



هـ  
 ابانز الثاني من ردا المختار على الدوا  
 المختار على متن تنوير الابصار  
 للعلامة ابن عابدين  
 تقى الله  
 تعالى به  
 امين

جلد سوم  
 هذا الكتاب رد المختار بتاج با نرد هم ماه  
 رمضان المبارك سنة ١٢٨٥ هـ  
 مولوي محمد عبد الحليم خريدي شمس  
 داخل كتابخانه سرکار کرید



صفحة	كتاب الزكاة	صفحة
٤٧٥	باب السائمة	١٥
باب تفويض الطلاق	باب نصاب الابل	١٦
٤٨١	باب زكاة البقر	١٨
فصل في المشيئة	باب زكاة الغنم	١٨
٤٩٢	باب زكاة المال	٢٨
باب التعليق	باب العاشر	٣٧
٥٢٠	باب الركاز	٤٣
باب الرجعة	باب العشر	٤٨
٥٢٩	باب المصرف	٥٨
باب الايلاء	باب صدقة الفطر	٧١
٥٤٤	كتاب الصوم	٧٩
باب الخلع	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	٩٧
٥٧٣	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم	١١٥
باب الكفارة	باب الاعتمكاف	١٢٨
٥٧٨	كتاب الحج	١٣٨
باب اللعان	باب الاحرام وصفة المفرد بالحج	١٥٦
٥٩٢	باب القران	١٩٠
باب العدة	باب التمتع	١٩٤
٥٩٨	باب الجنائيات	١٩٩
فصل في الحداد	باب الاحصار	٢٣٢
٦١٦	باب الحج عن الغير	٢٣٥
فصل في ثبوت النسب	باب الهدى	٢٤٩
٦٢٣	كتاب النكاح	٢٥٨
باب الحضانة	فصل المحرمات	٢٧٦
٦٣٣	باب الولي	٢٩٥
باب النفقة	باب الكفاءة في النكاح	٣١٧
٦٤٣	باب المهر	٣٢٩
	باب نكاح الرقيق	٣٧٠
	باب نكاح الكافر	٣٨٥
	باب القسم	٣٩٧
	باب الرضاع	٤٠٢
	كتاب الطلاق	٤١٤
	باب الصريح	٤٢٩
	باب طلاق غير المدخول بها	٤٥٤
	باب الكليات	٤٦٢

هـ  
الجزء الثاني من رد المحتار على الدر  
المختار على متن تنوير الابصار  
للعلامة ابن عابدين  
فقهنا الله  
تعالى به  
امين

جلد دوم  
هذا الكتاب رد المختار بتأريخ بانروز هم ماه  
رمضان المبارك سنة ١٢٨٥ هـ بموافقة  
مولوى محمد عبد الحليم خريدي شمس  
داخل كتاب نه سرکار کرید

رد المحتار عن الدر المختار

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

(كتاب الزكاة)

قرنها بالصلاة في اثنين وثمانين  
موضعاً في التزويل دليل على كمال  
الاتصال بينهما وفرض في السنة  
الثانية قبل فرض رمضان ولا  
يتجب على الانبياء اجاعاً (هي لغة  
الطهارة والنجاء وشرعاً) (عليك)

قوله الرزائل هكذا يحطه بالزاي  
وصوابه الرذائل بالذال الموحدة  
جمع رذيلة ضد الفضيلة كما في  
القاموس ولا وجود لمادة رزل  
في القاموس ولا في المصباح اه  
مصححه

انما زل في انوان العشر وغيره لانه داخل فيه تغليباً وتبعاً قهستاني (قوله قرنهما) بصيغة المصدر مبتدأ  
وقوله دليل الخ خبر ط وحاصله ان القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كما فعل قاضي خان لانه بدني محض  
مثلها الا ان اكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداء بكتاب الله تعالى فوح ولانها افضل العبادات بعد الصلاة  
قهستاني قلت وهو موافق لما في التحرير وشرحه أوائل الفصل الثاني من الباب الاول من أن ترتبها  
في الاشرفية بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف وتقام الكلام  
عليه هناك (قوله في اثنين وثمانين موضعاً) كذا عزاه في البحر الى المناقب البزازية وتبعه في النهر والمنح  
قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا  
مما يحسن تقديمها على الصوم ط (قوله ولا زكاة على الانبياء) لان الزكاة طهارة لمن عساه ان يتدنس  
والانبياء مبرؤون منه وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً فالمراد بها زكاة النفس من  
الرزائل التي لا تليق بمقامات الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو أوصاني بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة  
الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أفاده  
الشبرا ملسي (قوله الطهارة) هذا انب مما في بعض النسخ من ابداله بالنظافة (قوله والنجاء) أي  
الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة اذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والثناء الجليل  
يقال زكى الشاهد اذا اتى عليه بجر وكلها اوجه في المعنى الشرعي لانها تطهر مؤديها من الذنوب  
ومن صفة البخل والمال بائناق بعضه ولذا كان المدفوع مستقذراً لغرم على آل البيت خذ من  
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وتنجيهم بالخلق وما افقتم من شيء فهو يخلفه ويرى الصدقات وبها تحصل  
البركة لا ينقص مال من صدقة ويمدح بها الدافع وينبئ عليه بالجليل والذين هم الزكاة فاعلون قد أفلح من تركي  
(قوله وشرعاً تملك الخ) أي انها اسم للمعنى المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الافعال  
ولان موضوع علم الضقة فعل المكلف ونقل القهستاني أنها شرعاً التقدير الذي يخرجها الى التقدير ثم قال  
وفي الكرماني أنها في التقدير مجازاً شرعاً فانها آيات ذلك التقدير وعليه المحققون كما في المنبرات وهو القابل

للمعسر ان لا يشترط قال الزحشرى وابن الاثير اه وقوله تعالى آتوا الزكاة طاهره القدر الواجب ويحتل  
 تأويل الايتام باخراج الفحل من العدم الى الوجود كما في اقيوا الصلاة (تنبيه) هذا التعريف لا يدخل فيه  
 زكاة السوائم لانه يأخذها العامل ولو جبراً فلم يوجد التملك من المزكى الا ان يقال ان السلطان او عامله بمنزلة  
 الوكيل عنه في صرفها ماصرفها وتملكها او عن الفقراء تأمل (قوله خرج الاباحة) فلا تكتفى فيها واما  
 الكفا وعلم فخرج بقيد التملك لان الشرط فيها التمكن وهو صادق بالتملك وان صدق بالاباحة أيضاً نعم فخرج  
 بقوله جرم مال الخ قافهم (قوله الا اذا دفع اليه المطعوم) لانه بالدفع اليه بنية الزكاة يملكه فيصير كالا  
 من ملكه بخلاف ما اذا اطعمه معه ولا يفتى أنه يشترط كونه فقيراً ولا حاجة الى اشتراط فقره أيضاً لان  
 الكلام في التيم ولا ياله فانهم (قوله كمالو كساء) أى كما يجزئه لو كساه ح (قوله بشرط أن يعقل  
 القبض) قيد في الدفع والكسوة كليهما ح وفسره في القبح وغيره بالذى لا ربح به ولا يخذ عنه فان لم يكن  
 عالماً بقبض عنه أبوه أو وصيه أو من يعوله قريباً أو أجنبياً أو ملتقطه صم كفى الجبر والنهر وعبر بالقبض لان  
 التملك في التبرعات لا يحصل الا به فوجز من مضمومه فلذا لم يتبد به أولاً كما اشار اليه في الجبر تأمل (قوله  
 الا اذا حكم عليه بنفقة) أى نفقة الايتام والاولى افراد الضعيف لان مرجعه في كلامه مفرد أى الا اذا  
 كان اليتيم عن تلمذه نفقته وقضى عليه بها أى فلا تجزئه عن الزكاة لانه استثناء من المستثنى الذى هو اثبات  
 وهذا اذا كان يحسب المؤدى اليه من النفقة أما اذا احتسبه من الزكاة فيجزئه كفى الجبر عن الوالدية  
 ومثله في التارخانية عن العيون فكان على الشارح أن يقول واحتسبه منها كما أفاده ح قلت والظاهر  
 انه اذا احتسبه من الزكاة تسقط عنه النفقة المفروضة لا كنفقة اليتيم لما صرح حواه من أن نفقة  
 الاقارب تجب باعتبار الحاجة ولذا تسقط بعضى المدة ولو بعد التضاء لوقوع الاستغناء عما مضى وهنا كذلك  
 فتأمل (قوله خلافاً للثاني) أى أبى يوسف فعنده يصح وعارة البرازية قضى عليه بنفقة ذى رحمه المحرم  
 فكسائه واطعمه بنوى الزكاة صم عند الثاني اه زاد في الخاتمة وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في  
 الاطعام وقول أبى يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا اذا كان على طريق الاباحة  
 دون التملك كما يشعر به لفظ الاطعام ولذا قال في التارخانية عن المحيط اذا كان يعول يتما ويحصل ما يكسوه  
 ويطعمه من زكاة ماله في الكسوة لاشك في الجواز لوجود الركن وهو التملك وأما الطعام فيأيد دفعه اليه  
 بيده يجوز أيضاً لما قلنا بخلاف ما يأكله بلا دفع اليه (قوله فلا أسكى الخ) عراه في الجبر الى الكشف  
 الكبير وقال قبله والمال بكسائه به أهل الاصول ما يتول ويدخر للحاجة وهو خاص بالاعيان فخرج به تملك  
 المناقع اه (قوله عينه) أى الجزء أو المال وقول الشارح وهو ربع عشر نصاب صالح لهم فكان ربع العشر  
 معن والنصاب معين أيضاً قافهم (قوله وهو ربع عشر نصاب) أى أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم  
 كما أشار اليه في الجبر ط (قوله خرج النافلة الخ) لانها غير معينة أما النافلة فظاهر وأما النظرة فلايتها  
 وان كانت مقدرة بالصاع من نخوة أو شعير ونصفه من نخوة أو زبيب فليست معينة من المال لوجوبها  
 في النخوة ولذا لو هلك المال لا تسقط كإسائى في بلها بخلاف الزكاة ولذا تجب من البر وغيره وان لم يكن  
 عنده منه شيء أمار ربع العشر في الزكاة فلا يجب الاعلى من عنده تسعة أعشار غيره والحاصل أن الفرق بينهما  
 بالتعيين والتقدير هذا ما ظهر في قافهم (قوله من مسلم الخ) متعلق بتملك واحترز بجميع ما ذكر عن الكافر  
 والفنى والهاشمى ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كإسائى في المصرف ح قال في الجبر ولم يشترط الجزية  
 لان الدفع الى غير الجزاء كإسائى في بيان المصرف (قوله ولو معنوها) في المغرب المعنوه الناقص  
 العقل وقيل المدهوش من غير جنون اه وقبه التفصيل المار في الصبي كفى التارخانية وفي عادة  
 كتب الاصول أن حكمه كالصبي العاقل في كل الاحكام واستثنى الدوسى العبادات فجب عليه  
 احتساباً ورد أبو اليسر بأنه نوع جنون فيمنع الوجوب وفي أصول البسقى أنه لا يكلف بأدائها كالصبي  
 العاقل الا انه ان زال عنه توجهه عليه الخطاب بالاداء حالاً وبضمان ماضى بلا حرج فقد صرح بأنه يقضى  
 القليل دون الكثير وان لم يكن مخاطباً فيقبل كالكاتب والمغنى عليه دون الصبي اذا بلغ وهو أقرب الى  
 التحقيق كذا في شرح المغنى للهندى اسماعيل ملخصاً (قوله أى معنوها) بفتح التاء والضمير للهاشمى

خرج الاباحة فلا أطم قبلما  
 ناويا الزكاة لا يجزئه الا اذا  
 دفع اليه المطعوم كالكسوة بشرط  
 أن يعقل القبض الا ان يجزئه عليه  
 بنفقته (جزمه مال) فخرج المنفعة  
 فلو أسكن فقيراً داره سنة ناويا  
 لا يجزئه (عينه الشارح) وهو ربع  
 عشر نصاب حولى خرج النافلة  
 والنفرة (مس مسلم فقير) ولو  
 معنوها (غير هاشمى ولا مولاه)  
 أى معنوها

قوله خلافاً للثاني هكذا ينظمه  
 ولا وجود لذلك في نسخ الشارح  
 التى يردى وليحذر اه معنوها

(قوله وهذا) أي ما عرّف به المصنف (قوله أي المعهود) إشارة إلى ما أجاب به في النهر عن اعتراض الدرر على الكنز بأن قوله يملك المال يتناول الصدقة النافلة فزاد قوله عبثه الشارع كما فعل للمصنف لخراجها وحاصل الجواب أن أئله في المال للعهد وهو ما عبثه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بقوله من كل وجه متعلق بقطع ط (قوله فلا يدفع لاصله) أي وإن علا وفرعه وإن سفل وكذا الزوجته وزوجها وعبد ومكاتبه لأنه بالدفع اليهم لم تنقطع المنفعة عن المالك أي المزكي من كل وجه (قوله لله تعالى) متعلق بقوله أي لأجل اعتثال امرءه تعالى (قوله بيان لاشتراط النية) فإنها شرط بالإجماع في مقاصد العبادات كلها بجر (قوله عقل وبلوغ) فلا تجب على مجنون وصبي لأنها عبادة محضة وليس لأخطاين بها وإيجاب الفقات والغرامات لكونها من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لأن فيهما معنى المؤنة ولا خلاف أنه في المجنون الأصلية يعتبر ابتداء الحول من وقت إفاقته كوقت بلوغه أما العارضة فإن استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ورواية عن الثوري وهو الأصح وإن لم يستوعبه لغا وعن الثوري أنه يعتبر في وجوبها إفاقته أكثر الحول نهر ولم يذكر المعتوه هنا والطاهر أن فيه هذا التفصيل وأنه لا تجب عليه في حال العته لما علت من أن حكمه كالصبي العاقل فلا تلزمه لأنها عبادة محضة كما علت إذا لم يستوعب الحول لأن المجنون يلفظ معه فآلته بالاولى وأما ما في القهستاني من قوله فجب على المعتوه والمغني عليه ولو استوعب حولا كما في قاضي خان ١٥ فنه اني راجعت نسختين من قاضي خان فلم أراه ذكر حكم المعتوه وإنما ذكر حكم المجنون والمغني ولو وجد فيه ذلك فهو مشكل قتائل (قوله واسلام) فلا زكاة على كافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان أصليا أو موطئا فلا أسلم المرتد لا يحاطب بشئ من العبادات أيام ردته ثم كاشط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت بجر عن المعراج (قوله وحرة) فلا تجب على عبد ولو مكاتباً أو مستعبد لان العبد لا ملك له والمكاتب وقوه وان ملك الأنا ملكه ليس تاماً نهر (قوله والعلم به) أي بالاقتراض ح وإنا لم يذكره المصنف لأنه شرط لكل عبادة وقد يقال أنه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فنبغى ذكره أيضا بجر (قوله ولو حكما الخ) فلا أسلم الحربي ثم مكث سنين وله سواهم ولا علم له بالشرائع لا تجب عليه زكاتها فلا يحاطب بأدائها إذا خرج إلى دارنا خلافاً لفر بدائع (قوله ملك نصاب) فلا زكاة في سواهم الوقف والخيل المسبلة لعدم الملك ولا فيما أحرزه العبد بدارهم لأنهم ملوكه بالأحرار عندنا خلافاً للشافعي بدائع ولا في مملوك النصاب ثم أعلم أن هذا جعله في الكنز شرطاً واعترضه في الدرر بأنه سبب وأجاب عنه في البحر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لا اشتراكهم في أن كلا منهما يضاف إليه الوجود لا على وجه التأثير فخرج العلة وتعمير السبب عن الشرط بإضافة الوجوب إليه أيضاً دون الشرط كما عرف في الأصول ١٥ أقول ولا حاجة إلى ذلك فقد ذكر في البدائع من الشروط الملك المطلق قال وهو الملك يد ورقة وقال إن السبب هو المال لأنها واجبت شـ كـ النعمة المال ولذا تضاف إليه يقال زكاة المال والإضافة في مثله للسببية كصلاة الظهر وصوم الشهر ورج البيت ١٥ وعليه فملك النصاب حيث جعل شرطاً كما في عبارة الكنز يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله وحيث جعل سبباً كما في عبارة المصنف يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف أي النصاب المملوك وبه علم أنه لا يصح تفسير عبارة الكنز بهذا خلافاً لما فعله في المهرث لا يحتاج إلى الجواب بما مر عن البحر وأنه لا يصح تفسير عبارة المصنف بمفسرناه عبارة الكنز فافهم (قوله نصاب) هو مانصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المتأدبر المينة في الأبواب الآتية وهذا شرط في غير زكاة الزرع والثمار إذ لا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول كما سأل في باب العشر (قوله نسبة للحول) أي الحول القمري لا الشمسي كما سأل في متنا قبل زكاة المال (قوله لحولانه عليه) أي لأن حولان الحول على النصاب شرط لكونه سبباً وهذا علة للنسبة وسمى الحول حولان لأن الأحوال تتحول فيه وأولاه يتحول من فصل إلى فصل من فصوله الأربع (قوله خرج مال المكاتب) أي خرج بالتقيد به لأن المراد بالتام المملوك رقة ويد أو ملك المكاتب ليس بتمام لوجود المناسق ولأنه دائر بينه وبين المولى فإن أدى مال الكتابة سلم له وإن عجز سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شئ فكذلك المكاتب كما في الشرع لئلا يفت وتخرج أيضاً نحو المال المفقود والساقط في بجر ومغضوب لا يئنه عليه ومدفون في برة فلا زكاة عليه إذا أعاد إليه كما سأل لأنه وإن كان مملوكاً

وهذا معنى قول المحقق  
يملك المال أي المعهود إخراج  
شرعا مع قطع المنفعة عن الملك  
من كل وجه فلا يدفع لاصله  
وفرعه (لله تعالى) بيان لاشتراط  
النية (وشرط إقرارها عقل  
وبلوغ واسلام وحرة) والعلم به  
ولو حكما ككونه في دارنا (وسببه)  
أي سبب إقرارها (ملك نصاب  
حولي) نسبة للحول لحولانه عليه  
(تام) بالرفع صفة ملك خرج  
مال المكاتب

مطله  
الفرق بين السبب والشرط والعلة

رغبة لكن لا بد له عليه كما أقاده في البدائع وخرج به أيضا كما في البحر المشتري للتجارة قبل القبض والابق  
 المحلة للتجارة (قوله أقول الخ) حاصله أنه لا حاجة إلى قوله تام وفيه نظر لأنه في صدد تعريف سبب الوجوب  
 ولا بد في التعريف من كونه جامعاً مانعاً فلما أطلق الملك عن قيد التمام لورد عليه ملك المكاتب وذكر الجزية  
 في بيان الشرط لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصاً حينئذ لا بد من ذكره تأمل (قوله على أن الخ) زيادة تزق  
 في بيان الاحتفاء عن قيد التمام أي ولو فرض أن مال المكاتب لم يخرج باشتراط الجزية وقصد إخراجه وإخراج  
 غيره مما تقدم يخرج باطلاق الملك لا نصرافة إلى الكامل والملك الكامل هو التمام فلا حاجة إلى التصريح به لكن  
 لا يخفى أن هذه عناية يعتذر بها عند عدم التصريح بالقيد دفعا لاعتراض المعارض فإن المطلق كثيرا ما يراد منه  
 إطلاقه بل هو الأصل فيه كما في كتب الأصول فالصريح بالقيد حيث لم ير دالا لإطلاق أحسن ولا سيما في مقام  
 التفهيم وتعليم الأحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في المتون المبينة على الاختصار كالفرر  
 والملق وغيرهما (قوله ودخل) أي في ملك النصاب المذكور فتح (قوله ماملك بسبب خيبت الخ) أي على قول  
 الإمام لأن خلط دراهمه بدراهم غيره عنده استهلاكاً ما على قولهما فلا ضمان فلا يثبت الملك لأنه فرع الضمان  
 فلا يورث عنه لأنه مال مشترك وانما يورث حصه الميت منه فتح وفي القهستاني ولا زكاة في المغصوب والمملوك  
 شراء فاسداً والمراد بالمغصوب مالم يخلطه بغيره لعدم الملك وأما المملوك شراء فاسداً فهو مشكل لأنه قبل  
 قبضه غير مملوك وبعد مملوك ملكاً تاماً وإن كان مستحق الفسخ فتأمل وقيد بما إذا كان له غيره الخ لأنه إذا لم يكن له  
 غيره يكون مشغولاً بالدين للمغصوب منه فلا تلزمه زكاة مالم يرثه منه والمراد بالغير ما يجب فيه الزكاة  
 لما في السراج لا يصرف الدين ملك آخر لازكاة فيه والتقيد بالانفصال غير لازم وسيأتي تمام الكلام على مسألة  
 الغصب في باب زكاة الغنم (قوله فارغ عن دين) بالخرصة نصاب وأطلقه فقبل الدين العارض كما يذكره  
 الشارح ويأتي بيانه وهذا إذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة فلو حقه بعده لم تسقط الزكاة لأنها ثبتت في  
 ذمته فلا يسقطها ما لحق من الدين بعد ثبوتها جوهرية (قوله له مطالب من جهة العباد) أي طلبا وأقسام  
 جهتهم (قوله سواء كان) أي الدين (قوله زكاة) فلو كان له نصاب حال عليه حوالان ولم يكن فيه ما  
 لازكاة عليه في الحول الثاني وكذا لو استهلك النصاب بعد الحول ثم استفاد نصاباً آخر وحال عليه الحول لازكاة  
 في المستفاد لاستغفال خمسة منه بدين المستهلك أما لو هلك بركن الاستفاد لسقوط زكاة الأول بالهلاك بجر  
 والمطالب هنا السلطان تقدير الإناط للطلب له في زكاة السوائم وكذا في غيرها لكن لما كثرت الأموال في زمن  
 عثمان رتب الله عنه وعلم أن في تنوعها ضرراً بأصحابها رأى المصلحة في تفويض الأداء إليهم بإجماع الصحابة فصار  
 أرباب الأموال كالوكلاء على الإمام ولم يطل حقه عن الأخذ ولذا قال أصحابنا لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدون  
 زكاة الأموال الباطنة فإنه يطالبهم والأفلاخ لفقته الإجماع بدائع (تنبيه) ما وقع في صدر الشريعة من أن دين  
 الزكاة لا يمنع سهوكاتبه عليه ابن كمال وغيره (قوله وخراج) في البدائع وقالوا دين الخراج يمنع وجوب الزكاة  
 لأنه يطالب به وكذا إذا صار العشر ديناً في الذمة بأن اتلف الطعام العشري صاحبه فأما وجوب العشر فلا يمنع  
 لأنه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بجر (قوله أو للعبد) معطوف على قوله لله تعالى (قوله  
 ولو كفالة) مبالغة في دين العبد قال في المحط لو استقرض ألفاً فكفل عنه عشرة ولكل ألف في بيته وحال  
 الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله بدين الكفالة لأن له أن يأخذ من أيهم شاء بجر قال في الشربلية  
 وهذا الفرع ظاهر على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في الدين أما على الصحيح من أنها في المطالبة فقط  
 ففيه تأمل اه قلت لاشك أيضاً على القول بأنها في المطالبة يكون لرب المال أخذ الدين من الكفيل وجب  
 إذا امتنع فيكون الكفيل محتاجاً إلى ما في يده لقضاء ذلك الدين وإن لم يكن في ذمته دفعا للملازمة أو الحبس  
 عنه وقد عللوا سقوط الزكاة بالدين بأن المدين محتاج إلى هذا المال حاجة أصلية لأن قضاء الدين من  
 الحوائج الأصلية والمال المحتاج إليه حاجة أصلية لا يكون مال الزكاة تأمل (قوله أو مؤجلاً الخ) عزاء  
 في المعراج إلى شرح الطحاوي وقال وعن أبي حنيفة لا يمنع وقال الصدر الشهيد لا رواية فيه ولكل من  
 المنع وعدمه وجه زاد القهستاني عن الجواهر والصحيح أنه غير مانع (قوله ونفقة) بالنصب عطف على  
 كفالة بتقدير مضاف فيهما أي دين كفالة ودين نفقة ط (قوله لزمته بقضائه أو رضاه) أي بقضاء القاضي بها

أقول أنه خرج باشتراط الجزية  
 على أن المطلق ينصرف  
 للكامل ودخل ماملك بسبب  
 خيبت كغصوب خلطه إذا كان له  
 غيره منفصل عنه يوفي دينه (فارغ  
 عن دين له مطالب من جهة العباد)  
 سواء كان لله زكاة وخراج أو للعبد  
 ولو كفالة أو مؤجلاً ولو صدق  
 زوجته المؤجل للفراق ونفقة  
 لزمته بقضائه أو رضاه



بخلاف دين نذر وكفارة  
وح عدم المطالب ولا يمنع الدين  
وجوب عشر وخراج وكفارة  
(و) فارغ (عن حاجته الاصلية)  
لان المشغول بها كالمعدوم  
وفسره ابن ملك بما يدفع عنه  
الهلاك تحقيقا ككتابيه  
أوتة ديراكديته

مطلب  
في زكاة ثمن المبيع وفاء

قوله لانهما مؤنة الارض الح هكذا  
بجمله ولا وجود لذلك في نسخ  
الشارح التي يدي اه معجمه

أوتراضع معا على قدر معين لانه لابد من ذلك تسقط بعض المدة وانما تصير دينيا باسدها مال لكن في نفقة الزوجة  
مطلقا ما في نفقة الاقارب فلا تصير دينيا الا اذا كانت المدة قصيرة دون شهر أو استدان القريب النفقة باذن  
القاضي كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابها (قوله بخلاف دين نذر) كما اذا كان له ما تادروهم ونذر ان يتصدق  
بمائة منها فاذا حال الحول عليها تلزمه زكاة او يسقط النذر بقدر درهمين ونصف لانه استحق بجملة الزكاة  
فيستل النذرية ويتصدق بباقي المائة ولو تصدق بكاملها للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعينه بتعيين  
الله تعالى فلا يسطر له تعيينه ولو نذر مائة مطلقة فتصدق بمائة منها للنذر يقع درهمان ونصف للزكاة ويصدق  
بمائها للنذر كما في المعراج عن الجامع (قوله وكفارة) أي بأواعها ح وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر  
وهدي المتعة والاضحية بجر (تتمة) قالوا ثمن المبيع وفاء ان بقي حولا فزكاته على البائع لانه ملكه وقال  
بعض المشايخ على المشتري لانه بعده مالا موضوعا عند البائع فيؤاخذ بما عنده بدائع وذكر في الذخيرة  
أن زكاته عليهم بالتعليق المذكورين قال وليس هذا ايجاب الزكاة على شخص في مال واحد لان الدراهم  
لا تعين في العقود والفسوخ وهكذا ذكر نفي الدين الزدوي هذه المسألة أيضا في شرح الجامع اه ومثله  
في البرازية قلت ينبغي لزومها على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من أن يبيع الوفا منزل منزلة  
الرهن وعليه فيكون الثمن دينيا على البائع تأمل (قوله ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج) برفع الدين  
ونصب وجوب والكلام الآن في موانع الزكاة لكن لما كان كل من العشر والخراج زكاة للزروع والثمار  
قد يتوهم أن الدين يمنع وجوبه مانبه على دفعه وذكر الكفارة استطراد اذ افهم (قوله لانهما مؤنة الارض  
النامية) حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض المكاتب بدائع (قوله وكفارة) أي أن الدين لا يمنع وجوب  
التكفير بالمال على الاصح بجر عن الكشف الكبير قلت لكن قال صاحب الجرفي شرحه على المنار  
والاشياء والنظار انه صحيح في التقدير منع وجوبه بالمال مع الدين كالزكاة اه ويوافقه ما سيأتي في زكاة الغنم  
من قصة أمير بلخ (قوله وفارغ عن حاجته الاصلية) أشار الى انه معطوف على قوله عن دين (قوله  
وفسره ابن ملك) أي فسر المشغول بالحاجة الاصلية والاولى فسرهما وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك  
عن الانسان تحقيقا كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والقيام المحتاج اليها دفع الحر أو البرد أو تقيديرا  
كالدين فان المدين محتاج الى قضائه بما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكالات  
الحرقة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان الجهل عندهم كالهلاك فاذا كان له دراهم  
مستحقة بصرفها الى تلك الحوائج صارت كالمعدومة كما أن الماء المستحق بصرفه الى العطش كان كالمعدوم  
وجاز عنده التميم اه وظاهر قوله فاذا كان له دراهم الخ أن المراد من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية ما كان  
نصا من التقدين أو أحدهما فارغا عن الصرف الى تلك الحوائج لكن كلام الهداية مشعر بأن المراد به نفس  
الحوائج فانه قال وليس في دور السكنى وقيام البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبدة الخدمة وسلاح  
الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية وليست بنامية أيضا اه وبه يشعر كلام المصنف الآتي  
أيضا وأشار كلام الهداية الى انه لا يضر كونها غير نامية أيضا اذ لا مانع من خروجها مرتين كما خرج الدين  
ثانيا بقوله فارغ عن حوائجه الاصلية وخصه بالذكر كما قال القهستاني لمافيه من التفصيل قلت على أنه  
لا يعتز بالقيد اللاحق على السابق الاخص فان الحوائج الاصلية أعم من الدين والناسي أعم منها لانه يخرج به  
كتب العلم لغير أهله وليس من الحوائج الاصلية لكن قد يقال المتون موضوعة للاختصار فائدة اخراج  
الحوائج مرتين نعم تظهر الفائدة في ذكر القيد على ما قرره ابن ملك من أن المراد بالاول النصاب من أحد  
التقدين المستحق الصرف اليها فيكون التقيد بالنماء احترازا عن أعينها والتقيد بالحوائج الاصلية احترازا  
عن انماها فاذا كان معه دراهم أسسها بنية صرفها الى حاجته الاصلية لا تجب الزكاة فيها اذا حال الحول  
وهي عنده لكن اعترضه في الجرفي بقوله وبما قاله ما في المعراج في فصل زكاة العروس أن الزكاة تجب  
في النقدي كما أسسك للنماء أو للنفقة وكذا في البدائع في بحث النماء التقدير اه قلت وأقره في النهر  
والشرب لبلية وشرح المقدسي وسيصرح به الشارح أيضا ونحوه قوله في السراج سواء أسسك للتجارة  
أو غيرها وكذا قوله في التتارخانية نوى التجارة أولا لكن حيث كان ما قاله ابن ملك موافقا لظاهر عبارات

التمون كما علمت وقال ح انه الحق فالاولى التوفيق بمحمل ما في البدائع وغيرها على ما اذا أمسكه لينفق منه كل ما يحتاجه فحال الحول وقد بقي معه منه نصاب فانه يركى ذلك الباقي وان كان قصده الانفاق منه أيضا في المستقبل لعدم استحقاق صرفه الى حوائجه الاصلية وقت حولان الحول بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليها لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما حال الحول عليه وهو محتاج منه الى أداء دين كنفارة أو نذراً أو حج فانه محتاج اليه أيضا للبراءة ذمته وكذا ما سألني في الحج من أنه لو كان له مال ويخاف العروبة يلزمه الحج به اذا خرج أهل بلده قبل أن يستروح وكذا لو كان يحتاجه لشراء دار أو عبد فليأتل والله اعلم (قوله) نام ولو تقديراً (النماء في اللغة بالزيادة والقصر بالهمز خطأ يقال نعى المال نعي نعاء وينعمون وأنعاه الله تعالى كذا في المغرب وفي الشرع هو نوعان حقيقي وتقديري فالحقيقي الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارات والتقديري تمكنه من الزيادة بكون المال في يده أو يدنا به بحر (قوله الاستنماء) أى طلب النعم (قوله) فلا زكاة على مكاتب (أى ولا على سيده كفى الشرب لئلا ية عن الجوهره فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان اول ح (قوله لعدم الملك التام) أى لعدم اليد في حق السيد وعدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم اندرج المال للمولى بالتبجيز أو للمكاتب بأداء بدل الكتابة لا يركى عن السنين الماضية بل يستأنف حولاً جديداً اه ح وكان الاولى بالشارح تاخير التعليق الى آخر المسائل الثلاث التي ذكرها فانه علمها أيضاً لان المنقود فيها اما عدم اليد أو عدم ملك الرقبة وقصر ان المراد بالملك التام المملوك رقية ويذا (قوله) ولا في كسب مأذون (أى لا عليه ولا على سيده مادام في يده أما اذا أخذه السيد فانه يركى له لما مضى من السنين على الصحيح وقيل يلزمه الاداء قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق فان كان لا يلزم السيد الاداء لما مضى لا قبل الاخذ ولا بعده كذا في البحر وكان على الشارح أن يقول ولا في كسب مأذون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة بل ربما يتوهم من كلامه أن قوله بعد قبضه المدكور في مسألة الرهن ظرف لمسألة المأذون أيضاً ح (قوله ولا في مراهون) أى لا على المرتن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد واذا استرده الراهن لا يركى عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه ويدل عليه قول البحر ومن موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن أريد من الدين ط قلت لكن أرجع شيخ مشايخنا السائحاني الضمير في قول الشارح بعد قبضه الى المرتن كما رأيت بخطه في هامش نسخته وبؤيده أن عبارة البحر هكذا ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يد المرتن لعدم ملك اليد اه وليس فيها ما يدل على انه لا يركى به بعد الاسترداد لكن قال في الخاتمة السائمة اذا غصبها ومنعها عن المالك وهو مقترن ثم ردها عليه لازكاة على المالك فيما مضى وكذا الورثها بألف وله مائة ألف فحال الحول على الزهن في يد المرتن يركى الزاها من ماعنده من المال الألف الدين ولا زكاة في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم المغصوبة والسائمة فانه يركى الدراهم اذا قبضها دون السائمة ولو الغاصب مقترن اه وظاهره انه لا فرق في الرهن بين السائمة والدراهم فليأتل (قوله قبل قبضه) أما بعده فيركى به عما مضى كما فهمه في البحر من عبارة المحيط فراجع له لكن في الخاتمة رجل له سائمة اشتراها رجل للسيامة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى لانها كانت مضمونة على البائع بالثمن اه ومقتضى التعليق عدم الفرق بين ما اشتراها للسيامة أو للتجارة فتأمل (قوله ومديون للعبد) الاولى ومديون بدين يطالبه به العبد ليشمل دين الزكاة والخراج لانه لله تعالى مع انه يمنع لان له مطالب من جهة العباد كما مر ط (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلا زكاة (قوله وعروض الدين) أى المستغرق في إنشاء الحول ومثله المنقص للنصاب ولم يتم آخر الحول وأما الحادث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقاً ط (قوله ورجحه في البحر) وعبارته وعند أبي يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه وتقديهم قول محمد بن جرير بن جيه وهو كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا أبرأ فعند محمد يستأنف حولاً جديداً عند أبي يوسف كما في المحيط اه أقول ان كان مجرد التقديم يقتضى الترجيح فقد قدم في الجوهره قول أبي يوسف وأشار في الجمع الى انه قول أبي حنيفة أيضاً وأخرى في شرحه دليلهما عن دليل محمد فتقضى ترجيح قوله لما لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن المتقدم بل ما عزا الى محمد عزا في البدائع وغيرها الى زفر وفي البحر في آثر باب زكاة المال عن المجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع حكم

(نام ولو تقديراً) بالقدرة على  
الاستنماء ولو بنائبه ثم فرغ  
على سببه بقوله (فلا زكاة  
على مكاتب) لعدم الملك التام ولا  
في كسب مأذون ولا في مراهون  
بعد قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة  
قبل قبضه (ومديون للعبد بقدر  
دينه) فيركى الزائد ان بلغ نصاباً  
وعروض الدين كالهلاله عند محمد  
ورجحه في البحر



الحول وان كان مستغرما وقال زفر يقطع اه وجزم به الشارح هناك قبيل قول المصنف وقية العرض  
تضم الى الثمن فقد ظهر لك ما في ترجيح الجرح قدبر نعم ما في الجرح اوجه لان الدين مانع من ابتداء الحول فيمنع  
من بقائه بالاولى لان البقاء اسهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول  
ايضا بان ملك ما في الدين من غير النصاب تأمل (قوله ولوله نصب الخ) كأن يكون عنده دراهم ودينارين  
وعروض التجارة وسواهم يصرف الدين الى الدراهم والدينارين ثم الى العروض ثم الى السواهم كافي البحر ح  
(قوله ولواجناسا) أي ولو كانت السواهم التي عنده اجناسا بأن كان له أربعون من الغنم وثلاثون من البقر  
وخمس من الابل صرف الدين الى الغنم أو الابل دون البقر لان التبعية فوق الشاة بجرثم قال هكذا أطلقوا وقيدوا  
في المبسوط بأن يحضر الساعي والا فالتحليل الرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من  
الدراهم وان شاء عكس لانها في حقها سواء اه (قوله خير) لان الواجب في كل منها شاة واحدة قال  
في البحر وقيل يصرف الى الغنم لعجب الزكاة في الابل في العام القابل اه أي لانه اذا دفع من الغنم واحدة  
يبقى تسعة وثلاثون لا تجب زكاتها في القابل (تمة) بقي ما اذا كان للمديون مال الزكاة وغيره من عبيد الخدمة  
وثياب البذلة ودور السكنى فيصرف الدين أولا الى مال الزكاة لا الى غيره ولو من جنس الدين خلافا لفرق حتى  
لو تزوج على خادم بغير عينة وله ما تادهم وخادم صرف دين المهر الى المائتين دون الخادم عندنا لان غير مال  
الزكاة يستحق للعوائج ومال الزكاة فاضل عنها فكان الصرف اليه ايسر وانظر بأرباب الاموال ولهذا  
لا يصرف الى ثياب البذلة وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الاصل رأيت لو تصدق عليه لم يكن موضعها  
للصدقة ومعناه أن مال الزكاة مشغول بالدين فالتحق بالعدم وملك الدار والخادم لا يجوز عليه أخذ  
الصدقة فكان فقيرا ولا زكاة على الفقير وأما الذي لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البذلة ثم الى العقار  
لان الملك مما يستحدث في العروض ساعة فساءة أما العقار فخلافا غالبا بدائع أقول والظاهر أن قوله يصرف  
الدين الى عروض البذلة الخ كلام استطرادى مفروض فيما اذا أراد القاضي بيع ماله عليه في قطعا دينه  
كما صرحوا به في الحجر لا في مسألة الزكاة الفرض انه ليس له مال زكاة فأى شيء يركبه ولو كان له مال زكاة فقد  
صرح قبله بأن الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره وعليه فلو استقرض ما بقي درهم وحال عليها الحول عنده  
وليس له الا ثياب البذلة ونحوها مما ليس له مال زكاة لازمة عليه ولو كانت الثياب تبقى بالدين لان الدين  
الذي عليه يصرف الى الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج ايضا بأنه لا يصرف الدين للملك آخر  
لا زكاة فيه وفي الزبلي ايضا ولا يتحقق الغنى بالمال المستقرض ما لم يقض (قوله المحتاج اليها الخ)  
انما قيد ابن ملك بذلك لانه أراد بيان الحوائج الاصلية كما قدمناه عنه أما كلام المصنف هنا فلا حاجة الى  
تقييده بذلك وكان الشارح أراد أن قوله ولا في ثياب البدن محترز قوله عن حاجته الاصلية لتقدمه فقيد بذلك  
وجعل غير المحتاج اليها من محترزات القيد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدير امر اعانة لترتيب القيود تأمل  
(قوله وأثاث المنزل الخ) محترز قوله نام ولو تقدير امر وقوله ونحوها أي كسباب البدن الغير المحتاج اليها  
وكالحوائت والعقارات (قوله وان لم تكن لاهلها) أشار الى أن تقييد الهداية بقوله لاهلها غير معتبر  
المفهوم هناك قد يقال أراد اخراجها بقوله وعن حاجته الاصلية وجعل التي لغير أهلها خارجة بقوله نام  
كما قررناه في ثياب البذلة والمراد بأهلها من يحتاج اليها التدريس وحفظ وتعميم كما يعلم مما يأتي عن الفتح (قوله  
غير أن الاهل الخ) استدرا على التعميم المأخوذ من قوله وان لم تكن لاهلها أي أن الكتب لازمة فيها  
على الاهل وغيرهم من أي علم كانت لكونها غير نامية وانما الفرق بين الاهل وغيرهم في جواز أخذ الزكاة والمنع  
عنه فمن كان من أهلها اذا كان محتاجا اليها للتدريس والحفظ والتصحيح فانه لا يخرج بها عن الفقر فلا أخذ  
الزكاة ان كانت فقها أو تفسيرا ولم يفضل عن حاجته نسخ تساوى نصابا كأن يكون عنده  
من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث لان التخصيص يحتاج اليها تعميم كل من الاخرى والمختار الاول أي كون  
الرائد على الواحدة فاضلا عن الحاجة وأما غير الاهل فانهم يحرمون بالكتب من أخذ الزكاة لتعلق الحرمان  
بملك قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناميا وأما كتب الطب والنحو والنجوم فمعتبرة في المنع مطلقا ونص  
في الخلاصة على أن كتب الادب والمصنف الواحد ككتب الفقه لكن اضطرب كلامه في كتب الادب فصرح

ولوله نصب صرف الدين لا يسرها  
قضاء ولو أجناسا صرف لاقطها  
زكاة فان استويا كاربين  
شاة وخمس ابل خير (ولا في ثياب  
البدن) المحتاج اليها دفع الحر  
والبرد ابن ملك (وأثاث المنزل  
ودور السكنى ونحوها) وكذا  
الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم  
تنو للتجارة غير أن الاهل له أخذ  
الزكاة وان ساوت نصبا

في باب صدقة الفطر بأنها كالتعبير والطب والنجوم والذي يقتضيه النظر أن نسخة من النصوص ونسختين على  
 الخلاف لا تعتبر من النصاب وكذا من أصول الفقه والكلام غير المخلوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق  
 من مذهب أهل السنة إلا أن لا يوجد غير المخلوط لأن هذه من الحوائج الأصلية أفاده في فتح القدير قلت والذي  
 يقتضيه النظر أيضا أنه لا يريد بالادب الطرافة كما في القاموس وذلك كتب الشعر والعروض والتاريخ  
 ونحوه تمنع الأخذ وإن أريد به آداب النفس كما في المغرب وهو المسمى بعلم الأخلاق كالأحياء للغزالي ونحوه فهو  
 كالفقه لا يمنع وإن كتب الطب لطبيب يحتاج إلى مطالعتها وما اجتمعت لا تمنع لأنها من الحوائج الأصلية  
 كآلات المحترفين وأن الأهل إذا سكن غير محتاج إليها فهو كغير الأهل كما بعلم محامتر وكذا حافظ قرآن له  
 مصحف لا يحتاجه لأن المناط هو الحاجة (قوله أو تزيد على نسختين) صوابه على نسخة لأن المختار هو كون  
 الزائد على نسخة واحدة فاضلا عن الحاجة كما قدمناه عن الفقه ومثله في النهر (قوله وكذلك آلات المحترفين)  
 أي سواء كانت مما لا تستهلك عينه في الانتفاع كالقدوم والمبرد أو تستهلك لكن هذا منه ما لا يبقى أثر عينه  
 كما يكون وحرض لغسال ومنه ما يبقى كعصفر وزعفران لصباغ ودهن وعصفر لداغ فلا زكاة في الأولين لأن  
 ما يأخذ من الأجرة بمقابلة العمل وفي الأخير الزكاة إذا حال عليه الحول لأن المأخوذ بمقابلة العين كما في الفتح  
 قال وقوارير العطارين ولحم الخيل والحرير المشتراة للتجارة ومقاودها وجلالها إن كان من غرض المشتري  
 بيعها بها فزكاة وانفلا (قوله كالعصفر) الأولى كالعصفر كما في بعض النسخ لأنه المناسب لقوله  
 لديج الجلد (قوله وإن حال الحول) أي ولم ينوبها التجارة بل أمسكه لحرفته (قوله فتباع له) أي يبيعه  
 القاضي على بيعها للقضاء الدين وإن أبي باعها عليه (قوله ولا في مال مفقود الخ) شروع في مسألة مال  
 الضمار كما يأتي (قوله بعدها) أي بعد سنين (قوله فلو له بينة تجب للماضى) أي تجب الزكاة بعد قبضه  
 من الغاصب للماضى من السنين قال ح وينبغي أن يجري هنا ما يأتي معصمان عن محمد من أنه لا زكاة فيه  
 لأن البينة قد لا تقبل فيه اه قال ط واطاهر على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين القوي اه أي  
 فتجب عند قبض أربعين درهما (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة ط (قوله عند غير معارفه) أي  
 عند الأجانب فلو عند معارفه تجب الزكاة لتفريطه بالنسيان في غير محله بجر (قوله في حرز) كداره وأدار  
 غيره بجر وقيل إذا سكن الدار عظيمة فلها حكم العسراء اسماعيل عن البرجندی (قوله واختلف  
 في المدفون الخ) فقبل بالوجوب لا مكان الوصول وقيل لا لأنهم غير حرز بجر (قوله ولا بينة له عليه) هذا  
 على أحد القولين الصحيحين كما يأتي (قوله ثم صارت) أي البينة (قوله بعدها) أي السنين (قوله  
 وقبده الخ) أي قبله عدم الوجوب في المجموع عند عدم البينة بما إذا حللته عند القاضي خلف أم قبله  
 فتجب لاحتمال نكوله وهذا نقله في غير الأذكار بلفظ وعن أبي يوسف ثم لا ينبغي أنه على التصحيح الآتي من عدم  
 الوجوب ولو مع البينة يقتضى أن لا تجب قبل الخلف بالأولى كما أفاده ط عن أبي السعود (قوله وما  
 أخذ مصادرة) المصادرة أن يأمره بأن يأخذ المال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا يتكرر هذا  
 مع قوله ومغصوب لا بينة عليه أفاده ح (قوله ثم وصل إليه) أي المال في جميع هذه الصور (قوله  
 لعدم التقوى) على لقوله ولا في مال مفقود الخ أفاده أنه من محترقات قوله نام ولو تقديره لأنه غير متمكن من  
 الزيادة لعدم كونه في يده أو يد نائبه (قوله حديث علي) كذا عزاء في الهداية إلى علي وليس بمعروف وإنما  
 ذكره سبط ابن الجوزي في آثار الاتصاف عن عثمان وابن عمر كذا في شرح النفاية للعلامة القاري (قوله  
 لا زكاة في مال الضمار) الضمار بالضاد المجهمة بوزن جار قال في البحر وهو في اللغة الغائب الذي لا يرجى فإذا  
 رجع فليس بضمار وأصله الضمار وهو التغيب والاختفاء ومنه ضمير في قلبه شيئا (قوله على) فعيل بمعنى  
 فاعل هو الفاعل ط وفي المحيط عن المتقي عن محمد لو كان له دين على وال وهو مقرب له إلا أنه لا يعطيه وقد طالبه  
 بباب الخليفة فلم يعطه فلا زكاة فيه ولو هرب فرميه وهو يقدر على طلبه أو التوصل كبل ذلك فعليه الزكاة  
 وإن لم يتدر على ذلك فلا زكاة عليه اه (قوله أو على معسر) الأصوب إسقاط على لأنه عطف على ملي نعت  
 لغز أيضا لا مقابل له لأنه لو كان غير مقترف فهو المسألة المتقدمة والآخر قول الدرر على مقترولو معسرا (قوله  
 أي محكوم بأفلاسه) أفاد أن قوله مفلس مشدد اللام وقيد به لأنه محل الخلاف لأن الحكم به لا يصح عند

الآن تكون غير فقه وحديث وتفسير  
 أو تزيد على نسختين منها هو المختار  
 وكذلك آلات المحترفين إلا ما يبقى  
 أثر عينه كالعصفر لديج الجلد ففيه  
 الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصابون  
 يساوى نصبا وإن حال الحول  
 وفي الأشياء الفضية لا يكون غنيا  
 بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد  
 فتباع له (ولا في مال مفقود)  
 وجده بعد سنين (وساقط في بجر)  
 استخرج به بعدها (ومغصوب  
 لا بينة عليه) فلو له بينة تجب  
 لما مضى إلا في غصب السائمة فلا  
 تجب وإن كان الغاصب مقررا كما في  
 الخائنة (ومدفون ببيتة تنسى مكانه)  
 ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير  
 معارفه بخلاف المدفون في حرز  
 واختلف في المدفون في كرم  
 وأرض مملوكة (ودين) كان (بجده  
 المدفون سنين) ولا بينة له عليه (ثم)  
 صارت له بأن (أقر بعدها عند قوم)  
 وقبده في مصرف الخائنة بما إذا  
 حلف عليه عند القاضي أم قبله  
 فتجب للماضى (وما أخذ مصادرة)  
 أي ظمنا (ثم وصل إليه بعد سنين)  
 لعدم التقوى والأصل فيه حديث  
 على "لا زكاة في مال الضمار وهو  
 ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك  
 (ولو كان الدين على مقتر على أو)  
 على (معسرا أو مفلس) أي  
 محكوم بأفلاسه

أبى حنيفة فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومترحمه ولولم يفسله القاضي وجبت الزكاة بالاتفاق  
 كما في العناية وغيرها لأن المال غادر رائج (قوله وعن محمد لا زكاة) أي وإن كان له يئنة بجر (قوله  
 وهو الصحيح) صححه في الصحة كما في غاية البيان وصححه في الحاشية أيضا وعزاه إلى السرخسي بجر وفي باب  
 المصرف من النهر عن عقد القرائد ينبغي أن يقول عليه فلت ونقل الباقي تصحيح الوجوب عن السكاكي قال  
 وهو المعتمد واليه مال نخر الاسلام اهـ ولذا جزم به في الهداية والغرر والمقتضى وتبعهم المصنف والمصالح أن  
 فيه اختلاف التصحيح وبأقوى تمامه في باب المصرف (قوله لأن اليئنة الخ) ولأن القاضي قد لا يهدل  
 وقد لا يظفر بالخصومة بين يديه لما منع فيكون أي الدين في حكم الهالك بجر (قوله سيجي) أي في كتاب  
 القضاء ط (قوله عدم القضاء) أي عدم صحة قضاء القاضي اعتمادا على علمه فلو علم بالموجود وقضى به  
 لم يصح ولا يجب أن يزكى لما مضى (قوله فوصل إلى ملكه) أقول من ذلك ما في المحيط أنه ألف على معسر  
 فاشترى منه بالالف دينار ثم وهب منه الدينار فقلية زكاة الف الف لأنه صار قابضاً لها بالدينار اهـ ومنه  
 ما في الولو الجنية وهب دينه من رجل ووكه بقبضه فوجبت فيه الزكاة ثم قبضه الموهوب له فالزكاة على الواهب  
 لأن القابض وكيل عنه بالقبض له أولاً وأقول أيضا الوصول إلى ملكه غير قيد لأنه لو أبرأ مدونه الموسر تزمه  
 الزكاة لأنه استهلاك كما ذكره عند تفصيل الدين قبيل باب العاشر وسأقي الكلام فيه (قوله وسنفضل الدين)  
 أي إلى قوى ووسط وضعف والاختيار لا يزكيه لما مضى أصلاً وفي الأولين تفصيل سأتقي فيه إشارة إلى أن ما هنا  
 ليس على إطلاقه (قوله وسبب الخ) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك نصاب الخ هو السبب  
 الظاهري كالزوال للظهر ط (قوله توجه الخطاب) أي الخطاب المتوجه إلى المكلفين بالأمر بالأداء ط (قوله  
 وشرطه الخ) ما تقدم في قول المصنف وشرط اقتراضها عقل الخ شرط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال  
 المزكى ط (قوله وهو في ملكه) أي والحال أن نصاب المال في ملكه التام كما مر والشرط تمام النصاب  
 في طرفي الحول كما سأتقي وقد من أن الحول لا يشترط في زكاة الزروع والثمار (قوله ولوللنفقة) تقدم  
 الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله بقيدها الآتي) هو الاكتفاء بالرعي في أكثر السنة لقصد الدر والنسل  
 وأنت الضمير إشارة إلى أن المراد بالسوم الاسامة إذ لا بد فيه من بقائها لأن السائمة تصلح لغير الدر والنسل  
 كاللحم والركوب ولا تعتبر هذه النية ما لم تتصل بفعل الاسامة كما في البحر (قوله كما سيجي) أي في آخر  
 هذا الباب وبأقوى بيانه (قوله أو بوجرداره الخ) قال في البحر لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل  
 منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب زكاة الأصل أنه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية  
 وصحح مشايخ بلخ رواية الجامع لأن العين وإن كانت للتجارة لكن قد يصعد بدل منافعها المنفعة فتؤجر الدابة  
 لينفق عليها والدار للعمارة فلا تنصير لتجارة مع التردد الإبلانية اهـ وقيد بقوله التي للتجارة إذ لو كانت للسكنى  
 مثلاً لا يصير بدلها للتجارة بدون النية فإذا نوى يصح ويكون من قسم الصريح (قوله واستثنوا الخ) ذكر  
 في النهر أنه ينبغي جعله من النية دلالة فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله مطلقاً) أي وإن لم ينوها أو نوى  
 الشراء للنفقة حتى لو اشترى عبداً بجمال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاماً للنفقة كان الكل للتجارة ويجب  
 الزكاة في الكل بدائع (قوله لأنه لا يملك بجمال غيرها) أي بجمال التجارة غير التجارة بخلاف المالك إذا  
 اشترى لهم طعاماً وثياباً للنفقة لا يكون للتجارة لأنه يملك الشراء لغير التجارة بدائع (قوله ولا تصح نية التجارة  
 الخ) لأنها لا تصح إلا عند عقد التجارة فلا تصح فيما ملكه بغير عند كارت وبهوى كما سأتقي ومثله الخارج  
 من أرضه لأن الملك ثبت فيه بالنيات ولا اختيار له فيه ولذا قال في البحر يخرج أي بقيد العقد ما إذا دخل من  
 أرضه حنطة تبلغ قيمتها نصاباً ونوى أن يمسكها ويبيعها فأمسكها حولا لا يجب فيها الزكاة كما في الميراث  
 وكذا لو اشترى بذراً للتجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير كما لو اشترى أرض خراج  
 أو عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة إنما عليه حق الأرض من العشر أو الخراج (قوله أو المستأجرة  
 أو المستعارة) يعني وكانت الأرض عشرية فإن العشر على المستعارة اتفاقاً وعلى المستأجر على قولهما  
 الماخوذ به وأما إذا كانتا خراجيتين فإن الخراج على رب الأرض فإذا نوى المستعارة أو المستأجر في الخارج  
 منهما ما للتجارة يصح لعدم اجتماع الحقيقين أفاده ح قلت يعين فرض المسألة فيما إذا اشترى بذراً للتجارة

(أو) على (جاء عليه بينة) وعن  
 محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن  
 ملك وغيره لأن اليئنة قد لا تقبل  
 (أو علم به قاض) سيجي أن المفتي به  
 عدم القضاء يعلم القاضي (فوصل  
 إلى ملكه) لزكاة ما مضى  
 وسنفضل الدين في زكاة المال  
 (وسبب لزوم أدائها توجه  
 الخطاب) يعني قوله تعالى أو  
 الزكاة (وشرطه) أي شرط  
 اقتراض أدائها (حولان الحول)  
 وهو في ملكه (ونتيجة المال  
 كالأدهم والذنانير) لتعنيهما  
 للتجارة بأصل الخلقة قلزم الزكاة  
 كيفما أمسكهما ولوللنفقة (أو  
 السوم) بقيدها الآتي (أو نية  
 التجارة) في العروض ما صريحاً  
 ولا بد من مقارنتها العقد التجارة  
 كما سيجي أو دلالة بأن يشتري عيناً  
 بعرض التجارة أو بوجرداره التي  
 للتجارة بعرض فتصير للتجارة بلانية  
 صريحاً واستثنوا من اشتراط النية  
 ما يشتريه المضارب فإنه يكون  
 للتجارة مطلقاً لأنه لا يملك بجمالها  
 غيرها ولا تصح نية التجارة فيما  
 خرج من أرضه العشرية  
 أو الخراجية أو المستأجرة  
 أو المستعارة

وزوجه يصح التعليل بعدم اجتماع الحقين أما لو نوى التجارة فيما خرج من أرضه فقد علمت أنها لا تصح لعدم  
العقد فلم يصح الخارج مال تجارة فلا زكاة فيه فافهم (قوله) لا يجتمع الحقان علمت ما فيه (قوله)  
وشرط صحة أدائها الخ) قد علم اشتراط النية من قوله أولاً لله تعالى ولكن ذكرت هنا لبيان تفاصلها فأفاده  
في البحر (قوله نية) أشار إلى أنه لا اعتبار للتسمية فلو سماها هبة أو قرضاً تجزئ به في الأصح وإلى أنه لو نوى  
الزكاة والتطوع وقع عنها عند الثاني لأن نية الفرض أقوى وعند الثالث يقع عنه وإلى أنه ليس بالفقير أخذها  
بلاعله إلا إذا لم يكن في قرابته أو قبيلته أو حوج منه فيضمن حكماً لا ديانة وإلى أن الساعي لو أخذها منه كرها  
لا يسقط الفرض عنه في الأموال الباطنة بخلاف الظاهرة هو المقتضى به وإلى أنها لا تؤخذ من تركته لفقد النية  
الإذا أوصى فتعتبر من الثلث وتماه في البحر زاد في الجوهره وتبرع ورثته قلت ولعل وجهه أنهم قائمون  
مقامه فتكتفي فيهم فتأمل (قوله مقارنة) هو الأصل كما في سائر العبادات وإنما اكتفى بالنية عند العزل  
كما سبأ في لأن الدفع يفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع فاكفى بذلك للخرج بجر والمراد مقارنتها  
للدفع إلى الفقير وأما المقارنة للدفع إلى الوكيل فهي من الحكمية كما يأتي ط (قوله) والمال قائم في يد الفقير  
بخلاف ما إذا نوى بعده لا كبحر وظاهره أن المراد ببقائه في يد الفقير يبقاؤه في ملكه لا البدل الحقيقية وأن  
النية تجزئ به مادام في ملك الفقير ولو بعد أيام (قوله) أو دفعها الذي) به على الفرق بين الزكاة والحج لأن الزكاة  
عبادة مالية محضة فتصح فيها النيابة الذي وإن لم يكن من أهل النية لأن الشرط فيها نية الأمر بخلاف الحج  
لأنه عبادة مركبة من المال والبدن فتشترط فيه أهلية المأمور للنية (قوله) لأن المعبرية الأمر) علة للمسألتين  
(قوله) ولذا) أي تكون المعبرية الأمر (قوله) لو قال) أي عند الدفع إلى الوكيل (قوله) ثم نواه عن الزكاة)  
أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع إلى الفقير نية التطوع أو الكفارة (قوله) ضمن وكان متبرعاً) لأنه ملكه بالخلط  
وصار مؤدياً مال نفسه قال في التتارخانية إلا إذا وجد الأذن أو أجاز المالكان اه أي أجازا قبل الدفع  
إلى الفقير لما في البحر لو أدى زكاة غيره بغير أمره فبلغه فجاز له بجزل لأنها وجدت نفاذاً على التصديق لأنها ملكه  
ولم يصح نأبأ عن غيره فنفذت عليه اه لكن قد يقال تجزئ عن الأمر مطلقاً لبقاء الأذن بالدفع قال في  
البحر ولو تصدق عنه بأمره جاز يرجع بما دفع عند أبي يوسف وعند محمد لا يرجع إلا بشرط الرجوع اه تأمل  
ثم قال في التتارخانية أو وجدت دلالة الأذن بالخلط كما جرت العادة بالأذن من أبواب الحنطة بخلط ثمن الغلات  
وكذلك المتولى إذا كان في يده أو قاف مختلفه وخلط غلاتها ضمن وكذلك السمسار إذا خلط الأثمان أو البياض  
إذا خلط الامتعة ضمن اه قال في التجنيس ولا عرف في حق السمسرة والبياض بخلط ثمن الغلات والامتعة  
اه ويتصل بهذا العالم إذا سأل للفقراء شيئاً وخلط بضمن قلت ومقتضاه أنه لو وجد العرف فلا ضمان لوجود  
الأذن حيثئذ دلالة والظاهر أنه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون أذناً منه دلالة (قوله) إلا إذا وكله  
الفقراء) لأنه كلما قبض شيئاً ملكوه وصار خلطاً مالهم بعضه ببعض ووقع زكاة عن الدافع لكن بشرط أن  
لا يبلغ المال الذي بيد الوكيل نصاً بالبلغه وعلم به الدافع لم يجزه إذا كان الأخذ وكيلاً عن الفقير كما في البحر  
عن الظهيرية قلت وهذا إذا كان الفقير واحداً ولو كانوا متعددين لا بد أن يبلغ لكل واحد نصيباً لأن ما في يد  
الوكيل مشترك بينهم فإذا كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل بلغ نصيبين لم يصيروا أغنياء فتجزئ الزكاة عن الدافع  
بعده إلى أن يبلغ ثلاثة أنفساً إلا إذا كان وكلاً عن كل واحد بانفراده فحينئذ يعتبر لكل واحد نصيباً على حدة  
وليس له اخلط بلا ذنهم فلو خلط أجراً عن الدافعين وضمن للموكلين وأما إذا لم يكن الأخذ وكيلاً عنهم فتجزئ  
وإن بلغ المقبوض نصيباً كثيرة لأنهم لم يملكوا شيئاً مما في يده (قوله) لولده الفقير) وإذا كان ولده صغيراً  
فلا بد من كونه هو الفقير أيضاً لأن الصغير يعد غنياً بغنى أبيه أفاده ط عن أبي السعود وهذا حيث لم يأمره  
بالدفع إلى معين إذ لو خالف فقبه قولاً من حكاهما في القضية وذكر في البحر أن القواعد تشهد للقول بأنه لا يضمن  
لقولهم لو نذر التصديق على فلان له أن تصدق على غيره اه أقول وفيه نظر لأن تعيين الزمان والمكان والدرهم  
والفقير غير معتبر في النذر لأن الداخل تحتها ما هو قربة وهو أصل التصديق دون التعيين فيبطل وتلزم القربة  
كما صرح حوايه وهذا لو كمل اغنايته يستفيد التصرف من الموكل وقد أمره بالدفع إلى فلان فلا يملك الدفع  
إلى غيره كما لو أوصى زيد بكذا ليس للوصي الدفع إلى غيره فتأمل (قوله) وزوجه) أي الفقيرة (قوله)

لا يجتمع الحقان (وشرط صحة

أدائها مقارنة له) أي للإدائه

(ولو) كانت المقارنة

(حكماً) كما لو دفع بلانية ثم نوى

والمال قائم في يد الفقير أو نوى

عند الدفع للوكيل ثم دفع

الوكيل بلانية أو دفعها الذي

لبدفها الفقراء جاز لأن المعبرية

الأمر ولذا لو قال هذا تطوع

أو عن كفار في ثم نواه عن

الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو

خلط زكاة موكله ضمن وكان

متبرعاً إلا إذا وكله الفقراء

والوكيل أن يدفع لولده الفقير

وزوجه لأن نفسه إلا إذا قال

ربها ضعه حيث شئت ولو تصدق

بدواهم نفسه أجراً أن كان على نية

الرجوع وكانت دراهم

الموكل فاقم

ولو تصدق الخ) أي الوكيل بدفع الزكاة إذا أمسك دراهم الموكل ودفع من ماله ليرجع يدها في دراهم الموكل  
صحيح بخلاف ما إذا اتفقها أو لا على نفسه مثلاً ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالاتفاق  
أو قضاء الدين أو الشراء كما سبأ في أن شاء الله تعالى في الوكالة وفيه إشارة إلى أنه لا يشترط بالدفع من عين مال  
الزكاة ولا الوأمر غيره بالدفع عنه جاز كما قدمناه لكن اختلف فيما إذا دفع من مال آخر حيث قال في البحر وظاهر  
القضية ترجيح الإجراء استدلالاً بقوله لمسلم له خرفوكل ذمتها فباعها من ذي فلامسلم صرف عنها عن زكاة ماله  
(فرع) للوكيل بدفع الزكاة أن يوكل غيره بلا إذن بجرع عن الخائنة وسبأ في منافي الوكالة (قوله بعزل ما وجب)  
في نسخة لعزل باللام وهي أحسن لموافق المعطوف عليه (قوله ولا يخرج عن العهدة بالعزل) فلو ضاعت  
لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثاً عنه بخلاف ما إذا ضاعت في يد الساعي لأن يده كد الفقراء بجر  
عن المحيط (قوله أو تصدق بلكه) بالرفع عطف على قوله نية وأفاده سقوط الزكاة ولو نوى نقلاً أو لم ينو أصلاً  
لأن الواجب جزء منه وانما تشترط النية لدفع المزاحم فلما أدى الكل زالت المزاحمة بجر (قوله إلا إذا نوى  
الخ) في التعبير بالتصدق إيماء إلى هذا الاستثناء كما في النهر (قوله فيصح) أي عما نوى (قوله لا تسقط  
حصته) أي لا تسقط زكاة ما تصدق به فقبح زكاة الباقى (قوله خلافاً للثالث) أشار بذلك  
تبعاً للمتن المتن إلى اعتماد قول أبي يوسف ولما قدمه قاضي خان وقد أخره في الهداية مع دليله وعادته تأخير  
الختار عنده على عكس عادة قاضي خان وصاحب المتن فافهم (قوله وأطلقه) أي أطلق التصديق (قوله  
حتى الخ) تفريع على شموله الدين ح وقيد بالفقير لأنه لو كان غنياً فوجهه بعد الحول ففيه روايتان  
أصحهما الضمان بجر عن المحيط أي ضمان زكاة ما وجهه لأنه استهلكه بعد الوجوب (قوله صح وسقط  
عنه) أي صح الإبراء وسقط عنه زكاة نوى الزكاة أو لا المأمر ولو أبرأه عن البعض سقط زكاة كله دون  
الباقى ولو نوى به الإبراء عن الباقى بجر (قوله واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثابته في الذمة من مال الزكاة  
وبالعين ما كان قائماً في ملكه من نفود وعروض والقصة رابعة لأن الزكاة إما أن تكون ديناً أو عيناً والمال  
للمزكي كذلك لكن الدين إما أن يسقط بالزكاة أو يبقى مستحق القبض بعدها فتصير خمسة فيجوز الإداء في ثلاثة  
الاولى أداء الدين عن دين سقط بها كما مثل من أبرأ الفقير عن كل النصاب الثانية أداء العين عن العين كنقد  
حاضر عن نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء العين عن الدين كنقد حاضر عن نصاب دين وفي صورتين لا يجوز  
الاولى أداء الدين عن العين كجعله ما في ذمة مديونه زكاة ماله الحاضر بخلاف ما إذا أمر فقيراً بقبض دين له على  
آخر عن زكاة عين عنده فإنه يجوز لأنه عند قبض النقيض يصير عيناً فكان عيناً عن عين الثانية أداء دين عن دين  
سيقبض كما تقدم عن البحر وهو ما لو أبرأ الفقير عن بعض النصاب وأبواه الإداء عن الباقي وعمله بأن الباقي  
يصير عيناً بالقبض فيصير مودياً الدين عن العين اهـ ولذا أطلق الشارح الدين أولاً لأن التقييد بالسقوط ولقوله  
بعده سيقبض (قوله وحيلة الجواز) أي فيما إذا كان له دين على معسر وأراد أن يجعله زكاة عن  
عين عنده أو عن دين له على آخر سيقبض (قوله أن يعطى مديونه الخ) قال في الأشباه وهو أفضل من غيره  
أي لأنه يصير وسيلة إلى براءة ذمة المديون (قوله لكونه نظير جنس حقه) نقل العلامة البيري في آخر شرح  
الأشباه أن الدراهم والدينارين جنس واحد في مسألة القنفر (قوله فإن مانعه الخ) والحيلة إذا خاف ذلك ما في  
الأشباه وهو أن يوكل المديون خادماً الدائن قبض الزكاة ثم يقضاه دينه فيقبض الوكيل حصاره لملك الموكل  
ولا يسلم المال للوكيل إلا في غيبة المديون لاحتمال أن يعزله عن وصالة القضاء دينه حال القبض قبل الدفع  
اهـ وفيها وإن كان للدائن شريك في الدين يخاف أن يشاركه في القبض فالحيلة أن تصدق الدائن بالدين  
ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة (قوله ثم هو) أي الفقير يكف عن الظاهر أن له أن يخالف أمره  
لأنه مقتضى حصة التملك كما سبأ في باب المصرف بخنا (قوله فيكون الثواب لهما) أي ثواب الزكاة للمزكي  
وثواب التكفين للفقير وقد يقال إن ثواب التكفين يثبت للمزكي أيضاً لأن الدال على الخير كفاعله وإن اختلف  
الثواب كما وكيفا ط قلت وأخرج السيوطي في الجامع الصغير لوهبت الصدقة على يدي مائة لكان لهم من  
الأجر مثل أجر المبتدئ من غير أن ينقص من أجره شيئاً (قوله وكذا) الإشارة إلى الحيلة (قوله ونماه  
الخ) هو ما قدمناه من الأشباه (قوله واقتراضها عمري) قال في البدائع وعليه عامة المشايخ ففي أي وقت

(أو) مقارنة (بعزل)  
ما وجب) كله أو بعضه ولا يخرج  
عن العهدة بالعزل بل بالإداء  
للفقراء (أو تصدق بلكه) إلا إذا  
نوى نذراً أو واجباً آخر فيصح  
ويصح الزكاة ولو تصدق  
بعضه لا تسقط حصته عند الثاني  
خلافاً للثالث وأطلقه فم العين  
والدين حتى لو أبرأ الفقير عن  
النصاب صح وسقط عنه \* واعلم  
أن أداء الدين عن الدين والعين  
عن العين وعن الدين يجوز وأداء  
الدين عن العين وعن دين سيقبض  
لا يجوز وحيلة الجواز أن يعطى  
مديونه الفقير زكاة ثم يأخذها  
عن دينه ولو امتنع المديون مديده  
وأخذها لكونه نظير جنس حقه  
فإن مانعه رفعه للقاضي وحيلة  
التكفين بها التصديق على فقير ثم هو  
يكف فيكون الثواب لهما وكذا  
في تعبير المسجد ونماه في حبل  
الأشباه (واقتراضها عمري)  
أي على التراخي



أدى يكون مؤديا للواجب وتعين ذلك الوقت للوجوب وإذا لم يؤد إلى آخر عمره يتصدق عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات يأنم واستدل الجصاص له بن عليه الزكاة إذا هلك نصابه بعد تمام الحول والتمكن من الأداء أنه لا يضمن ولو كانت على الفور يضمن كمن أخر صوم شهر رمضان عن وقته فان عليه القضاء (قوله وصححه الباقي وغيره) نقل تصحيحه في التتارخانية أيضا (قوله أي واجب على الفور) هذا ساقط من بعض النسخ وفيه ركاكة لانه يؤل الى قولنا اقتراضها واجب على الفور مع انها فريضة محكمة بالدلائل القطعية وقد يقال ان قوله اقتراضها على تقدير مضاف أي اقتراض أدائها وهو من اضافة الصفة الى موصوفها فيصير المعنى أدائها المفترض واجب على الفور أي أن أصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدير من أن المختار في الاصول أن مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد الطلب فيجوز للمكلف كل منهما لكن الامر هنا معه قرينة الفور الخ ما يأتي (قوله فيأثم تأخيرها الخ) ظاهره الاثم بالتأخير ولو قل كيوم أو يومين لانهم فسر والفور بأول أوقات الامكان وقد يقال المراد أن لا يؤخر الى العام القابل لما في البدائع عن المتني بالنون اذ لم يؤد حتى مضى حولان فقد أساء وأثم اه فتأمل (قوله وهي) أي القرينة انه أي الامر بالصرف (قوله وهي مجعلة) كذا عبارة الفتح أي حاجة الفقير مجعلة أي حاصلة (قوله وتماه في الفتح) حيث قال بعد ما مر فتكون الزكاة فريضة وفوريها واجبة فيلزم تأخيرها من غير ضرورة الاثم كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في المتني وهو عين ما ذكره الامام أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكرهه فان كراهة التحريم هي المحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن أئمتنا الثلاثة وجوب فوريها وما نقله ابن شجاع عنهم من أنها على التراخي فهو بالنظر الى دليل الاقتراض أي دليل الاقتراض لا يوجبها وهو لا يثني وجود دليل الإيجاب وعلى هذا قولهم اذا شك هل زكى أو لا يجب عليه أن يزكى لأن وقتها العمر قال الشك حينئذ كالشك في الصلاة في الوقت اه ملخصا (تمة) في الفتح أيضا اذا أخر حتى مرض يؤدى سرامن الورثة ولو لم يكن عنده مال فأراد أن يستقرض لاداء الزكاة ان كان اكبر أياه أنه يقدر على قضاءه فالأفضل الاستقرض والا فلا لأن خصومة صاحب الدين أشد اه (قوله أي عبد) خصه بالذكريا يناسب قوله فتوى خدمته وأشار بقوله مثلا الى أن العبد غير قديل لكن الاولى أن يقول بعده فتوى استعماله ليعم مثل الثوب والداية ولا يثمن تخصيصه بما نصح فيه نية التجارة ليخرج ما لو اشترى أرضا خراجية أو عشرية ليخبر فيها فانها لا تجب فيها زكاة التجارة كما يأتي ونبه عليه في الفتح (قوله فتوى بعد ذلك خدمته) أي وأن لا يثني للتجارة لما في الخلية عبد التجارة اذا أراد أن يستخدمه سنتين فاستخدمه فهو للتجارة على حاله الا أن ينوي أن يخرج من التجارة ويجعله للخدمة اه (قوله ما لم يبعه) أي أو يوجره كما في النهر وغيره وبذلك من قسم الدين الوسط فتعبر بما مضى أو يعتبر بالحول بعد قبضه على الخلاف الآتي في بيان أقسام الديون (قوله يجنس ما فيه الزكاة) فلو دفعه لامرأته في مهرها أو دفعه بصلح عن قود أو دفعته بخلع زوجها لا زكاة لان هذه الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة ط (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تتحقق الا بالفعل وبين عدمها بأن نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد النية ط (قوله فيتم بها) لأن التروك كلها يكفي فيها النية ط وتظهر ذلك المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلمانا ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية وتثبت اضدادها بمجرد النية زيلعي لكن صرح في النهاية والفتح بأن العلوفة لا تصير سائمة بمجرد النية بخلاف العكس ووفق في البحر يحمل الاول على ما اذا نوى أن تكون السائمة علوفة وهي باقية في المرعى اذا لا بد من العمل وهو اخرجها من المرعى لا العلف وحمل الثاني على ما اذا نوى بعد اخرجها منه (قوله كان لها الخ) لأن الشرط في التجارة مقارنتها لعقد ها وهو كسب المال بالمال بعقد شراء أو اجارة أو استقراض حيث لا مانع على ما يأتي في الشرح مع بيان المحترزات ثم ان نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالاول ما ذكرنا والثاني ما تقدم في الشرح عند قول المصنف أونية التجارة (قوله لا ماورئه) قال في التهر ويلحق بالارث ما دخله من حبوب أرضه فتوى اصسا كها التجارة فلا تجب لوباعها بعد حول اه (قوله أي ناويا) قال في النهر يعني نوى وقت البيع مثلا أن يكون بدله للتجارة ولا تكفه النية السابقة كما هو ظاهر ما في البحر اه (قوله فتجب الزكاة) أي اذا حال الحول على البدل ط (قوله نواه أولا) أي نوى السوم أولا لانها كانت

وصححه الباقي وغيره (وقيل فوري) أي واجب على الفور (وعليه الفتوى) كما

في شرح الوهبانية (فيأثم تأخيرها) بلا عذر (وترد شهادته) لأن الامر بالصرف الى

الفقير معه قرينة الفور وهي أنه لدفع حاجته وهي مجعلة فتى لم تجب

على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التمام وتماه

في الفتح (لا يثني للتجارة ما) أي عبد مثلا (اشترى لها فتوى) بعد ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة

(لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه) يجنس ما فيه الزكاة والفرق

أن التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك العمل

فيتم بها (وما اشترى لها) أي للتجارة (كان لها) لمقارنة النية

لعقد التجارة (لا ماورئه ونواه لها) لعدم العقد الا اذا تصرف فيه

أي ناويا فتجب الزكاة لاقتران النية بالعمل (الا الذهب والقضة)

والسائمة لما في الخلية لو ورث سائمة لزمه زكاتها بعد حول نواه

أولا

سائمة فبقيت على ما كانت وان لم ينو خانية (قوله وما ملكه بصنعه الخ) أي ما كان متوقفا على قبوله وليس مبادلة مال بمال كهذه العقود ادانوى عند العقد كونه للتجارة لا بصيرلها على الاصح لان الهبة والصدقة والوصية ليست بمبادلة أصلا والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد مبادلة مال بغير مال كما في البدائع قال في فتح القدير والحاصل أن نية التجارة فيما يشتره تصح بالاجماع وفيما يملكه بقول عقد مما ذكر خلاف اهـ (قوله أو نكاح أو خلع) أي لو تزوجها على عبد مثلا فنوت كونه للتجارة أو خالعه عليه فنوى كذلك (قوله أو صلح عن قود) أي اذا نوى عند عقد الصلح التجارة بالبدل وفي الخانية لو كان عبد للتجارة فقتله عبد عمدا فصولح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول اهـ (قوله كان المدفوع للتجارة) أي بلانية ح وذلك لانه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذلك بدله فكان مبادلة مال بمال ومثله فيما يظهر لو اختار سيد الجاني الفداء بعرض لما قلنا ولا ينافيه ما يأتي عن الاشياء فانهم (قوله فانه يكون لها) لان حكم البدل حكم الاصل خانية وسيأتي تمام الكلام على استبدال مال التجارة في باب زكاة الغنم (قوله كما مر) أي في شرح قوله أو نية التجارة ح (قوله والاصح انه لا يكون لها) لان التجارة كسب المال بدل هو مال والقبول اكتساب بغير بدل أصلا فلم تكن النية مقارنة على التجارة بدائع (قوله وفي أول الاشياء) التي به تأييدا للاصح ط (قوله والجواهر) كاللؤلؤ والياقوت والزمرد وأمثالها درر عن الكافي (قوله وان ساوت ألفا) في نسخة أروفا (قوله ما عدا الحجرين) هذا علم بالغلبة على الذهب والفضة ط وقوله والسواثم بالنصب عطف على الحجرين وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والمواشي العلوفة والعبيد والسياب والامتعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى الى الثني) هذا وصف في معنى العلة أي لازمة فيما نواه للتجارة من نحو أرض عشرة أوقية أو حراجية للابو ذى الى تكرار الزكاة لان العشر أو الخراج زكاة أيضا والثني بكسر الشاء المثلثة وفتح النون في آخره ألف مقصورة وهو أخذ الصدقة مرتين في عام كما في القاموس ومنه كما في المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لاني في الصدقة (قوله وشرط مقارنتها) بالجر عطف على شرط الاول ومن المقارنة ما ورثه ناويا لها ثم تصرف فيه ناويا أيضا لان المتبرع هو النسبة المقارنة للتصرف بالبيع مثلا كما مر فيكون بدله الذي نوى به التجارة مقارنا لعقد الشراء فانهم (قوله أو اجارة) كأن أجره بعروض ناويا بها التجارة ولو كانت الدار للتجارة بصير بدله للتجارة بلانية لوجود التجارة دلالة كما مر وفيه خلاف قدمناه (قوله أو استقراض) لان القرض ينقلب معاوضة المال بالمال في العاقبة وهذا قول بعض المشايخ واليه أشار في الجامع أن من كان له ما تادروهم لا مال له غيرها فاستقرض من رجل قبل حلولان الحلول خمسة أقفرة لغير التجارة لم يستهلك الاقفرة حتى حال الحلول لازكاة عليه ويصرف الدين الى مال الركاة دون الجبس الذي ليس بمال الزكاة فقوله لغير التجارة دليل انه لو استقرض للتجارة بصير لها وقال بعضهم لا وانوى لان القرض اعارة وهو تبرع لا لتجارة بدائع وعلى الاول مشى في البحر والنهر والمنع وتبعهم الشارح لكن ذكر في الذخيرة عن شرح الجامع لشيخ الاسلام أن الاصح الثاني وأن معنى قول محمد في الجامع لغير التجارة انها كانت عند المقرض لغير التجارة وفائدته أنها اذا ردت عليه عادت لغير التجارة وأنها لو كانت عنده للتجارة فردت عليه عادت للتجارة اهـ والظاهر أن الثاني مبنى على قول أبي يوسف ان المستقرض لا يملك ما استقرضه الا بالتصرف وعندهما يملكه بالقبض حتى لو كان قائما في يده فباعه من المقرض يصح عنده لا عندهما ولو باعه من أجنبي يصح انفاقا كما سيأتي تحريره في باب ان شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه الاول تأمل لا يقال بشكل الاول بأن المستقرض صار مديونا بظنهم ما استقرضه والمديون لازكاة عليه بقدر دينه فافائدة صحة نية التجارة فيه لا ما نقول فائدتها ضم قيمته الى النصاب الذي معه لمسايق من أن قيمة عروض التجارة تضم الى التقدين فاذا كان له ما تادروهم فقط واستقرض خمسة أقفرة للتجارة قيمتها خمسة دراهم مثلا كان مديونا بقدرها وبقي له نصاب تام فبركه بخلاف ما اذا لم تكن التجارة فانه لازكاة عليه أصلا لان الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره كما مر فينقص نصاب الدراهم الذي معه فلا يركبه ولا يركب الاقفرة فانهم (قوله ولو نوى الخ) محترز قوله وشرط مقارنتها لعقد التجارة ح (قوله كالو نوى الخ) خرج

(وما ملكه بصنعه كهيئة

أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح

عن قود) قيد بالقود لان العمد

للتجارة اذا قتله عبد خطأ ودفع به كان

المدفوع للتجارة خانية وكذا كل ما

قويض به مال التجارة فانه يكون

لها بلانية كما مر (ونواه لها كان

لها عند الثاني والاصح) انه (لا)

يكون لها بجر عن البدائع وفي

أول الاشياء ولو فارت النية

ما ليس بدل مال بمال لا تصح على

الصحيح (لا زكاة في اللآلئ

والجواهر) وان ساوت ألفا اتفاقا

(الأن تكون للتجارة) والاصل

أن ما عدا الحجرين والسواثم انما

يركن نية التجارة بشرط عدم

المانع المؤدى الى الثني وشرط

مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب

المال بالمال بعقد شراء أو اجارة

أو استقراض ولو نوى التجارة بعد

العقد واشترى شيئا للقبضة ناويا

انه ان وجد رجاء بابعه لازكاة عليه

كالو نوى التجارة فيما خرج من

أرضه

بمشترط عقد التجارة وهذا ملحق بالمراث كما مر عن النهر فلا يصح تعليله باجتماع الحقين كما قدمناه فافهم  
 (قوله كما مر) قبيل قوله بشرط صحة أدائها ح (قوله وكما لو شري الخ) مختار قوله بشرط عدم المانع الخ  
 (قوله وزرعها) قيد للعشيرة لتعلق العشر بالخارج بخلاف الخراج الا اذا كان خراج مقاسمة لا موطفا  
 ومفهومه أنه اذا لم يزرعها تجب زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المانع أما انظر ارجية  
 فالمانع موجود وهو الثني وان عطلت (قوله لقيام المانع) وهو الثني ومضاد التعليل أنه لو زرع البذر في  
 أرضه المملوكة تجب فيه الزكاة وبخالفه ما في البحر حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه  
 فانه لازم زكاة فيه وانما فيه العشر لان بذره في الارض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كسنة الخدمة  
 في عبد التجارة بل أولى ولولم يزرعه تجب اه فان مفاده سقوط الزكاة عن البذر بالزراعة مطلقاً فاده ط  
 (نسيه) ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة في الارض المشرية للتجارة وانما فيها العشر أو الخراج للمانع  
 المذكور قال في البدائع هو الرواية المشهورة عن اصحابنا وعن محمد أنه تجب الزكاة أيضاً لان زكاة التجارة تجب  
 في الارض والعشر يجب في الخارج وهما مختلفان فلا يجمع الحقان في مال واحد وجه ظاهر الرواية أن سبب  
 الوجوب في السك واحد لانه يضاف اليها فيقال عشر الارض وخارجها وزكاتها والكل حق الله تعالى وحقوقه  
 تعالى المتعلقة بالاموال النامية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع التجارة اه فافهم

### \* (باب السائمة) \*

بالإضافة أو بالتزوين على أنه مبتدأ وخبر فهو لبيان حقيقتها وما بعده لبيان حكمها ولذا لم يقدّر مضافاً أي  
 صدقة السائمة قال في النهر وبدأ محمد في تفصيل اموال الزكاة بالسوائم اقتداء بكتبه عليه الصلاة والسلام  
 وكانت كذلك لانها الى العرب وكان جل أموالهم السوائم والابل أنفسها عندهم فبدأ بها (قوله هي الراعية)  
 أي لغة يقال سامت الماشية رعت وأسماها ربه اسامة كذا في المغرب سميت بذلك لانها تسم الارض أي  
 تعلمها ومنه تخرج تسمون وفي ضياء الخلوم السائمة المال الراعي نهر (قوله وشرعا المكنتية بالراعي الخ)  
 أطلقها فنمّل المة ولادة من اهلى "ووحشى" لكن بعد كون الام اهلية كالمولودة من شاة ونطى وبقر وحشى  
 وأهلى "فجب الزكاة بها ويكمل بها النصاب عندنا خلافاً للشافعي بدائع (قوله بالراعي) بفتح الراء مصدر  
 وبكسرهما الكلا نفسه والمناسب الاول اذ لو حمل الكلا اليها في البيت لا تكون سائمة بحر قال في النهر وأقول  
 الكسر هو المتداول على الالسنه ولا يلزم عليه أن تكون سائمة لو حملها اليها الاول أطلق الكلا على المنفصل  
 ولقائل منعه بل ظاهر قول المغرب الكلا هو كل مارعته الدواب من الرطب واليابس يفيد اختصاصه بالقام  
 في معدنه ولم تكن به سائمة لانه ملكه بالحوز فقد تربه اه قلت لكن في القاموس الكلا يكيل العشب رطبه  
 وبابسه فلم يقيد بالمرعى (قوله ذكره الثمني) أي ذكر التقييد بالمباح قال في البحر والنهر ولا بد منه لان  
 الكلا يشمل غير المباح ولا تكون سائمة به لكن قال المقدسي "فيه نظرت لعل وجهه منع شموله لغير المباح لحديث  
 أحمد المسنون شرعاً في ثلاث في الماء والكلا والنار فهو مباح ولو في أرض مملوكة كإسياني في فصل  
 الشرب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره الزيلعي) أي ذكر قوله لقصد الدر والنسل تبعاً لصاحب النهاية  
 (قوله والسمين) عطف تفسير ط (قوله ليعم الذكور) لان الدر والنسل لا يظهر فيها ط (قوله فقط)  
 أي الذكور انخفض وليس المراد أنه يعم الذكور ولا يعم غيرها اه ح وحاصله انه قيد للذكور لا ليعم  
 (قوله لكن في البدائع الخ) استدراك على ما في المحيط من اعتبار السمين والجواب أن مراد المحيط أن السمين  
 لا لاجل اللحم بل لغرض آخر مثل أن لا تموت في الشتاء من البرد فلا تقص بين كلامي البدائع والمحيط اه ح  
 أو يحتمل على اختلاف الرواية أو المشايخ ط وبه جزم الرحقي أقول عبارة البدائع هكذا انصاب السائمة له صفات  
 منها كونه معة الاسامة للدر والنسل لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي والمال النامي في الحيوان  
 بالاسامة اذ به يحصل النسل فيزداد المال فان أسيت للحمل والركوب أو اللحم فلا زكاة فيها اه فقد أفاد أن  
 الزكاة منوطة بالاسامة لاجل التزوي الزيادة فيشمل الاسامة لاجل السمين لانه زيادة فيها تم تفريعه على ذلك  
 باخراج ما اذا أسيت للحمل والركوب أو اللحم يعلم منه انه لم يرد بالحم السمين والا كان كلامنا متناقضاً لان اللحم  
 زيادة ولا يتوهم أحد أن ذلك مبني على رواية أخرى لانه في صدق كلام واحد قنعين أن المراد بالحم الاكل أي

كما مر كالمشري أرضاً  
 خراجية ناوية التجارة أو عشيرة  
 وزرعها أو بذرا للتجارة وزرعها  
 لا يكون للتجارة لقيام المانع  
 (باب السائمة هي) الراعية وشرعاً  
 (المكنتية بالراعي المباح) ذكره  
 الثمني (في أكثر العام لقصد  
 الدر والنسل) ذكره الزيلعي وزاد  
 في المحيط (والزيادة والسمين) ليعم  
 الذكور فقط لكن في البدائع  
 لو أسماها اللحم فلا زكاة فيها



إذا أسامها لأجل أن يأكل لحمها هو وأضافه فهو كالأسامها للعمل والركوب إذا لم ينقصها. الاسامة للزيادة والنقص هذا ما ظهر لي ثم رأيت في المعراج ما نصه له غنم للتجارة نوى أن تكون اللحم فذبح كل يوم شاة أو سائمة نواها للعمولة فهي اللحم والحولة عند محمد اه وفيه لف ونشر مرتب والله تعالى أعلم ( قوله كالأسامها للعمل والركوب ) لأنها تصير ككتاب البدن وعبيد الخدمة ( قوله ولعلمهم تركوا ذلك ) أي ترك أصحاب المتون من تعريف السائمة ما زاده المصنف تبعاً للزيلي والمحيط لتصریحهم أي نصريح التاركين لذلك بالحكمين أي بحكم مانوى به التجارة من العروض الشاملة للحيوانات وبحكم المسامة للعمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الأول وعدمه في الثاني فلا يرد على تعريفهم بأنها المكنتية بالرعى في أكثر العام أنه تعريف بالاعم أفاده في البحر وحاصله أن القيدتين المذكورين في الزيلي والمحيط لمحوطان في التعريف المذكورين بنية التصريح المزبور فلا يكون تعريف بالاعم على أن التعريف بالاعم إنما يابصح على رأي المتأخرين من علماء الميزان والافانته قدمون وأهل اللغة على جوازه وبه اندفع قول النهران هذا غير دافع إذا تعريف بالاعم لا يابصح ولا يقع فيه ذكر الحكمين بعده اه تأمل ( قوله للشك في الموجب ) بكسر الجيم وهو كونها سائمة فانه شرط لكونها سائبة للوجوب قال في فتح القدير العلف اليسير لا يزول به اسم السوم المستلزم للعكم وإذا كان مقابله كثيراً بالنسبة كان هو يسيراً والنصف ليس بالنسبة إلى النصف كثيراً ولأنه يقع الشك في ثبوت سبب الإيجاب فافهم ( قوله مختلفان قدر أو سبباً ) لأن القدر في مال التجارة ربع العشر وفي السوائم ما يأتي بيانه والسبب فيها هو المال النامي لكن بشرط نية التجارة في الأول ونية الاسامة للدر والنسل في الثاني فلا اختلاف في الحقيقة في القدر والشرط لكن لما كانت السيسة لا تتم إلا بشرطها جعله من الاختلاف في السبب فافهم ( قوله فلو اشترى ) فترجع على البطلان ( قوله كالأوباع السائمة ) قيد بها لأن عروض التجارة إذا استبدلت لا ينقطع الحول قات ومثل العروض الدراهم والدنانير عندنا خلافاً للشافعي فلا زكاة على الصبر في قياس قوله كافي البدائع ( قوله في وسط الحول ) بكون السير وهو أزيد لانه اسم لجزء مهم بين طرفي الشيء بخلاف محزكها فانه اسم لجزء تساوى بعده عن طرفي الشيء فيكون جزءاً معيناً من الحول وليس بمراد اه ح ( قوله وأقبله ) أي قبل الحول على تقدير مضاف أي قبل انتهائه بيوم والمراد به مطلق الزمان ولوساعة وهو من عطف الخاص على العام فانه قد يكون باو كافي الحديث ومن كانت هجرته إلى ديار يصيبها وأمر أنه يتزوجها وفأثنته مع أنه داخل في الوسط التنبيه على بطلان الحول بالبيع وإن مضى معظمه ودفع توهم أن المراد بالوسط الجزء المعين فافهم ( قوله ولا تنقد عنده ) أما لو كان عنده نقد نصاباً فانه يضم إليه ويركبه معه بلا استقبال حول وكان الأولى أن يقول ولا نصاب عنده لينحل ما إذا باعها بجنسها أو بغيره ففي الجوهرة ولأوباع الماشية قبل الحول بدراهم أو بعاشية ثم الثمن إلى جنسه بالأجاء أي يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية ( قوله المسبلة ) أي المجمولة ليغازي عليها في سبيل الله تعالى بوقف أو وصية وهذا التفصيل عند الامام أما عندهما فلا شيء في الخيل مطلقاً بزيادة ( قوله ولا في المواشي العمي ) نقل في الظهيرية في العمي روايتين وعندهما تجب كالأول كان فيما عني حر وجرم في البحر في الباب الآتي بالوجوب فيها والذي يظهر أنه أن تحقق فيها السوم وجبت والا فلا بدليل التعليل والله أعلم

(باب) \*

بالتسوين ميتة أحد ذخير أو بالعكر ونصاب ميتة وخمس خبره والذي في المنع نصاب الأبل بغير باب ط ( قوله نصاب الأبل ) أطلقه فشمع المذكور والانات ولوأبوه وحشاً بعد أن كانت الأم أهلية وشمع الصغار بشرط أن لا تكون كلها كذلك لما سبصر ح به فالصغار تسع للبكار وشمع الاعمي والمريض والاعرج لكن لا يؤخذ في الصدقة وشمع السمات والنجاف لكن تجب شاة بقدر النجاف وبيانه في البحر ( قوله مؤنة ) قال في ذيل المغرب كل جمع مؤنث الماضي بالواو والنون فيعلم تقول جاء الرجال والنساء وجاءت الرجال والنساء وأسماء الجوع مؤنة نحو الأبل والذود والخيل والغنم والوحش والعرب والعجم وكذا كل ما يفرق بينه وبين واحدته بالتاء أو باء النسب كعمرو ونخل ورومي وروم وبناتي وبنات وبنات ( قوله بفتح الباء ) كقولهم

كألو أسامها للعمل والركوب ولولا التجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك لتصریحهم بالحكمين ( فلو علقها نصه لا تكون سائمة ) فلا زكاة فيها للشك في الموجب ( ويطل حول زكاة التجارة بجعلها للسوم ) لأن زكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفان قدر أو سبباً فلا يبنى حول أحدهما على الآخر ( فلو اشترى لها ) أي للتجارة ( ثم جعلها سائمة )

اعتبر أول ( الحول من وقت الجمع ) للسوم كالأوباع السائمة في وسط الحول أو قبله يوم بجنسها أو بغير جنسها أو بقد ولا تنقد عنده أو بعروض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولاً آخر جوهرة وفيها ليس في سوائم الوقف والخيل المسبلة زكاة لعدم المالك ولا في المواشي العمي ولا مقطوعة القوائم لأنها ليست سائمة

(باب نصاب الأبل)

كسر الباء وتسكن مؤنة لا واحد لهما من لفظها والنسبة إليها أبلى بفتح الباء

سميت به لانها بول على أخذها

(خمس فيوخدم كل خمس) منها  
(الى خمس وعشرين بحت) جمع  
بحت وهو ماله سنامان منسوب الى  
بحت نصر لانه أول من جمع بين  
العربي واليهجي فولد منهما ولد  
فسمى بحتيا (أو عراب شاة) وما  
بين النصابين عفو (وفيها) أي  
الخمس وعشرين (بب محاض  
وهي التي طعنت في) السنة  
(الثانية) سميت به لان أمها غالبا  
تكون محاضا أي حاملا بأخرى  
(وفي ست وتسعين) الى خمس  
وأربعين (بنت لبون وهي التي  
طعنت في الثالثة) لأن أمها تكون  
ذات لبن لأخرى غالبا (وفي ست  
وأربعين) الى ستين (حقبة) بالكسر  
(وهي التي طعنت في الرابعة) وحق  
ركوبها (وفي إحدى وسين) الى  
خمس وسبعين (جدعة) بفتح الذال  
المجعة (وهي التي طعنت في الخامسة)  
لانها تجذع أي تقلع أسنان اللبن (وفي  
ست وسبعين) الى تسعين (بنت لبون  
وفي إحدى وتسعين حقان الى مائة  
وعشرين) كذا كتب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي  
الله عنه (ثم تستأنف الفريضة)  
عندنا (فيؤخذ في كل خمس شاة)  
مع الحقين (ثم في كل مائة وخمس  
وأربعين بنت محاض وحقان ثم  
في مائة وخمس ثلاث  
حقاق ثم تستأنف الفريضة)  
بعد المائة والخمسين (ففي كل  
خمس شاة) مع الثلاث حقاق  
(ثم في كل خمس وعشرين بنت  
محاض) مع الحقاق (ثم في ست  
وثلاثين بنت لبون) معهن (ثم في  
مائة وست وتسعين أربع حقاق  
الى مائتين ثم تستأنف الفريضة)  
بعد المائتين (أبدا) كاستأنف  
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين

في النسبة الى سلة أي بكسر اللام سلى بالفتح لتوالي الكسرات مع الباء بحر (قوله لانها بول على أخذها)  
فيه اشارة الى أن بينهما اشتقاقا كبيرا وهو اشتراك الكلمتين في أكثر الحروف مع التناسب في المعنى كما هنا  
فإن الابل مهموز وبال أجوف ح (قوله بحت) بالجر بدل من قوله الى خمس وعشرين والاولى نصبه على  
التمييز ط وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بحت نصر) بضم الباء وسكون الخاء المجعة وفتح التاء المشناة  
فوق والنون والصاد المعجمة المشددة في آخره راء علم مركب تركيب مزج على ملك ح وفي القاموس  
بحت نصر بالتشديد أصله بوخت ومعناه ابن ونصر كيقم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له أب فنسب اليه  
خزب القدس اه (قوله أو عراب) جمع عربي للبهائم وللاناسي عرب ففرقوا بينهما في الجمع بحر (قوله  
شاة) ذكرها كان أو أنى بحر وفي الشربلية عن الجوهره قال الخنذي لا يجوز في الزكاة الا التي  
من الغنم فصاعدا وهو ما أتى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي أتى عليه ستة أشهر وان كان يجزئ في  
الاخصية اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول أي عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئا ط (قوله  
بنت محاض) قيد بها لانه لا يجوز دفع الذكر فيها الا بطريق القيمة كما يأتي والواجب في المأخوذ الوسط كما سيبي  
في باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال في المغرب محضت الحامل محضا ومحاضا أخذها وجع الولادة ومنه  
فأجاءها المحاض الى جذع النخلة والمحاض أيضا النوق الحوامل الواحدة خلفه ويقال لولدها اذا استكمل  
سنة ودخل في الثانية ابن محاض لأن أمه لحقت بالمحاض من النوق اه ومثله في القاموس فافهم (قوله  
غالبا) لانها قد لا تحمل وأشار الى أن المراد بنت محاض وكذا بنت لبون لأن تكون أمها محاضا وألبونا  
فهو مخرج مخرج العادة لا مخرج الشرط كما في البحر عن الزيلعي في فصل محرمات النكاح وهذا مع ما مر عن  
المغرب يدل على أن هذا معنى لغوي أيضا لا شرعي فقط كما فهمه في البحر من عبارة الزيلعي المذكورة فافهم  
(قوله وهي التي طعنت في الثالثة) أي ولو بر من يسير كيوم فلا يخالف ما في القهستاني من أنها التي أتى عليها  
ستتان أفاده ط (قوله لأخرى) أي لبنت أخرى ط (قوله وحق ركوبها) بيان لعله التسمية كما في القاموس  
(قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره وأبي بكر عطف على المضاف  
اله ح وفي عامة النسخ الى أبي بكر أي الواصلة اليه ففي الفتح عن رواية الزهري أنه صلى الله عليه وسلم  
قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى قبض ثم أخرجها  
عمر فعمل بها الخ قلت وانما ذكر الشارح هذه الجملة هنا ولم يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لا خلاف  
الروايات فيما بعد المائة والخمسين كما أشار اليه بقوله الا أتى عندنا ما ما دونها فلا خلاف فيه الا ما ورد عن علي  
انه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شياه وغمامة في الزيلعي (قوله عندنا) وقال الشافعي وأحد  
اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين ففيها حقبة وبنات لبون ثم في كل  
أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقبة وعن مالك قولان أحدهما كذهبا والآخر كذهب الشافعي اسماعيل  
(قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) الا صواب اسقاط كل ليوافق ما في المنع والدرر وغيرهما ولا يهاجمه  
أنه ان تكرر هذا العدد مرتين تكرر هذا الواجب مرتين وان تكرر ثلاثا فلا ثلاث وليس ذلك بمراد الا صواب  
أيضا العطف بالواو بدل ثم لأن هذا ليس استثناءا آخر بل هو من جملة الاستثناء الذي قبله (قوله بنت  
محاض وحقان) فالحقان في المائة والعشرين وبنت محاض في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله  
ثم في كل مائة وخمسين) الا صواب اسقاط كل لما مر وعطفه بثم لابلوا لان مقتضى الاستثناء فيما بعد  
المائة والعشرين أن يجب في ست وثلاثين بعد بنات لبون مع الحقين لكن ليس في هذا الاستثناء بنت لبون  
بخلاف الاستثناء في الذين بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والخمسين والا صواب  
أيضا اسقاط كل والعطف فيه وفيما بعده بالواو بدل ثم لما مر (قوله أربع حقاق) منها ثلاث وجبت في المائة  
والخمسين والرابعة وجبت في الست والأربعين الزائدة عليها والى هنا انتهى حكم الاستثناء الثاني فلا تجب  
فيه جدعة (قوله الى مائتين) وهو في المائتين بالخيار ان شاء دفع أربع حقاق من كل خمسين حقبة أو خمس  
بنات لبون من كل أربعين بنت لبون كما في المحيط والمبسوط والخاتمة اسماعيل (قوله كما تستأنف  
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) قيد به احترازا عن الاستثناء الأول يعني الذي بعد المائة والعشرين

افليس فيه ايجاب بنت لبون كما قد مناه ولا ايجاب أربع حقاك لعدم نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت الخصاص مع الحقتين فلما زاد عليهما خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقاك درر (قوله حتى يجب في كل خمسين حقة) كذا في صدر الشريعة والدرر والمراد في كل ست وأربعين الى الخمسين كما عبر به في النقاية قال في البحر فانه اذا زاد على المائتين خمس شياء ففها شاة مع الاربع حقاك أو الخمس بنات لبون وفي عشر شاتان معها وفي خمس عشرة ثلاث شياء معها وفي عشرين أربع معها فاذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين ففها بنات مخاض معها الى ست وثلاثين فبنت لبون معها الى ست وأربعين ومائتين ففها خمس حقاك الى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك ففي مائتين وست وتسعين ست حقاك الى ثلثمائة وهكذا اهـ (قوله للانات) نفت للقيمة أى القيمة الكائنة للانات ح (قوله فان المالك مخير) لعدم فضل الانوة فيها على المذكورة ط

### \* (باب زكاة البقر) \*

قد تمت على الغنم لقربها من الابل في الضخامة حتى نملها اسم البدنة بجر (قوله كالنور الخ) هو ذكر البقر قاموس أى كاسمى الثور بورا لانه يشير الارض أى يجرها قال في المغرب وأثاروا الارض حرثوها وزرعوها وسببت البقرة المنيرة لانه تثير الارض اهـ (قوله والتاء للوحدة) أى لالتأنيث فيعمل المذكور الاتي كافي البحر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كافي المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والاختصاص والربا ويكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الادنى وأدنى الأعلى نهر وعلى هذا الحكم البخت والعرب والضأن والمغز ابن ملك (قوله بخلاف عكسه) أى المتولد من أهلى ووحشية لان الاعتبار لم (قوله ووحشى) بالجر عطف على عكسه (قوله فانه لا بعد في النصاب) لانه ملحق بخلاف الجنس كالحمار الوحشى وان ألف فيما ينشأ لا يلحق بالأهلى حتى يتيق حلال الاكل بجر (قوله ثلاثون) ذكر كور كانت أو أناثا وكذا الجواميس كافي البرجندى اسماعيل (قوله سائمة) نفت لثلاثون فهو مرفوع ويجوز النصب على التمييز ح فلو علوفة فلا زكاة فيها الا اذا كانت للتجارة فلا يعتبر فيها العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لا تزكى انقصان نصيب كل منهما عن النصاب وان نصحت الخلطة فيه كما سيأتى بانه في باب زكاة المال (قوله وفيها تبيع) نص على الذكر ثلاثيه وهم اختصاصه بالانثى كافي الابل (قوله كاملة) قيد به ليوافق قول غيره وطعن في الثانية لانه اذا تمت السنة لزم طعنه في الثانية فلا مخالفة أفاده الشيخ اسماعيل (قوله مسن) بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبر فاستثنى عن ابن الاثير ط (قوله بحسابه) أى لا يكون عفوا بل يحسب الى ستين في الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الثلثين نصف عشر مسنة درر (قوله بجر عن النبايع) عزاه في البحر الى الاسيحابى وتصح القديورى وإيس فيه ذكر النبايع وفي التروهي أعدل كافي المحيط وفي جوامع الفقه المختار قولها ما وفي النبايع والاسيحابى وعليه الفتوى اهـ (قوله ثم في كل ثلاثين الخ) فيتغير الواجب بكل عشرة ففي سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاث أتعة وفي مائة تبيعا ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثينات والاربعينات ط عن القهستاني (قوله الا اذا تداخلا) أى التبيعات والمسنيات بأن كان العدد يصح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أى المالككم على هذا المنوال ففي مائتين وأربعين ثمانية أتعة أو ست مسنات

### \* (باب زكاة الغنم) \*

الغنم محتركة الشاة لا واحد لها من انظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكر والاناث قاموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم المذكور الاتي وتكون من الضأن والمغز والظباء والبقر والنعام وحجر الوحش والمرأة جبه شاة وشيأ وشواء الخ (قوله مشتق من الغنمة) أى بينهما اشتقاق كبر كما مر في الابل فافهم وذكر الضمير وان كانت الغنم مؤنثة كما علمت لان المراد هنا اللفظ (قوله لانه الخ) علمة مقدمة على معلولها وقوله آلة الدفاعة أى الدفع عن نفسها ولا يشافى وجود آلة لها غير دافعة كقرونها ط (قوله ضانا أو مغزا) يسكون الهمة والعين وقصهما جاع ضان كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب الاخصس والصحيح

حتى يجب في كل خمسين حقة ولا تجزى ذكر الابل الابل القيمة للانات بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير

### (باب زكاة البقر)

من البقر بالسكون وهو الشق سعى به لانه يشق الارض كالثور لانه يثير الارض ومفردة بقرة والتاء فلو وحدة (نصاب البقر والجاموس) ولومولدا من وحش وأهلية بخلاف عكسه ووحشى بقر وغنم وغيرهما فانه لا بعد في النصاب (ثلاثون سائمة) غير مشتركة (وفيها تبيع) لانه تبيع آتية (ذوسنة) كاملة (أو تبعة) أشهر (وفي أربعين مسن ذوسنتين أو مسنة وفيما زاد على الاربعين بحسابه) في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لاشئ فيما زاد (الى ستين فيها ضعف ما في ثلاثين) وهو قولهما والثلاثة وعليه الفتوى بجر عن النبايع وتصح القديورى (ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة) الا اذا تداخلا كائة وعشرين فيضرب بين أربع أتعة وثلاث مسنات وهكذا

### (باب زكاة الغنم)

مشتق من الغنمة لانه ليس لها آلة الدفاع فكأن غنمة لكل طالب (نصاب الغنم ضانا أو مغزا)

مذهب سيبويه أن كلامه ما سمع جنس يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى والضأن ما كان من ذوات  
 الصوف والمعز من ذوات الشعر قهستاني ط (قوله فانه مساواة) لأن النص ورد باسم الشاة والغنم وهو  
 شامل لهما نهر (قوله في تكميل النصاب) فإذا نقص نصاب الضأن وعنده من المعز ما يكمله أو بالعكس  
 وجبت فيه الزكاة وكذا لو كان المعز نصاباً تاماً تجب فيه (قوله والاضحية) أي تجزئ منهما إلا أنها  
 تجوز بالذبح وأما أخذه في الزكاة ففيه الخلاف الآتي (قوله والرأ) فلا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز  
 متفاضلاً ح (قوله لا في أهاء الواجب) لأن النصاب إذا كان ضأناً مؤخذاً الواجب من الضأن ولو معزاً  
 فمن المعز ولو منهما من الغالب ولو سواء من أيهما شاء جوهره أي فيعطى أدنى الأعلى أو أعلى الأدنى كما قدمناه  
 في الباب السابق (قوله والايمن) فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يحنث بأكل لحم المعز ولا يعرف ح  
 أي فان الضأن غير المعز في العرف (قوله وما بينهما معفو) أي ما بين كل نصاب ونصاب وفوقه عفواً لا شيء  
 فيه زائد انما زاد على أربعين شاة مثلاً إلى المائة والعشرين لا شيء فيه إذا اتحد المالك فلو مشتركة بين ثلاثة أثلاثاً  
 فعلى كل شاة قال في البحر ولو كانت لرجل فليس للساعي أن يفرقها ويجعلها أربعين أربعين فيأخذ ثلاث شياه لأنه  
 باتحاد المالك صار الكل نصاباً ولو كان بين رجلين أربعون شاة لا تجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعي  
 أن يجمعها ويجعلها نصاباً يأخذ الزكاة منها لأن ملك كل واحد منهما قاصر عن النصاب اه (قوله وهو  
 مات له سنة) أي ودخل في الثانية كما في الهداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرهما من  
 كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في السنة الثالثة كذا في البرجندى ولذا قال الزيلعي هذا على تفسير  
 الفقهاء وعند أهل اللغة ما طعن في الثالثة اسماعيل (قوله لا الجذع) بالتحريك قاموس (قوله وهو  
 ما لم يعل عليه أكثرها) كذا في الهداية والكافي والدرر وقيل ماله ثمانية أشهر وقيل سبعة وذكر الأقطع انه عند  
 الفقهاء ماتم له ستة أشهر قال في البحر وهو الظاهر (قوله على الظاهر) راجع إلى قوله لا الجذع فان عدم  
 اجرائه هو ظاهر الرواية صرح به في البحر ح (قوله من الضأن) قيد به لأن المعز لا خلاف انه لا يؤخذ فيه  
 إلا الثاني بحر عن الخانية (قوله ذكره الكمال) وأقره في التهر لكن جزم في البحر وغيره بظاهر الرواية  
 وفي الاختيار أنه الصحيح (قوله والجذع من البقر الخ) وأما الجذع من المعز فقال في البحر لم أره عند الفقهاء  
 وانما نقلوا عن الأزهرى انه ماتم له سنة اه قلت لكن لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لأنه بهذا المعنى  
 نحي عندهم كما تقدم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم في الجذع بين الغنم والمعز (قوله ولا شيء  
 في خيل سائمة) في المغرب الخيل اسم جمع للعرب والبراذين ذكورهما واناثهما اه وقيد بالسائمة لأنها محل  
 الخلاف أما التي نوى بها التجارة فتجب فيها زكاة التجارة اتفاقاً كما يأتي (قوله عندهما) لما في الكتب  
 الستة من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر وقال  
 الامام ان كانت سائمة للدر والنسل ذكورا واناثا وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير أنها ان كانت من  
 أفراس العرب خير بين أن يدفع عن كل واحدة ديناراً وبين أن يقومها ويعطى عن كل مائتي درهم خمسة  
 دراهم وان كانت من أفراس غيرهم قومها لا غير وان كانت ذكورا واناثا فروايتان أشهرهما عدم الوجوب  
 كذا في المحيط وفي الفتح الرابع في الذكور عدمه وفي الاناث الوجوب وأجمعوا أنها لو كانت للعمل والركوب  
 أو علوفة فلا شيء فيها وأن الامام لا يأخذها جبراً نهر (قوله وعليه الفتوى) قال الطحاوي هذا أحب  
 القولين اليسا ورجحه القاضي أبو زيد في الاسرار وفي الينابيع وعليه الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما  
 وفي الكافي هو المختار للفتوى وتبعه الزيلعي والبرزلي تبعاً للخلاصة وفي الخانية قالوا الفتوى على قولهما  
 تصح العلامة فاسم قلت وبه جزم في الكثر لكن رجح قول الامام في الفتح وأجاب عن دليلهما المار تبعاً للهداية  
 بأن المراد فيه فرس الغازي وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واستدل للامام بالأدلة الواضحة ولذا قال تليذه العلامة  
 فاسم وفي التحفة الصحيح قوله ورجحه الامام السرخسي في المبسوط والقدوري في التجريد وأجاب عما عساه  
 يورد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول أقوى حجة على ما شهد به التجريد والمبسوط  
 وشرح شيخنا اه (قوله الاصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس قهستاني (قوله ليست للتجارة) أي هذه  
 الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام يعلق بنبي زكاة التجارة موجود اه ح (قوله ولا في عوامل)

فانه مساواة في تكميل النصاب  
 والاضحية والرأ لا في أداء  
 الواجب والايمن (أربعون وفيها  
 شاة) نعم الذكور والاناث (وفي  
 مائة واحدة وعشرين شاتان  
 وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه  
 وفي أربع مائة أربع شياه) وما بينهما  
 عفواً (نعم) بعد بلوغها أربع مائة  
 (في كل مائة شاة) إلى غير نهاية  
 (ويؤخذ في زكاتها) أي الغنم  
 (التي) من الضأن والمعز (وهو  
 مات له سنة لا الجذع) الا بالقيمة  
 (وهو ما أي عليه أكثرها) على  
 الظاهر وعنه جواز الجذع من  
 الضأن وهو قولهما والدليل برجحه  
 ذكره الكمال والثنى من البقر  
 ابن سنتين ومن الابل ابن خمس  
 والجذع من البقر ابن سنة ومن  
 الابل ابن أربع (ولا شيء في خيل)  
 سائمة عندهما وعليه الفتوى  
 خاتمة وغيرهما عند الامام هل لها  
 نصاب مقدّر الاصح لا لعدم التعل  
 بالتقدير (و) لا في (بغال وحمير)  
 سائمة اجماعاً (ليست للتجارة)  
 فلولها فلا كلام لانها من العروض  
 (و) لا في (عوامل)

أى التى أعدت للعمل كإدارة الأرض بالحراثة وكالسي ونحوه زاد في الدرر الحوامل وهى التى أعدت للعمل  
 الانتقال وكان المصنف نظر إلى أن العوامل تشملها (قوله وعلوفة) بالفتح ما يعلق من الغنم وغيرها الواحد  
 والجمع سواء مغرب قال في الجرو قد مناعن الفنية أنه لو كان له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر  
 وبسببها في الباقي ينبغي أن لا تجب فيها زكاة ١٥ (قوله ما لم تكن العلوفة لتجارة) قيد بالعلوفة لأن العوامل  
 لا تكون للتجارة وإن نواها لها كما في النهر أى لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية (قوله وحمل وفصيل وعجول)  
 في النهر الحمل ولد الشاة في السنة الأولى والفصيل ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض والعجول ولد البقرة حين  
 تضعه أمه إلى شهر كما في المغرب (قوله وصورته الخ) أى إذا كانت له سوائم كبار وهى نصاب خفضت  
 ستة أشهر مثلاً فولدت أولاداً ثم ماتت وتم الحول على الصغار لا تجب الزكاة فيها عندهما وعند الثاني تجب  
 واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلاً وثلاثون بقراً وأربعون غنماً وأما ما دون خمس وعشرين  
 ابلاً فلا شيء فيه اتفاقاً لأن الثاني أوجب واحدة منها ولا يتصور قيام دون هذا المقدار ونماه في الاختيار وفي  
 التمسك في عن الصفة الصحيح قولهما (قوله الاتبع الكبير) قال في النهر والخلاف أى المذكور أنفاً قيد بما  
 إذا لم يكن فيها كبار فإن كان كما إذا كان له مع تسع وثلاثين حلاً مسنً وكذلك في الأبل والبقر كانت الصغار  
 تبعاً للكبير ووجب إجماعاً كذا في الدراية ١٥ (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناقصاً فلو جيد يلزم الوسط)  
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيداً فيلزم الوسط وهذه النسخة أحسن  
 (قوله وهلاكه يسقطها) أى لو هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب عندهما وعند الثاني يجب  
 في الباقي تسعة وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من حمل نهر ولو هلك الحلال وبقي الكبير يؤخذ جزء من  
 أربعين جزءاً منه بدائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه إذا كان له مستثنان ومائة وتسعة عشر حلاً  
 فإنه يجب مستثنان في قولهم أمالو كان له مسنة ومائة وعشرون حلاً وجبت مسنة واحدة عندهما  
 وقال الثاني مسنة وحمل وعلى هذا لو كان له تسعة وخمسون عجولاً وتسبع نهر عن غاية البيان (قوله  
 ولا في عفو) هذا قولهما وهو أن الواجب في النصاب لا في العفو وقال محمد وزفر الواجب عن الكل وأثر  
 الخلاف يظهر فحين ملك تسعاً من الأبل فهلك بعد الحول منها أربعة لم يسقط شيء على الأول ويسقط على الثاني  
 أربعة أتباع شاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون يسقط على الثاني ثلاثاً شاة منها  
 وتماه في الزيلعي (قوله وخصام بالسوائم) أى خص صاحبان العفو بهما دون النقود لأن ما زاد على  
 مائتي درهم لا عفو فيه عندهما بل يجب فيما زاد بحسبه أما عند أى حنفية فإن الزائد عليها عفو ما لم يبلغ  
 أربعين درهماً ففيه درهم آخر كإسائى (قوله ولا في هالك الخ) أى لا تجب الزكاة في نصاب هالك بعد  
 الوجوب أى بعد مضى الحول بل تسقط وإن طلبها الساعى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفي  
 الفتح أنه الأشبه بالفقه لأن للمالك رأياً في اختيار محل الأداء بين العين والقيمة والرأى يستدعى زماناً (قوله  
 ومنع الساعى) عطف على وجوبها ح (قوله لتعلقها بالعين) لأن الواجب جزء من النصاب فيسقط بهلاك  
 محله كدفع العبد بالجنابة يسقط بهلاكه هداية (قوله وإن هلك بعضه) أى بعض النصاب سقط خطه  
 أى حظ الهالك أى سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله وبصرف الهالك إلى العفو الخ) أقول أى  
 لو كان عنده ثلاث نصب مثلاً وشئ زائد مما لا يبلغ نصاباً ربعاً فهلك بعض ذلك يصرف الهالك إلى العفو  
 أولاً فإن كان الهالك بقدر العفو بقي الواجب عليه في الثلاث نصب بتمامه وإن زاد يصرف الهالك إلى نصاب  
 يليه أى إلى النصاب الثالث ويرى عن النصابين فإن زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد إلى  
 النصاب الثاني وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأول ومقتضى ما مر أنه إذا انقضى النصاب يسقط عنه خطه ويرى  
 عن الباقي بقدره تأمل ثم إن هذا أقول الإمام رضى الله عنه وعند أبي يوسف يصرف الهالك بعد العفو الأول  
 إلى النصب شائعاً وعند محمد إلى العفو والنصب لما مر من تعلق الزكاة بهما عنده قال في الملتقى وشرحه للشايح  
 فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من  
 أربعين بعيراً تجب بنت مخاض لما مر أن الإمام يصرف الهالك إلى العفو ثم إلى نصاب يليه ثم وعند أبي يوسف  
 خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت مخاض لما مر أنه يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب

وعلوفة) ما لم تكن العلوفة  
 لتجارة (و) لافي (حمل)  
 بفتحين ولد الشاة (وفصيل)  
 ولد الناقة (وعجول) بورن سنور  
 ولد البقرة وصورته أن يموت كل  
 الكبار ويتم الحول على أولادها  
 الصغار (الاتبع الكبير) ولو واحداً  
 ويجب ذلك الواحد ولو ناقصاً فلو  
 جيد يلزم الوسط وهلاكه يسقطها  
 ولو تعدد الواجب وجب الكبار  
 فقط ولا يكمل من الصغار خلافاً  
 لثاني (و) لافي (عفو وهو ما بين  
 النصب) في كل الأموال وخصام  
 بالسوائم (و) لافي (هالك بعد  
 وجوبها) ومنع الساعى في الأصح  
 لتعلقها بالعين لا بالذمة وإن هلك  
 بعضه سقط خطه وبصرف الهالك  
 إلى العفو أولاً ثم إلى نصاب يليه  
 ثم ونم

قوله من بنت مخاض سواء به من  
 بنت لبون كذا في هامش نسخة  
 المؤلف ١٥



وعند محمد نصف بنت لبون ثمها لما مر أنه يعلق الزكاة بالنصاب والعفو اه وفي البحر ظاهر الرواية  
عن أبي يوسف كقول الامام (قوله بخلاف المستهلك) أي بفعل رب المال مثلاً ط (قوله بعد الحول)  
أما قبله لو استهلكه قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط وإذا فعله حيلة لدفع الوجوب كأن استبدل  
نصاب السائمة بأخر أو أخرجه عن ملكه ثم أدخله فيه قال أبو يوسف لا يكره لأنه امتناع عن الوجوب  
لا بإبطال حق الغير وفي المحيط أنه الأصح وقال محمد يكره واختاره الشيخ حميد الدين الضرير لأن فيه اضراً  
بالفقراء وإبطال حقهم ما لا وكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبها وقيل القوي في الشفعة على قول  
أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرح درر البحار قلت وعلى هذا التفصيل مشي المصنف  
في كتاب الشفعة وعزاء الشاح هناك إلى الجوهرية وأقره وقال ومثل الزكاة الحج وآية السجدة (قوله  
لوجود التعدي) علة لقوله بخلاف المستهلك فانه بمعنى تجب فيه الزكاة (قوله ومسه الخ) أي من الاستهلاك  
المفهوم من المستهلك قال في التهر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فعل ذلك في الوديعة  
لا يضمن فكذا هنا والذي يقع في نفس ترجيح الأول ثم رأيت في البدائع جزمه ولم يحك غيره اه قلت ومن  
الاستهلاك ما لو أبرأ مدونه المورس بخلاف المورس على ماسياً في قبيل باب العاشر (قوله والتوى) بالنصر  
أي الهلاك مبتدأ أخبره هلاك (قوله بعد القرض والاعارة) الاصول الاتراص قال في الفتح واقراض  
النصاب الدراهم بعد الحول ليس باستهلاك فلو توى المال على المستقرض لا تجب أي الزكاة ومثله اعارة ثوب  
التجارة اه والتوى هنا أن يجحد ولا يئنه عليه أو يموت المستقرض لا عن تركه (قوله واستبدال) بالجزء عطف  
على القرض اه ح لأن المعنى أنه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لأنه ليس  
باستهلاك فعلى هذا لا يصح كونه مرفوعاً عطفاً على التوى لاستلزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس  
كذلك لقيام البديل مقام الاصل وما عزی الى التهر من أنه هلاك لم أره فيه بل المصرح به فيه وفي غيره أنه ليس  
باستهلاك ولا يلزم منه أن يكون هلاكاً قال في البدائع وإذا حال الحول على مال التجارة فأخرجه عن ملكه  
بالدراهم أو الدنانير أو بعرض التجارة بمثل قيمته لا يضمن الزكاة لأنه ما تلف الواجب بل نقله من محل إلى مثله  
إذا اعتبر في مال التجارة هو المعنى وهو المالية لا الصورة فكان الأول قائماً معنى فيبقى الواجب ببقائه ويسقط  
بهلاكه وأما إذا باعه وحاشي يسر فكذلك لأنه مما لا يمكن التمسك عنه فكان عفو وان حاشي بما لا يتغابن الناس  
فيه ضمن قدر زكاة الحماية وزكاة ما بقي تتحول إلى العين فتبقى ببقائه وتسقط بهلاكه اه والاستبدال قبل  
الحول كذلك ففي البدائع أيضاً لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي العروض قبل تمام الحول لا يبطل  
حكم الحول سواء استبدلها بمجندها أو بخلافه بخلاف لتعلق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو المالية والقيمة  
وهو باق وكذا الدراهم أو الدنانير إذا باعها بمجندها أو بخلافه كدراهم بدراهم أو دنانير وقال الشافعي يتقطع  
حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة في مال الصيرفة كما إذا باع السائمة بالسائمة ولنا ما قلنا أن الوجوب  
في الدراهم تعلق بالمعنى لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يبطل حكم الحول بخلاف استبدال السائمة  
بالسائمة فإن الحكم فيهما يتعلق بالعين فيبطل الحول المنعقد على الأول ويستأنف للثاني حولاً اه فافهم  
(قوله هلاك) كذا في بعض النسخ وفي بعضها يعد هلاكاً (قوله وبغير مال التجارة) متعلق ببسطة  
مخدوف دل عليه المذكور أي واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاكاً فيضمن زكاته قال في التهر  
وقد ع في الفتح بما إذا توى في البديل غدم التجارة عند الاستبدال أما إذا لم يتوقع البديل للتجارة اه قلت أي  
وإذا وقع البديل للتجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكاً فلا يضمن زكاة الاصل لو كان بعد تمام الحول  
ولا يتقطع حكم الحول لو كان الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الوجوب إلى البديل فيبقى ببقائه ويسقط بهلاكه  
كما قلناه مصرحاً عن البدائع فما قيل من أنه لا تجب زكاة البديل بهذا الاستبدال بل يعتبر له حول جديد  
خطأ صريح فافهم (تنبيه) شمل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدله بعرض ليس بمال أصلاً بأن تروح عليه  
امرأة أو صالح به عن دم العمد أو اختلعت به المرأة أو بعرض هو مال لكنه ليس بمال الزكاة بأن باعه بعبد  
الخدمة أو مياح البذلة أو استأجر به عينا فيضمن الزكاة في ذلك كله لأنه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة  
بالسوائم على أن يتركها سائمة لا خلاف الواجب فكان استهلاكاً وتماه في البدائع (تنبيه) حكم النقود

(بخلاف المستهلك) بعد  
الحول لوجود التعدي ومنه مالو  
حبسه عن العلف أو الماء حتى  
هلك فيضمن بدائع والتوى  
بعد القرض والاعارة واستبدال  
مال التجارة بمال التجارة هلاك  
وبغير مال التجارة

مثل مال التجارة في الفتح رجل له ألف حال حولها فاشترى بها عبد التجارة فمات أو عروضا للتجارة فهلكت  
 بطلت عنه زكاة الألف ولو كان العبد للخدمة لم تسقط بموته وتماه فيه (قوله) والسائمة بالسائمة  
 الأولى اسقاط قوله بالسائمة ليسهل استبداله بالسائمة قال في فتح القدير واستبداله بالسائمة استهلاكه مطلقا  
 سواء استبدلها بسائمة من جنسها أو من غيره أو بغير سائمة دراهم أو عروضا لتعلق الزكاة بالعين أو بالأولاد  
 وقد تبدلت فاذا هلكت سائمة البدل تجب الزكاة ولا يخفى أن هذا إذا استبدل بها بعد الحول أما إذا باعها قبله  
 فلا تجب الزكاة في البدل لا يجوز جديد أو يكون له دراهم وقد باعها بأحد النقيدين اه أي فحينئذ يضم  
 ثمنها إلى ما عنده من الدراهم ويركبه معه بلا استقبال حول جديد وكذا لو باعها بسائمة وعنده سائمة فانه يضمها  
 إليها كما قد مناه في فصل السائمة عن الجوهر (قوله) وجاز دفع القيمة أي ولو لمع وجود المنصوص عليه  
 معراج فلو أدى ثلاث شياء سمان عن أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز وتماه في الفتح ثم إن  
 هذا مقيد بغير المثل فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو وزني فاذا أدى أربعة مكايل أو دراهم جيدة عن خمسة  
 رديئة أو زونف لا يجوز عند علماءنا الثلاثة إلا عن أربعة وعليه كيلي أو درهم آخر خلافا لفرقوه وهذا إذا أدى  
 من جنسه والا فالمعتبر هو القيمة اتصافا لتقوم الجودة في المال الروي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم إن المعتبر  
 عند محمد الأنفع للفقير من التدر والقيمة وعندهما القدر فاذا أدى خمسة اقضت رديئة عن خمسة جيدة لم يجز عنده  
 حتى يؤدى تمام قيمة الواجب وبارز عندهما وهذا إذا كان المال جيدا وأدى من جنسه رديئا أما إذا أدى من  
 خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتصافا وإذا أدى خمسة جيدة عن خمسة رديئة جاز اتصافا في اختلاف الترخيم  
 وتماه في شرح درر الجار وشرح الجمع (قوله في زكاة الخ) قيد بالمذكورات لانه لا يجوز دفع القيمة  
 في النخاع والهدايا والعقود لأن معنى القرية اراقة الدم وفي العتق نقي الرق وذلك لا يتقوم بجر عن غاية البيان  
 ثم قال ولا يخفى أنه مقيد بسنة أيام الحر أو ما بعد ما فيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية اه (قوله وخراج)  
 ذكره في الشربلالية بخلافه لكن نقله الشيخ اسماعيل عن الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذر ان تصدق بهذا  
 الدينار فتصدق بقدره دراهم أو بهذا الخبر فتصدق بقيمة جاز عندنا كذا في فتح القدير وفيه لو نذر أن يهدي شاتين  
 أو بعث عبدين وسطين فأهدى شاة أو أعتق عبدا يساوي كل منهما وسطين لا يجوز لأن القرية في الارقة  
 والتحرير وقد التزم اراقتين وتحريرين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بشاتين وسطين  
 فتصدق بشاة بهدرهما جاز لأن المقصود اغناء الفقير به تحصل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن تصدق بفقير  
 دقل فتصدق بصفه جيد يساوي تمامه لا يجوز لانه لا قيمة لها هنا للرؤية وللمقابلة بالجنس بخلاف  
 جنس آخر لو تصدق بنصف فقير منه يساويه جاز اه (قوله وكفارة) بالتونين وغيرها اعتناق اعته ولم يذكر  
 هذا الاستثناء في الهداية والكثرة والتبيين والكافي وذكره في غاية البيان كما قد مناه معللا بأن معنى القرية فيه  
 اتلاف الملك ونقي الرق وذلك لا يتقوم شربلالية قلت وينبغي استثناء الكسوة أيضا لما في البحر عن الفتح  
 بخلاف ما لو كان كسوة بأن أدى ثوبا يعدل ثوبين لم يجز إلا عن ثوب واحد لأن المنصوص عليه في الكفارة  
 مطلق الثوب لا بقصد الوسط فكان الأعلى وغيره دخلا تحت النص اه (قوله وهو الاصح) أي كون  
 المعسر في السوانم يوم الاداء اجماعا هو الاصح فانه ذكر في البدائع انه قيل ان المعسر عنده فيها يوم الوجوب  
 وقيل يوم الاداء اه وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجماع وهو الاصح اه فهو تصحيح القول الثاني الموافق  
 لقولهما وعليه فاعتبار يوم الاداء يكون منتفعا عليه عنده وعندهما (قوله) ويقوم في البلد الذي المال فيه  
 فلو بعث عبد للتجارة في بلد آخر يتقوم في البلد الذي فيه العبد بجر (قوله في اقرب الامصار اليه) أي إلى  
 المضارة وذكر الضمير باعتبار الموضع وعبرة الفتح إلى ذلك الموضع قال في البحر في الباب الآتي وهذا أولى  
 مما في التبيين من أنه إذا كان في المضارة يتقوم في المصر الذي يصير اليه (قوله والمصدق) بتخفيف  
 الصاد وكسر الدال المشددة هو السامي أخذ الصدقة وأما المالك فالمنهورة فيه تشديدها وكسر الدال  
 وقيل بتخفيف الصاد شربلالية عن العناية (قوله لا يأخذ الا الوسط) أي من السن الذي وجب فلو وجب  
 بنت لبون لا يأخذ خبار بنت لبون ولا رديها بل يأخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعته إلى اليمن  
 اياك وكرائم أموالهم رواه الجماعة ولأن في أخذ الوسط نظر للفقراء ولرب المال متلا على القاري وفي

والسائمة بالسائمة استهلاكه (وجاز  
 دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج  
 وفطرة ونذر وكفارة غير الاعتاق)  
 وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال  
 يوم الاداء وفي السوانم يوم الاداء  
 اجماعا وهو الاصح ويقوم في البلد  
 الذي المال فيه ولو في مضارة ففي  
 اقرب الامصار اليه فتح (والمصدق)  
 لا (بأخذ) الا (الوسط) وهو أعلى  
 الأدنى وادنى الأعلى

الدقل محرر كأردا الترفاموس  
 اه منه

الطائفة ولا تؤخذ الربا ولا الكيلة والماخض وفل الغنم لانها من الكرائم اه والربا بضم الراء المشددة  
وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها مغرب وفي البدائع قال محمد الرباهي التي تربي ولدها والاكيلة  
التي تسمن للاكل والماخض هي التي في بطنها ولد ومن الناس من طعن فيه وزعم أن الرباهي المرباة والاكيلة  
المأكولة وطعنه مردود عليه وكان عليه تقليد محمد اذ هو امام في اللغة أيضا واجب التقليد فيها **كأبي**  
**عبيد والاصمعي والخليل والكسائي والفرّاء وغيرهم** وقد قلده أبو عبيد مع جلالة قدره واحتج بقوله وكذا  
أبو العباس وكان نعلب يقول محمد عندنا من آخران سيبويه فكان قوله بحجة في اللغة اه وتماه فيها (قوله  
ولو كله جيد الجيد) في الظهيرية له فخل تمر برقي ودقل قال الامام يؤخذ من كل فحلة حصتها من التمر وقال  
محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت أصنافا ثلاثة جيد ووسط وردى اه وهذا يقتضي أن أخذ الوسط انما هو  
فيما اذا اشقل المال على جيد ووسط وردى أو على صنفين منها أما لو كان المال كله جيدا كما ربعين  
شاة أو كولة تجب شاة من الكرائم لاشاة وسط عند الامام خلافا لمحمد كما لا يخفى بجر وفي النهر عن المعراج  
وان لم يكن فيها وسط يعتبر أفضلها ليكون الواجب بقدره (قوله كذا نقله الشافعية) وعلوه بأن الحامل  
حيوان فكافي شرح ابن حجر (قوله فليراجع) لا يقال تتقدم انه لا تؤخذ الماخض لان المراد هنا ما اذا  
كان النصاب كله كذلك ولا يقال صرحوا بأنه لا ركاة في العوامل والحوامل لان المراد بها المعتدة للحمل على  
ظهورها والمراد هنا ما في بطنها ولذلك ان كان النصاب كله كذلك في المانع من أخذها وان كانت حيوانين  
كما لو كانت كلها أو كولة فانها تؤخذ مع كونها من الكرائم المنهي عن أخذها وقول الجبر المبرأ فتجب شاة  
من الكرائم يشمل الحامل فتأمل (قوله فالقصد اتفاق) كذا في الجبر ودرر البصار وغيرهما لكن ظاهر  
ما في الجبر عن المعراج انه اتفاق بالنسبة الى أداء القيمة فانه قال وأداء القيمة مع وجود المنصوص عليه جائز  
عندنا اه فتأمل (قوله من ذات سن) أشار بتقدير المضاف تبع النهر الى أن المراد بالسن معناها الحقيقي  
واحدة الاسنان لكن قال في المغرب السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالنصاب للمسننة من النوق  
ثم استعيرت لغیره **كأبي** الخاض وابن اللبون اه زاد في الدرر وذلك انما يكون في الدواب دون  
الانسان لانها تعرف بالسن اه أي سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسن بخلاف الادعى ومقتضاه انه  
يجاز في اللغة من اطلاق اسم البعض على الكل كالركبة على المملوك فلا حاجة الى تقدير مضاف الا ان يريد  
الاشارة الى تجويز كونه من مجاز الخذف تأمل (قوله الادنى) أي وصفا أو سنا وكذا قوله أو الاعلى  
(قوله مع الفضل) أي ما يزيد من قيمة الواجب على المدفوع (قوله لانه دفع بالقيمة) أي لا يبيع حتى يسافي  
الجبر (قوله ورد الفضل) أي استرده ولم يقدره عندنا بشئ لانه يختلف بحسب الاوقات غلاء ورخصا  
وقدره الشافعي بشاتين أو عشرين درهما كما بسطه في العناية وغيرها اسماعيل (قوله بلا جبر) كذا  
في الهداية وبه جزم الكمال والزيلعي وفي النهر عن الصيرفي انه الصحيح وقيل الخيار للساعي ذكره محمد في الاصل  
وجرى عليه القدوري واختاره الاسيحياني وقيل للمالك في المصوتين وهو ظاهر المتن **كأبي** الدرر  
والمستقي وصححه في الاختيار وذكر في النهاية والمعراج أنه الصواب ومنه عليه في الجبر وعزاه الى المبسوط  
واتصرف في النهر للاول فلذا جزم به الشارح (قوله جاز) أي بخلاف المثلي كما قدمناه موضحا (قوله  
والمستفاد) السين والتاء زائدتان أي المال المفسد ط (قوله ولو بهبة أو وارث) أدخل فيه المقادير  
أو ميراث أو وصية وما كان حاصله من الاصل **كأبي** الاولاد والريح كافي النهر (قوله الى نصاب) قيد به  
لانه لو كان النصاب ناقصا وكل المستفاد فان الحول ينقد عليه عند الكمال بخلاف مالوهلك بعض النصاب  
في أسماء الحول فاستفاد ما يكمله فانه يضم عندنا وأشار الى أنه لا بد من بقائه الاصل حتى لو ضاع استأنف  
للمستفاد حولا لمنذ ملكه فان وجد منه شيئا قبل الحول ولو يوم ضمه وزكى الكل وكذا لو وهب له آف  
فاستفاد مثلها في الحول ثم رجع الواهب بقضاء استأنف حولا للفائدة وشمل كلامه مالو كان النصاب دينيا  
فاستفاد مائة فانها انضم اجماعا غير أنه لو تم حول الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض  
أربعين درهما فلو مات المديون مفسدا سقط عنه زكاة المستفاد وعندهما يجب اه من الجبر والنهر (قوله  
من جنسه) سيأتي أن أحد النقيدين يضم الى الآخر وأن عروض التجارة تضم الى النقيدين للجنسية باعتبار

مطلب

محمد امام في اللغة واجب التقليد  
فيما من أقران سيبويه  
قوله أبو العباس الطاهر انه  
المبرد اه منه

قوله كذا نقله الشافعية وقوله  
فليراجع هكذا في نسخة المؤلف  
بخطه ولعل ذلك في نسخة الشارح  
التي كتب عليها والا فلا وجوده  
في نسخ الشارح التي بيدي اه  
مصححه

ولو كله جيد الجيد (وان لم يجز)  
المصدق وكذا ان وجد فالقصد اتفاق  
(ما وجب من) ذات (سن دفع)  
المالك (الادنى مع الفضل) جبر  
على الساعي لانه دفع بالقيمة (أو) دفع  
(الاعلى ورد الفضل) بلا جبر لانه  
شراء فيشترط فيه الرضى هو الصحيح  
سراج (أو) دفع (القيمة) ولو دفع  
ثلاث شياه سمان عن أربع وسط  
جاز (والمستفاد) ولو بهبة  
أوارث (وسط الحول) يضم الى  
نصاب من جنسه فيزكيه بحول  
الاصل



ولو أدى زكاة نقده ثم اشترى به سائمة لا تضم - ولوله نصيبان مما لم يضم - أحدهما كمن سائمة من كاة وألف درهم وورث ألفانتم الى أقربهما حولا ودرج كل يضم - الى أصله (أخذ البغاة) واللاطين الجائرة (زكاة) الاموال الظاهرة (السواثم والعشور والخراج لاعادة على أربابها ان صرف) المأخوذ (في تحله) الا في ذكره (والا) يصرف فيه (فعلهم) فيما بينهم وبين الله (اعادة غير الخراج) لانهم مصارفه واختلف في الاموال الباطنة في الولولجية وشرح الوهبانية التي به عدم الاجزاء

مطلب  
فما لو صادر السلطان رجلا فتوى بترك اداء الزكاة اليه

قيمتها واحترز عن المستفاد من خلاف جنسه كالابل مع الشياه فلا تضم - بحر (قوله ولو أدى الخ) هذا بمنزلة الاستثناء مما في المتن كأنه قال يضم - المستفاد الى جنسه ما لم يمنع منه مانع وهو التي المنق - بقوله عليه الصلاة والسلام لا تفي الصدقة (قوله لا تضم) أي الى سائمة عنده من جنس السائمة التي اشتراها بذلك النقد المزكى أي لا يزكها عند تمام حول السائمة الاصلية عند الامام للمانع المذكور وعندهما يضم - وكذا الخلاف لو باع السائمة المزكاة بنقد بخلاف ما لو أدى عشر طعام أو أرض أو صدقة فطر عبد ثم باع حيث تضم - أثمانها اجماعا والفرق للامام أن من السائمة بدل مال الزكاة ولابدل حكم المبدل منه فلو ضم - لا أدى الى التي وكذا لو جعل السائمة علوفة بعد ما زكاه ثم باعها أو جعل عبد التجارة المؤدى زكاة للخدمة ثم باعها ضم - لغروجه عن مال الزكاة فصار كالآخر وتماه في البحر (قوله كمن سائمة من كاة) أي وكالفرع المذكور قبله فضمه لو ورث سائمة من جنس السائمتين تضم - الى أقربهما أيضا (قوله ضمت) أي الاثبات الموروث الى أقربهما أي اقرب الالفين الاولين حولا قال في البحر لانهما استويا في علة الضم وترج أحدهما باعتبار القرب لانه انفع للفقراء (قوله ويرج كل الخ) قال في البحر ولو كان المستفاد رجلا أو ولدا انضمه الى أصله وان كان أعيد حولا لانه ترجح باعتبار التفرع والتولد لانه تبع وحكم التبع لا يقطع عن الاصل (قوله أخذ البغاة) الاخذ ليس قيذا احترازا حتى لو لم يأخذوا منه ذلك سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضا كما في البحر والشرنبلالية عن الزبلي - والبغاة قوم مسلون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهر وأخذوا ذلك نهر ويظهر أن أهل الحرب لو غلبوا على بلدة من بلادنا كذلك لتعليقهم أصل المسألة بأن الامام لم يحجمهم والجباية بالحاجة وفي البحر وغيره لو أسلم الحربى في دار الحرب وأقام فيها سنين ثم خرج اليها لم يأخذ منه الامام الزكاة لعدم الحماية ونقصه بادائها ان كان عالما بوجودها والا فلازكاة عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب اه وسبق في متنا في باب العائش أنه لو مر على عشر الخوارج فقتلهم ثم مر على عشر أهل العدل أخذ منه ثانيا أي تصغيره بمروره بهم (قوله والخراج) أي خراج الارض كما في غاية البيان والظاهر أن خراج الرؤس كذلك نهر قلت ما استظهره صرح به في المعراج (قوله الا في ذكره) أي في باب المصروف (قوله فعلهم الخ) أي ديانة كما في بعض السخ قال في الهداية وأقربا بان يعيد وهادون الخراج اه لكن هذا فيما أخذته البغاة لتعليقهم بأن البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة بل بطريق الاستحلال فلا يصرفونها الى مصارفها اه أما السلطان الجائر فله ولاية أخذها وبه يفتى كما ذكره قريبا عن أبي جعفر نعم ذكر في المعراج عن كثير من مشايخ بلخ انه كالبغاة لانه لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط (قوله اعادة غير الخراج) موافق لما نقلناه عن الهداية قال في الشرنبلالية وعليه اقتصر في الكافي وذكر الزبلي ما يفيد ضعفه حيث قال وقبل لانضمهم باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه) علة لتخذه وتقديره أما الخراج فلا يفتون باعادته لانهم مصارفه اذا أهل النبي يقاتلون أهل الحرب والخراج حق المقاتلة شرح الملتقى ط (قوله واختلف في الاموال الباطنة) هي النقود وعروض التجارة اذا لم يميزها على العاشر لانها بالخراج تلتحق بالاموال الظاهرة كما يأتي في بابها والاموال الظاهرة هي التي يأخذ زكاتها الامام وهي السواثم وما فيه العشر والخراج وما يميز به على العاشر ويضمهم من كلام الشارح انه لا خلاف في الاموال الظاهرة مع أن فيها خلافا أيضا قال في التبيين والولولجية السلطان الجائر اذا أخذ الصدقات قبل ان نوى بأدائها اليه الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط أن يبقى بالاداء ثانيا كالمولى لا يتولاهم الاختيار الصحيح واذا لم يؤمنهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال أبو جعفر لا تكون السلطان له ولاية الاخذ فيسقط عن ارباب الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يطل أخذها وبه يفتى وهذا في صدقات الاموال الظاهرة أما لو أخذ منه السلطان أموالا مصادرة ونوى أداء الزكاة اليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يفتى لانه ليس للظالم ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة اه أقول يعني واذا لم يكن له ولاية أخذها لم يصح الدفع اليه وان نوى الدافع به التصديق عليه لانعدام الاختيار والصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما كان له ولاية أخذ زكاتها لم يصرف انعدام الاختيار ولذا تجز به سواء نوى التصديق عليه أولا وهذا وفي مختارات النوازل السلطان الجائر اذا أخذ الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات أو الجبايات أو أخذ مالا مصادرة ان نوى

الصدقة عند الدفع قيل يجوز أيضا وبه يفتى وكذا اذا دفع الى كل جارية الصدقة لانهم  
بما عليهم من التبعات صاروا فقراء والاحوط الاعادة اه وهذا موافق لما صححه في المبسوط وتبعه  
في الفتح فقد اختلف التصحيح والافتاء في الاموال الباطنة اذا نوى التصديق بها على الجائر وعلت ما هو  
الاحوط قلت وشمل ذلك ما يأخذ المكاس لانه وان كان في الاصل هو العاشر الذي ينصبه الامام لكن اليوم  
لا ينصب لاختلاف الصدقات بل لسلب أموال الناس ظلما بدون حيازة فلا تسقط الزكاة بأخذه كما صرح به  
في البرازية فاذا نوى التصديق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لانهم بما عليهم الخ) علة لقوله قبله  
الاصح الصحة وقوله بما عليهم متعلق بقوله فقراء (قوله حتى اتقى) بالنسبة للجهول والمفتي بذلك محمد بن  
سلمة وأمر بلطع هو موسى بن عيسى بن همامان والى خراسان سألته عن كفارة يمينه فأفتاه بذلك فجعل يسكن  
ويقول لحشمته انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة يمين من لا يملك شيئا  
قال في الفتح وعلى هذا الواو وصي ثلث ماله للفقراء فدفع الى السلطان الجائر سقط ذكره قاضي خان في الجامع  
الصغير وعلى هذا فانكارهم على يحيى بن يحيى بلذ ما لك حيث أفتى بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم  
غير لازم لجواز أن يكون للاعتبار المذكور لا أن يكون الصوم اشق عليه من الاعتاق وكون ما أخذه خلطه بماله  
بجيت لا يمكن تمييزه فملكه عند الامام غير مضر لا اشتغال ذمته بثلثه والمديون بقدر ما في يده فقرا اه لمخالفت  
وافته ابن سلمة مبنى على ما صححه في التقرير من أن الدين لا يمنع التكفير بالمال أما على ما صححه في الكشف  
الكبير وجرى عليه الشارح فيما مرته بالبحر والنهر فلا (قوله لم تقع زكاة) في بعض النسخ لم تصح  
زكاة وعزا هذا في البحر الى المحيط ثم قال وفي مختصر الكرخي اذا أخذها الامام كرها فوضعها موضعها  
أجر لأن له ولاية اخذ الصدقات فقام أخذها مقام دفع المالك وفي القنية فيه اشكال لأن النية فيه شرط ولم  
توجد منه اه قلت قول الكرخي فقام أخذها الخ يصلح للجواب تأمل ثم قال في البحر والمفتي به التفصيل  
ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لأن للسلطان أو نائبه ولاية أخذها وان لم يضعها موضعها لا يطل  
أخذها وان كان في الباطنة فلا اه (قوله وفي التجنيس) في بعض النسخ لكن بدل الواو وهو واستدراك على  
ما في المبسوط وقد أسمعناك أنفا ما في التجنيس وقد يدعى عدم المخالفة بينهما مجمل ما في التجنيس على ما اذا  
دفع الى السلطان مال المكس أو المصادرة ونوى به كونه زكاة ليعرفه السلطان في مصارفه ولم ينو ذلك  
التصدق به على السلطان ويؤيد هذا الجمل قوله لانه ليس له ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة فلا ينافي ذلك  
قول المبسوط الاصح أن ما يأخذ ظلمة زمانا من الجبايات والمصادرات يسقط عن أرباب الاموال اذا نوا  
عند الدفع التصديق عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء فليتأمل (قوله بماله) متعلق بخلطه وأما لو خلطه  
بمغصوب آخر فلا زكاة فيه كما يذكره في قوله كمالو كان الكل خبيثا (قوله لان الخلط استهلاك) أي  
بمنزلة من حيث ان حق الغير يتعلق بالذمة لا بالاعيان ط (قوله عند أبي حنيفة) أما على قوله ما فلا ضمان  
وحينئذ فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث عنه حصه الملت منه فتح  
(قوله وهذا الخ) الاشارة الى وجوب الزكاة الذي تضمنه قوله فوجب الزكاة فيه (قوله منفصل  
عنه) الذي في النهر عن الحواشي يحمل ما ذكره ما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط يفضل عنه فلا يحيط  
الدين بماله اه أي يفضل عنه بما يبلغ نصابا (قوله كمالو كان الكل خبيثا) في القنية لو كان الخبيث نصابا  
لا يلزمه الزكاة لأن الكل واجب التصديق عليه فلا يفيدها إيجاب التصديق ببعضه اه ومثله في البرازية (قوله  
كما في النهر) أي أول كتاب الزكاة عند قول الكثر وملك نصاب حولى ومثله في الشربلية وذكره في شرح  
الوهابية بحثا وفي الفصل العاشر من التارخانية عن فتاوى الحجة من ملك أموالا غير طيبة أو غصب أموالا  
وخلطها بملكها بالخلط ويصرفها مساوان لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وان بلغت نصابا لانه مديون  
ومال المديون لا ينعقد سببا لوجوب الزكاة عندنا اه فأجاب بقوله وان لم يكن له سواها نصاب الخ أن وجوب  
الزكاة مقيد بما اذا كان له نصاب سواها وبه يدفع ما استشكله في البحر من انه وان ملكه بالخلط فهو مشغول  
بالدين فينبغي أن لا تجب الزكاة اه لكن لا ينبغي أن الزكاة حينئذ انما تجب فيما زاد عليها لافيها لا يقال يمكن أن  
يكون له مال سواها مما لا زكاة فيه كدور السكنى ومياب البذلة مما يبلغ مقدارا عليه أو يزيد فوجب الزكاة فيها

وفي المبسوط الاصح الصحة  
اذا نوى بالدفع لظلمة زمانا  
الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من  
التبعات فقراء حتى أفتى أمير بلطع  
بالصيام لكفارة عن يمينه  
ولو أخذها الساعي جبر لم تقع  
زكاة لكونها بلا اختيار ولكن  
يجبر بالحس لبؤدى بنفسه لان  
الاكراه لا ينافي الاختيار  
وفي التجنيس المفتي به سقوطها  
في الاموال الظاهرة لا الباطنة  
(ولو خلط السلطان المال المغصوب  
بماله ملكه فوجب الزكاة فيه  
ويورث عنه) لان الخلط استهلاك  
اذا لم يمكن تمييزه عند أبي حنيفة  
وقوله أرفق أذ قلنا يخلو مال عن  
غصب وهذا اذا كان له مال غير  
ما استهلكه بالخلط منفصل عنه  
وفي دينه والا فلا زكاة كمالو كان  
الكل خبيثا كما في النهر عن  
الحواشي السعدية

من غير أن يكون له نصاب آخر سواها لانا نقول انه لما خالطها ملكها وصار مثلها ديناً في ذمتها لا عينها وقد منا  
 أن الدين يصرف أولاً الى مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله ما تادروهم وخادم صرف  
 دين المهر الى المائتين دون الخادم أى فلو حال الحول على المائتين لازكاة عليه لاشتغالها بالدين مع وجود  
 ما يفي به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك نصاباً زائداً نعم تظهر الثمرة فيما اذا ابرأ الموصوب منهم  
 كما قلنا في البحر عن المبتغى بالغين المجبة وقال وهو قيد حسن يجب حفظه اهـ أو اذا صالح غرماءه على عقار مثلاً  
 فيسقى ما غصبه سالما عن الدين فوجب زكاة له وقد يجاب عن الاشكال كما افاده شيخنا بأن المراد ما اذا لم يعلم  
 أصحاب المال الموصوب لأن الدين انما يمنع وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من جهة العباد وبجهل أصحابه  
 لا يفي له مطالب فلا يمنع وجوبها قلت لكن قد مناع القنية والبرازية أن ماوجب التصديق بكه لا يفيد التصديق  
 بعهذه لأن الموصوب ان عات أصحابه أو ورثتهم وجب رده عليهم والاوجب التصديق به وأيضا فقد مر أن  
 الامراء فقرء بماء عليهم من التبعات ولا شك أن غالب غرمائهم مجهولون وتقدم أيضاً أن الموصوب له للفقراء  
 لودفعه الى السلطان الجائر سقط بخوار أخذه الزكاة لفقره ينافي وجوبها عليه وان جاز أخذها مع وجوبها  
 عليه لعله اخرى كعدم وصوله الى ماله كإن السيل ومن له دين مؤجل تأجل (قوله وفي شرح الوهبانية الخ)  
 فيه دفع للماعى يورد على قول المتن فوجب الزكاة فيه من انه مال خبيث فكيف يفي ركن منه لكن عات انه لا يجب  
 زكاة الا اذا استبرأ من صاحبه أو صالح عنه فيزول خبثه نعم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر  
 في الوهبانية انه يجوز عند البعض ونقل القولين في القنية وقال في البرازية لو نوى في المال الخبيث الذي  
 وجبت صدقته أن يقع عن الزكاة وقع عنها اهـ أى نوى في الذي وجب التصديق به لجهل اربابه وفيه تقييد  
 لقول الظهيرية رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئاً يرجوه الثواب يكفر ولو علم التقييد بذلك فدعاه وأتم  
 المعطى كفر اجمعاً ونظمه في الوهبانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن اجنبياً غير المعطى  
 والقباض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون اهـ قلت الدفع الى الفقير غير قيد بل مثله  
 فيما يظهر لو بنى من الحرام بعينه مسجداً ونحوه مما يرجوه التقرب لان الله رجا الثواب فيما فيه العقاب  
 ولا يكون ذلك الا باعتقاد حله (قوله اذا تصدق بالحرام القطعي) أى مع رجا الثواب الناشئ عن استحلاله  
 كما مر فافهم (قوله لا يكفر) اقتصر على نفي الكفر لان التصرف به قبل أداءه لا يحل وان ملكه بالخلط  
 كما علمته وفي حاشية الجوى عن الذخيرة سئل الفقيه ابو جعفر عن اكتساب ماله من أمراء السلطان وجمع  
 المال من أخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال احب الي  
 أن لا يأكل منه ويسعه حكماً أن يأكله ان كان ذلك الطعام لم يكن في يده المظلم غصباً أو رشوة اهـ أى ان لم يكن  
 عين الغصب أو الرشوة لانه لم يملكه فهو نفس الحرام فلا يحل له ولا لغيره وذكر في البرازية هنا أن من لا يحل له  
 أخذ الصدقة فالأفضل له أن لا يأخذ جائزة السلطان ثم قال وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم  
 ويأخذ جوارزهم فقبل له فيه فقال تقديم الطعام يكون اباحة والمباح له يتلقه على ملك المبيع فيكون أكلاً طعام  
 الظالم والجائزة تملك فيتصرف في ملك نفسه اهـ قلت ولعله مبنى على القول بان الحرام لا يتعدى الى ذمتين  
 وسياً في تحقيق خلافه في البيع الفاسد والخطر والاباحة (قوله لانه ليس بحرام بعينه الخ) يوهم انه قبل  
 الخلط حرام بعينه مع أن المصرح به في كتب الاصول أن مال الغير حرام لغيره لابعينه بخلاف لحم الميتة  
 وان كانت حرمة قطعية الا أن يجاب بأن المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه بالخلط وانما الحرام  
 التصرف فيه قبل أداءه في البرازية قبل كتاب الزكاة ما يأخذه من المال ظلماً ويخلطه بماله وبمال  
 مظلوم آخر يصير ملكاً له وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراماً محضاً نعم لا يباح الاتفاق به قبل أداء  
 البديل في الصحيح من المذهب اهـ لكن في شرح العوائد النسفية استحلل المعصية كفر اذا ثبت كونها معصية  
 بدليل قطعي وعلى هذا نترجى ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام حلالاً فان كان حرمة عينه وقد ثبت  
 بدليل قطعي يكفر والا فلا بأن تكون حرمة لغيره أو ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره  
 وقال من استحل حراماً قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام فحرمه كسكاح الحرام فكافراه قال شارحه  
 المحقق ابن الفرس وهو التحقيق وفائدة الخلاف تظهر في اكل مال الغير ظناً فانه يكفر مستظله على أحد القولين

وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما  
 يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي أما  
 اذا أخذ من انسان مائة ومن آخر  
 مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر  
 لانه ليس بحرام بعينه بالتقطع  
 لاستهلاكه بالخلط

مطلب  
 في التصديق من المال الحرام

مطلب  
 استحلال المعصية القطعية كفر

١٥ وحاصله أن شرط الكفر على القول الأول شيان قطعياً الدليل وكونه حراماً لعينه وعلى الثاني يشترط الشرط الأول فقط وعلمت ترجيحه وما في البرازية مبني عليه (قوله ولو عمل ذونصاب) قد يكونه ذانصاب لأنه لو ملك أقل منه فعمل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وفيه شرطان آخران أن لا يقطع النصاب في أثناء الحول فلو عمل خمسة من مائتين ثم هلك ما في يده الأدرهما ثم استفاد فتم الحول على مائتين جاز ما عمل بخلاف ما لو هلك الكل وأن يكون النصاب كاملاً في آخر الحول فلو عمل شاة من أربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فإن كان دفعها للفقير وقعت نفلاً وان كانت قائمة في يد الساعي فالتخارج كافٍ للخلاصة وقوعها زكاة وتعامه في النهر والبحر (قوله لسنين) بأن كان له ثلثمائة درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشرين سنة وقوله أو لنصب صورته أن يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصيباً استحدث فحدث له في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من زكاة على حدة كما صرح به في البحر ح لكن المائة التي عملها تقع زكاة عن المائتين عشرين سنة ويكون من المسألة الأولى فقد قال في النهر وعلى هذا تنقزع ما في الخالية لو كان له خمس من الأبل الحوامل فعمل شاتين عنها وعمى بطونها ثم تبعت خمس قبل الحول اجزأه وان عمل عما تحمله في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لأنه لما عمل عما تحمله في السنة الثانية لم يوجد المعجل عنه في سنة التجهيل فلم يجز عاوى التجهيل عنه وهذا أراد لاني الجواز مطلقاً لأنه يقع عما في ملكه في الحول الثاني فيكون من المسألة الأولى لان التعيين في الجنس الواحد لغو وفي الولوالجية لو كان عنده أربع مائة درهم فأدى زكاة خمسمائة ظاناً انها كذلك كان له أن يحسب الزيادة للسنة الثانية لأنه أمكن أن تجعل الزيادة تجهيلاً اه وقيد في البحر بكون الجنس متحداً قال لأنه لو كان له خمس من الأبل وأربعون من الغنم فعمل شاة عن أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر ولو كان له عين ودين فعمل عن العين فهلك قبل الحول جاز عن الدين ولو بعده فلا والدراهم والدنانير وعروض التجارة جنس واحد اه (قوله لوجود السبب) أي سبب الوجوب وهو ملك النصاب النامي فيجوز التجهيل لسنة وأكثر كما إذا كفر بعد الجرح وكذا النصب لان النصاب الأول هو الأصل في السبيبة والرائد عليه تابع له قال في البحر ولا ينبغي أن الأفضل عدم التجهيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره منقولاً (قوله وكذا لو عمل) التشبيه راجع إلى المسألة الأولى وهي التجهيل لسنة أو سنين لأنه إذا ملك نصاباً أخرج زكاته قبل أن يحول الحول كان ذلك تجهيلاً بعد وجود السبب لكونه أداء قبل وقت وجوبه وهنا كذلك لان وقت أداء العشر وقت الادراك فإذا أدى قبله يكون تجهيلاً عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو الأرض النامية بالخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه إلى المسألة الثانية لان صورته أن يؤدى زكاة نصبت متحدت له في عامه زائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا أداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل وقته لا عشر ما سيحدث له بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك دليل على ما قلنا وليس في البحر ما يفيد خلاف ذلك فضلاً عن التصريح به فافهم (قوله بعد الخروج) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الادراك) أي ادراك الزرع أو الثمرة الذي هو وقت أداء العشر لكن ذكر في البحر في باب العشر أن وقته وقت خروج الزرع وظهور الثمرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الادراك وعند محمد عند التقية والحداد اه وعليه فيحقق التجهيل على قولهما لا على قول الامام ثم رأيت ابن الهمام به على ذلك هناك (قوله) واختلف فيه قبل النبات وخروج الثمرة الاخصر أن يقول واختلف فيه قبل الخروج أي خروج النبات والثمره وأما أن التجهيل قبل الزرع أو قبل الغرس لا يجوز اتفاقاً لأنه قبل وجود السبب كما لو عمل زكاة المال قبل ملك النصاب (قوله والظاهر الجواز) في نسخة عدم الجواز وهي الصواب قال في النهر والظاهر أنه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمر في ظاهر الرواية اه (قوله وكذا لو عمل خراج رأسه) هذا التشبيه أيضاً راجع إلى المسألة الأولى قال ح فان من عمل خراج رأسه لسنين صح كما سيأتي في باب الجزية وذلك لوجود السبب وهو رأسه وكذا لو عمل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعمله بوجود السبب وهو الأرض النامية لكن يجب حمل كلامه على الموظف لعلقه بالقدرة على النماء فيكون سببه الأرض النامية بإمكان النماء لا بحقيقته العشر وخراج المقاسمة تأمل (قوله وتعامه في النهر) حيث قال ولو نذر صوم يوم معين فعمله جاز عند الثاني خلافاً لمحمد

(ولو عمل ذونصاب) زكاته (سنين)

أو لنصب صح لوجود السبب

وكذا لو عمل عشر زرعه أو غمره

بعد الخروج قبل الادراك

واختلف فيه قبل النبات وخروج

الثمره والظاهر الجواز وكذا

لو عمل خراج رأسه وتعامه في النهر

(وان) وصلية (أبسر الفقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتد) ذلك لأن (المعتبر كونه مصرفاً وقت الصرف إليه) لا بعده ولو غرس في أرض الخراج كما تخالم يتم الكرم كان عليه خراج الزرع بجمع الفتاوى (ولاشئ في مال صبي تغلب) بفتح اللام وتكسر نسبة لبنى تغلب بكسر ها قوم من نصارى العرب (وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لأن الصلح وقع منهم كذلك (ويؤخذ) في زكاة السائمة (الوسط) لا الهرم ولا الكرائم (ولا تؤخذ من تركته بغير وصية) لفقد شرطها وهو النية (وان أوصى بها اعتبر من الثلث) الآن يجيز الورثة (وحولها) أي الزكاة (أخرى) يجوز عن القنية (لا تسمى) وسيجيء الفرق في العين (شك أنه أذى الزكاة ولا يؤذيها) لأن وقتها العمر أشباه

(باب زكاة المال)

أل فيه للمعهود في حديث هاتوا ربع عشر أموالكم فان المراد به غير السائمة لأن زكاتها

غير مقدرة به (نصاب الذهب

عشرون مثقالاً والفضة مائتا

درهم كل عشرة) دراهم (وزن

سبعة مثاقيل)

وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولوندرج سنة كذا فأقربها جازعندهما خلافاً للمحمد كذا في السراج اه ح (قوله قبل تمام الحول) أي أو قبل ملك النصب التي عمل زكاتها في المسألة الثانية كما يؤخذ من التعليل (قوله لأن المعتبر كونه مصرفاً وقت الصرف إليه) فصح الاداء إليه ولا ينقص بهذه العوارض بجر (قوله ولو غرس الخ) هذه مسألة استطردها ومحلها العشر والخراج ط (قوله تخالم يتم) أي يتم وبه عرفت في بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع) لأن في غرسه الكرم تعطيل الأرض ومن عطل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت صالحة للزرع فيؤدى خواجه حتى يتم الكرم فعليه خراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجود خلفه فخراج الزرع صاع ودرهم في كل جريب فيؤديه إلى أن يتم الكرم فيؤدى عشرة دراهم رجتي (قوله ولا شئ في مال صبي تغلب) أي في مال الزكاة بخلاف الخارج في أرضه العشرية من الزرع والثمار ففيه ضعف العشر كما يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتي في بابه (قوله لبنى تغلب) الأولى حذف بنى فان النسبة لتغلب وهو أبو القبيصة كما في المنح ط وقد يقال لا مانع من النسبة إلى القبيلة المنسوبة إلى أبيها (قوله قوم الخ) قال في الفتح بنو تغلب عرب نصارى هم عمر رضى الله عنه أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا نؤدى ما يؤدى الجهم ولكن خذ منا ما ياخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين فساوا فزاد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل وتراضى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية سموها ما شئتم اه (قوله ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله ويؤخذ الوسط) مكر مع قوله فيما تقدم والمصدق ياخذ الوسط ح (قوله الآن يجيز الورثة) أي إذا أوصى بها وزادت على الثلث لا يؤخذ الزائد الآن يجيز الورثة (فرع) لو زادت على الثلث وأراد أن يؤدى ما في مرضه يؤدى بها سر من ورثته وان لم يكن عنده مال استقرض من آخر وأدى الزكاة ان كان أكبر رأيه انه يقدر على قضاءه فان اجتهد ولم يقدر حتى مات فهو معذور كذا في محتمارات التوازل وغيرها وظاهر قولهم سر أن الورثة ان علوا بذلك كان لهم أخذ الزائد قضاءه وأن ما فعله المورث جائز ديانة لكونه مضطراً إلى أداء الفرض كما علق به في شرح الكافي فائلاً وهو الصحيح قال في شرح الوهبانية ويمكن التوفيق بين القولين بالقضاء والديانة أي يجعل القول باعتبارها من الثلث المقابل للصحيح على انه في القضاء والأول على الديانة وهو مؤيد لما قلنا (قوله وسيجيء الفرق في العين) عبارته مع المتن واجل سنة قريبة بالأهله على المذهب وهي ثلثمائة وأربع وخمسون وبهض يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد بأحد عشر يوماً اه ثم ان هذا انما يظهر اذا كان الملك في ابتداء الاهله فلو ملكه في اثناء الشهر قبل يعتبر بالايام وقبل يكمل الأول من الاخير ويعتبر ما بينهما بالاهله نظير ما قالوه في العدة ط (قوله لأن وقتها العمر) قال في البحر عن الوقعات فرق بين هذا وبين ما اذا شك في الصلاة بعد ذهاب الوقت أصلاً أم لا والفرق أن العمر كله وقت لاداء الزكاة فصار هذا بمنزلة شك وقع في أداء الصلاة في وقتها ولو كان كذلك بعيد اه قال في البحر ووقعت حادثة هي أن من شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بأن كان يؤدى متفرقاً ولا يضيطة هل يلزمه اعادة ما ومقتضى ما ذكرنا لزوم الاعادة حيث لم يغلب على ظنه دفع قدر معين لانه ثابت في ذمته يبين فلا يخرج عن العهدة بالشك اه قلت وحاصله انه يجوز في مقدار المؤدى كما لو شك في عدد الركعات فما غلب على ظنه انه اذا سقط عنه وأدى الباقي وان لم يغلب على ظنه شئ أدى الكل والله تعالى أعلم

(باب زكاة المال) \*

(قوله أل فيه للمعهود الخ) جواب عما يقال ان المال اسم لما يتول فتناول السواثم أيضاً قال في النهر وبهذا الجواب استغنى عما قيل المال في عرفنا يتبادر إلى النقد والعروض اه أقول الجواب الأول ذكره الزيلعي وتبعه في الدرر والثاني ذكره في الفتح وتبعه في البحر وظهر لي انه أحسن لان تسادر الذهن إلى المعهود في العرف أقرب من تبادره إلى المذكور في الحديث تأمل (قوله غير مقدرة به) أي بربع العشر (قوله عشرون مثقالاً) فادون ذلك لا زكاة فيه ولو كان نقصاً ناسياً يريد خل بين الوزن لانه وقع الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكاله مع الشك بجر عن البدائع والمنقال لغة ما يوزن به قليلاً كان أو كثيراً وعرفاً ما يأتي ط (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فمئة عشرة

دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله تعالى عنه من كل نوع ثشاكى لا تظهر الخطومة في الاخذ والعطاء ثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة اثنان وثلث الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الركة ونصاب السرقة والمهر وتقدير الديارات ط عن المنخ لكن قوله تبع للدور وثلث الخمسة درهم وثلثان صوابه منقال وثلثان (قوله والدينار) أى الذى هو المنقال كما في الزبلى وغيره قال في الفتح والظاهر أن المنقال اسم للمقدار المقدربه والدينار اسم للمقدربه بقبدهيته اه وحاصله أن الدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمنقال فاتحادهما من حيث الوزن (قوله والدراهم أربعة عشر قيراطا) فتكون المائتان أثنى قيراطا وثمانمائة قيراطا واعلم أن هذا هو الدرهم الشرعى والدراهم المتعارف ستة عشر قيراطا ووزن الريال الفرنجى بالدراهم المتعارفة تسعة دراهم وقيراطا وبالدراهم الشرعية عشرة دراهم وخمسة قيراطا وذلك مائة وخمسة وأربعون قيراطا فيكون النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم وثلاثة قيراطا ط مع بعض زيادة وتصحيح غلط وقع في عبارته فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من الشرعى وبه صرح الامام السروجى في الغاية بقوله درهم مصر أربع وستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين شعيرة لان ربه مقدار أربع خرايب والخروبة أربع قحعات وسط اه قلت والظاهر أن كلام السروجى مبنى على تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف الا أن فاذا كان الدرهم الشرعى أربعة عشر قيراطا يكون ستة وخمسين حبة فيكون الدرهم العرفى أكبر منه لكن المعتبر في قيراط الدرهم الشرعى خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفى قال بعض المحشين الدرهم الآن المعروف بمكة والمدينة وأرض الخجاز هو المسمى في عرفنا بالقليلة بالقاف والفاء على وزن قمره وهو ست عشرة خروبة كل خروبة أربع شعيرات وأربع قحعات لانا اخترنا الشعيرة المتوسطة مع القمعة المتوسطة فوجدناهما متساويتين والقيراط في عرفنا الآن هو الخروبة فيكون الدرهم العرفى أربعاً وستين شعيرة وهو ينقص عن الشرعى بست شعيرات والمنقال المعروف الآن أربع وعشرون خروبة فهو ست وتسعون شعيرة فينقص عن الشرعى بأربع شعيرات فالمائتان من الدراهم الشرعية مائة وثلاثون وخمسة عشر قلعة وثلاثة أرباع قلعة توز كاتها خمسة دراهم عرقية وسبعة خرايب ونصف خروبة والعشرون مثقالا الشرعية أحد وعشرون مثقالا عرقية الأربعة خرايب وزكاتها اثنا عشر خروبة ونصف خروبة اه وما ذكره من أن المنقال العرفى ست وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح في شرح الملتقى عن شرح الترتيب من أنه بمصر الآن درهم ونصف وذكروا الرجحى عن السيد محمد أسعد مفتى المدينة المنورة أنه وقف على عدة دنانير قديمة منها ما هو مضروب في خلافة بنى أمية ومنها في خلافة بنى العباس سنة ٧٩٠هـ وفي خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٨٣٠هـ وفي خلافة الرشيد سنة ١٨٠هـ ومنها سنة ١٧٣هـ ومنها في زمن المأمون ودنانير أخر متقدمة ومتأخرة وكلها متساوية الوزن كل دينار درهم وربع بدراهم المدينة المنورة كل درهم منها ستة عشر قيراطا والقيراط أربع حبات خنطة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الدينار الشرعى عشرين قيراطا لكن يخالفه من حيث اقتضاؤه أن القيراط أربع حبات والمنقال ثمانون حبة والمذكور في كتب المشافعية والحنبلية أن درهم الركة ستة دنانق والدانق ثمان حبات شعيرة وخمسة حبات فالدراهم خمسون حبة وخمسة حبة والمنقال اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها مادق وطال وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما ومتى نقص منه ثلاثة أعشاره كان درهما ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا اه قلت وعليه فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف دانق أربع حبات وخمس حبة والمنقال سبعة عشر قيراطا وحبان وذلك لان ثلاثة أسباع الدرهم على تقديرهم أحد وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة فاذا زيد ذلك على الدرهم وهو خمسون حبة وخمسة حبة بلغ اثنين وسبعين حبة وقد ذكر في سكب الانهر أقوالا كثيرة في تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاحات والمقصود تحديد الدرهم الشرعى وقد جمعت ما فيه من الاضطراب والمشهور عندنا ما ذكره الشارح ثم اعلم أن الدراهم والدنانير المتعامل بها في هذا الزمان أنواع

والدينار عشرون قيراطا والدرهم  
أربعة عشر قيراطا والقيراط  
خمس شعيرات فيكون الدرهم  
الشرعى سبعين شعيرة والمنقال  
مائة شعيرة فهو درهم وثلاث  
أسباع درهم



كثيرة مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها الناس عددا بدون معرفة وذنوا ويخرجون زكاتهم عددا أيضا  
 لعسر ضبطها بالوزن ولا سيما لمن كان له ديون فانه ان قدرها بالانقل وزنا بلغت مقدارا وان قدرها بالانقل  
 بلغت دونه فيخرجون عن كل أربعين قرشا منها قرشا وعن كل مائتين خمسة وهكذا مع أن الواجب فيها الوزن  
 كما مر ويأتي فينبغي أن يكون ما يخرج من جنس القروش الثقيلة أو الذهب الثقيل حتى لا ينقص ما يخرج  
 بالعدد عن ربع العشر فتراثته يبين بخلاف ما اذا أخرج من الخفيف فنظ أومنه ومن الثقيل فانه قد لا يبلغ  
 ربع عشر ماله الا اذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب أصحاب الاموال عن هذا غافلون فلينبه له  
 (قوله وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم) جزم به في الولوجية وعزاء في الخلاصة الى ابن الفضل وبه أخذ  
 السرخسي واختاره في المجتبى وجع النوازل والعيون والمعرّاج والخانية والفتح وقال بعده الأني أقول ينبغي  
 أن يقيد بما اذا كانت لا تنقص عن أقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة  
 وزن خمسة اه بجر ملخصا زاد في النهر عن السراج الآن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الخم الغنير  
 والجمهور الكثير وطباق كتب المتقدمين والمتأخرين (قوله وسحقه الخ) الذي حقه هناك لا يتعلق  
 بازكاة بل بالعقد فاذا اطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك اذا اطلقه الواقف ح  
 (قوله والمعتبر بوزنهم ما ادا) أي من حيث الاداء يعني يعتبر أن يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند الامام  
 والساني وقال زفر تعتبر القيمة واعتبر محمد الانفع للفقراء فلأدى عن خمسة جيدة خمسة زيوفاقمتها أربعة جيدة  
 جازعندهما وكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يؤدى الفضل ولو أربعة جيدة قيمتها خمسة رديئة لم يجوز الا عند زفر  
 ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيته ثلثمائة ان أدى خمسة من عينه فلا كلام أو من غيره جازعندهما خلافا  
 لمحمد وزفر الا أن يؤدى الفضل وأجمعوا أنه لو أدى من خلاف جنسه اعتبر القيمة حتى لو أدى من الذهب  
 ما بلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يجوز في قولهم لتقوم الجودة عند المقابلة بخلاف الجنس فان أدى القيمة  
 وقعت عن القدر المستحق كذا في المعراج نهر (قوله ووجوب) أي من حيث الوجوب يعني يعتبر في الوجوب  
 أن يبلغ وزنه ما نصبا نهر حتى لو كان له ابريق ذهب أو فضة وزنه عشرة مثاقيل أو مائة درهم وقيته لصاعته  
 عشرون أو مائتان لم يجب فيه شيء اجماعا فهستاني (قوله لا قيمتهما) نفي لقول زفر باعتبار القيمة في الاداء  
 وهذا ان لم يؤتمن خلاف الجنس والاعتبرت القيمة اجماعا كما علمت وكان على الشارح أن يزيد ولا الانفع نفي لقول  
 محمد رحمه الله اه ح (قوله مضروب كل منهما) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو دنانير ط (قوله ومعموله)  
 أي ما يعمل من نحو حلية سيف أو منطقة أو جام أو سرج أو الكواكب في المصاحف والوان وغيرها اذا كانت  
 تخلص بالاذابة بجر (قوله ولو تبرأ) التبرأ الذهب والفضة قبل أن يصاغ بجر عن ضياء الحلوم ولذا قال ح  
 لا يصح الاتيان به هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبره  
 بخلاف عبارة الكنز حيث قال يجب في مائتي درهم وعشرين دينار أربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله  
 (قوله أو حليا) بضم الحاء وكسرها وتشديد الباء جمع حتى يفتح الحاء واسكان اللام ما تحلى به المرأة من  
 ذهب أو فضة نهر قلت ولا يتعين ضبط المتن بصيغة الجمع فانه يحتمل المفرد بل هو الانسب بقول الشارح مباح  
 الاستعمال حيث ذكر الضمير الا أن يقال انه عائد الى المذكور من المعمول والحي (قوله أولا) كخاتم  
 الذهب للرجال والاواني مطلقا ولومن فضة (قوله ولو لتجمل) أي التزين به مافي البيوت من غير استعمال  
 ط (قوله والنفقة) فيه منافاة لقول ابن الملك اذا كانت مشغولة بجوانحه فلا زكاة فيها كما قدمناه  
 في أول كتاب الزكاة فارجع اليه ح (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) كذا فسر في المغرب ونقله في البحر عن  
 ضياء الحلوم وفي الدرر العرض بسكون الراء متاع لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا  
 في الصحاح وأما بقتها فتتاع الدنيا وتناول جميع الاموال ولا وجه له هنا لجعله مقابلا للذهب والفضة اه  
 أي مفتوح الراء غير مراد هنا لتناول جميع الاموال مع أن النقاد غير داخلين فيه هنا بقرينة المقابلة فيتعين  
 ارادة ساكن الراء لكن على ما في الصحاح يخرج عنه الدواب والمكيمات والموزونات مع انها من عروض  
 التجارة اذا اؤواها فيها فلذا قال الشارح وهو هنا ما ليس بنقد أي أن المناسب للمراد هنا الاقتصاري على تفسيره بذلك  
 ليدخل فيه ما ذكر (قوله وأما عدم صحة النية الخ) جواب عما أورده الزيلعي من أن الارض الخراجية

وقيل يفتى في كل بلد  
 بوزنهم وسحقه في متفرقات  
 البيوع (والمعتبر بوزنهم ما ادا)  
 ووجوب لا قيمتهما (واللازم)  
 مبتدأ (في مضروب كل منهما)  
 (ومعموله ولو تبرأ أو حليا مطلقا)  
 مباح الاستعمال أولا ولو  
 لتجمل والنفقة لانها مخلقا أعانا  
 فتركها ما كيف كانا (وفي)  
 (عرض تجارة قيمته نصاب) الجملة  
 صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد  
 وأما عدم صحة النية في نحو  
 الارض الخراجية فليقام المانع  
 كما قدمنا

لا لأن الأرض ليست من العرض

فتنبه (من ذهب أو ورق) أي فضة مضروبة فأفاد أن التقويم إنما يكون بالمسكوك  
 عملاً بالعرف (مقوماً أحدهما) أن استويا فلوا أحدهما روح تعين  
 التقويم به ولو بلغ بأحدهما نصاباً دون الآخر تعين ما يبلغ به ولو بلغ  
 بأحدهما نصاباً وخسباً بالآخر أقل قومه بالنفع للفقير سراج  
 (ربع عشر) خبر قوله باللازم (وفي كل خمس) بضم الخاء (بحسابه) في كل أربعين درهما درهم وفي  
 كل أربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس إلى الخمس عفو وقال أما زاد  
 بحسابه وهي مسألة الكسور (وغالب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب غشه) منهما (يقوم) كالعروض وبشترط فيه  
 النية  
 قوله وصوابه الخ وجه ذلك أن الواجب في الحول الأول خمسة وعشرون وفي الثاني أربعة وعشرون وثلاثة أثمان فالفارغ عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة أثمان درهم فنفي تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف درهم وربعه وفي خمسة أثمان درهم ثمن درهم لأنه ربع عشرها كنسبة الخمسة إلى ثلثمائة وعشرين فإنها ثمن ثمنها وربع عشر خمسة أثمانها فان خمسة أثمان الثلثمائة وعشرين ما ثلثان وربع عشر المائتين خمسة ونسبة الخمسة إلى الثلثمائة وعشرين ثمن الثمن لأن ثمنها أربعون وثلثان الأربعين خمسة اه منه

لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع انها من العروض والجواب ما تقدم قبيل باب السائمة من قوله والاصل أن ما عدا الحجرين والسوائم انما يزكى بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى التثني (قوله لا لأن الأرض الخ) رد على ما في الدرر حيث أجاب عما أورده الزيلعي بأن الأرض ليست من العرض بناء على ما نقله عن الصحاح قال في البحر وهو مردود لما علمت من أن الصواب تفسيره هنا بما ليس ينقد اه وقد أورده الزيلعي أيضاً ما إذا اشترى أرض عشر وزرعها أو اشترى بذر للتجارة وزرعه فإنه يجب فيه العشر ولا تجب فيه الزكاة لأنهما لا يجتمعان اه ويجاب عنه بما ذكره الشارح من قيام المانع وأجاب في الدرر وتبعه في البحر بأن عدم وجوب الزكاة في البذر إنما يحدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لأن مجرد نية الخدمة إذا أسقط وجوب الزكاة في العبد المشتري للتجارة كما مر فلا ينسقطه التصرف الأقوى من النية أولى اه (قوله من ذهب أو ورق) بيان لقوله نصاب وأشار بأولى أنه مخيران شاء قومها بالفضة وان شاء بالذهب لأن الثمنين في تقدير قيم الأشياء مساوياً بحر لكن التغيير ليس على إطلاقه كما يأتي (قوله فأفاد) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة ط (قوله بالمسكوك) بالسكن المهملة أي المنسوب على السكة وهي حديدة منقوشة ينسرب عليها الدراهم قاموس ووجه الافادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الآن يقال لما اقترن بالمنسوب من الفضة كان المراد به المنسوب اه ح (قوله عملاً بالعرف) فان العرف التقويم بالمسكوك بحر وهو علقه لقوله أفاد (قوله مقوماً أحدهما) تكرار مع قوله من ذهب أو ورق لأن أومعناها التغيير ومحل التغيير إذا استويا فقط أما إذا اختلفا قوم بالنفع اه ح وقدم الشارح عند قوله وجاز دفع القيمة أنها تعتبر يوم الوجوب وقال يوم الاداء كما في السوائم ويقوم في البلد الذي المال فيه الخ (قوله تعين التقويم به) أي إذا كان يبلغ به نصاباً في النهر عن الفتح تعين ما يبلغ نصاباً دون ما لا يبلغ فان بلغ بكل منهما أو أحدهما أروج تعين التقويم بالأروج (قوله ولو بلغ بأحدهما نصاباً وخسباً الخ) بيانه ما في النهر عن السراج لو كان بحيث لو قومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين وبالدنانير ثلاثاً وعشرين قومها بالدراهم لوجب ستة فيها بخلاف الدنانير فإنه يجب فيها نصف دينار وقيمة خمسة ولو بلغت بالدنانير أربعة وعشرين وبالدراهم مائة وستة وثلاثين قومها بالدنانير اه وفي الهداية كل دينار عشرة دراهم في الشرع قال في الفتح أي يقوم في الشرع بعشرة كذا كان في الابتداء (قوله وفي كل خمس بحسابه) أي ما زاد على النصاب عفو إلى أن يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس عفو إلى أن يبلغ خساً آخر (قوله وقال أما زاد بحسابه) يظهر أثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم معنى عليها ما قال الامام بلزمه عشرة وقال خمسة لانه وجب عليه في العام الأول خمسة وثلثين في السلم من الدين في الثاني نصاب الاثنى وعنده لازكاة في الكسور فبقى النصاب في الثاني كاملاً وفيما إذا كان له ألف حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقال لا يجب مع الاربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثلث درهم ولا خلاف انه يجب في الأول خمسة وعشرون كذا في السراج نهر أقول قوله وثلث درهم كذا وجدته أيضاً في السراج وصوابه وثلث درهم كما لا يخفى على الحاسب (تنبيه) يظهر أثر الخلاف أيضاً فيما ذكره في البحر والنهر عن المحيط من أنه لا تنضم إحدى الزيادتين إلى الأخرى أي الزيادة على نصاب الفضة لا تنضم إلى الزيادة على نصاب الذهب لئلا يثبت أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام لانه لازكاة في الكسور وعنده ما تنضم لوجوبها في الكسور اه موضعاً لكن توقف الرجوع في فائدة الضم عندهما بعد قوله ما بوجوب الزكاة في الكسور وعن هذا والله أعلم بنقل بعض محشي الكتاب عن شيخه محمد أمين ميرغني أن السروجي نقل عن المحيط الخلاف بالعكس وأن ما في البحر والنهر غلط اه قلت وقد راجعت المحيط فقرأته مثل ما نقله السروجي وصرح به في البدائع أيضاً (قوله وهي مسألة الكسور) أي التي يقال فيها لازكاة في الكسور عنده ما لم تبلغ الخمس اخذ من حديث لا تأخذ من الكسور شيئاً بحيث كسور باعتبار ما يجب فيها (قوله وغالب الفضة الخ) لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبع إلا به فجعلت الغلبة فاصلة نهر ومثلها الذهب ط (قوله فضة وذهب) لف ونشر مرتب أي فجب زكاة مال لازكاة العروض وان أعدهما للتجارة كما افاده في النهر (قوله وبشترط فيه النية) أي تعتبر قيمته ان نوى فيه التجارة نهر



الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً أو أقل وعنده ما يمت به أو كانت أثماناً رائجة وبلغت نصاباً من ادنى نقد تجب زكاته فوجب والا فلا (واختلف في الغش) المساوي والمختار لزومها احتياطاً خائفة ولذا الاتباع الا وزنا أو ما للذهب المنلوط بفضة فان غلب المذهب فذهب والا فان بلغ الذهب أو الفضة نصابه وجبت

قوله واذا تأملت الخ وجهه أن قول الزيلعي فان نواه للتجارة تعتبر قيمته أى قيمة ما غلب فيه الغش سواء تخلص منه نصاب أو لا وقوله والا فان كانت فضته تخلص وجبت فيها الزكاة أى وجبت في الفضة التي تخلص منه دون باقيه من الغش تأمل اه منه

وتقدم قبيل باب السائمة شروط نية التجارة (قوله الا اذا الخ) استثناء من اشتراط النية (قوله وعنده ما يمت به) أى من عروض تجارة أو أحد التقدين وهو مرتبط بقوله أو أقل ط (قوله وبلغت) أى بالقيمة كما في البحر (قوله من ادنى الخ) فسر الادنى في البدائع بالتى يغلب عليها الفضة قلت وينبغي تفسيرها بالمساوى على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كما يذكره قريباً (قوله فوجب) أى فيما غلب غشه اذا نوى فيه التجارة أو لم ينو ولكن يخلص منه ما يبلغ نصاباً أو لم يخلص ولكن كان أثماناً رائجة وبلغت قيمته نصاباً وقوله والا فلا أى وان لم يوجد شئ من ذلك فلا تجب الزكاة وحاصله أن ما يخلص منه نصاب أو كان ثمناً رائجاً تجب زكاته سواء نوى التجارة أو لا لانه اذا كان يخلص منه نصاب تجب زكاة الخالص كما صرح به في الجوهرية وعين التقدين لا يحتاج الى نية التجارة كما في الشئ وغيره وكذا ما كان ثمناً رائجاً فبقى اشتراط النية للمساوى ذلك هذا ما يهمله كلام الشارح ومثله في البحر والتمركن في الزيلعي أن الغائب غشه ان نواه للتجارة تعتبر قيمته مطلقاً والا فان كانت فضة تخلص تجب فيها الزكاة ان بلغت نصاباً وحدها أو بالنعم الى غيرها اه ومنفاده اعتبار القيمة فيما نواه للتجارة وان تخلص منه ما يبلغ نصاباً ويظهر لى عدم المنافاة لانه اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً تجب زكاة ذلك الخالص وحده كما مر عن الجوهرية الا اذا نوى التجارة فوجب الزكاة فيه كله باعتبار القيمة واذا تأملت كلام الزيلعي تراه كالصريح فيما ذكرته فافهم (فرع) في الشر بلالية الفلوس ان كانت أثماناً رائجة أو سلعاً للتجارة تجب الزكاة في قيمته والا فلا اه (قوله والمختار لزومها) أى الزكاة ولو من غير نية التجارة وقيل لا تجب نهر قال في الشر بلالية عن البرهان والاظهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة للوجوب وقيل يجب درهمان ونصف نظر الى وجهى الوجوب وعدمه اه وظاهر الدرر اختيار الاول تبعاً للغة والخلاصة قال العلامة نوح وهو اختياري لان الاحتياط في العبادة واجب كما صرح حوايه في كثير من المسائل منها ما اذا استوى الدم والبراق يتقضى الوضوء احتياطاً اه تأمل (قوله ولذا) أى للاحتياط وفي نسخة وكذا بالكاف وبها عبر في البحر والمنع وقوله لا تباع الا وزناً أى لتعزز عن الربا اه ط (قوله وما للذهب الخ) مختار وقوله وغالب الفضة الخ فان ذلك مفروض فيما اذا كان المحاط غشاً ط (قوله فان غلب الذهب الخ) اعلم أن الذهب اذا خلط بالفضة فاما أن يكون غالباً أو مغلوباً أو مساوياً وعلى كل ما أن يبلغ كل منهما نصاباً أو الذهب فقط أو الفضة فقط أو لا وفيه اثنا عشرة صورة منها صورتان عقليتان فقط وهما أن تبلغ الفضة وحدها نصاباً والذهب غالب عليها أو مساوياً لها والعشرة خارجية اذا عرفت هذا فقوله فان غلب الذهب فذهب فيه أربع صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط لكن الرابعة متمنعة كما علمت لانه متى غلب الذهب على الفضة البالغة نصاباً لم يلزم بلوغه نصاباً بل نصاباً بين حكم الثلاثة الباقية بقوله فذهب أما الاولى والثالثة فظاهر لان الذهب فيه ما يبلغ بانقراده نصاباً فكانت الفضة تبعاله سواء بلغت نصاباً أيضاً كما في الاولى أو لا كما في السائمة فتزكى زكاته وكذلك الثانية لان الذهب متى غلب كان هو المعتبر لانه أعز وأعلى كما يأتى فاذا بلغ مجموعهما نصاباً زكى زكاة الذهب وقوله والا أى وان لم يغلب الذهب بأن غلبت الفضة أو تساوى فيه ثمانية صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط أو الفضة فقط مع غلبة الفضة أو التساوى لكن بلوغ الفضة فقط مع التساوى متمنعة كما علمت فبقى سبعة وتنسبده بلوغ الذهب أو الفضة نصابه مخرج صورتين منها وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وسند كحكمهما فبقى خمس صورتان في التساوى وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فان بلغ الذهب أى بلغ نصاباً وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى فهذه أربع صور وقوله أو الفضة أى أو بلغت الفضة وحدها نصاباً عند غلبتها على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت أى زكاة البالغ النصاب فان بلغه الذهب وجبت زكاة الذهب في الصور الاربع المذكورة لانه لما بلغ النصاب وجب اعتباره لانه أعز وأعلى وتصير الفضة تبعاله ولو بلغت نصاباً معه وان كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه دون وجبت زكاة الفضة ترجيحاً لها بلوغ النصاب فيجعل كله فضة لكن على تفصيل فيه سند كره وقد علم حكم ما ذكرناه في تقرير كلام الشارح في الصور الثلاث الاولى والخمس الاخر من عبارة الشئى وعبارة الزيلعي أما عبارة الشئى فهي قوله ولو سبك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصاباً زكى الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً أو مغلوباً لانه أعز وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة

نصابها زكاة الجميع زكاة الفضة اه وأما عبارة الزيلعي فهي قوله والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة وأما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قرناهما في كلام الشارح من أحكام الصور السبع يؤخذ منهما فقول الشئني سواء كان غالبا أو مغلوبا يشمل ما اذا بلغت الفضة نصابها أولا بدليل قوله بعده وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة الخ فانه لم يعتبر زكاة الجميع زكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فافاد أن قوله قبله فان بلغ الذهب نصابه الخ انه يجعل الكل ذهبا اذا بلغ الذهب نصابه سواء بلغته الفضة أيضا أولا وكذا قول الزيلعي وان بلغت الفضة الخ أى ولم يبلغ الذهب نصابه بدليل المقابلة فانه اعتبر أولا الكل ذهبا حيث بلغ الذهب نصابه وأطلقه فشملى ما اذا بلغت الفضة أيضا نصابا أولا فنعلم انه لا يعتبر الكل فضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغ كان الكل ذهبا في زكاة الذهب لانه أعز وأعلى قيمة وكذا لو غلب الذهب وبلغ بضم الفضة اليه نصابا كما علم من قوله وأما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب الخ وهذا ما عبر عنه الشارح بقوله فان غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشئني سواء كان غالبا أو مغلوبا بحكم المساواة بالاولى وهو مفهوم أيضا من اطلاق الزيلعي قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقد ظهر أنه لا يتخالف بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزيلعي وهذا اذا كانت الفضة غالبة لا حاجة اليه لان الفضة اذا بلغت وحدها نصابا لا بد أن تكون غالبة على الذهب الذي لم يبلغ نصابا ولذا لم يذكره الشئني وكان الزيلعي ذكره ليبين عليه قوله وأما اذا كانت مغلوبة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل والله اعلم فافهم (تنبيه) قال في التتارخانية واذا كانت الفضة غالبة والذهب مغلوبا مثل أن يكون الثلثان فضة أو أكثر لا يجعل كله فضة لان الذهب أكثر قيمة فلا يجوز جعله تبعاً لما هو دونه بخلاف ما اذا كان الذهب غالبا اه ومفاده أن ما مر من أنه اذا بلغت الفضة نصابا ولم يبلغ الذهب نصابه تجب زكاة الفضة مقيدة بما اذا لم يكن الذهب الذي خالطها أكثر قيمة منها والا كان الكل ذهبا وهذا التفصيل الموعود بذكره وفي عبارة الزيلعي المارة إشارة اليه ويؤخذ منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وعلى هذا فيمكن دخولهما في قول الشارح فان غلب الذهب فذهب بأن يراد غلبته على ما معه من الفضة وزنا أو قيمة لكن قال في المحيط والبدائع الدنانير الغالب عليها الذهب كالمحمودية حكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة كالهرمية والمروية ان كانت ثمناً رائجاً وللتجارة تعتبر قيمتها ولا يعتبر قدر ما فيها من الذهب والفضة وزنا لان كل واحد منهما يخلص بالادابة اه وهذا كالصریح في أن الدنانير المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها حكم الفضة المخلوطة بالغش فاذا كان الذهب فيها غالبا كانت ذهبا كالفضة الغالبة على الغش واذا كانت الفضة غالبة عليها كانت كالفضة المغلوطة بالغش فتقوم فان بلغت قيمتها نصابا زكاة ان كانت ثمناً رائجاً أو نوى فيها التجارة والا اعتبر ما فيها وزنا فان بلغ ما فيها نصابا أو كان عنده ما تم به نصابا زكاة والا فلا فعلم أن ما ذكره الشارح تبعاً للزيلعي والشئني في غير الدنانير المسكوكة أو المسكوكة التي ليست للتجارة ولا ثمناً رائجاً أو هو قول آخر فليأتى الله تعالى أعلم (قوله وشروط كمال النصاب الخ) أى ولو حكما لما في البحر والثر ولو كان له غنم للتجارة تساوى نصابا فانت قبل الحول فدفع جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة ان بلغت نصابا ولو تخمر عصره الذي للتجارة قبل الحول ثم صار خلا وتم الحول عليه وهو كذلك لازكاة عليه لان النصاب في الاول باق لبقاء الجلود لتقومه بخلافه في الثاني وروى ابن سماعة أنه عليه الزكاة في الثاني أيضا (قوله لا انعتاد) أى انعتاد السبب أى تحقيقه بتلك النصاب ط (قوله للجوب) أى لتحقيق الجوب عليه ط (قوله فلو هلك كله) أى في أثناء الحول بطل الحول حتى لو استفاد فيه غيره استأنف له حولا جديداً وتقدم حكم هلاكه بعد تمام الحول في زكاة الغنم قال في النهر ومنه أى من الهلاك ما لو جعل السائمة علوفة لان زوال الوصف كزوال العين (قوله وأما الدين الخ) قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون لا بمد بقدر دينه أن عروض الدين كالهلال عند محمد ورجحه في البحر اه وقد مناهناك ترجيح ما هنا فراجع به والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو صريح ما في الجوهرة فلا يمكن التوفيق بحمل ما في البحر على غير المستغرق فانهم (قوله وقيمة العرض الخ)

(وشرط كمال النصاب)

ولوسائمة (في طرفي الحول)

في الابتداء والانقضاء وفي الانتهاء

للجوب (فلا يضرب نقصانه بينهما)

فلوهلك كله بطل الحول وأما الدين

فلا يقطع ولو مستغرقا (وقيمة

العرض) للتجارة (نضم الى الثمنين)

لان الكل للتجارة

تقدم قريبا تقويم العرض اذا بلغ نصابا وما هنا في بيان ما اذا لم يبلغ وعنده من الثمنين ما يتم به النصاب وفي النهر قال الزاهدي "وله أن يقوم أحد التقدين ويضعه الى قيمة العروض عند الامام وقال لا يقوم التقدين بل العروض ويضعها وقائده تظهر فمن له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم وله خمسة دنانير قيمتها مائة نجب الزكاة عنده خلافا لهما (قوله وضعا) راجع للثمنين وقوله وجعل راجع للعرض والمعنى ان الله تعالى خلق الثمنين ووضعهما للتجارة والعبد يجعل العرض للتجارة اه ح أى لانه لا يكون للتجارة الا اذا نوى به العبد التجارة بخلاف النقود (قوله ويضم الخ) أى عند الاجتماع أما عند انفراد أحدهما فلا تعتبر القيمة اجاعا بدائع لان المعبر وزنه اداه وجوبا كما مروي في البدائع أيضا أن ما ذكر من وجوب الضم اذا لم يكن كل واحد منهما نصابا بأن كان اقل فلو كان كل منهما نصابا تاما بدون زيادة لا يجب الضم بل ينبغي أن يؤدى من كل واحد زكاة فلو ضم حتى يؤدى كله من الذهب او الفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء وواجبا لا يؤدى من كل منهما ربع عشرة (قوله وعكسه) وهو ضم الفضة الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقيمة العرض تسمى الى الثمنين عند الامام كما مروي عن الزاهدي وصرح به في المحيط أيضا ولو اسقط قوله بجامع الثمنية لصح رجوع الضمير في عكسه الى المذكور من المسألة. ويمكن ارجاعه اليه ولا يضره بيان العلة في أحدهما (قوله قيمة) أى من جهة القيمة فن له مائة درهم وخمسة مشاقل قيمتها مائة عليه زكاتها خلافا لهما ولوله ابريق فضة وزنه مائة وقيته بصياغته مائة شتان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لان الجودة والصنعة في أموال الربا لا قيمة لها عند انفرادها ولا عند المقابلة يجنسها ثم لا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر كما مروي وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير لا تساوي خمسين درهما تجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان المائة والخمسين بخمسة عشر دينار وهذا دليل على انه لا اعتبار بتكامل الاجزاء عنده وانما يضم أحد التقدين الى الآخر قيمة ط عن الجرحلة ومن ضم الاكثر الى الاقل ما في البدائع انه روى عن الامام انه قال اذا كان لرجل خمسة وتسعون درهما ودينار يساوي خمسة دراهم انه تجب الزكاة وذلك بان تقوم الفضة بالذهب كل خمسة منها دينار (قوله وقال بالاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة ارباع نصاب ومن الآخر ربع ضم أو النصف من كل أو الثلث من أحدهما والثلثان من الآخر فيخرج من كل جزء بحسابه حتى انه في صورة الشارح يخرج من كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر (قوله وخمسة عندهما) تبع فيه صاحب النهر وفيه نظر لانه اذا اعتبر عندهما الضم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشرة كما مروي عن البحر وعزا الى المحيط وحينئذ فيخرج عن العشرة الدنانير التي قيمتها مائة وأربعون ربع دينار منها قيمته ثلاثة دراهم ونصف فاذا أراد دفع قيمته يكون الواجب ستة دراهم عندهما أيضا لا يقال ان اعتبار الضم بالاجزاء أى بالوزن عندهما مبنى على انه لا اعتبار للجودة لعدم تقويمها شرعا فلا تعتبر القيمة بل الوزن والدينار في الشرع بعشرة دراهم كما قد مناه وبزيادة قيمته هنا للجودة فلا تعتبر لا ناقول ان عدم اعتبار بالجودة انما هو عند المقابلة بالجنس أما عند المقابلة بخلافه فتعتبر اتصافا كما قد مناه عند قوله والمعتبر وزنها فتأمل (قوله فافهم) اشار به الى رد ما قاله صاحب الكافي من انه عند تكامل الاجزاء كالوكان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عنده ظنا أن ايجاب الزكاة فيها لتكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل الايجاب باعتبار القيمة من جهة كل من التقدين لا من جهة أحدهما عينا فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم في المسألة مقومة بعشرة دنانير فتجب فيها الزكاة لهذا التقويم ط وتتمام بيانه في البحر وفق القدير (قوله في نصاب مشترك) المراد أن يكون بلوغه النصاب بسبب الاشتراك وضم أحد المالين الى الآخر بحيث لا يبلغ مال كل منهما بانفراده نصا (قوله وان صحت الخلطة فيه) أى في النصاب المذكور وأشار بذلك الى خلاف سيدنا الامام الشافعي فانما تجب عنده اذا صحت الخلطة وصحتها عنده بالشروط التسعة الآتية ولذا قيدها الشارح بقوله باتحاد الخ فأفاد أنه اذا لم توجد هذه الشروط لا تجب عندنا بالاولى وسماها أسبابا مع أنها شروط اطلاقا لاسم السبب على الشرط كما أطلق بالعكس وقد مناه وجهه أول الباب عند قوله ملك نصاب فافهم (قوله أوص من يشفع) فالهمزة لاهلية كل منهما لوجوب الزكاة والواو لوجود الاختلاط في أول السنة والصادق لصد الاختلاط والميم لاتحاد المسرح بأن يكون ذهابهما الى

وضعا وجعل (و) يضم (الذهب الى الفضة) وعكسه بجامع الثمنية (قيمة) وقال بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون تجب ستة عنده وخمسة عندهما فافهم (ولا تجب) الزكاة عندنا (في نصاب) مشترك (من سائمة) ومال تجارة (وان صحت الخلطة فيه) باتحاد أسباب الاسامة التسعة التي يجمعها أوص من يشفع وبيانه في شرح الجمع

المرعى من مكان واحد والنون لاتحاد الاء الذى يحلب فيه والياء لاتحاد الراءى والشين المجهة لاتحاد  
 المنعرج أى موضع الشرب والفاء لاتحاد الفحل والعين لاتحاد المرعى وهذه شروط الخلطة فى السائمة وأما  
 شروطها فى مال التجارة فذكره فى كتب الشافعية منها أن لا يتميز الدكان والحارس ومكان الحفظ كمنزلة  
 (قوله وان تعدد النصاب) أى بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد بانفراده نصابا فانه يجب حينئذ على  
 كل منهما ما زكاة نصابه فاذا أخذ الساعى زكاة النصابين من المالكين فان تساويا فلا رجوع لاحدهما  
 على الآخر كالأول كان ثمانين شاة لكل منهما أربعون وأخذ الساعى منهما شاتين والاتراجم كما يأتى  
 بيانه وهذا مقابل قوله فى نصاب (قوله وبيانه فى الحاوى) بينه فأنى خان بأتم مما فى الحاوى  
 حيث قال صورته أن يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث  
 فالواجب شاتان فى أخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التى دفعها صاحب  
 الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها صاحب الثلثين فيقام ثلثه فى مقام ثلث من الثلثين  
 المطالب به ما يوتى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه ظهر أن التراجع من الجانبين فالتفاعل  
 على بابه فافهم (قوله فان بلغ الخ) كالأول كانت ثمانون شاة بين رجلين أثلاثا فخذ المصدق منها شاة  
 زكاة صاحب الثلثين فلصاحب الثلث أن يرجع عليه بقية الثلث لانه لازكاة عليه محيط (قوله ولوينه الخ)  
 فى التجنيس ثمانون شاة بين أربعين رجلا رجل واحد من كل شاة نصفها والنصف الآخر للباقيين ليس على  
 صاحب الأربعين صدقة عند أبى حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين تجب على كل واحد منهما شاة لانه  
 مما يقسم فى هذه الحالة وفى الأولى لا يقسم اه أى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شاركه فيها لا تقسم  
 الا باطلا فها بخلاف قسمة الثمانين فحين (قوله عند الامام) وعندهما الديون كلها سواء تجب زكاتها  
 وبؤدى حتى قبض شيئا قليلا أو كثيرا الدين المكتبة والسعاية والدية فى رواية بجر (قوله اذا تم نصابا)  
 الضمير تم يعود للدين المفهوم من الديون والمراد اذا بلغ نصابا بنفسه أو بما عنده مما يمت به النصاب (قوله  
 وحال الحول) أى ولو قبل قبضه فى القوى والمتوسط وبعده فى الضعيف ط (قوله عند بض أربعين درهما)  
 قال فى المحيط لان الزكاة لا تجب فى الكسور من النصاب الثانى عنده ما لم يبلغ أربعين للخرج فكذلك لا يجب  
 الاداء ما لم يبلغ أربعين للخرج وذكر فى المتقى رجل له ثلثمائة درهم دين حال عليها ثلاثة أحوال فقبض مائتين  
 فمضى أبى حنيفة يركب للسنة الأولى خمسة وللثانية والثالثة أربعة وأربعة عن مائة وستين ولا شئ عليه فى الفضل  
 لانه دون الأربعين اه (قوله كترض) قلت الظاهر أن منه مال المرصد المشهور فى ديارنا لانه اذا انفق  
 المستأجر لدار الوقف على عمارتها الضرورية بأمر القاضي للضرورة الداعية اليه يكون بمنزلة استقرار  
 المتولى من المستأجر فاذا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه ولو باقطاع ذلك من أجرة الدار تجب زكاة  
 لما مضى من السنين والناس عنه غافلون (قوله فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو معنى قول  
 الفتح والجرى ويراخى الاداء الى أن يقبض أربعين درهما فقبض درهم وكذا فيما زاد فحسابه اه أى فيما زاد  
 على الأربعين من أربعين ثانية وثالثة الى أن يبلغ مائتين فقبض خمسة دراهم ولذا عبر الشارح بقوله فكلما الخ  
 وليس المراد ما زاد على الأربعين من درهم أو أكثر كما فهمه عبارة بعض المحققين حيث زاد بعد عبارة  
 الشارح وفيما زاد بحسابه لانه يؤهم أن المراد مطلق الزيادة فى الكسور وهو خلاف مذهب الامام كما علمته  
 مما قلناه آتاهن المحيط فانهم (قوله أى من بدل مال لغير تجارة) أشار الى أن الضمير فى قول المصنف منه  
 عائد الى بدل وفى لغيرها الى التجارة ومثل بدل التجارة القرض (قوله كمن سائمة) جعلها من الدين المتوسط  
 تبع للفتح والجرى والثر تعريضهم له بما هو بدل مالى للتجارة وجعلها ابن ملك فى شرح الجمع من القوى  
 ومثله فى شرح درر البحار وهو مناسب لما فى غاية البيان حيث جعل الدين الذى هو بدل عن مال قسمين  
 اما أن يكون ذلك المال لائق فى يده تجب زكاته أو لا يكون كذلك اه فبدل القسم الاول هو الدين القوى  
 ويدخل فيه ثمن السائمة لانه لو بقيت فى يده تجب زكاتها وكذا قوله فى المحيط الدين القوى ما يملكه بدلا عن  
 مال الزكاة تأمل (قوله بجوانحه الاصلية) قيد به اعتبارا بما هو الاخرى بالعاقل أن لا يكون عنده سوى  
 ما هو مشغول بجوانحه والا فليس للتجارة يدخل فيه ما لا يحتاج اليه كما أفاده بما بعده (قوله وأملأ)

وان تعدد النصاب تجب اجتماعا  
 ويسترجعان بالخصص وبيانه  
 فى الحاوى فان بلغ نصاب أحدهما  
 نصابا زكاه دون الآخر ولو بينه  
 وبين ثمانين رجلا ثمانون شاة  
 لا شئ عليه لانه مما لا يقسم خلافا  
 للثانى سراج (و) اعلم أن الديون  
 عند الامام ثلاثة قوى ومتوسط  
 وضعيف (ف) تجب زكاتها اذا تم  
 نصابا وحال الحول لكن لا فوراً  
 بل (عند قبض أربعين درهما من  
 الدين) القوى كترض وبدل  
 مال تجارة فكلما قبض أربعين  
 درهما يلزمه درهم (و) عند  
 قبض (مائتين منه لغيرها) أى من  
 بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط  
 كمن سائمة وعبيد خدمة ومشغول  
 بما هو مشغول بجوانحه الاصلية  
 كطعام وشراب وأملأ

مطلب

فى وجوب الزكاة فى دين المرصد

قيل هذا من تسمية النبي باسم  
بعض أحواله ولا حاجة إليه بل  
العشر علم لما يأخذه العاشر  
مطلقاً ذكره سعدى أى علم جنس  
(هو حرّ مسلم) بهذا علم حرمة  
تولية اليهود على الأعمال (غير  
هاشمي) لما فيه من شبهة الزكاة  
(قادر على الحماية) من اللصوص  
والقطاع لأن الحماية بالحماية  
(نصبه الامام على الطريق)  
للمسافرين خرج الساعى فأنه  
الذى يسعى في القبائل ليأخذ  
صدقة المواشي في اماكنها  
(ليأخذ الصدقات) تغليباً للعبادة  
على غيرها (من التجار) بوزن  
بخار (المارين باموالهم)  
الظاهرة والباطنة (عليه)

مطلب  
ليجوز اخذ الكافر في ولاية

قوله لاشئ عليهم الا إعادة الخراج  
كأمر زاي متناو الذي مر متناخذ  
البغاة زكاة السوائم والعشر  
والخراج لا إعادة على أربابها ان  
صرف في محله والا فليهم إعادة  
غير الخراج اه وهو بزيادة لفظ  
غير اقول وهو الصواب ولا هنا  
ساقط من قلم سيدى المؤلف ويدل  
عليه كتابه عليه ثمة عند قول  
المصنف اخذ البغاة الخ اه محمد  
علاء الدين ابن المؤلف

ألقه بالزكاة اتباعاً للمبدوط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس متحصناً فلذا أنكره عما تقتضيه وقدمه على  
الركاز لما فيه من معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم أعشرهم عشرًا بالضم فهما إذا أخذت عشر  
أموالهم نهر (قوله ذكره سعدى) أى فى حاشية العناية حيث قال المأخوذ هو ربع العشر لا العشر  
الأن يقال اطلق العشر وأراد به ربعه مجازاً من باب ذكر الكل وأرادة جزئه أو يقال العشر صار علماً لما يأخذه  
العاشر سواء كان المأخوذ عشرًا لغويًا أو ربعه أو نصفه فلا حاجة الى أن يقال العاشر تسمية النبي باعتبار  
بعض أحواله كما لا يخفى اه وفرد الشارح تعالً للثبر بالعلم الحسنى - اذ لا شك انه ليس علم شخص والا قرب  
كونه اسم جنس شرعى - اذ لا دليل على علمه لأن العلماء للآراء والعرب فرق بين اسامة وأسد الموضوعين لما فيه  
الحقوان المفترس باجرائهم أحكام الاعلام على الأول من نحو منع الصرف وجواز مجيء الحال منه وعدم  
دخول آل عليه حكمه وعلى الأول بالعلمية الهندسية دون الثانى وفرقوا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع  
وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضى عليه العشر حتى يعدل عن تنكيره الاصل - على أن ادعاء التصرف  
والنقل في العشر ليس بأولى من ادعائه في العاشر بل المتبادر من قول الكثير وغيره هو من نصبه الامام ليأخذ  
الصدقات من التجار أن العاشر اسم لذلك نقل شرعاً إليه اذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقيقة بيان  
معنى العشر المنقول اليه لا بيان العاشر أو يبين كلامهم ما يقول هو من نصبه الامام ليأخذ العشر الشامل  
لربعه ونصفه وأيضاً فالتعارف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون اطلاق العشر على نصفه وربعه  
قتائل وأجاب في النهاية وتبعه في الفتح والبحر بأنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه أو ربعه سمي عاشر الدوران اسم  
العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا والله أعلم (قوله هو حرّ مسلم) فلا يصح أن يكون عبدا لعدم  
الولاية ولا يصح أن يكون كافراً لأنه لا يلى على المسلم بالآية يخرج عن الغاية والمراد بالآية قوله تعالى ولن يجعل  
الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله بهذا الخ) أى باسقاط الاسلام للآية المذكورة زائد في البحر  
ولا شك في حرمة ذلك أيضاً اه أى لان في ذلك تعظيمه وقد نصوا على حرمة تعظيمه بل قال في الشرنبلالية  
وما ورد من ذمته أى العاشر فعمول على من يظلم كزناشوا وعلم بما ذكرناه حرمة تولية الفسقة فضلاً عن اليهود  
والكفرة اه قلت وذكر في شرح السمر الكبير أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ أحداً من المشركين  
كتاباً على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه تأخذ فان الوالى ممنوع  
من أن يتخذ كتاباً من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم اه (قوله لما فيه من شبهة الزكاة)  
أى وهو من جلة المصارف فعطى كفايته منه نظيره ولذا لو هلك ما جمعه لاشئ له كاصرح به الزيلعى - فكان  
فيه شبهة الابرة وشبه الصدقة ثم اعلم أن هذا الشرط اعنى كونه غير هاشمى - عزاء في البحر الى الغاية ولم أر من  
ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره في النهاية وغيره فى باب المصرف من انه اذا استعمل الهاشمى على الصدقة  
لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ورزق من غير هاشمى فلا بأس به اه ومراده بلا ينبغي لا يجب - كما عبره الزيلعى - هنالك  
وهذا كالصريح في جواز نصبه عاملاً فيعمل ما هنا على انه شرط لحل أخذه من الصدقة ويدل عليه تعليل  
صاحب الغاية بقوله لما فيه من شبهة الزكاة فان مفاده انه يجوز كونه هاشمياً اذا جعل له الامام شيئاً من بيت  
المال أو كان متبرعاً وكان لا يأخذ شيئاً مما يأخذه من المسلمين وسنذكر في باب المصرف تمامه (قوله لأن  
الحماية بالحماية) أى جباية الامام هذا المأخوذ بسبب حمايته للاموال ولذا لو غلب الخوارج على مصر أو قرية  
وأخذوا منهم الصدقات لاشئ عليهم الا إعادة الخراج كما مر (قوله للمسافرين) أى طريق السفر لا محل  
الحماية ولذا قال في الشرنبلالية اشار بقوله ليأمنوا من اللصوص الى قيدا ليد منه ذكره في المبسوط وهو ان  
يأمن به التجار من اللصوص ويحميهم منهم (قوله خرج الساعى) في البحر عن البدائع والمصدق بتخفيف  
الصاد وتشديد الدال اسم جنس لهما (قوله تغليباً الخ) دفع لما يقال ان ما يأخذه من الكافر ليس بصدقة  
(قوله الظاهرة والباطنة) فان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشي وما يترتب عليه التاجر على العاشر وباطن  
وهو الذهب والفضة وأموال التجارة فى واضغها بحر ومراده هذا بالباطنة ما عدا المواشي بقرينة قوله  
المارين باموالهم والافكل ما مر به على العاشر فهو من نوع الظاهر وسماها بالباطنة باعتبار ما كان قبل المرور  
أما الباطنة التى فى بيته لو أخبر بها العاشر فلا يأخذ منها كما مرّح به في البحر وسيأتى متناً أيضاً وأشار بهذا



التعميم الى رد ما في العناية وغيرهما من أن المراد هنا الاموال الباطنة لان الظاهرة وهي السوائم لا يحتاج العاشر فيها الى مرور صاحب المال عليه فانه يأخذ عشرها وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه كما في النهر مبقى على عدم التفرقة بين العاشر والساعي وقد علت التفرقة بينهما بما مر وهي مذكورة في البدائع (قوله وما ورد من ذم العشار الخ) من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يدنو من خلقه أي برحته وجوده وفضله فيغفر لمن شاء الالبني بخرجهما أو عشارا وما رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم عن عتبة بن عامر رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس الجنة قال يزيد بن هارون يعني العشار وقال البغوي يريد بصاحب المكس الذي يأخذ من التجار اذا مر وأعليه مكسا باسم العشر أي الزكاة قال الحافظ المنذري أما الآن فانهم يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شيء يأخذونه حراما ومعتبرا أو كونه في بطونهم ناراً يجتنبون فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد كذا في الزواجر لابن حجر ثم قال واعلم أن بعض فسقة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يحسب عنه اذا نوى به الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لان الامام لا ينصب المكاسين لقبض الزكاة بل لاخذ عشورات مال وجدوه قل أو أكثر وجبت فيه الزكاة أولا اه وتماه هنا قلت على انه اليوم صار المكاس يقطع الامام بشي يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذ لنفسه ظلما وعدوانا ويأخذ ذلك ولو مر التجار عليه أو على مكاس آخر في العام الواحد مرارا متعده ولو كان لا تجب عليه الزكاة فعلم أيضا انه لا يحسب من الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من المارين وقدمت أيضا انه لا بد من شرط أن يأمن به التجار من اللصوص ويحميهم منهم وهذا يقع على أبواب البلدة ويؤدي التجار أكثر من اللصوص وقطاع الطريق ويأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذا نوى أن يكون المكس زكاة فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصحیح الى القول بأنه اذا نوى عند الدفع التصديق على المكاس جاز لانه فقير بما عليه من التبعات وقدمت الكلام عليه (قوله فن انكر غمام الحول) أي على ما في يده وعلى ما في بيته فلو كان في بيته مال اخر قد حال عليه الحول وما مر به لم يحل عليه الحول واتخذ الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في متحد الجنس الا لما منع بحر (قوله أو قال لم أنو التجارة) أو قال ليس هذا المال لي بل هو ودعيه أو بضاعة أو مضاربة أو أنا أجير فيه أو مكاتب أو عبد مأذون زباني وكذا لو قال ليس في هذا المال صدقة فانه يصدق مع يمينه كما في المبسوط وان لم يبين سبب النفي بحر (قوله أو على دين) أي دين له مطالب من جهة العباد لانه المانع من وجوب النصاب كما مر قال في البحر وقدمنا أن منه دين الزكاة (قوله لان ما يأخذ زكاة) أي فلا فرق في ذلك بين كون الدين محيطا أو متصلا للنصاب والمراد ما يأخذ منه أما ما يأخذ من الذمى والحربي فيعطى حكم الزكاة هنا وان كان جزية ويصرف في مصارفها كما يأتي (قوله وهو الحق) أي ما ذكر من تعميم الدين بقوله محيط أو منقوص لان المنقوص للنصاب مانع من الوجوب فلا فرق كما في المعراج بحر وهو رد على ما في الخبازية وغاية البيان من التقييد بالمحيط والظاهر أنهما أراداه الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لاعتنا المنقوص أيضا فلا ينافي اطلاق الكثر كاطلاق المصنف ولا ما صرح به في المعراج من عدم الفرق وما في الشربلالية من أن المنطوق لا يعارضه المفهوم فيه نظر لما علمت من التصريح في المعراج بخلاف هذا المنطوق ومن تأويله بما ذكرنا قد بر (قوله محقق) ظلم يدر هل هناك عاشر أم لا لم يصدق كما في السراج لان الاصل عدمه نهر والمراد بالعاشر هنا عاشر أهل العدل فلم يتر على عاشر الخوارج عشرينا كما سيأتي (قوله أو قال أدبت الى الفقراء في المصر) لان الاداء كان مفوضا اليه فيه بحر (قوله لا بعد الخروج) أي لو قال أدبت زكاتها بعد ما أخرجتها من المدينة لا يصدق لانها بالاخراج التحقت بالاموال القاهرة فكان لاخذها الى الامام زباني وفي شرح الجامع لقاضي خان وانما ثبت ولاية المطالبة للامام بعد الاخراج الى الحضرة اذا لم يكن أدى بنفسه فاذا ادعى ذلك فقد انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع اليمين اه (قوله لما يأتي) أي قريبا في قوله بعد اخرجها (قوله وحلف) القياس أن لا يمين عليه لانها عبادة ولا يمين فيها وجه الاستحسان انه منكر وله مكذب وهو العاشر فهو مدعى عليه معنى لو أقر به لزمه فيحلف لرجاء التكلول بخلاف باقي العبادات لانه لا مكذب له

مطلب

ما ورد في ذم العشار

وما ورد من ذم العشار محمول على

الاخذ ظلما (فن انكر غمام اخول

أو قال) لم أنو التجارة أو (على

دين) محيط أو منقوص للنصاب

لان ما يأخذ زكاة معراج وهو

الحق بحر ولذا اطلقه المصنف

(أو) قال (أدبت الى عاشر آخر

وكان) عاشر آخر محقق (أو) قال

(أدبت الى الفقراء في المصر)

لا بعد الخروج لما يأتي (وحلف

مطلب

لا تسقط الزكاة بالدفع الى العاشر

في زمانه



صدق في الكل بلا اخراج براءة  
في الاصح لاشتباه الخط حتى  
لو اتى بها على خلاف اسم ذلك  
العاشر وحلف صدق وعدت  
عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين  
أخذت منه (الافى السوائم  
والاموال الباطنة بعد اخراجها  
من البلد) لانها بالاخراج التحقت  
بالاموال الظاهرة فكان الاخذ  
فيها للامام فيكون هو الزكاة  
والاول ينقلب نقلا وبأخذها  
منه بقوله لقول عمر لا تنبشوا على  
الناس متاعهم لكه يحلفه اذا  
اتهم (وكل ما صدق فيه مسلم)  
مما مر (صدق فيه ذمى) لان لهم  
ما لنا (الافى قوله آتيت أنا الى فقير)  
لعدم ولاية ذلك (لا) بصدق  
(حربى) فى شئ (الافى أم ولده

نهر (قوله فى الكل) أى فى انكار تمام الحول وما ذكر بعده (قوله فى الاصح) كذا فى الكافى وهو ظاهر  
الرواية كفاى البدائع وشرط اخراجها رواية الاصل واختلف فى اشتراط اليقين معها كفاى المعراج (قوله  
لاشتباه الخط) لان الخط يشبه الخط وقد يورق وقد لا ياخذ البراءة غفلة منه وقد تضل بعد الاخذ فلا يمكن أن  
تجعل حكما فيعتبر قوله مع يمينه كفاى (قوله وعدت عدما) قد يقال انه دليل كذبه وهو نظير ما لو ذكر الحذ  
الرايع وغلط فيه فانه لا تسمع الدعوى وان جاز تركه الآن يقال انها عبادة بخلاف حقوق العباد المحضة بحر  
وتماهه فى النهر (قوله أخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بحر وهذا فى غير  
الحربى أما فيه فبما أتى انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اه ح (قوله الا فى السوائم  
الخ) استثناء من تصديقه فى قوله آتيت الى الفقراء أى فلا يصدق فى قوله آتيت زكاتها بنفسى الى الفقراء  
فى المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يمكن ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر قلت ومقتضاه انه لو ادعى  
الاداء الى الساعى يصدق (قوله والاموال الباطنة) أى والا فى الاموال الباطنة وقوله بعد اخراجها  
أى اخراج الاموال الباطنة متعلق بأدب المقتدر المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو ادعى انه ادى زكاة  
الاموال الباطنة بنفسه بعد اخراجها من البلد لا يصدق ولا يصح تعاقبه بالاموال الباطنة تعاقبا نحو ما كاهو  
ظاهر ولا معنى باعلى انه صفة أو حال لا يهاه به انه لا يصدق بعد اخراجها سواء قال آتيت قبل الاخراج أو بعده  
مع انه بعد موره بها على العاشر لو قال آتيت الى الفقراء فى المصر يصدق كما مر فى المتن فافهم (قوله فكان  
الاخذ فيها للامام) كفاى الاموال الظاهرة وهى السوائم (قوله والا فى السوائم) هو الصحيح وقيل  
الثانى سياسة وهذا لا ينافى انفساخ الاول ووقوع الثانى سياسة بأدب تأمل كذا فى المنع ولولم يأخذ منه  
ثانيا لعلمه بأدائه فى براءة ذمته اختلاف المشايخ وفى جامع أبى اليسر لو أجاز اعطاءه فلا بأس به لانه لو أذن له  
فى الدفع جاز وكذا اذا جاز دفعه نهر (قوله وبأخذها منه بقوله) أى يأخذ منه العاشر الصدقة بقوله قال فى  
البحر عن المبسوط اذا أخبر التاجر العاشر أن متاعه مروق أو هروى أو تهمه العاشر فيه وفيه ضرر عليه حلقه  
وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرار به وقد نقل عن عمر أنه قال لعامة ولا تفتشوا على الناس  
متاعهم اه (قوله لا تنبشوا) النسخ ابراز المستور وكشف الشئ عن الشئ قاموس وبابه نصر كذا فى جامع  
اللسان ح والذى قدمناه عن البحر لا تفتشوا بالفاء وهو قريب منه (قوله وكل ما صدق) فى بعض النسخ  
وكل مال والمناسب هو الاولى لان ما غير واقعة على المال ولذا ينهى بقوله مما مر أى من انكار الحول وما بعده  
(قوله لان لهم ما لنا) أى فبراى فى حقهم تلك الشرائط من الحول والنصاب والقرع من الدين وكونه للتجارة  
فان قيل اذا ألحقوا بالمسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ  
منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارفها لازكاة لانها طهرة وليسوا من أهلها وتماه فى الكفاية (قوله لعدم  
ولاية ذلك) فان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قال آتيتها لان فقراء أهل الذمة ليسوا مصرقها  
وليس له ولاية الصرف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين زيلى وفى البحر أنه ليس بجزية بل فى حكمها الصرفة  
فى مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك السنة كما نص عليه الاسيماجى اه قلت صرح فى شرح حرر البحار  
بأنه جزية حقيقة والظاهر أنه أراد انها جزية فى ماله كما يسمى خراج أرضه جزية وعليه فالجزية أنواع جزية مال  
وجزيرة أرض وجزية رأس ولا يلزم من أخذ بعضها سقوط باقية كما لا يخفى الا فى تغلب لان المأخوذ فى ماله  
هو جزية رؤسهم ولذا قال فى البحر اذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على  
الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حربى) أى لا يلتفت الى قوله ولو ثبت صدقه بينة عادلة افاده الكمال  
ط (قوله فى شئ) بيان للمستثنى منه المحذوف ط عن الحموى أى فى شئ مما مر لعدم الفائدة فى تصديقه  
لانه لو قال لم يتم الحول فى الاخذ منه لا يعتبر الحول لان اعتباره لتام الحماية ليحصل النماء وحماية الحربى  
تمت بالأمان من السبى وان قال على دين فباعه فى داره لا يطلب به فى دارنا وان قال المال بضاعة فلا حرمة  
لصاحبها ولا أمان وان قال ليس للتجارة كذبه الظاهر وان قال آتيتها انا كذبه اعتقاده وتماه فى العناية  
(قوله الا فى أم ولده الخ) فانه يصدق فى دعواه أن الجارية التى معه أم ولده لان اقراره بنسب من فى يده صحيح  
فكذا بأمومية الولد نهر وعبارة الجامع الصغير والهداية الا فى الجوارى يقول هن أتهات أولادى

وفي البحر فلو أقر بتدبير عبده لا يصدق لأن التدبير في دار الحرب لا يصح (قوله لغلام) أي ليس بثابت النسب من غيره ولم يكذب على قياس ما ذكرنا في ثبوت النسب ط (قوله هذا ولدي) فلو قال أخى لا يصدق لانه اقرار بنسبه على الاب وثبوته يتوقف على تصديق الاب فيؤخذ عشره كذا طهرلي ولم أره صريحا نعم رأيت في شرح السير الكبير لومز برقيق فقال هؤلاء احرار لم يعثر لانه ان كان صادقا فهم احرار ولا فقد صاروا احرار ابقوله (قوله لفقد المالبية) علة للمسألتين أي والاخذ لا يجب الا من المال ط عن النهر قال الخبير الرعلي أقول منه يعلم حرمة ما يفعله العمال اليوم من الاخذ على رأس الحرب والذمي خارجا عن الجزية حتى يمكن من زيارة بيت المقدس (قوله وعشر) بالتخفيف أي اخذ عشره (قوله لانه اقرب بالعنق) لأن قوله هذا ولدي لا كبر منه سنا مجاز عن هو حر عند أبي حنيفة (قوله فلا يصدق في حق غيره) أي في ابطال حق العائسر وهو أخذ العشر لبقاء المالبية في حقه حكما (قوله لثلايوذي الى استئصال المال) علة للاستثناء أي لانه لو لم يصدق في ذلك لزم انه كلما رعى على عشر أخذ منه العشر فيؤذي الى استئصال ماله أي أخذه من أصله (قوله جزم به من لا خسرو) كذا في بعض نسخ البحر زيادة قوله في شرح الدرر وفي نسخة أخرى مثلا شيخ في شرح الدرر وهي الصواب فان عبارة من لا خسرو وكجارية الكثر لآلية والعبارة التي ذكرها الشارح للامام محمد بن محمد بن محمود البخاري الشهير بـتلاشيخ في كتابه المسمى غرر الاذكار شرح درر البحار للامام محمد بن يوسف القنوي (قوله والغاية) يعني غاية البيان للاتقاف والافالغاية للسروحي وهي شرح الهداية ايضا (قوله ورجحه في النهر) أي بقوله الآن كلام أهل المذهب أحق ما إليه يذهب اه أي لانه هو مقتضى حصر صاحب الكثر بقوله لا الحربي الا في أم ولده وكذا عبارة الدرر والجامع الصغير لمحرر المذهب الامام محمد وعامة الهداية كما قدمناه فالمراد بأهل المذهب الناقول لكلام صاحب المذهب وأما السروحي ومن تبعه كالعيني والزيلي وشارح درر البحار فقد ذكروا ذلك بطريق البحث كما يشعر به لفظ ينبغي فافهم نعم قديقال ان ما ذكره السروحي وغيره يعلم حكمه مما ذكره غيرهم أيضا وهو ماسيا في من انه اذا أخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانيا الخ وكذا قال الزيلي فانه لو لم يصدق فيه يؤذي الى استئصال المال وهو لا يجوز على ما يبيح اه فالخسر في كلام الهداية والكثر وغيرهما اضافي صرح فيه بأحد المستثنين وسكت عن الآخر اعتمادا على ما صرح حوايه بعدوكم له من نظير فلم يكن كلام السروحي ومن تبعه مخالفا للمذهب بل هو يتحقق له على ما هو عادة الشراح من تفصيل المطلق وبيان المجهول واطهار الخفي ونحو ذلك وأما ما ذكره في العناية وغاية البيان فهو جري على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولا عن صاحب المذهب فلا كلام والافتا تحقيق خلافة فافهم والله تعالى أعلم (قوله وأخذنا الخ) بالبناء للمجهول كما يدل عليه آخر العبارة ط والمأخوذ من المسلم زكاة ومن غيره جزية يصرف في مصارفها ولكن تراعى فيه شروط الزكاة من الحول ونحوه كما قدمناه (قوله بذلك) أي بهذه الاقسام الثلاثة امر عمر سعته ط (قوله لان مادونه عفو) أمان في السلم والذي فظاهروا ما في الحربي فاعدم احتياجه الى الحماية لقلته نهر (قوله وبشرط جهلنا الخ) هذا خاص بالحربي فقط بقريته قوله ما أخذوا منا أي أهل الحرب كما هو ظاهر فليس في عطفه على ما يرمي الثلاثة ايهام أصلا فافهم (قوله قدر ما أخذوا منا) قال البرجندي ظاهر العبارة يدل على أن الاخذ معلوم والمأخوذ مجهول ويفهم من ذلك انه لو لم يكن أصل الاخذ معلوما لا يؤخذ منه شيء اه قال الشيخ اسماعيل لكن المفهوم من اناطة صاحب الفتح وغيره عدم الاخذ منهم بمعرفة عدم الاخذ منا انه يؤخذ منهم عند عدم العلم بأصل الاخذ فليست أملا اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا (قوله مجازاة) أي الاخذ بكمية خاصة بطريق المجازاة لأصل الاخذ فانه حق منا وباطل منهم فالحاصل أن دخوله في الحماية أوجب حق الاخذ منهم ثم ان عرف كمية ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله مجازاة الا اذا عرف اخذهم الكل وان لم يعرف كمية ما يأخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحماية وتعذر اعتبار المجازاة فقد تر بضعف ما يؤخذ من الذي لانه أوجب الى الحماية منه وتعامه في الفتح قلت ويعلم من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم يعلم أصل أخذ شيء منا انه يؤخذ منهم العشر لتحقق سببه ولان أخذ غيره انما هو بطريق المجازاة ومع عدم العلم أصلا لا مجازاة ولان عدم الاخذ منهم أصلا عند العلم بعدم أخذ شيء انما هو ليستمر واعليه ولاننا حق بالمكارم كما يأتي وهو في الحقيقة بمعنى

حطه

ما يؤخذ من النصارى لزيارة بيت المقدس حرام

وقوله لغلام يولد مثله لثله هذا

ولدي لفقد المالبية فان لم يولد

عنت عليه وعشر لانه اقرب بالعنق

فلا يصدق في حق غيره (و) الا في

(قوله أدبت الى عاشر آخر وثمة

عاشر) آخر لثلايوذي الى

استئصال المال جزم به من لا خسرو

وذكره الزيلي تبع السروحي

بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن

البحر لكن جزم في العناية والغاية

بعدم تصديقه ورجحه في النهر

(وأخذنا ربع عشر ومن الذمي)

سواء كان تغلبا أو لم يكن كما في

الرحندي عن الظهيرية (ضعفه

ومن الحربي عشر) بذلك أمر

عر (بشرط كون المال) لكل

واحد (نصا) لان مادونه عفو

(و) بشرط (جهلنا) قدر

(ما أخذوا منا فان علم أخذ مثله)

مجازاة الا اذا أخذوا الكل

(فلان أخذ) بل نترك له ما يبلغه

مأمنه ابقاء للامان

قوله ولم يكن له علم الخ أي ثم علم بعد ذلك اه منه

(ولأننا أخذنا منهم شيئاً إذا لم يبلغ مالهم نصيباً) وإن أخذوا منافي الأصح لأنه ظلم ولا متابعة عليه (أولم يأخذوا منا) ليستروا عليه ولأننا حق بالمكادرم (ولا يؤخذ) العشر (من) مال صبي حربي إلا أن يكونوا

يأخذون من أموال صبيانا) أشياء كما في كافى الحاكم (أخذ) من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانياً

في تلك السنة إذا أعاد إلى دار الحرب) لعدم جواز الأخذ بلا

تجدد حول أو عهد (ولو مر الحربي بعشر ولم يعلم به) العاشر

(حتى دخل) دار الحرب (ثم خرج) ثانياً (لم يعشر لما مضى) لسقوطه

بانقطاع الولاية (بخلاف المسلم والذي) لعدم المسقط ذكره

الزيلي (وبؤخذ نصف عشر من قيمة خمر) وجلود ميتة (كافر)

كذا أقر المصنف منه في شرحه لو (للتجارة) وبلغ نصيباً وبؤخذ

عشر القيمة من حربي بلانية تجارة ولا يؤخذ من المسلم شيء اتصافاً

(لا) يؤخذ (من خنزيره) مطلقاً لأنه قبي فآخذ قيمته كعينه بخلاف

الشفعة لأنه لو لم يأخذ الشفيع بقيمة الخنزير يطل حقه أصلاً

فتضطرر وموافق الضرورة مستثناء ذكره سعدى

المجازاة حيث تركناهم كما تركنا وليس مثله عدم العلم بأصل الأخذ لتحقيق سبب أخذ العشر وهو دخوله في الحماية وعدم تحقق المانع بخلاف قصد المجازاة فإنه مانع من إيجاب العشر بعد تحقق سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ اسماعيل قنبر (قوله ولأننا أخذنا منهم شيئاً الخ) تصريح بفهم قوله بشرط كون المال نصيباً ح (قوله لأنه ظلم) فيه أن جميع ما يأخذونه من ظلم إلا أن يقال إن الأخذ من القليل ظلم يعرفه كل ذي عقل لأن القليل معدل للنفقة غالباً والأخذ منه مخالف لمقتضى الأمان الواجب الوفاء به حتى عندهم مثل ما لو أخذوا الكل (قوله ليستروا عليه) أي على عدم الأخذ منا ح (قوله لا يؤخذ منه ثانياً) لأن حكم الأمان الأول باق والأخذ في كل مرة استئصال نهر (قوله لا يتجدد حول أو عهد) لكن لا يمكن من المقام في دارنا حولاً كاملاً بل يقول له الامام حين دخوله أن اقتضت ضربت عليك الجزية فإن أقام ضربها لم لا يمكن من العود غير أنه إن مر عليه بعد الحول ولم يكن له علم بمقامه حولاً عشرة ثانياً جزاءه ويرده إلى دارنا فتح (قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الإسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذي) أي إذا مر ولم يعلم بهما العاشر حيث يؤخذ منهما نهر (قوله من قيمة خمر) يجوز خمر بلاتونين لضافته إلى كافر على حد قول الشاعر بين ذراعي وجهه الأسد قال في البحر وفي الغاية تعرف قيمة الخمر بقول فاسقين تاباً أو ذيبين أسلاً وفي الكافي يعرف ذلك بالرجوع إلى أهل الذمة اه وفي حاشية نوح عن شرح الجمع أن الأول أولى (قوله وجلود ميتة كافر) كذا في المعراج عن المحبوبي أنه ذكره أبو الليث رواية عن الكرخي وعلاه بأنها كانت مالا في الابتداء وتضرب مالا في الانتهاء بالدفع فكانت كالخمر اه ونقله في البحر وأقره واستشكله ح بأن الجلد قبي وسباني أن أخذ قيمة القبي كآخذ عيونه وكونه مالا في الابتداء ويصير مالا في الانتهاء مما لا تأثير له في الحكم لأنهم لم يجعلوا ذلك علة عشر الخمر وإنما جعلوا العلة كونه مثلاً اه وأجاب الرحني بأن الجلد مثلي لا قبي يدل على جواز السلم فيه فكان كالخنزير لا كالخمر قلت سباني في الغصب التخصيص على أنه قبي وجواز السلم لا يدل على أنه مثلي لجوازه في غيره وأجاب ط بأنه في البحر على الخمر بعلة ثانية وهي أن حق الأخذ منها للعمية فيقال مثله في جلود الميتة قلت لكن هذا لا يدفع الإشكال بأن أخذ قيمة القبي كآخذ عيونه وقد يجاب بالفرق بين قيمة مالا يتول أصلاً وهو نجس العين كالخنزير وقيمة ما هو قابل للقول والاتقاع بجلود الميتة ولذا قالوا فكانت كالخمر تأمل (قوله كذا أقر المصنف منه في شرحه) اعلم أن المتن المذكور في شرح المصنف هكذا وبؤخذ نصف عشر من قيمة خمر كافر للتجارة لا من خنزيره فيكون قوله وبؤخذ نصف عشر القيمة من حربي من كلام الشارح وكتابها بالاجز في بعض النسخ غلط ورأيت في متن مجزود مانصه وبؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذمي وعشر قيمته من حربي للتجارة لا من خنزيره وكل مما أقره ورجع عنه خطأ ما أقره فلانه باطلا كالكافر صريح في أن المأخوذ من الذمي والحربي نصف عشر وأنه يشترط نية التجارة في حق كل منهما مع أن المأخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حقه نية التجارة وأما ما رجع عنه فلانه يقتضي اشتراط نية التجارة في حق الحربي ولذلك حمل الشارح الكافر على الذمي فصار المصنف ساكناً عن الحربي فذكره الشارح بقوله وبؤخذ عشر القيمة من حربي الخ اه ح (قوله وبلغ نصيباً) أي وحده أو بالضم إلى مال آخر معه ولكن لما كان ظاهر المتن أنه ليس معه غيره وأنه بعشر مطلقاً أطلق العبارة ولم يكف بما مر من قوله ولأننا أخذنا منهم شيئاً إذا لم يبلغ مالهم نصيباً هذا ما ظهر في (قوله لا من خنزيره) أي الكافر ح (قوله مطلقاً) أي سواء مر به وحده أو مع الخمر عندهما وقال الثاني إن مر بهما عشر فمكأنه جعله تبعاً للخمر ولم يعكس لأنها أظهر مالاً ذهبي قبل الخمر مال وكذا بعده بتقدير الضلال وليس الخنزير كذلك نهر (قوله فآخذ قيمته كعينه) أي كآخذ عيونه لأن قيمة الحيوان لها حكم عينه ولهذا الوتر توج امرأة على حيوان في الذمة إن شاء دفع عينه وإن شاء دفع قيمته أم أقيمة الخمر فليس لها حكم عين الخمر ولهذا الوتر توج الذمي امرأة على خرفاتها بغيرها لا تجبر على القبول فامكن أخذ العشر من قيمتها لا من عينها لأن المسلم ممنوع عن تملكها شرح الجامع لقاضي خان (قوله بخلاف الشفعة الخ) جواب عما قيل إن القيمة ليس لها حكم العين بدليل أن الذمي لو باع داره من ذمي بالخنزير وشفيعها مسلم يأخذها بقيمة الخنزير وحاصل الجواب أن الجواز هنا للضرورة حتى العبد لا احتياجه ولا ضرورة في حق الشرع لاستغنائه كما بسطه في المعراج عن الكافي وأجاب في النهر نقلاً عن

العناية بأن القيمة لم تأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعد قلت وحاصله الفرق بين اخذها ودفعها فيه نظر فان دفعها للذي تملكها والمسلم منى عن تملكها وتعليقها (قوله في بيته) الضمير يرجع الى من مرق على العاشر مسلماً أو ذمياً أو حربياً كما صرح به الشارح في قوله مطلقاً ح (قوله ولا من مال بضاعة) هي لغة القطعة من المال واصطلاحاً ما يدفعه المالك لانسان يبيع فيه ويتجر ليكون الربح كله للمالك ولا شيء للعامل يجز عن المغرب ولو عبر المصنف بالامانة كصدر الشريعة لا غناء عما بعده (قوله الا أن تكون لحربي) الاولى تأخير هذا الاستثناء عن المضاربة لقول الزيلعي وان ادعى بضاعة أو نحوها فلا حرمة لصاحبها ولا أمان وانما الامان للذي في يده اهـ ويظهر من هذا أن المال لحربي وذو اليد حربي أيضاً فيعشر باعتبار الامان الذي اليد وان لم يحجب المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر أن ذلك لو كان مسلماً والمالك حربي لا يعشر لانه لا أمان للمالك ولا الذي اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان الذي اليد غير مالك وما في يده مال مسلم لا يحتاج لامان فليست اتمل (قوله بماله ورقبته) انما قيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبيه فعنده لا يملك مولاه ما في يده من كسبه وعنده هـ ما يملك كما يملك رقبته بلا خلاف فلم تنفذ عقبة عبد من كسب المأذون عنده وعنده هـ ما ينشد كما سأل في كتاب المأذون فاذا مرق على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه مولاه أو لا ما اذا كان مولاه معه فلا نعدام ملك المولى عنده وللشغل بالدين عندهما كما في البحر وأما اذا لم يكن معه فظاهر اهـ ح مع تغيير قافهم (قوله أو مأذون غير مديون) أو مديون بغير محيط بل هو أولى أفاده ح (قوله ليس معه مولاه) أمالو كان معه ولم يكن عليه دين أو عليه دين لم يحيط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصاباً كما في المراج والحاصل كما قال ط أن المأذون ما أن يكون مديوناً بمحيط أو بغير محيط أو غير مديون أصلاً وفي كل احوال أن يكون معه مولاه أو لا في الاول لا شيء عليه مطلقاً وكذا في الاخير ان لم يكن معه مولاه وان كان عشر حيث بقي بعد وفاء الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر وقال في المراج وذكر في الاسلام في جامع بعد ذكر المضارب والمستبضع والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعاً هو الصحيح لانعدام الملك اهـ ونحوه في الزيلعي لكنه ذكر أولاً أن أباحنيقة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم يرجع فيها على الصحيح لعدم الملك وظاهره انه لا خلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) أي الثلاثة وهم المضارب والمستبضع والعبد قال في المراج وفي الايضاح يشترط للاخذ حضور المالك والمالك جميعاً فلو مرق مالك بلا مال لا يأخذ ولو مرق مال بلا مالك لم يأخذ أيضاً (قوله ولا من عبد) هذه مسألة المأذون المتقدم رحتي (قوله ومكاتب) لانه لا مالك له تام اذ يجوز أن يعجز نفسه فيكون ما يده للمولى ط (قوله بخلاف مالو غلبوا على بلد) تقدمت المسألة في باب زكاة الغنم والظاهر أن مثله ما لو اضطر الى المرور عليهم فليراجع (قوله مرق نصاب رطاب) أي عماليتي حول اقال في الشر بلا لية صورة المسألة أن يشتري بنصاب قرب منى الحول عليه شيئاً من هذه الخضراوات للتجارة فتم عليه الحول فعنده لا يأخذ الزكاة لكن يأمر المالك بأدائها بنفسه وقال لا يأخذ من جنسه لدخوله تحت حماية الامام كذا في البرهان وقال الكمال في تعليل قول الامام لا يؤخذ منها لانها تقصد بالاستبقاء وليس عند العامل فقراء في البر لا يدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم فسدت فيفوت المقصود فلو كان عنده أو أخذ ليصرف الى عماله كان له ذلك اهـ (قوله نهر بختا) ليس في عبارة النهر ما يشعر بأنه بحث على انه مذكور في كلام الكمال كما علمت وليس في عبارة الكمال أيضاً ما يشعر بالبحث على أن ما ذكره الكمال مذكور في شرح المنظومة مع زيادة أنه لورضي أن يعطيه القيمة اخذها وفي العناية من باب العشر اذا مرق بالخضراوات على العاشر وراد العاشر أن يأخذ من عينها لاجل الفقراء عند ابا المالك عن دفع القيمة لا يأخذوا ونما قلنا لاجل الفقراء لانه لو أخذ من عينها ليصرف الى عماله جازوا ونما قلنا عند ابا المالك عن دفع القيمة لانه اذا أعطى القيمة لا كلام في جواز اخذ اهـ ومثله في النهاية قافهم والله أعلم

(باب الركان) \*

(قوله الحقوه الخ) جواب سؤال تقديره كان حق هذا الباب أن يذكر في السبلان المأخوذ فيه ليس زكاة وانما يصرف مصارف الغنية كما في النهر ح وقدمه على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والركاز قرية محضة ط (قوله من الركن) أي مأخوذ منه لاستحقاق أسماء الاعيان جامدة ط (قوله بمعنى المركز)

(و) لا يؤخذ أيضاً من (مال في بيته)

مطلقاً (و) لا من مال (بضاعة) الا

أن تكون لحربي ولا من مال

مضاربة الا أن يربح المضارب

فيعشر نصيبه ان بلغ نصاباً (و) لا من

(كسب مأذون مديون به) دين

(محيط) بماله ورقبته (أو)

مأذون غير مديون لكن (ليس

معه مولاه) على الصحيح في الثلاثة

لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر

من الوصي اذا قال هذا مال اليتيم

ولا من عبد ومكاتب (مر على

عشر الخوارج فعشره ثم مر على

عشر أهل العدل أخذ منه ثانياً

لتقصيره بمروره بهم بخلاف مالو

غلبوا على بلد (فرع) مرق نصاب

رطاب للتجارة كبطيخ ونحوه

لا يعشره عند الامام الا اذا كان

عند العاشر فقراء فيأخذ يدفع

لهم نهر بختا

(باب الركان)

الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف

المالية (هو) لغة من الركن أي

الاثبات بمعنى المركز

خبر بعد خبر للضمير أى هو مشتق من الركز وهو بمعنى المركوز وليس نعنا للاثبات كما لا يخفى ح قلت ويحتمل كونه حالاً من الركز بمعنى أنه مأخوذ من الركز مراد به اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن الركاز اسم جامد لا مصدر (قوله وشراً الخ) ظاهره أنه ليس معنى لغويًا وفي المنع عن المغرب هو المعدن أو المعدن أنزل لأن كلا منهما مركوز في الأرض وإن اختلف الركز اه وظاهره أنه حقيقة فيهما مشتركة اشتراكاً معنوياً وليس خاصاً بالدفين اه قال في الترو على هذا فيكون متواطئاً وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز أن يكون حقيقة في المعدن مجازاً في الكنز لا متناع الجمع بينهما بلطف واحد والباب معقود لهما اه ط (قوله فلذا) أى لأجل عموم ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الدال وفتحها اسماعيل عن النوى من المعدن وهو الإقامة وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتبه في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداءً بلا قرينة فتح (قوله خلقي) بكسر الخاء أو فتحها نسبة إلى الخلقة أو الخلق ح (قوله وكثر) من كثر المال كثر من باب ضرب جمعه تسمية بالمصدر كما في المغرب (قوله لانه الذي يخمس) يعني أن الكنز في الأصل اسم للمثبت في الأرض بفعل إنسان كما في الفتح وغيره والإنسان يشمل المؤمن أيضاً لكن خصه الشارح بالكافر لأن كثره هو الذي يخمس أما كثر المالم فللغة كما يأتي (قوله وجد مسلم أوزمي) خرج الحربى وسأق حكمة متنا (قوله ولوقنا صغيرا اتنى) لما في الترو وغيره أنه يعم ما إذا كان الواجد حراً أو بالغا أو لا ذكراً أو لامسلاً أو لا (قوله نقد) أى ذهب أو فضة بجر (قوله ونحو حديد) أى حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص ح (قوله وهو) أى نحو الحديد كل جامد ينطبع أى يلين بالنار (قوله ومنه الزيت) بالياء وقد تمز ومنهم حيث من يكسر الموحدة بعد الهمزة كذا في الفتح وهو ظاهر في أنها إذا لم تمز فتحت ثم هذا قول الإمام آخرًا وقول محمد وكان أو لا يقول لاشئ عليه وبه قال الثاني آخر الاله بمنزلة الترو والنفط يعني الماء ولا خس فيها ولهما أنه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره فكان كالفضة نهر أى فان الفضة لا تنطبع مالم يخالطها شئ فتح قال في الترو والخلاف في المصاب في معدنه أما الموجود في خزائن الكفار فضة الخس اتفاقاً (قوله نخرج المانع) أى بالتقييد بجماد وقوله وغير المنطبع أى بالتقييد بمنتجع ينطبع فلا يخمس شئ من هذين القسمين وبه ظهر أن المعدن كما في القهستاني وغيره ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد وما نفع كالماء والمخ والقيرو والنفط وما ليس شياً منها كاللؤلؤ والنفور وزج والكحل والزجاج وغيرها كما في المسوط والخفة وغيرهما لكن المطر زى خصه بالبحرين والظاهر أنه في الأصل اسم لمركز كل شئ اه (قوله كنفظ) بكسر النون وقد فتحت قاموس وهو دهن يعلو الماء كما سبذ كره الشارح في باب العشر ح (قوله وقار) القارو والقيرو والزفت شئ يطلى به السفن ح (قوله كعادن الاجبار) كالخس والنورة والجواهر كاللواقيت والنفور وزج والرمز دفلا شئ فيها بجر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق بوجد وسيأتى بيانها في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى قال ح واعلم أن الأرض على أربعة أقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لمعين ووقف فالأول لا يكون عشرية ولا خراجية وكذا الثاني كالأرض مصر الغير الموقوفة فانها وإن كانت خراجية الأصل إلا أنها آلت إلى بيت المال لموت المالك عن غير وارث كما صرح به صاحب البحر في الخفة المرضية في الاراضى المصرية والثالث والرابع اما عشرية أو خراجية ثم إن الخس في المباحة لبيت المال والباقي للواجد وأما الثاني وهو المملوكة لغير معين فلم أر حكمه والذي يظهر لى أن الكل لبيت المال أما الخس فظاهر وأما الباقي فلو جود للمالك وهو جميع المسلمين فبأخذه وكبايهم وهو السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لمعين فأنخس فيه لبيت المال والباقي للمالك وأما الرابع وهو الوقف فأنخس فيه لبيت المال أيضاً كما نقله الجوى عن البرجندى ولم يعلم من عبارته حكم باقيه والذي يظهر لى أنه للواجد كما في الأول لعدم المالك فليجوز اه قلت وفيه بحث من وجوه أها أو لا نقوله أن المباح لا يكون عشرية ولا خراجية نظراً لما صرح به في الخانية والخلاصة وغيرهما من أن أرض الجبل الذى لا يصل إليه الماء عشرية وأما ثانياً فان قوله والثالث والرابع اما عشرية أو خراجية فيه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخراج أن الأرض المشترية من بيت المال إذا وقفها مشترياً أو لم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام

وشرعاً (مال) مركوز (تحت  
أرض) أعم (من) كون راكزه  
الخالق أو المخلوق فلذا قال  
(معدن خلقي) خلقه الله تعالى  
(و) من (كنز) أى مال (مدفون)  
دفنه الكفار لانه الذى يخمس (وجد  
مسلم أوزمي) ولوقنا صغيرا اتنى  
(معدن نقد) ونحو (حديد) وهو كل  
جامد ينطبع بالنار ومنه الزيت  
نخرج المانع كنفظ وقار وغير  
المنطبع كعادن الاجبار (في أرض  
خراجية أو عشرية)



نذكره في الباب الآتي وأما النافع الموقوفة كالمباحة في كون الباقي عن الخمس للواحد فيه نظر أيضا لأن الوقف هو حبس العين على ملك الواقف عند الامام أو على حكم ملك الله تعالى عندهما والتصدق بالمنفعة وليس المعدن منفعته بل هو من أجزاء الأرض التي كانت ملكا للواقف ثم حبسها فهو بمنزلة نقض الوقف وقد صرح حوا بأن النقض يصرف إلى عمارة الوقف احتياج واحتفاظ للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين لأن حقهم في المنافع لا في العين فاذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يملكه الأجني إلا أن يدعى الفرق بين المعدن والنقض فليأتنا ما رابعا فان إيجابه الخمس في المملوكة لمعين مخالف لما مشى عليه المصنف من أنه لا شيء في الأرض المملوكة كما يأتي (تنبيه) قال في فتح القدير قيد بالخراجية والعشرية ليخرج الدار فانه لا شيء فيها لكن ورد عليه الأرض التي لا وظيفة فيها كالمفاضة اذ يقتضي أنه لا شيء في المأخوذ منها وليس كذلك فالصواب أن لا يجعل ذلك لقصد الاحتراز بل للتصويب على أن وظيفة المسمترة لا تمنع الأخذ مما يوجد فيها اه وأجاب في التبر بما يشير إليه الشارح وهو أنه يصح جعله للاحتراز عن الدار ويعلم حكم المفاضة بالاولى لانه اذا وجب في الأرض مع الوظيفة فلا يجب في الخالية عنها أولى اه وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية والخراجية ما تكون وظيفة العشر والخراج سواء كانت يبدأ أحد أو لا فتشعل المفاضة وغيرها بدليل ما قدمناه عن الخالية من أن أرض الجبل عشرية فيكون المراد الاحتراز بها عن دار الحرب ويدل عليه أنه في متن درر البحار عبر معدن غير الحرب فعلم أن المراد معدن أرضنا ولهذا قال القهستاني بعد قوله في أرض خراج أو عشر الاخصر في أرضنا سواء كانت جبلا أو سهلا مواتا أو ملكا واحتزبه عن داره وأرضه وأرض الحرب اه ثم رأيت عين ما قلته في شرح الشيخ اسماعيل حيث قال ويحتمل أن يكون احترازا عما وجد في دار الحرب فان أرضها ليست أرض خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج أو العشر أعظم من أن تكون مملوكة لأحد أو لا صالحة للزراعة أولا فيدخل فيه المفاوز وأرض الموات فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرية أو خراجية اه قلت وعلى هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جميع أقسام الأرض المأثرة فان في معدنها الخمس لكن يصح المصنف بالخراج الموجود في داره وأرضه فانه لا خمس فيه فافهم (قوله خرج الدار لا المفاضة الخ) إشارة إلى ما قدمناه أن نفع الثروة على ما قدرناه لا حاجة إلى دعوى الاولوية ولا إلى التعرض لخراج الدار لأن المصنف سببه على إخراجها على أنه كان عليه حيث تعرض للدار أن يتعرض للأرض فانها وإن كانت مملوكة تكون خراجية أو عشرية مع أنه لا خمس في معدنها كما يأتي الآن يقال تركه لأن فيها روايتين تأمل (قوله خمس) مبنى للمجهول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم من باب طاب بحر عن المغرب (قوله مخففا) لأن التشديد غير سديد لا معنى لكونه يجعله خمسة أخماس فقط نهر أي لأن المراد أخذ الخمس من المعدن لا مجرد جعله أخماسا (قوله حديث الخ) أي قوله عليه الصلاة والسلام الجباء جبار والبر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس أخرجه الستة كذا في الفتح وقال في بيان دلالة على المطلوب ان الركاز يم المعدن والكنز على ما حققناه فكان إيجابا ففهم ولا يوههم عدم إرادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد افادة أنه جبار أي هو ولا شيء فيه للتناقض فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الركاز لاختلاف السلب والإيجاب اذ المراد به أن اهلاكه أو الهلاك به للأجير الحافر له غير مضمون لانه لا شيء فيه نفسه والالم يجب شيء أصلا وهو خلاف المتفق عليه فحاصله أنه أثبت للمعدن بخصوصه حكما قصص على خصوص اسمه ثم أثبت له حكما آخر مع غيره فغير بالاسم الذي يعيهاما لثبوتيهما اه ملخصا ونقله في النهر أيضا فافهم (قوله وباقية لمالكها الخ) كذا في المتن والوقاية والنقاية والدرر والاصلاح ولم يذكر في الهداية وشروحها ولا في الكنز وشروحه ولا في درر البحار والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بعدها وفي أرضه روايتان أي في وجوب الخمس فهذا يدل على أن المراد بالخراجية والعشرية غير المملوكة وأعرب من ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شيء فيه ان وجده في داره وأرضه فناقض أول كلامه آخره فان أرضه لا يخرج عن كونها عشرية أو خراجية كما يأتي وقد جزم أولا بوجوب الخمس فيها والحاصل أن معدن الأرض المملوكة جميعه للمالك سواء كان هو الواجد أو غيره وهذا رواية الاصل الآتية وفي رواية الجامع يجب فيه الخمس وباقية للمالك مطلقا فقوله ولا شيء في أرضه يناقض قوله وباقية للمالك

خرج الدار لا المفاضة لا دخولها بالاولى  
(خمس) مخففا أي اخذ خمسة لحديث  
وفي الركاز الخمس وهو يم المعدن كما مر  
(وباقية لمالكها ان ملكك)

قال الامام أبو يوسف في كتابه  
المسمى بالخراج حدثني عبد الله بن  
سعيد بن أبي سعيد المقبري قال  
كان أهل الجاهلية اذا عطب  
الرجل في قلب جعلوا القلب  
عقله واذا قتله دابة جعلوها  
عقله واذا قتله معدن جعلوه عقله  
فستل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن ذلك فقال الجباء جبار  
والمعدن جبار والبر جبار وفي  
الركاز الخمس فقيل مال الركاز  
يا رسول الله فقال الذهب والنفضة  
الذي خلقه الله تعالى في الأرض  
يوم خلقت اه منه



فلذا قال الرحقى "ان صدر كلامه مبني على احدى الروايتين وآخره على الاخرى قلت وذ كرموه القهستاني  
ورأيت في حاشية السيد محمد أبى السعود أن الصواب حمل المملوكة هنا على المملوكة لغير الواحد فلا يشافى  
ما بعده لأن المراد به الارض المملوكة للواحد اه قلت يؤيد هذا ان جبر المصنف كصاحب الكنز بأرضه فانه  
يقيد أن المراد أرض الواحد لكن ينافية أن صاحب البدائع لم يعبر بالخراجية والعشرية بل قال ابتداء فان  
وجدته في دار الاسلام في أرض غير مملوكة يجب فيه الخمس وان وجدته في دار الاسلام في أرض مملوكة أو دار  
أو منزل أو حانوت فلا خلاف في أن أربعة الاخماس لصاحب الملك وحده هو وأ غيره لأن المعدن من نواحي  
الارض لانه من أجزائها واذ املكها المختط له بتقليد الامام ملكها بجميع أجزائها فتنتقل عنه الى غيره  
بتوابعها أيضا واختلف في وجوب الخمس الخ فقوله فلا خلاف الخ صريح في أنه لا فرق بين المملوكة  
للوأحد أو غيره فان قوله هو وأ غيره يرجع الى الواحد فكل من الخلاف في وجوب الخمس والاتفاق على أن  
الباقى للمالك انما هو في المملوكة للواحد أو غيره ولا وجه لوجوب الخمس اذا كان الواحد غير المالك  
وعدمه اذا كان هو المالك لا لتحديد العلة فيهما وهي كون المالك ملكها بجميع أجزائها ووقع التعبير بقوله هو  
أو غيره في عبارة البحر أيضا وسند كوفي توجه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق والله تعالى اعلم  
(قوله والا بكيل ومفازة) جعله ذلك مما صدقات الارض العشرية والخراجية يصح على جوابنا السابق  
بأنه أراد بها ما تكون وتليقها العشر أو الخراج اذا استعملت فافهم (قوله والمعدن) قيده احتراماً عن  
الكنز فانه يخمس ولو في أرض مملوكة لاحد أو في داره لانه ليس من أجزائها كافي البدائع ويأتى (قوله  
في داره وحانوته) أى عند أبى حنيفة خلافاً لهما ملحق (قوله في رواية الاصل الخ) راجع لقوله وأرضه  
قال في غاية البيان وفي الارض المملوكة روايتان عن أبى حنيفة فعلى رواية الاصل لا فرق بين الارض والدار  
حيث لا شئ فيهما لأن الارض لما انتقلت اليه انتقلت بجميع أجزائها والمعدن من تربة الارض فلم يجب فيه  
الخمس لما ملكه كالغنية اذا باعها الامام من انسان سقط عنها حق سائر الناس لانه ملكها بدل كذا قال  
الخصاص وعلى رواية الجامع الصغير بينهما فرق ووجهه أن الدار لا مؤنة فيها أصلاً فلم تخمس فصار الكل  
للوأحد بخلاف الارض فان فيها مؤنة الخراج والعشر فتخمس اه (قوله واختارها في الكنز) أى حيث  
اقتصر عليها كالمصنف وأراد بذلك بيان أنها الاربع لكن في الهداية قال عن أبى حنيفة روايتان ثم ذكر  
وجه الفرق بين الارض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الاصل ورجحنا شعره باختيار  
رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح أن القياس يقتضى ترجيحها لاهرين الاول أن رواية الجامع الصغير  
تقدم على غيرها عند المعارضة الثاني أنها موافقة لقول الصحابين والاختلاف المتفق عليه في الرواية أولى  
والحاصل أن الامام فرق في وجوب الخمس بين المعدن والكنز وبين المفاز والدار وبين الارض المباحة  
والمملوكة وهما لم يفرق بينهما في ذلك في الوجوب (قوله زمرد) بالضمات وتشديد الراء وبالذال المجبة آخره  
الزبرجد كما في القاموس (قوله وفيه زوج) معرب فيروز أجوده الازرق الصافي اللون لم يرقط في يد قبيل  
ونمامه في اسماعيل (قوله ونحوها) أى من الاجار التي لا تطبع (قوله أى في معادنها) أى  
الموجودة فيها بأصل الخلقة فالجبل غير قيد (قوله ولو وجدت) محترزة وقوله في معادنها وقوله دفين حال بمعنى  
مدفون واحترزة دفين الجاهلية عن دفين الاسلام وقوله أى كنزاً أشار به الى أن حكمه ما يأتي في الكنز  
(قوله لكونه غنية) فانه كان في أيدي الكفار وحونه أيدينا بحر (قوله كيف كلن) أى سواء كان  
من جنس الارض أو لا بعد أن كان لا متقوماً بحر وبسنتنى منه كنز البحر كما يأتي (قوله ان كان يطبع)  
أما المانع وما لا يطبع من الاجار فلا يخمس كما مر (قوله هو مطر الربيع) أى أصله منه قال القهستاني  
هو جوهر مضي يخلق الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قبل ان يحوط من جنس السمك يخلق  
الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرماني (قوله حشيش الخ) قال الشيخ داود الانطاكي في تذكرة الصحاح  
انه عيون بقر البحر تنقذ دهنية فاذا فارت على وجه الماء جدت فيلقها البحر على الساحل اه (قوله  
ولو ذهباً) لو وصلية وقوله كان كنزاً نعت لقوله ذهبا أى ولو كان ما يستخرج من البحر ذهباً مكنوزاً بصنع العباد  
في قعر البحر فانه لا خمس فيه وكذا للواحد والظاهر أن هذا مخصوص فيما ليس عليه علامة الاسلام ولم أره

والا) بكيل ومفازة (فلو وجد  
(و المعدن) لا شئ) فيه (ان وجدته في  
داره) وحانوته (وأرضه) في رواية  
الاصل واختارها في الكنز (ولا  
شئ في ياقوت وزمرد وفيه زوج)  
ونحوها (وجدت في جبل) أى  
في معادنها (ولو) وجدت  
(دفين الجاهلية) أى كنزاً (خمس)  
لكونه غنية والحاصل أن الكنز  
يخمس كيف كان والمعدن ان كان  
يطبع (و لا في) (الاولى) هو مطر  
الربيع (وعنبر) حشيش يطبع  
في البحر أو خنى دابة (وكذا جميع  
ما يستخرج من البحر من حلية)  
ولو ذهباً كان كنزاً في قعر البحر

فتأمل (قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله أن محل الخمس الغنيمة والغنيمة ما كانت لله ~~كفرة~~ ثم نصير للمسلمين بحكم القهر والغلبة وباطن البحر لم يرد عليه قهراً أحدهم يكن غنيمة قاضى خان (قوله سمة الاسلام) بالكسر وهى فى الأصل أثر السكى والمراد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو نقش أثر معروف للمسلمين (قوله نقداً أو غيره) أى من السلاح والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقماش بجر (قوله فلفطة) لأن مال المسلمين لا يغنم بدائع (قوله سيجي حكمها) وهو أنه ينادى عليها فى أبواب المساجد والأسواق إلى أن يظن عدم الطلب ثم يصرفها إلى نفسه أن فقيراً والافالى فقير آخر بشرط الضمان ح (قوله سمة الكفر) كنقش صنم أو اسم ملك من ملوكهم المعروفين بجر (قوله خمس) أى سواء كان فى أرضه أو أرض غيره أو أرض مباحة كغاية قال قاضى خان وهذا بخلاف لأن الكفر ليس من أجزاء الدار فأمكن إيجاب الخمس فيه بخلاف المعدن (قوله أول الفتح) ظرف للمالك أى الخطة وهو من خصه الامام بتلك الأرض حين فتح البلد (قوله على الأوجه) قال فى التهرقان لم يعرفوا أى الورثة قال السرخسى هو لأقصى مالك للأرض أو لورثته وقال أبو اليسر يوضع فى بيت المال قال فى الفتح وهذا أوجه للمتأمل اه وذلك لما فى البحر من أن الكفر مودع فى الأرض فلما ملكتها الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه ببيعها كالمسكة فى جوفها درة (قوله وهذا ان ملكت أرضه) الإشارة إلى قوله وباقه للمالك وهذا قولهما وظاهر الهداية وغيره أن زعيمه لكن فى السراج وقال أبو يوسف الباقي للواجد كفى أرض غير مملوكة وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن فى زماننا لعدم انتظام بيت المال بل قال ط ان الظاهر أن يقال أى على قولهما ان للواجد صرفه حينئذ إلى نفسه ان كان فقيراً كما قالوا فى بنت المتعق انها تقدم عليه ولورثاها ويدل عليه ما فى البحر عن المبسوط ومن أصاب ركازاً وسعته أن يتصدق بجمسه على المساكين وإذا اطاع الامام على ذلك أمضى له ما صنع لأن الخمس حق الفقراء وقد أوصله إلى مستحقه وهو فى أصابة الركاز غير محتاج إلى الحماية فهو ركازة الاموال الباطنة اه (تنبيه) فى البحر عن المعراج أن محل الخلاف ما إذا لم يذعه مالك الأرض فان ادعى أنه ملكه فالقول له اتفاقاً (قوله والا فلا واجد) أى وان لم تكن مملوكة كالجبال والمنازة فهو كال معدن يجب خسه وباقه للواجد مطلقاً بجر (قوله لانهم من أهل الغنيمة) لأن الامام يرضخ لهم رضى (قوله فى المفاوز) فلو فى أرض مملوكة فالباقي للمعقل على ما مر من الخلاف أفاده اسماعيل (قوله فهو للواجد) ظاهره أنه لا شئ عليه للاخر وهذا ظاهر فيما اذا حفر أحد هماً مثلاً ثم جاء آخر وأتم الحفر واستخرج الركاز أما لو اشتركا فى طلب ذلك فسيذكر فى باب الشركة الفاسدة أنهم الانصاف فى احتشاش واصطباد واستقاء وسائر مباحات كاجتناء غمار من جبال وطلب معدن من كنز وطيخ آخر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل فى أخذ المباح لا يصح وما حصله أحد هماً فله وما حصله معافله مانصين ان لم يعلم المالك وما حصله أحد هماً باعانه صاحبه فله ولصاحبه أجزاً مثله بالقام بلغ عند محمد وعند أبى يوسف لا يجاوز به نصف من ذلك اه (قوله فهو للمستأجر) سيذكر المصنف فى باب الاجارة الفاسدة استأجره ليل صيده أو ويحط ب فان وقت لذلك وقتاً جازوا الا الا اذا عين الحطب وهو ملكه اه وكتب ط هناك على قوله والا لأن الحطب للعامل قلت ومقتضاه أن الركاز هنا للعامل أيضاً اذ لم يوقنا لانه اذا فسد الاستيجار بقى مجرد التوكيل وعملت أن التوكيل فى أخذ المباح لا يصح بخلاف ما اذا حصله أحد هماً باعانه الا آخر كما مر فان للمعين أجزاً مثله لانه عمل غير متبرع هذا ما ظهر لى فتأمل (قوله ذكره الزيلعي) ومثله فى الهداية (قوله لانه الغالب) لأن الكفار هم الذين يجرسون على جمع الدنيا واتخاها ط (قوله وقيل كاللغة) عبارة الهداية وقيل يجعل اسلامياً فى زماننا لتقدم العهد اه أى فالظاهر أنه لم يبق شئ من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر مالم يتحقق خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفينهم إلى اليوم يوجد بدارنا مرة بعد أخرى كذا فى فتح القدير أى واذا علم أن دفينهم باق إلى اليوم اتنى ذلك الظاهر قلت بئى أن كثيراً من النقود التى عليها علامة أهل الحرب يتعامل بها المسلمون والظاهر أنهم من قسم المشبهة الا اذا علم أنهم من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البلدة تأمل ثم رأيت فى شرح النقاية للزلا على القارى قال وأما مع اختلاف دراهم الكفار مع دراهم المسلمين كالمشخص المستعمل فى زماننا فلا ينبغى أن يكون خلاف فى كونه اسلامياً اه (قوله معدنا كان أو كنزا)

قوله الى أن يظن الخ قال فى الكفاية وذلك يختلف بقله المال وكثرته حتى قالوا فى عشرة دراهم فصاعداً يعترفها حولاً وفيما دونها إلى الثلاثة شهر أو فيما دون الثلاثة إلى الدرهم جمعة وفيما دونه يوماً وفى فلس ونحوه نظرية وبسرة ثم يضعه فى كف فقير اه منه لانه لم يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة (وما عليه سمة الاسلام من الكنوز)

نقداً أو غيره (فلفطة) سيجي

حكمها (وما عليه سمة

الكفر خمس وباقه للمالك أول

الفتح) أو لورثته لو جبالاً والافليت

المال على الأوجه وهذا ان

ملكته أرضه والا فلا واجد) ولو

ذمياً قنا صغيراً حتى لانهم من

أهل الغنيمة (خلاصاً من مستأمن)

فانه يسترد منه ما أخذ (الا اذا

عمل) فى المفاوز (بأذن الامام

على شرطه المشروط) ولو عمل

رجلان فى طلب الركاز فهو

للوواجد وان كانا أجيرين فهو

للمستأجر (وان خلا عنها) أى

العلامة (أو واشتبه الضرب فهو

جاهلى على) ظاهر (المذهب)

ذكره الزيلعي لانه الغالب وقيل

كاللغة (ولا يخمس ركاز) معدنا

كان أو كنزا (وجدنى) صحراء

دار الحرب) بل كله للواجد

وتقييد القدوري بالكفر لكون الخلاف فيه فان شيع الاسلام أو جب فيه الخمس فيعلم حكم المعدن بالاولى لعدم  
 الخلاف فيه كافي البحر عن المعراج (قوله لانه كالمثلص) قال في الهداية فهو له لانه أي مافي صخراتهم  
 ليس في يد أحد على الخصوص فلا يعتدرا ولا شيء فيه لانه بمنزلة مثلص (قوله ولذا) الاشارة لما أفهمه  
 قوله لانه كالمثلص من انه لا يخمس الا اذا كان بالقهر والغلبة كما صرح به بعده بقوله ~~لانه~~ كونه غنية (قوله  
 وان وجد الخ) حاصله انه ان وجد في أرضهم الغير المملوكة فالكل للواجد بلا فرق بين المستأمن وغيره  
 وهذا ما مر أمالو وجد في المملوكة فان كان غير مستأمن فالكل له أيضا والاوجب ردّه للمالك (قوله أي  
 الركا) يم الكثر والمعدن ومافي البرجندى من تقييده بالكفر ~~فانه~~ مبنى على ما مر عن القدوري تأمل  
 (قوله لكن لا يطيب للمشتري) بخلاف ما اذا اشترى رجل شيا شراء فاسدا ثم باعه فانه يطيب للمشتري  
 الثاني لامتناع الفسخ حيث نذح عن البحر فلي تأمل (قوله ولا يخمس) الا اذا كانوا جماعة ذوى منعة  
~~لانه~~ كونه غنية كما تقدم ويأتي (قوله لما مر) أي من أنه كالمثلص كافي الدرر عن غاية البيان (قوله  
 ومافي النقاية) أي للمعق صدر الشريعة وكذا في الوقاية لحدّه تاج الشريعة وبعبارة الوقاية وان وجد ركا  
 متاعهم في أرض منها لم تملك خمس اه قال في الدرر انه غير صحيح لما صرح به شرآح الهداية وغيرهم  
 ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى الغنية وهو فيما كان في يد أهل الحرب ووقع في يد المسلمين بالخفاف  
 الخيل والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستأمن كالمثلص والارض من دار الحرب لم تقع في ايدي  
 المسلمين فالصواب أن يقطع لنظر وجد عما قبله ويقرأ على البناء للمفعول ويترك اللفظ منها وتضاف الارض الى  
 المسلمين اه وأجاب في الشربلاية بأن وجد مبنى للمفعول ونائب فاعله محذوف أي ذوو منعة  
 للمستأمن والتقييد بقوله لم تملك يعلم منه المملوكة بالاولى اه (قوله الا أن يحمل الخ) هذا الحل صحيح  
 في عبارة النقاية لانه ليس فيما القطة منها أي من دار الحرب بخلاف عبارة الوقاية الابعامر عن الشربلاية  
 والحاصل أن المسألة في عبارة الوقاية مفروضة فيما اذا كان المتاع في أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجد  
 ذو منعة فيجب الخمس وفي عبارة النقاية فيما اذا كانت الارض من دار الاسلام والواجد رجل منا ولا يصح  
 أن يكون فاعل وجد المستأمن لان مستأمنهم لا يستحق شيا الا بالشرط كما مر والمسلم لا يكون مستأما  
 في دار الاسلام ثم ان هذه المسألة على العبارتين قد علمت مما مر وفائدة ذكرها ما أشار اليه الشارح أولا  
 وصرح به في العناية وغيرها وهو أن وجوب الخمس لا يتفاوت بين أن يكون الركا من النقيدين أو غيرهما  
 كالمناع وهو كافي اليعقوبية ما يتبع به في البيت من الرصاص والنحاس وغيرهما (قوله لنفسه) أي  
 ان كان محتاجا ولا تغنيه الاربعة الاخماس بأن كان دون المائتين أما اذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخمس  
 بجر عن البدائع قلت لكن فيه أنه قد يبلغ مائتين فأكثر ولا يغنيه كدويون بمائتين مثلا فالاولى الاقتصار  
 على الحاجة وفي كافي الحاكم ومن أصاب ركا زواضعه أن تصدق بخمسه على المساكين فاذا اطلع الامام  
 على ذلك امضى له ما صنع وان كان محتاجا الى جميع ذلك وسعه أن يحسكه لنفسه وان تصدق بالخمسة على أهل  
 الحاجة من آباءه وأولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخارج من الارض اه

(باب العشر)\*

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به هنا ما ينسب اليه لتشمل الترجمة نصف العشر وضعفه حموي وذكره في الزكاة  
 لانه منها قال في الفتح قيل ان تسميته زكاة على قولهما لاشتراطهما النصاب والبقاء بخلاف قوله وليس بشئ  
 اذ لا شك أنه زكاة حتى يصرف مصارفها واختلافهم في اثبات بعض شروط لبعض انواع الزكاة ونفيها لا يخرج  
 عن كونه زكاة اه واستظهر في النهر قول العناية ان تسميته زكاة مجاز وأيد الشيخ اسماعيل الاول بأنه يجب  
 فيما لا يؤخذ منه سواء ولا يجامع الزكاة وتسميته في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور  
 أو التراخي كافي الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع بسطها في البحر (قوله يجب العشر) ثبت ذلك  
 بالكتاب والسنة والاجماع والمعتول أي يفترض لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده فان عاقمة المفسر بن على  
 انه العشر ونصفه وهو مجمل بينه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بغرب أو دالية  
 ففيه نصف العشر واليوم ظرف للحق لا للاتباء فلا يرد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا تخرج يوم الحصاد

ولو مستأما لانه كالمثلص  
 (و) لذا (لو دخله جماعة ذومنة  
 وظهروا بشئ من كنوزهم)  
 ومعدنهم (خمس) لكونه غنية  
 (وان وجد) أي الركا  
 (مستأمن في أرض مملوكة)  
 لبعضهم (ردّه الى مالكه) فخرزا  
 عن الغدر (فان لم يردّه) أخرجه  
 منها ملكه ملكا خبيثا) فصيله  
 التصديق به لولوا بعه صح لقيام  
 ملكه لكن لا يطيب للمشتري  
 (ولو وجد) أي الركا (غيره)  
 أي غيره مستأمن (فيما) أي في  
 أرض مملوكة لهم حل له (فلا يردّه  
 ولا يخمس) لما مر بلا فرق بين  
 متاع وغيره ومافي النقاية من أن  
 وكازمناع أرض لم تملك يخمس  
 سهوا الا أن يحمل على متاعهم  
 الموجود في أرضنا (فرع) للواجد  
 صرف الخمس لنفسه وأصله  
 وفرعه وأجنبي بشرط فقرهم

(باب العشر)\*

(يجب) العشر

بل بعد التسقية والكيل ليظهر مقدارها على انه عند أبي حنيفة يجب العشر في الخضراوات ويخرج عنها يوم  
الحصاد أى القطع بدائع ملخصا (قوله في عسل) بغير تنوين فان قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف  
اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مغن عنه كما به عليه بقوله راجع للكل ح وصرح بالعسل  
اشارة الى خلاف مالك والشافعي حيث قال ليس فيه شيء لانه متولد من حيوان فأشبهه الأبريسم ودليلنا  
مبسوط في الفتح (قوله أرض غير الخراج) أشار الى أن المانع من وجوبه يكون الأرض خراجية  
لانه لا يجمع العشر والخراج فتشمل العشرية وماليت بعشرية ولا خراجية كالجبيل والمقازة لكن قدمنا  
عن الخانية وغيرهما أن الجبل عسري وقدّمنا أيضا أن المراد أنه لو استعمل فهو عسري هذا وقيد الخير الملى  
الأرض الخراجية بالخراج الموظف لانه المراد عند الإطلاق قال فلو وجد في أرض خراج المقاسمة فقهه مشل  
ما في التمر الموجود فيها اه لكن الكلام هنا في نقي وجوب العشر وهو غير واجب في الخراجية مطلقا كما أفاده  
الرحق واستفد أن الخراج قسمان خراج مقاسمة وهو ما وضعه الامام على أرض فقها ومن على أهلها بهامن  
نصف الخراج أو ثلثه أو ربعه وخراج وظفة مثل الذي وظفه عمر رضي الله تعالى عنه على أرض السواد لكل  
جرب يبلغه الماء صاعين أو شعير كما سيأتي تفصيله في الجهاد ان شاء الله تعالى ويأتي هنا بعض أحكامهما  
(قوله في ثمرة جبل) يدخل فيه القطل لان الثمر اسم لشيء منفرد من أصل يصلح للأكل واللباس كما في الكرمان  
وفي القماموس انه اسم لجبل الشجر والمشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من أجمال الشجر ويجب  
العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالجه أحد وخرج ثمرة شجرة في دار رجل ولو بستان في داره لانه تبع للدار  
كذا في الخانية ط عن القهستاني (قوله ان جاء الامام) الضمير عائذ الى المذكو وهو العسل والتمر  
والظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب والبغاة وقطاع الطريق لا عن كل أحد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز  
منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيما يوجد في الجبال لان الأرض ليست مملوكة ولهما أن المقصود من  
ملكها الثماء وقد حصل اه ح (قوله لانه مال مقصود) أى مقصود للامام بالحفظ اه ط أو مقصود  
بالأخذ فلذا تشترط حياته حتى يجب فيه العشر لان الجباية بالحياة فهو علة لاشتراط الحياة أو من جنس  
ما يقصده استغلال الأرض فهو علة للوجوب تأمل (قوله أى مطر) سمي بذلك مجازا من تسمية الشيء  
باسم ما يجاوره أو يحمل فيه نهر (قوله وسيع) بالسبب والحماة المهملتين بينهما مشابة تحسية قال في المغرب  
ساح الماء سيجاجرى على وجه الأرض ومنه ما سقى سيجاي معنى ماء الأنهار والأودية اه (قوله بلا شرط  
نصاب وبقاء) فيجب فيما دون النصاب بشرط أن يبلغ صاعا وقيل نصفه وفي الخضراوات التي لا تبقى وهذا قول  
الامام وهو الصحيح كما في الحفة وقال لا يجب الا في ثمره باقية حول بشرط أن يبلغ خمسة أوسق ان كان  
مما يوسق والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أمنا والاختفى يبلغ قيمة نصاب من ادنى الموسوق عند الثاني  
واعتبر الثالث خمسة أمثال مما يقدر به نوعه ففي القطن خمسة أجمال وفي العسل افراق وفي السكر أمنا وتمامه  
في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الأرض مرارا وجب في كل مرة لإطلاق النصوص عن  
قصد الحول ولان العشر في الخارج حقيقة فيكثر بكثره وكذا خراج المقاسمة لانه في الخارج  
فأما خراج الوظيفة فلا يجب في السنة الأمرة لانه ليس في الخارج بل في الذمة بدائع (قوله لان فيه  
معنى المؤنة) أى في العشر معنى مؤنة الأرض أى أجرها فليس بعبادة محضة ط (قوله أخذه جبرا)  
ويسقط عن صاحب الأرض كما لو أدى بنفسه الا انه اذا أدى بنفسه يثاب ثواب العبادة وانما أخذه الامام  
يكون له ثواب ذهاب ماله في وجهه الله تعالى بدائع (قوله وفي أرض صغير ومكاتب) من مدخول  
العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ والحرية (قوله ووقف) أفاد أن ملك الأرض ليس بشرط لوجوب  
العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لان الأرض فكان ملكها وعدمه سواء بدائع قلت  
هذا ظاهر فيما اذا زرعها أهل الوقت أما اذا زرعها غيرهم بالاجرة فيجوز فيه الخلاف الا في الأرض  
المستأجرة وفي حكم ذلك أراضي مصر والشام السلطانية فانها في الأصل كانت خراجية أما الآن فلا فقد صرح  
في فتح القدر في أرض مصر بأن المأخوذ الآن منها أجره لاخراج قال الأثرى أنها ليست مملوكة للزراع كأنه  
لموت المالكين بلا واثق فصارت لبيت المال اه وكذا أراضي الشام كما في جهاد شرح الملتقى لكن في كونها

( في عسل ) وان قل

( أرض غير الخراج ) ولو غير

عشرية كجبل ومقازة بخلاف

الخراجية لتلا يجمع العشر

والخراج (و) كذا (يجب) العشر

(في ثمره جبل أو مقازة ان جاء

الامام) لانه مال مقصود لان

له يحمله لانه كالصيد (و) يجب

(في سقى سماء) أى مطر (وسيع)

كثير (بلا شرط نصاب) راجع

للكل (و) بلا شرط (بقاء)

وحولان حول لان فيه معنى

المؤنة ولذا كان للامام أخذه جبرا

ويؤخذ من التركة ويجب مع

الدين وفي أرض صغير ومكاتب

ومكاتب وما دون ووقف

مطلب

مهم في حكم أراضي مصر والشام

السلطانية

وتسميته زكاة مجاز (الافى)  
 ما لا يقصده استغلال الارض  
 (نحو حطب وقصب) فارسي  
 (وحشيش) وتبن وسعف  
 وشمع وقطران وخطمي واشنان  
 وشجر قطن وباذنجان وبزر  
 بطيخ وقناء وأدوية كحلبة وشونيز  
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر  
 (و) يجب (نصفه في مسقى  
 عرب) أي دلو كبير (ودالية) أي  
 دولا ب

كها صارت لبيت المال بحث سند ذكره في باب العشر والخراج ان شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال  
 سقط عمن الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا سنتكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم أنه  
 اذا باعها الامام بشرطه لم يجب على المشتري خراج لانه بعد اخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كمالها  
 أو بعضها ولأن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقاءه ولأن الساقط لا يعود كذا قاله ابن نجيم  
 في الحفة المرضية وقال أيضا انه لا يجب فيه العشر أيضا قال لا في لم أر نقلا في ذلك قلت وفيه نظر لما علمت أن  
 الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لافي الارض حتى وجب في الخارج من أرض الصغير والمجنون والمكاتب  
 والوقف ولأن سببه الارض النامية بالخارج تحقيقا ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر  
 المتعلق بالخارج والتمن المأخوذ لبيت المال هو بدل الارض لا بدل الخارج على انه قد ينزع في سقوط الخراج  
 حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه بدليل أن الغازي الذي اختطه الامام دار الاشئ عليه فيها فاذا  
 جعلها باستئنا وسقاها بماء له شرف عليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه ابتداء  
 بالترامه جاز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين وجد الترام  
 المشتري بسقيه ما اشتراه بماء الخراج لأن ذلك بسبب حادث كن أجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان أجرها  
 تسقط لعدم من يجب عليه فاذا أجرها لآخر تجب الاجرة ثانيا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان  
 الارض المعدة للاستغلال لا تخلو من احدي الوظيفتين لما ذكرنا من مسألة الدار وحيث يحقق السبب والشرط  
 مع قيام ما قد مناه من ثبوته بالكاتب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للارض المشتراة المذكورة  
 ومع اطلاق قول الفقههاء يجب العشر في مسقى سماء وسبح ونصفه في مسقى غرب ودالية فلا حاجة الى نقل في  
 خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرناه بل القول بعدم الوجوب يحتاج الى نقل صريح وسأتي تمام الكلام على  
 ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله  
 الا فيما لا يقصد الخ) أشار الى أن ما قصر عليه المصنف كالكتير وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا  
 يقصده استغلال الارض غالبا وأن المدار على القصد حتى لو قصده بذلك وجب العشر كما صرح به بعده  
 (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا والكعوب العقد والانبوب ما بين الكعبين واحترز  
 بالفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السنبل ففيه ما العشر كما في الجوهرية وفي المعراج قصب  
 العسل يجب العشر في عسله دون خشبه شربلية (قوله وتبن) بالباء الموحدة قال في الفتح غير أنه لو قصده  
 قبل انعقاد الحب وجب العشر فيه لانه صار حو المقصود وعن محمد في التبن اذا ايسس العشر (قوله وسعف)  
 بفتح السين والعين المهملة ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمراوح وقد يقال للجريد نفسه والواحد  
 سعة مغرب (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرهما مع سكون الطاء المهملة وفتح القاف وكسر الطاء عصارة  
 الارز ونحوه والارز بفتح الهمزة وتضم شجر الصنوبر وبالفتح شجر الارز قاموس (قوله وخطمي)  
 نبات طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهمزة وكسرهما قاموس (قوله وشجر قطن)  
 أما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وباذنجان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج  
 منه ط (قوله وبزر بطيخ وقناء) أي كل حب لا يصلح للزراعة كبزر البطيخ والقناء لكونها غير مقصودة  
 في نفسها بجر أي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضر اوات وفيها العشر كما مر قال  
 في البدائع الخضر اوات كالبقول والرباط والنداء والبصل والثوم ونحوها وفي البحر ويجب في العصف  
 والكتان وبزره لأن كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخاينة ولا يجب العشر فيما كن من الادوية  
 كاللوز والهيلج ولا في الكندرا (قوله كحلبة) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحبة السوداء قاموس (قوله  
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر) فلواستغنى أرضه بقواتم الخلاف وما أشبهه أو بالقصب أو بالحشيش وكان  
 يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومثله في البدائع وغيرها قال في الشربلية وبيع ما يقطع ليس  
 بقيد ولذا أطلقه قاضي خان اه قال الشيخ اسماعيل ومثل الخلاف المحور بالمهملة بن والصنف صاف في بلادنا  
 اه والخلاف ككتاب وتشديده لمن صنف من الصفصاف وليس به قاموس (قوله غرب) بفتح المجهمة وسكون  
 الراء (قوله ودالية) بالذال المهملة (قوله أي دولا ب) في المغرب والدولا بفتح المنجوني التي تدبرها



الدابة والناعورة ما يديره الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها اه وفي القاموس الدالية المنجنون والناعورة وشي يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل والمنجنون الدولاب يستقي عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) علة لوجوب نصف العشر فيما ذكر (قوله وقواعدنا لاتأباه) كذا نقله الباقي في شرح الملتقى عن شيخه المهنسي لان العلة في العدول عن العشر الى نصفه في مستقي غرب ودالية هي زيادة الكلفة كما علت وهي موجودة في شراء الماء ولعلهم لم يذكروا ذلك لان المعقد عندنا أن شراء الشرب لا يصح وقيل ان تعارفه صح وهل يقال عدم شرائه لوجوب عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان محرزاً باناءه يملك فلما اشترى ماء بالقرب أو في حوض ينبغي أن يقال بنصف العشر لان كلفته ربما تزيد على السقي بغرب أو دالية (قوله اعتبر الغالب) أي أكثر السنة كما مر في السائمة والعلوفة زيلعي أي اذا أسامها في بعض السنة وعلفها في بعضها يعتبر الاكثر (قوله ولو استويا نصفه) كذا في التمهيد عن الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا تجب الزيادة بالشك (قوله وقيل ثلاثة ارباعه) قال في الغاية قال به الأئمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفين ولا نعلم فيه خلافاً اه أي لان نصفه مستقي سبع ونصفه مستقي غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه وريح الزيلعي الأول قياساً على السائمة اذا علفها نصف الحول فانه تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال في البعقونية وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي المقيس عليه سبب الوجوب ليس بثابت يقيناً وهناسية ثابت يقيناً والشك في نقصان الواجب وزيادته باعتبار كثرة المؤنة وقتها فاعتبر الشبهان شبه القليل وشبه الكثير فليأتمل اه قلت فيه نظراً لان سبب الوجوب في السائمة موجود أيضاً وهو ملك نصابها وانما الشك في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسببه كما مر أول كتاب الزكاة وهنا أيضاً وقع الشك في شرط وجوب الزيادة على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحقيقاً فتدبر (قوله بلارفع مؤن) أي يجب العشر في الأول ونصفه في الثاني بلارفع أجرة العمال ونفقة البقر وكرى الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك درر قال في الفتح يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي يتقابلة المؤنة بل يجب العشر في الكل لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولورفعت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي بعد دفع المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً فعلن أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمؤنة أصلاً اه وتعامه فيه (قوله وبلاخراج البذر الخ) قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما في المعبرات وفيه نظر اه وجوابه أنه داخل في قولهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر وفي التمر وظاهر قول الكنز ولا ترفع المؤن أنه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج او لا قال الصيرفي ويظهر أنها اذا كانت جزءاً من الطعام أن تجعل كالهالك ويجب العشر في الباقي لانه لا يقدر أن يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اه (قوله لتصريحهم بالعشر) أي ونصفه وضعفه ط (قوله ويجب ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس نهز لان بني تغلب قوم من العرب نصارى تصالح عمر رضي الله عنه معهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منا كما تقدمناه قبيل باب زكاة المال قال ط ولم يفصلوا بين كون الارض مسقية بغرب أو سقي ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (قوله وان كان طفلاً أو أيتى) بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من أراضى أطفالنا ونساءنا فؤخذ ضعفه من أراضى أطفالهم ونسائهم اه نوح قال ح وسواء كانت الارض للتغلب أصالة أو موروثة أو تدانيتها الايدي من تغلبي الى تغلبي (قوله أو أسلم) أي التغلبي وفي ملكه أرض تضعيفه فانها تبني وظيفتها عندهما وعند أبي يوسف تعود الى عشر واحد ولو ادعى الى التصرف وهو الكفر اه ح ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم ط (قوله أو ابتاعها من مسلم) أي اذا اشترى التغلبي أرضاً عشرية من مسلم تصير تضعيفه عندهما وعند محمد تبني عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله أو ذمي) أي اذا اشترى الذمي أرضاً تضعيفه من التغلبي تبني تضعيفه اتفاقاً ح (تأنيه) تخصيص الشراء بل ذكره بنى على الغالب والافضل ما فيه

لكثرة المؤنة وفي كتب الشافعي  
 وسقاه بماء اشتراه وقواعدنا  
 لاتأباه ولو سقي سحاً وبألة اعتبر  
 الغالب ولو استويا نصفه وقيل ثلاثة  
 ارباعه (بلارفع مؤن) أي كلف  
 (الزرع) وبلاخراج البذر  
 لتصريحهم بالعشر في كل الخارج  
 (و) يجب (ضعفه في أرض  
 عشرية لتغلبي مطلقاً وان)  
 كان طفلاً أو أيتى أو أسلم  
 أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها  
 منه مسلم أو ذمي لان التضعيف  
 كالخراج



وتسميته زكاة مجاز (الافى)  
 ما لا يقصده استغلال الارض  
 (نحو موطأ وقصب) فارسي  
 (وحشيش) وتبين وسعف  
 وبنج وقطران وخطمي واشنان  
 وشجر قطن وباذنجان وبزر  
 بطيخ وقثاء وأدوية كحلبة وشونيز  
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر  
 (و) يجب (نصفه في مسقى)  
 عرب أي دلو كبير (ودالية) أي  
 دولا

كما صار لبيت المال بحث سند كره في باب العشر والخراج ان شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال  
 سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا سنتكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم أنه  
 اذا باعها الامام بشرطه لم يجب على المشتري خراج لانه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها له  
 أو بعضها ولأن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقائه ولأن الساقط لا يعود كذا قاله ابن نجيم  
 في التحفة المرضية وقال أيضا لانه لا يجب فيها العشر أيضا قال لا في لم أر نقلا في ذلك قلت وفيه نظر لما علمت أن  
 الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لاني الارض حتى وجب في الخارج من أرض الصغير والجنون والمكاتب  
 والوقف ولأن سببه الارض النامية بالخارج تحقيقا ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر  
 المتعلق بالخارج والثمن المأخوذ لبيت المال هو بدل الارض لا بدل الخراج على انه قد ينزع في سقوط الخراج  
 حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه بدليل أن الغازي الذي اخطأ له الامام دار الاشئ عليه فيها فاذا  
 جعلها بيتا وسقاها بماء الماشرف عليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه ابتداء  
 بالترامه جاز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين وجد الترام  
 المشتري بسقيه ما اشتراه بماء الخراج لأن ذلك بسبب حادث كمن أجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان أجرها  
 تسقط لعدم من يجب عليه فاذا أجرها لآخر تجب الاجرة ثانيا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان  
 الارض المعدة للاستغلال لا تخلو من احدى الوظيفتين لما ذكرنا من مسألة الدار وحيث يحقق السبب والشرط  
 مع قيام ما قد مناه من ثبوتها بالكتاب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للارض المشتراة المذكورة  
 ومع اطلاق قول الفقههاء يجب العشر في مسقى وسقي ونصفه في مسقى غريب ودالية فلا حاجة الى نقل في  
 خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرناه بل القول بعدم الوجوب يحتاج الى نقل صريح وسأني تمام الكلام على  
 ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله  
 الا فيما لا يقصد الخ) أشار الى أن ما قصص عليه المصنف كالكترو وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا  
 يقصده استغلال الارض غالبا وأن المدار على القصد حتى لو قصد به ذلك وجب العشر كما صرح به بعده  
 (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا والكعوب العقد والانبوب ما بين الكعين واحترز  
 بالفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السنبل ففيه ما العشر كما في الجوهرية وفي المعراج قصب  
 العسل يجب العشر في عمله دون خشبه شربلا لية (قوله وتبين) بالباء الموحدة قال في الفتح غير أنه لو فصله  
 قبل انعقاد الحب وجب العشر فيه لانه صار حوا المقصود وعن محمد في التبيين اذ ليس العشر (قوله وسعف)  
 بفتح السين والعين المهملتين ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمرارح وقد يقال للجر يد نفسه والواحد  
 سعة مغرب (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسر هاء مع سكون الطاء المهملة وبفتح القاف وكسر الطاء عصارة  
 الارز ونحوه والارز بفتح الهمزة وتضم شجر الصنوبر وبالتحريك شجر الارزن قاموس (قوله وخطمي)  
 نبات طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهمزة وكسر هاء قاموس (قوله وشجر قطن)  
 أما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وباذنجان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج  
 منه ط (قوله وبزر بطيخ وقثاء) أي كل حب لا يصلح للزراعة كبزر البطيخ والقثاء لكونها غير مقصودة  
 في نفسها بحر أي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضر اوات وفيها العشر كما مر قال  
 في البدائع الخضر اوات كالبقول والرطاب والندار والبصل والثوم ونحوها اه وفي البحر ويجب في العصفرة  
 والكان وبزره لأن كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخشائية ولا يجب العشر فيما كان من الادوية  
 كاللوز والهيلج ولا في الكندرا (قوله كحلبة) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحبة السوداء قاموس (قوله  
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر) فلما استغنى أرضه بقواتم الخلف وما اشبهه أو بالقصب أو بالحشيش وكان  
 يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومثله في البدائع وغيرها قال في الشربلا لية وبيع ما يقطعه ليس  
 بقيد ولذا أطلقه قاضي خان اه قال الشيخ اسماعيل ومثل الخلف الحور بالمهملتين والصفصاف في بلادنا  
 اه والخلف ككتاب وتشديد الحن صنف من الصفصاف وليس به قاموس (قوله غريب) بفتح الميم وسكون  
 الراء (قوله ودالية) بالذال المهملة (قوله أي دولا) في المغرب الدولا بالفتح المتجنون التي تدبرها

الدابة والناعورة ما يديره الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها اه وفي القاموس الدالية المنجنون والناعورة وشي يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل والمنجنون الدولاب يستقي عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) علة لوجوب نصف العشر فيما ذكر (قوله وقواعدنا لاتأباه) كذا نقله الباقائي في شرح الملتقى عن شيخه البهنسي لان العلة في العدول عن العشر الى نصفه في مسقي غرب ودالية هي زيادة الكلفة كما علمت وهي موجودة في شراء الماء ولعلمهم لم يذكر ذلك لان المعتمد عندنا أن شراء الشرب لا يصح وقيل ان تعارفه صح وهل يقال عدم شرائه بوجبه عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان محرزاً باناءه يملك فلما اشترى ما بالقرب أو في حوض ينبغي أن يقال بنصف العشر لان كلفه ربحاً يزيد على السقي بغرب أو دالية (قوله اعتبر الغالب) أي أكثر السنة كما مر في السائمة والعلوفة زيلعي أي اذا أسامها في بعض السنة وعلفها في بعضها يعتبر الأكثر (قوله ولو استويا فنصفه) كذا في القهستاني عن الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا تجب الزيادة بالشك (قوله وقيل ثلاثة ارباعه) قال في الغاية قال به الاثمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا تعلم فيه خلافا اه أي لان نصفه مسقي سبع ونصفه مسقي غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه ورجح الزيلعي الاول قياساً على السائمة اذا علمنا نصف الحول فانه تردد بين الرجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال في البيهقي وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي المقيس عليه سبب الوجوب ليس ثابت يقينا وهناسبه ثابت يقينا والشك في نقصان الواجب وزيادته باعتبار كثرة المؤنة وقلة ما اعتبر الشبهان شبه القليل وشبه الكثير فليأتل اه قلت فيه نظراً لان سبب الوجوب في السائمة موجود أيضاً وهو ملك نصابها وانما الشك في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسببه كما مر أول كتاب الزكاة وهذا أيضاً وقع الشك في شرط وجوب الزيادة على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض سائمة بالخارج تحقيقاً فتدبر (قوله بلارفع مؤن) أي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلارفع أجرة العمال ونفقة البقرة وركى الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك درر قال في الفتح يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي يقابله المؤنة بل يجب العشر في الكل لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولورفعت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي بعد دفع المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً فلما أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمؤنة أصلاً اه وعامة فيه (قوله وبلاخراج البذر الخ) قبل هذا ازاده صاحب الدرر على ما في المعتمرات وفيه نظر اه وجوابه أنه داخل في قولهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر وفي التمر وظاهر قول الكنز ولا ترفع المؤن أنه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج او لا قال الصيرفي وظهر أنها اذا كانت جزءاً من الطعام أن تجعل كالبالك ويجب العشر في الباقي لانه لا يقدر أن يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اه (قوله لتصريحهم بالعشر) أي ونصفه وضعفه ط (قوله ويجب ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس نهر لان يخفى تغلب قوم من العرب نصارى تصالح عمر رضي الله عنه معهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم كما قدمناه قبيل باب زكاة المال قال ط ولم يفصلوا بين كون الارض مسقية بغرب أو سقي ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم مطلقاً اه قلت يؤيده قول الامام قاضي خن في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسألة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (قوله وان كان طفلاً أو أثنى) بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من أراني أطفانا ونساءنا فؤخذ ضعفه من أراني أطفالهم ونساءهم اه نوح قال ح وسواء كانت الارض للتغلي أصالة أو موروثه أو تداءلتها الايدي من تغلبي الى تغلبي (قوله أو أسلم) أي التغلبي وفي ملكه أرض تضعيفاً فانها تبقى وظيفتها عندهما وعند أبي يوسف تعود الى عشر واحد لروال المداعي الى التضعيف وهو الكفر اه ح ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم ط (قوله أو ابتاعها من مسلم) أي اذا اشترى التغلبي أرضاً عشرية من مسلم نصير تضعيفاً عندهما وعند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله أو ذمي) أي اذا اشترى الذمي أرضاً تضعيفاً من التغلبي تبقى تضعيفاً اتفاقاً ح (تنبية) تخصيص الشراء بلذكره في على الغالب والافضل ما فيه

لكثرة المؤنة وفي كتب الشافعية  
أوسقاه بماء اشتراه وقواعدنا  
لاتأباه ولو سقي سحاً وبألة اعتبر  
الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة  
أرباعه (بلارفع مؤن) أي كلف  
(الزرع) وبلاخراج البذر  
لتصريحهم بالعشر في كل الخارج  
(و) يجب (ضعفه في أرض  
عشرية لتغلي مطلقاً وان)  
كان طفلاً أو أثنى أو (أسلم  
أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها  
منه مسلم أو ذمي) لان التضعيف  
كالخارج

انتقال الملك فكذلك في الحكم اسماعيل عن البرجندی (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا اتفاقا  
وفي التضعيف كذلك الا عند أبي يوسف فيما اذا اشتراها المسلم أو أسلم فانها تعود عشرية لفصد الداعي  
كما قدمناه ح (قوله وأخذ الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كما في البحر أن الأرض اما عشرية  
أو خراجية أو تضعيفية والمشترون مسلم وذمي وتغلبت على المسلم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها  
أو التضعيفية فكذلك عندهما وقال أبو يوسف ترجع الى عشر واحد اذا اشترى التغلبي الخراجية بقيت  
خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية أو العشرية من مسلم وضوعف عليه العشر عندهما خلافا للمحمد واذا اشترى  
ذمي غير تغلبي خراجية أو تضعيفية بقيت على حالها أو عشرية صارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه  
ط (قوله من ذمي) أي عندهما أما عند محمد فتبقى عشرية لأن الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه  
ح (قوله غير تغلبي) قيد به لأن العشرية تضعف عليه عندهما خلافا للمحمد ط (قوله وقبضها منه)  
قيد به لأن الخراج لا يجب الا بالتدسكن من الزراعة وذلك بالقبض بحر (قوله للتنافي) عليه لقوله وأخذ  
الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لأن في العشر معنى العبادة والكفر يناقها ح (قوله لتحويل الصفقة  
اليه) أي الى الشفيع فكأنه اشتراها من المسلم بحر وغيره واعترض بأنه لو كان كذلك لما رجع الشفيع  
بالعيب على المشتري اذا قبضها منه وأجيب بأن الرجوع عليه لوجود القبض منه كما في الوكيل بالبيع  
حتى لو كان قبضها من البائع يرجع عليه لا على المشتري اسماعيل واستشكله أيضا التحير الرمي بأنهم  
صرحوا بأن الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ولو الاخذ بعد القبض والافق البائع والكلام هنا بعد القبض  
فهو شراء من الذمي قال ويمكن الجواب بما في التباية عن نوادر كذا المبسوط واذا اشترى كافر عشرة بغيره  
الخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حق المسلم عنها من كل وجه حتى لو استحقها مسلم أو أخذها  
مسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها ولو وضع عليها الخراج لانه لم يتقطع حق المسلم عنها اه (قوله وأوردت  
عليه) معطوف على أخذها أي اذا اشتراها الذمي من مسلم شراء فاسدا فوردت عليه لفساد البيع فهي  
عشرية على حالها قال في البحر لانه بالرد والتسخير جعل البيع كأن لم يكن لأن حق المسلم وهو البائع لم يتقطع بهذا  
البيع لكونه مستحق الرد (قوله أو يجازي بشرط) أي للبائع كما قيد به قاضي خان في شرح الجمع وقال لأن  
خيار البائع يمنع زوال ملكه (قوله أو روية) لانه فتح فصار البيع كأن لم يكن كما مر (قوله مطلقا) أي  
سواء كان بقضاء أو لا وفيه رد على ظاهر عبارة الدرر حيث علق قوله الا في بقضاء بقوله ردت (قوله لانه اقاله)  
أي لأن الرد بغير قضاء اقاله وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما وهو مستحق الخراج فصار  
شراء المسلم من الذمي بعد ما صارت خراجية فتبقى على حالها كما في الفتح قال في البحر واستفيد من وضع  
المسألة أن للذمي أن يردّها بعيب قديم ولا يكون وجوب الخراج عليها عيبا حادثا لانه يرتفع بالتسخير بالقضاء فلا  
يمنع الرد (قوله جعلت بستانا) هو أرض يحوط عليها حائط وفيها أشجار ومتفرقة كذا في المعراج قيد  
بجعلها بستانا لانه لو لم يجعلها بستانا وفيها نخيل تغلّ أكرار لا شيء فيها بحر وكذلك بستان الدار لانه  
تابع لها كما في قاضي خان قهستاني (قوله مطلقا) أي سواء سقاها بماء العشر أو الخراج لانه أهل للخراج  
للعشر بحر (قوله بمائه) أي ماء الخراج وهو ماء أنها حفرتها العجم وكذا سيجون وجميعون ودجلة  
والفرات خلافا للمحمد وماء العشر هو ماء السماء والبر والعيون والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا  
في الملتقى وشرحه والحاصل أن ماء الخراج ما كان للكفرة يد عليه ثم حوينا قهرا أو ما سواء عشرية لعدم ثبوت  
اليد عليه فلم يكن غنمية وأورد أن هذا ظاهر في ماء البحار والمطار أما الآبار والعيون فهي خراجية لانها غنمية  
حيث حوينا قهرا منهم وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم ذلك في كل عين وبرز فان أكثر ما كان من حفر الكفرة قد  
دثروا نراه الآن اما معلوم الحدوث بعد الاسلام أو مجهول الحال فيجب الحكم فيه بأنه اسلامي اضافة  
للحدوث الى أقرب وقته الممكنين اه (قوله لرضاء) جواب عما استشكله القاتبي من أن فيه وجوب الخراج  
على المسلم ابتداء حتى تقل في غاية البيان أن الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه  
أحق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجوابه أن الممنوع وضع الخراج ابتداء جبرا أما باختياره فيجوز  
وقد اختاره هنا حيث سقاها بماء الخراج فهو كما اذا أحجب أرضا مئة بأذن الامام وسقاها بماء الخراج فانه يجب

فلا يتبدل (وأخذ الخراج  
من ذمي) غير تغلبي (اشترى)  
أرضا (عشرية من مسلم)  
وقبضها منه للتنافي (و) أخذ  
(العشر من مسلم أخذها منه) من  
الذمي (بشفعة) لتحويل الصفقة  
اليه (أوردت عليه لفساد البيع)  
أو يجازي بشرط أو روية مطلقا  
أو عيب بقضاء ولو بغيره بقيت  
خراجية لانه اقاله لافسخ (وأخذ  
خراج من دار جعلت بستانا)  
أو مزرعة (ان) كانت (لذمي)  
مطلقا (أو لمسلم) وقد سقاها بمائه  
لرضاءه

(و) أخذ (عشران سقاها)  
 المسلم (بمائه) أو بهما لأنه ألبق به  
 (ولاشئ في دارو) مقبرة) ولو  
 لذمى (و) لافي (عن قبر) أى زفت  
 (ونقط) دهن يعالو الماء (مطلقا)  
 أى في أرض عشر أو خراج  
 (و) لكن (في حريمها الصالح  
 للزراعة من أرض الخراج خراج)  
 لافيهما يتعلق الخراج بالتمكين من  
 الزراعة وأما العشر فيجب  
 في حريمها العشرى ان زرعه  
 والا لتعلقه بالخارج (ويؤخذ)  
 العشر عند الامام (عند ظهور  
 الثمرة) وبدو صلاحها برهان وشرط  
 في الثمر من فسادها (ولا يحل  
 لصاحب أرض) خراجية (أكل  
 غلتها قبل أداء خراجها) ولا يأكل  
 من طعام العشر حتى يؤدى  
 العشرون اكل ضمن عشره يجمع  
 الفتاوى والامام حبس الخراج  
 للخراج  
 قوله جهيش الم ارمعنى الجهيش  
 فراجع اه منه

عليه الخراج بحر وأجاب في الفتح بأن المسلم اذا سقى بالماء الخراجى يتقبل الماء بوظيفته الى الارض فليس فيه  
 وضع الخراج عليه ابتداء بل هو انتقال ما وظيفته الخراج اليه بوظيفته كما لو اشترى أرضا خراجية اه وأصله  
 الزيلعى (تنبيه) مقتضى تعطيههم الحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونها في أرض عشر أو خراج وهو خلاف  
 ما مشى عليه في الخانية ومثله لو أحيى أرضا مواتا فان الاعتبار بالماء دون الارض على خلاف فيه سيأتى تحريره  
 ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله بمائه) أى ماء العشر وقوله أو بهما أى بماء  
 العشر والخراج قال ط ظاهره ولو كان ماء الخراج اكثر (قوله لأنه ألبق به) أى لأن العشر أنسب بحال  
 المسلم لمخفيه من معنى العبادة (قوله ولاشئ في دار) لأن عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وعليه  
 اجاع العصابة ولا نهلا تستنى ووجوب الخراج باعتباره وعلى هذا المقابر زيلعى وظاهر التعليل أنه لا فرق  
 بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بأن أرض الخراج لو عطلها صاحبها عليه الخراج وفي الخانية اشترى  
 أرض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه خراج الارض كما لو عطلها اه وذكر مشددا في الذخيرة ثم قال  
 وفي فتاوى أبى الليث اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة أو حانا للغلة أو مسكنا للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء  
 الثاني على أن فيه منفعة عامة فليأتل (قوله ولولذمى) دخل المسلم بالاولى وعبر في الهداية بالمجوسى  
 لأنه أبعد من الذمى عن الاسلام لحرمته من حكمته وذبحته فلو عبر الشارح به لكان أولى (قوله ولا في عين  
 قبر) لأنه ليس من ازال الارض وانما هو عين قوارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر (قوله ونقط)  
 بالفتح والكسر وهو أفصح بحر وكذا الملح كفى الكافى والنهاية اسماعيل (قوله في حريمها) حريم الدار  
 ما يضاف اليها من حقوقها ومرافقها قاموس (قوله لافيهما) أى لافى نفس العين وقال بعض المشايخ  
 يجب فيها وهو ظاهر الكنز كفى البحر (قوله لتعلق الخراج بالتمكين) علة لقوله الصالح لها وهذا التمايز يظهر  
 في الخراج الموقوف وأما خراج المقاسمة فحكمه كالعشر ط (قوله لتعلقه بالخارج) فلا يكتفى لوجوبه  
 التمكن من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهره واختلفوا في وقت العشر في الثمار  
 والزرع فقال أبو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت  
 حدا ينتفع بها وقال أبو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حدثت وصارت في الجرين وفائدته فيما  
 اذا أكل منه بعد ما صار جهيشا أو أطم غيره منه بالمعروف فانه يضمن عشرا ما أكل وأطم عند أبى حنيفة وزفر  
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويحتسب به في تكميل الاوسق ولا يحتسب به في الوجوب يعنى اذا بلغ الماء كؤل  
 مع الباقي خمسة أوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان أكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل أن تحصده ضمن عند  
 أبى حنيفة وأبى يوسف ولم يضمن عند محمد وان أكل بعد ما صارت في الجرين ضمن اجاعا وما تلف بغير صنعه  
 بعد حصاده أو سرق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقاسمة  
 لأنه جزء من الخراج أما خراج الوظيفة فهو في الذمة لافى الخراج فلا يختلف حكمه بالاكل وعدمه  
 تأمل (قوله ولا يحل لصاحب أرض خراجية) قيل المراد به خراج المقاسمة فقط لأن خراج الوظيفة  
 يجب في الذمة لا يتعلق له بالمحل وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لأن الامام حق حبس الخراج للخراج فحق اكله  
 ابطال حقه كذا في الذخيرة فافهم قال ط وفي الواقعات عن البرازية لا يحل الاكل من الغلة  
 قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر اه وهو تقييد حسن ومنه  
 يعلم أخذ الفريق من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يأكل الخ) لو قال أو عشرية بعد قوله  
 خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة لا يحل الاكل ولو أكل ضمن اه ح  
 وفي شرح الملتقى عن المضمرات اذا أكل قليلا بالمعروف لاشئ عليه قال الفقيه وبه تأخذ ط (قوله للخراج)  
 أى الموظف لشوته في الذمة فيستعين على أخذه بامسالك الخراج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين  
 كالعشر واذا كان العشر يؤخذ جبرا كما تقدم أول الباب لمخفيه من معنى المؤنة فخراج المقاسمة أولى ح  
 بزيادة قلت وفي البدائع أن الواجب في الخراج جزء من الخراج لأنه عشر الخراج أو نصف عشره وذلك جزء  
 لأنه واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء عندنا حتى يجوز أداء قيمته اه والمتبادر منه أن المراد  
 خراج المقاسمة فاذا أكل له أداء القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج جبرا فينبغى تعميم الخراج

في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج سنين الخ) ذكر المسألة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية  
أيضا فقال ويسقط الخراج بالتداخل وقبل لا وقال الشارح هناك وقبل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الأول  
لأن الخراج عقوبة بخلاف العشر بجر قال المصنف أي في المنع عزاء في الخالية لصاحب المذهب فكان هو  
المذهب اه ما ذكره الشارح هناك وأقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخالية في هذا الباب ومثله في الذخيرة  
وأما ما ذكره في كتاب الجهاد من الخالية في باب خراج الارض فنصه هكذا فان اجتمع الخراج فلم يؤخذ  
سنين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال  
في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ  
بالخراج عند الكل اه أقول جزم بالقول الثاني في المتن في باب الجزية والظاهر أن قول الخالية وهذا اذا  
عجز الخ يوفق بين القولين وجعل الخلاف لنظما يحمل الأول على ما اذا عجز عن الزراعة والثاني على ما اذا لم  
يعجز اذا لا يخفى أن الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة كما هو منصوص عليه في باب فلاب يصح ارجاع اسم  
الاشارة الى القول الثاني فقط بل هو راجع الى القولين توفيقا بينهما كما قلنا فقد ظهر أن ما عزاه الشارح  
هنا الى الخالية محمول على حالة العجز دليل عبارة الخالية الثانية هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم وسيأتي تمام  
تحقيق ذلك في باب الجزية وأن المعتمد عدم السقوط (قوله والاول ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة  
ولا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط ثم قال بعد ورقتين  
ويسقط خراج الارض بموت من عليه اذا كان خراج وظيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط فوقع  
الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين اه ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة أن خراج المقاسمة  
لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب الخراج) أي الموظف أما خراج المقاسمة فلا يجب  
كما سيذكره المصنف في باب العشر والخراج أي لتعلقه بالخراج كما قدمناه (قوله ويسقطان) أي العشر  
والخراج المقاسمة لتعلقهما بعين الخارج أما الموظف فان هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وبعده لا ح عن  
الهندية عن السراج والخالية وفي البرازية هلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقطه وقبله يسقط لوباقة لا تدفع  
كالفرق والحرق وأكل الجراد والحر والبرد أما اذا أكلته الدابة فلا مكان الحفظ عنها غالبا هذا اذا هلك  
الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار قفيزين ودرهمين وجب قفيز ودرهم وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم  
يبق من السنة ما يتمكن فيه من زراعة ما اه أي من زراعة أي شيء كان قمحا أو شعيرا أو غيرهما (قوله  
والخراج على الغاصب) قال في الخالية أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحدا ولا يئنه للمالك  
ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعه الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب  
وان كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان للمالك يئنه ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض اه قلت وفي  
الذخيرة قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغاصب على كل حال اه ثم قال في الخالية وان  
تنقصها الزراعة عند أبي حنيفة على رب الارض قل النقصان أو كثر ككأنه أجرها من الغاصب بضمان  
النقصان وعند محمد على الغاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل الى المالك وان غصب عشيرة  
فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على المالك وان نقصتها فالعشر على المالك ككأنه أجرها بالنقصان اه  
قال ح وظاهر أن حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو  
المشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى رذ الثمن على المشتري وسيأتي مع الاقوال فيه آخر البوع قبيل كتاب  
الكفالة ان شاء الله تعالى (قوله على البائع ان يبقى في يده) أما اذا قبضه المشتري وزرع فيه وأخذ الغلة  
فالخراج عليه لانه في الحقيقة رهن فيصير بالزراعة غاصبا اذ ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن فيكون كسألة الغصب  
على السواء ويكون في وجوبه على البائع أو المشتري الخلاف المذكور في الغصب كذا في الذخيرة وفي البرازية بعد  
التقاضي ان لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وان نقصتها فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن  
والمرتهن لا يملك الزراعة فأشبه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج أقل أو أكثر كما في الاجارة اه (قوله  
ولو باع الزرع الخ) الظاهر أن حكم خراج المقاسمة كالعشر كما يعلم مما مرح ثم هذا اذا باع الزرع وحده وشمل  
ملاذابا عه وتركه المشتري باذن البائع حتى أدرك فعندهما عشره على المشتري وعند أبي يوسف عشر قيمة

ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ  
لما مضى عند أبي حنيفة خالية  
(و) فيها (من عليه عشر) وأخرج  
اذا مات أخذ من تركته  
وفي رواية لا) بل يسقط بالموت  
والاول ظاهر الرواية (فروع)  
تمكن ولم يزرع وجب الخراج  
دون العشر ويسقطان بهلاك  
الخارج. والخراج على الغاصب  
ان زرعهما وكان جاحدا ولا يئنه  
لجها. والخراج في بيع الوفاء على  
البائع ان يبقى في يده. ولو باع الزرع  
ان قبل ادراكه فالعشر على المشتري  
ولو بعده فعلى البائع



التفصيل على البائع والباقي على المشتري كما في الفتح وبقي ما لوباع الارض مع الزرع أو بدونه قال في البرازية باع  
 الارض وسلمها للمشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والافعل البائع والفتوى على  
 تقدير المدة بثلاثة اشهر هذا لوباعها فارغة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال أبو الليث ان باعها  
 بزرع انعقد حبه وبلغ ولم تنق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع ولو باع من آخر والمشتري من آخر  
 واخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد اهـ ملخصاً أي بأن لم يبق في يد أحد من المشتري مدة  
 يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أي لو أجرة الارض العشرية  
 فالعشر عليه من الاجرة كما في التارخانية وعندهما على المستأجر قال في فتح القدير لهما أن العشر منوط  
 بالخراج وهو للمستأجر وله أنها كما تستغني بالزراعة تستغني بالاجارة فكانت الاجرة مقصودة كالثمرة فكان  
 النماء له معنى مع ملكه فكان أولى بالايجاب عليه اهـ (قوله كخراج موظف) فانه على المؤجر انفاقاً  
 لتعلقه بتمكن الزراعة لا بحقيقة الخراج وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزءاً شائعاً من الخراج  
 كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كذا في شرح درر البحار وكذا الخراج الموظف على المعبر ذخيرة  
 أي انفاقاً بدائع أما العشر فعلى المستعير كما ياتي (تنبيه) قال في الخاتمة وان استأجر أو استعار أرضاً تصلح  
 للزراعة فغرس فيها كرمًا أو طاباً فالخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد لانها صارت  
 كرمًا فخراجها على من جعلها كرمًا اهـ قال الرملي مفاده اشتراط كونه ملفف الاشجار بحيث لا يصلح ما بين  
 الاشجار للزراعة فان صلح فالخراج على المالك اهـ والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والمعبر ان بقيت  
 الارض صالحة للزراعة والافعل المستأجر والمستعير (قوله كاستعير مسلم) وأوجبه زفر على المعبر  
 لانه لما أقام المستعير مقامه لزمه كالمؤجر قلنا حصل للمؤجر الاجر الذي هو فالخراج معنى بخلاف المعبر وقيد  
 بالمسلم لانه لو استعارها ذي فالعشر على المعبر اتفاقاً لتفويته حق الفقراء بالاجارة من الكافر كذا في شرح  
 درر البصار أي لكونه ليس أهلاً للعشر لكن في البدائع لو استعارها كافر فذهبوا العشر عليه وعن الامام  
 روايتان في رواية صحيحة كذلك وفي رواية على المالك اهـ تأمل (قوله وفي الحياوى) أي القدسي ح  
 (قوله وبقولهم لناخذ) قلت لكن أفتي بقول الامام جماعة من المتأخرين كالخبر الرملي في فتاواه وكذا  
 تليد الشارح الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق وقال حتى تضد الاجارة باشتراط خراجها وأعشرها على  
 المستأجر كما في الاشياء وكذا احمد أفندي العمادى وقال في فتاواه قلت عبارة الحياوى القدسي لا تعارض  
 عبارة غيره فان قاضى خان من أهل الترجيع فان من عادته تقديم الاظهر والاظهر وقد قدم قول الامام فكان  
 هو المعتمد وأفتي به غير واحد منهم زكريا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصر  
 عليه في الاسعاف والخصاف اهـ قلت لكن في زما شاعرة الاوقاف من القرى والمزارع رضى المستأجر  
 بتحمل غراماتها ومؤنها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تنفي الاجرة ولا تضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة  
 فلا ينبغي العدول عن الاقتناء بقولهم ما في ذلك لانهم في زماننا يقدرون أجرة المثل بناءً على أن الاجرة سالمة لجهة  
 الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة  
 فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان امكن أخذ الاجرة كاملة يفتي بقول الامام والافعة ولهما  
 لما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم (تنبيه) في التارخانية السلطان اذا  
 دفع أراضى لأمالك لها وهى التى تسمى الاراضى المملوكية الى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجوازاً حديثين  
 اما اقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً في حق  
 الامام اجرة في حقهم اهـ ومن هذا القبيل الاراضى المصرية والشامية كما قد سنه ويؤخذ من هذا انه لا عشر  
 على المزارعين في بلادنا اذا كانت أراضهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذهم منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم  
 أو التمارى ان كان عشر فلا شيء عليهم غيره وان كان خراجاً فكذلك لانه لا يجتمع مع العشر وان كان اجرة  
 فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المستأجر وأما على قوله لهما فالظاهر أنه كذلك لما علمت من أن  
 المأخوذ ليس اجرة من كل وجه لانه خراج في حق الامام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في النهر  
 ولو دفع الارض العشرية لمزارعة ان البذر من قبل العامل فعلى رب الارض في قياس قوله لفسادها وقالوا

والعشر على المؤجر كخراج موظف  
 وقال على المستأجر كاستعير مسلم  
 وفي الحياوى وبقولهم لناخذ وفي  
 المزارعة ان كان البذر من رب  
 الارض فعليه ولومن العامل  
 فعليه بالحصة

مطلب  
 هل يجب العشر على المزارعين في  
 الاراضى السلطانية



في الزرع لعدتها وقد اشترأ القنوى على الصحة وإن من قبل رب الأرض كان عليه إجماعاً اهـ ومثله في الخانية  
والفتح والحاصل أن العشر عند الامام على رب الأرض مطلقاً وعندهما كذلك لو البذر منه ولو من العامل  
فعليه ما يوجب ظهوراً ما ذكره الشارح هو قوله ما اقتصر عليه لما علت من أن القنوى على قوله ما بصحة المزارع  
فافهم لكن ما ذكر من التفصيل يحالفه ما في البحر والمحيط والمعراج والسراج والحقائق والظهيرية وغيرها  
من أن العشر على رب الأرض عنده وعليهما عندهما من غير ذلك هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع  
من أن المزارعة جائزة عندهما والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما فيجب العشر عليهما اهـ وفي شرح  
دور الباع عشر جميع الخارج على رب الأرض عنده لأن المزارعة فاسدة عنده فالخارج له أما تحقيقاً أو تقديرًا  
لأن البذر إن كان من قبله فجميع الخارج له وللمزارع أجر مثل عمله وإن كان من قبل المزارع فالخارج له ولرب  
الأرض أجر مثل أرضه الذي هو بمنزلة الخارج الآن عشر حصته في عين الخارج وعشر حصه المزارع في ذمة  
رب الأرض وفائدة ذلك السقوط بالهلال إذا نيط بالعين وعدمه إذا نيط بالذمة وأوجباً ومعهما أحد العشر  
عليهما بالصحة لسلامة الخارج لهما حقيقة اهـ فكان ينبغي للشارح متابعة ما في أكثر الكتب ثم اعلم  
أن هذا كله في العشر أما الخارج فعلى رب الأرض إجماعاً كما في البدائع (قوله ومن له حظ) أي نصيب  
في بيت المال في أي بيت من البيوت الأربعة الآتية مع بيان مستحقها في النظم ط قلت وهذه المسألة ذكرها  
المصنف متناً في مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن التحنة في شرحها ومن  
له المظهم القضاء والاعمال والعلاء والمقاتلة وذرايرهم والقدر الذي يجوز لهم أخذه كفايتهم قال المصنف  
وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بالحق والذي يعلمهم اهـ قلت لكن هؤلاء لهم حظ في أحد  
بيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كإيا في قريبا وظاهر كلامه أن لأحدهم الاخذ من أي شيء وجدته  
وإن لم يكن من مال البيت المعذ لهم وهو خلاف الظاهر من كلامهم والالم تنبى فائدة لجعل البيوت أربعة قسم  
يأتى أنه للامام أن يستقرض من أحد البيوت ليصرفه للآخر ثم ردت ما استقرض فانه يقتضى جواز الدفع  
من بيت آخر للضرورة ففي مسائلنا ان كان يمكن الوصول الى حقه ليس له الاخذ من غيريته الذي يستحق  
هو منه والا كما في زماننا يجوز للضرورة اذ لو لم يجوز أخذه الامن يشتهر لم أن لا يبقى حق لاحد في زماننا لعدم  
افراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذ ما ظفريه لا يمكنه الوصول الى شيء فليأتل (قوله  
بما هو موجه له) أي بشئ يتوجه لبيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهبانية عن القنية عن الامام  
الوبري من له حظ في بيت المال ظفريه مال وجه لبيت المال فله أن يأخذ ما يدينه وللإمام الخيار في المنع والاعطاء  
في الجهم أي في القضاء اهـ قلت أي له الخيار في اعطاء ذلك للواجد اذا علم به ليعطيه حقه من غيره اذ  
ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال مطلقاً كما لا يخفى (قوله وللمودع الخ) قال في شرح الوهبانية  
وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودبعة فمات المودع بلا وارث له أن يصرف الودبعة الى نفسه  
في زماننا هذا لانه لو أعطاها لبيت المال لضاع لانهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه  
وإن لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف اهـ وقوله وإن لم يكن من المصارف يؤيد ما قلناه آنفاً حيث  
اطلق المصارف ولم يقيد بما يصرف هذا المال فشم المصارف البيوت الأربعة تأمل (قوله دفع النأبة  
والظلم عن نفسه أو الى الخ) النأبة ما ينوبه من جهة السلطان من حق أو باطل أو غيره كما في القنية عن البردوى  
والمراد دفع ما كانت بغير حق ولذا عطف الظلم نفسهira وفيها عن شمس الأئمة السر خسي توجه على جماعة جباية  
بغير حق فليعضهم دفعها عن نفسه اذ الم يحمل حصته على الباقيين والا فالأولى أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل  
صاحب القنية عن شيخه بدعي أن فيه اشكالا لأن اعطاء اعانة للظالم على ظله فان أكثر التواب في زماننا  
بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظالم عن نفسه فذلك خير له اهـ ملخصاً وعليه منى ابن وهبان في منظومته  
وأجاب ابن التحنة بأن الاشكال مدفوع بما فيه من أنواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه  
اهـ قلت فيه نظر فان ما حرم أخذه حرم اعطاؤه كما في الاشياء أي الا لضرورة فاذا كان الظالم لا بد من أخذه  
المال على كل حال لا يكون العاجز عن الدفع عن نفسه انما بالاعطاء بخلاف القادر فانه باعطاؤه ما يحرم  
أخذه يكون معينا على الظلم باختياره تأمل (قوله حصته) مفعول تحمل وباقيهم فاعله أي باقي جماعته

ومن له حظ في بيت المال  
وظفريه ما هو موجه له أخذه  
ديانة \* وللمودع صرف ودبعة  
مات ربه ولا وارث لنفسه أو غيره  
من المصارف \* دفع النأبة والظلم  
عن نفسه أولى الا اذا تحمل  
حصته باقيهم

(قوله ونصح الكفالة بها) أي بالناسبة سواء كانت بحق ككبرى النهر المشتركة للعامة وأجرة الحارس للمعلة المسمى بديار مصر الخفير وما وظف للإمام ليعجزه الجيوش وفداء الأسارى بأن احتاج إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقاً وكانت بغير حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الأكارف له الرجوع على مالك الأرض وعليه الفتوى وقده خمس الأئمة بما إذا أمر به طاعة فلو مكرها في الأمر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر في الكفالة ط قلت ومعنى صحة الكفالة بالناسبة التي بغير حق أن الكفيل إذا كفل غيره بها بأمره كان له الرجوع عليه بما أخذه الظالم منه لا بمعنى أنه ثبت للظالم حق المطالبة على الكفيل فلا يرد ما قبل أن الظلم يجب إعدامه فكيف تصح الكفالة به كما ستحقق في محله إن شاء الله تعالى (قوله ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل) أي بالمعادلة كما جبر في القنية أي بأن يحمل كل واحد بقدر ما طاقته لأنه لو ترك توزيعها إلى الظالم ربما يحمل بعضهم ما لا يطيق فيصير ظلماً على ظلم ففي قيام العارف بتوزيعها بالعدل لتقليل للظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم كالصكر بيت الآخر بل هو اندر (قوله وهذا يعرف الخ) المشار إليه غير مذكور في كلامه وأصله في القنية حيث قال وقال أبو جعفر المجلني ما يضر به السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير ديناً واجبا وحقا مستحقا كالتخراج وقال مشايخنا وكل ما يضر به الإمام عليهم لمصلحة لهم فالجواب فكذلك حتى أجرة الخراسين لحفظ الطريق والمصوص ونصب الدروب وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف القنية ثم قال فعلى هذا ما يؤخذ في خوارزم من العائمة لأصلاح مسنة الجيوش أو الرأبض ونحوه من مصالح العامة دين واجب لا يجوز الامتناع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكف الإنسان عن السلطان وسعائه فيه لالتشهير حتى لا يتجاسروا في الريادة على القدر المستحق اه قلت وينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك لماسياتي في الجهاد من أنه يكره الجعل إن وجد في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سيأتي في الجهاد متنا وشرحا ماضه ترك السلطان أو نائبه الخراج لرب الأرض أو وهبه ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو مصرقا والافتدق به به يفتى وما في الحاوى من ترجيح حله لغير المصرف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجتماعا ويجرحه بنفسه للفقراء سراج خلافا لما في قاعدة تصرف الإمام منوط بالمصلحة من الاشياء معزاة للبرازية فتنبه اه قلت والذي في الاشياء عن البرازية إذا ترك العشر لمن عليه جاز غنيا كان أو فقير الكن إن كان المروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وإن كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت وما في الاشياء ذكر مثله في الذخيرة عن شيخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له جائزة من السلطان ويضمن مثله من بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه ولذا قالوا بأن السلطان إذا أخذ الزكاة من صاحب المال فافقه قبل صرفها للفقراء كان له أن يصرفها اليه كما يصرفها إلى غيره (قوله ونظمها ابن الشحنة) هو محمد والد شارح المنظومة عبيد البر والظلم من بحر الوافر (قوله بيوت المال أربعة) سيأتي في آخر فصل الجزية عن الزيلعي أن على الإمام أن يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله أن يستقرض من أحدها ليصرفه للأخر ويعطي بقدر الحاجة والفقه والفضل فإن قصر كان الله تعالى عليه حديبا اه وقال الشرنبلالي في رسالته ذكروا أنه يجب عليه أن يجعل لكل نوع منها بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض وإنه إذا احتاج إلى مصرف خزانه وليس فيها ما يفي به يستقرض من خزانه غيرها ثم إذا حصل للتي استقرض لها مال رد إلى المستقرض منها إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرتشأ لاستحقاقهم للصدقات بالفقر وكذا في غيره إذا صرفه إلى المستحق اه (قوله لكل مصارف) أي لكل بيت محلات يصرف إليها (قوله فأولها الغنائم الخ) أي أول الأربعة بيت أموال الغنائم فهو على حذف مضافين وكذا يقال فيما بعده ط ويسمى هذائت مال الخمس أي خمس الغنائم والمعادن والرأز كافي التناخرانية فقوله الرأز في نسخة ركاز منوناً من عطف العام بحذف حرف العطف (قوله وبعدها المتصدقون) مبتدأ وخبره الأولى وبعده بالتذكير أي بعد الأول لأن يقال إن أولها اكتسب التأييد من المضاف إليه أو أعاد الضمير على الغنائم وما عطف عليه إلا أنها نفس الأول أي وثانيها بيت أموال المتصدقين أي زكاة السواثم وعشور الأراضي وما أخذه العاشر من تجار المسلمين المازين عليه كما في

وتصح الكفالة بها ويؤجر  
من قام بتوزيعها بالعدل وإن كان  
الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف  
كفالة المأذنة الظلم يجوز ترك  
الخراج للمالك لا العشر وسيجي  
تمامه مع بيان بيوت المال  
ومصارفها في الجهاد ونظمها  
ابن الشحنة فقال  
بيوت المال أربعة لكل  
مصارف بيتها العالمون  
فأولها الغنائم والكنوز  
ركاز بعدها المتصدقون

مطلب  
في بيان بيوت المال ومصارفها

وثالثها خراج مع عشور  
وجالية يلها العاملون  
ورابعها الضوائع مثل مالا  
يكون له اناس وارثون  
تصرف الاولين اتي بنص  
وثالثها حوام مقاتلون  
ورابعها تصرف جهات  
تساوى النفع فيها المسلمون

\* (باب المصروف) \*  
أى مصرف الزكاة والعشر وأما  
خمس المعدن فتصرفه كالغنائم  
(هو فقير وهو من له ادنى شئ)  
أى دون نصاب أو قدر نصاب  
غير نام مستغرق في الحاجة

البدائع (قوله وثالثها الخ) قال في البدائع الثالث خراج الاراضى وبغزة الروس وما صولح عليه بنو نجران  
من الخلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما أخذ العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب  
١٥ زاد الشربلالي في رسالته عن الزيلعي - وهدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحوا عليه لتركة  
القتال قبل نزول العسكر بساحتهم فقوله مع عشور المراد به ما يأخذ العاشر من أهل الذمة والمستأمنين فقط  
بقريته ذكره مع الخراج لانه في حكمه أو هو خراج حقيقة كما قد مر في باب خلاف ما يأخذ من قافاته زكاة  
حقيقة أدخله في قوله المتصدقون كما مر فافهم وقوله وجالية هم أهل الذمة لان عمر رضى الله تعالى عنه أجلاهم من  
أرض العرب كما في القاموس أى أخرجهم منها ثم صار يستعمل حقيقة عرفية في الجزية التي يلها العاملون  
أى بلى أمرها أعمال الامام وكان الناظم أدخل فيها ما يؤخذ من بنى نجران وبنى تغلب وما أخذ من أهل الحرب  
من هدية أو صلح لانها في معنى جزية رؤسهم (قوله الضوائع) جمع ضائعة أى اللقطات وقوله مثل مالا الخ أى  
مثل ترك لا وارث لها أصلاً أو لها وارث لا يرثه عليه كحاحد الزوجين والاطهر جعله معطوفاً على الضوائع  
باسقاط العاطف لان من هذا النوع ما نقله الشربلالي - دية مقتول لاولى له لكن الدية من جملة ترك المقتول  
ولذا تقتضى منه ادونه كجاصر حوايه تأمل (قوله تصرف الاولين الخ) ينقل حركة الهمزة الى اللام لضرورة  
الوزن أى بيت الخمس وبيت الصدقات والنص في الاول قوله تعالى وأعلموا أن ما عظم الآية وسأنى بيانه في  
الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثانى قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ويأتى بيانه قريباً (قوله وثالثها  
حواه مقاتلون) الذى في الهداية وعامة الكتب المعتمدة انه يصرف فى مصالحنا كسد الثغور وبناء القناطر  
والجسور وكفاية العلماء والقناة والعمال ورزق المقاتلة وذرائعهم ١٥ أى ذراير الجميع كما سيأتى فى الجهاد  
ان شاء الله تعالى (قوله ورابعها تصرف جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضياء فى شرح الغزوية عن  
البرزدوى من أنه يصرف الى المرضى والزمنى والقيط وعمارة القناطر والرباطات والثغور والمساجد وما أشبه  
ذلك ١٥ ولكنه يخالف فى الهداية والزيلعي - أفاده الشربلالي - أى فان الذى فى الهداية وعامة الكتب  
أن الذى يصرف فى مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فتصرفه المشهور هو القيط الفقير والفقراء الذين  
لا أولياء لهم فيعطى منه نفقتهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل جنائهم كما فى الزيلعي - وغيره وحاصله أن مصرفه  
العاجزون الفقراء فلوز كرا الناظم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواه عاجزون ورابعها تصرف الخ  
لوافق ما فى عامة الكتب (قوله تساوى) فعل ماض والنفع منصوب على التمييز كعابت النفس أى  
تساوى المسلمون فيها من جهة النفع ١٥ ح والله تعالى أعلم

#### \* (باب المصروف) \*

(قوله أى مصرف الزكاة والعشر) يشير الى وجه مناسبته هنا والمراد بالعشر ما ينسب اليه كما مر في شمل  
العشر ونصفه المأخوذ من أرض المسلم وربعه المأخوذ منه اذا مر على العاشر أفاده ح وهو مصرف  
أيضاً الصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة كما فى التهستانى (قوله وأما خمس  
المعدن) بيان لوجه اقتصاره على الزكاة والعشر وأنه لا يناسب ذكره معهما وان ذكره فى العناية والمعراج  
والاولى كما قال ح وأما خمس الركاز ليشمل الكثر لانه كالمعدن فى المصروف (قوله هو فقير) قدمه تبعاً  
للآية ولان الفقر شرط فى جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل ط (قوله أدنى شئ) المراد  
بالشئ النصاب النامى وبأدنى ما دونه فأفعل التفضيل ليس على باب كما أشار اليه الشارح والاطهر أن يقول من  
لا يملك نصاباً نامياً ليدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال ان المراد التمييز بين الفقير والمسكين لرد ما قبل انهما  
صنف واحد لا يبينهما وبين الغنى - للعلم بتحقيق عدم الغنى فيهما أى عدم ملك النصاب النامى فذكر أن  
المسكين من لاشئ له أصلاً والفقير من يملك شيئاً وان قل فاقصاره على الادنى لانه غاية ما يحصل به التمييز  
والحاصل أن المراد هنا الفقير المقابل للمسكين لا للفقير (قوله أى دون نصاب) أى نام فاضل عن الدين  
فلو مد يونافه مصرف كما يأتى (قوله مستغرق فى الحاجة) كدار السكنى وعبيد الخدمة ومياب البذلة  
وآلات الحرفة وكتب العلم للمحتاج اليها تدريساً وحفظاً ونصحاً كما مر في أول الزكاة والحاصل أن النصاب  
قسمان موجب للزكاة وهو النامى الخالى عن الدين وغير موجب لها وهو غيره فان كان مستغرقاً بالحاجة

للملكة أبا ح أخذها والآخره وأوجب غيرها من صدقة الفطر والاضحية ونفقة القريب المحرم كافي البحر وغيره  
(قوله من لاشئ له) فيحتاج الى المسألة لقونه وما يوارى بدنه ويحمل له ذلك بخلاف الأول ويحمل صرف الزكاة  
لمن لا تحمل له المسألة بعد كونه فقيرا فتح (قوله على المذهب) من أنه أسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس  
والأول أصح بحر وهو قول عامة السلف اسماعيل وأفهم بالعطف أنهم مصنفان وهو قول الامام وقال  
الثاني صنف واحد وأثر الخلاف يظهر فيما إذا أوصى بثلث ماله لزيد والفقراء والمساكين أو وقف كذلك كان  
لزيد الثلث ولكل صنف ثلث عنده وقال الثاني لزيد النصف ولهما النصف وتماه في النهر (قوله لقوله تعالى  
أومسكينا ذميريه) أي ألحق جلده بالتراب محتفرا حفرة جعلها أزاره لعدم ما يوارى به أو ألحق بطنه به من  
الجوع وتعام الاستدلال به موقوف على أن الصفة كاشفة والاكس أكثر خلافة فيحمل عليه وتماه في الفتح  
(قوله وآية السفينة للترحم) جواب عما استدلل به القائل بأن الفقير أسوأ حالا من المسكين حيث أثبت  
للمساكين سفينة والجواب أنه قيل لهم مساكين ترحموا وأجيب أيضا بأنهم لم تكن لهم بل هم أجرا فيها  
أو عارية لهم فتح أي فاللام في كانت لمساكين للاختصاص للملك (قوله بعم الساعي) هو من يسعي  
في القبائل لجمع صدقة السوائم والعاشر من نصبه الامام على الطرق ليأخذ العشر ونحوه من المازة (قوله  
لأنه فرغ نفسه) أي فهو يستحقه عمالة ألا ترى أن أصحاب الاموال لو حملوا الزكاة الى الامام لا يستحق  
شيئا ولو هلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شيئا كالمضارب اذا هلك مال المضاربة الا أن فيه شبهة الصدقة  
بدليل سقوط الزكاة عن أرباب الاموال فلا تحمل للعامل الهاشمي تنزيها للقربة النبي صلى الله عليه وسلم  
عن شبهة الوسخ وتحمل للغنى لأنه لا يوازي الهاشمي في استحقاق الكرامة فلا تعتبر الشبهة في حقه زيلعي على  
أن منع العامل الهاشمي من الاخذ صريح في السنة كما بسطه في الفتح قال في النهر وفي النهاية استعمل  
الهاشمي على الصدقة فأجرى له منها رزق لا ينبغي له أخذه ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به قال في البحر وهذا  
يفيد حجة توليته وأن أخذه منها مكروه لأحرام اه والمراد كراهة التحريم لقوله لم يحمل لـ لكن ما رزق من أن  
شرايط الساعي أن لا يكون هاشميا يعارضه وهذا الذي ينبغي أن يعول عليه اه ما في النهر أقول الظاهر أن  
الاشارة في قوله وهذا الى ما ذكرهنا من حجة توليته ووجهه أن ما ذكره هنا صريح في عدم حل الاخذ  
مما جمعه من الصدقة لامن غيره فلا دليل حينئذ على عدم حجة توليته عاملا اذا رزق من غيرها وقد من أن اشترط  
أن لا يكون هاشميا نقله في البحر عن الغاية ولم أره لغيره على أنه في الغاية على ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة  
كما علوا به هنا فعلم أن ذلك شرط لحل الاخذ من الصدقة لالحمة التولية فلا يعارض ما هنا كما قدمناه هناك  
والله تعالى أعلم (قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لا يزداد على نصف ما قبضه كما يأتي ولا يستحق لو هلك ما جمعه  
لان ما يستحقه منه أجرة عمالته من وجه كما مر قال في المعراج لان عمالته في معنى الاجرة وأنه يتعلق بالحمل الذي  
عمل فيه فاذا هلك سقط حقه كالمضارب اه قلت وهذا مفاد التصريح على قوله لأنه فرغ نفسه لهذا العمل  
قانه يفيد أن ما يأخذه ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلة عمله فلا ينافي ما رزق من أن له شبهة فافهم (قوله  
مانسب للواقعات) ذكر المصنف أنه رأى بخط ثقة معزيا اليها قلت ورأيت في جامع الفتاوى ونصه وفي المبسوط  
لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا الا الى طالب العلم والغازي ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة والسلام  
يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وان كان له نفقة أربعين سنة اه (قوله من أن طالب العلم) أي الشرعي  
(قوله اذا فرغ نفسه) أي عن الاكسساب قال ط المراد أنه لا يتعلق له بغير ذلك فبحوال البطالات المعلومة  
وما يجلبه النشاط من مذهبات الهوم لا ينافي التفرغ بل هو سعي في اسباب التحصيل (قوله  
واستفادته) لعل الواو بمعنى أو المانعة اخلط ط (قوله لعجزه) علة لجواز الاخذ ط (قوله والحاجة  
داعية الخ) الزاواللحال والمعنى أن الانسان يحتاج الى أشياء لا غنى له عنها حينئذ اذا الميزلة قبول الزكاة  
مع عدم اكتسابه أنفق ما عنده ومكث محتاجا فينقطع عن الافادة والاستفادة فيضعف الدين اعدم من يحمله  
وهذا الفرع مخالف لاطلاقهم الحرمة في الغنى ولم يعقد أحد ط قلت وهو كذلك والاوجه تقييده بالفقير  
ويكون طلب العلم من خص الجواز سؤاله من الزكاة وغيرها وان كان قادرا على الكسب اذ بدونه لا يحمل له  
السؤال كما سيأتي ومذهب الشافعية والحنبلية أن القدرة على الاكسساب تمنع الفقر فلا يحمل له الاخذ

(ومسكين من لاشئ له)  
على المذهب لقوله تعالى  
أومسكينا ذميريه وآية السفينة  
لترحم (وعامل) بعم الساعي  
والعاشر (فيعطى) ولو غنيا  
لا هاشميا لأنه فرغ نفسه لهذا  
العمل فيحتاج الى الكفاية والغنى  
لا يمنع من تناولها عند الحاجة  
كأن السيل بحر عن البدائع  
وبهذا التعليل يقوى مانسب  
لواقعات من أن طالب العلم  
يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا  
اذا فرغ نفسه لافادة العلم  
واستفادته لعجزه عن الكسب  
والحاجة داعية الى ما لا بد منه  
كداد كره المصنف (بقدرة عمله)

فصلا عن السؤال اذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي (قوله ما يكفيه وأعوانه) بيان لقوله بقدر عمله وقته منها أنه يعطى ما يهلك المال والابطال عماله ولا يعطى من بيت المال شيئا كما في البحر وفي البرازية أخذ عماله قبل الوجوب أو القاضي رزقه قبل المدة جازوا لا يفضل عدم التجمل لاحتمال أن لا يعيش الى المدة اه قال في المهر ولم أر ما لو هلك المال في يده وقد تجمل عماله والظاهر أنه لا يسترد (قوله بالوسط) فيجزم أن ينبع شهوته في المأكل والمشرب لانه اسراف محض وعلى الامام أن يعث من يرضى بالوسط بحر (قوله لكن الخ) أي لو استغرقت كفايته الزكاة لا يراد على النصف لان النصف عين الانصاف بحر (قوله ومكاتب) هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول أكثر أهل العلم وهو المروى عن الحسن البصري أطلقه فم مكاتب الغني أيضا وقيد الحدادي بالكبير أما الصغير فلا يجوز وفيه نظر اذ صرحوا بأن المكاتب يملك المدفوع اليه وهذا باطلا فبعض الصغير أيضا نهر قلت قد يجيب بأن مراد الحدادي بالصغير من لا يعقل لان كتابته استقلاله غير صحيحة أولا لانه لا يصح قبضه تأمل ثم قال في النهر وعلى هذا فالمدول فيه وفيما بعده عن اللام الى في الدلالة على أن الاستحقاق للجهة لا للرقبة أو للايدان بأنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم من غيرهم لالانهم لا يملكون شيئا كما ظن الآن براد لا يملكونه ملكا مستقرا وهل يجوز للمكاتب صرف المدفوع اليه في غير ذلك الوجه لم أره لهم اه والصغير في لهم لا تمتنا وأصل التوقف لصاحب البحر فانه نقل عن الطيبي من الشافعية ما يفيد أن المكاتب ومن بعده ليس لهم صرف المال في غير الجهة التي أخذوا والا جلتها لانهم لا يملكونه ثم قال وفي البدائع انما جاز دفع الزكاة الى المكاتب لانه تملك وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب فبقية الاربعة بالطريق الاولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف الى غير الجهة اه قال الخضر الرمي والذي يقتضيه نظر الفقيه الجواز اه قلت وبه جزم العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر (فرع) ذكر الزيلعي في كتاب المكاتب عند قوله ولو اشترى أباه أو ابنة تكاتب عليه أن للمكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينسفه وهو الرق وهذا لو اشترى زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا اه كذا في شرح الكثر للعلامة ابن التلبي شيخ صاحب البحر قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة اليه وان ملك نصا با زائد على بدل الكتابة وسند كثر عن القهستاني ما يفيد (قوله لغير هاشمي) لانه اذا لم يجز دفعها لمعتق الهاشمي الذي صار حرا يد اورقة فكتابه الذي بقي مملوكا لرقبة بالاولى وفي البحر عن المحيط وقد قالوا انه لا يجوز لمكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحة بالحقيقة في حقهم اه أي ان المكاتب وان صار حرا يد احتي يملك ما يدفع اليه لكنه مملوك لرقبة فبعضه شبهة وقوع الملك لمولاه الهاشمي والشبهة معتبرة في حقه لكرامته بخلاف الغني كما مر في العامل فلذا قيد بقوله في حقهم أي حق بني هاشم وأنت خير بأن ما ذكر من التعليل مسوق في كلام البحر لعدم الجواز لمكاتب الهاشمي لالمنع تصرف المكاتب في المسألة التي توقف في حكمها أولا بل لا يفيد التعليل المذكور ذلك أصلا فافهم (قوله حل لمولاه) لانه انتقل اليه بملك حادث بعد ما ملكه المكاتب لانه حر يد وتبدل الملك بمنزلة تبدل العين وفي الحديث الصحيح هو لها صدقة ولنا هدية (قوله كفقير استغنى) أي وفضل معه شيء مما أخذته حالة الفقر لان المعتبر في كونه مصرفا هو وقت الدفع وكذا يقال في ابن السبيل (قوله وسكت عن المؤلفه قلوبهم) كانوا ثلاثة أقسام قسم كفار كن عليه الصلاة والسلام يعطيهم أيتا لفهم على الاسلام وقسم كان يعطيهم ليدفع شرهم وقسم أسلوا وفيهم ضعف في الاسلام فكان يتألفهم لينبتوا وكان ذلك حكما مشروعا تابنا بالنص فلا حاجة الى الجواب عما يقال كيف يجوز صرفها الى الكفار بأنه كان من جهاد الفقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه نارة باللسان ونارة بالاحسان أفاده في الفتح (قوله لسقوطهم) أي في خلافة الصديق لما منهم عمر رضي الله تعالى عنهم ما وانعقد عليه اجماع الصحابة نعم على القول بأنه لا اجماع الا عن مستند يجب عليهم دليل أفاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم أو تنقيدها بكم يحيايه أو كونه حكما مغييا بانتهاؤه و قد اتفق انتهاؤها بعد وفاته ونماه في الفتح لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الاجماع كما هو مقرر في محله (قوله اما بزوال العلة) هي اعزاز الدين فهو من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء الغائية التي كان لاجلها الدفع فان الدفع كان للاعزاز وقد أعزاه الاسلام وأغنى عنهم بحر لكن مجزى التعليل بكونه معلا بعله انتهت لا يصلح دليلا على نفي الحكم

ما يكفيه وأعوانه بالوسط  
لكن لا يزداد على نصف  
ما يقبضه (ومكاتب) لغير هاشمي ولو  
يجز حل لمولاه ولو غنيا كفقير استغنى  
وابن سبيل وصل لماله وسكت  
عن المؤلفه قلوبهم لسقوطهم  
اما بزوال العلة

المعلل لأن الحكم لا يحتاج في بقاءه الى بقاء علته لاستغنائه في البقاء عنها المعلم في الرق والاضطباع والرمل فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما شرع مقبدا بقاءه بقاءها لكن لا يلزمنا تعيينه في محل الاجماع فتحكم بثبوت الدليل وان لم يظهر لنا على أن الآية التي ذكرها عمر تصلح لذلك وهي قوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وتعامه في الفتح (قوله) أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ أي هو مستند الاجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعه أهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيا بالنسبة اليهم فيصح نسخه للكتاب وجعل في البحر مستند الاجماع الآية التي ذكرها عمر رضي الله تعالى عنه وانما لم يجعل الاجماع ناسخا لانه خلاف الصحيح لأن النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون الا بعده كما أوضحه المصنف في المنح (قوله) وردها في فقراتهم في نسخة على فقراتهم ولفظ الحديث على ما في الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة انك ستأتي قوم ما أهل كتاب فادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأني رسول الله فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم الخ اه وأما باللفظ الذي ذكره الشارح بما للهداية ففي حاشية نوح عن الحافظ ابن حجر أنه لم يره في شيء من المسانيد اه وضمير فقراتهم للمسلمين فلا تدفع الى من كان من المولفة كافرا أو غنيا وتدفع الى من كان منهم مسلما فقيرا بوصف الفقر لا لكونه من المولفة فالنسخ للعموم أو لخصوص الجهة تأمل (قوله) ومديون هو المراد بالغارم في الآية وذلك في الفتح ما يقتضي انه يطلق على رب الدين أيضا فانه قال والغارم من زمة دين أو له دين على الناس لا يقدر على أخذه وليس عنده نصاب وفيه نظر لما قال القتيبي - الغارم من عليه الدين ولا يجد وفاء وأما ما في الصحاح من أن الغريم قد يطلق على رب الدين نليس مما الكلام فيه لأن الكلام في الغارم الاخص لا في الغريم وأما ما زاده في الفتح فانما جاز الدفع اليه لانه فقير يد اكابن السبيل كما عل به في المحيط لانه غارم وأما قول الزبلي - والغارم من زمة دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس ولا يمكنه أخذه اه فليس فيه اطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لأن قوله أو كان له مال معطوف على قوله ولا يملك نصابا فافهم وكلام التهرنا غير محرز فتدبر (قوله) لا يملك نصابا قيد به لأن الفقر شرط في الاصناف كلها الا العامل وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير بجر ونقل ط عن الجوى انه يشترط أن لا يكون هاشما (قوله) أولى منه للفقير أي أولى من الدفع للفقير الغير المديون لزيادة احتياجه (قوله) وهو منقطع الغزاة أي الذين يجزوا عن العوق بجيش الاسلام لفقيرهم بهلاك النفقة أو الدابة أو غيرهما فحمل لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذا الكسب يقعدهم عن الجهاد قهستاني (قوله) وقيل الحاج أي منقطع الحاج قال في المغرب الحاج بمعنى الخجاج كالساحر بمعنى السمار في قوله تعالى سامرا تهجرون وهذا قول محمد والاول قول أبي يوسف اختاره المصنف تبعالذكر قال في النهرو في غاية البيان انه الاظهر وفي الاسييجاني انه الصحيح (قوله) وقيل طلبه العلم كذا في الظهيرية والمرغيناني واستبعده السروجي بأن الآية تزات وليس هناك قوم يقال لهم طلبه علم قال في الشربلالية واستبعاده بعيد لأن طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل يبلغ طالب رتبة من لازم حجة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقى الاحكام عنه كأصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجيه خصوصا وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا اه (قوله) وثمره الاختلاف الخ) يشير الى أن هذا الاختلاف انما هو في تفسير المراد بالآية لا في الحكم ولذا قال في التهر والخلف لفظي للاتفاق على أن الاصناف كلهم سوى العامل يعطون بشرط الفقر فنقطع الحاج أي وكذا من ذكر بعده يعطى انشاها وعن هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف تطهر في الوصية يعني ونحوها كالأوقاف والنذور على ما مر اه أي تطهر فيما لو قال الموصي ونحوه في سبيل الله وفي البحر عن النهاية فان قلت منقطع الغزاة والحج ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافهوا ابن السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير لانه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغاير الفقير المطلق الخالي عن هذا القيد (قوله) وابن السبيل هو المسافر سعى به للزومه الطريق زبلي (قوله) من له مال لامعه أي سواء كان هو في غير وطنه أو في وطنه وله ديون لا يقدر

أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لما عاز في آخر الامر خذها من أغنيائهم ووردها في فقرائهم (ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه) وفي الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير (وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل طلبه العلم وفسره في البدائع بجميع القرب وثمره الاختلاف في نحو الاوقاف (وابن السبيل وهو) كل (من له مال لامعه)



على أخذها كما في النهر عن النفاية لكن الزيلعي جعل الثاني ملحقاً به حيث قال وألحق به كل من هو غائب عن ماله وإن كان في بلده لأن الحاجة هي المعبرة وقد وجدت لأنه فقير يدا وإن كان غنياً ظاهراً اهـ وتبعه في الدرر والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في الفتح أيضاً ولا يحل له أي لابن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته والأولى له أن يستقرض أن قدر ولا يلزمه ذلك لجواز عجزه عن الأداء ولا يلزمه التصديق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير إذا استغنى والمكاتب إذا عجز وعندهما من مال الزكاة لا يلزمهما التصديق اهـ قلت وهذا بخلاف الفقير فإنه يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وبهذا غارق ابن السبيل كما أفاده في الذخيرة (قوله) ومنه ما لو كان ماله مؤجلاً أي إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل النهر عن الخسائية (قوله أو على غائب) أي ولو كان حاله عدم تمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر) فيجوز له الأخذ في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل ولو مواسراً معتقراً لا يجوز كما في الخسائية وفي الفتح دفع إلى فقيرة لهما مهران على زوجها يبلغ نصاباً وهو مواسر بحيث لو طلبت أعطاهما لا يجوز أن كان لا يعطى لو طلبت جاز قال في البحر المرام من المهر ما تعرف بحيلة والافهدين مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لعدم مافي الخسائية ويكون عدم إعطائه بمنزلة أعساره ويفرق بينه وبين سائر الديون بأن رفع الزوج للقاضي مما لا ينبغي للمرأة بخلاف غيره لكن في البرازية أن مواسراً أو المجهل قدر النصاب لا يجوز عندهما وبه يقتضي احتياطاً وعند الإمام يجوز مطلقاً اهـ قال في السراج والخلاف مبني على أن المهر في الذمة ليس بنصاب عنده وعندهما نصاب اهـ نهر قلت ولعل وجه الأول كون دين المهر ديناً ضعيفاً لأنه ليس بدل مال ولهذا لا تجب زكاته حتى يقبض ويحول عليه حول جديد فهو قبل القبض لم يقع نصاباً في حق الوجوب فكذا في حق جواز الأخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين مجمله ومؤجله فتأمل (قوله ولوله ينسب في الأصح) نقل في النهر عن الخسائية أنه لو كان جاحداً ولدان بينة عادلة لا يحل له أخذ الزكاة وكذا أن لم تكن البينة عادلة ما لم يحلفه القاضي ثم قال ولم يجعل في الأصل الدين المجعود نصاباً ولم يفصل بين ما إذا كان له بينة عادلة أو لا قال السرخسي والصحیح جواب الكتاب أي الأصل أنه ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تقبل والجنوبيين يدي القاضي ذل وكل أحد لا يختار ذلك وينبغي أن يقول على هذا كما في عقد الفرائد اهـ قلت وقد مر أن الزكاة تختلف التصحيح فيه ومال الرحي إلى هذا وقال بل في زماننا يقر المديون بالدين وبعلاً أنه ولا يقدر الدائن على تخليصه منه فهو بمنزلة العدم (قوله لأن آل الجنسية) أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال ح وهذا تعليل لجواز الاقتصار على فرد من كل صنف من الأصناف السبعة وأما جواز الاقتصار على بعض الأصناف فعلته أن المراد بالآية بيان الأصناف التي يجوز الدفع اليها لا تعيين الدفع لهم بحر اهـ ط وبيان الاستدلال على ذلك مبسوط في الفتح وغيره (قوله تملك) فلا يكفي فيها الإطعام إلا بطريق التملك ولو أطعمه عنده نأوا الزكاة لا تكتفي ط وفي التملك إشارة إلى أنه لا يصرف إلى مجنون وصبي غير مراهق إلا إذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالاب والوصي وغيرهما ويصرف إلى مراهق يعقل الأخذ كما في المحيط قهستاني وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الزكاة (قوله كما مر) أي في أول كتاب الزكاة ط (قوله نحو مسجد) كبناء القناطر والسقايات وأصلاح الطرقات وكري الأنهار والحج والجهاد وكل ما تملك فيه زيلعي (قوله ولا إلى كف من مت) لعدم صحة التملك منه ألا ترى أنه لو اقترسه سبيع كان الكف للمتبوع لا للورثة نهر (قوله وقضاء دينه) لأن قضاء دين الحى لا يقضي التملك من المديون بدليل أنهم لو تصادقا أي الدائن والمديون أن لا دين عليه يسترد الدافع وليس للمديون أن يأخذه زيلعي أي وقضاء دين الميت بالأولى وإنما يسترد الدافع مادفعه في مسألة التصديق لأنه ظهريه أن لا دين للدائن فقد قبض ما لا حق له به لأنه قبضه عن ذمة مديونه وقوله وليس للمديون أن يأخذه أي لأنه لم يملكه أيضاً وقيد في البحر بما إذا كان الدفع بغير أمر المديون فلو بأمره فهو تملك من المديون فيرجع عليه لأعلى الدائن اهـ أي لأن من قضى دين غيره بأمره أن يرجع عليه بالأشراط الرجوع في الصحیح فتكون تملكاً من المديون على سبيل القرض ثم هذا إذا لم يشو بالدفع الزكاة على المديون والأفلا رجوع له على أحد كما ذكره قريباً فافهم (قوله فيجوز لو بأمره) أي يجوز عن الزكاة على أنه تملك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم بصير قاضياً لنفسه فغ (قوله فاطلاق الكتاب)

ومنه ما لو كان ماله مؤجلاً أو على غائب أو معسر أو جاحداً ولوله بينة في الأصح (بصرف) المزكى (إلى) كلهم) أو إلى (بعضهم) ولو واحداً من أي صنف كان لأن آل الجنسية تطل الجمعية وشروط الشافعي ثلاثة من كل صنف وبشروط أن يكون الصرف (تليكا) لا بأحة كما مر (لا) بصرف (إلى بناء) نحو (مسجد) لا إلى (كفن ميت وقضاء دينه) أما دين الحى الفقير ويجوز لو بأمره ولو إذن فاطلاق الكتاب

بمعنى الهداية أو القدوري حيث اطلاق دين الميت عن التقيد بالامر وأصل البحث لابن الهمام في شرح الهداية حيث قال وفي الغاية عن المحيط والمفيد لو قضى به دين حتى أوميت بأمره جاز وظاهر الحاشية يوافق لكن ظاهر اطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز في الميت مطلقا وهو ظاهر الخلاصة أيضا حيث قال لو قضى دين حتى أوميت بغير إذن الحي لا يجوز فقيد الحي وأطلق الميت اه (قوله وهو الوجه) لانه لا بد من كونه تملكا وهو لا يقع عند أمره بل عند أداء المأمور وقبض السائب وحينئذ لم يكن المديون أهلا للتملك لموته وعلى هذا فاطلاق مسألة التصادق السابقة محمول على ما اذا كان الوفاء بغير أمر المديون أم لا لو كان بأمره فينبغي أن يرجع على المديون اذ غاية الامر أنه ملك فقير على ظن انه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد وقوه لله تعالى كذا في النهر وهو ملخص من كلام الفتح لكن قوله فينبغي أن يرجع على المديون ليس في عبارة الفتح وهو سبق قلم لان هذا فيما اذا لم ينوب الدفع الزكاة كإقامة مناه والكلام الآن فيما اذا نوب الدليل والتعليل وحينئذ لا يرجع له على أحد لوقوعه ~~زكاة~~ نعم ينبغي أن يرجع به المديون على دائئه لان الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد تبين بالتصادق عدم صحة قبضه لنفسه فبقى على ملك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض ما يجنبه في الفتح بأن الدفع وقع نيابة عن المديون لوفاء دينه واذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضمني في القبض لانه ثبت ضرورة الدين ولادين فلا قبض فلا ملك لا فقير اه قلت وفيه نظر لان أمره بالدفع الى دائئه لم يطل بظهور عدم الدين كالأمر بالدفع الى اجنبي فيكون وكيل بالقبض قصد الانضمام تأمل (قوله يعنى) أى يعقته الذى اشتراه بركة ماله أو يعقته عليه بأن اشترى بها أباه مثلا (قوله لعدم التملك) على الجميع (قوله وهو الركن) أى ركن الزكاة بالمعنى المصدري لانها كما تتركز على المال من فقير مسلم الخ وتسميته ركنًا تبعًا للهداية وغيرهما ظاهر بخلاف ما في الدرر من تسميته شرطًا (قوله وقد منّا) أى قبيل قوله واقتراضها عمرى (قوله أن الحيلة) أى في الدفع الى هذه الاشياء مع صحة الزكاة (قوله ثم يأمره الخ) ويكون له نواب الزكاة وللفقير نواب هذه القرب بحر وفي التعبير بتم إشارة الى انه لو أمره أو لا لا يجوز لانه يكون وكيل عنه في ذلك وفيه نظر لان المعبرينة الدافع ولذا جازت وان مما هاقراضا وهبة في الاصح كما قدمناه فافهم (قوله والظاهر نعم) البحث لصاحب النهر وقال لانه مقتضى صحة التملك قال الركن والظاهر أنه لا شبهة فيه لانه ملكه اياه عن زكاة ماله وشرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد (قوله والى من بينهما ولاد) أى بينه وبين المدفوع اليه لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال هداية والولاد بالكرس مصدر ولدت المرأة ولادة وولادا مغرب أى أصله وان علا كآبويه وأجداده وجداته من قبلهما وفرعه وان سفل بفتح الفاء من باب طلب والضم خطأ لانه من السفالة وهى الخساسة مغرب كأولاد الاولاد وشمل الولاد بالنكاح والسفاح فلا يدفع الى ولده من الرزق ولا الى من نفاه كإسباقي وكذا كل صدقة واجبة كالفطرة والندور والكفارات أما التطوع فيجوز بل هو أولى كما في البدائع وكذا يجوز خمس المعادن لان له حصة لنفسه اذ الم تنعه الاربعة الاخماس كما في البحر عن الاسيباقي وقيد بالولاد لجوازه لبقية الاقارب كالاخوة والاعمام والاخوان الفقراء بل هم أولى لانه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويبدأ فى الصدقات بالاقارب ثم الموالي ثم الجيران ولود دفع زكاته الى من نفقته واجبة عليه من الاقارب جاز اذ الم بحسبها من النفقة بحر وقد منّا موصفاً أول الزكاة ويجوز دفعها لزوجته أيها وابنه وزوج ابنته تاريخا وفي القنية اختلف في المريض اذ ادفع زكاته الى أخيه وهو وارثه قيل يصح وقيل لا كمن أوصى بالحج ليس للوصى أن يدفعه الى قريب الميت لانه وصية وقيل للورثة الرتبة اعتبارها اه وظاهر كلامهم يشهد للقول نهر وكذا استظهره في البحر قلت ويظهر لي الاخير وهو أنه يقع زكاة فيما بينه وبين الله تعالى وللورثة ان عملوا به الرتبة باعتبار أنها في حكم الوصية للوراث ويشهد له ما قدمناه قبيل باب زكاة المال عن المختارات وغيرها من انها لو زادت على الثلث وأراد أن يؤدّيها في مرضه يؤدّيها سراً من الورثة وقد منّا أن ظاهر قولهم سرّاً أن الورثة لو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق بين المسألتين بأن المريض هناك مضطر الى أداء الزائد على الثلث للخروج عن عهدها بخلاف أدائه الى وارثه تأمل (فرع) يكره أن يحتال في صرف الزكاة الى والديه المعسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير اليهما كما في القنية قال في شرح الوهبانية وهى شهيرة مذكورة في غالب الكتب

يفيد عدم الجواز وهو الوجه نهر  
(و) لا الى (من ما) أى قن (يعنى)  
لعدم التملك وهو الركن وقد منّا  
أن الحيلة أن تصدق على الفقير  
ثم يأمره بفعل هذه الاشياء وهل  
له أن يخالف أمره لم أره والظاهر  
نعم (و) لا الى (من بينهما ولاد)

قوله والى من بينهما الخ هكذا  
بخطه ولعله سقط من قله كلمة  
لا تأمل اه معجمه

(قوله ولو علمو كالفقير) قد راجعت كثيرا فلم أرم من ذكر ذلك وهو مشكل فان الملك يقع للمولى الفقير ثم رأيت  
 لرحق<sup>١</sup> قال حكاه الشافعي في حاشية التبيين بقيل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة كذلك اه أي لا يدفع  
 لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشافعي بعينها في المعراج وهو مقتضى التعبير بقيل ضعفه لما قلنا والله أعلم (قوله  
 ولو مبانة) أي في العدة ولوليثلاث نهر عن معراج الدراية (قوله ولا إلى مملوك المزكي) وكذلك مملوك  
 من بينه وبينه قرابة ولأدأ وزوجية لما قال في الجبر والفتح ان الدفع لمكاتب الولد غير جائز كالدفعة لابنه شربلا لينة  
 (قوله ولو مكاتباً أو مديراً) لعدم التملك في العبد والمدير ولأن له في مكاتب مكاتبته حذا زليعي واعترض  
 الشربلا لى جعله المملوك شاملاً للمكاتب بأنهم صر<sup>٢</sup> حوا بأنه لو قال كل مملوك لى حر لا يتناول المكاتب لانه ليس  
 بمملوك مطلقاً لانه مالت يد اقلت وقد يجاب بأنه لم يتناول هناك لشبهة انصراف المطلق الى الكامل فلم يعقل لأن  
 الشبهة تصلح للدفع للآليات ولا مقتضى هنا مراعاة هذه الشبهة (قوله اعتق المزكي بعضه) اعلم أن حكم  
 معتق البعض عند الامام أن العبدان كان كله للمعتق عتق بقدر ما أعتق وله استسعاؤه في قيمة الباقي أو تخريجه  
 وان كان مشتركاً فان كان المعتق موسراً فليشريكه استسعاء العبد في قيمة حصته أو تضمين المعتق ويرجع بمائتين  
 على العبد أو يعتق باقيه وان كان معسراً استسعى العبد لا غير وعند هما أن أعتق بعض عبده عتق كله ولا يسعى  
 وان أعتق بعض المشترك فليس للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعصار ولا يرجع المعتق على العبد  
 وسأقي تمام الاحكام في باب (قوله معسر) حال من الاب وليس بقيد احترازي (قوله لا يدفع له) ذكره ليعمل له  
 والا يغني عنه قول المصنف ولا إلى عبده ط (قوله لانه مكاتبه أو مكاتب ابنه) لانه على تقدير أن يكون كله له  
 أو يكون بينه وبين ابنه وكان موسراً واختار الابن تضمينه ورجع الاب على العبد بمائتين فهو مكاتبه وان كان  
 معسراً أو كان موسراً واختار الابن الاستسعاء فهو مكاتب ابنه ومكاتب الابن لا يجوز دفع الزكاة اليه  
 كما لا يجوز دفعها الى الابن فافهم وبما قررنا ظهر أن قوله معسر ليس بقيد احترازي كما قلنا ولعل<sup>٣</sup> فأنذنه  
 رجوع شق التعلييل الى المسألتين على سبيل التف والنشر المرتب ثم انه ساء مكاتباً لانه يشبهه في السعاية وان  
 خالفه من بعض الواجهة كعدم الرد الى الرق (قوله وأما المشترك الخ) قال في الجبر ولو كان بين اثنين  
 اجنيين فأعتق أحدهما حصته وهو معسر واختار الساكت الاستسعاء فلم يعتق الدفع لانه مكاتب  
 لشريكه وليس للساكت الدفع لانه مكاتبه وان كان المعتق موسراً واختار الساكت تضمينه فللساكت الدفع  
 الى العبد لانه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تضمينه استسعاء اه (قوله لانه اما مكاتب  
 نفسه) أي فيما اذا كان المزكي هو الساكت المستسعى وكان المعتق معسراً أو كان المزكي هو المعتق الموسر  
 واستسعى العبد بعد أن ضمنه الساكت وقوله أو غيره أي فيما اذا كان المزكي هو المعتق في الصورة الاولى  
 أو الساكت في الثانية كما علم مما ذكرناه آنفاً عن الجبر في المسألتين الاوليتين لا يجوز الدفع اليه لانه مكاتب  
 نفسه كما علم من قوله ولا إلى مملوك المزكي ولو مكاتباً وفي الاخيرتين يجوز لانه مكاتب غيره كما علم من قول المتن سابقاً  
 ومكاتب فقوله لانه الخ تعليل لقوله في حكمه علم مما مر وهو ظاهر فافهم قال في النهر فان قلت كيف يتصور دفع  
 الزكاة من المعسر قلت يتصور بأن يكون زكاة مال مستمك قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق فقيراً (قوله  
 مطلقاً) أي سواء كان المعتق موسراً أو معسراً والعبد كله له أو مشترك بينه وبين ابنه أو اجنبي (قوله لانه حر<sup>٤</sup>  
 كله) أي غير مديون وهو فيما اذا كان كل العبد للمعتق أو بعضه وهو موسر وضمنه الساكت (قوله أو حر<sup>٥</sup>  
 مديون) أي فيما اذا كان المعتق معسراً فان العبد يسعى للساكت وهو حر (قوله فافهم) أشار به الى انه  
 حر والمراد على وجه لا يرد عليه ما أورد في الدرر على عبارة الهداية وان تكلف شراحيها الى تأويلها كما يعلم  
 بمراجعة ذلك (قوله ولا الى غنى) استثنى منه القهستاني المكاتب وابن السبيل والعامل ومقتضاه  
 جواز الدفع الى المكاتب وان حصل نصاً بازاء على بدل الكتابة وقد مناه عن شرح ابن الشافعي وأما  
 دفعها الى السلطان فتقدم الكلام عليه أول الزكاة وكذا الوجع رجل لفقر زكاة من جماعة (قوله فارغ عن  
 حاجته) قال في البدائع قدر الحاجة هو ما ذكره الكرخي في مختصره فقال لا بأس أن يعطى من الزكاة من له  
 مسكن وما يتأث به في منزله وضادهم وفرس وسلاح ومياب البدن وكتب العلم ان كان من أهله فان كان له فضل  
 عن ذلك تبلغ قيمته مائتي درهم مكرم عليه أخذ الصدقة لما روى عن الحسن البصري قال كانوا يعنى العصابة

ولو علمو كالفقير (أو) بينهما (زوجية)  
 ولو مبانة وقال لا يدفع هي زوجها  
 (و) لا إلى (مملوك المزكي) ولو مكاتباً  
 أو مديراً (و) لا إلى (عبد)  
 اعتق المزكي بعضه) سواء كان  
 كله له أو بينه وبين ابنه فأعتق الاب  
 حفظه معسر لا يدفع له لانه مكاتبه  
 أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه  
 وبين اجنبي فخكمه علم مما مر  
 لانه اما مكاتب نفسه أو غيره  
 وقال لا يجوز مطلقاً لانه حر كله  
 أو حر مديون فافهم (و) لا إلى  
 (غنى) يملك قدر نصيب فارغ  
 عن حاجته الاصلية من أي مال  
 كل

مظلة

في الطوائف الاصلية

يعطون من الزكاة ثلث عشرة آلاف درهم من السلاح والفرس والدار والخدم وهذا الآن هذه الاشياء من  
الحوائج اللازمة التي لا بد للانسان منها واذ كرى الفتاوى فيمن له حوائج ودور للغلة لكن غلتها لا تكفيه ولعلها  
انه فقير ويحل له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل وكذا قوله كرم لا تكفيه غلته ولو عنده  
طعام للقوت يساوي مائتي درهم فان كان كفاية شهر يحل أو كفاية سنة قيل لا يحل وقيل يحل - لانه مستحق  
الصرف الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد أخرج عليه الصلاة والسلام لنسائه قوت سنة ولوله كسوة الشتاء وهو  
لا يحتاج اليها في الصيف يحل - ذكر هذه الجملة في الفتاوى اه وظاهر تعليله للقول الثاني في مسألة الطعام  
اعتماده وفي التتارخانية عن التهذيب انه الصحيح وفيها عن الصغرى له دار يسكنها لكن تزيد على حاجته  
بأن لا يسكن الكل يحل له أخذ الصدقة في الصحيح وفيها سئل محمد عن له أرض يزرعها وأحافوت يستغلها وأدار  
غلها ثلثة آلاف ولا تكفي لنفقتة ونفقة عياله سنة يحل له أخذ الزكاة وان كانت قيمتها تبلغ الوفا وعليه  
الفتوى وعندهما لا يحل اه لمصاقلت وسئلت عن المرأة هل تصير غنية بالجهاز الذي تزف به الى بيت  
زوجها والذي يظهر مما مر أن ما كان من أثاث المنزل وثياب البدن وأواني الاستعمال مما لا بد لامثالها منه  
فهو من الحاجة الاصلية وما زاد على ذلك من الحلي والاواني والامتنعة التي يقصد بها الزينة اذا بلغ نصابا  
تصير به غنية ثم رأيت في التتارخانية في باب صدقة الفطر سئل الحسن بن علي عن لها جواهر ولا تلبسها  
في الاعياد وتزين بها الزوج وليست للتجارة هل عليها صدقة الفطر قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها  
عمر الحافظ فقال لا يجب عليها اه وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلي غير النقدين من الحوائج الاصلية  
والله تعالى أعلم (قوله كما جزم به في البحر) حيث قال ودخل تحت النصاب النسي الخ من الابل  
فان ملكها أو نصابا من السوائم من أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوي مائتي درهم أو لا  
وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من أي مال كان اه (قوله ما في الوهبانية) أي في آخرها عند ذكر  
الانشاز (قوله لكن اعتمد في الشرى بلالية الخ) حيث قال وما وقع في البحر خلاف هذا فهو وهم فليتنبه له  
وقد ذكر خلافه في انغاز الاشياء والنظار فنقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من شراح الهداية صرح بما ادعاه بل  
عبارتهم تفيد خلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من النقود أو السوائم  
أو العروش اه فأوهم ما في البحر وهو مدفوع لأن قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدير النصاب بالقيمة  
سواء كان من العروش أو السوائم لما أن العروش ليس نصابا الا ما يبلغ قيمته مائتي درهم وقد صرح بأن المعتبر  
مقدار النصاب في التبيين وغيره واستدل له في الكافي بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يغنيه فقد  
سأل الناس الحافا قيل وما الذي يغنيه قال ما تادهم أو وعد لها اه فقد شمل الحديث اعتبار السائمة  
بالقيمة لا طلاقه وقد نص على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية  
وشرحها والذخائر الاشرفية وفي الجوهرية قال المرغيناني اذا كان له خمس من الابل قيمتها أقل من مائتي درهم  
تحل له الزكاة وتجب عليه وهذا يظهر أن المعتبر نصاب النقص من أي مال كان بلغ نصابا من جنسه أو لم يبلغ اه  
مانقله عن المرغيناني اه ما في الشرى بلالية لمحضاه ووفق ط بأنه روى عن محمد واثبات في النصاب المحترم  
للزكاة هل المعتبر فيه القيمة أو الوزن ففي المحيط عنه الاول وفي الظهيرية عنه الثاني وتظهر الثمرة فيمن له  
تسعة عشر دينار قيمتها ثمانية دراهم مثلا فيجزم أخذ الزكاة على الاول لا على الثاني والظاهر أن اعتبار الوزن  
في الموزون لتأنيبه فله أما المعدود كالسائمة فيعتبر فيها العدد على الرواية الثانية وعليها يحمل ما في البحر  
وعلى رواية المحيط من اعتبار القيمة يحمل ما في الشرى بلالية وغيره اوبه يشدق الثاني بين كلامهم اه أقول  
وفيه نظر فان قوله أما المعدود كالسائمة فيعتبر فيها العدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة أما في حق حرمة  
أخذها فهو محل النزاع فقد يقال اذا كان اختلاف الرواية في الموزون يكون المعدود معتبرا بالقيمة  
بلا اختلاف كما تعتبر القيمة اتساقا في العروش وقد علمت أن ما ذكره في البحر لم يصرح به شراح الهداية وإنما  
صرحوا بما مر عن العناية وقد علمت تأويله مع تصريح المرغيناني بما يزيل الشبهة من أصلها فلم يحصل التنافي  
بين كلامهم حتى يقتضيه التوفيق البعيد وانما حصل التنافي بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب  
الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التنافي فيجوز دفعها اليه كافي منية المفتي ط (قوله ولومدبرا)

مطلب  
في جهاز المرأة هل تصير به غنية

كن له نصاب سائمة لا تساوي مائتي  
درهم كما جزم به في البحر  
والنهر وأقره المصنف فاقلاوبه  
يظهر ضعف ما في الوهبانية  
وشرحها من انه تحل له الزكاة  
وتلزمه الزكاة اه لكن اعتمد  
في الشرى بلالية ما في الوهبانية  
وحرر وجزم بأن ما في البحر وهم  
(و) لالى (مملوكه) أي الغنى  
ولومدبرا

مثله أم الولد كما في الجبر (قوله أوزمنا الخ) أي ولا يجد ما ينفقه كما في الذخيرة (قوله على المذهب) أي حيث أطلق فيه العبد وهذا راجع إلى قوله أوزمنا قال في الذخيرة وروى عن أبي يوسف جواز الدفع إليه اه قال في التتبع وفيه نظر لانه لا يتتبع وقوع الملك لمولاه بهذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأنه بتركه واستحباب الصدقة النافلة عليه وقد يجاب بأنه عند غيبة مولاه القتي وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل اه قال في البصر وقد يقال إن الملك هنا يقع للمولى وليس بمصرف وأما ابن السبيل بمصرف فالأولى الاطلاق كما هو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه بابن السبيل في جواز الدفع اليه للعجز مع قيام المانع كما ألحق به من له مال لا يقدر عليه كما مر فإذا جاز فيه مع تحقق غيابه ففي العبد العابر من كل وجه أولى لكن قد شازع في صحة الحاقه بأن الرخصة لا بد فيها من الملك والعبد لا يملك وإن ملك ففي ابن السبيل ونحوه موقع للملك في محل العجز بخلاف الدفع وفي العبد وقع في غير محل العجز لأن الملك يقع للمولى الآن بدعي وقومه للعبد هنا أحياء لمهجته حيث لم يجد مستبرعا (قوله غير المكاتب) أي مكاتب القتي (قوله بمحيط) أي يدين بمحيط أي مستغرق لرقبته ولما في يده (قوله فيجوز) جواب لشرط مقدرا أي أما المكاتب والمأذون المذكور فيجوز دفع الزكاة اليهما أما المكاتب فتقدم وأما المأذون فقلعتم ذلك المولى كسبه في هذه الحالة عند الامام خلافا لهما كما في الجبر (قوله ولا إلى طفله) أي القتي فصرف إلى البالغ ولو ذكر أصحهما فمستأنى فأفاد أن المراد بالطفل غير البالغ ذكرنا أن أو اتى في عيال أي به أولا على الأصح لما أنه بعد غيابه نهر (قوله بخلاف ولده الكبير) أي البالغ كما مر ولو زمان قبل فرض نفقته أجماعا وبعده عند محمد خلافا للثاني وعلى هذا بقية الأقارب وفي بنت القتي ذات الزوج خلاف والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وطفل الغيبة) أي ولولم يكن له أب يجر عن الغيبة (قوله لا تنفاه المانع) عليه الجميع والمانع أن الطفل بعد غيابه ينفى أي به بخلاف الكبير فإنه لا بعد غيابه ينفى أسبه ولا الأب ينفى ابنه ولا الزوجة ينفى زوجها ولا الطفل ينفى أمه ح عن الجبر (قوله وبني هاشم الخ) اعلم أن عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعقب أربعة وهم هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الرخصة إلى أولاد كل إذا كانوا مسلمين فقراء الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل قهستاني وبه علم أن إطلاق بني هاشم مما لا ينبغي إذ لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم ولهذا قال في الحواشي السعدية أن آل أبي لهب ينسبون أيضا إلى هاشم وتحمل لهم الصدقة اه وأجيب في النهر بقوله وأقول قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الأمن أبطل النص قرأته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني وبين أبي لهب فإنه أثر علينا الآخرين وهذا صريح في انتقطاع نسبته عن هاشم وبه ظهر أن في اقتصار المصنف على بني هاشم كفاية فإن من أسلم من أولاد أبي لهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدا لم أر من نخافوه قد بره اه (قوله بنو لهب) في بعض النسخ بنو أبي لهب وهي أصوب (قوله فعمل لهم) هذا ما جرى عليه جمهور الشارحين خلافا لما في غاية البيان كما في الجبر والنهر (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم وهو أخو هاشم كما مر (قوله إطلاق المانع الخ) يعني سواء في ذلك كل الأزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها إلى مستحقها وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعروض كذا في الجبر وقال في النهر وجوز أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض وهو رواية عن الامام وقول العيصي والهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله عند أبي حنيفة خلافا لابن يوسف صوابه لا يجزى ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الامام بل تأمل اه وجهه أنه لو اختار تلك الرواية ما صح قوله خلافا لابن يوسف لما علمت من أنه موافق لها وفي اختصار الشارح بعض إيهام اه ح (قوله فأرأواهم أولى) أي بالمانع أن تملك الرقيق يقع لمولاه بخلاف العتيق قال في النهر قد يجوز لهم لأن مولى القتي يجوز الدفع اليه (قوله لحديث مولى القوم منهم) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بلطف مولى القوم من أنفسهم وانا لا تحمل لنا الصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهذا في حق حل الصدقة ومروئتها لا في جميع الوجوه ألا ترى أنه ليس يكف ملهم وأن مولى المسلم إذا كان كافرا توخذ منه الجزية ومولى

أوزمنا ليس في عيال مولاه أو كان مولاه غائبا على المذهب لأن المانع وقوع الملك لمولاه (غير المكاتب) والمأذون المديون محيط فيجوز (و) لا إلى (طفله) بخلاف ولده الكبير وأبيه سواهم أنه الفقراء وطفل الغيبة فيجوز لا تنفاه المانع (و) لا إلى (بني هاشم) الأمن أبطل النص قرأته وهم بنو لهب فحمل لكن أسلم منهم كما تحل لبني المطلب ثم ظاهر المذهب إطلاق المانع وقول العيصي والهاشمي يجوز له دفع زكاته لمثل صوابه لا يجوز نهر (و) لا إلى (موالهم) أي عتقائهم فأرأواهم أولى لحديث مولى القوم منهم

قوله فعمل لهم هكذا بخطه ولعلها نسخة والا فالذي في نسخ الشارح فصل لم أسلم منهم وهو أصح بالمراد اه معجبه



و هل كانت تحمل لسائر الانبياء  
 خلاف واعتقد في التبرحلتها  
 لا قربانهم لاهم (وجازت التطوعات  
 من الصدقات و) غلة (الاقواق  
 لهم) أي لني هاشم سواء سماهم  
 الواقف أولا على ما هو الحق كما  
 حقه في الفتح لكن في السراج  
 وغيره ان سماهم جاز والا لا قلت  
 وجعله محشي الاشياء محمل  
 القولين ثم نقل عن صاحب البحر  
 عن المسوط وهل تحمل الصدقة  
 لسائر الانبياء قيل نعم وهذه  
 خصوصية لنيينا صلى الله عليه  
 وسلم وقيل لا بل تحمل اقربائهم  
 فهي خصوصية لقراة نبيينا  
 اكراما واطهارا الفضيلة صلى  
 الله عليه وسلم فليحفظ (و) لا  
 تدفع الى (ذم) لحديث معاذ  
 (وجاز) دفع (غيرها وغير  
 العشر) والخراج (اليه) أي  
 الذم ولو واجبا كمنذر  
 وكفارة وفطرة خلافا للثاني  
 ويقول يفتي حاوي القدسي وأما  
 الحربي ولو مستأنا فجميع  
 الصدقات لا تجوز له انفاقا بجر  
 عن الغاية وغيرها لكن بجر  
 الزبلي يجوز التطوع له (دفع  
 بجر) لمن يظنه مصرفا

قوله غير العشر هكذا بخطه بدون  
 واو والذي في نسخ السراج وغير  
 العشر الواو والمال واحد تأمل  
 اه معجمه

التعليق لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية نهر قلت سياقي في باب الكفاة في النكاح أن معتق الوضيع ليس  
 بكف لمعتقة الشريف (قوله لسائر الانبياء) أي لباقهم (قوله واعتقد في النهر الخ) هو اعتماد الثاني  
 القولين لا في نقلهم عن المسوط وفي حواشي مسكين عن الجوى عن شرح البخاري لابن بطال اتفق  
 الفقهاء على أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الجوى وفي المغني  
 عن عائشة رضي الله عنها أنا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال فهذا يدل على تحريمها عليهن اه تأمل (قوله  
 وجازت التطوعات الخ) قديم المخرج بنية الواجبات كالنذر والعشر والكفارات وجزاء الصيد الاخر  
 المر كإفانه يجوز صرفه اليهم كما في النهر عن السراج (قوله كما حققه في الفتح) أقول نقل في البحر عن عدة  
 كتب أن النفل جائز لهم إجماعا وذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التطوع والوقف كما في المحيط وكافي النسفي  
 وأن الزبلي أثبت الخلاف على وجه يشعر بحرمة التطوع عليهم وقواه في الفتح من جهة الدليل اه قلت  
 وذكر في الفتح أن الحق اجراء الوقف مجرى النافلة لأن الوقف مستبرع ووجوب الدفع على الناظر لوجوب  
 اتباعه لشرط الواقف لا بصيرته واجبا على الواقف ونقل ح عبارته بطولها وحاصلها ترجيح منع الوقف  
 عليهم كالثافله وبه يظهر ما في كلام الشارح فان مفاده أن كلام الفتح في الوقف فقط وأنه يحل لهم لكن وقع  
 في نسخة كتب عليها ح زيادة وقيل لا مطلقا قبل قوله على ما هو الحق وبها يصح الكلام وسقطت هذه الزيادة  
 وما بعده في بعض النسخ الى قوله ولا تدفع الى ذم (قوله لكن في السراج وغيره) عزاء في البحري  
 شرح الطحاوي وغيره (قوله وجعله محشي الاشياء) أي الشيخ صالح الغزي ابن المصنف وكذا  
 البيري شارح الاشياء والضمير الى ما في السراج وغيره ط (قوله محمل التويل) أي محمل القول بالجواز  
 على ما إذا سماهم وبعده على ما إذا لم يسهم كما إذا وقف على الفقراء ولعل وجهه انه حينئذ يكون صدقة  
 من كل وجه فلا يجوز الدفع الى فقرائهم بخلاف ما إذا سماهم لانه يكون تبرعا وصله لا صدقة فهو كالموقوف  
 على جماعة أغنياء ثم على الفقراء ويؤيده ما في خزائن المفتين لو قال مالي لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهم يحصون جاز لان هذه وظيفة وليست بصدقة وبصرف الى أولاد فاطمة رضي الله عنها اه (قوله ثم نقل  
 عن صاحب البحر الخ) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب اسقاطه لتكرره بقوله المار وهل كانت  
 تحمل الخ (قوله لحديث معاذ) أي المار عند قوله ومكاتب اذا خلافا أن الضمير في اغنيائهم  
 يرجع للمسلمين فكذا في فقرائهم معراج (قوله غير العشر) فانه ملحق بالزكاة ولذا اسمه زكاة الررع وأما  
 الخراج فليس من الصدقات التي الكلام فيها ومصرفه مصالح المسلمين كما مر ولذا لم يستثن في الكثر والهداية  
 الا الزكاة (قوله خلافا للثاني) حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز اعتبارا بالزكاة  
 وصريح في الهداية وغيرها بأن هذا رواية عن الثاني وظاهره أن قوله المشهور كقولهما (قوله وبقوله  
 يفتي) الذي في حاشية الخير الرمي عن الحماوي وبقوله تأخذت لمكن كلام الهداية وغيرها بفسد  
 ترجيح قولهما وعليه المتون (قوله وأما الحربي) محترز الذم (قوله عن الغاية) أي غاية البيان  
 وقوله وغيرها أي النهاية فانهم (قوله لمكن بجرم الزبلي بجواز التطوع له) أي للمستأمن كما  
 تفيد عبارة النهر ثم ان هذا لم أره في الزبلي وكذا قال أبو السعود وغيره مع انه مخالف لدعوى الاتفاق لكن  
 رأيت في المحيط من كتاب المكسب ذكر محمد في السير الكبير لابس للمسلم أن يعطى كافرا حرييا وأذمتا  
 وأن يقبل الهدية منه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار الى مكة حين فخطوا وأمر  
 بدفعها الى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفترقاه على فقراء أهل مكة ولأن صلة الرحم محمودة  
 في كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق الخ وسند كتمام الكلام على ذلك في أول كتاب الوصايا  
 (قوله دفع بجر) أي اجتهاد ودولة الطلب والابتغاء ويرادفه التوخى الآن الا قول يستعمل في المعاملات  
 والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بغالب الظن عند عدم الوقوف على حقيقته نهر (قوله لمن يظنه  
 مصرفا) أما لو تجرى فدفع لمن يظنه غير مصرف أو شك ولم يتجرى لم يجز حتى يظهر أنه مصرف فيجزي به في الصحيح  
 خلافا لمن ظن عدمه وقامه في النهر وفيه واعلم أن المدفوع اليه لو كان جالسا في صف الفقراء يصنع صنعهم  
 أو كلن عليه زعيم أو سأل فاعطاه كانت هذه الاسباب بمنزلة التجري كذا في المسوط حتى لو ظهر غناه لم يعد



(فبان أنه عبده) أي ولومدبرا أو أم ولد نهر وجوهرة وهو مفاد من مقابله بالمكاتب وانما لم يجر  
لأنه لم يخرج المدفوع عن ملكه والتكليف ركن (قوله أو مكاتبه) لأن له في كسبه حقا فلم يتم التكليف له بل  
والمستسعى كالمكاتب عنده وعندهما حر مديون بجر عن البدائع (قوله أو حر) قال في البصر وأطلق  
أي في الكثر ~~ال~~ كافر فشمع الذي والحر في وقد صرح به ما في المبسوط وفي المحيط في الحر في روايتان والفرق  
على احدهما انه لم توجد صفة القرية أصلا والحق المنع في غاية البيان عن التحفة أجعوا أنه اذا ظهر أنه حر  
ولومستأنا لا يجوز وكذا في المعراج معللا بأن صلته لا تكون بزاشرع اولذا لم يجر التطوع اليه فلم يقع قرينة  
أقول يتأنيبه ما قد مناه قريسا عن المحيط عن السير الكبير من أنه لا بأس أن يعطى حريا إلا أن يقال ان معناه  
لا يجرم بل تركه أولى فلا يكون قرينة قاتل وفي شرح الكثر لابن الشلي قال في كفاية البيهقي دفع الى حر في خطا  
ثم تبين جاز على رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة انه لا يجوز وهو قوله ١٥ قال الاقطع وقال أبو  
يوسف لا يجوز وهو أحد قولي الشافعي وقوله لا أثر مثل قول أبي حنيفة قال في مشكلات خواهر زاده  
الاجماع منع قد أنه لو كان مستأنا أو حرييا تجب الاعادة ١٥ ونص في المختار على الجواز واطلاق الكثر يدل  
عليه ١٥ كلام ابن الشلي قلت وكذا اطلاق الهداية والمقتى الكافر يدل على الجواز وما نقله عن الاقطع  
يدل على أنه قول امام المذهب في كفاية الاجماع على خلافه في غير محلها (قوله لم امر) أي في قوله فجميع  
الصدقات لا تجوز له اتفاقا (قوله أو كونه ذميا) عدل عن تغيير الهداية وغيره بالكاكف بناء على ما مر  
(قوله لا يعيد) أي خلافا لابي يوسف (قوله لأنه أتى بما في وسعه) أي أتى بالتكليف الذي هو الركن  
على قدر وسعه اذ ليس مكافا اذ دفع في ظلة مثلا بأن يسأل عن القابض من أنت وبقولنا أتى بالتكليف يندفع  
ما قد يقال انه لو دفع الى عبده أو مكاتبه يكون أتى بما في وسعه ~~لكن~~ يرد عليه الحر في حصول التكليف وهذا  
يؤيد ما مر من عدم وجوب الاعادة فيه والتعليل بعدم وجود صفة القرية محل نظر فتدبر (قوله ولو دفع  
بلا تحتر) أي ولا شك كما في القتح وفي القهستاني بأن لم يخطئ بياله انه مصرف أولا وقوله لم يجران أخطأ أي  
ان تبين له انه غير مصرف فلم يظهر له شيء فهو على الجواز وقد مناهما لولشك فلم يجرأ وتحترى وغلب على ظنه انه  
غير مصرف (تنبيه) في القهستاني عن الزاهدي ولا يسترد منه لو ظهر أنه عبدا أو حر في وفي الهاشمي  
روايتان ولا يسترد في الولد والغني وهل يطيب له فيه خلاف واذا لم يطيب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطى  
١٥ (قوله وكره اعطاء فقير نصابا أو أكثر) وعن أبي يوسف لا بأس باعطاء قدر النصاب وكره الاكثر  
لأن جراً من النصاب مستحق لحاجته للعال والباقى دونه معراج وبه ظهر وجه ما في الظهيرية وغيرها  
عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فصدق عليه بدرهمين قال يأخذ  
واحد ويرد واحدا ١٥ فخاف البحر والنهر هنا غير محترق قدر وبه ظهر أيضا أن دفع ما يكمل النصاب كدفع  
النصاب قال في النهر والظاهراً أنه لا فرق بين كون النصاب ناميا أولا حتى لو أعطاه عروضا تبلغ نصابا فكذلك  
ولا بين كونه من النقود أو من الحيوانات حتى لو أعطاه خمساً من الابل لم تبلغ قيمتها نصابا كره لم امر ١٥ وفي بعض  
النسخ تبلغ بدون لم والانصب الاول (قوله بحيث لو فرقه عليهم) أي على العيال فهو راجع الى قوله أو كان  
صاحب عيال قال في المعراج لأن التصديق عليه في المعنى تصديق على عياله وقوله أولا يفضل معطوف على  
قوله لو فرقه وهو راجع الى قوله مديوناً فبني لف ونشر غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه يخص وينضل فافهم  
(قوله وكره نقلها) أي من بلد الى بلد آخر لأن فيه رعاية حق الجوارف ~~كان~~ أولى زيلعي والتبادر منه  
أن الكراهة تنزيهية تأمل فلونقلها جاز لأن المسرف مطلق الفقراء دور ويعتبر في الزكاة مكان المال  
في الروايات كلها واختلف في صدقة الفطر كما يأتي (قوله بل في الظهيرية الخ) اضطراب اتقالي عن عدم  
كراهة نقلها الى القرابة الى تعيين النقل اليهم وهذا نقله في جميع الفوائد معزيا للاوسط عن أبي هريرة مرفوعا  
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا مائة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة  
محتاجون الى صلته ويصرفها الى غيرهم والذي نفسي بيده لا ينظر الله اليه يوم القيامة ١٥ رجعي والمراد بعدم  
القبول عدم الاثابة عليها وان سقط بها الفرض لأن المقصود منها سد خلة المحتاج وفي القريب جمع بين الصلة  
والصدقة وفي القهستاني والافضل اخوته واخوانه ثم اولادهم ثم أعمامه وعماته ثم أخواله وخالاته ثم ذروا

(فبان أنه عبده أو مكاتبه أو حر) ولو مستأنا أعادها لم امر وان  
بار غناه أو كونه ذميا أو أنه أبوه  
أو ابنه أو امرأته أو هاشمي لا يعيد  
لأنه أتى بما في وسعه حتى لو دفع بلا تحتر  
لم يجران أخطأ (وكره اعطاء فقير  
نصابا) أو أكثر (الاذا كان)  
المدفوع اليه (مديونا أو) كان  
(صاحب عيال) بحيث (لو فرقه  
عليهم لا يخص كلا) أولا يفضل  
بعد دينه (نصاب) فلا يكره  
فتح (و) كره (نقلها الى قرابة)  
بل في الظهيرية لا تقبل صدقة  
الرجل وقرابته معا ويح حتى يدا  
بهم فيستحاجتهم (أو أوجب)  
أو أصل أو أروع أو أنفع للمسلمين

قوله ولو دفع بلا تحتر هكذا بخطه  
والذي في نسخ الشارح حتى لو دفع  
الخ ١٥ معجمه

(أ) ومن دار الحرب الى دار الاسلام  
 أو الى طاب علم. وفي المعراج  
 التصديق على العالم الفقير أفضل  
 (أ) أو الى الزهاد أو كانت مجلبة قبل  
 تمام الحول فلا يكره خلاصة  
 (ولا يجوز صرفها لاهل البدع)  
 كالكترامية لانهم مشبهة في ذات  
 الله وكذا المشبهة في الصفات  
 في المختار لان مفوت المعرفة من  
 جهة الذات يلحق بمفوت المعرفة  
 من جهة الصفات فجمع الفتاوى  
 (كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده  
 منه) أي من الزني وكذا الذي  
 نفاه احتياطاً (الا اذا كان  
 الولد (من ذات روج معروف)  
 فصولين والسك في الاشياء  
 (ولا) يحل أن (يسأل) شيئاً من  
 القوت (من له قوت يومه) بالفعل  
 أو بالقوة كالصحيح المكتسب وبأن  
 معطيه ان علم بحاله لاعائه على  
 المحرم (ولو سأل للكسوة)  
 أو لاستغاله عن الكسب بالجهاد  
 أو طلب العلم (جاز) لو محتاجاً

٢ قوله نسبت الى عبد الله محمد الخ  
 هكذا بخطه ولعله سقط من فله لفظ  
 أبي في المصباح وكرام بفتح  
 الكاف منقل والد أي عبد الله  
 محمد بن كرام المشبه الذي أطلق  
 اسم الجوهر على الله تعالى الخ  
 ما قال فيلجزراه معجته

أرحامه ثم جيرانه ثم أهل سكتة ثم أهل بلده كما في النظم اه قلت ونظم ذلك المقدسي في شرحه (قوله أو من دار  
 الحرب الخ) لان فقراء المسلمين الذين في دار الاسلام أفضل من فقراء دار الحرب بحر قلت ينبغي استثناء  
 اسارى المسلمين اذا كان في دفعها اعانة على فكر قايهم من الاسر تأمل (قوله وفي المعراج الخ) تمام  
 عبارته وكذا على المديون المحتاج (قوله أفضل) أي من الجاهل الفقير قهسنا (قوله خلاصة) عبارتها  
 كما في البحر لا يكره أن ينقل زكاة ماله المجلبة قبل الحول لفقير غير أحوج ومديون (قوله ولا يجوز صرفها  
 لاهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها لـ كترامية الخ فالمراد هنا بالبدع المكفرة تأمل (قوله  
 كالكترامية بالفتح والتشديد وقيل بالتخفيف والاول الصحيح المشهور فرقة من المشبهة نسبت الى عبد الله محمد  
 ابن كترام وهو الذي نص على أن معبوده على العرش استقاراً وأطلق اسم الجوهر عليه تعالى الله  
 عما يقول المبطلون علواً كبيراً مغرب (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث  
 به تعالى فيجعلون بعض صفاته حادثه كصفات الحوادث ط (قوله لان مفوت المعرفة الخ) العبارة مقبولة  
 وعبارة البرازية وغيرهم أي غير الكترامية من المشبهة في الصفات أقل حالاً منهم لانهم مشبهة في الصفات والمختار  
 أنه لا يجوز الصرف اليهم أيضاً لان مفوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمفوت المعرفة من جهة الذات  
 (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الا خمس الركاز ط عن حاشية الاشياء  
 لابي السعود (قوله وكذا الذي نفاه) كولد أم الولد اذا نفاه كذا في البحر ومثله المنع باللعان كما يأتي  
 في بابه وهل مثله ولد قنته اذا سكت عنه أو نفاه فليراجع ح (قوله احتياطاً) علة لقوله لا يجوز (قوله  
 الا اذا كان الولد الخ) علة في العمادية بأن النسب يثبت من النكاح وقد ذكر في الصيرفية جاءت بولد  
 من الزني يثبت النسب من الزوج لان الزاني في الصحيح فلودفع صاحب الفراش زكاته الى هذا الولد يجوز  
 ولودفع الزاني لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي اه فقد صرح بعدم جواز دفع الى ولده من الزني وان كان لهما  
 زوج معروف رحى عن الجوى وهذا مخالف لما ذكره المصنف وتصور المسألة بالزني مع العلم بأنها ذات  
 زوج ليخرج ما اذا لم يعلم ذلك لكون الوطء حينئذ وطء شبهة لازمي ولذا قال في البحر وخرج ولد المنع اليها زوجها  
 اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الاول حيا فان على قول الامام المرجوع عنه الاولاد الاول ومع هذا لا يجوز دفع  
 زكاته اليهم وشهادتهم له كذا في المعراج لعدم الفرعية ظاهراً وعليه فينبغي أن لا يجوز ذلك للثاني لوجود  
 الفرعية حقيقة وان لم يثبت النسب منه لكن المنقول في الولو الجلية جواز ذلك له على قول الامام وروى  
 رجوعه وعليه الفتوى وعليه فلا اول دفع اليهم دون الثاني اه (قوله والكل) أي كل الفروع المذكورة  
 من قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع الى هنا (قوله ولا يحل أن يسأل الخ) قيد بالسؤال لان الاخذ بدونه  
 لا يحرم بحر وقيد بقوله شيئاً من القوت لان له سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت كثوب شربلية واذا  
 كان له دار يسكنها ولا يقدر على الكسب قال ظهير الدين لا يحل له السؤال اذا كان يكفيه مادونه معراج  
 ثم نقل ما يدل على الجواز وقال وهو أوسع وبه ينبغي (قوله كالصحيح المكتسب) لانه قادر بعينه واكتسابه  
 على قوت اليوم بحر (قوله وبأن معطيه الخ) قال الاكمل في شرح المشرق وأما الدفع الى مثل  
 هذا السائل عالماً بحاله فيحكمه في القياس الا أنه به لانه اعانة على الحرام لكنه يجعل هبة وبالهبة للفتى أولن  
 لا يكون محتاجاً اليه لا يكون آثماً اه أي لان الصدقة على الفتى هبة كما أن الهبة للفقير صدقة لكن فيه  
 أن المراد بالفتى من يملك نصيباً أما الفتى بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة خافز منه وقع فيه  
 أفادته في النهر وقال في البحر لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس اعانة على المحرم لان الحرمة  
 في الابتداء انما هي بالسؤال وهو متقدم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الا لو كان الاخذ هو المحرم فقط فلي تأمل  
 اه قال المتدسي في شرحه وأنت خير بأن الظاهر أن مرادهم أن الدفع الى مثل هذا يدعو الى السؤال على  
 الوجه المذكور وبالمنع ربما يتوب عن مثل ذلك فلي تأمل اه (قوله للكسوة) ومثلها الجرة المسكن ومرة  
 البيت الضرورية لا ما يشترى به يتأفم يظهر (قوله أو لاستغاله عن الكسب بالجهاد) أشار الى أن له السؤال  
 وان كان قوياً مكتسباً كما صرح به في البحر عن غاية البيان (قوله أو طلب العلم) ذكره في البحر بحنا بقوله  
 وينبغي أن يلحق به أي بالغيازي طالب العلم لاستغاله عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا ان نفقته على أبيه وان كان

\* (فروع) \*

يتبدد دفع ما يغنيه يومه عن  
السؤال واعتباره من حاجة  
وعيال والمعتبر في الرصانة  
فقراء مكان المال وفي الوصية  
مكان الموصى وفي الفطرة مكان  
المؤدى عند محمد وهو الأصح  
لأن رؤسهم تبع لرأسه \* دفع  
الزكاة إلى صبيان أقاربه برسم  
عبد أو إلى مبشر أو مهدى  
البا كورة جازا إذا نص على  
التعويض ولودفعها لاخته ولها  
على زوجها مهر يبلغ نصف ما هو  
عليه مقرو ولو طلبت لا يمنع عن  
الاداء لا يجوز ولا جاز ولودفعها  
المعلم لخليفته أن كان بحيث يعمل  
له لو لم يعطه صح والا ولو وضعها  
على كفها فانتبهها النكراء جاز  
ولو سقط مال فرغه فقير فرضى به  
جاز أن كان يعرفه

صح ما مكسباً كما لو كان زمناً (قوله واعتباره الخ) أشار إلى أنه ليس المراد دفع ما يغنيه في ذلك  
اليوم عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لنفسه وعياله وأصل العبارة للشر بن لابي حيث  
قال قوله ونبد دفع ما يغنيه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الاغناء بسؤال القوت والوجه أن ينظر إلى ما يقتضيه  
الحال في كل فقير من عيال وحاجة أخرى كدهن ونوب وكراء منزل وغير ذلك كما في الفتح ١٥ وتماه فيها فافهم  
(قوله والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال) أي لا مكان المزكى حتى لو كان هو في بلد وماله في أخرى يفرق  
في موضع المال ابن كمال أي في جميع الروايات جبر وظاهره أنه لو فرق في مكانه نفسه بكرة كما في مسألة نقلها  
إلى مكان آخر بقي فشاى لم أره وهو أنه لو كان له مال مع مضارب مثلاً في بلدة وحال عليه الحول هناك ثم جاء  
المضارب بالمال إلى بلدة رب المال وكان لم يخرج زكاة فهل يخرجها إلى فقراء بلدته أو إلى فقراء البلدة التي كان  
فيها المال فليراجع (قوله وفي الوصية مكان الموصى) أقول كذا في الجوهرية عن الفتاوى لكن ذكر في وصايا  
شرح الوهبانية عن الخلاصة أوصى بأن يصدق بثل ماله في فقراء بلخ الأفضل أن يصرف إليهم وإن أعطى  
غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وبه بقي وقال محمد لا يجوز ١٥ (قوله مكان المؤدى) أي لا مكان الرأس  
الذي يؤدى عنه (قوله وهو الأصح) بل مخرج في النهاية والعناية بأنه ظاهر الرواية كما في الشر بن لابي وهو  
المذهب كما في الجرح في بيان أولى مما في الفتح من تصحيح قوله ما باعتبار مكان المؤدى عنه قال الرجح وقال  
في المنع في آخر باب صدقة الفطر الأفضل أن يؤدى عن عبده وأولاده وحشمه حيث هم عند أبي يوسف وعليه  
الفتوى وعند محمد حيث هو اه تأمل قلت لكن في التنازعانية يؤدى عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو قول  
محمد ومثله قول أبي حنيفة وهو الصحيح (قوله إلى صبيان أقاربه) أي العقباء والأفلا يصح الإبداء إلى  
ولي الصغير (قوله برسم عبد) أي عادة عبد ح (قوله أو مهدى البا كورة) هي الثمرة التي تدر لك أولاً  
فاموس وقيدته في التنازعانية بالتى لا تساوى شيئاً ومفهومه أنها لو لها قيمة لم يصح عن الزكاة لأن المهدى  
لم يدفعها إلا للعرض فلا يجوز أخذها إلا بدفع ما يرثي به المهدى والزائد عليه يصح عن الزكاة ثم رأيت ط  
ذكر مثله وزاد الآن ينزل المهدى منزلة الواهب اه أي لأنه لم يقصد بها أخذ العوض وإنما جعلها وسيلة  
للصدقة فهو متبرع بما دفع ولذا لا يعتد بما أخذ عوضاً عنها بل صدقة لكن لا أخذ لو لم يعطه شيئاً لا يرثي  
بتركها فلا يحل له أخذها والذي يظهر أنه لو نوى بمادفعه الزكاة صحت نيته ولا تبقى ذمته مشغولة بقدر  
قيمتها أو أكثر إذا كان لها قيمة لأن المهدى وصل إلى غرضه من الهدية سواء كان ما أخذ زكاة أو صدقة نافلة  
ويكون حينئذ رضا بترك الهدية قليلاً تأمل (قوله إذا انص على التعويض) ينبغي أن يكون مبنياً على  
القول بأنه إذا سمى الزكاة قرضاً لا تصح وتقدم أن المعتمد خلافه وعليه فينبغي أنه إذا نواها صحت وإن نص على  
التعويض الآن يقال إذا انص على التعويض يصير عقد معاوضة والمخروط إليه في العقود هو اللفاظ دون  
النية المجردة والصدقة تسمى قرضاً مجازاً مشهوراً في القرآن العظيم فيصح إطلاقه على ما بخلاف لفظ العوض  
إذا عمل للنية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا أفضل بعضهم فقال إن تأول القرض بالزكاة جاز ولا فلا تأمل  
(قوله ولودفعها لاخته الخ) قد منّا الكلام عليها عند قوله وابن السبيل (قوله والا لا) أي لأن المدفوع  
يكون بمنزلة العوض ط وفيه أن المدفوع إلى المهدى البا كورة كذلك فينبغي اعتبار النية وتطهيره ما رضى في أول  
كتاب الزكاة فيما لو دفع إلى من قضى عليه بنفقة من أنه لا يجوز به عن الرصانة أن احتسبه من النفقة  
وإن احتسبه من الزكاة يجوز به وقيل لا كما في التنازعانية لكن فيها أيضاً قال محمد إذا هلك الودعة في يد المودع  
وأدى إلى صاحبها ضماناً ونوى عن زكاة ماله قال إن أدى لدفع الخصومة لا تجز به عن الزكاة اه فتأمل  
وفيها من صدقة الفطر لودفعها إلى الطبيب الذي يوقفهم في السحر يجوز لأن ذلك غير واجب عليه وقد قال  
مشايخنا الأخطوط والابعد عن الشبهة أن يقدم إليه أولاً ما يكون هدية ثم يدفع إليه الخنطة (قوله جاز)  
ويكون تملكها لهم والنية سابقة عند العزل وكذا إذا لم ينو ثم نوى بعد انتهابه وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره  
قلت وينبغي تقييده بما إذا كان الانتهاب برضاه لا بشرط اختيار المدفع في الأموال الباطنة كما مر في مسألة  
البغاة ويدل عليه المسألة الثانية (قوله إن كان يعرفه) أي يعرف شخصه لئلا يكون تملكها لجهول لأنه  
إذا لم يعرفه بأن جاء إلى موضع المال فلم يجده وأخبره أحد بأنه رفعه فقير لا يعرفه ورضي المالك بذلك لم يصح

لانه يكون اباحة والشرط في الزكاة التملك تأمل (قوله والمال قائم) لانه لو رضى بذلك بعد ما استملك  
 الفقير المال لم يصح نيته كما مر (خاتمة) اعلم أن الصدقة تسحب بفاضل عن كفايته وكفايته من يمونه وان تصدق  
 بما ينقص مؤنه من يمونه أتم ومن اراد التصديق بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسألة  
 فله ذلك والا فلا يجوز زيكره لمن لا صبر له على الضيق أن ينقص نفقة نفسه عن الكفاية التامة كذا في شرح درر  
 الصمار وفي التارخانية عن المحيط الأفضل لمن تصدق نفلاً أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم  
 ولا ينقص من أجره شيء اهـ والله تعالى أعلم.

مطلب  
 الأفضل أن ينوي بالصدقة جميع  
 المؤمنين والمؤمنات

والمال قائم خلاصة

#### • (باب صدقة الفطر) •

#### • (باب صدقة الفطر) •

من اضافة الحكم لشرطه والفطر  
 لفظ اسلامي والفطرة مولد بل  
 قيل لحن وأمر بها في السنة التي  
 فرض فيها رمضان قبل الزكاة  
 وكان عليه السلام يحطب قبل  
 الفطر يومين يأمر بإخراجها  
 ذكره الشيخ

وجه مناسبتها بالزكاة أن كلا منهما من الوظائف المالية وأورد هاهنا في المبسوط بعد الصوم باعتبار ترتيب  
 الوجود وأورد هاهنا المستصفى هنا رعية الجانب الصدقة ورجه لأن المقصود من الكلام المضاف لا المضاف اليه  
 خصوصاً إذا كان المضاف اليه شرطاً وحققها أن تقدم على العشر لانه مؤنة فيها معنى العبادة وهذه بالعكس  
 إلا أنه ثبت بالكتاب وهي بخبر الواحد مع أنه من أنواع الزكاة والمراد بالفطر يومه لا الفطر لغوي لانه يكون  
 في كل ليلة من رمضان وبميت صدقة وهي العطية التي يراد بها المتوبة من الله تعالى لانها تظهر صدق الرجل  
 كالصدق يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قوله من اضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم  
 وجوب الصدقة لانه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه الذي  
 شرطه الفطر لانفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس ح وفي البحر والاضافة فيعلم من اضافة  
 الشيء الى شرطه وهو مجاز لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اهـ أي لانها على الاول لادنى  
 مناسبة مثل كوكب الخرافاء وعلى الثاني بمعنى اللام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) اصطلاح  
 عليه الفقهاء كآه من الفطرة بمعنى الخلقة كذا في البحر تبعا للزبلي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف  
 اليه الصدقة الذي هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي اطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي  
 اذ لا شك أن الفطر الذي هو هذا الصوم لغوي مستعمل قبل الشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتاء بقرينة  
 التعليل ففي التمر عن شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولد حق عده بعضهم من لحن  
 العاتية اهـ أي أن الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لانها لم تأت بهذا المعنى وأما ما في القاموس من أن  
 الفطرة بالهمزة صدقة الفطر والخلقة فاعترضه بعض المحققين بأن الاول غير صحيح لأن ذلك المخرج  
 لم يعلم الا من الشارع وقد عُد من غلط القاموس ما يقع كثيرا من خلط الحقائق الشرعية باللغوية اهـ  
 لكن في المغرب وأما قوله في المختصر الفطرة نصف صاع من برفعها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي  
 وغيره وهي صحيحة من طريق اللغة وان لم أجدها فيما عندي من الاصول اهـ وفي تحرير النوى هي اسم  
 مولد ولعلها من الفطرة التي هي الخلقة قال أبو محمد الأبهري معناها زكاة الخلقة كأنها زكاة البدن اهـ  
 وفي الصباح وقولهم يجب الفطرة الاصل يجب زكاة الفطرة وهي البدن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه  
 مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى اهـ ومشي عليه القهستاني ولهذا نقل بعضهم انها تسمى  
 صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل أن لفظ الفطرة بالتاء لا شك في لغويته ومعناه الخلقة وانما الكلام  
 في اطلاقه مراد به المخرج فان أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولد وأما مع تقدير المضاف فالمراد  
 به المعنى اللغوي ولعل هذا وجه الحق الذي أراده صاحب المغرب وأما لفظ الفطر بدون تاء فلا كلام في أنه  
 معنى لغوي وبهذا تعلم ما في كلام الشارح تبعا للنهر فافهم (قوله وأمر بها) أي بإخراجها وفي حاشية نوح  
 والحاصل أن فرض صيام رمضان في شعبان بعدما حوت القبلة الى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بزكاة الفطر قبل العيد يومين وذلك قبل أن تفرض زكاة الاموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل انها منسوخة  
 بالزكاة وان كان الصحيح خلافه اهـ (قوله وسكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند  
 صحيح عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال آذوا  
 صاعاً من بزاوقم بين اثنين أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل جزأ أو عصب صغير أو كبير ففتح قال ط وهذا يتقوى  
 ما مجئته صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من انه ينبغي أن يقدم أحكام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم

الغيد لاجل أن يتمكنوا من إخراجها قبل الذهاب إلى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) جواب عنها  
استدل به الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض  
زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل - وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين ففتح  
(قوله معناه قد رآه الخ) أي فانه أحد معاني الفرض كقوله تعالى فنصف ما فرضتم ويقال فرض القاضي المنفقة  
وهذا الجواب ذكره في البدائع وأجاب في الفتح بأن الثابت بظني يفيد الوجوب وأنه لا خلاف في المعنى لأن  
الافتراض الذي يشته الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معني الوجوب عندنا غاية الأمر أن الفرض  
في اصطلاحهم أعم من الواجب في عرفنا فأطلقوه على أحد جزئيه والاجماع على الوجوب لا يدل على أن المراد  
بالفرض ما هو عرفنا أي ما يكفر جاحده لأن ذلك إذا نقل الاجماع نواز اليبكون قطعياً أو كان من شرويات  
الدين كالحبس لا إذا كان ظنيا وقد صرح جواباً أن منكر وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا  
أه ملخصاً قلت وقد يجاب بأن قول الصحابي فرض يراد به المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة إلى من سمعه  
من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما لم يصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله وهذا قالوا أن الواجب  
لم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم كما وضخناه في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما عليه المتون  
بقولهم وصح لو قدم أو آخر (قوله مطلق) أي عن الوقت فوجب في مطلق الوقت وانما يتعين بتعيينه فعلاً  
أو آخر العرفي أي وقت أدى كان مؤدياً لأقضية كما في سائر الواجبات الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج  
إلى المصلى لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوههم عن المسألة في هذا اليوم بدائع (قوله كما مر) عند قول  
المتن وافترضها عمر الخ (قوله جاز) في الجوهرة إذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر  
لم تؤخذ من تركته عندنا إلا أن يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع ولم يجبروا عليه وإن أوصى بتنفيذ  
من الثالث أه (قوله وقيل مضيقاً) مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زياد أن وقت أدائها يوم الفطر  
من أوله إلى آخره فإذا لم يؤدها حتى منى اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شروح الهداية وغيرها  
ورجع المحقق ابن الهمام في التحريم أنهما من قبيل المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوههم  
في هذا اليوم عن المسألة فبعده قضاء وتبعه العلامة ابن نجيم في بخره لـ كنهه قال في شرحه على المنار أنه  
ترجيح لما قبله الصحيح أه قلت والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب لأن وقوعه قضاء بمعنى يومها  
غير القول بسقوطها به وقد رده العلامة المقدسي بأنهم كانوا يعجلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان بأذنه  
وعلمه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقسيم باليوم إذ لو تقيد به لم يصح قبله  
كما في الصلاة وصوم رمضان والأضحية أه وما قيل في الجواب أنه تعجيل بعد وجود السبب فيجوز كتعجيل  
الزكاة بعد ملك النصاب فهو مؤكداً لا اعتراض لدلالته على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت إذ لو كان  
موقتماً يجز تعجيله قبل وقته وإن وجد سببه لأن الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل وقته وإن وجد سببه  
وهو البيت على أن قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لأن حكم الأصل مخالف للقياس كما سنده ذكره  
عن الشيخ فافهم والأمر في حديث أغنوههم محمول على الاستحباب كما يشير إليه ما قدمناه عن البدائع وصرح  
في الظهيرية بعدم كراهة التأخير أي تحريماً كما في النهر وسيأتي لقوله صلى الله عليه وسلم من أذاها قبل الصلاة  
فهو زكاة مقبولة ومن أذاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره أي لنقصان ثوابها  
فصارت كغيرها من الصدقات كـ كما في الفتح وأفاد أيضاً أن هذا لا يدل على قول الحسن بن زياد بسقوطها  
لأن اعتبار ظاهره يؤدى إلى سقوطها بعد الصلاة وإن كان الأداء في باقي اليوم وليس هذا قوله فهو مصروف  
عنه عنده أي لأنه يقول بسقوطها بمعنى اليوم لا بمعنى الصلاة كما مر (قوله فبعده يكون قضاء) قد علمت  
أن المراد بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بمعنى اليوم كما أشار إليه في الهداية وصرح به شراحها وغيرهم  
وأن هذا قول ثالث لم أر من قال به سوى ابن الهمام وعلمت ما فيه في هذا التفرع نظر (قوله على كل حر  
مسلم) فلا تجب على رقيق لعدم تحقق التملك منه ولا على كافر لأنها قريبة والكفر ينافيها نهر ولا تجب  
على الكافر ولوله عبد مسلم أو ولد مسلم بحر (قوله ولو صغيراً مجنوناً) في بعض النسخ أو مجنوناً بالعطف باو  
وفي بعضها بالواو وهذا لو كان له مال قال في البدائع وأما العقل والبلوغ فليسا من شرائط الوجوب

(تجب) وحديث فرض رسول  
الله عليه السلام زكاة الفطر معناه  
نذر للاجتماع على أن منكرها لا يكفر  
(موسعاً في العمر) عند أصحابنا  
وهو الصحيح بحر عن البدائع  
معلاً بأن الأمر بأدائها مطلق  
كأن زكاة على قول كما مر ولومات  
فأذاها وارثه جاز (وقيل مضيقاً  
في يوم الفطر عينا) فبعده يكون  
قضاء واختاره السكال في تحريره  
ورجحه في تنوير البصائر (على كل)  
حر (مسلم) ولو صغيراً مجنوناً

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى تجب على الصبي والجنون إذا صكان لهما مال ويخرجها الولي من مالهما وقال محمد وزفر لا تجب فيصنعها الأب والوصي لو أدياها من مالهما اهـ وكما تجب فطرتهما تجب فطرة رقيقتهما من مالهما كما في الهندية والبحر عن الظهيرية (قوله حتى لو لم يخرجها وليهما) أي من مالهما في البدائع أن الصبي الغني إذا لم يخرج ولده عنه فعلى أصل أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يلزمه الأداء لأنه يقدر عليه بعد البلوغ اهـ قلت فلو كانا فقيرين لم تجب عليهما بل على من يورثهما كما يأتي والظاهر أنه لو لم يؤدها عنهما من ماله لا يلزمهما الأداء بعد البلوغ والافاقاة لعدم الوجوب عليهما (قوله بعد البلوغ) أي وبعد الافاقاة في الجنون ح (قوله وإن لم ينم) يقال غيى غيى ويغى ويغى كذا في الاسقاطي فهو مجزوم بحذف الباء أو الواو ط (قوله كما مر) أي في قوله وغنى تلك قدر نصاب وقدمنا بيانه ثمة (قوله تحرم الصدقة) أي الواجبة أما النافلة فأنما يحرم عليه سؤالها وإذا صكان النصاب المذكور مستغرقا بحاجته فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما مر) أي في قوله أيضا وغنى (قوله ونفقة المحارم) أي الفقراء العاجزين عن الكسب أو الأناث إذا كن فقيرات وقيد بهم لاخراج الأبوين الفقيرين فإن المختار أنه يدخلهما في نفقته إذا كان كسوبا (قوله هي ما يجب بمجرد التمكّن من الفعل) اعترض بأن هذا تعريف للواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعزفها في التوضيح بأدنى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه من غير حرج غالباً ففسرهاب سلامة الأسباب والآلات وقيد بقوله من غير حرج غالباً لأنهم جعلوا منها الزاد والراحلة في الحج فأنهما من الآلات التي هي وسائط في حصول المطلوب مع أنه يتمكن من الحج بدونهما لكن بمجرد عظيم في الغالب كما في التلويح وكذا النصاب الغير النامي في الفطرة فإنه يتمكن من إخراجها بدونه لكن بمجرد في الغالب قال في التلويح وهذه القدرة شرط لأداء كل واجب فضلا من الله تعالى لأن القدرة التي يتنوع التكليف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل فاشتراط سلامة الأسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلا منه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي بقاء هذه القدرة وهي النصاب هنا حتى لو هلك بعد جري يوم النحر لا تسقط الفطرة وكذا إهلاك المال في الحج كما يأتي (قوله لأنها شرط محض) أي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة المبسرة كما يأتي (قوله مبسرة) بنم الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الحج) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كما في التلويح ما يوجب يسر الأداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة الممكنة ولهذا شرطت في أكثر الواجبات المالية التي أدائها أشق على النفس عند العامة وذلك كالتأدية في الزكاة فإن الأداء يمكن بدونه إلا أنه يصير به أسير حيث لا ينقص أصل المال وانما يقوت بعض الثماء ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتمكن من الفعل واحداً كانت شرطاً محضاً ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب إذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطاً لبقاء كالشهود في النكاح شرط للانقضاء دون البقاء بخلاف المبسرة فإنها شرط فيه معنى العلة لأنها غيرت صفة الواجب من العسر إلى اليسر إذ جاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فأثرت فيه القدرة المبسرة وأوجبته بصفة اليسر فيشترط دوامها نظر إلى معنى العلة لأن هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها إذا لا يتصور اليسر بدون القدرة المبسرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر لأنه لم يشرع الابتك الصفة فهذا اشتراط بقاء القدرة المبسرة دون الممكنة مع أن ظاهر النظر يقتضي أن يكون الأحرار بالعكس إذا الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله فغيرته الحج) أي باعتبار أنه كان يجوز أن يجب بصفة العسر أي بمجرد القدرة الممكنة كما مر فلما وجب بالقدرة المبسرة فكأنه تغير من العسر إلى اليسر (قوله لأنها شرط في معنى العلة) أي والحكم يدور مع علته وجودا وعدما ط (قوله ثم فزع عليه) أي على ما ذكر من القدرتين (قوله فلا تسقط الفطرة) لأنها لم تجب بالمبسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لأن شرطه وهو الزاد والراحلة قدرة ممكنة إذا المبسرة لا تحصل إلا بركب وأعاون وخدم وليست شرطاً بالاجتماع ط (قوله كما لا يطل النكاح الحج) أشار إلى ما تقدمناه عن التلويح من أن الممكنة شرط للابتداء للبقاء كالشهود في النكاح فلا يسقط الواجب بزوالها بخلاف المبسرة (قوله بخلاف الزكاة) فإنها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني سواء تمكن من الأداء

حتى لو لم يخرجها وليهما رجب  
الأداء بعد البلوغ (ذي نصاب

فاضل عن حاجته الأصلية) كدنيه  
وحوائج عياله (وإن لم ينم) كما  
مر (وبه) أي بهذا النصاب  
(تحرم الصدقة) كما مر وتجب  
الانصبة ونفقة المحارم على  
الراحم (وإنما لم يشترط التلويح  
(وجودها بقدره ممكنة) هي  
ما يجب بمجرد التمكّن من الفعل  
فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب  
لأنها شرط محض (لا) بقدرة  
(مبسرة) هي ما يجب بعد التمكن  
بصفة اليسر فغيرته من العسر  
إلى اليسر فيشترط بقاؤها لأنها  
شرط في معنى العلة وقد حرزناه  
فيما ألقناه على المنار ثم فزع  
عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا  
الحج (بهلاك المال بعد الوجوب)  
كما لا يطل النكاح بموت  
الشهود (بخلاف الزكاة)



أم لا لأن الشرع علق الوجوب بقدره ميسرة والمعلق بقدره ميسرة لا يبقى بدونها ط عن الجوى والقدره  
الميسرة هنا هي وصف النماء لا النصاب وقيد بالهلاك لأنها لا تسقط بالاستهلاك وان انتفت القدرة الميسرة  
لبقائها تقدير ازجراله عن التعدي ونظرا للفقراء كما في التلويح (قوله والخراج) أي خراج المقاسمة فهو  
كالعشر لأن شرطه الأرض النامية تحقها بخلاف الخراج الموقوف فإنه يجب بمجرد التمكن من الزراعة  
ولا يهلك بهلاك الخارج لوجوبه في الذمة لا في الخارج بخلافهما كما مر بيانه في بابه (قوله لا لشرط بقاء  
الميسرة) وهي وصف النماء وهذا كله للثلاثة (قوله عن نفسه الخ) بيان للسبب والاصل فيه رأسه  
ولاشك أنه يمونه وبلى عليه فيلحق به ما هو في معناه عن يمونه وبلى عليه وتعامه في النهر (قوله وان لم يصم لعذر)  
الظاهر أنه قيد به بناء على ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم إلا بعذر كما تقدم نظيره في باب قضاء  
القوائت حيث لم يقل المتروكان ظنا بالمسلم خيرا فحينئذ تجب الفطرة وان افطر عامدا لوجود السبب  
وهو الرأس الذي يمونه وبلى عليه ولولم يصم كالطفل الصغير والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشعر بذلك  
حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من افطر لكبرا أو مرض  
أو سفر يلزمه صدقة الفطر لأن الأمر بأدائها مطلق عن هذا الشرط اه فافهم (قوله وطفله) احتزبه  
عن الحسين فإنه لا يسمى طفلا كذا في البرجسدى إذا الطفل هو الصبي حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتمل  
وجارية طفل وطفلة كذا في المغرب اسماعيل فافهم وأشار إلى أن الأم لا يجب عليها صدقة أولادها  
الصغار كما في منية المتني (قوله الفقير) قيد به لأن الغنى تجب صدقة نظره في ماله على ما مر لعدم وجوب  
نفقته نهر (قوله والكبير المجنون) أي الفقير أما الغنى ففي ماله عندهما كما مر وفي التتارخانية عن المحيط  
أن المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان المجنون أصليا بأن بلغ مجنونا أو عارضا هو الظاهر من المذهب اه  
(قوله ولو تعدد الأباء) كالوادي رجلان لسيطا أو ولد أمة مشتركة بينهما (قوله فعلى كل فطرة) أي كاملة  
عند أبي يوسف لأن النبوة ثابتة من كل منهما كما لا وثبوت النسب لا تجزأ وكذا لو مات أحدهما كان  
ولدا للباقى منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والمؤونة فكذا الصدقة لأنها قابلة  
للتجزأ كالمؤونة ولو كان أحدهما معسرا فعلى الموسر صدقة تامة عندهما فتح (قوله ولو زوج طفلة) أي  
الفتية إذ صدقة الغنية في مالها تزوجت أو لاح (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في التهر عن القضية  
وفيه عن الخلاصة الصغيرة لو سلت لزوجها لا تجب فطرتها على أبيها لعدم المؤونة اه فأفاد تقييد المسألة بتقيد  
صلاحيتها للخدمة وتسليمها للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فيجب نفقته على الزوج وكذا صغيرة تصلح  
للخدمة أو للاستئناس أن أمسكها في بيته عند الثاني واختاره في الخفة اه وهو صريح بأنها لو لم تصلح لذلك  
لا تجب نفقتها على الزوج وظاهره ولو أمسكها في بيته فتجب على أبيها فافهم (قوله فلا فطرة) أما عليها  
فلفظها وأما على زوجها فلما سأل في قوله لا عن زوجته وأما على أبيها فلا لأنه لا يمونها وان ولي عليها ح  
(قوله كما اختاره في الاختيار) هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن الجدة كالاب  
الاف مسائل ستأتي آخر الكتاب منها هذه واختاره أيضا في فتح القدير لتحقيق وجود السبب وهو الرأس الذي  
يمونه وبلى عليه ولاية مطلقة ورد ما قبل من أن الولاية غير تامة لا تنقلها إليه من الأب فكانت كولاية الوصي  
بأنه غير سديد لأن الوصي لا يمونه من ماله بخلاف الجد إذا لم يكن للصغير مال فإنه يمونه من ماله كالاب ونازعه  
في البحر بما رده عليه المقدسي وصاحب النهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الخاتمة ليس على الجد  
أن يؤدى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر إذا كان الأب حيا باتفاق الروايات وكذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية  
اه فعلم أن رواية الحسن فيما إذا كان الأب ميتا لكن مقتضى كلام البدائع أن الخلاف في المسألتين نعم تعليل  
الفتح لا يظهر إلا في الميت تأمل (قوله وعبد لخدمته) احتراز عن عبد التجارة فإنه لا تجب كيلا يؤدى  
إلى التنازل على أي تعدد الوجوب المالي في مال واحد وفي النهاية له عبد للتجارة لا يساوى نصا بالوليس له ماله  
الزكاة لا تجب صدقة فطر العبد وان لم يؤد إلى التنازل سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب  
الحكم لا الحكم اه بحر (قوله ولو مدبونا) أي بدين مستغرق بدائع (قوله أو مستأجرا) أي أجره  
لغير (قوله إذا كان عنده) أي الراهن وقفا بالدين أي وفضل بعد الدين نصاب كما في الهندية والمراد

والعشر والخراج لا لشرط بقاء  
الميسرة (عن نفسه) متعلق  
يجب وان لم يصم لعذر (وطفله  
الفقير) والكبير المجنون  
ولو تعدد الأباء فعلى كل فطرة  
ولو زوج طفلة الصالحة لخدمة  
الزوج فلا فطرة والجدة كالاب  
عند فقده أو فقره كما اختاره  
في الاختيار (وعبد لخدمته)  
ولو مدبونا أو مستأجرا أمره  
إذا كان عنده وفاء بالدين

نصاب غير العبد لانه من حوائج الاصلية حيث كان للخدمة شربلاية واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحدًا فطرته لان المرتن أحق به حتى اذا هلك هلك بدينه والفرق بين المدين والمهرن حيث لا يشترط في المدين أن يكون عند المولى وقام بالدين أن الدين على العبد وفي المهرن على السيد ح عن الزبائي (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والجاني) أي عدا أو خطأ لان ملك المالك انما يزول بالدفع الى الجاني عليه مقصورا على الحمال لا قبله خائفة (قوله وقول الزبائي) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمته وعبارة الزبائي والعبد الموصى برقبته لانسان لا تجب فطرته اه ط (قوله سبق قلم) يمكن حل كلامه على نفي الوجوب عن الانسان الموصى له بخدمة العبد فلا ينافي الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقال وجه الشك محشى الزبائي على ما اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرده اه تأمل (قوله ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبد ما يشمل المدبر ذكرا أو أنثى وأم الولد لصحة استيلاذ الكافرة ولو غير كناية لان عدم حل وطء المحوسبة لا يستلزم عدم صحة استيلاذها كالامة المشتركة فليراجع أفاده ح (قوله وهو رأس يونه) أي مؤونة واجبة كاملة مطلقة تخرج بالاول مؤونة الاجنبي لوجه الله تعالى وبالنسبة العبد المشترك وبالنسبة الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تجب عليه غير الرواتب نحو الادوية كافي الزبائي أفاده ح (قوله وبلى عليه) أي ولاية مال لانكاح فلا يراد بان الم اذا كان زواجان ولا يتسه ولاية انكاح اه ح (قوله لاعن زوجته) لقصور المؤونة والولاية اذ لا يلي عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يمونه في غير الرواتب كالمداواة نهر (قوله وولده الكبير العاقل) أي ولو زمانا في عياله لانعدام الولاية جوهرية واحتراز بالعاقل عن المعتوه والجنون فحكمه كالصغير ولو جنونه عارض في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من أنه كالكبير العاقل لزال الولاية بالبلوغ وأشار الى أنها لا تجب أيضا على الابن عن أبيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر والنهر وعبر عنه في الجوهرية بقبيل وعزاه في الخمانية الى الشافعي لكن حكى في جامع الصغار الاجماع على الوجوب مع لالابوجود الولاية والمؤونة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أدى عنهما) أي عن الزوجة والولد الكبير وقال في البحر وظاهر الظهيرية أنه لو أدى عن في عياله بغير أمره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة والولد اه (قوله اجزا استحسنانا) وعليه الفتوى خائفة وأفاد بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكوا والافتد صرح في البدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون النية تأمل (قوله أي لو في عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقته أو أعم ظاهر ما مر عن البحر الثاني وهو مفاد التعليل أيضا تأمل (قوله وعبد الا بيق) لعدم الولاية القائمة ط (قوله والمأسور) لخروجه عن يده وتصرفه فأشبهه المكاتب بغير قتل ولو كان قنما ملكه أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المدبر وأم الولد (قوله ان لم تكن عليه بينة) مقتضى التصحيح الذي مر في الركة أن لا تجب ولو كانت عليه بينة لانه ليس كل فاض يعدل ولا كل بينة تقبل ط (قوله لا بعد عوده) راجع الى الآتي كافي النهر والمنع والى المفصوب أيضا كما في البحر قال ح والظاهر أن المأسور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا حكم قريشه قتل هذا اذ لم يملكه أهل الحرب (قوله فيجب للمامضى) أي من السنين قهستاني قال الرحتى ولم يوجبوا الركة للمامضى في مال الضمار كما تقدم فليست الفرق (قوله لان ما في يده لمولاه) اذ لا ملك له حقيقة لانه عبد ما بقي عليه درهم والعبد مملوك فلا يكون مالكه بدائع (قوله وعبد مشترك) لقصور الولاية والمؤونة في حق كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشتراك كما في الهداية فلو كانوا أربعة أعبد يجب على كل واحد عن اثنين ولولثة تجب عن اثنين دون الثالث وفي المحيط ذكر أبو يوسف مع أبي حنيفة وهو الاصح كما في الحقائق والفتح وفي المصنف هذا في عبيد الخدمة ولا تجب في عبيد التجارة انتفاقا اه اسمعيل أي لثلاث جميع الحقتان في مال واحد (قوله ووجد الوقت) أي رقت الوجوب وهو طالع فجر يوم الفطر (قوله فتجب في قول) أي ضعيف كما في بعض النسخ لخالفته لعدم اطلاق التون والشروع رجعي قلت وهذا الفرع نقله في شرح المجموع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل أن أحدهما لا يملك تزويجه وقصور المؤونة أيضا فان نفقته عليها وسيأتي في كتاب

وأما الموصى بخدمته لواحد وبرقبته لا خرف فطرته على مالك رقبته كالعبد العارية والوديعة والجاني رقت الزبائي لا تجب سبق قلم فتح (ومدبره وأم ولده ولو كان) عبده (كافرا) لا تحقق السبب وهو رأس يمونه وبلى عليه (لاعن زوجته) وولده الكبير العاقل ولو أدى عنهما بلاذن اجزا استحسنانا للاذن عادة أي لوفى عياله والا فلا قهستاني عن المحيط فليحفظ (وعبد الابن) والمأسور (والمفصوب المجبور) ان لم تكن عليه بينة خلاصة (لا بعد عوده فيجب للمامضى) لاعن (مكاتبه ولا تجب عليه) لان ما في يده لمولاه (وعبد مشترك) الا اذا كان عبيدين اثنين ونهياه ووجد الوقت في نوبة أحدهما فيجب في قول

قوله وأفاد بقوله الخ هكذا بخطه واهل الانسب وأشار كما يشعر به قوله الى وجود النية تأمل اه صحيح

(ووقوف) الوجوب (لو) كان  
المملوك (مبيحا بخيار) فاذا مر  
يوم النظر والخيار باق تزم على  
من يصير له (نصف صاع) فاعل  
يجب (من برأ أو دقيقه أو سويقه  
أو زبيب) وجعله كالتقرو هو  
رواية عن الامام وصححها البهسي  
وغيره وفي الخفائق والشرعية  
عن البرهان وبه يفتى (أو صاع  
تمر أو شعير) ولوردنا وما ينص  
عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة  
(وهو) أي الصاع

قوله الآن يحمل الخ أي بأن  
يراد بالوجوب الثبوت أو يرد  
بالاولى الارجح بطريق الوجوب  
اه منه

مطل  
في تخيير الصاع والمدة والمن  
والرطل

القصة لو اتفقا على أن نفقة كل عبد على الذي يخدمه جازا استحسانا بخلاف الكسوة اه أي للمساحة  
في الطعام عادة دون الكسوة (قوله ووقوف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا ما ينفي عليهما بحر  
(قوله بخيار) أي للبائع أو للمشتري أو لهما لان الملك مترزل فان لم يكن خيار وقبضه بعد يوم الفطر وجبت  
على المشتري وان مات قبل القبض لم تجب على أحد وان رد قبل القبض بخيار عيب أو رؤية فعلى البائع وان  
بعده فعلى المشتري خاتمة وتماه في البحر (قوله فاذا مر يوم الفطر) أو رد عليه أن مضيه ليس بلازم بل  
وجود الخيار وقت طلوع الفجر كاف على ما بين في الكفاية ولذا قال في العناية هذا من قبيل اطلاق الكل  
وارادة البعض وما قيل هذا لا يرد على من قال متر بل على من قال مضى كالدر لان المضى ينتضي الانقضاء  
بخلاف المرور ففيه نظر لما في القاموس متر أي جاز وذهب (قوله على من يصير له) أي بسبقتر ملكه  
ليشمل البائع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لان ملكه لم يزل (قوله أو دقيقه أو سويقه) الاولى أن يرعى  
فيهما القدر والقيمة احتياط وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية لان في اسناده سليمان بن أرقم  
وهو متر ولا حديث فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف صاع دقيق برأ أو صاع دقيق شعير يساويان نصف صاع  
برأ أو صاع شعير لا أقل من نصف يساوي نصف صاع برأ أو أقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي  
نصف صاع برأ أو صاع لا يساوي صاع شعير فتح وقوله فوجب الاحتياط مخالف لتعبير الهداية والصافي  
بالاولى الآن يحمل أحدهما على الآخر تأمل (قوله وجعله كالتقرو) أي في أنه يجب صاع منه (قوله  
وهو رواية) أي عن أبي حنيفة كما في بعض النسخ (قوله وصححها البهسي) أي في شرحه على الملتقى والمراد  
أنه حكى تصحيحها والافه وليس من أصحاب التصحيح قال في البحر وصححها أبو اليسر ورجحها المحقق في فتح القدير  
من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى أن يرعى في الزبيب القدر والقيمة اه أي بأن يكون نصف الصاع  
منه يساوي قيمة نصف صاع برأ حتى اذا لم يصح من حيث القدر يصح من حيث قيمة البر لكن فيه أن الصاع من  
الزبيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (قوله أو شعير) ودقيقه  
وسويقه مثله نهر (قوله ولوردنا) قال في البحر وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يقمده بالجد لانه لو أدى  
نصف صاع ردى جاز وان أدى غفنا أو به عيب أدى القصاص وان أدى قيمة الردى أدى الفضل كذا  
في الظهيرية اه ونقل بعض المحققين عن حاشية الزيلعي عن كفاية الشعبي لو كانت الخنطة مخلوطة بالشعير  
فلو الغلبة للشعير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع (قوله وما لم ينص عليه الخ) قال في البدائع ولا يجوز  
أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان الذي أدى عنه من جنسه أو من خلاف جنسه  
بعد أن كان المنصوص عليه فكما لا يجوز اخراج الخنطة عن الخنطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف صاع  
من خنطة جيدة عن صاع من خنطة وسط لا يجوز اخراج غير الخنطة من الخنطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف  
صاع تمر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من خنطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما  
تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبيه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه في البحر  
عن النظم لو أدى نصف صاع شعير ونصف صاع تمر أو نصف صاع تمر ومنا واحدا من الخنطة أو نصف صاع شعير  
وربع صاع خنطة جاز خلافا للافاعي (قوله وخبز) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم  
ورود النص به فكأن كالدرة وغيرهما من الحبوب التي لم يرد بها نص وكالا قط بحر (قوله وهو أي الصاع  
الخ) اعلم ان الصاع أربعة أمداد والمدر طلان والرطل نصف من والمن بالدرهم مائتان وستون درهما  
وبالاستار أربعون والاستار بكسر الهمزة بالدرهم ستة ونصف وبالمنا قبل أربعة ونصف كذا في شرح  
درر البحار فالمد والمن سواء كل منهما ربع صاع رطلان بالعراقي والرطل مائة وثلاثون درهما وفي الزيلعي  
والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان ثمانية أرطال بالعراقي وقال الثاني خمسة أرطال وثلاث قبل لا خلاف  
لان الثاني قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استارا والعراقي عشرون واذا قايست غناية بالعراقي بخمسة  
وثلاث بالمديني وجدتهما سواء وهذا هو الاشبه لان محمد الميز كرخلاف أبي يوسف ولو كان لذكره لانه أعرف  
بمذهبه اه وتماه في الفتح ثم اعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قراطا والمتعارف الآن ستة عشر فاذا كان  
الصاع ألفا وأربعين درهما شرعيا يكون بالدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الشارح في شرحه على

مطلب  
في مقدار القطرة بالمذ الشامي

المعتبر (ما يسع ألفا وأربعين  
درهما من ماش أو عدس) انما  
قدر بهما لتساويهما كيلا ووزنا  
(ودفع القيمة) أي الدراهم  
(أفضل من دفع العين)

المتقي في باب زكاة الخارج بأن الرطل الشامي سقانة درهم وأن المذ الشامي صاعان وعليه فالصاع بالرطل  
الشامي رطل ونصف والمذ ثلاثة أرطال ويكون نصف الصاع من البر ربع مذ شامي فالمد الشامي يحجزى عن أربع  
وهكذا رأيت أنه أيضا محجز رابحط شيخ مشايخنا ابراهيم السامحاني وشيخ مشايخنا منلا على التركاني وكفى بهما  
قدوة لكني حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية ونحو ثلثي ثمانية فهو تقريبا ربع  
مذ مسموحا من غير تكويم ولا يخالف ذلك ما مر لأن المذ في زماننا أكبر من المذ السابق وكذا الرطل في زماننا  
قائه الآن يزيد على سبع مائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالماش أو العدس أما على تقديره بالحنطة  
أو الشعير وهو الاحوط كما يأتي قريبا فيزيد نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخراج ربع مذ شامي على التمام  
من الحنطة الجيدة والله تعالى أعلم قال ط وقد ربع مشايخي نصف الصاع بقدر سدس بالمصري  
وعن الدفري تقديره بقدر ثلث وعليه فالربع المصري يكفي عن ثلاث (قوله انما قدر بهما) أي قدر  
الصاع بما يسع الوزن المذ كور منهما أي من مجموعهما أي من أي نوع منهما لأن كل واحد منهما يتساوى  
كيله ووزنه اذ لا تختلف أفراده مثلا وكبرا فاذ املا ثلثا من ماش ووزنه ألف وأربعون درهما ثم ملا ثلثه من  
ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الاول لعدم التفاوت بين ماش وماش آخر وكذا الوفاة بالعدس كذلك بخلاف  
غيرهما كالبز مثلافان بعض البر قد يكون أثقل من البعض فيختلف كيله ووزنه فلذا قدر الصاع بالماش  
أو العدس فيكون ميلا لا محجزا يكال به ما يراد اخراجه من الاشياء المنصوصة بلا اعتبار وزن لانك لو كالت  
به شعير مثلا ثم وزنته لم يبلغ وزنه ألفا وأربعين درهما ولو اعتبر الوزن لكان ما يسع ألفا وأربعين درهما من  
الشعير أكبر من الصاع الذي يسع هذا القدر من الماش أو العدس وقد اعتبروا الصاع بهما فعلم انه لا اعتبار  
بالوزن أصلا في غيرهما ويدل على ذلك أيضا قول الذخيرة قال الطحاوي الصاع ثمانية أرطال مما يستوى  
كيله ووزنه ومعناه أن العدس والماش يستوى كيله ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية أرطال ووضع في الصاع  
لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون الوزن أكثر من الكيل كالشعير وتارة بالعكس كالمخ فاذا كان المكيل  
يسع ثمانية أرطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر والحنطة اه وذكروا في الفتح  
ثم قال وبهذا يرتفع الخلاف في تقدير الصاع كيلا ووزنا ومراده بالخلاف ما ذكره قبله حيث قال ثم يعتبر نصف  
صاع من بر من حيث الوزن عند أبي حنيفة لانهم لما اختلفوا في أن الصاع ثمانية أرطال أو خمسة وثلاث كان  
اجماعهم انه يعتبر بالوزن وروى ابن رستم عن محمد أنه انما يعتبر بالكيل حتى لو دفع أربعة أرطال لا يحجزه لجواز  
كون الحنطة ثقيلة لا تبلغ نصف صاع اه وفي ارتفاع الخلاف بما ذكرنا من أن المتبادر من اعتبار نصف  
الصاع بالوزن عند أبي حنيفة اعتبار وزن البر ونحوه مما يرد اخراجه لا اعتباره بالماش والعدس والظاهر أن  
اعتباره بهما مبنى على رواية محمد وأن الخلاف متحقق وعن هذا ذكر صدر الشريعة في شرح الوفاة  
أن الاحوط تقدير الصاع بثمانية أرطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالماش يكون اصغر ولا يسع  
ثمانية أرطال من الحنطة لانه أثقل منها وهي أثقل من الشعير فالمكيل الذي يملأ بثمانية أرطال من الماش يملأ  
بأقل من ثمانية أرطال من الحنطة الجيدة المكتنزة اه قلت وبهذا يخرج عن العهدة يقيين على روايتي تقدير  
الصاع كيلا ووزنا فلذا كان أحوط ولكن على هذا الاحوط تقديره بالشعير ولهذا نقل بعض المحشين عن حاشية  
الزبائي للسيد محمد أمين ميرغني أن الذي عليه مشايخنا بالحرم الشريف المكي ومن قبلهم من مشايخهم  
وبه كانوا يفتون تقديره بثمانية أرطال من الشعير ولعل ذلك ليحتملوا في الخروج عن الواجب يقيين لما في مبسوط  
السرخسي من أن الاخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب اه فاذا قدر بذلك فهو يسع ثمانية أرطال من  
العدس ومن الحنطة ويزيد عليها البتة بخلاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط اه ولهذا قدمنا  
أن الاحوط في زماننا اخراج ربع مذ شامي تام (قوله ودفع القيمة) اطلقها فشملة قيمة الحنطة وغيرها خلافا  
لمحمد قال في التتارخانية عن المحيط واذا أراد أن يعطى قيمة الحنطة أو الشعير أو التمر يؤدى قيمة أى الثلاث شاء  
عندهما وقال محمد يؤدى قيمة الحنطة (قوله أى الدراهم) ربما يشعر أنها المرادة بالقيمة مع أن القيمة  
تكون أيضا من الفلوس والعروض كما في البدائع والجوهره وله اقتصر على الدراهم تبعا للزبائي لبيان أنها  
الأفضل عند ارادة دفع القيمة لأن العله في افضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير لاحتمال أنه يحتاج

على المذهب) المفقى به جوهرية وبحر  
عن الظهيرية وهذا في السعة أما  
في الشدة فدفع العين أفضل  
كلايخنى (بطلوع فجر الفطر)  
متعلق يجب (فن مات قبله) أى  
الفجر (أو ولد بعده أو أسلم لا يجب  
عليه ويستحب إخراجها قبل  
الخروج إلى المصلى بعد طلوع فجر  
الفطر) عملاً بأمره وفعله عليه الصلاة  
والسلام (وصح أدؤها إذا قدمه  
على يوم الفطر أو أخره) اعتباراً  
بأنه كآلة والسبب موجود أذهو  
الرأس (بشرط دخول رمضان  
في الأول) أى مسألة التقديم  
هو الصحيح وبه يفتى جوهرية وبحر  
عن الظهيرية لكن عامة المتون  
والشروح على صحة التقديم مطلقاً  
وصححه غير واحد ووجهه في النهر  
ونقل عن الولوالجية أنه ظاهر  
الرواية قلت فكان هو المذهب  
(وجاز دفع كل شخص فطرته إلى)  
مسكين أو (مسكين على)  
مأكله الاكثر به جزم  
في الولوالجية والخانية والبدائع  
والحيط وتبعهم الزيلعي في الطهار  
من غير ذكر خلاف وصححه في  
البرهان فكان هو (المذهب)  
كتفريق الزكاة والامر في حديث  
أغنوهم للندب فيفيد الاولوية  
ولذا قال في الظهيرية لا يكره  
التأخير أى تحرر بما (كأجاز دفع  
صدقة جماعة إلى مسكين واحد  
بلا خلاف) يعتد به (خلطت)  
امرأة أمرها زوجها بآداء فطرته  
(جنطته بجنطتها بغير إذن الزوج  
ودفعت إلى فقير جازعها لأعنه)

غير الخنطة مشلام ثياب ولحواها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فالمراد بالدرهم ما يشتمل الدينار تأمل  
(قوله على المذهب المفقى به) مقابله ما في المضمرات من أن دفع الخنطة أفضل في الأحوال كلها سواء كانت  
أيام شدة أم لا لأن في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى مخ فكذا خلف الاقتناء ط (قوله وهذا) أى كون  
دفع القيمة أفضل (قوله كلايخنى) يؤهم انه بحث منه مع أنه عزاه في التنازعانية إلى محمد بن سلمة وقال  
في الثبر وهو حسن (قوله بطلوع الفجر) أى الفجر الثاني وعند الشافعي بغروب الشمس من آخر يوم من  
رمضان بدائع (قوله متعلق يجب) أى المذكور أول الباب (قوله لا يجب عليه) لأنه وقت  
الوجوب ليس باهل نهر وكذا الوقت قبله أو أبسر بعده كافي الهندية (قوله عملاً بأمره وفعله عليه الصلاة  
والسلام) رواء الحاكم من حديث ابن عمر كباسته في الفتح (قوله أو أخره) قد من الكلام عليه أول  
الباب (قوله اعتباراً بالزكاة) أى قياساً عليها واعترضه في الفتح بأن حكم الأصل على خلاف القياس  
فلا يقاس عليه لأن التقديم وإن كان بعد السبب هو قبل الوجوب وأجاب في البحر بأنها كآلة بمعنى انه  
لا فارق لأنه قياس اه وفيه نظروا الأولى الاستدلال بحديث البخاري وكانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين  
قال في الفتح وهذا مما لا يخي على النبي صلى الله عليه وسلم بل لابد من كونه باذن سابق فان الاسقاط قبل  
الوجوب مما لا يعتل فلم يكونوا يقدمون عليه الا بسمع اه (قوله فكان هو المذهب) نقل في البحر  
اختلاف التصحيح ثم قال لكن تأيد التقييد بدخول الشهر بأن الفتوى عليه فيمكن العمل عليه وخالفه في النهر  
بقوله واتباع الهداية أولى قال في الشربلية قلت ويعضده أن العمل بمأكله الشروح والمتون وقد ذكر  
مثل تصحيح الهداية في الكافي والتبيين وشروح الهداية وفي البرهان وابن كمال باشا وفي البرازية الصحيح جواز  
التجديد لسنين رواء الحسن عن الامام اه وكذا في المحيط اه قلت وحيث كان في المسألة قولان فصحتان  
تخير للمفقى بالعمل بأيهما الا اذا كان لاحدهما مرجح ككونه ظاهر الرواية أو مشي عليه أصحاب المتون  
أو الشروح أو أكثر المشايخ كباستطانه أول الكتاب وقد اجتمعت هذه المرحجات هنا للقول بالاطلاق فلا يعدل  
عنه فافهم (قوله إلى مسكين) يعني عنه ما بعده لفهمه بالاولى ط (قوله فكان هو المذهب) كذا قال  
في البحر رداً على ظاهر ما في الزيلعي هنا وافتح من أن المذهب المنع وأن القائل بالجواز إنما هو الكرخي اه  
وكذا رده العلامة نوح بأن الامر بالعكس فان المانعين جمع يسير والمجوزين جم غفير والاعتماد على ما عليه الحكم  
الكثير (قوله والامر في حديث أغنوهم) هو ما أخرجه الدارقطني وابن عدي والحاكم في علوم الحديث  
عن ابن عمر بلفظ أغنوهم عن الطوف في هذا اليوم نوح وهذا جواب عما يقال ان الاغناء لا يحصل  
الا بدفعها حلة فيجب عملاً بالامر والجواب أن الامر للندب والام يجوز التقديم والتأخير وقد مر الدليل على  
جوازهما أول الباب وذلك قرينة على أن الامر هنا للندب بخلافه لا يكره تعرجاً بما لا تنزيهاً وتحصل من هذا  
الجواب أن الدفع إلى متعدد مكرره تنزيهاً ككرهه التأخير الأأن يفرق بأنه لو أحر الناس عن اليوم  
لم يحصل الاغناء أصلاً بخلاف ما لو فرقوا لحصول الاغناء بالمجموع كما علل به الكرخي فلم يكن مخالفاً لامر  
الندب لأنه أمر للمجموع لا للأفراد بشرية أن ذا العيال لا يستغنى بفطرة شخص واحد ولا يؤمر بذلك الواحد  
باغنائهم تأمل وما في البحر من أن التحقيق انه بالتأخير يكون قاضياً لا مؤدياً ثم الحديث تبع فيه صاحب  
الفتح وقد مننا أول الباب ترجيح خلافه فافهم (قوله يعتد به) تصحيح لنفي المصنف الخلاف تبعاً للبحر  
بأن المراد نفي خلاف خاص لأنه قد صرح في مواهب الرحمن بالخلاف في المسألتين بقوله ويجوز أخذ واحد من  
جمع ودفع واحدة بجمع على الصحيح فيهما اه قلت ولعل محل الخلاف هنا ما إذا دخل الجماعة صدقاتهم  
ودفعوها الواحد أو لو دفع كل واحد بانفراده للواحد فيعبر بريان الخلاف في الجواز وعدمه فليست تأمل (قوله  
أمرها زوجها) أفاد أنها ان أدت عنه بدون اذنه لم يجزه ط عن أبي السعود (قوله بغير إذن الزوج)  
أما لو باذنه لا تملكه بالخلط فيجزي عنه ط (قوله لا عنه) لأنه أمرها بالدفع من ماله وقد ملكته بالخلط بدون  
اذنه فكانت متبرعة وزمها ضمان حنطه قلت وينبغي تقييده بما إذا لم يجز الزوج ما فعلت أول فوجد دلالة  
الاذن لما في الفصل التاسع من زكاة التنازعانية دفع رجلان رجل درهم يصدق بها عن زكاتها فخلطها  
ثم دفعها ضمن الا اذا جدد الاذن أو أجاز المال كان أو وجد دلالة الاذن بالخلط كما جرت العادة بالاذن من أرباب

الحنطة بخلط ثمن الغلات وكذا الطعان ثمن اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا ٥  
 ملخصا (قوله للمامر) أي قيل باب زكاة المال (قوله فيجوز ان أجاز الزوج) أي يجوز عنه أيضا ولا  
 حاجة الى التقييد بالاجازة بعد قوله أولا أمرها زوجها الآن يقال انه اشارة الى الجواز وان لم يوجد الامر  
 ابتداء لكن لا بد في جواز الاجازة من كون الحنطة قائمة في يد الفقير في التارخانية سئل البقال عن تصدق  
 بطعام الغير عن صدقة الفطر قال توقفت على اجازة المالك فتعبر شرأطها من قيام العين ونحوه فان لم يجز ثمن  
 ٥ وفيها من الفصل التاسع أيضا عن شرح الطعاوى تصدق بماله عن رجل بلامره جاز عن نفسه وان اجازة  
 الرجل ولو بمال الرجل فان اجازة والمال قائم جاز عنه ولو هالك جاز عن المتطوع (قوله ولو بالعكس) بأن  
 امره بأداء فطرته بالخلط حنطتها بحنطته ط (قوله ومقتضى مامر) أي من قوله ولو أدى عنها بلاذن  
 أجزأ استصحابا للاذن عادة فانه يدل على جواز أدائه عنها من ماله واذا خلط حنطتها بحنطته في مسألتنا  
 صارت ملكه فيجوز عنه وعنها ومثله ما في التارخانية وغيره من رجل له اولاد وامراه كالحنطة لاجل كل  
 واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنتهم فيجوز عنهم ٥ قلت لكن قد يقال ان دفعها  
 الحنطة اليه من ماله اقرب على انها أرادت أداء الفطرة من ماله التال فضيلة الصدقة وذلك يناق اذنه عادة  
 بالدفع من ماله فينفي عدم الجواز حيث أرادت ذلك (تنبيه) ما نقلناه عن التارخانية دليل على جواز الجمع  
 وأنه لا يلزمه افراز كل فطرة عن غيرها عند الدفع ولكن ليسطر أن الافراز لا شرط أم لا بل يكفيه دفع مده شأى  
 مثلا لجهة واحدة عن أربعة ويكون قوله كالحنطة الخ بيانا للواقع لم أره وينبغي الثاني لحصول المقصود  
 ومثله يقال فيما لو أراد دفع قيمة الحنطة عنه وعن عياله والاحوط افرازها واحدة حتى يرى نقل صريح  
 في المسألة والله أعلم (قوله ولا يبعث الخ) في الحديث الصحيح انه جعل أباهيرية على صدقة الفطر فكان  
 يقبل من جاءه بصدقة من غير أن يذهب اليهم رحى قلت فالمراد أنه لا يبعث عاملا كعامل الزكاة يذهب الى  
 القبائل بنفسه فلا ينافي ما في الحديث تأمل (قوله في المصارف) أي المذكورة في آية الصدقات الال عامل  
 الغنى فيما يظهر ولا تصح الى من بينهما اولاد وزوجية ولا الى غنى أو هاشمى ونحوهم ممن في باب المصرف  
 وقد مني بيان الافضل في التصديق عليه (قوله وفي كل حال) ليس المراد تعميم الاحوال مطلقا من كل وجه فان  
 لكل شروطا ليست للآخرى لانه يشترط في الزكاة الحول والتصاب النامي والعقل والبلوغ وليس شئ من ذلك  
 شرطها نابل المراد في أحوال الدفع الى المصارف من اشتراط النية واشتراط التملك فلا تصح في الاباحة  
 كما في البدائع هذا ما ظهر في تأمل (فرع) قد منا في المصرف عن التارخانية لودفع الفطرة الى الطبال الذي  
 يوقظهم وقت السحر جاز الآن الاحوط والابعد عن الشبهة أن يقدم اليه قرصات هدية ثم يعطيه الحنطة ٥  
 (قوله الا في جواز الدفع الى الدي) في الخانية جاز ويكره وعند الشافعي واحدى الروايتين عن أبي يوسف  
 لا يجوز تارخانية وقد من عن الحماوى أن الفتوى على قول أبي يوسف ومز الكلام فيه (تنبيه) ينبغي استثناء  
 العامل كما قلنا آنفا لانه ليست من عماله (قوله وقدمر) كل من المسألين أما الاولى ففي باب المصرف  
 وأما الثانية ففي هذا الباب ح (قوله وان كانت نفقتها عليه) أي على الدافع باعتبار الترامه بذلك تبرعاً وجعله  
 اياها من جلة عياله والافقتها على زوجها ولذا الهايعة بها وقد يقال انها على السيد حكما لان العبد ملكه  
 فاذا كان لها يبعه صارت كأنها واجبة في ماله ويحتمل ارجاع الضمير الى العبد ووجه المبالغة انها اذا كانت  
 نفقتها عليه وهو ملك لسيده ربما يتوهم عدم الجواز فادهم (قوله واجبات الاسلام سبعة) عزاه صاحب  
 الجوهرة الى الامام المحبوبي وقد تقرر في الاصول أن العدد لا مفهوم له أو يقال ان واجبات خبر مقدم  
 وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى ان هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها من بين  
 سائر واجبات فلا يرد ما في ط من انه ان أراد المشتهر منها فغير مسلم لانه فاته صلاة العبد والجماعة وغيرها  
 وان أراد مطلق واجب في الصلاة والحج وغيرها واجبات لا تخصي ومراده بالواجب ما يعم الواجب ديانة  
 كخدمة المرأة زوجها والفرض العملي كالوتر وعدة العمرة منها بناء على القول بوجودها وسيأتى اختلاف  
 التصحيح فيه والله تعالى أعلم

للمامر أن الاخلط عند الامام  
 استهلاك يقطع حق صاحبه  
 وعندهما لا يقطع فيجوز ان أجاز  
 الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال في  
 الترم لم أره ومقتضى مامر جوازه  
 عنها ما يبلا اجازتها (ولا  
 يبعث الامام على صدقة الفطر  
 ساعيا) لانه عليه السلام لم يفعلها  
 بدائع (وصدقة الفطر كزكاة في  
 المصارف) وفي كل حال (الا في)  
 جواز (الدفع الى الدي) وعدم  
 سقوطها به لان المال وقدمر  
 (ولو دفع صدقة فطره الى زوجة  
 عبده جاز) وان كانت نفقتها عليه  
 عمدة الفتاوى للشهيد (خاتمة)  
 واجبات الاسلام سبعة الفطرة  
 ونفقة ذى رحم ووتر وأصححة  
 وعمره وخدمة أبويه والمرأة  
 زوجها حدادى  
 (كتاب الصوم)



قيل لو قال الصيام لكان أولى  
 لما في الظهيرية لو قال الله على  
 صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه  
 ثلاثة أيام كما في قوله تعالى ففدية  
 من صيام وتعقب بان الصوم له  
 أنواع على أن أُل تبطل معنى الجمع  
 والاصح أنه لا يكره قول رمضان  
 وفرض بعد صرف القبلة إلى  
 القبلة لعشر في شعبان بعد  
 الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة  
 امساك مطلقا وشرعا (امساك  
 عن المفطرات) الآية (حقيقة  
 أو حكما) كن أكل ناسيا فإنه  
 عمدا حكما (في وقت مخصوص)  
 وهو اليوم (من شخص مخصوص)  
 مسلم ثلاث في دارنا

لبعضهم  
 إلى حادي عشر من شهر رجب  
 في كلام اليهود لحن قبيح  
 ذكروا الشهر وهو مع رمضان  
 والرابعين غير ذلك لم يجزوا  
 وتعدوا في حذف واو واوبا  
 تلون والعكس حكم صحيح  
 قال ذا الحلق ابن هشام  
 جاد منوا صوب غيث فسيم  
 اه منه

قال في الإيضاح اعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين وأدنى فوائده الشريعة المتين به قهر النفس الامارة بالسوء  
 وأنه مركب من أعمال القلب ومن المنع عن المأكول والمشرب والمناكح عامة يومه وهو أجل الخصال غير أنه  
 اشق التكليف على النفوس فاقضت الحجة الإلهية أن يبدأ في التكليف بالآخف وهو الصلاة ثم يتبعها  
 للمكف وبإضافة له ثم يتبع بالوسط وهو الزكاة ويثالث بالآشقر وهو الصوم واليه وقعت الإشارة في مقام المدح  
 والترتيب والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات وفي ذكر مبادئ  
 الإسلام وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقضت أثمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك اه كذا  
 في شرح ابن السبكي (قوله قيل) قاله صاحب الجرح (قوله لما في الظهيرية الخ) وجه الاستشهاد  
 أن هذا الفرع يدل على أن الصيام جمع أقله ثلاثة أيام كما في الآية فإن فدية اليدين صوم ثلاثة أيام فكان التعبير به  
 أولى لدلالته على التعدد فإن الترجمة لأنواع الصيام الثلاثة أعنى الفرض والواجب والنفل (قوله وتعقب  
 الخ) المتعقب صاحب البر وحاصل كلام الشارح أن الصوم اسم جنس له أنواع وهي الثلاثة المذكورة فثبت  
 عبرته بالصوم أو الصيام يراد منه أنواعه المترجم لها لا ثلاثة أيام فأكثر قال في المغرب يقال صام صوما  
 وصياما فهو صائم وهم صوم وصيام اه فأفاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا دلالة في واحد  
 منهما على التعدد ولذا قال القاضى في تفسير قوله تعالى ففدية من صيام أنه بيان لجنس الفدية وأما قدرها  
 فبينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم يأتي الصيام جمعا للصائم كما علمته لكن لا تنصع إرادته هنا  
 ولا في الآية كما لا يخفى ولولم أن الصيام جمع لأفراد الصوم فلا ولوبة في العدول إليه لأن آل الجنسية تبطل  
 معنى الجمعية فيتسارى التعبير بالصوم وبالصيام هذا تقرير كلام الشارح على وفق ما في النهر فافهم وعلى هذا  
 فيشكل ما مر عن الظهيرية وإن قل في النهر لعل وجهه أنه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذا  
 في النذر خر وجاعن العهد بخلاف صوم اه يعنى أن لفظ صيام وإن لم يكن جمعا لكنه لما اطلق في آية الفدية  
 مراد به ثلاثة أيام كما بين اجماله الحديث فيراد في كلام الناذر كذلك احتياطا قاتل (قوله والاصح الخ) قال  
 بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن عيسى عن جده لم يحكم خلافه أنه كره أن يتبادل جاء رمضان وذهب رمضان لأنه  
 اسم من اسمائه تعالى وعائنة المشايخ أنه لا يكره لجنسيته في الأحاديث الصحيحة كتقوله صلى الله عليه وسلم من صام  
 رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه  
 تعالى ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكيم كذا في الدراية واعلم أنهم اطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر  
 هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وربع الأول والآخر حذف شهرهما من قبيل حذف بعض  
 الكلمة إلا أنهم جوزوه لأنهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه حيث أعربوا الجزئين  
 كذا في شرح الكشاف للسعد نهر ومقتضاه أن رجب ليس منها خلافاً للإصلاح الصندي وتبعه من قال  
 ولا تنصف شهر اللفظ شهر \* إلا الذي أوله الرافاد

ولا إذا بدعهم قوله واستثنى من ذار جبا فيمنع \* لأنه فيما روي ما سمع  
 (قوله امساك مطلقا) أي عن طعام أو كلام وظاهره أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما يفيد عبارة الصحاح  
 وفي المغرب هو امساك الإنسان عن الأكل والشرب ومن حجاز صام الفرس إذا لم يعتلف وقول النابغة  
 خيل صيام وخيل غير صائمة نهر (قوله عن المفطرات الآية) أشار بالآية إلى أن أُل للعهد وأن  
 المراد الأشياء المعدودة المعلومة في باب مفسدات الصوم فلا توقف معرفتها على معرفته فلا دور فافهم (قوله  
 فإنه عمدا حكما) لحكم الشارع بعدم اعتبار ذلك إلا كل مثلاً (قوله وهو اليوم) أي اليوم الشرعي  
 من طلوع الفجر إلى الغروب وهل المراد أول زمان الطلوع أو انتشار الضوء فيه خلاف كالتخلاف في الصلاة  
 والأول أحوط والثاني أوسع كما قال الحلواني كما في المحسط والمراد بالغروب زمان غيبوبة جرم الشمس بحيث  
 تظهر الظلمة في جهة الشرق قال صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من ههنا فقد أفرط الصائم أي إذا وجدت  
 الظلمة حسا في جهة المشرق فقد ظهر وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لأن الليل ليس ظر فالصوم وانما  
 أدى بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الانظار كما في فتح الباري قهستاني (قوله مسلم الخ) بيان للشخص  
 المخصوص (قوله كن في دارنا الخ) أنت خير بان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا أي ما يمكن أن يتحقق به

ولا يخفى أن الصوم الذي هو الامسالة عن المفطرات نهار ابنته يتحقق من المسلم الخالي عن حيض ونفاس سواء كان في دار الاسلام أو دار الحرب علم بالوجوب أو لا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضا وغيره والعلم بالوجوب أو الكون في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لا شرط للصحة فالماسب الاقتصار على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرحى ذكر نحو ما قلته فافهم (قوله أو عالم بالوجوب) أى أو كائن في غير دارنا عالم بالوجوب فالكون بدار الاسلام موجب للصوم وان لم يعلم بوجوبه اذ لا يعذر بالجهل في دار الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب ولم يعلم به فانه لا يجب عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء ما منى اذ لا تكليف بدون العلم ثم العذر بالجهل وانما يحصل له العلم الموجب باخبار رجلين أو رجل وامرأتين مستورين أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحزبة كما في امداد الفتاح (قوله طاهر عن حيض أو نفاس) أى خال عنهما والا فاطهارة عن حدثهما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية الشخص المذ كور الصوم في وقتها لا في بيانه (قوله وأما البلوغ والافاقة الخ) جواب عما قيل قال لم تقيد الشخص المخصوص بالبلوغ والافاقة من الجنون أو الانغماء والنوم وبيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعى وذلك بذكر ركنه وهو الامسالة المذ كور وذكرا متوقف عليه صحته وهي ثلاثة الاسلام والاطهارة عن الحيض والنفاس والنية كما في البدائع ولم يذكروا في الفتح الاسلام لانغناء النية عنه اذ لا تصح بدونه وليس البلوغ والافاقة من شروط الصحة لعدمها كما ذكره نعم ههنا من شروط وجوب رمضان وهي أربعة نالها الاسلام ورابعها العلم بالوجوب أو الكون في دارنا فلا محل للتقييد بهما على أن الكلام في تعريف مطلق الصوم لا خصوص صوم رمضان كما مر ولذا لم يذكر شروط وجوب أدائه وهي ثلاثة الصحة والاقامة والخلق من حيض ونفاس (قوله وحكمه) أى الاخرى أما حكمه الدينى فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بجر (قوله ولو منهي عنه) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى المعنى مجاور وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها ثوابا كالصلاة في الارض المغصوبة ذكر في التبر راداعلى البحر قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب النهر ط قلت صرح في التلويح بأن الخلاف بيننا وبين الشافعى في أن النهى يقتضى الصحة عندنا بمعنى استحقات الثواب وسقوط القضاء وموافقة امر الشارع ثم قل عن الطريقة المعنية ما حاصله أن الصوم في هذه الايام ترك المفطرات الثلاث واعراض عن الضيافة فن حيث الاول يكون عبادة مستحسنة ومن حيث الثاني يكون منها الكون الاول بمنزلة الاصل والثاني بمنزلة التابع فبقى مشروعا بأصله غير مشروع بوضعه اه لكن بحث محشيه الفترى في ارادة استحقاق الثواب بل المراد ما سواها والصحة لا تقتضى الثواب كالوضوء بلائيه والصلاة مع الرياء اه قلت وبؤيده وجوب الفطر بعد الشروع وتصريحهم بأنه معصية (قوله ويلغو التعيين) من هذا يؤخذ أنه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع يصح صوم غيرهما عنهما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق لماسبى قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير بخلاف المعلق فانه لا يجوز تحصيله قبل وجود الشرط اه أى لأن المعلق على شرط لا ينعقد سببا للعمال وسأنى تمام الكلام على هذه المسألة هناك (قوله والكفارات) أى سبب صومها الحنث والقتل أى قتل النفس خطأ أو قتل الصيد محرما والاولى قول الفتح وسبب صوم الكفارات اسبابها من الحنث والقتل اه لان منها العزم على العود في الظهار والافطار في فطر رمضان والخلق في خلق الحرم لعذر (قوله على المختار) اختاره السرخسى بجر (قوله وغيره) كالامام الدبوسى وأبى اليسر بجر (قوله الذى يمكن انشاء الصوم فيه) وهما كان من طلوع النجى الصادق الى قبيل الفخوة الكبرى أما الليل والفخوة وما بعدها فلا يمكن انشاء الصوم فيها والموجود في الليل مجزئ للنية لانشاء الصوم ط لكن صرح في البحر بأن السبب هو الجزء الذى لا يتجزأ من كل يوم فيجب مقارناياه اه وهذا يقتضى أنه الجزء الاول من كل يوم كما صرح به غيره أيضا وصرح به فى فصل العوارض عند قول الكنز ولو بلغ مبي أو أسلم كافر الخ ودفع ما اورده ابن الهمام من أنه يلزم مقارنته السبب للوجوب أو تقدم الوجوب على السبب بأنه يجوز مقارنته للضرورة كما لو شرع في الصلاة في أول جزء من الوقت فانه يسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب المسبب للضرورة كما صرح به في الكشف الكبير وتمام الكلام

أو عالم بالوجوب طاهر عن حيض أو نفاس (مع النية) المعهودة وأما البلوغ والافاقة فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن أو انغى عليه بعد النية وانما يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه نيل الثواب ولو منهي عنه كما في الصلاة في أرض مغصوبة (وسبب صوم) المنذور النذر ولذا لو عين شهرا وصام شهرا قبله عنه أجره لوجود السبب ويلغو التعيين والكفارات الحنث والقتل و(رمضان شهود جزء من الشهر) من ليل او نهار على المختار كما في الخبرية واختار نفي الاسلام وغيره انه الجزء الذى يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم

هناك فتاوى (قوله حتى لو أفاق المجنون في ليله) أي من أول الشهر أو وسطه ثم حتى قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون بجر وقوله أوفى آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والاحسن قول الامداد أوفى ما بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح التحرير وفي نور الايضاح ولا يلزمه قضاءه بأفاقه ليلاً أو نهاراً بعد فوات وقت النية في الصحيح قلت ولعل التقييد بآخر يوم منه مبني على أن المراد الأفاق التي لم يعقبها جنون فانها اذا كانت في وسطه لاشك في وجوب القضاء والمراد بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الضحوة الكبرى كما مر آنفاً وهو مبني على قول القدوري كما يأتي تحريره فافهم (تنبيه) تفريع هذه المسألة على ما ذكره من الاختلاف في السبب بخالفه ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة فشهود جزء منه سبب لكل ثم كل يوم سبب وجوب اداؤه غاية الامر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره كما في الفتح ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف ثمرة في الفروع اه تأمل (قوله كما في المجتبى) ونصه ولو أفاق أول ليله من رمضان ثم أصبح مجنوناً واستوعب كل الشهر اختلف أئمة بخارى فيه والفتوى على أنه لا يلزمه القضاء لأن اللילה لا يصام فيها وكذا ان أفاق في ليلة من وسطه أوفى آخر يوم من رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه (قوله وصححه غير واحد) كصاحب النهاية والظاهرية بجر وقاضي خان والعناية شربلالية ومشى عليه الاسيحياتي وجيد الدين الضرير من غير حكاية خلاف شرح التحرير ومشى عليه في نور الايضاح قلت وكذا نقل تصحيحه في الذخيرة لكن نقل أئمة تصحيح لزوم القضاء ومشى عليه في الفتح فائلاً لافرق بين افاقته وقت النية أو بعده وفي شرح الملتقى للبهسي انه ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعزام في البدائع الى أصحابنا ولم يحك غيره وكذا في السراج وجزم به الزيلعي وهو ظاهر القدوري والكثير والهداية حيث اطلقوا لزوم القضاء بأفاقه بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير قال وان افاق شيئاً منه قضاء وعبر في الملتقى بأفاقه ساعة وفي المعراج لو كان مبقياً في أول ليله منه ثم حتى وأصبح مجنوناً الى آخر الشهر قضاء كله بالانفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة المجتبى المارة والحاصل أنهم ما قولان معصمان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض معين وغير معين وواجب كذلك ونفل مسنون أو مستحب ومكروه وتزيتها أو تحريمها (قوله معين) أي له وقت خاص (قوله لكنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً لابن الكمال) حيث قال في ايضاح الاصلاح وصوم النذر والكفارة واجب لم ينعد الاجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه أي ثبوته عملاً لا علماً ولهذا لا يكفر بجاهده اه وحاصله انه وان ثبت لزوم كل منهما عملاً بالكتاب والاجماع لكن لم يثبت لزومهما عملاً بحيث يكفر بجاهده فرضيتهما كما هو شأن الفروض القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر الكفارات في قسم الواجب كما فعل ابن الكمال لأن الفرض العملي الذي هو أعلى قسمي الواجب ما يفوت الجواز بقوته كالزوم وهذا ليس منه (قوله كالنذر المعين) أي بوقت خاص كنذر صوم يوم الخميس مثلاً وغير المعين كنذر صوم يوم مثلاً ومن الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضاؤه عند الافساد وصوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ) أي ان مقتضى ثبوت الامر به في الآية القطعية كونه فرضاً والجواب انه خص منها النذر بالمعصية بالاجماع فصارت ظنية الدلالة فتضيد الوجوب وفيه بحث لصاحب العناية مذكور مع جوابه في النهر (قوله فانه لا كحل) فيه أن الاكل قرر في العناية الوجوب الا أن يكون وقع له في غير هذا الموضع والذي في البحر وغيره أن فانه الكمال فلهذا سبق قلم الشارح لتشابه الفظين افاده ح وكلام الكمال في الفتح حاصله أن الفرضية مستفادة من الاجماع على اللزوم لا من الآية لتخصصها كما علمت (قوله لكن تعقبه سعدى الخ) أي في حاشية العناية فانه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بأنه ليس على ما ينبغي لما في اوائل كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفرضية والواجب ظاهر نظراً الى الاحكام حتى ان الصلاة المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر وتنقض القوائت بعد صلاة العصر اه وحاصله أن ما ذكره صريح في أن المنذور واجب لا فرض (قوله يعني عملاً) هذا صلح بما لا يرضيه الخصمان فان المستدل على فرضيته بالآية أراد به انه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لا تخفى ولذا اعترض في الفتح الاستدلال بالآية بأنها لا تضيد الفرضية لما مر من تخصيصها وعدل عنه كصدر

حتى لو أفاق المجنون في ليله أوفى آخر أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كما في الغاية (وهو) أقسام ثمانية (فرض) وهو نوعان معين (كصوم رمضان اداؤه) وغير معين (كصومه قضاء وصوم الكفارات) ولكنه فرض عملاً لا اعتقاداً ولذا لا يكفر بجاهده قاله البهسي تبعاً لابن الكمال (وواجب) وهو نوعان معين (كالنذر المعين) وغير معين كالنذر (المطلق) وأما قوله تعالى وليوفوا نذورهم فدخله الخصوص كالنذر بمعصية فلم يبق قطعياً (وميل) فانه لا كحل وغيره واعتمده الشربلالي لكن تعقبه سعدى بالفرق بأن المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر بخلاف الثالثة (هو فرض على الاظهر) كالكفارات يعني عملاً لأن مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي

الشريعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله كما بسطه خسرو) أى فى الدرر حيث أجاب عن قول صدر  
 الشريعة ان المنذور فرض لان زومه ثابت بالاجماع فيكون قطعى الثبوت بأن المراد بالفرض ههنا الفرض  
 الاعتقادي الذى يكفر جاحده كما تدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بمطلق الاجماع بل  
 بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما فى صوم رمضان ولما لم يثبت فى المنذور نقل الاجماع على فرضيته  
 بالتواتر بى فى مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة أو الاحاد يفيد الوجوب دون الفرضية  
 بهذا المعنى اه قلت ونظائر كلامه وجود الاجماع على فرضية المنذور لكن لما لم ينقل متواترا بل بطريق  
 الشهرة أو الاحاد فاد الوجوب والظاهر ما مر عن ابن الكمال من أن الاجماع على ثبوته عملا لا علما والحاصل أن  
 العلماء أجمعوا على لزوم الكفارات والمنذورات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازم منها اكفار  
 الجاحد لها (تنبيه) فى شرح الشيخ اسماعيل عن ذخيرة العقبى اعلم انه قد اضطرب كلام المؤلفين فى كل من  
 النذور والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والزيلجى الاول واجب والثانى  
 فرض وابن ملك بالعكس وتوجيه كل ظاهر الاخير (قوله ونقل) أراد به المعنى اللغوى وهو الزيادة لا  
 الشرعى وهو زيادة عبادة شرعية لنا لا علينا لانه أدخل فيه المكروه بقسميه وقد يقال ان المراد بالمعنى الشرعى  
 لما قد مناه من أن الصوم فى الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تضمنه الاعراض  
 عن الضيافة يكون منها فبقى مشروعا بأصله دون وصفه تأمل (قوله بعم السنة) قدمنا فى بحث سنن الوضوء  
 تحقيق الفرق بين السنة والمندوب وأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأخلفاؤه من بعده  
 وهى قسمان سنة الهدى وتر كها يوجب الاساءة والكراهة كالجاعة والاذان وسنة الزوائد كسيرة النبي  
 صلى الله عليه وسلم فى لباسه وقيامه وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر أن صوم عاشوراء من القسم  
 الثانى بل سماه فى الخاتمة مستحبا فقال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون  
 مخالفا لاهل الكتاب ونحوه فى البدائع بل مقتضى ما ورد من أن صومه كفارة للسنة الماضية وصوم  
 عرفة كفارة للماضية والمستقبل كون صوم عرفة أكدم منه والالزام كون المستحب افضل من السنة وهو  
 خلاف الاصل تأمل (قوله والمندوب) بالنصب عطف على السنة ولم يذكر المستحب لعدم الفرق بينه وبين  
 المندوب عند الاصوليين وهو ما لم يواظب عليه صلى الله عليه وسلم وان لم يفعل بعد ما رغب اليه كما فى التحرير  
 وعند المنتهاء المستحب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه أخرى والمندوب ما فعله مرة أو مرتين تعليلا للحوار  
 وعكس فى المحيط وقول الاصوليين أولى لشموله ما رغب فيه ولم يفعل كما ذكره فى البحر من كتاب الطهارة لكنه  
 فرق بينهما هنا فتعال ينبغى أن يكون كل صوم رغب فيه الشارع صلى الله عليه وسلم بخصوصه مستحبا وما سواه  
 مما لم يثبت كراهته يكون مندوبا لا تنفلا لان الشارع قد رغب فى مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف  
 التولية المقابلة للندية فان ظاهره يقتضى عدم الثواب فيه والافهم مندوب كما لا يخفى اه قلت وهذا  
 وارد على ما فى الفتح حيث جعل النقل مقابلا للمندوب والمكروه (قوله كايام البيض) أى أيام اللبالي  
 البيض وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها  
 امداد وفيه تبع للفتح وغيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها البيض (قوله ويوم الجمعة  
 ولو منفردا) صرح به فى النهر وكذا فى البحر فقال ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالثنين والخميس وكره  
 الكل بعضهم اه ومثله فى المحيط معللا بأن لهذه الايام فضيلة ولم يكن فى صومها تشبه بغير أهل القبلة  
 ففى الاشياء وتبعه فى نور الايضاح من كراهة افراده بالصوم قول البعض وفى الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة  
 عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر اه وظاهر الاستشهاد بالاثرائ ان المراد  
 بلا بأس الاستحباب وفى الخميس قال أبو يوسف جاء حديث فى كراهته الا أن يصوم قبله وبعده فكان  
 الاحتياط أن يضم اليه يوما آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والآخر منها انتهى كما أوضحه  
 شرآح الجامع الصغير لان فيه وظائف فله اذا صام ضعف عن فعلها (قوله لم يضعفه) صفة لحاج أى ان كان  
 لا يضعفه عن الوقوف بعرفات ولا يحل بالدعوات محيط فلو اضعفه كره (قوله والمكروه) بالنصب عطفا  
 على السنة أو بالرفع على الابتداء وخبره قوله كالعبدين وحينئذ لا يحتاج الى التكلف المار فى وجه ادخاله

كما بسطه خسرو (ونقل كغيرهما)  
 بعم السنة كصوم عاشوراء مع  
 التاسع والمندوب كأيام البيض  
 من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا  
 وعرفة ولو لحاج لم يضعفه والمكروه  
 تحريرا

قوله وعاشوراء هكذا بخطه والذي في الشارح كعاشوراء بكاف التثنية وهو الاوفاق بما قبله اه معجمه

كالعبيدين وتنزيها كعاشوراء وحده وسبت وحده ونيروز ومهرجان ان تعمده وصوم دهر وصوم صمت ووعال وان افطر الايام الخمسة وهذا عند أبي يوسف كافي المحيط فهي خمسة عشر وأنواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل وعين وافطار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة يخير فيها نفل وقضاء رمضان وصوم متعة وفدية حلق وجزاء صيد ونذر مطلق اذا تقرر هذا

في النفل على أن صوم العبيدين مكروه تحريمًا ولو كان الصوم واجبًا (قوله كالعبيدين) أي وأيام التشريق نهر (قوله وعاشوراء وحده) أي مفردا عن التاسع أو عن الحادي عشر امتدادا لأنه تشبه باليهود محيط (قوله وسبت وحده) للتشبه باليهود بحر وهذه العلة تنفي ذكر الكراهة التحريم لأن يقال انما ثبت بقصد التشبه كما مر نظيره ط قلت وفي بعض النسخ وأحد بدل قوله وحده وبه صرح في التتارخانية فقال ويكره صوم النيروز والمهرجان اذا تعمده ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قيل في يوم السبت والاحد اه أي يكره تعمده صومه الا اذا وافق يوما كان يصومه قبل كماله لو كان يصوم يوما ويفطر يوما أو كان يصوم أول الشهر مثلا فوافق يوما من هذه الايام وأفاد قوله وحده انه لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لأن الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه وهل اذا صام السبت مع الاحد نزول الكراهة محل تردد لانه قد يقال ان كل يوم منهما معظم عند طائفة من أهل الكتاب ففي صوم كل واحد منهما تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومهما معا ليس فيه تشبه لانه لم تتفق طائفة منهم على تعظيمهما معا وبظهر على الثاني دليل أنه لو صام الاحد مع الاثنين نزول الكراهة لانه لم يعظم أحد منهما هذين اليومين معا وان عظم النصارى الاحد وكذا لو صام مع عاشوراء يوما قبله أو بعده مع أن اليهود تعظمه ويظهر من هذا أنه لو جاء عاشوراء يوم الاحد أو الجمعة لا يكره صوم السبت معه وكذا لو كان قبله أو بعده يوم المهرجان أو النيروز لعدم تعمده صومه بخصوصه والله تعالى أعلم (قوله ونيروز) بفتح النون وسكون الياء ونظم الراي مع قرب نوروز ومعناه اليوم الجديد فتوقعني الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج الحمل ومهرجان مع قرب مهرجان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان اليومان عيدان للفرس اه ح (قوله ان تعمده) كذا في المحيط ثم قال واختار أنه ان كان يصوم قبله فالأفضل له أن يصوم والا فالأفضل أن لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام (قوله وصوم صمت) وهو أن لا يتكلم فيه لانه تشبه بالمجوس فانهم يفعلون هكذا محيط قال في الامداد فعليه أن يتكلم بخير وبجاجة دعت اليه (قوله ووصال) فسرته أبو يوسف ومحمد بصوم يومين لا فطر بينهما بحر وفسره في الخانية بأن يصوم السنة ولا يفطر في الايام المنية وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المنية اختار أنه لا بأس به (قوله وان افطر الايام الخمسة) أي العبيدين وأيام التشريق (قوله وهذا عند أبي يوسف) ظاهره أن صاحبه يقولان بخلافه وظاهر البدائع أن المخالف من غير أهل المذهب فانه قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وأفطر يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق لا يدخل تحت نهى الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال وليس هذا عندى كما قال هذا قد صام الدهر كأنه اشار الى أن النهي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الايام بل لما يضعفه عن الفرائض والواجبات والكسب الذي لا بد له منه اه (قوله فهي خمسة عشر) تنريع على قوله يوم السنة والمندوب والمكروه أي فصار جملة ما دخل في قوله وقتل خمسة عشر يجعل العبيدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما في كثير من النسخ فافهم لكن بقي عليه من المكروه تحريمًا أيام التشريق وصوم يوم الشك على ما يأتي تفصيله ومن المكروه أيضا صوم المرأة والعبد والاجير بلا اذن الزوج والمولى والمستأجر وسيأتي بيانه قبيل قول المتن ولو نوى مسافر الفطر ومن المندوب صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من شوال على ما يأتي قبيل الاعتكاف (قوله وانواعه) أي انواع الصيام اللازم (قوله سبعة متتابعة) عدها في البحر سبعة أيضا لكن اسقط صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم اليمين المعين كأن يقول والله لا صوم من رجبا مثلا وكان الشارح أدخله تحت النذر المعين بجماع الايجاب قولاً ثم قال في البحر ويلحق به النذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع أو نواه وذكر أنه اذا افطر يوما فمما يجب فيه التتابع لا يلزمه الاستقبال ان كان التتابع مأمورا به لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين وان كان مأمورا به لاجل النفل وهو الصوم يلزمه الاستقبال كالسنة الباقية قلت ومن الاقل ما زاده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأمل (قوله وستة يخير فيها) كذا عدها في البحر ستة أيضا لكن اسقط النفل لأن الكلام في أنواع الصيام اللازم وذكر بدله صوم يمين المطلق مثل والله لا صوم من شهرا وكان الشارح ادخله تحت النذر المطلق نظير ما مر (قوله وصوم متعة) أي وقران اذا لم يجد ما يذبح لهما فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعا اذا رجع ط (قوله وفدية حلق وجزاء صيد) أي اذا اختار الصيام فيهما ط (قوله ونذر مطلق) أي عن التقييد بشهر كذا وعن ذكر

التابع أو نية (قوله فيصح أداء صوم رمضان الخ) قيد بالاداء لان قضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذي اخسده بشرط فيه التبيين والتعيين كما يأتي في قول المصنف والشرط للباقي الخ (قوله والنذر المعين) فهو في حكم رمضان لتعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب أتم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بحر ونهر (قوله بنية) قال في الاختيار النية شرط في الصوم وهي أن يعلم بقلبه أنه يصوم ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان وليست النية باللسان شرطا ولا خلاف في أول وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا في آخره كما يأتي اه وسأتي بيان ما يطلها وفي البحر عن الظهيرية أن السحرة (قوله فلا تصح قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما غدا ثم نام أو اغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وأنوى بعد غروب الشمس جاز خائفة وفيها وإن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قران النية بالصوم لا تقدمها (قوله الى النخوة الكبرى) المراد بها نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي من استطارة الضوء في أفق المشرق الى غروب الشمس والغاية غير داخله في الغيا كما اشار اليه المصنف بقوله لا عندها اه ح وعدل عن تعبير القدوري والمجمع وغيرهما بالزوال لضعفه لأن الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في البحر عن المبسوط قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في أكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت النخوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتحقيق في الأكثر اه وفي شرح الشيخ اسماعيل ومن صرح بأنه لا يصح في العتابة والوقاية وعزاه في المحيط الى السرخسي وهو الصحيح كما في الكافي والتبيين اه وتظهر ثمرة الاختلاف فيما إذا نوى عند قرب الزوال كما في التتارخانة عن المحيط وبه ظهر أن قول البحر والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير ظاهر (تبسيه) قد علمت أن النهار الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب واعلم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصه فخره حتى كان الباقي للزوال أكثر من هذا النصف صرح والافلاقيص النية في مصر والشام قبل الزوال بخمس عشرة درجة لوجود النية في أكثر النهار لأن نصف حصه الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة ونصف في الشام فإذا كان الباقي الى الزوال أكثر من نصف هذه الحصه ولو بنصف درجة صبح الصوم كذا حتره شيخ مشايخنا السانحاني رحمه الله تعالى (تتمه) قال في السراج وإذا نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أوله لا يصير صائما (قوله وبطلت النية) أي من غير تقييد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لأن رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض والمعين لا يحتاج الى التعيين والنذر المعين معتبرا بإيجاب الله تعالى فيصاب كل بمطلق النية امداد (قوله فأل بدل عن المضاف اليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال ان مطلق النية يصدق بنية أي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله لعدم المزاحم) اشارة الى ما ذكرناه عن الامداد (قوله ربحطافي وصف) كذا وقع في عباراتهم اصولا وفروعا أن رمضان يصح مع الخطا في الوصف فذهب جماعة من المشايخ الى أن نية النفل فيه مصورة في يوم الشك بأن شرع بهذه النية ثم ظهر أنه من رمضان ليكون هذا الظن معنوا ولا يخفى عليه الكفر كذا في التقرير وفي النهاية ما رده وهو أنه لما لغاية النفل لم تتحقق نية الاعراض والحاصل انه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم الفرضية أو ظنه الا اذا انضم اليها اعتقاد النفلية فيكفر أو ظن ما فيحشى عليه الكفر بحر ملخصا وبهذا ظهر لك أن المراد بالخطا بالوصف وصف رمضان بنية نفل أو واجب آخر خطأ لانه يبعد عن المسلم أن يتعمده وليس المراد بنية الواجب فقط فقول المصنف تعالى الدرر ونية نفل وبخطا في وصف فيه نظر فانه كان عليه الاقتصار على الثاني أو ابداله بواجب آخر لأن فائدة التعبير بالخطا في الوصف التباعد عن تعمدية النفل وبعد التصريح بقوله ونية نفل لم تنق فائدة للتعبير بالخطا في الوصف وان أريد به الواجب كما فسر الشارح هذا ما ظهري ولم أر من نبه عليه (قوله فقط) أي دون النفل والنذر المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كما يأتي ط (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة والسلام اذا انسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية الناذر وله ابطال صلاحية ماله ط عن المنح (قوله الا اذا وقعت النية) أي نية النفل أو الواجب الاخر في رمضان فهو استثناء من قوله ونية نفل وبخطا

(فيصح) أداء (صوم رمضان)  
والنذر المعين والنفل بنية من  
الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا  
عنده (الى النخوة الكبرى لا)  
بعدها ولا (عندها) اعتبارا لا أكثر  
اليوم (وبطلق النية) أي نية  
الصوم فأل بدل عن المضاف اليه  
(وبنية نفل) لعدم المزاحم (وبخطا  
في وصف) كنية واجب آخر (في  
أداء رمضان) فقط لتعيينه بتعيين  
الشارع (الا) اذا وقعت النية (من)  
مريض أو مسافر



في وصف (قوله حيث يحتاج) أي المريض أو المسافر وأفراد الضمير للعطف بالواو التي لاحد الشئين أو الضمير للصوم ويؤيده عود الضمير عليه في قوله تعينه وفي يقع (قوله لعدم تعيينه في حقهما) لانه لما سقط عنهما وجوب الاداء صار رمضان في حق الاداء كشعبان (قوله من نفل أو واجب) أما لو اطلقا النية كان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الامداد (قوله على ما عليه الاكثر بحسب) أقول الذي في البحر نسبة ذلك الى الأكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كما يأتي أما في حق المسافر فان نوى واجبا آخر يقع عنه عند الامام وان نوى النفل أو أطلق فعنه روايتان اصحهما وقوعه عن رمضان لان ثبوت النفل الثواب وهو في فرض الوقت أكثر وقال وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل على الصحيح كالمسافر ٥١ وحاصله أن المريض والمسافر لو نوايا واجبا آخر وقع عنه ولو نوايا نفلا أو أطلقا فغن رمضان نعم في السراج صحيح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يتخى كلام المصنف والدرر (قوله الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ) المراد بالكل هو ما اذا نوى المريض النفل أو أطلق أو نوى واجبا آخر وما اذا نوى المسافر كذلك اذا نوى واجبا آخر فانه يقع عنه لانه عن رمضان لان المسافر له أن لا يصوم فله أن يصرفه الى واجب آخر لان الرخصة متعلقة بنظنة العجز وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض فانها متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام تبين أنه غير عاجز واستشكل صدق الشرعة في التوضيح بأن المرخص هو المرض الذي يزداد بالصوم لا المرض الذي لا يقدربه على الصوم فلان سلم أنه اذا صام ظهر فوات شرط الرخصة قال في التلويح وجوابه أن الكلام في المريض الذي لا يطبق الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة العجز وأما الذي يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالمسافر بخلاف على ما يشعر به كلام شمس الأئمة في المبسوط من أن قول الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض سهو أو مؤول بالمريض الذي يطبق الصوم وكان منه ازدياد المرض ٥١ (تنبيه) تلخص من كلام الجبر أن في المريض ثلاثة أقوال أحدها ما في الاشياء المذكورة هنا واختاره غير الاسلام وشمس الأئمة وجع وصححه في الجمع فانيها ما مر في المتن انه يقع عما نوى واختاره في الهداية وأكثر المشايخ وقبل انه ظاهر الرواية وينبغي وقوعه عن رمضان في النفل كالمسافر كما مر ثالثها التفصيل بين أن يضطره الصوم فتتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عما نوى وبين أن لا يضطره الصوم كفساد الهضم فتتعلق الرخصة بحقيقته فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والتحرير ٥١ وهذا القول هو ما مر عن التلويح وجعله في شرح التحرير محل القولين وقال انه تحقيق يحصل به التوفيق بحمل ما اختاره غير الاسلام وغيره على من لا يضطره الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضطره ونعقب الاكمل في التقرير هذا القول بأن من لا يضطره الصوم لا يرضخ له الفطر لانه صحيح وليس الكلام فيه قلت وأجبت عنه فيما علقته على الجبر بما حمله ان الصوم تارة يزداد به المرض مع القدرة عليه كمرض العين مثلا وتارة لا يضطره كمرض فساد الهضم فان الصوم لا يضطره بل ينفعه فالاول تعلق الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة العجز بأن يصل الى حالة لا يمكنه معها الصوم فاذا صام ظهر عدم عجزه فيقع عن رمضان وان نوى غيره لانه اذا قدر عليه مع كونه لا يضطره لا يتول عاقل بأنه يرضخ له الفطر هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والنذر المعين الخ) تصريح بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله بنية واجب آخر) كقضاء رمضان أو الكفارة أما لو نوى النفل فانه يقع عن النذر المعين سراج ثم نقل عن الكرخي أن محمدا قال يقع عن النفل وأبا يوسف عن النذر (قوله يقع عن واجب نواه مطلقا) أي سواء كان صحيحا أو مريضا مقبلا أو مسافرا واذا وقع عما نوى وجب عليه قضاء المنذور في الاصح كما في البحر عن الطهيري (قوله ولو لم يلهه) زاد لفظة ولو ليدخل غير الجاهل لكن الأولى اسقاطها لان العالم تقدم قرين في قوله وبخطا في وصف ط وأفاد أن الصوم واقع في رمضان ولم يذكر ما اذا جهل شهر رمضان كالاسري دار الحرب فتحري وصام عنه شهرا وبيانه في البحر وفيه أيضا لو صام بالتحري سنين كثيرة ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل يجوز في لا وصح في المحيط أنه ان نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسرا لا يجوز ٥١ (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ومحملة فيمن تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر ط

نعت يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع عن رمضان (بل يقع عما نوى) من نفل أو واجب (على ما عليه الاكثر) بحر وهو الاصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعا للدرر لكن في أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال وفي الشرع بلالية عن البرهان انه الاصح (والنذر المعين) لا يصح نسبة واجب آخر بل (يقع عن واجب نواه) مطلقا فربما يعمى الشارع والعبد (ولو صام مقبلا عن غير رمضان) ولو (لجهله به) أي برضا (فهو عنه) لا عما نوى لحديث اذا جاء رمضان فلا صوم الا عن رمضان

(قوله عن العادة) أي عادة الامساك الحجة أو لعذر ط (قوله وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة) أي عن الشهر كله وروى عن زفر أن المقيم لا يحتاج إلى النية ولو مسافر لم يجز حتى ينوي من الليل وعند علماءنا الثلاثة لا يجوز إلا نية جديدة لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقيماً أو مسافراً (قوله قلنا الخ) أي في جواب قياس الصوم على الصلاة أن صوم كل يوم عبادة بنفسه بدليل أن فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والنذر المطلق وقضاء النذر المعين والنفل بعد إفساده والنكح نارات السبع وما ألحق بهما من جزاء الصيد والخلق والمتعة نهر وقوله السبع صوابه الأربع وهي كفارة الطهار والقتل والعين والافطار (قوله للفجر) أي لا قبل جرم منه ط (قوله ولو حكما الخ) جعل في البحر القرآن في حكم التبييت وأنت خبير بأن الأنسب ما سلمه الشارح من العكس إذا القرآن هو الأصل وفي التبييت قرآن حكماً كما في النهر (قوله وهو) الضمير راجع إلى القرآن الحكيم ح (قوله تبييت النية) فلو نوى تلك الصيامات نهراً كان تطوعاً وتمامه مستحب ولا قضاء بافطاره والتبييت في الأصل كل فعل دبر ليل ط عن القهستاني (قوله للضرورة) عمله لا كفاءة بالقرآن الحكيم إذا تجزى وقت الفجر مما يشق والحرج مدفوع اه ح (قوله وتعيينها) هو بالنظر إلى مجرد المتن معطوف على تبييت وبالنظر إلى عبارة الشرح معطوف على قرآن كما لا يخفى والمراد بتعيينها تعيين النوى بها فهو مصدر مضاف إلى فاعله المجازي (قوله لعدم تعيين الوقت) أي لهذه الصيامات بخلاف أداء رمضان والنذر المعين فان الوقت فيها ممتنع وكذا النفل لأن جميع الأيام سوى شهر رمضان وقت له (قوله والشرط فيها الخ) أي في النية المعينة لا مطلقاً لأن ما لا يشترط له التعيين يكتفي به أن يعلم بقلبه أنه يصوم فلا منافاة بين ما هنا وما قدمناه عن الاختيار وأفاد ح أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الإرادة فلا يمكن إرادة شيء إلا بعد العلم به (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه ح (قوله أن يتلفظ بها) فيقول نويت أصوم غداً وهذا اليوم أن نوى نهاراً لله عز وجل من فرض رمضان سراج (قوله ولا يتلفظ بالمشيئة) أي استحساناً وهو الصحيح لأنها ليست في معنى حقيقة الاستثناء بل للاستعانة وطلب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستثناء لا يصير صائماً كما في التتارخانية (قوله بأن يعزم ليلا على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وأمسك ولم ينو الصوم لا يصير صائماً تارخانية (قوله ونية الصائم الفطر لغو) أي نيته ذلك نهاراً وهذا نصريح بمفهوم قوله بأن يعزم ليلاً وفي التتارخانية نوى القضاء فلما أصبح جعله تطوعاً لا يصح (قوله لأن الجهل الخ) جواب عما في الفتح من قوله قبل هذا أي لزوم القضاء إذا علم أن صومه عن القضاء لم ينص نيته من النهار أما إذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالمظنون قال في البحر وتبعه في النهر الذي يظهر ترجيح الإطلاق فإن الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس يعتبر خصوصاً أن عدم جواز القضاء بنيتها نهاراً متفق عليه فيما يظهر فليس كالمظنون اه وما قدمناه عن القهستاني سبني على هذا القيل (قوله فلم يكن كالمظنون) إذا المظنون أن يظن أن عليه قضاء يوم فشرع فيه بشروطه ثم تبين أن لا صوم عليه فإنه لا يلزمه إتمامه لأنه شرع فيه مسقطاً لملتزمه وهو معدور بالنسيان فلو أنفسده فوراً لا قضاء عليه وإن كان الأفضل إتمامه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فإنه يصير ملتزماً فلا يجوز قطعه فلو قطعه لزمه قضاؤه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فإن ما نواه عليه لكنه جهل لزوم التبييت فلم يعذر وصرح شروعه فلو قطعه لزمه قضاؤه رحتي (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طرفي الإدراك من النفي والاثبات بحر (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) الأولى قول نور الإيضاح هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان أي لأنه لا يعلم كونه يوم الثلاثين لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثين من ابتداء شعبان فن ابتدائية لا تبعضية تأمل (تنبيه) في الفيض وغيره لو وقع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فالأفضل فيه الصوم فافهم (قوله وإن لم يكن علمه الخ) قال في شرحه على الملتقى وبه اندفع كلام القهستاني وغيره اه أي حيث قدمه بما إذا غم هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثون من شعبان أو الحادي والثلاثون أو غم هلال رمضان فلم يعلم أنه الأول منه أو الثلاثون من شعبان

(ويحتاج صوم كل يوم من رمضان إلى نية) ولو صحح ما قبلنا تميزاً للعبادة عن العادة وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي من الصيام قرآن النية للفجر ولو حكماً وهو) تبييت النية للضرورة (وتعيينها) لعدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا يتلفظ بالمشيئة بل بالرجوع عنها بأن يعزم ليلاً على التطوعية الصائم الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفسدها بـ لا تلفظ ولو نوى القضاء نهاراً صار نفلًا فيقضيه لو أنفسده لأن الجهل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمظنون بحر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن علمه

مبحث  
في صوم يوم الشك

أوراه واحد أو فاسقان فردت شهادتهم فلو كانت السماء معصية ولم يره أحد فليس يوم شك اه ومثله في المعراج عن المجتبي زيادة ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلا وكلامهم مبنى على القول باعتبار اختلاف المطالع كما أفاده كلام الشارح هنا (قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من أثر النسخ لفظ اعتبار ولا بد من تقديره لأنه لا كلام في اختلاف المطالع وإنما الكلام في اعتباره وعدمه كما يأتي بيانه (قوله لجواز الخ) أي فيلزم البلدة التي لم يرفها الهلال (قوله ولا يصام أصلا) أي ابتداء لا فرضا ولا نفلا كما قد مناه أنفع المجتبي لأنه لا احتياط في صومه للخواص بخلاف يوم الشك نعم لو وافق صوما يعتاده فالأفضل صومه كما أفاده في المجتبي بقوله ابتداء فانهم (قوله الانفلا) في نسخة تطوعا (قوله وبكره غيره) أي من فرض أو واجب بنية معينة أو مترددة وكذا إطلاق النية لأن المطلق شامل للمقادير كما في المعراج (قوله لو واجب آخر) كندرو وكفارة وقضاء سراج (قوله كره تنزيها) سنذكر وجهه (قوله كره تحريما) لنشبهه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في صومهم وعليه حمل حديث النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين بجر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب رقيقيل يكون تطوعا هداية (قوله ان لم تظهر رمضانته) في السراج اذا صامه بنية واجب آخر لا يسقط عنه لجواز أن يكون من رمضان فلا يكون قضاء بالشك اه فأفاده أنه لو لم يظهر الحال لا يكفي عما نوى فكان على المصنف أن يقول كما قال في الهداية ان ظهر أنه من شعبان أجراه عما نوى في الاصح وان ظهر أنه من رمضان يجزيه لوجود أصل النية اه (قوله فعنه) أي عن رمضان (قوله لومقيا) قيد لقوله كره تنزيها ولقوله فعنه قال في السراج ولو كان مسافرا نوى فيه واجبا آخر لم يكره لأن أداء رمضان غير واجب عليه فلم يشبهه صومه الزيادة ويقع عما نوى وان بان أنه من رمضان وعندهما يكره كالتقسيم ويجزى عن رمضان ان بان أنه منه (قوله ان وافق صوما يعتاده) كما لو كان عاده أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبت العادة بكرة كما في الحيف ترد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا قل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعدها فوافق يوم الشك لأن الاعتقاد ثبت بالكرار لأنه من العود مرة بعد أخرى وبالغزم المذكور يحصل العود حكما أما بدونه فلا تأمل (قوله لحديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه والمراد به غير التطوع حتى لا يزاد على صوم رمضان كما زاد أهل الكتاب على صومهم توفيقا بينه وبين ما أخرجه الشيخان عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرر شعبان قال لا قال اذا افطرت فصم يوما مكانه سرر الشهر ففتح السين المهملة وكسر هاء آخره كذا قال أبو عبيد وجوه رآه أهل اللغة لا استقرار القمريه أي اختفائه وربما كان لبلة أو لبنتين كذا أفاده فوح في حاشية الدرر واستدل أحمد بحديث السرر على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا محمول على الاستصحاب لأنه معارض بحديث التقدم توفيقا بين الأدلة ما أمكن كما أوضحه في الفتح هذا وقد صرح في الهداية وشروحه وأبأن المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم أو يومين أن صومه عن رمضان انما يكون غالباً عند نهم النقصان في شهر أو شهرين فيصوم يوما أو يومين عن رمضان على ظن أن ذلك احتياط كما أفاده في الامداد والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو ظاهر كلام التفتة حيث قال وقد قام الدليل على أن الصوم فيه عن واجب آخر وعن التطوع مطلقا لا يكره فثبت أن المكروه ما قلنا يعني صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكروا أن المراد من حديث التقدم هو التقدم بصوم رمضان قالوا ومقتضاه أن لا يكره واجب آخر أصلا وانما كره الصورة النهي في حديث العصيان الآتي وتصح هذا الكلام أن يكون معناه يترك صومه عن واجب آخر تورعوا والافعد وجوب كون المراد من النهي عن التقدم صوم رمضان كيف يوجب حديث العصيان منع غيره مع أنه يجب أن يحمل على ما حمل عليه حديث التقدم اذا لفرق بينهما اه ما في الفتح ملخصا وفي التارخانية تصح عدم الكراهة أي التحريم فلا ينافي أن التورع تركه تنزيها وفي المحيط كان ينبغي أن لا يكره بنية واجب آخر الا أنه وصف بنوع كراهة احتياطا فلا يؤثر في نقصان الثواب كالهلا في الارض المصوبة اه (قوله فلا أصل له)

أي على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع لجواز تحقق الزوئية في بلدة أخرى وأما على مقابله فليس بشك ولا يصام أصلا شرح المجمع للعيني عن الزاهدي (الانفلا) وبكره غيره (ولو صامه لو واجب آخر كره) تنزيها ولو لم يجرم أن يكون عن رمضان كره تحريما (ويقع عنه في الاصح ان لم تظهر رمضانته والا) بأن ظهرت (فعنه) لومقيا (والفضل فيه أحب) أي أفضل اتفاقا (ان وافق صوما يعتاده) أو صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر لأقل الحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين وأما حديث من صام يوم الشك فتصدق على أبا القاسم فلا أصل له

كذا قال الزيلعي ثم قال ويروى موقوفا على عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اه قلت وينبغي جعل نفي  
 الإصلية على الرفع كما جعل بعضهم قول النووي في حديث صلاة النهار عجماء انه لا أصل له على أن المراد لا أصل  
 لرفعه ولا افتد ورد موقوفا على مجاهد وأبي عبيدة وكذا هذا وأورده البخاري معلقا بقوله وقال صلة عن عمار  
 من صام الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه الترمذي عن صلة بن زفر قال كنا  
 عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأقن بشاة مصلية فتنى بعض القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد  
 عصى أبا القاسم قال في الفتح وكأنه فهم من الرجل المتخى أنه قصد صومه عن رمضان فلا يبارض مامر  
 وهذا بعد جله على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم (قوله والايصومه الخواص)  
 أي وان لم يوافق صوما يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر استحباب صومه للخواص قال في الفتح وقيد  
 في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كيلا يعتادوا صومه فيظنه الجهال زيادة على رمضان ويدل عليه  
 قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حاصلها أن أسد بن عمرو سأله هل أنت منظار فقال له في اذنه  
 أنا صائم وفي قوله يصومه الخواص إشارة الى أنهم يصحون صائمين لا متلومين بخلاف العوام لكن في الظهيرة  
 الأفضل أن يتلوم غير أكل ولا شارب ما لم يتقارب اتصاف النهار فان تقارب فغاة المشايخ على أنه ينبغي  
 للقضاة والمفتين أن يصوموا تطوعا وينتوا بذلك خاصتهم وينتوا العادة بالافطار وهذا يفيد أن التلوم  
 أفضل في حق الكل كما في النهر لكن في الهداية والمحيط والخانية وغيرها أن المختار أن يصوم المفتي بنفسه  
 أخذابا احتياط وينتوي العادة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار والتلوم لا يتطرق كما في المغرب (قوله  
 بعد الزوال) في العزيمة عن خط بعض العلماء في شامش الهداية انما يقل بعد الخطوة الكبرى مع أنه  
 مختاره سابقا لان الاحتياط هنا التوسعة (قوله نفيا لثمة النهي) أي حديث لا تنسدموا رمضان  
 فكذا في شرحه على الملتقى فهو على قوله ويفطر غيرهم (قوله والنية الخ) بيان لكيفية (قوله  
 فحكمه مزم) أي في قوله والصوم أحب ان وافق صوما يعتاده (قوله ولا يحطري باله الخ) معطوف على  
 قوله ينوي وهو تفسير لقوله على سبيل الجزم والمراد أن لا يرد في النية بين كونه فضلا كان من شعبان  
 وفرضا ان كان من رمضان بل يجوز بنية فلا محضا ولا يضرم خطورا احتمال كونه من رمضان بعد جزمه  
 بنية النفل لانه يصوم احتياطا لذلك الاحتمال قال في غاية البيان وانما فرق بين المفتي والعامية لان المفتي يعلم  
 أن الزيادة على رمضان لا تجوز فلذا يصوم احتياطا احترازا عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف العامة فانه  
 قد يقع في وهمهم الزيادة فلذا كان فطرهم أفضل بعد التلوم (قوله ذكره أخى زاده) أي في حاشيته  
 على صدر الشريعة وذكره أيضا المحقق في فتح القدير وكذا في المعراج وغيره (قوله وليس بصائم الخ)  
 تكميل لاقسام المسألة المذكورة في الهداية وهي خمسة تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنية النفل أو بنية واجب  
 أو بنية رمضان وعلت أحكامها والرابع الاجتماع في أصل النية والخامس الاجتماع في وصفها قال في المغرب  
 التضييع في النية هو التردد فيها وأن لا يتيها من ضجع في الامر اذا هو فيه وقصر وأصله من الضجوع (قوله لعدم  
 الجزم) في العزم فقد فات ركن النية لكن هذا اذا لم يجد النية قبل نصف النهار فان جدد عازما على الصوم  
 جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على هامش الهداية وهو ظاهر (قوله كما أنه الخ) تنظير لتلك المسألة  
 بهذه وبعبارة الهداية فصار كما اذا نوى الخ (قوله غدا) بالغين المجمة والادال المهملة تمدودا (قوله  
 مع الكراهة) أي التزهيبة لان كراهة التحريم لا تنبت الا اذا جزم أنه عن رمضان كما أفاده الشارح سابقا  
 (قوله وبصير صائما) أي لجزمه بنية الصوم وان ردد في وصفه بين فرض وواجب آخر أو فرض ونفل (قوله  
 للتردد الخ) علته للكراهة في المسألتين على طريق اللق والنشر المرتب في الاولى التريدين مكرهين  
 وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكره وغيره وهما الفرض والنفل (قوله فغنه) أي فيتبع عن  
 رمضان لوجود أصل النية وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التعيين فيه بخلاف الواجب الاخر كما مر (قوله  
 غير مضعون بالقضاء) بنصب غير على الحالية أي لا يلزمه قضاءه لو أفسده (قوله لعدم التنفل قصدا) لانه  
 فأصله للاسقاط من وجه وهو بنية الفرض فصار كالمظنون بجماع أنه شرع فيه مسقطا لامتزاج كما مر (قوله  
 أكل التلوم) أي المستطر الى نصف النهار في يوم الشك (قوله كأكله بعدها) فلوظهرت رمضانيتها

والايصومه الخواص ويفطر غيرهم

بعد الزوال) به يفتي نفيا لثمة

النهي (وكل من علم كيفية صوم

الشك فهو من الخواص والاخر

العوام والنية) المعبرة هنا (أن

ينوي التطوع) على سبيل الجزم

(من لا يعتاد صوم ذلك اليوم)

أما المعتاد فحكمه مزم ولا يحظر

ببالة انه كان من رمضان فغنه)

ذكره أخى زاده (وليس بصائم لو)

ردد في أصل النية بأن (نوى

أن يصوم غدا ان كان من رمضان

والافلا) أصوم لعدم الجزم

(كما) أنه ليس بصائم (لوني

أنه ان لم يجد غدا فهو صائم

والافطر وبصير صائما مع الكراهة

لو) ردد في وصفها بأن (نوى

ان كان من رمضان فغنه والا

فغن واجب آخر وكذا) يكره

(لو قال أنا صائم ان كان من

رمضان والافغن نفل) للتردد

بين مكرهين أو مكره وغير

مكره (فان ظهر رمضانيتها

فغنه والافضل فيهما) أي

الواجب والنفل (غير مصمون

بالقضاء) لعدم التنفل قصدا

أكل التلوم ناسيا قبل النية

كأكله بعدها

ونوى الصوم بعد الاكل حازلان أكل الناس لا يفطروه وقيل لا يجوزكم في الفضة وبه جزم في السراج  
والشرب ليلية وسيأتي تمام الكلام عليه في أول الباب الآتي (قوله رأي مكلف) أي مسلم بالغ عاقل  
ولوفاسقا كما في البصر عن الظهيرية فلا يجب عليه لو صليا أو مجنونا وشمل ما لو كان رايا اماما فلا يأمر  
الناس بالصوم ولا بالفطر إذا رآه وحده وبصوم هو كما في الامداد وأفاد الخير الرمي أنه لو كان واجاعة وردت  
شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فيهم كذلك (قوله بدليل شرعي) هو ما فسقه أو غلظه نهر  
وفي الفهستاني بفسقه لو السماء متغيمة أو تفرده لو كانت مصحبة (قوله صام) أي صوما شرعيا لانه  
المراد حيث أطلق شرعا وبديل عليه ما بعده وفيه اشارة الى رد قول الفقيه أبي جعفر ان معناه في هلال الفطر  
لا يأكل ولا يشرب ولكن ينبغي أن يفسده لانه يوم عيد عنده واني رد قول بعض مشايخنا من أنه يفطر  
فيه سراجا في البحر واليه اشارة الشارح بقوله مطلقا أي في هلال رمضان والفطر (تنبيه) لو صام رايا هلال  
رمضان وأكل العدة لم يفطر الامع الامام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم  
يوم تفطرون رواء الترمذي وغيره والناس لم يفطروا في مثل هذا اليوم فوجب أن لا يفطر نهر (قوله  
وجوبا وقيل ندبا) قال في البدائع المحققون قالوا الرواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية أنه يصوم وهو  
محمول على الندب احتياطا اه قال في التحفة يجب عليه الصوم وفي المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو  
ظاهر استدلالهم في هلال رمضان بقوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه وفي العبد بالاحتياط نهر وما  
في البدائع مخاف لما في أكثر المعبر ان من التصريح بالوجوب نوح قات والظاهر أن المراد بالوجوب  
المصطلح لا الفرض لان كونه من رمضان ليس قطعيا ولذا ساغ القول بنسب صومه وسقطت الكفارة بفطره  
ولو كان قطعيا لزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم الامع الامام كما نقلته في البحر  
فافهم (قوله قضى فقط) أي بلا كفارة (قوله لشبهة الرد) علة لما تضمنه قوله فقط من عدم لزوم الكفارة  
أي ان القاضي لما رد قوله بدليل شرعي أو وث شبهة وهذه الكفارة تندري بالشبهات هداية ولا ينبغي أن هذه  
علة لسقوط الكفارة في هلال رمضان أما في هلال الفطر فلكونه يوم عيد عنده كما في النهر وغيره وكان  
تركه لظهوره (قوله قبل الرد لشهادته) وكذا لو لم يشهد عند الامام وصام ثم أفطر كما في السراج (قوله  
لان ما رآه الخ) يروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر الذي قال رأيت الهلال أن يسبح حاجبيه بالماء ثم قال له أين  
الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت بين حاجبيك فحبتها هلالا سراج قال ح وهذا انما يصلح لتعللا  
لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم (قوله وأما  
بعد قوله) أي في هلال رمضان ط (قوله في الاسح) لانه يوم صوم الناس فلو كان عدلا ينبغي أن لا يكون  
في وجوب الكفارة خلاف لان وجه نفيها كونه ممن لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتف بحج عن الفقه وقوله  
ممن لا يجوز أي لا يحل لان القضاء بشهادة الفاسق صحيح وان ثم القاضي (قوله وقبل الخ) هذا أولى  
من قول الكنزوي ثبت رمضان لما في البحر من أن الصوم لا يتوقف على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته  
لان مجيئه لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهر لو شهد عند الحساكم رجل ظاهره العدة وسمعه رجل وجب  
عليه الصوم لانه قد وجد الخبر الصحيح قلت وأما قوله فيما سيأتي وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته  
نمنا لاجل أن ثبت ما علق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه الدعوى والحكم والمنفى دخوله تحت الحكم قصدا وك  
من شيء ثبت نمنا لا قصدا كما في بيع الشرب والطريق فليس اثباته لاجل صومه كما هم (قوله لانه خبر لا شهادة)  
قال في الهداية لانه أمر ديني فأشبهه رواية الاخبار (قوله خبر عدل) العدة ملكة تحمل على ملازمة  
التقوى والمروءة والشرط أدناها وهو ترك الكبار والاصرار على الصغار وما يحل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلما  
عاقلا بالغيا بحر (قوله على ما صححه البرزاي) وكذا صححه المعراج والتجنيس وقال في الفقه وهو رواية  
الحسن وبه أخذ الحلواني ومشي عليه في نور الايضاح وأقول انه ظاهر الرواية أيضا فقد قال الحاكم الشهيد  
في الكافي الذي هو جمع كلام محمد في كنهه التي هي ظاهر الرواية مانصه وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا  
كان الشاهد أو غير عدل اه والمراد بغير العدل المستور كما سيأتي قريبا (قوله لا فاسق اتفاقا) لان  
قوله في الديانات غير مقبول أي في التي تيسر تلقيها من العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء

وهو الصحيح شرح وهبانية (رأي)  
مكلف (هلال رمضان أو السطر  
ورد قوله) بدليل شرعي (صام)  
مطلقا وجوبا وقيل ندبا (فان  
أفطر قضى فقط) فيها شبهة  
الرد (واختلف) المشايخ  
لعدم الرواية عن المتقدمين  
(فيما إذا فطر قبل الرد) شهادته  
(والراجح عدم وجوب الكفارة)  
وجمعه غير واحد لان ما رآه يحتمل  
أن يكون خيالا لا هلالا وأما بعد  
قبوله فوجب الكفارة ولو  
فاسقا في الاصح (وقيل بلا دعوى  
و) بلا (لفظ شهد) وبلا حكم  
ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة  
(صوم مع علة كغيم) وغبار  
(حبر عدل) أو مستور على  
ما صححه البرزاي على خلاف  
ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقا

ونجاسته ونحوه حيث يتعزى في خبره فيه اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوى وغير  
عدل محمول على المستور كما هو رواية الحسن لان المراد بالعدل من ثبت عدالته ولا ثبت في المستور أما  
مع تبيين القسق فلا قائل به عندنا وعليه تفرع ما لو شهدوا في آخر رمضان رؤية هلاله قبل صومهم يوم ان كانوا  
في المصر ردت لترصهم الحسبة وان جاؤا من خارج قبلت من الفتح ملخصا (قوله وهل له أن يشهد الخ)  
قال الحلواني يلزم العدل ولو أمة أو مخدرة أن يشهد في ليلته كيلا يجهوا فطرين وهي من فروض العين  
وأما الفاسقان علم أن الحاكيم يميل الى قول الطحاوى ويقبل قوله يجب عليه وأما المستور ففيه شبهة الروايتين  
معراج قلت وقوله ان علم الخ مبني على ظاهر قول الطحاوى من قبول ظاهر القسق فاذا كان اعتقاد  
القاضي ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل له يفيده عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي  
كما هو مفاد التعليق بقوله لان القاضي ربما قبله تأمل (قوله على المذهب) خلافا لالمام الفضلي حيث  
قال انما يقبل الواحد العدل اذ افسر وقال رأيت خارج البلدي الصعراء أو يقول رأيت في البلدة من بين خلل  
السحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل كذا في الظهيرية بحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)  
بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل  
وامرأتان ح (قوله كعبد وأثنى) أى كاتقبل شهادة عبد وأثنى (قوله ولو على مثلها) أفاد بهذا  
التعميم قبول شهادة جميعا على شهادة حر أو ذكروا ويبحث لصاحب النهر وقال ولم أره (قوله ويجب  
على الجارية المخدرة) أى التى لا تخالط الرجال وكذا يجب على الحر أن يخرج بلاذن زوجها وكذا غير  
المخدرة والمزوجة بالاولى قال ط والظاهر أن محل ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والافلا (قوله  
في ليلتها) أى ليله الرؤية (قوله مع العلة) أى من غيم وغبار ودخان (قوله نصاب الشهادة) أى على  
الاموال وهو رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) علة لا شرط ما ذكر في الشهادة على هلال  
الفطر بخلاف هلال الصوم لان الصوم أمر ديني فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع دنيوي للعباد فأشبهه سائر  
حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله لكن لا تشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الحاشية  
وأما الدعوى فينبغي أن لا تشترط كما في عتق الامه وطلاق الحرمة عند الكل وعتق العبد في قوله ما وأما على  
قياس قوله فينبغي أن تشترط الدعوى في الهالين اه أى قياس قول الامام باشرط الدعوى في عتق العبد  
اشرطها أيضا في الهالين لكن جزم في الحاشية بعدم اشرطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وفيه نظر  
لان اشرط الدعوى عنده في عتق العبد لانه حق عبد بخلاف الامه فان فيه مع حق العبد حق الله تعالى وهو  
صيانة قربها والفطر وان كان فيه حق عبد لكن فيه حق الله تعالى لحرمة صومه ووجوب صلاة العيد فهو يعنى  
الامه أشبه فلا تشترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح بغيره أفاده الرحتى (قوله وطلاق الحرمة)  
مفهومه أن الزوجة الرقيقة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه هنا يشترط  
حضور الزوج والسيد في العتق ط (قوله يبلده) أى أقرية قال في السراج ولو تفرّد واحد برؤيته  
في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر اليشهد وهو ثقة بصومون بقوله اه قلت والظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم  
بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل  
كما صرحوا به واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيدا فلا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان  
(قوله لاحاكم فيها) أى لاقاضي ولا والى كما في الفتح (قوله صاموا بثلثة) أى اقترضا لقول  
المصنف في شرحه وعلمهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ط (قوله وأفطروا الخ) عبارة غيره لأبأس  
أن يفطروا والظاهر أن المراد به الوجوب أيضا والتعبير بنى الأبأس لانه مظنة الحرمة كما في نفي الجناح في قوله  
تعالى فلا جناح عليكم أن تنقضوا من الصلاة ومثله كثيرا في كلامهم فافهم (قوله مع العلة) قيد لقوله صاموا  
وأفطروا (قوله للضرورة) أى ضرورة عدم وجود حاكم يشهد عنده (قوله بين نصب شاهد) أى يحمله شهادته  
أفاده ح لكن عبارة الجوهرية بين أن ينصب من يشهد عنده الخ والظاهر أن المعنى أن الحاكم ينصب رجلا  
نابعا عنه يشهد عند ذلك النائب كما قالوا فيما لو وقعت للحاكم خصومة مع آخر ينصب نابعا ليحكما عنده  
اذ لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله بخلاف العيد)

وهل له أن يشهد مع علمه بنفسه  
قال البزازی نعم لان القاضي  
ربما قبله (ولو) كان العدل  
فتأ وأثنى أو محدودا في قذف تاب  
بين كيفية الرؤية أو لأعلى  
المذهب وتقبل شهادة واحد على  
آخر كعبد وأثنى ولو على  
مثلها ما يجب على الجارية المخدرة  
أن تخرج في ليلتها بلاذن مولاه  
وتشهد كما في الحاشية  
(وشرط للفطر) مع العلة والعدالة  
(نصاب الشهادة ولفظ أشهد)  
وعدم الحد في قذف لتعلق نفع  
العبد لكن (لا) تشترط  
(الدعوى) كما لا تشترط  
في عتق الامه وطلاق الحرمة  
(ولو كانوا يبلده لاحاكم فيها)  
صاموا بقول ثقة وأفطروا بإخبار  
عدلين مع العلة (للضرورة)  
ولو رأه الحاكم وحده خير  
في الصوم بين نصب شاهد وبين  
أمرهم بالصوم بخلاف العيد  
كما في الجوهرية

قوله فلا جناح عليكم الخ هكذا  
بخطه والتلاوة فليس عليكم جناح  
الخ اه صحيحه



مطلب  
لا عبرة بقول الموقنين في الصوم

مطلب  
ما قاله السبكي من الاعتقاد على  
قول الحساب مردود

ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدوا  
على المذهب قال في الوهبانية  
وقول أولى التوقيت ليس بموجب  
وقيل نعم والبعض ان كان يكثر  
(و) قبل (بلاعه) جمع عظيم يقع  
(العلم) الشرعي وهو غلبة الظن  
(يخبرهم وهو مفوض الى رأى  
الامام من غير تقدير بعدد) على  
المذهب وعن الامام أنه يكتفى  
بشاهدين واختاره في البحر

أى هلال العيد اذ لا يصح في الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) أى في وجوب الصوم على الناس  
بل في المعراج لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز النجس أن يعمل بحساب نفسه وفي النهر فلا يلزم بقول الموقنين  
انه أى الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدوا ولا في الصحيح كما في الايضاح وللإمام السبكي الشافعي  
تأليف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب قطعي اهـ ومثله في شرح الوهبانية قلت ما قاله السبكي  
ردّه متأخرو أهل مذهبه ومنهم ابن حجر والرملي في شرح المنهاج وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي  
سئل عن قول السبكي "لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم  
امكان الرؤية تلك الليلة على بقول أهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية وأطال في ذلك فهل يعمل  
بما قاله أم لا وفيما اذا روى الهلال نهرا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بينة برؤية  
هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب  
لثنتين أو ناقصا يغيب ليلة أو غاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
العشاء اسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بأن المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به  
البينة لان الشهادة منزلة الشارع منزلة اليقين وما قاله السبكي "مردود رده عليه جماعة من المتأخرين وليس  
في العمل بالبينة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه أن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية  
بقوله نحن أئمة ائمة لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد  
عليه في الصلاة انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبه عليه الخ لا أثر  
لها شرعا لان مكان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ (قوله وقيل نعم الخ) يوهم أنه قبل بانه موجب  
للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد سكت في القضية الاقوال الثلاثة فنقل أولا عن القاضي  
عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس بالاعتقاد على قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على  
قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن شرح السرخسي أنه بعيد وعن شمس الأئمة الحلواني أن الشرط  
في وجوب الصوم والافطار الرؤية ولا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن مجد الأئمة التبرجاني أنه اتفق اصحاب أبي حنيفة  
الا نادروا الشافعي أنه لا اعتماد على قولهم (قوله وقيل بلاعه) أى أن شرط القبول عند عدم علة في السماء  
لهلال الصوم أو الفطر أو غيرهما كما في الامداد وسيأتي تمام الكلام عليه اخبار جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد  
لان التفرّد من بين الجمل الغفير بالرؤية مع توجههم طالبين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المانع وسلامة  
الابصار وان تفاوتت في الحدة ظاهري غلظه بحر قال ح ولا يشترط فيهم الاسلام ولا العدالة كما  
في امداد الفتاح ولا الحرّية ولا الدعوى كما في القهستاني اهـ قلت ما عزاها الى الامداد لم أره فيه وفي عدم  
اشتراط الاسلام نظر لانه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط  
له ذلك بل ما يوجب غلبة الظن كما يأتي وعدم اشتراط الاسلام له لا بدّ له من نقل صريح (قوله يقع العلم  
الشرعي) أى المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب الظن والا فالعلم في فن التوحيد أيضا شرعي ولا عبرة بالظن  
هناك ح (قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع وغاية  
البيان ابن كمال ومثله في البحر عن الفتح وكذا في المعراج وقال القهستاني فلا يشترط خبر اليقين الناشئ من  
التواتر كما أشير اليه في المضمرات لكن كلام الشرح مشير اليه اهـ ومراده شرح صدر الشريعة فانه قال  
الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم توأطهم على الكذب اهـ وتبعه في الدرر ورده ابن كمال  
حيث ذكر في منواته اخطأ صدر الشريعة حيث زعم أن المعتبر هنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو مفوض  
الخ) قال في السراج لم يتقدّر لهذا الجمع تقدير في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف خمسون رجلا كالتسامة وقيل  
اكثر أهل المحلة وقيل من كل مسجد واحد أو اثنان وقال خنوف بن أيوب خمسمائة يبلغ قليل والصحيح من هذا  
كلامه أنه مفوض الى رأى الامام ان وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود أمر بالصوم اهـ وكذا صححه  
في المواهب وتبعه الشرنبلالي وفي البحر عن الفتح والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضا أن العبرة بالجمعي الخبر  
وتواتره من كل جانب اهـ وفي النهر أنه موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله واختاره في البحر) حيث  
قال وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الاهلة فأتى قولهم مع توجيههم

طالعين لما توجه هو إليه فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بأن ظاهر الولوجية والظهيرية يدل على أن  
 ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق باثنين اهـ وأقره في التهر والنج ونازعه محسبه  
 الرملى بأن ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتعين العمل به لغلبة الفسق والافتراء على الشهر الخ أقول أنت  
 خير بأن كثير من الاحكام تغيرت لتغير الازمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم أن لا يصوم الناس  
 الا بعد ليلتين أو ثلاث لما هو مشاهد من تكاسل الناس بل كثيرا ما رأيناهم يشقون من يشهد بالشهر  
 ويؤذونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجمع الغفير حتى يظهر غلط الشاهد فانتفت عنه ظاهر الرواية  
 فتعين الافتاء بالرواية الاخرى (قوله وصح في الاقضية الخ) هو اسم كتاب واعتمده في الفتاوى الصغرى  
 أيضا وهو قول الطحاوى وأشار إليه الامام محمد في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر  
 الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في الهابة عند قوله ومن رأى هلال رمضان  
 وحده صام الخ وفي المبسوط وانما ردة الامام شهادته اذا كانت السماء مصحبة وهو من أهل المصر  
 فأما اذا كانت منفعة أو بقاء من خارج المصر أو كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اهـ فقوله عندنا يدل  
 على أنه قول أئمتنا الثلاثة وقد جزم به في المحيط وعبر عن مقابله بقبيل ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الرؤية تختلف  
 باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف انهباط المكان وارتفاعه فان هواء الصحراء أصنى من هواء المصر  
 وقد يرى الهلال من أعلى الاماكن ما لا يرى من الاسفل فلا يكون تفرد به بالرؤية خلاف الظاهر بل على موافقة  
 الظاهر اهـ ففيه التصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضا فقد ثبت أن  
 كلام الروايتين ظاهر الرواية ثم رأيت أيضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية  
 ونصه ويقبل شهادة المسلم والمسلة عدلا كان الشاهد أو غير عدل بعد أن يشهد أنه رأى خارج المصر وأنه رآه  
 في المصر وفي المصر علة تمنع العامة من التساوى في رؤيته وأن كان ذلك في مصر ولا علة في السماء لم يقبل في ذلك  
 الاجماع اهـ ويظهر لي أنه لا منافاة بينهما لان رواية اشتراط الجمع العظيم التي عليها أصحاب المتون مجمولة على  
 ما اذا كان الشاهد من المصر في غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لاطلاق الرواية الاولى  
 بدليل أن الرواية الاولى على فيها ردة الشهادة بأن التفرد ظاهر في الغلط وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد علة  
 الرد ولهذا قال في المحيط فلا يكون تفرد به بالرؤية خلاف الظاهر الخ وعلى هذا في الخلاصة وغيرهما من أنه  
 لا فرق بين المصر وخارجه مبنى على ما هو المتبادر من اطلاق الرواية الاولى والله تعالى أعلم (قوله أن يدعى)  
 بالبناء للجهول أو المعلوم وفاعله ضمير المتدعى المفهوم من فعله أى بأن يدعى مدعى على شخص حاضر بأن فلانا  
 الغائب له عليك كذا من الدين وقد قال لي اذا دخل رمضان فأت وكلي بقبض هذا الدين ومثل ذلك  
 ما لو ادعى على آخر دين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فيقر بالدين ويشكر الدخول (قوله فيقر) أى  
 الحاضر بالدين والوكالة واستشكله الخير الرملى بأن هذا اقرار على الغائب بقبض المدعى دينه فلا ينقذ  
 وأقول لا اشكال لان الدين يقتضى بأمثالها فقد أقر بنبوت حق القمض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت  
 الدعوى بعين كودية لان اقراره بها اقرار بنبوت حق القبض الوكيل في ملك الموكل فلا يصح وبخلاف  
 ما لو أقر بالوكالة ويحد الدين فانه لا يصير خصما باقراره حتى يقسم الوكيل البينة على وكالته كما في شرح أدب  
 القضاء للنصاف (قوله فيقضى عليه به) أى بنبوت حق القبض (قوله وبشيت دخول الشهر ضمنا) لانه  
 من ضروريات صحة الحكم بقبض الدين فقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد لا قصد اوله هذا قال في البحر عن  
 الخلاصة بعد ما ذكره الشارح هنا لان اثبات محي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل  
 القاضي محي رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعنى في يوم الغيم ولا يشترط لفظ الشهادة وشرايط القضاء  
 أما في العبد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد اهـ قلت والحاصل أن  
 رمضان يجب صومه بلا ثبوت بل بمجرد الاخبار لانه من الديانات ولا يلزم من وجوب صومه ثبوته كما مر  
 وحينئذ فثابتة اثباته على الطريق المذكور وعدم توقفه على الجمع العظيم لو كانت السماء مصحبة لان الشهادة  
 هنا على حلول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شك أن حلول الوكالة يكفي فيها شاهدان لانها  
 مجردة عن عباد ولا تثبت الا بنبوت الدخول واذا ثبت دخوله ضمنا وجب صومه وتظهيره ما سنذكره فيما لو تم

وصح في الاقضية الاكتفاء بواحد  
 ان جاء من خارج البلد أو كان  
 على مكان مرتفع واختاره ظهير  
 الدين فالواو طريق اثبات رمضان  
 والعبد أن يدعى وكالة معلقة  
 بدخوله بقبض دين على الحاضر  
 فيقر بالدين والوكالة وينكر  
 الدخول فيشهد الشهود برؤية  
 الهلال فيقضى عليه به وبشيت  
 دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله  
 تحت الحكم

عدد رمضان ولم ير هلال الفطر لليلة يحل - الفطر وان ثبت رمضان بشهادة واحد لنبوت الفطر تعاوان كان لا يثبت قصدا الا بالعدد والعدالة هذا ما ظهر لي (قوله شهدا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وفي بعض النسخ شهد بضير التنفية وهو أولى (قوله شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسما علة أو كان القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف أو على الرواية التي اختارها في البحر كما مر (قوله في ليلة كذا) لابتدائه ليلتي الايام بصوم يومها ط (قوله وقضى) أي وأنه قضى فهو عطف على شهد (قوله) ووجد استجماع شرائط الدعوى هكذا في الذخيرة عن مجموع النوازل وكانه معنى على ما قدمناه عن الخاتمة من بحث اشتراط الدعوى على قياس قول الامام أو ليكون شهادة على القضاء بدليل التعديل بقوله لان قضاء القاضي حجة لانه لا يكون قضاء الا عند ذلك والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء ضمنا كما تقدم طريقه والافقد علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) الظاهر أن المراد بالجواز الصحة فلا ينافي الوجوب تأمل (قوله لانه حكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا الوشهد وبرؤية غيرهم وأن قاضي تلك المصر أمر الناس بصوم رمضان لانه حكاية لفعل القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قيد بقوله ووجد استجماع شرائط الدعوى كما قلنا تأمل (قوله نعم الخ) في الذخيرة قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح من مذهب أصحابنا أن الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة الأخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اه وشمله في الشر بلالية عن المغني قلت ووجه الاستدلال أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء قاض ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لزم العمل بها لان البلدة لا تخلو عن حاكم شرعي عادة فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بأن أهل تلك البلدة رأوا الهلال وصاموا لانها لا تنفذ اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والافهي مجتزأ اخبار بخلاف الاستفاضة فانها تنفذ اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل (تنبيه) قال الرجعي معنى الاستفاضة أن تأتي من تلك البلدة جماعات متعددة دون كل منهم يخبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوخ من غير علم عن أشاعه كما قد تشيع أخبار يتحدث بها أسائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كما ورد ان في آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة في تكلم بالكلمة فيحدثون بها ويقولون لا ندري من قالها نفل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا من أن يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن ويشير اليه قول الذخيرة اذا استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوخ (قوله حل الفطر) أي اتفاقا فان كانت ليلة الحادى والثلاثين متعينة وكذا الوصية على ما صححه في الدراية والخلاصة والبرازية وصحح عدمه في مجموع النوازل والسيد الامام الاجل ناصر الدين كما في الامداد ونقل العلامة فوح الاتفاق على حل الفطر في الثانية أيضا عن البدائع والسراج والجوهرة قال والمراد اتفاق اثنتا الثلاثة وما حكى فيها من الخلاف عما هو لبعض المشايخ قلت وفي الفيض الفتوى على حل الفطر ووفق المحقق ابن الهمام كما نقله عنه في الامداد بأنه لا يعد لوقال قائل ان قبلهما في الصغرى أي في هلال رمضان وتم العدد لا يفطرون وان قبلهما في غير افطروا لتحقيق زيادة القوة في النبوت في الثاني والاشترافي عدم النبوت أصلا في الاول فصار كشهادة الواحد اه قال ح والحاصل أنه اذا غم شوال افطروا اتفاقا اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين في الغيم أو الصحو وان لم يغم فقبل يفطرون مطلقا وقبل لا مطلقا وقبل يفطرون ان غم رمضان أيضا والا لا (قوله حيث يجوز) حشبة تنقيده أي بأن قبله القاضي في الغيم أو في الصحو وهو من يرى ذلك فتح أي بأن كان شافعيًا ويرى قول الطحاوي بقبول شهادته في الصحو اذا جاء من الصحراء أو كان على مكان مرتفع في المصر وقد منازججه وما هنا برحمة أيضا فقد قال في الفتح في قول الهداية اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الاطلاق (قوله) وغم هلال الفطر الجلة حاله قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف (قوله لا يحل) أي الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعزز ذلك الشاهد أي لظهور كذبه (قوله لكن الخ) استدلال على ما ذكره المصنف من أن خلاف محمد فيما اذا غم هلال الفطر بأن المصر حبه في الذخيرة وكذا في المعراج عن المجتبى أن حل

(شهدوا انه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا (وقضى) القاضي) به ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى) أي جاز لهذا (القاضي) أن يحكم (بشهادتهما) لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به لاول شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر في البلدة الأخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره (وبعد صوم ثلاثين يقول عدلين حل الفطر) الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود نصاب الشهادة (و) لو صاموا (بقول عدل) حيث يجوز وغم هلال الفطر (لا) يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة أنه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا

الفطر هنا محل وفاق وانما الخلاف فيما اذا لم يغم ولم ير الهلال فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله  
شمس الاثمة الحلواني وحزره الشرنبلالي في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن الفطر  
ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتعا فكم من شيء ثبت فتمنا ولا يثبت قصد او سئل عنه محمد فقال ثبت الفطر  
بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام  
الثلاثين قال شمس الاثمة في شرح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تقبل ثم يفتنى ذلك الى  
استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اهـ (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله لبيان فائدة لم تعلم  
من كلام الذخيرة وهي ترجيح عدم حل الفطر ان لم يغم شوال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من ألفاظ الترجيح  
لكنه مخالف لما علمته من تصحيح غاية البيان لقول محمد بالحل نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد  
بالحل اذا غم شوال بناء على تحقيق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحديثه في غاية البيان في غير  
محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله والاخعي كالنظر) أي ذوالحجة كشوال فلا يثبت بالغيم الا برجلين  
أو رجل وامرأتين وفي الصحيح لا بد من زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان وصححه  
في الحنفية والاوّل ظاهر المذهب وصححه في الهداية وشروحه والبيان فاختلف التصحيح وتأيد الاوّل بأنه  
المذهب بجر (قوله وبقيّة الاشهر التسعة) فلا يقبل فيها الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول أحرار  
غير محدّدين كما في سائر الاحكام بجر عن شرح مختصر الطحاوي للامام الاسيحياتي وذكر في الامداد أنها  
في الصحيح كرمضان والفطر أي فلا بد من الجمع العظيم ولم يعزه لاحد لكن قال الخبير الرمي الظاهر أنه في الالة  
التسعة لافرق بين الغيم والصوفى قبول الرجلين لفقد العلة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي توجه الكل  
طالعين ويؤيده قوله كما في سائر الاحكام فلو شهد في الصوم به لاشعاع ثبت بشروط الثبوت الشرعي ثبت  
رمضان بعد ثلاثين يوما من شعبان وان كان رمضان في الصوم لا يثبت بخبرهما لان ثبوته حينئذ شئني وبغته  
في الضمائم ما لا يغتفر في التصديقات اهـ (قوله ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقا) أي سواء رؤى قبل  
الزوال أو بعده وقوله على المذهب أي الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يـكون ذلك اليوم  
من رمضان عندهما وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو لليلة الماضية  
ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون للمستقبل مطلقا ويكون  
اليوم من رمضان وعنده لوقبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم الفطر لانه لا يرى قبل الزوال  
عادة الا ان يكون لليلتين فيجب في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال كونه يوم الفطر  
والاصل عندهما أنه لا يعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا  
لرؤيته وأفطروا لرؤيته أمر بالصوم والفطر بعد الرؤية ففيم قاله أبو يوسف مخالفة النص اهـ ملخصا وفي الفتح  
أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشة آخر كل شهر عند الصحابة  
والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين واختار قولهما اهـ قلت والحاصل اذا رؤى الهلال  
يوم الجمعة مثلا قبل الزوال فعند أبي يوسف هو لليلة الماضية بمعنى أنه يعتبر أن الهلال قد وجد في الاقل ليلة الجمعة  
فغاب ثم ظهر نهارا فظهوره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يكن  
رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا أن يكون لليلتين فلا منافاة بين كونه لليلة الماضية وكونه لليلتين لان النهار  
صار بمنزلة ليلة ثانية واذا كان لليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور أوّل الشهر فيجب صومه ان كان رمضان  
ويجب فطره ان كان شوالا وأما عندهما فلا يكون للماضية مطلقا بل هو للمستقبل وليس كونه للمستقبل تائسا  
برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت بالكمال العلة لان الخلاف على ما سرح به في البدائع  
والفتح انما هو في رؤيته يوم السبت وهو يوم الثلاثين من شعبان أو من رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم  
الثلاثين من الشهر ورؤى فيه الهلال نهارا فعند أبي يوسف ذلك اليوم أوّل الشهر وعندهما لا عبرة لهذه الروية  
ويكون أوّل الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الروية أولا لان الشهر لا يزيد على الثلاثين فلم تعد هذه الروية  
شياء وحينئذ فقولهم هو لليلة المستقبل عندهما بيان للواقع وتصریح بمخالفة القول بانه للماضية فلا منافاة  
حينئذ بين قولهم هو للمستقبل عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته نهارا عندهما وانما كان الخلاف في رؤيته يوم  
السبت وهو يوم الثلاثين لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها انه للماضية لتسليطه أن يكون الشهر

وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل  
والالا (و) هلال (الاخعي) وبقيّة  
الاشهر التسعة (كالفطر) على  
المذهب ورؤيته بالنهار لليلة الآتية  
مطلقا على المذهب ذكره الحدادي

مطلب  
في رؤية الهلال نهارا

ثمانية وعشرين كانص عليه بعض المحققين وشمل قولهم لاعبرة برؤيته نهارا ما اذ ارؤى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم رؤى ليلة الثلاثاء بعد الغروب وشهدت بينة شرعية بذلك فان الحكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول المنجمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الشمس الرملة الشافعي وكذا الوثبت رؤيته ليلا ثم زعم زاعم انه رآه صبيحتها فان القاضي لا يلتفت الى كلامه كيف وقد صرحت أئمة المذاهب الاربعة بأن الصحيح انه لاعبرة برؤية الهلال نهارا وانما المعتبر رؤيته ليلا وانه لاعبرة بقول المنجمين ومن عجائب الدهر ما وقع في زماننا سنة أربعين بعد المائتين والالف وهو انه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين التالية لتسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رأوه من منارة جامع دمشق وكانت السماء متغمة فثبت القاضي الشهر بشهادتهم بعد الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الاثبات مخالف للعقل وانه غير صحيح لانه أخبره بعض الناس بأنه رأى الهلال نهار الاثنين المذكور ثم تعاهد مع جماعة من أهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدروا وأوقعوا التشكيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم عيد الناس وعيدوا في اليوم الثاني حتى خطأهم بعض علمائهم وأظهر لهم القول الصريحة من مذهبهم فاعتذر بعضهم بانهم فعلوا كذلك مراعاة لمذهب الخنفية وأن الخنفية لم يفهموا مذهبهم ولا يخفى أن هذا العذر أرفع من الذنب فان فيه الاقتراء على أئمة الدين لترويج الخطأ الصريح فعند ذلك بادرت الى كتابة رسالة حافلة سميتها تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان جمعت فيها نصوص المذاهب الاربعة الدالة على أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبه وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوه (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع بجر عن ضياء الخلو (قوله ورؤيته نهارا الخ) مرفوع عطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها انه لا ثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الحاشية فلا يصام له ولا يفطر وأعادته وان علم مما قبله ليفيد أن قوله ليلة الاثنية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضرورة كما مال العدة كما قرئناه فافهم (قوله على ظاهر المذهب) اعلم أن نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطالع الهلال ليلة كذا في احدى البلدين دون الاخرى وكذا مطالع الشمس لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع وفجر لقوم وطلوع شمس لاخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كما في الزيلعي وقد راى بعد الذي تختلف فيه المطالع مسيرة شهر فأكثر على ما في القهستاني عن الجواهر اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدق ورواح من اقليم الى اقليم وبينهما شهر اه ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج الرملة وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا وأفتى به الوالد والوجه انها تعديدية كما أفتى به أيضا اه فليحفظ وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم ولا يلزم أحدا العمل بمطلع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤيته حتى لو رؤى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق فقبل بالاول واعقده الزيلعي وصاحب القيص وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في أوقات الصلاة وأيده في الدرر بما مر من عدم وجوب العشاء والوتر على فاقد وقتها وظاهر الرواية الثاني وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة تعلق الخطاب عاما بمطلق الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات السلوات وتعام تقريره في رسالتنا المذكورة (تنبيه) يفهم من كلامهم في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم شيء لظهور أنه رؤى في بلدة اخرى قبلهم يوم وهل يقال كذلك في حق الاضحية لغير الحاج لم أره والظاهر نعم لان اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه بمطلق الرؤية وهذا بخلاف الاضحية فالظاهر أنها كالأوقات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم كتجزئ الاضحية في اليوم الثالث عشرون كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر والله أعلم (قوله فيلزم) فاعله ضمير يعود الى ثبوت الهلال أي هلال الصوم والظن وأهل المشرق مفعوله ح أو يلزم بضم الياء من الالزام مبنى للجهول وأهل المشرق نائب الفاعل وبرؤية متعلق بيلزم (قوله بطريق موجب) كأن يعمل اثنان الشهادة أو يشهد على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما اذا اخبرنا أن أهل بلدة

### مطلب في خلاف المطالع

(واختلاف المطالع) ورؤيته  
نهارا قبل الزوال وبعده  
(غير معتبر على ظاهر المذهب)  
وعليه أكثر المشايخ وعليه  
الفتوى بجر عن الخلاصة (فيلزم  
أهل المشرق برؤية أهل المغرب)  
اذا ثبت عندهم رؤية أولئك  
بطريق موجب

ه قوله الثالث عشر صوابه الثاني عشر وقوله هو الرابع عشر صوابه الثالث عشر لانه اليوم الثالث عشر من ذي الحجة هو اليوم الرابع من عيد الاضحية والاضحية في ذلك اليوم لا تصح عندنا ولعل جناب سدي الوالد المؤلف أراد أن يكتب في اليوم الثالث فها قبله فكتب الثالث عشر تأمل حزره أنقر الوري محمد علاء الدين ابن المؤلف عن عنهما أمين

كما مر وقال الزيلعي "الاشبه أنه يعتبر  
لكن قال الكمال الاخذ  
بظاهر الرواية أحوط (فرع) اذا  
رأوا الهلال يكره أن يشيروا اليه  
لأنه من عمل الجاهلية كما  
في السراجية وكراهة البرازية

\* (باب ما يفسد الصوم  
وما لا يفسده) \*

الفساد والبطلان في العبادات  
سيان ( اذا أكل الصائم أو  
شرب أو جامع ) حال كونه  
(ناسيا) في الفرض والنفل قبل  
النية أو بعدها على الصحيح بجر  
عن القنينة إلا أن يذكر فلم يتذكر  
ويذكره لو قويا أو لا وليس عذرا  
في حقوق العباد (أو دخل حلقه  
غبارا أو ذبابا أو دخان) ولو ذكرا  
استحسانا لعدم إمكان التحرز  
عنه ومناده أنه لو أدخل حلقه  
الدخان أفطر أي دخان كان ولو  
عودا أو غبارا لو ذكرا لا إمكان  
التحرز عنه فليتنبه له كما بسطه  
الشرنبلالي

مطلبه  
يكبره السهر اذا خاف فوت الصبح

كذا رأوه لانه حكاية ح (قوله كما مر) أي عند قوله شهدا أنه شهد ح (قوله يكره) ظاهره ولو بقصد  
دلالة من لم يره وظاهر العلة أن الكراهة تنزيهية ط والله أعلم

\* (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) \*

المفسد هنا قسمان ما يوجب القضاء فقط أو مع الكفارة وغير المفسد قسمان أيضا ما يباح فعله أو يكره  
(قوله الفساد والبطلان في العبادات سياتي) أما في المعاملات فإن لم يترتب أثر المعاملة عليها فهو البطلان  
وان ترتب فإن كان مطلوب التناسخ شرعا فهو الفساد والا فهو الصحة ح عن البحر بيبانه لو باع ميتة  
فان أثر المعاملة هنا وهو الملك غير مرتب عليها ولو باع عبد ابشر فاسد وسله ملكه المشتري فاسد وهو واجب  
التناسخ ولو بدون شرط ملكه صحيحا (قوله اذا اكل) شرط جوابه قوله الا أن لم يفطر كما سنبه  
عليه الشارح (قوله ناسيا) أي لصومه لانه اذا كرر لال والشرب والجماع معراج (قوله في الفرض)  
ولو قضاء أو كفارة (قوله قبل النية أو بعدها) قدم الشارح هذه المسألة عن شرح الوهبانية قبيل قوله  
رأى مكلف هلال رمضان الخ وصورها في المتأتم بعالم الوهبانية وشرحها لكونه في معنى الصائم اذا ظهرت  
رمضانية اليوم بعد ما أكل ناسيا ثم نوى فتيته ورمه النسيان أي نسيان تلوم له لاجل الصوم بخلاف  
المتنفل فانه لو أكل قبل النية لاسيما ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة نعم يتصور النسيان في أداء  
رمضان والمنذور المعلن (قوله على الصحيح) متصل بقوله قبل النية وقد نقل تحكيجه أيضا في التاترخانية  
عن العتبية وقيل اذا ظهرت رمضانية لا يجزئه وبه جزم في السراج وتبعه في الشرب ليلية ونظم ابن وهبان  
القولين مع حكاية الصحيح للاول وأقره في البحر والنرفكان هو المعتمد فافهم (قوله الا أن يذكر فلم يتذكر)  
أي اذا أكل ناسيا فذكره انسان بالصوم ولم يتذكر فأكل فسد صومه في الصحيح خلافا لبعضهم ظهيرة  
لان خبر الواحد في الديانات مقبول فكان يجب أن يلتفت الى تأمل الحال لوجود المذكر بجر فلت لكن  
لا كفارة عليه وهو المختار كما في التاترخانية عن النصاب وقد نسبوا هذه المسألة الى أبي يوسف ونسب  
اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان مطلنا ولم أره لغيره وسألتني ما رده (قوله ويذكره) أي لزوما  
كما في اللؤلؤ الحمة فذكره تركه بجر وقوله لو قويا أي له قوة على اتمام الصوم بلاضع واذا كان  
يضعف بالصوم ولو أكل يتقوى على سائر الطاعات يسعه أن لا يجزئه فخرج وعبارة غيره الاولى أن لا يجزئه وتعبير  
الزباني بالشاب والشيوخ جرى على الغالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الوقعات  
المختارة أنه يذكره مطلقا نهر قال ح عن شيخه ومثل أكل الناسي النوم عن صلاة لان كلامهم معصية  
في نفسه كما صرحوا أنه يكره السهر اذا خاف فوت الصبح لكن الناسي أو النائم غير قادر فسقط  
الاثم عنهم لكن وجب على من يعلم حالهما تذكير الناسي وإيقاظ النائم الا في حق الضعيف عن الصوم  
مرجحة له اه (قوله وائس) أي النسيان عذرا في حقوق العباد أي من حيث ترتب الحكم على فعله فلو أكل  
الوديعة ناسيا ضمنها أما من حيث المؤاخضة في الآخرة فهو عذر مسقط لانه كما في حقوقه تعالى وأما من حيث  
الحكم في حقوقه تعالى فان كان في موضع مذكور ولا داعي اليه كما كل المصلي لم يقطع لتقصيره فان حالة  
المصلي مذكورة وطول الوقت الداعي الى الاكل غير موجود بخلاف سلامه في القعدة الاولى وأكل الصائم فانه  
ساقط لوجود الداعي وهو كون القعدة محل السلام وطول الوقت الداعي الى الطعام مع عدم المذكر وبخلاف  
ترك الذابح التسمية فان حالة الذبح منقولة لا مذكورة مع عدم الداعي فسقط أيضا من البحر مع زيادة  
(قوله استحسانا) وفي القياس يفسد أي بدخول الذباب لوصول المفطر الى جوفه وان كان لا يتغذى به  
كالتراب والحصى هداية (قوله لعدم إمكان التحرز عنه) فأشبه الغبار والدخان لدخولهما من الانف  
اذا أطبق الفم كما في الفتح وهذا يفيد أنه اذا وجد بدنا من تعاطى ما يدخل غبارا في حلقه أفسد ولو فعل شرب ليلية  
(قوله ومفاده) أي مفاد قوله دخل أي بنفسه بلا صنع منه (قوله انه لو أدخل حلقه الدخان) أي  
بأي صورة كان الادخال حتى لو تجر بخور فاواه الى نفسه واشتمه ذاكرا لصومه أفطر لا مكان التحرز  
عنه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواه تطيب  
بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله امداد وبه علم حكم شرب الدخان ونظمه



النسب ثلاثي في شرحه على الوهبانية بقوله

وينع من بيع الدخان وشربه \* وشاربه في الصوم لاشك يفطر  
ويلزمه التكفير لوطن نافع \* كذا دافع الشهوات بطن فقترروا

(قوله وان وجد طعمه في حلقه) أي طعم الكحل أو الدهن كما في السراج وكذا الوبر في فوج دلونه في الاصح  
يجوز حال في النهر لأن الموجود في حلقه اثر داخل من المسام الذي هو خلل البدن والمفطر انما هو الداخل من  
المنفذ للاتفاق على أن من اغتسل في ماء فوجد برده في باطنه انه لا يفطر وانما كره الامام الدخول  
في الماء والتلف بالنوب المبلول لمانيه من اظهار الخبير في اقامة العباداة لانه مفطر اه وسأني أن كلا  
من الكحل والدهن غير مكروه وكذا الحجامه اذا كانت تضعفه عن الصوم (قوله أو بفكر)  
عطف على قوله بنظر (قوله أو بقي بلل في فيه بعد المضضة) جعله في الفتح والبدائع شبيه دخول الدخان  
والغبار ومقتضاه أن العلة فيه عدم اه ان تحرز عنه وينبغي اشتراط البصق بعد مخرج الماء لاختلاط  
الماء بالبصاق فلا يخرج بمجرد المخرج نعم لا يشترط المبالغة في البصق لأن الباقي بعده مجرد بلل ورطوبة  
لا يمكن التحرز عنه وعلى ما قلنا ينبغي أن يحمل قوله في البرازية اذا بقي بعد المضضة ماء فابتلعه بالبراق  
لم يفطر لتعذر الاحتراز فتأمل (قوله كطعم ادوية) أي لودق دواء فوجد طعمه في حلقه زيلعي وغيره  
وفي القهستاني طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كما في المحيط (قوله ومص اهليلج) أي  
بأن مضغها فدخل البصاق حلقه ولا يدخل من عنينا في جوفه لا يفسد صومه كما في التارخانية وغيرها وفي  
المغرب الهليلج معروف عن اللث وكذا في التناون وعن أبي عبيد الاهليلجة بكسر اللام الاخيرة ولا تغفل  
هليلجة وكذا قال النجاشي اه (قوله وان كان بفعله) اختاره في الهداية والتبيين وصححه في المحيط وفي  
الولولجية انه المختار وفصل في الخانية بأنه ان دخل لا يفسد وان أدخله يفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف  
بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن ومثله في البرازية واستظهر في الفتح والبرهان شربا لية ملخضا والحاصل  
الاتفاق على الفطر بسبب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التصحيح في ادخاله نوح (قوله  
كالوحد اذنه الخ) جعله مشابها لما في البرازية أنه لا يفسد بالاجماع والظاهر أن المراد اجماع أهل المذهب  
لانه عند الشافعية مفسد (قوله لانه تبع لريقه) عبارة البحر لانه قليل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل بمنزلة  
الريق (قوله كما سيجي) أي قيل قوله ورواه ذوق شئ ويأتى تفاصيل المسألة هناك (قوله يعني  
ولم يصل الى جوفه) ظاهر اطلاق المتن أنه لا يفطر وان كان الدم غالبا على الريق وصححه في الوجيز كما في السراج  
وقال ووجهه أنه لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ما يبر اسنانه وما يبق من اثر المضضة كذا في ايضاح  
الصيرفي اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثر من التفصيل حاول الشارح تبعا للمصنف في شرحه  
بجمل كلام المتن على ما اذا لم يصل الى جوفه لتلايق ما عليه الاكثر قات ومن هذا يعلم حكم من قلع ضرسه  
في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار ولو نأثما فيجب عليه القضاء الآن يفرق بعدم امكان التحرز عنه فيكون  
كالق الذي عاد بنفسه فليراجع (قوله واستحسنه المصنف) أي تبعا لشرح الوهبانية حيث قال فيه  
وفي البرازية قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن اه (قوله وهو ما عليه  
الاكثر) أي ما ذكر من التفصيل بين ما اذا غلب الدم أو تساويا أو غلب البصاق هو ما عليه الاكثر المشايخ  
كما في النهر (قوله وسيجي) أي ما استحسنه المصنف حيث يقول وأكل مثل سمسة من خارج يفطر الا اذا مضغ  
بحيث تلاشت في فيه الآن يجبد الطعم في حلقه اه ولا ينبغي ما في كلامه من تشتيت الضمائر كما علمت  
(قوله وان بقي في جوفه) أي بقي رجه وهذا ما صححه جماعة منهم قاضي خان في شرحه على الجامع  
الصغير حيث قال وان بقي الزج في جوفه لم يذكرك في الكتاب واختلفوا فيه قال بعضهم يفسده كالأدخال  
خشبة في دبره وغيرها وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه  
اه وحاصله أن الفساد منوط بما اذا كان بفعله أو فيه صلاح بدنه ويشترط ايضا استقراره  
داخل الجوف فيفسد بالخشبة اذا غشيها الوجود بالفعل مع الاستقرار وان لم يغشيها فلا لعدم الاستقرار  
ويفسد أيضا فيما لو أوجر مكرها أو نأثما كما سأتى لان فيه صلاحه (قوله كالأدخال في جبر) أي ألقاه غيره

(أراد دهن أو أكل كحل أو احتجيم)  
وان وجد طعمه في حلقه (أو قبل)  
ولم ينزل (أراد حتم أو أنزل بنظر)  
ولو إلى فرجها مرارا (أو بنكر)  
وان طال بجمع (أو بقي بلل في فيه  
بعد المضضة وابتلعه مع الريق)  
كطعم أدوية ومص اهليلج  
بمخلاف نحو سكر (أو دخل  
أما في اذنه وان كان بفعله)  
على اختيار كل واحد اذنه يعود  
ثم اخرجته وعليه درن ثم أدخله  
ولو مرارا (أو ابتلع ما بين اسنانه  
وهو دون الحصة) لانه تبع لريقه  
ولو قد رها أنظر كما سيجي (أو خرج  
الدم من بين اسنانه ودخل حلقه)  
يعني ولم يصل الى جوفه أما اذا  
وصل فإن غلب الدم أو تساويا  
فسد والا لانه اذا وجد طعمه  
برازية واستحسنه المصنف وهو  
ما عليه الاكثر وسيجي (أو وطن  
برق فوصل الى جوفه) وان بقي  
في جوفه كالأدخال في جبر في الخائفة  
أو سد السهم من الجانب الآخر  
ولاي النصل في جوفه فسد

فلا يفسد لكونه بغير فعله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو داوى الجائنة كما سيأتي (قوله ولو بقي النمل في جوفه فسد) هذا على أحد القولين إذ لا فرق بين نصل السهم ونصل الرمح فقد سرح في فتح القدير بأن الخلاف جار فيه ما وبأن عدم الاضطرار يصححه جماعة اه وقد جزم الزيلعي بالصحيح فيهما وبه علم ما في كلام الشارح حيث جرى أولاً على الصحيح وثانياً على مقابله فافهم (قوله وان غيبه) أي غيب الطرف أو العود بحيث لم يبق منه شيء في الخارج (قوله وكذا الوابلع خشبة) أي عوداً من خشب ان غاب في حلقه أفطر والا فلا (قوله مفاده) أي مفاد ما ذكرتمنا وشرحا وهو أن ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يغيب بل بقي طرف منه في الخارج أو كان متصلاً بشيء خارج لا يفسد لعدم استقراره (قوله أي دبره أو فرجها) أشار إلى أن تذكرة الضمير العائد إلى المتقدمة لكونها في معنى الدبر ونحوه وإلى أن فاعل أدخل ضمير عائد على الشخص الصائم الصادق بالذكور والآن (قوله ولومبتلة فسد) لبقاء شيء من البنية في الداخل وهذا لو أدخل الاصبغ إلى موضع الحقنة كما يعلم مما بعده قال ط ومجمله إذا كان ذا كرا للصوم والافلا فساد كما في الهندية عن الزاهد اه وفي الفتح خرج سره فغسله فان قام قبل أن ينشئه فسد صومه والافلا لان الماء انصل بظاها ثم زال قبل أن يصل إلى الباطن يعود المتقدمة (قوله حتى بلغ موضع الحقنة) هي دواء يجعل في خرطة من آدم يقال لها الحقنة مغرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالميم وهي أولى قال في الفتح والحد الذي يتعلق بالوصول إليه الفساد قدر الحقنة اه أي قدر ما يصل إليه رأس الحقنة التي هي آلة الاحتقان وعلى الأول فالمراد بالموضع الذي نصب منه الدواء إلى الامعاء (قوله عند ذكره) بالضم ويكسر بمعنى التذكرة فاموس (قوله وكذا عند طلوع الفجر) أي وكذا لا يفطر لوجامع عامدا قبل الفجر ونزع في الحال عند طلوعه (قوله ولومكث) أي في مسألة التذكرة ومسألة الطلوع (قوله حتى أمني) هذا غير شرط في الافساد وانما ذكره لبيان حكم الكفارة امداد (قوله وان حرل نفسه قضى وكفر) أي إذا أمني كما هو فرض المسألة وقد علمت أن تقييده بالامناء لاجل الكفارة لكن جرم هنا بوجوب الكفارة مع انه في الفتح وغيره حكى قولين بدون ترجيح لاحدهما وقد اعترضه ح بأن وجوبها بخلاف المساسيأتي من أنه إذا أكل أو جامع ناسياً فكل عدل كفاً عليه على المذهب لشبهة خلاف مالك لانه يقول بفساد الصوم إذا أكل أو جامع ناسياً اه قلت ووجه المحالفة انه اذا لم تجب الكفارة في الاكل عمد بعد الجماع ناسياً يلزم منه أن لا تجب بالاول فيما اذا جامع ناسياً فذكره ومكث وحرل نفسه لان الفساد بالتحريك انما هو لكون التحريك بمنزلة ابتداء جماع والجماع كالاكل واذا أكل أو جامع عمد بعد جماعه ناسياً لا تجب الكفارة فكذلك لا تجب اذا حرل نفسه بالاولي لكن هذا لا يخالف مسألة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب فيها أيضاً إطلاق ما في البدائع حيث قال هذا أي عدم الفساد اذا نزع بعد التذكرة أو بعد طلوع الفجر ما اذا لم ينزع وبقي فعله القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط لان ابتداء الجماع كان عمداً وهو واحد ابتداء وانتهاء والجماع العمدي وجبها وفي التذكرة لا كفارة ووجه الظاهر أن الكفارة انما تجب بافساد الصوم وذلك بعد وجوده وبشأؤه في الجماع يمنع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة اه فهذا يدل على أن عدم وجوبها في التذكرة متفق عليه لان ابتداءه لم يكن عمداً وهو فعل واحد فدخل فيه الشبهة ولان فيه شبهة خلاف مالك كما علمت وانما الخلاف في الطلوع وما وجه به ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين تحريك نفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البدائع سقط فافهم (قوله كالوزع ثم أوجب) أي في المسألتين لما في الخلاصة ولوزع حين تذكر ثم عادت تجب الكفارة وكذا في مسألة الصبح اه لكن في مسألة التذكرة ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف مالك ولعل ما هنا مبنى على القول الآخر بعدم اعتبار هذه الشبهة تأمل (قوله وبعده لا) أي لاستتقارها وهذا هو الاصح كما في شرح الوهبانية عن المحيط وفيه عن الظهيرية ان قبل أن تبرد كفر وبعده لا وعن ابن الفضل ان كانت لقمعة نفسه كفر والا فلا اه قلت والتعليل للاصح بالاستقذار يدل على تقييده بأن تبرد فيجهد مع القول الثاني لقولهم ان اللقمة الحارة يخرجها ثم يأكلها عادة ولا يعافها لكن هذا مبنى على أن الغذاء الموجب للكفارة ما يميل إليه الطبع وتفتني به شهوة البطن لا ما يعود نفعه إلى صلاح البدن والشارح قياساً على الثاني وسيأتي الكلام فيه وذكر

(أو أدخل عوداً) ونحوه (في)

مقعده وطرفه خارج) وان غيبه فسد وكذا الوابلع خشبة أو خطاً ولو فيه لقمة مربوطة الآن ينفصل منها شيء ومفاده أن استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع (أو أدخل اصبعه اليابسة فيه) أي دبره أو فرجها ولو مبتلة فسد ولو أدخلت قطنة ان غابت فسد وان بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستبراء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا فلما يكون ولو كان فيورث داء عظيماً (أو نزع الجماع) حال كونه (ناسياً في الحال عند ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان أمني بعد النزع لانه كالا حلالاً ولو مكث حتى أمني ولم يتحرك قضى فقط وان حرل نفسه قضى وكفر كالوزع ثم أوجب (أو روى الملقمة من فيه) عند ذكره أو طلوع الفجر ولو ابتلعه ان قبل اخراجها كفر وبعده لا

عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون الا بالتشعار الالة وذلك اشارة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قوله لانه فساد الصوم يتحقق بالايلاج وهو مكره فيه مع انه ليس كل من انتشرت آتله يجمع اه اى مثل الصغير والنائم (قوله أو نائمًا) هو في حكم المكره كافي الفتح وسيأتي ما لوجوب معت نائمة أو مجنونة (قوله وأما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يفطر لو كان مخطئاً ومكرها لأن التقدير رفع حكم الخطأ الخ لأن نفس الخطأ لم يرفع والحكم نوعان دينوى وهو الفساد وأخروى وهو الأثم فيتناولهما والجواب انه حيث قدر الحكم لتصحيح الكلام كان ذلك مقتضى بالفتح وهو لا عموم له والاثم مراد من الحكم بالاجماع فلا تصح ارادة الآخر وانما لم يفسد صوم الناسى مع أن القياس أيضا الفساد لوصول المفطر الى الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وتعام تقريره في المطولات (قوله جائزة) أى عقلا كافي شرح التحرير (قوله فأكل عمدا) وكذا الوجامع عمدا كافي في نور الابصاح فالمراد بالاكل الافطار (قوله للشبهة) علة لتسلك قال في البحر وانما لم يجب الكفارة بافطاره عمدا بعدأ كاه أو شربه أو جماعه ناسيا لانه ظن في موضع الاشتباه بالنظير وهو الاكل عمدا لأن الاكل مضاد للصوم ساهيا أو عامدا فأورث شبهة وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء فان ما لك يقول بفساد صوم من أكل ناسيا وأطلقه فتمل ما لو علم انه لم يفطره بأن بلغه الحديث أو الفتوى أو لا وهو قول أبى حنيفة وهو الصحيح وكذا الودرعه التى وظن انه يفطره فأفطره فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالنظير فان التى والاستسقاء متشابهان لأن مخرجهما من القم وكذا الواحتم للتشابه في قضاء الشهوة وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة لانه لم يوجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله الا في مسألة المتن) وهى ما لو أكل وكذا الوجامع أو شرب لأن علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الزيلعي والهداية وغيرهما ح (قوله مطلقا) أى علم عدم فطره أولا (قوله خلافا لهما) فعندهما عليه الكفارة اذا علم بعدم فطره في مسألة المتن قلت وهذا يرتد ما نقله ح عن التهستاقى أول الباب من أن من افطر ناسيا يفسد صومه أذ لو فسد لم تلزمه الكفارة اذا أكل بعده عامدا لم أر من ذكر هذا غيره وكذا يرتد ما نقلناه عن البدائع عند قوله وان ترك نفسه نعم نفلوا عن أبى يوسف ما تقدم من أنه لو ترك فليتم كفسد صومه وكان هذا منشأ الوهم فانهم (قوله فقيد الظن) أى في قول المتن فظن انه افطر انما هو لبيان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لالاحترار عن العلم (قوله أو احتقن أو استعط) كلاهما بالبناء للفاعل من حقن المريض دواءه بالحقنة واحتقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن أو عولج بالحقنة والسعوط الدواء الذى صب في الانف وأسعطه اياه ولا يقال استعط مبني للمفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الاصح لانها موجب الانظار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي الكافي وهى منعدمة والنفع المجرد عنها يوجب القضاء فقط امداد (قوله أو افطر) في المغرب قطر الماء صبه تقطير او قطر مثله قطرا أو افطره لغة اه وعلى هذه اللغة يخرج كلامهم هنا وحينئذ فيصح بناؤه لفاعل وهو الاولى لتنفق الافعال وتنظم الضمائر في سلك واحد ويصح بناؤه للمفعول ونائب الفاعل قوله في أذنه نهر ويتعين الاول في عبارة المصنف على الافصح لذكره المفعول الصريح وهو قوله دهنا منصوبا (قوله دهنا) قيد به لانه لا خلاف في فساد الصوم به ولانه منى أولا على أن الماء لا يفسد وان كان يصنعه ومز الكلام عليه (قوله أو داوى جائنة أو آتة) الجائنة الطعنة التى بلغت الجوف أو نفذته والآتة من أتمته بالعصا أما من باب طلب اذا ضربت أم رأسه وهى الجملة التى تجمع الدماغ وقيل لها آتة أى بالمدوم ومومة على معنى ذات أم كعينة راضية وليلة مزودة وجعلها آتة ومأمومات مغرب (قوله فوصل الدواء حقيقة) أشار الى أن ما وقع في ظاهر الرواية من تقييد الافساد بالدواء الرطب مبنى على العادة من انه يصل والا فالمعتبر حقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليابس افسد وعدم وصول الطرى لم يفسد وانما الخلاف اذ لم يعلم يقينا فافسد بالطرى حكما بالوصول نظرا الى العادة ونفياء كذا أفاده في الفتح قلت ولم يقيدوا الاحتقان والاستعاط والاقطار بالوصول الى الجوف لظهوره فيها والا فلا بد منه حتى لو بقي السعوط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يفطر ويمكن أن يكون الدواء راجعا الى الكل تأمل (قوله الى جوفه ودماعه) لف ونشر

أو نائمًا وأما حديث رفع الخطأ فالمراد رفع الاثم وفي التحرير المؤاخذه بالخطأ جائزة عندنا خلافا للمعتزلة (أو أكل) أو جامع (ناسيا) أو احتلم أو أنزل بنظر أو ذرعه التى (فظن انه افطر فأكل عمدا) للشبهة ولو علم عدم فطره لزمنه الكفارة الا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا لهما كافي المجمع ونسروحه فقيد الظن انما هو لبيان الاتفاق (أو احتقن أو استعط) في انفه شيئا (أو افطر في أذنه دهنا أو داوى جائنة أو آتة) فوصل الدواء حقيقة الى جوفه ودماعه

مرتب قال في البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذا أصليا فواصل الى جوف الرأس  
يصل الى جوف البطن اه ط ( قوله أو ابتلع حصة الخ ) أي فيجب القضاء لوجود صورة النطر  
ولا كفارة لعدم وجود معناه وهو اصال ما فيه نفع البدن الى الجوف سواء كان مما يغذي به أو يستدوى  
فقهرت الجنابة فانتفت الكفارة وتغامه في النهر وسأى الخلاف في معنى التغذى ( قوله أو يستقذره )  
الاستقذار سبب الاعاقه فكلهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقذر ط ومنه أكل اللتمة بعد  
اخراجها على ما هو الاصح كما مر ( قوله في ) الفاء زائدة والجار والمجرور متعلق بقوله يهجر والتكفير  
مبتدأ خبره الجمله بعده والجمله خبر المبتدأ الذي هو مستقذر وجاز الابتداء به مع أنه نكرة لقصد التعميم ويهجر  
مرادف ليلغى أي لا تجب فيه كفارة ط ( قوله مع الامسالك ) قيد به ليغابر المسألة التي بعده ( قوله  
لشبهة خلاف زفر ) فان الصوم عنده يتأذى من الصحح المقيم بمجرّد الامسالك ولو بلا نية حتى لو أفطر متعمدا  
لزمه الكفارة عنده كما صرح به في البدائع وأما عندنا فلا بد من النية لأن الواجب الامسالك بجهة العبادة  
ولا عبادة بدون نية فلو أمسك بدونها لا يكون صائما ويلزمه القضاء دون الكفارة أما لزوم القضاء لعدم تحقق  
الصوم لفقد شرطه وأما عدم الكفارة فلأنه عند زفر صائم لم يوجد منه ما يفطر فسقط عنه الكفارة لشبهة  
الخلاف وان كان عندنا يسمى مفطرا شرعا والاولى التعليل بعدم تحقق الصوم لأن الكفارة انما تجب على من  
أفد صومه والصوم هنا عدم وفساد المعدوم مستحيل وانما يحسن التمسك بالشبهة بعد تحقق الاصل  
كما في المسألة الآتية بل الاولى عدم التعرض للكفارة أصلا ولذا اقتصر في الكثر وغيره على بيان وجوب القضاء  
كالانغماء والجنون الغير الممتد هذا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء هنا بأن المغمى عليه  
لا يقضى اليوم الذي حدث الانغماء في ليلته لوجود النية منه ظاهرا فلا بد من التقيدها بأن يكون مريضا  
أو مسافرا أو ينوي شيئا أو متمسكا بعتاد الاكل في رمضان فلم يكن حاله دليلا على عزيمة الصوم وردّه في الفتح  
بأنه تكلف مستغنى عنه لأن الكلام عند عدم النية ابتداء لا بامر بوجوب النسيان ولا شك انه أدرى بحاله  
بخلاف من أغمى عليه فان الانغماء قد يوجب نسيانه حال نفسه بعد الافاقة فبني الامر فيه على الظاهر من حاله  
وهو وجود النية ( قوله قبل الزوال ) هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك ان أكل بعد الزوال وان كان قبل  
الزوال تجب الكفارة لانه قوت امكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب يجر أي لانه قبل الزوال كان يمكنه  
انشاء النية وقد قوته بالاكل بخلاف ما بعد الزوال والاول ظاهر الرواية كما في البدائع ثم المراد بالزوال نصف  
النهار الشرعي وهو الخطوة الكبرى أو هو على القول الضعيف من اعتبار الزوال كما مر بيانه ( قوله لشبهة  
خلاف الشافعي ) فان الصوم لا يصح عنده بنية التهاك كالا يصح بمطلق النية اه ح وهذا تعليل لوجوب القضاء  
دون الكفارة اذا كل بعد النية أو ما لو أكل قبلها فالكلام فيه ما علمته في المسألة المارة ( قوله ومفاده الخ )  
نقله في البحر عن الظهيرية بلفظ ينبغي أن لا تلمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا من نية مخالفة فيما  
يظهر ط ( قوله مطرا أو نيل ) فيفسد في الصحح ولو بقطرة وقيل لا يفسد في المطر وفسد في الثلج وقيل بالعكس بزيادة  
( قوله بنفسه ) أي بأن سبق الى حلقة بذاته ولم يتلعه بصنعه امداد ( قوله والقطرتين ) معطوف على  
الغبار أي وبخلاف نحو القطرتين فأكثر مما لا يجد ملوحته في جميع فقه ( قوله فان وجد الملوحة  
في جميع فقه الخ ) بهذا دفع في النهر ما يجتث في الفتح من أن القطرة يجد ملوحته فالاولى الاعتبار بوجدها  
الملوحة لجميع الحس اذا لضرورة في أكثر من ذلك ولذا اعتبر في الجنابة الوصول الى الخلق ووجه الدفع ما قاله  
في النهر من أن كلام الخلاصة ظاهر في تعليق الفطر على وجدان الملوحة في جميع الفم ولا شك أن القطرة  
والقطرتين ليستا كذلك وعليه يحمل ما في الجنابة اه وفي الامداد عن خط المقدسي أن القطرة لقلتها  
لا يجد طعمها في الخلق لتلاشيها قبل الوصول ويشهد لذلك ما في الوقعات للصدر الشهيد اذا دخل الدموع  
في فم الصائم ان كان قليلا نحو القطرة أو القطرتين لا يفسد صومه لأن التحرز عنه غير ممكن وان كان كثيرا  
حتى وجد ملوحته في جميع فقه وابتلعه ففسد صومه وكذا الجواب في عرق الوجه اه ملخصا وبالتعليل  
بعد امكان التحرز يظهر الفرق بين الدمع والمطر كما أشار اليه الشارح فتدبر ثم في التعبير بالقطرة إشارة الى أن  
المراد الدمع النازل من ظاهر العين أما الواصل الى الخلق من المسام فالظاهر أنه مثل الرين فلا يفطر وان وجد

( أو ابتلع حصة ) ونحوها مما  
لا يأكله الانسان أو يعاقبه  
أو يستقذره ونظمه ابن الشحنة  
فقال

ومستقذر مع غير ما كول مثلنا

ففي أكله التكفير يلغى ويهجر

( أو لم ينو في رمضان كله صوما

ولا فطرا ) مع الامسالك لشبهة

خلاف زفر ( أو أصبح غيرنا وللصوم

فأكل عمدا ) ولو بعد النية قبل

الزوال لشبهة خلاف الشافعي

ومفاده أن الصوم بمطلق النية

كذلك ( أو دخل حلقة مطر

أو نيل ) بنفسه لا مكان التحرز عنه

بضم فقه بخلاف نحو الغبار

والقطرتين من دموعه أو عرقه

وأما في الاكثر فان وجد الملوحة

في جميع فقه واجتمع شيء كثير وابتلعه

أفطر والا خلاصة

(أَوْوَطِيْ امْرَأَةً مَيْتَةً)  
 أَوْصَغِيرَةً لَا تَنْتَشِي نَهْرَ  
 (أَوْبَهْمَةً أَوْ نَحْذًا وَبَطْنًا أَوْ قَبْلَ)  
 وَلَوْ قَبْلَهُ فَاحْشَةً بِأَنْ يَدْغِدَغَ  
 أَوْ يَصْ شَفِيئَهَا (أَوْ لَسَ) وَلَوْ بِحَائِلٍ  
 لَا يَنْبَغُ الْحَرَارَةُ وَأَسْتَمِي بَكْفِهِ  
 أَوْ بِبَاشِرَةٍ فَاحْشَةٍ وَلَوْ بَيْنَ الْمَرَاتَيْنِ  
 (فَإَنْزَلَ) قَبْدًا لِلْكَلِّ حَتَّى لَوْ لَمْ يَنْزَلْ  
 لَمْ يَفْطَرْ كَمَا تَزَيَّ (أَوْ أَفْسَدَ غَيْرُ صَوْمِ  
 رَمَضَانَ أَدَاءً) لَا خِصَاصَ مَهْجَتِكَ  
 رَمَضَانَ (أَوْ وَطِئْتَ نَائِمَةً أَوْ مَجْنُونَةً)  
 بِأَنْ أَصْبَحْتَ صَائِمَةً فَجَنَّتْ (أَوْ تَسَحَّرَ  
 أَوْ أَفْطَرَ يَنْظُرُ الْيَوْمَ) أَيُّ الْوَقْتِ  
 الَّذِي أَكَلَ فِيهِ (الْبِلَاوُ) الْحَالُ أَنْ  
 (الْفَجْرِ طَالَعَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغْرُبْ)  
 لَقَدْ وَشَّرَ وَيَكْنَى الشُّكُّ فِي الْأَوَّلِ  
 دُونَ الثَّانِي

طعمه في جميعه تأمل (قوله أو وطي امرأة الخ) انما لم تجب الكفارة فيه وفيما بعده لان الحمل لابد أن يكون مستمى على الكمال بجر (قوله أو صغيرة لا تنتشي) حكى في القنية خلافا في وجوب الكفارة بوطئها وقيل لا تجب بالاجماع وهو الوجه كما في النهر قال الرمي وقالوا في الفسل ان العصف انهم متى أمكن وطئها من غير افضاء فهي بمن يجامع مثلها والافلا (قوله أو قبل) قيد بكونه قبلها لانها لو قبلته ووجدت لذة الانزال ولم تربلا فسد صومها عند أبي يوسف خلافا لمحمد و كذا في وجوب الفسل بجر عن المعراج (قوله ولو قبله فاحشة) ففي غير الفاحشة مع الانزال لا تجب الكفارة بالاولى (قوله بأن يدغدغ) لعل المراد به عض الشفة ونحوها أو تقبيل الفرج وفي القاموس المدغدة حركة وانفعال في نحو الابط والبضع والاختص (قوله أو لس) أي لمس آدميا لمّا تزني أو لمس فرج بهيمة فأنزله لا يفسد صومه وقدمنا أنه بالاتفاق وفي الجرح عن المعراج ولو مست زوجها فأنزله لم يفسد صومه وقيل ان تكافله فسد اه قال الرمي ينبغي ترجيح هذا لانه ادعى في سببية الانزال تأمل (قوله ولو بمحائل لا يمنع الحرارة) نقض ما بعده لو وهو عدم المحائل المذكور أولى بالحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر الاولوية بالنظر الى عدم الكفارة مع أن الكلام فيما يوجب القضاء دون الكفارة وقيد المحائل بكونه لا يمنع الحرارة لما في الجرح لو مسها وراء الثياب فأمنى فان وجد حرارة جلد فسد والافلا (قوله بكفه) أو بكف امرأته سراج (قوله أو بمباشرة فاحشة) هي ما تكون بتماس الفرجين والظاهر أنه غير قيد هنا لان الانزال مع المس مطلقا بدون حائل يمنع الحرارة موجب للفساد كما علمته وانما يظهر تنقيدها بالفاحشة لاجل كراهتها كما يأتي تفصيله تأمل (قوله ولو بين المرأتين) وكذا المجهوب مع المرأة رمي (قوله كما تَزَيَّ) أي عند قوله أو جامع فيمادون الفرج ولم ينزل الخ (قوله أو أفسد) أي ولو بأكل أو جامع (قوله غير صوم رمضان) صفة لموصوف محذوف دل عليه المقام أي صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو أفسد مسلاة أو حجا وبعبارة الكفر صوم غير رمضان وهي أولى افاده ح (قوله أَدَاءً) حال من صوم وقيد به لافادة نفي الكفارة بانفساد قضاء رمضان لانني القضاء أيضا بانفساده (قوله لا اختصاصها) أي الكفارة وهو علة للتقيد بالغيرية وبالاداء وقوله بهتك رمضان أي بخرق حرمة شهر رمضان فلا تجب بانفساد قضاءه أو بانفساد صوم غيره لان الافطار في رمضان ابلغ في الجنابة فلا يطبق به غيره لوروده فيه على خلاف القياس (قوله أو وطيئت الخ) هذا بالنظر اليها وأما الواطئ فعليه القضاء والكفارة اذا لارق بين وطنه عاقلة أو غيرها كما في الاشياء وغيرها (قوله بأن أصبحت صائمة فجنت) جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي بشرطه أعني النية وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح ومثلها ما اذا نوت فجنت بالليل لجامعها نهارا كما في النهر وكذا لو نوت نهارا قبل الفجوة الكبرى فجنت لجامعها اه (قوله أو تسحرا الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لان الجنابة فاصرة وهي جنابة عدم التثبت لاجنابة الافطار لانه لم يقصده ولهذا صرّحوا بعدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطا لانهم فيه والمراد اثم القتل وصرّحوا بأن فيه اثم ترك العزيمة والمبالغة في التثبت حال الرمي بجر عن الفتح قلت لكن الظاهر عدم الاثم هنا أصلا بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في القتل الخطا لوجود الاثم فيه لانها مكفرة للآثم (قوله أي الوقت الخ) اطلاق اليوم على مطلق الوقت الشامل لليل مجاز مشهور مثل اكتب يوم ياتي العدو والداعي اليه هنا قوله أو تسحر (قوله ليلا) ليس بقيد لانه لو ظن الطلوع وأكل مع ذلك ثم تبين صفة ظنه فعليه القضاء ولا كفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة فلو قال ظنه ليلا ونهارا لكان أولى وليس له أن يأكل لان غلبة الظن كاليقين بجر وأجاب في النهي بأنه قيد بالليل ليطابق قوله أو تسحر اه قلت مراد الجرح أنه غير قيد من حيث الحكم والتسحر وان كان الاكل في الصحراء لكن سمي به باعتبار احتمال وقوعه فيه والازم أن لا يصح التعبير به ولو ظن بقاء الليل لأن فرض المسألة وقوعه بعد الطلوع والاكل بعد الطلوع لا يسمى بصورا فلا الاعتبار المذكور لم يصح قوله أو تسحر فتدبر (قوله لَقَدْ وَشَّرَ) أي مرتب كما في بعض التسحر (قوله ويكنى) أي لا سقط الكفارة الشك في الاول أي في التسحر لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان على المترد أن يعبر هنا بالشك كما قال في نورا الايضاح أو تسحر أو جامع شاك في طلوع الفجر وهو

طالع ثم يقول أو ظن الغروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا ما يعم الشك كما زعم في البحر لعدم صحته في الشك الثاني فإنه لا يكفي فيه الشك فالصواب ابتداء الظن على بابه غاية الأمر أن يكون المتن ساكناً عن الشك ولا ضير فيه اه ح أقول في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في البحر عن شرح الطحاوي ونقل أيضاً عن البدائع تعميم عدم الوجوب فيما إذا غلب على رأيه عدم الغروب لأن احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة اه ولا يخفى أن هذا يقتضي تعميم القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالأولى لكن ذكر في الفتح أن مختار القسبة أبي جعفر لزوم الكفارة عند الشك لأن الثابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة الإباحة لا حقيقتها في حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات ثم قال في الفتح هذا إذا لم يبين الحال فإن ظهر أنه أكل قبل الغروب فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافا اه ولا يخفى أن كلامنا في الثاني وبه تأيد ما في النهر من شبهة الشبهة إذا لم تعتبر عند الشك في الغروب يلزم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالأولى وبه يضعف ما في البدائع من تعميم عدم الوجوب ولذا جزم الزيلعي ب لزوم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله علام بالاصل فيهما) أي في الأول والثاني فإن الأصل في الأول بقاء الليل فلا تجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار فتجب على إحدى الروايتين كما علمت (قوله ولولم يبين الحال) أي فيما لو ظن بقاء الليل أو شك ففسح وهذا مقابل قوله والحال أن النهر طالع فإن المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه أنه أكل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه في أشهر الروايات بجر فهذا داخل في عدم التيقن (قوله لم يقض) أي في مسألة الظن أو الشك في بقاء الليل لأن الأصل بقاءه فلا يخرج بالشك بجر وأما مسألة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه ففسد كرها (قوله في ظاهر الرواية) فيه أنه ذكره الزيلعي وصاحب البحر بلا حكاية خلاف وهذا وهم سرى إليه من مسألة ذكرها الزيلعي وهي ما إذا غلب على ظنه طلوع الفجر فأكل ثم لم يبين شيء فإنه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي احتياطاً فأفاده ح (قوله تتفرع إلى ستة وثلاثين) هذا على ما في النهر قال لأنه إما أن يغلب على ظنه أو يظن أو يشك وكل من الثلاثة إما أن يكون في وجود المبيح أو قيام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة إما أن يبين له صحة ما بدله أو بطلانه أو لا ولا وكل من الثمانية عشر إما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فتلك ستة وثلاثون اه وفيه نظر لأنه يفرق في التقسيم الأول بين الظن وغلبته ولا فائدة له لا اتحادهما حكماً وإن اختلفا فهو ما فأن مجرد ترجيح أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل الظن فإن زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمي غلبة الظن وأكبر الرأى فلذا جعلها في البحر أربعة وعشرين ورد عليها أنه لا وجه لجعل الشك تارة في وجود المبيح وتارة في وجود المحرم لأن الشك في أحدهما شك في الآخر لا سواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فإنه انما يحل تعلقه بالمبيح تارة وبالمحرم أخرى لأنه نسبة مخصوصة إلى أحد الطرفين فإذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقاً بوجود النهار وبالعكس فالحق في التقسيم أن يقال إما أن يظن وجود المبيح أو وجود المحرم أو يشك وكل من الثلاثة إما أن يكون في ابتداء الصوم أو انتهائه وفي كل من الستة إما أن يبين وجود المبيح أو وجود المحرم أو لا يبين فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد لذلك أن الزيلعي لم يذكر غير ثمانية عشر وذكر أحكامها وهي أنه ان تسحر على ظن بقاء الليل فإن تيقن بقاءه أو لم يبين شيء فلا شيء عليه وإن تيقن طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطلوع وإن تسحر على ظن طلوع الفجر فإن تيقن الطلوع فعليه القضاء فقط وإن لم يبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي فقط وإن تيقن بقاء الليل فلا شيء عليه فهذه تسعة في الابتداء وإن ظن غروب الشمس فإن تيقن عدمه فعليه القضاء فقط وإن تيقن الغروب أو لم يبين شيء فلا شيء عليه وإن شك فيه فإن لم يبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وإن تيقن عدمه فعليه القضاء والكفارة وإن تيقن الغروب فلا شيء عليه وإن ظن عدمه فإن تيقن شيء فعليه القضاء والكفارة وإن تيقن الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع والقضاء والكفارة في أربع أفاده ح (قوله في الصور كلها) أي المذكورة تحت قوله وإن افطر خطأ الخ لا صور التفريع (قوله فقط) أي بدون كفارة (قوله كالمشهد الخ) أي فلا كفارة لعدم الجنابة لأنه اعتمد على شهادة الأثبات ط (قوله لأن شهادة النقي لا تعارض الأثبات) لأن الميقات للأثبات لا للنقي فتقبل شهادة المذنب لا الثاني بجر أي لأن المذنب معه زيادة علم وإذا لفت النافية بقيت المثبتة فتوجب الظن

علام بالاصل فيهما ولولم يبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسألة تتفرع إلى ستة وثلاثين محلها المعطولات (قضى) في الصور كلها (فقط) كما لو شهدا على الغروب وآخران على عدمه فأفطر قطعه وعدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفرتان شهادة النقي لا تعارض شهادة الأثبات



مطلب  
في جواز الافطار بالتحري

واعلم أن كل ما اتفق فيه الكفارة محل ما اذالم يقع منه ذلك مرة بعد أخرى لاجل قصد المعصية فان فعله وجبت زجره بذلك افتى أئمة الامصار وعليه الفتوى فنية وهذا حسن نهر (والاخير ان يسكان بقية يومهما وجوباً على الاصح) لان الفطر قبيح وترك القبيح شرعا واجب (كسافر أقام وحائض ونفساء طهرنا ومجنون أفاق ومريض صح) ومنفطر ولو مكرها أو خطأ (وصحى بلغ وكافر أسلم وكلهم يقضون) ما فاتهم (الا الاخيرين) وان أفطر العدم أهليتهما في الجزء الاول من اليوم

وبه اندفع ما ورد أن تعارضهما يوجب الشك واذا شك في الغروب ثم ظهر عدمه تجب الكفارة كما مر لكن قال في الفتح وفي النفس منه شيء يظهر بادي تأمل قلت ولعل وجهه ان شهادة النبي انما لم تقبل في الحقوق لان الاصل العدم فلم يقدش شيئاً اذا اختلفا في المثبتة لكن هنا التافيه يورث شبهة فينبغي ان تسقط بها الكفارة وفي البرازية ولو شهد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اه تأمل (تتمة) في تفسير المصنف كغيره بالظن اشارة الى جواز التسحر والافطار بالتحري وقيل لا يتحرى في الافطار والى انه يتسحر بقول عدل وكذا يضرب الطبول واختلف في الديك وأما الافطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالثمن وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلاً صدقه كما في الزاهدى والى أنه لو أفطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء ظانين انه يوم العيد وهو لغيره لم يكفروا كما في النية فهم سائقى قلت ومقتضى قوله لا بأس بالظن بقول عدل صدقه انه لا يجوز اذالم يصدقه ولا يقول المستور مطلقاً ولا لى سماع الطبل أو المدفع الحادث في زماننا لا احتمال كونه لغيره ولان الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد حينئذ من التحري فيجوز لان ظاهر مذهب أصحابنا جواز الافطار بالتحري كما نقله في المعراج عن شمس الأئمة السرخسى لان التحري يفيد غلبة الظن وهى كاليقين كما تقدم فلم يلزم التحري لاجل له الفطر لما في السراج وغيره ولو شك في الغروب لاجل له الفطر لان الاصل بقاء النهار اه وفي البحر عن البرازية ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه الغروب وان أذن المؤذن اه وقد يقال ان المدفع في زماننا يفيد غلبة الظن وان كان ضاربه فاسقاً لان العادة أن الموقت يذهب الى دار الحكم آخر النهار فيعين له وقت ضربه ويعينه أيضاً الوزير وغيره واذا ضربه يكون ذلك بتراقية الوزير وأعوانه للوقت المعين فيغلب على الظن بهذه القرائن عدم الخطا وعدم قصد الفساد والالزام تأييد الناس وإيجاب قضاء الشهر بقائه عليهم فان غالبهم يفطر بمجرد سماع المدفع من غير تحري ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله مرة بعد أخرى الخ) ظاهره انه بالمرة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بأيام وأنه اذالم يقصد المعصية وهى الافطار لا تجب ط (قوله والاخيران) أى من تسحر أو أفطر يظن الوقت ليلاً الخ وقد تبع المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه لتخصيصه كما أشار اليه الشارح فيما يأتي (قوله على الاصح) وقيل يستحب فتح وأجمعوا على انه لا يجب على الحائض والنفساء والمريض والمسافر وعلى لزومه لمن أفطر خطأ أو عمداً أو يوم الشك ثم تبين انه رمضان ذكره قاضى خان شربلالية (قوله لان الفطر) أى تناول صورة المفطر والافالصوم فاسد قبله وأشار الى قياس من الشك الاول ذكر فيه مقدمتا القياس وطوبى فيه النتيجة وتقريره هكذا الفطر قبيح شرعا وكل قبيح شرعا تركه واجب فالفطر تركه واجب فافهم (قوله كسافر أقام) أى بعد نصف النهار أو قبله بعد الاكل أما قبلهما فيجب عليه الصوم وان كان نوى الفطر كما سنأتى متنا في الفصل الآتى والاصل في هذه المسائل أن كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في أول النهار عليها للزومه الصوم فعليه الامساك كما في الخلاصة والنهاية والعناية لكنه غير جامع اذا لا يدخل فيه من أكل في رمضان عمداً لان الصيرورة للتحول ولولا متناح ما يليه ولا يتحقق المضاد بهما فيه نهر أى لانه لم يتجدد له حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذا لا يدخل فيه من أصبح يوم الشك مفطراً أو تسحر على ظن الليل أو أفطر كذلك ولذا ذكر في البدائع الاصل المذكور ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين انه من رمضان أو تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع ثم تبين طلوعه فانه يجب عليه الامساك تشبهاً اه فقد جعل لوجوب الامساك أصليين تنقزع عليهما القروع وقد حاول في الفتح تصحيح الاصل الاول فأبدل صار يتحقق لكنه اتى بالوامتناعية فلم يتم له ما أراد كما افاده في البحر والنهر (قوله طهرنا) أى بعد الفجر أو معه فتح (قوله ومجنون أفاق) أى بعد الاكل أو بعد فوات وقت النية والا فاذا نوى صح صومه كما يأتي والظاهر وجوبه عليه كالمسافر (قوله ومفطر) عبره اشارة الى انه لا فرق بين مفطر ومفطروا أنه لا وجه لقول المصنف والاخيران يسكان كما مر أفاده ح (قوله وان أفطرا) أخذه من قول البحر سواء أفطرا في ذلك اليوم أو صاماه لكن لا يجزى أن صوم الكافر لا يصح لفقد شرطه وهو النية المشروطة بالاسلام فالمراد صومه بعد اسلامه اذا أسلم في وقت النية (قوله لعدم أهليتهما) أى لاصل الوجوب بخلاف الحائض فانها أهل له وانما سقط عنها وجوب الاداء فلذا وجب عليها القضاء ومثلها المسافر والمريض

والجئون (قوله وهو السبب في الصوم) أي السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرخسي ومشي عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهود جزم من الشهر من ليل أو نهار وقيد بالصوم لأن السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا الويل أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لوجود الاهلية عند السبب وهي معدومة في أول جزم من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافا لفرق وأورد في الفتح أنه لو كان السبب فيه هو الجزء الأول لم أن لا يجب الامسالة فيه لأنه لا بد أن يتقدم السبب على الوجوب والالزام سبق الوجوب على السبب وأجاب في الجرم بأن اشتراط التقدم هنا سقط للضرورة وتعام تحقيقه فيه وقد مناشأ منه أول الكتاب (قوله لكن لو نوب الخ) أي الاخباران وهو استدراك على ما فهم من أمساكهما وهو أنه لا يصح صومهما فأد أنه لا يصح عن القرض في ظاهر الزوايا خلافا لابي يوسف ويصح نقلا لوفيا قبل الزوال حتى لو أقصداه وجب قضاءه وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من أن الصوم لا يتجزى وجوبا وأهلية الوجوب معدومة في أوله اه ثم ان صحة النفل خصها في الجرم عن الظهيرة بالصبي بخلاف الكافر لأنه ليس أهلا للتطوع والصبي أهله وذكر في الفتح ان أكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فما هنا قول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحا أو على القول الضعيف (قوله صح عن القرض) لأن الجنون الغير المستوعب بمنزلة الممرض لا يمنع الوجوب شربلاية وكل من المسافر والمريض أهل للوجوب في أول الوقت وإن سقط عنهم ما وجب الاداء بخلاف من بلغ أو أسلم كما قد مناه (قوله ولو نوب الحائض والنفساء) أي قبل نصف النهار اذا طهرتافيه (قوله لم يصح أصلا) أي لا فرضا ولا تسلا شربلاية (قوله للمنافي الخ) أي فان كلاً من الحيض والنفساء مناف لصفة الصوم مطلقا لأن فقدهما شرط لصحته والصوم عبادة واحدة لا يتجزى فاذا وجد المنافي في أوله تحقق حكمه في باقيه وانما يصح النفل ممن بلغ أو من أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصبا غير مناف أصلا للصوم والكفر وان كان منافسا لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والنفساء هذا ما ظهر لي وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج الى الفرق (قوله ويؤمر بالصبي) أي يأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهي عن المنكرات لآثار الخير ويترك الشرط (قوله اذا أطاقه) يقال أطاقه وطاقه طوقا اذا قدر عليه والاسم الطاقة كما في القاموس قال ط وقد ريسع والمشهد في صبيان زمان ما عدم اطاعتهم الصوم في هذا السن اه قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفا وشتاء والظاهر أنه يؤمر بقدر الاطاقة اذا لم يطق جميع الشهر (قوله ويضرب) أي يبدل بالجسبة ولا يجاوز الثلاث كما قيل به في الصلاة وفي أحكام الاستروشي الصبي اذا فسد صومه لا يقضى لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فانه يؤمر بالاعادة لانه لا يلحقه مشقة (قوله وان جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما يوجب القضاء والكفارة ووجوبهما مقيد بما يأتي من كونه عمدا لا مكرها ولم يطرأ سبب للفطر كحضر ومرض بغير منعه وماذا نوب ليل (قوله المكلف) خرج الصبي والجنون لعدم خطابهما (قوله آدميا) خرج الجنى أبو السعود والظاهر وجوب القضاء بالانزال والافلا كما لا يجب الغسل بدونه (قوله مشتهى) أي على الكمال فلا كفارة بجماع بهيمة أو ميتة ولو أنزل بجر بل ولا قضاء ما لم ينزل كما مر وفي الصغيرة خلاف وقيل لا تجب الكفارة بالاجاع وقد مناهه الاوجه (قوله في رمضان) أي نهارا وفيه اشارة الى أنه لو طلع الفجر وهو مواقع فترع لم يكفر كالوجامع ناسبا وعن أبي يوسف ان بقي بعد الطلوع كفر وان بقي بعد ذلك لا وعليه القضاء فهستانی وقد مناهه مفصلا (قوله أداء) بغنى عنه قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وكأنه أراد به الصوم ليشمل القضاء ويحتاج الى اخراجه تأمل (قوله لما مر) أي من أن الكفارة انما وجبت لهتك حرمة شهر رمضان فلا تجب بافساد قضاءه ولا بافساد صوم غيره (قوله أوجومع) يشمل ما لو جامعها زوجها الصغير كما هو مقتضى اطلاقهم ولتصريحهم بوجوب الغسل عليها ودونه افاده الرمي وفي التهستاني الرجل بجماع المشبهة بكفر كالمراة بالصبي والجنون وفي صورتين اختلاف المشايخ كما في التمر تاشي اه (قوله وتوارت الحنفية) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لانه لا يكون الا بذلك ط (قوله في أحد السيلين) أي القبل أو الدر وهو الصحيح في الدرر واختارانه بالاتفاق ولو الجنية لتكامل الجنابة لقضاء الشهوة بجر (قوله انزل أولا) فان الانزال شبع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه وقد وجب به

وهو السبب في الصوم لكن لو نوب  
قبل الزوال كان نفلا فيقضى  
بالافساد كما في الشربلاية عن  
الحائض ولو نوب المسافر والجنون  
والمريض قبل الزوال صح عن  
القرض ولو نوب الحائض  
والنفساء لم يصح أصلا للمنافي  
أول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر  
الصبي بالصوم اذا اطاقه ويضرب  
عليه ابن عشر كالصلاة في الاصح  
(وان جامع) المكلف آدميا  
مشتهى (في رمضان أداء) لما مر  
(أوجومع) وتوارت الحنفية  
(في أحد السيلين) انزل أولا  
(أو أكل أو شرب غذاء) بكسر  
الغين وبهذا المعنى والمدة

الحذر هو عقوبة محضة قال الكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بحر (قوله ما يتغذى به) أي ما من شأنه ذلك كالخنطة والخبز واللحم وانما عدا الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين للغذاء قهستاني (قوله وما نقله الشرنبلالي) حيث قال في حاشيته اختلفوا في معنى التغذى قال بعضهم أن يعيل الطبع الى اكله وتتقضى شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفائدة فيما اذا مضغ لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى الثاني يكفر لا على الأول وبالعكس في الحشيشة لانه لا نفع فيه للبدن وربما تنقص عقله ويميل اليها الطبع وتتقضى بها شهوة البطن اه ملخصا وقال في النهر انه بعيد عن التحقيق اذ يتقديره يكون قولهم أودوا وحشوا والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف أعم من كونه غذا أو دواء يقابل القول الأول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه أقول وحاصله أن الخلاف في معنى الفطر لا التغذى لكن ما نقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذى ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لانهم ذكرنا أن الكفارة لا تجب الا بالفطر صورة ومعنى فني الاكل الفطر صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غذا أو دواء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصى لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها واذكر في البدائع أنها تجب بايصال ما يقصد به التغذى أو التداء الى جوفه من القم بخلاف غيره فلا تجب في ابتلاع الجوزة أو اللوزة الصحيحة اليابسة لوجود الاكل صورة لا معنى لانه لا يعتاد أكله فصار كالحصى والنواة ولا في أكل عجين أو دقيق لانه لا يقصد به التغذى والتداء ولو أكل ورق شجران كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا لو خرج البزاق من فمه ثم ابتلعه وكذا بزاق غيره لانه مما يعاف منه ولو بزاق حبيبه أو صديقه وجبت كما ذكره الحلاواني لانه لا يعافه ولو أخرج لقمة ثم أعادها قال أبو الليث الاصبغ انه لا كفارة لانه صارت بحال يعاف منها اه ملخصا ويظهر من ذلك أن مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بأن كان مما يؤكل عادة على قصد التغذى أو التداء والتلذذ فالعجين والدقيق وان كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك واللحمة المخرجة كذلك لانها يعافتها خرجت عن الصلاحية حكاهما قالوا فيما لو ذرعه التي وعاد بنفسه لا يفطر لانه ليس مما يتغذى به عادة لعيافته بخلاف ريق الحبيب لانه يتلذذ به كما قاله في أو اخر الكفر صار ملحقا بما فيه صلاح البدن ومثله الحشيشة المسكرة وبؤيد ما قلنا أيضا ما في المحيط حيث ذكر أن الاصل أن الكفارة تجب متى افطر بما يتغذى به لانها تلزجروا بما يحتاج للزجر مما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت طبيعة كشرب الخمر يجب فيه الحسد لانه يحتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل مما يؤكل عادة مقصودا أو تبعا لغيره فهو مما يتغذى به وأما غيره فملحق بما لا يتغذى به وان كان في نفسه مغذيا والدواء ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر الفروع الى أن قال في اللقمة وان أخرجها ثم أعادها فلا كفارة وهو الاصح لانها صارت بحال تستقدر ويعاف منها فدخل القصور في معنى الغذاء اه ملخصا ولكن يشكل على ذلك وجوب الكفارة بأكل اللحم التي ولو من ميتة الا اذا أتن ودود فاني لم أر من ذكر فيه خلافا مع أنه أشد عيافة من اللقمة المخرجة اللهم إلا أن يقال اللحم في ذاته مما يقصد به التغذى وصلاح البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما اذا دود لانه يؤذى البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله عمدا) خرج الخطي والمسكره بحر قلت وكذا الناسي لان المراد نعمة الافطار والناسي وان نعمة استعمال المنطر لم تنعمد الافطار (قوله راجع للكل) أي كل ما ذكر من الجماع والاكل والشرب (قوله أي فعل الخ) أشار الى أن الحكم ليس قاصرا على الجماع ط واحترز به عما لو فعل ما يظن الفطر به كما لو أكل أو جامع ناسيا أو احتمل أو أنزل بنظر أو ذرعه التي فقطن أنه افطرا فكل عمدا فلا كفارة للشبهة كما مر (قوله بلا انزال) أما لو أنزل فلا كفارة عليه بأكله عمدا لانه أكل وهو مفطر ط (قوله أو ادخال اصبع) أي يابسة كما تقدم فلو مبتله فلا كفارة لا كانه بعد تحقق الافطار بالبلط ط (قوله ونحو ذلك) ككأ كانه بعد قبله بشهوة أو مضاجعة ومباشرة فاحشة بلا انزال امداد (قوله في الصور كلها) أي المذكورة في قوله وان جامع الخ (قوله وكفر) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال أبو يوسف انه على الفور وعن أبي حنيفة

ما يتغذى به (أودوا) ما تداءى به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق حبيبه فيكفر لوجود معنى صلاح البدن فيه دراية وغيرها وما نقله الشرنبلالي عن الحسد أي رده في النهر (عمدا) راجع للكل (أو احتجم) أي فعل ما لا يظن الفطر به كقصه وكل ولمس وجاع بهيمة بلا انزال أو ادخال اصبع في دبر ونحو ذلك (فطن فطره به فأكل عمدا قضى) في الصور كلها (وكفر)

روايتان كما في الترمذي وقيل بين رمضان وقال الكرخي والاول الصحيح وكذا لا يكره نفسه كما في الزاهدى وانما قدم القضاء لشعاراً بأنه ينبغي أن يقدمه على الكفارة ويستحب التتابع كما في الهداية فهستافى (قوله لانه الخ) علة لقوله أو احتجم الخ (قوله حتى الخ) تفرع على مفهوم قوله لانه ظن في غير محله أى فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى لو أفتاه الخ ط (قوله يعتمد على قوله) كمنبلى يرى الحجة مقطرة امداد قال في البحر لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من هذا أن مذهب العامى قوى مقننه من غير تقييد بمذهب ولهذا قال في الفتح الحكم في حق العامى قوى مقننه وفي النهاية وبشروط أن يكون المفتى ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة وحينئذ نصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه وبه يظهر أن يعتمد مبنى للجهول فلا يكتفى اعتماد المستفتى وحده فافهم (قوله أو سمع حديثاً) كقوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى من قول المفتى فأولى أن يورث شبهة وعن أبي يوسف خلاف لان على العامى الاقتداء بالفتهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث زيلجى (قوله ولم يعلم تأويله) أما ان علم تأويله ثم أكل تجب الكفارة لا تنفاه شبهة وقول الاوزاعى انه يفطر لا يورث شبهة لخالفته القياس مع فرض علم الأكل كون الحديث مؤقلاً ثم تأويله أنه منسوخ أو أن الذين قال فيه ما صلى الله عليه وسلم ذلك كانا بعتابان وتعامه في الفتح وعلى الثاني فالمراد ذهاب الثواب كما يأتى (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على اخطأ المفتى أى وان لم يثبت الاثر اه والمراد غير حديث الحاجم والمحجوم فانه ثابت صحيح وأما احاديث فطر المغتاب فكلاهما مدخولة كما في الفتح وفيه عن البدائع ولو لمس أو قبل امرأة بشهوة أو ضاعها ولم ينزل فظن أنه افطر فأكل عمداً كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثاً واستفتى فتها فافطر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه (قوله الا في الادهان) استثناء من قوله لم يكفر يعنى أنه ان آذهن ثم أكل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعى لانه لا يعتد بفتوى الفقيه أو بتأويله الحديث هنالان هذا مما لا يشته على من له شبهة من الفقه نقله الكمال عن البدائع لكن يحالقه ما في الخانية من أن الذى اكحل أو دهن نفسه أو شاربه ثم أكل متعمداً عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فأفتى له بالفطر اه قال في الامداد فعلى هذا يكون قولنا الا اذا أفتاه فقه شاملاً لمسألة دهن الشارب اه وهو كما ترى مرجح لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قلت لكن ما ندكره عن الخانية وغيره في الغيبة يؤيد ما في البدائع (قوله وكذا الغيبة) لان الفطر بها يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث تنظر الصائم مؤقلاً بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجة فان بعض العلماء أخذ بنظائره مثل الاوزاعى وأحمد امداد ولم يعتد بخلاف الظاهرية في الغيبة لانه حدث بعدما مضى السلف على تأويله بما قلنا فتج وفي الخانية قال بعضهم هذا والحجة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء أجعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ثواب الآخرة وليس في هذا قول معتبر فهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة اه ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع وجزم به في الهداية أيضاً وشروحه قال الرجى واذا لم يعتد الحديث والفتوى شبهة في الغيبة فبعد دهن الشارب أولى اه قلت ولذا سوى بينهما في الفتح عن البدائع وكذا في المراج عن المبسوط (قوله للشبهة) قد علمت أن ما خالف الاجماع لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله كفارة المظاهر) مرتبط بقوله وكفر أى مثلها في الترتيب فيعتق أولاً فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستين مسكياً لحديث الاعرابي المعروف في الكتب الستة فلو افطر ولو لعذر استأنف الا لعذر الحض وكفارة القتل يشترط في صومها التتابع أيضاً وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق نهر وتعام فروع المسألة في البحر وفيه أيضاً ولا فرق في وجوب الكفارة بين المذكور والانتى والحر والعبد والسيطان وغيره ولهذا صرح في البرازية بالوجوب على الجارية فيما لو أخبرت سيدها بعدم طلوع الفجر عالمة بطلوعه فجاء معها عدم الوجوب عليه وبأنه اذا زمت السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعة لاحد يفتى باعتاق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل

لانه ظن في غير محله حتى لو أفتاه مفت  
يعتمد على قوله أو سمع حديثاً ولم يعلم  
تأويله لم يكفر للشبهة وان أخطأ  
المفتى ولم يثبت الاثر الا في الادهان  
وكذا الغيبة عند العامة زيلجى  
لكن جعلها في المفتى كالحجامة  
ورجحه في البحر للشبهة (ككفارة  
المظاهر) الثابتة بالكتاب وأما  
هذه فبالسنة

مطل  
في الكفارة

الزجر اه (قوله ومن ثم) أى من أجل ثبوت كنفاره الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الإفطار بالسنة  
شبهوا الثانية لكونها أدنى حالا بالاولى لقوتها بثبوتها بالكتاب ط ومقتضاه الاكفارة بانكارها دون الاولى  
يؤيده أنه في القمع ذكر أن سعيد بن جبيرة ذهب الى أنها منسوخة (تنبيه) في التشبيه اشارة الى أنه لا يلزم  
كونها مثلها من كل وجه فان المسيس في أثنائها يقطع التتابع في كفارة الظهار مطلقا عمدا أو نسيانا لالا  
أو نهال الآية بخلاف كفارة الصوم والقتل فانه لا يقطع فيه الا الفطر بعذر أو وبغير عذر فتأمل فقد زلت  
بعض الاقدام في هذا المقام رملي ونحوه في التهستاني وأراد بغير العذر ما سوى الحيض والحاصل أنه  
لا يقطع التتابع هنا لوطء لا عدا أو نهال اناسيا بخلاف كفارة الظهار (قوله ان نوى ابلا) أى بنية  
معينة لما مر من خلاف الشافعي فيها فكان شبهة لسقوط الكفارة (قوله ولم يكن مكرها) أى ولو على  
الجماع كما مر ولو كانت هي المكروه لزوجها عليه وعليه الفتوى كما في الظهريه خلافا لما في الاختيار  
من وجوبها عليهم ما لو الا كراه منها كما في بعض نسخ الجرح (قوله ولم يطرأ) أى بعد افطاره عمدا متعمدا أو يا  
ابلا لتجب الكفارة لولا المسقط (قوله مسقط) أى سواى لا صنع له فيه ولا في سببه رجلي (قوله كرض)  
أى مبيح للإفطار (قوله والمعتذر لزوجها) أى بعد ذلك لانه فعل عبد والاولى أن يقول عدم سقوطها لانها  
كانت لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالسفر مكرها اذ لو سافر طائعا بعد ما أفطر اتفقت الروايات على عدم  
سقوطها أما لو أفطر بعد ما سافر لم تجب نهر أى وان حرم عليه لو سافر بعد الفجر كما يأتي (قوله وفي المعتاد)  
عطف على قوله فيما هو اسم مفعول فيه خبره ونائب الفاعل عائذ على الموصوف أى الشخص المعتاد وحى  
بغير تنوين مفعول به منصوب بفتح مقدرة على ألف التأنيث المقصورة وحيفا معطوف عليه أى واختلف  
في الشخص الذى اعتمد حى وحيفا والواو بمعنى أو وفي بعض النسخ وحيف فحتمل أنه مرفوع أو مجرور لكن  
الجزء غير جازل ان اضافة الوصف المفرد الى معموله الجزم من أل لا تجوز وأما الرفع فعلى اسناد المعتاد الى  
الحى والحيض أى الذى اعتمد حى وحيف والاصوب النصب وقوله والمتيقن اسم فاعل مجرور بالعطف على  
معتاد وقتال مفعول (قوله لو أفطر) أى كل من المعتاد والمتيقن (قوله والمعتد سقوطها) كذا صححه  
في البرازية وقاضى خان في شرح الجامع الصغير في المعتاد حى وحيفا وشبهه بمن افطر على ظن الغروب ثم ظهر  
عدمه وعليه مشى الشرنبلالى وهو مخالف لما في الجرح حيث قال واذا أفطرت على ظن أنه يوم حيضها  
فلم تحض الا طهر وجوب الكفارة كما لو أفطرت على ظن أنه يوم مرضه اه وكنت فيما علقته عليه جعل  
الثانية مشبها بها لانها بالاجماع بخلاف مسألة الحيض فان فيها اختلاف المشايخ والتصحيح الوجوب كما نص  
على ذلك في التارخانية اه ولذا جزم بالوجوب في المسألتين في السراج والفيض والحاصل اختلاف التصحيح  
فيهما ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها عن يقين قتال عدو والفرق كما في جامع النصولين أن القتال  
يحتاج الى تقديم الافطار ليقوى بخلاف المرض (قوله ولم يكفر للاول) أما لو كفر فعليه اخرى في ظاهر  
الرواية للعلم بأن الزجر لم يحصل بالاولى جرح (قوله وعليه الاعتماد) نقله في الجرح عن الاسرار ونقل قبله  
عن الجوهره لوجامع في رمضان فعليه كفارتان وان لم يكفر للاولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت فقد  
اختلف الترجيح كما ترى ويتقوى الثاني بأنه ظاهر الرواية (قوله ان الفطر) ان شرطية ح (قوله  
والالا) أى وان كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لا تتداخل الكفارة وان لم يكفر للاول لعظم الجنابة ولذا  
أوجب الشافعي الكفارة به دون الاكل والشرب (قوله وتما في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية  
ولو أكل الانسان عمدا وشهرة \* ولا عذره قبل بالقتل يؤمر

قال الشرنبلالى صورته لعدم من لا عذر له الاكل جهارا يقتل لانه مستهزئ بالدين أو منكر لما ثبت منه  
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به فتعبر المؤلف بقيل ليس بلازم الضعف اه ح (قوله وان ذرعه  
التي) أى غلبه وسبقه فاموس والمسألة تنفرع الى أربعة وعشرين صورة لانه امانا بقاء أو يستقى  
وفي كل امانا يملا القسم أو دونه وكل من الاربعة امانا خرج أو عادا وأعاد وكل اماذا كركل صومه  
أولا ولا فطر في الكل على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط الملء مع التذكر شرح الملتقى (قوله ولو هو  
ملء ما فهم) أى بلومع أن ما دون ملء الفهم مفهوم بالاولى لاجل التنصيص عليه لان المعطوف عليه في حكم

ومن ثم شبهوها بما اثم انما يكفر  
ان نوى ليلا ولم يكن مكرها  
ولم يطرأ مسقط كرض وحيف  
واختلف فيما لو مرض بجرح  
نفسه أو سوفربه مكرها  
والمعتذر لزوجها وفي المعتاد  
حى وحيفا والمتيقن قتال عدو  
لو أفطر ولم يحصل العذر والمعتد  
سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر  
للاول يكفيه واحدة ولو  
في رمضان عند محمد وعليه  
الاعتماد بزازية ومجتبي وغيرهما  
واختار بعضهم للفتوى ان افطر  
بغير الجماع تداخل والا ولو  
أكل عمدا شهرة بلا عذر يقتل  
وتما في شرح الوهبانية (وان  
ذرعه التي وخرج) ولم يعد  
(لا يفطر مطلقا) ملا أولا (فان  
عاد) بلا صغره (و) لو (هو ملء)  
القم مع تذكره للصوم

المذكور فافهم وأطلق في ملء الفم فشمل ما لو كان متفرقا في موضع واحد بحيث لو جمع ملء الفم ككما  
 في السراج (قوله لا يفسد) أي عند محمد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة النظر وهو  
 الاستلحاق وكذا معناه لأنه لا يتغذى به بل النفس تعافه بجر (قوله وان أعاده) أي أعاد ما فاءه الذي هو  
 ملء الفم (قوله) أو قدر حصته منه فأكثر أشار إلى أنه لا فرق بين إعادة كله أو بعضه إذا كان أصله ملء الفم  
 قال الحدادي في السراج مبني الخلاف أن أبا يوسف يعتبر ملء الفم ومحمد يعتبر الصنع ثم ملء الفم له حكم  
 الخارج وما دونه ليس بخارج لأنه يمكن ضبطه وفائدة تظهر في أربع مسائل احداها إذا كان أقل من ملء  
 الفم وعاد أو شيء منه قدر الحصته لم ينظر اجماعا أما عند أبي يوسف فإنه ليس بخارج لأنه أقل من الملء وعند محمد  
 لا يصنع له في الادخال والثانية ان كان ملء الفم وأعاده أو شيئا منه قدر الحصته فصاعدا فطر اجماعا لأنه خارج  
 أدخله جوفه ولو جود الصنع والثالثة إذا كان أقل من ملء الفم وأعاده أو شيئا منه فطر عند محمد للصنع  
 لا عند أبي يوسف لعدم الملء والرابعة إذا كان ملء الفم وعاد بنفسه أو شيء منه كالحصة فصاعدا فطر عند  
 أبي يوسف لوجود الملء لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اهـ فمسألتا الاعادة وهما الثانية والثالثة  
 اولهما اجماعية وهي التي ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الخ والاخرى خلافية وهي التي ذكرها  
 المصنف بقوله والاولا ولا فرق بينهما بين إعادة الكل أو البعض فافهم (قوله ان ملأ الفم) قيد لافطاره  
 اجماعا بالاعادة لئلا يكون له قدر حصته منه (قوله والاولا) أي وان لم يملأ الفم وأعاده كله أو بعضه  
 لا يفسد صومه عند أبي يوسف ولا ينافي ما قدمه من أنه لو أعاد قدر حصته منه فطر اجماعا لان ذلك فيما إذا كان  
 القى ملء الفم لأنه صار في حكم الخارج لان الفم لا يتسبب عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين إعادة  
 كله أو بعضه بصنعه بخلاف ما دونه لأنه في حكم الداخل فلا يفسد الا إذا أعاده ولو قدر الحصته منه بصنعه  
 وبه علم أن كلام الشارح صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الخاتمة  
 هو الصحيح وصححه كثير من العلماء رمل (قوله أي منذ ذكر الصوم) أشار به الى الرد على صاحب غاية  
 البيان حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقاة تأكيد لأنه لا يكون الامع العمد وحاصل الرد أن المراد  
 بالعمد ذكر الصوم لاتعمد التي فهو مخترع لما إذا فعل ذلك ناسيا فإنه لا يفطر أعاده في البحر ط وحاصله  
 أن ذكر العمد لبيان بعد الفطر بكونه ذا الصوم والاستقاة لا يفيد ذلك بل يفيد تعمد القى (قوله مطلقا)  
 أي سواء أعاد أو أعاده أو لا ولا ح قال في الفتح ولا يتأتى فيه تفريع العود والاعادة لأنه فطر بمجرد القى  
 قبلهما (قوله وان أقل لا) أي ان لم يعد ولم يعده بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح)  
 قال في الفتح صححه في شرح الكنتز أي للزيلي وهو قول أبي يوسف (قوله لم يفطر) أي عند أبي يوسف  
 لعدم الخروج فلا يتحقق الدخول فتح أي لان ما دون ملء الفم ليس في حكم الخارج كما مر (قوله فقيه)  
 روايتان أي عن أبي يوسف وعند محمد لا يتأتى التفريع لما مر (تنبيه) لو استقاء مرارا في مجلس ملء فقه  
 افطر لان كان في مجالس أو غدوة ثم نصف النهار ثم عشية كذا في الخزانة وتقدم في الطهارة أن محمد يعتبر  
 اتحاد السبب لا المجلس لكن لا يتأتى هذا على قوله هنا خلافا لما في البحر لأنه يفطر عنده بما دون ملء الفم  
 فما في الخزانة على قول أبي يوسف أعاده في النهر (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم ط (قوله)  
 أو مرة) بالكسر والتشديد وهي الصفراء أحد الطبائع الاربع كما مر في الطهارة (قوله أو دم) الطاهر  
 أن المراد به الجامد والافاق الفرق بينه وبين الخارج من الاسنان اذا بلبه حيث يفطر لو غلب على البزاق  
 أو سواه أو وجد طعمه كما مر أول الباب (قوله فان كان بلغما) أي صاعدا من الجوف أما اذا كان نازلا  
 من الرأس فلا خلاف في عدم افساده الصوم كما لا خلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشريلاية  
 ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض سواء كان ملء الفم أو دونه وسواء أعاد أو أعاده أو لا ولا والله أعلم بصحة هذا  
 الاطلاق وبصحة قياسه على الطهارة فلراجع ح (قوله مطلقا) أي سواء فاء أو استقاء وسواء كان ملء  
 الفم أو دونه وسواء أعاد أو أعاده أو لا وفي هذا الاطلاق أيضا تأمل ح (قوله خلافا للثاني) فإنه قال  
 ان استقاء ملء الفم فسد ح (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا أحسن  
 وقولهما بعدم النقض به أحسن لان الفطر انما ينط بما يدخل أو بالقيء عمد من غير نظر الى طهارة ونجاسة

لا يفسد) خلافا للثاني (وان أعاده)  
 أو قدر حصته منه فأكثر حدادي  
 (افطر اجماعا) ولا كفارة  
 (ان ملأ الفم والاولا) هو المختار  
 (وان استقاء) أي طلب القى  
 (عامدا) أي منذ ذكر الصوم  
 (ان كان ملء الفم فسد بالاجماع)  
 مطلقا (وان أقل لا) عند الثاني  
 وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية  
 كتول محمد أنه يفسد كما في الفتح  
 عن الكافي (فان عاد بنفسه لم يفطر  
 وان أعاده فقيه روايتان) أحصهما  
 لا يفسد محيط (وهذا) كله (في)  
 طعام أو ماء أو مرة (أو دم) فان  
 كان بلغما فغير مفسد) مطلقا خلافا  
 للثاني واستحسنه الكمال وغيره



فلا فرق بين البلغم وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقره في البحر والنهر والشرنبلالية وهو مراد الشارح بقوله وغيره فانهم لما أقروه فقد استحسنوه وقول ابن الهمام لان الفطر انما يبيط بما يدخل أو بالقي عمدا الخ يؤيد النظر الذي قدمناه في اطلاق الشرنبلالية واطلاق الشارح فليأتنا بعد الاحاطة بتعليل الهداية ح (قوله ان مثل حصه) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واختار الدبوسي تقديره بما يمكن أن يتلعه من غير استعانة بريق واستحسنه الكمال لان المانع من الافطار ما لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد في ادخاله اه (قوله لان النفس تعافه) فهو كاللقمة المخرجة وقد مناعن الكمال أن التحقيق تقييد ذلك بكونه من يعاف ذلك (قوله الا اذا مضغ الخ) لانها تتحقق بأسنانه فلا يصل الى جوفه شيء وبصيرت بالريقه معراج (قوله كما مر) أي عند قوله أو خرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطعم في الخلق (قوله في كل قليل) في بعض النسخ في كل شيء والاولى أولى وهي الموافقة لعبارة الكمال (قوله وكره الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تنزيهية رملي (قوله فانه العيني) وتبعه في النهر وقال وجعله الزيلعي قيده في الثاني فقط والاول أولى اه (قوله ككون زوجها الخ) بيان للعذر في الاول قال في النهر ومن العذر في الثاني أن لا تجتمع من مضغ لصيهما من حائض أو نفساء أو غيرها مما لا يصوم ولم يجز طبيخا (قوله ووفق في النهر) عبارته وينبغي حمل الاول أي القول بالكراهة على ما اذا وجد بدا والثاني على ما اذا لم يجد. وقد خشي الغبن اه فقد قيد الكراهة بأن يجد بدا من شره أي سواء خاف الغبن أولا فقول الشارح ولم يحف غنا بخلاف لما في النهر وقوله والا لا أي وان لم يجد بدا وخاف غنا لا يكره موافق للنهر فافهم. وهو موه أنه اذا لم يجد بدا ولم يحف غنا يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكراهة الذوق أو المضع بلا عذر ط (قوله لا النفل) لانه يباح فيه الفطر بالعذر اتفاقا وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالذوق أولى بعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يحتمل أن يصير آية فتح وغيره (قوله وفيه كلام) أي لصاحب البحر وحاصله أن الكلام على ظاهر الرواية من عدم حمل الفطر عند عدم العذر فيا كان تعريضه للفطر يكره أما على تلك الرواية فلم وسيأتي أنها شاذة اه وأجاب في النهر بأنه يمكن أن يقال انما لم يكره في النفل وكره في الفرض اظهارة لتفاوت الرتبين اه وأجاب الرمي أي أيضا بأنه انما يكره في الفرض لقوته فيجب حفظه وعدم تعريضه للفساد فكره فيه ما يخشى منه الافضاء اليه ولم يكره في النفل وان لم يحل حقيقة الفطر فيه لانه في أصله محض تطوق والمتطوق امر نفسه ابتداء فهو بط مرتبة عن الفرض بعدم كراهة فعله ربما أفضى الى الفطر من غير غلبة ط فيه قال وهذا أولى مما في النهر لان هذا يبطل العلة المذكورة لهم فتأمل اه (قوله وكره مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر لان العذرية لا يتضح فذكر مطلقا بلا عذر اهتما ما رملي قلت ولان العادة مضغه خصوصا للنساء لانه سوا كهن كما يأتي فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام لوهم أن ذلك عذر (قوله أبيض الخ) قيده بذلك لان الاسود وغير المضغ وغير المتتم يصل منه شيء الى الجوف وأطلق محمد المسألة وحملها الكمال تبعاً للمتأخرين على ذلك قال للقطع بأنه محل بعدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكم بالفساد لانه كالمتمين (قوله وكره للمنظرين) لان الدليل أعني التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في حقهم خالين عن المعارض فتح وظاهره أنها تحريمية ط (قوله الا في الخلوة بعذر) كذا في المعراج عن البرزوي والمحجوبي (قوله وقيل يباح) هو قول نحر الاسلام حيث قال وفي كلام محمد إشارة الى أنه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب للرجال تركه الا لعذر مثل أن يكون في فسه بخرا اه (قوله لانه سوا كهن) لان بيئتين ضعيفتين قد لا تتمثل السوال فيخشي على اللثة والسنت منه فتح (قوله وكره قبله الخ) جزم في السراج بأن القبلة الفاحشة بأن يمضغ شفيتها كره على الإطلاق أي سواء أمن أولا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قيل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح وجزم بها في الولوالجية بلاذ كخلاف وهي أن يعانقها وهما متجردان ويمس فرجه فربها بل قال في الدخيلة ان هذا مكره بلا خلاف لانه يقضى الى الجماع غالبا اه وبه علم أن رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة

مطلب  
فيما يكره للصائم

(ولو أكل لحما بين أسنانه)  
ان (مثل حصه) فأكثر  
(قضى فقط وفي أقل منها لا) ينظر  
(الا اذا أخرجه) من فمه (فأكله)  
ولا كفارة لان النفس تعافه  
(وأكل مثل سمسة) من خارج  
(ينظر) ويكفر في الاصح (الا اذا)  
مضغ بحيث تلاشت في فمه (الا)  
أن يجد الطعم في حلقه كما مر  
واستحسنه الكمال قائلا وهو  
الاصل في كل قليل مضغه (وكره)  
له (ذوق شيء) كذا (مضغه)  
بلا عذر) قيد فيه ما قاله العيني  
ككون زوجها أو سيدها  
سبي الخلق فذاقت وفي كراهة  
الذوق عند الشراء قولان ووفق  
في النهر بأنه ان وجد بدا ولم يحف  
غنا كره والا لا وهذا في الفرض  
لا النفل كذا قالوا وفيه كلام  
لمرمة الفطر فيه بلا عذر على  
المذهب قبيح الكراهة (و) كره  
(مضغ علك) أبيض مضغ  
ملتئم والافطر وكره للمنظرين  
الا في الخلوة بعذر وقيل يباح  
ويستحب للنساء لانه سوا كهن فتح  
(و) كره (قبله) وميس ومعاينة

ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه ~~ذكره~~ المباشرة الفاحشة اه  
وبه ظهر أن ما مر عن النهر من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثم رأيت في التتارخانية عن المحيط  
التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله الحمد (قوله ان لم يأمن) (المفسد)  
أي الانزال أو الجماع امداد (قوله وان آمن لا بأس) ظاهره أن الأولى عدمها لكن قال في الفتح  
وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر وهو صائم وروى أبو داود بإسناد جيد عن أبي هريرة  
أنه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فنهاه فإذا الذي رخص له شيخ  
والذي نهاه شاب اه (قوله لا دهن شارب وكل) بفتح الفاء مصدرين وبضمها اسمين وعلى الثاني  
فالغنى لا يكره استعمالهما إلا أن الرواية هو الأول وتماه في النهر وذ كر في الامداد أول الباب أنه يؤخذ  
من هذا أنه لا يكره للصائم شتم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرًا متصلاً كاللؤلؤ الخ فأنهم  
قالوا لا يكره الا كمال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب اه (قوله  
اذالم يقصد الزينة) اعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الأول لدفع الشين واقامة ما به  
الوقار واظهار النعمة شكر الاخر او هو أثر أدب النفس وشهامتها والثاني أثر ضعفها وقالوا بانخفاض وردت  
السنة ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا ينزعه اذ لم يكن  
مقتضاه فتح ولهذا قال في اللؤلؤ الجنية لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر لان التكبر حرام  
وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها اه بجر (قوله أو تطويل اللحية) أي بالدهن (قوله وصرح  
في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ  
من اللحية من طولها وعرضها أو رده أبو عيسى يعني الترمذي في جامعه اه ومثله في المعراج وقد نقله عنها  
في الفتح وأقره قال في النور سمعت من بعض أعمام الموالى أن قول النهاية يجب بالحاء المهملة ولا بأس به اه  
قال الشيخ اسماعيل ولكنه خلاف الظاهر واستعمالهم في مثلي يجب (قوله إلا أن يحمل الوجوب على  
الثبوت) يؤيده أن ما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره أن كان  
يفعل لا يقتضي التكرار والدوام ولذا حذف الزياني لفظ يجب وقال وما زاد بقص وفي شرح الشيخ اسماعيل  
لا بأس بأن يقبض على لحيته فاذا زاد على قبضته شيء جزه كما في المنية وهو سنة كما في المبتغي وفي المجتبى  
والسابع وغيرهما لا بأس بأخذ أطراف اللحية اذا طالت ولا يتفق الشيب الا على وجه التزين ولا بالاخذ من  
حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبه فعل الخنثين ولا يخلق شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله وأما  
الاخذ منها الخ) بهذا وفق في الفتح بين ماستر وبين ما في الصحيحين عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم احفوا  
الشوارب واعفوا اللحية قال لانه يصح عن ابن عمر راوى هذا الحديث انه كان يأخذ الفاضل عن القبضة  
فان لم يحمل على التسخ كما هو أصلنا في عمل الراوى على خلاف مرويه مع أنه روى عن غير الراوى وعن  
النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاعفاء على اعفائها عن أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل مجوس الاعاجم  
من حلق لحاهم ويؤيده ما في مسلم عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب واعفوا اللحية خالفوا  
المجوس فهذه الجملة واقعة موقع التعليل وأما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة ومحنة  
الرجال فلم يجبه أحد اه ملخصاً (قوله وحديث التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله  
عليه السنة كلها قال جابر جرت به أربعين عاماً فلم يتخلف ط وحديث الاكحال هو ما رواه البيهقي وضعفه  
من الاكحال بالاعيد يوم عاشوراء لم يرمداً أبداً ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من الاكحال يوم عاشوراء لم ترمد  
عينه تلك السنة فتح قلت ومناسبة ذكر هذا هنا أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة الاكحال  
للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد نذر اليه يوم عاشوراء والى الصوم فيه قال في النهر وتعقبه ابن العز بأنه  
لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الرافض لما ابتدءوا إقامة المأتم واظهار الحزن  
يوم عاشوراء لكون الحسين قتل فيه ابتدع جهلة أهل السنة اظهار السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة  
والاكحال ورووا أحاديث موضوعة في الاكحال وفي التوسعة فيه على العيال اه وهو مردود بأن  
أحاديث الاكحال فيه ضعيفة لاموضوعة كيف وقد ختر جهات في الفتح ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يحتج بواحد

مطلب

في الفرق بين قصد الجمال وقصد  
الزينة

ومباشرة فاحشة (ان لم يأمن)

المفسد وان آمن لا بأس (لا) يكره

(دهن شارب و) لا (كل)

اذالم يقصد الزينة أو تطويل

اللحية اذا كانت بقدر المسنون

وهو القبضة وصرح في النهاية

بوجوب قطع ما زاد على القبضة

بالضم وودقتضاه الاثم بتركه

٥ إلا أن يحمل الوجوب على الثبوت

وأما الاخذ منها وهي دون ذلك

كما يفعل بعض المغاربة

ومحنة الرجال فلم يجبه أحد وأخذ

كلها فعل يهود الهند ومجوس

الاعاجم فتح وحديث التوسعة

على العيال يوم عاشوراء صحيح

٦

مطلب

في الاخذ من اللحية

٦

مطلب

في حديث التوسعة على العيال

والاكحال يوم عاشوراء

منها فالمجوع يحجج به لعمدة الطرق وأما حديث التوسعة فرواه الثقات وقد أقره ابن القرافي في جزء خترجه فيه  
 اه ما في النهر وهو مأخوذ من الحواشي السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في أحاديث الالكحال وما ذكره عن الفتح  
 وفيه نظر فانه في الفتح ذكر أحاديث الالكحال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو  
 ما قدمناه عنه وبعضها مطلق فراه الاحتجاج بمجموع أحاديث الالكحال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج  
 بحديث الالكحال يوم عاشوراء كيف وقد جزم بوضعه الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وتبعه غيره  
 منهم مثل علي القاري في كتاب الموضوعات ونقل السيوطي في الدرر المنتشرة عن الحاكم أنه منكر  
 وقال الجراحي في كشف الخفاء ومزيل الالباس قال الحاكم أيضا الالكحال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيه أثر وهو بدعة نعم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السيوطي في الدرر  
 (قوله كما زعمه ابن عبد العزيز) الذي في النهر والحواشي السعدية ابن العز قل وهو صاحب النكت على  
 مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية في غير هذا المحل (قوله ولا سواك) بل بسنن للصائم كغيره  
 صرح به في النهاية لعجم قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على امتي لامرهم بالسوا عند كل وضوء وعند كل  
 صلاة لتناولوا الظهر والعصر والمغرب وقد تقدم أحكامه في الطهارة بجر (قوله ولوعشيا) أي بعد الزوال  
 (قوله على المذهب) وكره الثاني المبلول بالماء لمافيه من ادخاله فيه من غير ضرورة ورد بأنه ليس بأقوى  
 من المضمضة أما الرطب الأخضر فلا بأس به اتفاقا كذا في الخلاصة نهر (قوله وكذا لا تكره حمامة) أي  
 الحمامة التي لاتضعفه عن الصوم ويسبق له أن يؤخرها الى وقت الغروب والنصد كالحمامة وذو كرشخ الاسلام  
 أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر كما في التاترخانية امداد وقال قبله وكره له فعل ما ظن  
 أنه يضعفه عن الصوم كالنصد والحمامة والعمل الشاق لمافيه من تعريضه للفساد اه قلت ويلحق به اطالة  
 المكث في الحمام في الصيف كما هو ظاهر (قوله ومضمضة أو استنشاق) أي لغير وضوء أو اغتسال  
 نورا لايضاح (قوله للتبرد) راجع لقوله وتلف وما بعده (قوله وبه يفتي) لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما ميل التوب  
 ويلفه عليه وهو صائم ولان هذه الاشياء بها عون على العبادة ودفع النجس الطبيعي وكرهها أبو حنيفة  
 لمافيهما من اظهار النجس في العبادة كما في البرهان امداد (قوله ويستحب السحور) لما رواه  
 الجماعة الأباود عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة قبل المراد  
 بالبركة حصول التقوى على صوم الغد أو زيادة الثواب وقوله في النهاية انه على حذف مخاف أي في أكل  
 السحور مبنى على ضبطه بالنهم جمع سحر والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم للمأكول في السحر وهو  
 السدس الاخير من الليل كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقيل تعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل  
 لا بنفس المأكول فتح ملخصا قال في البحر ولم أر صريحا في كلامهم أنه يحصل السنة بالماء وحده وظاهر  
 الحديث يفيد وهو ما رواه أحد السحور كله بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله  
 وملائكته يصلون على المتسحرين (قوله وتأخير) لان معنى الاستعانة فيه أبلغ بدائع ومحل الاستحباب  
 ما اذا لم يشك في بقاء الليل فان شك كره الاكل في الصحيح كما في البدائع أيضا (قوله وتجميل الفطر) أي الا  
 في يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن بجرع عن البرازية وفيه عن شرح الجامع  
 لقاضي خان التجميل المستحب قبل اشتغال النجوم (تنبيه) قال في الفيض ومن كان على مكان مرتفع كمنارة  
 اسكندرية لا يشطر ما لم تغرب الشمس عنده ولاهل البادية الفطران غربت عندهم قبله وكذا العبارة في الطلوع  
 في حق صلاة الفجر أو السحور (قوله لحديث الخ) كذا أورد الحديث في الهداية قال في الفتح وهو على  
 هذا الوجه الله أعلم به والذي في معجم الطبراني ثلاث من أخلاق المرسلين تجميل الافطار وتأخير السحور ووضع  
 اليمين على الشمال في الصلاة اه واستشكل بأنه كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل كل  
 السحور واجب منع انه لم يكن في ملتهم وان لم نعلمه ولو سلم فلا يلزم اجتماع الخصال الثلاث فيهم اه من المعراج  
 ملخصا (قوله لا يجوز الخ) عزاه في البحر الى القنية وقال في التاترخانية وفي الفتاوى سئل علي بن أحمد  
 عن المحترف اذا كان يعلم أنه لو اشتغل بجرعته يلحقه مرض يبيع الفطر وهو محتاج للنفقة هل يباح له الاكل

وأحاديث الالكحال فيه ضعيفة  
 لاموضوعة كما زعم ابن عبد العزيز  
 (و) لا (سواك ولوعشيا) أو رطباً  
 بالماء على المذهب وكرهه الشافعي  
 بعد الزوال وكذا لا تكره حمامة  
 وتلف ثوب مبتل ومضمضة  
 أو استنشاق أو اغتسال للتبرد  
 عند الثاني وبه يفتي شرب ليلية  
 عن البرهان ويستحب السحور  
 وتأخير وتجميل الفطر لحديث  
 ثلاث من أخلاق المرسلين تجميل  
 الافطار وتأخير السحور والسواك  
 \* (فروع) لا يجوز أن يعمل  
 عملا يصل به الى الضعف فيجوز نصف  
 النهار ويستريح الباقي فان قال لا  
 يكفيني كذب بأقصر أيام الشتاء

قبل أن يمرض فنع من ذلك أشد المنع وهكذا حكماء عن استاذ الوبرى وفيها سألت أبا حامد عن خباز يضعف في آخر النهار هل له أن يعمل هذا العمل قال لا ولكن يحزن نصف النهار ويستريح في الباقي فان قال لا يكفيه كذب بأيام الشتاء فانها أقصر فيما يفعله فيها فله اليوم اه ملخصا وقال الرملى وفي جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاستغاله بالعيشة فله أن يفطر ويظم لكل يوم نصف صاع اه أى اذ لم يدرك عدة من أيام أخر يحسب كنه الصوم فيها والاوجب عليه القضاء وعلى هذا الحصاد اذ لم يتدر عليه مع الصوم وبهالك الزرع بالتأخير لاشك في جواز الفطر والقضاء وكذا الخباز وقوله كذب الخ فيه نظر فان طول النهار وقصره لا دخل له في الكفاية فقد يطره صدقه في قوله لا يكفيني فيفرض اليه حلاله على الصلاح تأمل اه كلام الرملى أى لان الحاجة تختلف صيفا وشتاء وغلاء ورخصا وقلد عيال وضد هاولكن ما نقله عن جامع الفتاوى صورته في نور الابصار وغيره عن نذر صوم الابد ويؤيده اطلاق قوله يفطر ويظم وكلامنا في صوم رمضان والذي ينبغي في مسألة المحترف حيث كان الظاهر أن ما مر من تفهات المشايخ لا من منقول المذهب أن يقال اذا كان عنده ما يكفيه وعياله لا يحل له الفطر لانه يحرم عليه السؤال من الناس فالفطر أولى والا فله العمل بقدر ما يكفيه ولو أذاه الى الفطر يحل له اذ لم يتمكن العمل في غير ذلك مما لا يؤديه الى الفطر وكذا لو خاف هلاك زرعه أو سرقته ولم يجد من يعمل له بأجرة المثل وهو يقدر عليها لان له قطع الصلاة لا قل من ذلك لكن لو كان آجر نفسه في العمل مدة معلومة فجاء رمضان فالظاهر أن له الفطر وان كان عنده ما يكفيه اذ لم يرض المستأجر بنسخ الاجارة كما في الفطر فانه يجب عليها الارضاع بالعقد ويحل لها الافطار اذا خافت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (قوله فان أجهد الحر الخ) قال في الوهبانية فان أجهد الانسان بالشغل نفسه \* فأفطر في التكفير قولين سطر وا

فان أجهد الحر نفسه بالعمل حتى مرض فأفطر في كفارته قولان قنية وفي البزاية لو صام بجزعن القيام صام وصلى قاعدا جعابن العبادتين \* (فصل في العوارض) المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبني الاكراه وخوف هلاك أو نقصان عقل

قال الشرنبلالى صورته صائم أعب نفسه في عمل حتى أجهدته العطش فأفطر لزمته الكفارة وقيل لا وبه أفتى البقالى وهذا بخلاف الامة اذا أجهدت نفسها لانها معذورة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا العبد اه ح وظاهره وهو الذى في الشرنبلالية عن المتقي ترجيح وجوب الكفارة ط قلت مقتضى قوله ولها أن تمتنع لزوم الكفارة عليها أيضا لو فعات مختارة فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان بغير اختيارها بدليل التعليل والله أعلم

#### \*(فصل في العوارض)\*

جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للانسان مما يبيح له عدم الصوم كما يشير اليه كلام الشارح (قوله المبيحة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسقط للصوم لما أورد عليه في النهر من انه لا يشمل السفر فانه لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم وكذا اباحة الفطر لعروض الكبر في الصوم فيه ما لا يخفى (قوله خمسة) هي السفر والحبل والارضاع والمرض والكبر وهى تسع نظمها بقول وعوارض الصوم التى قد يغتفر \* للمرء فيها الفطر تسع تستطر حبل وارضاع واكمراه سفر \* مرض جهاد جوعه عطش كبر (قوله وبني الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه أنه لو اكراه على أكل ميتة أو دم أو لحم خنزير أو شرب خمر بغير ملجئ كبس أو شرب أو قيد لم يحل وان ملجئ كقتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح حل فان صبر فقتل أو ثم وان اكراه على الكفر بملجئ رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر لو صبر ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد الصوم وصلاة وقتل صيد حرم أو في احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اه وانما أثم لو صبر في الاول لان تلك الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل بخلاف اجراء كلمة الكفر فان حرمة لم ترتفع وانما رخص فيه لسقوط الاثم فقط ولهذا نقل هنا في الجرع البدائع الفرق بين ما اذا كان المكروه على الفطر مريضا أو مسافرا وبين ما اذا كان صحيحا مقيما بأنه لو امتنع حتى قتل أو ثم في الاول دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كالأمة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذى ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل حيث اذا خشى الهلاك أو نقصان العقل

وفي الخلاصة الغازي اذا كان يعلم يقينا أنه يتقاتل العدو في ربه رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر أفطر  
 نهر (قوله ولسعة حية) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك ح أي ذله شرب دواء ينفعه  
 (قوله لمسافر) خبر عن قوله الاتي الفطر وأشار باللام الى أنه مخير ولكن الصوم أفضل ان لم يضربه  
 كما سماه (قوله سفر اشريعيا) أي مقدر في الشرع لقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة أيام ولما إليها  
 وليس المراد كون السفر مشروعا بأصله ووصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بمعصية) لان القبح المجاور  
 لا يعدم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر ط (قوله أو حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل  
 بفتح الحاء أي ولد والحاملة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله أو مرضع) هي التي  
 شأنها الارضاع وان لم تبسثه والمرضعة هي التي في حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي نهر عن الكشف  
 (قوله أما أنت أو ظنرا) أما الظن فلان الارضاع واجب عليها بالعقد وما الاثم فلو جوبه ديانة مطلقا  
 وقضاء اذا كان الاب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيرها وهذا اندفع ما في الذخيرة من أن المراد بالمرضع  
 الظن لا الاثم فان الاب يستأجر غيرها بجر ونحوه في الفتح وقدر داز يلج أيضا ما في الذخيرة بقول القدوري  
 وغيره اذا خاف على نفسه ما أو ولده ما اذا ولد للمستأجرة وما قيل انه ولدها من الرضاع رده في النهر بأنه  
 انما يتم أن لو أَرْضَعته والحكم أعم من ذلك فانها بمجرد العقد لو خافت عليه جاز لها الفطر اه وأفاد أبو السعود  
 أنه يحمل لها الافطار ولو كان العدو في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدر الشريعة من تقييد  
 حله بما اذا صدر العقد قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بغلبة الظن) يأتي  
 بيانه قريبا (قوله أو ولدها) المتبادر منه كما عرفت أنه المراد بالمرضع الاثم لانه ولدها حقيقته والارضاع  
 واجب عليها ديانة كما في الفتح أي عند عدم تعيينها والاوجب قضاء أيضا كما مر وعليه فيكون شموله للظن  
 بطريق الحق لوجوبه عليها أيضا بالعقد (قوله وقيد بهنسي الخ) هذا مبني على ما مر عن الذخيرة  
 لان حاصله أن المراد بالمرضع الظن لوجوبه عليها ومثلها الاثم اذا تعينت بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو كان الاب  
 معسرا لانه حينئذ واجب عليها وقد علمت أن ظاهر الرواية خلافه وأنه يجب عليها ديانة وان لم تعين تأمل  
 (قوله خاف الزيادة) أو ابطاء البر أو فساد عضو بجر أو وجع العين أو جراحة أو صداعا أو غيره ومثله  
 ما اذا كان يمرض المرضي فاستأني ط أي بأن يعولهم ويلزم من صومه ضياعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام  
 بهم اذا صام (قوله وصحح خاف المرض) أي بغلبة الظن كما يأتي في شرح الجمع من انه لا يفطر  
 شمول على أن المراد بالخوف مجرد الوهم كافي الجبر والشرب لا لية (قوله وخادمة) في القهستاني عن  
 الخزانة مانصه ان الحر الخادم أو العبد أو الذاب لسد النهر أو كره اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله  
 الافطار كحر أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اه ط (قوله بغلبة الظن) تنازعه خاف الذي في المتن  
 وخاف وخافت النتان في الشرح ط (قوله بأماره) أي علامة (قوله وتجربة) ولو كانت من غير  
 المريض عند اتحاد المرض ط عن أبي السعود (قوله حاذق) أي لمعرفة تامة في الطب فلا يجوز تقليد  
 من له أدنى معرفة فيه ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال أن غرضه افساد العبادة  
 كسلم شرع في الصلاة بالتيم فوعده باعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بجر (قوله مستور) وقيل  
 عدلته شرط وجزم به الزيلعي وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه ط قلت واذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه  
 الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كما لو أفطر بدون أماره ولا تجربة لعدم غلبة الظن والناس عنه  
 غافلون (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسألة السابقة باحتمال أن يكون غرض الكافر افساد  
 العبادة وعبرة الحر وفيه إشارة الى أن المريض يجوز له أن يستطب بالكافر فيما عدا ابطال العبادة ط  
 (قوله فأنى) أي فكيف يتطبب بهم وهو استفهام بمعنى النفي قال ح أي بذلك شيئا بما نقله عن الدر  
 المشور للعلامة السيوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمسلم الا عزم على قتله (قوله للامة أن  
 تمتنع) أي لا يجب عليها امتثال أمره في ذلك كما لو ضاق وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى  
 ذلك انها لو أطاعته حتى افطرت لزمها الكفارة ويقيد ما ذكره الشارح من التعليل وقد منا نحوه قبل الفصل  
 (قوله الا السفر) استثناء من عموم العذر فان السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كما سيبي) أي في قول

ولو يعطش أو جوع شديد ولسعة  
 حية (مسافر) سفر اشريعيا ولو  
 بمعصية (أو حامل أو مرضع)  
 اما كانت أو ظنرا على الظاهر  
 (خاف) بغلبة الظن (على نفسها  
 أو ولدها) وقيد بهنسي تبعا  
 لابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع  
 (أو مريض خاف الزيادة) لمرضه  
 وصحح خاف المرض وخادمة خاف  
 الضعف بغلبة الظن بأماره أو تجربة  
 أو باخبار طبيب حاذق مسلم مستور  
 وأفاد في النهر تبعا للبحر جواز  
 التطيب بالكافر فيما ليس  
 فيه ابطال عبادة قلت وفيه  
 كلام لان عندهم نفع المسلم  
 كفر فأنى يتطبب بهم وفي البحر عن  
 الظهيرية بلامه أن تمتنع من امتثال  
 أمر المولى اذا كان يعجزها  
 عن إقامة الفرائض لانها مبقاة  
 على أصل الحرية في الفرائض  
 (الفطر) يوم العذر الا السفر  
 كما سيبي

المن يجب على مقيم اتمام يوم منه سافر فيه ح (قوله وقضوا) أى من تقدم حتى الحامل والمرضع وغلب  
 الذكور فأتى بضميرهم ط (قوله بلا فدية) أشار الى خلاف الامام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال  
 بوجوب القضاء والفدية لكل يوم متخطئة كما في البدائع (قوله وبلا رلاء) بكسر الواو أى مولاة بمعنى  
 المتابعة لاطلاق قوله تعالى فعدة من أيام آخر ولا خلاف في وجوب التتابع في أداء رمضان كما لا خلاف  
 في ندب التتابع فيما لم يشترط فيه وتماه في النهر (قوله لانه) أى قضاء الصوم المفهوم من قضوا وهذا  
 علم لما فهم من قوله وبلا رلاء من عدم وجوب النور (قوله جاز التطوع قبله) ولو كان الوجوب على النور  
 لكره لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بحر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أى فانه على النور  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها لان جزاء الشرط لا يتأخر عنه  
 أبو السعود وظاهره أنه يكره التفضل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد منافي قضاء الفوائت  
 كراهته الا في الرواتب والرقائب فليراجع ط (قوله قدم الاداء على القضاء) أى ينبغي له ذلك والا فلو قدم  
 القضاء وقع عن الاداء كما مر نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما مر أول الصوم من انه لو نوى النفل أو واجباً آخر  
 يحشى عليه الكفر تأمل (قوله لما مر) أى من انه على التراخي (قوله خلافاً للشافعي) حيث أوجب مع  
 القضاء لكل يوم اطعام مسكين ح (قوله لا أفل تفضيل) لاقتضائه أن الاطعام فيه خير مع انه مباح  
 وفيه انه ورد ان الله تعالى يحب أن توفى رخصه كما يجب أن توفى عزائمه ومحبة الله تعالى ترجع  
 الى الاثابة فيفيد أن رخصة الاطعام فيها ثواب لكن العزيمة أكثر ثواباً ويمكن جل الحديث على من أبت نفسه  
 الرخصة ط (قوله ان لم يضتره) أى بما ليس فيه خوف هلاك والاوجب النظر بحر (قوله فان شق  
 عليه الخ) أشار الى أن المراد بالضرر مطلق المشتقة لا خصوص ضرر البدن (قوله أو على رفقته) اسم  
 جنس يشمل الواحد والاكثر وفي بعض النسخ رفقته فاذا كان رفقته أو عاستهم مفطرين والنفقة مشتركة  
 فان الفطر أفضل كما في الخلاصة وغيرها (قوله لموافقة الجماعة) لانهم يشق عليهم قسمة حصته  
 من النفقة أو عدم موافقتهم لهم (قوله فان ماؤوا الخ) ظاهر في رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحامل  
 والمرضع وقضية صنيع غيره من المتون اختصاص هذا الحكم بالمرضى والمسافر وقال في البحر ولم أر من  
 صرح بأن الحامل والمرضع كذلك لكن يتناولهما عموم قوله في البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء  
 فعلى هذا اذا زال الخوف أياماً لمهما بقدره بل ولا خصوصية فان كل من افطر لعذر ومات قبل زواله لا يلزمه  
 شيء فيدخل المكره والاقسام الثمانية اهـ لمختصاً من الرجعي (قوله أى في ذلك العذر) على تقدير مضاف أى  
 في مدته (قوله لعدم ادراكهم الخ) أى فلم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما يجب  
 الوصية اذا كان له مال كما في شرح الملتقى ط (قوله بشدرا دراكهم الخ) ينبغي أن يستثنى الايام  
 المنية لما سيأتى أن أداء الواجب لم يجز فيها قهستاني وقد يقال لاحاجة الى الاستثناء لانه ليس بقادر  
 فيها على القضاء شرعاً بل هو أعجز فيها من أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها أجزاء ولو صام في الايام المنية  
 لم يجزه رجعي (قوله فوجوبها عليه بالاولى) ردلما في القهستاني من أن التقيد بالعذر يفيد عدم  
 الاجزاء لكن ذكر بعده أن في دياحة المستصفي دلالة على الاجزاء قلت ووجه الاولوية أنه اذا افطر  
 لعذر وقد وجبت عليه الوصية ولم يتركها فوجوبها عند عدم العذر أولى فافهم قال الرجعي ولا يشترط  
 له ادراك الزمان يقضى فيه لانه كان يمكنه الاداء وقد قوته بدون عذر (قوله وفدى عنه وليه) لم يقل عنهم  
 وليهم وان كان ظاهر السباق اشارة الى أن المراد بقوله فان ماؤا موت أحدهم أياماً كان لاموتهم جملة  
 (قوله لزوما) أى فداء لازماً فهو مفعول مطلق أى يلزم الولي الفداء عنه من الثلث اذا أوصى والا فلا يلزم  
 بل يجوز قال في السراج وعلى هذا الزكاة لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا أوصى الا أن يتبرع الوارث  
 باخراجها (قوله الذي يتصرف في ماله) أشار به الى أن المراد بالولي ما يشمل الوصي كما في البحر  
 (قوله قدرا) أى التشبيه بالفطرة من حيث القدر اذا لا يشترط التملك هنا بل تكفي الاباحة بخلاف الفطرة  
 وكذا هي مثل الفطرة من حيث الجنس وجواز أداء القيمة وقال القهستاني واطلاق كلامه يدل على أنه  
 لو دفع الى فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتى اهـ

(وقضوا) لزوماً (ما قدره وبلا فدية)  
 (و) بلا (ولاء) لانه على التراخي ولذا  
 جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة  
 (و) لوجاء رمضان الثاني (قدم الاداء  
 على القضاء) ولا فدية لما ذكر خلافاً  
 للشافعي (ويندب لمسافر الصوم)  
 لاية وأن تصوموا واخبر بمعنى البر  
 لا افعال تفضيل (ان لم يضتره)  
 فان شق عليه أو على رفقته فالفطر  
 أفضل لموافقة الجماعة (فان ماؤوا  
 فيه) أى في ذلك العذر (فلا تجب)  
 عليهم (الوصية بالفدية) لعدم  
 ادراكهم عدة من أيام آخر  
 (ولو ماؤوا بعد زوال العذر وجبت)  
 الوصية بقدر ادراكهم عدة من  
 أيام آخر أو ما من افطر عمد فوجوبها  
 عليه بالاولى (وفدى) لزوماً  
 (عنه) أى عن الميت (وليّه)  
 الذي يتصرف في ماله (كالسطرة)  
 قدرا



أى بخلاف الفطرة على قول كمامتر (قوله بعد قدرته) أى الميت وقوله وفوته مصدر معطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمعنى أنه انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وفوته بالموت (قوله فلو فاته الخ) تفريع على قوله بقدر ادراكهم أو على قوله بعد قدرته عليه فانه يشير الى انه انما يفدى عما أدركه وقوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوى ان هذا قول محمد وعندهما متجيب الوصية والفداء عن جميع الشهر بالقدره على يوم فان الخلاف في النذر فقط كما يأتى بيانه آخر الباب أما هنا فلا خلاف في أن الوجوب بقدر القدرة فقط كما نبه عليه في الهداية وغيرها (قوله من الثلث) أى ثلث ماله بعد تجهيزه وايضا ديون العباد فلوزادت الفدية على الثلث لا يجب الزائد الا باجازه الوارث (قوله وهذا) أى اخراجها من الثلث فقط لوله وارث لم يرض بالزائد (قوله والا) أى بأن لم يكن له وارث فتخرج من الكل أى لو بلغت كل المال فتخرج من الكل لان منع الزيادة لحق الوارث فحيث لا وارث فلا منع كالموت وكان وأجاز وكذا لو كان له وارث من لا يرده عليه كأحد الزوجين فتنفذ الزيادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه كما سيأتى بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان اريد بالجواز انهم اصدقه واقعة وقعتها فحسن وان اريد سقوط واجب الايصاء عن الميت مع موته مصرا على التصغير فلا وجه له والاخبار الواردة فيه مؤولة اسمعيل عن المجتبى اقول لا مانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وان بقى عليه اثم التأخير كالموت كان عليه دين عبد ومطلبه به حتى مات فأوفاه عنه وصيه أو غيره ويؤيده تعليق الجواز بالمشيئة كما نقلته وكذا اقول المصنف كغيره وان صام أو صلى عنه لا فان معناه لا يجوز قضاء عما على الميت والا فلا وجعل له ثواب الصوم والصلاة يجوز كما ذكره فعلم أن قوله جاز أى عما على الميت لتحسن المقابلة (قوله ان شاء الله) قبل المشيئة لا ترجع للجواز بل لتقبول كسائر العبادات وليس كذلك فقد جزم محمد رحمه الله في فدية الشيخ الكبير وعلق بالمشيئة فيمن ألحق به كن أنظر بعذر أو غيره حتى صار قانيا وكذا من مات وعليه قضاء ومضان وقد أنظر بعذر الا أنه فطر في القضاء وانما علق لأن النص لم يرد بهذا كما قاله الاتقاني وكذا علق في فدية الصلاة لذلك قال في الفتح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه أن المعاملة قد ثبتت شرعا بين الصوم والاطعام والمعاملة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل النبي جاز أن يكون مثله لذلك الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمه لا يجب فلا احتياط في الإيجاب فان كان الواقع ثبوت المعاملة حصل المقصود الذي هو السقوط والا كان بزم ابتداء صلح ما حيا بالسيئات ولذا قال محمد فيه يجوز به ان شاء الله تعالى من غير جزم كما قال في تبرع الوارث بالاطعام بخلاف ايصائه به عن الصوم فانه جزم بالاجزاء اه (قوله ويكون الثواب للولى اختيار) اقول الذى رأيته في الاختيار هكذا وان لم يوص لا يجب على الورثة الاطعام لانها عبادة فلا تؤدى الا بأمره وان غفلوا ذلك جاز ويكون له ثواب اه ولا شبهة في أن الضمير في له للميت وهذا هو الظاهر لأن الوصى انما تصدق عن الميت لا عن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في الهداية من أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كما سيأتى في باب الحج عن الغير وقد منا الكلام على ذلك في الجنسية قبل باب الشهادة قد ذكره بالمراجعة نعم ذكرنا هنا أنه لو تصدق عن غيره لا ينقص من أجره شئ (قوله لحديث النساء الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما فى الصحيحين عن ابن عباس أيضا أنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها فقال لو كان على أمتك دين أكت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله أحق فهو منسوخ لان قوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ وقال مالك ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة أن أحد منهم أمر أحد يصوم عن أحد ولا يصلى عن أحد وهذا مما يؤيد النسخ وانه الامر الذى استقرت الشرع عليه وتماه في الفتح وشرح النقاية للقارى (قوله بكفارة يمين أو قتل الخ) كذا فى الزيلعي والدرر والبحر والنهر قال فى الشريعة لالية اقول لا يصح تبرع الوارث فى كفارة القتل بشئ لأن الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث عنه كما ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا تنفع فيه الفدية كما سيأتى وليس فى كفارة القتل اطعام ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة اليمين فهما سهوا اه ومثله فى العزيمة وأجاب العلامة الاقصراى كما نقله أبو السعود

(بعد قدرته عليه) أى على قضاء الصوم (وفوته) أى فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة أيام فتقدر على خمسة فداها فقط (بوصيته من الثلث) متعلق بفدى وهذا لوله وارث والا ففى الكل قهستانى (وان) لم يوص و (تبرع) وليه به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للولى اختيار (وان صام أو صلى عنه) الولي (لا) لحديث النساء لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وليه (وكذا) يجوز (لو تبرع عنه) وليه (بكفارة يمين أو قتل) باطعام أو كسوة (بغير اعتاق)

في حاشية مسكين بأن مرادهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس فيه اطعام اه قلت ويرد عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد ليس أصلا بل هو بدل لأن الواجب فيه أن يشتري ب قيمته هدى يذبح في الحرم أو طعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع أو يصوم عن كل نصف صاع يوما فافهم قلت وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت بدليل ما في الكافي النسفي على معسر كفارة يمين أو قتل وعجز عن الصوم لم تجز الفدية كتمتع بعجز عن الدم والصوم لأن الصوم هنا بدل ولا بدل للبدل فإن مات وأوصى بالتكفير صح من ثلثه وصح التبرع في الكسوة والاطعام لأن الاعتاق بلا إيذاء الزام الولاء على الميت ولا الزام في الكسوة والاطعام اه فقوله فإن مات وأوصى بالتكفير صح ظاهر في الفرق المذكور وبه يتخصص ماسياقي من انه لا تصح الفدية عن صوم هو بدل عن غيره ثم ان قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة اليمين والقتل لصحة الوصية بالاعتاق بخلاف التبرع به ولذا قيد صحة التبرع بالكسوة والاطعام وصرح بعدم صحة الاعتاق فيه وهذا قرينة ظاهرة على أن المراد التبرع بكفارة اليمين فقط لأن كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا اطعام فتلخص من كلام الكافي أن العاجز عن صوم هو بدل عن غيره كافي كفارة اليمين والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بأن كان شيخا فإنا لا يصح في الكفارين ولو أوصى بالفدية يصح فيها ولو تبرع عنه وليه لا يصح في كفارة القتل لأن الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة اليمين لكن في الكسوة والاطعام دون الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام فاعتنه فقد زلت فيه أقدام الافهام (قوله لمافي الخ) أي لأن الولاء لجهة كعامة النصب على أن ذلك ليس نفعا محضاً لأن المولى يصير عاقلة عتيقه وكذا عصابته بعدمونه ولا يرد ما مر عن الهداية من أن للناس أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لأن المراد هنا اعتاقه على وجه النيابة عن الميت بدلا عن صيامه بخلاف ما لو أعتق عبده وجعل ثوابه للميت فإن الاعتاق يقع عن نفسه أصالة ويكون الولاء وانما جعل الثواب للميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والاطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الإلزام (قوله كما مر الخ) تقدم هنا لبيان ما إذا لم يكن للميت مال أو كان الثلث لا يفي بما عليه مع بيان كيفية فعلها (قوله على المذهب) وما روى عن محمد بن مقاتل أولاً من أنه يطعم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع كصومه رجع عنه وقال كل صلاة فرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله وكذا الفطرة) أي فطرة الشهر بتمامه كفدية صوم يوم وفيه أن هذا علم من قوله أولاً كالفطرة ويمكن عود التشبيه الى مسألة التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة أي يخرجها الولي بوصيته (قوله يطعم عنه) أي من الثلث لزوماً أو وصي الأجواز أو كذا يقال فيما بعده وفي القهستاني أن الزكاة والحج والكفارة من الوارث تجزئه بلا خلاف اه أي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه أما الزكاة فقد نقلناه قبله عن السراج وأما الحج فنقتضي ماسياقي في كتاب الحج أنه يقع عن الفاعل وللميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مرت متناً (قوله والمالية) الأولى أو مالية وكذا قوله والمركب الأولى أو مركبة (قوله وللشيخ الثاني) أي الذي ثبت قوته أو أشرف على القضاء ولذا عرّفوه بأنه الذي كل يوم في نقص الى أن يموت نهر ومثله ما في القهستاني عن الكرماني المريض إذا تحقق اليأس من العجة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في البحر لو نذر صوم الأبد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة له أن يطعم ويفطر لانه استيقن أنه لا يقدر على القضاء (قوله العاجز عن الصوم) أي عجزاً مستقراً كما يأتي أمالو لم يقدر عليه لشدة الحزن كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء فتح (قوله ويفدى وجوبا) لأن عذره ليس بعرضي للزوال حتى يصير الى القضاء فوجب الفدية نهر ثم عبارة الكثر وهو يفدى إشارة الى أنه ليس على غيره القضاء لأن نحو المرض والسفر في عرضة الزوال فيجب القضاء وعند العجز بالموت تجب الوصية بالفدية (قوله ولو في أول الشهر) أي يخبر بين دفعها في أوله أو آخره كافي البحر (قوله ولا تعدد فقير) أي بخلاف نحو كفارة اليمين للنص فيها على التعدد فلما أعطى هنا مسكيناً صاعاً عن يومين جاز لكن في البحر عن الفقيه أن عن أبي يوسف فيه روايتين وعند أبي حنيفة لا يجزئه كافي كفارة اليمين وعن أبي يوسف لو أعطى نصف صاع من بر عن يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وبه ناخذ اه ومثله في القهستاني (قوله لوموسرا) قيد لقوله يفدى وجوبا (قوله والا فيستغفر الله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسألة تندر الأبد إذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر أنه راجع اليها دون

لمافي من الزام الولاء للميت  
بلا رضاه (وفدية كل صلاة ولو  
وترا) كما مر في قضاء الفوائت  
(كصوم يوم) على المذهب وكذا  
الفطرة والاعتكاف الواجب  
يطعم عنه لكل يوم كالفطرة  
ولو الجنية والحاصل أن ما كان  
عبادة بدنية فإن الوصي يطعم  
عنه بعد موته عن كل واجب  
كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج  
عنه القدر الواجب والمركب كالحج  
يجب عنه رجلا من مال الميت بحر  
(وللشيخ الثاني العاجز عن الصوم  
الفطر ويفدى) وجوبا ولو في أول  
الشهر ولا تعدد فقير كالفطرة  
لوموسرا والا فيستغفر الله

ما قبلها من مسألة الشيخ الفاني لانه لا تقصير منه بوجه بخلاف الناذر لانه باشتغاله بالمعشاة عن الصوم  
ربما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتغاله بها واجبا لما فيه من ترجيح حفظ نفسه فليأتى (قوله هذا) أى  
وجوب القدية على الشيخ الفاني ونحوه (قوله أصلا بنفسه) كرمضان وقضائه والندرك كما ترين نذر صوم  
الابد وكذا لو نذر صوما معينا فلم يصم حتى صار قانيا جازت له القدية بجر (قوله حتى لو لم يصر الصوم الح)  
تفريع على مفهوم قوله أصلا بنفسه وقيد بكفارة اليمين والقتل احترازا عن كفارة الطهارة والافطار اذا عجز عن  
الاعتاق لاعتساره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستين مسكينا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنص والاطعام  
في كفارة اليمين ليس يبدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي الجرح عن الخاية وغاية البيان وكذا لو حلق  
رأسه وهو محرم عن اذى ولم يجد نسكاً يذبحه ولا ثلاثة أصع حنطة يفرقها على ستة مساكين وهو فان  
لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يجز لانه بدل (قوله لم تجز القدية) أى في حال حيائه بخلاف ما لو  
اوصى بها كما تر تحريره (قوله ولو كان) أى العاجز عن الصوم وهذا تفريع على مفهوم قوله وخوطب  
بأدائه (قوله لم يجب الا بصاء) عبر عنه السراح بقولهم قيل لم يجب لان الفاني يخالف غيره في التخفيف  
لا في التعليل وقد كفى الجرح أن الاولى الجزم به لاستفادته بن قولهم ان المسافر اذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه  
اذا مات ولعلها ليست صريحة في كلام أهل المذهب فلم يجز مواهاها (قوله ومتى قدر) أى الفاني الذى  
أفطر وفدى (قوله شرط الخلفية) أى في الصوم أى كون القدية خلفا عنه قال في الجرح وانما قيد بالصوم  
ليخرج التيمم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيمم لان خلفية التيمم مشروطة بمجرد العجز عن الماء  
لا بقيد دوامه وكذا خلفية الاشهر عن الاقراء في الاعتداد مشروطة بانقطاع الدم مع سنن اليأس لا بشرط  
دوامه حتى لا تبطل الانتكحة الماضية بعود الدم على ما قدمناه في الحيض (قوله المشهور ندم) فان ما ورد  
بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتعليل بخلاف ما بلفظ الاداء والاياء فانه للتعليل كما في المضمرات وغيره  
فهستاقى (قوله فلا قضاء) يرد عليه ما لو نوى صوم القضاء نهارا فانه يصير منه فلا وان افطر يلزمه القضاء  
كما اذا نوى الصوم ابتداء وقدم جوابه قبيل قول المتر ولا يصام يوم الشك فافهم (قوله تجنبس) نص  
عبارة اذا دخل الرجل في الصوم على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فلم يفطر ولو كان معنى عليه ساعة  
ثم افطر فعليه القضاء لانه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا  
في صوم التطوع فيجب عليه اه والظاهر أن ندمه معنى للصائم ونصير عليه للصوم وأن ساعة منصوب على  
الطريقة أى اذا تذكروا معنى هو على صومه ساعة بأن لم يتناول مفطرا ولا عزم على الفطر صار كأنه نوى الصوم  
فيصير شارعا اذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة بالرفع على انه فاعل معنى كما هو ظاهر تقرير الشارح يلزم  
انه لو مضت الساعة بصير شارعا وان عزم وقت التذكرك على الفطر مع أن عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى  
النوى للصوم وان كان لا ينافي الصوم لان الصائم اذا نوى الفطر لا ينظر لكن الكلام في جعله شارعا في صوم  
مبتدأ لا في ابقائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم  
فافهم (قوله أى يجب اتمامه) تفسير لقوله لازم ولقوله أداء ط (قوله ولو بعروض حيض) أى لافرق  
في وجوب القضاء بين ما اذا أفسده قضاء ولا خلاف فيه أو بلا قصد في اصح الروايتين كما في النهاية وهذا يعكس  
على ما في الفتح من نقل عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أى في غير الايام الخمسة الآتية وهذا راجع الى  
قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أى لا أداء ولا قضاء اذا أفسده (قوله فيصير مرتكباً للنهي) فلا تجب صيائه بل  
يجب ابطاله ووجوب القضاء ينشأ على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كما لم يجب أداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه  
الايام فانه يلزمه ويقضيه في غيرها لانه لم يصير بنفس النذر مرتكباً للنهي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية  
بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة من مع زيادة ط (قوله أما الصلاة)  
جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المذكورة كما لا يجب الصوم في هذه  
الايام وحاصل الجواب أنا لان سلم هذا القياس فانه لا يكون مباشر للمعصية بمجرد الشروع فيها بل أن يسجد  
بدليل من حلف انه لا يصلى فانه لا يحث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام فيبشر المعصية بمجرد الشروع فيها  
من وفيه انهم عدوه شارعا فيها بمجرد الاحرام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاءه فتدقق بمجرد الشروع

هذا اذا كان الصوم أصلا بنفسه  
وخوطب بأدائه حتى لو لم يصر  
الصوم لكفارة يمين أو قتل ثم عجز  
لم تجز القدية لان الصوم هنا بدل  
عن غيره ولو كان مسافرا فمات  
قبل الإقامة لم يجب الا بصاء ومتى  
قدر قضى لان استمرار العجز شرط  
الخلفية وهل تكفى الاباحة  
في القدية قولان المشهور ندم  
واعتمده الكمال (ولزم نفل شرع  
فيه قضاء) كما تر في الصلاة فلا شرع  
ظنا فافطر اى فور فلا قضاء أما لو  
مضى ساعة لزمه القضاء لانه  
بضمها صار كأنه نوى المنى عليه  
في هذه الساعة تجنبس ومجتنبي  
(أداء أو قضاء) أى يجب اتمامه  
فان فسد ولو بعروض حيض في  
الاصح وجب القضاء (الافى  
العبدن وأيام التشرىق) فلا يلزم  
لصيرورته صائما بنفس الشروع  
فيصير مرتكباً للنهي أما الصلاة  
فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل  
مسألة اليمين

وأما مسألة اليمين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لاستلزام تحقق الحقيقة المركبة من عدة أشياء  
فقد صرحوا بأن المركب قد يكون جزؤه كالكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحبوان والصوم من القسم  
الأول لأنه مركب من مساكات متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن أبعاضها من القيام  
والركوع والسجود والتعود لا تسمى صلاة ما لم تجتمع وذلك بأن يسجد لها فيما انعقد قبل ذلك طاعة محضة  
وما بعده له جهتان وتماثل تقرير هذا المحل يطلب من التلويح في أول فصل النهي وأما بناء مسألة اليمين على  
العرف فيحتاج إلى اثبات العرف في ذلك (قوله وهي الصحيحة) وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيرها  
فلا يحسن أن يعبر عنها برواية بالنسكير لا شعاره بجهاتها وكان حق العبارة أن يقول الأبي رواية فيقرر ظاهر  
الرواية ثم يحكي غيره بلفظ التنكير كما يفيد قول الكنز وللمتنوع الفطر بغير عذر في رواية فأفاد أن ظاهر الرواية  
غيرها رحتي (قوله واختارها الكمال) وقال إن الأدلة تضافرت عليها وهي أوجه (قوله وتاج الشريعة) هو  
جذ صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في الوقاية وشرحها ألف ونشر مرتب  
لأن الوقاية لتاج الشريعة واختصرها صدر الشريعة وسماء فتاية الوقاية ثم شرحه فالوقاية لحد له فافهم  
والشرح وإن كان للتقاية لكن لما كانت مختصرة من الوقاية منع جعله شرحاً لها ثم إن الشارح قد تابع في هذه  
العبارة صاحب التهر وقد أورد عليه أن مانسبه إلى الوقاية وشرحها لم يوجد فيها ما في الذي في الوقاية ولا يفطر  
بلا عذر في رواية وقال في شرحها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي  
رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه قلت وقد يجاب بأن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها  
وأما رواية تشاذ وأن مختاره خلافها لا شعاره هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختارة له لحزم بها ولم يقل  
في رواية ولما تبعه صدر الشريعة في التقاية على ذلك أيضاً وقرر كلامه في الشرح ولم يتعقبه بشيء علم أنه اختارها  
أيضاً (قوله والضيافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يفطر الشارع في نفل بلا عذر وأفاد تقييده  
بالنفل إنما ليست بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيف والمضيف) كذا في البحر عن شرح الوقاية  
ونقله عنه التهستاتي أيضاً ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزم بها في الدرر أيضاً ويشهد لها قصة  
سلمان الفارسي رضي الله عنه والضيف في الأصل مصدر ضففته أضيفه ضيفاً وضيافة والمضيف بمنزلة المير من  
أضاف غيره أو شتمها وأصله مضيف (قوله إن كان صاحبها) أي صاحب الضيافة وكذا إذا كان  
الضيف لا يرزى إلا بأكله معه ويتأذى بتقديم الطعام إليه وحده رحتي (قوله هو الصحيح من المذهب)  
وقيل هي عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذر إن وثق من نفسه بالقضاء دفعاً للذي عن أخيه المسلم والافلا قال  
شمس الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة اليمين يجب أن يكون الجواب على هذا  
التفصيل اه بجر قلت وتعين تقييد القول الصحيح بهذا الاختلاف لا شك أنه إذا لم ينق من نفسه بالقضاء يكون  
منع نفسه عن الوقوع في الأثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله لا في هذا إذا كان قبل الزوال  
الح تقييد الصحيح بالقول الآخر أيضاً به حصل الجمع بين الأقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو حلف) بأن قال  
أمر أنه طالق أن لم تنظر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتنظر فإنه في معنى تعليق الطلاق كما سيأتي  
بياناً في محله إن شاء الله تعالى (قوله أفطر) أي المحلوف عليه نداء فعا لتأذي أخيه المسلم (قوله ولا يحتمه)  
أفاد أنه لو لم يفطر يحتم الحالف ولا يبر مجرّد قوله أفطر سواء كان حلفه بالتعليق كما مر أو بنحو قوله والله  
لتفطرن وأما ما صرحوا به من التفصيل والفرق بين ما يملك وما لا يملك فذاك فيما إذا قال لا أتركه يفعل كذا  
كما لو حلف لا يترك فلان يدخل هذه الدار فإن لم تكن الدار ملك الحالف يبرّ بمنعه بالقول ولو لم يملكه أي متصرفاً  
فيها فلا بد من منعه بال فعل واليمين فيها ما على العلم حتى لو لم يعلم لا يحتم مطلقاً وأما لو قال إن دخل دارى فهو على  
الدخول علم أو لا تركه أو لا وكذا الوفاة إن تركت أمرأتى تدخل دارى أو دار فلان فهو على العلم فإن علم  
وتركها حنت والافلا ولو قال إن دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن يراجع إيمان البحر وغيره ثم وقع  
في كلام الشارح في أواخر كتاب الإيمان عبارة موهمة خلاف ما صرحوا به كجاءت في تحريره هناك إن شاء  
الله تعالى فافهم (قوله بزانية) عبارتها إن نفلاً أفطر وان قضاء لا والاعتماد أنه يفطر فيهما ولا يحتمه اه  
وقد نقلها في التهر أيضاً بهذا اللفظ فافهم (قوله وفي التهر عن الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسألة

(ولا يفطر) الشارع في نفل (بلا عذر

في رواية) وهي الصحيحة وفي أخرى

يحل بشرط أن يكون من نية القضاء

واختارها الكمال وتاج الشريعة

وصدرها في الوقاية وشرحها

(والضيافة عذر) للضيف

والمضيف إن كان صاحبها ممن

لا يرزى بمجرّد حضوره ويتأذى

بترك الإفطار ففطر (والالا)

هو الصحيح من المذهب ظهيرية

(ولو حلف) رجل على الصائم

(بطلاق امرأته إن لم يفطر أفطر

ولو) كان صائماً (قضاء) ولا

يحتمه (على المعتمد) بزانية وفي

التهر عن الذخيرة وغيرها هنا

إذا كان

الضيافة ومسألة الحلف وما فيها من الأقوال ثم قال وهذا كله إذا كان الإفطار قبل الزوال الخ وبه علم أنه جاز على الأقوال كلها لا قول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) قد ذكرنا أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله إلى العصر لا بعده) هذه الغاية عزها في النهار إلى السراج ولعل وجهها أن قرب وقت الإفطار يرفع ضرر الانتظار ونظائر قوله لا بعده أن الغاية داخله لكنه في السراج لم يقل لا بعده (قوله لو صائما غير قضاء رمضان) أما هو فيكره فطره لأن له حكم رمضان كما في الطهيرة وظاهر اقتضائه عليه أنه لا يكره له الفطر في صوم الكفارة والنذر بعد الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القهستاني عند قول المتن ويفطر في النفل بعد الضيافة في الكلام إشارة إلى أنه في غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اهـ فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان حوى على الأشياء تصرف ط (قوله ولا تصوم المرأة نفلا الخ) أي يكره لها ذلك كما في السراج والظاهر أن لها الإفطار بعد الشروع رفعا للمعصية فهو عذر وبه تظهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل وأطلق النفل فنمل ما أصله نفل لكن وجب بعارض ولذا قال في البحر عن القنية للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الإيجاب من جهتها كالطهارة والنذر واللين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد إذا ظاهر من أمره أنه لا يمنع من كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به اهـ (قوله لا عند عدم الضرر) بأن كان مريضا أو مسافرا أو محرما بجم أو عمرة فليس له منعه من صوم التطوع ولها أن تصوم وإنها لانه انما يمنعها الاستيفاء حقه من الوطء وأما في هذه الحالة فتصومها لا يضرك فلا معنى للمنع سراج وأطلق في الطهيرة المنع واستظهره في البحر بأن الصوم يبرئ لها وإن لم يكن الزوج يطأها الآن قال في النهر وعندي أن حالة المنع على الضرر وعدمه على عدمه أولى لقطع بأن صوم يوم لا يبرئها فليبقى الامتنع عن وطئها وذلك اضطراره فإن اتفق بأن كان مريضا أو مسافرا جاز اهـ (قوله ولو فطرها الخ) أفاد أن ذلك كما مر وكذا في العبد وفي البحر عن الخاتمة وإن أحرمت المرأة تطوعا أي بالحج بلا إذن الزوج له أن يحللها وكذا في الصلوات (قوله أو بعد البينونة) أي الصغرى أو الكبرى ومفهومه أنها لا تقتضي في الرجعي ولو فصل هنا كإفصل في الحداد من كون الرجعة مرجوة أو لا لكان حسنا ط (قوله وما في حكمه) كالأمة والمدبر والمذبرة وأم الولد بدائع (قوله لم يحجز) أي يكره قال في الخاتمة إلا إذا كان المولى غائبا ولا ضرر له في ذلك اهـ أي فهو كالمرأة لكن في المحيط وغيره وإن لم يضركه لأن منافعهم مملوكة للمولى بخلاف المرأة فإن منافعها غير مملوكة للزوج وانما له حق الاستمتاع بها اهـ واستظهره في البحر أن العبد لم يبق على أصل الحرية في العبادات إلا في الفرائض وأما في النوافل فلا اهـ ولم يذكر الجبر وفي السراج أن كان صومه يضرب بالمسئأة جربته نقص الخدمة فليس له أن يصوم تطوعا إلا بإذنه والأفله لأن حقه في المنفعة فإذا لم تنقص لم يكن له منعه وأما بنت الرجل وأمه واخته فيطوعن بلاذنه لانه لاحق له في منافعهن اهـ قلت وينبغي أن أحد الوالدين إذا نهى الولد عن الصوم خوفا عليه من المرض أن يكون الأفضل اطاعته أخذ من مسألة الحلف عليه بالإفطار فتأمل (قوله أولم ينو) أشار إلى أن قول المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وانما هو إشارة إلى أنه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الأكل فالحكم كذلك بالاولى لانه إذا صح مع نية المناس في دفع عدمها أولى كما في البحر ولا نية الإفطار لاعتبارها كما أفاده بقوله إلا في ولو نوى الصائم الفطر الخ (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الأكل (قوله صح) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا جهة الشروع بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا معينا أو أدام رمضان ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التبييت فلو نوى ما يشترط فيه التبييت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد ط وإن أريد بقوله صح صحة الصوم لا بقصد كونه عتاقا فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه الصوم) أي انشاؤه حيث صح منه بأن كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والأوجب عليه الامساك كحائض طهرت ومجنون أفاق كما مر (قوله كما يجب على مقيم الخ) لما قدمناه قول الفصل أن السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم فلو سافر بعد الفجر لا يحل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر

قبل الزوال أما بعده فلا إلا أحد  
أجوبه إلى العصر لا بعده وفي الأشياء  
دعاه أحد أخوانه لا يكره فطره  
لو صائما غير قضاء رمضان  
ولا تصوم المرأة نفلا إلا بإذن  
الزوج إلا عند عدم الضرر به ولو  
فطرها وجب القضاء بإذنه أو بعد  
البينونة ولو صام العبد وما في  
حكمه بلا إذن المولى لم يحجز وإن  
فطره قضى بإذنه أو بعد العتق (ولو  
نوى مسافر الفطر) أولم ينو  
(فأقام ونوى الصوم في وقتها)  
قبل الزوال (صح) مطلقا (ويجب  
عليه) الصوم (لو) كان  
(في رمضان) لزوال المرحص  
(كما يجب على مقيم أتمام) صوم  
(يوم منه) أي رمضان (سافر فيه)  
أي في ذلك اليوم (و) لكن  
(لا كفارة عليه لو افطر)

الصوم ليلا وأصبح من غير أن ينقض عزمته قبل الفجر ثم أصبح صائما لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر  
 لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى ولو نوى نهارا فقله ليلا غير قيد (قوله فيهما) أى  
 في مسألة المسافر إذا أقام ومسألة المقيم إذا سافر كما في الكافي النسفي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة  
 في الثانية قال ابن الشلب في شرح الكنز وينبغي التعويل على ما في الكافي أى من عدمه فبما قلت بل  
 عزاه في الشربلية الى الهداية والعناية والفتح أيضا (قوله للشبهة في أوله وآخره) أى في أثر الوقت  
 في المسألة الاولى وآخره في الثانية فهو واف ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أى قياسا لانه مقيم عند الاكل  
 حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالعقاس تأخذ اه خاتمة فتراد هذه على المسائل التي قدم فيها القياس  
 على الاستحسان جوى وقدمت أنه لو أكل المقيم ثم سافرا وسافر به مكرها لا تسقط الكفارة والظاهر أنه لو أكل  
 بعد ما جاوز بيوت مصره ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وان عزم على عدم السفر أصلا بعد أكله لأن أكله  
 وقع في موضع الترخص نعم يجب عليه الامساك بهذه البدائع من صلاة المسافر ولو أحدث في صلاته فلم يجد  
 الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقيما من ساعته وان لم يدخل فلو وجد ماء قل دخوله صلى أربعاً  
 لانه بالنسبة صار مقيما اه قلت ومقتضاه انه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضا تأمل (تنبيه)  
 المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة سئلت  
 عنه ولم أره صريحا وانما رأيت في البدائع وغيرها لو أراد المسافر دخول مصره أو مصر أخرى نوى فيه الإقامة  
 يكبره أن يفطر في ذلك اليوم وان كان مسافرا في أوله لانه اجتمع المحرم للفطر وهو الإقامة والمبج أو المرخص  
 وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للمحرم احتياطا وان كان أكبر رايه انه لا يتفق دخوله المصر حتى تغيب  
 الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتعيينه بنية الإقامة ينهم انه بدونهما يساح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول  
 النهار لعدم المحرم وهو انه إقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلا والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم  
 يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كما مر) أى قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الانتقوا ح (قوله قال  
 وفيه خلاف الشافعي) فغير قال لابن الشحنة واستشكل بأن الكلام ناسيا لا يفسد الصلاة عند الشافعي  
 فكيف يفسدها بمجرد ذنب الكلام قلت فرق بين الكلام ناسيا وبينه الكلام عمد فان العمد قاطع للصلاة  
 ثم رأيت ط اجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمعتمد من مذهبه عدم النسيان (قوله لندرة امتداده)  
 لأن بقاء الحياة عند امتداده طويلا بلا أكمل ولا شرب نادر ولا حرج في النواذر كما في الزيلعي (قوله  
 فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله أن نوى الصوم ليلا حلا على الاكل ولو حدث له ذلك نهارا أمكن حمله  
 كذلك بالاولى حتى لو كان متعكبا يعتاد الاكل في رمضان أو مسافرا قضى الكل كذا قالوا وينبغي أن  
 يقيد بمسافر يضربه الصوم أما من لا يضربه فلا يقضى ذلك اليوم حلا لمره على الصلاح لما مر أن صومه افضل  
 وقول بعضهم ان قصد صوم الغدي في الليالي من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما اذا كان لا يضربه نهر قلت هذا  
 المنع غير ظاهر خصوصا فيمن كان يفطر في سفره قبل حدوث الانغماء نعم هو ظاهر فيمن كان يصوم قبله أو كان عاده  
 في أسفاره تأمل (قوله الا اذا علم الخ) قال الشمني وهذا اذا لم يذكر أنه نوى أولا أما اذا علم انه نوى فلا شك  
 في الصحة وان علم أنه لم ينو فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض المسألة في رمضان فلو حدث له ذلك  
 في شعبان قضى الكل نهر أى لأن شعبان لا تصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الا ترى ط  
 (قوله لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم فالأفاقة بعده هذا  
 الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر ط أى لانها وان كانت وقت النية لكن انشاء الصوم بالفعل  
 لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف اطلاق المصنف الاستيعاب فانه يقتضي أنه لو أفاق ساعة منه  
 ولو ليلا أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد منا أول كتاب الصوم تحرير الخلاف في ذلك وأنهما قولان  
 صحيحان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله على ما مر) أى عند قوله وسبب صوم رمضان  
 شهود حرم الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقا) أى سواء كان الجنون أصليا أو عارضا بعد البلوغ قيل هذا  
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنونا التحق بالصبي فانه قدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلا  
 فجن وهذا مختار لبعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغني والزايد

مطلب

يقدم هنا القياس على الاستحسان

فيهما) للشبهة في أوله وآخره الا اذا

دخل مصره لشيئ نسيه فافطر

فانه يكفر (ولو نوى الصائم الفطر

لم يكن مفطرا كما) مر كما (ولو نوى

التكلم في صلاته ولم يتكلم) شرح

الوهبانية قال وفيه خلاف

الشافعي (وفضى ايام انغمائه

ولو) كان الانغماء (مستغفرا

للشهر) لندرة امتداده (سوى يوم

حدث الانغماء فيه أو في ليلته) فلا

يقضيه الا اذا علم أنه لم ينوه (وفي

الجنون ان لم يستوعب) الشهر

(قضى) ما مضى (وان استوعب)

جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه

على ما مر (لا) يقضى مطلقا للحرج



مطلب  
في الكلام على النذر

(ولو نذر صوم الايام المنهية أو)

صوم هذه (السنة صح) مطلقا على

المختار وفرقوا بين النذر والشروع

فيها بأن نفس الشروع معصية

ونفس النذر طاعة فصح (و) لكنه

(أفطر) الايام المنهية (وجوبا)

تحميا بما عن المعصية (وقضاها)

اسقاطا للواجب (وان صامها خرج

عن العهدة) مع الحرمة وهذا

اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعدها

لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي

السنة على ما هو الصواب وكذا

الحكم لو نذر السنة أو شرط

التتابع في فطرها لكنه يقضيها هنا

متتابعة وبعيد لو أفطر يوما

بخلاف المعينة ولو لم يشترط

التتابع يقضى خمسة وثلاثين

الصغار اه وفي النذر بلاية عن البرهان عن المبسوط ليس على الجنون الاصل - قضاء ما مضى في الاصح اه  
أى ما مضى من الايام قبل افاقته (تنبيه) لا يخفى انه اذا استوعب الجنون الشهر كله لا يقضى بالا خلاف مطلقا  
والافقيه الخلاف المذكور فقوله مطلقا هنا تعال الدور في غير محله وكان عليه أن يذكره عقب قوله ان لم يستوعب  
قضى ما مضى ليكون اشارة الى الخلاف المذكور فكتبه (قوله ولو نذر الخ) شروع فيما يوجب العبد على  
نفسه بعد ذكر ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح الملتقى والنذر على اللسان وشرط صحته أن لا يكون معصية  
كشرب الخمر ولا واجبا عليه في الحال كأن نذر صوما أو صلاة أو جبا عليه ولا في المال كصوم وصلاة سبعمائة  
عليه وأن يكون من جنسه واجب لعينه مقصود ولا مدخل فيه لقضاء القساضي اه وسأني ان شاء الله تعالى  
تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث النذر في كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) أشار به الى انه  
لا فرق بين أن يذكر المنهى عنه صريحا كيوم النحر مثلا أو تبعا كصوم غد فاذا هو يوم النحر أو هذه السنة  
أو سنة متتابعة أو أبدا كما في ح عن القهستاني (قوله صح مطلقا) أى سواء صرح بذكر المنهى عنه  
أولا كما في الجرح وهو ما قد مناه عن القهستاني وسواء قصد ما تلفظ به أولا ولهذا قال في الوصول الحية رجل أراد  
أن يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بحر اه ح وكذا لو أراد أن يقول  
كلما فخرى على لسانه النذر لزمه لأن هزل النذر كالجدة كاطلاق فتح (قوله على المختار) وروى الثاني  
عن الامام عدم الصحة به قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لم يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صرح قبا  
على ما لو نذر يوم حبسها حيث لا يصح فلو قلت غدا فوافق يوم حبسها صرح وقد صرح جوابا بان ظاهر الرواية  
انه لا فرق بين أن يصرح بذكر المنهى عنه أولا ولا تنافي بين الصحة لظهور أثرها في وجوب القضاء والحرمة  
للاعراض عن الضيافة نهر (قوله بان نفس الشروع معصية) لانه يصير صامها بنفس الشروع كقد مناه تقريره  
فيجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاؤه وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله فصح) الاولى فلزم لأن هذا  
الفرق بين لزومه بالنذر وعدم لزومه بالشروع أما نفس الصحة فهي ثابتة فيها ولذا الوصافه فيها أجرا ولو لم يصح  
لم يجزئه أفاده الرحمتي (قوله وجوبا) وقوله في النهاية الافضل الفطر تساهل بحر (قوله تحميا بما عن  
المعصية) أى المجاورة وهي الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط (قوله وقضاها الخ) روى مسلم  
من حديث زياد بن جبير قال جاء رجل الى ابن عمر فقال اني نذرت أن أصوم يوما فوافق يوم أضغى أرفطر فقال  
ابن عمر أمر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاؤه  
فيخرج به عن عهدة الامر والنهي شرح الوقاية للقارى (قوله خرج عن العهدة) لانه إذا ما التزم بحر  
(قوله وهذا) أى قضاء الايام المنهية في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعدها) بأن وقع  
النذر منه ليلة الرابع عشر من ذي الحجة مثلا فانهم (قوله باقي السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على ما هو  
الصواب) وهو الذي حققه في الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقي قال الزيلعي - هذا سهو لأن هذه  
السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر ورده في الفتح بأنه هو السهو لأن المسألة كما في  
الغاية منقولة في الخلاصة والخاتمة في هذه السنة وهذا الشهر وهذا الآن كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة  
معينة فاذا قال هذه فانما تفيد اشارة الى التي حوفيها حقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبل فيلغو في  
حق الماضي كما يلغو في قوله لله على صوم أمس كذا في التهرح (قوله وكذا الحكم) الاشارة الى ما في المتن  
من حكم السنة المعينة (قوله في فطرها) أى الايام المنهية قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه إذا ما  
كما التزمها (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) أى موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر  
الامكان ح عن الجرح وأشار الى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لانه لما أدركه  
لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه بإيجاب الله تعالى فلم يقدر على صرفه الى غيره بخلاف ما إذا أوجبه ومات قبل  
أن يدركه حيث يجب عليه أن يوصى باطعام شهر لانه لما لم يدركه صار - بإيجاب شهر غيره سراج (قوله  
وبعد لو أفطر يوما) أى بعد الايام التي صامها قبل اليوم الذي أفطر فيه ح أى ولو كان آخر الايام ط  
(قوله بخلاف المعينة) أى فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهية فيها متتابعة لأن التتابع فيها ضرورة تعيين  
الوقت ح ولذا لو أفطر يوما فيها لا يلزمه الاقضاؤه ط (قوله ولو لم يشترط) أى في المنكرة (قوله يقضى

خسة وثلاثين) هي رمضان والخسة المنية ح أي لأن صومه في الخسة ناقص فلا يجوز به عن الكامل وشهر رمضان لا يكون إلا عنه فيجب القضاء بقدره وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وإن لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله في هذه الصورة) أي بخلاف المعينة أو المنكرة المشروط فيها التتابع لأنها لا تخلو عن الأيام الخمسة فيكون ناذرًا صومها أو المنكرة بلا شرط تتابع فانها اسم لأيام معدودة ويمكن فصل المعدودة عن رمضان وعن تلك الأيام كما افاده في السراج (قوله تحتل المين) أي مصاحبة للنذر ومنفردة عنه ط (قوله بنذره) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير تعرض للمين فنياً واثباتاً وهو المراد بقوله دون المين بخلاف المسألة التي بعدها فإنه تعرض للمين ط (قوله علام بالصيغة) أي في الوجه الأول وكذا في الثاني والثالث بالأولى لتأكيد النذر بالعزيمة مع ما في الثالث من زيادة نفي غيره (قوله علاما بتعيينه) لأن قوله لله على كذا يدل على الالتزام وهو صريح في النذر فيجمل عليه بلانية وكذا مع ما بالأولى لكنه إذا نوى أن لا يكون نذراً كان عيماً من إطلاق اللازم واردة المزموم لأنه يلزم من إيجاب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحريم المباح عيّن (قوله علام بعموم المجاز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الثاني أي أبي يوسف أنه يكون نذراً في الأول عيماً في الثاني لأن النذر في هذا اللفظ حقيقة والمين مجاز حتى لا يتوقف الأول على النية ويتوقف الثاني فلا ينظمهما ثم المجازية عين بنيت وعند نيتهما تخرج الحقيقة ولهما أنه لا تنافي بين الجهتين أي جهتي النذر والمين لأنهما يقتضيان الوجوب لأن النذر يقتضيه عينه وأمين لغره أي لصيانة اسمه تعالى فجمعنا بينهما علاماً بالذليين كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية وتعام الكلام على هذا الدليل في الفتح وكتب الأصول (قوله ونذب الخ) ذكر هذه المسألة بين مسائل النذر غير مناسب وان تبع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه الجنس أن صوم السنة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصاري والآن زال ذلك المعنى اه ومثله في كتاب التوازل لأبي الليث والواقعات للسمام الشهيد والمحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول كفى يوم الفطر مفترقاً بينين وبين رمضان اه وفيها أيضاً عاتمة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلفوا أهل الفضل والتفريق أو التتابع اه وفي الحقائق صومها متصلاً يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به اه وفي الوافي والكافي والحقي يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتعام ذلك في رسالة تحريرات الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التباي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه وأنه صحيح الضعيف وعندنا لا تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيراً من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والتابع المكروه الخ) العبارة لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روي عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق كما في رسالة العلامة قاسم لكن ما مر عن الحسن بن زياد يشير إلى أن المكروه عند أبي يوسف متابعها وان فصل يوم الفطر فهو مؤيد لما فهمه في الحقائق تأمل (قوله ولونذر صوم شهر الخ) ويسلزمه صومه بالعدد لا هلالاً والشهر المعين هلالاً كما سيجي عن الفتح من نظائره ط (قوله متتابعاً) أفاد لزوم التتابع ان صرح به وكذا إذا نواه ما إذا لم يذكره ولم ينوه ان شاء تابع وان شاء فترق وهذا في المطلق أما صوم شهر بعينه أو أيام بعينه فيلزمه التتابع وان لم يذكره سراج وفي البحر لو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً فاصامه متفرقاً لم يجوز على عكسه جاز اه وفي المنع ولو قال لله على صوم مثل شهر رمضان ان أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وان أراد مثله في التتابع فعليه أن يتابع وان لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقاً اه ط (قوله فأفطر) عطف على محذوف أي فاضاه وأفطر يوماً ط (قوله لأنه أدخل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خلق شهر عن أيام نهى) جواب عما يقال أنه لو كان من الأيام المنهية فالنذر ضروري لوجوبه فينبغي أن لا يستقبل بل يقضيه عقبه كما مر فيما لو نكر السنة وشرط التتابع والجواب أن السنة المتتابعة لا تخلو عن أيام منية بخلاف الشهر وعلى هذا ما في السراج من أن المرأة إذا كان طهرها شهراً فأفصرها فأنصوم

مطلب ٢

في صوم الست من شوال

في أول طهرها فلو صامت في أثناءه فحاضت استقبلت ولو كان حيضها أقل من شهر تقضى أيام حيضها متصلة  
(قوله ثلاث يقع كله في غير الوقت) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين كإياقي الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء  
ولذا يشترط له تنبؤ النسبة كما مر والاداء خيرون اقتضاء ثم تقييده بقوله كله انما يظهر كما قال ط فيما اذا أفطر  
اليوم الاخير من الشهر أما لو أفطر العاشر منه مثلاً فلا أي لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر وأتم شهراً  
لزم وقوع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو معيناً) أي بواحد من الاربعة الآتية فقير المعين  
لا يختص بواحد منها بالاولى كما لو نذر التصديق بدرهم منكرواً أطلق (قوله فلو نذر الخ) مثال للتعيين  
في الكل على النشر المرتب ط (قوله بخالف) أي في بعضها أو كلها بأن تصديق في غير يوم الجمعة ببلد آخر  
بدرهم آخر على شخص آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما هو قربة وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل  
التعيين وزمته القربة كما في الدرر وفي المعراج ولو نذر صوم غد فأنخره الى ما بعد الغد جاز وينبغي أن لا يكون مسياً  
كن نذر أن تصديق بدرهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه (تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر  
بالصدقة انه ذكر في الخاتمة انه لو عين التصديق بدرهم فهلكت سقط النذر قال وهذا يدل على أن قولهم وألغينا  
تعيين الدينار والدرهم ليس على إطلاقه فيقال الا في هذه فاما لو ألغينا مطلقاً كان الواجب في ذمته فاذا هلك  
المعين لم يسقط الواجب وكذا قولهم ألغينا تعيين الفقير ليس على إطلاقه لما في البدائع لو قال لله على أن أطعم  
هذا المسكين شيئاً سماه ولم يعينه فلا بد أن يعطيه لا الذي سمي لانه اذا لم يعين المنذور صار تعيين الفقير مقصوداً  
فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفي الجوى عن العماديه لو أمر رجلاً وقال تصديق بهذا المال على مساكين  
أهل الكوفة فتصدق على مساكين أهل البصرة لم يجوز وكان ضامناً في المستحق لو أوصى لفقرأ أهل الكوفة  
بكذا أعطى الوصى فقرأ أهل البصرة جاز عند أبي يوسف وقال محمد يضمن الوصى اه قلت ووجهه أن  
الوكيل يضمن بمخالفة الأمر وأن الوصى هل هو بمنزلة الاصيل أو الوكيل تأمل (قوله وكذا لو عمل قبله)  
هذا داخل تحت قوله بخالف (قوله صح) أي خلافاً لمحمد وزفر غير أن محمد لا يجيز التججيل مطلقاً وزفر  
اذا كان الزمان المعجل فيه أقل فضيلة كما في الفتح (فرع) نذر صوم رجب فصام قبله تسعة وعشرين يوماً وجاء  
رجب كذلك ينبغي أن لا يجزى القضاء وهو الاصح كما في السراج أما لو جاء ثلاثين يقضى يوماً (قوله أو صلاة)  
بالتنوين ويوم منصوب على الظرفية ح ولو أضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعا  
وقد تقدمت ط (قوله لانه تجبيل بعد وجوب السبب) أي فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافاً لمحمد وزفر فتح  
(قوله فيلغو التعيين) بناء على لزوم المنذور بما هو قربة فقط فتح وقد مناه عن الدرر أي لأن التعيين ليس  
قربة مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء علقه على شرط يريده مثل ان قدم  
غائب أو شفى مريض أو لا يريده مثل ان زيت فلقه على كذا الكس اذا وجد الشرط في الاول وجب أن يوفى  
بنذره وفي الثاني يخبر بينه وبين كفارة عين على المذهب لانه نذر بظاهره عين بمعناه كما ساقى في الايمان ان شاء الله  
تعالى (قوله فانه لا يجوز تججيله الخ) لأن المعلق على شرط لا يعتد سبباً للعال بل عند وجود شرطه كما تنظر  
في الاصول فلو جاز تججيله لزم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق عين فيه الزمان بالنظر  
الى التججيل أما تأخيره فيصح لانعتقاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لأن  
التعليق انما اثر في تأخير السببية فقط فامتنع التججيل أما المكان والدرهم والفقير فهي باقية على الاصل من  
عدم التعيين لعدم تأثير التعليق في شيء منها فلذا اقتصر كغيره في بيان وجه المخالفة بين المعلق وغيره على قوله  
فانه لا يجوز تججيله فاذا دعتا تأخير وتبديل المكان والدرهم والفقير كما في غير المعلق وكأنه لظهور ما قررناه  
لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم (قوله ولم يصمه) أما لو صامه فبأنى قرىسا  
(قوله على الصحيح) هو قولهما وقال محمد لزمه الوصية بقدر ما فاتته كفى قضاء رمضان وأوضحه في السراج  
حيث قال اذا نذر شهر غير معين ثم أقام بعد النذر يوماً أو أكثر بقدر على الصيام فلم يصم فعندهما يلزمه الايصاء  
بالاطعام لجميع الشهر ووجهه على طريقة الحاكيم أن ما أدركه صالح لصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصم  
جعل كالقادر على الكل فوجب الايصاء كالوحي شهر احيى ولم يصم وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في الذمة  
الساعة ولا يشترط امكان الاداء وثمرة الخلاف فيما اذا صام ما أدركه على الاول لا يجب عليه الايصاء بالباقي

ثلاث يقع كله في غير الوقت (والنذر)  
من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام  
أو غيرها (غير المعلق) ولو معيناً

(لا يختص بزمان ومكان ودرهم  
وفقر) فلو نذر التصديق يوم الجمعة  
بمكة بهذا الدرهم على فلان بخالف  
جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهراً  
للاعتكاف أو للصوم ففجّل قبله  
عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة  
كذا الحج سنة قبلها صح أو صلاة  
يوم كذا فصلها قبله لانه تجبيل  
بعد وجوب السبب وهو النذر  
فيلغو التعيين شريطة فلا ينفذ  
(بخلاف) النذر (المعلق) فانه  
لا يجوز تججيله قبل وجود الشرط  
كما سيجي في الايمان (ولو قال  
مريض لله على أن أصوم شهراً  
فأت قبل أن يصح لاشئ عليه وان  
صح) (ولو يوماً ولم يصمه) (لزمه  
الوصية بجميعه) على الصحيح

وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر ليل ومات في الليلة لا يجب على الاول لعدم الادراك ويجب على الثاني  
 الايصاء بالكل اه ملخصا واقتصر في البدائع وغيره على طريقة الحكم ثم اعلم أن هذا كله في النذر المطلق  
 أما المعين ففي السراج أيضا ولو أوجب على نفسه صوم رجب ثم أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم ففي الكرخي  
 ان مات قبل رجب لا شيء عليه وهو قول محمد خاصة لأن المعين لا يكون سببا قبل وقته وعندهما على طريقة  
 الحكم يوصى بقدر ما قدر لأن النذر سبب ملزم في الحال الا أنه لا بد من التمكن وعلى طريقة الشناوي يوصى  
 بالكل لأن النذر ملزم بلا شرط لأن اللزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلفه وهو الاطعام وأما ان صام  
 ما أدركه أو مات عقيب النذر فعلى الاول لا يجب الايصاء بشيء وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي ولو دخل رجب  
 وهو مريض ثم صح بعده يوما مشغلا لم يصم ثم مات فعليه الايصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الاول  
 لأن بخروج الشهر المعين وصحته بعده يوما مشغلا وجب عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء  
 بالكل كما في النذر المطلق اذا بقي يوما أو أكثر بقدر على الصوم ولم يصم اه ملخصا (قوله ومات قبل تمام  
 الشهر) أي ولم يصم في ذلك وعبرة غير ومات بعد يوم وبقي ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالباقي أم لا  
 ينبغي أن يكون على الطريقين المذكورتين في المريض وصريح باللزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر  
 في هذا المحل مضطربة ومحترفة تحرى بها فاحشاً فافهم (قوله بخلاف القضاء) أي فيما اذا فاته رمضان  
 اعذر ثم أدرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الايصاء بقدر ما فاته اتفقا على الصحيح خلافا لما زعمه الطحاوي ان  
 الخلاف في هذه المسألة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء ويانه أن  
 النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا يجب الوصية الا بقدر ما أدرك  
 واعترض بأن القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء شهود النهر فكذا القضاء وأوجب  
 بما فيه خفاء فانظر النهر (قوله بل ان صام حنث) لأن المضارع المبتدأ لا يكون جواب القسم الا مؤكدا  
 بالنون فاذا لم يوجد وجب تقدير النفي اه ح لكن سيد كوفي الايمان عن العلامة المقدسي أن هذا قبل تغير  
 اللغة أما الآن فالعوائق لا يفرقون بين الاثبات والنفي الوجود لا وعدمها فهو كاصطلاح لغة الفرس وغيرها  
 في الايمان (قوله كرمضان) أي يوصل او فصل درر (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب ح  
 (قوله وكفر) أي فدى (قوله كما مر) أي في الشيخ الثاني من أنه يطعم كلفطرة (قوله أو الزوال) يعني  
 نصف النهار كما مرارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال لله على صوم  
 اليوم الذي يقدم فلان فيه أبداً فقدم في يوم قدأكل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل  
 لأن الناذر عند وجود الشرط يصير كالمسلم بالجواب فيصير كأنه قال لله على صوم هذا اليوم وقد أكل فيه  
 فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه قضاؤه اه ونحوه في البحر لاحكامية خلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله  
 ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبداً (قوله خلافاً للثالث) قال في الهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد  
 لا شيء عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والاطهر التسوية بينهما اه أي بين التقدم بعد الاكل  
 والتقدم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفقا) لأنه تبين  
 أن نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه ح أي لا شيء عليه اذا أدركه كما قدمناه عن السراج  
 (قوله كسر فقط) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لأنه صامه عن رمضان لاعتيمه لا وجه له أيضا لأن النية  
 في فعل المحلوف عليه غير شرط لما صرح حوايه من أن فعله مكرهاً وأناسيا سواء والمحلوف عليه الصوم وقد وجد ثم  
 ظهر أن في عبارة الشارح اختصارا لمخلاتبع فيه النهر وأصل المسألة ما في الفتح وغيره لو قال لله على أن أصوم  
 اليوم الذي يقدم فيه فلان شكرا لله تعالى وأراد به اليقين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء  
 عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فذوي به الشكر لاعتيم رمضان بر بالنية  
 وأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله لزمه كاملا) ويستحقه متى شاء  
 بالعدد لا هلالا والشهر المعين هلالا كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله فبقية) أي بقية الشهر الذي  
 هو فيه لأنه ذكره معترفاً فيصرف الى اليهود بالحضور فان نوى شهرا فعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه فتع  
 التجنيس وتقدم الكلام في ذلك (قوله الآن ينوي اليوم) افاد أن لزوم الاسبوع يكون فيما اذا نوى أيام

الصحيح اذا نذر ذلك ومات  
 قبل تمام الشهر لزمه الوصية  
 بالجميع بالاجماع كما في الخبازية  
 بخلاف القضاء فان سببه ادراك  
 العدة (فروغ) قال والله أصوم  
 لا صوم عليه بل ان صام حنث  
 كما سيبي في الايمان نذر صوم  
 رجب فدخل وهو مريض أفطر  
 وقضى رمضان أو صوم الابد  
 فضعف لاشتغاله بالعيشة أفطر  
 وكفر كما مر أو يوم يقدم فلان فقدم  
 بعد الاكل أو الزوال أو حضيها  
 قضى عند الثاني خلافاً للثالث  
 ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفقا  
 ولو عني به اليقين كسر فقط الا اذا  
 قدم قبل نيته فنواه عنه بر بالنية  
 ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا  
 لزمه كاملا أو الشهر فبقية أو جمعة  
 فلا اسبوع الآن ينوي اليوم

جعة أولم ينوشياً لأن الجمعة يذكروا راد به يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه  
 تخفيس قال ح وينبغي انه لو عترف الجمعة أن يلزمه بقيتها على قياس السنة والشهر فان مبدأها الأحد  
 وآخرها السبت فليراجع اه قلت في البحر ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اه فتأمل  
 (قوله بخلاف الأول) أي فان السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور كونه قال السبت  
 الكائن في ثمانية أيام وهو سببان قال في المنح ولا ينبغي أن هذا اذالم تكن له نية أما اذا وجدت لزومه مانوى اه  
 ط (قوله تنظر باليهيم) كأن يقول ياسيدى فلان ان رد غائبى أو عوفى مريضى أو قضيت حاجتى فلك من  
 الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشمع أو الزيت كذا بحر (قوله باطل وحرام) لوجوه منها انه نذر لخلق  
 والنذر للخلق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون للخلق ومنها أن المنذور له ميت والميت لا يملك ومنها انه  
 ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم الا ان قال يا الله انى نذرت لك  
 ان شفيت مريضى أو رددت غائبى أو قضيت حاجتى أن اطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام  
 الشافعى أو الامام الميث أو اشترى حصرا لمساجدهم أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك  
 مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو محمل لصرف النذر لستحقه القاطنين برباطه  
 أو مسجده فيجوز هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى ولا لشرى منصب أو ذى نسب أو علم مالم يكن  
 فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للخلق ولا ينعقد ولا يشغل  
 الدمة به ولا نه حرام بل سحت ولا يجوز لحادم الشيخ أخذه الا أن يكون فقيرا أو له عيال فقراء عاجزون  
 فأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذها أيضا مكره مالم يقصد النذر للتقرب الى الله تعالى وصرفه الى  
 الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بحر ملخصا عن شرح العلامة قاسم (قوله مالم يقصد الخ) أي بأن  
 تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب اليه ويكون ذكر الشيخ مراد به فقرائه كما مر ولا ينبغي أن له الصرف الى  
 غيرهم كما مر سابقا ولا بد أن يكون المنذور مما يصح به النذر كاصدقة بالدرهم ونحوها مالم ينذر زيتا ليقاد  
 قنديل فوق شريح الشيخ أو في المنارة كما يفعل النساء من نذر الزيت لسيدى عبدالقادر وبوقه في المسارة  
 جهة المشرق فهو باطل وأصح منه النذر بقراءة المولد في المنابر مع اشتائه على الغناء واللعب وايهاب ثواب  
 ذلك الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد السيد احمد  
 البدوى نهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك هنا في النهر ولا ينبغي على ذوى الافهام ان مراد الامام  
 بهذا الكلام انما هو ذم العوام والتباعد عن نسبتهم اليه بأى وجه يرام ولوبا سقاط الولاء الثابت  
 الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغيرهم له كثير من الاحكام وتقرهم بما هو باطل وحرام  
 فهم كالانعام يتغير بهم الاعلام ويترؤن من شنائعهم العظام كاهودأب الانبياء الكرام حيث  
 يترؤن من الابعاد والارحام بمخالفتهم الملك العالم فافهم ما ذكرناه والسلام \*

### \* (باب الاعتكاف) \*

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أى وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكر معه ووجه تأخيره عنه  
 أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأن الاعتكاف يطلب  
 مؤصدا في العشر الاخير من رمضان فيختم الصوم به فناسخ ختم كتاب الصوم بذكر مسائله (قوله هو لغة  
 اللبث) أى المنكث في أى موضع كان وحبس النفس فيه قال في البحر هو لغة افتعال من عكف اذا دام من باب  
 طلب وعكته حبسه ومنه والهذى معكوفاسمى به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرائط  
 مغرب وفي النهاية مصدر المتهذى العكب ومنه الاعتكاف في المسجد والالزام التكوف ومنه يعكفون على  
 أصنامهم (قوله ذكر) قيد به وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ميلا الى تعريف الاعتكاف المطلوب  
 لان اعتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتى بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم صحته لكن صرح  
 في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كما في البحر وقد يقال قيد به نظرا الى شرطية مسجد الجماعة فانه شرط  
 لاعتكاف الرجل فقط والأول أولى لقوله بعده أو امرأة في مسجد بيتها تأمل (قوله ولو عميرا) فالبلوغ ليس

مطلب  
 في النذر الذي يقع للاموات من  
 أكثر العوام من شمع أو زيت  
 أو نحوه

ولو نذر يوم السبت صوم ثمانية أيام  
 صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة  
 السبت والفرق أن السبت لا يتكرر  
 في السبعة فحمل على العدد  
 بخلاف الأول واعلم أن النذر  
 الذي يقع للاموات من أكثر  
 العوام وما يؤخذ من الدراهم  
 والشمع والزيت ونحوها الى  
 ضرائح الاولياء الكرام  
 تقربا اليهم فهو بالاجماع باطل  
 وحرام مالم يقصد واصرفها للفقراء  
 الانام وقد استلى الناس بذلك  
 ولا سيما في هذه الاعصار وقد بطله  
 العلامة قاسم في شرح درر البحار  
 ولقد قال الامام محمد لو كان  
 العوام عبيدى لا اعتقتهم وأسقطت  
 ولاى وذلك لانهم لا يهتدون  
 فالكمل بهم يعيرون

### \* (باب الاعتكاف) \*

وجه المناسبة له والتأخير اشتراط  
 الصوم في بعضه والطلب الاكد  
 في العشر الاخير (هو) لغة اللبث  
 وشرعا (لبث) بفتح اللام وتنضم  
 المنكث (ذكر) ولو عميرا

بشرط كما في الجرع عن البدائع وشمل العبد فيه مع اعتكافه باذن المولى ولونذره قلامولى منعه ويقضيه بعد العتق  
وكذا المرأة ~~لكن~~ ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس للمولى  
منعه ولوطوقا وعامة في الجرع (قوله أدت فيه الخمس أولا) صرح بهذا الاطلاق في العناية وكذا في النهر  
وعزاه الشيخ اسماعيل الى الفيض والبرازية وخزانة الفتاوى والخلاصة وغيرها وينهم أيضا وان لم يصرح به من  
تعقبه بالقول الثاني خاتبا للهداية فافهم (قوله وصححه بعضهم) نقل تصحيحه في الجرع عن ابن الهمام  
(قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطعاوى قال الخير الرملي وهو أبسر خصوصا في رما تضافني  
أن يقول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الخاص كسجد المحلة والعام وهو  
الجامع ~~كأموى~~ دمشق مثلاً أخرجه من عمومته تبعاً للكافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله مطلقاً) أى  
وان لم يوافق فيه الصلوات كلها ح عن الجروع في الخلاصة وغيرها وان لم يصح ~~بمعنى~~ ثمة جماعة (تنبيه) هذا كله  
لبان الصحة قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم  
ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع فيل اذا كان يصلي فيه بجماعة فان لم يكن في مسجده أفضل لثلا يحتاج الي  
الخروج ثم ما كان أهلاً أكثر اه (قوله في مسجد بيتها) وهو المعتكف لصلاتها الذي يندب لها ولكل أحد  
اتخاذها كما في البرازية نهر ومقتضاه انه يندب للرجل أيضاً أن يخص موضعاً من بيته لصلاته النافلة أما  
الفرضة والاعتكاف فهو في المسجد كما لا يخفى قال في السراج وليس لزوجه أن يطأها اذا أذن لها لانه ملكها  
منافها فان منعها بعد الاذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامة فان أذن لها كره له  
الرجوع لانه يخاف وعده وجاز لانها لا تملك منافعتها (قوله ويكره في المسجد) أى تزيتها كما هو ظاهر النهاية  
نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما اذا لم يكن فيه مسجد) أى مسجد بيت وينبغي انه  
لو أعذته للصلاة عند ارادة الاعتكاف أن يصح (قوله وهل يصح الخ) البتة لصاحب النهر ح (قوله  
والظاهر لا) لانه على تقدير انومه يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كورته لا يصح في البيت  
بوجه ح قلت لكن صرحوا بأن ما تردد بين الواجب والبدعة بأى به احتياطاً وما تردد بين السنة والبدعة  
يتركه الآن يقال المراد بالبدعة المكروه وتحريمها وهذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندوراً (قوله  
قالبت هو الركن) فيه أن هذا حقيقة اللغة أما حقيقة الشرعية فهي البتة الخصوص أى في المسجد تأمل  
(قوله من مسلم عاتل) لأن النية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه يستغنى عن جعلهما  
شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما أفاده في الجرع (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع الطهارة  
من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في النهر وينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحيض والنفاس فيه على  
رواية اشتراط الصوم في نفله أما على عدمه فيدعى أن يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة ولم أر من  
تعترض لهذا اه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للحل ومن الاولين شرط للصحّة أيضاً في المنذور وكذا  
في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها وبحث فيه الرجى بمصر حوايه  
من أن المقصد الاصلى من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحائض والنساء ليسا بأهل للصلاة أى  
فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنب اذ ينقضه الطهارة والصلاة اه ويلزمه أن الجنب لو لم يطهر ويصل  
لا يصح منه ويلزمه أيضاً أن يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل (قوله شرطان) خبر  
المبتدأ وهو الكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكتفى لا بجنابة النية منع عن شمس الأئمة (قوله  
وبالشروع) نقله في الجرع عن البدائع ثم قال ولا يخفى انه منفرع على ضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع وأما على  
المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا اه وسياً قريبا أيضاً مع جوابه (قوله وبالتعليق) عطف على قوله  
بالنذر وهذا خبره على انه أراد بالنذر النذر المطلق كما قيده في البدائع فلا يرد أن صورة التعليق  
نذر أيضاً وأن مقتضى العطف خلافه ثم قال ولا يخفى انه منفرع على ضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع وأما على  
والامداد فافهم (قوله أى سنة كفاية) ثلثها إقامة التراويح بالجماعة فاذا قام بها البعض سقط  
الطلب عن الباقي فلم يأثموا بالمواظبة على التلذ بل لا عذر ولو كان سنة عين لا ثموا بترك السنة المؤكدة  
اثمادون اثم ترك الواجب كما مر بيانه في كتاب الطهارة (قوله لا اقترانها الخ) جواب عما أورد على

(في مسجد جماعة) هو ماله امام  
ومؤذن أدت فيه الخمس أولاً وعن  
الامام اشتراط أداء الخمس فيه وصححه  
بعضهم وقال يصح في كل مسجد  
وصححه السروجي وأما الجامع  
فيصح فيه مطلقاً اتفاقاً (أو) البت  
(امرأة في مسجد بيتها) ويكره  
في المسجد ولا يصح في غير موضع  
صلاته من بيتها كما اذا لم يكن فيه  
مسجد ولا يخرج من بيتها اذا  
اعتكفت فيه وهل يصح من  
الخثي في بيته لم أره والظاهر لا  
لاحتمال ذكر ربه (نية)  
قالبت هو الركن والكون  
في المسجد والنية من مسلم عاتل  
طاهر من جنابة وحض ونفاس  
شرطان (وهو) ثلاثة أقسام  
(واجب بالنذر) بلسانه وبالشروع  
وبالتعليق ذكره ابن الكمال (وسنة)  
مؤكدة في العشر الاخير من  
رمضان أى سنة كفاية كما في  
البرهان وغيره لا اقترانها بعدم  
الانكار على من لم يفعل من  
الجنابة (ومستحب في غيره من  
الازمنة)



قوله في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أن المواظبة بالترك دليل الوجوب والجواب كافي العناية أنه عليه الصلاة والسلام لم ينكر على من تركه ولو كان واجبا لا نكر اه وحاصله أن المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يسمى سنة أيضا ويدل عليه أنه وقع في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المسحوب (قوله وشرط الصوم لصحة الاول) أي النذر حتى لو قال الله على أن اعتكف شهر ابرص صوم فعليه أن يعتكف ويصوم بحسب الظهري (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابله رواية الحسن أنه شرط للتطوع أيضا وهو مبنى على اختلاف الرواية في أن التطوع مقدر يوم أو لا ففي رواية الاصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطه وعلى رواية تقديره يوم وهي رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطه كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرط أيضا في الاعتكاف المسنون لانه مقدر بالعشر الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لم ينسأ أو سفر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكثر سنن لبث في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن حمله على المنذور وتصريحه بالسنية ولا على التطوع لقوله بعده وأقله نفلا ساعة فتعين حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصريحهم بأن الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه نظرا لانهم انما صرحوا بكونه شرطا في المنذور وغير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون اظهروا أنه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في منزلة الدرر الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الاول لا الثالث ولم يتعرض للشأن لما قلنا ولو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المسنون لكان عليه أن يقول شرط لصحة الاول فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي (قوله وان نوى معها اليوم) أما لو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لزمه كافي البحر (قوله والفرق لا يخفى) وهو أنه في الاولى لما جعل اليوم تبع لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا مرسلين حيث استعمل المقيده وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائز هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساغ الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقييد أو غيرهما ساغ اطلاق السماء على الارض أو النخلة على شئ يطول غير الانسان مع أن المصرح به في كتب الاصول عدمه وأيضا صرحوا بأنه اذا نوى بالعق اطلاق صح لان العقق وضع لازالة ملك الرقبة والطلاق لازالة ملك المتعة والاولى سبب للثانية فصح المجاز بخلاف ما لو نوى بالطلاق العقق فانه لا يصح مع أنه يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتقييد فليأتل (قوله لانه يدخل الليل تبعا) ولا يشترط لتبع ما يشترط للاصل بحر (قوله لا يجزاه للمشروط قصدا) أي لا يشترط ايضا مع مقصود الاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ايضا الطهارة قصدا لاجل الصلاة بل اذا حضرت الصلاة وكان متوضئا قبلها لغبرها ولو للتبريد كقبه لها (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) الظاهر أن مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الابد ثم نذر اعتكافا فليأتل ويراجع اه ح قلت ووجه التأمل ما ذكره من أن الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التفرعات أنه لو أصبح صائما متطوعا أو غيرنا للصوم ثم قال الله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف أقله أكثر النهار فان كان قاله قبل نصف النهار لزمه فان لم يعتكفه قضاء اه وقد ظهر أن عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لا تعذر جعل التطوع واجبا وانه لا محمل للاستدراك المفاد لكن بل هي مسألة مستقلة لا تتعلق لها بما في المتن اه ح قلت ما علل به الشارح علل به في التارخانية والجنيس والولو الحية والمعراج وشرح درر البحار فيكون ذلك على أخرى لعدم صحة النذر وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يجزاه فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع أنه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب

هو بمعنى غير المؤكدة (وشرط الصوم) لصحة (الاول) انفا (فتنظ) على المذهب (فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح) وان نوى معها اليوم لعدم محلها للصوم أما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى (بجلاف ما لو قال) في نذره (ليلا وها را فانه يصح) وان لم يكن الليل محلا للصوم لانه (يدخل الليل تبعا) واعلم أن (الشرط) في الصوم مراعاة (وجوده لا يجزاه) للمشروط قصدا (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه وأجره) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان عقده من أوله تطوعا فعذر جعله واجبا

وبه علم أن الشرط صوم واجب بنذر الاعتكاف أو غيره كرمضان ويمكن دفع الاستدراك به إذا فهم (قوله  
 قضى شهر غيره) أي متتابعاً لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته فيقضيه متتابعاً كما إذا أوجب  
 اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أما قضاء رمضان الأول فانه  
 ان قضاء متتابعاً واعتكف فيه جاز لان الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف باق فيقضيهما بصوم شهر متتابعاً  
 بدائع أي لان القضاء خلف عن الاداء فأعطى حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحقيقه في الاصول)  
 وهو أن النذر كان موجبا للصوم المتصور ولكن سقط لشرف الوقت ولما لم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر  
 بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزال المانع  
 وهو رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقاً  
 قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً  
 كما لو نذر للتبرّد تجوز به الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط  
 عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً اهـ ح عن شرح المنار لابن ملك (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف  
 شهر بعينه فاعتكف شهراً قبله أجزأه عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين  
 فصام قبله اهـ أي بناء على أن النذر غير المعلق لا يتحصّر بزمان ولا مكان كما مرّ بخلاف المعلق وقد مرّنا  
 أن الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصح  
 اعتكافه قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان فعل في غير رمضان الأول أو قضاؤه لا بد له  
 من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقاً وانما فيه  
 الفرق بينهما وبين غيرهما بأنه لو فعله فيهما اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه  
 وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود له وهذا ظاهر لا خفاء فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن سئل  
 قطعاً نظر الى رواية الحسن بتقديره بيوم (قوله لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل بأنه غير مقتدر  
 بعبدة لما علمته بما مرّ أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبني على الاختلاف في تقديره بيوم وعدمه  
 وكلامه يفيد العكس تأمل (قوله وما في بعض المعبرات) كالبدائع وتبعه ابن كمال كأن نقله الشارح  
 عنه فيامر (قوله منفرع على الضعيف) أي على رواية الحسن أنه مقتدر بيوم أقول لكن بعد ما صرح  
 صاحب البدائع يلزمه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في التطوع موجب للإتمام  
 على أصل أصحابنا صيانة للمؤدّي عن البطلان ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقتدر بيوم وأجاب عن وجه  
 رواية الحسن بقوله وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرج فيما وجب الا ذلك  
 التدرج فلا يلزمه أكثر من ذلك اهـ فلم أن قول البدائع أو لانه يلزم بالشروع مراده به لزوم ما اتصل به الاداء  
 لا لزوم يوم فهو منفرع على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وحرم الخ) لانه ابطال للعبادة  
 وهو حرام لتوابعه تعالى ولا تطأ أعمالكم بدائع (قوله أما التفضل) أي الشامل للسنة المؤكدة ح  
 قلت قد مرّنا ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنها مقدرة بالعشر الاخير ومفاد التقدير أيضاً اللزوم بالشروع  
 تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام قال ومقتضى النظر لو شرع في المسنون أعنى العشر الاواخر نيته ثم أفسده  
 أن يجب قضاؤه تحريجاً على قول أبي يوسف في الشروع في نفل الصلاة أو بأربعاً لا على قولهما اهـ أي  
 يلزمه قضاء العشر كله لو أفسد بعضه كما يلزمه قضاء أربع لو شرع في نفل ثم أفسد الشفع الأول  
 عند أبي يوسف لكن صحح في الخلاصة أنه لا يقضى الاركتين كقولهما نعم اختار في شرح المنية قضاء الاربع  
 اتفاقاً في الرامة كالاربع قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضلي وصححه في النصاب وتقدم تمامه في التوافل  
 وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وأن لزوم قضاء  
 جميعه أو باقيه مخرج على قول أبي يوسف أما على قول غيره فيقضى اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه  
 وانما قلنا أي باقيه بناء على أن الشروع يلزم كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متتابعاً ولو أفسد بعضه قضى  
 باقيه على ما مرّ في نذر صوم شهر معين والحاصل أن الوجه يقتضي لزوم كل يوم شرع فيه عندهما بناء على لزوم  
 صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع من النافلة الرباعية وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه

(وان لم يعتكف) رمضان المعين  
 (قضى شهراً) غيره (بصوم مقصود)  
 لعود شرطه الى الكمال الاصل  
 فلم يجز في رمضان آخر ولا في  
 واجب سوى قضاء رمضان  
 الاول لانه خلف عنه وتحقيقه  
 في الاصول في بحث الامر (وأقله  
 نفل ساعة) من ليل أو نهار عند  
 محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام  
 لبناء النفل على المسامحة وبه يفتي  
 والساعة في عرف الفتها بجزء  
 من الزمان لاجزء من أربعة وعشرين  
 كما يقوله المجنون كذا في  
 غرر الاذكار وغيره (فلو شرع  
 في نعله ثم قطعه لا يلزمه قضاؤه)  
 لانه لا يشترط له الصوم (عليه  
 الظاهر) من المذهب وما في بعض  
 المعبرات أنه يلزم بالشروع منفرع  
 على الضعيف قاله المصنف وغيره  
 (وحرم عليه) أي على المعتكف  
 اعتكافاً واجباً أما التفضل فله  
 الخروج

تأمل (قوله لانه منه) اسم فاعل من انتهى اه ح أى متمم للتفعل (قوله كما مر) أى من قول المصنف وأدله فلا سعة (قوله الخروج) أى من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو خرجت منه ولو الى بيتها بطل اعتكافها ولو اجبا وانتهى لو تنسلا بجر (قوله الحاجة الانسان الخ) ولا يكت بعد فراغه من الطهور ولا يلزمه أن يأتي بيت صديقه القريب واختلف فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منه ما قبل فسد وقيل لا وينبغي أن يخرج على اقولين ما لو ترك البيت الخلاء للمسجد القريب وأتى بيته نهر ولا يعد الفرق بين الخلافية وهذه لان الانسان قد لا يألف غير بيته رضى أى فاذا كان لا يألف غيره بأن لا يتيسر له الا في بيته فلا يعد الجواز بلا خلاف وليس كذلك بعد ما خرج لها ثم ذهب لعبادة مريض أو صلاة جنازة من غير أن يكون خرج لذلك قصدا فانه جائز كما في الجرح عن البدائع (قوله طبيعية) حال أرخبر لكان محدوفة أى سواء كانت طبيعية أو شرعية وفسر ابن الشبلي الطبيعية بما لا بد منها وما لا يقضى في المسجد (قوله وغسل) عده من الطبيعة بما لا اختيار والنهر وغيرهما وهو موافق لما عتده من تفسيرها وعن هذا اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بأن الاولى تفسيرها بالطهارة ومقدمتها لدخول الاستنجاء والوضوء والغسل لمشاركتهما في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم (قوله ولا يمكنه الخ) فلو أمكنه من غير أن يلوث المسجد فلا بأس به بدائع أى بأن كان فيه بركة ماء أو موضع معتد للطهارة أو اغتسل في اناء بحيث لا يصب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فان كان بحيث يتلوث بالماء المستعمل يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب اه والتقيد بعدم الامكان يفيد أنه لو أمكن كما قلنا فخرج أنه يفسد وهل يجزى فيه الخلاف المار فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما محل نظرا لان ذلك بعد الخروج وفرق بينه وبين ما قبله بدليل ما مر من أنه بعده له الذهاب لعبادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز قتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طبيعية ونقطة أو من المتن والواو في والجمعة من الشرح اه ح (قوله وعيد) أفاد صحة التذربا لاعتكاف في الايام الخمسة المنبهة وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لان الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد بن عيسى عن الامام يصح لكن يقال له اقض في وقت آخر ويكفر المبين ان أرادوه وان اعتكف فيها صح وأما ما وعلى رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذره كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله لو مؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر والامداد ح (قوله وباب المنارة خارج المسجد) أما اذا كان داخله فكذلك بالاولى قال في البحر وصعود المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد ولا فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان أولى ح قلت بل ظاهر البدائع أن الاذان أيضا غير شرط فانه قال ولو صعد المنارة لم يفسد بلا خلاف وان كان بابها خارج المسجد لانها منه لانه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فأشبه زاوية من زوايا المسجد اه لكن ينبغي فيما اذا كان بابها خارج المسجد أن يتبعها ما اذا خرج للاذان لان المنارة وان كانت من المسجد لكن خروجه الى بابها لا للاذان خروج منه بلا عذر وهذا لا يكون كلام الشارح مفترعا على الضعيف ويكون قوله وباب المنارة الخ جملة حالمة معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سنتها) أى ومع الخطبة كما في البدائع ولم يذكره العلم به لان السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا لانه ضعيف اذ سر حوا بأنه اذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد أجزأه عن تحية المسجد لحصولها بذلك فلا حاجة الى تحية غيرها وكذا لو شرع في السنة كذا في البحر تعالى للفتح لكن نقل الخبر الرمي عن خط العلامة المقدسى أنه لا شك أن صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الايمان بها في ضمن الفريضة ولا يحتج أن من يعتكف ويلزم باب الكرم انما يروم ما يوجب له مزيد التفضل والتكريم اه فافهم (قوله على الخلاف) أى أربعاء عنده وستاء عندهما بدائع قال في البحر وقد ظهر بهذا أن الاربع التي تصلى بعد الجمعة بنية آخر طهور عليه لأصل لها في المذهب انهم هنا على أنه لا يصلى الا السنة البعيدة ولأن من اختارها من المتأخرين اختارها للشك في سبق جمعة بناء على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الامام السرخسى على أن الصحيح من المذهب الجواز فلا ينبغي الاقتران في زماننا لانهم تطرقوا منها الى التسكاسل عن الجمعة وظن أنها غير فرض وأن الظاهر كلف عنها واعتقاد ذلك كفر اه ملخصا قلت وفي هذا الظهور وخفاء لان الاصل عدم تعدد الجمعة

لانه منه له لا مبطل كما مر (الخروج الحاجة الانسان) طبيعية كبول وغائط وغسل لو احتلم ولا يمكنه الاعتدال في المسجد كذا في النهر (أو) شرعية كعيد واذان لو مؤذنا وباب المنارة خارج المسجد (والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله) أى معتكفه (خرج في وقت يدر كها) مع سنتها يحكم في ذلك رأيه ويستتر بعدها أربعاء أو ستاء على الخلاف

قوله وعيد هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح كعيد وهو الانسب بقوله أولا كبول اه صحيح

وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان السنة مبني على ذلك ولأن المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد  
الجمعة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز التعبد لا ينافي استحباب تلك الأربع خروجاً من الخلاف  
التقوى الواقع في مذهبنا ومذهب الغير وقد مناهى باب الجمعة التصريح عن النهي وغيره بأنه لا شك في استحبابها  
وكون الأولى أن لا يفتي بها في زمانها المذكور لا يلزم منه عدم الاتيان بها ممن لا يحشى منه ذلك كما مر  
هنا لمبسوطاً عن المقدسي وغيره فتذكره بالمراجعة فافهم (قوله ولو مكث أكثر) كيوم وليلة أو أكثر  
اعتكافه فيه سراج (قوله لانه محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا  
وبين ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر وفي البدائع وما روى عنه صلى الله عليه  
وسلم من الرخصة في عيادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع  
ويجوز جل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الإنسان أو الجمعة وعاد مريضاً وصلى على جنازة من غير  
أن يخرج لذلك قصد وذلك جائز اهـ وبه علم أنه بعد الخروج لوجه مباح انما يضرب المكث لوفى غير مسجد لغير عبادة  
(قوله لمخالفة ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لانه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكانه عينه لذلك  
فبكر مقتوله عنه مع امكان الاتمام فيه بدائع قلت ولعله لم يعبى بناء على أنه لا يتعين الزمان والمكان في النذر  
كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لانه عينه بل لان الخروج مضاد لطبيعة الاعتكاف الذي هو اللبث  
والاقامه (تمت) لم يذكر جواز خروجه لمجاورة غيره وقد مناهى عن النهي والفتح ما يفيد ويأتي في كلامه ما يفيد  
أيضاً وفي البحر عن البدائع لو أحرمت الحج أو عمرة أقام في اعتكافه إلى فراغه منه فان خاف فوت الحج ييج  
ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج أهم وانما يستقبل لان هذا الخروج وان وجب شرعاً فاما وجب بعقده  
وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اهـ (قوله فيقضى) أي لو واجبا بالنذر  
أما التطوع لو قطعه قبل تمام اليوم فلا في رواية الحسن كما مر ويقضى المنذور مع الصوم غير أنه لو كان  
شهراً عينا يقضى قدر ما فسد والا استقبل لانه لم يزمه متابعاً ولا فرق بين فساده بصنعه بلا عذر كالجماع مثلاً  
الارادة أو لعذر كمرض أو بغير صنعه أصلاً كحصى وجنون وانما ضل وأما حكمه اذا فات  
عن وقته المعين فان فات بعضه قضاه لا غير ولا يجب الاستقبال أو كنه قضى الكل متابعاً فان قدر ولم يقض  
حتى مات أو صلى لكل يوم بطعام مسكين وان قدر على البعض فكذلك ان كان صحيحاً وقت النذر والا فان صح  
يوماً فعلى الاختلاف المار في الصوم والا فلا شيء عليه بدائع ملخصاً (قوله الا اذا فسد بالردة) لانها تستقط  
ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى أو ايجابه والنذر من ايجابه اهـ ح أي وليس سببه باقياً لانه النذر  
وقد قال في الفتح ان نفس النذر بالقرية قرية فيبطل بالردة كسائر القرب اهـ واذا بطل سببه لم يجب قضاؤه  
بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما (قوله قالوا وهو الاستحسان) لان في القليل ضرورة  
كذا في الهداية بدون لفظه قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكنه أتى بها ميل إلى ما يجتهد الكمال (قوله  
وبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقتضى ترجحه لانه ليس من المواضع المعدودة التي ربح  
فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحساناً بالضرورة بأن الضرورة التي نشاط بها التخفيف هي  
الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع انما أي الامام يميز ان الخروج بغير ضرورة أصلاً لان فرض المسألة  
في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أو لابل للعب وأنا لا أشك في أن من خرج من المسجد إلى السوق للعب  
واللهو والتمازى ما قبل نصف النهار ثم قال بارسل الله أنا معتكف قال ما أبعدك عن المعتكفين اهـ ملخصاً  
وقد أطلت في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحساناً  
حتى يكون مارج فيه القياس على الاستحسان كما أفاده الرجى فافهم (قوله وهو ما مر) أي من  
الحاجة الطبيعية والشرعية (قوله والالكان النسيان أولى الخ) لانه عذر ثبت شرعاً اعتبار الصحة  
معه في بعض الاحكام فتح أي كما في كل الصائم ناسياً وصحة الوقتية عند نسيان الفاتنة (قوله  
كما حققه الكمال) حيث قال والذي في الحاشية والخلاصة أنه لو خرج ناسياً أو مكرهاً أو لبول فحسبه الغريم  
ساعة أو لمرض فسد عنده وعلل في الحاشية المرض بأنه لا يغلب وقوعه فلم يصير مستثنى عن الإيجاب فأفاد  
الفساد في الكل وعلى هذا يفسد لولا إعادة مريض أو شهود جنازة وان تعينت عليه الا أنه لا يأنى كما في المرض

ولو مكث أكثر لم يفسد لانه محل له  
وكره تنزيهاً لمخالفة ما التزمه بلا  
ضرورة (فلو خرج) ولو ناسياً  
(ساعة) زمانية لا رملية كما مر  
(بلا عذر فسد) فيقضيه الا اذا  
أفسده بالردة واعتبراً أكثر النهار  
قالوا وهو الاستحسان وبحث  
فيه الكمال (و) ان خرج (بعذر  
يغلب وقوعه) وهو ما مر لا غير  
(لا) يفسد وأما ما لا يغلب كالنجاء  
غريق وانهدام مسجد فسقط  
لاثم لا لبطلان والالكان النسيان  
أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال

قوله لولا إعادة مريض هكذا بخطه  
ولعل صوابه لولا إعادة مريض  
اهـ مصححه

بل يجب كافي الجمعة ولا يفسد بها إلا أنها معلوم وقوعها فكانت مستثناة ويحل هذا إذا خرج لانتقاد غريب  
أو حريق أو جهاد عمّ نفيره فسد ولا يأنم وكذا إذا انهدم المسجد ونص عليه في الخانية وغيرها وكذا تفرق  
أهل وانقطاع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال وأما قول أبي حنيفة فاعتكافه فاسد إذا خرج  
ساعة لغير غائط أو بول أو جمعة ١٥ ملخصاً (قوله خلافاً لما فصله الزيلعي) حيث جعل الخروج لعبادة  
المريض والجنازة وصلاتها وانجاء الغريق والحريق والجهاد إذا كان النفير عاماً وأداء الشهادة مفسداً  
بخلاف خروجه إلى مسجد آخر بانهدام المسجد أو تفرق أهله لعدم صلوات الخمس فيه وإخراج ظالم كرها  
وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين ومشي في نور الإيضاح على هذا التفصيل لأعلى ما يأتي عن الثرغافهم  
(قوله لكن في النهر) حيث قال صرح في البدائع وغيرها بأن عدم الاستحسان في الانهدام والاكراه استحسان  
لأنه مضطر إليه لما أنه بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفاً لأنه لا يصلي بالجماعة الصلوات الخمس  
وهذا يفيد عدم الفساد بتفريق أهله اه وفي الشريعة لا يلية أنه نص على الاستحسان في ذلك في المحط والمبتغي  
والجوهرية قلت وكذا في التجني والسراج والتاريخية وبهذا سقط ما ذكره أبو السعود محشي مسكين من أن  
ما في البدائع وغيرها قول الصاحبين وأن الزيلعي ومسكين والشربلاني وغيرهم خطوا وأحد القولين بالاحتمال  
وأطال فيه بما لا يجدي أدلوك أن قول الصاحبين فإمعن الاستحسان في بعض الأعدا ردون بعض وهه  
يقولان بعدم الفساد بالخروج أقل من نصف نهار بلا عذر أصلاً وبالأصل كان ذلك قولهما لنفسه واحتمالهم لا  
صرح في البدائع في مسالتي الانهدام والاكراه بأنه لا يفسد إذا دخل مسجداً آخر من ساعته استثنى ما قبل  
من ساعته صريح في أنه على قول الإمام والحاصل أن مذهب الإمام الفساد بالخروج اللول أو غائط أو له  
كما مر التصريح به عن كافي الحاكم وعليه ما مر عن الخانية والخلاصة والفتح وأن بعض المشايخ استبعد  
عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخانية لم ير هذا الاستحسان وجهاً لأن انهدام المسجد لا يخرج عنه اثنين  
معتكفاً بناء على القول بأن إقامة الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر أول الباب ولأن الخروج لمرض وهو  
ونسبان إذا كان مفسداً مع أنه من قبل من له الحق سبحانه ونهالي فيكون للاكراه الذي هو من قبل (١٥)  
مفسداً بالاولى ولعل المحقق ابن الهمام نظر إلى هذا فتبع المنقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص كتب طائفة  
الرواية وفي الخانية وغيرها وتبعه صاحب البحر واعقده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في مثله مواهب  
الرجن وتبعهم المصنف أيضاً وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشربلاني قافهم (قوله  
وفي التاريخية) ومثله في القهستاني (قوله لو شرط) فيه إجماع إلى عدم الاكتفاء بانية أبو السعود (قوله  
جاز ذلك) قلت بشير إليه قوله في الهداية وغيرها عند قوله ولا يخرج الاحتياج إلى الإنسان لأنه معلوم وقوعها  
فلا بد من الخروج فيصير مستثنى اه والحاصل أن ما يغلب وقوعه يصير مستثنى حكماً وإن لم يشترطه وما فلا إلا  
إذا شرطه (قوله وخس المعتكف بأكل الخ) أي في المسجد والباء داخله على المقصور عليه بمعنى أن المعتكف  
مقصور على الأكل ونحوه في المسجد لا يحل له في غيره ولو كانت داخله على المقصور كما هو المتبادر يرد عليه  
أن النكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما لغيره في المسجد واعلم أنه كما لا يكره الأكل ونحوه  
في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كافي كراهية جامع الفتاوى ونص يكره النوم والأكل في المسجد  
لغير المعتكف وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل فيه كراهية تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل  
ما شاء اه (قوله فلو تجارة كره) أي وإن لم يحضر الساعة واختاره قاضيان ورجحه الزيلعي لأنه منقطع إلى  
الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأمر الدنيا بجر (قوله ورجعة) معطوف على أكل لأعلى بيع الاتأويل  
العقد بما يشمله (قوله لعدم الضرورة) أي إلى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظهيرية وقيل يخرج بعد  
الغروب للأكل والشرب اه وينبغي حمله على ما إذا لم يجد من يأتي له به فحينئذ يكون من الحوائج الضرورية  
كالبول بجر (قوله احضار مبيع فيه) لأن المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغله بها ودل تعليلهم أن  
المبيع لو لم يشغل البتة لا يكره احضاره كدراهم بسيرة أو كتاب ونحوه بجر لكن مقتضى التعليل الأول  
الكراهة وإن لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه أنه محرز عن شغله بحقوق العباد وقواهم وفيه شغله بها  
نتيجة التعليل ولذا أيد له في المعراج بقوله فيكره شغله بها قافهم وفي البحر وأفاذاً إطلاقه أن احضار ما يشتره لبأ كاه

خلافاً لما فصله الزيلعي وغيره  
لكن في النهر وغيره جعل عدم  
الفساد لانهدامه وبطلان جماعته  
وأخراجه كرها استحساناً وفي  
التاريخية عن الحجة لو شرط وقت  
النذر أن يخرج لعبادة مريض  
وصلاة جنازة وحضور مجلس علم  
جاز ذلك فليحفظ (وخس) المعتكف  
(بالكل وشرب ونوم وعقد احتاج  
إليه) لنفسه أو عياله فلو تجارة  
كره (كبيع ونكاح ورجعة)  
فلو خرج لأجلها فسد لعدم  
الضرورة (وكره) أي تحريمها لأنها  
محل إطلاقهم بجر (احضار مبيع  
فيه) كما كره فيه مبيعة  
غير المعتكف

مكروه وينبغي عدم الكراهة كما لا يخفى اهـ أى لان احضاره ضرورى لاجل الأكل ولانه لا شغل به لانه يسير وقال أبو السعود نقل الجوى عن البرجندى أن احضار الثمن والمبيع الذى لا يشغل المسجد جائز اهـ (قوله مطلقا) أى سواء احتاج اليه لنفسه أو عياله أو كان للتجارة أحضره أو لا كما يعلم مما قبله ومن الزيلعى والبحر (قوله للثمنى) هو ما رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع فى المسجد وأن يشد فيه ضالة أو يشد فيه شعرونه عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة فتح (قوله وكذا أكله) أى غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدرالك على ما فى الاشياء وعبرة ابن الكمال عن جامع الاسيحياتى لغیر المعتكف أن ينام فى المسجد مقبلا كان أو غربيا مضطجعا أو متكئا رجلا الى القبلة أو الى غيرهما فالمعتكف أولى اهـ ونقله أيضا فى المعراج وبه يعلم تفسير الاطلاق قال ط لكن قوله رجلاه الى القبلة غير مسلم لما نصوا عليه من الكراهة اهـ ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدرالك والنظر أن مثل النوم الأكل والشرب اذ لم يشغل المسجد ولم يلوته لان تنظيفه واجب كما مر لكن قال فى متن الوفاية وبأكل أى المعتكف وبشرب وبنام وبيع وبشترى فيه لا غيره قال من لا على فى شرحة أى لا يفعل غير المعتكف شيئا من هذه الامور فى المسجد اهـ ومثله فى القهستانى ثم نقل ما مر عن المجتبى (قوله وصحت) يدل عن السكوت للفريق بينهما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فان طال سعى حثا نهر وانما كره لانه ليس يشرب بعنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صحت يوم الى الليل رواه أبو داود وأسنده وخيفه عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم فى صمت فتح (قوله ويجب) لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون حراما كالغيبة مثلا كذا يكره كاشاد شعرقى وكذا كررت ويوج ساعة فالصمت عن الأول فرض وعن الثانى واجب فافهم (قوله فى الحكم الاجتزى) فيه التفريق فى الاجاب الا أن يقال انه نفي معنى ط عن الجوى أى لان كره بمعنى لا يفعل كما قيل فى قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره وقوله وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى لا تسهل كما ذكره ابن هشام فى آخر المغنى ويحتمل كون الاجبى غير كافى لو كان فيما آلهة الا الله ففسدنا ولم يدخل عليها حرف الجزل تحطها لما بعد لانها على صورة الحرفية والاولى جعل الجارية متعلقا بمحذوف والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى وكره تكلم الاتكلم بالبحر فحذف المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستثناء من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أى مما لا اثم فيه وهذا ما استظهره فى النهر أخذنا من العناية وبه رد على ما فى البحر من أن الاولى تفسر الخير بما فيه ثواب فيكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف غيره أى غير المعتكف اهـ بأنه لا شك فى عدم استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره له مطلقا اهـ والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا اذ لم يقصد به القرية والافقية ثواب (قوله وهو) أى المباح عند عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) أى اذا جلس له كما قيده فى الطهيرية ذكره فى البحر قبيل الوتر وفى المعراج عن شرح الارشاد لأبأس فى الحديث فى المسجد اذا كان قليلا فأما أن يقصد المسجد للحديث فيه فلا اهـ وظاهر الوعيد أن الكراهة فيه شريعية (قوله فى فرج) أى قبل أو دبر (قوله ولو كان وطؤه خارج المسجد) عسمة تعال للدرر إشارة الى رد ما فى العناية وغيرها من أن المعتكف انما يكون فى المسجد فلا يتيه به الوطء ثم قال وأتولوا بأنه جازله الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء وذكر فى شرح التاويلات أنهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم فى الجماع ثم يغتسلون فيرجعون الى معتكفهم فزل قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد اهـ قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر لا مكان الوطء فى المسجد وان كان فيه حرمة من جهة اخرى وهى حلول الجنب فيه على أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة فى مسجد بيتها فبأيتها فيه زوجها فيبطل اعتكافها اهـ (قوله فى الاصح) قال فى الشرب ليلية ولم يفسده الشافعى بالوطء فاسيا وهو رواية ابن جماعة عن أصحابنا اعتبارا له بالصوم كذا فى البرهان اهـ (قوله لان حالته مذكورة) تعليل للاصح ببيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف له حالة تذكروه فلا يغتفر نسبانه كالحرم والمصلى بخلاف الصائم (قوله وبطل بانزال الخ) لانه بالانزال صار فى معنى الجماع نهر (قوله لم يبطل) لعدم معنى الجماع ولذا لم يفسد به الصوم (قوله وان حرم السك) أى كل ما ذكر من دواعى الوطء اذ لا يلزم

مطلقا للثمنى وكذا أكله ونومه الا لغريب اشباه وقد قدمناه بديل الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه فى المجتبى (و) يكره تحريما (صحت) ان اعتقده قرينة والا لا لحديث من صحت نجا ويجب أى الصمت كفى قررا لاذكار عن شتر لحديث رحم الله امرأتكم فغفم أو سكت فسلم (وتكلم الاجتزى) وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محمل ما فى الفتح أنه مكروه فى المسجد بأكل الحسنات كأتا كل النار الخطب كما حقه فى النهر (تكفراء قرآن وحديث وعلم) وتدريس فى سير الرسول عليه السلام وقصص الانبياء عليهم السلام وحكايات الصالحين وكآبة امور الدين (وبطل بوطء فى فرج) أنزل أم لا (ولو) كان وطؤه خارج المسجد (ليلا) أو نهارا عامدا (أو ناسيا) فى الاصح لان حالته مذكورة (و) بطل (بانزال قبله) أو لمس (أو تخيذ ولو لم ينزل لم يبطل) وان حرم السك لعدم الحرج



من عدم البطلان بها حلها لعدم الحرج قال في شرح المجمع فان قلت لم تحرم الدواعي في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلو حرم الدواعي فيها لوقعوا في الحرج وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا يأكل ناسيا الخ) والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالأكل والشرب بدائع (قوله وردته) واذا بطل به لم يجب قضاءه كما تقدم (قوله ان داما اباما) المراد بالايام ان يفوته صوم بسبب عدم امكان النية ح ويقضيه في الانعام كالجنون ط (قوله سنة) عبارة البدائع وغير هاسنين والمراد بالمبالغة فيقضي في الاقل بالاولى (قوله استحسانا) والقياس لا يقتضي كافي صوم رمضان وجه الاستحسان ان سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع الحرج لان الجنون اذا طال قل ما يزول فيكثر رعيه صوم رمضان فيخرج في قضاائه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف فتح (قوله ولزمه الليالي) أي اعتكافها مع الايام (قوله لمسانه) فلا يكتفي بحزب دنية القلب فتح وقد مر (قوله اعتكاف ايام) كعشرة مثلا (قوله ولاه) حال من الليالي والاصل انه متى دخل الليل والنهار في اعتكافه فانه يلزمه متابعه ولا يجوز له لو فرق بحر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير معين لزمه اعتكاف شهر أي شهر كان متتابع في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر متتابع في نواه فانه يجزى ان شاء فترق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال لانه لبت واقامة والليالي قابلة لذلك بخلاف الصوم وتماحه في البدائع (قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فيلزمه الايام ط (قوله بلفظ الجمع) كثلثين يوما أو ليلة وكذا ثلاثة ايام فانه في حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة وان ارد بالعدد المعدادين يكون التمييز في المثال الاول في حكم الجمع لوقوعه تميزا وبينا لاذات الجمع أعني الشلان فافهم (قوله وكذا التثنية) فانها في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بليتهما وهذا عندهما وقال يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وأفاد ان المفرد لا تدخل فيه الليلة كما يأتي (قوله يتناول الاخر أي بجمعكم العرف والعبادة تقول كاعند فلان ثلاثة ايام وتريد ثلاثة ايام وما بازاها من الليالي وقال تعالى ثلاث ليال سويا وثلاثة ايام الارض افعبر في موضع باسم الليالي وفي موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو بازا صاحبه حتى انه في الموضع الذي لم تكن الايام فيه على عدد الليالي افر دكل واحد منهما بالذكر كقوله سمع ليال وثمانية ايام حوصا كافي البدائع (قوله فلو نوى الخ) لما ذكر لزوم الليالي بها الايام ولم يشهد ذلك بنيتها أعدها علم انه لا فرق ثم فرغ عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان في الكلام السابق اشارة الى مخالفة حكمه له فصح التفريع فافهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض النسخ التبر بصيغة الجمع وقبل لا يجمع كالعذاب والسراب كما في القاموس (قوله صحت نيته) فيلزمه الايام بغير ليل وله خيار التفريق لان القرية تعلق بالايام وهي متفرقة فلا يلزمه التتابع الا بالاشتراط كافي الصوم ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لنيته الحقيقة) أي اللغوية أما العرفية فتشمل الليالي كما قدمناه واذا كان للفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الاطلاق عند أهل العرف الى العرفية كما نضوا عليه فلذا احتاج الى النية اذا اريد به الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما ورد من أن الحقيقة لا تحتاج الى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضا في استعمال اللغوية باق فصحت نيته اه فكان العرف مشتركا والظاهر أن الاكثر استعمال خلاف اللغوي فلذا انصرف اليه عند الاطلاق واحتاج اللغوي الى النية (قوله لا) أي لا تصح نيته لانه نوى ما لا يحتمله كلامه بحر والحاصل انه اما أن يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليل وكل من الستة اما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو ينوي ما لم تكن له نية فهي أربعة وعشرون وعلمت حكم المثنى والمجموع بأقسامهما بنى المفرد فلو نذر اعتكاف يوم لزمه فقط نواه أو لم ينو وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم كما مر وتمامه في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي بأن أي بلفظة شهرا أو قال ثلاثين يوما فافهم ما مر (قوله لما مر) أي أول الباب من قوله لعدم محليتها ح أي فان الباقي

ولا يبطل بانزال بركرا أو نضر ولا يسكر لئلا ولا يأكل ناسيا البقاء الصوم بخلاف أكله عمدا وردته وكذا انعامه وجنونه ان داما اباما فان دام جنونه سنة قضاء استحسانا (وزمه الليالي بنذره) بلسانه (اعتكاف ايام ولاه) أي متتابعة وان لم يشترط التتابع (كعكسه) لان ذكر أحد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر (فلو نوى في) نذر (الايام النهار) خاصة (صحت نيته) لنيته الحقيقة (وان نوى بها) أي بالايام (الليالي لا) بل يلزمه كلاهما (كالمونذرا اعتكاف شهر ونوى النهر خاصة أو نوى) (عكسه) أي الليالي خاصة فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم لمقتدر يشمل الايام والليالي فلا يحتل مادونه الا أن يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا نفي عليه لما مر

هذا آخر تصحيح الفقير محمد قطة الهدوى من هذا الجزء

وبعد استثناء الايام هو الليالي المجردة فلا يصح الاعتكاف المذور فيها لما قامت بشرطه وهو ان يوم (قوله واعلم ان الليالي تابعة للايام) أى كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها لا ترى أنه يصلى التراويح في أول ليلة من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا اذا ذكر المثنى أو المجموع يدخل المسجد قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كما صرح به في الخاتمة وصرح بأنه اذا قال أيا ما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الايام الا اذا ذكر له عددا معينا بحر (قوله الا ليلة عرفة الخ) عبارة البحر عن المحيط الا في الحج فانها في حكم الايام الماضية فليلة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن أخيه الولوالجية الليلة في كل وقت تبع لنهار يأتى الا في أيام الاضحية فتبع لنهار ما مضى رفقاً بالناس اه قلت وفي حج الولوالجية أيضا الليل في باب المناسك تبع لنهار الذي تقدم ولهذا الوقف بعرفة ليلة النحر قبل الطلوع أجزأ اه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر والتي تليها والتي بعدها حتى صح النحر في الليالي وجاز الرمي فيها والمراد أن الافعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها في الليالي التي تلي ذلك النهار رفقاً بالناس وبسبب ذلك اطلق على تلك الليلة أنها تتبع اليوم الذي قبلها أى تبع له في الحكم لاجل حقيقة والافضل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة النحر ليلة التي يليها يوم النحر ولو كانت لليوم الذي قبلها لصارت اسمها ليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لالغة ولا شرعا وحينئذ فلا يصح ما قيل ان اليوم الثالث من أيام النحر لا ليلة له وليوم التروية ليلتان الا أن يريد من حيث الحكم والالزام أنه لو نذر اعتكاف يوم التروية ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليالٍ والظاهر أنه لا يتقبل به أحد فافهم (قوله دائرة في رمضان اتفاقا) أى دائرة معه بمعنى أنها توجد كلها وجدفهي مختصة به عند الامام وصاحبه لكانها عندهما في ليلة معينة منه وعنده لا تعين ويشير الى ما قلنا في تفسير الدوران ما في البحر عن الكافي ليلة القدر في رمضان دائرة لكانها تتقدم وتتأخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتقدم ولا تتأخر اه فافهم (قوله لجواز كونها في الاول) أى في رمضان الاول في الاولى أى في الليلة الاولى منه وفي رمضان الاخر في الليلة الاخرى منه فاذا السليح رمضان الاول لا يقع للاحتمال الاول واذا لم ينسج الاخر لا يقع أيضا للاحتمال الثاني فاذا انسج الاخر لا يقع وجودها في أحدهما حينئذ يقع (قوله اذامضى الخ) يعنى اذا كانت هي الليلة الاولى فقد وقع بأول ليلة من القابل وان كانت الثانية أو الثالثة الخ فقد وجدت في الماضي فيتحقق عندهما وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رمى (قوله لكان قديه الخ) أى قيد صاحب المحيط الاقتاء بقول الامام بكون الخائف فتيها أى عالماً باختلاف العلماء فيها والافلو كان عاتياً فهي ليلة السابع والعشرين لان العوام يسمونها ليلة القدر فينصرف حلقه الى ما نعارف عنده كما هو أحد الاقوال فيها وله أدلة كثيرة من الاحاديث وأجاب عنها الامام بأن ذلك كان في ذلك العام (تمة) ما ذكره عن الامام هو قول له وذكر في البحر عن الخاتمة أن المشهور عن الامام انها تدور أى في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره اه قلت ويؤيده ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته المكية بقوله واختلف الناس في ليلة القدر أعني في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور وبه أقول فاني رأيتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثر ما رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه ورأيتها مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتر وفي الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر اه وفيها للعلماء أقوال اخر بلغت ستة وأربعين (خاتمة) قال في معراج الدراية اعلم أن ليلة القدر ليلة فاضلة يستحب طابها وهي أفضل ليالي السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن ابن المسيب من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ نصيبه منها وعن الشافعي العشاء والصبح وبراها من المؤمنين من شاء الله تعالى وعن المهلب من المالكية لا تمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن يراها أن يكتبها ويدعو الله تعالى بالاخلاص اه اللهم اننا نسألك الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل والنعون على الانعام باذا الجلال والاكرام الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مطلب  
في ليلة القدر

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج) \*

لما كان مركبا من المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخر في حديث بني الاسلام على خمس اخره وختم به العبادات اي الخالص والافقوا النكاح والعنق والوقف يكون عبادة عند النية لكنه لم يشرع اقصا المتعبد فقط ولذا اصح بلانية بخلاف اركان الاسلام الاربعة فانها لا تكون الا عبادة لاشتراط النية فيها هذا ما ظهر لي وأورد في التمر على قولهم مركب انه عبادة بدينية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لانه جزء مفهوم اه وفيه أن كونه عبادة مركبة مما اتفقت عليه كلهم اصولا وفروعا حتى أوجبوا الحج عن الميت وان فات عمل البدن ابقاء الجزء الآخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قولهم انه مركب تعريفا له لبيان ماهيته حتى يقال أن المال شرط فيه لاجزء مفهومه بل المراد بيان أن التعبد به لا يتوصل اليه غالبا الا بأعمال البدن وانفاق المال لاجله والصلاة والصوم وان كاتبا لابتداهما من مال كثوب يستعورنه وطعام يقيم بيته فان ذلك ليس لاجلها بمعنى أنه لولاها لم يفعلها ولذا لم يجعل المال من شروطها وجعل من شروطه وأيضاً فان المال فيها يسير لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الا فاق فإنه كثير فناسب أن يكون مقصودا في العبادة ولذا وجب دفعه الى النائب عند العجز الدائم عن الافعال ولم يجب الحج على الفقير القادر على المشي ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والسحور هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بفتح الحاء وكسر هاء) بهم اقترئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر ط عن المنع والنهر (قوله كما ظنه بعضهم) هو الزبلي تبع الاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تقييده بالمعظم عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرعاً زيارة الحج) اعلم أنهم عرّفوه بأنه قصد البيت لاداء ركن من أركان الدين فسمي اللغة واعتزضهم في الفتح بأن أركانه الطواف والوقوف ولا وجود للخصص الا بأجزائه المشخصة وما هيته الكلية منتزعة منها وتعريفه بالقصد لاجل الاعمال يخرج لها عن المفهوم الليم لأن يكون تعريفها اسما غير حقيقي فهو تعريف للمفهوم الاسم عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المخصوصة لانفس القصد المخرج لها عن المفهوم مع أنه فاسد في نفسه فإنه لا يشمل الحج والنفل والتعريف انما هو للعج مطلقا كتعريف الصلاة والصوم وغيرهما لا للفرض فقط ولانه حينئذ يخالف سائر أسماء العبادات فانها أسماء الافعال كالصلاة للقيام والقراءة والحج والصوم للإمساك الخ والزكاة لاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره كعرفة اه ملخصا فعدل الشارح عن تفسير الزبلي الزيادة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف تبعاً للبحر ليكون اسما للافعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حشوا اذا مراد به كما قالوا هو الطواف والوقوف تخلص عنه تفسيره بأن يكون محرم الخ قيل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم عليه ادخال الشرط أي الاحرام في التعريف فلو أتى بزيارة على معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل المخصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه وفيه أن الزيارة أيضا ليست ماهيته الحقيقية فيرد ما مر في تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما سيجري به الشارح ولوسلم فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدونه كن صلى بلا طهارة ولذا ذكروا النية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نظائره من أسماء العبادات لان المراد بالقصد ههنا الاحرام وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدنة مع السوق كما سيأتي فيكون عمل الجوارح أيضا ولأن قوله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به الطواف والوقوف فهو قصد مقترن بهذه الافعال لا مجرد القصد فلم يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات نعم فتقوا بين الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلا والفعل تبعاً وعكسوا في غيره لان الشائع في المعاني الاصطلاحية المنقولة عن المعاني اللغوية أن تكون أخص من اللغوية لا مابينة لها ولما كان الحج لغة هو مطلق القصد الى معظم خصوصاً بكونه قصد الى معظم معين بأفعال معينة ولو جعل اسما للافعال المعينة أصالة لباين المعنى اللغوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فإنه في اللغة مطلق الاسماء لخصوصه بكونه اسما كعن المنطرات بنية من الدليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وتركبة الشيء نظيره وتركبة المال المسماة زكاة شرعاً لتكليف

\* (كتاب الحج) \*

(هو) بفتح الحاء وكسر هاء لغة  
القصد الى معظم لا مطلق القصد  
كما ظنه بعضهم وشرعا  
(زيارة) أي طواف ووقوف  
(مكان مخصوص) أي الكعبة  
وعرفة (في زمن مخصوص)  
في الطواف من فجر النحر الى آخر  
العمر وفي الوقوف من زوال شمس  
عرفة لغير النحر

جزء منه فانه طهارة لقوله تعالى تطهرهم وتزكهم بها فهي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو التملك فلهذا جعل القصد أصلا في تعريف الحج شرعا دون غيره وان كان القصد شرطيا في الكل وكذا جعل أصلا في تعريف التيمم فانه في اللغة مطلق القصد وعرفوه شرعا بأنه قصد الصعيد الطاهر على وجه مخصوص وهو الضربتان فهو قصد مقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسما للفعل العبد وهذا معنى قول الزبلي جعل الحج اسما للقصد خاص مع زيادة وصف كالتيمم اسما لمطلق القصد ثم جعل في الشرع اسما للقصد خاص بزيادة وصف اه هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المحل (قوله سابقا) أي على الوقوف والطواف أما كونه من الميقات فواجب ط (قوله لعذر) اما لان الآية نزلت بعد فوات الوقت وظلوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفه على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زبلي وقدم الاول لما في حاشيته للشلبي عن الهدي لابن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود أوخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما واحدا وهذا هو الاثر بيهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدعي تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذ اشرع فيه فأين هذا من وجوب ابتداءه اه (قوله مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على الفور للاحتياط فان تأخيرها تعرض لضلقات وهو منتف في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يعلم بقاء حياته الى أن يعلم الناس مناسكهم تكميلا للتبليغ لقوله تعالى اقد صدق الله رسوله الرؤيا الآية فهذا أرفى في التعليل ولذا جعل الاول تابعه له فهو كقولنا كرم زيد لانه محسن اليك مع انه أبوك (قوله لان سببه البيت) دليل الاضافة في قوله تعالى والله على الناس حج البيت فان الاصل اضافة الاحكام الى أسبابها كما تقر في الاصول ولا يكثر الواجب اذ لم يكثر سببه ولحديث مسلم بإيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسل الله ففسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم قال في النهر والآية وان كنت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يحتمل إلا أن اثبات النفي بمقتضى النفي أولى (قوله وقد يجب) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما اذا جاوز الميقات بلا حرام) أي فانه يجب عليه أن يعود الى الميقات ويبلغ منه وكذلك يجب عليه قبل المجاوزة قال في الهداية ثم الاتفاق اذا انتهى الى المواقف على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة عندها أو لم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات الا محرما ولو لتجارة ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوى فيه التاجر والمعتقر وغيرهما اه قال ح فتحصل من هذا أن الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الاتفاق وانما يكونان نفلا من البسطة والحرى اه قلت وفيه نظر فان حرمة تجاوزته بدون احرام لا تدل على أن الاحرام لا يكون الا واجبا من الاتفاق لان الواجب كونه متلبا بالاحرام وقت المجاوزة سواء كان الاحرام بحج نفل أو غيره لان الاحرام شرط لحل المجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصودا كما مر في الاعتكاف ونظيره أيضا أن الجنب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل لسنة الجمعة مثلا ثم دخل جازم مع أنه انما نوى الغسل المسنون وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يغتسل لغيره وهنا اذا أراد مجاوزة الميقات وكان قاصدا للنسك وأحرم بنفسك فرض أو منذورا ونفل كفاه لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصدا لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلا فحينئذ يكون احرامه واجبا ونظيره تحية المسجد تندرج في أي صلاة صلاها فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاتها على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى أعلم فرض الشارح تبعا للبحر والنهر نصير بالوجوب بما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه يجب عليه العود الى الميقات ويبلغ منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لاجل المجاوزة أما لو أحرم قبلها بنفسك فرض أو نذرا ونفل فهو على ما نوى من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل المجاوزة وحينئذ فلا حارزة في عبارته فافهم (قوله كما سيجي) أي قبيل فصل الاحرام وكذا قبيل فصل الاحصار (قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب الخيرا أي وان اختار العمرة

(بفعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من أركان الدين ليم حج النفل (فرض) سنة تسع واعا آخره عليه الصلاة والسلام لعشر لعذر مع علمه ببقاء حياته ليكمل التبليغ (مزة) لان سببه البيت وهو واحد والزيادة تطوع وقد تجب كما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه كما سيجي يجب عليه أحد النسكين فان اختار الحج اتصف بالوجوب

مطلب  
فإن حج بمال حرام

انصفت بالوجوب وانما تركه لعدم اقتضاء المقام اياه اه ح (قوله كاللحج بمال حرام) كذا في البحر والاولى التمثيل باللحج رياء وسمعة فتدبر ان الحج نفسه الذي هو زيارة مكان مخصوص الحج ليس حراما بل الحرام هو انفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما أن الصلاة في الارض المفسوبة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان المفسوب لا من حيث كونه الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن انصافه بالحرمه وهنا كذلك فان الحج في نفسه مأموره وانما يحرم من حيث الانفاق وكأنه أطلق عليه الحرمه لان المال دخل فيه فان الحج عبادة مركبة من عمل البدن والمال كما قدمناه ولذا قال في البحر ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث مع أنه يسقط الفرض عنه معها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عشاها تارك الحج اه أي لان عدم الترتيب على الصحة وهي الاتيان بالشرايط والاركان والقبول المترتب عليه الثواب يتنى على أشياء بكل المال والاخلاص كالوصلى مراتبها أو صام واعتاب فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى أعلم (قوله من يجب استئذانه) أحد أبوابه المحتاج الى خدمته والاجداد والجدات كالأبوين عند فقد هما وكذا الغريم لم يكونا مال له يقضى به والكفيل لو بالاذن فيكره خروجه بلا اذنه كما في الفتح وظاهره أن الكراهة تحريرية ولذا عبر بالشارح بالوجوب وزاد في البحر عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته ومن عليه نفسته اه والظاهر أن هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة في غيبته قال في البحر وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقا كما سرح به في الملتقط (قوله حتى يلتقي) وان كان الطريق مخوفا لا يخرج وان التقي بجزع عن التوازل (قوله على الفور) هو الاتيان به في أول أوقات الامكان وبشأنه قول محمد انه على التراخي وليس بمعناه تعيين التأخير بل بمعنى عدم لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يصلح عطفه على الثاني فهو خبر مبتدأ محذوف أو قوله عند الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هذا عند الثاني بقوله وأصح عطف عليه فافهم (قوله ومالك وأحمد) عطف على الامام فيفيد اختلاف الرواية عنهما أيضا وعبارته شرح درر الحصار فتنبه أيضا حيث قال وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فافهم (قوله أي سنينا الخ) ذكره في البحر بحثا وأتى بسنين منونا لانه قد يجري مجرى حين وهو عند قوم طرد (قوله الابالاصرار) أي لكن بالاصرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاسرار تحت المدة ح ثم لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الفسق عدم الائتم فانه يأثم ولو بمرة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير لا اكمل أن حد الاصرار أن تتكرر منه تكرار يشعر بقله المسالة بدينه اشعارا بتركاب الكبيرة بذلك اه ومقتضاه أنه غير معتد به بعد دبل مفقوس الى الرأي والعرف والظاهر أنه بمرتين لا يكون اصرارا ولذا قال أي سنينا فاقوله في شرح الملتقى فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر غير محذور لان مقتضاه حصوله بمرة واحدة فضلا عن المراتين فافهم (قوله ووجهه الخ) أي وجه كون التأخير صغيرا ان الفورية واجبة لانها ظنية لظنية دليلها هو الاحتياط لان في تأخيرها تعريضها للنفوت وهو غير قطعي فيكون التأخير مكرروما تحريرا لا حراما لان الحرمه لا تثبت الا بقطعي كقضاياها وهو الفرضية وما ذكره مبني على ما قاله صاحب البحر في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي ان كل ما كره عندنا تحرر بمافهم من الصغار تركه عذفا من الصغار ما هو ثابت بطعي كوطي المظاهرة نها قبل التكفير والبيع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان أداء) أي ويسقط عنه الائتم انصافا كما في البحر قبل المراتم تقويت الحج لائتم التأخير قلت لا يخفى ما فيه بل الظاهر ان الصواب اتم التأخير اذ بعد الاداء لا تنويت وفي الفتح ويأثم بالتأخير عن أول سنى الامكان فلو حج بعده ارتفع الائتم اه وفي التهستاتي فبأثم عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره فانه رافع للاثم بخلاف (قوله وان اتم بموته قبله) أي بالاجماع كما في الزيلعي أما على قولهما فظاهر وأما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنده لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه اتم قبل من السنة الاولى وقبل من الاخرة من سنة رأى في نفسه النقص وقيل يأثم في الجملة غير محكوم بعين بل علمه الى الله تعالى كما في الفتح (قوله وسعه أن يستقرض الخ) أي جازله ذلك وقيل يلزمه الاستقراض كما في لباب الناسك قال من لا على القسارى في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر فان حمل حقوق الله تعالى اخف من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا يرد على

وقد يتصف بالحرمه كاللحج بمال حرام وبالكراهة كاللحج بلا اذن من يجب استئذانه وفي التوازل لو كان الابن صبيحا فلا ب منع حتى يلتقي (على الفور) في العام الاول عند الثاني وأصح الروايتين عن الامام ومالك وأحمد فيفسق وترد شهادته بتأخير أي سنينا لان تأخير صغيرا وبارتكا به مرة لا ينسق الابالاصرار بجزع ووجهه أن الفورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولذا أجمعوا أنه لو تراخي كان أداء وان اتم بموته قبله وقالوا لم يحج حتى أتلف ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك أي لو نوايا وفاء اذا قدر كما قبله في الفقهية

القول الاول ايضا ان كان المراد بقوله ولو غير قادر على وفائه ان يعلم انه ليس له جهة وفاً أصلاً أما لو علم أنه غير قادر في الحال وغلب على ظنه انه لو اجتهد قدره على الوفاء فلا يرد والظاهر أن هذا هو المراد أخذاً بما ذكره في الظهيرية أيضاً في الزكاة حيث قال ان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في اكبر رأيه انه اذا اجتهد بقضاء دينه قدر كان الافضل أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضائه حتى مات يرجى أن يقضى الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وان كان اكبر رأيه انه لو استقرض لا يقدر على قضائه كان الافضل له عدمه اهـ واذا كان هذا في الزكاة المتعلقة بها حق الفقراء ففي الحج أولى (قوله على مسلم الحج) شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب أربعة أنواع \* الاول شروط الوجوب وهي التي اذا وجدت بتامها وجب الحج والافلا وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي القدرة في اشهر الحج أو في وقت خروج أهل بلده على ما يأتي \* والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان وجدت بتامها مع شروط الوجوب وجب أدائه بنفسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجحاج او الايصاء عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الحبس والحرم أو الزوج للمرأة وعدم العدة لهما \* النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الاسلام والاحرام والزمان والمكان والتمييز والعقل ومباشرة الافعال الابدعز وعدم الجماع والاداء من عام الاحرام \* النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض وهي تسعة أيضا الاسلام وبقاؤه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النفل وعدم الفساد وعدم النية عن الغير (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة ثم اسلم بعد ما اقتقر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسالم فلم يحج حتى اقتقر حيث يتقرر وجوبه دينياً في ذمته فح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر قلت وفيه نظر لان على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من أول سني الامكان ولكنه يتخير في أدائه فيه أو بعده كما في الصلاة تجب بأول الوقت موسعاً والازم أن لا يتحقق الوجوب الا قبيل الموت وأن لا يجب الاجحاج على من كان صحيحاً ثم مرض أرمي وأن لا يأتى المقرط بالتأخير اذ اقامت قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله وقد حققناه الحج) حاصل ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير مخاطب بها أداء واعتقادوا البخاريين مخاطب باعتقاد افقظ والعراقيين مخاطب بهم اذ عاقب عليهما قال وهو المعتقد كما حرره ابن نجيم لان ظاهر النصوص يشهد لهم وخلافه تأويل ولم ينقل عن أبي حنيفة واصحابه شيء يرجع اليه اهـ ولا يخفى أن قوله في حق الاداء يفهم أنه مخاطب بها اعتقاد افقظ كما هو مذهب البخاريين وهو ما صححه صاحب المنار لكن ليس في كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتقده هناك وما قبل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظراً لما علمت من أنه لا نص عن أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبد مدبر اكان أو مكاتباً أو مبعوضاً أو مأذوناً به ولو بمكة أو كانت أم ولد لعدم أهلية الملك الزاد والراحلة ولذا لم يجب على عبد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق النسيب فانه للتفسير لا للاهلية فوجب على فقراء مكة وهذا التفرق يظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج نهر وهو وجود الاهلية فيهما لافيه والمراد أهلية الوجوب والافلا بعد أهل للاداء فيقع له فلا كما سيأتي (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول فذهب فخر الاسلام الى انه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الدبوسي الى انه مخاطب بها احتياطاً بجر وقد مننا الكلام على المعتوه في أول الزكاة فراجع (تنبيه) ذكر في البدائع انه لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كما لا يجب عليهما اهـ ونقل غيره صحة حجهما ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراكه وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق يجعل الاول على أدائها بنفسها والثاني على فعل الولي ففي الولو الجلية وغيرها الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون لان احرامه عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اهـ وسيأتي تمامه (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بجر وقوله أو بأخبار عدل الحج هذا من اسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب بقى لو أدى قبله ذكر القطبي في مناسكه بحسبنا انه لا يجوز عن الفرض ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم مما مر وبان الحج يصح

(على مسلم) لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار (حر مكلف) عالم بفرضيته اما بالكون في دارنا وما بأخبار عدل



بطلن التبة بلا تعين الفرضية بخلاف الصلاة وبانه يصح عن نشأ في دارنا وان لم يعلم بالفرضية كما علمته (قوله  
 اومستورين) افاد أن الشرط أحد شطري الشهادة العدد والعدالة كما في النهر (قوله صحيح البدن) أي  
 سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت  
 على الرحلة بنفسه وأعمى وان وجد قائدا ومحبوس وخائف من سلطان لا بأنفسهم ولا بالنياية في ظاهر المذهب  
 عن الامام وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما وجوب الاجحاج عليهم ويجزئهم ان دام العجز وان زال أعادوا  
 بأنفسهم والحاصل انه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما وعثرة الخلاف تظهر  
 في وجوب الاجحاج والايباء كما ذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل  
 الخروج الى الحج تقرر في ذمته فيلزمه الاجحاج فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الايباء لانه لم يؤخر بعد  
 الايجاب ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التحفة اختيار قولهما وكذا الاستيعاب في وقواه في الفتح  
 ومشى على أن الصحة من شرائط وجوب الاداء اهـ من البحر والنهر وحكى في اللباب اختلاف التعصم وفي  
 شرحه أنه مشى على الاول في النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني صححه فاضى خان  
 في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه الخلاف المار كما علمته  
 (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما مر وظاهره أنه لو كان حبس لمنعه حقا قادرا على أدائه لا يستقط  
 عنه وجوب الاداء (تنبيه) ذكر في شرح اللباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بمعناه من الامراء  
 ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالي عن حقوق العباد وتماه فيه ولا يخفى ان هذا ان دام عجزه الى الموت  
 والا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد أيضا بما اذا كان قادرا على الحج ثم عجز والافلا يلزمه  
 الاجحاج على الخلاف المذكور آنفا (قوله يمنع منه) أي من الحج أي الخروج اليه ط (قوله ذى  
 زاد وراحلة) افاد انه لا يجب الا بعك الراد ومك اجرة الرحلة فلا يجب بالاباحة أو العارية كما في البحر  
 وسبيل اليه (قوله مختصة به) فلا يكتفى لو قدر على راحلة مشتركة بركبها مع غيره بالمعاقبة شرح اللباب  
 (قوله وهو المسمى بالمتب) بنسب الميم اسم مفعول أي ذو القتب وهو كما في التماسوس الا كاف الصغير حول  
 السنام ح وذ ك ضمير الراحلة باعتبار كونها مركوبا (قوله والا) أي ان لم يقدر على ركوب المتب (قوله  
 على المحارة) هي شبه اليهودج قاموس أي على شق منها بشرط أن يجده له معادلا كما صرح به الشافعية وما في البحر  
 من أنه يمكنه أن يضع في الشق الآخر امتعته رده الخير الرمل وفي شرح اللباب اما ركوب زاملة أي مقتب  
 أو بشق يحمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفهة فليس لها عبرة اهـ والظاهر أن المراد بالتحفة التخت المعروف في  
 زماننا المحمول بين جلين أو بقلين لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بأنه منابذ لما قرره من  
 أنه يعتبر في كل ما يلبس بحاله عادة وعرفا فأن لا يقدر الا عليها اعتبر في حقه بلارتياب وان قدر بالمحمل أو المقتب  
 فلا يعذر ولو كان شريفاً وذا ثروة اهـ (قوله لا فاق) مرتبط بقوله وراحلة لا بقوله فتشترط لايها مه  
 ان غير الا فاق يشترط له المقتب فلا يناسب قوله لا لمسكى يستطيع المشى والحاصل أن الزاد لا بد منه ولولمسكى  
 كما صرح به غير واحد كصاحب الينايع والسراج وما في الخمانية والنهاية من أن المسكى يلزمه الحج ولو فقيرا  
 لازادله نظرفيه ابن الهمام الا أن يراد ما اذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الرحلة فتشترط للا فاق  
 دون المسكى القادر على المشى وقبل شرط مطلقا لان ما بين مكة وعرفات اربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على  
 مشيا كما في المحيط وصحح صاحب اللباب في منسكه الكبير الاول ونظرفيه شارحه القارى بأن القادر نادر ومبنى  
 الاحكام على الغالب وحد المسكى عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كما ذكره الكرماني وهو بعيد جدا  
 بل الظاهر ما في السراج وغيره انه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق  
 من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما ما دونه فلا اذا كان قادرا على المشى وتماه في شرح اللباب (تنبيه)  
 في اللباب القنبر الا فاق اذا وصل الى ميقات فهو كالمسكى قال شارحه أي حيث لا يشترط في حقه الزاد  
 والراحلة ان لم يكن عاجرا عن المشى وينبغي أن يكون الغنى الا فاق كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله  
 الى أحد المواقيت فالتقييد بالنقير لظهور عجزه عن المركب وليفقد أنه يعين عليه أن لا يسرى فلا على زعم انه  
 لا يجب عليه لفقره لانه ما كان واجبا وهو افاق فلما صار كالمسكى وجب عليه فلو نواه فلا يلزمه الحج ثانيا اهـ

أومستورين (صحيح) البدن (بصير)  
 غير محبوس وخائف من سلطان يمنع  
 منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالاعتاد  
 للحج ونحوه اذا قدر على خبر وجب  
 لا بعد قادرا (وراحلة) مختصة به  
 وهو المسمى بالمقتب ان قدر والا  
 فتشترط القدرة على المحارة  
 للا فاق بالزاد والراحلة لا لمسكى  
 يستطيع المشى

مخلصا وتطيره ما سئذ كره في باب الحج عن الغير من أن المأمور بالحج اذا وصل الى مكة لم يكت ليحج حج  
 الفرض عن نفسه لكونه صار قادرا على ما فيه كما سئل ان شاء الله تعالى (قوله لشبهه بالسعي الى الجمعة) اي  
 في عدم اشتراط الرحلة فيه (قوله وأفاد) أي حيث عبر بالراحلة وهي من الابل خاصة وهو الموافق للهداية  
 وشروحهما ولما في كتب اللغة من أنها المركب من الابل ذكرنا مكان أو أنى وما في القهستاني من تفسيرها  
 بأنها ما يحملها ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره وأنها في الاصل البعير القوي على الاسفار والاحمال اه  
 لا يخالف ذلك لأن غير البعير لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن  
 شرح الصباغى بأنه لو ملك كرى حمار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الاذرى  
 من الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار فيمن ينسبه وبين مكة مراحل يسيرة دون البعيدة لأن غير  
 الابل لا يقوى عليها قال السندى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جدا ولم أرفى كلام أصحابنا ما يخالفه  
 بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه قافهم (قوله وانما صرحوا بالكرهية) أي التزنية  
 كما استظهره صاحب الجريد ليل افضلية مقابله ط (قوله به يفتي) لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة  
 وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن الغير أن يحج راكبا اذا اتسعت النفقة حتى لو حج ماشيا ولو باره  
 ضمن كما صرح به في الباب لكن سياتى آخر كتاب الحج ان من نذر حجا ماشيا وجب عليه المشى في الاسح  
 وعليه المتون وعلة في الهداية وغيرها بأنه التزم القربة بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا  
 كتب الله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بسبع مائة ولأنه أشق  
 على البدن فكان افضل وغمامه في شرح الجامع الحافى وقال في الفتح فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشيا  
 فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صائغا مع المشى او لا يطيقه  
 والا فلا شك أن المشى أفضل في نفسه لأنه أقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المار وغيره قلت وأما  
 مسألة الحج عن الغير فلعلى وجهها أن الميت لما عجز عن احدى المشقتين وهى مشقة البدن ولم يتقدر الاعلى  
 الاخرى وهى مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فلزم الاتيان بها كاملة ولذا وجب الاجحاج من منزل  
 الأمر والاتفاق من ماله ولم يجزه تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليست (قوله والمقرب أفضل من  
 المحارة) لأنه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولأنه أبعد من الرياء والسمعة وأخف على الحيوان (قوله وفي  
 اجارة الخلاصة الخ) قال الخياط الراملى تنبأ في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الجحاف على الحمار  
 وانصاف في حق الجمل فتأمل وذكر في الجوهر أن المئ ستة وعشرون أوقية والاقية سبعة مثاقيل وهى  
 عشرة دراهم والمائتان وأربعون مناهى الوسق وهى قطار دمشق تقريبا (قوله وظاهره ان البغل كالحمار  
 كذا في النهر وكأنه أراد الحمار القوي المعتدل لال انقال في الاسفار فانه كالبغل والافأكثر الحمار دون البغال  
 بكثير فافهم (قوله ولو وهب الابل لابنه الخ) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا يئ أحدهما على  
 الآخر يعلم حكم الاجنبى بالاولى ومراده افادة أن القدرة على الزاد والراحلة لا بدتها من الملك دون الاباحة  
 والعارية كما قد سناه (قوله وهذا) أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا  
 للاصوليين) حيث قالوا انها من شروط وجوب الاداء وتماه في البحر وفيما علقناه عليه (قوله كما مر  
 في الزكاة) أي من بيان ما لا بد منه من الخوائج الاصلية كفرسه وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وآلات حرقته  
 وأثاثه وقضاء ديونه وأصدقته ولو مؤجلة كما في الباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في الباب أيضا  
 وان وجد مالا وعليه حج وزكاة يحج به قيل الآن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرف اليها اه  
 (تبينه) ليس من الخوائج الاصلية ما جرت به العادة المحدثه برسم الهدية للاقارب والاصحاب فلا يعذر  
 بقول الحج ليجزه عن ذلك كما ينسب عليه العمادى في منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاه بعضهم الى منسك المحقق  
 ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود الى مناسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يسكنه هو  
 أو من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن أو عبدا أو متاع أو كتب شرعية أو آلية كعريية أما  
 نحو الطل والنجوم وأمثالها من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستطاعة وان احتاج اليها كما في شرح الباب عن  
 التارخانية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزائد) لانه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة

لشبهه بالسعي للجمعة وأفاد أنه لو قدر  
 على غير الرحلة من بغل أو حمار  
 لم يجب قال في البحر ولم أره صريحا  
 وانما صرحوا بالكرهية وفي  
 السراجية الحج راكبا أفضل منه  
 ماشيا به يفتي والمقرب أفضل من  
 المحارة وفي اجارة الخلاصة حمل  
 الجمل مائتان وأربعون مناهى والحمار  
 مائة وخمسون فظاهره أن البغل  
 كالحمار ولو وهب الابل لابنه مالا  
 يحج به لم يجب قبوله لأن شرائط  
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا  
 منها باتفاق الفقهاء خلافا  
 للاصوليين (فضلا عن ما لا بد منه)  
 كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومزمته  
 ولو كبيراً يمكنه الاستعناء  
 ببعضه والحج بالقاضل فانه لا يلزمه  
 بيع الزائد نعم هو الافضل

وعلم به عدم لزوم بيع الكل  
والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى  
وكذا لو كان عنده مالواشترى به  
مسكنا وخادما لا يبيعه بعده ما يكفي للحج  
لا يلزمه خلاصة وحزرقى التهراته  
يشترط بقاء رأس مال لحرفته  
ان احتاجت لذلك والا لا وفي  
الاشباه معه ألف وخاف العزوبة  
ان كان قبل خروج أهل بلده فله  
التزوج ولو وقته لزومه الحج  
(و) فضلا عن (نفقة عياله) ممن  
تلتزم نفقته لتقدم حق العبد  
(الى) حين (عوده) وقبل بعده  
يوم وقيل بشهر (مع أمن  
الطريق) بغلبة السلامة ولو  
بالرشوة على ما حققه الكمال

مطال

في قولهم يقدم حق العبد على  
حق الشرع

ولو أكثر لزمه بيع الزائد ان كان فيه وفاء كما في الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بالخز عطفنا على  
بيع (قوله لا يلزمه) تبع في عز وذلك الى الخلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيت في الخلاصة هكذا وان لم يكن له  
مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ ثمن مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج  
وان جعلها في غيره أمه اه لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده كما سرح به في الباب اما قبله فيشتري به  
ماشاء لانه قبل الوجوب كما في مسألة التزوج الاتية وعليه يحمل كلام الشارح فتدبر (قوله يشترط بقاء رأس  
مال لحرفته) كجاء ودهقان ومزارع كما في الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بجر قلت  
والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لأكثر لانه لانهاية له (قوله وفي الاشباه)  
المسألة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التبنين  
وذكرها في الهداية مطلقة واستشهد به على أن الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج  
وان كان واجبا عند التوفان وهو صريح ما في العناية مع انه حينئذ من الحوائج الاصلية ولذا اعترضه ابن كمال  
بأشافي شرحه على الهداية بانه حال التوفان مقدم على الحج اتفاقا لان في تركه أمرين ترك الفرض والوقوع  
في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير حال التوفان اه أي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزوج  
أما لو خافه فالترجيح واجب لافرض يقدم الحج الفرض عليه فافهم (قوله) فضلا عن نفقة عياله) هذا  
داخل تحت ما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اتفاقا ما شأنه نهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة  
وانه يمكنه ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير بجر أي الوسط من حاله المعهود ولذا  
اعقبه بقوله من غير تبذير الخ لا ما بين نفقة الغنى والفقير فلا يرد ما في البحر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة  
خلاف المتي به وانفق على اعتبار حالهما كما ساقى ان شاء الله تعالى اه لان المراد بالوسط هنالك المعنى  
الثاني والمراد هنا الاول فافهم (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع لانها وانما بحق الشرع بل الحاجة  
العبد وعدم حاجة الشرع ألا ترى انه اذا اجتمعت الحدود وفها حق العبد يبدأ بحق العبد لما قلنا ولانه ما من  
شيء الا والله تعالى فيه حق فلو تقدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير  
لقاضي خان وأما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق فالظاهر أنه أحق من جهة التعظيم لامن جهة التقديم  
ولذا قلنا لا يستقرض للحج الا اذا قدر على الوفاء كما مر وكذا جاز قطع الصلاة وتأخيرها لخوفه على نفسه أو ماله  
أو نفس غيره أو ماله كخوف القابلة على الولد والخوف من تردى اعى وخوف الراعى من الذئب وأمثال ذلك  
كافطار الضيف (قوله الى حين عودته) متعلق بقوله فضلا أو بما لا بد منه لانه بمعنى ما يحتاجه أو بنفقة  
أي فلا يشترط بقاء نفقة لما بعد عودته وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل  
بلده وان كان مخيفا في غيره بجر وقد مناعن الباب انه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاصح  
ورجحه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعلى الاول يجب الوصية به اذ مات قبل أمن الطريق اما  
بعده فتجب اتفاقا بجر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره النسيه أبو الليث وعليه الاعتقاد واختلف  
في سقوطه اذا لم يكن بد من ركوب البحر فقبل يسقط وقال الكرماني ان كان الغالب فيه السلامة من موضع  
جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح بجر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم  
غلبة الخوف حتى لو غلب وقوع النيب والغلبة من المحاربين مرارا أو سمعوا أن طائفة تعترض للطريق ولها  
شوكة والناس يستضعفون انفسهم عنهم لا يجب وما ائق به الرازي من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف  
في سنة ست وثلاثين وسقمانه لأقول انه فرض في زماننا وقول النجاشي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا  
سنة حج انما كان وقت غلبة النيب والخوف في الطريق ثم زال ولله المنية (قوله على ما حققه الكمال) حيث  
قال وقول الصفار لا أرى الحج فرضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا بأرشائهم  
فتكون الطاعة سبب المعصية فيه نظرا لان هذا لم يكن من شأنهم انما شأنهم استحلال قتل الانفس وأخذ  
الاموال وكانوا يغلزون على أما كن يترصدون فيها للحجاج وقد هجموا عليهم مرتة في مكة فقتلوا خلقا في الحرم وقد  
سئل الكرخي عن لا يبيح خوفهم فقال ما سالت البادية من الاثام أي لا تتخلع عنها لقله الماء وهيجان السموم  
وهذا ايجاب منه رحمه الله تعالى ومجمله انه رأى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وتقديره فالاثم في مثله على

الآخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اه ملخصا واعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بأن ما ذكر في القضاء ليس على إطلاقه بل فيما إذا كان المعطي مضطرا بأن لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله أما إذا كان بالاتزام منه فبالاعطاء أيضا يأن وما نحن فيه من هذا القبيل اه وأقره في النهر وأجاب السيد أبو السعود بأنه هنا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن التنية والمجتبي فان المكس والخفارة رشوة ونقل ح عن الجبر أن الرشوة في مثل هذا جائزة ولم أره فيه فراجع (قوله ان قتل بعض الحجاج) أي في كل عام أو في غالب الاعوام وحيث فلا تكون السلامة غالبية اه ح قلت فيه نظر فان غلبة السلامة ليس المراد بها الكل أحد بل للمجموع وهي لا تنفي الا بقتل الاكثر والكثير أما قتل اللصوص لبعض قليل من جمع كثير سيما إذا كان بتقريطه بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبية نعم إذا كان القتل بمعاربة القطار مع الحجاج فهو عذر إذا غلب الخوف لما مر عن الفتخ من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على انك قد سمعت أنضاجواب الكرخي في شأن القرامطة المستهين لقتل الحجاج وأيضا فان ما يحصل من الموت بقتل الماء وهيجان السموم كثر مما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذرا لزم أن لا يجب الحج الاعلى القريب من مكة في أوقات خاصة مع أن الله تعالى أوجبه على أهل الآفاق من كل فج عريق مع العلم بأن سفره لا يتلو عما يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسرقة فافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس ما يأخذه العشائر والخفارة ما يأخذه الخفير وهو الجبر ومثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من الصر المعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم (قوله والمعندلا) وعليه الفتوى شرح اللباب عن المنهاج (قوله وعليه) أي على كون المعند عدم كونه عذرا فيحسب الخ ح (قوله كافي مناسك الطرابلسي) وعزاه في شرح اللباب الى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرّم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليها شرطان محتصان بالمرأة فلذا قال لامرأة وما قبلهما من الشروط مشترك والمحرّم من لا يجوز له منا تحتها على التأيد بقرابة أو رضاع أو صهرية كافي التحفة وأدخل في الظهيرية بنت موطوءة من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطئ الحرام وما ثبت به حرمة الصاهرة كذا في الخاتمة نهر لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تساقفه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله ولوعبد) راجع لكل من الزوج والمحرّم وقوله أو ذمتيا أو برضاع يخص بالمحرّم كما لا يخفى ح لكن نقل السيد أبو السعود عن نفقات البرازية لا تسافر بأخيها رضاعا في زماننا اه أي لقلّة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهرة الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا أيضا لان السفر كالخلوة (قوله كافي النهرجنا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمرأى كباغ) اعتراض بين النعوت ح (قوله غير مجوسى) محتص بالمحرّم اذ لا يمتدّ في زوج الحاجة أن يكون مجوسيا ح (قوله ولا فاسق) يمتدّ في الزوج والمحرّم ح وقيد في شرح اللباب بكونه ماجنا لا يسالى (قوله لعدم حفظهما) لان المجوسى يمتدّ عليها منه لا اعتقاده حلّ تكاح محرّمه والفاسق الذى لامرؤة له كذلك ولو زوجا وترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمونا لا غناء ما ذكره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط أن تكون قادرة على نفقتها ونفقة (قوله للمحرّمها) قيد به لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي لها عليه النفقة وان لم يخرج معها كذلك عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مانعة نفسها بفعلها سراج (قوله لانه مجوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لغيره فنفقة عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحذوف صفة لزوج أو محرّم أو متعلق بفرض (قوله حرّة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الحج وقد مرّ اشتراط الحرّة فيه لكن اشار به الى أن ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزواج أو محرّم خاص بالحرّة فيجوز لامة والمكاتبه والمذبة وآم الولد السفر به وانه كافي السراج لكن في شرح اللباب والفتوى على انه يكره في زماننا (قوله ولو مجوزا) أي لا إطلاق للنصوص بحر قال الشاعر لكل ساقطة في الحى لا قطة \* وكل كاسدة يومها لاسوق

وسيجيء آخر الكتاب ان قتل بعض الحجاج عذر وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة عذر قولان والمعتدلا كافي التنية والمجتبي وعليه فيحسب في الفاضل عمالا بدمنه القدرة على المكس ونحوه كافي مناسك الطرابلسي (و) مع (زوج أو محرّم) ولوعبد أو ذمتيا أو برضاع (بالغ) قيد لهما كافي النهر بجنا (عاقل والمرأى كباغ) جوهرية (غير مجوسى ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع) وجوب (النفقة) لمحرّمها (عليها) لانه مجوس عليها (لامرأة) حرّة ولو مجوزا

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة بغير محرم بحر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون القنوى عليه لنسب الزمان شرح الباب ويؤيده حديث الصحيين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوج منعها اذا كان بينهما وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) هما مبنيان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع العصة وأمن الطريق شروط وجوب الأداء فيجب الإبقاء ان منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقد المحرم وعلى الأول لا يجب شيء من ذلك كما في الجرح وفي التهرؤ وصحح الأول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تعالفاضي خان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهره وابن امير حاج في المناسل كما قاله المصنف في منحه قال ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج له أن يمنع من الخروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه ورجح لا يوافقها فتضرم منه بخلاف المحرم فإنه ان وافقها أنفقت عليه وان امتنع أمسكت فنفقتها وتركت الحج اه فافهم (قوله وليس عبدها بمحرم لها) أي ولو مجبواً وأخصها لأنه لا يحرم نكاحها عليه على التأييد بل مادام مملوكا لها (قوله وليس زوجها منعهما) أي اذا كان معها محرم والأفله منعها كما يمنعها عن غيرة الاسلام ولو واجبة بضعها كالنذرة والتي أحرمت بها فقاتلتها وتحلت منها بعمره فلا تقضيها إلا بأذنه وكذا لو دخلت مكة بعد مجاوزة المقات غير محرمة لأن حق الزوج لا تقدر على منعه بضعها بل بإيجاب الله تعالى في حجة الاسلام رضى وإذا منعها زوجها فيما يملكه نصريحاً بحصره كإسباغ في بابه ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريمية للنهي في حديث الصحيين لا تسافر امرأة ثلاثاً الا معها محرم زاد مسلم في رواية أو زوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الحج اذا وجدت كما في شرح المجمع والباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير طح أنه شرط الأداء وهو الاظهر (قوله اية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائناً أو رجعي ح (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة في السفر فإن كان الطلاق رجعي لا يفارقها زوجها أو بائناً فإن كان إلى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر تغيرت أو إلى أحدهما سفر دون الآخر تعين أن تصير إلى الآخر أو كل منهما سفر فإن كانت في مصر قرت فيه إلى أن تقضى عدتها ولا تخرج وإن وجدت محرماً خلافاً لهما وإن كانت في قرية أو مغارة لا تأمن على نفسها فلهما أن تقضي إلى موضع آمن ولا تخرج منه حتى تغنى عدتها وإن وجدت محرماً عنده خلافاً لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ثابتة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج لبعده المسافة ط (قوله وكذا سائر الشرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تتمة) ذكر صاحب الباب في منسكه الكبير ان من الشرائط امكان السير وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه إلى الحج على السير المعتاد فإن احتاج إلى أن يقطع كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح الباب ان منها أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لأنه لا يليق بالحكمة إيجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتماه هناك (قوله فلو أحرمت صبي الخ) تفريع على اشتراط البلوغ والحرية (قوله أو أحرمت عنه أبوه) المراد من كان أقرب إليه بالنسب فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد كما في الخائنة والظاهر أنه شرط الأولوية للباب وشرحه (قوله وينبغي الخ) قال في اللباب وشرحه وينبغي لولي أن يمنع من محظورات الاحرام كلبس الخيط والطيب وان ارتكبا الصبي لشيء عليهما (قوله وظاهره) أي ظاهر قول المبسوط أو أحرمت عنه أبوه بأعادة الضمير إلى الصبي العاقل لكن تأتله مع قول الباب وكل ما قدر للصبي عليه بنفسه لا تجوز فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشنى عن الدخيرة قال محمد في الاصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار وأنه على وجهين الأول اذا كان صبياً لا يعقل الأداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا أحرمت عنه أبوه جاز وان كان يعقل الأداء بنفسه يقضى المناسك كماها يفعل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريح في أن احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل

(في سفر) وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبدها بمحرم لها وليس زوجها منعهما عن حجة الاسلام ولو جرت بلا محرم جاز مع الكراهة (و) مع عدم عدة عليهما مطلقاً (أية عدة) كانت ابن ملك (والعبرة لوجوبها) أي الدقة المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر الشرائط بحر (فلو أحرمت صبي عاقل) أو أحرمت عنه أبوه صار محرماً وينبغي أن يجزده قبله ويلبسه ازاراً ورداء مبسوط وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه أولى (فيلغ) أو عبثاً فتنق)

(قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بلغ وعنى (قوله لانعقاده نفلا) وكان القياس أن يصح فرضا لولوى حجة الاسلام حال وقوفه لأن الاحرام شرط كان الصبي اذا ظهر ثم بلغ فانه يصح أداء فرضه تلك الظهارة الآن الاحرام له شبه بالركن لاشتراكه على النية فحتم لم يعد له يصح كالوشرع في صلاة ثم بلغ بالسنة فان جدد احرامها ونوى بها الفرض يقع عنه والا فلا شرح الباب (قوله فلو جدد الخ) بأن يرجع الى ميقات من المواقيت ويجدد التلبية بالحج كما فى شرح المتنق قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لأن انشاء الاحرام من الميقات واجب فقط كما يأتى ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل عبارة المبتغى ولو أحرم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يجزئهم عن حجة الاسلام اه ومقتضاه أن المراد بما قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عبر به مثلا على القارى في شرحه على الوقاية والباب لكن نقل القاضي عيذى في شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي "المكي" أن المراد به الكيفية بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة فبلغ ليس له التجديد وان بقي وقت الوقوف وأيده الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسألة في زماننا فافهم من ائمتنا بحجة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من ائتمروا به ولم يرفها ناصريها اه لمخصا قلت وظاهر قول المصنف تعالى للدر قبل وقوفه أن المراد حقيقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام العجمي (قوله لم يجزه) أى من حجة الاسلام ط (قوله لانعقاده) أى احرام العبد نفلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بجر ط (قوله بخلاف الصبي) لأن احرامه غير لازم لعدم أهلية الزوم عليه ولذا لو أحصر وتحلل لادم عليه ولا قضاء ولا جزاء عليه لا رمتك بالانظورات فح (قوله والكافر) أى لو أحرم فأسلم فجدد الاحرام لحجة الاسلام أجرا لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاهلية ط عن البدائع (قوله والمجنون) أى لو أحرم عنه وليه ثم أفاق فجدد الاحرام قبل الوقوف اجزاء عن حجة الاسلام شرح الباب وفي الذخيرة قال في الاصل وكل جواب عرقته في الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب في المجنون اه وفي الوالدية قبيل الاحصار وكذا الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون يقضى المناسك ويرى الجمار لأن احرام الاب عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وفي شرح المقدسي عن البحر العميق لا حج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه فهذه النقول صريحة في أن المجنون يحرم عنه وليه كالصبي وبه اندفع ما في البحر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه وكون وليه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبر به ليشمل الشرط والركن ط (قوله الاحرام) هو النية والتلبية أو ما يقوم مقامهما أى مقام التلبية من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صح تقديمه على أشهر الحج وان كره كما سيأتى ح (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبهه بالركن يعنى أن فائت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعرفة والقضاء من قابل كما يأتى ولو كان شرطا محضا لجازت الاستدامة اه ح ويتفرع عليه أيضا ما فى شرح الباب من انه لو أحرم ثم ارتد والعياذ بالله تعالى بطل احرامه والافالدة لا تبطل الشرط الحقيقي كالظهارة للصلاة اه وكذا ما قدمناه من اشتراط النية فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن صبي أو عبد أحرم فبلغ أو عتق ما لم يجتده الصبي (قوله يقضى من قابل) أى بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله فى أو انه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعهظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط وبقية واجب كما يأتى ط (قوله وهما ركنا) بشكل عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزئا بخلاف ما اذا رجع قبله فانه لا وجود للحج الا بوجود ركنيه ولم يوجد فينبغى أن لا يجزى الامر سواء مات المأمور أو رجع بجر قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوسعه وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج عن نفسه فسنذكر عن الباب انه اذا أوصى بأنعام الحج تجب بدنة تأمل (تنمة) بقى من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العسر ومكانه أى من أرض عرفات الوقوف

قبل الوقوف (فحتم) كل  
على احرامه (لم يستطع فرضهما)  
لانعقاده نفلا (فلو جدد  
الصبي الاحرام قبل وقوفه  
بعرفة ونوى حجة الاسلام اجراه  
ولو فعل) العبد (المعتق ذلك)  
التجديد المذكور (لم يجزه)  
لانعقاده لازما بخلاف الصبي  
والكافر والمجنون (و) الحج  
(فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو  
شرط ابتداء وله حكم الركن  
اتهاء حتى لم يجز لقائت الحج  
استدامته ليقضى به من قابل  
(والوقوف بعرفة) فى أو انه  
سميت به لأن آدم وحواء تعارفا  
فيها (و) معظم (طواف الزيارة)  
وهما ركنا

مطلب  
في فروض الحج وواجباته



ونفس المسجد للطواف والخلق به تارك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس مضاف فيم وسيأتي حكم الواجب (قوله ينف وعشرون) أي اثنان وعشرون هنا بمازاده انشراح أو أربعة وعشرون ان اعتبر الآخر وهو المحذور ثلاثة وأوصلها في الباب الى خمسة وثلاثين فزاد احد عشر أخرى الوقوف بعرفة جزء من الليل ومتابعة الامام في الافاضة أي بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والامان بمازاده على الاكثر في طواف الزيارة قبل ويتوته جزء من الليل فيها وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثمانية وري القارن والمتنع قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل الخلق وفي أيام الخريف وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الاول المذكورة في المتن والذبح أما الباقي فهي واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف جمع) يفتح فسكون اي الوقوف فيه ولوساعة بعد الفجر كما في شرح الباب (قوله سميت بذلك) أي يجمع ويؤدلفه فتدبشار هذا الى ما فرق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آفاقها أو غيره قارنا أو متتعا أو مفردا وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره ثلاثا وهو رجوع قوله لا فاقى الى الجميع والافكثر من الواجبات الا تية لكل من حج (قوله وضواف الصدر) بفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتا وليسمى طواف الوداع بفتح الواو وتكسر الواو عته البيت شرح الباب فتقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر الابعاء اعتبارا لزوم لان الوداع بمعنى اترك لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا فاقى) اعتراض النووي في التهذيب على التقية في ذلك بأن الآفاق النواحي واحده أفق يضمين وباسكان انفاء والنسبة اليه افق لان الجمع اذا لم يسم به فالتسمية الى واحده وأجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح لانه أریده الخارجى أي خارج المواقيت فكان بمنزلة الانصارى وقامه في شرح ابن كمال والتهستاني (قوله غير الحائض) لان الحائض يسقط عنها كإسائتي (قوله والخلق أو التقصير) أي أحدهما والخلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث ايقاعه في الوقف المشروع وهو ما بعد الزمي في الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سيأتي فالاحسن الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضا قطعيا فقد يكون واجبا كوقوف الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح قال ان الخلق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لان التحلل الواجب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل ظني فيثبت به الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل الحرم لمكي ونحوه كمتنع لم يسبق الهدى ط والتقصيده لا حترار عما بعده والافيجوز قبله بل هو أفضل بشروطه كما في شرح الباب (قوله الى الغروب) لم يقل من الزوال لان ابتداءه من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يمتد بعد تحققه مطلقا الى الغروب كما أفاده في شرح الباب (قوله ان وقف نهارا) أما اذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كما في شرح الباب نعم يكون تاركا واجب الوقوف نهارا الى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في المطلب الفائق شرح الكثر أن الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه سنة يكره تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في الباب وذكر ابن الهمام انه لو قيل انه واجب لا يعدل ان المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوجيز وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون عليه المعقول اه من شرح الباب (قوله والتيامن فيه) وهو أخذ الطائف عن يمين نفسه وجعله البيت عن يساره لباب (قوله في الاصح) صرح به الجمهور وقيل انه سنة وقيل فرض شرح الباب (قوله والمشي فيه الخ) فلو تركه بلا عذر أعاده والا فعليه دم لان المشي واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وما في الخاتمة من انه أفضل تساهل أو محمول على النافلة لا يقال بل ينبغي في النافلة أن تجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لان الفرص أن شروع لم يكن بصفة المشي والشروع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لزوم ماشيا) قال صاحب الباب في منسكه الكبير ثم ان طافه زحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوى انه يجزئه لانه أدى ما أوجب على نفسه وقامه في شرح الباب (قوله خشية أفضل) أشار الى أن الزحف يميزه

(وواجبه) ينف وعشرون  
(وقوف جمع) وهو المزدلفة  
سميت بذلك لان آدم اجتمع  
بجواء وأزدلف اليها أي دنا  
(والسعي) وعند الاثمة ثلاثة  
هوركن (بين الصفا) سمي به لانه  
جلس عليه آدم صفوة الله  
(والمروة) لانه جلس عليها امرأة  
وهي حواء ولذا أنثت (ورمي  
الجمار) اكل من حج (وطواف  
الصدر) أي الوداع (ولا فاقى)  
غير الحائض (والخلق أو التقصير  
وانشاء الاحرام من الميقات  
ومدة الوقوف بعرفة الى الغروب)  
ان وقف نهارا (والبدء بالطواف  
من الحجر الاسود) على الاشبه  
لما قبله عليه عليه الصلاة والسلام  
وقيل فرض وقيل سنة (والتيامن  
فيه) اي في الطواف في الاصح  
(والمشي فيه لمن ليس له عذر)  
ينبغي منه ولو نذر طوافا زحفا لم  
ماشيا ولو شرع مسفلا زحفا فشيء  
افضل

ولادام عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشروع ووجوبه بالنذر على رواية الاصل ولعله أن الإيجاب بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كما لا تليح ~~يكون~~ نذرا لبعضه كما لو نذر اعتكافا بدون صوم لزمه به ويلغو وصفه بالنقصان والواجب بالشروع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا فلا يجب عليه غيره والاوجب بغيره موجب تأمل (قوله من النجاسة الحكمية) أي الحدث الاكبر والصغير وان اختلفا في الآثم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة شرح اللباب للقاري (قوله من ثوب) الاولى ثوب أو في ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم ينقل في شرح اللباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال واما طهارة المكان فذكر العز ابن جماعة عن صاحب الغاية انه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يطل طوافه وهذا يفتي الشرط والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنية اه (قوله والاكثر على انه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح اللباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب من ان نجاسة الثوب كله يجب الدم لا أصل له في الرواية اه وفي البدائع انه سنة فلو طواف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من الدرهم لا يلزمه شيء بل يذكره لادخال النجاسة المسجد اه (قوله وسترة العورة فيه) أي في الطواف وفائدة عده واجبا هنا مع انه فرض مطلقا لزوم الدم به كما عده من سنن الخطمة في الجمعة بمعنى انه لا يلزم بتركه فسادها والا فالسنة تبين الفرض لعدم الثبوت كها مرة هذا ما ظهر لي وقد مناه في الجمعة (قوله فاكثر) أي من الربع فلو أقل لا يمنع ويجمع المتفرق لباب (قوله كافي الصلاة) أي كما هو القدر المانع في الصلاة (قوله يجب الدم) أي ان لم يعده والاسقط وهذا في الطواف الواجب والاتباع الصدقة (قوله في الاسح) مقابلة ما قاله الكرمانى انه يعتد به لكنه يكره ترك السنة وتستحب إعادة ذلك الشوط لتكون البداءة على وجه السنة ومشى في اللباب على انه شرط لصحة السعي فعدم الاعتداد بالشوط الاول يتفرع عليه وعلى القول بالوجوب لان المراد بعدم الاعتداد به لزوم اعادته أو لزوم الجزاء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا لم يعد الشوط الاول يلزمه الجزاء لترك السعي على القول بالشرطية لانه لا صحة للمشروط بدون شرطه ولترك الشوط الاول على القول بالوجوب الذي هو الاعدل المختار من حيث الدليل كما في شرح اللباب وقد يقال انه اذا لم يعتد الاول حصل البداءة بالصفاء بالثاني فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركه لا آخر الاشواط الا اذا أعاد الاول وكون ذلك شرطاً لا ينافي الوجوب اذا يلزم من كون الشيء شرطاً لا آخر تتوقف عليه صحته أن يكون ذلك الشيء فرضاً كما قدمناه في الحلق خلافاً لمفهومه في شرح اللباب هنا وفي الحلق ولولو كان فرضاً لزم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باق معه انه كله واجب يجبريدم وحينئذ تعين القول بالوجوب اذا ثمة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه في المسالك ~~كبير~~ وان استغربه القاري في شرح اللباب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله كما ترمي) أي في الطواف (قوله قيل نعم) ضعفه هنا وان حرمه في شرحه على الملتقى لانه جزم بخلافه صاحب اللباب فقال ولا يختص أي هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أي باعتبار الجواز والصحة ولا تفوت أي الا بالمولوت ولوتركها لم يجبريدم أي انه لا يجب عليه الايباء بالكفاره وذكره شارحه أن المسألة خلافية ففي الجهر العميق لا يجب الدم وفي الجوهره والجهر الاخر يجب وفي بعض المناسك الاكثر على انه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الا في بيانه الخ) أي في باب الجنائيات حيث قال هناك يجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره لباب كما لاشئ على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب اه وبه علم انه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق في الذكر لوافق ما ينه من الترتيب في نفس الامر وان الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضا لانه اذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح ما لاولى كما قاله ح والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فبقي عليه الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم) تقدم في الاعتكاف ان الليالي سبع للايام في المناسك (قوله وراء الحطيم) لان بعضه من البيت كما يأتي بيانه (قوله وكون السعي بعد طوافه متديه) وهو أن يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه طاهرا أو محدثا أو جنباً واعادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعله محدثاً وجنباً الجهر النصان لا لا تنفاسخ الاول ح

(والطهارة فيه) من التماسه  
الحكمة على المذهب  
قيل والحقيقة من ثوب وبدن  
ومكان طواف والاكثر على انه  
سنة مؤكدة كما في شرح لباب  
المناسك (وستر العورة) فيه  
وبكشف ربيع العضو فأكثر  
كما في الصلاة يجب الدم (وبدأة  
السعي بين الصفا والمروة من  
الصفا) ولابد بالمروة لا يعتد  
بالشوط الاول في الاصح (والمشي  
فيه) في السعي (المن ليس له عذر)  
كما مر (وذبح الشاة للقارن  
والمتمتع وصلاة ركعتين لكل  
اسبوع) من أي طواف كان فلو  
تركها هل عليه دم قيل نعم  
فيوصي به (والترتيب الآتي)  
بيانه (بين الرمي والحلق والذبح  
يوم النحر) وأما الترتيب بين  
الطواف وبين الرمي والحلق فسنة  
فلوطاف قبل الرمي والحلق لا شيء  
عليه ويكره لباب وسببي أن المقرئ  
لا ذبح عليه وسنحقيقه (ووقع  
طواف الافاضة) أي الزيارة  
(في) يوم من (أيام النحر) ومن  
الواجبات كون الطواف وراء  
الحطيم وكون السعي بعد طواف  
معتقه

عن البصر ثم ان يكون هذا واجبا لا يشاء في مافي الباب من عدم شرط اخصة السعي كما علمته سابقا (قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غير معنى والزمان أي أيام النحر وهذا في الحاج وأما المعتمر فلا يتوقت حلقه بالزمان كما سياتي في الجنائيات (قوله وترك المحذور) قال في شرح الباب فيه أن الاجتناب عن المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب عن المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام لأن فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجزاء ألحقت بهما في هذا المعنى (قوله كاجتماع بعد الوقوف الخ) تمثيل للمحظورات وقيد بما بعد الوقوف لانه قبله مضد والمراد هنا غير المفسد تأمل (قوله والضابط الخ) لما لم يستوف الواجبات كما علمته مما زاده عن الباب ذكر هذا الضابط وليفقد بعكس القضية حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا منطقيا لا لغويا يقال بعض ما هو واجب يجب بتركه دم لا ككل ما هو واجب لأن ركعتي الطواف لا يجب بتركه الدم وكذا ترك الواجب بعد ركعتي ما سنده في أول الجنائيات لكن في الأول خلاف تقدم فعلى القول بوجود الدم فيه مع تقييد الترك بلا عذر يصح العكس كليا (قوله وغيرها الخ) فيه انه لم يستوف الواجبات وان كان مراده ان غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد (قوله كأن يتوسع في النفقة الخ) أفاد بالكاف انه بقي منها أشياء لم يذكرها لانها ستأتى كطواف القدوم للأقاني والابتداء من الحجر الأسود على أحد الاقوال والخطب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها مما سيعلم (قوله وعلى صون لسانه) أي عن المباح والمكروه تنزيها والافهوه واجب (قوله وليستأذن أبو به الخ) أي اذ لم يكونا محتاجين اليه والافيكروه وكذا يكره بلاذن دأته وكفيله والظاهر أنها تحريمية لا طلاقهم الكراهة ويدل عليه قوله فيما مر في تمثيله للجم المكره كالجم بلاذن مما يجب استئذانه فلا ينبغي عده ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح الشاف وتكسر) أي مع سكون العين وحكى الفتح مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاه الشيخ اسماعيل الى تحرير الامام النووي وقال خلافا لما في شرح الشافعي من انه لم يسمع الا لكسر (قوله وعند الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كما في التهر وغيره وظاهر المتن يوافقه لانه ذكر العدد فكان المراد عشر ليال لكن اذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون المعنى عشرة أيام أفاده ح عن التهستاني وقيل ان العشر اسم لهذه الايام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذوالحجة كله) مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح (قوله عملا بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الخ) الاضافة بيانية أي اسم هو جمع والا فاشهر صيغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للزمخشري حاصله انه يجوز في اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد ثانياً فيهما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهراً فالأشهر على الحقيقة واعتراض الاول بأن فيه اخراج العشر عن الارادة لخروجه عن الشهرين وأوجب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذوالأشهر أما على تقدير الحج في الشهر فلا حاجة الى التجوز لأن الطرية لا تقتضي الاستعجاب لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأنها شوال وذوالقعدة وعشر ذى الحجة (قوله وفائدة التأقيت الخ) جواب عن اشكال تقريره ان التوقيت بها ان اعتبر للفوات أي ان أفعال الحج لو أحرقت عن هذا الوقت يفوت الحج لفوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الزكن بعده وان خصص الفوات بفوت معظم اركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف وان اعتبر التوقيت المذكور لاداء الاركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني النحر وثالثه منها لجواز الطواف فيها وأجاب الشارح تعالى البحر وغيره بما يفيد اختيار الاخير وذلك بأن فائدته ان شيئاً من أفعال الحج لا يجوز الا فيها حتى لو صام المتمتع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج الا فيها حتى لو فعله في رمضان لم يجوز ولو اشتمه عليهم يوم عرفة فوقفوا فاذا هو يوم النحر جاز وقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادى عشر لم يجوز كما في الباب وغيره قال التهستاني ولا ينافيه اجراء الاحرام قبلها ولا اجراء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعد هالان ذلك محترم فيه اه قلت فيه نظر لان طواف الزيارة يجوز في يومين بعد عشر ذى الحجة كما علمته وان كان في أوله افضل فالمناسب الجواب عن الاشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الافعال قبله وانتهاء الفوات بفوت معظم اركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمته من

وثبت الحلق بالمكان والزمان وترك المحذور كالجماع بعد الوقوف ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في المتن وسيستفح في الجنائيات (وغيرها سنن وآداب) كان يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن أبويه ودأته وكفيله ويودع المسجد بركعتين ومعارفه ويستلهم ويلبس دعاءهم هم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس فبخرجه عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في انه هل يشترى أو يكتري وهل يسافر برأ أو بجرا وهل يرافقه فلا تأولاً لأن الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها ونماه في التهر (وأشهره شوال وذوالقعدة) بفتح الشاف وتكسر (وعشر ذى الحجة) بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر وعند مالك ذوالحجة كله عملاً بالآية قلنا اسم الجمع يشترى فيه ما وراء الواحد وفائدة التأقيت انه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجها لا يجزیه

جواز فيه عند الاشتباه بخلاف الحادى عشر هذا ما ظهر لى قافهم (قوله وانه يكره الاحرام الخ) عطف على قوله انه لو فعل وهو ظاهر فى انه أراد بفعال الحج غير الاحرام فلا ينافى اجراء الاحرام مع الكراهة فتقوله لا يجزئه واقع فى محزه قافهم نعم فى كون الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الاحرام شبيها بالركن تأدل (قوله قبلها) افاد انه لو أحرّم فيها الحج ولولعالم قابل لا يكره ولذا قال فى الذخيرة لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل اشهر الحج قال فى التهر ويبنى أن يكون مكروها حيث لم يأت من على نفسه وان كان فى أشهر الحج (قوله لشبه الركن) علة لقوله يكره أى ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فاذا كان شبيها به كره قبلها لشبهه وفريه من عدم الصحة بجر (قوله كما مر) أى عند قوله فرضه الاحرام (قوله واطلاقها) أى الكراهة يفيد التحريم وبه قيدها القهستانى ونقل عن التحفة الاجماع على الكراهة وبه صرح فى المجرى من غير تفصيل بين خوف الوقوع فى محذور أو لا قال ومن فصل كصاحب الظهيرية قياسا على المبنيات المكاني فقد اخطأ لكن نقل القهستانى أيضا عن المحيط التفصيل ثم قال وفى النظم عنه انه يكره الاعتدال بى يوسف (قوله والعمره فى العمرمة سنة مؤكدة) أى اذا أتى بهامة فقد أتم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت التى عنافيه الا انها فى رمضان أفضل هذا اذا أفرد هافلا ينافيه ان القرآن أفضل لان ذلك امر يرجع الى الحج لا العمره فالخاسل ان من أراد الاتيان بالعمره على وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه عمره فتح فلا يكره الا كمنار منها خلافا لما لا بل يستحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع اسابيع من الاطوفة كعمره شرح الباب (قوله وصح فى الجوهره وجوبها) قال فى البحر واختاره فى البدائع وقال انه مذهب اصحابنا ومنهم من اطلق اسم السنة وهذا لا ينافى الوجوب اه والظاهر من الرواية السنية فان محمد انص على ان العمره تقوى اه ومال الى ذلك فى الفتح وقال بعد سوق الادلة تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله عليه الصلاة والسلام واصحابه والتابعين وذلك يوجب السنة فقلنا بها (قوله قلنا المأمور الخ) جواب عن سؤال مقدر أو رده فى غاية البيان لدلالة على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا مبنى على ان المراد بالانتماء تميم ذاتهما أى تميم أفعالهما أما اذا اريد به اكمال الوصف وعليه ما نقله فى المجرى من ان الصحابة فسرت الانتماء بان يحرم بهما من ديرة أهله ومن الاماكن القاصية فلا حاجة الى الجواب للاتفاق على ان الانتماء بهذا المعنى غير واجب فالامر فيه للندب اجاعا فلا يدل على وجوب العمره قافهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لانه محلل مخرج منها بجر (قوله وغيرهما واجب أراد بالغير من المذكوّرات هنا وذلك أقل اشواط الطواف والسعى والحلق أو التقصير والافلهاسن ومجتمعات من غير المذكوّرات هافافهم وشار بقوله هو المختار الى ما فى التحفة حيث جعل السعى ركنا كالطواف قال فى شرح الباب وهو غير مشهور فى المذهب (قوله ويفعل فيها كفعل الحاج) قال فى الباب واحكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا احكم فرائضها وواجباتها وسننها ومجتمعاتها ومفسدها ومكروهاها واحصاها وجمعها أى بين عمرتين وضافها أى الى غيرها فى النية ورفضها كحكمها فى الحج وهى لا تخالفه الا فى امور منها انها ليست بفرض وانما لا وقت لها معين ولا تقوت وليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمى فيها ولا جمع أى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدرو ولا تجب بدنة بافسادها ولا بطوافها جنباً أى بل شاة وان ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان مسقاه للمكى الحرام اه (قوله وجازت) أى صحت (قوله ونذبت فى رمضان) أى اذا أفرد هافافهم كما مر عن الفتح ثم الندب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كما مر أى انها فيه أفضل منها فى غيره واستدل له فى الفتح بما عن ابن عباس عمره فى رمضان تعدل حجة وفى طريق نسلم تقتضى حجة أو حجة معى قال وكان السلف رحمنا الله تعالى بهم يسمونها الحج الاصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عمرات كلهن بعد الهجرة فى ذى القعدة على ما هو الحق وتعامه فيه (تنبيه) نقل بعضهم عن المنلا على فى رسالته المسماة الادب فى رجب ان كون العمره فى رجب سنة بأن فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر بها لم يثبت نعم روى ان ابن الزبير لما فرغ من تجميد بناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب فخر بالبلاذنج قرابين وأمر أهل مكة أن يعتمر واحينئذ شكر الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل الصحابة حجة ومارآه المسلمون حسن فهو عند الله حسن فهذا وجه تخصيص أهل مكة العمره بشهر رجب اه ملخصا (قوله تحريما) صرح به فى الفتح

### مطلب احكام العمرة

(و) انه (يكره الاحرام له قبلها) وان أمن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن كما مر واطلاقها يفيد التحريم (والعمره) فى العمرمة سنة مؤكدة على المذهب وصح فى الجوهره وجوبها قلنا المأمور به فى الآية الانتماء وذلك بعد الشروع وبه تقول (وهى احرام وطواف وسعى) وحلق أو تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار وبفعل فيها كفعل الحاج (وجازت فى كل السنة) ونذبت فى رمضان (وكرهت) تحريما

والسبب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف أنها لا تكرر فيه قبل الزوال يجر (قوله وأربعة) بالنصب والتنوين والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها (تيمية) يراد على الأيام الخمسة ما في الباب وغيره من كراهة فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن بمعناها أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لأن الغالب عليهم أن يجعوا في سنتهم فيكونوا مقيمين وهم عن القمع ممنوعون ولا فلا يمنع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان شرح الباب ومثله في البحر وهو رد على ما اختاره في الفتح من كراهتها للمكي وإن لم يحج وقيل عن القاضي عبد في شرح المنك أن ما في الفتح قال العلامة قاسم أنه ليس بذهب لعلمائنا ولا للأئمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لاهل مكة اه قلت وسيأتي تمام الكلام عليه في باب التمتع إن شاء الله تعالى اه  
وما نقله ح عن الثريلاية من تقيده كراهة العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق المحرم أو مريد الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيره ولم أر من صرح به فليراجع (قوله أي كره انشاؤها بالاحرام) أي كره انشاء الاحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حتى يلزمه دم وان رفضها) سألني الكلام عليه ان شاء الله في آخر باب الجنائيات (قوله لا أدأوها) عطف على انشاؤها ح (قوله كقارن فانه الحج) لو قال كافي المعراج كقارن الحج لشمع التمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه الانشاء لا الاداء باحرام سابق (قوله فاستثناء الجنائية الخ) حيث قال تكرر العمرة في خمسة أيام لغير القارن اه ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن احرم بها باحرام سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم (قوله فلا يختص الخ) تفريع على قوله منقطع لان حاصله أنه لما لم يكن منشا للاحرام فيها لم يكن داخلين تكرر عمرته فيها وحينئذ فلا يختص جواز عمرته بيوم عرفة فافهم (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال بعد قول الجنائية لغير القارن ما نصه وهو تقييد حسن وينبغي أن يكون راجعا الى يوم عرفة لا الى الخمسة كما لا يخفى وان يلحق التمتع بالقارن اه قال في النهر هذا طاهر في انه فافهم أن معنى ما في الجنائية من استثناء القارن أنه لا بد له من العرة ليبنى عليها أفعال الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتكره العمرة في هذه الأيام أي يكره انشاؤها بالاحرام أما إذا أداها باحرام سابق كما إذا كان قارنا فانه الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا فالاستثناء الواقع في الجنائية منقطع ولا اختصاص ليوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن المتبادر من القارن في كلام الجنائية المدرك لا قامت الحج بخلاف ما في السراج وحينئذ فلا شك ان عمرته لا تكون بعد يوم عرفة لأنها تبطل بالوقوف كما سيأتي في بابها وليس في كلام البحر تعرض لمن فانه الحج ولأن الاستثناء متصل أو منقطع فن ابن جات الغفلة فتنبه وافهم (قوله والمواقيت) جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعمل للمكان أعني مكان الاحرام كما استعمل للمكان للوقت في قوله تعالى هنالك أتتلى للمؤمنون ولا يشافيه قول الجوهري الميقات موضع الاحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والجواز وكأنه في البحر استند الى ظاهر ما في الصحاح فزعم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ما هو الواقع نهر ثم اعلم ان الميقات المكاني يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة أصناف آفاني وحلي أي من كان داخل المواقيت وحرمي وذكرهم المصنف على هذا الترتيب (قوله مريد مكة) أي ولو لغير نسك كجارية ونحوها كما يأتي (قوله الاحراما) أي يحج أو عمرة (قوله بضم ففتح) أي وسكون الياء مصغرا للخطبة بالفتح اسم بنت في الماء معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل أربعة قال العلامة القطبي في منسكه والحرمي من ذلك ما قاله السيد نور الدين علي السمنودي في تاريخه قد اختبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام الى عتبة مسجد النجدة بذي الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقديم المنشاة الفوقية وسبع مائة ذراع بتقديم السنين واثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع البد اه قلت وذلك دون خمسة أميال فان الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن والله أعلم اه (قوله وعشر مراحل) أو تسع كما في البصر (قوله وهو كذب) سميت بذلك ذكره في البحر عن مناسك المحقق ابن أمير حاج الحلبي (قوله وذات عرق) في منسك القطبي سميت بذلك لان فيها

(يوم عرفة وأربعة بعدها)  
أي كره انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وان رفضها لا أدأوها فيها بالاحرام السابق كقارن فانه الحج فاعتمر فيها لم يكره سراج وعليه فاستثناء الجنائية القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهمه في البحر (والمواقيت) أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة الا بحرمات خمسة (ذو الحليفة) بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسمى العوام ايار على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجحش في بعضها وهو كذب (وذات عرق) بكسر فمكون

في المواقيت



لأن فيها عرفا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقيق والعقيق واديسيل مأوّه الى غوري تامة قاله الازهرى اه ولهذا قال في الباب والافضل أن يحرم من العقيق وهو قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقيل ثلاث وجعل بأن الاول نظر الى المراحل العرفية والثاني الى الشرعية (قوله وجنفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهمة سميت بذلك لان السيل نزل بها ويخف أهلها أى استأصلهم واسمها في الاصل جهيمة لكن قيل انها قد ذهبت اعلامها ولم يبق بها الارسوم خفية لا يكاد يعرفها الا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى أعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من المكان المسمى براض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الجنفة نصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر وقال القنطري ولقد سالت جماعة ممن له خبرة من عربانها عن افرورنى مكة بعد ما رحلنا من رابع الى مكة على جهة اليمن على مقدار ميل من رابع تقريرا (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء جبل مطل على عرفات لاختلاف في ضبطه بهذا بين رواية الحديث واللغة والفقه وأصحاب الاخبار وغيرهم نهر عن تهذيب الاسماء واللغات (قوله وفتح الراء خطأ الخ) قال في القاموس وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرنى اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده (قوله ويالم) بفتح المنة التحتية واللاحين واسكان الميم ويقال لها أئلم بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل لها (قوله جبل) أى من جبال تامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المناسل قال في البحر وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق تامة في الصحيحين وذات عرق في صحيح مسلم وسنن أبي داود (قوله والعراقى) أى أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراق وكذا سائر أهل المشرق وقوله والشامى مثله المصرى والمغربى من طريق بولس لباب وشرحه (قوله الغير المارّين بالمدينة) يعنى أن كون ذات عرق للعراقى وجنفة للشامى اذا كانا غير مارّين بالمدينة أما لو مرّا بها فبقايتهم ميققاتها أعنى ذا الخليفة وهذا لسان الافضل لانه لا يجب عليهما الاحرام من ذى الخليفة كالمدنى كما يأتى تحريره فافهم (قوله بشرية ما يأتى) أى في قوله وكذاهى لمن مرّ بها من غير أهلها ح (قوله والتجدي) أى نجد الدين ونجد الحجاز ونجد تامة لباب (قوله واليمنى) أى باقى أهل اليمن وتامة لباب (قوله ويجمعها الخ) جمعها أيضا الشيخ أبو البقاء في البحر العميق بقوله

مواقيت آفاق يمان ونجدة \* عراق وشام والمدنية فاعلم

يلم قرن ذات عرق وجنفة \* خليفة ميققات النبي المكرم

(قوله وكذاهى) أى هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووى الشافعى وغيره) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وهو الحق لان هذه المسألة مصرح بها في كتب المذهب متونا وشروحا فلا معنى لنقلها عن النووى رحمه الله تعالى ح وأجيب بأنه يشتر الى انها اتفاقية (قوله قالوا) أى علماءنا الحنفية (قوله ولو مرّ بمقتاتين) كالمدنى بذى الخليفة ثم بالجنفة فأحرامه من الابدأ أفضل أى الابدأ عن مكة وهو ذو الخليفة لكن ذكر في شرح الباب عن ابن أمير حاج ان الافضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهما بأن أفضلية الاول لمغيبه من الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة الى الطاعة والثاني لمغيبه من الامن من قلة الوقوع في المخطورات لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا ينافى ما مرّ ولا ما فى البدائع من قوله من جاوز ميقاتا بلا احرام الى آخر جاز الا أن المستحب أن يحرم من الاول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة اذا مرّوا بها فجاوزوها الى الجنفة فلا بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الخليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاول لم يمتنعهم محافظة حرمة فيكروه لهم تركها اه وذكر مثله القدورى في شرحه الا أن فى قول الامام فى غير أهل المدينة إشارة الى أن المدنى ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الامام بوجوب الدم وعدمه بحمل رواية الوجوب على المدنى وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل فى الفتح أن المدنى اذا جاوز الى الجنفة فأحرم عندها فلا بأس به والافضل أن يحرم من ذى الخليفة ونقل له عن كافي الحاكم الذى هو جمع كلام محمد فى كتب ظاهرا الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه أجزاء ولو كان أحرم من وقته كان أحب الى اه فالاول صريح والثانى ظاهر فى المدنى أنه لا شئ عليه فعلم أن قول الامام المارّ فى غير أهل المدينة اتفانى لا احترازى وأنه لا فرق فى ظاهرها الرواية بين المدنى وغيره وأما قول الهداية وفائدة

على مرحلتين من مكة (وجنفة)

على ثلاث مراحل بقرب رابع

(وقرن) على مرحلتين وفتح

الراء خطأ ونسبة أويس اليه

خطأ آخر (ويلم) جبل على

مرحلتين أيضا (المدنى والعراقى

والشامى) الغير المارّين بالمدينة

بقرينة ما يأتى (والنجدي واليمنى)

لف ونشر مرتب ويجمعها قوله

عرق العراق يلم اليمنى

وبذى الخليفة يحرم المدنى

لشام جنفة ان مررت بها

ولا هل نجد قرن فاستنب

(وكذاهى لمن مرّ بها من غير

أهلها) كالشامى يترعقات أهل

المدينة فهو ميقاته قاله النووى

الشافعى وغيره وقالوا لو مرّ

بمقتاتين فأحرامه من الابدأ

أفضل



التأنيث أي بالمواقيت الخمسة المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالايجاع فاعترضه في الفتح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير المدنى الاحرام عن ذى الحليفة والمسطور بخلافه نعم روى عن الامام أن عليه دما لكن الظاهر عنه هو الاول قال في النهر والجواب أن المنع من التأخير مقيد بالميقات الاخير وتماه فيه (قوله على المذهب) مقابله رواية وجوب الدم (قوله وعبرة الباب سقط عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجازة ثم سقوطه بالاحرام من الاخير وهو مخالف للمسطور كما علمته والظاهر أنه مبنى على الرواية الثانية (قوله ولولم يربها الخ) كذا في الفتح ومفاده أن وجوب الاحرام بالمحاذاة انما يعتبر عند عدم المرور على المواقيت أما لو مر عليها فلا يجوز له مجاوزة آخر ما يمر عليه منها وان كان يحاذى بعده ميقا تآخر وبذلك أجاب صاحب البحر عما أورده عليه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعى حين اجتماعه به في مكة من أنه ينبغي على مدعى أن لا يلزم الشافعى والمصرى الاحرام من رابع بل من خليف لمحاذاته لآخر المواقيت وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو أن مرادهم المحاذاة القرية ومحاذاة المازين بقرن بعيدة لان بينهم وبينه بعض جبال لكن نازعه في النهر بأنه لا فرق بين القرية والبعيدة (قوله تحترى) أى غلب على ظنه مكان المحاذاة وأحرم منه ان لم يجد عالما به يسأله (قوله اذا ذى أحدها) في بعض النسخ اذا حاذاه أحدها (قوله وأبعدها) أى عن مكة (قوله فان لم يكن الخ) كذا في الفتح لكن الاصول قول الباب فان لم يعلم المحاذاة لما قال شارحه انه لا يتصور عدم المحاذاة اه أى لان المواقيت نعم جهات مكة كلها فلا بد من محاذاة أحدها (قوله فعلى مرحلتين) أى من مكة فتح ووجهه أن المرحلتين أو وسط المسافات والا فلا احتياط الزيادة مقدسى (قوله وحرم الخ) فعليه العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته ليحرم منه والا فعليه دم كما سياتى بيانه في الجنائيات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما ورد على عبارة الهداية كإقدماته أنفسا (قوله أى لا فاقى) أى ومن الحق به كالحرمى والحلى اذا خرجا الى الميقات كما يأتى تفقيده بالافاقى للاحتراز عما لو بقي في مكانه ما فلا يحرم كما يأتى (قوله يعنى الحرم) أى الاتى تحديده قريبا لا خصوص مكة وانما يقيد بها لان الغالب قصد دخولها (قوله غير الحج) كبحر الرؤبة والتزهة أو التجارة فتح (قوله أما لو قصد موضوعا من الحل الخ) أى مما بين الميقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج من بيته كما سياتى في الجنائيات أى قدما أو ليا كما اذا قصد بيع أو شراء وأنه اذا فرغ منه يدخل مكة ثانيا اذا لو كان قصده ان يولى دخول مكة ومن ضرورته أن يمر في الحل فلا يصل له (قوله فله دخول مكة بلا احرام) أى ما لم يرد نسكا كما يأتى قريبا (قوله وهو الحل الخ) أى القصد المذكور وهو الحيلة لمن أراد دخول مكة بلا احرام لكن لانه الحيلة اذا كان قصده ما وضع من الحل قصدا أو ليا كما قررنا ولم يرد النسك عند دخول مكة كما يأتى قريبا وسأبأتى تمام الكلام على ذلك فى أواخر الجنائيات ان شاء الله تعالى (قوله الامام مور بالحج للحنفية) ذكره في البحر بحثا بقوله وينبغي أن لا يجوز هذه الحيلة للامام مور بالحج لانه حيث لم يكن سفره للحج ولانه أمور بحجة آفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكبة فكان مخالفا وهذه المسألة يكثر وقوعها فيمن يسافر في البحر الملح وهو ما مور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج فان المأمور بالحج ليس له أن يحرم بالعمرة اه أى لانه اذا اعتمر ثم أحرم بالحج من مكة يصير مخالفا في قولهم كما في التارخانية عن المحيط وهل مخالفته لكونه جعل سفره لغير الحج المأمور به أو لكونه لم يجعل حجة آفاقية وعلى الثانى لو اعتمر أو فعل الحيلة بأن قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات فأحرم منه لم يكن مخالفا لان حجة صارت آفاقية أما على الاول فهو مخالف ويحتمل أن المخالفة لكل من العتين كما يفيد أول عبارة البحر المذكورة فتحقق المخالفة بالعدل الاولى لكن ذكر العلامة القارى في بعض رسائله مسألة اضطرب فيها فتها عصره وهى أن الافاقى الحاج عن الغير اذا جاوز الميقات بلا احرام للحج ثم عاد الى الميقات وأحرم هل يصح عن الامر قبل لا وقبل نعم وما هو الى الثانى قال وأفتى به الشيخ قطب الدين وشيخنا سنان الرومى في منسكه والشيخ على المقدسى قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة اذا عاد الى الميقات وأحرم والجواب عن قوله لان سفره حج لم يكن للحج أنه اذا قصد البندر عند المجاوزة ليقم به أياما لبيع أو شراء مثلا

ولو أخره الى الثانى لاشئ عليه على المذهب وعبرة الباب سقط عنه الدم ولولم يربها تحترى وأحرم اذا حاذاه أحدها وأبعدها أفضل فان لم يكن بحيث يحاذى فعلى مرحلتين (وحرم تأخير الاحرام عنها) كلها (لمن) أى لا فاقى (فقد دخول مكة) يعنى الحرم (ولو الحاجة) غير الحج أما لو قصد موضوعا من الحل كقتل جنة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد ذلك الامور فالج للمخالفة

ثم يدخل مكة لم يخرج عن أن يكون سفره للعبادة كما لو قصد مكانا آخر في طريقه ثم التقط عنه والله تعالى أعلم  
فانهم وأما لأحرمة الحج من الميقات وأقام بمكة حراما فإنه لا يحتاج إلى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الأحرام  
على أشهر الحج أي يحرم كما قدمناه قبيل أحكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قد منّا تفسير الصحابة  
الانتماء بالأحرار من ديرة أهله ومن الأماكن القاصية قال في فتح القدير وإنما كان التقديم على المواقيت أفضل  
لأنه أكثر تعظيما وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الأحرار بهما من الأماكن  
القاصية روى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه  
أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمرة  
أوحية غفر الله له ما تقدم من ذنبه رواه احمد وأبو داود بنحوه اهـ (قوله ان في أشهر الحج) أما قبلها فيكره  
وان أمن على نفسه الوقوع في المظهورات لشبه الأحرار بالركن كما مر (قوله وأمن على نفسه)  
والأفلاح الأحرار من الميقات أفضل بل تأخيره إلى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كما قدمناه (قوله  
وحل لاهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها  
نفسها ومن بعدها فإنه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية كما سرح به في الفتح والبحر وغيرهما وينبغي أن يراد  
داخل جميعها يخرج من كان بين ميقتين كن كان منزله بين ذى الحليفة والحجفة لأنه بالنظر إلى الحجفة خارج الميقات  
فلا يحل له دخول الحرم بلا إحرام تأمل (قوله يعني لكل الخ) أشار إلى أن المراد بالاهل ما يشمل من  
قصد هم من غيرهم كما أفاده قبله بقوله أما لو قصد موضوعا من الحل الخ (قوله غير محرم) حال من أهل  
ولم يجمعه نظرا إلى لفظ أهل فإنه مفرد وان كان معناه جمعا ح (قوله ما لم يرد نسكا) أما ان أراد وجب  
عليه الأحرار قبل دخوله أرض الحرم فيمقتاته كل الحل إلى الحرم فتح وعن هذا قال القطبي في منسكه  
ومما يجب التيقظ له سكان حدة بالجم وأهل حدة بالمهمل وأهل الأودية بقريته من مكة فانهم غالبا يأتون مكة  
في سادس أو سابع ذى الحجة بلا إحرام ويحرمون للحج من مكة فليعلم دم لمجاورة الميقات بلا إحرام لكن بعد  
توجههم إلى عرفته ينبغي سقوطه عنهم بوصولهم إلى أول الحل المبين الآن يقال ان هذا لا يعتد عودا إلى الميقات  
لعدم قصدهم العود لتلافي ما لزمهم بالمجاورة بل قصدوا التوجه إلى عرفته اهـ وقال القاضي محمد عبيد في شرح  
منسكه والظاهر المستطوع لأن العود إلى الميقات مع التلبية مسقط لدم المجاوزة وان لم يقصده لحصول المقصود  
وهو التعظيم (قوله للحرج) عدله لقوله وحل الخ (قوله كما لو جاوزها الخ) يحتمل عود الهاء إلى مكة  
فتكون الكاف للتمثيل لأن المكي إذا خرج إلى الحل الذي في داخل الميقات التحق بأهله كما مر  
أنه بشرط أن لا يجاوز ميقات الآفاق والأفوه وكالات فاقى لا يحل له دخوله بلا إحرام كما ذكره في البحر  
ويحتمل عودها إلى المواقيت فالكاف للتظهير المنفي في قوله ما لم يرد نسكا فان أراد من أهل الحل لا يدخل  
مكة بلا إحرام ونظيره المكي إذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا إحرام لكن إحرامه من الميقات  
بخلاف مريد النسك فإنه من الحل كما علمته (قوله فهذا) الإشارة إلى أهل داخلها بالمعنى الذي  
ذكرناه فالحرمة حدى في حقه كالميقات للآفاق فلا يدخل الحرم ان قصد النسك لا محرما بحر (قوله يعني الخ)  
أشار إلى ما في البحر من قوله والمراد بالمكي من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أولا وسواء كان من أهلها  
أولا اهـ فيشمل الآفاق المفرد بالعسرة والمتنع والحلال من أهل الحل إذا دخل الحرم لحاجة كما في الباب  
(قوله ليتحقق نوع سفر) لأن أداء الحج في عرفته وهي في الحل فيكون إحرام المكي بالحج من الحرم ليتحقق له  
نوع سفر بتبدل المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون إحرامه بها من الحل ليتحقق له نوع من السفر شرح النقاية  
للقيارى فلو عكس فأحرم للحج من الحل أو للعمرة من الحرم لزمه دم إذا عاد مليا إلى الميقات المشروع له  
كما في الباب وغيره (قوله والتنعيم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة وهو أقرب  
موضع من الحل ط أي الأحرار منه للعمرة أفضل من الأحرار لها من البجعة وغيرها من الحل عندنا  
وان كان صلى الله عليه وسلم أحرم منها لاهمه عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب باخته عائشة إلى  
التنعيم لحرمة منه والدليل القوي مقدم عندنا على الفعلي وعند الشافعي بالعكس (قوله وتعلم حدود الحرم  
ابن الملقن) هو من علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب للنووي أن ناظم الايات المذكورة القاشي

(لا) يحرم (التقديم) للأحرار  
(عليها) بل هو الأفضل ان في أشهر  
الحج وأمن على نفسه (وحل لاهل  
داخلها) يعني لكل من وجد  
في داخل المواقيت (دخول  
مكة غير محرم) ما لم يرد نسكا  
للحرج كما لو جاوزها خطا بمكة  
فهذا (ميقاته الحل) الذي  
بين المواقيت والحرم (د) الميقات  
(من بمكة) يعني من بداخل  
الحرم (للحج الحرم وللعمرة الحل)  
ليتحقق نوع سفر والتنعيم أفضل  
وتعلم حدود الحرم ابن الملقن  
فقاله

أبو الفضل النويري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبا إبراهيم الخليل عليه السلام وكان جبريل يريهما واضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وهي إلى الآن ثابتة في جميع جوانبه الأمن جهة جدة وجهة الجعرانة فأنها ليس فيها النصاب اهـ ملخصا (قوله وسبعة أميال الخ) لو قال ومن بين سبع عراق وماتف لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في البحر وهو \* ومن بين سبع بتقديم صينها \* وقد كملت فاشكر لربك إحسانه \* أفاده ح عن الشرنبلالية (قوله جعرانة) بكسر العين وتشديد الزاء والافصح اسكان العين وتخفيف الزاء وتعامه في ط

\* (باب الاحرام) \*

مسابقة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها الاحرام واختمه وهو لغة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك ورجل حرام أي محرم كذا في الصحاح وشراعا الدخول في حرمت مخصوصة أي الترامها اغترانه لا يتحقق شرعا بالنية مع الذكرا والخصوصية كذا في الفتح فهم بشرطان في تحققه لاجزاء ما عيته كإتوجه في البحر حيث عتقه بنية التمسك من الحج والعمرة مع الذكرا والخصوصية نهر والمراد بالذكرا التلبية ونحوها وبالخصوصية ما يقوم مقامهما من سوق الهدى أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها فلا يؤى ولم يلب أو بالعكس لا يصح محرما وهل يصح محرما بالنية والتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر المتقدم ذكره الحسام الشهيد أنه بانية لكن عند التلبية كما يصح شارعا في الصلاة بالنية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كما في شرح الباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلو احرم لابس الخيط أو حجاما انعقد في الأول صحيحا وفي الثاني فاسدا كما في الباب (قوله وصفة المفرد بالحج) وهو شرط صحة التمسك كتكبيره الاقتراح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من رجهين الأول أنه يقضى مطلقا ولو لمظنونا بخلاف الصلاة الثاني أنه اذا أتم الاحرام بحج أو عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به وان أفسده الا في افوات فيعمل العمرة والا الاحرام فذبح الهدى (توضا وغسله أحب وهو للنفقة) لا للطهارة (فيحب) بجماء مهمله (في حق حائض ونفساء) وصبي

والحرم التحديد من أرض طيبة \* ثلاثة أميال اذا رمت انتباهه وسبعة أميال عراق وطائف \* وجدة عشر ثم تسع جعرانه \* (فصل في الاحرام) \* وصفة المفرد بالحج (ومن شاء الاحرام) وهو شرط صحة التمسك كتكبيره الاقتراح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من رجهين الأول أنه يقضى مطلقا ولو لمظنونا بخلاف الصلاة الثاني أنه اذا أتم الاحرام بحج أو عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به وان أفسده الا في افوات فيعمل العمرة والا الاحرام فذبح الهدى (توضا وغسله أحب وهو للنفقة) لا للطهارة (فيحب) بجماء مهمله (في حق حائض ونفساء) وصبي

مع أنه يستلزم غير الجنب وحينئذ فغطف الصبي على الحائض يوهم أن غسله لا يكون إلا للظافة فتعين أن يراد به غير العاقل هنا فيكون ذكره إشارة لقول النهر واعلم أنه ينبغي أن يشدب الغسل أيضا لمن أهل عنه رفيقه أو أبوه لصغره لقولهم أن الاحرام قائم بالمغنى عليه والصغير لا يبن أنى به لجوازه مع احرامه عن نفسه وقد استقرت به لكل محرم اه فافهم (قوله ليس بمشروع) جزم به غير واحد كالزيلي والبحر والنهر والفتح وفيه ردة على ما في مناسك العمادى من انه ان عجز عن ما تيمم الا أن يحمل على ما اذا أراد صلاة الاحرام (قوله بخلاف الجمعة والعيد) قال في البحر يعنى أن الغسل فيهما للطهارة لا للتنظيف ولهذا يشترع التيمم لهما عند العجز (قوله لكن سوى) أى فى عدم مشروعية التيمم (قوله ورجحه فى النهر) حيث قال أنه التحقيق وكذا اعترض فى البحر على الزيلي بأن التيمم لم يشترع لهما عند العجز اذا كان طاهرا عن الجنابة ونحوها والكلام فيه لأنه ملوث ومغبر لكن جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة فيهما ولهذا سوى المصنف فى الكافى بين الاحرام وبين الجمعة والعيدين اه (قوله وشرط الخ) بالبناء للجهول أى لأنه انما شرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم احرم فمؤاخذة بل فضله كذا فى البناءية معزيا الى جوامع الفقه نهر قوله وكذا يستحب الخ) أى قبل الغسل كما فى القهستانى واللباب والسراج وفى الزيلي عقيب الغسل تأمل والازالة شاملة لقص الاظفار والشارب وحلق العانة أو تنهاتها واستعمال النورة وكذا تنف الابط والعانة الشعر القريب من فرج الرجل والمرأة ومثلها شعر الدبر بل هو أولى بالازالة لئلا يعلق به شئ من الخارج عند الاستنجاء بالخر (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) كذا فى البحر والنهر وغيرهما خلافا لما فى شرح اللباب حيث جعله من فعل العامة (قوله ولا مانع) الخ والوالحال (قوله ولبس ازار) بالاضافة وفى بعض النسخ ازارا بالنصب على أن لبس فعل ماض ثم هذا فى حق الرجل (قوله من السرة الى الركبة) بيان لتفسير الازار والغاية داخله لان الركبة من العورة (قوله على ظهره) بيان لتفسير الرداء قال فى البحر والرداء على الظهر والكتفين والصدر (قوله فان زرره الخ) وكذا لو شده بجمل ونحوه لشبهه حينئذ بالخيط من جهة انه لا يحتاج الى حفظه بخلاف شد الهميان فى وسطه لأنه يشد تحت الازار عادة أفاده فى فتح القدير أى فلم يكن القصدمنه حفظ الازار وان شده فوقه (قوله ويستلزم أن يدخله الخ) هذا يسمى اضطباعا وهو مختلف لقول البحر والرداء على الظهر والكتفين والصدر وما هنا عزاء القهستانى للنهاية وعزاه فى شرح اللباب للبرجندي عن الخزائنه ثم قال وهو موهم أن الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل المسنون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير اه قال بعض المحشين وفى شرح المرشدى على مناسك الكثر أنه الاصح وأنه السنة ونقله فى المنسك الكبير للسندى عن الغاية ومناسك الطرابلسى والفتح وقال أن أكثر كتب المذهب ناطقة بأن الاضطباع يستلزم الطواف لاقبله فى الاحرام وعليه تدل الاحاديث وبه قال الشافعى اه وكذا نقل القهستانى عن عدة المناسك لصاحب الهداية ان عدمه أولى (قوله جديدين) أشار بتدعيه الى أفضلته وكونه أفض من غيره وفى عدم غسل العتيق ترك المسحج بحر (قوله ككفن الكفاية) التشبيه فى العدد والصفة ط (قوله وهذا) أى لبس الازار والرداء على هذه الصفة بيان للسنة والافسار العورة كاف فيجوز فى ثوب واحد أو أكثر من ثوبين وفى أسودين أو قطع خرق مخيطة أى المسحاة مرقعة والافضل أن لا يكون فيها خياطة لباب بل لولم يجزى عن المخطط أصلا لا يعقد احرامه كما قد مناه عن اللباب أيضا وان لزمه دم ولوعذر اذا مضى عليه يوم وليله والا فصدقة كما يأتى فى الجنائيات (قوله وطيب بدنه) أى استحبابا عند الاحرام زيلي ولو بما تبقى عنه كالمسك والغالية هو المشهور نهر (قوله ان كان عنده) أفاد أنه لو لم يكن عنده لا يطلبه كما فى الغاية وانه من سنن الزوائد لا الهدى كما فى السراج نهر (قوله بما تبقى عنه) والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر فى البدن تابعا والمتصل بالثوب منفصل عنه وأيضاً المقصود من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه حاصل بما فى البدن فاغنى عن تجويزه فى الثوب نهر (قوله ندبا) وفى الغاية انها سنة نهر وبه جزم فى البحر والسراج (قوله بعد ذلك) أى بعد اللبس والتطيب بحر (قوله يعنى ركعتين) يشير الى أن الاولى التعبير بهما كما فعل

(والتيمم له عند العجز) عن الماء  
(ليس بمشروع) لأنه ملوث بخلاف  
جمعة وعيد ذكره الزيلي وغيره  
لكن سوى فى الكافى بينهما وبين  
الاحرام ورجحه فى النهر وشرط  
للبس السنة أن يحرم وهو على  
طهارته (وكذا يستحب) لمريد  
الاحرام ازالة نظفره وشاربه  
وعاته وحلق رأسه ان اعتاده  
والافسار حو (بجاء زوجته  
أو جاريته لومعه ولا مانع منه)  
كحيز (ولبس ازار) من السرة  
للكفة (ورداء) على ظهره  
ويستلزم أن يدخله تحت يمينه  
ويلبسه على كتفه الا يسرفان زرره  
أو خله أو عقده أساء ولا دم عليه  
(جديدين أو غسيلين طاهرين)  
أيضين ككفن الكفاية وهذا  
بيان السنة والافسار العورة  
كاف (وطيب بدنه) ان كان  
عنده لا ثوب بما تبقى عنه هو  
الاصح (وصلى) ندبا بعد ذلك  
(شفعا) يعنى ركعتين فى غير  
وقت مكروه

في الكثر لأن الشفع يشمل الأربع (قوله وتجزيه المكتوبة) كذا في الزيلعي والقنق والبهر والنهر والسبابة وغيرها وشبهوها بحجة المسجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منها بخلاف حجة المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كما حققته في فتاوى الحجة فتأذى في ضمن غيرها أيضا اهـ ونقل بعضهم أنه ردة عليه الشيخ حنيف الدين المرشدي (قوله بلسانه مطابقا لحجانه) أي لقلبه يعني ان دعاءه يطلب التيسير والتقبل لا بد أن يكون مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لأن الدعاء بمجرد اللسان عن قلب غافل لا يفيد وليس هذا بنية للحج كانه قريبا فافهم (قوله لمشقة الحج) لأن أدائه في أزمته متفرقة وأمكنه متباينة فلا يعرى عن المشقة غالبا فيسأل الله تعالى التيسير لانه ليس كل عسير زيلعي (قوله لقول ابراهيم واسماعيل عليهما السلام) تعليل لقوله تقبله مني لانهم لما طلبوا ذلك في بناء البيت ناسب طلبه في قصده للحج اليه فان العبادة في المساجد عمارة لها فافهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشقة في العمرة وان كانت أدنى من مشقة الحج (قوله والقارن فيقول اللهم اني اريد الحج والعمرة الحج) قال ح وتزك المتع لانه يفرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله وقيل) عزاء في التحفة والقنية الى محمد صلى الله عليه وسلم في النهر (وما في الهداية أولى) كذا في النهر قال الرحق ولكن ما أعظم الصلاة وما أصعب أدائها على وجهها وما احرى طلب تيسيرها من الله تعالى فلذا اعلمه الزيلعي تبعه غيره من الائمة (قوله ناويا بها الحج) قال في النهر فيه ايماء الى أنها غير حاصلة بقوله اللهم اني اريد الحج الحج لان النية أمر أحرور ارادة وهو العزم على الشيء كما قال البرازي وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغب ان دواعي الانسان للفعل على مراتب السالح ثم الخاطر ثم الفكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولو قال بلسانه نويت الحج وأحرمت به لبيك الحج كان حسنا يجمع القلب واللسان كذا في الزيلعي قال في الفتح وعلى قياس ما قد منافي شروط الصلاة انما يحسن اذا لم يجتمع عزيمته لا اذا اجتمعت ولم تعلم أن أحدا من الرواة لتسكه صلى الله عليه وسلم روى أنه سمعه يقول نويت العمرة ولا الحج ولهذا قال مشايخنا ان الذكر باللسان حسن لطابق القلب اهـ قال في البحر فالحاصل أن التلفظ باللسان بالنية بدعة مطلقة في جميع العبادات اهـ لكن اعترضه الرحق بما في صحيح البخاري عن انس رضي الله تعالى عنه سمعته يصرخون بهم ماجعوا عنه ثم أهل بحج وعمرة وأهل الناس بهم الى غير ذلك مما هو مصرح بالنطق بما يفيد معنى النية ولم يقل أحدان النية تعين بلفظ مخصوص لا وجوب بالولاء باق ككيف يقال انهم لا توجد في كلام أحد من الرواة فتأمل اهـ قلت قد يجاب بأن المراد نفي التصریح بلفظ نويت الحج وان ما ورد من الاللال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل وقد علمت أن هذا ليس بنية وانما النية في وقت التلبية كما أشار اليه المصنف كغيره بقوله ناويا وهو ما يذكره في التلبية في الباب وشرحه ويستحب أن يذكر في اهلاله أي في رفع صوته بالتلبية ما حرم به من حج وعمرة فيقول لبيك بحجة ومشله في البدائع تأمل (قوله بيان للاكل) راجع الى قوله تنوي بها الحج كما في البحر (قوله بمطلق النية من اضافة الصفة للموصوف) أي بالنية المطلقة عن التقيد بالحج بأن نوى التسك من غير تعيين حج أو عمرة ثم ان عين قبل الطواف فيها والاصرف للعمرة كما يأتي قال في الباب وتعيين التسك ليس بشرط فصحه مهما وبما احرم به الغير ثم قال في موضع آخر ولو احرم بما احرم به غيره فهو مهم فيلزمه حجة أو عمرة وقيد شارحه بما اذا لم يعلم بما احرم به غيره اهـ وكذا لو أطلق نية الحج صرف للفرض ويأتي تمامه قريبا قبل قوله ولو أشعرها (قوله ولو بقلبه) لان ذكر ما يحرم به من الحج أو العمرة باللسان ليس بشرط كما في الصلاة زيلعي (قوله يذكر بتصدبه التعظيم) أي ولو مشوبا بالدعاء على الصم شرح السبب وفي الحاشية ولو قال اللهم ولم يرد قال الامام ابن الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرنا في الشروع في الصلاة والحاصل أن اقتران النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط اقترانها بأي ذكر كان واذا لم يكن فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلا يذكرها بقلبه لم يعتد بها والاخرس يلزمه تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اهـ وما ل شارحه الى الثاني لان الاصح أنه لا يلزمه التحريك في القراءة للصلاة فهذا أولى لان الحج أوسع ولأن القراءة فرض قطعي متفق عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالفارسية)

وتجزئه المكتوبة (وقال المفرد بالحج) بلسانه مطابقة بلفظه (اللهم اني اريد الحج فيسره لي) لمشقة وطول مدته (وتقبله مني) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها بسيرة كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة وعمه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية أولى (ثم لبي دبر صلاته ناويا بها) بالتلبية (الحج) بيان للاكل والافصح الحج بمطلق النية ولو بقلبه لكن بشرط مقارنتها بذكر بتصدبه التعظيم كسبح وتهليل ولو بالفارسية

أى أو غيرها كالتريكة والهندية كما فى الباب. وأشار الى أن العربية أفضل كما فى الخاتمة (قوله وان أحسن العربية والتبسية) أى بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى قام غير الذى كرمه مقامه كتقليد البدن ح عن الشربلالية وفيه أن الشروع فى الصلاة يتحقق بالفارسية ولوم القدوة على العربية وقدمه الشارح هناك ونبه على ما وقع للشونبلاى وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط (قوله وهى لبك اللهم لبك) أى أقتسبك إقامة بعد أخرى وأجبت نداء الجاهية بعد أخرى وجله اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد شرح الباب فالتبسية لا فائدة التكرار كما فى فارجع البصر كترتين أى كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ويوجد فى بعض النسخ بعد اللهم لبك لبك مرتين وهو الموافق لما فى الكثر والهداية والجوهرة والباب وغيرها فتكون أعادته نائلاً بالمعنى التأكيد قال بعض المحسبين وقد استحسن الشافعية الوقف على لبك الثالثة ولم أره لا تمتنأ فراجع هـ قلت مقتضى ما فى القهستانى الوقف على الثانية فإنه تكلم على قوله لبك اللهم لبك ثم قال لبك لا شريك لك استئناف فأن مفاده أن الاستئناف بقوله لبك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما فى شرح الباب أيضاً (قوله بكسر الهمزة وتفتح) والأول أفضل قال فى المحيط لأنه عليه الصلاة والسلام فعله ورده فى البناء بأنه لم يعرف نعم علل أكثرهم الأفضلية بأنه استئناف للشأن فتكون التبسية للذات بخلاف الفتح فإنه تعليل للتبسية أى لبك لأن الحمد والنعمة والملك وتعليل الجاهية التى لا نهاية لها بالذات أولى منه باعتبار مصفة واعتراض بأن الكسر يجوز أن يكون تعليلاً مستأنفاً أيضاً ومنه وصل عليهم أن صلاتك سكن لهم أنه ليس من أهلك ومنه علم أنك العلم أن العلم نافع له واجب بأنه وإن جازفه كل منهما إلا أنه يحمل هنا على الاستئناف لا لوليته بخلاف الفتح إذ ليس فيه سوى التعليل وحكى الشراح عن الامام الفتح وعن محمد والكسائى والقرءاء الكسر لأن المذكور فى الكشاف أن اختيار الامام الكسر والشافعى الفتح وهو الذى يعطيه ظاهر كلامهم نهر (قوله بالفتح) الأصوب بالنصب لأنه معرب لا مبسوط وعبارة النهر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ (قوله أو مبتدأ) وخبره كونه عليه خبراً محذوف لدلالة ما بعده عليه والأولى جعل لك خبراً وخبر المبتدأ محذوف كما قرروا الوجهين فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الآية فافهم (قوله والمثل) بالنصب وجوز الرفع وعلى ككل فان خبر محذوف واستحسن الوقف عليه لثلاثتهم أن ما بعده خبره شرح الباب ونقل بعضهم أنه مستحب عند الأئمة الأربعة (تنبه) فى الباب وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتبسية ثم يخفزه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم أنى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه أيضاً وتكرارها سنة فى المجلس الأول وكذا فى غيره وعند تغير الحالات مستحب مؤكداً ولا كسار مطلقاً مندوب ويستحب أن يكررها كلما شرع فيها ثلاثاً على الأقل ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما فى العناية خلافاً لما فى النهر فافهم نعم فى شرح الباب ما وقع مأثوراً يستحب أن يقول لبك وسعديك والخير كله بيدك والربغاء اليك اله الخلق لبك بحجة حقاً تعبدوا وقال لبك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مروياً بخائراً وحسن (قوله أى عليها) فالظرف بمعنى على كما أفاده الزيلعى قال فى النهر لأن الزيادة إنما تكون بعد الإتيان بها لا فى خلالها كما فى السراج هـ فأمز من لبك وسعديك الخ ونقله فى النهر عن ابن عمر يأتى به بعد التبسية لا فى أثنائها فافهم (قوله تحرى ما قولهم أنها مرة شرط) تبع فيه النهر مخالفاً للبحر ولا يخفى ما فيه فإنه إن أراد أن الشرط خصوص الصيغة المارة فقبه أن ظاهر المذهب كما فى الفتح أنه يصير محرماً بأكلى شأنه ونسيجه وقد مر أن أراد بها مطلق الذكرك فلا يفيد مبدأه وهو كراهة نقص هذه الصيغة تحرى بما فالحق ما فى البحر من أن خصوص التبسية سنة فإذا تركها أصلاً تركت كراهة التنزيه فإذا نقص عنها فكذلك بالاولى وإن قول الكافى النسي لا يجوز فيه نظر ظاهره وقول من قال أنها شرط مراده ذكر يقصده التعظيم لا خصوصها هـ (قوله والزيادة سنة) أى تكرارها كما فى مائة عن الباب وأما الزيادة على الصيغة المارة فقد مر أنها مندوبة وهو معنى ما فى الكافى وغيره أنها مستحبة فافهم (قوله وبتر لرفع الصوت بها) أى بالتبسية ومقتضاه أن الرفع سنة وبه صرح فى النهر عن المحيط وهو خلاف

وان أحسن العربية والتبسية على المذهب (وهى لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ان الحمد) بكسر الهمزة وتفتح (والنعمة لك) بالفتح أو مبتدأ وخبر (والملك لا شريك لك وزد) ندباً (فيها) أى عليها لا فى خلالها (ولا تنقص) منها فإنه مكروه أى تحرى ما قولهم أنها مرة شرط والزيادة سنة ويكون مستحباً تركها وبتر لرفع الصوت بها



مطلب  
فيما يصير به محرما

(واذا لبي نأويا) سكا (أو ساق الهدى  
أو قلد) أي ربط قلادة على عنق  
(بدنة تفل أو جزاء صيد) قتله  
في الحرم أو في احرام سابق (ونحوه)  
بكناية ونذر ومتعة وقران (وتوجه  
معها) والحال أنه (يريد الحج)  
وهل العمرة كذلك ينبغي نعم  
(أو بعثها ثم توجه ولحقها) قيل  
الميثقات فلو بعده لزمه الاحرام  
بالتلبية من الميثقات (أو بعثها  
لمتعة) أو لقران وكان  
التقليد والتوجه (في أشهره)  
والأبصر محرما حتى يلحقها  
(وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها)  
استحسانا (فقد أحرم) لان  
الاجابة كانت تكون بكل ذكر  
تعظيمي تكون بكل فعل مختص  
بالاحرام ثم صحة الاحرام

ما قدمناه وصرح به في الجبر والفتح من انه مستحب لكن ذكر في الجبر في غير هذا الموضع أن الامتلاء  
دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبع للصبيط انه يكون مبيئا بتركه أن يكون سنة مؤكدة تأمل  
(قوله واذا لبي نأويا) قيل الاولى أن يقول واذا نوى ملبيا لان عبارته تفيد أنه يصير شارعا بالتلبية بشرط النية  
والواقع عكسه اه أي على ما هو قول الحسام الشهيد كما مر أول الباب والجواب كافي للفتح تبعا  
للزيلي ان هذه العبارة لا يستفاد منها الا أنه يصير محرما عند النية والتلبية أما ان الاحرام بهما أو بأحدهما  
بشرط الاخر فلا فالعبارتان على حد سواء كما ذكره في النهر فافهم (قوله نسكا) أي معينا كحج أو عمرة  
أو مبهما لما مر وبأي أيضا أن صحة الاحرام لا تتوقف على نية النسك أي على تعيينه وليس المراد أنهم لا يتوقف  
على نية نسك أصلا فافهم (قوله أو ساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الافعال  
كما يأتي لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله أو قلد بدنة الخ كما فعل في الكثر لكان أخضر وأظهر  
لان الهدى يشمل الغنم بخلاف البدنة فانها تخص الابل والبقر واذا قلد شاة لم يكن محرما وان ساقها كما صرح  
به في الجبر وسأيت ولذا اعترض في شرح اللباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بأن حقه  
ان يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسألة كافي شرح اللباب أن لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط  
ثلاثة منها سوق البدنة والتوجه معها والأدراك والسوق ان بعث بها ولم يتوجه معها الا في بدنة  
المتعة والقران فلو قلده هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه ثم توجه به بعد ذلك يريد التهلك فان كانت البدنة  
غير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما (قوله أي ربط الخ) وكيفيته  
أن يفتل خيطا من صوف أو شعر ويربط به نعل أو عروة من اداة وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة أي قشرها  
أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدي لثلاثة خصال أحدها ولثلاثا بأكمل منه غنى اذا عبط وذبح  
(قوله أو في احرام سابق) قيد به لان هذا الاحرام لا يتم شروعه فيه الا بهذا التقليد ط (قوله ونحوه)  
أي نحو جزاء الصيد من الدماء الواجبة (قوله بكناية) أي في السنة الماضية درر (قوله وتوجه  
معها) أي ساقها قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر  
لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد شرح اللباب (قوله يريد الحج) اذ لا بد مع ذلك من النية على الصواب  
كما صرح به الاصحاب شرح اللباب (قوله ينبغي نعم) البعث للشرع بالنية وعبرة شرح اللباب  
نأويا الاحرام بأحد النسكين سرية في ذلك (قوله أو بعثها ثم توجه) عطف على قوله وتوجه معها فاذا  
أن الشرط أحد الشيتين أما أن يسوقها ويتوجه معها أو أن يبعثها ثم يلحقها ويتوجه معها وهذا الشرط  
غير المتعة والقران فلا يشترط فهما التوجه معها والالحاقها كما أفاده بقوله بعده أو بعثها للمتعة الخ  
فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر الحقوق لانه شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فختلف فيه في الجامع  
الصغير لم يشترطه واشترطه في الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال نخر الاسلام ذلك أمر اتصاف وانما  
الشرط أن يلحقه وفي الكافي قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط اختلاف العداية في هذه المسألة ففهم من  
يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في أثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فاقها  
صار محرما فأخذنا بالتيقن من ذلك وقتنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق العداية على ذلك شرح  
اللباب (قوله لزمه الاحرام بالتلبية الخ) لانه حين وصل الى الميثقات لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدى  
ولا يجوز له المجاوزة بدون الاحرام فلزم الاحرام بالتلبية رجعي (قوله أو قران) صرح به لزيادة الايضاح  
والاقتول المصنف لمتعة يشمل التمتع العرفي والقران كما أوضحه في الجبر (قوله والتوجه) أشار به الى أن الاولى  
للمصنف تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الاحرام ط (قوله في أشهره الخ) لان تقليد الهدى في غير  
أشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من أفعال المتعة وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون تطوعا وفي هدى  
التطوع ما لم يدرك أو يسرم معه لا يصير محرما كما ذكر في شرح الجامع الصغير لقاضي خان زيلي (قوله  
والأبصر الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها  
أي قبل الميثقات ط (قوله وتوجه بنية الاحرام) أفاده أن هذه الاشياء انما قامت مقام الذكردون  
النية ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله واذا لبي نأويا الخ (قوله مختص بالاحرام) احتزبه

عمالواشعرها أو جلجلها إلى آخر ما يأتي (قوله لا تتوقف على نية نسك) أي معين قال في البحر وإذا أبهم  
الاحرام بأن لم يعين ما أحرم به جاز وعليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال فإن لم يعين وطاف شوطا كان للعمرة  
وكذا إذا احصر قبل الأفعال فحمل بدم تعين للعمرة فيجب قضاؤها لا قضاء حجة وكذا إذا جامع فأفسد وجب  
المضي في عمرة (قوله صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف إليه إلا إذا عينه قبل أن يشرع في الأفعال كما في  
البحر لكن في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين أحرامه للحجة ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله  
ولو أطلق نية الحج) بأن نوى الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا (قوله ولو عين نفلا فنفل) وكذا لو نوى الحج  
عن الغير أو التذركان عما نوى وإن لم يحج للقرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح  
عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأذى القرض بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقومه  
عن حجة الاسلام **وكانه** قاسه على الصيام لكن الفرق أن رمضان معيار لصوم القرض بخلاف وقت الحج  
فانه موسع إلى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة شرح الباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة حجتين  
فيه فلذا ابتدأ بطلاق النية بخلاف فرض الظهر مثلا فان وقته ظرف من كل وجه (قوله يحرج سنماها)  
الباء للتصوير وهو مذكور عند الامام لأن كل أحد لا يحسنه فيخلق الحيوان به تعذيب ط وأشار  
المصنف إلى أن الأشعار خاص بالابل (قوله بوضع الجل) أي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبسه  
الفرس لتسان به قاموس (قوله لامتعة وقران) وكذا لو لم يات قبل شهر الحج رحى (قوله **حما**)  
أي لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محترز قوله ولحقها ط (قوله أو قلداشة) محترز  
قوله بذنه ط (قوله لعدم اختصاصه بالنسك) لأن الأشعار قد يكون للمداواة والجل لدفع الحز والبرد والاذى  
ولأنه إذا لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يوجد المحجـر دانية به لا يصير محرما وتقليد الشاة ليس  
بمتعارف ولا سنة رحى (قوله بلامهله) يشير إلى أن الأصوب أن يقول فيبقى بالغاء كما في القدوري  
والكثير هذا وفي النهر وأعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث  
ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه إن ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاتا قبله اهـ (قوله أي  
الجماع) هو قول الجمهور شرح الباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يحج (قوله  
أو ذكره بحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو الأصح شرح الباب  
وطاهر صنيع غيره واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر شمول النساء للجلال لانه من دواعي  
الجماع تأمل (قوله أي الخروج إشارة إلى أن الفسوق مصدر لاجع فتى كعلم وعلوم كما يشعر به تفسيرهم له  
بالمعاصي واختاره لمناسبته للرفث والجدال ولأن المنهى عنه مطلق الفسوق مفردا أو جمعا أفاده في النهر  
(قوله والجدال) أي الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكارين يحج وما عن الاعمش أن من تمام الحج ضرب  
الجمال فقيل في تأويله انه مصدر مضاف لفعله لكن في شرح النقاية ورد أن الصدوق رضى الله عنه ضرب  
جماله لتقصيره في الطريق اهـ قلت وحينئذ فضر به للجدال بل لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل  
الواجب عليه حيث لم ينزجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمرا يبرؤف ونهيا عن منهك  
تأمل (قوله فانه) أي ما ذكر من الثلاثة وفيه إشارة إلى وجه التخصيص عليها هنا تبع الدلالة كلبس  
الحرير فانه حرام مطلقا وفي الصلاة أشنع (قوله وقتل صيد البر) أي مصيده اذ لو أريد به المصدر وهو  
الاصطباذ لما صح استناد القتل إليه يحج وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالباً وهذا كذلك  
حتى لو ذكاه كان ميتة (قوله لا البحر) ولو غير مأكول لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية (قوله  
والدلالة) بالكسر في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو الفصيح رمي (قوله في الغائب) أفاده  
وبقوله في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة قلت والفرق أيضاً أن الأولى باليد ونحوها والثانية باللسان  
ونحوه كالذهب إليه (قوله إذا لم يعلم المحرم) كذا في النهر والمراد به المدلول والأصوب التعبير به  
قال في السراج ثم الدلالة انما تعمل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالماً بكان الصيد وأن يصدقه  
في دلالته ويتبعه في اثره أما إذا كذبه ولم يتبع أثره حتى دله آخر وصدقه واتبع أثره فقتله فلا جرم على  
الدال اهـ (تتمة) في حكم الدلالة الاعانة عليه كاعارة سكين ومناولة ربح وسوط وكذا تنفيره وكسريضه

مطلب  
فيما يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب  
من حج ولم يرفث الخ أي من وقت  
الاحرام

لا تتوقف على نية نسك لانه لو أبهم  
الاحرام حتى طاف شوطا واحدا  
صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج  
صرف للقرض ولو عين نفلا فنفل  
وان لم يكن حج القرض شر بلاية  
عن الفتح (ولو أشعرها) يحرج  
سنماها الأيسر (أو جلجلها)  
بوضع الجل (أو بعثها لامتعة)  
وقران (ولم يلقها) كما مر  
(أو قلداشة) لا يكون محرما لعدم  
اختصاصه بالنسك (وبعده)  
أي الاحرام بلامهله (يتى الرفث)  
أي الجماع أو ذكره بحضرة النساء  
(والفسوق) أي الخروج عن  
طاعة الله (والجدال) فانه  
من المحرم أشنع (وقتل صيد  
البر) لا البحر (والإشارة إليه)  
في الحاضر (والدلالة عليه)  
في الغائب ومحل تحريمهما إذا لم  
يعلم المحرم أما إذا علم فلا في الأصح

وكسر قوائمه وجناحه وحبله وبيعه وشرأفه وأكله وقتل القملة ورميها ودفعها لغيره والامر بقتلها  
والاشارة اليها ان قتلها المشار اليه والقاء ثوبه في الشمس وغسله لهلاكها لباب (قوله وان لم يقصده)  
قبل عليه الطبيب معمول لقوله يتي ولا معنى لامر غير القاصد بالانتفاء فيجاب بأن المراد غير قاصد للتطبيب  
بل قاصد للتداوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه انتفاءه رجحتي (قوله وكرهه شمه) أى فقط  
فلا شئ عليه به كافي الخائنة وبهذا يشير الى أن المراد بالتطبيب استعماله في الثوب والبدن وقالوا لوليس ازارا  
مجنرا لأشئ عليه لانه ليس يستعمل لمز من الطبيب وانما حصل بمجرد الراحة ومن ثم قال في الخائنة لو دخل  
بيتا قد يجز فيه واتصل بثوبه شئ منه لم يكن عليه شئ نهر (قوله وقلم الطفر) أى قطعه ولو واحدا بنفسه  
أو غيره بأمره أو قلم طفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينفع فلا بأس به ط عن القهستاني (قوله كله  
أو بعضه) لكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والربع منهما كالكل وفى الاقل من يوم  
أو من الربع صدقة كفى اللباب وأطلقه فتشعل المرأة لما في الجرع غاية البيان من انها لا تغطي وجهها اجماعا  
اه أى وانما تستر وجهها عن الاجانب باسبأل شئ متجاف لا يس الوجه كما سيأتى آخر هذا الباب  
وأما ما فى شرح الهداية لابن الكحل من انها لها ستره لطيفة وخمار وانما المنهى عنه ستره شئ فصل  
على قدره كالنقاب والبرقع فهو بحث عجيب أو تفرد غريب يخالف لما سمعته من الاجماع ولما فى الجرع وغيره  
فى آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء فى هامش ذلك الشرح أن هذا مما انفرد به المؤلف والمحموظ  
عن علماء سوا خلافه وهو وجوب عدم مماسة شئ لوجهها اه ثم رأيت نحو ذلك نقلا عن منسك القطبى  
فافهم (قوله نعم فى الخائنة الخ) استدراك على قوله أو بعضه لانه يؤهم ان هذا محظور ومع أنه عذره  
فى اللباب من مباحات الاحرام وأما كفة لا بأس فانه لا تدل على كراهة دائما ومنه قوله الا فى قريبا  
كرهه الا فلا بأس به فافهم (قوله والرأس) أى رأس الرجل أما المرأة فتستره كما سيأتى (قوله  
بخلاف الميت) يعنى اذا مات محرما حيث يغطى رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع ولهذا لا يبنى المأمور بالحج على احرام الميت  
اتصافا أو أما الاعرابى الذى وقصته ناقصة فقال صلى الله عليه وسلم لا تحمروا رأسه ولا وجهه فانه يبعث  
يوم القيامة مليا فهو مخصوص من ذلك باخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو منقطع وفى غيره  
فقلنا بانقطاعه بالموت أفاده فى الجرع وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يبعث الخ  
واقعة حال ولا عموم لها كما تنقروا الاصول فلا يدل على أن غير الاعرابى مثله فى ذلك (قوله وبقيته  
البدن) بالجر عطف على الميت أى وبخلاف ستر بقية البدن سوى الرأس والوجه فانه لا شئ عليه لوعصبه  
وبكره ان كان بغير عذر لباب وفى شرحه وينبغى استثناء الكفين لانه من لبس القفازين اه قلت وكذا  
القدمين مما فوق معقدا شره لانه من لبس الجوارب كما يأتى الا أن يكون مراده بالستر التغطية  
بما لا يكون لبس فستر الدين أو الرجلين بالقفازين أو الجوارب بين لبس فتأمل (قوله ما لم يمتد يوما أو ليلة  
الخ) الواو بمعنى أو لان لبس المعتاد يوما أو ليلة موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت  
لكن لينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذى رأيت فى عدة كتب أنه لو غطى رأسه بغيره ماد كالعذل  
ونحوه لا يلزمه شئ فقد أطلقوا عدم الزوم وقد عد ذلك فى اللباب من مباحات الاحرام نعم فى النهر عن الخائنة  
لوحمل المحرم على رأسه شئاً يلبسه الناس يكون لا بأسا وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها فلا  
وبكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما أو ليلة كان عليه صدقة اه وانما ظاهر أن الاشارة للتعصيب وكان  
الشارح أرجعها للعمل أيضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص عليه فى اللباب وغيره وكذا نص على أنه يكره  
كعب وجهه على وسادة بخلاف خديه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليه فانه وان لم يمتد منه تغطية بعض  
وجهه أو رأسه الا أنه الهيئة المستحبة فى النوم بخلاف كعب الوجه اه (قوله كره) ظاهرا ملاقه  
أنها تحريرية ط (قوله بالطمى) بكسر الخاء بت نهر والمراد الغسل بماء مزج فيه كما  
فى القهستاني (قوله لانه طيب الخ) أشار الى الخلاف فى علة وجوب اتقائه فالوجوب متفق عليه  
وانما الخلاف فى علة وفى موجهة فيقيه عند الامام لان له راحة طيبة وان لم تكن ذكية وموجبه دم

(والنظيب) وان لم يقصده وبكره  
شمه (وقلم الطفر وستر الوجه) كله  
أو بعضه ككفمه وذقنه نعم  
فى الخائنة لا بأس بوضع يده على  
أنفه (وإزاس) بخلاف الميت  
وبقية البدن ولو حمل على رأسه  
شئاً با كان تغطية لاجل عدل  
وطبق ما لم يمتد يوما أو ليلة  
صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر  
الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه  
كرهه والا فلا بأس به (وغسل رأسه  
ولحيته بضمى) لانه طيب  
أو يقتل الهوام

وعندهما لانه يقتل الهوام ويلين الشعر وموجبه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم  
لا خلاف في خطمي العراق لانه راثحة طيبة أفاده في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنائيات الفتح  
لو غسل بالصابون والحرض لاروايه فيه وقالوا لاشئ فيه لانه ليس بطيب ولا يقتل اه ومقتضى التعليل عدم  
وجوب الدم والصدقة اتفاقا ولذا قال في الظهيرية وأجمعوا أنه لاشئ عليه اه ومثله في البحر وكذا  
في القهستاني عن شرح الطحاوي فافهم (قوله ودلولك) بفتح الدال قبل هونيت بأرض الخجاز معروف  
كالاشنان غير أنه أسود والاشنان أبيض يرطب البدن ويرزق الحكمة والحرب (قوله وأشنان) قيل هو بنفم  
الهزمة وكسرها كما في القاموس ويسمى حرصا أيضا (قوله وسدر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل)  
فان السدر كما خطمى يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كما في المنخ والصابون  
والاشنان فيهما ذلك أيضا رحتي زاد غيره ان للصابون طيب راثحة قلت وفيه نظر فقد علت الاتفاق على أن لاشئ  
فيه من دم ولا صدقة لانه ليس بطيب ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلا للباب  
(قوله وازالة شعر بدنه) أي بقية بدنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والحاجب كما في الباب قال في البحر والمراد  
ازالة شعره كمنما كان حلقا وقصا وتفاوتت رواه احرافا من أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة وتمكننا  
(قوله أي كل معمول الخ) اشار به الى أن المراد المنع عن لبس الخيط وانما يخص المذكورات لذكرها  
في الحديث وفي البحر عن مناسك ابن أمير حاج الحلبي ان ضابطه لبس كل شئ معمول على قدر البدن أو بعضه  
بحيث يحيط به بخياصة أو تزيق بعضه ببعض أو غيرهما ويستمسك عليه بنفس لبس مثله الا المكعب اه قلت  
نخرج ما خيط بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرفعة فلا بأس بلبسه كما قلناه وأفاده قوله وبعضه حرمة  
لبس التفازين في يدي الرجل وبه صرح السندي في منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح اللباب وأما المرأة  
فندب لها عدمه كما في البدائع وتماه فيما علقناه على البحر (قوله كزردية) هي الدرع الحديث كما يفهم من  
القاموس وفيه البرنس بالضم قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه أي كالذي يلبسه المغاربة يترن من الرأس  
الى القدم (قوله وقباء) بالمد المنفرد من امام ط (قوله ولولم يدخل الخ) في اللباب من المكروهات  
القضاء القبا والعباء ونحوهما على منكبيه من غير ادخال يديه في كيه وفيه من فصل الجنائيات ولولا أني القبا  
على منه كيه وزره يوافعه دم وان لم يدخل يديه في كيه وكذا لو لم يزره ولكن ادخل يديه في كيه ولو ألقاه  
ولم يزره ولم يدخل يديه في كيه فلا شئ عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال احدي اليدين في الكعب  
كاليد في قوله جاز المراد به نبي الجزاء ما علمت من كراهته ويؤيده قوله عندنا أي عندنا اثنتا عشرة خلافا لفر  
حيث قال عليه دم كما في شرح اللباب واعترض على اللباب حيث ذكره في مباهات الاحرام بعد ما ذكره  
في مكروهاته وقال فالصواب أن يقول والقضاء القبا ونحوه على نفسه وهو ضطجع كما ذكره في الكبير اه  
والحاصل ان الممنوع عنه لبس الخيط اللبس المعتاد ولعل وجه كراهة القضاء ونحو القضاء والعباء على الكتفين انه  
كثيرا ما يلبس كذلك تأمل (قوله وعمامة) بالكسر قلنسوة ما يلبس في الرأس كالعقبة والتاج والطرش  
ونحو ذلك (قوله وخفين) أي للرجال فان المرأة تلبس الخيط والخفين كما في قاضي خان قهستاني (قوله  
الأن لا يجبد نعلين الخ) أفاده لو وجدتهما لا يقطع لهما فيه من اتلاف المال بغير حاجة أفاده في البحر وما عزي  
الى الامام من وجوب الفدية اذا قطعهما مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح اللباب (قوله  
فيقطعهما) أما لو لبسهما قبل القطع يوافعه دم وفي أقل صدقة لباب (قوله اسفل من الكعبين) الذي  
في الحديث وليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين وهو افضح مما هنا ابن كمال والمراد قطعهما بحيث يصير  
الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوفين لا قطع موضع الكعبين فقط كما لا يخفى والنعل هو المداس بكسر الميم  
وهو ما يلبسه اهل الحرمين بماله شرائك (قوله عند معقد الشرائك) وهو المفصل الذي في وسط القدم كذا  
روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الثاني أي المرتفع ولم يعين في الحديث احدهما لكن لما كان  
الكعب يطلق عليهما حمل على الاول احتياطا لان الاحوط فيما كان أكثر كشفا بحر (قوله فيجوز الخ)  
تفريع على ما فهم مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم والسر موزة قبل هو المسمى  
بالصاوي وذكروا ح ان الظاهر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هي

بخلاف صابون ودلولك وأشنان  
اتفاقا زاد في الجوهره وسدر  
وهو مشكل (وقصها) أي اللعبة  
(وحلق رأسه) إزالة (شعر بدنه)  
الاشعر النابت في العين فلا شئ  
فيه عندنا (ولبس قبص وسراويل)  
أي كل معمول على قدر بدن  
أو بعضه كزردية وبرنس (وقباء)  
ولولم يدخل يديه في كيه جاز عندنا  
الان يزره أو يخجله ويجوز أن  
يرتدئ بقميص وجبة ويلتخص به  
في نوم وغيره اتفاقا (وعمامة)  
وقلنسوة (وخفين) الآن لا يجبد  
نعلين فيقطعهما اسفل من  
الكعبين) عند معقد الشرائك فيجوز  
لبس الزموزة لا الجوربين

التي تشد في الرجل من العقب وتستره والظاهر أنه لا يجوز ستره فيجب إذا البسه أن لا يشدها من العقب وإذا كان وجهها أو وجه البابو طويلا بحيث يستر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر أو يحشو في داخله خرقة بحيث تنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه إلى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام احترازاً عن قطع وجه البابو لما فيه من الاتلاف (قوله وتوب) بالجر عطفاً على قبص وفي بعض النسخ وتوبا بالنصب عطفاً على محل قبص وأطلقه فنمل الخط وغيره لكن لبس الخط المطيب تتعد فيه الفدية على الرجل كما في اللباب (قوله بما له طيب) أي رائحة طيبة (قوله وهو الكركم) فيه نظر نفي الصحاح الكركم الزعفران وفيه أيضاً الورس ثبت يكون باليمن يتخذ منه العمرة للوجه وفي النهاية عن القسطنطين الورس شيء آخر فاني يشبهه سحق الزعفران وهو محبوب من اليمن (قوله في الاصح) وقيل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للطيب لا للتناثر ألا ترى أنه لو كان توب مصبوغ له رائحة طيبة ولا يتناثر منه شيء فإن المحرم يمنع منه كما في المستمضي بحر (قوله لا يتقى الاستحمام الخ) شروع في مباحات الاحرام وفي شرح اللباب ويستحب أن لا يزال الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الفهارة أو رفع القبار والحرارة (قوله لحديث البيهقي الخ) ذكر النووي أنه ضعيف جداً قال ابن حجر في شرح الشمائل موضوع بانفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام يلاذهم الا بعد موته صلى الله عليه وسلم (قوله والاستظلال الخ) أي قصد الانتفاع بظل بيت من شعر أو مدر ومحل يفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو عكسه (قوله كما مر) أي في شرح قوله وستر الوجه والرأس (قوله وشدة هيمان) هو شيء يشبه نكة السر أو يل يشد على الوسط وتوضع فيه الدراهم ثم يثني وفي القاموس هو التكة والمنطقة وكسر للتفة يشد في الوسط اهـ ولا فرق بين كون التفة له أو لغيره كما في شرح اللباب ولا بين شدته فوق الأزار أو تحته لأنه لم يقصد به حفظ الأزار بخلاف ما إذا شد أزاره بجبل مثلاً كما قد مناه (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بالفسارسة كركم في العبي (قوله وسيف) أي وشدة سيف أي شدته في وسطه (قوله وسلاح) تعميم بعد تخصيص وهو ما يتناول به فلا يدخل فيه الدرع لأنه لبس (قوله وتختم واكتحال) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقى شدته وتختم واكتحال ولا معنى له إلا أن يراد بالشد الاستعمال من باب ذكر المقدور وأرادة المطلق مجازاً ومرسلاً ولوقال وتختما واكتحالاً السلم من هذا ح ويمكن تأويله أيضاً بالجر على الجوار أو بالرفع على الانتهاء وخبره محذوف أي كذلك (قوله لعدم التغطية واللبس) الأول راجع للاستقلال بالبيت والمحل والثاني لما بعده (قوله فعليه صدقة) المراد بها عند اطلاقهم نصف صاع بحر (قوله ولو كثيراً) أي ثلاثاً فكثر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح اللباب فالمراد الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخاط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وإن كان الطيب كثيراً في الكل كما حتره في النسخ من الجنائيات (قوله وفضدا) أي وإن لم تعصب اليد لما منه من أن تعصب غير الوجه والرأس انما يكره لو بغير عذر (قوله وحجامة) أي بلا إزالة لشعر لباب والافعليه دم كما سيأتي (قوله يتصدق بشيء) أي كثرة وكسرة خبز (قوله وفي الثلث) أي من الشعر والقمل وأما الاكثر فسيأتي في الجنائيات (قوله ولو نفلاً) كذا في البدائع وخصه الطساوى بالمكتوبات دون النوافل والفوائت فأجرها مجرى التكبير في أيام التشريق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح اللباب (قوله أو علا شرفاً) أي صعد مكاناً مرتفعاً (قوله جمع ركب) أي اسم جمع وهم أصحاب الابل في السفر ولا يطلق على مادون العشرة نهر (قوله دخل في الدهر) هو السدس الآخر من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال إلى حال كذلك التلبية ح ولذا قال في اللباب ويستحب أكثرها قائماً وقاعداً ركباً ونازلاً واقفاً وسائراً طاهراً ومحدثاً جنباً وحائضاً وعند تغير الأحوال والأزمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب وزول وإذا استيقظ من النوم واستعطف راحلته وقال أيضاً ويستحب تكرارها في كل مرة ثلاثاً على الولا ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلالها جاز ويكره لغيره أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يمتدح أحده على تلبية الآخر بل كل انسان يلبي بنفسه ويلبي في مسجد مكة ومعنى وعرفات لافي الطواف وسعي العمرة (قوله رافعا صوته بها) إلا أن يكون في مصر أو امرأة لباب زاد شارحه أوفي المسجد ثلاثاً يشوش على المصلين والطائفين (قوله استنانا) فإن تركه كان مسيئاً ولا شيء

(وتوب صغ بماله طيب) كورس  
وهو الكركم وعصفر وهوزهر القرمط  
(الابعد زواله) بحيث لا يفوح  
في الاصح (لا يتقى) الاستحمام  
لحديث البيهقي أنه عليه الصلاة  
والسلام دخل الحمام في الخفة  
(والاستظلال بيت وشمل له بعب  
رأسه أو وجهه فلو أصاب أحدهما  
كره) كما مر (وشدة هيمان) بكسر الهاء  
في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح  
وتختم زبلي لعدم التغطية  
واللبس واكتحال بغير مطيب  
فلو اكتحل بمطيب مرة أو مرتين  
فعليه صدقة ولو شربا فاعليه  
دم سراجية (و) لا يتقى ختاناً  
وفصد أو حجمة وقاع ضرره وجبر  
كسر و لك رأسه وبدنه) لكن  
يرفون خاف سقوط شعره أو قلته  
فان في الواحدة يتصدق بشيء  
وفي الثلاث كف من طعام غرر  
اذكار (وأكثر) المحرم (التلبية)  
ندبا (مقضى على) ولو نفلاً (أو علا  
شرفاً أو هبط وأدباً أو أتى ركباً)  
جمع ركب أو جمعاً مشاة وكذا لوقى  
بعضهم بعضاً (أو اسحر) دخل  
في السحر اذ التلبية في الاحرام  
كانت كغير في الصلاة (رافعاً)  
استنانا (صوته بها)

عليه فتح وقيل استحبابا والمعتمد الأول شرح الباب (قوله بلا جهد) بفتح الجيم وبالذال أي تعب النفس بغاية رفع الصوت كيلا يتضرر ولا تنافي بين هذا وبين ما جاء أفضل الحج العجم والنحج أي أفضل افراد الحج حج يشتمل على هذا أفضل أفعاله إذا طواف والوقوف أفضل منهما والعجم رفع الصوت بالتلبية والنحج اسالة الدم بالاراقة لأن الانسان قد يكون جهورى الصوت طبعاً فيحصل الرفع العالى مع عدم تعب به نهر (قوله كما يسهله العوام) تمثيل للمعنى وهو الجهد لا للنهق ح (قوله وإذا دخل مكة) المستحب دخولها من اركانها كما في الخالية من باب المعلى ليكون مستقبلاً في دخوله باب البيت تعظيماً وإذا خرج من السفلى بجر (قوله نهاراً) قيد لدخول مكة كما عرفت لكن لما كان دخول المسجد عقب دخول مكة منع كونه قيداً له أيضاً (قوله ملياً) هو قيد لدخول مكة أيضاً قال في الباب ويكون في دخوله ملياً داعياً الى أن يصل باب السلام فيبدأ بالمسجد (قوله لدخولها) أي مكة بدليل تأنيث الضمير وعبرة البحر نص في ذلك ح (قوله فيجب) بالحاء المهملة ح (قوله ومعناه الله أكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والأولى من كل ما سواه بجر وكان الشارح رجح الأول لاقتضاء المقام له كما أن الشارع في شيء إذا سمي الله تعالى بلا حظ التبرك باسمه تعالى فيما شرع فيه (قوله وهل) عبارة الفتح كبر وهل ثلاثاً وهل ثلاثاً (قوله لتسليق نوع شرك) أي بنوهم الجاهل أن العبادة للبيت قال في البحر ولم يذكر في المتون الدعاء عند مشاهدة البيت وهي غفلة عما لا يغفل عنه فإنه عندهما مستجاب ومحمد ربه الله تعالى لم يعز في الاصل للمشاهد الحج شيئاً من الدعوات لأن التوقيت يذهب بالركة بالمتنول منها فمن كذا في الهداية وفي الفتح ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا من أهم الاذكار كما ذكره الحلبي في مناسكه ٥ (تبينه) قال في الباب ولا يرفع يديه عند رؤية البيت وقيل يرفع قال القارى في شرحه أي لا يرفع ولو حال دعائه لانه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا بل قال السروجي المذهب تركه وصريح الطحاوى بأنه يكره عند اتمتنا الثلاثة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) فإن كان حلالاً للطواف اتخذه أو محرماً بالحج فطواف القدوم هذا إذا دخل قبل الفتح فان دخل فيه أغنى طواف الفرض عن تحية أو بالعمرة فطوافها ولا طواف قدوم لها كذا في الفتح نهر وأفاد اطلاقه أنه لا يكره الطواف في الاوقات التي تكره فيها الصلاة كما صرح به في الفتح قال الا انه لا يصل ركعتيه فيها بل يصل إلى أن يدخل مالا كراهة فيه (قوله لانه تحية البيت) أي لمن أراد الطواف بخلاف من لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الآن يكون الوقت مكرهاً للصلاة شرح للباب للقارى وفي شرحه على النقاية فان لم يكن محرماً فطواف تحية لقولهم تحية هذا المسجد الطواف وليس معناه ان من لم يطف لا يصل تحية المسجد كما فهمه بعض العوام اه قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد أنه لو صلى ولم يطف لا يحصل التحية الآن يخص بترك الطواف بلا عذر فمع العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب أيضاً ما يدل على ذلك حيث قال في موضع آخر ان تحية هذا المسجد بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فيه على تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهة اه (قوله ما لم يخف الخ) أي فيقدم كل ذلك على الطواف أي طواف التحية وغيرها لباب وشرحه ثم يطوف بجر وهذا يفيد أن هذه الصلوات لا تحصل بها التحية مع انها تحصل في بقية المساجد وليس ذلك الا لأن تحيته هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء ان الفرق من وجهين أحدهما أن الصلاة جنس فتاب بعضها مناب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني أن صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت لا تحية المسجد (قوله فوت المكتوبة) ينبغى أن يكون المراد فوت وقتها المستحب لانه بسقط به الترتيب على أحد القولين المحققين فبالأولى ما هنا تأتى وزاد في شرح الباب فوت الجنائز وزاد في البحر والتهرماً إذا دخل في وقت منع الناس من الطواف أو كان عليه فائتة مكتوبة اه وذكر الاخبر في الباب وقيد شارحه بما اذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر أن المراد بالفائتة التي فوتها عمداً ووجب قضاؤها فوراً والاقتسديم الطواف عليها لا يضرب الا اذا خاف فوت المكتوبة الوقتية اذا قدم عليها الطواف وقضاء الفائتة وحينئذ فذكر المكتوبة الوقتية يعنى عن ذكر الفائتة فافهم (قوله فاستقبل الحجر الخ) أشار بالفاء الى انه ينوى الطواف قبل الاستقبال لما سجد كره من انه يمر بجميع بدنه على جميع الحجر

في حديث افضل الحج العجم والنحج

مطلبه

في دخول مكة

بلا جهد كما يفعله العوام (وإذا دخل

مكة بدأ بالمسجد) الحرام بعد ما يأمّن

على امتعته داخلاً من باب السلام

نهاراً نداءً بملياً متواضعاً خاشعاً

ملاحظاً جلالة البقعة ويسنّ

الغسل لدخولها وهو للنظافة

فيجب لحائض ونفساء (وحين

شاهد البيت كبر) ثلاثاً ومعناه

الله أكبر من الكعبة (وهلل)

لتسليق نوع شرك (ثم) ابتدأ

بالطواف لانه تحية البيت ما لم

يخف فوت المكتوبة أو جماعتهما

أو الوتر أو سنة راتبة (فاستقبل

الحجر مكبراً مهللاً



ولهذا قال في الباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنية فرض ثم يمشي مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بجناحه ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه أي يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله اللهم ايماناً بك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعا يديه) أي عند التكبير لا عند النية فانه بدعة لباب وقال شارحه القاري في موضع آخر بعد كلام والحاصل أن رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره فهو حرام أو مكروه تحريراً أو تنزيهاً بناء على الأقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر فرض أو واجب أو سنة وإنما المستحب الابتداء بالنية قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف (قوله كالصلاة) أي حذاء اذنيه وقدم في كتاب الصلاة انه في الاستلام وعند الجريتين يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة اه وعراه القهستاني الى شرح الطحاوي وصححه في البدائع وغيرها ومشي في النقاية وغيرها على الاول وصححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح (قوله واستلمه) أي بعد أن يرسل يديه كما في النهر عن التخنفة قال في الباب وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويضع يمينه بين كفيه ويقبله (قوله قبل نسيم) جزم به في الباب وقال انه مستحب ويكرهه مع التقبل ثلاثاً قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكنز وكذا نقل السجود عن أصحابنا العز ابن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الاول أن لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهر اه وظاهره ترجيح ما قاله الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض في النهر على قول الجرحانه ضعيف بأن صاحب الدار أدري أي ان الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو أدري بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قلت لكن استند الكاكي الى عدم ذكره في المشاهر وهو لا ينبغي ذكره في غيرها وقد استند في البحر الى انه فعله عليه الصلاة والسلام والفاروق بعده كما رواه الحاكم وصححه واستدل بذلك من لا على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وأيده ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم أريت نقلاً عن غاية السروجي انه كره ما لك وحده السجود على الحجر وقال انه بدعة وجهور أهل العلم على استحبابه والحديث حجة عليه اه أي على ما لك وبهذا يرجح ما في البحر والباب من الاستحباب اذ لا ينبغي أن السروجي أيضاً من أهل الدار فهو أدري والاخذ بما قاله موافقاً للجمهور والحدث أولى وأحرى فافهم (قوله وترك الأيذاء واجب) أي فلا يترك الواجب لفعل السنة وأما النظر الى العورة لاجل الختان فليس فيه ترك الواجب لفعل السنة لأن النظراً أذن فيه للضرورة (قوله فان لم يقدر) أي على تقبيله الا بالأيذاء أو مطلقاً يضع يديه عليه ثم يقبلهما أو يضع أحدهما والاولى أن تكون اليمنى لانها المستعملة فيما فيه شرف ولما نقل عن البحر العميق من ان الحجر عير الله يصافح بها عباده والمصافحة باليمنى (قوله والايمنى كنهه ذلك) أي وضع يديه أو أحدهما (قوله عيس) بضم أوله وكسر ثانيه من الأساس كما يشير اليه كلام الشارح الآتي (قوله عنهما) الاولى عنه أي الأساس لأن العجز عن الاستلام ذكره بقوله والايمنى (قوله مشيراً اليه باطن كفيه) أي بأن يرفع يديه حذاء اذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيراً بهما اليه وظاهرهما نحو وجهه هكذا المأثور بحر وفي شرح النقاية للقاري حذاء منكبيه أو اذنيه وكأنه حكاية للقولين المأثورين (قوله ثم يقبل كفيه) أي بعد الإشارة المذكورة قال في الفتح ويقف في كل شوط عند الركن الاسود ما يفعله في الابتداء اه وبأني تمامه عند قول المصنف وكما مر بالبحر فعل ما ذكر (قوله فلا كعبه) أول القبله كما سيذكره لكن الأول ظاهر الرواية كما سيأتي (قوله طواف القدوم) يسمى أيضاً طواف التحية وطواف النقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود شرح الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج وان لم ينو كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال في الباب ثم ان كان المحرم مفرد بالحج وقع طوافه هذا للقدوم وان كان مفرداً بالعمرة أو متمتعاً أو فارناً وقع عن طواف العمرة فوالله أوله وغيره وعلى القسار أن يطوف طوافاً آخر للقدوم اه أي استحباباً بعد فراغه عن سعي العمرة قاري وفي الباب وأول وقته حين دخوله مكة وآخره من وقوفه بعرفة فإذا وقف فقد فات وقته وان لم ينسب فالى طلوع فجر النحر (قوله للافاقي) أي لا غير فتح فلا يستحسن للمكي ولا لاهل المواقيت ومن

رافعا يديه) كالصلاة  
(واستلمه) بكفيه وقبله  
بلا صوت وهل يسجد عليه قبل نعم  
(بلا ايذاء) لانه سنة وترك الأيذاء  
واجب فان لم يقدر يضععهما  
ثم يقبلهما أو أحدهما (والا)  
يمكنه ذلك (يس) بالحجر شيئاً  
في يده) ولو عصا (ثم قبله) أي  
النهي (وان عجز عنهما) أي الاستلام  
والامساس (استقبله) مشيراً اليه  
باطن كفيه كأنه واضعهما عليه  
(وكبر وهلل وحده الله تعالى وصلى  
على النبي صلى الله عليه وسلم)  
ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في  
الحج يجعل كفيه للسماء الا  
عند الحجرتين فللكعبة (وطاف  
باسبب طواف القدوم ويسن)  
هذا الطواف (للافاقي) لانه  
النقاد (وأخذ) الطائف

مطلبه  
في طواف القدوم

دونها الى مكة سراج وشرح الباب الا أن المكي اذا خرج للآفاق ثم عاد محرما بالنج فعليه طواف القدوم  
لباب فهذا خلاف ما في القهستاني من انه يسكن لاهل المواقيت ودخلها فافهم (قوله عن يمينه) أي بين  
الطائف لا الحجر وقوله مما يلي الباب أي باب الكعبة تأكيده وهذا واجب في الاسح كما مر (قوله ولو  
عكس) بان أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا الاستقبال البيت بوجهه أو استدبره وطاف معترضا  
كما في شرح الباب وغيره (قوله فان رجع) أي الى بلده قبل اعادته (قوله وكذا لو ابتداء من غير الحجر)  
أي بعده والافعله دم وهذا على القول بوجوده كما أشار اليه بقوله كما مر أي في الواجبات (قوله قالوا الخ)  
قال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني قريبا  
من الحجر الاسود متعينا ليكون مارة بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدثرون  
الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحذر اه قلت قد مناهذه الكيفية عن اللباب وأنها مستحبة  
لامتعية وبه صرح في فتح القدير أيضا فائلا في تعليقه وتبعه القاري في شرح اللباب للغروج عن خلاف  
من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه وفي الكرمانى انه الأكل والافضل ثم قال القاري والافلو استقبال  
الحجر مطلقا ونوى الطواف كني عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا سنة أو واجب  
أو فريضة أو شرط اه وفي الشرنبلالية بعد ما مر عن البحر وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامتا للحجر بان وقف  
جهة الملتزم ومال بعض جسده ليقبل الحجر أما من قام مسامتا بجسده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من الركن  
اليماني لان الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامت له وبه يحصل الابتداء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به  
المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علمت انه غير لازم عندنا لعل الشارح أشار الى ضعفه بلفظ قالوا  
لما علمته فافهم (قوله قبل شروعه) أي من حين تجزئه للأحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف وليس  
ازار وأرداه الخ لكن قد مناهض في خلافه ولذا قال في الفتح وينبغي أن يضطلع قبل شروعه في الطواف بقليل  
اه فلو قال الشارح قبيل شروعه لكان أصوب فافهم هذا في شرح اللباب واعلم أن الاضطباع سنة في جميع  
اشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره  
لكشفه منكبه وبأى الكلام على انه لا اضطباع في السعي اه (قوله استنانا) أي في كل طواف بعده سعي  
كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة ان كان آخر السعي ولم يكن لاسانقي من ليس الخيط لعذر هل يسكن له  
التشبه به لم يعترض له أصحابنا وقال بعض الشافعية يتعذر في حقه أي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم  
انه قد يقال بشرعه وان كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قلت والظاهر فعلة شرح اللباب ملخصا (قوله وراه  
الحطيم) ويسمى حظيرة اسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حجر كصف دائرة بينها وبين البيت فرجة تسمى  
بالحطيم لانه حطم من البيت أي كسروا بالحجر لانه يحرم منه أي منع (قوله لان منه ستة أذرع من البيت) لفظة  
منه خبر أن مقدم وستة اسمها مؤخر ومن البيت صفة ستة والتقدير لان ستة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه  
أو منه حال من ستة مقدم عليه ومن البيت خبر وهو جائز كتوله لمية موحشاطل ط قلت والثاني أظهر فافهم  
قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط لحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى  
عليه وسلم قال ستة أذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يجز) بفتح أوله وضم  
ثانيه من الجواز بمعنى الحل لا الصحة أو ينهم أوله وسكون ثانيه من الاجزاء أي على وجه الكمال قال القاري  
في شرح النقاية ولو طاف من الفرجة لا يجزئه في تحقق كماله ولا بد من إعادة الطواف كله لتحقيقه وان أعاد من  
الحطيم وحده أجزأه بأن يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من  
الجانب الاخر ولا يدخل الحجر وهو أفضل بأن يرجع ويتدنى من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات ويتنفي  
صفته من رمل وغيره ولو لم يعد صبح طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أي فانه اذا استقبله  
المصلي لم تصح صلاته لان فرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص القطعي وكون الحطيم من الكعبة ثبت  
بالآحاد فصار كأنه من الكعبة من وجهه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراه وفي عدم صحة  
استقباله والتشبيه يمكن تصحيحه على الوجهين اللذين ذكرناهما في قوله لم يجز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم  
(قوله وبه قبر اسماعيل وهاجر) عزاه في البحر الى غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي وأورد أن قبر اسماعيل

عن يمينه مما يلي الباب) فتصير الكعبة  
عن يساره لان الطائف كانوا يمشون بها  
والواحد يقف عن يمين الامام  
ولو عكس أعاد مادام بمكة  
فلو رجع فعليه دم وكذا لو ابتداء  
من غير الحجر كما مر قالوا ويرى بجميع  
بدنه على جميع الحجر (جاعلا) قبل  
شروعه (رداه تحت ابطة اليمنى  
ملقيا طرفه على كتفه الايسر)  
استنانا (وراء الحطيم) وجوب لان  
منه ستة أذرع من البيت فلو طاف  
من الفرجة لم يجز كاستقباله  
احتياطاً وبه قبر اسماعيل وهاجر

فيمابن الميزاب الى باب الحجر الغربي (تنبيه) لم يذكر الشاذرون وهو الا فر المسمى الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قيل انه من البيت في منه حين عمرته قريش كالحطيم وهو ليس منه عندنا لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه خروجا من الخلاف كما في الفتح والباب وغيرهما (قوله سبعة أشواط) من الحجر الى الحجر شوط خائفة وهذا بيان للواجب للفرض في الطواف لما مر أن أقل الأشواط السبعة واجبة تجزئ بالدم فالسكن أكثرها يجزئ لكن الظاهر أن هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك أكثر أشواط الصدر زمه دم وفي الأقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع وبجث السندى في منسكه الكبير أنه كالصدر ونازعه في شرح الباب بأن الصدر واجب بأصله فلا يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر أنه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة كصلاة النفل اهـ لمخصا وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب اكمله وقضائه بأهمله ويلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب أعادتها والاتيان بما يجزئها من تركها كصلاة الواجبة استدا وهذا كذلك لو ترك أقله تجزئ فيه صدقة ولو ترك أكثره يجب فيه دم لانه الجواب ترك الواجب في الطواف كسجود السهو في ترك الواجب في النافلة والله تعالى أعلم (قوله مع علمه به) أي بأنه ثامن لكن قوله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم اتصافا شرح الباب قلت لكن التعليل يفيد أن الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا (قوله لشروعه مسقطا لاملزما) أي لانه شرع فيه لاسقاط الواجب عليه وهو اتمام السبعة لاملزما نفسه بشروط مستأنف حتى يجب عليه اكمله لما تبين له انه ثامن (قوله بخلاف الحج) فانه اذا شرع فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات يجزئ والمباصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم لو شرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن انه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمامه الا الحج فانه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر أول الفصل (تنبيه) لو شك في عدد الأشواط في طواف الركن أعاده ولا يبيى على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكثر ذلك يتحرى ولو أخبره عدل بعدد يستحب أن يأخذ بقوله ولو أخبره عدلان وجب العمل بقوله الباب قال شارحه ومفهومه انه لو شك في أشواط غير الركن لا يبيى عليه بل يبيى على غلبة ظنه لأن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لانه فرض على (قوله مكان) بالنصب على انه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لأن يقع اسم ان لأن اسمها مبتدأ في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبرها وقوله لا خارجه عطف عليه ويجوز فيه ما للنصب على الظرفية والمتعلق خبر ان فيكون من ظرفية الاخص في الاعراف فهم (قوله ولو رواه زمزم) أو المقام أو السواري أو على سطحه ولو مرتفعاً على البيت لباب (قوله لا بالبيت) لأن حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت بجزء من المحيط ومفهومه انه لو كانت الحيطان متهتمة يصح وحقق في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر أخذاً من تعليل المبسوط (قوله بنى) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهره انه لو استقبل لا شيء عليه فلا يلزمه اتمام الاول لأن هذا الاستقبال للأكال بالمواولة بين الأشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطعه أو فعله على وجه مكروه قال شارحه لو قطعه أي ولو بعد زوال الظاهر انه مقبلة بما قبل اتيان أكثره اهـ بقي ما اذا حضرت الجنائزة أو المأثورة في أثناء الشوط هل يتمه أو لا لم أر من صرح به عندنا وينبغي عدم اتمامه اذا خاف فوت الركعة مع الامام واذا عاد البناء هل يبيى من محله انصرف اهـ أو يستدئ الشوط من الحجر والظاهر الاول قياساً على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخاري عن عطاء بن رباح السابعي وهو ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طوافه والله أعلم (تنبيه) اذا خرج لغير حاجة كره ولا يبطل فقد قال في الباب ولا مفسد للطواف وعدمه مكرهاته تفريقة أي الفصل بين أشواطه تفريقاً كثيراً وكذا قال في السعي بل ذكر في منسكه الكبير لو فرق السعي تفريقاً كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً وأقل لم يبطل سعيه ويستحب أن يستأنف (قوله وجزئهم ما أكل وبيع) المصرح به في الباب كراهة البيع فيما وكرهه الاكل في الطواف لا السعي ومثل البيع الشراء وعد الشرب فيهما من المباحات (قوله لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن التجنيس وقال في الكافي للعالم الذي هو جمع كلام محمد يكره أن يرفع صوته بالقراءة وفيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتن عن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل

(سبعة أشواط) فقط (فلوطاف)  
فانما مع علمه به / فالصحيح انه يلزمه  
اتمام الاسبوع لشروع) أي لانه  
شرع فيه ملزماً بخلاف ما لوطن  
انه سابع لشروعه مسقطا لاملزما  
بخلاف الحج واعلم أن مكان  
الطواف داخل المسجد ولو وراء  
زمزم لا خارجه لصيرورته طائفاً  
بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه  
أو من السعي الى جنازة أو مكتوبة  
أو تجديد وضوء ثم عاد بنى وجاز  
فيهما ما أكل وبيع واقفاً وقراءة  
لكن الذكر أفضل منها وفي منسك  
النووي الذكر المأثورة أفضل وأما  
في غير المأثورة فالقراءة أفضل

أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذلك والله تعالى ولا ينبغي وما ذكره في التجنيس عما ذكره الحاشي لأن لا بأس في الأكثر  
 بخلاف الأولى اهـ أي ومن غير الأكثر قول المنتقى ولا بأس بذلك والله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى  
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذي ذكره هو المتوارث من السلف والجمع  
 عليه فكان أولى اهـ (قوله فليراجع) أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها آنفاً أن القراءة  
 خلاف الأولى وإن المذكراً أفضل منهما مأثوراً أو لا كما هو مقتضى الإطلاق الآن راد به الكامل وهو المأثور  
 فيوافق ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور ينو  
 عنه قول المنتقى لا ينبغي أن يقرأ في طوافه فإنه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيهاً والظاهر عدم المنع عن ذلك غير  
 مأثور يدل عليه ما سلفناه عن الهداية من أن محمد رحمه الله لم يعين في الأصل لمشاهدة الحج شيئاً من الدعوات  
 لأن التوقيت يذهب بالرقة وإن تبرك بالمعقول منها فحسن اهـ وهذا يفيد أن المراد بالذكـر هنا مطلقه  
 كما هو قضية إطلاقهم على خلاف ما فصله النووي فليست أمثل (تنبيه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين  
 ريثاً آتاني الدنيا حسنة الخ ولا ينبغي ما مر لأن الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر أو قاله على قصد  
 الذكر أو لبيان الجواز تأمل (قوله ورمل) أي في كل طواف بعده سعي والأفلا كالأضطباع بدائع قال  
 في النهر وفي الغاية لو كان فارناً وقدر مل في طواف العمرة لا يرمل في طواف القدوم وفي المحيط لوطاف للتحية  
 محدثاً وسعي بعده كان عليه أن يرمل في طواف الزيارة وسعي بعده لحصول الأول بعد طواف ناقص وإن لم بعده  
 فلا شيء عليه (قوله وهز كتفيه) مصدر مجرور ومعطوف على تنارب وهو أقرب من جعله فعلاً معطوفاً على  
 مشى (قوله استناناً) ففي مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً فتح وقال ابن عباس لا يستوي به أخذ بعض المشايخ كما في مناسك  
 الكرماني نهر (قوله ولوفي الثلاثة الخ) قال في الفتح ولومشى شوطاً ثم ذكر لا يرمل إلا في شوطين وإن لم  
 يذكر في الثلاثة لا يرمل بعد ذلك اهـ أي لأن ترك الرمل في الأربعة سنة فلورمل فيها كان تاركاً للستين وترك  
 أحدهما أسهل بجر ولورمل في الكل لا يلزمه شيء ولو لاجبة وينبغي أن يكره تنزيهاً لخالفه السنة بجر  
 قوله وقف وفي شرح الطحاوي يمشي حتى يجد الرمل وهو الاظهر لأن وقوفه مخالف للسنة قارى على  
 النقابة وفي شرحه على الباب لأن المواالات بين الاشواط واجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة  
 فلا يتركها السنة مختلف فيها اهـ قلت ينبغي التفصيل جمعاً بين القولين بأنه إن كانت الزحمة قبل الشروع وقف  
 لأن المبادرة إلى الطواف مستحبة فتركها لسنة الرمل المؤكدة وإن حصلت في الأثناء فلا يقف أثلاثاً فتوت  
 المواالات (قوله لأن له بدلاً) وهو الإشارة إلى الحجر والرمل لا بد له (قوله من الحجر إلى الحجر) لا إلى الركن  
 البعدي كما قيل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكلمات) أي في الاشواط السبعة  
 (قوله من الاستلام) فهو سنة بين كل شوطين كفي غاية البيان وذكر في المحيط والولولاجية أنه في الابتداء  
 والانهاء سنة وفيما بين ذلك أدب بجر ووفق في شرح الباب بأنه في الطرفين أحدهما بينهما ما قال وكذا  
 يستحب بين الطواف والسعي اهـ وفي الهداية وإن لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرنا قال  
 في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبدأ شوطاً واعتقادي أن عدم الرفع هو  
 الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافه (قوله واستلم الركن البعدي) أي في كل شوط والمراد  
 بالاستلام هنا لمسه بكتفيه أو بيديه دون يساره بدون تقبيل وسجود عليه ولا يباية عنه بالإشارة عند العجز عن  
 لمسه للزحمة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أي تؤيد قوله بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح  
 الباب أن ظاهراً رواية الأول كما في الكافي والهداية وغيرهما وفي الكرماني وهو الصحيح وفي النخبة ما عن  
 محمد ضعيف جداً في البدائع لا خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الأقاويل  
 (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشامي لأنهما ليسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت  
 لأن بعض الخطم من البيت بدائع والكرامة تنزيهاً كما في البحر (قوله ثم صلى شفعاً) أي ركعتين يقرأ فيهما  
 الكافرون والاخلاص اقتداءً بفعله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعد دعاء آدم عليه  
 السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المذكورة عنهما ولا يجوز اقتداء مصليهما بمثلهما لأن

فليراجع (ورمل) أي مشى بسرعة  
 مع تنارب الخطأ وهز كتفيه  
 (في الثلاث الأولى) استناناً (فقط)  
 فلوتركه أو نسيه ولو في الثلاثة  
 لم يرمل في الباقي ولو زجه الناس  
 وقف حتى يجد فرجة فيرمل  
 بخلاف الاستلام لأن له بدلاً (من  
 الحجر إلى الحجر) في كل شوط (وكلاً  
 من الحجر فعل ما ذكر) من  
 الاستلام (واستلم الركن البعدي  
 وهو مندوب) لكن بلا تقبيل  
 وقال محمد هو سنة ويقبله والدلائل  
 تؤيده ويكره استلام غيرهما  
 (وختم الطواف باستلام الحجر  
 استناناً ثم صلى شفعاً)

طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصبي لا يصلي عنه لباب (قوله في وقت مباح) قيد للصلاة فقط  
تذكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه إلا في وقت  
مكروه ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكروه قيل  
صححت مع الكراهة ويجب قطعها فإن مضى فيها فالإحباب أن يعيدها لباب وفي إطلاقه نظر لما مر في أوقات  
الصلاة من أن الواجب ولو لغبره كر كعتي الطواف والنذر لا تنعقد في ثلاثة من الأوقات المنهية أعني الطلوع  
والاستنواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تنعقد مع الكراهة فيهما (قوله على الصحيح)  
وقيل بسن قهستاني (قوله بعد كل اسبوع) أي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعاً آخر فعلى الفور  
بحر وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وإن انصرف عن وتر وقال  
أبو يوسف لا يكره إذا انصرف عن وتر كثلثة أسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف في غير وقت الكراهة  
أما فيه فلا يكره اجتماعا ويؤخر الصلاة إلى وقت مباح ٥ وإذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل  
الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وينبغي الكراهة لأن الأسابيع حينئذ صارت كأسابيع واحد  
٥ ولو تذكر ركعتي الطواف بعد شروعه في آخر فإن قبل تمام شوط رفضه وإلا اتم الطواف وعليه لكل  
اسبوع ركعتان لباب وأطلق الأسبوع فيعمل طواف الفرض والواجب والسنة والنفل خلافاً لمن قيد  
وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشيء لإطلاق الأدلة ٥ والظاهر أن المراد بالاسبوع الطواف  
لأن العدد حتى لو ترك أقل الاشواط لعذر مثل وجبت الركعتان وعليه موجب ما ترك فليراجع وأما قوله في شرح  
الباب تجب بعد كل طوف ولو أدى ناقصاً فيجتمعت نقصان العدد ونقصان الوصف كالطواف مع الحدث  
والجناية والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند المقام) عبارة للباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق  
عليه ذلك عادة وعرفاً مع القرب وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين  
المقام صفناً أو صفين أو رجلاً أو رجلين رواه عبد الرزاق ٥ (قوله حجارة الخ) ذكره في البحر عن تفسير  
القاضي لكن عبر بحجر بالافراد وأنه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج وحرر بعض العلماء  
الاعلام أن الحجر الذي في المقام ارتفاحه من الأرض نصف ذراع وربيع وعين وأعله مربع من كل جانب نصف  
ذراع وربيع وعمق غوص القدمين سبع قراريط ونصف (قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه  
عبارة الترمذي فيها فنظر والمشهور في عامة الكتب أن صلاتها في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا تختص  
بزمان ولا مكان ولا تنوت فلو تركها لم تجز بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره  
ويستحب مؤكداً إذا رها خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت المبراب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر  
ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لأفضله بعد الحرم بل الإساءة ٥ (قوله ثم التزم المتمم الخ) هو  
ما بين الحجر الأسود إلى الباب وهذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم يأتي المتمم قبل الخروج  
إلى الصفا وقيل يأتي المتمم ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الحجر ذكره السروجي ٥ والثاني هو الأسهل  
والأفضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره الشارح مخالف للقولين ظاهر الكن الواو لا تقتضي الترتيب  
فيحمل على القول الأول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر أنه هو المشهور من الروايات وهو  
الأصح كما صرح به الكرماني والزيهجي ٥ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب إثبات زمزم والمتمم فيما  
بين الصلاة والتوجه إلى الصفا ولعله لعدم تأكده (قوله أن أراد السعي) أفاد أن العود إلى الحجر إنما  
يستحب لمن أراد السعي بعده والافلاكي في البحر وغيره وكذا الرمل والاضطباع تابعان لطواف بعده سعي  
كما قد مناه وأشار إلى ما في الترمذي أن السعي بعد طواف القدوم رخصة لاستغاله يوم النحر بطواف الفرض  
والذبيح والرمي والأفضل تأخيرها إلى ما بعد طواف الفرض لانه واجب فجعله تعالى للفرض أولى كذا في التحفة  
وغيرها ٥ لكن ذكر في الباب خلافاً في الأفضلية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالأفضل له  
تقديم السعي أو بسن ٥ وأشار أيضاً إلى أن السعي بعد الطواف فلو عكس أعاد السعي لانه تبع له وصرح  
في المحيط بأن تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب وإلى أنه لا يجب بعده فوراً والسنة  
الاتصال به بحر فإن أخره لعذر أو لغيره لم يفسد من تعبه فلا بأس والافتقار أساء ولا ينبغي عليه لباب (قوله

في وقت مباح) (يجب) بالجيم على  
الصحيح (بعد كل أسبوع عند المقام)  
حجارة ظهر فيها أثر قدمي الخليل  
(أو غيره من المسجد) وهل يتعين  
المسجد قولان (ثم) التزم المتمم  
وشرب من ماء زمزم (عاد) أن أراد  
السعي (واستلم الحجر وركب  
وهل يخرج)

من باب الصفانديا) كذا في السراج لخروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا لانه سنة (قوله فصعد الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده سنة فيكره أن لا يصعد عليها بمجرد عن المحيط أي إذا كان ماشيا بخلاف الركاب كما في شرح المرشدي وأعلم أن كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله ودكبر الخ) في الباب فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويكبر ثلاثا ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء ويكرر ذلك مع التكبير ثلاثا ويطلب المقام عليه اه أي قد رما بقرأسورة من المفصل كما في شرحه عن العدة لصاحب الهداية (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الخاتمة على ذكر التكبير والتهلل وقال يرفع صوته بهما اه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قدمنا في دعاء التلبية أنه يخفض صوته بها فيحتمل أن يكون هناك كذلك أتمل (تنبيه) في الباب ويطلب في السعي الحاج لا المعقر زاد شارحه ولا اضطباع فيه مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (قوله ورفع يديه) أي حذاء منكبيه لباب وبجر (قوله نختمه العبادة) قال في السراج وانما ذكر الدعاء ههنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن الاستلام حالة ابتداء العبادة وهذا حالة ختمها لا ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتدائها كما في الصلاة اه وفيه ان هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف لأن يقال ان السعي انما يتحقق عند النزول عن الصفا أما الصعود عليها فقد تحقق عنده ختم الطواف لقصد الانتقال عنه إلى عبادة أخرى تابعة له فتأمل (قوله لانه يذهب برقة القلب) أي لانه بسبب حفظه له يجري على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فانه ينبغي الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلته كما نقله ط عن الوالجبية (قوله وان تبرك بالماثور خسن) أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتي بغية الناسك في ادعية المناسك (قوله ثم مشى نحو المروة) قال في الباب ثم يمشي نحو المروة ساعيا إذا كراما شيا على هيئته حتى إذا كان دون الميل المعلق في ركن المسجد قيل بنحو ستة أذرع سعي سعيها شديدا في بطن الوادي حتى يجاوز المبلين ثم يمشي على هيئته حتى يأتي المروة ويستحب أن يكون السعي بين المبلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في الطواف فانه يختص بالثلاثة الأولى بخلاف ما جعله مثله فلوتركه أو هرول في جميع السعي فقد أساء ولا شيء عليه وان عجز عنه صبر حتى يجد درجة والانشبه بالساعي في حركته وان كان على دابة حركها من غير أن يؤذي أحدا اه وقوله قيل بنحو ستة أذرع قال شارحه هو منسوب للشافعي وذكر أيضا في بعض المناسك لأصحابنا اه فات ونقله في المعراج عن شرح الوجيز وقال ان الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي يبتدأ منه السعي فكان يهدمه السيل فرفعهوه إلى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معلقا فوق متاخرا عن ابتداء السعي بسنة أذرع لانه لم يكن موضع ألقى منه والميل الثاني متصل بدار العباس اه ونقله في الشرنبلالية أيضا وأقره ونقله بعض المحشين عن منسك ابن العجمي والطرابلسي والبحر العميق وغيرهم قلت ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين المبلين لانه باعتبار الأصل (قوله المتخذين) في نسخة المخوتين (قوله وصعد عليها) أي باعتبار الزن الأول أما الآن فنوقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق انه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعل على الصفا) أي من الاستقبال بأن يميل إلى يمينه ادنى ميل ليتوجه إلى البيت والأقاليت لا يبدو اليوم لحجبه بالنيان ومن التكبير والذكر والدعاء المشتغل على الصلاة والثناء شرح الباب (قوله يبدأ بالصفا الخ) فيه إشارة إلى ان الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فانه من الحجر إلى الحجر شوط وتعامه في الفتح وغيره (قوله فلو بدأ بالمروة الخ) قدمنا الكلام عليه في الواجبات (قوله ونذب الخ) ذكره في الخاتمة وغيرها وقوله كتم الطواف ليكون ختم السعي كتم الطواف كما أن سبدا هما بالاستلام قال في الفتح ولا حاجة إلى هذا القياس اذ فيه نص وهو ما وري المطلب ابن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية

مطلب  
في السعي بين الصفا والمروة

من باب الصفانديا (فصعد

الصفا) بحيث يرى الكعبة

من الباب (واستقبل البيت

وكبر وهلل وصلى على

النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت

مرتفع خاتمة (ورفع يديه) نحو

السماء (ودعا) نختمه العبادة

(بما شاء) لان محمدا لم يعين شيئا

لانه يذهب برقة القلب وان تبرك

بالمأثور خسن (ثم مشى نحو المروة

ساعيا بين المبلين الا خضرين)

المتخذين في جدار المسجد (وصعد

عليها وفعل ما فعله على الصفا) يفعل

هكذا ساعيا بدأ بالصفا ويحتمل

الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ

بالمروة لم يعتد بالأول هو الأصح

ونذب ختمه بركعتين في المسجد

كتم الطواف



مطلب  
في عدم منع المأثور بين يدي المصلي  
عند الكعبة

(ثم سكن بمكة محرما)  
بالحج ولا يجوز فسح الحج بالعمرة  
عندنا (وصاف بالبيت نفلا  
ماشيا) بلارمل وسعى وهو  
افضل من الصلاة نافلة للاذني  
وقلبه للمكي وفي البحر ينبغي  
تقييده بزمان الموسم والافطواف  
افضل من الصلاة مطلقا (رحط  
الامام) أولى خطب الحج الثلاث  
(صابع ذي الحجة بعد الزوال) وبعد  
(مسلة الثور) وكره قبله (وعلم  
فيها المناسك فاذا صلى بمكة التجبر)

يوم التروية (ثامن الشهر خرج  
الى منى) قربة من الحرم على فرسخ  
من مكة (ومكث بها الى فجر عرفة  
مطلب  
الصلاة افضل من الطواف وهو  
افضل من العمرة

مطلب  
في دخول البيت الشريف

الطواف وليس بينه وبين العائنين أحد رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء يزرون بين يديه ما بينهم وبينه سترة وتعامه فيه (تنبيه)  
قال العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكمال بن الهمام في حاشية الفتح اذا صلى في المسجد  
الحرام ينبغي أن لا يمنع المأثور لهذا الحديث وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف  
من المصلين اه وقال ثم رأيت في البحر العميق حكى عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي أن  
المرور بين يدي المصلي بحضرة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب فليحفظ (قوله ثم سكن بمكة محرما)  
انما عبر بالاسكنى دون الإقامة لانهما الإقامة الشرعية وهي لا تنص لما في البحر من باب صلاة المسافر اذا  
دخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق  
اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة الإقامة ط (قوله بالحج) انما ذكره وان كان التارن والمتنع  
الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفرع بانفاء على قوله  
محرما بالحج كما فعل في البحر رأى لا يجوز أن يفسخ نية الحج بعدما أحرم به وينقطع أفعاله ويجعل أحرامه وأفعاله  
للعمره لباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك اصحابه الامن ساق الهدى فمخصوص بهم أو منسوخ نهر  
وقد أوضح المقام المحقق ابن الهمام (قوله بلارمل وسعى) لأن الرمل وكذا الاضطباع تابعا لطواف  
بعده سعى والسعي من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعى بعده قال في الشرع بلالية عن  
الكافي لأن التفل بالسعي غير مشروع (قوله وهو) أى الطواف (قوله ينبغي تقييده) أى تقييده كون  
الصلاة النافلة افضل من طواف التطوع في حق المكي بزمان الموسم لاجل التوسعة على الغرباء وقوله مطلقا  
أى للمكي والافاق في غير الموسم وقد أقره على هذا البحث في التبرك لكن يخالفه ما في الروايات ونصه  
الصلاة بمكة افضل لاهلها من الطواف وللغرباء الطواف افضل لأن الصلاة في نفسها افضل من الطواف لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الغرباء لما واشتغلوا بها لفاتهم الطواف من غير  
اسكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اه (تنبيه) في شرح المرشدي على الكفر قولهم  
ان الصلاة افضل من الطواف ليس مرادهم ان صلاة ركعتين مثلا افضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع  
مشتغل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمن الذي يؤدى فيه أسبوعا هل افضل فيه أن يصرفه  
للطواف أم يشغله بالصلاة اه ونظيره ما أجاب به العلاء القاسمي ابراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل  
الافضل الطواف أو العمرة من أن الاربح تفضيل الطواف على العمرة اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا  
قيل انها لا تنفع الا فرض كفاية فلا يكون الخصم كذلك (تنبيه) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك  
انه مندوب اذا لم يشغل على ايدائه نفسه أو غيره وهذا مع الزحمة قلما يكون نهر قلت وكذا اذا لم يشغل على دفع  
الرثوة التي يأخذها الحجبة كما اشار اليه منسلا على وسبأ في تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له  
في الفروع آخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) ثمانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين ثالثها بمنى  
في اليوم الحادى عشر فيفضل بين كل خطبة يوم وكلها خطبة واحدة بلا جلسة في وسطها الا خطبة يوم عرفة  
وكلها بعد ما صلى الظهر الا بعرفة وكلها سنة لباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها  
(قوله وكره قبله) أى قبل الزوال مراج (قوله وعلم فيها المناسك) أى التي يحتاج اليها يوم عرفة  
من كيفية الاحرام والخروج الى منى والمبيت بها والرواح منها الى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والافاضة  
منها وغبر ذلك أو جميع ما يحتاج اليه الحاج الى تمام حجه وان كان بعد ما خطب لأن التأكيذ خير (قوله فاذا  
صلى بمكة الفجر الخ) كذا في الهداية وقال الكمال ظاهر هذا الترتيب اعقاب صلاة الفجر بالخروج الى منى  
وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشئ وقال المرغنياني بعد طلوع الشمس وهو  
الصحيح (قوله يوم التروية) سمي به لانهم كانوا يرقون بلهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن  
في عرفات ماء يذكروا ما تشرح للباب (فائدة) في مناسك النوى يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة  
والعاشر النحر والحادى عشر الفجر ففتح القاف ونشيد الراء لانهم يقرءون فيه بمنى والثاني عشر يوم النفر  
الاول والثالث عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) افاد طلب المبيت بها فانه سنة كما في المحيط

وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بمبنى ويقسم بها إلى صليحة عرفة ١٥ وبصلي التجر بها الوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي الخاتمة بفلس فـ كما أنه قاسه على فجر من دلفة والاكثر على الأول فهو الأفضل شرح الباب وفي مناسك النوى وأما ما يفعله الناس في هذه الأزمان من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن فخطأ مخالف للسنة ويفوتهم بسببه سن كثيرة منها الصلوات بمبنى والمبيت بها والتوجه منها إلى غرة والنزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك ١٥ وقوله والتوجه منها إلى غرة والنزول بها فيه عندنا كلام يأتي قريباً (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موهمة كما بارة الكثر خلاف المراد قد هاب ذلك تبعاً للفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به في شرح الطحاوى وشرح الكرخي والايضاح وغيرهما قال في الايضاح واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج إلى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جازوا الأول أولى ١٥ ومثله في السراج فافهم (قوله راح إلى عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أى موضع شاء الا الطريق وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الأئمة الثلاثة في غرة أفضل لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه فلنا غرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن عن قصد ١٥ وهذا مخالف لما في الفتح من أن السنة أن ينزل الامام بغرة ولما تناقوا عن الامام رشيد الدين من انه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بغرة قريسا من المسجد إلى زوال الشمس ووفق في شرح الباب بأن هذا بالنسبة إلى الامام لا غيره أو بأن النزول أو لا بغرة ثم يقرب جبل الرحمة تأمل (قوله على طريق ضب) بفتح الضاد المجهة وتشديد الواحدة وهو اسم للجبل الذى بلى مسجد الخيف شرح الباب (قوله كلاهما موقوف) بكسر القاف أى موضع وقوف نهر (قوله الاطن عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما سيأتى (قوله بفتح الراى) أى مع زم العين كهمة قاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أى فاذا وصل إلى عرفة ومكث بها داعياً مصلياً اذا كراميليا فاذا زالت الشمس اغتسل أو توضأ واغتسل أفضل ثم سار إلى المسجد أى مسجد غرة بلاتاً خيراً فاذا بلغه بعد الامام الاعظم أو نائبه المنسحب وجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه فاذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويلبى ويلبى ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس ويأمرهم وينهاهم ويلهم المناسك كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع ههنا والراى والذبح والحلق والطواف وسائر المناسك التى إلى الخطبة الثالثة ثم يدعوا الله تعالى وينزل لباب فان تزل الخطبة أو خطب قبل الزوال أجراً وقد أساء جوهره وقول الزبلى جاز أى صبح مع الكراهة شرب ليلية (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول المدافع فاذا زالت الشمس صعد الامام المنبر فاذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون وبصلى الامام الخ ونحوه في الباب وفي البحر عن المعراج انه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ونحوه في شرح قاضى خان على الجامع الصغير قال في شرح الباب وفيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافى حديث جابر بنى الله تعالى عنه حتى اذا اغتت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أى واحد لانه للاعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتين أى يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقسم للعصر لان اقامة لبيان الشروع في الصلاة (قوله وقراءة سرية) لانها صلاة تانها ركسائر الايام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئاً) أى ولا السنة الرابعة قال في الباب وان أخر الامام صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوع بينهما الى أن يدخل الامام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شرب ليلية وهو الصحيح فلن فعل كره وأعاد الاذان للعصر لا تقطع فوره فصار كالاشتغال بينهما بفعل آخر بجر أى ككل وشرب فانه بعيد الاذان سراج وما في الذخيرة والمحيط والكافي من استثناء سنة الظهر بخلاف الحديث واطلاق المشايخ فتح (تنبيه) أخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن احمد بادشاه انه يترك تكبير التشريق هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القورية الواردة في الحديث كما نقله عنه الكازرونى في فتاواه قلت وفيه نظر فان الوارد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولان مدته بسيرة حتى لم يعد فاصلاً بين الفريضة والرابعة والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هنا لا بدليل وما ذكر لا يصلح للدلالة كما علمته هذا ما ظهر لى

مطلب  
في الرواح إلى عرفات

(ثم بعد طلوع الشمس) راح إلى  
عرفات (على طريق ضب (و)  
عرفات (كلاهما موقوف الاطن  
عرنة) بفتح الراى (بفتح الراى ومنهما وادمن الحرم  
غرى مسجد عرفة (فبعد الزوال  
قبل صلاة) (الظهر خطب الامام)  
في المسجد (خطبتين كالجمعة وعلم فيها  
المناسك (و) بعد الخطبة (صلى بهم  
الظهر والعصر بأذان واقامتين)  
وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئاً  
على المذهب

والله تعالى أعلم (قوله ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشربلالية إلى شرح الوهبانية لابن الشحنة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام واجب لصيانة الجماعة ينبغي جملة على معنى ثبت شرح الباب (تنبيه) اقتصر من الشرط على الامام والاحرام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أعادهما جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشرط ستة قلت لكن الاخير داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاتهم لا وجوده فيهم على أنه في البحر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو لحق الناس فزع فصلي الامام وحده الصلاتين جاز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع أن الجماعة شرط الجمع عند أبي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام ثم قال فيافي القاية والجوهرة والجمع من اشتراط الجماعة ضعيف واعترضه في النهر بأنه نقله غير واحد وصححه الاسيحياني وبأن الجواز في مسألة الفزع للضرورة اه قلت ما مر عن البدائع يصلح توفيقا بين الكلامين والتصحيجين فقدر ثم يكتفي ادراك جزء من الصلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعد الظهر ثم قام يقضي ما فات ثم أدرك جزءا من العصر معه يكتفي كما أفاده في البحر والباب (قوله الامام الاعظم) أي الخليفة بجر وقوله أو نائبه أي ولو بعد موت الامام فانه يجمع نائبه أو صاحب شرطه لان النواب لا ينعزلون بموت الخليفة بجر وأطلق الامام فشميل المقيم والمسافر لكان مقيما كما مام مكة صلى بهم صلاة المقيمين ولا يجوز له القصر ولا التجحاج الاقتداء به قال الامام الحلواني كان الامام التقي يقول العجب من أهل الموقف يتابعون امام مكة في القصر فأني يستجاب لهم أو يرجى لهم الخير وصلاتهم غير جائزة قال شمس الائمة كنت مع أهل الموقف فاعتزت وصليت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك أصحابي وقد سمعنا أنه يتكلف ويخرج مسيرة سفر ثم يأتي عرفات فلو كان هذا عندنا فالقصر جائز والا فلا فيجب الاحتياط اه ملخصا من انتارخانية عن المحيط (قوله والاصلوا وحدا نا) يؤهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لو صليت العصر في وقتها وليس بمراد فالاصوب قول الزيلعي صلوا كل واحدة منهما في وقتها أفاده ح ويمكن الجواب بأن وحدنا حال من مفعول صلوا لامن فاعله أي صلوا الصلاتين وحدنا أي غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غاية أن فيه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فافهم (قوله والاحرام بالجمع فيهما) احتزبه عملا وأحرم بالعمرة فلا يجوز الجمع ولو أحرم بالجمع قبل صلاة العصر كما لو لم يكن محرما وأشار إلى أن الشرط حصوله عند أداء الصلاتين ولو أحرم بعد الزوال في الاصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كما في النهر وقوله فيهما مائة لم يلق بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فزع عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان صلى الخ على طريق الف والنشر المرتب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أي بل يصلها في وقتها ومثله ما لوصلي الظهر فقط مع الامام لا يصل العصر الا في وقتها ح (قوله قبل احرام الحج) بأن لم يحرم أصلا وأحرم بالعمرة فقط كما مر (قوله ثم أحرم) أي بالجمع قبل أداء العصر ح (قوله الا في وقته) أي العصر ط (قوله) (الاحرام) فهو شرط متفق عليه عندنا والحصر بالاضافة الى المذكور هنا أي فلا يشترط عندهما الاقتداء بالامام أو نائبه والا فاشتراط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أفاده في شرح الباب (قوله وهو الاظهر) لعله من جهة الدليل والافالمتون على قول الامام وصححه في البدائع وغيرها ونقل تصحيحه العلامة قاسم عن الاسيحياني وقال واعتمده برهان الشريعة والتسني (قوله) ثم ذهب أي الامام مع القوم من مسجد غرة الى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة (قوله بغسل) متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني أي جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه معتقلا في وقت الجمع والذهاب فيكون حالا من فاعل جمع وذهب والاول في خزائنة المفتين والثاني في الكافي اه وقوله ستن بالبناء للجهول صنف غسل (قوله ووقف الامام على ناقته) في الخنسية والافضل للامام أن يقف راسكا ولغيره أن يقف عنده اه وظاهره أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالهداية والبدائع وغيرها ويؤيده قول السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحلته فهو أبلغ في مشاهدتهم له

مطلب  
في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة

ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر

(وشرط) لصحة هذا الجمع (الامام)

الاعظم أو نائبه والاصلوا وحدا نا

(والاحرام) بالجمع (فيهما) أي

الصلاتين (فلا تجوز العصر له منفرد

في احدهما) فلو صلى وحده

لم يصل العصر مع الامام (ولا)

تجوز العصر (لمن صلى الظهر

بجماعة) قبل احرام الحج (ثم احرم

الا في وقته) وقال لا يشترط لصحة

العصر الا الاحرام وبه قالت

الثلاثة وهو الاظهر شربلالية

عن البرهان (ثم ذهب الى الموقف

بغسل سن ووقف الامام على ناقته

اه لكن في القهستانى الافضل أن يكون راكبا قرييا من الامام اه ومثله في متن الملتقى ونقل بعضهم عن السراج عن منسك ابن العجمي يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل للامام وغيره اه ولم أره في السراج (قوله بقرب جبل الرحمة) أى الذى في وسط عرفات ويقال له الال كهلال وأما صعوده كما يفعله العوام فلم يذكر أحد ممن يعتد به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أرائى عرفات وأدعى الطبري والماوردي أنه مستحب وردّه النووي بأنه لا أصل له لأنه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف نهر (قوله عند العنترات الكبار) أى الحجرات السوداء المقروشة فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح اللباب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن منسك الفارسي قال فأنى القضاة بدر الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافقني عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائها حتى حصل الظن بتعيينه وانه القبوة المستعلية المشرفة على الموقف التي عن يمينها وورائها خضرة متصلة بعنترات الجبل وهذه القبوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهى الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبالة تلك بين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل ووراء اه ونقله في اللباب أيضا باختصار قال القاضي محمد عبدو البناء المربع هو المعروف بطبع آدم ويعرف بجذائه خضرة مخروقة تتبعه وحوالها من تلك العنترات المقروشة وماوراءها من العنترات السوداء المتصلة بالجبل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى أن يقول ليسا بالثنية وتغليب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كما في اللباب وانما كانت النية شرطا في الطواف دون الوقوف لأن النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاكنتي فيه تلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول فاشترط فيه أصل النية دون تعيينها علما بالشرطين شرح النقاية للقارى لكن هذا الفرق لا يشمل طواف العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيد كراخر اللباب فرق آخر (قوله لأن الشرط الكينونة فيه) أى في محل الوقوف المعلوم من المقام قال في شرح اللباب والظاهر أن هذا ذكر لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط اه أى مع الاحرام قلت وله له أراد بان شرط ما لا بد منه فيشمل الركن تأمل والمراد بالكينونة الحصول فيه على أى وجه كان ولوناء أو أجاهلا بكونه عرفة أو غير صاح أو مكرها أو جنبا أو مازا مسرعا (قوله مجتاز) أى ماز غير واقف (قوله ودعاه جهرًا) ولا يفرط في الجهر بصوته لباب أى بحيث يتعب نفسه لكن قيد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فبالخفية أولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ويجتهد في الدعاء والسنة أن يخفي صوته لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية اه (قوله بجهد) متعلق بدعاء أى بجتهاد والحاح في المسألة وقد ورد خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير رواه مالك والترمذي وأحمد وغيرهم شرح النقاية للقارى وقيل لابن عيينة هذا إنشاء فلم يمار رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الشاء على الكريم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قلت يشير بهذا الى خبر من شغلته ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول امية بن الصلت في مدح بعض الملوك

أأذكر حاجتي أم قد كفاني \* ثناؤك أن شيمتك الحياء

إذا أثنى عليك المرء يوما \* كفاه من تعرضك الشاء

(قوله وهو) أى هذا الموقف من موضع الاجابة أى المواضع التي تكون الاجابة أربى فيها من غيرها كما أفاده في النهر (قوله وهى بمكة) أى وما قرب منها لأن الموقفين ومنى والجمار ليست في مكة (قوله وهى خمسة عشر موضعا الخ) كذا ذكرها في الفتح عن رسالة الحسن البصري قال ابن حجر المكي والحسن البصري تابعي جليل اجتمع يجمع من الحساب فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم عن النقاش المنسرى منسك مقيدة بأوقات خاصة والحسن أطلقها وذكرك ذلك بعضهم قطعاً نقله ح عن الشربلاية فراجعهما (قوله بكعبة) أى فيها (قوله والموقفين) أى عرفة والمشعر الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أى مكانه والاولى أن يقول المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم

بقرب جبل الرحمة) عند العنترات  
الكبار (مستقبلا) القبلة (والقيام  
والنية فيه) أى الوقوف (ليست  
بشرط ولا واجب فلو كان جالسا  
جازجه) وذلك لأن (الشرط  
المكينونة فيه) فصح وقوف  
مجتاز وهارب وطالب غريم  
ونائم ومجنون وسكران (ودعا  
جهرًا) بجهد (وعلم المناسك  
ووقف الناس خلفه بقربه  
مستقبلين القبلة سامعين لقوله)  
خاشعين بأعين وهو من مواضع  
الاجابة وهى بمكة خمسة عشر نطمها  
صاحب النهر فقال  
دعا البرايا يستجيب بكعبة  
وملتزم والموقفين كذا الخ

مطلب  
الثناء على الكريم دعاء

مطلب  
في اجابة الدعاء

مسجدا والا فالمسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح الباب (قوله وسعى) اي بين الصفا والمروة لاسيما فيما بين الميادين شرح الباب (قوله مروتين) أي الصفا والمروة نفسه تغليب ولعله غلب المؤثر على المذكور بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن المروة أفضل من الصفا (قوله مقام) أي خلفه كما في الباب (قوله جارك) أي الثلاث فبذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لا دعاء في جرة العقبة بل في الاولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي لباب المناسك للشيخ رجة الله السندی تليد المحقق ابن الهمام اختصره من منسكه الكبير واختصره أيضا بمنسكه أصغر منه فافهم (قوله وعند السدرة) فيه أنه يذكر لمها في الباب بل ذكرها في الشربلالية وهي سدرة كانت بعرفة وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للعلامة القطبي وكذا عزاء بعض مشايخ مشايخنا لابن ظهيرة الحنفي المكي في فضائل مكة (قوله وفي الحجر) فيه ان هذا هو تحت الميزاب كما في الشربلالية عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها الآن ط قات وقد ألحقت هذه الخمسة نظما بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم حجر وسدرة \* وركن يمان مع منى ليلة القمر

(قوله واذا غربت الشمس الخ) بيان للواجب حتى لو دفع قبل العروب فان جاوز حد وعرفة لزمه دم الا أن يعود قوله ويدفع بعده فيسقط خلافا لغيره بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما أقاض الامام كثيرا بلا عذر أساء ولو أبطل الامام ولم يقض حتى ظهر الليل أقاضوا لانه أخطأ السنة من الجهر والنهر (قوله أي) أي أقاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا وجد فرجة أسرع المشي بلا اذى وقيل لا يستحب الا بصاع أي لا يستحب في زماننا لكثرة اذياء لباب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أي لا على طريق صب والمأزم بهمزة بعد الميم الاولى ويجوز تركها كما في رأس وزاى مكسورة وأصله المضيق بين جبلين ومراد انفقها الطريق الذي بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومزدلفة لجمعيل وعزاه بعضهم الى العز ابن جماعة وانه نقله عن الحب الطبري ورد به قول النووي ان المراد به ما بين العيدين اللذين عدا حادثة الحرم وقال انه غريب ويحمل العوام على الزجعة بين العيدين وليس لذلك أصل (قوله ماشيا) أي اذا قرب منها يدخلها ماشيا تأدبا ووضعا لانها من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الا وادى محسر) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالراء والاستثناء منقطع لانه ليس من منى كما أشار اليه الشارح (قوله ليس من منى) صوابه ليس من مزدلفة لانها محل الوقوف اه (قوله أويطن عرنة) أي الذي قرب عرفات مامتر (قوله لم يجز) أي لم يصح الاقول عن وقوف مزدلفة الواجب والالتزام عن وقوف عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافا لما في البدائع من جوازه فيها ففتح (قوله والاصح) أنه المشعر الحرام) وقيل هو مزدلفة كلها (قوله وعليه ميقدة) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة تدويرها أربعة وعشرون ذراعا وطولها اثنا عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد الشمع ليلة مزدلفة وكان قبله يوقد بالحطب وبعده بمصابيح كبر (قوله وصلى العشاءين الخ) أي في أول وقت العشاء الاخيرة فهاستأني ويذبح أن يصلي قبل حط رحاله بل ينبججه لعله وبعقلها وأشار الى أنه لا تطوع بينهما ولو سنة مؤكدة على الصحيح ولو تطوع أعاد الاقامة كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر بحر قال في شرح الباب وصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامي قدس الله سره السامي في منسكه اه وأما قول الشارح قبل باب الاذان يكره التسفل بعد صلاتي الجمعين ففيه كلام قدسنا هناك (قوله لان العشاء في وقتها الخ) علة للاقتصار هناك على اقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفة فانه باقاة متين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى في غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة اخرى للاعلام بالشروع فيها أما الثانية هنا ففي وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر مع العشاء بدافع (قوله كما الاحتياج هنا للامام) فلو صلاهما منفردا جاز خلافا لما في شرح النقاية للبرجندي فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة في هذا الجمع ثم قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقديم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ

مطلب  
في الدفع من عرفات

وسعى مروتين وزمزم  
مقام وميزان جبارك تعتبر  
زاد في الباب وعند رؤية الكعبة  
وعند السدرة والركن اليماني  
وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة  
البدر واذا غربت الشمس أي  
على طريق المأزمين (مزدلفة)  
وحده هان من مأزمى عرفة الى  
مأزمى محسر (ويستحب أن يأتيها  
ماشيا وأن يكره ويهل ويحسد  
ويبلى ساعة فساعة) والمزدلفة  
(كلها موقوف الا وادى محسر)  
هو واديين منى ومزدلفة فلو وقف به  
أويطن عرنة لم يجز على المشهور  
(وزن عند جبل فزح) بضم  
فتح لا ينصرف للعلية والعدل  
من فازح بمعنى مرتفع والاصح  
أنه المشعر الحرام وعليه ميقدة  
قبل كانون آدم (وصلى العشاءين  
بأذان واحدة) لان العشاء  
في وقتها لم يتحج للاعلام كما  
لا احتياج هنا للامام

قال شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وأما ما ذكره المحبوبي من أن الإحرام غير شرط فيه فغير صحيح  
لتصريحهم بأن هذا الجمع جمع نكح ولا يكون نكاحاً إلا بالإحرام بالحج اهـ وبه ظهر صحة ما بحثه في النهر بقوله  
وينبغي اشتراطه لكونه في المغرب مؤدياً اهـ وظهر أن ما في النهاية والهندية من عدم اشتراطه مبنى على قول  
المحبوبي فافهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ والعشاء بأو وفي بعضها الاقتصار على  
المغرب موافقاً لما في الكتز وغيره وهو أولى لأن المراد التنبيه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد  
وبعضهم منه بالأولى وجوب تأخير العشاء إلى المزدلفة نعم عبارة الباب ولو صلى الصلاتين أو أحدهما  
(قوله أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهاوي في منسكه هذا فيما إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها  
أما إذا ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جازله أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم أجد أحداً  
صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره في باب قضاء القوائت وكلام شارح الكتز أيضاً يدل  
على ذلك وهي فائدة جلية اهـ وكذا صرح به في البناية في الباب المذكور أيضاً اهـ ذكره بعض المحشين  
عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما مر ويأتي فانه يفيد أنه لو لم يمر  
على المزدلفة لزم صلاة المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط وكذلك البوابات في عرفات قنبيه (قوله  
الصلاة أمانك) الجلة في محل جرت بدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم أسامة لما نزل عليه السلام  
بالشعب فبال ونوضاً فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها الجائر أو مكانها ط (قوله  
ليلة النحر) سماها بذلك جرباً على الحقيقة اللغوية والشرعية وأما ما مر في آخر الاعتكاف من تبعيتها  
اليوم الذي قبلها فذا بالنظر إلى الحكم كما حققناه هناك فافهم (قوله والمكان من دلفة) يرد عليه  
ما في البحر عن المحيط لوصلاهما بعد ما جاز المزدلفة جاز اهـ وعزام في شرح الباب إلى المنتقى لكن قال بعده  
وهو خلاف ما عليه الجمهور (قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان هذا أن الثاني أعم (قوله فتصلح  
لغزاً من وجوه) أي تصلح هذه المسألة يقال أي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم  
يفصل بينها وبين المغرب بفاصل ويقال أي صلاة تصلى في غير وقتها وهي أداء وأي صلاة إذا وصلت في وقتها  
وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب  
والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وأي عشاء أذيت قبل المغرب من صاحب  
ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرحمتي وأي صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب  
المزدلفة وقتها ليلة العيد غير وقتها في بقية الأيام وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه يختلف وقتها  
في حالة الإحرام بالحج وأي صلاة فاسدة إذا خرج وقت التي بعدها انقلبت صحيحة وأي صلاة يكره الاتيان  
بسننها هي هذه (قوله فيعود إلى الجواز) أي المغرب أو ما صلا من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة  
ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجره وهذا قولهما وقال أبو يوسف يجوزيه وقد أساء هداية أي لأن المغرب  
التي صلاها في الطريق إن وقت صحيحة فلا تجب أعادتها في الوقت ولا بعده وإن لم تقع صحيحة وجبت فيه  
وبعده أي إن لم يؤدّها فيه وجب قضاؤها بعده لأن ما وقع فاسداً لا ينقلب صحيحاً بمضي الوقت وأجيب  
بأن الفساد موقوف بظهور أثره في ثانی الحال كما مر في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح  
في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل خلافاً لما فهمه في البحر وتام الكلام فيما علقناه عليه  
(قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلاه في طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يطلع الفجر فافهم  
(قوله صلاهما) لأنه لو لم يصلهما صار تاقضاء (قوله عاد العشاء إلى الجواز) قال في الظهيرية وهذه  
مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فحين ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها خسا وهوذا كرهلما تركه  
لم يجوز أن صلى السادسة عاد إلى الجواز اهـ واستشكل حكم المسألة الخبير الرملي بأن فيه تفويت الترتيب  
وهو فرض يفوت الجواز بفوته كترتيب الوتر على العشاء قال الآن يحمل على ساقط الترتيب أو على عودها  
إلى الجواز إذا صلى خسا بعدها اهـ وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقرينة التنظير بقوله  
في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق في هذا  
بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اهـ (قوله وينوي المغرب أداء)

ولو صلى المغرب والعشاء

(في الطريق أو) في (عرفات أعاده)

للحديث الصلاة أمانك فافهم

بالزمان والمكان والوقت فالزمان

ليلة النحر والمكان من دلفة والوقت

وقت العشاء حتى لو وصل إلى

مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب

حتى يدخل وقت العشاء فتصلح

لغزاً من وجوه (ما لم يطلع الفجر)

فيعود إلى الجواز وهذا إذا لم

يخف طلوع الفجر في الطريق

فان خافه صلاهما (ولو صلى

العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى

المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعدها

حتى ظهر الفجر عاد العشاء إلى

الجواز) وينوي المغرب أداء



كذا في النهر عن السراج وفيه رد على قول الجرائم اقتضاء مع أنه صرح بعده بأن وقتها وقت العشاء (قوله ويركسنتها) الموافق لما قدمناه عن الجاهلي أن يقول ويؤخر سنتها (قوله ويحييها) يعني ليلة العيد بأن يشتغل فيها أو في معظمها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعي ونحو ذلك وقوله فأنها أفضل الخ قال ح أي في حد ذاتها لا في حق من كان بمنزلة (قوله كما أفتى به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال إلى ذلك ثم رأيت في الجوهرية أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهرية شامل لليلة القدر لـكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أفتى به صاحب النهر اه ح (قوله وبحزم الخ) تأييد لما قبله من حيث أن الأكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشر ذي الحجة أفضل منه لزم تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد أفضل ليالي العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط وذكر المناوي في شرحه الصغير في حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر ما نصه لا اجتماع أتمهات العبادات فيه وهي الأيام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والفجر وليال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وغيره الخلاف تطهر فيما لو علق نحو طلاق أو نذر بأفضل الاثني عشر أو الايام قال ابن القيم والحوادث أن ليالي العشر الاخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لانه انما فضل ليوم النحر وعرفة وعشر رمضان انما فضل ليلة القدر اه قلت ونقل الرحبي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان وليالي الثاني أفضل من ليالي الاول لأن أفضل ما في الثاني ليلة القدر وبها ازداد شرفه وازداد شرف الاول يوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في أفضلية ليلة القدر على ليلة النحر ويلزم منه تفضيلها على ليلة الجمعة لما مر عن أنهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لأن الكلام في ليالتها لا في يومها وقد ذكر الشارح في آداب الجمعة عن التارخانية أن يومها أفضل من ليالتها أي لأن فضيلة ليالتها لصلاة الجمعة وهي في اليوم (تنبيه) في المعراج وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين سنة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ اه وسياق الكلام عليه آخر الحج ونقل ط عن بعض الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله وصلى الفجر بغلس) أي طلعة في أول وقتها ولا يسبق ذلك عندنا الا هنا وكذا يوم عرفة في منى على ما مر عن الخانية وقد منأنا أن الاكثر على خلافه (قوله لاجل الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا السنة والبيتونة بمردقة سنة مؤكدة إلى الفجر لاراجحة خلافا للشافعي فيهما كما في اللباب وشرحه (قوله ووقته الخ) أي وقت جوازه قال في اللباب وأول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه فن وقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقدر الواجب منه ساعة ولولطفه وقد رالسنة امتداد الوقوف إلى الاسفار جدا أو ما ركنه فكيف نوته بمردقة سواء كان بفعل نفسه او فعل غيره بأن يكون محجولا بأمره أو بغير أمره وهو نائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران أو نواه أو لم ينو علم بها أو لم يعلم لباب (قوله كزجة) عبارة اللباب الا اذا كان لعله أو ضعف أو يكون امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه اه لكن قال في البحر ولم يقيد في المحيط خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فتشمل الرجل اه قلت وهو شامل لخوف الزجة عند الرمي فقتضاه أنه لو دفع ليل أو رمي قبل دفع الناس وزجهم لا شيء عليه لكن لا شك أن الزجة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول إليه أمر محقق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف بمردقة فالاولى تقييد خوف الزجة بالمرأة ويحمل إطلاق المحيط عليه لكون ذلك عذرا ظاهرا في حقه يسقط به الواجب بخلاف الرجل أو يحتمل على ما اذا خاف الزجة لنحو مرض ولذا قال في السراج اذا كانت به علة أو مرض أو ضعف تخاف الزحام فدفع ليل فلا شيء عليه اه لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخافون الزجة وقد صرحوا بأنه لو أفاض من عرفات لخوف الزحام وجاوز حدها قبل الغروب لزمه دم مالم يعد قبله وكذا لو نذبه بغيره قبيحه كما صرح به في الفتح على

مطلب  
في المفاضلة بين ليلة العيد وليلة  
الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر  
رمضان

ويركسنتها ويحييها فأنها أشرف من  
ليلة القدر كما أفتى به صاحب النهر  
وغيره وحزم شرّاح الحضاري سيما  
القسطلاني بأن عشر ذي الحجة  
أفضل من العشر الاخير من رمضان  
(وصلى الفجر بغلس) لاجل الوقوف  
(ثم وقف) بمردقة ووقته من  
طلوع الفجر إلى طلوع الشمس  
ولو مارا كما في عرفة لكن  
لو تركه بعد كزجة

مطلب  
في الوقوف بمردقة

أنه يمكنه الاحتراز عن الزجة بالوقوف بعد التبر لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه تركه  
الوقوف المسنون لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قيل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام  
لنوع عجز ومرض انما جعلوه عذرا هنا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله ليل ولم يجعل عذرا  
في عرفات لمافيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليتا مل (قوله لا شيء عليه)  
وكذا كل واجب اذا تركه بعد لا شيء عليه كما في الجراى بخلاف فعل المحظور واعتذر بكس الخيط ونحوه فان العذر  
لا يسقط الدم كما سيأتي في الجنائيات وبه سقط ما أورده في الشربلية بقوله لكن يرد عليه مانص الشارع بقوله  
فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قد مناه آفان عن الفتح من أنه لو جاوز عرفات قبل  
الغروب لندب عبده أو لخوف الزجة لزمه دم وقد يجاب بما سيأتي عن شرح الباب في الجنائيات عند قول  
اللباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة باحراقه عليه دم من أن هذا عذر من جانب المخلوق فلا يؤثر اه لكن يرد عليه  
جعلهم خوف الزجة عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلت جوابه فتأمل (قوله ودعا) رافعا يديه الى  
السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وقاعله مما لا يذكره  
قراحصارى قال الجوى ولم أقف على أنه مما لا يذكر في شيء من كتب النجوم واللغة وفسر الامام الاسفار بحيث  
لا يبقى الى طلوع الشمس المقدار ما يصلى ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلى الناس النحر فقد  
أساء ولا شيء عليه هندية ط وما وقع في نسخ القدورى واذا طلعت الشمس أفاض الامام قال في الهداية انه غلط  
لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتماه في الشربلية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) أى  
أول واديه شرح اللباب وفي البحر وادى محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس من واحدة منهما  
قال الايزي وهو خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعا اه (قوله لانه موقف النصارى) هم أصحاب  
القيس ح عن الشربلية (قوله ورمى جرة العقبة) هي ثالث الجرات على حد منى من جهة مكة  
وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة قهستاني ولا يرى يومئذ غيرها ولا يقوم  
عندها حتى يأتى منزله ولو الجية (قوله ويكره تنزيها من فوق) أى فيجزيه لان ما حولها موضع النسك  
كذا في الهداية الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفلها سنة لانه المتعين ولذا ثبت روى  
خلق كثير في زمن الصحابة من أعلاها ولم يأمر وهم بالعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه  
اختياره حصى الخذف فانه يتوقع الاذى اذا رموها من أعلاها من أسفلها فانه لا يخلو من مرور الناس  
فيصدم بخلاف الرمي من أسفل مع المارين من فوقها ان كان كذا في الفتح ومقتضاه أن المراد الرمي  
من فوق الى أسفل لاني موضع وقوف الراى فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حولها موضع نسك ان المراد  
الثاني الا أن يؤول كما أفاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناسك لا موضع وقوع الحصى (قوله  
سبعا) أى سبع رميات بسبع حصيات فلور ما هادفة واحدة كان عن واحدة نهر (قوله  
خذفا) نصب على المصدر شربلية فهو مفعول مطلق لبيان النوع لان الخذف نوع من الرمي وهو روى  
الخصاة بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله بمجتين) يقال الخذف بالعصا والخذف بالخصى  
فالاول بالحاء المهملة والثاني بالمجعة شرح النقاية للقيارى (قوله أى برؤس الاصابع) قيل كيفية الرمي  
أن يضع طرف ايهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الخصاة على ظاهرا لاهام كما أنه عاقد سبعين فيرميها  
وقيل أن يحلق سبابة ويضعها على فصل ايهامه كما أنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرف ايهامه  
وسبابة وهذا هو الاصح لانه لا يسر المعتاد فتح وكذا صححه في النهاية والولوالجية وهو مراد الشارح  
فافهم والخلاف في الاولوية واختار أنهم مقدار الباقلاء لباب أى قدر القولة وقيل قدر الحصاة أو النواة  
أو الاغلة قال في النهر وهذا بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع الكراهة (قوله ويكون  
بينهما) أى بين الراى والجرة ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره لباب (قوله خمسة أذرع) أى  
أو أكثر ويكره الاقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوز وطرح فيجوز لكنه مسمى لمخالفة السنة قهستاني  
(قوله والا) أى وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل بتحريك الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسها لكن بعيدا من  
الجرة ح (قوله لا) قال في الهداية لانه لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص اه وفي اللباب ولو وقعت على

لا شيء عليه (وكبر وهلل وأبى وصلى)

على المصطفى (ودعا واذا أسفر) جدا

(أنى منى) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن

محسر أسرع قد رمية جبر لانه

موقف النصارى (ورمى جرة

العقبة من بطن الوادى) ويكره

تنزيها من فوق (سبعا خذفا)

بمجتين أى برؤس الاصابع

ويكون بينهما خمسة أذرع

ولو وقعت على ظهر رجل أو جمل

ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة

جاز والا

مطلب

في رمى جرة العقبة

الشاحص أى اطراف الميل الذى هو علامة للجمره اجزاءه ولوعلى قبة الشاحص ولم تنزل عنه أنه لا يجوز به  
 للبعد وان لم يدركهم وقعت فى المرمى بنفسها أو بنقص من وقعت عليه وتحريمه فيه اختلاف والاحتياط  
 أن يعيده وكذا لورى وشك فى وقوعها موقعها لا احتياط أن يعيد (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصة  
 والجمره وهذا بيان لما أجمله بقوله بقرب الجمره لئلا يكون قدر القرب فى الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدره  
 اعتمادا على اعتبار القرب عرفا وضده البعد (قوله وكبر بكل حصة) ظاهر الرواية الاقتصار على الله أكبر  
 غير انه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر برغم الشيطان وحزبه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل  
 حجي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا فتح (قوله وقطع التلبية بأقوالها) أى فى الحج الصحيح  
 والفساد مفردا أو متمتعاً أو فارنا وقيل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق  
 والذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فان كان  
 فارنا أو متمتعاً قطع ولو مفردا لا لباب وقيل بالمحرم بالحج لان المعتمر يقطع التلبية اذا استلم الحجر لان الطواف  
 ركن العمرة فيقطع التلبية قبل ان شروع فيها أو ذأفانت الحج لانه يتحلل بعد مرة فصار كالمعتمر والمحصر  
 يقطعها اذا ذبح هديه لان الذبح لتحلل والقارن اذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثانى لانه يتحلل بعده  
 بحر (قوله جاز) أى ويكره لباب (قوله لالورى بالاقبل) لانه اذا ترك أكثر السبع لزمه دم  
 كالولم يرم أصلا وان ترك أقل منه كثلاث فادونها فعليه لكل حصة صدقة كإسباقى فى الجنائيات (تنبيه)  
 لا يشترط الموالاة بين الرميان بل يسن فكيره تركها لباب (قوله بكل ما كان من جنس الارض)  
 كذا فى الهداية واعترضه الشراح بالفيروزج والياقوت فانهم ما من أجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع  
 ذلك لا يجوز الرمي بهما وأجاب فى العناية تبعاً للنهاية بأن الجواز مشروط بالاستهانة برمييه وذلك لا يحصل  
 برمييه اه وحاصله أن هذا الشرط مخصص لعموم كلام الهداية فيخرج منه نحو الفيروزج والياقوت  
 لكن قال فى التارخانية ان هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستهانة بخلافه لما ذكر فى المحيط وكذا قال  
 فى الفتح وأجازه بعضهم بناء على نفي ذلك الاشتراط ومن ذكر جوازه الفارسي فى مناسكه اه ومفاد كلامه ترجيح  
 الجواز وإبقاء كلام الهداية على عموميه ولذا اعترض فى السعدية على ما فى العناية بما فى غاية السروجى وشرح  
 الزيلعي من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض كالجزر والمدروالطين والمغرة والنورة والزرنج والاحجار  
 النفيسة كالياقوت والزمرّد والبلخش ونحوها والمخ الجبلية والكحل أو قبضة من تراب وبالزبرجد والبلور  
 والعقيق والفيروزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الخشب واللؤلؤ والجواهر  
 وهى كبار اللؤلؤ والعنبر فانها ليست من أجزاء الارض وأما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى تارالارميا اه  
 (قوله والمدرو) أى قطع الطين اليابس (قوله والمغرة) طين أحمر يصنع به (قوله ولؤلؤ كبار) قديده تبعاً للنهر  
 لأن السكره هى التى يتأتى بها الرمي والا فالصغار لا يجوز بها الرمي أيضاً لتعليقهم بأنها ليست من أجزاء الارض  
 أفاده أبو السعود (قوله والجواهر) علت مما مر عن الغاية أنها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناسب اسقاط قوله  
 كبار ويكون كلام المصنف جارياً على ما فى الهداية والمحيط من جواز الرمي بالفيروزج والياقوت لكن  
 لا يناسبه تعليل الشارح فالاولى تفسير الجواهر بالاحجار النفيسة ليوافق تقييد المصنف اللؤلؤ بالكبار وتعليل  
 الشارح وقوله وقيل يجوز اشارة الى ما مر عن الهداية والمحيط وقد علت أن السروجى والزيلعي والفارسي  
 مشوا عليه (قوله لانه يسمى تارالارميا) قال فى الفتح فلم يجوز لا تتناء اسم الرمي ولا يخفى أنه يصدق عليه اسم  
 الرمي مع كونه يسمى تاراً فعناية ما فيه أنه رمى خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثير لذلك فى سقوط  
 اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل أنه اما أن يلاحظ مجرد الرمي أو مع الاستهانة أو خصوص ما وقع  
 منه صلى الله عليه وسلم والاول يستلزم الجواز بالجواهر والثانى بالبعرة والخشبة التى لا قيمة لها والثالث  
 بالجزر خصوصاً فليكن هذا أعلم لكونه أسلم اه قلت قد يجاب بأن المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه  
 صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصا أفاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض فاعتبر بكل من  
 الثانى والثالث معاً دون الاول فلم يجوز بالبعرة والخشبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز  
 بالفيروزج والياقوت أيضاً وبه يترجح قول الآخر قدس دبر (قوله خلاف المذهب) ولذا قال فى المبسوط

وثلاثة أذرع بعيد ومادونه  
 قريب جوهرة (وكبر بكل حصة)  
 أى مع كل (منها وقطع تلبيته  
 بأقوالها لورى بأكثر منها)  
 أى السبع (جاز لالورى بالاقبل)  
 فالتقييد بالسبع لمنع النقص  
 لا الزيادة (وجاز الرمي بكل ما كان  
 من جنس الارض كالجزر والمدرو  
 والطين والمغرة (و) كل (ما يجوز  
 التيمم به ولو كفا من تراب)  
 فيقوم مقام حصة واحدة  
 (لا) يجوز (بجشب وعنبر ولؤلؤ  
 كبار (وجواهر) لانه اعزاز  
 لاهانة وقيل يجوز (وذهب  
 وفضة) لانه يسمى تارالارميا  
 (وبه) لانه ليس من جنس الارض  
 وما فى فروق الاشياء من جوازه  
 بالبحر خلاف المذهب

وبعض المتشقة يقولون لورى بالبعرة أجراً لأن المقصود اهانة الشيطان وذات يحصل بالبعرة ولستنا نقول بهذا شرح لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين على أنها أمور تعبدية لا يشتغل بالمعنى فيها (قوله ويكره أخذها من عند الجرة) وما هي الاكراهة تنزيه فتح أشار إلى أنه يجوز أخذ من أى موضع سواء وفى الباب يستحب أن يرفع من مزدلفة سبع حصيات ويرمى بها جرة العقبة وان رفع من المزدلفة سبعين أو من الطريق فهو جائز وقيل مستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبنا وأما ما فى البدائع وغيرهما من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي جملة على الجمار السبعة وكذا ما فى الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عدا السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله لأنها مردودة) أى فينشأ منها سراج (قوله لحدث الخ) أى ماروا الدار قطنى والحاصلكم وصححه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التى نرمى بها كل عام فحسب أنها تنقص فقال ان ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال شرح النفاية للتارى وفى الفتح عن سعيد بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجمار ترمى من وقت الخليل عليه السلام ولم تصر هضاباً أى تلاتسة الافق فقال أما علمت أن من يقبل حجه يرفع حصاه اه قال فى السعدية لك أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاشرار ولا يقبل عمل لمشرك اه واجب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم ليجازوا عليها فى الدنيا قال ط وبؤيده ماروا أجد ومسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها فى الدنيا ويثاب عليها فى الآخرة وأما الكافر فيطعم بحسناته فى الدنيا حتى إذا أفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيراً اه قلت لكن قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنية فان النية شرطها الاسلام لأن يقال ان هذا شرط فى شريعتنا فقط تأمل (قوله يتقين) أما بدون يقين فلا يكره لأن الاصل الطهارة لكن يندب غسلها لتكون طهارتها متيقنة كما ذكره فى البحر وغيره (قوله ووقته) أى وقت جوازه أداء من الفجر أى فجر النحر الى فجر اليوم الثانى قال فى البحر حتى لو أخره حتى طلع الفجر فى اليوم الثانى لزمه دم عنده خلافاً لهما ولورى قبل طلوع فجر النحر لم يصب انتفاعاً (قوله وسن) كذا عبر فى مجمع الروايات عن المحيط ووافقه فى التهرؤ عبر العيني بالاستحباب وملى (قوله ذكاه) من أسماء الشمس (قوله ويباح لغروبها) أى من الزوال الى الغروب وجعله فى الظهيرية بمن المكروه والا كبرون على القول بحر (قوله ويكره للفجر) أى من القروب الى الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم العذر فلا ساءة برى الضعفة قبل الشمس ولا برى الرعاة لئلا كما فى الفتح (قوله لانه مفرد) تعليل لما استفيد من التخدير بقوله ان شاء والمذبح له أفضل ويجب على القارئ والمتع ط وأما الاضحية فان كان مسافراً فلا يجب عليه والا كالمكي فتجب كما فى البحر (قوله ثم قصر) أى أو حلق كادل عليه قوله وحلقه أفضل قال فى الباب ويستحب بعده أى بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الذنفر ولو قص اظفاره أو شارب أو لحية أو طيب قبل الحلق عليه موجب جنائيه وتام تحقيقه فى شرحه (قوله بأن يأخذ الخ) قال فى البحر والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤوس شعور ربيع الرأس مقدار الاغلة كذا ذكره الزيلعي وممراده أن يأخذ من كل شعرة مقدار الاغلة كما صرح به فى المحيط وفى البدائع قالوا يجب أن يزيد فى التقصير على قدر الاغلة حتى يستوفى قدر الاغلة من كل شعرة برأسه لأن اطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي فى مناسكه وهو حسن اه وفى الشعر نبالية يظهر لى أن المراد بكل شعرة أى من شعر الربيع على وجه اللزوم ومن الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة فى الاجزاء لأن الربع كالكل كما فى المحيط اه فقول الشارح من كل شعرة أى من الربع لامن الكل والناقض ما بعده وقوله وجوباً بقدر الاغلة فلا يكثر مع قوله والربع واجب والاغلة تفتح الهمة والميم وضم الميم لغة مشهورة ومن خطار او يها فقد أخطأ واحدة الانامل بحر وفى تهذيب اللغات للنوى الانامل أطراف الاصابع وقال أبو عمرو والشيباني والسجستاني والجرمى لكل أصبع ثلاث اغلات (قوله ويجب اجراء الموصى على الاقرع) هو المختار كما فى الزيلعي والبحر والباب وغيرها وقيل استحباباً قال فى شرح الباب وقيل استئنا هو الاظهر اه (قوله والاسقط) أى

(ويكره) أخذها (من عند الجرة)  
لأنها مردودة لحدث من قبلت  
حجته رفعت جبرته (ويكره) أن  
يلتقط حجراً واحداً فيكسره  
سبعين حجراً صغيراً) وأن يرى  
بجنته يتقين ووقته من الفجر الى  
الفجر ويستوفى من طلوع ذكاه لرواها  
ويباح لغروبها ويكره للفجر (ثم)  
بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه  
مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل  
شعرة قدر الاغلة وجوباً وتقدير  
الكل مندوب والربع واجب  
ويجب اجراء الموصى على الاقرع  
وذى قروح ان أسكن والاسقط

وان لم يكن اجراء الموصى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من حلق والا حسن له أن يؤخر  
 الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا شيء عليه أن لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكان خراج الى البادية  
 فلم يجز آله أو من يحلقه لا يجزئه الا الحلق أو التقصير وليس هذا بهذر ففتح لان اصابه الآلة مرجوة  
 في كل ساعة بخلاف برء القروح ولان الارالة لا تخص بالموصى أفاده في البحر (قوله ومتى تعذر أحدهما)  
 أي الحلق والتقصير قال هـ والاحسن تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه أفضل اهـ (قوله فلو لبده الخ)  
 مثال لتعذر التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فبغير الحلق وكذا لو كان معقوصا أو مضفورا كما عزي  
 الى المبسوط ووجهه أنه اذا تشبهت بغير بعض الشعر فبغير كون جنسية على احرامه قبل أن يحل منه فبغير  
 الحلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنسية لانه في وقت جواز ازالة الشعر يحلق أو غيره ولو تنفاه منه أو من  
 غيره كما يأتي فبقي ما في المبسوط مشكلا تاملا ومثال تعذر الحلق مع امكان التقصير أن يفقد آله الحلق  
 أو من يحلقه أو يضربه الحلق لخصوص ادع أو قروح برأسه وتقدم مثال تعذرهما جميعا في الاقرع وذى قروح  
 شعره قصير (قوله وحلقه أفضل) أي هو مستنون وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حثها  
 كحلق الرجل لحية وأشار الى أنه لو اقتصر على حلق الربع جار كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة  
 فان السنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في نحر الباب والقهس تاني قال في التبر واطلاقه أي  
 اطلاق قول الكنز والحلق أحب يفيد أن حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اهـ قلت ان أراد أنه أولى  
 من تقصير الكل فهو ممنوع لما علت أو من تقصير النصف أو الربع فهو ممكن (تنبيه) هذا في غير المحصر  
 أما المحصر فلا حلق عليه كما سيأتي بدائع (قوله بخونورة) كحلق وتنف وكذا القتيل غيره فتنه أحرأ  
 عن الحلق فصدا ففتح (تنبيه) قالوا يندب البداءة بغير الحلق لا المخلوق الآن ما في العديدين يفيد العكس  
 وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال للعلاق خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس  
 قال في الفتح وهو الصواب وان كان خلاف المذهب اهـ وأقول يوافقه ما في المنتقى عن الامام حلق رأسي  
 خطأتني الخلاق في ثلاثة أشياء لما أن جلست قال استقبل القبله وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ بالايمن  
 فلما أردت أن أذهب قال ادفع شعرك فرجعت فدفقته اهـ نهر أي فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الجبام  
 ولذا قال في الباب هو المختار قال شارحه كما في منسل ابن الجهمي والبحر وقال في النخبة وهو الصحيح  
 وقد روى رجوع الامام عما نقله الاحزاب فصح تصحيح قوله الاخر وانفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ  
 وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق وذكر ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه الى أحد والسنة أولى  
 وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الصريح من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام  
 وقد أهدأ الامام بقول الجبام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقته اهـ ملخصا ومثله في المعراج  
 وغاية البيان (قوله وحل له كل شيء) أي من محظورات الاحرام كلبس الخيط وقص الاظفار ط وأفاد أنه  
 لا يحل له بارمي قبل الحلق شيء وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للقاري عن الفارسي وفي شرحه  
 على النقاية والرمي غير محال من الاحرام عندنا في المشهور ومحال عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا  
 فقد نص على التحلل بالرمي عندنا في شرح المبسوط لخواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقناني خان بقوله  
 وبعد الرمي قبل الحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضا اهـ (قوله  
 الا النساء) أي جماعهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب المهر فقد دعرا  
 الى الخاتمة استثناء النساء والطيب والى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان قاضي خان قال في فتاواه  
 فاذا حلق أو قصر حل له كل شيء الا النساء وبعد الرمي قبل الحلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومثله  
 ما قد مناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرمي لامن الاحلال بالحلق  
 وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته آنفا وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الخاتمة ثم قال وبهذا يعلم بطلان  
 ما ينسب لقناني خان من ان الحلق لا يحل به الطيب اهـ قلت ويؤيده قوله في البدائع وأما محصر الحلق  
 فهو صيرورته حلا لا يباح له جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب  
 وقال الليث الا النساء والصيد اهـ ومثله في المعراج والسراج وغاية البيان فقد عزوا الا قول الى الامام

ومتى تعذر أحدهما لعارض  
 تعين الآخر فلو لبده بصمغ بحيث  
 تعذر التقصير تعين الحلق بجر  
 (وحلقه) الكل (أفضل)  
 ولو أزاله بخونورة جاز (وحل له  
 كل شيء الا النساء) قبل والطيب  
 والصيد

مالك فقط والثاني الى الليث بن سعد أحد الأئمة المجتهدين خافي النهر من عزوه الى أبي الليث وهو السمرقندي  
 أحد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف فافهم (قوله ثم طواف للزيارة) أي لفعل طواف الزيارة الذي هو ثاني  
 ركعتي الحج قال في السراج ويسمى طواف الأفاضة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اهـ وشرائط  
 صحته الاسلام وتنديم الاحرام والوقوف والتبسة وإتيان أكثره والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان  
 وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو شجولا فلا تجوز النيابة الا لمعنى عليه وواجباته المشي للقادر  
 والتمام وان تمام السبعة والطهارة عن الحدث وستر العورة وفعلة في أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرمي  
 والخلق فسنة ولا مفسد له ولا فوات قبل المات ولا يجوز منعه البذل اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى  
 باتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه لباب (قوله سبعة) أي سبعة أشواط كما تربيانه (قوله  
 بيان للاكمل) أي الطواف الكامل المشتمل على الركن والواجب فيه على ذلك ثلاثا توهم أن السبعة  
 ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وإن وافقهم المحقق ابن الهمام بمشافهانه خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله  
 ان كان سعي قبل) لم يقل ان كان رمل وسعي قبل اشارة الى أنه لو كان سعي قبل ولم يرمل لا يرمل هنالاق الرمل  
 انما يشرع في طواف بعده سعي كما تروى ولا سعي ههنا كما في العناية وكذا في الباب وفيه وأما الاضطباع  
 فساقط مطلقا في هذا الطواف اهـ سواء سعي قبله أولا (قوله والا فاعلمها) أي وان لم يكن سعي  
 قبل رمل وسعي وان رمل فحسباني أي لان رمله السابق بلا سعي غير مشروع كما علمته فلا يعتبر (تنبيه)  
 قال الخبير الرمي ولو لم يفعلها ما في طواف القدوم وطواف الزيارة فعلمها ما في طواف الصدر لان السعي  
 غير مؤقت كما سيصريح به في الجنايات وصريحوا بان الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه يعلم أنه يأتي بهما  
 في الصدر ولو لم يقم بهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم (قوله لان تكرارهما) علمه لقوله بلارمل وسعي  
 الخ ط (تنبيه) قال في الثمرين بلالية قدمنا أن الفضل تأخير السعي الى ما بعد طواف الأفاضة  
 وكذلك الرمل لصيراته بما للعرض دون السنة كما في البحر وقد مننا أيضا أنه لا يعتد بالسعي بعد طواف  
 القدوم الا أن يكون في أشهر الحج فليتنبه له فانه مهم اهـ قلت وكذا لا يعتد بالسعي الا بعد طواف كامل  
 فلو طاف للقدوم جنبا أو محدثا ورمل فيه وسعي بعده فعليه اعادتهما في الحدث ندبا وفي الجنابة اعادته السعي  
 حقا والرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع النحر) فلا يصح قبله لباب (قوله ويمتد وقته) أي وقت صحته  
 الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد ذر بعض المحشين عن شرح الباب لثناي محمد عديد عن البحر العميق  
 أنهم قالوا ان عليه الوصية بيده لانه جاء العذر من قبل من له الحق وان كان انما بالتأخير اهـ تأمل (قوله  
 وحل له النساء) أي بعد الركن منه وهو أربعة أشواط بحر ولولم يطف أصلا لا يحل له النساء وان طال  
 ومضت سنون باجتماع كذا في الهندية ط (قوله بالخلق السابق) أي لا بالطواف لان الخلق هو المخل  
 دون الطواف غير انه أخر علفه في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق عمله كالمطلق الرجعي  
 آخر علفه الابانة الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد زياي قسمة بعضهم الطواف محللا آخر مجاز  
 باعتبار أنه شرط فافهم (قوله قبل الخلق) أي ولو بعد الرمي على المشهور وعندنا كما تقرر تقريره  
 (قوله كان جنبا) أي ولو قصد به التحليل ط (قوله لانه لا يخرج الخ) تصريح بما فهم من التصريح  
 لقصد الرد على القول بأن الرمي محلل كما تروى (قوله وليا لها منها) مبتدأ وخبر والمراد ببلية كل يوم  
 من أيام النحر البلية التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما أن ليلة يوم عرفة البلية التي تعقبه في الوجود  
 ح قلت وهذا على اطلاقه ظاهر في حق الرمي فانه اذا لم يرم نهرا من أيام النحر يرمي في الليلة التي تعقب  
 ذلك النهار ويقع أداء بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثاني فانه يقع قضاء ويلزمه دم كما سنده وأما في حق  
 الطواف فالمراد به اللبالي المختلفة بين أيام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر  
 ولم يطف لزمه دم كما يأتي في مسألة الخاضع فالليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف والالكان  
 فيها أداء بل لزوم دم كما في الرمي قد بر (قوله كره تحريما الخ) أي ولو أخره الى اليوم الرابع الذي هو آخر  
 أيام التشريق وهو الصحيح كما في الغاية وايضا الطريق وفي بعض الحواشي وبه يفتي وهو المذكور في المبسوط  
 وقاضيهان والكافي والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي من ان أخره آخر أيام

مطلبه  
 طواف الزيارة

(ثم طواف للزيارة يوما من أيام النحر)  
 الثلاثة بيان لوقته الواجب  
 (سبعة) بيان للاكمل  
 والا فالركن أربعة (بلارمل و)  
 لا (سعي ان كان سعي قبل) هذا  
 الطواف (والا فاعلمها) لان  
 تكرارهما لم يشرع (و) طواف  
 الزيارة (أول وقته بعد طلوع  
 الفجر يوم النحر وهو فيه) أي  
 الطواف في يوم النحر الاول  
 (أفضل) ويمتد وقته الى آخر العمر  
 (وحل له النساء) بالخلق السابق  
 حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له  
 شيء فلو لم يطفه مثلا كان جنبا  
 لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق  
 (فان أخره عنها) أي أيام النحر  
 وليا لها منها (كره) تحريما



التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي شرح الباب (تنبيه) في السراج وكذلك  
 ان أخر الحلق عن أيام النحر لزمه دم أيضا عند أبي حنيفة لان الحلق يختص عنده بزمان وهو أيام النحر ويمكن  
 وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدراً أربعة أشواط) أي  
 ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط  
 مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واغتسالها ويراجع اه ح وعلى قياس بحثه ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة  
 ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالأخير صرح في شرح الباب وذلك كله مفهوم من قول البحر عن المحيط اذا ظهرت  
 في آخر أيام النحر فان امكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعلها دم للتأخير وان لم يمكنها طواف أربعة أشواط  
 فلا شيء عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي البحر ايضا ولو حاضت بعد  
 ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزمها الدم لانها مقصورة بتفريطها اه اي بعد ما قدرت  
 على أربعة أشواط زاد في الباب فتوهم لاثني عليها التأخير الطواف مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر  
 على أكثر الطواف أو حاضت قبل أيام النحر ولم تظهر الا بعد مصيها لكن ايجاب الدم فيما لو حاضت في وقته  
 بعد ما قدرت عليه مشكل لانه لا يلزمها فعلا في أول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو علمت وقت حضيها فأخترته عنه  
 تأمل (تنبيه) نقل بعض المحشين عن منسك ابن أمير حاج لو هم الركب على القفول ولم تظهر فاستفتت  
 هل تطوف أم لا قالوا يقال لها لا يحل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت أثنت وصح طوافك وعليك ذبح  
 بدنه وهذه مسألة كثيرة الوقوع بتحريفها النساء اه وتقدم حكم طواف المتخيرة في باب الحيض فراجع  
 (قوله ثم أتى مني) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به كما فعل صاحب الهداية وابن الكمال  
 شربلاية (تنبيه) ذكر في الباب أنه يصلي الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن  
 في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في الفتح وقال في شرح الباب أنه أظهر  
 نفلا وعقلا وتما فيه وأما صلاة الجمعة فقال في الباب ويجمع بين اذا كان فيه أمير مكة أو الحجاز أو الخليفة  
 وأما أمير المؤمنين فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العيد في شرح مناسك الكثر لم يرشدي عن  
 المحيط والذخيرة وغيرهما انه لا يصلحها بها بخلاف الجمعة وفي شرح المنية للعللي أنه لا يصلحها بها اتفاقا لا اشتغال  
 فيه بأموال الحج اه أي لان وقت العيد وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك  
 اليوم الا نادرا بخلاف العيد قال في شرح الباب وأراد بالاتفاق الاجماع اذا خلا في المسألة بين علماء  
 الامة اه وفي شرح الاشياء للبرقي من كتاب الصيد أن منى موضع تجوز فيه صلاة العيد الا أنها  
 سقطت عن الحاج ولم ترف في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم الاخي لانا من أدركناه  
 من المشايخ لم نصلها بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدم صلاتها بمنى فقد علمت نقله  
 وأما بكة فلعل سببه أن من له إقامة العيد يكون بمنى حاجا والله تعالى أعلم (قوله فيبيت به للرمي)  
 أي ليالي أيام الرمي هو السنة فلو بات بغيرها كره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر)  
 قال في الباب ثم اذا كان اليوم الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر  
 لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بقي من أمور المناسك وهذه الخطبة سنة  
 وتركها غفلة عظيمة اه (قوله يبدأ استئنا الخ) حاصله أن هذا الترتيب مسنون لامتعين  
 وبه صرح في الجمع وغيره واختاره في الفتح وقال في الباب والا كره على أنه سنة وعزاء شارحه الى البدائع  
 والكرماني والمحيط والسراجية ونقل في البحر كلام المحيط ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنية  
 اه وكذا اختاره أصحاب المتن في مسائل منشورة أخر الحج ككاسياتي وما في النهر من أن صريح  
 ما في المحيط اختيار التعيين فيه نظر بل جعل التعيين رواية عن محمد قدبر قال في الباب فلو بدأ بجمرة العقبة  
 ثم بالوسطى ثم بالأولى ثم بذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتماً وسنة وكذا الترتيب الأولى ورمي  
 الاخيرتين فانه يرمي الأولى ويستقبل الباقي ولورمي كل جرة ثلاث أتم الأولى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع  
 ثم التصوي بسبع وان رمي كل واحدة بأربع أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعيد اه أي لان لا أكثر  
 حكم الكل فكأنه رمي الثانية والثالثة بعد الأولى (قوله بما يلي مسجد الخيف) وحدها من باب

(ووجب دم) ترك الواجب وهذا  
 عند الامكان فلو ظهرت الحائض  
 ان قدر أربعة أشواط ولم  
 تفعل لزم دم والا (ثم أتى مني)  
 فيبيت به للرمي (وبعد ازوال  
 ثاني النحر رمي الجار الثلاث يبدأ)  
 استئنا (بما يلي مسجد الخيف  
 ثم بما يليه)

مطلب  
 في حكم صلاة العيد والجمعة في منى

مطلب  
 في رمي الجمرات الثلاث

مسجد الخيف الكبير إليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها إلى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى إلى جرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلاني في شرح البضاري عن القراني الماسكي ونحوه في كتب الشافعية فإني القهستاني سبق قلم فافهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصاة) أي قائلا باسم الله الله أكبر كما مر (قوله قد رقرأة البقرة) زاد في الباب أو ثلاثة أخراب أي ثلاثة أرباع من الجزء أو عشرين آية قال شارحه وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (قوله بعد تمام كل رى) لا عند كل حصاة لباب (قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي جرة العقبة لأنهم ليس بعده هارمى في كل يوم قال في الباب والوقوف عند الأولين سنة في الأيام كلها وقوله ولا بعد رى يوم النحر أي فيه بالواو عطفنا على ما ذكره في التفرع إشارة إلى ما في عبارة المتن من القصور (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء أو القبلة) حكاية لقولين قال في شرح الباب يرفع يديه حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء واختاره قاضيان وغيره والظاهر الأول اهـ (قوله ثم رى غدا) أي في اليوم الثالث من أيام النحر وهو الملقب بيوم النحر الأول فإنه يجوز له أن ينفر فيه بعد الرى واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم النحر الثاني فتح (قوله كذلك) أي مثل الرى في اليوم الذي قبله بمرعاة جميع ما ذكر فيه (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط لاني قوله ثم غدا كذلك أيضا اهـ ح قال في النهر أي ان مكث إلى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الامام وعنه إلى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فن نجهل في يومين فلا ثم عليه الآية فالتخييرية الفاضل والافضل كالمسافر في رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يضطره اتفاقا نهر (قوله جاز) أي صح عند الامام استحسانا مع الكراهة التنزيهية وقال لا يصح اعتباره بآثار الأيام نهر (قوله فان وقت الرى فيه) أي في اليوم الرابع من الفجر للغروب أي غروب شمس ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جواز في الجلة فان ما قبل الزوال وقت مكرره وما بعده مسنون وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا شرح الباب (قوله فن الزوال لطلوع ذكاء) أي إلى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز في الجلة قال في الباب وقت رى الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور وقبل يجوز الوقت المسنون فيها يعتد من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى الطلوع وقت مكرره وإذا طلع النهر أي فجر الرابع فمضت وقت الاداء وبقي وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق فلو أخره عن وقته أي المعين له في كل يوم فعليه القضاء والجزاء ويفوت وقت القضاء وبغروب الشمس في الرابع اهـ ثم قال ولو لم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث زماه في الليلة المقبلة أي الآية لكل من الأيام الماضية ولا شيء عليه سوى الاساءة ما لم يكن بعد زوال روى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها لم يصح لأن الليالي في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقبل ولو لم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو أخر رى الأيام كلها إلى الرابع مثلا قضاها كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فان وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اهـ والخاصل أنه لو أخر الرى في غير اليوم الرابع رى في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي أخر منه وكان أداء لانها تابعة وكره تركه السنة وان أخره إلى اليوم الثاني كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا لو أخر الكل إلى الرابع مالم تقرب شمس فلو غربت سقط الرى ولزمه دم وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره الشارح تبع للجزء وغيره من أن انتهاء إلى طلوع الشمس ليس بزمان الوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لأن ما بعد فجر الرابع وقت رى الرابع أداء ولرمي غيره من الأيام الثلاثة قضاء فافهم (قوله وله النفر) بسكون الفاء أي الرجوع سراج (قوله قبل طلوع فجر الرابع) ولكن يفترق قبل غروب الشمس أي شمس الثالث فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكره له أن ينفر حتى رى في الرابع ولو نفر من الليل قبل فجر الرابع لا شيء عليه وقد أساء وقبل ليس له أن ينفر بعد الغروب فان نفر لزمه دم ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرى لزمه الدم اتفاقا للباب ولا فرق في ذلك بين المكى والافاقى كما في البصر (قوله وجاز الرى راكبا الخ) عبارة الملتقى أخصروا وهو وجاز الرى راكبا وغيره راكب افضل في جرة

الوسطى (ثم بالعقبة سبعه اسبعها ووقف) حامدا مهلا لا مكبرا مصليا قد رقرأة البقرة (بعد) تمام كل (رى بعده رى فقط) فلا يقف بعد الثالثة و (لا بعد رى يوم النحر) لأنه ليس بعده رى (ودعا) لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء أو القبلة (ثم) رى (غدا) كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو أحب وان قد تم الرى فيه) أي في اليوم الرابع (على الزوال جاز) فان وقت الرى فيه من الفجر للغروب وأما في الثاني والثالث فن الزوال لطلوع ذكاء (وله النفر) من متى (قبل طلوع فجر الرابع) لا بعده (لادخول وقت الرى) (وجاز الرى) كله (راكبا) لكنه (في الأولين) أي الأولى والوسطى (ماشيا افضل)

العقبة اه وفي الباب والافضل أن يرى جرة العقبة راكبا وغيرهما شيئا في جميع أيام الرمي اه وقوله لانه يقف أى للدعاء بعد رمي الأولين في الأيام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الأول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء بعدها والضابط أن كل رمي يقف بعده فانه يرميه ماشيا وهو كل رمي بعده رمي كما مر وما لا فلا ثم هذا التفصيل قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وأما قولهما فذكر في الخبر أن الفضل الركوب في الكل على ما في الخاتمة والمنشئ في الكل على ما في الظهيرية وقال فحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال (قوله ورجحه الكمال) أى بان أداءها ماشيا أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالزجة ورميه عليه الصلاة والسلام راكبا ثم لا يظهر فعله ليقنديه كطوافه راكبا اه قال في البحر ولو قيل بانه ماشيا افضل الا في رمي جرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغلب النامس راكب فلا يذاه في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه الصلاة والسلام اه قلت لكن في هذا الزمان يعسر ركوبه بعد رمي العقبة ورجعنا عنه لمجمله لكثرة الزحام فلو قيل انه في اليوم الاخير يرمى الكل راكبا لكان له وجه أيضا مع تحصيل فضيلة الاتباع في الكل بلا ضرر عليه ولا على غيره لأن العادة أن كل ركوب من منازلهم سائر إلى مكة وأما في غير اليوم الاخير فيرمى الكل ماشيا (قوله يفتحين الخ) وبكسر النون وفتح القاف المصدر وبسكونها وأحد الانتقال نهر (قوله أو ذهب لمرقة) في بعض النسخ بالواو بدل أو وهو تحريف والواضح أن يقول أو تركه فيما وذهب لعرفة اذ لا يصلح تسلط قدم هذا إلا بأوئل (قوله كره) لا تراب شبيهة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم من قدم ثقله قبل النفر فحمله أى كمالا ولانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره واظهارها انتزعية بحر واعترضه في التهربان عن رمي الله عنه كان يمنع منه ويؤذبه عليه وهذا يؤذن بانها تحريرية وفيه نظرفانه كان يؤذبه على ترك خلاف الأولى تأمل (قوله لان آمن) بحث لصاحب البحر وتبعه أخوه أخذنا من مفهوم التعليل بشغل القلب ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج وكذا يكره للانسان أن يجعل شيئا من حوائجه خلقه ويصلي مثل النعل وشبهه لانه يشغل حاطره فلا يتفرغ لعبادة على وجهها اه (قوله ولو ساعة) يقف فيه على راحته يدعو سراج فيحصل بذلك أصل السنة وأما الكمال فإذ كره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة بحر وفي شرح النقاية لقارى والظاهر أن يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع لا يسع الحجاج جميعهم وينبغي لامراء الحج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعة اظهرا للطاعة (قوله الابطح) ويقال له أيضا البطحاء والخيف قارى قال في الفتح وهو فناء مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال المقابلة لذلك مصعد إلى الشق اليسرى أنت ذاهب إلى سنى مرتفعة عن بطن الوادي (قوله ثم اذا أراد السفر) أى بنم وما بعدها إشارة إلى ما في النهر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذ هادرا جاز طوافه ولا آخره وهو مقيم بل لو أقام عاملا لا ينوى الإقامة فله أن يطوف ويقع اذا نعم المستحب ايقاعه عند ارادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الإقامة ولو سنيين ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الأول أى قبل ثلث أيام النفر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب كل ذلك اذا خرج اه (قوله أى الوداع) بفتح الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضا ويسمى أيضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو بفتحين رجوع المسافر من مقصده والشارب من موره كافي التهتاتى (قوله بلارمل وسعى) أى ان كان فعلهما في طواف القدوم أو الصدر كما مر عن الخبر الرملى (قوله وهو واجب) فلنفر ولم يطف وجب عليه الرجوع بطواف مالم يجاوز الميقات فيخير بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمرة مبتدأ بطوافها ثم بالصدر ولا شيء عليه لتأخيرها والأول أولى يسيرا عليه ونفعا للفقراء نهر ولباب (قوله الأعلى أهل مكة) أفاد وجوبه على كل حاج آتيا مفردا ومتنعا أو قارن بشرط كونه مدر كمل كفا غير معذور فلا يجب على المكي ولا على المعتمر مطلقا وفاتت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء كافي الباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أى ممن كان داخل المواقيت وكذا ممن نوى الاستيطان قبل حل النفر كما مر (قوله فلا يجب الخ) قال في النهر والمنفى

لانه يقف (لا في الاخيرة) أى العقبة لانه ينصرف والراكب أقدر عليه وأطلق أفضلية المشى في الظهيرية ورجحه الكمال وغيره (ولو قدم نقله) بفتحين متاعه وخدمه (إلى مكة وأقام بئى) أو ذهب لعرفة (كره) ان لم يأمن لان آمن وكذا يكره للمصلى جعل نحو نعله خلقه لشغل قلبه (واذا ناسر) الحاج (إلى مكة تنزل) استأنا ولو ساعة (بالمحصب) بضم ففتحين الابطح وايسر المقبرة منه (ثم) اذا أراد السفر (ما ف للصدر) أى الوداع (سبعة أشواط بلارمل وسعى) وهو واجب الأعلى أهل مكة (ومن في حكمهم فلا يجب بل ينزب

مطلد  
في طواف الصدر

عظم اتمامه وجوبه لانه وقد قال الشافعي أحب الي أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع لغيره فالحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كمن مكث بعده) لان المستحب ايقاعه عند ارادة السفر كما مر (قوله فلوطاف) أي دار حول البيت ولم تحضره النية أصلاً (قوله أو طابا) أي لغريم ونحوه (قوله لكن يكني أصلها) أي أصل نية الطواف بالزوم تعيين كونه للصدر أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية (قوله فلوطاف الخ) الحاصل كما في الفتح وغيره أن من طاف طوافاً في وقته وقع عنه نواه بعينه أولاً أو نوى طوافاً آخر ومن فروعه لو قدم معتمراً وطاف وقع عن العمرة أو حاجاً وطاف قبل يوم النحر وقع للقدم أو فارناً وطاف طوافين وقع الأول عن العمرة والثاني للقدم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة أو بعد ما حلّ النحر بعد ما طاف للزيارة فهو للصدر وإن نواه للتطوع فلا تعمل النية في التقديم والتأخير إلا إذا كان الشافعي أقوى كماله ترك طواف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فبطل طواف العمرة ثم الصدر وتماه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام عليهم ما تقدم أيضاً انه قيل انه يلزم المترم أولاً ثم يصلي الركعتين ثم يأتي زمزم وانه الأسهل والأفضل وعليه العمل وإن ما ذكره هنا من الترتيب هو الأصح المشهور ومشى عليه في الفتح هنا لوعبر عن الآخر بقيل لكن جزم بالقبل هنا (قوله شرب من ماء زمزم) أي فأغماستة بل القبله متضامنه متفاسفه مراراً طارفي كل مرة إلى البيت ما سحبه وجهه ورأسه وجسده صاباً منه على جسده إن أمكن كما في البحر وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلاً مستقلاً فارجع اليه وسيأتي بعض الكلام على زمزم آخر الحج (قوله وقبل العتبة) أي قبل العتبة المرتفعة عن الأرض قهستاني (قوله ووضع) أي ثم وضع قهستاني (قوله ووجهه) أي خشفه الأيمن ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب (قوله ونشبت) أي تعلق كما يتعلق عبداً ذليلاً بطرف ثوب لمولى جليل قهستاني (قوله ودعا) أي حال تشبهه بالاستئذان متضرعاً متخشعاً مكبراً مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع قهقري) كذا في الهداية والجمع والنفاية وغيره وفي مناسك الدوي أن ذلك مكروه لانه ليس فيه سنة مروية ولا أثر محكي وما لا اثر له لا يرجع عليه اهـ وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد فعله الأصحاب يعني اصحاب مذهبنا وقال الزبيلي والعمارة به جارية في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه يفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطئ لأحد (تبينه) في كلامه إشارة إلى انه لا يجاور بمكة ولهذا قال في الجمع ثم يعود إلى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافاً لها وبقوله قال الخائفون المختاطون من العلماء كما في الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل القبعة لان هذه الكراهة عليها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف السبب أو تعاطفها ان فتد فيها تخافة السامة وقلة الادب المفضي إلى الاخلال بوجوب التوقير والاجلال قائم اهـ نهر (تمة) فار السيد القاسمي في شفاء الغرام يتحصل من طرق حديث ابن ابي برة ثلاث روايات احدها ان الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثانية بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كما في مسند الطيالسي واحفاب ابن عساكر وعلى الثالثة حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام قبلت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة والصلوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة اشهر وعشرين ليلة قال السيد ورأيت لشيخنا بدر الدين بن الصاحب المصري ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألفي ألف وسبع مائة ألف والصلوات الخمس فيه ثلاثة عشر ألف ألف وخمسة مائة صلاة وصلاة الرجل منفرداً في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف وثمانين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمانمائة ألف صلاة فتلخص أن صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام بفضل نوابها على نواب من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر فوح عليه السلام بنحو الضعف اهـ ثم ذكر أن العلماء خلافاً في هذا الفضيل هل يتم الفرض والنفل أو يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور مذهبنا أي المالكية ومذهب الحنفية والتعظيم مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجماعة وايداهما الطبري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت أحاديث تدل على أن تفضيل نواب الصوم وغيره من القربات بمكة إلا انها في الثبوت

كمن مكث بعده ثم النية للطواف شرط فلوطاف هاربا أو طابا لم يجوز لكن يكني أصلها فلوطاف بعد ارادة السفر ونوى التطوع أجزاء عن الصدر كالو طاف بنية التطوع في أيام النحر وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه (شرب من ماء زمزم وقبل العتبة) تعظيماً للكعبة (ووضع صدره ووجهه على المترم ونشبت بالاستار ساعه) كالمستنجع بها ولولم ينها يضع يديه على رأسه مبسوطتين على الجدار قائمتين والتصق بالجدار (ودعا مجتهداً ويسكي) أو يباكي (ويرجع قهقري) أي إلى خلف (حتى يخرج من المسجد) وبصره ملاحظ للبيت مطلبه في حكم المجاورة بمكة والمدينة مطلبه في مضاعفة الصلاة بمكة

ليست كحادث الصلاة فيها اه باختصار وذكرا بن حجر في التحفة انه صرح في الاحاديث بتكرير الالف  
 ثلاثا كذا كتبه بعض المحققين وذكر البيهقي في شرح الاشباه في أحكام المسجد أن المشهور عند أصحابنا أن  
 التضعيف بم جميع مكة بل جميع حرم مكة الذي يحرم صيده كما صححه النووي (قوله وسقط طواف القدوم  
 الخ) هذه مسائل شتى عنوان لها في الهداية والكنز بفصل وذكر في الجعر أن حقيقة السقوط لا تكون  
 الا في اللازم فهو هنا مجاز عن عدم سننيتها في حقه اما لانه ما شرع الا في ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند  
 التأخر ولا شيء عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة أغنى عنه كالفرض يغنى عن تحية المسجد ولذا لم يكن  
 للعمرة طواف قدوم لان طوافها أغنى عنه قيد بطواف القدوم لان القارن اذا لم يدخل مكة ووقف بعرفات  
 صار رافضا للعمرة فليزعم لرفضها وقضاؤها كما سأل في آخر القارن اه (قوله وأساء) أي لتركه  
 السنة وقد منأ أن الاساءة دون الكراهة أي التحريمية (قوله عرفية) أي في عرف اللغة والوضع أن يقول  
 لغوية أو شرعية كما عبر في شرح الباب (قوله وهو اليسير) ذكر الضمير مراعاة لتذكير الخبر (قوله من  
 زوال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا بوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية قدبر (قوله أو اجتاز) أي  
 مر وقوله مسرع حال أشار به الى أن هذه الساعة اليسيرة يكفي منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع لا يتخلو  
 عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صرح اعتكافه كما مر في بابه (قوله أو نائما ومغنى عليه)  
 يشير الى أن الوقوف بعرفة يصبح بلائنة كما سيشرح به بخلاف الطواف قال في الجعر والفرق أن الطواف عبادة  
 مقصودة ولهذا لا يتنفل به فلا بد من اشتراط أصل النية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما مر وأما الوقوف فليس بعبادة  
 مقصودة ولذا لا يتنفل به فوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يغنى عن اشتراطه في الوقوف اه لكن  
 أورد عليه في النهر القراء في الصلاة قائما عبادة مستقلة بدليل أنه يتنفل بها مع أنه لا يشترط لها النية قال ولم أره  
 لاحد ولم يظهر لي عنه جواب قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة والتنفل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فانه  
 يتنفل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة في القهستاني من الاعتكاف  
 ان النذر بها لا يصح لانها فرضت تبعا للصلاة لا لعينها فائتلت (قوله وكذا الوأهل عنه رفيقه) أي عن  
 المغنى عليه أو النائم المريض كما في شرح الباب لأن الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحبت النيابة بعد  
 وجود نية العبادة منه وهو خروجه للبحر ومعنى الاهلال عنه أن ينوي عنه ويولي فيصير المغنى  
 عليه محرما بذلك لا انتقال احرام الرفيق اليه وليس معناه أن يجزئه وأن يلبسه الا زارا لأن هذا كف عن بعض  
 محظورات الاحرام لا عين الاحرام لما مر اه ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولوارتكب محظورا لزمه وجبه  
 لا الرفيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم عن نفسه أولا ولا يلزمه التجرد عن الخيط لاجل احرامه عنه  
 ولو أحرم عنه وعن نفسه وارتنكب محظورا لزمه جزاء واحد بخلاف القارن لانه محرم بأحرامين بحر  
 ولا يشترط كون الاحرام عنه بامر كما في الباب أي خلافا لما حيث اشتراط الامر وقيدته في البحر بالمغنى عليه  
 أما النائم فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن المريض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو  
 نائم ان كان بامر جازوا فلا اه قلت وقيد الجواز في الباب في فصل طواف المغنى عليه والنائم بالفور حيث  
 قال ولو طافوا بمريض وهو نائم من غير انعاء ان كان بامر وحمله على فوره يجوز والا فلا وفي الفتح بعد كلام  
 والحاصل الفرق بين النائم والمغنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد أطلقوا  
 الاجزاء بين حالتى النوم والانعاء في الوقوف ولعل الفرق أن النية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف  
 الوقوف اه ملخصا قلت والكلام في الاحرام عن النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بامر  
 فلا احرام بالاولى (قوله وكذا غير رفيقه) هذا أحد قولين وبه جزم في السراج ورجحه في الفتح والبحر لوجود  
 الاذن لكل دلالة كالوذب كالمضغ غير في أيامها بلاذنه وتماه في البحر (قوله أي بالحج) قال في البحر  
 وشمل احرام الرفيق عنه ما اذا أحرم عنه رفيقه بحجة أو عمره أو بهما من الميقات أو بمكة ولم أره صريحا اه  
 قال في الشربة لانية وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه بعمره  
 وليست واجبة عليه وقد تمتد الانعاء ولا يحصل احرامه عنه بالحج فيفوت مقصده ظاهرا اه وظاهر الفتح  
 يدل على أنه لا بد من العلم بقصده وحينئذ فان علم فلا كلام والافينبغي تعيين الحج (قوله مع احرامه عن

(وسقط طواف القدوم عن

وقف بعرفة ساعة قبل دخول

مكة ولا شيء عليه بتركه

لانه سنة واما (ومن وقف بعرفة

ساعة) عرفية وهو اليسير من

الزمان وهو المجل عند اطلاق

الفقهاء (من زوال يومها) أي

عرفة (الى طلوع فجر يوم النحر

أو اجتاز) مسرعا أو نائما ومغنى

عليه (وكذا الوأهل عنه رفيقه)

وكذا غير رفيقه فتح (به) أي بالحج

مع احرامه عن نفسه

نفسه أو بدونه كما قدمناه (قوله إذا اتبه أو أفاق) الأول للنائم والثاني للمغمى عليه (قوله جاز) لانه  
 تبين أن عجزه كان في الاحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على موجهه بحر أي موجب احرام الرفيق  
 عنه وفيه إشارة إلى روم ايمان الافعال بنفسه لعدم العجز وبه صرح في الباب (قوله ان الانغماء بعد احرامه)  
 أي بنفسه وفيه أن فرض المسألة في احرام الرفيق عنه فكان الاظهر والاخصر أن يقول ولو بقي الانغماء اكتفى  
 بمباشرتهم ولو الانغماء بعد احرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوهما قال  
 في البحر ونشترط نيتهم الطواف اذا جملوه كما تشترط نيته (قوله اكنى بمباشرتهم) أي من غير أن يشهدوا به  
 المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الاصح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفى المباشر بطواف  
 واحد عنه وعن المغمى عليه كما لو جلد وطاف به أولاً لم أره أبو السعود قلت الظاهر الثاني لانه اذا أحضر  
 الموقف كان هو الواقف واذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكباً كما صرح حوايه فلا يقاس عليه ما اذا لم يحضر  
 فلا بد من نية وقوف عنه وانشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أر ما لو جرت  
 قبل الاحرام) البحث لصاحب النهر وقد مناه قبيلاً فروض الحج ان صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرام وليه  
 عنه يحتاج الى نقل وقد مناه هناك عن شرح المقدسي عن البحر العميق انه لا يجزى على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج  
 بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه فنخرج عاقلنا يريد الحج ثم جرت قبل احرامه يحرم عنه وليه بالاولى ولعل التوقف  
 في احرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتني عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه عنه فقضى به أصحابه  
 المناسك ووقفوا به فكث كذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام اه قال في النهر وهذا ربما يؤول إلى  
 الجواز اه وانما قال يؤول إلى الجواز لامن حيث ان كلام الفتح في المعتوه وكلامنا في المجنون بل من حيث  
 ان كلام الفتح فيما لو أحرم عن نفسه ثم أصابه الغت وكلامنا فيما إذا جرت قبل أن يحرم عن نفسه وإيماء الفتح إلى  
 الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهمهم (فرع) الصبي الغير المميز لا يصح احرامه ولا أدائه بل يصحان من وليه له  
 فيحرم عنه من كان اقرب اليه فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد ومثله المجنون الا انه اذا جرت بعد الاحرام يلزمه  
 الجزاء ويصح منه الاداء وتماه في الباب (قوله لحديث الحج عرفة) أي معظم ركنيه الوقوف بها باعتبار  
 الامن من البطلان عند فعله لامن كل وجه فلا ينافي أن الطواف افضل ط (قوله فظاف الخ) عطف تمل على  
 طاف وسعي عطف تفسير والاولى الاتيان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكثر في باب الفوات فيجمل  
 بعمره ليفيد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل افعال العمرة لأن ذلك ليس بعمره حقيقة  
 كما صرح به في باب الفوات من الباب وغيره وفي الكلام إشارة إلى ان احرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثاني  
 انقلب احرامه احرام عمره وعمره خلاف تظهر فيما لو أحرم بحجة أخرى صح عند الامام ويرفضها للثلاث يصير جامعاً  
 بين احرام حج وعليه دم وحجتان وعمره من قابل وقال الثاني يمسى فيما لا يتلأب احرام الاول وقال محمد لا يصح  
 احرامه أصلاً نهر (قوله ولو ججه ندرا أو نطوعا) وكذا لو فاسد اسواء طرأ فساداه أو اعتقد فسادا كما اذا أحرم  
 مجامعا نهر (قوله قيامتر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكم ان تكشف وجهها لأرأسها) كذا عبر في  
 الكثر واعترضه الزيلعي بأنه تطويل بلا فائدة لانه لا يتخالف الرجل في كشف الوجه فلما اقتصر على قوله لا تكشف  
 رأسها لكان أولى وأجاب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خفياً لان المتبادر إلى التهم أمه لا تكشفه لانه محل  
 الفتنة نص عليه وان كانا سواء فيه والمراد بكشف الوجه عدم محاسنة شيء فلذلك يكره لها أن تلبس البرقع  
 لأن ذلك يماس وجهها كذا في المبسوط اه قلت لو عطف قوله والمراد بأول كان جواباً آخر أحسن من الأول  
 تأمل (قوله وجاقته) أي باعده عنه قال في الفتح وقد جعلوا ذلك أعواداً كالقبة توضع على الوجه  
 ويسدل من فوقها الثوب اه (قوله جاز) أي من حيث الاحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً لانه ليس بستر  
 وقوله بل يندب أي خوفاً من رؤية الاجانب وعبر في الفتح بالاستحباب لكن صرح في النهاية بالوجوب وفي المحيط  
 ودلت المسألة على أن المرأة منبهة عن اظهار وجهها الا جانب بلا ضرورة لانها منبهة عن تعاطيه لحق النسك  
 لولا ذلك والالم يكن لهذا الارضاء فائدة اه ونحوه في الحاشية ووفق في البحر بما حاصله أن محل الاستحباب  
 عند عدم الاجانب وأما عند وجودهم فالارضاء واجب عليها عند الامكان وعند عدمه يجب على الاجانب  
 غض البصر ثم استدرك على ذلك بأن النووي نقل أن العلماء قالوا لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها بل

فاذا اتبه أو أفاق وأتى بأفعال الحج  
 جاز ولو بقي الانغماء ان الانغماء بعد  
 احرامه طيف به المناسك وان  
 أحرموا عنه اكنى بمباشرتهم  
 ولم أر ما لو جرت فأحرموا عنه  
 وطافوا به المناسك وكلام الفتح  
 يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة  
 صح حجه) لأن الشرط الكينونة  
 لالنية (ومن لم يقف فيها فاته حجه)  
 لحديث الحج عرفة (فظاف وسعي  
 وتخلل) أي بأفعال العمرة  
 (وقضى) ولو ججه ندرا أو نطوعا  
 (من قابل) ولادم عليه (والمرأة)  
 قيامتر (كالرجل) لعموم الخطاب  
 ما لم يرق دليل الخصوصية (ايكها  
 نكف وجهها لأرأسها ولو سدل  
 شيئاً عليه وجاقته عنه جاز) بل  
 يندب (ولا تبلى جهرا) بل تسمع  
 نفسها



يجب على الرجال الغض قال وظاهره نقل الاجماع واعترضه في التهرب بأن المراد علماء مذهب قلة يؤيده ما سمعته من تصريح علماء تالوا لوجوب والنهي (تنبيه) علمت مما تقر وعدم صحة ما في شرح الهداية لابن الكمال من أن المرأة غير منبهة عن ستر الوجه مطلقاً إلا بشئ فوصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع كما قدّمناه أول الباب (قوله دفعاً للفننة) أي قننة الرجال بسماع صوتها (قوله وما قبل) رد على العيني (قوله ولا تزل الخ) لأن أصل مشروعيته لأظهار الجلد وهو للرجال ولا نه يحل بالستر وكذا السعي أي الهرولة بين الملبين في السعي والاضطباع سنة الرمل (قوله ولا تحلق) لأنه مثله تحلق الرجل لحيته بحر (قوله من رجع شعرها) أي كالرجل والكل أفضل قهستاني خلافاً لما قبل أنه لا يتقدر في حقها بالربع بخلاف الرجل بحر (قوله كما مر) أي عند قوله ثم قصر من بيان قدره وكيفيته (قوله وتلبس الخيط) أي المحرم على الرجال غير المصوغ بورس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون غسلاً لا يتقص شرح اللباب (قوله والخفين) زاد في البحر وغيره والقفازين قال في البدائع لا تلبس القفازين ليس الاتغطية يديها وإنما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى نذب حملناه عليه جمعاً بين الأدلة شرح اللباب (قوله ولا تقرب الحجر في الزحام الخ) أشار إلى ما في اللباب من أنها عند الزحمة لا تصعد الصفاء ولا تصلي عند المقام (قوله لا يمنع نسكا) أي شيئاً من أعمال الحج (قوله إلا الطواف) فهو حرام من وجهين دخولها المسجد وترك واجب الطهارة (تنبيه) قدّمنا عن المحيط أن تقديم الطواف شرط صحة السعي فعن هذا قال القهستاني فلو حاضت قبل الإحرام اغتسلت وأحرمت وشهدت جميع المناسك إلا الطواف والسعي اه أي لأن سعيها بدون طواف غير صحيح فانهم (قوله فلو طهرت فيها الخ) تقدمت المسألة قبيل قوله ثم أتى مني (قوله وهو) أي الحيض بعد حصول ركنه أي ركني الحج وهو وإن كان فيه تشبّه الضمائر لم يكن ظاهر (قوله بقطط طواف الصدر) أي يسقط وجوبه عنها كما قدّمناه ولأدم عليها كما في الباب (قوله والبدن الخ) ذكره في الكنز هنا مناسبة قوله ومن قلادة تنطق أو نذراً وجزاء صيد ثم توجه معه يريد الحج فقد أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسألة التقليد أول باب الإحرام لأنه محلها فكان الأولى له ذكر هذه المسألة هناك أيضاً (قوله كما سبى) أي في باب الهدى والله الهادي إلى الصواب واليه المرجع والمآب

\* (باب القرآن) \*

أخره عن الأفراد وإن كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الأفراد (قوله هو أفضل) أي من التمتع وكذا من الأفراد بالأولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو التمتع سواء قهستاني والكلام في الأفاقي والا فالأفراد أفضل كما سبأني وعند مالك التمتع وعند الشافعي الأفراد أي أفراد كل واحد من الحج والعمرة بإحرام على حدة كما جزم به في النهاية والعناية والفتح خلافاً للزبلي قال في الفتح أمامع الأقاصار على أحدهما فلا شك أن القرآن أفضل بلا خلاف وفي البحر وما روى عن محمد أنه قال حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندي من القرآن فليس بموافق لمذهب الشافعي فإنه يفضل الأفراد مطلقاً ومحمد إنما فضله إذا اشتمل على سفرين خلافاً لمفهومه الزبلي من أنه موافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف الصحابة في حجة عليه الصلاة والسلام قال في البحر وقد أكثر الناس الكلام وأوسعهم نفساً في ذلك الإمام الطحاوي فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة اه ورجح علماء أن أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً إذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الأفراد سمعه يلبي بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلبي بالعمرة وحده ومن روى القرآن سمعه يلبي بهما والأمر الاتي له عليه السلام فإنه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي هو وحى وقد أطال في الفتح في بيان تقديم أحاديث القرآن فأرجع إليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي في منسكه التمتع لأنه أفضل من الأفراد وأسهل من القرآن لما على القارئ من المشقة في أداء التسكين لما يلزمه بالجنابة من الدمين وهو أحرى لأمثالنا لما كان الحافظ على صيانة أحرام الحج من الرفث ونحوه فبرحى دخوله في الحج المبرور المفسر بما لا روث ولا فسوق ولا جدال فيه وذلك لأن القارئ والمفرد يتقيان محرمين أكثر من عشرة أيام وقلما يقدر الإنسان على الاحتراز فيما من هذه المخطورات سيما الجدال مع الخدم والجمال والتمتع إنما يحرم بالحج يوم التروية من الحرم فيمكنه الاحتراز في ذلك اليومين فيسلم حجه إن شاء الله تعالى قال شيخ مشايخنا الشهاب أحمد المنيني

دفعاً للفننة وما قبل ان صوتها

عورة ضعيف ( ولا تزل )

ولا تضطعم ( ولا تسعي بين الملبين

ولا تحلق بل تقصر ) من رجع

شعرها كما مر ( وتلبس الخيط )

والخفين والحلي ( ولا تقرب الحجر

في الزحام ) لمنعها من محاسنة الرجال

( والخنثى المشكل كما مر أدعيما

ذكر ) احتياطاً ( وحجها لا يمنع

نسكا ) إلا الطواف ( ولا شيء عليها

بتأخيرها إذا لم تطهر إلا بعد أيام

النحر فلو طهرت فيها بتدرا أكثر

الطواف لزما لدم تأخيرها لباب

( وهو بعد حصول ركنه يسقط

طواف الصدر ) ومثله النفاس

( والبدن ) جمع بدنة ( من ابل وبقر

والهدى منهما ومن الغنم )

كما سبى \*

\* (باب القرآن) \*

( هو أفضل )

في مناسكه وهو كلام نفيس يريد به أن القرآن في حد ذاته أفضل من التمتع لكن قد يقترب به ما يجعله مرجوحا فإذا دار الامر بين أن يقرن ولا يسلم عن المخطورات وبين أن يتمتع ويسلم عنها فالأولى التمتع ليسلحه ويكون مبرورا لانه ونظيفة العمر ٥١ قلت ونظيره ما قدمناه عن المحقق ابن أمير حاج من تفضيله تأخير الاحرام الى آخر المواقيت لئلا هذه العلة وهذا كله بناء على أن المراد من حديث من حج فلم يرفث الحج من ابتداء الاحرام لانه قبله لا يكون حاجا كما قدمنا التصریح به عن النهر عند قوله فاتقوا الله تعالى أعلم (قوله لحديث الحج) لم أر من ذكر الحديث بهذا اللفظ ثم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره معا واسنده في الفتح الى الطحاوي في شرح الآثار وقال وروى أحمد من حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلوا يا آل محمد بعمره في حج وفي صحيح البخاري عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى العتيق يقول أنا في الليلة التي من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل حجة في عمره قلت وهو في شرح الآثار كذلك فان كان ما ذكره الشارح محترجا فيها والافهوه معلق من هذين الحديثين ونصير فقال يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم الى الاني (قوله ولانه اشق) لكونه أدوم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين التمسك ط عن المنح (قوله والصواب الحج) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لانه مكروه كإيأى ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البحر عن النووي (قوله ثم التمتع) أي بشميه أي سواء ساق الهدى ام لا ط (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في التهر ط (قوله لغة الجمع بين شيتين) أي بين حج وعمره أو غيرهما قال في الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرانا بالكسر وقرنت البعيرين اقرنهما قرانا اذا جمعتهما في حبل واحد وذلك الحبل يسمى القرآن وقرنت الشيء بالشيء وصلته وقرنته صاحبه ومنه قران الكواكب (قوله أي يرفع صوته) بالتبسية تفسير حقيقة الاهلال والافعال اديه هنا التبسية مع النية وانما عبر عن ذلك بالاهلال للاشارة الى أن رفع الصوت بها مستحب بحر (قوله معا حقيقة) بأن يجمع بينهما احراما في زمان واحد أو حكما بأن يؤخر احرام احداهما عن احرام الاخرى ويجمع بينهما فعلا فالهوه قران بين الاحرامين حكما وقد عدت في اللباب لقران سبعة شروط الأول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلو احرم به بعدا أكثر طوافها لم يكن قارنا الثاني أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطوف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه ولو طاف أكثره ثم وقف اتم الباق منه قبل طواف الزيارة الرابع أن يصوم معه ما شاء الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل أكثره ثم وقف اتم الباق منه قبل طواف الزيادة الرابع أن يصوم معه ما شاء الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في شهر الحج فان طاف الاكثر قبل الاثني عشر لم يصرف قارنا السادس أن يكون افاقيا ولو حكما فلا قران لمكي الا اذا خرج الى الافاق قبل شهر الحج السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم ولا بشرط صحة القران عدم اللصام باهله فيصحب من كوفي رجع الى اهله بعد طواف العمرة وتماه فيه (قوله قبل أن يطوف لها اربعة أشواط) فلو طاف اربعة ثم احرم بالحج لم يكن قارنا كما ذكرناه بل يكون متمعا ان كان طوافه في شهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متمعا كما في شرح اللباب (قوله وان اساء) أي وعليه دم شكر لقلته اساءته واعددم وجوب رفض عمرته شرح اللباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرع فيه ولو قليلا أو بعده اتمامه سواء كان الادخال قبل الخلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعا بينهما فعلا والاسح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض فدم جبر لجمعه بينهما كما في شرح اللباب وسيأتي تفصيل المسألة في آخر الجنايات (قوله اذا القارن لا يكون الا افاقيا) أي والافاقيا انما يحرم من الميقات أو قبله ولا تحل بمجاوزته بغير احرام حتى لو جاوزه ثم احرم لم يدم ما لم يعد اليه محرما كما سيأتي في باب مجاوزة الميقات بغير احرام ح والحاصل أنه يصح من الميقات وقبله وبعده لكن قيده ببيان ان القارن لا يكون الا افاقيا قال في البحر وهذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقييد بالميقات اتفاق (قوله أو قبله) أي ولو من ديرة أهله وهو الافضل لمن قدر عليه والافكره كما مر وقوله أو قبلها أي قبل أشهر الحج لكن تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقا كما مر أيضا وهذا في الاحرام وأما

لحديث أناني الليلة ات  
من ربي وأنا بالعقيق فتسال  
يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره معا  
ولانه اشق والصواب انه عليه  
السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه  
العمره لبيان الجواز فصار قارنا

(ثم التمتع ثم الافراد والقران)

لغة الجمع بين شيتين وشرعا (أن

يهل) أي يرفع صوته بالتبسية

(بحجة وعمره معا) حقيقة أو حكما

بأن يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج

قبل أن يطوف لها اربعة أشواط

أو عكسه بأن يدخل احرام العمرة

على الحج قبل أن يطوف للتدوم

وان اساء أو بعده وان لم يدم

(من الميقات) اذا القارن لا يكون

الا افاقيا (أو قبله في أشهر الحج

أو قبلها ويقول)

الأفعال فلا بد من أدائها في أشهر الحج كما قد مناه أنصافان يؤذي **ككفر** طواف العمرة وجميع سعيها وسعي الحج فيه لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القرآن فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج وكان مستنده ما روى عن محمد أنه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولادم عليه أن لم يطف لعمرة في أشهر الحج وأجاب في الفتح بأن القرآن في هذه الرواية بمعنى الجلع لا القرآن الشرعي بدليل أنه نفي لازم القرآن بالمعنى الشرعي وهو لزوم الدم شكر أو نفي اللازم الشرعي نفي لمزومة وتماه في البحر لكن قال في شرح اللباب ويظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعي كما هو المتبادر من إطلاق محمد وغيره أنه قارن وبدليل أنه إذا ارتكب محظورا يتعد عليه الجزاء وغايته أنه ليس عليه هدى شكر لانه لم يقع على الوجه الممنون اه تأمل (قوله اما بالنصب الخ) حاصله كما في البحر أن قوله ويقول أن كان منصوبا عطف على يهل يكون من تمام الحد فيراد بالقول النية لا التلفظ لانه غير شرط وأن كان مرفوعا مستأنفا يكون بيانا للنية فان السنة للقارن التلفظ بذلك وتكفيه النية بقلبه وأورد في النهر على الأول أن الإرادة غير النية فالحق أنه ليس من الحد في شيء اه يعني أن قوله أني أريد الحج ليس نية وانما هو مجرد دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم غير الإرادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما مر تقريره في باب الاحرام تأمل على أنه لو اراد به النية فلا ينبغي ادخالها في الحد لانها شرط خارج عن الماهية وقد يجاب بأن الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تأمل وقد مناهناك الكلام على حكم التلفظ بالنية فافهم (قوله ويستحب الخ) وانما آخرها المصنف اشعارا بأنها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل عن احرامها بمجرد الخلق بعد سعيها فافهم (قوله وجوبا لقوله تعالى) فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في معنى المتعة بالاتفاق القرآني وعرف الحداية من شمول المتعة للمتعة والقرآن بالمعنى الشرعي كما حقه في الفتح (قوله لا يتبع الا لها) لما قد مناه من أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه له أولا وسياق أيضا في كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أشواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على ما قد مناه أنصافا (قوله يرمل في الثلاثة الأول) أي ويضطبع في جميع طوافه ثم يركب لباب وشرحه (قوله بلا حلق) لانه وان اتى بأفعال العمرة بكملها الا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرما بالحج فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا شرح الباب (قوله ولزمه دمان لجنايته على احرامين) بحر وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من أنه جناية على احرام الحج كما أوضحه في النهر (قوله كما مر) أي في حج المفرد (قوله ويسعي بعده ان شاء) أي وان شاء يسعي بعد طواف الافاضة والأول افضل للقارن أو يستحب بخلاف غيره فان تأخير سعيه أفضل وفيه خلاف كما قد مناه فافهم (تنبيه) أفادانه يضطبع ويرمل في طواف القدوم ان قدم السعي كما صرح به في الباب قال شارحه القساري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الزكرمان حيث قال في باب القرآن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعي وكذا في خزائن الاكل وانما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا **كك** ان أو قارنا وأما ما نقله الزيلعي عن الغاية للسروجي من أنه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر اه فافهم (قوله جاز) اطلقه فشمحل ما اذا نوى أول الطوافين للعمرة والثاني للحج أي للقدوم أو نوى على العكس أو نوى مطلق الطواف ولم يعين أو نوى طوافا آخر تطوعا أو غيره فيكون الأول للعمرة والثاني للقدوم كما في الباب (قوله واساء) أي بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه هداية (قوله ولادم عليه) أما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي بتأخيره بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستغفار بالطواف هداية (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو سبعها ولا بد من ارادة الكل للقرية وان اختلفت جهتها حتى لو أراد أحدهم للعم لم يميز كما سيأتي في الاضحية والجزور أفضل من البقر والبقر افضل من الشاة كذا في الحماينة وغيرها نهر زاد في البحر والاشترافي البقرة افضل من الشاة اه وقيد في الشربلالية تبعاً للوهبانية بما اذا كانت حصته من البقرة أكثر من قيمة الشاة اه وافاد اطلاقهم الا شترالهننا جوازه في دم الجناية والشكر بلافق خلافا لما في البحر حيث خصه بالثاني كما يأتي بيانه في أول الجنايات قال في الباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وحصة القرآن والعقل والبلوغ

اما بالنصب والمراد به النية أو مستأنف والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه تكفي

**ك** الصلاة مجتبي (بعد الصلاة

اللهم اني أريد الحج والعمرة

فيسرهما لي وتقبلهما مني)

ويستحب تقدم العمرة في الذكر

لتقدمها في الفعل (وطاف للعمرة)

أولا وجوبا حتى لو نواه للحج لا يتبع

الا لها (سبعة أشواط يرمل

في الثلاثة الأول ويسعى بلا حلق)

فلو حلق لم يجل من عمرته ولزمه

دمان (ثم يحج كما مر) فيطوف

للقدوم ويسعى بعده ان شاء (فان

اتى بطوافين متواليين ثم سعين

لهما جاز وأساء) ولادم عليه

(وذبح للقرآن)

والحرية فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لما وثقه الله تعالى للجمع بين التمسك في أشهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فإكل منه) أي بخلاف دم الجناية كإسأق ولا يجب التصديق بشئ منه ويستحب له أن يتصدق بالثلث ويطلع اثلاث ويذكر الثالث أو يهدي الثالث لباب قال شارحه والآخر بدل الثاني وإن كان ظاهراً البدائع أنه يدل اثلاث (قوله بعد رمي يوم النحر) أي بعد رمي جرة العقبة وقبل الخلق لما مر وعبرة الباب ويجب أن يكون بين الرمي والخلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الخلق على ترتيب حروف قولك رذح أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والخلق كما قدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وإن عجز) أي بأن لم يكن في ماله فضل عن كفافة قدر ما يشتري به الدم ولا هو أي الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغنى المعتبر هنا وفيه أقوال آخر ويعلم من كلام الظهيرية أن المعتبر في اليسار والاعسار مكة لأنها مكان الدم كما نقله بعضهم عن المسك الكبير للسندی (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع ومثل في السبعة وإلى أن التتابع أفضل فيهما كما في الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح الباب لكن إن كان يضعفه ذلك عن الخروج إلى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الأيام حتى قبل يكره الصوم فيها أن أضعفه عن القيام بحقتها قال في النسخ وهي كراهة تنزيه الأنا يسئ خلقه فيوقعه في شظور (قوله نذر جارة القدرة على الأصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتل قدرته على الأصل فيجب ذبحه ويأخض صومه فلذا نذر تأخير الصوم إليها وهذه الجلة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يجزئه) أي لا يجزئه الصوم لو أخره عن يوم النحر وتعين الأصل والاولى اسقاط هذا لأن المصنف ذكره بقوله فان فاتت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب النهرو وفيه كلام لأن قول المصنف أخرها يوم عرفة دل على شيئين الأول أنه لا يصومها قبل السابع وتاليه والثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الأول مندوب والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان فاتت الثلاثة الخ اقتصر في المنع تبعاً للبر على أن قوله أخرها يوم عرفة لبيان المندوب دون الواجب لكن قد يقال إن قوله فان فاتت الخ بقاء التفريع يدل على أن المقصود من قوله أخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع أنه الأهم وزاد الشارح التنبيه على المندوب فتأمل (قوله بعد تمام أيام حجه) الأولى ابدال الأيام بأعمال كما فعل في البحر ليحسن قوله فرضاً وأوجباً فإنه تعميم للأعمال من طواف الزيارة والرمي والذبح والحق وليناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الأعمال (قوله وهو) أي التمام المذكور بمعنى أيام التشريق لأن اليوم الثالث منها وقت الرمي لمن أقام فيه بمنى (قوله إن شاء) متعلق بصام أي وصام سبعة في أي مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكن الخ) لا يحسن هذا الاستدلال بعد قوله وهو بمنى أيام التشريق وحل وجهه دفع ما يتوهم من أن قوله وهو الخ ليس شرطاً للصحة بل شرطاً لنفي الكراهة كافي المنذور ونحوه فإنه لو صامه فيها مع الكراهة تأتى (قوله لقوله تعالى الخ) أنه لقوله إن شاء بقريشة التفريع ويجوز جعله عللاً للاستدلال لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ إلا بمضى أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير عللنا الرجوع بالفراغ عن الأفعال لأنه سبب الرجوع فذكر المسبب وأريد السبب مجازاً فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعي فلم يجز صومها بمكة وإنما حملناه على المجاز لنفرض جميع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا النص وتمامه في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعي لا يطرده تعين المجاز وادعى ابن كمال في شرح الهداية أن الأقرب الحمل على معنى حقيقى وهو الرجوع من منى بالفراغ عن أفعال الحج لتقدم ذكر الحج واعترضه في التهرب بأنه لا يطرده أيضاً إذا الحكم بعم المقيم بمنى أيضاً ولا رجوع منه إلا بالفراغ فإقوله المشايخ أولى اه وإلى هذا أشار الشارح بقوله فعم من وطنه منى الخ فات لكن قال في الفتح أن صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد تمام الأعمال الواجبات لأنه معلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبول وجوده اه فليتأمل (قوله فان فاتت الثلاثة) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص بوجهه فت الحج بحر (قوله فلو لم يتدر) أي على الدم تحمل أي بالخلق أو التقصير (قوله وعليه دمان)

وهو دم شكر فإكل منه  
(بعد رمي يوم النحر) لوجوب  
الترتيب (وان عجز صام ثلاثة)  
أيام ولو متفرقة (آخرها يوم  
عرفة) نذر جارة القدرة على  
الأصل فبعده لا يجزئه فقوله المنع  
كالجربان للأفضل فيه كلام  
(وسبعة بعد تمام أيام حجه)  
فرضاً أو واجباً وهو بمنى أيام  
التشريق (إن شاء) لكن أيام  
التشريق لا تجزئه لقوله تعالى  
وسبعة إذا رجعت أي فرغت من  
أفعال الحج فعم من وطنه منى  
أو اتخذها موطناً (فان فاتت  
الثلاثة تعين الدم) فلو لم يتدر تحمل  
وعليه دمان

أي دم التمتع ودم التحلل قبل أو أنه بحر عن الهداية وتماه فيه وفيما علقناه عليه (قوله ولو قدر عليه) أي على الدم وقوله بطل صومه أي حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحلل بالحلل والتقصير في وقته فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مقرر بالصوم أي الثلاثة فقط خلف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم اباحة التحلل بالحلل أو التقصير فاذا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لقدرته عليه قبل حصول المقصود بخلفه كما لو قدر التيمم على الماء في الوقت قبل صلاته بالتيمم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلل أو قبله لكن بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى في حلال الثلاثة أو بعده وقبل يوم النحر لزمه الهدى وسقط الصوم لانه خلف واذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل الحلل قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعده لم يلزمه الهدى لأن التحلل قد حصل بالحلل فوجود الأصل بعده لا ينقض الخلف كرتبة التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم وكذا الويل بمجده حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى لأن الذبح مؤقت بأيام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجده ولو صام في وقته مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى إلى يوم النحر لم يجزه للقدرة على الأصل وان هلك قبل الذبح جاز للعجز عن الأصل فكان المعتبر وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع اقتضى خن وانحيط والزيلي والبحر وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة والتشريع إلى رسالة سماها ببيعة الهدى لما استيسر من الهدى خالف فيها ما في هذه الكتب وأدى وجوب الهدى بوجوده في أيام النحر سواء حلل أو لا متمسكا بقولهم العبرة لأيام النحر في العجز والقدرة وتركا اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلل لأقامة الصوم بمقام الهدى وأدى أيضا أن كلام الفتح وغيره يدل على أنه يعمل بالهدى أصلا وبالحلل خفوا وان الحلل خلق خلف عن الهدى ولا ينبغي عليك أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى أعلم (قوله فان وقف) أي بعد الزوال اذا الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لعمرته بمجرد التوجه إلى عرفات هر الصحيح وتماه في البحر (قوله بطلت عمرته) لانه تعذر عليه أدائها لانه يصير بائنا افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع بحر (قوله فلو أتى الحج) مختار قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم تطل) لانه أتى بركتها لم يبق الا واحدا متاسا الاقل والسعي بحر (قوله ويتمها يوم النحر) أي قبل طواف الزيارة لباب (قوله والمصل أن المأثري به) أي كاطواف الذي نوى به القدوم أو التطوع ومن جنس حال منه وما يعني نسك ونسك هو الشخص الآتي به ونسك به وله عائد على ما وفي وقت متعلق بالمأثري وقد تنافر وع هذا الأصل عند طواف الصدر (قوله وقصيت) أي بعد أيام التشريق شرح المساب وقد تم أن المكروه انشاء العمرة في هذه الايام لافعلها فيها باحرام سابق تامل (قوله لشروعه فيها) فانه ملزم كالنذر بحر (قوله ووجب دم الرضخ) لأن كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالمحصر بحر (قوله لانه لم يوفق للذكيين) أي لجمع بينهما لظلال عمرته كذبت فلم يتو قارا والله تعالى أعلم

\*(باب التمتع)\*

ذكره عقب القران لا قترانها في معنى الانتفاع بالنسك وقد تم القران لمزيد فضله نهر (قوله من المتاع) أي مشتق منه لأن التمتع مصدر مزيد وانجزد أصل المزيد ط وفي الزيلي التمتع من المتاع أو المتعة وهو الانتفاع أو النفع قال الشاعر \* وقفت على قبر غريب بقفرة \* متاع قليل من غريب مضار \* جعل الانس بالقبر متاعا اه (قوله وشرا أن يفعل العمرة) أي طوافها لأن السعي ليس ركنا فيها على الصحيح كالحج وقوله الآتي ثم يحرم بالحج بالنسب عطفنا على يفعل فهو من تنمة التعريف وأشار إلى أنه لا يشترط كون احرام العمرة في أشهر الحج ولا كون التمتع في عام الاحرام بالعمرة بل الشرط عام فعلها حتى لو احرم بعمرة في رمضان وأقام على احرامه إلى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمعا كما في الفتح (تنبيه) ذكر في الباب ان شرائط التمتع أحد عشر الاول أن يطوف للعمرة كله أو أجزائه في أشهر الحج الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل احرام الحج الرابع عدم افساد العمرة الخامس عدم افساد الحج السادس عدم الامام المأثري كما يأتي السابع

ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الحلل بطل صومه (فان وقف) القارن بعرفة (قبل) أكثر طواف (العمرة بطلت) عمرته فلو أتى بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم أو التطوع لم تبطل ويتمها يوم النحر والأصل أن المأثري به من جنس ما هو مندب به في وقت يصح له ينصرف للمندب به (وقصيت) بشروعه فيها (ووجب دم الرضخ) للعمرة وسقط دم القران لانه لم يوفق للذكيين

\*(باب التمتع)\*

(هو) لغة من المتاع أو المتعة وشرا أن يفعل العمرة أو أكثر آثارها في أشهر الحج فلو طاف الاقل في رمضان

وقوله ينصرف خبر أن كما في ط والله نصر الهودي

أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد فلورجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد ورجع فان كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمعا وان كان أكثره في الثاني كان متمعا وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير الثامن إذا وهما في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من سنة أخرى لم يكن متمعا وان لم يلزم بينهما أو بقي حراما إلى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبدا لا يكون متمعا وان عزم شهرين أي مثلا ورجع كان متمعا العاشر أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو محرم ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها إلا أن يعود إلى أهله فيصير بعمرته الحادي عشر أن يكون من أهل الأفاق والعبرة للتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلا فهو أفاق وبالعكس مكي ومن كان له أهل بهما واستوطن إقامته فيهما فليس يتمتع وإن كانت إقامته في أحدهما أكثر لم يصير حوايه قال صاحب البحر وينبغي أن يكون الحكم للكثير واطلق المنع في خزانة الأكل اه (قوله مثلا) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام الطواف لا عام أحرام العمرة كما مر وأفاد أنه لو طاف إلا أكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمعا ولو حج من عامه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو محرمًا ثم يعيده فيها أولا لأن طواف المحدث لا يرتفع بالعادة وكذا الجنب ونظامه في التهرأخر الباب قال في الفتح والتهرأخر الحيلة لمن دخل مكة محرما بعمرته قبل أشهر الحج يريد التمتع أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرمت بأخرى بعد دخول أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمعا في قول الكل لأنه صار في حكم المكي بدليل أن ميقاته ميقاتهم اه (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجزأ من قوله هو أن يحرم بعمرته من الميقات في أشهر الحج ويطوف اه فقيده الأحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقابل لو قدمه صح وكذا لو أخره وإن لم يزد ما لم يعد إلى الميقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقابل لو قدمه صح بلا كراهة وأطلق في الطواف بمقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الأحرام مع أنه يكفي وجود أكثره فيها فذلك أمر المصنف بتغيير النسخ إلى النسخة التي اعتمدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أو أطاها في أشهر الحج عن أحرام بها قبلها أو فيها ويطوف الخ هكذا شرح عليها في المنع وذكرها بعينها في الشرح أيضا والشارح أسقط منها قوله عن أحرام بها قبلها أو فيها اه قلت ولعله أسقطه استغناء بالاطلاق ويرد على هذا التعريف أيضا ما لو أحرمت بهما في عامين أو في عام واحد لم يكن المبدأ له المأما صححنا وقد تفتن الشارح الثاني فقيده فيما سياتى بقوله في سفر واحد الخ فكان على المصنف أن يقول كما قال الزيلعي ثم يحج من عامه ذلك من غير أن يلزم بأهله المأما صححنا لكن يرد عليه أيضا كما في النهر أن فأتت الحج إذا أخر التحلل بعمرته إلى شوال فتحلل بها فيه ورجع من عامه ذلك لا يكون متمعا ويجب أن يقول المصنف أن يفعل العمرة بحججه لأن فأتت الحج لا يفعل العمرة لأنه أحرمت بالحج لا بها وإنما تحلل بصورة أفعالها كما قدمناه وأشار إليه في البحر هنا أيضا ويرد عليه أيضا ما صرح حوايه من أنه لو أحرمت بعمرته يوم النحر فأتى بأفعالها ثم أحرمت من يومه بالحج وبقي محرما بالحج إلى قابل فحج كان متمعا اه لكن هذا وارد على قول الزيلعي وغيره ثم يحج أما قول المصنف ثم يحرم بالحج فلا صدق بما إذا أحرمت به في عام العمرة ولم يحج ويمكن حمل كلام الزيلعي عليه بأن راد ثم ينشئ الحج تأمل (قوله ويطوف ويسعى الخ) عطف تفسير على قوله يفعل العمرة ولا حاجة إليه لأن بيان أفعال العمرة تقدم مع أنه يؤهم لزوم السعي في صحة التمتع وإن كان فيما قبله إشارة إلى عدمه (قوله كما مر) أي طوافا وسعيًا مما تبين لما مر من بيان صفتها (قوله إن شاء) راجع للأمرين أي إن شاء حلقي وإن شاء قصر وإن شاء بقي محرما ح وفيه دلالة على أن المتمتع الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التحلل كما ذكره الأسدي في غير ظاهر الهداية خلافه ونظامه في شرح الباب (قوله في أول طوافه للعمرة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يسلك عن التلبية في العمرة إذا سلم الحجر رواه أبو داود نهر (قوله وأقام بمكة حلالا) هذا ليس بلازم في التمتع بل إن أقام بها حج كاهلها فبقائه الحرم وإن أقام بالمواقيت أو بداخلها حج كاهلها فبقائه الحل وإن أقام خارج المواقيت أحرمت فيها كذا في التمهستي فقله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط (تنبيه) أفاد أنه يفعل ما يفعله الحلال فيطوف بالبيت

مثلا ثم طاف الباقى في شواله  
ثم حج من عامه كان متمعا فتح  
قال المصنف فلتغير النسخ إلى  
هذا التعريف (ويطوف ويسعى)  
كما مر (ويحلق أو يتنصر) إن شاء  
(ويقطع التلبية في أول طوافه)  
للعمرة وأقام بمكة حلالا (ثم يحرم  
الحج)



ما به ولا يعتقر قبل الحج وصريح في الباب بأنه لا يعتقر أي بناء على أنه صار في حكم المكي وإن المكي ممنوع من  
 العمرة في أشهر الحج وإن لم يحج وهو الذي حط عليه كلام التبع وخالفه في البحر وغيره بأنه ممنوع منها إن حج من  
 عامه وسياق غمامة (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يريد في عام واحد يخرج ما إذا أحرمت بالعمرة واتى  
 بأفعالها وبقي محرماً إلى العام الثاني فأحرمت بالحج بلا تحلل سفر بينهما فإنه لا يسمى متمتعاً كما أثرنا إليه فافهم  
 (قوله حقيقة) أي كما قدمته في قوله وأقام بمكة حللاً لا ح (قوله أو حجابان يلم الخ) أي بأن يكون العود  
 إلى مكة مطلوباً منه إما بسوق الهدى وإما بأن يلم بأهله قبل أن يتحلل أو ما في القول فلان هديه يمنع من التحلل  
 قبل يوم النحر وأما في الثاني فلان العود إلى الحرم مستحق عليه للعلق في الحرم وجوباً عندهما واستحباً عند  
 أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلم بأهله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى ليكون العود غير مطلوب منه  
 والأولى للشارح أن يقول بأن لا يلم بأهله إلا ما صححنا ليشمل ما إذا كان كوفياً فلما اعتذر أتم بالمصرة اهـ ح  
 والمراد بأن لا يلم في سفره فلا يصدق بعدم الإمام أصلاً فافهم ثم أعلم أن ما ذكر من شروط الإمام الصحيح انما هو  
 في الألف في أما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل المصامح صحيح مطلقاً لعدم تصور كون عودته إلى الحرم غير مستحق  
 عليه لأنه في الحرم سواء تحلل أو لاسق الهدى أولاً ولا يصح متمعه مطلقاً كما سيأتي (قوله يوم التروية)  
 لأنه يوم إحرار أهل مكة والنفول أحرار يوم عرفته جاز معراج قال في الباب والافضل أن يحرم من المسجد ويمر  
 من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه إذا خرج إلى الحل  
 لحاجة فأحرمت منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج قصد الإحرام اهـ (قوله لكمه يرمي في طواف الزيارة)  
 أي لأنه أتى طوافاً ينفعه في حجه أي بخلاف المفرد فإنه يرمي في طواف القدوم كما تقرر قال في البحر  
 وليس على المتمتع طواف قدوم كما في المبتدئ أي لا يكون مستحباً في حقه بخلاف القارن لأن المتمتع حين قدومه  
 محرم بالعمرة فقط وليس لها طواف قدوم ولا صدر اهـ فالاستدراك في محله فافهم (قوله أن لم يكن  
 قدمهما) أي عقب طواف تطوع بعد الإحرام بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع  
 خلافاً لما فهمه في النهاية والعناية كبسطه في التبع (قوله وذبح كالتقارن) التشبيه في الوجوب والاحكام  
 المارة في هدى القرآن (قوله ولم تب الاضحية عنه) لأنه أي بغير الواجب عليه إذا اضحية على المسافر ولم  
 ينو دم التمتع والاضحية اعتجب بالشراء بيمين أو الإقامة ولم يوجد واحد منهم ما وعلى فرض وجوبها لم تجز أيضاً  
 لأنهما غيران فذا نوى عن أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الدراية قال في التهر وفيه تصريح باحتياج دم  
 المتعة إلى اضحية قبل في البحر وقد يقال أنه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد مر أنه لو نوى به التطوع أجزأه  
 فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اهـ وأجاب في الشرح لسلالة بأن الطواف لما كان متمتعاً في أيام النحر  
 وجوباً كان النظر لا يقاس ما طافه عنه وتلفوئية غير دأماً الاضحية فهي متمتع في ذلك الزمن كالمتمتع فلا تقع  
 الاضحية مع تعينها عن غيرها اهـ والمراد بتعينها تعين زمنها لا وجوبها حتى يرد عليه أنه لا يجب على المسافر  
 يعني أن الاضحية لا تسمى اضحية إلا إذا وقعت في أيام النحر وكذا دم المتعة فلما كان زمنها متمتعاً فزادها اضحية  
 فلا تقع عن دم المتعة بخلاف الطواف فإن التمتع به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره  
 ينصرف إلى الواجب المؤقت لأنه يمكنه التطوع بعده وكذا لو نوى طوافاً آخر واجبا ينصرف إلى الذي حضر  
 وقته ووجب فيه ويلغو الآخر مرة أخرى لترتب كالتقارن بطوافه الأول التقدير يقع عن العمرة كما مر فافهم  
 وأجاب الرشي بأن الدم ليس من أفعال الحج والعمرة ولا يجب على المفرد بأحدهما بل وجب شعراً على  
 المتمتع بما فلم يكن داخل تحت نية الحج والعمرة فلا بد من النية والتعيين فلو نوى غيره لا يجرى كالأول أطلق النية  
 بخلاف الطواف فانه من أغمالهما داخل تحت إحرامهما فتجزي بمطلق النية (قوله أي العمرة) لأنه  
 صيام بعد وجوب سببه وهو التمتع فانه يجعل بالعمرة على نية التمتع وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج  
 وتماه في المحيط (قوله لكر في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والإحرام فلا أحرمت قبلها وصام فيها لم يصح  
 لأنه لا يلزم من صحة الإحرام بالعمرة قبل الأشهر صحة الصوم أفاده في الشرح لسلالة (قوله وتأخيرها) أي  
 إلى السابيع والثامن والتاسع كما مر في القرآن (قوله وإن أراد الخ) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله  
 وهو أفضل أي من القسم الأول الذي لا سوق هدى معه لما في هذا من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه

في سفر واحد حقيقة أو حكاية  
 بأن لم يأهله إلا ما غير صحيح (يوم  
 التروية وقبله أفضل ويحج كالمفرد)  
 لكنه يرسل في طواف الزيارة  
 ويسعى بعده إن لم يكن قدمهما  
 بعد الإحرام (وذبح) كالتقارن  
 (ولم تب الاضحية عنه فان عجز)  
 عن دم (صام كالتقارن وجز صوم  
 الثلاثة بعد إحرامها) أي العمرة  
 لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي  
 الإحرام (وتأخيرها أفضل) رجاء  
 وجود الهدى كما مر (وان أراد)  
 التمتع (السوق) لهدى (وهو  
 أفضل

وسلم ط (قوله أحرمت ساق الخ) أتى بتم إشارة الى انه يحرم أو لا بالنية مع التلبية فانه افضل من النية مع السوق وان صح بشرط وتفصيل قدمناه في باب الاحرام (قوله وهو شق سنامها) بان يطعن بالرخ أسفل حتى يخرج الدم ثم يبلط بذلك الدم سنامها ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد لباب وشرحه (قوله أو لا يمين) اختاره القندوري لكن الاشبه الاول كما في الهداية (قوله لأن كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصا في حرّ الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فأما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح اللباب قال في التمر وبه يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه حسن (قوله واعتبر) أي طاف وسعى والشرط أكثر طوافها كما مر (قوله ولا يتحلل منها حتى ينحر) لأن سوق الهدى مانع من إحلاله قبل يوم النحر فلو حلّق لم يتحلل من أحرامه ولزمه دم أي الآن يرجع إلى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه وتماه فيه قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى لزوم الدم بالخلق انه يلزمه كل جنابة على الاحرام كأنه محرم اه قلت بل مقتضى قول اللباب لم يتحلل انه محرم حقيقة ويدل له قولهم اذا كان لسوق الهدى تأثير في إثبات الاحرام ابتداء به ~~يكون له تأثير~~ في استدامته بقاء بالاولى لانه اسهل من الابتداء (قوله ثم أحرمت بالحج) اعلم أن المتنع اذا أحرمت بالحج فان كان ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرمت به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرمت بعد الخلق صار كالقارن بالحج الا في وجوب دم المتعة وما يتعلق به شرح اللباب (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من بقاء احرام العمرة الى الخلق ويحل منه في كل شيء الا في النساء لأن المانع له من التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شيء الا في النساء كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتنع الذي ساق الهدى وبين القارن والا فلا فرق بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كما ذكرنا بغير عليه فاذا حلّق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد لو تمتعا ودمان لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من أن احرام العمرة ينتهي بالوقوف كما أوضحه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داخل المواقيت (قوله يفر فقط) هذا مادام مقبلا فاذا خرج الى الكوفة وقرن مع بلا كراهة لأن عمره وجهته ميقاتان فصار بمنزلة الاتفاقي قال المحبوبي هذا اذا خرج الى الكوفة قبل أشهر الحج وأما اذا خرج بعدها فقد منع من القران فلا تغير بخروجه من الميقات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح نقله الشيخ الشلبي عن الكرماني شربلا لينة وانما قيل بالقران لانه لو أقعّر هذا المكي في أشهر الحج من عامه لا يكون متمتعا لانه لم يأت أهله بين النسكين حلالا لأن لم يسق الهدى وكذا ان ساق الهدى لا يكون متمتعا بخلاف الاتفاقي اذا ساق الهدى ثم أتم بأهله محرما كان متمتعا لان العود مستحق عليه فيمنع صحة المامة وأما المكي فالعود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المامة صحيحا فلذلك لم يكن متمتعا كذا في النهاية عن المبسوط (قوله ولو قرن أو تمتع جاز أو شاء الخ) أي صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الاسيحياني على مختصر الطحاوي واعلم أنه في الفتح ذكر أن قولهم لا تمتع ولا قران لمكي يحتمل نفي الوجود ويؤيده أنهم جعلوا الامام الصحيح من الاتفاقي مبطلا تمتعه والمكي لم يأت أهله فيبطل تمتعه ويحتمل نفي الحل بمعنى أنه يصح لكنه يأثم به للنهي عنه وعليه فاشتراطهم عدم الامام لصحة التمتع بمعنى انه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعا للشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الاول لانه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو اولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب التحفة وغيره بل اختار أيضا منع المكي من العمرة المجردة في أشهر الحج وان لم يمتع وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كما حب البحر والنور والمنع والشربلا والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لان إيجاب دم الجبر فرع الصحة ولما في المتن في باب اضافة الاحرام الى الاحرام من أن المكي اذا طاف شوطا للعمرة فأحرمت بحج رفضه فان لم يرفض شيئا أجزأه قال في الفتح وغيره لانه أدى أفعاله كما التزمها الا أنه منهي والنهي عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الاصل غير أنه يتحمل أنه كصيام يوم النحر بعد

أحرمت ثم ساق هديه معه وهو  
أولى من قوده اذا كانت  
لا تساق فيقودها (وقلد بدته  
وهو أولى من التحليل وكره  
الاشعار وهو شق سنامها من  
الايسر) أو لا يمين لأن كل أحد  
لا يحسنه فأما من أحسنه بان قطع  
الجلد فقط فلا بأس به (واعتمر  
ولا يتحلل منها) حتى ينحر (ثم أحرمت  
للحج كما مر) في من لم يسق (وحلق  
يوم النحر) اذا حلّق (حل من  
احراميه) على الظاهر (والمكي  
ومن في حكمه يفر فقط)  
ولو قرن أو تمتع جاز أو شاء وعليه  
دم جبر

نذره اه فهذا يناقض ما اختاره في الفتح أولا أي فان هذا نصريح بأنه يتصور قران المكي لكن مع الكراهة  
وتعامه في الشر بلا لية أقول وقد كنت كتبت على هامشها بحثا حاصله أنهم صرحوا بأن عدم الامام شرط  
الصحة التمتع دون القران وأن الامام الصحيح مبطل للتمتع دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المكي باطل لوجود  
الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى أولا لان الافاق انما يصح المامه اذا لم يسبق الهدى وحلق لانه  
لا يسبق العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية  
وغيرها وفي النهاية والمراجع عن المحيط أن الامام الصحيح أن يرجع الى أهله بعد العمرة ولا يكون العود  
الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القران فانه يتصور  
منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشروع ما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معا  
والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فن هذا قلنا ان تمتع  
المكي باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم تصور تمتع المكي  
وأما قوله في الشر بلا لية انه خاص بمن لم يسبق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسبقه ولم يحلق لان المامه  
حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بأن المامه صحيح ساق الهدى أولا ويدل عليه أيضا عبارة  
المحيط المذكورة وكذا ما مر من الفرع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه صريح في عدم بطلان قرانه  
ثم رأيت ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في الهابة عن الاسرار للامام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا  
ولا قران لمن كان وراء الميقات على معصي أن الدم لا يجب نسكا أما التمتع فانه لا يتصور للامام الذي يوجد عنده  
بينهما وأما القران فيكره ويلزمه الرضا لان القران أصله أن يشرع التمتع في الاحرامين معا والشروع  
معاصر أهل مكة لا يتصور الا بحلق في أحدهما لانه ان جمع يشتمل في الحرم فقد أدخل بشرط احرام العمرة  
فان ميقاته الحل وان احرم بهما من الحل فقد أدخل بميقات الحجة لان ميقاتها الحرم والاصل في ذلك أهل مكة  
فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أي أن من كان وراء الميقات أي داخله لهم حكم أهل مكة  
فهذا نصريح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران لكن مع الكراهة  
للاخلال بميقات أحد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك أيضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب طاهر الرواية  
ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة لحاجة فاعتمر فيها من عامه ومع لم يكن متمعا وقرن من الكوفة كان  
قارنا اه ونقله في الجوهره مع لاما وصحافها راجعها وعلى هذا فتقول المتون ولا تمتع ولا قران لمكي معناه نفي  
المشروعية والحل ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقرينة على هذا نصريحهم بعدم بطلان  
التمتع بالامام الصحيح فيما لو عاد التمتع الى بلده وتصريحهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرفض شيئا  
منهما أجزأه هذا ما ظهر لي ناغمته فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله  
ولا يجزئه الصوم لومعسرا) لان الصوم اعيا يقيد لا عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح الباب (قوله  
ثم بعد عمرته) قيد به لانه لو عاد بعد ما طاف لها الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم بأهله  
محرم بخلاف ما اذا طاف الاكثر بجر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يطل تمتعه عند الامام  
وسواء بينهما نهر (قوله وحلق) ظاهره أن الحلق بعد العود ففيه ترك الواجب عنده والمستحب عند  
أبي يوسف كما مر ولو حذفه عنهم لم يقبله قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد للبطلان  
منه لانه من واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو تمتع  
لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وأبي يوسف ان لم يكن  
مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه (قوله فقد ألم الماما صحيحا) لان العود لم يسبق  
مستحقا عليه كما مر (قوله فبطل تمتعه) أي امتنع التمتع الذي أرادته لانه قد شرطه وهو عدم الامام الصحيح  
(قوله ومع سوقه تمتع) أي لا يطل تمتعه بعوده عندهم اخلافا للحمد لان العود مستحق عليه مادام على رية  
التمتع لان السوق يمنع من التحلل فلم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله مادام ايماء الى أنه لو بداه له بعد  
العمرة أن لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذا حج الهدى أو أمر بذبحه وقع تطوعا أما اذا لم  
يعد الى بلده وأراد نحر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وحج من عامه لزمه دم التمتع ودم آخر لخلاله

ولا يجزئه الصوم لومعسرا (ومن)  
اعتمر بلا سوق هدى (ثم)  
بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق  
(فقد ألم) الماما صحيحا فبطل  
تمتع (ومع سوقه تمتع)

قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البحر فالجواب أنه إذا ساق الهدى فلا يخلو ما أن يتركه إلى يوم النحر  
أولا فإن تركه إليه فتمتعه صحيح ولا شيء عليه غيره سواء عاد إلى أهله أولا وان تعجل ذبحه فاما ان يرجع إلى أهله  
أولا فان رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من عامه أولا وان لم يرجع اليهم فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه  
وان حج منه لزمه دمان دم المتعة ودم الحل قبل أو انه (قوله ككافران) فانه لا يطل قرانه بعوده نهر  
لان عدم الامام غير شرط فيه كما مر (قوله وان طاف لها الخ) قدم الشارح المسألة أول الباب وقد مننا  
الكلام عليها (قوله اعتبارا للاكثر) علة للمسألتين ط (قوله أي أفاقي) أشار به إلى أن ذكر الكوفي  
مشال وأن المراد به من كان خارج الميقات لان المكي لا تمتع له كما مر (قوله وحل من عمرته فيها) لانه  
لو اعتمر قلها لا يكون متمتعاً اتفاقاً نهر (قوله أي داخل المواقيت) أشار إلى أن ذكر مكة غير قيد بل المراد  
هي أو ما في حكمها (قوله أي غير بلده) أفاد أن المراد مكان لأهل له فيه سواء اتخذ داراً بأن نوى  
الاقامة فيه خمسة عشر يوماً أو لا كما في البدائع وغيرها وقيد به لانه لو رجع إلى وطنه لا يكون متمتعاً اتفاقاً أيضاً  
ان لم يكن ساق الهدى نهر (قوله لبقاء سفره) أما إذا أقام بمكة أو داخل المواقيت فلا ترفق بنسكين  
في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما إذا أقام خارجها فذكر الطحاوي أن هذا قول الامام  
وعندهما لا يكون متمتعاً لان التمتع من كانت عمرته ميقاتية وجهته مكية وله أن حكم السفر الأول قائم ما لم يعد  
إلى وطنه وأما الخلاف يظهر في لزوم الدم وغلطه الجصاص في نقل الخلاف بل يكون متمتعاً اتفاقاً لان محمداً  
ذكر المسألة ولم يحك فيها خلافاً قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المعراج انه الاصح لكن قال في الحقائق كثير  
من مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الطحاوي وقال الفخار كثير ما جرت بنا الطحاوي فلم نجد غلطاً وكثيراً  
ما جرت بنا الجصاص فوجدناه غلطاً قال الزياهي والمسألة الآتية تؤيد ما حكاه الطحاوي نهر (قوله  
ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل أفعالها أو لو أفسدها قبلها ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها  
فيها وحج من عامه كان متمتعاً اتفاقاً نهر (قوله ورجع من البصرة) الأولى أن يقول إلى البصرة لانه كان  
في مكة حين شرع بالعمرة وعبر في الملتقى بقوله ولو أفسدها وأقام ببصرة وعبر في الكنز بقوله وأقام بمكة  
فعلم أن كلامه من البلدين غير قيد ولذا قال في النهر والمراد موضع لأهل له فيه دل على ذلك قوله الا اذا لم بأهله  
(قوله لانه كالمكي) لان سفره انتهى بالفاسدة وصارت عمرته الصحيحة مكية ولا تمتع لاهل مكة نهر  
(قوله الا اذا لم بأهله) أي بعد ما أفسدها وحل منها نهر وقوله وأتى بهما أي بقضاء العمرة وبأداء الحج  
شرباً لينة واذا لم يل بأهله فان أقام بمكة فهو بالاتفاق وان أقام ببصرة فهو غير متمتع عنده وقال لا تمتع لانه  
انشأ سفره وقد ترفق فيه بنسكين وله أنه باق على سفره ما لم يرجع إلى وطنه كما في الهداية وهذا يؤيد ما مر  
عن الطحاوي (قوله لانه سفر آخر) أي لان رجوعه بعد الامام انشاء سفر آخر للحج والعمرة فيكون متمتعاً  
لبطلان سفره الأول ولا يضر تمتعه كون عمرته قضاء (قوله أتمه) أي مضى فيه لانه لا يمتنع كنه الخروج  
عن عهدة الاحرام الا بالافعال هداية (قوله بلام التمتع) لانه لم يترق بأداء نسكين صحيحين في سفرة  
واحدة هداية (قوله بل للفساد) أي بل عليه دم لما أفسده وهو دم جنابة فالتفتي دم الشكر

\* (باب الجنائيات) \*

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام والحرم من الجنائيات  
والقوات والاحصار وقدم الجنائيات لان الاداء القاصر أفضل من العدم وهي ما تجنيه من شر تسمية بالمصدر  
من جنى عليه جنابة وهو عام الا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر  
كما في المغرب والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره الشارح وجعلها باعتبار أنواعها بنهر (قوله  
بسبب الاحرام والحرم) حاصل الاول سبعة نظمها الشيخ قطب الدين بقوله

محترم الاحرام يا من يدري \* ازالة الشعر وقص الظفر

واللبس والوطئ مع الدواعي \* والطيب والدهن وصيد البر اه

زاد في البحر ثمانية وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال \* محترم الاحرام ترك واجب \* الخ كان أحسن  
وحاصل الثاني التعرض لصيد الحرم وشجره قال في البحر وخرج بقوله بسبب الخ ذكر الجماع بحضرة النساء

كالقارن (وان طاف لها أقل

من أربعة قبل أشهر الحج وأتمها

فيها وحج فقد تمتع ولو طاف أربعة

قلها لا) اعتباراً للاكثر

(كوفي) أي أفاقي (حل من عمرته

فيها) أي الأشهر (وسكن بمكة) أي

داخل المواقيت (أو بصرة) أي غير

بلده (وحج من عامه) (متمتع)

لقضاء سفره (ولو أفسدها ورجع

من البصرة) إلى مكة (وقضاها

وحج لا) يكون متمتعاً لانه كالمكي

(الا اذا لم بأهله ثم) رجع

(وأتى بهما) لانه سفر آخر ولا ينشر

كون العمرة قضاء عما أفسده

(وأى) السكين (أفسده) المتمتع

(أتمه بلام) للتمتع بل للفساد

\* (باب الجنائيات) \*

الجنابة هنا ما تكون حرمة بسبب

الاحرام والحرم

لأنه منهي عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وفيه أن ذكره انما نهى عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه  
 أما الحلال فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله  
 وقد يجب بهادمان) بكناية القسارن والمتنع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس باحرام الحج ط (قوله أودم)  
 كأكثر جنات المفرد (قوله أوصوم أو صدقة) أو فيها للتخيير وذلك فيما اذا جنى على الصيد أو تطيب  
 أو لبس أو حلق بعد زفير بين الذبح والصدق والصيام على ما سمي أو أن الثانية فقط للتخيير فيخبر بين الصوم  
 والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير متدرة فهي نصف صاع من بر  
 الا ما يجب بقتل القملة والجرادة اه زاد الشرح اه وبازالة شعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الا عام بدليل  
 قوله في شرح الملتقى أو صدقة ولوربع صاع يقتل حمامة أو قملة يقتل جرادة (قوله ففصلها) أي فلما اختلفت  
 أنواعها فصلها ط فالقضاء تفريعية (قوله الواجب دم) فسر به ابن ملك بالشاة وأشار في البحر إلى سره بقوله  
 ان سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو أفسد حجه بجماع في أحد  
 السبلين أنه يقوم الشر في البدنة مقام الشاة فليأتل اه شرب ليلية قلت وفي أخية القهستاني لو ذبح  
 سبعة عن أخية ومتمعة وقران واحصار وجزاء الصيد والحلق والعقيقة والتطوع فانه يصح في ظاهر الاصول  
 وعن أبي يوسف الا فضل أن تكون من جنس واحد فلو كانوا متفرقين وكل واحد متقرب جاز وعن أبي يوسف  
 أنه يكره كما في النظم اه ثم رأيت بعض اخمين قال وما في البحر مناقض لما ذكره هو في باب الهدى أن سبع البدنة  
 يجزى وكذلك أغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالاجزاء اه فافهم (تنبيه) في شرح النجاة  
 للقساري ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مؤثما في أي وقت وانما خفي عليه الوجوب في آخر  
 عمره في وقت يغاب على ظنه أنه لو لم يؤد له فسات فان لم يؤد فيه حتى مات أم وعليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب  
 على الورثة ولو تبرعوا عنه جازا لا الصوم (قوله ولو ناسبا الخ) قال في اللباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء  
 بين ما اذا جنى عامدا أو خاطئا متدنا أو عاذا كرا أو ناسبا عالما أو جاهلا طائعا أو مكرها نائما أو منتهبا  
 سكران أو صاحبا مغمى عليه أو مفقيا موصرا أو معسرا بمباشرة أو بمباشرة غيره بأمره قال شارحه القاري  
 وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة أنه اذا ارتكب محظورا للاحرام عامدا یا ثم ولا تخرجه الفدية  
 والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفدى  
 متوهما أنه بالتزام النداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ سريع وجهل قبح فانه يحرم عليه الفعل  
 فاذا خالف أم ولزمته الفدية وليس الفدية مجبحة للأقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول  
 أنا أشرب الخمر وأزني والحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بغيره فقد أخرجه من أن يكون مبرورا اه  
 وقد مصرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقتلوا ان الحد لا يكون طهرا من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل  
 لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهرا له وسقطت عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والا فلا لكن قال صاحب  
 الملتقط في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجناية اه وبؤيده ما ذكره  
 الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التفسير عند قوله تعالى فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد  
 بعد هذا الابتداء قبل هو العذاب في الاخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب عن المسر  
 اه وهذا تفصيل حسن وتبييد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم اه أي فيحمل  
 ما في الملتقط على غير المسر وما في غيره على المسر وقد ذكره هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدور تمة  
 يستثنى من الاطلاق المارة في وجوب الجزاء ما في الباب لو ترك شيئا من الواجبات بعد زلاتي عليه على  
 ما في البدائع وأطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وهي ترك الوقوف بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة  
 عن وقته وترك الصدر للبعث والنفس وترك المشي في الطواف والسعي وترك السعي وترك الحلق لعله في رأسه اه  
 لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالعدم ما لا يكون من العبادات حيث قال عند قول اللباب ولو فاته الوقوف  
 بمزدلفة باحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الأعذار الا أن يقال ان هذا مانع من جانب  
 الخلق فلا يؤثر ويبدل له ما في البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام الخمر ثم خلى سبيله ان عليه دما  
 ترك الوقوف بمزدلفة ودما ترك الرمي ودما ترك تأخير طواف الزيارة اه ومثله في احصار البحر وسبأ في توضيحه

وقد يجب بهادمان أودم أو صوم  
 أو صدقة فنصلها بقوله (الواجب  
 دم على محرم بالغ) فلا شيء على  
 الصبي خلافا للشافعي (ولو ناسبا)  
 أو جاهلا أو مكرها

هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده ذكر الناسي والمكره ووجه الوجوب أن الارتفاق حصل للنائم وعدم الاختيار أسقط الائم عنه كما إذا أتلف شيئاً منخ ط (قوله غطى رأسه) بالبناء للناسل أو المفعول (قوله ان طيب) أى المحرم عضواً أى من أعضائه كالنخذ والساق والوجه والرأس لتكامل الخناية بتكامل الارتفاق والطيب جسم له راحة مستلذة كالزعفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شتم طيباً أو غاراً طيباً لا كفارة عليه وإن كرهه وقيد المحرم لأن الحلال لو طيب عضواً لم يحرم فانتقل منه إلى آخر فلا شيء عليه اتساقاً وقيدنا بكونه من أعضائه لأنه لو طيب عضو غيره أو ألبسه الخيط منه فلا شيء عليه إجماعاً كما في الظهيرية نهر (قوله كاملاً) لأن المعتبر الكثرة قال ابن السكال في شرح الهداية واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير لا اختلاف عبارات محمد في بعضها جعل حد الكثرة عضواً كبيراً وفي بعضها في نفس الطيب فبعضهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ان بحيث يستكره الناظر كالكنفين من ماء الورد والكف من مسك وغالية فهو كثير وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة ربع العضو الكبير فقال لو طيب ربع الساق أو النخذ يلزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام ان كان الطيب في نفسه قليلاً فالعبرة للعضو الكامل وإن كان كثيراً لا يعتبر العضو اه ملخصاً وهذا يوفق بين الأقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل عضواً كاملاً أو بالكثير ربع عضواً لم يلزم الدم والافسدة وصححه في المحيط وقال في الفتح أن التوفيق هو التوفيق ورجح في البحر الأول وهو ما في المتن فافهم هذا وقال في الشربة ليلية قوله كالرأس بيان للمراد من العضو فليس ككأعضاء العورة فلا تكون الأذن مثلاً عضواً مستقلاً اه وكذا قال ابن السكال ان المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الانف والأذن لما عرفت أن من اعتبر في حد الكثرة العضو الكامل قبله بالكبير اه ثم ما ذكر من أن فيمادون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد يجب بقدره فان بلغ نصف العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة انشاء أو ربعا فربع وهكذا قال في البحر واختاره الامام الاسيبغى مقتسراً عليه بالانتقال خلاف (قوله بأكل طيب) أى خالص بلا خلط وبلا طبخ والافسيبى أى حكمه (قوله كثير) هو ما يلتزم بأكثره فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقاً في لزوم الدم بل ذال إذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قد تناهاه بحر رأى فان لزوم الدم بالطيب الكثير هنا وإن لم يعم جميع القدم بشهد لما مر من التوفيق ويظهر أن قول الشارح ولو فقه بعد قوله عضواً كاملاً فيه ما فيه فانه يوهم أن المراد بالكثير هنا ما يعم جميع القدم تأمل (قوله وما يبلغ عضواً الخ) عطف على عضواً أى أو طيب مواضع لوجعت تبلغ عضواً كاملاً فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضوين الاعضاء المطيبة كما اعتبروه بانكشاف العورة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضواً كبيراً لما علت من أن الصغير لا يجب فيه الدم الا إذا كان الطيب كثيراً على ما مر من التوفيق (قوله فلكل طيب) أى طيب مجلس من تلك المجالس ان شمل عضواً واحداً أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر بالأول أم لا عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر بالأول بحر (قوله لتركه) لان ابتداءه كان محطوراً فيكون لبقائه حكم ابتداءه بحر (قوله المطيب الكثير) ظاهراً أن المعتبر أكثر الثوب لا كثرة الطيب وقد تبع في ذلك الشربة ليلية مع أنه ذكر فيها وفي الفتح وغيره أن المعتبر كثرة الطيب في الثوب وأن المرجع فيه العرف حتى أنه في البحر جعل هذا مرجعاً للقول الثاني من الأقوال الثلاثة المارة لأنه يعم البدن والثوب قلت لكن نقلوا عن المجتهد ان كان في ثوبه شبر في شبر فكف عليه وما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم فقبضة قال في الفتح يفيد النصيص على أن الشبر في الشبر داخل في القليل اه أى حيث أوجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لا في الطيب إلا أنه لا يفيد أن المعتبر أكثر الثوب بل ظاهراً أن ما زاد على الشبر كثير موجب للدم لكثرة الطيب حينئذ عرفنا مرجعاً إلى اعتبار الكثرة في الطيب لا في الثوب وعلى هذا فيمكن اجراء التوفيق المارة هنا أيضاً بأن الطيب إذا كان في نفسه كثيراً لزم الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شبر وإن كان قليلاً لا يلزم حتى يصيب أكثر من شبر في شبر ورعا يشير إليه قولهم لوربط مسكاً وكافوراً أو عنبراً كثيراً في طرف أزاره أو ردائه لزمه دم أى ان دام يوماً ولو قليلاً فصدقة فتأمل (قوله فيشترط للزوم الدم) أفرد الدم لانه المراد بالثوب ثوب

فيجب على نائم غطى رأسه (ان طيب عضواً) كاملاً ولو فقه بأكل طيب كثيراً وما يبلغ عضواً لوجع البدن كله كعضو واحد ان اتحد المجلس والافسلك طيب كفارة ولو ذبح ولم يزل لزمه دم آخر لتركه وأما الثوب المطيب أكثره فيشترط للزوم الدم



المحرم من أزار أو رداء أو ما لو كان مخيطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن بيانه لانه سيأتي (قوله دوام لبسه يومًا) أشار تقدير الطبيب في الثوب بالزمان الى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يعتبر فيه الزمان حتى لو غسله من ساعته فالدم واجب كما في الفتح بخلاف الثوب (قوله أو خضب رأسه) أي مثلا والا فلو خضب يدها أو خضب لحية بخناء وجب الدم أيضا كما حذر في التهر على خلاف ما في البحر (قوله بخناء) بالمد منون لأنه فعال لا فاعل لينفع صرفه ألف التأنيث فتح وصرح به منع وخوله في الطيب للاختلاف فيه بحر (قوله أما المتلبد الخ) التلبد أن يأخذ شيئا من الخطمي والآس والصمغ فيجعله في أصول الشعر ليتلبد بحر فالمناسب أن يقول أما التخن قال في الفتح فان كان تخنينا فلبد الرأس فنه دمان للطيب والتغطية ان دام يوما وليه على جميع رأسه أو ربعه اه أما لو غطاه أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تمنع من تغطية رأسها واستشكل في الشر بلاية الزام الدم بالتغطية بالخناء بقولهم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئا قلت وقد يجاب بأن التغطية بالتلبد معتادة لاهل البوادي لدفع الشعث والوسخ عن الشعر وقد فعله صلى الله عليه وسلم في احرامه واستشكله في البحر بأنه لا يجوز استصحاب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب لكن أجاب المقدسي بأن التلبد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حمله على ما هو سائغ وهو البسر الذي لا تحصل به تغطية قلت وعليه يحمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن أن يلبد رأسه قبل احرامه (قوله أو أدهن) بالتشديد أي دهن عضوا كاملا لباب وذكرك شارحه أن بعضهم اعتبر كثرة الطيب بما يستكره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضوا كاملا على ما مر أي من التوفيق وانه في النوادر واجب الدم بدهن ربع الرأس أو اللحية وانه تفرع على رواية الربيع في الطيب والصحيح خلافها (قوله لانه ما أصل الطيب) باعتبار أنه يلقى فيه ما الانوار كالدرد والبنفسج فيصيران طيبا ولا يخجلون عن نوع طيب ويقتلان الهوام ويأمنان الشعر ويزيلان التفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة البحر وأراد بان زيت دهن الزيتون والسمسم وهو المسمى بالشيرج فخرج بقية الادهان كالتشمع والسمن اه ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز ونوى الشمس فليأتى (قوله فلأكله) أي دهن الزيت أو الحل وأورد الغني لمكان أو وهذا تفرع على مفهوم قوله أدهن (قوله أو استعطه) أي استنشقه بأنفه (قوله انشاقا) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجه الطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجه التدوى) لكنه يخبر بين الدم والصوم والاطعام على ما سيأتي نهر (قوله ولو جعله) أي الطيب في طعام الخ اعلم أن خلط الطيب بغيره على وجوه لانه اما أن يخلط بطعام مطبوخ أو لاف في الاول لاحكم للطيب سواء كان غالبا أم مغلوبا وفي الثاني الحكم للعلة ان غلب الطيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كافي الفتح والافلاشي عليه غير أنه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط بشربوب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة الغير يجب الصدقة الا أن يشرب مرارا فيجب الدم ويحت في البحر أنه ينبغي التسوية بين الماء ككول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب اما بعدم وجوب شيء أصلا أو بوجوب الصدقة فيه ما وعامه فيه (تنبيه) قال ابن أمير حاج الحلبي لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغلبة ولم يفصلوا بين القليل والكثير كما في كل الطيب وحده والظاهر أنه ان وجد من المخلط رائحة الطيب كما قبل المخلط فهو غائب والافلوب واذا كان غالبا فان أكل منه أو شرب شيئا كثيرا وجب عليه دم والكثير ما به العارف العدل كثيرا والقليل ما عداه فان أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى أجزاءها المأورد والمسلق فان في كل الكثير دما والقليل صدقة اه نهر قلت لكن قول الفتح المأثر في غير المطبوخ وان لم تظهر رائحته يفيد اعتبار الغلبة بالاجزاء لا بالرائحة وقد صرح به في شرح اللباب ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى الغير المطبوخة والا فالمطبوخ لا تنفصل فيه كما علمت تأمل هذا حكم الماء ككول والمشروب وأما اذا خلط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي شرح اللباب عن المتقي ان مكان اذا نظرا اليه قالوا هذا الشنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب عليه دم (قوله كره) أي ان وجدت معه الرائحة كما مر (قوله أو لبس مخيطا) تقدم تعريفه في فصل الاحرام (قوله لبس باعتدال)

دوام لبسه يومًا (أو خضب رأسه بخناء) رقيق أما المتلبد ففيه دمان (أو أدهن بزيت أو حلت) بفتح المهملة الشيرج (ولو) كانا (خالصين) لانهما أصل الطيب بخلاف بقية الادهان (فلأكله) أو استعطه (أو دوى به) جراحة أو (شقوق رجله) أو افطر في اذنيه لا يجب دم ولا صدقة (انشاقا) بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها) مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزء بالاستعمال) ولو (على وجه التدوى) ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره أكله كنتم طيب ونفاح (أو لبس مخيطا) لبس باعتدال

بأن لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل الى تكلف وضد أن يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً أعلى  
وجيبه أسفل شرح اللباب (قوله أو وضعه الخ) أي لو ألقى القباء على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يرتز  
لا شيء عليه إلا الكراهة وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كله أو ربه  
ومثله الوجه كما يأتي بخلاف ما لو عصب نحو يده وعطفه على لبس الخيط لان الستر قد يكون بغيره كالرداء  
والشاش أفاده في النهر (قوله بعمتاد) أي بما يقصده التغطية عادة (قوله اجانته) بكسر الهمزة  
وتشديد الجيم أي مكن شرح اللباب وكطاسة وطست (قوله أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أي أحد  
شقي حمل الدابة شرح اللباب وقيد العدل في البحر والمخ المشغول بل لا يسمى عدلاً إلا بذلك لانه حينئذ يعادل به  
قربة فلذا أطلقه هنا وحتى قلت لك أي لم أرفى البحر والمخ التقييد بما ذكر فلترجع نسخة أخرى  
(قوله يوما كاملاً أو ليلة) الظاهر أن المراد مقدار أحدهما فلو لبس من نصف النهار الى نصف الليل  
من غير انقصال أو بالعكس لزمه دم كما يشير اليه قوله وفي الأقل صدقة شرح اللباب (قوله وفي الأقل  
صدقة) أي نصف صاع من بز ومثل الأقل الساعة الواحدة أي الفلكية وما دونها خلافاً لما في خزنة  
الاكل انه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بز اه بحر ومشى في اللباب على ما في الخزنة  
وأقره شارحه واعترض بمخالفته لما ذكره الفقهاء (تنبيه) ذكر بعض شراح المناسك لوا حرم بنسك  
وهو لا لبس الخيط واكمله في أقل من يوم وحل منه لم أر فيه نصاً صريحاً ومقتضى قولهم ان الارتفاق الكامل  
الموجب للدم لا يحصل إلا بلبس يوم كامل أن تلزمه صدقة ويحتمل أن يقال ان التقدير باليوم باعتبار كمال  
الارتفاق انما هو فيما إذا طال زمن الاحرام أما إذا قصر كما في مسألتنا فقد حصل كمال الارتفاق فينبغي وجوب  
الدم ولو كان مع هذا لا بد من نقل صريح (قوله وان زعزع ليلاً أو أعاده نهارة) ومثله العكس كما في شرح  
اللباب (قوله ولو جميع ما لبس) مبالغة على قوله أو لبس مخيطاً أي لوجع اللباس من قبض وقباء وعمامة  
وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوماً فعليه دم واحد ان اتخذ السبب كما في اللباب أي ان كان لبس السبب  
لضرورة أو لغیرها فلا واضطر للبعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكرناه أنه لا يلزم لبس السبب في مجلس واحد  
خلافاً لما يقيد به القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في اللباب ويتعد الجزء مع تعدد اللبس  
بأمور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند التزعزع وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم اه اي مع  
اتحاد السبب كما علمت أم لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزء وان اتحد السبب (قوله  
ما لم يعزم على الترك) فان زعزع على قصد أن يلبسه ثانياً أو يلبس بدله لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه  
وجعلها ما لبسوا واحداً كما شرح اللباب (قوله كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم ان دام يوماً أو ليلة  
وفيه إشارة الى صحة احرامه وهو لا لبس بلا عذر خلافاً لما يعتقده العوام لان التجرد عن الخيط من واجبات  
الاحرام لا من شروط صحتها (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما اذا كان به حجي فاحتاج الى اللبس لها فزالت  
وأصابه مرض آخر أو حجي غيرها ولبس فعليه كفارتان كفر للاول أولاً واذا حصره العدو فاحتاج الى اللبس  
للقاتل أو ما يلبسها اذا خرج وينزعها اذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو  
غيره لزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي انه اذا لبس لدفع برد ثم صار ينزع ويلبس لذلك ثم زال ذلك  
البرد وأصابه برد آخر فلبس لذلك أنه يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الخ) تخصيص لما قبله من تعدد  
الجزء بتعدد السبب قال في الذخيرة والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابية  
مبتدأة وفي اللباب فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو  
أن يحتاج الى قبض فلبس قبضين أو قبضاً وجبة أو يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة  
يتخير فيها قال شارحه وكذا اذا لبسهما على موضعين لضرورة بهما في مجلس واحد بأن لبس عمامة وخفاً بهما  
فيهما فعليه كفارة واحدة اه وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا  
اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قميصاً للضرورة وخفين لغيرها فعليه كفارتان كفارة  
الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار لا يتخير فيها اه (قوله لزمه دم واثم) لزوم الدم بأحدهما والاثم بالآخر  
والمناسب التعبير بلزوم الكفارة الخيرة كما قدمناه لانه حيث كان بعد لا يتعين الدم كإسباغ أو لزوم كفارة

ولو ارتزعه أو وضعه على كتفيه لا شيء  
عليه (أو ستر رأسه) بعمتاد ما يحمل  
اجانته أو عدل فلا شيء عليه (يوماً  
كاملاً) أو ليلة كاملة وفي الأقل  
صدقة (والزائد) على اليوم  
(كاليوم) وان زعزع ليلاً أو أعاده  
نهارة ولو جميع ما لبس (ما لم يعزم  
على الترك) للبس (عند التزعزع  
فان عزم عليه) أي الترك (ثم لبس  
تعدد الجزء كفر للاول أولاً وكذا  
تعدد الجزء (لو لبس يوماً فأراق  
دماً) للبس (ثم دام على لبسه  
يوماً آخر فعليه الجزء) أيضاً لانه  
مخطوف فكان له دواحه حكم الابتداء  
ودوام اللبس بعد ما حرم وهو  
لا لبس كأنشأه بعده ولو مكرها  
أو نائماً ولو تعدد سبب اللبس تعدد  
الجزء ولو اضطر الى قبض فلبس  
قبضين أو الى قلنسوة فلبسها مع  
عمامة لزمه دم واثم

واحدة في لبس العمامة مع القلنسوة كما في القميعين هو المنصوص عليه كما مر عن الباب ومثله في الفتح  
 والمعراج خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كما به عليه في الشربلية وما ذكر من لزوم الاثم نبه عليه  
 في البحر عن الحلبي ثم قال فليحفظ هذا فان كثيرا من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه (قوله ولوثيق الخ)  
 أما لو استمر مع الشك في زوالها فلا شيء عليه بجر (قوله كنفراخرى) أي بلا تخييران دام يوم ما بعد  
 التيقن (قوله كالكل) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غير واحد شرح الباب  
 (قوله ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاه) وكذا بقية البدن الا الكفين والقدمين للمنع من لبس التفازين  
 والجوربين ومرتغاه في فصل الاحرام (قوله بلا ثوب) كذا في الفتح والبحر والظاهر أنه لو كان الوضع  
 بالثوب فضيه الكراهة التحريمية فقط لان الانف لا يبلغ ربع الوجه أفاده ط (قوله أي أزال) أي أراد بالخلق  
 الازالة بالموسى أو غيره محتارا أو لا فلو أزاله بالنورة أو تنف لحيته أو احترق شعره بخبره أو مسه يده وسقط  
 فهو كالحلق بخلاف ما اذا تناثر شعره بالمرض أو النار بجر عن المحيط قلت وشمل أيضا التقصير كما في الباب  
 قال شارحه وصرح به في الكافي والكرمانى وهو السواب قياسا على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية  
 أن التقصير لا يوجب الدم اه (قوله ربع رأسه الخ) هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب  
 وذكر الطحاوى في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه شرح الباب  
 وأن كان اصلع ان بلغ شعره ربع رأسه فعليه دم والافسدة وان بلغت لحيته العباية في الخفة ان كان قدر  
 ربعها كاملة فعليه دم والافسدة لباب والجمعة مع الشارب عضو واحد فتح (قوله محاجه) هي  
 موضع الحجامه من العنق كما في البحر (قوله والافسدة) أي وان لم يحنجم بعد الحلق فالواجب صدقة  
 (قوله كما في البحر عن الفتح) قال في التهرل رذلت في نصتي من الفتح اه قلت كأنه سقط من نصته  
 والافسدة في الفتح واستشهد به بقول الزبلي ان حلقه لمن يحنجم متصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها  
 (قوله كلها) أي كل الثلاثة وانما يقيد به لان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز فيها  
 بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاقا كما لا يخلاف ربع الرأس والجمعة فانه معتاد  
 لبعض الناس وما في المحيط من أن الاكثر من الرقبة كالكل لان كل عضو لا نظيره في البدن يقوم أكثره  
 مقام كله ضعيف وكذا ما في الحاشية من أن الابط اذا كان كثير الشعر يعتبر الربع لوجوب الدم والا فالأكثر  
 والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار الربع في الرأس والجمعة والكل في غيرهما في لزوم الدم بجر  
 ملخصا وذكر في الباب مثل الثلاثة ما لو حلق الصدر والساق أو الرقبة أو الفخذ أو العنق أو الساعد  
 فعليه دم وقيل صدقة وان حلق أقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه يشير بقوله وقيل  
 صدقة الى ما في المسوط متى حلق عضوا متصودا بالخلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمتصود فصدقة ثم قال  
 ومما ليس بمتصود حلق شعر الصدر والساق وما هو بمتصود حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والقرتاشي  
 وفي الخبة وما في المسبوط هو الاصح وقال ابن الهمام انه الحق اه والحاصل أن كل واحد من الثلاثة أعنى  
 الابط والعانة والرقبة مقصود بالخلق وحده فيجب به دم لم يكن لا يقوم ربعه مقام كله لما مر بخلاف الصدر  
 والساق ونحوهما فيجب به ما صدقة قال في الفتح لان القصد الى حلقهما انما هو في ضمن غيرهما اذ ليست  
 العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود بالخلق قال في البحر فعلى  
 هذا فالقسيد بالثلاثة للاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بمتصود واعلم أن المتفرق من الحلق يجمع كالطبيب  
 فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسيأتى أن في حلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر  
 الحلق في الابطين تبعاً للجامع الصغير ايماء الى جوازه وان كان التفت هو السنة ولذا عبر به في الاصل  
 واختلف في المستون في الشارب هل هو القصد أو الحلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القصد  
 قال في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوى القصد حسن والحلق أحسن وهو قول علماءنا الثلاثة نهر  
 قال في الفتح وتفسير القصد أن ينقص حتى ينتقص عن الاطار وهو بكسر الهمزة ملتبى الجلدة واللحم من الشفة  
 وكلام صاحب الهداية على أن يحاذيه اه وأما طر فالشارب وهما السبيلان فتبيلهما منه وقيل  
 من اللحية وعليه فقيل لا بأس بتركهما وقيل يكره لما فيه من التشبه بالاعاجم وأهل الكتاب وهذا أولى

(ولوثيق زوال الضرورة) فاستمر  
 كنفراخرى وتغطية ربع رأس  
 أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية  
 اذنيه وقفاه ووضع يديه على انفه بلا

وب (أو حلق) أي أزال (ربع رأسه)

أو ربع لحيته (أو حلق) محاجه  
 يعنى وحنجم والافسدة كما  
 في البحر عن الفتح (أو حلق  
 احدى ابطيه أو عاتديه أو رقبته)

كلها (أو قص أطراف يديه أو رجليه)  
 أو الكل (في مجلس واحد) فلو  
 تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا  
 اتحد المحل

بالصواب وتماه في حاشية نوح ورجح في البحر ما قاله الطحاوي ثم قال واعطاء الحجة أي الوارد في الصحيحين  
 تركها حتى تكث وتكثر والسنة قدر القبضة فما زاد قطعه اه وتماه فيما علقناه عليه ومتر بعض ذلك  
 في كتاب الصوم وأما العانة ففي البحر عن النهاية أن السنة فيها الحلق لما جاء في الحديث عشر من السنة  
 منها الاستحداد وتفسيره حلق العانة بالحديد (قوله حلق ابطيه في مجلسين) كون ذلك من اتحاد المحل  
 بخلاف قص أظفار اليدين مشكل ومع هذا فلا روية فيه كما ذكره في العناية أي بل هو من تخرج بعض مشايخ  
 المذهب أن كان أحد نقل أن فيه دما واحدا كما هو مقتضى صنيع الشارح ولم أر من صرح بذلك وأجاب  
 في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن ثمة ما يوجب اتحاد المحال وهو التنوير فإنه لو توجب  
 البدن لم يلزمه الاكفارة واحدة والحلق مثل التنوير وليس في صورة النزاع أي مسألة القص ما يجعلها  
 كذلك اه وفيه أن القص كذلك على أنه يلزم منه أنه لو تعدد محل الحلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة  
 مع أنه يجب لكل مجلس موجب جنائيه كما صرح به في البحر وغيره (قوله أو رأسه في أربعة) أي بأن حلق  
 في كل مجلس ربعا منه ففيه دم واحد اتفاقا ما لم يكفر لا الأول شرح الباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار  
 إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو تطوع فيجب الدم لو طافه جنبا والصدقة لو محدثا كما في الشربلية  
 عن الزيلعي وأفاد أن الكفارة يجب بترك الواجب الاصطلاحي بلفظ بين الاقوى والاضعف فان ما وجب  
 بالشروع دون ما وجب بالإيجاب تعالى كطواف الصدر لا شتا كما هي في الوجوب الثابت بالدليل الظني بخلاف  
 الطواف الفرض الثابت بالتطعي فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهارا للتفاوت من حيث الثبوت فانهم  
 (قوله أو للفرض محدثا) قيد بالحدث لان الطواف مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظهيرية  
 من إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصل له في الرواية وأشار إلى أنه لو طاف عريا ناقدرا لما تجاوز الصلاة معه  
 يلزمه دم ترك الستر الواجب رقيق بالفرض وهو الاكفارة لانه لو طاف أقله محدثا ولم يعد وجب عليه لكل  
 شوط نصف صاع الا إذا بلغت قيمته دما فينتقص منه ما شاء بحجر (قوله ولو جنبا فبدنه) أما لو طاف أقله  
 جنبا ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف  
 الزيارة بحجر لكن في الباب لو طاف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده سقطت تأمل (قوله  
 ان لم يعده) أي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف  
 مع أي حدث ثم أعاده سقط موجه اه ح قلت لكن اذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لم يدم  
 عند الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنبا والافلاشي عليه كالأعاده في أيام التحريم مطلقا  
 كما في الهداية ومنى عليه في البحر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية البيان أنه سهل تصريح الرواية  
 في شرح الطحاوي يلزم الدم بالتأخير مطلقا وأجاب في البحر بأن هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع  
 الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنبا وللصدر طاهرا فان طاف للصدر في أيام النحر فعليه دم ترك  
 الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للزيارة ثانيا فلا شيء عليه أي لا تنقل الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر  
 بعد أيام النحر فعليه دمان دم ترك الصدر أي لتحويله الى الزيارة ودم لتأخير الزيارة وان طاف للصدر ثانيا سقط  
 عنه دمه وان طاف للزيارة محدثا وللصدر طاهرا فان حصل الصدر في أيام النحر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف  
 للصدر ثانيا فلا شيء عليه والافعله دم تركه وان حصل بعد أيام النحر لا ينتقل وعليه دم لطواف الزيارة  
 محدثا ولو طاف للزيادة محدثا وللصدر جنبا فعليه دمان (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة  
 المفهومة من قوله بعده وهذا أيضا شامل للقدم والصدر والفرض قال في البحر لو طاف للقدم جنبا لم يدم  
 الاعادة اه واذا وجبت الاعادة في القدم وفي الصدر والفرض أولى اه ح (تنبيه) قال في البحر  
 الواجب أحد شيئين اما الشاة والاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجابر من جنس المجبور  
 فهي أفضل من الدم وأما اذا رجع الى أهله ففي الحديث اتفقوا على أن بعث الشاة أفضل من الرجوع وفي الجنابة  
 اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحيط أن البعث أفضل لمنفعة الفقراء واذا رجع  
 للأول رجع باحرام جديد بناء على أنه حل في حق النساء بطواف الزيارة جنبا فاذا أحرم بعمره يبدأ بها  
 ثم يطوف للزيارة ويلزمه دم لتأخيرها عن وقته (قوله وان المعبر الاقول) عطف على وجوبها وهذا ما ذهب

حلق ابطيه في مجلسين أو رأسه  
 في أربعة (أو يد أو رجل) اذا رجع  
 كالكل (أو طاف للقدم)  
 لوجوبه بالشروع (أو للصدر  
 جنبا) أو حائضا (أو للفرض  
 محدثا) ولو جنبا فبدنه ان لم يعده  
 والاصح وجوبها في الجنابة ونديها  
 في الحدث وان المعبر الاقول والثاني  
 جابر له فلا يجب اعادة السعي جوهره

إليه الكرخي وصححه في الإيضاح خلافا للرازي وهذا في الجناية أما في الحدث فالمعتبر الأول اثنا عشر سراج وقوله فلا تجب الخ بيان لثمرة الخلاف فعلى قول الرازي تجب إعادة السعي لأن الطواف الأول قد انفسخ فكأنه لم يكن سراج فتقوله في البحر لا ثمرة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح الخ) عزاه إلى المحيط ونقله في الشربلية ومثله في اللباب حيث قال ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنباً أو حائضاً أو نفساء أو محدثاً فعليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الترتل منه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطا فعليه دم وإن أعاده سقط عنه الدم اهـ **السنن** في البحر عن الظهيرية لو طاف أقله لمحمدنا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من خنطة الأذال بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء اهـ ومثله في السراج والظاهر أنه قول آخر فافهم وأما ما سيأتي من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائيه على إحرامه فعلى القارئ دمان وكذا الصدقة وذكر الشارح هنا أن المتنع كالقارئ فلا يرد على ما هنا وإن كانت جناية المتنع على إحرام الحج وإحرام العمرة لأن المراد هنا الجناية بفعل شيء من محظورات الإحرام بخلاف ترك شيء من الواجبات كما سيأتي في كلام الشارح وهنا الجناية بترك واجب الطهارة فلا ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحذور وهذا لم يعمم في اللباب بل قال لا مدخل في طواف العمرة للصدقة وإن أطلق الشارح العبارة تبعاً للفتح فتنبه (قوله أو أقاض من عرفة الخ) بأن جاوز حدوده قبل الغروب والافلا شيء عليه كإتي اللباب (قوله ولو نبذ بعيره) المد بفتح النون وتشديد الدال المهملة الهروب ح قال في اللباب ولو نبذ بعيره فأخرجه من عرفة قبل الغروب لزمه دم وكذا لو نبذ بعيره فبعه لا خذ اهـ قال شارحه القاري وفيه أن ترك الواجب لعذر مسقط للدم اهـ واجيب بأنه يمكنه التدارك بالعود وهو مسقط للدم قلت الأحسن الجواب بما قدمناه أول الباب من أن المراد بالعذر المسقط للدم ما لا يكون من قبل العباد وسيأتي توضيحه في الإحصار (قوله والغروب) قصد بهذا العطف بيان أن مرادهم بالامام الغروب لما بينهما من الملازمة فان الامام لما كان الواجب عليه التفرع بعد الغروب كان التفرع بعد الغروب أيضاً بعد الغروب ولو غابت فنفروا ولم يفر الامام لا شيء عليهم ولو نفروا امام قبل الغروب فتابعوه كان عليه وعليهم الدم وذلك لأن الوقوف في جزء من الليل واجب فبتركه يلزم الدم كما في البحر (قوله ولو بعده في الأصح) إذا عاد بعده فظاهر الرواية عدم السقوط وصحح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأفاد أنه لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الأصح بالأولى كما في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقاري أن الجمهور على أن ظاهر الرواية هو الأصح ولو عاد قبل الغروب فلا يظهر عدم السقوط لأن استدامة الوقوف إلى الغروب واجب فيفوت بفوت البعض اهـ قلت وذكر ابن الكل في شرحه على الهداية ما حاصله أن الشراح هنا أخطأوا في نقل الرواية لما في البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نفرا الامام سقط عندنا خلافاً لغيره وإن عاد قبل الغروب بعد ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعتمده القدوري وذكر في الأصل عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بخلاف لتقرر الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اهـ (قوله سبع الفرض) بفتح السين والفرض بمعنى المفروض صفة لمخوف أي الطواف الفرض أو على تقدير منضاف أي طواف الفرض لتول الوقاية وأخر طواف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض لأن الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كلها وإن قال المحقق ابن الهمام إن الذي ندين أنه تعالى به أن لا يجزئ أقل من السبع ولا يجبر بعرضه بشيء فإنه من إجماعه المخالفة لاهل المذهب قاطبة كما في البحر وقد قال تلميذه العلامة قاسم إن إجماعه المخالفة للمذهب لا تعتبر فافهم (قوله حتى لو طاف للصدر) أي مثلاً لأن أي طواف حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدمناه شربلية وأفاد ذلك بقوله يعني ولم يطف غيره (قوله ثم إن بقي أقل الصدر) أي إن بقي عليه أقل أشواط الصدر وهو قد رما انتقل منه إلى الركن بأن ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطاف للصدر سبعة فإنه ينتقل منها ثلاثة للطواف الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه لها صدقة أما لو كان طواف الصدر ستة وانتقل منها ثلاثة بقي عليه أكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا إن لم يكن آخر طواف الصدر إلى آخر

وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فعليه دم وكذا الترتل من طوافها شوطاً لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة (أو أقاض من عرفة) ولو نبذ بعيره (قبل الامام) والغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعده في الأصح غاية (أو ترك أقل سبع الفرض) يعني ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدر انتقل إلى الفرض ما يكمله ثم إن بقي أقل الصدر فصدقة والأقدم (وترك أكثره)

أبام التشريف والالزيمه مع الصدقة أو الدم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من برّ خلافا لهما كما في البحر ومثله في التاترخانية والقهستانى واللباب لكن في الشرب لبلالية عن الفتح وان كان ترك أقل طواف الفرض لزومه للتأخير دم وصدقة للمترول من الصدر اه فأوجب دما لتأخير الأقل كما ترى قنائل (قوله بقى محرما) فان رجوع الى أهله فعله حتماً أن يعود بذلك الاحرام ولا يجوز عنه البديل لباب (قوله في حق النساء) لانه بالخلق حل له ما سواه حتى يطوف (قوله لزومه دم) أى شاة أو بدنة على ما سبأنى (قوله الا أن يقصد الرض) أى فلا يلزمه بالثانى شئ وان تعدد المجلس مع أن نية الرض باطلة لانه لا يخرج عنه الابالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد وهو تجميل الاحلال كانت متحدة فكشاه دم واحد بجر قال في اللباب واعلم أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فجعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرماً ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما يتعدّد الجزاء بتعدد الجنائيات اذا لم ينو الرض ثم نية الرض انما تعتبر بمن زعم أنه خرج منه هذا القصد لجهله مسألة عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه هذا القصد فانه لا تعتبر منه اه قلت وما ذكر من أن نية الرض باطلة وأنه لا يخرج من الاحرام الابالاعمال محمول على ما اذا لم يكن مأموراً بالرفض كما سنده كره آخر الجنائيات ومن المأمور بالرفض المحصر برفض أو عدولاً به بدم الهدي يحل ويرتفع احرامه على ما سبأنى في بابه وسنده كرهناك أيضاً أن كل من منع عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه يحل بغير الهدي كالمرأة والعبد لو احرم ما بلاذن الزوج والمولى فان لمهما أن يحللاهما في الحال بلاذبح وبما قرأناه اندفع ما في الشرب لبلالية حيث زعم المنافاة بين ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الابالاعمال وبين مسألة تحليل المولى أمته بنحو قص ظفر أو جماع (قوله أو أربعة منه) أما لو ترك أقله فنبه صدقة كما يأتي (تنبيه) لم يصرحوا بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثره أو أقله والظاهر أنه كالصدور لوجوبه بالشرع وقد مناهاه في باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك الابان خروج من مكة) لانه مادام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر قال في البحر وأشار بالترك الى أنه لو أتى بتركه لا يلزمه شئ مطلقاً لانه ليس بموقت اه أى ليس له وقت ينوت بفوته وقد مناه عن النهرو اللباب أنه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات خبير بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمره ولا شئ عليه لتأخيره (قوله بلا عذر) قيد للترك والركوب قال في الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أى انه ان تركه بلا عذر لزومه دم وان بعذر فلا شئ عليه مطلقاً وقيل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظوراً كاللبس والطيب فانه يلزمه موجه ولو بعذر كما قد مناه أول الباب ثم لو أعاد السعي ما شأ به بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي غير موقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بجر (قوله أو الرمي كله) انما وجب بتركه كله دم واحداً لان الجنس متحد كما في الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه لم يعرف قرينة الا فيها وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيرميها على التأليف ثم تأخيرها يجب الدم عنده خلافا لهما بجر وبه علم أن الترك غير قيد لوجوب الدم بتأخير الرمي كله أو تأخير رمي يوم الى ما يليه أما لو أخره الى الليل فلا شئ عليه كما مر تقريره في بحث الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسك تام بجر (قوله أو الرمي الاول) داخل فيما قبله كما علمت لكه نص عليه تعالى الهداية لانه لو ترك جرة العقبة في بقية الايام يلزمه صدقة لانها أقل الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل رمية رجى فافهم (قوله أو أكثره) كالأربع حصيات فخافوها في يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو أخر ذلك أما لو ترك أقل من ذلك أو أخره فعليه لكل حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فينقص ما شاء لباب (قوله أى أكثر رمي يوم) المفهوم من الهداية عود الضمير الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضاً لكن ما ذكره الشارح أنود (قوله أو حلق في حل بجمع أو عمرة) أى يجب دم لو حلق للجمع أو للعمرة في الحل لتوقته بالمكان وهذا عندهما خلافاً للثاني (قوله في أيام النحر) متعلق بحلق بقيد كونه للجمع ولذا قدمه على قوله أو عمرة فينقيد حلق الحاج بالزمان أيضاً وخالف فيه محمد وخالف أبو يوسف فيه ما وهذا الخلاف في التضمين بالدم

بقى محرماً) ا بدافى حق النساء  
(حتى يطوف) فكما جامع لزومه  
دم اذا تعدد المجلس الآن يقصد  
الرفض فتح (أو) ترك طواف  
الصدر أو أربعة منه) ولا يتحقق  
الترك الابان خروج من مكة (أو) ترك  
(السعي) أو أكثره أو ركب فيه  
بلا عذر (أو الوقوف بجمع)  
يعنى مزدلفه (أو الرمي كله)  
أو في يوم واحد أو الرمي الاول  
أو أكثره) أى أكثر رمي يوم  
(أو حلق في حل بجمع) في أيام النحر  
فلو بعدها



لا في الخل فانه يحصل بالخلق في أي زمان أو مكان فتح وأما حلق العمرة فلا يتوقف بالزمان أجماعاً هداية  
وكلام الدرر يوههم أن قوله في أيام التخرقيد للحي والعمره وعزاه إلى الزيلعي مع أنه لا إيهام في كلام الزيلعي  
كما يعلم بجراجه (قوله فدمان) دم للمكان ودم للزمان ط (قوله لا اختصاص بالخلق) أي لهما بالحرم  
وللحي في أيام النحر ط (قوله خرج) أي من الحرم (قوله ثم رجع من حل) أي قبل أن يخلق أو يقصر  
في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيه رد على صاحب الدرر وصدر الشريعة وابن كمال حيث أطلقوا  
وجوب الدم بخروجه قبل الخل ثم رجوعه فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم المحرم به شيء قال في الهداية  
ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال أبو يوسف لا شيء عليه وان لم يقصر حتى رجع وقصر  
فلا شيء عليه في قوله جميعاً لأنه أتى به في مكانه فلم يلزمه نعمانه اه قال في العناية ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط  
عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج انما هو لما أخر الحلق عن أيام النحر  
ويفيد أنه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في أيام النحر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى المام  
بمسائل الفقه فليست له أفاده في الشربلية (قوله أو قبل الخ) حاصله أن دواعي الجماع كالعائقة  
والمباشرة الناحشة والجماع فيما دون الفرج والتقبيل واللمس بشهوة موجبة للدم انزل أولاً قبل الوقوف  
أو بعده ولا يفسد جهه شيء منها كما في الباب وشمل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور ما اذا كان قبل الوقوف  
والخلق أو بعده قبل الخلق أو بعد الوقوف والخلق قبل الطواف في الأولين حصل الفرق بين الدواعي والجماع  
لمقتض وهو أن الجماع في الأولى مفسد لتعلق فساد الحج بالجماع حقيقة قال في البحر وانما لم يفسد الحج  
بالدواعي كما يفسد بها الصوم لأن فساده معلق بالجماع حقيقة بالنص والجماع معنى دونه فلم يلحق به وفي المشاية  
موجب للبدنة لفظ الجناية كما في البحر ولم يفسد لتعلق جهه بالوقوف ولا شيء من ذلك في الدواعي وأما المسألة  
فاشترط الجماع ودواعيه وجوب الشاة لعدم المقتضى للفرقة المذكورة لأن الجماع هنا ليس بجناية  
غلظة لوجود الحل الأول بالخلق فلذا لم تجب به بدنة ودواعيه ملحقه به في كثير من الأحكام فانهم (تبيينه)  
أطلق في التقبيل واللمس فعم ما لو صدر في أجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الأمر كذلك جناية وان توقف  
فيه الجموع وأخرج بهما النظر إلى فرج امرأة بشهوة فأدنى فانه لا شيء عليه كما لو تفكر ولو أطال النظر وتكرر  
وكذا الاحتلام لا يوجب شيئاً هندية ط (قوله في الأصح) لم أر من صرح بتبجيحه وكنه أنه أخذه  
من التصريح بالاطلاق في المسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح الجمع وغيرها كما في الباب ورجحه  
في البحر بأن الدواعي محترمة لأجل الاحرام مطلقاً فيجب الدم مطلقاً واشترط في الجامع الصغير الانزال وصححه  
فاضينان في شرحه (قوله وانزل) قبل المسألتين فان لم ينزل فيه ما فلا شيء عليه ط (قوله أو أخر الحاج)  
قديه لان حلق المعتمر لا يتقيد بالزمان وكذا اضوافه فلا يلزمه تأخيرهما شيء ط (قوله أو طواف الفرض)  
أي كله أو أكثره فلو أخر أقله يجب صدقة وأشار إلى أنه لو أخر طواف الصدر لا يجب شيء قهستان (قوله)  
لتوقتهما أي الخلق وطواف الفرض بها أي بأيام النحر عند الامام وهذاعله لوجوب الدم تأخيرهما قال  
في الشربلية وهذا اذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لو حاضت قبل أيام النحر واستمر بها حتى مضت  
لا شيء عليها بالتأخير وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتفريط فيما تقدمت كذا في الجوهرية عن الوجيز وأفاد  
شيخنا أنه لا تفريط لعدم وجوب الطواف عينا في أول وقته في الزمان بالدم وقد حاضت في الاثناء نظر اه  
وتقدم تمامه في بحث الطواف (قوله أو تقدم نسكاً على آخر) أي وقد فعله في أيام النحر لئلا يستغنى عنه  
بقوله قبله أو أخر الخ شربلية (قوله فيجب الخ) لما كان قوله أو قدم الخ بياناً لوجوب الدم  
بعكس الترتيب فترع عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله لغير المفرد)  
أما هو فالذبح له مستحب كما مر (قوله لكن لا شيء على من طاف) أي مفرداً أو غيره شرح للباب  
(قوله قبل الرمي والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالأولى لان الرمي مقدم على الذبح فاذا لم يجب ترتيب الطواف  
على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كلاً شيء على المفرد الخ)  
فيجب تقديم الرمي على الخلق للمفرد وغيره وتقدم الرمي على الذبح والذبح على الخلق لغير المفرد ولو طاف المفرد  
وغيره قبل الرمي والخلق لا شيء عليه لباب وكذا الوطاف قبل الذبح كما علت والحاصل أن الطواف لا يجب

فدمان (أو عمره) لا اختصاص  
الخلق بالحرم (لا) دم (في معتمر)  
خرج (ثم رجع من حل) الى  
الحرم (ثم قصر) وكذا  
الحاج ان رجع في أيام النحر والا  
فدم للتأخير (أو قبل) عطف  
على - لقي (أو لمس بشهوة انزل  
أولاً) في الأصح أو استغنى بكفه  
أو جامع بهيمة وانزل (أو أخر)  
الحاج (الخلق أو طواف الفرض  
عن أيام النحر) لتوقتهما بها  
(أو تقدم نسكاً على آخر) فيجب  
في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم  
الذبح لغير المفرد ثم الخلق ثم الطواف  
لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي  
والخلق نعم يكره لباب وقد تقدم  
كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل  
الرمي لان ذبحه لا يجب (ويجب  
دمان على قارن

ترتيبه على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا يجمع عليه فيجب عليه  
 الترتيب بين الرمي والحلق فقط (قوله حلق قبل ذبحه) وكذا لو حلق قبل الرمي بالاولى بجر وانما وضع  
 المسألة في القارن لان المفرد لا شيء عليه في ذلك لانه لا يجمع عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقديمه بالحلق قبله  
 ابن كمال (قوله كما حزره المصنف) أي تبع الشيخه في البحر (قوله وبه) أي بما ذكر من أن المذهب  
 أن أحد الدين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر قافهم (قوله ما توهمه بعضهم) أي صاحب  
 الهداية حيث قال دم بالحلق في غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق اه وقد خطاه  
 شراح الهداية من وجوه منها مخالفتهم لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدين للقران والآخر  
 للتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول أن احرام العمرة لا ينتهي بالوقوف لان  
 جنايته على احرامين والتقديم والتأخير جنايتان فبهما أربعة دماء ودم اقران وأجاب في البحر عن الأول  
 بأن ما مشى عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافه وعن الثاني بأن التضاعف على  
 القارن انما يكون فيما اذا أدخل نقصا في احرام عمرته والا فلا يجب الا دم واحد ولهذا اذا أفاض القارن  
 قبل الامام أو طاف للزيارة جنبا أو محدثا لا يلزمه الا دم واحد لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة  
 وتتمام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو)  
 أي ولو أكثره كما مر ط وهذا اذا كان الطيب قليلا على ما مر من التوفيق (قوله في الخزانة الخ) أفاد في  
 البحر ضعفه كما قد مرناه أول الباب (قوله أو حلق شاربه) لانه تبع للعبة ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب  
 الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وقيل فيه حكمه عدل وقيل دم كما حزره في البحر (قوله أو أقل من ربع رأسه  
 الخ) ظاهره كالذكر أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في انشائية ان تنق من رأسه أو لحيته  
 أو لحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الاكل في خصله نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف  
 اشتباها لانه لم يبين الصدقة ولم يفصلا بجر (قوله وقد استقر الخ) اشارة الى ما في عبارة المصنف من  
 الايام كعبارة الدرر وصدور الشريعة وابن كمال لان مفادها انه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع  
 قال في الشرب لالة وهو غلط لما في الكافي والهداية وشروحه من أنه لو قص أقل من خمسة فعليه بكل ظفر  
 صدقة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين  
 الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء اه (تنبيه) قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل  
 شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصاة صدقة أو في قلم الاظفار فلكل ظفر أو في الصيد ونبات الحرم فعلى  
 قدر القيمة اه فليحفظ (قوله فينقص ما شاء) أي ثلاثا يجب في الأقل ما يجب في الاكثر قال في الباب  
 وقيل ينقص نصف صاع اه ويبقى بيانه قريبا (قوله أو صاف للقدم) وكذا كل طواف تطوع جبرا  
 لما دخله من النقص بترك الطهارة نهر (قوله أو إحدى الجمار الثلاث) أي التي بعد يوم النحر ط والمراد  
 أن يترك أقل جاريوم ثلاث من يوم النحر وعشرة مما بعده وحتى (قوله من سبع الصدر) أما لو ترك ثلاثة  
 من سبع القدم فلم يذكروه وقد مرنا الكلام عليه (قوله ومن السعي) أي لو ترك ثلاثة منه أو أقل فعليه  
 لكل شوط منه صدقة الا أن يبلغ دما فيضرب بين الدم وتنقص الصدقة لباب (قوله فكما مر) أي ينقص ما شاء  
 (قوله وأفاد الحدادي) أي في السراج وتقدم عن الباب التعبير عنه بقبيل اشارة الى ضعفه لمخالفتهم لما في  
 عاكة الكتب من اطلاق النقص ما شاء لكنه غير محتررا لانه صادق بما لو شاء شيئا قليلا مثل كف من طعام  
 في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع أنه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم  
 ذلك بعض شراح الباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم وهو بعيد كما علمت لانهم نقصوا عن قيمة الدم ثلاثا يجب  
 في القليل ما يجب في الكثير فينبغي أن يكون ما في السراج بيان لما أطلقوه بمعنى انه ينقص ما شاء الى نصف صاع  
 لا أكثر لما قلنا لكن ما في السراج مجمل وقد فسره ما نقله بعضهم عن البحر الآخر اذا بلغ قيمة الصدقات دما  
 ينقص منه نصف صاع ليساغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة وهكذا اذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي  
 مقدار ثمن الشاة ينقص الى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف  
 صاع فقط بأن قلم ظفرا واحدا وكان يبلغ هديا ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى اه

حلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم  
 للقران على المذهب كما حزره  
 المصنف قال وبه اندفع ما توهمه  
 بعضهم من جعل الدين للجناية  
 (وان طيب) جوابه قوله الا في  
 تصدق (أقل من عضو أو ستر رأسه  
 أو لبس أقل من يوم) في الخزانة  
 في الساعة نصف صاع وفيما دونها  
 قبضة وظاهره ان الساعة  
 فلكية (أو حلق) شاربه أو (أقل  
 من ربع رأسه) أو لحيته أو بعض  
 رقبته (أو قص أقل من خمسة  
 اظفاره أو خمسة) الى ستة عشر  
 (متفرقة) من كل عضو أربعة  
 وقد استقر أن لكل ظفر نصف  
 صاع الا أن يبلغ دما فينقص  
 ما شاء (أو طاف للقدم أو للصدر  
 محدثا أو ترك ثلاثة من سبع  
 الصدر) ويجب لكل شوط منه  
 ومن السعي نصف صاع (أو إحدى  
 الجمار الثلاث) ويجب لكل  
 حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فكا  
 مر وأفاد الحدادي انه ينقص  
 نصف صاع

(قوله أو حلق الخ) اعلم أن الخالق والمخلوق إما أن يكونا محرمين أو حلالين أو الحالق محرما والمخلوق حلالا أو بالعكس ففي كل على الخالق صدقة الآن يكونا حلالين وعلى المخلوق دم الآن يكون حلالا نهاية لكن في حلق المحرم رأس حلال يتصدق الخالق بما شاء وفي غيره الصدقة نصف صاع كافي للفقير والجحر وبه يعلم ما في قوله أو حلال ووقع في العناية فيما إذا كان الخالق حلالا والمخلوق محرما أنه لا شيء على الخالق اتقا فافلتا مثل (قوله فانه لا شيء عليه) أي على الفاعل أما انفعول فعليه الجزاء إذا كان محرما الباب وشرحه (قوله كالقطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البر اتفقا فيجبوز اخراج الصاع من التمر أو الشعير ط عن القهستاني قال بعض المحققين وأما المخلوط بالشعير فانه ينظر فان كانت الغلبة للشعير فانه يجب عليه صاع وان كانت للحنطة فنصفه كذا في خزائن الاكل فان شاءوا يابغى وجوب الصاع احتياطا وما ذكره في الفطرة يجري هنا اه (قوله بعذر) قيد لثلاثة وليست الثلاثة قيد فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بهذر فيه الخيارات الثلاثة كافي المحيط قهستاني وأما لا شيء من الواجب لتبعذر فانه لا شيء عليه على ما مر أول الباب عن الباب وفيه ومن الاعذار الخي والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك وأما الخطأ والسيان والانغماء والاكرام والتوم وعدم القدرة على الكفارة فليست باعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك بقي في ذمته اه وما في الظهيرية من انه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كافي البحر وفيه ومن الاعذار خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف الظن لا مجرد الوهم فيجوز التغطية والستران غلب على ظنه لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحينئذ فلف العمامة عليها موجب للدم أو الصدقة اه قلت يعني اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغطي رءوسا محرم تغطيته والا فتدمناعن الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل ما لو اضطر لجهة قلبس جبين ندم باثم بخلاف ما لو لبس جبة وقلنسوة فان فيه كفارتين (قوله ان شاء ذبح الخ) هذا فيما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو صوم يوما كفي للباب (قوله ذبح) أفاد انه يخرج عن العهدة بمجرّد الذبح فلو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق وهو حي وانما لا يأكل منه رعاية لجهة التصديق وتماه في البحر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجز الا أن يتصدق بالجمع على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيميز به بلا عن الاطعام بحر (قوله أو تصدق) أفاد انه لا بد من التملك عند محمد ورجحه في البحر تعال الفتح فلا تكتفي بالباحة خلافا لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله بثلاثة أصوع طعام) باضافة أصوع وهو يفتح الهمزة وضم الصاد وسكون الواو وبسكون الصاد وضم الواو اوجع صاع شرح القاية للقاري والطعام البر بطريق الغلبة قهستاني (قوله على ستة مساكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهرا كل ما هم انه لا يجوز لان العدد منصوص عليه وعلى قول من اكتفى بالباحة ينبغي انه لو غدى مسكينا واحدا وعشاء ستة أيام أن يجوز أخذ من مسألة الكفارات نهر تبعا للبحر (قوله ابن شاء) أي في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لا طلاق النص بخلاف الذبح والتصدق على فقراء مكة أفضل بحر وكذا الصوم لا يتقيد بالحرم فيصومه ابن شاء كما أشار اليه في البحر وصرح به في الشرع لالبية عن الجوهره وغيرها (قوله ووطؤه) أي بايلاج قدر الحشفة وان لم ينزل ولو بها قتل لا يمنع وجود الحرارة واللذة وسواء كان في امرأة واحدة أو أكثر اجنبية أو لامرأة أو مرارا ولا يتعدى الدم الابعة تد المجلس اذا لم ينو بالتأني رفض الاحرام كما مر بيانه أفاده في البحر (قوله في احدى السبلين) السبل يذكروا ويؤث أي قبل والدبر قال في النهر ثم هذا في الدبر أصبح الروايتين وهو قولهما (قوله من آدمي) فلا يفسد بوطي البهية مطلقا تصوره بحر أي سواء أنزل أولا وقد ألحقوا التي لا تشتهى بالبهية كما مر في الصوم فيقتضي عدم الفساد بوطي الميتة والصغيرة التي لا تشتهى رملي ونحوه في شرح الباب (قوله ولوناسيا) شمل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤاخذ به للعالم ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في

(أو حلق رأس) محرم أو حلال  
(غيره) أو قربته أو قلم ظفره بخلاف  
ما لو طيب عضو غيره أو لبس مخملا  
فانه لا شيء عليه اجماعا ظهيري  
(تصدق بنصف صاع من بر)  
كالقطرة (وان طيب أو حلق)  
أوليس (بعذر) خير ان شاء (ذبح)  
في الحرم (أو تصدق بثلاثة أصوع  
طعام على ستة مساكين) ابن شاء  
(أو صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة  
(ووطؤه في احدى السبلين)  
من آدمي (ولوناسيا)

الاحصار فان المولى يبعث عنه ليجل هو فاذا اعتق فعليه حجة وعرة (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على المكره كما ذكره الاسيدجاني وحكي في الفتح خلافا في رجوع المرأة بالدم اذا كرهها الزوج ولم أرقولا في رجوعها بمؤنة حجها بحر (قوله أو صيبا) يؤيده أن المفسد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من انه لا يفسد حجه ضعيف بحر ونهر (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي أو المجنون وا فرد الضمير لكان أو وكذا لا مضى عليهم ما في احرامهما لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل وقوف فرض) بالاضافة للبيان أي وقوف هو فرض أو بدونهما مع التنوين فيهما على الوصفة أي وقوف مفروض والمراد بالفرضية الركنية فتشمل حج النفل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج لكن فيه بدنة (قوله يفسد حجه) أي ينقصه نقصا ناقضا ولم يطله كما في المضمرات فهستاني قال صاحب الباب بعد قله عنه وهو قيد حسن يزيل بعض الاشتكالات قال القاري قلت من جعلها المنهي في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع اشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بانه ليؤدى على وجه الكمال اه اقول حاصله انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا طهارة بل المراد به الخلل فيباحش الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولوجوب القضاء ليخرج عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصا اخرجها عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن المبسوط بانه بافساد الاحرام لم يصير جارعا عنه قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وذكر في الباب وغيره انه لو اهل بحجة أخرى بنوى قضاءها قبل أدائها فهي هي ونيتة لغو لا تصح ما لم يفرغ من الفاسدة وبهذا ظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحر أن الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام معناه لم يطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يريد ما أورده عليه من تصريحهم بفساده ثم ان هذا يفيد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده انه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام بان فساد الجماع قبل الوقوف وبطلان الرتبة والله تعالى أعلم (قوله وكذا لو استدخلت ذكرا) والفرق بينه وبين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه أن داعى الشهوة في النساء أتم فلم تكن في جانبهن فاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بهيمة ط (قوله أو ذكرا مقطوعا) ولو غير آدمي ط (قوله ويمضي الخ) لان التحلل من الاحرام لا يكون الا بأداء الافعال أو الاحصار ولا وجود لاحدهما وانما وجب المضى فيه مع فساد ما لأنه مشروع بأصله دون وصفه ولم يسقط الواجب به لنقصانه نهر (قوله كجائزه) أي فيفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح ويجتنب ما يجتنب فيه وان ارتكب محظورا فعليه ما على الصحيح لباب (قوله ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قدمناه أول الباب (قوله ويقضى) أي على الفور كما نقله بعض المحشين عن البحر العميق وقال الخيزراني ويقضى أي من قابل لوجوب المضى فلا يقضى الا من قابل وسيأتى في مجاوزة الوقت بغير احرام انه لو عاد ثم أحرم بعمرة أو حجة ثم أفسد تلك العمرة أو الحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاته فليأتل اه (قوله ولو نفلا) لوجوبه بالشروع (قوله هل يجب قضاؤه) أي قضاء القضاء الذي أفسده حتى يقضى بحتمين الأولى والثانية (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب النهر حيث قال فيه لما سئل عن ذلك لم أر المسألة وقياس كونه انما شرع فيه مسقطا لازما أن المراد بالقضاء معناه اللغوي والمراد بالاعادة كما هو الظاهر اه ويوافقه قول التهستاني الأولى أن يقول وأعاد لان جميع العمر وقته اه ولذا قال ابن الهمام في التحرير ان تسميته قضاء مجاز قال شارحه لانه في وقته وهو العمر فهو أداء على قول مشايخنا اه أي وحيث كان الثباني أداء لم يكن حجا آخر أفسده لانه لم يشرع فيه ملازم نفسه حجا آخر بل شرع فيه مسقطا لما عليه في نفس الامر وليس هو ظاهرا حتى يرد أن الظان يلزمه القضاء كما مر أول فصل الاحرام كما لا يخفى وحينئذ فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه أدائه ثالثا لان الواجب عليه حج كامل حتى يسقط به الواجب فكما أفسده لا يلزمه سوى الواجب عليه أولا كما لو شرع في صلاة فرض فأفسدها وقد وجد العلامة الشيخ اجماعا على النابلسي هذه المسألة منقولة فقال ولفظ المبني لو فاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فأفسد حجه لم يكن عليه الا قضاء

أو مكرها أو نائمة أو صيبا أو مجنوناً  
ذكره الحدادي لكن لادم  
ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض  
يفسد حجه) وكذا لو استدخلت  
ذكرا أو ذكرا مقطوعا فسد  
حجها اجماعا (ويمضي) وجوبا  
في فاسده كجائزه (ويذبح  
ويقضى) ولو نفلا ولو أفسد  
القضاء هل يجب قضاؤه لم أره  
والذي يظهر أن المراد بالقضاء  
الاعادة

حجة واحدة كالأفقد قضاء صوم رمضان اه (تنبيه) تقدم في كتاب الصلاة أن الاعادة فعل مثل الواجب في وقته لخلل غير الفساد وهذا الخلل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن مرادهم هناك بالفساد البطلان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علت أنفس الفرق بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور على أنافذنا هناك عن الميراث تعريفاً بالاثبات بمثل الفعل الأول على صفة الكمال فافهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل والمرأة في القضاء بعدما أفسد أحدهما بالجماع أي بأن يأخذ كل منهما طريقاً غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله بل ندبان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره ومثله في الباب وكذا في التهستائي عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فقرأت كذلك فافهم قال في شرح الباب وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وقال قاضي خان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افتراقهما وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا حرما وعندما مالك إذا أخرجنا من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجماع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله وتجب بدنة) شمل ما إذا جامع مرة أو مرارا إن اتحد المجلس فإن اختلف فبدنة للأول وشاة للثاني بجر وشمل العائد والناسي كما صرح به في المتون والباب خلافاً لما في السراج من أن الناسي عليه شاة قال في شرح الباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجنائيات وصرح بخصوص المسألة في الغنانية (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كما في النهر (قوله خلفه الجنابة) أي لوجود الحلّ الأول بالخلق في حق غير النساء وما ذكره من التفصيل هو ما عليه المتون وشي في المبسوط والبدائع والاسيما في على وجوب البدنة قبل الحلق وبعده وفي الفتح أنه لا وجه لاطلاق ظاهر الرواية وبعبه بعد الوقوف بلا تفصيل وناقشه في البحر والنهر وأما لجامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة لباب قال شارحه انقارى كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجنابة إنما كان مراعاة هذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف إلا أنه سويح فيه صورة التخلل ولو كان متوقفاً على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره أن وجوب الشاة في هذه المسألة لا نزاع فيه لاحد خلافاً لما في شرح انتقاية للقارى حيث جعلها محل الخلاف المذكور قبله نعم استشكلها في الفتح بأن الطواف قبل الحلق لم يحل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدنة وبعلم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا ولم يذكر حكم جامع القارن قال في التهر فإن جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فدججه وعمرته ولزمه دمان وسقط عنه دم القران وان بعدهما قبل الحلق لمه بدنة للبحر وشاة للعمرة واختلف فيما بعده اه وتوضيحه في البحر (قوله ووطؤه في عمرته) شمل عمرة المتعة ط (قوله وذبح) أي شاة بجر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح ليصح الاخبار عن المبتدأ بلا تكلف إلى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما إذا طاف الباقي وسعى أولاً ~~لكن~~ بشرط كونه قبل الحلق وتركه لعل به لأنه بالخلق يخرج عن احرامها بالكتابة بخلاف احرام الحج ولما بين المصنف حكم المقر بالحلج والمنفرد بالعمرة علم منه حكم القارن والمتنع اه (قوله أي حيوان بري بالحلج) زاد غيره في التعريف تمتعاً بجناحه أو قوائمه احترازاً عن الحية والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون نواله في البر ولا عبءة بالثوى أي المكان واحتزبه عن البري وهو ما يكون نواله في الماء ولو كان مشواً في البر لأن التوالد أصل والكنية توبة بعده عارض فكأن الماء والضفدع المائي كما قيده في الفتح قال ومثله السرطان والتساح والطفرة بجرى يحل اصطاده للصحرى بالحيوة وعمومها متناول لغير الماء كقول منه وهو الصحيح خلافاً لما في مناسك الكرماني من تخصيصه بالبعث خاصة أما البري فحرام مطلقاً ولو غير ما كحل كالخنزير كما في البحر عن المحيط إلا ما يستثنيه بعد من الذئب والغراب والحدأة والسبع الضائل وأما باقي القواست فليست بصيد قال في الباب وأما طيور البحر فلا يحل اصطادها لأن نوالها في البر وعزاه شارحه إلى البدائع والمحيط فما قاله في البحر من أن نوالها في الماء سبق قلم والآن في ما مر من اعتبار التوالد فافهم ودخل في المتوحش بأصل خلقته نحو الطي المستأنس وإن كانت ذكاته بالذبح وخرج البعير والشاة إذا استنوحشا وإن كانت ذكاته ما بالعتزلان المنظور إليه في الصيدية أصل خلقته وفي الذكاة الأمكان وهدمه بجر وخرج الكلب ولو وحشياً لأنه أهلي في الأصل وكذا السنور والاهلي أما البري ففسه روايتان

(ولم يتفرقا) وجوباً بل ندبا  
ان خاف الوقاع (و) وطؤه  
(بعد وقوفه) لم يفسد حجه وتجب بدنة  
وبعد الحلق قبل الطواف  
(شاة) خلفه الجنابة (و) وطؤه  
(في عمرته قبل طوافه أربعة  
مفسد له ما قضى وذبح وقضى)  
وجوباً (و) وطؤه (بعد أربعة  
ذبح ولم يفسد) خلافاً للشافعي  
(فان قتل محرم صيداً) أي  
حيواناً برياً متوحشاً بأصل  
خلقته

عن الامام فتح وجزم في البحر بانه كالكلب (تنبيه) قال في شرح اللباب والظاهر أن ماء البحر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده أيضا العموم الآية وحديث هو الظهور مأثوره والخل مبتنه وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الجبل أو الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فانه في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره ان الحرم منهم في بلاده يحرم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم (قوله اودل عليه قاتله) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دلالة حقيقة بالاعلام بمكانه وهو غائب أولا بجور فدخل في الإشارة كما يشير اليه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفسرها في الفتح بأنها تحصيل الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاه أن الدلالة أعظم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسماعيل عن البرجندی مانصه ولا يخفى ان ذكر الدلالة يغني عن الإشارة وقد تخص الإشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو اعانه عليه أو أمره بقتله لحديث أبي قتادة في الصحيحين هل منكم أحد أمره أو أشار اليه وفي رواية مسلم هل اشترى أو اعنتهم قالوا لا قالوا فكلوا وقول البرجاني المراد بالدلالة الاعانة لا بشمل الامر اذا اعانة فيه ما لم تكن معه دلالة على ما يأتي قريبا من بشل ما لو دخل الصيد مكانا فدخله على طريقه أو على بابه وما لو دله على آله يربيه بها وكذا لو اعارها له على المعتمد الا اذا كان مع القاتل سلاح غير هاعلى ما عليه أكثر المشايخ (تنبيه) قيد الدال بالحرم بارجاع الضمير اليه واطلق في القاتل لان الدال الحلال لا شيء عليه الا الاثم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القيمة شرح اللباب ولا يشترط كون المدلول محرر ما لو دله محرر حلالا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مصدقاه) هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الاثم فتحقق مطلقا كما في الجزاء في النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخبر محرم بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر فلم يصدق الا قول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الاقول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دله والمدلول يعلم به أى برؤية أو غيرها لا شيء على الدال لكون دلالته تحصيل الحاصل فكانت كدلالة لباب وشرحه وعليه فيشكل ما في المحيط عن المتفق لو قال خذ أحد هذين وهو يراه ما فقتلها ما فعل الدال جزاء واحد والجزاء أن وأجاب في البحر بان الامر بالاخذ ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر المحرم غيره بأخذ صيد فامر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني لانه لم يمثل الأمر الاول لانه لم يأمر بالامر بخلاف ما لو دله الاقول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد فرقوا بين الامر الجزاء والامر مع الدلالة اه والحاصل ان عدم العلم بشرط للدلالة لا للامر بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الائتمار (قوله واتصل القتل بالدلالة) أى تحصل بسببها شرح اللباب (قوله والدال والمشير) الاولى أو المشير بالاولان الحكم ثابت لاحدهما وليصح قوله بعد باق واحترز بذلك عما اذا انحلت الدال أو المشير فقتله المدلول لا شيء عليه وبأثم هندية ط (قوله قبل أن ينقل عن مكانه) فلما نقلت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال هندية ط (قوله بدء أو عودا) أى لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجزاء على العائد وبه قال داود وشريح ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك معراج (قوله سهوا أو عمدا) وكذا ما بشرأ ولو غير متعمد كأنه انقلب على صيد أو متسببا اذا كان متعمدا كما اذا نصب شبكة أو حفرة فحفره بخلاف ما لو نصب فسطاطا لنفسه فتعلق به صيد أو حفرة حفرة للماء أو لحيوان مباح القتل كذئب فعطب فيها صيد أو أرسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يحرم أو الى صيد في الحل وهو حلال فجاءوا الى الحرم حيث لا يلزمه شيء لعدم التعدي وتماه في النهر والبحر (قوله أو عملوكا) ويلزمه قهستان قيمة لما لكو جزاؤه حقا لله تعالى بجر عن المحيط ولو كان معلما فأتى حكمه (قوله فعليه جزاؤه) ويتعدد بتعدد المقتول الا اذا قصد به التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل بجر وقد مناه عن اللباب (قوله ولو سبعا) اسم لكل محتطف منتهب جارح قاتل عاد عاده وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق السبعة والحشرات سواء كان سبعا أم لا ولو خنزيرا أو قرذا أو فليلا كما في الجمع بجر ودخل فيه سباع الطير كالبازي والصقرو قيد بغير الصائل لما ساقى أنه لو صال لا شيء بقتله (قوله أو مستأنسا) عطف على سبعا

(اودل عليه قاتله) مصدقاه  
غير عالم واتصل القتل بالدلالة  
أو الإشارة والدال والمشير باق  
على احرامه وأخذه قبل أن  
ينقل عن مكانه (بدء أو عودا  
سهوا أو عمدا) مباحا أو عملوكا  
(فعليه جزاؤه ولو سبعا غير صائل  
أو مستأنسا أو حاما)



أى ولو طيما مستأنسا لان استئناسه عارض والعبدة للاصل كما مر (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف مالك فيه فانه يقول لاجزاء فيه لانه ألوف لا يطعم بجناحيه الباط (قوله كما يلزمه) أى المضطر الى الأكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أى فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد والقنوى على الأقل كما فى الشربلالية ح قلت ورجحه فى البحر أيضا بأن فى كل الصيد ارتكاب حرمتين الأكل والقتل وفى أكل الميتة ارتكاب جرمة الأكل فقط اه والخلاف فى الأولوية كما هو ظاهر قول البحر عن الخانية فالمتة أولى اه والمراد بالجرمة والحرمين ما هو فى الأصل قبل الاضرار اذ لا حرمه بعده (قوله والصيد على مال الغير) ترجيح الحق العبد لاقتضائه زيلعى (تنبيه) فى البحر عن الخانية وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعه وبشر أن الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوى وقال الكرخى هو بالخيار (قوله ولحم الانسان) أى لكرامته ولأن الصيد يحل فى غير حلاله الاحرام والادى لا يحل بحال ح (قوله قبل والخنزير) بالجر عطف على الانسان وعبرة البحر عن الخانية وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير اه وأفاد الشارح ضعفها لكن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر فوجه الضعف ظاهر لانه كما فى الميتة فيه ارتكاب جرمة الأكل فقط والافلا لانه صيد أيضا فاصطيد غيره أولى لان فى كل ارتكاب حرمتين لكن حرمته أشد غذا ما ظهر لى وفى البحر عن الخانية والكلب أولى من الصيد لان فى الصيد ارتكاب المحظورين (قوله ولو الميت نيسا الخ) غير منصوص فى المذهب بل نقله فى النهر عن الشافعية (قوله الصيد المذبوح أولى) أى ما ذبحه محرّم آخر أو ذبحه هو قبل الاضرار لان فى أكله ارتكاب محظور واحد بخلاف اصطيد غيره فلا كل (قوله وبغرم أيضا الخ) أى يغرم الذابح قيمة ما أكله زيادة على الجزاء لو كان الأكل بعد أداء الجزاء أما قبله فدخل ما أكل فى ضمان الصيد فلا يجب له شئ بانفراده ولا فرق بين أكله واطعام كلابه وقال لا يغرم بأكله شيئا ونعاسه فى النهر قال فى اللباب ولو أكل كل منه غير الذابح فلا شئ عليه ولو أكل الحلال بما ذبحه فى الحرم بعد الضمان لاشئ عليه للأكل (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان) أى ما جعله العدلان قيمة للصيد فاصدرية أو ما قومه به على انها موصولة والأول أولى فافهم ويقوم بصفته الخلقية على الرابع كلالحة والحسن والتصويت لا ما كانت يصنع العباد الا فى تضمن قيمته لمالكه فيقوم بها أيضا الا اذا كانت للهو كنشر الديك ونفخ الكباش فلا تعتبر كفى الجارية المغنية والمراد بالعدل من له معرفة وبصيرة بقيمة الصيد لا العدل فى باب الشهادة بجر ملخصا واطلق فى كون الجزاء هو القيمة فشمى الصيد الذى له مثل وغيره وهو قولهما وخصه محمد بما لا مثل له فوجب فيما له مثل مثله فى نحو الظبي شاة والغنم بدنة وفى حمار الوحش بقرة وتوجيه كل فى المطولات (قوله وقيل الواحد ولو القاتل يكنى) الاولى اسقاط قوله ولو القاتل لانه بحث من صاحب البحر وقال بعده لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه على أن صاحب اللباب صرح بخلافه حيث قال وبشرط لتقوم عدلان غير الحافى وقيل الواحد يكنى اه وعكس فى الهداية حيث اكنى بالواحد وعبر عن المثنى بقيل ميلا الى أن العدد فى الآية للأولوية وتبعه فى التبيين للزيلعى والمرج والجوهره والسكافى وهو ظاهر العناية أيضا فافهم وما شئ عليه المصنف واللباب استظهره فى الفتح وقال فى المراج عن المسوط على طريقة القياس يكنى الواحد للتقويم كما فى حقوق العباد وان كان المثنى أحوط لكن تعتبر حكومة المثنى بالنص اه ومنله فى غاية البيان ومقتضاه اختيار المثنى وعزافى البحر والنهر تصحيحه الى شرح الدرر وأنه من جهة اقتضائه عليه متناوبه اندفع اعتراض الشربلالى عليهم ما بان لم يصرح فى الدرر بتصحيحه والمراد بالدرر للمناخسر ومثله فى درر البحار للقنوى ومثلى فى شرحها غير الاذكار على الاكتفاء بواحد (قوله فى مقتله) أى موضع قتله قال فى المحيط وعلى رواية الاصل اعتبر مع المكان الزمان فى اعتبار القيمة وهو الاصح نهر (قوله فالو للتوزيع الخ) أى أن المعتبر هو مكانه ان كان يباع فيه الصيد والا فالمعتبر هو أقرب مكان يباع فيه لان العدلين يخبران فى تقويمه مطلقا (قوله فى سبع) أى غير صائل كما مر أما الصائل فلا شئ فى قتله كما سيأتى (قوله أى حيوان لا يؤكل) تفسير مرادوا الا لسبع أخص كما علت من تفسيره الذى قد سناه ولا بد من زيادة وليس من الفواسق السبعة والخشرات كما مر (قوله على قيمة شاة) المراد بها هئنا دى ما يجرى فى الهدى والضحية وهو الجذع من الضأن بجر (قوله أكبر منها) الاولى

ولو (مسرولا) بفتح الزا وما فى رجله  
ويش = السراويل (وهو  
مضطر الى اكله) كما يلزمه  
القصاص لو قتل انسانا أو اكل  
لحمه ويقدم الميتة على الصيد  
والصيد على مال الغير ولحم  
الانسان قبل والخنزير ولو الميت  
نيسا لم يحل بحال كما لا ياكل طعام  
مضطر آخر وفى البرازية الصيد  
المذبوح أولى اتفاقا اشباهه وبغرم  
أيضا ما أكله لو بعد الجزاء (و)  
الجزاء (هو ما قومه عدلان) وقيل  
الواحد ولو القاتل يكنى (فى مقتله  
أولى أقرب مكان منه) ان لم يكن  
فى مقتله قيمة فالو للتوزيع لانتخير  
(و) الجزاء (فى سبع) أى حيوان  
لا يؤكل ولو خنزير أو فيلة (لا يزداد  
على) قيمة (شاة وان كن) السبع  
(أكبر منها)

أكثر قيمة منها لأن ما ذكره انما يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة (قوله ليس الاباراقه الدم) أي دون  
 اللحم لأنه غير مأكل أو أماناً كقول اللحم فقيمة فساد اللحم أيضاً فوجب قيمته بالغة ما بلغت نهر عن الخائنة  
 (قوله وكذا) أي كما أنه لا يزداد على قيمة الشاة وإن كان السبع أكثر قيمة منها فكذلك لو كان معلماً لا يضمن ما زاد  
 بالتعليم لحق الله تعالى أمواله كان معلوماً كقيمة ثالثة لمالكه معلوماً وقيد بالتعليم لأنه يضمن لحق الله تعالى  
 أيضاً زيادة الوصف الخلق كالحسن والملاحة كما في الحمامة المطوقة كما مر (قوله ثم له أي للقاتل الخ) وقبل  
 الخيسار للعدلين وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هدياً متعددة فذبح هدياً وأطعم عن  
 هدي وصام عن آخر وكذا ولو بلغت هديين أن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى  
 بالآخر أي الكفار أن شاء أو جمع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة أن شاء اشتراها أو اشترى سبع شياه  
 والأول أفضل وإن فضل شيء من القيمة أن شاء اشترى به هدياً آخر إن بلغه أو صرفه إلى الطعام أو صام وتعامه  
 في اللباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أي بالحرم والمراد من الكعبة في الآية الحرم كما قال المفسرون نهر  
 فلوزجحه في الحل لا يجوز به عن الهدى بل عن الطعام فيشترط فيه ما يشترط في الطعام وأفاد بالذبح أن المراد  
 التقرب بالاراقه فلوسرق بعده أجزاءه لا لو تصدق به حدا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز التصديق بكل لجه أو بما  
 غرمه من قيمة أكله عني مسكين واحد بحر (قوله ولوذبتا) تقدم في المصنف أن المذني به قول الثاني  
 أنه لا يصح دفع الواجبات إليه (قوله نصف صاع) حال أو مفعول الفعل محذوف أي وأعطى لأن تصدق  
 لا يعتد بنفسه الآن يضمن معنى قسم مثلاً (قوله كالنطرة) الظاهر أن التشبيه انما هو في المقدار لا غير  
 كما جرى عليه الزياحي وغيره فلا يرد ما في الحرم أن الاباحة هنا كافي كسما في أفاده في النهر (قوله  
 أو أكثر) كان يكون الواجب ثلاث صيعان مثلاً دفعها إلى مسكينين وكذا لو دفع الكل إلى واحد لكنه سياتي  
 التصريح به فافهم (قوله بل يكون نطوقاً) أي يكون الجميع في صورة الأقل والزيادة على نصف صاع  
 كل مسكين في صورة الأكثر نطوقاً ح (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الطعام فدل أنهم يجوزان في الحل  
 والحرم ومنفرداً أو متتابعاً بالاطلاق النص فيهما بحر (قوله أقل منه) بأن قتل يربوعاً أو عضنوراً فهو مخير  
 أيضاً بحر (قوله تصدق به) أي على غير الذين أعطاهم أو لا شرح اللباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرار  
 مع قوله لا أقل منه (قوله قال المصنف تبع البحر الخ) عبارة البحر وقد حققنا في باب صدقة الفطر أنه يجوز  
 أن يفرق نصف الصاع على مسكينين على المذهب وأن القائل بالمنع الكرخي فينبغي أن يكون كذلك هنا  
 والنص هنا مطلق فيجوز على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالنطرة لأن العدد منصوص عليه  
 هـ وحاصله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مسكينين لاطلاق النص وقياساً على الفطرة إذا أعطى  
 كل الواجب لمسكين واحد لتنويت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام مسكينين لكن لا يفتي أن جواز  
 التفريق بخلاف لمعامة كتب المذهب على أن إطلاق النص يحمل على المعهود في الشرع وهو دفع نصف  
 الصاع لفقير واحد تأمل (قوله وتكني الاباحة هنا) أي بخلاف الفطرة كما مر قال في شرح اللباب وهذا  
 عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق  
 عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الاباحة بخلاف ما يفتيهم طعاماً بقدر الواجب  
 ويمكنهم منه حتى يستوفوا أكثرين مشبعين غداً وعشاءً وإن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز  
 والمستحب كونه مأدوماً لا يشترط الإدام في خبز البر واختاف في غيره وتعامه فيه وانظر لولم يستوفوا إلا كثنين  
 بما صنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يزيد إلى أن يشبعوا والظاهر نعم تأمل (قوله كدفع القيمة)  
 في دفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كما في العين بحر لكن لا يجوز أدا  
 المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسطى  
 أو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل  
 الباقي شرح اللباب قلت والمنصوص هو البر والشعير ودقيقهما وسويقهما والنهر والزيب بخلاف نحو الذرة  
 والماش والعسل فلا يجوز الا باعتبار القيمة وكذا الخبز فلا يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصحيح كما في شرح  
 اللباب (قوله ولأن يدفع الخ) قال في شرح اللباب ولو دفع طعام ستة مسكينين إلى مسكين واحد في يوم

لأن الفساد في غير المأكول  
 ليس الاباراقه الدم فلا يجب فيه  
 الأدم وكذا الوقت لمعلمه لحق  
 الله غير معلم ولما لم يكن معلماً (ثم له) أي  
 للقاتل (أن يشتري به هدياً ويذبحه  
 بمكة أو طعاماً يتصدق به) إن شاء  
 (على كل مسكين) ولو ذمياً (نصف  
 صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير)  
 كالنطرة (لا يجوز) (أقل) أو أكثر  
 (منه) بل يكون نطوقاً (أو صام  
 عن طعام كل مسكين يوماً وإن  
 فضل عن طعام مسكين) أو كان  
 الواجب ابتداءً أقل منه (تصدق  
 به أو صام يوماً) بدله ولا يجوز أن  
 يفرق نصف صاع على مسكينين  
 قال المصنف تبع البحر هكذا  
 ذكره هنا وقد تم في النطرة  
 الجواز فينبغي كذلك هنا وتكني  
 الاباحة هنا كدفع القيمة (ولا  
 أن يدفع) كل الطعام (إلى  
 مسكين واحد هنا) بخلاف الفطرة  
 لأن العدد منصوص عليه (كما  
 لا يجوز دفعه) أي الجزاء

دفعه واحدة أو دفعات فلا رواية فيه واختلف المشايخ فيه وعامتهم لا يجوز الا عن واحد وعليه القوي اه  
واحتراز بقوله في يوم عمالود دفع الى واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع فانه يجوز له عندنا كما صرح به قبله  
ولا يفتي أن المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع الكيل الى مسكينين يكفي عن اثنين فقط والباقي نطق كما مر في  
قوله أو أصغر منه (قوله الى من لا تقبل شهادته له) عدل في البحر عن تعبیرهم بهذا الى التعبير بقوله الى  
أصله الخ وقال انه الاولى فلذا تبعه المصنف لكن خالفه الشارح لانه أخصر وأظهر لشعوله مملوك ولا يرد النقص  
بالشرك لانه انما لا تقبل شهادته له فيما هو مشترك بينهما لا مطلقا فافهم (قوله وهذا) أي عدم جواز الدفع  
الى أصله الخ (قوله كما مر في المصرف) أي في باب مصرف الزكاة وغيرها حيث قال ولا الى من بينهما ولاد  
أو زوجة الخ فذلك في ذلك الباب صريح في انه الحكم في كل صدقة واجبة فافهم (قوله ووجب بجرحه)  
أفاد بذكره بعد ذكر القتل انه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته ولا حياته فلا استحسان أن يلزمه جميع القيمة  
احتياطا كن أخذ صيد من الحرم ثم أرسله ولا يدري أدخل الحرم أم لا محبط ولو برئ من الحرم ولم يبق له  
أثر لا يسقط الجزاء بدائع وفي المحيط خلافة واستظهر في البحر الاول ومشي في الباب على الثاني وقواء في النهر  
(قوله ما نقص) فيقوم محججا ثم ناقصا فيشتري بما بين القيمتين هديا أو بصوم ط عن القهستاني قال وهذا  
للمخرج الجرح ونحوه عن حيز الامتناع والاضمن كل القيمة اه ولولم يكفر حتى قتله ضمن قيمته فقط وسقط  
نقصان الجراحة كما حققه في الفتح تعالى بدائع على خلاف ما في البحر عن المحيط ونماه فيما علقته عليه (قوله  
حتى خرج عن حيز الامتناع) عبر تعالى للدرر بحرف الغاية دون التعليل لأن المراد بالريش والقوائم جنسهما  
الصادق بالقليل منهما اذ لا شك أنه لا يشترط في لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد  
ما يخرج عن حيز الامتناع أي عن أن يبقى محتفيا بنفسه فافهم والحيز كما في الصحاح بمعنى الناحية فهو هنا مقسم  
كما في القهستاني فهو كظهر في قولهم ظهر الغيب ولا وجه للقول بأنه من اضافة المشبه به للمشبه فافهم  
(قوله غير المذور) بكسر الهمزة والفتح يعني الفاسد قدي به لانه لو كسر بيضة مذرة لاشئ عليه لان ضمانها ليس لذاتها  
بل لعرضية أن تصير صيدا وهو مفقود في الفاسدة ولو كان لقشرها قيمة كبعض النعام خلافا لما قاله الكرماني  
لان المحرم غير منهي عن التعرض للقشر كما في الفتح بحر ملخصا (قوله وخروج فرخ خيت به) معطوف  
على قوله بنفق قال في الباب وان خرج منها أي من البيضة فرخ خيت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شئ في البيضة اه  
وقوله به متعلق بمت قال في البحر وقيد بقوله به لانه لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة  
ولا للبيض لعدم العرضية اه ولولم يعلم أن موته بسبب الكسر أو لا فالقياس أن لا يفرم غير البيضة لان حياة  
الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عليه قيمة الفرخ حيا عناية (قوله وذبح حلال صيد الحرم) سبيد  
المصنف هذه المسألة وتكلم عليها هناك (قوله وحلبه لبنه) لان اللبن من أجزاء الصيد فتجب قيمته  
كما صرح به في النقاية والملتقي وكذا لو كسر بيضة أو جرحه بضمين كما في البحر ثم ان ذكر الشارح المفعول وهو  
لبنه يفيد أن الحلب مصدر مضاف الى ضمير الفاعل وهو الحلال مع انه غير قيد فلورث ذكر لبنه وجعل المصدر  
مضافا الى ضمير المفعول وهو الصيد كان أولى لانه يشمل حينئذ ما اذا كان الحالب محرما لكنه لا يختص بصيد  
الحل تأمل (قوله وطلع حشيشه وشجره) ذكر النووي عن أهل اللغة ان العشب والحل بالقصير اسم للرطب  
والحشيش لليابس وان الفقهاء يطلقون الحشيش على الرطب أيضا مجازا باعتبار ما يؤول اليه اه وفي الفتح  
والشجر اسم للقائم الذي يجث فيتموفاذا جف فهو حطب اه واطلق في القاطع فشم الحلال والمحرم وقيد  
بالقطع لانه ليس في المقلوع ضمان وأشار بضمين قيمته الى انه لا مدخل للصوم هنا والى انه يملكه باذنه الضمان  
كما في حقوق العباد ويكره الانتفاع به ببيع وغيره ولا يكره للمشتري ونماه في البحر (قوله غير مملوك ولا منبت)  
اعلم أن النبات في الحرم أما جاف أو منكسر أو أذخر أو غيرها والثلاثة الاول مستثناة من الضمان كما يأتي  
وغيرها أما أن يكون ابنه الناس أو لا والاو لا شئ فيه سواء كان من جنس ما يفتيه الناس كالزرع أو لا كما  
غيلان والثاني ان كان من جنس ما يفتونه فكذلك والا فقيه الجزاء فافهم الجزاء هو النبات بنفسه وليس  
بما يستنبت ولا منكسر ولا جاف ولا أذخر كما قرره في البحر وذكر أن المراد من قول الكثر غير مملوك هو النبات  
بنفسه مملوك أو لا لئلا يرد عليه ما لو نبت في ملك رجل ما لا يستنبت كما غيلان فانه مضمون أيضا كما نص عليه

(الى من لا تقبل شهادته له كاصله

وان علا وفرعه وان سفل وزوجته

وزوجها وهذا هو الحكم في

كل صدقة واجبة كما مر في

المصرف (ووجب بجرحه وتنق

شعره وقطع عضوه ما نقص) ان لم

يقصد الاصلاح فان قصده كتحصيل

حاجة من سنور او شبكة فلا شئ

عليه وان ماتت (و) وجب (بنفق

ريشه وقطع قوائم) حتى خرج

عن حيز الامتناع (وكسر بيضة)

غير المذور (وخروج فرخ خيت به)

أي بالكسر (وذبح حلال صيد

الحرم وحلبه) ابنه (وقطع حشيشه

وشجره) حال كونه (غير مملوك)

يعني النبات بنفسه سواء كان

مملوكا أو لا حتى قالوا لو نبت في

ملكه أم غيلان

في الحبس وما أجاب به في النهر لم يظهر في وجه صحته فلذا خالف الشارح عاده ولم يتابعه بل تابع الجبر وبأني  
 قريبا في الشرح (قوله فقطعها انسان) لم يذ كر ما اذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمدانه قال في أم  
 غيلان تنبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه أن لا يجب عليه جزاء  
 لكنه مخالف لما مر من أن كل ما ينبت بنفسه ولم يكن من جنس ما ينبت فيه القيمة سواء كان مملوكا  
 أو لا فينبغي أن تلزمه قيمة واحدة لحق الشرع أفاده فوح افندي وصرح في شرح الباب بضمائه جازما به  
 (قوله بناء على قوله ما الخ) أما على قول الامام ان أرض الحرم سوائب أي أوقاف في حكم السوائب  
 فلا يتصور قولهم لو نبت في ملكه بحر وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فلو من جنسه  
 الخ) لأن الذي ينبت فيه الناس غير مستحق للامن بالأجاء وما لا ينبتونه عادة اذا انبتوه التحق بما ينبتونه عادة  
 فكان مثله يجامع انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كما في الهداية والعناية شر بلا لية  
 (قوله كقوله) أي اذا انتقلت شجرة ان كانت عروقها لا تسقيها فلا شيء يقطعها الباب (قوله ولذا)  
 أي ليكون الشجر أو الحشيش الذي هو من جنس ما ينبت فيه الناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة  
 ط (قوله حل قطع الشجر المتمر) أي وان لم يكن من جنس ما ينبت فيه الناس يمكن ان كان له مالك توقف على  
 اجازته والا وجبت قيمته كما لا يخفى ط (قوله لأن انما رده الخ) بدل من قوله ولذا الخ لأن ما كان من جنس  
 ما ينبت فيه الناس اذا نبت بنفسه انما لا يجب فيه شيء لانه بمنزلة ما ينبتونه تأمل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله  
 في كل ما ذكر أي قيمة ما تلفه في كل ما ذكر من المسائل الثمانية في الاولين والخامسة قيمة الصيد وفي  
 الثالثة البض وفي الرابعة الفرخ وفي السادسة الابن وفي السابعة الحشيش وفي الثامنة الشجر (قوله  
 الا ما جفأ وانكسر) أي فلا يضمنه القاطع الا اذا كان مملوكا فيضمن قيمته لمالكه كما في شرح الباب والجاف  
 بالجيم اليابس وقد مر انه يسمى حطبيا (قوله أو شرب فسطاط) أي خيمة ومثله ما لو ذهب بمشبه أو مشى  
 دوابه كما في الباب (قوله لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه  
 تبع بعد قوله لاغضنه كما في بعض النسخ (قوله والعبرة للاصل الخ) في الجرعن الاجناس الاغصان تابعة  
 لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون أصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع الاغصان القيمة  
 الثاني عكسه فلا شيء عليه فيهما الثالث بعض الاصل في الحل وبعضه في الحرم ضمن سواء كان الغصن من جانب  
 الحل أو الحرم اه (قوله والعبرة لمكان الطائر) أي لمكانه من الشجرة لا لاصلها لأن الصيد ليس تابعها لها  
 ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الغصن به مع أن مرجعه الطائر قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص  
 الطير اه ح (قوله والا لا) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شيئا من الحل والحرم  
 فالعبرة للحرم ترجيح الحائط كما يعلم من نظائره ط (قوله القائم) محترز ما يذ كره من النائم ولو قال والعبرة  
 لقوائم الطير لمكان أخضر وأعم لانه يفيد حكم ما اذا كانت في الحل ط (قوله وبعضها ككلها) أي لو كان  
 بعض قوائم في الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال في شرح الباب أي من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم  
 في الحل أو الحرم وهذا في القائم لأحاجة اليه مع قوله سابقا القائم ط (قوله ولو كان نائما فالعبرة لرأسه)  
 مقتضاه أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع  
 المبيع والمحترم انه من صيد الحرم لأن القاعدة ترجيح المحرم وعباردة البحر كالصريحة فيما قلنا وكذا قوله في الباب  
 لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري أي جزء كان وقال  
 الكرماني لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم يضمن لأن العبرة لرأسه وهو موهم ان الجزء المعبر هو الرأس  
 لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائم يكون بمنزلة شيء ملق وقد اجتمع فيه الحل والحرم فيرجح  
 جانب الحرمة احتياط في البدائع انما تعتبر القوائم في الصيد اذا كان قائما عليها وجميعه اذا كان مضطجعا اه  
 وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضي أن الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك  
 ففي المبسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم اه فافهم (قوله والعبرة  
 لحالة الرمي) أي المعتبر في الرمي حالة الرمي لا حالة الوصول عند الامام حتى لو رمى مجوسا الى صيد فاسلم  
 ثم وصل السهم اليه لا يؤكل ولو رمى مسلم فارتدت وصل السهم يؤكل ح عن البحر (قوله الا اذا رماه الخ)

فقطعهما انسان فعليه قيمة  
 لما لكها واخرى لحق  
 الشرع بناء على قولهما المقتضى به  
 من تملك أرض الحرم (ولا منبت)  
 أي ليس من جنس ما ينبت فيه الناس  
 فلو من جنسه فلا شيء عليه كقوله  
 وورق لم يضر بالشجر ولذا حل  
 قطع الشجر المتمر لان انما رده اقيم  
 مقام الانبات (قيمه) في كل  
 ما ذكر (الا ما جفأ) أو وانكسر  
 لعدم النماء أو ذهب بمشعر كانوا  
 أو شرب فسطاط لعدم امكان  
 الاحتراز عنه لانه تبع (والعبرة  
 للاصل لا الغضنه وبعضه) أي  
 الاصل (كهو) ترجيح الحرمة  
 (والعبرة لمكان الطائر فان كان)  
 على غصن بحيث (لو وقع) الصيد  
 (وقع في الحرم فهو صيد الحرم  
 والا لا ولو كان قائما الصيد)  
 القائم (في الحرم ورأسه في الحل  
 فالعبرة لقوائم) وبعضها ككلها  
 (لأرأسه) وهذا في القائم ولو كان  
 نائما فالعبرة لرأسه اسقوط اعتبار  
 قوائمه حينئذ فاجتمع المبيع والمحرم  
 والعبرة لحالة الرمي الا اذا رماه  
 من الحل ومز السهم في الحرم  
 يجب الجزاء استحيانا بدائع  
 (ولو شوى يضا وجرا) أو حلب  
 لبن صيد (فمنه لم يحرم أهله)

أقول قال في اللباب ولوروى صيدا في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن ولورماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فأتى فيه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يحل أكله ولو كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فز فيها السهم لاشئ عليه اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو المسألة الأخيرة كما هو المتبادر مع أنه قد جزم في البحر أيضا بأنه لاشئ فيها من غير حكمة استحسان أو قياس وانما حكمي ذلك في المسألة الأولى حدث نقل أولا عن الخليفة وجوب الجزاء وأنه اختلف كلام المبسوط في موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسألة مستثناة من أصل أبي حنيفة فان عنده المعتبر حالة الرمي الا في هذه المسألة خاصة ثم نقل عن البدائع أن الوجوب استحسان وعدمه قياس ووفق به بين كلامي المبسوط وكذا صرح القاري عن المرامى بأنها مستثناة احتياطا في وجوب الضمان وبه طهر أن الشارح اشبه عليه احدى المستثنين بالآخرى وسببه الى ذلك صاحب النهر ولا يصح حمل كلامه على ما اذا مر السهم في الحرم وأصاب الصيد في الحرم لانه ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تسكن المسألة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لاشئ فيه قياسا واستحسانا وما نقله ح عن البحر لم أره فيه وان كان الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم يصير قوله ومر السهم في الحرم لافائدة فيه فافهم (قوله وجازيعة الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم أو شجرة وأدى قيمته ما كره ويكره بيعه قال في الهداية لانه ملكه بسبب محظور شرعا فلو أطلق له يجهل بطريق الناس الى مثله لانه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه أي لانه يبيع ميتة (قوله لعدم الذكاة) عليه لجواز أكله وبيعه أي لانه لا يقتصر الى الذكاة فلا يصير ميتة ولذا يباح أكله قبل الشئ بحر عن المحيط (قوله بخلاف ذبح النحر) أي ذبحه صيدا الحل أو الحرم وقوله أو صيدا الحرم عطف على الحرم أي وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال أو محرم فالمصدر في المعطوف عليه مضاف الى فاعله وفي المعطوف الى منعوله رف نسخة أو حلال صيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم ميتة أحد فويل كما استعرفه (قوله ولا يرعى حشيشه) أي عندهما وجوزة أبو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه متعذر وتعامه في الهداية ونقل بعض الخشيش عن الرهان تأييد قوله بما حاصله ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للاذخر وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة اليه ثم عودهم فلا يبقى من النهار وقت تشبع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لم يحتمل خلاها ولا يعرضد شوكها وسكوته عن نقي الرعي اشارة لجواز ذوالالبينة ولا مساواة بينهما يلحق به دلالة اذا قطع فمل العاقل والرعي فعل الجماء وهو جبار وعمله عمل الناس وليس في النص دلالة على نقي الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرعي فعل الجماء نظر لانهم الوارثت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارسلها للرعي وهو مضاف اليه (قوله بمحمل) كقصل ما يحصده الزرع (قوله الا الاذخر) بكسر الهمزة وانحاء وسكون الدال المعجبتين ثبت بمكة طيب الرائحة له قصبان دقاق ينفق بها البيوت بين الخشبات ويستبد الخلاء في القبور بين اللبنة قهستانى لمخاض ووجه استثنائه في الحديث مذکور في البحر وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا للاباحة لمقابلتها بالحرم لا لما تركه أولى فارى (قوله وبقتل الخ) متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشمل المباشرة والتسبب التصدي كما أفاده بقوله لتموت احترازا عما لو لم يقصد بالبقاء النوب القتل كما لو غسل ثوبه فمات وكالقاء النوب القاءا ولان الموجب ازالته عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقلملة ما دون الكثير الا في بيانه وفصل في اللباب بأن في الواحدة تصدق بكسرة وفي اللتين والثلاث قبضة من طعام وفي الزائد مطلقا نصف صاع (قوله والجراد كالقمل) قال في البحر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبغي أن يكون كالقمل في الثلاث وما دونها تصدق بما شاء وفي الاكثر نصف صاع وفي المحيط يملأ أصاب جرادة في احرامه ان صام يوما فقد زاد وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي أن يكون القمل كذلك في حق العمد لما علم أن العبد لا يكثر الا بالصوم اه ولا يخفى أن ما في المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض النهر (قوله الا العقق) هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والفاق قاموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع الذي في ظهره

ونجزيه ويكره ويجعل ثمنه في القداء ان شاء لعدم الدكاة بخلاف ذبح النحر أو صيد الحرم فانه ميتة ولا يرعى حشيشه (بدابة ولا يقطع) لا يحل الا الاذخر ولا بأس بأخذ كائنه لانها كالخلاف (وبقتل قملة) من بدنه أو القسما أو القاء ثوبه في الشمس لتموت (تصدق بما شاء) جرادة ويجب الجزاء فيها أي القملة (بإدلالة كما في الصيد) يجب (في الكثير منه نصف صاع) الكثير هو الزائد على ثلاثة والجراد كالقمل بحر (ولا شئ يقتل غراب) الا العقق على الظاهر ظهيرة

أوبطنه بياض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لأنه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشغل بجيفة حين أرسله ليأتى بخبر الأرض والاعمى وهو في رجله أوجناحه أوبطنه بياض أوجرة والزراع ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذى يأكل الحب ح عن القهستاني (قوله ونعيم البحر) حيث جعل العتق كالغراب واعتص على قول الهداية أنه لا يسمى غراباً ولا يتدى بالأذى بقوله فيه نظر لأنه دائماً يقع على دبر الدابة كفى غاية البيان (قوله رده في النهر) أى بما فى المعراج من أنه لا يفعل ذلك غالباً وما فى الظهيرة حيث قال وفى العتق روايتان والظاهر أنه من الصيد اه (قوله وكب عقور) قيده بالعقور اتباعاً للعديث والألفا للعقور وغيره سواء أهلبا كان أو وحشياً بحر (قوله أى وحشياً) ليس تفسير للعقور بل تقييد له أى لأن العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يطر شره واذاؤه قهستاني (قوله أما غيره) أى غير الوحش وهو الأهل فليس بصيد أصلاً فلا معنى لاستثنائه لكن قد منع الفتح أن الكب مطلقاً ليس بصيد لأنه أهلى فى الأصل وأيضاً فإن العقرب وما بعده ليس بصيد أيضاً (قوله وبعض) هو صغير البق ولا شئ يقتل الكارو الصغير ثم لا يلية (قوله لكن لا يحل الخ) استدراك على الإطلاق فى النمل فإن ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى وهذا الحكم عام فى كل ما لا يؤذى كإسره حواهيه فى غير موضع ط (قوله أى إذا لم تضر) تقييد للذي ذكره فى النهر اخذاً بما فى الملتقط إذا كثرت الكلاب فى تربة وأنشرت بأهلها أمراً بابها يقتلها فإن أبا رفع الأمر إلى القسائى حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراس) جمع فراشة وهى التى تهافت فى السراج قاموس (قوله ووزغ) هو سام ابرص يشديد ليم (قوله وأم حنين) بمهمله منخومة فوحدة مفتوحة فتحمة على وزن زبريد وية تشبه الضب (قوله وكذا جميع هوام الأرض) الأولى ابدال جميع بياق لأن ما قبله من الهوام وهى جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد تطلق على موز ليس له سم كالقمل اه أما الحشرات فهى جمع حشرة وهى صغار دواب الأرض كفى الديوان ط عن أبى السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان محتلف عادة (قوله أى حيوان) أشار إلى ما فى النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لأن غيره إذا صال لاشئ يقتله ذكره شيخ الإسلام فكان عدم التخصيص أولى إذا المنهوم معتبر فى الروايات اتفاقاً اه لكن ينبغى تقييد الحيوان بغير الماء كقول لما فى البحر من أن الجمل لو صال على إنسان فقتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت لأن الأذن فى قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجمل فلم يحصل الأذن من صاحبه (قوله صائل) أى قاهر وحامل على الحر من الصولة أو الصالة بالهمزة قهستاني وقيد به لما مر من أن غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما فى البدائع من أن هذا أى عدم وجوب شئ إنما هو فيما لا يتدى بالأذى كالنصب والتعلب وغيرهما أما ما يتدى به غالباً كالأسد والذئب والنمر والقهد فللحرم قتله ولا شئ عليه قال بعض المتأخرين أنه بمذهب الشافعى أنب نهر قت والقائل ابن كمال لكن ذكر فى النسخ أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه فى ظاهر الرواية ثم قال ثم رأيناه رواية عن أبى يوسف قال فى الخائسة وعن أبى يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفى ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكب والذئب اه فافهم (قوله كما تلزمه قيمته) أى بالغة ما بلغت لما لا يدعى قيمة لله تعالى لا تجاوز قيمة شاة بحر قت هذا لو غير صائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شئ فلذا اقتصر الشارح على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) أى للحرم (قوله ولوأبوها ظنياً) أخرج الآم إذا كانت طيبة فإن عليه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله وبط أهلى) هو الذى يكون فى المساكن والحياض لأنه ألو ف بأصل الخلقة احتراز عن الذى يطير فإنه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لحرم) اللام للتعليل أى ولو صاده الحلال لأجل الحرم بلا أمره خلافاً للامام مالك كفى الهداية (قوله وذبحه فى الحل) أما لو ذبحه فى الحرم فهو ميتة كما قدمه وفى الباب إذا ذبح محرم أو حلال فى الحرم صيداً فذبحته ميتة عندنا لا يحل أكلها له ولا لغيره من محرم أو حلال سواء اصطاده هو أى ذابحه أو غيره محرم أو حلال ولو فى الحل فلو أكل المحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلا شئ عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه فى الحرم بعد الضمان لاشئ عليه لالا كل ولو اصطاد حلال فذبحه له محرم أو اصطاد محرم فذبحه له

ونعيم البحر رده فى النهر (وحدة)

بكسر ففتحين وجوز البرجندى

فتح الحاء (وذئب وعقرب وحية

وفارة) بالهمز وجوز البرجندى

التسهيل (وكب عقور) أى وحشياً

أما غيره فليس بصيد أصلاً

(وبعض ونمل) لكن لا يحل

قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لم يحل

قتل الكب الأهلى إذا لم يؤذى

والأمر بقتل الكلاب منسوخ

بما فى النسخ أى إذا لم تضر (وبرغوث

وقراد والحفنة) بضم ففتح

فسكون (وفرأس) وذباب ووزغ

وزنبور وقنفذ وصرصر وصباح

ليل وابن عرس وأم حنين وأم

أربعة وأربعين وكذا جميع هوام

الأرض لأنها ليست بصيد

ولا متولدة من البدن (وسبع)

أى حيوان (صائل) لا يمكن

دفعه إلا بالقتل فلو أمكن بغيره

فقتله لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته

لوما لو كذا (وله ذبح شاة ولو أبوها

ظنياً) لأن الآم هى الأصل (وبقر

وبعير ودجاج وبط أهلى) وأكل

ما صاده حلال) ولو لحرم (وذبحه)

فى الحل (بلا دلالة محرم) لا

(أمره به) ولا عاتده عليه فله وحده

أحدهما حل لللال لا للمحرم



حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القارى اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر والذبح والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وان أذى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذكر قاضى خان أنه يكره أكله تنزيهاً في اختلاف المسائل اختلفوا فيها اذا ذبح الحلال صيداً في الحرم فقال مالك والشافعى وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبى حنيفة فقال الكرخى هو ميتة وقال غيره هو مباح اه (قوله على المختار) راجع لقوله لا للحرم وهذا ما رواه الطحاوى وقال الجرجاني لا يحرم وغاطه القندورى واعتقد رواية الطحاوى فتح وبجر (قوله وتجب قيمته بذبح حلال) هذا مكرر مع قوله سابقاً وذبح حلال صيد الحرم الا أنه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوز له الصوم ط وأراد بالذبح الاتلاف ولو تسبى على وجه العدوان فلو أدخل في الحرم بازياً فأرسله فقتل جوارح الحرم لم يضمن لانه أقام واجبا وما قصد الاطعام فلم يكن تعدياً في السب بل كان مأموراً بجر (قوله ولا يجوز له الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليفسد أن الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كما في البحر وفي اللباب فان بلغت قيمته هدياً اشتراها ان شاء وان شاء اشترى بها طعاماً فصدق به كما مر ويجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها مثلها بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للحرم (قوله لانه أغرامة) لان الضمان فيه باعتبار الخلل وهو الصيد فصار كغرامة الاموال بخلاف الحرم فان ضمانه جزاء الفعل لا الخلل والصوم يصلح له لانه كفارة بجر (قوله في دلالاته) أى دلالة الخلل ولو لحرم والفرق بين دلالة الحرم ودلالة الحلال أن الحرم التزم ترك التعرض بالأحرام فلما دل تركه ما التزمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا التزم من الحلال فلا ضمان بها كالأجنبي اذا دل السارق على مال انسان بجر (قوله ولو حلالاً) الاولى أن يقال وهو حلال كما قيده به في مجمع الانهر قال وانما قيده بما لا يظهر فائدة قد بدخول الحرم فان وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه عجز الإحرام يجب عليه كما في الإصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالاً ومحرمًا اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل اه ح والحاصل أن الكلام فيمن كن حلالاً في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده صيد وجب عليه ارساله وفي اللباب وشرحه اعلم أن الصيد يصير آمناً بثلاثة أشياء باحرام الصائد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو أخذ صيداً في الحل أو الحرم وهو محرم أو في الحرم وهو حلال لم يملكه وجب عليه ارساله سواء كان في يده أو قفصه أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء (قوله يعنى الجارحة) محترزه قوله لان كان في بيته أو قفصه (قوله وجب ارساله) قال في الجرائد ساقا (قوله أى اطارته) لو قال أى اطلاقه لكان أشمل تناول الوحش فن هذا الحكم لا يخص الطير اه ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فأحرم اغصاب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمة المالكه فلورده له برئ ولزمه الجزاء كذا في الدراية معزى الى المنتقى نهر قال في الامتاع وهذا غاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الضمان (قوله أو ارساله لحل وديعة) هذا قول ثان في تفسير الارسال حكاه التهسينانى بعد حكايته الاولى وعزاه للحنفية ويشكل عليه مسألة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان رده للمالكه وأيضاً فالرسول في حال أخذ الصيد هو في الحرم فلم يزمه ارساله وضمان قيمته للمالك كالمغاصب كما أفاده ط وأيضاً اعترضه ابن كمال بأن يدا المودع يد المودع لكن رده في النهر بما في فوائد القاهيرية أن يدا حادمه كرحله وحاصله أن المختار كون الصيد في يده الحقيقية ويده فيما عند المودع غير حقيقية بل هي مثل يده على ما في رحله أو قفصه أو خادمه لكن يرد عليه ما در عن ط وقد يجاب بأنه يمكنه أن يناول في طرف الحرم بان هو في الحل أو يرسله في قفص ثم اعلم أن الذى يظهر من كلامهم أن هذين القولين في المسألة الثانية فقط وهي من الحرم في الحل وفي يده صيداً أما الاولى وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسال بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه أن يرسله فيه أى في الحرم وتعليقه بأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمه الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما قدمناه عن اللباب من أن الصيد يصير آمناً بثلاثة أشياء الخ وكذا قول اللباب ولو أدخل محرم أو حلال صيداً في الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الا في فلو كان جارحاً الخ فانه لو كان له ايداع الجارح بعد ما أدخله الحرم لم يحزله ارساله مع العلم بأن عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول اللباب لو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل

على المختار (وتجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يجوز له الصوم) لانه أغرامة لا كفارة حتى لو كان الذاب محرمًا أجزأه الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالاته الا الاثم (ومن دخل الحرم) ولو حلالاً (أو أحرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) يعنى الجارحة (صيد وجب ارساله) أى اطارته أو ارساله لحل وديعة فهو سنانى

لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم امناف كيف اذا فودعه (قوله على وجه غير مضيع له) يفسره ما قبله فكان الاولى تأخير عنه كما فعل في شرحه على الملتقى حيث قال كان يودعه أو يرسله في قصص (قوله وفي كراهة جامع الفتاوى الى قوله لا يجب) ساقط من بعض النسخ وحاصله أن اعتناق الصيد أى إطلاقه من يده جائز أن أباحه لمن يأخذه وهو تقييد لقوله لأن تسيب الدابة حرام وقيل لأى لا يجوز باعتاقه مطلقا كما هو ظاهر إطلاق حرمة التسيب لانه وان أباحه فالأغلب أنه لا يقع في يد أحد فيبقى سائسة وفيه تضييع للمال وقوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه يحتمل معنيين الأول أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد فان أخذه أحد بعد الإباحة ملكه كما تقييده عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يخرج مطلقا لأن المليك مجهول لا يصح مطلقا أو الاقنوم معلومين لما في لقطه البحر عن الهداية ان كانت اللقطه شيئا يعلم أن صاحبها لا يطالبها كالتواضع الرمان يكون القاءه اباحة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف ولكن يبقى على ملك مالكه لأن المليك من المجهول لا يصح قال وفي البرازية للمالك أخذه امانه الا اذا قال عند الرمي من أخذه فهو له لقوم معلومين ولم يذ كر السرخسي هذا التفصيل اه فيمنع أن يكون اعتناق الصيد كذلك وتكون فائدة الإباحة حل الانتفاع به مع بقاءه على ملك المالك لكن في لقطه التارخانية ترك ذاب لقيمة لها من الهزال ولم يجها وقت الترك فأخذها رجل وأصلها فالقياس أن تكون لا تأخذ كقشور الرمان المطروحة وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لانها لو جوزنا ذلك في الحيوان لجوزنا في الجارية ترمى في الارض مريضة لقيمة لها فأخذها رجل وينفق عليها فيطوهرها من غير شراء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة أو بعتها من غير أن يملكها وهذا أمر قبيح اه ملخصا ومقتضاه أن غير الحيوان كالقشور يكون طرحه اباحة بدون تصرع وان يملكه الا أخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصرع بالاباحة كما هو مفهوم قوله ولم يجها وهذا خلاف ما ذكرناه عن البحر وعلى هذا يخرج ما في مختارات النوازل ويأتى قريبا قول ثالث وهو أن غير المحرم لو أرسله يكون اباحة لانه أرسله باختياره فيكون كقشور الرمان (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان اعتناق الصيد لا يجوز الا اذا أباحه لمن يأخذه بتقيد الاطارة أى لتي فسر بها الارسل بالاباحة ويؤيده قول المعراج ولو كان في يده فعليه ارساله على وجه لا يضيع فان ارسال الصيد ليس بمندوب كتسيب الدابة بل هو حرام الا أن يرسله للعلف أو يبيع للناس أخذه كذا في الفوائد الطهيرية اه وقال بعده على وجه لا يضيع بأن يحمله في بيته أو يودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما قدمناه عن القهستاني من حكاية القولين في تفسير الارسل أن من فسر به الاطارة لم يقيد بالاباحة لانه يقول ان الارسل واجب فلم يكن في معنى التسيب المحذور ومن فسر الارسل بالوديعة فكأنه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصيد بها فلا حاجة الى الاطارة المضيق للمالك لاندفاع الضرورة بدونها ولذا قال قاضي خان في شرح الجامع لو احرم والصيد في يده عليه أن يرسله لكن على وجه لا يضيع لان الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بإبطال الملك اه وكون الاباحة تنفي التضييع ممنوع لان الغالب على الصيد أنه اذا ارسل لا يصاد ثانيا فيبقى ملكه ضائعا والتسيب لا يجوز وانما يجب ارساله مطلقا فيما صاده وهو محرم كما مر لانه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك هذا ما ظهر لي وقد علمت مما قدمناه أن هذا كله فيما لو أخذ صيد احرما أو ما لو دخل به الحرم فانه يلزمه ارساله بمعنى اطارته وأنه ليس له ايداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله قتاتل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل وقال ح هو ظرف مبنى على الضم أى قبل الاطارة والعامل فيه الاباحة (قوله وأصلها) ليس بتقيد فيما يظهر لان المدار في التملك على الاباحة وقد يقال انما يقيد بمنع الاخذ لان قوله من أخذها فهي له ينزل هبة والأصلاح زيادة تمنع من الرجوع منها ويؤيده الرجوع اذا مانع ويحترز ط (قوله والقول له) أى للمالك أنه لم يجها لاحد لانه ينكر اباحة التملك وان برهن الاخذ أو نكل عن المين سلب لا تأخذ ط عن لقطه البحر (قوله لان كان في بيته أو وقفه) أى ولم يكن اصطاده في الاحرام أو ما لو اصطاده في الاحرام يلزمه ارساله بالاجماع معراج (قوله لجريان العادة) أى من لدن الصحابة الى الآن وهم التابعون ومن بعدهم يحرمون وفي بيوتهم حمام في أبراج وعندهم دواجن وطيور لا يطلون منها وهي احدى الحجج فدل على أن استبقاها في الملك محفوظة بغير اليد ليس هو التعرض المستنع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذى ألف

(على وجه غير مضيع له) لان تسيب الدابة حرام وفي كراهة جامع الفتاوى شري عصافير من الصيد وأعتقها جازان قال من أخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لانه تضييع للمال انتهى قلت وحينئذ فتقيد الاطارة بالاباحة قبل قتاتل انتهى وفي كراهة مختارات النوازل سبب دابته فأخذها آخر وأصلها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تسيبها هي لم يأخذها وان قال لاحاجة لي بها فله أخذها والقول له بيمينه انتهى (لا) يجب (ان كان) الصيد (في بيته) لجريان العادة الفاشية بذلك وهي من احدى الحجج

المكان من صبود وحشيات ومستأنسة (قوله ولو القفص في يده) أي مع خادمه أو في رحله معراج وقيل  
 ان كان القفص في يده يلزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف بكافي النهر قال ح والظاهر  
 أن مثله ما إذا كان الحبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فانه يأخذ الغلاف بيده لم يجعل  
 المصنف بيده فكذا يأخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله أخذه منه) صفة لانسان والضمير في منه للحبل  
 ومثله ما لو أخذه من الحرم بالاولى لانه لو كان غير مملوك لا يملكه الا أخذوا مملوكا أولى فافهم (قوله لانه لم يخرج  
 من ملكه) الاولى سطفه والاقصا على التعليل الثاني لانه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله  
 لانه ملكه وهو سلال) على لعدم خروج الصيد عن ملكه وسفهوه أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه  
 مع أن الحرم لا يملك الصيد فلو قال لانه أخذه وهو سلال لكان أحسن ح (قوله لما باتى) أي في قول  
 المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لانه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أي لأن الشرع  
 ألزمه بارساله فكان مضطرا شرعا اليه والمناسب عطفه بالاولى لانه على ثابته لقوله وأخذه الخ وقد عطل به  
 التمر تاشي كما عزاه اليه في الفتح وقال انه يدل على أنه لو أرسله من غير احرام يكون اباحة اه أي فليس له  
 أخذه من أخذه وان لم يصرح بالاباحة وقت ارساله لانه غير مضطر اليه فكان مجرد ارساله اباحة كالمقتور  
 الرمان كما قد ساءه (قوله فلو كان جارحا) تفريع على قوله وجب ارساله والجارح من الصيد ما له ناب  
 أو يخلب بصيده (قوله لنعله ما وجب عليه) وهو ارساله لا على قصد الاصطبار والمساله مفروضة فيما إذا  
 دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم بصيد وجب عليه ارساله بمعنى اطارته لانه صار  
 من صيد الحرم وليس له ايداعه والالكان الواجب الايداع في الجوارح دون الارسال لأن الجوارح عادت بها  
 قتل الصيد فيكون متعديا بارساله في الحرم (قوله فلو باعه) منفرع أيضا على قوله وجب ارساله والضمير  
 فيه للصيد الذي أخذه حلال ثم احرم أو دخل به الحرم لأن في قوله رد المبيع الخ أشارة الى أن المبيع فاسد  
 لا باطل كما نص عليه في الشرع بلالية عن الكافي والرايحي بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فان بيعه  
 باطل كما سيذكره وأطلق في البيع فشمس ما إذا باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه الى الحل لانه صار  
 بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك كذا عزاه في البحر الى الشارح ثم نقل عن المحيط خلافة  
 من جواز البيع والاكل بعد الاخراج مع الكراهة لكن في كرفي النهر انه ضعيف قلت لكن هذا اذا لم يتوعد جزاءه  
 بعد الاخراج أما لو أذاه فانه يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كما يأتي في مسألة الظبية ثم ان هذا أيضا مؤيد  
 لما قلناه من انه اذا دخل الحرم بصيد ليس له أن يرسله الى الحل ودبعة لماعلمت من انه لا يحل اخراجه بل عليه  
 ارساله في الحرم وأما ما مر من أنه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله أخذه في الحل وله أخذه عن أخذه  
 ومقتضاه أن له بيعه وأكله أيضا فلا ينافي ما هنا لأن ذلك فيما لو أرسله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما إذا أخرجه  
 قال في السباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل أخذه وان أخرجه أحد لم يحل فافهم (قوله والا)  
 أي وان لم يبق المبيع في يد المشتري بأن أطلقه أو تلف أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أبي السعود  
 (قوله فعليه الجزاء) تقدم قريبا يبيانه وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للحلال ويجوز للعمرم (قوله  
 لأن حرمة الحرم) أي فيما لو أدخل الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعد ما أخرجه لكونه صار صيد الحرم فمتنع  
 بيعه مطلقا كما مر فافهم وقوله والاحرام أي فيما لو أخذه ثم احرم (قوله ولو أخذ حلال) أي في الحل  
 اسباب وقوله ضمن مرسله لأن الاخذ ملك الصيد ملكا محترا فلا يبطل احترامه باسرامه وقد أطلقه المرسل  
 فيضمنه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بأن يحمله  
 في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا هداية ومقتضى هذا مع ما قد ساءه انه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يضمن  
 المرسل لأن الاخذ يلزمه ارساله وان كان ملكه ولا يمكن تحمله في بيته فلم يكن المرسل متعديا تأمل (قوله  
 وقولهما استحسن) وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل قال في الهداية  
 وتطهير الاختلاف في كسر المعازف أي آلات اللهو كالتنبور قال في البحر وهو مقتضى أن يفتى بقولهما  
 هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الشارح الى ذلك لأن الفتوى  
 على الاستحسان الا فيما استثنى من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لأن الصيد لم يبق محل التملك في حق الحرم

(أو قفصه) ولو القفص في يده  
 بدليل أخذ المصنف بغلافه  
 للعدت (ولا يخرج) الصيد  
 (عن ملكه بهذا الارسال فله  
 امساكه في الحل) له (أخذه من  
 انسان أخذه منه) لانه لم يخرج  
 عن ملكه لانه ملكه وهو حلال  
 بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما  
 يأتي لانه لم يرسله عن اختيار (فلو  
 كان (جارحا) كزاز (فقتل حمام  
 الحرم فلا يثنى عليه) لنعله ما وجب  
 عليه (فلو باعه رد المبيع ان بقي والا  
 فعليه الجزاء) لان حرمة الحرم  
 والاحرام تمتنع ببيع الصيد  
 (ولو أخذ حلال صيدا فأحرمت ضمن  
 مرسله) من يده الحكمية اتفاقا  
 ومن الحقيقة عنده خلافا لهما  
 وقولهما استحسن كافي البرهان  
 (ولو أخذه محرم لا) يضمن مرسله  
 اتفاقا لان الحرم لم يملكه وجبئذ  
 فلا يأخذه ممن أخذه

هذا  
 لا يجب الضمان بكسر آلات

فصار كما إذا اشترى الخمر هداية (قوله بل بسبب جبري) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار وقبول (قوله والسبب الجبري) أقبحه ظاهر ولم يقل وهو ليفيد أن المراد مطلق السبب لا بقصد كونه في الصيد أفاده ط (قوله في إحدى عشر) حتى العاصرة إحدى عشرة لأنه تجب المطابقة فيه بتأنيث الجزءين لتأنيث المعدود (قوله مبسوط في الاشياء) لاسجاجة الى ذكرها هنا وقد ذكرها المخني (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبع البحر بقوله الخ ط (قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لأن كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يتقيد بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقا سببا جبريا وانما يمكن سببا في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام لقيام الموانع الاربعه أي الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكذا لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا فيها هـ ح وان جعل استدراكا على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لما سبب أي من كون الصيد محرم العين على المحرم ولم يظهر له وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعا من ارث الصيد كقيامه على الموانع الاربعه وكون الصيد محرم العين على المحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولذا منع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان الخمر محترمة العين أيضا ونورث (قوله فان قتله) أي الصيد الذي أخذه المحرم (قوله محرم آخر الخ) احتزبه عن البهية وبالبايع المسلم عن الصبي والكافر كما يأتي وكان ينبغي زيادة عاقل للاحتراز عن الجنون فانه في حكم الصبي كما في ط عن الهوى وخرج أيضا لما قتله حلال فانه ان كان في الحرم لم يمس الجزاء والا فلا لكن يرجع عليه الاخذ بما ضمن فالرجوع فيه لا يفرق فيه بين المحرم والحلال بجر (قوله لانه تزرع عليه ما كان بعرض السقوط) فانه كان محتمل الارسال قبل قتله وللتقرير حكم الابتداء في حق التضمن كشهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بكافي الهداية (قوله على ما اختاره الكمال) ويترجم به الزبلي وصرح به في المحيط عن المبتني وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا ح عن البحر (قوله لم يرجع على ربه) عبارة الباب ولو قتله بهيمة في يده فعليه الجزاء لا يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب البهية أو راصيها أو سائقها أو قائدها والمسألة مصرحة في البحر الزاخر اه أقول وهذا في الرجوع على الراكب ونحوه أما ضمان الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراية وكذا لو كان راكبا أو سائقا أو قائدا أو نلت الدابة بيدها أو رطلها أو فيها صيد فعليه الجزاء قافهم (قوله ولو صيدا أو نصرا) محترز بقوله بالغ مسلم وعبارة المعراج لا يجب على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لانه كان الصبي كما مر وعبر بالكفر لأن النصرا في غير قيد واخرجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس أهلا للنسبة التي هي شرط الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهذا لما قرر على الاخذ ما كان بعرض السقوط لم يمس (قوله وكل ما على المفرد به دم) لو قال كفارة لشمل الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذ البس أو غطي رأسه للضرورة تعددت الكفارة كما في البحر (قوله يعني بفعل شيء من محظوراته الخ) أي محظورات الاحرام أي ما حرم عليه فعليه بسبب نفس الاحرام لامن حيث يكونه حجا وعمرة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والطيب وازالة شعرا وظفر فخرج ما لو ترك واجبا كالوترك السعي أو الرمي أو أفاض قبل الامام أو طاف جنبا أو محدثا للحي أو العمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لأن ذلك ليس بجناية على نفس الاحرام بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذا لو طاف جنبا وهو غير محرم لم يمس دم كائن عليه في البحر بخلاف نحو البس فانه جناية على الاحرام مع قطع النظر عن كونه حجا وعمرة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في أفعالهما فيتعذر الجزاء على القارن لتلبسه باحرامين وخرج أيضا لما وقع نيات الحرم فلا يتعد الجزاء به أيضا على القارن قال في البحر لانه من باب الغرامات لا تعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذ قتله القارن فانه يلزمه قيتان لانها جناية على الاحرام وهو متعدد ولا ينظر الى كونه جناية على الحرم لأن أقوى الحرمتين تستتبع أذا هما

(والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياره) كسرا و هبة (بل) بسبب (جبري) والسبب الجبري في إحدى عشر مسألة مبسوط في الاشياء فلذا قال تبع البحر عن المحيط (كلا رث) وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في النهر عن السراج أنه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم (ضمنا) جزاءين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل (ورجع أخذه على قتله) لانه قرر عليه ما كان بعرض السقوط وهذا ان كفر بماله وان كفر (بصوم فلا) على ما اختاره الكمال لانه لم يغرم شيئا (ولو كان القاتل) بهيمة لم يرجع على ربه ولو (صيدا) أو نصرا فلا جزاء عليه (لقد تعالى (و) لكن (رجع الاخذ عليه بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى (وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائيه على احرامه) يعني بفعل شيء من محظوراته لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يتعد الجزاء لانه ليس بجناية على الاحرام (فعلى القارن)

والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القاتل  
 سحالا اه هذا ما ظهر لي تقريره هنا وظاهر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على المفرد به دم ما كان  
 فعلا احترازا عما كان تركا كذلك السعي وحده الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام السراج لكن يرد عليه قطع  
 النبات فإنه فعل تأمل (قوله ومثله متمتع ساق الهدى) أولى منه قول الباب وما ذكرناه من لزوم الجزاءين  
 على القاتل هو حكم كل من جمع بين احرامين كالتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه لكن لم يحل من العمرة  
 حتى احرم بالحج وكذا من جمع بين الخنسين أو العمرتين وعلى هذا الواحرم بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها  
 فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله لجنايته على احراميه) أي احرام الحج واحرام العمرة وهو عليه تعدد  
 الدم والصدقة وما ذكره السراج قبيل قول المصنف أو أفاض من عرفة قبل الامام من أنه لا مدخل للصدقة  
 في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القاتل لكن قد مناجوابه هناك قدبر (قوله فعليه دم واحد)  
 لتأخير الاحرام عن الميقات ولوعاد الى الميقات واحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القاتل  
 فيها دمان للجواز وهى ما لو جاوز فاحرم ثم دخل مكة فأحرم بعمرة ولا يعد الى الحل محرما وهى غير  
 واردة لان الدم الاول للجواز والثاني لتركه ميقات العمرة لانه لما دخل مكة اتحق بأهلها بجر (قوله  
 لانه حينئذ) أي حين الجواز ليس يقارن وهذا لتعليل وجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً وذلك  
 لان الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بجمع أو عمرة أو بهما أو لم يحرم أصلا فلا دخل لكونه قارنا في وجوب ذلك الدم  
 ط (قوله لتعدد الفعل) أي الجناية لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جناية تفوق الدلالة فيتعدد  
 الجزاء بتعدد الجناية هداية فافهم (قوله لا تتحد المحل) فان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو  
 متعدد وفي حق صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس بتعدد كرجلين قتل رجلا خطأ يجب عليه مائة واحدة  
 لانها بدل المحل وعلى كل منهما كفارة لانها جزاء الفعل بجر ونسبني أن يقسم على عدد الرءوس اذا قتله  
 جماعة ولو قتله حلال ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال ومفرد وقارن  
 فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القاتل جزاء أن قهستاني وتماه في البحر (قوله وبطل  
 بيع المحرم صيدا الخ) أطلقه فشمى ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأفاد أن بيع المحرم باطل  
 ولو كان المشتري حلالا وان شراؤه باطل وان كان البائع حلالا وأما الجزاء فانما يكون على المحرم  
 حتى لو كان البائع حلالا والمشتري محرم ما لم يشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بجر (قوله وكذا كل  
 تصرف) أي من هبة ووصية وجعله مهرا وبذل خلع لان العين خرجت عن كونه محللا لتصرفات  
 ط ثم الاولى تأخير عن قوله وشراؤه ليكون تعميما بعد تخصيص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أي لانه  
 لم يملكه كما مر وأفاد بهذا الشرط أن البطان اذا صاده وهو محرم وباعه كذلك أمالوصاده وهو محرم  
 وباعه وهو حلال فالبيع جائز كما في السراج ولو صاده وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد كما صرح به  
 تعالى للسراج أيضا أي اذا كان المشتري حلالا أمالو كان محرما فالبيع باطل ولو كان البائع حلالا كما مر آنفا  
 ثم انما ذكره من الشرط انما هو في بيع المحرم كما مر في النهر قال ح اذا لمعنى اتقوا وبطل شراء المحرم  
 ان اصطاده وهو محرم فكان عليه أن يذكرك الشرط بعد الاول اه (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أي  
 يضمن المشتري قيمة الصيد للبائع لانه ملكه اه ح (قوله أيضا) أي مع ضمانه أي المشتري الجزاء المذكور  
 في قوله وعليه وعلى البائع الجزاء فافهم ولا يخفى أن ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محرما والافليس عليه سوى  
 ضمان القيمة (قوله كما مر) الكاف فيه للتظهير أي نظيره ما مر من ضمان المرسل القيمة في قوله أخذ حلال  
 صيدا ضمن مرسله (تنبيه) ذكر في البحر عن المحيط قبيل قول الكنز وحل له لحم ما صاده حلال ولو هو محرم  
 لمحرم صيدا فأكله قال أبو حنيفة على الاكل ثلاثة أجرية قيمة للذبح وقيمة للاكل المظهور وقيمة للواهب لان  
 الهبة كانت فاسدة وعلى الواهب قيمة وقال محمد على الاكل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولا شيء للاكل عنده  
 اه والظاهر أن وجوب قيمة الواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والالم يملكه فلا تجب  
 له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطله قيل وهذا بناء على القول بأن الهبة الفاسدة لا تنفد الملك بالقبض اما على  
 مقابله فلا شيء عليه للواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة على كل من القولين كالبيع الفاسد يملك بالقبض

ومثله متمتع ساق الهدى (دمان  
 وكذا الحكم في الصدقة)  
 قتني أيضا لجنايته على احراميه  
 (الاجواز الميقات غير محرم)  
 استثناء منقطع (فعليه دم واحد)  
 لانه حينئذ ليس يقارن (ولو قتل  
 محرمان صيدا تعدد الجزاء) لتعدد  
 الفعل (ولو حلالات) صيد الحرم  
 (لا) لا تتحد المحل (وبطل بيع  
 محرم صيدا) وكذا كل تصرف  
 (وشراؤه) ان اصطاده وهو محرم  
 والا فالبيع فاسد (فلو قبض  
 المشتري) (فقطب في يده فعليه  
 وعلى البائع الجزاء) وفي الفاسد  
 يضمن قيمته أيضا كما مر

ويضمن بمثله أو قيمته كاستدركه في كتاب الهبة ان شاء الله تعالى (قوله بعدما اخرجت) اي اخرجها  
محرم أو حلال معراج (قوله وماتا) علم حكم ذبحهما وماوانا لافهما بأى وجه كان بالاولى ط (قوله غرمهما)  
لان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية  
تسرى الى الولد اه ح (قوله لم يجزه) بفتح اليا من جراه به وهو ثلاثي معتل الاخر كافي القاموس  
وضميره المستتر للخروج والبارز للولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والشعر فضمنا على هذا التفصيل نهر  
أى ان لم يؤذجراها قبل موتها ضمن الزيادة وان أذاه فلا يجزوه علم أنها لو حلت بعد اخراجها فهو كذلك  
كما أفاده ط (قوله لعدم سريه الامن) أى الى الولد لانه لما أدى ضمان الاصل ملكها فخرجت من  
أن تكون صيد الحرم وبطل استحقاق الامن قاضى خان قال في النهر حتى لو ذبح الام والاولاد يحل لكن  
مع الكراهة كفى الغاية (قوله الظاهر نعم) نقله في النهر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ملكا  
خينا ولدا فالوا بكرهه أكلا وهي عند الاطلاق تنصرف الى التبريم فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزاء  
اه (قوله افاق الخ) ترجمه في الكنز يباب مجاوزة الميقات بغير احرام ووصله المصنف بما سبق لانه جنابة  
أيضا لكن ما سبق جنابة بعد الاحرام وهذا قبله قال ح لوعبر عن جاوز الميقات كما عبره في الكنز لشميل قوله  
ككى يريد الحج الخ ولشميل حرما أحرم لعمرته من الحرم وبستانيا أحرم لحجته وألعمرته من الحرم فان كل  
من لم يحرم من ميقاته المعين له لزمه دم مالم يعد اليه سواء كان حرما أم بستانيا أم آفاقا غاية الامر أنه يشترط  
للزوم الاحرام في البستانى والحرى قصد النسك ويكفى في الآفاقى قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا أم لا  
اه وأراد بالبستانى الحلى أى من مكان في الحل داخل المواقيت والحاصل أن الحرم ثلاثة أضاف  
افاقى وحلى وحرى ولكل ميقات مخصوص تقدم بيانه في المواقيت فمن أراد نسكا وجاوز وقته لزمه العود  
اليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوزه كافرا وصبي فأسلم وبلغ لاشئ عليهم ما ولم يقيد بالحزب لشميل الرقيق فانه  
لو جاوزه بلا احرام ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة فعليه دم يؤخذ به بعد اعتق فنع (قوله يريد الحج والعمرة)  
كذا قاله صدر الشريعة وتبعه صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس يصحح لما ذكره ومنشأ ذلك قول الهداية  
وهذا الذى ذكرنا أى من لزوم الدم بالمجاورة ان كان يريد الحج أو العمرة فان كان دخل البستان لحاجة  
فله أن يدخل مكة بغير احرام اه قال في الفتح يوم ظاهره أن ما ذكرنا من أنه اذا جاوز غير محرم وجب الدم  
الآن يتلافاه بحمله ما اذا قصد النسك فان قصد التجارة أو السياحة لاشئ عليه بعد الاحرام وليس كذلك لان  
جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد النسك أم لا وقد صرح به المصنف أى صاحب  
الهداية في فصل المواقيت فيجب أن يحمل على أن الغالب فيمن قصد مكة من الآفاقين قصد النسك فالمراد بقوله  
اذا أراد الحج أو العمرة اذا أراد مكة اه ملخصا من ح عن الشربلالية وليس المراد بمكة خصوصها  
بل قصد الحرم مطلقا موجب للاحرام كما تم قبل فصل الاحرام وصرح به في الفتح وغيره (قوله فلو لم يرد الخ)  
قد علمت ما فيه ح (قوله على ما مر) أى أول الكتاب وبجث المواقيت في قوله وحرم تأخير الاحرام عنها  
لمن قصد دخول مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ما سياتى في المتن قريبا أى في قوله وعلى من دخل مكة  
بلا احرام حجة أو عمرة (قوله وجاوز وقته) أى ميقاته والمراد آخر المواقيت التى يمر عليها اذا يجب عليه  
الاحرام من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبار الارادة عند المجاوزة) أى ان الآفاقى الذى جاوز  
وقته تغبر ارادته عند المجاوزة فان كان عند قصد المجاوزة أراد دخول مكة للحج أو غيره لزمه الاحرام  
من الميقات والابان أراد دخول مكان في الحل لحاجة فلا شئ عليه واستظهر في البحر اعتبار الارادة  
عند الخروج من يته لكن ذلك في مسألة البستان الآتية وأشار الشارح الى أنه لا فرق بين الموضعين  
حيث ذكر ذلك فيهما وسند كرمارة البحر والنهر هناك فافهم (قوله الى ميقات ما) في بعض النسخ  
بدون لفظة ما وعلى كل فالمراد أى ميقات كان سواء كان ميقاته الذى جاوزه غير محرم أو غيره أقرب أو أبعد  
لأنها كلها في حق الحرم سواء والاولى أن يحرم من وقته بحر عن المحيط (قوله ثم احرم) أى يحجج ولو نفلا  
أو بعمرة وهذا ناظر الى قول الشارح كما اذا لم يحرم وقوله أو عاد الخ ناظر الى قوله جاوز وقته ثم احرم وعبارة المتن  
بجزمها فيها حرازة قتأمل (قوله صفة محرما) أى صفة معنوية والافعله لم يشرع حال من فاعله المستتر

(ولدت طيبة) بعدما (اخرجت)

من الحرم وماتا غرمهما وان

أدى جراهها) أى الام (ثم ولدت)

لم يجزه) أى الولد لعدم سريه

الامن حينئذ وهل يجب ردها بعد

اداء الجزاء انظاهر نعم (افاقى)

مسلم بالغ (يريد الحج) ولو نفلا

(أو العمرة) فلو لم يرد واحد منهما

لا يجب عليه دم بمجاورة الميقات

وان وجب حج أو عمرة ان أراد

دخول مكة أو الحرم قريبا

(وجاوز وقته) ظاهرا في النهر

عن البدائع اعتبار الارادة عند

المجاورة (ثم احرم لزمه دم كما اذا لم

يحرم فان عاد) الى ميقات ما

(ثم احرم أو) عاد اليه حال كونه

(محرم لم يشرع في نسك) صفة

محرم



أو من فاعل عاد فهي حال بعد حال متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا لو وقف بعرفة قبل أن يطوف  
 للقدوم فتح (قوله ولو شوطا) أخذه من البحر ومقتضاه أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من  
 الشوط الكامل وعبرة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فقتال  
 واستلم الحجر بالواو وفي بعض نسخها بالنساء قال ابن الكمال في شرحها انما ذكره تنبيه على أن المعتبر  
 في ذلك الشوط التام فان المسنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والافهول ليس بشرط اهـ ومثله في العناية  
 وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف  
 شوطا أو شوطين وبه ظهر أن ما في الدرر من عطفه باو غير ظاهر لاقتضائه لا بكتفاء ببعض الشوط فافهم  
 (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة التسليم لأن تعيين الاحرام من الميقات  
 واجب حتى يحجر بالدم ولو كان شرطا لكان فرضا وبتركه يفسد الحج أفاده الحموي ط (قوله عند الميقات)  
 احتراز عن داخل الميقات لا خارجه حتى لو عاد محرما ولم يلب فيه لكن لم يبعد ما جاوزته ثم رجع ومزبه ساكنا  
 فانه يسقط عنه بالاولى لانه قوت الواجب عليه في تعظيم البيت كما في البحر (قوله خلافا لهما) حيث قال  
 يسقط الدم وان لم يلب كما لو سحر ماسا كتأوله أن العزيمة في الاحرام من ديرة أهله فاذا ترخص بالتأخير  
 الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية فكان التلافي بعوده مليا هداية وفي شرحها لابن الكمال  
 اعلم أن الناظرين في هذا المقام من شرائح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة لا تأتي ما ذكر ولا يتخلو  
 عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه احرم من ديرة أهله فكيف  
 يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الا فضل اهـ قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من ديرة أهله  
 أي مما قرب من أهل الحرم من الاماكن البعيدة عن الميقات وقد ورد فعل ذلك عن جماعة من الصحابة  
 وورد طلبه في الحديث كما تقدم مناه عن الفتح عند بحث المواقيت وفسر الصحابة الاتمام في وأتموا الحج بذلك  
 وهذا في حق من قدر عليه كما مر هنالك فافهم (قوله والافضل عوده) ظاهر ما في البحر عن المحيط وجوب  
 العود وبه صرح في شرح النسب (قوله اذا خاف فوت الحج) أي فانه لا يعود ويمضي في احرامه وعمله  
 في البحر عن المحيط بقوله لأن الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض  
 اهـ ومقتضاه أنه لو لم يخف الفوت يجب العود كما قلنا لعدم المراحم وأنه اذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم  
 ما في قول النهر ومتى خاف فوت الحج لو عاد فلا فضل عدمه والافلا افضل عوده كما في المحيط اهـ هذا وفي البحر  
 واستفاد منه أي مما ذكره عن المحيط أنه لا تنفصل في العمرة وأنه لا يعود لانها لا تنفصل أصلا اهـ ولا يخفى  
 أن هذا بالنظر الى القوات والافقد يحصل مانع من العود غير القوات خوفا على نفسه أو ماله فيسقط وجوب  
 العود في العمرة أيضا (قوله أوعاد بعد شروعه) بقي عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند الميقات  
 ح (قوله ككي يريد الحج الخ) أما لو خرج الى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف بعرفة فلا شيء عليه كالاتفاق  
 اذا جاوز الميقات فأصدا البستان ثم أحرم منه ولم يرتقيد مسألة المتنع بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي  
 أن تنقيد به وأنه لو خرج لحاجة الى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمسكي فتح (قوله وصار ميكا)  
 لان من وصل الى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم أهله وهنالمواصل الى مكة محرما بالعمرة وفرغ منها  
 صار في حكم المكي سواء ساق الهدى أم لا فاذا أراد الاحرام بالحج فيقائه الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك  
 يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فان ميقاته للحج أو العمرة الحل فاذا أحرم من الحرم فعليه دم  
 الآن يعود كما مر عن ح وصرح به هنالك في النهر واللباب (قوله وكذا لو أحرم) أي المكي والمتنع الذي  
 في حكمه فان ميقات المكي للعمرة الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب الى الميقات الواجب ليشمل  
 قوله وكذلك لو احرم بالعمرة من الحرم فان الواجب خروجهما الى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود اليه بعد  
 الكسونة فيه (قوله كما مر) أي عودا مما لا يمار في الاتفاق بأن يعود الى الميقات ثم يحرم ان لم يكن  
 احرم وان كان احرم ولم يشرع في تسليمه يعود اليه ويلبى (قوله أي آفاق) أفاد أن المراد بالكوفي كل من  
 كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي بستان بنى عامر وهو موضع قريب من مكة داخل  
 الميقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة محمود بن كمال زاد غيره أن منه الى مكة أربعة وعشرين ميلا

كطواف ولو شوطا وانما قال  
 (ولبي) لأن الشرط عند الامام  
 بتجديد التلبية عند الميقات بعد  
 العود اليه خلافا لهما (سقط دمه)  
 والافضل عوده الا اذا خاف  
 فوت الحج (والا) أي وان لم يعد  
 أوعاد بعد شروعه (لا) يسقط الدم  
 (ككي) يريد الحج ومتنع فرع من  
 عمرته) وصار ميكا (وخرجا من  
 الحرم واحراما) بالحج من الحل  
 فان عليهما ما جاوزة ميقات المكي  
 بلا احرام وكذا لو احرم بالعمرة من  
 الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم  
 (دخل كوفي) أي آفاق  
 (البستان).

قال بعض المحشين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السروج بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة إلى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار إلى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يشترط أن يقصد مكانا معينا لأن الشرط عدم قصد دخول الحرم عند الجحيزة فأى مكان قصده من داخل المواقيت حصل المراد كما سيوضح فافهم (قوله الحاجة) كذا في البدائع والهداية والكفر وغيرهما وهو احتراز عما إذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور إلى مكة فإنه لا يحل له الاطعام فلا بد من هذا القيد والافضل آفاقي أراد دخول مكة لا بد له من دخول مكان في الحل على أنه في البحر جعل الشرط قصده الحل من حين خروجه من بيته أي ليكون سفره لاجل ذلك لا لدخول الحرم كما يأتي ولذا قال ابن السبكي في شرحه ومن لا مسكين الحاجة له بالبستان لا لدخول مكة ويأتي توضيحه فافهم (قوله ولو عند الجحيزة) الظرف متعلق بقصدها أي ولو كان قصد الحاجة التي هي على إرادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات أما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند الجحيزة كان قاصدا مكة فلا يقطع الدم ما لم يرجع وأفاد أنه لو قصد دخول البستان للحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وإن قصده لذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما في البحر حيث قال عقب ذكره أن ذلك حيلة لا آفاقي أراد دخول مكة بلا إحرام ولم أر أن هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته أولا والذي يظهر هو الأول فإنه لا شك أن الآفاقي يريد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخل الميقات حين يخرج من بيته اه وحاصله أن الشرط أن يكون سفره لاجل دخول الحل والافلا حل له المجاوزة لإحرام قال في النهر الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ما ذكر حكم المجاوزة بغير إحرام قال هذا إذا جاوزا حده المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير إحرام فأما إذا لم يرد ذلك وإنما أراد أن يأتي ببستان بني عامر أو غيره للحاجة فلا شيء عليه اه فاعتبر الإرادة عند المجاوزة كما ترى اه أي إرادة الحج ونحوه وإرادة دخول البستان فالإرادة عند المجاوزة معتبرة فيها ولذا ذكر الشارح ذلك في الموضوعين كما قدمناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل (قوله على ما مر) أي قريبا في قوله ظاهر ما في النهر عن البدائع الخ (قوله على المذهب) متناه ما قاله أبو يوسف أنه أنوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا إحرام والافلا ح عن البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) أي إذا أراد دخول البستان للحاجة لا لدخول مكة ثم بدله دخول مكة للحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن السبكي ومن لا مسكين قال في الكافي لأن وجوب الإحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وإنما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الإحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا إذا أراد دخول مكة للحاجة غير التسك والافلا يحجز ميقاته بالإحرام ولذا قال قبيل فصل الإحرام عند ذكر المواقيت وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا (قوله ووقته البستان) أي لو أراد التسك فيمقاته للحج أو العمرة البستان يعني جميع الحل الذي بين المواقيت والحرم كما مر في بحث المواقيت فلو أحرم من الحرم لزمه دم ما لم يعد كما قدمناه قريبا عن النهر واللباب إلا إذا دخل الحرم للحاجة ثم أراد التسك فإنه يحرم من الحرم لأنه صار ميكا كما مر (قوله ولا شيء عليه) مرتبط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الأولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) أي قبيل فصل الإحرام حيث قال أما لو قصد موضع من الحل كالمص وحدة حل له مجاوزته بلا إحرام فإذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا إحرام (قوله وهذه حيلة لا آفاقي الخ) أي إذا لم يكن مأمورا بالحج عن غيره كما قدمه الشارح هناك وقد معنا الكلام عليه ثم إن هذه الحيلة مشككة لما علمت من أنه لا تجوز له مجاوزة الميقات بلا إحرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل للحاجة والافلا آفاقي يريد دخول مكة لا بد أن يريد دخول الحل وقد منان التقييد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وأنه إنما يجوز له دخولها بلا إحرام إذا بدله بعد ذلك دخولها كما قدمناه عن شرح ابن السبكي ومن لا مسكين فعلم أن الشرط ليسقوط الإحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو

أي مكانا من الحل داخل الميقات  
(الحاجة) قصدها ولو عند المجاوزة  
على ما مروية مدة الإقامة ليست  
بشرط على المذهب (له دخول  
مكة غير محرم ووقته  
البستان ولا شيء عليه) لانه  
التحق بأهله كما مر وهذه حيلة  
لآفاقي يريد دخول مكة بلا إحرام

لا يريد دخولها أي مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن السدائع من قوله فأما إذا لم يرد ذلك وانما أراد  
أن يأتي بستان بني عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكانا من الحل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن  
يدخلها بغير احرام فقوله ثم بدله أي ظهر وحديثه يقتضي أنه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام  
وان أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدله بل هو مقصوده الاصل - وقد أشار في البحر الى هذا الاشكال  
وأشار الى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون قصده البستان من حين خروجه من بيته  
أي بأن يكون سفره المقصود لاجل البستان لاجل دخوله مكة كما قدمناه وأجاب أيضا في شرح الباب  
بقوله والوجه في الجملة أن يقصد البستان قصدا أوليا ولا يضره دخول الحرم بعده قصد اضمنا أو عارضيا  
كما اذا قصد هندی جنة لبس وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف  
من جاء من الهند بقصد الحج أولا ويقصد دخول جنة تبعا ولو قصد بيعا وشراء اه وهو قريب من جواب  
البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن ينافيه قولهم  
ثم بدله دخول مكة فانه يفيد أنه لا بد أن يكون دخولها عارضا غير مقصودا لاصالة ولا تبعا بل يكون المقصود  
دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافي والسدائع والباب وغيرهما وهذا منافي لقولهم  
انه الحيلة لاف في يريد دخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتج الى حيلة اذا بدله  
دخول مكة على أن هذا أيضا فحين أراد دخول مكة لحاجة غير التمسك أم لو أراد التمسك فلا يحل له  
دخولها بلا احرام لانه اذا صار من أهل الحل فمقاته مقياتهم وهو الحل كما مر مرارا فكيف من خرج من بيته  
لاجل الحج فافهم (قوله ويجب على من دخل مكة) أي والحرم سواء قصد التجارة أو التمسك أم غيرهما  
كما تفيد عبارة الدائع السابقة وتقدم التصريح به شرعا ومتناقيل فصل الاحرام وصرح به في الباب أيضا  
(قوله فلو عاد) أي الى المقات كما يفيد في الهداية لكن في السدائع أنه اذا أقام بمكة حتى تحول السنة  
يجزئه مقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لانه لما أقام بمكة صار في حكم أهلها اه والتعليل  
يفيد أن تحول السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التمسك بالخروج الى المقات لاجل سقوط الدم لا لاجراء  
لأن الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام أمران الدم والتمسك به يحصل التوفيق كما أفاده في الشرح بلالية  
(قوله عن آخر دخوله) أي وعليه قضاء ما بقي لباب (قوله ونعامة في الفتح) حيث عال ذلك بأن الواجب  
قبل الاخير صار دينا في ذمته فلا يستقط الا بالاعتين بالنية اه ح (قوله وصح منه الخ) أي اذا دخل مكة  
بلا احرام ولزمه بذلك حجة أو عمرة فخرج الى المقات واحرم بحجة أو عمرة واجبة عليه بسبب آخر فانه يجوز له ذلك  
عملا لزمه بالدخول وان لم ينو اذا كان ذلك في عام الدخول لابعده (قوله من حجة الاسلام الخ) احتزبه  
عمالوا حرم عماله بسبب الدخول فانه قدّمه في قوله فان عاد الخ والظاهر أنه لو عاد الى المقات ونوى نسكا  
فلا يقع واجبا عماله بالدخول ولا يكون نفلا لانه بعد تقرر الوجوب عليه بخلاف ما اذا نواه نفلا قبل مجاوزة  
المقات فانه يقع نفلا لعدم وجوب شيء عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البقعة بالاحرام كما حققناه اول الحج  
فافهم (قوله في عامه ذلك الخ) أي عام الدخول قال في الهداية لانه تلافي المتروك في وقته لأن الواجب  
عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا أتاه أي المقات محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا  
تحولت السنة لانه صار دينا في ذمته فلا يتأذى بالاحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأذى  
بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح والقائل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة  
وسنة اخرى ففي أي وقت فعل ذلك يقع أداء اذا الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بفواتها دينا يقضى  
فهما احرم من المقات نسك عليه تأذي هذا الواجب في ضمّه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام منه  
ينبغي أن لا يحتاج الى التعيين كن عليه يومان من رمضان فنوى مجزئ قضاء عماله ولم يعين وكذا لو كانا  
من رمضان على الاصح وكذا نقول اذا رجع مرارا فاحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخلاته خرج  
عن عهده ما عليه اه وأقرّه في البحر (قوله لصيرورته) أي المتروك دينا وعملت ما فيه من بحث الفتح وأورد  
عليه أيضا أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية  
كل منذورة في ان ولي لأن العمرة لا تصير دينا لعدم توقيتها بوقت معين بخلاف الحج وأجاب في غاية البيان بأن

(و) يجب (على من دخل مكة بلا  
احرام) لكل مرة (حجة أو عمرة)  
فلو عاد فأحرم بنسك أجراه عن آخر  
دخوله ونعامة في الفتح (وصح منه)  
أي أجراه عما لزمه بالدخول  
(لو احرم عماله) من حجة  
الاسلام أو نذر أو عمرة منذورة لكن  
(في عامه ذلك) لتداركه المتروك  
في وقته (لابعده) لصيرورته دينا  
بتحويل السنة (بجاوز المقات)  
بلا احرام

تأخير العمرة الى أيام النحر والتشرى مكره فاذا أخرها اليها صار كالمفوت لها فصارت ديناً اه وأقره  
 في البحر ولا يخفى ما فيه فان المكروه فعلها في تلك الايام لا بعدها تأمل (قوله فاحرم بعمره) يعلم منه ما اذا  
 احرم بحجة بالاولى نهر فافهم (قوله ترك الوقت) مصدر مضاف الى مكانه أى ترك الاحرام في الميقات  
 (قوله لجبره بالاحرام منه في القضاء) علة لقوله ولا دم عليه الخ وضمير منه للوقت أشار به الى أنه لا بد في سقوط  
 الدم من احرامه في القضاء من الميقات كما صرح به في البحر فلو احرم من ميقات المكي لم يسقط الدم  
 وهو مستفاد أيضاً مما تقدمناه عن الشر بلائيه (قوله مكي طاف لعمرته الخ) شروع في الجمع بين احرامين  
 وهو في حق المكي ومن بمعناه جنابة دون الاقافى الا في اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره  
 في الجنابات وبالاختيار الثاني جعل له في الكثر بابا على حدة ثم اعلم أن أقسامه أربعة ادخال احرام الحج  
 على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثلها والعمرة على الحج قدم الاول لكونه ادخل في الجنابة ولذا لم يسقط  
 به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدّمه على غيره لقوة حاله لاشتراكه على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه  
 من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله ومن يحكمه) أشار الى ما في النهر من أن المراد بالمكي غير  
 الاقافى فشمّل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والحرمي فافهم فالاحتراز بالمكي عن الاقافى  
 لانه لا يرضى واحدا منهما غير أنه ان أضاف بعد فعل الاقل كان خارنا والا فهو مجتمع ان كان ذلك في أشهر  
 الحج كما تر نهر (قوله أى أقل أشواطها) يقيد أن الشوط ليس يقيد وأطلقه فشمّل ما اذا كان في أشهر الحج  
 أو لا كما في البحر عن المبسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف الاكثر غير أيام الحج ففي المبسوط أن عليه الدم أيضا  
 لانه احرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فاذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم اه  
 وفيه أيضاً قيد بالعمرة لانه لو أهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتفاقاً وبكونه طاف لانه لو لم يطف رفضها أيضاً  
 اتفاقاً وبالأقل لانه لو أتى بالأقل كثر رفضه أى الحج اتفاقاً وفي المبسوط أنه لا يرضى واحدا منهما وجعله  
 الاستيعاب طاهر الرواية (قوله رفضه) أى تركه من بابي طلب وضرب كما في الغرب وهذا أى رفض الحج  
 أولى عند الامام وعندهما الاول رفض العمرة لانها أدنى حالاً وله أن احرامها نكداً بشئ من أعمالها  
 ورفض غير المتأكد أيسرو لان في رفضها بطلان العمل وفي رفضه امتناع عنه أفاده في البحر (قوله وجوباً)  
 مخالفاً في البحر حيث قال بعد ما تر وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اه أى وانما الواجب رفض  
 أحدهما لا بعينه (قوله بالخلق) أى مثلاً قال في البحر ولم يذكر بماذا يكون رافضاً ويبنى أن يكون  
 الرقص بالفعل بأن يخلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفى بالقول أو بالنية لانه جعله في الهداية  
 تحللاً وهو لا يكون الا بفعل شئ من محظورات الاحرام اه قلت وفي الباب كل من عليه الرقص يحتاج الى  
 نية الرقص الامن جمع بين جنتين قبل فوات الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصورتين  
 ترتفع احدهما من غير نية رفض لكن اما بالسعي الى مكة أو بالشروع في أعمال احدهما اه فعلم من  
 مجموع ما في البحر والباب أنه لا يحصل الا بفعل شئ من محظورات الاحرام مع نية الرقص به وما تقدمناه أو اكل  
 الجنائيات عند قوله وبترك أكثره بقى محرماً من أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فصنع ما يصنعه الحلال من لبس  
 وخلق ونحوهما لا يخرج به من الاحرام وان نية الرقص باطله فهو محمول على ما اذا لم يمكن ما موراً بالرفض  
 كما بهنا عليه هناك وقيد بكون الخلق بعد الفراغ من العمرة لئلا يكون جنابة على احرامها (قوله لانه كسائت  
 الحج) وحكمه أن يتحلل بعمرته ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعليل المقيد أنه قضاء  
 في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فأتى الحج بل كالحصر اذا تحلل ثم حج من  
 تلك السنة فانه حينئذ لا تجب عليه عمرة بخلاف ما اذا انحوت السنة ط وبحصر (قوله ولورفضها)  
 أى العمرة التي طاف لها وادخل عليها الحج (قوله قضاها) أى ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة  
 في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) أى ليس عليه عمرة اخرى  
 كما في الحج وليس مراده في الدم لقول الهداية وعليه دم بارفض أي ما رفض اه ح (قوله صح) لانه أدى  
 أفعالهما كما التزم نهر (قوله وأساء) أى مع الاثم لمصرّحوا به من أن المكي تنهى عن الجمع بينهما وأنه  
 بأنهم وقد متنا الاختلاف في أن الاسماء دون الكراهة أو فوقها والتوفيق بينهما فافهم (قوله وذبح)

قاحرم بعمرته ثم أفسدها مضى  
 ورفضى ولا دم عليه لترك الوقت  
 لجبره بالاحرام منه في القضاء  
 (مكي) ومن يحكمه (طاف لعمرته  
 ولوشوطاً) أى أقل أشواطها  
 (قاحرم بالحج رفضه) وجوباً  
 بالخلق لنهى المكي عن الجمع  
 بينهما (وعليه دم) لاجل الرقص  
 وحج وعمرة لانه كفأت الحج حتى  
 لوح في سنته سقطت العمرة ولو  
 رفضها قضاها فقط (فلو أتمها  
 صح) وأساء (وذبح)

أى لتمكن النقصان من نسكه بارتكاب المنهى عنه لانه قارن ولو أضاف بعد فعل الاكثر في أشهر الحج فتمتع ولا تمتع ولا قران لمكى كما مر وهذا يؤيد قول من قال ان نتي التمتع والقران لمكى معناه نتي الحل كما مر نهر أى لاننى العصة قلت وقد مر ذلك في باب التمتع وقد مناهناك لتحقيق قول ثالث وهو أن تمتع المكى باطل وقرانه صحيح غير جائز فتذكره بالمراجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر شرح الباب (قوله ومن أحرم بحج الخ) شروع في القسم الثاني والثالث أعنى ادخال الحج على مثله والعمره على مثلها واعلم أن الاحرام بمجتنبين فصاعدا اما أن يكون على التراخي أو معا أو على التعاقب فالاول ما ذكره في المتن ولذا أتى بتم وأما الاخيران في النهر يلزمه الحتان عند الامام والثاني لكن يرتفض أحدهما اذا توجه سائر افي ظاهر الرواية وقال الثاني عقب صبرونه محرما بلامهله وأثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعبة أحدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان كالجنتين اه قلت وأثر الخلاف لزوم دمين بالجناية عندهما ودم واحد عند محمد كما في البسداغ واستشكله في شرح الباب بأنه عند الثاني يرتفض أحدهما عقب الاحرام بلامكث أى فلم تكن الجناية عنده على احرامين بل على واحد فيلزمه بالجناية دم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرم يوم النحر باخر) قيد بكونه يوم النحر لانه لو أحرم بعرفات للأنه لا ينهرا رضى الثانية وعليه دم الرض وحجة وعمره ثم عند الثاني يرتفض كما مر وعند الاول يوقفه كما في المحيط وينبغي أنه لو أحرم لله النحر بعد الوقوف نهارا أن يرتفض بالوقوف بالمزدلفة لا بعرفة لانه سابق بحر لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تطل بالمسير اليها نهر (قوله فان كان قد حلق للاول) أى حله الاول قبل احرامه بالثاني (قوله لزمه الاخر) أى فسبق محرما الى أن يؤديه في العام القابل لباب (قوله لانتهاء الاول) لان الباقي بعد الحلق الرمي وبذلك لا يصير جائنا بالاحرام ثانيا نهر ومقتضاه أن الاحرام الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة أيضا وأنه لو أحرم بعد الحلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لان الاحرام الاول بقى في حق حرمة الذبابة وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهداية وشروحهما والكافي خلافا لاطلاقه من نتي الدم بعد الحلق من غير تقييد بما بعد الطواف أيضا لكن قال في شرح الباب ان اطلاقهم لا ينافي تقييد الكرماني اه أى فيحمل المطلق على المقيد قلت لكن ما في الكرماني مبنى على وجوب دم الجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمره ويأتى الكلام فيه قريبا (قوله فنع دم) الفاء داخله على فعل مقدر أى فيلزمه الاخر مع دم (قوله قصر أولا) أى اذا لم يحلق للاول ثم أحرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثاني أو لا بل أخره حتى حج في العام القابل وهذا عنده وهما بخصان الوجوب بما اذا حلق لانهما لا يوجبان بالتأخير شيئا كما في البحر (قوله عبره الخ) أشار الى أن التقصير غير قيد وانما عبره ليشمل المرأة لكن فيه أنه عبر قبله بالحلق وقد يقال انه من قبيل الاحتياط وهو أن بصرح في كل موضع بما سكت عنه في الاخر ليفيد ارادة كل مع الاختصار وما في التهر من أن المراد هنا بالتقصير الحلق اذ التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة فقد قد مناهنا أول الجنايات أن الصواب خلافة فافهم (قوله لجنايته على احرامه) أى احرام الحج الثانية أما احرام الحج الاولى فقد انتهت بهذا التقصير فلا جناية عليه وقوله أو التأخير عطف على مدخول اللام لا على التقصير لان تأخير الحلق عن ايام التصررت لا واجب لا جناية على الاحرام ولو أسقط قوله على احرامه لكان أولى وأشار بجعل العلة لوجوب الدم أحدهذين الى أنه لا يلزمه دم الجمع بين احرامى الجنتين لانه ليس جنسية كما يأتى افاده ح (قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الخ) قد مناهنا الحكم في الجمع بين العمرتين كالجعم بين الجنتين أى في المزوم والرض ووقته مما يتصور في العمره كما في الباب ثم قال فلو أحرم بعمره فطاف لها شوطا وكله أو لم يطف شيئا ثم أحرم باخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل باخرى لزمته ولا يرفضها وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ولو بعده لا ولو أفسد الاولى أى بأن جامع قبل طوافها فأهل بالثانية رفضها ويحصى في الاولى ولو نوى رفض الاولى وأن يكون عمله للثانية لم يتقعه وكذا هذا في الجنتين اه لكن قد مناهنه أنه لو جمع بين عمرتين قبل السعي للاولى يرتفض احدهما بالشروع من غيرية رفض فقوله هنالزمه رفض الثانية

وهو دم جبر وفي الاقاني دم  
شكر (ومن أحرم بحج)  
وج (ثم أحرم يوم النحر باخر  
فان) كان قد (حلق للاول لزمه  
الاخر) في العام القابل (بلادم)  
لاتهما الاول (والا) يحلق للاول  
(نفع دم قصر) عبره ليم المرأة  
(أولا) لجنايته على احرامه بالتقصير  
أو التأخير (ومن أتى بعمره الا  
الحلق فأحرم باخرى ذبح) الاصل  
ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه  
نحرهما

فيه نظر فتدبر (قوله فيلزم الدم) أي لجنابة الجمع ولادم لتأخير الخلق هنا لأنه في العمرة غير موقت بالزمان كما مر إلا إذا خلق قبل الفراغ من الثانية فيلزم دم آخر كما علمته آنفاً (قوله لا يجتنب) عطف على لعدم مرتين وقوله فلا يلزم أي دم الجمع بل يلزم دم التأخير أو التفسير فقط كما مر وقد تبين السامع في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أي الجمع بين إحرامى حجبتين أو عمرتين بدعة وأفراط في غاية البيان بقوله أنه حرام لأنه بدعة وهو سهل في المحيط والجمع بين إحرامى الحج لا يكره في ظاهر الرواية لأنه في العمرة أغنا كره لأنه يصير جامعاً بينهما في الفعل لأنه يؤتيهما في سنة واحدة بخلاف الحج اهـ فلذا فرق المصنف بين الحج والعمرة تبعاً للجامع الصغير فإنه أوجب دمًا واحدًا للحج وقال بعض المشايخ يجب دم آخر للجمع اتباعاً لرواية الأصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما في البحر أقول وفي المعراج عن الكافي قيل لا خلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغير ورواية الأصل لأنه سكت في الجامع عن إيجاب الدم للجمع وما نناه وقيل بل فيه روايتان اهـ وفي شرح اللباب وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح القمي الثاني وغيره وقيل ليس إلا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الأوجه اهـ وتعقب ابن الهمام ما في المحيط بأن كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلاً فاستوى الحج والعمرة قلت وكأب الأصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا صححوا رواية الوجوب بناءً على تحقق اختلاف الرواية والأفلاصل عدمه فإن كلام الأصل والجامع من كتب الإمام محمد فالظاهر أن ما أطلقه في أحدهما محمول على ما قبله في الآخر فلذا استوجه في الفتح أنه ليس ثمة إلا رواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله في البحر أنه سهو عما لا ينبغي كيف وقد قال في التتارخانية الجمع بين إحرام الحج والعمرة بدعة وفي الجامع الصغير العتابي حرام لأنه من أكبر الكبائر هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله أفاقي الحج) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرم بعمرة) أي قبل أن يشروع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له أي شرع فيه ولو قليلاً كما تعرفه قريباً وقد مناه في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله لزما) لأن الجمع بينهما مشروع في حق الأفاقي فيصير بذلك فارناً لكنه أخطأ السنة فيصير مسياً هداية لأن السنة في القرآن أن يحرم بهما معاً أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج زيلعي لكن الثاني يسمى تمعاً عرفاً (قوله وصار فارناً مسياً) قال في شرح اللباب وعليه دم شكر لقوله أسأته ولعدم وجوب رفض عمرته اهـ قلت والاولى أن يقول ولعدم نذر رفض عمرته بخلاف ما إذا أحرم له بعد طواف القدوم للحج فإنه نذر رفضها كما يأتي (قوله كما مر) أي في أوائل باب القرآن (قوله ولذا بطلت عمرته) المناسب أن يقدم عليه قوله الآتي لأنهم لم تشرع الحج لأن كونه صار فارناً مسياً معطل بكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفترع على هذا التعليل كما يعلم من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي إذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد صار رافضاً للعمرة بالوقوف وإن توجه إلى عرفات ولم يقف بها بعد لا يصير رافضاً لأنه يصير فارناً زيلعي والمراد أنه أحرم بالعمرة ولم يأت بأكثر أشواطها حتى وقف بعرفات فالأبطل بالآقل كالعدم بحر فالمراد بقوله قبل أفعالها أكثر أشواطها (قوله فان طاف له) أي للحج ولو شوطاً كما ذكره في البحر في باب القرآن وقال في الفتح وإن أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج فإن كان قبل أن يطوف شيئاً من طواف القدوم فهو فارن مسي وعليه دم شكر وإن كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو أكثر أساءة وعليه دم اهـ وقد مناه مثله في باب القرآن عن اللباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في الصورتين وأن الأول دم شكر أي اتفاقاً والثاني دم جبراً وشكر على الخلاف الآتي وفي أن المراد بالطواف فيهما الشروع فيه ولو شوطاً فافهم وأما ما قد مناه آنفاً عن البحر من أن الأقل كالمدم فذلك في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله فحسني عليها) قال الزيلعي المراد بالمضي عليها أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه فارن على ما بينا ولكنه أساء أكثر من الأول حيث أخر إحرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه فيمكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على ما اختاره غير الإسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وعمرته تظهر في جواز الأكل زيلعي وصحح الأول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواه وأطال الكلام فيه بحر قلت وكذا اختاره في اللباب وعبر عن الأول

فيلزم الدم لا يجتنب في ظاهر الرواية  
فلا يلزم (أفاقي أحرم بحج ثم)  
أحرم (بعمرة لزما) وصار فارناً  
مسياً (و) لذا (بطلت)  
عمرته (بالوقوف قبل أفعالها)  
لأنهم لم تشرع مرتبة على الحج  
(لأن التوجه) إلى عرفة (فان)  
طاف له طواف القدوم (ثم أحرم  
بها فحسني عليها مذبح) وهو دم جبر  
(ونذر رفضها)



بِقَوْلِهِ (قَوْلُهُ تَأْكُده بطوافه) أَي لَأَنَ إِحْرَامَ الْحَجِّ قَدْ تَأْ كَدَبَشِي مِنْ أَعْمَالِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَطْفِ لِلْحَجِّ هِدَايَةً أَي فَاِنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ رَفْعُهَا لِعَدَمِ تَأْ كَدِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ إِلَّا إِحْرَامًا وَلَا تَرْيِبَ فِيهِ أَمَا هُنَا فَقَدْ قَانَهُ التَّرْيِيبُ مِنْ وَجْهِ لَتَقْدِيمِ طَوَافِ الْقُدُومِ وَانَّمَا لَمْ يَجِبِ الرِّفْضُ لِأَنَّهُ الْمُؤَدَّى لِبُسْرِ بَرَكَنِ الْحَجِّ كَأَنَّهُ الرِّبْلِيُّ (قَوْلُهُ قَضَى) أَي الْعِمْرَةَ وَقَوْلُهُ لَعْدَةُ الشَّرْعِ أَي وَهِيَ مَحَالُزِمٌ بِالشَّرْعِ ط (قَوْلُهُ حَجَّ الْحَجِّ) مِنْ تَمَّةِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا لِأَنَّهُ سَامَرٌ فِيمَا إِذَا دَخَلَ الْعِمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ قَبْلَ الْوُقُوفِ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ أَوْ قَبْلَهُ وَهَذَا فِيمَا لَوْ أَدْخَلَ بَعْدَ الْوُقُوفِ قَبْلَ الْخَلْقِ أَوْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ أَوْ بَعْدَهُ فِي يَوْمِ النُّصْرِ أَوْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كَمَا أَفَادَهُ فِي اللَّبَابِ وَصَرَّحَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فَارًا لَكِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ مَا بَأَى (قَوْلُهُ بِالشَّرْعِ) لِأَنَّهُ الشَّرْعُ فِيهِمَا لَزِمَ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ وَرَفَضْتُ) حَكَ فِيهِ خِلَافًا فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ إِذَا حَلَقَ لِلْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ لَا يَرْفُضُهَا عَلَى ظَاهِرِ مَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ وَقِيلَ يَرْفُضُهَا اسْتِثْنَاءً عَنِ النَّهْيِ قَالَ الْفَقِيه أَبُو جَهْمٍ وَشَاحِبُهَا عَلَى هَذَا أَهْ أَي عَلَى وَجُوبِ الرِّفْضِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْخَلْقِ وَصَحَّهِ الْمَتَأَخَّرُونَ لِأَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ وَاجِبَاتٌ مِنَ الْحَجِّ كَالرَّمْيِ وَطَوَافِ الْمَسْدَرِ وَسُنَّةُ الْمِيَتِ وَقَدْ كَرِهَتْ الْعِمْرَةَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَيَكُونُ بَأْيَا أَعْمَالُ الْعِمْرَةِ عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ بِلَا رَيْبَ كَذَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَارٌّ مَسِي تَأْتَلِ (قَوْلُهُ صَحَّ) لِأَنَّهُ الْكَرَاهَةُ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهَا وَهُوَ كَوْنُهُ مُشْغُولًا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ بِأَدَاءِ بَقِيَّةِ أَعْمَالِ الْحَجِّ هِدَايَةً (قَوْلُهُ لَا رَيْبَ فِي الْكَرَاهَةِ) أَي لِمَعْنَى فِيهَا مَا فِي الْأَحْرَامِ أَوْ فِي الْأَعْمَالِ الْبَاقِيَةِ هِدَايَةً أَي فِي الْأَحْرَامِ أَنْ أَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ قَبْلَ الْخَلْقِ وَفِي الْأَعْمَالِ أَنْ أَحْرَمَ بَعْدَهُ مَعَ رَجْعِهِ وَيَلْزَمُ مِنَ الْأَوَّلِ الثَّانِي بِإِلْعَاسِ (تَنْبِيهِ) قَالَ فِي شَرْحِ اللَّبَابِ بَعْدَ تَقْرِيرِ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ وَمِنْهُ يَعْلَمُ مَسْأَلَةُ كَثِيرَةِ الْوُقُوعِ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ قَدْ يَعْتَمِرُونَ قَبْلَ أَنْ يَسْعَوْا لِحُجَّتِهِمْ أَهْ أَي خِلَافَ مَهْمُومِ الرِّفْضِ أَوْ دَمِ الْجَمْعِ لَكِنَّهُ مَقْضَى تَقْيِيدِهِمْ الْأَحْرَامَ بِالْعِمْرَةِ يَوْمَ النُّصْرِ أَوْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَهْ لَوْ كَانَ بَعْدَ هَذِهِ الْأَيَّامِ لَا يَلْزَمُ الدَّمُ لَكِنَّهُ يَخَالَفُهُ مَا عَمِلَتْهُ مِنْ تَعْلِيلِ الْهِدَايَةِ فَالْمَعْنَى وَإِنْ جَازَ تَأْخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِ النُّصْرِ وَالتَّشْرِيقِ لَكِنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ قَبْلَ بَصِيرِ جَامِعِيَّيْنِهَا وَبَيْنَ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَظَهَرَ لِي أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْكَرَاهَةِ وَلزومِ الرِّفْضِ هِيَ الْجَمْعُ أَوْ وَقُوعُ الْأَحْرَامِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَأَيُّهَا وَجَدْتُ كُنْفِي لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ هِيَ أَيَّامُ أَدَاءِ بَقِيَّةِ أَعْمَالِ الْحَجِّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ قَسِدَ وَاجِبًا كَمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ مَا قَدْ سَنَاهُ عَنْ الْهِدَايَةِ وَكَذَا قَوْلُهُ فِيهِمَا مَعْلَالُ لَزُومِ الرِّفْضِ لِأَنَّهُ قَدْ أَذَى رُكْنَ الْحَجِّ فَيَصِيرُ بَأْيَا أَعْمَالُ الْعِمْرَةِ عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَقَدْ كَرِهَتْ الْعِمْرَةَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيْضًا فَلِهَذَا يَلْزَمُهُ رَفْعُهَا أَهْ قَوْلُهُ وَقَدْ كَرِهَتْ الْحَجَّ بَيَانًا لِلْعِلَّةِ الْآخَرَى وَلِمَا لَمْ يَأْتِ بِهَا عَلَى طَرِيقِ التَّعْلِيلِ كَمَا أَتَى بِمَحَالِهَا صَرَّحَ بِكُونِهَا عِلَّةً أَيْضًا بِقَوْلِهِ فَلِهَذَا يَلْزَمُهُ رَفْعُهَا (قَوْلُهُ فَاتَتْ الْحَجَّ الْحَجَّ) مِنْ تَمَّةِ مَا قَبْلَهُ أَيْضًا وَلَوْ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ قَانَهُ الْحَجَّ بِالنِّسَاءِ التَّقْرِيعُ فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ الْمُنْعِ عَنْ الْجَمْعِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَنْ أَذَى رُكْنَ الْحَجِّ وَمَنْ قَانَهُ (قَوْلُهُ بِهِ أَوْبَهَا) أَي بِالْحَجِّ أَوْ بِالْعِمْرَةِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْجَمْعَ الْحَجَّ) بَيَانُهُ أَنَّ فَاتَتْ الْحَجَّ سَاحَاحَ الْأَحْرَامِ لِأَنَّ الْحَجَّ بَاقٍ وَصَعْتُهُ أَدَاءُ لَأنَّهُ يَتَكَلَّلُ بِأَعْمَالِ الْعِمْرَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَلَّبَ أَحْرَامُ الْعِمْرَةِ فَذَاذَا أَحْرَمَ بِمَجْجَةٍ يَصِيرُ جَامِعِيَّيْنِ الْحَجِّ أَحْرَامًا وَهُوَ بَدْعٌ فَيَرْفُضُهَا وَإِنْ أَحْرَمَ بِعِمْرَةٍ يَصِيرُ جَامِعِيَّيْنِ الْعِمْرَتَيْنِ أَعْمَالًا وَهُوَ بَدْعٌ أَيْضًا فَيَرْفُضُهَا كَذَا فِي الرَّيَالِيِّ وَغَيْرِهِ وَاعْلَمْ أَنَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَا آخِرِينَ الْأَوَّلِ أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ حَجَّتَيْنِ أَوْ عِمْرَتَيْنِ بِاسْقَاطِ قَوْلِهِ أَحْرَامِينَ لِمَا عَمِلْتُ مِنْ أَنَّ لِلْأَحْرَامِ مِنَ الْأَحْرَامِ بِعِمْرَةٍ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ عِمْرَتَيْنِ أَعْمَالًا لِأَحْرَامًا إِذَا لَمْ يَنْتَلِزِمِ أَحْرَامُ الْحَجِّ أَحْرَامَ عِمْرَةٍ وَالتَّسْلِيْقُ أَنَّ قَوْلَهُ غَيْرَ مُشْرُوعٍ مُضَافًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ أَوْ لَا مِنْ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ أَحْرَامِ الْعِمْرَتَيْنِ مَعْرُودٌ وَدَوْنُ الْحَجِّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَإِنَّ غَيْرَ الْمَشْرُوعِ مَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْ فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ وَمِنْ جِهَتِهِ الْمَكْرُوهُ وَالْمَشْرُوعُ بِخِلَافِهِ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهُ كَمَا فِي الْقَهْقَرَسَاتِيِّ عَلَى الْكَيْدَانِيَةِ قُلْتُ وَيَكُونُ الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ أَوْ لِعِمْرَتَيْنِ مُعْطُوفٌ عَلَى الظَّرْفِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْجَمْعِ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ أَيْضًا لِأَنَّ أَحْرَامِينَ بِقَرِينَةِ إِعَادَتِهِ مَعْرِفَ الْمَرْعُوعِ النَّشَأُ بِأَنَّهُ مَشَى عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ عَمِلْتُ تَرْجِيحَهَا أَيْضًا فَلَا مَانِعَ مِنْهُ فَافْهَمْ (قَوْلُهُ وَبَعْدَهُ) أَي بَعْدَ التَّكَلُّلِ بِأَعْمَالِ الْعِمْرَةِ (قَوْلُهُ لِلرِّفْضِ) أَي رَفْضُ مَا أَحْرَمَ بِهِ ثَانِيًا وَهُوَ عِلَّةُ التَّكَلُّلِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِالرِّفْضِ وَفِيهِ قَلْبُ لَأَنَّ الرِّفْضَ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ يَكُونُ بِالتَّكَلُّلِ أَي بِالْخَلْقِ أَوْ فِعْلٍ نَحْوِ مَنْ مَحْظُورًا مَعَ النِّيَّةِ كَمَا مَرَّ فَالْأَوَّلَى عِبَارَةٌ بِالْبَرِّ وَغَيْرِهِ وَهِيَ الرِّفْضُ بِالتَّكَلُّلِ قَبْلَ الْوَانَةِ فَافْهَمْ وَاللَّهُ سَجَّانُهُ اعْلَمْ

١ تَأْكُده بطوافه (فان رضى  
قضى) لعمدة الشروع فيها  
(وأراق دما) لرفضا (ح)  
فاهل بعمره يوم النحر أو في ثلاثة  
أيام (بعده لزمته) بالشروع لكن  
مع كراهة التحريم (ورفضت)  
وجوباً فخلص من الأثم (وقضيت  
مع دم) للررض (وان مضى) عليها  
(مع وعليه دم) لا ارتكاب  
الكراهة فهو دم جبر (فانت الحج  
إذا أحرم به أو بها وجب الرض)  
لأن الجمع بين اسرامين محبتين  
أو لعمرتين غير مشروع (ولما قانه  
الحج في أحرامه فيلزمه أن  
يتحلل) عن أحرام الحج (بافعال  
العمره ثم) بعده (يقضى) ما أحرم  
به لعمدة الشروع (ويصح) لتحلل  
قبل أو أنه بالرض  
(باب الأحصان)

لما كان التحلل بالاحصار نوع جنابة بدليل ان ما يلزمه ليس له أن ياكل منه ذكره عقب الجنابات وأخره  
 لأن مبتناه على الاضطرار وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المنع) أي يخوف أو مرض أو عجزاً أما لو منعه  
 عدو يجلس في سجن أو مدينة فهو حصر كما في الكشاف وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور وتعامه في  
 شرح ابن كمال (قوله) وشراً يمنع عن ركنين هما الوقوف والطواف في الحج لكن سيأتي أن العمرة  
 يتحقق فيها الاحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراب الماهية أي عما  
 هو ركن النسك متعدداً أو متحداً تأمل (قوله بعدو) أي آدمي أو وسيع (قوله أو مرض) أي يزداد  
 بالذهاب (قوله أو موت محرم) أراد به من لا تحرم خلوته بالمرأة فيشمل زوجها ومكوتها معاً عدمها ابتداء  
 فلوا حرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة كما في الباب والبحرم هذا إذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر  
 وبلدها أقل منه أو أكثر لكن يمكنها المقام في موضعها والأفلا احصاراً فيما يظهر (قوله أو هلاك نفقة)  
 فإن سرت نفقتها ان قدر على المشي فليس بمحصر ولا فحصر وان قدر عليه التحلل الا انه يخاف العجز في بعض  
 الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الرحلة تأمل (تتمه) زاد في الباب  
 مما يكون به محصر الامور آخر منها العدة فلوا هلت بالحج فطلقها زوجها ولزمتها العدة صارت محصورة ولو مقيمة  
 أو مسافرة معها محرم ومنها الوصل عن الطريق السكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه  
 الى الطريق والأفلا يمكنه التحلل لعجزه عن تسليم الهدى محله قال في الفتح فهو كالحصر الذي لم يقدر على الهدى  
 ومنها منع الزوج زوجته اذا حرمت بنفل بلاذنه أو المولى لمولوكه عبداً كان أو أمة فلوا بذنه أو احرمت بفرض  
 فغير محصورة لولها محرم أو خرج الزوج معها وليس له منعها وتخللها وهذا الواحرامها بالقرص في أشهر الحج  
 أو قبلها في وقت خروج أهل بلدها أو قبله بأيام يسيرة والأفلا منهها وأما المملوك فيكره لمولاه منعه بعد ان حرام  
 باذنه وهو محصر وليس لزوج الامه منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع عن المضى في موجب الاحرام  
 لحق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فاذا احرمت المرأة أو العبد بلاذن الزوج أو المولى فلهما ان يتحلاهما  
 في الحال كما سيأتي بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبعث الهدى أو تمنه الى الحرم وعليها  
 ان كان احرامها بحج وعمره وان بعمره فعمرة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمها في الطريق فلا يتحلل الا  
 بالهدى ولعل الفرق ان احصارها حقيقي والاولى حكمي وعلى العبد هدى الاحصار بدالته ووجه رخصة  
 اه مخلصاً من الباب وشرحه (قوله حل له التحلل) افادته رخصة في حقه حتى لا يمتد احرامه فيشق  
 عليه وان له أن يبقى محرمًا كما يأتي (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو العمرة الى الحرم فهستأني (قوله  
 دما) سيأتي بيانه في باب الهدى فلو بعث دمين يتحلل بأولهما لان الثاني تقاوع كافي اليانبيح قهستاني  
 (قوله أو قيمته) أي يشتري به اشارة هنا لرتبته عنه هداية وفيه اجماع الى انه لا يجوز التصديق بتلك القيمة  
 شرح الباب (قوله فان لم يجد بئني محرمًا) فلا يتحلل عندنا الا بالدم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام  
 مقامه بحر ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئاً لباب قال شارحه هذا هو المسطور في كتب المذهب  
 ونقل الكرماني والسروحي عن محمد انه ان اشترط الاحلال عند الاحرام اذا احصر جازله التحلل بغير هدى  
 (قوله أو يتحلل بطواف) أي ويسعى ويحلق بحر عن الخمانية وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز  
 عنه وعن الهدى يبقى محرمًا أبداً قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رده في الفتح  
 بانه مخالف للنص (قوله والقارن دمين) فيه اشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعيين  
 أحدهما للحج والاخر للعمرة قهستاني وكذا قارن من جمع بين حجتين أو عمرتين فأحصر قبل السير الى مكة  
 فلو بعده يلزمه دم واحد لباب لانه يصير افضا لحدتهما بحر (قوله فلو بعث واحدا الخ) عبارة الهداية  
 فان بعث بهدي واحد يتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منه ما شرع  
 في حالة واحدة اه زاد في الباب ولو بعث ثمن هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم يتحلل  
 عن الاحرامين ولا عن أحدهما (قوله وعين يوم الذبح) لا بد أيضاً من تعيين وقته من ذلك اليوم اذا أراد التحلل  
 فيه لئلا يقع قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلاً يتحلل بدنه والا احتل أن يكون الذبح وقت العصر والتحلل  
 قبله (قوله خلا فلهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم التعر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء

لعله الطواف اه منه  
 والحاصل ان الحصر هو المنع في  
 مكان عن الخروج والاحصار  
 المنع عن الوصول الى المطلوب  
 بمرض أو عدو فلا يرد اجماع  
 المفسرين على ان قوله تعالى  
 فان احصرتم نزلت في المنع من  
 العدو لان الاحصار أعظم من  
 الحصر لشغله منع العدو وغيره  
 بخلاف الحصر ولهذا نقل بعض  
 شراح الهداية عن تفسير القتيبي  
 الاحصار هو أن يعرض للرجل  
 ما يحول بينه وبين الحج من مرض  
 أو كسر أو عدو يقال أحصر  
 الرجل احصاراً فهو محصر فان  
 حبس في سجن أو دار قيل حصر  
 فهو محصور اه منه

هو لغة المنع وشراً يمنع عن ركن  
 (اذا احصر بعدو أو مرض)  
 أو موت محرم أو هلاك نفقة حل  
 له التحلل حينئذ (بعث المفرد دما)  
 أو قيمته فان لم يجد بئني محرمًا حتى  
 يجد أو يتحلل بطواف وعن الثاني  
 انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به  
 فان لم يجد صام عن كل نصف صاع  
 يوماً (والقارن دمين) فلو بعث  
 واحد لم يتحلل عنه (وعين يوم  
 الذبح) ليعلم متى يتحلل ويذبحه  
 (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافاً  
 لهما (ولو لم يفعل ورجع الى أهله  
 بغير تحلل وصير) محرمًا (حتى زال

هداية فعلى قولهما لا حاجة الى المواعدة في الحج لتعين يوم النحر وقتاله الا اذا كان بعد ايام النحر فيحتاج اليه عند الكل كما في المحصر بالعمرة أفاده في شرح الباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندهما بأيام النحر لا باليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعين اليوم الاول والثاني والثالث وقد يقال يمكنه الصبر الى مضى الثلاثة فلا يحتاج اليها اه (قوله الخوف) المراد به المانع خوفاً أو غيره (قوله والا) بأن فاته الحج بفوت الوقوف ط وهذا لو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاءه بقدرته عليها (قوله لان التحلل) علة لقوله جاز (قوله فيشق) بالنصب في جواب النفي ط وهو من باب نصر فالشين مضمومة (قوله وبذبحه يحل) في الباب ولا يخرج من الاحرام بمجرّد الذبح حتى يتحلل بفعله اه أى من محظورات الاحرام ولو بغير حلق قارى قات وهذا مخالف للكلام المصنف وغيره مع انه لا تطهر له عمرة تأمل وأفاده أنه لو سرق بعد ذبحه لشيء عليه وان لم يسرق نصّدق به ويضمن الوكيل قيمة ما وكل منه لو غنياً وتصّدق بها على الفقراء كما في الباب (قوله ولو بلا حلق وتقهير) لكن لو فعله كان حسناً وهذا عندهما ومن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يفعل فعليه دم وفي رواية ينبغي أن يفعل والا فلا شيء عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقايق عن مبسوط خواهر زاده وجامع المحبوبي فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل أمافي الحرم فالخلق واجب اه قال في الشرنبلالية كذا جزم به في الجوهرة والكافي وحكام البرجندي عن المصنف بقيل فقال وقل انما لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصار في غير الحرم أمافيه فعليه الحلق (قوله هدا) أى ما أفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كالحلال) أى كما يفعل الحلال من حلق وطيب ونحو ذلك (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزء ما جنى) ويتعدّد بتعدد الجناسيات ط قلت ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم وينظر الفرق بينه وبين ما مر من أن الحرم لو نوى الرض ففعل كالحلال على ثلث خروجه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما ارتكب لاستناد الكل الى قصد واحد وعلو ذلك بأن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الديونية كالباعى اذا اتلف مال العادل أو قتله ولا ينبغي استناد الكل هنا الى قصد واحد أيضاً لانه قال بعض محشئى اربى يلى ينبغى عدم التعدد هنا أيضاً (قوله ويجب) أى يلزم فيشمل الفرض القطعى كالأحصر عن حجة الفرض والواجب الاصطلاحي كالأحصر عن النفل أفاده ط (قوله ولو نفلاً) افاد شمول وجوب القضاء للفرض والنفل والمطنون والمفسد والحج عن الغير والحز والعبد الا ان وجوب أداء القضاء على العبد يأخر الى ما بعد العتق لباب والمطنون هو ما لو أحرّم على ظن أن عليه الحج ثم طهر عديمه فأحصر وصرح بالزوى وصاحب الكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح السمرجى في الغاية بأن الاصح وجوبه كالأوسده بلا احصار أفاده القارى (قوله بالشرع) أى بسبب شرعه فيها وفيه ان هذا انما يظهر في النفل أما الفرض فهو واجب قضاء بالامر لا بالشرع تأمل (قوله لتحلل) لانه في معنى فاته الحج يتحلل بأفعال العمرة فاذا لم يأت بها قضاها نهر والحاصل أن المحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند العجز تلزمه العمرة فاذا لم يأت بهما يلزمه قضاءهما كالأحرّم بهما كفى جامع قاضى خان (قوله ان لم يحج من عامه) أما لو حج منه لم يجب معها عمرة لانه لا يكون كفائت الحج فتح وايضا انما تنجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب (تنبيه) اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاها بقران أو افراد واعلم أن نية القضاء انما تلزم اذا تحوّلت السنة اتفاقاً ولو احصاه بحج نفل فلو بحجة الاسلام فلا انها قد بقيت عليه حين لم يؤدّها فنيو بها من قابل فتح (قوله وعلى المعتمر عمرة) أى على المعتمر اذا أحصر قضاء عمرة وهذا فرع تحقيق الاحصار عنها ومن فروع المسألة ما لو أهل بنسبهم فان أحصر قبل التعيين كان عليه أن يعث بهدى واحد ويقضى عمرة استخساناً وفي القياس حجة وعمرة وتما في النهر (قوله وعلى القارن حجة وعمرتان) ويختص في القضاء بين الافراد والقران كما صرح حوايه وحققه في البحر فيفرد كلا من الثلاثة أو يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتى بعمرة كما في شرح الباب (قوله احدهما لتحلل) بشرط أن روم العمرتين فيما اذا لم يحج من عام الاحصار اذ لو حج من عامه بأن زال الاحصار بعد الذبح وقدر على تجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة القران فقط كما في الفتح لانه لا يكون كفائت الحج فلا تلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل

لا خوف جازة ان ادرك الحج فيها) ونعمت (والا لتحلل بالعمرة) لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يتعدّ احرامه فيشق عليه فيبقى (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق وتقهير) هذا فائدة التعيين فلو ظنّ ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه لم يذبح أو ذبح في حل لزمه جزء ما جنى (و) يجب (عليه ان حل من حجة) ولو نفلاً (حجة) بالشرع (وعمره) لتحلل ان لم يحج من عامه (وعلى المعتمر عمرة و) على (القارن حجة وعمرتان) احدهما لتحلل (فان يعث ثم زال الاحصار وقدر على) ادراك (الهدى والحج) معا

بأنفعال العمرة كما يفهم مما مر (قوله توجّه وجوباً) أي ليؤدّي الحج لقدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالسبل نهر ويفعل بهديه ما شاء أي من بيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح الباب (قوله والايقدّر عليهما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قدّر على الهدى فقط أو الحج فقط (قوله لا يلزمه التوجّه) أما إذا لم يقدر عليهما أو قدّر على الهدى فقط فظاهر لكنه لو توجّه ليتحلل بأفعال العمرة جاز لأنه هو الأصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الحج دون الهدى فجواز التحلل قول الامام وهو الاستحسان لأنه لو لم يتحلل لضاع ماله مجاناً وحرمة المال كحرمة النفس الآن الأفضل أن يتوجّه وتماسه في النهر (تنبيه) لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لأن وقتها جميع العمر فلها من الاربع صورتان فقط أن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده (الرحمى) ونحوه في الباب (فرع) لو بعث الهدى ثم زال احصاره وحدث احصار آخر فان علم أنه يدرك الهدى ونوى به احصاره الثاني جاز وحلّ به وان لم ينو لم يجز ولو بعث هدياً الجزاء صيد ثم أحصر ونوى أن يكون لاحصاره جاز وعليه إقامة غيره مقامه لباب (قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحلل بالهدى بل يبقى محرماً في حق كل شيء أن لم يخلق أي بعد دخول وقته وان خلق فهو محرم في حق النساء لا غير إلى أن يطوف للزيارة فان منع حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء ترك الوقوف بمزدلفة والرحى وتأخير الطواف وتأخير الحلق كافي للباب والزبلي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكله في البحر بأن واجب الحج اذا ترك العذر لاشي فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوف الزحام لا يني عليه كالحائض ترك طواف الصدرة ولا شئ أن الاحصار عذر ثم أجاب بمحمل ما هنا على الاحصار بالعدول لا مطلقاً فانه اذا كان بالمرض فهو سماوى يكون عذراً في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العذر فانه لا يسقط حق الله تعالى كافي التميم اهـ ونقله في الترويه جزم المقدسي في شرح نظم الكنز وذكر مثله في جنابات شرح الباب قلت ولا ترد مسألة ترك الوقوف لخوف الزحام لما روي التميم أن الخوف ان لم ينشأ بسبب وعبد العبد فهو سماوى (قوله للامن من الفوت) فيه ان المعتمر كذلك لأن العمرة لا تتوقت مع تحقق الاحصار فيها وأجيب بان المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يتحلل بالحلق في يوم النحر فله النسخ أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة إلى التحلل بالهدى من غير عذر أفاده الزبلي لكن قيل ليس له أن يخلق في مكانه في الحل بل يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان عن العتبات أنه الاظهر (قوله على الاصح) مقابله ما روي عن الامام من انه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله والقادر على أحدهما الخ) تصريح بفهوم قوله والمنوع بمكة عن الركبتين محصر وذكره بعد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قبيل ذكر الاعتم بعد الاخص فليس بتكرار محض (قوله فلتنمى حجه به) قالوا المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئاً مجزئاً وقد منّا الكلام فيه أتول كتاب الحج (قوله وأما على الطواف) سماه أحد ركني الحج باعتبار الصورة والا فالطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا أفاده ط (قوله فلتحلّه به) لأن فائت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة إلى الهدى زبلي وفي شرح الباب انه يكون في معنى فائت الحج فيتحلل عن احرامه بعد فوت الوقوف بأفعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء اهـ فالأقتصار على ذكر الطواف لأنه ركن العمرة والا فلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لابد معه من السعي والحلق واليه أشار بقوله كما مر أي في قول المصنف ولا يتحلل بالعمرة وكذا ما روي في باب القرآن في قوله ومن لم يقف فيها فأتى حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبيه) اسقط المصنف من هنا باب الفوات المذكور في الكنز وغيره ككتفاء بما ذكره قبل باب القرآن وقد علم أن الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة الفوات والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الافساد بالجماع وان لزمه المضي في فاسده والرابع الرفض وفروعه مذكورة في الباب السابق والله تعالى أعلم

\*(باب الحج عن الغير)\*

اعترض في الفتح بان ادخال ال على الغير غير واقع على وجه العمدة بل هو ملزوم الاضافة اهـ لكن قال بعض

مطلبه

كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية

(توجّه) وجوباً (والا) يقدر عليهما

(لا) يلزمه التوجّه وهي رباعية (ولا

احصار بعد ما وقف بعرفة) للامن

من الفوات (والممنوع) لو بمكة

عن الركنين محصر) على الاصح

(والقادر على أحدهما) أما

على الوقوف فلتنمى حجه به وأما

على الطواف فلتحلّه به كما مر

(باب الحج عن الغير)

مطلب

في دخول ال على غير

الاصل أو كل من أتى بعبادة ماله  
يجعل نواهيها لغيره وان نواها عند  
الفعل لنفسه لظاهر الأدلة وأما  
قوله تعالى وأن ليس للإنسان  
إلا ما سعى أي إذا وهبه له

مطلب

في اهداء ثواب الاعمال للغير

مطلب

فمن أخذ في عبادة شيء من الدنيا

أئمة النجاة منع قوم دخول الالف واللام على غير كل وبعض وقالوا هذه كالاتعريف بالاضافة لا تعترف بالالف  
واللام وعندى أنها تدخل عليها فيقال فعل الغير كذا والكل خير من البعض وهذا لأن الالف واللام هنا  
ليست للتعريف ولأن المعاقبة للاضافة لأنه قد نص أن غيرا تعترف بالاضافة في بعض المواضع ثم إن الغير  
قد يجعل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فيصالح دخول الالف واللام عليه أيضا من هذا الوجه  
يعنى أنها تعترف على طريقة حمل النظر على النظر فإن الغير نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير الجزء وحمل  
النظر على النظر سائغ شائع في لسان العرب كحمل الضد على الضد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم وقد نص  
العلامة الرضوي على وقوع هذين الجملتين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أفاده ابن كمال (قوله  
بعبادة ما) أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طوافا أو حجبا أو عمرة أو غير ذلك  
من زيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع  
البر كفي الهندي ط وقد منى الزكاة عن التاترخانية عن المحيط الافضل لمن تصدق فقال أن ينوى لجميع  
المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل اليهم ولا ينتقص من أجره شيء اه وفي البحر بحثان اطلاقهم شامل للفريضة  
لكن لا يعود الفرض في ذمته لأن عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على ان الثواب  
لا ينعدم كما علمت وسند كرفيما لو أهل بحج عن أبيه أنه قيل أنه يجزيه عن حج الفرض وهذا يؤيد ما بينه في البحر  
ويؤيد أيضا قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض ويحت أيضا ان الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوى به  
عند الفعل للغير أو ينعله لنفسه ثم يجعل ثوابه لغيره لا لطلاق كلامهم اه قلت واذا قلنا بشموله للفريضة أفاد  
ذلك لأن الفرض ينويه عن نفسه فإذا صح جعل ثوابه لغيره دل على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوى الغير  
عند الفعل وقد منى في آخر الجنازة قيل باب الشهيد عن ابن القيم الحنبلي أنه اختلف عندهم في أنه هل يشترط نية  
الغير عند الفعل فقول لا يكون الثواب له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الاولى لأنه اذا وقع له لم يقبل  
انتقاله عنه وقد مناه عنه أيضا أنه لا يشترط في الوصول أن يهديه بل ينظر كما لو أعطى فقيرا بنية الزكاة لأن السنة  
لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير وشيوعه نعم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كما لو نوى أن يهب  
أو يعتق أو يتصدق وأنه يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه أو يوفقه أنه لو اهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل  
ربعة وتماه هناك (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا ليحلل شيئا من عبادته للمعطي  
وينبغي أن لا يصح ذلك اه أي لأنه ان كان أخذه على عبادة سابقة يكون ذلك يغالها وذلك باطل قطعاً  
وان كان أخذه ليحلل يكون اجارة على الطاعة وهي باطلة أيضا كما نص عليه في المتون والشروح والفتاوى  
الافيا استثناء المتأخرين من جواز الاستنجار على التعليم والاذان والامامة وعالوه بالضرورة وخوف  
ضباع الدين في زمانه لا لقطع ما كان يعطى من بيت المال وبه علم أنه لا يجوز الاستنجار على الحج عن الميت لعدم  
الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضا وتماه الكلام على ذلك في  
رسالتنا شفاء العليل وبطلان القليل في بطلان الوصية بالختمات والتهايل فافهم (قوله له جعل ثوابها لغيره)  
أي خلافا للمعتلة في كل العبادات والمالك والشافعي في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة  
فلا يولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في أن له ذلك أو لا كما هو ظاهر النظم بل في أنه  
يجعل بالمعنى أو لا بل بلغ وجعله أفاده في الفتح أي الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله لغيره) أي  
من الاحياء والاموات بجر عن البدائع قلت وشمل اطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح  
بذلك من أئمتنا وفيه نزاع طويل لغيرهم والذي رجحه الامام السيدي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما بسطناه  
آخر الجنازة فراجع (قوله وان نواها الخ) قد منى الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الأدلة) الله لقوله له جعل  
ثوابها لغيره وهو من اضافة الصفة للموصوف أي للدلالة الظاهرة أي الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى اللغوي  
لا الاصولي لأن الأدلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا لتحتمل التأويل كما تعرفه (قوله أي الا اذا وهبه)  
جواب قوله وأما واستقطا لفسا من جوانها وهو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله فأما القتال لا قتال لديكم  
كافي المغني وأجاب عن قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكرهتم أن تقول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف قال ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استغناء  
أكرهتم أن تقول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف قال ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استغناء

كالخارج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصح على الصحيح انتهى وكذلك  
الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه بأى المفسرة له والتقدير وأما قوله تعالى فَوَلِّ يَأْتِ الْإِذَا وَهْ  
على أن الدمامي اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهد له بالأحاديث والآثار ( قوله  
كما حققه الكمال ) حيث قال ما حاصله أن الآية وإن كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكن يحتمل أنها منسوخة  
أو مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير إلى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى بكبشين أحدهما  
عنه والآخرة عن أمته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشر مخترجوه فلا يبعد أن يكون مشهورا يجوز  
تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطني أن رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال كان لي  
أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد الموت أن  
تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صومك وروى أيضا عن علي عليه السلام قال من مر  
على المقابر فقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الأجر بعدد الاموات  
وعن انس قال يارسول الله أنا تصدق عن موتانا ونفج عنهم وندعولهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم  
وانهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدي اليه رواه أبو حفص العكبري وعنه أنه صلى الله عليه وسلم  
قال اقرأوا على موتاكم يس رواه أبو داود وهذا كله ونحوه مما تركه خوف الإطالة يبلغ القدر المشترك بينه  
وهو النفع بعمل الغير مبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الأمر بالدعاء للوالدين ومن الأخبار باستغفار  
الملائكة للمؤمنين قلعي في حصول النفع فيخالف ظاهر الآية التي استدلوها بها اذ ظاهرها أن لا ينفع  
استغفار أحد لا حدب وجه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقطعنا باتقاء ارادة ظاهرها فتبيننا بما لم يبي  
العامل وهذا أولى من السخ لانه اسهل اذ لم يطل بعد الارادة ولانها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اه  
( قوله أو اللام بمعنى على ) جواب آخر ورده الكمال بانه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها فانها وعظ للذي  
تولى واعطى قللا وأكسدى اه وأيضا فانها تكرم مع قوله تعالى أن لا ترز وازرة وزر أخرى وأجيب  
بأجوبة آخر ذكرها الزيلعي وغيره منها السخ بآية والذين آمنوا واتبعهم ذريةهم بإيمان وعلت ما فيه ومنها  
انها خاصة بقوم موسى و ابراهيم عليهما السلام لانها حكاية عما في صحفهما ومنها أن المراد بالانسان الكافر  
ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه ليس له الاسعيه لكن قد يكون سعيه بمباشرة  
اسبابه بتكثير الاخوان وتحصيل الايمان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من  
ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلعي وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن  
أحد ولا يصلي أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب كما في البحر ( قوله ولقد افصح  
الراهدى الخ ) حيث قال في المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل والتوحيد انه  
ليس له ذلك الخ فعدل عن الهداية وسمى اهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الاصلح على الله  
تعالى وانه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقولهم بنى الصفات وانه لو كان له صفات قديمة لتعدد القديماء  
والقديم واحد وبيان ابطال عقيدتهم الرائعة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتكفل برده  
وكذلك الشيخ مصطفى الرضى في حاشيته فقد اطل واظطاب وأوضح الخطأ من الصواب ( قوله والله الموفق )  
لا ينبغي على ذوي الافهام ما فيه من حسن الالهام ( قوله العبادة ) قال الامام اللامضى العبادة عبارة  
عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بأمره والقرية ما يتقرب به الى الله تعالى فقط  
أومع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى  
اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم اه ملخصا من ط عن أبي السعود ( قوله كركاة ) أى  
ركاة مال أو نفس كصدقة الفطر أو أرض كالعشر ودخل في الكاف النفقات وأشار الى أن المراد بالمالية  
ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المونة أو مونة فيها معنى العبادة كما عرف في الاصول ( قوله وكفارة )  
أى بأنواعها من اعتاق واطعام وكسوة بحر ( قوله تقبل النيابة ) الاصل فيه ان المقصود من التكليف  
الابتلاء والمشتة وهي في البدنية باتعاب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا يتحقق المشتة على  
نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا القدرة وفي المالية بتنقيص المال المحبوب للنفس بإيصاله الى التقدير

كما حققه الكمال أو اللام بمعنى  
على كافي ولهم اللعنة ولقد أفصح  
الراهدى عن اعتراله هنا والله  
الموفق ( العبادة المالية ) كركاة  
وكفارة ( تقبل النيابة ) عن  
المكلف ( مطلقا ) عند القدرة  
والعجز ولو النائب ذميا

مطلب  
في الفرق بين العبادة والقرية والطاعة



وهو موجود بفعل النائب والقياس ان لا تجزئ النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاوى لا يكتفى فيها بالنائب ولكنه تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة المالية عند العجز المستقر الى الموت رجة وفضلا بأن تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بجر (قوله لان العبرة بالح) علة للتعميم وبيان لوجه انابة الذمى في العبادة المالية المشروط لها النية بأن الشرط نية الاصل دون النائب (قوله ولو عند دفع الوكيل) دخل في التعميم ما لو نوى الموكل وقت الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فيما بينهما كما في الجروقي ما لو عزلها ونوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعبرة الشارح تشملها والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود النية وقت الدفع حكما وعليه يمكن دخولها ايضا في قول الجروقي وقت الدفع الى الوكيل وبقي أيضا ما لو نوى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه بدنيا أن فيه ترك اعمال البدن نهر عن الحوائج السعدية والاوى أن يقال ان الصوم امسالك عن المفطرات أى منع النفس عن تناولها والمنع من اعمال البدن (قوله) والمركة منهما قال في غاية السروجي وفي المبسوط جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج مر كامن البدن والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قدر على المشي الى عرفات وفي فاضل خان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اه وكون الحج يشترطه الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مر كمن من المال لان الشرط غير المشروط والشئ لا يتركب من شرطه كما أن صحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء للطهارة وهما بالمال ولم يقل أحد بانها مر كبة من المال اه كذا ذكره بعض المحشين وقد سنا جوابه في أول الحج (قوله كحج الفرض) أطلقه فشمحل الحجة المذكورة كما في البحر وقيد به نظرا لشرط دوام العجز الى الموت لان الحج النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لا من قسم البدنية فقط كما توهم بل هو اولى من الحج اذ لا بد له من آلة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كحج المكي وتعمم تحقيقه في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) تعليل لاشتراط دوام العجز الى الموت أى فيعتبر فيه عجز مستوعب لنية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم (تنبيه) محل وجوب الاجحاج على العاجز اذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجحاج عليه ان كان له مال ولا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح زيلعي والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاجحاج اتفاقا أما من لم يملك مالا حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف وأصله أن صحة البدن شرط للوجوب عنده ولوجوب الاداء عندهما وقد منا أول الحج اختلاف التعحيح وان قول الامام هو المذهب (قوله حتى تلزم الاعادة بزوال العذر) أى العذر الذي يرجى زواله كالحبس والمرض بخلاف نحو العمى فلا إعادة لزواله على ما يأتي (قوله وبشرط نية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده وبشرط الامر لان ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولو نسي اسمه الحج) ولو احرم منهما أى بان احرم بحجة واطلق النية عن ذكر المحجوج عنه فله أن يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع في الافعال كما في الباب وشرحه وقال في الشرح بعد أن نقل عن الكافي أنه لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين اجماعا لا ينبغي أن محل الاجماع اذا لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له أن يعين غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه عند الشافعي (قوله كالحبس والمرض) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر سماعيا أو بصريا في العبادة وفي البحر عن التجنيس وان أحج لعدوينه وبين مكة ان أقام العدو على الطريق حتى مات أجراءه والا فلا اه ومن العجز الذي يرجى زواله عدم وجود المرأة محرما فتعبد الى أن تبلغ وقتا تعجز عن الحج فيه أى لكبر أو عى أو زمانة فحينئذ تبت من يحج عنها أما لو بعثت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم الان دام عدم المحرم الى أن ماتت فيجوز كالمريض اذا حج رجلا ودأب المرض الى أن مات كما في البحر وغيره (قوله فلا إعادة مطلقا الحج) ظاهر اطلاق المتن اشتراط العجز الدائم انه لا فرق بين ما يرجى زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه مشى في الفتح قال في البحر وليس بصحيح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحيط والخائبة والمعر اج اه وأقره في الترتيبه المصنف وحقيقه في الشرع لابلية ونقل التصريح به عن كافي النسفي (قوله ثم عجز) أى بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان وقت الوقوف صحيحا ما لو عجز قبل فراغ النائب واسم قراجره وقوله لم يحجزه

لان العبرة لنية الموكل  
ولو عند دفع الوكيل  
(والبدنية) كصلاة وصوم (لا)  
تقبلها (مطلقا والمركة منها) كحج  
الفرض (تقبل النيابة عند العجز  
فقط) لكن (بشرط دوام العجز  
الى الموت) لانه فرض العمر حتى  
تلزم الاعادة بزوال العذر (و)  
بشرط (نية الحج عنه) أى عن  
الامر فيقول احرمت عن فلان  
وليت عن فلان ولو نسي اسمه  
فنوى عن الامر صح وتكفى نية  
القلب (هذا) أى اشتراط دوام  
العجز الى الموت (اذا كان) العجز  
كالحبس و (المرض يرجى زواله)  
أى يمكن (وان لم يكن كذلك)  
كالعمى والزمانة سقط الفرض  
بحج الغير (عنه) فلا إعادة مطلقا  
سواء (استمر به ذلك العذر ام لا)  
ولو اجمعه عنه وهو صحيح ثم عجز واستمر  
لم يحجزه لفقد شرطه

أى عن الفرض وان وقع نفلا لا مرأفاده في البحر قال الجوى ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والوزراء من الاجحاج عنهم لان مجزهم لم يكن مستقرا الى الموت اه أولعدم مجزهم أصلا والمراد عدم صحته عن الفرض بل يقع نفلا ط قلت لكن قد مننا عن شرح اللباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بمعناه من الامراء ملحق بالمجوس فيجب الاجحاج في ماله الخالي عن حقوق العباد اه أى اذا تحقق مجزهم بما ذكر ودام الى الموت (قوله وبشرط الامر به) صرح بهذا الشرط في البحر عن البدائع وفي اللباب (قوله فلا يجوز) أى لا يقع مجزنا عن حجة الاصل بل يقع عن النائب فله جعل ثوابه للاصل وسيأتى توضيح ذلك (قوله الا اذا حج أو حج الوارث) أى فيجزيه ان شاء الله تعالى كما في البدائع واللباب وهذا اذا لم يوص المورث أموالا أو وصى بالاجحاج عنه فلا يجزى به تبرع غيره عنه كما يأتى في المتن ثم اعلم أن التقييد بالوارث ينهم منه ان الاجنبى يخالفه ولا يلزم الغاء هذا الشرط من أصله والعجب انه في اللباب ذكر هذا الشرط وعمم شارحه الوارث وغيره من أهل التبرع وعبارة اللباب وشرحه هكذا الرابع الامر أى بالحج فلا يجوز حج غيره بغير أمره ان أوصى به أى بالحج عنه فإنه ان أوصى بأن يحج عنه فقطوع عنه أجنبى أو وارث لم يجز وان لم يوص به أى بالاجحاج فمجرع عنه الوارث وكذا من هم أهل التبرع فحج أى الوارث ونحوه بنفسه أى عنه أو حج عنه غيره جاز والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بجواز البتة وهذا قيد بالمشيئة ففي مناسك السروجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أو حج عن أهله أو أمته عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزى به ان شاء الله وبعد الوصية يجزى به من غير المشيئة اه ثم أعاد في شرح اللباب المسألة في محل آخر وقال فلو حج عنه الوارث أو أجنبى يجزى به ونسقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه اصيل للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني والسروجى اه وسيأتى تمامه فالظاهر ان في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير قيد على الرواية الاخرى (قوله لوجود الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكانه صار مورا بأداء ما عليه أولان الميت يأذن بذلك لكل أحد بناء على ما قلنا من ان الوارث غير قيد وعلل في البدائع بالنص أيضا والظاهر انه أراد به حديث الخنعمية (قوله النفقة من مال الامر الخ) أى المخرج عنه ومحترزه قوله الا ترى ولو اتفق من مال نفسه الخ ويأتى بيانه (قوله وج المأمور بنفسه) فليس له اجحاج غيره عن الميت وان مرض ما لم يأذن له بذلك كما يأتى متنا (قوله وتعينه ان عينه) هذا يغنى عن الشرط الذى قبله تامل والمراد بتعيينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز حج غيره) أى وان مات فلان المذكوكر لان الموصى صرح بمنع حج غيره عنه كما أفاده في اللباب وشرحه (قوله وان لم يقل لا غيره جاز) قال في اللباب وان لم يصرح بالمنع بأن قال يحج عنى فلان مات فلان وأجوا عنه غيره جاز (قوله واوصلها في اللباب الى عشرين شرطا) تقدم منها ستة وذكر الشارح السابع بعد ذلك والثامن وجوب الحج فلو أجم الفقيه أو غيره ممن لم يجب عليه الحج عن الفرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود العذر قبل الاجحاج فلو أجم صحيح ثم عجز لا يجزى به العاشر ان يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو بأمره ضمن النفقة والمعتبر ركوب أكثر الطرق الا ان ضاقت النفقة فحج ماشيا جاز الحادى عشر أن يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث والا فحين يبلغ كاسيا فى بيانه الثانى عشر أن يحرم من الميقات فلو اعتمر وقد أمره بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن ويبحث فيه شارحه بما حاصله أنه غير ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلنا قد مننا الكلام عليه مستوفى قبيل باب الاحرام فراجع الثالث عشر أن لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عن الامر وان قضاه وسيأتى بيانه الرابع عشر عدم المخالفة فلو أمره بالافراد ففقر أو تمتع ولو للميت لم يقع عنه ويضمن النفقة كاسيا ولو أمره بالعمره فاعتمر ثم حج عن نفسه أو بالحج فحج ثم اعتمر عن نفسه جاز الا أن نفقة اقامته للحج أو العمره عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت في مال الميت وان عكس لم يجز الخامس عشر أن يحرم بحجة واحدة فلو أهل بحجة عن الامر ثم باخرى عن نفسه لم يجز الا ان رفض الثانية السادس عشر أن يفرد الالهلال لواحد لو أمره رجلان بالحج فلو أهل عنهما ضمن وسيأتى تمام الكلام عليه السابع عشر والثامن عشر اسلام الامر والمأمور وعقلهما كاسيا فى فلا يصح من المسلم الكافر ولا من المجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طر وجنونه صح الاجحاج

(وبشرط الامر به) أى بالحج

عنه (فلا يجوز حج الغير بغير اذنه

الا اذا حج) أو حج (الوارث

عن مورثه) لوجود الامر

دلالة وبقي من الشرائط النفقة

من مال الامر كلها أو

اكثرها وج المأمور بنفسه

وتعينه ان عينه فلو قال يحج عنى

فلان لا غيره لم يجز حج غيره ولو لم يقل

لا غيره جاز وأوصلها في اللباب الى

عشرين شرطا منها عدم اشتراط

الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال

استأجرتك على أن تحج عنى بكذا

مطلبه

شروط الحج عن الغير عشرين

مطلب

في الاستنجار على الحج

لم يجزجه وانما يقول أمرتك  
أن تخرج عني بلا ذكرا جارة  
ولو أنفق من مال نفسه أو خلط  
النفقة بماله وج وأنفق كله  
أو أكثره جاز وبرئ من النجاس

عنه التاسع عشر تمييز المأمور فلا يصح اجحاج صبي غير مميز ويصح اجحاج المراهق كما سيأتي العشرون عدم القوات  
وسياقي الكلام عليه قال في الباب وهذه الشرائط كلها في الحج الفرض وأما النفل فلا يشترط فيه شيء منها  
الا الاسلام والعقل والتمييز وكذا الاستنجار ولم نجد فيه صريحا في النفل وجزم به شارحه لكن هذا مبني على أن  
الحج لا يقع عن الميت وفيه ما ذكره بعيد (قوله لم يجزجه عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية  
يقع الحج عن المجنون عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة اه وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو  
المذهب اه وصرح في الثانية بان ظاهر الرواية الجواز لكنه قال ايضا ولا جبر أمره مشله واستشكله في فتح  
القدير بما قالوا من ان ما ينفقه المأمور انما هو على حكم ملك الميت لانه لو كان ملكه لكان بالاستنجار ولا يجوز  
الاستنجار على الطاعات فالعبارة اخذت ما في كافي الحاكم وله نفقة مثله وزاد ايضا حاشا في المبسوط فقال  
وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لانه فترغ نفسه لعمل يتوقع به المستاجر هذا  
وانما جاز الحج عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج فتكون له نفقة مثله اه قلت وعبرة كافي الحاكم  
على ما نقله الرقي رجل استأجر رجلا ليحج عنه قال لا تجوز الاجارة وله نفقة مثله وتجوز زجة الاسلام عن  
المسجون اذا مات فيه قبل أن يخرج اه ومثله ما في البحر عن الاسيحياني لا يجوز الاستنجار على الحج ولو  
دفع اليه الاجر فحج بجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة الا اذا تبرع به  
الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للعاج اه ملخصا والحاصل ان قول الشارح لم يجزجه عنه خلاف ظاهر  
الرواية وان قول الثانية له أجر مثله يشعر بأن الاجارة فاسدة مع انها باطلة كالا استنجار على بقية الطاعات  
وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عرفت في الكافي وانما سماها أجرا مجازا وهذا أحسن مما قيل  
انه مبني على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستنجار على الطاعات لما علمته مما تقدمه من قول الباب من ان  
التأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستنجار على التعليم والاذان والامامة للضرورة لا على جميع  
الطاعات كما أوضحه المصنف في منعه في كتاب الاجارات والالزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد  
ولا ضرورة للاستنجار على الحج لا مكان دفع المال اليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة  
كما علمت التصريح به عن المبسوط والمتون المصرح فيها بجواز الاستنجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازه  
على الحج بل المصرح به في عامة متون المذهب انه لا يجوز الاستنجار على الحج كالذكر والوقاية والجمع واختار  
ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الارباب انه لم يذكر أحد من مشايخنا  
جواز الاستنجار على الحج اه قلت ولو قيل بجوازه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من ان المأمور  
ينفق على حكم ملك الميت وانه يجب عليه رد الفضل واشراط الانفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وان الوصي  
لودفع المال لو ارث الحج به لا يجوز الابا جارة الورثة وهم كبار لانه كانت تبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا اجارة  
الباقي كما في الفتح ولو كان بطريق الاستنجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فانهم  
(قوله ولو أنفق من مال نفسه الخ) قال في الفتح فان أنفق الاكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال  
المدفوع اليه وفاء بجمعه رجوع به فيه اذ قد يتلى بالانفاق من مال نفسه لبعثة الحاجة ولا يكون المال حاضرا  
فجوز ذلك كالوصي والوكيل يشترى لليتيم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل  
اه قال في البحر وبهذا علم أن اشتراطهم أن تكون النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لا مطلقا اه  
وقال في الثانية اذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز وبرئ من  
الضمان اه اذا عرفت هذا فتقوله وانفق كله أو أكثره الضمان لماله الأمر وفيه مضاف مقدار أي مقدار  
كله أو مقدرا أكثره وهذا يرجع الى المستثنين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وج وأنفق مقدار  
كل مال الأمر المدفوع اليه أو مقدرا أكثره جاز وكذا اذا خلط النفقة بماله وج وأنفق الخ أفاده ح وقوله  
وبرئ من الضمان أي الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا لا ينافي الأمر بل نقل السانحاني عن الذخيرة له  
الخلط بدراهم الرفقة أمر به أولا للعرف (تنبيه) سئل عنه لو أوصى أن يحج عنه باف من ماله فأجج الوصي من  
مال نفسه ليرجع اليه له ذلك لان الوصية باللفظ تعتبر لفظ الوصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه بحر  
قلت وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصي الا أن يفرق بينهما بأن المأمور

(وشرط العجز) المذكور  
 (الحج الفرض لا النفل) لاتساع  
 بابه (ويقع الحج) المفروض  
 (عن الأمر على الطاهر) من  
 المذهب وقيل عن المأمور فلا  
 وللا أمر ثواب النفقة كالنفل  
 (لكنه بشرط) لصحة النيابة  
 (أهلية المأمور لصحة الأفعال) ثم  
 فرع عليه بقوله (بخارج الضرورة)  
 بمهلة من لم يحج (والمرأة) ولو أمة  
 (والعبد وغيره) كالمراهق وغيرهم  
 أولى لعدم الخلاف (ولو أرميتا)  
 أو مجنوناً

مطلب  
 في جح الضرورة

قد يضطر إلى ذلك على ما مر فليست أمثلة (قوله وشرط العجز الخ) قد علمت مما تقدم من الباب أن الشروط كلها شروط للحج الفرض دون النفل فلا يشترط في النفل شيء منها إلا الإسلام والعقل والتمييز وكذا عدم الاستتجار على ما مر بيانه (قوله لاتساع بابه) أي أنه يتساع في النفل ما لا يتساع في الفرض قال في الفتح أما الحج النفل فلا يشترط فيه العجز لأنه لم يجب عليه واحدة من المشتين أي مشقة البدن ومشقة المال فإذا كان له تركهما كان له أن يتمل أحدهما تنقرباً إلى ربه عز وجل فله الاستتابة فيه صحيحاً اهـ (قوله على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بجر ويشهد بذلك الأئمة من السنة وبعض الفروع من المذهب ففتح (قوله وقيل عن المأمور فلا الخ) ذهب إليه عامة المتأخرين كما في الكشف قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا أثر له لأنهم اتفقوا أن الفرض يسقط عن الأمر لأن المأمور وأنه لا بد أن ينويه عن الأمر وتماه في الجهر قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يخلو المأمور من الثواب بل ذكر العلامة نوح عن مناسك القاضى حج الإنسان عن غيره أفضل من حجه عن نفسه بعد أن أدى فرض الحج لأن نفعه متعذر وهو أفضل من انقاسر اهـ تأمل (قوله كالنفل) مقتضاه أن النفل يقع عن المأمور اتفاقاً وللا أمر ثواب النفقة وبه صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب وردّه الاتقاني في غاية البيان بانه خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي الحج التطوع عن الصحيح جائز ثم قال وفي الأصل يكون الحج عن الحج اهـ (قوله لكنه بشرط الخ) استدرال على قوله يقع عن الأمر فإن مقتضاه صحته ولو من غير الأهل ط أي كما تصح أمانة ذمي في دفع الزكاة (قوله لصحة الأفعال) عبر بالصحة دون الوجوب لیس المراهق فانه أهل للصحة دون الوجوب ط (قوله ثم فرع عليه) أي على أن الشرط هو الأهلية دون اشتراط أن يكون المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحزبة والبلوغ (قوله مهلة) أي بصادمه مهلة وبخفيف الزاء (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والضرورة يراد به الذي لم يحج عن نفسه اهـ أي حجة الإسلام لأن هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعم من المعنى اللغوي فكان ينبغي للشارح ذكره لأنه يشمل من لم يحج أصلاً ومن حج عن غيره أو عن نفسه فلا أو نذراً أو فرضاً فاسداً أو صحيحاً ثم ارتد ثم أسلم بعده كما أفاده ح (قوله وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كما في الزيلعي ح ولا يخفى أن التعليل ببسبب الكراهة تنزيهية لأن مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعلل في الفتح الكراهة في المرأة بما في المبسوط من أن جهها أنقص إذا دمل عليها ولا سعي في بطن الوادي ولا رفع صوت بالتلبية ولا حلق وفي العبد بما في البدائع من أنه ليس أهلاً لاداء الفرض عن نفسه واطاق في صحة إجماع العبد فنقل ما إذا كان باذن مولاه أو بغيره كذا صرح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضاً والأفضل أن يكون قد حج عن نفسه حجة الإسلام خروجا عن الخلاف ثم قال والأفضل إجماع الحز العالم بالناسك الذي حج عن نفسه وذكر في البدائع كراهة إجماع الضرورة لأنه تارك لفرض الحج ثم قال في الفتح بعدما أطال في الاستدلال والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة عن غيره أن كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الراد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لأنه تضيق عليه في أول سنى الامكان فيما ثم بركه وكذا لو تنقل لنفسه ومع ذلك يصح لأن النهي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو القوات إذا الموت في سنة غير نادر اهـ قال في البحر والحق أنها تنزيهية على الأمر لقولهم والأفضل الحج تحريمية على الضرورة المأمور الذي اجتمع فيه شروط الحج ولم يشج عن نفسه لأنه انهم بالتأخير اهـ قلت وهذا الإتيان في كلام الفتح لأنه في المأمور ويجعل كلام الشارح على الأمر فيوافق ما في البحر من أن الكراهة في حقه تنزيهية وإن كانت في حق المأمور تحريمية (تنبيه) قال في نهج النجاة لابن جزة النقيب بعد ما ذكر كلام البحر المارة أقول وظاهره يفيد أن الضرورة الفقير لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلام البدائع باطلا لاه الكراهة أي في قوله يكره إجماع الضرورة لأنه تارك لفرض الحج يفيد أنه يصير بدخول مكة قادراً على الحج عن نفسه وإن كان وقته مشغولاً بالحج عن الأمر وهي واقعة الفتوى فليست أمثلة اهـ قلت وقد أفق بالوجوب منق دار السلطنة العلامة أبو السعود وتبعه في سكب الأنهر وكذا أفق به السيد أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وافق سميدي عبد الغنى النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة لأنه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بمال الأمر فيحرم عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة إلى قابل

ليج من نفسه ويترك عياله باده حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا وامام في البدائع  
فاطلاقة الكراهة المنصرفة الى التحريم يقتضي ان كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد  
ما مر عن الفتح نعم تقدمنا قول الحج عن الباب وشرحه ان الفقير الافاقي اذا وصل الى ميقات فهو كالملك في انه  
ان قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النقل على زعم انه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو افاقي فلما صار كالملك  
وجب عليه حتى لو نواه فلا لزمه الحج ثانيا اه لكن هذا لا يدل على ان الضرورة الفقير كذلك لان قدرته  
بقدره غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج ليج من نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار  
قادرا بقدره نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الضرورة الفقير مثله لما صح تقييد ابن  
الهمام كراهة التحريم بما اذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليله لكراهة بانه تضييق الوجوب  
عليه فليتأمل (قوله لا يصح) أي لهدم الاملاحة المذكورة (قوله واذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه  
كمريض وجلس وشمل ما لو عينه الامر أولا (قوله عن الميت) أي عن المحجوج عنه حيا أو ميتا (قوله الا اذا  
أذن له) بالبناء للجبهول ليناسب ما بعده وشمل ما لو أذن له الميت أو وصيه ولم يكن عينه الميت بمنع احتياج غيره  
كما مر (قوله خرج المكاف الخ) أما اذا لم يخرج وأوصى بان يحج عنه وأطلق أي لم يعين مالا ولا مكانا فانه يحج  
عنه من ثلث ماله من بلده ان بلغ الثلث لان الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه والا فحين يبلغ وان لم  
يمكن من مكان بطلت الوصية كما في الباب قال شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل المراقب والافادني شيء  
يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى أن يحج عنه بمال وسمى مبلغه فانه ان كان يبلغ من بلده فها  
والا فحين يبلغ اه واحترز بالمكاف عن غيره كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحترز بقوله الى الحج علما  
خرج لتجارة ونحوها وأوصى فانه يحج عنه من وطنه اجماعا كما في المعراج وغيره وقيد بخروجه بنفسه لانه لو أمر  
غيره ومات المأمور في الطريق فسيب كرتفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف بعرفة  
ولو كان بمكة يجر وفي التجنيس اذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت لان الحج عرفه بالنص وقد مضى عند  
الكلام على فروض الحج ان الحاج عن نفسه اذا أوصى بان يحج عنه تجب بدنة (قوله انما تجب الوصية به الخ)  
كذا في التجنيس قال الكل وهو قيد حسن ثمر بلاية (قوله فالامر عليه) أي الشأن مبني  
على ما فسر اه أي عينه فان فسر المال يحج عنه من حيث يبلغ وان فسر المكان يحج عنه منه ح قلت واظهار  
انه يجب عليه أن يوصى بما يبلغ من بلده ان كان في الثلث سعة فلو أوصى بمادون ذلك أو عين مكانا دون بلده  
بأنه لما علمت أن الواجب عليه الحج من بلده يسكنه (قوله من بلده) فلو كان له أوطان فمن أقربها الى مكة  
وان لم يكن له وطن فمن حيث مات ولو أوصى خراساني بمكة أو مكي بباري يحج عنهم من وطنهم ولو أوصى  
المكي أي الذي مات بالري أن يقرن عنه يقرن عنه من الري لباب أي لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا  
لا استحسانا) الاول قول الامام والثاني قولهما وأخر دليله في الهداية فيحتمل أنه مختار له لان المأخوذ به  
في عامة الصور الاستحسان عناية وقواء في المعراج لكن المتن على الاول وذكر تصحيحه العلامة قاسم في كتاب  
الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان واليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلو أوج الوصي عنه  
من غيره) أي من غير بلده فيما اذا وجب الاحتياج من بلده لم يصح ويضمن ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا  
لانه خالف الا أن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الدليل كما في الباب  
والبحر (قوله ثلثة) أي ثلث مال الموصي فان بلغ الثلث الاحتياج راكبا فاج ما شيا لم يجز وان لم يبلغ  
الا ماشيا من بلده قال محمد يحج عنه من حيث بلغ راكبا وعن الامام أنه يخبر بينهما وأما ان كان الثلث يكتفي  
لاكثر من حجة فان عين الميت حجة واحدة والفاضل للورثة وان أطلق أوج عنه في كل سنة حجة واحدة أو أوج  
في سنة حجتا وهو الافضل تقييلا لتنفيذ الوصية لانه ربما هلك المال وان عين الميت في كل سنة حجة  
فهو كالاتفاق كالأمر الوصي رجلا بالحج السنة فآخره الى القابلة جازع عن الميت ولا يضمن لان ذكر السنة  
للاستعجال للتقيد بحر قلت ومثل الثلث ما لو قال أجوا عنى بألف والالف يبلغ حجتا كما في الباب  
وشرحه (قوله وان لم يقف من حيث يبلغ) اكن لو أوج عنه من حيث يبلغ وفضل من الثلث وتبين أنه يبلغ من  
موضع أبعد منه يضمن الوصي ويحج عن الميت من حيث يبلغ الا أن يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة

(لا يصح) (واذا مرض المأمور)  
بالحج (في الطريق ليس له دفع المال  
الى غيره ليحج) ذلك الغير (عن الميت  
الا اذا) أذن له بذلك بان (قبل له  
وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له)  
ذلك (مرض أولا) لانه صار  
وكيلا مطلقا (خرج) المكاف  
(الى الحج ومات في الطريق  
وأوصى بالحج عنه) انما تجب  
الوصية به اذا أخره بعد وجوبه  
أما لو حج من عامه فلا (فان مبر  
المال) أو المكان (فالامر عليه)  
أي على ما فسر (والا فيحج) عنه  
(من بلده) قياسا لا استحسانا فليحفظ  
فلو أوج الوصي عنه من غيره لم يصح  
(ان وفي به) أي بالحج من بلده  
(ثلاثة) وان لم يقف من حيث يبلغ  
استحسانا

مطلب  
العمل على القياس دون الاستحسان  
هنا

فلا يضمن شرح الباب ونقله في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف بـ «و» كما فعل في الباب لانه لو كان وصي فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمأمور ثم مات كان للوارث استرداد ما في يد المأمور وان احرم كما سياتي في الفروع أى ولومع وجود الوصى لان الباقي صار ميراثا لكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرم) فلو احرم ليس له الاسترداد والمحرّم بعضى في احرامه وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان احرّم حين أراد الاخذ فله أن يأخذه ويكون احرامه تطوّعا عن الميت شرح الباب عن خزنة الاكل (قوله والا) يعنى بأن رده لعلة غير الخيانة كضعف رأى فيه أو جهل بالناسك أو مالو بلا علة أصلا فالنفقة في مال الدافع قال في الجران استرد بخيانة ظهرت منه أى من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وان استرد بخيانة ولا تهمة فالنفقة على الوصى في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أو لجهل بمور المناسك فأراد الدفع الى أصح منه فنفقة في مال الميت لانه استرد لضعف الميت اه أفاده ح (قوله أوصى بحج الخ) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص بقبر عن الميت عنه الوارث بالحج أو الاجحاج يصح كما قدمه المصنف أى يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قدمناه ونقل ط عن الوالدية أن التعليق بالمشيئة على القبول لا على الجواز وقد منّا أيضا عن شرح الباب أن الوارث غير قيد فاذا لم يوص بحجّه تبرّع الوارث والاجنبى عنه وسأتى تمام الكلام عليه (قوله قطوع عنه رجل) أطلق الرجل المتطوع فشمّل الوارث وبه صرح فأنى خان بقوله الميت اذا أوصى بأن يحج عنه بماله فبجّ عنه الوارث أو الاجنبى لا يجوز اه قلت يعنى لا يجوز عن فرض الميت والأفلا ثواب ذلك الحج ح عن التبريلالية وهذا قال المصنف لم يجزه من الاجراء لكن سأتى ما يدل على أن الثواب انما يحصل للميت اذا جعله له الحاج بعد الاداء (قوله وان أمره الميت) أى ان الميت اذا أوصى بالاجحاج عنه وأمر ان يحج عنه زيد فحج عنه زيد من مال نفسه لم يجز عن الميت للعلة المذكورة فافهم (قوله لكن لو حج عنه ابنه) أى مثلاً والأفلا كذا حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصى كذلك كما يفيد ما أتى قريبا عن عدة الفتاوى ثم ان هذا استدراك على اطلاق الرجل في قوله قطوع عنه رجل بأن الوارث أو الوصى يخاف الاجنبى في انه لو تطوّع من وجهه بأن تنفق من ماله ليرجع في التركة جاز بخلاف الاجنبى لان الوارث خليفة عن الميت ولذا الوصى الدين من مال نفسه ليرجع جاز قال في الجبر ولو حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الانفاق اه قلت وقد منّا أن الوارث ليس له الحج بمال الميت الآن تجزى الورثة وهم كبار لان هذا مثل التبرّع بالمال فالظاهر تقييد الحج الوارث هنا بذلك أيضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالى) في الجبر عن آخر عدة الفتاوى للصدر الشهيد لو أوصى بان يحج عنه بأف من ماله فأجج الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية بالنفقة فيعتبر لفظ الموصى وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه (قوله وكذا لو أوجج ليرجع) أى انه يجوز واستفيد منه أنه لو أوجج ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليها في الخاتمة حيث قال اذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأجج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكسرة ولو فعل ذلك الاجنبى لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأجج الوارث من مال نفسه ليرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه قال في شرح الباب بعد نقله وفيه بحث لا يخفى اه أى لما مر من أنه يشترط في الحج عن الغير اذا كان بوصية الانفاق من مال المجموع عنه احترازا عن التبرّع كما مر بيانه فتجوز فيه فيما أوجج من ماله لا ليرجع مخالفا لذلك ولذا لم يجز فيما لو حج الوارث بنفسه لا ليرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علمت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الانفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أجج عنه ليرجع دون ما اذا أنفق لا ليرجع فيهما واستشعر كل ذلك في التبريلالية أيضا والفرقة بأنه في الاجحاج قام الوارث مقام الميت في دفع المال فكأن المأمور أنفق من مال الميت بخلاف ما اذا حج الوارث بنفسه فانه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الاجتزاد الافعال فلم يجز ما لم ينو الرجوع في ماله غير ظاهرة لان حجه بنفسه لا بد له من النفقة أيضا فافهم (قوله ومن حج) أى أهل الحج لانه بصير مخالفا لتجرت الاهلال بلا توقف على الاعمال أفاده ح قلت أى في صورة المتن والافتد لا يصير مخالفا بالشرع كما سيظهر لك (قوله عن أمره) أى ولو كانا بويه أو اجنبيين كما صرح به في الفتح فتقوله في البحر شمل الابوين

ولو وصى الميت ووارثه أن يسترد  
المال من المأمور ما لم يحرم ثم  
ان رده بخيانة منه فنفقة الرجوع  
في ماله والا ففى مال الميت (أوصى  
بحج قطوع عنه رجل لم يجزه)  
وان أمره الميت لانه لم يحصل  
مقصوده وهو ثواب الانفاق  
لكن لو حج عنه ابنه ليرجع  
في التركة جاز ان لم يقل من مالى  
وكذا لو أوجج ليرجع كالدين اذا  
قضاء من مال نفسه (ومن حج عن  
كل من) أمره



وسماي احراجهما فيه نظر لان الا في الاحرام عنهما بغير امرهما والكل كلام هنا في الاحرام عن  
 الامر فافهم (قوله وقع عنه) أي عن المأمور نفلا ولا يجزئه عن حجة الاسلام بحر ونهر وفيه نظرياتي  
 قريبا (قوله لانه خالفهما) علة لوقوعه عنه وللضمان أي لان كل واحد منهما امره أن يخلص النفقة له  
 وقد صرفها للحج نفسه لانه لا يمكنه ايقاعه عن أحدهما لعدم الاولوية (قوله وينبغي صحة التعيين لو أطلق)  
 أي كإلحاقه بالبيك بحجة وسكت قال الزبلي وان أطلق بأن سكت عن ذكر الخبوج عنه معينا ومهما قال  
 في الكافي لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة اهـ وقوله ينبغي أن يصح التعيين  
 أي تعيين أحد أمريه قبل الطواف والوقوف كفي مسألة الابهام وقوله اجماعا قال شيخنا ينبغي أن يجري فيه  
 خلاف أبي يوسف إلا في مسألة الابهام لمرابان علة الآية هنا أيضا اهـ ح (قوله ولو أبهمه) بأن  
 قال البيك بحجة عن أحد أمري ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة  
 فيما لوجع بين احرامين لحجتين ثم شرع في طواف القدوم ارتفعت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدركا  
 قلت يمكن أن لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حيث هو المعتبر اهـ ح (قوله جاز) أي عندهما وقال  
 أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن نفقتهما وهو القياس لان كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له  
 فاذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو الاستحسان ان هذا الابهام في الاحرام والاحرام ليس بمقصود وانما هو  
 وسيلة الى الافعال والمهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاستكتفى به شرط ح عن الزبلي قلت والحاصل  
 أن صور الابهام أربعة أن يهل بحجة عنهما وهي مسألة المتن أو عن أحدهما على الابهام أو يهل بحجة ويطلق  
 والرابعة أن يحرم عن أحدهما معينا بالاعتين لما احرم به من حج أو عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازاها  
 بلا خلاف كفي الفتح وقد ذكر في النسخ أن مبنى الجواب في هذه الصور على أنه اذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول  
 به ذلك الى الآخر وانه بعد ما صرف نفقة الآخر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذي اخذ النفقة له لا ينصرف  
 الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة او عجز شرعا عن التعيين ففي الصورة الاولى من الصور الاربع تحققت  
 المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الابوين الآية لانها بدون الامر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك  
 التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لان حقيقته جعل الثواب ولذا الأمره أبواه بالحج كان الحكم كافي الاجنبيين  
 وفي الصورة الثانية من الاربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحج له  
 لانه آخر جهاعن نفسه بجعلها لاحد الأمرين فلا تنصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين  
 ولم يتحقق ذلك لانه يمكنه التعيين الا اذا شرع في الاعمال ولو شوطا لان الاعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه  
 ثم لا يمكنه فقو يلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة  
 لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لاحد الأمرين ولا تعذر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فظاهر  
 الكل اهـ ما في النسخ ملخصا وأنت خبير بأن ما قرره في الصورة الثانية صريح في أنه اذا شرع في الاعمال  
 قبل تعيين أحد الأمرين وقعت الخجة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالاولى  
 في الصورة الاولى والظاهر أنها تجزئه عن حجة الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها  
 النفل والمأمور وان كان صرفه عن نفسه بجعلها للأمرين أو لاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف  
 والالم تقع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كالأحرار عن نفسه ابتداء ولم ينو النفل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال  
 في الفتح أيضا فيما لو أمره بالحج ففرق معه عمرة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام  
 عن نفسه لان أقل ما تقع باطلاق النسبة وهو قد صرفها عنه في النسبة وفيه نظر اهـ كلامه والظاهر  
 أن وجه النظر ما قرره من أنه حيث تحققت المخالفة وقعت عن نفسه بطل صرف النسبة فتجزئه عن حجة  
 الاسلام فقوله في البحر فيما ترقع عن المأمور نفلا ولا تجزئه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقائي  
 في شرح الملتقى وتبعه الشارح في شرحه عليه أيضا بأنه يخرج بهاعن حجة الاسلام فهذا ما تحزرتي فافهم  
 والسلام (قوله بخلاف ما لو أهل الخ) مرتبط بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز حلة مستأفة لبيان  
 جهة المخالفة بين المسألتين فانه في الاولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا مشروط بما اذا  
 لم يأمره بالحج وقوله عن أبويه أو غيرهما تنبيه على أن ذكر الابوين في الكنز وغيره ليس بقيد احترازي وانما

وقع عنه وضمن مالهما) لانه خالفهما  
 (ولا يقدري على جعله عن أحدهما)  
 لعدم الاولوية وينبغي صحة التعيين  
 لو أطلق الاحرام ولو أبهمه فان  
 عين أحدهما قبل الطواف  
 والوقوف جاز بخلاف ما لو أهل  
 بحج عن أبويه أو غيرهما

فأئذنه الإشارة إلى أن الولد يندب له ذلك جدا كما في الهر وبه علم أن التقيد بالابوين في هذه المسألة لا يدل على أن المراد بالآمرين في التي قبلها الاجنبيان بل الابوان اذا أمرهم فحكمهما كالأجنبيين كما قدمناه عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الابوين والاجنبيين في المسألتين وانما العبرة للامر وعدمه أي صريحاً كما يظهر قريباً فاذا أحرم بحجة عن اثنين أمره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يقدر على جعله لأحدهما وإن أحرم عنهما بغير أمرهما صح جعله لأحدهما ولكل منهما وكذلك الأمر من أحدهما لمهما يصح تعيينه بعد ذلك بالاولى كما في الفتح قال ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب وترتبته بعد الاداء فتلغو نيته قبله فيصح جعله بعد ذلك لأحدهما أو لهما ولا اشكال في ذلك اذا كان متنفلاً عنهما فان كان على أحدهما حج الفرض وأوصى به لا يستطع عنه تبرع الوارث عنه بماله نفسه وإن لم يوص به فتبرع الوارث عنه بالاجابح أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله تعالى اقله صلى الله عليه وسلم للثعمية أرايت لو كان على أبيك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقيد بالابوين في هذه المسألة وهي سقوط الفرض عن الذي عينه له بعد الإيهام لو بدون وصية لكن بشكل عليه أنه اذا لغت نيته لهما لعدم الامر ووقعت الاعمال عنه ألبتة كيف يصح تحويلها إلى أحدهما وقدمت أن الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك إلى الآخر نعم يمكن تحويل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك اذا كان متنفلاً عنهما أي لان غاية حال المتنفل أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض الغير بغير أمره فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث اذا حج أو أجز عن مورثه جاز لوجود الامر دلالة أي فكان له ما مورثه من جهته بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لاعتبار العامل فقوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو الخ مخصوص بما اذا لم يكن عليهما فرض لم يوص به وقد مناه عن البدائع تعليقه بالنص ايضا وهو ما علمته من حديث الثعمية وبهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قد مناه عن شرح الباب عن الكرماني والسروبي أن الاجنبي كذلك نعم هذا يخالف لاشتراط الامر في الحج عن الغير والاجنبي غير مأمور لا صريحاً ولا دلالة وقد مناه الجواب بأنه مبني على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقتصار الكثر وغيره على الابوين فائدة ثالثة وهي أن الامر دلالة ليس له حكم الامر حقيقة من كل وجه لما علمت من أن الابوين لو أمرهم حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الإيهام كما في الاجنبيين وان لم يأمرهم صريحاً صح التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداء في الاجنبيين لتوهم أن الابوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الامر دلالة ففرضوها في الابوين لفائدة صحة التعيين وان وجد الامر دلالة وليفقدوا أن المراد بالامر في المسألة الاولى الامر صريحاً والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لنا من مجموع ما قرأناه أن من أهل الجماعة عن شخصين فان أمرهم بالحج وقع حجه عن نفسه البتة وان عين أحدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وان لم يأمرهم فكذلك الا اذا كان وارثاً وكان على الميت حج الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للامر دلالة وللنص بخلاف ما اذا اوصى به لان غرضه ثواب الانفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبي مطلقاً لعدم الامر (قوله لانه متبرع بالثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الابوين دون مسألة الاجنبيين وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في الشربلية قلت وتعليل المسألة يقيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها في الفتح بقوله أعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا لما أخرج المدارقوني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لمن حج عن أبيه أو قضى عنهما مقرر ما بعث يوم القيامة مع الارار وأخرج أيضاً عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وامه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما وكتب عند الله برًا اه أقول قد علمت مما قرأناه أنه اذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به يتبع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل ايضا وقد صرفه الى غيره واجزأ صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على أحدهما فرض أو وصى به

من الاجانب حال كونه (متبرعاً)  
فعين) بعد ذلك جزلانه متبرع  
بالثواب

أولم يكن عليه فرض أصلا وبذل على ذلك قوله في الفتح وانما يجعل لهما الثواب وترتب بعد الاداء ومثله قول قاضي خان في شرح الجامع وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جازم عندنا وجعل ثواب جهه اخرى لا يكون الا بعد اداء الحج فطلعت نيته في الاسرام فكان له أن يجعل الثواب لهما شاء اه فهذا صريح في أن النية لم تقع لهما وأن الاعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الاداء فيمكن ادعاء سقوط الفرض عن الفاعل بذلك كما حررناه في مسألة الحج عن الآمرين ويعلم به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه أول الباب وأما إذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاعمال له لا للفاعل إلا أن يقال ان الاعمال تقع للفاعل هنا أيضا كما هو مقتضى إطلاق عبارة الفتح وقاضي خان وغيرهما ولكن يسقط بها الفرض عن الميت فضلا من الله تعالى عملا بالنص وهو حديث الطنعمية وان خالف القياس ولذا علقه أبو حنيفة بالمشيئة ويسقط بها الفرض عن الفاعل أيضا أخذنا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث مخالفا لغيركم الاجنبي في ذلك فان قلت ما مر من تعطيل جواز بيع الوارث بوجود الامر دلالة يقتضي وقوع الاعمال عن الميت لأنه لو أمره صريحا وقعت عنه بلا شبهة فيضاف ما اقتضاه إطلاق الفتح وغيره وح فلا يمكن سقوط فرض العامل بذلك أيضا قلت قد عاتب أن الامر دلالة ليس كالامر صريحا من كل وجه ولذا صح تعيين أحد ابويه بعد الابهام ولو أمره صريحا لم يصح كالأجنبيين كما قد مناه فلو اقتضى الامر دلالة وقوع الاعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلنا بوقوع الاعمال للعامل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الاب أو الام عملا بالاحاديث المذكورة وأنه أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهم القاصرين في تحرير هذه المواضع المشكلة التي لم أر من أوضحها هذا الايضاح ولله الحمد (قوله وفي الحديث) كلامه يوم أن هذا حديث واحد مع أنه مأخوذ من حديثين كما هلت مع تغيير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للعارف اه ح (قوله لا غير) أي لا غير دم الاحصار من باقي الدماء الثلاثة وهو دم الشكر في القرآن والفتح ودم الجنابة (قوله على الأمر) هذا عندهما وعليه المتون وعند أبي يوسف على المأمور (قوله قيل من الثالث) لأن الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من توابع الوصية وقيل من الكل لأنه دين وجب حضا للمأمور على الميت فيقتضي من جميع ماله كالأوصى بأن يباع عبده ويصدق بتمه فباعه الوصى وضاع الثمن من يده ثم استحق العبد فان المشتري يرجع بالنسبة على الوصى ويرجع الوصى في قول أبي حنيفة الاخير في جميع التركة من شرح الجامع لقاضي خان واستوجه ط الأول والرحق الثاني (قوله ثم ان فاته الحج) أي فات المأمور المعلوم من المقام واطلق القوات فتعمل ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن أن يكون بتقصيره منه كان تناول دواء ممرض أو قصد احتق احصره أفاده ح هذا وقد صرح حوا بأن عليه الحج من قابل بحال نفسه كغنائت الحج كما في البحر ثم قال ولم يصرح حوا بأنه في الاحصار والقوات اذا قضى الحج حل يكون عن الأمر أو يقع للمأمور وإذا كان للأمر فهل يجبر على الحج من قابل بحال نفسه اه أقول قال في البدائع فان فاته الحج يصنع ما يصنعه فأت الحج بعد شروعه ولا يضمن النفقة لأنه فاته بغير صنعه وعليه في نفسه الحج من قابل لان الحجة قد رجبت عليه بالشروع فلزمه قضاءها وهذا على قول محمد ظاهر لان الحج عنه يقع عن الحاج اه ونقله في النهر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الأمر فيبقى أن يكون القضاء عن الأمر وتلزمه النفقة اه ويؤيده أنه صرح في الباب بأنه ان فاته بأقصة سماوية لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت أي بناء على قول غير محمد فعلم أن على قول محمد عليه الحج عن نفسه وعلى قول غيره عن الميت وظاهره أنه يجب عليه من ماله لكن في التاتر خاتمة عن المتفق قال محمد يجهج عن الميت من ماله اذا بلغت النفقة والا فمن حيث تبلغ وعلى المحرم قضاء الحج الذي فات عن نفسه ولا ضمان عليه فيما اتفق ولا نفقة له بعد القوات اه فان مقتضاها أن الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء لما شرع فيه من مال نفسه ويخالفه ما في التاتر خاتمة أيضا عن التهذيب قال أبو يوسف اذا فسد حججه قبل الوقوف عليه ضمان النفقة وعليه الحج الذي أقسده وعمره وحجة للأمر ولو فاته الحج لا يضمن لأنه أمين وعليه قضاء الفاتت ويجهج عن الأمر اه فان قوله وعليه قضاء الفاتت الخ يقتضي أن عليه الحجين من ماله إلا أن يكون قوله ويجهج عن الأمر بضم أوله مبنيا للمفعول أي وعلى الورثة الاجتهاد من ماله ثم ان الظاهر أن هذا من مقول أبي يوسف

فله جعله لاحدهما أو لهما  
وفي الحديث من حج عن أبيه فقد  
قضى عنه حجته وكان له فضل عشر  
حجج وبعث من الأبرار (ودم  
الاحصار) لا غير (على الأمر  
في ماله ولو ميتا) قبل من الثالث  
وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير  
منه ضمن وان باق فمه سماوية لا

فينا في ما مر عن النهر فليأكل وسياق بقية الكلام عليه (قوله والجنابة) أطلقه فشمّل دم الجماع ودم جزاء  
 الصد والحلق ولبس الخيط والطيب والمجاورة بغير احرام بحر (قوله على الحاج) أي المأمور أما الاول  
 فلا نه وجب شكر على الجمع بين التمكن وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الآمر لانه وقوع شرعي  
 لا حقيقي وأما الثاني فاعتبار أنه تعلق بجنابته أفاده في البحر (قوله فبصر مخالفا) هذا قول أي حنيفة  
 ووجهه أنه لم يأت بالمأمور به لانه أمره بسفر بصرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمره الا أمره بضم بذا نغ زاد  
 في المحط لان العمرة لم تقع عن الآمر لانه ما أمره بها فصار كأنه سمح عنه واعمر لنفسه فيصير مخالفا ولو أمره  
 بالحج فاعتمر حج من مكة فهو مخالف لانه ما أمره بحج ميقاني ولو أمره بالعمرة فاعتمر حج عن نفسه لم يكن مخالفا  
 بخلاف ما اذا حج أولا ثم اعتمر اه وانظر ما قدّمناه قبيل باب الاحرام (قوله وضمن النفقة الخ) أما الدم  
 فهو على المأمور على كل حال بحر (قوله فيعيد بماله نفسه) لانه اذا أفنده لم يقع مأموره به فـ ان  
 واقعا عن المأمور فيضمن ما أنفق في حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة  
 لا يسقط الحج عن الميت لانه لما خالف في السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعا عنه فكذا الحج المؤدى به  
 صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة اخرى لا أمر كما قدّمناه آنفا عن التارخانية عن التهذيب أي سوى حج  
 القضاء وهو الاصح كافي المعراج وبه اندفع ما في البحر من قوله واذا فسد حجه لزمه الحج من قابل بماله نفسه  
 وفيه ما تقدم من التردّد في وقوعه عن الآمر اه (قوله وان مات الخ) الانسب ذكر هذه المسألة  
 عند قوله المارّ خرج المكلف الخ (قوله قبل وقوفه) قيده لانه لو مات بعده قل الطواف جاز عن الآمر  
 لانه أدى الركن الاعظم خاتمة وقف وقدمنا نحوه عن التجنيس فما يجنبه في البحر من أن أعظميته للامن  
 من الافساد بعده لانه يكفي فيجب على الآمر الاجتناب اه مخالف للمعقول وأما لو بقي حيا وأتم الحج  
 الاطواف الزيادة فرجع ولم يطفه فقال في الفتح لا يضمن النفقة غير أنه حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه  
 ليقضي ما بقي عليه لانه بان في هذه الصورة اه (قوله من منزل أمره) أي لم يمين منزلا والاتباع كما مر  
 (قوله فان مات) أي المأمور الثاني (قوله من ثلث الباقي بعدها) أي بعد النفقة أي ثلث الباقي  
 بعد حلا كهو والمراد بقولهم ثلث ما بقي من المال قافهم وهذا عند الامام وعند أبي يوسف بالباقي  
 من الثلث وعند محمد بما بقي مع المأمور مثاله أوصى بأن يحج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصي للمأمور  
 ألفا فسرق فعند الامام يؤخذ ما يكفي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان سرق يؤخذ من ثلث  
 الاصلين الباقيين هكذا الى أن لا يبقى ما تنسبه يكفي الحج وعند أبي يوسف اذا سرق الف الاول لم يبق من ثلث  
 التركة الا ثلثا ثلثه وثلاثة وثلاثون وثلث قد دفع له ان كفت ولا يؤخذ مرة اخرى وعند محمد ان فضل من الف  
 الاولى ما يبلغ الحج حج به والا فلا هكذا ذكر اختلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يحج عنه  
 من الثلث أو بأن يحج عنه ولم يزد أمالوا أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله فقول محمد فقول أبي يوسف وتماه في جامع  
 قاضي خان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في يد المأمور فلو في يد الوصي بعد ما قاسم الورثة يحج عنه ثلث  
 ما بقي انضا كما في التارخانية (قوله وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور) ان كان المراد أنه لا رجوع  
 لورثة الآمر في تركه المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جدا لان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو أتم الحج يجب عليه  
 رد الفاضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الآمر فيجب من الثلث وقد صرح به القهستاني  
 حيث قال ثلث الباقي مما في ايدي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم بما أنفقته قبل موته  
 أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحج بغير صنعه وان كان المراد أنه لا رجوع  
 في تركه بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم ثلث ما بقي من ماله أي مال الآمر والظاهر  
 أن هذا امراد الشارح به على أنه لو فاته الحج بلا صنعه ولزمه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه اتفاقا خلافا  
 لما قدّمناه من ان هذا ظاهره على قول محمد وانه على قول غيره يكون القضاء عن الآمر وتلزم المأمور نفقته  
 فان مقتضاها أن المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثته الآمر على تركه بنفقة الذي يأمر به بالحج عن مورثهم  
 وهذا خلاف ما قرره الفقهاء هنا في المسألة الخلافية حيث جعلوا الاجحاج ثانيا ثلث ما بقي من جميع مال  
 الآمر أو الباقي من الثلث أو الباقي مع المأمور ولم يقل أحد انه يكون من مال المأمور فينا في ما تقدم بمحشا

(ودم القران) والتمتع والجنابة  
 على الحاج ان أذن له الآمر  
 بالقران والتمتع والافصير مخالفا  
 فيضمن (وضمن النفقة ان  
 جامع قبل وقوفه) فيعيد بماله نفسه  
 (وان بعده فلا) لحصول المقصود  
 (وان مات) المأمور (أو سرق  
 نفقته في الطريق) قبل وقوفه  
 (حج من منزل أمره ثلث ما بقي)  
 من ماله فان لم يف من حيث يبلغ  
 فان مات أو سرق ثانيا حج من ثلث  
 الباقي بعدها هكذا مرة بعد  
 اخرى الى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ  
 الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره  
 أنه لا رجوع في تركه المأمور  
 فليراجع

عن البدائع والسراج والنهر فلهذا الشارح ما أبعد مرماه فافهم (قوله خلافا لهما) أي في الموضوعين فيما يدفع ثانياً وفي المحل الذي يجب الاجتناب منه ثانياً فتح (قوله وقوله استحسن) يعني قولهما في المحل أما فيما يدفع ثانياً فلم يذكر وافية الاستحسن وفي القبح قول الامام في الاول أي فيما يدفع ثانياً أوجه وقوله ما هنا أوجه وقد مناهما بغير ترجيح أيضاً عن العناية والمعراج لكن قد مناهما أيضاً أن المتون على قول الامام ونقل تصحيحه العلامة قاسم (قوله كما مر) أي في قوله والافيد بـ مخالفاً في ضمن ح (قوله لا للتبديد) لأن الخ لا يختلف باختلاف السنير في أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا يخفى أن الاولى ايقاعه في السنة المعينة خوفاً من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والافضل أن يعود اليه) أي الى منزل الامر المذكور في المتن قال في البحر ولو أخرج رجلاً فحج ثم أقام بمكة جازلان الفرض صار مؤذياً والافضل أن يحج ثم يعود الى أهله اه فافهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال في البحر فالحاصل أن المأمور لا يكون مالاً كمالاً أخذه من النفقة بل يتصرف فيه على ملك الامر حياً كان أو ميتاً معينا كان القدر أو لا ولا يحل له الفضل الا بالشرط الا في سواء كان الفضل كثيراً أو يسيراً كسب من الزاد كما صرح به في الظهيرية اه قلت وهذا مما يدل على أن الاستنجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قد مناهما الكلام عليه فافهم (قوله الا أن يوكفه الحج) قال في القبح وإذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور يقول له وكلتلك أن تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي مني لك وصية اه زاد في الباب وان لم يعين الامر رجلاً يقول للموصي أعط ما بقى من النفقة من شئت وان أطلق فقال وما بقى من النفقة فهو للمأمور فالوصية باطلة اه أي لانها مجهول (قوله ولو ارثه الحج) هذه المسألة تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثه لكن ذكر في كل من الموضوعين مع زيادة لم توجد في الآخر في الاول زاد الوصي والتفصيل في نفقة الرجوع وفي هذا زاد قوله وكذا ان أحرم الحج وكان عليه أن ينظمهما في سلك واحد ح (قوله وكذا ان أحرم وقد دفع اليه ليج عنه وصية الحج) هذا التركيب فاسد المعنى ووجد في نسخة ليج عنه بلا وصية وهي الصواب لأن المراد أن المحجوج عنه اذا لم يوص بالهجرة ولكنه دفع الى رجل ليج عنه ثم مات المدافع فلورثة استرداد المال الباقي من الرجل وان أحرم بالحج قال في النهر وقد يابكون الامر أوصى بالحج عنه لما في المحيط لو دفع الى رجل ما لا ليج به عنه فأهل بحجة ثم مات الامر فلورثته أن يأخذوا ما بقى من المال معه ويضعونه ما أنفق بعد موته لأن نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت اه (قوله وللوصي أن يحج الحج) قال في فتح القدير ولا يجوز الاستنجار على الطاعات وعن هذا قلنا لو أوصى أن يحج عنه ولم يرد على ذلك كان للوصي أن يحج عنه بنفسه الا أن يكون وارثاً ودفعه لوارث ليج فانه لا يجوز الا أن يجبر الورثة وهم بكار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الا باجازه السابق ولو قال الميت للوصي ادفع المال لمن يحج عني لم يجزه أن يحج بنفسه مطلقاً اه (قوله ولو قال منع) أي عن الحج وكذبوه أي الورثة لم يصدق ويضمن ما أنفق من مال الميت الا أن يكون امرأ طاهر يشهد على صدقه لأن سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا بطاهر يدل على صدقه فتح (قوله صدق بيمينه) لانه يدعى الخروج عن عهدة ما هو أمانة في يده فتح (قوله الا الحج) أي فانه لا يصدق الا بيمينه لانه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعول خلافاً لما في حزانة الاكل بحر (قوله وقد أمر بالانفاق) أي بماعليه من الدين ط (قوله ولا تنقل الحج) لاسهامه على النبي بحر أي لأن مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة شهادتهم اثباتاً ح (قوله الا اذا برهننا الحج) لأن اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات ح وفي بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع أي الورثة وهي أولى (تمة) في المحيط عن المتفق أوصى لرجل بألف وللمساكين بألف ولحجة الاسلام بألف والثلث ألفان يقسم الثلث بينهم أثلاثاً ثم تضاف حصة المساكين الى الحجة فما فضل عن الحجة فللمساكين لان البداءة بالفرض أهم ولوعليه حجة وزكاة وأوصى لانسان يتحصون في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والحج فيبدأ بمباذبه الموصى ولو فرضه ونذر بدئاً بالفريضة ولو تطوع ونذر بدئاً بالنذر ولو كلها تطوعات أو فرائض أو واجبات بدئاً بمباذبه الميت اه وتوضح هذه المسألة سابقاً في الوصايا فاحفظها فاهمهمة كثيرة الوقوع وبني فروع كثيرة من هذا الباب تعلم من القبح واللباب والله أعلم بالصواب

(لامن حيث مات) خلافا لهما  
وقوله استحسن (فروع)  
يصبر مخالفاً للقرآن أو التمسع  
كما مر بالتأخير عن السنة الاولى  
وان عنت لأنه للاستحجال  
لالتقييد والافضل أن يعود اليه  
وعليه رد ما فضل من النفقة  
وان شرطه له فالشرط باطل الا  
أن يوكفه بهبة الفضل من نفسه  
أو يوصي الميت لمعين ولو ارثه  
أن يسترد المال من المأمور ما لم  
يحرم وكذا ان أحرم وقد دفع  
اليه ليج عنه وصية فأحرم ثم مات  
الا امر للوصي أن يحج بنفسه  
الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثاً  
ولم تجز النقيصة ولو قال منع  
وكذبوه لم يصدق الا أن يكون  
امراً طاهراً ولو قال حجبت وكذبوه  
صدق بيمينه الا اذا كان  
مديون الميت وقد أمر بالانفاق  
ولا تقبل يمينهم أنه كان يوم النحر  
بالبلد الا اذا برهننا على اقراره  
انه لم يحج

## \* (باب الهدى) \*

لما دار ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكا وجزاء احتجج الى بيان ما يتعلق به ابن كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحد هدية كطية ومطاي ومطاب (قولده ما يهدى) مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لامن الهدى والا لزم ذكر المعرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه ح قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفه الفظا وهو سائغ ط واحتز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره نعم كان أو غيره ويقوله من النعم عما يهدى الى الحرم من غير النعم فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والنذور الهدى على غيره تجاز بحر ويقوله ليتقرب به أي باراقدمه فيه أي في الحرم عما يهدى من النعم الى الحرم هدية لرجل وأفاد به أنه لا بد فيه من النية أي ولودلالة في البحر عن المحيط الواحد من النعم يكون هديا يجعله صريحا أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا بالنية الهدى ثابتة عرفا لان سوق البدنة الى مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التلديد لا بحز رد السوق (قوله أدناه شاة) أي وأعلا مدينة من الابل والبقر وفي حكم الادنى سبع بدنة شرح اللباب وأفاد ببيان الادنى أنه لو قال لله على أن أهدي ولا نية له فانه يلزم شاة لانها الاقل وان عين شاة لزمه ولو أهدي قيمتها جاز في رواية وفي أخرى لا وهي الاربع ولا كلام فيما لو كان مما لا يراق دمه من المقولات فلو عمارا تصدق بقيته في الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصديق أفاده في البحر واللباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى السن الجائز في الهدى وهو النني وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ما طعن في الثالثة ومن الغنم ما طعن في الثانية لكنه يوهم أن الجذع من الغنم لا يجوز قال في اللباب ولا يجوز دون النني الا الجذع من الذان وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظيما ونفسه أنه لو خلط بالثنايا شبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريفه) أي الذهاب به الى عرفات أو تشهيره بالتقليد ح عن البحر (قوله بل يندب) أي التعريف بمعنييه ح لكن الشاة لا يندب بتقليدها وفي اللباب ويسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه فعبر في الاول بالبدن ليخرج الشاة في الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأفاد أيضا أن الاول سنة والثاني مندوب في كلام الشارح اجمال (قوله في دم الشكر) أي القران والتمتع وكذا يقد هدى الطوق والنذور ولو قلد دم الاحصار والجنابة جاز ولا بأس به كما سيأتي (قوله ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا) كذا عبر في الهداية وعلمه بأنه قرينة تعلقت باراقة الدم كالاخمية فيخصان بمحل واحد اه فأشار الى أنه مطرد منعكس فيجوز هنا ما يجوز في الاخمية لان ما واقع على الحيران كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم قتل الرواية من جوحه على أن القيمة قد تجزى في الاخمية كما اذا مضت أيامها ولم يضح الغني فانه يتصدق بقيمتها فافهم (قوله فصح اشتراك ستة) أي لا ذلك جائز في الضحايا فيجوز هداها لعلته من القاعدة واشتركا لاعتقال مصدر الرباعي المتعدي كالاختصاص والاكساب وهو مضاف الى مفعوله أي اشتراك واحد ستة قال في الفتح عن الاصل والمبسوط فان اشترى بدنة لمتعة مثلا ثم اشتركا فيها ستة بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما أوجبها صار الكل واجبا بعضها بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعله أن يتصدق بالتمن وان نوى أن يشرك فيها ستة أجزأه لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولم يكن لم يوجبها حتى شرك الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشركة في الاستداء اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه ان يشتريها لنفسه أو ينوي بعده القرينة وشلة قوله في شرح اللباب اي تعيين النية وتخصيصها اذا عرفت ذلك فالصورة ستة اما ان يشتريها لنفسه خاصة أو يشتريها ببلانية ثم يعينها لنفسه أو يشتريها ببلانية ولم يعينها لنفسه أو يشتريها بنية الشركة أو يشتريها مع ستة أو يشتريها وحده بأمرهم فقول الشارح شريت لقربة لا يصح على اطلاقه بل هو خاص بما عدا الصورتين الاولين لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيل محمولا على الفقير لان الغني لا يجب عليه بالشراء دليل ما ذكر في الصفحة البدائع عن الاصل من أنه لو اشترى بقرة ليضحى بها عن نفسه فأشرك فيها يجزئهم والا حسن فعل ذلك في الشراء قال وهذا أي قوله يجزئهم محمول على الغني لانها لم تتعين أما الفقير

## \* (باب الهدى) \*

(هو) في اللغة والشرع (ما يهدى الى الحرم) من النعم (ليقترب به) فيه (أدناه شاة وهو ابل) ابن خمس سنين (وبقر) ابن سنتين (وغنم) ابن سنة (ولا يجب تعريفه) بل يندب في دم الشكر (ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا) كما سيبي فصح اشتراك ستة



فلا يجوز أن يشرك فيها لأنه أوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتعينت ١٥ لكن سوى في الخبايا في مسألة  
 الاضحية بين الغني والفقير قتاتل (قوله وان اختلفت اجناسها) في القتح عن الاصل والمبسوط كل من  
 وجب عليه من المناسك جاز أن يشارك ستة نفر وقد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت اجناسها من دم متعة  
 واحصار وجزاء صد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب الي ١٥ وذکر نحوه في البحر  
 هنا وبه يظهر ما في قول البحر في القران والجنبايات أن الاشتراك لا يكتفي في الجنبايات بخلاف دم الشكر  
 وقد نبهنا على ذلك أول باب الجنبايات (قوله في الحج) أي في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنباية  
 والاحصار والنفل قال في النهر فلا يرد أن من نذر بدنة أو جزورا لا تجزئه الشاة (قوله الا الحج) أي فجب  
 فيه ما بدنة ولا ثالث لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظر اذ تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى باتمام  
 الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجزاؤه وكذا عند محمد تجب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احتراز  
 عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء ركعتيها من طواف العمرة ولا أداء طوافها بالجنباية أو الحيض  
 أو النفاس ١٥ (قوله قبل الحل) أما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر (قوله  
 كما مر) أي في الجنبايات ح (قوله كالاضحية) أشار به الى أن المستحب أن تصدق بالثلث وبطم الاغنياء  
 الثلث ويأكل ويدخر الثلث ح عن البحر (قوله اذ بلغ الحرم) قيد به لما ساقى من أن حل الانتفاع به  
 لغير انقضاء مقبدي بلوغه محله وأفاد في الجرائد حاجة الى هذا القيد لأنه قبل بلوغه الحرم ليس يهدي فلم يدخل  
 تحت عبارة المصنف ليحتاج الى اخراجه قال والفرق بينهما أنه اذ بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت  
 فالأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ ففيه بالتصدق والاكل ينفيه ١٥ ونظيره في النهر ولم يبين وجه النظر ولعل  
 وجهه منع أنه لا يهدي ما قبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه  
 سواء قدر بالغ صفة أو حالاً مقدرة ولأن المتوقف على بلوغه الحرم جواز الأكل منه واطعام الغني دون كونه  
 هديا ولذا لا يركب في الطريق بلا ضرورة ولا يحمله ولو عبط أو تعيب قبله تخره وشرب صفقة سنة ما به لم يعلم  
 أنه هدى لفقراء فلا يأكله غني كما يأتي فافهم (قوله ولو أكل من غيرها) أي غير هذه الثلاثة من بقية  
 الهدايا كدما الكفارات كلها والنذور وهدى الاحصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم وكذا الواطع غنيا  
 أفاده في البحر (قوله ضمن ما أكل) أي ضمن قيمته وفي الساب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بأن باعه ونحو  
 ذلك بأن وهبه غني أو أتلفه وضيعه لم يجز وعليه قيمته أي ضمان قيمته للفقراء ان كان مما يجب التصديق به  
 بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئا ١٥ وفيه كلام يعلم من البحر ومما علقناه عليه  
 (قوله أي وقته) أشار الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيم أوقات النحر أو وهو مفردة ضاف فيم ط  
 (قوله فقط) أي لا يتعين غيرها فها منه هدى التطوع اذ بلغ الحرم فلا يقيد بزمان هو الصحيح وان كان  
 ذبحه يوم النحر أفضل كما ذكره الزيلعي خلافا للقدوري بحر (قوله فلم يجز) أي بالاجماع وهو بضم أوله  
 من الاجزاء (قوله بل بعده) أي بل يجزئه بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه الا أنه تارك للواجب عند الامام  
 فيلزمه دم للتأخير أما عندهما فعدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التحلل بالحل لشيء عليه (قوله لا مئى)  
 أي بل يستلزم ما في المبسوط من أن السنة في الهدايا أيام النحر مئى وفي غير أيام النحر فكة هي الاولى  
 شرح الباب (قوله للكل) بيان لكون الهدى مؤقتا بالمكان سواء كان دم شكر أو جنباية لما تقدم أنه اسم  
 لما يهدي من النعم الى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا تقيد بالحرم عندهما  
 وقاسها ابو يوسف على الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحط (قوله لالفقيه) المعطوف محذوف  
 تعلق به المجرور والتقدير لا التصديق لفقيهه واللام بمعنى على وهذا أولى من قول ح الصواب لالفقيه بالرفع  
 عطفا على الحرم ط (قوله فان أعطاها ضمنه) أي ان أعطاها بلا شرط أملا بشرطه لم يجز كما في الباب قال  
 شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي أنه اذا شرط إعطاها منه بقي شره كاله فيه فلا يجوز الكل لقصد اللهم ١٥  
 أقول وفيه نظر لأن صيرورته شريكاً كفر عصة الاجارة وساقى في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا خرغز لا لينسجه  
 له بنصفه أو استأجر بفلا يحمل طعامه يعضه أو ثورا ليطعن بره ببعض دقيقه فسدت لأنه استأجره بجزء  
 من عمله وحيث فسدت الاجارة يجب أجر المثل من الدراهم كما صرح حوا به أيضا وهذا يقتضي أن يجب له أجر

في بدنة شربت لقربة وان اختلفت  
 اجناسها (وتجوز الشاة) في الحج  
 (في كل شيء الا في طواف الركن جنباً)  
 أو حائضاً (ووطئ بعد الوقوف) قبل  
 الحل كما مر (وبجوزا كله) بل يندب  
 كالاضحية (من هدى التطوع)  
 اذ بلغ الحرم (والمتعة والقران  
 فقط) ولو أكل من غيرها ضمن  
 ما أكل (ويتعين يوم النحر) أي  
 وقته وهو الايام الثلاثة (لذبح  
 المتعة والقران) فقط فلم يجز قبله  
 بل بعده وعليه دم (ويتعين  
 الحرم) لا مئى (للكل لالفقيه)  
 لكنه أفضل (ويتصدق بجذله  
 وخطامه) أي زمامه (ولم يعط أجر  
 الجزار) أي الذابح (منه) فان  
 أعطاه ضمنه

مثله دراهم ولا يستحق شيئا من اللحم فلم يصبر شريكه فابتاعه ثم رأيت في معراج الدراية مانصه والبضعة  
 التي جعلت اجرة بمنزلة فقير الطعان لانها من منافع عمله فلا تكون اجرة اه ثم ذكر انه لو تصدق عليه  
 منها جاز ولو اعطاه شيئا بجزائه ضمنه فعلم ان كلامه الاول فيما لو شرط الاجرة منها والاخير فيما لو لم يشرطه  
 وأنه لا فرق بينهما والله أعلم (قوله ولا يركبه مطلقا) أي سواء جاز له الاكل منه أولا نهر قال وصرح  
 في المحيط بحرمته (قوله شربلاية) نقل ذلك في الشربلاية عن الجوهر والبرجندى والهداية وكافي  
 النسقي وكافي الحاكم ومثله في الباب في البحر والنهر من أن ظاهر كلامهم أنها ان نقصت بركوبه لضرورة  
 فانه لا ضمان عليه مخالف لصريح المنقول (قوله فان اطعم منه) أي بما ضمنه من النقص وقوله ضمن  
 قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعبرة البحر لوركبها أو حمل عليها فنقصت فعليه ضمان ما نقص ويتصدق  
 به على الفقراء دون الاغنياء لان جواز الاتقاع بها للاغنياء معلق ببلوغ المحل (قوله وينضح) أي يرش: فنضح  
 الضاد وكسرها بجر وفأثته قطع اللبن (قوله لو المذبح قريبا) مفعول بمعنى الزمان أي زمان المذبح  
 لقولهم هذا اذا كان قريبا من وقت المذبح وفي بعض النسخ لو المذبح يدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب  
 وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح  
 أن يراد كل من الزمان والمكان في المصدر المهي لان المشترك لا يستعمل في معنيين افاده الرجعي (قوله  
 وتصدقه) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو استهلكه أو دفعه لغنى ضمن قيمته أي فيصدق بمثله او بقيته  
 شرح الباب (قوله ويشتم الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا أما اذا كان معسرا  
 أجزأ ذلك المعيب لان المعسر لم يتعلق الايجاب بذمته وانما يتعلق بجماعته سراج (قوله واجب) هل  
 يدخل فيه هنا ما لو نذر شاة معينة فهل يتركها ولا يكون الواجب في العين لافي الذمة بجر  
 والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقله عنه قريبا (قوله عطف أوتعيب) أي قبل وصوله  
 الى محله من الحرم أو زمانه المعين له شرح الباب والعطف الهلاك وبابه علم (قوله بجمع الاضحية)  
 كالعرج والعمى ط عن القهستاني (قوله ماشاء) أي من بيع ونحوه فنع (قوله ولو كان المعيب)  
 خصه بالذكر لان ما عطف لا يمكن ذبحه ولما فرض المسألة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالعطف  
 الاول حقيقته وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله الى الحرم  
 فينحره في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا أمكن سوقه لاداعي النحره  
 في غير الحرم بل يذبحه فيه ففي التعبير بالمعيب إيهام (قوله نحره الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يمكن  
 متعلقا بذمته كن قال الله على أن تصدق بهذه الدراهم وأشار الى عينا قلقت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها  
 سراج (قوله ولا يطعم) يشترط ان يابى كل ح فان اكل أو اطعم غنيا ضمن لباب (قوله  
 لعدم بلوغه محله) قال في الهداية لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا  
 الا أن التصديق على الفقراء أفضل من أن يتركه جزا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود (قوله  
 بدنة التطوع) قيد بالبدنة لانه لا يستقلد الشاة ولا تقلد عادة بجر (قوله ومنه النذر) لانه لما كان  
 بإيجاب العبد كان تطوعا أي ليس بإيجاب الشارع ابتداء بجر (قوله فقط) أفاد أنه لا يقلد الجنايات ولا دم  
 الاحصار لانه جابر فيلحق بجنسها كافي الهداية ولو قلده لا يضرب بجر عن المبسوط (فرع) كل ما يقلد يخرج الى  
 عرفات وما لا فلا ويذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما يقلد لا بأس به سراج (قوله شهدوا الخ) بيانه  
 ما في الباب اذا التبس هلال ذي الحجة فوقوا بعدا كمال ذي القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة أن ذلك  
 اليوم كان يوم النحر فوقوفهم صحيح ووجههم تام ولا تقبل الشهادة اه (قوله حتى الشهود) أي وجههم صحيح  
 وان كان عندهم ان هذا اليوم يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع  
 الامام وان لم يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم أن يحاولوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كافي الباب وغيره (قوله  
 للعرج الشديد) بيان لوجه الاستحسان أي لان فيه بلوى عامة لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن  
 وفي الامر بالاعادة عرج بين فوجب أن يكتب به عند الاشياء بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك  
 ممكن في الجملة بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية (قوله وقبله الخ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف

اما لو تصدق عليه جاز (ولا يركبه)  
 مطلقا (بلا ضرورة) فان اضطر  
 الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه  
 وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء  
 شربلاية فان اطعم منه غنيا  
 ضمن قيمته مبسوط ولا يجلبه  
 (وينضح ضرعها بالماء البارد)  
 لو المذبح قريبا والا حله وتصدق  
 به (ويقيم بدل) هدى (واجب)  
 عطف أوتعيب بجمع (الاضحية)  
 (وضغ بالمعيب ماشاء ولو كان  
 المعيب) تطوعا نحره وصنغ  
 قلاذنه بدمه (وضرب به عصاة)  
 سنامه ليعلم أنه هدى للفقراء  
 ولا يطعم (ولا يطعم منه غنيا)  
 لعدم بلوغه محله (ويقلد)  
 (التطوع) ومنه النذر (والمتعة)  
 والقران فقط لان الاشتمار  
 بالعبادة ألبق والستر بغيرها أحق  
 (شهدوا) بعد الوقوف (بوقوفهم)  
 بعد وقته لا تقبل (شهادتهم)  
 والوقوف صحيح استحسانا حتى  
 الشهود للعرج الشديد (وقبله)

بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن التدارك فيه نظر لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يقفوا يوم عرفة يمكن كما قاله ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخ بانه لا حاجة اليه قلت لكن اعتراضه ساقط لان قول الهداية بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة يسان لقوله في الجملة ومعناه أنهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر فإنه لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن أصلاً فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسالتين أنه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لانه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار لقبولها محل قبيلت مطلقاً بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن لقبولها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع لقاضي خان حيث قال في توجيه القياس في المسألة الاولى ولهذا الوتين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجوزهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر اه وحاصله أن القياس هناك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحج وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسألة اذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية الا يوم النحر فهذا صريح فيما قلناه والله الحمد فاذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبلت ان أمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقاً ثم ذكر واحد هذا التقيد في مسألة ثالثة قال في البحر وقد بقي هنا مسألة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس بجى ان هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم من أرا قبلت شهادتهم قياساً واستحساناً لا يمكن من الوقوف فان لم يقفوا عشية فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلاً لانها رافعة كذلك استحساناً وان لم يمكنه أن يقف ليلاً مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحساناً والشهود في هذا كغيرهم كما قد تمناه وفي الظهيرية ولا ينبغي للامام أن يقبل في هذا شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك اه فان قلت فهل يمكن حل كلام المصنف على هذه المسألة تصحيح الكلام قلت يمكن بشكك وذلك بأن يجعل قوله وقبله نظراً للشهدوا لوقوفهم ويجعل المشهود به محدوقاً فيصير التقدير ولو شهدوا قبل ووقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت ان أمكن التدارك الخ واقصر الشارح على إمكان التدارك لانه على تقدير إمكانه نهارة يفهم قبول الشهادة بالاولى فافهم واعتن هذا التحرير المفرد (تتمة) قال في الباب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهرها رواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهم مسافة كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر اه وقد مناهم الكلام على ذلك في الصوم وقد مناهم هناك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل (قوله أو الثالث أو الرابع) أشار الى أن اليوم الثاني مثال لما يتكرر فيه الرمي فهو للاحتراز عن اليوم الاول فإنه لا رمي فيه الاجرة العقبية (قوله حسن) الاولى خسن بالفاء أي هو مسنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان رمي في وقت الرمي لا شيء علمه وان أخره الى الثاني كان عليه تأخير الجرة الواحدة سبع صدقات لانها أقل رمي يومها وان أخر الكل أو أحد عشر حصاة التي هي أكثر رمي اليوم فعليه دم عند الامام ولا شيء بالتأخير عندهما رحتي فافهم وقد مناه في بحث الرمي أن رمي كل يوم فيه أو في ليلة تليه سوى اليوم الرابع أداء وفي اليوم الذي يليه قضا فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فات وقت الأداء والقضاء ولزم الجزاء (قوله لسنة الترتيب) هو المختار عن محمد أنه واجب كما قد مناه في بحث الرمي (قوله وجوبا) راجع لقوله مشى ولقوله من منزله وقوله في الاسح راجع للوجوب فيه ما ومقابل الاول رواية الاصل أي المبسوط لمجد بالتخيير بين الركوب والمشى ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب ابتداء المشى من الميقات والقول بأنه من محل يحرم منه لان ابتداء الحج الاحرام وانتهائه طواف الزبارة فيلزمه بقدر ما التزم والمقول عليه التعجيل الاول لما روى عن أبي حنيفة لو أن بغدايا قال ان كنت فلا نافعي أن أجد ماشياً فلقية بالكوفة فكأنه فعله أن يمشى من بغداد وغمامه في الفتح والبحر (تنبيه) صريح كلامهم هنا أن الحج ماشياً أفضل منه راكباً خلافاً لما قدمه الشارح أول كتاب الحج وقد مناه الكلام عليه هناك (قوله حتى بطواف الفرض) وفي التذكرة بالعمرة حتى يخلق لباب قال شارحه وقياسه في الحج أن يقيد بحلقه قبل الطواف

أي قبل وقته (قبلت ان أمكن  
اتدارك) ليلا مع أكثرهم والا لا  
(رمي في اليوم الثاني) أو الثالث  
أو الرابع (الوسطى والثالثة  
ولم يرم الا في فعدنا اقتضاء ان رمي  
الكل) بالترتيب (حسن وان  
قضى الاولى جاز) لسنة الترتيب  
(نذر) المكلف (جبا ماشياً مشى)  
من منزله وجوباً في الاصح (حتى  
بطواف الفرض) لانتهاء الاركان

أو بعده ليخرج عن احرامه اه قلت لكن مجرد الطواف في الحج احلال عن غير النساء فتأمل (قوله  
 وفي أقله بحسبه) أى يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط بحر (قوله لا نبي عليه) لعدم العرف  
 بالتزام النسك به ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بلا احرام فلم يصربه ملتزما للاحرام كما في الفتح وغيره (قوله  
 اشترى محرمة) وكذا الواشترى عبدا محرما له أن يحلله بحر (قوله ولو بالاذن) أى ولو كانت محرمة  
 باذن السائق (قوله لعدم خلف وعده) أى وعده المشتري فانه ما وعدها بخلاف البائع لو أذن لها فانه كان  
 يكره له أن يحلها كما في البحر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حللتك بل بفعله  
 أو بفعلها بأمره كالامتناع بأمره بحر قلت وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الحج بل يخرج  
 من الاحرام بمجرد ما هو من المحظورات ولا يرد عليه ما صرحوا به من أن من فسد حجه لا يخرج عن الاحرام  
 الا بالانفعال ويلزمه التحليل بها كما توهمه الشرنبلالي في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمنهى  
 عنه ألا ترى أن من احرم بحججه زمره رفض أحدهما ويحل منه بالخلق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدد  
 أو مرض يتحلل بالهدى فكذا ههنا فان الامة ممنوعة عن المنى لحق المولى ومثلها الزوجة أما من فسد حجه  
 فانه مأمور بالمنى في فاسده كانه على ذلك في الجنائيات فافهم وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى  
 وان وجب عليه ما بعد كما صرح به في الباب فعليه ما ارسل هدى ووج وعرة ان كان احرامها بالحج  
 وعرة ان كان بالعمرة وذلك على الامة والعبد بعد العتق كما قد مناه أول باب الاحصار (قوله وهو أولى الخ)  
 لأن الجماع أعظم محظورات الاحرام حتى تعلق به الفساد بحر وذكر بعده أن جماعها تحليل لها ان علم  
 بأحرامها والافلا وفسد حجه (قوله وكذا) أى له أن يحللها ولا يتأخر تحليلها بها الى ذبح الهدى بحر  
 (قوله ان لها محرم) فانها استجعت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها ح (قوله والا) أى ان لم يكن  
 لها محرم (قوله فهي محصورة) لعدم المحرم فلا زوج منعها لعدم وجوب خروجه معها فكانت محصورة شرعا  
 (قوله فلا تحلل الا بالهدى) أى ليس له أن يحللها من ساعته كما في فح النفل بل يتأخر تحليلها اياها الى ذبح  
 الهدى وهذا أحد قولين وعزاه في المسلك الكبير الى الكرخي والمبسوط وعزا الى الاصل أن للزوج  
 تحليلها بلا هدى كما في شرح السبب فعلى رواية الاصل لا فرق بين النفل والقرض (قوله وكذا المكاتبه)  
 لأنها حرة من وجه ط (قوله بخلاف الامة) فله أن يرجع بعد الاذن لأنها ملكها منافعها وهي لا تأكل  
 فيكون الامر اليه ط لكنه يكره كما مر (قوله الا اذا أذن) استثناء منقطع ط (قوله فليس لزوجها  
 منعها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد زواجها فيبوزل أن يستخدمها ولا يجب عليه تبويتها ط  
 وهذا أولى من قوله في شرح السبب لعل هذا اذا لم يوتها (قوله حج الغني أفضل من حج الفقير) لأن الفقير  
 يؤذى القرض من مكته وهو متوقع في ذهابه وفضيلة القرض أفضل من فضيلة التطوع ح عن المنع  
 وهذا انما يظهر في حج القرض كما قاله ط وفيما اذا أحرم من المقات أموالا أحرم من بلدهما فقد تساويا  
 في وجوب الذهاب (قوله حج القرض أولى من طاعة الوالدين) لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق  
 سبحانه وتعالى لكن هذا اذا لم يصعب بفسره لما قدمه أول الحج أنه يكره بلاذن من يجب استئذانه أى كأحد  
 الابوين المحتاج الى خدمته وقد مناه أن الاجداد والجدات كالابوين عند فقدهما (قوله بخلاف النفل)  
 أى فان طاعتهما أولى منه مطلقا كما قد مناه عن البحر عن الملقظ (قوله ورجح في البرازية أفضلية الحج)  
 حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعا كذا روى عن الامام لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل  
 ومراده أنه لو حج نفلا وأفتى ألفا فلو تصدق بهذه الألف على المحايج فهو أفضل لأن يكون صدقة فلس  
 أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عائدة الى المال والبدن جميعا فضل في المختار  
 على الصدقة اه قال الرضوي والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل  
 فهو الأفضل كما وردت درجة أفضل من عشر غزوات وورد عكسه فيحمل على ما كان أنفع فاذا كان أنفع وأنفع  
 في الحرب فجهاده أفضل من حجه أو بالعكس فحجه أفضل وكذا بناء الرباط ان كان محتاجا اليه كان أفضل  
 من الصدقة ورجح النفل واذا كان الفقير مضطرا أو من أهل الصلاح أو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقد يكون اكرامه أفضل من حجات وعمر وبنائه ربط كما حكى في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف

ولو ركب في كله أو أكثره لم يزد وفي  
 أقله بحسبه ولونذر المشي الى المسجد  
 الحرام أو مسجد المدينة أو غيرها  
 لاشئ عليه (اشترى محرمة)  
 ولو (بالاذن أن يحللها) بلا  
 كراهة لعدم خلف وعده  
 (بقص شعرها أو بقلم ظفرها)  
 أو بحس طيب (ثم يجامع وهو أولى  
 من التحليل بجماع) وكذا  
 لو نكح حرة محرمة بنفل بخلاف  
 الفرض ان لها محرم والافهى  
 محصورة فلا تحلل الا بالهدى  
 ولو أذن لامرأته بنفل ليس له  
 الرجوع لملكها منافعها وكذا  
 المكاتبه بخلاف الامة الا اذا  
 أذن لأمته فليس لزوجها منعها  
 (فروع) حج الغني أفضل من حج  
 الفقير حج القرض أولى من طاعة  
 الوالدين بخلاف النفل بناء الرباط  
 أفضل من حج النفل واختلاف  
 في الصدقة ورجح في البرازية  
 أفضلية الحج

مط

في تفضيل الحج على الصدقة

دنيا ريتا هب بها فجاءته امرأته في الطريق وقالت له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبني ضرورة  
فأفرغ لها ما معه فلما رجع فحاج بلده صار كل اتي رجلا منهم يقول له تقبل الله منك فتعجب من قولهم فرأى  
النبي صلى الله عليه وسلم في نومه وقال له تعجب من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق  
ملكاً على صورتك حج عنك وهو يحج عنك الى يوم القيامة باكرامك لامرأة مضطرة من آل بيتي فانظر الى هذا  
الاكرام الذي ناله لم ينله بجحاح ولا ببناء ربط (قوله لوقفته الجمعة الح) في الشربة بلالية عن الزبلي أفضل  
الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه رزين بن معاوية في تجريد  
الصحاح اه لكن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لأصله نعم ذكر الغزالي  
في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه  
حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفاً انزل قوله ألكم لكم دينكم وأتممت عليكم  
نعمتي فقال أهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية علينا لجلعنا يوم عرفة فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد  
أنزلت في يوم عشرين اثنين يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه (قوله  
بلا واسطة) في المنك الكبير للسندى فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقاً فوجه تخصيص  
ذلك بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غير مذهب قوم القوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج  
وغيره وفي غيره للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يتقبل حجه فمكيف يغفر له قيل يحتمل أن تغفر له  
الذنوب ولا يناب ثواب الحج المبرور والغفرة غير متقدمة بالتقبل والذي يوجب هذا أن الاحاديث وردت  
المغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا التقيد والله أعلم (تمة) قال العلامة نوح في رسالته المصنفة  
في تحقيق الحج الأكبر قبل انه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة  
جمعة أو غيرها واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي  
أوفى والمغيرة بن شعبة وقيل انه أيام منى كلها وهو قول جماعة وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الأكبر  
القران والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر والحج والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت  
العشاء والوقوف) بأن كان لوممكت ليصل العشاء في الطريق يطلع الفجر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب  
ووقف يفوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الح) منى عليه في السراج واختار في شرح اللباب  
عكسه لأن تأخير الوقوف لعذر مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض  
حاضر لتعجيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والعقلية وهو مختار الراجح  
خلافاً للنوى من الأئمة الشافعية وقال صاحب الحجة يصلي ما شيا مومياً على قول من يراه ثم يقتضيه  
احتياطاً قال وهذا قول حسن وجع مستحسن اه (قوله قيل نعم الح) أي لحديث ابن ماجه في سننه  
المروى عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس ان أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دعاه لأمته عشية عرفة فاجب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ المظالم منه فقال اي رب ان شئت  
أعطيت المظالم الجنة وغفرت المظالم فلم يجب عشية عرفة فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فاجب الى ما سأل  
الحديث وقال ابن حبان ان كنانة روى عنه ابنه منه كراهية الحديث وكلاهما ساقطاً الاحتجاج وقال البيهقي  
هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صحبتوا هذه فنيه الحجة والافتد قال تعالى ويغفر  
مادون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضاً دون الشرك اه وروى ابن المبارك انه صلى الله عليه وسلم قال ان  
الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات وأهل المشعر ومن عنهم التبعات فتقام عمره فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة  
قال هذا لكم ولمن اتى من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر خير بنا وطاب وتمامة في الفتح وساق  
فيه أحاديث أخرى والحاصل أن حديث ابن ماجه وان ضعف فله شواهد تجمعه والآية أيضاً تؤيده ومما يشهد له  
ايضاً حديث البخاري مرفوعاً من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعاً  
ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكل  
في شرح المشارق في هذا الحديث أن الحرفي تحبط ذنوبه كالحاج بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل  
وأخذ المال وأحرز به دار الحرب ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافياً في تحصيل مراده

مطلب  
في فضل وقفة الجمعة

لمشقة في المال والبدن جميعاً  
قال ربه أفق أبو حنيفة حين حج  
وعرف المشقة لوقفته الجمعة مزية  
سبعين حجة ويغفر فيها لكل فرد  
بلا واسطة ضاق وقت العشاء  
والوقوف يدع الصلاة ويندب  
لعرفة للخرج هل الحج يكفر  
الكبائر قيل نعم كحرفي أسلم

مطلب  
في الحج الأكبر

مطلب  
في تكفير الحج البكائر

ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيدياً في بشارته وترغيباً في مباحته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما معصية الكفار وانما يكفران الصغار ويجوز أن يقال والكفار التي ليست من حقوق أحد كسلام الذي اهـ لمخضا وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كما في البحر وفي شرح الباب ومشي الطيبي على ان الحج يبدد الكفار والمظالم ووقع منازعة غربية بين امير بادشاه من الخنفة حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وكتبت رسالة في بيان هذه المسألة اهـ قلت وظاهر كلام الفتح الميل الى تكفير المظالم أيضاً وعليه مشي الامام السرخسي في شرح السبيل الكبير وفاس عليه الشهد الصابر المحتسب وعزام أيضاً المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث الخ فقال وهو يشتم الكفار والتبغات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وقائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلو أخرها بعده تجدد اثم آخر اهـ ونحوه في البحر وحق ذلك البرهان الثاني في شرحه الكبير على جوهر التوحيد بان قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا ينال حقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في الذمة ليست ذنباً راعياً الدنوب المظالم فيما قال الذي يسقط اثم ضمانته الله تعالى فقط اهـ والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثير من الناس أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل أحد بذلك اهـ وبهذا نلهم أن قول الشارح كربي أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقط نفس الحق ولا فائز به كما علمه بل هذا الحكم يخص الحربي كما مر عن الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على أدائه سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث والظاهر أن هذا هو مراد الثانيين بتكفير المظالم أيضاً والام يبق له قول بتكفيرها محل على ان نفس مظل الدين حق عبداً أيضاً لان فيه جنابة عليه بتأخير حقه عنه بحيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين أيضاً عند المحرز كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر لان التوبة مكفرة بنفسها وهي انما تسقط حق الله تعالى لاحق العبد فتعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث المأثرة وأما انه لا فائز بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين المأثرة وحينئذ صرح قول الشارح كربي أسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم اعلم أن مجوزهم ككفير الكفار بالهجرة والحج منافي لنقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضاً بل القول بتكفير اثم المظل وتأخير الصلاة بنا فيه لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا بنا فيه عموم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مصرّاً على الكفار تركها سوى الكفر فانه قد يعنى عنه بشفاة أو بمحض الفضل والحاصل كما في البحر أن المسألة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكفار من حقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قوله ضعيف) أي بكافة وابنه عبيد الله فانهم ما ساقطوا الاحتجاج كما مر لا بابه العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه صحابي والصحابة كلهم عدول كما بين في محله فافهم (قوله يندب دخول البيت) وينبغي أن يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي يتوحن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضر بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور بضع خدته عليه ويستغفر ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه فتح (قوله اذالم يشتم الخ) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله لقوله في شرح الباب ويحرم اخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اهـ وقد صرح حوايان ما حرم أخذه حرم دفعه الضرورة والاشرورة هنا لان دخول البيت ليس من مناسك

وقيل غير المتعلقة بالآدمي كذبي  
أسلم وقال عياض اجمع أهل السنة  
ان الكفار لا يكفرها الا التوبة  
ولا قاتل يسقط الدين ولو حقا  
لله تعالى كدين صلاة وزكاة نعم  
اثم المظل وتأخير الصلاة ونحوها  
يسقط وهذا معنى التكفير على  
القول به وحديث ابن ماجه انه  
عليه الصلاة والسلام استجيب له  
حتى في الدماء والمظالم ضعيف  
يندب دخول البيت اذ لم يشتم  
على اداء نفسه أو غيره وما يقوله  
العوام من العروة الوثقى والسمار  
الذي في وسطه انه سره الدنيا  
لا أصل له

مطلب  
في دخول البيت





أول النسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهما وهو قول مجهول لا منقول ولا معتول **(قوله الإلخ)**  
قال في اللباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فخاصم أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الأرض  
بالاجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فان الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح  
القدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نزل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى  
على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عثيل الحنبلي "ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه  
السادة البهريون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي بتفصيل الأرض على السموات للجليل صلى الله  
عليه وسلم بهم وحكام بعضهم عن الأكثرين نطق الانبياء منها ودفعهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل  
السماء على الأرض فينبغي أن يستثنى منها مواضع ذم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء **(قوله)**  
مندوبية أي باجماع المسلمين كافي للباب وما نسب إلى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من انه يقول بالمدى عنها  
فقد قال بعض العلماء انه لا أصل له وانما يقول بالنبي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة أما نفس الزيارة  
فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء والامام السبكي فيه تاليف منيف  
قال في شرح اللباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصحيح نعم بلا كراهة بشرطها على  
ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبناه وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور  
ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك فنقول بالاستحباب لا طلاق الاصحاب واقعه أعلم  
بالصواب **(قوله بل قيل واجبة)** ذكره في شرح اللباب وقال كما بينته في الدرّة المضية في الزيارة المصطفوية  
وذكره أيضا الخليلي في حاشية المنع عن ابن حجر وقال واتصل له نعم عبارة اللباب والفتح وشرح المختار أنها  
قريبة من الوجوب لم له سعة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كيفيتها وآدابها وأطال في ذلك  
وكذا في شرح المختار والباب فليراجع ذلك من أراد **(قوله ويبدأ إلخ)** قول في شرح اللباب وقد روى  
الحسن عن أبي حنيفة انه اذا كان الحج فرضا فلا حرج للعاج أن يبدأ بالحج ثم يأتي بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز  
اه وهو ظاهر أذ يجوز تقديم النقل على الفرض اذا لم يخش الفوت بالاجماع اه **(قوله ما لم يتره)** أي  
بالقبر المسمى **ترم** أي ببلده فان مربة بالمدينة كاهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لأن تركها مع قربها يعد من التساوة  
والشفاوة وتكون الزيارة ح بتزلة الوسيلة وفي حرمة السنة القبيلة للصلاة شرح اللباب **(قوله)** ولينو  
مع **الح** قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجر يد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام  
ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد ويستمنح فضل الله تعالى في حرمة أخرى شويها في الاثن في ذلك زيادة تعظيمه  
صلى الله عليه وسلم اجلاله وبوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاء في زائر لا نعمل له حاجة  
الزيارة كان حقا على أن يكون شفيعا له يوم القيامة اه ح ونقل الرخى عن العارف المتلا جاي انه  
افرز الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غيرها في سفره **(قوله فقد اخبر إلخ)** أي بقوله صلى الله عليه وسلم  
صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام  
أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء واحد وابن سبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة اهل  
الارض شرح اللباب وقد هنا الكلام على المضاعفة المذكورة قبيل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لا تشد  
الرجال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمجد الاقصى والمعنى كما أفاده في الاحياء انه لا تشد  
الرجال لمسجد من المساجد الا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فانها متساوية في ذلك  
فلا يراد منه قد تشد الرجال لغير ذلك كصله رحمه وتعلم علم وزيارة المشاهير كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل  
عليه السلام وسائر الأئمة **(قوله)** وكذا بقية القرب أي كالصوم والاعتكاف والصدقة ولذا كروا القراءة وتتل  
الباقى عن الطحاوى اختصاص هذه المضاعفة بالفرائض وعن غيره النوافل **ذلك** **(قوله)** ولا تتركه  
المجاورة بالمدينة إلخ وقيل تتركه ككعبة وقيل انها على خلاف بين أبي حنيفة وصاحبه وقد مناه قبيل القرآن  
واختار في اللباب ان المجاورة بالمدينة أفضل منها بكة وأيده بوجوه وبصحت فيها شارحه القارى ترجيحنا اختاره  
في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بكة ثم قال لكن القائل بهذا مع السلامة أقل التل فلا يبنى الفتية باعتبارهم  
ولا يذ كراههم قيدا في الجواز لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانها لا كذب ماتكون اذا حلفت

مطلب  
في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم

الاحاد من أعضائه عليه الصلاة  
والسلام فانه أفضل مطلقا حتى من  
الكعبة والعرش والكرسى وزيارة  
قبره مندوب بل قيل واجبة لمن له سعة  
ويبدأ بالحج لو فرضا ويخير لو تضلا  
ما لم يتر بد فبدأ بزيارته لا محالة  
ولينو بعد زيارة مسجده فقد  
أخبر ان صلاة فيه خير من ألف  
في غيره الا المسجد الحرام وكذا  
بقية القرب ولا تتركه المجاورة  
بالمدينة وكذا بكة لمن يتق بنفسه

مطلب  
في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة  
المكرمة

فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السنين  
أرتعاضها ان فقد فيها فخر السامة وقلة الادب المنص الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم اه  
قال ح وهو وجه فكان ينبغي لشارح أن ينص على الكراهة ويترك التقييد بالوقوف أى اعتبارا للغالب  
من حال الناس لا سيما أهل هذا الزمان والله المستعان (خاتمة) يستحب له اذا عزم على الرجوع الى أهله أن  
يودع المسجد بسلامة ويدعو به داء بما أحب وأن يأتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله  
الى أهله سالما ويقول غير مودع يا رسول الله ويحتشد في خروج الدمع فانه من أمارات القبول وينبغي أن يتصدق  
بشيء على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متبائلا يستحضر على مفارقة الحضرة النبوية كافي الفخ  
وفيه ومن سن الرجوع أن يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيونا تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون  
صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وهذا متفق عليه عليه الصلاة والسلام واذا أشرف  
على بلده حرك دابته ويقول آيونا الحزير سل الى أهله من يخبرهم ولا يغتهم فانه منهي عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد  
فصلي فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من  
اتمام العبادات والرجوع بالسلامة ويندم حده وشكره مدة حياته ويحتشد في مجانبته ما يوجب الاحباط في باقي  
عمره وعلامة الحج المبرور أن يعود خيرا مما كان وهذا تمام ما يبرر الله تعالى لعبده الضعيف من ربع العبادات  
اسأل الله رب العالمين ذا الجود العميم أن يحقق لي فيه الاخلاص ويجعله نافعا الى يوم القيامة انه على ما يشاء  
أقدير وبالاجابة جدير وأن يسهل الكمال هذا الكتاب مع الاخلاص والنفخ العميمي ولعمامة العبادات أكثر  
لبلاد والحدته أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فنجز على يد أفتر الوري  
جامعه الحقيق محمد عابد بن غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جاسر الشافعية

### (كتاب النكاح)

ليس لنا إعادة شرعت من عهد  
آدم الى الآن ثم تستمر في الجنة  
الا نكاح والايمان (هو) عند  
الذهاب (عقد يفيد ملك المتعة)  
أى حل استمتاع الرجل

### \* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح) \*

ذكره عقب العبادات الأربع أركان الدين لانه بالنسبة اليها كالمسيطر الى المركب لانه عبادة من وجه معاملة  
من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في أن كلا منهما سبب لوجود المسلم والاسلام لأن ما يحصل بأكثرية افراد  
المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والذمة على أن في كونه سببا لوجود  
المسلم تسامحا نظر الى أن تعدد الصفة بتعدد العبادات وهذا على العتق والوقف والاضحية وان كانت  
عبادات أيضا لانه اقرب الى الأركان الأربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التحلي لمواظف العبادات  
أى الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام وتربية الأولاد ونحو ذلك (قوله  
ليس لنا عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظر أما أولا فان كونه عبادة في الدنيا اعماها ولكن سببا لثبوت  
المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحوه مما ذكرناه وهذا منقود في الجنة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم فيها  
ولكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا اشتبه الولد في الجنة كان حمله ووضع وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي  
وهذا أولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب وأما ثانيا فلان الذكروا الشكر في الجنة أكثر مما  
في الدنيا لأن حال العبد يصير كحال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غاية ان هذه العبادة ليست  
بتكليف بل هي مقتضى الطبع لأن خدمة المولود لذة وشرف وتزداد بالقرب وتما في حاشية الجوى على  
الاشياء (قوله عقد) العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد القائل مقامهما  
أعنى متوفى الطرفين بحر وفيه كلام يأتي (قوله أى حل استمتاع الرجل) أى المراد انه عقد يفيد حكمه  
بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من احكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بما يقع بضعها وسائر أعضائها  
استمتاعا أو ملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بحر وعز الدبوسي المعنى  
الأول الى الشافعي لكن كلام المصنف كالكثير صريح في اختياره على ان الظاهر كما في التهران الخلاف  
لفناني لقول الدبوسي ان هذا الملك ليس حقه قبيل في حكمه في حق تحلي الوطني دون ما سواه من الاحكام التي  
لا تتعلق بحق الزوجية اه فعلى القول الذي عزاه الدبوسي الى أصحابنا من انه ملك الذات ليس ملكا للذات  
حقيقة بل ملك التمتع بها أى اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول بأنه ملك المتعة وبه  
ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالحل تبع البحر لأن الاختصاص

أقرب إلى معنى الملك لأن الملك نوع منه بخلاف الحل لأنه لازم للملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا  
أيضا على أن ملك كل شيء بحسبه فملك الزوج المتعة بالعقد ملك شرعي كذلك المستأجر المنفعة عن استأجره للخدمة  
مثلا ولا يراد عليه قوله في الجهر أن المراد بالملك الحل لأن الملك الشرعي لأن المنفعة وكوحد لو وطئت بشبهة فهرها لها  
ولو ملك الانتفاع يضعها حقيقة لكان بدله اه لأن ملكه الانتفاع بالبيع حقيقة لا يستلزم ملكه البذل  
وانما يستلزم ملك نفس المضع كالموطئت أمته فان العقول ملكة نفس البضع بخلاف الزوج فافهم (تنبيه)  
كلام الشارح والبدائع يسيرا في الحق في التمتع للرجل للمرأة كما ذكره السيد أبو السعود في حواشي مسكن  
قال ويتضرع عليه ما ذكره الأبياري شارح الكنز في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام  
احفظ عورتك الآمن زوجتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فرج زوجته وحلقه دبرها بخلافها  
حيث لا ينظر إليه إذا منعها من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر أن المراد ليس لها اجباره على ذلك  
لا بمعنى أنه لا يحل لها إذا منعها منه لأن من أحكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر له وطؤها جبر إذا  
استتعت بلامانع شرعي وليس لها اجباره على الوطئ بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه ديانة أحيانا على ما سألني  
تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتدائه والاولى أن يقول بأمرأة والمراد بها الحقيقة أو ثبوتها بقربة الاحتراز  
بها عن الخنثى وهذا بيان لمحلية العقد قال في البحر بعد نقله عن الفتح أن محليته الانثى والاولى أن يقال ان  
محليته انثى محقة من نبات آدم ليست من المحرمات وفي انعناية محله امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي  
فخرج الذكر لأن كروا الخنثى مطلقا والجنسية للانثى وما كان من النساء محترضا على التأيد كالحارم اه وبه يظهر  
أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطئ لأن المراد ببيان محلية العقد ولذا احتراز بالمانع  
الشرعي عن المحارم فالمراد به المحرمية بنسب أو سبب كالمساهرة والرضاع وأما نحو الحيض والنفاس  
والاحرام والطهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطئ لأن محلية العقد فافهم (قوله فخرج الذكر والخنثى  
المشكك) أي أن أراد العقد عليهم ما لا يفيد ملك استمتاع الرجل بها لعدم محليته له وكذا على الخنثى لامرأة  
أو لثله في البحر عن الزيلعي في كتاب الخنثى لوزوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بهتته حتى يتبين  
حاله انه رجل أو امرأة فاذا ظهر انه خلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والافباط لعدم مصادفة الحل  
وكذا إذا زوج خنثى من خنثى آخر لا يحكم بهتته النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والاخر انثى اه فلو قال  
الشارح والخنثى المشكك مطلقا لشمع الصور الثلاث لكنه اقتصر على افادة بعض أحكامه وليس فيه اجمال  
فافهم (قوله والوثنية) ساقط من بعض النسخ ووجد في بعضها قبل قوله والخنثى والاولى ذكرها بعده  
لخروجها بالمانع الشرعي وعبر بها تعاليع المصنف في فصل المحرمات والاولى التعبير بالمسكرة كما عبر به  
الشارح هناك (قوله والمحارم) هذا خارج بالمانع الشرعي أيضا وكذا قوله والجنسية وانسان الماء بقرينة  
التعديل باختلاف الجنس لأن قوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم أزواجا بين المراد من قوله فانكحوا ما طاب  
لكم من النساء وهو الانثى من نبات آدم فلا يثبت حل غيرها بلا دليل ولأن الجن يتشكون بصور شتى فقد يكون  
ذكراتشكك بشكك أنثى وما قيل من أن من سأل عن جواز التزوج بها يفتى بجهله وحقاقتهم لعدم تصور ذلك بعيد  
لأن التصور يمكن لأن تشككهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت النهي عن قتل  
بعض الحيات كما مر في مكر وهات الصلاة على أن عدم تصور ذلك لا يدل على حماقة السائل كما قاله في الاشياء  
وقال الأثرى أن أبا الليث ذكر في فتاويه أن الكفار لو تروا سوابني من الانبياء هل يرمي فقال يسأل ذلك النسبي  
ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وتتمام ذلك  
في رسالتنا المسماة سل الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد النقشبندى (تنبيه) في الاشياء عن السراجية  
لا تجوز المنكحة بين بني آدم والجن وانسان الماء باختلاف الجنس اه ومفاد المفاعلة أنه لا يجوز للخنثى أن  
يتزوج انسية أيضا ومفاد التعديل أيضا (قوله وأجاز الحسن) أي البصري رضي الله عنه كفي البحر  
والاولى التقييده لاخراج الحسن بن زياد تلميذ الامام رضي الله عنه لانه يوههم من اطلاقه هنا أنه رواية  
في المذهب وليس كذلك ط لكنه نقل بعده عن شرح الملق عن زواهر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح آدمي  
جنسية كعكسه لاختلاف الجنس فكانوا ككيفية الحيوانات اه ويحتمل أن يكون مقابلا لاصح قول

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والخنثى المشكك والوثنية لجواز ذكره والمحارم والجنسية وانسان الماء لاختلاف الجنس وأجاز الحسن نكاح الجنسية بشهود قنية

الحسن المذكور تأمل (قوله قصدا) حال من ضمير يفيد وقوع المصدر حالا وان كثر سمي ط (قوله كثر امة) فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى ولذا تخلف في شراء الحرمة نسباً أو رضاعاً أو اشتراكاً ح (قوله للتسرى) خصه بالذكر لانه لو اشتراها لا لتسرى كان حل الاستمتاع ضمناً بالاولى ولو قال ولو لتسرى لكن اظهر وكلام الجريدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمناً وان قصده المشتري ح (قوله وعند اهل الاصول واللغة الخ) حاصله ان مقدمه المصنف معنى عرفي للفقهاء وما ذكره هنا معناه شرعاً ولغة لان اهل الاصول يصحون عن معنى النصوص الشرعية فلا تنافي بين كلامي المصنف قال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع أفاده ط (قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون الى الشافعي رضي الله عنه وقيل مشترك لفظي فهما وقيل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطئ فهو مشترك مهنوي وبه صرح مشايخنا أيضاً بحر اه ح والصحيح انه حقيقة في الوطئ كما في شرح التحرير (قوله مجتزأ عن القرائن) أي شذلاً للمعنى الحقيقي والمجازي بلا مرجح خارج وقوله يراد الوطئ أي لان المجاز خلف عن الحقيقة فترجح عليه في نفسها (قوله فحرم مزية الاب على الابن) أي على فروعه فتكون حرمتها عليهم ثابتة بالنص وأما حرمة التي عقد عليها عقد صحيحا عليهم فبالاجماع ولو قال لزوجه ان نكحتك فانت طالق تعلق بالوطئ وكذا الزوابان قبل الوطئ ثم تزوجها تطابق به لا بالعقد بخلاف الاجنبية فيتعلق بالعقد لان وطئها المحرم عليه شرعاً كانت الحقيقة مبهمة فتعين المجاز كذا في البحر والتحرير وشرحه (قوله بخلاف) حال من ما الموصولة في قوله كما قال ح من ولاتنكحوا أي حال كونه مخالفاً لقوله تعالى حتى تنكح حيث لم يرده الوطئ بل أريد العقد لعدم تجرده عن القرائن بل وجدت فيه قرينة وهي استحالة الوطئ منها لان الوطئ فعل وهي منفعله لفاعله وهو معنى قوله والمتصور الخ (قوله لاسنادها اليها) علم لما استفيد من المقام من ان المراد العقد وأما ما استراط وضئ المحلل فأخوذ من حديث المسيلة ط (قوله الاجازا) قد يقال اذا كان لا انفكاكاً عن المجاز على التقديرين فما المبرج لاحدهما على الآخر اه ح يعني أنه ان أريد بالنكاح في الآية الوطئ كما مجازاً اعطيا لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازاً لغوي لا به حقيقة الوجئ فحمل الآية على أحدهما ترجح بلا مرجح بل قد يقال ان حملها على الوطئ انبى بالواقع فان المطلقة ثلاثاً لا تحل بدون وطئ المحلل اللهم الا ان يقال المبرج كثيراً استعمال ط أقول الظاهر انه لا مانع هنا من ارادة كل منهما لكن لما كان النزاع في ان النكاح حقيقة في الوطئ أرفى لعقد وكان الرابع عندنا الاول قالوا انه في هذه الآية مجاز لغوي بمعنى العقد لكونه أصرح في الرد على القائل بأنه حقيقة فيه ولو قيل انه مجاز عقلي في الاسناد لصح أيضاً كما يصح في قولك جرى النهران فجعله من المجاز في الاسناد ولكن المشهور انه مجاز لغوي بعلاقة الحالية والمحلية على انه ليس في كلام السارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوطئ الاجازا يمكن حمله أيضاً على انه مجاز في الاسناد بقرينة قوله لاسنادها اليها أي انه من اسناد الشيء الى غير من هو له وقوله والمتصور الخ بيان لصكون اسنادها اليها غير حقيقي فافهم (قوله عند التوقان) مصدر تاق نفسه الى كذا اذا اشتاقت من بلب طلب يجر عن المغرب وهو بالفتح الثلاث كالميلان والسيلان والمراد شدة اشتياق كافي الزيلعي أي بحيث يخاف الوقوع في الزنا لولم يتزوج اذ لا يلزم من اشتياق الى الجماع الخوف المذكور يجر قلت وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستمتاع بالكف فيجب التزوج وان لم يحق الوقوع في الزنا (قوله فان يقض الزنا الاية فرض) أي بان كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا الاية لان ما لا يتوصل الى ترك الحرام الاية يكون فرضاً يجر وفيه نظر اذا ترك قد يكون بغير النكاح وهو التسرى وحينئذ فلا يلزم وجوبه الا لو فرضنا المسألة بأنه ليس قادر عليه نهراً لكن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه الاية ظاهري فرض المسألة في عدم قدرته على التسرى وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا فلو قدر على شيء من ذلك لم يبق النكاح فرضاً أو واجبا عيناً بل هو أو غيره مما يمنعه من الوقوع في المحرم (قوله وهذا ان ملك المهر والتنفقة) هذا الشرط راجع الى القسمين اعني الواجب والفرض وزاد في البحر شرطاً آخر فيهما وهو عدم خوف الجور أي انما قول فان تعارض خوف الوقوع في الزنا لولم يتزوج وخوف الجور لو ترجح قدم الثاني فلا اقتراض بل يكره أفاده الكحل في الفتح وعله لان الجور معصية متعلقة بالعباد

(قصدا) خرج ما يقيد الحل ضمناً كثر امة للتسرى (و) عند اهل الاصول واللغة (هو) حقيقة في الوطئ مجاز في العقد) فثبت جاء في الكتاب أو السنة مجتزأ عن القرائن يراد به الوطئ كما في ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء فحرم مزية الاب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا غيره لاسنادها اليها والمتصور منها العقد لا الوطئ الاجازا (ويكون واجبا عند التوقان) فان يقض الزنا الاية فرض نهاية وهذا ان ملك المهر والتنفقة والا فلا يتم بتركه بدائع

والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت  
ومقتضاه الكراهة أيضا عند عدم ملك المهر والنفقة لانهم ماحق عباد أيضا وان خاف الزنا لكن يأتي انه يندب  
الاستدانة له قال في البحر فان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر اذا كان من بيته التحصين والتعنف اه  
ومقتضاه انه يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدائه وهذا مناف للإشترط المذكور الا أن  
يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء  
وقدم الشارح في أول الحجج انه لو لم يحجج حتى اتلف ماله وسعه أن يستقرض ويحجج ولو غير قادر على وفائه ويرجى  
أن لا يؤاخذ الله تعالى بذلك أي لو نأوا وفاءه لو قدر كما قيده في الظهيرية اه وقد منأن المراد عدم قدرته على  
الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدره والا فالأفضل عدمه وينبغي حل ما ذكر من ندب الاستدانة على  
ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ اذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها  
عند تبين الزنا بل ينبغي وجوبها ح وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح)  
وهو مجمل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة وقيل واجب  
كفاية وتعامه في الفتح وقيل واجب عينا ووجهه في التبركيا يأتي قال في البحر ودليل السنة حالة الاعتدال الاقتداء  
بجمله صلى الله عليه وسلم في نفسه وردة على من أراد من أمته التخلي للعبادة كما في العجيين ردًا ليدع بقوله من  
رغب عن سنتي فليس مني كما أوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعليم وتعليم كما في درر البحار وقد سنا  
انه أفضل من التخلي للنوافل (قوله فإثم تركه) لان العجيين أن تركوا المؤكدة مؤثم كما علم في الصلاة بجر  
وقد منأن في سنن الصلاة أن اللاحق بتركها ثم يسير وأن المراد الترك مع الاصرار وهذا فارقت المؤكدة الواجب  
وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة انه لا فرق بينهما الا في العبارة (قوله ويناب ان نوى تحصيله) أي  
منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا لو نوى مجرد الاتباع وامتنال الامر بخلاف ما لو نوى مجرد قضاء الشهوة  
واللذة (قوله أي القدرة على وطئ) أي الاعتدال في التوفان أن لا يكون بالمعنى المار في الواجب والفرض  
وهو شدة الاشتياق وأن لا يكون في غاية الفتور كالعنين ولذا افسره في شرحه على الملتقى بان يكون بين الفتور  
والشوق وزاد المهر والنفقة لان المعجز عنهما يسقط الفرض فيسقط السنة بالاولى وفي البحر والمراد حالة القدرة  
على الوطئ والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة فلو لم يقدر على واحد من  
الثلاثة أو خاف واحدا من الثلاثة أي الاخيرة فليس معتدلا فلا يكون سنة في حقه كما أفاده في البدائع اه  
(قوله للمواظبة عليه والانكار الخ) فان المواظبة المقترنة بالانكار على الترك دليل الوجوب وأجاب الرحمتي بان  
الحديث ليس فيه الانكار على التارك بل على الراغب عنه ولا شك أن الراغب عن السنة محل الانكار (قوله  
ومكروها) أي تحريمها بجر (قوله فان يتقنه) أي يتقن الجور حرم لان النكاح انما شرع لمصلحة تحصين  
النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات فتعذر المصالح لرحمان هذه المناسد بجر وترك  
الشارح قسمها سادسا ذكره في البحر عن المجتبي وهو الاباحه ان خاف المعجز عن الايضاء عواجه اه أي خوفا  
غير راجح والا كان مكروها تحريمها لان عدم الجور من مواجبه والظاهر أنه اذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد  
مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يحقق شيئا لم ينب عليه اذ لا ثواب الا بالنية فيكون مباحا أيضا كالوطئ  
لقضاء الشهوة لكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان أحدنا يقضي شهوته فكيف يثاب فقال صلى الله عليه وسلم  
ما معناه أرايت لو وضعها في محرّم اما كان بها قب يقصد الثواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء  
الشهوة لاجل تحصين النفس وقد صرح في الاشباه بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى النية وأشار بالفاء  
الى توقف كونه سنة على النية ثم قال وأما المباحات فتختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها  
التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطئ اه  
ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يقترن بنية كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومبني  
العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمكنا من قضائها بغير الطريق المشروع فالعدول  
اليه مع ما يعلمه من انه قد يستلزم أنفصالا فيه قد ترك المعصية اه (قوله ويندب اعلانه) أي اظهاره  
والشعر راجع الى النكاح بمعنى العقد لحديث الترمذي اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا

مطلبه

كثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب  
على السنة

(و) يكون سنة مؤكدة في الاصح  
فإثم بتركه ويناب ان نوى  
تحصيله ولدا (حال الاعتدال)  
أي القدرة على وطئ ومهر ونفقة  
ورج في التهر وجوبه للمواظبة  
عليه والانكار على من رغب  
عنه (ومكروها خوف الجور)  
فان يتقنه حرم ذلك ويندب اعلانه



عليه بالدخول فتح (قوله وتقدم خطبة) بضم الخاء ما يذكر قبل إجراء العقد من الجد والتشهد وأما  
بكرها فهي طلب التزوج وإطلاق الخطبة فأدأتم بالاعتين بالفاظ مخصوصة وان خطب بما ورد فهو أحسن  
ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله نحمده ونستعين به  
ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له  
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم  
من نفس واحدة الى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا أيها الذين  
آمَنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما اه (قوله في مسجد) لا مربه في الحديث ط  
(قوله يوم الجمعة) أي وكونه يوم الجمعة فتح (تسميه) قال في البرازية والبنى والنكاح بين العيدين ما ذكره الزفاف  
والختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة في شوال وبني بها فيه وتأويل قوله عليه  
السلام لانكاح بين العيدين ان صح أنه عليه السلام كان رجوع عن صلاة العيد في اقصر أيام الشتاء يوم الجمعة  
فتأله حتى لا ينوته الروح في الوقت الافضل الى الجمعة اه (قوله بعاقدرشيد وشهود عدول) فلا ينبغي  
أن يعتد مع المرأة بلاء أحد من عصابتها ولا مع عصبة فاسق ولا عند شهود غير عدول خروجا من خلاف الامام  
الشافعي (قوله والاستدانة له) لان ضمان ذلك على الله تعالى فتدري الترمذي والنسائي وابن ماجه  
ثلاث حق على الله تعالى عونهم المكاتب الذي يريد الاداء والنساكح الذي يريد العفاف والجهاد في سبيل الله  
تعالى ذكره بعض المشايخ وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله والنظر اليها قبله) أي وان خاف الشهوة  
كما صرح جواب في الخطر والاباحة وهذا اذا علم أنه يجاب في نكاحها (قوله دون سنة) لئلا يسرع عتقهما  
فلانك (قوله وحسبا) هو ما عتد من مفاخر آبائك ح عن القاموس أي بان يكون الاصول اصحاب  
شرف وكرم وديانة لانها اذا كانت دونه في ذلك وكذا في العزاي الجاه والرفعة وفي المال تتادله ولا تقهره  
والا ترفعت عليه وفي الفتح روى الطبراني عن انس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله  
الا ذل ومن تزوجها لماله لم يزد الله الا فقر ومن تزوجها لم يزد الله الا دناءة ومن تزوج امرأ لم يزد بها  
الا أن يغضب بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه بارك الله فيها وبارك لها فيه (تمة) زاد في الجرح ويختار أيسر  
النساء خطبة ومؤنة ونكاح المكر أحسن الحديث عليه السلام بالابكار فان بن أعذب أفواها وأتقى أرحاما  
وأرضى باليسير ولا يترجح طوبى له مهزولة ولا قصيرة دمية ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة  
للحديث سوداء ولود خير من حسناء عديم ولا يترجح الامة مع طول الحرّة ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين  
الحسن الخلق الجواد الموسر ولا تترجح فاسقا ولا يترجح ابنته الشابة شيخا كبيرا ولا رجلا دميما ولا يترجحها  
كفوفا فان خطبها الكفو لا يترجها وهو كل مسلم نقي وتحملة البنات بالحلي والخيل ليرغب فيهن الرجال سنة  
ولا يحطب مخطوبة غيره لانه جفاء وخيانة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو باله كسر كذاب اهداء  
المرأة الى زوجها قاموس والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لانه لازم له عرفا فأفاده الرحقي (قوله المختار لا  
الح) كذا في الفتح مستدلا به بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
قالت زفنا امرأة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما يكون معهم لهو فان الانصار  
يعجبهم اللهو وروى الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فضل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وقال  
الفتقهاء المراد بالدف ما لا جلال له اه وفي الجرح عن الذخيرة ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا  
اختلاف في الغناء في العرس والولية منهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف (قوله ونعتد) قال في  
شرح الوقاية العند ربط أجراء التصرف أي الايجاب والقبول شرعا لكن هنا يريد بالعقد الحاصل بالمصدر  
وهو الارتباط لكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب  
والقول أركان عقد النكاح لا أمورا خارجية كالشرائط وقد ذكر في شرح التنقيح في فصل النهي ان  
الشرع يحكم بان الايجاب والتبطل الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكميا فيحصل معنى شرعي يكون  
ملك المشتري اثره فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك  
الارتباط للشيء لأن البيع مجزئ ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول آله كما توهم البعض لأن كونها

وتقدم خطبة وكونه في مسجد  
يوم الجمعة بعاقدرشيد وشهود  
عدول والاستدانة له والنظر اليها  
قبله وكونها دون سنة وحسبا وعزا  
وما لا يؤنوه خلقا وأدبا وورعا  
وجبالا وهل يكره الزفاف  
المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة  
(دينية) (وينعتد) ملتبسا (باليجاب)

اركانا ياتي ذلك اه أي شافى كونهما آلة وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل الباء للملابسة كما في بيت  
 البيت بالجور لا للاستعانة كما في كبت بالقلم والحاصل أن النكاح والبيع ونحوهما وان كانت توجد حسا  
 بالايجاب والقبول ~~لكن~~ وصفها بكونها عقودا مخصوصة بارتكاب وشرايط يترتب عليها أحكام وتنق  
 تلك العقود بانتفاء وجود شرعي زائد على الحسي فليس العقد الشرعي بمجرد الایجاب والقبول ولا  
 الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فتقوله وينتقد أي النكاح أي يثبت ويحصل انعقاده بالايجاب  
 والقبول (قوله من أحدهما) أشار الى أن المتقدم من كلام العاقلين ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج  
 أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المنع فلا يتصور تقديم القبول فتقوله تزوجت ابتسك ايجاب وقول  
 الآخر تزوجتكها قبول خلافا لمن قال أنه من تقديم القبول على الایجاب وتعام تحقيقه في الفتح (قوله لان  
 الماضي الخ) قال في الجبر وانما اختيار لفظ الماضي لأن واضع اللغة لم يضع للانشاء لفظا خاصا وانما عرف  
 الانشاء بالشرع واختيار لفظ الماضي لانه على التحقيق والشبوت دون المستقبل اه وقوله على التحقيق  
 أي تحقيق وقوع الحدث (قوله كزوجت نفسي الخ) أشار الى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلا  
 أو وليا أو وكلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء اللفظ التي تصلح للايجاب حتى يرد عليه  
 أن مثل بنى أبى ومثل موكلتى موكلتى وأنه كان عليه أن يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرها أو من  
 موكلتك أو من موكلتك بفتح الكاف وكسرها أيضا ليعلم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر تزوجت)  
 أي أوقلت لنفسي أو لموكلتى أو أبى أو موكلتى ط (قوله فالأول) أي الموضوع للاستقبال (قوله نفسك)  
 بكسر الكاف مفعول زوجيني أو ينتهها مفعول زوجي ففيه حذف مفعول أحد الفعلين ولو حذفه  
 لشمل الولي والوكيل أيضا فأفاده ح (قوله أو كوني امرأتى) ومثله كوني امرأتى أو امرأة موكلتى  
 وكذا كن زوجي أو كن زوج بنى أو زوج موكلتى أفاده ح (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء فصحية أي اذا  
 عرفت أن قوله بما وضع معطوف على قوله بإيجاب وقبول وعرفت أيضا أن العطف يقتضى المغايرة عرفت  
 أن لفظ الامر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضى أن قول الآخر زوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك  
 أي ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الایجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه أن عطف الحال على  
 الاستقبال يقتضى أن نحو قوله أتزوجك ليس بإيجاب وان قوله أقبلت محببة له ليس بقبول مع أنها إيجاب  
 وقبول قطعاً ح (قوله بل هو تو كبل ضمني) أي أن قوله زوجتى تو كبل بالنكاح المأمور معنى ولو صرح  
 بالتوكيل وقال وكذلك بأن تزوجى نفسك متى قتلت زوجتى صح النكاح فكذلك هنا غاية البيان وأشار بقوله  
 ضمنى الى الجواب عما أورد عليه من أنه لو كان تو كيلا لما اقتصر على الجاس مع أنه يقتصر ووضع الجواب  
 كما أفاده الرجح أن المتضمن بالفتح لا يقتضيه شرطه بل شروط المتضمن بالكسر والامر طلب لنكاح فيشترط فيه  
 شروط النكاح من اتحاد المجلس في ركنيه لا شروط ما في ضمنه من الوكالة كما في اعتق عبدك عنى بالفلما كان  
 البيع فيه ضمنا لم يشترط فيه الایجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لان الملك في الاعتاق شرط وهو  
 تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشرط المقتضى بالكسر وهو العتق  
 لا بشرط نفسه اظهار التبعية فسهل القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط  
 كونه مقدورا التسليم كما ذكره في المنع في آخر نكاح الرقيق (قوله فاذا قال) أي المأمور بالتزويج (قوله  
 أو بالسمع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أي زوجت أو قبلت ملتسبا بالسمع والطاعة لامرأ  
 ولا يحصل السمع والطاعة لامره لا بتقدير الجواب ماضيا مراد به الانشاء ليم شرط العقد يكون أحدهما  
 للمضى (قوله بزازية) نص عبارته قال تزوجى نفسك متى قتلت بالسمع والطاعة صح اه ونقل هذا  
 الفرع في البحر عن النوازل ونقله في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو إيجاب) مقابل القول  
 الاول بأنه تو كبل ومضى على الاول في الهداية والمجمع ونسبه في الفتح الى المحققين وعلى الثاني ظاهر الأكثر  
 واعترضه في الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب في البحر والنهريانه صرح به في الخلاصة والخاتمة قال في  
 الخاتمة ولفظة الامر في النكاح إيجاب وكذا في الطلاق والكفالة والهبة اه قال في الفتح وهو  
 أحسن لان الایجاب ليس الالفاظ المتقدمة قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال واطاهر أنه

من أحدهما (وقبول) من  
 الآخر (وضعا للمضى) لان الماضي  
 ادل على التحقيق (كزوجت)  
 نفسى أو بنى أو موكلتى منك  
 (و) يقول الآخر (تزوجت) وينقل  
 أيضا (بما) أي بلفظين (وضع  
 أحدهما) للمضى (والآخر  
 للاستقبال) أول الحال فالاول  
 الامر (كزوجتى) أو تزوجتى  
 نفسك أو كوني امرأتى فانه ليس  
 بإيجاب بل هو تو كبل ضمني (فاذا  
 قال) في الجبر (زوجت) أو قبلت  
 أو بالسمع والطاعة بزازية قام  
 مقام الطرفين وقيل هو إيجاب  
 ورجحه في البحر

لا بد من اعتبار كونه فوكيلا والابقي طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعنيه بكذا فيقول بعث  
 بلا جواب لكن ذكر في البحر عن يوع الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد مقتدمات  
 ومراجعات فكان التحقيق بخلاف البيع وأورد في البحر على كونه ايجابا ما في الخلاصة لو قال الوكيل  
 بالنكاح هب ابتك لفلان فقال الاب وهبت لا ينسقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلة لان الوكيل لا يملك  
 التوكيل وما في الظهيرية لو قال هب ابتك لاني فقال وهبت لم يصح ما لم يقل أبو الصبي قبلة ثم أجاب بقوله الا  
 أن يقال بانه مفترع على القول بانه فوكيل لا ايجاب وحينئذ تظهر غمرة الاختلاف بين القولين لكنهم متوقف  
 على النقل وصرح في الفتح بأنه على القول بأن الامر فوكيل يكون تمام العقد بايجاب وعلى القول بانه ايجاب  
 يكون تمام العقد فانما هما اه أي فلا يلزم على القول بانه فوكيل قول الا مرقبلة فهذا مخالف للجواب  
 المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن يوكل نعم ما في الظهيرية مؤيد للجواب لكن قال في  
 النهران ما في الظهيرية مشكل اذ لا يصح تفريقه على أن الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على أنه فوكيل لما انه  
 يجوز للاب أن يوكل بنكاح ابنه الصغير اذ بتقديره يكون تمام العقد بايجاب غير متوقف على قبول الاب وبه  
 اندفع ما في البحر من أنه مفترع على أنه فوكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف الانعقاد  
 على القبول في قول الاب أو الوكيل هب ابتك لفلان أو لاني أو اعطها مثلا لانه ظاهر في الطلب وانه مستقبل  
 لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف زوجتي بنتك بكذا بعد الخطبة ونحوها فانه ظاهر في التحقيق  
 والاثبات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البحر انه يتنى على القول بانه فوكيل أنه لا يشترط  
 سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المعراج  
 ما يفيد الاشتراط مطلئا وهو ان زوجتي وان كان فوكيلا لكن لما لم يعمل زوجت بدونه نزل منزلة شطر العقد  
 ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريبا من مسألة العقد بالكتابة وبأقرب بيانه  
 (قوله والثاني) أي ما وضع للحال المضارع وهو الاصح عندنا في قوله كل مملوك أملكه فهو حر يعتق ما في  
 ملكه في الحال لا ما يملكه بعد الانية وعلى القول بانه حقيقة في الاستقبال فتدبر ان تزوجك ينسقد به النكاح  
 ايضا لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقتدمات بخلاف  
 البيع كما في البحر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا اذا  
 كان حقيقة في الاستقبال للقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاها انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد  
 لا يصدق بعد تمام العقد بالقبول وبأقرب ما يؤيده (قوله المبدوء بهمزة) كما تزوجك بفتح الكاف  
 وكسرهما ح (قوله أو نون) ذكره في النهر بحثنا حيث قال ولم يذكرها المصارع المبدوء بالنون كترزوجك  
 أو تزوجك من ابني وينبغي أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه (قوله كترزوجتي) بضم التاء ونفسك بكسر  
 الكاف ومثله تزوجتي نفسك بضم التاء خطا بالمد كرفالكاف مفتوحة (قوله اذالم ينوال استقبال) أي  
 الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا قيد في الاخير فقط كما في البحر وغيره وعبارة الفتح لما علمنا أن الملاحظة من  
 جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضى عتينا حكمه الى كل لفظ يفيد ذلك بلا احتمال مساو  
 للطرف الآخر فقلنا لو قال بالمضارع ذى الهمزة تزوجك فقالت زوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالتاء تزوجتي  
 بنتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستخبر نفسه  
 عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان للتحقيق في الحال فانه عقد به لا باعتبار  
 وضعه للانشاء بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستفادته الرضى منه - قى قلنا لو صرح بالاستفهام  
 اعتبر فهم الحال قال في شرح الطحاوي لو قال هل اعطيتنيها قتال اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان  
 للعقد فنكاح اه قال الرضحي فعلمنا أن العبرة لما يظهر من كلامهم مما لا يشتم الا ترى انه ينسقد مع الهزل  
 والمهازل لم ينوال نكاح وانما صححت نية الاستقبال في المبدوء بالتاء لان تقدير حرف الاستفهام فيه شائع كثير  
 في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالهمزة كما لا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند  
 قيام القرينة على قصد التحقيق والرضى كما قلناه آنفا فافهم (قوله وكذا انما تزوجك) ذكره في الفتح بحثا  
 حيث قال والانعقاد بقوله انما تزوجك ينبغي أن يكون كالمضارع المبدوء بالهمزة سواء اه قال ح لان

والثاني المضارع المبدوء بهمزة  
 أو نون أو تاء كترزوجتي نفسك  
 اذا لم ينوال الاستقبال وكذا  
 انما تزوجك

متزوج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتحقق في وقت التسكاهم فكان دال على الحال وان كانت  
ولاته عليه الترامة (قوله أو جئتكم خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل كجئتكم خاطبا ابتك  
أو لتزوجني ابتك فقال الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس للباطل أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه  
اه قال ح فان قلت ان الايجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر قوله خاطبا لا قوله  
جئتكم لانه لا ينبغي فيه النكاح ولا دخل له فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) احتريزه عن البيع  
فلو قال أنا متزوج وجئتكم مشتريا لا ينبغي البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للنكاح) أي  
لانشاء عقده لانه ينبغي منهم التحقيق في الحال فاذا قال الاخر اعطيتك كذا أو فعلت لزم وليس للاول أن لا يقبل  
(قوله انعقد على المذهب) صوابه لم ينعقد فقد صرح في البحر عن الصيغة بأن الانعقاد خلاف ظاهر الرواية  
ومثله في التبروك وفي شرح المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي التارخانية قال لامرأة بمحض من الرجال  
بأعروسي فقالت ليسك ففكاح قال القاضي ببيع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله ولا ينعقد الخ) تفريع  
على ما تقدم من انعقاده بالباطل الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر هل ينعقد بقبول المهر بالقبول  
كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية أجاب صاحب البداية في امرأة تزوجت نفسها بألف من رجل عند  
الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اظاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم  
يقبل بلسانه قبل بخلاف البيع لانه ينعقد بالباطل والنكاح خطره لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود  
وبخلاف اجازة نكاح الفصولي بالفعال لوجرد القول ثم اه ح (قوله ولا ينعقد الخ) تكرار مع قوله بالفعال  
كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الاتي ولا ينعقد فان مسألة قبض المهر التي قد مناهها عن البحر  
بعينها شرح المصنف قوله ولا ينعقد الخ (قوله ولا ينعقد الخ) فلو كتب تزوجتك فكتببت بـ  
لم ينعقد بحر والاطمأن يقول فقالت قلت الخ اذ الكتابة من الطرفين بلا قول لا تكفي ولو في الغيبة  
تأمل (قوله بل غائب) الظاهر ان المراد به الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد ط (قوله ففتح)  
فانه قال ينعقد النكاح بكتابة كناية ينعقد بالخطب وصورته أن يكتب اليها بخطبها فاذا بلغها الكتاب أحضرت  
الشهود وقرأه عليهم وقات زوجت نفسي منه أو تقول ان فلا تكتب اليها بخطبتي فاشهدوا اني تزوجت  
نفسى منه أما لو لم تقل محضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين بشرط صحة النكاح  
وبإجماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سماع الشطرين بخلاف ما اذا اتفقا في المعنى هذا أي الخلاف  
اذا كان الكتاب بلفظ التزوج أما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجت نفسي لا يشترط اعلامها الشهود بما في  
الكتاب لانها تتولى طرف العقد بحكم الوكالة ونقله عن الكامل وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لاشبهه  
فيه على قول المصنف والحقين أما على قول من جعل لفظة الامر ايجابا كقاضى خان على ما نقلناه عنه فيجب  
اعلامها بالاهم ما في الكتاب اه وقوله لاشبهه فيه الخ قال الرضى فيه مناشئة ما تقدم أن من قال انه  
توكيل يقول توكيل ختمى فيثبت بشرط ما تنسبه وهو ايجاب كما قد سماعه ومن شرطه سماع الشهود فيجب  
اشتراط السماع هنا على القولين الا أن يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب فراجع اليه اه (تنبيه) لوجاء  
الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كذا الى فلان فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى  
يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما اذا جرد الروح الكتاب بعد العقد فشهدوا بأنه  
كاتب ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل ولا ينعقد بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحيح بلا إشهاد  
وانما الاشهاد لتتمكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جده الزوج كفي الفتح عن مبسوط شيخ الاسلام (قوله)  
ولا بالاقرار (لا ينافيه ما ستر حوايه من أن النكاح ثبت بالتصادق لان المراد هنا الاقرار لا يكون من صيغ  
العقد والمراد من قولهم انه ثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أي بالتصادق ويحكم به أبو السعود عن  
الحانوتى (قوله كما يصح باللفظ الجعل) أي بأن قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فقل لانهم فينعقد لان  
النكاح ينعقد بالجعل حتى لو قات جعلت نفسي زوجة لك فقل تم فتح ومقتضى التشبيه في عبارة الشارح  
ان هذا صحيح على القولين وهو ظاهر (قوله وجعل) ماض معنى للعهدول معطوف على صح (قوله)  
ذخيرة) فانه قال ذكر في صلح الاصل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا فحدث فصالحها على مائة على أن تقر بذلك

مطلبه  
التزوج بارسال كتاب

أو جئتكم خاطبا لعدم جريان  
المساومة في النكاح أو هل  
أعطيتنيها ان المجلس للنكاح  
وان لو عذ فوعده ولو قال لها  
يا عروسي فقد لت ليك ان نعقد على  
المذهب (فلا ينعقد) بقول  
بالفعال كقبض مهر ولا ينعقد  
ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط  
اعلام الشهود بما في الكتاب  
مالم يكن بلفظ الامر فيقول  
الطرفين فتح ولا (بالاقرار على  
المختار) خلاصة كقوله هي  
امرأتى لان الاقرار اظهر لما هو  
ثابت وليس بأشاء (ويقال ان)  
كان (بمحضر من الشهود صح)  
كما يصح باللفظ الجعل (وجعل)  
الاقرار (انشاء وهو الصحيح)  
ذخيرة (ولا ينعقد بتزويج  
نصفك على الاصح)

وقرت فهذا الاقرار منها جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض فهو عبارة  
عن غلن مبتدأ في الحال فان كان بمحض من الشهود صح النكاح والا فلا في الاصح اه لمخصوا وقال  
في الفتح قال فأنى خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان اقراره بعد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون  
نكاحا وان اقرار رجل انه زوجها وهي انما زوجته يكون نكاحا ويتضمن اقرارهما الانشاء بخلاف اقرارهما  
بماض لانه كذب وهو كما قال أبو حنيفة اذا قال لامرأته استلى امرأته ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لاني  
ظلمتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اه يعني اذا لم تقل الشهود جعلتما هذا  
نكاحا فالحق هذا التفصيل اه (قوله احتياطاً) قال في البحر وقولهم ان ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كله  
كطلاق نصفها يقتضى الصحة وقد ذكر في المبسوط في موضع جوازه الا أن يقال ان الفروج يحاط فيها فلا يكفي  
ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فترجى الحرمة كذا في الخاتمة اه وما صححه  
في الخاتمة صححه في الظهيرة أيضاً ونصه ولوأضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحیح أنه لا يصح  
اه ثم راجعت نسخة أخرى من الظهيرة فقرأتها كذلك فغن قال انه في الظهيرة يصح الصحة فكانت سقط من  
نسخته لا لنافية فافهم (قوله أو ما يعبر به عن الكل) كالأرأس والرقبة بجزر (قوله ورجحوا في الطلاق  
خلافه) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهرها وبطنها لا يقع وكذا العتق فلو أضاف  
النكاح الى ظهرها وبطنها ذكر الخلواني قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه يقع النكاح وذكر ركن  
السلام والسرخصي ما يدل على انه لا يقع النكاح كذا في الذخيرة اه أقول وقال في الذخيرة أيضاً في كتاب  
الطلاق وان قال ظهره طالق أو بطنه طالق السرخصي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمسألة ذكرها  
في الاصل اذا قال ظهره طالق كظهر امي أو بطنه طالق كطن امي انه لا يصح مظاهرا وذكر الخلواني في شرحه  
الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق وهو نظير ما كان مشايخنا فيما اذا أضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة  
أو الى بطنها أن الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع النكاح اه (قوله فيحتاج للفرق) كذا قال في النهر لكن  
قد علمت مما نقلناه عن الذخيرة أن اولاً وثانياً أن الخلواني الذي صحح انعقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وأن  
السرخصي الذي لم يصحح الاعتقاد لم يصحح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر أن ما ذكره  
في البحر وتبعه الشارح قول ثالث ملحق من القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان) أي التسمية وكذا خبر قبله  
ح أي وتذكر الضعيف اعتبار المذکور وأن المراد بالتسمية المسمى أي المهر (قوله فلو قبل الخ) قال في الفتح  
كأنه قال قالت لرجل تزوجت نفسي منك بمائة دينار فقبل أن تقول بمائة دينار قبل الزوج لا يقع لان أول  
الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير أوله وهنا كذلك فان مجرد زوجت يقع بمهر المثل وذكر  
المسمى معه يغير ذلك الى تعين المذکور فلا يعمل قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البحر ولو  
اختلف المجلس لم يقع عقد فلو أوجب أحدهما فقام الآخر أو اشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لان شرط الارتباط  
اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعا ليسيرا أو ما انفور فليس من شرطه ولو عقدوا وهما يشبان أو يسيران على الدابة  
لا يجوز وان كان على سفينة سائرة جاز اه أي لان السفينة في حكم مكان واحد (فرع) قال في التنية قال  
زوجتك بنتي فسكت الخطاطب فسأل الصهر أي أبو البنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا اه وهذا  
يؤهم أن عندنا قول لا يشترط الفور وأن اختار عدمه وأجاب في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهمة  
انه كان متصفاً بـ كونه خاطباً بحيث سكت ولم يجب على الفور كان ظاهراً في رجوعه فقوله نعم بدمه لا يفيد  
بفرد لان الفور شرط مطلق والله سبحانه أعلم اه (قوله لو حاضرین) احترازه عن كتابة الغائب  
لما في البحر عن المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجز في الكتاب  
يجوز لان الكلام كما وجد تلاشي فلم يعمل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فساقم في مجلس آخر  
وقرأته بتدنية خطاب الحاضر فاقبل الايجاب بالقبول فصح اه ودمتنه أن قراءة الكتاب في المجلس الآخر  
لا بد منها ليحصل الاتصال بين الايجاب والقبول وحينئذ فالاتحاد المجلس شرط في الكتاب أيضاً وانما الفرق  
هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانياً فلو حذف قوله حاضرین كان لغيره أولى والظاهر أنه لو كان مكان  
الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت لم يصح لان رسالته انتهت

اختياطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه  
الى كاهها أو ما يعبر به عن الكل ومنه  
الظهر والمثل على انه شبه ذخيرة  
ورجحوا في الطلاق خلافه ويحتاج  
للفرق (واذا وصل الايجاب  
بالتسمية) للمهر (كان من تمامه)  
أي الايجاب (فلو قبل الآخر  
قبله لم يصح) لتوقف أول الكلام  
على آخره لو فيه ما يغير أوله ومن  
شرائط الايجاب والقبول اتحاد  
المجلس لو حاضرین وان طال  
كعبرة وأن لا يحالف الايجاب  
القبول

أولا بخلاف الكتابة لبقائها أفاده الرحي (قوله كقبلت النكاح لا المهر) تمثيل للمنفى أى إذا قال تزوجتك  
 بالف فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لانه انما  
 أوجب النكاح بهذا القدر المسمى فلو صححنا قبولها يلزمه مهر المثل ولم يرش به بل بما سمي فيلزمه ما لم يلزمه  
 بخلاف ما إذا لم يسم من الاصل لان غرضه النكاح بمهر المثل حيث سكنت عنه ولو قالت قبلت ولم ترد على ذلك  
 صح النكاح بما سمي ونعناه في الفتح (قوله نعم يصح الخط الخ) أى إذا قال تزوجتك بالف فقالت قبلت  
 بخمس مائة يصح ويجعل كأنها قبلت الالف وحطت عنه خمسمائة بجر ولا يحتاج الى القبول منه لان  
 هذا اسقاط وبراء بخلاف الزيادة كما لو قالت تزوجت نفسي منك بالف فقالت الزوج قبلت بالفين صح النكاح  
 بالف الا ان قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالفين على المنفى به كما في البحر فصورة الخط من المرأة والزيادة من  
 الزوج كما علمت وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة وقال في النهر بخلاف ما إذا تزوجت نفسها منه بالف فقبله بالفين  
 أو بخمسمائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره انها أوجبت  
 بالف وقبل الزوج بخمسمائة وهو مشكل فان الخط ممن له الحق وهو المرأة لا ممن عليه فالتظاهران مما خالف فيه  
 القبول الايجاب فلا يصح بجره أفاده الرحي (قوله وان لا يكون مضافا) كترزوجتك غدا ولا معلقا أى على  
 غير كائين كترزوجتك ان قدم زيد وقوله كما سمي أى الكلام على المضاف والمعلق قبيل باب الولي (قوله  
 ولا المنكوحه مجهولة) فلوزوج بنته منه وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى  
 الفارغة كما في البزارية نهر وفي معناه ما اذا كانت احدهما محترمة عليه فليراجع رحي واطلاق قوله  
 لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقتضات الخطبة على واحدة منهما بعينها التبر المنكوحه عند الشهود  
 فانه لا بد منه رمى قلت وظاهره انها لو جرت المقتضات على معينة وتميزت عنها الشهود أيضا يصح العقد وهى  
 واقعة الفتوى لان المقصود نفي الجهالة وذلك حاصل به عندها عند العاقدين والشهود وان لم يصرح باسمها  
 كما اذا كانت احدهما متزوجة وبؤيده ما سبأنى من انها لو كانت غائبة وزوجها وكيلها فان عرفها الشهود  
 وعلموا الله أرادها كفى ذكر اسمها والا لا بد من ذكر الاب والجد أيضا ولا يخفى أن قوله تزوجت بنتى وله بنتان  
 أقل ابها من قول الوكيل تزوجت فاطمة وبأى تمام ذلك عند قوله وحضور شاهدين حزين وعند قوله غلط  
 وكيلها الخ (تنبيه) لم يذكر اشتراط تغيير الرجل من المرأة وقت العقد لئلا ينافى التوازل في صغيرين  
 قال أبو أحمد همار زوجت بنتى هذه من ابنت هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال  
 العتاقى لا يجوز بجر قال الرمى والاكثر على الاول قلت وبه علم ان تزوجت وتزوجت يصلح من الجانبين وبه صرح  
 في الفتح عن المنية ومثله في البحر (قوله ولا يشترط الخ) أى فيما كان اللفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان  
 كناية لما يأتى من انه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيدى الدرر عدم الاشتراط بما اذا علمنا أن  
 هذا اللفظ ينعقد به النكاح أى وان لم يعلم حقيقة معناه قال في الفتح ولولت المرأة تزوجت نفسي  
 بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك أولا يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كالبيع كذا في الخلاصة  
 ومثل هذا في جانب الرجل اذا قلناه ولا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح  
 والخلع فالثلاثة الاول واقعة في الحكم ذكره في عتاق الاصل في باب التدبير واذا عرف الجواب قال قاضى خان  
 ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه  
 الحد والهزل بخلاف البيع ونحوه وأما الخلع اذا قلنا اختلعت نفسي منك بهرى ونفقة عدنى فقالت  
 ولا تعلم معناه ولانه لفظ خلع اختلفوا فيه قيل لا يصح وهو الصحيح قال القاضى وينبغي أن يتبع الطلاق  
 ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا ولولت أن تبرئه وكذا المديون اذا قلنا رب الدين انقض البراء لا يبرأ اه قلت  
 وفي فهم الشهود اختلاف تصحيح كما سبأنى يسانه (قوله اذ لم يحتج لنية) بسكون ذال اذا فالجملة تعليل لما قبلها  
 وضمير يحتج لما (قوله به يفتى) صرح به في البزارية وفي الجران ظاهر كلام التميمى فيبدر جرحه قلت وهو  
 مقتضى كلام الفتح انما ربه جرم في متن الملتقى والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على الملتقى انه اختلف  
 التصحيح فيه (قوله وانما يصح الخ) اعلم ان الصريح ينعقد به النكاح بلا خلاف وغيره على أربعة  
 أقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا

كقبلت النكاح لا المهر  
 نعم يصح الخط كزيادة قبلتها  
 في المجلس وأن لا يكون مضافا  
 ولا معلقا كما سبأنى ولا المنكوحه  
 مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى  
 الايجاب والقبول فيما يستوى  
 فيه الحد والهزل اذ لم يحتج لنية  
 به يفتى (وانما يصح باللفظ تزويج  
 ونكاح) لانها صريح





لا يصح وعليه يحمل كلام غاية البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن الصلح حطية واسقاط للحق اه ولا يخفى  
 أن الاسقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقصود ملك المتعة من المرأة لا استقاطه فلذا لم يصح أمابدل الصلح  
 فالمقصود ملكه أيضا فيصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للتلاف في العطية مثل قوله هي لك عطية بكذا  
 لأنه بمنزلة الهبة وقد أتى به في الخبرية وأما لفظ أعطيتك نتي بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلأحين  
 فيصح به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا أنه يقول جئتكم خطبا ابتك لنفسى فيقول  
 أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد أخذ مما قدمناه أنشاعا عن الجري وهبتها  
 لك لتخدمك ويؤيده ما في المذخبة إذا قال جعلت ابنتي هذه لك بألف صح لأنه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود  
 للمعاني دون اللفاظ اه (قوله وسلم واستجار) هذا إذا جعلت المرأة رأس مال السلم أو جعلت اجرة  
 فيه فقد اجبا عما ان جعلت مسلما فيها فتدلى لا ينعقد لأن السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لأنه لو اتصل به  
 القبض يفيد ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه ورجحه في الفتح وهو مقتضى  
 ما في المتن وإن لم يجعل اجرة كقوله أجزتك ابنتي بكذا فالصحيح أنه لا ينعقد لأنها لا تفيد ملك العين أفاده  
 في الجهر (قوله وكل ما تملك به الرقاب) كالجعل والبيع والشراء فإنه ينعقد بها كما مر (قوله بشرط نية  
 أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح رداعلى ما قدمناه عن الزيلعي حيث لم يجعل النية شرطا عند ذكر  
 المهر وعلى السرخصي حيث لم يجعلها شرطا مطلقا وحاصل الرذآن المختار أنه لا بد من فهم الشهود والمراد  
 فان حكم السامع بأن المتكلم أراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بد له من قرينة على إرادته ذلك فان لم تكن  
 فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراية في تصوير الانعقاد بلفظ الاجارة عند من يجيزه أن يقول  
 أجزت بنتي ونوى به النكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بعتك بنتي فان عدم قبول المحل للبيع يوجب  
 الحل على المجازي فهو قرينة يكتفى بها الشهود حتى لو كانت المعقود عليها أمة لا بد من قرينة زائدة تدل  
 على النكاح من احضار الشهود وذكر المهر في جلا أو مجعلا والافان نوى وصدقه الموهوب له صح وإن لم ينو  
 انصرف الى ملك الرقبة كما في البدائع والظاهر أنه لا بد من النية من اعلام الشهود وقدر جمع شمس الاثمة  
 الى التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا صرح به ولم يبق احتمال اه هذا حاصل ما في الفتح ومخلصه  
 أنه لا بد في كذايات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل للموجب وفهم الشهود المراد أو اعلامهم به  
 (قوله بلفظ اجارة) أى في الاصح كما جرت نفسى بكذا بخلاف لفظ الاستجار بأن جعلت المرأة بدلا مثل  
 استأجرت دارك بنفسى أو بينى عند قصد النكاح كما مر بيانه وعبر هناك بالاستجار وهما بالاجارة إشارة للفرق  
 المذكور فلا تكرر فافهم (قوله ووصية) أى غير مقيدة بالحال كما مر (قوله ورهن) فيه  
 اختلاف المشايخ كما في البناء ويرجى في الوالوجية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر بالقول  
 الآخر لعدم ظهور وجهه فقد الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لأنه لا يفيد الملك أصلا (قوله  
 ونحوها) كإباحة وحلال وتنعق وأقاله وخلع كما قدمناه عن الفتح لكن ذكر في التره أنه ينبغي أن يقيد الأخير  
 بما إذا لم يجعل بدل الخلع فان جعلت كما إذا قال أجزيتك بنتي خلع زوجتك بنتي هذه فقبل صح أخذ من مسألة  
 الاجارة (قوله لكن ثبت به) أى بنحو المذكور (قوله وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح)  
 هذا ساقط من بعض النسخ وهو الاحسن ولذا قال ح انه مكرر مع قوله لكن ثبت به الشبهة مع أن قوله  
 بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديقتي فقالت نعم فإنه يصدق عليه  
 أنه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا ثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت ببيان النكاح المذكور  
 في المتن فتختص بكل لفظ يفيد الملك ولا ينعقد به النكاح اه (قوله وألفاظ المحففة) من التخصيف وهو  
 تغير اللفظ حتى يتغير المعنى المقصود من الوضع كما في المصباح وفي المغرب التخصيف أن يقرأ الشيء على خلاف  
 ما أراد كاتبه أو على غير ما اصطلموا عليه (قوله كعوزت) أى بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جاز  
 المكان وأجازته وجأزه وتجاوزته إذا سار فيه وخلفه وحقيقته قطع جوزه أى وسطه ومنه جاز البيع أو النكاح  
 إذا نفذ وأجازته القاضي إذا نفذ وحكم به ومنه المجيز الوكيل أو الوصي لتنفيذه ما أمر به وجوز الحكم  
 رآه جائزا وتجاوزته الضراب الدراهم أن يجعلها رائجة جائزة وأجازته بجائزة سنة إذا أعطاه عطية ومنها جواز

وسلم واستجار و صلح وصرف  
 وكل ما تملك به الرقاب بشرط  
 نية أو قرينة وفهم الشهود  
 المقصود (لا) يصح (بلفظ اجارة)  
 براء أو براى (واعارة ووصية)  
 ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد  
 الملك لكن ثبت به الشبهة فلا يحد  
 ولها الاقل من المسمى ومهر المثل  
 وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به  
 النكاح فلينظ (وألفاظ محففة  
 كعوزت)

مطلب  
 هل ينعقد النكاح بالألفاظ المحففة  
 نحو تجوزت

الوقود للتحف واللفظ وتجاوز عن المسي وتجاوز عنه أغنى عنه وعفا وتجاوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل  
ومنه تجاوز في أخذ الدراهم اه ملخصا (قوله لصدوره لاعتن قصد صحيح) أشار به الى الفرق بينه وبين  
انعقاده باللفظ أجمعى بأن اللغة الالجمية تصدر عن تكلمها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجويز فانه يصدر  
لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا من مخلصا والتحريف التغيير وهو المراد  
بالتحصيف كما مر (قوله تلويح) ليس مراده عز والمساءلة الى التلويح بل عز ومضمون التعليل لانها غير  
مذكورة فيه ولا في غيره من الكتب المتقدمة وانما ذكرها المصنف في مثله وذكر في شرحه المنع انه كثير  
الاستثناء عنها في عامة الامصار وانه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع  
لتلبيك العين الحال وليس لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين ألفاظ النكاح علاقة محكمة للمجازية عنها  
كما استعمل لفظ الهبة والبيع للنكاح ومن ثم صرحوا بأنه لا ينبغي بلفظ الاحلال والاجارة والوصية لعدم  
محكمة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة الالجمية لعدم القصد الصحيح كما مر ثم امتشهد بذلك بما ذكره  
المحقق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا  
جاء على القانون اما حقيقة أو مجازا لانه ان استعماله فيما وضع له حقيقة وان استعماله في غيره فان كان  
لعلاقة بينه وبين الموضوع له مجازا ولاخر تجبل وهو أيضا من قسم الحقيقة لان استعمال الصحيح في الغير  
بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وقيدنا الاستعمال بالصحيح احترازا  
عن الغلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد اه (قوله نعم الخ) هذا ذكره  
المصنف أيضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلطة بحيث  
انهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستمتاع وتعد عن قصد واختيار منهم فللقول بالانعقاد للنكاح بها ووجه  
ظاهرها لانه والحالة هذه يكون وضعها جديدا منهم وبانعقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغلطة أفتى شيخ  
الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وأما صدورها لاعتن قصد الى وضع جديد كما يقع من بعض الجهلة  
الانعام فلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره طلب دلالة عليه وادارته  
منه فيجوز الذكر لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضعها جديدا اه وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا  
على استعمال التجويز في النكاح بوضع جديد قصد يكون حقيقة عرفية مثل الحقائق المرتجلة ومثل اللفاظ  
الالجمية الموضوع للنكاح فيصحب به العدة لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد وادارته من اللفظ قصدا  
والا فذكر هذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازا لعدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه  
غلطا كما أفتى به المصنف بعال الشيخ العلامة ابن نجيم ومعاشره لكان أفتى بخلافه العلامة الخيري الرملي  
في الفتاوى الخيرية ونازع المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته على المنع بأنه لا دخل لبحث الحقيقة  
والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أقر المصنف بأنه تصحيف فكيف يتجه ذكرني العلاقة بل نسلم كونه  
تصحيفا بابدال حرف مكان حرف فلو صدر من عالم لا يعتقد به وهو محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاشره  
فيقع الدليل في محله ح والمساءلة لم يوجد فيها نقل بخصوصها عن المشايخ فصار حادثة النفسوى وقد صرح  
الشافعية بأنه لا يضر من عاى ابدال الزاى جيا وعكسه مع تشديد هم في النكاح بحيث لم يجوزوه الا بلفظ  
الانكاح والتزويج والافتاء بحسب الانهاء فاذا سئل المفتي هل يعتقد بلفظ التجويز بحسب بلا عدم التعرض  
لذكر التحصيف والاصل عدمه واذا سئل في عاى قدم الجيم على الزاى بلا قصد استعارة لعدم علمه به ابل  
قصد حل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكر ينبغي فيه موافقة الشافعية وبالاولى فيما اذا اتفقت  
كلمتهم على هذه الغلطة كما قطع به أبو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار الغلط والتصحيف في مواضع فأوقعوا  
الطلاق بالالفاظ المحزنة مع اشتراك الطلاق والنكاح في أن جدهما جدد وهما جدد وخطر الفروج وأفتوا  
بالوقوع في على الطلاق وانه تعليل يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا ومنه  
الطلاق يلزمى لا أفعل كذا مع كونه غلطا ظاهرا لغة وشرعا لعدم وجود ركنه وعدم محلبة الرجل للطلاق  
وقول أبي السعود انه أى هذا الطلاق ليس بصريح ولا كتابية تطرا لجسرد اللفظ لالى الاستعمال القاشى  
لعدم وجوده في بلاده فاذا لم نعتبر هذا الغلط الفاحش لزمانا لانعتبره فيما نحن فيه مع فتوا استعماله وكثرة

لصدوره لاعتن قصد صحيح بل عن  
تحريف وتصحيف فلم تكن حقيقة  
ولامجازا لعدم العلاقة بل  
غلطا فلا اعتبار به أصلا تلويح  
نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه  
الغلطة وصدرت عن قصد كان  
ذلك وضعًا جديدًا فيصح به أفتى  
أبو السعود

دورانه في السنة أهمل القري والامصار بحيث لو لاقن أحدهم التزويج لعسر عليه النطق به فلا شك أنهم هم  
لا يلصقون استعارة لثرت ملحمهم بعدم العلاقة بل هو تعفيف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ  
عدم فساد الصلاة بأبدال بعض الحروف وان لم يتقارب المخرج لأن فيه بلوى العائنة فكيف فيما نحن فيه اه  
ملخصا (قوله) وأما الطلاق فيقع بها الخ أي بالانفاظ المحصنة كطلاق وتلاذ وتلاذ وتلاذ وتلاذ قال  
في البحر فيقع قضاء ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم بأن قال امرأتى تطلب منى الطلاق وأنا لا اطلق  
فأقول هذا ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق يظهر بين النكاح والطلاق  
وقد استدلل الخير الرمي على ذلك بما قد مناه من قول قاضي خان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق  
والعناق في أنه لا يشترط العلم بعناه لأن العلم بعضهم اللفظ انما يعتبر لاجل التصديق فلا يشترط فيما يستوي فيه  
الجد والهزل اه قال فاذا علمنا أن الطلاق واقع مع التعفيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا معه أيضا اه  
قلت وأما الجواب بأن وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج فهو مشترك الالزام على أنه لا احتياط في التفريق  
بعد تحقق الزوجية بمجرد التللفظ بلفظ محصن أو مهمل لا معنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق  
المزيل فلو لا أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المحصن بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لأن اللفظ  
الخارج عن الحقيقة والخارج لا معنى له فعملهم أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل  
قولهم يقع بها قضاء فينبغي أنه يقتضى عليه الوقوع وان قال لم أرد بها الطلاق سلا على أنها من أقسام الصريح  
ولذا قيد تصديقه بالاشهاد في الاولى اذا قال العاصم جرت بتقديم الجيم أو زورت بالزاي بدل الجيم فأصدا به  
معنى النكاح يصح وبديل عليه أيضا ما قدمناه عن الذخيرة من أنه اذا قال جعلت بنتي هذه لك بألف صح لانه  
أنى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون الالفاظ فهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح  
يعطى حكمه لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتقليد العين الحال ولا شك أن لفظ جوزت  
أو زورت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف  
وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحافظ وواقف على عرفه واذا وقع الطلاق بالالفاظ المحصنة ولو من عالم  
كما مر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمحصنة المتعارفة بالاولى  
والله تعالى أعلم (تنبيه) علم مما قررناه جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمزة في قوله خلافا لما ذكره  
السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين عن شيخه من عدم الجواز معللا بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان  
تحريفا وغلطا (قوله احترام الفروج) أى لخطر أمرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح  
أو كناية (قوله سماع كل) أى ولو حكما كالكتاب الى غاية لان قراءته قائمة مقام الخطاب كما مر وفي الفتح  
ينقد النكاح من الاخرس اذا كانت له اشارة معلومة (قوله ليتحقق رضاهما) أى ليصدر منهما ما من شأنه  
أن يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لصحته مع الاكراه والهزل رضى وذكر السيد  
أبو السعود أن الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر  
من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها وأقول فيه نظر فانه ذكر في النهاية أن في النكاح الفاسد  
لا يجب شيء ان لم يطأها وان وطئها وجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد أى الباطل  
كالنكاح للمعاصم المؤبدة أو المؤقتة أو باكراه من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه أنها اذا اكرهت  
الزوج على التزوج بها لا يجب لها عليه شيء لان الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا  
حقيقة وليس معناه ان أحد اكرهها على التزوج وتطير هذه المسألة ما قالوه في كتاب الاكراه من أنه لو اكره  
على طلاق زوجته قبل الدخول به لزمه نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان المكره له أجنبيا فلو كانت  
الزوجة هي التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هناك أيضا وأما ما ذكر  
من أن نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد فلم أر من ذكره وان أوهم كلام  
القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه وعقده مما يصح مع الهزل ولفظ  
المكره شامل للرجل والمرأة فن ادعى التخصيص فعليه اثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة  
في الاكراه على الزنا في احدى الروايتين ثم رأيت في اكراه المسمى في الحكم الشهيد ما هو صريح في الجواز

وأما الطلاق فيقع بها قضاء  
كما في أوائل الاشياء  
(ولا تعاط) احتراماً للشرح  
(وشرط سماع كل من العاقدين  
لفظ الآخر) ليتحقق رضاهما

فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها وأولياؤها مكرهين فالنكاح  
 جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت انتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفوا لها والافرق بينهما ولا شيء  
 لها الخ فافهم (قوله بشرط حضور شاهدين) أي يشهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالنكاح  
 فليست بشرط لصحته كما قدمناه عن البحر وانما فائدتها الاثبات عند التوكيل وفي البحر قيدنا الاشهاد بأنه  
 خاص بالنكاح لقول الاسيحيابي وأما سائر العقود فتشذّب بغير شهود وان كان الاشهاد عليه مستحب للآية  
 اه وفي الواقعة ان انه واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عتق المحيط يستحب أن يكتب للعقود كتابا ويشهد  
 عليه صيانة عن الجاحد كما في المداينة بخلاف سائر التجارات للعرج لانها مما يصح بثروقتها اه وبني  
 أن يكون النكاح كالعقود لانه لا حرج فيه اه (تنبيه) أشار بقوله فبما تولا المنكوحه بمجھولة الى ما ذكره  
 في البحر هنا بقوله ولا بد من تمييز المنكوحه عند الشاهدين لتتفي الجاهالة فان كانت حاضرة متقبة كني الاشارة  
 اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وسمعوها كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها  
 اخرى فلا لدم زوال الجاهالة وكذا اذا وكت بالتزويج فهو على هذا اه أي ان رأوها أو كانت وحدها  
 في البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذا جحدته والا فلا لاحتمال أن الموكل المرأة الاخرى وليس معناه  
 أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه يصير العقد عقد فضولي فيصح بالاجازة بعده قولاً أو فعلاً لما علمته أننا فافهم  
 ثم قال في البحر وان كانت غائبة ولم يسمعوا كلامها بأن عند لها وكيلها فان كان الشهود يعرفونها كني  
 ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز انحصاف النكاح  
 مطلقاً حتى لو وكتته فقال بحضورته ما زوجت نفسي من موكاتي أو من امرأة جعلت أمرها بيدي فانه يصح عنده  
 قال قاضي خان وانحصاف كتاب كبير في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى كما قال  
 انحصاف اه قلت وفي التارخانية عن المنبر ان الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في البحر  
 في فصل الوكيل والفضولي ان المختار في المذهب خلاف ما قاله انحصاف وان كان انحصاف كبيراً اه  
 وما ذكره في المرأة يجري مثله في الرجل في الغاية قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضر اشاراً اليه  
 جاز ولو غائباً فلا ما لم يذكر اسمها واسم أبيه وجده قال والاحتياط أن ينسب الى الحلة أي ناقيل له فان كان  
 الغائب معروفاً عند الشهود قال وان كان معروفاً لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة  
 اذا ذكر اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل  
 أن الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود وعلى قول ابن الفضل  
 وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا به جزم صاحب الهداية في التجنيس وقال  
 لان المقصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره في الفتح والبحر وعلى قول انحصاف يكفي مطلقاً ولا يحتاج  
 أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كفي والظاهر  
 أن المراد بالمعرفة أن يعرف أن المعقود عليها هي فلانة بنت فلان الفلاني لا معرفة شخصها وان ذكر الاسم  
 غير شرط بل المراد الاسم أو ما يعينها مما يقوم مقامه لما في البحر لزوجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح للجهالة  
 بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سمها بغير اسمها ولم يسمها فانه لا يصح كما في التجنيس اه وفيه  
 عن الذخيرة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال زوجت ابني من ابنيك يجوز النكاح  
 وان كان للقابل ابنان فان سمي أحدهما باسمه صح الخ وفيه عن الخلاصة اذا تزوجها أخوها فقال زوجت  
 اختي ولم يسمها جازان كانت له اخت واحدة وانظر ما قدمناه عند قوله ولا المنكوحه بمجھولة (قوله  
 حزين الخ) قال في البحر وشرط في الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا يعتد بحضرة العبيد  
 والمجانين والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء ولا فرق في العبيد بين القن والمذبر والمكاتب  
 فلو عتق العبيد أو بلغ الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن يعتد بحضورهم  
 جازت شهادتهم لانهم أهل للتحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والا فلا كافي الخلاصة وغيرها (قوله أو حزين  
 وحزين) كذا في الصنفين وقد نسب المصنف ذكره الشارح لدفع اتهام اختصاص الذكور في شهادة  
 النكاح كانه عليه الخير الردي (قوله سامعين قولها معاً) فلا يعتد بحضرة النائم والاصم وهو قول

(و) شرط (حضور) شاهدين  
 (حزين) أو حزينتين (مكافين  
 سامعين قولها معاً)

مطلب  
 انحصاف كيمير في العلم يجوز  
 الاقتداء به

العامة ونصح الزبلي الانعقاد بحضرة الناعتين دون الاصمين ضعيف رده في الفتح والبحر وأجاب في النهر  
بجمل الناعتين على الوستانيين السامعين واعترض بأنه حينئذ يكون محل وفاق لا خلاف ثم قال  
في النهر وينبغي أن لا يختلف في انعقاده بالاصمين اذا كان كل من الزوج والزوجة أخرس لان نكاحه كما قالوا  
ينعقد بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال في الفتح ومن اشترط السماع ما قد مناه في التزوج بالكتاب  
من أنه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المشتمل على الخطبة بأن تقرأ المرأة عليهم أو سماعهم  
العبارة عنه بأن نقول ان فلانا كتب الى يخطبني ثم تشهدهم أنهار زوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب  
بلفظ الامر بأن كتب زوجي نفسك متى لا يشترط سماع الشاهدين لمافيه بناء على أن صيغة الامر توكيل  
لأنه لا يشترط الاشهاد على التوكيل أما على القول بأنه لا يجب فيشترط كافي البحر وقد منيانه فيما مر وخرج  
بقوله مع ما لو سمع متفرقين بأن حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعيد بحضرة الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد  
فأعيد فسمعه الآخر دون الأول أو سمع أحدهما الايجاب والآخر القبول ثم أعيد فسمع كل واحد مالم يسمعه  
أو لا لان في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كافي في شرح النقاية (قوله على الاصح)  
راجع لقوله سامعين وقوله مع ما مقابل الأول القول بالاكتفاء بمجرد حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف  
من أنه ان اتحد المجلس جاز استحضارناكم في الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في البحر جزم في التبيين  
بأنه لو عقد بحضرة هذين لم يفهما كلامهما لم يجز وصححه في الجوهره وقال في الظهيرية والظاهر أنه يشترط  
فهم أنه نكاح واختاره في الخانية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لويحسنان العربية فعند ايها والشهود  
لا يعرفونها اختلف المشايخ فيه والاصح أنه ينعقد اه فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم اه وحل  
في النهر ما في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصح كما مر ووفق الرحقي  
بجمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني اللفاظ  
بعد فهم أن المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احترازاً عن نكاح الذميمة  
فانه لو تزوجها مسلم عند ذميين صح كما يأتي لكنه يوهم أن ما قبله من الشروط يشترط في أنسجة الكفار أيضاً  
مع أنها تصح بغير شهود اذا كانوا ذميين بنون ذلك كما سيأتي في بابه ووافع ذلك قال في الهداية ولا ينعقد نكاح  
المسلم الا بحضور شاهدين حزين الخ وقد يجاب بأن الكلام في نكاح المسلمين يدل على أنه سبب عقد لنكاح  
الكافر بابا على حدة ولما كان تزوج المسلم ذميمة لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احترازاً عنه بقوله لنكاح مسلمة  
(قوله ولو فاسقين الخ) اعلم أن النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فلا قول ما ذكره والثاني  
انما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح  
الطحاوي فلذا انعقد بحضور الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان لم يتوباوا بنى العاقدين وان لم يقبل  
أو داوهم عند القاضي كانعقاده بحضرة العدوتين بحر (قوله أو محدودين في قذف) أي وقد تابا قال  
في النهر وهذا القيد لا بد منه والالزم التكرار اه واعترض بأن المقصود من اطلاق المصنف الاشارة  
الى خلاف الشافعي في الفاسق المعلن والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود التائب فلا خلاف له فيه ما  
كما في شرح الجمع والحقائق وأيضاً فالمحدود أخص مطلقاً من الفاسق وذكر الاخص بعد الاعم واقع في أفصح  
الكلام على أنهم صرحوا بأنه اذا قبل الخاص بالعام يراد به ما عدا الخاص لكن في المفتي ان عطف الخاص  
على العام مما تفردت به الواو وحتى لكن الفقهاء يتسامحون في عطفه بأو قلت وصرح بعضهم بجوازه بتم وبأو  
كما في حديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيها أو امرأة يبنكها (قوله أو أعميين) كذا في الهداية والكنز  
والوقاية والختار والاصلاح والجوهره وشرح النقاية والفتح والخلاصة وهو مخالف لقوله في الخانية ولا تقبل  
شهادة الاعمي عندنا لانه لا يتقدم على التمييز بين المذمى والمذمى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه  
شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرته اه واختار ما عليه الاكثرون نوح (قوله وان لم يثبت النكاح  
بهما) أي بالابنين أي بشهادتهما ما فقوله بالابنين يدل من الضمير البحر وروفي نسخة لهما أي للزوجين وقد أشار  
الى ما قد مناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار أي ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت بهما عند  
التجاحد وليس هذا خاصاً بالابنين كما قد مناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنيه وصداه وأبنيها وحدهما

على الاصح (فاهمين) انه نكاح  
على المذهب بحر (مسلمين لنكاح  
مسلمة ولو فاسقين أو محدودين في  
قذف أو أعميين أو ابني الزوجين  
أو ابني أحدهما وان لم يثبت  
النكاح بهما) بالابنين (ان ادعى  
القريب

مطلبه  
في عطف الخاص على العام



فادعى أحدهما النكاح وحده الآخر لا تقبل شهادة ابني المدعى له بل تقبل عليه ولو كانا ابنيهما لا تقبل  
 شهادتهما لا مدعى ولا عليه لانها لا تلوع عن شهادتهما الاصلهما وكذا الوصكان أحدهما ابنا والآخر ابنة  
 لا تقبل أصلا كما في البحر (قوله كما صرح الخ) لان الشهادة انما شرطت في النكاح ما فيه من اثبات  
 ملك المتعة له عليها تعظيما لجزءه الا دعى لاثبوت ملك المهر لها عليه لان وجوب المال لا يشترط فيه الشهادة  
 كالبيع وغيره ولذلك دعى شهادة على مثله لولايته عليه وهذا عندهما وقال محمد وزفر ايصح وتاممه في الفتح وغيره  
 وأراد بالدسية الكناية كما في التمهيد الثاني قال ح نخرج غير الكناية كما سيأتي في فصل المحرمات  
 ودخل المحرمية الكناية وان كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح الملتقى اه  
 (قوله ولو لم يخالف لدينها) كالمالك انما نصرايين وهي يهودية وشمل اطلاقه الذميين غير الكنايين كنجوسيين  
 والظاهر انه احترازهما عن الحربيين لقول الريعي وللمدعى شهادة على مثله فاذا انشأته الحربي على الذي  
 لا تقبل والمستأن من حربى أفاده السيد أبو السعود (قوله مع انكاره) أى انكار الماسلم العقد  
 على الذمة أما عند انكارها فقبول عندهما مطلقا وقال محمد ان قل كان متهما مسلما وقت العقد قبل والا  
 وعلى هذا الخلاف لو أسلم وأدبا نهر (قوله والاصل عندنا الخ) عبارة انهر قال الاسيحياني والاصل  
 ان كل من صلح أن يكون وليا فيه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لا حراج للمكاتب  
 فانه وان ملك تزويج أمته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفاد من المولى اه وهذا يقتضي عدم انقاده  
 بالمجور عليه ولم أره اه (قوله أمر الاب رجلا) أى وكله والضمير البارز في صغيرته للاب والمستتر  
 في زوجه للرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان امرأة صح لك اشتراط أن يكون معها رجلان أو رجل  
 وامرأة كما أفاده في البحر (قوله لانه يجعل عقدا حكما) لان الوكيل في النكاح سفير ومعبر ينقل عبارة الموكل  
 فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا لان العبارة تنقل اليه وهو في الجاس وليس المانسر سوى هذا بخلاف  
 ما اذا كان غائبا فالمباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فظهر أن انزال الحاضر مباشرة اجبري فاندفع ما ورد  
 في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة الى اعتباره مباشرة الا في مسألة البنت  
 البالغة فتح ملخصا وتاممه في البحر (قوله والا) أى وان لم يكن حاضرا الا يصح لان انتقال العبارة اليه  
 حال عدم الحضور لا يصير به مباشرا (قوله ولوروح بنته البالغة العاقلة) كونها بنته غير قيد فانها لو وكلت  
 رجلا غيره فكذلك كما في الهندية وقيد بالبالغة لانها لو كانت صغيرة لا يصح كون المولى شاهدا لان العقد  
 لا يمكن نقله اليها بجر وبالعاقلة لان الخنونة كالصغيرة أفاده ط (قوله لانها تجعل عاقدة) لا تتقال  
 عبارة الوكيل اليها وهي في المجلس فكانت مباشرة ضرورة ولانه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله  
 والا) أى وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل موقوف على اجازتها كما في الجوى لانه لا يكون أدنى  
 حالا من الفضولى وعقد الفضولى ليس بباطل ط عن أبي السعود (قوله جعل مباشرا) لانه اذا كان  
 في المجلس تنقل العبارة اليه كما قدمناه (قوله ثم انما تنقل شهادة المأمور) يعنى عند التجاحد واردة  
 الاظهار أمام من حيث الاعتقاد الذى الكلام فيه فهو مقبولة مطلقا كما لا يخفى وأشار الى أنه يجوز له أن يشهد  
 اذا تولى العقد ومات الزوج وأنكرت ورثته كما حكى عن الصنفار قال وينبغى أن يذكر العقد لا غير فيقول هذه  
 منك وحته وكذلك قالوا في الاخوين اذا تزوجا اختما ثم أرادا أن يشهدا على النكاح ينبغى أن يقولوا  
 هذه منك وحته بجر عن الذخيرة (قوله لتلا يشهد على فعل نفسه) يرد عليه شهادة نحو القبانى والقاسم  
 لانه يقبل مع بيانه أنه فعله شربلاية أقول لا يخفى أن العقد انما يلزم بفعل العاقد فشهادته على فعل نفسه  
 شهادة على أنه هو الذى الزم موجبات العقد فقلغو بخلاف القبانى والقاسم فان فعلهما غير ملزم أما القبانى  
 فظاهر وأما القاسم فلما في شهادات البرازية من أن وجهه القبول أن الملك لا يثبت بالقسمه بل بالتراضى  
 أو باستعمال القرعة ثم التراضى عليه اه فافهم (قوله ولورزوج المولى عبده) أى أو أمته كما في الفتح  
 وقوله بحضرة أى العبد وقوله وواحد بالجر عطف على هذا الضمير وقوله لم يجز على الظاهر ذكره في النهر  
 ونقله السيد أبو السعود عن الدراية فيما لورزوج أمته ولا فرق بينها وبين العبد وذكر في البحر أنه رجع في الفتح  
 بأن مباشرة السيد ليس فكالمجبر عنهم في التزوج مطلقا والا لصح في مسألة وكيله أى فيما لورزوج وكيل

كما صرح نكاح مسلم ذمية عند ذمتين  
 ولو لم يخالف لدينها (وان لم يثبت)  
 النكاح (بمعامع انكاره) والاصل  
 عندنا أن كل من ملك قبول  
 النكاح بولاية نفسه العقد بحضرة  
 (أمر) الاب (رجلا أن يزوج  
 صغيره فزوجها عند رجل  
 أو امرأتين) الحال أن الاب  
 حاضر صرح لانه يجعل عقدا  
 حكما (والا لا ولورزوج بنته  
 البالغة) العاقلة (بحضرة  
 شاهد واحد جار) كانت  
 ابنته حاضرة لانها تجعل عاقدة  
 (والا) الاصل أن الأمر متى  
 حضر جعل مباشرا ثم انما تقبل  
 شهادة المأمور اذا لم تذكر أنه  
 عقده لانه يشهد على فعل نفسه  
 ولورزوج المولى عبده البالغ  
 بحضرة وواحد لم يجز على الظاهر

السيد العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله صح) وقبل لا يصح لاتنقله الى السيد لان العبد وكيل عنه قال في الفتح والاصح الجواز بناء على منع كونهما أى العبد والامة وكيلين لان الاذن فكما الجرح عنهما فتصترقان بعده بأهلهما لا بطريق النيابة (قوله والفرق لا يخفى) هو ما ذكرناه عن الفتح من أن مباشرة السيد العقد ليس فكما الجرح عن العبد في التزوج فلا ينتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصلح شاهدها بخلاف اذنه له فان العبد ممنوع عن النكاح لحق السيد لا لعدم أهليته فبالاذن يصير أصيلاً لا نائباً فلا ينتقل العقد الى السيد ويصلح شاهدها فيصح بحضرة (قوله ما لم يقل الموجب بعده) أى بعد قول الآخر زوجت أو نعم لا تقول الآخر ذلك يكون إيجاباً لا يحتاج الى قول الأول قبلت وسماه موجبا نظرا الى الصورة (قوله لان زوجتي استخبار) المسألة من الخائنة وتقدم أنه لو صرح بالاستفهام فقال هل أعطيتني فقال أعطيت كهاو كان المجلس للنكاح يستعقد فهذا أولى بالانعقاد فاما أن يكون في المسألة روايتان أو يحمل هذا على أن المجلس ليس لعقد النكاح وقال في كافي الحاكم وإذا قال رجل لامرأة أتزوجك بكذا أم كذا فقاتل قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت وكذلك إذا قال قد خطبتك الى نفسي بألف درهم فقالت قد تزوجتك نفسي هذا كله جائز إذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس اه راجع الى (قوله لانه تو كبل) أى فيكون كلام الثاني قائما مقام الطرفين وقيل انه إيجاب ومترافيه ط (قوله لم يصح) لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وتقدم أنه اذا عرفها الشهود يكفي ذكر اسمها فقط خلافا لابن الفضل وعند الخصاص يكفي مطلقة والظاهر أنه في مسائلنا لا يصح عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره بخلاف ذكر الاسم منسوباً الى أب أو ج أو غيره فاطمة بنت أحمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط في اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى المسألتين أى فانه لو كانت مشار اليها وغلط في اسم أبيها أو اسمها لا يضرب لان تعريف الاشارة الحسية أقوى من التسمية لما في التسمية من الاشتراك العارض فتلغو التسمية عندها كما لو قال اقدت بزيد هذا فإذا هو عمرو فانه يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أى بأن كان اسم الكبرى مثلاً عائشة والصغرى فاطمة فقال زوجتك بنتي فاطمة وقبل صح العقد عليها وان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم يصفها بالكبرى أمالو قال زوجتك بنتي الكبرى فاطمة بنتي الولو الجلية يجب أن لا يستعقد العقد على احدهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه في الفتح عن الخائنة ولا تنفع النية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا وظهر هذا ما في الجرح عن الظهيرية لو قال أبو الصغرى لأبي الصغرى زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا فقال أبو الصغرى قبلت يقع النكاح للأب هو الصحيح ويجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لأبي اه وقال في الفتح بعد أن ذكر المسألة بالفارسية يجوز النكاح على الأب وان جرى بينهم مقدمات النكاح للأب هو المختار لان الأب أضافه الى نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرى زوجت بنتي من ابنتك فقال أبو الابن قبلت ولم يقل لأبي يجوز النكاح للأب لان إضافة الزوج النكاح الى الابن يبين وقول القابل قبلت جواب له والجواب بتقدير لا قول فصار كما لو قال قبلت لأبي اه قلت وبه يعلم بالاولى حكم ما يكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لأبي فيقول له زوجتك فيقول الاول قبلت فيقع العقد للأب والناس عنه غافلون وقد سئل عنه فأجبت بذلك وبأنه لا يمكن للأب تطليقها وعنده لابن ثانياً الحرمتها على الابن مؤبداً ومثله ما يقع كثيرا أيضاً حيث يقول زوجتي بنتك لأبي فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه والام لا يستعقد أصلاً لاله ولا لابنه كما أفتى به في الخيرية وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابنتي فقال وهبتها لك أو زوجتها لك فيصح للأب بخلاف ما مر عن الظهيرية لانه ليس فيه الا الخطبة أما هنا فقول زوج ابنتك من ابنتي تو كبل حتى لم يحتج بعده الى قبول فيصير قول الآخر وهبتها لك معناه زوجتها لك لا جلت ولا فرق في العرف بين زوجتها لك وهبتها لك كذا حتره في الفتاوى الخيرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحد الا اذا قال الآخر قبلت فيصح له وبقي أيضاً قواهم زوجتك بنتي لا بنتك فتقول قبلت ويظهر لي أنه يستعقد للأب لا سناد التزويج وقول أبي البنت لا بنتك معناه لاجل ابنتك فلا يفيد وكذلك لو قال الآخر قبلت لأبي لا يفيد أيضاً لو قال أعطيتك بنتي لا بنتك فيقول قبلت فالظاهر أنه يستعقد للأب لان قوله أعطيتك بنتي لا بنتك معناه في العرف أعطيتك

ولو أذن له فعقد بحضرة المولى  
ورجل صح والفرق لا يخفى  
(ولو قال) رجل لا آخر (زوجتي  
ابنتك فقال) الآخر (زوجت  
أو قال نعم) محببته (لم يكن  
نكاحاً ما لم يقل) الموجب بعده  
(قبلت) لان زوجتي استخبار  
وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه  
تو كبل (غلط وكيلها بالنكاح  
في اسم أبيها بغير حضورها لم يصح)  
للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته  
الا اذا كانت حاضرة وأشار  
اليها فيصح ولوله بنتان أراد تزويج  
الصغرى فقط فسماهما بـ  
الصغرى صح للصغرى خائنة



كنكاح السيد أمة والسيدة عبدها ففتح وعبر يدل المثلث بالتساوي أي لأن المالكية تنافي المملوكية كما سياتي في بيانه وشمل ملكه لبعضها أو ملكها لبعضه (قوله شرك) عبارة الفتح عدم الدين السماوي كالمجوسية والمشركة اه وتشمّل أيضا المرتدة وناقصة الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حرة) أدخله الزياجي في حرمة الجمع فقال وحرمة الجمع بين الحرة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب بجر أي للضبط وتقليل الاقسام وكذا فعل في الفتح ~~مكن~~ الأول أن يقال والحرة غير متأخرة ليشمل ما لو تزوجها في عقد واحد ففي الزياجي صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة (قوله وبقي الخ) زاد في شرحه على الملتقى اثنين آخرين أيضا حدث قال قلت وبقي من المحرمات الخائني المشكل لجواز ذكره والجنية وانسان الماء لاختلاف الجنس اه قلت وكأنه استغنى هنا عن ذكرهما بما تقدمه أول النكاح ويزاد خامس سيد ذكره في بابه وهو حرمة اللعان وقد نظمت السبعة مع الخمسة المزیدة بقولي

أنواع تحريم النكاح سبع \* قرابة ملك رضاع جمع  
كذا الشرك نسبة المصاهرة \* وأمة عن حرة مؤخره  
وزيد خمسة اتك بالبيان \* تطلقه لها ثلاثا واللعان  
تعلق بحق غير من نكاح \* أو عدة خنونه بلا انصاح  
وأخر الكل اختلاف الجنس \* كالجن والماء لنوع الانس

شرك ادخال أمة على حرة فهي  
سبعة ذكرها المصنف بهذا  
الترتيب وبقي التطبيق ثلاثا وتعلق  
حق الغير بنكاح أو عدة ذكرها  
في الرجعة (حرم) على المتزوج  
ذكر اكان أو اثني نكاح (أصله  
وفرعه) علا أو نزل (وبنت  
أخيه وأخته وبنتها) ولومن زنا  
(وعتمه وخالته)

(قوله حرم على المتزوج) أي مرید التزوج وقوله ذكر اكار أو اثني بيان لفائدة ارجاع الضمير الى المتزوج الشامل لهما لا الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما يتخص بأحد الفريقين بدليله فالمراد هنا أن الرجل كما يحرم عليه تزوج أصله أو فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أصلها أو فرعها وكما يحرم عليه تزوج بنت أخيه يحرم عليها تزوج ابن أخيها وهكذا في أخذ في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل لا عينه وهذا معنى قوله في المنع كما يحرم على الرجل أن يتزوج عن ذكر يحرم على المرأة أن تتزوج بنظير من ذكر اه فلا يقال انه يلزم أن يصير المني يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيها لان نظير بنت الاخ في جانب الرجل ابن الاخ في جانب المرأة ولا يرد أيضا انه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كاه حرمة تزوجها بفرعها لان التصريح باللازم غير معيب فافهم (قوله علا أو نزل) نشر على ترتيب المق وتفسيرك الضمائر اذا ظهر المراد يقع في الكلام القصيح فافهم (قوله وأخته) عطف على بنت لا على أخيه بقريئة قوله وبنتها الكنه مجرور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر للمتن ح لان المضاف وهو نكاح الداخل على قوله أصله من كلام الشارح (قوله ولومن زنا) أي بان يرى الزاني يكره ويسكرها حتى تلد بنتا يجر عن الفتح قال الحنفوي ولا يتصور كونها بنته من الزنا الا بذلك اذا لم يعلم كون الولد منه الا به اه أي لانه لو لم يمكنها يحتمل أن غيره زنى بها لعدم الفراش النافي لذلك الاحتمال قال ح قوله ولومن زنا تعميم بالنظر الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو فرعه أو أخته أن يكون من الزنا أو لا واما اذا اكار له أخ من الزنا له بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وعتمه وخالته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا وكذا أمه من النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا اذا عرفت هذا فكان ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره الشارح أحوط لانه اقتصر على ما رآه منقولا في البحر عن الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فحرم عليه بصريح النص لانها بنته لغة والخطاب اغماها باللغة العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصلاة ونحوه فيصير منقولا لا شرعيا وكذا أخته من الزنا وبنت أخيه وبنت أخته أو ابنه منه اه فلما أخر التعميم عن الكل كان غير مصيب في اتباع النقل على أن ما ذكره في البحر هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من أن البنت من الزنا لا تحرم على عم الزاني وخاله لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة أو ما التحريم على ابيه الزاني وأولاده فلا اعتبار الجزئية ولا جزمية بينها وبين العم والخال اه ومثله في الفتح هناك عن التحييس وسند كعبارة التحييس قريبا فافهم (تبينه) ذكر في البحر أنه دخل بنت الملاءنة أيضا فلها حكم البنت هنا لانه بسبيل من أن يكذب نفسه ويدعيها فيثبت

فهذه السبعة المذكورة في آية حرمت عليكم أمهاتكم ويدخل عمه جده وجدته وخالتهم الأشقاء وغيرهن وأما عمه أمه وخالة خالته لخلال كبرت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (و) حرم بالمصاهرة (بنت زوجته الموطوءة وام زوجته) وجداتها مطلقا بمجرّد العقد الصحيح (وان لم يوطأ) الزوجة لما تنقّر ان وطئ الاتهام يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الاتهام ويدخل بنات الرينة والريب وفي الكشاف والمس ونحوه كالدخول عند أبي حنيفة وأقره المصنف

نسبها منه كافي الفتح قال وقد منافي باب المصرف عن المعزاج أن ولد أم ولد الذي نفاه لا يجوز دفع الزكاة اليه ومقتضاه ثبوت البتة فيما بيني على الاحتياط فلا يجوز ولولده أن يتزوجها لانها اخته احتياطاً ويتوقف على نقل ويمكن أن يقال في بنت الملا عنده انها تحرم باعتبار انها ربيبة وقد دخل بأمته لا لما تكلفه في الفتح كما لا يخفى انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بأمته وحينئذ فلا يلزم أن تكون ربيبة نهـر (قوله فهذه السبعة الخ) لكن اختلف في توجيه حرمة الجدات وبنات البنات فقبل بوضع اللفظ وحقيقته لان الام في اللغة الاصل والبنت الفرع فيكون الاسم حينئذ من قبيل المشكك وقيل بعدموم المجاز وقيل بدلالة النص والسكل صحيح وعلمه في البحر وأفاد أن حرمة البنت من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدمت (قوله ويدخل عمه جده وجدته) أي في قول المتن وعمته كما دخلت في قوله تعالى وعماكم ومثله قوله وخالتهم كما في الزيلعي ح (قوله الاشقاء وغيرهن) لا يختص هذا التعميم بالعمة والخالة فان جميع ما تقدمت سوى الاصل والفرع كذلك كما أفاده الاطلاق لكن فائدة النص يرجع به هنا التنبيه على مخالفتها لما بعده كما تعرفه فافهم (قوله وأما عمه عمته الخ) قال في النهر وأما عمه وعمته وخالة الخالة فان كانت العمة القربى لأمته لا تحرم والاحرم وان كانت الخالة القربى لآبائه لا تحرم والاحرم لان أبا العمة حينئذ يكون زوج أم أبيه فعمته اخت زوج الجدّة أم الاب واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدّة بالاولى وأم الخالة القربى تكون امرأة الجدّة أبي الام فاختها اخت امرأة أبي الام واخت امرأة الجدّة لا تحرم اه والمراد من قوله لأمته أن تكون العمة اخت أبيه لام احتراز عما اذا كانت اخت أبيه لآب أو لآب وأم فان عمه هذه العمة لا تحل لانها تكون اخت الجدّة أبي الاب والمراد من قوله وان كانت الخالة القربى لآبائه أن تكون اخت أمه لانها احتراز عما اذا كانت اخت لأمته أو شقيقة فان خالة هذه الخالة تكون اخت جدته أم أمه فلا تحل وكان الشارح فهم من قول النهر لأمته وقوله لآبائه أن النعيم فيها مرجع الى مرید النكاح كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته فكان عليه أن يقول وأما عمه وعمته لام وخالة الخالة لآب ويحتمل أن تعميم كلامه بأن تنبيه العمة القربى بكونها اخت الجدّة لأمته والخالة القربى بكونها اخت الجدّة لآبائه كما أوضحه المحمدي وأما على اطلاقه فغير صحيح (قوله بنت زوجته الموطوءة) أي سواء كانت في حجره أي كنفه ونفقه أو لا وذكرا لغيره في الآية يخرج مخرج العادة أو ذكره للتنصيص عليهم كما في البحر واحترازاً لموطوءة عن غيرها فلا تحرم بنتها بمجرّد العقد وفي ح عن الهندية أن الخلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطئ في تحريم بنتها اه قلت لكن في التجنيس عن أجناس الناطقي قال في نوادر أبي يوسف اذا خلاها في صوم رمضان أو حال احرامه لم يحل له أن يتزوج بنتها وقال محمد يحل فان الزوج لم يجعل واطنا حتى كان لها نصف المهر اه وظاهره أن الخلاف في الخلوة الفاسدة أما الصحيحة فلا خلاف في أنها تحرم البنت تأمل وسيأتي تمام الكلام عليه في باب المهر عند ذكر أحكام الخلوة ويشترط وطؤها في حال كونها مشبهة أم ولد دخل بها صغيرة لا تشتهى فطلقها فاعتدت بالشهر ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حل لواطئ اتهام قبل الاشتاء التزوج بها كما يأتي متنا وكذا يشترط فيه أن يكون في حال الوطئ مشتهى كما ذكره هناك (قوله وام زوجته) خرج ام أمته فلا تحرم الابالوطئ أو وداعيه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الأزواج كان المراد منه الحرائر كما في الطهارة والابلاء بحر وأراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولو أمة لغيره كما أفاده الرجعي وأبو السعدي (قوله وجدتها مطلقاً) أي من قبل أبيها وأمها وان علون بحر (قوله بمجرّد العقد الصحيح) يفسره قوله وان لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احتراز عن النكاح الفاسد فانه لا يوجب بمجرّد حرمه المصاهرة بل بالوطئ أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضافة لا تثبت الابالعقد الصحيح بحر أي الاضافة الى النعيم في قوله تعالى واتمات نسائكم أو في قوله وام زوجته ويوجد في بعض النسخ زيادة قوله فالناس لا يحترم الابمس بشهوة ونحوه (قوله الزوجة) أبداً في الدرر بالام وهو سبق قلم (قوله ويدخل) أي في قوله وبنت زوجته بنات الرينة والريب وثبتت حرمتهم بالاجماع وقوله تعالى وربائبكم بحر (قوله وفي الكشاف الخ) تبع في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى ان المتن طائفة بأن المس ونحوه كالوطء في ايجابه حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت الآية مصرحة بحرمه

الربائب بقيد الدخول وبعدمها عند عدمه كان ذلك مظنة أن يتوهم أن خصوص الدخول هنا لا بد منه وان  
تصريحهم بأن المس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة مخصوص بما عدا الربائب لظاهر الآية فنقل التصريح  
عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطى هنا دفع ذلك الوهم وبيان أنه ليس من تخرجات المشايخ وكأنه لم يجد  
التصريح به هنا عن أبي حنيفة إلا في الكشف فنقل ذلك عنه لأن الزمخشري من مشايخ المذهب وهو جهة  
في النقل ولكون الموضوع موضع خفاء أكد ذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قوله وزوجة أصله وفروعه)  
لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم وقوله تعالى وحلائل إبنائكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأما  
حرمة الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر وذكر الأصل لا سقط حليلة الإبن المتبنى لا لإحلال حليلة الإبن  
رضاعاً فإنها تحرم كالنسب بجر وغيره (قوله ولو بعبد الخ) بيان للإطلاق أي ولو كان الأصل  
أو الفرع بعيداً كالحلدة وان علا وابن الإبن وان سفل وتحرم زوجة الأصل والفرع بمجرد العقد دخل بها أولاً  
(قوله وأما بنت زوجه أيه أو ابنة فخلال) وكذا بنت ابنها بجر قال الخير الرمي ولا تحرم بنت زوج الأم  
ولأمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الإبن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الرباب اهـ (قوله  
نسباً) تميز عن نسبة تحريره للضمير المضاعف إليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعاً تميز عن نسبة تحرير إلى الكل  
يعني يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وفروع أبويه وفروعهم وكذا فروع أجداده وجداته الصليسون وفروع  
زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله وحلائل أصوله وفروعه وقوله إلا ما استثنى أي استثناء منقطعاً  
وهو توسع صورته بالسط إلى مائة وعشائة كما سخرته ح (تنبيه) مقتضى قوله والكل رضاعاً مع قوله سابقاً  
ولو من زنا حرمة فرع المزية وأصلها رضاعاً وفي القهستاني عن شرح الطحاوي عدم الحرمة ثم قال لكن في  
النظم وغيره أنه يحرم كل من الزاني والمزنية على أصل الآخر وفروعه رضاعاً اهـ ومقتضى تقييده بالفرع  
والأصل أنه لا خلاف في عدم الحرمة على غيرهما من الحواشي كالخ والمم وفي التنجيس زنى بامرأة فولدت  
فارضعت به ذا اللبن صبية لا يجوز لهذا الزاني تزوجها ولا أصوله وفروعه ولم الزاني التزوج بها كالأول كانت  
ولدت له من الزنا وأختال مثله لأنه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحرير على أبي الزاني  
وأولاده وأولادهم باعتبار الجزئية ولا جزئية بينها وبين المم وإذا ثبت ذلك في المتولدة من الزنا فكذا في  
المرضعة بلبن الزنا اهـ قلت وهذا مخالف لما مر من التعميم في قول الشارح ولو من زنا كما بيناه عليه هناك (قوله  
تقع مغالطة) كفعلة محل الغلط أو تشديد اللام المكسورة وضم الميم أي مسألة تغلط من يجب عنها بلاتأمل  
فيها (قوله ولها منه لبن) أي نزل منها بسبب ولادتها منه (قوله فحرمت عليه) لكونها صارت أمه  
رضاعاً (قوله فدخل بها) قيد به لئلا يمتنع نكحهم إحلالها للأول والصغير لا يمكن منه الدخول (قوله  
بواحدة أم ثلاث) الأول بناء على القول بأن الزوج الثاني لا يهدم مادون الثلاث والثاني بناء على القول  
بأنه يهدمه كما سيأتي في بابيه (قوله لصيرورتها حليلة ابنه رضاعاً) لأن ثبوت البنوة بالرضاع مقارن  
للزوجة فيصح وصفها بكونها زوجة ابنه وابنها رضاعاً وكذا أن قلنا أن ثبوت البنوة عارض على الزوجية  
ومعاقب لها لأنه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولا تحرم عليه ربيته المولودة بعد طلاقه أتمها وزوجة  
أي من الرضاع المطلقة قبل ارتضاعه فافهم (قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطى أو شك تحل اهـ  
ح والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن إذ حصول العلم اليقيني في ذلك نادر ومنه أخبار الأب بأنه وطئها وهي في  
ملكه ففي البحر عن المحيط رجل له جارية فقال قد وطئها لا تحل لابنه وإن كانت في غير ملكه فقال قد وطئها  
يحل لابنه أن يكذبه ويوطأها لأن الظاهر بشهده اهـ أي يشهد للإبن والظاهر أن المراد بالأخبار بأن الوطى  
كان في غير ملكه أم لا كانت في ملكه ثم باعها ثم أخبر بأنه وطئها حين كانت في ملكه لا تحل لابنه تأمل  
(قوله فوجد هائيباً) أي حين أراد جاعاً كافي البحر والمنع وذلك بأخبارها أو بأمر غير الجماع أما  
لوجامعها فوجد هائيباً واجب عليه مهر مثلها الوطى الشبهة الوطى في دار السلام لا يتخلو عن عقر أو عقر رجلي  
(قوله وحرم أيضاً بالصهرية أصل منيته) قال في البحر أراد بحرمة المصاهرة الحرمات الأربع حرمة المرأة  
على أصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كما في الوطى الحلال  
ويحل لأصول الزاني وفروعه أصول المزني بها وفروعها اهـ ومثله ما قدمناه قريباً عن القهستاني عن النظم

(وزوجة أصله وفروعه  
مطلقاً) ولو بعيداً دخل بها أولاً  
وأما بنت زوجه أيه أو ابنة  
فخلال (و) حرم (الكل) مما مر  
تحريره نسباً ومصاهرة (رضاعاً)  
الإما استثنى في بابيه (فروع) تقع  
مغلطة فيقال طلق امرأته  
تطلقين ولها منه لبن فاعتدت  
فنكحت صغيراً فارضعت له فحرمت  
عليه فنكحت آخر فدخل بها  
فأبانت فهل تعود للأول بواحدة  
أم ثلاث الجواب لا تعود إليه  
أبداً لصيرورتها حليلة ابنه رضاعاً  
شرى أمة أيه لم تحل له أن علم أنه  
وطئها تزوج بكراً فوجد هائيباً  
وقالت أبوك فضني أن صدقها  
بانت بلامهر ولا لاشئني (و) حرم  
أيضاً بالصهرية (أصل منيته)



وغيره وقوله ويحل الخ أي كإيجال ذلك بالوطي الحلال وتقييده بالحرمان الأربع مخرج لما عداها وتقدم أنفا  
الكلام عليه (قوله أراد بالزنا الوطي الحرام) لأن الزنا وطي مكلف في فرج مشتهة ولو ما ضاخال عن الملك  
وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة لو وطي المذكوحة فاسدا أو المشتراة فاسدا أو الجارية المشتركة أو المكتوبة  
أو المظاهرة منها أو الأمة المجوسية أو زوجته الحائض أو النفساء أو كان محرما أو صائغا أو ناقيد بالزنا لأن فيه  
خلاف الشافعي ولا يفيد أنها لا تثبت بالوطي بالدبر كما يأتي خلافا للاوزاعي وأحمد قال في الفتح وبقولنا قال ما نأث  
في رواية وأحمد وهو قول عمرو بن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن الحصين وجابر وأبي وعائشة وبجمهور  
التابعين كالبصري والشعبي والتخفي والاوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار  
وجاد والثوري وابن راهويه ونماهم مع بسط الدليل فيه (قوله وأصل ٤٠٠ سته الخ) لأن المس والنظر سبب  
داع إلى الوطء في مقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدل لذلك في الفتح بالأحاديث والآثار عن الصحابة  
والتابعين (قوله بشهوة) أي ولو من أحدهما كما سبأني (قوله ولو لشعر على الرأس) خرج به المسترسل  
وظاهر ما في الحاشية ترجيح أن مس الشعر غير محترم وجزم في المحيط بخلافه ورجحه في البحر وفصل في الخلاصة  
نقص التحريم على الرأس دون المسترسل وجزم به في الجوهرية وجعله في النهر يحل القولين وهو ظاهر فلذا جزم  
به الشارح (قوله بجائل لا يمنع الحرارة) أي ولو بجائل الخ فلو كان مانعا لا تثبت الحرمة كذا في أكثر  
الكتب وكذا لو جامعها بخرقة على ذكره في الذخيرة من أن الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة على  
القم والذقن والخذ والرأس وأن كان على المنفعة محمول على ما إذا كانت رقيقة تصل الحرارة معها بجر  
(قوله وأصل ماسته) أي بشهوة قال في الفتح وثبت الحرمة بلسها مشروما بأن يصدقها ويقع في أكبر رأيه  
صدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال في مسها لا يحرم على أبيه وابنه إلا أن يصدقها أو يغلب على ظنهما صدقته ثم  
رأيت عن أبي يوسف ما يبيد ذلك اه (قوله وناظرة) أي بشهوة (قوله والمنظور إلى فرجها) قيد  
بأن فرج لأن ظاهر الذخيرة وغيرها أنهم اتفقوا على أن النظر بشهوة إلى سائر أعضائها لا عبرة به ما عدا الفرج  
وحينئذ فاهللاق الكثر في محل التقييد بجر (قوله المدور الداخل) اختاره في الهداية وصححه في المحيط  
والذخيرة وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي الفتح وهو ظاهر الرواية لأن هذا حكم يتعلق بالفرج والدخل فرج من  
كل وجه والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر فسقط اعتباره ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت  
متكئة بجر فلو كانت قائمة أو جالسة غير مستندة لا تثبت الحرمة اسماعيل وقيل ثبت بالنظر إلى منابت  
الشعر وقيل إلى الشق وصححه في الخلاصة بجر (قوله أو ما هي فيه) احتراز عما إذا كانت فوق الماء فراه  
من الماء كما يأتي (قوله وفروعهن) بالرفع عطفا على أصل مزيته وفيه تغليب المؤنث على الذكر بالنسبة إلى  
قوله وناظرة إلى ذكره (قوله مطلقا) يرجع إلى الأصول والقروع أي وأن علون وان سفلى ط (قوله  
والعبرة الخ) قال في الفتح وقوله بشهوة في موضع الحال فيفيد اشتراط الشهوة حال المس فلو مس بغير شهوة ثم  
اشتبه عن ذلك المس لا تحرم عليه اه وكذلك في النظر كما في البحر فلو اشتبه بعد ما غص بصره لا تحرم قلت  
ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما في الفيض لو نظر إلى فرج بنته بلا شهوة فتنبى جارية مثلها فوقعت له  
الشهوة على البنت ثبتت الحرمة وأن وقعت على من غناها فلا (قوله وحدها فيهما) أي حدثا الشهوة في المس  
والنظر ح (قوله أو زيادته) أي زيادة التحرك أن كان موجودا قبلهما (قوله به يفتي) وقيل حدثا  
أن يشتهي قبله أن لم يكن مشتهيا أو يزداد أن كان مشتهيا ولا يشترط تحرك الآلة وصححه في المحيط والتحفة  
وفي غاية البيان وعليه الاعتماد والمذهب الأول بجر قال في الفتح وفتح عليه ما لو اتشهر وطلب امرأته فاولج بين  
نخذي بنتها خطأ لا تحرم أمهما ما لم يزداد الانتشار (قوله وفي امرأة ونحو شيخ الخ) قال في الفتح ثم هذا الحد  
في حق الشاب أما الشيخ والعين فحداهما تحرك قلبه أو زيادته أن كان متحركا لا بمجرد ميلان النفس فانه يوجد  
فيم لا شهوة له أصلا كالشيخ الفاني ثم قال ولم يحدوا الحد المحرم منها أي من المرأة وأقله تحرك القلب على وجه  
يشوش الخاطر قال ط ولم أر حكم الخنى المشكل في الشهوة ومقتضى معاملته بالاضرأن يجري عليه حكم  
المرأة (قوله وفي الجوهرية الخ) كذا في التهر وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج كذلك بل أولى لأن تأثير  
المس فوق تأثير النظر بدليل إيجابه حرمة المصاهرة في غير الفرج إذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت

أراد بالزنا الوطي الحرام (و) أصل  
(عمسوته بشهوة) ولو لشعر على  
الرأس بجائل لا يمنع الحرارة  
(و) أصل ماسته وناظرة إلى ذكره  
والمدور إلى فرجها المدور  
(الداخل ولو) نظره (من زجاج)  
أوماء هي فيه وفروعهن مطلقا  
والعبرة لشهوة عند المس والنظر  
لا بعدهما وحدها فيهما تحرك  
آله أو زيادته به يفتي وفي امرأة  
ونحو شيخ كبير تحرك قلبه أو زيادته  
وفي الجوهرية لا يشترط في النظر  
لنفرج تحريك آله به يفتي هذا  
إذا لم ينزل فلو أنزل مع مس أو نظر

ويمكن أن يكون ما في الجوهر مفرعا على القول الآخر في حد الشهوة فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج ولا عن مس غيره تأمل (قوله فلا حرمه) لانه بالانزال تبين انه غير مفضل الى الوطئ هداية قال في العناية ومعنى قولهم انه لا يوجب الحرمه بالانزال ان الحرمه عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفا الى أن يبين بالانزال فان انزل لم يثبت والاثبت لانها تثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لان حرمه المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط ابدا (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محترز التقييد بالاصول والفروع وقوله لا تحرم أى لا تثبت حرمه المصاهرة فالعنى لا تحرم حرمه مؤبدة والافتحرم الى انقضاء عدة الموطوءة لو بشبهة قال في البحر لو وطئ اخت امرأته بشبهة تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة وفي الدراية عن الكامل لوزني باحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى حيضة واستشككه في الفتح ووجهه انه لا اغتبار له الزاني ولذا الوزنت امرأة رجل لم تحرم عليه وجازله وطؤها عقب الزنا اه (قوله لا تحرم المنظور الى فرجها الخ) تبع في هذا التعبير صاحب الدرر واعترضه الشرنبلالي بأنه لا يصح الابتعاد مضاف أى لا يحرم أصل وفرع المنظور الى فرجها لما لا يحرم نفس المنظور الى فرجها واجيب بأن المراد لا تحرم على اصول الناظر وفروعه وفيه ان الكلام في الحرمه وعدمها بالنسبة الى اصولها وفروعها فالاولى اسقاط لفظ تحرم وابقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور معطوفا على قوله والمنظور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى اصوله وفروعه بالاولى فافهم (قوله اذا رآه) لا حاجة اليه لعمدة تعلق الجار بقوله المنظور ط (قوله لان المرقى مثاله الخ) يشير الى ما في الفتح من الفرق بين الرؤية من الزنا وبين الرؤية في الماء ومن الماء حيث قال كان العلة والله سبحانه أعلم ان المرقى في المرأة مثاله لاهو وبهذا علوا الحنف فيما اذا حلف لا ينظر الى وجه فلان فظنره في المرأة أو الماء وعلى هذا فالتحريم به من وراء الزناج بناء على نفوذ البصر منه في نفس المرقى بخلاف المرأة ومن الماء وهذا ينبغي كون الابصار من المرأة أو الماء بواسطة انعكاس الاشعة والاراء بعينه بل بانطباع مثل الصورة فيهما بخلاف المرقى في الماء لان البصر ينفذ فيه اذا كان صافيا فيرى نفس ما فيه وان كان لا يراه على الوجه الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشترى بمكة رآها في ما بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اه وبه يظهر فائدة قول الشارح مثاله لكنه لا يناسب قول المصنف تبعا للدرج بالا انعكاس ولهذا قال في الفتح وهذا ينبغي الخ وقد يجاب بأنه ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول بأن الشعاع الخارج من الحديقة الواقع على سطح الصقيل كالمرأة والماء ينعكس من سطح الصقيل الى المرقى حتى يلزم انه يكون المرقى حينئذ حقيقته لا مثاله وانما أراد به انعكاس نفس المرقى وهو المراد بالمشال فيكون مبنيا على القول الاخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو ان المقابل للصقيل تنطبق صورته ومثاله فيه لا عينه ويدل عليه تعبير قاضي خان بقوله لانه لم يرفرجها وانما رأى عكس فرجها فافهم (قوله هذا) أى جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله مشتبه) سيأتى تعريفها بانها بنت تسع فأكثر (قوله ولو ماضيا) كعجز وشوها لانها دخلت تحت الحرمه فلا تخرج ولو تزوج بالولد منها كما وقع لزواجي ابراهيم وزكرياء عليهم الصلاة والسلام (قوله فلا تثبت الحرمه بها) أى بوطنها أو لمسلها أو النظر الى فرجها وقوله أصلا أى سواء كان بشهوة أو لا وسواء أنزل أو لا (قوله مطلقا) أى سواء كان بصبي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات ح عن البحر وفي الولوالجية أنى رجل وجلاله ان يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الاناث لا يوجب حرمه المصاهرة ففي الذكراولى (قوله لعدم ييقن كونه في الفرج) علة لعدم ايجاب وطئ المضاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم ايجاب وطئ الدبر المصاهرة فالتسقين بعدم كون الوطئ في الفرج الذي هو محل الحرث وانما تركها لانها مباحة بالاولى قال في البحر وأورد عليهما أى على المسئلتين ان الوطئ فيهما وان لم يكن سببا للحرمه فالمس بشهوة سبب لها بل الموجود فيهما أقوى واجيب بان العلة هي الوطئ السبب للولد وثبوت الحرمه بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطئ ولم يتحقق في صورتين اه وبه علم أنه لا فرق في المسئلتين بين الانزال وعدمه ح (قوله ما لم تحيل منه) زاد في الفتح وعلم كونه منه أى بما سكاها عنده حتى تلد كما قدمناه وهذا في الزنا لا في النكاح كما لا يخفى (قوله لا فرق بين زنا ونكاح) راجع لاشتراط كونها مشتبهة لثبوت الحرمه كما في البحر مفرعا عليه قوله فلو تزوج صغيرة الخ (قوله جازله التزوج بينها) أما ما همغرت عليه بمجرد العقد ط (قوله فلو جامع غير مراهق الخ)

فلا حرمه به يفتى ابن كمال وغيره  
وفي الخلاصة وطئ أخت امرأته  
لا تحرم عليه امرأته (لا) تحرم  
(المنظور الى فرجها الداخل)  
اذا رآه (من امرأة أو ماء) لان  
المرقى مثاله (بالانعكاس) لاهو  
(هذا اذا كانت حية مشتبهة)  
ولو ماضيا (أما غيرها) يعنى  
الميتة وصغيرة لم تثبت (فلا) ثبت  
الحرمه بها أصلا كوطئ دبر مطلقا  
وكما لو أفضاها لعدم ييقن كونه  
في الفرج ما لم تحيل منه بلافق  
بين زنا ونكاح (فلو تزوج صغيرة  
لا تثبت) حتى قد دخل بها فطلقها  
وانقضت عدتها وتزوجت باخر  
جاز) للاول (التزوج بينها) لعدم  
الاشتهاء وكذا اشترط الشهوة  
في الذكرا فلو جامع غير مراهق  
زوجة أبيه لم تحرم فتح

لعل في بعض نسخ المتن جازله  
الستروج كما يدل له كتابة المحنى  
ويكون قول الشارح للاول  
تفسير القول المتى له فليحذر قاله  
نصر

الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لا تثبت الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار النسن الا في حد المشتبه أعني تسع سنين قال في النهر وأقول التعديل بعدم الاشتباه يفيد ان من لا يشتهي لا تثبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عا من هذا بل لا بد أن يكون مراهما ثم رأيت في الخانية قال المصنف الذي يجامع مثله كالبالغ قالوا وهو أن يجامع ويشتهي وتستحي النساء من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراهما لا ابن تسع ويدل عليه ما في الفتح مس المراهق كالبالغ وفي البرازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لم يسبهوة تثبت حرمة المصاهرة اهـ وبه يظهر أن ما عراه الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده فحصل من هذا انه لا بد في كل منهما من سن المراهقة وأقله لا تثنى تسع ولذلك كراشعشر لأن ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرحوا به في باب بلوغ الغلام وهذا يوافق ما مر من ان العلة هي الوطئ الذي يكون سببا للولد والمس الذي يكون سببا لهذا الوطئ ولا يخفى ان غير المراهق منهما لا يتأتى منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من التحريم وقوله بين اللبس والنظر صوابه في اللبس والنظر وعبارة الفتح والفرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو مكرها أو مخطئا الخ أعاده ح قال الرضوي واذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجامع بالاولى (قوله فلا يقط الخ) تفريع على الخطأ ط (قوله أو يدها ابنه) أي المراهق كما علم مما مر وأما تقيد الفتح بكونه ابنه من غيرها يقال في النهر لعلم ما اذا كان ابنه منها بالاولى ولا بد من التقيد بالشهوة أو ازديادها في الموضوعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الذخيرة واذا قبلها أو لمسه أو نظرا في فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة ذكر الصدر الشهيد انه في القبلة يفتي بالحرمة ما لم يبين انه بلا شهوة وفي المس والنظر لا لا ان يبين انه بلا شهوة لأن الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر وفي يوع العيون خلاف هذا اذا اشترى جارية على انه بالخيار وقبلها أو نظرا في فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة وأراد ردّها صادق ولو كانت مباشرة لا يصدق ومنهم من فصل في القبلة فتدل ان كانت على الفم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس أو الذقن أو الخد فلا الا اذا تبين انه بلا شهوة وكان الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة مطلقا ويقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهره اطلاق يوع العيون يدل على انه يصدق في القبلة على الفم أو غيره وفي البقاع اذا انكر الشهوة في المس يصدق الآن يقوم اليها منتشرا فيعاقبها وكذا قال في المجرد وانتشاره دليل شهوته اهـ (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره للحدادي خلاف هذا فانه قال لو مس أو قبل وقال لم اشتد صدق الا اذا كان المس على الفرج والتقبيل في الفم اهـ وهذا هو الموافق لما سبقه الشارح عن الحدادي ولما نقله عنه في البحر فاقلا ورجحه في فتح القدير وألحق الخد بالفم اهـ وقال في الفيض ولو قام اليها وعاقبها منتشرا أو قبلها أو قال لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم ينتشر آتاه وقال كان عن غير شهوة يصدق وقبل لا يصدق لو قبلها على الفم وبه يفتي اهـ فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل وأما تصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغیره نعم قال القهستاني وفي القبلة يفتي بها أي بالحرمة ما لم يبين انه بلا شهوة ويستوى أن يقبل الفم أو الذقن أو الخد أو الرأس وقبل ان قبل الفم يفتي بها وان ادعى أنه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبتت الشهوة اهـ وظاهره ترجيح الاطلاق في التقبيل لكن علت التصريح بترجيح التفصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي يفتي بالحرمة اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة الا اذا ظهر عدمها بقرينة الحال وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهيد ومخالف لما نقلناه عن الجوهره ورجحه في الفتح وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم ما لم تعلم الشهوة أي بان قبلها منتشرا أو على الفم فيوافق ما نقلناه عن الفيض ولما سألني أيضا وحينئذ فلا فرق بين التقبيل والمس (قوله ولو على الفم) مما لفت على المنق لا على النقي والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها أما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اهـ ح (قوله كما فهمه في الذخيرة) أي فهمه من عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في يوع العيون الى آخر ما مر وأنت خير بيان كلام المصنف معنى على أن الأصل في القبلة الشهوة وانه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل (قوله وكذا القرص والعص بشهوة) ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في المعاقبة لأن المقصود تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلما معنى للتقيد اهـ ح (قوله ولولا جنية) أي لا فرق بين أن

ولا فرق فيما ذكر (بين اللبس والنظر بشهوة بين عدمه ونسيان) وخطأ وأكره فلا يقط زوجته أو يفتلته هي لجماعها فست يده بنتها المشتبه أو يده ابنه حرمت الام أبدا فتح (قبل أم امرأته) في أي موضع كان على الصحيح جوهره (حرمت) عليه (امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة) ولو على الفم كما فهمه في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (ما لم تعلم الشهوة) لأن الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس (والمعاقبة كالتقبيل) وكذا القرص والعص بشهوة ولولا جنية

تكون زوجة أو أجنبية أما الأجنبية فصورتها ظاهرة وأما الزوجة فكما اذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها أو قبلها أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك ح وخص البنت لان الام تحرم بمجرد العقد (قوله وتكنى الشهوة من أحدهما) هذا انما يظهر في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الاخرام لا اه ط وهكذا بحث الخير الرملي أخذ من ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشتراكهما في لذة المس كالمشتركين في لذة الجماع بخلاف النظر (قوله كالغ) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطئ أو المس أو النظر ولو تم المقابلات بأن قال كالغ عاقل صاح لكن أولى ط وفي الفتح لومس المراهق وأقر أنه بشهوة ثبت الحرمة عليه (قوله بزانية) لم أرفها الا المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيتهما في حاوي الزاهدي (قوله تحرم الام) كذا يوجد في بعض النسخ وفي عامتها بدون الام فهو من باب الحذف والابصال كما قال ح وعبرة القنينة هكذا قبل المجنون ام امرأته بشهوة أو السكران بنته تحرم اه أي تحرم امرأته (قوله وبجرمة المصاهرة الخ) قال في الذخيرة ذكر محمد في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئ الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتهبه عليه أو لم يشتهبه عليه اه (قوله الا بعد الممارسة) أي وان مضى عليها سمنون كما في البرازية وعبرة الحاوي الا بعد تفريق القاضى أو بعد الممارسة اه وقد علمت ان النكاح لا يرتفع بل يفسد وقد صرحوا في النكاح الفاسد بأن الممارسة لا تحقق الا بالقول ان كانت مدخولا بها كثر كذا أو خلعت سبيلك وأما غير المدخول بها فقبله تكون بالقول وبالترك على قصد عدم العود اليه أو قبل لا تكون الا بالقول فيهما حتى لو تركها ومضى على عدتها سمنون لم يكن لها أن تترجح باخرفافهم (قوله والوطئ بها الخ) أي الوطئ الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمشاركة لا يكون زنا قال في الحاوي والوطئ فيها لا يكون زنا لانه مختلف فيه وعليه مهر المثل بوصفها بعد الحرمة ولا حد عليه وثبت النسب اه (قوله وفي الخانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أبيها) كنى به عن المس والاعتداء بالدخول بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشبهة به يفتي) كذا في البحر عن الخانية ثم قال فأفاد انه لا فرق بين أن تكون سميئة أو لا ولذا قال في المعراج بنت خمس لا تكون مشبهة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مشبهة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ والاصح انها لا تنبت الحرمة اه (قوله وان ادعت الشهوة في تقييله) أي ادعت الزوجة انه قبل أحد اصولها أو فروعها بشهوة أو ان أحد اصولها أو فروعها قبله بشهوة فيوم مصدر مضاف الى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقييلها ابنه فان كانت اضافته الى المفعول فابنه فاعل والانساب ينظم الكلام اضافة الاول لفاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنه كما أفاده ح (قوله فهو مصدق) لانه ينكر بثبوت الحرمة والقول للمسكر وهذا ذكره في الذخيرة في المس لافي التقييل كما فعل الشارح فانه مخالف لما مشى عليه المصنف أو لامن انه في التقييل يفتي بالحرمة ما لم يظهر عدم الشهوة وقدم مناعن الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فهاهنا مبني على ما في يروع العيون (قوله آله) بالرفع فاعل منتظرا ط (قوله أو يركب معها) أي على دابة بخلاف ما اذا ركبت على ظهره وعبر المباح حيث يصدق في انه لا عن شهوة بزانية (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر وانكر الشهوة صدق بلا خلاف وفي المباشرة لا يصدق بلا خلاف فيما أعلم وفي التقييل اختلف فيه قيل لا يصدق لانه لا يكون الاعن شهوة غالب فلا يقبل الا أن يظهر خلافه بالانتشار ونحوه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجهة والحد فيصدق أو على القدم فلا والارجح هذا الا أن الحد يترامى الحاقه بالقدم اه وقوله الا أن يظهر الخ حقه أن يذ كر بعد قوله وقيل يقبل كما لا يخفى ولم يذ كر المس وقد مناعن الذخيرة أن الاصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فصدق اذا انكر الشهوة الا أن يقوم اليها منتشرا أي لان الانتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على الفرج كما مر عن الحدادي لانه دليل الشهوة غالب وما ذكره في الفتح بحثنا من الحاق تقييل الحد بالقدم أي بخلاف الرأس والجهة غير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الامام ظهير الدين فان ذلك لم يفصل فافهم (قوله ولا يصدق انه كذب الخ) أي عند القاضى اما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا اذا أقر بجماع امها قبل التزوج لا يصدق في حقها فيجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لوقبله بحر (قوله

وتكنى الشهوة من أحدهما ومراهق  
ومجنون وسكران كبالغ برزانية  
وفي القنينة قبل السكران بنته  
تحرم الام وبجرمة المصاهرة  
لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها  
التزوج باخرا لا بعد الممارسة  
وانقضاء العدة والوطئ بها  
لا يكون زنا وفي الخانية ان النظر  
الى فرج ابنته بشهوة يوجب  
حرمة امرأته وكذا لو فزعت  
فدخلت فراش أبيها عريانة  
فاتشر لها أو بها تحرم عليه أمها  
(وبنت) سنها (دون تسع ليست  
بمشبهة) به يفتي (وان ادعت  
الشهوة) في تقييله أو تقييلها ابنه  
وانكرها الرجل فهو مصدق  
لاهي (الأن يقوم اليها منتشرا)  
آله (فيما يقبها) لقرينة كذبه  
(أو يأخذ ثديا أو يركب معها)  
أو يمسها على الفرج أو يقبلها  
على القدم قاله الحدادي وفي الفتح  
يترامى الحاق الحدادين بالقدم وفي  
الخلاصة قيل له ما فعلت بأمر امرأتك  
فقال جامعها سبت الحرمة ولا يصدق  
انه كذب ولو هازلا (وتقبل  
الشهادة على الاقرار بالمس  
والتقييل عن شهوة وكذا) تقبل  
(على نفس المس والتقييل)  
والنظر الى ذكره أو فرجها (عن  
شهوة في المختار)

تجنيس) كذا عزاه اليه في البحر والذاريته فيه أيضا ونص عبارته المختارانه تقبل اليه أشار محمد في الجامع  
واليه ذهب نفع الاسلام على الزدوى لان الشهوة مما يوقف عليه يتحرك العضو من يتحرك عضوه أو بانازا آخر  
من لا يتحرك عضوه اه فماد كره من التعليل من كلام التجنيس أيضا وبه ظهر أن ما في النهر من عزوه الى التجنيس  
أن المختار عدم القبول سبق قلم (قوله بين المحارم) الاولى حذفه لان قول المصنف بين امرأتين يغني عنه  
ولتلايتوهم اختصاص الثاني بالجمع وطنا بلاك يمين ولا يصح اعرابه بدلا منه بدل مفصل من مجمل لان الشارح  
ذكره عاملا يخصه وهو قوله وحرم الجمع فافهم وأراد بالمحارم ما يشمل النسب والرضاع فلو كان له زوجتان  
رضيعتان ارضعتها اجنبية فسد نكاحهما كما في البحر (قوله أي عقد صحيحا) الانسب حذف قوله صحيحا  
كما فعل في البحر والنهر ولذا قال ح لا اثر له هذا القيد فيما اذا تزوجهما في عقد واحد فانه لا يكون صحيحا قطعا  
ولا فيما اذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الاولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعانم له غرة  
فيما اذا تزوج الاولى فاسدا فان له حينئذ ان يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما نكاحا ونكاح الاولى  
وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع في عباراتهم اه (قوله وعدة) معطوف على نكاحا منصوب مثله  
على التمييز (قوله ولومن طلاق بائن) شمل العدة من الرجعي أو من اعتاق ام ولد خلا فالحما أو من تفرق  
بعد نكاح فاسد وأشار الى ان من طلق الاربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عدته فان انقضت عدة  
الكل معا جاز له تزوج اربع وان واحدة فواحدة بحر (فرع) ماتت امرأته له التزوج باختها بعد يوم من موتها  
كما في الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدر الاسلام والمحيط السرخسي والبحر والتاريخانية وغيرها من  
الكتب المعتمدة وأما ما عزي الى التسف من وجوب العدة فلا يعتمد عليه وتعامه في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية  
(قوله بلاك يمين) متعلق بوطئ واحتراز بالجمع وطأ عن الجمع ملكا من غير وطئ فانه جائز كما في البحر ط (قوله  
بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحا وعدة ووطأ بلاك يمين ط أي في عبارة المصنف أما على عبارة الشارح  
فهو متعلق بالآخر (قوله ايتم ما فرضت الخ) أي أية واحدة منها فرضت ذكر الم يحل للآخرى كالجمع بين  
المرأة وعمتها وأختها والجمع بين الأم والبنات نسبا أو رضاعا والجمع بين عمتين أو خلتين كأن يتزوج كل من رجلين  
أم لا خرفيولد لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمة الاخرى أو يتزوج كل منهما بنت الاخرى ويولد لهما  
بنتان فكل من البنتين خالة الاخرى كما في البحر (قوله أبدا) قيد به تبعه للبحر وغيره لاخراج ما لو تزوج أمة ثم  
سيدتها فانه يجوز لانه اذا فرضت الامه ذكر الا يصح له ايراد العقد على سيدته ولو فرضت السيدة ذكر الا يحل له  
ايراد العقد على امته الا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة من الجانبين موقفة الى زوال ملك البين  
فاذا زال فأيتم ما فرضت ذكر اصح ايراد العقد منه على الاخرى فلذا اجاز الجمع بينهما واحتج الى اخراج هذه  
الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أية فرضت  
ذكر الم يحل للآخرى عدم حل ايراد العقد ما لو اريد به عدم حل الوطئ لا يحتاج في اخراجها الى قيد الابدية  
لانها خارجة بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الم يحل له وطئ امته أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على  
عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم  
وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وتلقاه الصدر الاول بالتبول من العجاجة والتابعين ورواه الجمهور  
الغفير منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصلى مخصوصا لعموم قوله  
تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم مع أن العموم المذكور مخصوص بالمسركة والمجوسية وبشأنه من الرضاة  
فلو كان من أخبار الاحاد جاز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهورا والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة  
لان الحديث موقعه النسخ لا التخصيص لان لا تنكحوا المشركات ناسخ لعموم وأحل لكم اذ لو تقدم لازم نسخه  
بالاية فلزم حل المشركات وهو منتف أو تكرر النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة انه يكون السابق حرمة  
المشركات ثم ينسخ بالعام وهو حل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير ناسخ آخر لان الثابت الان الحرمة فتع  
وبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وليست بمعلومة (تنبيه) ما ذكره من الدليل  
لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بين حرمة لا فضاءه الى قطع الرحم لوقوع  
التشاجر عادة بين الضرتين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم

تجنيس لان الشهوة مما يوقف عليها  
في الجلبه بالتشار أو آثار (و) حرم  
(الجمع) بين المحارم (نكاحا) أي عقد  
صحيحا (وعدة ولومن طلاق بائن  
(و) حرم الجمع (وطنا بلاك يمين  
بين امرأتين أيتم ما فرضت ذكر  
لم يحل للآخرى) أبد الحديث  
مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو  
مشهور يصلح مخصوصا للنكاح  
(بجاز الجمع بين امرأة وبنت  
زوجها) أو امرأة ابنتها

فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم وتماه في الفتح (تمة) عن هذا أجاب الرمي الشافعي عن الجمع بين الاختين في الجنة بأنه لا مانع منه لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه وعله التباغض وقطعية الرحم مستفظة في الجنة الا الام والبنت اه أي لعلة الجزئية فيهما وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو الاختين (قوله أوامة ثم سيدتها) الاولى عدم ذكر هذه الصورة لما علمت من ان اخرجهما من القاعدة بقيد الابدية مبنى على ان المراد من عدم الحل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كما قررناه فينا في قوله الا في لم يحرم ولو اريد بعدم الحل عدم حل الوطى صح قوله لم يحرم لكنه يستغنى عن قيد الابدية ولعله أشار الى أن جواز الجمع بينهما ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح وأشار به الى انه لو تزوجهما في عقدة لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجهما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه أول الفصل (قوله لم يحرم) أي التزوج في الصور الثلاث لأن الذكر المفروض في الاولى يصير مترجعا بانبثاق الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير مترجعا امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير واطنا لامة (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج أو أم الزوج أو الامة ذكر بحيث تحرم الأخرى لأنه في الاولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة أي وفي الثانية يصير أب الزوج فلا تحل له امرأة ابنة وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحل له سديته (قوله وان تزوج الخ) قيد بالتزوج لأنه لو اشترى اخت امه الموطوءة جاز له وطئ الاولى وليس له وطئ الثانية ما لم يحرم الاولى على نفسه ولو ودها ثم لم يحل له وطئ واحدة منهما حتى يحرم الأخرى ويحرم النكاح صحيحا لأنه لو كان فاسدا لا تحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالمنكوحه لوجود الجمع حقيقة واطلق في الاخت المترجعة فشمحل الحرية والامة واطلق في الامة فشمحل أم الولد وقيد بكونها موطوءة لأن بدونه يجوز له وطئ المنكوحه كما يأتي لأن المرقوقة ليست بموطوءة حكما فلم يصير جامعا بينهما واطنا لا حقيقة ولا حكما وأشار الى انه لو لم يدخل بالمنكوحه حتى اشترى اختها لابطأ المشتراة لأن المنكوحه موطوءة حكما كذا أفاده في البحر وأراد باخت الامة من ليس بينهما جرية احتراز عن أمها أو بنتها لأن وطئ احدهما يحرم الأخرى أبدا (قوله حتى يحرم) أي على نفسه كما وقع في عبارتهم والتبادر منه انه بالنظم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كوت احدهما أو ردتها لصول المقصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك منطوقا ولكنه غير لازم لما علمت فافهم (قوله حل استمتاع) من اضافة الصفة الى الموصوف أي يحرم الاستمتاع بالحلال أفاده ط أو الاضافة يساويه أي يحرم شيئا حلالا هو استمتاع أفاده الرحتى وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكاف كالاستمتاع فلا يصح وصف أحدهما بالآخر فافهم (قوله بسبب ما) فتحريم المنكوحه بالطلاق والخلع والردة مع انتفاء العدة قهسا في والملوكة يبيعها كالأوبعضا واعتاقها كذلك وهبتهما مع التسليم وكأيتها وتزوجها بشكاح صحيح بخلاف الفاسد اذا دخل بها الزوج فانها لوجوب العدة عليها منه تحرم على المالك فتحل له حينئذ المنكوحه ولا يؤثر الاحرام والحيض والنفاس والصوم والرهن والاجارة والتدبير لأن فرجها لا يحرم بهذه الاسباب بحر قال في النهرو لم أرفق كلامهم ما لو باعها بيعا فاسدا أو وهبها كذلك وقبض والظاهر انه يحل وطئ المنكوحه اه أي لأن المبيع فاسد ايمالك بالنقض وكذا الموهوب فاسد اعلى المفق به خلافا لما صححه في العمادية كما سيأتي في بابيه ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في البحر فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج سواء كان يفسخ أو بشراء جديد لم يحل وطئ واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كما كان أولا (قوله لأن للعقد حكم الوطئ) أورد عليه انه لو كان كذلك يجب أن لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية والارم أن يصير جامعا بينهما واطنا حكما لأن الوطئ السابق قائم حكما أيضا بدليل انه لو أراد بيعها يستحب له استبرأؤها وهذا اللازم باطل فيلزم بطلان ملزومه وهو صحة العقد وأجاب عنه في الفتح بأنه لازم مفارق لأن يده ازالته فلا يضر بالصحة (قوله ولو لم يكن الخ) محترز قوله قد واطنا ح (قوله له وطئ المنكوحه) فان وطئ المنكوحه حرمت المملوكة حتى يفارق المنكوحه كذا في الاختيار (قوله ودواعي الوطئ كالوطئ) حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج اختها لا تحل له واحدة منهما حتى يحرم الأخرى رحتى (قوله أو من معناه) هو كل امرأتين أيتهما فرضت ذكر الم تحل للأخرى ح ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعتهما من المحارم ط (قوله ونسئ الاول)

أو أمه ثم سيدتها لأنه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن أو السيدة ذكرا لم يحرم بخلاف عكسه (وان تزوج بشكاح صحيح (أخت أمة) قد (وطئها صح) النكاح لكن لا بطأ واحدة منهما حتى يحرم حل استمتاع (احدهما عليه) بسبب ما لأن للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشرقى مغربية ثبت نسب أولادها منه لنبوت الوطئ حكما ولو لم يكن وطئ الامة له وطئ المنكوحه ودواعي الوطئ كالوطئ ابن كمال (وان تزوجهما معا) أي الاختين أو من معناه (أو بعقدتين ونسئ) النكاح (الاول)



فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطئ الاولى الآن بطل الثانية فتصرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية  
كما لو وطئ اخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن البحر وقال في شرح  
درر الجوارقيد بالنسيان اذ الزوج لو عين احدهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان انها سابقة قضى بنكاحها  
لتصادقهما وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحدهما ثم بين ان الاخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة  
لا تعارض الصريح اه ومثله في الشرع بلالية عن شرح المجمع (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) يعني  
يفترض عليه أن يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي ان يعلم أن يفرق بينه وبينهما دفعاً للمعصية بحج  
لكن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري ايتهما أسبق فانه يؤمر الزوج  
بالبيان فان بين فعلي ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينه وبينهما اه ح قلت لامنافة بينهما لان  
بيان الزوج مبنى على علمه بالامتناع لما ذكرناه عن شرح الدرر واقوله لا يتحرى تأمل وفي التهر وينبغي أن يكون  
معنى التفريق من الزوج أنه يطلقهما ولم أراه اه (قوله ويكون طلاقاً) أي تفريق القاضي المذكور وظاهر  
كلام الفتح انه بحث منه فانه قال والظاهر انه طلاق حتى ينقض من طلاق كل منهما طلاقاً ولو تزوجها بعد ذلك  
وأقره في البحر والنهر ويؤيده ان الزيلعي عبر عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاتفاقى في غاية البيان  
وتفريق القاضي كالتطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يتزوج أيتهما شاء للمال  
وان بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج  
التي لم تنقض عدتها دون الاخرى كيلا يصير جامعاً وان وقع بعد الدخول باحدهما فله أن يتزوجها في الحال  
دون الاخرى فان عدتها تنقض من تزوج اختها اه (قوله يعني في مسألة النسيان) تفيد لقوله ويكون طلاقاً  
ولقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفريق في الباطل لا يكون طلاقاً فانهم (قوله اذ الحكم الخ) بيان  
للفرق بين المسئلتين وذلك ان في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما للجهل  
والتي صح نكاحها يجب لهما نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت وجب لهما ما في مسألة تزوجهما  
معاً عقد واحد فالباصل نكاح كل منهما ينفى فاذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان  
دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة بحر قال  
وقيد بطلانهم في المحيط بأن لا تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير وعدته فان كانت كذلك صح نكاح  
القارعة لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأته زوجين في عقد واحد أو أحدهما متزوج باربع نسوة فانها  
تكون زوجة للآخر لانه لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا تحل لاحدهما اه (قوله وهذا) أي  
وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين قدر اوجنسا) كما اذا كان كل منهما ألف  
درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى المهرين بتأويل المذكور ح (قوله وادعى كل منهما  
انها الاولى) أما اذا قال لا ندرى أي النكاحين أول لا يقضى لهما بشئ لان المقضى له مجهول وهو مجمع صحة  
القضاء كما قال لرجلين لاحدهما على ألف لا يقضى لاحدهما بشئ الا أن يصطلح بان يتفقا على أخذ نصف المهر  
فيقضى لهما به وهذا القصد أي دعوى كل منهما زاده أبو جعفر الهندواني وظاهر الهداية تضعيفه لكنه حسن  
بحر ونماه فيه (قوله ولا بينة لهما) مثله ما لو كان لكل منهما بينة على السابق كما في الفتح وغيره أي  
لنكاحهما قال ح فلوأقامت احدهما البينة على السابق فنكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظراً لما قد منا  
في قوله ونسب الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله متساويين قدر اوجنسا وهو صادق  
باختلافهما قدر فقط كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفين منها ووجنسا فقط  
كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألف درهم من الذهب وقدر اوجنسا كأن  
يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علما الخ)  
اعلم ان هذا التفصيل مأخوذ من الدرر واعتضه محشوه بأنه لم يوجد لغيره والذي وجد في أكثر الكتب  
ان المسمى لهما ان كان مختلفاً يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها أنه يقضى  
لها بما لا يقل من نصيب المهرين المسميين فلو كان مهر احدهما مائة درهم والاخرى ثمانين يقضى على القول  
الاول الاول بخمسة وعشرين درهماً والثانية بعشرين وعلى الثاني بنصف أقل المهرين المسميين وهو أربعون

فرق) انماضى (بينه وبينهما) ويكون  
طلاقاً ولهما نصف المهر) يعني  
في مسألة النسيان اذ الحكم في  
تزوجهما معا البطلان وعدم  
وجوب المهر الا بالوطئ كما في عامة  
الكتب فتنبه وهذا (ان كان  
مهرهما متساويين) قدر اوجنسا  
(وهو مسمى في العقد وكانت  
الفرقة قبل الدخول) وادعى كل  
منهما انها الاولى ولا بينة لهما  
فان اختلف مهرهما فان علما  
فلكل ربع مهرها والا فلكل  
نصف أقل المسميين

ثم ينصف بينهما فيكون لكل منهما عشرة درهما كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه الشيخ اسماعيل أن الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكفاية معللاً بأن فيه يقينا والظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر أراد أن يوفق بين القولين بأن الأقل فيما إذا كان مسمى لكل واحدة منهما بعينه معلوما كالخمسائة لفاطمة والالف لراهدة والثاني فيما إذا لم يكن معلوما كذلك بأن يعلم أنه سمي لواحدة منهما خمسمائة وللأخرى ألف إلا أنه نسي تعيين كل منهما لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي انحصاره في ذلك ولذا قبل لو حمل على اختلاف الرواية كان أولى إذا تقرر ذلك علمت أن قول الشارح تبعاً للدرر والأقل لكل نصف أقل المسمين غير صحيح كما نبه عليه في الشربة لالية وغيرها لاقتضائه أن تأخذ مهرها كاملاً مع أن الواجب عليه نصف مهر فالصواب ما في بعض نسخ الشرح وهو أن النصف أقل المسمين لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد علمت ما فيه (قوله وان لم يكن مسمى) أي وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة وإذا سمي لأحدهما دون الأخرى فلن لهما المسمى أخذ بربعه والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة ح ومثله في شرح الشيخ اسماعيل (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح فلو كان التقريب بعد الدخول وجب لكل منهما مهرها كاملاً وفي النكاح الفاسد يقضى بمهر كامل وعقر كامل ويجب جملته على ما إذا اتحد المسمى لهما قدر أو جنساً أما إذا اختلفا فيتعذر إيجاب عقر أحدهما أولى بجعلها ذات العقر من الأخرى لأنه فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد هذا مع أن الفاسد ليس حكم الوطئ فيه إذا سمي فيه العقر بل الأقل من المسمى ومهر المثل اه ومثله في الجرسوى قوله مع أن الفاسد الخ والظاهر أن صاحب الفتح عبر أولاً بأنه يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر تبعاً لما وقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطئ هو الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أنه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة اه ولا يخفى أن الوطئ في النكاح الفاسد وطئ بشبهة وقد صرح في الكفر وغيره بأن الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أن اقتصار الجرح على التعبير بالعقر صحيح فافهم والحاصل أنك قد علمت أن أحد النكاحين في مسألة التسميان صحيح والاخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقرى الأقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصور أربع لأنه إما أن يتحد المسمى لهما أو يختلف وعلى كل إما أن يتحد مهر مثلهما أيضاً ويختلف فإن اتحد المسميان والمهران فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهرها كاملاً وإما إذا اتحد المسميان واختلف المهران كأن سمي لهند مائة ومهر مثلهما تسعون ولاختها دعد مائة أيضاً ومهر مثلهما ثمانون فالواجب لذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة ولذات الفاسد العقر وهو متردد هنا بين التسعين والثمانين ويتعذر إيجاب أحدهما إذ ليست أحدهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قيد المحشى قول الفتح ويجب جملته أي حمل وجوب المهر كاملاً لكل منهما على ما إذا اتحد المسمى لهما بما إذا اتحد مهر مثلهما أيضاً أو ما قول الفتح وأما إذا اختلفا أي التسميان فيتعذر إيجاب العقر في إطلاقه نظر لأنه ظاهر فيما إذا اختلف المهران أيضاً كأن سمي لهند مائة ومهر مثلهما ثمانون ولدعد تسعين ومهر مثلهما تسعون مثلاً فهنا تعذر إيجاب العقر وتعذر أيضاً إيجاب المسمى لأن أحدهما ليست بأولى من الأخرى بكونها ذات النكاح الصحيح أو ذات النكاح الفاسد حتى نوجب لهما أحد المسمين بعينه وأحد العقرين بعينه لاختلف كل منهما وأما إذا اختلف المسميان واتحد المهران كأن سمي لهند مائة ولدعد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا يتعذر إيجاب العقر لأنه ثمانون على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هنذا أو دعداً بل يتعذر إيجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفتح الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر أنه عند تعذر إيجاب العقر يجب لكل الأقل من المسمى ومهر مثلهما قلت وفيه نظر لأن ذلك تنقيص لحقهما وترتب لبعض المتيقن إذ لا شك أن فيهما ذات نكاح صحيح ولهما المسمى كاملاً ولا سيما إذا اتحد المسميان على أنه لم يعلم منه حكم ما إذا لم يتعذر إيجاب العقر بل الذي يظهر ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو أنه حيث جهل ذات الصحيح منهما وذات الفاسد وكان لأحدهما المسمى وللأخرى العقران يأخذ المتيقن ويقسمائهما بينهما في الصور الأربع فإذا اتحد كل من المسمين والمهرين يعطيان أحد المسمين وأحد المهرين وإذا اتحد الأولان فقط يعطيان أحد المسمين وأقل المهرين وإذا اختلف

(وان لم يكن مسمى فالواجب

متعة واحدة لهما) بدل نصف

المهر (وان كانت الفرقة

بعد الدخول وجب لكل

واحدة مهر كامل) لتقرر

بالدخول

الاولان فقط يعطيان أقل المسمين وأحد المهرين وإذا اختلف الاولان والاخيران يعطيان أقل المسمين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة) يعني أن المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الأقل من مهر المثل والمسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وان كانت متأخرة لا يجب لها شيء فينصف النصف اهـ ح قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من الشر بلائية ويجب تقييده بما اذا دخل بأحدهما مع اقراره بأنه لا يعلم أيهما سبق نكاحاً ما لو دخل بأحدهما على وجه البيان فإنه يقضى بنكاحها كما قد مناه عن شرح درر البحار وغيره وحينئذ فيجب لها جميع المسمى لها ويفرق بينه وبين الأخرى ولا شيء لها لانه ظهر انها المتأخرة فيكون نكاحها باطلاً وقد مر أن الباطل لا يجب فيه المهر الا بالدخول (قوله وكذا الخ) الاحسن قول الزيلعي وكل ما ذكرنا من الاحكام بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولو ملك بعضها وكذا المرأة لو لم تملك سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهره وكذا اذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه فسد النكاح وأما المأذون والمذبر اذا اشتريازوجته لم يفسد النكاح لانهم لا يملكها بالاعتد وكذا المكاتب لانه لا يملكها بالعتد وانما ثبت له فيأحق الملك وكذا قال أبو حنيفة فيمن اشتري زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على أصله أن خيار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه اهـ (قوله لان المملوكية عليه الخ) للمسألة تسين قال في الفتح لان النكاح ما شرع الاثمرا ثمرات مشتركة في الملك بين المتناكحين منها ما يخص هي بملكه كالنفقة والسكنى والقسم والمنع من العزل الا باذن ومنها ما يختص هو بملكه كوجوب التمكين والقرار في المنزل والتحصن عن غيره ومنها ما يكون للملك في كل منها مشتركا كالاستمتاع بجماعة ومباشرة والولد في حق الاضافة والمملوكية تنافي في المملوكية فقد نافت لازم عقد النكاح ومنافي في اللازم منافع المملوك وبه سقط ما قيل يجوز كونها مملوكة من وجه الرق ماله من جهة النكاح لان الفرض ان لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على الخلوص والرق يمتنع (قوله نعم لو فعله الخ) يشير الى أن المراد بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منها من المنع على وجه يرتب عليه الاثم والامتنع فعل الحرام للثبوت عن أمر موهوم في تزوج السيد أمته والمراد به اني وجود العقد الشرعي المثمر لثرائه كإشهاره ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهره وكذا في الجرح عن المضمرات المراد به في أحكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما اذا تزوجها متزها عن وطئ احرار ما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوفا عليها بعتها وقد حدث الخائف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا تداولتها الايدي اهـ قلت ولا سيما السراري الذي يؤخذ غنمية في زماننا للتسعين بعدم قسمة الغنمية فيبقى فيمن حق أصحاب الخمس وبقية الغنائين وما ذكره الشارح في الجهاد عن المفق أبي السعد من انه في زمانه وقع من السلطان التفضيل العام فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة في حل وطئهن اهـ فهو غير مفيد أما أولافلان التفضيل العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان أخذ الخمس أولا لان فيه ابطال السهام المتدرة كإفص على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير وأما ثانيا فلان تفضيل سلطان زمانه لا يبيح الى زماننا وأما ثالثا فلانه نفي شبهة باعطاء الخمس ومن المعلوم في زماننا ان كل من وصلت يده من العسكر الى شيء يأخذه ولا يعطى خمسة فينبغي أن يكون العقد واجبا اذا علم أنها مأخوذة من الغنمية ولذا قال بعض الشافعية ان وطئ السراري الذي يجلب اليوم من الروم والهند والترك حرام وأما قوله في الاشياء بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ان هذا ورع لا حكم لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا شك اهـ فهذا انما هو في غير ما علم أنها أخذت من الغنمية أما ما علم فيها ذلك فمما ذكرناه لكن قد يقال انه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد من العسكر وأجاز الامام بيعه أما بدون ذلك فتدفع في شرح السير الكبير على ان يبيع الغنم سهمه قبل القسمة باطل كاعتاقه لكن العقد عليه لا يرفع الشبهة لانها اذا كانت غنمية تكون مشتركة بين الغنائين وأصحاب الخمس فلا يصح تزويجها بنفسها بل الرفع للشبهة شرأوها من وكيل بيت المال أو التصديق بها على فقير ثم شرأوها

ومنه يعلم حكم دخوله  
بواحدة (وهذا الحكم فيما جمعهما  
من المحارم) في نكاح (و) حرم  
(نكاح) المولى (أمته و) العبد  
(سيدته) لان المملوكية تنافي  
انما لكية نعم لو فعله المولى احتسابا  
كان حسنا

مطلبه  
في وطئ السراري الذي يؤخذ  
غنمية في زماننا

وفيه ما لا يخفى في عدم عدله الخامسة  
ونحوه من عدم الاحتياط

منه وسأق ان شاء الله تعالى تمام تحرير هذه المسألة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا مأخوذ من الشريعة لابلية  
وقوله ونحوه أي كعدم القسم لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولدها بلا دعوى لكن لا يخفى  
أن الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً قوياً يقع الوطئ حلالاً بلا شبهة  
ولا يلزم من العقد عليها ذلك أن لا يعدها على نفسه خامسة ونحوه بل نقول ينبغى له الاحتياط في ذلك أيضاً  
(قوله وحرم نكاح الوثنية) نسبة الى عبادة الوثن وهو ما له جنة أي صوة انسان من خشب أو حجر  
أو فضة أو جوهر تحت والجمع أو ثنان والصنم صورة بلا جنة هكذا فرق بينهما كثيراً من أهل اللغة  
وقيل لافرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة كذا في البناية نهر وفي الفتح ويدخل في عبدة  
الأوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية  
وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قلت وشمل ذلك الدرور والنصيرية والتمانية  
فلا تحل منا كحتمهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوي وأفاد بحرمه النكاح حرمة الوطئ بملك  
اليمين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم لما في الخائفة وتحمل المجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد (قوله  
مكتوبة) أطلقه فشملى الحربية والذمية والحرة والامة ح عن الجهر (قوله وان كره تنزيها) أي  
سواء كانت ذمية أو حربية فان صاحب الجهر استظهر أن الكراهة في الكتابية الحربية تنزيهية فالذمية أولى  
اه ح قلت علل ذلك في الجهر بأن الحرمة لا بد لها من شيء أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه  
وفيه أن اطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد أنها تحريمية والدليل عند المجتهد على أن التعديل يفيد ذلك  
ففي الفتح ويجوز تزوج الصنم مايات والاولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا للضرورة وتكره الكتابية  
الحربية اجماعاً لا فتاح باب الفتنة من إمكان التعلق المستدعي لمقام معهما في دار الحرب وتعرض الولد  
على الخلق بأخلاق أهل الكفر وعلى الرق بأن تسبى وهي حبي فيولد رقيقاً وان كان مسلماً اه فقوله  
والاولى أن لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحربية وما بعده يفيد كراهة التحريم في الحربية تأمل (قوله  
مؤمنة بنى) تفسير للكتابية لا تقييد ح (قوله مقتر بكتاب) في التمر عن الزبلي واعلم أن من اعتقد  
دنياً سماوياً وله كتاب منزل كصحف ابراهيم وشيث وزبور داود فهو من أهل الكتاب فيجوز منا كحتمهم  
وأكل ذبايحهم (قوله على المذهب) أي خلافاً لما في المستعنى من تقييد الحل بأن لا يعتقدوا ذلك  
ويوافقه ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب اذا اعتقدوا أن المسيح اله  
وأن عزير اله ولا يزوجوا نساءهم قيل وعليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوز الاكل والتزوج  
اه قال في الجهر وحاصله أن المذهب الاطلاق لما ذكره خمس الأئمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني  
حلال مطلقاً سواء قال بثلاث ثلاثة أو لا لا إطلاق الكتاب هنا والدليل ورجحه في فتح القدير بأن التسائل بذلك  
طائفتان من اليهود والنصارى انقضوا الاكلهم مع أن مطلق لفظ التمر اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف  
الى أهل الكتاب وان صح اغتة في طائفة أو طوائف لما عهد من ارادته به من عبد مع الله تعالى غيره من لا يتدى  
اتباع نبى وكتاب الى آخر ما ذكره اه (قوله وفي التهر الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة  
فتقتضى الوجه حل منا كحتمهم لان الحق عدم تكفير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف  
القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بعدم العالم وثنى العلم بالجزئيات على ما صرح به المحققون  
وأقول وكذا القول بالايجاب بالذات وثنى الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه  
وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في رد مذاهبهم بأنه كفر أي يلزم من قولهم بكذا الكفر  
ولا يقتضى ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس بمذهب وأيضا فانهم ما قالوا ذلك الا لشبهة دليل شرعى على  
زعمهم وان أخذنا واقبه ولزمهم المخذور على أنهم ليسوا بأدنى حالا من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب  
ولعل القائل بعدم حل منا كحتمهم يحكم برقتهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم  
انه كفر لا يكون ردة قال في الجهر وينبغي أن من اعتقد مذاهباً يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو  
مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا ظهر أن الرافضى ان كان ممن يعتقد الألوهية في على أو ان جبريل  
غلط في الوحي أو كان ينسب رجبته الصديق أو يقذف السيدة الصديقة فهو كافر لخالفته القواطع المعلومة

(و) حرم نكاح (الوثنية)  
بالاجماع (وصح نكاح كتابية)  
وان كره تنزيها (مؤمنة  
بنى) مرسل (مقتر بكتاب) منزل  
وان اعتقدوا المسح الهما وكذا  
حل ذبيحتهم على المذهب بصر  
وفي التهر يجوز منا كحة المعتزلة  
لانا لانهم كفروا أحد من أهل  
القبلة وان وقع الزام في المباحث

من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا كان يفضل علينا أو يسب أصحابه فإنه مبتدع لا كافراً أو ضحاً في كتابي  
 تنبيه الولاة والحكام على أحكام ثمانية خيرة الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام  
 (تنبيه) قيل لا تجوز مناسكة من يقول أنا مؤمن أن شاء الله تعالى لأنه صك كافر قال في البحر انه يجوز على  
 من يقوله شكاً في إيمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوز المناسكة بيننا وبينهم بلا شبهة اهـ وحقق ذلك  
 في الفتح بأن الشافعية يريدون به إيمان الموافاة كما صرح حوايه وهو الذي يقبض عليه العبد وهو أخبار  
 عن نفسه بفعل في المستقبل أو استصحابه اليه فينتقل به قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن  
 يشاء الله غير أنه عندنا خلاف الأولى لأن تعويد النفس بالجزم في مثله ليس بملكه خير من إدخال أداة التردد  
 في أنه هل يكون مؤمناً عند الموافاة أو لا اهـ (قوله لاعادة كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصائبة  
 المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزوج الصائبات أن كلوا يؤمنون بدين نبي  
 ويقرن بكتاب لأنهم من أهل الكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منا حكمهم لأنهم  
 مشركون والخلاف المنقول فيه يجوز على اشتباه مذهبهم فكل ما أجاب على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبحهم  
 اهـ أي الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بأن لهم كتاباً ولكنهم يعبدون الكواكب كعظيم  
 المسلم الكعبة وير صاحبها القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلو اتفق على  
 تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منع منا حكمهم مقيد بقيد عباد  
 الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منا حكمهم وهو قول بعض المشايخ  
 زعموا أن عباد الكواكب لا يخرجهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم أن كانوا يعبدونها حقيقة  
 فليسوا أهل كتاب وإن كانوا يعبدونها كعظيم المسلمين للكعبة فهم أهل كتاب كذا في المجتبى اهـ فعلى هذا  
 فنقول المصنف لا كتاب لها لا مفهوم له لكن ما مر من حل النصرانية وإن اعتقدت المسيحية الهابوية قول  
 بعض المشايخ كما أقاد في النهر (قوله والمجوسية) نسبة إلى مجوس وهم عبدة النار وعدم جواز  
 نكاحهم ولو جاز لم يمين مجمع عليه عند الأئمة الأربعة خلافاً لآدم بناء على أنه كان لهم كتاب ورفع وغمامه في الفتح  
 (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن تكرار الوثنية ودفع إيهام العطف في المحرمة (قوله ولو بعمر)  
 المناسب لمحرماً باللام لأن النكاح المقدّر في المعطوف عليه لا يتعدى بالباء إلا أن يدعى نفسه معنى التزوج  
 فإنه يتعدى بالباء في لغة قليلة (قوله أو مع طول الحزة) أي مع القدرة على مهرها ونفسها وهو بالفتح  
 في الأصل الفضل ويعتدى بعلى والفتول الحزة متع فيه بحذف الصلة ثم الإضافة إلى المفعول على ما أشار إليه  
 المطرزي فهستاني (قوله الأصل الخ) قد يناقض فيه بالامة المملوكة بعد الحزة فإنه يجوز وطؤها ملكاً  
 ولا يجوز أن ينكح الامة على الحزة ط (قوله تحريم في المحرمة وتنزيهاً في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره  
 في البحر من كلام البدائع ومثله في القهستاني وأيده بقول المبسوط والأولى أن لا يفعل وأما الأول  
 فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتح وهو فهم في غير محله فإنه في الفتح ذكر دليل المسألة لنا وهو ما أخرجه الستة  
 عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وذكر دليل الأئمة  
 الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة إلا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أي بفتح الباء  
 في الأول ونسبها في الثاني مع كسر الهمزة ومن فتحها في الثاني فقد حذف بحسب زاد مسلم ولا يخطب  
 ثم أجاب بترجيح الأول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بحمل الثاني إما على نهي التحريم والنكاح  
 فيه للوطئ أو على نهي الكراهية جمعاً بين الدلائل وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الانكحة  
 لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن أحسان العبادات لما فيه من خطبة وسمرا وادوات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه  
 النفس لطلب الجماع وهذا محمل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم بأمر المكروه لأن المعنى  
 المنوط به الكراهية هو عليه الصلاة والسلام منزه عنه ولا بعد في اختلاف حكم في حقها وحقه لاختلاف المناط  
 فيها وفيه كالوصلانها ناعته وفعله اهـ وحاصله أن لا ينكح إن كان المراد به الوطئ فالنهي للتحريم وهذا قطعي  
 لأشبهه فيه أو العقد فالنهي للكراهية وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهية التحريم والأحرار تجارة المحرم  
 في الاماء فإن فيه أيضاً شغل القلب وتنبيه النفس للجماع وبؤيده قوله وهذا محمل قوله ولا يخطب على أنه قد صرح

(ل) يصح نكاح (عابدة كوكب لا كتاب لها) ولا وطؤها جلياً يمين (والمجوسية والوثنية) هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله (والمحرمة) يصح أو عمرة (ولو بعمر) عطف على كآية قنبله (والامة ولو) كانت (كآية أو مع طول الحزة) الأصل عندنا أن كل وطء يحصل بذلك يمين يحصل بنكاح وما لا فلا (وإن كره) تحريماً في المحرمة وتنزيهاً في الامة (وحزة على أمة

في شرح درر البحار بأن النبي للتزويج والكايسة والصابئة والمحرمات صريح في ذلك  
فإن المسكروه تخريما لا يحل فافهم (قوله لا يصح) أي ولا يجعهما في عقد واحد بل يصح في الجمع  
نكاح الحرة لا الأمة كما صرح به الزيلعي وغيره وما في الأشباه في قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام من أنه  
يبطل فيها ما سبق قلم هذا وحرمه ادخال الأمة على الحرة إذا كان نكاح الحرة صحيحا فلو دخل بالحرة بنكاح  
فاسد لا يمنع نكاح الأمة شر بلائية (فرع) تزويج أمة بلا إذن مولاهما ولم يدخل حتى تزويج حرة ثم أجاز المولى  
لم يجوز لأن الحل انما ثبت عند الإجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير متزوجا أمة على حرة ولو تزويج ابنتها الحرة  
قبل الإجازة جاز لأن النكاح الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها بجر عن المخطأ لمصا (قوله  
ولو لم ولد) مثل المدبرة والمكاتبة كافي البصر (قوله في عدة حرة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرة  
(قوله ولو لم يأن) أشار به إلى خلاف قوله ما يجوز وأتفقوا على المنع في الرجعي (قوله لبقاء الملك)  
أي ملك نكاح الأمة لأن ما لم يخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرة هي الداخلة على الأمة (قوله  
في عقد واحد) أي على التسع ح (قوله لبطلان الخمس) مفاده أنه لو كانت الحرة أربع أصح فيهن وبطل  
في الأما كما في جمع الحرة مع الأمة بعقد واحد يوضحه ما نقله الرضوي عن كافي الحاكم أن أصل ذلك أنه ينظر  
في نكاح الحر أن كان جائزا لو كن وحدهن أجرته وبطلت نكاح الأما وان كان غير جائزا بطلته وأجرت  
نكاح الأما إن كان يجوز ولو كن وحدهن اه قلت وبسبب تفاد منه ما لو كان جله الحر أو الأما لم ترد على  
أربع فانه يجوز في الحر أن يزوج وهو صريح ما ذكرناه أنفا عند قوله لا يصح عكسه (قوله سرية)  
نسبة إلى السر وهو النكاح والتم ضم السين كضم الدال في دهرية نسبة إلى الدهر أو إلى السرور لحصوله  
بها ط (قوله خيف عليه الكفر) لقوله تعالى الأعلى أزواجهن أو ما ذكرت أيمانهم فانهم غير ملومين  
بزازية ومقتضاه أن مثله لو لامه على التزويج على امرأته وما فرق به في الجرم أن في الجمع بين الحر والمرشقة  
بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراري فانه لا قسم بينهما مما لا أثر له مع النص نهر أي لأن النص  
نفي اللوم عن الجهتين وقد يقال إن التبادر من اللوم على التسري هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على  
تزويج أخرى فإن التبادر منه اللوم على ما يطبقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى  
فان خستم أن لا تعدوا فواحدة فهذا وجه ما فرق به في الجبر أخذ من تنصيصهم على اللوم على التسري فقط  
والتحقيق أنه إن أراد اللوم على أصل الفعل بمعنى أنك فعلت أمرا قبيحا فهو كافر في الموضوعين وإن كان بمعنى  
أنك فعلت ما تركه لك أولى لما يلحقك من التعب في النفقة وكثرة العيال وانصرار الزوجة بالتسري أو بالتزويج  
عليها ونحو ذلك فلا كفر في الموضوعين وإن لم يلاحظ شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضوعين أيضا لكن قالوا  
يخشى عليه الكفر في الأول لأن التبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر  
والله تعالى أعلم فافهم (قوله لحديث من رق لامتى) أي رجها رق الله أي أماته وأحسن إليه ط (قوله  
ولو مدبرا) مثله المكاتب وابن أم الولد الذي من غير مولاهما كافي الغاية ط (قوله ويمتنع عليه) أي على  
العبد ولو مكاتب كافي البحر (قوله أصلا) أي وإن أدن له المولى (قوله لانه لا يملك) أي في هذا الباب  
الاطلاق فلا ينافي أنه يملك غيره كالأقارب على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) أي عندهما  
وقال أبو يوسف لا يصح والفتوى على قولهما كافي القهستاني عن المحيط وذكر القمناشي أنها انقضت لهما  
وقبل لهذا ذلك والاول أرجح لأن المانع من الوطئ من جهتها بخلاف الحيض لانه سماوى بجر عن الفتح  
(قوله لا حبلى من غيره الخ) مثل الحبلى من نكاح صحيح أو فاسد أو ووطئ شبهة أو ملك يمين وما لو كان  
الحمل من مسلم أو ذمى أو حربي (قوله لثبوت نسبه) فهي في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط (قوله  
ولو من حربي) المهاجرة والمسيبة وعن أبي حنيفة انه يصح وصحح الزيلعي المنع وهو المعتقد وفي الفتح  
أنه ظاهر المذهب بجر (قوله المتزويج) بكسر القاف أشار به إلى أن ما في الهداية من قوله ولو زوج ام ولده  
وهي حامل منه فالنكاح باطل محمول على ما إذا اقتربه لقوله وهي حامل منه قال في النهر قال في التوشيح فعلى هذا  
ينبغي أنه لو تزوجها بعد العلم قبل اعترافه به أنه يجوز النكاح ويكون نفيا أقول ومن هنا قد علمت أنه لو تزوج  
غير ام ولده وهي حامل يجوز لانه كان نفيا فيما لا يتوقف على الدعوى ففيم يتوقف عليها أولى اه

(لا) يصح (عكسه) ولو أم ولد  
في عدة حرة) ولو لم يأن (وصح  
لورا جمعها) أي الأمة (على حرة)  
لبقاء الملك (ولو تزويج أربع من  
الأما وخمس من الحر أن في عقد)  
واحد (صح نكاح الأما) لبطلان  
الخمس (و) صح (نكاح أربع من  
الحر أن لو الأما فقط للحر) لا أكثر  
(وله التسري بما شاء من الأما)  
فلوله أربع وألف سرية وأراد  
شراء أخرى فلامه رجل خف  
عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته  
أقتل نفسي لا يمنع لانه مشروع  
لكن لو تزوجها بغيرها يوجب حديث  
من رق لامتى رق الله له بزازية  
(ونصفها للعبد) ولو مدبرا (ويمتنع  
عليه غير ذلك) فلا يحل له التسري  
أصلا لانه لا عك إلا الطلاق (و)  
صح نكاح (حبلى من زنا) حبلى  
(من غيره) أي الزنا لثبوت نسبه  
ولو من حربي أو سيدها المقر به  
(وان حرم وطؤها)



(قوله ودواعيه) قال في البحر وحكم الدواعي على قولهما كالوطي كما في النهاية اه قال ح والذي في نفقات  
البحر جواز الدواعي فليحترر اه قلت والذي في النفقات أن زوجة الصغير لو أنفق عليها أبوه ثم ولدت  
وأعترفت أنها حبل من الزنا لا ترد شيئا من النفقة لأن الحبل من الزنا منع الوطي لا يمنع من دواعيه اه  
فيمكن الفرق بأن ما هنا فمن كانت حبل من الزنا ثم تزوجها وما في النفقات في الزوجة إذا حبلت من الزنا  
فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هنا على قولهما لان الضمير في قولهما  
يعود الى أبي حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصحة من أصله فافهم (قوله  
متصل بالمسألة الاولى) الضمير متصل عائدا على قول المصنف وان حرم وطؤها حتى تضع فافهم (قوله  
إذا الشعر ينبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر لأصل نباته ولذا قال في التبيين والكا في لانه يزداد  
سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر اه وهذه حكمته والافالمراد المنع من الوطي لما في الفتح قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماؤه زرع غيره يعني إتيان الحبالى رواء  
أبو داود والترمذي وقال حديث حسن اه شرب ليلسة (قوله اتفقا) أى منهما ومن أبي يوسف  
فالخلاف السابق في غير الزاني كما في الفتح وغيره (قوله والولد) أى ان جاءت بعد النكاح به لسته  
أشهر مختارات النوازل فلو قل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول  
هذا الولد منى ولا يقول من الزنا خانية والظاهر أن هذا من حيث القضاء أما من حيث الديانة فلا يجوز له  
أن يتبعه لأن الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به ولذا أصرح بأنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضا  
وأما يثبت لم يصرح لاحتمال كونه بعقد سابق أو شبهة جلالا للمسلم على الصلاح وكذا أثبته مطلقا  
إذا جاءت به لسته أشهر من النكاح لاحتمال علوقه بعد العقد وان ما قبل العقد كان اتفقا خلا جلا ويحتمل  
في اثبات النسب ما يمكن (قوله ولو تزوج أمته الخ) هذا محترز قوله المقتر به كما أوضحناه قبل (قوله  
ولا يستبرها زوجها) أى لا استحبابا ولا وجوبا عندهما وقال محمد لا أحب ان يطأها قبل أن يستبرها  
لانه أخفيل الشغل بماء المولى فوجب التز به كما في الشراء هداية وقال ابو الليث قوله اقرب الى الاحتياط  
وبه نأخذ بناءة ووفق في النهاية بأن محمدا انما اتى الاستحباب وهما اثباتا للجواز بدونه فلامعارضته واعترضه  
في البحر بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنته في المهر بأنه لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول  
قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت اذا كان الصبي وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفي  
استحبابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم أن المولى لم يستبرها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل  
لوقيل بوجوبه لم يعد بقرينه أنه في الفتح حمل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليله باحتمال الشغل بماء المولى  
فانه يدل على الوجوب وقال فان المتقدمين كثيرا ما يطلقون كرهه في التحريم أو كراهة التحريم وأحب  
في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لانه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التز به كما في الشراء اه  
ومنه في مختارات النوازل (قوله بل سيدها) أى بل يستبرها سيدها وجوبا في الصحيح واليه مال  
المرضى وهذا اذا أرل أن يزوجه وكان يطؤها فلوراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على  
المشتري فيحصل المقصود فلا معنى لا يجلبه على الهائع وفي المشتى عر أبي حنيفة كرهه أن يبيع من كان  
يطؤها حتى يستبرها ذخيرة (قوله وله وطؤها بالاستبراء) أى عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها  
مالم يستبرها هداية والظاهر أن الترجيح المار يأتى هنا أيضا ولذا جزم في النهر هنا بالنسب الا أن يفرق  
بأن ماء الزنا لا اعتبار له في لوطه رها حمل يكون من الزوج لان الفرس له فلا يقال انه يكون ساقيا زرع غيره  
لكن هذا مالم تلده لاقل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولده لاقل لم يصح العقد كما صرحوا به  
أى لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا يرده حتى تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله ففسوخ باية  
فانكحوا الخ) قال في البحر بدليل الحديث أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
ان امرأتى لا تدفع يد لاس فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال انى أحبها وهي جميلة فقال عليه الصلاة  
السلام استمتع بها (قوله تطلق الفاجرة) النجور العيصان كما في المغرب (قوله ولا عليها)  
أى بأن تسيئ عشرة أو تبدل له مالا لينحالها (قوله الا اذا خافا) استثناء منقطع لان التفريق حينئذ  
أن يفرقا

مطلب  
فيما لو تزوج المولى أمته

ودواعيه (حتى تضع) متصل بالمسألة  
الاولى ثلاثين ماؤه زرع غيره اذ  
الشعر ينبت منه (فروع) لونها  
الزاني حل له وطؤها اتفقا والولد  
له ولزومه النفقة ولو تزوج أمته أرام  
ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره  
به جاز وكان نفي دالة نهر عن  
التوشيح (و) صح نكاح (الموطوءة  
جلك) عين ولا يستبرها زوجها  
بل سيدها وجوبا على الصحيح  
ذخيرة (أو) الموطوءة (ربنا)  
أى جاز نكاح من رآها ترقى وله  
وطؤها بالاستبراء وأما قوله تعالى  
الزانية لا يملكها الا زمان  
ففسوخ باية فانكحوا ما طاب لكم  
من النساء وفي آخر حنظلة الخسبي  
لا يجب على الزوج تطلق الفاجرة  
ولا عليها تسريح الفاجرة الا اذا خافا  
أن لا يشمأ حدود الله فلا بأس  
أن يفرقا

مندوب بقرينة قوله فلا بأس ~~بأن~~ <sup>بأن</sup> لا يمكن سبأ في أول الطلاق أنه يستحب لو مؤذية أو تاركة صلاة ويجب لو فات  
الامسالة بالمعروف فالظاهر أنه استعمل لا بأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فان خفت أن لا يقيا حدود  
الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان نفي البأس في معنى نفي الجناح فافهم (قوله في الوهبانية الخ)  
تفريع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنع فان قلت يشكل على ما تقدم ما في شرح النظم  
الوهبانية من أنه لو زنت زوجته لا يبرمها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسبق ماؤه زرع غيره وصريح  
النظام بجرمة وطئها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول محمد فانه انما يقول بالاستحباب قلت  
ما ذكره في شرح النظم ذكره في التنف وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغيرة لما بذلك ودخل بها  
لا تجب العدة عليها حتى لا يجرم على الزوج وطؤها وبه يفتى لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها نعم لو وطئها  
بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويمكن حمل ما في التنف على هذا اه (قوله والمنعومة  
الى محترمة) بالتشديد كان تزوج امرأتين في عقد واحد احدا محلا والاخرى غير محلا لكونها محرما  
أو ذات زوج أو مشركة لان المبطل في احدهما فيقتدر بقدره بخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد وباعهما صنفة  
واحدة حيث يبطل البيع في الكل لما أنه يبطل بالشرط الفاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسمى  
كله لها) أي للمعلقة عند الامام نظرا الى أن ضم المحترمة في عقد النكاح لغو كضم الجدار لعدم الحلية  
والانقسام من حكم المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحد بوطئ المحترمة لان سقوطه من حكم صورة  
العقد لان حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد منافيا لقوله بسقوط الحد  
لوجود صورة العقد كما توهم وعندهما يقسم على مهر مثلها وتماه في البحر (قوله فلها مهر المثل) أي  
بالغا ما بلغ كافي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قولهما كما في التبيين  
وانما وجب بالغا ما بلغ على ما في المبسوط لانها لم تدخل في العقد كما قدمناه عن البحر فلا اعتبار للتسمية أصلا  
فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج اخنتين في عقدة واحدة ودخل بهما حيث أوجبتم لكل منهما الاقل  
من مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحدة منهما محلا لاراد العقد عليهما وانما الممتنع الجمع بينهما فلذلك قلنا  
بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المحترمة ليست محلا أصلا والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح  
متعة ومؤقت) قال في التتبع قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج  
وفي المتعة اتمتع أو استمتع اه يعني ما اشتمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة  
وتعيين المدة وفي المؤقت الشهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل لهم على تعيين كون المتعة الذي ابيع ثم حرم  
هو ما اجمع فيه مادة م ت ع للقطع من الاثنا رب أنه كان أدن لهم في المتعة وليس معناه أن من باشر هذا  
يلزمه أن يخاطبها بلفظ اتمتع ونحوه لما عرف أن اللفظ يطلق ويراد معناه فاذا قيل اتمتعوا فعناؤه أوجدوا معنى  
هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد عقدا على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وترتيبه بل  
الى مدة معينة ينتهي العقد باتها ثأ أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها الى أن تنصرف عنها فلا عقد  
فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون من أفراد المتعة وان عقد بلفظ التزويج وأحضر  
الشهود اه ملخصا وتبعه في البحر والنهر ثم ذكر في التتبع أدلة تحريم المتعة وأنه كان في جهة الوداع وكان  
تحريم تأبدا بخلاف فيه بين الأئمة وعلما الامصار الا طائفة من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما  
وقع في الهداية غلط ثم رجح قول زفر بجهة المؤقت على معنى أنه يعتد بمؤبد او يلفو التوقيت لان غاية الامر  
أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناها الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينتهي العقد فيه باتها  
المدة فالغناء شرط التوقيت أثر النسخ وأقرب نظير اليه نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين  
مهر للاخرى فانه صح النهي عنه وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهي بخلاف ما لو عقد بلفظ  
المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا يعتد وان حضره الشهود لانه لا يفسد ملك المتعة كلفظ الاحلال  
فان من أحل لغيره طعاما لا يملكه فلم يصلح مجازعا عن معنى النكاح كما مر اه ملخصا (قوله وان جهلت  
المدة) كان يتزوجها الى أن تنصرف عنها كما تقدم ح (قوله أو طالت في الاصح) كان يتزوجها الى ما تقي  
سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كما في المعراج لان التأقيت هو المعين لجهة المتعة بجر (قوله وليس

نفائي الوهبانية ضعيف كما  
بسطة المصنف (و) صح نكاح  
(المنعومة الى محترمة والمسمى)  
كله (لها) ولو دخل بالمحرمة فلها  
مهر المثل (وبطل نكاح متعة  
ومؤقت) وان جهلت المدة أو طالت  
في الاصح وليس

منه الخ) لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل الشرط بجر (قوله أو نوى الخ) لان التوقيت انما يكون باللفظ بجر (قوله ولا بأس بتزوجها على أن يكون عندها نهار ادون الليل فتح قال في البحر وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها أن تطلب المبيت عندها لئلا يعرف في باب القسم اه أي اذا كان لها ضرة غيرها وشرط أن يكون في النهار عندها وفي الليل عند ضرتها أما لو لا ضرة لها فالظاهر أنه ليس لها الطلب خصوصا اذا كانت صنعتها في الليل كالخارس بل سياتي في القسم عن الشافعية أن نحو الخارس يقسم بين الزوجات نهارا واستحسنه في النهر (قوله ويحل له الخ) وكذا يحل لها تمكينه من الوطئ نعم الاثم في الاقدام على الدعوى الساطلة كما في البحر وثبت الحل بمبنى على قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكذلك ينفذ ظاهرا اتفاقا فوجب النفقة والقسم وغير ذلك (قوله عند قاض) هل المحكم مثله ليجز ط قلت الظاهر نعم لانهم انما فرقوا بينهما في أنه لا يحكم بقصاص وحدوده على عاقلة (قوله بنكاح صحيح) احتز به عن الفاسد لانه لا يفيد حل الوطئ ولو صدر حقيقة ط (قوله خالية عن الموانع) تفسير لكونها محلا لانشاء والموانع مثل كونها مشركة أو محرمة أو زوجة الغير أو معتدة ح (قوله وقضى القسائي بنكاحها) ويشترط لنهاذ القضاء باطنا عند الامام حضور شهود عند قوله قضيت وبه أخذ عامة المشايخ وقيل لا لان العقد ثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن وماتت مقتضى صحة الغير لا ثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعتق عبد لعني بألف وفي الفتح انه الاوجه ويدل عليه اطلاق المتن بجر قلت لكن ذكر في البحر في كتاب القسائي الى القسائي أن المعتد الاول (قوله ولم يكن الخ) الجلية خالية (قوله خلافا لهما) راجع للمسألتين وهذا بناء على أنه لا ينفذ القضاء باطنا عندهما بشهادة الزور ولو في العقود والنسوخ لان القسائي أخطأ الخبة اذا شهدت كذبة وله أن الشهود صدقة عنده وهو الخبة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم النكاح فينفذ قطعا المنازعة وطعن فيه بعض المغاربة بأنه يمكنه قطع المنازعة بالطلاق فأجابه الاكمل بأنك ان أردت الطلاق غير المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المطلوب اذا لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعليقه بثلثة فإرى الهداية بأن له أن يريد غير المشروع ليكون طريقا لقطع المنازعة وتعني ما تليده ابن الهمام بأن الحق التفصيل وهو أنه يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية أما لو كان هو المدعي فلا يمكنه التخلص منه الا بالنفاذ باطنا مع أن الحكم أعم من دعاها أو دعواه (قوله وبطلها ما بقي) قال الكل وقول الامام أوجه واستدل له بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذا وبرهن فتقضى به حل البائع وطوها واستخدمها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالعق وان صكان فيه اتلاف ماله فانه ابتلى بيليتين فعليه أن يختار أهونها وذلك ما يسلم فيه دينه اه وللعلامة قاسم رسالة في هذه المسألة أطال فيها الاستدلال لقول الامام فراجعها قلت وحيث كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حققته في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تقرر أنه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة أو ضعف دليله كما أوضحناه في منظومة رسم المفتي وشرحها (قوله وحل للشاهد) وكذا لغيره بالاولى لعدم علمه بحقيقة الحال (قوله لا تحل لهما) أي للزوج المتقضى عليه والزوج الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء بالزور لا ينفذ باطنا عندهما وأما الاول فلان الفرقة وان لم تقع باطنا لكن قول أبي حنيفة أورث شبهة ولانه لو فعل ذلك كان زانيا عند الناس فيجذونه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بها حرمت على الاول لوجوب العدة كالنكوح اذا وطئت بشبهة بجر (قوله وهي) أي هذه المسائل الثلاث (قوله كما سيجي) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح لا ما يوجبه ظاهرا العبارة من أن التعليق يلغو ويبقى العقد صحيحا كما في المسألة الآتية وهذا منشأ وهم الدرر الآتي (قوله لتعليقه بالخطر) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ما يـكون معدوما يتوقع وجوده اه ح (قوله فما في الدرر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط منحل أن يقول ابنته ان دخلت الدار تزوجتك فلانا قال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان صح النكاح (قوله فيه نظر) لانه صرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والحاشية

منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر أو نوى مكنه معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريات عيني (و) يحل له وطئ امرأة آذنت عليه عند قانس (أنه تزوجها) بنكاح صحيح (وهي) أي والحال أنها (محل للانشاء) أي لانشاء النكاح خالية عن الموانع (وقضى القسائي بنكاحها بيينة) أقامتها (ولم يكن) في نفس الامر (تزوجها وكذا) تحل له لو ادعى هو بنكاحها (خلافا لهما) وفي النشر نبلاية عن المواهب وبقولهما يفتي (ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها) بذلك نفذ (و) حل لها التزوج بآخر بعد العدة وحل لشاهد (زورا) تزوجها وحرمت على الاول وعند الثاني لا تحل لهما وعند محمد تحل للاول ما لم يدخل الثاني وهي من فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كترزجتك ان رضى أبي لم ينعقد النكاح لتعليقه بالخطر كما في العمادية وغيرها في الدرر فيه نظر

والتنازعية وقتاوى أبى الليث وجامع الفصولين والقنية وله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح  
المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح شرعية لآلية (قوله كترت زجتك) بفتح كاف الخطاب  
(قوله لم يصح) كلام المتن غنى عنه (قوله ولا يكن لا يطل الخ) لما كان يتوهم أنه لا فرق بين النكاح  
المعلق بالشرط الفاسد والمقرون بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدرر أقي بالاستدراك وان كان  
الثاني مسألة مستقلة ولذا قال الشارح بعدم بخلاف ما لو علمته بالشرط وفيه تنبيه على منشاوهم الدرر  
فافهم (قوله يعنى لو عتد) أقي بالعناية لايهام كلام المصنف أن هذا من تمة المسألة الاولى مع أنه  
مسألة مستقلة وانما أقي في أولها بالاستدراك للتنبيه المارة (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على  
أن لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل (قوله إلا أن يعلقه) استثناء من قوله  
لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) أى مستمر الى الحال وقيد به احتراز عن تعليقه بمستقبل كائن  
لا محالة كجى الغد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل في الحال لكنه يستعمل  
بالمعنى الثانى فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله إلا أن يعلقه ومثاله ما فى المنع عن الفصول العمادية  
لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقتال رضيت جازا لنكاح استحسانا  
وان كان غير حاضرا لم يجز اهـ (قوله وعممه المصنف بحشا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية وينبغى  
أن يجرى هذا التفصيل فى مسألة التعليق برضى الاب اذا لفرق بينهما ما فيما يظهر اهـ أى لا فرق بين ان رضى  
أبى أو ان رضى فلان فى التفصيل فيهما قلت بل اذا جازا التعليق برضى فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه  
برضى الاب بالاولى لان الاب له ولاية فى الجملة وله حق الاعتراض لو الزوج غير كفؤ وله كمال الشفقة فيختار لها  
المناسب فكيف يقال بالجواز فى الاجنبى دون الاب على أنه قد انص على هذا التفصيل فى مسألة الاب أيضا  
فى الظهيرية حيث قال لو كان الاب حاضرا فى المجلس فقبل جازا بما جئ به المصنف موافق للمنقول (قوله لكن  
فى النهر) استدراك على ما جئ به المصنف وعبارة النهر بعد أن ذكر كلام الظهيرية وهو مشكل والحق  
ما فى الخيانة اهـ والذى فى الخيانة هو قوله تزوجتك ان أجاز أبى أو رضى فقتال قبل لا يصح لانه تعليق  
والنكاح لا يحتمل التعليق اهـ قلت الظاهر جل ما فى الخيانة على ما اذا كان الاب غير حاضرا فى المجلس  
أو على أن ذلك هو القياس لانه فى الخيانة ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضى فلان فقتال ان كان فلان حاضرا  
فى المجلس ورضى جاز استحسانا والا فلا رضى اهـ وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلاميه ما لم يثبت  
الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرية عدمه وأن الجواز فى الاب ثابت بالاولى ولم نر أحدا صرح  
بتصحيح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

\* (باب الولى) \*

لما ذكر النكاح وألفاظه ومجمله شرع فى بيان عاقده وأخره لانه ليس من شروط صحته فى جميع الصور  
والولى فعيل يعنى فاعل ط (قوله وعرفا) أى فى عرف أهل اصول الدين قال فى البصر وفى اصول الدين  
هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات المحتب عن المعاصى الغير المتهمة  
فى الذنوبات والذات كما فى شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا فى النسخ وغيره قال الرملى وذكره  
مما لا ينبغى اذا لحاكم ولى وليس بوارث اهـ قلت وكذا سيد العبد فالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة  
(قوله على المذهب) وما فى البرازية من أن الاب والجد اذا كانا فاسقا فلا قاضى أن يزوجه من الكفو قال  
فى النسخ انه غير معروف فى المذهب (قوله ما لم يكن متهتكا) فى القاموس رجل منهتك ومتهتك ومتهتك  
لا يبالى أن يهتك ستره اهـ قال فى النسخ عقب ما نقلناه عنه أنفا نعم اذا كان متهتكا لا ينفذ تزويجه اياها  
ينقص عن مهر المثل ومن غير كفؤ وسبأى هذا اهـ وحاصله أن الفسق وان كان لاسباب الاهلية عندنا لكن  
اذا كان الاب متهتكا لا ينفذ تزويجه الا بشرط المصلحة ومثله ما سبأى من قول المصنف ولزم ولو بغيب  
فاحش أو بغير كفؤ ان كان الولى أباً أو جداً لم يعرف منهما سوء الاختيار وان عرف لا اهـ وبه ظهر أن الفاسق  
المنهتك وهو يعنى سبأى الاختيار لا تسقط ولايته مطلقا لانه لو تزوج من كفؤ بمهر المثل صح كسباً بآبائه  
وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فلا قاضى أن يزوجه من الكفو

(ولا اضافته الى المستقبل) كترت زجتك  
غدا أو بعد غد لم يصح (ولا يكن  
لا يطل) النكاح (بالشرط الفاسد  
و) انما (يطل الشرط دونه) يعنى  
لو عتد مع شرط فاسد لم يطل  
النكاح بل الشرط بخلاف ما لو  
علقه بالشرط (الا أن يعلقه بشرط)  
ماض (كائن) لا محالة (فيكون  
تحقيقا) فيعتقد فى الحال كان خطب  
بنثا لابنه فقتال أبوها وزوجتها  
قلنا من فلان فكذبه فقال ان لم  
أكن زوجها فقتل فلان فقد  
زوجتها لا يثبت قبل ثم علم كذبه  
انعتد لتعليقه بوجوده وكذا اذا  
وجد المعلق عليه فى المجلس كذا  
ذكره جوى زاده وعممه  
المصنف بحشا لكن فى النهر قيل  
كتاب الصرف فى مسألة التعليق  
برضى الاب والحق الاطلاق  
فليتأمل المفتى  
\* (باب الولى) \*

(هو) لغة خلاف العدو وعرفا  
العارف بالله تعالى وشرعا (البالغ  
العاقل الوارث) ولو فاسقا على  
المذهب ما لم يكن متهتكا

يقتضى سقوط ولاية الاب أصلاً فافهم (قوله نحو صبي) أي كجنون ومعتوه غير أن الصبي يخرج بقوله البالغ والجنون والمعتوه بالعاقل ط (قوله ووصي) أي ونحو وصي ممن ليس بوارث كعبد وككافر له بنت مسلمة أو مسلمة بنت كافرة كإسياني نعم لو كان الوصي قريباً وحاً كما يكمل التزوج بالولاية كما سيأتي في الشرح عند بيان الأولياء (قوله مطلقاً على المذهب) أي سواء أوصى إليه الاب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سواء عين له الموصي رجلاً في حياته أولاً خلافاً لما في فتح القدير كإسياني (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعريفها الفقهية كما في البحر والافئناها المغوى المحبة والنصرة كما في المغرب لكن ما ذكره تعريف لا حدنوعها وهو ولاية الاجبار بشرية قوله وهي هنا نوعان وأفاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقيم الوقف وولاية وجوب صدقة الفطر بناءً على أن المراد بتنفيذ القول ما يكون في النفس أو في المال أو ففهم معاً والمراد في هذا الباب ما يشمل الأول والثالث دون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الاجبار في هذا الباب فقط ففهم شبه الاستخدام والأفالولاية المعرفة أعم كما علمت وحيث كانت أعم فليس المراد بها الثابتة لخصوص الولي المعروف بالبالغ العاقل الوارث حتى يراد أنه ليس في الملك والامامة ارث وحينئذ فلا حاجة إلى التكلف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم المجاز فالامام يأخذ مالاً من لا وارث له ليضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة بعد موته وإن لم يكن ذلك ارثاً حقيقة فإنه كما قال ط لا دليل على هذا المجاز والتعريف بصان عن مثل هذا فافهم (قوله قرابة) دخل فيها العصبات والارحام (قوله وملك) أي ملك السيد لبعده وأتمته (قوله وولاء) أي ولاء العتاقة والموالات كإسياني (قوله وامامة) دخل فيها القاضى المأذون بالتزويج لانه نائب عن الامام (قوله شاء أو أبى) احتزبه عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبه الاستخدام لان الولاية بالمعرفة خاصة بولاية الاجبار وقد بقوله هنا احترازاً عن الولاية في غير النكاح كما قدمناه (قوله ولاية تدب) أي يستحب للمرأة تدبيض أمرها إلى وليها كيلا تنسب إلى الوفاة بغير وللشروع من خلاف الشافعي في البكر وهذه في الحقيقة ولاية وكالة (قوله على المكثفة) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكر) الأولى أن يقول ولو ثيباً ليفيد أن تدبيض البكر إلى وليها يشدب بالأولى لما علمته من علته التدبيض الآن يكون مراده الإشارة إلى خلاف الشافعي بقرينة ما بعده أي أنها تشدب لا تجب ولو بكراً عندنا خلافاً له (قوله ولو ثيباً) أشار إلى خلاف الشافعي فإنه يقول ان ولاية الاجبار منوطه بالبكاره في زوجها بلا ذنها ولو بالغة لان كانت ثيباً ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده ما لم تبلغ لسقوط ولاية الاب (قوله ومعتوه ومرقوفة) بالجر فيهما عطفاً على قوله الصغيرة لعدم تقيدهما بالصغر والأولى تعريفهما بالثلاثي توهم عطفهما على ثيباً صغير الخ الموصوف محذوف أي شخص صغير الخ فيشمل الذكر والأنثى (قوله لا مكثفة) الأولى زيادة حرة ليقابل الرقيق ط وهذا تصريح بجهوم المتن ذكره ليفيد أن قوله فنفسد مفرع عليه (قوله فنفسد الخ) أراد بالنفاذ الصحة وترتب الاحكام من طلاق وتوارث وغيرها ما لا لزوم اذ هو أخص منها لانه ما لا يمكن نفيه وهذا يمكن رفعه اذا كان من غير كنف أو فقر له في الشر بل لانه أي ينعقد لازماً في اطلاقه نظر واحتراز بالحرة عن المرقوفة ولو مكثفة أو أم ولد وبالمكثفة عن الصغيرة والجنونة فلا يصح الا بولي كما قدمناه وأما حديث أنما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل وحسنه الترمذي وحديث لانكاح الابوي رواه أبو داود وغيره بخعارض بقوله صلى الله عليه وسلم الا يتم أحق بنفسها من وليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وما لك في الموطأ والاثيم من لا زوج لها بكرراً أولاً فإنه ليس للولي الا مباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها أحق منه به ويتبرج هذه بآية السند والاتفاق على صحة بخلاف الحديين الاولين فافهم ضعيفان أو حسنان أو يجمع بالتخصيص أو بأن النفي للكمال أو بأن يراد بالولي من يتوقف على اذنه أي لانكاح الابن له ولاية ليني نكاح الكافر للمسلمة والمعتوه والعبد والامة والمراد بالباطل حصة بقته على قول من لم يصح ما باشرته من غير كف أو حكمه على قول من يصححه أي للولي أن يطله وكل ذلك سائغ في اطلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتتمام الكلام على ذلك مبسوط في الفتح (قوله

وخرج نحو صبي ووصي مطلقاً على المذهب (والولاية تنفيذ القول على الغير) ثبت بأربع قرابة وملك وولاء وامامة (شاء أو أبى) وهي هنا نوعان ولاية تدب على المكثفة ولو بكراً وولاية اجبار على الصغيرة ولو ثيباً ومعتوهة ومرقوفة كما أفاده بقوله (وهو أي الولي شرط) صحة (نكاح صغير ومجنون ورقيق) لا مكثفة (فنفسد نكاح حرة مكثفة بلا رضی ولي)

والاصل الخ) عبارة البحر والاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فانه يخرج المصبي المأذون فانه وان جاز تصرفه في ماله لكن لا بولاية نفسه لكن يرد على العكس المجبورة فانما تملك النكاح وان لم تملك التصرف في ماله على قولهما بالبحر على الخبر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل (قوله اذا كان عصبة) أى بنفسه فلا يرد العصبة بالغير كالبنات مع الابن ولا العصبة مع الغير كالأخت مع البنت كما في البحر (قوله في غير الكفو) أى في تزويجها نفسها من غير كفؤ وكذا له الاعتراض في تزويجها نفسها بأقل من مهر مثلها حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضى كما سيذكره المحنف في باب الكفاءة (قوله فيفسخه القاضى) فلا ثبت هذه الفرقة الا بالقضاء لانه مجتهد فيه وكل من الخصمين يتشبه بدليل فلا ينقطع النكاح الا بفعل القاضى والنكاح قبله صحيح يتوارثان به اذا مات أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عندها شيء من المهر ان وقعت قبل الدخول وبعده لها المسمى وكذا بعد الخلوة الصحيحة وعليها العدة ولها نفقة العدة لانها كانت واجبة فتح ولها أن لا تنكح من الوطى حتى يرضى الولي كما اختاره النقيب أبو الليث لان الولي عسى أن يفرق فيصير وطى شبهة وأما على المفتي به الا أنى فهو حرام لعدم الاعتقاد أفاده في البحر (قوله ويتجدد) أى اعتراض الولي بتجدد النكاح كما لو تزوجها الولي بأذن من غير كفؤ فطلعتها ثم تزوجت نفسها منه ثانيا كان لذلك الولي التفريق ولا يكون الرضى بالاول رضى بالشاني فتح وقيد بتجدد النكاح لانه لو طلعتها رجعا ثم راجعها في العدة ليس للولي الاعتراض كما ذكره في الذخيرة (قوله ما لم يسكت حتى تلد) زاد لفظ يسكت للإشارة الى أن سكوته قبل الولادة لا يكون رضى وان هذه ليست من المسائل التي نزل فيها السكوت منزلة القول كما ستأتى في الإشارة اليها ويفهم منه أنه لو لم يسكت بل خاصم حين علم بذلك بالاولى فافهم لكن يبقى الكلام فيما لو لم يعلم أصلا حتى ولدت فهل له حق الاعتراض ظاهر المتن لا وظاهر الشرح نعم تأمل (قوله لثلا بضيع الولد) أى بالتفريق بين أبويه فان بقاءهما مجتمعين على تربيته أحفظ له بلا شبهة فافهم (قوله وينبغي الخ) البحث صاحب البحر (قوله وينبغي في غير الكفو الخ) قيد بذلك لثلا يتوهم عوده الى قوله فنفسه نكاح الخ وللاحتراز عما لو تزوجت بدون مهر المثل فقد علمت أن للولي الاعتراض أيضا والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتي به خاص بغير الكفو كما أشار اليه الشارح ولم أر من أجرى هذا القول في المسألين والفرق امكان الاستدراك بان تمام مهر المثل فلذا قالوا له الاعتراض حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضى فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكفاءة هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بعدم جواز أصلا) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد فلا ينفذ الرضى بعده بحر وأما اذا لم يكن لها ولي فهو صحيح نافذ مطلقا اتفاقا كما يأتي لان وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر عن الاولياء أما هي فتدريضت باسقاط حقها فتح وقول البحر لم يرض به يشمل ما اذا لم يعلم أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضى بل السكوت منه لا يكون رضى كما ذكرنا فلا بد حينئذ اخذت العقد من رضاه صريحاً عليه فلو سكت قبله ثم رضى بعده لا ينفذ فلي تأمل (قوله وهو المختار للفقوى) وقال شمس الأئمة وهذا أقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة ولا كل قاض يعدل ولو أحسن الولي وعدل القاضى فتدريز أنه لا ترد على أبواب الحكم واستثنى بالنفس المصنوعات فيستقر الضرر فكان منعه دفعه فتح (قوله نكحت) نعمت لطلقة وقوله بلارضى متعلق بنكحت وقوله بعد ظرف للرضى والضمير في معرفته للولي وفي آياه لغير الكفو وقوله بلارضى نفي منصب على المقيد الذي هو رضى الولي والقيد الذي هو بعدم معرفته آياه فيصدق بنى الرضى بعد المعرفة وبعدمها وبوجود الرضى مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تتحل وانما تتحل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكفو مع علمه بأنه كذلك اهـ قلت والانساب يقول مع علمه به عيناً لما في البحر لو قال الولي رضىت بزوجها من غير كفؤ ولم يعلم بالزوج عيناً هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي لا يكفي لان الرضا بالمجهول لا يصح كما ذكره في الخاتمة فيما اذا استأذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لان الرضى بالمجهول لا يتحقق ولم أره منقولاً اهـ وأقره في النهر لكن ليس على عمومهما سائياً في كلام الشارح أنها لو قوضت الامر اليه يصح كقولها تزوجني عن تحتاره ونحوه قال الخبير الرملي ومقتضاه أن الولي لو قال لها أنا راض بما تفعلين أو تزوجي نفسك من تختارين ونحوه أنه

والاصل ان كل من تصرف في ماله  
تصرف في نفسه وماله فلا (وله)  
أى للولي (اذا كان عصبة)  
ولو غير محرم ~~ص~~ كان عم  
في الاصح خاتمة وخرج ذوو  
الارحام والام والقاضى (الاعتراض  
في غير الكفو) فيفسخه القاضى  
ويتجدد بتجدد النكاح (مالم)  
يسكت حتى (تلد منه) لثلا يضيع  
الولد وينبغي الحاق الحمل الظاهر  
به (وينبغي) في غير الكفو (بعدم  
جوازه أصلا) وهو المختار للفقوى  
(لفساد الزمان) فلا تتحل مطلقة  
ثلاثاً نكحت غير كفؤ بلارضى  
ولي بعدم معرفته آياه



يكفي وهو ظاهر لانه قوض الامر اليها ولانه من باب الاسقاط اه (قوله فليحفظ) قال في الحقائق شرح  
المنظومة النسفية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اه وقال الكمال لان المحلل في الغالب يكون غير كفؤ  
وأما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحل للأول اه وفي البصر وهذا كله اذا كان لها ولي والا فهو صحيح  
مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه أتت كثير من المشايخ فقد اختلف الاقواء بجر لكن علت  
أن الثاني أقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) فيه أن الرضى قبل العقد يصح على كل من الأول  
والثاني وأما المبنى على الأول فقط فهو الرضاء بعد العقد فانه يصح عليه لا على الثاني المقتضى به كما قد مناه  
عن البحر وكلامه ملتبس بهم أنه على الثاني لا يكون رضاء البعض كالشكل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره  
دفع هذا الإيهام تأمل (قوله لنبوته لكل كلا) لانه حق واحد لا يتجزى لانه ثبت بسبب لا يتجزى  
بجر (قوله كولاية أمان وقود) فاذا آمن مسلم حري باليسلم آخر أن يعرض للعربي أو لاله واذا عفا  
أحد أولياء القصاص ليس لولى آخر طلبه ح (قوله وسخقه في الوقف) حيث زاد على ما هنا  
مما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف ينتصب خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا  
أثبت الاعسار في وجه أحد الغرماء وولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسكين (قوله والا الخ)  
أى وان لم يستووا في الدرجة وقد رضى الأبعد للأقرب الاعتراض بجر عن الفتح وغيره (قوله وان لم  
يكن لها ولي الخ) أى عصبة كأم وأب والاولى التعريف وهذا الذى ذكره المصنف من الحكم ذكره  
في الفتح بحسب صيغة ينبغي أخذ من التعليل بدفع الفتح عن الأولياء وانما رضى باسقاط حقها وجرم به  
في البحر قبيحه المصنف والظاهر أنه لو كان لها عصبة صغيرة فهو بمنزلة من لا ولي لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان  
عبدا أو كافرا كما يشير اليه الشارح عند قوله الولي في النكاح العصبة الخ كما سنبينه هناك وعلى هذا فلو  
بلغ أو عتق أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبة غائبة فهو كالحاضر لان ولايته لا تنقطع  
بدليل أنه لو تزوج الصغيرة حيث هو صحيح وان كان لها ولي آخر حاضر على ما فيه من الخلاف كما سيأتى والظاهر  
أيضا أن هذا فى البالغة أما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط حقها ألا ترى أنها لو كان لها عصبة تزوجها  
من غير كفؤ لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبة هذا كله ما ظهر لى تفقها من كلامهم ولم أره صريحا (قوله  
مطلقا) أى سواء نكحت كفوا أو غيره ح (قوله اتفاقا) أى من القائلين برواية ظاهر المذهب  
والقائلين برواية الحسن المقتضى بها (قوله أى ولي له حق الاعتراض) يؤهم أن الولي في قوله وان لم يكن لها  
ولي المراد به ما يشمل الارحام وليس كذلك كما علمت فلما نسب ذكر هذا التفسير هناك ليعلم المراد فى الموضوعين  
ويرتفع الإيهام المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبضه أى ونحو قبض المهر قبض النفقة  
أو الخاصية فى أحدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الخ) كذا ذكره فى الذخيرة  
وأقره فى البحر والنهر والشرى بلالية وشرح المقدسى وظاهره أن هذا شرط فى الرضاء دلالة فقط وان مجرد العلم  
بعدم الكفاءة لا يكفي هنا بخلاف الرضى الصريح حيث يكفي فيه العلم فقط لكن هذا مخالف لاطلاق المتن  
ولم يذكره فى الفتح ولا فى كافى الحاشى الذى جمع كتب ظاهر الرواية وأيضا فوجهه غير ظاهر إلا أن يكون الفرق  
انقطاع رتبة الدلالة عن الصريح فليتأمل وصورة المسألة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كفؤ فخاصم  
الولي وأثبت عند القاضي عدم الكفاءة فقبض الولي المهر قبل التفريق أو فرق القاضي بينهما ثم تزوجته ثانيا  
بلاذن الولي فقبض المهر (قوله كما لا يكون الخ) مكرر بقوله المار ما لم يسكت حتى تلتد (قوله  
وأما قصد به الخ) قال فى البحر قيد الرضى لان التصديق بأنه كن مؤمن البعض لا يسقط حق من أنكرها قال  
فى المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفو وأثبت الآخر أنه ليس بكفو يكون له أن يطالبه بالتفريق  
لان المصدق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب الشيء لا يكون اسقاطا له اه وفى الفوائد التاجية أقام ولها  
شاهدين بعدم الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة لا يشترط لفظ الشهادة لانه اخبار اه (قوله ولا تجبر  
البالغة) ولا الحر البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين ح عن التهستانى (قوله البكر) أطلقها  
فشمى ما اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج البكرانص عليه فى الاصل بجر  
(قوله وهو السنة) بأن يقول لها قبل النكاح فلان يخطبك أو يذكر لك فسكتت وان زوجها بغير استثمار

فليحفظ (و) بناء (على الأول)  
وهو ظاهر الرواية (فرضى البعض)  
من الأولياء قبل العقد أو بعده  
(كالكمل) لنبوته لكل كلا  
كولاية أمان وقود وسخقه  
فى الوقف (لو استووا فى الدرجة  
والا فلا قرب) منهم (حق النسخ  
وان لم يكن لها ولي فهو) أى  
العقد (صحيح) ناخذ (مطلبا)  
اتفاقا (وقبضه) أى ولي له  
حق الاعتراض (المهر ونحوه)  
مما يدل على الرضى (رضا) دلالة  
ان كان عدم الكفاءة ثابتا  
عند القاضي قبل مخاصمته والا  
لم يكن رضاء كما (لا) يكون (سكونه)  
رضى ما لم تلد أو ما نصديقه بأنه  
كفو فلا يسقط حق الباقي مبسوط  
(ولا تجبر البالغة البكر على  
النكاح) لا تنقطع الولاية بالبلوغ  
(فان استأذنها هو) أى الولي  
وهو السنة

فقد أخطأ السنة وتوقف على رضاها بحر عن المحيط واستحسن الرضى ما ذكره الشافعية من أن السنة في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقات ينظرون ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها **اه** (قوله أو وكيله أو رسوله) الأول أن يقول ويكتسك تستأذن لي فلانة في كذا والثاني أن يقول أذهب إلى فلانة وتقل لها إن أهلك فلانة تستأذنك في كذا (قوله وأخبرها رسوله الخ) أفاد أن قول المصنف أو زوجها محمول على ما إذا زوجها في غيبتها وهذا وإن كان خلاف المتبادر منه لكن يرجح دفع التكرار مع قوله لا تقي وكذا إذا زوجها عندها فسكتت وفي البحر واختلف فيما إذا زوجها غير كفوف بلغها فسكتت فقال لا يكون رضى وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضى أن كان المزوج أباً أو جدّاً وإن كان غيرهما فلا يكفي الخيانة أخذاً من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كفوف **اه** قال في النهج ورحم في الدراية بالآول بلفظ قالوا (قوله أو فضولى عدل) الشرط في الفضولى العدالة أو العدد فيكني أخبار واحد عدل أو مستورين عند أبي حنيفة ولا يكتفى بأخبار واحد غير عدل ولها نظائر تستأني في متفرقات القضاء (قوله فسكتت) أى البكر البالغة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوت رضى حتى يرضى بالكلام كفى الحاكم (قوله عن رده) قيد به إذ ليس المراد مطلق السكوت لأنها لو بلغها الخبر فسكتت بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون إجازة فلو قالت الحمد لله اخترت نفسى أو قالت هو دباغ لأريده فهذا كلام واحد فهو ردّ بحر (قوله مختارة) أما لو أخذها عاشر أو سعال حين أخبرته فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخذتها ثم تركت فقال ذلك صح ردها لأن سكوتها كان عن اضطرار بحر (قوله غير مستهزئة) وخحك الاستهزاء لا يخفى على من يحضره لأن الضحك إنما جعل إذا نالته على الرضى فإذا لم يدل على الرضى لم يكن إذا بحر وغيره (قوله أو بكت بلا صوت) هو المختار للفتوى لأنه حزن على مفارقة أهلها بحر أى وإنما يكون ذلك عند الإجازة معراج (قوله بما في الوقاية والملتقى) أى من أنه هو والبكاء بلا صوت أذن ومعه ردّ (قوله فيه نظر) أى لخالفته لما في المعراج ولا يخفى ما فيه فان ما في الوقاية والملتقى ذكر مثله في النقاية والاصلاح والتون مقدمة على الشروح وفي شرح الجامع الصغير لقاصي خان وإن بكت كان ردّاً في إحدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه في رواية يكون رضى قالوا أن كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضى وإن كان عن سكوت فهو رضى **اه** وبه ظهر أن أصل الخلاف في أن البكاء هل هو ردّ أو لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فعنى لا يكون رضى أنه يكون ردّاً كما فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به أيضاً في الذخيرة حيث قال بعد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا أن كان مع الصباح والصوت فهو ردّ والاف هو رضى وهو الوجه وعليه الفتوى **اه** كيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضى وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين والمعول اعتبار قرائن الأحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احتبط **اه** فقد ظهر لك أن ما في المعراج ضعيف لا يعول عليه (قوله فهو اذن) أى وإن لم تعلم أنه اذن كما في الفتح (قوله أى توكيل في الأول) أى فيما إذا استأذنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم به الولي فزوجها صح كما في الظهيرية لأن الوكيل لا ينزل حتى يعلم بحر (قوله فلو تعدد المزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازتهما معاً بطلا لعدم الأولوية وإن سكنت بقيام موقوفين حتى تجبر أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كما في البدائع **اه** ولا يخفى أن هذا في الإجازة والكلام الآن في التوكيل أى الأذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضعين إن زوجها معاً بعد الاستئذان أم لا واستأذنها فسكتت فزوجها متعاقبان رجلين ينبغى أن يصح السابق منهما لعدم المزاحم فانهم (قوله وإجازة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أى فيما إذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الأصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضى كما بسطه في الفتح وقد منها الخلاف أيضاً فيما إذا زوجها غير كفوف بلغها فسكتت (قوله لا يوطأ بموته) لأن الإجازة شرطها قيام العقد بحر (قوله فالتقول لها) لأن الأصل أن المسلم المكلف لا يعقد إلا العقد الصحيح النافذ (قوله فالتقول لهم) لأنها أثرت أن العقد وقع غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان التهمة بحر وحينئذ فلا تراث وهل تعتد فان كانت صادقة في نفس الامر فلا شك في وجوب العدة عليها ديانة والا فلا نعم لو أرادت أن تزوج تمتع مؤاخذاً لها بقولها

(أو وكيله أو رسوله أو زوجها)  
ولها وأخبرها رسوله أو فضولى  
عدل (فسكتت) عن رده مختارة  
(أو ضحك غير مستهزئة أو تبسمت  
أو بكت بلا صوت) فلو بصوت  
لم يكن إذا ولا ردّاً حتى لو رضى  
بعده انعقد معراج وغيره  
في الوقاية والملتقى فيه نظر (فهو  
اذن) أى توكيل في الأول  
أن اتحد الولي فلو تعدد المزوج  
لم يكن سكوتها إذا وإجازة  
في الثاني أن بقى النكاح لا يوطأ  
بموته ولو قالت بعد موته زوجى  
أبى بامرى وأنكرت الورثة فالتقول  
لها فترث وتعتد ولو قالت بغير  
أمرى سكنته بلغنى فرضيت  
فالتقول لهم

وأما لو تزوجت ففي الذخيرة لو تزوجت المرأة ثم أذنت العدة فقال الزوج تزوجتك بعدها فالقول قوله لانه  
 يدعى الصحة اهـ فله يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل وجه هذا ما ظهر لي (قوله  
 وقولها غيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لبعده) فرقوا بينهما بأنه يحتمل الاذن وعدمه  
 فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يطل بالشك كذا في الظهيرية وهو مشكل لانه  
 لا يكون نكاحا الا بعد الصحة وهي بعد الاذن فالظاهر أنه ليس باذن فيها بجر وأصل الاشكال لصاحب  
 الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه تقريرا له وكونه ردًا ترجح وقوعه احتمال  
 التقرير واذا ورد قبله ما يحتمل الاذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فيمنع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه  
 (قوله ولو تزوجها لنفسه الخ) محترز قول المصنف أو زوجها أي أن الولي لو تزوجها كابن العم اذا تزوج  
 بنت عمه البكر البالغ بغير اذنها فبلغها فسكت لا يكون رضی لانه كان أصيلا في نفسه فضولي في جانب  
 المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضى ولو استأمرها في الترويح من نفسه فسكت جاز  
 اجماعا بجر عن الخيانة والحاصل أن الفضولي ولو من جانب اذا تولى طرفي العقد لا يتوقف عقده على  
 الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر العقد مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي آخر فانه  
 يتوقف اتفاقا كما سيأتي آخر باب الكفاية (قوله فسكت) أمّا لو قالت حين بلغها قد كنت قلت اني  
 لا اريد فلانا لم ترد على هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت أنها على ابائها الاول ذخيرة (قوله بخلاف  
 ما لو بلغها الخ) لان نفاذ الترويح كان موقوفا على الاجازة وقد بطل بالرد في الاول كان للاستئذان لا للتزوج  
 العارض بعده لكن قال في الفتح الاوجه عدم الصحة لان ذلك الرد المبرح ينعكس كون ذلك السكوت  
 دلالة الرضى اهـ وأقر في البحر وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردها الاول  
 حيا ما علمته من أن الغالب اظهار النقرة عند خفاء السماع ولو كانت على امتناعها الاول لصرحت بالرد  
كما صرحت به أولا ولم تنسخ منه (قوله ان عرف) بالنسبة للجهول ونائب الفاعل ضمير المرأة  
 والذي في البحر ان عرفت (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كما في مسألة المترالامية ح  
 (قوله واستشكله في البحر الخ) يؤيده ما قد مناه قول النكاح في أن قوله زوجتي فوكيل أو ايجاب عن  
 الخلاصة لو قال الوكيل هب ابتك فلان فقال وهبت لا يتقدم ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل  
 لا يملك التوكيل اهـ فهذا يدل على أن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وانه ليس من المسائل التي  
 استثنوها من هذه القاعدة وقال الرجعي هنالك وفي حاشية المحوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل  
 ان مباشرة وكيل الوكيل بحضور الوكيل في النكاح لا تكون كبشارة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع  
 وفي مختصر عصام انه جعله كالبيع فباشرة بحضوره كباشرة بنفسه اهـ فيمكن أن يكون ما في القنية منزعجا  
 على رواية عصام لكن الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهرا لرواية فالظاهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في  
 ضمن العام) وكذا الوسمي لها فلانا أو فلانا فسكت فله أن يزوجهما من أيهما شاء بجر (قوله لو يحصون)  
 عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اهـ ومقتضاها أنها لو لم تعرفهم لم يصح وان كانا محصورين  
 (قوله والا لا) كقوله ازوجك من رجل أو من بنى عمي بجر (قوله ما لم تنقوض له الامر) أما اذا قالت  
 أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان أقواما يحطبونك أو زوجتي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح  
 كما في الظهيرية وليس له بهذه المقالة أن يزوجهما من رجل ردت نكاحه أولا لان المراد بهذا العموم غيره  
 كالتوكيل بترويح امرأة ليس للوكيل أن يزوجه مطلقه اذا كان الزوج قد شككها للوكيل وأعلمه بطلاقها  
 كما في الظهيرية بجر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم الى أن المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على  
 التزوج وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل يشترط) أشار الى ضعفه وان قال في الفتح  
 انه الاوجه لان صاحب الهداية صحح الاول وقال في البحر انه المذهب لقول الذخيرة ان اشارات كتب  
 محمد تدل عليه اهـ قلت وعلى القول باشتراط تسميته بشرط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضى بدونه  
 كما في البحر عن الزيلعي وبقي على القول بعدم الاشتراط فهل يشترط أن يزوجهما بمهر المثل حتى لو نقص عنه  
 لم يصح العقد الا برضاها صارت حادثة الفتوى ورأيت في الحادى عشر من البازية وان لم يذكر المهر فتزوج

وقولها غيره اولى منه رد قبل  
 العقد لبعده ولو تزوجها لنفسه  
 فسكت ما رد بعد العقد لا قبله ولو  
 استأذنها في معين فردت ثم تزوجها  
 منه فسكت صح في الاصح بخلاف  
 ما لو بلغها فردت ثم قالت رضىت  
 لم يجز لطلانه بالرد ولا استحسنا  
 اتخذه عند الزفاف لان الغالب  
 اظهار النقرة عند خفاء السماع  
 ولو استأذنها فسكت فوكيل  
 من يزوجهما من أيهما جاز ان عرفت  
 الزوج والمهر كما في القنية واستشكله  
 في البحر بأنه ليس للوكيل أن  
 يوكل بلا اذن فقتضاء عدم الجواز  
 أو انها مستثناة (ان علمت بالزوج)  
 أنه من هولتظهر الرغبة فيه أو علمه  
 ولو في ضمن العام بكيراني أو بنى عمي  
 لو يحصون والا لا ما لم تنقوض  
 له الامر (لا العلم بالمهر) وقيل  
 يشترط

الوكيل بأكثر من مهر المشل بما لا يتغابن الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده  
 خلافا لهما لكن للأولياء حتى الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه أي إذا رضيت بذلك ومقتضاه  
 أنه إذا كان الوكيل هو الولي كما في حادثتنا ورضيت به صح والافلا تأمل (قوله وما صححه في الدرر)  
 أي من التفصيل وهو أن الولي أن كان أباً أو جدّاً فذكر الزوج يكفي لأن الأب لو نقص عن مهر المثل لا يكون  
 المصلحة تزيد عليه وإن كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر (قوله عن الكافي) أي ناقلاً تصحيحه  
 عن الكافي فافهم (قوله رده الكمال) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم  
 الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها والأب في ذلك كالأجنبي (قوله إن علمته أي الزوج  
 وأما المهر فنفسه ما مرّ آنفاً كما به عليه في البحر (قوله في سبع وثلاثين مذكورة في الاشباه) أي  
 في قاعدة لا ينسب إلى ساكت قول وذكر الحشى عبارته تمامها وزاد عليها ط عن الحموى مسائل أخر  
 سيذكرها الشارح في الفوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسيأتي الكلام عليها كلها هناك  
 إن شاء الله تعالى (قوله كأجنبي) المراد به من ليس له ولاية فشمّل الأب إذا كان كافراً أو عبداً  
 أو موكلاً لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضی عند استئذانه كما في الفتح والوكيل كذلك  
 كما في البحر عن التنبيه (قوله أو ولي بعيد) كالأخ مع الأب إذا لم يكن الأب غائباً عن متقطعة كما في الخانية  
 (قوله فلا عبرة لسكوتها) وعن الكرخي يكفي سكوتها فتح (قوله كالتيب البالغة) أما الصغيرة فلا استئذان  
 في حقها كالنكر الصغيرة فتح (قوله إلا في السكوت) حيث يكون سكوت البكر البالغة إذ نافي حق الولي  
 الأقرب ولا يكون إذ نافي التيب البالغة مطلقاً والاستثناء مسقط لأن قول المصنف كالتيب تشبيهه بالبكر  
 التي استأذنها غير الأقرب وهذه لا فرق بينهما وبين التيب البالغة في السكوت (قوله لأن رضاها ما يكون  
 بالدلالة الخ) أشار إلى ما أورده الزيلعي على الكتز وغيره من أن رضاها لا يقتصر على القول فانه لا فرق  
 بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا في أن رضاها قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة غير أن سكوت البكر  
 رضا دلالة لحياها دون التيب لأن حياءها قد قل بالممارسة فخلص المصنف عن ذلك بزيادة قوله أو ما هو  
 في معناه الخ لكن أجاب في الفتح بأن الحق أن السكوت من قبيل القول إلا المتكهن فيثبت دلالة لأنه فوق القول  
 أي لأنه إذا ثبت الرضا بالقول ثبت بالتمكين من الوطئ بالاولى لأنه أدل على الرضا واعترضه في البحر بأن  
 قبول التنهة ليس بقول بل سكوت زائد في النهر ولهذا عذوه في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى  
 كلام الفتح أن المراد بقبول التنهة ما يكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت لأن مراده إدخال الجميع تحت  
 القول ولذا لم يستثن إلا المتكهن ولا ينافيه قوله من قبيل القول لأن مراده أنه من قبيل القول الصريح  
 بالرضا مثل قولها رضيت ونحوه يدل أنه قال قبله أنه يكون أمّا بالقول كنعم ورضيت وبارك الله لنا وأحسن  
 أو بالدلالة كطلب المهر أو النفقة الخ ثم قال والحق أن السكوت من قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره  
 وأما قوله في النهر ولهذا الخ ففيه أن المذكور في مسائل السكوت قولهم إذا سكّت الأب ولم يتف الولد  
 مدة التنهة لزمه ومعناه سكّت عن نفى الولد لأن جواب التنهة وأما الجواب عن اعتراض البحر بأن قول الفتح  
 أنه من قبيل القول أي لا من القول حقيقة بل هو منزل منزله فلا يراد بالسكوت عند التنهة ففيه أنه لو كان  
 مراده ذلك لم يمتحج إلى استثناء المتكهن ولم يكن فيه دفع لما أورده الزيلعي لأن الزيلعي يقول إن الدلالة بمنزلة  
 القول في الإلزام فافهم نعم الذي يظهر ما قاله الزيلعي لأن الظاهر أن طلب المهر ونحوه لا يلزم أن يكون بالقول  
 ولذا عبر الشارح بقوله من فعل يدل على الرضى ومقتضاه أن قبض المهر ونحوه رضا كما مر من جعله رضا دلالة  
 في حق الولي وبه صرح في الخانية بقوله الولي إذا زوج التيب فرضيت بقلها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها  
 أن ترد لان المعتمد فيها الرضى باللسان أو الفعل الذي يدل على الرضى نحو التمسكين من الوطئ وطلب المهر  
 وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام اه (قوله ودخوله بها الخ) هذا مكرر والظاهر أنه  
 تحريف والاصل ودخولها بها فإن الذي في البحر عن الظهيرة ولو خلاهم أبرضاها هل يكون إجازة لا رواية لهذه  
 المسألة وعندى أن هذا إجازة اه وفي البازية الطاهر أنه إجازة (قوله والنخل سروراً) احتراز عن  
 النخل استهزاء قال في البحر وأما النخل فذكر في فتح القدير أولاً أنه كالسكوت لا يكفي وسلم هنا أنه يكفي وجعله

وهو قول المتأخرين بحر عن  
 الذخيرة وأقره المصنف وما  
 صححه في الدرر عن الكافي رده  
 الكمال (وكذا إذا زوجها  
 الولي عندها) أي بمحضرتها  
 (فسكت) صح (في الأصح) إن  
 علمته كما مرّ والسكوت كالنطق  
 في سبع وثلاثين مسألة مذكورة  
 في الاشباه (فان استأذنها  
 غير الأقرب) كأجنبي أو ولي  
 بعيد (فلا) عبرة لسكوتها (بل  
 لا بد من القول كالتيب) البالغة  
 لا فرق بينهما إلا في السكوت لأن  
 رضاها ما يكون بالدلالة كما ذكره  
 بقوله (أو ما هو في معناه) من فعل  
 يدل على الرضى (كطلب مهرها)  
 ونفقتها (وتمكنها من الوطئ)  
 ودخولها بها رضاها ظهيرة  
 (وقبول التنهة) والنخل سروراً

من قبيل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما صرح به الزبلي وغيره (قوله ونحو ذلك)  
 كقبول المهر كما مر عن الحائنة والظاهر أن مثل قبول النفقة (قوله بخلاف خدمته) أي إن كانت  
 تتقدم من قبل ففي البحر عن المحيط والظهيرية ولو أكت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضى دلالة  
 (قوله أي نطفة) هي من فوق إلى أسفل والطفرة عكسها (قوله أي كبير) أي بلا تزويج في النهر عن  
 الصحاح يقال عشت الجارية تعنس بضم النون عنوسا وعنسا فهي عانس إذا طال مكثها بعد ادراكها  
 في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبيكار (قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرية البكر اسم  
 لامرأة لم يتجامع بنكاح ولا غيره اه لان مصيبتها أول مصيب لها ومنه الباكورة لأول النمار والبكرة بضم  
 الباء لأول النهار وحاصل كلامهم أن الزائل في هذه المسائل العذرة أي الجلدة التي على المحل لا البكارة  
 فكانت بكر حقيقة وحكما ولذا تدخل في الوصية لا بكار بنى فلان ولا يراد الجارية لو شربت على أنها بكر فوجدت  
 زائلة العذرة بشئ من ذلك لردّها لان المتعارف من اشتراط البكارة صفة العذرة أفاده في البحر (قوله  
 كتفريق يجب) أي كذا تفريق الخ ط وهو تنظير في كونها بكر حقيقة وحكما لا تمثيل فلا يراد أن هذه  
 ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تفريق لا على  
 جب ح (قوله بعد خلوة) يصلح ظرفا للتفريق والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطئ ظرفا  
 للآخرين فقط لعدم إمكان الوطئ في الأول أما في الجب قطاها وأما في العنة فلان الوطئ يمنع التفريق  
 كان الانسب تعلقه بالآخرين فقط وفهم من قوله بعد خلوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة  
 كانت بكر حقيقة وحكما بالاولى وقيد بقوله قبل وطئ لانها بعد الوطئ نيب حقيقة وحكما اه ح (قوله  
 وهذه فقط بكر حكما) أراد بالحكم ما ليس بحقيق بدلالة المقابلة كما هو المتبادر ولذا حاول الشارح  
 في عبارة المصنف فقصر خبرا لمن ومبتدا البكر والافجارة المصنف في نفسها صحيحة لان الحقيق حكى أيضا  
 والحكمى أعم لانه قد يكون غير حقيق ولو كان المتبادر من اطلاق الحكمى ارادة ما ليس بحقيق  
 أول عبارة المصنف ولم يقل بكر حكما فقط لما قلنا فافهم (قوله ان لم يتكرر ولم تحديه) هذا معنى  
 قولهم ان لم يشترزناها يكتفى بسكوته لان الناس عرفوها بكر افعيوسونها بالنطق فيكتفى بسكوتهما  
 كيلا تعطل عليها امصالحها وقد ندب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكر اشرعا بخلاف ما اذا اشترزناها  
 (قوله والا) صادق ثلاث صور ما اذا تكررت الزنا ولم تحدد أو حدث ولم يتكرر أو تكررت وحدثت ح  
 (قوله كوطوءة بشبهة) أي فانها نيب حقيقة وحكما ح (قوله أو نكاح فاسد عطف على بشبهة) أي  
 وكوطوءة نكاح فاسد فافهم أما اذا لم يوطأ فيه فهي بكر حقيقة وحكما كفي النكاح الصحيح ط (قوله  
 وقالت رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كفي الشر بلالية ط (قوله ولاينة لهما) قيد به  
 لان أيهما أقام البينة قبلت بينته بحر وان أقاماها فبأى في قوله ولو برهنا (قوله ولم يكن دخل بها طوعا)  
 بأن لم يدخل أو دخل كرها واحترزه عما اذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الردق الاصح لان التمكن  
 من الوطئ كالاقرار وعن هذا الصحيح في الولوالجينة أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على الردق لم تقبل لكن  
 في حاشية الغزى على الاشياء أنه وقع اختلاف التعجيم في قبول بينها بعد الدخول على أنها كانت رددت  
 النكاح قبل الاجازة ففي البرازية أن المذكور في الكتب أنها تقبل وصحيح في الواقعات عدم تناقضها  
 في الدعوى والصحيح القبول لانه وان بطلت الدعوى فالبينة لا تبطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان  
 عليه مقبول بلا دعوى قال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المقدسى فيها رسالة اعتمد فيها الصحيح  
 القول (قوله فالقول قولها) لانه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكورة  
 ولا يقبل قول وليها عليها بالرئى لانه يقر عليها بثبوت الملك واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا  
 في الفتح وينبغي أن لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرئى لكونه ساعيا في اتحام ما صدر منه فهو متهم ولم أره  
 منقولا بحسب قلت وفي الكافي للعالم الشهيد واذا زوج الرجل ابنته فأنكرت الرئى فشهد عليها أبوها  
 وأخوها لم يجز اه فتأمل ثم اعلم أنه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد  
 مانصه واذا ادعت فسادا وهو صحيح فالقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل

ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول  
 هديته (من زالت بكارتها بوثبة)  
 أي نطفة (أو درور (حيض أو)  
 حصول (جراحة أو تعنيس) أي  
 كبر (بكر حقيقة) كتفريق  
 يجب أو عنة أو طلاق أو موت  
 بعد خلوة قبل وطئ (أو زنا)  
 وهذه فقط (بكر حكما) ان لم  
 يتكرر ولم تحديه والافجارة كوطوءة  
 يشبهة أو نكاح فاسد (قال)  
 الزوج للبكر البالغة (بلغت النكاح  
 فكنت وقالت رددت) النكاح  
 (ولاينة لهما) على ذلك (ولم يكن  
 دخل بها طوعا) في الاصح  
 (فالقول قولها)

والكل ان دخل كذا في الخيانة ويبنى أن يستثنى منه ما ذكره الحاكم الشهيد في الكافي من أنه لو ادعى أحدهما أن النكاح كان في صفره فالقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها قبل الادراك اه ما في الجهر قلت وقد عطل الاخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لا اختلافهما في وجود العقد وعلها في الذخيرة بقوله لا نكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ وذكركه أن الاختلاف لو في الصحة والفساد فالقول لم ادعى الصحة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالقول لمنكر الوجود قلت وعلى هذا فلا استثناء لان ما في الخيانة من الاول وما في الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الخيانة وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤاخذا باقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل وجود العقد لان الرد صير الاجاب بلا قبول وكذا المسألة الثانية هذا ما ظهر لي (قوله على المقتضى به) وهو قوله ما وعنده لا يمين عليها كما سيأتي في الدعوى في الاشياء الستة بجر (قوله لانه وجودي الخ) جواب عما يقال ان ينسب على سكوتها يمينه على النفي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كافي المعراج زاد في الجهر أو هو نفي يحيط به علم الشاهد فيقبل كالأدعاء أن زوجها تكلم بما هو ردة في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود كما عندهم لم نسبعها تكلم ثبت سكوتها كافي الجوامع اه ولا يخفى أن الجواب الاول مبنى على المنع والثاني على التسليم ومبحث في الاول في السعدية بما في شرح العقائد من أن السكوت ترك الكلام وأقره عليه في التهرق وتبين الجواب بأن هذا تفسير باللازم ومبحث في الثاني أيضا بأنه يخالف لما في أيمان الهداية من باب اليمين في الخ والصلاة من أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقا أحاط به علم الشاهد أولا اه وكذا قال في الجهر هذا الحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفا صورا أو معنى وسواء أحاط به علم الشاهد أولا اه قلت وهذا في غير الشرع فلو قال ان لم أدخل الدار اليوم فكذب شهد أنه دخلها تقبل (قوله في بيئتها أولى) لاثبات الزيادة أعنى الرذافه زائد على السكوت بجر (قوله الآن يبرهن على رضاها وأجازتها) أي فترجح بيئته لاستوائهما في الاثبات وزيادة بيئته باثبات الزوم كذا في الشروع وعزاه في النهاية للقرن الثاني وكذا هو في غير كتاب من الفقه لكن في الخلاصة عن أدب القاضى للنصاف أن ينسبها أولى ففي هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه أن السكوت لما كان مما يتحقق الاجابة به لم يلزم من الشهادة بالاجابة كونها بأمر زائد على السكوت ما لم يصرحوا بذلك كذا في النسخ وتبعه في الجهر واستفيد منه التوفيق بين القولين بحمل الاول على ما اذا صرح الشهود بأنها قالت أجزت أو رضيت وجل الثاني على ما اذا شهدوا بأنها أجزت أو رضيت لاحتمال أجازتها بالسكوت فافهم (قوله كالأدعاء الخ) أي ان الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كافي التهر (قوله مثلا) فالمراد الولي المجبر (قوله فان القول لها) لانها اذا كانت مراهمة كان الخبر به يحتمل الثبوت فيقبل خبرها لانها منكرة وقوع الملك عليها ح عن الجهر (قوله ان ثبت أن سننها تسع) تفسير للمراهمة كأي دل عليه كلام المنع ح (قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه) بأن باع أبوه ماله فقال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للاب لانه ينكر زوال ملكه وقد قيل بخلافه والاول أصح بجر عن الذخيرة (قوله ولو برهننا الخ) ذكره في البرازية عتب المسألة الاولى وكأن الشارح أخره ليفسد الحكم كذلك في المسألتين فافهم واستشكل بعض المحشين تصور البرهان على البلوغ قلت وهو ممكن بالحبل أو الاحبال أو سن البلوغ أو رؤية الدم أو المنى كافي الشهادة على الزنا (قوله على الأصح) راجع لمسألة المراهمة والمراهق فقد نقل التصحيح فهما في الجهر عن الذخيرة (قوله بخلاف قول الصغيرة) أي التي زوجها غير الاب والجد أو من زوجها فلا خيار لها ط (قوله رددت حين بلغت الخ) أي قالت بعد ما بلغت رددت النكاح واخترت نفسها حين أدركت لم يقبل قولها لأن الملك ثابت علمها وتريد بذلك ابطال الثابت عليها كافي الذخيرة فافهم وبهذا علم أن قولها ذلك بعد البلوغ وكأنه سماها صغيرة باعتبار ما كان زمن العقد أي التحقق صغرها وقتة بخلاف المراهمة المحتمل بلوغها وقتها (قوله ولو حالة البلوغ) بأن قالت عند القاضى أو الشهود أدركت الان وصفت فانه يصح

بينهما على المقتضى به وتقبل بيئته  
على سكوتها لانه وجودي بضم  
الشفتين ولو برهننا في بيئتها أولى  
الآن يبرهن على رضاها وأجازتها  
(كألو زوجها أبوها) مثلا زاعما  
عدم بلوغها (فتنات أنابا لغة  
والنكاح لم يصح وهي مراهمة  
وقال الاب) أو الزوج (بل هي  
صغيرة) فان القول لها ان ثبت  
أن سنها تسع وكذا لو ادعى  
المراهق بلوغه ولو برهننا في بيئته  
البلوغ أولى (على الأصح) بخلاف  
قول الصغيرة رددت حين بلغت  
وكذا زوجها الزوج فالقول له  
لانكاره زوال ملكه لو اختلف  
بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ  
فالقول لها شرح وهبانية فليحفظ



كما يأتي بيانه (قوله وللولى الاقرب بيانه) أى فى قوله الولى فى النكاح العصبية بنفسه الخ واحترز به  
عن الولى الذى له حق الاعتراض فانه يخص العصبية كما مر وعن الوصى غير القريب كما مر وبأى أيضا (قوله  
انكاح الصغير والصغيرة) قيد بالانكاح لان اقراره به عليه ما لا يصح الا بشهود أو بتصديقهما بعد البلوغ  
كما سيجد كره المصنف آخر الباب ولوقال وللولى انكاح غير المكاف والرقيق لشمل المعتوه ونحوه (تمتة)  
ليس لغير الاب والجد أن يسم الصغيرة قبل قبض ما تعرف قبضه من المهر ولو سلمها الاب له أن يمنعها أفاده ط  
ونماه فى البحر قلت وليس له تسليمها للدخول بها قبل اطلاق الوطى ولا عبرة للس كاسيد كره الشارح فى آخر  
باب المهر (قوله ولوليس) صرح به بخلاف الشافعى فان علة الاجبار عنده البكارة وعندنا العجز بعدم  
العقل أو نقصانه وتوضيحه فى كتب الاصول (قوله كعتوه ومجنون) أى ولو كبيرين والمراد كشخص  
معتوه الخ فيشمل الذكر والانثى قال فى النهر للولى انكاحهما اذا كان المجنون مطبقا وهو شهر  
على ما عليه الفتوى وفى منية المفتى بلغ مجنوننا ومعتوها تبنى ولاية الاب كما كانت فلوجن أو عته بعد البلوغ  
تعود فى الاصح وفى الخاتمة زوج ابنه البالغ بلا اذنه فجن قالوا ينبغى للاب أن يقول أجزت النكاح على ابني  
لانه يملك انشا د بعد المجنون (قوله ولزم النكاح) أى بلا توقف على أجازة أحد وبلا موت خيار فى تزويج  
الاب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتي (قوله ولو بغين فاحش) هو ما لا يتغابن الناس فيه أى لا يتحملون  
الغيب فيه احتراز عن الغيب اليسير وهو ما يتغابن فيه أى يتحملونه قال فى الجوهره والذى يتغابن فيه الناس  
مادون نصف المهر كذا قاله شيخنا موقوف الدين وقيل مادون العشر اه فعلى الاول الغيب الفاحش هو النصف  
فما فوقه وعلى الثانى العشر فما فوقه تأمل (قوله ينقص) الباء تصوير الغيب أى ان الغيب يتصور  
فى جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفى جانب الصغير بالزيادة (قوله أو زوجها غير كفو) بأن زوج ابنه  
امة أو بنته عبدا وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجه غير كفو ولا يجوز الخط ولا الزيادة الاجمالية يتغابن  
الناس ح عن المنع ولا ينبغى ذكر المثل الاول لان الكفاة غير معتبرة فى جانب المرأة للرجل أفاده  
فى الشرح بلالية ونحوه ط قلت وعن هذا قال الشارح أو زوجها مضافا الى ضمير المؤنثة مع تعميمه فى الغيب  
الفاحش بقوله ينقص مهرها وزيادة مهره فله درهم ما مهره فافهم لكن فى هذا كلام نذكره قريبا (قوله  
المزوج بنفسه) احتز به عما اذا وكل وكلا بتزويجها وسأقضى بيانه قريبا ح (قوله بغين) كان عليه  
أن يقول أو بغير كفو ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال فى المنع لسلم من هذا ح (قوله وكذا  
المولى) أى اذا زوج الصغير أو الصغيرة المرقوقين ثم اعتقتهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كفو أو بغير  
مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكلا ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولان خيار العتق يغنى عنه ط  
وهذا هو الصواب فى التصوير وأما تصوير المسألة بما اذا كان الاعتاق قبل التزوج فغير صحيح لانه فى هذه  
الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سنبذ كره والكلام فى لزوم بلا خيار كفى الاب والجد فافهم (قوله وابن  
المجنونة ومثلها المجنون) قال فى البحر المجنون والمجنونة اذا تزوجهما الابن ثم أفادالا خيار لهما (قوله  
لم يعرف منهما الخ) أى من الاب والجد وينبغى أن يكون الابن كذلك بخلاف المولى فانه تصرف  
فى ملكه فينبغى نفوذ تصرفه مطلقا كتصرفه فى سائر أمواله رجحت فافهم (قوله مجانة وفسقنا)  
نصب على التمييز فى المغرب الما جن الذى لا يسأل ما يصنع وما قيل له ومصدره المجنون والمجانة اسم منه والفعل  
من باب طلب اه وفى شرح المجمع حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه أو لاطمعه لا يجوز عقده اجماعا  
اه (قوله وان عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك فى فتح القدير بما فى النوازل لو زوج بنته الصغيرة  
من يشكر أنه يشرب المسكر فاذا هو مد من له وقالت لا أرضى بالنكاح أى بعدما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب  
بشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما تزوج على ظن أنه كفو اه قال اذ يقتضى أنه  
لو عرفه الاب بشربه فالنكاح نافذ مع أن من تزوج بنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم أنه شر بب  
فاسق فسوء اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفا به فلا يلزم بطلان  
النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق للناس كونه معروفا بمثل ذلك اه والحاصل أن المانع  
هو كون الاب مشهورا بسوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن مشهورا بذلك ثم تزوج بنته من فاسق صحيح وان تحقق

(وللولى) الاقرب بيانه (انكاح)

الصغير والصغيرة) جبرا (ولوليس)

كعتوه ومجنون شهرا

(ولزم النكاح ولو بغين فاحش)

ينقص مهرها وزيادة مهره (أو)

زوجها (بغير كفو ان كان الولي)

المزوج بنفسه بغين (أبأ أو جذا)

وكذا المولى وابن المجنونة

(لم يعرف منهما سوء الاختيار)

مجانة وفسقنا (وان عرف لا) يصح

النكاح اتفاقا

بذلك انه سبي الاختيار واشتهر به عند الناس فلوزوج بنتا اخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الاشتهار لزم احالة المسألة أعني قولهم ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغيب كفؤ أن كان الولي أباً أو جداً ثم اعلم أن ما مر عن النوازل من أن النكاح باطل معناه أنه سيطل كما في الذخيرة لان المسألة مفروضة فيما إذا لم ترض البنت بعد ما كبرت كما صرح به في الخانية والذخيرة وغيرهما وعليه يعمل ما في القنية زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حر الأصل وكان معتقفاً فهو باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة القنية أنه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق أو غيره - حتى لو تزوجها من ففسر أو ذى حرفة دنية ولم يكن كفؤاً له لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كما أفاده في البحر وما ذكرنا من ثبوت الخيار للبنت إذا بلغت انما هو في الصغيرة أما للزوج الاولياء الكبيرة باذنها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم ظهر عدمها فلا خيار لاحد كما سيذكره الشارح أول الباب الثاني ويأتي غمام الكلام عليه هناك (قوله فزوجها من فاسق الخ) وكذا لو تزوجها بغيب فاحش في المهر لا يجوز اجماعاً والصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل لأدليس له رأى كامل فبقي النقصان ضرراً محضاً والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل بجر عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لو تزوج من غير الكفؤ كما في الخانية وبه علم أن المراد بالاب من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعليق أن السكران أو المعروف بسوء الاختيار لو تزوجها من كفؤ بغير المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل أي أنه لو فور شفقتة بالابوة لا يزوج بنته من غير كفؤاً وبغيب فاحش الاصلحة تزيد على هذا الضرر كعله بحسن العشرة معها وقلة الأذى ونحو ذلك وهذا منقود في السكران وسبي الاختيار إذا خالف لظهور عدم رأيه وسوء اختياره في ذلك (قوله أي غير الاب وأبيه) الأولى أن يزيد والابن والمولى للماتر (قوله ولو الام أو القاضى) هو الأصح لأن ولايتهم متأخرة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في الحاسب ففي المحجوب أولى بجر ولقصور الرأى في الام ونقصان الشفقة في القاضى ذخيرة لكن سنذكر في مسألة عضل الاقرب ان تزويج القاضى نيابة عنه فليس لها الخيار ويأتي تمامه هناك (قوله لو عين لو كيله القدر) أي الذي هو غيب فاحش نهر وكذا لو عين له رجلاً غير كفؤاً كما يحسنه العلامة المقدسي (تنبيه) ذكر في شرح المجمع أن تزويج الاب الصغير والصغيرة من غير كفؤاً وبغيب فاحش جائز عنده لا عنده اه ثم قال وفي المحيط الوكيل بالنكاح اذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح تبعاً لما في البحر عن القنية وقد يجب أن الوكيل في عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل الاب بل وكيل الزوج أو الزوجة البالغين بقرينة ما في البدائع حيث ذكر اختلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بأن وكل رجل رجلاً بأن يزوجه امرأة فزوجته بأكثر من مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله أو وكلت امرأة رجلاً بأن يزوجه من رجل فزوجها بدون صداق مثلاً أو من غير كفؤ اه وقدمناه أيضاً عن البرازية وعليه فلا منافاة قدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كفؤ) مثله قول الكنز ولو تزوج طفله غير كفؤاً أو بغيب فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد ومقتضاه أن الاخ ولو تزوج أخاه الصغرة امرأة أدنى منه لا يصح وفيه ما مر عن الشرع بلاية من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سيأتي في بابها أيضاً وقد معنا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضاً وقد راجعت كثيراً فلم أر شيئاً صريحاً في ذلك ثم رأيت في البدائع مثل ما في الكنز حيث قال وأما انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط عند أبي حنيفة لصدوره عن له كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف انكاح الاخ والعلم من غير كفؤاً فانه لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اه فقوله بخلاف الخ ظاهر في رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا المعنى عدم اعتبار الكفاءة للزوج أن الرجل لو تزوج نفسه من امرأة أدنى منه ليس لعصانته حق الاعتراض بخلاف الزوجة وبخلاف الصغيرين اذا تزوجها من غير الاب والجد هذا ما ظهر لي وسنذكر في أول باب الكفاءة ما يؤيده والله أعلم (قوله أصلاً) أي لا لازماً ولا موقوفاً على الرضى بعد البلوغ قال في فتح القدير وعلى هذا أبقى الفرع المعروف للزوج العتم الصغيرة حرة الجدة من معتق الجدة كبرت وأجازت لا يصح لانه لم يكن عقد موقوفاً ولا محجوزاً فان العتم ونحوه لم يصح

وكذا لو كان سكران  
فزوجها من فاسق أو شريراً وفقيراً  
أو ذى حرفة دنية لظهور سوء  
اختياره فلا تعارضه شفقتة  
المنظونة بجر (وان كان المزوج  
غيرهما) أي غير الاب وأبيه  
ولو الام أو القاضى أو وكيل الاب  
لكن في النهر بحثاً لو عين لو كيله  
القدر صح (لا يصح) النكاح  
(من غير كفؤاً وبغيب فاحش أصلاً)

مطلب  
مهم هل للعصبة تزويج الصغير  
امرأة غير كفؤة

منهم التزوج بغير الكفو اه قال في الجبر ولذا ذكر في الخانية وغيرها أن غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة  
فلا حوط أن تزوجها مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير التسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح  
النكاح الاول يصح الثاني اه وليس للتزوج من غير كفوحله كما لا يخفى اه (قوله صح وله ما فسخه)  
أي بعد بلوغهما والجملة قصد بها لفظها مرفوعة المحل على أنها بدل من ما أو محذوف بقول محذوف  
أي فائلا وقوله وهم خبر عن ما وعبارة صدر الشريعة في منته وصح النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة  
بغير فاحش ومن غير كد ولا غيرهما وقال في شرحه أي لو فعل الاب أو الجد عند عدم الاب لا يكون للصغير  
والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلهما أن يفسخا بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة  
الشرح وقد نبه على وهم ابن الكمال وكذا المحقق التفتازاني في التلويح في بحث العوارض وذكر أنه  
لا يوجد له رواية أصلا وأجاب القهستاني بأن محمته بالغين الفاحش قلها في الجواهر عن بعضهم وبغير كفو  
نقلها في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فإن ما كان قول لبعض  
المشايخ لا يلزم أن يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما إذا كان قولاً ضعيفاً مخالفاً لما في مشاهير كتب  
المذهب المعتمدة (قوله ولكن لهما خيار البلوغ) دفع به توهم اللزوم المتبادر من الصحة ط وأطلق فتأمل  
المتين والمسلمين وما اذا تزوجت الصغيرة نفسها فأجاز الولي لأن الجواز ثبت بإجازة الولي فالتحقق بنكاح باشره  
يجز عن المحبط (قوله وملحق بهما) كالمجنون والمجنونة اذا كانا للمزوجة لهما غير الاب والجد والابن بان كان  
أخاً أو عملاً قال في الفتح بعد أن ذكر العصبات وكل هؤلاء ثبت لهم ولاية الاجبار على النيت والذين  
في حال صغرهما أو كبرهما اذا اجتمعا فلا غلام بلغ عاقلاً ثبت لهم ولاية الاجبار على النيت والذين  
فاذا أفاق فلا خسار له وان زوجه أخوه فأفاق فله الخيار (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
قهستاني (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي بغيره اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
الشفقة) أي ولقصد الرأي في الام وهذا لا يثبت البلوغ بأن بلغا ولم يعلم به ثم علم بعده (قوله لتصور  
الاب أو الجد) (قوله وبغيره) أي بغيره اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
أو كبره فاذا تزوج (قوله وبغيره) أي بغيره اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
الاثلاث لكن لو اجتمعا مولاها ثم اعتقها فلهما الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عليها بطفتين فصار لا يزول  
أيضاً لان الام الصغيرة لا تخبر ما لم تبلغ فاذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق لا خيار البلوغ وان ثبت لها  
لان ولاية الام في تنظيم الثاني تحتها وقيل لا يثبت لها خيار البلوغ وهو الاصح وهكذا ذكره محمد في الجامع  
ثم اعتقه يشترط ولاية كاملة لانه سبب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كافي الاب والجد ولو تزوج عبده الصغيرة حرته  
ما اذا زو. لستم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار عتق لان انكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر له بخلاف  
في جامع التاج بعد العتق وهو صغير لانه بطريق النظر هذا خلاصة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر ونحوه  
فان لها مثل الصغار للامام الاستروشني وفي الجبر عن الاسيحياني أو عتق أمته الصغيرة أولاً ثم تزوجها ثم بلغت  
جسم من خيار البلوغ اه أي لما تم من أن ولايته عليها بطريق النظر ولا يملك ولاية العتاق وهي متأخرة عن  
فانه لا يملك العتاق فلهما خيار البلوغ كافي ولاية الاخ والعلم بل أولى بخلاف ما لو تزوجها قبل الاعتاق ثم بلغت  
للزوج وليس لها خيار بلوغ كما مر لان ولاية الملك أقوى من ولاية الاب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت  
والاب كبر الرقيق صغيراً أو كبيراً وثبت للثاني مطلقاً اذا تزوجها حال الرق وأن خيار البلوغ يثبت للصغير  
ع (قوله بعد البلوغ) أي بغيره اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
أخبرني الشيخ بقوله وبغيره أي بغيره اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
بالنكاح اه (قوله بالبلوغ) أي بغيره اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
أنه بعد البلوغ أو تأخيرها طاب الفرقة ولا يخلفها الخصم فان حلفت بفرق بينهما الحاكم بحضرة  
على انفسه بلا انتظار الى بلوغ الصبي أدب الاوصياء عن جامع الفتاوى قلت والظاهر أن وصي الاب مقدم  
فالقاض عتق كصا صر حوايه في باب ثم رأيت هنا في جامع الصغار قال في امرأة الصبي لو وجدته محبوباً  
خصم من الا يفرق بينهما بخصوصهما ولو وجدته غداً ينتظر بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصي فالجد أو وصيه  
به فان لم يكن نصب القاضي عنه خصماً الخ فافهم (قوله بشرط القضاء) أي لان في أصله ضعفاً

وما في صدر الشر بعة صح ولهما  
فسخه وهم (وان كان من كفو وبغيره)  
المسئل صح (لكن لهما) أي  
لصغير وصغيرة وملحق بهما (خيار  
الصح بالبلوغ أو العلم بالنكاح  
بعده) لقصور الشفقة وبغنى  
عنه خيار العتق ولو بلغت وهو  
صغير ففرق بحضرة أبيه أو وصيه  
بشرط القضاء

فتوقف عليه كالرجوع في الهبة وفيه إيماء إلى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما ما لم يحضر للزوم القضاء على الغائب نهر قلت وبه صرح الاستروشنى في جامعته (قوله للفسخ) أى هذا الشرط انما هو للفسخ لا لثبوت الاختيار وحاصله أنه إذا كان المزوج الصغير والصغيرة غير الأب والجدة فلهما الخيار بالبلوغ أو العلم به فان اختار الفسخ لا يثبت الفسخ إلا بشرط القضاء فلذا اترع عليه بقوله فيتوارثان فيه أى في هذا النكاح قبل ثبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كما يلزم جميعه بالدخول ولو حكماً كاتخاذ العجينة كذلك يلزم بموت أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فيسقط ولو اختلفا منه لان الفرقه بالخيار فسخ للعقد والعقد إذا انفسخ يجعل كأنه لم يكن كما في النهر (قوله ان من قبلها) أى وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحترزه عن التخيير والامر بالسيد فان الفرقه بينهما وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً ح (قوله لا يتقص عدد طلاق) فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كما في الفسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أى لا يلحق المدة بعدة الفسخ في العدة طلاق ولو صريحاً وانما تلزمها العدة إذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقله في الجرح عن النهاية على خلاف ما يحسنه في الفسخ وقيد بعدة الفسخ لما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة إلا في اللعان لأنه يوجب حرمة مؤبدة اهـ وسبق بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى قبيل باب تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعنى أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها وان كانت فرقته افسحاً لان الحرمة بالردة غير متأدية لارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعاً فأنه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطنى زوج آخر كذا في الفسخ واعترضه في النهر بأنه يقتضى قصر عدم الوقوع في العدة على ما إذا كانت الفرقه بما يوجب حرمة مؤبدة كالقبيل والارضاع وفيه محالة ظاهرة لظاهر كلامهم عرف ذلك من تصفحه اهـ أى لتسريحهم بعدم اللعاق في عدة خبار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر والسبي والمهاجرة والاباء والارتداد ويمكن الجواب عن الفسخ بأن مراده بالتأيد ما كان من جهة الفسخ وذكر في أول طلاق الجبر أن الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما وتفریق القاضى باباً أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قبيل باب تفويض الطلاق قال تبعاً للحن لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللعاق فيقيد كلام الجرح هنا بعدم اللعاق كما لا يخفى وقد نظمت ذلك بقولى

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق \* أو الأبا أو الردة بلا لحاق

قال ح وسبقاً هناك أيضاً أن الفرقه بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل وراجع اهـ قلت ما ذكره آخره قال الخبير الرملى انه في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحدهما مسلماً لانه لا عدة عليها وسبقاً تمامه هناك وفي باب نكاح الكافران شاء الله تعالى (قوله وان من قبله فطلاق) فيه نظر فانه يقتضى أن يكون التباين والقبيل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والملك طلاقاً وان كانت من قبله وليس كذلك كما استراه واستثناه الملك والردة وخيار العتق لا يجدى نفعاً لبقاء الاربعة الاخر فالصواب أن يقال وان كانت الفرقه من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أفاده شيخنا طيب الله تعالى ثراه واليه أشار في الجرح حيث قال وانما عبر بالفسخ ليقيد أن هذه الفرقه فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاثنى ولا طلاق اليها اهـ ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقه بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سببها والمرأة الرجل وحينئذ يقال في الاول ثم ان كانت الفرقه من قبلها لا بسبب منه أو من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه أجدى من تفريق العصى اهـ قلت لكن يرد عليه اباء الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن ان يكون منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الاول بأنه على قول أبي يوسف ان اباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثاني بأن اللعان لما كان ابتدأه منه صار كأنه من قبله وحده فليأتمل (قوله أو خيار عتق) يقتضى أن للعبد خيار عتق وهو سهو منه فانما قد مناعن البصر وفتح القدر أن خيار العتق يختص بالاثنى وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لغلام ح (قوله وليس لنا فرقة منه) أى قبل الدخول ح (قوله الا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ ويدل عليه قول الجرح وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول

للفسخ (فيتوارثان فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقه ان من قبلها ففسخ لا يتقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الا بلك أو ردته أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق

ولامهر عليه الا هذه فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه فيه لافي خيار العتيق كما تعلمه بما راجعته ثم قال  
وهذا المصير غير صحيح لما في الذخيرة قبل كتاب النفقات حتر تزوج مكاتبه باذن سيدها على جارية  
بعينها فلم تقبض المكاتبه الجارية حتى تزوجتها من زوجها على مائة درهم بازال النكاحان فان طلق الزوج  
المكاتبه أولا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان طلاق المكاتبه تنصف الامة  
وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها ويطل جميع  
مهر الامة عن الزوج مع انها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل  
الزوج انما تسقط كل المهر اذا كانت طلاقا واما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فيها من كل وجه  
توجب سقوط كل الصداق كصغيرا ذابلع وايضا لو اشترى منكوحته قبل الدخول بها فانه يسقط كل  
الصداق مع ان الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يحال به  
على قبول المشتري لا على ايجاب البائع وانما يسقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اه بلفظه ويرد على  
صاحب الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع انه لم يسقط كل المهر بل يجب  
عليه نصفه فالحق ان لا يجعل لهذه المسألة ضابط بل يحكم في كل فرد بما افاده الدليل اه كلام البصر  
قال في النهر اقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيما اذا ملكها او بعضها انظر في البدائع الفرقة الواقعة بملكه  
اياها او شقصا منها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن ان تجعل طلاقا فجعل  
فسخا اه وسماي ايضا ح في محله اه كلام النهر ح (قوله الاثمانية) لانها تبني على سبب جلي  
بخلاف غيرها فانه تبني على سبب خفي لان الكفاءة شيء لا يعرف بالحس واسبابها مختلفة وكذا نقصان مهر  
المثل وخيار البلوغ مبني على قصور الشفقة وهو امر باطني والاباء ربما يوجد ورعا لا يوجد كذا في البحر ح  
(قوله فرق النكاح) هذا الشطر الاول من بحر الكلام وماعده من البسيط وهو لا يجوز وقد غيرة الى  
قولي ان النكاح له في قولهم فرق ح (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله ائتلك او خبر  
بعد خبر ط (قوله وهذا الدر) اسم الاشارة مبتدأ والدر بدل منه او عطف بيان والمراد به انظم  
المذكور شبهه بالدر لنفاسته ووجهه يحكيها أي يذكرها خبر (قوله تبين الدار) حقيقة وحكما كما اذا خرج  
أحد الزوجين الحر بين الى دار الاسلام غير مستأمن بأن خرج اليها مسلما أو ذميا أو أسلم أو صار ذمة في دارنا  
بخلاف ما اذا خرج مستأمننا تبين الدار حقيقة فقط وبخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمي حربية ثمة لتبين  
الدار حكما فقط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) بتسكين عين مع وهو لغة وكسر راء مهر بلاتونين  
للضرورة يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقرى الولى بينهما فهي فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها  
وان كان بعده فلها المسمى كما يأتي ط (قوله كذا فساد عقد) كان نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير  
شهود (قوله وفقد الكفو) أي اذا نكحت غير الكفو فلا ولا ما حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على  
رواية الحسن فالعقد فاسد ط وتقدم أنها المنقبة بها (قوله بنعيم) النعي هو الاخبار بالموت وهو تكملة  
أشاره الى أن من نكحت غير كفوف كان نكاحا مائتا ط (قوله تقبيل) بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فعله  
ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الاناث واصولها أو فعلها ذلك بفروعه الذكور واصوله ط (قوله سبي)  
فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين الدارين لا بالسبي ولأن كان المراد السبي مع التبين فالتبين  
مغن عنه ح (قوله واسلام المحارب) أي لو أسلم أحد المجوسين في دار الحرب بانت منه بمضى ثلاث حيض  
أو ثلاثة أشهر قبل اسلام الاستقامة لشروط الفرقة وهو مضى الحيض أو الأشهر مقام السبب وهو الاباء لتعذر  
العرض بانعدام الولاية بغير مضى ذلك بخلة تفريق القاضي وهذه الفرقة طلاق عندهما فسخ عند أبي يوسف  
قال في البحر في باب نكاح الكافر ينبغي أن يقال انها طلاق في اسلامها لانه هو الا بى حكما فسخ في اسلامه  
(قوله وأرضاع حرتها) أي اذا أرضعت الكبيرة حرتها الصغيرة في أثناء الحولين يفسخ النكاح كما يأتي  
في باب الرضاع لكونه يصير جامعين الاتم وبنها ط والضرورة غير قيد فان منه ما مثل به في البدائع لو أرضعت  
الصغيرة أم زوجها أو أرضعت زوجته الصغيرتين امرأة أجنبية (قوله خيار عتيق) قد علمت أنه لا يكون  
الامن جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطف على عتيق باسقاط العاطف ط (قوله ردة)

وشرط للكل القضاء الاثمانية  
ونظم صاحب النهر فقال  
فرق النكاح ائتلك جعنا فاعيا  
فسخ طلاق وهذا الدر يحكمها  
تبين الدار مع نقصان مهر كذا  
فساد عقد وفقد الكفو بنعيمها  
تقبيل سبي واسلام المحارب أو  
أرضاع حرتها فاعدا عتيقها  
خيار عتيق بلوغ ردة وكذا

مطلب  
في فرق النكاح

بالرفع عطا على تبين بحدف العاطف ط والمراد ردة أحدهما فقط بخلاف ما لو ارتد معافا فانهما أو أسلما معا يبقى النكاح ( قوله ملك لبعض ) أفاد أن ملك الكل كذلك بدلالة الأولى ح ( قوله وتلك الفسخ يحصيا ) أي يحجمها ويتحقق في كل منها والاشارة الى الاثني عشر المتقدمة وقد علمت سقوط السبي وكان ينبغي أن يذكر بدله ما في البدائع تزوج مسلم ككيسة يهودية أو نصرانية فتعجست ثبت الفرقة بينهما لان الجوسية لا تصلح لنكاح المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لانها فرقة بغير طلاق فكانت فسخا ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها اه وقد غيرت ابلت الذي قبل هذا وأسقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فقلت

ارضاع اسلام حرني تبس نصرانية قبله قد عدت ذافها

وقد علمت أن كون اسلام الحرني فسخا مفرع على قول الثاني أو على ما بحث في البحر ( قوله أما الطلاق الخ ) أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالجلب والعنة والابلاء واللعان وبني خاس ذكره في الفسخ وهو ابا الزوج عن الاسلام أي لو أسلمت زوجة الدمي وأبى عس الاسلام فانه طلاق بخلاف عكسه فانها لو أبى يبقى النكاح وقد غيرت البيت الى قولي أما الطلاق فجب عنه و ابا الزوج ايلأوه واللعن يتلوها

وكذا اسلام أحد الحرين بفرقة بطلاق على قولهما لكن لما شئى على كونه فسخا لم يذكره (تمه) قد مناعن الفسخ ان كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا اللعان لانه حرمة مؤبدة ( قوله خلا ملك الخ ) أراد بالملك ملك أحدهما للآخر أو بعضه وبالعتق خيار الامة اذا أعتقها مولاها بعد ما تزوجها بخلاف العبد وبلاسلام اسلام أحد الحرين وبالتقبيل فعل ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد المتاركة أو تفريق القاضي كما مر في المحرمات فلم ينعين التفريق وقد علمت أن ذكر السبي لا محل له وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج الى القضاء ثمانية ويرد عليه الفرقة بالردة فسيأتي أن ارتداد أحد هما مفسح في الحال وقد غيرت البيت الاخير الى قولي ايلأوه ردة أيضا مصاهرة تبين مع فساد العقد بينهما ( قوله وبطل خيار البكر ) أي من بلغت وهي بكر ( قوله لمختارة ) أما لو بلغها الخبر فاخذها العطاس والسعال فلما ذهب عنها قالت لأرضي جاز

الرد اذا قالت متصلا وكذا اذا أخذها ففكرت فقالت لأرضي جاز ردة ط عن الهندية ( قوله عالمة باصل النكاح ) فلا يشترط علمها بثبوت الخيار لها وأنه لا يمتد الى آخر المجلس كما في شرح الملتقى وفي جامع الفصولين لو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فبعدمه لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن اه ( قوله فلوسألت الخ ) لا محل لهذا التفريع في المقام مقام الاستدراك لان بطلان الخيار بعلمها باصل النكاح يقتضي بطلانه بالاولى في هذه المسائل المذكورة لعدم بطلانه لانها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قل لم يحصل نزاع في عدم بطلان الخيار بها مع ان النزاع قائم كما تراه قريبا ( قوله نهر بختا ) أي على خلاف ما هو المنقول في الزيلعي راجح والمذخيرة وأصل البحث للمحقق ابن الهمام حيث قال وما قيل لوسألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو علمت على الشهود بطل خيارها تعسف لادليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة لحالة ابتداء النكاح ولوسألت البكر عن اسم الزوج لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وكذا السلام على القسام لا يدل على الرضاء كيف وانما ارسلت لغرض الاشهاد على الفسخ اه ملخصا وما نازعه في البحر في السلام بان خيار البكر يبطل بمجرد السكوت ولا شك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في المهر وأقول ممنوع فقد نقلوا في الشفعة أن سلامه على المشتري لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك ان طلب الموائبة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت كخيار البلوغ ولو كان السلام فوقه لبطلت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجه به في المهر انما يتم اذا لم يخل بها اما اذا خلاها خيره صحيحة فالوقوف على كيمته اشتغال بما لا يفيد لجوابه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي اه كلام النهر وعن هذا الاخير قال الشارح قبل الخلوة والحاصل أن المنقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار ويبحث في الفسخ عدمه فيها وما نازعه في البحر في مسألة السلام فقط واتصرف في النهر للسخ في الكل وكذا المحقق المقدسي والشربلاني وكان أصل الحكم مذكورا بطريق التخريج والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فنازعهم

ملك لبعض وتلك الفسخ يحصيا  
أما الطلاق فجب عنه وكذا  
ايلأوه ولعان ذال يتلوها  
قضاء قاض الى شرط الجميع خلا  
ملك وعتق واسلام الى فيها  
تقبيل سبي مع الايلاميا أملى  
تبين مع فساد العقد بينهما

( وبطل خيار البكر بالسكوت )

لومختارة ( عالمة ) اصل ( النكاح )

فلوسألت عن قدر المهر قبل الخلوة

أو عن الروح أو سلمت على الشهود

لم يبطل خيارها نهر بختا



في النسخ في صحة هذا التخرج فانه وان كان من أهل الترجيح كما ذكر في قضاء البحر بل بلغ رتبة الاجتهاد كما ذكره المقدسي في باب نكاح العبد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولاً عن أحد أئمتنا الثلاثة لماساغ لهؤلاء اتباع مجتهده المخالف لمذوق المذهب ومما يؤيد انه قول لبعض المشايخ لانص مذهبي قول المحقق ومما قيل الخ فافهم (قوله ولا يمتد الى آخر المجلس) أي مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح كما في الفتاوى أي اذا بلغت وهي عالة بالنكاح أو علمت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في حال البلوغ أو العلم فلو سكنت ولو قبل بطل خيارها ولو قبل تسدل المجلس (قوله لانه كالشفعة) أي في أنه يشترط لثبوتها أن يطلبها الشفيع فور علمه في ظاهر الرواية حتى لو سكنت لحظة أو تكلم بكلام لغو طلت وما صححه الشارح في بابها من أنها تمتد الى آخر المجلس ضعيف كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع خيار البلوغ ح (قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ) هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البراز به له حق خيار البلوغ والشفعة فتقال طلبتها واخترت نفسي يطل المؤخر ويثبت المتقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها وأجزم ما أو اخترتها جميعاً نفسي والشفعة قال القاضي أبو جعفر تقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما مر انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقيل يقول طلعت الحقيقتين اللذين يتسالى الشفعة ورد النكاح اهـ وتوقف الخبر الرمي في وجه التعيين واستبعد الخلاف فيه لان الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل طلعتما نفسي والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسي فطلعت بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لان طلب الحقيقتين جملة هو المانع من السقوط بحيث ثبت ذلك بالايجاب المتقدم لا ينصرف في البيان تقديم أحدهما على الآخر بل لو قيل لا حاجة الى التفسير لكان له وجه وجيه اهـ ملخصاً قائل قال وأما الثيب فتبدأ بالشفعة بخلاف لان خيارها يمتد كما يأتي (قوله وتشهد الخ) قال في البراز به وان أدركت بالحضر تختار عند رؤية الدم ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أقسدت وليس هذا بكذب محض بل من قبيل المعارض الموسوعة لاجتماع الحق لان الفعل الممتد له حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا الا الى غيره اهـ وحاصله انها تعني بقولها بلغت الآن اني الآن بالغة لئلا يكون كذباً صريحاً لانه حيث أمكن احياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى من الكذب الصريح فافهم وفي سماع النسوان فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضته لا تزيد على هذا فانها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضته حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط لاختيارها نقضها لكن شرط لاثباته بينة ليسقط اليقين عنها وتحليفها على اخبارها نفسها كتخليف الشفيع على الشفعة فان قالت القاضي اخترت نفسي حين بلغت صدقت مع اليقين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت حين علمت فالقول له ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل بلابينة اهـ قلت وتحصل من مجموع ذلك أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق بلابينة ولا يمين ولو قالت فسخت حين بلغت تصدق بالبينة أو اليقين ولو قالت بلغت أمس وفسخت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسنده الى الماضي فقد حكمت ما تملك استئنافه فقد ظهر الفرق بين الصورتين وان خفي على صاحب الفصولين كما افاده في نور العين (قوله وان جهلت به) أي بان لها خيار البلوغ او بأنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشنخين وقال محمدان خيارها يمتد الى أن تعلم أن لها خيارا كما في النشف (قوله لتفرغها للعلم) أي لانها تفرغ لمعرفة أحكام الشرع والاداء دار العلم فلم تعذر بالجهل بحج أي انها يمكنها التفرغ للتعلم فقد ما يمنعها منه وان لم تكلف به قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار المعتنة فانه يمتد) أي يمتد الى آخر المجلس ويطل بالقيام عنه كما في الفتاوى فافهم وكذا الاحتياج الى القضاء بخلاف خيار المكر على مامر والحاصل كما في النهر أن خيار العتق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوتة للاثني فقط وعدم بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل عذراً في بطلانه بما يدل على الاعراض وهذا الأخير بخلاف خيار الثيب والغلام على ما يأتي اهـ وأراد بالمعتنة التي زوجها مولاها قبل العتق صغيرة أو كبيرة فيثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ لصغيرة الا اذا زوجها بعد العتق فيثبت لها وللعبد الصغير أيضاً بخلاف خيار العتق فانه لا يثبت له ولو زوجها قبل العتق صغيراً أو كبيراً كما حرزناه سابقاً (قوله والثيب) مثل ما لو كانت ثيباً في الاصل أو كانت بكراً ثم دخل بها

(ولا يمتد الى آخر المجلس) لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول أطلب الحقيقتين ثم تبدأ بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلغت الآن ضرورة احياء الحق (وان جهلت به) لتفرغها للعلم (بخلاف خيار) المعتنة (فانه يمتد لشغلها بالمولي) وخيار الصغير والثيب اذا بلغا لا يطل (بالسكوت) لا صريح (رضاء

ثم بلغت كما في الجبر وغيره (قوله أو دلالة) عطف على صريح ونحوه عليه الرضاء ط (قوله ودفع مهر)  
 حله في الفسخ على ما إذا كان قبل الدخول أو ما لو دخل بها قبل بلوغه ينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضاء  
 لأنه لا بد منه أقام أو فسخ اه بحر ومثله يقبل في قبولها المهر بعد الدخول بها أو الخلوة أفاده ط ومن  
 الرضاء دلالة في جانبها تمكينه من الوطئ وطلب الواجب من النفقة بخلاف الكل من طعامه وخدمته نهر  
 عن الخلاصة وتقدم في استئذان البالغة تقيد الخدمة بما إذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانه هنا  
 (قوله لأن وقته العمر الخ) على هذا تظافرت كلمتهم كما في غاية البيان فانتقل عن الطحاوي من أنه يطل  
 بصريح الإبطال أو بما يدل على الرضاء كالتصكين ونحوه لتصريحه بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس بحر  
 مراده بالشيء الآخر على يدل على الرضاء كالتصكين ونحوه لتصريحه بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس بحر  
 (قوله صدق) أي لأن الظاهر صدقها فتح (قوله ومفاده الخ) قال في المنع وهذا الفرع يدل على ما نقله  
 الزاوي وافق به مولانا صاحب الجبر من أن القول قول مدعي الأكراه إذا كان في حبس الوالي ح  
 (قوله لا المال فإن الولي فيه الأب ووصيه والجد ووصيه والقاضي وناسه فقط ح ثم لا ينبغي أن قوله لا المال  
 على معنى فقط أي المراد بالولي هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد والقاضي  
 أو لا كالأخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشربلالية من أن فيه تدافعا بالنسبة إلى الأب والجد لأن  
 إهمال ولاية في المال أيضا (قوله العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالغير كالبنات نصير عصبة بالأبن  
 ولا ولاية لها على أمها المجنونة وكذا العصبة مع الغير كالآخوات مع البنات ولا ولاية للاخت على أختها المجنونة  
 كما في المنع والجبر والمراد خروجهما من رتبة التقديم والافتقار لولاية في الجلة يدل عليه قول المصنف بعد فإن لم  
 يكن عصبة الخ والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالتعصيب وإن كانت في حال عصوبها كبنات مع الأبن  
 الصغير فانهما تزوج أمها المجنونة بالرحم لا بكونها عصبة مع الأبن (قوله وهو من يتصل بالمت) الصغير للعصبة  
 المذكور المراد به المعهود في باب الارث بقرينة قوله على ترتيب الارث والحجب فيكون تعريفه ما عرفوه به في باب  
 الارث فلا يراد ما قيل أنه لا ميت هنا فالأولى أن يقال وهو من يتصل بغير المكاف فافهم هذا وفي النهر وهو من  
 يأخذ كل المال إذا انفرد والباقي مع ذي سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطة أي إذا المعتقة لها  
 ولاية الانكاح على معتقتها الصغير حيث لا أقرب منها اه فغير الشارح من بدل ذكر لا إدخال المعتقة في دفع  
 اعتراض التهر لکن يرد عليه كما قال الرجعي عصبات المعتقة فإن إهمال ولاية بعدها مع انهم متصلون بواسطة  
 أي اه فالأولى تعريف التهر ولا يرد عليه أن العصبة هنا لا يأخذ كل المال ولا شأنه لما قلنا انفاء وتطهيره  
 قولهم في نفقة الارحام تجب النفقة على الوارث بقدر ارثه مع أن الكلام في النفقة على الحي أو يقال المراد من  
 يسعي عصبة لو فرض المنصود تزويجه ميتا وعلى كل فتكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض  
 بما لا يخطر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على فاعله كما عيب على من أورد على تعريفهم الماء الجاري بأنه  
 ما يذهب بتبته أنه يصدق على الحار مثله أنه يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أي لقوله العصبة بنفسه لأنه  
 لا يكون إلا بلا توسط أي يعني إذا كان من جهة النسب أما من السبب فتد يكون كعصبة المعتقة ولا ينبغي أنه  
 بيان بالنسبة لكلام المتن أما في كلام الشارح فهو حزم من التعريف لأنه أفاد إخراج من يتصل بالمت بواسطة  
 أي كالجدة لام مثلا (قوله فيقدم ابن المجنونة على أبيها) هذا عندهما خلافاً للمحمد حيث قدم الأب وفي  
 الهندية عن الطحاوي أن الأفضل أن يأمر الأب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن كالابن  
 ثم يقدم الأب ثم أبوه ثم الأخ الشقيق ثم الأب وذو الكرخي أن تقديم الجدة على الأخ قول الإمام وعندهما  
 يشتركان والاصح أنه قول الكل ثم ابن الأخ الشقيق ثم الأب ثم العم الشقيق ثم الأب ثم كذا ثم عم الأب  
 كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجدة كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم إجمار الصغيرين وكذا الكبيرين إذا جئنا  
 ثم المعتق ولو أنقضى ثم ابنه وان سفل ثم عصيقه من النسب على ترتيبهم بحر عن الفسخ وغيره (تنبيه) يشترط  
 في المعتق أن يكون الولاء له ليخرج من كانت أمها حرة الاصل وأبوها معتق فانه لا ولاية لمعتق الأب عليها  
 ولا يرثها فلا يلحق انكاحها كإبنه عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلو لم يوجد لها سوى الام ومعتق الأب  
 فالولاية للام دونه ولم أر من يه عليه هنا أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لأنه يحجب عنه نقصان)

(أو دلالة) عليه (كقبلة)

وليس (ودفع مهر) ولا

يطل (بقيامهما عن المجلس) لأن

وقته العمر فيبقى حتى يوجد

الرضاء ولو ادعت التمكين كرها

صدقت ومناده أن القول للمدعي

الأكراه لو في حبس الوالي فليحفظ

(الولي في النكاح) لا المال

(العصبة بنفسه) وهو من يتصل

بالميت حتى المعتقة (بلا توسط

أي) بيان لما قبله (على ترتيب

الارث والحجب) فيقدم ابن

المجنونة على أبيها لأنه يحجب عنه

نقصان

فيه أن الأب لا يرث بالفرضية أكثر من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت يرث بالفرض والساق  
 بالتعصيب وعند عدم الولد بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدرا حتى ينقص منه فالأولى التعليل  
 بأنه لا يكون عصبية مع الابن تأمل (قوله بشرط حرية الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الأب أو أبا جده  
 سبي الاختيار بحجته وفسقا إذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير كفؤ أو بغير فاحش وكونه غير سكران أيضا كما مر  
 بيانه واحتراز الحرية عن العبد فلا ولاية له على ولده ولو مكاتباً إلا على أمته دون عبده لنقصه بالمهر والنفقة  
 كما ساقى في بابه وبالكيف عن الصغير والمجنون فلا يرث في حال جنونه مطبقاً أو غير مطبق ويرث في حال إفاقته  
 عن المجنون بقسميه لكن إن كان مطبقاً تسلب ولايته فلا تنتظر إفاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له فتنتظر إفاقته  
 كالنائم ومقتضى النظر أن الكفو الخاطب إذا فات بانتظار إفاقته ترث موليته وإن لم يكن مطبقاً والانتظار  
 على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الأقرب على ما سذكره فتح وتبعه في البحر والنهر والمطبق شهر وعليه  
 الفتوى بحر (تنبيه) علل الزبلي عدم الولاية لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم  
 ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شيخه أن هذا نص  
 في جواب حادثة سئل عنها هي أن الحاكم قزر طفلاً في مشيخة على خيرات يقبض غلاتهم وتوزع الخبز عليهم  
 والنظر في مصالحهم فاجاب بطلان التولية اخذاً بما ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله وإسلام  
 (قوله تريد التزوج) أشار إلى أن المراد بالمسلمة البالغة حيث أسند التزوج إليها لثلاثية تكرار مع قوله وولد  
 مسلم فإن الولد يشمل الذكراً والأنثى وحينئذ فليس في كلامه ما يقتضي أن للكافر التصرف في مال بنته الصغيرة  
 المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فإذا تزوجت المسلمة نفسها وكان لها أخ أو عم ككافر فليس له حق الاعتراض لأنه  
 لا ولاية له وقدم أول الباب أن من لا ولي لها فكا حها صحيح نافذ مطلقاً أي ولو من غير كفؤ وبدون مهر المثل  
 وإذا سقطت ولاية الأب الكافر على ولده المسلم فالأولى سقوط حق الاعتراض على أخته المسلمة أو بنت أخيه  
 ويؤخذ من هذا أيضاً أنه لو كان لها عصبية رقيق أو صغير فهي بمنزلة من لا عصبية لها لأنه لا ولاية لهما كما علمته  
 وقد مرنا ذلك أول الباب (قوله لعدم الولاية) تعليل للمفهوم يعني أن الكافر لا يلى على المسلمة وولده المسلم  
 لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله وكذا الخ) عطف على المفهوم الذي  
 قلناه والمسألة مذكورة في الفتح والبحر (قوله مسلم على كفرة) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء  
 بعض (قوله الأب بالسبب العام الخ) فالواو ينبغي أن يقال إلا أن يكون المسلم سيداً أمة ككفرة أو سلطاناً قال  
 السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وإنما هو منسوب إلى الشافعي وما قال في المعراج  
 وينبغي أن يكون مراد أورأت في موضع معزوا إلى المبسوط الولاية بالسبب العام ثبت للمسلم على الكافر  
 كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر مراراً في ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقتضى وذكره الزبلي أيضاً  
 بصيغة وينبغي وتبعه في الدرر والعيني وغيره حيث عبروا عنهم عنه بصيغة ينبغي كان المناسب للمصنف أن  
 يتابعهم لئلا يوهم أنه منقول في كتب المذهب صريحاً وقول المعراج وأرأت في موضع الخ لا يكتفي في النقل  
 لجملته فافهم (قوله أو نائبه) أي كالنائب فلا تزوج البتة الكافرة حيث لا ولي لها وكان ذلك  
 في منشوره نهر (قوله فإن لم يكن عصبية) أي لانسبية ولا سببية كالمعتق ولو أنثى وعصبانه كما مر في مقدمة  
 على الام بحر (قوله فالولاية للام الخ) أي عند الامام ومعه أبو يوسف في الأصح وقال محمد ليس لغير  
 العصبات ولاية وإنما هي للام والاول الاستحسان والعمل عليه إلا في مسائل ليست هذه منها فما قبل من أن  
 الفتوى على الثاني غريب لمخالفتها المتون الموضوعة لبيان الفتوى من البحر والنهر (قوله وفي القنية  
 عكسه) أي حيث قال فيها أم الأب أو في الترجيع من الام قال في النهر وحكي عن خواهر زاده وعمر النسفي  
 تقديم الاخت على الام لأنها من قوم الأب وينبغي أن يخرج ما في القنية على هذا القول اه أي فيكون من  
 اعتبار ترجيع قوم الأب يرجح الجدة لأب والاخت على الام لكن المتون على ذكر الام عقب العصباء وعلى  
 ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهرة بتقديم الجدة على الاخت فقال وأولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت  
 لأب وأم ونقل ذلك الشرنبلالي في رسالة عن شرح التقاية للعلامة قاسم وقال ولم يقيد الجدة بكونها لام  
 أو لأب غير أن السياق يقتضي أنها الجدة لأم وهل تقدم أم الأب عليها أو تأخر عنها أو تراجها كلام القنية يدل

مطاب

لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات

(بشرط حرية وتسليف وإسلام

في حق مسلمة) تريد التزوج (وولد

مسلم) لعدم الولاية (وكذا الولاية)

في نكاح ولا في مال (لمسلم على

كافرة إلا بالسبب العام) بأن

يكون (المسلم) سيداً أمة ككفرة

أو سلطاناً أو نائبه أو شاهداً

(وللكافر ولاية على) كافر

(مثله) اتفاقاً (فإن لم يكن عصبية

فالولاية للام) ثم لأم الأب وفي

القنية عكسه

على الاول وسبق كلام الشيخ قائم يدل على الشافى وقد يقال بالمزاجه لعدم المرجح وقد يقال قرابة الاب لها  
حكم العصبه فتقدم أم الاب فليأتل اه ملخصا قلت وجزم الخبر الرملى بهذا الاخير فقال قيد فى القنية  
بالام لان الجدة لاب أولى من الجدة لأم قولا واحدا فتصل بعد الام أم الاب ثم أم الام ثم الجدة الفاسد تأمل  
اه وما جزم به الرملى أتتى به فى الحامدية ثم هذا فى الجدة الصحيحة أما الفاسدة فهي كالجدة الفاسد كما يأتى  
قرىسا (قوله ثم البنت) الى قوله وهكذا ذكر ذلك فى أحكام الصغار عقب الام وكذا فى فتح القدير والبحر  
وقول الكنز وان لم تكن عصبه فالولاية للام ثم للاخت الخ يخالفه لكن اعترض عنه فى البحر بأنه لم يذكره فى الكنز  
بعد الام لانه خاص بالجنون والمجنونة (قوله وهكذا) أى الى آخر القروع وان سفلوا ط (قوله ثم الجدة  
الفاسد) قال فى البحر وظاهر كلام المصنف أن الجدة الفاسد مؤخر عن الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر  
المصنف فى المستصحب انه أولى منها عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف والولاية لهما كما فى الميراث وفى فتح القدير  
وقياس ما صح فى الجدة والاخ من تقدم الجدة تقدم الجدة الفاسد على الاخت اه فثبت بهذا أن المذهب أن  
الجدة الفاسد بعد الام قبل الاخت اه كلام البحر أى بعد الام فى غير الجنون والمجنونة والا فالبنت مقدمة  
عليه كما علمت قلت ووجه القياس انهم ذكروا أن الاصح أن الجدة أبابا الاب مقدم على الاخ عند الكل وان  
اشترك مع الاخ فى المرات عند هما لان الولاية تنبى على الشفقة وشفقة الجدة فوق شفقة الاخ وحينئذ يقاس  
عليه الجدة الفاسد مع الاخت فان شفقتة أقوى منها ومقتضى هذا ان الجدة الفاسدة كذلك ويؤيد هذا ان من  
أخر الجدة الفاسد عن الاخت ذكر معه الجدة الفاسدة وهو ما شئى عليه فى شرح درر البحار حيث قال وعند  
أبى حنيفة الام ثم الجدة الصحيحة ثم الاخت لا بين ثم لاب ثم الاخ أو الاخت لام وبعد هؤلاء ذوا الارحام  
كجد وجدة فاسدين ثم ولدت اخت لا بين أولاب ثم ولد أخ لام ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت العم وهكذا  
الاقرب فالأقرب اه (قوله الذكروا والاثنى سواء) لان لفظ الولد يشملهما ومقتضاه انهما فى رتبة واحدة  
ومقتضى تقديم الاخوال على الاخالات كما يأتى أن يقدم الذكر هنا تأمل (قوله ثم لا ولادهم) أى أولاد  
الاخت الشفقة وما عطف عليهم على هذا الترتيب كما علمت مما نقلناه عن شرح درر البحار وهذا يغنى عنه  
ما بعده (قوله وبهذا الترتيب أولادهم) فيقدم أولاد العمات ثم أولاد الاخوال ثم أولاد الاخالات ثم أولاد  
بنات الاعمام ط (قوله ثم مولى الموالات) هو الذى أسلم على يده أبو الصغرة ووالاده لانه يرث فثبت له  
ولاية التزويج فتح أى اذا كان الاب مجهول النسب والام على انه ان جنى بعقل عنه وان مات يرثه وقد  
يكون الموالات من الطرفين كما سأتى فى بابها وشمل المولى الاثنى كما فى شرح المتقى (قوله ثم لقاض) نقل  
التهستافى عن النظم أنه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما فى المتون وغيرها (قوله نص له عليه فى منشوره)  
أى على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان انى جعلت فلانا قاضيا لبلدة كذا وانما سمي به لان  
القاضى ينشره وقت قراءته على الناس فهستافى وسند ذكرى فى مسألة عضل الاقرب انه ثبت الولاية فيها  
للقاضى وان لم يكن فى منشوره أى لان ثبوت الولاية له فيها بطريق النسابة عن الاب أو الجدة العاضل دفعا لطله  
فيحمل ما هنا على ما اذا ثبت له الولاية لا بطريق النسابة تأمل (قوله ان فوض له ذلك والا فلا) أى وان لم  
يفوض للقاضى التزويج فليس لنا فيه ذلك لما فى المجتبى ثم للقاضى ونوابه اذا شرط فى عهده تزويج الصغار  
والصغار والا فلا اه قال فى البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما هو فى حق القاضى دون نوابه ويحتمل  
أن يكون شرطاً فيه ما اذا كتب فى منشور قاضى القضاة فان كان ذلك فى عهده نأيه منه ملكه النائب  
والا فلا ولم أر فيه منقولاً صريحا اه وحاصله أن القاضى اذا كان مأذونا بالتزويج فهل يكفى ذلك لنا فيه  
أم لا بد أن يحض القاضى لنا فيه على الاذن وعبارة المجتبى محتملة والمتبادر منها الاول وما فى النهر من ان ما فى  
المجتبى لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للنائب كما توهمه فى البحر رده الرملى بل انه كيف لا يفيد مع اطلاقه  
فى نوابه والمطلق يجرى على اطلاقه ووجهه أنه لما فوض لهم ماله وولايته التى من جعلها التزويج صار ذلك من  
جمله ما فوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث أذن له بالاستنابة عنه فيما فوضه اليه اه فافهم  
قلت لكن قال فى أنفع الوسائل الظاهر أن النائب الذى لم ينص له القاضى على تزويج الصغار لا يملكه لانه  
ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يتعدى الى التزويج وكذا لو قال استدبتك

ثم البنت ثم لبنت الابن ثم لبنت  
البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت  
بنت البنت وهكذا ثم لبنت  
الفاسد (ثم للاخت لاب وأم ثم)  
للاخت (لاب ثم لولد الام)  
الذكر والاثنى سواء ثم لا ولادهم  
(ثم لذوى الارحام) العمات ثم  
الاخوال ثم الاخالات ثم بنات  
الاعمام وبهذا الترتيباً ولادهم  
شمى ثم مولى الموالات (ثم للسلطان  
ثم لقاض نص له عليه فى منشوره)  
ثم لنوابه ان فوض له ذلك والا فلا

في الحكم أم لو قال له استنبتك في جميع ما قرض إلى السلطان فملكه حيث هم له اه ثم استظهر في أنفع  
 الوسائل أنه إذا ملك الزوج ليس له أن يأذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن القاضي وليس للوكيل أن يوكل  
 إلا بأذن اه (قوله وليس للوصي) أي وصي الصغير والصغيرة بغير واليتيم يوزن فعيل يشملهما (قوله  
 من حيث هو وصي) احتريزه عن قوله لا أتقنم لو كان قريبا أو ساكنا بملكه الخ (قوله على المذهب) لانه  
 المذهب كور في كافي الحاكم مطلقا حيث قال والوصي ليس يولى وزاد في الذخيرة سواء أوصى اليه الاب  
 بالنكاح أو لائمه في الحاشية وغيرها أنه روى هشام في نوادره عن أبي حنيفة أنه له ذلك أن أوصى اليه به وعليه  
 مشي الزيلعي قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الموصل في حياته رجلا واعترضه  
 في الجربانه أن تزوجهما من المعين في حياة الموصل فهو وكيل لا وصي وان بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت  
 الولاية للساكن عند عدم قريب (قوله يملكه) أي التزويج ان لم يكن أحد أولى منه (قوله ولا يمن  
 لا تقبل شهادته) كأصوله وان علوا وفروعه وان سفلا ط (قوله علم أن فعله حكم) أي وليس له  
 أن يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية (تنبيه) أفتى ابن نجيم بان القاضي  
 اذا تزوج بتميمة ارفع الخلاف فليس لغيره نقضه أي لما علمت من ان ذلك حكم منه ثم رأيت ما أفتى به في أنفع  
 الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى) وأما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتهدين أن يصير الحكم حادثة  
 تجري فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم فالظاهر انه محمول على الحكم القولي أما الفعلي  
 فلا يشترط فيه ذلك فوفقا بين كلامهم نهر قلت وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى وانصومة كما اذا  
 شهد على خصم بحق وذكر اسمه واسم أبيه ووجه وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة  
 التسبب وكذا لو شهد ابن فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكليهما كان  
 قضاء بالزوجية بينهما ونظيره الحكم بثبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة وتعامه في قضاء الاشياء  
 (قوله صغيرة تزوجت نفسها) أي من كفؤ بغير المثل والالم يتوقف لأن الحاكم لا يملك العقد عليها بذلك فلا  
 يملك إجازته فكان عقد ابلا محيزا لم لو كان لها أب أو جد وزوجت نفسها كذلك توقف لأن له مجيزا وقت العقد  
 لأن الأب والجد يملكان العقد بذلك والصغير كصغيرة لما في الحاشية من ان الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب  
 فترجعت اسرو كان الصبي أجاز بعد بلوغه العقد الذي باشره في صغره فان كانت الإجازة بعد العقد الثاني جاز  
 الثاني لأنها تملك التصحيح قبل إجازته وان كانت قبله فان كان الأول بغير المثل أو بغير فاحش وللصغير أب أو جد  
 نفذ بإجازة الصبي بعد بلوغه والافيجوز الثاني (قوله ولا حاكم ثمة) أي في موضع العقد (قوله توقف  
 الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع  
 تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد وتوقف على إجازة ذلك القاضي والافلا ينعقد وقال بعض المتأخرين  
 ينعقد وتوقف على إجازته بعد البلوغ اه وامشكله في البحر بانهم قالوا كل عقد لا يجيزه حال صدوره فهو  
 باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار أن مجيزه السلطان كالأبني اه وهذا مبني على كفاية كون ذلك  
 المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية قاض وعليه فبطلان العقد يتصور فيما إذا كان في دار  
 الحرب أو البحر أو المفازة ونحو ذلك بخلاف القرى والامصار وبطل عليه ما في الفتح في فصل الوكالة بالنكاح  
 حيث قال وما لا يجيزه أي ما ليس له من يقدر على الإجازة يطل كما اذا كانت تحت حرة فزوجه الفصولي أمة  
 أو أخت امرأته أو خامسة أو زوجة معتدة أو مجنونة أو صغيرة بتميمة في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض  
 لعدم من يقدر على الامضاء حالة العقد وقوع باطلا اه وسأني قمامه في آخر الباب الا أتى وقد أطلنا الكلام  
 في تحرير هذه المسألة في تنقيح الفتاوى الحسامية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كأخوين  
 شقيقين فلو أحد الوليين أقرب من الآخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فتكاح الابعد  
 يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب بغير أي يجوز على أحد القولين وفيه كلام يأتي قريبا (قوله فان لم يدرك) ينبغي  
 أنها لو بلغت وادعت أن أحدهما هو الاول يقبل لما في الفتح ولو تزوجها أبوها وهي بكر بالغة بامرها وزوجت  
 هي نفسها من آخر فإيه ما قالت هو الاول فالقول لها وهو الزوج لانها أقرت به لك النكاح له على نفسها واقراها  
 حجة تامة عليها وان قالت لا أدري الاول ولا يعلم من غيرها فرق بينهما وكذا لو تزوجها وليان بأمرها اه (قوله

(وليس للوصي) من حيث هو  
 وصي (أن تزوج) اليتيم (مطلقا)  
 وان أوصى اليه الاب بذلك على  
 المذهب نعم لو كان قريبا أو ساكنا  
 يملك بالولاية كما لا يخفى (فروع)  
 ليس للقاضي تزويج الصغيرة  
 من نفسه ولا يمن لا تقبل شهادته له  
 كافي معين الحاكم وأقره المصنف  
 وبه علم ان فعله حكم وان عرى  
 عن الدعوى صغيرة تزوجت  
 نفسها ولاولى ولا حاكم ثمة  
 توقف ونفذ بإجازتها بعد بلوغها  
 لأن له مجيزا وهو السلطان ولو  
 زوجها وليان مستويان قدم  
 السابق فان لم يدرك أو وقع عامعا  
 بطلا

والولى (الابعد الخ) المراد بالابعد من بلى الغائب في القرب كما عبر به في كافي الحاكم وعليه فلو كان الغائب أباهولها بدوعم فالولاية للبعد لالهم قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لأن السلطان ولى من لا ولى له وهذه لها أولياء اذ الكلام فيه اهـ ومثله في الفتح وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالابعد هنا القاضي وما في الشربلية من أن المراد به القاضي دون غيره لأن هذا من باب دفع الظلم اهـ انما قاله في المسألة الآتية أى مسألة عضل الاقرب كما يأتي بيانه ويدل عليه التعليل بدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف العضل فالاعتراض على الشربلية بمخالفتها لاطلاق المتون ناشئ عن اشتباه احدى المسألتين بالآخرى فانهم (قوله حال قيام الاقرب) أى حضوره وهو من أهل الولاية أم لو كان صغيرا أو مجنونا جاز نكاح الابدعذخيرة (قوله توقف على أجازته) تقدم أن البالغة لو تزوجت نفسها غير كفوة للولى الاعتراض مالم يرض صريحا أو دلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجعلوا سكوته اجازة والظاهر أن سكوته هنا كذلك فلا يكون سكوته اجازة لنكاح الابدع وان كان حاضرا في مجلس العقد مالم يرض صريحا أو دلالة تأمل (قوله ولوثقوات الولاية اليه) أى الى الابدع بموت الاقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مسافة القصر الخ) اختلف في حد الغيبة فأختار المصنف تبعاً للـ كنز أنها مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين والزمى لا كثرهم قال وعليه الفتوى اهـ وقال في الذخيرة الأصح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره أو استطلاع رأيه فأت الكفو الذى حضر فالغيبة منقطعة واليه أشار في الكتاب اهـ وفي البحر عن المجتبى والمبسوط أنه الأصح وفي النهاية واختاره أكثر المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية أنه اقرب الى الفقه وفي الفتح أنه الأشبه بالفقه وأنه لا تعارض بين أكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أى لأن المراد من المشايخ المتقدمين وفي شرح الملتقى عن الحقائق أنه أصح الاقوال وعليه الفتوى اهـ وعليه مشى في الاختيار والنقابة ويشير كلام النهر الى اختياره وفي البحر والاحسن الاقواء بما عليه أكثر المشايخ (قوله هل تكون غيبة منقطعة) أى فعلى الاول لا وعلى الثانى نعم لانه لم يعتبر مسافة السفر قلت لكن فيه أن الثانى اعتبر فوات الكفو الذى حضر فينبغى أن ينظر هنا الى الكفو أن رضى بالانتظار مدة يرضى فيها ظهور الاقرب المختفى لم يجز نكاح الابدع والاجازة لعله بناء على أن الغالب عدم الانتظار تأمل (قوله جاز على الظاهر) أى بناء على أن ولاية الاقرب باقية مع الغيبة وذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر أن الأصح القول بزوالها وانتقالها للابدع قال في المعراج وفي المحيط لا رواية فيه وينبغى أن لا يجوز لاقطاع ولايته وفي المبسوط لا يجوز ولئن سلم فلانها انتفعت برأيه ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا فلا يبقى الحكم عليها اهـ وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وأيد الزياي المنع من حيث الرواية والمعقول وكذا في البدائع وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية لما علمت من أنه لا رواية فيه وانما هو استظهار لاحد القولين وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا بالاولى أن الوليين لو كانا في درجة واحدة كاخوين غاب أحدهما فزوج في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح تزويج الاقرب الغائب مع حضور الابدع فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوى له في الدرجة الاولى فتأمل (قوله من أولياء النسب) احتراز عن القاضي (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية فانه لم يستند فيه الى نقل صريح وهذا منقول وقد أيده أيضا العلامة الشربلاني في رسالة سماها كشف المضل فبين عضل بانه ذكر في انفع الوسائل عن المتنى اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لاستقلال الولاية الى الجد بل يزوجه القاضي ونقل مثله ابن الشحنة عن الغاية عن روضة الناطق وكذا المقدسى عن الغاية والتهر عن المحيط والفيض عن المتنى وأشار اليه الزيلعي حيث قال في مسألة تزويج الابدع بغيبة الاقرب وقال الشافعي بل يزوجه الحاكم اعتبارا بعضله وكذا قال في البدائع ان نقل الولاية الى السلطان أى حال غيبة الاقرب باطل لانه ولى من لا ولى له وهما الهاولى أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند العضل من الولى ولم يوجد وكذا افرق في التسهيل بين الغيبة والعضل بان العاضل ظالم بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع الظلم بخلاف الغائب خصوصاً للبحر ونحوه في شرح المجمع للمكي وبه أفتى العلامة ابن الشلبى فهذه النقول تفيد الاتفاق عندنا على ثبوتها بعضل الاقرب للقاضي فقط وأما ما في الخلاصة والبرزازية من أنها تنقل الى

(والولى الابدع الترويح بغيبة  
الاقرب) فلو زوج الابدع  
حال قيام الاقرب توقف على  
أجازته ولو وثقوات الولاية اليه  
لم يجز الابدع بآجازه بعد التحول  
فهتاني وظهيره (مسافة القصر)  
واختار في الملتقى مالم ينظر الكفو  
الخاطب جوابه واعتمد الباقى  
ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى  
وثرة الخلاف فبين اختفى في  
المدينة هل تكون غيبة منقطعة  
(ولو زوجها الاقرب حيث هو  
جاز) النكاح (على) القول (الظاهر)  
ظهيره (ويثبت للابدع) من أولياء  
النسب شرح وهبانية لكن  
في القهستاني عن الغياقي لولم  
يزوج الاقرب زوج القاضي



عند فوت الكفو (التزويج بعض  
 الاقرب) أي بامتناعه عن التزويج  
 اجماعا خلاصة (ولا يطل تزويجه)  
 السابق (بعود الاقرب) لحصوله  
 بولاية تامة (وولي المجنونة)  
 والمجنون ولو عارضا (في النكاح)  
 أما التصرف في المال فلا بد  
 اتصافا (بنيها) وان سفل (دون  
 أيها) كما مرز الاولى أن يأمر  
 الاب به ليصح اتصافا (ولو أقر ولي  
 صغير أو صغيرة أو) أقر (وكيل  
 رجل أو امرأة أو مولى العبد  
 بالنكاح لم ينفذ) لانه اقرار على  
 الغير بخلاف مولى الامة حيث  
 ينفذ اجماعا لانه منافع بعضها  
 ملكه (الآن يشهد الشهود على  
 النكاح) بان ينصب القاضي  
 خصما عن الصغير حتى يذكر  
 مقام البينة عليه (أو يدرك الصغير  
 أو الصغيرة فيصدق) أي الولي  
 المهر (أو يصدق الموكل أو العبد)  
 عند أبي حنيفة وقال يصدق في  
 ذلك وهذه المسألة متخرجة من  
 قولهم

الابعد بعض الاقرب اجماعا فالمراد بالابعد القاضي لانه آخر الاولياء فالتمصيل على بابيه وحله في البحر على  
 الابعد من الاولياء ثم ناقض نفسه بعد سطرين بقوله قالوا واذا خطبها كفؤ وعصلها الولي ثبت الولاية للقاضي  
 نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اهـ هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح  
 المنظومة الوهبانية عن المتقي ثبوت الخيار لها بالبلوغ اذا زوجها القاضي بعض الاقرب وعن المجز عدم ثبوته  
 والاول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على انه بطريق النيابة عن العاضل ووجه الشربلاني دفعه  
 للتعارض في كلامهم قلت وبؤيده ما مر عن التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره ويجب حل  
 ما في المجز على ما اذا كان العاضل الاب أو الجد لثبوت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج  
 القاضي نيابة عنه (قوله عند فوت الكفو) أي خوف فوته (قوله أي بامتناعه عن التزويج) أي  
 من كفؤهم المثل أما لو امتنع عن غير الكفو أو لكون المهر أقل من مهر المثل فليس بعاضل ط وإذا امتنع  
 عن تزويجها من هذا الخاطب الكفو ليزوجها من كفؤ غيره استظهر في البحر انه يكون عاضلا قال ولم أره وتبعه  
 المقدسي والشربلاني واعترضه الرمي بان الولاية بالعزل تنتقل الى القاضي نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد  
 مع ارادة التزويج بكفو غيره اهـ قلت وفيه نظر لانه متى حضر الكفو الخاطب لا ينتظر غيره خوفا من فوته  
 ولذا انتقل الولاية الى الابعد عند غيبة الاقرب كما مر ثم لو كان الكفو الآخر حاضرا أيضا وامتنع الولي الاقرب  
 من تزويجها من الكفو الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شفته على الصغيرة انه اختار لها الانفع لتفاوت  
 الاكفاء اخلافا ووصافا فتعين العمل بهذا التصيل والله أعلم (قوله ولا يطل تزويجه) يعني تزويج  
 الابعد حال غيبة الاقرب وكان الاول ذكركم هذه الجملة بعد قوله وللولى الابعد التزويج بغيبة الاقرب ط  
 (قوله السابق) أي المتحقق سبقة احترازا عما لو زوجها الغائب الاقرب قبل الحاضر الابعد فانه يلغو  
 المتأخر وعما لو جهل التاريخ فانه يطل كل منهما بناء على قضاء ولاية الغائب أما على ما قدمناه من انقطاع  
 ولايته فالعبرة لعقد الحاضر مطلقا (قوله وولي المجنونة والمجنون) أي جنونا مطبقا وهو ثم كما مر وتقدم  
 أيضا أن المفتوه كذلك (قوله ولو عارضا) أي ولو كان جنونها عارضا بعد البلوغ خلافا لفر (قوله  
 اتصافا) أي بخلاف الولاية في النكاح فقيم خلاف محمد فهي عنده للاب أيضا وعندهما للابن (قوله  
 دون أيها) أي أوجدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة أبوها أوجدها مع ابنها فالولاية للابن عندهما  
 دون الاب أو الجد كما في الفتح وكذا الباقي العصباء تزويجها على الترتيب المار فيهم كما قدمناه عن الفتح (قوله  
 ولو أقر الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية واذا أقر الاب أو غيره من الاولياء على  
 الصغير والصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك الابشهود أو تصديق منهما بعد الادراك في قول أبي حنيفة  
 وكذلك اقرار المولى على عبده وأما اقراره على أمته بمثل ذلك فجائز مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الاقرار  
 من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اهـ ونقل في الفتح  
 عن المصنف عن أسناده الشيخ حماد الدين أن الخلاف فيما اذا أقر الولي في صغيرهما والله أشار في المبسوط وغيره  
 قال وهو الصحيح وقيل فيما اذا بلغا وأنكرا فأقر الولي أما لو أقر في صغيرهما يصح اتصافا واستظهره في الفتح  
 وقد علمت أن الاول ظاهر الرواية وانه الصحيح (قوله بخلاف مولى الامة) أي اذا أدى رجل نكاحها  
 فأقره مولاها يقضى به بلاينة وتصديق درر أي لو عتقت لا يحتاج الى تصديقها ومقتضى تعليل الشارح انه  
 لا يصح اقراره عليها بعد العتق (قوله بان ينصب القاضي الخ) أي لان الاب مقر والصغير لا يصح انكاره  
 ولا بد في الدعوى من خصم فينصب عنه خصما حتى يشكره مقام عليه البينة فثبت النكاح على الصغير فأفاده  
 في الفتح (قوله أي الولي المقر) بالنصب تفسير للنصب المنسوب (قوله أو يصدق) بالنصب عطفًا على  
 يدرك وقوله الموكل أو العبد مرفوعان على الفاعلية والمفعول محذوف أي يصدق الموكل الوكيل أو العبد  
 المولى (قوله وقال يصدق في ذلك) أي يصدق المقر في جميع فروع هذه المسألة السابقة مثل اقرار المولى  
 على أمته كما صحت التصريح به في عبارة الكافي ومثله في البدائع فافهم (قوله وهذه المسألة) أي مسألة  
 عدم قبول الاقرار من ولي الصغير أو الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد متخرجة أي مستثناة عن قول الامام  
 من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كالمولى اذا أقر بالنفي في مدة الايلا وزوج المعتدة اذا قال في

العدة راجعتك وهو وجه قولهما بالقبول هنا كما في اقراره بتزويج أمته ووجه قول الامام حديث لا نكاح  
الا بشهود وانه اقرار على الغير فيما لا يملكه وتعامه في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسألة الصغيرين فهي  
داخله في مفهوم القاعدة على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغهما فلا يملك الاقرار وعلى قولهما  
تكون خارجة عن القاعدة (قوله ملك الاقرار به) الاولى حذف به لعدم مرجع الضمير وان علم من المقام  
لان المعنى من ملك انشاء ملك الاقرار به ط (قوله ولها نظائر) كقرار الوصي بالاستدانة على اليتيم  
لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة يحجر عن المبسوط وكما لو وكاله بعقوب عبد بعينه فقال الوكيل اعتقه  
أمس وقد وكاله قبل الامس لا يصدق بلائنه وتعامه في حواشي الاشياء للعموى من الاقرار (قوله هل لولي  
مجنون الخ) البحث لصاحب النهر والظاهر ان المبي في حكم من ذكر ط (قوله ومنعه الشافعي)  
لان دفاع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزه) أي تزويج اكثر من واحدة

(باب الكفاءة)\*

من ملك الانشاء لك الاقرار به ولها  
نظائر (فرع) هل لولي مجنون  
ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة  
لم أره ومنعه الشافعي وجوزه في  
المبي للمعاجة

(باب الكفاءة)

من كافأ اذا ساواه والمراد هنا  
مساواة مخصوصة أو كون المرأة  
ادنى (الكفاءة معتبرة) في ابتداء  
النكاح للزومه أو لخصته (من  
جانبه) أي الرجل لان الشريعة  
تأني أن تكون فراشا للدفن ولذا  
(لا) تعتبر (من جانبها) لان الزوج  
مستغش فلا تغيبه دناءة الفراش  
وهذا عند الكل في الصحيح كما في  
الخبازية لكن في الظهيرية وغيرها  
هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها  
أيضا (و) الكفاءة (هي حق الولي  
لا حقها)

لما كانت شرط الزوم على الولي اذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له الفسخ عند عدمها كانت فرع وجود  
الولي وهو بثبوت الولاية فتقدم بيان الاولياء ومن ثبت له ثم اعقبه فصل الكفاءة فتح (قوله أو كون المرأة  
أدنى) اعترضه الخبير الرملي بما ملخصه ان كون المرأة أدنى ليس بكفاءة غير أن الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة  
(قوله الكفاءة معتبرة) قالوا معناه معتبرة في الزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز للولي الفسخ اه  
فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح وللولي الاعتراض أما على رواية الحسن المختارة للفتوى  
من أنه لا يصح فالمعنى معتبرة في الصحة وكذا لو كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الاب والجد فقد مر أن العقد  
لا يصح (قوله في ابتداء النكاح) يغني عنه قول المصنف الاتي واعتبارها عند ابتداء العقد الخ وكأنه أشار  
إلى أن الاول الذي ذكره هنا (قوله للزومه أو لخصته) الاول بناء على ظاهر الرواية والشافعي على رواية الحسن  
وقد مرنا قول الباب السابق اختلاف الاقناع فيهما وان رواية الحسن احوط (قوله من جانبه الخ) أي يعتبر  
أن يكون الرجل مكافئاً لها في الاوصاف الالمانية بأن لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بأن تكون مكافئة له  
فيما بل يجوز أن تكون دونها فيها (قوله ولذا لا تعتبر) تعليل للمفهوم وهو أن النريف لا يأبى أن يكون  
مستغشاً للدينه كالامة والكفاية لان ذلك لا يعذر عاراً في حقه بل في حقها لان النكاح رقة للمرأة والزوج مالك  
(تنبيه) تقدم أن غير الاب والجد لزوم الزوج الصغير والصغيرة غير كفو لا يصح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة  
أيضا وقد مرنا ان هذا في الزوج الصغير لان ذلك ضرر عليه فها هنا محمول على الكبير ويشير اليه ما قدمناه أنفاً عن  
الفتح من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوم على الاولياء الخ فان حاصله ان المرأة اذا تزوجت نفسها من  
كفو لزمت على الاولياء وان تزوجت من غير كفو لا يلزم أو لا يصح بخلاف جانب الرجل فانه اذا تزوج بنفسه  
مكافئة له أو لافاته صحيح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة وشرعاً مساواة الرجل للمرأة في الامور  
الالمانية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس اه فقد أفاد  
ان لزومه في جانب الزوج اذا تزوج نفسه كبير الا اذا تزوجه الولي صغيراً كما ان الكلام في الزوجة اذا تزوجت  
نفسها كبيرة فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الاب والجد كما حذرناه فيما تقدم والله تعالى  
أعلم (قوله لكن في الظهيرية الخ) لوجه الاستدلال بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكر القولين كان حق التركيب  
تقديم الضعيف والاستدلال عليه بالصحيح كما فعل في البحر وذكر ان معنى الظهيرية غريب وردة أيضاً في البدائع  
كما بسطه في النهر (قوله هي حق الولي لاحقاً) كذا قال في البحر واستشهد به بما ذكره الشارح عن  
الولوية وفيه نظر بل هي حق لها أيضاً بدليل ان الولي لزوم الزوج الصغيرة غير كفو لا يصح ما لم يكن أباً أو جذاً غير  
ظاهر الفسق ولما في المذخبة قبيل الفصل السادس من أن الحق في انعام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة وللأولياء  
كحق الكفاءة وعندهما للمرأة لا غير اه وظاهر قوله كحق الكفاءة الاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا  
ما في البحر عن الظهيرية ولو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت  
للكل وان كان كفو فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن  
الشافعي ان لها الفسخ لانتها عسى تجز عن المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قبيل باب

قلوبكم رجلا ولم تعلم  
حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل  
للاولياء ولوزوجها برضاها  
ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا  
لا خيار لاحد الا اذا شرطوا  
الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد  
فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير  
كفو كان لهم الخيار ولو الاجبة  
فليحفظ (وتعتبر) الكفاءة للزوم  
النكاح خلافا لما لك (نسبا  
فقرئش) بعضهم (الكفاءة) بعض

العدة لو تزوجته على انه حر او سقى أو قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على انه فلان بن فلان فاذا هو لقيط  
أو ابن رطالها الخيار اه وبأق تمام الكلام على ذلك هناك زاد في البدائع على ما مر عن الظهيرية وان فعلت  
المرأة ذلك فترتزوجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين انها حرة أو أمة لان الكفاءة في جانب  
النساء غير معتبرة اه وقد يجاب بأن الكلام كما مر فيما اذا روجت نفسها بلا اذن الولي وحينئذ لم يبق لها حق  
في الكفاءة لرضاها باسقاطها فبقى الحق للولي فقط فله الفسخ (قوله فلونكحت الخ) تفريع على قوله  
لاحقها وفيه ان التقصير جاء من قبلها حيث لم تبحث عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فيما لو تزوجوها  
برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا رحت وفي كلام اللؤلؤية ما يفيد كياق قريسا وعلى ما ذكرناه من  
الجواب فالتفريع صحيح لان سقوط حقها اذا رضيت ولو من وجه وهنا كذلك ولذا شرطت الكفاءة ببق  
حقها (قوله لا خيار لاحد) هذا في الكفاءة كما هو فرض المسألة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا  
يخالف ما قد مناه في الباب المار عن النوازل لو زوج بنته الصغيرة ممن يشكره يشرب المسكر فاذا هو مد من له  
وقالت بعد ما كبرت لا أرضى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشر به وكان غلبة أهل بيته صالحين فالتكاح باطل  
لانه انما تزوج على ظن انه كفؤ اه خلافا لما ظنه المتدسي من اثبات المخافة بينهما كما نية عليه الخير الرمي  
قلت ولعل وجه الفرق ان الاب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفو لئلا يشقته وأنه انما فوّت الكفاءة للمصلحة  
تزيد عليها وهذا انما يصح اذا علمه غير كفؤا ما اذا لم يعلم فلم يظهر منه انه تزوجها للمصلحة المذكورة كما اذا كان  
الاب ماجنسا وسكران لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كما في الاب الماجن والسكران مع ان  
المصرح به ان لها ابطاله بعد البلوغ وهو فرع صحة فليست أمثل (قوله كان لهم الخيار) لانه اذا لم يشترط الكفاءة  
كان عدم الرضاء بعدم الكفاءة من الولي ومنها ما يشأ من وجه دون وجه لما ذكرناه من حال الزوج محتمل بين أن  
يكون كفؤا وأن لا يكون والنص انما ثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضاء بعدم الكفاءة من  
كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضاء بعدم الكفاءة من وجه بجر عن اللؤلؤية (قوله للزوم النكاح)  
أى على ظاهر الرواية ولعمدته على رواية الحسن المختارة للفتوى (قوله خلافا لما لك) في اعتبار الكفاءة  
خلاف مالك والثوري والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدير فكان الاولى ذكر الكرخي وفي حاشية الدرر  
للعلامة نوح ان الامام أبا الحسن الكرخي والامام أبا بكر الجصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من  
مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختلفوا  
وذهب جمهوره شايعنا الى انها معتبرة فيه ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي موافق مستقل في الكفاءة  
ذكر فيه القولين على التفصيل وبين مالكل منهم ما من السند والدليل اه (قوله نسبا) أى من جهة النسب  
وتطم العلامة الجوى ما تعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة في النكاح تكون في \* ست لهايت بديع قد ضبط

نسب واسلام كذلك حرفه \* حرة وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قدرى افسد عن القضاء عية غير الاب والجد من الاولياء لو تزوج  
الصغيرة من عين معروف لم يجوز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى  
اه وأما الكفاءة فسند كرهن البحر انه لو تزوجها الوكيل غنيا مجبوا جاز وان كان لها التفريق بعد (قوله  
فقرئش الخ) القرشيان من جمعها اب هو النضر بن كانة فبن دونه ومن لم يتسبب الاب فوقه فهو قرشي غير  
قرشي والنضر هو الجد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن  
عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كانة  
ابن خزيمة بن مدركة بن اليباس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا اقتصر البخاري والخلفاء  
الاربعة كلهم من قرشي وتماه في البحر (قوله بعضهم كفاءة بعض) أشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم  
من الهاشمي والنوفلي والتيمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج على وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة  
لعمرو وهو عدوي فهما ساني فلو تزوجت هاشمية قرشيا غيرها شي لم يرد عقدها وان تزوجت  
عريسا غير قرشي لهم ردّه كزوج العريسة عريا بحر وقوله لم يرد عقدها ذكر مثله في التبيين وكثير

من شروح الكنز والهداية وغالب المعتبرات فقوله في الفيض القرشي لا يكون كفوا للهاشمي كلمة لافيه من تحريف النساخ رملی (قوله وبقية العرب اكفاء) العرب صنفان عرب عاربة وهم أولاد قحطان ومعتزبة وهم أولاد اسمعيل والعجم أولاد فروخ أخى اسمعيل وهم الموالي والعنقاء والمراد بهم غير العرب وان لم يسمهم رقة سوا ذلك اما لان العرب لما افتتحت بلادهم وتركتهم احرار ابعدان كان لهؤلاء الاسترقاق فكأنهم أعتقوهم أولانهم نصرروا العرب على قتل الكفار والناسر يسمى مولى نهر (قوله بنى باهلة) قال في الفتح باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس غيلان فنسب ولده اليها وهم معروفون بالخساسة قيل كانوا يأكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة يطحنونها ويأخذون دسوماتها ولذا قيل

ولا ينفق الاصل من هاشم \* اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قيل للكلب يا باهلي \* عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان انصر لم يفضل مع أنه صلى الله عليه وسلم كان أعلم بقبائل العرب وأخلاقهم وقد أطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجواد وكون فضيلة منهم أو بطن صعايل فاعلوا ذلك لا يسرى في حق الكل فتح (قوله ويعضده) أى يقويه قلت يعضده أيضا اطلاق محمد بنى كافى الحاكم قريش بعضها اكفاء لبعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض وليسوا با اكفاء للعرب اه والحاصل أنه كما لا يعتبر التفاوت في قريش حتى ان أفضلهم بنى هاشم اكفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بلا استثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت امتهما علوية مثل رابو هاشمى يكون العجمى كفوا لها وان كان لها شرف مالا ان النسب للاباء ولهذا جاز دفع الركة اليها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) أى اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كما في المحيط والهاية وغيرهما ولا الديانة كما في النظم ولا الحرفة كما في المختبرات لان العرب لا يتخذون هذه الصناعات حرفا أو مالباتى أى الحررية والمال فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر قهسنانى لكن فيه كلام ستعرفه في مواضعه (قوله وأما في العجم) المراد بهم من لم يتسب الى احدى قبائل العرب ويسمون الموالي والعنقاء كما مر وعامة أهل الامصار والقرى في زمانهم سواء تكلموا بالعربية أو غيرها الامن كان له منهم نسب معروف كالتفسير الى أحد الخلفاء الاربعة أو الى الانصار ونحوهم (قوله فتعتبر حرية واسلاما) أفاد أن الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب كما اتفق عليه أبو حنيفة وصاحبا لانهم لا يتفخرون به وانما يتفخرون بالنسب فعرضى له أب كافر يكون كفوا للعربية لها أباء في الاسلام وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام معتبر في العرب بالنظر الى نفس الزوج لا الى أبيه وجده فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب والجد في العجم فقط والحرية في العرب والعجم وكذا اسلام نفس الزوج هذا حصل ما في البحر (قوله لمن أبو هاشم) راجع الى قوله مسلم بنفسه ح (قوله أوحترأومعنى) كل منهما راجع لقوله أومعنى ح (قوله وامتة الحررة الاصل) لان الزوج المعتقد فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت امتةا حررة الاصل كانت هي حررة الاصل بجر عن التجنيس أما لو كانت امتةا رقيقة فهي تبع لامتةا في الرق فيكون المعتقد كفوا لها بخلاف ما لو كانت امتةا معتقة لان لها أباء في الحرية لقوله في البحر والحرية نظير الاسلام أفاده ط (قوله لذات أبو بن) أى في الاسلام والحرية ط (قوله وأبو بن فيهما كالاباء) أى بن له أب وجد في الاسلام والحرية كفوا له أباء قال في فتح القدير وأحق أبو يوسف الواحد بالثنى كما هو مذهبه في التعريف أى في الشهادات والدعاوى قيل كان أبو يوسف انما قال ذلك في موضع لا بعد كفر الجدة عيا بعد ان كان الاب مسلما وهما قالاه في موضع بعد عيا والدليل على ذلك انهم قالوا جميعا ان ذلك ليس عيبا في حق العرب لانهم لا يعيروني في ذلك وهذا حسن وبه ينتج الخلاف اه وتبعه في النهر (قوله ولا يعد الخ) ظاهره أنه قاله تفهنا وقد رأيت في الذخيرة ونصه ذكر ابن سماعة في الرجل يلم والمرأة معتقة أنه كفوا لها اه ووجهه أنه اذا أسلم وهو حر وعنت وهي مسلمة يكون فيه أثر الكفر وفيها أثر الرق وهما منتقصان

قوله يطحنونها كذا بخط المؤلف والذي في كتب اللغة يطحنونها قاله نصر

(و) بقية (العرب) بعضهم (اكفاء)

بعض واستثنى في المتن بقية الهداية بنى باهلة لخساستهم والحق الاطلاق قاله المصنف كالبحر والنهر والتبع والشرية لالبية ويعضده اطلاق المستثنى كالكفر والدرر وهذا في العرب (و) أما في العجم فتعتبر (حرية واسلاما) فسلم بنفسه أو معتق غير كفوا لمن أبو هاشم مسلم أوحترأومعنى وامتة الحررة الاصل ومن أبو هاشم مسلم أوحترأومعنى كذا ذات أبو بن (وأبو بن فيهما كالاباء) لتماثل النسب بالجد وفي الفتح ولا يعد مكافأة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه

وفيه شرف حرية الاصل وفيه شرف اسلام الاصل وهما مكملا نقتسبا وبقي ما لو كان بالعكس بان أسلمت المرأة وعق الرجل فالظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون اسلامه طاريا ولا فيه أثر الكفر وأثر الرق معا فلا يكون كفوا لمن فيه أثر الكفر فقط تأمل (قوله) وأما معتق الوضيع (الخ) عزاء في البحر الى الجنسي ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا المولاة بنى هاشم حتى لو تزوجت مولاة بنى هاشم نفسها من مولى العرب كان لمعتقها حق الاعتراض لأن المولاة بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم المولاة لمة كلمة النسب اه ومثله في الذخيرة وذكر الشارح في كتاب المولاة الكفاة فتعبر في مولاة العتاقة فعتقة التاجر كفوا لمعتق العطار دون الدباغ اه وبشكل عليه ما ذكره في البدائع أيضا قبل ما قدمناه حيث قال ومولى العرب كفا لمولى قريش لعموم قوله صلى الله عليه وسلم والمولى بعضهم كفا لبعض اه فتأمل (تنبيه) مولى المولاة لا يكافى مولاة العتاقة قال في الذخيرة روى الملع عن أبي يوسف أن من أسلم على يدى انسان لا يكون كفوا المولى العتاقة وفي شرح الطحاوى معتقة أشرف القوم تكون كفوا المولى لأن لها شرف المولاة وللمولى شرف اسلام الاباء اه (قوله) وأما مرتدة أسلم (الخ) نقله في البحر عن القنية وسكت عليه وكأنه محمول على مرتدة لم يزل زمن ردة ولذا لم يقصده بالحق بدار الحرب لأن المرتدة في دار الاسلام يقتل ان لم يسلم أما من ارتدت وطال زمن ردة حتى اشتهر بذلك وطلق أولا ثم أسلم فنبغى أن لا يكون كفوا لمن لم ترتد فان العار الذي يلحقه بهذا أعظم من العار بكفر أصلي أسلم بنفسه فلي تأمل (قوله) (الافتنة) أى لدفعها قال في الفتح عن الاصل الآن يكون نسباً مشهورا كيف ملك من ملوكهم خدعها حائل أو سانس فانه يفرق بينهم بالعدم الكفاة بل لتسكين الفتنة والقاضي دأموه بتسكينها بينهم كابن المسلمين اه (قوله) وتعبر في العرب والعجم (الخ) قال في البحر وظاهر كلامهم أن التقوى معتبرة في حق العرب والعجم فلا يكون العربي الفاسق كفوا للصالحه عربية كانت أو عجمية اه قال في النهر وصرح به في ايضاح الاصلاح على أنه المذهب اه وذكر في البحر أيضاً أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاة ما لا فيها أيضاً قلت وكذا حرفة كما يظهر مما ذكره عن البدائع (قوله) (دبابة) أى عندهما وهو الصحيح وقال محمد لا تعتبر الا اذا كان يصفع ويسخر منه أو يخرج الى الاسواق مسكراً وباعب به الصبيان لانه مستحق به هداية او تنقل في الفتح عن المحيط أن الفتوى على قول محمد لكن الذي في الساتر خاتمة عن المحيط قبل وعليه الفتوى وكذا في المقدسى عن المحيط البرهاني ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما فتحه في المبسوط وتصحيح الهداية معارض له فلا قضاء بما في المتن أولى اه (قوله) فليس فاسق (الخ) اعلم أنه قال في البحر ووقع لي تردد فيما اذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها صالحاً دونها هل يكون الفاسق كفوا لها أولاً قطاهر كلام الشارحين أن العبرة لصالح أبيها وجدتها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفوا ل بنت الصالحين واعتبر في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا للصالحه وفي الخاتمة لا يكون الفاسق كفوا للصالحه بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والطاهر أن الصلاح منها أو من آبائها كاف لعدم كون الفاسق كفوا لها ولم أره صريحاً اه ونازعه في النهر بأن قول الخاتمة أيضاً اذا كان الفاسق محترماً معظماً عند الناس كعوان السلطان يكون كفوا ل بنات الصالحين وقال بعض مشايخ بل لا يكون معلناً كان أولاً وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار الصلاح من حيث الاباء فقط وهذا هو الظاهر وحينئذ فلا اعتبار بفسقها اه أى اذا كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا له لان العبرة لصالح الاب فلا يعتبر بفسقها وبؤيده أن الكفاة حق الاولياء اذا أسقطتها هي لأن الصالح يعبر بمصاهرة الفاسق لكن ما نقله في البحر عن الخاتمة يقتضى اعتبار صلاحها أيضاً كما مر وحينئذ فيمكن حمل كلام الخاتمة الثاني عليه بناء على أن بنت الصالح صالحة غالباً قال في الحواشي البعقونية قوله فليس فاسق كفوا بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة فيكون كفوا كما صرح حوايه والاولى ما في الجمع وهو أن الفاسق ليس كفوا للصالحه الا أن يقال الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني أى وهي صالحة وانما لم يذكر لأن الغالب أن تكون البنت صالحة بصلاحه اه وكذا قال المقدسى قلت اقتصارهم ببناء على أن صلاحها يعرف بصلاحهم

وأما معتق الوضيع فلا يكافى  
معتقة الشريف وأما مرتدة أسلم  
فكفوا لمن لم يرتد وأما الكفاة  
بين الذميين فلا تعتبر الافتنة  
(و) تعبر في العرب والعجم  
(دبابة) أى تقوى فليس فاسق  
كفوا للصالحه أو فاسقة

لنشاء حال المرأة غالباً لاسيما البكار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفواً للعدل عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكران كان يسكر ذلك ولا يخرج سكران كان كفواً لامرأة صالحة من أهل البيوتات وإن كان يعلم ذلك فلا قيل وعليه الفتوى اه قلت والحاصل أن المنهوم من كلامهم اعتبار صلاح السكك وإن من اقتصر على صلاحها أو صلاح آبائها نظر إلى الغالب من أن صلاح الولد والوالد متلازمان فعلى هذا إذا الفاسق لا يكون كفواً الصالحة بنت صالح بل يكون كفواً الفاسقة بنت فاسق وكذا لفاسقة بنت صالح كما نقله في البعقونية فليس لا يباحق الاعتراض لأن ما يلحقه من العار بينته أكثر من العار بصهره وأما إذا كانت صالحة بنت فاسق فزجت نفسها من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض لأنه مثله وهي قد رضيت به وأما إذا كانت صغيرة فزوجهما أبوها من فاسق فإن كان عالماً بفسقه صح العقد ولا خيار لها إذا كبرت لأن الأب له ذلك ما لم يكن ما جئنا كما مر في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحاً وظن الزوج صالحاً فلا يصح قال في البرازية تزوج بنته من رجل ظنه مصحلاً لا يشرب مسكراً فإذا هو مدمن فقالت بعد الكبر لا أرضى بالنكاح إن لم يكن أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيتهما مصطلحون فالنكاح باطل بالاتفاق اه فاعتنم هذا التحرير فإنه مفرد (قوله بنت صالح) نعت لكل من قوله صالحة وفاسقة وأفرده للعطف بأوفرجع إلى أن الاعتبار صلاح الأب فقط وأنه لا عبرة بفسقه بعد كونها من بنات الصالحين وهذا هو الذي نقلناه عن النهر فافهم نعم هو خلاف ما نقلناه عن البعقونية (قوله معناه كان أولاً) أما إذا كان معلناً فظاهر وأما غير المعلن فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجبر به فيفترق بينهما ما يطلب الأولياء ط (قوله على الظاهر) هذا استظهار من صاحب النهر لا كما يوهم من أنه ظاهر الرواية فإنه قد صرح في الخائسة عن السرخسي بأنه لم ينقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا الشيء والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة اه وقد من أن تصحح الهداية معارض لهذا التصحيح (قوله ومالا) أي في حق العربي والعجمي كما مر عن البحر لأن التفاهر بالمال أكثر من التفاهر بغيره عادة وخصوصاً في زماننا هذا بدائع (قوله بأن يقدر على المجل الخ) أي على ما نعرفه وأن تعجبه من المهر وإن كان كله حالاً فتح فلا تشتط القدرة على السكك ولا أن يساويها في الغنى في ظاهر الرواية وهو الصحيح زيلعي ولو صياف فهو غنى بغنى أبيه أو أمه أو جده كما يأتي وشمل ما لو كان عليه دين بقدر المهر فإنه كفولاً لأن يقضى أي الدينين شاكياً في الولو الجدية وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الواقعات معللاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه وما لو كان ذاكراً كالسلطان والعالم قال الزيلعي وقيل يكون كفواً وإن لم يملك إلا النفقة لأن الخلل يجبر به ومن ثم قالوا الفقيه العجمي كفولاً للعربي الجاهل (قوله ونفقة شهر) صححه في التجنيس وصححه في الجنتهى الاكتفاء بالقدرة عليها بالكسب فقد اختلف التصحيح واستظهر في البحر الثاني ووفق في النهر بينهما ما ذكره الشارح وقال أنه أشار إليه في الخائسة (قوله لوطيق الجماع) فلو صغيرة لا تطقه فهو كفولاً وإن لم يقدر على النفقة لأنه لا نفقة لها فتح ومثله في الذخيرة (قوله وحرفة) ذكر الكرخي أن الكفاءة فيها معتبرة عند أبي يوسف وإن أباحت حنيفة بنى الأمر فيها على عادة العرب أن موالهم يعملون هذه الأعمال لا يتصدون بها الحرف فلا يعبرون بها وأجاب أبو يوسف على عادة أهل البلاد أنهم يتخذون ذلك حرفة فيعبرون بالدين منها فلا يكون بينهم ما خلا في الحقيقة بدائع فعلى هذا لو كان من العرب من أهل البلاد من يحترف بنفسه تعتبر فيهم الكفاءة فيها وحينئذ فتكون معتبرة بين العرب والعجم (قوله فخل حائل الخ) قال في الملتقى وشرحه فحائل أو حجام أو كاس أو دباغ أو حلاق أو بيطار أو حداد أو صفار غير كفولاً الحرف كعطار أو برزاز أو صواف وفيه إشارة إلى أن الحرف جنسان ليس أحدهما كفواً لا سخر لكن أفراد كل منها كفولاً جنسها وبه يبقى زاهدي اه أي أن الحرف إذا تابعت لا يكون أفراداً أحداً كفواً الأفراد الأخرى بل أفراد كل واحدة أكفاء بعضهم لبعض وأفاد كما في البحر أنه لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقارب كاف فالحائل كفولاً حجام والدباغ كفولاً كاس والصفار كفولاً حداد والعطار كفولاً برزاز قال الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتح أن الموجب هو استنقاص أهل العرف فيدور معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائل كفواً للعطار بالأدلة كندرية لما هنا من حسن اعتبارها وعدم

بنت صالح معلناً كان أولاً  
على الظاهر غير (ومالا) بان  
يقدر على المجل ونفقة شهر لو غير  
محترف والا فإن كان يكسب  
كل يوم كفايتها لوطيق الجماع  
(وحرفة) فخل حائل غير كفولاً  
مثل خياط



عدها نقصا ألبتة اللهم إلا أن يقتن بها خسارة غيرها اه فاقاد أن الحرف اذا انتقارت أو اتحدت يجب اعتبار التكافؤ من بقية الجهات فالعطار العجمي غير كفؤ لعطار أوبراز عجمي أو عالم بقى النظر في نحو دباغ أو حلاق عجمي هل يكون كفؤا للعطار أوبراز عجمي والذي يظهر لي أن شرف النسب أو العلم يجبر نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار العجمي الجاهل كفؤا لنحو حلاق عجمي أو عالم ويؤيد ما في الفتح أنه روى عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق إذا حرز من الفضائل ما يقابل نسب ألا تحركان كفؤا له اه فليتأمل (قوله لبراز) قال في القاموس البرز الباب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وباتعه البراز وحرفته البراز اه ط (قوله ولاهما العالم وقاض) قال في التهذيب في البناية عن الغاية الكناس والحجام والدباغ والحارس والسائس والإاعي والقسيم أى البلان في الحمام ليس كفؤا لبنت الخياط ولا الخياط لبنت البراز والتاجر ولاهما لبنت عالم وقاض والحائك ليس كفؤا لبنت الدهقان وإن كانت فقيرة وقيل هو كفؤ اه وقد غلب اسم الدهقان على ذى العطار المعنى شريك في المغرب اه قلت والظاهر أن نحو الخياط اذا كان استاذ يتقبل الاعمال وله اجراء يعملون له يكون كفؤا لبنت البراز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفتح المارزاذي بعد في العرف ذلك نقصا تأمل وما في شرح الملتقى عن الكافي من أن الخفاف ليس بكفؤ للبراز والعطار فالظاهر أن المراد به من يعمل الاخفاف أو النعال بيده أما لو كان استاذ له اجراء أو يشتريها مخيطة ويبيعها في حانوته فليس في زماننا نقص من البراز والعطار قال ط وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يقدوا العالم بذى العمل ولا القاضي عن لا يقبل الرشوة والظاهر التقييد لأن القاضي حينئذ ظالم ونحوه العالم غير العامل وليحذر اه قلت واعلمهم أطلقوا ذلك لعلمه من ذكرهم الكفاءة في الديانة فالظاهر حينئذ أن العالم والقاضي الفاسقين لا يكونان كفؤين لصاحبة بنت صالحين لأن شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع الفسق (قوله فاحس من الكل) أى وإن كان ذا مروءة وأموال كثيرة لانه من آكل دماء الناس وأموالهم كما في المحيط نعم بعضهم اكفاء بعض شرح الملتقى وفي التهر عن البناية في مصر جنس هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسراياية اه قلت مفهوم التقييد بالاتباع أن المتبوع كأمر سلطان ليس كذلك لانه أشرف من التاجر عرفا كما يفيد ما يأتي في الشارح عن البحر وقد علمت أن الموجب هو استنقاص أهل العرف فيدور معه فعلى هذا من كان أميرا أو تابعه له وكان ذامال ومروءة وحشمة بين الناس لا شك أن المرأة لا تعير به في العرف كعير هادباغ وحائك ونحوهما فذلا عن سراباني ينزل كل يوم الى الكنف وينقل نجاسته في بيت مسلم وكافروا كان قاصدا بذلك تنظيف الناس أو المساجد من النجاسات وكان الامير أو تابعه كلا أموال الناس لأن المدار هنا على النقص والرفعة في الدنيا ولهذا المال محمدا لا تعتبر الكفاءة في الديانة لانها من أحكام الآخرة فلا تنبى عليها أحكام الدنيا قالوا في الجواب عنه ان المعترفى كل موضع ما اقتضاه الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الديانة مبنى على أمر دينوى وهو تعيير بنت الصالحين بفسق الزوج قلت ولعل ما تقدم عن المحيط من أن تابع الظالم أخس من الكل كان في زمنهم الذى الغالب فيه التفاخر بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاخر بالدنيا فانهم والله أعلم (قوله وأما الوظائف) أى فى الاوقاف بحر (قوله في الحرف) لانها صارت طريقا لاكتساب في مصر كالصنائع بحر (قوله لو غير دينية) أى عرفا كبوابة وسواقة وفراشة ووقادة بحر (قوله فذو تدريس) أى فى علم شرعى (قوله أو نظار) هو بحث لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشريف بل هو كاحاد الناس وقد يكون عتيقا زنجيا وربما كل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفؤا لمن ذكر اللهم إلا أن يقيد بالنظر ذى المروءة وبناظر نحو مسجد بخلاف ناظر وقف أهلى بشرط الواقف فانه لا يرداد رفعة بذلك ط (قوله كفؤ لبنت الامير بمصر) لا يخفى أن تخصيص بنت الامير بالذكر لمبالغته أى فيكون كفؤا لبنت التاجر بالاولى فيفيد أن الامير أشرف من التاجر كما هو العرف وهذا مؤيد لجهتنا السابق كما بينهما عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد) قلت يرد عليه ما في الذخيرة بحام تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه قرشى وأثبت أنها بنته له أن يفرق بينهما وأما لو أقرت بالرق لرجل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجاب بأن ثبوت النسب لما وقع مستندا الى وقت العلوق كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لا أنها

ولا خياط لبراز وتاجر ولاهما العالم وقاض وأما اتباع الظلة فاحس من الكل وأما الوظائف فن الحرف فصاحبها كفؤ للتاجر لو غير دينية كبوابة وذو تدريس أو نظار كفؤ لبنت الامير بمصر بحر (و) الكفاءة (اعتبارها عند) ابتداء (العقد) فلا يضرب زوالها بعده) فلو كان وقته كفؤا

كانت موجودة ثم زالت حتى ينافي كون العبرة لوقت العقد وأما مسألة الاقرار فلا تقرر اقرارها يقتصر عليها فلا يلزم الزوج بموجبه لما تقرر أن الاقرار حجة قاصرة على المقر (قوله ثم فسر) الاولى أن يقول ثم زالت بكفائه لان التجور يقابل الديانة وهي احدى ما يعتبر في الكفاءة ط (قوله وأما لو كان ديناغا الخ) هذا فترعه صاحب البحر على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون كفوا ثم استدل عليه بمخالفته لقولهم ان الصنعة وان أمكن تركها سبق عارها ووقع في النهر بقوله ولو قيل انه ان بقى عارها لم يكن كفوا وان تناسى أمرها لتقدم زمانها كان كفوا لكان حسنا اه (قوله لكن في النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي لا يكفي. العربي وان كان حسيبا لكن في جامع قاضي خان قالوا الحسيب يكون كفوا للنسب فالعالم الجعبي يكون كفوا للجاهل العربي والعلمية لان شرف العلم فوق شرف النسب وارتضاء في فتح القدير وجرم به البرازي وزاد والعالم السقي يكون كفوا للثني الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم فوق شرف النسب فشراف المال أولى نعم الحسب قد يراد به المنصب والجاه كما فسره به في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفوا للعربية كما في النبايع اه كلام النهر ملخصا أقول حيث كان ما في النبايع من تصحيح عدم كفاءة الحسيب للعربية مبنيا على تفسير الحسيب بذي المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم وعزوه في شرحه الى النبايع وذكر الخبر الرمي عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوا للعلمية لان شرف الحسب أقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر أيضا أنه جزم به في المحيط والبرازية والقيص وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف هنا ثم قال فقرر أن فيه اختلافا ولكن حيث صح أن ظاهر الرواية أنه لا يكافئها فهو المذهب خصوصا وقد نص في النبايع أنه الأصح اه أقول قد علمت أن ما صححه في النبايع غير ما منى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبع فيه البحر وقول الشارح وأدعى في البحر الخ فيبدأ أن كونه ظاهرا للرواية مجرد دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في المتن وغيرها والعرب أكفأ أي فلا يكافئهم غيرهم ولا ينبغي أن هذا وان كان ظاهرا للاطلاق ولكن قيده المشايخ بغير العالم ولم له من نظير فان شأن مشايخ المذهب افادة قيود وشرايط لعبارات مطلقة استنباطا من قواعد كلية أو مسائل فرعية أو أدلة نظرية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم في المجلس على عالم أنه يحرم عليه اذ كتب العلماء طاحفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الخ ما أطال به فراجعته فحيث كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتصرحهم بذلك اقضى بتقييد ما أطلقوه هنا اعتمادا على فهمه من محل آخر فلم يكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول ان مثل ابي حنيفة أو الحسن البصري وغيرهم ممن ليس بعربي أنه لا يكون كفوا لبيت قرشي جاهل أو لبيت عربي يقال على عقبيه فلا جرم أنه جزم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت وارتضاء المحقق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ) أي لكون شرف العلم أقوى قيل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره انه لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة النسب لان الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم أقوى من شرف النسب لكن قد يقال باخراج فاطمة رضي الله عنها من ذلك لتحقق البضعية فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة منه أحد ولا يلزم من هذا اطلاق أنها أفضل والالزم تنضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الاربعة وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثة وحيث نقل عن أكثر العلماء من تنضيل عائشة محمول على بعض الجهات كالعالم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما ولهذا قال في بدء الامالي ولله في رجحان عالم على الزهراء في بعض الخلال \* وقيل ان فاطمة أفضل ويمكن ارجاعه الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الادلة واختاره الاستروشي من الخفية وبعض الشافعية كما أوضحه من لا على القاري في شرح الفقه الاكبر وشرح بدء الامالي (قوله والحنفي كفولبت الشافعي الخ) المراد بالكفاءة هنا صحة العقد يعني لو تزوج حنفي بنت شافعي تحكم بصحة العقد وان كان في مذهب أبيها انه لا يصح العقد اذا كانت بكر الا ببشارة وليها لاننا حكم بما نعتقد صحته

ثم فسر لم يفسح وأما لو كان ديناغا  
فصار تاجرا فان بقى عارها لم يكن كفوا  
والا لا نهر بحثا (الجعبي لا يكون كفوا  
للعربية ولو) كان الجعبي (عالم)  
أو سلطانا (وهو الاصح) فتح عن  
النايب وادعى في البحر أنه ظاهر  
الرواية وأقره المصنف لكن في النهر  
ان فسر الحسيب بذي المنصب  
والجاه فغير كفوا للعلمية كما في  
النايب وان بالعالم فكفوا لان  
شرف العلم فوق شرف النسب  
والمال كما جزم به البرازي  
وارتضاء الكمال وغيره والوجه  
فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة  
أفضل من فاطمة رضي الله عنها  
ذكره القهستاني والحنفي  
كفولبت الشافعي ومتى سئلنا  
عن مذهب أجبنا بذهبنا كما بسطه  
المصنف معزنا بظاهر الفتاوى

في مذهبا قال في البرازية وسئل أي شيخ الاسلام عن بكر بالغة شافعية تزوجت نفسها من خفي - أو شافعي - بلا  
 رضى الاب هل يصح أجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم العصبة لانما نجيب بمذهبنا لا بعهد الخصى لا يعتقدنا  
 انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لانجيب بمذهبنا اه وقوله لا يعتقدنا الخ  
 مبنى على القول بأن المقلد يلزمه تقليد الافضل ليعتقد أوجعية مذهبه والمعتد عند الاصوليين خلافاً كما بسطناه  
 في صدر الكتاب ثم لا ينبغي مما ذكرنا أنه لا مناسبة لهذا الفرع في الكفاءة تأمل (قوله القروى) بفتح  
 القاف نسبة الى القرية (قوله فلا عبرة بالبلد) أي بعد وجود ما مر من أنواع الكفاءة قال في البحر  
 فالساجر في القرى كقولنا التاجر في المصر للتقارب (قوله كما لا عبرة بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى  
 الاولياء انجاسة في الحسن والجمال هندية عن التاجر خانية ط (قوله ولا بالعقل) قال قاضي خان  
 في شرح الجامع وأما العقل فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أي في أنه هل  
 يعتبر في الكفاءة أم لا (قوله ولا يعيوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاءة السلامة من العيوب التي يفسخ بها  
 البيع كالجذام والجنون والبرص والجذو والذفر بحر (قوله خلافاً للشافعي) وكذا المحمد في الثلاثة الاول  
 اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا أن التفريق أو السخ للزوجة للاولى كما في الفتح (قوله ليس بكفو  
 للعاقلة) قال في النهر لانه يفوت مقاصد النكاح فكان أشد من الفقر ودناءة الحرفة وينبغي اعتماده لان الناس  
 يعيرون بتزويج الجنون أكثر من ذي الحرفة الدينية (قوله أوامه أو جده) عزاه في النهر الى المحيط  
 وزاد في الفتح الجدة لكن فيه أن اعتباره كفواً بغنى أبيه مبنى على ما ذكر من العادة بتحمل المهر وهذا مسلم  
 في الآم والجدة أما الجدة فلم تجر العادة بتحملها وان وجد في بعض الاوقات تأمل (قوله كما مر) أي عند  
 قول المصنف ومالا (قوله لان العادة الخ) مقتضاه أنه لو جرت العادة بتحمل النفقة أيضاً عن الابن  
 الصغير كما في زماننا أنه يكون كفواً بل في زماننا يتحملها عنه الكبير الذي في حجره والظاهر أنه يكون كفواً بذلك  
 لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده أن المتبادر من كلام المهداية وغيرها  
 أن الكلام في مطلق الزوج صغيراً أو كبيراً فانه قال وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه  
 تجري المساهلة في المهر وبعد المرأة قادر عليه يسار أبيه اه نعم زاد في البدائع أن ظاهر الرواية عدم الفرق  
 بين النفقة والمهر لكن ما شئ عليه المصنف نقل في البحر تخصيصه عن المجتبى ومقتضى تخصيصه بالصبي أن  
 الكبير ليس كذلك ووجهه أن الصغير غنى بغنى أبيه في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المناط جريان العادة  
 بتحمل الاب لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيها حيث تعرف ذلك والله تعالى أعلم (قوله بأف الخ)  
 أي بحيث لا يتغابن فيه وقد متنا تفسيره في الباب السابق (قوله فالولى العصة) أي لا غيره من الاقارب  
 ولا القاضى لو كانت سفينة كما في الذخيرة نهر والذي في الذخيرة من الجبر المحجور عليها اذا تزوجت بأقل  
 من مهر مثلها ليس للقاضى الاعتراض عليها لان الجبر في المال لا في النفس اه بحر قلت لكن في حجر  
 الظهيرية ان لم يدخل بها الزوج قبل له أتم مهر مثلها فان رضى والافترق بينهما وان دخل فعليه اتمامه ولا يفرق  
 بينهما لان التفريق كان للنقصان عن مهر المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالدخول اه (قوله  
 الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح وتقدم أنها لو تزوجت غير كفوة المختار للفتوى رواية الحسن أنه لا يصح  
 العقد ولم أر من ذكره مثل هذه الرواية هنا ومقتضاه أنه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه أنه يمكن  
 الاستدراك لهذا إتمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاءة والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضى) في الهندية  
 عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضى وما لم يقض القاضى بالفرقة بينهما فحكم الطلاق  
 والظهار والايلاء والميراث باق اه (قوله دفعا للعار) أشار الى الجواب عن قولها ليس للولى الاعتراض  
 لان ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن أسقط حقه لا يعترض عليه ولا يى حذيفة أن الاولياء يفتخرون بفلاء  
 المهور ويتعيرون بنقصانها فاشبه الكفاءة بحر والمتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى)  
 أي وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلا مهر لها) لان الفرقة جاءت من قبل  
 من له الحق وهي فسخ ط عن شرح الملتقى (قوله فلها المسمى) هذا في غير السفينة وفيها لا يفرق بعد  
 الدخول ولزم مهر المثل كما علمته (قوله لانتهاه النكاح بالموت) فلا يمكن الولى طلب الفسخ فلا يلزم الاتمام

(القروى كفواً للمدنى) فلا عبرة  
 بالبلد كما لا عبرة بالجمال خانية  
 ولا بالعقل ولا يعيوب يفسخ بها  
 البيع خلافاً لك ففى لكن في النهر  
 عن المرغيناني المجنون ليس بكفو  
 لا عاقلة (وكذا الصبي) كفواً بغنى  
 أبيه (أو أمه أو جده نهر عن المحيط  
 بالنسبة الى المهر) يعنى المجمل  
 كما مر (لا) بالنسبة الى (النفقة)  
 لان العادة أن الاباء يتحملون عن  
 الانشاء المهر لا النفقة ذخيرة  
 (ولو نسكت بآقل من مهرها  
 فلولى) العصة (الاعتراض  
 حتى يتم) مهر مثلها (أو يفرق)  
 القاضى بينهما دفعا للعار  
 (ولو طلقها) الزوج قبل تفريق  
 الولى قبل الدخول فلها نصف  
 المسمى (فلو فرق الولى بينهما  
 قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده  
 قلها المسمى وكذا الوماث أحدهما  
 قبل التفريق فليس للولى المطالبة  
 بالانعام لانتهاء النكاح بالموت  
 جواهر الفتاوى

مطلب  
في الوكيل والفضولي في النكاح

(أمره بتزويج امرأة فزوجه  
أمة جاز) وقال لا يصح وهو  
استحسان ملحق بعبارة الهداية  
وفي شرح الطحاوي قوله  
أحسن الفتوى واختاره أبو  
اللبث وأقره المصنف وأجمعوا  
أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو مولته  
لم يجز كالأمر به بعبارة أو بعبارة  
أو أمة خالف أو أمره بتزويجها  
ولم تعين فزوجها غير كفول لم يجز  
انتفاها (ولو) تزوجه المأمور  
بنكاح امرأة (أمر اثنين في عقد  
واحد لا) ينفذ للخالف وله أن  
يجيزهما أو أحدهما ولو في عقد يز  
لزم الأول وتوقف الثاني ولو أمره  
بأمر اثنين في عقد فزوجه واحدة  
أو اثنين في عقدتين جاز إذا قال  
لا تزوجني إلا امرأتين في عقد  
أو في عقدتين لم يجز الخالف

لأنه إنما يلتزم الزوج بخلاف الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط (قوله أمره بتزويج الخ) شروع في بعض  
مسائل الوكيل والفضولي وذكرها في باب الولي لأن الوكالة نوع من الولاية لنفاذ تصرفه على الموكل  
ونفاذ عقد الفضولي بالاجازة يجعله في حكم الوكيل وعقد ذلك في الكتزويج فيه فصلا على حدة واء لم أنه لا يشترط  
الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي أن يشهد على الوكالة إذا خف بجهد الموكل  
أيها فغ (قوله بتزويج امرأة) أي منكورة ويأتي محترزة وأطلق في الامة فتشمل المسكينة وام الولد بشرط  
أن لا تكون الوكيل للثمة وما لو كانت عباءة أو مقطوعة الدين أو مملوكة أو مجنونة خلافا لهما أو صغيرة  
لا تصح انتفاها وقيل على الخلاف فتح زاد في البحر أو كناية أو من حلف بطلاقها أو آلى منها أو في عدة  
الموكل أو يغيب فاحس في المهر (قوله جاز) في بعض النسخ فذهبوا إلى أن نسب لان الكلام في النفاذ لا في الجواز  
ح (قوله وقال لا يصح) أي إذا رده الأمر والاولى التعبير بلا يتخذ ليدفع أنه موقوف ووجه قول الامام  
أن هذا يرجع الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة ووجه قولهما أن المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزوج  
بالاكتفاء وجوابه أن العرف مشترك في تزويج المكافئات وغيرهن وتماه في الفتح (قوله وهو استحسان)  
قال في الهداية وذكر في الوكالة أن اعتبار الكفاءة في هذا استحسان عندهما لأن كل أحد لا يجز  
عن التزوج بمطلق الزوجة فكانت الاستعانة في التزوج بالكفو اه قال في الفتح وفيه اشارة الى اختيار  
قولهما لأن الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المعروفة والحق أن قول الامام ليس قياسا لانه أخذ  
بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في أي الاستحسان أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل (قوله  
بنته الصغيرة) فلو كبرت برضاها لا يجوز عنده خلافا لهما ولو تزوجه اخته الكبيرة برضاها جاز انتفاها بجر  
ومثله في الذخيرة (قوله أو مولته) يشهد بالبيات كريمة اسم مفعول أي التي هي مولى عليها من جهته  
أي له عليها الولاية وهذا عطف عام على خاص وذلك ككبت أخيه الصغيرة (قوله كالأمر به بعبارة)  
محترز قول المتن امرأة بالتكبير ومثلهما لو عين المهر ككالف فزوجه بأكثر فان دخل بها غير عالم فهو على  
خياره فان فارقه فلهما الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هي الموكلة ومثله ألفا فزوجه ثم قال الزوج ولو بعد  
الدخول تزوجت بدينار وصدة الوكيل أن أقر الزوج أنهم لم يؤكل يد شارفهي بالتباعد فان ردت فلهما مهر  
المثل بالقسم بالغ ولا نفقة عدة لها لأن بالدين أن الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون  
نفقة العدة وان كذبها الزوج قال قول لها مع عينا فان ردت فبأق الجواب بحاله ويجب الاحتياط  
في هذا فانه ربما يحصل لها منه أولاد ثم تذكر قدر ما تزوجه الوكيل ويكون القول قولها فترد النكاح  
فتح حلصا حال في البرازة وهذا ان ذكر المهر وان لم يذكرك فزوجه بأكثر من مهر المثل بما لا يتجاوز فيه الناس  
أو تزوجه بأقل منه كذلك صح عنده خلافا لهما لكن للاوليا حق الاعتراض في جانب المرأة دفعها  
للعلن عنهم اه وانظر ما قدمنا في باب الولي (قوله لم يجز انتفاها) لان الكفاءة معتبرة في حقها فلو كان  
كفوا إلا أنها عي أو مقعد أو صبي أو معتوه فهو جاز وكذا لو كان خصيا أو عينا وان كان لها التفريق  
بعد ذلك بجر ثم قال ولو تزوجه من أبيه أو ابنه لم يجز عنده وفي كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل فالتعقد  
موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسول كحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا وفوقه كسل المرأة المتزوجة  
بالتزويج إذا طلقت وانقضت عدها صح كوكيله أن يزوجه المتزوجة فطلقت وحلت فزوجه فانه صحيح  
(قوله بنكاح امرأة) تذكرها دلالة على أنه لو عينها فزوجهما مع أخرى لا يكون مخالفا بل ينفذ عليه  
في المعينة وفي الخيانة وكله بأن يزوجه فلا أنه أو فلا أنه فأيها تزوجه جاز ولا يطل التوكيل بهذه الجهة له  
(قوله للخالف) تعليل قاصر وعبرة الهداية لانه لا وجه الى تنفيذها للخالف ولا الى التنفيذ في أحدهما  
غير عين للجهالة ولا الى التعيين لعدم الاولوية فتعين التفريق اه (قوله وله أن يجيزهما أو أحدهما) اعترض  
الربيع بهذا على قول الهداية فتعين التفريق وأجاب في البحر بأن مراده عند عدم الاجازة فان أجاز نكاحهما  
أو أحدهما نفذ (قوله وتوقف الثاني) لانه فضولي فيه ط (قوله الا إذا قال الخ) في غاية البيان  
أمره بأمر اثنين في عقد فزوجه واحدة جاز الا إذا قال لا تزوجني إلا امرأتين في عقد فلا يجوز اه أي لا يجوز  
أن يزوجه واحدة فلو تزوجه اثنين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عقد داخلة تحت الحصر وهو

المفهوم من كلام الشارح وفي المحيط أمره بأمر أنين في عقدة فزوجهما في عقدتين جاز وفي لا تزوجني  
 امر أنين الا في عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز والفرق أنه في الاول أثبت الوكالة حالة الجمع ولم ينقها  
 حالة التفرد نصا بل سكت والتخصيص على الجمع لا يتق ماعدا وفي الثاني نقاها حالة التفرد والنفي مفيد لما في الجمع  
 من تعجيل مقصوده فلم يصبر وكذا حالة الانفراد اه والطاهر أن في صورة النفي هذه لوزوجه امرأة يصح  
 ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة النفي في كلام الشارح وهي لا تزوجني الامر أنين  
 في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه فتأمل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فإذا أوجب  
 الحاضر وهو فضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يطل وان قبل العاقد الحاضر بأن  
 تكلم بكلامين كما يأتي وقيد بالغائب لأنه لو كان حاضرا لقارة يتوقف كالفصولين ونارة بنقذ بأن لم  
 يكن فضوليا ولو من جانب كما في الصور الخمس الامة (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المنع هو أولى  
 مما وقع في الكثر من قوله على قبول ناكح غائب لأنه ربما فهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل  
 يطل) لما كان يتوهم من عدم التوقف أنه تام اكتفاء بالايجاب وحده دفع هذا الابهام بالاعتراض  
 وحمل البطلان اذا لم يقبل فضولي عن الغائب أما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط (قوله ولا تلحقه  
 الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الآخر الايجاب فقبل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله يقوم مقام  
 القبول) كقوله مثلا تزوجت فلانة من نفسي فانه يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول بعده وقبل بشرط  
 ذكر لفظ هو أصيل فيه كترت فقلانة بخلاف ما هو نائب فيه كترت جنتا من نفسي وكلام الهداية صريح  
 في خلافه كما في البحر عن الفتح (قوله وليا أو وكلا من الجانبين) كترت جنتا من نفسي أو تزوجت موكلتي  
 فلانا موكلتي فلانة قال ط وبكفي شاهدان على وكالته ووكالته وعلى العقد لان الشاهد يتحمل  
 الشهادات العديدة اه وقد مر أن الشهادة على الوكالة لا تلزم الا عند الجود (قوله ووكلا أو وليا  
 من آخر) كالموكلته امرأة أن تزوجهما من نفسه أو كانت له بنت عم صغيرة لا ولي لها أقرب منه فقال تزوجت  
 موكلتي أو بنت عمي (قوله كترت جنتا من نفسي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم والنسب  
 وانما لم يذكره لأنه مرتبانه (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى للطرفين بفضولي كما في النكاح المارة  
 (قوله ولو من جانب) أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوجة  
 فإذا كان فضوليا منهما أو كان فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أصيلا أو وكلا أو وليا بنفي هذه  
 الاربع لا يتوقف بل يطل عندهما خلافا للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا  
 لو قبل عنه فضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقا وبقي صورة عاشره عطية وهي الاصيل من الجانبين  
 لم يذكرها لاستحالتها (قوله وان تكلم بكلامين) أي بايجاب وقبول كترت فلانا وقبلت عنه وهذه  
 مبالغة على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما اذا كان فضوليا ولو من جانب سواء  
 تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من أنه انما يطل عندهما اذا تكلم  
 بكلام واحد أما لو تكلم بكلامين فانه لا يطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقا ورده في الفتح بأن الحق خلافه  
 وأنه لا وجود لهذا القيد في كلام أصحاب المذهب وانما المنقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين  
 عندهما وهو مطلق (قوله لان قبوله) أي الفضولي المتولى الطرفين (قوله لما انتظر الخ) حاصله  
 أن الايجاب لما صدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضوليا آخر صدر بلا غير متوقف على قبول  
 الغائب فلا يفيد قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضوليا من الجانبين قال في الفتح ان كون كلا  
 الواحد عقدا تاما هو أثر كونه مأمورا من الطرفين أو من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ونكاح  
 عبد) أي ولو مدبرا أو مكاتب نهر (قوله وأمة) أي ولو أم ولد نهر (قوله على الاجازة) أي اجازة  
 السيد أو اجازة العبد بعد الاذن المتأخر عن العقد لما في البحر عن التجنيس لوزوجه بغير إذن السيد ثم أذن  
 لا يتخذ لان الاذن ليس باجازة فلا بد من اجازة العبد العاقد وان صدر العقد منه اه (قوله كنكاح  
 الفضولي) أي الذي باشره مع آخر أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي أما لو تولى طرفي العقد وهو فضولي  
 من الجانبين أو أحدهما فانه لا يتوقف خلافا لابي يوسف كما مر قال في البحر الفضولي من يتصرف لغيره بغير

(ولا يتوقف الايجاب على قبول

غائب عن المجلس في سائر العقود)

من نكاح وبيع وغيرهما بل يطل

الايجاب ولا تلحقه الاجازة اتفاقا

(ويتولى طرفي النكاح واحد)

بايجاب يقوم مقام القبول في

نكاح صور كان وليا أو وكلا

من الجانبين أو أصيلا من جانب

وكلا أو وليا من آخر أو وليا من

جانب وكلا من آخر كترت جنتا

من موكلتي (ليس) ذلك الواحد

(بفضولي) ولو (من جانب) وان

تكلم بكلامين على الرابع لان قبوله

غير معتبر بشرع لما انتظر أن الايجاب

لا يتوقف على قبول غائب (ونكاح

عبد وأمة بغير إذن السيد موقوف)

على الاجازة (كنكاح الفضولي

ولاية ولا وكالة أول نفسه وليس أهلا وانما زناه أي قوله أول نفسه ليدخل نكاح العبد بلا إذن ان قلنا  
انه فضولي والافهو ملحق به في أحكامه اه والصبي كالعبد وانما قال من يتصرف لا من يعقد ليدخل  
اليمين كما لو علق طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلا فانه يتوقف على اجازة الزوج فان أجاز فعلق قطلق  
بالدخول بعد الاجازة لا قبلها ما لم يقل الزوج أجزت الطلاق على ولو قال أجزت هذا اليمين على لزمته اليمين  
ولا يقع الطلاق ما لم تدخل بعد الاجازة كما في الفتح عن الجامع والمنتقى (قوله ان لها مجيز الخ) فسر المجيز  
في النهاية بقابل يقبل الايجاب سواء كان فضويا أو وكيلاً أو أصيلاً وقال فيها في فصل بيع الفضولي  
لوبياع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه توقف على اجازة الولي فلو بلغ هو فأجاز  
نفذ ولو طلق أو خلع أو أعنت عبده على مال أو بدونه أو وهب أو تصدق أو زوج عبده أو باع ماله بمحابة فاحشة  
أو اشترى بغن فاحش أو غير ذلك مما لو فعله ولله لا ينفذ كان باطلا لعدم المجيز وقت العقد إلا اذا كان  
لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيه صح على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقعت ذلك الطلاق أو العتاق  
اه قال في الفتح وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقا ولا بالولي  
اذا لا يتوقف في هذه الصورتان قبل فضولي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاء ما فعل على هذا فاما المجيز له  
أي ما ليس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كان تحت حرة فزوجته الفضولي أمة أو اخت امرأته  
أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر  
على الامضاء في حالة العقد وقوعه باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز  
لا ينفذ وأما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه ملخصا وقوله وأما اذا كان أي  
وجد سلطان أو قاض في مكان عقد الفضولي على المجنونة أو اليتيمة فيتوقف أي وينفذ باجازتها بعد عقلها  
أو بلوغها لان وجود المجير حالة العقد لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في الباب السابق قبل قوله  
ولولي الا بعد التزوج بغيبه الاقرب (قوله ولا بن العم الخ) هذه من فروع قوله ويتولى طرفي النكاح  
واحد ليس بفضولي من جانب فيتولد هنا بالاصالة من جانبه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة المعتومة  
والمجنونة ولا يخفى أن المراد حيث لا ولي أقرب منه (قوله فلا بد من الاستئذان) أي اذا تزوجها لنفسه  
لا بد من استئذانها قبل العقد (قوله لا يجوز عندهما) لانه تولى طرفي النكاح وهو فضولي من جانبها  
فلم يتوقف عندهما بل بطل كما تزاد لم يتوقف لا ينفذ بالاجازة بعده بالسكوت والا فصح وهذا اذا تزوجها  
لنفسه كما قلنا أما لو تزوجها لغيره بلا استئذان سابق فسكت بكرة أو أفصحت بالرضا ثانيا يكون اجازة لانه انعقد  
موقوفاً لكونه لم يتول الطرفين بنفسه بل بأشركه مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي فتكون  
المسألة حينئذ من فروع قوله كنكاح فضولي (قوله جوهره) جبيع ما تقدم من قوله ولا بن العم الى قوله  
السلطان عبارة الجوهره ح (قوله يني بخلاف الصغيرة الخ) توضيحه أن قول الجوهره وكذا المولى الخ  
اشارة الى أن ذكر ابن العم أو لا غير يدل المراد به من له ولاية التزوج والتزويج ونظايره أن هذا التعميم جار  
في الصغيرة والكبيرة أي تزوج الولي الصغيرة من نفسه وكذلك الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح  
في الكبيرة أما الصغيرة فلا لانه ليس للمعاصم والسلطان أن يتزوجا صغيرة لا ولي لها غيرهما لان فعلهما حكم  
قتهن أن يكون قول الجوهره وكذلك الخ راجعا الى قوله فلو كبيرة لبيان تعميم الولي فيها فقط وهذا  
معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما مر أي في الفروع من الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة  
من نفسه الخ لكن بعد حمل كلام الجوهره على هذا يتيقن فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يرتجان  
الصغيرة لانفسهما لان فعلهما حكم كما مر وهذا لا يظهر في المولى المعق فقرانه معهما في الدكر وان ظهر بالنسبة  
الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة المفهومة من التقيد بالكبيرة فلذا قال فليحرر فافهم والذي  
يظهر أنه لا مانع من تزويج المولى المعق معتقته الصغيرة لنفسه حيث لا ولي أقرب منه لانه حينئذ هو الولي المجبر  
فيكون أصيلا من جانبه وليا من جانبها كابن العم فيكون داخل تحت قوله لم ويتولى طرفي النكاح واحد ليس  
بفضولي من جانب ولا يعارض ذلك عبارة الجوهره التي هي غير محترمة اذ لولا وجود المانع في الحاكم وهو أن  
فعله حكم لكان داخل تحت هذه الساعدة ولا مانع في المولى فسقط داخل تحتها وانما لو كان المولى  
كالحاكم يلزم أن لا يملك تزويجها من ابنه ونحوه ممن لا تقبل شهادته له ويخالفه ما في الفتح عن التجنيس

سبي في البيوع توقف عقودهم  
كلها ان لها مجيز حالة العقد  
والامتط (ولا بن العم أن يزوج  
بنت عمه الصغيرة) فلو كبيرة فلا  
بد من الاستئذان حتى لو تزوجها  
بلا استئذان فسكت أو أفصحت  
بالرضى لا يجوز عندهما وقال أبو  
يوسف يجوز وكذا المولى المعق  
والحاكم والسلطان جوهره  
يعني بخلاف الصغيرة كما مر فليحرر



لو تزوج القاضي الصغيرة التي هو وليها من ابنه لا يجوز **الوكيل بخلاف سائر الاولياء لان تصرفه**  
**القاضي بحكم** وحكمه لابنه لا يجوز بخلاف تصرف الولي اه قوله بخلاف سائر الاولياء يشمل المولى المعتق  
 فله ان يصريح في أنه ليس **كالقاضي** (تنبيه) تقدم أن المعتق آخر العصباء وأن له ولاية التزويج ولو كان  
 امرأة ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبته من النسب على ترتيبهم كما في الفتح وحيث علمت أن له تزويج الصغيرة لنفسه  
 فكذلك بنوه وعصبته وكذا لو كان امرأة تزوج معتقها الصغير لنفسها والله تعالى أعلم (قوله من نفسه)  
 في المقرب تزوجته امرأة وتزوجت امرأة وليس في كلامهم تزوجت بامرأة ولا زوجت منه امرأة (قوله  
 فان له ذلك) أي تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها أو تكون حاضرة  
 مستقبلة في الفتح والجر وقد منّا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم أن قول الشارح فان له أخرج  
 الحمراب المتن عن أصله ولا يضر ذلك لأنه لم يغير اللفظ وانما زاده لاصلاح المتن فان قول المصنف كما للوكيل  
 الكاف فيه التشبيه بمسألة ابن العم وما مصدرية أو كافة وللوكيل خبر مقدم والمصدر المتسبب من أن وصلتها  
 مستند مؤخر واسم الإشارة بدل منه وفيه أمران الاول اطلاق الوكيل مع أن المراد منه **وكيل مقيد**  
 بأن يزوجه من نفسه والثاني أنه لا حاجة الى زيادة اسم الإشارة فأصلح الشارح الاول بزيادة قوله الذي وكنته  
 والثاني بزيادة قوله فان له وحينئذ فقوله **للوكيل** خبر مبتدأ محذوف تقديره أن يزوجه من نفسه ولم يصرح به  
 لئلا لالة التشبيه عليه وقوله الذي وكنته الخ نعت **للوكيل** ولا يخفى حسن هذا السبك نعم يمكن اصلاح  
 كلام المتن بدونه بجعل اسم الإشارة مبتدأ **للوكيل** خبره وقوله أن يزوجه على تقدير الباء الجارة متعلق  
**للوكيل** وهذا وان صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلل في كلام الشارح فافهم (قوله  
 من رجل) أي غير معين وكذا المعين بالاولى وفي الهندية عن الجبط رجل وكل امرأة أن تزوجه فزوجت  
 نفسها منه لا يجوز اه (قوله فزوجها من نفسه) وكذا لو تزوجه من أبيه أو ابنه عند أبي حنيفة كما قدمناه  
 عن الجبرلان **الوكيل** لا يعقد مع من لا تقبل شهادته للتممة (قوله لانها الخ) يوم الحوازل وزوجه  
 من أبيه أو ابنه وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكنته أن يتصرف في أمرها) لأنه لو أمرته بتزويجها لايملك  
 أن يزوجه من نفسه فهذا أولى هندية عن التميمي قلت ومقتضى التعليل صحة تزويجها من غيره وينبغي  
 تعييده بالقرينة وينبغي أنه لو قامت قرينة على ارادة تزويجها منه أنه يصح كالخطب لنفسه فقالت أنت وكيل  
 في أموري (قوله أو فقلت له) في غالب النسخ باو وفي بعضها بالواو والاول هو الموافق لما في البحر وغيره  
 فلهي مسألة ثانية ونقل المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى أنه يصح قال البردوي لعل هذا القائل ذهب  
 الخ أنها علمت من الوكيل أنه يريد تزويجها فينذ بجوز (قوله لم يصح) أي لم يقبل بل يتوقف على اجازتها  
 لأنه صار فضوليا من جانبها (قوله والاصل الخ) بيانه أن قولها وكلت أن تزوجني من رجل الكاف فيه  
 للغير طاب فصار الوكيل معرفة وقد ذكر رجلان متكررا والمعرف غيره وكذا قولها بمن شئت فانه يعني أي رجل  
 شئت به (قوله وأحد العاقدين) هو العاقد لنفسه كافي البصر أي سواء كان أصيلا أو وليا أو وكلا فانه  
 علم قد لنفسه بمعنى أنه غير فضولي تأمل وانظر ما لو كان فضوليا بأن كان كل من العاقدين فضولين والظاهر  
 أن الشرط قيام المعقود لهما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويزاد الثمن  
 ان كان عرضا كافي الجبر فافهم (قوله كما سيجي) أي في البيوع (قوله لا يملك نقض النكاح) أي  
 لا قبل ولا فعلا قال في الخاتمة العاقدون في الفسخ أربعة عاقد لا يملك الفسخ فولا وقع فلا وهو الفضولي حتى  
 لو تزوج رجلا امرأة بلا إذنه ثم قال قبل اجازته فسخ لا يفسخ وكذا لو تزوجه اختا يتوقف الثاني ولا يكون  
 فسخه الا بالاول وعاقد يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل بنكاح معينة اذا خاطب عنها فضولي فهذا الوكيل يملك الفسخ  
 بالقول ولو تزوجه اختا لا يفسخ الا بالاول وعاقد يفسخ بالفعل فقط وهو الفضولي اذا تزوج رجلا امرأة بلا إذنه  
 ثم وكنته الرجل أن يزوجه امرأة غير معينة فزوجها اخت الاولي يفسخ بنكاح الاولي ولو فسخه بالقول لا يصح  
 وعاقد يفسخ به ما وهو الوكيل بتزويج امرأة بعينها اذا تزوجه امرأة خاطب عنها فضولي فان فسخه الوكيل  
 أو تزوجه اختا يفسخ (قوله بخلاف البيع) والفرق أنه بالبيع تلحقه العهدة فله الرجوع **كلا** لا يفسخ

(من نفسه) فيكون أصيلا من  
 جانب وليها من آخر (كما للوكيل)  
 الذي وكنته أن يزوجه من نفسه  
 فان له (ذلك) فيكون أصيلا من  
 جانب **وكلا** من آخر  
 (بخلاف ما لو وكنته بتزويجها من  
 وجبل فزوجها من نفسه) لانها  
 ذهبت من زوجها لا تزوجا (أو وكنته  
 أن يتصرف في أمرها أو فقلت له  
 تزوج نفسي ممن شئت) لم يصح  
 تزويجها من نفسه كافي الخاتمة  
 والاصل أن **الوكيل** معرفة  
 بالخطاب فلا بد خل تحت النكرة  
 (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح  
 الفضولي بعد موته صح) لان  
 الشرط قيام المعقود له وأحد  
 العاقدين لنفسه فقط (بخلاف  
 اجازة بيعه) فانه يشترط قيام  
 أربعة أشياء كما سيجي (فروع)  
 الفضولي قبل الاجازة لا يملك نقض  
 النكاح بخلاف البيع يشترط  
 لزوم عقد **الوكيل**

بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقود له عمادية (قوله موافقته في المهر المسمى) قدمنا الكلام عليه عند قوله بجمينة (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل أصل الميسر قال اذا أرسل الى المرأة رسولا خرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا فقال ان فلانا يسألك أن تزوجه نفسك فاشهدت أنها تزوجه وسمع الشهود وكلامهما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو فاحت عليه بينة فان لم يكن أحدهما فلان النكاح بينهما لان الرسالة المالم تثبت كان الآخر فضوليا ولم يرض الزوج بصنعه ولا يحنى أن مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كلها تجرى في الوكيل اهـ. وقدمنا أول النكاح أحكام التزوج بارسال الكتاب والله تعالى أعلم

\*(باب المهر)\*

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد فكان حكما كذا في العناية واعترضه في السعدية بأن المسمى من أحكامه أيضا وأجاب في التهر بأنه انما خص مهر المثل لاق حكم الشيء هو أثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانه ما قام مقامه للتراضي به ثم عرّف المهر في العناية بأنه اسم للعالم الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلته البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطى بشبهة ومن ثم عرّف بعضهم بأنه اسم لما تنصفه المرأة بعقد النكاح أو الوطى وأجاب في التهر بأن المعرّف مهر هو حكم النكاح بالعقد تأتلى (قوله ومن أسمائه الخ) أفاد أن له أسماء غير هاء كالأجر والعلائق والحباء قال في التهر وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر تحلة وفريضة \* حباء وأجر ثم عرّف علائق

لكنه لم يذكر العطية والصدقة (قوله وفي استيلاد الجوهرة) أي في باب الاستيلاد من الجوهرة نقلا عن الامام السرخسي (قوله في الحرارة مهر المثل) سيأتى تفسيره وتفصيله (قوله وفي الاماء الخ) أي عشر قيمة الامة ان كانت بكر او نصف عشر قيمتها ان كانت ثيبا والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشرة ونصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قلت وقال في الفاض بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك الحارية جالا ومولى بكم تترج فيعبر بذلك وهو المختار اهـ والظاهر أن هذا هو المراد من قوله الا في عند ذكر مهر المثل أن مهر الامة قدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العشر ومهر ثيبا في الجبال أي ما يرغب به في مثلها جالا فقط وأما ما قيل ما يستأجره مثلها للزنا لوجازة فليس معناه بل العادة أن ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثاني للبقاء بخلاف الاول اهـ (قوله لحديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح القدير في باب الكفاة (قوله ورواية الاقل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضعفة الاحديث التمس ولو خاتمنا من حديث يجب حملها على انه المجمل وذلك لان العادة عندهم تعجيل بهض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها عما تكافئه صلى الله عليه وسلم عليا أن يدخل بها طمعة رضى الله تعالى عنهم حتى يعطيها شيئا فقال بالرسول الله ليس لي شيء فقال أعطها درعك فأعطاه درعه رواه أبو داود والنسائي ومعلوم أن الصداق كان أربعمائة درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا رواه أبو داود فيصير المنع المذكور على الذنب أي نذب تقديم شيء ما خلا للسريرة عليها تألفا لقلبها واذ كان ذلك معهودا رجب حمل ما خالف ما روينا عليه جميعا من الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خاتمنا من حديث لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده تزوجتكها بجامعك من القرآن فان حمل على تعليمه اياها ما معه أو نفي المهر بالسكينة عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن تنفقوا بأموالكم فقيد الاحلال بالابتعا بالمال فوجب كون التبر غير مخالف له والالم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في المدالة وتقام ذلك مبسوط في الفتح (قوله فضة) تميز منصوب أو مجرور فدراهم تميز لعشرة وفضة تميز

موافقته في المهر المسمى وحكم

رسول كوكيل

\*(باب المهر)\*

ومن أسمائه الصداق والصدقة

والتحلة والعطية والعقروفي

استيلاد الجوهرة العقر في الحرائر

مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة

البكر ونصف عشر قيمة

الثيب (أقله عشرة دراهم)

لحديث البيهقي وغيره لا مهر

أقل من عشرة دراهم ورواية

الاقل تحمل على المجمل فضة

لدرهم على أن المراد بها آلة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنسب حال على تقدير ذات وزن ط  
 (قوله سبعة مثاقيل) هو أن يكون كل درهم أربعة عشر قيراطا شربلا لينة (قوله مضروبة كانت أولا)  
 فالو سمي عشرة تبرأ أو عرضا قيمته عشرة تبرأ لا مضروبة صرح وإنما شرط المصكوك في نصاب السرقة للقطع تقبيل  
 لوجود الحد بحر (قوله ولودينا) أي في ذمتها أو في ذمة غيرها أما الأول فظاهر وأما الثاني فمكالمات تزجها  
 على عشرة له على زيد فانه يصح وتأخذها من أيهما شئت فان اتعت المديون أجبر الزوج على أن يوكلاها بالقبض  
 منه كما في النهر أي ثلاثا يلزم تملك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن إذا اضيف النكاح إلى درهم  
 في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما إذا كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل ثلاثا يكون تملك الدين من غير من  
 عليه الدين ويان ذلك في الذخيرة (قوله أو عرضا) وكذا لو منفعة كسكنى داره وركوب دابته وزراعة  
 أرضه حيث علمت المدة كما في الهندية قلت ولا بد من كونها مما يستحق المال بقابلها يخرج ما يأتي من عدم صحة  
 التسمية في خدمة الزوج الحزلهما وتعليم القرآن (قوله قيمته عشرة وقت العقد) أي وإن صارت يوم التسليم  
 ثمانية فليس إلهما لا هو ولو كان على عكسه لها العرض المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل  
 والموزون لأن ما جعل مهرالم يتغير في نفسه وإنما التغير في رغبات الناس بحر عن البدائع (قوله أما في  
 ضمانها الخ) يعني أما الحكم في ضمانها الخ وذلك كما لو تزجها على ثوب وقيمتها عشرة فقبضته وقيمتها عشرة  
 وطلقاتها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض بحر  
 عن المحط والهالك كالا ستلاك لانها اذا لم تؤخذ بما زاد في قيمته بعد القبض في الاستهلاك في الهالك بالاولى  
 وأفاد أنه لو فاعماعت بغير قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له أخذه منها ليعطيه نصف قيمته بل أن كان  
 مما لا يعيب بالقسمة ككيل وموزون أخذ نصفه والابقى مشتركا بعد القضاء أو الرضاء لماسأى من أنه لو كان  
 مسلما لم يطل ملكها ويتوقف عوده إلى ملكه على القضاء أو الرضاء حتى ينفذ تصرفه قبل ذلك لا تصرفه  
 كذا أفاده السيد محمد أبو السعود وأفاد أيضا أنها لو أرادت أن تعطيه نصف قيمته فالظاهر أنه يجبر على القبول  
 قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء أو الرضاء لا وجه لأجباره لأن له ترك المطالبة بالكلية وكذا بعده اذا صار مشتركا  
 لا وجه لأجباره على قبول قيمة حصته فافهم (قوله وتجب العشرة ان سماها الخ) هذا ان لم تكسد الدرهم  
 المسماة فلو كسدت وصار النقد غير هاف لم يمتها يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يطل بكساد الثمن  
 فتح (قوله ويجب الاكثر) أي بالغما يبلغ فالتقدير بالعشرة لمنع النقصان (قوله ويتأكد) أي  
 الواجب من العشرة أو الاكثر وأفاد أن المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بربتها أو تقبيلها بانه  
 أو تنصفه بطلاقها قبل الدخول وإنما يتأكد كدروم تمامه بالوطى ونحوه وبه ظهر أن ما في الدرر من أن قوله عند  
 وطى متعلق بالوجوب غير مسلم كما أفاده في الشربلا لينة قال في البدائع وإذا أتاك كد المهر بما ذكر لا يسقط  
 بعد ذلك وإن كانت الفرقة من قبلها لأن البدل بعد تأكده لا يحتمل السقوط إلا بالبراءة كالثنى إذا أتاك كد قبض  
 المبيع اه (قوله صححت) احتراز عن الخلوة الفاسدة كما سأتى بيانها (قوله من الزوج) متعلق بقوله  
 وطى أو خلوة على التنازع لا بقوله صححت حتى يرد أن شروط الصحة ليست من جانبها فقط فافهم (قوله أو تزوج  
 ثانيا) هذا موكد رابع زاده في البحر بحثا بقوله وينبغي أن يراذ رابع وهو وجوب العدة عليها منه فيما لو طلقها  
 بآثنا بعد الدخول ثم تزجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لأن وجوب العدة عليها فوق  
 الخلوة اه وأقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيما قبله وهو الوطى لماسأى في باب العدة من انه في هذه  
 الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مستدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول لبقاء أثره وهو العدة وهذه  
 إحدى المسائل العشر المبنية على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني (قوله أو ازاله بكارتها الخ)  
 هذا موكد خامس زاده في البحر أيضا حيث قال وينبغي أن يراذ خامس وهو ما أزال بكارتها بحجر ونحوه فان لها  
 كمال المهر كما صرحوا به بخلاف ما إذا أزالها بدفعة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولودفعها أجنبي  
 فزال بكارتها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها اه  
 وأقره في النهر أيضا وفيه بحث أيضا فان الذي يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لأن العادة أن ازاله البكارة  
 بحجر ونحوه كما صبح انما تكون في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف ازالها بدفعة فان المراد حصولها

وزن سبعة) مثاقيل كما في الزكاة

(مضروبة كانت أولا) ولودينا

أو عرضا قيمته عشرة وقت العقد

أما في ضمانها بطلاق قبل الوطء

فيوم القبض (وتجب) العشرة

(ان سماها أو دونها) ويجب

(الاكثر منها ان سمي) الاكثر

ويتأكد (عند وطء أو خلوة صححت)

من الزوج (أو موت أحدهما)

أو تزوج ثانيا في العدة أو ازاله

بكارتها بخو بحر بخلاف ازالها

بدفعة فانه يجب النصف بطلاق

قبل وطء

في غير خلوة ثم رأيت ما يفيد ذلك في جنبايات الفتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولودفع امرأته ولم يدخل  
 بها فذهب عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولودفع امرأة الغير وذهب عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها  
 مهران اه أي مهر بالدخول يحكم النكاح ومهر بإزالة العذرة بالدفع كما في جنبايات الخانية فتقوله ولودفع  
 امرأته ولم يدخل بها ذ كرمثه في جنبايات الخانية ومثله في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع  
 ومثبر الى أن مسألة الحجر في الخلوة اذ لا يظهر الفرق بين مجرد ازالته بمجرد دفعه ويدل عليه ان المفسد من  
 ايجاب نصف المهر في مسألة الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في ازالة بكاره الزوجة باي سبب كان لان وجوب  
 نصف المهر عليه انما هو بموجبكم الطلاق قبل الدخول والا لوجب عليه مهر آخر لازالها بالدفع كما في مسألة  
 امرأة الغير به علم أن لزوم كمال المهر فيما لو أزالها بمجرد انما هو بموجبكم الطلاق بعد الخلوة لا بسبب ازالته بالحجر  
 والا لكان الواجب عليه مهران حتى لو كان قد ضربها بمجرد دون خلوة فزال بكارته لا يلزمه شيء لزالة  
 البكاره فاذا طلقها قبل الخلوة أيضا فعليه نصف المهر بموجبكم الطلاق كما في مسألة الدفع ويدل أيضا على ما قلنا من  
 عدم الفرق بين ازالته بمجرد دفعه انه صرح في الخانية بأنه لو دفع بكرة أجنبية صغيرة أو كبيرة فذهب عذرتها  
 لزمه المهر وذ كرمثه فيما لو أزالها بمجرد ونحوه فلم يفرق بين الدفع والحجر في الأجنبية فعلم أن الفرق بينهما في الزوجة  
 من حيث الخلوة وعدمها لا شيء على الزوج في مجرد ازالته بالدفع للملكه ذلك بالعقد فلا وجه لضمائنه به بخلاف  
 الأجنبية وحيث لم يلزمه شيء بمجرد الدفع لا يلزمه شيء أيضا بمجرد ازالته بالحجر ونحوه اذ لا فرق بين آلة والآلة في  
 هذه الازالة فالدفع غير قيد ثم رأيت في جنبايات أحكام الفصار صرح بأن الزوج لو أزال عذرتها بالا صبح  
 لا يضمن ويعذر اه ومقتضاه انه مكروه فقط وهل تنقئ الكراهة بسبب العجز عن الوصول اليها بكرة الظاهر  
 لافانه يكون غنيا بذلك ويكون لها حق التفريق ولو جاز ذلك لما ثبتت عنه بذلك العجز والله أعلم فافهم (قوله  
 فعلى الأجنبية أيضا) أي كما أن على الزوج نصف المسمى كما مر عن الجبر (قوله ان طلق) أي طلقها  
 زوجها (قوله نهر بحثنا) راجع الى قوله والافسكه وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع  
 اخرى فزال بكارتها وجب عليها مهر المثل اه وهو باطلا قهيم ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه  
 وجوبه على الأجنبية كما لا يخفى اذ لم يطلقها الزوج قبل الدخول فقد بره انه انتهى كلام النهر وفيه أن عبارة جامع  
 الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها  
 كما لا يخفى وحيث تدعي عارض ايجابهم نصف مهر المثل على الأجنبية فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول اه ح  
 وما في جامع الفصولين هو المذكور في الخانية والبرازية وغيرهما وهو الوجه لما علمت من أن ازالة البكاره  
 من أجنبي غير الزوج وجب مهر المثل على المنزل سواء كانت بدفع أو مجرد ذلك لا ينافي وجوب نصف المسمى على  
 الزوج بطلانها قبل الدخول لا بخلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كماله على الدافع الجنائية وسبب ايجاب  
 النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منقضا للجنسية حتى أوجب النصف على الجاني لزم  
 ان لا يجب على الجاني شيء اذا طلقها الزوج بعد الخلوة الصحيحة لوجوب المهر كماله على الزوج هذا وفي المنع عن  
 جواهر الفتاوى ولو انقض مجنون بكاره امرأه باصبع فقد أشار في المبسوط والجامع الصغير اذا اقتضاها كرها  
 باصبع أو حجرا وآلة مخصوصة حتى أفضاها فعليه المهر ولو كان منشا بخنا ذكروا ان هذا وقع سهوا فلا يجب  
 الا بالآلة الموضوعه لقضاء الشهوة والوطى ويجب الارش في ماله اه قلت وهذا مشكل فان الاقتضا  
 ازالة البكاره والانقضاء خلط مسلكت البول والغائط والمنهورة في الكتب المعقده المتداولة ان موجب الاول  
 مهر المثل ولو بغير آلة الوطى كما علمته مما قد مناه وموجب الثاني الدية كاملة ان لم تستمسك البول والا فثمنها  
 لانها حارة جاثقة وهذا لو من أجنبي فلو من الزوج لم يجب في الاول ضمان كما مر وكذا في الثاني عندهما خلافا  
 لابي يوسف حيث جعل الزوج فيه كالأجنبي واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بأن الواجب في سلس البول الدية  
 ورده الشربلاني في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطال في ذلك والله تعالى أعلم (قوله ويجب  
 نصفه) أي نصف المهر المذكور وهو العشرة ان سماها أو دونها أو الاكثر منها ان سماها والمتبادر التسمية  
 وقت العقد فخرج ما فرض أو زيد بعد العقد فانه لا ينصف كالمثمة كما سيأتي وفي البدائع ولو شرط مع المسمى  
 ما ليس بمال بأن تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن لا يخرجها من بلد هاتم طلقها

ولو دفع من أجنبي فعلى الأجنبي  
 أيضا نصف مهر مثلها ان طلق  
 قبل الدخول والافسكه نهر بحثنا  
 (و) يجب (نصفه)

قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق  
 قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا مجهولا كان يهدى لها  
 هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل لمهر المثل  
 في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذا الوتر وجهها على ألف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل  
 انتهى (قوله بطلاق) الباء للمصاحبة لا للسبيبة لما مر من أن الوجوب بالعقد أفاده في الشرع بلالية  
 ولو قال بكل فرقة من قبله لشمع مثل وقته وزناه وتقبله ومعانفته لأم امرأته ونبتا قبل الخلوة فهستأني عن  
 النظم (قوله قبل وطئ أو خلوة) هو معنى قول الله عز وجل قبل الدخول فان الدخول يشمل الخلوة أيضا لانها  
 دخول حكمي كما في البحر عن المجتبى وسيأتي مسان القول لها لو ادعت الدخول وأنكره لانها تنكسر سقوط  
 النصف (قوله ولو كان نكحها الخ) تبرع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سمي مادونها  
 كما قررناه فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لانه لما سمي ما قيمته دون العشرة لزم خمسة أخرى تكمله العشرة  
 ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى ملك الزوج) أي  
 ولو كان تبرع به عنه آخر وإذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد اليه الكل قال في البحر عن القصة لو تبرع  
 بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الأول والكل في الثاني  
 الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك الثاني ان كان بغير أمره (قوله  
 بمجرد الطلاق) أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضا (قوله اذا لم يكن مسلما لها) وكذا اذا كان  
 دينام تقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كما في البدائع (قوله بل توقف عوده الخ) أي  
 عود النصف الى ملكه لان العقد وان انسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسلط الحاصل بالعقد وانه من اسباب  
 الملك فلا يزول الملك الا بالفسخ من القاضي لانه فسخ لسبب الملك أو بتسليمها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع  
 (قوله عبد المهر) مفعول العتق والمراد نصفه وكذا كله بالاولى اذا حقه في النصف الاخر (قوله بعد  
 طلاقها قبله) الطرفان متعلقان بعق (قوله ونحوه) المراد به الرضا اه ح (قوله لعدم ملكه قبله)  
 أي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعد العتق بالنصف له لا ينفذ ذلك العتق لانه عتق سبق ملكه  
 كلقبوض بشرائه فاسد اذا أعققه البائع ثم رد عليه لا ينفذ ذلك العتق الذي كان قبل الردفخ (قوله ونفذ  
 تصرف المرأة) من جملة المقرع على قوله بل توقف الخ ط وشمل التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله  
 أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليها نصف قيمة الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد تعذر عليها رد النصف  
 بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت بجر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة  
 المهر) تعليل لما استفيد من التقيد بالاصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لانضمن الزيادة لكن في المسألة  
 تفصيل لان الزيادة في المهر اما متولدة من الاصل كسمن الجارية وبجالاتها وأثمار الشجر وغير متولدة  
 كصنع الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولدة كالولد والتمر اذا جذا وغير متولدة كالكسب والغلة وكل  
 اما أن يكون قبل القبض فيتنصف الا الغير المتولدة بقسمها أو بعده فلا يمتنع فالاقسام ثمانية كما في النهر وغيره  
 والحاصل أن الزيادة لا تنصف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا وقبله ان كانت غير متولدة متصلة  
 أو منفصلة فكان الاولى للشراح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم أن هذا  
 كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصف كالاصل وان بعد القبض فان كان  
 بعد القضاء للزوج بالنصف فكذاك والا فالمر في يدها كلقبوض بعد فاسد لانه قد سلم ملكها النصف  
 بالطلاق كما في البدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذكورة في البحر والنهر (قوله  
 قبل القبض) ظرف لقوله تنصف والواقع في النهر وغيره جعله ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويصح  
 جعل الظرف متعلقا بمحذوف سال من زيادة فتحد العبارتان (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر  
 شاعر اه ح (قوله هو أن يرتوجه الخ) قال في النهر وهو أن يشاغر الرجل أي يرتوجه حريمته على أن  
 يرتوجه الآخر حريمته ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل صداق عن الآخر وهذا القيد  
 لا بد منه في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجتك تبقى على أن تزوجني بتلك فقبل أو على أن

بطلاق قبل وطئ أو خلوة) فلو كان  
 تمسكها على ما قيمته خمسة  
 كان لها نصفه ودرهمان ونصف  
 وعاد النصف الى ملك الزوج  
 بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها  
 وان كان مسلما لها لم يطل ملكها  
 منه بل (توقف) عوده الى ملكه  
 (على القضاء أو الرضى) فلهذا  
 (لانفاذ لعقته) أي الزوج (عبد  
 المهر بعد طلاقها قبله) أي قبل  
 القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله  
 (ونفذ تصرف المرأة قبله) في الكل  
 لبقا مملكتها وعليها نصف قيمة  
 الاصل يوم القبض لان زيادة  
 المهر المنفصلة تنصف قبل القبض  
 لا بعد (ووجب مهر المثل في  
 الشغار) هو أن يرتوجه بنته على أن  
 يرتوجه الآخر بنته أو أخته مثلا

مطلب  
 فكاح الشغار



يكون بضع بنتي صدا قال البنت فلم يقبل الآخر بل تزوجه بنته ولم يجعلها صدا قال يكن شغارا بل نكاحا صحيحا اتفاقا  
وان وجب مهر المثل في الكل لما نهى ما لا يصلح صداقا وأصل الشغار الخلق يقال بلدة شاغرة اذا خلت عن  
السلطان والمراد هنا الخلق عن المهر لانهما بهذا الشرط كأنهما اخليا البضع عنه نهر (قوله معاوضة  
بالعقدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كما في الحواشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوض  
الآخر مع القبول من العاقد الآخر كما يشير إليه لفظ المعاوضة فاحترز عما اذا لم يصرح يكون كل بضع عوض  
البضع الآخر أو صرح به أحدهما وقال الآخر تزوجتك بنتي كما مر (قوله وهو منهي عنه تلخوه عن المهر الخ)  
جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا عن النبي عن نكاح الشغار والنهي يقتضي  
فساد النهي عنه والجواب أن متعلق النهي مسمى الشغار الماخوذ في مفهومه تلخوه عن المهر وكون البضع  
صداقا ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعا فلا ثبت النكاح كذلك بل يبطل فيبقى نكاحا  
مسمى فيه ما لا يصلح مهرافيه مقدم بالمهر المثل كالمسمى فيه خرا وخزيرفا هو متعلق النهي لم تثبت وما اثبتناه  
لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته وتماه في الفتح زاد الزيلعي أو هو أي النهي محمول على الكراهة اه  
أي والكراهة لا توجب الفساد وحاصله أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغار حقيقة وإن سلم فالنهي على  
معنى الكراهة فيكون الشرع أوجب فيه أمرين الكراهة ومهر المثل فالأول مأخوذ من النهي والثاني من  
الادلة الدالة على أن ما سمي فيه ما لا يصلح مهرا يعتد بموجب المهر المثل وهذا الثاني دليل على حل النهي على  
الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير اندفع ما أورد من أن حله على الكراهة يقتضي أن الشغار لا ن غير  
منهي عنه لا يجانف فيه مهر المثل ووجه الدفع أنه اذا حل النهي على معنى الفساد فكونه غير منهي إلا أن أي  
بعد إيجاب مهر المثل مسلم وان حل على معنى الكراهة فالنهي باق فافهم (تولده وفي خدمة زوج حر) أي  
يجب مهر المثل عندهما في جعله المهر خدمته اياها سنة وقال محمد لها قيمة الخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على  
سكنى داره أو ركب دابته أو أجال عليها أو على أن تزرع أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صحت  
التسمية لأن هذه المنافع مال أو ألحقته به الحاجة نهر عن البدائع واحترز بالحر عن العبد كما يأتي في قوله ولها  
خدمته لو عباد وزاد قوله أو أمة لقول النهر ان الظاهر من كلامهم أنه لا فرق بينهما وبين الحرزة بل التنافي  
المعلل به أقوى في الأمة منه في الحرزة (قوله سنة) انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فاذا لم تصح  
في المعينة ففي المجهولة بالاولى ط (قوله لأن فيه قلب الموضوع) لأن موضوع الزوجة أن تكون هي  
خادمة له لا بالعكس فانه حرام لما فيه من الاهانة والاذلال كما يأتي فقد سمي ما لا يصلح مهرا فصح العقد ووجب  
مهر المثل قال في النهر واختلفت الروايات في رعي غنمها وزراعتها أرضها للتردد في تمضها خدمة وعدمه فعلى  
رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن سماعه انه يجوز ألا ترى ان الابن لو استأجر أياه للخدمة  
لا يجوز لو استأجره للرعي والزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد قوي ومن هنا قال المصنف في كفيه بعد  
ذكر رواية الاصل الصواب أن يسلم لها اجماعا اه (قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لأن عادتهم في مثل  
هذه العبارة تضعيف القول والتبري عنه وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ) البحث لصاحب النهر  
قال الرجعي والظاهر ان وليها يضمن لها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف سببها لانه المستحق لمهر أتمته والظاهر هنا  
الاتفاق على صحة التزويج بخلاف خدمته لها اه قلت لكن في البحر عن الظهيرية لو تزوجها على أن يهب  
لها ألف درهم لها مهر المثل وهب له أولا فان وهب كان له أن يرجع في هيته اه ومقتضاه وجوب مهر المثل  
في خدمة وليها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعيب عليه السلام ولو فعل الزوج ما سمي بنفي أن يجب  
له أجر المثل على وليها كما قالوا فمما لو قال له اعمل معي في كرمي لأزوجه ابنتي فعمل ولم يزوجه له أجر المثل تأمل  
(قوله قصة شعيب) فانه تزوج موسى عليهما السلام بنته على أن يرعى له غنمه غنماني سنين وقد قصه الله تعالى  
علينا لا انكار فكان شرعا لنا وقد استدلل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رعي غنمها ورده  
في الفتح بأنه انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهو منتف اه وتبعه في البحر ومفاده صحة  
الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب (قوله على خدمة عبده) أي عبد الزوج أي خدمة عبده اياها  
فالمصد ومضاف لفعله وكذا ما بعده (قوله أو حر آخر برضاء) في الغاية عن المحيط لو تزوجها على خدمة

معاوضة بالعقدين وهو منهي  
عنه تلخوه عن المهر فاوجبنا فيه  
مهر المثل فلم يبق شغارا (و) في  
(خدمة زوج حر) سنة (للامهار)  
لحرزة أو أمة لأن فيه قلب الموضوع  
كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها  
على أن يخدم سيدها أو وليها  
كقصة شعيب مع موسى كعخته  
على خدمة عبده أو أتمته أو عبد  
الغير برضى مولاه أو حر آخر  
برضاء



حتر آخر فالصحيح محته وترجع على الزوج بقية خدمته اه قال في الفتح وهذا يشير الى انه لا يخدمها فاما لانه  
 أجنبي لا يؤمن الانكشاف عليه مع مخالطة لخدمته واما ان يكون مراده اذا كان بغير أمر ذلك الحر ثم قال  
 بعد كلام ويجب أن يتفارقان لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمة الخدمة وان بأمره فان كانت خدمة معينة  
 تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والنسبة وجب أن تمتنع وتعطى هي قيمتها ولا تستدعي ذلك وجب  
 تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حتى تصير احرى بها لانه احرى وحده فان صرفته  
 في الاول فكالاول وفي الثاني فكالثاني اه أي ان صرفته واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي المخالطة  
 فكالاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فحكمه كالثاني من وجوب تسليم  
 الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على أن يعلمها القرآن أو نحو من  
 الطاعات لأن المسمى ليس بمال بدائع أي لعدم صحة الاستتجار عليها عند اثنتي عشرة ثلاثة (قوله وبأنه تزوجت  
 بأمك) أي الوارد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خائما من حديد فانكس  
 فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها  
 فقال عليه الصلاة والسلام قد مكنكها بأمك من القرآن ويرى انك مكنكها وزوجتكها ح عن الزيلعي  
 (قوله للسبيبة أو لتعليق) أي بسبب أو لأجل أنك من أهل القرآن فليست الباء متعينة للعوض (قوله  
 لكن في النهر) أصله لصاحب البحر حيث قال وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على  
 جواز الاستتجار لتعليم القرآن والفقه فينبغي أن يصح تسميته بمهر لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع  
 جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هـ انه لما جاوز الشافعي أخذ الاجرة على  
 تعليم القرآن صحح تسميته مهرا فكذا نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقا ولم أر من تعرض له والله الموفق  
 للصواب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة تلحقه الى صحة تسميته بل تسمية غيره تغني بخلاف الحاجة  
 الى تعليم القرآن فانها تنقضي للتكامل عن الخيرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين أفتوا بجواز  
 الاستتجار على التعليم للضرورة كما صرح حوايه ولهذا لم يجز على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة  
 انما هي علة لاصل جواز الاستتجار ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها وحيث جاز على التعليم للضرورة  
 هجت تسميته مهرا لان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن  
 يقال مثله في تسمية السكنى مثلاً ان تسمية غيرها تغني عنهما مع ان الزوجة قد تكون محتاجة الى التعليم دون  
 السكنى والمال واعترض أيضا في الشريعة لانه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة لهما وليست من مشترك  
 مصالحهما أي بخلاف رعي عنهما وزراعة أرضهما فانه وان كان خدمة لهما لكنه من المصالح المشتركة بينهما  
 وبينها وأجاب عليه الشيخ عبد الحلي بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لهما فليس كل خدمة لا يتجوزها  
 يتبع لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لأن معلم القرآن لا يعد خادما للمتعلم شرعا ولا عرفا اه قلت  
 ويؤيده انهم لم يجعلوا استتجار الابن أباه رعي الغنم والزراعة خدمة ولو كان رعي الغنم خدمة ورذيلة لم يفعله  
 نبينا وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كباقي الحرف الغير المستزلة بقصد المصالح الا كسباب فكذا التعليم  
 لا يسمى خدمة بالاولى (تنبيه) قال في النهر والظاهر انه يلزمه تعليم كل القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة  
 البعض والحفظ ليس من مفهومه كما لا يخفى اه أي فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبه (قوله  
 ولها خدمته) لأن الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كأنه يخدم المولى حقيقة بغير فليس فيه قلب الموضوع  
 اه ح ولأن استخدام زوجته اياه ليس بجرام لانه عرضة للاستخدام والابتذال لكونه مملوكا مملوكا بالهائم  
 بدائع (قوله مأذونا في ذلك) أي في التزوج على خدمته فلو بلاذن مولاه لم يصح العقد (قوله أما الحر)  
 أي الزوج الحر (قوله فخدمته لها حرام) أي اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل  
 على ذلك عطف الاستخدام عليه ط (قوله وكذا استخدام) صرح به في البدائع أيضا وقال ولهذا لا يجوز  
 للابن أن يستأجر أباه للخدمة قال في البحر وحاصله أنه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله فيما  
 اذا لم يسم مهرا) أي لم يسمه تسمية صحيحة أو سكنت عنه نهر فدخل فيه ما لو سمي غير مال كخمر ونحوه  
 أو مجهول الجنس كدابة ونوب قال في البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على ألف على أن ترد اليه ألفا

(أو) في (تعليم القرآن) للنص  
 بالابتغاء بالمال وبأنه تزوجت بما  
 معك من القرآن للسبيبة أو لتعليق  
 لكن في النهر ينبغي أن يصح على  
 قول المتأخرين (ولها خدمته لو)  
 كان الزوج (عبدًا) مأذونا في  
 ذلك أما الحر فخدمته لها حرام  
 لما فيه من الاهانة والاذلال وكذا  
 استخدام غيره عن البدائع (وكذا  
 يجب) مهر المثل (فيما اذا لم يسم)  
 مهرا

أو تزوجها على عبدها أو قالت زوجتك نفسي بغير دين أو ابرأتك منها فقبل أو تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم رجل آخر أو على ما في بطن جاريته أو أغنامه أو على أن يهب لابيها ألف درهم أو على تأخير الدين عنها سنة والتأخير باطل أو على ابرأ فلان من الدين أو على عتق أخيها أو طلاق ضرتها وليس منه ما لو تزوجها على عبد الغير لوجب قيمته إذا لم يجز مالكة أو على حجة لوجب قيمة حجة وسط لا مهر المثل والوسط بركوب الرحلة أو على عتق أخيها عنها النبوت الملك لها في الاخ اقتضاء أو تزوجته بتل مهر امها وهو لا يعلم لانه جائز عقداره وله الخيار إذا علم اه ملخصا باختصار (قوله أو نقي) بأن تزوجها على أن لا مهر لها ط (قوله ان وطئ الزوج) أي ولو حكما نهر أي بالخلو العجبة فانها كالوطئ في تأكد المهر كما سيأتي (قوله أو مات عنها) قال في البحر لو قال أو مات أحدهما كان أولى لأن موتهما كونه كافي التبيين اه وأعلم انه اذا ما ناجعا فعنده لا يقضى بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل قال السرخسي هذا اذا تقدم العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل أما اذا لم تقدم يقضى بمهر المثل عنده أيضا جوى عن البرجندی أبو السعود (تنبيه) استفتى الشيخ صالح بن المصنف من الخير الرمي عما لو طلت المرأة مهر مثله قبل الوطئ أو الموت هل لها ذلك أم لا فأجاب عافى الزيلعي من أن مهر المثل يجب بالعقد ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الدخول فينا كد ويتقرر بموت أحدهما وبال دخول على ما مر في المهر المسمى في العقد اه وبه صرح الكمال وابن ملاء وغيرهما وقد بسط ذلك في الخيرية فراجعها (قوله اذا لم يتراضيا) أي بعد العقد (قوله والا) بأن تراضيا على شئ فهو الواجب بالوطئ أو الموت أو الملوطة قبل الدخول فيجب المتعة كما يأتي في قوله وما فرض بعد العقد أو زيد لا ينصف (قوله أو سعى خرا أو خنزيرا) أي سعى المسلم لأن الكلام فيه أما غير المسلم فسيأتي في بابه وكذا الميعة والدم بالاولى لانه ليس بمال أصلا وشمل ما لو كانت الزوجة ذمية لانه لا يمكن ايجاب الخمر على المسلم لانها ليست بمال في حقه وخروج ما لوسعي عشرة دراهم ووطئ خرفها المسمى ولا يكمل مهر المثل بغير ملصقا (قوله أو هذا الخلل وهو خراخ) أي يجب مهر المثل اذا سعى حلالا وأشار الى حرام عند أي حنيفة فلو بالعكس كهذا الخراخا هو عبد لها العبد المشار اليه في الاصح وأشار الى وجوب مهر المثل بالاولى لو كانا حرامين ولو كانا حلالين وقد اخذت لفاجنسا كما اذا قال على هذا الدن من الخلل فاذا هوزيت أو على هذا العبد فاذا هوزيت كان لها مثل الدن خلا وعبد بقيمة الجارية كافي الذخيرة الا أن الذي في الثانية ان لها مثل ذلك المسمى ومقتضاء وجوب عبد وسط أوقته ولا ينظر الى قيمة الجارية بغير ونهر ملخصا قال في البحر فصار الحاصل ان القسمة رابعة لانهم اما أن يكونا حرامين أو حلالين أو مختلفين فيجب مهر المثل فيما اذا كانا حرامين أو المشار اليه حراما وتصح التسمية في الباقيين قال وأشار المصنف بوجوب مهر المثل عينا الى أن المشار اليه لو كان حرا ريبا فاسترق ومملكه الزوج لا يلزمه تسليمه وفي الاسرار أنه متفق عليه وكذا الخمر لو تختلف لم يجب تسليمها (قوله أو دابة أو ثوبا) لأن الثياب أجناس كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض بالارادة فصارت الجهالة فاحشة بجر ثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء وسيأتي الكلام عليه عند قول المصنف ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط أوقيته (قوله وتجب متعة لفقوضة) بكسر الواو ومن فوضت أمرها لوليها وزوجها بلامهرو بفتحها من فوضها ولها الى الزوج بلامهرو واعلم ان الطلاق الذي تجب فيه المتعة ما يكون قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه سواء فرض بعده أو لا وكانت التسمية فيه فاسدة كافي ابدائع قال في البحر وانما تجب فيما لم تصح فيه التسمية من كل وجه فلو صحت من وجه دون وجه لا تجب المتعة وان وجب مهر المثل بالدخول كما اذا تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو على ألف وان يهدي لها هدية فاذا طلقها قبل الدخول كان لها نصف الا لا للمتعة مع انه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الالف كما في غاية البيان لان المسمى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والا هد يجب الا لا لامهر المثل اه وقد مناعنا عن البدائع في تعليل ذلك انه لا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول (قوله طلق قبل الوطئ) أي والخلو بجر وقد مر انها وطئ حكما والمراد بالطلاق فرقة جاءت من قبل الزوج ولم يشاركه صاحب المهر في سبب اطلاقا كانت أو فحشا كالطلاق والفرقة بالايلاء واللعان والجب واللعنة والردة وأبائه الاسلام وتقبيله ابنتها أو امها بشهوة فلو جاءت من قبلها كرتها وابائتها الاسلام وتقبيلها ابنة بشهوة والرضاع وخيار البلوغ

أو (نقي ان وطئ) الزوج

(أومات عنها اذا لم يتراضيا

على شئ) يصلح مهر (والا فذلك)

النش (هو الواجب أو سعى خرا

أو خنزيرا وهذا الخلل وهو خرا

او هذا العبد وهو حر) تعذر التسليم

(أو دابة) أو ثوبا أو دارا (لم يبين

حنسها التحش الجهالة (و) تجب

(احتعة لفقوضة) وهي من تزوجت

بلامهر (طلقت قبل الوطئ

مطلب  
احكام المتعة

والعتق وعدم الكفاية فانه لا متعة لها الا وجوبها ولا استحبابا كما في الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان وخرج  
 ما لو اشترى هو أو وكيله منكوحته من المولى فان مالاً المهر يشارك الزوج في السبب وهو الملك فلذا لا يجب  
 المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشترها الزوج منه فانها واجبة كما في التبيين بجم  
 (قوله وهي درع الخ) الدرع بكسر الميم له ما تلبسه المرأة فوق القميص كما في المغرب ولم يذكره في الذخيرة وانما  
 ذكر القميص وهو الظاهر بجم وأقول درع المرأة قميصها والجمع أدرع وعليه جرى العيني وعزاء في البناء  
 لابن الاثير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبني على تفسير المغرب وانما ما تلبس به المرأة رأسها والمحفة بكسر الميم ما  
 تلحف به المرأة من قرناتها الى قدمها قال نحر الاسلام هذا في ديارهم أمافي ديارنا فيزاد على هذا ازار ومكعب كذا  
 في الدراية ولا يخفى اغناء المحفة عن الازار اذ هي بمذا التفسير ازار الا أن يتعارف تغايرهما كما في مكة المشرفة  
 ولودفع قيمتها أجبرت على القبول كما في البدائع نهر وما ذكر من الاواب الثلاثة أدنى المتعة شربلاية عن  
 الكمال وفي البدائع وأدنى ما تنكس به المرأة وتستريحه عند الخروج ثلاثة أواب اه قلت ومقتضى هذا مع  
 ما مر عن نحر الاسلام من ان هذا في ديارهم الخ أن يعتبر عرف كل بلدة لاهلها فيما تنكس به المرأة عند الخروج  
 تأمل ثم رأيت بعض المحشين قال وفي البرجندی قالوا هذا في ديارهم أمافي ديارنا فينبغي أن يجب أكثر من ذلك  
 لأن النساء في ديارنا تلبس أكثر من ثلاثة أواب فيزاد على ذلك ازار ومكعب اه وفي القاموس المكعب  
 الموشى من البرود والاثواب اه أي المنقوش (قوله لا تزيد على نصفه الخ) في الفتح عن الاصل والمبسوط  
 المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لانها خلفه فان كانا سواء فالواجب المتعة لانها الفريضة بالكتاب العزيز وان  
 كان النصف أقل منها فالواجب الاقل الا أن ينقص عن خمسة فيكمل لها الخمسة اه وقول الشارح أو لولو  
 الزوج غنيا وثانياً لو فقير لم يطهر لى وجهه بل الظاهر أنه مبني على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو  
 خلاف ما بعده فلي تأمل (قوله وتعتبر المتعة بمجالهما) أي فان كانا غنيين فلها الا على من الثياب أو فقيرين  
 فالأدنى أو مختلفين فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح انه الاشبه بالفقه والكرخي اعتبار حالها واختاره  
 القدوري والامام السرخسي اعتبار حاله وصححه في الهداية قال في الجفر قد اختلف الترجيح والارجح قول  
 الخصاص لان الاول ألجى صححه وقال وعليه الفتوى كما اقتوا به في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الامر به  
 أي انها لا تزداد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل  
 والمبسوط اه وذكر في الذخيرة اعتبار كون المتعة وسطاً لا بغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفتح  
 بأنه لا يوافق رأياً من الثلاثة وأجاب في الجبر بأنه موافق للسلك فعلى القول باعتبار حالها لو فقيرة لها كرباس وسط  
 ولو متوسطة فقير وسط ولو مرتفعة فابريسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر  
 حالهما لو فقيرين فلها كرباس وسط أو غنيين فابريسم وسط أو مختلفين فقير وسط اه وفي النهران جل ما في  
 الذخيرة على هذا يمكن واعتراض الفتح عليه وارد من حيث الاطلاق فانه يفيد انه يجب من القز أبداً (قوله  
 أي المقوضة) تفسير للنعيم المجزور في سواها وانما أخرجها لان متعتها واجبة كما علت (قوله الا من سمي  
 لها مهر الخ) هذا على ما في بعض نسخ القدوري ومشي عليه صاحب الدرر لكن مشى في الكثر والمقتضى على  
 انها تستحب لها ومثله في المبسوط والمحيط وهو رواية التأويلات وصاحب التيسير والكشاف والمختلف كما في  
 الجفر قلت وصرح به أيضاً في البدائع وعزاء في المعراج الى زاد الفقهاء وجامع الاسيحابي وعن هذا قال  
 في شرح الملتقى انه المشهور وقال الخير الرمي ان ما في بعض نسخ القدوري لا يصادم ما في المبسوط والمحيط قلت  
 فكيف مع ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء وفي الجفر وقد منا  
 ان القرقة اذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تستحب لها المتعة أيضاً لانها الجانية (قوله بل للموطوءة الخ)  
 أي بل تستحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تستحب فيها المتعة الا أن  
 يرتد أو يأتى الاسلام لان الاستحباب طلب الفضيلة والكافر ليس من أهلها (قوله فالمطلقات أربع) أي  
 مطلقة قبل الوطى أو بعده سمي لها أو لا فالمطلقة قبله ان لم يسم لها فاعتقها واجبة وان سمي فقير واجبة ولا  
 مستحبة أيضاً على ما هنا والمطلقة بعده متعتها مستحبة سمي لها أو لا (قوله أو بفرض فاض مهر المثل) نصب  
 مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل انها

وهي درع وخمار وملحمة لا تزيد على  
 نصفه (أي نصف مهر المثل لو  
 الزوج غنيا) ولا تنقص عن خمسة  
 دراهم (لو فقيرا) وتعتبر (المتعة  
 بمجالهما) ككالنفقة به يبقى  
 وتستحب المتعة لمن سواها) أي  
 المقوضة (الا من سمي لها مهر  
 وطلقت قبل وطء) فلا تستحب لها  
 بل للموطوءة سمي لها مهر أو لا  
 فالمطلقات أربع (وما فرض)  
 يتراضيهما أو بفرض فاض مهر  
 المثل (بعد العقد) الخالي عن  
 المهر (أو زيد) على ما سمي

لو طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب منابه في  
 الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانها تلزمه) أي الزيادة ان وطى أو مات عنها وهذا  
 التفريع مستفاد من مفهوم قوله لا ينفذ أي بالطلاق قبل الدخول فيفسد زومه وتاكد كده بالدخول  
 ومثله الموت (قوله بشرط قبولها الخ) افاد أنها صحيحة ولو بلاشهود أو بعدهبة المهر والابراء منه وهي  
 من جنس المهر أو من غير جنسه بجر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بان الاب والجد ولو تزوج ابنه  
 ثم زاد في المهر صح نهر وفي انفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وقوله راجعتك بكذا  
 ان قبلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهره وكذا بتجديد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا  
 لو أقر زوجته بمهره وكانت قد وهبته له فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله  
 ومعرفة قدرها) أي الزيادة فلو طال زدتك في مهره ولم يعين لم تصح الزيادة للجهالة كما في الوقعات بجر  
 (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذي في البعراء الزيادة بعدموتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند أبي حنيفة  
 خلافا لهما كما في التبيين من البيوع اه وعزاء في انفع الوسائل الى القدوري ثم قال ولم يذكر الزيادة بعد  
 الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفات محل  
 التملك وبعد الطلاق المحل باق وقد ثبت له ذلك عند في الموت ففي الطلاق أولى وما ذكره في البحر المحيط من  
 رواية بشرع أبي يوسف من ان الزيادة بعد الفرقة باطله يحمل على انه قول أبي يوسف وحده لانه خالف أبا  
 حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قد مشى على أصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد البيونة ثنى فيحصل  
 الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في البحر قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد  
 الموت والبيونة واليه يرشد تقييد المحيط بحال قيام النكاح اذ نقلوا ان ظاهر الرواية ان الزيادة بعد هلاك  
 المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد  
 موتها لم تصح والاتحاق بأصل العقد وان كان يقع مستندا الا انه لا بد ان ثبت أولا في الحال ثم يستند  
 وثبوته مستعدرا لا تنافي الخ فتعذر استناده وما ذكره القدوري موافق لرواية النوادر اه قال ط والذي  
 يظهر ان ما في المحيط والمعراج يخرج على قولهما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة  
 بعد هلاك المبيع لا يقتضي ان يكون ظاهر الرواية هنا الفرق بين الفصلين قام عند المجتهد فانه في النكاح أمر الله  
 تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف  
 البيع اه (قوله وفي الكافي الخ) حاصل عبارة الكافي تزوجها في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر  
 المنصوص في الاصل انه يلزمه عندهم الا لسان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاقول لان العقد  
 الثاني لغوي فلو ما فيه وعند الامام ان الثاني وان لغا لا يلغو ما فيه من الزيادة كمن قال لعبدك الا كبر سنانه  
 هذا الجاني لما لغا عندهما لم يعتق العبد وعنده وان لغا في حكم النسب يعتبر في حق العتق كذا في المبسوط اه  
 وذكر في الفتح ان هذا اذا لم يشهد اعلی أن الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل  
 بلاينة ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم  
 أوجب كلا المهرين لان الاول ثبت ثبوته بالامر وله والثاني زيادة عليه فيجب بكأله ثم ذكر ان قاضي خان أفتى بانه  
 لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصده الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور للزوم بحمل كلامه على  
 انه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لم يلزم في حكم الحاكم لانه لو اخذه بظاهر لفظه الآن  
 يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجع أقول بقي ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول  
 باعتبار تغيير الاول الى الثاني ان لا يجب بالثاني شيء هنا اذ لا زيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران (تنبيه)  
 في القنية جدد للمحلل نكاحا بهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطا اه أي لوجده لاجل الاحتياط  
 لا تلزمه الزيادة بل نزاع كافي البرازية وينبغي أن يحمل على ما اذا صدقته الزوجة أو أشهد والا فلا يصح في  
 ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى وسيأتي تمام الكلام على مسألة مهر السر  
 والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول  
 لان الزيادة في المهر لا تصح الا به فصح عن التبيين (قوله وفي البرازية) استدرنا على ما في الخانية وأقره في النهر

فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس  
 أو قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها  
 وبقاء الزوجية على الظاهر نهر  
 وفي الكافي جدد النكاح بزيادة  
 ألف لزمه الا لسان على الظاهر وفي  
 الخانية ولو وهبته مهرها ثم أقر  
 بكذا من المهر وقبلت صح ويحمل  
 على الزيادة وفي البرازية الاشبه  
 أنه لا يصح بلا قصد الزيادة

لكن ارتضى في القبح ما في الحلية وهو الاوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحمل كلامه عليها بقرينة  
 الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصدق في انه لم يرد الزيادة تأمل (قوله  
 لا ينصف) أي بالطلاق قبل الدخول يجوز وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالفروض) متعلق باختصاص  
 وقوله في العقد متعلق بالفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى فنصف ما فرضتم متعلق باختصاص أي وما فرض  
 بعد العقد أو زيد بعده ليس مفروضاً في العقد (قوله بل تجب المتعة في الاول) أي فيما لو فرض بعد العقد لأن  
 هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا ما نزل منزلته نهر وعند أبي يوسف  
 له انصف ما فرض والاول أصح كما في شرح المتن (قوله ونصف الاصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد  
 (قوله وصح حطها) الحط الاسقاط كما في المغرب وقيد بحطها لأن حط أيها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة توقف  
 على أجازتها ولا بد من رضاها في هبة الخلاصة خوفاً يضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادراً على الضرب  
 اه ولو اختلفا فالقول للمدعي الاكراه ولو رهنافينة الطوع أولى قنية وأن لا تكون مريضة مرض الموت  
 ولو اختلف مع ورثتها فالقول الزوج انه كان في العصمة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبت في مرضها مات قبلها  
 فلا دعوى لها بل لو رثتها بعد موتها ونظام الفروع في البحر (قوله لكه أو بعضه) قيده في البدائع بما اذا كان  
 المهر ديناً أي دراهم أو دنانير لأن الحط في الاعيان لا يصح بحر ومعنى عدم صحته ان لها أن تأخذه منه مادام  
 قائماً فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية أبرأك عن هذا العبد يبقى العبد وديعة عنده اه نهر (قوله  
 ويرتد بالردة) أي كهبة الدين عن عليه الدين ذكره في افق الوسائل بحثاً وقال لم أره واستدل في البحر  
 بما في مداينات القنية قالت لزوجها أبرأك ولم يقل قبلت أو كان غائباً فقالت أبرأت زوجي يراً الا اذا رده  
 اه قال في النهر ولا يخفى أن المدعى انما هو رد الحط وكأنه نظر الى أن الحط أبرأ معنى (قوله كرض  
 لاحدهما يمنع الوطء) أي أو يلحق به ضرر قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل في مرضها أو ما مرضه فغانع مطلقاً  
 لانه لا يعرى عن تكسر وقور عادة وهو الصحيح اه ومثله في القبح والبحر والنهر وان كان التكسر  
 والفتور منه مانعاً من الوطء أو مضره كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو الضرر والافهوكا الصحيح فواجه  
 كون مرضه مانعاً من صحة الخلوة الا أن يقال المراد أن مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا قاعدة  
 في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأمل (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) قلت وجعله في البحر مانعاً  
 لتحق الخلوة حيث ذكرنا لا فامة الخلوة مقام الوطء شروطاً أربعة الخلوة الحقيقية وعدم المانع الحسى  
 أو الطبي أو الشرعي فالاول للاحتراز عما اذا كان هنالك ثالث فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للخلوة  
 كالمسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى  
 ما يمنعها من أصلها أو ما يمنع محبتها بتحقيقها كالمريض فاقهم (قوله فليس للطبي مثال مستقل)  
 فانهم مثلو الطبي بوجود ثالث وبالحيض أو النفاس مع ان الاول منهي شرعاً ويقرر الطبع عنه فهو مانع حسى  
 طبي شرعي والثاني طبي شرعي ثم سياتى عن الشرخسى أن جارية أحدهما تنع بناء على انه يمنع من وطئ  
 الزوجة بحضورها طبعاً مع انه لا بأس به شرعاً فهو مانع طبي لا شرعي لكنه حسى أيضاً فاقهم (قوله  
 كاحرام الفرض أو نقل) لحج أو عمرة قبل وقوف عرفة أو بعدة بل طواف وأطلق في احرام النقل فسم  
 ما اذا كان بأذنه أو بغيره وقدره فصولاً على انه لا يجوز لها اذا كان بغيره ط قلت قالها ان التعميم  
 الاخير غير مرد لان العلة الحرمه وهى مفقودة (قوله ومن الحسى الخ) لما كان ظاهر العطف يقتضى  
 أن الرقيق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى قدره الشارح ط (قوله بالسكون)  
 نقل الخير الرملى عن شرح الروض للشاذلى ذكر بان القرن يفتح رانه أريج من اسكانها (قوله عظم)  
 في البحر عن المغرب القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكوة ما غدة غلظتة أولحم أو عظم وامرأة رتقاء  
 بهاذلك اه ومقتضاهم ترادف القرن والرق (قوله وعغل) بالعين المهملة والفاء وقوله غدة بالعين المهملة أي  
 في خارج الفرج ففى التاموس انه شئ يخرج من قبل المرأة شبيهة بالادرة للرجال (قوله ولو بزوج) البلاء  
 للمصاحبة أي ولو كان الصغر مصاحب الزوج بمعنى لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما  
 صغيراً اه ح قال في البحر وفي خلوة الصغير الذى لا يقدر على الجماع قولان وجزم قاضى خان بعدم العصمة  
 فكان هو المعتمد ولذا قيد في الذخيرة بالمراهق اه وتجب العدة بخلافه وان كانت فاسدة لأن تصرعهم

مطلب  
 في حط المهر والابراء منه

مطلب  
 في أحكام الخلوة

(لا ينصف) لاختصاص النصف  
 بالفروض في العقد بالنص بل  
 تجب المتعة في الاول ونصف  
 الاصل في الثاني (وصح حطها)  
 لكه أو بعضه (عنه) قبل أو لا  
 ويرتد بالردة كما في البحر (والخلوة)  
 مبتدأ خبره قوله الا أنى كالوطئ  
 (بلا مانع حسى) كرض لاحدهما  
 يمنع الوطئ (وطئ) كوجود  
 ثالث عاقل ذكره ابن النكاح وجعله  
 في الاسرار من الحسى وعليه  
 فليس للطبي مثال مستقل  
 (وشرعي) كاحرام الفرض أو نقل  
 (و) من الحسى (رتق) بفتحين  
 التلاحم (وقرن) بالسكون عظم  
 (وعغل) بفتحين غدة (وصغر)  
 ولو بزوج



وجوبها بالخلوة الفاسدة شامل لخلوة الصبي ~~ككذا~~ في البحر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع) وقد ردت الاطاقة بالبلوغ وقبل بالتسع والاولى عدم التقدير كما قدمناه ولو قال الزوج تطبيقه وأراد الدخول وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة بحر (قوله ويلا وجود ثالث) قدر قوله بلا ليكون عطفاً على قوله بلا مانع حتى بناء على انه مباح فقط لكن علمت ما فيه قال ط ولا يتكرر مع ما تقدم لأن ذلك تمثيل من الشارح وهذا من المصنف تقييد (قوله ولو نائم أو أعمى) لأن الأعمى يحس والنائم يستيقظ ويتناول فتح ودخل فيه الزوجة الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطئها بمحضرة ضرته بحر قلت وفي البرازية من الخطر والاباحة ولا بأس بان يجامع زوجته وأمه بمحضرة النائم اذا كانوا لا يعلمون به فان علموا كره اه ومقتضاه صحة الخلوة عند تحقق النوم تأمل وفي البحر وفصل في المبني في الأعمى فان لم يقف على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهار الانصاع وان كان ليلاً تصح اه قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير الأعمى اما لو كان أعمى أيضاً فلا فرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والمجنون والمغشى عليه) وقيل يمنعان فتح قلت يظهر لي المنع في المجنون لأنه أقوى حالا من الكلب العتور تأمل (قوله وكذا الأعمى) قد علمت ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه تأمل (قوله به يفتي) زاد في البحر عن الخلاصة انه المختار ثم قال وحزم الامام السرخسي في الميسوط بان كلامهما يمنع وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لأنه يمنع من غشائها بيدي أمته طبعاً اه أي وكذا بين يدي أمها بالاولى لانها اجنبية لا تلحق له قلت وحزم به أيضاً الامام قاضي خان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية له روى ان محمداً كان يقول أولاً تصح خلوته ثم رجع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ماصر حوايه من انه لا بأس بوطنى المنكوحة بعناية الامة دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته دون أمته على ان نفي البأس شرعاً لا يلزم منه عدم نفرة الطباع السليمة عنه وحيث كان هو المنقول عن أئمتنا الثلاثة كما مر وعزاء أيضاً في الفتاوى الهندية الى الذخيرة والمحيط والخانية لا ينبغي العدول عنه لموافقة الدراية والرواية ولذا اطل الرحمتي العجب كيف يجعل المذهب المفتي به ما هو خلاف قول الامام وصاحبيه مع عدم احتجاجه في المعنى (قوله ان كان عقوراً مطلقاً) أي سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقاً) أي عقوراً أو لا وعلة في الفتح بقوله لان الكلب قط لا يتسدى على سيده ولا على من يمنعه سيده عنه اه وحينئذ فلوراء الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب لها فلا يعدو عليه وكذا الأمر هال الزوج أن تكون فوقه لانها وان كانت في صورة الغالبة له وامكن أن يعدو عليها الكلب لكن يمنعه سيده عنها فتصح الخلوة فافهم (قوله أو كان للزوجة) أي أو كان غير عقور وكان للزوجة فانه يكون مانعاً لكن مقتضى ما علل به في الفتح انه لا فرق بين كلبه وكنها لان كلبها وان رآها تحت الزوج يمكن أن تمنعه عنه فلا يعدو عليه فتصح الخلوة تأمل (قوله وكنها) بالواو وفي بعض النسخ باو وهو تحريف اه ح أي لان الصورة أربع عقوره أولها وغير عقور كذلك فذكر أولاً أن المانع ثلاث صور عقور مطلقاً وغير عقور وهما وبقي غير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور وكنها (قوله وبقي الخ) وبقي أيضاً من المانع الشرعي أن يعلق طلاقها بخلوتها فاذا اخلها طلقت فيجب نصف المهر لحرمة وطئها بحر عن الوقعات قال وزاد في البرازية والخلاصة أنه لا تجب العدة في هذا الطلاق لأنه لا يتحقق من الوطء وسيأتي وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فوجب العدة هنا احتياطاً اه ومشي الشارح فيما سيأتي بعد صفحة على ما في البرازية وتأتي تمام الكلام فيه وسيأتي أيضاً عند قوله ولو اقترأ أن امتناعها من تمكينه في الخلوة يمنع صحتها لو كانت ثيباً لا لوكبر (قوله عدم صلاحية المكان) أي للخلوة وصلاحية بان يأمنها فيه اطلاع غيرهما عليها كما الدار والبيت ولو لم يكن له سقف وكذا المحل الذي عليه قبة مضروبة والبستان الذي له باب مغلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كان في مخزن من خان يسكنه الناس فرد الباب ولم يغلق والناس قعود في وسطه غير مترصدين لنظرهما صحت وان كانوا مترصدين فلا فتح (قوله كسجد وطريق) لأن المسجد يجمع الناس فلا يأت من الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد والطريق يمر الناس عادة وفلك يوجب الاتقياض فيمنع الوطئ بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خالياً وبابه مغلق قتأمل وفي الفتح

قوله والمجنون والمغشى عليه كذا  
بخط الخشي وهو غير موافق لتول  
المصنف او يحسنوا الخ كنيه نصر

(لا يطاق معه الجماع و) بلا  
(وجود ثالث معهما) ولو

نائماً أو أعمى (الا أن يكون)

الثالث (صغير لا يعقل) بان لا يعبر

عما يكون بينهما (أو يحسنونا

أو مغشى عليه) لكن في البرازية

ان في الليل صحت لافي النهار وكذا

الأعمى في الاصح (أو جارية

أحدهما) فلا تمنع به يفتي مبني

(والكلب يمنع ان) كان (عقوراً)

مطلقاً وفي الفتح وعند ان كلبه

لا يمنع مطلقاً (أو) كان (للزوجة

والا) يكن عقوراً وكان له (لا)

يمنع وبقي منه عدم صلاحية

المكان كسجده وطريق



ولو سافر بها فعدل عن الجسادة بها الى مكان خال فهي صحيحة (قوله وسجاء) أي بابه مفتوح أم لو كان مقفولا  
عليهما وحدهما فلا مانع من صحتها كما لا يخفى فافهم (قوله وسطح) أي ليس على جوانبه ستر وكذا اذا كان الستر  
رقيقا وقصيرا بحيث لو قام انسان بطلع عليها فتح وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شاذان كانت ظلمة  
شديدة صحت لأنها كالستر وعلى قياس قوله تصح على سطح لا سائر إذا كانت ظلمة شديدة والوجه ان لا تصح  
لأن المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الا يرى الى الامتناع لوجود الاعى ولا ابصار للاحاساس ١١ قلت  
الاحساس انما يمكن اذا كان معهما أحد على السطح أم لو كانا فوقه وحدهما وامنان من صعود أحد اليهما لم يبق  
الاحساس الا بالبصر والظلمة الشديدة تمنعه كما لا يخفى تأمل (قوله وبنت بابه مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان  
رأها وفيه خلاف ففي مجموع النوازل ان كان لا يدخل عليها أحد الا باذن فهي خلوة واختار في الذخيرة انه  
مانع وهو الظاهر بجر ووجهه أن امكان النظر مانع بلا توقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله  
وما اذا لم يعرفها) لأن الممكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه ممكن من وطئها اذا عرفها  
ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه انه اذا لم تعرفه يحرم عليها تنكحها منها فالظاهر أنها  
تمنع من وطئها بناء على ذلك فيدعي أن يكون مانعا قاتلا ح قلت ان هذا المانع يذهب ازالته بان يخبرها انه  
زوجها فلما جاء التمسير من جهته يحكم بصحة الخلوة فيلزم المهر ط (قوله في الاصح) أي أصح الروايتين  
لكن صرح شراح الهداية بان رواية المنع في التطوق شاذة وبشرايه قول الحاشية وفي صوم القضاء والكفارات  
والمندورات روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوق لا يمنعها في ظاهرها رواية وقيل يمنع ١١ وقول  
الكنز وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمندورات فيكون اختيارا منه رواية المنع في غير التطوق  
لأن الاطرافه بغيره جاز في رواية يوجب ما في الكفر بتعبير الحاشية بالاصح فانه يفيد أن مقابله صحيح  
وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمندورات كالتطوق في رواية فانه يفيد أن رواية كونهما كصوم رمضان  
أقوى وهذا يتأيد ما جئنا به في البحر بقوله وينبغي أن يكون صوم الفرض ولو من ذورا مانعا انقضاء لانه يحرم  
افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي ١١ (قوله ان تصح) أي الخلوة لسقوط الكفارة بشبهة  
خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى فطره بأكله ناسيا ولا كفارة ط (قوله وكل ما أسقط الكفارة)  
كشرب وجاع ناسيا ونية نهارا ونية نفل ط (قوله وصلاة الفرض فقط) قال في البحر لاشك أن افساد  
الصلاة لغيره حرام فرضا كانت أو نفلا فينبغي أن تمنع مطلقا مع أنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمنع كالنفل  
مع أنه يأثم بتركها وأغرب منه ما في المحيط أن صلاة التطوق لا تقع الا الاربع قبل الظهر لانها سنة مؤكدة  
فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر ١١ فانه يقتضي عدم الفرق بين السنن المؤكدة وان الواجبة تقع بالاولى ١١  
قلت والحاصل أنهم لم يعرفوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لاشتراكهما في لزوم القضاء والدم وفرقوا بينهما  
في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما لحق به لأن الضرر فيه  
بالفطر يسير لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كما في الجوهره وأما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر  
زائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلها وواجبها نعم الاثم في الفرض أعظم وفي كونه مناطا  
لمنع صحة الخلوة خفاء والالزام أن لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل ولعل وجه اختيار الكنز لاطلاق  
فرض الصوم كما تقدمناه فكذا الصلاة فينبغي أن يكون فرضها ونفلها كفرض الصوم بخلاف نفله لانه اوسع  
بدليل أنه يجوز افطاره بلا عذر في رواية وبطل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرها  
ولعل المبتدع قام عنده فرق بينهما لم يظهر لنا والله تعالى أعلم (قوله فيما يجي) أي من الاحكام ط (قوله  
ولو يجوبوا) أي مقطوع الذكر والخصيتين من الجب وهو القطع قال في الغاية والظاهر أن قطع الخصيتين  
ليس بشرط في المجبوب ولذا اقتصر الاسيبابي على قطع الذكر ح عن النهر (قوله أو خصيا) بفتح الخاء  
المجبة فعيل بمعنى مفعول وهو من سلت خصيتيه وبني ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) أي ان ظهر قبل  
الخلوة ان هذا الزوج الخفي رجل وظهر أن نكاحه صحيح فان وطأه ح جاز فتكون الخلوة كالوطئ وان لم  
يظهر فالتكاح موقوف لا يبيع الوطئ فلا تنكح كون خلوته كالوطئ فافهم (قوله وما في البحر) حيث أطلق  
صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاشياء ستعرفه (قوله نهر) بجارته ويجب أن يراد به من ظهر من

وسجاء وسجاء وسطح وبنت بابه  
مفتوح وما اذا لم يعرفها (وصوم  
التطوق والمندورات والكفارات  
والقضاء غير مانع لصحتها) في الاصح  
اذا كفارة بالافساد ومفاده  
انه لو اكل ناسيا قام سكت فخلاها  
أن تصح وكذا كل ما أسقط الكفارة  
نهر (بل المانع صوم رمضان)  
أداء وصلاة الفرض فقط (كالوطء)  
فيما يجي (ولو) كان الزوج  
(مجبوبا أو غيبا أو خصيا) أو خفي  
ان ظهر حاله ولا فتكاحه موقوف  
وما في البحر والاشياء ليس على  
ظاهره كما بسطه في النهر



الثاني بانها هو الاحتياط أيضا ولم يتعزضوا للطلاق الاول وانما الرجعي أنه بائن أيضا لانه طلاق قبل الدخول غير موجب للعدة لأن العدة انما وجبت لجعلنا الخلوة كالوطء احتياطاً فان الطاهر وجود الوطء في الخلوة الصحيحة ولان الرجعة حق الزوج واقتراره بأنه طلق قبل الوطء ينفذ عليه فيقع بائناً وإذا كان الاول لانعقبه الرجعة يلزم ككون الثاني مثله اه ويشير الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه ينفذ أن الاول بائن أيضا وبديل عليه ما يأتي قرييما من أنه لا رجعة بعده وسبأ في التصريح به في باب الرجعة وقد علمت مما قررناه ان المذكور في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهرا طلاقهم وقوع البائن أولا وثانيا وان كان بصريح الطلاق وطلاق الموطوءة ليس كذلك فيخالف الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التشبيه من بعض الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بأن البائن قد يلحق البائن في الموطوءة فلا يدفع المخالفة المذكورة فافهم (قوله كالغسل) أي لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف الوطء (قوله والاحسان) فلوزني بعد الخلوة الصحيحة لا يلزمه الرجيم لفقد شرط الاحسان وهو الوطء قال في عقد القرأء وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحسان لها بذلك والذي يظهر لي أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في البحر ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحسان ان تصادقا على عدم الدخول وان اقترابه لزمهما حكمه وان اقتربه أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كما في المبسوط اه (قوله وحرمة البنات) أي لم يشموا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو خلا برزوجه بدون وطء ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بانها بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحيحة كما صرح به في التبيين والفتح وغيرهما فاحزره في عقد القرأء مما حاصله أن حرمة البنات بالخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين صاحبين والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحرم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كما بسطه في النهر (قوله وحلها للاول) أي لا تحل مطلقة الثلاث للزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا بد من وطئه لحديث العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصير مراجعا بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة بحصر أي لوقوع الطلاق بائناً كما قدمناه (قوله والميراث) أي لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث برزاية ومثله في البحر عن المجتبى وحكي ابن الشحنة في عقد القرأء ولا آخر أنها ترث وان تصادقا على عدم الدخول بعد الخلوة قال الرجعي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عدة الترث وبه جزم الطوائف فيما كتبه على هذا الشرح واقتره عليه تلميذه حامد أفندي العمادى مفتي دمشق اه (قوله وتزوجها كالابكار) كان عليه أن يقول كالثيبات ليوافق ما قبله من المعطوفات فانها من خواص الوطء ودون الخلوة فالمعنى أنها ليست كالوطء في تزويجها كالثيبات بل تزويج كالابكار أفاده ط (قوله على المختار) وما في المجتبى من أنها تزويج كما تزويج الثيب ضعيف كما في البحر (قوله وغير ذلك) أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة آخر في النظم المذكور وهي سقوط الوطء والتي والتكفير وعدم فساد العبداء وبقي مسألان أيضا لم يذكرهما لعدم تسليمهما وهما أن الخلوة لا تكون اجازة للسكاح الموقوف عندهم وأن المرأة لا تمتنع نفسها للمهر بعدها عندهما أما عند أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في البحر وزاد في الوهبانية أيضا بقاء عنه العنين ويمكن دخولها في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطفا على مثل والضمير للوطء ح أي ومغارة للوطء في إحدى عشرة مسألة (قوله وبهذا العقد تحصيل) جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم بعقد الدر المنظوم (قوله تكميل مهر الخ) بيان لصور المأثلة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به العدة (قوله واربع) بالجر عطفا على الاخت (قوله الاما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أسقط لام ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه ترحيل) المراد به الطلاق اه ح وأما الترحيل فهو من ترحيل القوم عن المكان انتقلوا أي طلاق فيه نقل الزوجة من بيتة أو من عصمته فافهم (قوله وأوقعوا فيه) أي في الاعداد بمعنى العدة اه ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الاعداد المذكور في البيت الثاني فافهم (قوله اذالحقا) الضمير للتطبيق والالاف للاطلاق اه ح والمراد بلحاظه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق عليه (قوله القيل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة

كالفصل و(الاحسان  
وحرمة البنات وحلها للاول  
والرجعة والميراث) وتزوجها  
كالابكار على المختار وغير ذلك  
كما نظمه صاحب النهر فقال  
وخلوة الزوج مثل الوطء في صور  
وغیره وبهذا العقد تحصيل  
تكميل مهر واعداد كذا نسب  
اتفاق سكتي ومنع الاخت محمول  
وأربع وكذا قالوا الا ما ولقد  
راعوا زمان فراق فيه ترحيل  
وأوقعوا فيه تطلقا اذالحقا  
وقيل لا والصواب الاول القيل  
أما المعايير فالاحسان يا أملي  
ورجعة وكذا التورث معقول

(قوله سقوط وطء) أي ما يلزمه فيه الوطء لا يسقط بالخلوة فحق الزوجة في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العين إذا اختل بها لا يسقط عنه الوطء بها فلزوجة طلب التفریق وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكر بقاء العنة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر النفي الأولي ذكرها بما عا أو اسقاطها معا تأمل (قوله كذلك النفي) يعني أن آلي منها ثم وطئها في المدة كان فيساوان خلاها لا اه ح (قوله التكفير) يعني أن وطئ في نهار رمضان فعليه الكفارة وإن خلاها لا اه ح وفي النهر وعدا التكفير هنا ما لا ينبغي إذا الكلام في الخلوة الصحيحة وصوم الاداء يفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما نافية يعني أن وطئها في عبادة يفسدها الوطء فسدت وإن خلاها لا اه ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فإن ما يفسد بالوطء كالاحرام والصوم والصلاة والاعتكاف المنذور يفسد الخلوة والكلام في الصحة الآن يمثل بما لا يفسد الخلوة على أحد القولين كصوم غير الاداء وصلاة النافلة تأمل والاصل أنه ينبغي اسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة العنة فتصير الاحكام التي خالفت الخلوة فيها الوطء عشرة وقد نظمها في بيتين مقتصر اعلم العلم بأن ما سواها لا يخاف فيها الخلوة الوطء فقلت

وخلوته كلوطء في غير عشرة \* مطالبة بالوطء احسان تحليل

وفي وارث رجمة فقد عنة \* وتحريم بنت عقد بكر وتفصيل

(قوله فقالت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة والتبادر منه الاول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء أو في الخلوة المجردة لأن الوطء مع الاتفاق على الخلوة لأن الخلوة مؤكدة لتمام المهر فلو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرة للاختلاف (قوله فاقول لها) لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في القنية للزاهدي ونظمه ابن وهبان وقال في شرحه انه يتبع هذا الفرع بخاطر به ولا وجد ما يناقضه ووجهه ما شاع على القواعد لأن القول للمصنف اه قلت رأيته في حاوي الزاهدي أيضاً وحكي فيه قولين فذكر ما مر معزياً الى المحيط وكتاب آخر ثم عزى الى الاسرار أن القول قوله لانه ينكر وجوب الزيادة على النصف اه ويظهر لي أرجحية القول الاول ولذا جزم به المصنف وذلك أن المهر يجب بنفس العدة والدخول أو الموت مؤكدة والطلاق قبلهما منصف له فبب وجوب الكل متحقق والمنصف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتمسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا اثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض الى ملكة بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء أو الرضى ولا يتقدم نصرة فيه قبل ذلك ويتقدم تصرف المرأة فيه والزواج وان أنكر الزيادة على النصف لكنه مقتر بسببها كما لو أقر بالغصب وأدعى الرد وكذب المالك فدعاه الرد أنكار للضمان بعد الاقرار بسببه فلا يقبل تأمل (قوله وان أنكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قرره من أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة وليكون إشارة الى رد ما قاله في الاسرار أي ان انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة مدع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها هو المعتبر وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتام والمعنى أن القول لها وان أنكرت انه لم يطأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الاولى أن يقول وان اعترفت بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها له (قوله انما وطئاً كرها) لانها تستحي بالطبع فلم تكن بالامتناع مختارة لعدم تاكيد المهر بخلاف النيب لأن امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما يحشمه الطرسوسي) أي في أنفع الوسائل والبحث في التفصيل المذکور فان الطرسوسي نقل أولاً عن الذخيرة اذا خلاها لم تمسك منه من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التفقه ولم أنظر فيه بنقل والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضاً أن هذا اذا صدقته في ذلك فلو كذبه فالقول قولها يمينها لانها منكورة (قوله وأقره المصنف) أي تبع الشئخه صاحب البحر (قوله فخلاها) أي خلوة صحيحة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اه ح أي في قول الخالف ان خلوت بك فإرادتها الخالية عما يمنعها أو يفسدها مما مر والمراد ما يفسدها من غير التعليق لما مر عن البحر من أن هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكره

سقوط وطء واحلال لها وكذا  
تحريم بنت نكاح البكر مبذول  
كذلك التي والتكفير ما قصدت  
عبادة وكذا بالغسل تكميل  
(ولو أقرت فقالت بعد الدخول  
وقال الزوج قبل الدخول فاقول  
لها) لانكارها سقوط نصف  
المهر وان أنكر الوطء ولولم  
تمسكه في الخلوة فان بكر أصحت  
والالا لان البكر انما وطئاً كرها  
كما يحشمه الطرسوسي وأقره المصنف  
(ولو قال ان خلوت بك فذات طالق  
فخلاها طلقت)

في البصر فالمراد بالصحة فيه الخالية عما يفسد هاسوي فساد الشكاح فافهم (قوله باننا) لتصرحهم بأن  
الطلاق المانع بعد الخلوة العتيقة يكون باننا مخ أي فها أولى لعدم تصحها فانها لا تماثل الوطء الا في وجوب  
العتدة ط (قوله لوجود الشرط) على لطلعت وأما عتده فتصح كونه باننا فهي ما قدمناه عن المخرج أفاده ج  
لا قوله ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة المصطنعة من الوطء اه أي  
بما باتت بجبرد الخلوة فكان غير ممكن من الوطء شرعا (قوله ولا عتدة عليها) قال في البصر وسيأتي  
وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فجب العتدة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الخبير الرملي بقوله  
كيف القس بوجوبها مع مصادمته للنقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية والخلوة بالأجنبية  
لا توجب العتدة فليست من قسم الخلوة العتيقة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قوله انما تقام مقام الوطء  
اذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبه مانع من جهته وهو التعليق كالغنيين وكما لو دخل  
عليها فأحرم بالبيع أو بالهلاوة وكونها خلوة بأجنبية ممنوع لأن الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه  
كما لو قال لا حرة ان تزوجت فانت طالق فوق وقوع الطلاق دليل تحقق الخلوة اذ لو لاها لم يقع غير أنه وجد بعد  
تحققها ما نال من جهته كما ذكرنا وتصرح بهم بوجوب العتدة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة  
فتولد المهر الزانية لا عتدة عليها مبنى على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل بنقل أصح منه فافهم (قوله وتجب  
العتدة) ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العتباتي تكلم مشايخنا في هذه الواجبة بالخلوة العتيقة  
لأنها واجبة ظاهرا أو حقيقة فقبل لزوم وجب وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء (قوله  
الشكل الخ) هذا في الشكاح الصحيح أما الشكاح الفاسد لا تجب العتدة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول  
(قوله لتوهم الشغل) أي شغل الرحم نظرا الى التمكن الحقيقي وكذا في الجبوب لقيام احتمال الشغل  
بالصحة وهي حق الشرع وحق الولد ولا التمتع لو أمتطها ولا يحمل لها بالخروج ولو أذن لها الزوج وتدخل  
العقدتان ولا يتدخل حق العبد فتح وتماه في المعراج (قوله واختاره القرائني الخ) وجرمه  
في السدائع قال في الفتح ويؤيده ما ذكره العتباتي (قوله تجب العتدة) لثبوت التمكن حقيقة فتح (قوله  
كل من غرر ومرض مدنف) قال في الفتح الأوجه على هذا القول أن يخص الصغير بغير القادر والمرض بالمدنف  
لثبوت التمكن حقيقة في غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس  
مدنف المريض كمرض حمى ثقيل (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي  
يوسف عن الامام صاحب المذهب (قوله قاله المصنف) أي تعالى الشيخ في البصر وأقره في التبر والنسب لالة  
(قوله الموت أيضا) أي كما أن الخلوة كالوطء فيهما والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالنسبة  
للعتدة وموت أيهما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ج (قوله في حق العتدة والمهر) أي اذا مات عنها لزمها  
عتدة الوفاة واستحققت جميع المهر كالمرطوطوة (قوله فقط) هو معنى قول المجتبي وفيما سواهما كالعدم  
قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا في الارث لأن الارث من أحكام العقد فلذا تحقق قبل الخلوة التي هي  
دون الوطء فافهم (قوله حلت بنها) نعم أي كما تحلل بعد الخلوة العتيقة فلا تحرم بالبحقيقة الوطء على ما مر  
(قوله فوهيته) ذكر النعمير لأن الاصل المذكور لا يجوز تأنيته كما في ط عن المصباح وكذا لو وهبت نصفه  
فتح (قوله قبل وطء) أي وخلوة نهى وهي وطء حكما كما مر (قوله لعدم تعيين النقود في العقود)  
ولذا أشار في الشكاح الى دراهم كان له أن يسكنها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقدر اوصفة ولولم تنب  
شأها وطلعت قبل الدخول كان لها المسألة المقبوض ودفع غيره ولذا تركي الشكل وتماه في التبر والحاصل  
أنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر مخ (قوله وأقبضت نصفه)  
احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فافهم له رد عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الأقل وفوهيته  
الباقى فهو معلوم بالاولى بجر أي لا يرجع الزوج عليها بشئ (قوله في الصورة الاولى) الانب أن يقول  
في الصورتين فيكون قوله أو الباقى إشارة الى أن ثلثه من ألف ليس بقيد في الثانية كما نص عليه في البصر قال  
في التبر ومعنى هبة الاقبض بعد قبض النصف أنها وهبت في له المقبوض وغيره (قوله أو وهبت عرض المهر) أشار  
الى أنه لم يعيب اذ لو وهبته بعد ما تعيب فاحشا يرجع بنصفه قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وهبته عيناً أخرى

باننا لوجود الشرط ووجب نصف  
المهر ولا عتدة عليها بزانية (وتجب  
العتدة في الشكل) أي كل أنواع  
الخلوة ولو فاسدة (احتياطا) أي  
استحسانا لتوهم الشغل (وقيل)  
بأنه القدوري واختاره القرائني  
فانحنى خان (ان كان المانع شرعا)  
كصوم (تجب) العتدة (وان)  
كان (حسبا) كصغر ومرض  
مدنف (لا) تجب والمذهب الاول  
لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى  
الموت أيضا كالوطء في حق  
العتدة والمهر فقط حتى لو مات  
الام قبل دخوله بها حلت بنها  
(قبضت ألف المهر فوهيته له  
وطلعت قبل وطء رجع) عليها  
(بنصفه) لعدم تعيين النقود  
في العقود (وان لم تقبضه أو  
قبضت نصفه فوهيته الشكل) في  
الصورة الاولى (أو ما بقي) وهو  
النصف في الثانية (أو) وهب  
(عرض المهر)



أما العيب اليسير فكالمعدم لما سبأ في أنه في المهر: تعمل وقدم بالهبة لأنها لو باعته منه يرجع بالنصف أي نصف قيمته لأن نصف الثمن المدفوع فيما يظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترده ما زاد على النصف ولو وهبته الأكثر والنصف فلا يرجع له بجر (قوله أوفى الذمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فإن العرض فيه يثبت في الذمة لأن المال فيه ليس بمقصود فيتسارع فيه بخلاف البيع بجر (قوله لحصول المقصود) لأنه وصل إليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه في الفسخ كتعيينه في العقد بدليل أنه ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فأحسافوهبته له يرجع بنصف قيمته كما تر نهر (تمة) حكم الموزون غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم النقود أما المعين منه فكالعرض واختلف في التبر والنقرة من الذهب والنقصة ففي رواية ككالعرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع نهر (تنبيه) قال في الجبر وقد ظهر لي أن هذه المسألة على ستين وجها لأن المهر إما ذهب أو فضة أو مثلي غيرهما وفيها فالأول على عشرين وجها لأن الموهوب إما الكل أو النصف وكل منهما إما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثر فهي عشرة وكل منها إما أن يكون مضروبا أو تبرا فهي عشرون والعشرة الأولى في المثلي وكل منها إما أن يكون معينا أو لا وكذا في القبي والاحكام مذكورة اه وتبعه في النهر قلت ويزاد مثلها فتصير مائة وعشرين بأن يقال إن الموهوب إما الكل أو النصف أو الأكثر من النصف أو الأقل فهي أربعة تضرب في الخمسة المارة تبلغ عشرين وكل منها إما أن يكون مضروبا أو تبرا فهي أربعون وكذا في كل من المثلي والقبي أربعون وقد مر حكم هبة الأكثر من النصف أو الأقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ما خفي وفي توفية لا بالتخفيف من وفي بني وفاء بقريته قوله والايوف أفاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوفية في الأولى دون هذه لأنه في الأولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرطه لها ووعد هابه من عدم إخراجها وعدم التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رد دفيه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار إليه الشارح فليس هنا في المسمى وعدبشي لينا سببه التعبير بالتوفية بوضحه أنه قد رد دفيه بين كونها ثيبا أو بكرا كما يأتي فافهم (قوله الأولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدرا ومهر مثلها أكثر منه ويشترط منفعة لها ولا يها أولدى رحم محررم منها وكانت المنفعة مباحة الاتفاق متوقفة على فعل الزوج لا حاصلة بمجرد العقد ولم يشترط عليها رد شي له وذلك كأن تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرمها أو يهديها هدية أو على أن يزوج أباهما ابنته أو على أن يعتق أخاها أو على أن يطلق شرطها فلولا المنفعة لاجنبي ولم يوف فليس لها إلا المسمى لأنها ليست بمنفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثلا بالأولى لو شرط ما يضرها كالتزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشروط غير مباح كشمير وخنزير فلو المسمى عشرة خا كزوجها لها وبطل المشروط ولا يكمل مهر المثل لأن المسلم لا يتنفع بالحرام فلا يجب عوض بفسادها ولو تزوجها على ألف وعنتق أخها أو طلاق شرطها بلفظ المصدر لا المضارع عنتق الأخ وطلقت النثرة بنفس العدة طلقة رجعية لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والولاء له إذا قال وعنتق أخها عنها فهو لها ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق امرأته فلا نفقة وعلى أن ترده عليه عبد انقسم الألف على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا مساويا فنصف الألف غنا للعبد والنصف صداقا فإذا طلقها قبل الدخول فلها نصف ذلك وإن بعده فطهران كان مهر مثلها خمسمائة وأقل فليس لها إلا ذلك وإن أكثر فإن وفي بالشرط فكذلك والافهر المثل وتماه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سبأ في وحاصل المسألة على وجوه لأن الشرط إما نافع لها أو لا جنبي أو ضار وكل إما حاصل بمجرد النكاح أو متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة إما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساويا وكل إما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل إما أن يساح الاتفاق بالشرط أو لا وكل إما أن يشترط عليها رد شي أو لا وكل إما أن يحصل الوفا بالشرط أو لا فهي ما تسان وثمانية وثمانون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ) قال في الفتح وأما الثانية فكان يتزوجها على ألف إن أقام بها أو أن لا يسرى عليها وأن يطلق شرطها أو أن كانت مولاة أو أن كانت أعجمية أو ثيبا وعلى ألفين إن كان اضدادها (قوله بفساد النفع) الباء السببية لأنه في الأولى سمى لها ما لها فيه فنع وهو عدم إخراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي

كثوب معين أوفى الذمة

(قبل القبض أو بعده لا) رجوع

لحصول المقصود (نكحها

بألف على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يتزوج عليها أو) نكحها

(على ألف إن أقام بها وعلى ألفين

إن أخرجهما فان وفي) بما شرطه

في الصورة الأولى (وأقام بها

في الثانية) فلها الألف) رضاها به

فهنا صورتان الأولى تسمية المهر

مع ذلك شرط ينفعها والثانية

تسمية مهر على تقدير وغيره على

تقدير (والا) يوف ولم يقيم (فهر

المثل) لفساد رضاها بفساد النفع



في البصر فالمراد بالصحة فيه المتعالية عما يضدها سوى فساد النكاح فافهم (قوله بالثبوت) لتبريهم بأن  
الطلاق المبرور بعد الخلوة الصحيحة يكون بغير ما يخفى أي فنهنا أولى لعدم صحته فانه لا غائل الوطء الا في وجوب  
العدّة ط (قوله لوجود الشرط) على الطلقة وأما على تحكيكه فانه ما ينافي ما قد مضى عن المخ افاده ح  
لاقوله ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة المصطنعة من الوطء اه أي  
لا يمانت بمجرّد الخلوة فكان غير ممكن من الوطء شرعا (قوله ولا عدّة عليها) قال في البصر وسيأتي  
وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فوجب العدّة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الخبير الرمي بقوله  
كيف القس بوجوبه مع مصادمته للنقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية بالخلوة بالاجنبية  
لا توجب العدّة فليست من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قوله انما تقام مقام الوطء  
اذ تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبه مانع من جهته وهو التعلق كالعين وكما لو دخل  
عليها فأحرم باللمس أو بالصداء وكونها خلوة بأجنبية ممنوع لأن الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه  
كما لو قال لا أجنبي ان تزوجت فانت طالق فوقوع الطلاق دليل تحقق الخلوة اذ لو لاها لم يقع غير أنه وجد بعد  
تحققها مانع من جهته كما ذكرنا وتصرّيحهم بوجوب العدّة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة  
فقوله الجبرازية لا عدة عليها مبنى على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل بنقل أصح منه فافهم (قوله وتجب  
العدّة) ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العناني تكلم مشايخنا في الهدية الواجبة بالخلوة الصحيحة  
المنها واجبة ظاهرا أو حقيقة فتدبر لوزوجت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء (قوله  
الكل الخ) هذا في النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تجب العدّة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول  
فخ (قوله لتوهم الشغل) أي شغل الرحم نظرا الى التمكن الحقيقي وكذا في الجبوب اقيام احتمال الشغل  
بالصحة وهي حق الشرع وحق الولد ولذا لا تستقط لو أسقطها ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج وتدخل  
العائنتان ولا يتدخل حق العبد فتح وتما في المعراج (قوله واختاره القرطبي الخ) وجزم به  
في البدائع قال في الفتح ويؤيده ما ذكره العناني (قوله تجب العدّة) اثبت التمكن حقيقة فتح (قوله  
كل من غرض مرض مدنف) قال في الفتح الاوجه على هذا القول أن يخص الصغير بغير القادر والمرضى بالمدنف  
لثبوته التمكن حقيقة في غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس  
دنف المريض كمرضه ثم نقل (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسائله عن أبي  
يوسف عن الامام صاحب المذهب (قوله قال المصنف) أي تبع الشيخ في البصر وأثره في الثبر والشر بلالية  
(قوله الموت أيضا) أي كما ان الخلوة كالوطء فيهما والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالنسبة  
للعدة وموت أيما كان بالنسبة للمهر كما افاده ح (قوله في حق العدّة والمهر) أي اذا مات عنها زوجها  
عدّة الوفاة واستحققت جميع المهر كالدخول وطوء (قوله فقط) هو معنى قول الجتبي وفيما سواه ما كالعديم  
قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا بنى الارث لأن الارث من أحكام العدّة فلذا لا يتحقق قبل الخلوة التي هي  
دون الوطء فافهم (قوله حلت بنتها) أي كما تحل بعد الخلوة الصحيحة فلا تحرم الا بحقيقة الوطء على ما مر  
(قوله فوهيته له) ذكر النخبة لأن الاصل أن المذكور لا يجوز تأنيته كما في ط عن المصباح وكذا لو وهبت نصفه  
فتح (قوله قبل وطء) أي وخلوة من غير وطء وهي وطء حكمي كما مر (قوله لعدم تعيين النقود في العقود)  
ولذا وأشار في النكاح الى دراهم كان له أن يسكنها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقد اوصفت ولولم تهب  
شيئا وطلقت قبل الدخول كان لها مسائل المتبوض ودفع غيره ولذا تركي الكل وتما في الثبر والحاصل  
أنه لم يصل اليها بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر مخ (قوله أو قبضت نصفه)  
احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فافهم انه ترد عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الاقل ووهيته  
الباقى فهو معلوم بالاولى بجر أي لا يرجع الزوجه عليها شيء (قوله في الصورة الاولى) الانسب أن يقول  
في صورتين فيكون قوله أو الباقي إشارة الى أن هدية الالف ليس بقيد في الثانية كما نص عليه في البصر قال  
في الثبر ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف أنها وهبت له المقبوض وغيره (قوله أو وهبت عرض المهر) أشار  
الى أنه لم يتعب اذ لو وهبته بعد ما تعيب فاحتار يرجع به لاجل قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وهبته عينا اخرى

فانه لوجود الشرط ووجب نصف  
المهر) ولا عدة عليها بزازية (وتجب  
العدّة في الكل) أي كل أنواع  
الخلوة ولو فاسدة (احتياطا) أي  
استحسانا لتوهم الشغل (وقيل)  
قائله القدوري واختاره القرطبي  
وقاضى خان (ان كان المانع شرعا)  
كصوم (تجب) العدّة (وان)  
كان (حسبا) كصغر ومرض  
مدنف (لا) تجب والمذهب الاول  
لانه نص محمد قاله المصنف وفي الجتبي  
الموت أيضا كالموطء في حق  
العدّة والمهر فقط حتى لو مات  
الام قبل دخوله بها حلت بنتها  
(قبضت ألف المهر فوهيته له  
وطلقت قبل وطء رجع) عليها  
(نصفه) لعدم تعيين النقود  
في العقود (وان لم تقبضه أو  
قبضت نصفه فوهيته الكل) في  
الصورة الاولى (أو ما بقي) وهو  
النصف في الثانية (أو) وهب  
(عرض المهر)

أما العيب اليسير فكلا عدم لما سياتى أنه في المهر. فعمل وقيد بالهبة لأنها لو باعته منه يرجع بالنصف أى نصف قيمته لا نصف الثمن المدفوع فيما يظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترد ما زاد على النصف ولو وهبته الأكثر والنصف فلا رجوع له بجر (قوله أوفى الذمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه يثبت في الذمة لان المال فيه ليس بمقصود فيتسامح فيه بخلاف البيع بجر (قوله لحصول المقصود) لانه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه في الفسخ كتعيينه في العقد بدليل أنه ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فأحسافوهبته له يرجع بنصف قيمته كما ترنهر (تمه) حكم الموزون غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم النقد أما المعين منه فكما العرض واختلف في التبر والنقرة من الذهب والفضة ففي رواية كالعرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع (تنبيه) قال في البحر وقد ظهر لي أن هذه المسألة على سببين وجهها لان المهر اما ذهب أو فضة أو مثلي غيرها أو فني فالأول على عشرين وجهها لان الموهوب اما الكل أو النصف وكل منهما اما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثر ففيه عشرة وكل منها اما أن يكون مضروبا أو تبرا ففيه عشرون والعشرة الاولى في المثلي وكل منها اما أن يكون معينا أو لا وكذا في القبي والاحكام مذكورة اه وتبعه في النهر قلت ويزاد مثلها فتصير مائة وعشرين بأن يقال ان الموهوب اما الكل أو النصف أو الاكثر من النصف أو الاقل ففيه أربعة تضرب في الخمسة المارة تبلغ عشرين وكل منها اما أن يكون مضروبا أو تبرا ففيه أربعون وكذا في كل من المثلي والقبلي أربعون وقد مر حكم هبة الاكثر من النصف أو الاقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ماضى يوفى توفية لا بالتخفيف من وفي بنى وفاه بقرينة قوله والايوف أفاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوفية في الاولى دون هذه لانه في الاولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرطه لها ووعد هبته من عدم اخرجها أو وعدم التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رد دفعه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار إليه الشارح فليس هنا في المسمى وعد بنى ليناسبه التعبير بالتوفية يوضحه أنه قد رد دفعه بين كونها ثيبا أو بكرا كما يأتي فافهم (قوله الاولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدرا ومهر مثلها أكثر منه ويشترط منفعة لها ولا بها أولدى رحم محرر منها وكانت المنفعة مباحة لا تناف متوقفة على فعل الزوج لا خالصه بمجرد العقد ولا بشرط عاينها رد شيء له وذلك كيان تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرمها أو يهدى لها هدية أو على أن يزوجها أو يباها أو يبنه أو على أن يعقها أو يهاها أو على أن يطلق شرطها فلو المنفعة لاجنبي ولم يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست بمنفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومشار بالاولى لو شرط ما يضرها كالتزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشروط غير مباح كصبر وخزير فلو المسمى عشرة خا كزوجها لها وبطل المشروط ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لا يتنفع بالحرام فلا يجب عوض بضاوته ولو تزوجها على ألف وعقأ خها أو طلاق شرطها بلقط المصدر لا المضارع عتق الاخ وطلقت الفرة بنفس العدة طلقة رجعية لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والوالدة اذا قال وعقأ خها عنها فهو لها ولو تزوجها على ألف وعقأ أن يطلق امرأته فلا نه وعقأ أن ترد عليه عبد أو ينقسم الالف على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا سواهما نصف الالف ثلثا للعبد والنصف صدأا فإذا طلقتها قبل الدخول ظلها نصف ذلك وان بعده فطران كان مهر مثلها خمسمائة أو أقل فليس لها الا ذلك وان أكثر فان وفي بالشرط فكذلك والا فمهر المثل وتما في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سياتى وحاصل المسألة على وجوه لان الشرط امانا نافع لها أو لاجنبي أو ضار وكل اما حاصل بمجرد النكاح أو متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة اما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساويا وكل اما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل اما أن يساح الاتفاق بالشرط أو لا وكل اما أن بشرط عاينها رد شيء أو لا وكل اما أن يحصل الوفا بالشرط أو لا ففيه مائتان وثمانية وثمانون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ) قال في الفتح وأما الثانية فكان تزوجها على ألف أن أقام بها أو أن لا يسرى عليها أو أن يطلق شرطها أو أن كانت مولاة أو أن كانت أجمعية أو ثيبا وعلى ألفين ان كان اضدادها (قوله بغوات النفع) الباء للسببية لانه في الاولى سعى لها مالها فيه نفع وهو عدم اخرجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي

كثوب معين أوفى الذمة

(قبل القبض أو بعده لا رجوع

لحصول المقصود) نكحها

بألف على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يتزوج عليها أو) نكحها

(على ألف ان أقام بها وعلى ألفين

ان أخرجها فان وفي) بما شرطه

في الصورة الاولى (وأقام بها

في الثانية (فلها الالف) رضاها به

فهنا صورتان الاولى تسمية المهر

مع ذلك شرط ينفعها والثانية

تسمية مهر على تقدير وغيره على

تقدير (والا) يوف ولم يقم (فهر

المثل) لنسوت رضاها بغوات النفع

فلها المسمى لأنه صلح مهر او قد تم رضاها به وعند فواته ينعدم رضاها بالمسمى فيكمل مهر مثلها وفي الثانية  
سمى تسميتين فانتم ما غير صحيحة للجهالة كما يأتي فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسألة الأخيرة) قيد في قوله  
ولا يزداد على ألفين فقط ح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا يتقص عن ألف)  
أي في المسألتين (قوله لاتفاقهما على ذلك) أي لو زاد مهر مثلها في المسألة الأخيرة على ألفين ليس لها أكثر  
من الألفين لأنها رضية معهما بل الوطء لها بين الألف والألفين بخلاف المسألة الأولى فإنه لو زاد على ألف لها  
مهر المثل بانفا ما بلغ لأنها لم ترض له العتق وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المسألتين  
فلها الألف لأنه رضى به (قوله لسقوط الشرط) لأنه اذا لم يف يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت  
في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف بدائع (قوله وقال الشرطان صحيحان)  
أي في المسألة الأخيرة قال في الهداية حتى كان لها الألف ان أقام بها والألفان ان أخرجها وقال زفر  
الشرطان فاسدان ولها مهر مثلها لا ينقص من الألف ولا يزداد على ألفين وأصل المسألة في الاجارات في قوله  
ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم اه (قوله في الاصح) مقابله ما في نوادر  
ابن معاعة عن محمد انها على الخلاف وضعفه في البحر (قوله لقلة الجهالة) جواب عما يرد على قول الامام  
حيث أفرد الشرط الثاني في المسألة المتقدمة وهي ما اذا تزوجها على ألف ان أقام بها وألفين ان أخرجها  
وفي هذه الصورة صحح الشرطين مع أن الترديد موجود في صورتين وأجاب في الغاية بأنه في المتقدمة دخلت  
المخاطرة على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها أم لا أما ما فالمرأة على صفة واحدة من الحسن  
أو القبح وجهالة الزوج بصفته لا توجب خطرا ورده الزيلعي بأن من صور المسألة المتقدمة ما لو تزوجها على  
ألفين ان كانت حرة أو ان كانت له امرأة وعلى ألف ان كانت مولاة أو لم تكن له امرأه مع أنه لا مخاطرة  
ولكن جهل الحال وأجاب في البحر بأن المرأة وان كانت في الكل على صفة واحدة لكن الجهالة  
قوية في الحرية وعدمها لانها ليست أمر مشاهد اولد الووقع المتنازع احتج الى اثباتها فكان فيها مخاطرة  
معنى بخلاف الجمال والقبح فإنه أمر مشاهد لجها لته بسيرة لزوالها بلا مشقة واعترضه في النهي بأنه على هذا  
ينبغي الصفة فيما لو تزوجها على ألفين ان كانت له امرأة وعلى ألف ان لم تكن لان النكاح ثبت بالتسامع  
فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اثباته بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى  
اثباته على أنه قد تكون له امرأة غائبة في بلدة أخرى لا يعلم بها أحد بخلاف الجمال والقبح فلذا تسع  
الشارح ما في البحر ولم يلتفت لما في النهي (قوله بخلاف ما لو رد الخ) هذا أيضا من صور المسألة المتقدمة  
التي ذكر أنها مخالفة لمسألة الترديد للقبح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل أن ترديد المهر بين  
القلة والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما الا في مسألة  
القبح والجمال فإنه يجب المسمى في أي شرط وجد اتصافا والفرق للامام ما مر (قوله ولو شرط الخ) هذه  
مسألة استطراذية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تعليق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزمه الكل)  
لان المهر انما شرع لجرّد الاستمتاع دون البكارة ح عن مجمع الانهر (قوله ورجحه في البرازية) أقول  
عبارة تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلالا مرها على الصلاح بأن  
زالت بوثبة فان تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح  
للمتأمل اه ووجهه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد المحيط في تعليل المسألة الثانية انه قابل  
الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قبل به وأنت خبير بأن كلام البرازية ليس فيه ترجيح للزوم الكل  
مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبأزيد منه نعم قال في البرازية بعد ذلك وان أعطها  
زيادة على المجهل على أنها بكر فاذا هي ثيب قبل ترده الرائد وعلى قياس مختاره شايع بخارى فيما اذا أعطها المال  
الكثير يجهة المجهل على أن يجهزوها بما يجهز عظيم ولم تأت به رجوع بما زاد على مجمل مثلها وكذا أفق  
ائمة خوارزم ينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين أنه لا يرجع في كلا صورتين  
اه أي في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المجهل كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية فقول  
البرازية تبعاً للعمادية ولم يكن صرح الخ يفيد ترجيح عدم الرجوع وبانه يلزم كل المهر ولذا اقلتم المسألة

(و) لم تكن (لا يزداد) المهر  
في المسألة الأخيرة (على ألفين  
ولا ينقص عن ألف) لاتفاقهما  
على ذلك ولو طلقها قبل الدخول  
تنصف المسمى في المسألتين لسقوط  
الشرط وقال الشرطان صحيحان  
(بخلاف ما لو تزوجها على ألف  
ان كانت قبيحة وعلى ألفين ان كانت  
جميلة فإنه يصح الشرطان) اتفقا  
في الاصح لقلة الجهالة بخلاف  
ما لو رد في المهر بين القلة والكثرة  
للتبوية والبكارة فانها ان تباين لزمه  
الاقل والا بمهر المثل لا يرد على  
الاكثر ولا ينقص عن الاقل ففتح  
ولو شرط البكارة فوجد هاتين  
لزمه الكل درر ورجحه في البرازية

فإنه لا يضر عن عدم وجوب الزيادة بقيل فأقارضا ترجع لزوم الكل كما هو مقتضى إطلاق صاحب  
 الدرر والوقاية والمتلق (قوله ولو تزوجها الخ) حاصل هذه المسألة أن يسمى شيئين محتلي القيمة اتحد  
 الجنس أو اختلف نهر (قوله أو الالفين) لافائدة في ذكره بعد الالف للعلم قطعاً بأن الالف غير  
 قيد فالأولى قول البحر أو على هذا الالف أو الالفين فهو مثال آخر مثل الذي بعده مما الاختلاف فيه قيمة مع  
 اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله أو الالفين على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الالف بأن يعطف  
 على كل واحد باقتراده كان يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد أو هذين الالفين أو يقول على هذا الالف  
 أو هذين الالفين تأمل (قوله أو على أحد هذين) أي أنه لا فرق بين كلمة أو أو لفظ أحد هما فإن الحكم فيه  
 كذلك كما صرح به في المحيط بحر (قوله وأحد هما أو كس) الجملة في موضع الحال في القاموس الوكس  
 كالوعد النقص والتنقيص لازم ومنه اه وقيد به لانهما لوتساو اقيمة صحت التسمية اتفاقاً بحر عن الفتح  
 وقال قبله لو كانا سواء فلا تحكيم ولها الخيار في أخذ أيهما شاءت (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله  
 وعندهما لها الاقل والمتون على الأول ورجح في التحرير قولهما والاختلاف مبنى على أن مهر المثل أصل عنده  
 والمسمى خلف عنه ان صحت التسمية وقد فسدت هنا الجملة فصارت الى الاصل وعندهما بالعكس ومحله  
 اذا لم يصرح بالخيار لهما أو له فلو قال على أنها بالخيار تأخذ أيهما شاءت أو على أني بالخيار أعطيك أيهما شاءت  
 فإنه يصح اتفاقاً لاتسواء المنازعة وقيد بالنكاح لان اخلع على أحد شيئين مختلفين أو الاعتاق عليه يوجب الاقل  
 اتفاقاً لانه ليس له موجب أصلي يصار اليه عند فساد التسمية فوجب الاقل وكذا في الاقرار وتماه في البحر  
 (قوله فلها الارفع) لانها رضية بالخط هداية (قوله فلها الاوكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية  
 (قوله والا) أي بأن كان بين الارفع والاوكس (قوله لانها الاصل) أي في الطلاق قبل الدخول  
 كما أن الاصل مهر المثل قبل الطلاق بحر (قوله وجبت المتعة) أشار به الى أن ما وقع في الدرر تبعاً للوقاية  
 والهداية من أنه يجب نصف الاوكس اتفاقاً مسمى على القالب أن المتعة لا تزيد على نصف الاوكس  
 كما عمل به في الهداية حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الخاتمة والدرية وقال في الفتح التعيين أن الحكم المتعة  
 فأقارضا لو كانت تزيد من نصف الاعلى لا يزداد على نصفه لرضاها به رجحى (قوله ولو تزوجها على فرس الخ)  
 شروع في مسألة اخرى موضوعها أنه تزوجها على ما هو معلوم الجنس دون الوصف كما في الهداية  
 وقوله فالواجب الوسط أوقيته بقيد صحة التسمية لان الجنس المعلوم شتم على الجيد والردى والوسط ذو حظ  
 منهما بخلاف مجهول الجنس لانه لا وسط له لاختلاف معاني الاجناس وانما تخيير الزوج بين دفع الوسط  
 أو قيمته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت أصلاً في حق الايفاء وقيد بالمهر لانه في المعين بشارة كنه العبد  
 أو الفرس ثبت المثل لها بمجرد القبول ان كان مملوكاً والا فلها أن تأخذ الزوج بشرائه لها فان عجز لزمه  
 قيمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى فلا تخير على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من أسباب  
 التعريف كالاشارة لكن في هذا اذا كان له أعبد ثبت ملكه في واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في الجمرانه  
 يتوقف ملكها له على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الاضافة كالاجسام فانه في الاجسام لو عين لها وسطا  
 أجبرت على قبوله وتماه في النهر (قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم أن هذا الحكم  
 لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهما بل يعم كل جنس له وسط معلوم ح (قوله وكل ما لم يجز السلم فيه  
 الخ) فإذا وصف الثوب كهوى خير الزوج بين دفع الوسط أو قيمته كما مر وكذا الوبالغ في وصفه بأن قال  
 طوله كذا في ظاهر الرواية ثم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لان صحة السلم  
 في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المكيل والموزون اذا ذكر صفته بكيدة خالية من الشعير صعبية  
 أو بحرية تعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها ثبت في الذمة وان لم يكن موجلاً كما في النهر والبحر  
 فعنى كون الخيار للمرأة أن لها أن لا تقبل القيمة اذا اراد اجبارها عليها لا بمعنى أن لها أن تجبره على القيمة  
 اذا اراد دفع العين لانه اذا صح السلم تعين حقها في العين وهذا في الفتح التصريح بأن قول الهداية في ظاهر  
 الرواية احتراز عما روى عن أبي حنيفة أن الزوج يجبر على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن أبي يوسف  
 أنه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعين الثوب وذكر مثله عن المبسوط نهر رج

(ولو تزوجها على هذا العبد أو على

هذا الالف أو الالفين أو على هذا

العبد) أو على هذا العبد أو على أحد

هذين (وأحد هما أو كس حكم)

القاضي (مهر المثل) فان مثل

الارفع أو فوقيه فلها الارفع وان

مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس

والاخير المثل (وفي الطلاق قبل

الدخول يحكم متعة المثل) لانها

الاصل حتى لو كان نصف

الاوكس أقل من المتعة وجبت

المتعة فتح (ولو تزوجها على فرس)

أو عبد أو ثوب هروى أو فراس

بيت أو عدد معلوم من نحو ابل

(فالواجب) في كل جنس له وسط

(الوسط أو قيمته) وكل ما لم يجز

السلم فيه فالخير للزوج والاخر للمرأة

رواية زفر وصرح في الجمع بأنها الاصح وكذا في درر البصار وأقره في غرر الاذكار وابن مالك ثم لا يفتي  
 أنه وان لم يتعين فلا بد في عين الوسط أوقيته من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم  
 في كل حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قيداً ولو قال أولاً ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أوقيته  
 لكان أخصراً وأتمل فإنه يعم نحو العبد والثوب الهروي أفاده ح (قوله هو عند الفقهاء الخ) أما عند  
 المناطقة فهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقول على كثيرين  
 مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كأنسان فإنه مقول على الذكر والانثى وأحكامهم مختلفة  
 قال في البحر ولا شك أن الثوب تحته السكن والقطن والحبر والاحكام مختلفة فإن الثوب الحر لا يحمل إسمه  
 وغيره يحمل فهو جنس عندهم وهكذا الحيوان تحته الفرس والحمار وأما الدار فمما يختلف باختلافها  
 فاحسب بالبلدان والمحال والسعة والضيق وكثرة المرافق وقلتها (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام مثل له  
 الأصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والجنون وأحكامهم مختلفة  
 فأجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكور والانثى فإن اختلاف أحكامهما بالاصالة  
 بحسب (تنبيه) علم مما ذكرنا أن نحو الحيوان والداية والمملوك والثوب جنس وأن نحو الفرس والحمار  
 والعبد والثوب الهروي أو السكن أو القطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسط أوقيته الثاني فكان  
 على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه كما قال في متن المختار تزوجها على  
 حيوان فإن سمي نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهالة أنواع جهالة النوع والوصف  
 كقوله ثوب أو دابة أو دار فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبد  
 أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب هروي فإنه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الدابة والثوب معلوم الجنس  
 مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والثوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا  
 موافق للمعنى في تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فإن قلت قال في الهداية معنى هذه المسألة أن يسمى جنس  
 الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس أو حماراً ما إذا لم يسم الجنس بأن تزوجها على دابة لا تجوز التسمية  
 ويجب مهر المثل اه فقد جعل الفرس والحمار جنسا قلت أراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا  
 قاله بالوصف وأما قول البحر لا حاجة إلى حمل الجنس على النوع لأن الجنس عند الفقهاء هو المقول على  
 كثيرين الخ فقيه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كما لا يخفى بل يتعين حمله على النوع  
 وكذا قال في الهداية ولو سمي جنساً بأن قال هروي تصح التسمية ويخبر الزوج فقد سمي الهروي جنساً وليس هو  
 جنساً بالمعنى المأثور ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بأن  
 أراد بالجنس النوع لمقابلته له بالوصف أما مع مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما نظره في (قوله بخلاف مجهول  
 الجنس) أي ما ذكر جنسه بلا تقييد بنوع كثوب ودابة فإنه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط أوقيته بل يجب مهر  
 المثل (تنبيه) حاصل هذه المسألة أن المسمى إذا كان من غير التقود بأن كان عرضاً وحيواناً ما أن يكون معيناً  
 بإشارة أو إضافة فيجب بعينه أو لا يكون معيناً فإن كان غير مكمل وموزون فإن جهل نوعه كدابة أو ثوب فسدت  
 التسمية ووجب مهر المثل وان علم نوعه وجهل وصفه كفرس أو ثوب هروي أو عبد سميت التسمية ويخبر بين الوسط  
 أوقيته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما ستر أنه الاصح يتعين الوسط لأنه يجب في الذمة  
 كالتسليم بخلاف الحيوان فإنه لا يجب في الذمة في السلم وإن كان مكبلاً وموزوناً فإن علم نوعه ووصفه كأردب قمح  
 جلد خال من الشعر صعيدى تعين المسمى وصار كالعرض المشار إليه لأنه يثبت في الذمة حالاً كالفرس وموجلاً  
 كالتسليم وإن لم يعلم وصفه تخبر الزوج بين الوسط أوقيته كما في ذكر الفرس أو الحمار هذا خلاصة ما في الاختيار  
 والفتح والبحر لكن بشكل ما في النخاسة ولو تزوجها على عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم  
 ولو أطلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر من ذلك اه قال في البحر  
 وبهذا يعلم أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمي مجهول الجنس إنما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي  
 على هذا أن لا ينظر إلى المتعة أصلاً لأن المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب لغو بدليل أنه لم يكمل لها مهر  
 المثل قبل الطلاق اه وأجاب الخیر الرملی بأن الثوب مجهول على العدة والتبرع كاجرت به العادة غير داخل

(وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط  
 (في كل حيوان ذكر جنسه) هو  
 عند الفقهاء المقول على كثيرين  
 مختلفين في الاحكام (دون نوعه)  
 هو المقول على كثيرين متفقين فيها  
 بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة  
 لانه لا وسط له

مطلب  
 تزوجها على عشرة دراهم وثوب



في التسمية اذ لو دخل لاوجب فسادها لفحش الجهالة وقال في فتاواه الخيرية أنه زاغ فهم صاحب البصر وأخيه  
 في جعل الثوب لغوا ولا حول ولا قوة الا بالله اه قلت حمله على العدة والتبرع هو بمعنى الغائه في التسمية ووجه  
 اشكال هذا الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بلا نظر  
 الى المتعة لصحة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي أن يعطى حكم ما لم تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها  
 هدية فقد صرح في التهرب أنه في المبسوط بعد أن ذكر عبارة محمد لوزن تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها  
 هدية فله مهر مثلها لا ينقص عن الالف قال هذه المسألة على وجهين ان أكرمها أو أهدى لها هدية فلهما  
 المسمى والافهر المثل اه قلت فهو مثل ما لوزن تزوجها بألف على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عليها كما قد مناه  
 وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مع المسمى شيئا محجوا ولا كأن تزوجها على ألف درهم  
 وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلهما نصف المسمى لانه اذا لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر  
 المثل ومهر المثل لا يدخل له في الطلاق قبل الدخول اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها  
 فلهما مهر المثل لا ينقص عن ألف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول لها نصف الالف لانه اكتم من المتعة اه  
 ونقل نحوه في البصر عن الولوالجية والمحيط واعترض به على ما مر من إيجاب المسمى بأن الهدية والاكرام  
 مجهولتان ولا يمكن الوفاء بالمجهول بل تفسد التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علقته على البصر  
 بما حاصله أنه يمكن حل ما في الاختيار على ما اذا لم يكرمها أم اذا أكرمها فلهما المسمى وهذا عين ما حل  
 عليه في المبسوط كلام محمد ومضى عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترتفع  
 بعد وجودها واظهاره في التهرب أنه يكفي هنا أدنى ما بعد اكرامها وهدية اه فاذا لم يكرمها بشئ بقيت التسمية  
 مجهولة لعدم رضى المرأة بالالف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول تقر الفساد فوجب  
 المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية وعند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الالف لانه في العادة  
 اكتم من المتعة كما علمته من كلام الاختيار وهو نظير ما مر في مسألة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين  
 كلامهم ويتعين حل ما في الخانية عليه أيضا وذلك بأن يقيد بما اذا كان مهره ثلث عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوبا  
 فحينئذ تجب لها العشرة لانها مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المتعة بالطلاق قبل الدخول  
 وأما دعوى الرمى الغاء ذكر الثوب لجهالته فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية أخش من جهالة الثوب  
 لان الاكرام تحته أجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقد والمكيل والموزون ومع هذا لم يلغوه  
 فعدم الغاء الثوب بالاولى وأيضا يشكل على الغائه اعتبار المتعة وعلى ما قررناه لاشكال والله أعلم بحقيقة  
 الحال وتظهر ما في الخانية ما هو معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء زائدة على المهر منها  
 ما يدفع قبل الدخول كدراهم للنقش والحمام وقوب يسمى لفافة الكتاب وأثواب اخرى يرسلها الزوج ليدفعها  
 أهل الزوجة الى القابلة وبلاية الحمام ونحوها واما ما دفع بعد الدخول كالازار والخف والمكعب وأثواب  
 الحمام وهذه ما لو فة معروفة بمنزلة المشروط عرفا حتى لو أراد الزوج أن لا يدفع ذلك يشترط نفيه وقت العقد  
 أو يسمي في مقابلته دراهم معلومة يضمها الى المهر المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخيرية فأجاب بما حاصله  
 أن المقر في العكس من أن المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر  
 والاوجب مهر المثل لفساد التسمية ان ذكر أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية والذي  
 يظهر الاخير وما في الخانية صريح فيه ثم ذكر عبارة الخانية المارة وما تقدم من اعتراضه على البصروانت  
 خبير بأن هذه المذكورات تعتبر في العرف على وجه الزوم على أنهما من جملة المهر غير أن المهر منه ما يصرح  
 بكونه مهر او منه ما يسكت عنه بناء على أنه معروف لا بد من تسليمه بدليل أنه عند عدم ارادة تسليمه لا بد من  
 اشتراط نفيه أو تسمية ما يقابله كما مر فهو بمنزلة المشروط لفظا فلا يصح جعله عدة وتبرعا وكون كلام الخانية  
 صريحا فيه قد علت ما يناقضه وينافيه وقد رأيت في المتن المتقط التصريح بلزومه كما قلنا حيث ذكر في مسألة منع  
 المرأة نفسها حتى قبض المهر فقال ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر مجعلا فأوقاها ذلك ليس لها أن تمنع  
 نفسها وكذلك المشروط عادة كالخف والمكعب وديباج اللقافة ودراهم السكر على ما هو عادة أهل سمرقند  
 وان شرطوا أن لا يدفع شيء من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا من صدق العرف من غير تردد في الاعطاء

مطلب  
 مسألة دراهم النقش والحمام ولقافة  
 الكتاب ونحوها



ووسط العبيد في زماننا الحبشي  
 (وان أمهرها العبدان) (الحال  
 أن) أحدهما حر فمهرها العبد  
 عند الامام (ان ساوى أقله) أى  
 عشرة دراهم (والأصل كل لها  
 العشرة) لأن وجوب المسمى  
 وان قل يجمع مهر المثل وعند الثاني  
 لها قيمة الحر ولو عبدا وربحه الكمال  
 كما لو استحق أحدهما (ويجب  
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو  
 الذى فقد شرطاً من شرائط الصحة  
 كشهود (بالوطء) في القبل (لأبغريه)

مطل  
 في السكاح الفاسد

لنهما من مثله والعرف الضعيف لا يطبق المسكوت عنه بالشروط ١١ ثم رأيت المصنف اتفق به في قساويه  
 وحاصله أن ذلك ان صرح باشتراطه لزم تسليمه وكذا ان سكوت عنه وكان العرف به مشهوراً معلوماً عند الزوج  
 ولا يخفى أن هذا لو كان تبرعاً وعدة لم يكن لها منع نفسها لقبضه ولا المطالبة به وكذا لو كان لازماً مفسداً  
 للتسمية لى ينبغي أن يقال انه بمنزلة اشتراط الهدية والاكرام ترتفع الجاهل به بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل  
 أو يقال وهو الأقرب ان ذلك من قبيل معلوم النوع بحول الوصف كالفرس والعبدان التفاوت في ذلك يسير  
 في العرف فمثل اللقافة يعرف نوعها من القصب والحرير أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى وقلة  
 المهر وكثرته وكذا باقى المذكورات فيعتبر الوسيط من كل نوع منها فهذا ما اخترت لى في هذا المقام \* الذى كثر  
 فيه الاوهام \* وزلت الاقدام \* فاحفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبيد في زماننا الحبشى) وأما أعلاه  
 فالروى وأدناه الزنجى كذا في البحر والنهر والمخ ذكروا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود  
 أن الحبشى في عرفنا لا يجب الا بالتخصيص لأن العبد متى أطلق لا ينصرف الا للاسود فاذا اقتصر على ذكر  
 العبد وجب الوسيط من السودان اه قلت والعبد في عرف الشام لا يشعل الروى لانه يسمى بملوكا بل يشعل  
 الحبشى والزنجى وكذا الجارية والرومية تنسب سرية وعليه فالوسط أعلى الزنجى (قوله وان أمهرها  
 العبدان الخ) أراد بالعبدان الشيتين الحلالين وبالحر أن يكون أحدهما حراً ما دخل فيه ما اذا تزوجها على  
 هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد حر أو على مذبحين فاذا أحدهما أمية كما في شرح الطحاوى بحر  
 (قوله أقله) أى أقل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الامام لها العبد  
 الباقي وتما مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر منه (قوله لها قيمة الحر ولو عبدا) أى لها مع العبد الباقي  
 قيمة الحر لو فرض كونه عبداً (قوله وربحه الكمال) والمتون على قول الامام وفي القهستاني عن الخاتمة  
 أنه ظاهر الرواية (قوله كما لو استحق أحدهما) أى أحد العبدان المسميين فان لها الباقي وقيمة المستحق  
 ولو استحقا جميعاً فلها قيمتهما وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوى بحر (قوله في نكاح فاسد) وحكم  
 الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الأقل من المسمى  
 ومن مهر المثل خلافاً لما في الاختيار من كتاب العدة وتما فيه في البحر وسند كفي العدة التوفيق بين  
 ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذى الخ) بخلاف ما لو شرط شرطاً فاسداً كما لو تزوجه على أن لا يبطأها  
 فانه يصح النكاح ويفسد الشرط وحتى (قوله كشهود) ومثله تزوج الاختين معاً ونكاح الاخت  
 في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة وفي المحيط تزوج ذى مسئلة فترق  
 بينهما لانه وقع فاسداً اه فظاهره أنهما لا يحدان وأن النسب ثبت فيه والعدة ان دخل بغيره قلت لكن  
 سيد كسر الشارح في ان خضع في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى تكفى كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت  
 النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فيقدم على الفهوم فافهم ومقتضاء الفرق بين  
 الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفتح قبيل التكلم على نكاح المتعة أنه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف  
 البيع نعم في البرازية حكاية قولين في أن نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر أن المراد بالبطل ما وجوده  
 كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضاً كما يعلم مما سأتى في الحدود وفسر القهستاني  
 هنا الفاسد بالبطل ومثله بنكاح المحارم وبأكرام من جهتها وبغير شهود الخ وتقبيده الاكرام بكونه  
 من جهة تامة من الكلام عليه أقول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وسأتى في باب العدة أنه لا عدة  
 في نكاح باطل وذكري في البحر هنا عن المجتبى أن كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلاشهود  
 فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح منكوعة الغير ومعتدة فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها  
 للغير لانه لم يقل أحد بجوازه فلم ينفذ أصلاً قال فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد  
 مع العلم بالحرمة لانه زنا كما في القضية وغيرها اه والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيما فالفرق ثابت  
 وعلى هذا فيقيد قول البحر هنا ونكاح المعتدة بما اذا لم يعلم بأنها معتدة لكن يرد على ما في المجتبى مثل نكاح  
 الاختين معاً فان الطاهر أنه لم يقبل أحد بجوازه ولكن ينظر وجه التقيد بالمعصية والظاهر أن المعصية  
 في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (قوله في القبل) فلو في الدبر

لا يلزمه مهر لانه ليس بمحل النكاح كما في الخلاصة والفتية فلا يجب بالمس والتقبل بشهوة شئ بالاولى كما صرحوا به أيضا بجر (قوله كاخلوة) افاد أنه لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى (قوله طهرمة وطهرتها) أي فلم يثبت بها النكاح من الوطء فهي غير صحيحة كاخلوة بالحائض فلا تقام مقام الوطء وهذا معنى قول المشايخ اخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كاخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهرية وفيه مسامحة لقصد اخلوة بجر والظاهر أنهم أرادوا بالصحيحة هنا الخالية عما يمنعها ويفسدها من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حيض ونحوه مما سوى فساد العقد لظهور أنه غير مراد وهذا سبب المسامحة وفيه مسامحة أخرى وهي ان اخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة كما قد مناه عن الفتح مع أن الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كما مر أنه المذهب (قوله ولم يرد مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما يأتي في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء بشبهة بغير عقد فان المراد به غيره كما نص عليه في البصروي بأن بيانه فافهم هذا وفي الخاتمة لو تزوج محرمة لا حذ عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالقام بالمعنى مستثناة الآن يقال ان نكاح المحارم باطل لا فاسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك ثمة الاختلاف وبيننا الوجه الفرق بينهما كما أشار إليه في البحر (قوله لرضاها بالخط) لانها لم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها لا لاجل أن التهمة صحيحة من وجه لان الحق أنها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد ولهذا لو كان مهر المثل أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر ككلامهم أن مهر المثل لو كان أقل من العشرة فليس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فانه لا يتقص عن عشرة بجر ومثله في التهر وفيه نظيران مهر مثلها المعتبر بقوم أبيها وكيف يكون أقل من العشرة مع أن العشرة أقل الواجب في المهر شرعا فتأمل (قوله في الاصح) وقيل بعد الدخول ليس لاحدهما فضة الا بفضرة الاخر كما في التهر وغيره ح (قوله فلا يشافي وجوبه) قال في التهر وقول الزيلعي ولكل منهما فضة بغير محضر من صاحبه لا يريده عدم الوجوب اذ لا شك في أنه خروج من المعصية والخروج منها واجب بل افادة أنه أمر ثابت له وحده اه ح وضمير ينافي لتعريف المصنف باللام في قوله ولكل وضمير وحده لكل أي ثبت لكل منهما وحده (قوله بل يجب على القاضي) أي أن لم ينفردا (قوله وتجب العدة) ظاهر كلامهم وجوبها من وقت التفريق قضاء وديانة وفي الفتح يجب أن يكون هذا في القضاء أما اذا علمت أنها حاضت بعد آخروط ثلاثا ينبغي أن يحمل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قد مناه من نقل العتاق اه ومجمله فيما اذا فرق بينهما أما اذا حاضت ثلاثا من آخروط ولم يفارقها فليس لها التزوج اتفاقا كما أشار إليه في غاية البيان وظاهر الزيلعي يوهم خلافه بجر (قوله بعد الوطء لا اخلوة) أي لا تجب بعد اخلوة المجردة عن وطء ووجوب العدة بعد اخلوة ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي البحر عن الذخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له فلا يثبت شئ من هذه الاحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة اخت امرأته حرمت عليه امرأته الى انقضاء عتبتها (قوله للطلاق) متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لا للموت عطف عليه والمراد ان الموطوءة ينكح فاسد سواء فارقها أو مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حيض لاعدة موت وهي أربعة أشهر وعشرو وهذا معنى قول المنع والبحر والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق وأما عدة الوفاة فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله للطلاق بقوله تجب لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة كما في البحر وكذا لا يصح أن يراد بقوله لا للموت موت الرجل قبل الوطء ليفدائه لو مات بعده تجب عدة الموت لما علمت من اطلاق عبارة البحر والمنع أنها لا تجب في النكاح الفاسد ولما ساقى في باب العدة من انها تجب ثلاث حيض كوامل في الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة اه أي ان كانت تحيض والا فتلاثة أشهر أو وضع الحمل فافهم (قوله من وقت التفريق) أي تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فسختها أو فسخ أحدهما ح وهو متعلق بتجب أي لا من آخر الوطءات خلافا لفرق وهو الصحيح كما في الهداية وأقره شراحها كالفتح والمعراج وغاية البيان وكذا صححه في المتن والجوهرية والبحر ولا يخفى تقديم ما في هذه المعبرتين على ما في مجمع الانهر من تصحيح قول زفر وعبارة المواهب واعتبرنا العدة من وقت التفريق لا من آخر الوطءات فافهم (قوله او متاركة الزوج) في البرازية المتاركة في الفاسد بعد

كاخلوة طهرمة وطهرتها (ولم يرد)  
مهر المثل (على المسمى) لرضاها  
بالخط ولو كان دون المسمى  
لزم مهر المثل لفساد التسمية  
بفساد العقد ولو لم يسم أو جوهل  
لزم بالقام بالمعنى (و) ثبت (لكل)  
واحد منهما فضة ولو بغير محضر  
من صاحبه دخل بها أولا  
في الاصح خروجها عن المعصية  
فلا يشافي وجوبه بل يجب على  
القاضي التفريق بينهما (وتجب  
العدة) بعد الوطء لا اخلوة للطلاق  
لا للموت (من وقت التفريق)  
أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة  
بالمشاركة

في الاصح (ويثبت النسب)  
احتياطاً بلا دعوة (وتعتبر  
مدته) وهي ستة أشهر (من الوطء  
فإن كانت منه إلى الوضع  
أقل مدة الحمل) يعني ستة أشهر  
فأكثر (ثبت) النسب  
(والا) بأن ولده لاقل من ستة  
أشهر (لا) ثبت وهذا قول محمد  
وبه بقي وقال ابتداء المدة من  
وقت العقد كالصحيح ورجحه في  
الثبر بانه أحوط وذكر من  
التصرفات الفاسدة إحدى  
وعشرين: نظم منها العشرة التي  
في الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر  
اجارة وحكم هذا الاجر  
وجوب ادنى مثل أو مسمى  
أو كلة مع فقد المسمى  
والواجب الاكثر في الكتابة  
من الذي سماه أو من قيمة  
وفي النكاح المثل ان يكن دخل  
وخارج البذر لئلا لأجل  
والصلح والرهن لكل نقضه  
امانة أو كالصحيح حكمه

مطلب  
التصرفات الفاسدة ١

الدخول لا تكون الا بالقول كنبئت سيدك أو تركتك ويجزئ انكار النكاح لا يكون متاركة أمالوا نكر وقال  
أيضا اذ هي وترجى كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم مجيء أحدهما إلى  
الآخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تحصل الا بالقول وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا يتحقق  
الا بالقول ١١ وخص الشارح المتاركة بالزوج كما فعل الزيلعي لأن ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة  
أصلا مع ان فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الاتفاق أو الفرق بين المتاركة والفسخ بعيد كذا  
في البحر وفرق في الثبر بان المتاركة في معنى الطلاق فيقتضيه به الزوج أما الفسخ فرفع العقد فلا يقتضيه به وان كان  
في معنى المتاركة وردة الخير الرمي بان الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال أن المتاركة في معنى الطلاق  
فالخلق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح نظم الكنز الخ وتعامه فيما علقناه على البحر وسأقي قبيل  
باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهره طلق المنكوحه فاسد اثلاثه تزوجها بلا محلل قال ولم يحك خلافا لهذا  
أيضا مؤيد لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان غير منقوص للعدد بل هو متاركة كما عرفت حتى لو طلقها  
واحدة ثم تزوجها صحح اعادت اليه ثلاث مالمقات (قوله في الاصح) هذا أحد قولين صحيحين ورجحه في  
البحر وقال انه اقتصر عليه الزيلعي والآخر انه شرط حتى لو لم يعلمها بها لا تنقض عتبتها (قوله ويثبت  
النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود (قوله احتياطاً) أي  
في اثباته لاحياء الولد ط (قوله وتعتبر مدته) أي ابتداء مدته التي يثبت فيها (قوله وهي ستة أشهر) أي  
فأكثر (قوله من الوطء) أي اذا لم تقع الفرقة كما يأتي بيانه (قوله يعني ستة أشهر فأكثر) أشار  
إلى أن التقدير بأقل مدة الحمل انما هو للاحتراز عما دونه لا عما زاد لانها لو ولده لاكثر من سنتين من وقت  
العقد أو الدخول ولم يفارقها فانه يثبت نسبه اتفاقا بجر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا  
أنت بولد لسته أشهر من وقت العقد ولاقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المقتضى به بحر  
(تنبيه) ذكر في القنح انه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق اذا وقعت فرقة والا فمن وقت النكاح أو الدخول  
على الخلاف واعترضه في البحر بانه يقتضي انها لو أنت به بعد التفريق لاكثر من ستة أشهر من وقت العقد  
أو الدخول ولاقل منها من وقت التفريق أنه لا يثبت نسبه مع انه يثبت وأجاب في الثبر بان اعتبار ابتداء المدة  
من وقت النكاح أو الدخول معناه في الاقل كما مر واعتبارها من وقت التفريق معناه في الاكثر حتى  
لوجاهت به لاكثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت النسب ١١ ومثله في شرح المقدسي والحاصل انه قبل  
التفريق يثبت النسب ولو ولده بعد العقد أو الدخول لاكثر من سنتين كما مر أما بعد التفريق فلا يثبت الا اذا  
كان أقل من سنتين من حين التفريق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر  
(قوله ورجحه في الثبر) ترجحه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان الفتوى على قول محمد (قوله  
وذكر من التصرفات الفاسدة) أي التي تفسد اذا تقدمت بشرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا)  
أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرمه داراً وبجهالة المسمى أو بعدم التسمية أو بشبهة نحو خمر والاجر خمر  
حكم والمراد به أجر المثل أو المسمى في الصورة الاولى وأجر المثل بالغاما بلغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك  
بقوله وجوب أدنى مثل الخ فادنى اما مضاف والاضافة يائسبة أو غير مضاف ومثل بدل منه كما لا يخفى ح  
(قوله والواجب الاكثر الخ) يعني ان الكتابة الفاسدة كما اذا كانت على عين معينة لغیره يجب على  
المكاتب الاكثر من قيمته والمسمى وناء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء لثلاثتختلف القافية  
ح (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود مثلاً مهر المثل أي بالغاما بلغ ان لم يسم ما يصلح مهر أو لا  
فالأقل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله ان يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب ثبوت ح (قوله  
وخارج البذر) يعني أن المزاوعة الفاسدة كما اذا شرط فيها قفران معينة لأحدهما يكون الخارج فيها  
لصاحب البذر ثم ان كانت الارض له فعليه مثل أجر العامل واذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل  
الارض ح (قوله أجل) تكمله بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بنحو جهالة  
البذل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع اكمل من المتعاقدين نقضه ح (قوله أمانة) خبر  
أي مبتدأ محذوف عائده على كل من بدل الصلح والمرهون اللذين دل عليهما الصلح والرهن ح يكون ما في يد المصالح

أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو في يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لأن كلا قبض مال صاحبه بأذنه لكنه قبضه لنفسه لا للمالك فينبغي أن يكون مضموناً عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصحيح حكمه وحكم الصحيح في الصلح أنه مضمون عليه بدل الصلح وصحيح الرهن مضمون بالآقل من قيمته ومن الدين وفيه أن يكون هذا هو المعتمد حتى قلت وسأقي في كتاب الرهن التوفيق بأن فاسد الرهن كعديه إذا كان سابقاً على الدين والأفلاوي بأن تمامه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهبة مشاع يقسم ح لانه قبضه لنفسه ومن قبض لنفسه ولو بأذن مالكه كان قبضه قبض ضمان رحتي (قوله وصح بيعه) أي بيع المستقرض واللام لتعدي البيع وقوله اقترض نعت لعبد وفاعله مستر عائد على المستقرض ومفعوله محذوف عائد على العبد يعني إذا استقرض عبداً كان قرضاً فاسداً لانه قبي يفسد الملك فيصح بيعه ح وقال ط اللام في العبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون الهاء للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضارب في يد المضارب أمانة ح أي لانه قبضها المالكها بأذنه وما كان كذلك فهو أمانة ولانه لم يفسدت صار المضارب أجيراً والمال في يد الأجير أمانة رحتي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان مثلاً وقيته ان كان قيمياً وتاء الامانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما بالسكون لما مر ح وأما بقية الاحدى والعشرين فقال في التبروي من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة أما الصدقة ففي جامع الفصولين انها كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض وأما الخلع فحكمه أنه إذا بطل العرض فيه وقع بائناً وذلك كخلع على خيراً وخنزير أوصية وأما الشركة وهي المفقود منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كما في الجمع ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده كما في جامع الفصولين وأما السلم وهو ما فقد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم رأس المال فيه كالمقصوب فيسحق فيه أن يأخذه ما بدله يد بيد كذا في الفصول وأما الكفالة كما إذا جهل المكفول عنه مثلاً كقوله ما بايعت أحدًا فعلى فخكمها عدم الوجوب عليه ورجع بما آذاه حيث كان الضمان فاسداً كذا في الفصول أيضاً وأما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر انهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرحوا بان الاقالة كالنكاح لا يطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزمنا الى الجمع في قوله وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر أحداً قاله بل تجوز الشركة مع تساوى في الربح وعدمه فالصواب أن يعتل بالتى شرط فيها دراهم سمائة لاحدهما فانه مفسد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر المال وان شرط التفاضل وهذا هو الذى في الجمع وغيره فافهم وذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها وسيد كرا المصنف والشارح في بابها ان المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من من المقسوم أو غيره ثبت الملك فيه ويفسد جواز التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يشتبه وحزم بالقبيل في الاشياء وبالأول في البرازية والقيمة اه وما ذكره في النكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحتي الحوالة وقظم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكملاً لتنظيم النهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهبة سواء \* والخلع بائن ولا جزاء  
ان شرط الخمر أو الخنزير أو \* لميسة بدله كذا رأوا  
بقدر مال ربح شركة فسد \* كان لقطع شركة الربح قصد  
ولا ضمان بهلاك المال \* في يده حزت ذرى المعالي  
وسلم بعض شروطه فقد \* ففاسد كما من الفقه شهد  
ورأس مال فيه كالمقصوب عد \* نخذه ما شئت أن يدا بيد  
كفالة المجهول مفسد لها \* فأرجع بما آذيت ان خب دهي

ثم الهبة مضمونة يوم قبض  
وصح بيعه لعبد اقترض  
مضاربه وحكمها الامانة  
والمثل في البيع والقيمة

إذا دفع على الكفالة \* ولا رجوع ان رد وقاله  
وفاسد القسمة ان شرط غنى \* لا يقتضيه العقد يا هذا الكمي  
فيك المقسوم بالقيمة ان \* يقبض وقبل لا فقد فاذا لفظن  
وكالة وصاية والوقف \* اقاله يا صاح ثم الصرف  
لا فرق فيما بين ما قد فسد \* وبين باطل هديت الرشد  
حوالة بشرط أن يؤدى \* من بيع دار للمعيل رد  
فان يؤد المال فهو راجع \* على المحيل أو محال خاسع

وقوله نخذه به ما شئت الخ أى له أن يستبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون يد ايد  
لتلاي تفصل عن دين بدين وقوله اذا بنى الدفع على الكفالة الخ أى لو ظن لزومه له فاذا عاكفه وقال هذا  
ما كفلت لك به رجع عليه لانه اذا مالس بلازم عليه على زعم لزومه كما لو قضاه دينه ثم تبين أن لا دين عليه  
وأما اذا قال خذ هذا فإفاء عمالك في ذمته فلا يرجع عليه لان من قضى دين غيره بلا أمره لا رجوع له على أحد  
(قوله والخزنة) احتزبها عن الامة كما يأتي (قوله مهر مثلها) مبني على خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم  
الاخبار عن النبي نفسه لما أشار اليه من اختلافها من غير عاولة ولان الثاني مقيد بقوله من مهر أبيها ثم اعلم  
أن لمعتبر مهر المثل المذكور وحكم كل نكاح صحيح لا نسمة فيه أصلاً أو سمي فيه ما هو مجهول أو مالا يحل شرعاً  
وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطى سمي فيه مهر أولاً وأما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطى بشبهة  
فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العقر وفسره الاستيعابى بأنه ينظر  
بكم تستأجر الزنا لو كان حلالاً يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الأصل للسرخصى اه  
وظاهره انه لا فرق بين الخزنة والامة ويخالفه ما في المحيط لو زفت اليه غير امرأته فوطئها لزمه مهر مثلها الا أن  
يحمل على العقر المذكور ونوفقاً بجر (قوله لأمها) المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب  
لانها لا تعتبر أصلاً حتى تكون أدنى حالاً من الاجانب ط عن البرجندى قلت لكن الام قد تكون من قبيلة  
لا تماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تماثل قبيلة الاب على ما يأتي فن كانت كذلك فهي  
أعلى حالاً من الام فافهم (قوله كبت عه) شال للمعنى ح أى المنى في قوله ان لم تكن من قومه والغنيم فيهما  
ولاب فالام اذا كانت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدرر كبت عها سبق قلم أو مجاز (قوله  
ومفاده اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافه اه قلت وتظهر  
الثمرة فيما لو ساوتها أختها وبنت عمها مثلاً في الصفات المذكورة واختلف مهرهما ما في الخلاصة تعتبر  
الاخت وأما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب  
أبيهما مع اختلاف مهرها هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر وينبغي ان كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح  
لقلة التفاوت اه وفيه انه قد يكون التفاوت كثيراً وقال الخير الرملى نص علماً لنا على أن التفويض لقضاة  
العهد فساد والذي يقتضيه نظر الفقيه اعتبار الأقل للتيقن به اه قلت ويظهر لي انه ينظر في مهر كل من هاتين  
المرأتين فن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر اذا يمكن أن يكون حصل في مهر احدهما محاباة من الزوج أو الزوجة  
تأمل (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لا غناء قوله سنا الخ عنه مع احتياجه الى تكلف في الاعراب  
(قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشارح اه ح والمعنى انه اذا أردنا أن  
نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا نسمة مثلاً ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ والى امرأه  
من قوم أبيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما  
من زيادة جمال ونحوه أو نقص أفاده الرضى (قوله سنا) أراد به الصغراً والكبر بجر ومثله في غاية  
البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلاً بل مطلق الصغراً والكبر فيما لا يعتبر فيه  
التفاوت عرفاً فبنت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا قال في المعراج لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه  
الاوصاف فان الغنية تنكح باكر ما تنكح به الفقيرة وكذا الشابة مع الجوز والحسنة مع الشوهاء اه  
وظاهره ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفة احترازاً عن ضدها لان الزيادة فيها (قوله

مطل  
في بيان مهر المثل

(و) الخزنة (مهر مثلها) الشرعى  
(مهر مثلها) اللغوى أى مهر  
امرأة تماثلها (من قوم أبيها)  
لأنها ان لم تكن من قومه كبت  
عنه وفي الخلاصة ويعتبر بأختها  
وعماها فان لم يكن فبنت الشقيقة  
وبنت العم انتهى ومفاده اعتبار  
الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة  
في الاوصاف (وقت العقد سنا

وجبالا) وقيل لا يعتبر الجبال في بيت الحسب والشرف بل في أوساط الناس وهذا جيد فتح والتظاهر باعتباره مطلقا بجر وكذا رتبه في النهر بإطلاق عبارة الكثر وغيره قلت ووجهه أن الكلام فيمن كانت من قوم أيها فاذا ساوت أحدهما الأخرى في الحسب والشرف وزادت عليها في الجبال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله ويلا وعصرا) فلو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما وزمانهما لا يعتبر بهما لأن البلدين تختلف عادة أهلها في غلاء المهر ورخصه فلوزوجت في غير البلد الذي زوج فيه آثارها لا يعتبر بمهورهن فتح ومثله في كافي الحاصكم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر إلى نساها إذا كن من غير أهل بلدها لأن مهور البلدان مختلفة اه مقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وإن قلنا بالاكْتفاء ببعض هذه الصفات على ما يأتي فافهم (قوله وعقلا) هو قوة مميزة بين الأمور الحسنة والسيئة أو هيئة محدودة للإنسان في مثل حركته وسكاته كما في كتب الأصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرطه في التنف من العلم والادب والتقوى والعفة وكالخلق قهستاني (قوله ودينا) أي ديانة وصلاحة قهستاني (قوله وعدم ولد) أي أن كان من اعتبر لها المهر كذلك وإن كان لها ولد اعتبره مهر مثلها بجر من لها ولد ط (قوله ذكره الكمال) أي تغلق عن المشايخ وفسره بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساها في المال والحسب وعدمهما اه أي وكذا في بقية الصفات فإن الشاب والمنتق بأخص من الشيخ والفاسق كما في البحر والنهر (قوله ومهر الأمة الخ) قدمنا الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في إطلاقه ما إذا كان لها قوم أب كما إذا تزوج حر أمة رجل ولم يشترط الحرية بقبته أمة وهي وإن كانت من قوم أيها لكن خالفهم في الحرية فلم تحصل المماثلة (قوله أي في ثبوت مهر المثل) أشار إلى أن ضمير فيه عائذ إلى مهر المثل بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) علمه ثبوت مهر المثل والمراد بما ذكر المماثلة سنا وما عطف عليه وأشار به إلى أنه لا بد من الشهادة على الأمرين المماثلة بينهما وإن مهر الأولى كان كذا ح وفي بعض النسخ بما ذكر فالبا للسببية أي لثبوته بسبب ما ذكر من المماثلة في الأصاف (قوله شهود عدول) أشار إلى اشتراط العدالة مع العدول المقصود إثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فالقول للزوج) لأنه منكر للزيادة التي تدعيها المرأة (قوله وما في المحيط الخ) جواب عما ذكره في البحر من المخالفة بين ما في الخلاصة والمنتق وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فإن فرض القاضي أو الزوج بعد العقد جاز لأنه يجرى ذلك بجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد ونقص لأن الزيادة على الواجب صحيحة والخط عنه جائز اه ووجه المخالفة أن ظاهر ما مر أنه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة أو الأقرار من الزوج وأجاب في النهر بأن ما في المحيط ينبغي أن يحمل على ما إذا أرضيا بذلك والا فالزيادة على مهر المثل عند ابائه والنقص عنه عند آبائهما لا يجوز اه أقول قد تمنع البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو زيد لا ينصف أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل أنها لو طلبت الفرض من الزوج يلزمه ولو امتنع يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب منابه في الفرض اه فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وإن فرض القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حل ما في المحيط على ما ذكره في النهر وأما قول المحيط زاد ونقص الخ فينبغي حله على صورة فرض الزوج إذا أرضيت بها وبيان ذلك على وجه تندفع به المخالفة أنك قد علمت أن مهر المثل إنما يجب بالنظر إلى من يساويها من قوم أيها وقد علمت أيضا أنه لا يثبت إلا بشاهدين فإذا تزوجت بلامهر وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافعه إلى القاضي وأنت بشاهدين شهدا بأن فلانة من قوم أيها نسأويها في الصفات المذكورة وأنها تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا زيادة ولا نقص وإنما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا وإذا كان فرض القاضي مبنيا على ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاه في البحر لأنه لا مسوغ لحل ما في المحيط على أن القاضي يفرض لها مهر أبرأه ويلزم أحدهما بالزيادة والنقص بلارضاء مع إمكان المصير إلى الواجب لها شرعا عند وجود من يساويها في الصفات من قوم أيها وإن كان المراد حل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم وجود من يساويها من قوم أيها ومن الجانب فلا يخالف ما في الخلاصة والمنتق أيضا لأن كلامهما في مهر المثل وهو لا يكون إلا عند وجود المماثل فيتوقف ثبوته على الشهادة والأقرار ما عند عدم المماثل يكون

وجبالا وما لا وبلدا وعصرا وعقلا

ودينا وبكارة وثبوت وعفة وعلا

وادي وكال خلق وعدم ولد

ويعتبر حال الزوج أيضا ذكره

الكلام قال ومهر الأمة بقدر

الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي

في ثبوت مهر المثل لما ذكر (أخبار

رجلين أو رجل وامرأتين ولفظ

الشهادة) فإن لم يوجد شهود

عدول فالقول للزوج بيمينه وما

في المحيط من أن للقاضي فرض

المهر حله في النهر على ما إذا أرضيا

بذلك



تقدير المهر المثل جاريا مجراه لا عينه فينتظر فيه القاضي نظر تامل واجتهاد فيحكم به بدون شهود واقرار من الزوج فموضوع الكلامين مختلف كما لا يخفى وعلى هذا لا يأتى أيضا فيه زيادة أو نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند وجود المماثل ولكن حل كلام المحيط على ما ذكرنا فيه ما قدمناه عن البدائع من ان المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما نذكره قريبا عن الصيرفة من أنه اذا عدم المماثل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حله على حالة التراضي لما علمت من كلام البدائع ولأنه عند وجود التراضي يستغنى عن الترافع الى القاضي وعند عدم وجود الشاهدين فالقول للزوج بينه كما مر ويأتى فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاعتنم هذا النصير والله الموفق (قوله فان لم يوجد) أى من مماثلها في الاوصاف المذكورة كلها أو بعضها بجر ومقتضاه الاكتفاء ببعض هذه الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه لانه يتعدا اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مماثلها ومثله في شرح الجمع لابن ملك وغيره الا ان كاروه هو موجود في بعض نسخ المتن قلنا لكن بشكل عليه اتفاق المتن على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصريح الهداية بان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر اه اذ لا شك ان الرغبة في البكر الشابة الجميلة الغنية أكثر من الثيب العجوز الشوهاة الفقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيرهما من الاوصاف فكيف يقدر مهر احداهما بمهر الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعدا اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين مسلم ولو التزنا اعتبارها في قوم الاب فقط أما عند اعتبارها من الاجانب أيضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كاذ كره المصنف بعدوان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرها على ما مر لكن في البحر عن الصيرفة مات في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا يثبت لهما وليس لهما أخوات في القرية قال يحكم بجمع لهما بكم يتكسح مثلهما قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما يسال والا فلا يعطى لهما شيء اه أى لعدم امكان الحلف بعد الموت لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه قتائل (تنبيه) جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بقدر ما رعين لجميع نساء أهل القرية بلا تفاوت فينسقي أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور المدعي وقت الاعتدال المعروف كالشرط وحينئذ فلا يسأل عن مهر المثل والله تعالى أعلم (قوله وصح ضمان الولي - مهرها) أى سواء كان ولي الزوج أو الزوجة صغيرين كانا أو كبيرين أما ضمان الولي الكبير منهما فظاهرا لانه كالأجنبي ثم ان كان بامر رجوع والا لا وأما ولي الصغيرين فلا نه سفير ومعتبر فاذا مات كان لها أن ترجع في تركته ولباقى الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا لفرلان الكفالة صدرت بامر معتبر من المكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذا الاب اذن منه معتبر واقدا مه على الكفالة دلالة ذلك من جهة نهر عن الفتح (قوله ولو عاقدان) أى ولو كان هو الذى باشر عقد النكاح بالولاية عليه أو عليها فافهم (قوله لانه سفير) تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كان صغيرين أو أحدهما ويصلح جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم أن يكون مطلبا ومطالبا لا حتى المطالبة له ولذا الوباغ لها شيئا ثم ضمن الثمن عن المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح سفير ومعتبر عنها فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع أصيل وولاية قبض المهر له بحكم الابوة لا باعتبار انه عاقد ولذا لا يملك قبضه بعد بلوغها اذ انتمت بخلاف البيع وتماه في الفتح (قوله لكن) استدراك على قوله وصح (قوله بشرط صحته) أى الولي (قوله وهو) أى المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله وارثه) أى وارث الولي - كأن يكون الولي - أب الزوج أو أب الزوج (قوله لم يصح) لانه تبرع لوارثه في مرض موته فتح زاد في البحر عن الذخيرة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اه أى لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا يقال انه لا تبرع من المكفول بشيئ فانه لو مات قبل الاداء ترجع المرأة في تركته ويرجع باقى الورثة في نصيب الابن لو كفه الاب بأمره أو كان صغيرا كما قدمناه لانه نقول رجوع باقى الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا عابدا لانه قد يملك نصيبه وهو مفلس أو قد لا يمكنهم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كفالة المريض لأجنبي تعتبر من الثلث ولو لم تكن تبرعا لصحت من كل المال كباقي تبرعاته بل المبلغ من هذا انه لو باع وارثه شيئا من ملكه بمثل القيمة أو اقل أو أكثر فالبيع باطل حتى لا تثبت به الشفعة خلافا لهما كما في الجمع فافهم (قوله والا) أى وان لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بان كان ابن ابنة الحى أو بنت عمه ط (قوله صح) أى

(فان لم يوجد من قبيلة أبيها من  
الاجانب) أى من قبيلة تامل  
قبيلة أبيها (فان لم يوجد فالقول له)  
أى للزوج في ذلك بينه كما مر  
(وصح ضمان الولي - مهرها ولو)  
المرأة (صغيرة) ولو عاقد لانه سفير  
لكن بشرط صحته فالقوى مرض  
موته وهو وارثه لم يصح والاصح  
من الثلث

مطلب  
في ضمان الولي المهر

الضمان من الثلث كما صرح حوايه في ضمان الاجنبي - بجر أي ان كان مال الكفالة قدر ثلث تركته صحيح وان كان اكثر منه صحيح بقدر الثلث لان الكفالة تبرع ابتداء كما قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على صحته وهذا اذا كانت المرأة بالغة ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فضولي غيره كما سيأتي في كتاب الكفالة ولذا قال في البحر ولا بد من قبولها أو قبول قابل في المجلس فانهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل ولي الزوج أما اذا كان وليها فإيجابه يقوم مقام القبول كما في التهر (قوله في مجلس الضمان) لأن شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها ح وقيد بالضامن لأن الكلام فيه ولأنه لا يطالب بلا ضمان على ما ذكره قريبا (قوله ان أمر) أي ان أمر الزوج بالكفالة وأفاد أنه لو ضمن عن ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه للعرف بتحمل مهور الصغار الآن يشهد في أصل الضمان انه دفع ليرجع فتح ويأتي تمامه (قوله بجهاربه) أي مهر زوجة ابنه أو المهر الواجب على ابنه (قوله اذا تزوجه امرأة) مرتبط بقوله ولا يطالب الاب الخ لأن المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الاب بالعقد اذ لو لم يملك ما افاد الضمان شيئا بجر (قوله على المعتمد) مقابلة ما في شرح الطحاوي والتمتة أن لهما مطالبة أبي الصغير ضمن أولم يضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هذا قول مالك ونحن نخالفه ثم قال في الفتح وهذا هو المعقول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في الجمع ودرر الجار وشروحهما وفي مواهب الرحمن لو تزوج طفله الفقير لا يلزمه المهر عندنا وأجاب في البحر عما ذكره شارح الطحاوي - يحمله على ما اذا كان للصغير مال بدليل انه في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوي - ثم ذكر أن المهر لا يلزم أباً الفقير بلا ضمان فتعين كون الأول في الفسخ قلت وصرح من هذا ما في العناية حيث قال نافلا عن شرح الطحاوي - ان الاب اذا تزوج الصغير امرأة فلم ير أنه نطالب المهر من أبي الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الخ وعلى هذا فقول الشارح على المعتمد لا يحمل له (قوله كما في النفقة) أي انه لا يؤخذ أبو الصغير بالنفقة الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي الخاتمة وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الاب نفقة أو يستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر اه وفي كافي الحاكم فان كان صغيرا لمال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الا أن يكون ضمنها اه ومثله في الزيلعي وغيره قلت وهو مخالف لما سيذكره الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي المختار والمثل في نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقرا أو زمنا اه اللهم الا أن يجعل ماسيأتي على انه يؤمر بالانفاق ليرجع بما انفقه على الابن اذا ايسر كما قالوا في الابن الموسر اذا كانت أمته وزوجها معسرين يؤمر بالانفاق على أمته ويرجع بها على زوجها اذا ايسر وبويده عبارة الخاتمة المذكورة فليأتنا (قوله ولا رجوع للاب الخ) أي لو أدى الاب المهر من مال نفسه لا رجوع له على ابنه الصغير قبل لأن الكفيل لا رجوع له الا بالامر ولم يوجد له - لكن قدّمنا أن اقدامه على كفالته بمنزلة الامر للثبوت ولايته عليه ولهذا الوضحه اجنبي - باذن الاب يرجع فكذا الاب نعم ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكره وفي الاستحسان لا رجوع له لتعمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالنائب بالنص الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيرجع لان الصريح يفوق الدلالة اعني العرف بخلاف الوصي - فانه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعدم الرجوع بلا اشهاد مخصوص بالاب ومقتضى هذا رجوع الام أيضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفلته أما بدون ذلك فقد صارت حادثة الفتوى في وصي - زوجه وليه ودفع أمته عنه المهر وهي غير وصية عليه ثم بلغ فارادت الرجوع عليه وينبغي في هذه الحادثة عدم الرجوع لا بقاءها دين الوصي - بلاذن ولا ولاية ولا سيما على القول الاق من اشتراط الاشهاد في غير الاب أيضا تأمل وفي البرازية اذا أشهد أي الاب عند الاداء انه أدى ليرجع رجوع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل أن الاشهاد عند الضمان أو الاداء شرط الرجوع كما في البحر وقيد بما اذا كان الصغير فقيرا واعترضه في التهر بما مر عن غاية البيان أي من حيث انه مطلق مع عموم التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في الفتح مبني على عدم اطراد العرف اذا كان الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقيرا فتأمل وبقي ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة انه لا فرق فيرجع ان أشهد ولا لا وسيدكر الشارح في آخر باب الوصي - ولو اشترى لطفله ثوبا أو طعما

وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الضمان (وتطالب ايتاشات) من زوجها البالغ أو الولي الضامن (فان أدى رجوع على الزوج ان أمر) كما هو حكم الكفالة (ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير الفقير) أما الفتي - فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه لاسن مال نفسه (اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه) على المعتمد (كافي النفقة) فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا أشهد على الرجوع عند الاداء

واشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لوجوبها عليه ح وبمثلها اشترى له دارا أو عبدا يرجع  
 سواء كان له مال أولا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قات وحاصله  
 الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرها في غيرهما لا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير فقيرا ولا وكذا فيهما  
 ان كان الصغير غنيا ما لو فقيرا فلا رجوع له وان اشهد لوجوب ما عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا  
 أن المهر بلا ضمان كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان اشهد ولو فقيرا والا فلا وهذا يؤيد  
 ما في التهر قد برهنا وسند كرهنا لاختلاف القولين في أن الوصي لو أنفق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط  
 الاشهاد أم لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فامر عن غاية البيان من قوله بخلاف الوصي  
 مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أدى بعد بلوغ الابن كما في القبض وفيه  
 ان هذا أي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن لاصي دين على أبيه فلو على الاب دين له فأدى مهر امرأته ولم يشهد  
 ثم ادعى أنه آذاه من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا يملك الاداء بلا أمره اه  
 (تنبيه) اشتراط الاشهاد للرجوع الاب لا ينفيه ما قدمناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته  
 فلما بقي الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علمت من انه صار كفيلا بالامرد لالة والكفيل بأمر المكفول عنه  
 يرجع بما أدى وانما لم يرجع لو أدى بنفسه بلا اشهاد للعادة بانه يؤدي تبرعا اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت  
 الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة (فرع) في القبض  
 ولو أعطى ضبعة مهر امرأته ولم تقبضها حتى مات الاب قبضتها المرأة لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى  
 الضبعة به فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله ولها منعه الخ) وكذا الولي الصغيرة المنع المذكور حتى يقبض  
 مهرها وتسليمها نفسها غير صحيح فله استردادها وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولا به قبضه  
 فان سلمها فهو فاسد وأشار الى انه لا يحل له وطؤها على كره منها ان كان امتناعها لطلب المهر عنده وعندهما  
 يحل كما في المحيط بحر وينبغي تقييد الخلاف بما اذا كان وطئها أو لا برضاها أما اذا لم يطاها ولم يحل بها كذلك  
 فلا يحل اتفاقا نهر (قوله ودواعيه الخ) لم يصرح به في شرح الجمع وانما قال لها ان تمتعه من الاستمتاع بها  
 فقال في التهر انه يعم الدواعي ط (قوله والسفر) الاولى التعبير بالاخراج كما عبر في الكزليم الاخراج من  
 بيتها كما قاله شارحوه ط (قوله وخلوة) يعلم حكمهما من الوطئ بالاولى وانما تطهر فائدة ذكرها على قولهما  
 الا في قوله (رضيتهما) وكذا لو كانت مكرهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق امام الرضا فنقدتهما  
 ليس لها المنع وتكون به فاشترى لانفق لها أي الا أن تمتعه من الوطئ وهي في بيته بحر بحثا أخذنا ما صرحوا به  
 في النفقات ان ذلك ليس بنشوز بعد أخذ المهر (قوله لا خذ ما بين تعجيله) حله لقوله ولها منعه أو غاية له  
 واللام بمعنى الى فلو اعطاها المهر الا درهما واحدا فلها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج  
 وفي البحر عن المحيط لو احوالت به رجلا على زوجها لها الامتناع الى أن يقبض المحال لا لو احوالها به الزوج اه  
 وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عينا أو دينيا بخلاف البيع والثن عين فانها يسلمان معا لان القبض  
 والتسليم معا متعذر هنا بخلاف البيع كما في التهر عن البدائع وتما فيه لكن في القبض لو خاف الزوج أن  
 يأخذ الاب المهر ولا يسلم النبت يؤمر الاب بجعلها مهية للتسليم ثم يقبض المهر (قوله أو أخذ قدر ما يجعل  
 لمثلها عرفا) أي ان لم يبين تعجيله أو تعجيل بعضه فلها المنع لا خذ ما يجعل لها منه عرفا وفي الصيرفة القنوي  
 على اعتبار عرف بلدهما من غير اعتبار الثلث أو النصف وفي الخيانة يعتبر التعارف لان الثابت عرفا كالثابت  
 شرطا قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تعجيل الثلثين وتأجيل الثلث ولا تنس ما قدمناه عن الماتقط  
 من أن لها المنع أيضا لامشروط عادة كالخلف والمكعب وديساج اللقافة ودرهم السكر كما هو عادة سمرقند فانه  
 يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطاء مثلها من مثله ما لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف  
 لا يُلحق المسكوت عنه بالمشروط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو أخذ قدر ما يجعل لمثلها يعني أن يحل  
 ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كلاً أو بعضاً وفي الفتح حكم  
 التأجيل بعد العقد حكمه فيه (قوله فكما شرطا) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو جعل كله  
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لان الصريح الخ) أي يعتبر ما شرطا وان تعوزف تعجيل البعض

ملاحظة  
 في منع الزوجة نفسها القبض  
 المهر

(ولها منعه من الوطئ) ودواعيه  
 شرح مجمع (والسفر بها ولو بعد وطئ  
 وخلوة رضىتهما) لان كل وطأة  
 معقود عليها فتسليم البعض  
 لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ  
 ما بين تعجيله) من المهر كله أو بعضه  
 (أو) أخذ (قدر ما يجعل لمثلها  
 عرفا) به يفتى لان المعروف  
 كالمشروط (ان لم يؤجل) أو يجعل  
 (كله) فكما شرطا لان الصريح  
 يفوق الدلالة

لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذا هنا ظرفية فهو استثناء من  
 أعم الظروف أى فكما شرط في كل وقت الا في وقت جهل الاجل فافهم قال في البحر فان كانت جهالة متقاربة  
 كالخمس والدياس ونحوه فهو كالمعلوم على الصحيح كما في الظهيرية بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط  
 وان كانت متفاحشة كالى المسيرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تخطر السماء فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالا  
 وكذا في فاه البيان اه (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله فيصح للعرف) قال  
 في البحر وذكر في الخلاصة والبرازية اختلافا فيه وصحح انه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق يتجمل المؤجل ولو  
 راجعها لا يتأجل اه يعنى اذا كان التأجيل الى الطلاق أما لو الى مدة معينة لا يتجمل بالطلاق كما قد يقع  
 في مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلا الى الطلاق أو الموت وبعضه منجما فاذا طلقتها تجمل البعض المؤجل  
 لا المنجم فتأخذه بعد الطلاق على نجومه كما تأخذه قبله واختلف هل يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا  
 أو الى انقضاء العدة وحزم في القنية بالشأن وعزاه الى عامة المشايخ ولو ارتدت ولحقت ثم أسلت وتزوجها  
 فاختار أنه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما في الصيرفة لان الردة فسخ لا طلاق اه ملخصا (قوله  
 وبه يفتى استحسانا) لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى بانه قاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستاذ  
 ظهير الدين كان يفتى بانه ليس لها الامتناع والصدور والشهيد كان يفتى بان لها ذلك اه فقد اختلف الافشاء  
 بحر قلت والاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل  
 حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اه (تنبيه) يفهم من قول الشارح ان أجله  
 كله انه لو أجل البعض ودفع المجل ليس لها الامتناع على قول الثاني مع انه في شرح الجامع لقاضي خان  
 ذكر أن لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه  
 واستوفت العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول أبي يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل في جميع  
 هذه الفصول اذا لم يكن دخل بها الخ وهذا مخالف لقول المصنف لاخذ ما بين تعجيلة الخ لكن رأيت في الذخيرة  
 عن الصدور الشهيد انه قال في مسألة تأجيل البعض أنه الدخول بها في دار بنا بلا خلاف لان الدخول عند  
 أداء المجل مشروط عرفا فصار كالمشروط نصا أما في تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفا ولا نصا فلم يكن له  
 الدخول على قول الثاني استحسانا اه فافهم (قوله على أن يجمل أربعين) أى قبل الدخول (قوله لها  
 منعه حتى تقبضه) أى تقبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس في اشتراط تجميل البعض مع النص على حلول الجميع  
 دليل على تأخير الباقي الى الطلاق أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير  
 الى اختيار المطالبة بحر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) في الهندية عن الخانية تزوجها بأف على أن يتقدها  
 ما يسره والبقية الى سنة فالألف كله الى سنة ما لم تبرهن انه يسره منه شيء أو كله فتأخذه (قوله ولها  
 النفقة بعد المنع) أى المنع لاجل قبض المهر ويشمل المنع من الوطئ وهي في بيته وهو ظاهر وكذا لو امتنعت  
 من النقلة الى بيته فلها النفقة كما يأتي في بابها وكذا لو سافرت وبشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا  
 لو كانت مغبوبة أو حاجة وهو ليس معها النفقة لها مع انها لم تحتبس بعذر وقد يجاب بان التقصير جاء من جهته  
 بعدم دفع المهر فكانت محتبسة حكما كما لو أخرجهما من منزله فلها النفقة بخلاف المغبوبة والحاجة فان ذلك  
 ليس من جهته هذا ما ظهر لي (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقدرا أى فان قبضته فلا تخرج الخ  
 وافاد به تشديد كلام المتن فان مقتضاه انها ان قبضته ليس لها الخروج للحاجة وزيارة أهلها بلاذنه مع ان لها  
 الخروج وان لم يأذن في المسائل التي ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته في شرحه على الملتقى عن الاشياء  
 وكذا فيما لو أرادت ج الفرض بمصر أو كان أبوها زنا مشلا يحتاج الى خدمتها ولو كان كافرا أو كانت لها  
 فائزة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلاذنه في ذلك كله كما بسطه في نفقات الفتح خلافا لما في  
 القهستاني وان تبعه ح حيث قال بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بلاذنه أصلا فافهم (قوله أول زيارة  
 أبوها) سبأ في باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذا لم يقدر على اتيانها وفي الفتح انه الحق قال  
 وان لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو  
 بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوى الهيئات (قوله أول كونها

الا اذا جهل الاجل جهالة  
 فاحشة فيجب حالا غاية الا  
 التأجيل لطلاق أو موت فيصح  
 للعرف برازية وعن الثاني لها منعه  
 ان أجله كله وبه يفتى استحسانا  
 ولو الجدية وفي النهر لو تزوجها على  
 مائة على حكم الحلول على أن  
 يجمل أربعين لها منعه حتى تقبضه  
 (و) لها (النفقة) بعد المنع (و) لها  
 (السفر والخروج من بيت زوجها  
 للحاجة (و) لها (زيارة أهلها بلاذنه  
 ما لم تقبضه) أى المجل فلا تخرج  
 الا لحق لها وعليها أول زيارة أبوها  
 كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة

أما بله أو غاسلة) أي تغسل الموق كما في الحاشية وسيد كرا الشارح في النفقات عن الجمر أن له منها لتقدم حقه على فرض الكفاية وكذا بجنته الحموى وقال ط أنه لا يعارض المنقول وقال الزحني - ولعله محمول على ما إذا تعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الاطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه بها مع علمه بحالها رضى باسقاط حقه تأمل ثم رأيت في نفقات الجمر ذكر عن النوازل أنها تخرج باذن وبدونه ثم تغسل عن الحاشية تقييده باذن الزوج (قوله لا فيما عدا ذلك) عبارة الفتح وما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا ياذن لها ولا تخرج الخ (قوله والمعتمد الخ) عبارته فيما سيجي في النفقة وله منعها من الحمام الانفساء وان جاز بلاتزين وكشف عورة أحد قال الباقي في وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشر بلائحة معز بالكمال اه وليس عدم التزين خاصا بالحمام لما قاله الكمال وحيث اجتمعا بالخروج فبشرط عدم الزينة في الكل وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستحالتهم (قوله مؤجلا ومجلا) تفسير لقوله كله والنصب بتقدير يعني قال في الجمر عن شرح الجمع وافق بعضهم بانه اذا أوفاهما العجل والمؤجل وكان مأمونا سافرها والا لان التاجيل انما يثبت بحكم العرف فلعلها انما رخصت بالتأجيل لاجل امسا كهافي بلدها أما اذا أخرجها الى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن في النهر الخ) ومثله في الجرح حيث ذكر أولا لانه اذا أوفاهما العجل فالنسوى على انه يسافرها كما في جامع الفصول وفي الحاشية والولولية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أي القاسم الصفار وأبي الليث انه ليس له السفر مطلقا بلارضاهما الفساد الزمان لانها لا تأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت وانه صرح في المختار بان عليه الفتوى وفي المحيط انه المختار وفي الولولية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستنجار على الطاعات ثم ذكر ما في المتن عن شرح الجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كما في انفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا اختلف الافتاء لا يعدل عن ظاهر الرواية لان ذلك فيما لا يكون مبنيا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام الولولية وقول الجرح فجعله الخ فان الاستنجار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجوازه الامام ولا أصحابه وافق به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبه حكما كما أوضح ذلك في شرح ارجوز في المنظومة في رسم المفتي فافهم (قوله وجزم به البرازي) كذا في النهر مع ان الذي حط عليه كلام البرازي تفويض الامر الى المفتي فانه قال وبعد ايفاء المهر اذا أراد أن يخرجها الى بلاد الغربة يمنع من ذلك لان الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان (شعر)

ما ذل الغريب ما أشتاه \* كل يوم يهينه من يراه

كذا اختار الفقيه وبه يفتي وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لانه قد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاعتراض بها واختار في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المصلحة اه فقوله فيفتي الخ صريح في انه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم بتفويض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الافتاء بواحد من التولين على الاطلاق فقد يكون الزوج غير مأمون عليها يريد نقلها من بين أهلها اليؤذيها أو يأخذ مالها بل نقل بعضهم أن رجلا سافر بزوجته وادعى أنها أمته وباعها فن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يصلح له أن ينفيه بظاهر الرواية لانه لم يقينا ان الحكم لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر له فيها المعاش فيريد أن ينقلها الى بلدة أو غيرها وهو مأمون عليها بل قد يريد نقلها الى بلدة فكيف يجوز العدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال انه لم يوجد الضرر الذي علل به القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج دونها فنعلم يقينا أيضا ان من أفتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة ألا ترى ان من ذهب بزوجته للرجع فأقام بها في مكة مدة ثم خرج وامتنعت من السفر معه الى بلدة هل يقول أحد بمنعه عن السفر بها وبتر كما هو حد هاتفعل ما أرادت فتعين تفويض الامر الى المفتي وليس هذا خاصا بهذه المسألة

ولكونها قابلة أو غاسلة لا فيما عدا ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد جواز الحمام بلاتزين أشباه وسيجي في النفقة) ويسافرها بعد أداء كله مؤجلا ومجلا (اذا كان مأمونا عليها والا) يؤذيه أولم يكن مأمونا (لا) يسافرها وبه يفتي كما في شروح الجمع واختاره في ملتقى الابحار وجمع الفتاوى واعتمد المصنف وبه أفتى شيخنا الرمي لكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا أنه لا يسافرها جبرا عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى

مطلب  
في السفر بالزوجة

بل لو علم المقتضى انه يريد نقلها من محله الى محله اخرى في البلدة بعيدة عن اهلها قصد اشراقها لا يجوز له أن يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فليتنظر في رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها يتنامن أرجوزتي في رسم المقتضى وهو قولي

والعرف في الشرع له اعتبار \* لذا عليه الحكم قديدار (قوله وفي الفصول الخ) قد علمت ان هذا الاختيار صاحب الزاوية وان ما في الفصول غيره (قوله وقده) النسخ يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها وكذا الضمير في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الاولى يمكنها وفي الشرع نبلاية وينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول الاختيار وقيل يسافرهم الى قرى المصر القريبة لانها ليست بغربة اه وليس المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست بغربة اه ما في الشرع نبلاية قلت وفيه انه بعد تصريح الكافي بان الفتوى على جواز النقل وقول القسنية انه المصواب كيف يكون ضعيفا نعم لو اقتصر على الترجيح بفساد الزمان لكان أولى لكن ينبغي العمل بما مر عن الزاوية من تفويض الامر الى المقتضى حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها والايذاء لا يقبضه ولا سيما اذا كانت من اشرف الناس ولم تكن القرية مسكالا مثاله فان المسكن يعتبر بحالهما كالنقطة كما سيأتي في بابها (قوله وان اختلفا في المهر) قال في الفسخ الاختلاف في المهر ما في قدره أو في أصله وكل منهما ما في حال الحياة أو بعد موتها أو موت أحدهما أو كل منهما ما بعد الدخول أو قبله (قوله ففي أصله) بأن ادعى أحدهما التسمية وانكر الآخر (قوله حلف) أي بعد حيز المذموم عن البرهان ولم يعرض الشارحون لتحليف الظهوره كافي البحر (قوله يجب مهر المثل) قال في البحر ظاهره انه يجب بالغ ما بلغ وليس كذلك بل لا يزاد على ما ادعت المرأة لو هي المذمومة للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو هو المذموم كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا يظهر لو سمى المذموم شيئا والا فلا تأمل ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده بعد الدخول أو الخلوة أما لو طلقتها قبل الدخول والخلوة فالواجب الممتعة كافي البحر ولم يعرض له هنا لان فهمه من قوله الا في وفي الطلاق قبل الوطأ حكم متعة المثل (قوله وفي المهر يحلف اجماعا) اشارة الى الرد على صدر الشريعة حيث قال ينبغي أن لا يحلف المنكر عند أبي حنيفة لانه لا تحلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل قال في البحر وفيه نظرات التحلف فتا على المال لا على أصل النكاح فيعين أن يحلف منكر التسمية اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبه الى الوهم (قوله اجماعا) قيد لقوله يجب ولقوله يحلف (قوله وان اختلفا في قدره) أي نقدا كان أو مكيلا أو موزونا وهو دين موصوف في المذمة أو عين وقيد بالقدرة لانه لو كان في جنسه كالعبد والجلدية أو صفتيه من الجودة والرداءة أو نوعه كالتركي والرومي فإن كان المسمى عينا فالقول للزوج وان كان دينافه وكالاختلاف في الاصل وتماه في البحر (قوله حال قيام النكاح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رضى اما بعد الطلاق قبل الدخول فيأتى (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) أي فيكون القول لها ان كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما قال أو أقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يثبت تحالفا ولزم مهر المثل كذا في المقتضى وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التحالف فيما اذا خاف قولهما أما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصححه في البسوط والمحيط وبه جزم في التكرار باب التحالف قال في البحر ولم أر من ربح الأول وتعقبه في التهربان تقديم الزيلعي وغيره لبعاله الهداية يؤذن بترجيحه وصححه في النهاية وقال قاضي خان انه الاولى ولم يذكر في شرح الجامع الصغير غيره والاولى البداءة بتحليف الزوج وقيل يقرع بينهما اه قلت بقي ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم يوجد من يماثلها تأمل (قوله وبينه مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم به في المقتضى وكذا الزيلعي هنا وفي باب التحالف وقال بعضهم مقدم بينهما أيضا لانها اظهرت شيئا لم يكن ظاهرا تصادقهما كافي البحر (قوله لاثبات خلاف الظاهر) أي واظها مع من شهد له مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) هذا بيان لاثبات الاقسام في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان أقاما البينة الخ فانه اذا لم يقيما البينة أو أقاماها قد يشهد مهر المثل له أو لها

### مطلب مسائل الاختلاف في المهر

وفي الفصول يفتى بما يتبع عنده من  
المصلحة (وينقلها قياما دون مدته)  
أي السفر (من المصر الى القرية  
وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه  
ليس بغربة وقيدته في التا تاريخية  
بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل  
الى وطنه وأطلقه في الكافي فائلا  
وعليه الفتوى (وان اختلفا في  
المهر) ففي أصله (حلف منكر التسمية  
فان نكل ثبت وان حلف (يجب  
مهر المثل) وفي المهر يحلف اجماعا  
(و) ان اختلفا في قدره حال قيام  
النكاح فالقول لمن شهد له مهر  
المثل) بينه (وأي أقام بينة  
قبلت) سواء (شهد مهر المثل له  
أو لها أولا ولا وان أقاما البينة  
فبينتها) مقدمة (ان شهد  
مهر المثل له وبينته) مقدمة (ان  
شهد مهر المثل لها) لان البينات  
لا يثبت خلاف الظاهر (وان كان  
مهر المثل



أور، يكون بينهما فقدم بيان القسمين الأولين في المسألتين وهذا بيان الثالث وقوله فان حلفا راجع الى  
المسألة الاولى وقوله أور، رهن راجع الى الثانية لكن كان عليه حذف قوله تحالفا لانه اذا برهننا لتحالف  
(قوله تحالفا) فان نكل الزوج يقضى بألف وخمسمائة كالأثر بذلك صريحاً وان نكلت المرأة وجب  
المسمى ألف لانها أقرت بالحط كذا في العناية واعترضه في السعدية بانه اذا نكل يقضى بألفين على ما عرف ان  
أيها نكل لزمه دعوى الآخر اه وصورة المسألة فيما اذا ادعت الالفين وادعى هو الالف وكن مهر المثل  
ألف وخمسمائة (قوله قضى به) أي بمهر المثل لكن اذا برهننا بغير الزوج في مهر المثل بين دفع الدراهم  
والدنانير بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما تنفي تسمية الآخر فخلا العقد عن التسمية فيجب مهر المثل  
ولا كذلك التحالف لان وجوب قدر ما يقربه الزوج بحكم الاتفاق والرائد بحكم مهر المثل بجر وتمامه  
فيه (قوله وان برهن أحدهما الخ) أي فيما اذا كان مهر المثل بينهما وبغنى عن هذا قوله قبله وإي  
أقام بينة قبلت شهده مهر المثل أو لافان قوله أو لافان قوله بما اذا شهد لها أو كان بينهما (قوله لانه تورد عوا) أي  
أي لان المبرهن الطهر دعواه وأوضحها بأقامة برهانه ط (قوله وفي الطلاق) مقابل قوله حال قيام النكاح  
(قوله قبل الوطئ) أي أو الخلوة نهر (قوله حكم متعة المثل) فيكون القول لها ان كانت متعة المثل  
كنصف ما قالت أو أكثر وله ان كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة وعند  
أبي يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الآن يذكر ما لا يتعارف مهراً أو متعة لهما كذا  
في المتن وشرحه وذكر في الجران في رواية الاصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر من غير  
تحكيم للمتعة وانه صحيح في البدائع وشرح الطحاوي ورجحه في الفتح بان المتعة موجبة فيما اذا لم تكن تسمية  
وهنا اتفاق على التسمية فتلنا بقا ما اتفقا عليه وهو نصف ما يقربه الزوج ويحلف على نصف دعواها والرائد  
اه والحاصل ترجيح قول أبي يوسف لكن نقضه في الفتح بعد ذلك وتمامه فيما علقناه على الجهر (قوله  
لوا المسمى ديناً) هو ما ثبت في الذمة غير معين بل بالوصف كالنقود والمكيل والموزون والمذروع كما يعلم  
مما قدمناه عن الجهر (قوله وان عينا) أي معينا (قوله كسألة العبد والجارية) أي المذكورة في  
الجهر في الاختلاف في القدر قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت  
المرأة على هذه الجارية الخ فالمسألة مفروضة في المعين المشار اليه لافي مطلق عبد وجارية فافهم (قوله فلها  
المتعة الخ) قال في الجهر فلها المتعة من غير تحكيم الا أن يرضى الزوج أن تأخذ نصف الجارية بخلاف ما اذا  
اختلفا في الالف والالفين لان نصف الالف ثابت يقين لاتفاقيهما على تسمية الالف والمثل في نصف الجارية  
ليس ثابت يقين لانهما لم يتفقا على تسمية أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية الا باختيارهما فاذا لم يوجد  
سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع (قوله تحالفا) وتهازت البيهتان (قوله  
وان حلفا) الاولى التبريع بالقضاء (قوله أصلا وقدرا) فان كان الاختلاف بين الحي وورثة الميت في  
الاصل بان ادعى الحي أن المهر مسمى وورثة الآخر انه غير مسمى أو بالعكس وجب مهر المثل وان كان في المقدار  
حكم مهر المثل ط عن أبي السعود (قوله لعدم سقوطه) أي مهر المثل قال في الدرر لان مهر المثل  
لا يسقط باعتباره بموت أحدهما ألا ترى أن للمفوضة مهر المثل اذا مات أحدهما (قوله القول لورثته)  
فلزمهم ما اعترفوا به بجر ولا يحكم بمهر المثل لان اختياره يسقط عند أي حصة بعد موته مادام (قوله  
القول لمنكر التسمية) هم ورثة الزوج أيضا كما في الجهر فالقول لهما في المسألتين ولذا قال في الكثر ولو ماتا  
ولو في القدر فالقول لورثته فلو وصلية كما أفاده في التهر والعين فتفيد أن الاختلاف في التسمية كذلك (قوله  
لم يقض بشئ) الاولى ولم يقض بالعطف أي لان موتهما يدل على انقراض أقرانهما فلا يمكن للقاضي  
أن يشترط مهر المثل كما في الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا انقادم العهد تعذر الوقوف  
على مقداره فتح وهذا يدل على انه لو كان العهد قريبا قضى به بجر قلت وبه صرح قاضي خان في شرح الجامع  
(قوله ما لم يبرهن) بالبناء للجهول أي ما لم يبرهن وورثة الزوجة (قوله وبه يقضى) ذكره في الحاشية وتبعه  
في متن المتن وبه قالت الائمة الثلاثة لكن الشافعي يقول بعد التحالف وعندنا وعند مالك لا يجب التحالف  
فتح وانظر اذا انقادم العهد كيف يقضى بمهر المثل وقد يقال يجري فيه ما تقدم من انه اذا لم يوجد من يمثلهما

(بينهما تحالفا فان حلفا أور، رهننا  
قضى به وان برهن أحدهما  
قبل رهنه) لانه تورد عوا (وفي  
الطلاق قبل الوطئ حكم متعة  
المثل) لوا المسمى ديناً وان عينا  
كسألة العبد والجارية فلها المتعة  
بلا تحكيم الا أن يرضى الزوج  
بنصف الجارية (وأي أقام بينة  
قبلت فان أقام ما بينتها) أولى  
(ان شهدت له) المتعة (وبينته ان  
شهدت لها وان كانت) المتعة (بينهما  
تحالفا وان حلفا وجب متعة  
المثل وموت أحدهما كحياتها  
في الحكم) أصلا وقدرا  
لعدم سقوطه بموت أحدهما  
(وبعد موتهما في القدر  
القول لورثته) في الاختلاف  
(في أصله) القول لمنكر التسمية  
(لم يقض بشئ) ما لم يبرهن على  
التسمية (وقالا يقضى بمهر المثل)  
كحال حياة (وبه يقضى

من قوم أبيها ولا من الجانب فالقول للزوج لكن مترآن القول له يمينه تأمل ثم رأيت في البرازية معترضا على قول الكرخي أن جواب الامام يتضح في تقادم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تعذرا اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهدا لاحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كما في سائر الدعاوى (قوله وهذا كله الخ) نقله في البحر عن المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره قاضي خان في شرح الجامع وأقره نقل وحاصل ذلك أن المرأة اذا مات زوجها وقد دخل بها فجاءت تطلب مهرها هي أو ورثتها بعد موتها وقد جرت العادة أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر كما تقدم درهم مثلا لا يحكم لها بجميع مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان أقرت بما تجتهد من المعارف والاقضي عليها به ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا أي ان حصل اتفاق على قدر المسمى يدفع لها الباقي منه والا فان أنكر ورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وان أنكروا القدر فالقول لمن شهد للمهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج هذا هو المفهوم من هذه العبارة وتفسر بالمعارف فجعله بمثابة مثلا لبيان قوله قضينا عليك بالمعارف وقوله ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المعارف حصة شائعة كثلثي المهر كما هو المعارف في زماننا لا يمكن أن يقضى عليها به الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يأتى فيه التفصيل المات ولكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيقضى عليها بالثلثين مثلا ويدفع لها الباقي وفي المنع عن الخليفة رجل مات وترك اولادا صغارا فدعى رجل دين على الميت أو ودعية وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي أن يؤدى شيئا من الدين والودعية ما لم يثبت بالبينه وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها فدفعه اليها اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يخفي بها فانه يمنع منها مقدارا مجرت العادة بتجملته ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجلل الى تمام مهر مثلها اه هذا ونقل الرسخي عن قاضي خان أنه قال ان في هذا نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا اه ثم أطال في تأييد كلام القاضي ورد على الرملي في اعتراضه على القاضي بأن النظر مدفوع بغلبة فساد الناس فقال ان الفساد لا يقطع به حتى ثابت بلا دليل والمهر دين في ذمة الزوج وقضاء بعضه اثبات دين في ذمة بقدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لان الظاهر يصلح للدفع للاثبات قلت وذلك في البرازية قريسا مما قاله القاضي لكن ما قاله الفقيه مبني على أن العرف الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكذا قاضي خان في شرح الجامع فيفتي به وهو نظير اعمالهم العرف وتكذيب الاب أن الجهاز عارية على ما يأتي بيانه مع أنه هو المالك فلولا العرف لكان القول قوله والله أعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من هند صاحب البحر والمراد الزوج لو كان حيا أو ورثته كما هو ظاهر فلا يرد ما في الشربلانية من أن هذا لا يأتى في حال موتها (قوله ولو بعث الى امرأته شيئا) أي من النقيدين أو العروض أو مما يؤكل قبل الزفاف أو بعد ما يخفي بها مهر (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقوله الخ) تمثيل للمنفى وهو يذكر (قوله واليمين لها) أي اذا قام كل منهما بما يمينه تقدم يمينها ط (قوله فلها أن تردّه) لانها لم ترض بكونه مهرًا بجر (قوله وترجع بباقي المهر أو كله) ان لم يكن دفع لها شيئا منه قال في النهر وان هلك وقد بقي لاحدهما شيء رجعه به اه أما لو كانت قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية اتخذ لها ثيابا ولبسها حتى تخرقت ثم قال هو من المهر وقالت هو من الكسوة الواجبة عليه فالقول لها ولو التوب قائما فالقول له لانه اعترف بجهة التملك بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكره وبالهالك خارج عن المملوكية وحيث لا ملك بحال فالاختلاف في جهة التملك باطل فيكون اختلافنا في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن يملك البدل والضمان اه ملخصا واستشكله في النهر وقال هذا يقتضي أن القول لها في الهالك في مسألة المتن وهو مخالف لما تقدمناه والفرق بعسر قد بره اه قلت بل الفرق يسير ان شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها أنه هدية فلا تصدق ويكون القول له في حالتي الهلاك وعدمه لانه المالك ولا شيء يخالف دعواه أما هنا فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القاسم لما ذكرنا وتطلب منه مهرها وكسوتها أما الهالك فالقول لها فيه لامر من أحدهما أن الظاهر يصدقها فيه كما يأتي

وهذا كله (اذا لم تسلم نفسها فان

سلمت ووقع الاختلاف في الحلين)

الحياة وبعدها (لا يحكم بمهر

المثل) لانها لا تسلم نفسها الا بعد

تجصيل شيء عادة (بل يقال لها

لا بد أن تقر بما تجتهد والاقضي

عليك بالمعارف) فتجمله (ثم يعمل

في الباقي كما ذكرنا) وهذا اذا

ادعى الزوج ايصال شيء اليها بجر

(ولو بعث الى امرأته شيئا ولم يترك

جهة عند الدفع غير جهة (المهر)

كقوله لسمع أو حياء ثم قال انه من

المهر لم يقبل قنية لوقوعه هدية

فلا ينقلب مهرًا (فضاات هو) أي

المبعوث (هدية وقال هو من المهر)

أو من الكسوة أو عارية) فالقول

له يمينه واليمين لها فان حلف

والمبعوث قائم فلها أن تردّه وترجع

بباقي المهر ذكره ابن الكمال

مطلب

فيما يرسله الى الزوجة

في المهيأ للاكل وما ينقله الشارح عن الفقيه ثانياً هما أنه لو كان القول له فيه لم يضايح حته في الكسوة  
الواجبة عليه لانها من النفقة والنفقة تسقط بغير المدة فلا يملكها المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب  
الدعوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشرين سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر فيرجع  
عليها بتمتته وفي ذلك ما لا يرضاه الشرع من الاضرار بالنساء مع أن الظاهر والعادة تكذبه أما في القائم فلا ضرر  
لانها تطالبه بكسوة أخرى اذ لم يرض بكونه كسوة ولا تقتضي العادة أن يكون المدفوع كسوتها لأن له  
أن يقول اعطيتها كسوة غيرها هذا ما ظهر لي واقه الميسر لكل عسير (قوله ولو عوقضه) وكذا لو عوقضه  
أبوها من مالها باذنها أو من ماله فله الرجوع أيضاً كما في الفتح **وكذا أنه في الجبر لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح**  
قبل ذلك من أنه لو بعث أبوها من ماله فله الرجوع لو قائماً والا فلا ولو من مالها باذنها فلا رجوع لانه هبة منها  
والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا محمول على ما اذا كان لا على جهة التعويض فلا ينافي قول  
الشارح ولو عوقضه الخ بقرينة ما نقلناه أو لا عن الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطلقاً  
وكذا في الخيانة لكنه قال فيها وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت أنها عوض فكذلك والا كان  
هبة منها وبطلت بينهما اه ومثلي الهندية وهذا يحتمل أن يكون بياناً لمرادهم أو حكاية لقول آخر تأمل  
وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده التعويض فيكون كالمفوض تأمل وما في ط من أن المعتمد خلاف ما قاله  
الاسكاف وعزاه الى الهندية لم أره فيها نعم سيد كراشراح في آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين نصري يحجبها بالعوض  
وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر الزياحي هذه الزيادة ط ولم أر أحد ذكرها ولا محل المراد بها  
أن العوض لو كان حالاً كما هو مثلي ترجع عليه بمثل فأراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشوي) لا مفهوم  
له ط (قوله لأن الظاهر يكذبه) قال في الفتح والذي يجب اعتباره في ديوان أن جميع ما ذكر من الخنطة  
واللوز والدقيق والسكر والشاة الحية وباقي ما يكون القول فيها قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله  
هدية والظاهر معها لا معه ولا يكون القول قوله إلا في نحو الثياب والنجارية اه قال في الجبر وهذا البحث  
موافق لما في الجوامع الصغير فانه قال إلا في الطعام الذي يؤكل فانه أعم من المهيأ للاكل وغيره اه قال  
في النهر وأقول وينبغي أن لا يقبل قوله أيضاً في الثياب المحمولة مع السكر ونحوه للعرف اه قلت ومن ذلك  
ما يعينه الهيا قبل الزفاف في الاعباد والمواسم من نحو ثياب وحلى وكذا ما يعطيها من ذلك أو من دراهم  
أو دنائير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف صبيحة فان كل ذلك تعارف في زماننا كونه هدية لا من المهر  
ولاسيما المسي صبيحة فان الزوجة تعوضه عنها ثياباً ونحوها صبيحة العرس أيضاً (قوله ولذا قال الفقيه)  
أي أبو البيث (قوله كنف وملاة) لانه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها الا فيما سنده ذكره  
فتح قلت ينبغي تشييد ذلك بما لم تجربه العادة لما حذرنا من أن ذلك في عرفنا يلزم الزوج وانه من جملة المهر  
كما قد سناه عن الملقط أن لها منع نفسها للمشروط عادة **ككنف والمكعب** ودياج اللقافة ودرهم السكر  
الخ ومثله في عرفنا مناشف الحمام ونحوها فان ذلك بمنزلة المشروط في المهر فيلزمه دفعه ولا ينافيه وجوب  
منعها من الخروج والحمام كما لا يخفى (قوله كنف ودرع) ومتاع البيت بجر فناء البيت واجب عليه  
فهذا محمل ذكره فافهم وسيد كراشراح في النفقة أنه يجب عليه آلة الطبخ وآية شراب وطبخ ككوز  
وجرة وقدر ومغرفة قال الشارح وكذا سائر أدوات البيت كصبر ولبد وخنفسة الخ (قوله ما لم يدع أنه  
كسوة) هذا تشييد من عند صاحب الفتح وأقره في الجبر رأي أن ما يجب عليه لو ادعاه مهر لا يصدق  
لأن الظاهر يكذبه أما لو ادعى أنه كسوة وأدعت أنه هدية فالقول له لأن الظاهر معه (قوله فلم يرجعها  
أبوها) مثله ما إذا أبت وهي كبيرة ط (قوله فما بعث للمهر) أي مما انتقل على أنه من المهر أو كان القول  
له فيه على ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد في عينه لافي قائماً واحترزه عما اذا تغير بالاستعمال كما أشار  
اليه الشارح قال في المنع لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شيء ح (قوله  
أوقيته) الاولى أو بدله ليشمل المثل (قوله لانه في معنى الهبة) أي والهلاك والاستهلاك مانع من الرجوع  
بها وبعبارة البرازية لانه هبة اه ومقتضاه أنه يشترط في استرداد القائم القضاء أو الرضا وكذا يشترط عدم  
ما يمنع من الرجوع كما لو كان ثوباً فصبيغته أو خاطته ولم أر من صرح بشئ من ذلك فليراجع والتقييد

ولو عوقضته ثم ادعاه عارية فلها  
أن تسترد العوض من جنسه زياحي  
(في غير المهيأ للاكل) ككتاب  
وشاة حية ومن وعد وما يقي  
شهر أو نحو زاده (و) القول (لها)  
بينها (في المهيأ له) كخبز ولحم  
مشوي لأن الظاهر يكذبه ولذا  
قال الفقيه المختار أنه يصدق فيها  
لا يجب عليه كنف وملاة لا فيما  
يجب كنفاً ودرعاً يعني ما لم يدع  
أنه كسوة لأن الظاهر معه  
(خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء)  
ولم يرجعها أبوها فما بعث للمهر  
يسترد عينه قائماً فقط وان تغير  
بالاستعمال (أو قيمته حالاً) لانه  
معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد  
(وكذا) يسترد ما عتق هدية  
وهو قائم دون الهالك والمستهلك  
لانه في معنى الهبة

بالحديث احتراز عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الانفاق على معتدة الغير (قوله ولو ادعت الخ) ذكر  
 في البحر هذه المسألة عند قول الكزبي عن أبيه أنها شأ الخ وقال قد يكون ادعاء مهر الانه لو ادعت مهرها  
 وادعاء ودیعة فان كان من جنس المهر فالقول لها والافله اه فعلم أن هذه المسألة في دعوى الزوجة  
 لا في دعوى المخطوبة التي لم يزوجها أبوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطبت بنت رجل الخ وذلك لأن  
 دعوى المخطوبة أن المبعوث من المهر تنصرتها لانه يلزمها ردة قائما وها الكفا للناسب أن تكون دعوى الودیعة  
 لها ودعوى المهر للزوج لأن الودیعة لا يلزمها ردة اذا هلكت بخلاف الزوجة فان دعواها أنه من المهر  
 تنفعها المنع الاسترداد مطلقا ودعواها أنه ودیعة تنفعه لانه يطلبا بالاستردادها قائمة وبضمانها مستهلكة  
 (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله أنفق على معتدة الغير الخ) حكى في البرازية  
 في هذه المسألة ثلاثة أقوال معصية حاصل الاول أنه يرجع مطلقا بشرط التزوج أولا تزوجه أولا لانه رشوة  
 وحاصل الثاني انه ان لم يشترط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نقله عن فصول العمادی أنه ان تزوجه لا يرجع  
 وان أثبت رجوع شرط الرجوع أو لان دفع اليها الدراهم تنفق على نفسها وان اكل معها لا يرجع بشئ أصلا  
 اه وحاصل ما في فتح القدير حكاية الاول والاخير وحكى في البحر الاول أيضا ثم قال وقيل لا يرجع  
 اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحيح أيضا وان أثبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقوله  
 لا يرجع اذا زوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجه ولم يشترط وقوله وان أثبت الخ يفهم  
 منه أنه ان أثبت وقد شرطه يرجع فصار حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهي ما اذا أثبت  
 وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا أثبت ولم يشترط أو تزوجه وشرطه أو لم يشترط فهذه  
 أربعة أقوال كلها معصية وذكر المصنف في شرحه أن المعتمد ما في فصول العمادی أعنى القول الثالث وان  
 شيخه صاحب البحر أفتى به اه قلت والذي اعتمدته فقيه النفس الامام قاضي خان هو القول الاول فانه ذكر  
 أنه ان شرط التزوج رجوع لانه شرط فاسد والافان كان معروفا فقبل رجوع وقيل لان ما قال وينبغي أن يرجع  
 لانه اذا علم أنه لو لم يتزوج لا ينفق عليها كان بنزلة الشرط كالمستفرض اذا أهدي الى المقرض شيئا لم يكن أهدي  
 اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضي لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن  
 قاضيا لا يهدي اليه فيكون ذلك بنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وأيده في الخبرية في كتاب النفقات  
 وأفتى به حيث سئل فيمن خطب امرأة وأفق عليها وعلمت أنه يتفق ليرتجها فتزوجت غيره فاجاب بأنه يرجع  
 واستشهد له بكلام قاضي خان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه اه (تنبيه) أفاد  
 ما في الخبرية حيث استشهد على مسألة المخطوبة بعبارة الخانية أن الخلاف الجاري هنا جاري في مسألة المخطوبة  
 المارة وان ما دتر فيه من أن له استرداد القاسم دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية دون النفقة والكسوة  
 اذ لا شك أن المعتدة مخطوبة أيضا ولا تأثير لكونها معتدة يحرم التصريح بختلها بل التأثير للشرط وعدمه  
 وكونه شرطا فاسدا او كون ذلك رشوة كما علمته من تعليل الاقوال وعلى هذا فيقع في قري دمشق من أن  
 الرجل يخطب امرأة ويصير يكسوها ويهدي اليها في الاعياد ويعطيها دراهم للنفقة والمهر الى أن يكمل لها  
 المهر فبعد عليها ليلته الزفاف فاذا أثبت أن تزوجه ينبغي أن يرجع عليها بغير الهدية الهالكه على الاقوال  
 الاربعة المارة لأن ذلك مشروط بالتزوج كما حقت قاضي خان فيما تروى ما اذا ماتت فعلى القول الاول  
 لا كلام في أن له الرجوع أما على الثالث فهل يطبق بالاباء لم أره وينبغي الرجوع لأن الظاهر أن عليه القول الثالث  
 أنه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يفيد ما في حاوي الزاهد يبرهن الزاهد صاحب المحيط  
 بعنت الصهرة الى بيت الختن ثانيا لا يرجع لها بعده ولو قائمة ثم سئل فقال لها الرجوع لو قائما قال الزاهد  
 والتوفيق أن البعث الاول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كالهبة بشرط العوض وقد حصل فلا ترجع  
 والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذا المأرمالومات هو أو أي فلا راجع (تنبيه) لم يذكر ما لو أنفق على زوجته  
 ثم تبين فساد النكاح بأن شهدوا بالرضاع وفرق بينهما في الذخيرة له الرجوع بما أنفق بفرض القاضي لانه تبين  
 أنها أخذت بغير حق ولو أنفق بلا فرض لا يرجع بشئ (قوله بشرط أن يزوجها) الاولى أن يقول بطمع  
 أن يزوجها كما عبر في البحر (قوله مطلقا) تفسير الاطلاق في الموضعين كإدلال عليه كلام المصنف

مطلب  
 انفق على معتدة الغير

(ولو ادعت أنه) أى المبعوث  
 (من المهر وقال هو ودیعة فان كان  
 من جنس المهر فالقول لها وان  
 كان من خلافه فالقول له)  
 بشهادة الظاهر (أنفق) رجل  
 (على معتدة الغير بشرط أن  
 يزوجها) بعد عدتها (ان تزوجه  
 لا رجوع مطلقا)

وان أبت فله الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا مطلقا) بجر من العمدية وفيه عن المبتنى (جهز ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها) ولا ورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به (وبه بفتى) وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو الحيلة والخيلة أن يشهد عند التسليم اليها أنه انما سلمه عارية والا حوط أن يشتره منها ثم تبرئه درر (أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم فلا زوج أن يسترده) لانه رشوة (جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب) أو ورثته بعد موته (عارية) المعقدان (القول للزوج ولها اذا كان العرف مستقرا أن الاب يدفع مثله جهازا لاعارية واما (ان مشتركا) كصبر والنام (فالقول للاب)

مطلب  
في دعوى الاب أن الجهاز عارية

في شرحه شرط التزويج أو لم بشرطه ولذا قلنا الاولى أن يقول بطمع أن يتزوجها يستأق الاطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في مثله وشرحه وقال في القبض وبه يبقى (قوله وان أكلت معه فلا) أي لانه اباحة لا تملك أولانه مجهول لا يعلم قدره تأمل وبنظر وجه عدم الرجوع في الهدية الهالكه أو المستهلكه على ما قلناه من عدم الفرق بين المخطوبة والمعتدة (قوله بجر عن العمدية) صوابه منح عن العمدية فان ما في المتن عزاء في المنع الى الفصول العمدية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة التي قدمناها وأما ما في الجرح فهو القول الاول والقول الرابع ولم يذكروا القول الثالث أصلا ولا وقع فيه العزو الى العمدية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف مستقرا أن الاب يدفع مثله جهازا لاعارية كما يذكره قريسا وكان بنفسه ما يأتي عماد كره هنا ويمكن أن يكون هذا بيان حكم الديانة والا في بيان حكم القضاء (قوله في صحته) احتراز عما لو سلمها في مرض موته فانه تملك للوارث ولا يصح بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراه لها في صغرها) أي وان سلمها في مرضه أو لم يسلمها أصلا لانها ملكته بشراء الاب لها قبل التسليم كما يأتي ولو مات قبل دفع الثمن رجع البائع على تركه ولا رجوع للورثة عليها في أدب الاوصياء عن الخيانة وغيرها الاب اذا اشترى خادما للصغير ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا أشهد بالرجوع وان لم ينقده حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من تركته ولا يرجع عليه بقية الورثة اه (قوله والحيلة) أي فيما لو أراد الاسترداد منها (قوله والا حوط) أي لاحتمال أنه اشترى لها بعض الجهاز في صغرها فلا يحمل له أخذه بهذا الاقرار ديانة كافي الجرح والدرر وكذا لو كان بعد ما سلمه اليها وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أي بأن أبي أن يسلمها أخوها ونحوه حتى يأخذ شيئا وكذا لو أبي أن يرث جهازا للزوج الاسترداد قائما أو هالكا لانه رشوة برأية وفي الحاوي الزاهدي برز اسرار العلامة نجم الدين وان أعطى الى رجل شيئا لاصلاح مصالح المصاهرة ان كان من قوم الخطيئة أو غيرهم الذين يقدرون على الاصلاح والفساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الفساد والسكوت يرجع لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقابلة العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يقبل هو اجرة يرجع وان كان ممن لا يقدر على ذلك ان قال هو عطية أو اجرة لك على الذهاب والاياب أو الكلام أو الرسالة يني وبينها لا يرجع وان لم يقبل شيئا منها يكون به الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو تملك) كذا في الفتح والبحر وغيرهما وبشكل جعل القول لها بانه اعتراف بملكه الاب وانتقال الملك اليها من جهته وقد صرح في البدائع بأن المرأة لو أقرت بهذا المتاع اشترى الى زوجي سقط قولها لانها أقرت بالملك له ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الابدال اه وبجواب بأن هذه من المسائل التي علوفها بالظاهر كاختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخرباب التحالف ومثله ما مر في الاختلاف في دعوى المهر والهدية (قوله فالمعتمد الخ) عبر عنه في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومقابله ما نقله قبله من أن القول لها اي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لان العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته اه والظاهر أن القول المعتمد توفيق بين هذين القولين يجعل الخلاف لفظيا (قوله فالقول للاب) أي مع البين كما في فتاوى قارئ الهداية قلت وينبغي تقييد القول للاب بما اذا كان الجهاز كله من ماله أو ما لو جهزها بما قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفا ثم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مشتركا ثم اعلم أنه قال في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا اطردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم أو دنانير في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المائسة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اه كلام الاشياء قلت ومقتضاء أن المراد من استمرار العرف هنا غلبته ومن الاشتراك كثره كل منهما الا نظر الى النادر ولان حمل الاستمرار على كل واحد من افراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه احالة المسألة اذ لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة الفاشية الغالبة في اشراف الناس وأساطهم دفع ما زاد على المهر من الجهاز تملكيا كسوى ما يكون على الزوجة لئلا يلف من الحلي والنياب فان الكثير منه أو الاكثر عارية فلو ماتت ليله الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه لها بل القول

فيه للاب أو الأم أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من قول الشارح كالمو كان أكثر مما يجهز به مثلها وقد يقال  
 هذا ليس من الجهاز عرفا بولي العرف في تملك البعض وإعارة البعض ورأيت في حاشية الاشياء  
 للسيد محمد أبي السعود عن حاشية الغزي قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى أن يحكم بكون  
 الجهاز ملكا لعارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب وأما اذا جرت  
 في البعض بكون الجهاز تركبة تتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح اهـ ولعل وجهه أن البعض الذي يدعيه  
 الاب بعينه عارية لم تشهد له به العادة بخلاف ما لو جرت العادة بإعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون  
 كله للاب والله تعالى أعلم (تنبيه) ذكر البيرى في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو  
 فيما اذا كان النزاع من الاب أم المولودات فادعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للاب لما في الولوجية  
 جهز ابنته ثم مات فطلب بقية الورثة القسمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو في كبرها وسلم لها  
 في صحتها فهو لها خاصة اهـ قلت وفيه نظر لان كلام الولوجية في ملك البنت له بالشراء ولو صغيرة وبالتسليم  
 لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ما مر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها  
 ولو لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمعتقد البناء على العرف كما علمت  
 ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل (قوله كالمو كان الخ) والظاهر  
 أنه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به مثلها كان القول قوله فيه والا فالقول قوله في الجميع راجع  
 (قوله والام كالأب) عزاه المصنف الى فتاوى قارئ الهداية وكذا اجته ابن وهبان كما يأتي (قوله  
 وكذا ولي الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح منظومته بحثا حيث قال ويذني أن يكون الحكم فيما تدعيه  
 الام وولي الصغيرة اذا زوجها كما مر بجرى العرف في ذلك امكن قال ابن النخعة في شرحه قلت وفي الولي  
 عندي نظر اهـ وتردد في البحر في الام والجد وقال ان مسألة الجد صارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها نقلا  
 وكتب الرمي أن الذي يظهر يراى أن الام والجد كالأب الخ (قوله واستحسن في النهر)  
 حيث قال وقال الامام قاضي خان وينبغي أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان  
 ممن لا يجهز البنات يمثل ذلك قبل قوله وهذا العمرى من الحسن بكان اهـ قلت ولعل وجه استحسانه مع أنه  
 لا يغير القول المعتمد أنه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف  
 (قوله وعلمه) عطف تفسير فالمدار على العلم والسكرت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج)  
 قديمه لان تملك البالغة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يصير الجهاز بيدها فافهم (قوله  
 ما هو معتاد) مفهومه أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوته رضيا فضمن وهل تضمن الكل أو قدر  
 الزائد محل تردد وجزم ط بالثاني (قوله السع والثلاثين) قال ح قد منها في باب الولي عن الاشياء  
 (قوله على ما في زواهر الجواهر) أي حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التنوير فانه زاد على  
 ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله يليق به) الضمير في عبارة  
 البحر عن المبتغى عائد الى ما بعثه الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها  
 اهـ قلت وهذا المبعوث يسمى في عرف الاعاجم بالدستيمان كما يأتي (قوله الا اذا سكت طويلا) قال الشارح  
 في كتاب الوقف ولو سككت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء  
 اهـ ح وأشار بقوله يعرف الى أن المعتبر في الطول والقصر العرف (قوله امكن في النهر الخ) ومثله  
 في جامع الفصولين ولسان الحكم عن فتاوى ظهر الدين المرغيناني وبه أفتى في الحامدية قلت وفي البرازية  
 ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجها وأعطاه ثلاثة آلاف دينارا دستيمان وهي بنت موسر ولم يعط لها الاب  
 جهازا أفتى الامام جمال الدين وصاحب المحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب  
 الدستيمان قال وهذا اختيار الاثمة وقال الامام المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشيء لان المال في النكاح  
 غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض بأن الدستيمان هو المهر المجل كما ذكره في الكافي وغيره  
 فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشيء لا يقابل  
 عوضا وأجاب عنه الفقيه نافلا عن الاستدأ أن الدستيمان اذا درج في العقد فهو والمجل الذي ذكرته

كالمو كان أكثر مما يجهز به  
 مثلها (والام كالأب في تجهيزها)  
 وكذا ولي الصغيرة شرح  
 وهبانية واستحسن في التهرجا  
 لقاضي خان أن الاب ان كان من  
 الاشراف لم يقبل قوله انه عارية  
 (ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء  
 من أمتعة الاب بحضرته وعلمه وكان  
 ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب  
 أن يسترد ذلك من ابنته) بجرى  
 العرف به (وكذا لو أنفقت الام  
 في جهازها ما هو معتاد والاب  
 ساكت لا تضمن) الام وهما من  
 المسائل السبع والثلاثين بل الثمان  
 والاربعين على ما في زواهر الجواهر  
 التي السكوت فيها كالمطلق  
 (فرع) لو زفت اليه بلا جهاز  
 يليق به فله مطالبة الاب بالنقد قدر  
 زاد في البحر عن المبتغى الا اذا سكنت  
 طويلا فلا خصومة له لكن في اهر  
 عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على  
 الاب بشيء لان المال في النكاح  
 غير مقصود



وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالمهر بشرط العوض وذلك ما قلناه ولهذا قلنا ان لم يذكر في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج أيا ما لا يتمكن من دعوى الجهاز لانه لما سكتان بمحض زمانا باطل لا اختصار دل أن الغرض لم يكن الجهاز اه ملخصا وحاصله أن ذلك المجهل لا يلزم كونه هو المهر المجهل دائما كما لو فهمه كلام الكافي حتى يرد أنه مقابل بنفسه لا يجهازها بل فيه تفصيل وهو أنه ان جعل من جملة المهر المعقود عليه فهو المهر المجهل وهو مقابل بنفسه المرأة والافهم مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازا علم أنه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الطاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقودا عليه لانه وان ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة أن كثرته لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى يدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهاز لها أقل من مهر ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويوجب بأنه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من السكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسيأتي في باب النفقة ان شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسألة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمرأة اذا اطلقتها تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها وانما يزيد المهر طمعا في تزويج بنته به وعوده اليه ولا ولادة اذا ماتت وهذه المسألة نظير ما لو تزوجها بأكثر من مهر المثل على أنها بكر فاذا هي تيب فقد مر الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسألة وقد مر أن الميراث الزوم فلذا كان المصحح هنا عدم الرجوع بشئ كما مر عن الميراث في (قوله نكح ذمي الخ) لما فرغ من مهر المسلم ذكر مهر الكفار وبيان أن نكحتهم وقوله أو مستأمن يشير الى أنه لو عبر المصنف بالكافر لكان أولى لان المستأمن كالذمي هنا نهر عن العناية (قوله نكح) أي في دار الحرب (قوله بمئة) المراد بها كل مال ليس بمال كالمهر بحر (قوله وذا جازع عندهم) بأن كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالنكح وبالمال (قوله قبله) أي قبل الوطء (قوله فلامهر لها) هذا قوله وعندهما لها مهر المثل اذا دخل بها أو مات عنها والمصلحة لو طلقها قبل الوطء وقيل في الميتة والسكوت روايان والاصح أن الكل على الخلاف هداية لكن في الفتح أن طاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه لان النكاح معاوضة فمال ينص على نفي العوض يكون مستحقة لها وذكر الميتة كالسكوت لان الميتة ما لا عندهم فذكرها لغو نهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصلة وعبرة الفتح ولو أسلم أو رفع أحدهما النكاح أو ترافعا اه ولم يقل أو أسلم أحدهما لانها منه بالاولى (قوله لاننا من نابتهم) أي تركا عرضا لا تقرير وقوله وما يدعون الوال للعطف أو المصاحبة فلا تمنعهم عن شرب الخمر واكل الخنزير وبيعهما ط عن أبي السعود (قوله وتثبت بقية أحكام النكاح) أي ان اعتقداها أو ترافعا النكاح (قوله كعدة) أي لو طلقها وأمرها بالزوم بيتها الى انقضاء عدتها ورفع الامر بالنكاح كمنعها عليها بذلك وكذا لو طلبت نفقة العدة ألزمتها بها ورجع (قوله ونسب) أي ثبت نسب ولده فيما ثبت به النسب بيننا رجعي (قوله وخيار بلوغ) أي لصغير وصغيرة اذا كان الزوج غير الاب والجد ط (قوله وفوارث نكاح صحيح) هو ما يقرآن عليه اذا أسلم بخلاف نكاح محرم أو في عدة مسلم كما سيأتي في الفرائض (قوله وحرمة مطلقة ثلاثا الخ) فيفرق بينهما ولو جرافعة أحدهما أو مالوكا محرمين فلا يفرق الا بما فرقت كما سيأتي في نكاح الكافر (قوله قبل القبض) أما بعده فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلها ذلك) هذا قول الامام وقال الشافعي لها مهر المثل في المعين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيهما نهر (قوله وتسبب الخنزير) كذا في الفتح قال الرضا والاولى فتقتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصفه عند أبي حنيفة وفي غير المعين في النهر لها نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال لانه أوجب القيمة فتقتل وعند أبي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لان مهر المثل لا ينصف اه (قوله اذا خذ قيمته القيمي الخ) بيانه ان أخذ المثل في المثل أو القيمة في القيمي بمنزلة أخذ العين والخمر مثلي فأخذ قيمته ليس كآخذ قيمته بخلاف القيمة في القيمي كالخنزير فلذا أوجبنا فيه مهر المثل وأورد ما لو شري ذمي من ذمي دارا بخنزير فان لم يضعها المسلم أخذها بقيمة الخنزير وأوجب بأن قيمة الخنزير كقيمة لو كانت بدلا عنه كسالة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لا عن الخنزير وانما صير اليها التقدير بها لا غير

(نكح ذمي) أو مستأمن (ذمية)  
أو حربي حربية غدية أو بلامهر  
بأن سكت عنه أو نفيها (و) الحال  
أن (ذا جازع عندهم فوطئت  
أو طلق قبله أو مات عنها فلا  
مهر لها) ولو أسلم أو ترافعا النكاح  
لانا امر نابتهم كهم وما يدعون  
(وسبب) بقية (أحكام النكاح  
في حنهم كالمسلمين من وجوب النفقة  
في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)  
كعدة ونسب وخيار بلوغ  
ولو ارث نكاح صحيح وحرمة  
مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (وان  
نكحها بخنزير أو خنزير عيني) أي  
بشرا اليه (ثم أسلم أو أسلم أحدهما  
قبل القبض فلها ذلك) فتخلل  
الخنزير وتسبب الخنزير ولو طلقها قبل  
الدخول فلها نصفه (و) لها (في غير  
عين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير)  
اذا خذ قيمته القيمي كآخذ قيمته

واعترض بان القيمة في النكاح أيضا بدل عن الغير وهو البضع والمصير اليها التقدير والجواب ما قالوا من أنه لو أنها بقيمة الخنزير قبل الاسلام اجبرت على القبول لان القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية وبالاسلام تعذر أخذ القيمة فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على أن قيمة الخنزير بدل عنه في النكاح بمنزلة عينه ولذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما مر آخر الزكاة في باب العاشر من أن جواز الأخذ بالقيمة في الدار لضرورة حتى الشفيع ولا ضرورة هنا لا مكان ايجاب مهر المثل (قوله الوطئ في دار الاسلام) أي اذا كان بغير ملك المين واستر عن الوطئ في دار الحرب فإنه لا حد فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مسألتين) كذا في الاشياء من النكاح وفيها من أحكام غيبوبة الحشفة أن المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا الذميمة اذا نكحت بغير مهر ثم أسلموا كانوا يدينون أن لا مهر فلا مهر والسيد اذا زوج أمته من عبده فالأصح أن لا مهر والعبء اذا وطئ سيده شبهة فلا مهر أخذ من قولهم فيما قبلها ان المولى لا يستوجب على عبده دنا وكذا الوطئ حرية أو وطئ الجارية الموقوفة عليه أو وطئ المراهنة باذن الراهن ظنا للحل قال ينبغي أن لا مهر في السلالة الأخيرة ولم أره الآن اه ونقل ح عن حدود البحر في نوع ما لا حد فيه لشبهة المحل أن من هذا النوع وطئ المبيعة فاسد قبل القبض لا حد فيه لبقاء الملك أو بعده لأن له حق الفسخ فلا حق الملك فيها وكذا المبيعة بشرط اختيار للبائع لبقاء ملكه أو للمشتري لانها لم تخرج عن ملكه بالكتابة اه قال ح وهل لا مهر في هذه الاربع اطلاق الشارح يشعر بذلك فليراجع قلت أما الاولى فداخله في مسألة بيع الامه قبل التسليم فلا مهر ومثلها المبيعة بخيار للبائع لان وطأها يكون فسخا لبيع أم المبيعة فاسد بعد القبض فينبغي لزوم المهر لو وقع الوطئ في ملك غيره وكذا المبيعة بخيار للمشتري ان أمضى البيع فافهم (قوله صبي - نكح الخ) في الخيانة المراهق اذا تزوج بلا اذن وليه امرأة ودخل بها فرد أبوه نكاحها فلو لا يجب على الصبي حد ولا عقر أما الحد فلمكان الصبي وأما العقر فلانها انما زوجت نفسها منه مع علمها أن نكاحه لا يتخذ فقد رخصت بطلان حقها اه وكذا الوزني شبب وهي نائمة فلا حد عليه ولا عقر أو يكر بالغة دعت به الى نفسها وأزال عذرتها وعليه المهر لو مكروه أو صغيرة أو أمة ولو باهر حال عدم صحة أمر الصغيرة في اسقاط حقها وأمر الامه في اسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بارنا اه هندية ملخصا (قوله وبائع أمته) أي اذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لا حد عليه ولا مهر لانه من شبهة المحل لكونها في ضمانه ويده اذ لو هلكت عادت الى ملكه والخراج بالضمن فلو وجب عليه المهر استحققه (قوله ويسقط) أي عن المشتري ويثبت له الخيار كما لو أنف جزأ منها ولو الوالجية (قوله والا فلا) أي وان لم تكن بكارة فلا يسقط شيء ولا خيار له أيضا وروى عن الامام أن له الخيار ولو الوالجية (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم الكلام عليها أول الباب (قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كافي الهندية عن التجنيس والصغيرة غير قذف في الهندي للاب والحد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نهنه وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك على الصغيرة والنيب البالغة حق القبض لها دون غيرها اه وشمل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحينئذ فقط طالب الام اذا بلغت دون الزوج كما أفاده في الهندي ط قلت أي تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار الام لما في البرازية وغيرها أدركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج أنه دفعه الى الاب في صغرها وأقر الاب به لا يصح اقراره عليها لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لانه أقر بقبض الاب في وقت له ولاية قبضه الا اذا كان قال عند الأخذ أبرأتك من مهرها ثم أنكرت البنت له الرجوع هنا على الاب اه وفيها قبض الولي المهر ثم ادعى الرذ على الزوج لا يصدق اذا كانت بكر لانه يلى القبض لا الرد ولو ثيبا يصدق لانه أمين ادعى رذ الامانة اه وفيها قبض الاب مهرها وهي بالغة أو لا وجهها أو قبض مكان المهر عينا ليس لها أن لا تجبر لان ولاية قبض المهر الى الاباء وكذا التصرف فيه اه لكن في الهندي لو قبض مهر البالغة ضبيعة فلم ترض ان جرى التعارف بذلك جازله والا فلا ولو بكر او تمام مسائل قبض المهر في البحر والنهر أول باب الاولياء (قوله قال البرازي - الخ) عبارته ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المهر

(فروع) الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسألتين صبي - نكح بلا اذن وطأ وعته وبائع أمته قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا تدافعت جارية مع أخرى فازالت بكارتها لزمها مهر المثل \* لابي الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت ارجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها فهربت لم يلزمه طلبها \* خدع امرأة وأخذها حبس الى أن ياتي بها أو يعلم موتها

مطلب  
لابي الصغيرة المطالبة بالمهر

فان زعم الزوج أنها تحمّل الرجال وأنكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل في التنازعية البالغة اذا كانت لا تحمّل لا يؤمر بدفعها الى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسألة على وجهين الاول فواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر من الجنس واحد فان اتفقا على المواضعة فالمهر مهر السر والا فالمسمى في العقد ما لم يبرهن الزوج على أن الزيادة سمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا عليها انعقد بهر المثل وان فواضع في السر على أن المهر دنانير ثم تعاقدا في العلانية على أن لا مهر لها فالمهر ما في السر من الدنانير لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض عنها وان تعاقدا على أن لا تكون الدنانير مهر لها وسكتا في العلانية عن المهر انعقد بهر المثل الوجه الثاني أن يتعاقدا في السر على مهر ثم أقر في العلانية بأكثر فان اتفقا وأشهد أن الزيادة سمعة فالمهر ما ذكر عند العقد في السر وان لم يشهد فعندهما المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول لومن خلاف جنسه والا فالزيادة بقدر ما زاد على الاول اه ملخصا من الذخيرة والحاصل في الوجه الاول أن العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس أو جرى مرتين مرة في السر ومرة في العلانية كما قدمنا مبسوطا عن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو يزيد لا يتصف وفيه نوع مخالفة لما هنا يمكن دفعها بامعان النظر (قوله المؤجل الى الطلاق) احتراز عن المؤجل الى مدة معلومة فانه يبقى الى أجله بعد الطلاق وقوله يتجمل بالرجعي أي مطلقا أو الى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل لوراجعها وليس الرجعي بقيد بل البائن مثله بالاولى وقد مناهى الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه من الوطئ الخ (قوله ولو وجهته المهر الخ) أي لو قال لطلقتك لا تزوجك حتى تهبني مالك على من مهرتك ففعلت على أن يتزوجها فاني فالمهر عليه تزوج أم لا برأية وقوله فاني أي قال لا تزوجك فيكون رد الهبة فلذا بقي المهر عليه وان تزوجها بعد الأباء (قوله ولو وجهته لاحد) أي غير الزوج لأن هبة الدين لمن عليه الدين تصح مطلقا أما هبة لغريم فلا تصح ما لم يسلطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الابتذله كما في جامع الفصولين (قوله لم تصح) أي الهبة (قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنها غير قاصرة على المهر فيها بعد لاشتراط رضى المديون بالحوالة فإذا كان طالب الهبة لا يرضى بالحوالة الآن يصور فيمن يجمل ان الحوالة تمنع من صحة الهبة وأجاب السارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن المحال من مطالبة المديون برفعه الى من لا يشترط قبوله أي كالسكنى المذهب تأمل ومن الحيل شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة أي ثم ترددها بخيار رؤية أو يصالحها انسان عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة كما في البحر عن الفقيه والاختيرة أحسن والله تعالى أعلم

(باب نكاح الرقيق) \*

لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم نهر (قوله هو المملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان الكافر اذا أسرف دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا أخرج فهو مملوك أيضا فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق المحرز بدارنا فالامة اذا أسرت ولم تخرج الى دارنا لو تزوجت لا يتوقف نكاحها بل يطل لانه لا يحجزه وقت وقوعه كما في النهر بخلافه قد يقال ان له مجيزا وهو الامام لا له بيعها قبل الاخراج وبعده فتأمل (قوله كلاً أو بعضاً) شمل البعض والمملوك ملكا ناقصا كالكتاب ومن وجده سبب الحرية كالمدبر وام الولد (قوله والفقن المملوك كلاً) أخرج البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدبر وام الولد له خولهم في المملوك وفي المغرب الفقن من العبيد من ملك هو وأبواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وأما قنة فلم نسمعها وعن ابن الاعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول النتهاء لانهم يعنون به خلاف المدبر والمكاتب اه فالمناسب ما في الرجعي من أن القن المملوك ملكا تاما لم ينقله سبب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلاما من الرق والملك كامل وناقص ففي القن كاملان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كمل الرق وفي المدبر وام الولد كمل الملك (قوله توقف نكاح قن) أطلق في نكاحه فشمّل ما اذا تزوج بنفسه أو وزوجه غيره وقيد

مطلب  
في مهر السر ومهر العلانية

المهر مهر السر وقيل العلانية \*  
المؤجل الى الطلاق يتجمل بالرجعي ولا يتأجل بمراجعتها ولو وجهته المهر على أن يتزوجها فاني فالمهر باق نكحها أو لا ولو وجهته لاحد ووكلته بقبضه صح ولو أحواله به انسانا ثم وجهته للزوج لم تصح وهذه حيلة من يريد أن يهب ولا تصح

(باب نكاح الرقيق) \*

هو المملوك كلاً أو بعضاً والفقن المملوك كلاً (توقف نكاح قن

بالنكاح لأن التسترى حرام مطلقا قال في الفتح (فرع) مهم للتجار رعايد فع لبعده جارية لتسترى بها ولا يجوز  
 للعبد أذن له مولاه أو لآلانه حل الوطى لا يثبت شرعا إلا بملك العين أو عقد النكاح وليس للعبد ملك عين فأنحصر  
 حل وطئه في عقد النكاح اه بحر (قوله وأمة) قد علمت أن القن يشتمل الذكر والأنثى (قوله ومكاتب)  
 لأن الكتابة أوجب فك الحجر في حق الاكتساب ومنه تزويج أمته أذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف  
 تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعنده ما يجوز لأنه حر مديون  
 أفاده في البحر (قوله وام ولد) وفي حكمها ابنتها من غير مولاها كما إذا تزوج ام ولده من غيره فجاءت بولد  
 من زوجها وأما ولدها من مولاها فخر وعامة في البحر (قوله فان أجاز نفذ الخ) ان كان كل من الإجازة  
 أو الرد قبل الدخول فالأمر ظاهر وان كان بعده ففي الرد يطالب العبد بعد العتق كإذ كره بقوله فيطالب الخ  
 وفي الإجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس أن يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالإجازة كما في النكاح  
 الفساد إذا جرده صحيحا وفي الاستحسان لا يلزمه إلا المسمى لأن مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد  
 وحينئذ فيجب بعقد واحد مهران وأنه منسحق اه ثم الإجازة تكون صريحا ودلالة وضروفا كما سيأتي  
 وفيه رمز إلى أن سكوته بعد العلم ليس بإجازة كما في القهستاني عن القنية (قوله فلامهر) تفريع على قوله  
 بطل ح أي لامهر على العبد ولا مهر للأمة (قوله فيطالب) جواب شرط متدراى فان دخل فيطالب  
 فافهم (قوله من له ولاية تزويج الأمة) أي وان لم يكن مالكا لها بحر وشمل الوارث والمشتري فلولمات  
 المولى أو باع فأجاز سيده الوارث أو المشتري يجوز والأفلا كما اشير إليه في العمادية قهستاني وشمل  
 الشريك فلوزوج أحدهما الأمة ودخل الزوج فان رد الآخر فله نصف مهر المثل وللزوج الأقل من نصفه  
 ومن نصف المسمى بحر (قوله كآب) أي أبي اليتيم فانه يزوج أمته وكذا جده وكذا وصيه والقاضي ح  
 لانه من باب الاكتساب فتح (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكتساب لبعده  
 ط وخرج العبد المأذون فلا يملك تزويج الأمة أيضا بحر ومثله الصبي المأذون درر (قوله ومفاوض)  
 فانه يزوج أمة المفاوضة لاعددها ح عن القهستاني بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الأمة كما مر  
 وكذا المضارب كما في البحر (قوله ومتول) ذكره في التهر بحثا حيث قال ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال  
 والرقيق في الغنمة المحرزة بدرا قبل القسمة والوقف إذا كان باذن الامام والمتولى وينبغي أن يصح في الأمة  
 دون العبد كالوصى ثم رأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الامن يملك اعتاقه اه أي فانه يدل على أنه  
 لا يصح في العبد وأما في الأمة فينبغي الجواز فخر يجاعلى الوصى كما قال ولعل الشارح اقتصر على المتولى  
 ولم يذكر الامام لأن أحكام الوصى والمتولى يستقبلان من واحد لكان الامام في مال بيت المال ملحق  
 بالوصى أيضا حتى انه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصى وله بيع عبد الغنمة قبل الاراز وبعده  
 فينبغي أن يملك تزويج الأمة إذا رأى المصلحة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك ما لوزوج  
 الاب جارية ابنه من عبد ابنه فانه يجوز عنده أبي يوسف بخلاف الوصى لكان في المبسوط أنه لا يجوز  
 في ظاهر الرواية فلا استثناء بحر (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب  
 منه) أي من القن وغيره فان العتق سبب لوجوب المهر والنفقة وقد وجد من أهله مع اتقاء المانع وهو حق  
 المولى لأذنه بالعقد (قوله ويسقطان بموتهم) قد سقط المهر في البحر عند قول الكز ولوزوج عبد ما أدونا  
 بما إذا لم يترك كسبا وفي كلام الشارح إشارة إليه أما النفقة ولو مقضية فتسقط عن الحر بموته فالعبد بالاولى  
 (قوله وبيع قن) أي باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى بأذنه فيؤمر ببيعه فان امتنع  
 باعه القاضي بحضرته الا إذا رضى أن يؤدى قدر غنمه كذا في المحيط شهر واشترط حضرة المولى لا حقال  
 أن يصدية وقد ذكر في المأذون المديون أن للرماء استسعاءه أيضا قال في البحر من النفقة ومفاده أن زوجته  
 لو اختارت استسعاءه لنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه قلت وكذا للمهر (قوله كدبر) أدخلت  
 الكاف المكاتب ومعتق البعض وابن ام الولد كما في البحر (قوله بل يسعى) لانه لا يقبل البيع فيؤدى  
 من كسبه لامن نفسه فلو عجز المكاتب صار المهر ديناً في رقبته فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولاه واستخلصه  
 كما في القن وقياسه أن المدبر لو عاد إلى الرق بحكم شافعي يبيعه أن يصير المهر في رقبته بحر (قوله ولولمات

وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على  
 إجازة المولى فان أجاز نفذ وان رد  
 بطل) فلامهر ما لم يدخل فيطالب  
 بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى  
 من له ولاية تزويج الأمة كآب  
 وجد وقاض ووصى ومكاتب  
 ومفاوض ومتول وأما العبد فلا  
 يملك تزويجه الامن يملك اعتاقه  
 درر (فان تكو بالاذن فالمهر  
 والنفقة عليهم) أي على القن  
 وغيره لوجود سبب الوجوب منه  
 (ويسقطان بموتهم) لقوات محل  
 الاستيفاء (وبيع قن فيهما لا) يباع  
 (غيره) كدبر بل يسعى ولولمات

مولاه الخ) في القنية زوج مدبره امرأته ثم مات المولى فالمهر في رقبة العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق لا التأخر الى ما بعد العتق يجر قال في النهر هذا مدفوع بان ما في القنية فيه افادة حكم سكتوا عنه هو ان المدبر اذا الرسته السعاية في حياة المولى مات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به جله واحدة حيث قدر عليه ويطلق حكم السعاية اه اقول حاصل الجواب ان المدبر يسعي في حياة مولاه في المهر اما بعد موت مولاه فانه يسعي اولاً في ثاقى قيمته لتخلص رقبته من الرق ويصير المهر في رقبته يؤديه بعد عتقه كدين الاسرار لا بطريق السعاية فان وجد معه جله أخذ منه والا عومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القنية فيه خفاء عز ذلك اليها والى النهر فافهم (قوله ان تجددت) يعني ان لزمه نفقة فبيع فيها لم يف عنه بما عليه من النفقة بقى الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان يتمعت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها ويوفى بالفضل كما مر ح ووجهه ما في الجرح المبسوط أن النفقة يتجدد وجوبها بمضي الزمان وذلك في حكم دين حادث اه أى ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث يباع فيه بخلاف ما تجدد عليه ويبيع فيه أولاً فانه لا يباع فيه ثانياً لاستنفاء باقية لانه في حكم دين واحد خلافاً لما في نفقات صدر الشرعية حيث يفهم منه أنه يباع في الباقي أيضاً كما سيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى ثم الظاهر ان هذا مفروض فيها اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو بقضاء القاضى لانها بدون ذلك تسقط بمضى المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات الجرح ضرورة المسألة بما اذا فرض القاضى لها نفقة شهر مثلاً ويجوز عن أدائها باعه القاضى ان لم يفده المولى وأفاد أنه انما يباع فيما يجز عن أدائه بالنفقة كل يوم مثلاً للاضرار بالمولى ولا لاجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها ما لم يجر العبد عن التصرف ولا تهاجم بقصد الزيادة للاضرار بالمولى ولذا فرض المسألة في الجرح فيما اذا فرضها القاضى تأمل (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لزمه مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا اطلقها ثم تزوجها يبيع ثانياً فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تتجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شخصه السيد واجب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سعيها مستحق عند الأول فتكرريه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عقد مستقل حتى توقف على أدائه اه قلت وحاصله أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حادث ولذا يبيع فيها ثانياً الا أنها لما كانت سعيها متحداً وهو العقد الأول لم تكن ديناً حادثاً من كل وجه أما المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديد وأنت خبير بأن هذا جواب اقتاعى ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فالمشتري الخسار ان لم يرض به (تنبيه) قال في الجرح على المعراج لعدم تكرار بيعه في المهر بأنه يبيع في جميع المهر فيفيد أنه لو يبيع في مهرها المجل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى لانه انما يبيع في بعضه اه اقول فيه نظراً لانه مخالف لما نقله قبله عن المبسوط من أنه ليس شيء من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد أخرى الا بالنفقة لانه يتجدد وجوبها بمضى الزمان الخ ولا يخفى أن المهر المؤجل كان واجبا قبل حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانياً عنده ولانه يلزم أنه لو كان المهر ألفاً مثلاً وقيمة العبد مائة فبيع بمائة أن يباع ثانياً والثاوية هكذا لانه في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرح حوابه ومراد المعراج هو بيعه في جميع المهر أنه انما يبيع لاجل جميع المهر أى لاجل ما كان جميعه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فانه لم يبيع فيها عند الأول فباع فيها ثانياً عند الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر والنفقة كما صرح به في الجرح من النفقات فراجعهم (قوله الا اذا باعه منها) فان ما عليها من مقدار غنه يلتقى قصاصاً بقدره مما لها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده ح (قوله ولو تزوج المولى أمته الخ) حاصله تقسيم المسألة الاولى التي يباع فيها القن بما اذا لم تكن الامه أمه مولى العبد فهذا كالاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت امه المولى مأذونة مدونة فانه يباع لها أيضاً وأطلق هنا الامه والعبد فنمل ما اذا كانا قنين أو مدبرين أو كانت ام ولد أو كان ابن ام ولد (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامه ثبت للسيد

مولاه لزمه جله ان قدر مهر وقية  
(سكنه يباع في النفقة مراراً) ان  
تجددت (وفي المهر مرة) وبطال  
بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها  
خاتمة (ولو تزوج المولى) أمته من  
عبده لا يجب المهر في الاصح  
ولو الجلية وقال البرازى .

أنداء في غير المأذونة والمساكنة ومعتقة البعض كما في النهر ح وفي استثناء المأذونة كلام يأتي قريباً  
(قوله بل يسقط) أي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أتولاً ثم ينقل للسيد  
كما في النهر عن الفتح وفائدة وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يستوفي منه ويقضى دينها قالوا الأول أظهر  
كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشياء وأيده أيضاً في الدرر وهذا مؤيد لتصحيح الولوالجي قال  
في البصر ولم أر من ذكر لهذا الاختلاف عمرة ويمكن أن يقال أنها تظهر فيما لو تزوج الأب أمة الصغير  
من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الأول لا يصح التعزيم وهو قولهما وبه جزم في الولوالجية  
معللاً بأنه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه للعمال اه واعترضه الرحبي بأنه لا استحالة  
في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف ما لو تزوجها من أمة نفسه قلت وكأنه فهم أن الصغير في قوله من  
عبده للأب مع أنه للصغير كما سرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي عمرة الخلاف قضاء دينها منه  
وعدمه وقال ويترجح القول بالوجوب ولهذا صححه ابن أمير حاج (قوله ومحل الخلاف الخ) ذكره في النهر بحثاً  
بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم تكن الامة مأذونة مديونة فإن كانت يبيع أيضاً ويذل عليه  
ما في الفتح مهر الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه قلت أنت خير  
أن قول الفتح يثبت لها الخ هو أحد القولين فكيف يجعله دليلاً لعدم الخلاف فإن المتبادر من عباراتهم أن قضاء  
دينها منه مبني على القول بأنه يثبت لها أتولاً ما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قصاص ولهذا جعله العلامة  
المقدسي عمرة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لانه يثبت لها) أي لان المهر يثبت للامة مأذونة أو غيرها  
ثم ينقل للمولى ان لم يكن عليها دين والا فلا ينتقل اليه فالصغير راجع للامة المذكورة لا يشيد كونها مأذونة فهو  
استدلال بالاعتم على الاخص فافهم (قوله فالمرء برقبته) وقيل في غنائه والأول الصحيح كما في المنية  
ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر والنفقة كما في التفتق هستانى (قوله يدور معه الخ) أي يساع  
فيه وان تدأ ولته الايدي مراراً (قوله كدين الاستهلاك) أي كما لو استهلك مال انسان عند سيده  
(قوله لكن للمرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بحثاً ونقله المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل  
زوج غلامه ثم أراد أن يبيعه بدون رضى المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فللمولى بيعه وان كان فلا  
الارضاء وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باعه بدون رضى الغرماء فلو أراد الغريم الفسخ فله  
أن يفسخ البيع كذلك هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه أما لو كان المولى قضاء عنه فلا فسخ أصلاً  
(قوله طلقها رجعية) مثله أوقع عليها الطلاق وأطلقها تطليقة تقع عليها بغير (قوله اجازة) لان الطلاق  
الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء بخلاف البائن لانه يحتمل التاركة كما في  
النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة فحمل على الادنى وأشار الى أن الاجازة تثبت بالدلالة كما ثبت  
بالصريح وبالضرورة فالصريح كرضيت وأجزت وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه  
الخبر حسن أو صواب أو لا بأس به وبفعل يدل عليها كسوق المهر أو شيء منه الى المرأة والضرورة بنحو عتق العبد  
أو الامة فلا عتاق اجازة ونظامه في البحر ولو أذن له السيد بعد ما تزوج لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز  
استحساناً كالفضولى اذا وكل فأجاز ما صنع قبل الوكالة وكالعبد اذا تزوجه فضولى فأذن له مولاه في التزوج  
فأجاز ما صنع الفضولى كذا في الفتح أقول ولعل وجهه أن العقد اذا وقع موقفاً على الاجازة فحصل الاذن  
بعده ملك استئناف العقد فملك اجازة الموقوف بالاولى لكن علمت أن من الاجازة الصريحة لفظ أذنت  
فيناقض ما ذكر من أن الاذن بعد التزوج لا يكون اجازة وأجاب في البحر بحمل الأول على ما اذا علم بالنكاح  
نقال أذنت والثاني على ما إذا لم يعلم وبه جزم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة فالاذن  
لما سبق والاجازة لما وقع ويظهر منه أيضاً أن الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان لا مرقع وعلم به الاذن وعلى  
هذا أقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة وبالصريح الخ أنسب من قول الرزبلي الاذن يثبت الخ وعلم  
أن المصنف لو قال اذن بدل قوله اجازة لصح أيضاً لان الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة  
وقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان لا محتاج الى الاجازة فيه نظر فتدبر (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد  
من قوله الموقوف انه عقد فضولى فتجربى فيه أحكام الفضولى من صحة فسخ العبد والمرأة قبل اجازة المولى

بل يسقط ومحل الخلاف اذا لم  
تكن الامة مأذونة مديونة  
فان كانت يبيع أيضاً لانه يثبت لها  
ثم ينقل للمولى مهر (فلا يباعه  
سيده بعد ما تزوجه امرأة فالمرء  
برقبته يدور معه أينما دار كدين  
الاستهلاك) لكن للمرأة فسخ  
البيع لو المهر عليه لانه دين  
فكانت كالغرماء من (وقوله  
لعبده طلقها رجعية اجازة)  
للكاح الموقوف (لاطلقها  
أو فارقها)

مطلب

في الفرق بين الاذن والاجازة



ونظامه في انهر (قوله لانه) أى قول المولى طلقها أو فارقها لانه يستعمل للمتاركة أى فيكون ردًا ويحتل  
 الاجازة فحمل على الرد لانه أدنى لأن الدفع أسهل من الرفع أولانه أليق بحال العبد المترد على مولاه فكأن  
 الحقيقة متروكة بدلالة الحال بجر عن العناية وعلى الثاني ينبغي لو تزوجه فضولى فقال المولى للعبد طلقها  
 انه يكون اجازة اذ لا تترد منه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الأول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة  
 (قوله حتى لو أجازته الخ) تفريع على ما فهم من المقام من أن ذلك رد قال في البحر وقد علم مما قرأناه أن قوله  
 طلقها أو فارقها وان لم يكن اجازة فهو رد فيمنسح به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده (قوله بخلاف  
 الفضولى) أى اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه يملك التطليق بالاجازة فيملك الامر به بخلاف المولى  
 وهذا مختار صاحب الحيط وفي الفتح أنه الاوجه ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفي انه ليس باجازة  
 فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف اذا اطلقها الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة  
 الواحدة أما لو طلقها ثلاثا فهي اجازة اتفاقا وعليه فيلزم أن تحرم عليه لو طلقها ثلاثا لانه بصير كانه أجازا أولا  
 ثم طلق اه وبه صرح الزيلعي بجر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فشملى ما اذا أذن له في نكاح حرّة  
 أو أمة معينة أو لا في الهداية من التقييد بالامة والمعينة اتفاقا بجر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكحها  
 وقيد به لثلاثيهم أن قوله واذنه لعبده يدخل فيه الاذن بعد النكاح لأن الاذن ما يكون قبل الوقوع  
 على ما مرّ بيانه فافهم (قوله فوطئها) قيد به لأن المهر لا يلزم في الفاسد الابيه ط (قوله خلافا لها)  
 فعندهم الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد الا بعد العتق (قوله تقيد به) أى ويصدق  
 قضاء وديانه قال في التبرو اعلم أنه ينبغي أن يقيد الخلاف بما اذا لم ينو المولى الصحيح فقط فان نواه تقيد به أخذ  
 من قولهم لو حلف أنه ما تزوج في الماضي يتناول بمنه الفاسد أيضا قال في التخصيص ولو نوى الصحيح صدق  
 ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف رعاية لجانب الحقيقة اه نهر (قوله كمالوئص عليه) أى فانه  
 يتقيد به اتفاقا أيضا كما بحث في البحر أخذ مما بعده (قوله صح) أى فاذا دخل بها يلزم المهر في قولهم  
 جميعا بجر عن البدائع (قوله وصح الصحيح أيضا) أى اتفاقا وهذا ما بحث في النهر على خلاف ما بحثه  
 في البحر من أنه لا يصح اتفاقا اذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أرجحية ما في البحر كما أوضحته فيما علقته عليه  
 وبأى قرى بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) أى بعد الفاسد وهذا اعطف على قوله في باع الخ فهو أيضا  
 من ثمره الخلاف لانه اذا انتظم الفاسد عنده ينتهى به الاذن واذا لم ينتظمه لا ينتهى به عندهما فله أن يتزوج  
 صحيحا بعده ما أو غيرها (قوله لانه اذا قال تزوج امرأه لان قوله امرأه اسم لواحدة  
 لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضى التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأه لان قوله امرأه اسم لواحدة  
 من هذا الجنس بجر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أى لو قال لعبده تزوج ونوى به مرّة بعد  
 اخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى ثنتين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزوج بل أكثر  
 من ثنتين بجر عن شرح المغنى للهندي وحاصله أن الامر يتضمن المصدر وهو لفرّد الحقيقى أو الاعتبارى  
 أى جله ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأتى ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون الثنتين  
 (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال تزوج لى امرأه لا يملك أن يزوجها الامرأة واحدة ولو نوى الموكل  
 الاربع ينبغي أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل  
 كذا في شرح المغنى للهندي في بحث الامر بجر فافهم لكن نية الاربع انما تصح اذا لم يقل امرأه  
 أما لو قاله كما هو تصور المسألة قبله فلا كما أفاده الرحمتى ويؤيده ما مرّ آنفا عن البدائع من أن المرأة  
 اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أى توكيل من يريد النكاح به وهذا امر يتب بقر  
 المصنف والاذن بالنكاح ينظم جائزه وفاسده (قوله فانه لا يتناول الفاسد) لان النكاح الفاسد ليس بنكاح  
 لانه لا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا الحلف لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يبحث بخلاف البيع  
 يجوز في قول ابى حنيفة لان الفاسد يبيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيبحث به خاتبة  
 (قوله به يفتى) عبارة البحر فلا ينتهى به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المصنف وأسقط الشارح اتفاقا لان قوله  
 وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع ضمير عليه الى الاتفاق فيه نظر اذ لا معنى للاقتضاء بالاتفاق فافهم

لانه يستعمل للمتاركة حتى لو  
 أجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف  
 الفضولى (واذنه لعبد في النكاح  
 ينظم جائزه وفاسده في باع العبد  
 لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه  
 فوطئها) خلافا لهما ولو نوى المولى  
 الصحيح فقط تقيد به كمالوئص عليه  
 ولوئص على الفاسد صح وصح الصحيح  
 أيضا نهر (ولو نكحها ثانيا)  
 صحيحا (أو) نكح (اخرى بعدها  
 صحيحا وقف على الاجازة) لانه  
 الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين  
 صح لانهما كل نكاح العبد وكذا  
 التوكيل بالنكاح (بخلاف  
 التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد  
 فلا ينتهى به به يفتى

(قوله لا يملك الصحيح) لانه قد يكون له غرض في الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد العقد فانه لا يلزم الا بالوطء  
وفي الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد ويتأكد بالخلو والموت ولو بدون وطء ففيه الزام على الموكل بما لم يلزمه  
وهذا يؤيد ما بحثه في البحر كما مر عند قوله وصح الصحيح أيضا (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف الوكيل يبيع  
فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد يبيع حقيقة لا فادته الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد  
كما مر (قوله الاذن في النكاح) الاول بالنكاح بالباء والمراد الاذن للعبد المحجور وهو فوك الجحر  
واسقاط الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه وانما يجز عنه الحق المولى فبالاذن يتصرف في نفسه بأهليته  
وعند زفر والشافعي هو توكيل وانابه كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى والظاهر أن هذا غير خاص  
بالعبد لانه يقال أذنت لزيد بك كل طعامي أو بسكني دارى ففيم فوك الجحر واسقاط حق وكذا يقال أذنت له  
بيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما لم يكن الاذن للعبد توكيلا عند المأملت من أنه  
بالاذن تصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكيل أجنبي به وقول  
البحر أشار المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا لو فهم أن الاذن هو  
التوكيل لكن قد علمت أنه ليس عنه مطلقا بل قد يطلق عليه فراده الاذن الذي بمعنى توكيل الأجنبي  
لاذن العبد تأمل (قوله وبالنكاح لا) أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد كما مر (قوله واليمين)  
على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يبحث الا بالصحيح وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يتناول  
الصحيح والفاسد أيضا لان المراد في المستقبل الاعصاف وفي الماضي وقوع العقد بجر عن المتوسط  
(قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم أن يمينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها  
في المستقبل فمنعقدة على المتيقنة ثم وبه لا يحصل بالفاسد ومثلها الصوم والحج ط قلت وسيأتي  
في الايمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان أفطر لوجود شرطه ولو قال صوما أو يوم ما حنث يوم  
وحنث في لا يصلي بركعة وفي لا يصلي صلاة بشفع وفي لا يحج لا يحنث حتى ينق بعرفة عن الثالث أو حتى  
يطوف اكثر الطواف عن الثاني اه وبه علم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل المحلوف عليه  
شرعا مع شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أفسده بعده تأمل (قوله صح) أي النكاح  
لانه يمتنع على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بحر (قوله وساون الغرماء) أي أصحاب الديون  
وفيه تصريح بأن المهر كآثار الديون فلو مات العبد وكان له كسب يوفى منه وما في النفع عن التمر تاشي لو مات  
العبد سقط المهر والنفقة يجب حله في المهر على ما اذا لم يترك شيئا نهر وأصل هذا الاستخراج والتوفيق  
لصاحب البحر (قوله والاقل) أي ان كان المهر المسمى أقل من مهر المثل تساوى الغرماء فيه ولم يذكره  
المصنف لعلمه بالاولى (قوله والرائد عليه الخ) أي اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فانها تساويهم  
في قدره والرائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغرماء بحر أي فيسعى لها به ان بقي في ملك مولاه أو تنصير الى أن  
يعتق ولو باعه الغرماء معها ليس لها بيعه ثانيا لاخذ الرائد لانه لا يباع في المهر مرتين كما حذرناه فيما مر تأمل  
(قوله كدين الصحة) أي اذا كان على المريض دين صحة وهو ما ثبت بنية مطلقا أو باقراره صحيحا  
قدم على دين المرض وهو ما أقر به مريض لان فيه اضرار بالغرماء فيقتضى بعد قضاء ديونهم (قوله الا اذا  
باعه منها) في اخلاية زوجه بألف وباعه منها بتسعمائة وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع كانت التسعمائة  
بينهما يضرب الغريم فيها بألف والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا عتق اه  
وقوله ولا تتبعه بقاء من ثم بقاء موحدة أي لا تطالبه بما بقي من مهرها لانه صار ملكها وانفسخ النكاح والسيّد  
لا يستوجب على عبده ولا بخلاف ما بقي للغريم فانه باق في ذمة العبد فيطالب به بعد عتقه اما قبله فلا كما مر من  
ان العبد لا يباع في دين أكثر من مرة الا بالنفقة ولان الغريم لما أجاز بيع المولى منها تعلق حقه في النفقة فقط  
ولا يمتنع أن للمرأة يبعه وعتقه كالولاء المولى من غيرها ولا يمنع من بيعه تعلق الدين بربته الى ما بعد عتقه  
لما قلنا فاقبل من أنه ليس لها بيعه لتعلق حق الغريم به فهو وهم منشأ التحصيف ولو كانت النسخة ولا تبعه  
ويبعه الغريم من البيع نافي قوله اذا عتق فافهم (قوله كما مر) أي قبل قوله ولو تزوج المولى أمته من  
عبد ح (قوله بنته) المراد من تره من النسياء بعد موته سواء كانت بنتا أو بنت ابن أو أختا ط

والوكيل بنكاح فاسد لا يملك  
الصحيح بخلاف البيع ابن ملك  
وفي الاشباه من قاعدة الاصل  
في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح  
والبيع والتوكيل بالبيع  
يتناول الفاسد وبالنكاح لا واليمين  
على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع  
ان كانت على الماضي يتناوله وان على  
المستقبل لا (ولو تزوج عبده  
ما ذروا مديونا صح وساون) المرأة  
(الغرماء في مهر مثلها) والاقل  
(والرائد) عليه (تطالب به)  
بعد استيفاء الغرماء (كدين  
الصحة مع) دين (المرض) الا اذا  
باعه منها كما مر (ولو تزوج بنته  
مكاتبه فمات لا يفسد النكاح)

(قوله لانها لم تملك المكاتب) لانه لا يحتمل النقل من ملك الى ملك مالم يهجز وانما تملك ما في ذمته من بدل الكتابة  
 وأما صحة عتقها اباه فلانه يبرأه عن بدل الكتابة أو لا يتم عتق فتح (قوله للتنافي) أي بين كونه مالكا لها  
 وكونها مالكة له (قوله أو أم ولده) وشملها المدبرة ولا تدخل المكاتب بقرينة قوله فتقدمه أي المولى لأن  
 المكاتب لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لها بدون التبوة بجر وأما نفقة الاولاد فتكون على  
 الام لان ولد المكاتب دخل في كتابتها وتماه في شرح أدب القضاء للتصاف (قوله لا تجب تبوتها) هي  
 في اللغة مصدر بتوا أنه من لا أي اسكنته اباه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات للتصاف أن يخلى المولى بين  
 الامة وبين زوجها ويدفعها اليه ولا يستخدمها اما اذا كانت تذهب وتجي وتخدم مولاه لا تكون تبوة  
 اه بجر وقال قبله وقيد بالتبوة لان المولى اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن  
 يوتها كذا في المبسوط ولذا قال في المحيط لو باعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كاسيأتى في مسألة  
 ما اذا قتلها اه أي سقط لو قبل الوطى هذا وفيما نقله عن الخصاص وما نقله عن المبسوط شبه التنافي لان  
 الاول أفاد أنه لا بد في تحقق معنى التبوة اصطلاحا من تسليم الامة الى الزوج والناسي أفاد أن التسليم اليه بعد  
 قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوة ينافي وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده في النهر من ان  
 التسليم الواجب يكتب في فيه بالتخلية بل بالقول بأن يقول له المولى متى ظفرت بها وظنتها كما صرح به في الدراية  
 والتبوة المنفية أمر زائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية كما ظن بعضهم غير واقع اه  
 وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوة المنفية التبوة المستمرة (قوله وان شرطها) لانه  
 شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير لانه لو صرح الشرط لا يخلو اما أن يكون بطريق الاجارة  
 أو الاعارة فلا يصح الاول لجهالة المدة ولا الثاني لان الاعارة لا تتعلق بها اللزوم بجر (قوله أما لو شرط الحر  
 الخ) بيان للفرق بين المسألتين وهو أن اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الامة أيضا لانه صح  
 لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويمتنع الرجوع عنه لانه ثبت مقتضاه جبرا بخلاف اشتراط  
 التبوة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختيارى لانه وعدي يجب الإبقاء به غير انه اذا لم يف به لا يثبت  
 متعلقة أعنى نفس الموعود به فتح ملخصا وأقره في البحر والنهر ومقتضى وجوب الوفاء به انه شرط غير باطل  
 لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بانه باطل وكذا صرح به في كافي  
 الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا ينعى أنه يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاء به  
 انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم قضاء فتأمل (تنبيه) قال في النهر وقيد الرجل في الفتح بالحر حتى  
 لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عندهما خلافا ل محمد اه ونظر فيه ح بأن التعليق المعنوي موجود  
 قلت وهو الذي يظهر وهذا التبدل غير معتبر المفهوم ولد الم يعبده في كثير من الكتب وأما ما ذكره في النهر من  
 الخلاف فانما رأيتهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهرت أمة بخلاف الحر  
 المغرور فان أولاده أحرار بالقيمة اتفاقا فالظاهر أن ما في النهر سبق نظر بقرينة انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقيد  
 الرجل في الفتح الخ فاشتبه عليه مسألة ب مسألة فليراجع (قوله حرية أولادها) أي أولاد الفتنة ونحوها  
 وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجز ط (قوله في هذا النكاح) أما لو طلقها  
 ثم نكحها ثانيا فمهم ارقاء الا اذا شرط كالأول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو أحسن  
 من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) حال من التزويج والهاء للشرط ح (قوله هو  
 معنى الخ) خبر أن ح فمع أنه قال ان ولدت أولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده)  
 أي مفاد التعليق المذكور وذلك لان المعلق قبل وجود الشرط عدم ولا بد له من بقاء الملك عند وجود الشرط  
 وهذا البحث لصاحب البحر وأقره عليه أخوه في النهر والمقدسي وقال في البحر وقد ذكر ذلك في المبسوط  
 في التعليق صريحا بقوله كل ولا تلديه فهو حر فقال لو مات المولى وهي حبلى لم يعتق ما تلده لفسق الملك  
 لا تنقأها للورثة ولو باعها المولى وهي حبلى جازيعة فان ولدت بعده لم تعتق اه الا أن يفرق بين التعليق  
 صريحا والتعليق معنى ولم يظهر لي الآن اه قلت يظهر لي الفرق بينهما من حيث أن هذا التعليق المعنوي  
 تعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه اصاله الولد والرقب ميت حكما فصار المقصود به اصاله حرية

لانها لم تملك المكاتب بموت ابيها  
 (الا اذا عجز فرد في الرق) فحينئذ  
 يفسد لتنافي (زوج امته)  
 أو أم ولده (لا تجب) عليه (تبوتها)  
 وان شرطها في العقد أما لو شرط  
 الحرية أولادها فيه صح وعق  
 كل من ولدته في هذا النكاح لان  
 قبول المولى الشرط والتزويج على  
 اعتباره ومعنى تعليق الحرية  
 بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه  
 لو باعها أو مات عنها قبل الوضع  
 فلا حرية

الولد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يبطل بزوال ملك المولى وتظهير المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متضمن لتعليق العتق على اداء البدل ولا يبطل هذا التعليق الضمني بموت المولى المعلق وأيضا فان المغرور الذي تزوج امرأته على انها حرة يكون شارطا لحرية أولاده معنى فاذا ظهر انها أمة تكون أولاده أحرارا مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسألتنا وقع شرط الحرية مع المولى صريحا فلا ينزل حاله عن حال المغرور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكره في التهرجنا وقال انه حادثة الفتوى واستنبطه مما في جامع الفصولين في المغرور ولو ادعى أنه تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهن فلا ولاد أحرار بالقيمة والاحلف المولى لأنه ادعى عليه ما لو اقتربه لزمه فاذا انكحل يحلف (قوله لكن لانفسه الخ) لانها جراء الاحتباس ولذا لم تجب نفقة الناشئة والحاجة مع غير الزوج والمغصوبة والمحبوسة بدين عليها وحتى وعطف السكنى على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها وللطعام والكسوة (قوله ولا يستخدمها) مبنى على ما مر عن نفقات الخصاص وذكر في الجبر أن التحقيق ان العبرة لكونها في بيت الزوج ليلا ولا يضر الاستخدام نهارا اه وبأى مثله قريبا (قوله فارغة عن خدمة المولى) ظاهره أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها لم أره صريحا وقد يقال ان كان استتاعه لا ينقص خدمة المولى ابيح له لانه ظفر بحقه غير منقص حق المولى لاسيما والمدة قصيرة ط (قوله ويكنى في تسليمها) أى الواجب بتسليمها العقد وهو بهذا المعنى لا يشا في عدم وجوب التبوة كما أرخصناه قبل (قوله وأستخدمها نهارا الخ) هذا ما تقدم قريبا عن الجبر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد ونفقة الليل على الزوج كما في القهستاني عن القنية (قوله وان أبى الزوج) أى وان أوفى المهر بتمامه لان حق المولى أقوى ط (قوله وله) أى للمولى حيث تم الملك له نهر احتراز عن المكاتب فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعد كمال الملك وهو كامل في المدير وأم الولد وان كان الرق ناقصا والمكاتب على عكسهما بجر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المدير والمديرة وأشار الى أن القنية كذلك بالاولى لكهنا داخله في القن لاطلاقه عليهما كما مر فافهم (قوله ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا في فصل المحرمات أن الصحیح وجوب الاستبراء على السيد اذا أراد أن يزوجهما وكان بطوهرهما أو ما الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرئها الاستبراء ولا وجوب اغتسلها وقال محمد لأحب أن يطها قبل أن يستبرئها اه ورح أبو الليث قول محمد وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أى ان ادعاه في القنية والمديرة ولم ينفه عنه في أم الولد ط قلت وهذا اذا تزوجهما غير عالم لما قلناه من المحرمات عن التوشيع من انه ينبغي أنه لو تزوجهما بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون نفيا (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطئ الزوج ط (قوله وان لم يرضيا) أشار الى ما في القهستاني وغيره من ان المراد بالاجبار تزويجهما بلا رضاهما لا كراهتهما على الايجاب والقبول كما قيل اه فافهم (قوله لا مكاتبه ومكاتبته) لانهما التحق بالاجانب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجناية عليهما ونسحق المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحزين فلا يجبران على النكاح ط عن أبي السعود (قوله ولو صغيرين) ظاهره أن المراد الاجازة ولو في حال الصغر مع ان عبارة الصغيرين الحزين غير معتبرة أصلا ويحتمل أن يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين بل يتوقف على أجازتهما بعد بلوغهما والتباعد من كلامهم الاول تأمل (قوله فلو أذيا) أى بدل الكتابة قبل رد العقد فتح (قوله عادم وقفا على اجازة المولى) لانه تجدد له ولاية أخرى غير الولاية التي قارن رضاهم بتزويجهما لان تلك الولاية كانت بحكم الملك وهذه بحكم الولاء فيشترط تجدد رضاه لتجدد الولاية وصار كالشريك اذا تزوج العبد المشترك ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه في الباقي وكذا لغيره من الصغرى في التجارة ثم مات الابن فورنه فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديده من الاب لتجدد ولاية ملكه ولكن تزوج نافلته مع وجود ابنه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة الجد لتجدد ولاية بخله بخلاف الراهن اذا باع العبد المرهون والمولى اذا باع العبد المأذون المديون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يفتقر العقد فهما الى اجازة المالك ثانيا لان نفاد العقد فهما بالولاية الأصلية وهي ولاية الملك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم اهليتهما) لان الكتابة لم تنق بعد العتق والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد

ولو ادعى الزوج الشرط ولا يبينه له حلف المولى نهر (لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بها) بان يدفعها اليه ولا يستخدمها (وتخدم المولى ويطأ الزوج ان ظفر بها فارغة) عن خدمة المولى ويكنى في تسليمها قوله متى ظفرت بها ووطئتها خير (فان برأها ثم رجع) عنها (صح) رجوعه لبقاء حقه (وسقطت) النفقة (ولو خدمته) أى السيد بعد التبوة (بلا استخدامهما) أو استخدمهما نهارا وأعادها لبيت زوجها ليلا (لا) تسقط لبقاء التبوة (وله) أى المولى (السفريا) أى بأتمه (وان أبى الزوج) ظهريه (وله اجبار قنه وامته) ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بجر من الاستيلاء وشبوت القسب (على النكاح) وان لم يرضيا لامكاتبته ومكاتبته بل يتوقف على أجازتهما ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو أذيا وعقبا عاد موقوف على اجازة المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غير

الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا لا الى توقف أى رضا ثانيا قال فى شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى وان كان قدرضى أولا اه فافهم (قوله لعود مؤن النكاح عليه) لانه لما تزوجه انما رضى بتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه ملك للمولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) أى حل وطئها السيد على حل موقوف أى حلها للزوج فابطله كالامة اذا تزوجت بغير اذن ثم ملكها من تحل له بطل النكاح لطريان الحل البات على الموقوف ولا يبطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذکور من شرح التلخيص (قوله والدليل بعمل العجائب) وجه العجب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لا قبله وانه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرق يبطل النكاح الذى باشره المولى وان اجازته ولو عتقت جاز باجازه ولهذا قيل انها مما زادت من المولى بعد ازادت قربا اليه فى النكاح (قوله وبجث السكال هنا غير صائب) قال السكال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها ينقذ النكاح لماصرته حوايه من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو تمتع لا تنفاه ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهته وانما يتوقف على السيد فكذلك السيد هنا فانه ولى مجبر وانما التوقف على اذنه العقد انكابه وقد زال فبقى النفاذ من جهة السيد فهذا هو الوجه وكثيرا ما يقد الساهون الساهين وردة فى البحر بانه سوء أدب وغلط أما الاول فلان المسألة صرح بها الامام محمد فى الجامع الكبير فكيف ينسب السهو اليه والى مقاديريه وأما الثانى فلان محمد ارجه الله على اتوقفه على اجازة المولى بانه تجدد له ولايته لم تكن وقت العقد وهى الولاية بالعتق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان لها ولى اقرب منه كالأخ والعم فصار كالشريك الى آخر ما قد مناه عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض المخطئ على المصيبين اه ومشله فى التروى والشرى لانية وشرح الباقياتى وأجاب العلامة المقدسى بان ما بجثه السكال هو القياس كما صرح به الامام الحصىرى فى شرح الجامع الكبير واذا كان هو القياس لا يقال فى شأنه انه غلط وسوء أدب على أن الشخص الذى بلغ رتبة الاجتهاد اذا قال مقتضى النظر كذا الشئ هو القياس لا يرد عليه بان هذا منقول لانه انما يتبع الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضى على المذهب اه قلت والذى ينبنى عنه سوء الادب فى حق الامام محمد انه ظن أن الفرع من تفريعات المسابيح بدليل انه قال فى صدر المسألة وعن هذا استطرف مسألة تنقلت من المحيط هى ان المولى اذا تزوج مكاتبته الصغيرة الى أن قال هكذا نوآرها الشارحون فهذا يدل على انه ظن أنها غير منصوص عليها فالانطباق بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقتل لانه لو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيرها بموضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى أن يحضرها وفى الخاتمة لو اقبلت فلا صدق لها لم تحضر فى قياس قول الشيخين نهر وكالقتل مالوا اعتقها قبل الدخول فاختلفت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به المهر انفاقا وبالإلزام لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف فى العاقدة دون المعقود عليه وأراد بالامة الفتنة والمدة وأم الولدان لان مهر المكاتبه لها لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى اياها بحر وكالمكاتب المأذونة المدبونة على ماسيبى (قوله قبل الوطئ) أى ولو حكا نهر لما مر مرارا أن الخلوة الصحيحة وطئ حكا (قوله ولو خطأ) أى أو تسببا كما هو مقتضى الاطلاق نهر (قوله فلو صيما مثله المجنون بالاولى نهر) (قوله على الراجح الخ) ذكر فى المصنف فيه قولين وفى الفتح لو لم يكن من أهل المجازاة بان كان صيدا زوج أمته وصيه مثلا قالوا يجب أن لا يسقط فى قول أبى حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لانها لم تحظر عليها والردة محظورة عليها اه فترج عدم السقوط بحر قال الرضى لكن الصبي من أهل المجازاة فى حقوق العباد لا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والنعمان اذا اتلف والمجنون مثله ولذا ترك التقييد بالمكاتب فى الهداية والوقاية والدرر والمتى والكفر والدليل بعنده وفهم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عنده خلافا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجوز بيع المبدل وان كان مقبوضا لم يرد بجمعه على الزوج بحر (قوله كثر ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل تقرر المهر فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها

ولو عجزا توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فابطله والدليل بعمل العجائب وبجث السكال هنا غير صائب (ولو قتل المولى أمته قبل الوطئ) ولو خطأ فتح (وهو مكلف) فوصيها لم يسقط على الراجح (سقط المهر) لمنعه المبدل كثر ارتدت ولو صغيرة

قه

على ان السكال بن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد

من الافعال كما مر (قوله لولو فعلت ذلك القتل امرأة) أى القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطئ قال في  
النهر لان جنابة الحر على نفسه هدر في أحكام الدنيا وتسليم أنها ليست هدر اذ قتلها نفسها تنفوت بعد الموت  
وبالموت صار للورثة فلا يسقط واذ لم يسقط مع أن الحق لها أولاً لعدم السقوط بقتل الوارث أولى اه (قوله  
ولوأمة) لان المهر لمولاهما ولم يوجد منه منع المبدل بجر قال ح حاصل ما يفهم من كلامهم ان العلة  
في سقوط المهر امر ان الاول أن يكون صادراً من له المهر الثاني أن يترتب عليه حكم دينوى كالمذكور  
في صدر المتن ففي الامه غير المأذونه وغير المكتوبة اذا قتل نفسها فقد الامران وفي الحرة اذا قتل نفسها  
والمولى الغير المكلف اذا قتل أمته فقد الثاني وفي الاجبي أو الوارث اذا قتل حرة أو أمة فقد الاول اه أى  
لان الوارث بالقتل لم يبق وارثاً مستحقاً للمهر لحرمانه به فصار كالاجنبى بجر (قوله وأارتدت الامه) مقابل  
قوله كحرة ارتدت (قوله كما رجعه في النهر) راجع للاخيرتين وسبقته الى ذلك في البحر قياساً على تصحيح عدم  
السقوط في قتل الامه نفسها فان الزيلعي جعل الروايتين في الكل واذا كان الصحيح منه ما في مسألة القتل عدم  
السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لان المستحق وهو المولى لم يفعل شيئاً اه (قوله أو فعله) السيمر المستتر  
للمولى المكلف والبارز للقتل ح (قوله لتقره) أى المهرية أى بالوطئ ح (قوله ولوفعه بعده) صورته  
زوج عده ثم قتله ضمن قيمته يوفى منها مهر المرأة ومثله ما اذا باعه قال في النهر وسأى انه لو أعقق المديون كان  
عليه قيمته فالقتل أولى ح (قوله أو مكاتبته) لما عرف أن مهر المكاتبه لها لا للمولى بجر (قوله  
أو ماذوته المديونة) بحث لصاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن يقيد الخلاف اى الخلاف المار بين الامام  
وصاحبيه بما اذا لم تكن مأذونه لحقها به دين فان كانت لا يسقط اتفاقاً المأثر من ان المهر في هذه الحالة لها توفى  
منه ديونها غاية الامر انه اذا لم يفد بينها كان على المولى قيمتها للغرماء فتضم الى المهر ويقسم بينهم اه  
(تنبيه) الحاصل أن المرأة اذا ماتت فلا يخلو اما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث اما أن  
يكون حنف انفسها أو بقتلها نفسها أو بقتل غيرها وكل من التسعة اما قبل الدخول أو بعده فهو ثمانية عشر  
ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها قبل الدخول بجر قلت ويراد في التقسيم المأذونة  
المديونة فتبلغ الصور اربعة وعشرين (قوله والاذن في العزل) أى عزل زوج الامه (قوله وهو الانزال خارج  
الفرج) أى بعد التزويج منه لا مطلقاً فقد قال في المصباح فائدة للجماع ان امنى في الفرج الذى ابتدأ الجماع فيه  
قبل امشاء وألقى ماءه وان لم ينزل فان كان لاعياء وقور قيل أكسل وأخط وفهر وان نزع وأمنى خارج الفرج  
قبل عزل وان أوج في فرج آخر فأمنى فيه قبل ففهر ففهر امن باب منع ونهى عن ذلك وان أمنى قبل أن يجماع فهو  
الزملق بضم الزاى وفتح الميم مشددة وكسر اللام (قوله لمولى الامه) ولومدبرة أو أم ولد وهذا هو ظاهر  
الرأية عن الثلاثة لان حقها في الوطئ قد تآذى بالجماع وأما سفع الماء فتسأده الولد والحق فيه للمولى فاعتبر  
اذه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تطافت الاخبار وفي الفتح  
وفي بعض أجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها نهر وعندها أن الاذن لها وفي التهستاني أن للسيد العزل  
عن أمته بخلاف وكذا الزوج الحرة باذنها وهل للاب أو الجدة الاذن في أمة الصغرى في حاشية أبي السعود عن  
شرح الجوى نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة للصبي فيه لانه لو جاء ولد يكون رقيقاً له الآن يقال انه متوهم  
اه وفيه انه لو لم يعتبر التوهم هنا لما وقف على اذن المولى تأمل (قوله وهو أى التعليل المذكور يقيد  
التقييد) أى تقييد احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرة بتقيد احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا ولها قال  
الرحق وكالبالغة المراهقة اذ يمكن بلوغها وحبلها اه ومقاد التعليل أيضاً زوج الامه لو شرط حرية الاولاد  
لا يتوقف العزل على اذن المولى كما بحثه السيد ابو السعود (قوله نهر بحثنا) أصله لصاحب البحر حيث قال  
وأما المكاتبه فينبغي أن يكون الاذن اليها لان الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحاً اه وفيه ان للمولى حقاً  
أيضاً باحتمال تجزها وردها الى الرق فينبغي توقفه على اذن المولى أيضاً رعاية للعقدين رحق (قوله لكن  
في الخاتمة) عبارتها على ما في البحر ذكر في الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا في زماننا ساء لسوء الزمان اه  
(قوله قال الكمال) عبارته وفي الفتاوى ان خاف من الولد السوء في الحرة يسعه العزل بغير رضاها للفساد  
الزمان فليعتبر مثله من الاعذار مسقطاً لاذنها اه فقد علم مما في الخاتمة ان منقول المذهب عدم الاباحة وان

(الاولو فعلت ذلك) القتل (امرأة)

ولوأمة على الصحيح خاتمة (بنفسها)

أو قتلها وارثها أو ارتدت الامه

أو قبلت ابن زوجها كما رجعه

في النهر اذ لا تنفوت من المولى

(أو فعله بعده) أى الوطئ

لتقره به ولوفعه بعده أو مكاتبته

أو ماذوته المديونة لم يسقط اتفاقاً

(والاذن في العزل) وهو الانزال

خارج الفرج (لمولى الامه لالها)

لان الولد حقه وهو يفيد التقييد

بالبالغة وكذا الحرة نهر (وعزل

عن الحرة) وكذا المكاتبه نهر

بحثنا (باذنها) لكن في الخاتمة

انه يباح في زماننا لفساده قال

الكمال فليعتبر عذر امسقطاً لاذنها

مطلبه

في حكم العزل واسقاط الولد



هذه أقدم من مشايخ المذهب لتغير بعض الأحكام بتغير الزمان وأثره في الفتح وبه جزم القهستاني أيضاً حيث قال وهذا إذا لم يخف على الولد سوء الفساد الزمان ولا فيجوز بلأذنها **ا** **لكن** قول الفتح فليعتبر مثله الخ يحتمل أن يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا ينجى ويحتمل أنه أراد الحاق مثل هذا العذبة كأن يكون في سفر بعيد أو في دار الحرب يخاف على الولد أو كانت الزوجة سيئة الخلق ويريد فراقها يخاف أن تحبل وكذا ما يأتي في إسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم (قوله وقالوا الخ) قال في النهر بقي هل يباح الإسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخليق فخلق الروح والافه وغلط لأن التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة **ك** ذافي الفتح وإطلاقهم فيه عدم توقف جواز إسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج وفي كراهة الخيانة ولا أقول بالحمل إذا حرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لأنه أصل الصدق لما كان يؤخذ بالجزء فلا أقل من أن يلحقها ثم هنا إذا اسقطت بغير عذر **ا** قال ابن وهبان ومن الأعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأبي الصبي ما يستأجره الظئر ويخاف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو أرادت الالتقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان الفقيه على ابن موسى يقول أنه يكرهه فإن الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرة قال ابن وهبان فإباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر أو أنها لا تأثم ثم القتل **ا** وبما في الذخيرة تبين أنهم ما أرادوا بالتخليق الأنفخ الروح وان قاضي خان مسبوق بما مر من التفقه والله تعالى الموفق **ا** كلام النهر (تنبيه) أخذ في النهر من هذا وما قدمه الشارح عن الخيانة والكمال أنه يجوز لها سدهم رجها كما فعله النساء مخلفاً لما يجتهد في الجرم أنه ينبغي أن يكون حراماً بغير إذن الزوج قياساً على عزله بغير إذنها قلت **لكن** في البرازية أن له منع أمراته عن العزل **ا** نعم النظر إلى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين فإني الجرمين على ما هو أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله) أن لم يعد قبل (قوله) بأن لم يعد أصلاً أو عاد بعد بول نهر أي وعزل في العود أيضاً كما نقله أبو السعود عن الحانوتي ونقل أيضاً عن خط الزيلعي أنه ينبغي أن يراد بعد غسل الذكر أي لنفي احتمال أن يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فتزول بالغسل وبه يظهر أن ما ذكره في باب الغسل أن النوم والمشي مثل البول في حصول الانتشاء لا يأتى هنا فافهم (قوله وخير أمة) هذا يسمى خيار العتق قال في النهر ولو اختارت نفسها بالإعلم الزوج يصح وقيل لا يصح بغيره كذا في جامع الفصولين (قوله ولو أم ولد) أي أو مدبرة ومثل الكبيرة والصغيرة بحر (قوله ومكاتبه) خالف زفر فقال لا خيار لها وقراء في الفتح وأجاب عنه في البحر (قوله ولو كان النكاح برضاها) وكذا بدون رضاها بالاولى وبعبارة الزيلعي وغيره ولا فرق في هذا بين أن يكون برضاها وبغيره **ا** وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتب لما قدمه الشارح فرياً من أن له اجباراً منه على النكاح لا مكاتبه ولا مكاتبته وفي المعراج أنه ليس له اجبارهما بالاجماع وبه تأيد قوله في الشرع بلالية أن نفي رضا المكاتبه منفي فانه كما لا نفقذ تزويجها نفسها بدون إذن مولاهما البقاء ملكه لرقبتها لا ينفذ تزويجها إياها بدون إذنهما موجب الكتابة وتعامه هناك (قوله دفعنا لزيادة الملك عليها) علمه لقوله خيرت وذلك أن الزوج كان يملك عليها طليقتين فلما صارت حرة صار يملك عليها طليقة ثالثة وفيه ضررها فملك رفع أصل العقد لدفع الزيادة المضرة لها ولهذا لم يثبت خيار العتق للعبد المذكور لأنه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق (قوله فلامهر لها) أي أن لم يدخل بها الزوج لأن اختيارها نفسها ففسخ من الأصل وان كان دخل بها فالمهر ليس لها لأن الدخول بحكم نكاح صحيح فتقر به المستحق بحر (قوله أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها (قوله فالمهر ليس لها) أي سواء دخل الزوج بها أو لم يدخل لأن المهر واجب بمقابلته مأملاً الزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر عن غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا ينافي ما سيأتي من التفصيل بأنه لو وطئ الزوج قبل العتق فالمهر للمولى أو بعده فلها لأن ذلك فيما إذا كان النكاح بدون إذن المولى ونفذ النكاح بالعتق وبه تملك منافعها فاذا وطئ بعده فالمهر لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالاذن فنفذ النكاح في حال قيام الرق كما سيأتي فافهم (قوله ولو صغيرة) أي لو كانت المعتقة صغيرة وقد تزوجها مولاه قبل العتق تأخر خيارها إلى بلوغها قال في البحر لأن فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملك الصغيرة ولا يملكه

مطلب  
في حكم إسقاط الحمل

وقالوا يباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج (وعن أمته بغير إذنها) بلا كراهة فان ظهر بها حمل حل نفيه إن لم يعد قبل بول (وخير أمة) ولو أم ولد (ومكاتبه) ولو حكا كعتقة بعض (عتقت تحت حر أو عبد ولو كان النكاح برضاها) دفعنا لزيادة الملك عليها بطليقة ثالثة فان اختارت نفسها فلامهر لها أو زوجها فالمهر ليس لها ولو صغيرة تؤخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الأصح (أو كانت) الأمة (عند النكاح) حرة ثم صارت أمة (بان ارتد أو لحقها بدار الحرب ثم سبها

ولها القيامه مقامها كذا في جامع الفصولين فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح كذا في الذخيرة اهـ وقبل ثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لوزوجها بعد العتق ثم بلغت فان لها خيار البلوغ لأن ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الاب بل أقوى وفي هذه كولاية الاخ والعلم بل أضعف كما أوضحناه في باب الولي (قوله معاً) قيد في الجمل الثلاثة وانما قيد به لأن يارتداد أحدهما أو لحاقه أو سببه ينسخ النكاح اهـ ح (قوله خيرت عند الثاني) لأنهما بالعتق ملكت أمر نفسيهما وازداد ملك الزوج عليها ح عن البحر (قوله خلافاً للثالث) أي حيث قال لا خيار لها إلا بصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فإذا اعتقت عادى أصله كما كان ولا يخفى ترجيح قول أبي يوسف لدخوله تحت النص كذا في البحر ومرواه بالنص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين اعتقت ملكك بضعت فاخترى اهـ ح أي حيث أفاد قوله فاخترى ان علة الاختيار ملك البضع على وجه زاد ملك الزوج عليها مثل زنى فرجهم وسرق فقتل حيث أفادت النساء ان العلة الزنا والسرقة كما تنظر في الاصول فلا يرد ما أورده الرحمن من أن النص لا عموم فيه لانه خطاب بعينة فتدبر (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار ح (قوله عذر) أي لاستغفارها بخدمة المولى فلا تنترغ للتعلم ثم اذا علمت يطال بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار المخيرة ولو جعل لها قدر اعلى أن تختاره ففعلت سقط خيارها كما في النهر زاد في تلخيص الجامع ولا شيء لها لانه حق ضعيف فلا يظهر في حق الاعتباس كسائر الخيارات والشبهة والكفالة بالنفس بخلاف خيار العيب (قوله فلو لم تعلم به) قال في البحر عن المحيط اذا زوج عبده امته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار حتى ارتدوا ولحقا يدار الحرب ورجعوا مسلمين ثم علمت بنبوت الخيار أو علمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم اهـ ح وكذا الحرية اذا تزوجها حربي ثم اعتقت خيرت سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسخها العود هارقيقه بالحكم بلحقها لان النكاح في دار الحرب كلهم ارفاء وان كانوا غير مملوكين لاحد كما يأتي أول العتاق اهـ ح وأقره ط والرحمن قلت ما يأتي شمول على الحربي اذا سرفه وريق قبل الاحرار اربا وبعده وريق ومملوك كما سيأتي في ذلك وهو صريح ما قدمناه أقول هذا الباب فإظهار ان علة عدم صحة الفسخ كون النكاح مواتاً حكماً يقطع به التصرفات الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذي هو حق مختار بالاولى ثم رأيت في شرح التلخيص علل بما قلته فله تعالى الحد (قوله وليس هذا حكم) جواب سؤال تقديره كيف حكمتم بصحة فسخ من في دار الحرب واحكامنا منقطعة عنهم ح (قوله بل فتوى) أي اخبار عند السؤال عن الحادثة ط (قوله ولا يتوقف) أي الفسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يطل بسكوت) أي ولو كانت بكراً بل لا بد من الرضاء صريحاً أو دلالة ط (قوله ولا يثبت للعلم) أي لعبد ذكر لانه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامة ولانه يملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ (قوله ويقسم على مجلس) أي مجلس العلم ويمتد الى اخره فاذا اقامت بطل (قوله كخيار مخيرة) أي من قال لها زوجها اختارى نفسك فانها تختار ما دامت في المجلس (قوله بخلاف خيار البلوغ في الكل) أي في كل الخمسة المذكورة فان الجهل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء ويطل بسكوتها بعد علمها بالنكاح ويثبت للابن واللام ولا يمتد الى آخر المجلس ان كانت بكراً ولو ثبتا فوقته العمر الى وجود الرضاء صريحاً أو دلالة كما في الغلام اذا بلغ (قوله نكح عبد بلاذن) قد بالنكاح لانه لو اشترى شيئاً فاعتقه المولى لا ينفذ الشراء بل يطل لانه لو نفذ عليه لتغير المالك بحر (قوله فعتق) بفتح أوله مبني للفاعل ولا يجوز ضمه بالباء للمفعول لانه لازم أبو السعود عن الجوى ط (قوله أو باعه) أي مثلاً والمراد انتقال الملك الى آخر بشرأ أو هبة أو ارث (قوله فأجاز المشتري) أي أجاز النكاح الواقع عند المالك الاول (قوله لزوال المانع) لأن المانع من النفاذ كان حق المولى وقد زال لما خرج عن ملكه (قوله وكذا حكم الامة) اطلاقاً يشمل الفسنة والمدة وام الولد والمكاتبة لكن في المدة وام الولد تفصيل يأتي بحر وهذا في الامة اذا اعتقت أمالومات عنها أو باعها فان كان المالك الثاني لا يحل له وطؤها فكذلك العبد والافان كان الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف لطرق الحل البات عليه وان كان دخل في ظاهر الرواية كذلك لانه لان الموقوف باعتراض المالك الثاني وان كان ممنوعاً عن غيباتها وتوضيحها في البحر (قوله ولا خيار

معاً فاعتقت خيرت عند الثاني  
 خلافاً للثالث مبسوط (والجهل  
 بهذا الخيار) خيار العتق (عذر)  
 ولو لم تعلم به حتى ارتدوا ولحقا فعملت  
 ففسخت صح الا اذا قضى بالعاق  
 وليس هذا حكم بل فتوى كافي  
 (ولا يتوقف على القضاء) ولا يطل  
 بسكوت ولا يثبت للعلم وبقتصر  
 على مجلس كخيار مخيرة بخلاف  
 خيار البلوغ في الكل خاتمة  
 (نكح عبد بلاذن فعتق) أو باعه  
 فأجاز المشتري (نفذ) لزوال المانع  
 (وكذا) حكم (الامة ولا خيار لها)

والا فالابن ولو ادعى ولده أم  
ولده المنفى أو مدبرته أو مكاتبته  
شرط تصديق الابن (وجد صحيح)  
كأن بعد زوال ولايته يموت  
وكفر وجنون ورق فيه) أى  
في الحكم المذكور لا يكون  
كلاب (لا قبله) أى قبل الزوال  
المذكور بشرط ثبوت ولايته من  
الوطى إلى الدعوة (ولو تزوجها)  
ولو فاسدا (أبوه) ولو بالولاية  
(فولدت لم تصير أم ولد) لتولده  
من نكاح (ويجب المهر لا القيمة)  
ولو هاجر) ملك أخيه له ومن  
الحيل أن يملك أمته لطفله  
ثم يتروجهما (ولو وطئ جارية  
امرأته أو والدته أو جدته فولدت  
وادعاه لا يثبت النسب إلا بتصديق  
المولى) فلو كذبه ثم ملك الجارية  
وقام أثبت النسب

مشاركه بين رجل وابنه وجده فأدعوه كلهم فالجد أولى وينبغي حمله على ما إذا كان أبو الرجل ميتا مثلاً ليصير  
للجد الترجيح من جهتين تأمل (قوله والا) أى وإن لم يكونا شرعيين وهذا صادق بما إذا كانت للابن  
وحده أو للاب وحده والثاني لا يصح هنا لکن أصل المسألة مفروض في جارية الابن فهو قرينة على أن المراد  
الأول فقط فافهم (قوله فالابن) أى تقدم دعواه لأنها سابقة معنى بجر أى لأن له حقيقة الملك  
ولا يسه حق النكاح ولأن ملك الابن سابق فصار كأنه ادعى قبل الابن تأمل (قوله ولو ادعى) أى  
الاب وقوله المنفى بالنصب نعت لولد أم الولد وقوله أو مدبرته أو مكاتبته مجروران بالعطف على أم وهذا بيان  
لمحترز قوله فتدأ به أى لو ادعى ولده أم ولد ابنه الذى نفاه ابنه لا يثبت نسبه إلا بتصديق الابن لأن أم الولد لا تقبل  
الانتقال إلى ملك غير المستولد وقيد بقوله المدعى لأنه إذا لم ينفع الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من الاب  
وإن صدقه الابن وكذا لو ادعى ولد مدبرته ابنه أو ولد مكاتبته ابنه الذى ولدته في الذكابة أو قبلها لا يثبت نسبه  
إلا بتصديق الابن كما في البحر لأنه لا يمكن جعل الابن يملك كالمالك قبل الوطى فإن صدقته ثبوت نسبه لا احتمال ووطئ  
الاب بشبهة والظاهر لزوم العقر للمكاتبته لأن لها العقر بوطئ المولى فوطئ أبيه أولى وحيث لم يثبت الملك  
في أم الولد والمدبرة ينبغي لزوم العقر للابن على أبيه كما يفهمه ما قد متنا فيما لو وطئها ولم يجعل تأمل (قوله  
وجد صحيح) حرج به الجد أنفاسه كذا في الام وكذا غير الجد من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الاحوال  
لنقد ولا يثبتهم بجر عن المحيط (قوله بعد زوال ولايته) أى الاب وأراد بزوال الولاية عدمها ليشمل  
ما لو كان كذره أو جنونه أو ورقه أصليا أفاده الرحى والمراد بالولاية ولاية النكاح كما مر (قوله فيه)  
متعلق بكاف التشبيه ح فالمنع أن الجد مشابه للاب في الحكم المذكور (قوله ويشترط ثبوت  
ولايته) أى ولاية الجد الناشئة عن فقد ولاية الاب أى لا يكتفى بيوتهما وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتها  
من وقت العلق إلى وقت الدعوة قال في الفتح حتى لو أتت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية  
إليه لم تصح دعوته لما قلنا في الاب اه أى من أن الملك انما يثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلق فيستدعى  
قيام ولاية الملك من حين العلق إلى الملك (قوله ولو فاسدا) لأن الداسد يثبت فيه النسب فاستغنى  
عن تقدم الملك بجر (قوله أبوه) أى أو جدته رحى (قوله ولو بالولاية) في البحر عن الخانية  
إذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لا تصير أم ولده وبعت بالقرابة (قوله لتولده من  
نكاح) فلم يبق ضرورة إلى تملكها من وقت العلق ثبوت النسب بدونه وأمومية الولد فرع النكاح والنكاح  
ينافيه (قوله ويجب المهر) لا التزامه بالانكاح وهو أن يكون مسمى مهر مثلها في الجبال نهر (قوله  
لا القيمة) لعدم تملكها نهر (قوله ملك أخيه له) فعتق عليه بالقرابة هدية وظاهره أن الولد علق رقيقا  
واختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعده ومثله تظهر في الارث نكاحات المولى وهو الابن يرثه الولد  
على الأقل دون الثاني والوجه هو الأول لأنه حدث على ذلك الأخ من حين العلق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة  
باخذ كذا في غاية البيان والظاهر عندى هو الثاني لأنه لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو  
القدرة على التصرف في الشيء ابتداء ولا قدرة للسيد على التصرف في الجنين يسع أو هبة وإن صح الإيصاء به  
واعتاقه فلم يتناوله الحديث لأنه في المملوك من كل وجه ولد الوقال كل مملوك أم ملكه فهو حر لا يتناول الحمل  
بجر وأقر في النهر والمقدسى (قوله ومن الحيل) أى من حيلة الحيل التي يدفع بها الإنسان عنه ما يضربه  
وهذا حيلة لما إذا أراد وطئ الأمه ولا تصير أم ولده وإن ولدت منه لا يثبت نسب له إذا ولدت وعلت أنها  
لا تباع فملكها لطفله بهيمة أو بيع ثم يتروجهما بالولاية فيصير حكمهما ما مر فذا احتاج إلى بيعها باعها وحفظ ثمنها  
لطفله أو أنفق عليه أو على نفسه احتاج إليه (قوله ولو وطئ جارية امرأته الخ) محترز قوله سابقا  
أنه ط (قوله لا يثبت النسب إلا بتصديق المولى الخ) فيه اختصار وعبارة البحر لا يثبت النسب ويدراً  
عنه الحد للشبهة قال أحلها المولى لا يثبت النسب الآن يصدق المولى في الإحلال وفى أن الولد منه  
فإن صدقه في الأمرين جميعاً أثبت النسب والأفلاوان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوماً من الدهر ثبت النسب  
كذا في الخانية وفى التنية ووطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد أى الواطئ الشبهة أولاً لأنه  
ولد ولده فيعتق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق

عليه وان لم يثبت نسبه منه اه قلت ومعنى أحلها المولى أى بنكاح أو بجهة مثلاً لا بقوله جعلها حلالاً  
 (قوله وسيجي الخ) ذكر هنالك ما يفسد الخلاف وفيه كلام سبأى هنالك ان شاء الله تعالى (قوله قالت  
 لمولى زوجها) وكذا لو قال ذلك زوج الامة لمولى زوجته لكن لا يقطع المهر بجر (قوله الحز المكلف)  
 فقيده لممكن منه الاعتاق وفيه انه ليس بعمق انما هو وكيل عنها فيه يقتضاه أن يتوقف بيع الصبي على اجازة  
 وليه وأما الاعتاق فلا ينظر اليه لجهة فوكيله فيه ط وصورة ~~كون~~ مولى الزوج غير حتر أو غير مكلف  
 أن يشتري العبد المأذون عبداً متزوجاً أو يرثه الصبي أو المنجنون من أبيه والافقدهم أنه لا يملك تزويج العبد  
 الا من يملك اعتاقه (قوله ورطل من خمر) مفعول زادت أى زادته على قولها بألف (قوله كالصحيح)  
 لان البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شروطه كما يأتى قريباً (قوله ففعل) أى قال اعتقته ح عن  
 النهر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته فالأول كحديث  
 رفع الخطأ والنسيان أى رفع حكمهما وهو الاثم والافقهما واقعان في الخارج والثاني كسئلنا فانه لا يمكن  
 تصحيحه الابتداء الملك اذ الملك شرط لجهة العتق عنه فتقدم الملك بالبيع مقتضى بالفتح والاعتاق عن الأمر  
 مقتضى بالـ كسر فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالألف ثم أمره باعتاق عبد الأمر عنه وقوله اعتقت  
 تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للأمر فسد النكاح للتاني بين الأمرين ثم الملك فيه شرط والشروط  
 اشباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى وهو العتق لا بشروط نفسه اظهار التبعية فيشترط  
 أهلية الأمر للاعتاق حتى لو كان صبياً ما أذن بالبيع ويبطل القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت  
 فيه خيار روية أو عيب ولا يشترط كونه مقدوراً للتسليم فصح الأمر باعتاق الآتي ويبطل اعتبار القبض في  
 الفساد كما لو قال أعتقه عنى بألف ورطل من خمر اه بجر بالمعنى (قوله لكن لو قال الخ) حاصله  
 ان ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشروط المقتضى بالـ كسر لا بشروط نفسه كما عرفت ~~لكن~~ هذا اذ لم يصرح  
 بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدر فلو صرح بالبيع فقال بعتك وأعتقته لا يقع عن الأمر بل عن الأمور  
 فيثبت البيع فتمضى في هذه المسألة ولا يثبت صريحاً كبيع الاجنة في الارحام فاذا صرح به ثبت بشرط نفسه  
 والبيع لا يتم الا بالقبول ولم يوجد فاعتق عن نفسه اه أى ولا يفسد النكاح كفى البحر (قوله ومفاده  
 الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله لو قال) أى الأمر والاولى التصريح به والاثبات بعده بنفيه  
 (قوله وسقط المهر) لاسيما وجوبه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أى النكاح خلافاً لابي يوسف  
 والله تعالى أعلم

\* (باب نكاح الكافر) \*

لما فرغ من نكاح الاحرار والارقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخرباب المهر حكم مهر  
 الكافر وانه ثبت بقية أحكام النكاح في حقه كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق  
 ونحوهما كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثاً ونكاح محارم (قوله يشمل  
 للمشرك والكافى) لو قال يشمل الكافى وغيره لكان أولى ليدخل من ليس بعنك ولا كفاً كالهري وأشار  
 الى أن التعبير بالكافر لشموله الكافى أولى من تعبير الهداية بـ عمل للقدورى بالمشرك اه ح واعتذر في الفتح  
 عن الهداية بانه أراد بالمشرك ما يشمل الكافى اما تغليباً أو دهايا الى ما اختاره البعض من ان أهل الكتاب  
 داخلون في المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله رب العزة والكبرياء  
 (قوله خلافاً للمالك) فلا يقول بصحة انكحتهم ولو صححت بين المسلمين وأخذ منه انه لا يقول بالاصلين الاخيرين  
 بالاولى ط (قوله ويرده) أى قول مالك المفهوم من قوله خلافاً للمالك فانه بنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله  
 وأمره أنه جملة الخطب) أى فهذه الاضافة قاضية عرفاً ولغة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه مفيدة  
 لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أى لامن زنا والمراد به نكاح ما كانت علمه  
 الجاهلية من أن المرأة تنسأح رجلاً مدة ثم يتزوجها وقد استدلل بالحديث المذكور في الفتح أيضاً ووجهه أنه  
 صلى الله عليه وسلم سمي ما وجد قبل الاسلام من أنكحة الجاهلية نكاحاً ولا يقال ان فيه اساءة أدب لاقتضائه  
 كفر ابو بن الشريفيين مع أن الله تعالى أحياهم له وأماناً به كما ورد في حديث ضعيف لانا نقول ان الحديث

وسيجي في الاستبلاذ (حرة)  
 متزوجة برقيق (قالت لمولى  
 زوجها) الحز المكلف  
 (اعتقه عنى بألف) أوزادت  
 ورطل من خمر اذا فاسدها  
 كالصحيح (ففعول فسد النكاح)  
 لتقدم الملك اقتضاء كانه قال  
 بعتك منك وأعتقته عنك لكن لو قال  
 كذلك وقع العتق عن الأمور لعدم  
 القبول كفى الحواشي السعدية  
 ومفاده أنه لو قال قبلت وقع عن  
 الأمر (والولاء لها) ولزمتها  
 الألف وسقط المهر (وبقع) العتق  
 (عن كفارتها ان نونه) عنها (ولم  
 تقل بالان لا) يفسد لعدم الملك  
 (والولاء له) لانه المعتق والله اعلم  
 \* (باب نكاح الكافر) \*

يشقل المشرك والكافى وها هنا  
 ثلاثة أصول الأول أن كل

نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح  
 بين أهل الكفر خلافاً للمالك  
 ويرده قوله تعالى وأمره أنه جملة  
 الخطب وقوله عليه الصلاة  
 والسلام ولدت من نكاح لامن  
 سفاح

مطلب  
 في الكلام على أبوى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأهل الفترة

أعم بدليل رواية الطبراني وأبي نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولدني.  
 أبي وأتى لم يصيبني من سفاح الجاهلية شيء وأحياء الأبوين بعد موتهما لا ينافي كون النكاح كان في زمن  
 الكفر ولا ينافي أيضا ما قاله الامام في الفقه الأكبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ما ناعلي المكفر ولا مافي  
 صحيح مسلم استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي وما فيه أيضا أن رجلا قال يا رسول الله أين أبي  
 قال في النار فلما قفادعاء فقال ان أبي وأباك في النار لا مكان أن يكون الأحياء بعد ذلك لأنه كان في حجة الوداع  
 وكون الايمان عند المعايمة غير نافع فكيف بعد الموت فذلك في غير الخصوصية التي اكرم الله بها نبيه صلى الله  
 عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاستهما بأنهما ما نافي زمن الفترة فهو مبني على اصول الاشاعة أن من مات  
 ولم تبلغه الدعوة يموت ناجيا أما الماتريدي فأن مات قبل مضي مدة يمكنه فيها التأمّل ولم يعتقد ايمانا ولا كفرا  
 فلا عقاب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كفرا أو مات بعد المدة غير معتد شيئا نعم البخاريون من الماتريدي  
 وافقوا الاشاعة وجعلوا قول الامام لا عذر لاحد في الجهل بخالفته على ما بعد البعثة واختاره المحقق  
 ابن الهمام في البحر الركني هذا في غير من مات معتقدا للكفر فقد صرح النووي والقهر الرازي بأن  
 من مات قبل البعثة مشركا فهو في النار وعليه حمل بعض المالكية ما صرح من الاحاديث في تعذيب أهل الفترة  
 بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوجد بل بقي عمره في غنمتهن هذا كله ففهم الخلاف وبخلاف من اهتدى منهم  
 بعقله كقس بن ساعدة وزيد بن عمرو بن نفيل فلا خلاف في نجاستهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى أن يكون  
 أبوهم صلى الله عليه وسلم من أحد هذين القسمين بل قيل ان آباءه صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى  
 وتقبل في الساجدين لكن رده أبو حيان في تفسيره بأنه قول الرافضة ومعنى الآية وتردد في تصحيح  
 أحوال المهتدين فافهم وبالجملة كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسألة الامع مزهد الادب  
 وليست من المسائل التي يضطر جهلها أو يسأل عنها في القبور أو في الموقف لحفظ اللسان عن التكلم فيها لا بخير  
 أولى وأسلم وسبب زيادة كلام في هذه المسألة في باب المرتدة عند قوله وتوبه اليأس مقبولة دون ايمان اليأس  
 (قوله كعدم شهود) وعدة من كافر (قوله عند الامام) هو الصحيح كما في الفخرات قهستاني وعند زفر  
 لا يجوز وهما مع الامام في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا ي  
 حنيفة أن الحرمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم لا يخاطبون بمحقق ولا وجه الى ايجاب العدة حقا  
 للزوج لانه لا يعتقد بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد به اه وظاهره أنه لا عدة من الكافر عند  
 الامام أصلا والله ذهب بعض المشايخ فلا ثبت الرجعة للزوج بمجرد طلاقها ولا يثبت نسب الولد إذا أتت به  
 لاقل من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب لكن اضعفه لا تمنع من حجة النكاح فثبت الزوج الرجعة والنسب  
 والاصح الاول كما في قهستاني عن الكوفي وماني ومثله في العناية وذكر في الفقه أنه الاول ولكن منع عدم  
 ثبوت النسب لانهم لم يتقوا ذلك عن الامام بل فترعوه على قوله بجمعة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلنا  
 أن نقول بعدم وجوبها وبنسب النسب لانه اذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش  
 صحيح ومجيشها به لاقل من ستة أشهر من الطلاق مما يفيد ذلك اه وأقره في الجبر وما زعم في النهر بأن المذكور  
 في المحيط والزيلي أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في الجبر وأنت خبير بان صاحب الفتح لم يدع أن ذلك  
 لم يذكره بل اعترف بذلك وانما نازعهم في التخيير وأنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم  
 (قوله لحرمة المحل) أي محل العقد وهو الزوجة بأن كانت غير محل له أصلا فان الحرمة منافية له ابتداء  
 وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي (قوله كحارم) وكطليقة ثلاث ومعتدة مسلم (قوله بل فاسدا)  
 أفاد أن الخلاف في الجواز والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الاسلام والمرافعة رمي (قوله  
 وعليه) أي على الاصح من وقوعه جائزا تجب الذنقة اذا طلبتها واذا دخل بها ثم أسلم فقد فقه انسان يحد  
 كما في الجبر أما على القول بوقوعه فاسدا لا تجب ولا يحد فاذقه لانه وطن في غير ملكه فلا يكون محصنا  
 (قوله وأجمعوا الخ) جواب عما يقال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث أيضا والجواب أن القياس  
 عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهم أجنبان لكنه ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح  
 مطلقا أي ما يسمى صحيحا عند الإطلاق كالنكاح المعبر شرعا أو ما نكاح المحارم فيسمى صحيحا مطلقا

(و) الثاني ان (كل نكاح

حرم بين المسلمين لعقد شرطه)

كعدم شهود (يجوز في حقهم اذا

اعتقدوه) عند الامام (ويقررون

عليه بعد الاسلام) الثالث (أن

كل نكاح حرم لحرمة المحل)

كحارم (يقع جائزا وقال مشايخ

العراق لا) بل فاسدا والاول أصح

وعليه تجب التفقة ويحد فاذقه

وأجمعوا على أنهم لا يوارثون

لان الارث ثبت بالنص على خلاف

القياس في النكاح الصحيح مطلقا

فيقتصر عليه ابن مالك

بل بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص قلت وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا عند الإطلاق أيضا مع أنه ثبت فيه التوارث كما سيذكره الشارح في كتاب الفرائض حيث قال معز بالجوهرية وكل نكاح لو أسلم بفتران عليه يتوارثان به وما لا فلا قال وصححه في الظهيرية اه تأمل ثم في حكاية الاجماع تبعا للبدائع نظر فقد جرى القهستاني على ثبوت الاثر لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سكب الانهر ولا يتوارثون بنكاح لا بفتران عليه نكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتروجان الخ) وكذا لو ترافعا البنا قبل الاملام أقرأ عليه ولم يذكره لانه معلوم بالاولى كما في النهر والبحر (قوله أوفى عدة كافر) احتراز عن عدة مسلم كما ينبغي عليه المصنف بعد وقيد في الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا والمرمة قائمة قال في العناية وأما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع (قوله معتقدين ذلك) فلم يكن جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع باطلا فيجب التجديد بحر ونقل بعض المحشين عن ابن كمال أن الشرط جوازه في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حق الزوج المطلق فاذا كان لا يعتقدها لا يمكن ايجابها له بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمناه فرياس عن الهداية تأمل (قوله أقرأ عليه) أي عنده خلافا لهما فيما اذا كان النكاح في العدة كما مر لكن في البحر والفتح عن المبسوط اذا أسلم والعدة منقضية لا يفرق بالاجماع (قوله لانا أمرنا بتركهم الخ) هذا التعليل انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافران أما بعد الاسلام فالعلة ما في البحر من أن حالة الاسلام والمرافعة حالة البقاء والشهادة ليست شرطا فيها وكذا العدة لا تنافيها كلنكوحه اذا وطئت بشبهة اه ط أي فان الموطوءة بشبهة تجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وتحرم عليه فتح أي تحرم عليه الى انقضاء العدة (قوله محرمين) بأن تزوج بحجوسى أمته أو بنته وكذا لو تزوج بطلقة ثلاثا أو بجمع بين خمس أو اختين في عقدة ثم أسلم أو أحدهما فترق بينهما اجماعا فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم متصورا على المحرمية بل كذلك لو تزوج مطلقة ثلاثا الخ ثم قيدنا بكونه تزوج خدافي عقدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فرق بينه وبين الخامسة فقط ولو تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فارق إحدى الاختين أقرأ عليه اه وتعامه فيه (قوله فترق القاضى) أما على قوله ما فظا هرا لان لهذه النكحة حكم البطلان فيما بينهما وأما على قوله فلا نه وان كان لها حكم العمة في الاصح حتى تجب النفقة ويحدثا ذفه الا أن المحرمية وما معها تنافي البقاء كما تنافي الاستداء بخلاف العدة نهر وفي أبي السعود عن الجوى قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع البينة بالاسلام وقال قاضى خان تبين بدون تفريق القاضى ذكره في القضية (قوله لعدم المحلية) أي محلية المحرمية وما معها العقد الزوجية استداء وبقاء وهذا تعليل على قول الامام كما علت (قوله وبمرافعة أحدهما لا يفرق) أي عنده خلافا لهما بخلاف ما اذا ترافعا فانه يفرق بينهما عنده أيضا لانهم ارضا بحكم الاسلام فصارا قاضى كالحكم فتح (قوله بقاء حق الآخر) لانه لم يرض بحكمنا (قوله بخلاف اسلامه) أي اسلام أحدهما جواب عن قولهما بأنه يفرق بمرافعة أحد الزوجين كما يفرق باسلامه ويبان الجواب على قوله بالفرق وهو انه باسلام أحدهما ظهرت حرمة الآخر لا تغير اعتقاده واعتقاد المصير لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه فانه لا يتغير به اعتقاد الآخر فتح (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمرافعة أحدهما لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة ملك النكاح في الاديان كلها بحر قلت لكن المشهور الآن من اعتقاد أهل الذمة انه لا طلاق عندهم ولعله مما غيروه من شرائعهم (قوله كالخالعها) تشبيه في مطلق تفريق لا بقيد كونه بعد مرافعة لقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك لان الخلع طلاق والذي يعتقد كون الطلاق من بلا النكاح والوطئ بعده حرام في الاديان كلها يحدثون به نهر أي بالوطئ بعده ومحل الحدان لم يعتقد شبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يتسال في مسألة الطلاق الثلاث الاتية ط (قوله أو تزوج كاتبة في عدة مسلم) وكذا لو تزوج الذي مسئلة حرة أو أمة ففى الكافى للحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما ويباع ان دخل بها ولا يبلغ أربعين سوطا وتعز المرأة

(أسلم المتروجان بلا) سماع (شهود)  
أوفى عدة كافر معتقدين ذلك أقرأ  
عليه) لانا أمرنا بتركهم وما  
يعتقدون (ولو كانا) أي المتروجان  
الذان أسلم (محرمين أو أسلم أحد  
المحرمين أو ترافعا البنا وهما على  
الكفر فترق) القاضى أو  
الذى حكاه (بينهما) لعدم المحلية  
(وبمرافعة أحدهما لا) يفرق  
لبقاء حق الآخر بخلاف اسلامه  
لان الاسلام يعلو ولا يعلى (الا اذا  
طلقها ثلاثا وطلبت التفريق فانه  
يفرق بينهما) اجماعا (كالخالعها  
ثم أقام معها من غير عقد أو تزوج  
كاتبة في عدة مسلم)



ومن زوجهاله وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه (تنبيه) قال في النهي المصنف بكون المتزوج كافر الآن المسلم لو تزوج ذميه في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يساح له وطؤها حتى يستبرئها عنده وقال النكاح باطل كذا في الخمانية وأقول وينبغي أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبها لا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدينونهم وبكونه جائزا عندهم لانه لو لم يكن جائزا بان اعتقدوا وجوبها يفرق اجماعا قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا يعتقدونه لان المضاف الى تبين الدار الفرقه لاني العدة اه قلت قوله وينبغي الخ قد يقال فيه انه مما لا ينبغي لما مر من أن العدة انما تجب حقا للزوج أى الذى طلقها ولا تجب له بدون اعتقاده ولما قد مناه أيضا عن ابن كمال من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قد مناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا تأمل (قوله أو تزوجه قبل زوج آخر الخ) مقتضاه أن المسألة الاولى مفروضة فيما اذا طلقها ثلاثا وأقام معها من غير تجدد عقد آخر حتى تكون مسألة اخرى وبشكل الفرق بينهما فانه اذا توقف التفرق في الاولى على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها بالاولى لانه اذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد فكيف يفرق بينهما بلا طلب أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد ولذا والله أعلم ذكر في البحر عن الاسيحياني أنه اذا طلقها ثلاثا ان أسكنها من غير تجديد النكاح عليها ففرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي وان جدد عليها من غير أن تترج باخر فلا تفرق ثم قال وهو مخالف لما في المحيط لانه سوى في التفرق بين ما اذا تزوجهما أو لا حيث لم تترج بغيره اه قلت لكونه مخاف أيضا لما قد مناه عن الفتح وغيره من أن مثل المحرمين ما لو تزوج مطلقته ثلاثا لأن يخص ذلك بما اذا أسلم أو أحدهما لكنه خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم والخمس اه أى الخلاف المار بين الامام وصاحبيه من أنه يفرق بمرافعة ما عنده لبرافعة أحدهما فليأتمل (قوله خلافا للزيلعي الخ) أقول ما في الحاوى القدسي ليس فيه مخالفة لما هنا كما يعلم من عبارة الحاوى التي نقلها المصنف في مضمه فراجعها وأما الزيلعي ففيه مخالفة فانه ذكر ما قد مناه عنه أيضا ثم قال وذكر في الغاية معزيا الى المحيط أن المطلقة ثلاثا لو طلبت التفرق يفرق بينهما بالاجماع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة المسلم لو كانت كتابية وكذا لو تزوجه قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اه ووجه المخالفة ان قوله وكذا في الخلع الخ يفيد توقف التفرق على الطلب في المسائل الثلاث كالمسألة الاولى كما هو مقتضى التشبيه وصرح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا في الخلع يعنى اختلعت من زوجها الذي ثم أسكنها فرفعته الى الحاكم فانه يفرق بينهما الآن أسكنها ظم الخ فصاره في الغاية الى المحيط ونقله عنها الزيلعي وصاحب الفتح مخالف لما في البحر عن المحيط وهو الذى مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل الثلاث وتوقفه في المسألة الاولى فقط وذكر في التهر أيضا عبارة المحيط الرضوى وهي كما مشى عليه صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذى أراد الشارح ونبه عليه في التهر أيضا وقد خفي على المحشين قافهم نعم في كلام الزيلعي مخالفة من وجه آخر وهو أنه ذكر أولاً أن المطلقة ثلاثا مثل المحرمين في جريان الخلاف كما ذكرناه قريبا ثم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلبها اجماعا ورأيت في كافي الحاصم الشهيد ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قال واذا طلق الذي تزوجه ثلاثا ثم أقام عليها فرافعة الى السلطان ففرق بينهما وكذلك لو كانت اختلعت واذا تزوج الذي الذميه وهي في عدة من زوج مسلم قد طلقها أو مات عنها فاني افترق بينهما اه لكن مضاده أن التفرق في هذه الاخيرة لا يحتاج الى مرافعة وطلب أصلا لتعلق حق المسلم ومثلها ما قد مناه عن الكافي أيضا وهو ما لو تزوج الذي الذميه مسلمة (قوله واذا أسلم أحد الزوجين الخ) حاصل صور اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لانهم ما ان يكونا كافرين أو مجوسيين أو الزوج كتابي وهي مجوسية أو باهكمس وعلى كل فالمسلم اما الزوج أو الزوجة وفي كل من الثمانية اما أن يكونا في دارنا أو في دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا أو بالعكس أفاده في البحر وفيه أيضا قيد بالاسلام لان النصرانية اذا تهودت أو عكسه لا يلتفت اليهم لان الكفر كله منه واحدة وكذلك لو تجست زوجة نصراني فها على نكاحهما كما لو كانت مجوسية في الاشداء اه والمراد بالمجوسى من ليس له كتاب سماوى فيشمل الوثني

أو تزوجه قبل زوج آخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة بغير عن المحيط خلافا للزيلعي والحاوى من اشتراط المرافعة (واذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين)

والدهري وأراد المصنف بالزوجين المجتمعين في دار الاسلام وسماي محترزه في قوله ولو أسلم أحدهما غنة الخ  
 (قوله أو امرأة السكاني) أما إذا أسلم زوج السكانية فإن النكاح يبي كأيأتي مننا (قوله أو سكنت)  
 غير أنه في هذه الحالة يكره عليه العرض ثلاثا احتياطاً كذا في المبسوط نهر (قوله فترق بينهما) ومالم يترق  
 القاضى فهي زوجته حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر أى كماله وان لم يدخل بها  
 لان النكاح كان قائماً ويترق بالموت فتح وانما لم يتوارثا لما منع الكفر (قوله صبيها) أى يعقل الا ديان  
 لان ردة معتبرة فكذا اباءه فتح قال في أحكام الصغار والمعتوه كالصبي العاقل اه (قوله على الاصح)  
 وقيل لا يعتبر اباءه عند أبي يوسف كالأمة بترده عنده فتح (قوله فيما ذكر) أى من حكم الاسلام والاباء  
 والسكوت (قوله ولو كان) أى الصبي كما يفيد عبارة الفتح وليس بقيد بل البالغ مثله (قوله لعدم  
 نهايته) بخلاف عدم التمييز فان له نهاية (قوله بل يعرض الاسلام على أبيه الخ) قال في التحرير وشرحه  
 وانما يعرض الاسلام على أبيه أو أمته لصيرورته مسلماً بالاسلام أحدهما فان أسلم أحدهما أقرأ على النكاح  
 وان أبي فترق بينهما دفعا للضرر عن المسئلة ويصير مرتداً تبعاً لبارتداد أبيه ولحقا فهما به بخلاف ما إذا تركاه  
 في دار الاسلام أو بلغ مسلماً من جن أو أسلم عاقلاً فترق قبل البلوغ فارتداً ولحقا به لانه صار مسلماً بتبعية الدار  
 عند زوال تبعية الابوين أو بتقرر ركن الايمان منه قال شمس الأئمة وليس المراد من عرض الاسلام على والده  
 أن يعرض عليه بطريق الالتزام بل على سبيل الشفقة المطلوبة من الاباء على الاولاد عادة فلعل ذلك يحمله  
 على أن يسلم ألا ترى أنه إذا لم يكن له والدان جعل القاضى له خماً وفترق بينهما فهد دليل على أن الاباء يسقط  
 اعتبارهم هنا للتعذر اه وهذا ما نقله عن الباقي ومثله في التارخانية وحاصله أن فائدة نصب الوصى الحكم  
 بالتفريق بلا عرض بل يسقط العرض للضرورة لانه لا يصير مسلماً بتبعية غير الابوين وقد علم مما ذكرناه أنه  
 لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فان أبي فترق بينهما لانه تبع لها وان لم تكن لها ولاية عليه لان المناط  
 هنا التبعية لا الولاية فقول بعض المحشين انه عند عدم الاب لا يعرض على الام بل ينصب له وصياً غير صحيح نعم  
 لو كان أبواه مجنونين أيضاً ينبغي أن ينصب عنه وصياً والحاصل أن المجنون كالصبي في تبعية لابويه اسلاماً  
 وكذا ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي مجوسية الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه  
 ثم تبعت فانه تقع الفرقة بلا عرض عليها بجر عن المحط وظاهره وقوع الفرقة بلا تفريق القاضى لانها  
 صارت كالمرتدة تأمل (قوله طلاق يتقص العدد) أشار الى أن المراد بالطلاق حقيقته لا النسخ فلو أسلم  
 ثم تزوجها عيلاً اطلقته فقط عندهما وقال أبو يوسف انه فسخ ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده  
 قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في البحر وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل  
 بها لان المرأة ان كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وان كانت كافرة  
 لا تعتقد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تبطل بدياتهم والى وجوب النفقة في العدة ان كانت  
 هي مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من جهته بخلاف ما إذا كانت كافرة وأسلم الزوج لان المنع من جهتها ولذا  
 لا مهر لها ان كان قبل الدخول اه أما لو أسلمت وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكله بعده كما في كافى  
 الحاكم ثم قال في البحر وأشار أيضاً الى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كما لو وقعت الفرقة بالخلع أو بالجب  
 أو العنة كذا في المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الأبى أو هي وظاهر  
 ما في النسخ أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى هو والظاهر الاول اه أقول ما في الفتح صريح في الاول حيث قال اذا  
 أسلم أحد الزوجين الذميين وفترق بينهما باباء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت هي الآية مع أن الفرقة  
 فسخ وبه يتنقص ما قيل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه نعم ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص  
 بما إذا كان هو الأبى وهو قوله كما لو وقعت الفرقة بالخلع الخ لانها فرقة من جانبه فتكون طلاقاً ومعتدة  
 الطلاق يقع عليها الطلاق أم لو كانت هي الآية تكون الفرقة فسخاً والنسخ رفع للعدة فلا يقع الطلاق  
 في عده نعم في البحر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضى باباء  
 أحدهما عن الاسلام وفي البازية وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الخبير الرملى  
 ان هذا في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحدهما اليه مسلماً لانه لا عدة عليها قلت ان هذا الجملة يمكن

أو امرأة السكاني عرض

الاسلام على الآخر فان أسلم

فيها (والا) بان أبي أو سكنت

(فترق بينهما ولو كان) الزوج (صبيها

مهما) اتفاقاً على الاصح (والصبي

كالصبي) فيما ذكره والاصل ان

كل من صح منه الاسلام اذا أتى

به صح منه الاباء اذا عرض عليه

(ويستظهر عقل) أى تمييز (غير المجنون

ولو) كان (مجنوناً) لا ينتظر لعدم

نهايته بل (يعرض) الاسلام

(على أبيه) فأيهما أسلم تبعه فيبقى

النكاح فان لم يكن له أب نصب

القاضى عنه وصياً فيقتضى عليه

بالفرقة باقانى عن البهيسى عن

روضة العلماء للزاهدى (ولو أسلم

الزوج وهي مجوسية فتهودت

أو تنصرت بى نكاحها كما لو كانت

في الابتداء كذلك) لاهما كناية

ما لا (والتفريق) بينهما (طلاق)

يتنقص العدد (لو أبى لا لو أبى)

في عبارة الغزالية دون عبارة طلاق البحر فليتناقل وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخر باب الكتابات  
(قوله لأن الطلاق لا يكون من النساء) بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ  
فينوب القاضى منها فيما تملكه (قوله واما المميز) أى تفرق القاضى بسبب الاباء والاقالابا ليس  
بطلاق ح (قوله وأحد أبوي المجنون) أى إذا لم يوجد لأحد منهما أباً وأماً أو مالو وجداً فلا بد من أباء  
كل منهما لأنه لو أسلم أحدهما تبعه كما مر (قوله طلاق في الاصح) يشير إلى أنه في غير الاصح يكون فسخا  
أبو السعود (قوله فليس بأهل للايقاع) أى ايقاع الطلاق منهما بل هما أهل للوقوع أى حكم الشرع  
بوقوعه عليهما عند وجوده وجوبه وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق  
أو العتاق في حق الصغير عدمها عند عدم الحاجة فاما عند تحققها فنشروع قال شمس الاثمة السرخسى زعم  
بعض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا في حق الصبي حتى إن امرأته لا تكون محللا للطلاق وهذا وهم  
عندى فإن الطلاق يملك بملك النكاح إذا نشر في إثبات أصل الملك بل الضرر في الايقاع حتى إذا تحققت  
الحاجة إلى صحة ايقاع الطلاق من جهته لدفع الضرر كان صحيحا فإذا أسلت زوجته وأبى فزق بينهما وكان  
طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد وإذا ارتد العياذ بالله تعالى وقعت البينونة وكان طلاقا في قول محمد وإذا وجدته  
مجبوبا لخاصته فزق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله أنه كالبالغ في وقوع الطلاق  
منه بهذه الأسباب إلا أنه لا يصح ايقاعه منه ابتداء للضرر عليه ومثله المجنون وبه ظهر أنه لا حاجة إلى أنه ايقاع  
من القاضى لأن تفرق القاضى هنا كتفريقه باباء البالغ عن الاسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا  
في الصبي والمجنون لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقا أى ابتداء وكان وقوعه منهما بعارض غريبا  
قال الزيلعي وغيره أنه من أغرب المسائل فافهم (قوله كالزورث قريه) أى الرحم المحرم كأن ووث  
أباه المملوك لأخيه من أم مثلاً فإنه يعتق عليه وكما لو تزوج مملوكه أبيه فور ثمانه انفسخ النكاح (قوله  
بل يقع) لأنه علقه على ما شفى وقوعه منه فإن الجزاء وهو أتم طلاق لا ينعقد سببا للطلاق الا عند وجود  
الشرط فلا بد من كون الشرط صالحا له فهو كقوله ان مت فأن طالق كذا ظهر لى (قوله وقع) لما صرح حوايه  
من أن الاهلية إنما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار منافيا لاعتقاد  
الجزاء سببا للطلاق بخلاف المسألة الاولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الاهلية وقته وعدم  
منافاة الشرط المعلق عليه للجزاء المعلق وهنا وجد كل منهما بخلاف الاولى فإنه وجدت فيها الاهلية وقت التعليق  
وفقد الآخر وعدم المناقاة هذا ما ظهر لى (قوله ولو أسلم أحدهما متا) هذا مقابل قوله فيما مر وإذا أسلم  
أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكفاي الخ فإنه مفروض فيما إذا اجتمع في دار الاسلام كما قد مناه ولذا قال  
في البحر هنا أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فنمل ما إذا كان الاخر في دار الاسلام أو في دار الحرب أقام  
الاخر فيها وأخرج إلى دار الاسلام فحاصله أنه ما لم يجتمع في دار الاسلام فإنه لا يبرئ الاسلام على المصر  
سواء خرج المسلم أو لا آخر لأنه لا يقضى لغائب ولا على غائب كذا في المحيط اه (قوله البحر الملح)   
قال في التهر وينبغي أن يكون ما ليس يدار حرب ولا اسلام ملحقا بدار الحرب كالبحر الملح لأنه لا قهر لاحد عليه فإذا  
أسلم أحدهما وهما وكبه توقفت البينونة على مضي ثلاث حيض أخذ من تعذر العرض لعدم الولاية  
اه وهل حكم البحر الملح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج إلى مصر حاربيا وانقض عهده وإذا خرج  
إليه الحربى وعاد قبل الوصول إلى داره ينقض أمانه ويعثر مامعه بحر ط (قوله لم تب حتى تحيض الخ)  
أقاد بوقف البينونة على الحيض أن الآخر لو أسلم قبل انقضائها فلا بينونة بحر (قوله أو تمضي ثلاثة أشهر)  
أى ان كانت لا تحيض لصغرها وكبر كفاي البحر وان كانت حاملا حتى تضع حملها ح عن القهستاني  
(قوله إقامة لشرط الفرقة) وهو مضي هذه المدة مقام السبب وهو الاباء لأن الاباء لا يعرف الاباء العرض  
وقد عدم العرض لانعدام الولاية ومست الحاجة إلى التفرق لأن المشرع لا يصلح للمسلم وإقامة الشرط  
عند تعذر العلة جاز فإذا مضت هذه المدة صار مضى بمنزلة تفرق القاضى وتكون فرقة بطلاق على قياس قولهما  
وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لانها بسبب الاباء حكما وتقديرا بدائع وبحث في البحر أنه ينبغي أن يقال  
ان كان المسلم والمرأة تكون فرقة بطلاق لأن أبي هو الزوج حكما والتفريق بابائه طلاق عندهما فكذا

مطلب  
الصبي والمجنون ليسا بأهل لايقاع  
الطلاق بل للوقوع

لأن الطلاق لا يكون من النساء  
(واباء المميز وأحد أبوي المجنون  
طلاق) في الاصح وهو من  
أغرب المسائل حيث يقع  
الطلاق من صغير ومجنون زيلعي  
وفيه نظر إذ الطلاق من القاضى  
وهو علم ما لهما قليسا بأهل  
للايقاع بل للوقوع كما لو  
ورث قريه ولو قال ان جنت  
فانت طالق فغن لم يقع بخلاف  
ان دخلت الدار فدخلها مجنونا  
وقع (ولو أسلم أحدهما) أى أحد  
المجوسيين أو امرأة الكفاي  
(ثمة) أى في دار الحرب ومطلق  
بها كالبحر الملح (لم تب حتى تحيض  
ثلاثا) أو تمضي ثلاثة أشهر (قبل  
اسلام الآخر) إقامة لشرط  
الفرقة مقام السبب

ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج فهي نسخ (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه المدة عدة لأن غير المدخول بها داخل تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تخص ذلك بالمدخول بها وهل تجب العدة بعد مضى هذه المدة فان كانت المرأة حرة فلا لانه لا عدة على الحرة وان كانت هي المسلمة فخرجت المباشرة الحيض هنا فكذلك عند أبي حنيفة خلافا لهما لان المهاجرة لا عدة عليها عند خلافهما كما سيأتي بدائع وهداية وجزم الطحاوي بوجوبها قال في البحر وينبغي حمله على اختيار قوله (قوله ولو أسلم زوج الكفاية) هذا مختار قوله فيما مر أو امرأة الكفاية (قوله كما مر) أي في قوله كما لو كانت في الاستداء كذلك وأشار إلى أن الذي صرح به فيما مر يمكن انفهامه من هنا بأن يراد بالكفاية الكفاية حالاً أو مآلاً (قوله فهي له) لانه يجوز له التزوج بها ابتداء بالبقاء أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة وحكم) المراد بالتباين حقيقة تساعدهما شخصاً وبالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل الحرة في دارنا بأمان لم تبين زوجته لانه في داره حكم الا اذا قبل المدة نهر (قوله لا بالسبي) تنصيص على خلاف الشافعي فانه عكس وجعل سبب الفرقة السبي لا التباين فتفرع أربع صور وفاقبتان وخلافيتان فقوله فلو خرج أحدهما الخ وقوله وان سببا الخ خلافيتان وقوله وأخرج مسيباً وقوله وأخرجنا البنا الخ وفاقبتان (قوله فلو خرج أحدهما الخ) هذه خلافة لوجود التباين دون السبي قال في البدائع ثم ان كان الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليها بخلاف لانها حرة وان كانت هي فكذلك عنده خلافا لهما اه وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وباخت امرأته التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وفاقية لوجود التباين والسبي (قوله وأدخل في دارنا) أفاد أنه لا يتحقق التباين بمجرد السبي بل لابد من الاقرار في دارنا كما في البدائع (قوله كالموتى) ولهذا لو اتفق بهم المرتد يجري عليه أحكام الموتى ط (قوله وان سببا) هذه خلافة والتي بعدها وفاقية لعدم السبي فيها (قوله أو تم أسلم) عبارة الجعرا ومستمين ثم أسلم الخ فأوهنا عاطفة لحال محذوفة على الحال السابقة وهي قوله ذمتين وتم عاطفة لاسم على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع على اشتراط تبين الدارين حقيقة وحكم (قوله لم تبين) لان الداروان اختلفت حقيقة لكنهما متحدة حكماً لان فرض المسألة فيما اذا انكحها مسلم أو ذمى ثم سببت ولا يمكن فرضها فيما لو انكحها هنا لانه لا يصح لان تبين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع ابتداء بالاولى كما قاله الرقي ولو انكحها وهي هنا بأمان صارت ذميمة لان المرأة تتبع زوجها في المقام كما في الفتح من باب المستأمن فافهم (قوله ولو انكحها) أي المسلم أو الذمى (قوله بان) تبين الدارين حقيقة وحكم ط (قوله وان خرجت قبله) أي لا تبين لان الزوج من أهل دار الاسلام فاذا خرجت قبله صارت ذميمة لا يمكن من العود لانها تتبع زوجها في المقام كما علمت فافهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهر وفي المحيط مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج بها رجل إلى دار الاسلام بان من زوجها بالتباين فلو خرجت بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت من أهل دارنا بالتزامها أحكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا تبين قال في الفتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى اذا أخرجهما الرجل فخرجت من أهل دار الاسلام فلا تبين بينهما وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكم أما حقيقة فظاهراً وأما حكماً فلا نه في دار الحرب حكماً وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكم الخ بحث اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك اذ لا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فاذا الذي فيه مسلم تزوج حرة ككفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بان ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وعلمه بما مر وهذا الغبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما سمعنا اه ح قلت وما نقله في النهر عن المحيط ذكر مثله في كافي الحاشية الشهد فالصواب في المسألة الاولى التي نقلها في الفتح عن المحيط أنها لا تبين لاختلاف الدار حقيقة لا حكماً (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المهاجرة المتاركة دار الحرب إلى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذميمة أو صارت كذلك بجر وهذه المسألة داخله فيما قبلها يمكن ما مر فيما اذا خرج أحدهما مهاجراً وقعت الفرقة بينهما والمقصود من هذه

وليست بعدة لدخول غير المدخول بها (ولو أسلم زوج الكفاية) ولو ما لا كما مر فهي له والمرأة تبين بتباين الدارين حقيقة وحكم (لا) بالسبي فلو خرج أحدهما (البنا مسلماً) أو ذمياً أو أسلم أو صار ذمياً في دارنا (أو أخرج مسيباً) وأدخل في دارنا (بان) بتباين الدارين أهل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حرة وميت (وان سببا) أو خرج البنا (معاً) ذميين أو مسلمين أو تم أسلم أو صار ذميين (لا) تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسيبة منكوحة مسلم أو ذمى لم تبين ولو انكحها ثم خرج قبلها بان وان خرجت قبله لا وما في الفتح عن المحيط تحريف نهر (ومن هاجرت البنا) مسلمة أو ذميمة (حالات بان بلا عدة) فيحل تزوجها.

أنه إذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء كانت حاملاً أو حائضاً فترجى  
للحامل الا الحامل فتتربص لعل وجه العدة بل يرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتح وبه يظهر  
أن تقييد المصنف بالحائض أي غير الحبل لا وجه له بخلاف قول الكزوتسكي المهاجرة الحائض بلا عدة فانها  
للاحتراز عن الحامل كما علمت ~~لكن~~ يوهم أن الحامل لها عدة كما يوهم ابن ملك وغيره وليس كذلك  
(قوله على الاظهر) مقابله رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقر بها زوجها حتى تضع للحبل  
من الزناور بجهها الا قطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهر وصحهما الشارحون وعليها الاكثر بجر (قوله  
لالعدة) نفي لقولهما ولما يوهم ابن ملك وغيره (قوله بل لشغل الرحم بحق الغير) أفاد به الفرق بينها  
وبين الحامل من الزنا فان هذه حملها ثابت النسب فيؤثر في منع العدة احتياطاً للتابع الجمع بين الفراشين  
وهو يمنع غزلة الجمع وطناً كما في الفتح بخلاف الحامل من الزنا فان ما الزنا لا حرمة له وليس فيه حق الغير فلذا  
مع نكاحها فافهم (قوله فصح) أي عند الامام بخلاف الاباء عن الاسلام وسوى محمد بينهما بأن كلا  
منهما طلاق وأبو يوسف بأن كلا منهما فصح وقرق الامام بأن الردة منافية للنكاح لما فاتها العصمة والطلاق  
يستدعي قيام النكاح فتعذر جعلها طلاقاً وقامه في النهر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها مادامت  
في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة فانها ترتفع بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا فأنه من حرمتها  
عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطن زوج آخر بخلاف حرمة المحرمية فانها متأبدة لا غاية لها فلا يفسد لحق  
الطلاق فأنه اه قلت وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب ففي الخانية قبيل الكليات المرتدة اذا لحق بدار الحرب  
فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلمادى في العدة فطلقة باقعة والمرتدة اذا لحقت فطلقتها زوجها ثم عادت مسلمة  
قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص عددا) فلوارتدة مراراً واجدد الاسلام في كل مرة  
وجدد النكاح على قول أبي حنيفة نكاح امرأته من غير اصابة زوج ثان بجر عن الخانية (قوله بلا قضاء)  
أي بلا توقف على قضاء القاسني وكذا بلا توقف على مضي عدة في المدخول بها كما في البحر (قوله ولو حكما)  
أراد به الخلوة الصحيحة ح (قوله كل مهرها) أطلقته فشمّل ارتداده وارتدادها بجر (قوله لتأ كده)  
أي تأ كد تمام المهر به أي بالوطئ الحقيقي أو الحميمي (قوله أو المتعة) أي أن لم يكن مسمى (قوله  
لوارتدة) قيد في قوله واغيرها النصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخولاً بها اذ غيرها لا عدة  
عليها أو أفاد وجوب العدة سواء ارتدت أو ارتدت بالحيض أو بالأنهر ولو صغيرة أو أبسة أو بوضع الحمل كما في البحر  
(قوله ولا شيء من المهر) أي في غير المدخول بها لانها محل النفقة بل لو ارتدت وقوله لوارتدت (قوله  
والنفقة) قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذه لا نفقة لها لعدم العدة لانه لا يكون الردة منها لكن  
المدخول بها كذلك لا نفقة لها لوارتدت ولذا قال في البحر وحكم نفقة العدة بحكم المهر قبل المدخول فان كان  
هو المرتدة فلها نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكنى) فلا تسقط سكنى المدخول بها  
في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا صرح المصنف على النفقة دون السكنى والظاهر أن هذا مفرض  
فما لو أسلمت والا فالمرتدة تجلس حتى تعود وسأى أن المحبوسة كل خارجة بلا اذنه لا نفقة لها ولا سكنى  
(قوله لوارتدت) أطلقته فشمّل الحرّة والامة والصغيرة والكبيرة بجر (قوله قبل تأ كده) أي المهر  
فانه بناء كد بالموت أو الدخول ولو حكما (قوله وورثها زوجها استحقاقاً) هذا اذا ارتدت وهي مريضة  
ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب بخلاف ردتها في العصمة وبخلاف ما لوارتدة هو فانها ترثه مطلقاً اذا ماتت أو لحقت  
وهي في العدة ~~كما في~~ الخانية من فصل المعتدة التي ترث وسيد كره المصنف أيضاً في طلاق المريض ووجهه  
أن ردة في معنى مرض الموت لانه ان لم يسلم يقتل فيكون فاراً فترثه مطلقاً أما المرأة فلا تقتل بالردة فلم تكن  
فارة الا اذا كانت ردتها في المرض (قوله وصيرت حوا بغيرها خمسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي  
يوسف فان نهاية تعزير الحر عند خمسة وسبعين وعندهما تسعة وثلاثون قال في الحاوي القدسي ويقول  
أبي يوسف نأخذ قال في البحر فعلى هذا المعتدة في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في تعزير المرتدة أو لا  
(قوله وتخير) أي بالحس الى أن نسلم أو تموت (قوله وعلى تجديد النكاح) فكل قاض أن يجده بمهر  
سير ولو بدى نار رضى أم لا وتمنع من التزوج بغيره بعد اسلامها ولا ينبغي أن يحمله ما اذا طلب الزوج ذلك

أما الحامل حتى تضع على الاظهر  
لالعدة بل لشغل الرحم بحق الغير  
(وارتداد أحدهما) أي الزوجين  
(فصح) فلا ينقص عدداً (عاجل)  
بلا قضاء (فله وطنة) ولو حكما  
(كل مهرها) لتأ كده به (ولغيرها)  
نصفه (لومسمى أو المتعة) (لوارتدة)  
وعليه نفقة العدة (ولاشئ)  
من المهر والنفقة سوى السكنى به  
يفتى (لوارتدت) ليجي الفرقه منها  
قبل تأ كده ولومات في العدة  
ورثها زوجها المسلم استحقاقاً  
وصيرت حوا بغيرها خمسة وسبعين  
وتخير على الاسلام وعلى تجديد  
النكاح

أما لو سكت أو تركه صريحا فأنها لا تجبر وترتج من غيره لأنه تركه بحقه بحر وسهر (قوله زجر الها)  
 عبارة البحر حسما لباب المعصية والحيلة للتخلص منه اه ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديده النكاح  
 مقصورا على ما إذا ارتدت لأجل الخلاص منه بل قالوا ذلك سدا لهذا الباب من أصله سواء تعدت الحيلة  
 أم لا لكي لا يجعل ذلك حيلة (قوله قال في التبر الخ) عبارته ولا يخفى أن الاقتناء بما اختاره بعض أئمة  
 بلخ أولى من الاقتناء بما في النوادر واستدشاده من المناق في تجديده ما فضلا عن جبرها بالضرب ونحوه  
 ما لا يبعد ولا يحد وقد كان بعض مشايخنا من علماء النجف اجتمع على ما يروى في الكفر كثيرا ثم تنكر  
 وعن التجديد تأتي ومن القواعد المشقة تجلب التيسير والله الميسر لكل عسير اه قلت المشقة في التجديد  
 لا تقتضي أن يكون قول أئمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما رآه عليه الفتوى وهو قول البخاريين  
 لأن ما في النوادر هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل (قوله وقد بسطت) أي رواية النوادر (قوله  
 والفتح) فيه أنه لم يزد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر  
 عن أبي حنيفة تسترق اه ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قال في القنية  
 بعد ما مر عن الفتح ولو كان الزوج عالما استولى عليها بعد الردة كون فينا المسلمين عند أبي حنيفة  
 ثم يشتريها من الامام أو يصرفها اليه ان كان مصرفا فلو أفتى مفت بهذه الرواية حسما لهذا الامر لا بأس به اه  
 قال في البحر وهكذا في خزانة الفتاوى ونقل قوله فلو أفتى مفت الخ عن شمس الأئمة السرخسي اه قلت  
 ومقتضى قوله ثم يشتريها الخ انه ان كان مصرفا لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فينا قال ط  
 ظاهره ولو أسلمت بعده لان اسلام الرقيق لا يخرج منه عن الرق اه (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه  
 اختصار محمل وعبرة القنية بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد قصة الترانة صارت هذه الولايات التي غلبوا  
 عليها وأجروا أحكامهم فيها كخوارزم وما وراء النهر وخراسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى  
 عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها من الامام فيفتي بجمعه م الرق حسما لكيد الجهلة ومكر  
 المكر على ما أشار اليه في السير الكبير اه فقله يملكها الخ مبنى على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق  
 مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الاقتناء برواية النوادر لما ذكره من ضرورة دارهم دار حرب  
 في زمانهم فيملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الاسلام فافهم (قوله وله يبيعها الخ) ذكره  
 في البحر بحسب أخذ من قول القنية يملكها واستشهد بقوله ما لم تكن الخ بما في الخانية لولدت أم الولد  
 بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سببت وملكها الزوج يعود كونها أم ولده وأمومية الولد تستكر بتركه  
 الملك اه (قوله بالردة) بالكسر السوط والجمع درد مثل سدره وسدر مصباح (قوله والذراع) آل  
 للجنس والمناسب لما قبله الذراع بالجمع ط (قوله فقال) تأكيده لقال الأول ط والداعي اليه بطول  
 الفصل (قوله كأنهن حريات) أي فهن في مملوكات والرأس والذراع ليس بعورة من الرقيق  
 ووجه الأخذ من قول عمر رضي الله تعالى عنه أنه إذا سقطت حرمة النساء سقطت حرمة هؤلاء الكاشفات  
 رؤسهن في عز الاجانب لما ظهر له من حالهن أنهن مستخفات مستهينات وهذا سبب مسقط لحرمتن فافهم  
 ثم علم أنه إذا وصل الى حال الكفر وصرن مرتدات فحكمهن ما مر من أنهن لا يملكن ما دم في دار الاسلام  
 على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الاقتناء بما في النوادر من جواز استرقاقهن فدا بالانسية الى ردة  
 الزوجة للضرورة لا مطلقا فلا ضرورة في غير الزوجة الى الاقتناء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة  
 وجواز النظر اليهن جواز تملكهن في دارنا لان غاية انهن صرن فينا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز  
 الاستيلاء والفتح بهن وطنا وغيره لانه يجوز النظر الى مملوكة الغير ولا يجوز وطؤها بلا عقد نكاح وهذا ظاهر  
 غلط من نسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الزانيات اللاتي يظهرن في الاسواق بلا احتشام يجوز  
 وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد أن يكون كفرا حيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم (فرع) في البحر عن الخانية غلب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبره بردتها تخبر  
 ولو مملوكا أو محددا في خذف وهو ثقة عنده وغير ثقة لكن أكبر أنه أنه صادق له التزوج بربع سواها  
 وان أخبرت بردة زوجها لها التزوج باسترخه بعد العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الأصح

زجر الها بغير سبك يدينار وعلية  
 الفتوى والولوية وأفتى  
 مشايخ بلخ بعدم الفرقة بردتها  
 زجرا وتيسرا لاسيما التي تنق  
 في المكفر ثم تنكر قال في التبر  
 والاقتناء بهذا أولى من الاقتناء  
 بما في النوادر لكن قال المصنف ومن  
 تصفح أحوال نساء زماننا وما يقع  
 منهن من موجبات الردة مكررا  
 في كل يوم لم يتوقف في الاقتناء  
 برواية النوادر قلت وقد بسطت  
 في القنية والمجته والفتح والبحر  
 وحاصلها أنها بالردة تسترق وتكون  
 فينا للمسلمين عند أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى ويشتريها الزوج من  
 الامام أو يصرفها اليه لمصرفا  
 ولو استولى عليها الزوج بعد الردة  
 ملكها وله يبيعها ما لم تكن ولدت  
 منه فتكون كأم الولد ونقل المصنف  
 في كتاب الغصب أن عمر رضي الله  
 عنه هجم على نائحة فضره بالردة  
 حتى سقط خمارها فقيل له يا أمير  
 المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها  
 لاحرمة لها ومن هنا قال الفقهاء  
 أبو بكر البخاري حين ترى نساء على  
 شط نهر كاشفات الرؤس والذراع  
 فقيل له كيف تمزق فقال لاحرمة  
 لهن اغما الشك في إيمانهن كأنهن  
 حريات (وبقي النكاح



(قوله ان ارتد امعا) المسألة مفيدة بما اذا لم يلحق أحدهما بداء الحرب فان لحق بائنا وكما أنه استغنى عنه بما قدمه من أن تبين الدارين بسبب الفرقة نهر (قوله بأن لم يعلم السبق) أما المصيبة الحقيقية فتعذرة وما في الجرحى ما لو علم أنهما ارتدوا بكلمة واحدة ففيه بعد ظاهر نعم ارتداهما مع لم يعلم يمكن بأن جلاهما معهما والقيام في القاذورات أو بعد الصنم مع نهر (قوله كالفرق) فانه اذا لم يعلم سبق أحدهم بالموت ينزلون منزلة من ما توامعا ولا يرث أحدهم منهم الاخر فالتشبيه في أن الجهل بالسبق كحال المعية ط (قوله كذلك) أي معا بأن لم يعلم السبق (قوله وفسد الخ) لأن ردة أحدهما منافية للنكاح ابتداء فكذا بقاء نهر وهذا نصريح بمفهوم قوله ثم أسلمنا كذلك وسكت عن مفهوم قوله ان ارتد امعا لانه تقدم في قوله وارتداد أحدهما فصح عاجل (قوله قبل الاخر) وكذا لو بقي أحدهما مرتدا بالاولى نهر (قوله قبل الدخول) أما بعده فلها المهر في الوجهين لأن المهر يفتقر بالدخول دينا في ذمة الزوج والدخول لا تسقط بالردة فتح (قوله لو المتأخر هي) لجى الفرقة من قبلها بسبب تأخرها (قوله فنصفه) أي عند التسمية أو متعة عند عدمها (قوله والولد يتبع خير الابوين دينا) هذا يتصور من الطرفين في الاسلام العارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والفرق في أوبه في مدة ثبت النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فانه باسلام أحدهما يصير الولد مسلما وأما في الاسلام الاصل فلا يتصور الا أن تكون الام كابية والاب مسلما فتح ونهر (تبينه) يشعر التعبير بالابوين اخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الشلبى قال واقعة الفتوى في زماننا سلم زنى نصرانية فأنت بولد فهل يكون مسلما أو لا؟ جواب بعض الشافعية بعدهم وبعضهم باسلامه وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا ونسبه من الزنا تحل له عندهم فكيف يكون مسلما وأفتى قاضى القضاة الحنبلى باسلامه أيضا وتوقف عن الكتابة فانه وان كان مقطوع النسب عن أبيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عندنا بأن نته من الزنا لا تحل له وبأنه لا يدفع زكاته لانه من الزنا ولا تقبل شهادته له والذي يقوى عندي أنه لا يحكم باسلامه على مقتضى مذهبنا وانما أتينا الاحكام المذكورة احتياطا نظر الحقيقة الجزئية بينهما اه قلت يظهر لي الحكم بالاسلام للحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه فأنهم قالوا انه جعل اتفاقهما مآلا له عن الفطرة فاذا لم يتفق بقى على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب إليها حتى لو كان أحدهما مجوسا والآخر كاسيا فهو ككاتبى وهما ليس له أبوان متفقان فسقط على الفطرة ولا نهم قالوا ان الحاقه بالمسلم منهما أو بالكاتبى أنفع له ولا شك أن النظر لحقيقة الجزئية أنفع له وأيضا حيث نظر والجزئية في تلك المسائل احتياطا فليست بها هنا احتياطا أيضا فان الاحتياط بالدين أولى ولأن الكفر أقبح التبع فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولا نهم قالوا في حرمة نته من الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزانى لما فيها من اشاعة الفاحشة فلم يثبت النفقة والارث لذلك وهذا لا ينفي النسبة الحقيقية لأن الحقائق لا مرد لها فان ادعى أنه لا يرد من النسبة الشرعية فعليه البيان (تمه) ذكر الاستروشى في سير أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلما باسلام جده ولو أبوه ميتا وأن هذه من المسائل التي ليس فيها الحد كالأب لانه لو كان تابعه لكان تابع الحد وهو كذا فيؤدى الى أن يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه السلام وفيه أيضا الصغير يتبع لأبويه أو أحدهما في الدين فان انعدهما فلذى البدقان عدمت فللدار ويستوى فيما قلنا أن يكون عاقلا أو غير عاقل لانه قبل البلوغ يتبع لأبويه في الدين ما لم يصف الاسلام اه فأفاد أن التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمنع من باب الجنائز وذكر أيضا المحقق ابن أمير حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الصغير لفقر الاسلام أنه لا فرق في الصغير بين أن يعقل أو لا وانه نص عليه في الجامع الصغير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للإمام السرخسى قال بعد كلام مانصه وبهذا بين خطأ من يقول من أصحابنا ان الذى يعبر عن نفسه لا يصير مسلما تبع لأبويه فقد نص ههنا على أنه يصير مسلما اه وذكر قبله أيضا أن التبعية تنقطع ببلوغه عاقلا اه أى فلو بلغ مجنونا تبقى التبعية فقد تبين لك أن ما في التمسك من أن المراد بالولد هنا الطفل الذى لا يعقل الاسلام خطأ كما سمعته من عبارة السرخسى وان أفتى به الشهاب الشلبى لخالفته لما نص عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير

مطلب  
الولد يتبع خير الابوين دينا

ان ارتد امعا) بأن لم يعلم السبق  
فيجعل كالفرق (ثم أسلمنا)  
كذلك استحدانا (وفسدان أسلم  
أحدهما قبل الآخر) ولا مهر قبل  
الدخول لو المتأخر هي ولو هو فنصفه  
أو متعة (والولد يتبع خير الابوين  
دينا) ان اتحد الدوا

ولما صرح به في هذه الكتب ولا تطلق المتون أيضا فافهم (قوله ولوحكما) أي سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كان يكون خبر الابوين مع الولد في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكما فقط كما مثل به الشارح واحتراز عن اختلافهما حقيقة وحكما بأن كان الاب في دارنا والصغيرة واله أشار بقوله بخلاف العكس اه ح قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في البحر أنه سهو (قوله والجوسى شتر من السكتاني) قال في البحر أردف هذه الجملة لبيان أن أحد الابوين لو كان كائيا والاخر مجوسيا كان الولد كائيا نظرا له في الدنيا لا قربا به من المسلمين بالأحكام من حل الذبيحة والمناكحة وفي الاخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح يعني أن الاصل بقاؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والا فاطفال المشركين في الجنة وتوقف فيهم الامام كما لم يدخله في حيز الجملة الاولى تحاميا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخير على السكتاني بل الشتر ثابت فيه غير أن الجوسى شتر اه وعلى هذا فقول الولد يتبع خبر الابوين ديننا المراد به دين الاسلام فقط لئلا تتكرر الجملة الثانية فانه ليس المراد منها مجرد بيان أن الجوسى شتر من السكتاني اذ لا دخل له في مجسسه بل المراد بيان لازمه المقصود هنا وهو تبعية الولد لا خفيهما شتر اقل منا كنهه وذبيحته وانما لم يكتف عنها بالجملة الاولى بأن يراد بالدين الاعم تحاميا عن اطلاق الخيرية على غير دين الاسلام فافهم (قوله وسائر أهل الشر) بمن لا دين له سماويا (قوله والنصراني شتر من اليهودي) كذا انقله في البحر عن البرازية والبخارية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني أو عكسه تبعا لليهودي لا النصراني اه أي وليس بالواقع خبر قلت بل مقتضى كلام البحر أنه الواقع لانه قال ان فائدته خفة العقوبة في الاخرة وكذا في الدنيا لما في أحجية الولو الجلية ~~ب~~ كره الاكل من طعام الجوسى والنصراني لأن الجوسى يطبخ المختنقة والموقودة والمتردية والنصراني لا ذبيحة له وانما يأكل ذبيحة المسلم أو يحنق ولا بأس بطعام اليهودي لانه لا يأكل كل الامن ذبيحة اليهودي أو المسلم اه فعلم أن النصراني شتر من اليهودي في أحكام الدنيا أيضا اه كلام البحر (قوله لانه لا ذبيحة له) أي لا يذبح بدليل قوله بل يحنق وليس المراد أنه لو ذبح لا تؤكل ذبيحته لما فاتته لما تقدم أول كتاب السكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح (قوله أشد عذابا) لأن نزاع النصارى في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله ~~ك~~ كلام طائفة منه قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لتحذن أشد الناس عداوة الآية لا يراد لأن البحث في قوة ~~ال~~ كفو رشدته لا في قوة العداوة وضعفها اه برازية (قوله كفر الخ) قال في البحر هذا يقتضيه أنه لو قال السكتاني خير من الجوسى يكفر مع أن هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الآن يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خبر به لاحدى الملتين أي اليهودية والنصرانية على الاخرى في أحكام الدنيا والاخرة بخلاف السكتاني بالنسبة الى الجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والاخرة اه قلت وهذا كلام غير محتررا أما أولا فلانه مخالف لما حذرهم من أن النصراني شتر من اليهودي في الدنيا والاخرة كما تقدم وأما ثانيا فلان عبلة الا كفار هي اثبات الخير لما قبح قطعها لاعداء خيرية احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم الا كفار وحينئذ فالقول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن السكتاني خير من الجوسى لأن فيه اثبات الخيرية له مع أنه لا خير فيه قطعها وان كان أقل شرا فالظاهر عدم الفرق بين العبارتين وان ما في المحيط وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك ولعل وجهه أن لفظ خير قد يراد به ما هو أقل ضررا كما يقال في المنزل الرمد خير من العمى وكقول الشاعر \* ولكن قتل الحر خير من الامر \* ثم رأيت في آخر المصباح أن العلماء قد يقولون هذا أصح من هذا ومرارهم أنه أقل ضعفا ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه وهذا عين ما قلته والله الحد وحينئذ فالقول بالا كفار مبنى على ارادة ثبوت الخيرية سواء استعمل أفعال التفضيل على بابها أو أريد أصل الفعل كما في أي الفريقين خير والقول بعدم مبنى على ما قلنا والله أعلم (قوله ~~لكن~~ ورد في السنة الخ) وهم أن هذا حديث وليس كذلك وبعبارة البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ ووجه الاستدراك أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من اليهودية وبأن السكتاني خير من الجوسى لأن فيه اثبات أسعدي الجوس وخيرتهم على المعتزلة قال في البرازية أوجب عنه بأن النبي عنه هو كونهم خيرا من كذا مطلقا لا كونهم أسعدا حالا بمعنى أقل مكابرة وأدنى اثباتا

ولوحكما بأن كان الصغير في دارنا والاب نعمة بخلاف العكس (والجوسى ومثله) كوثى وسائر أهل الشرك (شتر من السكتاني) والنصراني شتر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يحنق كجوسى وفي الاخرة أشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر لاثباته الخير لما قبح بالقطعي لكن ورد في السنة أن الجوس أسعد حالة من المعتزلة لاثبات الجوس خالقين فقط

لشركه اذ يجوز أن يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحلال بمعنى الوصف كذا قيل ولا يتم اه أي لا يتم هذا الجواب لانه اذا صرح تأويل هذا بما ذكر صرح تأويل ذلك بمثلته وكون أسعد مسندا الى الحلال لانه فاعل معنى أو كون الحلال بمعنى الوصف لا يفيد قال في النهر لکن مستغنى ما مر عن جامع الفصولين والقول بالكفر في صورتين وهو الموافق للتعليل الاول وكونه الذي عليه المعقول اه وفيه أن ما مر عن الفصولين مع تعليله هو محل النزاع فالجواب أن في المسألة قولين وأن الذي عليه المعقول الجواز لما سمعت من وقوعه في كلامهم (قوله خالقين) هما النور المسمى بزادان والظلمة المسماة اهر من ح (قوله خالق لا عدله) أي حيث قالوا ان الحيوان يخلق أفعاله الاختيارية ح قلت وتسمى ضرب أهل الاهواء فيه كلام والمعتقد خلافه كما سيأتي بسطه ان شاء الله تعالى في البعثة (قوله بان) أي ان تجبست الامة أيضا ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الایهام والاحسن ابقاء المتن على حاله وأظن أن الشارح زاد ألفسا في قول المتن أبو صغيرة فصار أبو بلطف انتنبه فأسقطها النساخ فلتراجع النسخ وذكر ط عن الهندية أن مثل الصغيرة ما اذا بلغت معتوهه لبقائها تابعة لأبوين في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بلا مهر) أي ان لم يدخل بها ح (قوله مثلا) راجع الى قوله ماتت أي ان الموت غير قيد أو الى قوله نصرانية أي أو يهودية (قوله وكذا عكسه) بان تجبست أمها بعد ان مات أبوها نصرانيا ح (قوله لتناهي التبعية) أي اتهماء تبعية الولد للأبوين (قوله بموت أحدهما ذميا الخ) أي اذا مات أحد الكنايين ذميا أو مسلما ثم تجبست الباقى منهم الا يتبعه الولد وكذا الوما ت أحدهما مرتدا لان حكم المرتد الجبر على الاسلام فلا حكم المسلم حتى ان كسب اسلامه يرثه وارثه المسلم فهو أقرب الى الاسلام من الكناي وغيره قال في البحر ولومات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الآخر ولحقها بدار الحرب لم تبين ويصلى عليها اذا ماتت لان التبعية حتم تنهاى بالموت مسلما وكذا بالموت مرتدا لان احكام الاسلام قائمة (قوله فلم يطل) أي التبعية بكفر لا تترقال ط والاولى أن يقول بتجسس الآخر لانه كن أولا كافرا غاية الامر انه انتقل الى سالة من الكفر شر من التي كان عليها بقي أن يقال أن التبعية انما تنهت وانقطعت عن بقي من الوالدين تبعية لا بموت أحدهما لانه لو أسلم من بقي تبعية ابنته اه والجواب أن المراد انقطاع التبعية عن الباقي منهما اذا انتقل الى سالة دون التي كان عليها لما تقرر أن الولد انما يتبع خير الابوين ديننا وأخفهما شر فالمراد بالتبعية المتناهية هذه فافهم (قوله لم تبين) لان الفت مسلمة تبعها لهما وتبعها للدار بجر (قوله ما لم يلقا) أي بالفت فلن لحقها بدار الحرب بان لا تنقطع حكم الدار بجر أي بان من زوجها لتباين الدارين ولانها صارت مرتدة تبعها لهما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعتبر عن نفسها حيث لا تبين وان لحقها بالادارت بقى بنفسها فحينئذ تبين عندهما خلافا لا يوصف اه فتأمل مع ما قدمناه من ان التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بلحاظهما بالبنت لانه اذا لحقها وتركاها فانها لا تبين كما قدمناه عن شرح التحرير قال في النهر في الفرق بين ما لو تجبسا أو ارتدتا تأتلفا فتدبر اه قلت الفرق ظاهر وهو أن البنت بارتداد أبويها المسلم تبقى مسلمة تبعها لهما وللدار لان المرتد مسلم حكم الجبره على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها ما لم يلحقها بالتباين وانقطاع ولاية الجبر بخلاف تجبس أبويها النصرانيين لانها تبعية لهما في التجسس لعدم جبرهما على العود الى النصرانية فصارت كارتداد المسلم مع لحاقهما ولا يمكن تبعية لدار مع بقاء تبعية الابوين فلذا بان من زوجها فتدبر (قوله لم تبين مطلقا) أي سواء لحقها أو لا لانها مسلمة أصالة لا تبعا وكذلك الصبية العاقلة أسلمت ثم خنت لانهما صارت أصلا في الاسلام بجر عن المحيط (قوله فتجسسا) أي المسلم وزوجته النصرانية معا وقوله أو تنصرا صوابه أو تنهوا لان موضوع المسألة أن الزوجة نصرانية قال في النهر قيد بارتد لان المسلم لو كان تحتها نصرانية فتهودا وقعت الفرقة بينهما اتفاقا واختلف الشيخان فيما لو تجسسا قال أبو يوسف تقع وقال محمد لا تقع لأبي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تفرق صارت كرتدة الزوج وحده وقرى محمد بأن الجوسية لا تنقل للمسلم فأحداها كك الارتداد اه أي فكأنهما ارتدتا معا ثم الذي في البحر عن المحيط تأخير بتعليل أبي يوسف ونظاها راعقاده وهو ظاهر قوله في القح أيضا تقع الفرقة عند أبي يوسف خلافا لمحمد فلذا جزم به الشارح

وهو لا خالفا لا عدله برزاقية  
ونهر (ولو تجس أبو صغيرة  
فصراية تحت مسلم) بان بلامهر  
أولو كان (فدمامات الام نصرانية)  
مثلا وكذا عكسه (لم تبين) لتناهي  
التبعية بموت أحدهما ذميا أو  
مسلمًا أو مرتدا فلم يطل بكفر  
الاخر وفي المحيط لو ارتد الم تبين  
ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم  
جنت فارتد الم تبين مطلقا مسلم  
تحت نصرانية فتجسسا أو تنصرا  
بان (ولا) يصلح (أن يتكح  
جرتدا ومرتدة أحدا) من الناس

(قوله مطلقا) أي مسلما أو كافرا أو مرتدا أو هوتا كيد لما فهم من التكرار في النسخ (قوله وخيره محمد) أي خير محمد هذا الذي أسلم في اختيار الأربع مطلقا أي أربع نسوة أي أربع كانت وخيره أيضا في اختيار أي الاختين شاء والبنت أي يختار البنت في هذه الصورة لا الأم أو يتركها جميعا لانه روى أن غيلان الديلمي أسلم وتحتة عشر نسوة أسلمن معه فخير النبي صلى الله عليه وسلم فاختر أربعاً منهن وكذا فيروز الديلمي أسلم وتحتة أختان فخير فاختر احدهما وانما يختار البنت لأن نكاحها يمنع في نكاح الأم من نكاح الأم إياها ولهما أن هذه الأنكحة فاسدة لكن لا تعترض لهم لأننا أمرنا بتركهم وما يدينون فاذا أسلموا يجب التعرض وتخير غيلان وفروز كان في التزوج بعد الفرقة ح عن المنع وقوله في التزوج بعد الفرقة أي التزوج بعقد جديد وما ذكره في نكاح البنت انما هو اذا لم يدخل بواحدة منهما فان دخل باحدهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لأن الدخول محرم سواء كان بالأم أو بالبنت وان دخل بالثانية فقط فان كانت الأم بطل نكاحها جميعا اتفاقا لان نكاح البنت يحرم الأم والدخول بالأم يحرم البنت وان كانت البنت فكذلك عندهما الا ان له تزوج البنت دون الأم وعند محمد نكاح البنت هو الجائز وقد دخل بها وهي امرأته ونكاح الأم باطل كذا في البدائع (قوله بلغت المسئلة) سماها مسئلة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعاً للابوين ولذا قيل سماها محمد مرتدة وقوله بانث أي من زوجها لانها لم يبق لها دين الا بوالين لوال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافرة لاملهاتها كذا في شرح التلخيص (قوله وتعامه في الكافي) حيث قال مسلم تزوج صغيرة نصرانية ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لاتعقل دينها من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوهة فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسئلة اذا بلغت عاقلة وهي لاتعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوهة بانث من زوجها كذا في النخبط ولا مهر لها قبل الدخول وبعده يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فان قالت نعم حكم بالاسلام وان قالت اعرفه واقدري وصفه ولا اخفه بانث ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت الجوسية بانث عندها خلافا لابي يوسف وهي مسالة ارتداد الصبي اه ط وقوله ولو عقلت الاسلام أي قبل البلوغ محترم قوله بلغت وتعامه تبين لانها مسئلة تبعاً لابي يها قبل البلوغ كما في شرح التلخيص وبه استدلل على نفي وجوب أداء الايمان على الصبي وتعامه في أول الفصل الثاني من شرح التحرير وفي سائر أحكام الصغار ان قوله يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى اه وقد مرنا في الجنائز مثله عن الفتح واقفه أعلم

\*(باب القسم)\*

(قوله القسم) في المغرب اقسام بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشر كاء فزقه بينهم وعين انصباؤهم ومنه القسم بين النساء اه أي لانه يقسم بين البيتوتة ونحوها وفي المصباح قسمته قسما من باب ضرب والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع اقسام مثل حل واجمال واقسموا المال بينهم والاسم القسمة وأطلقت على النصيب أيضا وجعلها قسم مثل سدره وسدر ويجب القسم بين النساء اه فعلم أن القسم هنا مصدر على أصله ويصح أن يراد به القسمة أي الاقسام أو النصيب تأمل (قوله وظاهر الآية انه فرض) فان قوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أمر بالاقتصار على الواحدة عند خوف الجور فيحتمل أنه للوجوب فيعلم ان يجب العدل عند تعدد الزوجات كما قاله في الفتح أو للندب ويعلم ان يجب العدل من حيث انه انما يخاف على ترك الواجب كما في البدائع وعلى كل فقد دلت الآية على ايجابه تأمل (قوله أي ان لا يجوز) أشار به الى التخلص عما اعترض به على الهداية حيث قال واذا كان للرجل امرأتان حتران فعليه أن يعدل بينهما فانه يفهم أنه لا يجب بين الحرة والامة وأجاب في الفتح بان معنى العدل هنا التسوية لا ضد الجور فاذا كانتا حترتين أو امتين فعليه الله وية بينهما وان كانتا حرة وأمة فلا يعدل بينهما أي لا يسوى

مطلقا (أسلم) الكافر

(وتحتة خمس نسوة فصاعدا

أو أختان أو أم وبنتها بطل نكاحهن

ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب

فالأخر باطل وخيره محمد

والشافعي عملا بحديث فيروز

قلنا كان تخيره في التزوج بعد

الفرقة بلغت المسئلة المنكوحه

ولم تصف الاسلام بانث) ولا مهر

قبل الدخول وينبغي أن يذكر الله

تعالى بجميع صفاته عندها

وتقرر بذلك وتعامه في الكافي

\*(باب القسم)\*

بفتح القاف القسمه وبالكسر

النصيب (يجب) وظاهر الآية

انه فرض غير (أن يعدل) أي

أن لا يجوز (فيه) أي في القسم

بل يعدل بمعنى لا يجوز وهو أن يقسم للحرّة ضعف الامة فالايام نشأ من اشتراك اللفظ اه ولعن المالم يقيد  
المصنف هنا بحجة ولا غيرها تناسب أن يفسر كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية  
وضدّها فيحمل التسوية بين الحزتين أو الامتين وعدمها بين الحرّة والامة وكذا في النفقة لعدم لزوم التسوية  
فيها مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في البيتونة) الاولى حذف قوله بالتسوية لانها لا تجب بين الحرّة والامة  
كما علمت بل يجب عدمها وقد يجاب بان المراد التسوية اثباتا ونفيّا أي يجب أن لا يجوز ربايتها بين الحرّة والامة  
وبنفيها بين الحزتين وبين الامتين ولم يذكر الامة في النهار لانها تجب في الجملة بل بتقدير كما سيأتي (قوله وفي  
الملبوس والمأكول) أي والسكنى ولو عبر بالنفقة لشمل الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه وضميره  
للقسم المراد به البيتونة فقط بقراءة العطف وقد علمت أن العدل في كلامه بمعنى عدم الجور لا بمعنى التسوية  
فانها لا تلزم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحزتين والامتين في المأكول  
والمشروب والملبوس والسكنى والبيتونة وهكذا ذكر الولا الجنى ولحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده  
في النفقة وأما على القول المفتى به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم  
التسوية بينهما مطلقا في النفقة اه وبه ظهر انه لا حاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله ما في المتن منبها  
على اعتبار حاله (قوله والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيتونة لان الصحة أي المعاشرة  
والمؤانسة ثمرة البيتونة في الخيانة ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتونة  
عندهما للصحة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع (قوله لا في الجماعة) لانها تبنى على النشاط  
ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وان تركه مع الداعية اليه لكن  
داعيته الى الضرّة أقوى فهو مما يدخل تحت قدوته فتح وكأنه مذهب الغير ولذا لم يذكره في البحر والنهر تأمل  
(قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة ح أما المحبة فهي ميل القلب وهو لا يملك قال في الفتح والمستحب  
أن يسوى بينهما في جميع الاستماعات من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد لمصنهن عن  
الاستماتة للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شيء لانه تعالى قال فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت  
أيمانكم فأفاد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط حقها بغيره) قال في الفتح واعلم ان ترك جماعها  
مطلقا لا يحل له صرح أصحابنا بان جماعها أحيانا واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا لو طأه  
الاولى ولم يقدر وافيته مدة ويجب أن لا يبلغ به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها به اه قال في النهر في هذا  
الكلام تصريح بان الجماع بعد المزة حقه لاحقها اه قات فيه نظر بل هو حقه وحققها أيضا لما علمت من  
انه واجب ديانة قال في البحر وحيث علم أن الوطئ لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البدائع لها  
أن تطالبه بالوطئ لأن حله لها حقه كما ان حلها له حقه واذا طالبت به يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرة والزيادة  
تجب ديانة لا في الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم تجب عليه في الحكم اه وبه علم أنه كان على  
الشارح أن يقول ويسقط حقها بغيره في القضاء أي لانه لو لم يصح امره بوجبه القاضى سنة ثم يفسخ العقد أو لم  
أصابه امره واحدة لم يتعرض له لانه علم أنه غير عتق وقت العقد بل يأمره بالزيادة أحيانا لوجوبها عليه الا لعذر  
مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسيأتي في باب الظهار ان على القاضى الزام المظاهر بالتكفير فعلا للضرر  
عنها بجس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق وهذا عما يؤيد القول المار به من تجب الزيادة عليه في الحكم فتأمل  
(قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تقدم عن الفتح انه غير قوله ويجب أن لا يبلغ الخ وظاهره انه منقول لكن ذكر  
قبله في مقدار الدور انه لا ينبغي أن يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كما سيذكره  
الشارح فالظاهر ان ما هنا سبني على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر فيفسد أن المراد ايلاء الحرّة  
ويؤيد ذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* لخرج من هذا السرير رجوا به

فسال عنها فاذا زوجها في الجهاد فسألته حفتة كم تصبر المرأة عن الرجل فقالت أربعة أشهر فامرأه امرأ  
الاجناد أن لا يتخلف المترج عن أهله أكثر منها ولو لم يكن في هذه المدة زيادة مضارة بها لما شرع الله  
تعالى الفراق بالايلاء فيها (قوله ويؤمر المتعبد الخ) في الفتح فأما اذا لم يكن له الا امرأة واحدة فتشاغل

بالتسوية في البيتونة (وفي  
الملبوس والمأكول) والصحة  
(لا في الجماعة) كالمحبة  
يل يستحب ويسقط حقها بغيره  
ويجب ديانة أحيانا ولا يبلغ مدة  
الايلاء الا برضاها ويؤمر المتعبد  
بصحتها أحيانا وتذره الطحاوي  
يوم وليس له من كل أربع حرّة

عنها بالعبادة أو السراى اختار الطحاوى رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها يوماً وليلة من كل أربع ليل  
وباقية ليلته أن يسقط حقها في الثلاث يتزوج ثلاث حرائر وان كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل  
سبع وظاهر المذهب أن لا يتعين مقدار ليل القسم معنى نسبي وإيجابه طلب إيجاده وهو يتوقف على وجود  
المتنسبين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر أن يبيت معها ويصحبها أحياناً من غير توقيت اهـ ونقل في التهر عن  
البدائع أن ما رواه الحسن هو قول الامام أو لا ثم رجع عنه وأنه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لأن لاله أن  
يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم (قوله نهر بجنا) حيث قال ومقتضى النظر انه  
لا يجوز له أن يزيد على قدر طاقتها ما تعين المقدار فلم أقف عليه لانتها نعم في كتب المالكية خلاف فقبل  
يقضى عليها بأربع في الليل وأربع في النهار وقيل بأربع فيهما وعن انس بن مالك عشر مرات فيهما وفي دقائق  
ابن فرحون بأربع عشرة مرة وعندى ان رأى فيه للقاضي فيقضى بما يغلب على ظنه أنها تطيقه اهـ قال  
الحوى عقبه وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بما يجنبها لانه لا يعلم الا منها وهذا  
طبق القواعد وما كونه منوطاً بظن القاضي فهو ان لم يكن صحيحاً فبعد هذا وقد صرح ابن مجد أن  
في تأسيس النظر وغيره انه اذا لم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا يرجع الى مذهب مالك وأقول لم أر  
حكم ما لو تضررت من عظم آتله بغلط أو طولى وهى واقعة الفتوى اهـ أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور  
ولم أر من ذكره غير نعم ذكر في الدر المنقي في باب الرجعة عن القهستاني عن ديباجة المنفى ان بعض  
أصحابنا مال الى أقواله ضرورة هذا وقد صرحوا عندنا بان الزوجة اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطى لانسلم  
الى الزوج حتى تطيقه والصحيح انه غير مقدر بالسن بل يفوض الى القاضي بالنظر اليها من سن أو هزال وقد منا  
عن التارخانية ان البالغة اذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج أيضاً فقوله لا تحتمل يشمل مالوكا  
لضعفها أو هزالها أو لكبر آتله وفي الاشياء من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطئ زوجته مع  
بقاء النكاح قال وفيما اذا كانت لا تحتمل لصغرها أو مرض أو سمنه اهـ وربما ينهم من سمنه عظم آتله  
وحرر الشر بلائ في شرحه على الوهانية انه لو جامع زوجته فماتت أو صارت مفقودة فان كانت صغيرة  
أو مكرهة أو لا تطيق تلزمه الدية اتفاناً فاعلم من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها بما يؤدى الى اختارها فيقتصر  
على ما تطيق منه عدداً بنظر القاضي أو اخبار النساء وان لم يعلم بذلك فبقواها وكذا في غلط الآلة ويؤمر  
في طولها بادخال قدر ما تطيقه منها أو بقدر آله رجل معتدل الخلقة والله تعالى أعلم (قوله بالفرق الخ)  
لانه حيث علم أن وجوب القسم انما هو للصحة والموانسة دون الجماع فلا فرق بين زوج وزوج بحر  
(قوله ومريض) قال في البحر ولم أركيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى  
والظاهر أن المراد انه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريضاً اهـ ولا يخفى انه اذا كان  
الاختيار في مقدار الدور اليه حال صحته ففي مرضه أولى فاذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها  
نهر قلت وهذا اذا أراد أن يجعل مدة أقامته دوراً حتى لا يئس ما يأتى من انه لو أقام عند احدهما شهر اهدر  
ما مضى (قوله وصبي) دخل بامرأته الذي في البحر وغيره بامرأته بالتسمية قال في البحر لأن وجوبه لحق  
النساء وحقوق العبادات توجه على الصبيان عند تنقّر السبب وفي الفتح وقال مالك ويدور على الصبي به على  
نسائه وظاهره انه لم يطلع على شيء عندنا وينبغي أن يائتم الولي اذا لم يأمره بذلك ولم يدر به اهـ قال الخبير الرملى  
وقيد في الخاتمة الصبي بالمرأه فلا قسم على غيره وليس بقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك اهـ (قوله  
وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله بحر بجنا) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في البحر  
وفي المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة في كونه معها اهـ وظاهره أن القسم على البالغ لغير المدخول بها  
لأن في كونه معها فائدة ولذا انما قيدوا بالدخول في امرأه الصبي اهـ قلت يظهر لى أن دخول الصبي غير قيد  
وانما المراد به الذى بلغ سن الدخول وحصول الصحة والاستئناس به ولذا لم يقيد في الخاتمة بالدخول بل  
قال والمرأه والبالغ في القسم سواء فقوله في المحيط وان لم يدخل أى لم يبلغ هذا السن بقية قوله فلا فائدة  
في كونه معها الا شاك أن لها فائدة في كونه المرأه معها من الاستئناس به والعشرة معه زيادة على  
ما اذا كانت وحدها وحيدة فلا فرق بين المرأه والبالغ في وجوب القسم كما هو صريح عبارة الخاتمة وهو

وسبع لامة ولو تضررت من كثرة  
جماعه لم تجز الزيادة على قدر  
طاقتها والرأى في تعيين المقدار  
للقاضي بما يظن طاقتها نهر بجنا  
(بالفرق بين خل وخصى وعنين  
ومحبوب ومريض وصحيح) وصبي  
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر  
بجنا وأقره المصنف ومريضه  
وصحيحة (وحائض وذات نفاس



شامل لما بعد الدخول وقوله لأن سبب وجوبه عقد النكاح كما في البدائع فاذا وجب عليه نفقتها قبل الدخول وجب عليه القسم في البيتونة معها ما لم ترض بالاقامة في بيت أهلها لا صلاح شأنها أو الانهوا لظالم لها (قوله) ومجنونة لا تخاف بضم التاء أى لا يخاف منها الزوج بان كانت لا تضرب ولا تؤذى لانها حينئذ تجب عليه نفقتها وسكاتها والافه في حكم الماشئة (قوله) يمكن وطؤها) عبر عنها في الخيانة وغيرها بالمرهقة قال الخبير الرملى في حاشية المنع بخلاف ما لا يمكن وطؤها فانه لا حق لها فاعلم ذلك ولا تغتر بما في كثير من نسخ المنع لا يمكن وطؤها فانه خطأ اه (قوله) ومحرمة أى مجبج أو عمرة أو بهما ط (قوله) ومظاهر) بفتح الهاء وقوله ومولى بضم الميم ومكون الواو وفتح اللام منونة من الابلاء وقوله منها تنازع كل من مظاهر ومولى ح (قوله) ومقابلاتين أى مقابل ما ذكر من قوله وسأض الخ ط (قوله) رجعية منصوب على انه صفة لمفعول مطلق محذوف أى وكذا مطلق طقة رجعية ح (تيسره) قال في النهر ولم أر حكم المنكوسة اذا وطئت بشبهة وهى في العدة والمحبوسة بدین لا قدرة لها على وفاته والناشئة والمستور في كتب الشافعية انه لا قسم لها في الكل وعندى انه يجب للموطوءة بشبهة أخذ من قولهم انه فجر في الايناس ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد وأما الناشئة فلا ينبغي التردد في سقوطه لها لانها بمجرد وجهها رخصت باسقاط حقها اه واعترضه الجوى بان الموطوءة بشبهة لا نفقة لها عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في البيتونة والنفقة والسكنى اه زاد بعض الفضلاء انه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام لانها معتدة للغير ويحرم عليه مسها وتقبيلها فلا يجب لها وصك كذا المحبوسة لان في وجوبه عليه ختم رايه بدخوله الحبس قوله ولو أقام عند واحدة شهرا أى قبل الخصومة أو بعدها خائفة (قوله) في غير سفر) أما اذا سافر باحداهما ليس للآخرى أن تطلب منه أن يسكن عندها مثل التي سافرها ط عن الهندية (قوله) وهدر ماضى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء اذا طلبت لانه حق آدمى وله قدرة على ايفائه ففتح وأجاب في النهر بما ذكره الشارح من التعليل قال الرضى ولانه لا يزيد على النفقة وهى تستقط بالمضى (قوله) لان القسمه تكون بعد الطلب) على لقوله هدر ماضى وقد سألنا عن البدائع ان سبب وجوب القسم عقد النكاح ولهذا يأتى ثم تركه قبل الطلب وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجب بان المعنى أن الاجبار على القسمه من القاضي يكون بعد الطلب والازم أنها لو طالبت بها ثم جازى لزمه القضاء وهو يخاف لما دتمناه عن الخيانة من قوله قبل الخصومة أو بعدها وكذا تعليل المسألة في البرازية وغيرها بان القسم لا يصير دينا في الذمة فانه يشعل ما بعد الطلب (قوله) بعد نهي القاضي) أفاد أنه لا يعزى بالآية الاولى وبه صرح في البحر ط (قوله) عزير غير حبس) بل يوجه عقوبة وبأمره بالعدل لانه أساء الادب وارتكب ما هو محترم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى من قولهم ان للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على قريه (قوله) لتفويته الحق) الضمير للحبس ح ويؤيده قول الجوهرة لانه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يفوت بمعنى الزمان اه أى لما مر أن القسم للصحة والمؤانسة ولا شلته في مدة الحبس يفوتها ذلك وكذلك عللوا لعدم الحبس بالاستناع من الاتفاق على قريه فافهم (قوله) حينئذ يقضى القاضي بقدره) أى لاقى خاصته ومفهومه انه لو لم يقل ذلك يسقط ما مضى مع ان هذا بعد الخصامة والطلب لما علمت من ان القسم لا يصير دينا وأطلق القدر مع ان فيه كلاما بأتى (قوله) والبكر الخ) نص على الاولين لان فيهما خلاف الاثمة الثلاثة وعلى الاخير لدفع ما يوههم من عدم مساواة الكفاية للمسئلة بسبب ارتفاعها عليها بالاسلام أفاده في النهر ولعلهم لم يقتصر على قوله والجديدة والقديمة ليشمل ما لو كانت البكر والنيب جديتين بان تزوجهما معا تأمل (قوله) لا إطلاق الآية) أى قوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا في الحجة فلا تعدلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشرهن بالمعروف وغايتهم القسم وقوله تعالى فان خضتم أن لا تعدلوا ولا إطلاق أحاديث النهى ولا أن القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روى من نحو للبكر سبع والنيب ثلاث فيتمثل أن المراد التفضيل في البدأة دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كما في البحر وفي شرح درر البحار أن الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جعلا بينهما وبين

ومجنونة لا تخاف ورثقاء وقرنا) وصغيرة يمكن وطؤها ومحرمة ومظاهر ومولى منها ومقابلاتين وكذا مطلق رجعية ان قصد رجعتها والا لا بحر (ولو أقام عند واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصيته الأخرى) في ذلك (يؤمر بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وان أم به) لان القسمه تكون بعد الطلب (وان عاد الى الجور يعدننى القاضي اياه عذر) بغير حبس جوهره لتفويته الحق وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان خيار المدورى حينئذ يقضى القاضي بقدره نهر مجنا) والبكر والنيب والجديدة والقديمة والمسئلة والكفاية سواء) لا إطلاق الآية



منهما ثلاثة أيام فعل وروى عن الأشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تمسك حين  
دخل بها ان شئت سبعة لك وسبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث أن له التيسيع بل في غاية البيان ان شاء  
ثالث لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد في الخاتمة) يوهم ان عبارة الخاتمة صريحة  
في الحصر كعبارة الخلاصة وليس كذلك فان الذي فيها عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما  
وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها والراى في البداية اليه اه فالظاهر ان هذا بيان للافضل لا لنفي الزيادة بقريضة  
عبارة المارة تامل (قوله وقيد في الفتح) أي قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا  
الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور سنة ما يظن اطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق له  
مقدار مدة الايام وهو أربعة اشهر واذ كان وجوبه للتأنس ورفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القرية  
وأطن ان اكثر من جمعة مضارة الا أن يرضى اه فقوله وأطن الخ اضرب ابطالا عن مدة الايام فيناسب  
أن تكون أو في قول الشارح أو جمعة بمعنى بل كافي قول الشاعر كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ح (قوله  
وعنه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئنة بجميع  
نوبتها (قوله ونظرفيه في النهر) حيث قال في نفي المضارة مطلقا نظرا لا يخفى اه قلت وأيضافان  
الاطمئنان بجميع النوبة منتف مع طول المدة كسنة مثلا لاحتمال موته أو موتها مع ما فيه من نفوت  
المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر مجتهدا) أي صاحب الفتح والبحر كما في  
المنح ح (قوله من التقييد بالثلاثة أيام) قد علمت ما ينفي هذا التقييد (قوله وهو حسن) كذا قاله  
في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامر به منه يكون واجبا عليهما كأمير السلطان الرعية به  
ط (قوله ومن كل ما يأتى به) أي برائحتيه كثوم وبصل ويؤخذ منه انه لو تأذى من رائحة الدخان  
المشهور له منعها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره في الفتح مجتهدا أخذ مما قبله (قوله وتعامه فيما  
علقته على الملتقى) وعبارة عن الخاتمة معزيا للمنتقى لو كان له امرأة وسراري امر يوم وليلة من كل أربع  
عندها وفي البواقي عندهم شاء منهم وكذا لو كان له ثلاث نسوة امر يوم وليلة عند كل منهن ويقع في يوم  
وليلة عندهم شاء من السراري ولوله أربعة أهام عند كل يوم وليلة ولم يكن عند السراري الا وقفة الممر  
ويكره للرجل أن يظا أمرأته وعندها صبي يعقل أو أعمى أو ضرتها أو أمته أو أمته اه ثم قال ولا يجمع بين  
النسوة الا بالرضى ولو قالت لا أسكن مع أمته ليس لها ذلك ولو أقام عند الامه يوما فعتقت بقيم عند الحرة  
يوما وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة يوما فعتقت زوجته الامه يتحول الى المعتقة ولا يكمل للحرة  
يومين تنزى للحرية انتهاء منزلتها ابتداء كافي المعراج أول وما نقله أولاعن المنتقى مبنى على رواية الحسن  
المرجوع عنها كما تقدم من ان للحرة يوما وليلة من كل أربع هكذا خطرتي ثم رأيت الشرنبلالي صرح به  
في رسالته تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من نه على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل  
له زوجتان وجواريقهم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ما شاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم لهما أجاب بالجواز  
اخذ من قول ابن الهمام الا لازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الاخرى كذلك لانه يجب أن يبيت عند  
كل واحدة منهما دائما فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالي وانفرد لم يمنع من ذلك اه يعني بعد تمام  
دورهن وسواء انفرد بنفسه أو كان مع جواريه اه فافهم والله سبحانه أعلم

\* (باب الرضاع) \*

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالباً في ابتداء انشائه الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به  
وهي من اثار النكاح المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها الى آخر أحكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف  
محمد انما عليه بعض اصحابه ونسبه اليه ليروجه ولذا لم يذكره الحاكم أبو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع  
التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه بمخدوفة التعاليل وعاقبتهم على انه من أوائل مصنفاته وانما لم يذكره الحاكم  
اكتماء بما أورده من ذلك في كتاب النكاح فتح (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره والضم مع جوازه لانه  
بمعنى أن ترضع معه آخر كافي القاموس وفيه ان فعلا جاء من باب علم في لغة تهامة وهي ما فوق نجد ومن باب  
ضرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زاد في المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعة بالفتح

(قوله)

زاد في الخاتمة (والراى في  
البداية) في القسم (اليه)  
وكذا في مقدار الدور هداية وتبيين  
وقيد في الفتح مجتهدا بمدة الايام  
أو جمعة وعنه في البحر ونظرفيه  
في النهر قال المصنف وظاهر  
يجتهدا انهما لم يطاعا على ما في  
الخلاصة من التقييد بالثلاثة  
ايام كما عولنا عليه في المختصر والله  
اعلم (فروع) لو كان له ليلة  
كالخارس ذكر الشافعية انه يقسم  
نهارا وهو حسن وحقه عليها  
أن تنطبعه في كل مباح يأمرها به  
وله منعها من الغزل ومن اكل  
ما يأتى من رائحته بل ومن  
الحناء والنقش ان تأذى برائحتيه  
ينهر وتعامه فيما علقته على الملتقى

\* (باب الرضاع) \*

(هو لغة بفتح وكسر)

(قوله مص الثدي) قال في المصباح الثدي للمرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت يذكرون وثبت  
 اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يعم المص ولومن بهيمة فالاولى ما في القاموس هو لغة شرب اللبن من  
 المضرع والثدي ط (قوله آدمية) خرج بها الرجل والبهيمة بحر (قوله أو آيسة) ذكره في النهر أخذ  
 من اطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله وألحق بالمص الخ) تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال  
 التعريف منقوض طردا اذ قد يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجد الرضاع  
 ولا مص كما في الوجور والسعوط ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنفذين وخصه لانه سبب  
 للوصول فاطلق السبب وأراد المسبب واعترضه في التهربان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في القاموس  
 مصصته شربه شربا رقيقا وجعل الوجور والسعوط لمحتين بالمص ح وفي المصباح الوجور يفتح الواو  
 الدواء يصب في الخلق ووجرت المريض ايجارا فقلت به ذلك ووجرته أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول  
 دواء يصب في الانف والسعوط كعود مصدر وأعطته الدواء يعطى الى مفعولين (قوله  
 في وقت مخصوص) قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضيع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضيعا نص  
 عليه في العناية نهر وفيه نظر والذي في العناية أن الكبير لا يسمى رضيعا ذكره ردا على من سوى في التحريم  
 بين الكبير والصغير (قوله عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العيون بالياء بين العين والواو  
 وهو اسم كتاب أيضا وهو الذي رأته في النهر وفي تصحيح القدرى أيضا فافهم (قوله لكن الخ) استدراك  
 على قوله وبه يفتى وحاصله انهم قولان افتى بكل منهما ط (قوله أى مدة كل منهما ثلاثون) تقدير المضاف  
 ليس لعمدة الحمل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بل لبيان حاصل المعنى قال في الفتح ووجهه  
 انه سبحانه ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكالها كالأجل المضروب لدينين على شخصين  
 بان قال اجلت الدين الذي على فلان والدين الذي على فلان سنة يفهم منه ان السنة بكالها لكل (قوله  
 غير أن النقص) أى عن الثلاثين في الاول يعنى في مدة الحمل أى اكثر مدته قام أى تحقق وثبت (قوله لا يبنى  
 الولد الخ) الذى في الفتح الولد لا يبنى في بطن أمه اكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل وفي رواية ولو بقدر ظل  
 مغزل وسنخرجه في موضعه اه وفلكة المغزل كقمة معروفة مصباح وهو على تقدير مضاف وقد جاء صريحا  
 في شرح الارشاد ولود ورفلكة مغزل والعرض تقليل المدة مغرب قوله ومثله لا يعرف الاسماعا) لان المقدرات  
 لا يبتدى العقل اليها فتح أى فهو في حكم المرفوع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
 والاية مؤولة) أى قابلة للتأويل بمعنى آخر فلم تكن قطعة الدلالة على المعنى الاول فجاز تخصيصها بخبر الواحد  
 (قوله لتوزيعهم) أى العلماء كالأصحاب وغيرهما الاجل أى ثلاثون شهرا على الأقل أى أقل مدة الحمل  
 وهو ستة أشهر والاكثر أى أكثر مدة الرضاع وهو سنتان فالثلاثون بيان لمجموع المدين لكل واحدة  
 (قوله على ان الخ) ترق في الجواب وفيه اشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام المار من أنه يستلزم  
 كون لفظ ثلاثين مستعملا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجاع بين الحقيقة والجماز  
 بلفظ واحد ومن أن اسماء العدد لا يتجاوز شئ منها في الاخر نص عليه كثير من المحققين لانهم بمنزلة الاعلام على  
 سمياتها اه وأجاب الرجى بأن حله وفصالة مبتدأ ثلاثون خبر عن أحدهما أى الثاني وحذف خبر الآخر  
 فأحد الخبرين مستعمل في حقيقته والاخر في مجازه فلاجع في لفظ واحد وعن الثاني بأنه اطلق الشهر  
 في قوله تعالى الحج أشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه أن الشهر ليس من اسماء العدد  
 فالمناسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة الاثنى اريد به ثمانية كما أشار اليه في الفتح لكن هذا خاص  
 بالاستثناء والكلام ليس فيه (قوله كما أفاده في رسم المفتي) المفيد لذلك الامام قاضي خان في فصل رسم  
 المفتي من أول فتاواه بطريق الاشارة لابصرح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب  
 على المقلد الخ فانه يفيد وجوب اتباعه سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله  
 قيل بخير المفتي) أى وقيل لا يخير مطلقا كما علمت فهذا قول ثان قال في السراجية والاول أصح ان لم يكن المفتي  
 مجتهدا ومفاده اختيار القول الثاني أى التخير ان كان مجتهدا ولا يخفى أن تخيرا المجتهد انما هو في النظر في الدليل  
 وهذا معنى قول الحاروي والأصح أن العبرة لقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وغام

مص الثدي وشرا (مص من ندى  
 آدمية) ولو بـ كـ رأوية  
 أو آيسة وألحق بالمص الوجور  
 والسعوط (في وقت مخصوص)  
 هو (حولان ونصف عنده  
 وحولان) فقط (عندهما وهو  
 الاسح) فتح وبه يفتى كما في تصحيح  
 القدرى عن العون لكن  
 في الجوهره انه في الحولين ونصف  
 ولو بعد القطام محترم وعليه  
 الفتوى واستدلوا بقول الامام  
 بقوله تعالى وحله وفصالة ثلاثون  
 شهرا أى مدة كل منهما ثلاثون  
 غير أن النقص في الاول قام بقول  
 عائشة لا يبنى الولد اكثر من سنتين  
 ومثله لا يعرف الاسماعا والاية  
 مؤولة لتوزيعهم الاجل على  
 الأقل والاكثر فلم تكن دلالتها  
 قطعية على أن الواجب على المقلد  
 العمل بقول المجتهد وان لم يظهر  
 دليله كما أفاده في رسم المفتي لكن  
 في آخر الحاروي فان خالفنا قيل  
 بخير المفتي

والاصح ان العبرة لقوة الدليل  
ثم الخلاف في التحريم اما لزوم  
أجر الرضاع للمطلة فقد اتر  
بحولين بالاجماع (ويثبت التحريم  
في المدة) فطولو (بعد الفطام  
والاستغناء بالطعام على) ظاهر  
(المذهب) وعليه الفتوى فتح  
وغیره قال المصنف كالجرح في  
الزيلي خلاف المعتمد لان  
الفتوى متى اختلفت رجع ظاهر  
الرواية (ولم يبع الارضاع بعد  
مدته) لانه جزء آدمي والارتفاع  
به لغیر ضرورة حرام على الصحيح  
شرح الوهبانية وفي الجرح لا يجوز  
التداوى بالمحرم في ظاهر المذهب  
اصله بول المأكول كإمارة وللاب  
اجبار أمته على فطام ولدها منه  
قبل الحولين ان لم يضر (أي الولد  
(الفطام كله) ايضا) اجبارها  
أي أمته (على الارضاع وليس له  
ذلك) يعني الاجبار بنوعيه (مع  
زوجته الحرة) ولو (قبلهما) لان  
حق التربية لها جوهره (ويثبت به)  
ولو بين الحريتين بزازية (وان قل)  
ان علم وصوله لجوفه من فمه أو انفه

تحرير هذه المسألة في شرح ارجوز في رسم المنقح (قوله والاصح ان العبرة لقوة الدليل) قال في البحر  
ولا ينبغي قوة دليلهما فان قوله تعالى والوالدان يرضعن الاية يدل على أنه لا رضاع بعد الفطام وأما قوله تعالى  
فان أراد افصالا عن تراص منها فافهما وقبل الحولين بدليل تقييده بالتراضي والتشاؤم وبعد هما لا يحتاج  
اليهما وأما استدلال صاحب الهداية للامام بقوله تعالى وحله وفصالة ثلاثون شهرا بناء على أن المدة لكل منهما  
كما ترقد رجع الى الحق في باب ثبوت التمسك من ان السلاطين لهما العمل ستة أشهر والعامان للفصال اه  
(قوله أما لزوم أجر الرضاع الخ) وكذا وجوب الارضاع على الام ديانة نهر عن الخنجي (قوله في المدة فقط) أما  
بعدها فانه لا يوجب التحريم بحر (قوله في الزيلي) أي من قوله وكذا خلاف انه ان فطم قبل مضى  
المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله  
وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى الخ) ولان الاكثرين على الاول كما في النهر (قوله ولم يبع الارضاع  
بعده مدته) اقتصر عليه الزيلي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر يمكن في التهست في عن المحيط واستغنى  
في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا تأثم عند العامة خلافا لخلف بن أيوب اه ونقل أيضا قبله عن اجابة  
التاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وما نزل الى حولين ونصف اه قلت قد يوفق بحمل المدة  
في كلام المصنف على حولين ونصف بقية ان الزيلي ذكره بعدهما وحيد فلا يخالف قول العامة تأثله  
(قوله وفي البحر) عبارته وعلى هذا أي الفرع المذكور لا يجوز الانتفاع به للتداوى قال في الفتح وأهل  
الطب يثبتون لبن البنت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة نفعها لوجع العين واختلاف المشايخ فيه قيل لا يجوز  
وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا ينبغي ان حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الظن والافهم معنى  
المنع اه ولا ينبغي ان التداوى بالمحرم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بول ما يוכל لجه فانه لا يشرب أصلا اه  
(قوله بالمحرم) أي المحرم استعماله طاهرا كان أو نجسا ح (قوله كما تر) أي قبيل فصل البحر حيث قال  
(فرع) اختلاف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع البحر يمكن نقل المصنف فقه وهناعن  
الحاوي وقيل يرخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى اه ح قلت  
لفظ وعليه الفتوى رأيت في نسختين من المنع بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كما علمته وكذا رأيت في الحاوي  
القدس ففلم أن ما في نسخة ط تحريف فافهم (قوله وللاب اجبار أمته الخ) لانها لا حق لها في التربية  
في حال رقها بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم في ولدها من غيره لانه ملك له رحقي قلت والظاهر ان للمولى  
اجبارها أيضا وان شرط الزوج حرية الاولاد لان الرضاع يزيلها ويغسلها عن خدمته (قوله على الارضاع)  
الاطلاق شامل لولده منها أو من غيرها ولولد أجنبي باجرة أو بدونها لان له استعمالها بما أراد (قوله  
بنوعيه) أي الاجبار على الفطام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامه فالحق  
لصدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فمما يظهر كما ذكرناه أنشافهم (قوله ولوقبلهما) أي قبل  
الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له اجبارها  
عليه في القضاء ما لم تعين لذلك في المدة بان لم يأخذ ثدي غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال كإسباقي  
في الحضانة والنفقة اما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الفطام فافهما يصح قبل الحولين وأما  
بعدهما فالظاهر انه يجبرها على الفطام لما ان الارضاع بعدهما حرام على القول بان مدته الحولان تأثله ح  
بزيادة قلت وما استظهره مبنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقد منا الكلام فيه (قوله ولو بين الحريتين)  
قال في البحر وفي البزازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب واسلوا  
وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله وان قل) أشار به الى نفي قول الشافعي  
واحدي الروايتين عن احمد أنه لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات مشبعات لحديث مسلم لا تحترم المصة  
والمصتان وقول عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحترمن ثم نسخ  
بخمس رضعات معلومات يحترمن فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواء مسلم  
والجواب أن التقدير منسوخ مخرج بنسخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر انه قيل له ان ابن الزبير  
يقول لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضاءه قال تعالى وأتمها لكم اللاتي أرضعنكم

وأخواتكم من الرضاعة فهذا إما أن يكون ردًا للرواية بنسخها أو لعدم صحتها أو لعدم إجازته تنقيدها إطلاق  
 الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية أنه مردود بالكتاب أو منسوخ به وأما ما روت عائشة فالمراد به  
 نسخ الكل نسخًا تقريبًا حتى أن من لم يبلغه كان يقرؤها والآن لا يصح بعض القرآن كما نقوله الروافض وما قيل  
 ليكره نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشئ لأن ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج إلى دليل وتتمام ذلك  
 مبسوط في الفتح والتبيين وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن الخيرية أنه لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضعة  
 نفذ حكمه وأذا رفع إلى حنفي أمضاء أه فتأمل (قوله لا غير) يأتي محترزه في قول المصنف والاحتقان  
 والاقطار في اذن وجائفة وأمة (قوله فلو التقم الخ) تفريع على التقييد بقوله ان علم وفي القضية امرأة  
 كانت تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثدي ابن حنبل ألقمتها ثديي ولم يعلم ذلك إلا من جهتها  
 جاز لا بينهما أن يتزوج بهذه الصبية أه ط وفي الفتح لو أدخلت الحلمة في في الصبي وشكت في الارتضاع  
 لا ثبت الحرمة بالشك ثم قال والأوجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا ارضعن  
 فليحفظن ذلك وليشهرنه ويكتبنه احتياطًا أه وفي البحر عن الخانية يكره للمرأة أن ترضع صبيًا بلا إذن زوجها  
 إذا خافت هلاكه (قوله ثم لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم المرضة (قوله ان لم  
 تظهر علامة) لم أر من فسر هاوي يمكن أن تغفل بتعدد المرأة ذات اللبن على الحمل الذي فيه العيبية أو كونها  
 ساكنة فيه فانه أمانة قوية على الارضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالبناء للجهول والجار والمجور نائب  
 الساعل (قوله جاز) هذا من باب الرخصة كيلا يندب بالنيكاح وهذه المسألة خارجة عن قاعدة الأصل  
 في الابضاع التحريم ومثلها ما لو اختلفت الرضعة بنساء محصرن وهذا بخلاف المسألة الأولى فانه لا حاجة  
 إلى إخراجها لأن سب الحرمة غير متحقق فيها كذا أفاده في الاشياء (قوله أمومية) بالرفع فاعل  
 ثبت قال القهستاني والأمومة مصدر هو كون الشخص أمًا أه (قوله وأبوة زوج مرضة لبنها منه)  
 المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج أو سيد فليس الزوج قيدا بل خرج مخرج الغالب  
 بجرر وأما إذا كان اللبن من زنا فسيخلف سببه الشارح وبأن الكلام فيه (قوله له) أي للرضيع وهو  
 متعلق بالأبوة ح أي لانه مصدر معناه كونه أبًا ط (قوله كاسبي) أي في قوله طلق ذات ابن ح  
 (قوله أي بسببه) أشار إلى أن من يعنى بآء السببية ط (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب  
 الرضاع معتبرة بجرمة النسب فشمع زوجة الابن والاب من الرضاع لانها حرام بسبب النسب فكذا بسبب  
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط بجرر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها  
 بالحديث لأن حرمة بسبب الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد  
 الاصلاب فيها يخرج حليلة الاب والابن من الرضاع فيفسد حللها وتعامه فيه (قوله رواء الشيخان) أشار به  
 إلى أنه حديث لكن فيه تغيير اقضاه تركيب المتز وهو زيادة الفاء ووضع المضمر موضع الظاهر وأصله يحرم  
 من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على أن المصنف لم يقصد  
 رواية الحديث ط (قوله يفارق النسب الارضاع) ينصب النسب ورفع الارضاع ح ولعله إنما نسبت  
 إليه المفارقة وإن كان مضاعفة من الجائنين لانه الفرع والنسب هو الأصل المعترف في التحريم والمفارقة غالبًا  
 تكون من العارض ط (قوله في صورة) أي سبع وانما كانت إحدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع  
 بالمضاف أو المضاف إليه أو بهما كاسمياً في ايضاحه ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين ست صور فان قوله  
 وأم أخ مكترع مع قوله وأم أخت اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن  
 وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه ح (قوله كأم نافلة) أشار بالكاف إلى عدم المحصر في ذلك لما قال  
 في الفتح ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا اتقى في شيء من صور الرضاع اتقت الحرمة  
 فيستفاد انه لا محصر فيما ذكر أه فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد زيادته على الولد الصلي وتقدم  
 ان كل صورة من هذه السبع تنفرد إلى ثلاث صور فلو ولد له إذا كان نسيباً له أم من الرضاع تحمل لك بخلاف  
 أمه من النسب لانها حليلة أهلك وان كان رضاعياً بان رضع من زوجة ابنك ولهذا الرضيع أم نسيبية  
 أو رضاعية أخرى تحمل لك (قوله وجدة الولد) صادق بان يكون الولد رضاعياً بان رضع من زوجتك وله

لا غير فلو اتقتم الحلمة ولم يدر  
 أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يحرم  
 لأن في المانع شكًا ولو الجنية ولو  
 أرضعها أكثر أهل قرية ثم لم يدر  
 من أرضعها فإراد أحدهم تزوجها  
 ان لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك  
 جاز خانية (أمومية المرضة  
 للرضيع و) ثبت (أبوة زوج  
 مرضة) اذا كان (لبنها منه له)  
 والا لا كاسبي (فيحرم منه)  
 أي بسببه (ما يحرم من النسب)  
 رواء الشيخان واستثنى بعضهم  
 إحدى وعشرين صورة وجهها  
 في قوله  
 يفارق النسب الارضاع في صور  
 كأم نافلة أو جدة الولد



جدة نسبية أو جدة أم أم أخرى أرضعته وبأن يكون نسبها جدة رضاعية بخلاف النسبية فلا تحل لك لأنها  
أُمك أو أم زوجتك واحترز جدة الولد عن أم الولد لأنها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم اخت)  
صادق بأن يكون كل منهما من الرضاع كان يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعتهما  
وحدها وبأن تكون الأخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كان تكون لك  
أخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف النسبية لأنها أُمك أو حليلة أُمك (قوله وأخت ابن) أي كل منهما  
رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسبي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسبيا فلا تحل أخت الابن  
لأنها أُمك أو ربيبتك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولدك من أم أمته فإن أمه لا تحرم عليك لكونها أخت ابنك  
رضاعا فإداه الرمل ط واخت البنت كأخت الابن وأوردناه بتصوير الحل في أخت ابنه وبنته نسبيا بأن  
يتدعى شريكاً في أمة ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غيلة لامة حل اشريكه التزوج بها وهي أخت ولده  
نسباً من الابن وألغزها في شرح الوهبانية واجاب عنها شربلايه (قوله وأم اخ) الكلام فيه كاللزام  
في أم الأخت وفيه ما مر عن ح (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كان نسبين فلا تحل لأن أم  
خالك من النسب جَدَتك أو منكوسة جَدَتك (قوله وعمه ابن) فيه الصور الثلاث أيضاً بأن يكون كل  
منهما رضاعياً كان رضع صبي من زوجتك ورضع أيضاً من زوجة رجل آخر له أخت فهذه الأخت عمة ابنك  
من الرضاع أو الأول رضاعياً فقط بأن يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بأن يكون ابنك من  
الرضاع له عمة من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فإن العمة لا تحل لك لأنها أختك (قوله  
استثناء منقطع الخ) جواب عن قول البضاوي أن استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا  
الأصل ليس بصحيح فأن حرمتها في النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعدم الصحة مبني على جعل الاستثناء  
متصلاً وفيه جواب أيضاً عن قوله في الغاية أن هذا تخصيص للعديت بدليل عقلي وبيان الجواب ما قاله  
الزبلي أن هذا سهو فأن الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب  
وحرمة أم أخيه من النسب لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أُمته أو موطوءة أبيه ألا يرى أنها تحرم عليه  
وان لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها  
وان لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً حتى لا يجوز له أن يتزوج بامته ولا موطوءة أبيه  
ولابنت امرأته كل ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع كما قال  
الشارح لعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح مع البضاوي أن حرمة من ذكر  
بالمصاهرة بأن فيه نظراً من وجهين الأول أن المصاهرة لا تتصور في عمة ولده لأنها أخته الشقيقة أو لأب  
أولام وكذا في بنت عمة ولده لأنها بنت أخته الشقيقة أو لأب أو لأم الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة  
الباقية إنما تتصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب  
لأب المصاهرة بيان ذلك أن أم أخيك إنما تكون حرمتها بالمصاهرة إذا كان الأخ أخاً لأب أو لأم فإنه إذا كان  
امراً أو أُمك بخلاف الأخ الشقيق أو لأم فإن حرمة أمته بالنسب لأنها أُمك وحرمة أخت ابنك النسبي  
إنما تكون بالمصاهرة إن كانت أخت الابن لأمته لأنها ربيبتك بخلافها شقيقة أو لأب فإنها  
بنتك وحرمة جدة ابنك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم أمته لأنها أم أمك بخلافها  
أم أبيه لأنها أُمك وحرمة أم عمك إنما تكون بالمصاهرة لو أسمع لأب بخلافه لو شقيقاً أو لأم  
لأنها جَدَتك ومثل أم الأم أم الخال وحرمة بنت أخت ولدك إنما تكون بالمصاهرة لو كانت الأخت لأم لأنها  
تكون بنت ربيبتك بخلافها شقيقة أو لأب لأنها بنت بنتك وحرمة أم ولدك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت  
أم ابن ابنك لأنها حليلة ابنك بخلاف أم بنت بنتك فإنها بنتك فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل  
الصحيح ما ذكره بقوله فإن حرمة أم اخته الخ كما سنبينه اه أقول والجواب عن الأول أن قول الشارح  
أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد بمن ذكر هو أم أخيه وأخته لانه هو الذي سبق ذكره دون بقية  
الصور الآتية ولانه ذكر بعده تعليلاً آخر شاء لا للجمع وهو قوله فإن حرمة أم اخته وأخيه الخ منع قوله  
وقس عليه أخت ابنه الخ كما سنوضحه وعن الثاني أعني قوله أن المصاهرة إنما تتصور على تقدير واحد فقد

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ  
وأم خال وعمه ابن اعتمد  
(الأم أخيه وأخته) استثناء  
منقطع لأن حرمة من ذكر  
بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن  
الحديث متناولاً لما استثناء  
الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل  
فإن حرمة أم اخته وأخيه نسباً  
لكونها أُمته أو موطوءة أبيه

بأن المراد هو ذلك التقدير وبيان ذلك أن الحديث دل على أن كل ما يحرم من النسب يحرم تطهيره من الرضاع فيقال تحرم الأم نسبا فكذا تحرم الأم رضاعا وتحرم البنت نسبا فكذا تحرم البنت رضاعا وهكذا إلى آخر المحرمات النسبية فأم أخيك الشقيق أو لام أمنا تحرم لك كونها أم أخيك ولذا تحرم عليك ولولم يكن لك أخ منها فلا يحسن أن يقال تحرم أم الأخ الشقيق أو لام لأنه يتكرر مع قولهم تحرم الأم فعلم أن المراد أم الأخ لاب فقط ولما ورد عليه أن أم الأخ لاب أمنا حرمت بالمصاهرة والحديث إنما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب لا على حرمة المصاهرة أجاب بأن الاستثناء منقطع وهكذا يقال اخت الابن إذا كانت شقيقة أو لاب أمنا تحرم لكونها بنتك وقد علم تحريم البنت من النسب فبرأهم الاخت لام لأنها ربيبتك فلم تعلم حرمتها من محرمات النسب فلم تكن تكرارا لكن لما لم تدخل في الحديث كان استثناءها منقطعا وهكذا يقال في البواقي والحاصل أن الحديث لما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب وكان ما يحرم من النسب من نظائر هذه المستغنيات قد يحرم من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير لم يسع أن يراد منه التقدير الأول لأنه يلزم منه التكرار بلا فائدة فتعين أرادته التقدير الثاني وإن كان الاستثناء فيه منقطعا دفعا للتكرار وتنبيها على بيان ما يحل لزيادة توضيح هذا غاية ما يمكن توجيه كلامهم به والله تعالى أعلم فافهم (قوله وهذا المعنى مفقود في الرضاع) لأن أم اخته وأخيه رضاعا ليست أمه ولا موطوءة أبيه (قوله وقس عليه الخ) أي قس على ما ذكر من المعنى اخت ابنه وبنته الخ بأن تقول أمنا حرمت عليه اخت ابنه وبنته نسبيا لكونها بنته أو بنت امرأته وهذا المعنى مفقود في الرضاع وكذلك اجدة ابنه وبنته نسبيا لما حرمت عليه لكونها أمه أو أم امرأته وهذا مفقود في الرضاع وهكذا البواقي وبهذا التقرير علم أن التعليل المذكور بقوله فإن حرمة أم اخته الخ جار في جميع الصور لكن لكل صورة عبارة تليق بها فلذا قال وقس عليه الخ وأن ضمير عليه راجع إليه لا إلى أم اخته وأخيه حتى يرد أنه لا معنى لجل البعض مقيسا والبعض مقساعليه فافهم (قوله وكذا عمة ولده) لم يذكرها خالة ولده لأنها حلال من النسب أيضا لأنها اخت زوجته بحر (قوله وبنت عمة) أي عمة ولده وتحرم من النسب لأنها بنت اخته وأما بنت عمة نفسه فأنها حلال نسبيا ورضاعا ط (قوله وبنت اخت ولده) وتحرم من النسب لأنها بنت بنته أو بنت ربييته ط (قوله للرجل) متعلق بالمستثنى في قوله لا أم اخته الخ يعني أن شيئا من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل إذا كانت من الرضاع اه ح عن المنع وهذا بالنظر إلى المتن والأهوه متعلق بقول الشارح حلال (قوله وكذا أخو ابن المرأة) في ذكر هذه العاشرة نظر فانها من مقابلات التسعة لاقسم مبين للتسعة كما سنبينه أفاده ح (قوله باعتبار الذكورة والاثوثة) أي في المضاف إليه قصير مع الذكورة أم أخيه واخت ابنه وجدته ابنه وأم عمة ابنه وبنت عمة ابنه وبنت اخت ابنه وأم ولده ابنه ومع الاثوثة أم اخته واخت بنته وجدته بنته وأم عمة ابنه وبنت عمة بنته وبنت اخت بنته وأم ولده ابنه اه ح فهذه ثمانية عشر وعدها عشرين بالنظر إلى العاشرة المكررة (قوله وباعتبار ما يحل له) أي إذا نسب الحل للرجل بان يقال يحل له أم أخيه واخت ابنه إلى آخر الأمثلة المذكورة (قوله أولها) أي إذا نسب الحل لها بان يقال يحل لها أبو أخيها وأخواتها وجدتها وأبوا عمها وأبوا خالها وأبوا ابن خالها وأبوا ابن اخت ولدها وابن ولد ولدها وأبوا خال ولد ولدها وابن خالة ولد ولدها وكان القياس أن تقول وعم ولد ولدها وابن عمة ولد ولدها لانها لا يحرم من النسب أيضا كما صرح به في البحر أفاده ح وأفاد ط أنه يمكن تقرير المقام بحل آخر فيقال في مقابلة تزوجه أم أخيه واخته تزوجه أم أخيه وأختها وبنتها وفي اخت ابنه أو بنته أو أخيها أو اختها وفي جدته ابنه أو بنته جدتها أو بنتها وفي أم عمه ابن أخيها وفي أم عمة ابن أخي بنتها وفي أم خاله ابن اخت ابنه وفي أم خاله ابن اخت بنتها وفي عمة ولده عم ولد ولدها وفي بنت عمة ولد خاله وفي مقابلة تزوجه أم أخيه وهي المكررة اه لكن الصواب في الثامنة والتاسعة أن يقال وفي عمة ولد أو ابن أخيها وفي بنت عمة ولد أو ابن خاله فافهم والذي قرره ح هو الذي في البحر وهو الاوفاق لقول الشارح وتزوجها بابي أخيها وحاصله أن تبدل المضاف الأول المؤنث بمذكر مقابل له وتبدل الضمير المذكور بضمير المؤنث فتبدل الأم بالاب والاخت بالاخ والجدة بالجد

وهذا المعنى مفقود في الرضاع  
(و) قس عليه (اخت ابنه) وبنته  
(و) جدته (ابنه) وبنته (و) أم عمه  
وعمة ولده وبنت عمة وبنت اخت  
ولده وأم أولاد أولاده فولا من  
الرضاع حلال للرجل وكذا أخو  
ابن المرأة لها فهذه عشر صور  
تصل باعتبار الذكورة والاثوثة  
إلى عشرين وباعتبار ما يحل له  
أولها إلى أربعين مثلا يجوز تزوجه  
بأم أخيه

وتزوجها بأبي أخيها وكل  
منها يجوز أن يتعلق الجار  
والمحرم راعى من الرضاع تعلقا  
معنويا بالمضاف كالامكان  
تكون له اخت نسبية لها ام رضاعية  
أو بالمضاف اليه كالأخ كان يكون له  
أخ نسبي له ام رضاعية أو بهما كان  
يجمع مع آخر على ثدى أجنبية  
ولاخيه رضاعا ام أخرى رضاعية  
فهى مائة وعشرون وهذا من  
خواص كتابنا (وتحل اخت أخيه  
رضاعا) يصح اتصاله بالمضاف  
كأن يكون له أخ نسبي له اخت  
رضاعية وبالمضاف اليه كان يكون  
لاخيه رضاعا اخت نسبية وبهما  
وهو ظاهر (و) كذا (نسبا) بأن  
يكون لاخيه لاخيه اخت لام فهو  
متصل بهما لا بأحد هما للزوم  
التكرار كما لا يخفى (ولا حل بين  
رضيعي امرأة) لكونهما أخوين  
وان اختلف الزمن والاب (ولا  
حل بين الرضعة وولد مرضعتها)  
أى التى أرضعتها (وولد ولدها)  
لانه ولد الاخ (ولبن بكر بنت تسع  
سنين) فأكثر (محرم) والا لا  
جوهره (وكذا) يحرم (لبن ميتة)  
ولو محلول فيصيرنا حكمها محرما للميتة

وهكذا ونذكر الضمير فتقول فى ام أخيه أو أخيها وفى اخت ابنه أو أخواتها وفى جدتها الخ وحاصل  
التقرير الثاني أن تنظر الى كل صورة وتنظر الى نسبة المرأة فيها الى الزوج قسميها باسم تلك النسبة مثلا  
اذا تزوج ام أخيه أو أخته تكون المرأة قد تزوجت أخا ابنها أو بنتها واذا تزوج اخت ابنه أو بنته تكونت  
قد تزوجت أبا أخيها أو اختها وهكذا ولا يخفى أن هذا تكرار محض وانما اختلف بالتعبير فقط فانهم (قوله)  
وتزوجها بأبي أخيها) كذا فى بعض النسخ ومثله فى الجرح وهو الاوفق لما تقرر ح كما علمت وفى بعض النسخ  
بابن أخيها وهو كذلك فى النهر ولا وجه له فان هذا لا يقابل تزوجه بام أخيه على التقريرين الممارين ووقع  
فى بعض نسخ الجرح التعبير بأخي ابنها وهو موافق لما تقرر ح كما ترو فيه ما علمت (قوله وكل منها) أى  
من الاربعين ح وفى بعض النسخ منها بضمة الثانية أى كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيهما أربعين  
فافهم (قوله الجار والمحرم) أى المقدّر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمستثنى منه والتقدير فيحرم  
من الرضاع ما يحرم من النسب الام أخيه من الرضاع فانها لا تحرم اه ح (قوله تعلقا معنويا) على أنه  
صفة أو حال لانه معرفة غير محضة لأن التعريف الاضافى هنا كالتعريف الجنسى وأما تعلقه الصناعى  
فباستقرار محذوف وجوباً وتعمام ذلك فى ح عن الجرح (قوله كالأخ) الاولى أن يقول كالأخت أو يقول  
فى الاول كان يكون له أخ نسبي الآن يقال مراده التنويع فى المضاف اليه ذكورة وانوثة ح (قوله كان  
يكون له أخ نسبي له ام رضاعية) تبع فى هذه العبارة النهر قال ح وصوابه كان يكون له أخ رضاعى له ام  
نسبية كما لا يخفى (قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم أن ابن وهب فى شرح منظومته أوصلها الى نيف  
وستين وبينها صاحب الجرح وزاد عليها حتى أوصلها الى احدى وثمانين وقال انه من خواص هذا الكتاب  
وأوصلها فى النهر الى مائة وثمانية وقال انها من خواص كتابه فأراد الشارح أن يوصلها الى مائة وعشرين بزيادة  
العاشرة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكنها ماتت له أفاده ح أى بلبقى العدد مائة  
وثمانية (قوله وهو ظاهر) كان يكون له أخ رضاعى رضع مع بنت من امرأ أخرى (قوله فهو) أى  
قوله نسباً ط (قوله للزوم التكرار) لانه اذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف اليه من الرضاع أو بالمضاف  
اليه فقط كان المضاف من الرضاع وهما ما دخلان فى قوله وتحتل اخت أخيه رضاعاً ح (قوله لكونهما  
أخوين) أى شقيقين ان كان اللبن الذى شربه منهن الرجل واحداً ولا مانع من ذلك وقديكونان لآب  
كما اذا كان لرجل امرأتان وولد تامنه فارضعت كل واحدة صغيراً فان الصغيرين أخوان لآب حتى لو كان  
أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله وان اختلف الزمن) كان أرضعت الولد  
الثانى بعد الاول بعشرين سنة مثلاً وكان كل منهما فى مدة الرضاع (قوله وولد مرضعتها) أى من النسب  
أما الذى من الرضاع فانه وان كان كذلك لـ كنهه فهم حكمه من قوله ولا حل بين رضيعي امرأة ح وأطلقه  
فأفاد التحريم وان لم ترضع ولدها النسب بخلاف ما اذا كان الولدان أجنبيين فانه لا بد من ارتضاعهما  
من امرأة واحدة كما أفادته الجملة الاولى ولهذه الم يستغن بها عن هذه الجملة وما فى الجرح والمخترده فى النهر  
وشمل أيضاً ما لو ولدته قبل أرضاعها للرضعة أو بعده ولو بسنين (فرع) فى الجرح عن آخر المبسوط لو كانت  
ام البنات أرضعت أحد البنين وام البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من ام البنات أن يتزوج  
واحدة منهم وكنان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى الا ابنة التى أرضعتها اتهم وحدها لانها اختهم  
من الرضاعة (قوله أى التى أرضعتها) تفسير للمضاف الى الضمير (قوله ولبن بكر) المراد بها التى  
لم تجامع قط بنكاح أو سفاح وان كانت العذرة غير باقية كان زالت بنحو وشية حوى والحكمة لا تمتد  
الى زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لان اللبن ليس منه فاستثنى ط أما لو طلقها  
بعد الدخول فليس له التزوج بالرضعة لانها صارت من الرباب التى دخل بها بها بحر عن الثانية (قوله  
والالا) أى وان لم تبلغ تسع سنين قتل لها لبن لا يحرم جوهره لانهم نصوا على أن اللبن لا يتصور إلا معن  
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس ابناً كما لو نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من أرضاعه تحريم كما فى شرح  
الوهبانية (قوله ولو محلولاً) سواء حلب قبل موتها فشربه الصبي بعد موتها أو حلب بعد موتها بحر  
(قوله فيصيرنا حكمها) أى نأكل الرضعة المعلومة من المقام أفاده ح (قوله محرماً للميتة) لانها ام امرأته

بحر (قوله فيمهما) أي بلا خرفة إذا ماتت بين رجال فقط أما غير المحرم فيمهما بحرقه وقيل تغسل في ثيابها أفاده ط (قوله ويدفنها) لان الأولى بالدفن المحارم ط (قوله بخلاف وطئها) أي الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفرق بوجود التغذى لا اللذة) لان المتصود من اللبن التغذى والموت لا يمنع منه والمتصود من الوطئ اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهره وإذا انتفت اللذة المعتادة بالوطئ لكون الميتة ليست محللة عادة صارت كالبهيمة بل أبلغ لان الموت منفرد بها فيلزم انتفاء قصد الولد الذي هو في الحقيقة علة حرمة المصاهرة فالمراد نفي اللزوم بانتفاء الملزوم فلا يرد أن اللذة ليست هي العلة قافهم (قوله ومخلوط) عطف على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بجماء الخ اه ح ومثل الماء كل مائع بل والجماد كذلك أفاده في النهر ط (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة في إيمان الخبائية من حيث الاجزاء وقال هنا فسرهما محمد في الدواء بأن يغيره عن كونه لبنا وقال الثاني ان غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنقي فتعال تعتبر الغلبة بالاجزاء في الجنس وفي غيره بغير طعم أولون أوريج كما روى عن أبي يوسف اه الا أنه اعتبر التغري في غير الجنس بوصف واحد والمذموم أو أنفأ أنه لا يعتبر الا اذا غلب الطعم واللون نعم وفاقته ما في الهنديه من اعتبار أحد الاوصاف الا أنه لم يعزه لابن يوسف ط (قوله وكذا اذا استويا) أي لبن المرأة وأحد المذكورات ح (قوله لعدم الاولوية) علة للاستواء لبن المرأتين وأفاده بثبوت التحريم منهما وأما علة استواء لبن المرأة مع الباقي فهي ان لبنها غير مغلوب فلم يكن مستهلكا كافي البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنف من أنه لو كان لبن إحدى المرأتين غالباً لعلق التحريم به فقط ولو استويا لعلق بهما (قوله مطلقاً) أي تساوي أو غلب أحدهما لان الجنس لا يغلب الجنس ح (قوله قبل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح المجمع قيل انه الاصح اه وفي الشربة لالبسة ورجح بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كافي الفتح اه ح (قوله مطلقاً) أي سواء كان غالباً أو مغلوباً عند الامام وقال ان كان غالباً يحرم والخلاف مقيد بالذي لم يسمه النار فاذا طبخ فلا تحريم مطلقاً اتفاقاً وبما اذا كان الطعام نجساً أما اذا كان رقيقاً يشرب اعتبرت الغلبة اتفاقاً قيل وبما اذا لم يكن اللبن متقاطراً عند رفع اللقمة أما معه فيحرم اتفاقاً والاصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر (قوله وان حساه حسوا) في القاموس حسا زيد المرق شر به شيئاً بعد شئ بحر وما أفاده من أنه لا يحرم وان حساه بخلاف لما ذكرناه اتفاقاً في النهر وكذا ما جزم به في الفتح من أن الطعام لو كان رقيقاً يشرب اعتبرنا غلبة اللبن ان غلب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الخبائية لو حساه حسوا ثبتت الحرمة في قولهم جميعاً وكذا في البحر عن المستصفي وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه أي يدل على أن الشرب يحترم نعم تغسل ح عن مجمع الانهر عن الخبائية أنه قيل انه لا ثبت الحرمة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كافي أكثر الكتب اه قلت والذي رأيته في الخبائية وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها آنفاً وليس فيها ما ذكره عن السرخسي والمنقول عن السرخسي ليس في الحسوب بل في غيره ففي الذخيرة قيل انما ثبتت الحرمة على قول أبي حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فلو يتقاطر ثبت وقيل لا ثبت واليه مال شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا ثبت على قول أبي حنيفة اذا أكل لقمة لقمة فلو حساه حسوا ثبت اه فافاه شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتعقيقه أيضاً في الهداية وغيرها وكلاهما فيما اذا كان الطعام رقيقاً يشرب حسوا وهذا ثبتت به الحرمة كما سمعته ولم أر من صحح خلافه ولا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع اللقمة أن يكون الطعام رقيقاً يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهم ما معاف علم أن المراد كون الطعام نجساً لا يشرب ولنظ اللقمة مشعر بذلك أيضاً قافهم (قوله وكذا الوجبه) قال في البصر ولو جعل اللبن نجساً أو راباً أو شرباً أو جيناً أو قاطراً أو مصلقاً أو له الصبي لا ثبتت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا ثبت العلم ولا ينشز العظم ولا يكتفى به الصبي في الاعتناء فلا يحرم اه ح وفي القاموس اللبن الخيض ما أخذ زبده والشيراز اللبن الرائب المستخرج ماؤه والاقط مثلث ويحترق نقي يتخذ من الخيض الغني والمصل اللبن يوضع

فيمهما ويدفنها بخلاف وطئها  
وفرق بوجود التغذى لا اللذة  
(ومخلوط بجماء أو دواء أو لبن أخرى)  
أو لبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا  
اذا استويا) اجماعاً لعدم  
الاولوية جوهره وعلق محمد  
الحرمة بالمرأتين مطلقاً قبل وهو  
الاصح (لا يحرم) (المخلوط بطعام)  
مطلقاً وان حساه حسوا وكذا لو  
جنبه لان اسم الرضاع لا يقع عليه  
بحر

في وعاء خوس أو خزف ليعطرمائه اه ط (قوله ولا الاحتقان) في المصباح حققت المريض اذا وصلت الدواء الى باطنه من مخرجه بالمحقنة واحتقن هو الاسم الحقنة مثل العرقعة من الاعتراف ثم اطلقت على ما يتداول به والجمع حقن مثل غرفة وغرف اه بجر والمناسب أن يقال ولا الحقن أى حقن الصبي باللبن اذا احتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحقنه غيره ولا يصح أخذه من احتقن المبني للجهول لانه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في تاج المصادر بعمل الحقنة تعديته للمنعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والمعراج كما حققته في الفتح وتنظير النهر فيه نظر فتدبر (قوله والاقطار) في بعض النسخ الاقطار من الاقعال والظاهر أنه تحريف (قوله وجائفة) الجراحة في الجوف والامة بالمذ والتشديد الجراحة في الرأس تصل الى ام الدماغ (قوله ومشكل) أى خفى مشكل (قوله الا اذا قال الخ) لانه حينئذ يتضح أنه امرأة كما ذكره في باب الخنى فثبت به التحريم رحى (قوله والا) تكرار لانه علم من اطلاق قوله ومشكل بدليل الاستثناء (قوله لعدم الكرامة) لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للحرمة فلم تعتبر الشاة ام الصبي والالكان الكسب أباه والاختية فرع الامية وتعمام تحقيقه في الفتح (قوله ولو أرضعت الكبيرة) أطلقها فشمئ المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها منه أم من غيره وقع الارضاع قبل ان يطلق أو بعده في عدة رجبى أو باثنى عشر سنة صغيرة أو كبرى فقله ولو لم يأنه منهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الزوجة فائضة من كل وجه ثم التقييد بها ليس احترازا لان اخت الكبيرة واتها وبناتها ونسبها ورضاعا ان دخل بالكبيرة مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبناتها في الاول وبين الاختين في الثانى وبين المرأة وبناتها في الثالث وليس له أن يتزوج بواحدة منها قاط ولا المرضعة أيضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث فان المرضعة لا تحل له لكونها ام امرأته ولا الكبيرة لكونها ام امرأته وتحل الصغيرة لكونها ابنة ابنة امرأته ولم يدخل بها وتعمامه في الجرح ط (قوله ضرتها الصغيرة) أى التى في مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعتا حرمت عليه لانهما صارتا ام منسكوحة كانت له فحرم بنكاح البنت اه بجر وان كان دخل بالام حرمت الصغيرة أيضا لانه صار جاعا بينهما بل لان الدخول بالاتهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الاتهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الخمانية ولو تزوج ام ولده بعبد الصغير فارضعتها بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه لان العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه لانها كانت موطوءة تأبيه وعلى المولى لانها امرأته اه نهى (قوله وكذا لو أوجره) أى لبن الكبيرة رجل في فيها أى الصغيرة وأشار الى أن الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة فتبين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج وبغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما ان تعمدا الفساد بأن أرضعها من غير حاجة بأن كانت شجعي ويقبل قوله انه لم تعمدا الفساد بجر (قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح أو بعد الطلاق ولو بانسا ولو بعد العدة أما اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح أو عدة الرجبى أو البائى أو بعد العدة حرمنا أبدا وانسخ النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلا نهما صارت بنته وبنات مدخولته رضاعا وأما حرمة الكبيرة فلا نهما بنته وام معقودته رضاعا واذا كان اللبن من غيره حرمنا أيضا وانسخ النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلا نهما بنت مدخولته رضاعا وأما حرمة الكبيرة فلا نهما ام معقودته رضاعا فأداه ح وذكر في الجعر أن النكاح لا ينسخ لان المذهب عند علماءنا أن النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يحد نص عليه محمد في الاصل اه ثم قال وينبغي أن يكون الفساد في الرضاع الطارئ على النكاح أى كما هنا أم لو تزوجها فشهد أنها اخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها بحد ولها التزوج بعد العدة من غير مشاركة اه قال الرملى لكن سياتى أنه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضى فراجعه وتأمل اه (قوله أو اللبن منه) هذا يقتضى امكان انقراض اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد لانه يلزم من كون اللبن منه أن تكون مدخولة وفي نسخة واللبن منه بالواو وهى فاسدة أيضا لانها تقتضى عدم

(و) لا (الاحتقان والاقطار  
في آذن) واحليل (وجائفة وآتة  
(و) لا (لبن رجل) ومشكل الا اذا قال  
النساء انه لا يكون على غزارته  
ام للمرأة والا لا جوهره (و) لا لبن  
شاة) وغيرها لعدم الكرامة  
(ولو أرضعت الكبيرة) ولو لم يأنه  
(ضرتها) الصغيرة وكذا لو أوجره  
رجل في فيها (حرمنا) أبدا ان دخل  
بالام أو اللبن منه

حرمها اذا كانت مدخولة واللبن من غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها **هـ** ح قات والشارح  
متابع للبحر والنهر والمقدسي وأجاب عنه ط بإمكان أن تكون حبلى من زناه بها قتل لها لبن فأرضعها به  
فقد حرمتا واللبن منه مع عدم تحقق الدخول **هـ** وفيه أن الحبل من الزنا دخول بها وحمل الدخول المذكور  
على الدخول في النكاح اللاحق لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا السابق وأجاب السائحاني بالحمل على  
ما اذا طلق ذات لبنه ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج آخر وبني ابنها فأرضعت به خنثى وفيه ما علمت والاحسن  
الجواب بأن قوله ان دخل بالام على تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو واللبن منه عطف على هذا المقدور وهو  
القرينة على هذا التقدير لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللبن منه أو ولا لكان أو نزع وأولى (قوله  
والا) أي وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل الطلاق  
أو بعده فان كان قبله انفسخ نكاحها لكونه جامعاً بين البنات وانهما رضاعاً وله أن يعيد العقد على البنات لعدم  
الدخول بالام وان كان بعده لا يفسخ نكاح البنت وحرمت الام أبداً في الصورتين للعقد على البنات وكلام  
الشارح فاصر على الصورة الاولى **هـ** ح (قوله ان لم يوطأ) فلو وطئت لها كمال المهر مطلقاً لكن لا تنفقه  
لها في هذه العدة اذ اجابت الفرقة من قبيلها والافلها النفقة بجر (قوله لمجيء الفرقة منها) فصار كرتها  
وبه يعلم أنها لو كانت مكرهة أو نائمة فأرضعتها الصغيرة أو أخذ شخص لبنها فاجر به الصغيرة أو كانت الكبيرة  
مجنونة كان لها نصف المهر لا تنفاه اضافة الفرقة اليها بجر (قوله لعدم الدخول) تعليل لتسوية  
المهر وأما علمه أصل استحقاقها له فهي وقوع الفرقة لا من جهتها والارتضاع وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن  
لا يؤثر في اسقاط حقتها بعد خطابها بالاحكام كالموت فلو طئت لم يوطأ لانها مجبورة طبعاً عليه وانما سقط مهرها  
بارتداد أبوها ولحقها معها بما مع أنها لا فعل منها أصلاً لان الردة مخطورة في حق الصغيرة أيضاً واطاعة المهرمة  
الى ردتها التابعة لردة أبوها والارتضاع لاحاطة له فيستحق النظر فيستحق المهر **هـ** ملخصاً من الفتح  
وغيره (قوله لعدم الدخول) اذ لا يتأتى في الرضعة (قوله وكذا على المجر) أي يرجع الزوج عليه  
بما لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما كما قد مناه بجر وقد مناعه أيضاً أن الشرط فيه أيضاً تعمد الفساد  
(قوله ان تعمدت الفساد) فمضى في الرجوع عليها ما سقط مهرها قبل الوطء فلا يشترط له تعمد الفساد  
ط عن أبي السعود (قوله بأن تكون عاقلة) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والنائمة وفيه أن اشتراط  
العلم يعني عن قوله عاقلة متيقظة أفاده في النهر (قوله ولم تنفسد الخ) فلو أرضعتها على ظن أنها جانحة  
ثم ظهر أنها شعبة لا تكون متعمدة بجر (قوله يشترط فيه) أي في التعيين به التعدي كما في البئر ان كان  
في ملكه لا يضمن والا ضمن وتماه في البحر (قوله والقول لها) أي في أنها لم تتعمد مع عينها بجر (قوله  
طلق ذات لبن) أي منه بأن ولدت منه لأنه لو تزوج امرأة لم تلد منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولداً لا يكون  
الزوج أباً بالولد لأن نسبته اليه بسبب الولادة منه واذا انتفت النسبة فكان كابن البكر ولهذا  
لو ولدت للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم جف لبنها ثم دثر فأرضعت صبية فان لابن زوج المرضعة التزوج بهذه  
الصبية ولو كان صبياً كان له التزوج بأولاد هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الحائنة (قوله ويكون  
ريباً للثاني) فيحبل له التزوج ببنات الثاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطئ بشبهة كالحلال) صورته  
وطئت امرأة بشبهة فحبلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابنها للوطئ بشبهة لا للزوج ومثله صورة  
الزنا **هـ** ح (قوله فتح) وذلك حيث قال ولبن الزنا كالحلال فاذا أرضعت به بنتا حرمت على الزاني  
وأبائه وأبائهم وان سئلوا وفي التجنيس عن الجرجاني ولم الزاني التزوج بها كالمولودة من الزاني لأنه لم يثبت  
نسبها من الزاني والتكريم على أباء الزاني وأولاده للبزئية ولا جزئية بينهما وبين العم واذا ثبت هذا في المتولدة  
من الزنا فكذلك في المرضعة بلبن الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم تحبل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم على الزاني  
كما تحرم بنتا عليه وذكر الوبري أن الحرمة تثبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ تثبت من الاب  
وكذا ذكر الاسيحياني وصاحب النبايع وهو أوجه لأن الحرمة من الزنا للبعضية وذلك في الولد نفسه لأنه مخلوق  
من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كائناً من مائه لأنه فرع التغذي وهو لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لا من  
أسفل البدن كالحقنة فلا نبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان النص أثبت الحرمة منه واذا ترجع عدم

والاجاز تزوج الصغيرة ثانياً  
(ولامهر للكبيرة ان لم يوطأ)  
لمجيء الفرقة منها (وللصغيرة  
نصفه) لعدم الدخول (ورجع)  
الزوج (به على الكبرة) وكذا  
على المجر (ان تعمدت الفساد)  
بأن تكون عاقلة طائفة متيقظة  
عامة بالنكاح وبافساد الارضاع  
ولم تنفسد دفع جوع أو هلاك  
(واذ لا) لان التسبب يشترط فيه  
التعدي والقول لها ان لم يظهر  
منها تعمد الفساد معراج (طلق ذات  
لبن فاعتدت وتزوجت) باخر (فحبلت  
وأرضعت حكمه من الاول) لانه  
منه يبين فلا يزول بالشك ويكون  
ريباً للثاني (حتى تلد) فيكون  
اللبن من الثاني والوطئ بشبهة  
كالحلال قبل وكذا الزنا والاوجه لا  
فتح



حرمة لرضعة بلبن الزاني على الزاني فعدمها على من ليس اللابن منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولأنه يخالف  
 السطور في الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام  
 الفتح ملخصا ومصادره أن في حرمة الرضعة بلبن الزاني على الزاني وكذا على اصوله وفروعه روايتين كما صرح به  
 القهستاني أيضا وان الوجه رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من أنها لو رضعت لابن الزاني تحرم  
 على الزاني مردود لان المسطور في الكتب المشهورة أن الرضعة بلبن غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم  
 في قوله طلق ذات لبن الخ وكلام الخلاصة يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير  
 من الشروح لا يقبل هذا اقتير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خبط كثير منه ما ادعاه في البحر من أن محل  
 الخلاف اصول الزاني وفروعه وانها لا تنحل للزاني اتصافا اه والحاصل كما قال في البحر أن المعتمد في المذهب  
 أن لبن الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج والخاتمة أن المعقد بثبوته اه قلت وذكر في شرح المنية أنه  
 لا يعدل عن الدراية اذا وافقته رواية وقد علمت أن الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال زوجته) التقييد  
 بالزوجة لقوله بعده فترق بينهما والافتقار لذلك لاجنية قبل العقد عليها كذلك (قوله كذا فسر الثبات  
 في الهداية وغيرها) أي بذلك الرد على من جعل تكرار الاقرار ثباتا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وجرم  
 في البحر بأنه ليس مثله وهذه المسألة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشحنة خالفه فيها  
 بعض معاصريه وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة  
 كما ذكره المقدسي في شرحه وسرد فيه نصوص أئمتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات أن الثبات على الاقرار  
 المانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو ما أقررت به ثابت وأما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد  
 أوح المصنف في مسائل شتى من المنع آخر الكتاب الى تلك الواقعة وانها عرضت على شيخ الاسلام زكريا  
 الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأيت في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فقال بعد عرض النقول  
 من كلام أئمتنا ما صورته صريح هذه النقول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام النصيح  
 ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من  
 كلامهم شاهد بأن المراد بالثبات والدوام والاصرار واحد بأن المتر بآخرة الرضاع ونحوها ان ثبت على اقراره  
 لا يقبل رجوعه عنه والاقبل وبان الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بان يشهد على نفسه بذلك ويقول هو حق  
 أو كما قلت أو ما في معناه كتوبه هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك فيه عندي اذ لا ريب أن قوله صدق أكد  
 من قوله هو كما قلت فكلام من جمع بين هو حق وكما قلت كما فعل السراج الهندي محمول على التأكيد وكلام  
 من اقتصر على بعضها ولو بطريق الحصر مؤول بتقدير أو ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما يوحى الي أنما  
 الهكم اله واحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الربا في النسبيته وليس في منطوق النصوص المذكورة  
 أن التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يمنع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب المبسوط  
 وليكن الثابت على الاقرار كالجحد له بعد العقد أنه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك  
 اه قلت لكن مراد صاحب المبسوط بقوله كالجحد الخ أي مع الثبات لأن مراده بيان ان الاقرار قبل العقد  
 بمنزلة الاقرار بعده في اثبات الحرمة لأن عبارته هكذا ولكن الثابت على الاقرار كالجحد له بعد العقد واقاره  
 بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في مسألة  
 الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فترقت بينهما اه  
 وفي ابدائع أما الاقرار فهو أن يقول لامرأة تزوجها هي اختي من الرضاع ويثبت على ذلك وبصر عليه  
 فترق بينهما وكذلك اذا أقر بهذا قبل النكاح وأصر على ذلك ودام عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت  
 ووجه ذلك أن الرضاع لما كان مما يحنى لانه لا يعلم الا بالسمع من غيره لم يمنع التناقص فيه لاحتمال أنه لما أقر  
 به بناء على ما أخبره به غيره تبيّن له كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر مرة أو أكثر بخلاف  
 ما اذا شهد على اقراره أو قال هو حق أو نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وان جازم به فلا يقبل رجوعه بعده  
 (قوله فترق بينهما) أي ولو جحد بعد ذلك لا شرط للفرقة وهو الثبات قد وجد فلا ينفعه الجحد بعده ذخيرة  
 (قوله جاز) أي صح النكاح (قوله لان الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها

(قال) لزوجه (هذه رضعتي ثم  
 رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع  
 مما يحنى فلا يمنع التناقص فيه  
 (ولو ثبت عليه بأن قال) بعده  
 (هو حق) كما قلت ونحوه) هكذا  
 فسر الثبات في الهداية وغيرها  
 (فترق بينهما وان أقرت) المرأة بذلك  
 (ثم أكرهت نفسها وقالت أخطأت  
 وتزوجها جاز) كما لو تزوجها قبل أن  
 تكذب نفسها) وان أصررت عليه  
 لان الحرمة ليست اليها قالوا به  
 يفتي

قال المحشى قل انما يوحى الى الخ  
 كذا بخط المؤلف ولكن التلاوة  
 قل انما نابشر مثلكم يوحى  
 الى الخ

بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أصررت عليه أو لا بخلاف الرجل  
 فان اصراره مثبت للحرمة كما علمت ويفهم مما في البحر عن الخيانة أن اصرارها قبل العقد مانع من تزويجها به  
 ونحوه في الذخيرة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه (قوله بزانية) ذكر ذلك في البرازية آخر كتاب الطلاق  
 حيث قال قالت لرجل انه أبي رضاعا وأصررت عليه يجوز أن يتزوجها اذا كان الزوج يشكره وكذا اذا أقر  
 به ثم أكذبه فيه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست البها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت اليه وهذا  
 دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي اه (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره  
 في الخلاصة عن الصغرى للصدر الشهيد بلفظ وقبه دليل على أنها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج  
 حل لها أن تزوج نفسها منه وذكره في البرازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزويج نفسها منه  
 ليس لها ذلك أصررت عليه أو أكرهت نفسها ونص في الرضاع على أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصررت  
 عليه جازله أن يتزوجها لأن الحرمة ليست البها فالواو به يفتي في جميع الوجوه اه كلام البرازية فقوله ونص  
 الخ يريد به الاستدلال على أن لها التزوج به في مسألة الطلاق كما فعل في الخلاصة وبهذا يعلم ما في كلام الشارح  
 قبل باب الإيلاء حيث ذكر عبارة البرازية هذه وأسقط قوله ونص في الرضاع الخ (قوله حل لها تزوجه)  
 لأن الطلاق في حقها مما يحكي لاستقلال الرجل به فصع رجوعها نهر أي حل في الحكم أم فإيها  
 وبين الله تعالى فلا اذا كانت عالمة بالثلاث ح (قوله أو أقر بذلك) أي باخوة الرضاع أي ولم يصتر الرجل  
 على اقراره فانه اذا أصررت لا يتفحص كذاب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه فرق بينهما) أي اذا لم يكن  
 لها نسب معروف وكانت تصلح أماله أو بنتا له فيفترق بينهما فالظاهر السبب باقراره وان كان لها نسب  
 معروف أو لا تصلح أماله أو بنتا لا يفترق بينهما وان دام على ذلك لانه كاذب في اقراره يمين بدائع (قوله  
 حجه الخ) أي دليل اثباته وهذا عند الانكار لانه يثبت بالاقرار مع الاصرار كما مر (قوله وهي شهادة  
 عدلين الخ) أي من الرجال وأفاد أنه لا يثبت بخبر الواحد امرأه كان أو رجلا قبل العقد أو بعده وبه  
 صرح في الكافي والنهاية تسع لما في رضاع الخيانة لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها  
 لكن في محرمات الخيانة ان كان قبله وانجبر عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعده وهما كغيران فالاحوط  
 التزوه وبه جرم البراري معللا بأن الشك في الاول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع  
 ويوفق بحمل الاول على ما ذكره من عدمه الخبر أو على ما في المحيط من أن فيه روايتين ومقتضاه أنه بعد العقد  
 لا يعتبر انما قاله كن نقل الزيلعي عن المغني وكراهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارئي  
 بأن كان تحتها صغيرة فشهدت واحدة بأن أمه أو اختها أرضعتها بعد العقد قلت وبشير اليه ما مر من قول الخيانة  
 وهما كبيران لكن قال في البحر بعد ذلك ان ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقا فليكن هو المعتمد في المذهب  
 قلت وهو ايضا ظاهر كلام كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهرا رواية وفرق بينه وبين قبول خبر الواحد  
 بفحاسة الماء أو اللحم فراجع من كتاب الاستحسان (تنبيه) في الهندية تزوج امرأة فقالت امرأه أرضعتكم  
 فهو على أربعة أوجه ان صدقها ففسد النكاح ولا مهران لم يدخل وان كذباها وهي عدلة فالتزوه المفارقة  
 والافضل له اعطاء نصف المهر لو لم يدخل والافضل لها أن لا تأخذ شيئا ولو دخل فالافضل دفع كاله والنفقة  
 والسكنى والافضل لها أخذ الاقل من مهر المثل والمسكنى والنفقة والسكنى وبسعه المقام معها وكذا لو شهد  
 غير عدول أو امرأتان أو رجل وامرأة وان صدقها الرجل وكذبها ففسد النكاح والمهر بحاله وان بالعكس  
 لا يفسد ولها أن تحلفه ويفترق اذا نكل اه (قوله وعدلتين) أي ولو احدهما المرضة ولا يضتر كون  
 شهدتها على فعل نفسها لانه لا تهمه في ذلك كشهادة القاسم والوزان والمكيال على رب الدين حيث كان حاضرا  
 بحر قلت وما في شرح الوهبانية عن التف من أنه لا تقبل شهادة المرضة عند أبي حنيفة وأصحابه فالظاهر  
 أن المراد اذا كانت وحدها احترازا عن قول مالك وان أوهم نظم الوهبانية خلاف ذلك فتأمل (قوله  
 لتضمنها) أي الشهادة حق العبد أي ابطال حقه وهو حل القتع فلا بد من القضاء أي ان لم توجد الممارسة  
 لما في النهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزيلعي في اللعان أن النكاح لا يرتفع بجمرة الرضاع والمصاهرة  
 بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه الامر أو لم يشتبه نص عليه في الاصل وفي الفاسد

في جميع الوجوه بزانية ومفاده  
 أنها لو أقرت بالثلاث من رجل  
 حل لها تزوجه (أو أقر بذلك  
 جميعا ثم أكذبا أنفسهما وقالا)  
 جميعا (أخطأ ما تم تزويجها) جاز  
 (وكذا) الاقرار (في النسب ليس  
 يلزمه الا ما ثبت عليه ولو قال هذه  
 اختي أو اختي وليس نسبها معروفا  
 ثم قال وهمت صدق وان ثبت عليه  
 أقرق بينهما) الرضاع (حجته حجة  
 المال) وهي شهادة عدلين أو عدل  
 وعدلتين لكن لا تقع الفرقة  
 الا بتفريق القاضي لتضمنها حق  
 العبد (وهل يوقف بثبوته على  
 دعوى المرأة

لا بد من تفريق القاضى أو المتاركة بالقول فى المدخول بها وفى غيرها يكتفى بالمفارقة بالابتنان كما مر اهـ (قوله  
الظاهر لا) كذا استظهره فى البحر مستند المسألة الطلاق المذكورة ومنها الشهادة بعقوبة الامه ونحوها  
من المسائل الاربعة عشر التى تقبل الشهادة فيها حسبية بلاد عوى وهى مذ كورة فى قضاء الاشياء فتزاد  
هذه عليها (قوله ثم مانا) أى الشاهدان (قوله لابعها المقام معه) لان هذه شهادة لو قامت  
عند القاضى ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها خاتمة (قوله وقبل لها التزوج ديانة) أشهد  
الى ضعفه لما فى شرح الوهبانية عن القسبة عن العدا الترجأتى أنه لا يجوز فى المذهب الصحيح اهـ وجزم  
به الشارح فى آخرباب الرجعة فافهم (قوله قضى القاضى) أى المجتهد والمقلد كالكفى (قوله لم ينفذ)  
لانه من المسائل التى لا يسوغ فيها الاجتهاد وهى نصف وثلاثون مذ كورة فى قضاء الاشياء (قوله مصر رجل)  
قيد به احتراز اعم اذا كان الزوج صغيرا فى مدة الرضاع فانهم يحرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) أى واحد  
وقيد به ليتصور التحريم بين الصغيرتين لانهما صارتا اخنتين لارضاعهما أما لو كان ابن كل واحدة من رجل  
لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لبنهما من الزوج فى الفتح أن الصواب وجوب الضمان  
على كل منهما لان كلا أفدت لصيرورة كل صغيرة بتساليه خلافا لمن حترف المسألة وقال ولبنهما منه بدل قوله  
من رجل اهـ (قوله لم ينمنا الخ) بخلاف ما مر فيما لو أَرْضعت الكبيرة ضرتهام بعد مدة الفساد  
حيث ضمنت لان فعل الكبيرة هناك مستعمل بالافساد فيضاد الافساد البهائم ما هنا ففعل كل من الكبيرتين  
غير مستعمل بها فلا يضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هناك  
لانه للجمع بين الام والابنت وهو يقوم بالكبيرة فتح ملخصا (قوله غرم المهر) أى يجب المهر على الاب  
ويرجع به على الابن والمسألة مذ كورة فى الهندية فى المحرمات وقيد بها بما اذا كانت الزوجة مكرهة  
ومصدق الزوج أن التقبيل بشهوة لنقع الفرقة والافالقول له اهـ وأما لو كانت مطاوعة فلا مهر لها لان  
الفرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرضى أن يكون ذلك مقيدا بما قبل الدخول وان المراد بالمهر نصفه  
أما بعد الدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا فى رجوع شاعدى الطلاق  
ان كان قبل الدخول غرم نصف المهر وان بعده فلا غرم أصلا (قوله وقال ذلك) أى تعدت الفساد  
(قوله لا) أى لا يغرم ما زام الاب من نصف المهر برأية وتعبيه بالنصف مؤيدا لما قاله الرضى (قوله  
فلم يلزم المهر) لانه لا يجمع بين حد ومهر برأية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق) \*

لما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب حرمة مؤبدة  
بخلاف الطلاق تقديرا للاشد على الاخف بحر (قوله لكن جعلوه الخ) عبارة البحر قالوا انه استعمل  
فى النكاح بالتطليق وفى غيره بالاطلاق حتى كان الاول سر يحا والثانى كناية فلم يتوقف على النية فى طلقك  
وأنت مطلقة بالتشديد وتوقف عليها فى أطلقتك ومطلقة بالتخفيف اهـ قال فى البدائع وهذا الاستعمال  
فى العرف وان كان المعنى فى اللغتين لا يختلف فى اللغة ومثل هذا جائز كما يشال حصان وحصان فانه يفتح الحياء  
يستعمل فى المرأة وبكسرهما فى الفرس اهـ والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لانه سرح فى محل آخر  
أن الطلاق فى اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصريح أيضا بما يدل على أن الطلاق فى اللغة  
صريح وكناية فافهم (قوله وشرع رفع قيد النكاح) اعترضهم فى البحر بامور الاول أنهم قالوا ركنه  
اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فينبغى تعريفه به لان حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ دال على رفع  
قيد النكاح الثانى أن القيد صيرورته ممنوعة عن الخروج والبروز كما فى البدائع فكان هذا التعريف  
مناسبا للمعنى الغوى لا الشرعى الثالث أنه كان ينبغي تعريفه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص  
ولو ما لا اهـ أقول والجواب عن الاول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر الذى هو التطليق كالسلام والسراح  
بمعنى التسليم والتسريح أو مصدر طلعت بنم اللام أو فتحها طلاقا كالفساد كذا فى الفتح وتقدم أنه لغة رفع  
الوفاق مطلقا أى حسيبا كونا ق البعير والاسير ومعنوا كما هنا وان المعنى الشرعى مستعمل فى اللغة أيضا  
وقد ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعى هو الحدث الذى هو مدلول المصدر لانفس اللفظ لكن لما كان أمرا

الظاهر لا) لتضمنها حرمة الفرج

وهى من حقوقه تعالى (كما فى  
الشهادة بطلاقها) ولو شهد  
عندها عدلان على الرضاع بينهما  
أو طلاقها ثلاثا وهو يجحد ثم مانا  
أو غابا قبل الشهادة عند القاضى  
لا يبعها المقام معه ولا قتله به  
ينفى ولا التزوج باخرو قبل لها  
اتزوج ديانة شرح وهبانية (فروغ)  
قضى القاضى بالتفريق برضاع  
بشهادة امرأتين لم ينفذ مصر  
رجل ندى زوجته لم تحرم تزوج  
صغيرتين فأرضعت كلا امرأة  
وابنهما من رجل لم ينمنا وان  
تعدنا الفساد لعروضه بالاختية  
قبل الابن زوجة أبيه وقال تعدمت  
النسابة غرم المهر ولو وطئها وقال  
ذلك للزوم الحد فلم يلزم المهر

\* (كتاب الطلاق) \*

(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه  
فى المرأة طلاقا وفى غيرها اطلاقا  
فلذا كان أنت مطلقة بالسكون  
كناية وشرعا (رفع قيد النكاح

معنويا لا يتحقق الا بلفظه المستعمل فيه قبل ان ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فلذا قال  
المصنف تبعا للفتح انه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث أن المراد بالقيد العقد ولذا قال  
في الجوهره هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسره بالمعنى المصدرى كما قلنا  
أولا وعبر عن رفع القيد بجعل العقدة أى بفك رابطة النكاح استعارة والمراد برفع العقد رفع أحكامه  
لان العقود كليات لا تبقى بعد التكلم بها كما حققه في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع وأما  
بيان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها أصلى وبعضها من التوابع فالأول  
حل الوطى الألعاض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك الجنس وغير ذلك اه وأما ما أورده في البحر  
من أن من آثار العقد العدة في المدخول بها فلذا لم يفسر ورفع العقد فقيه أن العدة ليست من أحكام النكاح  
لانه غير موضوع لها وكونها من آثاره لا ينافي وجودها بعد رفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثار عقد  
النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه بيان ذلك أن العقد ودل على أحكامها كما صرح حوايه وقالوا أيضا ان  
الخارج المتعلق بالحكم ان كان مؤثرا فيه فهو العلة وان كان منضيا اليه بل لا تأثير فهو السبب وان لم يكن  
مؤثرا فيه ولا منضيا اليه فان توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والا فان دل عليه فهو العلامة ونعمامه  
في كتب الاصول ولا شبهة أن عقد النكاح علة لحل الوطى ونحوه لا رفع الحل بل رفع الحل عتبه الطلاق لانه  
وضع له نعم النكاح شرطه كما أن الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لاجله فقد صرح حوا في باب العدة  
ان شرطها رفع النكاح أو شبهته فالنكاح شرط لاعتقاد الطلاق شرط للعدة فصح كونها من آثاره  
بهذا الاعتبار فافهم (قوله في الحال بالباين) متعلقان برفع (قوله أرا المال) أى بعد انقضاء العدة  
أو انضمام طائفتين الى الاولى وعليه فلو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن تبين عدم وقوع الطلقة  
الاولى حتى لو حلف أنه لم يقع عليها طلاقا لا يحنث بجر وفيه أن المراجعة تنقضى وقوع الطلاق فتد  
صرح الزيلعي وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدسى فالصواب في تعريفه الشامل لنوعيه  
ما في القهستاني من أنه ازالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع أما الطلاق  
الرجعى فالحكم الاصلى له تنصان العدد فأما زوال الملك وحل الوطى فليس بحكم أصلى له لازم حتى  
لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند الشافعى زوال حل الوطى من أحكامه الاصلية له حتى  
لا يحل له وطؤها قبل الرجعة (قوله هو ما اشتمل على الطلاق) أى على مادة ط ل ق صريحا مثل  
أنت طالق أو كناية كملقة بالتخفيف وكانت ط ل ق وغيرهما كقول القاضى فترقت بينهما عند اباء الزوج  
الاسلام والعنة واللعان وسائر الكليات المفيدة للرجعة والبنونة ولفظ الخلع فتح لكن قوله وغيرهما  
أى غير الصريح والكناية فبعد أن قول القاضى فترقت والكليات ولفظ الخلع مما اشتمل على مادة ط ل ق  
وايس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشتمل والصبر عائدا على ما وثناه نظرا للمعنى لانه واقع على الصريح والكناية  
(قوله نخرج الفسوخ الخ) قال في التتبع نخرج تفريق القاضى في ابائها وردة أحد الزوجين وتباين  
الدارين حقيقة وحكم وخيار البلوغ والعق و عدم الكفاية ونقصان المهر فانها ليست طلاقا اه وقدمت  
نظما في باب الولى ما هو طلاق وما هو فسخ وما يشترط فيه قضاء القاضى وما لا يشترط فراجع (قوله وبهذا)  
أى بزيادة قوله أو المال وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة كنز الملتقى) هى رفع القيد الثابت  
شرعا بالنكاح (قوله منقوضة طردا وعكسا) أى انها غير مانعة لدخول الفسوخ فيها وغير جامعة لخروج  
الرجعى (قوله كريمة) هى الظن والشك أى ظن الفاحشة (قوله والمذهب الاقول) لا طلاق  
قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن لا جناح عليكم ان طلقتم النساء لانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لاريسه  
ولا كبر وكذا فعله الصحابة والحسن بن على رضى الله عنهم استكثر النكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود  
أنه صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعلة بلازم الشامل  
للمباح والمندوب والواجب والمكروه كقوله الشئى بحر ملخصا قلت لكن حاصل الجواب أن كونه  
مبغوضا لا ينافي كونه حلالا فان الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مبغوض بخلاف ما إذا اريد بالحلال  
ما لا يترجى تركه على فعله وأنت خير أن هذا الجواب مؤيد للقول الثانى ويأتى بعده ناييدهم أيضا فافهم

في الحال) بالباين (أو المال)  
بالرجعى (بلفظ مخصوص) هو  
ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ  
كخيار عتق وبلوغ وردة فانه فسخ  
لا طلاق وبهذا علم أن عبارة  
الكنز والملتقى منقوضة طردا  
وعكسا بحر (وايداعه مباح)  
عند العائنة لا طلاق الايات اكل  
(وقيل) فاقله السكال (الاصح)  
لحظره (أى منعه) (الاحاجة)  
كريمة وكبر والمذهب الاول  
كما في البحر

(قوله وقولهم الخ) جواب عن قوله في الفتح ان قولهم باباحتهم وابطالهم قول من قال لا يساح الا لكبر  
أورية بأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يفتن بواحد منها مناصف لقولهم الاصل فيه الحظر لما فيه  
من كفران نعمة النكاح والاباحة للعاجلة الى الخلاص ولحديث أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأجاب  
في البحر بأن هذا الاصل لا يدل على أنه محظور شرعا وانما يقيد أن الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع  
فصار الحل هو المشروع فهو تطبيق قولهم الاصل في النكاح الحظر وانما يبيع للعاجلة الى التوالد والتناسل  
فهل يفهم منه أنه محظور فالحق باباحتهم لغير حاجة طلبا للخلاص منها للدلالة المارة ١٥ أقول لا يخفى ما بين  
الاصلين من الفرق فان الحظر الذي هو الاصل في النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه حظر أصلا للعارض  
خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث انه ازالة الرق وأن هذا لا ينافي  
الحظر لعني في غيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية ١٥ فهذا صريح  
في أنه مشروع ومحظور من جهتين وأنه لا منافاة في اجتماعهما لا اختلاف الحثية كاصلا في الارض  
المغصوبة فكون الاصل فيه الحظر لم يزل بالكلية بل هو باق الى الآن بخلاف الحظر في النكاح فانه من حيث  
كونه اتنا عا مجزء الا دعي المحترم واطلاعا على العورات قد زال للعاجلة الى التوالد وبقاء العالم وأما الطلاق  
فان الاصل فيه الحظر يعني أنه محظور للعارض ببيحه وهو معنى قولهم الاصل فيه الحظر والاباحة للعاجلة  
الى الخلاص فاذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حقا وسفاها رأى ويجزء كفران  
النعمة واخلاص الايذاء بها وأهلها وأولادها ولهذا قالوا ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تبين  
الاخلاق وعروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى فلبت الحاجة محتصة بالكبر والريسة  
كما قيل بل هي أعم كما اختاره في الفتح حيث تجزء عن الحاجة المبيحة له شرعا يقي على أصله من الحظر ولهذا  
قال تعالى فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا أي لا تطلبوا الفراق وعليه حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق  
قال في الفتح ويحمل لفظ المباح على ما يبيع في بعض الاوقات أعني أوقات تحقق الحاجة المبيحة ١٥ واذا  
وجدت الحاجة المذكورة يبيع وعليها يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه وغيرهم من الأئمة  
صونا لهم عن العبث والايذاء بلا سبب فتقوله في البحر ان الحق باباحتهم لغير حاجة طلبا للخلاص منها ان أراد  
بالخلاص منها الخلاص بلا سبب كما هو المتبادر منه فهو ممنوع لخالفته لقولهم ان اباحتهم للعاجلة الى الخلاص  
فلم يبيحوا الا عند الحاجة اليه لا عند مجزء ارادة الخلاص وان أراد الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب  
وقوله في البحر أيضا ان ما صححه في الفتح اختيار للقول الضعيف وليس المذهب عن علمنا فيه نظرا لان الضعيف  
هو عدم اباحتهم الا لكبر أورية والذي صححه في الفتح عدم التقييد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة  
وبما قرئناه أيضا زال التنافي بين قولهم باباحتهم وقولهم ان الاصل فيه الحظر لا اختلاف الحثية ونظرا أيضا أنه  
لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صححه في الفتح فانفتح هذا التبرير فانه من فتح القدير (قوله بل يستحب  
اشرب انتقالي ط (قوله لومؤذبة) أطلقه فحمل المؤذبة له وألغى عنه بقولها أو بفعلا ط (قوله وأتاركه  
صلاة) الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كصلاة وهن ابن مسعود لان النبي الله تعالى وصداقها  
بذمتي خير من أن اعاشرا امرأة لا تصلي ط (قوله ومفاده) أي مضاد استحباب طلاقها وهذا قاله في البحر  
وقال ولهذا قالوا في الفتاوى له أن يضربها على ترك الصلاة ولم يقولوا عليه مع أن في ضربها على تركها روايتين  
ذكرهما قاضي خان ١٥ (قوله لوفات الامساك بالمعروف) كما لو كان خصا أو مجبوا أو عينا أو وشكازا  
أو مسحرا أو الشكار بفتح الشين المجبة وتشديد الكاف وبالزاي هو الذي تنتشر آتة للمرأة قبل أن يخاطبها  
ثم لا تنتشر آتة بعده لجاءها والمهر بفتح الحاء المشددة وهو المسحور ويسمى المربوط في زماننا ح عن شرح  
الوهابية (قوله لو بدعيا) يأتي بيانه (قوله ومن محاسنه التخلص به من المسكاره) أي الدينية  
والدنيوية بجر أي كان عجز عن اقامة حقوق الزوجة أو كان لا يشتهيها قال في الفتح ومنها أي من محاسنه  
جعل له بيد الرجال دون النساء لاختصاصهن بنقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شرعه ثلاثا  
لان النفس كذوبة ربما تظهر عدم الحاجة اليها ثم يحصل الندم فتشرع ثلاثا ليجرب نفسه أولا وثانيا ١٥  
ملخصا (قوله وبه) أي يكون التخلص المذكور من محاسنه اذ لو لم يقع طلاق الدور لفسدت هذه

وقولهم الاصل فيه الحظر  
معناه أن الشارع ترك هذا الاصل  
فأباحه بل يستحب لومؤذبة  
أو تارك صلاة غاية ومفاده  
أن لا اثم بمعاشرته من لا تصلي  
ويجب لوفات الامساك بالمعروف  
ويجزم لو بدعيا ومن محاسنه  
التخلص به من المسكاره وبه يعلم  
أن طلاق الدور نحو ان طلقك  
فانت طالق قبله ثلاثا

مطلب  
طلاق الدور

الحكمة اه ح وسمي بالدور لانه دار الامر بين متنافسين لانه يلزم من وقوع المنجز وقوع الثلاث المعلقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشيئين على الآخر فيلزم توقف الشيء على نفسه وتأخره عما جرت به أو مرتبتين ط (قوله واقع) أي اذا طلقتها واحدة يقع ثلاث الواحدة المنجزة وثنتان من المعلقة ولوطلتها ثنتين وقعتا واحدة من المعلقة أو طلقتها ثلاثا يقع ثلث المنجزة الطلاق المعلق لا يصادف أهلية فيما عدا ولو قال ان طلقته فأنت طالق قبله ثم طلقتها واحدة وقع ثنتان المنجزة والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تتريع على قوله واقع اجماعاً ثم هذا ذكره المصنف أيضاً عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكمكم كما لم يصححه الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على كما آخرت فترقبهما لأن مثل هذا لا يعتد خلافاً لانه قول مجهول باطل فاسد ظاهر البطلان ونقل قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لابي العباس بن سريج من أصحاب الشافعي وانه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وانه قول مخترع فان الأئمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما أجمع على أن طلاق المكلف واقع اه قلت لكن يشك على دعوى الاجماع أن كثيراً من أئمة الشافعية قالوا بصحة الدور كالمزني وابن الحداد والقفال والقاضي أبي الطيب والبيضاوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهم ارجعوا عنه وقد عزا في فتح القدير القول بطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وانه لا تطلق الى أكثرهم وانتصر له صاحب البحر لكن رأيت مؤلفاً حافلاً للعلامة ابن حجر المكي في بطلانه وانه قول أكثر الشافعية وان القرافي من المالكية نقل عن شيخه العز ابن عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحته وينقض قضاء القاضي به لخالفته لقواعد الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة وانه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع الثلاث أو المنجز وحده وان شارح الارشاد قال ان المعتمد في الفتوى وقوع المنجز وعليه العمل في الديار المصرية والشامية وعزاه الرافعي الى أبي حنيفة وانه بالغ السوء حتى من الحنفية فقال انه يشبه مذاهب النصارى انه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه ملخصاً وذكر في فتح القدير أيضاً أن القول بصحة الدور ومخالف حكم اللغة وحكم العقل وحكم الشرع وقضيه بما لا يزيد عليه فارجع اليه (تسبيه) قد بان لك أن المعتمد عند الشافعية وقوع المنجز فقط بناء على ابطال الكلام كله وهو جله التعليق وقد مر عن الفتح الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال لفظ قبله فقط لأن الدور انما حصل به وتقبل ابن حجر عن مغنى الحنابلة حكاية القولين عندهم وقدمنا ما يفيده أن الخلاف ثابت عندنا أيضاً والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة الخ) يأتي بيانها قريباً (قوله صريح) هو ما لا يستعمل الا في حل عقد النكاح سواء كان الواقع به رجعياً أو بائناً كما سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله وملحق به) أي من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التحريم أو من حيث وقوع الرجعي به وان احتاج الى نية كاعتدني واستبرئ رحمك وانت واحدة أفاده الرجعي (قوله وكذا به) هي ما لم يوضع للطلاق واحتله وغيره كما سيأتي في بابه (قوله ومحل المنكوحه) أي ولو معتدة عن طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسح بتفريق لباة أحدهما عن الاسلام أو بارتداد أحدهما ونظم ذلك المقدسي بقوله

بعده عن الطلاق يلحق \* أورده أو بالباة يفرق

بخلاف عدة الفسخ بجملة مؤبدة كتقبيل ابن الزوج أو غير مؤبدة كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاة ونقصان مهر وسبي أحدهما ومهاجرته فلا يتبع الطلاق فيها كما حرره في البحر عن الفتح وكذا ما سيأتي آخر الباب لو حررت زوجها حين ملكته فطلقها في العدة لا يقع ويأتي تمام الكلام عليه آخر الكتابات (قوله واهله زوج عاقل الخ) احترازاً للزوج عن سيد العبد ووالد الصغير وعاقل ولو حكما عن المجنون والمعنونة والمدحوش والمبرسم والمعنى عليه بخلاف السكران مضطراً أو مكرهاً وبالبالغ عن العجب ولو مرأهاً وبالسبي فقط عن النائم وأفاد أنه لا يشترط كونه مسلماً صحيحاً طائفاً بما إذا عاقد فوقع طلاق العبد والسكران بسبب محظور والكافر والمريض والمكره والهازل والمخطئ كما سيأتي (قوله ورأسه لفظ مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية تخرج الفسخ على ما مر وأراد اللفظ ولو حكما

واقع اجماعاً كما حرره المصنف معزياً لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور كما لا ينفذ أصلاً (وأقسامه

ثلاثة حسن وأحسن وبدعي) بأشبهه وألفاظه صريح وملحق به وكناية (ومحل المنكوحه) وأهله زوج عاقل بالغ مستبقر ركنه لفظ مخصوص



لدخل الكتابة المستبينة وإشارة الأخرس وإشارة إلى العدد بالأصابع في قوله أنت طالق هكذا  
 كما سألني وبه ظهر أن من نشأ جرح زوجته فاعطاها ثلاثة أحجار ينوي الطلاق ولم يذكر لفظا لأصريحا  
 ولا كتابة لا يقع عليه كما أفتى به الخبر المثل وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمرها بحلق شعرها  
 لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق  
 كقوله إن شاء الله تعالى أو الآن يشاء الله تعالى زاذي البحر وأن لا يكون الطلاق انتهاء غاية فانه لو قال أنت  
 طالق من واحدة إلى ثلاث لم تقع الثالثة عند الإمام ط (قوله طلقه) التاء للوحدة وقيد بها لأن الزائد  
 عليها بكلمة واحدة بدعي ومنقر قال ليس باحسن بحر (قوله رجعية) فالواحدة البائدة بدعية في ظاهر  
 الرواية وفي رواية الزيادات لا تنكره بحر عن الفتح ثم ذكر عن المحيط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالإجماع  
 لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به اه وسيد ذكره الشارح وبأني تمامه (قوله في طهر) هذا صادق بأقوله  
 وآخره قيل والثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو الاظهر من كلام  
 محمد نهر واحترزه عن الحيض فانه فيه بدعي كما يأتي (قوله لاوطئ فيه) جله في محل جر صفة لظهر  
 ولم يتل منه لم يدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان طلاقها فيه حينئذ بدعي نص عليه الاستيعابي لكن يرد  
 عليه الرافق أن الطلاق في طهر وقع فيه سني حتى لو قال لها أنت طالق لسنه وهي طاهرة ولكن وطئها غيره  
 فان كان زنا وقع وان بشبهة فلا كذا في المحيط وكأن الفرقان وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان  
 هذا بخلاف الوطئ بشبهة وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه لكان لا بد أن  
 يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيهما ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا سفيرة كإف البدائع لأنه لو طلقها  
 في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيًا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لأن الجمع بين تطبيقين  
 في طهر واحد مكروه عندنا ولو طلقها بعد طهر وحملها وكانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيًا  
 لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها نهر (قوله وتركها حتى تمضي عتتها) معناه التزم من غير طلاق  
 آخر لا التزم مطلقا لأنه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه أحسن بحر (قوله احسن) أي من  
 القسم الثاني لأنه متفق عليه بخلاف الثاني فان مالكا قال بكراهته لا ندفع الحاجة بواحدة بحر عن  
 المعراج (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع أنه  
 أبغض الحلال وهذا أحد قسمي المسنون ومعنى المسنون هنا ما ثبت على وجهه لا يستوجب عتابا لأنه المستعقب  
 للشوا ب لأن الطلاق ليس عبادة في نفسه لثبت له ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية أن يطلقها بدعيًا  
 ففزع نفسه إلى وقت السني يثاب على كف نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق فكيف نفسه عن الزنا مثلا  
 بعد تهيم أسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لا على عدم الزنا لأن الصحيح أن المكافاة بالكف لا العدم كما عرف  
 في الأصول بحر وفتح (قوله وطلقه) مبتدأ وأغبر موطوءة أي مدخول بها متعلق بمحذوف صفة له  
 وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولموطوءة متعلق بتفريق أو حال منه على رأي وتفريق معطوف بهذه  
 الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهارا متعلق بتفريق أيضا وقوله فيمن تحيض حال من ثلاث المضاف إليه  
 تفريق لكونه مفعولا في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أطهارا وقوله حسن خبر المبتدأ  
 وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة  
 واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لاوطئ فيه ولا في حيض قبله  
 كما تروا لافهو بدعي وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض لأن الوقت أعني الطهر الخالي عن الجماع  
 خاص بالمدخولة فلزم في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المذكور فقط وهو السني  
 الأحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهارا وأشهر وهو السني الحسن وذكر في البحر عن المعراج أن الخلوة كلوطئ  
 هنا وتقدم التصريح بذلك في أحكام الخلوة من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهارا) أي أن كانت حرة  
 والأقوى طهرين برجس بدعي والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كما به عليه في البحر (قوله  
 ولا طلاق فيه) أي في الحيض لأنه بمنزلة ما لو وقع التلقيب في هذا الطهر وهو مكروه وإنما لم يقل ولا طلاق  
 فيه أولا في الطهر لأن الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي هلا بية

خال عن الاستثناء (طلقه) رجعية  
 (فقط في طهر لاوطئ فيه) وتركها  
 حتى تمضي عتتها (أحسن بالنسبة  
 إلى البعض الآخر) وطلقه لغير  
 موطوءة ولو في حيض (ولوطوءة  
 تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار  
 لاوطئ فيها) ولا في حيض قبلها  
 ولا طلاق فيه (فمن تحيض  
 وفي ثلاثة أشهر

ان يطلقها في أول الشهر وهو الليلة التي رفي فيها الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوما في تفريق الطلاق اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة عنده وعندهما شهر بالايام وشهران بالاهلة قال في الفتح قيل الفتوى على قولهما لانه أسهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالسن ولم تر دما أو كانت حاملا أو صغيرة لم تبلغ تسعين سنين على المختار وأيسة بلغت خمسا وخمسين سنة على الرابع اما ممتدة الطهر فن ذوات الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلونها للسنة الواحدة ما لم تدخل في حد الاياس اذا الحيض مر جوفى حقها صرح به غير واحد نهر قال في البحر فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتد لا يمكن تطليقها للسنة حتى تحيض ثم تطهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قلت وتقييد الصغيرة بالتي لم تبلغ تسعا فيمد أن التي بلغت لا يفرق طلاقها على الأشهر وليس كذلك وانما تطهر فائدتها في قوله بعدم وحل طلاقهن عقب وطئ كما تعرفه (قوله بالاولى) لأن الأول أحسن منه وهذا جواب لصاحب النهر عن قول الفتح لا وجه لتخصيص هذا باسم طلاق السنة لأن الأول أيضا كذلك فالمناسب تمييزه بالمنفصول من طلاق السنة اه (قوله أي الايسة والصغيرة والحامل) أي المفهومات من قوله في غيرها وكان الاولى للمصنف التصريح بين ههنا ليعود الصغير في طلاقهن الى مذكور صريحاً ولثلايرد عليه من بلغت بالسن وامتد طهرها أو بلغت تسعا كما يظهر مما بعده (قوله لأن الكراهة الخ) أي لأن كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم الحبل فيشبه وجه العدة انها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضى في التي لا تحيض للصغر وللأكبر بل انفق امتداد طهرها متصلاً بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن لا يجوز تعقيب وطئها بطلاقها لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي المحيط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرجح حبلها ما فين يرجح فالأفضل له أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يخفى ان قول زفر ليس هو أفضلية الفصل بل لزومه اه وأجاب في البحر بأن التنبيه انما هو باصل الفاصل وهو الشهر لا في الفضلية اه واحتراز بقوله متصلاً بالصغر أي بأن بلغت بالسن وامتد طهرها عن امتد طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانها لا تطلق للسنة الواحدة كما مر لانها شابة قد رأت الدم وهو مرجو الوجود ساعة فساعة فبقي فيها احكام ذوات الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم أصلاً (قوله والبدعي) مندوب الى البدعة والمراد بها هنا المحرمة لتصريحهم ببعضه بانه بحر (قوله ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس وعكرمة لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استجلبوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما من انقضت عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة العناية له وعلمه بانها كانت واحدة فلا يمكن الاوقد اطلعو في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم بانتهاء الحكم لذلك لعلمهم باناطته بمعان علوا انتفاءها في الزمن المتأخر وفول بعض الحنابلة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين رأته فهل صرح لكم عنهم أو عن عشر عشر عشرهم القول بوقوع الثلاث باطل أم أؤلا فاجماعهم ظاهر لانه لم يقل عن أحدهم انه خالف عشرين امضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف تسمية كل في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي وأما ثانياً فالعبارة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة الف لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كاخلفاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس وأبي هريرة والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالفة فإذا بعد الحق الا للضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بانها واحدة لم يتخذ حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لاختلاف وغاية الامر فيه أن يصير كبيع اتهامات الاولاد اجمع على نفسه وكنت في الزمن الاول يبعن اه لمخصاً ثم أطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قديلاً للثلاث والثنتين (قوله لاربعة فيه) فلو تخلل بين الطلقتين ربعة لا يكره ان كانت بالقول أو بنحو القبلة أو باللمس عن شهوة لا بالجماع اجماعاً لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الاتية وظاهر الرواية ان الربعة لا تكون فاصلة وكذا

(في) حق (غيرها حسن وسنى)

فلم أن الاول سنى بالاولى وحل

طلاقهن (أي الايسة) والصغيرة

والحامل (عقب وطئ) لان الكراهة

فمن تحيض لتوهم الحبل وهو

منفقدوها (والسدعي ثلاث)

متفرقة (أو ثلثان مرة أو مرتين

في طهر) واحد (لاربعة فيه

أو واحدة في طهر

لوتحمل النكاح أفاده في البحر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حبل ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين  
 كما مر (قوله في حيض موطوءة) أي مدخول بها ومثلها المختلى بها كما مر (قوله لكان أوجز وأقود) أما  
 الأول فظاهر وأما الثاني فلأنه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر وما لو طلقها في النفاس فإنه بدعي كافي  
 البحر وما لو طلقها في طهر لم يجامعها فيه بل في حيض قبله وما لو طلقها في طهر طلقها في حيض قبله فافهم (قوله  
 وتجب رجعتها) أي الموطوءة المطلقة في الحيض (قوله على الأصح) مقابل قول القنودري أنها مستحبة  
 لأن المعصية وقعت فتعذر ارتضاعها ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر في حديث ابن عمر في الصحيحين  
 مر أنك فليراجعها حين طلقها في حالة الحيض فإنه يشتمل على وجوبين صريح وهو الوجوب على عمر أن يامر  
 ونهي وهو ما يتعلق بانه عند توجبه الصيغة اليه فإن عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ  
 وتعذر ارتضاع المعصية لا يصلح صار فالصيغة عن الوجوب بل وازايجاب رفع أثرها وهو العدة وتطويلها اذ قضاء  
 الشيء بقائه ما هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة وتماه في النسخ (قوله رفعاً للمعصية) بالراء وهي أولى من  
 نسخة الدال ط أي لأن الدفع بالدال المالم يقع الرفع بالراء الواقع والمعصية هنا وقعت والمراد رفع أثرها وهو  
 العدة وتطويلها كما علمت لأن رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن (قوله فإذا طهرت طلقها إن شاء)  
 ظاهر عبارته أنه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو رواية عن الإمام  
 لأن أثر الطلاق انعدم بالرجعة فكانت لم يطلقها في هذه الحيضة فيسن تطليقها في طهرها ~~لكن~~  
 المذكور في الأصل وهو ظاهر الرواية كافي الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كافي ففتح القدير أنه إذا راجعها  
 في الحيض أمسك عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية ولا يطلقاتها في الطهر الذي يطلقها  
 في حيضه لأنه بدعي كذا في البحر والنسخ وعبارة المصنف تحتله اه ح ويدل لظاهر الرواية حديث الصحيحين  
 مر أنك فليراجعها ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدله أن يطلقها في طهرها قبل أن يسكنها فقلت العدة  
 كما أمر الله عز وجل بحر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث تنبيه الرجعة بذلك الحيض الذي أوقع فيه وهو  
 المفهوم من كلام الأصحاب إذا توفرت فلو لم يفعل حتى طهرت تنزرت المعصية اه وقد يقال هذا ظاهر على  
 رواية الطحاوي أما على المذهب فيدعي أن لا تنزرت المعصية حتى ياتي الطهر الثاني بحسب قلت وفيه نظر فإنه  
 حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الأصحاب يحمل المذهب عليه فتأمل (قوله قيد بالطلاق)  
 أي في قوله أو في حيض موطوءة والمراد أيضاً بالطلاق الرجعي احترازاً عن البائن فإنه بدعي في ظاهر الرواية  
 وإن كان في الطهر كما مر (قوله لأن التخيير الخ) أي قوله لها اختاري نفسك وهي حائض وكذا لو اختارت  
 نفسها قال في الذخيرة عن المنتقى ولا بأس بأن يخلعها في الحيض إذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يخيئها  
 في الحيض ولا بأس بأن تختار نفسها في الحيض ولو أدركت فاختارت نفسها فلا بأس للشاذي أن يفرق بينهما  
 في الحيض اه وفي البدائع وكذا إذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي حائض وكذا امرأة العنين اه  
 وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحيض كما مر في البحر عن المراج والمراد بالخلع ما إذا كان خلعة جمال  
 لما قدمناه عن الحبيب من تعاليل عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض الابيه وفي الفتح من فصل المشبهة عن  
 الفوائد الظهيرية لوقال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلعت نفسها ثلاثاً على قولها ما وثنتين على قوله  
 لا يكره لأنهما مضطرة فأنهما لو فرقت خرج الأمر من يدها اه (قوله لا يكره) لأن علة الكراهة دفع الضرر  
 عنها بطويل العدة لأن الحيضة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة وبالاختيار والخلع قد رخصت بذلك  
 رخصاً وفيه أنه يلزمه حل الطلاق مطلقاً في الحيض إذا رخصت به مع أن إطلاقهم الكراهة ينافيه فالأظهر  
 تعليل الخلع والطلاق بعوض بما مر عن الحبيب وبأن التخيير ليس طلاقاً بنفسه لأنها لا تطلق ما لم تختار نفسها  
 فصارت كأنها وقعت الطلاق على نفسها في الحيض والممنوع هو الرجل لاهي أو الشاذي هذا ما ظهر لي فتأمل  
 (قوله والنفاس كالحيض) قال في البحر ولما كان المنع من الطلاق في الحيض لتطويل العدة عليها كان  
 النفاس مثله كافي الجوهر (قوله قال لموطوءة) أي ولو حكماً كاختلى بها كما مر (قوله للسنة) اللام  
 فيه لا وقت وليست اللام بشدة فقلها في السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل مثلاً ما في معناها  
 كطلاق العدل وطلاقاً قاعداً لا وطلاق العدة أو ولادة طلاق الدين أو الاسلام أو أحسن الطلاق أو أجل

وطئت فيه أو واحدة في حيض  
 موطوءة) لوقال والبديعي  
 ما خالفهما لكان أوجز وأقود  
 (وتجب رجعتها) على الأصح  
 (فيه) أي في الحيض رفعاً للمعصية  
 (فإذا طهرت) طلقها (إن شاء)  
 أو أمسكها قيد بالطلاق لأن  
 التخيير والاختيار والخلع في الحيض  
 لا يكره محض والنفاس كالحيض  
 جوهرية (قال لموطوءة) وهي حال  
 كونها (بمعنى تحيض أنت طالق  
 ثلاثاً) أو ثنتين (للسنة) وقع عند  
 كل طهر طلقته

وتقع اولاه في طهر لاوطى فيه  
فلو كانت غير موطوءة ولا تحيض  
تقع واحدة للعالم ثم كلما نكحها  
أومضى شهر تقع (وان نوى أن  
تقع الثلاث الساعة أو) أن تقع  
عند رأس (كل شهر واحدة  
صحت نيته) لانه محتمل كلامه  
(ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل)  
ولو تنذر اربعاً ليدخل السكران  
(ولو عبد أو مكرها) فان طلاقه  
صحح لا اقراره بالطلاق وقد نظم  
في الترمذي ما يصح مع الاكراه فقال  
طلاق وايلة طهار ورجعة  
نكاح مع استيلاد

أو طلاق الحق أو القرآن أو الكتاب وتماه في البحر (قوله وتقع اولاه) أى أولى المذكورات من الثلاث  
أو الثنتين فافهم وقوله في طهر لاوطى فيه أى ولا في حيض قبله كما يفيد ما تقدم فان كان ذلك الطهر هو الذى  
طلقها فيه تقع فيه واحدة للعالم ثم عند كل طهر آخرى وان كانت حائضاً أو جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض  
ثم تطهر كما في البحر (قوله ولو كانت غير موطوءة) محترز قوله لموطوءة وقوله أو لا تحيض محترز قوله وهى عن  
تحيض وشمل من لا تحيض الحامل خلافاً للمحمدى في البحر (قوله تقع واحدة للعالم) أى في صورتين واطلق  
في الحمال فشمل حالة الحيض (قوله ثم كلما نكحها) راجع للصورة الاولى أى فاذا وقعت عليها واحدة للعالم  
بانت منه بلاعة لانه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرها ما لم يتزوجها فتقع اخرى بلاعة فاذا تزوجها أيضاً  
وقعت الثالثة وعلمه في البحر بأن زوال الملك بعد المين لا يطلها اه فتأمل (قوله أو مضى شهر) يرجع  
الى الصورة الثانية (قوله وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على الاطهار مقيد بما اذا نواه أو اطلق  
أما اذا نوى غيره فانه يصح مهر (قوله لانه محتمل كلامه) وهذا لأن اللام كما جاز أن تكون للوقت  
جاز أن تكون للتعليل أى لأجل السنة التى أوجبت وقوع الثلاث واذا صحت نيته للعالم فالوى أن تقع عند كل  
رأس شهر فبدل الثلاث لانه لو لم يذكرها وقعت واحدة للعالم ان كانت في طهر لم يجامعها فيه والا حتى تطهر  
ولو نوى ثلاثاً مفرقة على الاطهار صح ولوجهه فقولان ورجح في الفتح القول بأنه لا يصح وتماه في النهر (قوله  
ويقع طلاق كل زوج) هذه الكلية منقوضة بزواج المبانة اذا يقع طلاقه بانها عليها في العدة واجيب بأنه ليس  
بزواج من كل وجه أو ان امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو اجازته من  
الفضولى نهر وسيأتى (قوله ليدخل السكران) أى فانه في حكم العاقل زجره فلا منافاة بين قوله عاقل  
وقوله الاق أو سكران (قوله فان طلاقه صح) أى طلاق المكره وشمل ما اذا اكراهه على التوكيل بالطلاق  
فوكل فطلق الوكيل فانه يقع بحر قال محشبه الخير الرملى ومثله العتاق كما حصر جوابه وأما التوكيل بالنكاح  
فلم أر من صرح به والظاهر انه لا يخالفهم ما في ذلك لتصريحهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه استحساناً وقد ذكر  
الزبلى في مسئلة الطلاق أن الوقوع استحسان والقياس أن لا تصح الوكالة لأن الوكالة تبطل بالهزل فكذا  
مع الاكراه كالمبيع وامشاله وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولا يمكن يوجب فساد فكذا  
التوكيل يتقدم مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل فقد نفذ  
تصرف الوكيل اه فانظر الى علة الاستحسان في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمهما واحداً تأمل  
اه كلام الرملى قلت وسيأتى تمام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى (قوله لا اقراره  
بالطلاق) قيد بالطلاق لان الكلام فيه والا فاقرار المكره بغيره لا يصح أيضاً كما لو أقر بعقوبة أو نكاح أو رجعة  
أو فيء أو عفو عن دم عدا أو بعده انه أنه أو جاريته انها م ولده كأنص عليه الحاكم في الكافي هذا وفي البحر ان  
المراد الاكراه على التلفظ بالطلاق فلو أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام  
العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الخانية ولو أقر بالطلاق كاذباً وهما لا وقع قضاء لادانته اه وبأى  
تمامه (قوله طلاق) أطلقه فشمل البائن بشميه والرجعي وهو مع ما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره  
تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اهذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره  
والافله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف في الاكراه ط (قوله وايلة) فان تركت أربعة أشهر رأت منه  
فان لم يكن دخل بها وجب نصف المهر ولم يرجع به على الذى اكرهه كافي (قوله نكاح) يشمل ما اذا اكره الزوج أو  
الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلافاً لما قبل من ان العقد لا يصح اذا أكرهت هى عليه كما أوضحناه  
في النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين فافهم (قوله مع استيلاد) بكسر الدال من غير تنوين لضرورة  
النظم ح وصورته أن يكرهه على استيلاد أمته فاذا وطئها وأتت بولد ثبت منه ولا يجوز له نفسه ط وفيه  
ان هذا اكره على فعل حسى وهو الوطئ ترتب عليه حكم آخر وهو ميرورته ام ولد وامثله كثيرة كالأول اكره على  
دخول دار عاق عتق عبده على دخولها فانه يعتق ولا يضمن له المكره شيئاً أو اكره على شراء عبد عتق عتقه على  
ملكه فانه يعتق وعليه قيمته للبائع ولا يرجع على المكره بشئ كافي في الحاكم من الاكراه قال وكذا لو اكرهه  
على شراء ذى رحم محررم منه أو أمة قد ولدت منه أو أمة قد جعلها مديرة اذا ملكها اه وصورة الرجعى بان

مطلب  
في الاكراه على التوكيل بالطلاق  
والنكاح والعتاق

مطلب  
في المسائل التى تصح مع الاكراه

بكره على أن يقترب منها أم ولد وفيه ما علمته مما نقلناه قبله عن الكافي أيضا والله أعلم (قوله عفو عن العمد)  
 أي لو وجب له على رجل قصاص في نفس أو في ماله فأكبره بوعيد تلف أو حبس حتى عفا فالعفو جائز  
 ولا ضمان له على الجاني ولا على المكره لأنه لم يتلف له مالا وكذلك الشهود إذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو  
 وجب له على رجل حق من مال أو كفالة بنفس أو غير ذلك فأكبره بوعيد بقتل أو حبس حتى أبرأه من ذلك  
 كانت البراءة باطلة كذا في الكافي وبه علم أنه احتراز بالعمد عن الخطأ لأن موجب الماله فلا تصح البراءة منه  
 (قوله رضاع) يرد عليه ما ذكرناه في الاحتياط فإنه أيضا فعل حسي ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينص  
 كما علمته وكذا يقال مثله ما لو أكرهه على الخلوة بزوجته أو على وطئها فإنه يقتدر عليه جميع المهر وكذا لو أكرهه على  
 وطئ أم زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جمع يمين قال في الكافي في باب الإكراه على  
 النذر واليمين ولو أكرهه رجل بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو حيا أو غزوة  
 في سبيل الله تعالى أو بدنه أو شيئا يتقرب به إلى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على  
 اليمين بشئ من ذلك أو بغيره من الطاعات أو المعاصي اهـ (قوله وفي) أي في الإيلاء بقول أو فعل ذكره  
 الشارح في الإكراه (قوله ونذر) قد مر الكلام عليه قريبا (قوله قبول لا بداع) أخذه في البحر  
 من قوله في القصة أكرهه على قبول الوديعة فقلت في يده فلم يستحقها تضمين المودع اهـ بناء على أن المودع  
 يفتح الدال قال في التهر بعد نقله ثم ظهر لي أنه بكسر الدال فليس من المواضع في شيء وذلك أنه في البرازية قال  
 أكرهه بالحبس على إيداع ماله عنده هذا الرجل وأكرهه المودع أيضا على قبوله فضاع لا ضمان على المكره  
 والقابض لأنه ما قبضه لنفسه كالمهتد بالريح فآلقته في حجره فأخذه لبرده فضاع في يده لا يضمن اهـ قلت  
 وحاصله أن التعليل المذكور يدل على أن المستحق للوديعة في مسألة القصة ليس له تضمين المودع بالفتح لأنه  
 إذا كان مكرها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فتعين أنه بالكسر لأنه دفعها باختياره فلم يستحق تضمينه  
 ولكن مع هذا أيضا لو صح قراءته بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لأن الكلام فيما يصح مع الإكراه وتضمنه  
 يدل على أنه لم يصح قبوله للوديعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن  
 عمد) أي قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا في البحر أي إذا أكرهه على أن يصالح صاحب الحق  
 على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء كافي في الحاكم وذكره لأنه لو أكرهه على دم  
 العمد على أن يصالح منه على ألف فلا شيء له غير الألف اهـ واعتلزم المالك القاتل في الثانية لأنه غير مكره  
 (قوله طلاق على جعل) أي قبول المرأة الطلاق على مال بجر فيقع الطلاق ولا شيء عليها من المال  
 ولو كان مكان التطليقة خلع بألف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها ولو كان هو المكره على الخلع على ألف  
 وقد دخل بها وهي غير مكرهه وقع الخلع ولزمها الألف ونعمامة في الكافي (قوله يمين به انت) أي بالطلاق  
 وفاعل أنت ضمير اليمين ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كما إذا أكرهه على أن يقول أن كذا زيد أفرز وحي  
 كذا (قوله كذا العتق) أي الإكراه على اليمين بالعتق وأما الإكراه على نفس العتق فسيأتي فافهم كالألف  
 أكرهه على أن قال ان دخلت الدار فانت حر أو ان صليت أو أكلت أو شربت ففعل يعتق العبد ويغرم الذي  
 أكرهه قيمته ونعمامة في الكافي (قوله والاسلام) ولومن ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الخاتمة  
 من التفصيل بين الذمى فلا يصح والحرى فيصح فقياس والاستحسان صحة مطلقا فإداه الشارح في الإكراه  
 ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالاسلام فيمضي فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير للعبد)  
 بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقيده بالعبد لمناسبة الروى والامة مثله ط (قوله وإيجاب  
 احسان) أي إيجاب صدقة بحر وتقدم نقله عن الكافي (قوله وعتق) ويرجع بقيمة العبد على المكره  
 إذا اعتقه غير كفارة والا فلا رجوع كما ذكره المصنف في الإكراه ط وشمل العتق بالفعل كالألف أكرهه على شراء  
 محرمه لكنه لا يرجع على المكره بشئ كما قد مناه عن الكافي وبه صرح في البرازية من الإكراه خلافا لما يوهمه  
 ما نقله الشارح في الإكراه عن ابن الكيال فافهم (قوله عشرين في العتق) حال من فاعل نصح قال في التهر  
 وهي ترجع إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق  
 في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق اهـ ح وتقدم عن التهر أن قبول الإيداع ليس منها فاعادت إلى

عفو عن العمد

رضاع وإيمان وفيه ونذره

قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد

طلاق على جعل يمين به انت

كذا العتق والاسلام تدبير للعبد

وإيجاب احسان وعتق فهذه

نصح مع الإكراه عشرين في العمد

خسة عشر وقد من أن الاستيلاد والرضاع من الأفعال الحسية المترتب عليها امر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذكور فعادت إلى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خسة آخر التقطتها من **أكره** كافي الحاكم الأولى الخلع على مال بان **أكره** على خلع امرأته على ألف وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكروهة فالخلع واقع ولها عليه ألف ولا شيء على الذي **أكره** ولو كانت هي المكروهة كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها \* الثانية الفسخ كالأول اعتقت ولها زوج حر لم يدخل بها فأكراهت على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكروه ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء لم يولها على الزوج ولا يرجع على المكروه \* الثالثة التكفير كالأول **أكره** بوعيد تلف على أن يكفر بمن أقدمت فيه ولا رجوع له على المكروه وإن **أكره** على عتق عبده هذا عن الم يجوز وعلى المكروه قيمته ولو **أكره** بالجنس أجزاء عنها وكذلك كل شيء وجب عليه لله تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكراه على أن يضيئه ولم يأمره المكروه بشيء بعينه أجزاء ولا ضمان على المكروه \* الرابعة ما كان شرطاً لغيره كالأول عتق عبده على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكراه على الشراء أو الدخول أو **أكره** على شراء ذبيحة محرمة أو أمة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط للعمرمية والاستيلاد أي الوطئ لطلب الولد فإنه شرط لتبوت منه أيضاً \* الخامسة ما قد مناه من التوكيل بالطلاق والعنق فقد صارت ثمان عشرة صورة نظمها بقولي

طلاق واعتاق نكاح ورجعة \* ظهار وإبلاء وعفو عن العمد  
يمين وإسلام وفيه ونذره \* قبول صلح العمد تدبير للعبد  
ثلاث وعشر محسوسها المكروه \* وقد زدت خسا وهي خلع على نقد  
وفسخ وتكفير وشرط لغيره \* وتوكيل عتق أو طلاق فخذ عدى

(أوهازلا) لا يقصد حقيقة  
كلامه (أوسفها) خفيف العقل  
(أوسكران)

(قوله أوهازلا) أي فقع قضاء وديانة كما يذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة مع الإلابة مكابر باللفظ فيستحق التغليب وكذا في البرازية وأما ما في **أكره** الخائنة لو **أكره** على أن يقر بالطلاق فاقتر لا يقع كالأول أقر بالطلاق هازلا أو كاذبا فقال في الجران مراده بعدم الوقوع في المشبه به عدمه ديانة ثم نقل عن البرازية والفتية لو أراد به الخبر عن الماضي كذا لا يقع ديانة وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اهـ ويمكن حل ما في الخائنة على ما إذا أشهد على أنه يقر بالطلاق هازلا ثم لا يجزئ أن يماز عن الخلاصة انما هو فيما لو أنشأ الطلاق هازلا وما في الخائنة فيما لو أقر به هازلا فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكما أنه يطل الإقرار بالطلاق والعنق مكرها كذلك يطل الإقرار بهما هازلا لأن الهزل دليل الكذب كالأكره حتى لو أجاز ذلك لم يجز لأن الإجازة انما تلحق سببا مستقدا يحتمل العصة والبطلان وبالإجازة لا يصير الكذب صدقا وهذا بخلاف إنشاء الطلاق والعنق ونحوهما لا يحتمل الفسخ فإنه لا أثر فيه للهزل اهـ وبهذا اندفع ما أورده الرملي من المناقاة بين عبارة الخائنة وغيرها (قوله لا يقصد حقيقة كلامه) بيان لمعنى الهازل وفيه قصور في التحرير وشرحه الهزل لغة اللعب واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بل أريد به غيرهما وهو ما لا تصح إرادته منه وضده الجذ وهو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في التحرير وشرحه السفه في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقهاء الخفة تبعث الإنسان على العمل في ماله بخلاف ممة تخفى العقل (قوله أوسكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض وقال بل يغلب على العقل فيهدى في كلامه ورجحوا قولهما في الطهارة والإيمان والحدود وفي شرح بكر السكر الذي تصح به التصرفات أن يصير بحال يستحسن ما يستقبضه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البحر والمعتمد في المذهب الأول نهر قلت لكن صرح المحقق ابن الهمام في التحرير أن تعريف السكر بما مر عن الإمام انما هو في السكر الموجب للعدالة لتمييز بين الأرض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندوى به الحد وما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الأحكام فالمعتبر فيه عنده اختلاط الكلام والهذيان كقولهما ونقل شارحه ابن أمير حاج عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هذيانا فلنصفه مستقيما فليس بسكر فيكون حكمه حكم الصفاة في إقراره بالحدود وغير ذلك لأن السكران في العرف من اختلط بحدته بهزله فلا يتقرر على شيء ومال أكثر المشايخ إلى قولهما وهو قول الأئمة الثلاثة واختاروه للفتوى لأنه المتعارف وتأيد بقول

مطلب  
في تعريف السكران وحكمه



على رضى الله عنه اذا سكر هذى رواء مالك والشافعي ولضعف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجع به ونظر  
 أن المختار قولهما في جميع الابواب فافهم ومن في التصرير حكمه انه ان كان سكره بطريق محرم لا يطل نكاحه  
 قتلزمه الاحكام ونصح عباراته من الطلاق والعناق والبيع والاقرار وتزويج الصغار من كفؤ والاقراض  
 والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بعصيته فبقي في حق الاثم وجوب القضاء وبصح  
 اسلامه كالمكره لارادته لعدم القصد واما الهازل فانما كفر مع عدم قصد ما يقول بالاستخفاف لانه صدر  
 منه عن قصد صحيح استخفافا بالدين بخلاف السكران (قوله ولو بنبيذ) أى سواء كان سكره من الخمر  
 أو الاشر به الاربعة المحرمة أو غيرها من الاشر به المتخذة من الحبوب والعسل عند محمد قال في الفتح وبقوله  
 يبقى لان السكر من كل شراب محرم وفي البحر عن البرازية اختار في زمان الزوم الحد ووقع الطلاق اه وما في  
 الخيانة من تصحيح عدم الوقوع فهو مبني على قولهما من ان النيبذ حلال والمنق به خلافه وفي النهر عن  
 الجوهرية أن الخلاف مقيد بما اذا شر به للتداوى فلولاهو والطرب فيقع بالاجماع (قوله وحشيش) قال  
 في الفتح اتفق مشايخ المذهب من الشافعية والخنفية بوقوع طلاق من غاب عقله باكل الحشيش وهو  
 المسمى بورق القنب لفتواهم بحرمته بعد ان اختلفوا فيها فافق المزي بنجرمها وانق أسد بن عمرو بجلها لان  
 المتقدمين لم يتكلموا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما ظهر من امرها من الفساد كثير وفشا عدم مشايخ  
 المذهب الى تحرعها وأفتوا بوقوع الطلاق بمن زال عقله بها اه (قوله أو افينون أو بنج) الافينون  
 ما يخرج من الخشخاش والبنج بالفتح بنت مسبت وصرح في البدائع وغيره بعدم وقوع الطلاق باكله معلا  
 بان زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية والحق التفصيل وهو ان كان للتداوى لم يقع لعدم المعصية وان للهو  
 وادخال الآفة قصد اخنبي أن لا يتردد في الوقوع وفي تصحيح القدوري عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر  
 من البنج والافينون يقع زجره عليه الفتوى وتعامه في النهر (قوله زجرا) أشار به الى التفصيل المذكور  
 فانه اذا كان للتداوى لا يجر عنه لعدم قصد المعصية ط (قوله واختلف التصحيح الخ) وصح في التحفة  
 وغيره عدم الوقوع وجرم في الخلاصة بالوقوع قال في الفتح والاول أحسن لان موجب الوقوع عند زوال  
 العقل ليس الا التسبب في زواله بسبب محذور وهو منتف وفي المهر عن تصحيح القدوري انه التحقيق (قوله  
 نعم لو زال عقله بالصداع) لان عقله زال العقل الصداع والشرب علة العلة والحكم لا يضاف الى علة العلة  
 الا عند عدم صلاحية العلة وتعامه في الفتح هذا وقد فرض المسألة في الفتح والبحر فيما اذا شرب خرا فصدع  
 ويخالفه ما في المنتقط لو كان النيبذ غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان النيبذ شديدا  
 حراما فصدع فذهب عقله يقع طلاقه اه فتدفع بين ما اذا كان بطريق محرم وغير محرم كما ترى فتأمل (قوله  
 أو بجراح) كما اذا سكر من ورق الرمان فانه لا يقع طلاقه ولا عتاقه ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب  
 كذا في الهندية ط قلت وكذا السكر بنج أو افينون تناوله لا على وجه المعصية بل للتداوى كما مر (قوله  
 وفي القهستاني الخ) هذا مبني على تعريف السكران الذي تصح تصرفاته عندنا بانه من معه من العقل  
 ما يقوم به التكليف وتجب منه في الفتح وقال انه لا شك على هذا التقدير لا يتجه لاحد أن يقول لا تصح تصرفاته  
 (قوله منها الوكيل بالطلاق صاحبيا) أى فانه اذا أطلق سكران لا يقع ومنها الردة ومنها الاقرار بالحدود  
 لانها لصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة باقل من مهر المثل أو الصغير باكثر فانه لا ينفذ  
 منها الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله ومنها الغصب من صاح ورده عليه وهو سكران كذا  
 في الاشباه ح قلت لكن اعترضه محشبه الجوى في الاخرة بان المنقول في العمادية أن الغاصب يبرأ بالردة  
 عليه من النعمان فحكمه فيها كالمساحي وكذا في مسألة الوكالة بالطلاق بان الصحيح الوقوع نص عليه  
 في الخيانة والبحر (قوله لكن قیده البرازي) قال في النهر عن البرازية وكله بطلاقها على مال فطاعها في حال  
 السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع ولو بلا مال وقع مطلقا لان الرأى لا بد منه لتقدير  
 البدل اه أقول والتعليل يفيد أنه لو وكله بطلاقها على ألف فطاعها في حال السكر وقع مطلقا ح (قوله  
 واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن سلمة وهو قول زفر كما أفاده في الفتح (قوله عن التفریق)  
 صوابه عن التفريد بالبدال آخره لا بالقاف كما رأيت في نسخ التاترخانية (قوله والفتوى عليه) قد علت

المزني من اصحاب الامام الشافعي  
 واسد بن عمرو صاحب الامام  
 أبي حنيفة اه منه

مطلب  
 في الحشيشة والافينون والبنج

ولو بنبيذ أو حشيش أو افينون  
 أو بنج زجرا به يبقى تصحيح  
 القدوري واختلف التصحيح  
 فمن سكرها أو مضطرا ثم  
 لو زال عقله بالصداع أو بجراح  
 لم يقع وفي القهستاني معزيا  
 للزاهدي انه لو لم يميز ما يقوم به  
 الخطاب كان تصرفه باطلا انتهى  
 واستثنى في الاشياء من تصرفات  
 السكران سبع مسائل منها  
 الوكيل بالطلاق صاحبيا لكن  
 قيده البرازي بكونه على مال  
 والواقع مطلقا لم يقع الشافعي  
 طلاق السكران واختاره  
 الطحاوي والكرخي وفي  
 التاترخانية عن التفریق والفتوى  
 عليه

مخالفة لسائر المتون ح وفي التاترخانية أيضا مطلق السكران واقع اذا ~~مك~~ من النهر أو التبيذ وهو  
 مذهب اصحابنا (قوله ان دام الموت) قيد في طارنا فقط ح قال في البحر فاعلى هذا اذا طلق من اعتقل  
 لسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا لو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها لعدم  
 نفاذه قبل الموت وكذا سائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من المخرج (قوله به يفتي) وقدر التمرناشي  
 الامتداد بسنة بجر وفي التاترخانية عن الينابيع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة يريد به الذي ولد وهو  
 اُخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والالم تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث  
 قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لان دفاع الضرورة بما هو أدل على  
 المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول نصريح بما هو المفهوم  
 من ظاهر الرواية ففي كافي الحاكم الشهيد مانعه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف  
 في طلاقه ونكاحه وشرائه ويبيع فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل اه فقد رتب  
 جواز الاشارة على عجزه عن الكتابة فنفذ انه ان كان يحسن الكتابة لا تجوز اشارته ثم الكلام كافي  
 النهر انما هو في تصرحة تصرفاته على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كما يأتي آخر الباب فبالك به (قوله  
 باشارته المعهودة) أي المقررة بصوت منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيان لما أبججه الاخرس بجر  
 عن الفتح وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المنصيرات ط عن الهندية  
 (قوله بأن أراد التكلم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول سبحان الله جري على لسانه أنت طالق تطلق لانه  
 صريح لا يحتاج الى النية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المخ وقوله كطلاق الهازل  
 واللاعب مخالف لما قد مناه ولما يأتي قريبا وفي فقه القدير عن الحاوي معزى الى الجامع الاصغر ان اسد اسئل  
 عن أراد أن يقول زينب طالق جري على لسانه عمرة على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمي  
 وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أما التي سمي فلانه لم يردها وأما غيرها فلانه لو طلقت طلقت بمجرّد  
 النية (قوله غير عالم بمعناه) كالموت كالتزوج كالأشياء التي اعتدى أنت طالق ثلاثا فطلعت ثلاثا  
 في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذ لم يعلم الزوج ولم ينو بجر عن الخلاصة (قوله أو غافلا أو ساهيا)  
 في المصباح الغفلة غفلة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه أيضا ساهيا عن الشيء سهو وغفل قلبه عنه  
 حتى زال عنه فلم يتذكره وفرقوا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكرته كروا الساهي بخلافه اه فالظاهر  
 أن المراد هنا بالغافل الناسي بقريضة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلق طلاقها على دخول الدار مثلا  
 فدخلها ناسيا التعلق أو ساهيا (قوله أو بالغافل معصية) نحو طلاع وتلاع وطلاق وتلاك كما يذكره أول  
 السباب الا في (قوله يقع قضاء) متعلق بالمعصية وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على  
 ما صورناه لا يظهر التقييد بالقضاء اذ لا فرق في مباشرة سبب الخت بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاوي  
 الزاهدي ظن انه وقع الثلاث على امرأته باقتسام لم يكن أهلا للفتوى وكف الحاكم كتابتها في الصك فكتبت  
 ثم استفتي من هو أهل للفتوى فافتى بأنه لا تقع والتطبيقات الثلاث مكتوبة في الصك بالظن فله أن يعود إليها  
 ديانة ولكن لا يصدق في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر انه عطف على الهازل للتفسير ح (قوله  
 جعل هزله به جذا) لانه تكلم بالسبب قصد افلزمه ~~كمه~~ وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالعتاق  
 والنذر واليمين (قوله أو مريضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعديل ط (قوله أو كافرا) أي وقد  
 تراعى اليان لانه لا يحكم بالفرقة الا في ثلاث كما مر في نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) عله لهما  
 وهو جري على المعتمد في الكفار انهم مكافون باحكام الفروع اعتقاد أو أداء ط (قوله فكالنكاح) أي  
 فكما ان نكاح الفضولي صحيح موقوف على الاجازة بالقول أو بالفعل فكذا طلاقه ح فلو حلف لا يطلق  
 فطلق فضولي ان اجاز بالقول حث وبالفعل لا بجر والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بأن يدفع اليها مؤخر  
 صدقها بعد ما طلق الفضولي كما أفاده في النهر لكن في حاشية الخبير الرمي انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد  
 صاحب المحيط أن بعث المهر اليها ليس باجازة لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع النوازل  
 في الطلاق والخلع قولين في قبض الجعل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يجعل ما في الفوائد على بعث

(أو اخرس) ولو طارثا ان دام  
 للموت به يفتي وعليه قصر فاته  
 موقوفة واستحسن الكمال  
 اشتراط كتابته (بإشارته)  
 المعهودة فانها تكون كعبارة  
 الناطق استحضانا (أو مخطئا) بأن  
 أراد التكلم بغير الطلاق جري على  
 لسانه الطلاق أو تلتظ به غير عالم بمعناه  
 أو غافلا أو ساهيا أو بالغافل معصية  
 يقع قضاء فقط بخلاف الهازل  
 واللاعب فانه يقع قضاء وديانة  
 لان الشارع جعل هزله به جذا فنج  
 (أو مريضا أو كافرا) لوجود  
 التكليف وأما طلاق الفضولي  
 والاجازة قول ولا وقع لكالنكاح  
 بزازية (و) بناء على اعتبار الزوج  
 المذكور لا يقع طلاق المولى على  
 امرأته عبده

المجلد فلا يشافي ما في التهرناتمل (قوله لحديث ابن ماجه) رواه عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة  
ورواه الدارقطني أيضا من غيرها كافي الفتح ومراده تقوية الحديث لان ابن لهيعة متكلم فيه فقد اختلف  
المحدثون في جرحه وثبوته (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) كناية عن ملك المتعة (قوله الا اذا قال)  
أي المولى عند تزويج امته من عبده وصورها بما اذا بدأ المولى لانه لو بدأ العبد فقال تزوجني امتك هذه على ان  
أمرها بيدك تطلقها كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كافي البحر عن الخانية  
ولم يذكر وجه الفرق وذكره في الخانية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأة على انها طالق جاز النكاح وبطل  
الطلاق وقال أبو الليث هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على انك طالق وان ابتداء المرأة فقالت تزوجت نفسي  
منك على اني طالق أو على أن يكون الامر بيدي اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جاز النكاح  
ويقع الطلاق ويصير الامر بيدها لان البداءة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح  
فلا يصح اما اذا كانت من المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب  
ينضم اعادة ما في السؤال صار كانه قال قبلت على انك طالق أو على أن يكون الامر بيدك فصير مفقوضا بعد  
النكاح اه (قوله وكذا الخ) هذه الصورة حيلة لصيرورة الامر بيد المولى بلا توقف على قبول العبد لانه  
في الاولى قد تم النكاح بقول المولى تزوجتك أمتي فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصير الامر بيد المولى فأما في البحر  
(قوله والمجنون) قال في التلويح الجنون اختلال القوة المعية بين الامور الحسنة والقيصة المدركة  
للعواقب بان لا تظهر آثارها وتعتل أفعالها ما نقصان جبل عليه دماغه في اصل الخلقة واما الخروج مزاج  
الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما استيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات الفاسدة عليه بحيث  
يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اه وفي البحر عن الخانية رجل عرف انه كان مجنونا فقالت له امرأته طلقني  
البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله اه (قوله الا اذا علق عاقل الخ)  
كقوله ان دخلت الدار فدخلها مجنوننا بخلاف ان جنت فانت طالق فحين لم يقع كذا ذكره الشارح في باب  
نكاح الكافر فالمراد اذا علق على غير جنونه (قوله او كان عينا) أي وفرق القاضى بينه وبين زوجته بطلبها  
بعد تأجيله سنة لان الجنون لا يعدم الشهوة كما سأتى في بابها ان شاء الله تعالى (قوله او مجبوا) أي وفرق  
القاضى بينهما في الحال بطلبها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل الاربعة للعاجلة ودفع  
الضرر لا يتأني عدم أهليته للطلاق في غيرها كما مر تحقيقه في باب نكاح الكافر (قوله والصبي) أي الا اذا  
كان مجبوا وافرقت بينهما أو أسلمت زوجته فعرض الاسلام عليه ميمزا فابى وقع الطلاق رمي قال وقد أفتيت  
بعدم وقوعه في ما اذا تزوجه أبوه امرأة وعلق عليه متى تزوج أو تسرى عليها فكذا فكبر فقزوج عالما بالتعليق  
أولا اه (قوله أو اجازة بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا وبالباطل لا يجاز ط (قوله لانه ابتداء  
ايقاع) لان الضمير في أوقعته راجع الى جنس الطلاق ومثله ما لو قال أوقعته ذلك الطلاق بخلاف قوله أوقعته  
الذى تلفظته فانه اشارة الى المعين الذي حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال انت طالق أقسام قال ثلاثا عليك والباقي  
على من ارتك فان الزائد على الثلاث ملغى أفاده في البحر (قوله وجوزة الامام احمد) أي اذا كان مجبوا يعقله  
بان يعلم ان زوجته تبين منه كما هو مقرر في متون مذهبه فافهم (قوله من العتة) بالتحريك من باب تعب  
مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البحر تعريفا للجنون وقال ويدخل فيه المعتوه وأحسن  
الاقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو اقليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم  
بخلاف المجنون اه وصرح الأصوليون بان حكمه كالصبي الا ان الدبوس قال يجب عليه العبادات  
احسب طاورته صدر الاسلام بان العتة نوع جنون فيمنع وجوب اداء الحقوق جميعا كما بسطه في شرح التحرير  
(قوله بالكسر الخ) أي كسر الباء قال في البصروي بعض كتب الطب انه ورم حار يعرض للحجاب الذي بين  
الكبد والأمعاء ثم يتصل بالدماغ ط (قوله هولغة الغشى) قال في التحرير الانغماء في القلب  
أو الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا ولا اعصم منه الا نبلاء وهو فوق  
النوم فلزمه ما لزمه وزيادة كونه حدثا ولو في جميع حالات الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة اذا  
اضطجع حالة النوم له البناء (قوله وفي القاموس دهش) أي بالكسر كفرح ثم ان اقتصره على ذكر التعبير

لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ  
بالساق الا اذا قال زوجت منك على  
أن أمرها بيدي اطلقها كلما  
شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا  
قال العبد اذا تزوجتها فأمرها  
بيدي ابدأ كان كذلك خانية  
(والمجنون) الا اذا علق عاقل  
ثم جن فوجد الشرط أو كان عينا  
أو مجبوا أو أسلمت وهو كافر وأبى  
أبواه الاسلام وقع الطلاق اشباه  
(والصبي) ولو مراهما أو اجازة  
بعد البلوغ أو قال أوقعته وقع  
لانه ابتداء ايقاع وجوزة الامام  
أحمد (والمعتوه) من العتة وهو  
اختلال في العقل (والمبرسم) من  
البرسام بالكسر علة للجنون  
(والمغشى عليه) هولغة الغشى  
(والمدهوش) فغوضه القاموس  
دهش الرجل فخير

غير صحيح فانه في القاموس قال بعده أذهب عقله من ذهل أو وله ١٥ بل اقتصر على هذا المصباح فقال  
دهش دهن من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفا ١٥ وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في البحر دهن في الجنون  
وقال في الخيرة غلط من فسر ههنا بالخير اذ لا يلزم من التبر وهو التردد في الامر ذهب العقل وسئل نظما  
فمن طلق زوجته ثلاثا في مجلس القاضي وهو مقتا مدهوش فأجاب نظما أيضا بأن الدهش من اقسام الجنون  
فلا يقع واذا كان يعتاده بأن عرف منه الدهش مرة يصديق بلا برهان ١٥ قلت وللمعتمد ابن القيم الخبلي  
رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله  
ويعلم ما يقول ويقصده وهذا الأشكال فيه الثاني أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فيه هذا الريب انه  
لا ينفذ شيء من أقواله الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصرك الجنون فهذا محل النظر والدلة تدل على  
عدم نفوذ أقواله ١٥ ملخصا من شرح الغاية الخبيلية لكن أشار في الغاية الى مخالفته في الثالث حيث قال  
ويقع طلاق من غضب خلافا لابن القيم ١٥ وهذا الموافق عندنا لما مر في المدهوش لكن يرد عليه انما نعتبر  
أقوال المعتومع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد يجاب بأن المعتومع لما كان  
مستقرا على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض  
في بعض الاحوال لكن يرد عليه الدهش فانه كذلك والذي يظهر لي ان كلاما من المدهوش والغضبان لا يلزم فيه  
أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه بغلبة الهذيان واختلاط الخلد بالهزل كما هو المفتي به في السكران  
على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا فسر في البحر باختلال العقل وادخل  
فيه النعته والبرسام والانعما والمدهوش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الاندرا  
والجنون ضده وأيضا فان بعض الجاهل يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه  
في مجلسه ما ينافيه فاذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاولى فالذي ينبغي التعويل  
عليه في المدهوش ونحوه اناطة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن  
اختل عقله لكبرا أو لمرض أو لمصيبة فاجأته فناداه في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله  
وان كان يعلمها ويريد هالات هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كالاتية بمن  
الصبي العاقل نعم يشكك عليه ما سأل في التعليق عن البحر وصرح به في الفتح والخاتمة وغيرهما وهو لو طلق  
فشهد عنده اثنان انك استئنيت وهو غير ذكرا ان كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما  
والالا ١٥ فان مقتضاه انه اذا سكن لا يدري ما يقول يقع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ بقوله انك  
استئنيت وهذا مشكل جدا الا أن يجاب بان المراد بكونه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد نسي ما يقول  
ولا يتذكره بعد وليس المراد انه صار يجري على لسانه ما لا يفهمه أولا يقصده اذ لا شك انه حينئذ يكون في أعلى  
مراتب الجنون ويؤيد هذا الحل انه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو قاصد له لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة  
غضبه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المقام \* والله أعلم بحقيقة المرام \* ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو انه قال  
في الوالدية ان كان بحال لو غضب يجري على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتماد على قول الشاهدين فقوله  
لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) أشار به الى ان الفرق بين كلام  
الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنحو غاية الامر أن الشارع ألغاه بخلاف كلام النائم  
فانه غير معتبر عند أحد ١٥ ح قلت وهو مأخوذ من قول الشارع ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر  
ولا انشاء وفي التحرير وبطل عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم توصف بخبر وانشاء وصدق وكذب  
كالحسان الطيور ١٥ ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاما لغة ولا شرعا بمنزلة المهمل  
وأما فساد صلاته به فلان افسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبرا في اللغة أو الشرع لانها تنفسد بالمهمل  
اكثر من غير فقد انضج الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم لا ينبغي انه لا حاجة الى الفرق بينهما في قوله  
أجزته لانه لا يقع فيهما لان الاجازة لما ينعدم وقفا وكل من طلاق الصبي والنائم وقع باطلا لا موقفا كما هو  
الحكم في نصر فانت الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بخلخلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع  
والشراء والنكاح فانه ينعدم موقفا حتى لو بلغ فأجاز صح كما قد منه قبل باب المهر وانما يحتاج الى الفرق

مطلب  
طلاق المدهوش

ودهن بالبناء للمفعول فهو  
مدهوش وأدهشه الله (والنائم)  
لاتتفاء الارادة ولذا لا يتصف  
بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء  
ولو قال أجزته أو أوقعته لا يقع  
لانه أعاد الضمير الى غير معتبر  
جوهره ولو قال أوقعته ذلك الطلاق

أو جعلته طلاقا وقع بجر (وإذا  
 مات أحدكما الآخر) ككـ  
 (أو بعثه بطل النكاح ولو حرته  
 حين ملكته فطلعهما في العدة أو  
 خرجت الحربية) النيا (مسألة  
 ثم خرج زوجها كذلك) مسـ  
 (فطلعهما في العدة الغاء الثاني) في  
 المسألين (وأوقعه الثالث)  
 فيهما (واعتبار عدده بالنساء)  
 وعند الشافعي بالرجال (فطلاق  
 حرة ثلاث وطلاق أمه ثنتان)  
 مطلقة (ويقع الطلاق بلفظ العتق)  
 بنية أو دلالة حال (لأعكسه) لان  
 إزالة الملك أقوى من إزالة القيد  
 (فروع) كتب الطلاق ان مستبينا  
 على نحو لوح وقع ان نوى وقيل  
 مطلقا ولو على نحو الماء فلا مطلنا  
 ولو كتب على وجه الرسالة  
 واخطاب كان يكتب بافلانة اذا  
 أنالك كتابي هذا فانت طالق طلعت  
 بوصول الكتاب جوهره

مطلب  
 اعتبار عدد الطلاق بالنساء

مطلب  
 في الطلاق بالكاتب

بينهما في قوله أو وقعته فإنه قد تم في الصبي أنه يقع لانه ابتداء ايقاع ولم يجعل في النائم كذلك وتوضيح الفرق ان  
 كلام الصبي له معنى لغوي وان لم يلزمه الشرع بوجبه فصح عود الضمير في أو وقعته الى جنس الطلاق الذي  
 تضمنه قوله لزوجه طلقك بخلاف النائم فان كلامه لم يعتبر لغة أيضا كان مهملا لم يتضمن شأنا فقد عاد الضمير  
 على غير مذكور أو صلافة كانه قال أو وقع بدون ضمير لم يصح جعله ابتداء ايقاع (قوله أو جعلته طلاقا)  
 كذا عبارة البحر والذي رأيته في التاترخانية أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا باسم الاشارة كالتي قبلها قلت  
 وبشكل الفرق فان اسم الاشارة كالضمير في عودها الى ما سبق فينبغي عدم الوقوع هنا ايضا وقد يجاب بأن اسم  
 الاشارة لما غامر جعه اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده فصار كانه قال أو وقع الطلاق أو جعلت الطلاق  
 طلاقا فصح جعله ابتداء ايقاع بخلاف الضمير اذا غامر جعه كما قررناه وفي التاترخانية ولو قال أو وقع ما تلفظت  
 به حالة النوم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما مر في طلاق الصبي (قوله واذا مات أحدهما الآخر) يعني ملكا  
 حقيقة فلا تقع الفرق بين المكاتب وزوجه اذا اشتراها لانه ارقى والثابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح  
 كما في الفتح شربلاية (قوله الغاء الثاني) أي قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المسألين وأوقعه محمد فيهما  
 لان العدة قائمة والمعتدة محل للطلاق ولا يوفى ان الفرقه وقعت عليك أحد الزوجين صاحبه أو بتباين  
 الدارين فخرجت المرأة من محبة الطلاق وبالعدة لا تثبت المحبة كما في النكاح القاسد قد بالحرير والمهاجرة  
 لان الطلاق قبلهما لا يقع اتفاقا لان العدة لم يظهر أثرها في حق الطلاق وانما يظهر أثرها في حق التزويج  
 بزواج آخر كذا في المصنعي اه ابن ملك على الجمع (تنبيه) قال في الشربلاية لم يذكر المصنف  
 عكس المسألة الاولى وهو ما لو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول  
 محمد وأبي يوسف الاول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضي خان  
 فعليه تصحكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعا للجمع من عدم وقوع الطلاق  
 فيما لو حررته هي بعد شرائها اياه اه (قوله واعتبار عدده بالنساء) لتوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة  
 ثمان وعدتها خيفتان رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه وقال الترمذي  
 حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني  
 قال القاسم وسلم عمل به المسلمون وعامة في الفتح وحقق أنه ان لم يكن محصيا فهو حسن (قوله مطلقا)  
 راجع الى الحرة والامة أي سواء كانت الحرة والامة تحت حر أو عبد ط (قوله ويقع الطلاق الخ) يعني  
 اذا قال لامرأته أعقتك تطلق اذا نوى أو دل عليه الحال واذا قال لامته طلقك لا تعق لان إزالة الملك  
 أقوى من إزالة القيد وليست الاولى لازمة للثانية فلا تصح استعارة الثانية للاولى ويصح العكس درر  
 (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهنديية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة  
 أن يكون مصدرا ومعنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدرا ومعنونا وهو على  
 وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الهواء والماء وثي لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق  
 وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا لا وان كانت مرسومة يقع  
 الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تختار لو امان أرسل الطلاق بأن كتب أما بعد فانت طالق فكما كتب  
 هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بمجيء الكتاب بأن كتب اذا جاءك  
 كتابي فانت طالق فجاءها الكتاب فقرأته أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله ان مستبينة)  
 أي ولم يكن مرسوما أي معتادا وانما يقدر به لفهمه من مقابلته وهو قوله ولو كتب على وجه  
 الرسالة الخ فانه المراد بالرسوم (قوله مطلقا) المراد به في الموضعين نوى أو لم ينو وقوله ولو على نحو الماء  
 مقابل قوله ان مستبينة (قوله طلقت بوصول الكتاب) أي اليها ولا يحتاج الى النية في المستبين الرسوم  
 ولا يصدق في القضاء انه عنى تجريرة الخط بجر ومفهومه أنه يصدق ديانة في الرسوم رجعي ولو وصل الى ايها  
 فزقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفا في جميع امورها فوصل اليه في بلدها وقع وان لم يكن كذلك فلا  
 ما لم يصل اليها وان أخبرها بوصوله اليه ودفعه اليها بمنزلة ان أمكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط عن

الهندية وفي التاترخانية كتب في قرطاس اذا انال كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه في آخره وأمر غيره بنسخه ولم يمله عليه فأناها الكتابان طلقت ننتين قضاء ان أقرأتهما كتاباه أو برهنت وفي الديانة تقع واحدة بابهما أناها ويطل الآخر ولو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من آخر كتابا بطلاقها وقراء على الزوج فأخذ الزوج وختمه وعنونه وبعث به اليها فأناها وقع ان أقر الزوج انه كتابه أو قال للرجل ابعت به اليها أو قال له اكتب نسخة وابعت بها اليها وان لم يقر أنه كتابه ولم تقم بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقر أنه كتابه اه ملخصا (قوله كتب لامرأته الخ) صورته لامرأة تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب تخاف منها فكتب اليها كل امرأة إلى غيرك وغير عائشة طالق ثم محاق قوله وغير عائشة اه ح قلت ويضغى أن يشهد على كتابه ما محاه لئلا يظهر الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل (قوله عجينة) وجه العجب نفع الكتابة بعد محوها ط (قوله وسبى) ما لو استثنى بالكتابة) أى في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا اه ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية لهذه المسألة ويضغى أن يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

\* (باب الصريح) \*

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السني والبدعي وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام بعض جزئياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضها وما هو صريح منها أو كلمة تمارك تفصيل يعقب اجالا (قوله ما لم يستعمل الافية) أى غالبا كما يفيد كلام الجرع ورفه في التحرير بما ثبت حكمه الشرعى بلانية وأراد بما للفظ أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة أو الاشارة المفهومة فلا يقع بالقضاء ثلاثة أجزائها أو بأمرها بخلق شعورها وان اعتقد الالتقاء والخلق طلاقا كما قد مناه لان ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه مما ذكر كرامتر (قوله ولو بالفارسية) فالا يستعمل فيها الا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام بجر وفي حاشيته للغير الرملى عن جامع الفصولي أنه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فعل كذا تجرى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي أن يصح العين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه اه قلت لكن قال في نور العين الطاهر أنه لا يصح العين لما في البرازية من كتاب ألفاظ الكفر أنه قد اشتهر في رسايتى شروان أن من قال جعلت كذا أو على كذا انه طلاق ثلاث معلق وهذا باطل ومن هذيانا العوام اه فتأمل (تنبيه) قال في الشرنبلالية وقع السؤال عن التطبيق بلغة التركة هل هو رجعي باعتبار القصد أو بائن باعتبار المدلول سن بوش أو بوش اول لان معناه خالية أو خلية فينظر اه قلت وأفتى الرحيي تليذا الخير الرملى بأن رجعي وقال كما أتى به شيخ الاسلام أبو السعود ونقل مثله شيخ مشايخنا التركة كمانى عن فتاوى على أفندى منفى دار السلطنة وعن الحامدية (قوله بالتشديد) أى تشديد اللام في مطلقة أما بالتخفيف فيلحق بالكتابة بجر وسيد كره في بابها (قوله لتركة الاضافة) أى المعنوية فانها الشرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الاشارة نحو هذه طالق وكذا نحو امرأتى طالق وزينب طالق اه ح أقول وما ذكره الشارح من التعليق أصله لصاحب البحر أخذ من قول البرازية في الايمان قال لها لا تخرجى من الدار الا باذنى فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له اه ومثله في الخانية وفي هذا الاختلاف فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد اذلت بطلاقها يقع لانه جعل القول له في صرفه الى طلاق غيرها والمفهوم من تعليق الشارح تيمنا للجرع عدم الوقوع أصلا لانه قد شرط الاضافة مع أنه لو أراد اطلاقها تكون الاضافة موجودة ويكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامه لما في البحر لو قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته اه على أنه في التنية قال عازا الى البرهان صاحب المحيط رجل دعته جماعة الى شرب الخمر فقال انى حلفت بالطلاق انى لا أشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه وما في التحفة لا يحالف ما قبله لان المراد طلقت

وفي البحر كتب لامرأته كل امرأة إلى غيرك وغير فلانة طالق ثم محاه اسم الأخيرة وبعثه لم تطلق وهذه حيلة عجينة وسبى ما لو استثنى بالكتابة \* (باب الصريح) \*

(صريحه ما لم يستعمل الافية) ولو بالفارسية (كطاعتك وأنت طالق ومطلقته) بالتشديد قيد بخضابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق أو لا تخرجى الا باذنى فاني حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركة الاضافة اليها

مطلب  
سن بوش يقع به الرجعي



قضاء فقط لما مر من أنه لو أخبر بالطلاق كاذباً لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وإن لم يصفه  
 إلى المرأة صريحاً نعم يمكن جملة على ما إذا لم يقل إلى أردت الحلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما في البرازية  
 ويؤيده ما في البحر لو قال امرأة طالق أو قال طلقت امرأة ثلاثاً وقال لم أعن امرأة فيصدق اهـ ويفهم منه  
 أنه لو لم يقل ذلك تطلق امرأته لأن العادة أن من له امرأة أنما يحلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فقله اني حلفت  
 بالطلاق بنصرف اليها ما لم يرد غيرها لانه يحتمل كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها أو أمها أو ولدها  
 فقال عشرة طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو ام فلان فقد صرح بحواها أنها تطلق وأنه لو قال لم أعن امرأة في  
 لا يصدق قضاء إذا كانت امرأته كما وصف كإسباقي قبيل السكيات وسيد كركر يسا أن من اللفاظ  
 المستعملة الطلاق يلزمى والحرام يلزمى وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف الخ فأوقعه وابه  
 الطلاق مع أنه ليس فيه إضافة الطلاق إليها صريحاً فهذا مؤيد لما في القضية وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد  
 امرأته للعرف والله أعلم (قوله وما يعنها من الصريح) أي مثل ما سيد كركر من نحو كوني طالقاً  
 وأطلق ويا مطقة بالتشديد وكذا المضارع إذا غلب في الحال مثل اطلقك كما في البحر قلت ومنه في عرف زماننا  
 تكوني طالقاً ومنه خذي طلاقك فقالت أخذت فقد صحح الوقوع به بلا اشتراط نية كما في الفتح وكذلك  
 لا يشترط قولها أخذت كما في البحر وأما ما في البحر من أن منه ثنت طلاقك ورضيت طلاقك ففيه خلاف وجزم  
 الزيلعي بأنه لا بد فيهما من النية كما ذكره الخبير الرمي أي فيكون كناية لأن الصريح لا يحتاج إلى النية  
 وأما ما في البحر أيضاً من أن منه وهبت لك طلاقك وأودعتك طلاقك ورهنك طلاقك فسيد كركر الشارح  
 تصحيح عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس بمعنى المذكورات لأن المراد بها ما يقع به واحدة رجعية وإن  
 نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من فلانة  
 ففي النهر عن الولوالجية أنه كناية قال فإن كان جواباً لقولها أن فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين كما في الخلاصة  
 لأن دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع إلا بالنية اهـ فافهم (قوله ويدخل نحو طلاع  
 وتلاع الخ) أي بالغين المجبة قال في البحر ومنه اللفاظ المحصنة وهي خمسة فزاد على ما هنا طلاع وزاد في النهر  
 ابدال القاف لا ما قال ط وينبغي أن يقال إن فاء الكلمة إما طاء أو تاء أو لام أو كاف أو عين أو غين أو كاف  
 أو لام أو ثاثن في خمسة بعشرة تسعة منها محصنة وهي ما عدا الطامع القاف اهـ (قوله أو ط ل ق) ظاهر  
 ما هنا ومثله في الفتح والبحر أن يأتي بمسمى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين اسمائها في الذخيرة  
 من كتاب العتق وعن أبي يوسف فيمن قال لامته ألف فون تاء حاء راهـ أو قال لامرأته ألف فون تاء طاء ألف  
 لام قاف انه ان نوى الطلاق والعناق تطلق المرأة وتعتق الأمة وهذا بمنزلة الكناية لأن هذه الحروف يفهم منها  
 ما هو المفهوم من صريح الكلام لأنها لا تستعمل كذلك فصار كالكناية في الاقتدار إلى النية اهـ  
 وأنت خير بأنه إذا اقتصر إلى النية لا يناسب ذكره هنا لأن الكلام فيما يقع به الرجعية وإن لم ينو وسيصرح  
 الشارح أيضاً بعد صفحة بانقاراه إلى النية وذكره أيضاً في باب السكيات وقدمناه أيضاً أول الطلاق عن الفتح  
 وفي البحر ويقع بالتبجي كانت ط ل ق وكذلك لو قيل له طلقها فقال ن ع م أو ب ل ي بالهجاء  
 وإن لم يتكلم به أطلقه في الخسائية ولم يشترط النية وشرطها في البدائع اهـ قلت عدم التصريح بالاشتراط  
 لا ينافي الاشتراط على أن الذي في الخسائية هو مسألة الجواب بالتبجي والسؤال بقول القائل طلقها فريسة  
 على إرادة جوابه فيقع بلائيه بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتبجي تأمل (قوله أو طلاق باش) كلمة  
 فارسية قال في الذخيرة ولو قال لها سه طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام ظهير الدين  
 يفتي بالوقوع في هذه الصورة بلائيه (قوله بالفرق الخ) هذا ذكره في اللفاظ المحصنة فكان عليه ذكره  
 عقبه بالافاضل (قوله تعمدنه) أي التحصيف تخويفها بلا قصد الطلاق (قوله طلقت امرأتك)  
 وكذلك انطلق لو قيل له ألسنت طلقت امرأتك على ما بحثه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم  
 أو بلى كما سيأتي في القروع آخر هذا الباب (قوله طلقت) أي بلائيه على ما قرأناه آنفاً (قوله)  
 واحدة بالرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف أي طلقه واحدة أفاده القهستاني (قوله رجعية)  
 أي عند عدم ما يجعله بائناً في البدائع أن الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن فالاول أن يكون

(ويقع بها) أي بهـ هذه اللفاظ  
 وما يعنها من الصريح ويدخل  
 نحو طلاع وتلاع وطلاق وتلاق أو  
 ط ل ق أو طلاق باش بالفرق بين  
 عالم وجاهل وإن قال تعمدنه تخويفاً  
 لم يصدق قضاء إلا إذا أشهد عليه  
 قبله به يفتي ولو قيل له طلقت امرأتك  
 فقال نعم أو بلى بالهجاء طلقت بحر  
 (واحدة رجعية)

مطلب  
 من الصريح اللفاظ المحصنة

مطلب  
 الصريح نوعان رجعي وبائن

بجوروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرون بعوض ولا بعدد الثلاث لانما ولا اشارة ولا موصوف  
 بصفة تنبي عن البيونة أو تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبهه بعدد أو وصفة تدل عليها وأما الثاني  
 فضلافه وهو أن يكون بجوروف الابانة وبجوروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرونا بعدد  
 الثلاث نصا أو اشارة أو موصوفا بصفة تنبي عن البيونة أو تدل عليها من غير حرف العطف أو مشبهها بعدد  
 أو وصفة تدل عليها اه ويعلم محترز القيد مما يذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشبرا  
 بأصابعه ووقوع البائن في أنت طالق بائن بخلاف وبائن طالق كاف أو تطلقه طوله واختار في الفتح  
 أن القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البدائع معللا بأن حد  
 الصريح يشمل الكل قال في التهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كناية والاحتياج الى  
 النية أو دلالة الحال فتعين أن يكون صريحا اذ لا واسطة بينهما اه وفيه عن الصرفة لوقال لها أنت طالق  
 ولا رجعة لي عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اه وسياق آخر الباب تمام الكلام  
 على الفرع الأخير (قوله وان نوى خلافاها) قيد بنسبه لانه لو قال جعلت بائنة أو ثلاثا كانت  
 كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله أنه ألحق بها اثنتين لانه جعل الواحدة ثلاثا كذا  
 في البدائع ووافقه الثاني في البيونة دون الثلاث ونفاها الثالث نهر وتماه فيه وفي البحر وسيدكره  
 المصنف في باب الكليات وعلم محاذ كثرنا أنه لو قرنه بالعدد ابتداء فقال أنت طالق نتين أو قال ثلاثا يقع  
 لمسايق في الباب الا أني أنه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسند كفي الكليات ما لو ألحق العدد بعدد  
 ما سكت (قوله من البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافاها فان الضمير فيه للواحدة الرجعية بخلاف الواحدة  
 الاكثر رجعا أو بائنا وخلاف الرجعية البائن في كلامه لف ونشر وشوش وفيه أيضا اشارة الى أنه لا يشمل  
 نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يراد أنه تصح نيته قضاء كباي في قريسا فافهم (قوله خلافا لشافعي) راجع  
 الى قوله أو أكثر فقط والاولى أن يقول خلافا للثلاثة الثلاثة كما يفاد من البحر وهو القول الاول للامام  
 لانه نوى محتمل لفظه ط (قوله أولم ينوشيا) لما ترأى الصريح لا يحتاج الى النية ولكن لا بد في وقوعه  
 قضاء وديانة من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها عالما بعنا ولم يصرفه الى ما يحتمل كما أفاده في الفتح وحقيقته  
 في التهر احترازا عما لو كثر مسائل الطلاق بحضورهما أو كتب ناقلا من كتاب امرأى طالق مع التلفظ أو حكي  
 عين غيره فانه لا يقع أصلا لم يقصد زوجه وعمالوقته لفظ الطلاق فتلفظ به غير عال بعنا فلا يقع أصلا  
 على ما أفق به مشايخ أوزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعمالوسبق لسانه من قول  
 أنت حائض مثلا الى أنت طالق فانه يقع قضاء فقط وعمالونوى بآنت طالق الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء  
 فقط أيضا وأما الهازل فيقع طلاقه قضاء وديانة لانه قصد السبب عالما بأنه سبب فرتب الشرع حكمه عليه  
 أراداه أو لم يرده كما مر وبهذا ظهر عدم صحة ما في البحر والاشباه من أن قولهم أن الصريح لا يحتاج الى النية  
 انما هو في القضاء أما في الديانة فتحتاج اليها أخذ من قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق أو سبق لسانه الى لفظ  
 الطلاق يقع قضاء فقط أي لادبانه لانه لم ينو وفيه نظر لان عدم وقوعه ديانة في الاول لانه صرف اللفظ الى  
 ما يحتمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا أنه يشترط في وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح  
 أما اشتراط نية الطلاق فلا بدليل أنه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانة أيضا كما يأتي مع أنه  
 لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طلق هازلا (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسرها التقيد وجمعه وثق كرباط  
 وربط مصباح وعلم أنه لو نوى الطلاق عن قيد دين أيضا (قوله دين) أي تصح نيته فيما بينه وبين ربه  
 تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه فبقية المقتضى بعدم الوقوع أما القاضي فلا يصدق ويقضى عليه بالوقوع  
 لانه خلاف الظاهر بلاترنية (قوله ان لم يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح  
 بالثاق أو القيد بآن قال أنت طالق ثلاثا من هذا التقيد يقع قضاء وديانة كما في البرازية وعله في المحط بأنه  
 لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح ككلا بل في اه قال في التهر وهذا التعليل  
 يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اه ولذا أطلق الشارح العدد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد النكاح  
 بسبب العدد مع التصريح بالتقيد فعليه بالاولى (قوله صدق قضاء أيضا) أي كما يصدق ديانة لوجود  
 القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه ط (قوله كالأول صرح الخ) أي فانه يصدق قضاء وديانة

وان نوى خلافاها من البائن  
 أو أكثر خلافا لشافعي  
 (أولم ينوشيا) ولو نوى به الطلاق  
 عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد  
 ولو مكرها صدق قضاء أيضا كالأول  
 صرح بالوثاق أو التقيد

مطلب  
 في قول البحران الصريح يحتاج  
 في وقوعه ديانة الى النية

الاذ اقرنه بالعدد فلا يصدق أصلاً كما مر (قوله و كذا لو نوى الخ) قال في البحر ومنه أى من الصريح  
يا طالق أو بامطالبة بالتشديد ولو قال أردت الشتم لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها  
قبل فتنال أردت ذلك الطلاق صدق ديانته باتفاق الروايات وقضاء في رواية أبي سليمان وهو حسن كما في الفتح  
وهو الصحيح كما في الحاشية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج قد مات اه قلت وقد ذكرنا  
هذا التفصيل في صورة النداء كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار كأن طالق فتأمل (قوله لم يصدق  
أصلاً) أى لا قضاء ولا ديانة قال في الفتح لأن الطلاق لرفع القيد وهي ليست بمنسوبة بالعمل فلا يكون محتمل  
اللفظ وعنه أنه يدين لأنه يستعمل للتخلص (قوله دين فقط) أى ولا يصدق قضاء لأنه يظن أنه طالق ثم وصل  
لفظ العمل استدراكاً بخلاف ما لو وصل لفظ الوثاق لأنه يستعمل فيه قليلاً ففتح والحاصل كما في البحر  
أن كلام الوثاق والقيد والعمل اما أن يذكروا وينوي فان ذكر فاما أن يقرن بالعدد أولاً فان  
قرن به وقع بلائيه والا ففى ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظ الوثاق والقيد لا يقع أصلاً وان لم يذكر بل نوى  
لا يدين في لفظ العمل ودين في الوثاق والتشديد يقع قضاء الا أن يكون مكرهاً والمرأة كالتسانى اذا سمعته  
أو أخرها عدل لا يحل لها تمسكه والتشوى على أنه ليس لها قتله ولا تقتل نفسها بل تنفدى نفسها بحال  
أو تهرب كما أنه ليس له قتلها اذا حرمت عليه وكما هرب رذته بالسحر وهي البرازية عن الازوجندى أنها ترفع الامر  
للقاسنى فان حلف ولا يئنه لها فالانتم عليه اه قلت أى اذا لم تقدر على الفداء والهرب ولا على منعه عنها  
فلا ينافى ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما اذا أخبر عنها بمصدر معرف أو منكر أو اسم  
فاعل بعده مصدر كذلك (قوله يعنى بالمصدر الخ) الاولى ذكره بعد قول المصنف أو ثنتين (قوله  
وقعتا رجعتين) هذا ما مشى عليه في الهداية وبروى عن الثاني وبه قال أبو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم  
الحجة وبه قال نحر الاسلام وأيده في الفتح وذكر في النهر أنه المرجح في المذهب (قوله لومدخولها)  
والابانت بال قول فيلغو الثاني (قوله أو ثنتين) أى في الحرة (قوله لانه صريح مصدر) علة لقوله  
أو ثنتين يعنى أن المصدر من ألفاظ الوجدان لا يراعى فيها العدد الخاضع للتوحيد وهو بالفردية الحقيقية  
أو الجنسية والمنفى بعزل عنهما نهر (قوله لانه فرد حكمي) لان الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل  
منه فارادتها لا تكون ارادة العدد ط (قوله ولذا كان) أى الفردية الحكمية (قوله لكن جزم في البحر  
أنه سهو) حيث قال وأما ما في الجوهره من أنه اذا تقدم على الحرة واحدة فانه يقع ثنتان اذا نواها ما يعنى  
مع الاولى فسهو ظاهر اه ونظر فيه صاحب النهر بأنه اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث  
واذا لم يبق في ملكه الاثنتان وقعتا اه ح أقول ان كان المراد أنه نوى الثنتين منه ومتمين الى الاولى لم يخرج  
بذلك عن ثنية الثنتين وذلك عدد محض لا تصح نيته وان كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جملتها الاولى فهو صحيح  
لان الثلاث فرد اعتبارى قال في الذخيرة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت على حرام ينوي ثنتين لا تصح  
نيته ولو نوى الثلاث تصح نيته وتقع تطلقتان احياناً اه فافهم (فرع) في البرازية قال لامرأته أنت على حرام  
ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صححت نيته عند الامام وعليه الفتوى (قوله فيقع بلائيه  
لا عرف) أى فيكون سريحا لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع في لفظ الحرام البائن  
لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحث سنذكره في باب الكتابات وانما كان  
ما ذكره صريحاً لانه صار فاشياً في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يحلف  
به الا الرجال وقد مر أن الصريح ما غلب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفاً الا فيه من  
أى نفسه كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحاً كما أفتى المتأخرون في أنت على  
حرام بأنه طلاق بائن للعرف بلائيه مع أن المنعوص عليه عند المتقدمين توفيقه على النية ولا ينافى ذلك ما يأتي  
من أنه لو قال طلاقك على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أفتى به العلامة أبو السعود  
افندى مفتي الروم من أن على الطلاق أو يلزمني الطلاق ليس بصريح ولا كناية أى لانه لم يعارف في زمنه  
ولذا قال المصنف في منحه انه في ديارنا صار العرف فاشياً في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق  
غيره فيجب الافتاء به من غير نية كما هو الحكم في الحرام يلزمني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به  
للعارف الشيخ فاسم في تصحيحه وافتاء أبي السعود مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً

وكذا لو نوى طلاقهما من زوجها  
الاول على الصحيح خاتمة ولو نوى  
عن العمل لم يصدق أصلاً  
ولو صرح به دين فقط (وفي أنت  
الطلاق) أو طلاق أو أنت طالق  
الطلاق (أنت طالق طلاقاً يقع  
واحدة رجعية ان لم ينوشياً  
أو نوى) يعنى بالمصدر لانه لو نوى  
بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى  
وقعتا رجعتين لومدخولها  
كقوله أنت طالق أنت طالق  
زباني (واحدة أو ثنتين) لانه  
صريح مصدر لا يحتمل العدد (فان  
نوى ثلاثاً فثلاث) لانه فرد حكمي  
(ولذا كان (المتسان في الامة)  
وكذا في حرة تقدمها واحدة  
جوهرة لكن جزم في البحر أنه سهو  
(بنزلة الثلاث في الحرة) ومن  
اللفاظ المستعملة الطلاق يلزمني  
والحرام يلزمني وعلى الطلاق  
وعلى الحرام يقع بلائيه للعرف

مطلد  
في قوله سم على الطلاق على  
الحرا

كما لا يخفى اه وما ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر ولسيدى عبد الغنى التاليسى رسالة في ذلك سماها رفع الانفلاق في علي الطلاق ونقل فيها الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة أقول وقد رأيت المسألة منتولة عندنا عن المتقدمين في الذخيرة وعن ابن سلام فبين قال ان فعلت كذا فخلت تطلق علي أو قال علي واجبات يعتبر عادة أهل البلد هل غاب ذلك في أيمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كما يأتي وما أفتى به في الخيرية من عدم الوقوع تبعاً لابي السعود أفندي فقد رجح عنه وأفتى عقبه بخلافه وقال أقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهرته في معنى التطلق فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر الفروج اه (تبيينه) عبارة المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد نعورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجزى عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله علي الطلاق لأفعل اه وهذا صريح في أنه تعليق في المعنى على فعل المحلوف عليه بغلة العرف وان لم يكن فيه أداة تعليق صريحاً ورأيت التصريح بأن ذلك معتبر في النصل التاسع عشر من الساتراخية حيث قال وفي الحاوي عن أبي الحسن الكرخي فبين انهم أنه لم يصل الغداة فقال عبده حر انه قد صلاها وقد تعرفوه شرطاً في اسانهم قال أجرى أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حر ان لم أكن صليت الغداة وصلها لم يعتق كذا هنا اه وفي البرازية وان قال أنت طالق لودخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لاضررتك فهذا رجل حلف بعقوبته ليعضربها ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه أن يطلقها فان مات أو ماتت ففقدت الشرط في آخر الحياة اه أي فيقع الطلاق كما في منية المفتي قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم أطلقك فانت طالق وان دخلت الدار ولم أضربك فعبدي حر وذكر الحنابلة في كتبهم أنه جار مجزى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر ولو قال علي الطلاق أو الطلاق يلزمي أو الحرام ولم يقل لأفعل كذا لم أجده في كلامهم اه وفي حواشي مسكين وقد ظفر فيه شيخنا مصر حابه في كلام الغاية السروجي معزياً الى المغنى ونصه الطلاق يلزمي أو لازم لي صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله علي الطلاق اه ونقل السيد الجوى عن الغاية معزياً الى الجواهر الطلاق لي لازم يقع بغير منية اه قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية ما اذا ذكر المحلوف عليه المعاملة من أنه يراد به في العرف التعليق وأن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق فاذا لم يذكر لأفعل كذا بقي قوله علي الطلاق بدون تعليق والمتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء منجزاً لم يكن صريحاً فينبغي أن يكون علي الخلاف الآتي فيما لو قال طلاقك علي ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه في رسالته (تمة) ينبغي أنه لو نوى الثلاث أن تصح نيته لان الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علمت بحتها فيه وكذا في قوله علي الحرام فقد صرح حواياً أنه تصح نيته الثلاث في أنت علي حرام (قوله يكون بينا الخ) يعني في صورة الحلف بالحرام فانه المذکور في الذخيرة وغيرها ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنث لزمته الكفارة والنسي على أنه لا يلزم اه (قوله وكذا علي الطلاق من ذراعى) هذا بحث صاحب البحر أخذ مما مر من أنه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعدد وقع قضاء لاديانة قال فانه يدل على الوقوع قضاء هنا بالاولى وردة العلامة المقدسي بأنه في المقيس عليه خاطب المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقيدة به حساً ولا شراً فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقيس لانه أضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قال أنا منك طالق بلغوا اه ملخصاً وذكر نحوه ما خير الرمي قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما مر من أن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة ان فعلت فانت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معني ولولا اعتبار الاضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق من ذراعى فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة وأيضاً فان قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحاً فلا يتبع لان الطلاق صفة للمرأة وأما قوله علي الطلاق فان معناه وقوع طلاق

فلو لم يكن له امرأه يكون  
بيناً فيه كمن بالحنث تصح  
القدوري وكذا علي الطلاق  
من ذراعى بحر

مطلب  
في قوله علي الطلاق من ذراعى

المرأة على الزوج فليس فيه إضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع إضافة الوقوع الى محله أيضا فانه شاع  
في كلامهم قواهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق ثم قال الخبير الرمي ان الحالف بقوله على الطلاق  
من ذراعى لا يريد به الروجة قطعا اعادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيقولون تارة من ذراعى وتارة  
من كشتوا نى وتارة من مروى وبعضهم يزيد بعد ذكره لان النساء لا خير في ذكرهن اه قلت ان كان العرف  
كذلك فينبغي أن لا يتردد في عدم الوقوع لانه أوقع الطلاق على ذراعه ونحوه لا على المرأة ثم قال الخبير  
الرمي اللهم الآن يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعى فلهذا قول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث يعينه فتمثل  
اه (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الخاتمة ولو قال طلاقك على في الأصل على وجه  
الاستسهاد فقال ألا ترى أنه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزمه شيء اه قلت ومقتضاه أن عدم الوقوع  
في طلاقك على أنه صيغة نذكر كقوله على حجة فكأنه ندر أن يطلقها والسر لا يكون الا في عبادة مقصودة  
والطلاق أبعض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء (قوله ولو راد الخ) ظاهره أن قوله  
طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف المذكور وهو المنهوه من الخاتمة والخلاصة أيضا لكن نقل سيدى  
عبد العلى عن أدب القاضى للسرخسى رجل قال لامرأته طلاقك على فرفض أو لازم أو قال طلاقك على  
فالصحيح أنه يقع في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب فجعل اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيط (قوله وقال  
الخاصى المختار نعم) عبارة فتاوى الخاصى قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لازم لي يقع بلائيه  
عند أى حنفية وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى اه وأنت خير بان لفظ الفتوى أكد  
ألفاظ التصحيح ونقل في الخاتمة عن النخبة أبى جعفر أنه يقع في قوله واجب ليعارف الناس في قوله ثابت  
أو فرض أو لازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زماننا كما علمت وعلى  
الخاصى الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا أو ثابتا بل حكمه ولا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع  
قال في الفتح وهذا يفتدأ شونه اقتضاء ويتوقف على نيته الآن يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق  
قضاء في صرفه عنه وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده وقع والا فانه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى يذنى  
أن أهله لا أنى فعلته فكأنه قال ينبغي أن أطلقك اه (قوله قال الكل الحق نعم) نقله عنه في البحر والنهر  
وأقره عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه أنه يحتمل الدعاء فتوقف على النية وفي التارخانية عن العتبية  
المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتى ظهير الدين قال المقدسى ويقع في عصرنا نظير هذا يطلب الرجل من المرأة  
البراءة فتقول أبرأ لله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بعثتم التعارف فهم بذلك اه قلت ومثله في فتاوى قارئ  
الهداية والمنظومة الحسية وسياق تمامه في الخلع (قوله كوني طالقاً وأطلقى) قال في الفتح عن محمد أنه يقع  
لان كوني ليس أمراً حقيقة لعدم تصور كونه طالقاً منها بل عبارة عن إثبات كونه طالقاً كقوله تعالى كن  
فيه كوني ليس أمراً بل كناية عن التكوين وكونه طالقاً يقتضى ابتعا قبل فيستنقذ ابتعا سا بقا وكذا قوله أطلق  
ومثله للامة كوني حرة (قوله أو بامطلقه) قد منأ أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق  
صدق ديانة وكذا قضاء في الصحيح وفي التارخانية عن المحيط قال أنت طالق ثم قال بامطلقه لا تقع أخرى  
(قوله بالتشديد) أى تشديد اللام أما بتخفيفها فهو ملحق بالكناية كما قد منأه عن البحر (قوله وقع)  
أى من غير نية لانه صريح (قوله بكسر اللام وضهما) ذكر الضم بحث اصحاب النهر حيث قال وينبغي  
أن يكون الضم كذلك اذ هو لغة من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعترض بأنه ينبغي  
توقف الضم أيضا على النية لانه اذا لم ينتظر الاخر لم تكن مائة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلم يكن  
صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر اه قلت قد يجاب بأن النظم في نداء الترخيم لما كان لغة ثابتة  
لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ المرخم يعلم أن المراد به نداء تلك المائدة  
وان انتظار المذوف وعدمه أمر اعتبارى قدروه لينواعله الضم والكسر والالزم أن يكون المنادى  
اسما آخر غير المقصود ندائه هذا ما ظهر لي فتأمله (قوله أو أنت طالق بالكسر) أى فانه يقع بلائيه بخلاف  
أنت طالق بجذف اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه عرفا تارخانية (قوله والوقوف  
على النية) أى وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أى او ما في حكمها كالنداء

ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد  
واجب أو لازم أو ثابت أو فرض  
هل يقع قول البزازی المختار لا  
وقال القاضى الخاصى المختار نعم  
ولو قيل طلقك الله هل يفترقانية  
قال الكل الحق نعم ولو قال لها  
كوني طالقاً وأطلقى أو بامطلقه  
بالتشديد وقع وكذا باطال بكسر  
اللام وضهما لانه ترخيم أو أنت  
طالق بالكسر والوقوف على النية

والغضب كما في الخمانية وفي كتابات الفتح أن الوجه اطلاق التوقف على انية مطلقا لانه بلا تاف ليس صريحا  
 بالاتفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جائز في غير النداء فالتنقي لغته وعرفا فيصدق قضا مع اليقين  
 الا عند الغضب أو مذكرا لمرارة الطلاق فيقع قضا أسكنها أو لا ونظامه فيه قلت وما قد مناد آتفا عن التاتر خانية  
 من أن حذف آخر الكلام معتاد عرفا فيفيد الجواب فان لفظ طالق صريح قطع فاذا كان حذف الآخر  
 معتادا عرفا لم يخرج منه عن صراحته وقد عد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده أهل البديع  
 من قسم الاكتفاء ونظم فيه المولدون كثيرا ومنه أين الحياة لعاشق أين النجاة وأيضا فان ابدال الآخر  
 بحرف غيره كالألفاظ المحذوفة المتقدمة لم يخرج منه عن صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها وماذا لا  
 الا لكونها اريد بها اللفظ العبري وان التعريف عارض لجريانه على اللسان خطأ وقد لا يكون لغته المتكلم  
 هذا ما ظهر انه مسمى القاصر (قوله كما لا تمسح به) أي فانه يتوقف على النية وقدم تريانه فافهم (قوله  
 وفي النهر عن التعجيل الخ) أي تصحیح القدوري للعلامة قاسم وقصده الرد على ما فهمه في البحر من أن  
 وهبتك طلاقك من الصريح وكذا أودعتك ورهنتك فال في النهر نقل في تصحيح القدوري عن قاضي خان  
 وهبتك طلاقك الصحيح فيه عدم الوقوع اه فني أودعتك ورهنتك بالاولى وسياق أن رهنتك كناية وفي المحيط  
 لوقال رهنتك طلاقك فالو الا يقع لان الرهن لا يفيد زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كناية أنه يقع بشرط النية  
 وقد عده في البحر في باب الكتابات منها وكذا عدتها وهبتك طلاقك وأودعتك طلاقك واقترضت طلاقك وسياق  
 تمامه هنالك (قوله كانت طالق) وكذا لو أقي بالضمير الغائب أو اسم الإشارة العائد اليها أو باسمها العلى  
 ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما يعبر به عن جملتها وضعها والمراد بقوله أو الى ما يعبر به عنها ما يعبر به عن الجملة  
 بطريق التجوز كقربتك والافالكل يعبر به عن الجملة كما في الفتح وهو أظهر مما في الزيلعي من أن الروح  
 والبدن والجسد مثل أنت كما في البحر لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه  
 الاطراف أفاده في النهر (قوله كالرقبة الخ) فانه عبر بها عن الكل في قوله تعالى فصرير رقبة والعنق  
 في فظات أعناقهم لها خاضعين لوصفها بجميع المذكر الموضوع للعاقل والعقل للذوات لا لأعضاء والروح  
 في قولهم هلكت روحه أي نفسه ومثلها النفس كما في كتبنا عليهم فيم أن النفس بالنفس (قوله الاطراف  
 الخ) أي البدن والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزها في النهر الى ابن كمال في ايضاح  
 الاصلاح وعزها المرجح الى الفائق للزحشري والمصباح ورأيت في فصل العدة من الذخيرة قال محمد والبدن  
 هو من ألبته الى منكبيه (قوله والفرج) عبر به عن الكل في حديث لعن الله الفروج على السروج  
 قال في الفتح انه حديث غريب جدا (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه  
 وبقي وجه ربك أي ذاته الكريمة واعتق رأسا ورأسين من الرقبتي وأنا بخير مادام رأسي ماسما يقال مراد به  
 الذات أيضا فتح قال في البحر وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمد ما اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح  
 كما في الطلاق الا أن ينوي به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق إذا العين مما يعبر به عن الكل  
 يقال عين القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك اه (قوله  
 وكذا الاست الخ) قال في البحر فالاست وان كان مراد بالدبر لا يلزم مساواتهما في الحكم لان الاعتبار هنا  
 لكون اللفظ يعبر به عن الكل ألا ترى أن البضع مراد بالفرج وليس حكمه هنا حكمه في التعبير اه  
 والحاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع اذا اضيف اليهما بخلاف مرادف الاول وهو الدبر  
 ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم  
 لكن أورد في الفتح أنه ان كان الاعتبار اشتار التعبير يجب أن لا يقع بالاضافة الى الفرج أي لعدم اشتار التعبير  
 به عن الكل وان كان المعتبر وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في البدل بخلاف الثبوت  
 استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد  
 ما أخذت حتى ترد اه قلت قد يجاب بأن الاعتبار الاول لكن لا يلزم اشتار التعبير به عن الكل عند جميع  
 الناس بل في عرف المتكلم في بلده مثلا فيقع بالاضافة الى البدن اذا اشتار عنده التعبير بهما عن الكل ولا يقع  
 بالاضافة الى الفرج اذا لم يشتهر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقوعه بالاضافة الى

كما لو تمسح به أو بالتعني وفي النهر عن  
 التصحيح الصحيح عدم الوقوع رهنتك  
 طلاقك ونحوه (واذا أضاف الطلاق  
 اليها) كانت طالق (أو) الى  
 ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق  
 والروح والبدن والجسد  
 الاطراف داخله في الجسد دون  
 البدن (والفرج والوجه والرأس)  
 وكذا الاست بخلاف البضع  
 والدبر



والدم على المختار خلاصة  
(أو) أضافه (الى جزء شائع منها)  
كنصفها وثلثها الى عشرها  
(و) عدم تجزئه ولو قال نصفك  
الاعلى طالق واحدة ونصفك  
الاسفل ثنتين وقعت بخارى  
فأفتى بعضهم بطلته وبعضهم  
بثلاث عملا بالاضافتين خلاصة  
(وإذا قال الرقة منك أو الوجه  
أو وضع يده على الرأس أو العنق)  
أو الوجه (وقال هذا العضو  
طالق لم يقع في الاصح) لانه  
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن  
العضف حتى لو لم يضع يده بل قال  
هذا الرأس طالق وأشار الى  
رأسها وقع في الاصح ولو نوى  
تخصيص العضو ينبغي أن يدين  
فتح (كما) لا يقع (لو أضافه الى  
اليدين) الابنية المجاز (والرجل  
والدبر والشعر والأنف والساق  
والفخذ والظهر والبطن والسان  
والاذن والفم والصدر والذقن  
والسنن والريق والعرق)

الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصرًا ولذا لو قال الزوج غبت الرأس مقتصرًا  
قال الحلواني لا يبعد أن يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أما في القضاء إذا كان التعبير به عن الكل  
عرفاً مشتهراً لا يصدق ولو قال غبت باليد صاحبها كما يريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم  
التعبير بها عن الكل وقع لان الطلاق مبني على العرف ولذا لو طلق النبطي بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي  
ولا يدرى لا يقع اهـ فتدقيق الوقوع قضاء في الاضافة الى الرأس أو اليد بما إذا كان التعبير به عن الكل  
متعارفاً وصرح اهـ أيضاً بقوله وتعارف قوم التعبير بها أي باليد فأفاد أنه عند عدم تعارف ذلك عندهم  
لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشعراً والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان  
المناسب اسقاطه حيث ذكره في محله فبما سألني وأما ذكر البنوع والدبر هنا فلذكرهما ادفعهما ح  
(قوله كنصفها وثلثها الى عشرها) وكذا لو أضافه الى جزء من ألف جزء منها كما في الثانية لان الجزء  
الشائع محل لساير التصرفات كالبيع وغيره هداية قال ط الا أنه تجزأ في غير الطلاق وقال شيخنا زاده  
انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل لسبب وقوعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئه) عليه لقوله أو الى جزء  
شائع منها ط وفيه أنه يلزم منه وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلاً فالمناسب التعليل بما ذكرناه  
أنفاهن الهداية (قوله ولو قال الخ) أشار به الى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر  
من الفرع أفاده في البحر (قوله وقعت بخارى) أي ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين  
تأخرانية (قوله عملاً بالاضافتين) أي لان الرأس في النصف الاعلى والفرج في الاسفل فيصير مضيقاً للطلاق  
الى رأسها والى فرجها ط عن المحيط قال في البحر وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقاً اهـ  
وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر أي لان من أوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرج في الثانية  
فاذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع به اتفاقاً نعم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقاً ثم اعلم  
أن كلام القولين مشكل لان النصف الاعلى أو الاسفل ليس جزءاً شائعاً وهو ظاهر ولا بما يعبر به عن الكل  
ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني لا يصبره معبراً به عن الكل لان ما مر من أنه يقع بالاضافة الى جزء  
يعبر به عن الكل على تقدير مضاف أي اسم جزء كما أفاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن  
الكل اهـ وحينئذ فالوجود في النصف الاعلى نفس الرأس وفي الاسفل نفس الفرج لا اسمهما الذي يعبر به عن  
الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لان وضع اليد قرينة على ارادة نفس  
الرأس بخلاف ما إذا لم يضعها عليه كما يأتي لانه يكون بمعنى هذه الذات فليست أمثل (قوله أو الوجه) أي منك  
ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر منك في الاول ووضع اليد في الاخير (قوله بل قال هذا الرأس)  
ومثله فيما يظهر هذا الوجه أو هذه الرقة والظاهر أنه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عبر عنه  
بقوله هذا العضو لم يقع لان المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو نظير ما قد مناه أنفأ تأمل  
(قوله وقع في الاصح) ولهذا لو قال لغيره بعت منك هذا الرأس بألف درهم وأشار الى رأس عبد فقال  
المشتري قبلت جازا لبيع بجر عن الثانية (قوله فتح) قد مناه بانه قبل مضعة (قوله كما لا يقع  
لو أضافه الى اليد) لانه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشترى بين قوم وقع كما قد مناه عن الفتح  
(قوله الابنية المجاز) أي باطلاق البعض على الكل اذا لم يكن مشتهراً ولو اشتهر بذلك فلا حاجة الى نية  
المجاز وذكر في الفتح ما حاصله أنه عند الشافعي يقع باضافته الى اليد والرجل بنحوهما حقيقة وبيان ذلك  
أن الطلاق محله المرأة لانها محل النكاح ومحلية أجرائها للنكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق الا بالاضافة  
الى ذاتها أو الى جزء شائع منها هو محل للتصرفات أو الى معين يعبر به عن الكل حتى لو اراد نفسه لم يقع فالخلاف  
في أن ما يملك تبعاً هل يكون محلاً للاضافة الطلاق اليه على حقيقته دون صيرورته عبارة عن الكل فعنده نعم  
وعندنا لا واما على كونه مجازاً عن الكل فلا إشكال أنه يقع به أكرجلاً بعد كونه مستقيماً لغة  
اهـ أي بخلاف نحو الريق والظفر فإنه لا يستقيم ارادة الكل به والحاصل كما في البحر أن هذه اللفاظ  
ثلاثة صريح يقع قضاء بلاية كالرقة وكناية لا يقع الابنية كاليد وما ليس صريحاً ولا كناية لا يقع به  
وان نوى كالريق والسنن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والاذن) قلت اطلاق الذقن

مرادها الكل عرف مشتهر الآن فإنه يقال لأزال بخير مادامت هذه الذوق سالمة فنبغي أن تكون  
 كالأرس (قوله) وكذا الشدى والدم جوهرية أقول الذى فى الجوهرية اذا قال دمل فيه روايتان  
 الصخبة منها يقع لان الدم بعبريه عن الجملة يقال ذهب دمه هدر اهـ وهذا نقل عن الجوهرية فى البحر  
 والنهر ونقل فى النهر عن الخلاصة تصحيح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتن (قوله لانه لا يعبريه) أى بالذكور  
 من هذه الاقفاط اهـ ط (قوله فلو عبره قوم) أى بما ذكر ولا خصوص له بل لوعبروا بأى عضو كان فهو  
 كذلك ذكره أبو السعود عن الدرر ونقل الجوى عن المحاكمات لجلال زاده مانصه يجب أن يحتاط  
 فى أمر الطلاق اذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التركى فأنهم فيه يعبرهم عن الجملة والذات اهـ ط  
 (قوله وكذا الخ) أصل هذا فى النسخ حيث ذكر أن ما لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل والاصبع والذبر  
 لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافاً للزفر والشاقي ومالك وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة الى الشعر والظفر  
 والسن والريق والعرق لا يقع ثم قال والعناق والظهار والايلاء وكل سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف  
 فلو ظاهراً وآلى أو اعتق أصبغها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفو عن القصاص وما كان من أسباب  
 الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء المعين الذى لا يعبر به عن الكل بلا خلاف اهـ قلت ولم يعلم منه حكم  
 الاضافة الى جزء شافع أو ما يعبر به عن الكل فى النكاح وتتم هنالك قوله ولا يعتد بتزجرت نصفك  
 فى الاصح احتياطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه الى كلها وما يعبر به عن الكل ومنه الظهور والبطن على الاشبه  
 ذخيرة ربحوا فى الطلاق خلافاً فيحتاج للفرق اهـ وقد مننا الكلام على ذلك وأن من اختار صحة النكاح  
 بالاضافة الى الظهور والبطن اختار الوقوع فى الطلاق ومن اختار عدم الصحة فى النكاح اختار عدم الوقوع  
 فلا حاجة الى الفرق (قوله ولومن ألف جزء) بأن يقول أنت طالق جزءاً من ألف جزء من طلاقة ط  
 (قوله لعدم التجزى) أى فى الطلاق فذكر جزءه كذكر كله عوضاً عن الكلام العاقل عن الانفاء ولذا جعل  
 الشارع العفو عن بعض القصاص عفواً عن كله نهر وعلى هذا الوفاق أنت طالق طلاقة وربعاً ونصفاً طانقت  
 طلقتين جوهرية (قوله فلوزادت الاجزاء) أى مع الاضافة الى الخمير كانت طالق نصف طلاقة وثانها  
 وربعها فزادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع بد طلاقة اخرى ط (قوله وهكذا) يعنى  
 لوزادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلاث طلقة وثلاثة أرباعها وأربعة أخماسها ح  
 قال فى فتح القدير الآن الاصح فى اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة لانه أضاف الاجزاء  
 الى واحدة نص عليه فى المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اهـ قال فى البحر وعلى الاصح  
 لو قال أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كما فى الذخيرة بخلاف واحدة ونصفنا اهـ وما فى الذخيرة عزاء  
 فى الهندية الى المحيط والبدائع لكن الذى رأيت فى البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذكر هذا  
 فى ظاهرها الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع طلقتان وقال بعضهم واحدة اهـ (قوله فبقع الثلاث)  
 لان المنكر اذا اعيد منكر كان الثانى غير الاول فيه كمال كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف طلقتين وثلاثها  
 وسدسها حيث تقع واحدة لان الثانى والثالث عن الاول وهذا فى المدخول بها أما غيرهما فلا يقع الا واحدة  
 فى الصور كلها بجر (قوله ولو بلا ووافوا واحدة) أى بأن قال نصف طلقة ثلث طلاقة سدس طلاقة دلالة حذف  
 العاطف على أن هذه الاجزاء من طلقة واحدة وان الثانى بدل من الاول والثالث بدل من الثانى والبدل هو  
 المبدل منه أو بعضه (قوله على المختار) أى عند جماعة من المشايخ وقد علت عن المبسوط أن الاصح خلافه  
 عند اتحاد المرجع وانه جرى عليه فى الذخيرة والمحيط (قوله وكذا الوكان مكان السدس ربعاً الخ)  
 نص عبارة القهستاني فى نقله عن المحيط لو قال نصف طلقة وثلاث طلقة وربع طلقة فتنتان على المختار وقيل  
 واحدة ولو كان مكان الربع سدساً فثلاث وقيل واحدة اهـ والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فإنه  
 فى الثانية لم ترد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثاً وفى الاولى زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب  
 أن يكون الواقع ثلاثاً فى صورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم المنكرة  
 فيعتبر كل جزء بطلقة كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندية هكذا لو قال أنت طالق  
 نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى طلقة منكورة والمنكرة اذا كترت

وكذا الشدى والدم جوهرية لانه  
 لا يعبر به عن الجملة فلو عبر به قوم عنها  
 وقع وكذا كل ما كان من أسباب  
 الحرمة لا الحل اتفاقاً (وجزء)  
 الطلقة) ولومن ألف جزء (تطبيقاً)  
 لعدم التجزى فلوزادت الاجزاء  
 وقع اخرى وهكذا ما لم يقل نصف  
 طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة  
 فيقع الثلاث ولو بلا ووافوا واحدة  
 ولو قال طلقة ونصفها فتنتان على  
 المختار جوهرية وكذا لو كان مكان  
 السدس ربعاً فتنتان على المختار  
 وقيل واحدة قهستاني

كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطلبة وثلاثها وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطلبة بان  
قال نصف تطلبة وثلاثها وربعا قيل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار **كذا** في محط السرخسي  
وهو الصحيح **كذا** في الظهيرية اه وقد مناعن الفتح أنه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل موضوع  
الخلاص هو الاضافة الى الضمير لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في التاترخانية عن المحيط مانعه وذكر الصدر  
الشهيد في واقعاته اذا قال لها أنت طالق نصف تطلبة وثلاث تطلبة وربيع تطلبة تقع ثنتان هو المختار فعلى  
قياس ما ذكر الصدر الشهيد ينبغي في قوله أنت طالق نصف تطلبة وثلاث تطلبة وسدس تطلبة تقع  
تطلبة واحدة اه وهذا أقل اشكالا وكأنه مبني على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم المنكرة أيضا  
كالإضافة الى الضمير لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما (قوله وسيجيء)  
أى متناهي آخر التعليل حيث قال اخرج بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا الانصف  
تطلبة وقع الثلاث في المختار اه قال في الفتح وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطبيق لا يتجزى في الايقاع  
فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة (قوله بخلاف ايقاعه) أى ايقاع البعض وهو ما ذكره هنا  
(قوله ويتبع الخ) كان الاولى بالنصف تأخير هذه المسألة عما بعدها كما فعل في الهداية والكنز ليقع الكلام على  
الاجزاء متصلا (قوله فيما أصله الحظر) أى بأن لا يباح الادفع الحاجة كالطلاق (قوله عند الامام) وقال  
بدخول الغايين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة  
وهو القياس لعدم دخول الغايين في المحدود كعتك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استحسان  
بالعرف وهو أن هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغايين عدد راد به الاكثر من الاقل والاقل  
من الاكثر كقولك سني من سبتين الى سبعين أى أكثر من سبتين وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة  
الى ثنتين اتقى ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق فوقه به واحدة ويدخل الكل فيما أصله الاباحة  
كخذ من مالى من درهم الى درهمين أما ما أصله الحظر فلا فان حظره قرينة على عدم ارادة الكل الا ان الغاية  
الاولى دخلت ضرورة اذ لا بد من وجودها لترتب عليها الطاقة الثانية اذ لا تانية بلاولى بخلاف الغاية  
الثانية وهى ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلائالة أما في صورة من واحدة الى ثنتين فلاحاجة الى ادخالها  
لعدم الضرورة المذكورة وتعمام تشريره في الفتح (قوله الغايين) أى دخول الغايين فله أخذ الكل  
أى الالف في المثال المذكور كما أفاده في البحر فافهم (قوله ثلاثة الخ) لان نصف التطلبتين واحدة  
فثلاثة أنصاف تطلبتين ثلاث تطلقات ضرورة نهر (قوله وقيل ثنتان) لان التطلبتين اذا انصفتا كانت  
أربعة أنصاف فثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطلبتين واجيب بأن هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا  
تطلبتين ونصفنا كلاما من تطلبتين والثاني هو الموجب للاربعة أنصاف والمفط وان كان يحتمله ولذا لو نواه دين  
لكنه خلاف الظاهر نهر قال في الفتح لان الظاهر هو أن نصف التطلبتين تطلبة لانصفا تطلبتين (قوله  
أو نصفي طلقتين) وكذا انصف ثلاث تطلقات ولو قال نصف تطلبتين فواحدة أو نصفي ثلاث تطلقات فثلاث  
بحر (قوله طلقتان) لانها طلقة ونصف فتكمل النصف وفي نصفي طلقتين يتكامل كل نصف فيحصل  
طلقتان قلت وينبغي أن يكون أربعة أثلاث طلقة وخمسة أرباع طلقة مثل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله  
وقيل يقع ثلاث) لان كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والاول أصح) قال في البحر  
وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العتباتي اه ثم ذكر للتصنيف اثني عشر صورة  
وذكر أحكامها فراجع (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أى ان الضرب يؤثر في تكثر اجزاء المضروب  
لا في زيادة العدد والطاقة التي جعل لها اجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولو زاد في العدد لم يبق  
في الدنيا فقير لانه يضرب درهما في مائة فتصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن  
ابن زياد والأئمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعدد الاخر ووجه  
في الفتح بأن العرف لا يمنع والفرص أنه تكلم بعرفهم وأراد فصار كما لو أوقع بلغه أخرى فارسية  
أو غيرها وهو يدريها والارام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقير غير لازم لان ضرب درهما  
في مائة ان كان اخبارا كقوله عندى درهم في مائة فهو كذب وان كان انشا كجعله في مائة لا يمكن لانه

وسيجي أن استثناء بعض التطبيق لغو  
بخلاف ايقاعه (و) يتبع بقوله  
(من واحدة الى ثنتين أو مابين  
واحدة الى ثنتين واحدة و) بقوله  
من واحدة أو مابين واحدة (الى  
ثلاث ثنتان) الاصل فيما أصله  
الحظر دخول الغاية الاولى فقط  
عند الامام وفيما رجعه الاباحة  
كخذ من مالى من مائة الى ألف  
الغايين اتفاقا (و) يقع (ثلاثة  
أنصاف طلقتين ثلاثة) وقيل  
ثنتان (وبثلاثة أنصاف طلقة)  
أو نصفي طلقتين (طلقتان وقيل  
يتبع ثلاث) والاول أصح (وبواحدة  
في ثنتين واحدة ان لم ينو أو نوى  
الضرب) لانه يكثر الاجزاء لا الافراد

لا يجعل بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجاب به في البصر من أن قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النسبة **ك** كما لو نوى بقوله أسقني الماء الطلاق فإنه لا يقع رده المقدسي بأن اللفظ صريح أي حقيقة عرفية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في النهر والمنع قال الرجعي **ت** زاد هذه المسألة على المسائل المفقطة بما يقول زفر اه أي لأن المحقق ابن الهمام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب البصر في كتاب القضاء (قوله فثلاث) لأنه يحتمل كلامه فإن الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فصح أن يراد به معنى الواو مجر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله لو مدخولا بها) أي ولو حكما ليشمل المختل بها فإن الطلاق في العدة يلحقها احتياطا وهو الأقرب للصواب كما تقدم في أحكام الخلو من باب المهر وبسطنا الكلام عليه هناك (قوله كقوله لها) أي لغير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنتين فإنها ثنتين بقوله واحدة إلى عدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله فثلاث) لأن إرادة معنى مع يني ثابت كقوله تعالى وتجاوز عن سياهم في أصحاب الجنة فصار كما إذا قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين أفاده في البحر (قوله مطلقا) أي مدخولا بها أولا ح (قوله للمامر) أي من قوله لأنه لا يكثر الاجزاء إلا الأفراد ح (قوله فكما مر) أي يقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنتان في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لأنه وصفه بالقصر لأنه متى وقع في مكان وقع في كل الأماكن فتخصيصه بالشام تقصير بالنسبة إلى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجعي وطوله بالبائس ولأنه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدها إلى مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله أو ثوب كذا) أي وعليها ثوب غيره نهر (قوله يقع للعال) تفسير اقوله تحيز وذلك لأن الطلاق الذي هو رفع القيد الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلق وجوده بوجود أمر معدوم يوجد الطلاق عند وجوده والأفعال والزمان هما الصالحان لذلك ككلامه معدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فإنه لا يتصور الاناطة به وعمامة في الفتح (قوله لا قضاء) لما فيه من التخفيف على نفسه بحر (قوله فيعلق) عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشرط المذكور في الصور ط (قوله كقوله إلى سنة الخ) في الترخائية عن المحيط ولو قال أنت طالق إلى الليل أو إلى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه أما أن ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف إليه فيقع الطلاق بعد مضيه أو ينوي الوقوع ويجعل الوقت للامتنع ادفع للعال أو لا تكون له نية أصلا فيقع بعد الوقت عندنا والعال عند زفر قاسه على ما إذا جعل الغاية مكانا كالي مكة أو إلى بغداد فإنه يطل الغاية ويقع للعال اه (قوله تعلق) لوجود حقيقته بحر (قوله وكذا الخ) أي فيعلق بالفعل فلا تطلق حتى تفعل بحر (قوله أو في صلاتك) ولا تطلق حتى تر كع وتسجد وقبل حتى ترفع رأسها من السجدة وقبل حتى توجد القعدة تارخائية (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجعلك فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في البحر ط (قوله لأن الظرف يشبه الشرط) من حيث أن المظروف لا يوجد بدون الظرف كالمشروط لا يوجد بدون الشرط فيحمل عليه عند تعذر معناه أعني الظرف نهر (قوله تمييز) الأولى تنجز على أنه فعل ماض جواب لو كما قال بعده تعلق بصيغة الفعل وانما تنجز لأنه أوقع الطلاق للعال وعلة بما ذكر فيقع سواء وجد الدخول أو الحيض أو لا رجعتي قلت وينبغي أن يتعلق لو نوى باللام التوقيت كما في أقم الصلاة لدلوك الشمس (قوله ولو بالباء تعلق) لأنها اللاصاق وقد أوقع عليها طلاقا لمصا بما ذكر فلا يقع إلا به رجعتي (قوله وفي حيضك الخ) قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فحين مارأت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لأن كلمة في الظرف والحيض لا يصلح طرفا فيجعل شرطاً وكلمة مع للمقاومة فإذا استمر ثلاثا تبين أنه كان حيضا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضتك فإلم تحيض وتطهر لا تطلق لأن الحيضة اسم للكامل وذلك باتصال الطهر بها ولو كانت حائضا في هذه القصول كلها لا يقع ما لم تطهر وتحيض أخرى لأنه جعل الحيض شرطاً للوقوع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحيض المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لو نوى في مدة حيضك الموجود تأتلى وفي الجوهره ولو قال لها وهي حائض إذا حضت فهو على حيض مستقبل فإن عني ما يحدث من هذا الحيض فكما نوى لأنه يحدث حالا

(وان نوى واحدة وثنتين فثلاث)  
 لو مدخولا بها (وفي غير الموطوءة  
 واحدة **ك**) قوله لها  
 (واحدة وثنتين) لأنه لم يبق للثنتين  
 محل (وان نوى مع الثنتين فثلاث)  
 مطلقا (و) يقع (بثنتين) في ثنتين  
 ولو (بنية الضرب ثنتان) لما مر  
 ولو نوى معنى الواو أو مع فكما مر  
 (و) بقوله (من هنا إلى الشام  
 واحدة رجعية) ما لم يصفها بطول  
 أو كبر فبأية (و) أنت طالق (بمكة  
 أو في مكة أو في الدار أو الظل أو  
 الشمس أو ثوب كذا تمييز) يقع  
 للعال (قوله أنت طالق مريضة  
 أو مصلية) أو واث مريضة  
 أو واث تصلين (ويصدق) في الكل  
 (ديانة) لا قضاء (لو قال عنيت إذا)  
 دخلت أو إذا (لبست أو إذا  
 مرضت) ونحو ذلك فيعلق به  
 كقوله إلى سنة أو إلى رأس الشهر  
 أو الشتاء (وإذا دخلت مكة  
 تعلق) وكذا في دخولك الدار  
 أو في أمسك ثوب كذا أو في صلاتك  
 ونحو ذلك لأن الظرف يشبه الشرط  
 ولو قال لدخولك أو لحيضك تمييز  
 ولو بالباء تعلق وفي حيضك وهي  
 حائض فحتى تحيض أخرى وفي  
 حيضتك فحتى تحيض وتطهر

فلا يخلاف قوله للعلي اذا حبلت ونوى هذا الحبل لا يبحث لانه ليس له اجزاء متعده اه وفي الخاتمة قال  
لحاض اذا حاضت فانت طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال لها اذا حاضت غدا فهو على دوام ذلك الحيض  
الى فجر الغد لانه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيصل على الدوام وهكذا اذا مرضت وهي مريضة بخلاف  
قوله للصبي اذا صحى فيقع كما سكت لان العدة امر بمتد فلدوامه حكم الابتداء كقوله للقائم اذا قعد وللعاقد  
اذا قعدت وللمملوك اذا ملكك والحيض والمرض وان كان بمتد الا ان الشرع بالعلق بالجله احكاما لا تتعلق بكل  
جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة ايام تحيز) لان الوقت يصلح طرفا لكونها طالقا  
ومتى طلقت في وقت طلقت في سائر الاوقات بجر (قوله بمجيئ الثالث) لان المجيء فعل فلم يصح طرفا فافصار  
شرطا بجر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) علة لقوله سوى يوم حلفه فان مجيء اليوم عبارة عن  
مجيئ اول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قدمضي اول جزئه افاذه في البحر ومفاده ان هذا  
فيما لو حلف نهرا وفي السائر خاتمة ولو قال في الليل انت طالق في مجيء ثلاثة ايام طلعت كما طلع الفجر من اليوم  
الثالث ولو قال في مضي ثلاثة ايام ان قال ذلك ليلا طلعت بغروب شمس الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع  
وفي بعضها لا تطلق حتى تجيء ساعة حلقه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لغو) لان  
التكاليف رفعت فيه وانما لم يتجز لان جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع الا انه منع مانع من  
ايقاعه فيه ط (قوله وقبله تحيز) لان القبلية طرف متسع فصدق بحيز التكلم ط (قوله ان رفع الخ)  
الفرق انه على الرفع يكون نعتا لمرأة فكان فاصلا وعلى النصب يكون نعتا للتطبيق فلم يكن فاصلا نهر عن  
المحط أى واذا لم يكن فاصل اجبى لم يكن قوله في دخولك مستأنفا بل يتعلق بطالق فيتقيد به (قوله  
وسأل الكسائي محمد الخ) اشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغنى من الباب الاول من بحث اللام انه  
كتب الرشيد الى ابي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة نحوية فنهية ولا آمن من الخطا ان قلت فيها فسات  
الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال انت طلاق ثم اخبر ان الطلاق أشأم وان نصها طلقت ثلاثا  
لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معتضة اه ملخصا قال في النسخ وهو بعد كونه غلطا بعيد عن معرفة  
مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأساليبها لان الاجتهاد يقع في الأدلة السمعية العربية والذي نقله  
أهل الثبوت من هذه المسألة عن قرأ الفتوى حين وصلت خلافه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن  
ولادخل لابي يوسف أصلا ولا للرشيد ولمقام ابي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته  
واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات اللفاظ في المبسوط ذكر ابن سماعة ان الكسائي بعث الى  
محمد بن قنبر فدفعهما الى قنبر فقرأها عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي جوابه اه وذكر ح عن  
حاشية المغنى للجلال السيوطي ان هذا هو المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفق الخ) بعد  
هذين البيتين ثالث وهو قوله فينبى بها ان كنت غير رفيقة \* ومال امر بعد الثلاث مقدم  
قال في النهر وفي شرح الشواهد للجلال الرقيق ضد العنف يقال رقيق بفتح الفاء رقيق بضمها وانحرق بالضم وسكون  
الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقا بفتح الخاء والراء وهو ضد الرقيق وفي القاموس ان ماضيه بالكسر  
كفرح وبالضم ككرم واين من الين وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضد الين وذكر ابن يعيش ان في البيت  
الثاني حذف الفاء والمبتدا أى فهو اعق وان تعليلية واللام مشددة أى لاجل كونك غير رفيقة والمقدم مصدر  
سمي من قدم بمعنى تقدم أى ليس لاحد تقدم الى العشرة والالف بعد تمام الثلاث اذ بها تمام الفرق اه (قوله  
فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) أى معزوم عليه ليس بلغو ولا لعب نهر  
(قوله وتماه في المغنى) حيث قال أقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث  
والواحدة أما الرفع فلان في والطلاق اما لمجاز الجنس كزيد الرجل أى هو الرجل المعتد به واما العهد المذكور  
أى وهذا الطلاق المذموم عزيمة ثلاث فعلى العهدة تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة وأما النصب  
فانه محتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق ثلاثا لانهم اعترض بينهما  
بقوله والطلاق عزيمة وان يكون حالا من المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق  
عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ والذي اراده الشاعر الثلاث لقوله فينبى بها الخ اه وذكر

وفي ثلاثة ايام تحيز وفي مجيء ثلاثة  
ايام تعليق بمجيئ الثلاث سوى  
يوم حلفه لان الشروط تعتبر في  
المستقبل ويوم القيمة لغو وقبله  
تحيز وفي ما التوقيت حسنة  
في دخولك الدار ان رفع حسنة  
تجز وان نصها تعاق وسأل  
الكسائي محمد اعم قال لامرأته  
فان ترفق يا حند فالرفق آمين  
وان تخرق يا هند فالخرق أشأم  
فانت طلاق والطلاق عزيمة  
ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم  
كم يشع فقال ان رفع ثلاثا  
فواحدة وان نصها ثلاثا وتماه  
في المغنى وفيما علقناه على الملقى

مطل

في قول الشاعر فانت طلاق والطلاق  
عزيمة

في الفتح ان الظاهر في النصب المنعول المطلق وفي الرفع العهد الذي كرى فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعرا انه اراده (قوله وبقوله أنت الخ) هذا عقده في الهداية وغيرها فضلا في اضافة الطلاق الى الزمان (قوله يقع عند طلوع الصبح) أي الفجر الصادق لا الكاذب ولو كان كونه اخص من الفجر عبره ووجه الوقوع عند طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع الغدفتين الجزء الاول لعدم المزاحم بحر (قوله وصح في الثانية نية العصر) لانه وصفها به في جزء منه بحر (قوله اي آخر النهار) تفسير مراد والظاهر انه لو اراد وقت الضحوة أو الزوال صدق كذلك ط (قوله قضا) وقال لا تصح كالأول ولا خلاف في صحته ما ديانة والفرق له عموم متعلقها بدخولها مقدرة لا ملقوظا بها للفرق لغة بين صحت سنة وفي سنة وشرايين لا صوم من عمرى حيث لا يبر الابصوم كله وفي عمرى حيث يبر بساعة وبين قوله ان صحت شهر افعله ح حيث يقع على صوم جميعه بخلاف ان صحت في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كما في المحيط فنية جزء من الزمان مع ذكرها نية الحقيقة ومع حذفها نية تخصيص العام فلا يصدق قضاء وهذا بخلاف ما لا يتجزى الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصمت يوم الجمعة أو في يومها وتمامه في البحر والنهر قلت وكذا الفرق بينهما فيما يتجزى زمانه مع العلم بعدم شموله مثل أكلت يوم الجمعة أو في يومها (قوله او في شعبان) فاذا لم تكن له نية طلقت حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على الخلاف فتح (قوله اعتبر اللفظ الاول) فيقع في اليوم في الاول وفي غدي الثاني لانه يذكر اللفظ الاول ثبت حكمه تجزى في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحتمل التغيير يذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التخيير نهر (قوله ولعطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عنبه غير انه لا حاجة لنا الى ايقاع الاخرى في الاولى لامكان وصفها غدا بطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه يقع واحدة اذا كانت هذه المتأله في الليل وكذلك في أول النهار وآخره ان كانت هذه المتأله في أول النهار ح (قوله وعكسه) بالجر عطف على مدخول الكاف يعنى اذا قال أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار وأوله طلقت ننتين اذا كانت هذه المتأله بالليل وأول النهار أيضا فلو كانت هذه المتأله بالنهار وآخر النهار انعكس الحكم في السكلى كما في البحر ح قلت وهذا اذا لم يصرح في المعطوف باللفظ في لما في الذخيرة ولو قال ليلا أنت طالق في ليلك وفي نهارك أو قال نهارا أنت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تطلبة فان نوى واحدة دين لانه يحتمل لفظه بجمل لفظ في على معنى مع (قوله أو اليوم ورأس الشهر) أي فيقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فنتان فكان الاولى تقديمه على قوله وعكسه كما لا يخفى (قوله كائن ومستهقبل) كالיום وغدا أو الماضى والكائن كالمس واليوم ففيه كلام يأتي في الشرح وفي الخاتمة قال لها في وسط النهار أنت طالق اول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو عكس فتتان لان الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فيقع طلاقان (قوله اتحد) لانها اذا طلقت اليوم تكون طلاقا في غدا فلا حاجة الى التعدد لكن في البحر عن الخاتمة أنت طالق اليوم وبعد غدا طلقت ننتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولعل وجهه ان اليوم وغدا بمنزلة وقت واحد لدخول الليل فيه بخلاف وبعد غدا فهما كوقتين لان تركه يوما من بين قرينة على ارادته تطلبة آخر في بعد الغد كما يأتي في ما يؤيده لكن يشكل عليه وقوع الواحدة في اليوم ورأس الشهر الا أن يجاب بأن المراد ما اذا كان الحلف في آخر يوم من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل (قوله طلقت واحدة للعمال واخرى في الغد) اما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غدا فلان الجنى شرط معطوف على الايقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطلبة اخرى فان لم يذكر الواو لا تطلق الا بطولع الفجر فتوقف المنجز لا اتصال مغير الاول بالآخر كذا في البحر وأما في قوله أنت طالق لابل غدا فلانه اراد بالاشرب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ووقع قوله بل غدا اخرى ح (قوله فلفرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخر اوقال محمد والثاني أولاً تطلق رجعية لانه أدخل الشك في الواحدة فبقى قوله أنت طالق ولهما أن الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجعوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثا ووقع ولو كان الوقوع بالوصف للغا ذكر الثلاث نهر وقيد بالعدد لانه لو قال أنت طالق أولا لا يقع في قولهم لانه أدخل الشك في الايقاع وكذلك أنت طالق أولا لانه استثناء وكذا أنت

مطلب

في اضافة الطلاق الى الزمان

(و) بقوله (أنت طالق غدا أو في

غديقع عند) طلوع (الصبح

وصح في الثانية نية العصر)

أي آخر النهار (قضاء وصدق فيهما

ديانة) ومثله أنت طالق شعبان

أو في شعبان (وفي أنت طالق اليوم

غدا أو غدا اليوم اعتبر اللفظ

الاول) ولوعطف بالواو يقع

في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان

كقوله أنت طالق بالليل والنهار

أو أول النهار وآخره وعكسه أو

اليوم ورأس الشهر والاصل انه

متى أضاف الطلاق لوقت كائن

ومستقبل بجر عطف فان بدأ

بالكائن اتحد أو بالمستقبل تعدد

وفي أنت طالق اليوم واذا جاء غدا

أو أنت طالق لابل غدا طلقت

واحدة للعمال وأخرى في الغد

(أنت طالق واحدة أولا أو مع

موتى أو مع موتك لغو) أما الاول

فلحرف الشك



طالق ان كان أو ان لم يكن أو لولا لانه شرط والايقاع اذ الحقة استثناء أو شرط لم يبق ايقاعا بجر وتام فروع  
المسألة فيه (قوله لحالة منافية للايقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح اي لان موته مناف لايقاع الطلاق  
منه وموته مناف لوقوعه عليها (قوله كذا أنت طالق الخ) لانه اسند الطلاق الى حالة معهوده منافية  
لما كتبه الطلاق فكان حاصله انكار الطلاق فبلغوا لانه حين تعذر تصحيحه انشاء امكن تصحيحه اخبارا عن  
عدم النكاح أي طالق امس عن قيد النكاح اذ لم تنكح بعد أو عن طلاق كان لها ان كان اه ففتح وقيد بكونه  
لم يعلقه بالتزوج لانه لو علقه به كانت طالق قبل أن تزوجك اذ تزوجك أو أنت طالق اذ تزوجك قبل أن  
تزوجك فذهب ما يقع عند التزوج اتفاقا وتلغو القبلية وان آخر الجزاء كان تزوجك فانت طالق قبل أن تزوجك  
لم يقع خلافا لابي يوسف لان الفاء رجحت الشرطية والمعلق بالشرط كان تجز عند وجوده فصارت كأنه قال بعد التزوج  
أنت طالق قبل أن تزوجك وتغامه في الجبر (قوله ولونكحها قبل امس الخ) لم أر ما لونها في الامس ومقتضى  
قول الفتح المذكور اتفاقا ولانه حين تعذر تصحيحه انشاء الخ انه يقع لانه لم يتعذر تأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع في  
شرح درر البحار حيث قال ولو تزوجها فيه أو قبله تجز (قوله لان الانشاء في الماضي انشاء في الحال) لانه  
ما اسنده الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا الكذب وعدم قدرته على الاستناد فكان انشاء في الحال وعلى  
هذه النكته حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم اكثرهم بعدمه وتغامه في الفتح  
والجبر والنهر وقد مننا الكلام عليها استوفى أول الطلاق (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في  
الامس فاقضى أخرى بجر عن المحيط قال في النهر أنت خير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم  
والامس فتدبر في الفرق بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الاصل أي المتقدم قريبا ووقع واحدة في الامس  
واليوم لانه بدأ بالكان اه تأمل (قوله وقيل بعكسه) جزم به في الخاتمة وقال في الذخيرة عازيا الى المستقى  
أنت طالق امس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثمان كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال ح  
وهذا هو الحق لان ايقاعه في الامس ايقاع في اليوم كما قال المتقدم (قوله وكان معهودا) أي الجنون  
ولو باقامة بينة عليه (قوله كان لغوا) لان حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله لاقراره بحجته) علة  
لصور الثلاث ط (قوله قبل موتي) مثله قبل موتك ط (قوله لاتقاء الشرط) اعترض بان الموت  
كائن لا محالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو معرف للوقت المضاف اليه الطلاق ولذا يقع مستند الموت بعد  
الشهرين بخلاف القدوم كما سيأتي واجاب الرجحان بان المراد لاتقاء شرط صحة الاستناد لان شرطه وجود  
زمان يستند اليه الوقوع قبل الموت وهو المدة المعينة اه قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل معنى شهرين  
بعد الحلف وهذا محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمض لم يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي كأن  
طالق امس قلت هنا محتمل أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الامس تأمل (قوله مستندا  
لاول المدة) هذا قول الامام وعنده ما يقع عند الموت مقتضرا وقد اتفقت اهلية الايقاع أو الوقوع فبلغوا  
فقوله لا عند الموت ردلتوا له ما رجح (قوله وفائده انه لا ميراث لها الخ) اعترضه الشربة الى بما حاصله  
أن عدم ميراثها بناء على امكان انتضاء العدة بشهرين ضعيف والصحيح المنع به اقتصار العدة عند الامام على  
وقت الموت فتره نص عليه في شرح الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كما في الطلاق لمافي من ابطال  
حقها ومع ضعفه فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة الفار بعد الاجلين وبعض ثلاث حبس في شهرين حقيقة  
لا تنقضي عدتها وبنى شهران وعشرة أيام لا تمام أبعد الاجلين فتره فكيف تمنع بامكان الثلاث في شهرين اه  
وأوضحه الرجحان بان الطلاق يقع عنده مستند الاول المدة فان كان فيها مريضا الى الموت فقد تحقق الفار منه  
والا فكذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الا بموته وتعلق حقه بما جاله ولا يأتي موته بعد العدة لانها تنجب بالموت عنده  
على الصحيح لانها لا تنب مع الشك في وجود سببها وعلى الضعيف من انها تستند الى حين الوقوع فانها تكون  
بأبعد الاجلين لا بمجرد ثلاث حبس في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعترف بانها حاضت ثلاثا لا بمضى  
الشهرين بل لا بمضى السنة والمستقن في ذكره المصنف تبعا للدرر لا ينطبق على قواعد النكح بوجه  
فليتنبه له اه (قوله بشهرين ثلاث حضر) الباء الاولى للتعبية متعلقة بتنقضي والثانية للمصاحبة  
في موضع الحال من شهرين فافهم (قوله أنت طالق كل يوم) قال في الجبر وما انفزع على حذف في اثباتها

وأما الثاني فلا ضافته لحالة  
منافية للايقاع أو الوقوع  
(كذا أنت طالق قبل أن تزوجك  
أو امس و) قد (نكحها اليوم)  
ولونكحها قبل امس وقع الآن  
لان الانشاء في الماضي انشاء في  
الحال ولو قال امس واليوم تعدد  
و بعكسه اتحد وقيل بعكسه (أو  
أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل  
أن تخلق أو طلقك وأنا صبي  
أو نائم) أو مجنون وكان معهودا  
كان لغوا (بخلاف) قوله (انت  
حرز قبل أن أشتريك أو أنت حر  
امس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق  
كما) يعتق (لو أقرت بعد ثم اشتراه)  
لاقراره بحجته (أنت طالق قبل  
موتي بشهرين أو أكثر ومات قبل  
مضى شهرين لم تطلق) لاتضاء  
الشرط (وان مات بعده طلقت  
مستندا) لا قول المدة لا عند الموت  
(و) فائده انه لا ميراث لها لان  
العدة قد تنقضي بشهرين ثلاث  
حبس (قال لها أنت طالق كل يوم)

لو قال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند أتمتنا الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولو قال في كل يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة اجماعا كما لو قال عند كل يوم أو كلما مضى يوم والفرق لنا ان في اللطرف والمان انما هو لطرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الانصاف بالواقع فلو نوى أن يطلق كل يوم تطلقه أخرى صحت نيته اه (قوله أو كل جمعة) محله ما إذا نوى كل جمعة تميز بأيامها على الدهر أو لم تكن له نية وأن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين ثلاث ط عن البحر وحاصله ان نوى بالجمعة الاسبوع أو أطلق فواحدة وان نوى اليوم المخصوص فثلاث لوجود الفاصل بين الايام كما يتضح قريبا (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف رأس في الذخيرة والهندية والتاخر خاتمة أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق كل شهر طلقت واحدة لان في الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اه أي لان رأس الشهر أوله فبين رأس الشهر ورأس الاخر فاصل فاقتضى ايضا طلقة في أول كل شهر ونظيره ما مر عن الخاتمة في أنت طالق اليوم وبعد غد بخلاف قوله في كل شهر فان الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعا في كاه ونظيره أنت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهر لي (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى ان يقع تطلقته في كل يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يومها المخصوص كما مر (قوله أو قال في كل يوم) لانه جعل كل يوم ظرفا للوقوع فثبت تعدد الواقع (قوله وفي الخلاصة الخ) كذا وقع في البحر وتبعه الشارح وفيه تحريف بزيادة فظة يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل تطلقته بدون لفظة يوم وحينئذ فلا ينقض قوله أو مع فافهم (قوله فتطلق الاخرى) أي مستندا عنده ومقتضرا عندهما فتح قال المقدسي قلت فيلزمه العقر ولو وطئها بينهما ولو كان بائنا وراجع لورجعياء ولو قال نظيره لاحدى أمته فالحكم كذلك فليمتل اه وقوله بينهما أي بين الحلف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي وهو ما طول العمر وقوله حينئذ أي حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهذا مبني على ان المراد بطولها كمالها من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى لا من زاد عمرها من حين المولد الى حين الوفاة على عمر الاخرى والا فقد تكون التي ماتت أولا أطول عمر من الاخرى كأن ماتت الاولى في سن السبعين مثلا وكانت الاخرى في سن العشرين فهو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنهما على السبعين وكل من المعنيين مستعمل في العرف والا قرب للمراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول كمالها فان التبادر منه من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى للمصنف التعبير به (قوله وقع الطلاق مقتضرا) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أبي حنيفة وقال مقتضرا على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر من أول الشهر فلو كان وطئها في الشهر يصير مزا جعا ان كان الطلاق رجعياء ولو كان ثلاثا ووطئها فيه غرم العقر وعندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مزا جعا ولا يلزمه عقر وقبل تعتبر العدة من وقت الموت انصافا احتياطا ولومات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولومات بعد العدة فيما اذا طلقها في أثناء الشهر ثم وضعت حملها أو لم تكن مدخولا بها فلم تجب عدة لا يقع لعدم المحل اذ المستقبل يات للحال ثم يستند كذا في الجامع الكبير والاسرار والفرق لا في حنيفة بين القدر والموت ان الموت معروف والجزء لا يقتصر على المعرف كما لو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق فخرج منها آخر النهار طلقت من حين كلام وهذا لان الموت في ابتداء يحتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فأشبهه سائر الشروط في احتمال الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لانا نحتاج الى شهر يتصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه فصارق من هذا الوجه الشرط وأشبهه الوقت في قوله أنت طالق قبل رة رمضان بشهر فقلنا بامر بين الظهور والاقتصار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان انصافا وتمامه في الفتح (قوله ان طريق ثبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصح الاخبار بقوله أربعة ط (قوله والتبيين) كذا عباراتهم فهو مصدر بمعنى التبيين أي الظهور (قوله كالتعليق) كما في أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق عليه الثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعثت علة لثبوت الملك واعتقت علة لثبوت الحزبة لكنه بالتعليق لم ينعقد علة الا عند وجود شرطه وهو دخول الدار

أو كل جمعة أو رأس كل شهر (ولانية له تقع واحدة) فان نوى كل يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند أو كلما مضى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة والاصل انه متى ترك كلمة الظرف اتحد والاتعدد وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطلقته وقع ثلاث للحال (قال أطول كما عمر طالق الان لا تطلق حتى تموت احدهما فتطلق الاخرى) لوجود شرطه حينئذ (قال أنت طالق قبل قدوم زيد) بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقتضرا اعلم أن طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كالتعليق

مطلب  
الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين

وعند الشافعي - يشق دعله في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وغرة الخلاف في قوله ان تزوجتك فانت طالق فانه يصح عندنا لان عقاده علة في وقت الملك لا عنده لعدمه كما بسط في الاصول فافهم (قوله ثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق والعقاق وغيرها ح عن المنخ (قوله والاستناد الخ) قال في الاشياء وهو دائرين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب وكذلك سبب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكمطهارة المستحاضة والمتميم تنقضي عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح لهما (قوله بشرط بقاء المحل الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما أوضحه عن المنخ ومن فروع المسألة ما قالوه لو قال لامته أنت حرّة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدا ثم باعها أو لم يبعها أو باع الاتم فقط أو بالعكس عتق الولد عنده لا عندهما وعتقت الام بالاجماع لو لم يبعها وهذا الآن عنده لما استند العتق سرى الى الولد وعندهما لا يسرى لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان لتتمام الشهر فعنده لا تعتق لعدم امكان الاستناد الى أول الشهر ولو ال الملك في أثنائه وعندهما تعتق لانه مقتصر وتتمام الفروع في حواشي الاشياء (قوله حين الحول) أي حين تمامه (قوله مستندا لوجود النصاب) أي في أول الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال ط والمراد أن لا يعدم كله في الاشياء لانه اذا عدم جميعه ثم ملك نصابا آخر ولو بعد الاقل بساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله تطلق من حين القول) أي بلا اشتراط بقاء المحل حتى لو حاضرت بعد القول ثلاثا ثم طلقتها ثلاثا ثم ظهر انه كان في الدار لا تقع الثلاث لانه تين وقوع الأول وان ايقاع الثاني كان بعد انقضاء المدة كما في المنخ عن الاكل (قوله فتعتمد منه) أي من حين القول (قوله وسكت) محترز قوله الآتي وفي قوله أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق (قوله طلقت للحال) وكذا لو قال أنت طالق زمان لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو يوم لم أطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان أو مكان خال عن طلاقها وبمجرد سكوتيه وجد المضاف اليه ففتح وما وان كانت مصدرية الا انها تأتي نائبية عن ظرف الزمان ومنه مادمت حيا وهي وان استعملت لشرط الا ان الوضع للوقت لان التطبيق استدى الوقت للحالة فربحت جهة الوقت وتغايه في النهر وفيه ثم لا يخفى أن الفرق بين البراءة والحنت لا يظهر له أثر في أنت طالق ما لم أطلقك ونحوه ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسألة بقوله ثلاثا وهو الاول في نعم لو قال كلما أطلقك فأنت طالق وقع الثلاث متتابعات ولذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اه (قوله وفي ان لم أطلقك) ذكرهم ان واذا هنا بالتبعية والا فالمناسب لهما باب التعليق ط عن البحر (قوله لا تطلق بالسكوت الخ) لان شرط البراءة تطبيقه اياها في المستقبل وهو ممكن في كل وقت يأتي ما لم يمت أحدهما فيحقق شرط الحنت وهو عدم التطبيق وهذا عند عدم التنية أو دلالة الفور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما) أشار به الى أن موته كونهما وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم أدخل الدار فأنت طالق حيث يقع بموته لا بموته كونهما وهو الصحيح فلا يدخل في اليأس بموته فلا يقع اما الطلاق فانه يتحقق اليأس عنه بموته ففتح (قوله لتحقق الشرط) أي شرط الحنت اما في موته فظاهر واما في موته فلتحقق اليأس عنه قال في الفتح واذا حكمنا بوقوعه قبل موته لا يرثها الزوج لانها بانت قبل الموت فلم يبق بينهما زوجية حالة الموت وانما حكمنا بالبينونة وان كان المعلق صريحا لا تنفاه العدة كغير المدخول بها لان الفرض ان الوقوع في آخر جزء لا ينجزي فلم يله الا الموت وبه تبين قال في البحر وقد ظهر أن عدم ارثه منها مطلق سواء كانت مدخولا بها أو لا ثلاثا أو واحدة وبه ظهر أن تقييد الزيلعي عدمه بعدم الدخول أو الثلاث غير صحيح اه ومثله في النهر (قوله ويكون فارا) أي اذا كان هو الميت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت ويأتي في باب طلاق المريض لو علق الطلاق في صحته وحنث مريض كان فارا وهذا منه رجحى فان كانت مدخولا بها وارثته يحكم الفرار وان كان الطلاق ثلاثا أو لا لارثته بحر (قوله مثل ان عنده الخ) أي فلا تطلق عنده ما لم يمت أحدهما وتطلق عندهما للحال بسكوتيه والحاصل ان اذا عنده هنا عرف لجزء الشرط لانها تستعمل ظرفا وحر فالا يقع الطلاق للحال بالشك وهذا قول بعض النحاة كما في المغنى لكن ذكر أن جمهورهم على انها مستغننة معنى الشرط ولا تخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجح لقولهما هنا وقد رجع في فتح القدير (قوله وان

والاقتصار بوث الحكم في الحال والاستناد بوثه في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين أن يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فأنت طالق وتبين في الغد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتمد منه (انت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى لم أطلقك) للحال بسكوتيه (وفي ان لم أطلقك لا) تطلق بالسكوت بل يستد النكاح (- حتى يموت أحدهما قبله) أي قبل تطبيقه فتطلق قبيل الموت لتحقق الشرط ويكون فارا (واذا ما واذا بلاية مثل ان عنده) مثل (متى عندهما) وقد مر حكمهما

فوى الوقت أو الشرط الخ قال في البحر وقيدنا بعدم التية لانه لو نوى باذامعنى متى صدق انفسا فاقضاء وديانة  
لتشديده على نفسه وكذا اذا نوى باذامعنى ان على قولهما وينبغي أن يصدق عندهما بانه فقط لانما عندهما  
ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال فلا يصدق القاشى اه والبحث أصله صاحب النسخ وانظر لولوى  
بان الفور هل يصح اظاها رسم كما لو قامت قرينة عليه (قوله ما لم تقم قرينة الفور) وهى قد تكون لفظية  
وقد تكون معنوية فمن الاول طلائى طلقنى فقال ان لم أطلقك فأنت كذا كان على الفور كما في القضية ومن  
الثانى ما لو طلب جاعها فأنت فقال ان لم تدخل البيت فأنت كذا فدخلته بعد ما سكنت شهوته طلقت والبول  
لا يقطع وينبغي أن يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعى الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر أى  
إذا خافت خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الفور وبقي وقال نصير تقطع وستأق مسائل الفور في آخر باب المين  
على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بجر وفي المسائل دلالة على اعتبار قرينة الفور في ان وان كانت  
لخص الشرط اتفاقا (قوله فعلى الفور) جواب شرط مندرأى فان قامت قرينة الفور فطلق على الفور ط  
(قوله مع الوصل) فلو كان موصولا وقع المنجز والمعلق بجر (قوله فقط) أى دون المعلقة وفائدة وقوع المنجز  
دون المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمنجز فقط بجر قلت بل تظهر فائدته وان كان المعلق واحدة  
حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذ فائدة تبيها الواحدة موصولا فانه لو لا ابقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث  
المعلقة أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تبيها الواحدة وعدمه الاعلى قول زفر الاق فافهم (قوله  
استحسانا) والقياس أن يقع المضاعف والمنجز جميعا ان كانت مدخولا بها والواقع المضاعف وحده وهو قول زفر  
لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله أنت طالق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان  
البر مستثنى بدلالة حال الخائف لان متصوده باليمين البر ولا يمكن الاجماع لهذا القدر مستثنى وتماه في الفتح  
(قوله لان التطبيق المقيد) أى بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أى الذى في قوله ان لم أطلقك فانه صادق  
بالمقيد وغيره فاذا وجد التطبيق ولو قيدنا انعدم شرط الحث وهو عدم التطبيق (قوله والاصل ان اليوم  
الخ) قيد باليوم لان الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت  
ليلام أطلق ان دخلت نهارا اما لفظ اليوم فيطلق على بياض النهار حقيقة اتفاقا قبل وعلى مطلق الوقت  
حقيقة أيضا فيكون مشتركا وقيل مجازا وهو الصحيح لان المجاز أقوى من الاشتراك أى لعدم احتياجه الى  
تكثر الزاوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولولوى  
باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فصديق وان كان فيه تخفيف على نفسه ذكر الزيلعي  
ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان منكرا او لعرف بالالى للعهد الحضورى مثل لا اكمل  
اليوم فانه يكون لياض النهار وتماه في البحر وما في النهر من انه لو خرج الفرع المذكور على أن الكلام مما يمتد  
لاستغنى عن هذا التبيد فيه نظرا لانه يقتضى دخول الليل على اقول بان الكلام لا يمتد مع ان اليوم معرف  
بالعهد الحضورى فكيف يكون لغيره فالحق ما في البحر نعم قد يدخل الليل اذا اقترن المعرف بما يدخله كما في  
أمرك بيلك اليوم وغدا في الجامع الصغير دخلت فيه الليلة قال في التلويح وايس مبنا على ان اليوم لمطلق  
الوقت بل على انه بمنزلة أمرك بيلك يومين وفي ثلث يستمع اسم اليوم الليلة بخلاف أمرك بيلك اليوم وبعد  
غدا فان اليوم المنفرد لا يستتبع ما بآزائه من الليل اه (قوله متى قرن بفعل ممتد الخ) المراد بالممتد ما يصح  
خرب المدة له كالسير والركوب والصوم وبخير المرأة وتبويض الطلاق وبما لا يمتد عكسه كالطلاق والتزوج  
والكلام والعناق والدخول والخروج بجر فيقال ابست الثوب يومين وركبت الفرس يوما بخلاف قدمت  
يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذكر بعض محشمه أن المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بقائهما مجازا  
والقرينة التقيد باليوم لأصلهما أى لان حقيقة الركوب الحركة التى يصير بها فوق الدابة واللبس جعل  
الثوب على بدنه وذلك غير ممتد وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة الى ما في شرح الوقاية من ان المراد امتداد  
يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أنه يمتد زمانا  
طويلا لكن لا بحيث يستوعب النهار اه وجرم في الهداية بأن التكلم غير ممتد وقال في البحر انه الحق وجرم  
الهندي في شرح المغنى بانه ممتد وجعل ما في الهداية طنا لبعض المشايخ ووجهه أيضا في الفتح وعليه فلا حاجة

(وان نوى الوقت أو الشرط

اعتبرت) نيته انفسا فامام

تقم قرينة الفور فعلى الفور

(وفى) قوله (ان طالق ما لم

أطلقك انت طالق مع الوصل)

بقوله ما لم أطلقك (طلقت) المنجز

(الاخيرة) فقط استحسانا (فرع)

قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا أنت

طالق ثلاثا خيلته أن يطلقها على

ألف ولا تقبل المرأة فان مضى

اليوم لم تطلق به يفتى خائفة لان

التطبيق المقيد دخل تحت المطلق

(أنت طالق يوم اترتو جلف كعها

ليلا حث بخلاف الامر باليد

أى امرك بيلك يوم يقدم زيد)

فقدم ليلام تقير ولو نهارا بقى

للغروب والاصل أن اليوم متى

قرن بفعل ممتد يستوعب المدة

براديه النهار كالامر باليد ناه يسبح

جعله بيلك يوما أو شهرا أو ثلثين

بفعل لا يستوعبها ايراديه مطلق

الوقت

مطلب

في قولهم اليوم متى قرن بفعل ممتد

الى تقييد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الاول كما حققه صاحب النهر والمقدسي ويشير اليه قول  
التلويح ما يصح ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كالا مريد باليد الى أن المراد بالفعل الممتد المظروف أى العالم  
فى اليوم لا الذى أضيف اليه اليوم فانه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لانه وان كان مظهروفا أيضا لكنه  
ذكر لتعيين الظرف والمقصود بذكر الظرف انما هو افادة وقوع العاقل فيه وحاصله ان الصورة أربع لانه قد يكون  
المضاف اليه ومظروف اليوم مما يمتد كما مريدك يوم مركب زيد وقد يكونان من غير الممتد كانت طالق يوم  
يقدم زيد وفى هذين لافرق بين اعتبار المضاف اليه أو المظروف وقد يكون المظروف ممتدا والمضاف اليه غير ممتد  
كما مريدك يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت حر يوم مركب زيد وفى هذين يظهر الفرق وانفقوا فهماعلى اعتبار  
المظروف فاذا قدم زيد أو مركب ليل لا يكون الا مريدها ولا يعتق العبد انتفاقا ووقع فى كلام بعضهم أن المعتبر  
المضاف اليه لكنه لم يعتبره فى هذين بل اعتبره فى الاولين وقد علمت انه لافرق فيما بين اعتبار المضاف اليه أو  
المظروف فعلى هذا الاختلاف فى الحقيقة كما فى الكسف والتلويح وغيرهما وبه رد على من حكى الخلاف وعلى ما فى  
الزلمى وشرح الوقاية من ترجيح اعتبار الممتد منها كما فى البحر ثم اعلم ان ما ذكر من الاصل انما هو عند الاطلاق  
والخلق عن الموانع فلا تمنع مخالفة للقرينة فكثيرا ما يمتد الفعلى مع كون اليوم لمطلق الوقت مثل اركبوا يوم  
يأتىكم العدو أو أحسنوا الظن بالله يوم يأتىكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حر يوم  
تكسف الشمس افاده فى التلويح (قوله كايقاع الطلاق) أشار به الى أن قولهم الطلاق مما لا يمتد المراد به  
ايقاعه لا كون المرأة طالق لانه يمتد بل هو أمر مستمر لا فائدة فى تعليق الظرف به كما افاده صدر الشريعة  
والحاصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يمتد بل يتقضى بمجرد صدوره لا أثره وهو كونهما طلاقا (قوله  
أوبرى) بخلاف أنت بريئة فانه يقع به البث كما يأتى فى الكنايات افاده ح (قوله ليس بشئ) لان  
محلية الطلاق فاعته بالابه فالإضافة اليه اضافة الى غير محله فبلغو نهر ولهذا لو ملكها الطلاق فطلقته  
لا يقع بجر (قوله أو أنا عليك حرام) الاولى وأنا بالواو كما فى بعض النسخ (قوله لان الابانة) أى انظرها  
موضوع لازالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال فى التحريم (قوله وهما مشتركان)  
بفتح الراء مبني للمجهول أى الوصلة والتحريم مشترك كان بين الزوجين أو بكسر هاء مبني للمعلوم أى الزوجان  
مشتركان فى الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يتلخ) أى بأن قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الاولى أن يقول  
ولو لم يقل لانه محترز التقييد بملكك عليك كما فى البحر ط ويوجد فى بعض النسخ ولو لم يدون حتى (قوله لم يقع  
بخلاف الخ) قال فى التبيين والفرق ان البيئونة أو الحرام اذا كان مضافا اليها تعين لازالة ما بينهما  
الوصلة والحل واذا أضيف اليه لا تعين لجواز أن تكون له امرأة أخرى فيريد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها  
اه ح (قوله اذ انوى) هذا القيد جار فى أنت حرام على أصل المذهب أما فى الفتوى فيقع بلائيه كما يأتى  
فى الايلا اه ح (قوله وان لم يقل منى) رد على ما فى خزائن الاكل لابي عبد الله الجرجاني حيث ذكر  
انه اذا لم يقل منى يكون باطلا وهو سهو ومحله فى الصورة المذكورة بعد كما أوضحه فى البحر عن القنية (قوله  
نعم الخ) قال فى البحر والحاصل انه اذا أضاف الحرمة أو البيئونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة  
اليه وان أضاف الى نفسه كانا حرام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خيرها فأجاب بالحرمة أو البيئونة  
فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائن منى أنا بائن منك (قوله بلائيه) فى حال  
الغضب وغيره تارة ثانية ومقتضاء انه طلاق صريح وفيه نظرو فى كتابات الجوهره أنا برئ من نكاحك  
يقع ان نوى وفى أنا برئ من طلاقك لا يقع لان البراءة من الشئ تركله اه (قوله لانه شرط) لانه علق التطلق  
بالاعتاق غير انه عبر عنه بالعتق مجازا من استعارة الحكم له والمعلق يوجد بعد الشرط فطلق وهى حرة وهذا  
لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود ولحكم تعلق به والمذكور بهذه الصفة وأوردان كلمة مع  
للقارئ فيكون منافي المعنى الشرط واجب بأنها قد تتركز لامتيازها له منزلة المقارن لتحقق وقوعه ومنه  
ان مع العسر يسرا وصير اليه ما لموجب هو وجود معنى الشرط لها وانما فى النهر (قوله بين جنسين)  
كالطلاق والعتاق والعسر واليسر ط (قوله محل محل الشرط) فكانه قال ان اعتقك فتكون مع بمعنى  
بعد ح (قوله ولو علق الخ) أى علق الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا

كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقك  
نهارا كان ذكر المدة لغوا وطلق  
لعمال (أنا منك طالق) أوبرى  
(ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق  
(وتبين فى البائن والحزام) أى أنا  
منك بائن أو أنا عليك حرام ان نوى  
لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم  
لازالة الحل وهما مشتركان فتصح  
الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك  
أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن  
أو حرام حيث يقع اذ انوى وان لم  
يقر منى نعم لو جعل امرها بيدها  
شرط قولها بائن منى ويقع بأمر أنك  
عن الزوجية بلائيه (أنت طالق)  
ثنتين مع عتق مولد لا يملك فاعتق  
سيدها طلقك ثنتين (وله الرجعة)  
لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه  
شرط وتلق ابن السكال ان بكلمة مع  
اذا اتهم بين جنسين مختلفين يحل  
محل الشرط (ولو علق) بالبناء  
للمجهول (عتقها وطلأها)

خزائنه الاكل اسم كلب فى ست  
مجملدات تصنف أبى عبد الله  
يوسف بن على بن محمد الجرجاني  
ونسب لابي البث والصحيح انه  
لهذا كذا فى تاج التراجم للعلامة  
فايم اه منه

جاء الغد فانت طالق ثنتين ط (قوله بجبى الغداى مثلاً اذا المدا راتحاد المعلق عليه افاده ط (قوله لارجعة له) أى اتصافا فى رواية وفى رواية ان عند محمد له الرجعة لان الطلاق والعق لماتعلقا بشرط واحد وجب أن تطلق زمان نزول الحرية فيصا دقها وهى حرة لا قترانها وجودا فلا تحرم بهما حرمة غلبة ولهما ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة لملقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العتق فى زمان ثبوته ليس ثابت لا طباق العقلاء على ان الشئ فى زمان ثبوته ليس ثابت فلا تصادفها التماثل فثان وهى حرة بخلاف المسألة الأولى لان العتق ثمة شرط فيقع الطلاق بعده وتعمامه فى النهر (قوله فى المسألتين) أى اتصافا بغير عن المحيط (قوله ثلاث حيض) أى ان كانت من ذوات الحيض والا فلا ثلاثة أشهر أو وضع الحمل ط (قوله احتياطا) متعلق بالمسألة الثانية فقط ح يعنى ان التعليق بالاحتياط لوجوب الاعتماد بثلاث حيض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهى امة أن تكون عدتها حاضتين ولذا بانث بالطلقتين لكن وجبت العدة بثلاث حيض للاحتياط ولعل وجه انها وان طلقت فى حال الرقية لكن لما اعتبه الحرية بلامهلة وجبت العدة عليها وهى حرة لان الطلاق وان كان علة لوجوب العدة والامة مقارنة للمعلول فى الزمان لكنه متأخر عنها فى الرتبة تأمل ام فى المسألة الأولى فوجوب الاعتماد بثلاث حيض ظاهر لان وقوع الطلاق عليها بعد الاعتاق من كل وجه ولذا تم ثبوت الطلقتين كما مر (قوله ولو كان الزوج مريضا) اى وقت التعليق (قوله لاثرت منه) انما يظهر فى الصورة الثانية ط ويدل عليه التعليق أما فى الصورة الأولى فالظاهر انها اثر لان التعلق فيها بعد الاعتاق كما مر والطلاق رجعى فيكون قد مات عنها وهى حرة فى عدة طلاق رجعى فثرت منه (قوله لوقوعه) أى الطلاق وهى امة أى والامة لاثرت فلا يتحقق الفرار قال فى الهرم ومقتضى ما مر عن محمد أن ثرت اه أى لان عنده يقع الطلاق عليها وهى حرة ويملك الرجعة فثرت وهذا مؤيد لما قلنا فى الصورة الأولى (قوله المنشورة) يعنى عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقع بعده) أى بعد ما أشار اليه من الاصابع الاشارة اللغوية أو بعده ما أشار به منها الاشارة الحسية تماثل فان أشار بثلاث فهى ثلاث أو بنتين فنثنتان أو بواحدة فواحدة كما فى الهداية قال فى البحر لان هذا تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد المفاد كنهه بالاصابع المشار اليه بذالان الهاء للتشبيه والكاف للتشبيه وذال الاشارة اه وأظهر هل الاشارة الى غير الاصابع من المعدادات كذلك أم لا لا اختصاص ارادة العدد فى العادة بالاصابع تأمل (قوله بخلاف مثل هذا) أى بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار باصابعه الثلاث بحر (قوله والا فواحدة) أى بائمة كقوله أنت طالق كاف بحر عن المحيط ويبانه ما نقله أيضا عن البدائع من انه أى هذا اللفظ يحتمل التشبيه فى العدد وفى الصفة وهى الشدة فايها ما نوى صح وان لم تكن له بية يحدل على التشبيه فى الصفة لانه أدنى اه أى ان لم ينو يحدل على أن الواقع طلقة واحدة شبيهة بالثلاث فى الشدة وهى الينونة (قوله لان الكاف) أى فى كذا ط (قوله ولذا) أى للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط (قوله كايما جبريل) فان الحقيقة فى الفردين واحدة وهى التصديق الجازم (قوله لا مثل ايمان جبريل) لزيادته فى الصفة من كونه عن مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمئنان كما اشير اليه فى قوله تعالى قال رب ارنى كيف تحيى المرقى الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المنزلة لئلا يكون ما نقل عن الامام هنا يخالفه ما فى الخلاصة من قوله قال أبو حنيفة اكره أن يقول الرجل ايمانى كايما جبريل ولكن يقول أمنت بما آمن به جبريل اه وكذا ما قاله أبو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم ان ايمانا مثل ايمان الملائكة لاننا آمننا بوحداية الله تعالى وربوبيته وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل يمثل ما أقترت به الملائكة وصدقته به الانبياء والرسل فن ههنا ايماننا مثل ايمانهم لاننا آمننا بكل شئ أمنت به الملائكة مع ما عاينته من عجائب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا فضائل فى الثواب على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبارات الثلاث تضافا بحسب الظاهر ويمكن التوفيق بحمل الأولى على العالم لانه قال أقول ايمانى كايما جبريل ولا أقول مثل ايمان جبريل والثانية على غيره لقوله اكره أن يقول الرجل والنسالة على ما اذا فصل وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ التلمية لعدم الايمان بعد التصريح فيجوز للعالم والجاهل والعلامة ابن كمال باشارته فى هذه المسألة هذا خلاصة ما فيها (قوله ككف) يعنى اذ نوى الكف صدق ديانة ووقفت عليه واحدة لان الكف واحدة ح

بجى الغد) فجاء الغد (لا) رجعة له  
لنعلقهما بشرط واحد (وعدهما)  
فى المسألتين (ثلاث حيض)  
احتياطا (ولو) كان الزوج  
(مريضا لاثرت منه) لوقوعه وهى  
امة فلا اثر مبسوط (أنت طالق  
هكذا مشير بالاصابع) المنشورة  
(وقع بعده) بخلاف مثل هذا  
فانه ان نوى ثلثا وقع والا  
فواحدة لان الكاف للتشبيه فى  
الذات ومثل للتشبيه فى الصفات  
ولذا قال أبو حنيفة ايمانى كايما  
جبريل لا مثل ايمان جبريل بحر  
(وتعتبر المنشورة) لا المنعومة  
الادبانية ككف

مطلب

فى قول الامام ايمانى كايما  
جبريل



(قوله والمعقد الخ) لم أر من صرح بهذا الاعتماد وكأنه فهمه من عبارة الجبر وهو فهم في غير محله كما تعرفه وفي الهداية والاشارة تقع بالمشورة منها فلونوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى ثنتان وفي الثانية واحدة لانه يحتمل لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية البيان وأراد بالاولى نية الاشارة بالمضمومتين وبالثانية نيتها بالكف فلا يصدق قضاء في صورتين وتطلق ثلاثا لانه أشار اليها بأصابعه الثلاث المنشورة اه وفي كافي الحاكم وان كان يعني بثلاث أصابع انها واحدة ويقول انما انشرت بالكف دين ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث أصابع فقط وعبارة الجبر والاشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة للعرف والسنة ولونوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذا لونوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة وهذا هو المعقد وهنالك أقوال ذكرها في المعراج الاول لجعل ظهر الكف الى المرأة وبطون الاصابع المنشورة اليه يصدق قضاء وبالعكس لا الثاني لوباطن كفه الى السماء فالعبارة للشر وان للارض فلضم الثالث ان شرع ان ضم فالعبارة للشر وان ضمما عن نشر فلضم اه ملخصا فقوله وهذا هو المعقد راجع لقوله والاشارة تقع بالمشورة أى بدون تفصيل بقريضة حكاية الاقوال الثلاثة بعده ويدل عليه أيضا قوله في الفتح بعد حكاية الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف أى ان العبارة للمنشورة مطلقا وليس راجعة لقوله والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة كما فهمه الشارح لما علمت ولما ذكرناه من أن صريح الهداية وغاية البيان وكافي الحاكم صحة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عزاء في الفتح الى معراج الدراية ولعله قول آخر وهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشعر به كلام الفتح كما أوضحته فيما علمته على الجبر فيوافق ما يأتي عن القهستاني ووجهه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو اظهر في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله أعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت ظهور وجهه فافهم (قوله ولولم يقل هكذا) أى بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث أصابع ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة خاتمة (قوله لنفقد التشبيه) أى بالعدد قال القهستاني لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون (قوله لم أره) كما قال في الاشياء من احكام الاشارة وجرم الخير الرمي بأنه لغو وانوى به الطلاق وقال لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلعي في تعليل أصل المسألة لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا اقترنت بالاسم المبهم اه ولا تطلق هنا بشار اليه به فتأمل وقد رأيت كما ذكرته بالعلم المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرمي ملخصا ورأيت بخط السباحي مقتضى ما في الخاتمة من قوله ولوقال لامرأته أنت ثلاث قال ابن الفضل اذا نوى يقع انه يقع هنا اذا نوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقبل من عنيت فقال امرأتى طالقت ولوقال أنت منى ثلاثا طالقت ان نوى أو كان في مذاكرة الطلاق والاقوال لا يحشى أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرحي عبارة الخاتمة الاولى ثم قال والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أى لان كلامهم ما مر ببطنا فظ طالق مقتدا وقول الرمي ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزيلعي لا ينافيه لان المراد بالاسم المبهم لفظ هكذا المراد به العدد الذي اشير به اليه وسماه بهما لكونه لم يصرح بكميته كما حققه في الهر والاسم المبهم مذكور في مستلثنا فيفيد العلم بعدد الطلاق المقدّر الذي نواه المتكلم كما ان قوله ثلاث دل على عدد طلاق مقدّر نواه المتكلم ولا فرق بينهما الا من جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل انه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشيرا الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق ثلاث هذا ما ظهر لي فافهم (قوله ولوأشار بظهورها فالضمومة) أراد به تبييد قوله قبله وتعتبر المنشورة لا المضمومة أى تعتبر اذا أشار بظهورها بأن جعل باطن المنشورة الى المرأة وظهورها الى نفسه أما لو أشار بظهورها بأن جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالمعتبر المضمومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بقبيل وصرح في الشر بلاية بأنه ضعيف وقال ان المعتبر المنشورة مطلقا وعليه المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كافي التبيين والمواهب والخاتمة والجبر والفتح وقبيل النشر لو عن طي والطى لو عن نشر وقبيل ان بطن كفه الى السماء فالمنشور وان للارض

والمعقد في الاشارة في الكف  
نشر كل الاصابع ونقل القهستاني  
أنه يصدق قضاء بنية الاشارة  
بأنف وهي واحدة ولولم يقل  
كذا يقع واحدة لنفقد  
التشبيه ولوقال أنت هكذا مشيرا  
ولم يقل طالق لم أره (ولوأشار  
بظهورها فالضمومة) للعرف ولو  
كان رؤسها نحو الخاطب فان نشر  
عن ضم فالعبارة للشر وان ضمما  
عن نشر فالضم ابن كمال

فالمفهوم اه وكذا قد مناعن البحران المعتمد الاطلاق وعن الفتح انه المعول عليه فلا قول الثلاثة انفصلة  
ضعيفة وان مشى على الاول منها في الوقاية والدرر فانهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع الباش  
يوصف الطلاق بما ينبت عن الشدة والزيادة نهر وفاعل يقع قوله الاتي واحدة بائنة (قوله البتة)  
مصدر بت أمره اذا قطع به وحزم نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة  
بائنة وذكره هنا لانه محل الخلاف دون الالفاظ التي بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر المختار وشرحه  
يفيد أن الخلاف في السك (قوله أو الخش الطلاق) أشار به الى كل وصف على أفعال مما يأتي لانه للتفاوت  
وهو يحصل بالبينونة وهو أخش من الطلاق الرجعي بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع  
بأنه لان الرجعي سني غالباً فان قلت قد تقدم في الطلاق البدعي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة  
ولانية له فان كان في طهر فيه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كان في طهر لا جاع  
فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر قلت لا منافاة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع  
الواحدة البائنة بلانية أعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجوده بحر لكن قول في النهر مقتضى كلام  
المصنف وقوع بائنة للسك وان لم تتصف بهذا الوصف لان البدعي لم ينحصر فيما ذكره اذ الباش بدعي كما مر  
اه قلت ووقوع البائنة للسك صريح في شرح درر المختار ويرد عليه أيضاً ما في البدائع من هذا الباب  
ولو قال أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في الباش وتند تكون في الطلاق حالة  
الحيض فيقع السك في البينونة فلا يثبت بالسك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت  
طالق للبدعة اذ انوى واحدة بائنة صحيح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكر أولاً وقوع الباش  
ثم ذكر ما عن أبي يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعياً فعلم أن ما ذكره أولاً قول الامام وعلمه المتون وما  
في البدائع أولاً قول محمد وما نقله في البحر فالظاهر أنه مبنى على قول أبي يوسف لانه لم يقع الباش الا بئنه  
فاذا لم يتوه فهو على التخصيص الذي ذكره في البحر تأمل (قوله أو كالجبل) قال في البحر الحاصل  
أن الوصف بما ينبت عن الزيادة يوجب البينونة والتشبيه كذلك أي شئ كان المشبه به كرس ابرة وكعبة خردل  
وكسيسة لا قضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلماً وقرآن يكون عظيماً عند الناس فرأس  
ابرة باش عند الاول فقط وكالجبل عند الاول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة عند الاولين  
ومحمد قيل مع الاول وقيل مع الثاني (قوله أو ككأنف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد  
فان نوى الثاني وقع اثلاث والاثبات الاقل وهو البينونة وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد آلاف  
أو كعدد الثلاث فثلاث بلانية وفي واحدة كألف واحدة اتصافا وانوى الثلاث لان الواحدة لا تحتمل  
الثلاث وتماه في البحر (قوله أو ملء البيت) وجه البينونة به أن الشئ قد يملأ البيت لعظمه في نفسه  
وقد يملأه لكثيره فأيهما نوى صحته نيته وعند عدمها يثبت الاول بحر (قوله أو تطلقه شديدة الخ) لان  
ما يصعب تداركه يشتهر عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو الباش بحر قيد بكسر التعليلية  
لانه لو قال أنت طالق قوية أو شديدة أو طويلة أو عريضة كان رجعياً لانه لا يصلح صفة للطلاق بل للمرأة  
قاله الاسيحياني وطويلة لانه لو قال طول كذا أو عرض كذا لم تصح بنية الثلاث وان كانت بائنة أيضاً نهر  
(قوله أو أخشنه) بالثين المجبة قبل النون ويرجع الى معنى الاشتية ط (قوله أو أكبره) بالباء  
الموحدة أما أكثره بالثناة أو المثلثة فأتي قريباً (قوله لانه وصف الطلاق بما يحتمله) وهو البينونة فانه  
يثبت به البينونة قبل الدخول للعمال وكذا عند ذكر المال وبعده اذا انقضت العدة بحر (قوله فيصح لما مر)  
أي في أول هذا الباب من أنه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة والثنتان في الامة فتصح نيته  
والفاء في جواب شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره صرح أفاده ح فان قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق  
أشد الطلاق قلت قال في الفتح ان المعنى طالق طلاقاً هو أشد الطلاق لان أفعال التفضيل بعض ماضيف اليه  
فكان أشد معبراً به عن المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه صحة بنية الثلاث في جميع ما مر وقال  
في النهر لكن قال الغنابي الصحيح انها لا تصح في تطلقه شديدة أو طويلة أو عريضة لان البنية انما تعمل في المحتمل  
وتطلق بنية الواحدة لا تحتمل الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله في الفتح والبحر قلت لكن المتون

(و) يقع (ب) قوله (أنت طالق باش  
أو البتة) وقال الشافعي يقع  
رجعياً لوموطوة (أ) أو الخش  
انطلاق أو طلاق الشيطان أو  
البدعة أو انشر الطلاق أو كالجبل  
أو كالف أو ملء البيت أو تطلقه  
شديدة أو طويلة أو عريضة  
أو أسوأه أو أشده أو أخشنه  
أو أخشنه (أو أكبره أو أعرضه  
أو أطوله أو أعظمه أو أعظمه  
واحدة بائنة) في الكل لانه وصف  
الطلاق بما يحتمله (ان لم ينو ثلاثاً)  
في الحرة وثبت في الامة فتصح لما مر

على خلافه وقد يجاب بأن التاء لا يلزم أن تكون هنا للوحدة بل لتأنيث اللفظ أو زائدة كقولهم في الذنب ذنبه  
وفي أمثال العرب إذا أخذت بذنبه الضب أغضبه ذكره الزمخشري ولو سلم أن التاء هنا للوحدة فيجيب  
بأنهم قد عللوا صحة الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالبينونة وهي نوعان خفيفة وغليظة فإذا نوى  
الثانية صح فيقال ح ان تاء الوحدة لا تنافي ارادة البينونة الغليظة وهي ما لا تحل له المرأة معها الا بزواج آخر  
فليس المراد أنه نوى بها أنت طالق ثلاث طلاقات بل نوى حكم الثلاث وهو البينونة الغليظة ونظيره قولهم  
لوني الثلاث بأنت بائن أو حرام فهي ثلاث فان معناه لو نوى حكم الثلاث لا لفظها لان لفظ بائن وحرام لا يفيد  
ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث فرد اعتباري ولهذا صح ارادته بالمصدر ولم تصح ارادة الثنتين به لانهما  
عدد محض وفرديته باعتبار ما قلنا فلا ينافي تاء الوحدة هذا ما ظهر لي (قوله كالنوى) تشبيه في الصحة  
ط (قوله وبخوبائين) أي من كل كناية قرنت بطالق كما في الفتح والجسر (قوله فيقع ثنتان بائنتان) أي  
على أن التركيب خبر بعد خبر ثم بينونة الاولى ضرورة بينونة الثانية اذ معنى الرجعي كونه بحيث يملك  
رجعته او ذلك منتقب باتصال البائنة الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية فتح (قوله ولو عطف الخ) محترز  
تقييد المصنف المسألة بدون عطف (قوله فرجعية) أي فهي طالق طلاق رجعية ذخيرة (قوله ولو  
بالفاء بائنة) أي اذ لم ينوشبأ كما أفاده في الذخيرة بقوله ولو عطف بالفاء وباقي المسألة بجاءها فهي  
طالق طائلة بائنة اه ولعل وجه الفرق أن الفاء للتعقيب بلاهله والطلاق الذي يعقبه البينونة لا يكون  
الابائنة أما لو اؤثرت تعقب بل تصح له وللتراخي الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تراخى عنه البينونة  
لا يلزم كونه بائناً فيكون قوله وبائن اعوا ولا يتحمل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال اراد الادنى وهو  
الرجعي هنا كما لا يراد تكرير الايقاع لعدم النسبة وانظر لم ينعين تكرير الايقاع مع وجود هذا كراهة الطلاق  
فان الاصل في العطف المغايرة فكان ينبغي وقوع بائنتين مع الواو ثم ومفهوم التقييد بعدم النية أنه لو نوى  
تكرير الايقاع مع الحروف الثلاثة أو نوى بالبائن الثلاث أنه يقع مانوى (قوله كالوفاي الخ) يشعر كلام  
المصنف في المنع أن هذا الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع به الطلاق البائن كما أفق به مولانا صاحب  
البحر واستظهر له بما في البدائع من قوله اذ اوصف الطلاق بصفة تدل على البينونة كان بائناً الخ (قوله تملك  
بها نفسك) حقه أن يقال تملكين لانه مضارع مرفوع بالنون نعم سمع حذفها في قول الشاعر

ايت اسرى وتبقي تدلكي \* وجهك العنبر والمسك الزكي

وهو لغة خرج عليها بعض المحققين حديث كما تكتونوا يولي عليكم وحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا  
ولا تؤمنوا حتى تصابوا (قوله لانه لا تملك نفسها الا بائناً) صرح به في البدائع وقال أيضا اذ اوصف  
الطلاق بصفة تدل على البينونة كان بائناً اه وهذه الصفة بمعنى قوله أنت طالق طائلة بائنة لان ملكها  
نفسها ينافي الرجعي الذي يملك هو رجعتها فيه بدون رضاها (قوله ورجح في البحر الثاني) وذلك أنه تقدم  
أنه اذ اوصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لانه خلاف  
المشروع فيلغو كما اذا قال أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك ورد في الهداية بأنه وصف بما يحمله وبأن مسألة  
الرجعة ممنوعة أي لا نسلم أنه يقع فيها الرجعي بل تقع واحدة بائنة كما في العناية والفتح وغاية البيان  
والتيبين قال في البحر فقد علمت أن المذهب في مسألة الرجعة وقوع البائن (قوله وخطأ) أي نسبه  
الى الخطأ مثل فسقته نسبه الى الفسق وقوله وقول الموثقين بالجر قال ح عطف تفسير على التعاليق وهو  
بكسر التاء المثناة وهم عدول دار القاضى ويسمون بالشهود وسما موثقين لانهم يوثقون من يشهد ببيان  
أنه ثقة اه أولانهم يكتبون صكوك الوثائق أفاده ط قلت وأصل المسألة التي ذكرها صاحب البحر  
وقد ألف فيها رسالة أيضا هي أن رجلا قال لزوجته متى ظهري امرأه غيرك أو أبرأتى من مهرك فأنت طالق  
واحدة تملكين بها نفسك ثم ظهر له امرأه غيرها وأبرأتها من مهرها فأجاب فيها بأنه بائن ورد على من أفق  
بانه رجعي (قوله لكن في البرازية الخ) انصار لذلك المقتى ورد في الحير الرمي في حواشي المنع بأن المعلق  
في حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف بالبينونة وفي مسألة البرازية المعلق وصف البينونة فقط والموصوف  
لم يوجد بعد فهو في مسألة التعاليق كما أنه قال ان تزوجت عليك فأنت طالق بائناً ولا فائز يمنع تأمل

كما لو نوى بطالق واحدة وبخوب  
بائن اخرى فيقع ثنتان بائنتان ولو  
عطف وقال وبائن أو ثم بائن ولم ينو  
شياً فرجعية ولو بالفاء فبائنة  
ذخيرة (كما يقع البائن) لو قال  
أنت طالق طائلة تملكين بها نفسك  
لانه لا تملك نفسها الا بالبائن ولو  
قال أنت طالق على أن لا رجعة  
لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهرة  
ورجح في البحر الثاني وخطأ من  
أفقي بالرجعي في التعاليق وقول  
الموثقين تكتون طالق طائلة  
تملك بها نفسك الخ لكن في البرازية  
وغيرها قال للمدخولة ان طلقك  
واحدة فهي بائنة أو ثلاث ثم طلقها  
يقع رجعي لان الوصف لا يسبق  
الموصوف وكذا لو قال ان دخلت  
الدار فكذلك اثم قبل دخولها الدار  
قال بجعته بائناً أو ثلاثاً لا يصح  
لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى

اه والحاصل أنه في مسألة البرازية الاولى قد علقت الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعلق  
 أنه لولا التعليق لوجد في الحال ولا يمكن أن يوجد في الحال بينونه ثالثة غير موجودة ولا كونها ثلاثا  
 لان الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسألة الثانية جعل الطلقة المعافاة بآنة أو ثلاثا قبل وجودها فيلزم  
 أيضا سبق الصفة موصوفها فافهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تغيير  
 وقد علمت الفرق بين المتينة والمقيس عليها (قوله مساوانه لانت بائن) كان حق التعبير أن يقال مساوانه  
 لهو بائن بناء على ما فهمه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساو لانت بائن  
 على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق للموصوف وصفته معافاة في معنى متى تزوجت عليك فأنت بائن فهذا  
 نطق بالحق بلا قصد (تمه) يقع كثير في كلام العوام أنت طالق تحلى للخنازير وتحرم على وأفتى في الخبرية بأنه  
 رجعي لان قوله وتحرم على أن كان للعالم خلاف المشروع لانها لا تحرم الا بعد انقضاء العدة وان كان  
 للاستقبال فصحيح ولا ينافي الرجعة وكذلك أفتى بالرجعي في قولهم أنت طالق لا يردك فاض ولا عالم لانه  
 لا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي وأيده في حواشيه على المنع بما في الصيرفة لوقال أنت طالق ولا رجعة  
 لي عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اه وقال ان قولهم لا يردك فاض الخ مثل قوله  
 ولا رجعة لي عليك لان حذف الواو كتابتها كك ما هو ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اه قلت والفرق أن  
 على أن لا رجعة قيد للطلاق لانه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقا مشروطا بفسخه عدم الرجعة أى طلاقا  
 بائنا فهو داخل تحت القاعدة من أنه اذا وصف الطلاق بضر من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر  
 عن الهداية أما ولا رجعة لي عليك فليس صفة للطلاق بل هو كلام مستأنف اخبر به عما هو خلاف الشرع  
 فان الشرع هو وقوع الرجعي بأنت طالق وقوله ولا رجعة لغو مثل قوله أنت طالق وبائن أو ثم بائن بلانية  
 كما مر وكذا قولهم لا يردك فاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة  
 ومثله تحلى للخنازير وتحرم على وقد خفي ذلك على الرجعي فجزم بأن هذا او ما في الصيرفة من الفرق  
 بين المسألتين مخالف للقاعدة المذكورة نعم لو قصد بقوله وتحرم على ايقاع الطلاق وقع به أخرى بائنة مالم  
 ينوبه الثلاث فتلاث كما في أنت طالق وبائن كما قدمناه ومثله قول العوام في زماننا أيضا أنت طالق كلما حلكت  
 شيخ حرمت شيخ فان مرادهم بالنائي تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله كلما حلكت لي حرمت على فكل ما عقد عليها  
 بآنت منه إلا أن يريد بذلك الكلام الاخبار عن الطلاق المذكور ودون انشاء التحريم ودون جعل هذه  
 الجملة صفة للطلاق المذكور فلا تحرم أبدا لانه اخبار بخلاف المشروع لكن العاصي لا ينهم ذلك بل الظاهر  
 أنه يريد انشاء تأييد الحرمة فاقع في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائلي من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة  
 غير ظاهر فاعتنم تحرير هذا المحل فانه مما يخفى (قوله بالتاء انشاء من فوق) الظاهر أنه قيد بذلك ليعلم  
 بالاولى ما اذا قاله بالتاء المثلثة وليفقد أن هذا التحريف هنا لا يضر لان ذلك صار لغة عامة وقدمت أن الطلاق  
 يقع بالالفاظ المحصنة فلا يرد ما اعترض به في الخبرية على المصنف من أن هذا ذهول منه وأن المذكور  
 في كلامهم ضبطه بالمثلثة ولم نرأ أحدا ضبطه بالمثلثة وعبارة الجرا لا أكثره بالتاء المثلثة فانه يقع به الثلاث  
 ولا يدين اذا قال نويت واحدة (قوله ولا يدين في ارادة الواحدة) مفهومه أنه يدين في ارادة اثنتين  
 ووجهه أن أفعال التفضيل قدير ادبه أصل الفعل أى كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فيصدق ديانة اه ح  
 قلت لكن يأتي ترجيح أن الكثير ثلاث لا ثنتان وحينئذ فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كما لو قال  
 أكثر الطلاق) أى بالتاء المثلثة وأشار به الى ما قلنا من أن ضبطه بالمثلثة ليس للاحتراز عن المثلثة  
 (قوله أو أنت طالق مرارا) في البحر عن الجوهره لوقال أنت طالق مرارا تطلق ثلاثا ان كانت مدخولا لها  
 كذا في النهاية اه وذكر في البحر قبله بأكثر من ورقة عن البرازية أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة  
 اه وما في البرازية ذكره في الذخيرة أيضا وذكره الشارح آخرباب الابلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهره  
 لان قوله ألف مرة بمنزلة تكريره مرارا متعددة والواقع به في أول مرة طلاق بائن في المرة الثانية لا يقع شيء  
 لان البائن لا يلحق البائن اذا أمكن جعل الثاني خيرا عن الاول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتي بيانه  
 في الكتابات بخلاف ما اذا نوى الثلاث بآنت حرام أو بآنت بائن فانه يصح لانه لفظ واحد صالح للينونة

ومفاده وقوع الطلاق الرجعي  
 في متى تزوجت عليك فأنت طالق  
 طلقة تملكين بها نفسك اذ غايته  
 مساوانه لانت بائن والوصف  
 لا يسبق الموصوف كذا حرره  
 المصنف هنا وفي الكتابات (بخلاف)  
 أنت طالق (أكثره) أى الطلاق  
 (بالتاء المشبهة من فوق فانه يقع به  
 الثلاث ولا يدين في) ارادة  
 (الواحدة) كما لو قال أكثر الطلاق  
 أو أنت طالق مرارا

الصغرى والكبرى وقوله أنت طالق مرارا بمتلة تكرر هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثر الواقع بالاولى رجعي وكذا بما بهداهي الثالثة لانه صريح والعمر يحيط بالعمر مع ما داءت في العدة ولذا قيد بالدخول بها لان غير هاتين بالمرّة الاولى لاي عدة فلا يطبقها ما بهداهي فاعتنم تحريره هذا المقام فقد خفي على كثير من الافهام (قوله أو الوفا) جمع ألف ح أي فيقع به الثلاث ويلغو الزائد (قوله أو لا قليل الخ) عبارة الجوهرية وان قال أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع ثلاثا هو المختار لان اقليل واحدة والـ كثير ثلاث فاذا قل أو لا قليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك اه قلت لكن في الخلاصة والبرازية يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتان في الاشبه اه وذكروا في الذخيرة أن الاول اختيار الصذر الشهيد وعلاه بما تم قال وحكي عن أبي جعفر المهندواني أنه يقع ثنتان لانه لما قال لا قليل فقد قصد ايقاع الثنتين لان الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب الى الصواب اه وفي الخاتمة انه الاظهر اه وبه علم انهما قولان مرجحان ومبناهما على الاختلاف في الكثير ففي البحر عن المحيط ولو قال أنت طالق كثير اذ كوفي الاصل أنه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكر أبو البيث في الفتاوى يقع ثنتان اه قلت وينبغي أن رجعية القول الاول لان الاصل من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى (قوله فواحدة) أي رجعية لعدم ما ينفذ البائن ولان الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق) انما وقع به ثنتان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط (قوله أو أجله) كما أنه تعريف من الكتاب والذي في البحر جله بنصف الجيم وتشديد الهمزة وكذا في الذخيرة وجل انشي معظمه أما الاجل فينبغي أن يكون ثلاثا رجعي والاحسن ما قاله ط من أنه ان نوى بالاجل الاعظم من جهة الكم فثلاث أو من جهة موافقته للسنة فواحدة رجعية في طهر لا وطن فيه ولا في حضرة له (قوله أو لو نيز منه) وهما طلقان رجعتان ولو قال ثلاثة ألوان فثلاثة وكذلك لو قال ألوانا من الطلاق فثلاثة وان نوى ألوان الحرة والصفرة صح ديانة وكذا انشروا بأأنواعا أو بوجوه من الطلاق ذخيرة قلت وينبغي فيما لو نوى ألوان الحرة والصفرة أن يكون الواقع واحدة بائنة لما تم من أصل الامام فيما اذ وصف الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا قليل) الذي في البحر عن المحيط أنه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والخلاصة والجوهرية وغيرها فليراجع كتاب المضمرات نعم لكل وجه فوجه الواحدة أنه لما في الكثير أثبت القليل فلا ينفذ فيه بعد ووجه الثنتين أن الكثير ثلاث والقليل واحدة فاذا انفاهما ثبت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق انه أضاف الآخر الى ثلاث معهودة ومعهودتها بوقوعها بخلاف المنكر اه ح أقول هذا بعد تسليمه انما يتم بناء على ما ذكره الشارح تعالى في أول باب الطلاق الصريح من تعريف اللفظ ثلاث في الاولى وتذكيره في الثانية مع أنه منكر في صورتين كما رأيت في عدة كتب كالتاريخانية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق في البرازية بأن الآخر هو الثالث ولا يتحقق الابتداء عليه لكنه في الاولى أخبر عن ايقاع الثلاث وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد ايقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه تقع الواحدة اه فمناط الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لامن التعريف والتذكير فانهم يمكن مقتضاه أن لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا ثابعا أنت ليصير وصفا للمرأة أما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فيساوي الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبرا ثانيا بعيد (قوله يقع بأنت طالق الخ) لان كلا اذا أضيفت الى معرف أفادت عموم الاجراء وأجزاء الطلقة لا تزيد على طلقة واذا أضيفت الى منكر أفادت عموم الافراد اه ح ولذا كان قولك كل الرمان مأ كقول كاذبا لان قشره لا يؤكل بخلاف كل رمان بالسكبر وهذا عند الخلق عن القرائن كما حترناه في باب المسح على الخفين (تنبيه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عنهم في البحر لكن في مختارات النوازل أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في الذخيرة أيضا أنت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب واحدة) قال في الفقه ولو شبه بالعدد فيما لا عد له فقال طالق كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعند أبي يوسف رجعية واختاره امام الحرميين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيما لا عد له لغو ولا عدد للتراب

أو الوفا أو لا قليل ولا كثير فثلاث هو المختار كما في الجوهرية ولو قال أقل الطلاق فواحدة ولو قال عامة الدلاق أو أجله أو لو نيز منه أو أكثر الثلاث أو كبير الطلاق فثنتان وكذا لا كثير ولا قليل على الاشبه مضمرات وفي القنية طلقك آخر الثلاث تطلقك فثلاث وذلك في آخر ثلاث تطلقك فواحدة والفرق دقيق حسن (فروع) يقع بأنت طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد التراب واحدة

وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأحد لأنه يراد بالعدد إذا ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة  
بأنه لا تشبيه يقتضي ضرباً من الزيادة كما مر أمالو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد أه (قوله  
وعدد الرمل ثلاث) أي اجماعاً في البحر عن الجوهره وأما كان التراب غير معدود لأنه اسم جنس أفرادى  
بخلاف رمل لأنه اسم جنس جمعي لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله أن ما دل على الماهية صادق على  
القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس أفرادى بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث وميز بين قليله  
وكثيره بالتاء كالرمل والترفه واسم جنس جمعي والجميع ذو أفراداً ثلثاً فيقع بإضافة العدد إليه ثلاث (قوله  
وعدد شعر ابليس الخ) أي تقع واحدة لو أضافه إلى عدد مجهول النفي والاثبات أو إلى عدد معلوم النفي  
كما سألنا في الفتح ولم يذكر أنه بآئنة أولاً ومقتضى ما ذكره في عدد التراب أنها بآئنة في قياس قول أبي حنيفة  
ورجعية عند أبي يوسف ويدل عليه ما ذكره قرياعن المحيط من أنه بالغو ذكر العدد ويصير كأنه قال أنت  
طالق (قوله وقع بعده) أي مما يقبله المحل والرائد لغوط (قوله والالا) أي وإن لم يوجد شيء من الشعر  
بان طالق بالنورة مثلاً ولا وجد شيء من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسألة السمك أما فيها فقد ذكر  
في الجوهره وكذلك في البحر عن الظهيرة أنه إذا لم يكن في الحوض سمك تقع واحدة فكان الصواب ذكرها  
مع مسألة شعر ابليس وشعر بطن كني وقد ذكر في النهر أنه علل في المحيط مسألة السمك وشعر ابليس وبطن كني بأنه  
إذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل يصير لغوا وصار كأنه قال أنت طالق أه وفي البحر عن محمد في الفرق  
بين مسألة ظهر كني وقد اطل في مسألة بطن كني أنه في الأولى لا يقع شيء لأنه يقع على عدد الشعور بالنسبة  
فإذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لأنه لا يقع على عدد الشعر أه فلت وحاصله أن ظهر  
الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعر غالباً وزواله لا يكون إلا بعرض صار العدد بمنزلة الشرط  
فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما إذا كان معلوم الانتفاء كشعر بطن كني أو مجهوله ولا يمكن علمه كشعر ابليس  
أو بطن كني لكن انتفاؤه لا يتوقف على عارض كسمك الحوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق  
مطلقاً لكن في مسألة السمك لما مكن وجود العدد فإذا وجد وقع بشدده (قوله طلاق ان نواه) لأن الجملة  
تصلح لإنشاء الطلاق كما تصلح لأنكاره فيتعين الأول بالنسبة وقيد بالنسبة لأنه لا يقع بدونها انتفاء لكونه  
من الكليات وأشار إلى أنه لا يقوم مقامها دالة الحال لأن ذلك فيما يصلح جواباً فقط وهو ألفاظ ليس هذا منها  
وأشار بقوله طلاق إلى أن الواقع بهذه الكناية رجعي كذا في البحر من باب الكليات (قوله لا تطلق انتفاها  
وان نوى) ومثله قوله لم أتزوجك أو لم يكن بيننا نكاح أو لا حاجة لي فيك بدائع لكن في المحيط ذكر الوقوع  
في قوله لا عند سؤاله قال ولو قال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والأصل أن نفي النكاح أصلاً لا يكون طلاقاً بل  
يكون بجوداً ونفي النكاح في الحال يكون طلاقاً إذا نوى وماعدهما فالصحيح أنه على هذا الخلاف أه بجزر  
(قوله قريعتنا أراد النفي فيها) وذلك لأن اليمين لتأكيده مضمون الجملة الخبرية فلا يكون جواباً إلا خبراً  
وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون إلا إنشاء فوجب صرفه إلى الأخبار عن نفي النكاح كذا (قوله  
وفي الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة ألت طلقها ووجد كذلك في بعض النسخ كما يفيد ما في ح قال  
صاحب البحر في شرحه على المناور وذكر في التحقيق أن موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت  
استفهاماً ما كان أو خبراً كما إذا قيل لك قام زيد أو أقام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقاً لما قبله وتحقيقاً لما  
بعد الهمزة وموجب بلى إيجاب ما بعد النفي استفهاماً ما كان أو خبراً فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه  
قد قام إلا أن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما ما قام الآخر أه (قوله وفي الفتح الخ)  
عبارة والذي ينبغي عدم الفرق فإن أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما ما إيجاب المنفي (قوله وفي البرازية)  
أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان اقراراً بالنكاح وتطلق) أي فإذا كان أنكروه يلزمه مهرها  
ونفسه عذتها وترته لو مات في عذتها (قوله لا قضاء الطلاق بالنكاح وضعا) لأن الطلاق لغة وشرعاً  
رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد له من سبب النكاح لأن المقتضى ما يقدر لجملة الكلام فكان أنه قد نعم  
أنت امرأتى وأنت طالق كما قالوا في اعتق عبدك عنى بألف قلت وهذا حيث لا مانع في الخلاصة من  
النكاح عن المنقح قال لها ما أنت لي بزوج وأنت طالق فليس باقراراً بالنكاح قال في البرازية لقيام القرينة

وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر  
ابليس أو عدد شعر بطن كني  
واحدة وعدد شعر ظهر كني  
أو ساق أو فرجك  
أو عدد ما في هذا الحوض من  
السمك وقع بعده ان وجدوا لا  
لست لك بزواج أولست لي بامرأة  
أو قالت له لست لي بزواج فتقال  
صدقت طلاق ان نواه خلافاً لهما  
ولو أكد بالقسم أو سئل ألت  
امرأة فتقال لا تطلق انتفاها  
وان نوى لان اليمين والسؤال  
قريعتنا أراد النفي فيها وفي  
الخلاصة قيل له ألت طلقها  
تطلق بلى لان نعم وفي الفتح ينبغي  
عدم الفرق للعرف وفي البرازية  
قالت له أنا امرأتك فتقال لها  
أنت طالق كان اقراراً بالنكاح  
وتطلق لا قضاء الطلاق بالنكاح  
وضعا علم أنه حلف ولم يدر طلاق  
أو غيره لغا كالموشك أطلق أم لا



المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لأن نصريحه بنى الزوجية ينا في اقتضاءه فلا يكون الطلاق مراد به حقيقة (قوله بنى على الأقل) أي كاذره الاستيعاب لأن يستيقن بالأكثر أو يكون أكبر ظنه وعن الإمام الثاني إذا كان لا يدري أن ثلاث أم أقل يتحرى وان استويا على بأشد ذلك عليه أشباه عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر قاضى خان ولعله لأنه يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب الفروج اه قلت ويمكن جعل الأول على القضاء والثاني على الديانة ويؤيده مسألة المتون في باب التعليق لو قال ان ولدت ذكراً فأن طالق واحدة وان ولدت أنثى فأن طالق نتين فولدتها ولم يدرا لا قول طلق واحدة فضاء ونتين تنزهها أي ديانة هذا وفي الأشياء أيضاً وان قال عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذل المجلس بأنها واحدة وقد فهم اخذ بقولهم (قوله له تزوجها بلا محلل) لان الطلاق انما يلحق المنكوحه نكاحاً صحيحاً أو المنة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإباء عن الاسلام كما قد مناه عن الجرح أى والمنكوحه فاسدا ليست واحدة عن ذكر ط أى فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص عدداً لانه متاركة كما قد مناه عن الجرح والبرازية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد فحيث كان متاركة لا طلاق حقيقة كان له تزوجها بعقد صحيح بلا محلل ويملك عليها ثلاث طلاقات والله تعالى أعلم

\* (باب طلاق غير المدخول بها) \*

(قوله فلا حد ولا لعان الخ) أي عند الإمام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله يازانية ليس بفصل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق يازانية ان دخلت الدار فتلقي الطلاق بالدخول ويقع الثلاث في أنت طالق يازانية ثلاثاً ولا حد عامه لوقوع القذف وهي زوجته لما بأتى من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان أيضاً لان أثره التفرق بينهما وهو لا يتأق بعد المينونة وهو لا يصح بدون أثره ومثله يازانية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً يازانية حيث يتحدث كما في لعان الجرح لوقوع القذف بعد الابانة وعند أبي يوسف يقع في مسألة واحدة وعليه الحد لانه جعل القذف فاصلاً فيلغى قوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لانها غير مدخول بها فوجب الحد اه ح ملخصاً مع زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير في بعده للقذف كما ظهر لك بما قررناه (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث ولا حد ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فاذا انصرف الاستثناء اليه يتبقى الحد والعان لانه لم يبق قذفاً منجزاً وتقع الثلاث لعدم تعلقيها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على الملتقى ولعبارة البرازية ونصها أنت طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق ياتالقي ان شاء الله وكذا أنت طالق يا خبيثة ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال بافلانة والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله ياتالقي يازانية فلا استثناء على الوصف وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله يا خبيثة فلا استثناء على الكل اه لكن قوله وكذا أنت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال أنت طالق يا خبيثة كما عبر في الذخيرة وغيرها لكنه تساهل لظهور المراد به كراصل المذكور وقوله يقع أي اطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق واللام يصح قوله وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرره من الاصل وصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها فلا استثناء على الاخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية عزاه في الذخيرة الى النوادر وهو ضعيف فقد ذكر الفارسي في شرح تلخيص الجامع أن قوله يازانية ان تخلل بين الشرط والجزاء كأن طالق يازانية ان دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كأن طالق يازانية ان شاء الله لم يكن قذفاً في الاصح وان تقدم عليها أو تأخر عنها كان قذفاً في الحال وعن أبي يوسف أن المتخلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للعان ويجب للعان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب للعان وجه نفاها الرواية أن يازانية نداء للاعلام بما يراى به فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيعلق القذف أيضاً لانه أقرب الى الشرط اه ملخصاً فهذا نصريح بأن انصرف الاستثناء الى الكل هو الاصح وظاهر الرواية وصرح بذلك في الذخيرة أيضاً ومشى عليه الشارح في باب التعليق (قوله وقعن) جواب الشرط المقدر في قول المتن قال لزوجه

ولو شك أطلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل وفي الجوهره طلق المنكوحه فاسدا ثلاثاً له تزوجها بلا محلل ولم يحل خلافاً \* (باب طلاق غير المدخول بها) \*

(قال لزوجه غير المدخول بها) أنت طالق يازانية (ثلاثاً) فلا حد ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بأتى بعده وكذا أنت طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف برزانية (وقعن)

وكان الاولى للشارح ذكره عقب قوله ثلاثا (قوله لما تقرر الخ) لان الواقع عند ذكر العدد مبين موصوف  
بالعدد أى تطلقا ثلاثا تقتصر الصيغة الموضوع لانشاء الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه بجر  
قال في الفتح وبه اندفع قول الحسن البصري وعطاء وجابر بن زيد أنه يقع عليها واحدة لينبوتها بطلاق ولا يؤثر  
العدد شيئا ونص محمد رحمه الله تعالى قال واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا بوجعها فقد خالف السنة وأثم  
وان دخل بها ولم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود وابن عباس  
وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قيل الخ) رد على ما نقله في شرح المجمع عن كتاب المشكلات وأقره  
عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثا نافله أن يترجها بطلاقها وأما قوله  
تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها اهـ ووجه الرد أنه يخالف  
للمذهب لانه اما أن يريد عدم وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت رده  
أويريد أنه لا يقع شيء أصلا وعبارة الشارح تحتل الوجهين لكن كلام الدرر يعين الأول أويريد وقوع  
الثلاث مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال في آخرباب الرجعة لافرق في ذلك  
أى اشتراط المحلل بين كون المطلقة مدخولا بها أو لا لصريح اطلاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير  
المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مهادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره  
لان في نقله اشاعته وعند ذلك ينفخ باب الشيطان في تحقيق الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد  
فيه اقنوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزيغ والضلال والامر فيه من ضروريات  
الدين لا يعدا كفار مخالفته اهـ (قوله لعموم اللفظ) أى لفظ النص فانه يعم غير المدخول بها وفيه  
أن الآية تسريحة في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيها من غير تقييد ولا يكون في غير المدخول بها  
الابتعاد التكاثر فالاولى الاستناد الى السنة وهو ما ذكره الامام محمد ط (قوله وحده في غرر الاذكار)  
حيث قال ولا يشكل ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب  
الحنفية اهـ فافهم قلت يؤيد هذا الحل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فانه ذكر  
في الآية مفرقا فلذا أجاب عنه صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها فتأمل (قوله  
وان فرق بوصف) فحواث طالق واحدة وواحدة أو خبر فحواث طالق طالق أو جمل فحواث  
طالق طالق طالق طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله بعطف) أى في الثلاثة سواء كان بالواو  
أو الفاء أو ثم أو بل ح وسيد كرم المصنف مسألة العطف منجزة ومعلقة مع تنصيص في المعنفة (قوله  
أو غيره) الاولى أودونه ط (قوله بان بالاولى) أى قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أبي يوسف  
وعند محمد بعده لجواز أن يلحق بكلامه شرطاً واستثناء ورجح السير خسي الاول والخلاف عند العطف  
بالواو وخرجه من حيث قبل فراغه من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد وتماه في الجر والنهر (قوله  
ولذا) أى كونه بان بالاولى علة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل الثالثة  
(قوله بخلاف الموطوءة) أى ولو حكما كالمختل بها فانها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق  
بائن آخر في عدتها وقيل لا يقع والبصواب الاول كما ترقى باب المهر نكحها وأخبرنا هناك (قوله حيث يقع  
الكل) أى في جميع الصور المتقدمة لبقاء العدة ولا يصدق قضاء أنه على الاولى كما سيأتى في الفروع الا اذا  
قبل له ما ذافعت فقال طلقها وقد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه بجر  
(قوله أو اثنين مع طلاق اياك الخ) أى لان مع هنا يعنى بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولا اياك اهـ ح  
أى فيكون الطلاق شرطاً فاذا طلقها واحدة لا تقع الثنتان لان الشرط قبل المشروط (قوله كما لو قال نصفنا  
واحدة) أى تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كله كلاماً واحداً وعزاه في الخطيب  
الى محمد بجر أى لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جلة واحدة) لانه اذا أراد  
الايقاع بها ليس لها عبارة يمكن التعلق بها أخصر منه ما وكذا لو قال واحدة واخرى وقع ثنتان لعدم استعمال  
اخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق ثنتين أخصر منه لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر  
وبلفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على أنه ان لم يكن له غرض صحيح فالعبرة باللفظ وللفظ ثنتين لا يؤدى

لما تقرر أنه متى ذكر العدد كان  
الواقع به وما قيل من أنه لا يقع لنزول  
الآية في الموطوءة باطل محض  
منشأ الغفلة عما تقرر أن العبرة  
لعموم اللفظ لا بخصوص السبب  
وحده في غرر الاذكار على كونها  
متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط (وان  
فرق) بوصف أو خبر أو جمل بعطف  
أو غيره (بان بالاولى) لا الى عدة  
(و) لذا (لم تقع الثانية) بخلاف  
الموطوءة حيث يقع الكل وعم  
التفريق قوله (وكذا أنت طالق  
ثلاثا متفرقات) أو اثنين مع  
طلاق اياك فطلقها واحدة وقع  
(واحدة) كما لو قال نصفنا واحدة  
على الصحيح جوهره ولو قال  
واحدة ونصفنا ثنتان اتفاقاً لانهم  
جمله واحدة

معنى النصف ومعنى أخرى لغة وإن كان المراد بهما طلبة بخلاف أنت طالق واحدة واحدة فإنه يعني عنه طالق  
 تسعين فعده عن تسعين اليه قرينة على ارادة التفريق وكذلك نصف واحدة لأن نصف الطلقة في حكم الطلقة كما مر  
 في محله فصار بمنزلة واحدة واحدة وهو من المتفرق بقرينة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح على الكسبي  
 فافهم (قوله لما مر) أي من قوله لأنه بجملة واحدة اه ح أي لأنه أخصر ما يتلفظ به إذا أراد الايقاع  
 بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اه بجر لكنه ذكر ذلك في إحدى وعشرين لافي واحدة وعشرين  
 ثم نقل عن المحيط لوقال واحدة وعشرا وقعت واحدة بخلاف أحد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لوقال  
 واحدة ومائة أو واحدة وألفا أو واحدة وعشرين تقع واحدة لأن هذا غير مستعمل في المعتاد فإنه يقال  
 في العادة مائة واحدة وألف واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع  
 الثلاث لأن قوله واحدة ومائة ومائة واحدة سواء اه وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه المسائل غير المعتد  
 لكن قال في النهر وجرم الزيلعي به في واحدة وعشرين بوي إلى ترجيحهم (قوله والطلاق يقع بعدد قرن به لابه)  
 أي متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد دليل ما أبجعه وأعليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق  
 ثلاثا طلقت ثلاثا ولو كان الوقوع بطائق لسانت إلى عدة فلغا العدد ومن أنه لو قال أنت طالق واحدة  
 إن شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطائق لكان العدد فاصلا فوقع ثم اعلم أن الوقوع أيضا بالمصدر عند ذكره  
 وكذا بالصفة عند ذكرها كما إذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعدها إن شاء الله متصلا لا يقع ولو كان  
 الوقوع باسم الفاعل لوقع ويدل عليه ما في المحيط لوقال أنت طالق ثلاثا لسنسنة أو أنت طالق ثلاثا فباتت قبل قوله  
 للسنسنة أو بآش لا يقع شيء لأنه صفة للإيقاع لا لأتطبيقه فيسوق الإيقاع على ذكر الصفة وأنه لا يتصور  
 بعد الموت اه وكذا ما في عتق الخانية قال لعبدك أنت حر ألبتة فباتت قبل البتة يموت عبدا بجر  
 من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة أو لا وقال هنا ويدخل في العدد أصله وهو الواحد ولا بد  
 من اتصاله بالإيقاع ولا يضرب انقطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس  
 أو أخذ إنسان فم قال ثلاثا على الفور فثلاث ولو قال لغير المدخولة أنت طالق يا فاطمة أو يا زنب ثلاثا ووقع  
 ولو قال أنت طالق أشهد أو ثلاثا فواحدة ولو قال فاشهد أو ثلاثا كذا في الظهيرية اه قلت وحاصله أن  
 انقطاع النفس وامسالة الفم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا النداء لأنه لتعيين المخاطبة وكذا  
 عطف فاشهد وأبلفاء لأنها تعلق ما بعدها بما قبلها فصار الكل كلاما واحدا (قوله عند ذكر العدد)  
 أي عند التصريح به فلا يكفي فصدده كما يأتي فيما لو مات أو أخذ أحد فافهم (قوله بعد الإيقاع) المراد  
 به ذكر الصيغة الموضوعة للإيقاع لولا العدد (قوله قبل تمام العدد) قدر لفظ تمام تعال الجراحترازا عما  
 لو قال أنت طالق أحد عشر فباتت قبل تمام العدد (قوله لغا) أي فلا يقع شيء نهر فبشت المهر بتمامه  
 ويرث الزوج منها ط (قوله لما تقرر) أي من أن الوقوع بالعدد وهي لم تكن محلا عند وقوع العدد ح  
 أو لما تقرر من أن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت طالق  
 إن دخلت الدار أو إن شاء الله فباتت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لأن وجودها يخرج الكلام عن أن يكون  
 إيقاعا بخلاف أنت طالق ثلاثا يا عمرة فباتت قبل قوله يا عمرة طلقت لأنه غير مغير وكذا أنت طالق وأنت طالق  
 فباتت قبل الثاني لأن كل كلام عامل في الوقوع انما يعمل إذا صادفها وهي حية ولو قال أنت طالق وأنت طالق  
 إن دخلت الدار فباتت عند الأول أو الثاني لا يقع لما مر كما في البحر عن الذخيرة (قوله أو أخذ أحد  
 فم) أي ولم يذكر العدد على الفور عند رفع اليد عن فم أو ما لو قال ثلاثا مثلا على الفور ووقع كما مر (قوله عملا  
 بالصيغة) أشار إلى وجه الفرق بين موتها وموته وهو أن الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها ولم يصل  
 في موته ذكر العدد بل لفظ الطلاق فقي قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كما في أخذ الفم  
 إذا لم يقل بعده شيئا حيث تقع واحدة فأفاد في البحر عن المعراج (قوله لأن الوقوع بلفظه لا بصدده) الضمير  
 للزوج أو للعبد ودلى الأول يكون التعليل لمطوق العلة التي قبله وعلى الثاني فهو مضموم وهو عدم العمل  
 بالعدد الذي قصد فافهم (قوله بالعطف) أي بالواو فتقع واحدة لأن الواو تطلق الجمع أهم من كونه للمعية  
 أو لتقدم أو التأخر فلا يتوقف الأول على الآخر الأول كانت للمعية وهو شفع في عمل كل لفظ عله قتيبن بالأولى

مطلوب  
 الطلاق يقع بعدد قرن به لابه

ولو قال واحدة وعشرين أو  
 وثلاثين فثلاث لما مر (والطلاق  
 يقع بعدد قرن به لابه) نفسه عند  
 ذكر العدد وعند عدمه  
 الوقوع بالصيغة (فلومات) لعم  
 الموطوءة وغيرها (بعد الإيقاع  
 قبل) تمام (العدد لغا) لما  
 تقرر (ولومات) الزوج أو أخذ  
 أحده قبل ذكر العدد (وقع  
 واحدة) عملا بالصيغة لأن الوقوع  
 بلفظه لا بقصد (ولو قال) لغير  
 الموطوءة (أنت طالق واحدة  
 وواحدة) بالعطف

فلا يقع ما بعدهما مثل الواو والعطف بالنساء، وثم بالاولى لاقتضاء النساء التعقيب وثم التراخي مع الترتيب فيهما  
وأما بل في أنت طالق واحدة لابل ثنتين فهكذا لانها بانبت بالاولى ولو كانت مدخولا بها لتقع ثلاث لانه  
أخبر أنه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع الثنتين بدلها فصح ايقاعهما دون رجوعه نعم لو قال لها  
طلقتك أمس واحدة لابل ثنتين تقع ثنتان لانه خبر يقبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بجر ملخصا (قوله  
أوقبل واحدة الخ) الضابط أن الطرف حيث ذكر بين شيئين ان اضيف الى ظاهر كان صفة للاول كجاءني  
زيد قبل عمرو وان اضيف الى ضمير الاول كان صفة للثاني كجاءني زيد قبله أو بعده عمرو لانه حينئذ خبر عن  
الثاني والخبر وصف لل مبتدأ والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الطرف فقط والافالجملة في قبله  
عمرو حال من زيد لو وقعها بعد معرفة والحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة اوقع الاول قبل الثانية  
فبان بها فالتقع الثانية وفي بعدها ثانية كذلك لانه وصف الثانية بالبعدية ولو لم يصفها به لم تقع فهذا أولى  
وهذا في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كما يأتي (قوله ثنتان) لانه في واحدة  
بعد واحدة جعل البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال  
لا امتناع الاستناد الى الماضي فيقتربان فتقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبلية صفة للثانية  
فاقتضى ايقاعها قبل الاول فيقتربان وأما مع فلا فرق فيها بين الاتيان بالضمير أو لا فاقضى وقوعهما معا  
تحقيقا لعناها (قوله متى أوقع بالاول) كما في قبل واحدة أو بعدها واحدة فان الاول فيهما هي الواقعة  
لوصفها بأنها قبل الثانية أو بأن الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين  
نلت (قوله أو بالثاني اقترنا) المراد بالثاني المتأخر في انشاء الايقاع لافي اللفظ وذلك كما في بعد واحدة  
أوقبلها واحدة فانه أوقع فيهما واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية أو بأن الثانية قبلها وهو معنى  
كونها بعد الثانية فيقتربان ويحتمل أن يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في الايقاع من حيث الاخبار لتضمن  
الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاول (قوله ويقع الخ) من عطف الخاص على العام لدخوله  
تحت قوله وان فرق فكان الاول ذكره عقبه (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زاد فتلاث (قوله  
لتعلقهما بالشرط دفعة) لان الشرط مغير للايقاع فاذا اتصل المغير توقف صدر الكلام عليه فيعلق به كل  
من الطرفين معا فتقعان عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المغير (قوله  
وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عنده وعند ثنتان أيضا ووجه الكمال وأقره في الجبر وقوله لان المعلق  
كالنجز أي يصير عند وجود شرطه كالنجز ولو نجزه حقيقة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير  
زيلي (تنبيه) العطف بالنساء كما لو اوقع واحدة ان قدم الشرط انتفاعا على الاصح وتلغو الثانية  
وثنتان ان أخره وفي العطف بثم ان أخره تنجزت واحدة ولغاما بعدها ولو موطوءة تعلق الاخير وتنجز ما قبله  
وان قدم الشرط لغا الثالث وتنجز الثاني وتعلق الاول فيقع عند الشرط بعد الترتج الثاني ولو موطوءة تعلق  
الاول وتنجز ما بعده وعند هاتين تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا ان عند رجوع الشرط تطلق الموطوءة ثلاثا  
وغيرها واحدة وتعامه في الجبر (قوله في كلها) أي كل الصور التي ذكرها في العطف بل تعلق  
بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم أو المتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قيل) أي ما قاله بعضهم  
نظما من بحر الخفيف ورأيت في شرح المجموع للاشموني شارح الالفية أن هذا البيت رفع للعلامة أبي عمرو  
ابن الحجاج بأرض الشام وأفتى فيه وأبدع وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا  
الزمان وأنه ينشد على غانية أوجه لان ما بعده ما قد يكون قبلين أو بعدين أو مختلفين فهذه أربعة أوجه كل  
منها قد يكون قبله قبل أو بعد صارت غانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد فألفهما  
لان كل شهر حاصل بعدهما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يبقى حينئذ الا بعده رمضان فيكون شعبان أو قبله  
رمضان فيكون شوالا الخ (قوله في ذي الحجة) لان قبله ذي القعدة وقبل هذا القبيل شوال وقبل قبل  
القبيل رمضان ط (قوله في جادى الآخرة) لان بعده رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد بعد رمضان  
ط (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسألة ان قبل ذلك كرمزة واحدة وتكرر  
بعد فيلني لفظ قبل ولفظ بعد مرة ويبقى لفظ بعد الثاني هو المعتبر فيصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان كما مر

(أوقبل واحدة أو بعدها  
واحدة يقع واحدة) بالنية  
ولا تلحقها الثانية لعدم العدة  
(و) أنت طالق واحدة (بعد  
واحدة أو قبلها واحدة أو مع  
واحدة أو معها ثنتان واحدة)  
الاصل أنه متى أوقع بالاول لغا  
الثاني أو بالثاني اقترنانا لا ايقاع  
في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع  
(بأن طالق واحدة وواحدة  
ان دخلت الدار ثنتان لودخات)  
لتعاقبها بالشرط دفعة (و) تقع  
(واحدة ان قدم الشرط) لان  
المعلق كالنجز (و) يقع (في الموطوءة  
ثنتان في كلها) لوجود العدة ومن  
مسائل قبل وبعد ما قيل  
ما يقول الفقيه أيده الله  
ولا زال عنده الاحسان  
في فتى على الطلاق بشهر  
قبل ما بعده قبله رمضان  
وينشد على غانية أوجه فيقع  
بعض قبل في ذي الحجة وبعض  
بعد في جادى الآخرة وقبل أو لا  
أو وسطا وآخر في شوال  
مطلب  
في قبل ما بعده قبله رمضان

(قوله ويعد كذلك) أي أقولاً أو وسطاً أو آخراً (قوله في شعبان) صوابه في سؤال ح أي لنظير ما قلنا (قوله لا إلغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه إنما أطلق عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وعبرة الفتح يلغي قبل وبعد وعبرة النهر يلغي قبل وبعد لأن كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيقبله رمضان وهو سؤال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما ما في البحر من أن الملتى الطرفان الاقلاق يعني الخاليين عن الضمير سواء اختلفا أو اتفقا وفتح عليه معتبراً للاخير المضاف للضمير فقط فهو خطأ مخالف لما قرره نفسه أولاً ولما قرره غيره (تنبيه) هذا كله مبني على أن ما لمعاذ لا محل له من الاعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة فتكون في محل جر بإضافة الطرف الذي قبلها اليها وفيه الوجه الثمانية لكن أحدها ما يختلف في محض قبل يقع في سؤال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعد في جمادى الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذي الحجة وفي الصور الأربع الباقية على عكس ما مر في إلغاء ما أي فما وقع منها في سؤال أو في شعبان على تقدير الإلغاء يقع بعكسه على تقدير الموصولية أو الموصوفية كما ذكره العلامة بدر الدين الغزي الشافعي ورأيت بخطه معزيا إلى العلامة ابن الحاجب وقال إن للسبكي في ذلك مؤلفاً قلت وقد أوضحت هذه المسألة في رسالة كنت سميتها التحاف الذكي النبيه \* بجواب ما يقول الفقيه \* وبينت فيها المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والطرف الأول خبر عنه وهو مضاف إلى الثاني لأن ما الزائدة لا تنكف عن العمل نحو فجارحة وغير ما رجل والثاني مضاف إلى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر صفة شهر والرباط الضمير المضاف إليه الطرف الأخير والمعنى بشهر رمضان كائن قبل قبله وهو ذي الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الطرف الأول صفة لشهر وهو مضاف إلى الموصول والطرف الثاني المضاف إلى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعائد الضمير الأخير والمعنى بشهر كائن قبل الشهر الذي رمضان كائن قبل قبله فالشهر الذي رمضان قبل قبله هو ذي الحجة فالذي قبله هو سؤال وكذا يقال على تقدير ما نكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد نظمت جميع ما مر من الصور فقلت

ويعد كذلك في شعبان لا إلغاء  
الطرفين فيقبل قبله أو بعده رمضان  
(ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان)  
أو ثلاث نطق واحدة منهن  
وله خيار التعيين) وأما تصحيح  
الزبلي فأنما هو في غير الصريح  
كما مر أي حرام كما قرره المصنف  
وسيجي في الإيلاء

خذ جواباً عتوده المرجان \* فيه عما طلبته تبيان  
فجمادى الآخرة في محض بعد \* ولعكس ذو حجة ابان  
ثم سؤال لوتيه كز قبل \* مع بعد وعكسه شعبان  
ألغ ضد ابضده وهو بعد \* مع قبل وما بقى الميزان  
ذلك ان تلغ ما وأما إذا ما \* وصلت أو وصفتها فالبيان  
جاء سؤال في تمعض قبل \* ولعكس شعبان جاء الزمان  
وجادى لتقبل ما بعد بعد \* ثم ذو حجة لعكس أو ان  
وسوى ذاب عكس الغائما افهم \* فهو تحقيق من هم الفرسان

ووضيح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله وأما تصحيح الزبلي الخ) رد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قيل يقع على كل واحدة طلاق وعزاه إلى إيلاء الزبلي واعترضه في المنع بأن عبارة الزبلي هذا واذكري الفتاوى إذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق وإن لم ينو الطلاق رقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسألة بحالها تقع على كل واحدة منهن طلاقاً بآية وقيل تطلق واحدة منهن والبس البس وهو الاظهر والاشبه وفي إيلاء الفتح والبحر أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل طليقة واحدة بخلاف الصريح نحو امرأته طالق وله أكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة وأجاب الاوزجندى أنه لا يقع الاعلى واحدة وهو الاشبه وعزاد في البحر إلى البرازية والخلاصة والذخيرة وفي الفتح الاشبه عندى ما في الفتاوى لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يتم لكل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله هن طالق لا البدل كما حدا كن طالق وحيث وقع بهذا اللفظ وقع بآية وفي الخاتمة امرأته طالق وله امرأتان معروقتان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء ولم يحك خلافاً فظهر أن التصحيح في غير الصريح كلال المسلمين ونحوه لكونه

مطلب  
فيما لو قال امرأته طالق وله امرأتان  
أو أكثر تطلق واحدة

بعم كل زوجة لا كما زعم في الدرر اه كلام المخلفا وسيأتي في الايلاء عن النهر أن قول الزيلعي هنا  
والمنسأة بجماله يعني التحريم لا بقيد أنت على حرام مخاطبة واحدة بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى المخاطبة  
اه أقول والحاصل أنه لا خلاف في امرأته طالق ان له أن يصرفه الى أيتهما شاء خلافا لما في الدرر ولا في أنت  
على حرام أنه لا يقع الاعلى المخاطبة فقط خلافا لما يوهمه كلام الزيلعي وانما الخلاف فيما يعم كل زوجة  
على سبيل الاستغراق فاختار الاوزجندی أنه لا يقع الاعلى واحدة فله صرفه الى أيتهما شاء نظرا الى أنه انظر  
مفرد واختار المحقق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف  
ما قلنا أنه في الذخيرة حكاه في حلال المسلمين على حرام وهو مبرح تعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل  
حل على حرام لانه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن حمله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد  
من الاضافة ويظهر لي أن عدم الخلاف في الصريح لا لخصوص صراحته بل لكونه بلفظ امرأتي الذي عومه  
بدلي أي صادق على واحدة لا بعينها أي واحدة كانت مثل قوله احداهن طالق حتى لو كان الصريح بلفظ  
عمومه استغراق مثل حلال الله طالق أو من يحل لي طالق أو من في عقد نكاحي طالق جرى فيه الخلاف  
المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام أظهر ويظهر من هذا أن قوله امرأتي حرام لا يتأتى فيه الخلاف  
المذكور لما علمت من أن عومه بدلي لا استغراق فهو مثل امرأتي طالق وبه يظهر أن حمل الشارح تصحيح  
الزيلعي على امرأتي حرام غير مناسب للمقام وقوله كما حرره المصنف الخ فيه أنه يخالف لما قدمناه عن المصنف  
من قوله فظهر أن التصحيح في غير الصريح لحلال المسلمين ونحوه لكونه يعم كل زوجة فالذي حرره المصنف  
هو الحمل على العام الاستغراق كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر مما تقررناه أيضا أن قوله على  
الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأتي طالق لأن معناه كما مر أن فعلت كذا لزم الطلاق ووقع ولا يخفى  
أن هذا محتمل لأن يكون المراد لزم الطلاق من امرأة أو من أكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي أن يثبت  
له صرفه الى من شاء وينبغي أن يكون قوله على الحرام كذلك لأن معناه ان فعل كذا فامرأته حرام عليه  
(تنبيه) لا فرق في ذلك بين المعلق والمنجز وكذا لا فرق بين حلقه مرة أو أكثر فله صرف الاكثرا الى واحدة  
ففي البرازية عن فوائده شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته  
ان فعل كذا وفعله وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في الزيادات الى أنه  
يمثل ذلك اه لكن اذا بان احداهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه اليها ففي البرازية أيضا من كتاب  
الايمان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة واليه البيان ان طلق احدها  
بائنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان  
اليه اه بقي شيء وهو ما لو كان الطلاق ثلاثا فهل له أن يوقع على كل واحدة طلاقا أم لا بله أن يجمع الثلاث  
على واحدة وعلى الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة ثلاثا يلفغو وصف البينونة وهي مئة الاصل  
أو تكون رجعية نظرا للواقع ورأيت بخط شيخنا الساجاني عن المنية لو كان لرجل ثلاث نساء فقال  
امرأتي ثلاث تطليقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الاصح  
اه وفيه مخالفة لما قدمناه من أنه لا خلاف في أن له صرفه الى من شاء فليأت مثل (قوله قال لسائه الخ)  
وجه وقوع الواحدة في هذه الصور أن بعض المطلقة طلاقا كما تر فيصيب كل واحدة في ابتساع طلاقه بينهن  
ربعهما وفي طلقين نصف طلاق وفي ثلاث ثلاثة ارباع طلاق وفي أربع طلاق كاملة (قوله فتطلق كل واحدة  
ثلاثا) أي الا في التطبيقين فيقع على كل واحدة منهن طلاقان كذا في كافي الحاشية الشاهد ومثله  
في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لانه يصيب كل واحدة منهن في الخمس طلاقا وربع  
طلاق وفي الست طلاقا ونصف وفي السبع طلاقا وثلاثة ارباع وفي الثمان طلاقان وهذا حيث لا يسهل  
كافي الكافي والفتح احترازهما اذا نوى قسمة كل واحدة بينهن فانه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله  
ثلاثا) لانه يصيب كل واحدة من الثمانية طلاقان وتقسم التاسعة بينهن فيقع على كل طلاقا ثاشة (قوله  
ومثله) أي مثل بين قال في الفتح فلفظ بين ولفظ الاشرار سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة  
ثم قال لسائه أشركتك فيما أوقعت عليهما يقع عليهما طلاقان اه وتماه فيه عند قوله في الباب السابق

(قال لسائه الاربع ينسكن

تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة

وكذا لو قال ينسكن تطليقتان

أو ثلاث أو أربع الا ان ينوى

قسمة كل واحدة بينهن فتطلق

كل واحدة ثلاثا ولو قال ينسكن

خمس تطليقات يقع على كل

واحدة طلاقان هكذا الى ثمان

تطليقات فان زاد عليها طلقت

كل واحدة ثلاثا) ومثله قوله

اشركتكن في تطليقة خانية



دفعها (قال لامرأتين لم يدخل بواحدة  
منهما امرأتين طالق امرأتين طالق  
ثم قال أردت واحدة منهما لا يصدر  
ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق  
على احدهما) لعدة تفريق  
الطلاق على المدخولة لا على غيرها  
(قال امرأته طالق ولم يسم  
وله امرأته) معروفة (طلقت  
امرأته) استحسانا (فان قال  
امرأة أخرى واياها عنت لا يقبل  
قوله لا ابينة ولو) كان (له امرأتان  
كلماتهما معروفة له صرفه الى  
ايهما شاء) خائفة ولم يحك خلافا  
(فروع) كتر لفظ الطلاق وقع  
الكل وان نوى التأكد دين كان  
اسمها طائفا وحره فناداها ان  
نوى الطلاق أو العتاق وقعا والا  
قال لامرأته هذه الكلبة طالق  
طلعت أو لعبد هذا الجار حر عتق  
قال انت طالق أو انت حر وعنى  
الاخبار كذبا وقع قضاء الا اذا  
أشهد على ذلك وكذا المظالم اذا  
أشهد عند استحلاف الظالم  
بالطلاق الثلاث أنه يحلف كاذبا  
صدق قضاء وديانة شرح وبيانها  
وفي التمر قال فلانة طالق واسمها  
كذلك وقال عنت غير هادين  
ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا  
لوحلف لدايته بطلاق امرأته  
فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر  
في زماننا قول الرجل أنت طالق  
على الاربعة مذاهب قال المصنف  
وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة  
ولو قال أنت طالق في قول الفتية  
أو نزلان القاضى أو المتقدي دين

ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطلقة (قوله امرأتين طالق امرأتين طالق) مثله ما لو قال وامرأتين بالعطف  
كفى الذخيرة (قوله لصحة تفريق الطلاق الخ) كذا علل في الجرح بعد نقله المسألة عن الذخيرة أى لان  
المدخولة محمل لا يقاع الثانية بسبب العدة فله ايقاع الطلاقين عليها بخلاف غير المدخولة لانها بائنة بالاول  
فلا يصدر في ارادته لها بالثاني كالأول كان طلق المدخولة بأشياء أو رجعا وأنقضت عدتها فلا تصح ارادتها بالاول  
ولا بالثاني كما يعلم مما نقلناه قريبا عن البرازية بقي ما اذا كانت احدهما مدخولا بها فقط وهي في نكاحه فان  
أرادها بالطلاقين صح وان أراد غير المدخول بها لا يصدر في الثاني لانها لم تنقض امرأته بل الثانية امرأته فيقع  
عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أما لو سمىها باسمها فكذلك بالاولى ويقع على التي عنهاها أيضا لو كانت  
زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال أردت امرأة أخرى أجنبية بذلك الاسم والنسب  
لا يصدر ويقع على امرأته بخلاف ما اذا أقرت بمال لمسمى فادعى رجل أنه هو وأنكر يصدر بالخلف ماله على هذا  
المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتين لا يصدر ويقع عليهما ان  
كانتا زوجة له وكذا لو نسبها الى اسمها وأختها أو ولدها وهي كذلك ولو حلف ان خرج من المصر فامرأته عائشة  
كذا واسمها فاطمة لا تطلق اذا خرج اه (قوله استحسانا) كذا في الجرح عن الظهيرة ومثله في الخائفة  
ومقتضاه ان القياس خلافه تأمل (قوله كلتاها معروفة) احتراز عما لو كانت احدهما معروفة فقط  
وهو المسألة التي قبلها وأما الجبهولتان فكالمعروفتين ثم هذه المسألة كما قال ح مكررة مع قوله ولو قال امرأتين  
طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحك خلافا) رد على صاحب الدرر كما تم تقريره (قوله كرر لفظ  
الطلاق) بأن قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أو قد طلقك قد طلقك أو أنت طالق قد طلقك أو أنت طالق  
وأنت طالق واذا قال أنت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقته أو قلت هي طالق فهي طالق واحدة لانه جواب  
كذا في كافى الحاشاكم (قوله وان نوى التأكد دين) أى ووقع الكل قضاء وكذا اذا اطلق اشياء أى بأن  
لم ينو استئنا فلا تا كيدا الا ان الاصل عدم التأكد (قوله والا لا) أى بأن قصد النداء أو اطلق فلا يقع  
على المعتد اشياء في العاشر من مباحث النية وذكر قبله في التاسع انه فرق المحبوس في التلقيح بين الطلاق فلا  
يقع وبين العتق فيقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان المحبوس في فرق بأن الحزام  
صالح للتسمية وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق أو مطلقة فالنداء به يقع على اشياء المعنى فطلاق بخلاف  
الحزب ويوافقه ما في الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه باحر لا يعتق ولو سمي امرأته فالنائم دعاه با طالق  
نطلق (قوله قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلعت الخ) لما قالوا من انه لا تعتبر الصفة والتسمية مع الإشارة  
كلو كان له امرأته بصيرة فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة تطلق ولو رأى شخصان انه امرأته  
عمره فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى شخصها فاذا الشخص غير امرأته تطلق لان العتق عند عدم الإشارة الاسم  
وقد وجد كما في الخائفة وقد منابط الكلام على مسألة الإشارة والتسمية في باب الامامة (قوله وعنى الاخبار  
كذا الخ) قد منابط الكلام عليه في أول الطلاق (قوله على ذلك) أى على أنه يحجر كذبا (قوله وكذا المظالم  
اذا شهد الخ) أقول التقييد بالانتهاد اذا كان مظلوما غير لازم في الاشياء وأمانة تخصيص العام في البين  
فقبوله ديانة اتفاقا وقضاء عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان الخائف مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار  
انية الخائف أو المستخلف والفتوى على نية الخائف ان كان مظلوما لان كان ظالما كما في الولوالجية والخلاصة  
اه وفي حواشيه عن ما ل الفتاوى التحليف بغير الله تعالى ظلم والنية نية الخائف وان كان المستخلف محتسا  
(قوله انه يحلف) متعلق بأشهد ح (قوله قال فلانة) أى زينب مثلاً وقوله واسمها كذلك أى زينب ونصير غيره  
عائدا اليه أفاده ح (قوله وعلى هذا الخ) أى لان الاعتبار الاسم عند عدم الإشارة كما ذكرناه اتفاقا وهذا الفرع  
منقول ذكرناه قريبا عن البرازية فافهم (قوله وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة) ولا شبهة في كونه رجعا  
لأننا لا نتفق المذاهب كلها على وقوع الرجعي بأن طالق وقامه في الخبرية وكذا انت طالق على مذهب اليهود  
والنصارى كما أفتى به الخبير الرمي أيضا وكذا أنت طالق لا يرد لك قاض ولا عالم أو أنت طالق تحلى للنازير وتجرى  
على فتية بالكل فطقة رجعية كما قدمناه قبل هذا الباب (قوله في قول الفقهاء الخ) وكذا في قول القضاة  
أو المسلمين أو القرآن فتطلق قضاء ولا تطلق ديانة الابائية خائفة لم يكن في التبع أول الطلاق ولو قال طالق

في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاة والفقهاء يقتضي الامرين فاذا خصص دين ولا يسمع في القضاء لانه غير ظاهر اهـ فتأمل (قوله قال نساء الدنيا الخ) في الاشياء عن عتق الخالية رجل قال عبيد أهل بغداد احرار ولم ينوع عبيده وهو من أهلها أو قال كل عبيد أهل بغداد أو كل عبد في الارض أو في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبيده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف والطلاق والقنوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة أو في المسجد الجامع حرفه وعلى هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبيده فيها يعتقوا في قولهم لا لو قال ولد ادم كلهم احرار في قولهم اهـ وهو صريح في جريان الخلاف في المحلة كالمدينة لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة أو لا الخلاف في نساء أهل بغداد طالق فعند أبي يوسف ورواية عن محمد لا تطلق الا أن ينويها لان هذا امر عام وعن محمد أيضا تطلق بلا نية ثم نقل عن فتاوى سمرقند أن في القرية اختلاف المشايخ منهم من الحقها بالبيت والسكة ومنهم من الحقها بالمصر اهـ ومقتضاه عدم الخلاف في السكة ثم علل عدم الوقوع في المصر وأهل الدنيا بأنه لو وقع به لكان انشاء في حقه فيكون انشاء أيضا في حقهم وهو متوقف على اجازتهم وهي متعذرة (قوله فقال فعلت) أي طلقت بتقريره الطلب (قوله فواحدة ان لم ينو الثلاث) أي بأن نوى الواحدة أو لم ينو شيئا لانه بدون العطف يحتمل تكرير الاول ويحتمل الابتداء فاي ذلك نوى الزوج صحت نيته كذا في عيون المسائل وفي المتن انه تقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة (قوله ولو عطف بالواو وثلاث) لانه قرينة التكرار فطابقه الجواب وفي الخالية قالت له طلقني ثلاثا فقال فعلت أو قال طلقت وقعن ولو قال مجيبا لها أنت طالق أو فأت طالق تقع واحدة اهـ أي وان نوى الثلاث والفرق ان طلقني أمر بالتطبيق وقوله طلقت تطبيق فصح جوابا والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال بخلاف أنت طالق فانه اخبار عن صفة فائمه بالحل وانما ثبت التطبيق اقتضاء تصحيح الوصف والثابت اقتضاء ضروري فيثبت التطبيق في حق صحة هذا الوصف لا في حق كونه جوابا في أنت طالق كلاما مبتدأ او انه لا يحتمل الثلاث أفاده في الذخيرة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه يملك انشاء الطلاق عليها فيلك الاجازة التي هي اضعف بالاولى شرح تلخيص الجامع للفرسي (قوله اذا نوى) صوابه اذا نوى بضمير المثني كما هو في تلخيص الجامع قال الفرسي في شرحه وكذا لو قال المرأة أنت نفسي فقال الزوج أجرت لما قلنا لكن بشرط نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح هناية الثلاث اما اشتراط نية الزوج فلان لفظ البيئونة من كتابات الطلاق وأما نية المرأة فلم يذكر محمد في الكتاب وقالوا يجب أن يشترط حتى يقع التصرف فاعلمة فيستوقف على الاجازة وأما بدون نيتها يقع اخبارا عن بينونة الشخص أو بينونة شيء آخر كما لو كان من جانب الزوج فلا يحتمل الاجازة فلا يتوقف وأما صحة نية الثلاث فلما عرفت من احتمال لفظ هذه الكتابية الثلاث اهـ (قوله بخلاف الاول) لان قوله أجرت بمنزلة قوله طلقت فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح (قوله وفي اخترت لا يقع الخ) أي لو قال المرأة اخترت نفسي منك فقال الزوج أجرت ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قولها اخترت لم يوضع للطلاق لاصري محال ولا كتابية ولهذه الوانشأ بنفسه فقال لها اخترت أو اخترت نفسك ونوى الطلاق لم يقع شيء لانه نوى ما لا يحتمله لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا وقع جوابا لتخير الزوج اياها في الطلاق شرح التلخيص (قوله من كانت امرأته عليه حرام) كذا في بعض النسخ رفع حرام والصواب ما في اكثر النسخ من النصب لانه خبر كان (قوله فهو اقرار منه بجرمتها) عبارة البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بجرمتها عليه في الحكم اهـ وأفاد قوله في الحكم أي في القضاء انها لا تحرم دينه اذ لم يكن حرما من قبل كالأخبار بطلاقها كاذبا لا يقال ان هذه تصلح لغزائه وقع الطلاق بلا لفظ أصلا لا صريح ولا كتابية ولا برادة واباه لانا نقول هذا اقرار عن تحريم منه سابق لانشاء طلاق في الحال بغير لفظ نعم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرحوا بأن الاقرار قد يكون بالاشارة وقد يكون بلا لفظ ولا فعل كالتسكوت في بعض المواضع فانهم (قوله وقيل لا) بناء على ان هذا الفعل لا يكون اقرارا فانهم (قوله وسئل الخ) تأييدا لما قبله وبيان لعدم الفرق بين الفعل من واحد أو أكثر وبين التحريم المفيد البات والتطبيق المفيد الرجعي (قوله طلقن) أي طلق نساء

قال نساء الدنيا أو نساء العالم طوالت لم تطلق امرأته بخلاف نساء المحلة والدار والبيت وفي نساء القرية والمدينة خلاف الثاني وكذا العتق \* قالت لزوجه طلقني فقال فعلت طلقت فان قالت زدني فقال فعلت طلقت أخرى ولو قالت طلقني طلقني طلقني فقال طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف بالواو وثلاث \* ولو قالت طلقت نفسي فأجاز طلقت اعتبارا بالانشاء كذا أبت نفسي اذا نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اخترت لا يقع لانه لم يوضع الا جوابا وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراما فليفعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار منه بجرمتها وقيل لا انتهى وسئل أبو الليث عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصنف بيده فصفه فافعل طلقن وقيل ليس هو باقرار



كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار حالفاه والاعم اذا اريد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا  
 طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية لابائنه وفي ايمان الزاوية من الفصل الثاني قال لي حلف أو قال لي حلف  
 بالطلاق ان لا أفعل كذا ثم فعل طلق وحنت وان كان كاذبا وقد منافي أول فصل الصريح عن جامع القصولين  
 ان فعلت كذا تجرى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي أن يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه وقد منافي  
 هناك أيضا عن الذخيرة وقال لها ألف نون ناطا ألف لام قاف ان نوى الطلاق تطلق لان هذه الحروف يهمل منها  
 ما هو المفهوم من الصريح الا انها لا تستعمل كذلك فصارت كالكتابة في الاقتدار الى النية فهذا يدل على  
 انه لو اراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حنت وأما ايمان المسلمين فانه جمع بين والاضافة الى المسلمين  
 قرينة على أنه اراد جميع أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كاليمين بالله تعالى والطلاق والعشاق المعلقين  
 وسأيت لهذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع ديانة بدون النية  
 ولو وجدت دلالة الحال فوقوعه بواحد من النية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط كما هو صريح البحر وغيره  
 (قوله أو دلالة الحال) المراد بها الحالة الظاهرة المفيدة المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق بحر عن المحيط  
 ومقتضى اطلاقه هنا كالمزاة أن الكتابات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البحر وقد تبع في ذلك  
 القدوري والسرخسي في المبسوط وخالفهما خنجر الاسلام وغيره من المشايخ فتسألوا بعضها لا يقع بها الابائية  
 اه وأراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كخرجي واذهي وقوي لكن المصنف وافق المشايخ في التفصيل  
 الا في فني الاعتراض على عبارة الكنز وأجاب عنه في النهر بما ذكره ابن كمال باشا في انصاح الاصلاح بأن  
 صلاحية هذه الصور لاراد كانت معارضة لحال مذاكرة الطلاق فليبق الرد لدلالة فكأن الصور المذكورة خالية  
 عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية اه (قوله وهي حالة مذاكرة الطلاق) أشار به الى ما في النهر من أن  
 دلالة الحال تم دلالة المقال قال وعلى هذا تفسر المذاكرة بسؤال الطلاق أو تقديم الايقاع كما في اعتدى ثلاثا  
 وقال قبله المذاكرة أن تسأله هي أو أجنبي الطلاق (قوله أو الغضب) ظاهر دانه معطوف على مذاكرة  
 فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يقابله الرضى فهو مفهوم منه صرح التنزيع  
 وفي التلخيص واعلم ان حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضى وحالة الغضب وأما حالة المذاكرة فتصدق مع  
 كل منهما بل لا يتصور سؤالها الطلاق الا في احدى الحالتين لانهما ضدان لا واسطة بينهما قال في البحر بعد نقله  
 وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة متطابقة عن قیدی الغضب والمذاكرة وحالة الغضب اه وفي  
 النهر وعندى ان الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذاكرة اذا الكلام في الاحوال التي تؤثر فيها الدلالة  
 لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة الرضى يدبر في القضاء وان كان في حال  
 مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا ان الكتابات اقسام ثلاثة الخ وهذا هو التحقيق اه (قوله والكتابيات  
 ثلاث الخ) حاصله انها كلها تصلح للجواب أي اجابته لها في سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أيضا  
 أي عدم اجابة سؤالها كانه قال لها لا تطليبي الطلاق فاني لا أفعله وقسم يحتمل السب والشتم لها دون الرد وقسم  
 لا يحتمل الرد ولا السب بل يتعاضد للجواب كما يعلم من التهستاني وابن الكمال ولذا عبر بلفظ يحتمل وفي أبي السعود  
 عن الجوى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كما به  
 عليه العصام في شرح التلخيص من بحث المسند اليه (قوله فتحوا خرجي واذهي وقوي) أي من هذا  
 المكان لينقطع الشر فيكون ردًا أو لانه طلقها فيكون جوابا رجلي ولو قال فيبيعي الثوب لا يقع وان نوى  
 عند أبي يوسف لان معناه عرفا لاجل البيع فكان صريحه خلاف المنوى ووافقه زفر نهر ولو قال اذهبي  
 فتزوجي بالفاء أو الواو فسأيت الكلام عليه في الفروع (قوله تمنعني تخمري استري) أمر باخذ القناع أي  
 انما رعى الوجه ومثله تخمري وأمر بالاستتار قال في البحر رأى لانك بنت وحرمت على بالطلاق أو ثلاثا ينظر اليك  
 أجنبي اه فهو على الاول جواب وعلى الثاني رد وفي البحر عن شرح قاضي خان لو قال استري سني خرج  
 عن كونه كتابة اه وهل المراد عدم الوقوع به أصلا وأنه يقع بلائنة والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع  
 بائن أو رجعي والظاهر البائن لكون قوله منى قرينة لنظية على ارادة الطلاق بمنزلة المذاكرة تأمل (قوله  
 انتقلي انطلق) مثل اخر جي وقد تقدم ح (قوله من الغربية) بالغين المجمة والراء راجع للاول وقوله

قضاء (الابنية أو دلالة الحال)  
 وهي حالة مذاكرة الطلاق أو الغضب  
 فالحالات ثلاث رضى وغضب  
 ومذاكرة والكتابيات ثلاث  
 ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسب  
 أو لا ولا (فتحوا خرجي واذهي  
 وقوي) تمنعني تخمري استري  
 انتقلي انطلق اغري اعزبي من  
 الغربية أرض من العزوبة

أومن العزوبة بالمهمله والراى راجع للشانى من عزب عنى فلان يعزب أى فعناه أيضا تعادى ح بزيادة فضمه  
 ما فى اخر جى أيضا من الاحتمالين (قوله يحتمل ردًا) أى ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح سببا ولا شيا ح (قوله  
 خلية) يفتح الخاء المجهمة فعليه بمعنى فاعلة أى خالية اما عن النكاح أو عن الخير ح أى فهو على الاول جواب  
 وعلى الثانى سبب وشتم ومثله ما بأتى (قوله بربه) بالهمز وتركه أى منفصلة اما عن قيد النكاح أو حسن الخلق ح  
 (قوله حرام) من حرم الشيء بالضم حراما امتنع اريد بها هنا الوصف ومعناه المنوع فيحمل على ما سبق وسيأتى  
 وقوع البائن به بلانية فى زماننا للتعارف لا فرق فى ذلك بين محرمة وحرة متساوية قال على "أولا وحلال المسلمين  
 على حرام وكل حل على حرام وأنت معى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد أن يقول عليك وأوردانه اذا وقع  
 الطلاق بهذه الالفاظ بلانية ينبغى أن يكون كالصريح فى اعقابه الرجعة واجب بأن المتعارف انما هو ايقاع  
 البائن لا الرجعى حتى لو قال لم انولم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا نصح نيته عند  
 الامام وعليه الفتوى كما فى البرازية ح عن النهر قلت لكن عبارة البرازية قال لا امرأته انما على حرام ونوى  
 الثلاث فى احدهما والواحدة فى الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الايراد  
 والجواب منه كور فى البرازية أيضا ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به فى زماننا لانه لم يتعارف ايقاع البائن به  
 فان العامى الجاهل الذى يحلف بقوله على الحرام لا يفعل كذا الا يميز بين البائن والرجعى فضلا عن أن يكون  
 عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده ان من حنث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا أفعل  
 كذا او قدمه أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه فى حكم التعليق وكذا على الحرام والافلاصل  
 عدم الوقوع أصلا كما فى طلاقك على كما تقدم تقريره مخبث كان الوقوع بهذين اللفظين للعرف ينبغى أن يقع  
 بهما المتعارف بلا فرق بينهما وان كان الحرام فى الاصل كناية يقع بهما البائن لانه لما غلب استعماله فى الطلاق  
 لم يبق كناية ولذا لم يتوقف على النية أو دلالة الحال ولا شئ من الكناية يقع به الطلاق بلانية أو دلالة الحال  
 كما صرح به فى البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازى عقب قوله فى الجواب المازان المتعارف به ايقاع البائن  
 لا الرجعى حيث قال مانصه بخلاف فارسية قوله سر حتمك وهورها كردم لانه صار صريحاً فى العرف على  
 ما صرح به فبحم الزاهدى الخوارزمى فى شرح التدورى اه وقد صرح البرازى "أولاً بأن حلال الله على  
 حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال حلال اريد بروى أو حلال الله عليه حرام لا حاجة  
 الى النية وهو الصحيح الملقى به للعرف وأنه يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سر حتمك فان سر حتمك  
 كناية لكنه فى عرف الفرس غلب استعماله فى الصريح فاذا قال رها كردم أى سر حتمك يقع به الرجعى مع ان  
 أصله كناية أيضا وما ذاك الا لانه غلب فى عرف الفرس استعماله فى الطلاق وقدمت ان الصريح مالم يستعمل  
 الا فى الطلاق من أى لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله فى البائن عند العرب والفرس وقع به البائن  
 ولو لا ذلك لوقع به الرجعى والحاصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين فى وقوع البائن بالحرام بلانية حتى لا يصدق  
 اذا قال لم أنول اجل العرف الحادث فى زمان المتأخرين فمتوقف الا أن وقوع البائن به على وجود العرف كما فى  
 زمانهم وأما اذا تعورف استعماله فى مجزى الطلاق لا بقيد كونه باثنا يعين وقوع الرجعى به كما فى فارسية سر حتمك  
 ومثله ما قدمناه فى أول باب الصريح من وقوع الرجعى بقوله سن بوش أو بوش أول فى لغة الترك مع ان معناه  
 العربى أنت خلية وهو كناية لكنه غلب فى لغة الترك استعماله فى الطلاق هذا ما ظهر لفهمى القاصر ولم أر أحدا  
 ذكره وهى مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لى بعدمدة ما عسى يصلح جوابا وهو أن لفظ حرام معناه  
 عدم حل الوطنى ودواعيه وذلك يكون بالايلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للعقد  
 وهو قسمان بائن ورجعى لكن الرجعى لا يحترم الوطنى فتعين البائن وكونه التحق بالصريح للعرف لا ينافى وقوع  
 البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كطليقة شديدة ونحوه كما ان بعض الكتابات قد يقع به الرجعى مثل  
 اعتدى واستبرئ رجلى وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتحريمها  
 لا يكون الا بالبائن هذا غاية ما ظهر لى فى هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به فى البرازية من أن المتعارف به  
 ايقاع البائن لما علمت عمائر عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائن) من بان النشئ انفصل أى منفصلة من وصله  
 النكاح أو عن الخير ح (قوله كنية) من البت بمعنى القطع فيتمهل ما احتمله البائن وأوجب سببويه فيه

(يحتمل ردًا ونحو خلية بربية حرام بائن)  
 ومرا د فيها كنية بنية

الالف واللام وأجاز الفز اسقاطهما وبثله من البثيل وهو الانقطاع وبه سميت مريم لانقطاعها عن الرجال  
 وفاطمة الزهراء لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا ودينا وحسبا وقيل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مر  
 ح عن النهر (قوله يصلح سبا) أى يصلح جوابا أيضا ولا يصلح رداح ومثله في النهر وابن السكال والبدائع خلافا  
 لما يظهر من البحر من أنه يصلح للرد أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداد الذى هو من العدة أو من العداى اعتدى  
 نعمى عليك بدائع (قوله واستبرى) أمر بتعرف براءة الرحم وهى طهارتها من الماء وأنه كناية عن الاعتداد  
 الذى هو من العدة ويحتمل استبرى لا طلقك بدائع (قوله أنت واحدة) أى طالق تطلقه واحدة ويحتمل أنت  
 واحدة عندى أو فى قومك مدحا أو ذما فاذا نوى الأول فكأنه قاله ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة  
 المشايخ وهو الأصح لان العوام لا يميزون بين وجوهه والخواص لا يلتزمونه فى مخاطبتهم بل تلك صناعتهم  
 واعرف لغتهم ولذا ترى أهل العلم فى مجارى كلامهم لا يلتزمونه على ان الرفع لا ينافى الوقوع لاحتمال أن يريد  
 أنت طلقة واحدة فجعلها بنفس الطالقة مبانغة كرجل عدل لكن قد اعترضوا الأعراب فى الاقرار فيما لو قال له على  
 درهم غير دانتى رفعنا ونصا فطلب الفرق وكأنه عملا بالاحتياط فى البابين فتدبره وتعامه فى النهر (قوله أنت  
 حرة) أى لبراءتك من الرق أو من رق النكاح واعتقتك مثل أنت حرة كفى الفتح وكذا كوني حرة أو اعتق  
 كفى البدائع نهر (قوله اختارى أمرك بيدك) كناية عن تفويض الطلاق أى اختارى نفسك بالفراق  
 أو فى عمل أو أمرك بيدك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن الحواشى السعدية وهذا لا يناسب ذكره  
 فى هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وأفتى به وحرم حلالا  
 نعوذ بالله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح أى حيث ذكر أنه لا يقع بهما الطلاق  
 ما لم تطلق المرأة نفسها أى مع نية الزوج تفويض الطلاق لهما أو دلالة الحال من غضب أو مذاكرة كإياى فى  
 الباب الآتى ويعلم مما هنا (قوله سرتحك) من السراح بفتح السين وهو الارسال أى أرسلتك لاني طلقتك  
 أو لحاجة لى وكذا فارقتك لاني طلقتك أو فى هذا المنزل نهر (قوله لا يحتل السب والرد) أى بل معناه  
 الجواب فقط ح أى جواب طلب الطلاق أى التطلق فتح (قوله تأثرا) تمييز محمول عن الفاعل أى يتوقف  
 تأثير الأقسام الثلاثة على نية ط (قوله للاحتمال) لما ذكرنا من أن كل واحد من الالفاظ يحتمل الطلاق  
 وغيره والحال لا تدل على أحدهما فيستدل عن نيته ويصدق فى ذلك قضاء بدائع قال ط فان قلت ان ما يصلح  
 جوابا ينبغى الوقوع به وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لتحصيل الطلاق بل هو جواب  
 لكلامها بغير السؤال أما اذا تكلمت بسؤال الطلاق فقد حصلت المذاكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول  
 كإياى اه قلت لكنه يخالف لما ذكرناه آنفا عن الفتح من تفسيره المحتمل للجواب بأنه جواب طلب الطلاق أى  
 التطلق فالاولى الجواب عن الايراد بأن يقال ان نحو اعتدى يتعمد للتطبيق اجابة لسؤالها أى انه ان كان  
 هنالك سؤال الطلاق تمحض للتطبيق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق فى جميع الحالات لانه قد يكون الحالة حالة  
 رضى فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متعمدا للجواب بمعنى  
 انه لو كان سؤال لتعمد جوابه ولذا يقع بلا توقف على نية فى حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله  
 يمينه) فاليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق ام لا حتم الله تعالى ط عن البحر (قوله فان نكل) أى عند  
 القاضي لان النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الاولان) أى ما يصلح ردًا وجوابا وما يصلح سبا  
 وجوابا ولا يتوقف ما يمين الجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتبديد والسب والشتم كما تصلح للطلاق  
 والفاظ الاولين يحتملان ذلك أيضا فصار الحال فى نفسه محتملا للطلاق وغيره فاذا عني به غيره فقد نوى ما يحتمله  
 كلامه ولا يكذب الظاهر فيصدق فى القضاء بخلاف الفاظ الاخير أى ما يمين للجواب لانها وان احتملت الطلاق  
 وغيره أيضا لمكانها ازال عنها احتمال الرد والتبديد والسب والشتم اللذين احتملتا حال الغضب تعينت الحال  
 دالة على ارادة الطلاق فترجى جانب الطلاق فى كلامه ظاهرا فلا يصدق فى الصنف عن الظاهر فلذا وقع بها قضاء  
 بلا توقف على النية كما فى صريح الطلاق اذا نوى به الطلاق عن وثاق (قوله يتوقف الاول فقط) أى ما يصلح  
 للرد والجواب لان حالة المذاكرة تصلح للرد والتبديد كما تصلح للطلاق دون الشتم والفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها  
 الرد لا الطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ الاخيرين فانها

مطلب

لا اعتبار بالأعراب هنا

(يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى)

رجل انت واحدة أنت حرة

اختارى أمرك بيدك سرتحك

فارقتك لا يحتل السب والرد فى

حالة الرضى أى غير الغضب

والمدى ككرة (تتوقف

الأقسام) الثلاثة تأثرا (على

نية) للاحتمال والقول له يمينه

فى عدم النية ويكتفى بتخلفها له

فى منزله فان ابى رفعته للحاكم فان

نكل فترق بينهما مجتنبى (وفى

الغضب) توقف (الاولان) ان نوى

وقع والا لا (وفى مذاكرة الطلاق)

يتوقف (الاول فقط)



وان احتملت الطلاق لكنها لا تحتل ما تحتله المذاكرة من الرد والتبعية فترجح جانب الطلاق ظاهراً فلا يصدق في الصرف عنه فلذا وقع بها قضاء بلائية والحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضى والغضب والمذاكرة والثاني في حالة الرضى والغضب فقط ويقع في حالة المذاكرة بلائية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضى فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكرة بلائية وقد نظمت ذلك بقولي

فخارجي قومي اذهبي رد ايصح \* خلية برية سبا صلح  
واستبر في اعندي جوابا قد حتم \* فالاول القصده وما لزم  
والثان في الغضب والرضى انضبط \* لا الذكرو الثالث في الرضى فقط

ورسمتها في شبال زيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب	سب وجواب	جواب فقط
اخرجي اذهبي	خلية برية	اعتدي استبري
تلتزم النية	تلتزم النية	تلتزم النية
تلتزم النية	تلتزم النية	يقع بلائية
تلتزم النية	يقع بلائية	يقع بلائية

ويقع بالاخيرين وان لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء في نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل بينتها على الدلالة لاعلى النية الا ان تقام على اقراره بها عمادية ثم في كل موضع تشتط النية فلو السؤال هل يقع بقول نعم ان نويت ولو بكم يقع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية برأية فليحفظ (وتقع رجعية بقوله اعتدي واستبري رحمك وأنت واحدة) وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح (و) يقع (بها فيها) أي باقى الفاظ الكتابات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكتابات أيضا نحواً بآبري من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وأنت مطلقة بالتخفيف وأنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة

(قوله لان مع الدلالة) اسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله لانها) أي الدلالة (قوله بينتها) أي المرأة (قوله على الدلالة) أي الغضب أو المذاكرة (قوله لاعلى النية) أي لو برهنت فيما يتوقف على نية الطلاق على انه نوى لا تقبل (قوله فلو السؤال هل يقع) يعني اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق بقول المفتي نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعني لو قال السائل قلت كذا كم يقع على يقول له المفتي يقع واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية يعني لا يقول له المفتي تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) أي وان نوى البائس ح (قوله بقوله اعتدي) لانه من باب الانضمام أي طلقته فاعتدي أو اعتدي لاني طلقته في المدخول بها ثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها ثبت الطلاق عملانيته ولا تجب العدة كذا في التلويح وتماه في النهر (قوله واستبري رحمك) قد سنا عن البدائع انه كناية عن الاعتداد من العدة فيقال فيه ما قلناه آتفاي اعتدي (قوله وأنت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف أي طالق طلقة واحدة وصريح الطلاق يعقب الرجعة والمصدرون احتمل نية الثلاث لكن التخصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصح) كذا صححه في الهداية وغيرها وقد من الكلام عليه (قوله فلا يرد الخ) أي اذا علمت ان الضمير باقية عائدا الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا يرد أن غيرها من الفاظ الكتابات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البحر داخل بالاولي تحت الالفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان علته وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو ضميرها فاذ كفيها الطلاق يقع بها الرجعي بالاولي (قوله نحو ابأبري من طلاقك) أي يقع به الرجعي اذا نوى فتح لك في الجوهرة ولو قال ابأبري من نكاحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال ابأبري من طلاقك لا يقع شيء لان البراءة من الشيء ترك له اه وذكر في البرازية اختلاف التصحيح في برئت من طلاقك وجزم في الحاشية بتصحيح عدم الوقوع به لكن قال في الفتح وفي الخلاصة اختلف في برئت من طلاقك والاوجه عندي أن يقع بآتفا لان حقيقة تبرئته منه تستلزم عجزه عن الايقاع وهو بالينونة بانقضاء العدة أو الثلاث أو عدم الايقاع أصلاً وبذلك صار كناية فاذا اراد الاول وقع وصرف الى احدي الينوتين وهي التي دون الثلاث اه فلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله وخليت سبيل طلاقك) وكذا خليت طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقع والا فلا حاشية (قوله بالتخفيف) أي تخفيف اللام أما بالتشديد فهو صريح يقع به بلائية كما مر في باب (قوله وأنت أطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية نهر في باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح والالم يتوقف على النية وعله في الفتح بأن أفعل التفضيل ليس صريحا فافهم (قوله وهي مطلقة) أي والحال ان امرأة فلان مطلقة والا فلا يقع وهذا القيد ذكره في البحر لكن في الفتح في أول باب



فيها نثنان أو بكل منها حيضاً أو بالنسبة لطلاقاً أو حيضاً لا غيراً وبالنسبة لطلاقاً أو حيضاً لا غيراً وبالأخرين  
حيضاً لا غيراً وبالأولى طلاقاً وبالنسبة لحيضاً وفي هذه الستة تقع واحدة والرابعة والعشرون أن لا ينوي  
بشكل منها شيئاً فلا يقع شيء والاصل أنه اذا نوى الطلاق بواحدة ثبتت ماذا كره الطلاق فاذا نوى بما بعدها  
الحيض صدق لظهور الامر بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعدها واذا لم  
ينو الطلاق بشيء صح وكذا كل ما قبل المنوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينوي بها الطلاق  
يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة فيجوز فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبقة بواحدة  
اريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في النهر عن الفتح ح قلت ولتين هذا الاصل في بعض الصور  
المارة لزيادة التوضيح فاذا نوى بالاولى حيضاً لا غير وقوع الثلاث لانه لما نوى بالاولى الحيض وقعت طلاقاً لانهما  
غير مسبقة بايقاع ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض أيضاً صححت نيته لوقوع الاولى قبلهما واذا نوى بالاولى  
طلاقاً وبالثانية حيضاً لا غير يقع نثنان لان نيته الحيض بالثانية صحيحة لسبقها بايقاع الاولى ولما لم ينو بالثالثة  
شيئاً وقع بها أخرى اثبتت المذاكرة بوقوع الاولى واذا نوى بالشكل حيضاً تقع واحدة وهي الاولى لعدم سبقها  
بايقاع وصحت نيته بالثانية والثالثة الحيض لسبق الايقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا القياس (قوله  
فواحدة ديانة) لاحتمال قصده التأكيد كانت طالق طالق ففتح (قوله وثلاث قضاء) لانه يكون نواوياً  
بكل لفظ ثلث تطليقة وهو مما لا يتجزى فيستكمل فيقع الثلاث بجرع عن المحيط قال في الفتح والتأكيد خلاف  
الظاهر وعلمت أن المرأة كالقاضي لا يحل لها أن تمكثه اذا علمت منه ما طاهره خلاف مدعاه اه وفي البحر  
عن المحيط لو قال عني تطليقة تعنت بها ثلاث حيض يصدق لانه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله  
في كافي الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) أي بأن نوى بأعتدى في الصور الثلاث الامر بالعدة  
بالحيض دون الطلاق فيصدق لظهور الامر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وقعتها) وتكونان رجعتين لان  
اعتدى لا يقع به البائن كما علمت (قوله في الواو نثنان) وكذا في صورة عدم العطف أسلاً لانه في صورتين  
يكون امرامستأنفاً وكلاماً مبدئياً وهو في حال المذاكرة الطلاق فيحمل على الطلاق بجرع عن المحيط (قوله  
قبل واحدة) جزم به في المحيط على انه المذهب معلل بان الناء للوصل أي قبيح جدل الامر على الاعتداد  
بالحيض (قوله وقيل نثنان) منى عليه في انسانية ووجهه جل الامر على الطلاق للمذاكرة قلت والاول  
أوجه تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة الذخيرة وغيرها طلقها رجعية ثم قال في العدة جعلت هذه  
التطليقة بائنة أو ثلاثاً صح عند أبي حنيفة وهي أخصر من عبارة المصنف واطهر وقيد بقوله في العدة لانه  
بعد ما نصير المرأة أجنبية فلا يمكن جعل طلاقها ثلاثاً أو بائناً ولذا قيد السارح بقوله بعد الدخول لانه لو قبله  
لا يمكن جعلها ثلاثاً كما كونها بائنة قبل الجعل لانه عدة وبقوله قبل الرجعة لانه بعدها يبطل عمل الطلاق فيستعذر  
جعلها بائنة أو ثلاثاً أيضاً واذا جعلها بائنة في العدة فالعدة من يوم ايقاع الرجعي كما ذكره في البرازية أي لا من  
يوم الجعل وقد سنا في أول باب الصريح عن البدائع ان معنى جعل الواحدة ثلاثاً انه ألحق بها اثنتان لانه  
جعل الواحدة ثلاثاً (تنبيه) ذكر الطلاق بلا عدد فقيل له بعد ما سكنت كم فقال ثلاثاً وقع ثلاث  
عنده ما خلا فالحمد ولو لم يستل وقال بعد ما سكنت ثلاثاً ان كان سكوتها لا يقطع النفس تطلق ثلاثاً لانه مضطر له  
فلا يعد فاصلاً والافواحدة كافي البرازية وفي الجوهرية قال أنت طالق فقيل له بعد ما سكنت كم فقال ثلاث فعدده  
ثلاث وفي الخسائية ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة فان عنده اذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثاً نصير ثلاثاً اه  
ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث انه يقع بالاولى لان الجعل فيه أظهر وفي البرازية  
قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزار فقال هزار فعلى ما نوى والافلا شيء اه وهزار بالفارسية ألف ولا  
يخالف هذا ما فهمناه لانهم لم تأمره أن يجعله ألفاً وانما تعزضت تعريضاً محتملاً وفيما نحن فيه أمر بان يصيره  
ثلاثاً فأجاب والجواب يتضمن ما في السؤال كذا يحيط شيخ مشايخنا السائحاني قلت والذي يظهر أن قولها له  
قل بالثلاث أمر بالحق العدد بأول كلامه فلا يلحق كما لو تكلم به بعد سكوتها بلا طلب نعم لو قال لها أنت طالق  
فقلت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فانه لا شبهة في كونه جعلاً وانشاء لانه جواب للطلب والله أعلم  
(قوله فهو كما قال) أي فهي ثلاث في الاول وثنتان في الثاني كافي الخسائية والبرازية وعليه فيكون قد ألحق

ويزاد لو نوى بالشكل واحدة فواحدة  
ديانة وثلاث قضاء ولو قال أنت  
طالق اعتدى أو عطفه بالواو  
أو انشاء فان نوى واحدة فواحدة  
أو اثنتين وقعتها وان لم ينو في الواو  
ثنان وفي الفاء قبل واحدة  
وقيل نثنان (طلقها واحدة) بعد  
الدخول (جعلها ثلاثاً صح كالمو  
صدها رجعية جعله) قبل الرجعة  
(بائناً) أو ثلاثاً أو كذا لو قال  
في العدة ألزمت امرأتى ثلاث  
تطليقات بتلك التطليقة أو ألزمتها  
بتطليقتي بتلك التطليقة فهو كما قال

مطلب  
الصریح يلحق الصريح والباطن

ولو قال ان طلقك فهي بائن  
أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعيان  
الوصف لا يسبق الموصوف  
كما تقدم ذكر (الصریح يلحق  
الصریح و) يلحق (البائن) بشرط  
العدّة (والبائن يلحق الصريح)  
الصریح ما لا يحتاج الى نية بائنا كان  
الواقع به أو رجعيًا فتحته الطلاق  
الثلاث فيلحقهما وكذا الطلاق  
على مال فيلحق الرجعي ويجب  
المال والبائن يقع ولا يلزم المال كما في  
الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى

بالطقة الاولى طقتين في الاول وطلقة في الثاني (قوله كما مر) أي قبيل طلاق غير المدخول بها ح  
وقوله فقد كراشاره الى البحث السابق هنال مع صاحب البحر في مسألة التعاليق وقد علت ما فيه (قوله  
الصریح يلحق الصريح) كالموافق لما أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طلقها على مال وقع الثاني بجر فلا  
فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجعيًا أو بائنا (قوله ويلحق البائن) كالموافق لما أنت بائن  
أو خالها على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بجر عن البرازية ثم قال وإذا لحق الصريح البائن كان  
بائنا لان البينة السابقة عليه تمنع الرجعة كما في الخلاصة وقال أيضا تبين الصريح الا لاحق للبائن بكونه  
خاطبها به وأشار اليها لاحتراز عما إذا قال كل امرأة له طالق فانه لا يقع على المختلعة الخ وسيد كره الشارح  
في قوله ويستثنى ما في البرازية الخ وبأني الكلام فيه (قوله بشرط العدّة) هذا الشرط لا بد منه في جميع  
صور اللحاق فالاولى تأخيرها عنها اه ح (قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية) من هنال الى قوله على المشهور  
كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن يلحق الصريح لان هذا كله من متعلقات الجملة الاولى اعني قوله  
الصریح يلحق الصريح والبائن ولان المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما تفرقه قريبا يعني أن  
المراد بالصريح هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكليات الرواجع  
كاعتدى واستبرأى رجلا وأنت واحدة وما ألحق بها فانها وان كانت تلحق انبائن في ظاهر الرواية بشرط النية  
لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كما في البدائع أي فهي ملحقه بالصريح في حكم اللحاق للبائن  
أفاده في البحر وقال في المنح ان صحة هذه اللفاظ بالاضمار فان معنى قوله أنت واحدة أنت طالق طائفة واحدة  
فصير الحكم للصريح لكن لا بد من النية ليثبت هذا المضمحل اه فأفاد وجه كونها في حكم الصريح وهو  
كونه مضمرا فيها وان الایقاع انما هو به لاجل انفسها لكن نبوته مضمرا يتوقف على النية وبعبارة نبوته بالنية  
لا يحتاج الى نية قال ح ولا يرد أنت على حرام على المفتي به من عدم توقفه على النية مع انه لا يلحق البائن  
ولا يلحقه البائن لكونه بائنا ان عدم توقفه على النية أمر عرض له لا يجب أصل وضعه اه (قوله بائنا  
كان الواقع به أو رجعيًا) يؤيده ما قدمنا في أول فصل الصريح عن البدائع من أن الصريح نوعان صريح  
رجعي وصریح بائن وحينئذ يدخل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل طلاق غير  
المدخول به من الفاظ الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البينة أو أغش الطلاق أو طلاق  
الشيطان أو طلقه طويلا أو عرضة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق الصريح  
والبائن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وان لم يكن رجعيًا هذا وفي المنصوري شرح المسعودي  
للسراخ المحقق أي منصور السجستاني المختلعة ملحقه بالصريح الطلاق اذا كانت في العدة والكناية أيضا ملحقها  
اذا كانت في حكم الصريح كاعتدى الخ ثم قال والكليات والبوائن لا تلحقها أي المختلعة وان كان الطلاق  
رجعيًا ملحقها الكليات لان ملك النكاح بائنا في عقد القرائد وهذا مؤيد في الفقه ومعنى العطف في قول  
المنصوري والبوائن ما وقع من البوائن لا بلفظ الكناية فانه يلغوز ذكر البائن كما أطبقوا عليه اه ونقله  
في النهر وأقره أقول والصواب ان الواو في البوائن زائدة من الناصح وان مراد المنصوري الكليات البوائن  
المقابلة للكليات الرجعية التي ذكرها قبل لما علمته من أن البوائن بخلاف لفظ الكناية من الصريح الذي يلحق  
البائن والاصار من افعال الكلام الفتح لا مؤيد له قدبر (قوله فانه الخ) أي اذا عرفت أن قوله الصريح يلحق  
الصریح والبائن المراد بالصريح فيه ما ذكرنا من الطلاق الثلاث فيلحقهما أي يلحق الصريح والبائن  
فاذا أبان امرأته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حلت قال في فتح القدير ألحق انه يلحقها لما سمعت من  
أن الصريح وان كان بائنا يلحق البائن ومن ان المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كناية اه وتبعه تلميذه  
ابن الشحنة في عقد القرائد وكذا صاحب البحر والنهر والمنح والمقدمي والشرنبلاني وغيرهم وهو صريح  
ما تقدمناه آتفا عن الخلاصة وابده صاحب الدرر والغرر كانه كره قريبا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه  
خلاف المشهور كما يأتي (قوله وكذا الطلاق على مال) أي انه أيضا من الصريح وان كان الواقع به بائنا  
(قوله والبائن) بالنصب معطوف على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي اذا أبانها ثم طلقها  
في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا يلزمها المال لان اعطاءه لتحصيل الخلاص المتجزأ انه حاصل كما في البحر

عن البرازية أى بخلاف ما قبله فانه اذا طلقتها رجعا فوقف الخلاص على انقضاء العدة فاذا طلقتها بعده جمال  
 في العدة لزم المال لانها بابت منه في الحال قال في البحر ثم اعلم أن المال وان لم يلزم أى في مسألتنا فلا بد  
 في الوقوع من قبولها لان قوله أنت طالق على ألف تعليق طلاقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية  
 فالمعتبر فيه أى في الصريح هنا اللفظ أى كونه من ألفاظ الصريح وان كان معناه أى الواقع به البائن والمراد  
 باللفظ ما يشتمل المضمير كما في الكتابات الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حاب  
 المذكورة آنذا من أنه لا يقع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ  
 وجعله الاصح المفتى به أفاده المصنف قلت وفي الحاشيى الراهدى عازيا الى الاسرار ليجم الدين قال لها أنت بائن  
 ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند أبى حنيفة لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى وعندهما يقع  
 لكونها في اللفظ صريحا والاصح قوله لان الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزى الى شرح العيون مثله ثم عزى الى كتاب  
 آخر قال محمد لا يقع الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشنى مثله اه وقد تكدر برده المصنف في  
 المنع ونقله عنه في الشرع بلالية وأقره وقد تقرر أن الزاهدى ينقل الروايات الضعيفة فلا يتابع فيما ينقده وقد  
 وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يخالفه كما قدمناه وقد استدلل في الدرر واليعقوبية على خلافه  
 أيضا كما ذكره قريبا ويكفينا قدوة ما ذكره في فتح القدير وتابعه عليه من بعده كما قدمناه فلذا اعتمدنا الشارح وجعله  
 المشهور ومما يدل عليه قطعا أنه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة الخلع أنت طالق فهذا صريح لفظ بائن معنى  
 وهو واقع قطعاً فقد استدلو على حقوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليهم ما فيها اقتدت به يعنى الخلع  
 ثم قل تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الخ والفاء للتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع الثالثة بعد  
 الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشى الخير الرولى قال في شتمل الاحكام والبائن لا يلحق البائن  
 يعنى البائن اللفظى أما البائن المعنوى يلحق اللفظى مثل الثلاث من الميسوط اه (قوله لا يلحق البائن  
 البائن) المراد بالبائن الذى لا يلحق هو ما كان بلفظ الكتابة لانه هو الذى ليس ظاهرا في انشاء الطلاق كذا في  
 الفتح وقد بقوله الذى لا يلحق اشارة الى أن البائن الموقع أولا أعم من كونه بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح المفيد  
 للبينونة كالطلاق على مال وحينئذ فيكون المراد بالصريح في الجملة الثانية أعنى قوله البائن يلحق الصريح  
 لا البائن هو الصريح الرجعى فقط دون الصريح البائن وبه ظهر أن ما نقله الشارح أولا عن الفتح من أن الصريح  
 ما لا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به أو رجعا خاص بالصريح في الجملة الاولى أعنى قوله الصريح يلحق  
 الصريح والبائن كما دل عليه كلام الفتح الذى ذكرناه هنا ويدل عليه أيضا أمور منها ما أطبقوا عليه من تعليلهم  
 عدم لحوق البائن البائن بامكان جعل الثانى خبرا عن الاول ولا يخفى أن ذلك شامل لما اذا كان البائن الاول  
 بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح ومنها ما فى الكافى للعلامة الشهيد الذى وجع كلام محمد فى كتبه ظاهرة الرواية  
 حيث قال واذا طلقها تطليقة بائنة ثم قال لها فى عدتها أنت على حرام أو خلية أو برة أو بائن أو بنة أو شبه ذلك  
 وهو يرده بالطلاق لم يقع عليها شئ لانه صادق فى قوله هى على حرام وهى دنى بائن اه اى لانه يمكن جعل الثانى  
 خبرا عن الاول وظاهر قوله طلقها تطليقة بائنة ان المراد به الصريح البائن بقرينة مقابلة له بالفاظ الكتابة تأمل  
 ومنها قول الزيلعى أما كون البائن يلحق الصريح فظاهرا لان القيد الحكيمى باق من كل وجه لبقاء الاستمتاع  
 اه فهذا صريح فى أن المراد بالصريح فى الجملة الثانية هو الصريح الرجعى اذ لا يخفى ان بقاء قيد النكاح  
 من كل وجه وبقاء الاستمتاع لا يمتنعون بعد الصريح البائن ومنها ما قدمناه من قول المنصورى وان كان  
 الطلاق رجعا يلحقها الكتابات لان ملك النكاح باق فتقيده بالرجعى دليل على أن الصريح البائن لا يلحقه  
 الكتابات وكذا تعليله دليل على ذلك ومنها ما فى التاتارىخية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو خلعها  
 بعد الطلاق الرجعى يصح ولو طلقها جمال ثم خلعها فى العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعى والصريح  
 البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثانى فهذا صريح فيما قلناه أيضا من ان  
 المراد بالصريح هنا الرجعى فقط وبالبائن الاول ما يشتمل البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما فى البحر الاول  
 ما فى القنية عن الاوزجندى طلقها على ألف فقبلت ثم قال فى عدتها أنت بائن لا يقع اه والثانى ما فى الخلاصة  
 من الجنس السادس من الخلع لو طلقها جمال ثم خلعها فى العدة لم يصح اه فهذا أيضا صريح فيما قلناه وبه سقط

على المشهور (لا) يلحق البائن  
 (البائن)

ما في الجور وتبعه في النهر من استشكله الفرع بناء على فهمه أن المراد بالصرح ما يشمل الصريح البائن قال  
وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان البائن يلحق الصريح فينبغي الوقوع في الفرع الاول  
وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في الجور ولا يخص الا يكون المراد بعدم صحة الخلع عدم لزوم المال والدليل  
عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها بمال بعد الخلع أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق  
بينهما كما لا يخفى اهـ أقول وهذا عجيب من مثله أما أولا فلان المراد بالصرح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط  
بخلاف الصريح في الجملة الاولى كما دل عليه ما ذكرناه من تعديلاتهم وفروعههم وعليه فلا إشكال في الفرعين  
أصلا بل هو ادليلان على ما قلناه وأما ثانيا فلان ما ذكره من الخاص بعيد جدا بل الخاص ما قلناه وأما ثالثا فلان  
دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخفاء للفرق الواضح بينهما لانه اذا طلقها بمال بعد  
الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتحصيل الخلاص المتجزئ وانه حاصل كما قدمنا بيانه اما اذا طلقها على مال  
قبل الخلع فلا وجه لسقوط المال لان الطلاق بدونه لا يحصل به الخلاص المتجزئ بل يتوقف الى انقضاء العدة فقد  
حصل بالمال ما هو المطلوب به ولا يطل بالخلع العارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يطل الخلع نفسه لان  
الخلاص المتجزئ حاصل قبله فلا يفيد هذا ما ظهر في تقرير هذا المقام \* الذي زلت فيه اقدام الافهام \* فاعتنه  
فانه من جملة ما اختص به هذا الكتاب \* بعون الملك الوهاب \* ثم رأيت في الحواشي العيقوبية على صدر  
الشريعة مانصه وأيضا قولهم والبائن الغير الصريح يلحق الصريح ينبغي أن لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق  
الصرح البائن لاحتمال الخبرة عن الاول كما لا يخفى الا أن يدعى الفرق بين البائنين فلا يصح الخبر بأحدهما  
عن الآخر اهـ وهذا عين ما فهمته بحمد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجملة الثانية الصريح الرجعي  
فقط وقوله الآن يدعى الفرق الخ قد علمت مما ترونه أولا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لدى فهم والله سبحانه أعلم  
(قوله اذا أمكن الخ) قيد في عدم لحاق البائن البائن ومحتز ما أفاده بقوله بخلاف أنتك باخرى الخ ط قال  
في الجور ينبغي أنه اذا أبانها ثم قال لها أنت بائن ناويا بطلقة ثانية أن تقع الثانية نيته لانه نيته لا يصلح خبرا فهو  
كما لو قال أنتك باخرى الآن يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له وهو اخرى بخلاف مجرد النية اهـ وفيه  
أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بمعين له لكان أظهر ط أقول ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان  
وبأنه لا حاجة الى جعله انشاء متى أمكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنت بائن على أن البائن لا يقع  
الا بالنية فتقولهم البائن لا يلحق البائن لاشك أن المراد به البائن المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء أصلا  
ولم يشترطوا أن ينوي به الطلاق الاول فعلم أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن جعله خبرا كما في  
أنتك باخرى لعماد انوى به طلاقا آخر فتدبر وأما اعتدى اعتدى فانه ملحق بالصرح كما تقدم فلا ينافي  
ما هنا حيث أوقعوا به مكررا تأمل (قوله كانت بائن بائن) كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت  
بائن بدون تكرار وهو الاصول لان المقصود التمثيل لا يسقاع البائن على المبانة ولانه كما قال ط ليس  
المراد الاخبار النحوى بل الاخبار عما صدر أولا ولانه يوهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ  
(قوله أو أنتك بتطبيقه) عطف على بائن الثانية أى أنت بائن أنتك بتطبيقه اهـ ح وأشار به الى أنه  
لا يشترط اتحاد اللفظين فشمس ما اذا كان الاول بلفظ الكفاية البائنة أو الخلع أو الطلاق الصريح  
اذا كان على مال أو موصوفا بما ينبي عن البينة كما علم مما قدمناه بعد كون الثاني بلفظ الكفاية البائنة  
كالخلع ونحوه مما يتوقف على النية ولو باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف الكفايات الرجعية فانها في حكم  
الصريح فتلحق البائن كما مر (قوله فلا يقع) أى وان نوى لما في الجور عن الحاوى ولا يقع بكفايات الطلاق  
شيء وان نوى اهـ ط (قوله لانه اخبار) أى يجعل اخبارا لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أنتك باخرى)  
أى لو أبانها أولا ثم قال في العدة أنتك باخرى وقع لان لفظ اخرى مناف لامكان الاخبار بالثاني عن الاول  
(قوله أو أنت طالق بائن) لان وقوعه بأنت طالق وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصريح  
بعد البائن بائن كذا في شرح المنايا صاحب الجور وهو اشارة الى ما ذكره في الجور عن الذخيرة من الفرق  
بين هذا وبين قوله للمبانة أنتك بتطبيقه وهو أنه اذا الغينا بائنا بقي قوله طالق وبه يقع ولو الغينا أنتك بقي قوله  
بتطبيقه وهو غير مفيد اهـ قلت لكن يشكك عليه ما قدمناه في باب طلاق غير المدخول به من ان

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول  
كانت بائن بائن أو أنتك بتطبيقه  
فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة  
في جعله انشاء بخلاف أنتك  
باخرى أو أنت طالق بائن



الطلاق متى قيد بعدد أو وصف أو مصدر فالوقوع بالقيد حتى لو قال أنت طالق ومات قبل قوله ثلاثاً أو بآتي لم يقع فهذا ينافي ما أطبقوا عليه من الغاء الوصف هنا لأن يجب أن اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق المبنونة قبله ولو وقع البائن بالصرح هنا وان لم يوصف قعين الغاء الوصف كما علمت آنفاً وبقي أشكال آخر مذكور مع جوابه في البحر (قوله أو قال نويت) أي بالبائن الثاني المبنونة الكبرى أي الحرمة الغليظة وهي التي لا حل بعدها إلا بنكاح زوج آخر وهذا هو المعتمد كما في البحر وقيل لا يقع لأن التغليظ صفة المبنونة فإذا لغت النية في أصل المبنونة تكونها حاصلة لغت في إثبات وصف التغليظ محبط وهذا صريح في الغاء نية المبنونة ومثله ما قدمناه آنفاً عن الحامو لا تصح نية مبنونة أخرى خلافاً لما بحثه في البحر كما مر قال في الدور أقول وهذا يدل قطعاً على أنه إذا أبانها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثاً لا يقع الثلاث لأن الحرمة الغليظة إذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلا نثبت إذا صرح بالثلاث أولى وتمامه فيه ونحوه في اليعقوبية (قوله تعذر الخ) علة لقوله بخلاف الخ (قوله ولذا) أي لتعذر حمله على الأخبار (قوله إلا إذا كان البائن معلناً الخ) يشمل ما إذا أتى من زوجته ثم أبانها قبل مضي أربعة أشهر ثم مضت قبل أن يشر بها وهي في العدة فإنه يقع خلافه في بحر (قوله قبل إيجاد المنجز) سبب كراشراح محترز القلبية وتخيير الثاني غير قيد بل لوعلة قبل وقوع المعلق الأول فكذلك كإذ كره أيضاً (قوله ناويا) لأنه كناية فلا تله من نية (قوله لأنه لا يصلح أخباراً) أي لأن التعليق قبل فلا يصح أخباراً عنه وكذا الإضافة ح وأعاد التعليق وإن علم من قوله سابقاً ولذا وقع المعلق أطول الفصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الأولى ومثال المضاف لأن المأثلة في الحكم نهيت من قوله سابقاً ومضافاً ط (قوله وفي البحر الخ) مراده بهذا النقل الاستدلال على قوله ناويا ح (قوله فثبتت لنية) أي أو المذكرة (قوله ولو قال إن دخلت) بيان لما إذا كانا معلقين كما في البحر (قوله ثم دخلت وبانت) إشاراً بالعطف بتم إلى أنه لا بد من كون التعليق الثاني قبل وجود شرط الأول لأنهم لو دخلت وبانت ثم قال إن كنت زيدا فكلمته لا يقع لأن الأول لما وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار منجزاً والمعلق لا يلحق إلا إذا كان التعليق قبل إيجاد المنجز كما علمته من كلام المتن لأن قوله ثانياً فأنت بائن صادق بثبوت المبنونة أولاً فيصالح كون الثاني خبراً عن الأول وبه سقط ما قبل إن كلامه شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الثاني أولاً وكذا سقط قول هذا القائل إن تعذر جعله أخباراً عن الأول موجود في المعلق والمنفاد سواء كان التعليق أو الإضافة قبل التخيير أو بعده فينبغي عدم الفرق وإن انفقت كلمتهم على اشتراط كونه قبل إيجاد المنجز اهـ إذ لا يخفى أن التعليق بعد إيجاد المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو البينة الثانية خبراً عن المنجز الثابت أولاً بخلاف ما قبله فلو وجه ما قالوه دون ما قبله فتدبر (قوله ثم كلمت) فلو عكست أي بأن كلمته أولاً ثم دخلت فظاهر أن الحكم كذلك لوجود العلة لأن كلام من تعليقه لا يصلح أخباراً عن الآخر لعدم كونها طالقاً عند كل من التعليقين اهـ ح (قوله وفي البرازية الخ) لا فرق بينه وبين ما في الذخيرة إلا في لفظ البائن والحرام وفي إقادة أنه يقع بايها سابق من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما بحثه المحشى أفاده ط (قوله وكذا الوفاء الثاني) أراد بالثاني الآخر لا الترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله قيد بالقلمة) أي بقوله في المتن قبل المنجز البائن (قوله لم يصح) لأنه يمكن جعله خبراً عن الأول المنجز كما قلنا (قوله ويستثنى الخ) أي من قولهم الصريح يلحق البائن وأنت خير بأنه انما يقع الطلاق في هاتين الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة البائن حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال في الترويض المنصوري شرح المسعودي المختلعة بطهها صريح المعلق إذا كانت في العدة اهـ ح وحاصله أن عدم الوقوع ~~لـ~~ ونهالست امرأة له من كل رجه بل تسمى بمخلعة ومبائنه وإن كان أثر النكاح وهو العدة باقياً حتى طهها الصريح إذا أضافه إليها بخطاب أو إشارة ركز الوفاها بالطلاق كما صرح به في كافي الحاكم ومثله في الذخيرة حيث قال كل امرأة لا تدخل المباشرة بالخلع والابلاء إلا أن يعينها أي فعند عدم النية صارت في حكم الأجنبية فلا تسمى امرأة ولذا قال في حاوي الزاهدي قال لامرأته أنت طالق واحدة ثم قال إن كنت امرأة لي فأنت طالق ثلاثاً إن كان الطلاق الأول بائناً لا يقع الثاني وإن كان رجعياً يقع الثاني اهـ لكن يشكل على هذا ما في تعليق البحر عن المحيط لو حلت لا يخرج امرأة من هذه

أو قال نويت المبنونة الكبرى لتعذر حمله على الأخبار فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال (الإذا كان) البائن (معلقاً بشرط) أو مضافاً (قبل) إيجاد (المنجز البائن) كقوله إن دخلت الدار فأنت بائن ناويا ثم أبانها ثم دخلت وبانت بأخرى لأنه لا يصلح أخباراً ومثله المضاف كانت بائن غداً ثم أبانها ثم جاء الغد يقع أخرى وفي البحر عن الوهبانية أنت بائن كناية معلقة كان أو منجزاً فينتظر للنية ولو قال إن دخلت الدار فأنت بائن ثم قال إن كنت زيدا فأنت بائن ثم دخلت وبانت ثم كلمت يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية إن فعلت كذا فخلل الله علي حرام ثم قال كذلك لا مر آخر ففعل أحدهما بآنت وكذا الوفاء الثاني على الأشبه فلينظر قيداً بقابلية لأنه لو أبانها أولاً ثم أضاف البائن أو علقه لم يصح كتخييره بدائع ويستثنى ما في البرازية كل امرأة له طالق لم يقع على المختلعة ولو قال إن فعلت كذا فامرأته ~~معتدة~~ لم يقع على معتدة البائن

مطلب المختلعة والمبائنة ليست امرأة من كل وجه

الدار فطلعتها وأتت عتتها وخرجت بحث وكذا لو قال ان قبلت امرأتى فعمدى حر فقبلها بعد البينونة لان الاضافة للتعريف لا للتقييد اه اى لتعيين ذات المخلوف عليها لا بقيد كونها امرأة فاذا كان لنظر المرأة شاملا لها بعد البينونة وانقضاء العدة ففي حال بقاء العدة كما في مسائلنا الاولى وقد يجاب بأن المعتبر في المعاق حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهى في حالة التعليق كانت امرأته من كل وجه ولذا وقع البائن المعلق قبل وجود البائن المنجز كما مر وسند كتحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في التعليق عند قوله وزوال الملك لا يطل المين (قوله ويضبط الكل) بضم الباء وكسر هاء والمراد بالكل صور المعاق والمستثنى منها ط (قوله ما قبل) البيت الاول والشيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهباني كما في المنع والبيت الثانى لصاحب النهج (قوله كلا أجز) أى أجز كلاما من وقوع الصريح والباين بعد الصريح والباين ح ولا يخفى ما في قوله كلاما من الابهام نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح لحوقا بدل كلا ولا يستقيم معه الوزن (قوله لا بائنا) عطف على كلام مع بسكون العين للوزن بمعنى بعد ما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا نعت لقوله بائنا أى لا تجز بائنا كأننا بعد مثله وهذا العطف كالاستثناء في المعنى كأنه قال كلا أجز الابائنا بعده ثم وقوله الا اذا علقته من قبله استثناء من العطف الذى هو بمنزلة الاستثناء أى لا تجز بائنا بعد بائنا الا اذا علق البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فضعف علقته للبائن الاول وضمير قبله للمثل الذى هو البائن الثانى اه ح والتعبير بالمثل شعر باخراج البينونة الكبرى ولا يخفى ما في البيت من التعقيد والوضع ما قبل

صريح طلاق المرأة يلحق مثله \* ويلحق أيضا بائنا كان قبله

كذا عكسه لا بائن بعد بائن \* سوى بائن قد كان علق قبله

(قوله لا بكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلا أجز فانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقي البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية من قوله كل امرأته طالق وكان له مختلفة فانه صريح ملحق بائنا ولم يقع لما قد منا وباء بكل بمعنى في وكل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلعت لرجال والحق مبنى لتفاعل معطوف على خلعت وبعده مبنى على النظم لقطعه عن الاضافة ونية معناها وهو ظرف لعلق أى وألحق الصريح بعد الخلع ح (قوله كل فرقة الخ) أقادبه أن قوله والصريح يلحق الصريح الخ انما هو في الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلية الاولى اياه أحدهما عن الاسلام وارتداد أحدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما ياتي بيانه (قوله كاسلام) أى اسلام الزوج لو امرأته بمجوسية أبت الاسلام او اسلام زوجة حرة حاصرت المنادونه كذا يحيط السائحان في ذكر في الفتح أول كتاب الطلاق اذا سبي أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليه وكذا لو هاجر أحدهما مسلما وذنباً وخرجا مستأمنين فأسلم أحدهما أو صار ذمياً فبقي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها طلاقه ثم قال اذا أسلم أحد الزوجين الذميين وفرق بينهما بآباء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت هي الآية أى وان كانت مجوسية قال وبه يتقضى ما قبل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه قلت وهو رد على ما في البرازية اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه وتبعه الشارح لكن ذكر الخبير الرملى أن موضوع ما في البرازية في طلاق أهل الحرب قلت وعليه فكان لنظر أسلم محرف عن سبي تأمل ومسألة الاباء واردة على المصنف لانها فسخ ملحق فيها الطلاق (قوله وردة مع لحاق) أى اذا ارتدت ولحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً فطلعتها في العدة يقع والمرتدة اذا لحقت فطلعتها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع خاتمة وقيد بالحاق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متبادلة فانها ترتفع بالاسلام فتح ومز تمامه في باب نكاح الكافر وفي الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلعتها في العدة وقع لاولها عليها لانها بالارتداد بائنا والمباعدة يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اه ولا يخفى أن الفرقة بالردة فسخ ولو بدون لحاق ففي واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق) وكذا الفرقة بجرمة الماهرة كقبيل ابن الزوج لانها حرمة مؤبدة فلا يفيد الطلاق فأنه كما في الفتح أول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لا يقع في الفرقة باللعان لانه حرمة مؤبدة أيضا قلت ومثله الفرقة بالرضاع وصرح أيضا بعدم المعاق في الفسخ بعدم

ويضبط الكل ما قبل

كلا أجز لا بائنا مع مثله

الا اذا علقته من قبله

الا بكل امرأة وقد خلعت

وألحق الصريح بعد لم يقع

(كل فرقة هي فسخ من كل وجه)

كاسلام وردة مع لحاق وخيار

بلوغ وعق (لا يقع الطلاق في عتتها)

الكنهة ونقصان المهر وذكروا في الذخيرة أيضا عدم اللحاق في ملكها زوجها وقد طلقها قبل أن تبعة  
أو تبعة لا لو أخرجه عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الهالفة فمعه لها ولا سكنى فلا يقع  
طلاقه عليها بطلاق ما اذا باعته أو أعتقه فوقع (قوله مطلقا) أي صريحا وكناية ح ويبيده ما بعده  
(قوله وكل فرقة هي طلاق) الفرق في الايلاء واللعان والحب والعنة وتقدم في باب المهر تنمائيان  
الفرق وبين ما يكون منها فسخا وما يكون طلاقا وما يوقف منها على قضاء القاضي وما لا يوقف وصرح  
في الذخيرة بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قدمناه أنما عن الفسخ مع أن الفرقة باللعان طلاق  
لا فسخ لكن تعديله بأن سحره مؤبد يرجح ما قاله لكن سيأتي في بابها أنها سحره مؤبد مادام أهلا لللعان  
فاذا أخرجها عن أهلية اللعان أو أحدها حاله أن ينكحها وكذا الوأ كذب نفسه حد وله أن ينكحها تأمل  
(قوله على نحو ما بينا) أي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله انما يلحق الطلاق لمعتدة  
الطلاق الخ) اعترضه في أول طلاق الفسخ بأنه غير حاصل لان العدة قد تحقق بدون الطلاق والوطئ كالمعرض  
الفسخ بخيار بعد مجزئ الخلو لا أن يجاب بأن الخلو ملحقة بالوطئ ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق  
مع أنه منقوض بما اذا أسلم أحدهما وأبى عن الاسلام فانه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها فسخ وبما اذا  
ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع أن الفرقة برتة فسخ خلافا لابي يوسف وذكروا برتتها اجماعا اه وهذا  
النفص وارد أيضا على عبارة المتى كما قدمناه فصار الحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو اياه  
اوردة بدون لحاق بدار الحرب ونظمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق \* او الاياه اوردت بلا لحاق

وهو أحسن من قول المتدسى \* في عدة عن الطلاق يلحق \* اوردت او الاياه يفرق \* (قوله اما المعتدة للوطئ  
فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بائنا أو خالعها ثم بعد مضي حيتين من عتدها فلا وطئها عالما بالحرمه فلزمها عدة  
ثانية وتداخلت فاذا حاضت الثالثة فهي منهم ما ولزمها حيتان ايضا لا كمال الثانية فلو طلقها في الحيتين  
الاخيرتين لا يقع لانها عدة ووطئ لا طلاق افاده في الذخيرة (قوله ثم رقم) أي رمز عازيا الى كتاب آخر  
لان عادته ذكر حروف اصطلح عليها رمز بها الى اسماء الكتب (قوله ان نوى طلق) لعل وجهه  
أن قوله زوجه امرأتى فلا تبيح له أن يكون على تقديران صح تزويجها منك او تقدير لانها طالق متى فاذا نوى  
الطلاق تعين الثاني فطلق (قوله تنوع واحدة بلانية) لان تزويج قرينة فان نوى الثلاث فثلاث بزانية  
ويخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقاسمى خان ولو قال اذهبي فترزجي وقال لم اؤا الطلاق لا يقع شيء  
لان معناه ان امكنتك اه الا ان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا يجر على ان تزويج كناية مثل اذهبي  
فيحتاج الى التنية فنأين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهبي مع انه مذكور بعده والقرينة لا بد أن تتقدم  
كما يعلم مما مر في اعتدى ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والفاء وبؤيده ما في الذخيرة اذهبي  
وترزجي لا يقع الا بالنية وان نوى فهي واحدة بائنة وان نوى الثلاث فثلاث (قوله وافلح) في البدائع  
قال محمد قال لها افلحى يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذهبي تقول العرب افلح بخير أي ذهب بخير ويحتمل انظر  
برادلي يقال افلح الرجل اذا ظفر بمراده يجر (قوله وأنت على كالميتة) أي يقع ان نوى والمراد التشبيه  
بما هو محرم العين كالخمر والنزير والميتة فالحكم فيه كالحكم في أنت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على كناع  
فلان فلا يقع وان نوى أفاده في الذخيرة أي لان مناع فلان ليس محرم العين وجعله كالميتة أنت على حرام  
مبني على مذهب المتقدمين من توقف الوقوع به على النية (قوله لانه تشبيه بالسرعة) الاولى في السرعة  
كانه قال أنت حرام سرعيا كسرعة الماء في جريه وقد مر أن أنت حرام ملحق بالصريح فلا يحتاج الى نية  
فلعل هذا مبني على غير المفتي به طقلت وهو المتعين (قوله ما لم يقل خذي أي طريق شئت) أي فان نوى  
يقع ثلاث في رايه أسد عن محمد وقال ابن سلام اخاف أن يقع ثلاث لمعاني كلام الناس كأنه يريد أن مراد  
الناس بمثله اسلكي الطرق الاربع والا فاللفظ انما يعطى الامر بسلوك أحدها والاوجه أن تنوع واحدة بائنة  
فتح والله سبحانه أعلم

مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع)  
الطلاق (في عتدها) على نحو  
ما بينا (فروع) انما يلحق الطلاق  
لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطئ  
فلا يلحقها خلاصة وفي التنية  
زوج امرأته من غيره لم يكن طلاق  
ثم رقم ان نوى طلق اذهبي وترزجي  
تنوع واحدة بلانية اذهبي الى  
جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا  
اذهي عنى وافلحى وفسخت النكاح  
وأنت على كالميتة أو كالم  
الخزير أو حرام كالماء لانه تشبيه  
بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق  
عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل  
خذي أي طريق شئت

## \* (باب تفويض الطلاق) \*

أى تفويضه للزوجة أو غيرهما صريحاً كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أى رده إليه جرى  
فالكناية قوله اختارى أو أمرك بيدك والصريح قوله طلق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أى  
الصريح والكناية ح (قوله وأنواعه) الضمير عائداً إلى ما يوقعه الغير لا للتفويض واللا يلزم تقسيم الشيء  
إلى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض وتوكيل) المراد بالتفويض توكيل الطلاق كما يأتى وذكر  
فى الفتح فى فصل المشيئة أن صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التوكيل ومرة بأن المالك يعمل  
برأى نفسه بخلاف التوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال  
والفرق بين الرأى والمشية أن العمل بالرأى عمل مجبراً وأصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته  
أى باختياره ابتداءً بلا اعتبار مطابقة الأمر ولا اعتبار معنى الأصوية ثم قال بعد ما بحث فى الأولين  
أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالة) كان يقول لرجل اذهب إلى فلانة وقل لها أن زوجك يقول لك  
اختارى فهو ناقل للكلام المرسل لمنتهى الكلام بخلاف المالك والتوكيل لأنهم قالوا إن الرسول معبر  
وسفير هذا ما ظهر لى (قوله ثلاثة) أى بالاستقراء بدأ المصنف منها بالاختيار المشبوه بصريح الأخبار  
ولم يجعل له فصلاً على حدة كصاحب الهداية لأنه لم يسبقه شئ يفضل به عما قبله بخلاف الآخرين فأكفى فيه  
بالباب نهر وحاصله أن التفويض أعظم فتناسب أن يترجم له بالبَاب والشيء أنوعه فتناسب أن يترجم  
لكل منها بفصل ~~من~~ لم يترجم به للتخيير لأنه لم يسبقه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف للثانى بالبَاب  
غير مناسبة (قوله قال لها اختارى) أشار بعدم ذكر قبولها إلى أنه توكيل يتم بالمالك وحده فلو رجع  
قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد باقتضائه على التخيير المطلق لأنه لو قال لها اختارى الطلاق ففصلت اختارت  
الطلاق فهى واحدة رجعية لأنه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاثبات بالرجعى وتركه ط عن الجهر  
(قوله أو أمرك بيدك) لا حاجة إليه لذكر أحكام الأمر باليد فى فصل مستعمل يأتى ط (قوله تفويض  
الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب له كفى التهرج (قوله لأنهما كناية) أى من كليات التفويض  
ثم بلاية (قوله فلا يعملان بلاية) أى قضاء ودعيانه فى حالة الرضى أما فى حالة الغضب أو المذاكرة  
فلا يصدق قضاء فى أنه لم ينو الطلاق لأنهما معهما بعض الجواب كما تروى لا يسعها المقام معه الابتكاح مستعمل  
لأنها كالتأني أفاده فى الفتح والجهر ثم أعلم أن اشتراط النية انما هو فيما إذا لم يذكر النفس أو ما يقوم  
مقامها فى كلامه وانما ذكرت فى كلامهما فقط كما يأتى تحريره فتنبه لذلك فنى لم أر من نبه عليه (قوله  
أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج إلى نية والواقع به رجعى وتصح فيه نية الثلاث كما سيذكره  
المصنف أول فصل المشيئة (قوله فى مجلس علمها) أفاده أن لا اعتبار بمجلسه فلو خيرها ثم قام هو لم يطل  
بخلاف قيامها بغير عن البدائع ط (قوله مشافهة) أى فى الحاضرة أو أخباراً فى الغائبة ممنعوبان  
على الحالية من علمها (قوله ما لم يوقته الخ) فلو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر مجلس علمها  
فى هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الأمر عن يدها وكذا ~~ل~~ وقت قيد التفويض به وهى غائبة  
ولم تعلم حتى انقضى بطل خيارها فتح وبجر وسيأتى فروع فى التوفيت آخر الباب وأنه لا يطل الموقة  
بالاعراض (قوله ويمضى الوقت) معطوف على يوقته الجبروم وإثبات الياسفة من تحريف النسخ  
أو على لغة كما هو أحد الوجهين التى يجاب بهما عن قوله تعالى أنه من يتق ويصبر فى قراءة رفع بصبر فالمعنى لها  
أن تطلق فى المجلس وإن طال مدة عدم توقيته ومعنى الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يمض فأن وقته ومعنى  
سقط الخيار وأما جعله مرفوعاً والواقع الحال فهو فاسد صناعة ومعنى أما الأول فلأن جلة الحال التى فعلها  
مضارع مثبت لا تقتصر بالزوا وأما الثانى فالصيرورة المعنى مدة لم يوقته فى حال مضى الوقت وإذا لم يوقته  
كيف يمضى الوقت فانهم نعم فى بعض النسخ فجضى الوقت بالقسم والباء الجارة للمصدر والمعنى فإن وقت  
فينتهى المجلس يمضى الوقت (قوله قبل علمها) ليس قيداً احترازياً بل هو تنبيه على الاخذ بعلم مقابله  
بالأولى ~~من~~ أهو عادة الشارح فى مواضع لا تحصى فافهم (قوله ما لم يتم الخ) الأولى أن يذكر له عاظنا  
يعطفه على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أخصر وأقود ليصح عطف قوله أو حكى

(باب تفويض الطلاق)

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه  
ذكر ما يوقعه غيره باذنه وأنواعه  
ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة  
وألفاظ التفويض ثلاثة تخيير  
وأمر بيد ومشيئة (قال لها اختارى

أو أمرك بيدك بنوى) تفويض  
(الطلاق) لأنهما كناية فلا يعملان  
بلاية (أو طلق نفسك فلها أن  
تطلق فى مجلس علمها به) مشافهة  
أو أخباراً (وإن طال) يوماً أو  
أكثر ما لم يوقته ويمضى الوقت  
قبل علمها (ما لم يتم)

على حقيقة ولا نه يغنيه عن قوله أو نعمل ما يقطع ولا نبتلانه بكل قيام مطلقا قول البعض والاصح كما في البحر  
والنهر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأن الخلاف يظهر فيما لو قامت لتدعو الشهود كما يأتي ولو أقامها  
أو جاعها بطل كما يأتي لتكن من المبادرة إلى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض (قوله لتبذل  
مجلسها حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في ابضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس  
وان لم يتبدل بمجرد القيام الآن الخبار يطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية  
وفي التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر وتارة حكما بالاختلاف على آخر اه ط قات وكان  
الشارح جعل القيام على التحويل فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا بمجرد القيام عن قعود لما علمت  
من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله مما يدل على الاعراض) قيد به لانه لو خيرها فلبست  
نوبا وشربت لا يطل خيارها لان اللبس قد يكون لتدعو شهودا والعطش قد يكون شديدا يمنع من التأمل  
ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التخيير المطلق أما الوقت بشهر مثلا فلا يطل بذلك مادام الوقت  
باقيا كما مر أفاده في البحر ويأتي تمام الكلام فيما يكون اعراضا وما لا يكون (قوله فيوقف على قبولها  
في المجلس) أراد بالقبول الجواب والضمير في يتوقف عائد على التعلق المقهور من قوله فلها أن تطلق لاعلى  
التعليق لما صرح به من أن هذا التعليق يتم بالملك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها تطلق بعد التفويض  
وهو بعد تمام التعليق كما أوضحه في الفتح والنهر وبه علم أن هذا التعليق لا يتوقف تمامه على القبول  
ولاعلى الجواب في المجلس لان الجواب أى التعلق بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو صحة التعلق فافهم  
(قوله فلم يصح رجوعه) تفريع على كونه ليس نو كيلا فان الواكالة غير لازمة فلو كان نو كيلا لصح عزلها  
قال في البحر عن جامع الفصولين تفويض الطلاق اليها قبل هو وكالة يملك عزلها والاصح أنه لا يملكه اه لكن  
اذا كان تملك لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كما في المراجع قال لا تنقضه بالهبة فانها تملك ويصح الرجوع  
اه وعلل له في الذخيرة بأنه بمعنى المين اذ هو تطلق الطلاق بتطبيقها نفسها واعترضه في الفتح بأن هذا يجري  
في سائر الوكالات لتفنيته معنى اذا بعته فقد أجرته مع أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تملكيا يتم  
بالمالك وحده بلا قبول وتما في النهر فافهم (قوله حتى لو خيرها الخ) تفريع ثان على عدم كونه نو كيلا  
بل هو تملك فان علة الحنث وهو قول محمد كونها فائسة عنه وهو ممنوع كفي الفتح عن الزادات لصاحب المحيط  
أى اى كونها صارت مالكة وعليه فلو وكل رجلا بطلاقها بحث كما سيأتي في الايمان ان شاء الله تعالى  
عند ذكر ما يبحث فيه بفعل ما موره (قوله وأخواته) الاولى وأخيه وهما اختارى وأمر ليدك واعلم  
أن ما ذكر المصنف هنا الى قوله وجلس التسائة سذكه أيضا في فصل المشيئة (قوله فلا يثبت بالمجلس) أما  
في متى ومتى ما فلا هم المعلوم الاوقات فكانه قال في أى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا واذا ما  
فانهم ما ودق سواء عندهما أو ما عنده فبسته عملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار يريدها  
فلا يخرج بالشك ح عن المنع (قوله لما مر) أى من انه ليس نو كيلا بل لو صرح نو كيلا بابطالها  
يكون تملك لا نو كيلا كما في البحر عن الفصولين (قوله أو قوله لاجنبي طلق امرأتى) قيد بابطال لانه  
لو قال امرأتى بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بجر عن الخلاصة في فصل المشيئة  
ولو جمع له بين الامر باليد والامر بالتطبيق ففيه تفصيل مذكور هناك (قوله فيصح رجوعه) زاد الشارح  
الفاء لتكون في جواب أما التي زادها قبل (قوله لانه نو كيلا محض) أى بخلاف طلق نفسك لانها  
عاملة لنفسها فكان تملك لا نو كيلا بجر (قوله كان تملك في حقها) لانها عاملة فيه لنفسها وقوله  
نو كيلا في حق نضرته لانها عاملة فيه لغيرها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشترك  
في معنييه لان حقيقة قوله طلق واحدة وهي الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف  
متعلقة كالوقال لا تطلق امرأتى وامرأتك فانه نو كيلا وأصيل فافهم (قوله فيصير تملكيا) فلا يملك  
الرجوع لانه قرض الامر الى رأيه والمالك هو الذى ينصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه الفعل شاء  
أو لم يشأ ط عن المنع (قوله لا نو كيلا) أى وان صرح بالوكالة بجر عن الثانية (قوله لا يرجع  
ولا يعزل) لا يلزم من عدم ذلك الرجوع عدم ملك العزل لانه لو قال لاجنبي امرأتى بيدك ثم قال عزلتك

لتبذل مجلسها حقيقة (أو) حكما  
بأن (نعمل ما يقطع) مما يدل  
على الاعراض لانه تملك فيوقف  
على قبولها في المجلس لا نو كيلا  
فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها  
ثم حلف أن لا يطلها فطلعت لم  
يبحث في الاصح (لا) تطلق (بعه)  
أى المجلس (الا اذا زاد) على قوله  
طلق نفسك وأخواته (متى شئت  
أومتى ما شئت أو اذا شئت أو اذا  
ما شئت) فلا يقيد بالمجلس (ولم  
يصح رجوعه) لما مر (و) أما في  
طلق نضرتك (أو) قوله لاجنبي  
(طلق امرأتى) (فيصح رجوعه)  
عنه (ولم يقيد بالمجلس) لانه نو كيلا  
محض وفي طلق نفسك ونضرتك  
كان تملك في حقها نو كيلا في حق  
نضرته جوهرة (الا اذا علقه بالمشيئة)  
فيصير تملك لا نو كيلا والفرق  
بينهما في خمسة أحكام ففي التعليق  
لا يرجع ولا يعزل

وجعلته يدها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التفويض بالكلية فافهم (قوله ولا يطل بجنون الزوج)  
 نظرا إلى أنه تعليق ط (قوله لا يعتل) هو الخامس ط (قوله فيصح) تقرير على الخامس وبيان  
 ما في البحر من المحيط لجعل أمرها يدها لا يعتل أو يجنون فذلك اليه مادام في المجلس لأن هذا تعليق  
 في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار التعليك يصح باعتبار معنى التعليق فتجوز به باعتبار التعليق فكان أنه قال ان قال  
 لك الجنون أنت طالق فأنت طالق وباعتبار معنى التعليك يقتصر على المجلس عملا بالشبهين اه ط قال  
 في الذخيرة ومن هذا استخراجا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى صورتها اذا قال لامرأته الصغيرة أمرنا  
 بيدك بنوي الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طلقت نفسك فأنت طالق (قوله وصي لا يعتل)  
 بشرط أن يتكلم فيصح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير المعتدل ط عن البحر (قوله بخلاف  
 التوكيل) أي في المسائل الخمس لكن في الأخيرة بحث سأذكره في فصل المشيئة (قوله نعم لو جن)  
 أي المنقوض اليه ط (قوله فهما تسويح الخ) نظيره كما في البحر من فصل المشيئة لو جن الوكيل بالبيع جنونا  
 يعتل فيه البيع والشراء ثم باع لا يعتد ببيعته بخلاف ما لو وكل بجنونا بهذه الصفة لأنه في الأول كان التوكيل  
 ببيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعد ما جن تكون العهدة على الموكل فلا ينفذ وفي الثاني انما وكل  
 ببيع عهده على الموكل فينفذ عليه كما في الثانية وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدة أصلا لكن الزوج  
 حين التفويض لم يعلق الا على كلام عاقل فاذا اطلق وهو جنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا قوض الى مجنون  
 ابتداء وان لم يعتل أصلا فانه يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يعتل البيع  
 والشراء كما ذكرنا أنه بمعنى المعتوه ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويح في الابتداء ما لم يتسامح  
 في البقاء وهو خلاف القاعدة المنتهية من أنه يتسامح في البقاء ما لم يتسامح في الابتداء اه ما في البحر ملخصا  
 قلت وهذه القاعدة عبر عنها في الاشباه بقوله الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم فرع عليها فرعا  
 ثم فرع على عكسها فرعين غير هذين الفرعين فتصير روح العكس أربعة بزيادة هذين الفرعين (قوله وجلس  
 القائمة) في جامع الفصولين ولومشت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قال في البحر ومعناه أن يخبرها  
 وهي قائمة فشت من جانب الى آخر أم لو خبرها وهي قاعدة في البيت فتسامت بطل خيارها بمجرد قيامها  
 لأنه دليل الاعراض اه فلب وفيه أن هذا قول البعض وأن الاسخ أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل  
 الاعراض كما مر (قوله وانكأ القاعدة) أما لو اضطلعت فقتل لا يطل وقيل ان هيأت الوسادة  
 كما يفعل لنوم بطل بخر عن الخلاصة (قوله للمشورة) فلو دعته لغيرها بطل لما مر من أن الكلام  
 الاجنبى دليل الاعراض (قوله بفتح ونم) أي فتح المهر ونم الشين وكذا يسكون الشين مع فتح الميم  
 والواو كما في المصباح (قوله اذ لم يكن عندها من يدعوهم) صادق عما اذ لم يكن عندها أحد أصلا  
 أو عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الاب  
 للمشورة ط (قوله في الاسخ) وهل ان تحولت بطل بناء على أن المعتز ما تبدل اخلص أو الاعراض  
 والاسخ اعتبار الاعراض أفاده في البحر (قوله لم يكن من الاختيار) أي اختيارها نفسها فعدم ذلك  
 دليل الاعراض بخر (قوله والفلك) أي السفينة (قوله حتى لا يتبدل الخ) لان سيرها غير مضاف  
 الى راكبها بل الى غيره من الرعي ودفع الماء فلا يطل اختيارا بسيرها بل بتبدل المجلس فتح (قوله الآن  
 تجيب مع سكونه) لانها لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لان اتحاد المجلس انما يعتبر بصير  
 الجواب متصلا بالخطاب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في النسخ وفسر الاسراع في الخلاصة بأن يسبق  
 جوابها بخطوتها سر وظاهر قول النسخ فلا يتبدل حكما أنه لا يشترط هذا السبق لأنه لا يحصل به التبدل  
 لاحقية ولا حكما (قوله فانه كالسفينه) يعني بجامع أن السير في كل منهما غير مضاف الى راكب  
 وقياس هذا أنها لو كانت على دابة وثمة من يقودها ان لا يطل بسيرها بخر وأقره الرمي قلت قد يقال  
 انه قياس مع الفارق فانهم لو كانوا في شغل يقودها آخر ينسب السير الى القائد لعدم تمكن راكب المحمل  
 من تسيير الدابة بخلاف راكب الدابة فانه يمكنه التسيير فينسب اليه وان قاده غيره تأمل قال الرجعي  
 وينبغي أن الدابة لو جمعت وعجزت عن ردها أن تكون كالسفينه لان فعلها حينئذ لا ينسب الى راكبها كإتاني

ولا يطل بجنون الزوج ويتقيد  
 بمجلس لا يعتل فيصح تفويضه  
 لمجنون وصي لا يعتل بخلاف  
 التوكيل بخر نعم لو جن بعد  
 التفويض لم يقع فهما تسويح ابتداء  
 لا بقاء عكس القاعدة فليحفظ  
 (وجلس القائمة) وانكأ  
 القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب  
 أو غيره (للمشورة) بفتح فضم  
 المشاورة (و) دعاء (شهود لا شهادة)  
 على اختيارها الطلاق اذا لم يكن  
 عندها من يدعوهم سواء تحولت  
 عن مكانها أو لا في الاسخ خلاصة  
 (وايقاف دابة) هي راكبتها  
 لا يقطع المجلس ولو أقامها أو  
 جامعها مكرهة بطل لمكانها من  
 الاختيار (والذلك لها كاليه  
 وسير دابته كسيرها) حتى لا يتبدل  
 المجلس بخرى الفلك ويتبدل بسير  
 الدابة لاضافته اليها الا أن تجيب  
 مع سكونه أو يكون في شغل  
 يقودها الجمال فانه كالسفينه



في الجنائيات (تمة) لا يعامل خيارها فيما لو نامت قاعدة أو كانت تصلي المكسوبة أو الوتر فأتمها أو السنة المؤكدة في الاصح أو ضمت الى النافذة ركة أخرى أو ابست من غير قيام أو أكلت قليلاً أو شربت أو قرأت قليلاً أو سجدت أو قالت لم لا تطلقني بلسانك قال في الفتح لان المبدل للجلوس ما يكون قطعاً للكلام الاول وافاضة في غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق ونعنه في النهر (قوله لعدم تنوع الاختيار) لان اختيارها انما يفيد الخلو والصفاء والبيونة بنيت به مقتضى ولا عموم له نهر أى معنى اخترت نفسى اصطفتيها من ملك أحدها وذلك بالبيونة فصارت البيونة مقتضى وهو ما يقتدر ضرورة تصحيح الكلام فان اصطفاها بنفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أبنت نفسى والمقتضى لا عموم له لانه ضرورى فتقدر بقدر الضرورة وهو البيونة الصغرى اذ هي تستخلص بنفسها وتعطفها من ملك الزوج فلا تصح نية الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها حتى (قوله بخلاف أنت بائن) لانه ملفوظ به لا مانع من عمومه فذ أطلق انصرف الى الادنى وهو البيونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لانه نوى محتمل لفظه وكذا قوله أمرتك بذلك ولا يصح ايقاع الرجعي به لانه تفويض بلفظ السكايه والواقع بها البائن وهو محتمل البيونتين فينصرف الى الصغرى وان نوى الكبرى فأوقعها باللفظها وأنيته ما صح لما قلنا أفاده الرجعي (قوله استحساناً) راجع الى قوله أو أو انا اختار نفسى أى لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرت أنا أو لا وفى القياس لا يقع لانه وعد وجه الاستحسان قول عائشة رضى الله عنها لما خبرها النبي صلى الله عليه وسلم بل أخبر الله ورسوله واعتبره صلى الله عليه وسلم جواباً ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو أحد المذاهب وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجح هنا ارادة الحال بقرينة كونه اخباراً عن أمر قائم في الحال وذلك ممكن في الاختيار لان محله القلب فيصح الاخبار باللسان عما هو قائم بعمل آخر حال الاخبار كما في الشهادة بخلاف قولها اطلق نفسى لا يمكن جعله اخباراً عن طلاق قائم لانه انما يقوم باللسان ولو جاز لقام به الامران في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن الايقاع لا يكون بنفس اطلاق لعدم التعارف وقد من أن لو تعارف جاز ومقتضاه أن يقع به هنا ان نعورف لانه انشاء لا اخبار كذا في الفتح لمخلصا قال في المروفيده المسألة في المعراج بما اذا لم ينو انشاء الطلاق فان نواه وقع اه والماسب التعبير بنهي الموث لان المسألة هي قول المرأة اطلق نفسي تأمل (قوله أنا طالق) ليس هذا في الجوهره ولا في البحر والنهر والمخ والفتح بل صرح في البحر في الفصل الا في نقله عن الاختيار وغيره وسيدكره الشارح أيضاً هنا كانه يقع بقولها أنا طالق لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وعبارة الجوهره وان قال طلق نفسيك فقالت أنا اطلق لم يقع قياماً واستحساناً اه نعم ذكر في البحر في فصل المشيئة عن الخاتمة قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً شئت فقالت أنا طالق لا يقع شئ اه لكن عدم الوقوع لانه علق الثلاث على مشيئته الثلاث ولا يمكن ايقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شئ لانه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال في الذخيرة لا يقع الا أن تقول أنا طالق ثلاثاً وبه علم أن لفظ أنا طالق يصح جواباً وانما لم يقع هنا لما قلنا فتقدير (قوله أو تنو) مضارع مبتنى للبعاء فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء عطفها على تعارف المبتنى للجهول ح ثم هذا ليس من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح أخذاً مما نقلناه آنفاً عن النهر عن المعراج (قوله أو الاختيار) مصدر اختارى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه بل هي أو ما يقوم مقامها بما يأتي (قوله في أحد كلاميهما) وإذا كانت النفس في كلاميهما قبل الأولى وإذا خلت عن كلاميهما لم يقع بجر (قوله بالاجماع) لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف بالاجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المنسوبة من أحد الجانبين ط عن ايضاح الاصلاح (قوله لانها تملك فيه الانشاء) أى فتملك تفسيره أيضاً ط قال في البحر عن المحيط والخاتمة لو قالت في المجلس عنيت نفسي يقع لانها مادامت فيه تملك الانشاء (قوله الآن تصادقا) ظاهره ولو بعد المجلس بجر (قوله والتاجمية) نسبة الى تاج الشريعة (قوله لكن رده الكمال) حيث قال الايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقابلة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والواقع مجزئاً لنية مع لفظ لا يصلح له أصلاً كاستثنى اه (قوله ونقله الاكل) أى في العناية ط (قوله فلو قال الخ) تفريع على

أو اختارى بنفسك لا تصح  
بـه اثلاث لعدم تنوع  
الاختيار بخلاف أنت بائن  
أو أمرتك بذلك (بل تبين) بواحدة  
(ان قالت اخترت) نفسى  
(أو) أنا (اختار نفسى)  
استحساناً بخلاف قوله طلق  
نفسك فقالت أنا طالق أو أنا  
اطلق نفسي لم يقع لانه وعد  
جره ما لم يعترف أو تنو الانشاء  
فتح (وذكر النفس أو الاختيار)  
في أحد كلاميهما شرط صحة  
الوقوف بالاجماع (ويشترط ذرها  
متصلاً فان كان متصلاً فان  
في انبليس صح) لانها تملك فيه  
الانشاء (والالا) الآن تصادقا  
على اختيار النفس فيصح وان  
خلا كلامهما عن ذكر  
النفس درر والتاجمية وأقره  
البهنسى وبالفاتنى لكن رده  
الكامل ونقله الاكل بقبول الحق  
منه نهر (فلو قال اختارى  
اختياراً أو طلقته) أو املك (وقع  
لو قالت اخترت) فان ذكر الاختيار  
كذلك النفس

على ما علم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار (قوله إذا التمس فيه للوحدة) أي واختيارها بنفسها هو الذي يتحد مرة بأن قال لها اختاري فقلت اخترت نفسي يتبع واحدة ويتعد أخرى كاختاري نفسك ثلاث تطلقات فقلت اخترت وقعن فلما قيد بالوحدة ظهر أنه أراد تحجيرها في الطلاق فكان مفسرا ولا يريد أن هذا من أخص ما مر من أن الاختيار لا يتنوع لأنه لا يلزم مما ذكرنا كون الاختيار نفسه يتنوع كالبينونة إلى غلبة وخفيفة حتى يصاب كل نوع منه بالنية من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح (قوله وكذا ذكر التطلقة) وتنبع بآئته أن في كلامها بأن قالت اخترت نفسي بتطلقة بخلافها في كلامه فإنه يقع بها طلبة رجعية لأنه تفويض بالصريح وتصح فيه نية الثلاث كما مر (قوله وتكرار لفظ اختاري) لأن الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا ط عن الإيضاح لكن في كون التكرار مفسرا كلفه كلام يأتي قريبا (قوله وقولها اخترت أبي الخ) لأن الكون عندهم انما يكون للبينونة وعدم الوصلة مع الزوج بخلاف اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن وكان لها أخ ينبغي أن يقع لأنها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر ولم أر ما لو قالت اخترت أبي أو أمي وقد ما نول أخ لها وينبغي أن يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل أن المفسر ثمانية ألفاظ النفس والاختيار والتطلقة والتكرار وأبي وأمي وأهلي والأزواج ويزاد تاسع وهو العدد في كلامه فلو قال اختاري ثلاثا فقلت اخترت يقع ثلاث لأنه دليل إرادة اختيار الطلاق لأنه هو الذي يتعد وقولها اخترت ينصرف إليه فيقع الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) انما اكتفى بذلك هذه الأشياء في أحد الكلامين لأنها ان كانت في كلامه تضمن جوابها أعادته كأنها قالت فعلت ذلك وان كانت في كلامها فتدو حتما يختص بالبينونة في اللفظ العامل في الإيقاع فإذا وجدت نية الزوج تمت علة البينونة فتثبت بخلاف ما إذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لأن المبهم لا يفسر المبهم وللإجماع المار وتعامه في الفتح (قوله فلم يختص الخ) أخذه من التهستاق ح وكيف يختص مع مخالفة القول المتون وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلاميهما شرط (قوله وما في الاختيار) هو شرح المختار لما أنه (قوله من عدم الوقوع) أي في مسألة الاضراب (قوله سهو) لخالفته لما هو المتقول في الكتب المعقدة بحر (قوله لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لأب نفسي أو قالت زوجي ونفسي بحر (قوله اعتبارا للمقدم) لعدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع ح أي خرج الأمر من يدها في مسألة العكس (قوله كما لو عطف بأو) أي فإنه لا يقع ويخرج الأمر من يدها لأن أول واحد الشئين فلم يعلم اختيارها بنفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالها بما لا يعينها فكان اعتراضا اه ح (قوله أو أورشاهما الخ) أي جعل لها ما لا تختارها فاختارته لا يقع ولا يجب المال لأنه رشوة أذهوا اعتبارا عن ترك حق تملك نفسها فهو كالا اعتبارا عن ترك حق الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فقلت ألتقت نفسي بأهلي لم يقع كافي جامع النصوين وهو مشكل لأنه من الكليات فهو كقولها أنا بائن اه ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الآتي وسنذكر جوابه ثمة عند قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ (قوله بعطف) أي بواو أو فاء أو ثم وفي شرح التلخيص للفارسي أنه في العطف يتم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهي غير مدخول بها بآئته بالاولى ولم يقع بغيرها شيء بحر (قوله بلا نية) كذا في الكنز والهداية والصدور الشهيد والعتابي ووجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على إرادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير والتعدي أي التكرار خاص بالطلاق فاغنى عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان أن المصريح به في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اه وذهب إليه فأنى خان وأبو المعين النسفي ورجمه في الفتح بأن تكرر الأمر بالاختيار لا يبصره ظاهر في الطلاق بل هو أن يريد اختاري في المال أو اختاري في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا نية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الأمر إلا بهما والحاصل أن المعتمد رواية ودراية اشتراط النية دون النفس اه أقول والذي مال إليه العلامة قاسم والمقدسي هو الأول وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظر لأن من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن التكرار دليل إرادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا بدلالة التكرار كما هو صريح

إذا التمس فيه للوحدة وكذا ذكر التطلقة وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت أبي أو أمي أو أورشاهما أو أمه زواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما كما مثلنا فلم يختص اختاره بكلام الزوج كما طعن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي أو نفسي لأبيل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو لم يعكس لم يقع اعتبارا للسقدم وبطل أمرها كما لو عطفت بأو أو أورشاهما لتختارها فاختارته أو قالت ألتقت نفسي بأهلي (ولو عكس زرها) أي لفظ اختاري (ثلاثا) بعطف أو غيره (فقلت) اخترت أو اخترت الاختيار أو الاختار الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع (بلا نية) من الزوج لدلالة التكرار

(ثلاثا) وقال يقع في اختارت الاولى  
 الى آخره واحدة بائية واختاره  
 الطحاوي بجر وأقره الشيخ على  
 المقدسي وفي الحاوي القدسي وبه  
 تأييده فقد أفاد أن قوله ما هو  
 الحق به لأن قولهم وبه تأخذ من  
 الالفاظ المعلم به اعلى الاقتضاء كذا  
 يحط الشرف العزى بحشى الاشياء  
 (ولو قالت) في جواب التخيير  
 المذكور (طلعت نفسي أو  
 اخترت نفسي بتطليقة) أو اخترت  
 الطلقة الاولى (بانت بواحدة  
 في الاصح) لتفويضة بالبائن فلا  
 تلك غيره (أمر بك ببدل في تطليقة  
 أو اختاري تطليقة) فاختارت  
 نفسها طلقت رجعية) لتفويضة  
 اليها بالصرح والمنفرد للبينونة  
 اذا قرن بالصرح صار رجعيًا  
 كعكسه قيدني ومنه الباء  
 بخلاف لتطلق نفسك أو حتى  
 تطلق فهي بائية كالجعل أمرها  
 بيدها ولم تصل فتقتى اليك فطلق  
 نفسك متى شئت فلم تصل فطلعت  
 كان باء الا ان لفظة الطلاق

عبارة التخصيص المارة وصرح بما مر أيضا من عدا التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط النية  
 لم يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المارة ومثله في شرح الزبادات لقاضي خان  
 فحيث لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق بقي لفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراطه فلزم  
 من القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنية لما في الفتح حيث قال ولا يتابع بالاختيار  
 على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولو هو هذا لا سكن الا كفتفاء بتفسير القرينة الحالية دون  
 المقالة ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل اه نعم حيث كان الاختلاف المارة انما هو  
 في الوقوع فناء ينبغي أن يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية انشاقا لما علمته من أن  
 مناط الاختلاف هو أن التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أو لا فاذ وجد  
 التصرح بدكر النفس تعين الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط النية قضاء لان ذكر  
 النفس يكذبه في دعواه أنه لم ينو كما مر في كتابات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية  
 باطنة فتعين كون الخلاف المارة في أنه هل تشتط النية في صورة التكرار أو لا تشتط محله ما اذا لم يذكر  
 النفس أو ما يقوم مقامها هذا ما ظهر لي في هذا المقام فتدبره فانه منرد ومن هنا طهر لك أنه لا تنافي بين قوله  
 هنا بلانية وقوله في أول الباب ينو الطلاق لأن ما ذكره أو لا من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس  
 ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النية لتمام علل البينونة كما قد مرناه  
 سابقا عن الفتح وقد مر أن الغضب أو المداكورة يقوم مقام النية في القضاء أما اذا ذكرت النفس ونحوها  
 في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يخص بالبينونة وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغنى  
 عن النية أولا فيه الخلاف الذي سمعته وأما اذا لم تذكر النفس أو نحوها لا في كلامه ولا في كلامها لا يقع  
 أصلا وان نوى كما مر (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنع وهو  
 الانسب لفادته أن الثلاثة لا تشتط لها النية أيضا ط (قوله في اختارت الاولى) قيد به لان في قولها اخترت  
 أو اخترت اختيارية يقع ثلاثا اتفاقا وكذا اخترت مرة أو مرة أو بدفعة أو بدفعة أو بواحدة أو اختيارية واحدة  
 تقع الثلاث في قولهم بجر (قوله الى آخره) أي أو الوسطى أو الاخيرة والمراد أنها قالت اخترت الاولى  
 أو قالت اخترت الوسطى أو قالت الاخيرة ويحتمل كون المراد أنها ذكرت الثلاثة مع العطف بأو  
 (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فيه أن المقدسي في شرحه على نظم الكثر انما حكى القولين ثم ذكر توجيه  
 قولهما وأعقبه بتوجيه قول الامام (قوله فقد أفاد الخ) فيه أن قول الامام مشى عليه أصحاب المتن  
 وأخر دليلا في الهداية فكان هو المرجح عنده على عادته وأطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفع ما يرد عليه وتبعه  
 في الجبر والنهر فكان هو المعتمد لأصحاب المتن والشروح فلا يعارضه اعتماد الحاوي القدسي (قوله  
 في جواب التخيير المذكور) أي المكرر ثلاثا كما في النهر وعبارة الجبر في جواب قوله اختاري (قوله  
 في الاصح) الانسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير من أنه يكال الرجعة  
 جزم الشارحون بأنه غلط وما في البحر من أنه رواية رده في النهر (قوله لتفويضة بالبائن) لان لفظ التخيير  
 كناية فيقع به البائن (قوله فلا تلك غيره) لانه لا عبرة لا بقاها بل لتفويض الزوج ألا ترى أنه لو أمرها  
 بالبائن أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاختارت نفسها) أشار الى أن اخترت كما يصلح  
 جوابا للاختيار يصلح جوابا للامر باليد كما يأتي أفاده ط (قوله والمنفرد للبينونة الخ) جواب عن سؤال  
 هو أن كلاما من أمر بك ببدل واختاري يفيد البينونة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرها قال السامحاني ومن هنا يعلم  
 أن قوله لزوجته روى طالق رجعي (قوله كعكسه) يعني أن الصريح اذا قرن بالكناية كان بائية  
 نحو أنت طالق بآ ح (قوله بخلاف) الباء للسياسة متعلق بقيد أي انما قيدني بسبب مخالفة الخ  
 وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهي بائية) لانه فوض اليها بلفظ البائن وذكر الصريح  
 على أوجاهة لا على أنه هو المتفوض بخلاف في لانه جعل الامر مظهر وفي التطليقة والباء هنا بمعنى في رجعي  
 (قوله كالجعل أمرها يدها) أي بأن قال أمر بك ببدل الخ فتقوله لم تصل شرط وقوله أمر بك ببدل  
 دليل جوابه وقوله فطابق تفسير لكون أمرها يدها ح (قوله لان لفظة الطلاق) على له مسائل الثلاث

ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أى في نفس الامر بالبدى لم تكن مع مولاه وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله فلم تختبر) يعنى لم يكن لها الخيار كما عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارح هذا التركيب كان عليه أن يحذف الفاء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها لم يختبرها (قوله بخلاف أخبرها بالخيار) أى فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لأن الامر بالخيار يقتضى تقديم الخبر عنه فكان هذا اقرارا من الزوج بنبوت الخيار لها بحر (قوله وقع ثنتان) احدهما بالمشيئة واخرى بالخيار لانه فوض اليها طلاقين أحدهما صريح والاخر كناية والسكاية حال ذكر الصريح لا تنفرد الى نية بحر (قوله اتحد) حتى اذا ردت في اليوم بطل أصلا هندية ومثله اذا قال اختارى في اليوم وغدا كفى البحر ط (قوله ولو واختارى غدا) بأن قال اختارى اليوم واختارى غدا فها خياران بقرينة إعادة ذكر الاختيار ط وسيأتى ما يتعد وما يتعد في الباب الآتى (قوله قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره معرفة انصرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يمكن تخييرها في الماضى منه فكانت مخيرة الى انقضاءه وذلك بغروب الشمس في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر وبتمام ذى الحجة في السنة كالحولف لا يكلمه اليوم أو الشهر أو السنة وأما لو نكره انصرف الى كماله وكان ابتداءه من حين التخير فينتهى بمثله من الغد فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكان هذه المسألة مستثناة من ذلك رحى وما ذكره الشارح مأخوذا من الجوهرية وعبارة البحر في الفصل الآتى عن الذخيرة لو قال أمر لي يدك يوما أو شهرا أو سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تختم أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثانى مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الايمان في لا اكلمه يوما بتكميله من اليوم الثانى مع دخول الليل كما مر عن الرضى (قوله والى تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الاله فيه فعتبر بالايام بالاجماع ذخيرة ومفهومة أنه لو كان حين أهل الهلال يعتبر به الهلال كفى مسألة الاجارة (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول ويحت الشهر نوعان الليل والنهار فأقول الليلة الاولى وأول الشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يطل الوقت) أى الخيار الموقت يوم أو شهرا أو سنة بالاعراض في مجلس العلم بل بمضى الوقت المعين علمت بالتخير أو لا أما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض ط والله أعلم

### \* (باب الامر باليد) \*

الامر هنا يعنى الحال واليد يعنى التصرف بحر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذى جعله زوجها في تصرفها ط وقدمنا ان المناسب الترجمة هنا بالفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أى في اشتراط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقدمه بمجلس التفويض أو بمجلس علمها اذا كانت غائبة أو بالمدة اذا كان موقتا (قوله الا في نية الثلاث) فانها تصح هنا لا في التخير لان الامر جنس يحتمل الخصوص والعموم فايها ما نوى صحت نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا بخلاف لعامة الفقه كتب كفى البحر والنهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التى قدمناها في الباب المار عن الذخيرة (قوله لانه كالتعليق) أى لانه وان كان تمليك لكن فيه معنى التعليق كما ترى بانه في التخير (قوله أمر لي يدك) مثله المعلق كان دخلت الدار فأمر لي يدك فان طلقت نفسها كما وضعت القدم فيها طلقت وأن بعد ما مشيت خطوتين لم تطلق لانها طلقت بعدما خرج الامر من يدها بحر عن المحيط وفي العتابة وان مشيت خطوة بطل فيحمل على ما اذا كانت رجلها فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ما اذا كانت خارج العتبة فباول خطوة لم تعد أول الدخول وبالثانية تعدى ويخرج الامر من يدها مقدسى (قوله أو بشمالك الخ) وفي البرازية أمر لي عينيك وأمثاله يسأل عن النية بحر (قوله ينوى ثلاثا) أشار الى انه لا بد من نية التفويض ديانة أو دلالة الحال قضاء كفى البحر وسيأتى مختز قوله ثلاثا (قوله أى تفويضها) أى تفويض الثلاث وأشار الى ان هذه الالفاظ كناية عن التفويض لاعتقاق حتى لو نوى بها الايقاع لم يقع لان لفظها لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد ما هو فيحتمل الايقاع لانه اذا بانها كان أمرها يدها وكأنه لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رحى (قوله في مجلسها) استفيد هذا القيد من الفاء التعقيمية

لم تكن في نفس الامر (قروع) قال لرجل خيار أى فلم تختبرها لم يخبرها بخلاف أخبرها بالخيار لا قراره به قال لها أنت طالق ان شئت واختارى فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختارى اليوم وغدا اتحد ولو واختارى غدا تعدد قال اختارى اليوم أو أمر لي يدك هذا الشهر خبرت في بقيةهما وان قال يوما أو شهرا فمن ساعة تكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلاثين يوما ولو جعله لها رأس الشهر خبرت في الليلة الاولى ويومها ولا يطل الوقت بالاعراض بل بمضى الوقت علمت أولا

### \* (باب الامر باليد) \*

هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق برأية (أمر لي يدك أو بشمالك) أو أنفك أو لسانك (ينوى ثلاثا) أى تفويضها (فقات) في مجلسها (اختارت نفسها بواحدة)

نهر وهذا قيد في التفويض المطلق عن الوقت كما مر (قوله وقعن) أي الثلاث لأن الاختيار يصلح جوابا للامر  
بالمبدل كونه تملكها كالخبر والواحدة صفة للاختيار فصار كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك تقع  
الثلاث نهر أما طلق نفسك فان الاختيار لا يصلح جوابا له كما يأتي في الفصل الآتي (قوله وينبغي الخ)  
فيه نظروا عبارة الخلاصة عن المستحق لوجعل أمرها يدايها فقال أبوها قبلتها طلق وكذا لوجعل أمرها يدها  
فقلت قبلت نفسي طلق اه وفي مثل هذا لا يتوقف على صغر هالانه يصح أن يجعل الامر يدايها حتى وإن  
كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة انه جعل أمرها يدها قبل أبوها حتى يأتي ما يحسنه الشارح تبعه صاحب  
النهر حتى قلت على انه اذا جعل أمرها يدها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح من أيها  
ولو كنت صغيرة وكذا لوجعل يدها لا يصح منها ولو كبرته لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذ كرامته  
تعالى لتبرك) أي تستفرد الخاطبة بالامر (قوله وان لم ينو ثلاثا) محترز قوله ينوي ثلاثا وهو صادق  
بأن لم ينو عددا أو نوي واحدة أو اثنين في الحرة فانهما تقع واحدة بآية وقد مناهه لا بد من نية التفويض اليها  
ديانة أو يدل الحال عليه قضاء بجر (قوله ولا دلالة) أما اذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كرتها  
أو الاشارة ثلاث اصابع فيعمل بهار هذا أولى من قول النهر كما اذا كان في حال الغضب أو مذكرة الطلاق فانه  
لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل بينهما على الدلالة) أي على الغضب أو المذكرة مثلا ولا تقبل على  
النية إلا أن تقام على اقاربهما كما في النهر عن العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكليات ح (قوله  
أو ما يقوم مقامها) كالاختيار واخترت امرى ط وكأخترت أبي أو أمي أو أهلي أو الأزواج كما يعلم مما مر  
في التخيير والظاهر أيضا ان التكرار هنا مثله هناك (قوله فلو جعل أمرها يدها الخ) محترز قوله وعلمها وترك  
الآخرين لظهورهما فلو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا اذا اطلق أما اذا وقته كما مر لا يدل يوما  
فالها اختيار ما دام الوقت ولو قال لها أمر لا يدل فقلت اخترت ولم تقبل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع حتى  
(قوله لم تطلق) كالأول لا يصير وكذا قبل العلم بالوكالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي  
لانه خلافة كالورثة بزازية (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الاصل في البحر عن البدائع ولم أر من أوضحه  
والذي ظهر لي في بيانه انه ليس المراد تشخيص اللفظ بمادته وهيبته ولا بتغيير النماز والهيئات كقول بل المراد  
ان تسند اللفظ الى ما لو اسنده اليه الزوج يقع به الطلاق فيه ما يصح لا يقع منه يصلح للجواب منها  
فقولها أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا منك بائن يصلح للجواب كما مر لانها اسندت الحرمة واليمينونة  
في الاول الى الزوج وهو لو اسندها اليه يقع بأن قال أنا عليك حرام أو أنا منك بائن وفي الثالث اسندت  
اليمينونة الى نفسها وهو لو اسندها الى نفسها يقع بأن قال أنت مني بائن وكذا قولها أنا طالق أو طلق نفسي  
اسندت الطلاق الى نفسها فيصح جوابا لانه لو اسند الطلاق اليها يقع بخلاف قولها طلقك ومثله قولها أنت مني  
طالق لانها اسندت الطلاق اليه وهو لو اسندها الى نفسه لم يقع بحيث لم يكن صالحا لا يقع منه لم يصلح للجواب منها  
فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل انه منقوض بهذا الا خبر لانه لو قال لها طلقك يقع وهو  
منى على ان المراد تغيير النماز والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا ثم اعلم ان المراد من قوله كل ما  
صلح للايقاع من الزوج ما يصلح له بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع الفصولين الاصل ان كل شيء  
من الزوج طلاق اذا سألته فاجابها به فاذا أوقف مثله على نفسها بعد ما صار الطلاق يدها تطلق فلو قالت طلقني  
فقال أنت حرام أو بائن أو خلية أو برية تطلق فلو قالت بعد ما صار الطلاق يدها تطلق أيضا ولو قالت له طلقني  
فقال الحق باهالك وقال لم اوطأ فصدق فلو قالته بعد ما صار الامر يدها بان قالت الحق نفسي باهلي لا تطلق  
أيضا اه أي لانه من الكليات التي تحتل الردة ترقف على النية في حالة الغضب والمذكرة فلا تميز بين لا يقع  
بعد سؤاها الطلاق الا بالنية بخلاف حرام وبائن فانه يقع بلاية في حال المذكرة وبه اندفع ما في البحر من استشكله  
الفرق بين الحقت نفسي وأبائن فافهم (قوله فانه ليس من النماز الطلاق) لانه لو نوي به الايقاع لم يقع لانه  
كناية تفويض لا يقع له كنه ثبت بالاجماع على خلاف القياس كما مر ومثله أمر لا يدل وانما لم يستثنه  
لانه لا يصلح جوابا منها بان تقول أمرى يدها في البحر (قوله لكن يرد عليه) أي على هذا الضابط  
صحته أي صحة الجواب منها بقولها قبلت أو قول أيها ذلك اذا كان التفويض اليه مع ان القبول لا يصلح

أو قبلت نفسي أو اخترت  
امرى أو أنت على حرام أو مني  
بائن أو أنا منك بائن أو طالق  
(وقعن) وكذا لو قال أبوها قبلتها  
خلاصة وينبغي أن يتيد بالصغيرة  
(وأعزك طلاقك) وأمر لا يدل  
الله ويدك وامر لا يدل على  
الختار خلاصة (كما مر لا يدل)  
وذ كرامته تعالى لتبرك وان لم ينو  
ثلاثا فواحدة ولو طلق ثلاثا  
فقال نويت واحدة ولا دلالة  
حلف وتقبل بينهما على الدلالة  
كما مر (واتحاد المجلس وعلمها)  
وذكر النفس أو ما يقوم مقامها  
(شرط فلو جعل أمرها يدها ولم  
تعلم) بذلك (وطلقك فنه لم تطلق)  
لعدم شرطه خائفة (وكل لفظ  
يصلح لا يقع منه يصلح للجواب  
منها وما لا) يصلح لا يقع منه  
(فلا) يصلح للجواب منها فلو قالت  
أنا طالق أو طلق نفسي وقع  
بخلاف طلقك لان المرأة توصف  
بالطلاق دون الرجل اختيار  
(اللفظ الاختيار خاصة) فانه  
ليس من أفعال الطلاق ويصلح  
جوابا عنها بائن لكن يرد عليه  
صحته بقبولها وقبول أيها كما مر  
فقد بر

للايقاع منه وهذا لا يراد صاحب البحر وقد يجاب عنه بأن قولها قبلت عبارة عن اخترت نفسي فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تترأخ) علة لقوله بآنت بعنى وان اجابت بالصرح الواقع به الرجعى لكن يقع بالنسالة المتعبر تفويض الزوج وتفويضه انما يكون بالبائن لانها به تملك أمرها لا بالرجعى وأما علة وقوع الواحدة دون الثلاث فهي ان الواحدة في كلامها صفة لمصدر هو مطلقة اذ خصوص العامل اللغوى قرينة خصوص المقدور وبهذا وقع الفرق بين طلقت نفسي بواحدة واخترت نفسي بواحدة وان دفع ما قبل انه ينبغي وقوع الواحدة في النسائي أيضا ونعامة في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره ح وفي الحاوى القدسي ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله لانها مملكتان) قال في البحر لا تعطف زمن على زمن مماثل مفصول بينهما زمن مماثل لهما ظاهر في قصد تقيد الامر المذكور بالاول وتقييد أمر آخر بالنسائي فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم المذكور لانه صار عطف جملة على جملة أى أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك بعد غد ولو افرد اليوم لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جملة أخرى اه ح (قوله فكان أمرها يدها بعد غد) الذى شرح عليه المصنف وكان بالواو وهي الاولى ط قلت وهي كذلك في بعض النسخ (قوله ولو طلعت) منصرف مبنى للمعلوم حذف مفعوله بعنى ولو طلعت نفسها ليلأى في احدى الليلتين لا يصح وهذا تصرف به بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامر) أراد به هذا دفع ما توهم من اقتضاء كونها مملكتين جوار أن تطلق نفسها امرتين في كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لأن كونهما مملكتين يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفي المصنف انهما أمران لا تفصال وقتهما ثبات لهما الخيار في كل واحد من الوقتين على حدة فترد أحدهما لا يرتد الآخر وفيه خلاف زفر اه فالظاهر ان مراد الشارح انها لا تطلق في كل يوم المرأة قال في البدائع ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها أن تختار مرة أخرى لأن اللفظ يقتضى الوقت لا التكرار رد ذلك في بحث الوقت كما يوم واحد واشرنا اذا كان مملكتين في وقتين فلها أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره من اعراب البدائع أيضا فافهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها من وجهين أحدهما ان لها أن تطلق نفسها ليلأى والثاني لو ردت الامر اليوم لم تملك في الغد وبه علم ان العطف بالوارأى أحسن منه بالنسائي فافهم (قوله لم يبق) في الغد قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة لها أن تختار نفسها غدا لانها لا تملك رد الامر كما ثبت رد الايقاع اه (قوله لانه تفويض واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر وكان جمعا بجوف الجمع في التملك الواحد فهو كقوله أمرك بيدك يومين وفيه تدخل الليلة المتوسطة اسما لا لغويا وعرفيا بحر (قوله فهما أمران) قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها اليوم وأردت الامر فهي على خيارها غدا لانه لما كرر اللفظ فقد تعددت التفويض فرد أحدهما لا يكون رد الآخر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول فطلعت ثم تزوجها قبل الغد فاردت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى لانه ملكتها بكل واحد من التفويضين طلاقا فالايقاع باحدهما لا يمنع الايقاع بالآخر اه فهذا دليل على ما ذكرناه في المسألة الاولى من ان لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذ كر خلافا) أى لم يذ كر في الخاتمة خلافا في كونها أمرين عا في الهداية من تخصص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس لاثبات الخلاف وانما هو لانه يخرج الفرع المذكور كما في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه اثبت لها الامر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذى يليه أمر آخر فتح (قوله ظاهر ما مر) أى من قوله فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال بظاهر لاحتمال أن يراد برد الامر اختيارها زوجها لا قولها ردتته وتستمع التفسير فيه ح (قوله لكن في العمادية الخ) فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الذخيرة انه لا يرتد ووفق في العمادية الخ وبيان ذلك ان الحكم بسخة ردتها مناقض لما في الذخيرة من انه لو جعل أمرها يدها أو يدأ جنبي ثم ردت الامر أو ردت الاجنبى لا يصح لأن هذا تملك شئ لازم فيقع لازما والمسألة مروية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى اه قال العمادى في فتاواه والتوفيق انه يرتد بالرد عند التفويض لا بعد قبوله نظيره الاقرار فان من أقفل لسان بشئ فصده المتزله ثم ردت اقراره لا يصح الرد اه ومشى على هذا التوفيق شراح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الفتح توفيقا آخر

وفي قولها في جوابه (طلعت

نفسى واحدة واخترت نفسي

بتطبيقه بآنت بواحدة) لما تترأخ

أن المتعبر تفويض الزوج لا

ايقاعها (ولا يدخل الليل في)

قوله (أمرك بيدك اليوم وبعد

غد) لانها مملكتان (فان ردت

الامر في يومها بطل الامر في ذلك

اليوم فكان أمرها يدها بعد

غد) ولو طلعت ليلأى يصح ولا

تطلق الامر (ويدخل الليل

في أمرك بيدك اليوم وغدا وان

ردته في يومها لم يبق في الغد) لانه

تفويض واحد (ولو قال أمرك

بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا

فهما أمران) خاتمة ولم يذ كر

خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى

(فتبينه) ظاهر ما مر انه يرتد

بردها لكن في العمادية انه يرتد



قبل قبوله لابعده كالإبراء وأنه في  
المحدد لا يتي في الغد لـ في  
في الولوالجية أمر كسيدك الى  
رأس الشهر فقلت اخترت زوجي  
بطل خيارها في اليوم ولها أن  
تختار نفسها في الغد عند الامام  
ووجهه في الدراية بانه متى ذكر  
الوقت اعتبر تعاقبا ولا افتحا كما يتي  
لوطلة هابا شاهر لا يطل امرها  
ان كان التفويض مخبرا نعم وان  
معلقا كان دخلت الدار فأمر ك  
يبدل أو موقتا لا عمداية لكن في  
البحر عن القنية ظاهر الرواية ان  
المعلق كالمتجز

وهو أن المراد بقولهم فان ردت الامر في يومها بطل هو اختيارها زوجها اليوم وحقيقته انها ملكها والمراد  
بما في الذخيرة أن تقول رددت اه واليه يرشد قول الهداية لانها اذا اختارت نفسها اليوم لا يتي لها الخيار  
في غده فكذا اذا اختارت زوجها برذا الامر ووفق في جامع الفصولين بأنه يحتمل أن يكون في المسألة روايتان  
لأنه تملك من وجه فيصم رده قبل قبوله نظر الى التملك ولا يصح نظرا الى التعليق لا قبله ولا بعده فرواية صحيحة  
الرد نظر التملك وفساده نظر التعليق اه واستظهره في البحر وأيده بأنه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة  
بانهم لا تملك رد الامر كما لا تملك رد الايقاع وقال فلا حاجة الى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك  
على ما قاله العمادى والشارحون أن قولها بعد القبول رددت اعراض مطلق لخيارها وتابعه على هذا الايراد  
المقدسى فقال وهذا عجيب حيث ابطوه بما يدل على الاعراض والرد كالاكل والشرب ولم يطلوه بصريح  
الرد اه أقول هذا مدفوع بأن الكلام في الوقت وقدره حوا بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس والاكل  
والشرب ما لم يضي الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبوله) مصدره ضاف لمفعوله أى قبول  
المرأة التفويض (قوله كالإبراء) أى عن الدين فانه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد عليه من  
معنى الاسقاط والتمليك فتح (قوله وانه في المحدد) عطف على قوله انه يرتد بردها أى وظاهر ما مر أيضا انه  
في المحدد مثل أمر كسيدك اليوم وغدا لا يتي في الغد وفيه ان هذا منصوص في كلام المصنف صريحا وقوله لكن  
الخ استدرال على قوله لا يتي في الغد (قوله الى رأس الشهر) أى الشهر الا تى (قوله بطل خيارها في اليوم  
الخ) المراد باليوم والغد المجلس كما عبر به في التواريخ لا خصوص اليوم الاول والثاني (قوله ولها ان  
تختار نفسها في الغد) أى فقد يتي مع أنه من المحدد ح (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف  
خرج الامر من يدها في الشهر كله وذكر في البدائع ان بعضهم ذكر اختلاف على العكس أى أنه يخرج الامر  
في الشهر كله عندهما لا عند أبي يوسف وكذا في التواريخ وقال أنه الصحيح (قوله بانه متى ذكر الوقت)  
أى كما مر كسيدك اليوم وغدا وألى رأس الشهر اعتبر تعليقا أى والتعليق لا يرتد بالرد ولا أى وان لم يذكر  
الوقت كما مر كسيدك يعتبر تعليقا أى والتمليك يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظرين وجهين الاول أن القبول هنا  
بمعنى اختيارها أحد الامرين نفسها أو زوجها فاذا قالت اخترت زوجي وجده القبول فلا تملك الرد بعده  
باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتمليك فليأتل الثاني ما أورده ح من ان هذا التوجيه  
لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولوالجية لانه يقتضى أن يتي الامر بيدها في الغد اذا اختارت زوجها  
اليوم في أمر كسيدك اليوم وغدا مع انه خلاف مانص عليه المصنف وأجاب ط بأن مقصود الشارح ثبوت  
التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن أيضا كما قدمناه عن الهداية وفي  
البدائع ولو قال أمر كسيدك اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف وصريح به الولوالجى أيضا فقال  
في مسألة اليوم وغدا الوردت الامر في اليوم يتي في الغد وفي الجامع الصغير لا يتي وعليه الفتوى اه وقد  
علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الامر لا يتي في الغد عندهما خلافا لابي يوسف فافهم  
(قوله بتي لوطلتها باننا الخ) قيد بالبائن لانه لوطلتها رجعا يتي أمرها قول واحد ح وأراد الشارح  
الجواب عن مناقضة اخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في فصوله انه لو قال أمر كسيدك ثم طلقها باننا خرج  
من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التفويض المتجز والثاني على  
المعلق قال في النهر وأصله ما مر من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقا (قوله لـ كن في البحر الخ)  
استدرال على توفيق العمادى فانه صرح في القنية بأنه اذا قال ان فعلت كذا فامر كسيدك ثم طلقها قبل وجود  
الشرط طلاقا باننا ثم تزوجها يتي الامر في يدها ثم رقم لا يتي في ظاهر الرواية فهذا صريح في ان المعلق يخرج  
كالمتجز في ظاهر الرواية قال في البحر فالخلاف ان في المسألة اختلاف الرواية وان ظاهر الرواية بطلانه بالابانة  
لوطقت نفسها في المدة لابعد زوج اخر لقولهم ان زوال الملك بعد المين لا يطلها والتخير بمنزلة التعليق وأجاب  
في النهر بأن ما في القنية مبنى على اطلاق ظاهر الرواية وهو مقيد بما مر من التوفيق قلت وبؤيده ما في شرح  
المقدسى عن الخلاصة قال السرخصى قال لامرأته اختارنى ثم طلقها باننا بطل الخيار وكذا الامر باليد  
ولورجعا لا يطل أصله ان البائن لا يلحق البائن فلورجوها في المدة أو بعده لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان

الامر معلقا بشرط ثم أبانهم ثم وجد الشرط وفي الاملاء لو قال اختارى اذا شئت أو امر ليديك اذا شئت  
ثم طلقها واحدة بانسة ثم تزوجها واختارت نفسها عند أبي حنيفة تطلق باننا وعند أبي يوسف لا قال الامام  
السرخسي قوله ضعيف اه فظهر بهذا قوة ما وفق به في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق  
فينبغي أن لا يكون فرق قلنا الفرق بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يخفى على من عنده نوع  
تحقيق ولبعضهم هنا كلام يغني النظر اليه عن التسليم عليه اه والظاهر انه أراد بالبعض صاحب الجرفان  
مأذ كره من عدم الفرق بين المنجز والمعلق وتقييده البطلان بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعد هابنا على ان  
التخير بمنزلة التعليق يرد صريح كلام السرخسي فافهم (قوله صح) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة تقالت  
زوجت نفسى منك على ان امرى يبدى أطلق نفسى كلما اريد أو على انى طالق فقال الزوج قبلت أمالوبد الزوج  
لا تطلق ولا يصير الامر يدها كما في البحر عن الخلاصة والبرازية (قوله لم تسمع) أى لعدم حصول غيرة  
ط (قوله بحكم الامر) الباء السببية لان حكم الشيء اثره المترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق  
نفسها (قوله ثم ادعته) أى ادعت الجعل المذكور والطلاق (قوله فأقول لها) لانه وجد سببه  
بإقراره وهو التخير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر بحر ولانه لما أقرب بالتخير والطلاق صار بانكاره مدعى  
بطلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لقتنه جعلت أمر ليديك في العتق أمس فلم تعتق نفسك  
وقال القن فقلت لا يصدق اذا المولى لم يقر بعتقه لان جعل الامر يده لا يوجب العتق مالم يعتق القن نفسه  
والمولى ينكره بخلاف الطلاق فانه أدق به وادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في البحر جوابا عما في جامع  
النصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختارنا) أى قال ضربتها بجناية وقالت بدونها وينبغي  
أن يكون ذلك بعد اختيارها نفسها كما علم مما قبله (قوله فأقول له) لانه ينكر ضرورة الامر يدها  
وان لم يبين الجناية ولو أقامت بينة على أنه بغير جناية ينبغي أن تسبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط  
والشرط يجوز إثباته بالبينة وان كان نفيها نهر عن العمادية (قوله كما ينبغي) أى في باب التعليق عند  
قوله اذا ابرهنت ح (قوله ما تريد منى) استفهام وقوله افعل ما تريد امر (قوله لم تطلق الخ) أى لانه  
وان كان في مذاكرة الطلاق لكنه لا يمتنع تفويضا لاحتمال التمسك أى افعل ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل  
نكاح الفضولى الخ) في البحر عن القضية ان تزوجت عليك امرأة فأمرها يديك فدخلت امرأه في نكاحه  
بنكاح الفضولى وأجاز بالفعل ليس لها أن تطلقها ولو قال ان دخلت امرأه في نكاحى فلهما ذلك وكذا  
في التوكيل بذلك اه أى لانه بعقد الفضولى مع عدم الاجازة بالقول لم يصدق انه تزوجها بل صدق انها  
دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله تملى لكن سيد كرى آخر كتاب الايمان عدم الحث مطلقا حدث قال  
كل امرأه تدخل في نكاحى أو تصير حلالا لى فكذا فاجاز نكاح فضولى بالفعل لا يحث ومثله ان تزوجت  
امرأه بنفسى أو بوكلى أو بفضولى أو دخلت في نكاحى بوجه ما تسكن زوجته طالق لان قوله أو بفضولى  
عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما يسند باب الفضولى لوزاد أو اجزت نكاح  
فضولى ولو بالفعل ولا مخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتروجة فرفع الامر الى شافعى لينسخ اليمين المضافة  
اه وحاصله انه اما أن يعلق طلاق زوجته أو طلاق التي يتزوجها في الثانية يرفع الامر الى شافعى وعلم أن في  
المسألة قولين ووجه عدم الحث في أو دخلت امرأه في نكاحى أن دخولها لا يكون الا بالتزويج فكأنه قال  
ان تزوجتها وتزويج الفضولى لا يصير متروجا بخلاف كل عمدة دخل في ملكي فانه يحث بعقد الفضولى فان  
ملك اليمين لا يختص بالشراء بل له اسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الحث  
وسياتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الايمان (قوله لم يقع) لانه تملك منها وهو في معنى  
التعليق على فعلهما فلم يوجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

\*(فصل في المشيئة)\*

هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشمله ويشمل  
الغنى فقد قال في كافي الحاشية واذا قال لها طلق نفسك ولم يذكرفيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولها ذلك  
في المجلس اه أى لانه موقوف على مشيئتها وتطبيقها مشيئة ولذا قال في الكافي لو قال لها طلق نفسك واحدة

(فروع) نكحها على ان أمرها يدها  
صح ولو ادعت جعله أمرها  
ييدها لم تسمع الا اذا طلقت  
نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع  
\* قالت طلقت نفسى في المجلس  
بلا تبدل وانكرها فاقول لها \* جعل  
أمرها يدها ان ضربها بغير جناية  
ففسرها ثم اختلفا فاقول له لانه  
منكر وتقبل بينة على الشرط  
المنفى كما ينبغي \* طلب أولها وأنها  
طلاقها فتقال الزوج لا يدها ما تريد  
منى افعل ما تريد وخرج فطلقها  
أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج  
التفويض والقول له فيه خلاصة  
لا يدخل نكاح الفضولى مالم يقبل  
ان دخلت امرأه في نكاحى \* جعل  
امرها بين وجلين فطلقها أحدهما  
لم يقع

\*(فصل في المشيئة)\*

ان شئت فقلت قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق وقد شامت حيث طلقت نفسها اه وبما قررناه اندفع ما أورده في النهر عن العناية من ان المناسب للترجمة الابداء بمسألة فيها ذكر المشيئة ولا حاجة الى ما أجاب عنه في الحواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل محال مذكرفيه منزلة المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق المركب فكذلك ما منزل منزله اه وان آفته في النهر نعم يصلح هذا الجواب عما قد يقال لم ذكر مسائل المشيئة نعمنا قبل مسائل المشيئة صريحاً وان كان كل منهما مقصوداً من هذا الباب فافهم (قوله أو نوى واحدة) لو حذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله أو نيتين في الحرة) لانها في حقها عدد محض بخلاف الامة فتصح نية النيتين في حقها لانها مفرد اعتباري كالثلث في حق الحرة (قوله فطلقت) أي واحدة أو نيتين أو ثلاثاً وكل مع عدم النية أصلاً ومع نية الواحدة أو النيتين في الحرة فهي تسعة والواقع فيها طلقة رجعية أما في الامة فالصور اربع أفاده ح لانها اما ان تطلق واحدة أو نيتين وكل مع عدم النية أو مع نية الواحدة لكن قوله أو ثلاثاً جار على قوله ما يوقع واحدة رجعية اما عند الامام فانما اذا طلقت ثلاثاً ونوى واحدة أو لم ينو أصلاً لا يقع شيء لأن موجب طلق هو المفرد الحقيقي فيثبت وان لم ينو والمفرد الاعتباري أعني الثلاث محتملة لا يثبت الابنية فاما بها بالثلاث حيثما اشتغال بغير ما فوض اليها فلا يقع شيء كما أفاده في الشربلية ومقتضاه انه اذا نوى نيتين فطلقت ثلاثاً لا يقع عنده شيء أيضاً فافهم (قوله ونواه) أي الثلاث وأفرد الصغير باعتبار المذكر وأولاهما مفرد اعتباري وقيد به احترازاً عما اذا لم ينو أصلاً أو نوى واحدة أو نيتين فانه لا يقع شيء عنده كما علمت (قوله وقعن) أي الثلاث سواء أوقعها بلفظ واحد أو متفرقاً وانما صح ارادة الثلاث لان قوله طلق نفسك معناه افعلي فعل التطلق فهو مذكور لانه جزء معنى اللفظ فصحة العموم غير أن العموم في حق الامة ثنتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله أو متفرقاً يدل على انه لو نوى الثلاث فطلقت واحدة أو نيتين وقع وبأق التصريح بوقع الواحدة في طلق نفسك ثلاثاً فطلقت واحدة وبأق تمامه (قوله قد بخطابها) أي بقوله نفسك فافهم (قوله وبقولها في جوابه الخ) اعلم انه لو قال لها طلق نفسك فقلت في جوابه انت نفسي طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق ان المفوض الطلاق والابانة التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد أجابت بما فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من الفاظ الطلاق لا صريحاً ولا كناية ولهذا الوقت ان انت نفسي توقف على اجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية بالاجماع العكسية فيما اذا جعل جواباً للتخير غير انها زادت وصف تعجيل بينونة فيه فبلغوا الوصف ويثبت الاصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا بانثابة في مسألة اخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت انت نفسي بدون قوله لها طلق نفسك وقع ان اجازته أي مع النية منه وكذا منثابه كما قد مناه قبيل الكتابات عن تلخيص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وان اجازته مع النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التخير ولهذا الوقت ان لها اخترت ناويا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ الابانة وقوله غير انها الخ بيان لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما قررناه ظهر لك انه اشبه على الشارح مسألة الابداء بمسألة الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازته وقوله بعده وان اجازته لان ذلك فيما اذا ابتدأت بقولها انت نفسي أو اخترت وقد ذكرنا المسألة قبيل الكتابات وكلامنا الآن فيما اذا قالت ذلك في جواب قوله لها طلق نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة أصلاً ولا على نيتها الطلاق خلافاً لما في النهر عن التلخيص لان ما في التلخيص من اشتراط نيتها انما ذكره في مسألة الابداء لا في مسألة الجواب لان قولها انت نفسي في جواب قوله طلق نفسك غير محتاج الى النية وايضاً فان الواقع هنا رجعي وفي مسألة الابداء باشر ورايت طنبه على بعض ما قلنا وكذا الرجعي فافهم (قوله لانه كناية) عليه لقوله طلقت وأما علة كونها رجعية فتقدمت (قوله ولا كناية) أي ليس من كتابات الطلاق بل هو كناية تفويض وانما عرف جواباً للتخير بلفظ اختاري بالاجماع وألحق به الامر باليد بخلاف طلق فانه لا يقع الاختيار جواباً قال في البحر وأفاد بعدم صلاحية الجواب ان الامر يخرج من يدها لا اشتغالها بما لا يعينها كما في الفتح ودل اقتضاه على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح جواباً لطلق نفسك بجواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اه (قوله بانواعه الثلاثة) أي التخير والامر باليد والمشيئة (قوله لما فيه من معنى التعليق) أولكونه تعليقاً بالملك وحده بلا توقف على

(قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة) أو نيتين في الحرة (فطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلاثاً ونواه وقعن) قيد بخطابها لانه لو قال طلق أي نساء شئت لم تدخل تحت عموم خطابها (وبقولها في جوابه) انت نفسي (طلقت) رجعية ان اجازته لانه كناية (لا باختارت) نفسي وان اجازته لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية (ولا يملك) الزوج (الرجوع عنه) أي عن التفويض بانواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق

القبول كما علل به في الفتح وقد مناه في التفويض (قوله لانه تملك) أي وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال  
وكنتك في طلاق كما في الخانية أي لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره أفاده في البحر ثم قال واطاها رانه  
لا فرق بين تعليق التطلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي تقيد به بالمجلس لما في المحيط اذا قال لها طلق نفسك  
ولم يذكرك مشيئة فهو بمنزلة المشيئة الا في خصله وهي ان ينة الثلاث صحيحة في طلق دون أنت طالق ان شئت  
اه وظاهره انه اذا لم تنشأ في المجلس خرج الامر من يدها اه (قوله ونحوه الخ) كذا شئت أو اذا ما شئت أو حين  
شئت فان لها أن تطلق في المجلس وبعده لان هذه الالفاظ لعموم الاوقات فصارت كما اذا قال في أي وقت شئت وكلما  
كمتي مع أفادة التكرار الى الثلاث بخلاف أن وكيف وحيث وكما وإن وإينافاته في هذه بتقيد بالمجلس والارادة  
والرضي والجهة كالمشيئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من أفعالها كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع  
بجر فتأمل وأعلم انه متى ذكر المشيئة سواء أتي بلفظ يوجب العموم أو لا اذا طلقت نفسها بلا قصد غلطا لا يقع  
بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قال في الفتح وقد مناه ما يوجب حمل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ  
الطلاق غلطا على الوقوع قضاء لا ديانة نهر (قوله مطلقا) أي في المجلس وبعده (قوله واذا قال لرجل  
ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالتطبيق أي قال له طلق امرأتى قيد به احتراز عما لو قال له امرأى  
بيدك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس  
ويكون رجعيًا بجر وأراد بالرجل العاقل احتراز عن الصبي والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من عقل  
الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل امرأى يد صبي أو مجنون فانه يصح لانه تملك في ضمنه  
تعلق فكأنه قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق فهذا مما خالف فيه التملك التوكيل أفاده في البحر  
وتقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في البحر بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ  
الوكيل ولذا يقع منه حال سكره اه الا أن يقال ان هذا لا ينفي اشتراط العقل صحة التوكيل ابتداء لكن  
مقتضى التعليق بلفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطبيق وعليه فلا فرق بين التملك  
والتوكيل في ذلك فليست أمثل (قوله الا اذا زاد وكلما عزلتك الخ) أي فانه لا يقبل الرجوع وبصير لارما كما في  
الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه انه لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع ويخالفه ما في البحر عن الخانية الصحيح  
انه يملك عزله وفي طريقه أقوال قال السرخسي يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينسرف الى المعلق والمخز  
وقيل يقول عزلتك كما وكنتك وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة (قوله  
فيتقيد به الخ) لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت  
لا يقع لان الزوج أمره بتطبيقها ان شاء ولم يوجد التطبيق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع  
لوجود الشرط وهو مشيئته ولو قال طلقها فقال فعلت وقع لانه كتابة عن قوله طلقت بجر عن المحيط وفيه عن  
كافي الحاکم لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث وقع والام يقع شئ عنده  
وقال تقع واحدة (قوله طلقها في مجلسه لا غير) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت  
الوكالة بالطلاق بناء على ما قوض اليها من المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخانية  
قال الحلواني ينبغي أن يحفظ هذا فانه مما عمت به البلوى فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون  
ان الطلاق لا يقع وهذا مما يستغنى من قوله لم يقيد بالمجلس نهر وهذا مما يلغزه فيقال وكالة تقيدت بمجلس  
الوكيل بجر (قوله وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة والثنتين ولو قال وطلقت أقل وقع  
ما أوقعه لكان أولى وأشار الى انها لو طلقت ثلاثا فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحد  
اه (قوله وقعت) أي رجعية لان اللفظ صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال  
في الفتح لانها لما ملكت ايقاع الثلاث كان لها أن توقع منها ما شئت كالزوج نفسه اه قال الرملي مقتضاه  
ان في مسألة ما اذا قال لها طلق نفسك ونوى ثلاثا فطلقت ثنتين تقع ثنتان لانها ملكت أيضا ايقاع الثلاث  
فكان لها أن توقع منها ما شئت ولم أر من يني عليه ويدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ  
واحد أو متفرقة فان عند التفريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثانية تقع الثنتين فقط  
فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض تأمل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم

(وتقيد بالمجلس) لانه تملك (اه اذا

زاد متى شئت) ونحوه مما يفيد عموم

الوقت قطلق مطلقا (واذا قال

لرجل ذلك) أو قال لها طلق ضرتك

لم يقيد بالمجلس لانه توكيل

فهو الرجوع الا اذا زاد وكلما عزلتك

فانت وكيل (الا اذا زاد ان شئت)

فيتقيد به (ولا يرجع) بصير ورنه

تملك في الخانية طلقها ان شاءت

لم يصروك لامل ان شاءت

في مجلس عليها طلقها في مجلسه

لا غير والوكلاء عنه غافلون

(قال لها طلق نفسك ثلاثا) أو

ثنتين (وطلقت واحدة وقعت)

لانها بعض ما قوضه وكذا

الوكيل ما لم يقل بألف

بين التوكيل فلو وكله أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو وكله أن يطلقها ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل الألف كذا في كافي الحاكم اهـ أي لأن الواحدة وإن كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرش بالطلاق الإبعوض مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء في عكسه) أي فيما إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكامة واحدة عند الإمام أما لو قالت واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقا لا منشا لها بالاولى ويلغو ما بعده وكذا لو قال أمر لي بذلك بنوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال في المسبوط تقع واحدة اتفاقا لأنه لم يتعرض للعدد لنفا واللفظ صالح للعموم والخصوص وتماه في البحر (قوله وقالوا واحدة) أي تقع واحدة (قوله طلق نفسك الخ) لافرق في المعلق بالمشيئة بين كونه أمر بالتطليق أو بنفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثا ان شئت أو واحدة ان شئت خالفت لم يقع شيء بحر (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بحر (قوله لا يقع فيهما) بخلاف في الاولى لأن تفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها أي بالان معناه ان شئت الثلاث فلا يوجد الشرط لانهم لم تشأ الا واحدة بخلاف ما إذا لم يقيد بالمشيئة ودخل في كلامه ما لو قالت شئت واحدة وواحدة وواحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لأنه فاصل فلا توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة بالسكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الكل وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها وأما الثانية فعدم الوقوع فيها قول الامام وعندهما تقع واحدة بحر (قوله لا لاشتراط الموافقة لفظا) انما اشترط الموافقة لفظا فيما هو أصل لا فيما هو تبع وهنا ككذلك لأن الإيقاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فاذا أمرها بالثلاث أو بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الأصل الذي به الإيقاع بخلاف ما مر من أنه لو قال لها طلق نفسك فقاتل أنت نفسي فانها تطلق لانها خالفت في الوصف فقط ويلغو ويقع الرجعي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشيئة وغيره مع أنه تقدم في غير المعلق بها كطلق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة أنه يقع واحدة الآن يقال ان اشتراط الموافقة لفظا خاص بالمعلق بالمشيئة فيكون تعليقا للثلاث بصورة اللفظ كما يفيد ما يذكره الشارح قريبا عن الخائفة فليست (قوله ما في تعليق الخائفة) عبارة على ما في البحر طلق نفسك عشر ان شئت فقاتل طلق نفسي ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقاتل شئت نصف واحدة لا تطلق اهـ وبه علم أن الشارح اسقط قيد المشيئة ووجه عدم الوقوع بالخائفة في اللفظ وان وافق في المعنى لأن العشرة لا يقع منها الا ثلاثة والنصف يقع واحدة (قوله أمرها بياض ارجعي الخ) بأن قال لها طلق نفسك بأنة فقاتل طلق نفسي رجعية أو قال لها رجعية فقاتل طلق نفسي بأنة وشمل ما إذا قالت أنت نفسي لأنه راجع لما قبله وقد فرق بينهما قاضي خان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتي رجعية فقال لها الوكيل طلقك بأنة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل أنها لا يقع شيء اهـ ولعل الفرق بين الوكيل والمأمورة أن الوكيل بالطلاق لا يملك الإيقاع بلفظ النكابة لانها متوقفة على نيته وقد أمره بطلاق لا يتوقف على النية فكان مخالفا في الأصل بخلاف المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الإيقاع به صريحا كان أو كتابيا لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الإيقاع بالكتابة بحر واعترضه في النهر بأن ما في الخائفة صريح في أن الوكيل يكون مخالفا بإيقاعه بالكتابة هذا وقيد الشهاب الشلي كلام المتن بما إذا قالت طلق نفسي بأنة بخلاف أنت نفسي فانه لا يقع شيء وقال فاعتم هذا التحريم فانك لا تجده في شرح من الشروح ونقله الشرنبلالي وأقره قلت لكن الشلي قد بذلك أخذ من كلام قاضي خان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علمت مع أنه تقدم أول الفصل انها تطلق بقولها أنت نفسي فليست (قوله والاصل الخ) قال في الفتح والاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف ما إذا كانت في الأصل حيث يبطل كما إذا فوض واحدة فطلقت ثلاثا على قول أبي حنيفة أو فوض ثلاثا فطلقت ألفا (قوله خائفة بحر) أي نقله في البحر عن الخائفة وفي بعض النسخ وبحر بالواو وهي صحيحة أيضا بل أولى لأن ذلك مستفاد من مجموع الكتابين فانه في الخائفة ذكر في باب التعليق قال لها طلق نفسك واحدة بأنة ان شئت فطلقت نفسها رجعية أو قال واحدة ملك الرجعة ان شئت فطلقت بأنة لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة لانها ما أنت بمشبهة ما فوض اليها فاستنبط منه في البحر أن

(لا) يقع شيء (في عكسه)  
وقالا واحدة (طلق نفسك ثلاثا)  
ان شئت فطلقت واحدة و) كذا  
(عكسه لا) يقع فيهما الاشتراط  
الموافقة لفظا ما في تعليق الخائفة  
أمرها بعشر فطلقت ثلاثا أو بواحدة  
فطلقت نصفاً لم يقع (أمرها بياض  
أرجعي فعكست في الجواب وقع  
ما أمر) الزوج (به ويلغو وصفها)  
والاصل أن المخالفة في الوصف  
لا تبطل الجواب بخلاف الأصل  
وهذا إذا لم يكن معلقا بمشيتها  
فان علته فعكست لم يقع شيء لانها  
ما أنت بمشبهة ما فوض اليها خائفة  
بحر

ما ذكره المصنف مفروض في غير المعلق بالمشيئة فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله لمعدوم صادقا على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تبيين خصمه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف اعتمادا على ما ذكره في مقابله (قوله كان شاء الخ) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم محققا محققا أو محتملا ح (قوله بطل الأمر الخ) أي حال الطلاق قال في البحر لأنه علق الطلاق بمشيتها المحزنة وهي أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لانها لو قالت شئت طلاق الخ وقع لانها اذا لم تذكر الطلاق لا تعتبر لنية بلا لفظ صالح للايتناع ويستفاد منه انه لو قال شئت طلاقك وقع بالنسبة لان المشيئة تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو الموجود بخلاف أردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة في صفات العبد وان كانا مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللغة فيهما واجبت ورضيت مثل أردت اه (قوله وان قالت) أي في المجلس بحر (قوله أراد بالمأني المحقق وجوده) أي سواء وجد وانقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء وكان حاضرا كما مثل الشارح (قوله مثلا) راجع الى قوله ليللا (قوله لانه تجبيز) أي لان التعليق بكذا تجبيز ولذا صح تعليق الإبراء بكذا ولا يرد انه لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم انه قد فعله مع أن المختار انه لا يكتفر لان الكفر يستلزم على تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل وتعمامه في البحر (قوله فردت الأمر) بان قالت لا أشاء نهر (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك ان تشاء لانه لم يملكها في الحال شيأ بل أضافه الى وقت مشيتها فلا يكون تملكها قبله فلا يرتد بالرد كذا في الهداية وقد يقال انه ليس تملكها في حال أصلا بل هو تعليق للطلاق على مشيتها وقولها طلقت ایجاد للشرط الذي هو مشيتها وليس الواقع الاطلاقه المعلق نعم هذا صحيح في قوله طلقت نفسك ان شئت فخرج واجاب في البحر بما في المحيط من انه يتضمن معنى التعليق وهو لازم لا يقبل الإبطال ومعنى التملك لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وارادته وهي عامله في التطبيق لنفسها والمالك هو الذي يعمل لنفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجامع انت طالق ان شئت أو أجببت أو هويت ليس بين لانه تملك معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون الصورة اه وفائدة انه لا يحنث في عينه لا يحنث اه أقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لانفسه عموم الوقت كان وكيف وحيث وكه وابن بخلاف ما يدل على العموم وهو الماذ كور هنا وتقدم أيضا قول النصل (قوله ولا يتقيد بالمجلس) اما في كلمة متى ومتى ما فلانها للتوقيت وهي عامة في الاوقات كلها كأنه قال في أي وقت شئت وما اذا واذا ما فكم متى عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكما تستعمل له تستعمل للوقت لكن الامر صاريدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس بالشك نعم لو قال أردت مجرد الشرط لنا أن نقول بتقيد بالمجلس ويحلف لنفي التهمة نهر وتعمامه في الفتح (قوله لاننا نسمي الأزمان) تعليل لعدم التقيد بالمجلس كان قوله لا الاعمال عليه لقوله ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تطلقا) كذا في بعض النسخ بالنصب عطف على التطبيق وفي اكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله بجعل لا نافية للجنس والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير لا تطلق بعد تطبيق مملوك لها فافهم (قوله ولا تجمع ولا تثنى) عبارة الهداية فلا تملك الا يقع جملة وجمعا قال في العناية قبل معناه واحد وقيل الجملة أن تقول طلقت نفسي ثلاثا والجمع أن تقول طلقت واحدة وواحدة وواحدة هذا هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع فكأنه يشير الى ما في الدراية حيث فسر الجمع بان تقول طلقت وطلقت وطلقت قال والاول اصح يعني كونهما بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن أن يراد بالجملة الثنتان وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجمع ولا تثنى إشارة الى ذلك ثم اعلم أن ما في الدراية من تفسير الجمع بان تقول طلقت وطلقت وطلقت وان الاصح خلافه يفيد ان لها أن تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاصح واليه يشير ما في العناية أيضا حيث فسر بطلقت واحدة وواحدة وواحدة فانه جمع لا اتحاد العامل بخلاف ما في الدراية فانه يفريق لاجع لتكرار الفعل وعلى هذا في التهستني من قوله تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد لا تطلق ثلاثا مجمعة اه مبنى على خلاف الاصح الا أن يحمل قوله اكثر من واحدة على الجمعة بقرينة قوله فلا تطلق ثلاثا مجمعة تأمل وبدل على ما قلنا ما في جامع الفصولين امر لا يبدل كما شئت فلها أن تختار نفسها كلما شاءت في المجلس أو بعده حتى تبين

(قال لها أنت طالق ان شئت)

فقات شئت ان شئت (أنت فقال)

شئت بنوى الطلاق اوقات شئت

(ان كان) (كذا المعدوم)

أي لم يوجد بعد كان شاء أي

أو ان جاء الليل وهي في النهار

(بطل) الامر لقد الشرط

(وان قالت شئت ان) (كان)

(الامر قد مضى) أراد بالمأني

المحقق وجوده كان أي في الدار

وهو فيها أو ان كان هذا ليل وهي

فيه مثلا (طلقت) لانه تجبيز

(قال لها أنت طالق متى شئت أو

متى ماشئت أو اذا شئت أو اذا

ماشئت فردت الامر لا يرتد ولا

يتقيد بالمجلس ولا تطلق) نفسها

(الا واحدة) لاننا نسمي الأزمان

لا الاعمال فكل التطبيق في كل

زمان لا تطلب بعد تطبيق (ولها

تفريق الثلاث في كل شئ

ولا تجمع) ولا تثنى



ثلاث الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة اه فان مقتضاه ان لها ان تطلق في مجلس واحد  
ثلاثا متفرقة الا ان يفرق بين أنت طالق وامر لبيد لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع الصغير  
وصورتها محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما شئت قال لها ان تطلق نفسها  
وان قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان  
لان كلمة كلما لتعميم الفعل فلها مشيئة بعد مشيئة الى أن تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل  
آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها مشيئة أخرى بحكم كلما اه  
فهذا صريح في أن لها تفريق الثلاث في مجلس واحد اه وأصرح منه ما في التارخانية عن المحيط ولو قال  
لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه  
فافهم (تنبيه) قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا وثنتين وقع عندهما واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي البصر  
عن الميسوط كلما شئت فأنت طالق ثلاثا فصارت شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كلما شئت الثلاث  
اه قلت فأفاد أن تفريق الثلاث إنما هو فيما إذا لم يصرح بالعدد وفي كافى الحاشية كلما شئت فأنت طالق  
ثلاثا فصارت واحدة فذلك باطل وكذا فأنت طالق واحدة فصارت ثلاثا وكذا لو قال فأنت طالق ولم يقل ثلاثا  
فصارت ثلاثا اه أى جلة فلو استقرقة ولو في مجلس جاز كما علمت (قوله لانها للعموم الافراد) بكسر الهمزة  
أى الافراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على التارخ كذا ضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تغييرهم بالافراد  
ويجوز فتحها اه وفي شرح العيني لان كلماتهم الاوقات والافعال عموم الافراد لا عموم الاجتماع  
فيمقتضى ايقاع الواحدة في كل مرة الى ما لا يتناهى الا ان العبر تصرف الى الملك القاسم اه (قوله لا يقع)  
لان التعليق إنما ينصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فباستغراقه ينتهي التقييد بجر (قوله والا)  
أى وان لم تطلق نفسها أصلا أو طلقت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو اثنتين في مجلس ح  
(قوله وهى مسألة الهدم الآتية) أى في آخر باب الرجعة وهى ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث كما يهدم  
الثلاث فن طلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بملك جديد فملك عليها ثلاث  
طلقات وهذا عندهما وعند محمد إنما يهدم الثاني الثلاث فقط لا مادونها فن طلق امرأته اثنتين ثم عادت اليه  
بعد زوج آخر عادت اليه بمباقي وهو طليقة واحدة فاذا طلقها بعد العود طليقة واحدة لا تحرم عليه حرمة غليظة  
عندهما وعنده تحرم وكذا اذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلها مرتين ووقع عليها الطلاق  
وانقضت عدتها ثم عادت اليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كلما دخلت الدار الى أن يبين ثلاث طلقات خلافا  
لمحمد كما ذكره الزيلعي في باب التعليق عند قوله وتعليق الثلاث يطل تجيزه وبعبارة الجرحنا قيدنا بكونه بعد  
الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة أو اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فلها أن تفرق الثلاث خلافا  
لمحمد وهى مسألة الهدم الآتية اه وهو موافق لما قلناه عن الزيلعي ومثله في الفتح وغاية البيان وهذا  
صريح في انها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندهما وعند محمد تطلق ما بقي فقط ففرق الثلاث  
سببي على قولهما لا على قول محمد فافهم نعم يشكل على هذا التعليق الماربان التعليق إنما ينصرف الى الملك  
القاسم وهو الثلاث فانه يقتضى أنها لو طلقت نفسها اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها  
أصلا عندهما لانها عادت اليه بملك حادث وطلقات الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول  
محمد من انها تطلق واحدة فقط لانها الباقية لكون الزوج الثاني لم يهدم مادون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق  
في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حصله ان قولهم ان المعلق طلقات هذا الملك الثلاث مقيد  
بمادام مال الكالها فاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا مطلقة (قوله لانها للمكان) حيث ظرف مكان  
مبنى على الضم واين ظرف مكان يكون استقهما فاذا قبل اين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطا  
أيضا وزاد فيه ما فسأل اينما تقيم اقم بهجر عن المصباح (قوله ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت  
طالق بمكة أو في مكة كان تخيير للطلاق كما مر فتكون طالق في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق  
يتعلق به (قوله فجعل مجازا عن ان الخ) جواب عن ايراد ابن أهدمها ان ألقى ذكر المكان صارت أنت  
طالق شئت وبه يقع الحال كانت طالق دخلت الدار ثانيا فانه اذا كان مجازا عن الشرط فلم حمل على ان دون

لانها للعموم الافراد (ولو طلقت بعد

زوج آخر لا يقع) ان كانت

طلقت نفسها ثلاثا متفرقة

والا فلها تفريقها بعد زوج

آخر وهى مسألة الهدم الآتية

(أنت طالق حيث شئت أو أين

شئت لا تطلق الا اذا شئت في

المجلس وان قامت من مجلسها)

قبل مشيئتها (لا) مشيئة لها

لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به

فجعل مجازا عن ان لانها أم الباب

مطلب

مسئلة الهدم

حتى مما لا يطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الاول انه جعل الطرف مجازا عن الشرط لان كلامه ما يفيد  
 ضربا من التأخير وهو أولى من الغائه بالكلمة وعن الثاني بان حله على ان أولى لانها أم الباب ولا نه حرف  
 الشرط وفيه يطل بالقيام افاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أي تطلق طلقه رجعية بمجرد  
 قوله ذلك شئت أو لا ثم ان قالت شئت بآنية أو لا ثم قد نوى الزوج ذلك تصير كذلك للموافقة وهذا عنده اما  
 عندهما خالم تشاء لم يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بمشيتها بل بصفته وعنده ما يتعلقان معا وتعامه  
 في الفتح وكتب في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم تنج الى نية  
 الزوج أن المفوض ههنا حال الطلاق وهو مستوعب بين البيئونة والعدد فيحتاج الى النية لتعين أحدهما بخلاف  
 عامة التفويضات (قوله والا فرجعية) صادق بما اذا شئت خلاف ما نوى وبما اذا لم ينو شيئا والمراد  
 الاول لما في الفتح وان اختلفا بأن شئت بآنية والزوج ثلثا أو على القلب فهي رجعية لانه لغت مشيتها لعدم  
 الموافقة فبقي ايقاع الزوج بالصريح ونيته لا تعمل في جعله بآسيا أو ثلثا ولو لم تحضر الزوج نية لم يذكره  
 في الاصل ويجب أن نعتبره مشيتها حتى لو شئت بآنية أو ثلثا ولم ينو الزوج يقع ما رقت بالاتفاق الخ ٥١  
 (قوله لوموطوءة) قيد لقوله رجعية في الموضوعين وتقدم في باب المهر نظمان المشتبى بها كالموطوءة في روم  
 العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عتبتها فافهم (قوله والا) أي بان كانت غير مدخول بها طلقت طلقة  
 بآنية وخرج الامر من يدها لقوات محليتها بعدم العدة كذا في الفتح أما المحتلى بها فتلزها العدة كما علمت  
 فتطلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزيلعي) عبارته وشمرة الخلاف تظهر  
 في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة رجعية  
 وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام ٥٢ ح (قوله لهما أن تطلق ماشاءت) أي واحدة أو اثنتين أو ثلثا  
 ويتعلق أصل الطلاق بمشيتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد وما شئت تعميم  
 للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الالعدد اذا ذكر فصار  
 التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء مما تشاء فتح (تأنيبه) لم يذكر اشتراط النية من الزوج وشرطه  
 الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معلما بعلامة البرزوي  
 أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانه لما كان العدد المبهمة احتيج الى النية وأثره في التقرير ولكن ظاهر الهداية  
 والفتح وغيره أنه لا يشترط واستظهره صاحب الجفر في شرحه على المنار لانه لا اشتراط لان المفوض اليها العذر  
 فقط وله افراد فلا يهاجم بخلافه في كيف لان المفوض اليها الحال وهو مشترك كقدماء قات وهو ظاهر  
 المتون أيضا (قوله في مجلسها) لانه تملك فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يذكر بدعيا) قال في البحر  
 وافاد بقبوله ماشاءت أن لهما أن تطلق اكثر من واحدة من غير كراهة و يكون بدعيا الاما أوقعه الزوج لانها  
 مضطرة الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يدها ٥٣ قلت وكذا لو كانت حائضا وقدمت التصريح به في أول  
 الطلاق قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت ثلثا مع النية (قوله وان ردت) بان  
 قالت لا أطلق فتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام عن المجلس (قوله لانه تملك في الحال)  
 احتراز عن اذا ومتى يعني هذا تملك منجز غير مضاف الى وقت في المستقبل فافضى جوابا في الحال فتح (قوله  
 والاول اظهر) لانه لو كان المراد البيان لدني قوله لما في ماشئت كما في النهر عن التحرير ح (قوله ان شئت  
 وان لم تشاء) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعد مها شرط واحد أو المشيئة والاباء فانها لا تطلق أبد التذمر كانت  
 طالق ان شئت ولم تشاء أو ان شئت وأبى وان كثر ان وقدم الجزاء كانت طالق ان شئت وان لم تشاء أي فشاءت  
 في مجلسها أو لم تشاء تطلق لانه جعل كلامهما شرط على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أو لم تدخل وان  
 آخر الجزاء كان شئت وان لم تشاء أي فأنت طالق لا تطلق أبد لانه مع التأخير صار أكثر شرط واحد وتعدرا اجتماعهما  
 بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد اكان اكلت وان شربت فأنت طالق وان كثر ان واحداهما المشيئة  
 والاخر الاباء كانت طالق ان شئت وان أبى وقع شئت أو أبى وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان  
 كلامهما شرط على حدة والاباء فعل كالمشيئة فأيهما وجد يقع واذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكرران وعطف بأو  
 كانت طالق ان شئت أو أبى لانه علقه بأحدهما ولو قال ان شئت فأنت طالق وان لم تشاء أي فأنت طالق طلقته

(وفي كيف شئت يقع) في الحال

(رجعية فان شئت بآنية

أو لا واقع) ماشاءته (مع نيته)

والا فرجعية لوموطوءة والاباء

ويطل الامر وقول الزيلعي

والعيسى قبل الدخول صوابه

بعده فتنبه (وفي كم شئت أو ماشئت

لها أن تطلق ماشاءت) في مجلسها

ولم يكن بدعيا للضرورة (وان ردت)

أو أنت بما يفيد الاعراض (ارتد)

لانه تملك في الحال فجوابه كذلك

(قال لها طلق) نفسك (من ثلاث

ماشئت تطلق مادون الثلاث ومثله

اختارى من الثلاث ماشئت)

لان من تعيضية وقال بآنية

فتطلق اثلاث والاول اظهر

(فروع) قال أنت طالق ان شئت

وان لم تشاء طلقت للعال

مطلبه

انت طالق ان شئت وان لم تشاء

للعال بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فأنت طالق وان كنت تبغضين فأنت طالق لانه يجوز أن لا تبغض ولا تبغض  
فلم يتيقن شرط الوقوع ولا يجوز ان تشاء أو لا تشاء فيكون أحد الشرطين ثابتا لا محالة فوقع ولو قال أنت  
طالق ان أيت أو كرهت فقلت أيت تطلق ولو قال ان لم تشائي فأنت طالق فقلت لا أشاء لا تطلق لان أيت  
صيغة لا يجاد الاباء فقد علق بالاباء مها وقد وجد فوقع وقوله وان لم تشائي صيغة للعدم لا لا يجاد فصار بمنزلة  
ان لم تدخلي الدار وعدم المشيئة لا يتحقق بتواليا لأشياء لان لها ان تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت بجر عن  
المحيط وذكرا بعده انه لو عاقبه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقلت لا أشاء والفرق ان شرط  
البر في الاجنبى مشيئة طلاقها في المجلس وبقوله لا أشاء تبدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفيه  
في الايقاع السكوت حتى يقوم (قوله لم تطلق) محله ما اذا قالت لا أحب ولا أبغض أو سكنت أو ما لو قالت  
أحب أو أبغض طلقت لان التعليق بالحببة ونحوها تعليق على الاخبار بذلك ولو كان محالفا لما في الواقع  
كما سيأتى (قوله ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء) لان المشيئة تنبى عن الوجود ولا واسطة بين الوجود  
وعدمه (قوله أو أشد كإبغضاله) هذه مسألة ثانية وقوله فقلت كل أنا أشد حبالة الخ جواب المسألة  
الاولى وترك جواب المسألة الثانية لكونه معلوما بالتأبسة تقديره فقلت كل أنا أشد بغضاله لم يقع لدعوى  
كل ان صاحبها أقل بغضا منها فلم يتم الشرط ح (قوله فقلت كل الخ) أى وكذبهما الزوج كما قيده  
في كافى الحاشية ومقتضاه لو صدقهما وقع عليهما من أفعال التفضيل ينظم الواحد والاكثر كما سيأتى في الوقف  
فيما لو شرط النظر للارشاد تأمل (قوله فلم يتم الشرط) لانها غير مصدقة في الشهادة على صاحبها بجر  
أى لانها لا تكون أشد حبا أو بغضا الا اذا كانت الاخرى أقل وهى لا تصدق على ما في قلب الاخرى  
فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أشد به واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع  
على واحدة منهما ومقتضى التعليق انه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليها الا أن يقال ان في دعوى  
كل منهما تكذيب كل للاخرى بخلاف دعوى احدهما وسيأتى في التعليق أنه لو قال ان كنت تحبين كذا  
فأنت كذا وفلان فقلت أحب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق  
بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بجر ط (قوله فينتهيد بالمجلس) وكذا اذا كانت  
كاذبة في الاخبار بالحببة والبغض يقع بخلاف التعليق بالحبض ونحوه ثم ان هذا تفرع على التلبيك قبل  
والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه ليقترع على كونه تعليقا فانه أظهر من تفرعه على التلبيك قلت وفيه أن  
المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع  
فانهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحبض أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا يتقيد  
بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالاخبار كذا كما سيأتى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التعليق) \*

ذكره بعد بيان تحرير الطلاق صريحا وكذا لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأحره عن المفرد نهر  
(قوله من علقه تعلينا) كذا في البحر والاولى أن يقول وهو مصدر علقته جعله معلقا ط أى لان كلامه يومهم  
اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليق  
الشامل للحسنى والمعنوى (قوله واصطلاحا ربط الخ) فهو خاص بالمعنوى والمراد بالجملة الاولى في كلامه  
جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط والمنعمون ما تنضمته الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فأنت طالق  
ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى يمينا مجازا) لما في النهر من أن التعليق في الحقيقة  
انما هو شرط وجراء فاطلاق اليمين عليه مجاز لما فيه من معنى السببية اه وفيه أن هذا بيان للجملة الشرطية  
المتضمنة للتعليق المعرف بالربط الخاص كما علمت وهذا الربط يسمى يمينا قال في الفتح ان اليمين في الاصل القوة  
وسميت احدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الحلف بالله تعالى يمينا لا فائدة القوة على المحلوف  
عليه من الفعل أو التلبيك بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعا عند  
نزوله يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها أى للنفس على ذلك يفيد الجمل عليه فكان يمينا اه  
لكن هذا يحتمل أنه حقيقة أو مجاز في اللغة وفي أيمان البحر ظاهر ما في البدائع أن التعليق يمين في اللغة أيضا

ولو قال ان كنت تحبين الطلاق  
فأنت طالق وان كنت تبغضينه  
فأنت طالق لم تطلق لانه يجوز أن  
لا تحبه ولا تبغضه ولا يجوز ان تشاء  
ولا تشاء ولو قال لهما أشد كإبغضا  
للطلاق أو أشد كإبغضاله طالق  
فقلت كل أنا أشد حبالة لم يقع  
لدعوى كل ان صاحبها أقل  
حبانا فلما لم يتم الشرط ثم التعليق  
بالمشيئة أو الارادة أو الرضى  
أو الهوى أو المحبة يكون عليك  
فيه معنى التعليق فينتهيد بالمجلس  
كما مر ليدل على بخلاف  
التعليق بغيرها

(باب التعليق) \*

(هو) لغة من علقه تعلينا  
قاموس جعله معلقا واصطلاحا  
(ربط حصول مضمون جملة  
بحصول مضمون جملة اخرى)  
ويسمى يمينا مجازا

قال لان محمد أطلق عليه مينا وقوله حجة في اللغة ٥١ فأفاد أنه عين لغة واصطلاحا ولذا قال في معراج الدراية  
 العين يقع على الخلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت لئلا يكون مقتضى كلام الفخ المار أن المراد به التعليق  
 على أمر اختياري للمعلق ليفيد قوة الامتناع عن الأمر المحلوف عليه أو قوة الحيل عليه نحو أن بشرني بكذا  
 فأنت حر فغيره من التعليق لا يسمى مينا مثل أن طلعت الشمس أو أن حضت فأنت كذا لكن في الخلف الجامع  
 وشرحه للفسارسي "لو حلف لا يحلف بين حث بتعليق الجزاء بما يلحق شرطاً سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل  
 غيره أم مجيء الوقت كأنت طالق إن دخلت أو أن قدم زيداً أو إذا جاء غد وكذا إذا جاء رأس الشهر أو إذا أهل  
 الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الأشهر لوجود ركن المين وهو تعليق الجزاء ووجود العين شرط الحث  
 فيحذف الآن يعلق بعمل من أعمال القلب كان ثنت أو أردت أو أحببت أو هويت أو رضيت أو عجبني  
 الشهر كذا إذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الأشهر فلا يحث أما الأول فلا نه مستعمل في المليك ولذا يقتصر  
 على المجلس فلم يتمحض للتعليق وأما الثاني فلا نه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقها وقت  
 وقوع الطلاق السني فلم يتمحض للتعليق ولهذا الميحدث بتعليق الطلاق بالطلاق كأنت طالق إن طقتن لا حمال  
 ارادة الحكاية عن الواقع من كونه مال كالتطبيق فلم يتمحض للتعليق ولا بقوله لبعده ان أدت الى ألفا فأنت  
 حر وان عجزت فأنت رقيق وان وجد الشرط والجزاء لانه تفسير الكتابة فلم يتمحض للتعليق ولا بقوله أنت طالق  
 ان حضت حيضة لان الحيضة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فامكن جعله تفسير  
 الطلاق السنة فلم يتمحض للتعليق وانما لم يثبت بما لم يتمحض للتعليق في هذه الصور لان الخلف بالطلاق محذور  
 وحمل كلام العاقل على وجه فيه اعدام المحذور أولى وقد أمكن حملها على ما يحمله من المليك أو التفسير فلا  
 يحمل على الخلف بالطلاق وانما حثت في قوله ان حضت فأنت طالق لوجود شرط الحث وهو المين بذكر كونه  
 وهو الجزاء والشرط وقوله ان حضت لا يلحق تفسير الطلاق البدعي اتسوع البدعي الى أنواع فلم يكن جعله  
 تفسير بخلاف السني فإنه نوع واحد وانما حثت فيما اذا قال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى  
 المين وهو الحبل أو المنع منه قد دوىع أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا يلحق شرطاً لانه لا خطر في وجوده لانا  
 نقول الحبل والمنع ثمة المين وحكمته فقد تم الركن في المين دون الثمرة والحكمة اذا الحكم الشرعي في العقود  
 الشرعية يعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولد الوحلف لا يبيع فباع فاسد احث لوجود ركن البيع  
 وان كان المطلوب منه وهو انقال المالك غير ثابت ولا نسلم عدم الخطر لاحتمال قيام الساعة في كل زمان ٥٢  
 ملخصا وحاصله أن كل تعليق عين سواء كان تعليقا على فعله أو فعل غيره أو على مجيء الوقت وان لم توجد فيه ثمة  
 المين وهي الحبل أو المنع فيحذف به في حلفه لا يحلف الا اذا أمكن صرفه عن صورة التعليق الى جعله تعليقا  
 أو تفسير الطلاق السنة أو لبيان الواقع أو للكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتاب  
 الايمان ان شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في الجرم من أن تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول الهداية  
 باب المين بالطلاق لان التعليق يشمل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنها ليست  
 مينا كما علمت وقوله في النهر انه لا يحث فيها لانها ليست مينا عر فافلا ينافي كونها مينا في اصطلاح الفقهاء ساقط  
 لما علمت من أن عدم الحث فيها لعدم تحققها تعليقا وانها ليست مينا عندهم وأيضا لو كان ذلك مينا على العرف  
 فما الفرق في العرف بين ان حضت وان حضت حيضة حتى كان الأول مينا دون الثاني (قوله كون الشرط)  
 أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أي مترددا بين أن يكون وأن لا يكون لا مستحيلا  
 ولا متحققا لاحتمال لان الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور فيهما شرح التحرير (قوله فالحقق) محترز  
 قوله معدوما ح (قوله تعجز) ليس على اطلاقه بل فيما لبقائه حكم ابتدائه كقول لبعده ان ملكتك  
 فأنت حر عتق حين سكت وقوله اهان أبصرت أو سمعت أو صحت وهي بصيرة أو سمعة أو صحبة طلقت الساعة  
 لان ذلك أمر يتبدل فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف ان حضت أو مرضت وهي حائض أو مريضة فعلى حيضة  
 مستقبلة لان الحيض والمرض مما لا يعتد أفاده في الجرم وجهه كما في الخيانة أن الحيض والمرض وان كان  
 يمتد الآن الشرع لما علق بالجملة أحكاما لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا فافهم (قوله  
 والمستحيل) محترز قوله على خطر الوجود ح (قوله لغو) فلا يتبع أصلا لان غرضه منه تحقيق النفي حيث

مطلب  
 فيما لو حلف لا يحلف فعلى

مطلب  
 لا يحث بتعليق الطلاق بالطلاق

وشرط صحته كون الشرط معدوما  
 على خطر الوجود فالحقق كان كان  
 السماء فوقنا تعجز والمستحيل كان  
 دخل الجمل في سم الخياط لغو

مطلب  
ان لم تتزوج بفلان فانت طالق

وكونه متصلا بالعدو وان لا يتصد  
به المجازاة فلو قالت باسفه فقالت  
ان كنت كما قلت فانت كذا  
تخير كان كذلك أو لا وذكر المشروط  
فمنحو أنت طالق ان لغو به يفتى  
ووجود رابط حيث تأخر الجزاء  
كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة  
كقوله لقنه ان فعلت كذا فانت  
حر أو حكا ولو حكا (كقوله  
لمسكوحته) أو معتدته (ان  
ذهبت فانت طالق

قوله أو شرط الزاحي قلت ورأيت  
في وصايا خزانة الاكل ما يؤيد  
حيث قال أوصى لامتة ان تعتق  
على أن لا تتزوج ثم مات فتسالت  
لا تزوج فانم اعتق من ثلثة فان  
تزوجت بعده لم تبطل الوصية وكذا  
لو قول هي حرّة على أن تثبت على  
الاسلام أو على أن لا ترجع عن  
الاسلام فان اقامت على الاسلام  
ساعة فهي حرّة من ثلثة ولا تبطل  
بارتدادها بعد وكذا انصراني  
قال ان ثبتت على النصرانية بعده  
أو على الاسلام وان أوصى لأم  
ولده لم تتزوج ابدا ان وقت وقتا  
فهو كما قال فان تزوجت بذلك  
بطلت وصيته وكذا ان قال لامتة  
هي حرّة ان لم تتزوج شهرا اه منه

٣ مطلب  
التعليق المراد به المجازاة دون  
الشرط

علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله اما المكان البر شرط انعقاد العين خلافا لابي يوسف وعلى هذا يظهر  
ما في الخاتمة لو قال لها ان لم تردى على الديار الذي أخذته من كيسي فانت طالق فاذا الديار في كيسه  
لا تطلق بجر ومنه ما في القنية ~~س~~كران طرق الباب فلم تفتح له فقال ان لم تفتحي الباب اللد فانت طالق  
ولم يكن في الدار أحد لا تطلق بجر ومنه مسائل ستأتي في الفروع آخر الباب (تنبيه) في فتاوى الكازروني  
عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال لزوجته أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فأجاب  
لا خفاء في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانها عنها بانفصال العصمة  
وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فيلغو الشرط ويبقى قوله أنت طالق قطعا مخبرا كما اخبره  
بعض المتأخرين من علماء الدين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حاله بقائها في عصمة الزوج  
واختار بعض منهم صحة التعليق وجعله ممكنا أو وقع الطلاق في آخر جزء من حياته أو حياتها لانه في معنى العدم  
والعدم متحقق مستقر لكنه لما علقه بالمستقبل صلح لجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا يعين له وقت آخر الى  
أن ينتهي الى آخر جزء من الحياة فيتضيق فيقع ولحق بعضهم أنه شرط الزاحي فكان أنه يريد الزامها بعدم تزوجها  
بفلان وهو الزام مالا يلزم فيلغو ويقع الطلاق مخبرا أقول ولوقيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها  
التزوج بفلان بعد الطلاق صونا للكلام العاقل عن الانعفاء لم يعد ويكون في ذلك القول قولها مع عينيها  
كما في نظائره من الامور القلبية نحو ان كنت تحبيني فان قالت له لم أرد التزوج به بعد لوقع الطلاق والا فلا اه  
ملخصا ثم نقل الكازروني هذه المسألة ثانيا عن الحدادي صاحب الجوهرية وأنه أجاب عنها سراج الدين  
انها ملى رواية عن شيخه على بن نوح بأنها تطلق وتزوج من أرادت قال الكازروني وهو الذي ينبغي أن يعول  
عليه أي بناء على أنه تعليق بمستحيل أو شرط الزاحي (قوله وكونه متصلا الخ) أي بلا فاصل أجنبي  
وسمى أي الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وأن لا يقصده المجلدات الخ)  
قال في البحر فلو سبته بنحو شرط طابن وسفله فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تخير سواء كان الزوج كما قالت  
أو لم يكن لأن الزوج في الغالب لا يريد الايداءها بالطلاق فان أراد التعليق يدين وقتوى أهل بخارى عليه  
كما في الفتوح اه يعني على أنه للمجازاة دون الشرط كما رأيت في النسخ وكذا في الذخيرة وفيها والخيار والفتوى  
أنه ان كان في حالة الغضب فهو على المجازاة والافعلي الشرط اه ومثله في التاترخانية عن المحيط وفي اللؤلؤ الحية  
ان أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفله وتكلموا في معنى السفلة عن أبي حنيفة أن المسلم لا يكون سفله انما السفلة  
الكافرو عن أبي يوسف أنه الذي لا يبالى ما قال وما قيل له وعن محمد انه الذي يلعب بالجام ويقامر وقال خلف  
انه من اذ ادعى لطعام يحمل من هنالك شبا والفتوى على ما روى عن أبي حنيفة لانه هو السفلة مطلقا اه  
والقرطبان الذي لا غير له (قوله تخير) الاول تخير بصيغة الماضي لانه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر  
المشروط) اي فعل الشرط لانه مشروط لوجود الجزاء (قوله لغو) أي فلا تطلق لانه ما رسل الكلام ارسالا  
وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو والأو ان كان أو ان لم يكن بجر (قوله به يفتى) هو قول أبي يوسف وقال  
محمد تطلق للجال بجر (قوله ووجود رابط) أي كالفاء واذا الفجائية ح (قوله كما يأتي) أي عند قوله وألفاظ  
الشرط ح (قوله شرطه الملك) أي شرط لزومه فان التعليق في غير الملك والمنصف اليه صحيح موقوف على اجازة  
الزوج حتى لو قال أجنبي لزوجة انسان ان دخلت الدار فانت طالق توقف على الاجازة فان أجاز له لم يلزم التعليق  
فتطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المنجز من الاجنبي موقوف على اجازة الزوج فاذا أجاز وقع  
مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع والضابط فيه أن ما صح تعليقه  
بالشرط يقتصر وما لا يصح يستند بجر (قوله حقيقة) أشار الى أن المراد ما يشمل تعليق الطلاق والعق وكذا  
النذر كان شئ الله مرينى فله على أن تصدق بهذا النوب اشترط ملكه له حالة التعليق أفاده الرحنى  
(قوله أو حكا) أي أو كان الملك حكا كلك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لملك رقبة ثم ان هذا الحكمي  
ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكا والى هذا  
أشار بقوله ولو حكا ط (قوله لمسكوحته أو معتدته) فيه نشر مرتب قال في البحر وقد منا آخر الكليات  
عند قوله والصريح بلحق الصريح أن تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة

عن بائن وعلق بائنا كافي البدائع اعتبار التعليق بالتخييز (قوله أو الاضافة اليه) بأن يكون معلقا بالملك كما مثل  
وكقوله ان صرت زوجة لي أو بسبب الملك ككذلك كاح أي التزوج وكالشراف في ان اشترت عبدًا بخلاف  
قوله لعبد مورثه ان مات سيدك فأنت حر فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لا بطلاله ثم اعلم  
أن المراد هنا بالاضافة معناها اللغوي الشاملة للتعليق المحض وللإضافة الاصطلاحية كأنك طالق يوم  
اتزوجك كما أشار اليه في الفتح وقد أطل في البحر في بيان الفرق بين ما فرجه (قوله فكذا) أي فهو حر  
أو فأنت حر (قوله أو الخكمي) عطف على الحقيقي ح (قوله كذلك) أي عتاً وأخصاً وأشار بذلك  
الى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص بامرأة أو بصرة أو ببيعة أو بكرة أو بوبة ككل بكر أو وب  
(قوله كان نكحت امرأة) أي فهي طالق وحذفه لالة ما بعده عليه (قوله أو ان نكحتك) لا فرق  
بين كونها أجنبية أو معتدة كما في البحر (قوله وكذا كل امرأة) أي اذا قال كل امرأة اتزوجها طالق  
والحيلة فيه ما في الحرم أن يزوجها فضولي ويجوز بالفعل كسوق الواجب اليها أو يتزوجها بعد ما وقع الطلاق  
عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار اهـ وقد مناقب فصل المشيئة ما يتعلق بهذا البحث فرع قال كل امرأة  
اتزوجها فهي طالق ان قلت فلا نفاكم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها وان كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجة بعد  
الكلام الأول خاتمة وانظر ما في الفصل العاشر من الدخيرة (قوله باسم أو نسب) الذي في البحر وغيره  
ونسب بالواو قال فلو قال فلانة بنت فلان التي اتزوجها طالق اتزوجها لم تطلق اهـ أي لانه لما لغي الوصف  
بالتزوج بقي قوله فلانة بنت فلان طالق وهي أجنبية ولم توجد الاضافة الى الملك فلا يقع اذا تزوجها (قوله  
أو إشارة) التعريف بالاشارة في الحاضرة وبالأسم والنسب في الغائبة حتى لو كانت المرأة حاضرة عند  
الحلف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا تغاير الصفة ويعلق الطلاق بالتزوج وعليه ما في الجامع رجل  
اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقتل ان كلم غلام محمد بن عبد الله هذا أحد قائلين أنه طالق أشار الحالف  
الى الغلام لا الى نفسه ثم كلم الغلام نفسه تطلق لان الحالف حاضر فتعريفه بالاشارة أو الاضافة ولم يوجد  
فبقى منكراً فدخل تحت اسم النكرة أفاده في البحر عن جامع شيخ الاسلام (قوله فلان الوصف) أي قوله  
اتزوجها فصار كأنه قال هذه طالق كقوله لا امرأته هذه المرأة التي تدخل الدار طالق فانه تطلق للرجال  
دخلت أولاً بجر وانما لم يطلق الاجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لا لغا الوصف بخلاف امرأته  
(قوله لعدم الملك والاضافة اليه) أما في مسألة المتن فظاهر وكذا فيما بعده لان الاجتماع في فراش لا يلزم  
كونه عن نكاح كما ان وطئ الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومثل ذلك ما لو قال لوالديه ان زوجتي امرأة فهي  
طالق ثلاثاً فزوجه بلا أمره لا تطلق لانه غير منصف الى ملك النكاح لان تزويجه ماله بلا أمره لا يصح بجر  
عن المحيط ثم قال لا فرق بين كونه بأمره أو بلا أمره كما في المعراج اهـ قلت ~~السن~~ في الخاتمة في صورة الامر  
أن الصحيح أنه يصح البين وتطلق اهـ وهو مشكل لان الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك أو الاضافة  
اليه وتزويج الابوين غير سبب للملك من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه اللهم الا أن يكون مراد الخاتمة  
ما اذا قال ان زوجتي بأمرى غيبته يصح البين وتطلق والا فلا وجه للتفصيل المذكور قبل صحة التعليق  
فلا وجه ما في المعراج (قوله وأفاد في البحر الخ) قلت هذا العرف في دمشق الا أن غير مطرد بل كان وبان  
نعم بقي بن أطراف الناس وقال ط قلت العرف الجاري في مصر الا أنهما تذازرت ولومعها شيء غير ما يطبخ  
(قوله كما في الخ) أصل ذلك ما في البحر عن المعراج ولو أضافه الى النكاح لا يقع كما لو قال أنت طالق  
مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف أنت طالق مع تزويجك اياك فانه يقع وهو مشكل وقيل  
الفرق أنه لما أضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج مجازاً عن الملك لانه سببه وحمل مع على  
بعد تصحيحه وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح  
اهـ وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتام الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحي اياك أو قال مع تزويجك  
انفكس الحكم ~~لكن~~ قال ح وفي النفس من هذا التعديل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي  
اياك والمقتدر كما المفوظ والى هذا الضعف أشار بصيغة التبريض اهـ قلت الاظهر الفرق بأنه عند عدم  
التصريح بالفاعل يحتمل تزوجه لها أو تزويج غيره لها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزوج

أو الاضافة اليه) أي الملك الحقيقي  
عائماً وأخصاً كان ملكك عبداً أو  
ان ملكك لمعين فكذا أو الخكمي  
كذلك (كان) نكحت امرأة أو ان  
نكحتك فأنت طالق (وكذا كل  
امرأة ويكني معنى الشرط الا  
في المعينة باسم أو نسب أو إشارة  
فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق  
تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة  
الخ لا تعبر فيها بالاشارة فلغا  
الوصف (فلغا قوله لاجنبية ان  
زيت زيدا فأنت طالق فتكفيها  
فزارت) وكذا كل امرأة  
اجتمع معها في فراش فهي طالق  
فتزوجها لم تطلق وكل جارية أطلأها  
حرّة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق  
لعدم الملك والاضافة اليه وأفاد  
في البحر أن زيارة المرأة في عرفنا  
لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند  
المزور فليحفظ (كالمغايقة)  
الطلاق (مقارنا لنبوت ملك)  
كأنك طالق مع نكاحك ويصح  
مع تزويجك اياك لتام الكلام  
بفاعله ومفعوله



في أنه ان صرح بذكر الفاعل يقع فيه ما والا فلا فيها فتأمل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء  
 المدرس أن التزويج يعقب التزويج فإذا قارن الطلاق التزويج وجد الملك قبله بالتزويج فيصح وتطلق بخلاف مع  
 نكاحك لأنه مقارن للملك (قوله كع موقى أو موتك) لاضافته لحالة المنافسة للابتناع في الأول والوقوع  
 في الثاني كما تقدم في باب الصريح (قوله في المجتبى عن محمد في المضافة) أي في الميراث المضافة  
 إلى الملك وعبرة المجتبى على ما في البحر وقد ظفرت برواية عن محمد أنه لا يقع وبه كان يفتي كثير من أئمة خوارزم  
 اه وأما ما في الظهيرية من أنه قول محمد وبه يفتي فذا لا غير ما نحن فيه كما يأتي بيانه قريباً فافهم (قوله  
 والحنفي تقليده الخ) أي تنسب الشافعي قال في البحر والحنفي أن يرفع الأمر إلى شافعي يفسخ الميراث المضافة  
 فلو قل ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً فترجوها فخاصمتها إلى فاض شافعي وأدعت الطلاق فيحكم بأنهما  
 امرأته وأن الطلاق ليس بشئ حل لذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطئ حلالاً  
 إذا فسخ وإذا فسخ لا يحتاج إلى تجديد العقد ولو قال كل امرأة تزوجها فبهي طالق فترجوها امرأته وفسخ الميراث  
 ثم تزوج امرأة أخرى لا يحتاج إلى الفسخ في كل امرأة كذلك في الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول محمد وقوله  
 يفتي اه قلت ومفهومه أن عندهما يحتاج إلى الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الظهيرية أيضاً فالحلاف  
 هنا فاما إذا فسخ القاضي الشافعي الميراث في امرأة ثم تزوج الحالف امرأة أخرى فعندهما لا يكفي الفسخ الأول  
 بل يقع الطلاق على الثانية ما لم يفسخ ثانياً وعند محمد يكفي لأنها ميراث واحدة فلا يحتاج إلى فسخها ثانياً ويقول  
 محمد يفتي ولا يخفى أن هذا مبني على صحة الميراث عنده وأنه يقع بها الطلاق فلا ينافي ما مر عن المجتبى من أن  
 عدم الوقوع رواية عنه فمن زعم أنه في الظهيرية جعل عدم الوقوع قول محمد لاروايه عنه وأنه المقتضى به فقد وهم  
 فافهم ثم قال في البحر وإذا عقد أيماناً على امرأة واحدة فإذا قضى بعصمة النكاح بعده ارتفعت الأيمان كليهما  
 وإذا عقد على كل امرأة عينا على حدة لا شك أنه إذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الأخرى وإذا عقد بعينه  
 بكلمة كليهما فإنه يحتاج إلى تكرار الفسخ في كل عين اه فهي أربع مسائل في شرح الجمع المصنف فان  
 أمضاه فاض حنفي بعد ذلك كان أحوط اه ومحل الفسخ من الشافعي إذا كان قبل أن يطلعا ثلاثاً لانه  
 لو فسخ تطلق ثلاثاً بالتحجير بعد النكاح فلا يفسد كافي الخالية وفيها أيضاً أن شرطه أن لا يأخذ الثاني عليه ما لا  
 فلو أخذ لا يفسد عند الكل إلا أن أخذ على الكتابة قدر أجرة المثل فلو أزيد لا يفسد والأولى أن لا يأخذ مطلقاً  
 اه (تنبيه) ذكر في البحر في كتاب القاضي إلى القاضي عن الولو الجسية لوقال لها أنت طالق ألبتة  
 فترافها إلى فاض راءا رجعية وهو راءا بانه فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقيل  
 أنه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يحل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالينونة والزواج لا يراها يتبع رأى  
 القاضي اجاعا هذا كله إذا كان الزوج عالماً لرأى واجتهاد فلو عاتبا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه  
 وهذا إذا قضى له أما ان أفتى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده  
 اه أي فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبهذا علم أنه لا حاجة  
 إلى التقليد مع القضاء لأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الافتاء لوالزوج جاهلاً (قوله  
 بل محكم) في الخالية حكم المحكم كالتضاء على الصحيح وفي البرازية وعن الصدر أقول لا يحل لاحداث يفعل  
 ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتي به ثلاثاً تطرق الجاهل إلى هدم المذهب اه بحر (قوله بل افتاء عدل الخ)  
 عطف على مجرور الباء وهو فسخ وفي البحر عن البرازية وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتي  
 فقيها عدلاً فافتاءه بطلان الميراث حل له العمل بفتواه وأما كما هو روى أوسع من هذا وهو أنه لو افتاءه مفت  
 بالحل ثم افتاءه آخر بالخمرية بعد ما عمل بالفتوى الأولى فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق  
 الأولى يعمل بكلالة من حادثين لكن لا يفتي به اه قلت يعني أن المفتي لا يفتي صاحب الحادثة  
 بما يفتي به إلى فسخ الميراث فلا يقول له ارفع الأمر إلى شافعي أو حكمه في ذلك أو استفتته بل يقول يقع عليك  
 الطلاق لأن عليه أن يجيب بما يعقده وليس له أن يذله على ما يهدم مذهبه وليس المراد أنه لا يفتي بفسخ الميراث  
 إذا فعل صاحب الحادثة شيئاً من ذلك لما علمت من أن الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتي على أن  
 قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فإذا فعل شيئاً من ذلك فعلى الحنفي أن يفتيه بعصمة الفسخ لا يقال

مطلب  
 في فسخ الميراث المضافة إلى الملك

(أوزواله) كع موقى أو موتك  
 (فائدة) في المجتبى عن محمد في المضافة  
 لا يقع وبه أفتى أئمة خوارزم انتهى  
 وهو قول الشافعي والحنفي تقليده  
 بفسخ فاض بل محكم بل افتاء عدل

قول المحشى الفتوتين وقع فيما  
 مستعرض به على الشارح من أن  
 الصواب الفتويين قاله نصر

إذا كان ذلك قول محمد فكيف لا يفتنه به لما علمت من أن ذلك رواية عن محمد وأن قوله كقول الشيخين بالوقوع وأن ما في الظاهرية لا ينافي ذلك كما قررناه آنفا وليس للمفتي الافتناء بالرواية الضعيفة وكونها أفتى بها كثير من أئمة خوارزم لا يفتي بضعفها ولذا تقدم عن الصدر أنه لا يحل لاحد أن يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلواني من أنه يعلم ولا يفتي به فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد أو كانت صحيحة لبنا الحكم عليها ولم يحتجوا إلى بطلانها على مذهب الشافعي فهذا يدل على أنها رواية شاذة كما يشهد عليه كلام المجتبي المار فافهم هذا وفي البحر عن البرازية والتزوج فعلا أولى من فسح اليمين في زماننا وينبغي أن يفتي إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى نكاح الفضولي فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالفعل فلا يحث وكذا إذا قل الجماع على حاجة إلى نكاح الفضولي فزوجه واحد منهم أما إذا قال لرجل اعتدلى عقد فضولي يكون فوكيلا اه (قوله وبفتوتين) صوابه وبفتوتين ياءين احداهما منقلبة عن الالف المقصورة والثانية ياء التثنية كما في تسمية حبل وقصوى قال في الالفية

آخر مقصورتين أجعلها يا \* ان كان عن ثلاثة مرتقا

(قوله في حادثين) قيد به لأن المستفتى إذا عمل بقول المفتي في حادثه فأفتاه آخر بخلاف قول الأول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى كن على الظاهر مثلا مع مس امرأة أجنبية مقتل الأب حنيفة فقتل الشافعي ليس له إبطال تلك الظاهر نعم يعمل بقول الشافعي في ظهور آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس للمفتي الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم المفتي (قوله ولا يفتي به) علمت وجهه آنفا (قوله تعليقه للثلاث) هذا خاص بالحرة وقوله ومادونها أي الحرة والأمة وتقديره في الأمة ويطل تخيير الثنتين في الأمة تعليق مادون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة وظاهر عبارة الشارح أن تخيير تعليقه للزوج المعلق وهو أولى من عوده على الطلاق لأن الأصل إضافة المصدر إلى فاعله كذا صرحه في النهر ط (قوله إلا المضافة إلى الملك) أي في نحو وكلت زوجة امرأة فهي طالق ثلاثا فطلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها فانها تطلق لأن ما تجزعه غير معلقه ون المعلق طلاق ملك حادث فلا يطله تخيير طلاق ملك قبله (قوله كما ذكر) ليعتقد ذلك في كلامه صريحاً ويكن أن يكون مراده ما تقدمه في فصل المشقة فيما لو قال لها أنت طالق كذا شئت فطلق بعد زوج آخر لا يقع أن كانت طلق نفسها ثلاثا متفرقة (قوله يطل بزوال الحل) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا بزوال الملك أي بوقوع مادونها فان الملك وان زال به عند انقضاء العدة لكان الحل ثابتاً فان له أن يعود إليها بالزوج آخر محتمل بخلاف الثلاث ون وقوعها يزول الحل بالكلمة بحيث لا يعود إلا بعمل ولما كان المعلق هو طلاقات هذا الملك بطل التعليق بزوالها لا بزوال مادونها (قوله بطل التعليق) أي لزوال الحل بتخيير الثلاث (قوله لم يطل) لأنه لم يزول الحل بتخيير مادون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لأن بطلان التعليق بزوال الحل ولم يزول فيقع التعليق فإذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار يقع المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قولهم أن المعلق طلاقات هذا الملك وقد زال بعضها لأنه مقيد بما إذا كانت الثلاث باقية فإذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقة كما أفاده في الفتح وقد سناه قبل هذا الباب (قوله بقية الأول) أي ما بقي من طلاقات النكاح الأول (قوله وهي مسألة الهدم الآتية) قد مناقب هذا الباب الكلام عليها وحاصلها أن الزوج الثاني يهدم الثلاث ومادونها عندهما وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وغيره) أي غير الخلاف في مسألة الهدم (قوله له رجعتا) أي عندهما الآن الزوج الثاني يهدم الواحدة السابقة وعادت المرأة إلى الأول ملك جديد فملك عليها ثلاث طلاقات فإذا خلت الدار تقع واحدة من الثلاث ويبقى منها اثنتان فيملك الرجعة (قوله خلافاً لمحمد) فعنده لا يملك الرجعة لعودها بما بقي من الملك الأول وهي واحدة وقد وقعت بالدخول ط (قوله وكذا يطل) أي التعليق وهذا عطف على المتن ح (قوله لم يطل) بفتح اللام ط عن القاسموس (قوله خلافاً لهما) أي للصاحبين فعندهما لا يطل التعليق لأن زوال الملك لا يطله وله أن يثبته تعليقه باعتبار قيام أهليته وبالارتداد ارتفعت العصمة فلم يبق تعليقه لنسوات الأهلية فإذا أعاد إلى الإسلام لم يعد ذلك التعليق الذي حكمه بقوله بجز عن شرح النجم المصنف (قوله وبفتوت محل البر الخ) نقله في البحر عن الثاني

مطلب

في معنى قولهم ليس لمقتل الرجوع عن مذهبه

وبفتوتين في حارمتين وهذا يعلم ولا يفتي به برأية (ويطل بتخيير الثلاث) له مرة والثنتين للأمة (تعليقه) للثلاث ومادونها أي الحرة المضافة إلى الملك كما مر (لا) بتخيير (مادونها) أعلم أن التعليق يطل بزوال الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث أو مادونها بدخول الدار ثم تخير الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان تخير مادونها لم يطل فيقع المعلق كله وأرجع محمد بقية الأول وهي مسألة الهدم الآتية وغيره فبين علق واحدة ثم تخير ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت له رجعتها خلافاً لمحمد وكذا يطل بإضافته مرتداً بدار الحرب خلافاً لهما وبفتوت محل البر كان كملت فلاناً وأدخلت هذه الدارات أو جعلت بستاناً كما بسطناه فيما علقناه على المتن

لكن بلفظ ومما يطله فوت محل الشرط كفوت محل الجزاء كما اذا قال ان كملت فلانا الخ. والتشيل المذكور لقوت محل الشرط فان الشرط هو كملت ودخلت أى مضمونهما وهو الكلام والدخول ومحلهما هو فلان والدار المشار اليها وفوت محل الجزاء كقول المرأة التي هي محل الطلاق فان بفوت هذين المحلين يطل التعليق لان التعليق لا بد أن يكون على أمر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقبل يمكن حياة زيد بعد موته واعادة البستان دار الان عينه انعقدت على حياة كانت فيه كما قالوا في ليعتاق فلانا وما عدي بعد البناء دار اخرى غير المشار اليها كما صرحوا به أيضا في لا يدخل هذه الدار تأمل (قوله وسنبي مسألة الكوز بفروعهما) أى في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان تصور البر في المستقبل بشرط انعقاد اليمين بشرط بشائها خلافا لابي يوسف فلو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه فصب قبل مضي اليوم لا يحث عند عدم انعقادها في الاول ولبطالنها في الثاني وان لم يقبل اليوم ولا ماء فيه فصب كذلك لعدم انعقادها أما ان كان فيه ماء فصب فانه يحث اتفاقا لان انعقادها بامكان البر ثم يحث بالصعب لان البر يجب عليه كما فرغ فاذا صعب فان البر فيحث كالمومات الحائفة وانما باق بخلاف الموقته فانه لا يجب عليه البر الا في آخر أجزاء الوقت المعين ومن فروعهما يقتل زيد اليوم أو ليا كان هذا الرغبة اليوم أو ليعقبن دينه غدا فان زيد أو أكل الرغيف غيره قبل مضي اليوم أو قضى الدين أو أبرأ فلان قبل الغد لم يحث وعنايه في البحر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا التفصيل في المسألة السابقة لان شرط الحث فيها أمر وجودى وهو الكلام أو الدخول فاذا مات أو جعلت بستانا فقد فوات المحل ووقع اليأس من الحث فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت موقته أو مطلقة بخلاف ما اذا كان شرط الحث أمرا عدميا مثل ان لم اكلم زيدا أو ان لم أدخل فانها لا تبطل بفوت المحل بل يتحقق به الحث لليأس من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر مستحيلا والافهم مسألة الكوز وقد علمت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لا سعدت السماء فان اليمين فيها منعقدة ويحث عقبها لان صعود السماء أمر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء وللملائكة وغيرهم ولعله يحث عقب اليمين أو في آخر الوقت في الموقته لتحقيق اليأس عادة وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما اريق منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا تطل اليمين ولا يحث الا اذا صعب منه وكانت اليمين مطلقة كما سيأتى تحقيقه في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله له رجعتها) لانه لما علق الثلاثة كانت أمة وهو لا يملك عليها الا اثنين فكان معلقاثنين ح (قوله وألفاظ الشرط) عدل عن الاسماء والحروف لاشتمالها عليهما وهو يسكون الرأى مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط محركة بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسمى الثانى جوابا لانه لما لم على القول الاول صار كالكلام الاتى بعد كلام السائل وجزاء تجوزا لانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كذا في التهر فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم ح وقد معنا في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر انه لا اشتقاق هنا اذا لا بد من المغايرة لفظا بل الشرط هنا بمعنى العلامة على شئ خاص تأمل (قوله أى علامات وجود الجزاء) أى ان هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في التهر أى عند وجود الشرط ح (قوله فلو فتحها وقع للعمال) هو قول الجمهور لانها للتعليل ولا يشترط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي مناظر الشيباني في مجلس الرشيد أنها شرطية بمعنى اذا هو مذهب الكوفيين ورجحه في المغنى وعلى كل حال اذا نوى التعليق ينبغي أن تصح نيته نهر مختصرا الى ذلك أشار الشارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا لو حذف انشاء من الجواب) يعنى يقع للعمال ما لم ينو التعليق فيدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق بحلال الكلامه على الفائدة فتضم القاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فأجازهم أهل الكوفة وعليه نزع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه نزع المذهب بحر وذكر قبله عن المغنى أن الاخفش قال ان ذلك واقع في النثر الفصح وان منه ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في الثن نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والاستمتاع بها اه قلت ينبغي في زماننا اذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاء لان العامة لا يفرقون بين دخول القاء وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام

مطلب  
في مسألة الكوز

وسنبي مسألة الكوز بفروعهما (فرع) قال لزوجه الامه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعقدت فدخلت له رجعتها قنية (وألفاظ الشرط) أى علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو فتحها وقع للعمال ما لم ينو التعليق فيدين وكذا لو حذف القاء من الجواب

مطلب  
في ألفاظ الشرط

مطلب  
فيما لو حذف القاء من الجواب

الفصح كما مر وكفى قوله تعالى وإن أطعتموهم انكم لمشركون وإذا تناسيت ما كان حجتهم والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وإن ادعى تأويل الأول بأنه على تقدير القسم والثاني والثالث على جعل إذا مجرد الوقت بلا ملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر وإذا صار ذلك لغة للعامة ينبغي حل كلامهم عليه كالموت كالم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب وكذا لو كان التعليق بلفظ أعجمي وقد قال العلامة قاسم انه يحمل كلام كل عاقد وناذر وحائف على لفته هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابتي لهذا في شرح نظم الكثر للعلامة المقدسي أقول ينبغي ترجيح قول أبي يوسف لكثرة حذف النساء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم اللعن في قوالهم أت واحدة بالنسب الذي لم يقل به أحد اه (نبيه) وجوب اقتران الجواب بالنساء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح أقول الباب وإذا كانت الاداة ان تقوم إذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كما تنظر في محله (قوله في نحو طلبية الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبية الخ فانها اذا وقعت جوابا يجب اقترانها بالفاء قال في النهر أي جلة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والنفى والعرض والتخصيص والدعاء وأراد بالجاء مدغم وبس وعسى وفعل التعجب وقوله وبما أي وبالجملة الفعلية المقرونة بما النافية وبقد ظاهرة أو مقدرة كما في التسهيل وعبارة الرضى كل جملة فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر ماضيا أو مضارعاً فدخل النفي بأن كما زاده المرادى وزاد المقرونة بالقسم أو رب لئلا يجعل ابن هشام القسمية من الطلبية اه وتعام ذلك في البحر والحاصل أن المازيد أربعة المقرونة بسوف أو أن أو رب أو القسم فالجملة أحد عشر موضعا أشار إليها الشارح بقوله في نحو طلبية الخ ونظمها المحقق ابن الهمام في الفتح بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرانه \* بفاء اذا ما فعله طلبا أتى  
كذا جابدا أو متسما كان أو بقيد \* ورب وسين أو بسوف ادر يافتى  
أو اسمية أو صكان منفي ما وان \* ولن من يحد عما حددناه قد عتى

(قوله وكل) لم يذكر النجاة كلا وكلما في أدوات الشرط لانهما ليسا منها وإنما ذكرهما الفقهاء لثبوت معنى الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذي اضيفا اليه بحر (قوله ولم تسمع كلما المنصوبة الخ) قال في النهر نقل النجاة ان كلما المقتضية للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي معها هي المصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفور أنها مبتدأ وما نكرة موصوفة والعائد محذوف وجلة الشرط والجزاء في موضع الخبر ورده أبو حيان بأن كلما لم تسمع المنصوبة وأنت خبر بأن هذا بعد تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ إذا الفتحه فيها فتحة بناء وبنت لا ضافتها إلى مبنى اه فراد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة الاعراب وفتحة البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولو مبتدأ أي كما هو قول ابن عصفور أشار به إلى الرد على أبي حيان فان السموع فيها فتح لامها ولا ينافي ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لا ضافتها إلى مبنى فقد أفاد ما في النهر بأجر عبارة فافهم (قوله ونحو ذلك) أشار به إلى أنه ليس المراد حصر ألفاظ الشرط بالسته المذكورة فان منه الووم وأين وإيمان وإني وأي وما وفي النسخ فرع قال أنت طالق لولا دخولك أولولا أو لولا أو صهر لا يقع وكذا في الاخبار بأن قال طلقك بالامس لولا كذا اه قلت ومنها ما أفاد معناها في البحر أنت طالق يدخل الدار أو يحيط بك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض لأن الباء للوصل والاصاق وانما يتصل الطلاق ويلصق بالدخول إذا تعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لانه استعمل الدخول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كما لو قال على أن تعطيني ألف درهم اه قلت وقد يكون الكلام متضمنا للتعليق بدون تصريح بأداته كما مر في قوله ويكفي معنى الشرط الخ ومنه ما في البحر حيث قال وفي المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلت فهذا لا يخبر أنه دخل الدار وأكده بالبين في بصير كانه قال ان لم أك دخلت الدار فان لم يكن دخل طلقك ولو قال أنت طالق لدخلت الدار يتعلق بالدخول اه ثم قال ولو قال أنت طالق والله لا أفعل كذا فهو تعليق ويمين ولو قال أنت طالق

مطلب  
المواضع التي يجب اقترانها بالنساء

في نحو

طلبية واسمية وبجاءد

وبما وقد وبلن وبالسفيس

كما خصناه في شرح الملتقى (وإذا

وإذا ما وكل و) لم تسمع (كلما)

الامنصوبة ولو مبتدأ الاضافتها

لمبنى (ومتى ومتى ما) ونحو ذلك

مطلب  
ما يكون في حكم الشرط

والله لأفعل كذا طلقت البعالة ذكرهما في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه اذا لم يعطف انقسم تعين ما بعده  
 جوابه وصار فاصلا فلم يصلح أنت طالق للتعليق فتجزؤ منه أيضا على الطلاق لأفعل كذا (قوله كذا)  
 هذا ما جزم به في البحر من أن المذهب أنها بمعنى الشرط خلافا لما في الفتح من أنها تحقيق عدم الشرط فلا تأتي  
 للتعليق على ما فيه خطر الوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا في المحيط وفيه وعن أبي يوسف أنت طالق  
 لو دخلت الدار اطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار فاذا دخلت لمسه أن يطلقها  
 ولا يقع الا بهوت أحدهما كقولهم ان لم أت البصرة اه بجر وقدما الكلام في ذلك وأائل باب الصريح  
 (قوله فازداد عموما) فيه أن الفعل لا عموم له وعبارة الغاية كما في الفتح والبحر لأن الفعل وهو ادخول اضيف  
 الى جماعة فيراد به عومه عرفا مرة بعد أخرى اه فراد به العموم التكرار (قوله وهي غريبة) أي  
 لخصا لفظها القول المتون وفيها تنحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما جزم بغربتها في الفتح والبحر واستشكلها  
 الزيلعي (قوله وجعل في البحر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكفر فيها ان وجد الشرط حيث  
 قال والحق أن ما في الغاية أحد القولين ينقل القولين في القضية في مسألة صعود السطح اه ونقل هنا  
 عن المعراج وعن بعض الحنابلة أن متى تقتضي التكرار والصحيح أن غير كل ما لا يوجب التكرار اه فأذا ضعف  
 هذا القول وضعف ما عن بعض الحنابلة فافهم (قوله أي تبطل اليمين) أي تنهى ونهى وإذا تمت حنث  
 فلا يتصور الحنث ثانيا لا يمين أخرى لانها غير مضمومة للعموم والتمسك رارغة نهر (قوله يبطلان  
 التعليق) فيه أن اليمين هنا هي التعليق (قوله الذي كذا) فان اليمين لا تنهى بوجود الشرط مرة وأفاد  
 حصره أن متى لا تنفد استكرار وقيل تنفذه والحق أنها انما تنفد دعوم الاوقات في متى خرجت فأنت طالق  
 المناد أن متى وتتحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المقرونة بلفظ أبدا كمتى فاذا قال  
 ان تزوجت فلانة أبدا فهي كذا فترجوها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لان التأنيديا ينفي التوقيت فيستأبد  
 عدم التزوج ولا يتكرر رأي كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع الا على امرأة واحدة  
 كما في المحيط وغيره بخلاف كل امرأة تزوجها نهر والفرق أن لفظ كل للعموم ولفظ أي لعمامة وعموم  
 الصفة لقولهم في أي عبيدي ضربته فهو حر لا يتناول الا واحدا لانه اسند الى خاص وفي أي عبيدي ضربك  
 يعتق الكل اذا ضربوا الاسناد الى عام وفي أي امرأة زوجت نفسها متى فهي طالق يتناول الجميع وتعم  
 تحقيقه في البحر (قوله كافتضا كل عموم الاسماء) لان كلماته دخل على الافعال وكلماته دخل على الاسماء  
 فنفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد واسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فانحلت  
 اليمين في حقها وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيحتمل كذا وجد المحلوف عليه غير أن المحلوف  
 عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية فالحاصل أن كلما العموم الافعال وعموم الاسماء ضروري فيحتمل بكل  
 فعل حتى تنهى طلقات هذا الملك وكل عموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل  
 وكذا كان أولى لان اليمين في كل وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء ومن فروعها  
 لو كان له أربع نسوة فنقال كل امرأة تدخل الدار فهي طالق فدخلت واحدة طلقت زلودخلن ملتن فان  
 دخلت ثلث المرأة مرة أخرى لا تطلق ولو قال كذا دخلت فدخلت امرأة طلقت ولو دخلت ثانيا تطلق وكذا ثلثا  
 فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافا لفرق ومنها لو قال كذا دخلت فامرأتى طالق  
 وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يكن راحدة بعينها يقع بكل دخله واحدة ان شاء فزوجه عليهن وان شاء  
 جمعها على واحدة بجر وفي الثمر بلاية فرع يـ ثم وقوعه قال في السراج نقل عن المتقي قال ان تزوجت  
 امرأة فهي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت فترجوها فبات ثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز وان عاقبوه كل  
 حلت حرمت الخلاق فليس بشيء وان لم يكن أرا به طلاقا فهو يمين اه قلت ولعل وجهه أن قوله وكلما حلت  
 حرمت ليس تعليقا بالملك الخاص لانه لا يلزم أن يكون حلها بالبعث لجواز أن ترد ثم تسترق فليست أمثلة (قوله  
 فلا يقع) تفريع على قوله فانه يفضل بعد الثلاث وانما يقع لان المحلوف عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية  
 كما رأينا ولو كان الزوج الاخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقي (قوله لدخولها على سبب الملك) أي التزوج  
 وكما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فيتبعه جزؤه بجر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كلما انكحيتك

كلا كانت طالق لو دخلت الدار  
 تعلق بدخولها ومن نحو من دخل  
 ممكن الدار فهي طالق ولو دخلت  
 واحدة مرارا طلقت بكل مرة  
 لأن الدخول اضيف الى جماعة  
 فازداد عموما كذا في الغاية وهي  
 غريبة وجعل في البحر أحد القولين  
 (وفيها) كلها (تنحل) أي تبطل  
 (اليمين) يبطلان التعليق (اذا  
 وجد الشرط مرة الا في كلما فانه  
 ينحل بعد الثلاث) لاقتضاها  
 عموم الافعال كافتضا كل عموم  
 الاسماء (فلا يقع ان تنكحها بعد  
 زوج اخر الا اذا دخلت) كلما (على  
 التزوج نحو كلما تزوجت فأن  
 كذا) لدخولها على سبب الملك  
 وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها  
 لو دل لموطوءة كلما طلقتك فأن  
 طالق فطلعت واحدة تقع ثلثان  
 وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاث

فأنت طالق فسكها في يوم ثلاث مرّات ووطأها في كل مرّة طلقت طلقتين وعليه مهران ونصف وقال محمد بن ثابت  
 ثلاث وعليه أربعة مهرو ونصف اه قلت ووجهه كما في الولوالجية أنه لما تزوجها أو لا وقعت واحدة ووجب  
 نصف مهر فأذا دخل بها ووجب مهر كامل لانه وطأ - بشبهة في المحل ووجبت العدة فأذا تزوجها ثانيا وقعت  
 أخرى وهذا إطلاق بعد الدخول معنى فإن من تزوج المعتدة وطلّقها قبل الدخول بها يكون عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف طلاقا بعد الدخول معنى فيجب مهر كامل فصار مهران ونصف فأذا دخل بها وهي معتدة  
 عن رجعي صار مرا جعاً ولا يجب بالوطأ شيء فأذا تزوجها ثالثاً لم يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوحته  
 اه (قوله لتكرار الوقوع) إشارة إلى الفرق وحاصله أنه في الأول علق وقوع الطلاق على إيقاعه الإطلاق  
 فإذا طلق مرّة يقع الطلاق عليها مرّة أخرى ولا تقع الثالثة لأن الثانية واقعة وليست بوقعة بخلاف الثاني  
 فإن المعلق عليه فيه وقوع الطلاق الصادق بالإيقاع فإن الإيقاع يستلزم الوقوع فإذا طلقها مرّة وجد الشرط  
 فتقع أخرى وبوقوع الأخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى اه ح (تبينه) المنعقد بكلمة كلما إيمان منعقدة  
 للعالم لأن كلما بمنزلة تكرار الشرط والجزاء وهذه رواية الجامع وعليها الفتوى لأنها أحوط وفي رواية  
 الميسرة المنعقد للعالم بين واحدة ويتجدد انعقادها مرّة بعد أخرى كلما حثت اه محيط وينبغي أن تظهر  
 الغمرة فيما إذا قال كلما حلفت فأنت طالق ثم علق بكلمة كلما فتقع الآن ثلاث على الأول وواحدة على الثاني  
 وفي قضاء البرازية قال كلما تزوجت فأنت كذا ثلاثاً فتزوجهما وفسخ اليمين شافعي ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجهما  
 بعد زوج آخر فلي رواية الجامع وهي الأصح يحتاج إلى الحسم بالسسخ ثانياً بجر ملخصاً (قوله)  
 وزوال الملك لا يبطل اليمين أي زواله بما دون الثلاث كما في النسخ وأطلقه أكتنا بما مر من أن التعليق يبطل  
 بزوال الحل أي بتخيير الثلاث نعم يرد عليه أنه يبطل بالردة مع الحاق خلافاً له وأجاب في البحر بأن البطلان  
 فيه لخروج المعلق عن الأهلية لا لزوال الملك واعتراضه في النهر بأن عتق مدبره وانهات أولاده داليل زوال  
 ملكه وقيد بزوال الملك لأن زوال محل البر ميبطل لليمين كما مرّ فإن قلت قد جعلوا زوال الملك مبطلاً لليمين فيما  
 لو حلف لا يخرج امرأته إلا بآذنه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحث وبطلت اليمين بالبينونة حتى  
 لو تزوجها ثانياً ثم خرجت بلا إذن لم يحث قلت اليمين مقيدة بحال ولاية الإذن والمنع بدلالة الحال وذلك  
 حال قيام الزوجية فسقط اليمين بزوال الزوجية كما لو حلف لا يخرج إلا بآذن غريمه فغفني دينه ثم خرج لم يحث  
 بخلاف الإباذن فلان ولا معاملة بينهما لأنها مطلقة كما في المحيط بجر وحاصله أنها لم تبطل لزوال الملك  
 بل لفقد شرط قيدت به اليمين ونظيره لو حلفه الوالي ليعلمنه بكل مفسد تقيد بحال قيام ولايته كما سيأتي في الإيمان  
 (تبينه) استثنى في البحر من عدم بطلانها بزوال الملك فرعاً في القسبة أن سكنت في هذه البلدة فأمرأته طالق  
 وخرج على النور وخلع امرأته ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لأنها ليست امرأته وقت وجود الشرط اه  
 قال في البحر فقد بطلت اليمين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء فأنت طالق وبين كونه فأمرأته  
 طالق لأنها بعد البينونة لم تبق امرأته فليحفظ هذا فإنه حسن جداً اه وسيد ذكره الشارح في القروع  
 وحاصله تقيد قولهم زوال الملك لا يبطل اليمين بما إذا لم يكن الجزاء فأمرأته طالق أما لو كان كذلك فإنها تبطل  
 أقول ما في القسبة ضعيف لانه مبني على اعتبار حالة الشرط بدليل التعديل بقوله لأنها وقت وجود الشرط ليست  
 امرأته وهو خلاف الظاهر ففي القسبة أيضاً ان فعلت كذا فخلل الله علي حرام ثم قال ان فعلت كذا فخلل الله  
 علي حرام ففعل أحد الفعلين حتى بات امرأته ثم فعل الآخر فتقبل لا يقع الثاني لأنها ليست امرأته عند  
 وجود الشرط وقيل يقع وهو الظاهر اه فأذا دان الظاهر اعتبار حالة التعليق لا حالة وجود الشرط وهي  
 في حالة التعليق كانت امرأته فلا يضر بينوتها بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتون هنا ولما  
 صرحوا به أيضاً في الكتابات من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان البائن معلقاً قبل إيجاد المنجز البائن  
 كقوله ان دخلت الدار فأنت بائن ثم أبانها ثم دخلت بائن باخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فإنها كانت امرأته  
 له من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزم أن لا يقع المعاق فقد ظهر أن المرجح اعتبار حالة التعليق وطلّيه  
 ما في البحر عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت أو قال ان قبلت  
 امرأتي فلا تقع بدي حرّ قبلها بعد البينونة يحث فيهما لأن الإضافة للتعريف لا للتقيد اه وكذا ما قد مناه

مطلب  
 المنعقد بكلمة كلما إيمان منعقدة  
 للعالم لا يمين واحدة

لتكرار الوقوع يكون لا يزيد  
 على الثلاث (وزوال الملك)

مطلب  
 زوال الملك لا يبطل اليمين

مطلب مهم  
 الإضافة للتعريف لا للتقيد فيما  
 لو قال لا يخرج امرأتي من الدار



عن البحر لو قال كلما دخلت فامرأتى طالق وله أربع نسوة فدخل أربع مرات الخ فان تصير يحبه بأن لم أن  
يجمعهما على واحدة يشمل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها وقتها كانت  
امرأته فدخلت في الايمان الثلاث لماعت من ترجيح أن المنعقد بكلمة كل ما ايمان منعقدة الحال وينبغي  
على القول بأنه كلما حنث يتعدى أربع آخر أنه لا يملك جمعها على واحدة لانها بعد الحنث لم تنق امرأته فلا تدخل  
في البين المنعقدة بعده لما قد مناه في آخر الكتابات من أنه اذا قال كل امرأته لا تدخل المباشرة بالخلع والا يلا  
اد أن يعينها فاعتنم تحقيق هذا المقام وعليك السلام (قوله من نكاح أو يمين) بيان للملك وتوله فلو  
أبأنها أو باعه الخ فتربع عليهم بطريق النشر المرتب (قوله فلو أبأنها) أي بمادون الثلاث (قوله  
وتدخل اليمين الخ) لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تدخل اليمين اذا وجد الشرط مرة لأن  
المقصود هنا الاخلال بمرة في غير كلاما وهنا مجرد الاخلال اه ح ولانه هنا بين الاخلال بوجودها في غير  
المالك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أو لا كما يدل عليه اللاحق ح  
(قوله لكن ان وجد في الملك طلفت) أطلق الملك فشمى ما اذا وجد في العدة والمراد وجود تمامه في الملك  
لا يجمعه حتى لو قال ان حنثت فأن طالق طافت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلفت  
وتتمامه في البحر وسيأتى عند قول المصنف على الثلاث بشيئين يقع التعليق ان وجد الثاني في الملك والا لا  
(قوله خيلة الخ) تنريع على قوله والا لا (قوله في وجود الشرط) أي أصلا وأحققا كما في شرح الجمع  
أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء  
أو الشرط فالقول له ثم قال وذكر النسق ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها ولا يصدق بلائيه  
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه وسيد كرام المصنف الاختلاف في دعوى  
الاستثناء وظاهر ما ذكر عن النسق أن الاختلاف غير جار في دعوى الشرط تأمل وفي البحر عن القنية ادعت  
أنه ملقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالقنية فيه للمرأة ولوا دعت عليه أنه حلف  
لا يضر بها وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة نشبت كلا الامرين وتطلق بأيهما كان اه  
(قوله ليعم العدمي) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله فالقول له) أي الا اذا لم يعلم وجوده الامنها  
ففيه القول لها في حق نفسها كأيأتي (قوله لانكاره الطلاق) أي انكاره وقوعه وهذا أولى من التعليل  
بأنه مقسك بالاصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم اجامعك في حيمستك فالقول له أنه جامعها مع أن  
الظاهر شاهد لها من وجهين كون الاصل عدم العارض وكون الحرمة مانعة له من الجماع (قوله ومفاده)  
أي مفاد اطلاق قوله فالقول له (قوله ان القول له) بكسر الهمزة والجملة جواب لو وهي وجوبها خبران  
الاولى المفتوحة الهمزة والمصدر المنسبك من المفتوحة وجلتها خبر المبتدا وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم  
أن ظاهر المتن يقتضي أنه لو علق طلاقها بعدم وصول نفقة شهر اثم ادعى الوصول وأنكرت فالقول له  
في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) أي بعدم منى الايام المعينة  
كما في القنية والذخيرة (قوله وبه جزم في القنية) كذا قاله في البحر والنهر لكن الذي رأيته في القنية  
راهما للعبون وللاصل القول للمرأة ثم رمز لاحتق على العكس أي القول للرجل (قوله وأقره في البحر)  
حيث قال في فصل الامر بالديقيل القول له لانه ينعبر بالواقع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح  
أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايفاؤه حتى وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول  
قولها في عدم وصول المال اه ونقل الحير الرمي أيضا تصححه عن القبض والفصول ثم اعلم أنه ذكر في جامع  
الفصولين برمز فوائد مصدر الاسلام أنه قال في مسألة النفقة لو اشترت حتى منعت المدة ينبغي أن لا تطلق لانها  
لما اشترت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضي تخصيص المتن) أي تخصيصها بكون القول له اذا لم يتضمن  
دعوى ايصال مال لجلال الله على المقيد (قوله وجزم شيخنا) يعني الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر حيث  
سئل عن حلف بالطلاق لدائه أنه يدفع له الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع يمينه بالنسبة الى  
عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا نظير المأمور  
بدفع الدين اذا ادعى الدفع من مال الأمر فانه يصدق في حق براءة نفسه لا في حق براءة الأمر وهذا قد علم

مطلب  
اختلاف الزوجين في وجود  
الشرط

من نكاح أو يمين (لا يطل اليمين)  
فلو أبأنها أو باعه ثم نكحها أو  
اشترى فوجد الشرط طلفت  
وهنق لبقائه التعليق ببقاء محله  
(وتدخل اليمين بعد) وجود  
(الشرط مطلقا) لكن ان وجد  
في الملك طلفت وعتق والا لا خيلة  
من علق الثلاث بدخول الدار  
أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة  
تدخلها فتدخل اليمين فينكحها  
(فان اختلفا في وجود الشرط)  
أي بونه ليعم العدمي فالقول له  
مع اليمين لانكاره الطلاق ومفاده  
أنه لو علق طلاقها بعدم وصول  
نفقتها أياما فادعى الوصول وانكرت  
ان القول له وبه جزم في القنية لكن  
صحح في الخلاصة والبرازية أن  
القول لها وأقره في البحر والنهر  
وهو يقتضي تخصيص المتن  
لكن قال المصنف وجزم شيخنا  
في فتاواه بما تفيد المتن والشروح  
لانها الموضوع لنقل المذهب  
كما لا يخفى

مما قد مناه عن القسبة وعن صاحب البحر أن في المسألة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون  
 القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا قائل به  
 خلافا لما فهمه الخبر الرمي وكذلك صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث ذكر أن القول للرجل لانه  
 منكر الحكم ثم ذكر أن القول لها وأنه الأصح ثم رخص للذخيرة التفصيل فتوهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه  
 لا يمكن أن يقال أن القول له في إيفاء المال اليها وإلى الدائر أصلا إذا لوجه له مع ما يلزم عليه من اتخاذ  
 ذلك حيلة لكل مدين أن أراد منع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعلق الطلاق على عدم الأداء في وقت معين  
 ثم يدعى الأداء وهذا مما لا يقول به أحد فضلا عن أن يكون هو المفاد من المتون والشروح فعلم أن ما حكاها  
 في جامع الفصولين آخرها هو المراد بالقول الذي ذكره أو لا يبدل عليه التعليل بأنه منكر الحكم أي حكم التعليق  
 وهو الخلف عند وجود الشرط فتدبر (قوله الا اذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها لانه لا يشترط دعوى  
 المرأة للطلاق ولا أن تبرهن لأن الشهادة على عتق الأمة وطلاق المرأة تقبل حسبة بلا دعوى أفاده في البحر  
 ولو برهنا فالظاهر ترجيح برهانها لانه اذا كان القول له كان برهانها لغوا ويدل عليه أيضا ما قد مناه  
 عن البحر عن القسبة فيما لو ادعت أنه طلقها بلا شرط الخ (قوله وان كان نفيا) لانها على النفي صورة وعلى  
 اثبات الطلاق حقيقة والعبارة للمقاصد لا للصورة كما لو شهدا أنه أسلم واستثنى وشهد آخران أنه أسلم ولم يستثن  
 تقبل الثانية ولو كان فينا في ادعواهما اثبات اسلامه وبشكل عليه ماسيا في في الايمان لو قال عبده حر  
 ان لم يحج العام فشهدا بخبره بالكوفة لم يعتق خلافا لمحمد لانها شهادة نفي معنى لانها بمعنى لم يحج العام فهذا  
 يدل على أن شهادة النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في النسخ ان قول محمد أوجه لكن قيل ان علة عدم العتق  
 اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت أمة تعتق اتصافا فلا يشترط دعواها حينئذ لا اشكال  
 أفاده في البحر (قوله لانه يملك الانشاء) أي فلا يملكهم أما ان كانت طاهرة فلا يصدق لانه يريد ابطال حكم  
 واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المخاف سبب للعالم زيلعي قلت وهذا مشكل  
 لأن الاعتراف بالسبب انما ثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال أنت طالق للسنة  
 بدون تعليق ففي البحر عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة أنت طالق للسنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق  
 والوطئ عقيب حيض خال عن الطلاق والوطئ فاذا احاضت وطهرت وادعى الزوج جماعها وطلاقها في الحيض  
 لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لانعقاد المخاف سببا للعالم وانما يتراخي حكمه فقط فدعوى  
 الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لم يكن يقع طلاق آخر  
 باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم اجامعك في حيضتك  
 فأنت طالق فادعى الجماع في الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما يعتد  
 سببا عند الشرط لما عرف فاذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أقربك  
 أربعة أشهر فحضت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لأن الإيلاء سبب في الحال لكن تراخي وقوع الطلاق  
 الى مضي المدة وقد مضت المدة ووقع ناهرا فدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل  
 مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر عما يملك انشاءه فيقبل قوله ولو قال ان لم أقربك في أربعة  
 أشهر فأنت طالق فحضت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه علق الطلاق بصريح الشرط نفي أنكر الشرط  
 فقد أنه سبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى مخالف لما رعن الزيلعي فليأتمل (قوله فالمسألة  
 السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط الخ والاشية هي قوله ان حضت كما بينه الشارح فيها ح  
 والاحسن تفسير الاشية بقوله وما لا يعلم الا منها الخ (قوله ليستاعلى اطلاقهما) فتعبد الاولى بما اذا كان  
 يملك الانشاء وتعييد الاشية بما اذا كان لا يملكه أخذ من هذا التفصيل المذكور هنا وما قاله الشارح  
 تبع فيه ابن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحث أما أولا فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه  
 عن الكافي وأما ثانيا فلان الاختلاف هما في الجماع لا في الحيض والجماع ليس مما لا يعلم وجوده الا منها  
 لأن الرجل يعلم لكونه فعله وأما ثالثا فلانه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسألة لا يلزم منه تقييد هاتين المسألتين  
 اللتين هما قاعدتان تحتها مسائل جارية اهـ مما قد أطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل

(الا اذا برهنت) فان البينة تقبل  
 على الشرط وان كان نفسا كان  
 لم تحج صهر في الدلالة فأمرأتى  
 كذا فشهدا أهم لم تحج  
 قبلت وطلقت منح وفي التبيين  
 ان لم اجامعك في حيضتك فأنت  
 طالق للسنة ثم قال جامعتك ان  
 حائضا فالتقول له لانه يملك الانشاء  
 والا لا انتهى قلت فالمسألة السابقة  
 والاشية ليستاعلى اطلاقهما

كما قدمناه في مسألة النفقة عن الذخيرة والقنية من دعوى الوصول بعدمضى الأيام المعينة وكما  
قدمناه عن الكافي قريبا في قوله ان لم أقربك في أربعة أشهر من أن الدعوى بعدمضى المدة فقد قبل قوله  
مع أنه لا يملك الانشاء قسدر (قوله وما لا يعلم الامنها) قيد به لانه لو كان يعلم من غيرها توقف الوقوع  
على تصديقه أو اليئسه كالدخول والكلام اتفاقا واختلفوا فيما لو طلق بولا دتم اتفاقا يقع شهادة القابلة  
وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين جوهره ولا يشمل ما لو قال ان شربت مسكرا بغير اذنك  
فأمر بك يدك وشرب ثم اختلفا فالقول له لانه بـ وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستفاد الا منها لكن  
يطلع عليه بالتقول بخلاف الحيض والحبة (قوله استحسانا) والقياس أن يكون القول قوله لا ما تدعى  
شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكرف فيكون القول قوله ولا تصدق الابحجة كغيره من الشروط  
وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كيلا تقع  
في الحرام اذا اجتناب عنه واجب عليه ما شرع عا فيجب طريقه وهو الاخبار فتعين له فيجب قبول قولها  
لتخرج عن عهدة الواجب زياي (قوله نهر بختا) أصل البحت لا خيه صاحب البحر حيث قال وظاهره  
أنه لا عين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها  
والتحليف لرجاء المكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق اتناقضا اه لكن في حواشي  
مسكين نقل الجوى عن رمز المقدسي ان عليها اليمين بالاجماع اذ ليس هذان المواضع المستثنى من قولهم  
كل من قبل قوله فعليه اليمين اه قلت ولا يجزئ ما فيه لماعات من عدم الفائدة في التحليف ومن وجه الاستحسان  
وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم كونها منها فكم من أصل استثنى منه اشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك  
بجسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء ظاهرا وأما في الديانة فينبغي  
الفرقة بين الحيض والحبة لان تعلق الطلاق باخبارها قضاء وديانة انما هو في الحبة أما في الحيض فلا تطلق ديانة  
الا اذا كانت صادقة كما تعرفه قريبا فافهم (قوله ومرا هقة كالفه) وأما حكم الصغيرة التي لا يحض مثلها  
والايسة فقال في النهر لم أره وينبغي أن يقبل من الايسة لا الصغيرة (قوله واحتلام كحوض في الاصح)  
قال في النهر واختلف فيما لو قال لعبد ان احتلت فأنت حرة فقال احتلت فروى هشام انه لا يصدق والاصح  
أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض كذا في المحيط (قوله كقولها ان حضت الخ) اعلم أن التعليق  
بالحبة كالتعليق بالحيض الا في شئين أحدهما ان التعليق بالحبة يقتصر على المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت  
وقالت احب ان تطلق والتعليق بالحيض لا يطل بالقيام كسائر التعليقات الثاني انما كانت كاذبة في الاخبار  
تطلق في التعليق بالحبة لما قلنا وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زيلعي ومثله في الفتح وغيره  
وفي كافي الحاكم الشهيد ولو قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا وكذا شيء يعرف انها تحبه أو لا تحبه كالموت  
والعذاب فقالت أنا أحبه فالقول قولها مادامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغضين كذا الشيء يعلم انها تحبه  
كالجاء والغناء فقالت أنا ابغضه فهي طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت تحبين كذا فقالت لست أحبه  
وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كنت أنا أحب ذلك ثم قال لست أحبه وهو كاذب فهي امرأته  
ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطأها وكذلك اليمين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق بقلبك  
أو تريدينه أو تموينه أو تشتمينه بقلبك دون لسانك فأنت طالق ثلاثا فقالت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد  
ولا اشتئ فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافا وان كانت في مجلسها ذلك أو سكنت فلم تقل شيئا  
حتى تقوم فهي امرأته وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت فانه يسعها أن تقيم معه فيما بينها وبين الله تعالى في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يسعها المقام معه ان كان ما في قلبها خلاف ما أظهرت على لسانها  
اه وذكر في البحر في مسألة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لانه يعرف ما في قلبه حقيقة  
وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار وجودا وعدمه ما ذكر  
قاضي خان قال لامرأته ان سررتك فأنت طالق فضرمت فأتت سررتي قالوا لا تطلق لانها تتقن بكذبها قال قاضي  
خان وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان  
كأنت تقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحبين أن يعذبك الله بنار جهنم فأنت طالق فقالت أحب يقع اه قال

(وما لا يعلم) وجوده (الامنها)  
صدقت في حق نفسها خاصة  
استحسانا بلايين نهر بختا ومرا هقة  
كبالغة واحتلام كحوض  
في الاصح (كقولها ان حضت  
فأنت طالق وفلانة أو ان كنت  
تحبين عذاب الله فأنت كذا  
أو عبد حر)

في البحر وهو ممنوع لقول الهداية انه لا يتيقن بكذبها لانها الشدة بغضها اياه قد تحب التخلص منه بالعذاب  
 ١٥ وبهذا ظهر انه لو علق بفعل قلبي وأخبرت به فان يتقنا بكذبها لم يقع والواقع وفي البدائع ان كنت تكرهين  
 الجنة تعلق باخبارها بالكرامة مع انها لا تصل الى حالة تذكره الجنة فقد يتقنا بكذبها وقد يقال انها الشدة بحبها  
 للصلاة الدنيا تذكره الجنة لانها لا تتوصل اليها الا بالموت وهي تكرهه فلم يتيقن بكذبها وظاهر كلامهم هنا انها  
 لا تكفر بقولها أنا أحب عذاب جهنم واكره الجنة ١٥ وقر في التبرينيه وبين مسألة السرور بأن ايلام  
 الضرب القاتم بهادليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها المأمور  
 ١٥ قلت لكن يبقى الاشكال في مسألة ان كنت أنا أحب كذا اذا أخبر بخلاف ما في قلبه فانه يتيقن بكذبه واذا  
 ادبر الحكم على الاخبار كما ترعن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن يتوجه اشكال قاضي خان في مسألة السرور  
 الآن يجاب بأنه يتعلق بالحكم بالاخبار ما لم يتيقن غير الخبر بكذبه وبه يدفع اشكال شمس الأئمة واشكال قاضي  
 خان قداما (تنبيه) قال في البحر قيد بحبها لانه لو علقه بمحبة غيرها فظاهر ما في المحيط انه لا بد من تصديق  
 الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم تكن املك تهوى ذلك فقالت الام أنا لا اهوى وكذبها الزوج لا تطلق  
 فان صدقها طلقت لما عرف وروى ابن رستم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنا فأت طالق لا تطلق لان هذا  
 لا يعلم الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلي ويحج ولو قال لا تحلى اليك حاجة فاقضها لي  
 فقال امرأته طالق ان لم اقض حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فله أن لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لانه  
 محمول للصدق والكذب فلا يصدق على غيره ١٥ قال الخبير الرمي فقد علم من هذه القروعة انه ان علق بفعل  
 الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان مما لا يعلم الامنه ام لا ولا بد من تصديق الزوج فيها ما أو البينة فيما ثبت  
 بهما من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها) لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط زيلعي أي لأن قبول  
 قولها ضرورة ترتب حكم شرعي عليه ويأتي تمامه (قوله طلقت هي فقط) أي دون فلانة لان المنظور اليه  
 في حقها شرعا الاخبار به لانها أمينة وفي حق ضررتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل  
 قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره كأحد الورثة اذا أقر بدين على الميت اقتصصر على نصيبه اذا لم يصدق  
 الباقيون وتماه في البحر (قوله أو علم وجود الحيض منها) لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الامنها الخ  
 لان ذلك فيما اذا اشكل أمرها واذ افيا لم يشك بأن اخبرت في وقت عدتها المعروفة فزوجها وضررتها وشوهد  
 الدم منها بحيث لم يشك تأمل رمل (قوله وفي أن حصة الخ) تفصيل وبيان لما أجله أولا ومنه التعليق  
 بنى أو مع كانت طالق في حيضك أو مع حيضك كما في البحر (قوله وقع من حين رأيت) لانه بالاستمرارين انه  
 حيض من الابتداء فيجب على المفتي أن يعينه فيقول طلقت من حين رأيت الدم وليس هذا من باب الاستناد  
 وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حين رأيت وتماه بيانه في البحر وفيه عن الكافي في مسألة ان حصة فعدى  
 حروضرته نك طالق اذا رأت الدم فقالت حصة وصدقتها انه قبل الاستمرار يمنع الزوج عن وطئ المرأة واستخدام  
 العبد في الثلاثة لاحتمال الاستمرار (قوله وكان بدعيًا) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حصة حيضة كما  
 يأتي وهذا بيان لثمة التبين وتطهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا فحفي العبد اوجب عليه بعد رؤية الدم  
 قبلا استمراره كون الجنابة جنابة الاحرار وفي انها لا تحسب هذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان  
 هو رؤية الدم لزم أن يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالعه في الثلاث حيث يبطل الخلع  
 لانها مطلقة قاله الحدادي ونظرفيه في البحر بأن الخلع يلحق الصريح واجاب في التبرين بان الظاهر انه محمول على  
 ما اذا لم تكن مدخولا بها (قوله فان غير مدخولة) تفريع على قوله وقع من حين رأيت واحترز عن المدخول بها  
 ولو حكما كالتحلي بها لانها لا يمكنها التزوج باخرى الايام الثلاثة لوجوب العدة عليها من الاول (قوله في ثلاثة  
 أيام) الاولى في الثلاثة الايام وعبارة النهر فتزوجت حين رأت الدم ح (قوله فارتها للزوج الاول) لانه  
 لا يدري اكان ذلك حياضاً أو لا بجرأى فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها مدة قضاءه عقد  
 الثاني عليها باطل فلا يلزمه المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي فيما اذا علق طلاقها وطلاق ضررتها على  
 حيضها وهذا يعني عنه قول المصنف المار طلقت هي فقط وفي البحر عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم  
 في الثلاثة وأنكرت المرأة والعبد فالقول لهما مالات الزوج أقر بوجود شرط العتق فظاهر لان رؤية الدم في وقته

فلو قالت حصة (ولو قالت حصة) والحيض قائم  
 فان انقطع لم يقبل قولها زيلعي  
 وحدادي (أو احب طلقت هي  
 فقط) ان كذبها الزوج فان صدقها  
 أو علم وجود الحيض منها طلقا جعما  
 حدادي (وفي ان حصة لا يقع  
 برؤية الدم) لاحتمال الاستحاضة  
 (فان استمر ثلاثا وقع من حين  
 رأت) وكان بدعيًا فان غير  
 مدخولة فتزوجت باخرى ثلاثة  
 أيام صح فلو ماتت فيها فارتها  
 للزوج الاول دون الثاني وتصدق  
 في حقها دون ضررتها

قوله فاقول لهما اى الزوج  
والزوجة فلا تطلق ولا يعتق العبد  
ا منه

(و) في (ان حضت حيضة) أو نصفها  
أو ثلثها أو سدسها لعدم تجزئها  
(لا يقع حتى تطهر منها) لأن  
الحيضة اسم للكامل ثم انما يقبل  
قولها ما لم تر حيضة أخرى  
جوهرة (وفي ان صمت يوماً فأتت  
طالق تطلق حين غربت) الشمس  
(من يوم صومها بخلاف ان  
صمت) فانه يصدق بسأعته (قال  
لهان ولدت غلاماً فأتت طالق  
واحدة وان ولدت جارية فأتت  
طالق ثنتين فولدتهم ما ولم يدر  
الاول تلزمه طلاق واحدة قضاء  
وثنتان تنزها) أى احتياطاً  
لاحتمال تقدم الجارية (ومضت  
العدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء  
لأن الطلاق المقارن لانقضاء  
العدة لا يقع فان علم الاول فلا  
كلام وان اختلفا فالقول للزوج  
لانه منكرو ان تحقق ولادتهما  
معا وقع الثلاث وتعتد بالاقرار  
(وان ولدت غلاماً وجاريتين  
ولا يدرى الاول يقع ثنتان قضاء  
وثلاث تنزها) وان ولدت غلامين  
وجارية فواحدة قضاء وثلاث  
تنزها

تكون حيضاً ولهذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضاً يخرج المرفى من أن يكون حيضاً فلا يصدق فان  
صدقه المرأة وكذبه العبد في الايام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعدها فالقول للعبد (قوله وفي ان حضت  
حيضة الخ) مثله أت طالق مع حيضتك أو في حيضتك بالنساء بجر (قوله لعدم تجزئها) علمه لتساواة  
التعريف بنصفها ونحوه للتعبير بحيضة فان ذكر بعض ما لا يجزئ كذكر كره وفي التبرع عن الجوهرة ولو قال اذا  
حضت نصفها فأتت كذا واذا حضت نصفها الاخر فأتت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت وقع  
طلقان (قوله لا يقع حتى تطهر منها) اما بانقطاعه لعشرة أو بالاغتسال أو بما يقوم مقامه من صيرورة  
الصلاة ديناً في ذمتها فيما اذا انقطع مادونها نهر (قوله لان الحيضة) بفتح الحاء المرة الواحدة والحيضة  
بالكسر الاسم والجمع الحيض بجر عن الصحاح (قوله اسم للكامل) أى ولا تكمل الحيضة الا بالطهر  
منها فلو كانت حائضاً لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على ما نوى وكذا اذا  
قال ان حبلى الآن هنا ادنى الحبلى الذى هي فيه لا يحتمل لانه ليس له اجزاء متعددة بخلاف الحيض فانه  
الحذاء نهر (قوله ما لم تر حيضة أخرى) وذلك بأن تجربوهى منلبسة بالحيض أو بعد الدهر منه أما اذا أخبرت  
بعد تلبيها بحيضة أخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحيضة الأخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضت ولم يقبل  
حيضة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كما ذكرنا في الفتح لانه ضرورى فنيشترط قيام  
الشرط بخلاف قوله ان حضت حيضة حيث يقبل قولها في الطهر الذى يلي الحيضة لاقبله ولا بعده حتى لو قالت  
بعد مدة حضت وطهرت وأنا الآن حائض بحيضة أخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها أخبرت عن الشرط حال  
عدمه ولا يقع الا اذا أخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحيضة فينذيق لانها جعلت امينة شرعاً فيما تخبر من  
الحيض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة به فلا تنقضون وثمة حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة  
اذا كذبها الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيضة الأخرى بل لابد من الاخبار لما ر  
من ان ما لا يعلم الامنيته يعلق باخبارها ويفهم من قوله اذا كذبها الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم تطهر من  
الثانية (قوله وفي ان صمت يوماً) نظيره ان صمت صوماً لا يقع الا بتمام يوم لانه مقتدر بعبارة اه ففتح  
(قوله بخلاف ان صمت الخ) أى انه يتعلق بما يسمى صوماً في الشرع وقد وجد بركته وشرطه باسداء الساعة  
فيقع به وان قطعته بعده وكذا اذا صمت في يوم أو في شهر لانه لم يشترط اكمله واذا صليت صلاة يقع بركعتين وفي  
اذا صليت يقع بركعة ففتح (قوله فولدتهم) أى واحداً بعد واحد نهر وبأى مختزله ومختز قوله ولم يدر  
الاول (قوله وثنتان تنزها) أى تباعد عن الحرمة نهر وفي القهستاني أى ديانته يعنى فيما بينه وبين  
الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره اه قلت ومقتضاه انه اذا وقت عليه طلاقاً أخرى يجب عليه  
ديانة أن يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة وان كان القاضى لا يحكم عليه بذلك بل يقضيه  
المفتى بذلك ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى أن يأخذ بالثنتين  
تنزها واحتياطاً فتأمل وانما لم تلزمه الثنتين في القضاء لانه وقعهما غير محقق والحل كان تابساً  
يبقى فلا يزول بالاحتمال قيل ولو قال وأخرى تنزها لكان أولى لايهام العبارة ان الثنتين غير  
الواحدة وان سلم فالتنزه انما هو واحدة والأخرى قضاء (قوله ومضت العدة بآثاني) أشار الى  
انه لا رجعة ولا ارث بجر (قوله فلا كلام) أى فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره  
من ان الطلاق المقارن الخ (قوله لانه منكرو) أى للطلقة الزائدة وهذا من فروع قوله وان اختلفا  
في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقق ولادتهما معا الخ) لم يذكره المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت  
خنثى وقعت واحدة ووقفت الأخرى حتى يبين حاله هندية عن الجوز الراخر ط (قوله يقع ثنتان قضاء  
الخ) لأن الغلام ان كان أولاً أو ثانياً تطلق ثلاثاً واحدة به وثنتين بالجارية الاولى لأن العدة لا تنقضي  
ما بقي في البطن ولد وان كان آخر اربع ثنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية شيء لأن البين بالجارية انحلت  
بالاولى ولا يقع بالغلام شيء لانه حال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث وثنتين فيحكم بالاقول قضاء وبالاكثر تنزها  
فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان أولاً وقعت واحدة بأولهما ولا يقع بالثاني شيء  
ولا بالجارية الأخيرة لانقضاء العدة وان كانت الجارية أولاً أو وسطاً وقع ثنتان بها واحدة بالغلام بعدها

أوقبلها فتد بين ثلاث وواحدة (قوله لأن الحمل اسم للكل) لانه اسم جنس مضاف فيسم كله فتح  
 (قوله والمسألة بجهاها) أي وولدت غلاما وجارية (قوله لعموم ما) أي فيقتضي ان شرط وقوع  
 الواحدة أو الثنتين كون جميع ما في بطنها غلاما أو جارية ومثله ما في الفتح ان كان ما في هذا العدل حنطة  
 فهي مالتق أو دقيقة فالتق فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) أي ولصدق اللفظ  
 فانه يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن ط وفي الجامع لو قال ان ولدت ولدا فانت  
 طالق فان كان الذي تلدينه غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين لأن الطلق  
 موجود في المقيد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ) لانه علقه بحدوث الحمل  
 بعد اليمن ويتوهم حدوث الحمل قبل اليمن الى سنتين فوق وقع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط  
 بحر وتنقضي العدة بالولد كما في الحاكم وهو صريح في ان الطلاق لم يقع بعد الولادة والالم تنقض  
 العدة به بل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد اليمن لانه المعلق عليه فقوله حتى تلد معناه ظهر بالولادة لا كثر  
 من سنتين من وقت اليمن أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وانما اشترط كون الولادة لا كثر من سنتين من  
 وقت اليمن ليحقق حدوث الحمل بعد اليمن اذ لو كانت لاق من ذلك احتمل حدوثه قبل اليمن فلا يقع بالشك  
 ثم اذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوق وقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع الا أن يقال بوقوعه  
 قبل الولادة بسنة اشهر ليقن الحمل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا في ح (تنبيه) هذه  
 اليمن لا تحترم الوطى لكن يستحب أن لا يبطأها الا بالاستبراء له ورحدوث الحمل كما في البحر عن المحيط وانما لم  
 يجب الاستبراء لأن حل الوطى أصل وحدث الحمل موهم كما أفاده ح (قوله تنقضي به العدة) في  
 العبارة سقط والاصل عقت لانه ولد تنقضي به العدة وعبارة الجوهره هكذا اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق  
 فولدت ولدا ميتا طاعت وكذا اذا قال لامته اذ ولدت ولدا فانت حرة فهو كذلك لأن الوجود مولود فيكون  
 ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولد فتحقق الشرط وهو ولادة  
 الولد اه فقوله حتى تنقضي به العدة غاية لقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من ان  
 أم الولد تنجز به من العدة لأن العدة تجب عقب الحرة والحرة معلقة بالولادة فهي واقعة عنها فالولادة  
 متقدمة على وجوب العدة بمرتين فكيف تنقضي العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله بتكرار الشرط)  
 وذلك بان عطف شرطاً على آخر وآخر الجزاء نحو اذا قدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق فانه لا يقع حتى يقدم  
 لانه عطف شرطاً على شرط لا حكم له ثم ذكر الجزاء فيتلوه بهما فصارا شرطاً واحداً فلا يقع الا بوجدهما  
 فان نوى الوقوع باحدهما صحت نيته بتقديم الجزاء على أحدهما وفيه تغليب اوبأن تراداة الشرط  
 بغير عطف كان أكلت ان لبست فانت طالق لا تعلق ما لم تلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير ان لبست فان  
 أكلت فانت طالق وكذا كل امرأة أتزوجها ان كملت فلان فهي طالق يقدم المؤخر فيه والتقدير ان كملت فلان  
 فكل امرأة أتزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فانت طالق لا تطلق حتى  
 تسأله أو لا تم بعد هاتم يعطيا لانه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكأنه قال ان سألتني ان وعدتك  
 ان أعطيتك كذا في الفتح وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الاول عادة وكان الجزاء متأخراً عن  
 الشرطين أو متقدماً عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أكلت ان شربت فانت حرة حتى اذا شربت ثم أكل  
 لم يعتق وكذا ان دعوتني ان اجبتك أو ان ركبت الدابة ان اتيتني بقر كل شرط في موضعه لانه اذا كانا  
 مرتين عرفاً ضمرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين يقر كل شرط في موضعه لانه تخلل الجزاء بين  
 الشرطين بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الاول شرطاً لانقضاء اليمن والثاني شرط الحنث كان دخلت الدار  
 فانت طالق ان كملت فلان فانت طالق والمين لا تنقضي الا في الملك أو مضافة اليه فان كانت في ملكه عند دخول  
 الدار صحت اليمن المتعلقة بالكلام فاذا كملت يقع والا بان دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصب وان كملت واذا دخلت  
 الدار في العدة وكملت فيها طلقت والحاصل أنه اذا كرر اداة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما  
 لكن ان قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو الموقوف به أو لا على التقديم والتأخير وان

(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان

حملك غلاما فانت طالق واحدة

وان كان جارية فثنتين

فولدت غلاما وجارية لم تطلق

لأن الحمل اسم للكل فمالم يكن

الكل غلاما أو جارية لم تطلق

(وكذا) لو قال (ان كان ما في

بطنك غلاما) والمسألة بجهاها

لعموم ما (بخلاف ان كان في

بطنك) والمسألة بجهاها (فانه يقع

الثلاث) لعدم التقط العام

(فروع) علق طلاقها بجهاها

لم تطلق حتى تلد لا كثر من سنتين

من وقت اليمن قال ان ولدت ولدا

فانت طالق أو حرة فولدت ولدا

ميتا طلقت وعقت قال لا تم ولده

ان ولدت فانت حرة تنقضي به

العدة جوهره (علق) العتاق

أو الطلاق ولو (الثلاث بشيتين)

حقيقة بتكرار الشرط

مطلب

فيما لو تكرر الشرط بعطف أو بدونه

مطلب

لو تكررت اداة الشرط بلا عطف

فهو على التقديم والتأخير



وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على أحدهما قدم الجزاء أو وسطه فان آخره توقف  
عليهما وان لم يكثر راداة الشرط فلا بد من وجود الشئتين قدم الجزاء عليهما أو آخره بجزر ملخصا ونحماه  
فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة قال في البحر وأما الثاني أعني ما ليسا شرطين حقيقة وهوان يكون فعلا  
متعلقا بشئتين من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار وهذه أو ان كنت أباعمرو وأبا يوسف فكذا  
فانهما شرط واحد الآن ينوي الوقوع بأحدهما فاشترط للوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا  
فانما يشترط من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمرو فكذا فان الشرط مجبئهما اه (قوله ان وجد  
الشرط الثاني في الملك) احتراز عن الشرط الاول فانه على التفصيل كما علمت وأما أصل التعليق فشرط صحته  
الملك أو الاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعد صحة التعليق (قوله والمسألة رابعة) لانها اما  
أن يوجد في الملك أو خارجا أو الاول فقط في الملك أو العكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء  
كان الاول في الملك أو لا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك أو لا اه ح فني قوله  
اذا جاء زيد وبكر فانت طالق اذا جاء امعا وهي في ملكه أو طلقها واقتضت عدتها فجاء زيد ثم تزوجها فجاء عمرو  
طلقت وان جاء بعد العدة قبل التزوج أو جاء زيد في العدة وعمرو بعدها قبل التزوج لا تطلق (قوله ولم يجب  
عليه العقر) أشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه التزويج للحال والعقر بالمهر  
المرأة اذا وطئت بشبهة وبالفتح الجرح كما في الصحاح بحر وقد مر الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث)  
بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهو نادى لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذا لم يمتد  
بحر عن القاموس (قوله لان اللبث ليس بوطئ) لان الوطئ أى الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له  
دوام حتى يكون له واه حكم ابتدائه كن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا بحث باللبث بحر (قوله  
لم يصير به مراجعا) أى عند محمد لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة وقال أبو يوسف يصير به مراجعا  
لوجود المس بشهوة وهو القياس نهر قال في البحر وجزم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي  
أن يصير به مراجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دليله  
اه (قوله في الطلاق الرجعي) أى فيما اذا كان المعلق على الوطئ طلاقا رجعا (قوله حقيقة أو حكما  
الخ) لا يصح جعله تعميما لقوله ثم أوج نانيا بعد قوله اذا أخرج لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه الا بعد  
ايلاج ثان حقيقة فيصير به مراجعا بالايلاج الثاني لا بالتحريك فيستعين جعله تعميما لمجموع قوله أخرج ثم أوج  
وعلى كل فقوله فيصير به مراجعا بالحركة الثانية لا وجه لتقيدها بالثانية الآن تصور المسألة بما اذا أوج  
فقال ان جامعك فانت طالق فانه كما قال في البحر اذا لم ينزع ولم يتحرك حتى أنزل لا تطلق فان حرك نفسه طلقت  
ويصير به مراجعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) أى فيما اذا علق الثلاث أو عتق الامة ط لان  
البيع المحترم لا يتخلو عن مقر أو مقر بحر (قوله لاتحاد المجلس) أى لا يجب الحد بالايلاج نانيا وان كان  
جماعا لم يفي من شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان  
أوله غير موجب للحد فلا يكون آخره موجبا له وان قال ظننت أنها على حرام وبهذا اندفع ما يقال انه ينبغي  
أن يجب الحد في العتق لانه ووطئ لافي ملك ولا في شبهة وهي العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده  
في المعراج لكن روى عن محمد لوزنى بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران  
مهر بالوطئ أى لسقوط الحد بالعقد ومهر بالعقد وان لم يستأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد  
العقد قال في التبر وهذا يشكل على ما مر اذ قد جعل لآخر هذا الفعل الواحد حكم على حدة اه وأجاب ح  
تعال للحموى بأن هذا مروي عن محمد وذلك قوله فلا تنافي واعترضه ط بما في البحر عقب هذه المسألة من أن  
تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الحاسم  
للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلوة مقترنة للمهر بل فوقها لان جهة كونه  
وطئا ولا يمكن اعتبار ذلك في إيجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجب ذلك فافهم (قوله لان الشرط  
الخ) عبارة البحر لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من يئازعها في الفرائض وبزاجها  
في القسم ولم يوجد (قوله وقيد) أى قيد الطلاق اذا نكحها في عدة الرجعي بما ذكرنا أخذا من

أولا كان جاء زيد وبكر فانت كذا  
(يقع) المعلق (ان وجد) الشرط  
(الثاني في الملك والا) لاشتراط  
الملك حالة الحنث والمسألة رابعة  
(علق الثلاث أو العتق) لامته  
(بالوطئ) حنث بالتقاء الختانين  
(ولم يجب) عليه (العقر) في  
المسألتين (باللبث) بعد الايلاج  
لان اللبث ليس بوطئ (و) لذا  
(لم يصير به مراجعا) في الطلاق  
(الرجعي) اذا أخرج ثم أوج  
ثانيا (حقيقة أو حكما) بأن حرك  
نفسه فيصير به مراجعا بالحركة  
الثانية ويجب العقر لا الحد  
لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة  
(في) قوله للقديمة (ان نكحها)  
أى فلانة (عليك) فهى طالق  
اذا نكح (فلانة) عليها في عدة  
البائن لان الشرط مشاركتها  
في القسم ولم يوجد (فلو) نكح  
(في عدة الرجعي) أو لم يقل عليك  
(طلقت) الجديدة ذكره مسكين  
وقيد في التبريحا بما اذا أراد  
رجعتها والا فلا قسم لها



انصراف الاستثناء الى الكل بدون تفصيل وقال انه الصحيح ومثله في شرح تلخيص الجامع فامشي عليه في  
 البرازية خلاف الصحيح كما أوضحناه أول باب طلاق غير المدخول بها ويوافق قول الشارح هنا صرح الاستثناء  
 فان المتبادر منه انصراف الاستثناء الى الكل أي الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحينئذ فلا يقع الطلاق  
 ولا يلزمه حد ولا لعان لكن هذا مخالف لما مشى عليه في البرازية كما علمت فلا يناسب عز والشارح المسألة الى  
 البرازية فافهم (قوله وقع) الاول فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لغوا لانه لا فائدة في ذكر الرجعي لكونه  
 مدلول الصيغة شرعا ط وانظر لم يجعل تأكيذا أو تفسيرا كما قالوا في حرر أو حر وعتيق (قوله وقواه  
 في النهر) أعلم انه قال في القضية لو قال أنت طالق رجعي أو بآستان شاء الله يسأل عن نيته فان عني الرجعي  
 لا يقع وان عني البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر وموابه ان عني الرجعي يقع لعدم صحة  
 الاستثناء للفاصل وان عني البائن لم يقع لصحة الاستثناء اه قال في النهر أقول بل الصواب ما في القضية  
 وذلك ان معنى كلامه أنت طالق أحد هذين وبهذا لا يكون الرجعي لغوا ونواه بخلاف ما اذا نوى البائن  
 وأما البائن فليس لغوا على كل حال اه أقول لا يخفى ما في هذا الكلام من عدم الالتئام والتناقض التام بينه  
 ان قوله وأما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضي عدم الوقوع لصحة الاستثناء ومساواته للرجعي الذي قال  
 فيه انه لا يكون لغوا ونواه وحينئذ فلا يقع فيه ما وهو خلاف ما في القضية ومناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى  
 البائن فافهم ولذا قال ح ان الحق ما في البحر لانه اذا نوى الرجعي فحمله أنت طالق تنفيده فكان قوله رجعي  
 أو بآستان الذي هو معنى أحد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك الجملة لا تنفيده فلم يكن قوله رجعي أو بآستان  
 لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعي لغوا اذ كان يكفيه أن يقول أنت طالق بآستان قلت هو تركب  
 صحيح لغة وشرعا كما في إحدى امرأتى طالق وحيث كان مقصوده البائن وكان قوله أنت طالق غير مفيد للبائن  
 فهو مخير بين أن يقول أنت طالق رجعي أو بآستان ونوى البائن وبين أن يقول أنت طالق بآستان اه (قوله  
 مسجوعا) هذا عند الهندواني وهو الصحيح كما في البدائع وعند الكرخي ليس بشرط (قوله بحيث الخ)  
 أشار به الى أن المراد بالمسجوع ماشأنه أن يسمع وان لم يسمعه المنشئ لكثرة اصوات مشلا ط (قوله للشك)  
 أي للشك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح (قوله وان مات قبل قوله ان شاء الله) لان  
 ما جرى تعليق لا تطليق وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت أيضا مبطل فلا يتنافيان فيكون الاستثناء  
 صحيحا فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان مات يقع) أي اذا مات الزوج وهو يريد به يقع  
 لانه لم يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بأن يذكر لا آخر ذلك قبل الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه  
 القصد) هو الظاهر من المذهب لان الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقا قال شاذ بن حكيم رحمه الله وهو الذي  
 صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفني في هذه المسألة خلف بن أيوب الزاهد فرأيت أبا يوسف  
 في المنام فسألته فأجاب بعقل قوي وطالبته بالدليل فقال رأيت لو قال أنت طالق تجزى على لسانه أو غير طالق  
 أيقع قلت لا قال هذا كذلك برأية وفتح (قوله ولا التلغظ بهما) أي بالطلاق والاستثناء (قوله أو عكس)  
 أي كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء (قوله أو أزال الاستثناء الخ) أشار به الى قسم رابع وهو ما اذا  
 كتبها معا فانه يصح أيضا وان أزال الاستثناء بعد الكتابة فافهم (قوله ولا العلم بعينه) فصار كسكون  
 البكر اذا تزوجها أبوها ولا تدري أن السكوت رضى يرضى به العقد عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع  
 لقوله ولا يشترط القصد وقوله جاهلا راجع لقوله ولا العلم بعينه ح (قوله وأفتى الشيخ الرملي الشافعي الخ)  
 اعلم أن هذه المسألة مبنية عند الشافعية على ان من أخذ بقول غيره معتقدا عليه لا يبحث وفروع عليه  
 ما لو فعل المحلوف عليه معتقدا على اقامته بعدم خشه به وغلب على ظنه صدقه لم يبحث وان لم يكن  
 أهلا للافتاء اذا المدا على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية قالوا ومنه قول غير الخائف له بعد حلفه  
 الا أن يشاء الله ثم يخبره بان مشيئة غيره تنفعه في فعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر الخبر اه وبهذا تعلم ما في  
 عبارة الشارح من الخفاء لان قوله ظاهرا صحته حال من الضمير في له وهو مشروط بالخبر كما علمته وقوله بعدم  
 الوقوع متعلق بقوله وأفتى (قوله قلت الخ) اعلم أن المقر عندنا انه يبحث بفعل المحلوف عليه ولو مكرها  
 أو مخطئا أو ذاهلا أو ناسيا أو ساهيا أو مغنى عليه أو مجنوننا فاذا كان يبحث بفعله مكرها ونحوه فكيف

بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق  
 وجعيا ان شاء الله وقع وبآستان لا يقع ولو  
 قال رجعي أو بآستان يقع بنية البائن لا  
 الرجعي فنية وقواه في النهر (مسجوعا)  
 بحيث لو قرب شخص أذنه الى  
 فم يسمع فصح استثناء الاصم  
 خائبة (لا يقع) للشك  
 (وان مات قبل قوله ان شاء الله)  
 وان مات يقع (ولا يشترط) فيه  
 (القصد ولا التلغظ) بهما فلو تلفظ  
 بالطلاق وكتب الاستثناء  
 موصولا أو عكس أو أزال  
 الاستثناء بعد الكتابة لم يقع  
 عمادية (ولا العلم بعينه) حتى لو  
 اتى بالمشيئة من غير قصد جاهلا  
 لم يقع خلافا للشافعي وأفتى  
 الشيخ الرملي الشافعي فم  
 حلف على شيء بالطلاق فأنشأ له  
 الغير ظاهرا صحته بعدم الوقوع  
 انتهى قلت ولم أره لاحد من  
 علمنا والله أعلم

مطلب  
 فيما لو حلف وانشأه آخر

لا يثبت بفعله قصد امع ظن عدم الحث ثم صرح حوافي الايمان بانه لو حلف على ماض أو حال يظن نفسه صادقا لا يؤخذ فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هناك فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه وقد اشترى عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أما لو لم يكن بتلك الحال لا يجوز له الاعتماد عليه ما كافي الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل في الغضب الى حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والالم ينجح الى اعتماد قول الشاهدين انه استثنى مع أنه مر أول الطلاق انه لا يقع طلاق المدهوش وأفتى به الخير الرملي فبين طلق وهو معتاض مدهوش لان الدهش من أقسام الجنون ولا ينجح أن من وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقد من الجواب هنا بأنه ليس المراد بما هنا انه وصل الى حالة لا يدري ما يقول بل ان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد انه قد نسي ما يقول لا شغل فكره باستدلاء الغضب والله تعالى أعلم (قوله ويقبل قوله الخ) قال الخير الرملي في حواشي المنخ لم يذكر أهو بينه وكذلك صاحب البحر والتهر والكمال ولم أره لاحد وينبغي على ما هو المعتمد أن يكون بينه اذا أنكرته الزوجة وأما ما ذكره فلا يمين عليه اللهم الا اذا أتمته القاضي اه (قوله ان ادعاء وانكرته) أي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كما في الفتح وغيره وقيد بانكارها لانه محل الخلاف اذ لو لم يكن له منازع فلا إشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التاترخانية عن الملقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها أن تمكنه من الوطئ اه أي فيلزمها منازعته اذ لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا بأنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثنى تقبل وهذا مما تقبل فيه البيهقي على التني لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخلع والزوج يدعي الاستثناء فالقول له بل جواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه لا سماعهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في النهر عقبه وفي فوائد شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البدل أو نحوه كما في جامع الفصولين قال في التاترخانية والمراد ذكر البدل لاحقة لا خذ فعلى هذا اذا ذكر البدل وقت الطلاق والخلع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الخير الرملي أقول حينما وقع خلاف وترجع لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبا لا صحابيا ولا أيضا كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فتطلب الخلاص منه فتفتري عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويفتوز باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك اه قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل لليمين وانما يعلم ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى وأضاف ان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه بدعوى الاستثناء يدعي ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها الدار مثله لافانه بعد قوله ان دخلت الدار فانت طالق لم ينقضي الموجب للطلاق الابد وجود الدخول وهو يشكروه والظاهر يشهد له أما هنا فالظاهر خلاف قوله واذا علم الفساد ينبغي الرجوع الى الظاهر قال في الفتح نقل نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسن ان مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق ان لا يصدق الزوج الابينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اه (قوله وقيل ان عرف بالصلاح الخ) فائده صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه آتقوا الذي عندى أن ينظر فان كان الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على التني ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقه وان عرف بالفسق أو جهل حاله فلا تغلب الفساد في هذا الزمان اه قلت ولا ينجح ان هذا تحقيق للقول الثاني المفتي به لان المشايخ علاؤه بفساد الزمان أي فيكون الزوج متهما واذا كان صالحا تنقضي التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا قولنا التاقدبر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئة الخ) تعميم بعد تخصيص فان الباري عز وجل ممن لا يوقف على مشيئته وأفاد بالتقيد ان المراد ما يعم من له مشيئة لا يوقف عليها كان شأ الانس ومن لا مشيئة له أصلا كان شأ الجدار فأفاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق بحكم والمراد بما ذكر التعليق بالمشيئة ح (قوله كذلك) أي كالحلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا أن شرئت) بأن علق بمشيئة الله

مطلب  
فما لو ادعى الاستثناء وانكرته  
الزوجة

ولو شهدا بها وهو لا يذكرها  
ان كان بحال لا يدري  
ما يجري على لسانه لغضب  
جازه الاعتماد عليه ما والا لبحر  
(ويقبل قوله ان ادعاء وانكرته  
في ظاهر المروي) عن صاحب  
المذهب (وقيل لا) يقبل الابينة  
(وعليه الاعتماد) والفتوى  
احتمال الغلبة الفساد خاتمة  
وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له  
(وحكم من لم يوقف على مشيئته)  
فيما ذكر (كك الانس والجن)  
والملائكة والجناد والجار (كذلك)

وكذا ان شرك كان شاء الله وشاء زيد

لم يقع أصلا ومثله ان الاوان لم  
واذا وما وما لم يشأ ومن الاستثناء  
أنت طالق لولا أبوك أو لولا  
حسنك أو لولا أني احببت لم يقع  
خاتية ومنه سبحانه الله ذكره  
ابن الهمام في فتواه (قال  
أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء

الله أو أنت حر وحر ان شاء الله  
طلقت ثلاثا وعقبت العبد) عند  
الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا  
وجه لكونه توكيدا للفصل  
بالواو بخلاف قوله حر أو حر  
وعتيق لانه توكيد وعطف تفسير  
فيمض الاستثناء (وكذا) يقع  
الطلاق بقوله (ان شاء الله أنت  
طالق) فانه تطبيق عندهما تعليق  
عند أبي يوسف

مطلب

مهم لفظ ان شاء الله هل هو ابطال  
او تعليق

تعالى مثلا ومشيئة من يوقف على مشيئته (قوله لم يقع أصلا) أي وان شاء زيد بجر (قوله ومثل ان الا) أي  
اذا قال الا ان يشاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله ويحتمل أن يراد الا المرصصة من ان الشرطية ولا النافية  
كما في قوله تعالى لا تنفعك ولا تمنعك (تنبيه) ذكر في الولوالجية رجل قال لا أكله الا ناسيا فكله ناسيا  
ثم كلفه ذاكرا حنت بخلاف الا ان انسى فلا يحتمل والفرق انه في الاول اطلق واستثنى الكلام ناسيا فقط  
وفي الثاني وقت اليمين بالنسيان لان قوله الا الآن بمعنى حتى فينتهي اليمين بالنسيان (قوله وان لم) أي ان لم  
يشاء الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين ان لم يشاء الله تعالى لا يقع شيء  
أما في الاولى فلا استثناء وأما في الثانية فلا نالوا وقتنا علمنا ان الله تعالى شاء لان الوقوع دليل المشيئة لان كل  
واقع بمشيئة الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جل وعلا فيبطل الا بقضاء ضرورة  
بجر وتعام الكلام على هذه المسألة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ما شاء الله  
تعالى فلا يقع أما على كونها مصدرية ظرفية فظاهر للشك وأما على كونها موصولة اسمية فكذلك لان  
المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تعلم فلا يقع اذا العصمة ثابتة يقين فلا تزول بالشك  
أفاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع  
ما ذكر في ان لم ط (قوله لولا أبوك الخ) انما كان هذا الاستثناء لان لولا لا تدل على امتناع الجزاء الذي هو  
الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الاب أو حسنها ط (قوله ذكره ابن الهمام) في فتواه كان الشارح  
رأى ذلك في فتوى معزوة الى ابن الهمام لان لم نسمع ان له كتاب فتاوى والظاهر ان ذلك غير ثابت عنه لخالفته  
لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويترأى خلاف في الفصل بالذكر القليل فانه ذكر في النوازل لو قال والله  
لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لو أراد أن يحلف رجلا ويخاف أن  
يستثنى في السر يحلفه ويأمره أن يذكر عقب الحلف موصولا سبحانه الله أو غيره من الكلام والوجه أن لا  
يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في أن نحو سبحانه الله عقب اليمين فاصل مبطل للاستثناء  
أما انه استثناء فلم يقل به أحد فافهم (قوله لانه توكيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقياسه اذا كرر  
ثلاثا بلا واو وأن يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعتيق فعبه لف ونشر مرتب وانما لم يجعل  
حر وحر من عطف التفسير لانه انما يكون بغير لفظ الاول كما في النسخ (قوله فانه تطبيق الخ) اعلم ان التعليق  
بمشيئة الله تعالى ابطال عندهما أي رفع حكم الإيجاب السابق وعند أبي يوسف تعليق ولهذا شرط كونه  
متصلا كسائر الشروط ولهما انه لا طريق للوصول الى معرفة مشيئته تعالى فكان ابطالا بخلاف بقية الشروط  
وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق ان شاء الله تعالى نعم تظهر عمدة الخلاف في مواضع منها ما اذا قدم  
الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لانه ابطال فلا يختلف وعندهم يقع لان  
التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوب او منها ما اذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنت على التعليق  
لا ابطال كما ياتي هذا ما قرره الزيلعي وابن الهمام وغيرهما ومثله في متر مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي  
أبو يوسف ان شاء الله للتعليق وهما للابطال وبه يفتي فلو قال ان شاء الله أنت كذا بلا فاء يقع على الاول  
ويلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث قال وان شاء الله أنت طالق يجعله تعليقا  
وهما تطبيقا وجهه في البحر على ما تقدم وفيه نظران مقابلة التعليق بالتطبيق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي  
يوسف القائل بالتعليق والوقوع على قولهما على انه صرح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب  
الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرح درر الجواهر حيث ذكر أولاً أن أبا يوسف يجعله تعليقا لان المبطل لما اتصل  
بالايجاب ابطال حكمه ثم قال وجعله تخييرا لانه لما اتى رابط الجملتين وهو الفاء بقي قوله أنت طالق منجزا اه  
وقال في الساتر خاتية وان قال ان شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء فهذا الاستثناء صحيح في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف وفي الولوالجية وبه نأخذ وفي المحط وقال محمد هذا الاستثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ويدين  
ان أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا الوجه في القدوري وفي الخاتية لا تطبيق في قول أبي يوسف وتطلق  
في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله في الذخيرة وذكر في الخاتية قبل هذا أول باب التعليق  
مثل ما مر عن الزيلعي وغيره والحاصل ان أبا يوسف قائل بأن المشيئة تعليق ولكن اختلف في التخيير على

قوله فقيس تلزم الفاء في الجواب كما في بقية الشروط فيقع بدونها وقيل لا فلا يقع وان محمدا قائل بأنها ابطال واختلف في التخريج على قوله فقيس انما تكون ابطالا لان صح الربط بوجود الفاء في الجواب فلو حذفت في موضع وجوبها وقع منجز او هو معنى كونها حينئذ للتطبيق وقيل انما عنده للابطال مطلقا فلا يقع وان سقطت الفاء وأما أبو حنيفة فقيس مع أبي يوسف وقيل مع محمد وفيه ظاهر أن ما في البحر من انه على القول بالتعليق لا يقع الطلاق اذا لم يأت بالفاء خلافا لما توهمه في الفتح من أنه يقع فيه نظرا لما علمت من اختلاف التخريج وظهر أيضا ان ما في الفتح من ان أبا يوسف قائل بأنها لا ابطال وانه صرح في الخاتمة بذلك فهو مخالف لما سمعته على ان الذي رأيته في الخاتمة التصريح بأنها عنده للتعليق وكذلك ما فيه من ان ما في شرح الجمع غلط وتبعه في التبر فهو بعيد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة ولتصريح القدرى به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب الفتح والبحر والتهر وغيرهم فاعتزم تحرير هذا المقام الذي زلت فيه اقدام الافهام (قوله لا اتصال المبطول بالاجاب) علة لقوله لتعليق كما مر عن شرح درر البحار والمراد بالمبطول لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت الفاء من جوابه كما مر عن التاتريخانية فيلغو الاجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكله في البحر بأن مقتضى التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الربط وأجاب الرمي بما في الزواجر من ان المقصود منه اعدام الحكم لا التعليق وفي الاعداد لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فأنت طالق لان المقصود منه التعليق فاقتضاها هـ فت وهذا على أحد التخريجين وهو ما مشى عليه في الجمع وغيره أما على التخريج الآخر من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزياي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق لاني مسألة المتن أي قتل انه ابطال عند أبي يوسف تعليق عند محمد ولم يذكر هذا القائل أبا حنيفة ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة المتن أي قيل انه يقع عند أبي يوسف لا عندهما كما مر عن الزياي وغيره فافهم (قوله وعلى كل الخ) أي سواء قيل ان التعليق أو الابطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالقبي به عدم الوقوع فامشى عليه المصنف خلاف المقتضى به (قوله لم يقع اتفاقا) اذ لا شك حينئذ في صحة التعليق (قوله وثمرته الخ) هذا الضمير لمرجع له في كلامه لانه لما جمع الى انه لو أخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء في الجواب فهو ابطال عند هاتين التعليق عند أبي يوسف وقدمنا ان ثمره الخلاف يظهر في مواضع منها مسألة المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كما قررنا سابقا ومنها هذه ويأنيها ما في الخاتمة حيث قال ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطلق في قول محمد لان على قول أبي يوسف أنت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اه أي لانه عنده للابطال وقدمنا ان الفتوى عليه وبما ذكرناه علم ان الضمير في قوله وقاله راجع الى ما لو أخر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء الرابطة كان شاء الله فأنت طالق (قوله أو برضاء) الرضى ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن معه محبة ط (قوله لان الباء للاتصاق) أي هو المعنى الحقيقي لها فيلتصق وقوع الطلاق بأحد هذين الاربعة وهي غيب لا يطلع عليها فلا تطلق بالاشك ط (قوله وان اضافته) أي بالباء (قوله أي المذكور) جواب عن المصنف حيث أفرد الضمير ورجعه متعدد ط (قوله فيقتصر على المجلس) أي مجلس علمه فان شاء فيه طلقت والاخرج الامر من يده (قوله كما مر) أي في فصل المشيئة ح (قوله اذ يراد بمثله التخيير عرفا) أي فلا يصدق في ارادة التعليق والظاهر أنه يصدق ديانة تأمل (قوله وان قال ذلك) أي المذكور من الالفاظ العشرة (قوله في الوجوه كلها) أي سواء اضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه للتعليل) أي تعليل الايقاع كقوله طالق لدخولك الدار فتح أي والايقاع لا يتوقف على وجود علمه كما مر فلا يرد ان المشيئة ونحوها غير معلومة ولا تكون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه ابغض الحلال اليه تعالى (قوله لان في معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فتح قيل وفي قوله بمعنى الشرط اشارة الى انه لا يصير شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال للاجنية أنت طالق في نكاحك فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ان تزوجتك تلويح أي لان الطلاق لا يكون الامتأخر عن النكاح (قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقا بامر

لاتصال المبطول بالاجاب فلا يقع كما لو أخر وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمتقى به عدم الوقوع اذا تقدم المشيئة ولم يأت بالفاء فان اتى بها لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرنبلية والقهستاني وغيرهما فيحفظ وثمرته فمين حان لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال (وبأن طالق بمشيئة الله أو بارادته أو بمحبته أو برضاء) لا تطلق لان الباء للاتصاق فكانت كالاصاق الجزاء بالشرط (وان اضافته) أي المذكور من المشيئة وغيرها (الى العبد كان) ذلك (تلكا فيقتصر على المجلس) كما مر (وان قال بامر أو بحكمه أو بقضائه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال اضيف اليه تعالى أو الى العبد) اذ يراد بمثله التخيير عرفا (كتوله) أنت طالق (بحكم القاضي وان) قال ذلك (باللام يقع في الوجوه كلها) لانه للتعليل (وان) كان كذلك (بحرف في ان اضافته الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها) لان في معنى الشرط (الافى العلم فانه يقع في الحال)



موجود فيكون ايقاعا زليعي (قوله ان نوى بها ضد العجز) أي نوى حقيقتهما لانها صفة منافية للعجز فيكون  
 تعليقاً بأمر موجود أو ما لو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قديم تدبر شيئا وقد لا يقدره (قوله والرؤية)  
 الكثير فيها أن تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية الرأي ومصدر الخلية الرؤيا وقد يستعمل  
 كل في الآخر وهذا منه لأن رؤية طلاقها بالقلب لا بالبصر رحتي (قوله ثم العشرة) الاظهر في التركيب  
 أن يقول فالخاصل ان العشرة الخ كما لا يخفى ح (قوله اما أن تكون بياء) تركان من التقسيم كما ترك  
 المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها باطل أو تعليق في العشرة ان اضيفت الى الله تعالى وتعليق فيها  
 ان اضيفت الى العبد قال في البحر والحاصل انه ان أتى بان لم يقع في الكل اه يعني اذا اضيفت الى الله تعالى  
 فالاقسام حينئذ ثمانون اه ح قلت الذي ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول للتمليك وهذا وان ذكره  
 مع الباء وفي لكم ما يعني الشرط واصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتمليك أصلاً ثم رأيت  
 الزيلعي صرح بذلك حيث قال فالخاصل ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها للتمليك وهي المشيئة واخوانها وستة  
 ليست للتمليك وهي الامر واخوانه الخ وعلى هذا فاذا اضيفت الى العبد بان الشرطية كانت الاربعة الاول  
 للتمليك فتتوقف على المجلس والستة الباقية للتعلق لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أي لم يقع أصلاً  
 ان اضيفت الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان اضيفت الى العبد فافهم كن يرد على البحر كما قال ط أن هذا  
 يناقض ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا اضيف اليه تعالى فانه يقع وعمله بأنه تعليق بأمر موجود فيكون  
 تحييراً (قوله وعلى ما مر من العمادية) أي من قوله فلو لفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو عكس  
 أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهي مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لأن ما في البرازية  
 صورة وهي كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العمادية ثلاث صور وبضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين  
 وقد تزيد وذلك ان العشرة اما ان تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف  
 أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل اما بان أو الباء أو اللام أو في  
 تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل اما ان يلفظ بالطلاق والاستثناء وما بمعناه أو يكتبها ما أو يحوها بعد الكتابة  
 أو يحوها بالطلاق أو الانشاء أو يلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يحوها ما كتب فهي ثمانية في مائتين  
 وثمانين تبلغ الفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مشيئة الله تعالى حال الطلاق  
 وكيفيته من المفرد والمتعدد والرجعي والبائ لا أصله فيقع أقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله  
 أنت طالق ثلاثاً الواحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القهستاني  
 وفي البحر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان  
 بالأو أحدى اخواتها ان ما بعدها لم يرد بحكم المدروسيط بخمسة بالسكنة اختياراً وبالزيادة على المستثنى  
 منه وبالمساواة وباستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كأن طالق ثنتين وثنيتين الاثلاثا كما في الخاتمة اه  
 ملخصاً أي لان اخراج الثلاث من احدى الثنتين لغو وفي الفتح عن المشتق أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً الا اربعاً فهي  
 ثلاث عنده لانه يصير قوله وثلاثاً فاصلاً لغواً وعندهما يقع ثنتان كأنه قال ستا الا اربعاً ولو قال ثلاثاً الواحدة  
 أو ثنتين طوبى بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنتين واحدة)  
 عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحد وحق في ذلك في الفتح (قوله لأن استثناء  
 الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون جبراً للصدر فان كان صحيحاً وعلى هذا افتزع ما لو قال  
 أنت طالق ثلاثاً الاثلاثا الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من  
 تعدد الاستثناء وبأني بيانه وانما باطل استثناء الكل لانه لا يبق بعده شيء يصير متكلماً به والاستثناء لا يوضع  
 الا للتكلم بالباقي بعد النسيان لانه رجوع بعد التقرز كما قبل والاصح فيما قبل الرجوع كما لو قال أو صيت لفلان  
 بثلاث مالى الاثنت مالى أفاده في الفتح (قوله ان كان بلفظ الصدر) أي كما مثل به المتن وكقوله نسائي طوالت  
 الانسائي وعبيدي احراراً لعبيدي كما في البحر ح وفي الفتح ولو قال واحدة وثنيتين الاثنتين أو قال ثنتين  
 وواحدة الاثنتين يقع الثلاث وكذا ثنتين وواحدة الواحدة لانه في الاوليين اخراج اثنتين من الثنتين أو من  
 الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثنيتين الواحدة حيث تطلق ثنتين

وكذا القدرة ان نوى بها ضد  
 العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً  
 كالعلم وان اضاف الى العبد كان  
 تعليقاً في الاربعة الاول وما بمعناها  
 كالهوى والرؤية (تعليقي في غيرها)  
 وهي ستة ثم العشرة اما ان تضاف  
 لله أو للعبد والعشرون اما أن  
 تكون بياء أو لام أو في فهي  
 ستون وفي البرازية كتب الطلاق  
 واستثنى بالكتابة صح وعلى  
 ما مر من العمادية فهي مائة  
 وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق  
 رجعية (أنت طالق ثلاثاً الا  
 واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين  
 واحدة وفي الاثلاثا يقع ثلاث)  
 لان استثناء الكل باطل ان كان  
 بلفظ الصدر

مطلب  
 احكام الاستثناء الوضعي

أو مساويه وأن يغيرهما كسائي

طوالق الأهلولة والأزيب وعمة

وهند وعبيدي أحرار الأهلولة

أو الأسالموا عانا ورشدا وهم الكل

صح كاسيبي في الاقرار (وبعتبر)

في المستثنى (كونه كلاً أو بعضاً من

جمله الكلام لا من جملة الكلام

الذي يحكم بجمته) وهو الثلاث

ففي أنت طالق عشر الاستعانة

واحدة والأغنية تقع ثنتان والـ

سبعاتقع ثلاث ومتى تعدد

الاستثناء بلا واو كان كل اسقاطاً

بما يليه فيقع ثنتان بأن طالق

عشر الاستعانة الأغنية السبعة

وبلزمه خمسة بله على عشرة الـ

الـ ٨١ الـ ٧١ الـ ٦١ الـ ٥١ الـ ٤١ الـ ٣١

الـ ٢١ الـ واحدة وتقريه أن

ناخذ العدد الأول بينك والثاني

يسارك والثالث بينك والرابع

يسارك وهكذا ثم تسقط

ما يسارك مما بينك فباني فهو

الواقع (أخرج بعض التلطي

لغو بخلاف إيساعه ولو قال أنت

طالق ثلاثاً نصف نطقه وقع

الثلاث في المختار) وعن الثاني

ثنتان وقع وفي السراجية أنت

طالق الواحدة يقع ثنتان انتهى

فكانه استثنى من ثلاث مقدّر

(سأت امرأة الثلاث فقال

أنت طالق خمسين طلقه فقالت

المرأة ثلاث تكفي فقال ثلاث

والواق لصواحبك وله ثلاث

نسوة غير هاتلق الخاطئة ثلاثاً

لا غيرها أصلاً) هو المختار لصيرورة

البواق لغوا فلم يقع بصرفه

لصواحبها أي (فروع) في إيمان

الفتح ما قلته وقد عرف في الطلاق

أنه لو قال ان دخلت الدار فأت

طالق ان دخلت الدار فأت طالق

ان دخلت الدار فأت طالق وقع

الثلاث وأقره المصنف ثمة

لصحة إخراج الواحدة من الثنتين والأصل ان الاستثناء انما ينصرف الى ما يليه واذا تعسب جلا فهو وقيد للاخيرة منها اه (قوله أو مساويه) نحو أنت طالق ثلاثاً الواحدة وواحدة وأنت طالق ثلاثاً الاثنتين وواحدة ونحو أنت طالق الأزيب وعمة وهند وليس له رابعة وانتم أحرار الأسالموا عانا ورشدا وليس له رابع اه ح (قوله صح) أي صح الاستثناء في هذه الامثلة وكذلك قوله كل امرأة الى طالق الا هذه وليس له مساواها لانطلق لأن المساواة في الوجود لا تمنع صحة ان عم وضعا لانه تصرف صيغي بحر يعني أنه ينظر فيه الى صيغة المستثنى منه فان عمت المستثنى وغيره وضعا صح الاستثناء فان كل امرأة يتم في الوضع هذه وغيره او كذا لفظ نساء يعم المسلمات وغيرهن بخلاف أنت فانه لا يعم غير المسلمات وبخلاف ما ذالم يكن فيه عموم أصلاً ومنه ما في الفتح حيث قال ولو قال طالق واحدة وواحدة والا ثلاثاً بطل الاستثناء اتفاقاً لعدم تعدد يصح معه إخراج شيء اه وكذا ما في البحر لو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق طالق الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق واحدة وواحدة والا واحدة لانه ذكر كلمات متفرقة فيعتبر كل كلام في حق صحة الاستثناء كأنه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الا هذه ولو قال انت طالق الا هذه صح الاستثناء اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعبر ما يحكم بجمته من العشرة وهو الثلاث لزم استثناء التسعة من الثلاث فبلغو ويقع الثلاث (قوله ومتى تعدد الاستثناء) أي وامكن استثناء بعضه من بعض بخلاف ما لا يمكن كقساموا الا زيدا الا بكر الامر فان حكم ما بعد الاول حكيمه قال في الفتح واصل صحة الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الآل لوط المخرجهم أجمعين الامر أنه (قوله بلا واو) فان كان بالواو كان الكل اسقاطاً من العدد ونحو أنت طالق عشر الاخساء والا ثلاثاً والا واحدة تقع واحدة ح (قوله كان كل) أي كل واحد من المستثنيات اسقاطاً بما يليه أي مما قبله فالخير المستثنى في يله عائد على كل والبارز على ما فهو صلة جرت على غير من هي له لكن اللبس مأثور لعدم صحة اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابراز الضمير اه ح وبيان ذلك في مسألة الطلاق أن تسقط السبعة من الثمانية يتي واحدة تسقطه من التسعة يتي ثمانية تسقطها من العشرة يتي ثنتان (قوله أن تأخذ العدد الاول الخ) بيانه أن تعدد الاوتار بينك أي الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع وهي تسعة وسبعة وخسة وثلاثة وواحد وثلثا خمسة وعشرون وتعدّد الاشباع يسارك أي الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستة وأربعة واثنان وثلثا عشرون تسقطها مما باليمين يتي خمسة قلت وله طريقة ثمانية وهي إخراج الاوتار وادخال الاشباع بأن تخرج كل وتر من شفع قبله بيانه أن تخرج التسعة من العشرة يتي واحد تضعه الى الثمانية تصير تسعة اخرج منها سبعة يتي اثنان تضعها الى الستة تصير ثمانية اخرج منها خمسة يتي ثلاثة تضعها الى الاربعة تصير تسعة اخرج منها ثلاثة يتي أربعة تضعها الى الاثنين تصير ستة اخرج منها الواحد يتي خمسة والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كما مر بان تسقط الواحد من الاثنين يتي واحد اسقطه من الثلاثة يتي اثنان اسقطها من الاربعة يتي اثنان أيضاً اسقطها من الخمسة يتي ثلاثة اسقطها من الستة يتي ثلاثة أيضاً اسقطها من السبعة يتي أربعة اسقطها من الثمانية يتي أربعة أيضاً اسقطها من التسعة يتي خمسة اسقطها من العشرة يتي خمسة (قوله فهو الواقع) أي المقتر به ط (قوله وعن الثاني ثنتان) لأن التولية لا تجزى في الإيقاع فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة والجواب ان الإيقاع انما لا تجزى لمعنى في الموقع وهو لم يوجد في الاستثناء فيتجزى فيه فصاركلامه عبارة عن تطبيقين ونصف فقطان ثلاثاً كذا في الفتح وحاصله ان إيقاع نصف الطلقة مثلاً غير متصور شرعاً فكان إيقاع الكل بخلاف استثناء النصف فانه ممكن لكنه بلغولان النصف الباقي تقع به طلقة قلت والاقرب في الجواب انه لما اخرج نصفه لحكم الكل وابقى نصفاً كذلك أوقعنا عليه طلقة بما بقي ولم يصح إخراج له لانه لو صح لزم إخراج طلقة حكيمية من طلقة حكيمية فبلغو (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدّر) قلت وجهه ان لفظ طالق لا يحتمل الثنتين لانهم عدد محض بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس أعني الثلاث والاو لا يصح هنا لانه يلزم منه الغاء الاستثناء فتعين الثاني فافهم (قوله في إيمان الفتح) خبر عن ما وليس نعماً لفروع لأن الفرع الاول فقط في إيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعني بدخول واحد كما تدل عليه عبارة إيمان الفتح حيث قال ولو قال لأمراه والله لا أقر بك ثم قال والله لا أقر بك فمرة لزمه كفارتان اه والظاهر

ان سكنت هذه البلدة فامرأته طالق وخرج فوراً وخلع امرأته ثم سكنها قبل العدة لم تطاق بخلاف فأت طالق فليحفظ \* ان تزوجتك وان تزوجتك فأت كدام يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو قدم الجزاء فليحفظ \* ان غبت عند أربعة أشهر فأمر لك ببدل ثم طلقها فاعتدت فتزوجت ثم عادت للأول ثم غاب أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها ولو اختلفت له لانه تجوز الأول تعليق \* دعاها للوقوع فأبت فقال متى يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل هذا المراد غدا فأت كذا ثم نسباه حتى مضى الغد لا يتبع \* حلف أن لا يأتيها فاستلقت فجاءت فجاءت ان مستيقظا حث \* ان لم أشبعك من الجاع فعلى انزالها \* ان لم أجامعك ألف مرة فكدا فعلى المبالغة لا العدد \* وان وضعت فعلى جامع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حث به أيضا \* له امرأه جنب وحائض ونفساء فتال أخشكن طالق طلقت النفساء وفي أخشكن طالق فعلى الحائض \* قال لي البك حاجة فقال امرأته طالق ان لم أفدها فقال هي أن تطلق امرأك فله أن لا يصدقه \* قال لا صحابه ان لم أذهب بك الميلة الى منزلي فأمر أنه كذا فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحث

انه ان نوى التأكد يدين ح قلت وتصور المسألة بما اذا ذكر لكل شرط جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد ففي البرازية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فعدى حروهما واحدا فليقتل عدا الحث حتى تدخل دخلتين فيها والاستحسان يحث بدخول واحد ويجعل الباقي تكرار او اعادة اه ثم ذكر اشكالاً وجوابه وذكر عبارته بقاها في البحر عند قوله والمالك يشترط لآخر الشرطين وقوله وهما واحد أي الدار ان في الموضعين واحدة بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال الملك لا يبطل المين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو لم يؤخر الجزاء وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزاء فقال ح صوابه قدم الجزاء ومع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال في النهر وفي المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك فأت طالق لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه كلام النهر وفصله في الفتاوى الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وار تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من التزوجين (قوله ان غبت عنك الخ) أقول المسألة ذكرها في البحر عند قول الكثر وزوال الملك بعد المين لا يبطلها ونصه في القنية لو قال لها أمر لك ببدل ثم اختلفت منه وتزوجها ثم تزوجها في بقاء الامر بهار واثبات والصحيح انه لا يبقى قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر لك ببدل ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عادت الى الأول وغاب عنها أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الأول تخيير للتخيير فيبطل بزوال الملك والثاني تعليق للتخيير فكان عينا فلا يبطل اه كلام البحر وبه تعلم ما في كلام الشارح من الإيجاز والمحل والحاصل أن التخيير يبطل بالطلاق البائن اذا كان التخيير مخيراً بخلاف المعلق وهذا ما وفق به في الفصول العمادية بين كلامهم كما حترناه تبيل فصل المشيئة (قوله لا يتبع) لأن الحث شرطه أن يطلب منها غدا او تمنع ولم يطلب بجر ونحوه في التارخية عن المتقي قلت ومقتضاه ان النسيان لا تأثير له هنا لكن سيأتي في الايمان تعليقه بان امكان البر شرط لبقاء المين بعد انعقادها كما هو شرط لانعقادها خلافاً لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان امكان البر محقق بالتذكر على انه يلزم أن يكون النسيان عذراً في عدم الحث في غيره هذه الصورة أيضاً وهو خلاف المنصوص فافهم (قوله ان مستيقظا حث) لانه يسمى اتيانا منه قال تعالى فأتوا حرثكم اني ستم (قوله فعلى انزالها) أي تنعقد المين على أن يجامعها حتى تنزل لأن شعبها يراد به كسر شوته به (قوله فعلى المبالغة لا العدد) فلا تقدر لذلك والسبعون كثير خائفة والظاهر ان محله ما لم ينو العدد فان نواه علمت نيته لانه شدد على نفسه ط (قوله حث به أيضا) أي كما يحث بالجامع فلا يصح نفيه المعنى المتبادر وبواخذ بما نواه لانه شدد على نفسه فأيم ما فعل حث به بقى لو فعل كلامهم ما هل يحث مرتين الظاهر نعم وينبغي أن لا يحث في الدبابة الا بما نوى قال ط ولو قال ان رطمت من غير ذكر امرأة ولا تخميرها فعلى الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك باتفاق أصحابنا ومحل ما لم ينو الجامع والاعلم نيته فيما يظهر (قوله له امرأه الخ) لا مناسبة لها في هذا الباب اذ ليس فيها تعليق وتوله طلقت النساء لعل وجهه أن الخبيث قد يطلق على المستكره ريحه كالثوم والبصل ودم النساء منتن لطول مكثه (قوله فعلى الحائض) لعل وجهه النهي عنه في القران نصاً وأكثرته وزيادة أوفاته ومنه غين فاحش ثم رأيت في البحر عن القنية علل له بقوله لانه نص (قوله فله أن لا يصدقه) ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره بجر عن المحيط ولا يقال ان هذا مما لا يوقف عليه الا منه فالقول له كقوله لها ان كنت تحبين فقال أحب لأن ذلك فيما اذا كان المعلق عليه من جهة الزوجة لا من جهة أجنبي كما قدمناه وأفاد أنه لو صدقه حث (قوله لا يحث) ينافي ما يأتي قريسا من أن شرط الحث ان كان عدمياً وبجر حث اه ح وأصله صاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحث لوجود البر وبشده له ما يأتي متنا في الإيمان لا يخرج أولاً لانه الى مكة فخرج يريد هاهنا رجوع لا حث اذا جاوز عمران مصره على قصدها اه فان عدم الحث فيها لوجود المحلوف عليه ط قلت وذكر في الخاتمة تخريج عدم الحث في مسألة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا حلف

ليشربن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأهرقه قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما اه وفي الذخيرة ما يدل  
على أن في المسألة خلافا (قوله فخرجت لخرقةها لا يحنث) وكذا لو خرجت للغرق لأن الشرط الخروج  
بغير اذنه لغير الغرق والحرق بجر أي لأن ذلك غير مراد عرفا فلا يدخل في اليمين وكذا يتقيد بقاء النكاح  
كإسبأ في الإيمان وعلاه في القبح هناك بأن الأذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسانا  
ليرفعن اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلوأبأنها ثم تزوجها فخرجت بلاذن لا تطلق وان كان  
زوال الملك لا يطل اليمين عندنا لانها لم تنعقد الا على بقاء النكاح اه ومثله تحلف رب الدين الغريم  
أن لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بقيام الدين كما سبأ في هناك ان شاء الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ)  
في الخيانة رجل خرج مع الوالي لحلف أن لا يرجع الا باذن الوالي فسد قط من الحالف شيء فرجع لاجله لا يحنث  
لأن هذا الرجوع مستثنى من اليمين عادة اه أي لأن المحلوف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه  
فاذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل أن هذه المسألة والتي قبلها تخصصت اليمين  
فيها بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تقرر في كتب الاصول وتطير ذلك ما في الخيانة أيضا رجل  
حلف رجلا أن لا يطعمه في كل ما أمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل  
عليه لأن الناس لا يريدون بهذا النهي عن جماع امرأته عادة كما لا يراد به النهي عن الاكل والشرب وفيه  
أيضا اتمته امرأته بجارية فخلف لا يسبها انصرف الى المس الذي تكره المرأة وكذا لو قال ان وضعت يدي  
على جاريتي فهي حرة فضر بها ووضع يده عليها لا يحنث ان كانت عينة لاجل المرأة ولا مر يدل على أنه يريد  
الوضع لغير الضرب اه قلت ومثله فيما ينظر ماذا ذكره بعض محقق الحنابلة فيمن قال لزوجه ان قلت لي  
كلاما ولم أقل لك مثله فأنت طالق فقالت له أنت طالق ولم يقل لها مثله من أنها لا تطلق لأن كلام الزوج  
مخصص بما كان سببا أو دعاء أو نحوه اذ ليس مراده أنها لو قالت اشترى ثوبا أن يقول لها مثله بل أراد  
الكلام الذي كان سبب حلفه اه (قوله فاليمين على التلفظ باللسان) كذا في القنية والحواشي للزاهد  
معز بالوهرى ولعله محمول على ما اذا كان الحالف عالما وقت الحلف بأنه لا يمكنه اخرجه بالفعل فينصرف  
الى التلفظ بقوله اخرج من دارى ولو حلف على اليمين المؤقتة كما في لا شربن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء  
فيه لكان ينبغي عدم الحنث بمعنى اليوم وان لم يقل له اخرج ولعله لم يحمله عليها لكان صرف اليمين الى التلفظ  
المذكور بقرينة العجز عن الحقيقة كما لو حلف لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا ان كانت الدار ملكا  
للمحالف فالمنع بالقول والفعل والافعال القول فقط أي لانه لا يملك منعه بالفعل ومثله ما لو كان آجره الدار فتد  
صرحوا بأنه يبر بقوله اخرج من دارى ووجهه أن المستأجر ملك المنافع فصار الحالف كالاجنبي الذي  
لا ملك له في الدار وأما ما سبكه الشارح آخر كتاب الإيمان حيث قال لا يدخل فلان داره فيمنعه على النهي  
ان لم يملك منعه والأفعلى النهي والمنع جميعا فهو مخاف لما رأته في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل  
في حلفه لا يدعه أو لا يتركه في الولوالجية قال ان ادخلت فلانا بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت  
فلانا يدخل بيتي فأمر أنه طالق فاليمين في الاول على أن يدخل بامر له لانه متى دخل بامر فقد أدخله وفي الثاني  
على الدخول أمر الحالف أو لم يأمر علم أو لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف  
لأن شرط الحنث الترتل للدخول نبي علم ولم يمنع فقد ترك اه ومثله في إيمان البحر عن المحيط وغيره فتعليله  
لثاني بأنه وجد الدخول صريح في انعقاد اليمين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله  
لنفعلن كذا فهو حالف فاذا لم يفعله انحطبت حنث الخ فعلم أنه في حلفه لا يدخل فلان داره يحنث بدخوله  
وان نهاه الحالف لانه وجد شرط الحنث بخلاف لا يتركه يدخل فان فيه التفصيل المار ولوجرى هذا التفصيل  
في الحلف على فعل الغير لزم أنه لو قال ان دخل فلان دارى فأنت طالق أنه لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا يتبع  
الطلاق وأنه لو قال والله لتعلن كذا أو أمره بالفعل فلم يفعل لا يحنث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الإيمان  
فيمنعه على النهي ان لم يملك منعه على ما ذكره هنا من كون المحلوف عليه ظاهرا بقرينة ان فرض المسألة  
في الحلف على دار الحالف فلا يمكن حمله على التفصيل المذكور فيما اذا كانت الدار ملك الحالف أو ملك غيره  
وسبأ في ان شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في الإيمان وانما تعرضنا لذلك هنا لان بعض محشي

مطلب

اليمين تخصص بدلالة العادة  
والعرف

ان خرجت من الدار الا باذن  
فخرجت لخرقةها لا يحنث \* حلف  
لا يرجع الدار ثم رجع لشيء نسبه  
لا يحنث \* حلف لا يخرج من ساكن  
داره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه  
اخرجه فاليمين على التلفظ باللسان

مطلب

لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار

ان لم تجبني بفلان أو أن لم تردني نوبى  
الساعة فأنت طالق فجاء فلان  
من جانب آخر بنفسه وأخذ  
الثوب قبل دفعه لا يبحث كذا  
ان لم يدفع اليك الدينار الذي  
علي إلى رأس الشهر فكذا  
فأبرأته قبل رأس الشهر بطل  
اليمين بقي ما يكتب في التعاليق متى  
نقلها أو تزوج عليها وأبرأته من  
كذا أو من باقي صداقتها فلو دفع  
لها الكل هل تبطل الظاهر لا  
لتصريحهم بحجة براءة الاسقاط  
والرجوع بما دفعه \* حلف بالله  
أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال  
عبده حران لم يكن دخل لا كفارة  
ولا يعتق عبده امال صدقه أو لانا  
غموس ولا مدخل للقضاء في اليمين  
بالله حتى لو كانت يمينه الاولى  
بعق أو طلاق حث في اليمينين  
لدخولها في القضاء \* أخذت من  
ماله درهمين فاشتريت به لحاء وخطمه  
اللحام بدراهمه وقال زوجها  
ان لم تردني اليوم فأنت كذا فخلته  
أن تأخذ كبس اللحام وتسلمه  
للزوج قبل مضي اليوم والاحت  
ولوضاع من اللحام فما لم يعلم أنه  
اذيب أو سقط في البحر لا يبحث \*  
حلف ان لم أكن اليوم في العالم  
أو في هذه الدنيا فكذا يجبس ولو  
في بيت حتى يمضي اليوم

مطلب  
المحبوس ليس في الدنيا

الاشياء اغترت بعبارة المذكورة في الايمان فأفتى بعدم الحنث بعدم الدخول في قوله لا يدخل فلان  
داري وهو ما اشتهر على السنة العوام من أنه لا يبحث في الحلف على ما لا يملكه وليس على اطلاقه فتنبه لذلك  
(قوله ان لم تجبني) بفعل المؤنثة المخاطبة ليناسب قوله فأنت طالق ح (قوله الساعة) راجع اليها  
وقد به لان المطلقة لا يبحث فيها الا بالأس بنحو موت الخالف أو ضياع الثوب ط (قوله لا يبحث) لعدم  
امكان البر وقيل يبحث فيها ط عن الجرقلة وفي الحاشية قال لامرأته ان لم تجبني بتناع كذا غدا فأنت طالق  
فبعثت المرأة به على يد انسان فان كان نوى وصول المتاع اليه غدا لا يبحث لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينو  
شيئاً أو نوى حملها بنفسها حث ولا يكون اليمين على الوصول الا بالنية اه (قوله بطل اليمين) لانه بعد  
ابراءها منه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب في التعاليق) أى ما يكتبه الزوج على نفسه عند  
خوف المرأة من نقلها أو تزوجها عليها (قوله متى نقلها الخ) جواب متى محذوف أى فى طالق وقوله  
وأبرأته بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله فلو دفع لها الكل) أى كل الدين المعبر عنه  
بقوله من كذا أو كل باقي الصداق (قوله هل تبطل) أى اليمين المذكورة ووجه التوقف أن الطلاق معلق  
على شرطين وهما النقل والابراء أو التزوج والابراء فاذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابراء  
مع أن المبرأ عنه قد دفعه لها (قوله لتصريحهم الخ) قال في الاشياء الابراء به دفعه الدين صحيح لان  
الاسقاط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما آذاه اذا أبرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء  
فلا رجوع واختلاف فيما اذا أطلقها وعلى هذا الوعد طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق  
فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين وصف في ذمة المديون والدين يقضى بمسئله  
أى اذا أوفى ما عليه لغريمه ثبت له على غريمه مثل ما لغريمه عليه فتنقض المطالبة فاذا أبرأه غريمه براءة اسقاط  
سقط ما بذمته لغريمه فثبت له مطالبة غريمه بما أوفاه فقد سحبت البراءة بعد الدفع فلا تبطل اليمين بل يتوقف  
الوقوع على البراءة بخلاف ما اذا أبرأه براءة استيفاء لانه يعنى اقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة له عليه  
فلا يرجع عليه المديون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وأما لو أطلق في ذمته ما سحبت عنها على الاستيفاء لعدم  
فهمهم غيرها (قوله حلف بالله أنه لم يدخل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب  
الاول لانه على الثاني كون اليمين منعقدة لكونها على المستقبل وفرض المسألة فيما اذا كانت على الماضي  
لتناقص اليمين الثانية في البحر عن المحيط من باب الايمان التي يكذب بعضها بعضا حلف بالله تعالى أنه لم يدخل  
هذه الدار اليوم ثم قال عبده حران لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين  
بالله تعالى لم يبحث ولا كفارة وان كان كاذبا فهي بمن الغموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا مدخل  
لها في القضاء فلم يصرفها كذبها في البحر عن المحيط باليمين باليمين وهو عدم الدخول حتى لو كانت  
اليمين الاولى بعق أو طلاق حث في اليمينين لان لها مدخلا في القضاء اه (قوله حث في اليمينين) لانه بكل  
زعم الحنث في الاخرى كما يأتى في باب عتق البعض اه ح (قوله ولوضاع من اللحام الخ) هذا نقله في البحر  
عن الحاشية في اليمين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال ومنه ومعه أنه اذا لم يكن رده فانه يبحث فعلم به أن قواهم  
يشترط لبقاء اليمين امكان البر انما هو في المقيدة بالوقت فعدمه مبطل لها أما المطلقة فعدمه موجب للحنث  
اه وحاصله أنه اذا كانت اليمين مقيدة بالوقت يبحث بمضيه الا اذا عجزت عن رده بأن ضاع أو اذيب أو مالو كانت  
مطلقة فلا يبحث وان ضاع مادام حيا في مكان وجدانه أو مالومات أحدهما أو علم أنه اذيب أو سقط في البحر  
فانه يبحث لانه مذكور الرده به تعلم ما في كلام الشارح (قوله ان لم اكن الخ) كذا في البحر عن الصيرفية وقد  
راجعت عبارة الصيرفية فراءت فيها أن اكن بدون لم وهو الصواب (قوله يجبس الخ) سواء حبسه  
القاضي أو الوالى لان الحبس يسمى نفيا قال تعالى أو ينفوا من الارض يجر عن الصيرفية أى فان الآية  
محمولة عندنا على الحبس وراءت في بعض الكتب أن الوزير ابن مقبل لما حبسه الراضى بالله سنة اثنين  
وعشرين وثلاثمائة أنشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها \* فلسنا من الموتى نعد ولا الاحياء  
اذا جاءنا السجان يوما الحاجة \* فرحنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله لا يحنث في المختار) لانه مسكن لاساكن وشرط الحنث هو السكنى وانما تكون السكنى بنفسه  
اذا كان باختياره بخلاف ان لم اخرج ونحوه لان شرط الحنث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون الاختيار  
أفاده في الذخيرة وأفاده أيضا أن الخلاف فيما اذا اغلق الباب لا فيما اذا منع بقيد ومثله في البحر ومثله به  
في البرازية وحاصله أنه لو كان المنع حسبا لا يحنث بخلاف ولو كان بغيره لا يحنث أيضا في المختار وقيل  
يحنث (قوله والاصل الخ) عبارة ابن الشحنة والاصل ان شرط الحنث ان كان عدميا وعجز عن مباشرة  
فالمختار الحنث وان كان وجوديا وعجز فالمختار عدم الحنث اه قلت والظاهر أن الضمير في قوله مباشرة يعود  
الى شرط البر لا لشرط الحنث لان العجز عن الشيء فرع عن طلبه والحالف انما يطلب شرط البر فيحصله أو يعجز  
عنه فيمكن على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا او قد اشتشكل في البحر فرعين أحدهما  
مسألة العسس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث  
ولو حبسه السلطان لا يحنث اه قال فان الشرط فيها العدم وقد اثير فيه الجبس اه قلت أما مسألة العسس  
فقد مر الجواب عنها وأما مسألة القنية فالظاهر انها مبنية على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيما اذا كان  
المنع غير حسي فلذا افرق بين المنع بالمرض والمنع بجنس السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع غير  
حسي بخلاف المرض فانه كالقيد فهو منع حسي لكن في ايمان البرازية من الخامس عشر ان لم تحضري  
الليلة فكذا اقصيت ومنعت منعاً حسباً ذكر الفضلي أنه يحنث والاصح أنه لا يحنث فقد صحح عدم الحنث  
في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة أن المختار الحنث ولم يقيد بكونها منعت منعاً حسباً فالظاهر انه ترجيح  
لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المارة لان الشرط هنا عدى ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصاً  
فيما اذا كان الشرط وجودياً ويكون ما في القنية والبرازية مبنياً على اجرائه في العدى أيضاً والله اعلم (تنبيه)  
اعلم أنهم صرحوا بأن فوات الحمل يطل اليمين وبأن العجز عن فعل المحلوف عليه يطلها أيضاً لوموقة لالومطافة  
وبأن امكان تصور البر شرط لانعتادها في الابتداء مطلقاً وشرط لبقائها لوموقة وعلى هذا فتدولهم في لشر بن  
ماء هذا الكوز اليوم ولا ما فيه لا يحنث وجهه أنهم لم تنعقد لعدم امكان البر ابتداءً وفيما لو كان فيه ماء  
فصب تبطل لعدم امكان البر بعد انعتادها والعجز فيه ناسي عن فوات الحمل وفي ان لم اخرج ونحوه فقيده ومنع  
يحنث لان العجز لم ينشأ عن فوات الحمل لان الحمل فيه هو الحالف أو المرأة ونحو ذلك وهو موجود بخلاف الماء  
الذي صب فاذا لم يخرج فتحقق شرط الحنث لبقاء الحمل وان عجز حقيقة لا مكان البر عقلاً بأن يطلقه الحابس له  
كما في قوله ان لم أمس السماء اليوم فانه يحنث بعبثيه لانه وان استحالة عادة لكنه في نفسه ممكن لانه وجد  
من بعض الانبياء بخلاف ما لوصب الماء لان عود الماء المحلوف عليه غير ممكن أصلاً وفي لا اسكن فقيده ومنع  
لا يحنث لان شرط الحنث وجودي وهو سكاك بنفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام والمنع بأن ينسب لغيره  
وهو المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحنث عدى وهو لا يمكن اعدامه بالاكرام لثبته من المكروه  
بالفتح وهذا معنى قولهم الاكرام يؤثر في الوجودي لافي العدى فصار الحاصل أنه اذا كان شرط الحنث عدمياً  
فان عجز عن شرط البر فوات محله لا يحنث وان مع بقاء الحمل حنث سواء كان المانع حسباً أو لا وكذا لو كان  
المانع كونه مستحيلاً عادة كس السماء وان كان الشرط وجودياً لا يحنث مطلقاً ولو كان المانع غير حسي  
في المختار هذا ما تحترى من كلامهم والله تعالى اعلم فافهم (قوله ومفاده الخ) أي لان شرط الحنث  
فيه عدى وهو عدم الاداء والمحل وهو الحالف باق واذا كان يحنث في حلفه ليس السماء اليوم مع كون  
شرط البر مستحيلاً عادة فحنثه هنا بالاولى لان شرط البر يمكن بأن يغصب مالاً أو يجرد من يقرضه أو يرث  
قريباً له ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحنث من قوله في المنع  
حلف ليقضين فلان ديه غدا ومات أحداهما قيل مضى القدر أو قضاء قبله وأبراه لم تنعقد اه لان عدم  
الحنث فيه لبطلان اليمين بفوات الحمل كما لوصب ما في الكوز فان شرط البر صار مستحيلاً عقلاً وعادة بخلاف  
مس السماء فانه ممكن عقلاً وان استحالة عادة وكذا لا يرد ما في الثانية ان لم آكل هذا الرغيف اليوم  
فأكله غيره قبل الغروب لا يحنث لانه من فروع مسألة الكوز كما صرحوا به لفوات الحمل وهو الرغيف وما  
استشهد به صاحب البحر حيث قال ان قوله في القنية متى عجز عن المحلوف عليه واليمين موقته فانها تبطل بقتضي

مطلب

الاصل ان شرط الحنث ان كان  
عدمياً وعجز لا يحنث

ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا  
فقيده ومنع حتى مضى الغد حنث  
وكذا ان لم اخرج من هذا المنزل  
فكذا اقصيه أو ان لم اذهب بك الى  
منزلي فأخذها فظهرت منه أو ان لم  
تحضري الليلة منزلي فكذا انعها  
أبوها حنث في المختار بخلاف  
لا اسكن فأغلق الباب أو قيد  
لا يحنث في المختار قلت قال ابن  
الشحنة والاصل أنه متى عجز عن  
شرط الحنث في العدى لا الوجودي  
قال في النهر ومفاده الحنث فيمن  
حلف ليؤدين اليوم ديه فعجز  
لفسره وفقد من يقرضه خلافاً  
لما يحنث في البحر فتدبر



بطلانها في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لان مراد القنينة العجز الحقيقي كما في مسألة الكوز والاولا  
ناقضه ما أطبق عليه أصحاب المتن من عدم البطلان في لاصعدن السماء ثم رأيت الرمي تنقل عن فتاوى  
صاحب البحر أنه أفتى بالحنث في مسألة استندنا الى امكان البرة حقيقة وعادة مع الاعصار بهبة أو تصدق  
أوارث اه وهو عين ما قلناه أو لا والله الحمد

\* (باب طلاق المريض) \*

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله عنوان به لاصالته) أى اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع أن  
قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الاصل في هذا  
الباب المريض وغيره من كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهلاك مجازاً فيشمل غيره  
(قوله لقراره من ارثها) أى ظاهر وان اتفق أنه لم يقصد القرار (قوله فيرد عليه قصده) بيان لوجه  
توريثها منه اعتبارا بقتال مورثه بجماع كونه فعلا محرماً لغرض فاسد وتتمام توريثه في الفسخ وعن هذا قال  
في البحر وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز للزوج المريض التطلق لتعلق حقه بما له الا اذا رضيت به اه قال  
في النهر وفيه نظر لان الشارع حيث رد عليه قصده لم يكن آتياً بالصورة الا بطلان لا بحقيقته قد برر اه  
وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد محظوراً لم يرد عليه الشارع كقتل المورث استمجالاً لارثه ثم رأيت في التارخانة  
عن الملقط قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته اكره له أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه  
(قوله الى تمام عدتها) لان الميراث لا بد أن يكون لنسب أو سبب وهو الزوجية والعق والزوجية تنقطع  
بالبينونة وهذا اشارة الى خلاف مالك في قوله بارتها وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كاسيحي) أى  
في قول المصنف ولو باشرت بسبب الفرقة وهى مريضة الخ ط (قوله بأن أضناه مرض) أى لازمه حتى  
أشرف على الموت مصباح (قوله عجز به الخ) فلو قدر على اقامة مصالحه في البيت كوضوء والقيام  
الى الخلاء لا يكون فاراً وفسره في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بجوارحه كاعتدائه الاضحاء  
وهذا أضيق من الاول لان كونه ذا فراش يقتضى اعتبار العجز عن مصالحه في البيت فلو قدر عليها فيه لا يكون  
فاراً وصححه في الفسخ حيث قال فما اذا أمكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صحيح اه أقول  
وتمتنع هذا كله أنه لو كان مريضاً مرضاً يغلب منه الهلاك لكنه لم يعجزه عن مصالحه كما يكون في ابتداء  
المرض لا يكون فاراً وفي نور العين قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضاً مرض الموت  
بل العبرة للغلبة لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتى  
الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك  
غالب الا كونه صاحب فراش اه وبأنى تمامه (قوله هو الاصح) صححه الزيلعي وقيل من لا يصلي قائماً  
وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد مرضه ط عن القهستاني (قوله كعجز الفقيه الخ) ينبغي أن يكون  
المراد العجز عن نحو ذلك من الاتيان الى المسجد أو الدكان لا اقامة المصالح القريبة في حق الكل اذ لو كان  
محتجراً فاجترفة شاقة كمالو كان مكارياً أو جالاً على ظهره أو دافاً أو نجاراً أو نحو ذلك مما لا يمكن اقامته  
مع أدنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد أو السوق لا يكون مريضاً وان كانت هذه مصالحه  
والا لزم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان للبيع والشراء مثلاً مرضاً غير مرض بحسب اختلاف  
المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر أيضاً في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أما لو كان غير قادر عليه  
قبل المرض ككبراً ولعله في رجله فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو ما مر عن أبي الليث  
وينبغي اعتماده لما علمت من أنه كان يفتى به الصدر الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طرده فيمن كان عاجزاً  
قبل المرض ويؤيده أن من ألحق بالمريض كمن بارز رجلاً ونحوه انما اعتبر فيه غلبة الهلاك دون العجز عن  
الخروج ولأن بعض من يكون مطعوناً أو به استسقاء قبل غلبة المرض عليه قد يخرج لقضاء مصالحه مع كونه  
أقرب الى الهلاك من مريض ضعف عن الخروج اصداعاً أو هزال مثلاً وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم أن به  
مرضاً هلكاً غالباً وهو يزداد الى الموت فهو المعبر وان لم يعلم أنه مهلك يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا  
ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يتصل به الموت فما الفائدة تعريضه بما ذكر قلت فائدة أنه قد

\* (باب طلاق المريض) \*

عنوان به لاصالته ويقال له الفار  
لقراره من ارثها فيرد عليه قصده  
الى تمام عدتها وقد يكون القرار  
منها كاسيحي (من غالب حاله  
الهلاك بمرض أو غيره بأن اضناه  
مرض عجز به عن اقامة مصالحه  
خارج البيت) هو الاصح كعجز  
الفقيه عن الاتيان الى المسجد  
وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه  
وفي حقه ان يعجز عن مصالحها  
داخله كما في البرازية ومقاده  
أنها لو قدرت على فسخ الطبع دون  
صعود السطح لم تكن مريضة

يطول سنة فأكثر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وإن اتصل به الموت وأيضاً فقد يموت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل تبني عليه الأحكام (قوله قال في النهر وهو الظاهر) رد على قوله في الفتح أما المرأة فإن لم تكن الصعود إلى السطح فهي مريضة فانه يقتضي أنها لو عجزت عنه لاعادونه كالطبع تكون مريضة مع أنه خلاف ما في المتن وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بعصاها تأمل (قوله المرض) مبتدأ والمعتبر صفته والمضى خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الأصح (قوله والمقعد) هو الذي لا حراك به من داء في جسده كأن الداء أقعد وعنده الأطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المشنج الأعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يقعه في الفراش) احتراز عما إذا تطاول ثم تغير حاله فإنه إذا مات من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثلث كما في الخلاصة (قوله ثم رمض) أي شين وحاء وهو رمز لشمس الأئمة الحلو في الهندية عن الترتائي وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعدها كتصرفه في حال صحته اه أي ما لم يتغير حاله كما علمت (قوله وفي القنية الخ) قال ح أخذنا مما تقدم من الهندية أن هذا لا يساني ما قبله لأن ازدياده إلى السنة فقط اه ولا يعني ما فيه وفي الهندية أيضاً المقعد والمفلوج مادام يزداد ما به كالمرضى فان صار قديماً ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الأئمة والصدر الكبير برهان الأئمة وفسر أصحابنا الخ ما مر قلت وحاصله أنه ان صار قديماً بأن تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح أما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض (قوله أو بارز رجلاً أقوى منه) بيان لحكم الصحيح الملقق بالمريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كما في النهاية وغيرها والاولى أن يقال من يخاف عليه الهلاك غالباً على أن غالباً متعلق بالخوف وإن لم يكن الواقع غلبة الهلاك فإن في المبالغة لا يكون الهلاك غالباً الآن يبرز لمن علم أنه ليس من أقرانه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذا في البحر ومثله في الفتح ومقتضاه أن الأولى ترك التقييد بكونه أقوى منه ولذا لم يقيد به في الكتز غير بناء على أن المعتبر غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فإن من خرج عن صف القتال وبارز رجلاً يغلب عليه خوف الهلاك وإن لم يكن الرجل أقوى منه ولا يغلب عليه الهلاك إلا إذا علم أنه أقوى منه فاجرى عليه المصنف مبنى على ما في النهاية من أن المعتبر غلبة الهلاك وعليه جرى في النهر وقال ولذا قيد بعضهم المسألة بما إذا علم أن البارز ليس من أقرانه بل أقوى منه اه وعما ترون أنه علم أن ما في المتن مخالف لما اختاره في البحر تعالى الفتح فافهم ويؤيد ما في الفتح ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا لو اختلفت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى أو مقهورة فهو في حكم مرض الموت وإن لم يحتاطوا فلا اه فانه يدل على أن المكافأة تكفي (قوله من قصاص أورجم) وكذا الوقت قد ظالم ليقبله قهراً (قوله أو بقي على لوح من السفينة) يوهى أن انكسار السفينة شرط لكونه فاراً وليس كذلك فقد قال في المسبوط فان تلاطمت الأمواج وخيف الغرق فهو كالمرضى وكذا في البدائع وقيدته الأسيماني بأن يموت من ذلك الموج أما لو سكن ثم مات لارتث اه بحر قلت وهذا شرط في المبالغة وغيرها أيضاً كما يأتي (قوله وبقي في فيه) أما لو تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرحاً يخاف منه الهلاك غالباً كما يفهم مما مر (قوله فارت بالطلاق) أي هارب من نوريتهما من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح تبرعه الامن الثلث) أي كوقفه ومحبابته وتزوجه بأكثر من مهر المثل واستفاد من هذا أن المرض في حق الوصية والفرار لا يختلف ط والمراد بقوله تبرعه أي لا جنبي فلو لوارث لم يصح أصلاً (قوله فلو أبانها) أي بواحدة أو أكثر ولم يقل أو طلقها رجعي كما قال في الكتز لما قال في النهر وعندي أنه كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لأنها فيه ثرت ولو طلقها في العدة ما بقيت العدة بخلاف البائن فانها لا ترتب الا اذا كان في المرض وقد أحسن القدوري في اقتصاره على البائن ولم أر من نبه على هذا اه قال ط والطلاق ليس بقيد بل كذلك لو أبانها بخيار بلوغه أو تبسيلة أمها أو بنتها أو رتته كما في البدائع وكأنه كنى به عن كل فرقة جاءت من قبله جوى اه لكن هذا في قول الكتز لطلقها أمها قول المصنف أبانها لا يحتاج إلى دعوى الكناية (قوله وهي من أهل الميراث) أي من وقت الطلاق إلى وقت الموت كما سيوضحه الشارح (قوله علم بأهليتها أم لا الخ)

قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا المجتبي المرض المعتبر المضى المصح لصلاته قاعداً والمقعد والمفلوج والمسلول إذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمض حد التطاول سنة انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزداد كالمرضى (أو بارز رجلاً أقوى منه) (أو قدم ليقبل من قصاص أورجم) أو بقي على لوح من السفينة أو أقرسه سبع وبقي في فيه (فارت بالطلاق) خبر من (ولا يصح تبرعه الامن الثلث فلو أبانها) وهي من أهل الميراث علم بأهليتها أم لا كان أسلت أو اعتقت ولم يعلم (طائفاً) بالارضاها

هذا كله سيأتي متناوئاً وشرحاً وأشار إلى أنه الأول ذكره هنا (قوله فلوا كره) محترز قوله طائفاً  
 أي لو أكره على طلاقها البائن لا ترث وهذا الوصلان الأكره بوعيد تألف فلو كان يحبس أو قيد بصير فاراً  
 كما في الهندية عن العتبية ثم أعلم أنه ذكر في جامع الفصولين أنه لا رواية له هذه المسألة في الكتب وذكر فيها  
 عن المشايخ قولين الأول أنها ترث لأن الأكره لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني أنه ينبغي  
 أن لا ترث ليعبر أذلو أكره على قتل مورثه ولا يرثه المكره أي بالكسر لو وارثاً ولو لم يوجد منه القتل اهـ  
 واستظهر الرحيق الأول لتعلق حقه في أرثه بمرضه ولم يوجد منها ما يطله إلا إذا كانت هي التي أكرهته  
 على الطلاق ويؤيده أنه لو جامعها ابنه مكرهه ورثت مع أن الفرقه ليست باختيارهما اهـ قلت الطاهر ترجيح  
 الثاني ولذا جزم به الشارح تبعاً للجلال لأن أرث من أباها في مرضه لرد قصده عليه وهو فراره من أرثها ومع  
 الأكره لم يظهر منه فرار فيعمل الطلاق عمله فلا ترثه كما أن عدم أرث القتيل لمورثه قصده بتحصيل الميراث  
 فغير قصده عليه وإذا كان مكرهاً لم يظهر هذا القصد فيه مع أن القتل محذور عليه بخلاف الطلاق فإنه  
 مع الأكره غير محذور وقوله لو جامعته ابنه مكرهه ورثت صوابه لم ترث كما يأتي التنبه عليه فهو مؤيد لما قلنا  
 (قوله أو رضيت) محترز قوله بلارضاه أي كان خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة  
 الغنين نفسها قهستانى ط (قوله ولو أكرهت على رضاها) أي على مفيد رضاها كسؤالها الطلاق  
 ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان أدنى ط (قوله أو جامعها ابنه مكرهه) بحث لصاحب النهر  
 وأقره الجوى عليه ويخالفه ما في البحر من البدائع الفرقه لو وقعت بتبديل ابن الزوج لا ترث مطاوعة كانت  
 أو مكرهه أما الأول فلرضاها باطل حقتها وأما الثاني فلم يوجد من الزوج ابطال حقتها المتعلق بالارث لوقوع  
 الفرقه بفعل غيره اهـ والجامع كالتبديل في حرمة المصاهرة وليس لنا الاتباع النص ط قلت وفي جامع  
 الفصولين أيضاً جامعها ابن مريض مكرهه لم ترثه إلا أن أمره الأب بذلك فينتقل فعل الابن إلى الأب في حق  
 الفرقه فيصير فاراً اهـ ومثله في الذخيرة معز بالاصل وكذا في الوالدية والهندية وللرحيق هنا كلام مصادم  
 للمنقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) يدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض  
 ونحوه واحتزبه عما إذا طلق في العدة ثم مرض ومات وهي في العدة لا ترث منه بجر أي إذا كان الطلاق  
 رجعياً فإنها ترثه وكذا برئها لو ماتت في العدة بجامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت أبنتك في صحتي  
 أو تزوجتك بلاشهود أو بيننا رضاع قبل النكاح أو تزوجتك في العدة وأنا بككرت المرأة ذلك بانت منه وترثه  
 لا لوصدقه (قوله فلوصح) الأولى فلوزال ذلك الحال اهـ ح أي ليعم ما لو عاد المبارز إلى الصف أو أعيد  
 الخرج للقتل إلى الحبس أو سكن الموج ثم مات فهو كالمریض إذا برئ من مرضه كما في البدائع وعزاء إليها  
 في الفتاوى الهندية ويؤيده ما قدمناه عن الإسيباني من التصريح بأنه لو سكن الموج ثم مات لا ترث له كن  
 في الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم خلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمریض ترثه لأنه ظهر فراره بذلك الطلاق  
 ثم ترتب موته فلا يبالى بكونه بغيره اهـ ومثله في معراج الدراية بدون تعليل وتبعه في البحر والنهر وهو  
 مشكل لأنه يلزم عليه أن المریض لو صح ثم مات أن ترثه لصدق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أوجبوا  
 عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حالة غلبة الهلاك ولا شك أنه بعد ما خلى سبيله  
 أو أعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو في الحبس  
 قبل إخراجة للقتل لم يكن فاراً فافهم بعد أعادته إليه نعم ما ذكر من التعليل إنما يصح لموته في ذلك الوجه  
 بسبب آخر كوت المریض بقتل وموت من أخرج للقتل باقتراض سبع ونحوه والظاهر أن عبارة الفتح سقطا  
 من قلم الناسخ والاصل في العبارة فهو كالمریض إذا برئ من مرضه بغيره فأنها ترثه لأنه ظهر فراره الخ  
 فليأمل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته انتقضت إعرابه خبراً مقدماً  
 وموته مبتدأ مؤخر أو لا حاجة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها  
 في أنه مات قبل انتضاء العدة مع اليقين فانككت فلا ارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عتقي  
 لا يقبل قولها ولو لو انت أمة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وادعت الورثة أنه بعد موته  
 فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم وتماه

فلوا كره أو رضيت لم ترث ولو أكرهت  
 على رضاها أو جامعها ابنه مكرهه  
 ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال  
 (ومات) فيه فلو صح ثم مات  
 في عتقها لم ترث (بذلك السبب)  
 موته أو بغيره كان يقتل المریض  
 أو يموت بجهة أخرى في العدة

في البحر عن الحاشية (قوله المندخولة) أي المدخول بها حقيقة أعنى الموطوءة ليخرج المختلى بها فانها وان وجبت عليها العدة لكن لا يرث كما يرث في باب المهر في الفرق بين الخلوة والدخول أفاده ط فافهم (قوله لا هو منها) أي لو أبانها في مرضه فماتت هي قبل انقضاء عدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كما يأتي (قوله وعند أحمد الخ) وعن مالك وإن تزوجت بأزواج وعند الشافعي لا يرث المختلعة والمطلقة ثلاثًا وغيرهما يرث لأن الكليات عنده رواجع در منسقى (قوله وكذا يرث طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو الموضوع واحترز بالرجعية عما لو أبانها بأمرها كما يكره (قوله أو طلاق فقط) أي بأن قالت له في مرضه طلقني فطلقها ثلاثًا فماتت في العدة ترثه اذ صار مبتدئًا فلا يمل حقتها في الارث كقولها طلقني رجعية فأبأنها جامع الفصولين (قوله لأن الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انقضاء العدة أي فلم تكن راضية باسقاط حقتها بخلاف ما لو طابت الباش (قوله حتى حل وطوها) أي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطى قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعة مكرهه (قوله ويتوارثان في العدة طلقًا) أي سواء كن طلاقه لها في صحته أو مرضه برضاها أو بدونه كما في البدائع فأيهما ماتت وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد العدة لأنه زال النكاح وقد متنا قريبا أن القول لها في أنه مات قبل انقضاء العدة ببق هنامسألة هي واقعة الفتوى سنلت عمالم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقًا رجعيًا ثم ماتت بعد شهرين فادعى عدم انقضاء العدة ليرث منها رادعي ورثتها انقضاءها وهي لم تترقب موتها بانقضاءها ولم تبلغ سن اليأس فهل القول له أو لهم والذي يطهره أن القول للزوج لأن سبب الارث وهو الزوجية — ان مدتها لان الرجعي لا يرث به فلا يزول بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انقضاءها في مدة ثم غلب يكون القول لها لأنه لا يعلم الا من جهتها بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف الباش) فان فيه لا بد من استمرار الاهلية من وقت الطلاق الى وقت الموت كما يكره قريبا (قوله وكذا يرث مبانة الخ) أي من طلقها باسقاط يدبها لانها لو كانت مطلقة رجعية لا يرث كما يكره المصنف وكذا لو بان بقبيل ابن الزوج ولو مكرهه كما مر (قوله لجي الحرة بينوته) أي فكان الفرار منه (قوله ومن لا عنها في مرضه) أطابقه فقبل ما اذا كان القذف في الصحة أو في المرض وقال محمدان كان القذف في الصحة واللعان في المرض لم يرث نهر (قوله أو إلى سنها مريضاً) أراد به أن يكون معنى المدة في المرض أيضا بحر (قوله للمامر) أي من أن الفرقه جاءت بسبب منه قال في الهداية وهذا الحق بالتعليق بفعل لا بد منه اذ هي لحاجة الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان آلى في صحته الخ) وجه عدم الارث فيها أن الایلاء في معنى تعليق الطلاق بمعنى أربعة أشهر خالية عن الوقاع ولا بد أن يكون التعليق والشرط في مرضه وهنا وان تم كن من ابطاله بالني لكن بضرر يلزمه وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن تمسكا بحر (قوله فمات) أي في عدتها كما مر (قوله لأنه لا بد الخ) تعليل للمسألة الثانية ط (قوله ولا بد في الباش الخ) تعليل للمسألة الثالثة أي والردة تنقطع أهلية الارث ط (قوله أولم يطلقها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاوعت) المطاوعة ليست بقيد اذ لو كانت مكرهه لا يرث أيضا لأنه لم يوجد من الزوج ابطال حقتها كما في البحر عن البدائع لكن لو أمره أبوها بذلك ورثت كقوله مناه (قوله لجي الفرقه منها) أي فكانت راضية باسقاط حقتها (قوله أو أبانها بأمرها) يصدق بما اذا سألتها واحدة بانسة فطلقها ثلاثا فتولد في البحر لم أر حكمه أي صريحا ثم قال كما يوجد في بعض نسخ البحر وينبغي أن لا ميراث لها رضاها بالباش اه (قوله عملا باجازه) لانها هي المبطلة للارث واعترضه في التهرب أن هذا لا يجدي نفعاً فيما اذا كان الطلاق في مرضه اذ دلائل الرضى فيه قائم اه قلت فيه نظر لانها راضيت بطلاق موقوف غير مبطل لحقتها ولا يلزم منه رضاها بما يطل وعبارة جامع الفصولين وليس هذا كطلاق سواها اذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طلقت نفسي لم يكن مبطلا بل وقف على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكانت انشأ الطلاق فكان فارا اه فافهم (قوله أو اختلعت منه) قيد به لأنه لو خلعهما أجنبي من زوجها المريض قلها الارث لو مات في العدة لأنها لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا بحر عن جامع الفصولين قلت ومنادي التعليل أن الاجنبى لو خلعهما من زوجها على مهرها وأجازت فعله ترث أيضا لأن أجازتها حصلت بعد البيونة فلم تؤثر فيها بل اثر في سقوط مهرها فتثبت الفرار

للمدخولة (ورثت هي) منه لاهو  
منها لرضاه باسقاطه حقه وعدم  
أحمد ترث بعد العدة ما لم تتزوج  
بآخر (وكذا) ترث (طالبة  
رجعية) أو طلاق فقط (طلقت)  
بأننا (أو ثلاثا) لأن الرجعي  
لا يرث النكاح حتى حل وطوها  
ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي  
أهليتهما للارث وقت الموت بخلاف  
الباش (وكذا) ترث (مبانة  
قبلت) أو طاوعت (ابن زوجها)  
لجي الحرة بينوته (ومن لا عنها  
في مرضه أو إلى منها مريضاً  
كذلك) أي ترثه للمامر (وان آلى  
في صحته وبات به) بالایلاء  
(في مرضه أو أبانها في مرضه  
فصح فمات أو أبانها فارتدت  
فأسلت) فمات (لا) ترثه لأنه لا بد  
أن يكون المرض الذي طلقها فيه  
مرض الموت فاذا صح تبين أنه  
لم يكن مرض الموت ولا بد  
في الباش أن تسفر أهليتهما للارث  
من وقت الطلاق الى وقت الموت  
حتى لو كانت كائسة أو مملوكة  
وقت الطلاق ثم أسلت أو اعتقت  
لم ترث (كما) لا يرث (لو طلقها  
رجعيًا) أو لم يطلقها (فطاوعت)  
أو قبلت (ابنه) لجي الفرقه منها  
(أو أبانها بأمرها) قيد به لانها  
لو أبانت نفسها فأجاز ورثت عملا  
باجازته قنية (أو اختلعت منه  
أو اختلعت نفسها)

قبل الاجازة فلا يرتفع به سافلا يصح أن يقال انه لا يرث لان دليل الرضا قائم لا المستبر قيامه قبل البينة  
 لا بعدها فافهم (قوله ولو يلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اخبار بتقويض الطلاق لا يقال ان الفرقه  
 في خيار البلوغ تتوقف على فسخ القاضى فلم تكن بفعلها فصار كما لو أبانت نفسها فأجاز الزوج لان  
 فسخ القاضى موقوف على طلبها ذلك منه فصار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضى هذا ما ظهر لى (قوله  
 رضاها) أى لان الفرقه وقعت باختيارها لانها تقدر على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بحبس)  
 عبارته في الدر المنقي في حصن وكذا عبارة غيره والحصرون كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحصن لكن  
 مسألة الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما اذا خرج عن الصف للمبارزة فانه يكون فارا  
 كما مر وكذا لو التحم القتال واختلط الصفان كما قد مناه عن المعراج وانما لم يكن فارا هنا لما قالوا من أن  
 الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة أى بمن معه من المقاتلين قال في الهروا طلاقه يفيد أنه لا فرق بين أن تكون  
 فئة قليلة بالنسبة الى الاخرى أولا ولم أره لهم اه قلت الطاهر أنه مادام في الصف لا فرق أما لو اختلطوا  
 فقد علت مما قد مناه عن المعراج أنه في حكم المرض الا اذا كانت احداهما غالبية (تبينه) مثل من في الصف  
 من كان راكب سفينة قبل خوف الغرق أو نزل بمسبعة أو مخيف من عدو بحر (قوله ومثله حال  
 فشو الطاعون) نقل في الفتح عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال ولم أره لما يحنوا اه وقواعد الحنفية  
 تقتضى أنه كالصحيح قال الحافظ العسقلاني في كتابه بذل الماعون وهو الذى ذكره على جماعة من علمائهم  
 وفي الاشياء غايته أن يكون كمن في صف القتال فلا يكون فارا اه وهو الصحيح عند مالك كما في الدر المنقي  
 قال في الشربلية وليس مسلما اذ لا مماثلة بين من هو مع قوم يدفعون عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم  
 مثله ليس لهم قوة الدفع عن أحد حال فشو الطاعون اه قلت اذا دخل الطاعون محله أو دارا يغلب على أهلها  
 خوف الهلاك كما في حال التحام القتال بخلاف المحلة أو الدار التي لم يدخلها فينبغي الجرى على هذا التفصيل  
 لما علت من أن العبرة لغلبة خوف الهلاك ثم لا يحنى أن هذا كله فحين لم يطعن (قوله أو محجوما) عطف على  
 مستحيا وقوله أو محجوسا عطف على قائما ولا يصح عطف محجوما على قائما لانه يلزم عليه أن يرث منه وان لم يرقم  
 بمصالحه خارج البيت لان العطف يقتضى المغايرة والحاصل أن المحجوم اذا كان يقدر على القيام بمصالحه  
 لا يكون مريضا والافهم مريض كما يعلم من عبارة الملتقى وأما ما في الدراية من التصريح بأن المحجوم مريض  
 فهو محمول على ما اذا عجز عن القيام بمصالحه فلا يخاف مافى الملتقى وأما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوفيق  
 بحمل ما في الدراية على ما اذا جاءت نوبة الحى ففيه نظر لانها اذا جاءت نوبتها ولم يعجز عن القيام بمصالحه لم يكن  
 مريضا بمنزلة الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كما يأتى قريبا (قوله لغلبة السلامة) لان الحصن لدفع  
 العدو وقد يتخلص من المسبعة والحبس بنوع من الخيل ط عن الهندية (قوله وهو الطلق) اختلف  
 في تفسير الطلق فقيل الوجع الذى لا يسكن حتى تموت أو تلد وقيل وان سكن لان الوجع يسكن تارة ويهيج  
 اخرى والاوّل أوجه بحر عن المجتبى (قوله اذا علق المريض) أى من كان مريضا عند التعليق والشرط  
 أو عند أحدهما احتراز عما اذا كان صحيحا عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المسألة فافهم  
 (قوله البائن) قيده لان حكم الفرار لا يثبت الا به بحر لان الرجعى لا فرار فيه ولو تجزئه في المرض بدون  
 رضاها كما مر (قوله بفعل أجنبي) سواء كان له منه بدأم لا بحر والمراد بالفعل ما يعم الترك كما في ايضاح  
 الاصلاح ط (قوله أى غير الزوجين) دفع به ما توهم من ارادة حقيقة الاجنبى وهو من لا قرابة له ط  
 (قوله أو بجبى الوقت) المراد به التعليق بأمر سواى أى ما لا يصنع فيه للعبد وجعله من التعليق لان  
 المضاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كاحتقيقه في الجرم من باب التعليق فافهم (قوله  
 بفعل نفسه) أى سواء كان له منه بدأم لا (قوله أو الشرط فقط) أى المعلق عليه كدخول الدار مثلا في ان  
 دخلت الدار (قوله كأ كل وكلام أبوين) لف ونشر مرتب وكلا بوبين كل ذى رحم محرم كما في المحوى  
 عن البرجندى ط ومثله الصوم والصلاة وقضاء الدين واستيفائه نهر وفي التاترخانية لوعلقه على الخروج  
 الى منزل والديها فخرجت ترث لانه محال ابتداء لها منه اه وينبغي تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منعها  
 منه (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصفة فلا ميراث لها مطلقا

مطلب  
 حال فنو الطاعون هل للصحيح  
 حكم المريض

ولو يلوغ وعق وجب وعنة لم ترث  
 رضاها (ولو) كان الزوج (محصورا)  
 بحبس (أو في صف القتال) ومثله  
 حال فشو الطاعون اشباه (أو قائما)  
 بمصالحه خارج البيت (مشتكيا)  
 من ألم (أو محجوما أو محجوسا  
 يقصاص أو رجم لا) ترث لغلبة  
 السلامة (والحامل لا تكون  
 فاراة الا بتلبسها بالخاض) وهو  
 الطلق لانها حينئذ كالمریضة  
 وعند مالك اذا تم لها ستة أشهر  
 (اداعلق) المريض (طلاقها) البائن  
 (بفعل أجنبي) أى غير الزوجين  
 ولورلد هامن (أو بجبى الوقت  
 و) الحال (أن التعليق والشرط  
 في مرضه) أو علق طلاقها (بفعل  
 نفسه وهما في المرض أو الشرط  
 فقط) فيه (أو علق بفعلها ولا بد  
 لها منه) طبعاً أو شرعاً كأ كل  
 وكلام أبوين (وهما في المرض  
 أو الشرط) فيه فقط

قال في البحر ومحمدا قول محمد ونقل في النهر تصحجه عن نحر الاسلام (قوله ورثت لفراره) أما إذا كان التعليق بفعل أجنبي أو يعجب الوقت ووجد في المرض فلان التصدد الى الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تعلق حقتها بما له ولذا لو كان الموجود في المرض الشرط فقط لم ترث عندنا خلافا لفرار وأما إذا كان بفعل نفسه وكان في المرض أو الشرط فيه فقط فلا نه قصد ابطال حقتها بالتعليق والشرط أو بالشرط وحده واضطراره لا يطل حق غيره كاتلاف مال العير حالة الاضطرار أو أما إذا كان بفعلها الذي لا بد لها منه وكان الشرط في المرض فلانها مضطرة في المباشرة لخوف الهلاك في الدنيا أو في العقبى نهر ملخصا (قوله ومنه) أي من الفرار وهو من قسم التعليق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التطلق أو عدم التزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكان فارا وان كان التعليق في الصحة وانما لم يرثها لرضاء باسقاط حقه حيث آخر الشرط الى موته وذكروا في البدائع أيضا أنه لو قال ان لم آت البصرة فأنت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات ورثته لما قلنا أما إذا ماتت هي يرثها لانها ماتت وهي زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز ان يأتى البصرة بعد موتها اهـ أي بخلاف تطليقها وترثه علم فانه لا يمكن بعد موتها (تنبيه) تقييد الشارح للطلاق بكونه ثلاثا غير لازم في مسألة موتها لانه لو كان رجعا وحكمنا بالوقوع في آخر جزء من أجزاء حياتها وهو الجزء الذي يعقبه الموت يكون الواقع به باسأل عدم امكان العدة كن لم يدخل بها كما قدمناه عن النسخ في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فأنت طالق (قوله أو التعليق فقط) أي التعليق بفعل أجنبي أو يعجب الوقت كما في البحر وهو المفهوم من المتن فيما مر فالتعليق هنا لا يحمل على عومه حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق به اذا وجد في الصحة فقط أي ووجد الشرط في المرض ورثت منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا يحط السائحاني فافهم (قوله أو بفعلها ولها منه بد) أي مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض أو أحدهما أو لا ولا قال في التبيين وفي غيرها أي في غير هذه الصور التي ذكرناها لاثرت وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها أو كان التعليق في الصحة فيما اذا علمته بفعل الأجنبي أو يعجب الوقت أو كفيهما كان اذا علمته بفعلها الذي لها منه بد فانها لاثرت في هذه الصور كلها اهـ ح (قوله وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لانه اذا علمته على فعله أو بفعلها أو بفعل أجنبي فالفعل امامنه بد أولا فهذه ستة تنسب في أوجه الشرط والتعليق الاربعة فتبلغ اربعة وعشرين وفي تعليقه على الوقت اربع صور فتبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله أو بفعل الأجنبي لا فرق بين مامنه بد ولا بخلاف فعلها كما علمت ثم لا ينبغي أن كون كل من التعليق والشرط في الصحة لا يدخل له في طلاق المريض ولذا لم يذكره في البحر فالمناسب اسقاطه وتكون الصور احدى وعشرين (قوله أو أحدهما) بالنصب أو الرفع عطفا على اسم ان أي أو أحدهما في أحد المذكرين بأن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في صحة) أما إذا كان هذا التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لانه من التعليق بفعل الأجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة ط (قوله والفرق لا ينبغي) قال في الصرح وحاصله أنه ان الطلاق تعلق على مشيئتهما فاذا شاء امعالم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارا بخلاف ما اذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تمت العلة به اهـ أي فيكون من التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الاولين فانهم من قبيل التعليق بفعل الأجنبي فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرض أن التعليق في الصحة (قوله وعلى معنى العدة) قيد به ليظهر خلاف الصاحبين حيث قال بجواز اقراره ووصيته لاتفاء التهمة باتفاء العدة كما في التبيين فينبههم منه أنه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم يتصادقا على انتفاء العدة يكون لها الاقل انفسا قاهـ ح (قوله فلها الاقل منه ومن الميراث) من في الموضوعين بيان للاقل والواو يعنى أو واصله الاقل محذوفة تقديرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى ح فلها الميراث والموصى به اللذان هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز أن تكون في الموضوعين صله الاقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الاول فلها الاقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من أحدهما

(ورثت) لفراره ومنه ما في البدائع  
ان لم اطلقك أو ان لم أتزوج عليك  
فأنت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى  
مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها  
(وفي غيرها لا) ترث وهو ما اذا كانا  
في الصحة أو التعليق فقط أو بفعلها  
ولها منه بد وحاصلها ستة عشر  
لان التعليق اما يعجب وقت أو بفعل  
أجنبي أو بفعله أو بفعلها وكل  
وجه على أربعة لان التعليق  
والشرط اما في الصحة أو المرض  
أو أحدهما وقد علم حكمهما (قال  
لها في صحته ان شئت) أنا (وقلان  
فأنت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء  
الزوج والاجنبى الطلاق معا  
أو شاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات  
الزوج لاثرت وان شاء الاجنبى  
أو لاثم الزوج ورثت) كذا  
في الثمانية والفرق لا ينبغي اذ  
بمشيئة الاجنبى أو لا صار الطلاق  
معلقا على فعله فقط (تصادقا)  
أي المريض مرض الموت والزوجة  
(على ثلاث في الصحة و) على (مضى)  
العدة ثم أقر لها بدین) او عين  
(أو أو وصى لها بشئ فلها الاقل  
منه) أي مما أقر أو وصى (ومن  
الميراث)



وكلاهما فاسد اه ح أي لانه يصير الاقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالاقول واحد  
 منهم ما هو أقل من الآخر (قوله للثمة) أي تهمة مواضعة الزوجين على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة  
 ليعطيها الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فقط فرددناها وقالنا يجوز الاقرار والوصية لانها  
 صارت أجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته لها ودفع زكاته لها وتزوجها بالآخر والجواب أنه  
 لا مواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزوج فلا تهمة بجر ملخصا عن الهداية وشروحيها (قوله  
 وتعتمد من وقت اقراره الخ) كذا ذكر في الهداية والخانية في باب العدة أن الفتوى عليه وحينئذ فلا يثبت شيء  
 من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه باختها وأربع سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه  
 اندفع ما في غاية السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال فان كان جرى بينهما خصومة وترك خدمته في مرضه  
 فهو دليل عدم المواضعة فلا تهمة والا فلا تصح للثمة بجر ملخصا وأقره في النهر وحاصله أن ما قرره هنا  
 من قبول شهادته لها ونحوه من الاحكام يقتضي انتفاء هذه الاحكام أقول لا ينبغي أن العدة انما تجب من وقت  
 العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضي انتفاء هذه الاحكام أقول لا ينبغي أن العدة انما تجب من وقت  
 الطلاق وإذا أقر الزوجان بمضاهية فافيا لا تهمة فيه ولذا صرحوا بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عملا  
 بتصديقها والشهادة ونحوها مما مر لا تهمة فيها اذ لا مواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على  
 قدر الميراث فلم يصدق في حقتها عند أبي حنيفة وقد رآنا العدة لم تنقض لابطال الزيادة لانها موضع تهمة فليس  
 المراد عدم انتضاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم أن كلامنا من القول باعتبارها من وقت  
 الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عمومها ولذا قال في فتح القدير في باب العدة ان فتوى  
 المتأخرين أي بوجوبها من وقت الاقرار مخالفة للائمة الاربعة وجهها والحجاية والتابعين وحيث كانت  
 مخالفتهم للثمة فينبغي أن يتحرى به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الامام السعدي بحمل كلام  
 محمد في المبسوط من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند  
 الطلاق اليه أما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلاهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر هنا وهذا  
 هو التوفيق اه أي بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال  
 لكن ما قاله من أن الخصومة وترك الخدمة دليل عدم المواضعة رده في النسخ بأنه غير ظاهر لأن وصيته لها بأكثر  
 من الميراث ظاهرة في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها اه نعم ما ذكره الامام السعدي  
 من التفرق ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجه باختها وأربع سواها والله سبحانه أعلم (تنبيه)  
 اعلم أن ما تأخذه له شبه بالميراث فلو نوى شيء من التركة قبل التسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم  
 والتركة عروض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان لورثته أن يعطوها من غير التركة مؤاخذه لها برغمها  
 أن ما تأخذه دين كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله بعد مضيا) أي مضى العدة من وقت  
 الاقرار (قوله فلها جميع ما أقر أو وصى) لانها صارت أجنبية فانتفت التهمة ومقتضاه أن ما تأخذه  
 لم يبق له شبه بالميراث أصلا فلا يأتي فيه ما مر آنفا لانها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للثمة فكان  
 ما تأخذه ارثا نظرا للورثة ووصية نظر الزعماء باعتبار فيه الشبهان وبعد مضى العدة لم يبق للثمة فلذا استحقت  
 جميع ما أقر أو وصى به وتمحض كونه ديناً أو وصية وبه علم أن من ذكر الشبهين هنا بعل ظاهر عبارة النهر  
 لم يصب فافهم (قوله ولو لم يكن عرض موته) الباء بمعنى في أي ولو لم يكن هذا التصديق في مرض موته  
 بأن صح منه أو كان غير مريض أصلا ثم مات في عتقه تصح اقراره ووصيته لعدم التهمة (قوله ولو كذبه)  
 محترز قوله تصادقا ط (قوله لم يصح اقراره) أي ولا وصيته معاملة لها برغمها أنها زوجة وهي وارثه  
 ولا وصية للوارث ولا اقراره ط وينبغي تقييده بما اذا مات في مرضه قبل مضى عتقه من وقت الاقرار  
 لانه لما أقر بطلاقها نال ما نال من عملا باقراره وان كذبه وصار قاراً فاذا صح من مرضه ثم مات في العدة  
 أو لم يصح ومات بعد العدة لم يرث منه فتصح وصيته واقراره لها بالمال وليس تكذيبها له في الطلاق السابق  
 رضى بالطلاق الواقع الآن كما لا ينبغي هذا ما ظهر لي (قوله لا لو بعده) أقول هذا انما يظهر لو ادعت  
 أن الابانة كانت في الصحة لأن دعواها تتضمن اعترافها بأنها لا يرث منه لكونه غير قاراً أما لو ادعت أن الابانة

للتهمة وتعتمد من وقت اقراره  
 به يفتى ولو مات بعد مضيا فلها  
 جميع ما أقر أو وصى عمداية  
 ولو لم يكن عرض موته صح اقراره  
 ووصيته ولو كذبه لم يصح اقراره  
 شرح المجمع وفي الفصول ادعت  
 عليه مريضا أنه أبانها فجد وحلفه  
 الشاخي خلف ثم صدقته ومات  
 قرنه لو صدقته قبل موته لا لو بعده

كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا لأنها ادعت عليه طلاقا ترث معه غير أنها لما زعمت أنها بائنة منه وجب عليها مفارقتها فإذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية بطلاقها كما لا يخفى فيجب أن ترث سواء أصررت على دعواها أو صدقته قبل موته أو بعده كالأقرب لها بما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكانهم سكتوا عنه لظهوره فافهم (قوله كن طلق الخ) جعل حكم المسألة الأولى مشبها بهذه لأنه لا خلاف فيها بخلاف الأولى كما علمت (قوله بأمرها) الأولى برضاها ليشمل اختيارها لنفسها في التفويض أفاده الجوى عن البرجندی ط (قوله فان لها الاقل) أي مما أقرا أو وصى به ومن الارث وهذا نص يرجح وجه الشبه المقادير الكاف (قوله قال صحيح) قيد به ليكون فراره بالبيان أمالو كان مريضا يكون فارقا بذلك القول لأنفس البيان فافهم (قوله احدا طالق) أي ثلاثا كما في عبارة النسخ عن الكافي وهو المراد لأن الكلام فيما يكون به فارقا ولا فرار في الرجعي (قوله فترث منه) لأنه بين الطلاق بعد تعلق حقها بما له فريدة عليه قصده كالأقرب أنشاء فجعل انشاء في حق الارث للتمتع ولو مات احداهما قبله ثم مات تعينت الاخرى ولم ترث لأنه بيان حكمي فانتفت التهمة عنه وتماه في النسخ قات وما ذكر من أنه يصير فارقا بهذا البيان مؤيد للقول بأن البيان في الطلاق المبهمة ايقاع للطلاق معلقا بشرط البيان معني أي ينقصد سببا للحال وقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بأنه ايقاع للحال في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي أن لا يصير فارقا لأن الوقوع يكون في حال صحته كذا في البدائع وتعام الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو حلف صحيحا) أي بان علق على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره فاحدا كما طالق ثلاثا أمالو علق على فعله صار فارقا بالفعل في مرضه لأنفس البيان فافهم (قوله صار فارقا) يظهر لك وجهه بما ذكرناه آنفا عن البدائع (قوله ولا يشترط علمه الخ) حاصله أن أهلية الزوجة للميراث شرط في كونه فارقا فإذا كانت أمة أو كاذبة فأبانتها في مرضه لم ترث لعدم أهليتها لذلك لكن لو كانت أعتقت أو أسلمت وهو غير عالم فأبانتها في مرضه صار فارقا وترثه لتحقيق الشرط وقت الابانة (قوله بعد غدا) أمالو قال لها أيضا أنت طالق ثلاثا غدا يقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فأنت طالق ثلاثا كان فارقا كذا في الظهيرية أي لأن المعلق يعقب المعلق عليه فيتحقق شرط الفرار قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فان المضامين الى الغد وتعاما (قوله ولا يعلم لارث) لأنه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقتها حيث لم يعلم وان صارت أهلا قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لأن عقبتها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقته ولم يعلم به لأنه أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والظاهر أن يقال لأنه أمر ثابت تأمل (تنبيه) مقتضى قول المصنف كان فارقا أنه يقع عليها ثلاث طلاقات والا كان رجعا لأنها صارت حرة ولا فرار في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما مر قبيل ألفاظ الشرط من باب التعليق أنه لو قال لزوجته الامة ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فاعتقت قد دخلت له رجعتها اه ومقتضاها أن يقع هنا طلستان ولا يكون فارقا وقد يجاب أخذا بما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق أن المضاف ينقصد سببا للحال بخلاف المعلق حتى لو قال أنت حرة غدا لم يملك بيعه اليوم ويملكه اذا جاء غدا كما في طلاق الاشياء والنظار في ما ألتسالم قال لامته أنت حرة غدا انعقد سببا للحال فإذا قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا انعقد سببا للطلاق بعد تحقق سبب الحرية فتطلق ثلاثا بخلاف مسألة التعليق فانه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقتين ولم يتحقق سبب الحرية وقته فلا يقع أكثر مما يملك هذا غاية ما ظهر لي فتأمل (قوله ولو علقه) أي الطلاق البائن بعقبتها وكان التعليق والشرط في المرض لأنه تعليق بفعل أجنبي ط (قوله أو بمرضه) كقولنا ان مرضت فأنت طالق ثلاثا يكون فارقا لأنه جعل شرط الخنث المرض مطلقا والمرض المطلق هو صاحب القرائن الذي كان الموت غالبا فيه وإذا مرض الموت كذا في الوولو الجنية ونقل في البحر تصحيحه عن الخانية قلت ومقتضاها أنه لو مرض قبله ثم صح منه لم تطلق لجله المرض على المطلق أي الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت فليس المراد مطلق مرض بل المراد مرض مطلق وبينهما فرق واضح مثل ماء مطلق ومطلق ماء فافهم (قوله أو وكل به الخ) قال في البدائع وقالوا فحين فوض طلاق امراته الى أجنبي في الصحة وطلقتها في المرض ان التفويض ان كان على وجه لا يملك عزله عنه بأن ملكه الطلاق

(كن طلق ثلاثا بأمرها في مرضه)  
ثم أوصى لها وأقرا فان لها الاقل  
(قال صحيح لا مريته احدا كما طالق ثم بين) الطلاق (في مرضه)  
الذي مات فيه (في احدهما صار فارقا بالبيان فترث منه) كافي  
ومفاده أنه لو حلف صحيحا وحنث مريضا فينبغي في احدهما صار فارقا ولم أره نهر (ولا يشترط علمه) أي الزوج (بأهليتها) أي المرأة للميراث (فلو طلقتها بائنا في مرضه وقد كان سيدها أعتقها قبله) أو كانت كاذبة فأسلمت (ولم يعلم به كان فارقا) فترثه ظهيرية (بخلاف ما لو قال لامته أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فارقا والا) يعلم (لا ترث خانية ولو علقه بعقبتها أو بمرضه أو وكله به وهو صحيح فأوقعه حال مرضه فأدرا على عزله كان فارقا

أمر أن في حال غيبتها وحضورها أيضا ومنه ارتجعتك ورجعتك فتح (قوله) وردتكم ومسكتكم قال  
 في الفتح وفي المحيط مسكتكم بمنزلة أمسكتكم وهما لغتان وفي بعض المواضع يشترط في رد ذلك ذكر الصلة فيقول  
 إلى أو إلى نكاحي أو إلى عصمتي وهو حسن إذ مطلقه يستعمل لضد القول اهـ (قوله) وبالفعل هذا ليس  
 من الصريح ولا الكناية لاهما من عوارض اللفظ فافهم نعم ظاهر كلامهم أن الفعل في حكم الصريح لثبوت  
 الرجعة به من المجنون كما يأتي (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها تنزيهية كما يشير إليه كلام البحر في شرح قوله  
 والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء رملي ويؤيده قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بحرمته الوطء أنه  
 عندنا يحصل لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضائها اهـ  
 ولا يرد حرمة السفر بها لأن ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي ويؤيده أيضا قوله في الفتح والمستحب  
 أن يرجعها بالقول فانهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) يدل من الفعل يدل بعض من كل ح أي  
 لأن من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالترجح والوطء في الدبر ولذا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس  
 مراده الحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فافهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل (قوله  
 كس) أي شهوة كما في المنع ويفيده قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقبيل  
 بشهوة على أي موضع كان فأأخذ وأذقنا وجهه أو رأسا والمس بلحاظ أو بجائز يحد الحرارة معه شهوة  
 والنظر إلى داخل الفرج شهوة بأن كانت متكنة وخرج ما إذا كانت هذه الأفعال بغير شهوة أو نظرا إلى غير  
 داخل الفرج شهوة ولو إلى حلقة الدبر فإنه لا يكون مرجعها لكنه مكروه كما في الولو الجية وفي القنية وبصير  
 مرجعها بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اهـ وفي المحيط ويكره التقبيل والممس بغير  
 شهوة إذا لم يرد الرجعة اهـ (قوله ولومنها اختلاسا) خلست الشيء خلسا من باب ضرب اختطفته بسرعة على  
 غفلة واختلسته كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط  
 أن يصدها سواء كان بتكينه أو فعلته اختلاسا وكان نائما أو مكرها أو معتوها أما إذا ادعته وانكره لاثبت  
 الرجعة اهـ (قوله ان صدقها الخ) قال في الفتح هذا إذا صدقها الزوج في الشهوة فإن أنكره لاثبت الرجعة  
 وكذا ان مات فصدها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة لأنها غيب كذا في الخلاصة اهـ قلت لكن متر  
 في محرمات النكاح متناوشرها وان ادعت الشهوة في تقبيله أو تقبيلها ابنه وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي  
 إلا أن يقوم اليها منتشرا آلتها فيعاقبها القرينة كذبه أو يأخذ ثديها ويركب معها أو يمسها على الفرج أو يقبلها  
 على النم اهـ ومقتضاه أنها لو مست فرجها أو قبلته على النم ان تصدق وان كذبها وان تقبل البينة على الشهوة  
 لأنها مما تعرف بالانكار كما صرح به هناك ويأتي تمامه فتأمل (قوله ورجعة المجنون بالفعل) أي إذا طلق  
 رجعيًا ثم جنّ قال في الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اهـ وظاهر ترجيح  
 الأول واقتصر عليه البرازي قال في البحر ولعله الرابع لما عرف أنه مؤاخذ بأفعاله دون أقواله وعلله في الصيرفة  
 بأن الرضاء ليس بشرط ولهذا لو أكره على الرجعة بالفعل يصح اهـ (قوله وتصح بترجها) الأولى حذف  
 تصح لأن قول المصنف بترجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله به يفتي) قال في البحر  
 وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولو الجية وعليه الفتوى كذا في النبايع فتقول  
 الشارحين أنه ليس برجعة عنده خلافا لمحمد على غير ظاهر الرواية كما لا يخفى فعلم أن لفظ النكاح يستعار للرجعة  
 ولا تستعار له اهـ ملخصا قلت وفيه أنه صرح نفسه في النكاح بأنه يعتقد بقوله لمباتته راجعتك بكذا فافهم  
 الآن يجب أن مراده في نكاح الأجنبية (قوله على المعتقد) لأن عليه الفتوى كما في الفتح والبحر (قوله  
 لأنه لا يخلو عن مس بشهوة) لأن المعتبر هنا المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لأنه يعتبر فيها زيادة على ذلك شهوة  
 تكون سببا للولد ولذا لم يوجبها ذلك الوطء كالأزول بعد المس ولذا لم بشرط أحد ههنا عدم الانزال بالمس ونحوه  
 (قوله ان لم يطلق بائنا) هذا بيان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلم بالتأمل شرعا بلالية قلت هي أن  
 لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة أو ثنتين في الأمة ولا واحدة معتزلة بعوض مالى ولا بصفة تنفي عن البينة  
 كطويلة أو شديدة ولا مشبهة كطلقة مثل الجبل ولا كناية يقع بها بائن ولا يخفى أن الشرط واحد هو كون  
 الطلاق رجعيًا وهذه شروط كونه رجعيًا متى فند منها شرط كان بائنا كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى

قول الحلبي يدل من الفعل فيه  
 جعل كلام المصنف بدلا من كلام  
 الشارح إلا أن يقال لما امتزجا  
 كانهما اتحدا اهـ نص

وردتكم ومسكتكم بلانية لانه  
 صريح (و) بالفعل مع الكراهة  
 (بكل ما يوجب حرمة المصاهرة)  
 كس ولومنها اختلاسا أو نائما  
 أو مكرها أو مجنونا أو معتوها  
 ان صدقها هو أو ورثته بعد  
 موته جوهره ورجعة المجنون  
 بالفعل برازية (و) تصح بترجها  
 في العدة) به يفتي جوهره (ووطئها  
 في الدبر على المعتقد) لأنه لا يخلو  
 عن مس بشهوة (ان لم يطلق بائنا)

عنها المصنف بقوله ان لم يطلق بائنا وهو أولى من قول الكثران لم يطلق ثلثا لكن قال الخير الرمل - لا حاجة الى هذا مع قوله استدامة الملك القاسم في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي - لافي البائن فقد غفل أكثرهم في هذا المحل اهـ ~~لكن~~ لا يخفى أن المسألة في العبارة لزيادة الإيضاح لأبأس بها في مقام الافادة (تنبيه) شرط كون الثنتين في الأمة كالثلاث في الحرة أن لا يكون رقبها ثابتا باقرارها بعدهم ما ففي النهر عن الخانية لو كان اللقيط امرأة أقربت بالرق لا تحرب بعد ما طلقها ثنتين ~~كان~~ له الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يملكها والفرق أنها باقرارها في الأول تسقط حقان ثابتا له وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ لم يثبت له حق البتة اهـ (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سواء رضيت بعد علمها أو أبت وكذا لو لم تعلم بها أصلا وما في العناية من أنه يشترط اعلام الغائبة بها فسهولما استقرت من أن اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بئنا المؤنثة والظاهر أنها تحريف (قوله) فله الرجعة) لانه حكم اثبته الشارع غير مقيد برضاها ولا يسقط بالاستسقاط كالميراث وقد جعل الشارح ان الوصلية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله فله الرجعة جوابها ط ويجوز ابتناؤها وصلية ويكون قوله فله الرجعة تفريعا على ما فهم مما قبله وتصريحه بوجوبه ليرتب عليه ما بعده (قوله بلا عوض) قد تقدم وكأنه أعاده تمهيدا لما بعده رجعي (قوله قولان) أي قيل نعم ان قبلت وقيل لا كما قد سناه ووجه الثاني ما في الجوهره من أن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه اهـ (قوله) ويتجمل المؤجل بالرجعي) أي لو طلقها رجعا صار ما كان مؤجلا بذمته من المهر حالا لقطعها به في الحال ولو قبل انتضاء العدة ولا يعود مؤجلا اذا راجعها في العدة قال في البحر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى اتمة معينة فلا يتجمل بالطلاق اهـ (قوله وفي الصيرفية الخ) قال في البحر من باب المهر وذكر قولين في التساوي الصيرفية في كونه يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقة أو الى انتضاء العدة ويجزم في القضية بأنه لا يحل الى انتضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اهـ أي لان العادة تأجيله الى طلاق يزيل الملك أو الى الموت والرجعي لا يزيل الملك الا بعد منفي العتمة فلا يصير حالا قبلها وقد طهر لك بما نقلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين وانه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارح ما يفسد حلوله بالرجعة وان بطلت العدة بها لان القول بحلوله بانتضاء العدة بسبب حصول الفرقه وزوال الملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد انتضاء العدة المشروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلوله بالمراجعة لا لحلوله بها فافهم (قوله لثلاث تنكح غيره) أولى من قول الهداية لثلاث تنكح في المعصية اذ لا معصية فيه مع عدم علمها بالرجعة وان اجيب بأن المعصية لتقصيرها بترك السؤال لما فيه من ايجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وتعامه في الفتح (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المراجعة بالبينة وقوله وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفتح دخل بها الاول أولا لعلمه من تحريف السامخ أو سبق قلم اذ لا رجعة مع عدم دخول الاول كما لا يخفى (قوله) ونذب (الشهاد) احتراز عن التجاحد وعن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقات فيهم بالقعود معها وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل للندب زيلعي (قوله ولو بعد الرجعة بالفعل) لما في البحر عن الخاوي القدسي واذا راجعها بقبله أو لمس فالأفضل أن يراجعها بالاشهاد ثانيا اهـ أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية درمنتي قال في البحر وأشار المصنف الى أن الرجعة على ضربين سني وبدعي فالسني أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو اشهد ولم يعلمها كان مخا لفا للسنة كما في شرح الخاوي اهـ قلت وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرحي والمبدعي هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكروه تحريما (قوله) بلا اذنها) حقه أن يقول بلا اذنها أي اعلامها اذ لا يكره دخوله اذ لم تأذن له وعبارة الكثر حتى يؤذنها قال في البحر أي يعلمها بدخوله اما بخنق النعل أو بالتخنق أو بالنداء ونحو ذلك (قوله) وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيرها من التقييد بعدم قصدها ولذا قال في البحر أطلقه فتمثل ما اذا قصد رجعتها أو لافان كان الاول فانه لا يأمن أن يرى الفرج بشهوة فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كما قدمناه وان كان الثاني فلا نهر بما يؤدى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مر اجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلونها وذلك

على كلام ط ~~يكون~~ قول  
الشارح أو قال معطوفا على قول  
المتن وان أبت ويكون قول الخشعي  
قوله وان قال صوابه قوله أو قال  
حتى ياتم الكلامان فليتلأمل  
كتبه نصر الهوري

فان ابانها فلا (وان أبت) أو قال  
أبطلت رجعتي أو لا رجعة لي فله  
الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل  
زيادة في المهر قولان ويتجمل المؤجل  
بالرجعي ولا يتأجل رجعتها  
خلاصة وفي الصيرفية لا يكون  
حالا حتى تنقضي العدة (ونذب  
اعلامها بها) لثلاث تنكح غيره بعد  
العدة فان تكثرت فرق بينهما وان  
دخل شتمى (ونذب الاشهاد)  
بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل  
(و) نذب (عدم دخوله بلا اذنها  
عليها) لتأهب وان قصد رجعتها  
لكراهتها بالفعل كما مر

اضرابها اه وقوله وهو مكروه من جهتين أى لكونها رجعة بالفعل وبدون اشهاد والكرهية تنزيهية فيهما كما علمت وبه اندفع ما في الشربلية (قوله ادعاها) أى الرجعة بعد العدة فيها أى في العدة والظرف متعلق بادعى والجار والمجرور متعلق بالضمير العائد على الرجعة أى ادعى بعد العدة الرجعة في العدة فهو على حد قول الشاعر وما هو عنها بالحديث المترجم أى وما بالحديث عنها (قوله صح بالمصادقة) لأن النكاح يثبت بمصادقةهما فالرجعة أولى بجر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الديانة فعلى ما في نفس الامر (قوله والا لا يصح) أى ما ادعاه من الرجعة لأنه أخبر عن شيء لا يملك انشاء في الحال وهي تنكره فكان القول لها بلعين للماعرف في الاشياء الستة بجر أى الآتية في كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا تحليف في نكاح ورجعة وفي ايلاء واستيلاء دورق ونسب وولاء وحد ولعان والفتوى على أنه يحلف في الاشياء السبعة اه أى السبعة الاولى وهذا قولهما أما الاخيران فلا تحليف اتفاقا (قوله ولذا) أى لكونه لا يقبل قوله اذا لم تصدقه لو أقام بينة تقبل لأنه اذا كان القول لها تكون البينة عليه لأن البينة لبات خلاف الظاهر وفي نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحتان فافهم (قوله وتقدم الخ) أى في فصل المحرمات ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس الممس والتقبيل والنظر الى ذكره أو فرجهما عن شهوة في المختار تجنيس لأن الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشاره وأثاراه وقد منا قريبا أن القول المدعى الشهوة في المعاينة مع الانتشار والمس للفرج والتقبيل على الفم وهو مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) نقول ذلك عن مبسوط الامام السرخسي أى لأنه اذا قبل لك رجل أقر بشيء في الحال فلم يثبت اقراره ولو برهن على أنه أقر به في الماضي يثبت فانك تتعجب من ذلك لأن اقراره في الحال نابت بالمعينة وهو أقوى من الثابت بالبينة لاحتمال أن البينة كاذبة ولذلك لو ادعى على آخر بمال وبرهن عليه ثم أقر المدعى عليه به بطلت البينة لأن الاقرار أقوى وهما عكسوا ذلك ووجهه أن اقراره في الحال بأنه أقر في العدة مجتزئ دعوى فلا يثبت بالبينة واذا ظهر السبب بطل العجب فاطلاق الاعتراض عليهم بأنه لا عجب ناشئ عن سوء الادب فافهم (قوله للملكة الانشاء في الحال) أى ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوكيل بالبيع ومن له الاخبار بجر عن تلخيص الجامع (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار ف يرجع الى تصديقها ط (قوله فضات مجيبة له) أشار الى أنها قالت له موصولا كجاءت في محترزه والى أن الزوج بدأ فلو بدأت فقلت انقضت عدتي فقال الزوج راجعتك فاقول لها اتفاقا وفي الفتح لو وقع الكلامان معا ينبغي أن لا تثبت الرجعة نهر (قوله فانها لاتصح الخ) لا يخفى أن هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتمل الانقضاء والا تثبت الرجعة الا ان ادعت أنها اولت وثبت ذلك وعندهما تصح لأنه انشاء حال قيام العدة ظاهرا وأبو حنيفة يمنع قيامها حال كلامه لأنها امينة في الاخبار وأقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء العدة فلا تصح وتعامه في الفتح (قوله صحت اتفاقا) لأنها متهمة بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فتح (قوله كالوكت الخ) قال في الفتح وتستحلف المرأة هنا بالاجماع على أن عدتها كانت منقضية حال اخبارها والفرق لا ي حنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تستحلف عنده أنه لم يراجعها في العدة لأن الزام المين لفائدة التناول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة لا يجوز والعدة هي الامتناع عن التزوج والاحتباس في منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نكحت هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لتناولها ضرورة كنبوت النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ما ذكره من الاجماع تعال الزليعي وشرح المجمع اعترضه في البحر بأن مذهبنا صحة الرجعة هنا فلا يتصور الاستحلاف عندهما ولذا اقتصر على الاستحلاف عنده في البدائع وغيرها (قوله عن مضي العدة) الاولى على مضي العدة لأنه متعلق بالمين ط (قوله فصدة السيد وكذبته) قيد به لانهم اوصدقاه ثبتت الرجعة اتفاقا ولو كذباه لا ثبت اتفاقا ط عن الهر (قوله ولا يينة) فلما أقامها ثبتت الرجعة نهر (قوله فالقول لها عند الامام) وقال القول للمولى لأنه أقر بما هو خالص حقه فيقبل كالأقر عليها بالنكاح وله ان حكم الرجعة من الصحة وعدمها متى على العدة من قيامها وانقضت أو هي امينة فيها مصدقة بالاخبار بالانقضاء والبقاء لا قول للمولى فيها أصلا وانما قبل قوله في النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة نهر (قوله على الصحيح) أى عند الكل قال

(ادعاها بعد العدة فيها) بأن قال كنت راجعتك في عدتك (فصدقه صح) بالمصادقة (والالا لا يصح اجماعا) وكذا لو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها قدر راجعتها (أو) أنه (قال قد جامعتها) وتقدم قبولها على نفس اللبس والتقبيل فيحفظ (كان رجعة) لأن الثابت بالبينة كالنائب بالمعينة وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة (كما لو قال فيها كنت راجعتك امس) فانها تصح (وان كذبته) للملكة الانشاء في الحال (بخلاف) قوله لها (راجعتك) يريد الانشاء (فقلت) على الفور (مجيبة له قد مضت عدتي) فانها لاتصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم أجابت صحت اتفاقا كما لو نكحت عن المين عن مضي العدة (قال زوج الامة بعدها) أى العدة (راجعتها) فيما فصده السيد وكذبته الامة ولا يينة (أو قالت مضت عدتي وانكر) الزوج والمولى (فالقول لها) عند الامام لأنها امينة (فلو كذب المولى وصدقه الامة فالقول له) أى للمولى على الصحيح

في الفتح ان القول للمولى بالاتفاق وقوله في الصحيح احتراز عما في الينابيع أنه على الخلاف أيضا اه (قوله لظهور الخ) قال في النهر والفرق للامام بين هدا وما مر أنها منتزعة العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك المولى المتعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف ما مر لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقتر بقيام العدة فلم يظهر ملكه مع العدة ليقبل قوله اه قال في البحر فالجواب أنه لا فرق في الحكم بين المستلزم وهو عدم صحة الرجعة وان اختلف التصوير (قوله ثم انما تعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدتي لا بد من كون المدة تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال لعدة ذلك اذا كانت العدة بالحض فلو كانت العدة بوضع الجل ولو سقطا مستبين الخلق فلا تشتط مدة اه ح وسياق آخر الباب بيان المدة (قوله بعم الامه) لأن عدتها حيضتان والاخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحيضة الثالثة (قوله لعشرة) علة لطهرت أي لاجل تمامها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن لئلا ينقطع على العشرة ولها عادة انقطع الرجعة من حين انتهاء عاداتها كما في الدر المنثور عن الزايع وغيره (قوله مطلقا) يفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطع الدم أولا فهو إشارة إلى ما ذكرناه أنفعا عن النهر (قوله احتياطا) راجع للكل لأن سور الحمار مشكوك في ظهوريته فاذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فالاحتياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والترويح لاحتمال عدمه (قوله أو يمضي جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله في وقت مهمل كوقت الشروق أو في أوله أو في أثناءه احتراز عن مضي زمن منه يسع الصلاة فإنه لا يعتبر ما لم يخرج الوقت بتمامه لأن المراد أن تصير الصلاة دينا في ذمتها ولهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع الغسل والتحرية لا تنقطع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده لانها بخروج الوقت الأول لم تصر الصلاة دينا بذمتها لعدم قدرتها فيه على الاداء فافهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البحر وانما شرط في الأقل أحد الشئين لأنه لما احتمل عود الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شئ من أحكام الطاهرات فخرت الكتابة لأنه لا يتوقع في حقها اعادة زائدة فاكفي بالانقطاع كذا ذكره الشارحون وظاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشرط معه ما يحتمل فأكفاها لو اغتسلت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تروجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل ومضى الوقت بين صحة المكاح هكذا أفاده في فتح القدير بحثا وهو وان خالف ظاهر المتون لكن المعنى يساعده والقواعد لا تأباه اه أي لأن عبارة المتون تفيد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لا نفس الانقطاع أي انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسل أو مضى الوقت ثم راجعها أو تروجت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة فظاهر المتون صحة الترويح دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها فتروجت بأخر قبل الاغتسال ومضى الوقت لم يصح الترويح وبقيت الرجعة ولا شك أن هذا خلاف ما بحثه في الفتح خلافا لما فهمه في النهر وقد يقال ان مرادهم بالانقطاع لمادون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لأنه اذا عاودها ولم يجاوز العشرة تبين أن غسلها لم يصح وان الصلاة لم تصد بذمتها فبقيت الرجعة ولم يصح تروجها لكن تبقى المخالفة فيما لوراجعها أو تروجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلا فإن مقتضى المتون صحة الرجعة دون الترويح وهذا لا يحتمل التأويل فيما لفته بمجرد البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو القاطع للرجعة فلا بد في أن يكون مشروطا بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطاهرات لأنها اذا اغتسلت يجوز لها الشرع القراءة والطواف ونحوهما وكذا اذا حكم عليها بصورة الصلاة دينا بذمتها فإن القياس بقاء حيفها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشئ من أحكام الطاهرات يكون حكما منه بارتفاع الحيض ما لم يتيقن عدمه بالعود في المدة فاذا عاود زال الحكم المذكور والابقى وحيتن فلا يعمل الانقطاع علة من انقطاع الرجعة وصحة الترويح الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستقر فاذا زال يعود الدم بطل علة وان بقي الحكم في العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقصر الشارح على بعض البحث المذكور الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تصحيحه في الفتح عن المبسوط وكذا في التبيين وشرح الجمع لكن نقل في الجوهرية عن الفتاوى تصحيح انقطاعها بمجرد الشروع ولو مست المعنف أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا كذلك في الفتح شرب ليلية قال في النهر

لظهور ملكه في البضع فلا يحكمها  
ابطاله (قالت انقضت عدتي ثم

قالت لم تنقض كان له الرجعة)

لاخبارها بكذبها في حق عليها

شئى ثم انما تعتبر المدة ولو بالحيض

لا بالاسقط وله تحليفها أنه مستبين

الخلق ولو بالولادة لم يقبل الابينة

ولو حزة فنج (وتنقطع) الرجعة

(اذا طهرت من الحيض الاخير)

بعم الامه (عشرة) ايام مطلقا

(وان لم تغسل ولا قل لا) تنقطع

(حتى تغسل) ولو بسور جار

لا احتمال طهارته مع وجود المطلق

لكن لا نصلي لاحتمال التجاسة ولا

تترويح احتياطا (أو يمضي)

جميع (وقت صلاة) فتصير دينا

في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز

العشرة فله الرجعة (أو) حتى

(تتيمم) عند عدم الماء (وتسلي)

ولو نفل صلاة تامة في الاصح



وتقيد المصنف بالصلاة يوجب الى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد بن قيس بن جبر بن التميم وهو القياس  
لانه طهارة مطلقة ورجمه في الفتح وأقره في البحر والنهر (قوله بجبر الانقطاع) أي بلا توقف على غسل  
أومه وتأت أو تيمم كقد مناه عن البحر لعدم خطابه بالاداء حالة الكفر (قوله قلت ومفاده) البحث صاحب  
النهر (قوله ونسبت أقل من عضو) كالاصبع والاصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسيان  
الشك لان المراد أنها وجدت بعض العضو جافا ولم تدر هل أصابه ماء أو لا بقرينة ما بعده أفاده الرحي وط  
(قوله تنقطع) أي الرجعة وقيد به لانه لا يحل لزوجهما قربانها ولا يحل تزوجها بآخر ما لم تفصل تلك اللعنة  
أو يضي عليها أدنى وقت صلاحه مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياطا في أمر الفروج  
نهر فلذا لم يعتبروا هنا ما اعتبروه في الطهارة من أنه اذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم  
(قوله لتسارع الحفاف فلو تيقنت عدم الوصول أو تركه عمدا لا تنقطع (ولو) نسبت (عضو) لا تنقطع  
وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالأقل لانهما عضو واحد على الصحيح بهنسي  
(طلق حامل منكر) وطأها فراجعها قبل الوضع (لجاءت بولد لأقل من ستة أشهر) من وقت  
الطلاق ولستة أشهر (فصاعدا) من وقت النكاح (صحت رجعة السابقة وتوقف ظهور  
صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية

٥ قوله للنصومة للرد يعني اذا ادعى المشتري الحبل لا توجه له الخصومة على المشتري ما لم تشهد السابعة حينئذ توجه الخصومة فيحلف البائع على انها ليس بها حبل وقت البيع فان حلف فيها والاردت عليه وليس المراد انه ثبت الرد بمجرد شهادة السابعة ومثل هذا في دعوى الثبوتية وغيرها مما لا يطلع عليه الرجال

اه منه

مطلبه

فما قيل ان الحبل لا يثبت الا بالولادة

ظهوره يؤيد شهادة المرأة وأما بثبوته فتوقف على الولادة كإثباته في المبسوط فيما لو قال ان حبلى فطالق فقال ولو طهرها مرة فالأفضل أن لا يقر بها ثم قال ان أنت بول بعد قوله المذكور لا كثر من سنتين يقع الطلاق وتنقضي العدة بالولد فلم يشبهه إلا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى بثبوتاً ولا يترتب عليه ما يتوقف على الثبوت اهـ قلت وفيه نظر فإن الذي حرره الزيلعي هناك أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت اذا كان هناك حبلى ظاهراً أو فراس قائم أو اعتراف من الزوج بظهور الحبلى حتى لو علق طلاقها بولادتها يقع بقولها ولدت عند أبي حنيفة وشهادة القابلة شرط عنده لتعيين الولد وعندهما لا تثبت الولادة إلا بشهادة القابلة فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحبلى عنده وقد قال العلامة قاسم هناك ان المراد بظهوره أن تطهر أماراته بحيث يغلب ظن كل من شاهدها بكونها حاملاً ثم يعتبر بظهوره حيث لم يعارضه غيره كما في مسئلتنا فإن إقراره بأنه لم يوطأ بنا في صحة رجوعه ما لم يظهر كذبه بأن تلد لدون ستة أشهر ونظيره ما لو أخبرت المعتدة بانقضاء عتبتها ثم ادعت الحبلى فانهم لم ينظروا الى ظهور الحبلى وانما نظروا الى ولادتها فاذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الاخبار ثبت النسب لليقين بكذبه ولو لا كثر فلا للتناقض فلم ينظروا الى ظهور الحبلى عند التناقض وانما نظروا الى ما يظهر به كذب الاخبار الأولى يقيناً فهذا مؤيد لما قاله صدر الشريعة وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان الطلاق في المسئلة الآتية مفروض بعد إقراره بالخلوة بها والطلاق بعد الخلوة موجب للعدة ومدة الرجعي اذا لم تقرب بانقضاء عتبتها وجاءت بولدت نسبه لكن ان ولدته لا كثر من سنتين كانت الولادة رجعة والالاء لجلو أزواجه قبل الطلاق كما سيأتى في العدة فاذا ثبت نسبه وكان قد راجعها بالقول مثل سنتين صحة تلك الرجعة بالولادة لأقل من عامين أما في مسئلتنا فإنه لم يقر بالخلوة لتزمتها العدة فاذا أطلقها يكون طلاقاً قبل الدخول ظاهر فلا عدة عليها فاذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق تبيّن أن الطلاق كان بعد الدخول وانها معتدة فاذا كان قد راجعها قبل الولادة تبيّن صحة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما اذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فإنه لا يعلم أن الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لما صرحوا به من أن الأصل أن كل امرأة لم تجب عليها العدة فإن نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقيناً أنه منه بان تجب له لأقل من ستة أشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين المستثنين في توقف صحة الرجعة على الولادة وثبوت النسب وان النسب لا يثبت في مسئلتنا إلا بالولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق للعلم بأنها علفت به قبل الطلاق وانها معتدة بخلاف المسئلة الآتية لانها مفروضة في المختلى بها الواجب عليها العدة فتصح رجعتها وان ولدت لا كثر من ستة أشهر فاعتنم تحريم هذا المقام الذي زلت فيه اقدام الافهام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) اي اذا جاءت به لستة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير) قال في البحر ولا يرد ما أورده في الكافي بأن من أقر بعد لا يحرم اشتراؤه ثم استحق منه ثم وصل اليه فإنه يؤمر بالتسليم الى المقر له وان صار مكذباً بشرعاً لكونه يتعلق بإقراره حق الغير بخلاف مسئلة الرجعة اهـ ح (قوله لان الشرع لم يكذب) لانه لا يملك الرجعة الا في عدة الدخول أى الوطء لاني عدة الخلوة وهو قد أنكر الوطء فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يكذب الشرع فيه بخلاف ما مر وما يأتى فإنه بثبوت النسب صار مكذباً بشرعاً ولا يرد أنه بالخلوة يتأكد المهر وتجب العدة لأن تأكد المهر يتبني على تسليم المبدل والعدة تجب احتياطاً لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات الوطء فلم يكن مكذباً بشرعاً بانكاره كذا يفاد من البحر (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهد له فان الخلوة دلالة الدخول بحر (قوله والمسئلة بحالها) يعني اختلى بها وانكروا طأها (قوله صح رجعة) أى ظهر صحتها (قوله لصيرورته مكذباً) أى في قوله لم أجامعها لانه بثبوت النسب نزل واعتاق قبل الطلاق لابعده وان أنكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا نهر وقد مضى تحقيق المسئلة (قوله فاعتدت) أى دخلت في العدة وهو معنى قول البحر ووجب العدة وليس معناه مضت عتبتها حتى يقال ان الصواب حذفه فافهم (قوله بطنين) حال من مفعول ولدت الأولى ولدت الثانية لا يتعلق بولدت (قوله يعني بعد ستة أشهر) تفسير لقوله بطنين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثانية موجوداً قبل ولادة الأولى فيكون قد اجتمع في بطن فلا تكون ولادة الثانية رجعة لانه علوق قبل الطلاق يقيناً (قوله فهو رجعة) أى الوطء الذي كان الولد منه رجعة واسندها اليه لان الوطء لم يعلم الا به (قوله بوطء حادث) أى بعد الطلاق

(كما) صححت (لو طلق من

ولدت قبل الطلاق) فلو ولدت

بعده فلا رجعة لمضى المدة

(منكر أو طأها) لان الشرع كذبه

بجعل الولد للفراس قبل زعمه

حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير

(ولو خلاها ثم أنكره) أى الوطء

(ثم طلقها) يملك الرجعة لان

الشرع لم يكذب ولو أقر به

وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها

فلا رجعة له لان الظاهر شاهد

لها ولو الجلية (فان طلقها

فراجعها) والمسئلة بحالها

(لجاءت بولاد أقل من حواين)

من حين الطلاق (صح رجعة

السابقة لصيرورته مكذباً كما مر

(ولو قال ان ولدت فأنت طالق

فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم)

ولدت (آخر بطنين) يعني بعد

ستة أشهر ولو لا كثر من عشر

سنتين ما لم تقرب بانقضاء العدة لان

امتداد الطهر لا غاية له الا بالأس

(فهو) أى الولد الثاني (رجعة)

اذ يجعل العلوق بوطء حادث

في العدة

بجلاف ماله كأنه بطن واحد (وفي كمال ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة) في الطلاق الأول كأمّ وتطلق به ثانيا (كل ولد الثالث) فإنه رجعة في الثاني وتطلق به ثلاثا عملا بكما (وتعتد) للطلاق الثالث (بالحيض) لهما من ذوات الأقراء ما لم تدخل في سن اليأس فبالاشهر ولو كانوا بطن يقع ثنتان بالأولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح (والمطالبة الرجعية تنزير) ويجرم ذلك في البائن والوفاة (لزوجها) الحائض لا الغائب لنقد العلة (إذا كانت) الرجعة (مرجوة) والأفلاتن فعل ذكره مسكين (ولا يخرجها من بيتها) ولو لمادون السفر للنهي المطلق (ما لم يشهد على رجعتها) (تقبل العدة وهذا إذا صرح بعدم رجعتها فلم يصرح كان السفر رجعة دلالة فتح بجنا وأقره المصنف (والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء) خلافا للشافعي رضي الله عنه (فلوطي لا عقر عليه) لأنه مباح (لكن تكره الخلوة بها) تنزيها (إن لم يكن من قصده الرجعة والا لا تكره ويثبت القسم إن كان من قصده المراجعة

في العدة فيصير به مراجعا حلحالهما على الصلاح حيث لم تقرب انقضاء العدة كما إذا طلقها رجعا فولدت لاكثر من سنتين فإنه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما إذا ولدت له لاقل من سنتين فإنه لا يكون رجعة لاحتمال علوقه قبل الطلاق كما قدمناه وهذا الاحتمال ساقط هنا لانهما متى كانا من بطنين كان الثاني من وطء حادث بعد الطلاق البتة كما ذكره في الفتح وبه اندفع ما في شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله بخلاف الخ) قد علمت وجهه آنفا (قوله ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادتين ستة اشهر فأكثر (قوله كأمّ) أي من جعل العلوق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء في النفاس وهو حرام لان النفاس ليس لاقله عدد ويجوز أن لا ترى دما أصلا نهر (قوله ثلاثا) الأولى أن يقول ثالثا ليوافق قوله ثانيا (قوله عملا بكما) علة لقوله وتطلق في الموضوعين أي فإن كلما تنقضى التمسك رار لانها لعموم الافعال (قوله فبالاشهر) أي فتعتد بالاشهر ويطلق ما مضى من الحيض إن وجد منه شيء ط (قوله ولو كانوا بطنين) بأن يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله لانقضاء العدة به) فيكون وقت الشرط وهو الولادة فارت وقت انقضاء العدة فلا يقع به شيء قال في الدر المنثور الآن بجي رابع أي فتطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث لا تطلق بالثاني ولو كان الأولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالأول وتنقضي العدة بالثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الأول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثنتان بالأول والثاني وتنقضي العدة بالثالث فلا يقع شيء بجر عن النسخ اه (قوله والمطلقة الرجعية تنزير) لانها حلال للزوج لقيام نكاحها والرجعة مستحبة والتزني حامل عليها فيكون مشروعا بجر (قوله ويجرم ذلك في البائن والوفاة) أما في البائن فحرمه النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما في الوفاة فلو جوب الاحداد أفاده في الجرح (قوله لفقد العلة) وهي الحمل على المراجعة ط (قوله والا) بأن كانت تعلم أنه لا يراجعها لشدة بغضها بجر (قوله ذكره مسكين) أي ذكر قوله إذا كانت الرجعة مرجوة الخ وأقره في الجرح وغيره (قوله للنهي المطلق) أي في قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن نزل في المطالبة رجعية والنهي عن الاخراج مطلق شامل لمادون سفر (قوله ما لم يشهد على رجعتها) لعل الأول ما لم يراجعها لأن الاشهاد مندوب فقط ط أي فلا يحسن جعل الاشهاد غاية لحرمه الاخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقة وذكر في الفتح أن مقتضى ما في الهداية قصر كراهة المسافرة والخلوة أيضا عند عدم قصد المراجعة على تقدير ما إذا لم يراجعها بعد ذات في العدة لانه تبين أنها لم تكن أجنبية لان الطلاق لم يعمل عمله والاوجه تحريم السفر مطلقا لا لطلاق النص في منعه دون الخلوة لعدم النص فيها اه ملخصا فافهم (قوله تقبل العدة) أي فان اشهد تقبل (قوله وهذا الخ) الاشارة الى ما فهم من قوله ما لم يشهد من أن الاخراج ليس رجعة في الجرح أن المراد ان كان يصرح بعدم رجعتها اما إذا سكت كانت المسافرة رجعة دلالة كما أشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للثاني وفتاويه والبدائع وغاية البيان معلل بأن السفر دلالة الرجعة فأتى به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اه (قوله فتح بجنا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو مشار اليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح ولحرمتها أي المسافرة بهذا النص لم تكن رجعة قبل ولادتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لان الكلام فمين يصرح بعدم رجعتها أو ورد عليه أن التقبيل بشهوة ونحوه يكون نفسه رجعة وإن نادى على نفسه بعدم الرجعة وجوابه الفرق بالحل والحرمه اه أي فإن التقبيل حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون رجعة ولادلالة علمي مع التصريح بعدمها فقله لان الكلام الخ يفيد أن ذلك منقول لا بحث فافهم (قوله خلافا للشافعي) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعنده استحداث الحل الزائل فيعمل عندنا لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة (قوله لأنه مباح) فيه مسامحة لان الوطء مكروه عندنا بخلافه للسنة كما مر تحريره والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع تخيرا بين الفعل وتركه على السواء والمكروه ولو تنزهت به راجع الترك فلا يصحكون مباحا فاولى أن يقول لانه جائز فأن الجائز يطلق على ما لا يحرم شرعا ولو واجبا أمكروها كما ذكره في التحرير (قوله لكن تكره الخلوة بها) الاستدراك مستدرك فان الوطء مثلها كما علمت (قوله ان لم يكن من قصده الرجعة) لان الخلوة ربما أدت الى المس بشهوة فيصير مراجعا وهو لا يريد ها فيطلقها تنطول العدة عليها ط عن الجرح (قوله ويثبت القسم لها الخ) سياقي

في الباب الا ترى أن المطلقة الرجعية لاحق لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة ولذا استحب مراجعتها غيره وحينئذ  
فالقسم لاجل الاستئناس تأمل (قوله والا لا) أي وان لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لانه لو ثبت  
مع عدم قصده هار بما أدى الى الخلوة فيلزم ما مر ط (قوله وينكح مباته بمادون الثلاث) لما ذكر ما يتدارك به  
الطلاق الرجعي ذكر ما يتدارك به غيره ففتح ولذا عقد له في الهداية هنا فصلا (قوله بالاجماع) راجع الى قوله  
في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء  
العدة عام فكيف جاز للزوج تزوجها في العدة والنص بعصومه يمنعه والجواب أنه خص منه العدة من الزوج  
نفسه بالاجماع (قوله ومنع غيره) أي غير الزوج في العدة لاشتباه النسب بالعلق فانه لا يوقف على حقيقة  
أنه من الاول أو الثاني وهذا احكامه شرعية العدة في الاصل والمراد به كراهتها بيان عدم المنافع من تخصيص  
الزوج بالاجماع لا بيان علته لانه يرد عليه الصغيرة والايسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعدة النسيء والحضيضة  
الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة لعله أخرى هي اطهار خطر المحل وهو حكم  
تعبدى وتعام يانه في الفتح (قوله لا ينكح مطابقة) تقديره لفظ ينكح هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الاولى  
أن يزيد ولا يبطأ بملك عين لانه كما لا يحل له نكاحها بالعقد لا يحل له وطؤها بالملك كما يأتي ولو قال لا تحل كما في الآية  
الكرمية لشمل كلامهما (قوله من نكاح صحيح نافذ) احتراز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة  
ككونه بغير شهود فانه لا تنكح له قبل الوطء وبعده يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عددا لانه متاركة فلو  
طلقتها ثلاثا لافترق شئ وله تزوجها بالاحمال كما تقدم أحزاب الصريح واحترازنا نافذ عن الموقوف في نكاح  
الرفيق من الفتاوى الهندية عن المحيط اذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بلا إذن المولى ثم  
طلقها ثلاثا فاجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق  
فان أجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته وان أذن له بتزوجها بعده كرهت له تزوجها ولم أفترق بينهما اه (قوله  
كما سنحقيقه) أي في باب العدة حيث قال هناك والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص  
عدد الطلاق لانه فسخ جوهره اه ولم يذكر الموقوف هناك لانه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريبا  
من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فانه وان كان في المحل لكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبر أيضا وليس  
مراده الاشارة الى تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول الخ لأن مراده به صحته  
في المذهب كلها كما ستعرفه وليس مما نحن فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته  
قبل الدخول بها ثلاثا فله أن يتزوجها بالاحمال أو ما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا  
غيره ففي المدخول بها (قوله باطل) أي ان حمل على ظاهره ولذا قال في الفتح انه زلة عظيمة مصادمة للنص  
والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره لأن في نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان  
في تخفيف الامر فيه ولا ينبغي أن منله بما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع  
نعوذ بالله من الزيف والصلال والامرفيه من ضروريات الدين لا يعدا كفارا مخالفيه اه أقول وبالله أن تقر بما  
ذكره الزاهد في آخر الحاوي في أول كتاب الحليل فانه عقد فيه فصلا في حيلة تحل المطلقة ثلاثا وذكرفيه  
هذه النسبة غير قابلة للتأويل الا ترى وذكره كثيرا كثيرة كلها باطلة مبنية على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعقد بدون  
وطء (قوله أو مؤول) أي بما قاله العلامة البخاري في شرحه غرر الاذكار على درر البحار ولا يشكل  
ما في المشكلات لأن المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الحنفية اه وقد منا  
تأييد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيها مفترقا مع التصريح فيها بعدم  
الحل فأجاب بأنها في المدخول بها فافهم (قوله كما مر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها (قوله حتى  
بطأها غيره) أي حقيقة أو حكما كما لو تزوجت بمحبوب فحلت منه كما سيأتي وشمل ما لو وطئها حائضا أو محرمة  
وشمل ما لو طلقها زواجا كل زوج ثلاثا قبل الدخول فتروجت باخر ودخل بها تحل للكل بحر ولا بد من كون  
الوطء بالنكاح بعد مضي عدة الاول لو مدخول بها أو سككت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت  
بالاجماع فلا يكتفى بمجرد العقد قال الفهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الاصول أن العلماء غير سعيدين  
المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهد أنه ثابت بالاجماع الامة وفي المنية أن سعيدا رجع عنه الى

مطلب  
في العقد على المبانة

والالا) قسم لها بحر عن البدائع  
قال وسر حو بان له شرب امرأته  
على ترك الزينة وهو شامل  
للمطلقة رجعيا (وينكح مباته  
بمادون الثلاث في العدة وبعدها  
بالاجماع) ومنع غيره في الاشتباه  
النسب (لا) ينكح (مطلقة) من  
نكاح صحيح نافذ كما سنحقيقه (بها)  
اي بالثلاث (لو حررت وثنتين لوامة)  
ولو قبل الدخول وما في المشكلات  
باطل أو مؤول كما مر (حتى بطأها  
غيره

قول الجمهور فن عمل به يسود وجهه ويعد ومن أفتى به يعزروا منسب إلى الصدر الشهيد فليس له أثر في مصنفاته بل فيها نقيضه وذو صكر في الخلاصة عنه أن من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فانه مخالف الإجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتماه فيه (قوله ولومراهما) هو الداني من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه غير واقع درمنتي عن الترخانية (قوله بجامع مثله) تفسير للمراهق ذكره في الجامع وقيل هو الذي تحرل آتته ويشتهى النساء كذا في الفتح ولا يخفى أنه لا تنافي بين القولين نهر والاولى أن يكون حرًا بالغًا فإن الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلذذ لابي حنيفة ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي دياحة المصنف قهستاني وفي حاشية القتال وذكر الفقيه أبو الليث في تأسيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة يرجع إلى مذهب مالك لانه أقرب المذاهب إليه اه (قوله أو خصبا) بفتح الخاء وهو من قطعت خصيته وانما جاز تحليله لوجود الآلة ط (قوله أو مجنوننا) بنونين ح وفي نسخة أو مجنوبا ياءين وهو الذي لم يبق له شيء يوجه في محل الختان لكن شرط تحليله أن تحبل منه كما يأتي (قوله أو ذميا ذمية) أي ولو كان التحليل لاجل زوجها المسلم كما في البحر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أي خرجا بقيد النافذ وفيه أن الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لأن النافذ من العقود ما لا يتوقف على اجازة غير العاقد فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور نعم الموقوف فيه طريقتان للمشايع قيل هو قسم من الصحيح وقيل من الفاسد كما سبأ في تحصيله في البيوع ان شاء الله تعالى فعلى الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لغويا ويقال أيضا بل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف متابعة الكثر وغيره في التعبير بنكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطريقين وقد يجاب بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله ووطئها قبل الاجازة لا يحلها) أي وان أجاز بعد ولعل وجهه أن النكاح المشروط بالنص ينصرف إلى الكامل لانه المعهود شرعا بخلاف الفاسد والموقوف والافتقار صرحوا بأن الموقوف به مقدس في الحال ويتأخر حكمه إلى وقت الاجازة فيظهر بها الحل من وقت العقد (قوله ومن اعطى الحبل الخ) أي حبل التحليل على وجه يؤمن فيه من علقها منه ومن امتناعه من طلاقها ومن ظهور أمر التحليل بين الناس بخلاف ما إذا كان حرًا بالغًا (قوله لكن الخ) استدراك على هذه الحيلة وحاصله أنها انما تتم على ظاهر المذهب من أن الكفاية في النكاح ليست بشرط لانعدام ما على رواية الحسن المفتي بها من أنها شرط فلا يحلها الرقيق لعدم الكفاية ان كان لها ولي لم يرض بذلك والابن أن لم يكن لها ولي أصلا أو كان ورثي فيحلها اتفاقا كما ترى باب الكفاية وهذا أحد وجهين أو ردهما الامام الحلواني ثانيهما كما في البرازية أن المراهق فيه خلاف فعليه رفع إلى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالعدة فيفسخه فلا يحصل المرام اه (قوله انه لا يحلها) الاولى حذف انه (قوله وتمضى عتته) ذكر بعض الشافعية حيلة لاسقاط العدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل بها مع انتشارا لته ويحكم بفسخ النكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم بحبلى بفسخ طلاقه وانه لا عدة عليها أم لو بلغ عشر الزمت العدة عند الحبلى أو يطلقها وليه إذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالكي وبعدم وجوب العدة بوطئه ثم تزوجها الاول ويحكم شافعي بفسخه لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفيا شرائطه ففعل الاول اه قلت ومن شرطه أن لا يأخذ على الحكم ما لا وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما تقدمناه من اشتراط الانزال عند مالك وكأنه قول آخر (قوله أي الثاني) أي النكاح الثاني ويجوز أن يراد الزوج الثاني وعليه جرى الزيلعي لكنه مجاز قال العيني والاول أقرب والثاني أظهر نهر (قوله لا بملك يمين) عطف على قوله بنكاح نافذ (قوله لا اشتراط الزوج بالنص) أي في قوله تعالى حتى تنصكح زوجا غيره فانه جعل غاية لعدم الحل الثابت بقوله تعالى فلا تحل له فاذا طلق زوجته الامة تنين ثم بعد العدة وطئها مولاها لا يحلها الاول لأن المولى ليس بزوجة (قوله ولا ملك امة الخ) عطف على قوله وطئها مولاها لا يحلها الاول لأن المولى وثلاثا وهي حرة فارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت وملكها لا يحل له وطئها بملك اليمين حتى يزوجه فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كما في الفتح ثم لا يخفى أن هذه المسئلة لم يشملها كلام المصنف لانطوقا ولا مفهوم ما فلا يصح نفر بها على قوله لا بملك يمين لأن معناه لا ينكحها المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح لا بملك اليمين فالمنشروط وطئها

مطلب  
مال أصحابنا إلى بعض أقوال  
مالك رحمه الله ضرورة

ولو الفير (مراهما) بجامع  
مثله وقدره شيخ الاسلام بعشر  
سنين أو خصبا أو مجنوننا أو ذميا  
لذمية (بنكاح) نافذ خرج  
الفاسد والموقوف فلو نكحها عابد  
بلاذن سيده ووطئها قبل الاجازة  
لا يحلها حتى يطأها بعدها ومن  
لطيف الحيل ان تزوج لمملوك  
مراهم بشاهدين فاذا أوطئ  
ملكها فليس بملك النكاح ثم تبعه  
لبلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على  
رواية الحسن المفتي بها أنه لا يحلها  
لعدم الكفاية ان لها  
ولي والا فيحلها اتفاقا كما ستر  
(وقضى عتته) أي الثاني (لا بملك  
يمين) لا اشتراط الزوج بالنص فلا  
يحلها وطئ المولى ولا ملك امة بعد  
طلقتين أو حرة بعد ثلاث وردة  
وسبي

مطلب  
حيلة استقاط عدة المحلل



بالشكاح لا بالملك هو الغير لا نفس المطلق بل يصح تفرع الاولى وهي عدم حلها للمطلق بوطء المولى نعم لو قال المصنف فيما مر لا ينكح ولا يبطأ بملك بين الخ لصح تفرع هذه أيضا كما أفاده ح فيتعين جعله تفرعا على قوله لا شرط الزوج بالنص فان الزوج المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحل كما علت وهو شامل لعدم الحل بشكاح أو ملك غير فيصح تفرع المستثنين عليه فافهم (قوله من فرق بينهم) أراد بالتفرع المنع عن الوطء من عموم الجواز فيشمل القاطع للشكاح وغيره فلا يرد أنه لا تفرع في الظاهر فافهم (قوله لم تحل له أبدا) أي ما لم يكفر في الظاهر ويكذب نفسه أو تصدقه في اللعان ح فوجه التشبه بين المستثنين أن الردة والمحاق والسبي لم تبطل حكم الظهار واللعان كالم تبطل حكم الطلاق (قوله في المحل المتيقن) هو محل غيبوبة الحشفة من القبل (قوله فلو كانت صغيرة) محترز لقوله والشرط التيقن بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضاة تفرع على قوله في المحل المتيقن وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم تحل للاول) لان قبلها لا تغيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الغسل بمجرد وطئها ولم تثبت به حرمة المداهنة حتى حل لواطها تزوج بنتها (قوله والا) أي بأن كانت صغيرة بوطأ مثلها حلت للاول لوجود الشرط وهو الوطء في محله المتيقن الموجب للغسل كما يأتي وان أفضاها هم هذا الوطء لان الافضا حصل بعد الوطء المتيقن شرعا بخلاف المفضاة قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبل أو في الدبر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لابعده فافهم (قوله بزازية) لم أرفها قوله وان أفضاها هم رأيته في الفتح والنهر (قوله الا اذا حبلت الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر على ابن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال

وفي المفضاة مسئلة عجيبه \* لدى من ايس يعرفها غريبه  
اذا حرمت على زوج وحلت \* لسان نال من وطء نصيبه  
فطلقة ما فلم تحبل فليست \* حلالا للتدبير ولا خطيبه  
لشك أن ذلك الوطء منها \* بفرج أو شكيلته القريبه  
فان حبلت فقد وطئت بفرج \* ولم تبق الشكوك للناسميه

(قوله فانه لا تحل حتى تحبل الخ) هذه العبارة عزها المصنف في المخ للبرازية والذي في الفتح هكذا فلا تحل بهمه حتى تحبل ثم قال وفي التجريد لو كان محبوبا لم تحل فان حبلت وولدت حلت للاول عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى ثبت) برفع ثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فالاقتصار على الوطء قصورا الخ) أي اقتصار المتون على قولهم حتى يطأه غيره وهذا ما اخذ من المصنف في المخ وقال الرحمن جعله قصورا مع أنه هو الذي عليه المتون والشروح وبشده حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما عساه به رواية عن أبي يوسف لم تعتمد فجميعها على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزم به في الغاية وغيره وكذا في الفتح كما علت ونقله الزياحي عن الغاية وقال خلافا لرفوعه في البدائع وهذا ايضا اعتماد قول أبي يوسف نعم الاوجه قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يعتمد قيام الفرائض وان لم يوجد وطء حقيقة والتحليل يعتمد الوطء لا مجرد العقد المتيقن بالنسب فانه خلاف الاجماع كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بتزوج مشرقى بمغربية جاءت بولد لسته أشهر انبوت نسبه مع العلم بعدم الوطء وماذا الا لكون النسب مما يحتمل لاثباته بما أمكن ولو هو مما علائق الولد للفراش واقامة للعقد مقام الوطء كالخلوة الموجبة للعدة وأما التحليل فقد شدد الشرع في ثبوته ولذا قالوا ان شرعيته لا غاظة الزوج عموم بل بما يغض حين عمل أبغض ما يباح فلذا اشترطوا فيه الوطء الموجب للغسل بالإبلاج الحشفة بلا حائل في المحل المتيقن احترازا عن المفضاة والصغيرة من بالغ أو مرأى قادر عليه بعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا بملك بين (قوله والموت عنها لا) أي لو مات عنها قبل الوطء لا يحلها للاول وان كان الموت كالدخول في إيجاب العدة وتقرير المهر المسمى لان الشرط هنا الوطء (قوله واستشكله المصنف) التمهيد يرجع الى الاحلال المفهوم من قول المصنف يحلها واصل الاشكال لصاحب الجفر فانه قال بعد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لان العذرة مانعة من مواراة الحشفة اه أي ولا يحلها الا الوطء الموجب للغسل ط وأجاب الرحمن والسامحاني بحمل ما في القية على ما اذا زال البكارة بقربة الايبلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن

تظيره من فرق بينهم ابظهارا وان ثم ارتدت وسيت ثم ملكها لم تحل له أبدا (والشرط التيقن بوقوع الوطء في المحل) المتيقن به فلو كانت صغيرة لا بوطأ مثلها لم تحل للاول والا حلت وان أفضاها بزازية (فلو وطئ مفضاة لا تحل له الا اذا حبلت) ليعلم أن الوطء كان في قبلها (كما لو تزوجت بمحبوب) فانما لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكم حتى يثبت النسب فتح فالاقصا على الوطء قصورا الا أن يعزم بالحقيقي والحكمي (والايبلاج في محله البكارة بمحلها والموت عنها لا) كما في القية واستشكله المصنف وفي النهر وكأنه ضعيف لما في التبيين بشرط أن يكون الايبلاج موجبا للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد



عبارة القضية هكذا إذا أوجب إلى مكان البكارة وحمل إلى على معنى في بعيد ثم لا يخفى أن ما ينقده صاحب القضية لا يعقد عليه كره وهو مخالف لما في المشاهير كقول الهداية والشرط الإيلاج وقول الفتح بقيد كونه عن قوة نفسه وإن كان مفضوفاً بخرقه إذا كان يجد حرارة الحمل الخ ما يأتي عن التبيين وكذا ما مر عن البرازية ومسئلة القضية وبعد اعتراف المصنف بأشكاله ما كان ينبغي له جعله متناً (قوله إذا اذا انتعش وعمل) هذا المذكرة في التبيين نعم ذكره في الفتح والنهر والطاهر أن الاستثناء منقطع لأن الانتعاش الانتعاش والمراد به والعمل أن يكون له نوع انتشار يحصل به الإيلاج كيلا يكون بمنزلة ادخال خرقة في الحمل فانه ربما لا يحصل به التقاء الختانين ولذا حال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آتته فتور وأولها فيها حتى التقي الختانان فانها تحل به (قوله ولو في حيض الخ) الأولى حذف هذه الجملة من البين وذكرها عند قول المصنف حتى يطأها غيره (قوله مطلقاً) أي سواء كان الإيلاج بمسعدة اليد أو لا وعبارة المجتبى وقيل الإيلاج الشيخ الثاني بيده يحلها وقيل إذا لم تنتشر آتته فأدخله بيده أو يدها أو كان الذكراً مثل لا يحلها بالإيلاج والصواب حلها لانه متعلق بدخول الحشفة ١١ وأقره في الشرع بلالية وهو خلاف ما منى عليه الزبلي وابن الهمام وصاحب النهر كما مر وفيه أن الحل معلق بذوق العسيلة كما علمت فتأمل (قوله لكن في شرح المشار الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعاً لنقل المذهب وإطلاق المتن والشرع برده وذوق العسيلة للناقة موجود حكماً لا يرى أن النائم إذا وجد البلبل يجب عليه الغسل وكذا الغمى عليه مع أن خروج المني لا يوجب الامع وجود اللذة وما ذاك إلا لوجودها حكماً لا بهار بما حصلت وذهل عنها بقل النوم والانعاء وقد تقدم أن الجنون يحلها والجنون فوق الانعاء والنوم رحتي قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النائة والمغمى عليها يحل عندنا وفي أحد قول الشافعي ١١ هكذا رأيته في نسخة سقيمة فلتراجع نسخة أخرى ثم لا يخفى أن نومه وانعائه كنومها وانعائها لكن إذا قلنا أن الإيلاج الشيخ الثاني لا يحلها ما لم ينتعش ويعمل يلزم أن يكون مثله النائم والمغمى عليه وكذا في جانبها نعم على تصوير المجتبى من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الإحلال في الكل فتأمل (قوله وكره التزوج للثاني) كذا في البحر لكن في القهستاني وكره للأول والثاني وعزاه محشي مسكين إلى الحموى عن الظهيرية وينبغي أن يزداد المرأة بل هي أولى من الأول في الكراهة لأن العقد بشرط التحليل انما جرى بينها وبين الثاني والأول ساع في ذلك ومنسبب والمباشر أولى من المنسبب ولفظ الحديث يشمل الكل فإن الحل لم يصدق على المرأة أيضاً (قوله حديث لعن المحلل والمحلل له) بإضافة حديث إلى لعن فهو حكاية للمعنى والافظاظ الحديث كما في الفتح لعن الله المحلل والمحلل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل) تأويل للحديث بحمل اللعن على ذلك ويأتي تمام الكلام عليه (قوله وإن حلت للأول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى المؤقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه استعمل ما أخره الشرح كما في قتل المورث هداية (قوله خلافا لما زعمه البرازي) حيث قال زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها وبطلانها تحل للأول قال الامام النكاح والشرط جازان حتى إذا أبي الثاني طلاقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للأول ١١ وهو مأخوذ من روضة الزندوسقي قال في النهر قال الامام ظهير الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من الكتب كذا في العناية وفي فتح التدبير هذا مما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يعول عليه ولا يحكم به لانه مع كونه ضعيف الشوت تبوعنه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما لا يطل بالشروط الفاسدة بل يطل الشرط ويصح فيجب بطلان هذا وإن لا يجبر على الطلاق ١١ (قوله أو وأمسكتك) أي أو يقول بان تزوجتك وأمسكتك وهذا إذا خافت امساكها مطلقاً والأول إذا خافت امساكها بعد الجماع (قوله ولو خافت الخ) الأولى أو تقول زوجتك الخ لأن الحليتين السابقتين سعيهما الخوف المذكور ط (قوله وتماه في العمادية) حيث قال ولو قال لها تزوجتك على أن أمرك بيدك فقبلت جاز النكاح ولغا الشرط لأن الأمر انما يصح في الملك أو مضافاً إليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فإن الأمر صار بيدها مقارناً لصبر ورتها منكوبة إبه نهر وقد مناه قبل فصل المشيئة والحاصل ان الشرط صحيح إذا ابتدأت المرأة إذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق حتى ثم يظهر على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم أو تأخر والمرأة هي القابلة كذلك تأمل (قوله أما إذا اضمر ذلك) محترز قوله بشرط التحليل (قوله لا يكره) بل يحل له في

الأذا انتعش وعمل ولو في حيض ونفاس واحرام وإن كان حراماً وإن لم ينزل لأن الشرط الذوق لا اشع قلت وفي المجتبى الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقاً لكن في شرح المشار لابن ملك لو وطئها وهي نائمة لا يحلها للأول لعدم ذوق العسيلة وينبغي أن يكون الوطء في حالة الانعاء كذلك (وكره) التزوج للثاني (تجرباً) لحديث لعن الله المحلل والمحلل له (شرط التحليل) كترجوتك على أن أحلك (وإن حلت للأول) لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه السكال خلافاً لما زعمه البرازي ومن لطيف الحيل قوله ان تزوجتك وجامعتك أو وأمسكتك فوق ثلاث مثلاً فأت بائن ولو خافت أن لا يطلقها تقول تزوجتك نفسي على أن امرى بيدى زبلي وتماه في العمادية (أما إذا اضمر ذلك لا) يكره (وكان) الرجل (ما جاوراً)

قولهم جميعا قهستاني عن المنفريات (قوله لقصد الاصلاح) أي اذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها واورد السروجي ان الثابت عادة كالثابت نصا أي فيصير شرط التحليل كأنه منصوص عليه في العقد فيكره واجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل قوله وتأويل اللعن الخ) الاولى ان يقول وقيل وتأويل اللعن الخ كما هو عبارة البرازية ولا سيما وقد ذكره بعد ما مشى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علماء الفقه انه تأويل آخر وأنه ضعيف قال في الفتح وهذا قول آخر وهو أنه مأجور وان شرط لقصد الاصلاح وتأويل اللعن عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك اه قلت واللعن على هذا الحمل أظهر لانه كأخذ الاجرة على عصب التيس وهو حرام ويقرب به انه عليه الصلاة والسلام سماء التيس المستعار وأورد على التأويل الاول أنه مع اشتراط التحليل مكروه تحريما وفاعل الحرام لا يستوجب اللعن ففاعل المكروه أولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم تجز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا مشهورا كيزيد على المعتمد بخلاف نحو ابليس وأبي لهب وأبي جهل فيجوز ويخالف غير المعين كالظالمين والكاذبين فيجوز أيضا لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت ككافر فيكون اللعن لبيان أن هذا الوصف وصف الكافرين للتفسير عنه والتحذير منه لا لتقصيد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التفسير والتحذير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراما من الكبائر خلافا لما أنطأ اللعن بالكبرفائه ورد اللعن في غيرها كلعن المسورين ومن أم قوماهم له كارهون ومن سل سخمته أي تغوط على الطريق والمرأة السلتاء أي التي لا تحض يدبها والمرهأى التي لا تتكلم والمرأة اذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها فلو كان كبح البدور اثرات القبور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن يشكل على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجاب بأنه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار لا بعد من رجة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الارباب اه وفي لعان الجرفان قلت هل يشترع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال من شاء باهله والمباحلة الملازمة وكأوا يقولون اذا اختلفوا في شيء بهله الله على الكاذب منا قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الارباب لا عن رجة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه أن حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خسارة الحمل بالمباشرة والحمل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها تحريما (قوله ثم هذا كله) أي كل ما مر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكراهة التصريح بالشرط (قوله فرع صحة النكاح) كذا عبر في النهروالمراد صحته باتفاق الأئمة لا صحته عندنا بقرينة ما بعده فافهم وقد مر أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل يحل بدونه وان كره وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لا سقط التحليل لم أره الا أن نعم يأتي آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لا يصح فان وسئلت في هذه المسألة في العدة وتأني هنالك حادثة الفتوى في ذلك فراجعها (قوله او بمحضرة فاسقين) أي تحقق فسقهما والا فظاهر العدالة يكفي عند الشافعي فافهم (قوله يرفع الامر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في التحفة من ان الحكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو توافقا أو أقاما بينة بفساد النكاح لم يلغ ذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز لهما العمل به باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم فرق بينهما ثم قال في موضع آخر وحينئذ في نكح مختلفا فيه فان قلنا القائل بصحته أو حكم بهما من يراها ثم طلق ثلاثا عين التحليل وليس له تقديم من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسألة واحدة وهو يمنع قلعا وان اتى التقليد والحكم لم يحجج لحل نعم تبين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لزمه باعتبار ظاهر فعله وأيضا ففعل المكلف بضان عن الانفاء لا سيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداده كالتطليق ثلاثا هنا اه والذي تحذر من كلامه أن الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلنا القائل

مطلب  
في حكم لعن العصاة

لقصد الاصلاح وتأويل  
اللعن اذا شرط الاجر ذكره  
البرازي ثم هذا كله فرع صحة  
النكاح الاول حتى لو كان  
بلاولى بل بعارة المرأة أو بلفظ  
هبة أو بمحضرة فاسقين ثم طلقها  
ثلاثا وأراد حلها بلازوج يرفع  
الامر لشافعي

مطلب  
في حيلة اسقاط التحليل بحكم  
شافعي بفساد النكاح الاول

بعده أو حكم بها حاكم يراها لا يسقط التحليل والاسقاط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحاكم ففرق بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدقه الحاكم وإذا علمت ذلك علمت أنه لا فائدة في قول الشارح بغيره يرفع الأمر الشافعي "أذ لا يحكم الشافعي" بسقوط التحليل ولا يقبل ما يستقله لـ **ص** قال ابن قاسم في حاشية الخفة أن له تقليد الشافعي "والعقد بلا محل لان هذه قضية أخرى فلا تليق ما لم يحكم بحكمه التقليد الأول حاكم اهـ قلت لكن هذا في الديانة لما علمت من أن الحاكم يفرق بينهما إذا علم به لأن التحليل حق الله تعالى نعم صرح شيخ الإسلام زكريا في شرح منجه بأن الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل واقبت بينة على فساد يثبت مهر المثل ويسقط التحليل **ب** عا اهـ **ل** ص كن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قول محمد باشرط الولي قلت لا يمكن في زماننا لانه خلاف المعتقد في المذهب والقضاء مأثورون بالحكم باصع الاقوال على أنه نقل في التاريخ أنه أن شيخ الإسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا أدري فان محمداً وان شرط الولي لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يتزوجها فاني أكرهه ذلك اهـ أي فان لفظا كره قد يستعمل من المجتهد في الحرام (قوله في قضيه) أي يجله للأول وقوله ويطلقان النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاءه يطلقان النكاح الأول سبب حلها بلا زوج آخر اهـ ح وانما ذكر القضاء لتبصير الحادثة الخلافية كالجمع عليها ط وقدمنا في باب التعليق ما ينبغي استندكاره هنا ولا نعيده اقرب العهد به (قوله أي في القاسم والآتي لافي المنقضي) عبارة البرازية على ما في النهرويه لا يظهران الوطئ في النكاح الأول كان حراما وان في الاولاد خبثا لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل في القاسم والآتي لافي المنقضي اهـ أي لان ما مضى كان مبني على اعتقاد الحل "تقليد المذهب صحيح وانما يلزمه العمل بخلافه بعد الحكم المزمع كالتنسخ حكم الى اخره لا يلزم منه بطلان ما مضى ومثله ما لو تغير رأي المجتهد وكذا الوطئ حتى لم ينو وصلى به الظهر ثم صار شافعيًا بعد دخول وقت العصر يلزمه اعادة الوضوء بالنية دون ما صلاه به (قوله فالتقول لها) كذا في الجرو عبارة البرازية ادعت أن الثاني جامعها وانكر الجماع حلت للأول وعلى القلب لا اهـ ومثله في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ويخالف قوله وعلى القلب لا ما في الفتح والجرو لو قالت دخل بي الثاني والثاني منكرا فالمعتبر قولها وكذا في العكس اهـ قاتل (قوله فالتقول له) أي في حق الفرقة كأنه طلقها لافي حقها حتى يجب لها نصف المسمى أو كاله ان دخل بها بحر (قوله والزواج الثاني) أي نكاحه نهر (قوله مادون الثلاث) أي يهدم ما وقع من الطلقة أو الطلقتين فيجعلهما كأن لم يكونا وما قبل ان المراد أنه يهدم ما بقي من الملك الأول فهو من سوء التصور كانه عليه الهندي أفاده في النهر (قوله أي كايهدم الثلاث) تفسير لقوله أيضا (قوله لانه الخ) جواب عما قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره جعل غاية لانتهاء الحرمة الغليظة فيهدمها والجواب أنه اذا هدمها يهدم ما دونها بالاولى فهو مما ثبت بدلالة النص وتامم مباحث ذلك في كتب الاصول وقولهما مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن عمرو وعلي وأبي بن كعب وعمران بن الحصين كما في الفتح (قوله وهو الحق) ليس هذا في عبارة الفتح بل ذكره في التحرير وتبعه في النهرويه عبارة الفتح بعدما أطال في الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما قاله محمد وبقي الأئمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرارو مسألة يخالف فيها كبار الصحابة يعوز فقهاء ويصعب الخروج منها (قوله وأقره المصنف كغيره) أي كصاحب البحر والنهر والمقدسي والشرنبلالي والرملي والجوي وكذا شارح التحرير المحقق ابن أمير حاج لكن المتون على قول الامام وأشار في متن الملتقى الى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قاسم عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم يرجع على ما قاله شيخه في الفتح وكذا لم يرجع عليه في مواهب الرحمن مع أنه كثيرا ما يتبع صاحب الفتح في ترجيحه (قوله بمعنى عدته) أي الزوج الأول اسند العدة اليه لانه سببها نهر والافالعة للطلاق (قوله وعدة الزوج الثاني) ليس المراد انما قالت مضت عدتي من الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخل بي الزوج وطلقتني وانقضت عدتي كما ذكره في الهداية لان قولها مضت عدتي لا يفيد ما ذكره لوجوبها بالخلوه ويجزئها لا تحل ومن ثم قال في النهاية انما ذكر في الهداية اخبارها مبسوطا لانها لو قالت حلت لك فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت عامة بشرائط الحل لم تصدق ولا تصدق وفما ذكرته مبسوطا لتصدق في كل حال وعن السرخسي لا يحل له أن يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس في حلها بمجرد العقد وعن الامام الفضلي "لو قالت تزوجني فاني

فقد نفى به ويطلقان النكاح اي في القاسم والآتي لافي المنقضي برازية وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا أولم ادخل بها وكذبه فالتقول لها ولو قال الزوج الأول ذلك فالتقول له أي في حق نفسه (والزوج الثاني يهدم

بالدخول) فلو لم يدخل لم يهدم اتفاه قنية (مادون الثلاث أيضا) اي كايهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فادونها أولى خلافا لمحمد فبين طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لو حرة وثنتين لو أمة وعند محمد وبقي الأئمة بما بقي وهو الحق ففتح وأقره المصنف كغيره (ولو اخبرت

مطلقة الثلاث بمعنى عدته وعدة الزوج الثاني) بعد دخوله (والامة تحمله

مطل  
مسألة الهدم

تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم قالت مات زوجت صدقت الآن تكون أقرت بدخول انثاني اه لانها غير  
مناقضة بحمل قولها تزوجت على العقد وقولها مات زوجت معناه ما دخل بي فاذا أقرت بالدخول ثبت تناقضها  
كما أفاده في الفتح وبأني تمامه (قوله له أن يصدقها) لانه اما من المعاملات لكون البضع موقوفاً عند الدخول  
أو البيانات لتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيما درر (قوله ان غلب على ظنه صدقها) أشار به الى  
أن عد التها ليست شرطاً ولهذا قال في البدائع وكافي الحاصكم وغيرهما لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة  
عنده أو وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوحة رجل لا تخرط لقي زوجه وانقضت عدتي جاز  
تصدقها اذا وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول فاسد لا ولو عدلة كذا في البرازية بجر  
(قوله وأقل مدة عدته عنده) أي عند الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحتمله فلا احتمال فيما دون ذلك (قوله  
بجيبض) متعلق بقوله عدته وهذا أولى مما قيل أي بسبب كون المرأة حائضاً فافهم واحترز به عن  
العدّة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة أشهر لو حرّة ونصفها لوامة  
(قوله شهران) أي ستون يوماً عنده لانه يجعله مطلقاً في قول الطهر حذر من وقوع الطلاق في طهر ووطئ  
فيه فيحتاج الى ثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حبض بخمسة عشر رجلاً للطهر على أقله والحبض على وسطه  
لان اجتماع أقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام أما على تخريج الحسن فيجعله مطلقاً  
في آخر الطهر حذراً من تطويل العدّة عليها فيحتاج الى طهرين ثلاثين وثلاث حبض ثلاثين رجلاً للطهر على أقله  
والحبض على أكثره ليعتدلاً ويحتاج الى مثلها في عدّة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن فتصدق  
في مائة وخمسة وثلاثين يوماً وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوماً اه أفاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر  
هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلّقها في آخره لكن يلزم على هذا التخرج وقوع الطلاق في طهر ووطئها فيه  
اذ لا بد من دخوله بها تأتلاً وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولا مائة أربعون) عطف على محذوف كأنه قال  
لحرّة شهران ولا مائة أربعون يوماً أي على تخريج محمد طهران ثلاثين وحبضتان بعشرة وعلى تخريج الحسن  
خمس وثلاثون يوماً طهر بخمسة عشر وحبضتان بعشرين فتصدق بثمانين يوماً على تخريج محمد وخمسة وثمانين  
يوماً على تخريج الحسن وتتمام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من  
الزوج الاول لانه يمكن إسقاطها في يوم الطلاق فتتقضى عدتها بما أداؤه من الثاني فلا بد من أن يعرض  
عليه زمن يمكن أن يستبين فيه بعض خلقه رحتي قلت وكذا الوادعة من الاول لا بد أن يكون بينه وبين عقد  
الاول مدة أربعة أشهر (قوله كما مر) أي في أول الباب حابي (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح  
وفي التصاريق لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت مات زوجت أو ما دخل بي صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها  
واستشكل بأن أقدامها على النكاح اعتراف منها بعصمتها فكانت مناقضة فينبغي أن لا يقبل منها كما لو قالت بعد  
الترجوع بها كنت مجوسية أو مرتدة أو معتدة أو منكوحة الغير أو كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع  
الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى  
في باب الباء لو قالت بعد مات زوجها الاول مات زوجت بالآخر فقال الزوج الاول تزوجت بالآخر ودخل بك لاتصدق  
المرأة اه ما في الفتح أقول قدي دفع الاشكال بان المطلقة ثلاثاً أقام فيها المانع من إيراد العقد عليها ولا يزول  
الا بعد وجود شرط الحل وذلك بأن تخبر بأنها تزوجت بعده بالآخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله أو تخبر  
بأنها حلت له وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فحينئذ لا يقبل قولها لتناقض ما بدون ذلك فيقبل  
ولا تناقض لاحتمال ظنها الحل بمجرد ادعاءها على العقد بدون تفسير لا يزول به المانع فلا يمكن  
اعترافها لولا قال السرخسي لا بد من استفسارها وبؤيده ما مر عن الفضلي أيضاً وهذا بخلاف قولها كنت  
مجوسية الخ فانها حين العقد لم يقر ما منع من إيراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما فيها لتناقضها  
فان مجرد أقدامها على العقد اعتراف بعدم ما منع منه فاذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر عن الفتاوى محمول على  
ما اذا تزوجها بعد ما فسرت توفيقاً بين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدّة  
ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسداً وان أكثر لا  
وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار ببعض العدّة لان العدّة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان

جاء له (أي للاول) (أن يصدقها)  
ان غلب على ظنه صدقها) وأقل  
مدة عدته عنده بجيبض شهران  
ولامة أربعون يوماً ما لم تدع السقط  
كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحتمله  
ثم قالت لم تنقض عدتي أو مات زوجت  
بآخر لم تصدق لان أقدامها على  
الترجوع دليل الحل وعن  
السرخسي لا يحل تزوجها حتى  
يستفسرها

مطلب  
الاقدام على النكاح اقرار ببعض  
العدّة

فدل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثا اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدامها دليلا على اصابه الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثا تزوجت غيرك وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم تكن تزوجت فان لم تكن أقرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أقرت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما قررناه ظهر لك ما في كلام الشارح والظاهر انه تابع ما بحثه في الفتح (قوله وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية تبع البحر وهو غير مرضي وتعام عبارتها هكذا ونص في الرضاع على أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا واصررت عليه له أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها فالواو به يبقى في جميع الوجوه اه ومقتضاه ان المفتي به ان لها ان تزوج نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضاع بقوله ومفاده الخ وقد منا ان ما ذكره الشارح هناك نقله في الخلاصة عن الصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على انها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه اه وعلمه في التبر بأن الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فصح رجوعها اه أي صح في الحكم أم في الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحل وبما قررناه علمت أن ما قدمه الشارح منقول لا بحث منه فافهم (قوله انه طلقها) أي ثلاثا لان مادونها يمكن فيه تجديد العقد اذا كان ينكر (قوله لها قتله بدواء) قال في المحيط وينبغي لها أن تفقدى بها لها أو تهرب منه وان لم تقدر قتله متى علمت أنه يقر بها ولكن ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله بالالة يجب القصاص اه يجر (قوله فالاثم عليه) أي وحده وينبغي تقييده بما اذا لم تقدر على الاقتداء والهروب (قوله وان قتله الخ) أفاد اباحة الامر من ط (قوله لو غابا) تمام عبارة البرازية وان كان حاضر الا لان الزوج انما حرج حرجا الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بضرورة الزوج اه (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في القنية قال يعنى البديع والحاصل أنه على جواب شمس الأئمة الا وزجندى ونجم الدين النسفي والسيد أي شجاع وأي حامد والسرخسي يحل لها أن تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقي لا يحل اه وفي الفتاوى السراجية اذا أخبرها شاة أن الزوج طلقها وهو غائب وسعها أن تعتد وتزوج ولم يقده بالديانة اه كذا في شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الأئمة المذكورين فانه اذا حل لها التزوج باخبار ثقة فيحل لها التحليل هنا بالاولى اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عندها بل صرحوا بأن لها التزوج اذا أنماها كتاب منه بطلاقها ولو على يد غير ثقة ان غاب على ظن أنه حق وظاهر الاطلاق جوازه في القضاء حتى لو علم بها القاضي يتركها فتصح عدم الجواز هنا من كل الأن يحتمل على القضاء وان كان خلاف الظاهر فأتى نعم لو طلقها وهو مقيم معها يعاشرها معاشرة الأزواج ليس لها التزوج لعدم انقضاء عدتها منه كما سألني بيانه في العدة (قوله لا يحل له قتلها) ينبغي جريان الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب من القول بقتلها فيما مر لانها ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا يقتله الخ) نقل في التاترخانية أيضا القول الاول بقتله عن الشيخ الامام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن عطاء بن حزمة والامام أبي شجاع ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوليد السمرقندي عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة ونقل أيضا أن الشيخ الامام نجم الدين كان يحكي قول الامام أبي شجاع ويقول انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صحة فلا اعتماد على قوله اه وبه علم أنه قول معتد أيضا (قوله وانقضت عدتها) انما قال ذلك لتصبرا بخيمة لا يلحقها الطلاق الثلاث أقول وهذا اذا لم يكن انقضاء العدة معروفا بالمسند ذكره الشارح في آخر العدة عن القنية أيضا طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما علم عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلوبرهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طلاقه لم يقبل اه (قوله أخذ بالثلاث) لان اقدامه على الطلاق يدل على بقاء العصمة وتطلق ثلاثا على اقراره واحتياط ط والله سبحانه أعلم

(باب الايلاء) \*

(قوله مناسبة البيئونة مالا) أي مناسبة ذكروا هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره في البحر من أن الايلاء يوجب البيئونة في ثانی الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبة للبائن المذكور آخر باب الرجعة

وفي البرازية قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أم اكذبت نفسها (سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها) الا بقتله (لها قتله) بدواء خوف القصاص ولا تقدر على نفسها وقال الا وزجندى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا يئنة فالأثم عليه وان قتله فلا شيء على الوابئين كالثلاث برازية وفيها شهدا انه طلقها ثلاثا لها التزوج بالتحليل لو غابا انتهى قلت يعنى ديانة والصحيح عدم الجواز قنية وفيها لو لم يقدر هو ان يتخلص عنها ولو غاب سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويعد عنها جهده (وقيل لا) تقتله قائلة الاسيماي (وبه نقى) كما في التاترخانية وشرح الوهبانية عن المنتط أي والاثم عليه كما مر (قال بعد) أي بعد طلاقه ثلاثا (ان قبلها طلاق واحدة وانقضت عدتها وصدقته) المرأة (في ذلك لا يصدق ان على المذهب) المفتي به كالمولم تصدقه هي وقيل يصدق ان ولو طلقها نيتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة أخذ بالثلاث \*

(باب الايلاء) \*

مناسبة البيئونة مالا

في قوله وينكح مباته الخ <sup>لكن</sup> فيه أن المطلوب أبدأ المناسبة بين كل باب وما قبله والبائن ذكر في باب الرجعة  
استطراداً فافهم (قوله هولعة اليمين) وجعه الايا وفعله آلى بولي ابلاء كصرف اعطى فتح (قوله  
وشرع الحلف الخ) بشمل التعليق بما يشق فانه يسمى عينا كما قدمناه في باب التعليق ولهذا قال في الفتح وفي  
الشرع هو اليمين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله تعالى أو بتعليق ما يستشقه على القربان قال  
وهو أولى من قول الكثر الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر لأن مجرد الحلف يتحقق في نحو ان وطنتك فله على  
أن أصلي وكعتين أو أغزو فانه لا يكون بذلك مولياً لانه ليس بما يشق في نفسه وان تعلق اشقاقه بعارض ذميم من  
النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في البحر رده في النهي وشرح المقدسي  
(قوله على ترك قربانها) أي الزوجة حالاً أو ما لا كقوله لاجنية ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعتبر وقت  
تخيير الابلاء كما يأتي فلا حاجة الى قول ابن كمال انه لا بد من أن يقال في التعريف حاصل في النكاح أو مضافاً  
اليه على أن ذلك كما قال في النهر شرط وشأن الشرط خروجها من التعريف اه ودخل في الزوجة حالاً معتدة  
الرجعي وما لو آلى من زوجته الحرة ثم أبانها بطلقة ثم مضت مدة الابلاء وهي معتدة فانه يقع عليها أخرى كما سيأتي  
وأورد عليه القهستاني ما في الخاتمة لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فأنقضت مدته لم يقع اه قلت يجاب  
بأن شراءها فسخ للعقد فكأنها لم تكن زوجة وقته أو بأن الشرط بقاء الزوجية أو أثرها كالعدة ولا عدة هنا  
كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل أيضاً الصغيرة ولو لاوطأ وقيد بالقربان أي الوطأ لانه لو حلف على غيره  
كوالله لا يمس جلدى جلدك أو لا أقرب فراشك ونحو ذلك ولم ينو الوطأ لم يكن مولياً كما يأتي (قوله مدته)  
أي الا تي بيانها (قوله ولو ذمتها) نعميم لشاعل المصدرو هو قربانها ذكره هنا وان صرح به المصنف بعد  
إشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام احمد حلقه وان لم تلزمه الكفارة كما يأتي فافهم (قوله والمولى)  
بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابنئ مشق يلزمه) الشرط كونه مشقاً في نفسه كالخ  
ونحوه كما يأتي نخرج غيره كالغزو وصلاة ركعتين وان عرض اشقاقه لجبن أو كسل كما سترعن الفتح ومن المشق  
الكفارة وأورد في البحر ابلاء الذمي بما فيه كفارة كقوله لا أقربك فانه يصح عند الامام بلازوم كفارة  
وما اذا قال لنسائه الأربع والله لا أقرب بكن فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلا شيء يلزمه وأجاب عن الأول بما في  
الكافي من أنه ما خلا عن حنبل لزمه بدليل أنه يحلف في الدعاوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة  
عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني ان الابلاء وقع على جله الأربع  
لا على بعضهن ولذا لم يبحث بقربان البعض لانه غير المحلوف عليه بل بعضه كما أفاده سراج الهداية فهو كقوله  
لا أكلم زيداً او عمراً لا يبحث بأحدهما ما لم يكلم الاخر وفي البدائع لو قال لامرأته وامته والله لا أقرب بكلاً لا يكون  
مولياً من امرأته حتى يقرب الامة اه أي لان شرط الحنث قربانها فلا يبحث بقربان احدهما لكن اذا  
قربها تعين شرط البر بالمانع عن قربان الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار مولياً منها ومقتضاه أنه لو قرب  
الثلاثة في المسألة المارة صار مولياً من الرابعة (تنبيه) لو حلف على ترك قربانها بعقوبته ثم باع أو مات  
العبد سقط الابلاء لانه صار بحال لا يلزمه شيء بقربانها فلو عاد الى ملكه بعد البيع قبل القربان عاد حكم الابلاء  
بدائع (قوله الامانع كفر) إشارة الى ما مر عن الكافي (قوله وركنه الحلف) أي الحلف المذكور  
(قوله بكونها منكوبة) أي ولو حنثا كعتدة الرجعي كما قدمناه وشمل ما لو أبانها بعده ثم مضت مدته  
في العدة كما مر وبه علم أنه لا يطل بالابانة بمادون الثلاث قال في البدائع والابلاء لا ينعقد في غير الملك ابتداء وان  
كان يقي بدون الملك اه فخرجت الاجنية والمبانة كما سيأتي وكذا الامة والمدبرة وأم الولد لقوله تعالى للذين  
يؤولون من نسائهم والزوجة هي المملوكة ملك النكاح كما في البدائع (قوله ومنه) أي من كونها منكوبة  
وقت تخيير الابلاء ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعلق بالشرط كالمخبر عند وجود الشرط فهي منكوبة  
وقت التخيير ح (قوله ثم تزوجها) أي بعدما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة الخ معناه ثبت حكم  
الابلاء وعمل عمله من لزوم الكفارة بالقربان في المدة ووقوع البائن بترك القربان وهذا لانه لما علق الابلاء  
والطلاق على التزوج نزلاً مرتين فنزل الابلاء قبل البيئونة ونزل الطلاق عقبه وبانت به لانه قبل الدخول  
وزوال الملك لا يطل حكم الابلاء فاذا تزوجها في مدته عمل عمله أمالوقدم الطلاق على الابلاء بطل حكمه عند

(هو) لغة اليمين وشرعاً (الحلف)  
على ترك قربانها مدته ولو ذمتها  
(والمولى هو الذي لا يمكنه قربان  
امرأته الابنئ) مشق (يلزمه)  
الامانع كفر وركنه الحلف (وشرطه  
محلية المرأة بكونها منكوبة  
وقت تخيير الابلاء) ومنه ان  
تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زاد  
وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة  
بالقربان ووقع بائن بتركه



الامام لانه ينزل عقب البينونة والايلاء لا ينعقد في غير الملك كما أفاده في الجري باب التعليق بقوله لو قال  
ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر امي ووالله لا أقر بك ثم تزوجها وقع الطلاق ويلغو الطاهر والايلاء  
عنده لانه ينزل الطلاق أو لا تصير مبانة وعندهما ينزلان جميعا ولو اخرج الطلاق فترزوها وقع وبصح الظاهر  
والايلاء اه فافهم (قوله وأهلية الزوج للطلاق) أفاد اشتراط العقل والبلوغ فلا يصح ايلاء الصبي  
والمجنون لانهم ليسا من أهل الطلاق ويصح ايلاء العبد مما لا يتعلق بالمال كان قربك فعلى صوم أو حج أو عمرة  
أو امرأتى طالق فان حنث لزمه الجزاء أو والله لا أقر بك فان حنث لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق  
بالمال مثل فعلى عتق رقبة أو ان تصدق بكذا لانه ليس من أهل ملك المال بدائع (قوله فصح ايلاء الذمي)  
أى عنده لا عندهما لكن كل من القولين ليس على اطلاقه لان ايلاءه بما هو قربة محضة كاللحج لا يصح اتفاقا  
وبالا يلزم كونه قربة كالمعتق يصح اتفاقا وبما فيه كفارة والله لا أقر بك يصح عنده لا عندهما كما في  
البحر وغيره (قوله بغير ما هو قربة) أى محضة احتزبه عن نحو الحج والصوم كإعانت (قوله وفائده الخ) أى  
ان تصح ايلاء الذمي وان لم تلزمه الكفارة بالحنث لفائدة وهي وقوع الطلاق بترك قربانها في المدة (قوله  
ومن شرائطه الخ) ومنها أن لا يقيد بزمان لانه يمكن قربانها في غيره وان لا يجمع بين الزوجة وغيرها كما  
أو أجنبية لانه يمكنه قربان امرأته وحدها بلا لزوم شئ كما تروا أما اشتراط أن لا يقيد بزمان فغير صحيح لانه ان  
اريد بالزمان مدة الايلاء فلا يصح فيه وان اريد بشئ ما دونها فهو ما زاده الشارح فافهم نعم بشرط أن لا يستثنى  
بعض المدة مثل لا أقر بك سنة الا يوما على تفصيل فيه سيأتى وأن يكون المنع عن القربان فقط لما في الولوية  
لو قال ان قربتك أو دعوتك الى الفراش فأنت طالق لا يصير موبلا لانه يمكنه القربان بلا شئ يلزمه بأن يدعوها  
الى الفراش فيحنث ثم يقربها في المدة اه (قوله وحكمه) أى الديوى أما الاخرى فلا ثم ان لم يفتى  
اليها كما يفيد قوله تعالى فان فأوأ فان الله غفور رحيم وصرح التهستاني عن الثقف بأن الايلاء مذكوره  
وصرح حوا أيضا بأن وقوع الطلاق بمعنى المدة جاز الظلم لكن ذكر في السبع أول السباب أن الايلاء لا يلزمه  
المعصية اذ قد يكون برضاها لخوف غيل على الولد وعدم دوافقة مزاجها ونحوه فيستفاد عليه لقطع لجاح  
النفوس (قوله ولم يطأ) عطف تفسير والمراد بالوطئ حقيقته عند القدرة أو ما يقوم مقامه كالقول عند  
العجز فالمراد ولم يفتى أى لم يرجع الى ما حلف عليه (قوله والكفارة أو الجزاء) بالعطف بأو وفي بعض  
النسخ بالواو موافقا لما في الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى أولان المراد بيان نوعيه بقوله لا فى حق  
الحلف بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أى المعلق عليه كاللحج والعتق والطلاق ونحو ذلك  
ويمكن حمل الواو على معناها اذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا أقر بك وان قربتك فعلى حج  
كذا قيل وفيه انهما الايان يجب بالحنث في أحدهما الكفارة وفي الآخر الجزاء وان وقع عند البر طلاق  
واحد دليل ما قالوا في والله لا أقر بك اذا كثره ثلاثا لم ينو التاكيد أنه ايمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها  
طلقة واحدة كما سيأتى آخر الباب فافهم (قوله ان حنث بالقربان) أى الوطئ حقيقة فلا يحنث بالنفي  
باللسان عند العجز عن الوطئ لانه غير المخلو ف عليه ولو وطئ بعده في المدة حنث كما سيأتى (قوله أربعة أشهر)  
لا خلاف أنه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته بالاهلة ولو وقع في بعضه فلا رواية عن الامام وقال الثاني تعتبر  
بالايام وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة ويكمل ايام الشهر الاول بالايام من  
أول الشهر الرابع نهر عن البدائع (قوله وللأمة شهران) يع مالو كان زوجها حرا ولو اعتقت في أثناء  
المدة بعد ما طلقت انتقلت الى مدة الحران نهر ومثله في البدائع (قوله فلايلاء) أى في حق الطلاق بدائع  
أى لا فى حق الحنث فلو قال لحره والله لا أقر بك شهرين ولم يقربها فمالم تطلق ولو قربها فمما حنث (قوله  
وسببه كالسبب في الرجعي) وهو الداعي من قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر البحار  
وكأنه خص الرجعي لانه أشبهه في البينونة ما لا على ما مر تأتلى (قوله صريح وكناية) وقيل ثلاثة  
صريح وما يجرى مجراه وكناية فالصريح لفظان الجماع والنيك أما القربان والمباضعة والوطء فهي كنايةات تجرى  
مجرى الصريح قال في الفتح والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة بتبادر المعنى لغلبة  
الاستعمال فيه سواء كان حقيقة أو مجازا لا بالحقيقة والاولى كون الصريح لفظ النيك فقط وفي البدائع

(وأهلية الزوج للطلاق) وعندهما

للكفارة (فصح ايلاء الذمي) بغير ما  
هو قربة وفائده وقوع الطلاق ومن  
شرائطه عدم النقص عن المدة

(وحكمه وقوع طلاقه بانتهان بر)

ولم يطأ (و) لزوم (الكفارة و

الجزاء) المعلق (ان حنث) بالقربان

(و) المدة (أقلها للعترة أربعة

أشهر وللأمة شهران) ولا حنث

لا كثرها فلايلاء بحلفه على

أقل من الأقلين وسببه كالسبب

في الرجعي والفاطه صريح وكناية

الاقتضاض في البكر يجري مجرى الصريح اه وسأني الفاظ الكناية وفي الجبر لو ادعى في الصريح أنه لم يعن  
الجماع لا يصدق قضاء ويصدق ديانة والكناية كل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غيره  
ولا يكون ايلاء بلائية ويدين في القضاء (قوله فن الصريح الخ) ذكر منه أربعة الفاظ وأشار الى أنه بقي  
غيرها فان منه قوله للبكر لا اقتضك كما مر وفي المتنق لا أنام معك ايلاء بلائية وكذا لا يمسه فربحي فربحك وهذا  
يضائف ما في البدائع من أن لا يبيت معك في فراش كناية وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لا يمسه جلدي جلدك  
لا يصير موليا لانه يمكن أن يلف ذلك بشئ أفاده في الفتح وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحا ولا كناية قلت  
والذي يظهر ما في المتنق من أن اللفظين من الصريح لما عانت من أن الصراحة منوطة بتبادر المعنى والتبادر  
من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معك في فراش وتبقى الخشافة في مسألة  
المس وما ذكر من أن لا يمكن لا ينفى التبادر والالزم أن تكون المباشرة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على  
البضع أي الفرج فيمكن أن يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الاقتضاض أي ازالة البكارة يمكن باصبع ونحوها  
تأمل (قوله لو قال والله الخ) قيد بالقسم لانه لو قال لا أقربك ولم يقل والله لا يكون موليا ذكره الاسيحي  
بجرائي لانه لا بد من لزوم ما سبق (قوله وكل ما يعتقده اليمين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في الجبر  
وأراد بقوله والله ما يعتقده اليمين كقوله تالله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يعتقده كقوله وعلم الله  
لا أقربك وعليه غضب الله تعالى وسخطه ان قربتك اه ط (قوله لا أقربك) أي بلا بيان مدة أشار الى  
أنه كالموت بمدة الايلاء لان الاطلاق كالتأيد ومثله لوجعل له غاية لا يرعى وجودها في مدة الايلاء كقوله في  
رجب لا أقربك حتى أصوم المحرم وكقوله الا في سكان كذا أو حتى تغطي ولدك وبينهما أربعة أشهر فكثر  
ولو أقل لم يكن موليا وكذا حتى تطاع الشمس من مغربها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال استحسانا لانه في العرف  
للتأيد وكذا ان كان يرعى وجودها في مدة لكن لا يتصور بقاء النكاح معه حتى تموت أو أموت أو اطلقك ثلاثا  
أو حتى أملكك أو املكك شقة صامتة وهي أمة وان تصور بقاءه حتى اشتريك لا يكون موليا لان مطلق الشراء  
لا يزيل النكاح لانه قد بشرت بها غيره ولو زاد لنفسه فكذلك لانه قد يكون الشراء فاسدا لا يملك الا بالقبض  
حتى لو قال لنفسه وأقبضك كان موابيا فيصير تقديره لا أقربك ما دمت في نكاحي ولو قال حتى اعتق عبي  
أو اطلق زوجتي فهو ايلاء عندهما خلافا لابي يوسف ولا خلاف في عدمه في حتى أدخل الدار أو اكلم زيدا كما في  
النهر وغيره (قوله لغبر حائض الخ) في غاية البيان معزيا للشامل حلف لا يقربها وهي حائض لم يكن موليا لان  
الروح ممنوع عن الوطئ بالحيض فلا يصير المنع مضافا اليمين اه وبهذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج  
الى النسبة لا يقع به لوجود صارف كذا في الجبر وقيدته الشر بلى بجنا بما اذا كان عالما بحجتها وفصل سعدى  
في حواشي العناية بحمل ما في الشامل على ما اذا قال لا أقربك ولم يقيد بمدة ما لو قال أربعة أشهر فانه يكون  
موليا ولو كانت حائضا وهذا معنى قول الشارح هنا غير حائض وقوله بعده في التقيد ولو لحائض وأرخه  
في النهر بأنه اذا قيد بأربعة أشهر يكون قرينة على اضافة المنع الى اليمين اه أقول هذا كله مبنى على  
ان قول الشامل وهي حائض ليس من كلام الزوج لكن ذكر المتقدم انه حال من مفعول يقربها لان فاعل  
حلف أي فهو من كلام الزوج قلت وربما أفاده ما في كافى الحاشا كما حيث قال وان حلف لا يقربها وهي حائض  
لم يكن موليا وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئا فتقدر على فعله قبل مضى أربعة أشهر لم يكن موليا وان تأخر ذلك  
أربعة أشهر لم يضرم اه فقوله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاف كذا قوله وهي حائض وقد أفاد علته بما ذكره  
بعده وهي أن مدة الحيض يمكن مضيا قبل أربعة أشهر فلا يصير موليا وان زادت عليها وبؤيده تعليل الوطئ حتى  
بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وانه أقل من أربعة أشهر اه ولو كانت العلة ما مر من كون  
الزوج ممنوعا عن الوطئ بالحيض الخ لكان الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الايلاء بانه يقال يشترط في صحته  
أن لا يكون الزوج وطئا وقت الايلاء ويرد عليه أنه يشمل ما اذا كانت محرمة لموضع مدة أو صائمة  
أو مصلية مع أنه سيأتى أنه يصح الايلاء وهي محرمة وان كان بينها وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون  
فيه وباللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعى وهو لا يقطع حقه في الجماع فقد صح الايلاء مع علمه بانه ممنوع  
عن قربانها شرعا في مدة أربعة أشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى بما كان الجواب عن حالة الاحرام فهو

فن الصريح (لو قال والله) وكل  
ما يعتقده اليمين (لا أقربك) لغبر  
حائض ذكره سعدى لعدم اضافة  
المنع حينئذ الى اليمين أو والله  
لا أقربك لأجامعك لا أطولك  
لا اغتسل منك من جنبه (الأربعة  
اشهر) ولو لحائض

الجواب عن حالة الحيض فاعتنم تحرير هذا المقام والسلام (قوله لتعين المدة) أي لأن ذكر المدة قرينة على أن المنع لليمين لا للبعض بخلاف ما إذا لم يذكرها كما مر (قوله أو نحوه تعليق) كقوله فعلى - عمرة أو صدقة أو صيام أو هدى أو اعتكاف أو يمين أو كفارة يمين أو فأت طالق أو هذه لزوجة أخرى أو فعبدى حر أو فعلى - عتق لعبد منهم أو فعلى - صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لأنه يمكنه قربانها بعد مضيه بلا شيء يلزمه ولو قال فعلى - اتباع جنازة أو سجدة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن موليا وفي الأخيرة خلاف محمد لأنها تلزم بالنذر كذا في الفتح وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بأن المدار على لزوم ما يشق لأعلى صحة النذر والالزام أن يكون موليا بالتعليق على صلاة ركعتين والمذهب أنه يسقط النذر بصلاتها في غير بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) أي وإن زماه بالحث لصحة النذر بهما وأشار إلى أنه لا تعتبر المشقة العارضة بنحو كسل كما لا تعتبر العارضة بالجبن في شوق فعلى - عز وكما مر (قوله وقياسه الخ) هذا البحث لصاحب النهر وهو في غير محله لم تقدم من أن المولى هو الذي لا يمكنه قربان زوجته إلا بشئ مشق يلزمه فلا بد من كونه لازما وكونه مشقا ولا يصح النذر بقراءة القرآن وصلاة الجنازة وتكفين المولى كما في إيمان القهستاني فإذا لم يصح نذره أمكنه قربانها بلا شيء يلزمه أصلا كما لو قال إن قربتك فعلى ألب وضوء فلا يكون موليا فافهم (قوله أو فأت طالق أو عبده حر) كان ينبغي ذكره قبل قوله أو نحوه فإن قربها تطلق رجعية ويعتق العبد وظاهره أن لم يكن ممن يشق عليه لأنه في الأصل مشق كما أفاده ط وقد مناه أنه لو باع العبد سقط الإيلاء ولو عاد إلى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح ولدى يصح ويلزمه بالحث ذبح شاة كما في البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها الأجمع رأيي ورأسك لا المسك لأضاجك لا غيظتك لا سؤا لك فتح والآخران بالإلام الجوابية وذ كرأيا أنه عدمه في البدائع الدتو وكذا الآيات معك وتقدم الكلام على الآخر (قوله ومن المؤبد الخ) لأنه يذ كر في العرف لتأيد ولأنه أمارات سابقة تدل على أنه لا يقع في مدة أربعة أشهر وكان المناسب ذكر هذه الجملة عند قول المصنف الآتي لولو كان مؤبدا كما فعل في الفتح (قوله فإن قربها في المدة الخ) انما ذكره وإن اغنى عنه قوله سابقا وحكمه الخ ليرتب عليه ما بعده ط (قوله ولو مجنوننا) لأن الأهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحث (قوله وجبت الكفارة) ولو كفر قبل الحث لا تعتبر بجر (قوله وجب الجزاء) سيأتي في الإيلاء أن في مثله يخير بين الوفاء بما التزمه من النذر أو كفارة اليمين رضى أى على الصحيح الذى يرجع إليه الامام شربلالية وهذا إن بقي الإيلاء فلو سقط بموت العبد المحلوف بعته فلا يجب شيء كما علمت (قوله وسقط الإيلاء) عطف على حث فلو مضت أربعة أشهر لا يقع طلاق لا لخلال اليمين بالحث وسواء حلف على أربعة أشهر أو أطلق أو على الأبد بجر (قوله بآنت بواحدة) أى بطلقة واحدة وقوله بمضيه أى بسبب منى المدة وأشار إلى أنه لا حاجة إلى انشاء تطليق أو الحكم بالتفريق خلافا للشافعي كما أفاده في الهداية (قوله ولو أدام) أى القربان في المدة (قوله لم يقل قوله الابينة) أى على إقراره في المدة أنه جامعها بجر لأنه في المدة ملك الانشاء فملك الأخبار فصح إشهاده عليه وتقدم في الرجعة نظيره وأنه من أعجب المسائل (قوله ولو عتدين الخ) بأن حلف على ثمانية أشهر كما في الدر المنقى تعال القهستاني - وهو مخالف لما في الصكوك وغيره من قوله وسقط الإيلاء لو حلف على أربعة أشهر فانه يقتضى أنه لو حلف على مدين أو أكثر لا يسقط وهو معنى قوله اذ بعضى الثانية تين ثانية لكن مراد الشارح أنه يسقط بعدمضى المدين (قوله تين ثانية) يعنى اذا تزوجها ثانيا أو الأفهو على غير الأصح إلا في المؤبد اذا لفرق يظهر بينهما ثم رأيت القهستاني قال وفي الثانية أى في مسألة المدين اذا بان ثم تزوجها ثانيا ثم مضت أربعة أشهر أخرى بان بواحدة أخرى وسقط الإيلاء اه وفي الولو الجوبة والله لا أقربك سنة فمضى أربعة أشهر فبان ثم تزوجها ومضى أربعة أشهر أخرى بان أيضا فان تزوجها ثالثا لا يقع لأنه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر (قوله لولو كان مؤبدا) أى لا يسقط الحلف أى الإيلاء لو كان مؤبدا قال في الفتح هو أن يصرح بلفظ الأبد أو يطلق فيقول لا أقربك إلا أن تكون حائضا فليس بمول أصلا اه (قوله وكانت طاهرة) هو معنى قول الفتح الآن تكون حائضا وقد عمت ما فيه مما مر (قوله وضرع عليه فلو نكحها) أى فرع هذا الكلام وضمير عليه لقوله لولو كان مؤبدا أو أفاده أنه لا يترك ر الطلاق بدون تزوج لعدم منع حثها وقيل لوبات بمضى

لتعين المدة (وإن قربتك فعلى حج أو نحوه) مما يشق بخلاف فعلى - صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى - مائة ركعة وقياسه أن يكون موليا بمائة خمسة أو اتباع مائة جنازة ولم أره (أو فأت طالق أو عبده حر) ومن الكتابة لا أمسك لا آتاك لا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن المؤبد فتوحى تخرج الداية أو الدجال أو تطلع الشمس من مغربها (فإن قربها في المدة) ولو مجنوننا (حنث) وحينئذ (ففي الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الإيلاء) لانتهاء اليمين (والا) يقربها (بآنت بواحدة) بمضيه ولو أدامه بعد مضيه لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو) كلن (موقتا) ولو عتدين اذ بعضى الثانية تين ثانية وسقط الإيلاء (لا لو كان مؤبدا) وكانت طاهرة كما مر وفرع عليه (فلو نكحها ثانيا) وثالثا ومضت المديتان بلا شيء أى قربان (بآنت باخرين)

أربعة أشهر بالايلاء ثم مضت أربعة أخرى وهى فى العدة وقعت أخرى فان مضت أربعة أخرى وهى فى العدة وقعت أخرى والأول أصح لأن وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس للمباعدة حق فلا يكون ظالما كما فى الزيلعى ووافقه فى الفتح والبحر والنهر وعليه المتون (قوله والمدة من وقت التزوج) سواء كان التزوج فى العدة أو بعد انقضاءها قال فى النهر واختلف فى اعتبار ابتداء مده فى الهداية وعليه جرى فى الكافى انه من وقت التزوج وقيدته فى النهاية والعناية تبعاً للترتاشى والمرغينانى بما اذا كان التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبر ابتداءه من وقت الطلاق قال الزيلعى وهذا لا يستقيم الاعلى قول من قال بتكرار الطلاق قبل التزوج وقدمت ضعه قال فى الفتح فالاولى الاطلاق كما فى الهداية ح (قوله فان نكحها) أى المولى الذى انتهى ملكه بالثلاث ح أى نكحها قبل أن تزوج بغيره وكذا بعده ولاكنها مسألة الهدم الاتية (قوله لا تنهأ هذا الملك) فهذه المسألة فرع ما اذا علق طلاقها بالدخول مثلاً ثم تجزى الثلاث فتزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت لا تطلق خلافاً لفرزى والواكى منها ثم طلقها ثلاثاً بالايلاء حتى لو مضت أربعة أشهر وهى فى العدة لم يقع الطلاق خلافاً لفرزى ولو تزوجها بعد زوج آخر فى الايلاء المؤبد لا يعود الايلاء خلافاً لفتح (قوله بتخيير الطلاق) أى بتخيير طلبة أو طلقين ح (قوله ثم عادت ثلاث) بان تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما ان الزوج الثانى يهدم مادون الثلاث ويثبت حلاً جديداً فتعود للاول ثلاث لا بى باقى (قوله يقع بالايلاء) الضمير عائد الى الثلاث باعتبار معنى الطلاق الثلاث والاولى أن يقول تقع بالتاء الفوقية يعنى تطلق كلامضى عليها أربعة أشهر لم يجامعها حتى تبين ثلاث كذا قال فى الفتح والنهر واليسين قلت ولا بد من تقييده بان يتزوجها بعد كل مدة على ما هو الاصح ليكون الطلاق جزاء الظلم كما مر وكأنهم أطلقوه هنا تقرب العهد فتأمل (قوله خلافاً لمحمد) فعنده لا تنفع الثلاث بل ما بقى من واحدة أو اثنتين بناء على قوله ان الثانى لا يهدم مادون الثلاث كما مر قبيل هذا الباب ومتر أعقاد قوله (قوله بعد زوج آخر) مكرر بما ذكره المصنف قبل وكان الاولى للمصنف فى التعبير أن يقول وكفران وطئ ليكون عطفاً على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق (قوله لبقاء اليمين للنيث) أى لحق الحديث وان لم تنق فى حق الطلاق فصار كما لو قال لا خبيثة لا أدربك لا يكون بذلك مولياً وتجب الكفارة إذا قر بها زيلعى (قوله بعد هذين الشهرين) قد انصافى لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كما صرح به فى التبيين ح ومثلى فى الفتح والبحر (قوله تحقق المدة) أى أربعة أشهر ولهذا لو قال لأكرم فلان يومين ويومين كان كقولها لا أكلمه أربعة أيام والاصل فى جنس هذه المسائل انه متى عطف من غير إعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون ميمناً واحداً ولو أعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى يكون يمينين وتندخل مدهما بانه لو قال والله لا أكلم زيداً يومين ولا يومين يكون يمينين ومدهما واحدة حتى لو كلفه فى اليوم الاول أو الثانى يحنث فيهما ويجب عليه كفارتان وان كلفه فى اليوم الثالث لا يحنث لانقضاء مدهما وكذا لو قال والله لا أكلم زيداً يومين والله لا أكلم زيداً يومين لما ذكرنا ولو قال والله لا أكلم يومين ويومين كان يميناً واحداً ومده أربعة أيام حتى لو كلفه فيها يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لا أكلم يوماً ويومين كانت يميناً واحدة الى ثلاثة أيام حتى لو كلفه فيها يجب كفارة واحدة ولو قال والله لا أكلم يوماً ولا يومين أو قال والله لا أكلم يوماً والله لا أكلم يوماً يكون يمينين فمدة الاولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلفه فى اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفى اليوم الثانى كفارة واحدة ولو كلفه فى اليوم الثالث لا يحنث لانقضاء مدهما وعلى هذا لو قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين أو قال والله لا أقربك شهرين والله لا أقربك شهرين لا يكون مولياً لانها يمينان فتندخل مدهما حتى لو قر بها قبل مضى شهرين يجب عليه كفارتان ولو قر بها بعد مضى شهرين لا يجب عليه شيء لانقضاء مدهما زيلعى قلت وحاصله انه يحكم بتعدد اليمين بأعادة حرف النفي أو تكرار اسم الله تعالى ومتى كانت اليمين متعددة كانت المدة متعددة أى تكون المدة الثانية غير الاولى وقد فى مدة اليمين الثانية متى كانت اليمين متحدة كانت المدة متعددة أى تكون المدة الثانية غير الاولى وقد تعدد المدة مع تعدد اليمين بأن نص على مغايرة المدة فيجب فى كل مدة كفارة واحدة كما باقى فى المسألة الثانية (قوله ولو مكث يوماً) يعنى بعد قوله والله لا أقربك شهرين (قوله اذ الساعة كذلك) أى الزمانية فالمراد أن يفصل بين الحلفين بفواصل (قوله قال بعد الشهرين الاولين أولاً) أى ان التقييد بالطرف هنا

والمدة من وقت التزوج (فان نكحها

بعد زوج آخر لم تطلق) لا تنهأ  
هذا الملك بخلاف ما لو بان  
بالايلاء بما دون ثلاث أو بانها  
بتخيير الطلاق ثم عادت ثلاث يقع  
بالايلاء خلافاً لمحمد كما مر فى مسألة  
الهدم (وان وطئها) بعد زوج  
آخر (كفر بقاء اليمين) للفت  
(والله لا أقربك شهرين وشهرين  
بعد هذين الشهرين ايلاء) لتحقيق  
المدة (ولو مكث يوماً) أراد به  
مطلق الزمان اذ الساعة كذلك  
بحر (ثم قال والله لا أقربك  
شهرين) لم يكن مولياً (قال بعد  
الشهرين الاولين) أولاً

قوله يومين ولا يومين هكذا فى  
الزيلعى وما وقع فى حاشية ح  
يوماً ولا يومين فهو تحريف فافهم  
اه منه

الجمعة اسم من الاجتماع وهو طلب  
الكلام منه أبعده في الجمعة كذا  
في المغرب اه منه

فلما جع وكذا حبسها  
ونشوزها (ففيه نحو قوله)  
بلسانه (فئت اليها) أو رجعت  
أو ابطلت الايلاء أو رجعت عما  
قلت ونحوه لانه إذا ما بالمنع  
فبعضها بالوعد (فان قدر على  
الجماع في المدة ففيه الوطى في  
الفرج) لانه الاصل (فان وطئ  
في غيره) كدبر (لا) يكون  
فيما وفاده اشتراط دوام العجز  
من وقت الايلاء الى معنى مدته  
وبه صرح في الملتقى وفي الحاوى  
أى وهو صحيح ثم مرض لم يكن  
فيوه الاجتماع وبقي شرط ثالث  
ذكره في البدائع وهو قيام النكاح  
وقت النى بالانسان فلو أبانها  
ثم فاء بلسانه ببق الايلاء

المقدس (قوله فلما جع) قال ح راجعنا فرأينا منة قولاً في الفتاوى الهندية عن غاية السروجى  
قلت ولقد ابعده في الجمعة فانه مذكور في الفتح كما جمعت (قوله وكذا حبسها) أى سواء كان بحق أو بظلم  
لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه رجعتى (قوله ونشوزها) قال في البصر ودخل تحت العجز أن  
تكون متمسكة منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهى ناشزة أو حال القانى بينهم الشهادة الطلاق الثلاث للزكية  
(قوله ففيه الخ) أى المبطل للايلاء في حق الطلاق اما في حق بقاء اليمين باعتبار الخنث والخنث انما يحصل  
بعد النى باللسان في مدة الايلاء لانه كفاية لتحقيق الخنث بغير لان اليمين لا تخل الا بالخنث والخنث انما يحصل  
بفعل الخلو فاعليه والقول ليس محلو فاعليه فلا تخل اليمين بدائع (قوله بلسانه) قدبه لان المريض لو فاء  
بقلبه لا بلسانه لا يعتبر بغير عن الخاتمة وقيل يعتبران مدة قوله الأول أوجه فتح (قوله ونحوه) كرجعتك  
وارتجعتك فقول المصنف نحو قوله الخ لبيان أن لنظفت غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لم يستوف  
ألقاؤه لان المراد ما يدل على النى فافهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) شمل ما اذا كان قادراً وقت  
الايلاء ثم عجز بشرط أن يمضى زمن يقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزاً وقت ثم قدر في المدة  
وقد يكون في المدة لانه لو قدر عليه بعدها لا يطل بغير (قوله لانه الاصل) أى واللسان خلفه واذا قدر  
على الامم قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتميم اذا رأى الماء في صلاته بغير (قوله فان وطئ في غيره)  
كذا اذا وطئها حال الحيض أو قبلها بشهوة أو لمسه أو نظراً لفرجها بشهوة كما في الهندية ط قلت لكن  
الذى في الهندية خلاف مانق له عنها في مسألة الحيض ونفصا المريض المولى اذا جامع امرأته فيمادون الفرج  
لا يكون ذلك فيئامه وان قربها في حالة الحيض يكون فيئاماً كذا في الظهيرية اه ويؤيده ما قدمناه  
عن التارخانية من صحة النى بالوطئ حالة الاحرام فان المانع الشرعى موجود في كل منهما فافهم (قوله  
ومفاده الخ) أى مفاده قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط لصحة النى باللسان دوام العجز قلت ومفاد  
هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل النى باللسان وان وجد في المدة عجز غيرهما في جامع الفصولين في طلاق  
المريض اذا آلى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برئ وبقيت مريضة الى معنى المدة فان فيئامه بجماع  
عندنا وعند زفر بلسانه لئلا يتغير سبب الرخصة اذ كلا المريضين يوجب جواز النى بلسانه واختلاف  
أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتصير الاولى كأن لم تكن كسافر تيم لعدم الماء  
ثم مرض مريضاً يبيع له التيم بانقراده كذا هذا مرض المرأة يبيع النى بلسانه فلا يبيى حكمه على مرض الزوج  
اه وقد نلخص الشارح هذه العبارة في باب التيم لكن في الفتح والبدائع ولو آلى ايلاء مؤبداً وهو مريض  
وبانت بمعنى المدة ثم صح وترجها وهو مريض ففاء بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الاصح  
على ما قالوا لان الايلاء وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي بانه لا حق لها  
في الوطئ فلا يعود حكم الايلاء فيه ولهما أنه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسط اعتبار  
النى باللسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها الا بمعضية كما ترفعها اذا كان محرماً اه فهنا  
اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة انما  
يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغو الثاني فاذا زال  
الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغائه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم  
ما يلغيه كما في المسألة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعملوا قول الامامين باختلاف أسباب الرخصة كما سمعت  
فاغنم هذا التحرير فانه مفرد (قوله وبه صرح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحاوى الخ)  
من فروع الشرط المذكور كما في البدائع (قوله ثم مرض) أى بعد معنى مدته من صحته يقدر فيها  
على الجماع فان كان لا يقدر لقصرها فففيه بالقول لانه ليس بغير ط في ترك الجماع فكان معذوراً بدائع (قوله  
وبقي شرط ثالث) أى زائد على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن  
تكون زوجته غير بانه منه بدائع (قوله ببق الايلاء) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان النى بالقول حال  
قيام النكاح انما يرفع الايلاء في حق حكم الطلاق لحصول ايفاء حقه بانه ولا حق لها حال اليمين بخلاف النى  
بالجماع فانه يصح بعد ثبوت اليمين حتى لا يبق الايلاء بل يطل لانه خنث بالوطئ فاختلت اليمين وبطلت ولم يوجد

الحث ههنا ولا تخل العين ولا يرتفع الايلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام ايلاء ان نوى التحريم الخ) أقول هكذا عبارة المتون هنا وعبارة في كتاب الايمان كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى على أنه تبين امرأته من غير نية وذكري الهداية هنالك أنه ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة فيحتمل اذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة الابانية واذا نواها كان ايلاء ولا تنصرف العين عن الماء كحل والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ المتأخرين أنه تبين امرأته بلا نية وحاصله أن ظاهر الرواية انصرافه للطعام والشراب عرفاً واذا نوى تحريم المرأة لا يختص بها بل يصير شاملها للطعام والشراب وبه ظهر أن ما هنا من التفصيل بين نية تحريم المرأة أو الظهار أو الكذب أو الطلاق خاص بما اذا لم يكن اللفظ عامًا بخلاف ما اذا كان عامًا مثل كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين فانه ينصرف للطعام والشراب بلا نية للعرف وللمرأة ايضاً نواها والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عامًا كان أو خاصاً فاعتنم هذا التحرير (قوله ونحو ذلك) أي من الالتفات الخاصة كما علمت (قوله ايلاء الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقد مر حكمه قال في الدرر فان هذا اللفظ مجمل فكان بيانه الى الجمل فان قال أردت به التحريم أو لم ارد به شيئاً كان مبيناً ويصير به مولى لان تحريم الحلال عين (قوله وظهاران نواه) لان في الظهار حرمة فاذا نواه صح لانه محتمل دور (قوله وهدر) بالتحريم أي باطل (قوله ان نوى الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقته وصفها بالحرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذباً وأورد لو كان حقيقة كلامه لانصرف اليه بلا نية مع أنه بلا نية ينصرف الى العين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال الابانية والعين الحقيقة الثانية بواسطة الاشتجار بجر عن الفسخ وحاصله أن الاولى حقيقة لغوية والثانية عرفية (قوله وأما قضاء فايلاء) أي لا يصدق في القضاء أنه أراد الكذب لان تحريم الحلال عين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفسخ وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سنذكره والاؤل قول الحلواني وهو ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله أن فيه عرفين عرف أصلي وهو كونه مبيناً بمعنى الايلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون ايلاء مبني على العرف الاصلي والفتوى على العرف الحادث لان كلام كل عاقد وحالف ونحوه يحمل على عرفه وان خالف ظاهر الرواية كما قالوا من أن الحاكم والمفتي ليس له أن يحكم أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء وان كان على الايلاء ليس هو الصواب في زماننا بل الصواب جملته على الطلاق لانه العرف الحادث المفتي به فتوله في الفسخ وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى احتراز عن ارادة العين أي الايلاء الذي هو العرف الاصلي وبهذا التقرير يسقط ما في البحر والنهر من أن فيه نظراً لان العمل والفتوى انما هو في انصرافه الى الطلاق من غير نية لاني كونه مبيناً اه (قوله ان نوى الطلاق) أي أودت عليه الحال نهر أي بأن كان في حال مذاكرة الطلاق أما في حالة الرضى أو الغضب فلا بد من النية لانه مما يصلح سبباً كما ترى في الكليات فافهم وشمل نية الطلاق ما اذا نوى واحدة أو اثنين في الحرمة وما اذا طلقها واحدة ثم قال أنت على حرام ناوياً اثنين فانه وان تم به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة كما في البحر وسبأ في الفروع آخر الباب بخلاف ما يوهمه كلام الفتح من أنه لا يقع به شيء كما سنذكره (قوله وثلاث ان نواها) لان هذا اللفظ من الكليات على ما مر وفيها نصيحة الثلاث نهر ولا تصح فيه نية اثنين لانها عدد محض كما مر الا اذا كانت أمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وأما في الديانة فلا يقع ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شيء أصلاً ونية الظهار أو الايلاء فانه لا يصدق قضاء كما صرح به الزيلعي حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر أنه اذا لم ينو شيئاً أصلاً يقع ديانته أيضاً قال في البحر وذكر الامام ظهير الدين لا تقول لا تشترط النية لكن يجعل ناوياً عرفاً اه وفي الفتح فصار كما اذا تلفظ بطلاقها لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله لغلبة العرف) إشارة الى ما في البحر حيث قال فان قلت اذا وقع الطلاق بلا نية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به رجعيًا قلت المتعارف به ايقاع البائن كذا في البرازية اه أقول وفي هذا الجواب نظر فانه يقتضى أنه لو لم

مطلب  
أنت على حرام  
في قولهم

(قال لامرأته أنت على حرام)  
ونحو ذلك كما أنت معي في الحرام  
(ايلاء ان نوى التحريم أو لم ينو)  
شياً وظهاران نواه وهدران نوى  
الكذب) وذاديانة وأما قضاء  
فايلاء قهستاني (وتطبيقه  
بأنه ان نوى الطلاق وثلاث ان  
نواها ويفتي بانه طلاق بائن وان لم  
ينوه) لغلبة العرف



يتعارف به ابتغاء البائن يقع به الرجعي كما في زماننا فان المتعارف الا ان استعمال الحرام في الطلاق ولا  
يميزون بين الرجعي والبائن فضلا عن أن يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا فالتعليق بغلبة العرف لوقوع  
الطلاق به بلائية وأما كونه بائنا فلا نه مقتضى لفظ الحرام لأن الرجعي لا يحترم الزوجة مادامت في العدة  
وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بسطنا في السكيات فافهم (تنبيه) قال الخياط الرملي  
في حاشية المنخ في كتاب الايمان أقول أصغر عوام بلادنا لا يقصدون بقولهم أنت محترمة على أو حرام  
على أو حرمته على الاحرمه الوطئ المقابل لحله ولذلك أكثرهم يضرب مدة لتحريمها ولا يريد قطعها التحريم  
الجامع الى هذه المدة ولا شك أنه عين موجب للابلاء تأمل فقل من حقق هذه المسألة على وجهها وانظر الى  
قولهم لا نقول لا تشتط النية لكان يجعل ناياعرفا فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك  
بل كان مشتركا تعين اعتبار النية وتصديق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي ايمان الفتح وقال  
البرذوي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا أي في كل حل على حرام لأن من لا امرأة له يحلف به  
كما يحلف ذو الحلية ولو كان العرف مستفيض في ذلك لما استعمله الا ذو الحلية فالصحيح أن نقول  
ان نوى الطلاق يكون طلاقا ما من غير دلالة فلا احتياط أن يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم  
أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه ككل كذا وليسه دون  
الصيغة العاتقة وتعارفوا أيضا الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلقا فانهم يريدون لا يفعل  
كذا فهي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعترف في انصراف هذه الالفاظ عربية أو فارسية الى  
معنى بلائية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلائية لو قال أردت غيره يصدق ديانة  
لا قضاء اه مافي الفتح وتبعه في الجهرات والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقولهم على الحرام لأفعل كذا  
دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله) ولدا لا يحلف به الا الرجال أي حيث يقال ان فعلت كذا فكل  
حلال عليه حرام (قوله) ولولم تكن له امرأة قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام  
ان لم تكن له امرأة ان حث لزمته الكفارة والنسفي على أنه لا تلمه اه ومثله في الجهرات وفي الطهيرية  
ما يفيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ أنه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء  
لانه جعل يميننا بالطلاق ولو جعلناه يميننا بالله تعالى فهو غموس وان حلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له  
امرأة لكان عليه الكفارة لأن تحريم الحلال عين اه فيحمل كلام النسفي على الحلف على غير المستقبل  
وبما قررناه ظهر لك أن ما في ايمان النهاية عن النوازل ان لم تكن له امرأة تلمه الكفارة معناه اذا حلف على  
أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحث به له لا كما حله عليه في البحر هناك من أن معناه اذا أكل أو شرب  
وقال لا نصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف بارادة  
الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فيصير يميننا عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم ويأتي قرياسمته (قوله)  
أو حلفت به المرأة قال في البحر قيد بالزوج لان الزوجة لو قالت لزوجها أنا عليك حرام أو حرمته صار يميننا  
حتى لو جاءها طائفة أو مكرهة فتحدث اه وقوله طائفة أو مكرهة أولى من قول الفتح فلم يمكنه حث  
وكفرت (قوله) كالمومات الخ) نص عبارة البرازية واذا كان له امرأة وقت الحلف ومات قبل الشرط  
أو بان لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفا بالله  
تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقا اه وهكذا قيل العبارة في البحر عن البرازية ولا يخفى أن التعليق  
لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الحاشية ونصه وان كان له امرأة وقت اليمين فمات  
قبل الشرط أو بان لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلمه كفارة اليمين لان يمينه انصرف الى الطلاق وقت وجودها  
وان لم تكن له امرأة وقت اليمين فمات امرأته ثم باشر الشرط اختل فوافيه قال الفقيه أبو جعفر  
المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان يمينه جعلت يميننا بالله تعالى وقت وجودها فلا نصير طلاقا بعد  
ذلك اه قلت ومثله في ايمان البحر عن الطهيرية فقد سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانيا  
ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام والاوى ذكر هذه الجملة عند أول المسألة كما فعل  
في النهر (قوله والحرام يلزمي) هذا ذكره في الفتح كانه مذكور ومثله على الحرام كما مر (قوله) ولم يقل على

ولذا لا يحلف به الا الرجال ولولم تكن  
له امرأة أو حلفت به المرأة كان  
يمينا كالمومات أو بان لا الى عدة  
ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته  
المتزوجة به ينقضي لصيرورتها يميننا  
فلا تنقلب طلاقا ومثله أنت معي  
في الحرام والحرام يلزمي وحرمته  
على وأنت محترمة أو حرام على  
أو لم يقل على وأنا عليك حرام أو محترم

رد على صاحب خزنة الاكمل حيث اشترطه كما أوضحه في البحر عن القنينة وقد منافي الكليات عن البحر  
 أنه اذا أضاف الحرمة أو البينونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان أضاف الى نفسه كانتا  
 حرام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خيرها فأجاب بالحرمة أو البينونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين  
 أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت بائن متى أو أنا بائن منك اه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط  
 أن يقول عليك نهر لانه أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى  
 الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازية وان قال أنت على كالحمار والخنزير  
 او ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون يميناً فقد اختلفوا فيه اه ومقتضاه انه  
 لو لم يوافق الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم  
 (قوله والمسألة بمجالها) سبأني عن النهر يسانه (قوله كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول  
 بها أنه لو طلق بالصرح كقوله امرأتى طالق وله أربع مثلاً يقع على واحدة منهن بلا حكاية خلاف وقد منا  
 بسطه هناك (قوله ذكره الزيلعي) التفسير عائد الى المذكوكر متناوياً وشرحا من قوله ولو كان له الخ  
 (قوله وقال الكمال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لامرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على  
 ثلاثة أوجه الى أن قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الازجندی والامام مسعود  
 الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخلاصة هو الاشبه وعندى أن الاشبه ما في الفتاوى  
 لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله هن طوالت  
 لان حلال الله يشملهن على سبيل الاستغراق لا على سبيل البذل كما في قوله احدا كن طالق اه وأنت خير  
 بأن تعليقه صريح في أن محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لا الخاص أنت على حرام وان كان  
 مذكورا في عبارة الفتاوى اذ لا يخفى على أحد أنه لا يدخل فيه سوى المخاطبة فليس النزاع فيه كما يأتي عن البر  
 ويدل على ذلك أيضاً أنه في الذخيرة قد سكي الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية  
 (قوله لكن في النهر الخ) استدرك على ما مر من قول الزيلعي والمسألة بمجالها فانه يوجه أن المراد المسألة  
 المذكورة قبله في كونه حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد  
 الابتناء بلفظ حرام لكن لا بانطباع مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام لحلال الله أو حلال المسلمين  
 على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان لقول النهر لا يتبدأ أنت  
 على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله وبه يحصل التوفيق)  
 أي بما ذكره في النهر وذلك بجعل القول بأنه يقع على كل واحدة منهن طلقة على ما اذا كان اللفظ عاماً  
 والقول بأنه تطلق واحدة منهن فقط على ما اذا كان اللفظ خاصاً هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه  
 فان الزيلعي قد ذكر الخلاف وقد قلنا كلامه على أن مراده ما اذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو  
 صريح كلام الفتح والذخيرة والبرازية كما علمت، وأيضا كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة  
 من الأربع واليه البيان بل لا يقع الاعلى المخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول  
 بها من حمله كلام الزيلعي على نحو امرأتى على حرام وتفرقة بينه وبين امرأتى طالق حيث جعل الخلاف  
 المذكوكر جاري في الأول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه يخاف لكلام المصنف  
 فان المصنف حل كلام الزيلعي على حلال المسلمين وحققتنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتى حرام وامرأتى  
 طالق وان في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امرأتى عموماً يصدق على واحدة منهن  
 لا بعينها بخلاف حلال المسلمين فان عموماً استغراقاً يعم الكل دفعة واحدة واذا كان لا خلاف في قوله امرأتى  
 طالق في أنه لا يقع الاعلى واحدة يقال مثله في امرأتى حرام وكون أحدهما صريحاً والآخر كناية لا يوجب  
 الفرق ومن ادعاه فعليه البيان والحاصل أنه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخص المخاطبة وفي أن كل حل  
 عليه حرام يعم الأربع لصريح أداة العموم الاستغراق وفي امرأته حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة  
 وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فليس يقع على واحدة غير معينة نظراً الى صورة افراد  
 والاشبه أنه يعم الكل وقد مناهناك تمام الكلام على ذلك فافهم واغتم هذا التقرير الفريد وانزع عنك

أو حرمت نفسي عليك أو أنت على  
 كالحمار أو كالحنزير برازية ولو كان  
 له أربع (نسوة) والمسألة بمجالها  
 (وقع على كل واحدة منهن طلقة)  
 بائنة (وقيل تطلق واحدة منهن)  
 واليه البيان كما مر في الصريح  
 (وهو الاظهر) والاشبه ذكره  
 الزيلعي والبرازي وغيرهما وقال  
 الكمال الاشبه عندى الأول وبه  
 جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه  
 في جواهر الفتاوى وأقره المصنف  
 في شرحه لئلا يكتفى في البر يجب  
 ان يكون معنى قول الزيلعي والمسألة  
 بمجالها يعني التحريم لا يتبدأ أنت  
 على حرام مخاطباً لواحدة كما في المتن  
 بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى  
 المخاطبة اه قلت يعني بخلاف  
 حلال الله أو حلال المسلمين فانه  
 يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ

قلادة التقليد (قوله تقع واحدة) كذا في الذخيرة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة وهو لو كرره لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق البائن بخلاف ما متر قبيل طلاق غير المدخول بها من أنه يقع الثلاث فيما لو قال للمدخل بها أنت طالق مرارا أو الوفا لانه صريح والصريح اذا تكرر يلحق الصريح ولذا قيد بالمدخول بها البقاء العدة كما أوضحناه هناك فافهم (قوله ناويائنتين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان الثنتين عدد محض واقتضاه حرام لا يحتمل الا أن تكون أمة لانه في حقها الفرد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة رد على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم نصح بنية بخلاف ما اذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع ثنتان تكمله للثلاث كما في الخسائية وغيرها أفاده في البحر وأجاب في النهر بأن قوله لم يقع شيء أي بنية وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد أيضا على ما في الجوهرية من أنه يقع ثنتان اذا نواهما مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقد مننا الكلام عليه هناك (قوله وبالثنائي مينا) أي ايلاء وقوله صح أي مانوي لان فيه تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقاً وأطلق وانصرف الى الطلاق كما هو المقتضى لم يقع به شيء لانه بائن والبائن لا يلحق مثله كما مر فافهم (قوله وقع الثلاث) لان البائن يلحق البائن اذا كان معلقتا لانه حينئذ لا يصلح جعله خيرا عن الاول كما مر في بابه (قوله وغماه في البرازية) وعبارته قال لا مرأية أنتم على حرام ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صحت بنية عند الامام وعلمه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احدهما واليمين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال لثلاث أنتين على حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة تطلقن ثلاثا وقبل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ينبغي أن يكون على مانوي اه (قوله حنث بوطنى كل) يعني يكون ايلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المفتى به وعلى المفتى به يقع على كل واحدة منهما طلاقاً بانه اه ح أي لانه في العرف طلاق (قوله والفرق لا ينجي) الفرق هو أن هنك حرمة اسم الله تعالى لا تتحقق الا بوطنهما وفي قوله أنتم على حرام صار ايلاء باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو أن في قوله أنتم على حرام حرمة هما على نفسه وتحريمهما تحريم لكل منهما وفي قوله لا أقر بكما منع نفسه من قر بانهما جميعا فلا يحنث الا بوطنهما وقد صرح بهذا الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حيث فرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين لا أكل هذا الرغيف بأن يحرمه الرغيف على نفسه حرم أجزاءه أيضا وفي الثاني انما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحنث بالبعض اه قلت لكن ذكر في البحر هناك عن الخسائية قال مشايخنا الصحيح أنه لا يحنث بأكل لقمة لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف اه أي لان تحريم الحلال يمين لكن مقتضى ما مر عن الفتح أنه يفرق بين الحلف باسمه تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل (قوله ان نوى التكرار) أي التأكد كيد التجرد أي يكون ايلاء واحدا ويمينا واحدة حتى لو لم يقر بها في المدة طلقت طليقة واحدة وان قر بها فيما لم يزمه كفارة واحدة (قوله والا) أي وان لم ينوشأ أو أراد التشديد والتعليل وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله فلا ييلاء واحدا) والقياس أن يكون الايلاء ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بها تين بتطبيقه ثم عقيبها تين باخرى ثم باخرى الا أن تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة وفي الاستحسان وهو قولهما الايلاء واحد فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان المنع متحدا فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقرآن ثلاث كفارات اجماعا لان الشرط الواحد يكفي لايمان كثيرة كما في الفتح والله سبحانه أعلم

\*(باب الخلع)\*

أخره عن الايلاء لان الايلاء التجرد عن المال كان أقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة ولان مبني الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالباً فقدم ما بالرجل على ما بالمرأة عناية (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت النعل وغيره خلعت رعته وخلعت المرأة زوجها مخالعة اذا اقتدت منه فخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس لا آخر فاذا فعل ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه بجر عن المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره

(فروع) أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة \* طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناويائنتين تقع واحدة \* كثره مرتين ونوى بالاول طلاقا وبالثنائي مينا صح \* قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد الشرط وقع الثلاث \* قال لهما أنتم على حرام ونوى في احدهما \* ما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكأنوى به يفتى وغماه في البرازية \* قال أنتم على حرام حنث بوطنى كل ولو قال والله لا أقر بكما يحنث الا بوطنهما والفرق لا ينجي وفي الجوهرية كثر والله لا أقر بك ثلاثا في مجلس ان نوى التكرار اتحادا والا فلا ييلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء واليمين

\*(باب الخلع)\*

(هو) لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم

أنه خاص بالضم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر عن المصباح وأنه تصرف لغوي وتطير ما مر  
 في الطلاق أن الطلاق والاملاق رفع القيد مطلقا لكنه خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل في غيره  
 الاطلاق (قوله وفي غيره) الانسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) شمل ما لو خلع المطلقة  
 رجعيًا بجمال فانه يصح ويجب المال بجر وسبأني (قوله فانه لغوي) لان النكاح الفاسد لا يفيد ملك المتعة  
 والبيئونة والردة حصص ازالة قبله فلم يكن في الخلع ازالة قال في البحر فلا يسقط المهر ويبقى له بعد الخلع  
 ولاية الجبر على النكاح في الردة كما في البرازية اه قلت وظاهر اطلاقه أنه لا يسقط المهر في النكاح الفاسد  
 ولو بعد الوطئ لكن في جامع الفصولين نكحها فاسد افوضها فاختلعت بالمهر قيل يسقط اذا خلع يجعل كناية  
 عن البراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع لغا لانه انما يصح في النكاح القائم اه وفي البحر  
 أيضا ولو خلعها بجمال ثم خالعه في العدة لم يصح كما في القنية ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعهما بعد الخلع  
 حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بجمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر السكيات اه  
 قلت قد مرنا الفرق هذا وهو أن الخلع بائن وهو لا يلحق مثله والطلاق بجمال صريح فيلحق الخلع وانما لم يجب  
 المال هنا لان المال انما يلزم اذا كانت تملك به نفسها ولذا يقع به البائن واذا طلقها بجمال بعد الخلع لم يفد  
 الطلاق ما كنها نفسها لحصوله بالخلع قبله ولذا لم يلزم المال فيما لو طلقها بجمال ثم خلعها وقد مرنا تمام الكلام على  
 ذلك هناك (قوله المتوقفة) بالرفع صفة لازالة وقوله على قبولها أي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول  
 منها حيث كان على مال أو كان بلذ خالعتك أو اختلعي اه وفي التاترخانية قال لا مرأته اذا دخلت  
 الدار فقد خالعتك على أنه قد دخلت الدار يقع الطلاق بألف يريده اذا قبلت عند الدخول اه ومناده عدم  
 صحة القبول قبل الشرط كانه كره (قوله خرج ما لو قال خلعك الخ) أي ولم يذ كر المال لانه متى كان على  
 مال لزم قبولها كاذكرناه آنفا وقيد بقوله ناو يابنا على ظاهر الرواية لانه كناية فلا بد له من النية أو دلالة الحال  
 لكن سبأني أنه لغلبة الاستعمال صار كالصريح (قوله غير مسقط للحقوق) أي المتعلقة بالزوجية  
 وسبأني بيانها (قوله بخلاف خالعتك الخ) كان الاولى أن يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعتك  
 الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فتو له خالعتك بلا ذكر مال لا يسمى خلعًا ما شرعًا بل هو  
 طلاق بائن غير متوقف على قبولها بخلاف ما اذا ذكر معه المال أو كان بلفظ المفاعلة أو الأمر فانه لا بد  
 من قبولها كما مر لانه معاوضة من جانبها كما يأتي والتظاهر أن خالعتك بلفظ المفاعلة انما يتوقف على القبول  
 لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وسبأني ما يؤيده تأمل  
 وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من القبول وان لم يسم خلعًا وبه ظهر أنه لا فرق عند ذكر المال بين  
 خلعك وخالعتك وأنه ليس كل ما توقف على قبولها يسمى خلعًا ولا كل ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القبول  
 ويسقط الحقوق (تنبيه) في التاترخانية وغيرهما مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره  
 اخلع امرأتى فخلعها بلا عوض لا يصح (قوله أو اختلعي الخ) اذا قال لها اخلعي نفسك فهو على أربعة أوجه  
 اما أن يقول بكذا خلعت يصح وان لم يقل الزوج بعده أجرت أو قبلت على الاختار واما أن يقول بجمال ولم يتدبره  
 أو بما شئت فقالت خلعت نفسي بكذا فني ظاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يتبل بعده واما أن يقول اخلعي  
 ولم يزد عليه فخلعت فعند أبي يوسف لم يكن خلعًا وعن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرابع  
 أن يقول بلا مال فخلعت يتم بقولها وتماه في جامع الفصولين ومثله في الخانية ولا ينبغي أن ما ذكره الشارح  
 هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخانية الخلاف المأثور أن قول محمد أخذه أكثر المشايخ بخلافها  
 خلاف ما عزم اليه انهم ذكر في الخانية قال خالعتك فقبلت برئ عما عليه من المهر فان لم يكن عليه مهر ردت  
 ما ساق اليها كاذكرنا حكم الشهيد وبه أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف ان الخلع لا يكون  
 الا بعوض اه لكن فيه كلام سند كره (قوله بلفظ الخلع) متعلق بازالة (قوله فانه غير مسقط) أي لاله  
 على المعتمد كما سيذكره المصنف نعم يسقط الثقة ولو مفروضة كما سبأني (قوله كما سبأني) في قول المصنف ويسقط  
 الخلع والمباراة الخ (قوله فانه كذلك) أي خلع مسقط للحقوق بجر قال في العبادية وذكر في الملتقط لو قال  
 بعث منك نفسك ولم يذ كر ما لاف قالت اشتريت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترده اليه وان لم تقبض سقط

وفي غيره بالتخي وشرعا كما في البحر  
 (ازالة ملك النكاح) خرج به الخلع  
 في النكاح الفاسد وبعد البيئونة  
 والردة فانه لغوي كما في الفصول  
 (المتوقفة على قبولها) خرج ما لو  
 قال خلعتك ناو يا الطلاق فانه يقع  
 باس غير مسقط للحقوق لعدم  
 توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ  
 المفاعلة أو اختلعي بالامر ولم يسم  
 شأفتك فانه خلع مسقط حتى  
 لو كانت قبضت البدل ردة خانية  
 (بلفظ الخلع) خرج الطلاق على  
 مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله  
 (أو ما في معناه) ليدخل لفظ المباراة  
 فانه مسقط كما سبأني ولعل البيوع  
 والشراء فانه كذلك كما صححه  
 في الصغرى

ما في ذمة الزوج اه (قوله خلافاً للثانية) حيث قال ان الصحيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره وفيه كلام سند كره (قوله وأفاد التعريف الخ) لان الرجعي لا يزيل الملك (قوله ولا بأس به) أي ولو في حالة الحيض فلا يكره بالاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به بجر أوّل كتاب الطلاق وقدمه الشارح هناك (قوله للشقاق) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي القهستاني عن شرح الطحاوي السنة اذا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلها لمصلحوا بينهما فان لم يصطلحوا جازا الطلاق والخلع اه ط وهذا هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما يصلح للمهر) هذا التركيب يوهم اشتراط البدل في الخلع لان الظاهر تعلقه بازالة مع تلك علمت أنه لو قال خالعتك فقبلت تم الخلع بلا ذكر بدل وبهذا اعترض في البصر على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله يبدل ثم قال الآن يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البدل اه والاولى تعبیر الكنز وغيره بقوله وما صلح مهرها صلح بدل الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جعله مهرافانه يصح وسياً أي أنه اذا بطل العوض فيه تطلق باننا مجابنا (قوله بغير عكس كلي) فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهرًا يصلح بدل خلع كما مثل فالكلية كاذبه نعم يصدق عكسها موجبة جزئية كبعض ما يصلح بدل خلع يصلح مهرًا (قوله وجوز العيني انعكاسها) أي كلية تبعاً لقوله في غاية البيان انه مطلقاً متعكس كلياً لان الغرض من طرد الكلّي أن يكون ما لا متقوماً ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلّي أن لا يكون ما لا متقوماً وأن يكون فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال لا على الطرد الكلّي ولا على عكسه اه قال في النهر لا يخفى أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وكون مطلق المال المتقوم خالياً عن الكمية يصلح مهرًا ممنوع فلذا منع المحققون انعكاسها كلية (قوله وشرطه كالطلاق) وهو أهلية الزوج وكون المرأة محللاً للطلاق منجزاً أو معلناً على الملك وأما ركنه فهو كما في البدائع اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه عقد على الطلاق بعوض فلا تقع الفقرة ولا يستحق العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا ينتقل الى القبول اه ونحوه في الشربلالية آخر الباب عن الثانية وظاهره أن خالعتك مثل خلعك في أنه بلا ذكرك مال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما مر الآن يقال توقف لفظ المفاعلة على القبول شرط لكونه مستقلاً للعقود بخلاف خلعك فانه لا يستقل ولو مع القبول تأمل وفي الثانية قال خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضاً قال خالعتك على كذا وسعى ما لا معلوماً يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف اه أي لانه معلق على القبول وأما اذا لم يذكر المال فلا يكون معلقاً على القبول معني فبيع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق الطلاق بقبول المال) كذا صرح به في البدائع ولذا قال في الثانية ولو قال خالعتك على كذا وسعى ما لا معلوماً يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اه ويتفرع على هذا ما سياتي آخر الباب في أول الفروع كما سنوضحه فافهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو ابتداء الزوج الخلع فقال خالعتك على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا الا يملك فسخه ولا نهى المرأة عن القبول وله أن يعلقه بشرط ويضيفه الى وقت مثل اذا قدم زيد فقد خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا اغدا أو رأس الشهر والقبول اليها بعد قدوم زيد ويجوز الوقت لانه تطلق عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لغوا بدائع (قوله ولا يقتصر على المجلس) فلا يطل بقيامه عنه قبل قبولها بدائع (قوله ويقتصر قبولها الخ) فيه أن هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخيرها وعبارة البدائع ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف على ما وراء المجلس حتى لو كانت غائبة فبلغها فلها القبول لكن في مجلسها لانه في جانبها معاوضة (قوله وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله يمين في جانبه أي لان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط والطلاق يحتمل ولا يحتمل الرجوع ولا شرط الخيار بل يطل الشرط دونه ولا يقيّد بالمجلس وأما في جانبها فانه معاوضة المال لانه تملك المال بعوض فبراعى فيه أحكام معاوضة المال كالبيع ونحوه كما في البدائع (قوله فصع رجوعها) أي اذا كان الابتداء منها بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها أن ترجع عنه قبل قبول

تخلفاً للثانية وأفاد التعريف  
صحة خلع المطلقة رجوعاً (ولا بأس به)  
عند الحاجة) للشقاق بعدم  
الوفاق (بما يصلح للمهر) بغير  
عكس كلي لصحة الخلع بدون  
العشرة وبما في يدها ووطن غنمها  
وجوز العيني انعكاسها (و) شرطه  
كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله  
هو يمين في جانبه) لانه تعليق الطلاق  
يقبل المال فلا يصح رجوعه عنه  
(قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له  
ولا يقتصر على المجلس) أي مجلسه  
ويقتصر قبولها على مجلس عليها  
(وفي جانبها معاوضة) بمال (فصح  
رجوعها) قبل قبوله

الزوج ويطل بقيامها عن المجلس وبقياها أيضا ولا يتوقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج عابثا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصح شرط الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت جازا الشرط عنده حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق ووجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندهما شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل الفسخ كما في الفصول وأما خيار العيب في بدل الخلع فنابت في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الجوده الى الوساطة ومنها الى الرداءة دون اليسير (قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التلذذات وتماه في البحر عن الكشف واذا أطلقا أي عن ذكر المدة ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا ما اذا أطلقا في البيع بحر وفيه نظر لانه ان أراد ذكر الخيار المطلق ففيه أن ثبوته في البيع معقيد بما بعد العقد أما عند العقد فيفسد البيع كما في النهر وحينئذ فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يفيد لانه لا يحتمل الفسخ بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكره قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم إلا أن يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشرط الفاسدة بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتصرا على المجلس كما لو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للخلع فيبطل بقيامها عن المجلس وبقياها أيضا كما مر (قوله بشرط الخ) فالولقها اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة بالعرسية وهي لا تعلم معناها أولقها أبرأتك من نفقة العدة الاصح أنه لا يصح لان التفويض كالتوكيل لا يتم الا بعلم الوكيل والبراءة عن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط يحتمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتح قلت الظاهر أن المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة نساء زماننا لا يعرفون موجب الخلع أنه مسقط للعقوق فاذا طلبت منه أن يخلعها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك أم لا لم أر من صرح به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار البلوغ أنها لا تعذر بالجهل وسيأتي في الشركة أن الفواضة لا تنفع الا بلفظ المفوضة وان لم يعرف معناها فتأمل (قوله يصح مع الجهل) أي قضاء فقط كما قدمه في باب الطلاق رجمي (قوله وطرف العبد الخ) أي جانبه قال في النفاية وشرحها للقهستاني والعبد والامة في العتق بمنزلة أي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلة حتى أنه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له واذا قال المولى بعث نفسك منك بكذا اليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقصا على المجلس اه ط وحاصله أن العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعتبر من جانبه أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الاحكام (قوله كطرفها في الطلاق) أي في الخلع لان الكلام فيه وأطلقه عليه لانه طلاق بالسكينة تأمل (قوله والخلع يكون الخ) في الجوهره ألفاظ الخلع خمسة خالعتك يا بنتك بارأيتك فارتقتك طلقي نفسك على ألف اه ويزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كبعت نفسك) تقدم عن الصغرى تصحيح أنه مسقط للعقوق (قوله أو طلاقك) في البحر ولو قال بعث منك طلاقك بمهرك فقالت طلقت نفسي بابت منه بمهرها بمنزلة قولها اشتريت وقيل يقع رجعا والاول أصح ولو قال بعث منك تطليقة فقالت اشتريت يقع رجعا مجانا لانه صريح اه وقيد الثانية في الخاتمة بما اذا لم يذكر البطلان ثم قال ولو قال بعث نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق تملك الطلاق فاذا لم يذكر البطلان يصير كأنه قال طلقتك فيكون رجعا ما بيع نفسها تملك النفس من المرأة وملك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائنا اه فأقارن بعث منك تطليقة بكذا يقع به البائن أيضا (قوله أو طلقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المعقد كما سيأتي ح أي لما ترأ أن المراد الخلع المسقط للعقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله ان الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمباراة بحر (قوله ولو بلا مال) هذا اذا كان بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع الطلاق أو الطلقة بلا ذكر بدل فانه يقع به الرجعي كما علمته آنفا (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض

(و) صح (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام بحر (ويقتصر على المجلس) كالبيع (فائدة) بشرط في قبولها عليها بعناء لانه معاوضة بخلاف طلاق وعتاق وتدبير لانه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل وطرف العبد في العتاق على مال كطرفها في الطلاق (و) الخلع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة) كبعت نفسك أو طلاقك أو طلقك على كذا أو بارأيتك أي فارتقتك وقبلت المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو بلا مال (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن)

مطلب  
ألفاظ الخلع خمسة



النسخ وبالطلاق باسقاط ولو هو الاول لما علت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المسقط للعقوق لكن لما كان المراد بيان وقوع البائن به صح إطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح نصا على التوهم اذا السكينة كذلك كما أفاده ط وأراد بالمال ما يشمل الابرأ منه حتى لو قالت أبرأ بك عمالي عليك على طلاق ففعل برئ وبانت بخلاف طلقني على أن أخر مالي عليك فإن التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والا فلا والطلاق رجعي مطلقا بجر عن البرازية وفي الفتح آخر الباب قال أبرأني من كل حق يكون للنساء على الرجال ففعلت فقال في فوره طلقك وهي مدخول بها يقع بانه لا نه بعوض واذا اختلفت بكل حق لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم يكن لها حق حال الخلع فقد ظهر أن تسمية كل حق لها عليه وكل حق يكون للنساء صحيحة وينصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو قالت من كل حق للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده فان النفقة تسقط كما في البرازية وسيأتي تمامه وسيأتي أيضا ما لو خالعه على البرأة من نفقة الولد (قوله وغرته) أي ثمة تقييد الطلاق بكونه على مال دون الخلع تظهر فيما لو بطل البدل كما سيأتي أنه لو طلقها بجمراً أو خنزيراً وميتة وقع بائن في الخلع رجعي في الطلاق مجازاً فيه البطلان البدل واذا بطل بقى لفظ الخلع والواقع به بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فلزم بكن ذلك المال شرطاً في وقوع البائن بالطلاق دون الخلع لم تظهر ثمة للتقيد به لكن الاقتدار في بيان الثمة على بطلان البدل محل نظر فان مثله ما لو لم يذكر البدل أصلاً تأمل وأما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس ثمة للتقيد بالمال كما لا يخفى فافهم (قوله والخلع من السكيات) لانه يحتمل الانحلال عن اللباس أو الخيرات أو عن النكاح عناية ومثله المبارأة (قوله فيعرف ما يعتبر فيها) ويقع به تطلق بانه لا نوى ثلاثاً فتكون ثلاثاً وان نوى اثنين كانت واحدة بانه كافي الحاكم (قوله من قرآن الطلاق) كذا ذكر الطلاق وسو الهاله وفي الدر المتقى وتسمية المال وان لم يكن متقوماً من القرآن اه ط (قوله لو قضى بكونه فسحاً) أي كما هو قول الحنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسح لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بجر (قوله نفذ لانه مجتهد فيه) أي موضع اجتهاد صحيح بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتاباً ولا سنة مشهورة ولا اجماعاً اذ لو خالف شيئاً من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهداً فيه حتى لو حكم به حاكم يراه لا ينفذ كما قرر في محله ويبقى في أول الباب الا ترى عن الفتح ما يوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله نفذ هو ما لو حكم به حنبلي في مسألتنا بخلاف الحنفي فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على أحد القولين لكنه في زماننا لا يصح اتفاقاً للتقيد السلطان بقضائه بالحكم بالصحيح من مذهبه فلا ينفذ حكمه بالضعيف فضلاً عن مذهب الغير فافهم (قوله لم يصدق قضاء) أي بل ديانته لان الله تعالى عالم بسر له لكن لا يسع المرأة أن تقيم معه لانها كاتفاذي لا تعرف منه الا الظاهر بجر عن المبسوط (قوله في الصور الاربع) أي فيما لو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء أو الطلاق أو المبارأة (قوله بخلاف المبيع وطلاق) لانها ما صريحاً نازحاً خائفة لكن صراحة المبيع مثل بعث نفسك أو طلاقك بمعنى أن دلالة علمه قطعية لا تخلف عنه لان البيع فيه زوال ملك اليقين فيلزم منه قطعاً زوال ملك المتعة كما أفاده المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا عند ذكر المال لان الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذ لم يكن بمال ولا يصدق في أنه لم يرد به الطلاق لكونه صريحاً فافهم (قوله وفيه إشارة الى اشتراط النية) أي اشتراطها للوقوع به ديانة وكذا قضائه اذ لم تكن قرينة من ذكر مال ونحوه كما هو الحكم في سائر السكيات (قوله ههنا) أي في لفظ الخلع وفي البحر عن البرازية فلو كانت المبارأة أيضاً كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم يخرج الى النية وان كانت من السكيات والاتبى النية مشروطة فيها وفي سائر السكيات على الاصل اه وفيه إشارة الى أن المبارأة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفاً بخلاف الخلع فانه مشتهر بين الخاص والعامة فافهم (قوله وكره تحريماً أخذني) أي قللاً كان أو كثيراً والحق أن الأخذ اذا كان التشويز منه حرام قطعاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً الا أنه ان أخذ ملكه بسبب خيث وتماه في الفتح لكان قتل في البحر عن الدر المشهور للسيوطي أخرج ابن أبي جري عن ابن زبيدي الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خضتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهم فيها فتدب به قال فسخت هذه تلك اه وهو يقتضي حل الأخذ مطلقاً اذ ارضيت

مطلب  
أبرأته من كل حق يكون للنساء  
على الرجال فطلقها يقع بانه

وثرته فيما لو بطل البدل كما سيأتي  
(و) الخلع (هو من السكيات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) من قرآن الطلاق  
لكن لو قضى بكونه فسحاً نفذ  
لانه مجتهد فيه وقيل لا (خالعها  
ثم قال لم أتوبه الطلاق فان ذكر  
بدلاً لم يصدق) قضاء في الصور  
الاربع (والاصدق في) ما اذا  
وقع بالفظ (الخلع والمبارأة) لانها  
كثاتان ولا قرينة بخلاف لفظ  
بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر  
وفيه إشارة الى اشتراط النية وهو  
ظاهر الرواية الا أن المشايخ قالوا  
لا تشتراط النية هاهنا لانه بحكم  
غلبة الاستعمال صار كالصريح  
كما في القهس متان عن متفرقات  
طلاق المحيط (وكره) تحريماً  
(أخذني)

مطلب  
في معنى المجتهد فيه

١٥ أي سواء كان النشوز منه أو منها أو منهما لكن فيه أنه ذكر في الجبر وألا عن الفتح أن الآية الأولى فيما إذا  
 كان النشوز منه فقط والثانية فيما إذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وأنهما لو تعارضتا فخرمة الاخذ بالحق  
 ثابتة بالإجماع وبقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا تعتدوا وأما كمالا لرغبة بل ضرارا لاخذ مالها  
 في مقابلة خلاصها منه مخالف للدليل القطعي فافهم (قوله ويلحق به) أي بالاخذ (قوله ان نشز)  
 في المصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزا من باب قعد وضرب عصته ونشز الرجل من امر أنه نشوز بالوجهين  
 تركها وجفها وأصله الارتفاع ١٥ ملخصا (قوله ولومنه نشوز أيضا) لأن قوله تعالى فلا جناح عليهما  
 فيما اقتدت به يدل على الإباحة إذا كان النشوز من الجانبين بعبارة النص وإذا كان من جانبها فقط  
 بدلالته بالأولى (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بين ما رجحه في الفتح من نفي كراهة أخذ الاكثر وهو رواية  
 الجامع الصغير وبين ما رجحه الشئ من اثباتها وهو رواية الأصل فيحمل الأول على نفي التحريمية والثاني  
 على إثبات التزيمية وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فإنه ذكر أن المسألة مختلفة بين الصحابة وذكر  
 النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون أخذ الزيادة خلاف  
 الأولى والمنع محمول على الأولى ١٥ ومضى عليه في الجبر أيضا (قوله عليه) أي على الخلع منع أي على  
 أن تقول له خالعي وفي الجبر على القبول أي إذا كان هو المبتدى بقوله خالعتك فافهم (قوله تطلق) أي  
 بانسان كان بلفظ الخلع ورجعيا كان بلفظ الطلاق على مال كأمروا بآتي (قوله شرط للزوم المال) أي  
 عليها وهو البذل المذكور في الخلع وقوله وسقوطه أي عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله أو استحق)  
 أي ادعاء آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحاكم لو كان عبدا أحل الدم فقتل عنده رجع عليها بقيته  
 وكذا لو وجب قطع يده فقطع عنده رده وأخذ قيمته ١٥ (قوله مما ليس بمال) كالدوم والخمر (قوله وقع) أي  
 ان قبلت بجر (قوله بائن في الخلع) لانه من الكتابات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به بائنا بخلاف لفظ  
 اعتدى وأخويه كأمروا بآتي بخلاف الطلاق فإنه صريح لا يقتضي البينة أيضا (قوله مجانا فافهم) أي  
 في الصورتين والجمان كشدا عطية الشيء بلا بدل قال في الفتح أي بلا شيء يجب للزوج لان ملك الله كساح  
 في الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم شيء في الطلاق ١٥ وأوجب زفر عليها رد المهر كافي المحيط بجر وأما لو كان  
 المهر في ذمته فإنه يسقط لما مر من أن خالعتك مسقط للعقوق وان لم يكن بعوض تأمل (قوله كأمروا) أي  
 في قوله وغيره فيما لو بطل البذل وقد منيانه (قوله ولو سمت حلالا الخ) قال في الفتح وفي كتب المالكية  
 لو خلعها على حلل وحرام كخمر ومال صح ولا يجب له الا المال قبل وهو قيس قول أصحابنا وهو صحيح ١٥  
 (قوله رجع بالمهر) أي ان أخذته والاسقط عنه وهذا عند الامام وعندهما يجب مثله من خل وسط لانه صار  
 مغرورا من جهتها بتسمية المال ١٥ ح (قوله أي الحسية) قديبه ثلاثا كزمر مع قوله الاتي والبيت  
 والصندوق الخ مما هو في يدها الحكمة فافهم (قوله ولا شيء في يدها) أما لو كان فيها شيء ولو قليلا  
 فهو له بجر (قوله لعدم التسمية) علة لما فهم من التشبيه وهو وقوع البائن مجانا أي لعدم تسمية شيء  
 تصير به غار له بجر لان ما في يدها قد يكون متقوما وقد يكون غيره فكان راضيا بذلك فتح (قوله وكذا  
 عكسه) بأن قال لها خالعتك على ما في يدي ولا شيء فيها بجر وهذا مفهوم بالأولى (قوله لكن الخ)  
 لما كان عدم لزوم شيء في المسألة الأولى لعدم التغير بمنها صار مظنة أن يتوهم هنا أنه لا يستحق الجوهر  
 لتغيره لها فاستدل على ذلك بأنها لان المرأة أضرت بنفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تعلم ما في يده فهذا  
 الاستدلال في محله فافهم (قوله وان زادت) أي على قولها خالعي على ما في يدي أي ولا شيء في يدها  
 (قوله ردت عليه في الأولى مهرها) أي في قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أوفاهما  
 أو على ما في بطن جارتى أو عني من حمل لانها لماسمت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض  
 ولا وجه الى ايجاب المسمى أو قيمته للبهالة ولا الى قيمة البضع أعنى مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين  
 ايجاب ما قام على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر (قوله والا) أي وان لم تكن قبسته برئ منه ولا شيء  
 عليها وكذا لا شيء عليها لو كانت قد أبرأته منه بجر (قوله أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي في قولها من دراهم  
 معرفاً ومنكر الانها ذكرت الجمع وأقضاء لا غاية له وأدناه ثلاثة فوجب ولو قالت على ما في هذا المكان من الأشياء

ويلحق به الإبراء عما لها عليه (ان  
 نشز وان نشزت لا) ولومنه نشوز  
 أيضا ولو بدأ كثر عما أعطاها على  
 الوجه فتح وصحح الشئ كراهة  
 الزيادة وتعبر الملتقى لأبأس به  
 يفيد أنها تزيمية وبه يحصل  
 التوفيق (اكرهها) الزوج (عليه  
 تطلق بلا مال) لان الرضى شرط  
 للزوم المال وسقوطه (ولو هلكت  
 بدله في يدها) قبل الدفع (أو استحق  
 فعلمها قيمته لو) البذل (فمما ومثله  
 لو مثليا) لان الخلع لا يقبل الفسخ  
 (حلها أو طلقها بجر أو خنزير  
 أو مسنة ونحوها) مما ليس بمال  
 (وقع) طلاق (بائن في الخلع  
 رجعي في غيره) وقوعا (مجانا)  
 فيها بطلان البذل وهو الثرة  
 كأمروا ولو سمت حلالا كهذا الخلل  
 فاذا هو خرج رجع بالمهر ان لم يعلم  
 والا لا شيء له (كنا على ما في  
 يدي) أي الحسية (ولا شيء في يدها)  
 لعدم التسمية وكذا عكسه لكن  
 لو كان في يده جوهره لها  
 فقبلت فهي له علفا ولا ضرارها  
 نفسها بقبولها (وان زادت من  
 مال أو دراهم ردت) عليه في الأولى  
 (مهرها) ان قبضته والا لا شيء  
 عليها جوهره (أو ثلاثة دراهم)  
 في الثانية

والخيل والبغال والحمير أو الثياب لزمها ثلاثة أيضا كذا في البداية قال في البصر وفي الثياب نظير  
 للجهالة وأقول ينبغي إيجاب الوسط في الكل وبه يدفع ما قال من رقت وفيه نظر لأن الثياب مجهول الجنس  
 مثل الدابة والعبد بخلاف البغل والحمير ولذا لو تزوجها على ثوب أو عبد وجب مهر المثل ولو على فرس أو ثوب  
 هروى وجب الوسط وعليه فينبغي في الثياب المطلقة رد المهر كما في الأولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما نصه  
 وإن اختلفت منه على موصوف من المكمل والموزون والثياب فهو جائز وإن اختلفت منه ثوب غير  
 منسوب إلى نوع أو على دار كذلك فله المهر الذي أعطاها وكذلك الدابة اه (قوله ولو في يدها أقل الخ)  
 ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك درر عن النهاية (قوله لم أره) قال في التبر ولو سمت دراهم فاذا في يدها  
 دنائير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وينبغي في عرفنا لزوم الدنانير لأن الدراهم تطلق عرفا  
 على ما يشملها والحاصل أنها إذا اختلفت على شيء غير المهر فهو على أوجه الأول أن يكون ذلك المسمى غير  
 متقوم كالنمر والمينة فيقع مجازا الثاني أن يحتمل كونه مالا أو غيره مثل ما في بيتها أو يدها من شيء فإن الشيء  
 يشمل المال وغيره وكذا ما في بطن شاتها أو جارياتها فإن ما في البطن قد يكون ربحا فإن وجد المسمى فهو له  
 والأوقع مجازا الثالث أن يكون مالا سيو جدم مثل ما تخر خيلها أو تلدها غنمها العام أو مائة كتسب العام  
 فعليه رد ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك أو لا الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوقف على قدره مثل ما في بيتها  
 أو يدها من المتاع أو ما في تخيلها من الثمار أو ما في بطن غنمها من الولدان وجد منه شيء فهو له والردت  
 ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالا له مقداره معلوم مثل ما في يدها من دراهم فإن أقله ثلاث فكان  
 مقداره معلوما فله الثلاثة أو الأكثر السادس إذا سمت مالا أو أشارت إلى غير مال كهذا الخل فاذا هو خير فإن علم  
 بأنه خير فلا شيء له والارجع بالمهر هذا حاصل ما في الذخيرة (قوله إذا لم تلد لأقل المدة) أي مدة الحمل وهذا قيد  
 لعدم وجوب شيء أما لو ولدت لأقلها فهو له لتحقيق وجوده والأولى ذكره هذا بعد قوله وبطن الغنم لأن  
 الظاهر اعتبار أقل مدته أيضا (فائدة) في إقرار الجوهره أقل مدة حمل الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة  
 حمل الشاة أربعة أشهر (قوله وقيد في الخلاصة وغيرها) كان المناسب ذكره هذا عقب قوله ردت  
 مهرها وثلاثة دراهم كما فعل في البحر لعلم أن مرجع الضمير هو الرد المبدى كور وعادة الخلاصة هكذا  
 وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر طنا منه أن لها عليه بقية المهر ثم تذكر أنه لم يبق لها عليه  
 شيء من المهر وقع الطلاق عليها بمهرها فيجب عليها أن ترد المهر إن قبضته أما إذا علم أن للمهر لها عليه وبهت  
 صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما إذا خالعه على ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا  
 البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كما في المجتبى (قوله على براءتها  
 من ضمائه) معناه أنها إن وجدته سلمته والأفلا شيء عليها وأما لو شرطت البراءة من عيب في البذل صح الشرط  
 بجر (قوله لم تبرا) لأنه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض بجر (قوله لأنه) تعليل لما استفيد من  
 المقام أن الخلع صحيح فيصح الخلع ويطل الشرط الفاسد ومنه لو خالعه على أن يملك الولد عنده أو على أن يكون  
 صداقها ولدها أو لا جنبي بخلاف الشرط الملازم كالواختلف بشرط الصلح أو بشرط أن يرد إليها اقشها فقبل  
 لا تحرم ويشترط كتب الصلح ورد الأقشة في المجلس كما سيأتي في الفروع ونعمامة في البحر (قوله طلقني ثلاثا  
 بألف) أما لو قالت واحدة بألف فطلقها ثلاثا فإن قال بألف وقبلت وقعن وإن لم تقبل لا يقع شيء وإن لم يذكر  
 المال طلق عنده ثلاثا بلا شيء وعندهما واحدة بألف وثلثان بلا شيء كالمؤثر فيها وقال أنت طالق واحدة  
 واحدة واحدة عند الكل كما في البحر عن الخاتمة (قوله فطلقها واحدة) مثلها ثلثان شلبي ولو طلقها  
 ثلاثا كان له جميع الألف سواء كانت بلفظ واحد أو متفرقة في مجلس واحد بجر ط (قوله بثله)  
 لأن الباء تعصب الاعراض وهو يتقسم على العوض بجر (قوله أن طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها  
 لم يجب شيء من وجهه أنه معاوضة من جانبها فيشترط في قبوله المجلس كما في قبول البيع رحتى ولو بدأ هو  
 فقال خالعتك على ألف اعتبر بمجلسه أدونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسه ذلك صح بجر عن الجوهره (قوله  
 لو كان طلقها ثنتين) أي قبل قولها له طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الألف لحصول  
 التصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني أربعين ألف فطلقها ثلاثا نفهي بالألف ولو طلقها واحدة فبثلث الألف

ولو في يدها أقل كملتها ولو سمت  
 دراهم فإن دنائير لم أره (والبيت  
 والسند وق وبطن الجارية) إذا لم  
 تلد لأقل المدة (و) بطن (الغنم)  
 وغير الشجر (كالبد) فذكر  
 البد مثال كما في البحر قال وقيد  
 في الخلاصة وغيرها لعدم العلم  
 فقال لو علم أنه لا متاع في البيت  
 أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها  
 بمهرها لا يلزمها شيء لأنها لم تطعمه  
 فلم يصبر مغرورا ولو طلق أن عليه  
 المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر  
 (خالعت على عبد أتق لها على  
 براءتها من ضمائه لم تبرا) وعليها  
 تسليمه إن قدرت والافتقار لأنه  
 لا يطل بالشرط الفاسد كالنكاح  
 (قالت طلقني ثلاثا بألف أو على  
 ألف فطلقها واحدة وقع في الأول  
 بآية بثله) أي بثلاث الألف  
 أن طلقها في مجلسه والأجبا ففتح  
 وفي الخاتمة لو كان طلقها ثنتين  
 فله كل الألف

وتعامة في البحر (قوله لان على للشرط) والمشروط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو أطلقها ثلاثا متفرقة في مجلس واحد لزمها الالف لان الاولى والثانية تقع عنده رجعية فايقاع الثالثة وهي منكوسة فله الالف وان في ثلاث مجالس فغندهم الالف وثالث الالف وعنده لاثني له بحر عن المحيط (تنبيه) قبل ان على حقيقة للاستعلاء مجاز للشرط والحق أنها حقيقة للاستعلاء ان انصت بالاجسام المحسوسة كقمت على السطح وفي غيرها حقيقة في معنى اللزوم الصادق على الشرط المحض نحو سابعك على أن لا يشركن وأنت طالق على أن تدخل المدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كبعني هذا على ألف والعرفية كافعل هذا على أن اشفع لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معني اللزوم لان الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتياض وذكر المال لا يرجع الثاني فان المال يصح جعله شرطاً محضاً حتى لا تنقسم أجزاؤه على أجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضاً منقسماً فلا يجب المال بالشك وعلى هذا يكون لفظ على مشتركاً بين الاستعلاء واللزوم لقيام دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بمجرد الاطلاق وكون المجاز خيراً من الاشتراك هو عند التردد وقول أهل العربية انها للاستعلاء محمول على هذا فان أهل الاجتهاد هم أهل العربية وتعامة تحقيقة في الفتح وذكر في البحر أنه ذكر في التحرير ترجيح العوضية بذكر المال لانها الاصل (قوله في بعضها أولى) فيه بحث لانها قد يكون لها غرض في الثلاث حسب المادة الرجوع اليه لثمة بغضه كخاف من أن يحملها أحد على المعاودة اليه فلا يتم الا بالثلاث مقدسي وقد يقال ان هذا لا ينظر اليه بعد حصول المقصود بل كمالها نفسها على أن امكان المعاوضة حاصل بالحل على التحليل فافهم (قوله وقيل في مجملها) فلو بعده لم يلزمها المال لانه مبادلة من جانيها كما مر وهذا اذا لم يكن معلقاً ولا مضافاً ولا اعتد بالقبول بعد وجود الشرط والوقت كما قد ساء عن البدائع ومثله في البحر (قوله كما مر) أي في قول المصنف اكرها عليه تعلّق بلا مال (قوله ولا سفية ولا مريضة) فلو سفية لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كما يأتي بيانه (قوله لانه تعويض) بالعين المهمة لا بالقضاء كما يوجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله بأف وقوله أو تعلّق راجع لقوله على ألف قال الزبيعي ولا بد من قبولها لانه عقد معاوضة أو تعلّق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول ولا ينزل المعلق بدون الشرط اذ لا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لانها ما التزمت المال الاتسليم لهما نفسها وذلك بالبينونة اهـ (قوله فلتا بغير شيء) لانه على طلاقها على قبولها ما وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان لكل أن تقول لا يلزمي الا الدراهم وينبغي أن يلزم لورضي منها ما بالدراهم واذا طلقنا لاثني كان رجعي لانه بلفظ الصريح رجعي وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمهما رد مهرهما فهو عموماً لا ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط للمهر على المعتمد كما يأتي متناً فافهم (قوله وان لم يقبل) مباغة على قوله طلق وتعتق لانه عند القبول تطلق ويعتق بالاولى لانه متفق عليه فالمباغة اشارة الى رد قولها ولا يصح جعل المباغة لقوله مجازاً لان المناسب له أن يقول وان قبلا كما لا يخفى (قوله جله تامة) أي فلا ترتبط بقبولها الا بدلالة الحال اذ الاصل في الجملة الاستقلال ولا دلالة هنا لان الطلاق والعناق يتسكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدون درر (تنبيه) اتفقوا على أنها للعال في أدالي ألفا وأنت حرة تعذر عطف الخبر على الانشاء وعلى أنها بعني باء المعاوضة في اجل هذا ولك درهم لان المعاوضة في الاجارة أصلية وعلى تعيين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البز لان انشائية فلا تنقيد المضاربة به وعلى احتمال الامرين في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلية اذ لا مانع ولا معين فيتجزأ الطلاق قضاء ويتعلق ديانه ان نواه وتعامة في البحر (قوله عملاً بأن الواو للعالم) فكان أنه قال أنت طالق في حال وجوب الالف لي عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقبول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا لو قال لعبدك كذا) أي كذا الحكم لو قال لعبدك أمس على ألف فلم تقبل أو بعنت أمس نفسك منك بألف فلم تقبل بحر (قوله عين من جانبه) فهو عقد تامة فلا يكون الاقرار به اقراراً بقبول المرأة بخلاف البيع فانه بلا قبول ليس ببيع بحر (قوله اخذ بينتها) أي على أنها قبلت لان الاصل أن من كان القول له لا يحتاج الى بينة لانها لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر لمن كان القول له وهو هنا الزوج المنكح ووجود شرط الخنش وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فبقدم بينتها عند التعارض ولانها أكثر اثباتاً لانها تثبت

مطلب

تستعمل على في الاستعلاء واللزوم حقيقة

(وفي الثانية رجعية مجازاً)

لان على للشرط وقالوا كالباء

(قال لها طلق نفسك ثلاثاً بألف)

أو على الف (فلطقت نفسها

واحدة لم يقع شيء) لانه لم يرض

بالبينونة الا بك الالف

بخلاف ما رزاهها بما بألف

في بعضها أولى (وقوله لهما أنت

طالق بألف أو على ألف وقيل)

في مجملها (لزم) ان لم تكن

مكرهة لما مر ولا سفية ولا مريضة

كما يجيء (الالف) لانه تعويض

أو تعلّق وفي البحر عن التاخرانية

قال لا امرأته احداً كما طالق

بألف درهم والاخرى بما ندينار

فتبنا طلقنا بغير شيء (أنت طالق

وعليك ألف أو أنت حرة وعليك

ألف طلق وتعتق مجازاً) وان لم

يقبل لان قوله عليك ألف جملة

تامة وقال ان قبلا يصح ولزم المال

عملاً بأن الواو للعالم وفي الحاوي

وبقولها ما يفتى (قال طلقك

أمس على ألف فلم تقبلي وقالت

قبلت فالتقول له يمينه بخلاف

قوله بعنتك طلاقك أمس على ألف

فلم تقبلي وقالت قبلت فالتقول لهما

وكذا لو قال لعبدك كذا

(كقوله) لغيره (بعنت منك هذا

العبد يا أف أمس فلم تقبلي وقال

المشتري قبلت) فان القول للمشتري

والفرق ان الطلاق بمال عين من

جانبه وهي تدعى حنثه وهو يتكر

أما البيع فاقاراره به اقرار بالقبول

فانكاره رجوع فلا يصح ولو برهننا اخذ بينتها تارة خانية

الطلاق وأما ما قيل من أن يثبتها قامت على الأثبات ويثبت على النفي فلم تقبل ففيه أن البينة على النفي في شرط الحنف مقبولة كما مر في التعليق فافهم (قوله يقع الطلاق باقراره) أي الطلاق البائن وإن لم يثبت المال لانه يبقى لفظ الخلع المقتر به وهو كناية فيقع به البائن كما مر (قوله بجماها) أي على حالها المعروف في الدعاوى من أن القول للمنعكرو البينة للمدعى (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها شيء لأنها لا تملك الإيقاع رحتي (قوله كيفما كان) أي سواء ادعته بمال أو بدونه ولا يلزمها المال لأنها إنما أقترت به في مقابلة الخلع بحيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولأن الزوج بانكاره قدر ذافراها به رحتي (فرع) اختلاف في كية الخلع فقال مرتان وقالت ثلاث قيل القول لم يقبل لو اختلفا بعد التزوج فقالت لم يجز التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وأنكره فالقول له ولو اختلفا في العدة أو بعد مضيقها فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحمل النكاح جامع الفصولين (قوله انكر الخلع) مكر رمت قول المصنف وعكسه لا اه ط (قوله أو ادعى شرطاً واستثناء) بأن قال انت طالق بألف فقبلت ثم ادعى انه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق لو لم يذكر البديل في الخلع لا لو ذكره بان قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق كان لي عليك وقالت اني دفعته لبديل الخلع فالقول له لانه لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب البديل عليها وأقر أن له عليها ما لا واحد الا ما بين والمرأة ممتزة أن له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه أقترن عليها بديل الخلع والمالك هو المرأة فقبل قولها وفيه نظر اه وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع يبذل فان البديل قرينه على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا اذا ادعى أن ما قبضه ليس بديل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لا تنكاه صحة الخلع وجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الخلع لا قبضه بعده فثبت ذكر البديل لم تقبل دعواه الاستثناء فلم يقبل انكاره صحة الخلع وجوب البديل بل بقي الخلع يبذل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو حق آخر وهي تقول بل بديل الخلع فيكون القول قولها لانها المملكة بالدفع والقول قول المالك فلم يبق فرق بين ما اذا ادعى الاستثناء أو لم يدعه وأعل هذا وجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعليق أن الفتوى على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشروط فساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك (قوله أو ان ما قبضه من دينه) في البرازية دفعت بديل الخلع وزعم الزوج انه قبضه بجهة أخرى أفق الامام ظهير الدين أن القول له وقيل لها لانها المملكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما علمت وهذه مسألة مستقلة مبناها على ما اذا اتفقا على الخلع يبذل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها بأو وبصح عطفها بالواو فتكون من تنمة ما قبلها لكن يرد ما علمته من النظر فافهم (قوله أو اختلفا في الطوع والكراه) اي في القبول وأما ايقاع الخلع باكره فصحيح كما يأتي ط (قوله فالقول لها) لأن صحة الخلع لا تستدعي البديل فتسكون منكروه ويكون القول قولها بجر (قوله وادعى الخلع) ينبغي حله على ما اذا كان مدعيان نفقة العدة من جملة بدل الخلع بجر (قوله فالقول لها في المهر وله في النفقة) لأن المهر كان ناشئاً عليه قبله فدعوى سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاتها بالطلاق وهو ينكر فكان القول له وهو مشكل فانما اتفقا على سبب استحقاتها لأن الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط بجر قلت وأصل الاستشكال لصاحب جامع الفصولين واعترضه في نور العين على انه ساقط بلامين (قوله قسمت قيمته على مسميها) فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احداهما مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاولى عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مناصفة ومحل اذا كان العبد لاجنبي أو لهما والمهران متساويان أما لو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع ط وفرض المسألة في كافي الحاكم بما اذا خلع امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى الظاهر انه عن به وقوع الطلاق ومعرفة هذه المسألة من اهم المهمات في هذا الزمان لأن الناس يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد ابرائها لايام من المهر فبهذا اعلم أنها اذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء خلعتك بحالي عليك من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطلق الدين اه ما في المجتبى وسيد كرا الشارح

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق) باقراره (والدعوى في المال بجماها) فيكون القول لها لانها تنكر (وعكسه لا) يقع كيف ما كان برأيه (فروع) انكر الخلع أو ادعى شرطاً أو استثناء أو ان ما قبضه من دينه أو اختلفا في الطوع والكراه فالقول له ولو قالت كان بغير بديل فالقول لها ادعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقتها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر وله في النفقة خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على مسميها خلعتك على عبدي وقف على قبولها ولم يجب شيء بجر



آخر الباب صحة إيجاب بدل الخلع عليه وسيأتي تمامه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافتقار أخرجه  
 الفاسد أول الباب بقوله إزالة ملك النكاح أفاده ط وقد مناقولين في سقوط المهر بعد الدخول في الفاسد  
 وتقدم أيضاً أنه لو أبانها ثم خالعهما على مهرها لم يسقط المهر قال في الفصول لأنه لم يسلم لها بعد الخلع شيء وكذا  
 لو ارتدت فخالعهما (قوله كما اعتداه العمدى وغيره) أى كصاحب الفتاوى الصغرى فإنه صحيح أنه يسقط  
 المهر كالخلع والمبارأة وصح في الخالية أنه لا يسقط المهر إلا بذكره وصححه في جامع الفصولين أيضاً فقد اختلف  
 التصحيح وقول الشارح أول الباب خلافاً للخالية تبع فيه قول البصروان صرح قاضى خان بخلافه ولم يظهر له  
 وجه ترجيح التصحيح الأول على الثاني مع أنهم قالوا إن قاضى خان من أجل من يعتمد على تصحيحه (قوله  
 والمبارأة) بفتح الهمزة مفاعلة من البراءة وترك الهمزة خطأ وهى أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا  
 قاله صدر الشريعة وفى الفتح هراً أن يقول براءتك على ألف فتقبل نهر قلت وما فى الفتح موافق لما فى كافى  
 الخاصكم ثم قال فى النهى قيد المصنف بقوله براءتها لأنه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغى  
 أن لا يسقط به شيء ١٥ أى لأنه إذا لم يكن بلفظ المفاعلة ولم يذكر له بدل لم يتوقف على قبولها فيقع به البائن  
 ولا يكون مسقطاً بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما إذا كان بلفظ المفاعلة أو ذكر له بدل فإنه يتوقف على القبول حتى  
 يكون مسقطاً وبهذا ظهر أنه لا منافاة بين ما نقله أولاً عن صدر الشريعة المصرح فيه بذكر البدل وبين ما ذكره  
 آخر أفاقهم (تنبيه) ذكر فى النهى أول الباب اخذ من عبارة الفتح أن المبارأة من الفاظ الخلع قلت وقد مرنا  
 عن الجوهرية التصريح به لكن تقدم عن البرازية أن لفظ الخلع من الفاظ الكتابة إلا أن المشايخ قالوا أنه الغلبة  
 استعمله صار كالصريح فلا يقتصر إلى التنية وإن المبارأة إذا غلب فيها الاستعمال فهي كذلك وتقدم أيضاً  
 أن الواقع بالخلع تطبيقاً بآئنة سواء نوى الواحدة أو الثنتين أو نوى الثلاث فثلاث وإن أخذ علمه جعله  
 لم يصدق أنه لم يرد به الطلاق قال فى الكافى للخاصكم والمبارأة بمنزلة الخلع فى جميع ذلك (قوله أى الإبراء  
 من الجانبين) أى بان تقول له بارئنى فيقول لها بارأئك أو يقول لها ذلك وتقول هى قبلت كما فى شرح المنظومة  
 فالمراد ما يبرأ من أحدهما والقبول من الآخر ط (قوله كل حق) شمل المهر والتفقة المفروضة  
 والمأضية والكسوة كذلك وهكذا المتعة تسقط بلا ذكر ويستغنى ما إذا خالعهما على مهرها أو بعضها وكان  
 مقبوضاً فإنها ترده ولا تبرأ ومقتضى إطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر يرد له فلا تبرأ  
 عنه كالأول كان مالا آخر بحر وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط إلا ما سمي بهما أى فى الخلع والمبارأة  
 وأبو يوسف مع الامام فى المبارأة ومع محمد فى الخلع ملتنى ثم اعلم أن حاصل وجوه المسألة أن البدل إما أن  
 يكون مسكوتاً عنه أو منفياً أو مثبتاً على الزوج أو عليها بمهرها كالأول أو بعضها أو مال آخر وكل من الستة على  
 وجهين إما أن يكون المهر مقبوضاً ولا وكل من الاثنى عشر إما أن يكون قبيل الدخول بها أو بعده فإن كان  
 البدل مسكوتاً عنه ففيه روايتان أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا ترد ما قبضت ولا بدال هو بما بقى  
 وسيأتى تمام الكلام عليه عند قول المصنف وبرئ عن المؤجل لو عليه الخ وإن كان منفياً كقوله أخلى نفسك  
 منى بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لأنه صريح فى عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق  
 صاحبه وإن كان معيناً على الزوج فسيأتى آخر الباب وإن كان بكل المهر فإن كان مقبوضاً رجع بجميعه والاستقط  
 عنه كله مطلقاً أى قبل الدخول أو بعده وإن خالعهما على أن يجعله لولدها أو لأجنبي جاز الخلع والمهر للزوج  
 وإن بعضه كالعشر مثلاً والمهر عشرون فإن قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقي وبدرهم فقط  
 إن كان قبله لأنه عشر النصف وإن لم يكن مقبوضاً سقط الكل مطلقاً المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع  
 وإن عمل آخر غير المهر فله المسمى وبرئ كل منهما مطلقاً فى الأحوال كلها ١٦ ملخصاً من البحر والتهرور  
 الإذكار لكن المراد بالآخر ما إذا كان مالا معلوماً موجوداً فى الحال والافهوعلى ستة أو حقه قد منها عن  
 الذخيرة (قوله ثابت وقتهما) أى وقت الخلع والمبارأة احتزبه عن حق ثبت بعدهما كنفقة العدة  
 والسكنى كإبشيره الشارح (قوله مما يتعلق) أى من الحق الذى يتعلق بذلك النكاح الذى وقع الخلع  
 منه (قوله لا الأول) لأنه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الأول (قوله ومثله المتعة)  
 الأولى ومنه أى من الحق الذى يسقط قال فى البصروا ما المتعة فقال فى البرازية خالعهما قبل الدخول وكان

(ويسقط الخلع) فى نكاح صحيح ولو  
 بلفظ بيع وشراء كما اعتداه العمدى  
 وغيره (والمبارأة) أى الإبراء من  
 الجانبين (كل حق) ثابت وقتهما  
 (لكل منهما على الآخر مما يتعلق  
 بذلك النكاح) حتى لو أبانها ثم  
 نكحها ثانياً بمهر آخر فاختلت  
 منه على مهرها برئى عن الثاني  
 لا الأول ومثله المتعة بزازية

مطلب  
 حاصل مسائل الخلع والمبارأة  
 على أربعة وعشرين وجهاً



لم يسم مهر ان سقط المتعة بلا ذكر اه ويحتمل أن مراده ان المتعة مثل المهر فتسقط اذا كانت متعة ذلك النكاح  
 لا متعة نكاح قبله كما حله ح (قوله صح الخ) قال في البحر ومقتضى البراء العام عدم الصحة وكل ما  
 وقع في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أي على النفقة في الخلع  
 اما لو لم تسقطها حتى انقضت ثم أسقطتها لا تسقط لاسقاطها حيث قصد المالم يجب قانها انما يجب شيئا فشيئا  
 بخلاف ذلك الاسقاط النفي فانه يسقط باعتبار ما تستحقه وقت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع فتح  
 وفي الذخيرة من النفقة قالت لزوجه انت بري من نفقتي ابد ا مادمت امرأتك لا يصح لان صحة البراء تعتمد  
 الوجوب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد اهنا لان سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل  
 وهو غير موجود في الحال ثم قال واذا أبرأته عن النفقة قبل أن تصير ينفياً ذمته لا يصح بالاتفاق واذا شرطت  
 في الخلع بصح لانه ابراء بعوض فيكون استيفاء لما وقعت البراءة عنه لان العوض قام مقامه والاستيفاء قبل  
 الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي الشبهة وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح البراء عنها اه أي  
 فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فأما نفقة العدة فانها يجب عند العدة فكان  
 الخلع على النفقة مانعاً من وجوبها أي بخلاف ابراءها عن النفقة قبل الخلع أو بعده فانه لا يصح وفي البرازية  
 وقيل يصح وهو الاشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب انه لا يصح ولذا جزم به في الفتح وشرح الطحاوي  
 والبدائع وكذا في الحاشية وغيرها بل علمت انه بالاتفاق وفي الولوالجية اختلفت منه بكل حق هولاء عليه فلها  
 النفقة مادامت في العدة لانها لم تكن حقا لها وقت الخلع وفي البحر عن البرازية اختلفت بتطبيقه بانه على كل  
 حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت  
 قبل الخلع والنفقة بعده اه (تنبيه) وقعت حادثة سئلت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن  
 تبرئه من مهرها ومن اعيان معلومة فرضي وبراءته من ذلك فقال ان كانت براءتك صادقة فانت طالقة فأجبت  
 بانها لا تطلق لقولهم ان البراءة عن الاعيان لا تصح ومراد الزوج التعليق على صحة البراءة عن الكل لبس له جميع  
 العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى الكازروفي نقلا عن فتاوى العلامة عبد الرحمن  
 المرشدي انه سئل عما يقع ككثير من قول المرأة أبرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بعصمة  
 براءتك فاجاب بعدم الوقوع قال ووافقتي بعض حنفية العصر ووقف بعضهم محتجاً بأن شيخنا جارا لله بن  
 ظهيرة كان يفتي بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية فقلت هذا بعزل عما نحن فيه لان النفقة تجب  
 بالطلاق وما قبله والبراءة عن المعدوم باطل والمعلق به كذلك لا تنقضاء المعلق عليه بالتفاسخ جزئه وأما المذكور  
 في باب الخلع فالمراد به المبرأة التي هي نوع من الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فاذا كان على المهر ونفقة  
 العدة سقطت النفقة تبعاً له أما هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصاً ثم رأيت  
 البيري في شرح الاشياء صوب ما أفتي به ابن ظهيرة ورد على المرشدي مستند المأثر من التصريح بسقوط  
 النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن البراءة مبنياً على طاب الطلاق لم تسقط النفقة وان طلقها عقبه  
 لانه في حال قيام النكاح وان كان مبنياً عليه سقطت وان كان حال قيام النكاح لانه ح بصبر مقابلاً بعوض  
 ففي الذخيرة والحاشية وغيرها طلبت منه طلاقها فقال ابرأني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت ابرأتك  
 عن كل حق للنساء على الأزواج فقال الزوج في فوره طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بانه طلاق  
 بعوض وهو البراءة دلالة اه وافاد في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصرف الحق الى القسام لها اذ ذلك  
 اه نعم قد من أن نساء الوأبرأته عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط فعكذا اذا طلب ابراءه هاله عن المهر  
 والنفقة صريحاً لطلقاتها فابراًته وطلقاتها فوراً يصح البراءة لانه ابراء بعوض وهو ملكها نفسها فكأنها  
 استوفت النفقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح كالودفع لها نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون  
 ابراء بشرط فاذا لم يطلقها لم يبرأ فقد صرح في الحاشية بانها الوأبرأته عما لها عليه على أن يطلقها فان طلقها جازت  
 البراءة والا فلا بخلاف ما لو أبرأته على أن لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لان الأول يصح فيه الجعل  
 دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلاً وفي الحاشية الزاوي اهدى ولو أبرأته ليطلقها فقام ثم طلقها يبرأ ان لم ينقطع  
 حكم المجلس والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً أي في المجلس

وفيها اختلفت على أن لا دعوى  
 لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا  
 من القطن صح لاختصاص البراءة  
 بحقوق النكاح (النفقة العدة)  
 وسكاه فلا يسقطان (الاذا نص  
 عليها) فتسقط النفقة لا السكاه

مطلب  
 حادثة الفتوى ابرأته عن مهرها  
 وعن اعيان معلومة فقال ان  
 كانت براءتك صادقة فانت طالقة

فاذا قال لها طلاقك بجملة براءتك يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة فيقتضى تحقق صحته قبله كما هو مقتضى الشرط ولا صحة لها الا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو خبز الطلاق فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشد ولا ينافيه نصهم بسقوط النفقة بالشرط لماعات من ان سقوطها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا يوجد البراءة قبله وانما يوجد بطلاق أو خلع منجز لا معق على صحتها هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهذه المسألة كثيرة الوقوع فاعتنم تحريرها والله سبحانه أعلم (قوله لانها حق الشرع) لان سكناها في غير بيت الطلاق معصية بجر عن الفتح (قوله الا اذا ابرأته عن مؤنة السكنى) بان كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعطي الاجرة من مالها فيصح التزامها ذلك فتح لكن مقتضى هذا انه لا بد من التصريح بمؤنة السكنى مع انه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداد لو اختلفت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكسب بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول المصنف الانفقة العدة الخ مستغنى عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقتها لان قوله لكل منها ما يتعلق بذلك المحذوف على انه صفة لخلق فاذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فكان الاولى تركه فانهم (قوله مسقط للمهر) قبله لما في البحر انه صرح في شرح الوفاة والخلاصة والبرازية والجوهرة بان النفقة المقتضى بها تسقط بطلاق وأطلقوه فشمى الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام سيأتى في النفقة (قوله ذكره البرازي) بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيره وفي البحر انه ظاهر الرواية وصححه الشارحون وقاضى خان اه قلت وحاصل عبارة قاضى خان أن الطلاق بمال حكمه حكم الخلع عندها أي انه غير مسقط للمهر وعنده في رواية كتولها وهو الصحيح وفي رواية كالخلع عنده أي في انه مسقط اه وقد مرنا ذكر الخلاف في الخلع عن المتق وبهذا العلم ما في عبارة التهر من الإيهام الذى أوقع غيره في الغلط فانهم (قوله ذكره البهسى) وتبعه تليذه الباقى في شرحه على المتق واقفى به الخير الرملى لكن نقل ط عن العلامة المقدسى انه ائتمى بجملة البراءة به للتعارف قلت وبه ائتمى قارى الهداية وابن الشلبى مع لابان العرف على كونه ابرأ قال وكتب مثله الناصر اللقائى وشيخ الاسلام الحنبلى اه وكذا ذكره في المنظومة المحبسة وائتمى به في الحامدية وأيده السائحانى بما فى البرازية قال طلقك الله وأولامته اعطاك الله يقع الطلاق والعناق زاد فى الجوهرة نوى أولم بنو (قوله من نفقة الولد) شمل الحل بان شرط براءته من نفقة اذ اولدته (قوله من نفقة الولد) وهى مؤنة الرضاع كذا فى البحر عن الفتح ومثله فى الكفاية والاختيار (قوله وفيه عن المتق الخ) ظاهره ان هذه رواية أخرى يؤيده ما فى الخلاصة وانما يصح على امساك الولد اذ ابين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعاً أو فطماً وفى المتق الخ قلت ولعل وجه الرواية الاولى ان الخلع اذا وقع على نفقته أو امساكه وهو رضيع يعنى الى المنازعة لان المرأة تقول أردت نفقته شهرامثلاً والزوج يقول أكثر ووجه الرواية الثانية ان كونه رضيعاً قرينة على ارادة مدة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية فى الثانية والبرازية (قوله بخلاف الفطيم) لان مدة بقائه عندها استغناء الغلام وحيض الجارية وهى مجهولة اه ح قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر اذا كان الخلع على امساكه عندها مدة الحضانة على انه لا يظهر على القول المعتمد من تقدير مدة الحضانة بسبع للغلام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده أن الخلع اذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد بها مؤنة الرضاع لان نفقته هى ارضاعه وهو مؤقت شرعاً تنصرف اليه بخلاف ما اذا كان فطماً فلا بد من التوقيت لان نفقته طعامه وشرابه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا تصح التسمية بدون توقيت للبهالة وفى الذخيرة روى أبو سليمان عن محمد بن أبى حنيفة فى المرأة تحتلع من زوجها بنفقة ولده منها ما عاشا فان عليها أن ترزق المهر الذى أخذت منه اه أى فهو نظير ما اذا خالعهما على ما فى بيتها من المتاع ولم يوجد فيه شئ فانهم (قوله ولو تزوجها) أى وقد خالعهما على نفقة العدة أو الولد فنهط أى ركن التزوج قبل تمام المدة (قوله اوهرت) أى وتركت الولد على الزوج بجر وكذا لو خالعه على نفقة العدة ولم تسكن فى منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما يجزم فى البحر (قوله أو مات الولد) وكذا لو لم يكن فى بطنها ولداً فيما اذا خالعهما على ارضاع حملها اذ اولدته الى سنتين مرقعة الرضاع ولو قالت عشر سنتين رجع عليها باجرة رضاع سنتين ونفقته باقى السنين فتح (قوله رجع ببقية نفقة الولد) بان

لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مؤنة السكنى فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما (وقيل الطلاق على مال) مسقط للمهر (كالخلع والمعتدلا) ذكره البرازي ولا يبرأ بالبراءة ذكره البهسى (شرط البراءة من نفقة الولد ان وقتا) كسنة (صح ولزم والا) بجر وفيه عن المتق وغيره لو كان الولد رضيعاً صح وان لم يؤقتا وترضعه حولين بخلاف الفطيم ولو تزوجها اوهرت أو ماتت أو مات الولد رجع ببقية نفقة الولد

مطلب  
فى البراءة بقولها ابرأ الله

مطلب  
فى الخلع على نفقة الولد

والهذه اذا شرطت براءتها  
ولها مطالبته بكسوة  
الصبي اذا اختلفت عليها ايضا  
ولو فطما فيصح كالظئر (ولو خالعت  
على نفقة ولده شهرا) مثلا (وهي  
معسرة فطالبة بالنفقة يجبر عليها)  
وعليه الاعتماد دفع وفيه لو اختلفت  
على أن تمسك الى البلوغ صح في الاثني  
لا الغلام ولو تزوجت فللزواج  
أخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه  
حق الولد وينظر الى مثل امساكه  
لتلك المدة فيرجع به عليها (خلع  
الاب صغيرته بماله أو مهرها  
طلقت) في الاصح كالوقلت هي  
وهي مميزة ولم يلزم المال لانه تبرع  
وكذا الكبيرة اذا قبلت فيلزمها  
المال ولا يصح من الأم ما لم تلزم  
البدل ولا على صغير أصلا (كألو  
خالعت) المرأة (بذلك) أي بماله  
أو بمهرها

مطلب  
في خلع الصغيرة

مضت سنة من السنتين مثلا رد قيمة رضاع سنة كما في الفتح (قوله والعدة) أي وبقيّة نفقة العدة فيما لو خالعتها  
عليها أيضا (قوله اذا شرطت براءتها) أي وقت الخلع بموت الولد أو موتها كما في الفتح قال في البصر والحيلة في  
برائها أن يقول الزوج خالعتك على أن يبرئ من نفقة الولد الى سنتين فان مات قبلها فلا رجوع على عليك  
كذا في الخاتمة بخلاف ما لو استأجر الظئر لارضاع سنة بكذا على انه ان مات قبلها فلا رجوع لانه لا جارة فاسدة كذا  
في اجارات الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله ولها مطالبته الخ) أي ان  
الكسوة لا تدخل الا بالنقص عليها قال في الفتح ولها أن تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلفت على نفقته  
وكسوته فليس لها وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضعا أو فطما اه ومثله في الخلاصة وانظر ما فائدة  
التعميم في الولد هذا وقد تعورف الآن خلع المرأة على كفالته الولد بمعنى قيامها بمصالحه كلها وعدم مطالبته اياه  
بشيء منها الى تمام المدة والظاهر أنه يكفي عن التصبص على الكسوة لان المعروف كالشرط تأمل (قوله فيصح  
كالظئر) أي كما يصح في استئجار الظئر وهي المراجعة قال في البرازية وان خالعتها على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة  
ولده بعد الفطام عشرين يصح والجهالة لا تمنع هنا كما لو استأجر ظئرا بطعامها وكسوتها يصح عند الامام لان  
العادة جرت بالتوسعة على الاطراف وروها يصح عند الكل لانه لا تجرى المناقشة ولو من لثيم في نفقة ولده اه  
(قوله يجبر عليها) لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدله عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي  
لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المفتين انه تسقط كذا في  
القنية والحامى ونحوه في الفتح وغيره وأفاده هذا ان الاب يرجع عليها بعد يسارها (قوله صح في الاثني  
لا الغلام) لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاقهم فاذا طال مكثه مع الأم يتخلق باخلاق النساء  
وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى كذا في الفتاوى الهندية قال المتدسي وفي قوله صح في الاثني بحث لان المفتي به  
الآن ان الاثني لا يثبت عند الامم الى البلوغ فتأمل اه قلت العدة تضييع حق الولد ولا تضييع في ابقاء الاثني الى  
البلوغ عنداتها ثم يرد أن يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجهالة تغتفر لان الغالب البلوغ في خمسة عشر  
(قوله لانه حق الولد) لان ابقاءه عند زوجها الاجنبى مضرب بالولد ولذا سقط حقه في الحضنة ومثله ما في الخاتمة  
لو خالعتها على أن يكون الولد عنده سنين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الامم حق  
الولد فلا يبطل باطالهها (قوله وينظر الى مثل امساكه) أي أجبر مثل امساكه كما عبر في الخلاصة (قوله طلقت)  
أي بانسألوا بلفظ الخلع كما يأتي ومز أيضا (قوله في الاصح) وقيل لا تطلق لانه معاقب بلزوم المال وقد عدم ووجه  
الاصح انه معلق بقول الاب وقد وجد برازية (قوله كالوقلت هي) أشار بالركاف الى انها مسألة اتفاقية فافهم  
قال في الفتح هذا أي ما ذكر من الخلاف اذا قبل الاب فان قبلت وهي عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب  
وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال اه قلت وشع كثيرا أنه يطلقها بمقابلته ابرائها اياه من مهرها والظاهر انه  
يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لامرأته الصبية أنت طالق بمهر  
فقبلت ينبغي أن تطلق رجعيًا ولا يسقط المهر اه ويأتى ما يؤيده عن شرح الوهبانية (قوله ولم يلزم المال) أي  
لا عليها ولا على الاب على قول ابن سلسة وعنه يلزمه وان لم يضمن جامع الفصولين اما اذا ضمنه فلا كلام في لزومه  
عليه وهي مسألة المتن الآتية قال في البحر ومذهب مالك ان الاب اذا علم أن الخلع خير لها بان كان الزوج  
لا يحسن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح فان قننى به فاض نفقة قصاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضى المالكى  
(قوله وكذا الكبيرة الخ) أي اذا خلعها الوهابلا اذ انها فاته لا يلزمها المال بالاولى لانه كالأجنبي في حقها وفي  
الفصولين اذا ضمنه الاب والاجنبى وقع الخلع ثم ان أجازت نفقته عليها وبرئ الزوج من المهر والأترجع به على  
الزوج والزوج على المحال وان لم يضمن توقف الخلع على ايجازتها فان أجازت جاز وبرئ الزوج عن المهر والام يجوز  
قال في الذخيرية ولا تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول الخلع وفي  
البرازية وان لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع  
الا باجازتها اه (قوله ولا يصح من الام الخ) قال في المحرق سد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج الصغيرة  
وأُمها فان أضاعت الام البدل الى مال نفسها أو ضمنت تم الخلع كالأجنبي والافلا روايته فيه والصحيح انه لا يقع  
الطلاق بخلاف الاب (قوله ولا على صغير أصلا) قال في البحر وقيد بالاثني لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح  
ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي وحاصله انه في الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير

لا وقوع أصلا (قوله وهي غير رشيدة) الرشد كون الشخص مصلحا في ماله ولو فاسقا كما سياتي في الجرح وذكروا هذا لأن الجرح بالسقم يقتصر عند أبي يوسف إلى القضاء كالجرح بالدين وقال محمد ثبت بمجرد السفه وهو تذيير المال وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فإنه قال من المبسوط وإذا بلغت المرأة مفسدة فاختار من زوجها مال جاز الخلع لأن وقوع الطلاق في الخلع يعقد البطل وقد تحقق منها ولم يلزمها المال لأنها التزمته لالعوض هو مال ولا مفسدة ظاهرة فتجعل كالصغيرة فإن كان طلقها تطليقة على ذلك المال يملك رجعتها لأن وقوعه بالصرح لا يوجب البينة لا يوجب البذل بخلاف ما إذا كان بلفظ الخلع اه ملخصا (قوله فإنها تطلق الخ) تصرح بوجه المشابهة بين مسألتى الصغيرة وغير الرشيدة وقوله فيها أي في المسألتين (قوله فإن خالعهما) أي الصغيرة (قوله على مال) شمل المهر (قوله لعدم وجوب المال عليها) فلم تحقق الكفالة لأنها لم تهم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة ولا مطالبة على الأصيل ط (قوله كالخلع من الاجنبي) أي الفзуولي وحاصل الأمر فيه أنه إذا خاطب الزوج فإن أضاف البذل إلى نفسه على وجه يفيد ضمانا له أو ملكا إياه كخالعهما بألف على أو على أنى ضامن أو على أنى هذه أو عبدي هذا ففعل صح والبذل عليه فإن استحق لزومه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله بأن قال على ألف أو على هذا العبدان قبلت لزمها تسليمه أو قيمته إن عجزت وإن أضافه إلى غيره كعبد فلان اعتبر قبول فلان ولو خاطبها الزوج وأخطبته بذلك اعتبر قبولها سواء كان البذل مرسل أو مضافا إليها أو إلى الاجنبي ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبذل إلا إذا ضمنه ويرجع به عليها وتما في الجرح (قوله فالأب أولى) لأنه يملك التصرف في نفسها ومالهان فخرج (قوله بلا سقوط مهر) أي سواء كان الخلع على المهر أو على ألف مثلا لكن إذا كان على المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزوج يرجع به على الأب لضمانه أما لو كان على ألف فإنها إذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لأنه لم يضمن له المهر بل ضمن له الألف وكلام الفتح محمول على هذا التفصيل كما في النهر وشرح المقدسي خلافا لما فهمه في الجرح فحكم عليه بالخطا وما ذكره الشارح في شرح الملتقى في حل هذا المحل فيه إيجاز محمل (قوله ومن حيل سقوطه) أي سقوط المهر عن الزوج وأشار إلى أنه لا حيلة أخرى منها ما قد ناه من حكم ما لكي بعبثته ومنها أن يقر الأب قبض صداقتها ونفقة عتقها لجهة إقرار الأب بقبضه بخلاف سائر الأولياء ثم يطلقها الزوج بالسلكه يبرأ في الظاهر أما عند الله تعالى فلا كما في الجرح واعترضهم في جامع الفصولين بأن فيه تعليم الكذب وشغل ذمة الزوج وأجاب المقدسي بأنه عند اضطرار الزوج بها وعدم إمكان الخلاص إلا بذلك لا ينصر (قوله أن يجعل) أي الزوج وفي نسخة أن يجعل أي هو الأب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والزوج فاعل يجعل وقوله عليه أي على الاجنبي وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية مفعول يجعل وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر من الزوج والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الأب إن كان والانصب القاسني وصيا وصورتها أنه إذا كان المهر ألفا مثلا يخالغ الزوج مع اجنبي على ألف من ماله ثم يجعل الزوج الأب أو الوصي بالمهر على الاجنبي بشرط القبول وأن يكون الاجنبي أملا من الزوج فينتدب الزوج عن المهر ويصير في ذمة ذلك الاجنبي لكن في ذلك ضرر للاجنبي فلذا قيل ثم يبرئه الأب أو يقر بقبضه منه لكن يكفي في الظاهر إقرار الأب استداء بدون هذا التكلف كما قدمناه آنفا وفي بعض النسخ ثم يجعل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة أخرى ذكرها في البصر عن البرازية وعليها فاعل يجعل ضمير يعود على الاجنبي والزوج مفعوله والضمير في به يعود على بدل الخلع أي يجعل الاجنبي الزوج بالألف بدل الخلع على من له ولاية القبض أي على الأب أو الوصي فبرأ الاجنبي من البذل ويصير في ذمة الأب وقوله في البرازية فبرأ الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن يعني عن هذه الحيلة الثانية التزام الأب البذل استداء بدون هذا التكلف تأمل (قوله أي الزوج الضمان) تفسير للضمير المستتر بالبرازية والمراد بالضمان الضمان ليوافق قول الفتح أي لو شرط الزوج الألف عليها توقف على قبولها الخ وفي البرازية الخلع إذا جرى بين الزوج والمرأة فالبها القبول كان البذل مرسل أو مطلقا أو مضافا إلى المرأة أو الاجنبي إضافة ملك أو ضمان اه أمثلة ذلك خلعني على هذا العبد أو على عبد أو على عبدي هذا أو على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها والبينة بالخلع تعتمد القبول

مطلب  
في خلع غير الرشيدة

مطلب  
في خلع الفзуولي

(وهي غير رشيدة) فإنها تطلق ولا يلزم حتى لو كان باللفظ الطلاق يقع رجعا فيهما شرح وهبانية (فإن خالعهما) الأب على مال (ضامته) أي ملتزما لا كفيل لعدم وجوب المال عليها (صح والمال عليه) كالخلع مع الاجنبي فالأب أولى (بلا سقوط مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب ومن حيل سقوطه أن يجعل بدل الخلع على اجنبي بتقدر المهر ثم يجعل به الزوج عليه من له ولاية قبض ذلك منه برازية (وإن شرطه) أي الزوج الضمان (عليها) أي الصغيرة (فإن قبلت وهي من اهله) بأن تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب (طلقت بلا شيء) لعدم اهلية الغرامة وإن لم تقبل أو لم تعقل لم تطلق

وان قبل الاب في الاصح زيلعي  
ولو بلغت واجازت جازفتح (قال)  
الزوج (خالعتك فقبلت) المرأة  
ولم يذكرا مالا (طلقت)  
لوجود الايجاب والقبول (ورئ  
عن) المهر (المؤجل لو) كان عليه  
والا) يكن عليه من المؤجل شيء  
(ردت) عليه (ماساق اليها من  
المهر المجعل) لما مر أنه معاوضة  
فتعتبر بقدر الامكان (خلع  
المريضة يعتبر من الثلث) لانه تبرع  
قله الاقل من ارثه وبدل الخلع  
ان خرج من الثلث والا فالأقل من  
ارثه والثلث ان ماتت في العدة  
ولو بعدها أو قبل الدخول فله  
البذل ان خرج من الثلث وتماه  
في الفصولين (اختلعت المكاتبه  
لزمها المال بعد العتق ولو باذن  
المولى) فخرها عن التبرع

مطلب  
في خلع المريضة

دون لزوم المال كما اذا سمت خيرا ونحوه فتح (قوله وان قبل الاب) لان قبولها شرط وهو لا يحتمل النسابة  
فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه تنفع محض اذ تخلص من عهده بلامال فتح (قوله واجازت)  
أي اجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المذهب من الفتح فافهم (قوله قال الزوج خالعتك)  
قد بصحة المفاعلة لانه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كافي الجهر وتقدم أول الباب وهذه  
المسألة في الزوجة البالغة (قوله وبرئ عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة  
يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه في احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر  
فعلينا رد ماساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا بذكر الخلع اه وهكذا في الفتح قال في البحر وظاهر  
أول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضا فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صرح في الخاتمة فثبت  
لم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهر لي أن محل البراءة ما اذا خالعهما بعد دفع المجعل فانها تبرأ عن المجعل  
ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح أنه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمتها يسقط  
اه قلت ويؤيده انه في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فان لم يكن  
لها عليه مهر لم يبرأ ماساق اليها كذا ذكره الحاكم الشهيد وابن الفضل اه وحاصله أن الزوج يبرأ مما لها  
في ذمتها من المهر كالأب وبعضها ما هي فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت الكل لم يبرأ منه وهذا ظهر ما في قول  
المصنف والاردت ماساق اليها من المجعل فانه يومهم أنه لا يلزمها رد المؤجل اذ قبضت كل المهر فكان حقه أن  
يقول والاردت المهر الا أن يجاب بانها اذ قبضت الكل صار كله مجعلا قاتل ثم اعلم ان هذا كله مخالف  
لما في الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمباراة كل حق الخ من ان البذل ان كان مسكوتا عنه فقيه ثلاث روايات  
أصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما الآخر قبل الدخول أو بعده مقبوضا ولا حتى  
لا ترجع عليه بشيء ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضا كله والخلع قبل الدخول لانه المال  
مذكور عرفا بالخلع الخ ومثله في الزيلعي وشرح الوهبانية والمقدسي والشربلالية وقوله والخلع قبل الدخول  
أي ومثله لو بعده بالاولى لانها اذا طلقت قبل الدخول لم يبرأ من مهرها نصف المهر فاذا لم يلزمها رد شيء منه هنا  
لم يلزمها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان خلعهها ولم يذكره ارض عندهما لا يبرأ  
أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن  
صاحبه اه وفي متن المختار والمباراة كاخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى  
لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها شيء ولو لم تقبض شيئا لا ترجع عليه بشيء اه ومثله في متن  
الملتقى وفي شرح درر البحار وشرح المجموع ان لم يسميا شيئا برئ كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل بها  
أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير الصحيح في الشروح والمتون وظهر بهذا خلل كلام  
المصنف من وجهين أحدهما أنه منى على خلاف الصحيح والثاني انه يومهم أنها ردت المجعل فقط مع انه لم يقل به  
أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أي مرض الموت اذ لو برئت  
منه كان للزوج كل البذل لراضيهما كالأب وهبته شيئا ثم برئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه  
تبرع) لما تقرر أن البضع غير متقوم عند الخروج فما بذلته من بدل الخلع تبرع لا يصح لو ارثت ونفذت لاجنبى  
من الثلث لكنه يعطى الأقل دفعا للهمة الموضوعة كما مر في طلاقه لها في مرضه (قوله فله الأقل الخ) بيانه  
لو كان ارثه منها خمسين وبدل الخلع ستين والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فلهما الأقل وهو  
خمسون وان كان الثلث أربعين فلهما الأقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن له الأقل من ميراثه  
ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عبر بذلك تبع الجامع الفصولين لكان أخسر وأظهر (قوله فله البذل ان خرج  
من الثلث) أفاد أنه لا ينظر الى الارث هنا لعدمه بموتها بعد العدة أو قبل الدخول لحصول البيئونة فينظر الى  
البذل والثلث فيعطى الأقل لكن أفاد في التاترخانية انه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصه بطلاقها  
والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله وتماه  
في الفصولين) أي في أحكام المرنى أو آخر الكتاب وذكر عبارته بتماهها في البحر عند قول الكتوز لزمها  
المال (قوله فخرها عن التبرع) أي ولو بالاذن كهبتها بخر وهذا علة لتأخره الى ما بعد العتق (قوله



(والامة وأم الولدان بأذن المولى)

لزمهما المال للمال) قديع الامة

وتسعى أم الولد والمذبة ولو بلا

اذن فعند العتق (حلح الامة

مولاه على رقبته ان زوجها حراً

صح اطلق مجانا وان) زوجها

(مكاتباً أو عبداً أو مديراً صح

وصارت امة للسيد) فلا يطل

النكاح أما الحر فلو ملكها

لبطل النكاح فبطل الخلع فكان

في صححه ابطاله اختيار (فروع)

قال خالعتك على ألف قاله ثلاثاً

فقبلت طلقت ثلاثاً آلاف لتعليقه

بقبولها في المتقى أنت طالق

أربعاً بألف فقبلت طلقت ثلاثاً

وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه

بقبولها بأربع الأوبع أنت طالق

على دخولك الدار وتوقف على

القبول وعلى أن تدخل الدار

توقف على الدخول قلت فطلب

الفرق فإن أن والفعل بمعنى المصدر

تقديره

لزمهما المال للمال) لانفكالا لجزءا بآذن المولى فظهر في حقه كسائر الديون بجر (قوله قديع الامة) اى  
الآن يقدمها المولى كسائر الديون جامع الفصولين (فروع) الامة تفارق الحرة الصغيرة العاقلة اذا اختلعت من  
زوجها بانها لا تؤخذ ببطل الخلع بعد البلوغ كما لا تؤخذ به في الحال كما في الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق  
الصبيته بمال يصير رجعيًا وفي الامة يصير بائناً اذا الطلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي الصبيته يقع بلا  
مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) أى جعل السيد للزوج رقبته بادل الخلع ط (قوله صح الخلع مجانا)  
ظاهرة أنه لا يسقط المهر والظاهر سقوطه لبطلان التسمية فهو كتسمية الخمر والخنزير ط (قوله للسيد) أى  
سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل النكاح) لانها لا تصير مملوكة للزوج بل لسيدته وأما المكاتب  
فانه يثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بجر عن الجامع وما في المنع من ان الملك  
يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى اطلاق منه يمكن تأويله بأن للسيد فيها حقاً بحيث لو عجز المكاتب صارت  
لسيده أفاذه الرجعى (قوله فكان في صححه ابطاله) أى وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه  
معاوضة لا مطلقاً لما مر أول الباب أنه يمين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا بطلت جهة المعاوضة  
بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاق بائناً لانه بطل البطل وبقي لفظ الخلع وهو  
طلاق بائناً ١٠ (قوله طلقت ثلاثاً آلاف) أى طلقت ثلاثاً بثلاثة آلاف كما سرح به في البحر عن المحيط  
عند قول المحققين لزمها المال وقال لانه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع  
الثلاث عند قبولها بجملة ثلاثاً آلاف ١١ قلت وهذا اذا كان بمال والالم يكن معاوضة فلا يتوقف على  
القبول فتقع الاوى ويلغو ما بعد هالان البائناً لا يلحق البائناً ولذا قال في جامع الفصولين قال لها قد خلعتك  
وكرره ثلاثاً او اراد به الطلاق فهي واحدة بائنة ولو قال قد خلعتك على مالك على من المهر قاله ثلاثاً فقبلت  
طلقت ثلاثاً لانه لم يقع الا بقبولها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بألف قالته ثلاثاً فقبلت رضيت أو اجرت  
كانت ثلاثاً ثلاثاً آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح ١٢ قلت وما في العدة هو أنه  
يقع واحدة بالمسمى ويطل الأول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاوضات ١٣ ولعل وجهه انه لما كان يميناً  
من جانبه صار معلقاً على قبولها اذا ابتداء بخلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من جانبها معاوضة فلا يصير تعليقاً على  
قبوله فاذا قبل يكون قبولاً لا لعقد الثالث ويلغو الثاني به والأول بالثاني هذا ما ظهر لى وفي جامع الفصولين  
أيضا قال طلقتك على ألف طلقتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالكين جميعاً ومثله العتق على مال بخلاف  
البيع فانه يقع على آخر الأثمان اذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق وطلاق ١٤ والظاهر أنها  
لو ابتدأت هي بذلك فقبلت تقع طائفة واحدة بالمال الاخير فقط لانه يصح رجوعها لا رجوعه كما مر أول الباب بناء  
على ما قلنا من أنه يمين من جانبه معاوضة من جانبها (قوله طلقت ثلاثاً الخ) أى بألف فقع وفيه عن  
الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقتى أربعاً بألف فطلقها ثلاثاً فهي بألف ولو طلقها واحدة فقبلت ثلاثاً ١٥  
أى لانها اذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقاً بخلاف ما اذا ابتدأ كما قلنا (قوله قلت فطلب الفرق الخ) وكذا  
يطلب الفرق بين على أن تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين على أن تعطيني كذا حيث توقف على  
القبول مثل على دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر فلم يد فرقا ونقل كلامه في التمر  
وسكت عليه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفرق بين المصدر والصريح والمؤول صحة حل الثاني على الجنة  
دون الاول أى فيصح زيد اماً أن يقوم واما أن يشهد بخلاف زيد اماً قيام واما قعود ولكن لم يظهر الفرق فيما  
نحن فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد له من مقدمات احداها ما قاله السبكي في التعليقات الفرق  
بين المصدر والصريح والمؤول مع اشتراكهما في الدلالة على الحدث ان موضوع الصريح الحدث فقط وهو أمر  
تصوري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ماضياً واما حالاً واما مستقبلاً كان اثباتاً وبعدم الحصول في ذلك ان  
كان منفياً وهو أمر تصديقي ولهذا يسد أن والفعل مسد المفعولين لما بينهما من النسبة ١٦ ونقله السبكي في  
الاشباه التحويه ونقل أيضاً أن المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح دال على الازمنة الثلاثة  
دلالة مهمة فهو عام بخلاف المؤول وأيضاً المؤول اسم تقديرى غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل وله شبه  
بالمضمر ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال يعجبني ضربك الشديد بخلاف أن تنسرب الشديد ثانياً

مطلب

في الفرق بين على أن تدخل وعلى

دخولك وعلى أن تعطيني

مطلب

في الفرق بين المصدر الصريح

والمؤول



ما قد مناه عن المحقق ابن الهمام ان على تستعمل حقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرها المعنى المأثور  
 الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وتترجح المعاوضة عند ذكر العوض لانها الاصل  
 كما في التحرير نالها ان الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فتقول اذا قال لها على ان تعطيني  
 كذا فهو وتعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها اليه بها المال فصار كما أنه علقه على القبول  
 اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعرض فتطلق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على ان تدخل في فائه صالح  
 للشرط المحض لعدم ما يفيد المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبول اذ لا غرامة تلحقها وأما على  
 دخولك الدار فليس فيه فعل يصلح جعله شرطاً بل هو امر تصوري لا يصلح جعله شرطاً الا بد كرفع مع يد على  
 الحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ليصير بمنزلة ان دخلت أو بتقدير الوقت كما في أنت طالق في دخولك الدار بقرينة  
 في الظرفية اذ الطلاق لا يكون مطروفاً في الدخول بل في زمانه ولا يصح هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان  
 جعل على للمعاوضة يعني عنه بدون تكلف فان العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً عوضاً عن  
 الطلاق هذا غاية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله فالقول لها) لانها تنصكر الزيادة على ثلث الالف  
 فتصدق قال في الجرمع مبيها فان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج اه (قوله صح الخلع) لانه لا يفسد بالشرط  
 الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) أي فلا يكون المهر للولد ولا لاجنبي بل يكون للزوج كما في البرازية وغيرها  
 وليس له امساك الولد عنده لان امساكه عنده حقه فلا يبطل بابطالهما كما قد مناه عن الخاتمة (قوله بان  
 الخ) قال في الخاتمة قالت له اخلعني على ألف فقال أنت طالق قبل هوجواب وبتم الخلع وقيل لابل طلاق والخيار  
 الاول لانه جواب ظاهر فان قال لم أعن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلا شيء وكذا لو قالت المرأة اختلعت  
 منك فقال طلقك قبل هوجواب وبتم الخلع وقيل لابل رجعي وقيل يسأل الزوج عن النية وفي المسألة الاولى  
 ينبغي ان يسئل أيضا اه وفي البرازية واختار انه اذا اراد الجواب يكون جواباً ويجعل كأنه قال أنت طالق  
 بالخلع لانه خرج جواباً فيكون خلعاً ويدرأ عن المهر (قوله ولا رواية الخ) ذكر ذلك في آخر القصة في باب  
 المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتاخرين وقال فهل يقع بالنسبة المقابلة بالمال كمسألة  
 الزيادات أم رجعيها وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أو لا يبرأ اه ونقل عبارته في الجرح قبل قوله ولزمها  
 المال وكتبت فيما علقته عليه أن صاحب القصة ذكر في الحاوي عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعي  
 ويبرأ الزوج لراضيهما على وقوع الرجعي ومقابلته بالمال لا تغيره عن وصفه بالرجعي وأما مسألة الزيادات  
 فهي فيما اذا طلبت منه المرأة طلقين باثنين بألف فقابلة المال تغير وصفه بالرجعي فيلغوا لانه لم ترض بلزوم  
 الالف مع بقاء النكاح ولان الباء تعصب الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما  
 اه ملخصاً قلت هذا الجواب انما يظهر اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طلبها منه البائنتين أو ما لو ابتدأ الزوج  
 بذله وقالت قبلت يلزم أن يقع به الرجعي لوجود تراضيهما على ذلك مع ان المنة تقول بخالفه في الذخيرة من  
 الباب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغداً اخرى بألف فقبلت وقع في الحال واحدة بنصف  
 الالف وغداً اخرى بلا شيء لان شرط وجوب البدل بالطلاق زوال الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن  
 ان تزوجها قبل مجيء الغد تطلق اخرى غداً بنصف الالف زوال الملك بها ولو قال للمدخولة أنت طالق الساعة  
 واحدة رجعية وغداً اخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لو صنفها بما ياتي البدل فان الطلاق  
 يدل لا يكون رجعيها وفي الغد تطلق اخرى بألف زوال الملك بها لان الاول رجعية لا تزليه ولو قال أنت طالق  
 اليوم بائنة وغداً اخرى بألف تقع في الحال بائنة بلا شيء لان البائن بصريح الابانة لا يقابله شيء وغداً اخرى بلا  
 شيء لان الملك زال بالاولى لا بها الا اذا تزوجها قبل مجيء الغد فتقع اخرى بألف زوال الملك بها ولو قال أنت  
 طالق الساعة واحدة رجعية وغداً اخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما وكذا أنت طالق الساعة ثلاثاً  
 وغداً اخرى بائنة بألف أو الساعة واحدة بغير شيء وغداً اخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان  
 بائنتين لانه لا بد من الغاء الوصف المتأني أو البدل والغاء الاول أو لاني لان آخرنا حقه فتقع واحدة في الحال  
 بنصف الالف وغداً اخرى مجتأناً الا اذا تزوجها قبل الغد فتقع الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق اليوم واحدة  
 وغداً اخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما أيضاً لانه وصف الثانية بالنسبة فينصرف البدل الى الطلقين

قال خالعتك واحدة بألف وقالت  
 نعم سألتك الثلاث فلكن ثلثها  
 قال قول لها \* خلعها على أن  
 صدقها لولدها أو لاجنبي أو على  
 أن يمسك الولد عنده صح الخلع  
 وبطل الشرط \* قالت اختلعت  
 منك فقال لها طلقك بان  
 وقيل رجعي \* ولا رواية لو قالت  
 أبرأتك من المهر بشرط الطلاق  
 الرجعي فطلقها رجعي

اه ملخصا وقد ذكر في الفتح لذلك أصلا وهو انه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما ما لا يكون مقابلا لهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا للثاني وأنه يشترط للزوم المال حصول المبنونة به اه وقوله الا اذا وصف الاول أي فقط فلو وصف بالثاني كلامهما أو الثاني فقط أو لم يصف شيئا منهما بما ينافي يكون المال مقابلا لهما ولا يضر عدم وجوب شيء بالثاني لعارض ينونه سابقة عليه لأن ذلك العارض اذا زال كما اذا تزوجها قبل وقت الثاني يجب المال به أيضا وبهذا يسهل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزيادات الخ) ليس في عبارة القنية والحواي المنقولة عن الزيادات لفظ رجعي في الموضوعين بل في الأول فقط والمناسب ما فعله الشارح من ذكره في الموضوعين ليوافق ما ذكرناه آنفا اذ على ما في القنية لا يكون البدل لهما بل للثاني فقط لروال الملك به كما مر التصريح به في عبارة الذخيرة وعبارة الفتح (قوله لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة الزيادات المنقولة في القنية ولا يناسبها أيضا لما علمت نعم هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومما التصريح به في عبارة الذخيرة في هذه المسألة فافهم قال ح يعني أن في اليوم الأول يقع طلاق بائنة بخمس مائة وفي غد تقع أخرى بخمس مائة ان عقد عليها قبل مجيء الغد والا وقعت أخرى بغير شيء اه (قوله وفي الظهيرة الخ) لم أجده فيها ونقله في البحر عن الوالوجية بلفظ فاحر ليدل فطلي نفسك متى شئت ومثله في جامع الفصولين بلفظ تطليقي وقد أسقطه الشارح ولا بد منه اذ قوله بعده ويقع الرجعي اذ لو لم يذ كر الصريح تفسير الما قبله لكان الواقع البائن لأن التفويض بالأمر بالبدل من الكليات ويقع به البائن وان قالت طلقت نفسي لأن العبرة بالتفويض الزوج لا لايقاع المرأة كما مر في محله فاذا أتى بعده بالصريح اعتبر كما هنا في الذخيرة أمر ليدل في تطبيقه في رجعية اه ولذا قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة إبراء الصغيرة ويقع الرجعي لأنه كالتقاضي لها عند وجود الشرط أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه اه ومثله في جامع الفصولين (قوله أو كذا منا) المن رطلان والارز بفتح الهمزة وتشديد الزاي معروف ط (قوله أو سعة من البيع) أي من السلم لأنه هو الذي يشترط فيه ذلك ط (قوله قلت ومفاده الخ) مخالف لما قدمه قبيل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ من قوله خلعتك على عبدى وقف على قبولها ولم يجب شيء وقدمنا هنا عن المجتبى ما يؤيده لكن ذكر في البحر هنا عن البرازية اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عتتها على أن الزوج يردها عشرين درهما ص وزم الزوج عشرون دليلا ما ذكر في الأصل خلعت على دار على أن الزوج يردها ألفا لشفعة فيه وفيه دليل على أن إيجاب بدل الخلع عليه بصح وفي صلح القدوري ادعت عليه نكاحا وصالحها على مال بذله لهما لم يجز وفي بعض النسخ جاز والرواية الأولى تخالف المتقدم والتوفيق أنها اذا خلعت على بدل يجوز إيجاب البدل على الزوج أيضا ويكون مقابلا لبدل الخلع وكذا اذا لم يذ كر نفقة العدة في الخلع يكون تقديرا لنفقة العدة أما اذا خلعت على نفقة العدة ولم تذ كر عوضا آخر ينبغي أن لا يجب بدل الخلع على الزوج اه ما في البحر عن البرازية وهذا من الحسن بمكان نهر والحاصل أنه لا وجه لا يجب بدل الخلع على الزوج لان الخلع عقد معاوضة من جهتها فانها عتلت نفسها بما تدفعه له ولذا كان الطلاق على مال بائنا حتى لو أبانها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابله وحينئذ فان خالعا على مال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لهما ما لا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع فان زاد عليه أو لم يكن بدل أصلا يجعل تقديرا لنفقة العدة الا اذا كانت النفقة مخالعا عليها أيضا فلا يجب الزائد والله سبحانه أعلم لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقره عليه في البحر أن المختار جواز البدل عليه وطريقه بالحمل على الاستثناء من المهر ان كان عليه مهر والافهوا استثناء من النفقة فان زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع ثم خالغ تصحيا للخلع بقدر الامكان اه وقوله استثناء من النفقة أي اذا خالعا عليها والافهوا تقديرا لهما كما مر وفي جامع الفصولين لا حاجة الى هذا التطويل وتلحق الزيادة بأصل العقد كما في البيع (قوله اختلعت بشرط الصلح) أي بشرط أن يكتب لهما صكافيه ذلك والصلح الكتاب الذي يكتب في المعاملات والاقابر جمع صكوك كفس وفلوس وصكوك كسهم وسهام مصباح (قوله لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كتابة الصلح وردة الاقشة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

\*(باب الظهار)\*

مناسبة للخلع ان كلامهما يكون عن التشويز ظاهرا وقدم الخلع لأنه أكمل في باب التحريم اذ هو تحريم

لكن في الزيادات أنت طالق اليوم زوجي وغدا أخرى رجعي بألف فالبدل لهما وهما باثنتان لكن يقع غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه \* وفي الظهيرة قال للصغيرة ان غبت عنك أربعة أشهر فاحر ليدل بعد أن تبرئني من المهر فوجد الشرط فأبرأته وطلقت نفسها لا يستط المهر ويقع الرجعي \* وفي البرازية اختلعت بمهرها على أن يعطيها عشرين درهما وكذا منا من الارز ص ولا يشترط بيان مكان الايقاف لأن الخلع أوسع من البيع قلت ومفاده صحة إيجاب بدل الخلع عليه فليحفظ وفي القنية اختلعت بشرط الصلح أو بشرط أن يردها آخشتها فقبل لم تحرم وبشرط كتيبه الصلح وردة الاقشة في المجلس والله أعلم

\*(باب الظهار)\*

مطلب في إيجاب بدل الخلع على الزوج

هولقة مصدر ظاهر من امرأته  
 اذا قال لها أنت على كظهر اى  
 وشرعا (تشبيه المسلم) فلاظهار  
 لذى عندنا (زوجته) ولو كناية  
 أو صغيرة أو مجنونة (أو) تشبيهه  
 فابعبه عنهما من اعضائها أو تشبيهه  
 (جزء شائع منها يحرم عليه تأييدا)  
 بوصف لا يمكن زواله فخرج تشبيهه  
 بأخت امرأته أو بطلقة ثلاثا  
 وكذا بجوسية لجواز اسلامها  
 وقوله بمجرم صفة لشخص المتناول  
 للذكر والانشى فلو شبهها بفرج  
 ابيه أو قريبه كان مظاهرا قاله  
 المصنف تعالى البحر وردة في النهر  
 بما في البدائع من شرائط الظهار  
 كون المظاهر به من جنس النساء  
 حتى لو شبهها بظهر ابيه أو ابنة  
 لم يصح لانه انما عرف بالشرع  
 والشرع ورد في النساء نعم برد ما في  
 الخانية أنت على كالم والنهر  
 والخزير والغيبة والنعمة والزنا والربا  
 والشوة وقتل المسلم ان نوى طلاقا  
 أو ظهارا فكذا نوى على الصحيح  
 كانت على كاشى

مطلب  
 ما يسوغ فيه الاجتهاد

يقطع النكاح وهذا مع بقاءه فتح (قوله هولقة الخ) هذا أحد معانيه في اللغة لان ظاهر مفاعله من الظاهر  
 فيقال ظاهره اذا قابلت ظهرك لظهره حقيقة واذا غابته لان المغايلة تقتضى هذه المقابلة واذا انصرف لانه  
 يقال قوى ظهره اذا انصرف وتعامه في الفتح وفيه وانما عدى بن مع انه متعبد بنفسه لتضمنه معنى التباعد لانه  
 كان طلاقا وهو مبعد اه وفي البحر عن المصباح وانما خص بذكر الظاهر لانه من الدابة موضع الركوب  
 والمرأة مركوبة وقت الغشيان فركوب الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام  
 المتنع وهو استعارة لطيفة فكأنه قال ركوبك للنكاح حرام على (قوله وشرعا تشبيه المسلم الخ) شمل  
 التشبيه الصريح والنمى كالم كانت امرأة رجل ظاهر منها زوجها فقال أنت على مثل فلانة ينوى ذلك  
 وكذا لو ظاهر من امرأته فقال للآخرى اشركتك في ظهارها وأنت على مثل هذه ناو باقائه يكون مظاهرا ولو  
 بعد موتها وبعد التمسك فغير تضمنه أنت على كظهر اى وشمل المعلق ولو عيشته والمؤقت بيوم أو شهر مثلا  
 كما سأتى بحر واحترزه عن نحو أنت اى بلا تشبيه فانه باطل وان نوى كما سأتى وأراد بالسم العاقل ولو حكما  
 البالغ فلا يصح ظهار المجنون والصبي والمعتوه والمدحوش والمبرسم والمغنى عليه والثائم ويصح من السكران  
 والمكره والمخطئ والاخرس باشارته المفهمة ولو بكناية الناطق المستتينة أو بشرط الخسار كما في البدائع نهر  
 ولو ظاهر ثم ارتد بقي ظهاره عنده لا عندهما بحر (قوله فلاظهار الخ) لانه ليس من أهل الكفارة  
 ويصح عند الشافعى ط (قوله زوجته) شمل الامة وخرجت مملوكة والاجنية الا اذا ضافه الى سبب  
 الملك كما سأتى والمبانة بواحدة أو ثلاث قال في البحر حتى لو علق الظهار بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط في العدة  
 لا يصح مظاهرا لانه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لان فائدتها تنقيص العدد  
 (قوله ولو كناية) الاولى ولو كافر ليشمل الجوسية ففي البحر عن المحيط أسلم زوج الجوسية فظاهرها قبل  
 عرض الاسلام عليها صح لكونه من أهل الكفارة ودخل فيه الزقاء والمدخولة وغيرها كما في النهر (قوله  
 من اعضائها) كالرأس والرقبة (قوله أو تشبيه جزء شائع) كصنفك ونحوه والاصوب أن يقول أو تشبيهه  
 جزءا شايعا بالاضافة الى ضمير الفاعل ونصب جزءا شايعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب  
 على المفعولية (قوله بمجرم عليه) أى بعض مجرم النظر اليه من اعضائه محترمة عليه نسباً أو صهرية أو رضاعاً  
 كما في البحر أو بجملتها كانت على كاشى فانه تشبيه بالظهور زيادة كما يأتى لكن هذا كناية لا بدله من النية  
 كما سأتى وعلم أنه لا بد في المشبه به من كون الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان يعبر به عن الكل كرأس  
 أو وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي يعبر به عن الكل منها وان لم يحرم النظر اليه  
 كرأس فتنبه وخرج بالحرمة عليه زوجته الاخرى وامته قال في الفتح ولا فرق بين كون ذلك العضو الظاهر  
 أو غيره مما لا يحل النظر اليه وانما خص باسم الظهار تغليباً للظهور لانه كان الاصل في اسمة معاملهم وقيد في النهاية  
 التحريم بكونه متفقاً عليه احتراماً عن ام الزنى بها وبنتها فلو شبهها به ما لم يكن مظاهراً وعزا الى شرح الطحاوى  
 لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهراً قبل وهو قول الامام قال القاضى ظهري الدين وهو الصحيح  
 لكن رجح العمادى قول محمد نهر قال في الفتح والخلاف مبنى على نفاذ حكم الحاكم بحل نكاحها وعدمه  
 لا على كون الحرمة مجمعا عليها أو لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد أولاً وعدم تسويغ الاجتهاد لوجود  
 الاجماع والنص الغير المحتمل للتأويل بلا معارضة نص آخر في نظر المجتهد وان كانت المعارضة نائمة في الواقع  
 ولهذا يختلف في كون المحل يسوغ فيه الاجتهاد وفي نفاذ حكم الحاكم بخلافه اه (قوله بوصف)  
 المبالغة السببية التحريم أو التأييد (قوله لا يمكن زواله) كلامية والاخية ولورضاعا والمصاهرة (قوله  
 لجواز اسلامها) أى وصبرورها كناية كما في البحر فخرتها سؤدة بالنظر الى بقاء وصف الجوسية غير مؤبدة  
 اذا انقطع ط (قوله وردة في النهر بما في البدائع الخ) أقول ومثله ما في الخانية التشبيه بالرجل أى رجل  
 كان لا يكون ظهارا ونحوه في التاخرانية عن التهذيب وكذا في الظهريه ثم رأيت أيضاً صريحاً في كافى الحاكم  
 وهذا يعارض ما يحتمل في المحيط بالفظ وينبغى أن يكون مظاهراً قال في النهر وبه اندفع ما في البحر حيث جزم بما في  
 المحيط ولم ينقله بحنا (قوله نعم برد ما في الخانية الخ) كذا في النهر وهو مردود فان الذى في الخانية خلاف  
 هذا ونصه ولو قال لامرأته أنت على كالمية والدم ولطم الخنزير اختفت الروايات فيه والصحيح أنه ان لم ينوشياً

لا يكون ابلا وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا اه وكذا في التاترخانية  
والشربلية معز بالخانية فعلم أن لفظة لاساقطة من نسخة صاحب النهرويه تأيد ما في البدائع وغيرها فانهم  
(قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعضو يحرم النظر اليه من محرمه (قوله  
معز بالحيط) الذي رأته في القهستاني عزوه للنظم بدون ذكر التعصيم وانما هو مذكور في الخانية ولكن  
لعكس ما قال كما علت (قوله كان نكحتك) أي تزوجتك وهذا مثال لسبب الملك ومثال الملك كان صرت  
زوجة لي (قوله فكذا) أي فأنت علي كظهر امي ولوزاد وأنت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق  
المعلق بنى حكم الظهار الا اذا قدم فقال فأنت طالق وأنت علي كظهر امي لانها بانت بنزول الطلاق أو لا لكونه  
قبل المدخول بناء على الترتيب في النزول عنده خلافا لهما كما في الدر المنثور في باب وقد مناه في التعليق وفي  
أول باب الابل (قوله مائة مرة) يحتمل أن يكون حالا من مقول القول أي قال ذلك الكلام مكررا له مائة  
مرة والا قرب المتبنا. رآه حال من جملة جواب الشرط فهو من تمة مقول القول وقد كثر الظهار والكفارة  
على الاول ظاهر وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا أو الوفا حيث تطلق ثلاثا كما مر قبيل باب  
طلاق غير المدخول به بخلاف ما لو قال أنت علي حرام ألف مرة وهي مدخول بها حيث تقع واحدة فقط  
وقد مناهنا وكذا في آخر الابل الفرق بينهما بأن هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرام  
اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله والظهار يلحق الظهار أيضا  
كما سيأتي متنا فافهم (قوله وظهارها منه لغو) أي اذا قالت أنت علي كظهر امي أو أنا عليك كظهر امك  
فهو لغو لان التعريم ليس اليها ط (قوله فلا حرمة الخ) بيان لكونه لغوا أي فلا حرمة عليها اذا مكثت  
من نفسها ولا كفارة ظهار ولا يمين ط (قوله به يفتي) مقابلة ما في شرح الوهبانية للشربلية عن الحسن  
ابن زياد من صحة ظهارها وعليها كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف اه ط (قوله ايجاب كفارة يمين)  
فتجب بالحنث وقبل كفارة ظهار فان كان تعليقاً تجب متى تزوجت به وان كانت في نكاحه تجب للعمال ما لم  
يطلقها لانه لا يحل لهما العزم على منعه من الجماع بجر عن ابن وهبان (قوله كانت علي) قال في البحر  
ومنى وعندى ومعى كعلى (قوله علي ما في النهر) أي بجناحنا مخالفاً لما جئنا به في البحر من أنه ينبغي أن لا يكون  
مظاهراً وقال الخير الرمي لا يكون ظهارا ما لم ينويه الظهار لان حذف الظرف عند العلم به جائز واذا نواه صح  
تأمل اه وعليه فهو كتابة ظهار تتوقف على النية لاحتمال كظهر امي على غيري (قوله ونحوه الخ) قال  
في البحر كل ما صح اضافة الطلاق اليه كان مظاهراً به فخرج اليد والرجل أي ونحوهما (قوله كظهر امي الخ)  
أي من كل عضو لا يحل النظر اليه من محرمة تأييدا كما مر نخرج ما يحل النظر اليه كاليد والرجل والجنب  
فلا يكون ظهارا وفي الخانية أنت علي كربة امي في القياس يكون مظاهراً ولو قال فخذك كفذاي لا يكون  
مظاهراً وكذا رأسك كراس امي اه أي لفقد الشرط في الثانية من جهة المشبه وفي الثالثة من جهة المشبه به  
(قوله ولا ينبغي ما فيه من التكرار) وذلك في فرج الام فانه ذكر مرتين وأجاب ط بأن المراد بقوله  
أوفر ج امي أو فرج بنيت انه ذكره مرّداً بينهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي المجرد عن الشرح  
(قوله يصير به مظاهراً بلائيه) أي لا يكون الاظهار ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن  
من الاتيان به كذا في الهداية وهو يقتضي ان الظهار كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالتسخ مع انه  
قال أولاً لانه كان طلاقا في الجاهلية وهو يقتضي أن جعله ظهارا ليس ناسخا بجر وال جواب أنه كان  
طلاقا فيما بديل قوله عليه الصلاة والسلام ما أزال الا قد حرمت عليه فزلت آية قد سمع (قوله لانه صريح)  
ظاهر كلامهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العضو در منتهى وسيد كالمصنف ألفاظ الكتابة قال ط فيصح ظهار  
الهازل ولا يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يبنونه وان طالت المدة هندية (قوله ودواعيه)  
من القبلة والمس والنظر الى فرجها بشهوة أما المس بغير شهوة فخارج بالاجماع نهر (قوله لا يمنع  
عن التماس الخ) أي في قوله تعالى من قبل أن يتماسا فانه شامل لاو طي ودواعيه ولا موجب فيه للعمل  
على الجواز وهو الواطى لا مكان الحقيقة فيحرم الكل بانصص كما في الفتح قلت وخروج المس بغير شهوة بالاجماع  
غير موجب للعمل على الجواز خلافاً لما في البحر (قوله ولا يحرم النظر) أي الى ظهريها وبطنها ولا الى الشعر

فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها  
وزيادة ذكره القهستاني معز بالحيط  
(وصح اضافته الى ملك أو سببه)  
كان نكحتك فكذا حتى لو قال  
ان تزوجتك فأنت علي كظهر امي  
مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة  
تاترخانية (وظهارها منه لغو)  
فلا حرمة عليها ولا كفارة به يفتي  
جوهره وريح ابن النخعة ايجاب  
كفارة يمين (وذا) أي الظهار  
(كانت علي كظهر امي) أو أمك  
وكذا لو حذف علي كافي النهر  
(أو رأسك) كظهر امي (ونحوه)  
كالرقة مما يعبره عن الكل  
(أو نسفك) ونحوه من الجز  
الشائع (كظهر امي أو كبطنها  
أو كفخذها أو كفرجها أو كظهر  
أختي أو عتي أو فرج امي أو فرج  
بنيتي) كذا في نسخ الشرح ولا ينبغي  
ما فيه من التكرار والذي في نسخ  
المتن أو فرج أبي بالباء أو قربي  
وقد علت رده (يصير به مظاهراً)  
بلائية لانه صريح (فيحرم وطؤها  
عليه ودواعيه) لا يمنع عن الناس  
الشامل لكل وكذا يحرم عليها  
تمكينه ولا يحرم النظر عن محمد  
لوقد من سفره لتبنيها

والصدر بحر أي ولو بشهوة بخلاف النظر إلى الفرج بشهوة ~~كما مر~~ (قوله للشفقة) أفاد أن  
التقبيل لا يحرم إذا كان عن شهوة وينبغي تقييده بأن لا يكون على الفم لأنه على الفم يوجب حرمة المصاهرة  
مطلقاً تأمل (قوله حتى يكفر) غاية لقوله فيحرم وهذا إذا لم يكن مؤقتاً فلو مؤقتاً سقط بعض الوقت  
كما يأتي (قوله وإن عادت إليه الخ) قال في التهرافاد بالغاية أي بقوله حتى ~~يكفر~~ أنه لو طلقها ثلاثاً  
ثم عادت إليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة واشتراها وانسخ العقد أو كانت حرة فخلعت مرتدة بدار الحرب  
وسبت ثم اشتراها لا تحل له ما لم يكفر (قوله وكذا اللعان) أي تبقى حرمة مؤبدة ولو عادت إليه بعد زوج  
آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يخرجها أو أحدهما عن أهلية اللعان كما سيأتي تفريده ولا ينبغي أن كونها  
أمة أو مرتدة مخرج لها عن أهلية اللعان فلا يصح تصوير المسألة بينهما أيضاً فافهم (قوله تاب واستغفر)  
قال في البحر الاستغفار من قول في الموطأ من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي خربة الموطأ  
قبل الكفارة اهـ وأفاد أنه لم يثبت به حديث كما في الفتح لكن نقل نوح أفندي عن العلامة قاسم أنه  
ذكره محمد في الأصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً ظاهراً من امرأته فوقع  
عليها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلاغات  
محمد مسندة وقد أسنده في كتاب الصوم (قوله وقيل عليه أخرى للموطأ) ظاهره أن القائل به من أهل  
المذهب وليس كذلك لما في الفتح فلا يجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقيصة وسعيد بن جبيرة والزهرى  
وقادة ولا ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصري والنخعي (قوله ولا يعود الخ) فان عاد تاب  
واستغفر أيضاً لقيام الحرمة قبل التكفير (قوله عزم مؤكداً) أي مسعزاً بدليل ما بعده ط (قوله  
لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكد لا لأنها وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لأنها بعد  
سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد بحر عن البدائع لكن فيه في الباب الآتي ولو عزم ثم أبانها سقطت اهـ  
ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قدر استباحة لتوله  
في الجرح ومراد المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الموطأ لأنهم  
قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ورفعوه وهو أنما يكون باستباحة بعد تحريمها ~~كونه~~ ضداً  
للحرمة لا نفس وطئها (قوله أي يرجعون الخ) تفسيراً لقوله يعودون والمناسب التعبير بأوالعاطفة بدل  
أي التفسيرية لأن تفسير العود بالعزم على استباحة الموطأ مبني على أن الآية على تقدير مضاف أي يعودون  
ضداً ولنقض ما قالوا ~~كما مر~~ وهذا تفسير آخر مبني على ما نقله عن القرأ تأمل (قوله وعلى القاضي  
الزامة به) اعترض بأنه لا فائدة للجبار على التكفير إلا الموطأ والموطأ لا يقضى به عليه إلا مرة واحدة في العمر  
كما مر في القسم ولهذا الوصار عيناً بعد ما وطئها لا يؤجل قال الجوى وفرض المسألة فيما إذا لم يطأها قبل  
الظهار أبداً بعيد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية اهـ أي أن الظهار معصية حاملة له  
على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فإمره برفعها لتحل له كما يأمر المولى من امرأته بقرانها في المدة  
أو يفرق بينهما فان لم يقر بها بات منه دفع الضرر عنها (قوله بجس أو ضرب) أي يجسه أو لافان أبي ضربه  
كما في البحر (قوله ولو قيده بوقت الخ) فلو أراد قرانها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة بحر والظاهر أن  
الوقت إذا كان أربعة أشهر فأكثره لا يكون إبلا لعدم ركنه وهو الحلق أو التعليق بمشقة ط وهو ظاهر وفي  
الزيلي في غير هذا المحل وقول من قال إن الظهار يمين فاسد لأن الظهار منكر من القول وزور محض واليمين  
تصرف مشروع مباح اهـ ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدخل على المظاهر إبلا وإن لم يجامعها أربعة أشهر اهـ  
(قوله بخلاف مشيئة فلان) فانها لا تسقط بل إن شاء فلان في المجلس كان ظهاراً كما في التهراف (قوله وإن نوى  
الخ) بيان لكنايات الظهار وأشار إلى أن صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بحر (قوله لأنه ثمانية) أي من  
كنايات الظهار والطلاق قال في البحر وإذا نوى به الطلاق كان بائناً كلفظ الحرام وإن نوى الإبلا فهو إبلا عند  
أبي يوسف وظهاره عند محمد والعجيج أنه ظهار عند الكل لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه اهـ وتقريره في الفتح بأنه  
انما يتجه في أنت على حرام كاتى والكلام في مجرد أنت كاتى اهـ أي بدون لفظ حرام قلت وقد يجاب بأن  
الحرمة مرادة وإن لم تذكر صريحاً هذا وقال الخليل الرملى وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون

مطلب

بلاغان محمد رجه الله مسندة

للشفقة (حتى يكفر) وإن عادت إليه  
بملك يمين أو بعد زوج آخر لبقاء  
حكم الظهار وكذا اللعان  
(فان وطئ قبله) تاب واستغفر  
وكفر للظهار فقط وقيل عليه  
أخرى للموطأ (ولا يعود) لو طئها  
ثانياً (قبلها) قبل الكفارة  
(وعوده) المذكور في الآية  
(عزمه) عزم مؤكداً فلو عزم  
ثم بدله أن لا يطأها لا كفارة عليه  
(على) استباحة (وطئها) أي  
يرجعون عما قالوا فيريدون  
الموطأ قال القرأ العود الرجوع  
واللام بمعنى عن (وللمرأة أن  
تطالبه بالموطأ) لتعلق حقها به  
(وعليها أن تمنعه من الاستمتاع  
حتى يكفر وعلى القاضي الزامة  
به) بالتمنع فيرد فعل الضرر  
عنها بجس أو ضرب إلى أن يكفر  
أو يطلق فان قال كفرت صدق  
ما لم يعرف بالكذب ولو قيده  
بوقت سقط بضميه وتعليقه بمشقة  
الله تبطل بخلاف مشيئة فلان  
(وان نوى بأنت على مثل امي)  
أو كاتى وكذا لو حذف على خاتمة  
(براً أو ظهاراً أو طلاقاً صحت  
نيتيه) ووقع ما نواه لأنه كناية  
(والا) ينوياً



ظهارا وينبغي أن لا يصدق قضاء في إرادة البر إذا كان في حال المشاورة وذكر الطلاق اه (قوله) أو حذف الكاف بأن قال أنت أمي ومن بعض الظن جعله من باب زيد أسد دره منق عن القهس تاني قلت ويدل عليه ما ذكره عن القهس من أنه لا بد من التصريح بالأداة (قوله لغا) لأنه مجمل في حق التشبيه فمال يتبين مراد مخصوص لا يحكم بشئ ففتح (قوله وبكره الخ) جزم بالكراهة تعالج البحر والنهر والذي في القهس وفي أنت أمي لا يكون مظاهرا وينبغي أن يكون مكروها فقد صرحوا بأن قوله لزوجه يا أختة مكروه وفيه حديث رواه أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لامرأته يا أختة فكره ذلك ونهى عنه ومعنى النهي قربه من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لا يمكن أن يقال هو ظهار لأن التشبيه في أنت أمي أقوى منه مع ذكر الأداة ولفظ يا أختة استعارة بلا شك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهارا حيث لم يبين فيه حكما سوى الكراهة والنهي فعلم أنه لا بد في كونه ظهارا من التصريح بأداة التشبيه شرعا ومثله أن يقول لها يا بنتي أو يا أختي ونحوه اه (قوله من ظهار) لأنه شبيهها في الحرمة بآتمه وهو إذا شبيهها بظهرها يكون مظاهرا فبكلها أولى نهر (قوله أو طلاق) لأن هذا اللفظ من الكتابات ويهايقع الطلاق بالنية أو دلالة الحال على ما مر وقوله كأمي تأكيد للحرمة ولم أر ما لو قامت دلالة على إرادة الطلاق بأن سألته إياه وقال نويت الظهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لأن دلالة الحال قرينة ظاهرة تقدم على النية في باب الكتابات فلا يصدق في نية الأدنى لأن فيه تحقيفا عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسألة ما إذا نوى الإيلاء أو مجرد التحريم وفي التنازع خاتمة عن المحيط وان نوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الخاتمة ان نوى الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فهو على ما نوى قال الخبير الرمي وإذا قلنا بصدقية التحريم يكون إيلاء عند أبي يوسف وظهارا عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهارا على قول الكل لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اه قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه (قوله ثبت الأدنى) لعدم إزالته ملك النكاح وان طال ط (قوله في الأصح) لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه كما مر قال في الخاتمة وفي رواية عن أبي حنيفة يكون إيلاء والعصم الأول (قوله لأنه صريح) لأن فيه التصريح بالظهور فكان مظاهرا سواء نوى الطلاق أو الإيلاء أو لم تكن له نية بجر وعندهما إذا نوى الطلاق أو الإيلاء فلي ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لزمه ولا يصدق في إبطال الظهار وكذا إذا أراد به الميكن فيكون مولى ومظاهرا تنازعنا فيه (قوله من أمته) أي لا يصح ظهار منها ابتداء ما جاء فصيح لما مر أنه لو ظاهر من زوجته الأمة ثم اشتراها بقي الظهار لأن حرمة الظهار إذا صادفت المحل لا تزول إلا بالكفارة كما في المنهر (قوله ثم أجازت) أي أجازت النكاح وانما بطل الظهار لأنه صادق في التشبيه قبل الإجازة ولا يتوقف بالإرادة ظهاره على الإجازة وعناقه في البحر (قوله كالإيلاء) فإنه لو ألى منهن كان مولى بمنزلة ولزمه كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة بتعددته وفي الإيلاء لهلك حرمة الاسم الكريم وهو ليس بتعدد أفاده في البحر وغيره (قوله فان مجلس صدق قضاء الخ) أقول الذي في فتح القدير لو كثر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجلس تتكرر الكفارة بتعددته إلا ان نوى بما بعد الأول تأكيد أفيصدق قضاء فيها لا كما قيل في المجلس لا المجلس اه ومثله في الثمر بلا لية عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمجلس اه وبه تعلم أنه أشبه الأمر على المصنف والشارح ثم رأيت ط به على ذلك (قوله وكذا) أي يتكرر الظهار والكفارة لو علقه بنكاحها بما يفيد التكرار كما مر أي في قوله لو قال ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي مائة مرة وكذا لو علقه بشرط متكرر كما يأتي قريبا (قوله اتحد) أي كان ظهارا واحدا بجر فيسقط بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقربها ليلاه ط أي قبل الكفارة لأنه ظهار مؤبد (قوله تجدد) أي الظهار كل يوم فاذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر وله أن يقربها ليلاه بجر لأن الظرف فيه معنى الشرط اه ط وإذا عزم على وطئها رازمه كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطوله كاهو ظاهره (قوله فكلما جاء يوم صار الخ) في العبارة سستطو بوجه ما في البحر أنت علي كظهر أمي اليوم وكلما جاء يوم كان مظاهرا منها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقربها في الليل فاذا جاء غد كان مظاهرا ظهارا آخر

أو حذف الكاف (لغا) وتبين الأدنى أي البر يعني الكرامة وبكره قوله أنت أمي وبابنتي وبأختي ونحوه (وبانت علي) حرام كما صح ما نواه من ظهار أو طلاق) وتنع إرادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الأدنى وهو الظهار في الأصح (وبانت علي) حرام (كظهر) أي ثبت الظهار لا غير) لأنه صريح (ولا طهار) صحيح من أمته ولا من نكحها بلا أمرها (ثم ظاهر منها أن أجازت) لعدم الزوجية (أنت علي كظهر أمي) ظهار منهن (اجاعا) وكفر لكل وقال مالك وأحد يكفيه كفارة واحدة كالإيلاء (ظاهرا من) امرأته مرارا في مجلس أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار) والتأكيد (فان مجلس صدق قضاء) (والالا) على المعتمد وكذا لو علقه بنكاحها كما مر عن التنازع خاتمة (فروع) أنت علي كظهر أمي كل يوم اتحد ولو أتى بني تجدد له قربانها ليلاه ولو قال كظهر أمي اليوم وكلما جاء يوم فكلما جاء يوم صار مظاهرا ظهارا آخر مع بقاء الأول



دائماً غير مؤقت وكذلك كلما جاء يوم صار مظهراً ظاهراً اخر مع بقاء الأول اه ومقتضاه أن يكفر  
 لليوم الأول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الايام السابقة على يوم عزمه لبقاء ظهارة  
 كل يوم مع تقدم ما يأتي بعده لان كلما تكرار الافعال بخلاف كل لانها لعموم الافراد أى الايام فى مثل  
 قوله كل يوم فى المسألة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت الدار فأت على كظهر اتمى  
 ميتة تر بشكر والدخول كفى البحر (قوله ويصح تكفيره فى رجب) وكذلك رمضان فيما يظهر بل اولى  
 (قوله لا فى شعبان) لان له وطأها فيه بلا كفارة لعدم دخوله فى مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطئ  
 المنوع شرعاً عند العزم عليه فلا يجب قبله والظاهر أنه لا فرق فى ذلك بين كونه وطئاً فى رجب أو لا لانه بالوطئ  
 قبل التكفير لا يلزمه الا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطئ ولزوم التكفير بالظهار  
 السابق بالوطئ فلا يصح التكفير فى غير مده سواء وطئها قبله أو لا فافهم والله سبحانه أعلم

\* (باب الكفارة) \*

(قوله اختلف فى سبها) أى سبب وجوبها أما سبب مشروعيتها فها هو سبب لوجوب التوبة وهو اسلامه  
 وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه واذا عصاه تاب لانها من تمام التوبة لانها شرعت لله فغير بحر (قوله  
 والجهور أنه الظهار والعود) أى هو مركب منهما وقبل الظهار فقط والعود بشرط أن سبها ما تنضاف اليه  
 وقبل عكسه وقبل العزم على اباحة الوطئ وهو قول كثير من مشايخنا وتمام الكلام عليه فى الفتح أول الساب  
 السابق وفى البحر ما يؤيد أنه الظهار حيث قال وفى الطريقة المعينة لا استحالة فى جعل المعصية سبباً للعبادة  
 التى حكمها أن تفر المعصية وتذهب السببية خصوصاً اذا صار معنى الزجر فيها مقصوداً وانما المحال  
 أن تجعل سبباً للعبادة الموصلة الى الجنة اه وفيه أيضاً أنه لا ثمره لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان  
 لمدة الاشتقاق لا للمشتق منه لانه المصدر لا الفعل (قوله محناه) كذا فى المسباح والانساب ستره وفى البحر  
 عن المحيط أنها منبئة عن السراغة لانها مأخوذة من الكفر وهو التغطية والستر اه ومنه سمي الزراع  
 ككفر وظاهر هذا أن المعصية لا تمنى من الضعيفة بل تستر ولا يؤاخذ بها مع بقائها فيها وهو أحد قولين وان  
 الذنب يسقط بها بدون توبة واليه يشير ما مر عن الطريقة المعينة لكن يحال له ما مر عن البحر من انها من تمام  
 التوبة وهو الظاهر (تنبيه) ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتاق وصيام واطعام ويشترط لوجوبها  
 القدرة عليها ولصحتها النية المقارنة لافعلها لا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة الذى تصرف لها  
 أيضاً دون الحربى وفيه كلام سبأى وصفها أنها عقوبة وجوباً بعبادة أداء وحكمها سقوط الواجب عن الذمة  
 وحصول الثواب المقضى لتكفير الخطايا وهى واجبة على التراخي على الصحيح فلا يتم بالتأخير عن أول أوقات  
 الامكان وبه يكون مؤدياً لا فاضياً ويتضح من آخر عمره فبأنه يموت قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه  
 بلا وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جاز لا فى الاعتاق والصوم وتماه فى البحر قلت لكن مر أنه يجبر على  
 التكفير بالظهار ومقتضاه الاثم بالتأخير وأيضاً حيث كانت من تمام التوبة يجب نفيها قاتل (قوله  
 تحرير رقية) لا بد أن تكون الرقية غير المظاهر منها فى الظهيرة والتأخر خفية أمة تحت رحل ظاهرها  
 ثم اشتراها وأعتقها عن ظهاره قبل لم يجز عندهما خلافاً لابي يوسف بحر وفيه عن التأخر خفية ولا بد  
 أن يكون المعتق صحيحاً والافان مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز وان أجاز الورثة ولو برئ  
 جاز (قوله قبل الوطئ) ليس قيداً للصحة بل للوجوب ونفى الحرمة وفى معنى الوطئ دواعيه (قوله بنية  
 الكفارة) أى نية مقارئة لا اعتاقاً ولشراء اقريب كما يأتى (قوله فلو ورث أباه) تفريع على قوله أى  
 اعتاقها فانه يفيد أنه لا بد من صنعه والارث جبرى وصورة ارث الابن انما يملكه ذورحم من الابن كسأله  
 ثم تمت عنه فلو نوى الكفارة حين موته لم يجزه بخلاف ما لو نواها عند شرائه أباه كما يأتى (قوله ولو  
 صغيراً الخ) نعميم للرقية لان الرقية كفى الهداية عبارة عن الدات أى الشئ المرفوق المملوك من كل وجه  
 اه ففعل جميع ما ذكر وقوله من وجه متعلق بالمرفوق لان الكمال فى الرق شرط دون الملك ولذا جاز المكاتب  
 الذى لم يؤت شيئاً لا المدبر عناية وخرج الجنين وان ولدته لا قبل من ستة أشهر لانه رقية من وجه جزء  
 من الاثم من وجه حق يعنى باعتاقها كفى البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شيخاً فانيا والمرضى الذى يرجى

ومضى على بشرط متكرر تكزرو  
 قال كظهر اتمى رمضان كله ورجب  
 كله اتحد استعسانا ويصح تكفيره  
 فى رجب لا فى شعبان كن ظاهر  
 واستثنى يوم الجمعة مثلاً ان كفر  
 فى يوم الاستثناء لم يجز والا جاز  
 تأخر خفية ويجز

\* (باب الكفارة) \*

اختلف فى سببها والجهور أنه  
 الظهار والعود (هى) لغة من كفر  
 الله عنه الذنب محناه وشرعاً بحر  
 رقية قبل الوطئ أى اعتاقها  
 بنية الكفارة فلو ورث أباه  
 نواها الكفارة لم يجز (ولو صغيراً) ٤  
 وضيقاً (أو كاهراً)

٤ مظهر

لا استحالة فى جعل المعصية سبباً  
 للعبادة

برؤه والمقصوب اذا وصل اليه بحر لكن في الهندية عن غاية السروجي ولا يجوزئى الهرم العاجز (قوله  
 أو مباح الدم) عزاه في البحر الى جامع الجوامع وذكر قبله عن محمد أنه اذا قضى بدمه ثم اعتقه عن ظهاره  
 ثم عني عنه لم يجوز ومثله في الفتح وظاهر الاول الجواز وان لم يعف عنه وليراجع فانهم (قوله أو مرهونا)  
 في البحر عن البدائع وكذلك لو اعتق عبدا مرهونا فسي العبد في الدين فانه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى  
 لان السعاية ليست بيدل عن الرق (قوله أو مديونا) أى وان اختار الغرما استسعاها لان استغراق الدين  
 برقبته واستسعاها لا يحل بالرق والمالك من السعاية لم يوجب الاخراج عن الحزبة فوقع فخر يرا من كل وجه يشير  
 بدل عليه بحر عن المحيط (قوله أو مرتدة) أى بلا خلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتدة  
 الخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد عات أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان انناسب ذكره  
 هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتدة فانه قال ويدخل في الكافرة المرتدة والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها  
 لا تقتل وظاهره أن العلة في المرتدة أنه يقتل وفي التهرؤ في المرتدة خلاف وبالجواز الالكروخي كما لو اعتق  
 حلال الدم ومن منع قال انه بالردة صار حرييا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه أى لان اعتاقه في حكم  
 صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليل أن اعتاق الحربى لا يجوز انفاقا ولذا أطلق في الفتح عدم الاجزاء  
 لكن في البحر عن التتار خاتمة لو اعتق عبدا حرييا في دار الحرب ان لم يحل سبيله لا يجوز وان خلى سبيله فقبه  
 اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صح به يسمع والا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق  
 بين طاهر الرواية أنه يجوز ورواية النوادر أنه لا يجوز بحمله الثانية على الذى ولد أصم وهو الاخرس فتح  
 (قوله أو خصيا الى قوله أو قرناه) لانهم وان فات فهم جنس المنفعة لكنهم غير مقصودة في الرقيق اذا المقصود  
 فيه الاستخدام ذكرنا أن اثنى حتى قالوا ان وطئ الامة من باب الاستخدام فاذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها  
 قاصرا لانعدام رضى (قوله أو مقطوع الاذنين) أى اذا كان السمع باقيا بحر لان الفسائت  
 في هذه المسائل الزينة وهى غير مقصودة في الرقيق أما اذا عجز عن الاكل فانه يؤدى الى هلاكه ومنفعة الاكل  
 فيه مقصودة فكان هالكها حكما كالمريض الذى لا يربى برؤه رضى (قوله أو مكاتبا) لان الرق فيه  
 كمال وان كان المالك ناقصا فيه وجواز الاعتاق عنها يعتمد كمال الرق لا كمال الملك أما لو أذى شيئا فلا يجوز عنها  
 كما يأتى بحر (قوله لا الوارث) أى لو اعتقه الوارث عن كنفارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى ملك  
 الوارث بعدم موت سيده لبقاء الكتابة بعدم موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له  
 لتضمنه الابراء عن بدل الكتابة المقضى للاعتاق بحر (قوله شراء قريه) أى قريب العبد وهو كل ذى  
 رحم محرم منه والمراد بالشراء تملكه بصنعه فيدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية الكفارة)  
 الباء بمعنى مع فلواتخرت النية عن الشراء ونحوه لم يجزه كما قال في البحر وما فى الخاتمة من باب عتق قريب  
 لو وكل رجلا بأن يشتري أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتره الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهاره  
 اه فبني على الغناء قوله بعد شهر لخالفته المشروع وهو عتق المحرم عند اشراء اه (قوله بخلاف الارث)  
 أى لو نوى اعتاقه عنها عند موت مورثه لم يجزه لان الارث جبرى كما مر (قوله ثم باقية) أى قبل المسيس بحر  
 (قوله استحسانا) وفي القياس لا يصح لانه يعتق النصف فكأن النقصان فى الباقي فصار كما لو اعتق نصيبه  
 من العبد المشترك فضمن نصيب شريكه وجه الاستحسان أن هذا النقصان من آثار العتق الاول بسبب الكفارة  
 فى ملكه ومثله غير مانع كن أنجع شاة للتفخية وأصاب السكن عينها فذهب بخلاف العبد المشترك كما يأتى  
 بيانه وهذا عنده أما عندهما فالعتق لا يجزى فلو اعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جاز عندهما لانه يعتق كله  
 منح (قوله لا يجوز فانت جنس المنفعة) أى منفعة البصر والسمع والنطق والبطش والسعي والعقل  
 فهستافى والمراد فانت منفعة تمامها ط أى منفعة مقصودة من العبد فلا رد فوات منفعة النسل  
 فى الخطى ونحوه كما مر (قوله ومريض لا يربى برؤه) لانه ميت حكما بحر وبني تقييده بما اذا مات  
 من مرضه ذلك تأمل (قوله وساقط الاسنان) لانه لا يدر على المضغ بحر عن الولو الجلية فكأن فيه  
 أن ذلك لا يفوت جنس المنفعة بالكتابة وانما ينقصها وقدمر أنه يجوز عتق الشيخ الساقى والطفل تأمل  
 وبعبارة الفتح لا ساقط الاسنان العاجز عن الاكل وظاهره أنه يحجز عنه بالكلية وعليه فلا اشكال

أو مباح الدم أو مرهونا أو مديونا  
 أو أبقا عتق حياته أو مرتدة وفى  
 المرتد وحر بي خلى سبيله خلاف  
 (أو أصم) ان صح به يسمع والا لا  
 (أو خصيا أو مجبوبا) أو رتقاء  
 أو قرناه (أو مقطوع الاذنين)  
 أو ذاهب الحاجبين وشعر طرية  
 ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين  
 ان قدر على الاكل والا لا (أو أعور)  
 أو أعشى (أو مقطوع احدى  
 يديه وحدى رجله من خلاف  
 أو مكاتبا لم يؤت شيئا) واعتقه  
 مولاه لا الوارث (وكذا) يقع عنها  
 (شراء قريه بنية الكفارة)  
 لانه بصنعه بخلاف الارث  
 (واعتاق نصف عبده ثم باقية)  
 عنها استحسانا بخلاف المشترك  
 كما يجزى (لا) يجوز (فانت جنس  
 المنفعة) لانه هالك حكما (كالا عى  
 والنجمون) الذى لا يعقل (فن يقبض  
 يجوز فى حال افاقته ومريض  
 لا يربى برؤه وساقط الاسنان

(قوله والمطوع يده) مثله أشل البدن أو الرجلين والمفلوج اليأس الشق والمقعد والاضم الذي لا يسمع شياً على المختار كما في الولوالجية بجر (قوله أو ابهاماه) يعني ابهامي البدن فلو قال أو ابهاماهما لكان أولى بخرج ابهامي الرجلين إذ لا يمنع قطعهما كما في السراج شربلا لية (قوله أو ثلاث أصابع) لأن الأكثر حكم الكل فتح (قوله من جانب) بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كما لا يملكه المشي بامساك العصا باليد السالبة والمشى على الرجل الأخرى (قوله ومعتوه ومغلوب) عبارة البحر عن الكافي وكذا المعتوه المغلوب بدون واو وهي كذلك في بعض النسخ وفي بعضها ومفلوج (قوله ولا يجوز مدبر وائم ولد) لاستحقاقهما الحرية بجهة فكان الرق فيهما ناقصا والاعتاق عن الكفارة بعقد كل الرق كالبيع فلذا لا يجوز بيعهما بجر (قوله ومكاتب أذى بعض بدله) لأنه تحرير بعوض (قوله جاز) لأنه بالتعجز بطل عقد الكتابة (قوله وهي) أي مسألة تعجزه نفسه (قوله لتكن النقصان) لأن نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لتعذر استدامة الرق فيه ثم يتحول اليه بالضممان لوموسر عند الامام أما لوموسرا وسعى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجوز له انفاقا لأنه عتق بعوض وعندهما يجوز له لوموسرا لأنه عتق كله باعتاق البعض بناء على تجزى الاعتاق عنده لا عندهما (قوله لا امر به قبل التماس) فالشرط للحل مطلقا اعتاق كل الرقبة قبل التماس ولم يوجد فقتل الرقبة لا يملك الوطى ثم لم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى يكفي معه عتق النصف الباقي لأن المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعده فليس هو الشرط فتنطبق الحرمة بعد المجموع كما كانت الى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقبة أي قبل التماس الثاني ليجل هو وما بعده وتماه في الفتح ثم هذا عنده أما عندهما فاعتاق النصف قبل الوطى اعتاق للكل كما مر (قوله فان لم يجز) أي وقت الاداء لا وقت الوجوب بجر وسيأتي في الفروع (قوله وان احتاجه لخدمته) مبالغة على المفهوم فكانت قال أما ان وجدت عين عتقه وان احتاجه لخدمته (قوله أو لقضاء دينه الخ) قال في البحر وفي البدائع لو كان في ملكه رقبة صالحة للتكفير يجب عليه تحريرها سواء كان عليه دين أو لم يكن لأنه واجد حقيقة اه وحاصله أن الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة وينع وجوب شرائها بعمال على أحد القولين اه (قوله يعني العبد) أي ان الضمير في قوله يكون زمنا راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب البحر وتبعه في النهروان والخ شربلا لية (قوله ويحتمل الخ) هذا هو المتبادر فان كونه للخدمة ينافي كونه زمنا (قوله ولكنه يحتاج الى نقل) أي لان ما في الجوهرية محتمل وعارضه ما في الساتر خاتمة من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اه وكذا قول البدائع المتقدم لأنه واجد حقيقة أي فان النص دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قلت المحتاج اليه كالعدم ولذا اجاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجزاء التيمم مرتب في النص على عدم وجدان الماء قلت ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء مأثور بما سكه لعطشه واستعماله محظور عليه بخلاف الخادم ونقل ط عن السيد الجوى ولو قيل يجوز الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجز من يخدمه اذا أعتهقه كان له وجه وجهه قلت وهو ظاهر اذا لزم من الاعتاق تحمیل ما لا يطاق كما اذا كان يكتب له وينفق عليه وغو ذلك فإيجاب اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كما لا يخفى (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكون به قادر على العتق فلا يتعين عليه بيعه وشراؤه رقبة بل يجوز له الصوم لأنه كلباسه ولباس أهله خزانه وتقييدهم بالمسكن يفيد أنه لو كان له بيت غير مسكنه لزمه بيعه وفي الدرر المتقى ولا تعتبر مياه التي لا بد له منها اه ومنادى لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط (قوله ولوله مال الخ) أي عن عبد فاضلا عن قدر كفايته لأن قدرها مستحق الصرف فصار كالعدم ومنها قدر كفايته لقوت يومه لو محتاروا لا فتوت شهر بجر والحاصل أن المسألة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبة لا يجوز له الصوم ولو محتاجا اليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بها حاجته الأصلية كما سكن فهو بمنزلة العدم لأنه ليس عين الواجب ولا معد التحصيل وان وجد ما اعتد لتحصيله كالدرهم والدنانير وهو مشغول بموائجه الأصلية فان صرفها اليه يجوز له الصوم لتحقيق عجزه والافقوان أحدهما أنه يصير بمنزلة العدم لحاجته اليه والاخر أنه مالك لما اعتد لتحصيله فهو واجد للرقبة حكما فأفاده الرضى والقولان المذكوران يشيران اليهما كلام محمد

(واقطع يده أو ابهاماه) أو ثلاث أصابع من كل يد أو رجلاه أو يده ورجل من جانب) ومعتوه ومغلوب كافي (ولا) يجوز مدبر وائم ولد ومكاتب أذى بعض بدله) ولم يعجز نفسه فان عجز فخره جاز وهي حيلة الجواز بعد أدائه شياً (واعتاق نصف عبد) مشترك (ثم باقيه بعد ضممانه) لتكن النقصان (ونصف عبده عن تكفيره ثم باقيه بعد ووطى من ظاهر منها) لا امر به قبل التماس (فان لم يجز) المظاهر (ما بعثق) وان احتاجه لخدمته أو لقضاء دينه لأنه واجد حقيقة بدائع مخافى الجوهرية له عبد للخدمة لم يجز الصوم إلا أن يكون زمنا انتهى يعني العبد ليتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان أذى الدين أجزاء الصوم والافقوان

كما أوضحه في البحر (قوله ولوله مال غائب انتظروه) أي ليعتق به ولا يجزئه الصوم وكذا لو كان مريضا  
 مرضا رجي برؤه فانه ينتظر العصة ليصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا رجي برؤه فانه يطعم كاسباقي  
 وفي البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على أخذه من مديونه يجزئه الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عليها  
 كفارة وقد تزوجها زوجها على عبده وهو قادر على أدائه اذا اطلت به اه (قوله لم يجز) أي الصوم  
 عن الاولى أما الاعتاق لجأ لمطلقا ثم هذا ذكره في البحر بحثا وأقره عليه في النهر والمقدسي أخذنا  
 في المحيط عليه كفارة نايمين وعنده طعام يكتفي لاحداهما فصام عن احدهما ثم أطعم عن الاخرى لا يجوز صومه  
 لانه أطعم وهو قادر على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفظ الشهرين المقدربعد ولو في بعض  
 التسع لو بالهلال وحاصله أنه اذا ابتدأ الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين تامين أو ناقصين وكذا لو كان  
 أحدهما تاما والاخر ناقصا (قوله والا) أي وان لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو صام  
 في أثناء شهر فانه يصوم ستين يوما وفي كافى الحاشية وان صام شهر بالهلال تسعة وعشرين وقد صام  
 قبله خمسة عشر وبعد خمسة عشر يوما أجراه (قوله ولو قدر الخ) أفاد أن المراد بعدم الوجود في قوله فان لم  
 يجد الخ عدم مسقرا الى فراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر  
 الاطعام لزمه الصوم وانقلب الاطعام فلا شر بلالة (قوله وان صاونا فلا) لانه شرع مسقطا لامتزاج  
 منع أي وقد علم أن الظان لا يلزمه الاتمام ان قطع على الفور أما لو مضى عليه ولو قليلا صار بمنزلة الشروع  
 في النفل فلزمه اتمامه رجحى لكن يشترط كون المضى عليه في وقت النية اذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه  
 الشروع ولا يكون العزم على المضى بمنزلة الشروع كما قرره في الصوم (قوله ليس فيه رمضان الخ) لانه  
 في حق الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت أما المسافر فله أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان كما علم  
 في الاصول في بحث الامر والمراد بالايام المنية يوما العيد وايام التشريق لان الصوم بسبب النهي فيها ناقص فلا  
 يتأذى به الكامل وأفاد أنه لا يشترط أن لا يكون فيها وقت نذر صومه لان المذخور المعين اذ انوى فيه واجبا آخر  
 وقع عانوى بخلاف رمضان بحر وصورة عروض يوم الفطر عليه فيما لو كان مسافرا أو صام رمضان عن كفارته  
 (قوله وكذا كل صوم الخ) ككفارة قتل وافتار وبعين وفي البحر عن ايمان الفتح وكل نذر المشروط فيه التتابع  
 معينة أو مطلقا بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم يكن لا يستقبل اذا افطر فيه يوما  
 كرجب مثلا فانه لا يرد على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان افطر) أفاد أنه لو أكل ناسيا لم يضطر  
 كما في الكافي (قوله بخلاف الحيض) فانه لا يقطع كفارة قتلها وافتارها لانه لا يجحد شهرين خاليتين  
 عنه بخلاف كفارة البين وعليها أن تصل ما بعد الحيض بما قبله ولو افطرت بعده يوما استقبلت تركها التتابع  
 بلا ضرورة أما النفاس فقطع التتابع في صوم كل كفارة وتماه في البحر (قوله الا اذا آيست) بأن  
 صامت شهرا مثلا غاضت ثم آيست استقبلت لانها قدرت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن المتن  
 أي قدرت عليه قبل اكمال الصوم بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا حبلت في الشهر الثاني  
 بنت (قوله أو بغيره) أي بغير عذر وهذا نصريح بما هو منهوم بالاولى (قوله وطئا غير مفطر) كان  
 وطئا بالام مطلقا ونهارا ناسيا كذا في الهندية أما ان وطئا نهارا عمدا بطل صومه ط وهذا داخل  
 في قوله فان افطر (قوله كالوطئ في كفارة القتل) فانه لو وطئ فيها ناسيا بالاستئان لان المنع من  
 الوطئ في كفارة الظهار راسي يختص بالصوم بحر عن الجوهر والاولى التعديل بأن النص اشترط الصوم  
 قبل تماسهما (قوله وغيره) كالبدائع والصفحة وغاية البيان والعناية والفتح (قوله وتقييد ابن ملك الخ)  
 فيه أن التقييد بالعمد وقع في أكثر الكتب والغلط من ابن ملك هو جعله للاحتراز عن النسيان بل هو قيد  
 اتفاق كما في البحر (قوله كذا في القهستاني ما يخالفه) حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئا  
 أي المظاهر منها عمدا كما في المسوطة والنظم والهداية والكافي والقدرى والمفهرات والراهدى والتف  
 وغيرها ويجوز قول الاسيحياني في شرح الطحاوى بالليل عمدا أو نسيانا لا يلبث أن يعمل العمدة على أنه قيد  
 اتفاق كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية اليه اه قلت  
 وقد يقال أن ما في الاسيحياني صريح في تقديم على المفهوم كما قرره في محله ولذا منى عليه في المختار وغيره كما علمت  
 ومضى عليه أيضا العلامة ابن كمال باشا في مشنه وقال في هامش الشرح من هنا تبين أن من قال ليل عمدا

ولوله مال غائب انتظروه ولو عليه  
 كفارتان وفي ملكه رقة فصام  
 عن احدهما ثم أعق عن الاخرى  
 لم يجز وبعبكسه جاز (صام شهرين  
 ولو ثمانية وخمسين) بالهلال  
 والافستين يوما ولو قدر على التصريح  
 في آخر الاخير لزمه العتق وأتم  
 يومه نذبا ولا قضاء لو افطر وان  
 صار فلا (متتابعين قبل المسيس  
 ليس فيه رمضان وأيام نهى عن  
 صومها) وكذا كل صوم شرط  
 فيه التتابع (فان افطر بعدد)  
 كسفر ونفاس بخلاف الحيض  
 الا اذا آيست (أو بغيره أو وطئا)  
 أي المظاهر منها أو الوطئ غيرهما  
 وطئا غير مفطر لم يضطر اتفاقا  
 كالوطئ في كفارة القتل (فيهما)  
 أي الشهرين (مطلقا) ليل  
 أو نهارا عمدا أو ناسيا كما  
 في المختار وغيره وتقييد ابن ملك  
 الليل بالعمد غلط بحر لكن  
 في القهستاني ما يخالفه فنية

لنفسه  
أي حر ليس له كفارة إلا بالصوم

(استأنف الصوم لا الاطعام

ان وطئها في خلله) لا طلاق

النصر في الاطعام وتقييده في

تحرر وصيام) والعبد ولو مكاتباً

أو مستدعي وكذا الحر المحجور عليه

بالسعة على المعقود (لا يجوز له

الا الصوم) المذكور ولم يتصرف

لما فهم من معنى العادة وليس

للسيد منعه منه (ولو) وصليته

(اعتق سيده عنه أو أطم) ولو بأمره

لعدم أهلية التملك الا في الاحصاء

فيطعم عنه المولى قبل نذبا وقيل وجوبا

(فان يجز عن الصوم) لمرض لا يرعى

برؤه أو كبر (أطم) أي ملك

(سجين مسكيناً) ولو حراً ولا يجزى

غير المراهق بدائع (كالنطرة) قدرا

لم يحسن لأن العمد والسهو في الوطئ بالليل سواء اه وقال في الفتح والعناية ان جماعها يبلا عمداً أو ناسياً  
سواء لأن الخلاف في وطي لا يفسد الصوم اه أي الخلاف بين أبي يوسف والشافعية فعمده جماع المظاهر منها  
انما يقطع التتابع ان أفسد الصوم وعندهما طلاقاً لا تخدم الكفارة على التماس شرط بالنصر وقام  
تقريره في الفتح ولذا قال في الحواشي البعوية ان عدم الفرق بين السهو والعمد هو الظاهر لانه مقتضى  
دليل أبي حنيفة ومحمد (قوله لا طلاق النص الخ) ومن قواعدنا أن لا تحصل المطلق على المجتهد وان كان  
في سادته واحدة بعد أن يكونا في حكمين وانما منع عن الوطئ قبل الاطعام منع تحريم بطوار قدرته على العتق  
والصيام فيقعان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان القدرة حال قيام العجز بالنظر والكبر والمرض الذي لا يرعى  
زواله أمر موهوم وباعتبار الامور الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل يثبت الاستصحاب نهر وهو مأخوذ  
من الفتح (قوله والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجوز له الا الصوم لان العبد لا يملك وان ملك والعتق والاطعام  
لا يصح الا بمن يملك (قوله ولو مكاتباً) لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله أو مستدعي)  
هو الذي عتق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده وأما عندهما فيعتق كله ويكون حرأما دوناً فيصير تكملة  
بالاعتاق والاطعام رحتي (قوله على المعقود) أي من جريان الحجر على الحر نفسه وهو قولهما فلو اعتق  
عبد عن يميني في نفسه ولم يجز عن تكفيره كذا في خزائن الاكل وغيرها نهر وأما في الحر أنه يلغز فيه  
فيقال لنسأحر ليس له كفارة إلا بالصوم (قوله ولم يتصرف) جواب عن سؤال كيف لم يصره الصوم المذكور  
وهو صوم شهرين لانهما مع أن العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام والجواب أنه لم يتصرف  
لما في الكفارة من معنى العادة والعبادة لا تنصف في حقها وانما تنصف العقوبة كالخذ والنعمة كالنكاح  
(قوله وليس للسيد منعه منه) أي من صوم هذه الكفارة لانه تعلق بها حق المرأة بخلاف بقية  
الكفارات لانه ان منعه عن صومها لعدم تعلق حق عبد بها بحر (قوله ولو بأمره) أي أمر السيد له  
بأن ملكه ذلك وأمره أن يكفر به اذا بدت من الاختيار في أداء ما كلف به أو بأمر العبد للسيد لانه يتضمن  
تلكه ثم التكفير به عنه كالأمر الحر غيره بذلك (قوله فيطعم عنه المولى) فيه مسامحة وبعبارة الفتح  
الافى الاحصاء فان المولى يبعث عنه ليعمل هو فاذا عتق فعليه حجة وعرة (قوله قبل نذبا وقيل وجوبا) الخلاف  
في الوجوب وعدمه في الحر عن البدائع لو احصر بعد ما حر باذن المولى قبل لا يلزم المولى انضاً هدى  
لانه لا يجب للعبد على مولاه حق فاذا عتق وجب عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب لبلية أملى بها العبد  
باذن المولى فصارت كالشفقة اه ملخصاً قال ط وقد يقال من نفي الوجوب لا يثبت النذبة بل يقول به  
مراعاة للقول الآخر (قوله لا يرعى برؤه) فليرعى وجب الصوم رحتي (قوله أي ملك) الاطعام  
لا يختص بالتملك كما سياتي لكن المراد به هنا التملك وبما بعده الاباحة ولذا قال في البدائع اذا أراد التملك  
أطم كالنطرة واذا أراد الاباحة أطمهم غداً وعشاء (قوله ولو مسكيناً) أي فان الفقير مثله وفي القهس تافه  
وقيد المسكين اتفاقاً بطوار الصرف الى غيره من مصارف الزكاة اه ويحتمل أن يكون مبالغته في قوله  
سجين ليشمل ما لو أطم واحد استين يوماً لكن يغنى عنه ما يأتي من تصريح المصنف به (قوله ولا يجزى  
غير المراهق) أي لو كان فيهم صبي لم يراهق ولا يجزى واختلف المشايخ فيه ومال الحلواني الى عدم الجواز بحر  
عند قول الكنز والشرط غداً أن أعشا أن مشبعان وذكر عند قول الكنز وهو تحرير رقة عن البدائع  
وأما اطعام الصغير عن الكفارة فجاز بطريق التملك لا الاباحة اه وبه علم أن ذكر ذلك هنا غير صحيح  
وان وقع في النهر لان الكلام هنا في التملك وهو صحيح للصغير فالصواب ذكره عند قوله وان غداً وعشاءهم الخ  
كما فعل في البحر وكذا في المنح حيث قال هناك ولو كان فيهم أطمهم صبي فطيم لم يجز لانه لا يستوفي كاملاً  
اه وفي التارخانية واذا ادعاسا كين وأحدهم صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجزى كذا ذكر في الاصل  
وفي الجز إذا كانوا علمائاً يعتمدونهم يجوز اه وبه ظهر أيضاً أن المراد بالاطعام وبغير المراهق من لا يستوفي  
الطعام المعتاد (قوله كالنطرة قدرا) أي نصف صاع من بر أو صاع من قمر أو شعير ودقيق كل كآ صله  
وكذا السويق واختلفوا هل يعتبر الكيل أو القيمة فهما كما في صدقة الفطر بحر وفي التارخانية ولو أدى  
الدقيق أو السويق أجزأه لكن قيل يعتبر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع



في دقيق الشعير واليه مال الكرخي والقردوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل ٥١ فقول البحر  
ودقيق كل كاهله مبنى على الاول تأمل قال في البحر ولودفع البعض من الخلطة والبعض من الشعير  
جائز اذا كان قدر الواجب كربع صاع من بر ونصف من شعير لا يتحد المتعدد وهو الاطعام ولا يجوز التكميل  
بالقيمة كنصف صاع من تمر جديساوى صاعا من الوسط (قوله ومصرفا) فلا يجوز اطعام أصله وفرعه  
وأحد الزوجين وملوكه والمهاشي ويجوز اطعام الذي لا الحربي ولو مستامنا بحر قال الرمي وفي الحاوي  
وان أطعم فقراء أهل الذمة جائز وقال أبو يوسف لا يجوز فيه فاخذ ٥١ قلت بل صرح في كافي الحاصم  
بأنه لا يجوز ولم يذكر فيه خلافا به علم أنه ظاهر الرواية عن الكل (قوله اذا عطف للمغفرة) فان عطف  
القيمة على المنصوص المضموم من قوله كالقطرة يقتضى أن القيمة من غير المنصوص ٥١ ح ومافى التهر  
من قوله وفيه نظر اذا القيمة أعظم من قيمة المنصوص عليه وغيره ٥١ فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر  
فافهم والحاصل أن دفع القيمة انما يجوز لودفع من غير المنصوص أما لودفع منصوصا بطريق القيمة  
عن منصوص آخر لا يجوز الا أن يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعا لودفع نصف صاع تمر يبلغ قيمته  
نصف صاع بر لا يجوز وعليه أن يتم لمن أعطاهم القدر المقدّر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم  
بأعيانهم استأنف في غيرهم وتماه في البحر (قوله فغذاهم) في بعض النسخ غداهم بدون فاء كما هو أصل  
التمن والاولى أولى فزاد الشارح الفاء لانه قد رُفِعَ للشرط وجواب الشرط هو قوله جائز (قوله أو غداهم  
وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين الاباحة والتملك لانه جمع بين شيئين جائزين على الانفراد وكذا  
يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز تكميل أحدهما بالآخر بحر ففي كافي الحاصم وان  
أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر وثمان من خنطة أجزاء ذلك (قوله أو أطعمهم غداين) أي أشبعهم  
بطعام قبل نصف النهار مرتين وقوله أو عشاءين أي أشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين كذا في الدرر وهذا  
ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تنفى في يوم أو كلة وفي أخرى لكن صريح ما يأتي في الفروع آخر الباب  
بخلافه (قوله وأشبعهم) أي وان قل ما أكلوا كما في الوفاية فالشرط في طعام الاباحة أكلتان مشبعتان لكل  
مسكين ولو كان فيهم شعبان قبل ادكل أو صبي غير مراهق لم يجوز بحر وسأق أيضا وقد من أن الصواب ذكر  
الصبي هنا في التملك (قوله بشرط ادم الخ) أي لم يكن الاستيفاء الى الشبع وهذا أحد قولين واليه  
مال الكرخي والآخر لا يجوز الا بغير البر لأن محمد انص على البر في الزيادات كما في البحر وفي التارخانية  
والمتن أن يغذيهم ويعشهم بخبر صاع ادم (قوله كما جاز لو أطعم) يشمل التملك والاباحة وعبر في الكنز  
بأعطي المختص بالتملك والحق أنه لا فرق على المذهب وتماه في البحر وفيه والكسوة في كفارة اليمين كالاطعام  
حتى لو أعطى واحدا عشرة أو ثواب في عشرة أيام يجوز ولو غذى واحدا عشرين يوما في كفارة اليمين أجزاء ٥١  
قلت ومقتضاه أنه لو غدا مائة وعشرين يوما أجزاء عن كفارة الظهار ثم رأيت صريحا قال في التارخانية وعن  
الطسن بن زياد عن أبي حنيفة اذا غذى واحدا مائة وعشرين يوما أجزاء (قوله لتجدد الحاجة) لأن المتعدد  
سدّ خلّة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الايام فتكثر المسكين يتكرر الحاجة حكما فكان تعدد احكامها في المصباح  
الخلّة بالفتح الفقر والحاجة بحر (قوله دفعة) أي أو بدفعات وقوله بدفعات أي أو بدفعة كما أفاد  
في البحر فهو من قبيل الاحتياط حيث صرح في كل من الموضعين بما سكت عنه في الموضع الآخر (قوله  
وكذا اذا ملكه) أي لا يجوز الا عن يوم واحد وفعله عما قبله لان في التملك خلافا بخلاف الاباحة فافهم  
(قوله لفقد التعدد الخ) علة للسألتين قال في المنع لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد  
ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز ط (قوله أمر غيره الخ) قيد بالامر لانه لو أطعم عنه بلا أمر لم يجوز  
وبالاطعام لانه لو أمره بالعتق عن كفارته لم يجوز عندهما خلافا لابي يوسف ولو جعل سماه جاز انفاقا وتكفير  
الوارث بالاطعام جائز في كفارة اليمين بالكسوة أيضا بخلاف الاعتاق ولذا استنع تبرعه في كفارة القتل  
كما في المحيط نهر (قوله صم) لانه طلب منه التملك معنى ويكون الفقير قابضه أولا ثم لنفسه نهر  
(قوله في الدين يرجع) أي لو أمره بأن يقضى دينه وكذا لو أمره بأن يتفق عليه برأية من كتاب الوكالة  
(قوله وفي الكسوة الزكاة) أي لو قال أعطه عن كفارتي أو أد زكاة مالي وكذا عترض عن هبتي

ومصرفا (أو قيمة ذلك) من غير  
المنصوص اذا عطف للمغفرة  
(وان) أراد الاباحة فغداهم  
وعشاءهم) أو غذاهم وأعطاهم  
قيمة العشاء أو عكسه أو أطعمهم  
غداين أو عشاءين أو عشاء  
وسحورا وأشبعهم (جاء بشرط  
اдам في خبر شعير وذرة لابر) (كما)  
جاء (لو أطعم واحدا ستين يوما)  
لتجدد الحاجة (ولو أباحه كل  
الطعام في يوم واحد دفعة أجزاء  
عن يومه ذلك فقط) اتفاقا (وكذا  
اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم  
واحد على الاصح) ذكره  
الزيلعي لفقد التعدد حقيقة  
وحكما (أمر غيره أن يطعم عنه  
عن ظاهره تفعل) ذلك الغير  
(صح) وهل يرجع ان قال على  
أن ترجع رجوع وان سكت  
ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة  
والزكاة لا يرجع على المذهب



( كما صحت الاباحة ) بشرط الشبع  
 ( في طعام الكفارات ) سوى القتل  
 ( و ) في ( الفدية ) لصوم وجنابة  
 حج و جازا لجمع بين اباحة وتقليم  
 ( دون الصدقات والعشر )  
 والضابط أن ما شرع بلفظ اطعام  
 وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع  
 بلفظ ايتاء وأدا شرط فيه التملك  
 ( حرر عبد بن عن ظهار بن ) من  
 امرأة أو امرأتين ( ولم يعين )  
 واحد الواحد ( صح عنهما ) مثله  
 في العدة ( السيام ) أربعة أشهر  
 ( والاطعام ) مائة وعشرين فقيرا  
 لاتحاد الجنس بخلاف اختلافه  
 الآن بنوى بكل كلاف صح  
 ( وان حرر عنهما رقة ) واحدة  
 ( أو صام ) عنهما ( شهرين ) صح  
 عن واحد ) بتعيينه وله وطني التي  
 كفر عنهما دون الأخرى ( وعن  
 ظهار و قتل لا ) يصح لما مر مالم  
 يحتر ككافة فتصح عن الظهار  
 استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل  
 ( أطمع ستين مسكينا كلا صاعا )  
 بدفعة واحدة ( عن ظهار بن )  
 كما مر ( صح عن واحد ) كذا في نسخ  
 الشرح ونسخ المتن لم يصح أي  
 عنهما خلافا لمحمد ووجه الكمال  
 ( وعن افطار وظهار صح ) عنهما  
 اتفاقا والاصل أن نية التعيين  
 في الجنس المتحدس به لغو وفي المختلف  
 سببه مفيد ( فروع ) العتبر  
 في السار والاعسار

أوجب اطلاق عن ألفا لا يرجع بلا شرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلا  
 بملك المال فالأمر يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بلا شرط بزيادة وتام الكلام على هدم  
 المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية ( قوله في طعام الكفارات ) قديبه لان الاباحة في الكسوة وفي كفارة  
 اليمين لا يجوز كالوأعار عشرة مساكين كل مسكين ثوبا بجر ( قوله سوى القتل ) فإنه لا اطعام فيه  
 فلا اباحة وانما ذكره للرد على العيني حيث قال أعني كفارات الظهار واليمين والصوم والقتل ( قوله  
 وفي الفدية ) هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بد فيها من التملك بجر ( قوله لصوم ) أي في الشيخ  
 الفاني مؤمن أخرج عنه بعد موته ( قوله وجنابة حج ) كلق أو لبس بعد رفاهه يذبح أو يطعم أو يصوم  
 ( قوله و جازا لجمع بين اباحة وتقليم ) مكر مع قوله المار أو ضدهم وأعطاهم قيمة النساء ( قوله دون  
 الصدقات ) أي الزكاة وصدقة الفطر ( قوله والضابط الخ ) بيانه أن الوارد في الكفارات والفدية  
 الاطعام وهو حقيقة في التمكن من الطعام وانما جازا التملك باعتبار أنه يتمكن وفي الزكاة الايتاء وفي صدقة الفطر  
 الاداء وهما للتملك حقيقة أفاده في البحر ( قوله ومنه في العدة الخ ) قلت وكذا لوجع بين الحرير والصيام  
 والاطعام ففي كافي الحاصكم وان ظاهر من أربع نسوة فأعتق رقة ليس له غيرها صام أربعة أشهر  
 متتابعة ثم مرض وأطمع ستين مسكينا ولم يوشى من ذلك واحدة بعينها أجزأه عنهن كلهن استحسانا  
 اه ( قوله لا اتحاد الجنس ) أي فلا حاجة الى نية معينة هداية وسبأني بيانه في الاصل الآتي ( قوله  
 بخلاف اختلافه ) أي الجنس كالوكان عليه كفارة عين وكفارة ظهار وكفارة قتل فأعتق عبدا عن الكفارات  
 لا يجزئه عن الكفارة ولو أعتق كل رقة نوايا عن واحدة منها لا بعينها جاز بالاجماع ولا يضرب جهالة المكفر عنه  
 كذا في المحيط بجر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقول الشارح الآن بنوى الخ وان كان موهبا خلافا  
 المراد ( قوله بتعيينه ) هو معنى قول الزيلعي وكان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وهذا الجعل هو تعيينه  
 وفي بعض النسخ بعينه وهو تحريف رجح وفي نسخة بعينه بصيغة الفعل المضارع وهو في معنى الأولى  
 ( قوله لا امر ) من قوله بخلاف اختلافه ( قوله لعدم صلاحيتها للقتل ) فإنه لا بد في كفارة القتل  
 من كونها مؤمنة للآية ونظيره ما إذا جع بين المرأة وبناتها واختها ونكحهما معا فان كانتا غيبين لم يصح  
 العقد على كل منهما وان كانت أحدهما متروجة صح في الفارغة بجر عن البدائع ( قوله كلا  
 صاعا ) أي من البراذل لو كان من تمر أو شعير يكون موضوع المسألة كلا صاعين بجر ( قوله بدفعة واحدة )  
 أمالو كان بدفعات جازا اتفاقا كما في الكافي مع اللاب أنه في المرة الثانية كسكين آخر بجر ( قوله كما مر )  
 نعت لظهار بن أي عن ظهار بن من امرأة أو امرأتين ح ( قوله صح عن واحد ) لان النقصان عن العدد  
 لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الأقل كما لو أطمع  
 ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فإنه لا يصح كفي عن ظهار واحد وفي البدائع وكذا لو أطمع عشرة مساكين  
 عن يمينين لكل مسكين صاعا فهو على هذا الخلاف بجر ( قوله أي عنهما ) فلا ينافي بحته عن أحدهما  
 لكن لما كان فيه إيهام أنه لا يصح أصلا أصلها المصنف حال شرحه ط ( قوله خلافا لمحمد ) حيث قال  
 يصح عنهما ( قوله ووجه الكمال ) وكذا الاتصافي في غاية البيلان ( قوله والاصل الخ ) لان النية انما  
 اعتبرت لتمييز بعض الاجناس عن بعض لا خلاف الاغراض باختلاف الاجناس فلا يحتاج اليها في الجنس  
 الواحد لان الاغراض لا تختلف باعتباره فلا تعتبر في فيه مطلق نية الظهار ويجزئها لا يلزم أكثر من واحد  
 وكون المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لان نصف الصاع أدنى المقادير لالمنع  
 الزيادة عليه بل النقصان بخلاف ما إذا فترق الدفع أو كانا جنسين وقد يقال اعتبارها للحاجة الى التمييز  
 وهو محتجج اليه في أشخاص الجنس الواحد كافي الاجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرح به من أنه  
 لو أعتق عبدا عن أحد الظهارين بعينه صح نية التعيين ولم تلغ حتى حل وطء التي عينها اه فتح وقوله وقد  
 يقال الخ بيان لترجيح قول محمد وأقره في البحر أولا ثم قال بعده وقد قرأ المراد في النهاية بما يرفع الاراد  
 فقال أراد به تعميم الجنس بالنسبة ألا ترى أنه اذا عين ظهارا واحدا صاع وحل له قربانها كذا في القوائد  
 الظهيرية اه قلت وحاصله أن المراد بالتعيين اللغو تعيين جميع افراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم اعلم أن

متخذ الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الاول والصلاة من الثاني وكذا صوم يومين من رمضان ونماه في الجهر والنهر (قوله وقت التكفير) برفع وقت على أنه خبر المعبر حتى لو كان وقت الظهار غنيا وقت التكفير فقيرا أجزأه الصوم وعلى العكس لم يجزه تارة ثانية (قوله أطعم مائة وعشرين) أي كل واحد كلة واحدة (قوله فيعيد على ستين منهم) أي من المائة والعشرين وينبغي أنه إذا غدى العدد ثم غابوا أن ينتظر حضورهم أو يعيد الغداء مع العشاء على غيرهم بجر فالو كان المطعم وصيا ينبغي أن يجب عليه الانتظار إلى أن يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله للزوم العدد) وهو الستون مع المتدار وهو الاكثان المشبعان في الاباحة والصاع أو نصفه في التكيل (قوله ولم يجز اطعام فطيم ولا شعبان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم

\*(باب اللعان)\*

\*(باب اللعان)\*

وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر للزوم العبد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شعبان

(قوله مصدر لاعتن) أي سماعا والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضا نهر (قوله سمي به لا بالغضب) أي مع أنه مشتق على ذكر الغضب في جانبها كما اشتمل على ذكر اللعن في جانبه (قوله شهادات أربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط أهليتهما للشهادة في حق كل منهما كما سيصرح به لا أهلية اليقين كما ذهب إليه الشافعي وسيأتي (قوله كنهود الزنا) أي اعتبرناه بهم فاللعن لما كان شاهدا لنفسه كركنه أربعة أفاده في شرح الملتقى ط (قوله مؤكدا باليمين) أي مقويات بها لأن أفضله أشهد بالله كما سيأتي (قوله باللعن) أي بعد الرابعة ومثله الغضب (قوله لا نهن يكثرن اللعن) كما ورد في الحديث أنهن يكثرن اللعن ويكفرن العشير أي الزوج قال في العناية فسادهن يجترئ على الاقدام عليه أكثر جريه على السنن وسقوط وقعه عن قلوبهن ففرن الركن في جانبهن بالغضب ردعاهن عن الاقدام (قوله في حقه) أي على تقدير كذبه وظاهر اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته أبدا وبه جزم العيني هنا تبعنا لما في الاختيار وذكر الزبلي في القذف أنها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقها) أي على تقدير صدقه كما في النهر ح (قوله أي إذا اتلنا عن الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحديث (قوله مهلك) أي إذا كان كاذبا كما في التبيين ح (قوله بل أشد) لأن اهلاك الحددين أولى واهلاك التجري على اسم الله تعالى أخروي ولهذاب الآخرة أشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا لعن بقذف المنكوحه فاسدا أو المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلقة رجعية ولا بدق زوجته الميتة ويشترط أيضا الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط راجعة اليهما ويشترط في التاذف خاصة عدم إقامة المينة على صدقه وفي المقدوف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعقبتها عنه ويشترط أيضا كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في الجرح البدائع ونبي الولد بمنزلة صريح الزنا وبأني أكثر هذه الشروط في غضون كلامه (قوله يوجب الحد في الأجنبية) أي بان تكون محصنة (قوله خصت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصله كما في القمع أن المرأة هي المقدوفة ودونه فاخصت باشتراط كونها بمن يحد فاذفها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فإنه ليس مقدوفا وهو شاهد فاشتراط أهليته للشهادة دون كونه بمن يحد فاذفه أه وفيه رد لما في النهاية من أن كونه محصنا شرط أيضا في اللعان وقد خطأ الزبلي وغيره (قوله قسم لها شروط الاحصان) الفاء فصحة أي فإذا كانت هي المقدوفة ودونه فيشترط أن يتم لها شروط الاحصان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة حرة مسلمة (قوله وركنه) يعني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستمتاع) أي بالدواعي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق بجر ط (قوله بعد التلاعن) أي مادام حكمه باقيا ولو خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان له أن ينكحها كما يأتي وعليه حمل الحديث المذكور ولا ينافيه قوله أنه كما في قوله تعالى انهم ان يظهروا عليكم يرجوكم أو يعيدوكم في ملتهم ولن تفلحوا إذا أبدا أي مادمت في ملتهم كما في البدائع ونعم الكلام على الحديث مبسوط في القمع (قوله من هو أهل للشهادة) أي لادائمه على المسلم لا لتمامها فلا لعن بين كافرين وإن قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين ملوك ولا من أحدهما ملوك أو وصي أو مجنون أو محدود في قذف أو كافر وصح بين الاعيين والفاسقين لانهم أهل للاداء إلا أنها لا تقبل للفسق

(هو) لغة مصدر لاعتن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالغضب للغة نفسه قبلها والسبق من أسباب الترجيح وشرعا (شهادات) أربعة كشهود الزنا (مؤكدات باليمين مقرونة) شهادته (باللعن) وشهادتها بالغضب لا نهن يكثرن اللعن فكان الغضب اردع لها (فأتمه) شهادته (مقام حد القذف في حقه) (و) شهادتها (مقام حد الزنا في حقها) أي إذا اتلنا سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا لأن الاستشهاد بالله مهلك كالحديل أشد (وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا) لا فاسدا (وسببه قذف الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الأجنبية) خصت بذلك لأنها هي المقدوفة قسم لها شروط الاحصان (وركنه شهادات مؤكدا باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما لحديث التلاعن لا يجتمعان أبدا (وأهل من هو أهل للشهادة) على المسلم

ولعدم قدرة الاعمى على التمييز وقد قبلت شهادته فيما ثبت بالتسامع كاللموت والنكاح والنسب ونحوه في البحر  
 والنهر **مكن** قال في الدر المنثور قلت الاصح عدم القبول كما سيأتي نعم عم القهستاني في الاهلية ولو جهك  
 القاضي لنفوذ القضاء بشهادتهما اهـ أي المراد النفوذ وان لم يجز للقاضي فعلا لكن يرد عليه المحدثون  
 في القذف قال ابن كمال باشا وأما المحدثون في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلا نعم لو قضى بها فذلك لكن  
 الكلام في الجواز فانه أمر وراء النفاذ اهـ قلت ويرد عليه الفاسق فانه ينفذ القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز  
 ولعل مراده بنى الجواز نفي العصبة والنفاذ نفاذ الحكم بهما من يراها كشافه في الفاسق يصح القضاء  
 بشهادته وكذا الاعمى على القول بهما فيما ثبت بالتسامع بخلاف المحدثون في القذف (قوله بصريح الزنا)  
 كما زانية أو يازاني لانه ترخيم قد زنت قبل أن تزوجك جسداً ونفساً زاناً وخرج السكينة والتعريض  
 نحو لست أنازن أقاده القهستاني وخرج بذلك الزنا الموطأ فلا لعان فيه عنده وعندهما ما ثبت فيه كذا  
 في البحر ط وخرج أيضاً وجدت معها رجلاً لا يجامعها لأن الجماع لا يستلزم الزنا بحر (قوله في دار  
 الاسلام) أخرج دار الحرب لانتقطاع الولاية (قوله زوجته) شمل غير المدخول بها **مكن** في الدر  
 المتني وغيره (قوله الحية) لان البينة لم تنق زوجة ولانه لا يتأتى منها اللعان فلو قذف زوجته البينة فطلب  
 من وقع القذف في نسبه من غيراً ولاد القاذف يحذف للقذف ان لم يبرهن أما لو طالبه من القاذف عليه ولادة  
 بسقط عنه لانه لا يحذف ولده رضى (قوله بنكاح صحيح) هو ايضاح للتعديد بالزوجة لان المنكوحه فاسدة  
 غير زوجة ولو دخل بها فيه لم تنق عفيفة أيضاً فلا يحذف قاذفها أقاده الرضى (قوله ولو في عدة الرجمي)  
 خرجت المبانة فلا لعان فيها **مكن** كنه يحذف كالأجنبي قهستاني عن شرح الطحاوي ط (قوله العفيفة)  
 ذات لها صفة تغلب على الشهوة وفي الشريعة أمرأة بريئة من الوطئ الحرام والتممة قهستاني (قوله  
 بأن لم يوطأ الخ) بيان للعفة الشرعية وقوله حراماً أي وطأ حراماً أي محرماً لعينه لا لعارض وذلك بأن يكون  
 في غير ملك صحيح بخلاف مالو كان في ملكه وحرم لعارض حيض ونحوه فليس المراد بالزنا هنا ما أوجب الحدة  
 ولذا قال ولو لمرة بشبهة أي ولو كان بشبهة كوطئ معتدة من بائن وان طلق حله وقوله ولا بنكاح فاسد الاولي  
 أو بنكاح فاسد عطفاً على قوله بشبهة لانه من الوطئ الحرام وقوله ولا لها ولداً الخ الاولي ولم يكن لها ولد  
 عطفاً على قوله لم يوطأ لانه بيان لقوله وتمتته فانتم بالزنا بوجود ولدها بلا أب أي بلا أب معروف وسيأتي  
 في باب القذف ان شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عدمها في بلد القذف لا في كل البلاد (قوله وصلها)  
 أي كل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) لا تعملها كما مر فان العصى أهل للعمل لا لاداء (قوله  
 فخرج حقوق الخ) أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما إذا كان أحدهما محمداً في قذف أو كافراً  
 كما مر وصورة ما إذا كان الزوج كافراً فقط ما في البدائع أسلت امرأته ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا  
 اهـ أي لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا ردة ما في القهستاني من أنه يشترط صلاحية  
 الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين ورقيقين بعد الاسلام والعق والظاهر  
 أنه شرط في الحالتين وسيد كرم المصنف أيضاً أن العبرة للاحصان حالة القذف (قوله ودخل الاعمى الخ)  
 تقدم بيانه (قوله أو من نفي نسب الولد) أطلقه فشملى ما إذا صرح معه بالزنا وأعلى مختار صاحب  
 الهداية والزليبي وهو الحق خلافاً لما في المحيط والمبتني لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال  
 كون الولد بوطئ شبهة ساقط بالاجماع على أن من قال است لا يسلك يكون قاذفاً لانه حتى يلزمه حدة القذف  
 مع وجود هذا الاحتمال ونحوه في البحر (تنبيه) في الذخيرة لا يشرع اللعان بنى الولد في المحبوب والخصي  
 ومن لا يولد له ولد لانه لا يلحق به الولد اهـ وفيه نظر لان المحبوب ينزل بالحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار  
 كذا في الفتح ويأتى في أول اللعان ما يؤيده (قوله منه) متعلق بنسب أو بنى وقوله أو من غيره بأن نفي  
 نسب ولده زوجته من أبيه (قوله وطالبته) قيد به لانها لو لم تطلبه فلا لعان لانه حقها دفع العار عنها  
 ومراده طلبها إذا كان القذف بصريح الزنا أما بنى الولد فالتطلب حقه أيضاً لاحتياجه الى نفي من ليس  
 ولده عنه بحر (قوله أو طالبه الولد المتني) هذا سبق قلم ولم أره لغيره والصواب أن يقال أو طالب النافي  
 للولد وبعبارة الفتح ويشترط طلبها بخلاف ما إذا كان القذف بنى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفي

(من قذف) بصريح الزنا في دار  
 الاسلام (زوجته) الحية بنكاح  
 صحيح ولو في عدة الرجمي (العفيفة)  
 عن (فعل الزنا) وتمتته بأن لم يوطأ  
 حراماً ولو مرة بشبهة ولا بنكاح  
 فاسد ولا لها ولداً بلا أب (وصلها)  
 لاداء الشهادة على المسلم فخرج  
 حقوق وصغير ودخل الاعمى  
 والفاسق لانهما من أهل الاداء  
 (أو) من (نفي نسب الولد) منه أو  
 من غيره (وطالبته) أو طالبه الولد  
 المتني (به)

من ليس ولده عنه وعبارة الزيلعي لا بد من طلبها إلا أن يكون القذف بنى الولد فان له أن يطلب لاحتياجه الخ  
ومثله ما ذكرناه آنفاً عن الجبر ولا يخفى أن الضمير في طلبه راجع للقاذف لا للولد نعم طلب الولد شرط لوجوب  
حد القذف إن كان ولده غير القاذف وكانت الأم مينة والا فالشرط طلبها كما سيأتي في بابها والكلام  
في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعدم موتها وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرحقي أشار إلى بعض  
ما قلنا (قوله أي بموجب القذف) أشار إلى أن الضمير راجع إلى القذف المفهوم من قوله قذف ~~لكن~~  
على تقدير مضاف وهو موجب أو أعاد الضمير عليه بمعنى موجه على طريق الاستخدام وعليه اقتصر  
المهستاني (قوله وهو الحد) أي حد القذف أن أكذب نفسه أو اللعان أن أصر كما يأتي (قوله  
عند القاضي) متعلق بطلبته قال في الجبر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس القاضي كذا في البدائع  
(قوله ولو بعد العفو) أي لا يسقط بالعفو ~~لكن~~ مع العفو لا حد للعفو بل لترك الطلب حتى لو عاد  
المقذوف وطلب بحد القاذف خلاف ما لم يفهم من عدم سقوطه بالعفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع العفو  
كما به عليه في الجبر في باب حد القذف (قوله لا يطل الحق في قذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسيأتي  
في القضاء أن شاء الله تعالى أن السلطان إذا أنهى القاضي عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة صح  
ولا يصح سماعها منه وهذا إذا كان انحصر منكر أو لم يكن الترتيب مذكوراً إلا فإنه يصح ولا يخفى أن النهي  
عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا والآخرة ولذا لو أذن السلطان بسماعها بعد ذلك ثبت الحق  
فافهم (قوله أن أقر بقذفه الخ) قيد لقوله لا عن وهو مقيد أيضاً بصراره وبجبره عن البيئة على زناها أو على  
أقرارها به أو على تصديقها له وعمامة في الجبر (قوله أثبت قذفه بالبيئة) هي رجلان لأرجل وامرأتان  
بحر وغيره وعليه في كافي الحاكم بأنه لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها اه فمافي النهر وتسعه في الدرر  
المتقى من قوله أو رجل وامرأتان سبق قلم (قوله لم يستخف) أي لانه حد ~~لكن~~ في أي والاستخلاف  
فأنه نه التكول وهو أقرار بمعنى لأصريح فقيه شبيهة بتدري الحد بها (قوله حبس حتى يلاع الخ) قال  
ابن كمال هنا غاية أخرى ينتهي الحبس بها وهي أن تبين منه بطلاق أو غيره ذكره السرخسي في المبسوط اه وهو  
مفهوم من قول المصنف سابقاً وشرطه قيام الزوجة شرب ليلية (قوله فيحد) فيه دلالة على أنه لا يحد  
بجبر دامتناعه خلافاً لما في شذ من المشايخ نهر (قوله لانه المدعى) علة للبعدية (قوله فلو بدأ) ضميره  
يعود للقاضي وكذا ضمير فرق (قوله أعادت) ليكون على الترتيب المشروع بحر عن الاختيار  
وظاهره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي العاية لا تجب الاعادة وقد أخطأ السنة ورجحه في الفتح بأنه  
الوجه وهو قول مالك اه ومنه في الشرب ليلية (قوله ولا تحدد) ومافي بعض نسخ القدوري فتح غلط  
لان الحد لا يجب بالإقرار مرة ~~فصح~~ يجب بالتصديق مرة بحر وزيلعي قلت وقد يجاب بأن مراد  
القدوري بالتصديق الإقرار بالانحياز لا بمجرد قولها صدقت ~~واكتفى~~ عن ذكر التكرار اعتماداً على ما ذكره  
في بابها ويشير إلى هذا قول الحاكم في الكافي وإذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقاتل صدق ولم تقتل زينة  
وأعادت ذلك أربع مرات في مجالس متفرقة لم يلزمها حد الزنا ويطل اللعان ولا يحد من قذفها بعد هذا اه  
(قوله ولا يفتني النسب) لانه انما يفتني باللعان ولم يوجد وبه ظهر أن مافي شرح الوقاية والنفاية من أنها  
إذا صدقت يفتني غير صحيح ~~كما به عليه~~ في شرح الدرر والفرر بحر وسيأتي أن شروط التفتي ستة  
منها تفرق القاضي بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليها حينئذ) أي حين امتنع لانه لا يجب عليها  
الابعد لعائنه فقبله ليس امتناعاً لخط وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صارامضاء اللعان  
حق الشرع فإذا لم تعف وأظهرت الامتناع تجب بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تجب اه فتأمل وأجاب  
الرحقي بأنه ليس المراد أنهم امتنعوا في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعها بعد لعائنه  
فأرجح المسألة إلى مافي المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لرقه) أو لكونه محدداً في قذف بحر  
(قوله أركفه) بأن أسلت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه بحر (قوله أي بالغاً قلاً ناطقاً)  
أما لو كان صبيّاً أو مجنوناً أو أخرس فلا حد ولا لعان منع لان قذفه غير صحيح (قوله إذا سقط لمعنى  
من جهته) بأن لم يصلح شاهداً لرقه ونحوه أما لو سقط لمعنى من جهتها وهو المسألة الثانية في كلام

أي بموجب القذف وهو الحد  
عند القاضي ولو بعد العفو  
أو التقدّم فان تقدّم الزمان  
لا يطل الحق في قذف وقصاص  
وحقوق عباد جوهرة والافضل  
لها السر واللعان كما أن يأمرها به  
(لا عن) خبر من أي أن أقر بقذفه  
أثبت قذفه بالبيئة فلو أنكر  
ولا بيئة لهما لم يستخلف وسقط  
اللعان (فان أبي حبس حتى يلاع  
أو يكذب نفسه فيحد) للقذف  
(فان لا عن لا عت) بعده لانه  
المدعى فلو بدأ به انما أعادت فلو  
فرّق قبل الاعادة صح لحصول  
المقصود اختيار (والاحبت)  
حتى تلاعن أو تصدقه (فيندفع  
به اللعان ولا تحدد) وان صدقته  
أربعاً لانه ليس بأقرار قصداً ولا  
ينبغي النسب لانه حق الولد فلا  
يصدّقان في ابطاله ولو امتنع  
حبساً وحله في الجبر على ما إذا لم  
تعف المرأة واستشكل في النهر  
حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه  
عليها حينئذ (وإذا لم يصلح) الزوج  
(شاهداً) لرقه أو كرفه (وكان  
أهلاً للقذف) أي بالغاً قلاً ناطقاً  
(حد) الأصل ان اللعان إذا سقط  
لمعنى من جهته

المصنف فلا حد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهتها كمالو كمالا محمد ودين في قذف فهو كالاول لانه سقط لمعنى من جهته لان البداة به فلا تعتبر جهتها معه **كما** أفاده في الجوهرية وبأقرب تمامه قريبا (قوله) فلو القذف صحيحا بأن كان بالغا عاقلنا طعا (قوله والا) أى وان لم يكن القذف صحيحا بأن لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا لعان) نفي اللعان تأكيد كيد لان الكلام فيما اذا سقط (قوله) لم تصلح أى للشهادة وانما زاده ليشمل المهدودة في قذف فانها لم تدخل في كلام المصنف لانها من جهة قذفها كذا أفاده في الجبر ولو لا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف انه يحتلها مع انه لا يحد كما يأتى بيانه (قوله فلا حد عليه) لان شرط الحد الاحصان وهو كونها مسئلة حرة بالغة عاقله عفيفة كما مر بشرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة فاذا كانت غير محصنة فلا حد ولا لعان لنقد الاحصان واذا كانت محصنة لكنهما محدودا في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضا لانه سقط اللعان لمعنى من جهتها لان جهته والحاصل انها اذا كانت كافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحصان ولا لعان لذلك ولعدم أهليتها للشهادة واذا كانت غير عفيفة سقطا أيضا لعدم الاحصان ولانه صادق في قوله واذا كانت عفيفة محدودا فلما علمت هكذا ينبغي تحرير هذا المقام فافهم (قوله كمالو قذفها أجنبي) هذا في غير العفيفة المحدودة أما فيما يخص الأجنبي بقذفها كما في الشرع لانه لا يسقط الحد عن الزوج لعله غير موجودة في الأجنبي (قوله لانه خلفه) كذا في الدرر والعجيج في التعليل ما قد سناه لان هذا لا يظهر في العفيفة المحدودة لان اللعان فيها لم يسقط تبعا للحد بل بالعكس الا أن يقال النفي في لانه للحد وفي خلفه اللعان بناء على أن الواجب الاصل في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى انه اذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله لانه ينعز) أى وجوب لانه اذاها وألحق الشين بها كذا في الجبر وظاهره وجوب التعزير في غير العفيفة فانه أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحقت الشين بنفسها ط قلت هذا طاهر ان كانت مجاهرة والافيعز بطلها لظهوره الفاحشة (قوله وهذا) أى قوله واذا لم يصلح شاهد الخ (قوله نصريح بمافهم) أى من قوله قذفاً وجب الحد في الأجنبي وقوله وصلح لاداء الشهادة فانه احتراز عن غير العفيفة وعما اذا لم يصلح وصحلت أو عكسه فافهم (تنبيه) قال في الجبر ولم يتعرض صريحا لما اذا لم يصلح لاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أو لانه لا لعان وأما الحد فلا يجب لو صغيرين أو مجنونين أو كافرين أو مملوكين ويجب لو محدودين في قذف لا متناع اللعان لمعنى من جهته وكذا يجب لو كان هو عبداً وهي محدودا لان قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودا (قوله وبعتبر الاحصان) يعلم منه ومن قوله وكذا يسقط بزناها اشتراط دوامه من حين القذف الى حين التلاعن ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال بالبينونة تشمل البينونة بالطلاق أو القسح أو الموت وفي كافى الحاكم واذا قذف الرجل امرأته ثم بان منه بطلاق أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البينونة لم يحول الى الحد ولو كذب نفسه لم يحد ولو قال أنت طالق ثلاثا يازانية كان عليه الحد ولو قال يازانية أنت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا اللعان اه أى لحصول البينونة بعد وجوب اللعان (قوله وبسقط بموت الخ) أى اذا شهد وعذله القاضى ثم مات أو غاب لا يقضى به قال في الفتح وفي الجامع لو مات الشاهدان أو غابا بعد ما عذلا لا يقضى باللعان وفي المال يقضى بخلاف ما لو عبا أو فسقا وأرتد حيث يلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحد يدرك بالشبهات واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فإدام حيا حاضرا فالاحتمال قائم فاذا قضى القاضى بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلغو ذلك الاحتمال لتأكد الحد الحق بالقضاء أما اذا مات أو غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء فتأمل هذا وفي اشتراط حضور الشاهدين لأقامة الحد كلام مذكور في الشرع لانه في باب حد السرقة فراجع وسيأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله معهود) أى عهد وقوعه منها (قوله فلا لعان) أى ولا حد لعدم الاحصان (قوله) لاسناده لغريمه أى لاسناده الزنا فان محله البالغة العاقله وعبارة الفتح لم يكن قذفاً في الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا (قوله حيث يتلاعنا) صوابه يتلاعنان بالنون في آخره كما يوجد في بعض النسخ (قوله) لاقتصاره) أى لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستند لانها توصف بالزنا وهي ذميمة أو أامة فقد ألحق بها

فلو القذف صحيحا حد ولا فلا حد ولا لعان (فان صلح) شاهدا (و) الحال انها (هى) لم تصلح أو (من لا يحد قذفها فلا حد) عليه كمالو قذفها أجنبي (ولا لعان) لانه خلفه لانه يعز حسم هذا الباب وهذا نصريح بمافهم (وبعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها هو هى أمة أو كافرة ثم أسلت أو عقت فلا حد ولا لعان) زباني (وبسقط) اللعان بعد وجوبه (بالطلاق البائن) لا يعود بزوجه بعده (لان الساقط لا يعود (وكذا) يسقط بزناها ووطئها بشبهة وبرذنها) ولا يعود لو اسلت بعده (وبسقط بموت شاهد القذف وغيبته لا يسقط (لوعى) الشاهد (أو فسق أو ارتد ولو قال) لزوجته (زيت وأنت صبية أو مجنونة (وهو) اى الجنون (معهود فلا لعان) لاسناده لغريمه (بخلاف) زيت (وانت ذميمة أو أامة أو منذر بعين سنة وعمرها قل) حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح



الشيخ فافهم وكذا في منذ أربعين سنة ولو عمرها أقل لأنه مبالغة في التقدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان للنص الشرعي وبه استغنى عما في البصر الظاهر أنه أراد بالمبالغة الركن يعني الماهية أذصفته على وجه السنة لم ينطق بها النص وهوان القاضي يقيمهما متقابلين ويقول له التعن فيقول الزوج أشهد بالله أني لمن الصادقين فيمارميتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين فيمارمها به من الزنا يشير إليها في كل مرة ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله أنه من الكاذبين فيمارماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصالحين فيمارمها به من الزنا كذا في النهر ح (تنبيه) مقتضى مشروعية اللعان جواز الدعاء باللعن على كاذب معين فإن قوله لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه فتعطينه على ذلك لا يخرج به عن التعيين نعم يقال أن مشروعيته أن كان صادقا ولو كان كاذبا لا يحل له وذكري الصرم يدل على الجواز بما في عدة غايه البيان من أن المساهلة مشروعة في زماننا وهي الملاعة كانوا يقولون إذا اختلفوا في شيء لم يله الله على الكاذب منا وقد مننا الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بآيت بتفريق الحاكم) أي تكون الفرقة تطلقة بآيته عندهما وقال أبو يوسف هو تحريم مؤبد هداية (قوله فتوارثان قبل تفريقه) لأنها امرأته ما لم يفرق القاضي بينهما كافي نعم يحرم الوطئ ودواعيه قبل التفريق كما مر وبآيت ثم هذا تفريع على المفهوم وهو أنه لا تقع الفرقة بنفس اللعان قبل تفريق الحاكم ويتفرع عنه أيضا ما في السعدية عن الكفاية أنه لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو أكل كذب نفسه حل له الوطئ من غير تجديد النكاح اه وعند الشافعي تقع الفرقة بنفس اللعان والكلام معه مبسوط في الفتح وهذا أحد المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنع منظومة وتقدمت في الطلاق (قوله الذي وقع اللعان عنده) محترمه قوله إلا في فلولم يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا أيضا من فروع عدم وقوع الفرقة قبل التفريق (قوله فرق) لأنه يرجع عود الاحصان فتح (قوله والالا) أي وإن زالت أهلية اللعان بما لا يرجع زواله بأن أكل كذب نفسه أو قذف أحدهما أنسا ناخذ للقدف أو وطئت هي وطئنا حراما أو خرس أحدهما لا يفرق بينهما فتح (قوله ينتظر) لأن التفريق حكم فلا يصح على الغائب رجعي (قوله استقبله الحاكم الثاني) أي استأنف اللعان (قوله خلافا للحمد) فعنده لا يستقبل لأن اللعان قائم مقام الحد فصار كاقامة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته ولهما أن تمام الامضاء في التفريق والانتهاء فلا يتناهى قبله فيجب الاستقبال كذا في الاختصار ومفاده أنه لا تحصل حرمة الوطئ قبل التفريق وسيأتي خلافه ومفاده أيضا أنه لا بد من طلبها التلاع عند الحاكم الثاني فليراجع (قوله بعد وجود الأكثر) بأن التعن كل منهما ثلاث مرات (قوله صح) أي التفريق وقد أخطأ السنة كافي (قوله لأنه يجتهد فيه) فإن الامام الشافعي رحمه الله تعالى قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط كذا في النهر ح قلت وقد مناني الخلع وفي أول الظاهر معنى المجتهد فيه وإذا فهمته تعلم أنه لا يثبت كونه مجتهدا فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين (قوله بغير القاضي الحنفى) المراد بغيره من يرى جوازه باجتهاد منه أو بتقليد للجهت كشافى (قوله اما هو فلا ينفذ) أي بناء على المعتمد من أن القاضي ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضاة زماننا المأمورين بالحكم بأصح اقوال أبي حنيفة (قوله وحرم وطؤها) أي ودواعيه كما مر ط (قوله لما مر) أي من حديث المتلاعنان لا يجتمعان أبدا ح (قوله ولها) أي للملاعة بعد التفريق ط (قوله نفقة العدة) أي والسكنى وإذا اجابت بولد إلى ستين لزمه وإن لم تكن عليها عدة لزمه إلى سنة أشهر كافي الكافي (قوله ح) فلولم نفاء بعد موته لا عن ولم يقطع نسبه وكذا الوصيات بولدين أحدهما ميت فنفاها أو مات أحدهما قبل اللعان كما سيأتي (قوله نفي نسبه) أي لا بد أن يقول قطع نسب هذا الولد عنه بعد ما حال فرقت بينهما كما روى عن أبي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح لأنه ليس من ضرورة التفريق نفي النسب كما بعد الموت يفرق بينهما ولا ينتفى السبب بمجرد عن النهاية (قوله والحقة بامه) هذا غير لازم في النفي وانما يخرج مخرج التأكيده من عن النهاية (قوله بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعده زادهما في البصر على شروط النفي السنة المذكورة في البدائع وانما لم يعددهما الشارح مع السنة إشارة إلى أنها ليسا شرطين للنفي أصالة وانما هما شرطان لللعان كما أفاده في النهر فهما من شروط النفي بواسطة لكن الثاني يفنى عن الأول تأمل (قوله لعدم

مطلب  
في الدعاء باللعن على معين

(وصفته ما نطق النص) الشرعي (به)  
من كتاب وسنة (فان التعنا)  
ولو لا كثره (بآيت بتفريق  
الحاكم) فتوارثان  
قبل تفريقه (الذي وقع اللعان  
عنده) وبفريق (وان لم يرضيا)  
بالفرقة ثمضى ولوزالت أهلية  
اللعان فان بما يرجع زواله يكون  
فرق والالا ولو تلاعنا فغاب  
أحدهما ووك بالفرق فرق  
تأخر خاتمة ومفاده أنه إذا لم يوك  
ينتظر (فولم يفرق) الحاكم (حتى  
عزل أو مات استقبله الحاكم  
الثاني) خلافا للحمد اختيار  
(ولو أخطأ الحاكم ففرق بينهما  
بعد وجود الأكثر من كل منهما  
صح ولو بعد الأقل) أي مرة أو  
مرتين (لا) ولو فرق بعد لعانه  
قبل لعانها نفذ لأنه مجتهد فيه  
تأخر خاتمة وقيد في البحر بغير  
القاضي الحنفى اما هو فلا ينفذ  
(وحرم وطؤها بعد اللعان قبل  
التفريق) لما مر ولها نفقة العدة  
(وان قدف) الزوج (بولد) ح  
(نفي) الحاكم (نسبه) عن أبيه  
(وألقه بامه) بشرط صحة  
النكاح وكون العلوق في حال  
يجرى فيه اللعان حتى لو علق  
وهي أمه أو كاية ففتقت أو اسلمت  
لا ينتفى لعدم التلاع



(التلاعن) لانه نقي نسبه مستند الى وقت العلوق وليست وقته من أهل اللعان ولا ينتقي النسب بدون لعان  
 (قوله فستة) الاول التفريق الثاني أن يكون عند الولادة أو بعدها يوم أو يومين الثالث أن لا يتقدم  
 منه اقرار به ولولدالة ككونه عند التهنئة مع عدم رده الرابع حياة الولد وقت التفريق الخامس  
 أن لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد السادس أن لا يكون محكوماً بتبونه شرعاً كان ولدت ولذا  
 فانقلب على رضيع فبات الرضيع وقضى بدينه على عاقلة الاب ثم نقي الاب نسبه يلاعن القاضي بينهما  
 ولا يقطع نسب الولد لان القضاء بالدية على عاقلة الاب قضاء يكون الولد منه ولا يقطع النسب بعده وتماه  
 في البحر (قوله وسبي) أي عند قوله نقي الولد الحلي الخ لكن المذكور هناك أكثر الشروط لا كلها (قوله)  
 وان أ كذب نفسه حد) أي اذا أ كذب بعد اللعان فلو قبله ينظر فإن لم يطقها قبل الاكذاب فكذلك وان  
 أبانها ثم أ كذب فلا حد لولعان زيلعي أي لان اللعان لم يستقر بعد البيونة فلم يحول الى الحد كما قدمناه  
 عن الكافي قال في الشرع بلالية وقوله وان أ كذب نفسه ليس تكراراً مع قوله حد حتى يلاعن أو يكذب  
 نفسه فيحد لان ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده (قوله ولولدالة) أي سواء كان الاكذاب باعترافه  
 أو بسنة أو دلالة نهر (قوله فادعى نسبه) أي فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كان  
 الولد ترك ولداً ذكر أو أنثى ينت نسبته من المدعى وورث الاب منه كافي الحاشية (قوله للحد) أي  
 القذف الثاني الذي تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا اذا رجعوا فانهم يحدون للقذف الاول لانه أخذ  
 بموجب وهو اللعان كما افاده في البحر واذا رد الحق انه لما أ كذب نفسه تبين أن اللعان لم يقع موقعه من قيامه  
 مقام حد القذف فرجعنا الى الاصل من لزوم الحد بالقذف الاول فافهم (قوله حد اولاً) أشار الى ما في  
 البحر من أن تقييد الزيلعي بالحد انتفاقي (قوله أوزنت وان لم تحد) أو ابدان الزنا الوطئ الحرام وان لم يكن  
 زنا شرعاً كما ذكره الاسيحي بـ بجر ثم ان عبارة الهداية والكنز أوزنت فحدت قال في الفتح قبل لا يستقيم  
 لها اذا حدثت كان حدها الرجم فلا يتصور حلها للزوج بل بمجرد أن ترى تخرج عن الاهلية ومنهم من ضبطه  
 بشديد النون بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ توقف حلها للاول على حدها لانه  
 حد القذف وتوجيه تحقيقتها أن يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم زنت فحدت فان حدها حينئذ  
 الحد لا الرجم لانها ليست بمحصنة ١٥ وذكر القهستاني أنه يتصور الزنا في المدخولة كما أشار اليه في المضمرات  
 بأن ترتد وتطلق بدار الحرب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها ١٦ وفيه أن الاهلية زالت بالردة لا بالزنا  
 وذكر في البحر ان الرواية بالتخفيف فلذا لم يذكر المصنف الحد وأشار الشارح بقوله وان لم تحد الى أن التقييد  
 بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر (قوله لزوال العفة)  
 على حل النكاح فيما اذا صدقته أوزنت اما اذا أ كذب نفسه ولم يحد أو حد بعد القذف فلهذا ورأى اللعان  
 لم يقع موقعه كما قدمناه تأمل (قوله عن أهلية اللعان) لانهم لم يبقا متلاعنين لاحقيقة لان حقيقة  
 التلاعن حين وقوعه ولا حكام لوال الاهلية التي كان التلاعن بأقربها حكماً بعد وقوعه فلا ينافي الحديث  
 كما تقدم (قوله لدرته بالشبهة) وهي احتمال تصديق أحدهما للآخر لو كان ناطقاً (قوله مع فقد الركن)  
 أي فيما اذا كان الخرس قبل اللعان (قوله ولذا) أي لفقد الركن أو للشبهة وهو اظهر لان الكتابة فائغة  
 مقام النطق في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة كما أشاره الاخوس فيندري الحد بها (قوله لعدم يقينه)  
 قال في الفتح اذ يحتمل كونه نطقاً أو ما وقد اخبرني بعض أهلي عن بعض خواصه انه ظهر بها حل واستمر الى  
 تسعة أشهر ولم يشكك فيه حتى تبيأت له بهيمة ثياب المولود ثم أصابها طلق وجلست الداية تحتها فلم تزل  
 تعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصرة نصب الماء حتى قامت فارغة من غير ولد وأما نوريته والوصية به  
 وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال فينتان للولد للعمل وأما العتق فانه يقبل التعليق بالشروط فعتقه معلق معنى  
 وأما رد الجارية المبيعة بالحل فلان الحل ظاهر واحتمال الريح شبهة والرد بالعيب لا يمنع بالشبهة ويتمنع  
 اللعان بها لانه من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب ١٧ (قوله ولو يقننه الخ)  
 جواب عن قول صاحبين يجريان اللعان اذا جاءت به لاقى من ستة أشهر لليقين بقيامه (قوله لعنه بالوحي)  
 أي لعنه صلى الله عليه وسلم بالحل وحياء من الله تعالى والمراد الجواب عما استدله لانه لقوله لانه يلاعن اذا ولد له

وأما شروط النفي فستة مبسطة  
 مذكورة في البدائع وسبي  
 (وان أ كذب نفسه) ولولدالة  
 بأن مات الولد المنفي عن مال  
 قاذي نسبه (حد) للقذف  
 (وله) بعدما كذب نفسه  
 (أن ينكحها) حد أولاً (وكذا  
 اذا قذف غيرها خذراً أو)  
 او (زنت) وان لم تحد لزوال العفة  
 والحاصل ان له تزوجها اذا خرج  
 أو أحدهما عن اهلية اللعان  
 (و) لاللعان لو كانا خرسين  
 أو أحدهما وكذا الوطئ ذلك  
 الخرس (بعده) أي اللعان (قبل  
 التفريق فلا تفريق ولا حد) لدرته  
 بالشبهة مع فقد الركن وهو  
 لفظ اشهد ولذا التلاعن بالكتابة  
 (كإلصاق نقي الحلي) لعدم  
 يقينه عند القذف ولو يقننه  
 بولادتها لاقل المدة يصبر كله قال  
 ان كنت حاملاً فكذا والقذف  
 لا يصح تعاقبه بالشروط (وتلاعنا  
 بقوله زنت وهذا الحل منه)  
 للقذف الصريح (ولم ينف)  
 الحاشية (الحل) لعدم الحكم عليه  
 قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة  
 والسلام ولده لاللعنه بالوحي  
 مطلب  
 الحل يحتمل كونه نطقاً وفيه حكمية

لا قل المدة وعن قول السافعي انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قذفها بنى الحمل فقد انكره ابن خنبل بل قذفها بالزنا وقال وجدت شريك بن سحما على بطنها زنى بها على ان كون لعانها قبل الوضع معارض بما في الصحيحين من أنه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للتعارض وعلمه في الفتح ولكن لم يذكر فيه انه صلى الله عليه وسلم نفاء قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح تبعاً للنهر وانما فيه قوله صلى الله عليه وسلم أنظروها فان جاءت به كذا فهو لهلال أو جاءت به كذا فهو لشريك وأنها ولدت فألحق الولد بالمرأة وجاءت به أشبه الناس بشريك (قوله عند التهنئة) بالهمز من هنا به بالولد بالتثنية والهمز مصباح (قوله ومدتها سبعة أيام عادة) أشار به الى انه لم يقدر منها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة أيام وفي رواية الحسن سبعة وضعفه السرخسي بان نصب المقادير بالرأى لا يجوز شرب لالة وعندهما تقديره بمدة النفاس فتح (قوله وعند ابتياع آلة الولادة) أي عند شرائها كالمهد ونحوه والواو بمعنى أو كما يفيد كلام المصنف في المنع وكلام الفتح وغيره (قوله وبعده لا) أي بعد قبوله التهنئة أو سكونه عندها أو شراء آلة الولادة وسكونه عن النفي ومضى ذلك الوقت اقرار منه منخ قال في الفتح وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت رضى الا في رواية عن محمد في ولد الامة اذا نهي به فسكت لا يكون قبولا لانه غير ثابت الا بالدعوة والسكوت ليس دعوة ونسب ولد المنكوحه ثابت منه فسكونه يسقط حقه في النفي ١٥ وولد أم الولد كولد المنكوحه لان لها فراشا بخلاف الامة لانها لا فراش لها جوهره (قوله خالة علمه كحالة ولادتها) فتجعل ككأنها ولدت له الآن فله النفي عند أي حصة في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدوم كما في الفتح شرب لالة (قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قوله نفي أول التوأمين) تنبيه توأم فوعل والاثني توأمة والجمع توأم وكذلك مصباح وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر بجر (قوله ان لم يرجع) قيد به لانه لو رجع عن الاقرار بالثاني يلاعن ١٥ ح وذكر الرحقي ان هذا القيد لم يذكره في البحر والنهر والدرر والمنع وغيرها ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالثاني كذب نفسه بنى الاول لانهما من ما واحد فصارتا ذافا ورجوعه لا يسقط الحد عنه ١٥ (قوله لتكذيبه نفسه) أي باقراره بالثاني وهذا علمه لقوله حد (قوله وان عكس) بان أقر بالاول ونفي الثاني (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع لا يلاعن بل يحد ١٥ ح لانه أ كذب نفسه وهذا صحيح موافق لما مر ولما يأتي قريبا فافهم (قوله لقد نها بنفيه) علمه لقوله لاعن ١٥ ح قال في الفتح لا يقال بثبوت نسب الاول معتبرا بقا بعد نفي الثاني فباعتبار بقائه شرعا يكون مكذبا نفسه بعد نفي الثاني وذلك لوجب الحد لاننا نقول الحقيقة انقطاعه وشوته أمر حكمي والحد لا يختاط في اثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا متعيना لا الحكمي ١٥ وقوله وذلك لوجب الحد يؤيد ما قاله ح من أنه لو رجع يحد ولا ينافيه ما في البحر عن الفتح من انه لو قال بعد نفي الثاني هما ابناي أو ليسا بابني فلا حد فيهما ١٥ لعدم الرجوع في الأول وعدم القذف في الثاني ففي الفتح ولو قال بعد ذلك هما ولداي لاحد عليه لانه صادق بثبوت نسبهما ولا يكون رجوعا لعدم ا كذاب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليهما للتصريح بالرجوع ولو قال ليسا ابني كأننا ابنيه ولا يحد لان القاضي نفي أحدهما وذلك نفي للتوأمين فليس اولديه من وجه ولم يكن قاذفا لهما مطلقا بل من وجه ١٥ فافهم (قوله لاعن) كذا في الفتح والبحر ومثله في الجوهره عن الوجيز ومقتضى ما في النهر أنه يحد وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم نعم قال الرحقي ان ما هنا مشكل لان باقراره بالثالث صار مكذبا نفسه في نفي الثاني فينبغي أن يحد لانه بعد الا كذاب لم يبق محلا للتلاعن ١٥ قلت والجواب انه لما أقر بالاول كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالثالث تأكيدا لاقراره الاول فلم يكن رجوعا لانه صادق فيه كما مر آنفا ولذا علل في الفتح المسألة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحمل اقرار بالكل كن قال يده أو وجهه مني وقال وكذا في ولد واحد اذا أقر به ونفاء ثم أقر به يلاعن ويلزمه ١٥ (قوله يحد) لانه لما نفي الاول لزمه اللعان فلما أقر بالثاني صار مكذبا نفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه بعد (قوله كوت أحدهم) قال في الفتح لو نفاها فمات أحدهما أو قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفي الميت لانها مات بالموت واستغنائها عنه فلا يثبت النفي لانه لا يضارقه ويلاعن بينهما عند مجد لوجود القذف واللعان فلهذا عن نفي الولد ولا يلاعن عند أبي يوسف لان القذف واجب لعنا يقطع النسب ١٥ ملخصا قلت

(نفي الولد الحى عند التهنئة)

ومدتها سبعة أيام عادة (و) عند

(ا) ابتياع آلة الولادة صح وبعده لا

لاقراره به دلالة ولو غابا خالة

علمه كحالة ولادتها (ولا عن فيهما)

فيما اذا صح أو لا لوجود القذف

فقد تحقق اللعان بنى الولد ولم

يتقف النسب فقوله فيما مر ونفي

نسبه ليس على اطلاقه (نفي أول

التوأمين واقر بالثاني حد) ان لم

يرجع لتكذيبه نفسه (وان عكس

لا عن) ان لم يرجع لقد نها بنفيه

والنسب ثابت فيهما لانهما من

ما واحد (ولو جاءت بثلاثة في

بطن واحد فنفي) الثاني واقر

بالاول والثالث لاعن وهم بنوه

ولو نفي الاول و(الثالث واقر

بالثاني يحد وهم بنوه) كوت

أحدهم نفي

واقصر الحسب في الكافي على ذكر الأول بلا حكاية خلاف فعلم أنه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي للشارح  
 ذكر قوله كوت أحدهم عقب قوله في المسألة الأولى لأن وهم بنوه ليس يكون التشبيه بثبوت النسب والملاعن  
 أما على ما ذكره فانه يقتضي عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية ويقتضي وجوب الحد وفيه نظر لانه على  
 القول بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد أيضا لان اللعان سقط لمعنى ليس من جهته (قوله ثبت نسبه) أى  
 نسب ولد اللعان قال في الجروورث الاب منه اتفاقا لحاجة الولد الثاني الى ثبوت النسب بقاؤه كبقاء الأول  
 (قوله لاستغنائه) أى استغنائه ولد الابن بنسب أبيه فان ولد البنت نسب الى أبيه قال في البحر قيد بموتها أى  
 موت الابن المنفية لانها لو كانت حية ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا (قوله خلافا لهما) فعندهما ثبت  
 نسبه منه بجر (قوله الاقارب بالولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين تزات اية الملاعة أيما امرأة  
 ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنسه واما رجل بحدولده وهو يتقر الى  
 احتجب الله عنه يوم القيامة وفضحه على رؤس الاولين والآخرين رواه أبو داود والنسائي وفي الصحيحين عنه  
 عليه الصلاة والسلام من ادعى ابني الاسلام غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام كذا في الفتح  
 (قوله بوجه ما) كعدم صلوح أحدهما للشهادة أو عدم الاحسان (قوله فقد ثبت نسب الولد) أى  
 ضمن الان حدقا ذفها يتضمن ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالارث اثلاثا الخ) الارث مبشداً خبره  
 محذوف تقديره يكون أو ثبت وفي كلام العرب كمن سطا وماذا كره هنا هو ما جزم به في البحر والنهر  
 نقلا عن شرح التلخيص وعزاه في البحر قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره الشارح في الفرائض  
 من أنه يرث من توأمه ميراث اخ لا بوزن ومثله في سكب الامر معزيا الى الاختيار لكن نسب السرخسي في  
 المبسوط الأول الى علماءنا ونسب الثاني الى الامام مالك وسأقي تمام الكلام عليه في الفرائض ان شاء الله  
 تعالى (قوله برده عليهم) أى بقدر حصصهم فيخص كل اثنان المسألة الفرضية من ستة والردية من ثلاثة ط (قوله  
 وبه علم الخ) قال في البحر وهذا يبين ان قطع النسب جرى في التوأم لانه لو لم يقطع نسبه عن أخيه التوأم لكان  
 عصبه يأخذ الثلث وقطع النسب عن أخيه التوأم بالتبعية لايهما وتماه في شرح التلخيص اه (قوله  
 في كل الاحكام) فيسبى النسب بين الولد والملاعن في حق الشهادة والزكاة والقصاص والنكاح وعدم العوق  
 بالغير حتى لا تجوز شهادة أحدهما للآخر ولا صرف زكاة ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله ولو كان  
 لابن الملاعة ابن والزوجة بنت من امرأة أخرى لا يجوز للابن أن يتزوج تلك البنت ولو ادعى انسان هذا الولد  
 لا يصح وان صدقه الولد في ذلك ففتح عن الذخيرة (قوله لقيام فراشها) أى لثبوت كونهن فراشا أى  
 زوجة وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا للآخر كما يسمى لباسا قال في البحر لان  
 الدين باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام (قوله حتى لاتصح دعوة غير الثاني) أما دعوة الثاني  
 فتصح مطلقا ولو كان المنى كبيرا اجابا حد للنسب من الثاني بجر (قوله قال البهني الخ) كذا رأيت  
 في شرح البهني على المتن غير معزى لاحد مع أن ذلك ذكره في الفتح بخلافه قال بعد نقله ما مر عن الذخيرة  
 وهو مشكل في ثبوت النسب اذا كان المدعى من يولد مثله مثله وادعاه بعد موت الملاعن لانه مما يحتاج في اثباته  
 وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوته من امه لا يتأفيه اه أى لا مكان كونه  
 وطنا يشبهه والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (باب العنين وغيره) \*

شروع في بيان من به مرض لا تعلق بالسكاح (قوله وغيره) الأولى ونحوه من كل من لا يقدر على جماع  
 زوجته كالجبوب والخصي والمسحور والشيج الكبير والشكاز كشدا ديشين مجبه وزاي من اذا حدث المرأة  
 انزل قبل أن يغالطها قاموس (قوله على الجماع) أى جماع زوجته أو غيرها فاهو اعم من المعنى الشرعي الا في  
 (قوله فعيل بمعنى مفعول) هذا مبني على أنه من عن بمعنى حبس لامن عن بمعنى اعرض قال في المصباح قال  
 الازهرى وسجي عني لان ذكره يعنى يسبل المرأة عن يمين وشمال أى يعترض اذا أراد ايلاجه والعنة بالضم  
 حذيرة للابل والذليل فتقول الفقهاء لو عن عن امرأة فخرج على المعنى الثاني دون الاول لانه يقال عن عن الشيء

يعن

(مات ولد اللعان وله ولد فادعاه)

الملاعن ان ولدا اللعان ذكرنا

ثبت نسبه (اجماعا وان

كان (أخى لا) لاستغنائه

نسب أبيه خلافا لهما ابن ملك

(فروع) الاقارب بالولد الذي ليس

منه حرام كالسكوت لاستحقاق

نسب من ليس منه بجر وفيه متى

سقط اللعان بوجه ما أثبت

النسب بالاقرار أو بطريق الحكم

لم يفت نسبه أبدا فلو نضاه ولم

يلاعن حتى قدفها اجنبي بالولد

فقد فقد ثبت نسب الولد ولا

ينبغي بعد ذلك \* نفي نسب التوأمين

ثم مات أحدهما عن توأمه وأمه

وأخ لا تم فالارث اثلاثا فزاوردا

للام السدس وللأخوين الثلث

والباقي برده عليهم وبه علم أن نسبه

يخرجه عن كونه عصبه قالوا

وصرحوا ببقاء نسبه بعد القطع

في كل الاحكام لقيام فراشها

الا في حكمين الارث والنفقة فقط

حتى لاتصح دعوة غير الثاني

وان صدقه الولد انتهى قلت قال

البهني الآن يكون ممن يولد

مثله لمثله أو ادعاه بعد موت

الملاعن فليحفظ

\* (باب العنين وغيره) \*

(هو) لغة من لا يقدر على الجماع

فعيل بمعنى مفعول

يعن من باب ضرب بالبناء للفاعل اذا عرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول ١١ وذكر أيضا  
 أن قول الفقهاء به عنة وفي كلام الجوهري ما يشبهه كلام ساقط والمشهور رجل عنين بين التعنين والعنة  
 (قوله بجمعه عني) بضم أوله وثانيه أفاده ط (قوله على جماع فرج زوجته) أي مع وجود الالة سواء  
 كانت تقوم أو لا يخرج الدبر فلا يخرج عن العنة بالادخال فيه خلافا لابن عقيل من الحنابلة معراج لان الادخال  
 فيه وإن كان أشد لكنه قد يكون ممنوعا عن الادخال في الفرج لسحر واخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها دونها  
 أو على الذب دون البكر في المعراج إذا ولى الحشفة فقط فليس بعنين وإن كان مقطوعا فلا بد من إيلاج بقية  
 الذكرك قال في البحر ويغني الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم أر حكم ما إذا قطعت ذكره وإطلاق الجبوب يشمله  
 لكن قولهم لو رخصت به فلا خيار لها ينافيه وله نظيران أحدهما لو خرب المستأجر الدار الثاني لو اتلف البائع  
 المبيع قبل القبض ١٢ أي فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالثمن (قوله لما منع منه) أي فقط فخرج  
 ما إذا كان المانع منها فقط أو منها جاعلا كإياني ط (قوله أو صحر) قال في البحر فهو عنين في حق من لا يصل  
 اليها القوت المقصود في حقها فان السحر عندنا حق وجوده وتصوره وتكون أثره كما في المحيط ١٣ (قوله  
 إذا الرقضاء) أي التي وجدت زوجها مجبوا أو القراء مثلها كما يأتي (قوله مجبوا) في المصباح جيبته جبان من  
 باب قتل قطعه وهو مجبوب بين الجباب بالكسر إذا استوصلت مذاك كبره ١٤ فالمصدر هو الجب والاسم  
 هو الجباب فافهم والمذاك يرجع ذكر والمراد بها الذكروا الخصيتان تغلبا (قوله أو مقطوع الذكر فقط)  
 قال في النهر ولم يذكره والظاهر أنه يعطى هذا الحكم ١٥ وهذا الاشبهة فيه (قوله أو صغيره) بهاء الصغير  
 أي صغير الذكرك وقوله جدا أي نهاية ومبالغة مصباح (قوله كالزير) بالزاي المكسورة واحد الانزار  
 (قوله وفيه نظر) أشار إلى ما قاله الشربلاني في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا حاله دون حال العنين  
 لا مكان زوال عنه فيصلى اليها وهو مستحيل هنا فحكمه حكم الجبوب يجامع أنه لا يمكنه ادخال آله الصغيرة  
 داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مسا للضرر الجبوب فلها طلب التفرق وبهذا ظهر ان انتهاء التفرق  
 لا وجه له وهو من القنية فلا بد ١٦ قلت لم يمكن لم يتفرقه صاحب القنية بل قفله في الفتح والبحر عن المحيط  
 والاحسن الجواب بأن المراد بدخل الفرج نهاية المعتاد الوصول اليها ولذا أحال في البحر وطاهره أنه إذا كان  
 لا يمكن ادخاله أصلا فانه كالجبوب لتسيده بالداخل ١٧ وقد مناهما هو صريح في اشتراط ادخال الحشفة  
 (قوله الا في مسكتين التأجيل ويجيء الولد) أي ان الجبوب لا يؤجل بل يفرق في الحال ولو ولدت امرأته  
 بعد التفرق لا يطل التفرق كما يأتي وزاد في البحر مسكتين أيضا انه يفرق بلا انتظار بلوقعه ولا انتظار صحته  
 لو حريضا (قوله فرق الحاكم) وهو طلاق بائن ككفرقة العنين بجرع عن الخانية ولها كل المهر وعليها العدة  
 ان خلاها عنده وعندهما لها نصفه كالولم يحمل بها بدائع (قوله بطلبها) هو على التراخي كما يأتي بيانه  
 (قوله لو حرة) أما الامة فالخيار لولاها كما يأتي متنا (قوله بالغة) فلو صغيرة انتظر بلوغها في الجبوب  
 والعنين لاحتمال أن ترضى بهما بجر وغيره وأما العقل فغير شرط فيفرق بطلب ولي الجنونة أو من نصبه  
 القاضي كما في الفتح ويأتي (قوله غير رقضاء وقرناء) أماهما فلا خيار لهما لتحقق المانع منهما كما مر ولانه  
 لاحق لهما في الجماع وفي البجرع التاترانية ولو اختلفا في كونها رقضاء يريها النساء (قوله وغير عامة  
 بحاله الخ) أما لو كانت عامة فلا خيار لهما على المذهب كما يأتي وكذا لو رخصت به بعد النكاح (قوله  
 ولو الجبوب صغيرا) قيد بالجبوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر بلوغه كما مر وشمل اطلاقه الجنون بالنون ففي  
 البحر عن الفتح لو كان أحدهما مجنونا فانه لا يؤخر إلى عقله في الحب والعنة لعدم القائنة ويفرق بينهما في الحال  
 في الحب وبعد التأجيل في العنين لان الجنون لا يعدم الشهوة ١٨ قال في النهر ولو كان مجنونا وينفق هل تنتظر  
 افاقته لم أر المسألة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر بلوغها ورضاها به إذا هي  
 افاقت كما لو كانت غير بالغة ١٩ وجميع في البدائع ان الجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق لكن في البحر عن  
 المعراج ويؤهل الصبي هنا الطلاق في مسألة الحب لانه مستحق عليه كما يؤهل لعن القريب ومنهم من جعله فرقة  
 بغير طلاق والاول أصح ٢٠ (تق) لو اختلفا في كونه مجبوا فان كان لا يعرف بالمش من وراء الثياب أمر  
 القاضي أمينا أن يتطرق إلى عورته فيضرب بحاله لانه يباح عند الضرورة خاتمة (قوله لحصول حقها بالوطئ)

بجمعه عني وشرعا (من لا يقدّر على  
 جماع فرج زوجته) يعني لما منع منه  
 ككبر سن أو صحر أو الرقضاء لا خيار  
 له للمانع منها خاتمة (إذا وجدت  
 المرأة زوجها مجبوا) أو مقطوع  
 الذكرك فقط أو صغيره جدا كالزير  
 ولو صغيرا لا يمكنه ادخاله داخل  
 الفرج فليس لها الفرقة بجر وفيه  
 نظرو فيه الجبوب كالعنين الا في  
 مسكتين التأجيل ويجيء الولد  
 (فرق) الحاكم بطلبها لو حرة بالغة  
 غير رقضاء وقرناء وغير عامة بحاله  
 قل النكاح وغير راضية به بعده  
 (بينهما في الحال) ولو الجبوب  
 صغيرا لعدم فائدة التأجيل (ظو  
 جن بعد وصوله اليها) مرة (أو صار  
 عتيا بعده) أي الوصول (لا)  
 يفرق بل حصول حقها بالوطئ مرة

(جاءت امرأة المجهوب بولد) ولم نعلم  
بجبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت  
فألها الفرقة تاريخية ولو ولدت  
(بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه)  
لا تزاله بالحق (والتفريق) باق  
(بإله) لبقاء جبه (ولو) كان (عندنا)  
بطل التفريق (زوال عنه بثبوت  
نسبه كما يبطل التفريق بالبينة  
على اقرارها بالوصول قبل  
التفريق لا بعده للثمة فسقط نظر  
الزبلي (ولو وجدته غنيا) هو  
من لا يصل الى النساء لمرض  
أو كبر أو سحر ويسعى المعقود  
وهبانية (أو خصيا) لا يتنثر  
ذكره فان اتشلم تخير بجر وعليه  
فهو من عطف الخاص على العام  
لخفاؤه وان كان بأولان الفقهاء  
يتسامحون في ذلك شهر (أجل سنة)  
لاشتمالها على الفصول الاربعة

مطلب  
لذلك المسحور والمربوط

مطلب  
في عطف الخاص على العام

مطلب  
في طبائع فصول السنة الاربع

مرّة) وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء بجر من جامع قاضى خان ويأثم اذا تركه الديانة متعتامع القدرة  
على الوطى ط (قوله ولم نعلم) أى وقت العقد وقيد به لبث الخيارات لها (قوله فادعاه ثبت نسبه) الذى  
في التواريخ ثابت القاضى نسبه فلو اتى بالعطف زالت الرككة ط وانما قيد بالدعوى لدفع ما يتوهم  
انما ادعاه وسلمت دعواه صريحاً بسقط حقها والافسوت النسب منه لا يتوقف على الدعوى كما يفيد عبارة  
الهندية اه قلت وهو مفاد ما ذكره قريسا عن التواريخ وفي عذبة البصر عن كافي الحاكم والخصى كالصميم  
في الولد والعذبة وكذا المجهوب اذا كان ينزل والام يلزمه الولد فكان بمنزلة الصبي في الولد والعذبة (قوله ثبت  
نسبه) أى اذا خلا بها قال في التواريخ ولو كان الزوج مجبواً بغير القاضى بينهما جهات بولد لاقل من سنة  
أشهر من وقت الفرقة لزومه الولد خلاها أو لم يحل وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة يلزمه الى سنتين اذا خلا  
بها والفرقة ماضية بخلاف (قوله قبل التفريق) متعلق باقرارها (قوله لا بعده) أى لا يبطل التفريق  
لو أتت بعده انه كان وصل اليها بجر فلا حاجة الى اقامة الزوج اليه هنا فافهم (قوله للثمة) أى  
ما حتمت ككذبها بل هي به متناقضة فتح (قوله فسقط نظر الزبلي) هو أن الطلاق وقع بتفرقه وهو بائن  
فكيف يبطل بثبوت النسب الاترى انها لو أتت بعد التفريق انه كل قد وصل اليها لا يبطل التفريق اه  
وجوابه أن ثبوت النسب من المجهوب باعتبار الزوال بالحق والتفريق بينهما باعتبار الحب وهو موجود  
بمخلاف ثبوته من العنين فانه يظهر به أنه ليس بعين والتفريق باعتباره بخلاف ما استشهد به من اقرارها قائمها  
مهمة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد كافي فتح القدير بجر قلت لكن قد يقتربه  
أن النسب ثبت من العنين مع بقاء عنه بالحق أيضاً وبالاستدخال فلا يلزم زوال عنه به اللهم الا أن يقال  
وجود الالة دليل على أن الولد حصل بالوطى لانه الاصل الغالب فلا ينظر الى السادر بلا ضرورة (قوله ولو  
وجدته) أى لو وجدت المرأة الحرة غير الرقابة كما مر في زوجة المجهوب زوجها ولو معوها فيؤجل بمحضرة خصم  
عنه كافي البحر ويشترط أنما جيله في الحال كونه بالغاً أو مراهقاً وكونه صحيحاً وغير متلبس باحرام كإساقى  
وشمل والوصول اليها ثم تزوجها ولم يصل اليها في النكاح الثاني لتجديق المطالبة بكل عقد كافي البحر  
(قوله غنيا) ومثله الشكاز كما مر (قوله هو من لا يصل الى النساء الخ) هذا معناه لغة وأما معناه الشرعى  
المراد هنا فهو من لا يقدر على جامع فزوج زوجته مع قيام الالة لمرض به كما مر فالاولى حذف هذه الجملة كما أفاده  
ط (قوله لمرض) أى مرض العنة وهو ما يحدث في خصوص الالة مع صحة الجسد فلا ينافى ما يأتي من أن  
المرض لا يؤجل حتى يصح لان المراد به المرض المضعف للأعضاء حتى حصل به فتور في الالة تأمل (قوله  
أو سحر) زاد في العناية أو ضعف في أصل خلقته أو غير ذلك (فائدة) نقل ط عن تبيين المحارم عن كتاب وهب  
ابن منبه انه مما ينفع للمسحور والمربوط أن يؤتى بسبع ورفات سدر خضر وتذق بين حجرين ثم تخرج بما ويحشو  
منه ويغتسل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله أو خصيا) بفتح الخاء من نزع خصيته وفي ذكره فصيل  
بمعنى مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله وعليه الخ) أى على التقييد بقوله لا يتنثر والمراد الجواب عن  
اعتراض البحر بأنه لا حاجة الى عطفه على العنين لدخوله فيه فأجاب بأنه من عطف الخاص على العام لكن  
لا بدله من نكته كافي عطف جبريل على الملائكة لزيادة شرفه وبينها بقوله لخفاؤه أى خفاء دخوله فيه بسبب  
تسميته باسم خاص ولما كان المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالواو ويحتج كافي ما تى الناس حتى  
الانبياء دون أو أوجب بأنه تسامح للفقهاء والتسامح استعمال كلمة مكان اخرى لا لعلاقة وقرينة لكن فيه أنه وقع  
بأوفى الحديث الصحيح ومن كانت هجرته الى ديننا يصيبها أو امرأة ينكحها وجوز به بعض المحققين ثم أيضاً كافي  
حديث واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ثم لرح ذبحته ويعتد شفرته (قوله لا شتمالها على الفصول الاربعة)  
لان الامتناع لعله معترضة أو آفة أصلية فان كان من علة معترضة فاما عن غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة  
أو يوسوسة والسمة تشتمل على الفصول الاربعة فالصيف حار يابس والخريف بارد يابس وهو أردأ الفصول  
والشتاء بارد رطب والربيع حار رطب فان كان مرضه عن أحد هذه ثم علاجه في الفصل المضاد فيه فهو من  
كيفية فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تتلم مائة مرة في الحال فاذا مضت ولم يصل عرف أنه باقية  
أصلية وفيه نظر اذ قد يمتد سنين بأفة معترضة كالسحر فالحق أن التفريق اما بغلبة ظن عدم زواله لزماته



أولاً في الأصلية ومضى السنة موجب لذلك أو هو عدم ايضاً حتمها والسنة جعلت غاية في الصبر وبلاء العذر  
 شرعاً ونظامه في الفتح (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) لأن هذا مقدمة أمر لا يكون الا عند  
 القاضي وهو الفرقة فكذلك امقدهته ولو الجدية فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها بحج عن الخانية  
 ولا يعتبر تأجيل غير الحاكم كائناً من كان فتح وظاهره ولو محكماً تأمل وفي البحر ولو عمل القاضي بعد ما أجله  
 بنى المولى على التأجيل الأول (قوله بالاهلة على المذهب) وجهه أن الثابت عن العصاية كعمر وغيره اسم  
 السنة وأهل الشرع انما يتعارفون الاشهر والسنين بالاهلة فاذا أطلقوا السنة انصرف الى ذلك ما لم يصترحوا  
 بخلافه فتح (قوله وبعض يوم) هو ثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة قهستاني وذلك ثلث يوم وثلث  
 عشر يوم (قوله وقبل شمسية) اختاره شمس الأئمة السرخسي وقاضي خان وظهير الدين وهي رواية الحسن  
 عن أبي حنيفة فتح وعن محمد أن الاعتبار للعديدية وهي ثمانمائة وستون يوماً قهستاني (قوله وهي أزيد بأحد  
 عشر يوماً) أي وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة أو تسع وأربعين دقيقة وتماهه في القهستاني (قوله  
 فبالايام اجماعاً) ظاهراً إطلاقه اعتبار السنة العديدية كل شهر ثلاثون يوماً وأنه لا يكمل الا ثلثين من  
 الشهر الاخير وباقي الاشهر بالاهلة كما هو قول الصاحبين في الاجارة وقد أجروا هذا الخلاف بين الامام وصاحبيه  
 في العدة وبعضهم ذكر ان الاعتبار فيها بالايام اجماعاً وان الخلاف انما هو في الاجارة وهو مقتضى اطلاق الحنف  
 هناك (قوله وأيام حيضها) وكذا انقاسها ط عن البحر لكني لم أراه في البحر فلتراجع نسخة اخرى (قوله  
 منها) أي يحتسب عليه من السنة ولا يعوض عليه بدله (قوله وكذا انجحه وغيبته) لان العجز جاء بفعله ويمكنه  
 أن يخرجها معه أو يؤخر الحج والغيبه فتح ولا يقال يعذر على القول بوجوب الحج فوراً وعدم امكان اخراجها  
 معه لان الحج حق الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأمل (قوله لامة ججهها وغيبته) أي لا تحتسب عليه  
 لان العجز من قبلها فكان عذر افعوض وكذا لو حبس الزوج ولو بمرها وامتنعت من الحجى الى السجين  
 فان لم تمتنع وكان له موضع خلوة فيه احتسب عليه فتح (قوله ومرضه ومرضها) أي مرضا لا يستطيع معه  
 الوطى وعليه الفتوى قهستاني عن الخزانة (قوله مطلقاً) أي سواء كان شهراً أو دونه أو أكثر كما يعلم  
 براجعة كلام الوالوجية قال في البحر وصح في الخانية أن الشهر لا يحتسب بل مادونه وفي المحيط أصح الروايات  
 عن أبي يوسف أن ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب اه فافهم ولا يصح أن يدخل تحت الاطلاق أن يستطبع  
 معه الوطى أو لاقانه لا وجه لعدم احتساب أيام المرض التي يمكنه فيها الوطى لان ذلك تنصير منه فكيف يعوض  
 عليه بدلها فافهم والظاهر أن قول القهستاني في المار وعليه الفتوى مقابل للتفصيل المذكور عن الخانية والمحيط  
 فلم يكن في المسألة اختلاف الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط فافهم والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح لان لفظ  
 الفتوى أكد الفاظ الترجيح فقدم على ما في الخانية والمحيط وهو ايضاً مقتضى اطلاق المتون كالهداية والمقتضى  
 والوقاية وغيرها (قوله ما لم يكن صيباً) أي غير قادر على الوطى لما في الفتح عن قاضي خان الغلام الذي بلغ  
 أربع عشرة سنة اذ لم يصل الى امرأته ويصل الى غيرها يؤجل اه تأمل (قوله واحرامه) كذا عبر في  
 الخلاصة والفتح والاولى ابدال الاحرام بالاحلال كما وقع في البدائع (قوله أجل سنة وشهرين) الاول أجل  
 سنة بعد شهرين أي لا جيل الصوم وفي الفتح ولو رافعه وهو مظاهرها من اعتبار المدة من حين المرافعة ان كان  
 قادراً على الاعتاق وان كان عاجزاً أمهله شهري الكفارة ثم أجله فيتم تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهراً بعد  
 التأجيل لم يلتفت الى ذلك ولم يزد على المدة اه وينبغي أنه لو رافعه في رمضان أن يحمله رمضان وشهرين بعده  
 لانه لا يمكنه صوم الكفارة فيه (قوله فيها) أي فبالقضية المطلوبة أي (قوله والابانت بالتفريق) لانها فرقة  
 قبل الدخول حقيقة فكانت بائنة ولها كمال المهر وعليها العدة لوجود الخلوة الصحيحة بحج (قوله من القاضي  
 ان أبي طلاقها) أي ان أبي الزوج لانه وجب عليه التسريح بالاحسان حين عجز عن الامساك بالمعروف فاذا  
 امتنع كان ظالمًا فتاب عنه واضيف فله اليه وقيل يكفي اختيارها لنفسها ولا يحتاج الى القضاء كنيار العتق  
 قيل وهو الاصح كذا في غاية البيان وجعل في الجمع الاول قول الامام والثاني قولهما شهر وفي البدائع  
 عن شرح مختصر الطحاوي أن الثاني ظاهر الرواية ثم قال وذكر في بعض المواضع ان ما ذكر في ظاهر الرواية  
 قولهما (قوله بطلها) أي طلباً نائياً فالأول للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبته كطلبها على

ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة  
 (قرية) بالاهلة على المذهب  
 وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون  
 يوماً وبعض يوم وقيل شمسية  
 بالايام وهي ازيد بأحد عشر يوماً  
 قيل وبه يفتى ولو أجل في اثناء  
 الشهر فبالايام اجماعاً (ورمضان  
 وأيام حيضها منها) وكذا انجحه  
 وغيبته (لامدة) ججهها وغيبته  
 (مرضه ومرضها) مطلقاً به يفتى  
 ولو الجدية ويؤجل من وقت  
 الخصومة ما لم يكن صيباً أو مرضاً  
 أو محرماً فبعد بلوغه وحضه  
 واحرامه ولو مظاهراً لا يقدر على  
 العتق أجل سنة وشهرين (فان  
 وطى) مرة فيها (والابانت بالتفريق)  
 من القاضي ان أبي طلاقها (بطلها)



خلاف فيه ولم يذكر محمد بصر (قوله يتعلق بالجميع) أى جميع الافعال وهى فرق وأجل وبات ح من  
النهر (قوله كأمز) المراد به قوله بطلها المذموم وبعد قوله فرق ح (قوله بطلها) أفادته  
لا يؤخر الى عقلها لأنه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فانه يؤخر الى بلوغها لاسيما رضاها به كأمز نعم يصح  
ما يحسنه في النهر من انها لو كانت تضيّق تؤخر كما قد مناه فافهم (قوله أو من نصيبه القاضي) أى ان لم يكن  
لها ولى ينصب لها القاضي خصماً عنها كما افاده في الفتح (قوله فالتأجيل لولاها) أى كفى العزل وعند  
أبي يوسف لها كقولها في العزل بصر والقوى على الأول ولوالدية (قوله لأن الولد) مقتضى هذا  
التعليل انه لو شرط حرية الولد لم يكن التأجيل للمولى لكن علل في البدائع بعده بقوله ولأن اختيار الفرقة  
والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع اجزائها ملك للمولى فكان ولاية التصرف له (قوله  
اى هذا التأجيل) الاشارة الى الخيار في هذا الباب اى خيار زوجة العين ونحوه احترامه عن خيار البلوغ فانه  
على الذور وحسنه في مثل خيار الطلب قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يسقط حقها  
في طلب الفرقة بناء على المرافعة قبل الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرجت لأن ذلك قد يكون  
للتجربة وترجي الوصول للرضا به فلا يطل حتمها بالشك اه وهذا قبل تحيير القاضي لها فلو بعده كان على  
القور كما يأتى بيانه فافهم (قوله لم يطل حتمها) اى ما لم تقل رضيت بالمقام معه كذا قيده في التاتريخية  
عن المحيط هنا وفي قوله الاق كالورفعته الخ (قوله ثم تركت مدة) اى قبل المرافعة والتأجيل ثلاثين  
بما بعده (قوله ولو ادعى الوطى الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لئلا يكون قول الشارح الاق  
في مجلسها يعين الشافى كما تعرفه والحاصل كفى الملتقى وغيره انهما اذا اختلفا في الوطى قبل التأجيل فان  
كانت حين تزوجها ثيباً أو بكرًا وقال النساءى الا نيب فالقول له مع يمينه وان قلن بغيره كبراً وجل وكذا  
ان نكل وان اختلفا بعد التأجيل وهى ثيب او بكر وقيل نيب فالقول له وان قلن بكراً ونكل خيرت اه وسأله  
كفى الجرائم لو ثيباً فالقول له بيمينه ابتداء وانتهاء فان نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تخير للفرقة ولو بكرًا  
أجل في الابتداء وبفرق في الانتهاء (قوله ثقة) يشير الى ما في كفى الحاكم من اشتراط عدلها تأمل  
(قوله والثنتان احوط) وفي البدائع اوثق وفي الاستيعابى افضل بصر (قوله بان تبول الخ) قال  
في الفتح وطريق معرفة انها بكر أو تكسر وتسكب في فرجها فان دخلت فثيب والافكر وقيل ان امكنها ان تبول  
غير عتف فهى ثيب والافكر او تكسر وتسكب في فرجها فان دخلت فثيب والافكر وقيل ان امكنها ان تبول  
على الحد ارفق بكرًا والافقثب اه وتعبيره في الثالث بقيل مشير الى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه  
تردد فان موضع البكارة غير المبال اه (قوله او يدخل الخ) بالبساء للعجول اى يمتحن بادخل ذلك  
فان لم يدخل فهى بكر والاظهر ما في بعض النسخ او لا يدخل بلا النافية (قوله مخ بيضة) الملح بالضم  
وبالحساء المهملة خالص كل شئ ومضرة البيض كالحمة او ما في البيض كله فاموس (قوله خيرت) اى يكون  
القول قولها ويخبرها القاضي قال في النهر وظاهر كلامه انها لا تستخلف اه قلت صرح به في البدائع  
عن شرح المحامى معللاً بان البكارة فيها اصل وقد نفوت بشهادتهن قال في الفتح واذا اختارت نفسها امرء  
القاضى أن يطلقها فان أبى فترق بينهما (قوله في مجلسها) قال في البحر وعليه القوى كفى المحيط والواقعات  
وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس اه ومنه على الأول في الفتح هذا ثم اعلم أن ما مر من ان  
خيارها على التراخي لا على الفور لا ينافى ما هنا لأن ما مر انما هو في الخيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة  
وتخير القاضي لها وما هنا فيما بعد التأجيل والمرافعة ثانياً يعنى أنها اذا وجدته عينا فلها أن ترفعه الى القاضي  
ليؤجله سنة وان سكنت مدة طويلة فاذا أجله ومضت السنة فلها أن ترفعه ثانياً الى القاضي ليفترق بينهما وان  
سكنت بعد مضى السنة مدة طويلة قبل المرافعة ثانياً فاذا رفته اليه وبثت عدم وصوله اليها خبرها القاضي  
فان اختارت نفسها في المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فان خيرها القاضي فأقامت معه  
مطوعة في المضاجعة وغير ذلك كان دليل الرضا به ولو فعلت ذلك بعد مضى الاجل قبل تخيير القاضي لم يكن  
ذلك رضا وذكرا الكرخى عن أبي يوسف أنه اذا خيرها الحاكم فقامت عن مجلسها قبل أن تختار أو قام الحاكم  
أو قامها عن مجلسها أو عوانه ولم تقل شيئاً فلا خيار لها وذكرا القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية

يتعلق بالجميع فيم امرأة المحبوب  
كأمز ولو يحنونه بطلب ولها أو من  
نصيبه القاضي (ولو امة فالتأجيل  
لولاها) لان الولد له (وهو) أى  
هذا الخيار (على التراخي) لا الفور  
(فلو وجدته عينا) أو مجبوراً (ولم  
تخاصم زماناً لم يطل حتمها) وكذا  
لو خاصمت ثم تركت مدة فلها  
المطالبة ولو ضايعته تلك الايام  
خانية (كالورفعته الى قاض  
قاجله سنة ومضت) السنة  
(ولم تخاصم زماناً) زيلعى (ولو  
ادعى الوطى وانكرته فان قالت  
امرأة ثقة) والثنتان احوط (هى  
بكر) بان تبول على جدار  
أو يدخل في فرجها مخ بيضة  
(خيرت) في مجلسها

اه ملخصاً فهذا صريح فيما قلنا من ان الخيار الثابت لها قبل تخيير القاضي على التراخي ولا يطل بمضا جعته  
 وأما بعد تخيير القاضي فيبطل بالمضاجعة ونحوها وكذا بقيامها عن المجلس قبل اختيار التفريق على ما عليه  
 الفتوى هكذا فقيمته قبل أن أرى النقل ولله تعالى الحمد فافهم (قوله أو كانت ثيباً) أي حين تزوجها وهو  
 عطف على قالت (قوله صدق بحلفه) أي على أنه وطئها لأنه منكر استحقاق القرقة والاصل السلامة  
 (قوله في الابتداء) أي قبل التأجيل (قوله لأنه ظاهر) أي ان الظاهر زوال عذرتها بالوطئ وزوالها  
 بسبب آخر خلاف الأصل بقى لو أنقربانه أزالها بأصبعه وأدى أنه صار قادراً على وطئها ووطئها فهل يبق  
 خيارها أم لا والظاهر الثاني حصول المقصود وان كان يمنع عن ذلك لما في أحكام الصفار من الجنائيات  
 أن الزوج لو أزال عذرة الزوجة بالأصبع لا يضمن ويعزر اه (قوله وان اختارته) أي بعد تمام السنة  
 وتخيير القاضي لها بقرينة ما بعده أما قبل تخيير القاضي فإنه لا يطل حتى ما قبل التأجيل أو بعده ما لم ترض  
 صريحاً ولا يتقيد بالمجلس كما مر تحريره (قوله ولودلالة) أي بناءً على الاختيار إلى أن قامت أو أقيمت عناية  
 ومثله في البحر والتهر (قوله كالوجود منها دليل اعراض الخ) بيان للاختيار دلالة كما علمت فان دليل  
 الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لا مكانه) أي الاختيار (قوله أو فرق القاضي)  
 أي اذا لم يطلق الزوج (قوله عالمة بحاله) قيد في قوله أو امرأة أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها عالمة بحاله  
 اه ح وكأنه محل الأولى على التي اختارت فرقة وهو غير لازم لصدقه ما على من طلقها قبل علمها بحاله  
 كما افاده ط (قوله خلاص التحصين الخائية) حيث قال فرق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى تعلم بحاله  
 اختلفت الروايات والصحيح أن للشأنية حق الخصومة لأن الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها اه  
 ح واستظهر الحق ما في الخائية بان يعجز عن الوصول إلى الأولى قد يكون لسحره عنها فقط قلت ووجه  
 المفتى به انه بعد علمها بتحقيق عجزه وعدم علمها بان عجزه مختص بالأولى تكون راضية به وطعمها في وصوله إليها  
 يؤكدها به (قوله ولا يتخير الخ) أي ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بغيره في الآخر عند  
 أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول عطاء والتخعي وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي قلابة وابن أبي ليلى  
 والأوزاعي والثوري والخطابي وداد الظاهري وأتباعه وفي المبسوط أنه مذهب علي وابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنهم فتح (قوله وجذام) هو داء يشق به الجلد ويتقطع اللحم قهستاني عن الطلبة  
 (قوله وبرص) هو بياض في ظاهر الجلد يشام به قهستاني (قوله ورتق) بالتحريك انداد مدخل  
 الذكر كما افاده في المصباح (قوله وقرن) كفلس لحم يثبت في مدخل الذكر كالغدة وقد يكون عظماً  
 مصباح ونقل الخبر المثل عن شرح الروض للقاضي زكريا ان الفتح على ارادة المصدر والاسكان على ارادة  
 الاسم الا ان الفتح أرجح لكونه موافقاً لباقي العيوب فانها كلها مصادر هذا هو الصواب وأما انكار بعضهم  
 على الفقهاء فتحه وتلمحه اياهم فليس كما ذكر اه (قوله لو بالزوج) في العبارة خلل فانها تقتضي عدم  
 خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر ان اصلها وخالف الأئمة الثلاثة  
 في الخمسة مطلقاً ومحمد في الثلاثة الأول لو بالزوج كما يفهم من البحر وغيره اه ح قلت وفي نسخة وعند محمد  
 لو بالزوج لكن يرد عليها أن الرق والقرن لا يوجدان بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح بردهما استدله الأئمة الثلاثة  
 ومحمد بما لا مزيد عليه (قوله ولو قضى بالرد صح) أي لو قضى به حاكم يراه فأفاد أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد  
 وهذه المسألة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتح (قوله صح) الرواية عن احمد أنها لا يجهت معان كنفرة  
 اللعان وهذا باطل لأصله بحر عن المعراج (قوله وكذا زوجته) أي له شق رقتها لكن هذه العبارة غير  
 منقولة وانما المنقول قولهم في تعليل عدم الخيار بعيب الرق لا مكان شقه وهذا لا يدل على انه لذلك ولذا قال  
 في البحر بعد نقله التعليل المذكور ولكن ما رأيت هل يشق جبراً أم لا (قوله لان التسليم الواجب الخ) فيه  
 انه لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المشقة فقد سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرضع اذا  
 خافت على نفسها أو ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بان هذا واجب له مطالب من العباد ط (قوله لها الخيار)  
 أي لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخ مشايخنا بان الخيار للعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح  
 أول باب الكفاءة من انها حق الولي لاحق المرأة لكن حققنا هنا أن الكفاءة حقهما وظننا عن الظهيرة

(وان قالت هي ثيب) أو كانت  
 ثيباً (صدق بحلفه) فان دكل  
 في الابتداء أجل وفي الانتهاء  
 خيرت (كما) يصدق  
 (لو وجدت ثيباً وزعت زوال  
 عذرتها بسبب آخر غير وطئه  
 كاصبعه مثلاً) لأنه ظاهر والاصل  
 عدم اسباب أخر معراج (وان  
 اختارته) ولودلالة (بطل حتها  
 كالو) وجد منها دليل اعراض  
 بأن (قامت من مجلسها أو أقامها  
 اعوان القاضي) أو قام القاضي  
 (قبل أن يختار شيئاً) به يفتى  
 واقعات لا مكانه مع القيام فان  
 اختارت طلق أو فرق القاضي  
 (تزوج) الأولى أو امرأة أخرى  
 عالمة بحاله لا خيار لها على المذهب  
 المفتى به بحر عن المحيط خلافاً  
 لتصح الخائية (ولا يتخير) أحد  
 الزوجين (بعيب الآخر) ولو فاحشا  
 يكنون وجذام وبرص ورتق  
 وقرن وخالف الأئمة الثلاثة  
 في الخمسة لو بالزوج ولو قضى بالرد  
 صح فتح (ولو تراضيا) أي العنين  
 وزوجته (على النكاح) ثانياً  
 (بعد التفريق صح) وله شق رقت  
 امته وكذا زوجته وهل يتخير  
 الظاهر من لان التسليم الواجب  
 عليها لا يمكنه بدونه نهر قلت  
 وافاد الهنسي أنها لو تزوجته  
 على انه حر أو سني أو قادر على المهر  
 والنفقة فبان بخلافه أو على انه  
 فلان بن فلان فاذا هو لقيط أو ابن  
 زنا كان لها الخيار فيلحظ

لوا نسب الزوج لها نسباً غير نسبها فان ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفواً فحق  
الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني أن لها الفسخ لانها عصى تعجز  
عن المقام معه ونعامة هنالك لكن ظهر لي الآن أن ثبوت حق الفسخ لها التعجز لا لعدم الكفاءة بدليل أنه لو  
ظهر كفواً ثبت لها حق الفسخ لانه عزها ولا يثبت للاولياء لأن التعجز لم يحصل لهم وحققهم في الكفاءة وهي  
موجودة وعليه فلا يلزم من ثبوت الخيار لها في هذه المسائل ظهوره غير كفواً والله سبحانه اعلم

\* (باب العدة) \*

لما ثبت في الوجود على المفرقة بجميع أنواعها وأورد هاء قيب الكل بجر (قوله الاحصاء) يقال عدت  
الشيء عدة أحصيته احصاء ويقال أيضاً على المعدود فتح قلت وفي الصحاح والقاموس وغيرها عدة المرأة  
ايام اقراها فهو معنى لغوي أيضاً (قوله الاستعداد) أي التهيؤ للامر ويقال لما أعدته لحوادث الدهر  
من مال وسلاح نهر ومصباح (قوله وشرعاً ترص الخ) أي انتظار انقضاء المدة بالتزوج فحقيقته الترتب  
للتزوج والزينة اللازم شرعاً في مدة معينة شرعاً فالواو ركنها حرمان تثبت عند الفرقة وعليه ينبغى أن يقال  
في التعريف هي لزوم الترتب ليصح كون ركنها حرمان لانها لزومات والا فالترتب فعلها والحرمان أحكام  
الله تعالى فلا تكون نفسه ونعامة في الفسخ قلت لكن تقدير اللزوم مع قول الشارح كالكنز يلزم المرأة ركنه  
وأى مانع من أن يراد بالترتب الامتناع من التزوج والخروج ونحوهما ويكون المراد من الحرمان هذه  
الامتناعات بدليل أن العدة صفة شرعية فاعمة بالمرأة فلا بد أن يكون ركنها قائماً بالمرأة وعليه فلا حاجة الى  
ما في الحواشي السعدية من أنه اذا كان ركنها الحرمان يكون التعريف بالترتب تعريف باللائم اهـ وعزفها  
في البدائع بأنها اجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل الترتب الذي  
هو الكف قلت وهذا الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت المعتدة  
بشبهة وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدت هن ثلاثة اشهر انه نفس المدة الخاصة  
التي تعلقت الحرمان فيها وتقيدت بها الا لحرمان الثابتة فيها ولا وجوب الكف ولا الترتب اهـ ولا يشكل  
عليه كون الحرمان ركلاً لأن له منعه ولذا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاظهار على التعريفين قال في النهر  
وتعريف البدائع شامل لعدة الصغيرة بخلاف تعريف المصنف واكثر المشايخ لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل  
يقولون تعتد والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجهما حتى تنقضي العدة قال شمس الأئمة انها مجتزعة من  
المدة فنبهت في حقها لا يؤدى الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون سمها المدة لا يستلزم انتفاء  
خطاب الولي أن لا يزوجهما قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزوج لا خطاب أحد بل وضع الشارع  
عدم صحة التزوج لو فعل اهـ وهو المختص من الفتح والحاصل أن الصغير اهل لخطاب الوضع وهذا منه كما خوطب  
بضمين المتلفات كما في البحر (قوله او الرجل الخ) قال في الفتح حرمه تزوجه باختها لا يكون من العدة بل هو  
حكم عدتها ولا شك انه معنى كونه هو ايضاً في العدة لأن معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو مضي المدة  
وهو كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاحاً يخص بتربصها لا بتربص اهـ (قوله عشرون) وهي نكاح  
أخت امرأته وعمتها وخالتها و بنت أخيها وبنت أختها والخامسة وادخال الامة على الحرة ونكاح أخت  
الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك أي اذا كان له ثلاث زوجات ووطئ أخرى  
بنكاح فاسد أو شبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تنقضي عدة الموطوءة ونكاح المعتدة للاجنبي أي بخلاف  
معتدته ونكاح المطلقة ثلاثاً أي قبل التعليل ووطء الامة المشتراة أي قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا  
تزوجها أي قبل الوضع والحرية اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها وكانت حاملاً فتزوجها رجل أي قبل  
الوضع والمسيبة لا توطأ حتى تحيض أو يمضي شهر لولا تحيض لصغرها وكبر ونكاح المكاتبه ووطؤها لمولاها حتى  
تعتق أو تنجز نفسها ونكاح الوثنية والمردة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اهـ بجر موصفاً وقوله والخامسة  
يحتل أن يراد به ان من له أربع يمنع عن نكاح الخامسة حتى يطلق احدى الأربع ويحتل أن يراد به لوطلق  
احدى الأربع يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى غضي عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس  
التي قبلها وكذا في قوله وادخال الامة على الحرة فافهم (قوله لما نكح) كمن الغير عقداً أو عدة وادخال الامة

\* (باب العدة) \*

(هي) لغة بالكسر الاحصاء وبالضم  
الاستعداد للامر وشرعاً ترص  
يلزم المرأة والرجل عند وجود  
سببه ومواضع تربصه عشرون  
مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع  
الى أن من امتنع نكاحها عليه  
لما نكح لم يزواله كنكاح اختها

مطلب

عشرون موضعاً يعتد فيها بالرجل

على الحرة والزينة على أربع والجمع بين المحارم أو لوجوب تحليل أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج أربع سوى امرأته بعقد واحد (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أخص من المعنى الشرعي المار لما علت من أن اسم العدة خص بربصها لا بربصه (قوله أو ولي الصغيرة) بمعنى أنه يجب عليه أن يربصها أي يجعلها متصفة بصفة المعتدات لأن العدة صفتها لصفة وليها إذا أصبح أن يقال إذاطلقت أو مات يربصها أي يجعلها متصفة بصفة المعتدات لأن العدة صفتها لصفة وليها إذا أصبح أن يقال إذاطلقت أو مات تزوجها وجب على وليها أن يعتد وقد مر أنهم يقولون تعتد هي والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنتقض العدة أي مدة العدة تأتلف والمجنونة كالصغيرة (قوله عند زوال النكاح) أو رد عليه أن الرجعي لا يزول فيه النكاح إلا بانقضاء العدة فلا ولي تعريف البدائع المار ويندفع عنه إيراد الصغيرة إذ ليس فيه ذكر الزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل ضرب لا تنفاه ما بقي من آثار النكاح أو القرائن لشمولة عدة أم الولد ط (قوله فلاة زنا) بل يجوز تزوج المزني بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن الوطئ حتى تنفع والافئد بـ الاستبراء ط وسأني آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير ودخل بها عالم بذلك لا يحرم على الزوج وطؤها لانه زنا (قوله أو شبهته) عطف على زوال لاعلى النكاح لانه لو عطف عليه لاقتضى أنها لا تجب الاعند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في البحر ومراعاة الرد على الفتح حيث صرح بعطفه على النكاح قلت أي لأن الشبهة التي هي صفة الوطئ السابق لا تزول عنه إذ لو زالت لوجب به الحد ثم إذا أريد زوال منشأها صح عطف أو شبهته على النكاح لما سألني من أن مبدأ العدة في النكاح الفاسد بعد التقريظ من القاضي بينهما أو الماركة وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطئ شبهة عند انتهاء الوطئ وانضاح الحال فانهم (قوله زيادة أو شبهه) أي بكسر الشين وسكون الباء أو بفتحهما وكسر الهاءين ثابتتهما خبر النكاح والشبهة المثل (قوله ليشمل عدة أم الولد) لأن لها فراشاً كالزوجة وإن كان أضعف من فراشها وقد زال بالعنف بجر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسداً بجر (قوله بالتسليم) أي بالوطئ (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والضمير يعود إليه والاولى العطف بأولان التأكيد يكون بأحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا تجب فيه العدة إلا بالوطئ كما مر في باب المهر وبأنى قلت وما جرى مجراه ما لو استدخلت منه في فرجها كما يجسه في البحر وسأني في القروع آخر الباب (قوله أي صحيحة) فيه نظر فإن الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للزوجة صحيحة أو فاسدة وقال القدوري أن كان الفساد لمانع شرعي كالصوم وجبت وإن كان لمانع حسي كالزنى لا تجب فكلام الشارح لا يوافق واحداً من القولين اهـ ح قلت يمكن حله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعهد غير مفسد لها فهي صحيحة معه وانما المفسد المانع الحسي ويدل عليه قوله فلاة عدة بخلوة الرتقا (قوله وشرطها الفرقة) أي زوال النكاح أو شبهته كما في الفتح قال فالإضافة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله وركنها حرمات) أي لزومات كما مر عن الفتح لأنفس التحريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها تعديها وقوله ثابتة بها على تقدير مضاف أي أي بسببها عند وجود شرطها والازم ثبوت الشيء نفسه لأن ركن الشيء ما هيته تأتلف (قوله تحريمه تزوج) أي تزوجها غيره فانها حرة عليها بخلاف تزوجها اختها وأربع سواها فانه حرة عليه فلا يكون من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرة خروجها من منزل طلقت فيه وسأني باقي الحرمات في فصل الحدود (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لجعل ركناً من العدة بل هو من أحكامها كما مشى عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق فلم والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمات الخ فسبق قلبه إلى قوله وركنها ويدل عليه تفسيره بقوله ثابتة بها فانه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمات أحكاماً متبعاً لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها أحكاماً كما مر فتدبر (قوله وحكمها حرة نكاح اختها) أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات رحم محرم منها وكثير من المسائل التي يربص فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علت (قوله ولو كآية تحت مسلم) لانها كآسلة حرمتها كآسلة أمها كآسلة بجر واحترز عما لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يدينون عدة كما سأني متنا آخر الباب (قوله لطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي تنظيماً فارق النكاح التي تكون فسخاً والتي تكون طلاقاً (قوله بجميع أسبابه) مثل الانقضاء بخيار البلوغ

وأربع سواها واصطلاحاً (تربص  
يلزم المرأة) أو ولي الصغيرة (عند  
زوال النكاح) فلاة عدة زنا  
(أو شبهته) كنكاح فاسد  
ومر فوقة لغير زوجها وينبغي  
زيادة أو شبهه ليشمل عدة أم الولد  
(وسبب وجوبها) عقد النكاح  
المأكد بالتسليم وما جرى مجراه  
من موت أو خلوة أي صحيحة فلا  
عدة بخلوة الرتقا وشرطها الفرقة  
(وركنها حرمات ثابتة بها) تحريم  
تزوج وخروج (وصحة الطلاق  
فيها) أي في العدة وحكمها حرة  
نكاح اختها وانواعها حيض  
واشهر ووضع حمل كما أفاده بقوله  
(وهي في حق حرة) ولو كآية  
تحت مسلم (تحيض لطلاق) ولو  
رجعياً (أو فسخ) بجميع أسبابه

والعق و عدم الكفاءة و ملك أحد الزوجين الآخر والرذة في بعض الصور والافتراق عن النكاح الفاسد والوطئ بشبهة فتح لكن الاخير ليس فسخا ويرد على الاطلاق فسخ نكاح المسبية بتباين الدارين والمهاجرة النكاح المسلمة أو ذميمة فانه لا عدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملا كما سبذ كره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشرح بلا لية قوله و ملك أحد الزوجين الآخر بما اذا ملكته لاخراج ما اذا ملكها الصكن ذكر الزليعي ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه اذا ملكها لا عدة عليها بل لغيره وأيضا لا عدة عليها في مالها لملكته فأعتقته فزوجه على ما يفهم من كلامهم اه قلت وفي الجرح لو اشترى زوجته بعد الدخول لا عدة عليها وتعتد لغيره فلا يزوجه لغيره ما لم تحض حيضين ولهذا لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لانها معتدة لغيره ولذا تجل له بملك اليمن وتماه فيه (قوله ومنه الفرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الرفع فزاد الرفع وقال اعلم أن النكاح بعد تمامه لا يحتمل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار بلوغ أو عتق أو بعد كفاءة فسخ وبعد تمامه كالفرقة بملك أحد الزوجين للآخر أو بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اه قال في النهر وهذا التقسيم لم نرمع عليه والذي ذكره أهل الدار أن القسمة ثنائية وأن الفرقة بالتقبيل من الفسخ كما قد مناه (قوله وأحكام) المراد به الخلوة ولو فاسدة ككتمان وسبأ (قوله أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكما من منته الذي شرح عليه ط (قوله راجع للجميع) أي لأنواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالاشهر ولا بد أيضا من ادعاء شموله للوطء المحكمي ليغنى عن قوله أو حكما (قوله ثلاثة حيض) بالنصب على الظرفية أي في مدة ثلاث حيض ليلان كون مسمى العدة تربصا يلزم المرأة والرفع اغما يتناسب كون سمها نفس الاجل الا أن يكون أطلقها على المدة مجازا كما في فتح القدير نهر (تنبيهه) لو انقطع دمها فعليه بدواء حتى رأت صفرة في أيام الحيض أجاب بعض المشايخ بأنه تنقضي به العدة كما قد مناه في باب الحيض عن السراج (قوله لعدم تجزئ الحيضة) علة لتكون الثلاث كوامل حتى لو طلقت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها لما لم تجزئ اعتبرنا تمامها كما تقر في كتب الاصول درر لكن سياقي في المتن أنه لا اعتبار بالحيض طلقت فيه ومقتضاه أن ابتداء العدة من الحيضة التالية له وهو الانسب لعدم التجزئ لتكون الثلاث كوامل (قوله فالاولي الخ) بيان لحكمة كونها ثلاثا مع أن مشروعية العدة لتعرف براءة الرحم أي خلوه عن الحمل وذلك يحصل بمرّة فبين أن حكمه الثانية لحرمة النكاح أي لاظهار حرمة واعتباره حيث لم ينقطع اثره بحيضة واحدة في الحرّة والامة وزيد في الحرّة ثلاثة لفضلها (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدتها ثلاث حيض كوامل اذا كانت ممن تحيض درر وغيرها (قوله لان لها فراشا) أي وقد وجبت العدة بزواله فأشبهه عدة النكاح ثم ما منافي به عمر رضي الله عنه فانه قال عدة ام الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان لها فراشا ثبت نسب ولدها منه بالسكوت لكنه أضعف من فراش الحرّة ولذا ينبغي بالنسب بمجرّد التقي بلا لسان حكى أن شمس الأئمة لما اخرج من السجن زوج السلطان اتهامه أولاده من خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بأن تحت كل خادم حرّة وهذا تزوج الامّة على الحرّة فقال السلطان أعتقهن واجتدوا العقد فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق وقيل ان هذا كان سبب حبسه وأن القاضي أغراه عليه وأن الطلبة لما لم تمنع عنه منعوا عنه كتبه فأملى المبسوط من حفظه (قوله ما لم تكن حاملا) فان كانت فعدها الوضع بحر (قوله أو وآيسة) فان كانت فعدها ثلاثة أشهر بحر (قوله أو محترمة عليه) فلا عدة لزوال فراشه قهسستانى وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدته وتقبيل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه كما في الحاشية بحر (قوله ولو مات مولاه أو وزوجها الخ) أي بعدما أعتقها مولاه وأعلم أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه الاول أن يعلم أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليه أن تعتد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أولا ثم مات الزوج وهي حرّة فلا يجب بموت المولى شيء وتعتد للوفاة عدة الحرّة وان كان الزوج مات أولا وهي أمة لزمتها شهران وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى شيء لانها معتدة الزوج في حال يلزمها أربعة

ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج  
نهر (بعد الدخول حقيقة  
أو حكما) أسقطه في الشرح  
وجزم بان قوله الا ان وطئت  
راجع للجميع (ثلاثة حيض  
كوامل) لعدم تجزئ الحيضة  
فالاولي لتعرف براءة الرحم  
والثانية لحرمة النكاح والثالثة  
لفضيلة الحرية (كذا) عدة ام  
ولادات مولاه أو أعتقها لان  
لها فراشا كالحرة ما لم تكن حاملا  
أو آيسة أو محترمة عليه ولو مات  
مولاه أو وزوجها ولم يدرا الاول  
تعتد بأربعة أشهر وعشر أو بأبعد  
الاجلين بحر ولا ترث من زوجها  
لعدم تحقق حرّيتها يوم موته

مطلب  
حكاية شمس الأئمة السرخسي



أشهر وعشر وفي حال نصفها فلتزعمها الاكثر احتياطا ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قد منا  
 أمنا لا تنتقل في الموت \* الثاني أن يعلم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فليعلم أن تعدته أربعة أشهر  
 وعشر فيها ثلاث حيض احتياطا لان المولى ان كان مات أو لم تلزمها عدته لانها منكوبة وبعد موت الزوج  
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أو لزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه  
 لانها مصورة ان بينهما هذه المدة أو أكثر فترفع المولى بعده ويجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطا  
 \* الثالث أن لا يعلم كم بين موتيهما ولا الاقل منهما فكالاول عنده وكذلك الثاني عندهما كذا في المعراج وغيره بجر  
 وتوجيه الثالث \* ذكر في ح عن الجسر فراجع وفي كلام الشارح اشارة الى هذه الالوجه الثلاثة  
 فأشار الى الاول والثالث بقوله تعتد بأربعة أشهر وعشر والى الثالث عندهما بقوله أو بأبعد الاجلين (قوله  
 ولا عدة على أمة وأم ولد) أي اذا مات مولاها أو أعتقها اجامعا بجر وهذا مختار قول المصنف  
 كذا أم ولد (قوله وكذا موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد) أي عدة كل منهما ثلاث حيض وسيدكر  
 المصنف هذه المسألة مرة ثانية ويأتي الكلام عليها (لطيفة) حكى في المبسوط أن رجلا تزوج ابنيه بتين  
 فأدخل النساء زوجة كل أخ على أخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد يجب تب التي أصابها وتعد لتعود الى  
 زوجها وأجاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطوءة به يطلق كل واحد زوجته ويعقد  
 على موطوءة ويدخل عليها للعالم لانه صاحب العدة فنه لا كذا ورجع العلماء الى جوابه (قوله  
 في الموت) انما يجب عدة الوفاة لانها انما تجب لظهار الحزن على زوج عاشرها الى الموت ولا زوجة هنا  
 بجر (قوله يتعلق بالصورتين معا) أي ان قوله في الموت والفرقة مرتب بصورتى الموطوءة بشبهة أو نكاح  
 فاسد (قوله والعدة في حق من لم تحض) شروع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالاشهر وهو  
 معطوف على قوله وهي في حق حرة تحض (قوله حرة أم أم ولد) أي لافرق بينهما فحاسب أي من أن عدة  
 كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد اذا مات مولاها أو أعتقها اما اذا كانت منكوبة فعدتها  
 نصف ما للحرة في الموت أو الطلاق سواء كانت ممن تحض أو لا كما يعلم مما سبأني ثم ان أم الولد لا تكون  
 الا كبيرة فقوله لصغر خاص بالمرة وقوله أو كبير شامل لهما كما لا يخفى فاقهم (قوله بان لم تبلغ تسعا) وقيل سبعا  
 بتقدير السن على الباء الموحدة وفي الفتح والاول أصح وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقييده  
 بذلك تبعا للفتح والبحر والتمرا لا يعلم منه حكم من زاد سنها على ذلك ولم تبلغ بالسن ونسب المراهقة وقد ذكر  
 في الفتح أن عدتها أيضا ثلاثة أشهر فلو أطلق الصغيرة فسرهما بن لم تبلغ بالسن لتعمل المراهقة ومن دونها  
 وهي من لم تبلغ تسعا وقد يقال مراده اخراج المراهقة اختيارا لما ذكره في الجسر بقوله وعن الامام  
 الفضلي أنها اذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل حبلت من ذلك الوطئ  
 أم لا فان ظهر حبلها اعتدت بالوضع والا قبل بالاشهر قال في الفتح ويعتد بزمن التوقف من عدتها لانه  
 كان ليظهر حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعني اذا ظهر عدم حبلها يحكم بمضي العدة بثلاثة  
 أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها لغوا حتى لو تزوجت فيه صح عقد ها وفي نفقات الفتح فرع في الخلاصة  
 عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ زوجها كذا في المحيط اه من غير  
 ذكر خلاف وهو حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الاقامة به احتياطا قبل العقد بأن لا يعقد عليها الا بعد  
 التوقف لكن لم يذكر امة التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحامدية عن يوع البرازية أنه يصدق  
 في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام  
 وعليه عمل الناس اه ومضى في الحامدية على الاخيرة وفيه نظر لان المراد في مسائلنا التوقف بعد مضي  
 ثلاثة أشهر فالاولى الاخذ بالرواية الاولى فاذا مضت أربعة أشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم أن العدة انقضت  
 من حين مضي ثلاثة أشهر (قوله بان بلغت سن الاياس) سبأني تقديره في المتن ويأتي تمام الكلام عليها  
 (قوله أو بلغت بالسن) أي خمس عشرة سنة ط عن العناية ومثلها لو بلغت بالانزال قبل هذه المدة  
 وقوله ولم تحض شامل لما اذا لم تزدما أصلا أو رأت وانقطع قبل التمام قال في الجسر عن السابعة بلغت  
 ذرات يوماد ما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالاشهر اه وسيدكر الشارح عن الجرا أنها

قول المحشى وأم ولد صوابه ومدبرة  
 كجاءه عبارة الشارح اه

مطلب  
 حكاية ابى حنيفة في الموطوءة بشبهة

ولا عدة على أمة ومدبرة كان  
 بطاها لعدم القرائن جوهرية  
 (و) كذا (موطوءة بشبهة)  
 كزفوفة لغيربعلها (أو نكاح)  
 فاسد (كوقت في الموت والفرقة)  
 يتعلق بالصورتين معا (و) العدة  
 (في) حق (من لم تحض) حرة  
 أم أم ولد (لصغر) بان لم تبلغ تسعا  
 (أو كبر) بان بلغت سن الاياس  
 (أو بلغت بالسن) وخرج بقوله  
 (ولم تحض) الشابة الممتدة بالطهر

مطلب  
 في عدة الصغيرة المراهقة



إذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بإياسها وبأقرب سانه (قوله بان حاضت) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله) ثم امتدت طهرها) أي سنة أو أكثر بجر (قوله من انقضائها بتسعة أشهر) ستة منها مدة الإياس وثلاثة منها للعدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني أن المعتقد عند المالكية أنه لا بد لو فاء العدة من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة الإياس وثلاثة أشهر لا تنقضاء العدة قلت ولذا عبر في الجمع بالحول (قوله فلا يفتى به) اعترض بانه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم التلقيق كما ذكره الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالة بل ومع التلقيق كما ذكره الملا ابن قزوح في رسالة قلت ما ذكره ابن قزوح رده سيدي عبد الغني في رسالة خاصة والتقليد وان جائز بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتي غيره فلا يفتى بغير الراي في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم المفتي بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي والقاضي الآن المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وان الحكم الملق بابل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل بابل اتفاقاً الخ وقد منّا الكلام عليه هناك فافهم (قوله وجب أن يقول الخ) هذا مبني على قول بعض الاصوليين لا يجوز تقليد المنفصول مع وجود الفاضل وبني على ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأي يحتمل الصواب فاذا استل عن حكم لا يجيب الا بما هو صواب عنده فلا يجوز أن يجيب بمذهب الغير وقد منّا في دياحة الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله) ثم لو قضي مالكي بذلك نفذ) لانه مجتهد فيه وهذا كله رد على ما في البرازية قال العلامة والنسوي في زماننا على قول مالك وعلى ما في جامع الفصولين لو قضى قاض بانه قضاء عدتها بعد معنى تسعة أشهر نفذ اه لان المعتقد أن القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهب خصوصاً قضاء زماننا (قوله امتدة) بالتسعين ونصب طهرها على التمييز (قوله وفاعدة) بقصر وفالضرورة وهو مبتدأ خبره قوله تسعة أشهر والجملة دليل جواب الشرط الذي هو ان مالكي يقدر يعني ان حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة أشهر لممتدة الطهر كان هذا المقدار عدتها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار لوجه لنقض القاضي الحنفي حكمه لانه فصل مجتهد فيه قضاؤه ورفع الخلاف اه ح وفي بعض النسخ ان مالكي يقرر براءة لكن قد علت أن المعتقد عند المالكية تقدير المدة بحول ونقله أيضاً في البحر عن المجموع معزيا لمالك (قوله هكذا يقال) يعني ينبغي أن يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يفتى به للضرورة اه ح قلت لكن هذا ظاهر اذا أمكن قضاء مالكي به أو تحكيمه أمافي بلاد لا يوجد فيها مالكي يحكم به فالضرورة متحقة وكان هذا وجه ما مر عن البرازية والنصولين فلا يرد قوله في النهار انه لا داعي الى الاقتاء بقول نعتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكي يحكم به اه تأمل ولهذا قال الزاهدی وقد كان بعض أصحابنا يفتون بقول مالك في هذه المسألة للضرورة اه ثم رأيت ما يجتهد بهينه ذكره محنئ مسكين عن السيد الجوى وسيأتى نظير هذه المسألة في زوجة المنفوق حيث قيل انه يفتى بقول مالك أنها تعتد عدة الوفاة بعد معنى أربع سنين (قوله وأما ممتدة الحيض) الاولى أن يقول ممتدة الدم أو المستحاضة والمراد بها التحيرة التي نسبت عاداتها وأما اذا استتر بها الدم وكانت تعلم عاداتها فانها تزد الى عاداتها كما في البحر (قوله فالمفتى به الخ) حاصل أنها تنقض عدتها بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله) والافبالايم) في المحيط اذا اتفق عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهر وبالاله وان نقصت عن العدد وان اتفقت في وسط الشهر فعند الامام يعتبر بالايام فتعتمد في الطلاق بتسعين يوماً وفي الوفاة بمائة وثلاثين وعندهما يكمل الاول من الاخير وما بينهما بالاله ومدة الايلاء واليمين أن لا يكتم فلاناً أربعة أشهر والاجارة سنة في وسط الشهر وسن الرجل اذا ولد في أثناءه وصوم الكفارة اذا شرع فيه وسط الشهر على هذا الخلاف اه وقد منّا عن المجتبئ تأجيل العنين اذا كان في أثناء الشهر فانه يعتبر بالايام اجماعاً بجر ثم قال وفي الصغرى أن اعتبار العدة بالايام اجماعاً انما الخلاف في الاجارة واستشكله التهستاني بأن الاول هو المذكور وفي المحيط والخاتمة والمبسوط وغيرها (قوله في الكل) يعني أن التقييد بالوطى شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحيض والعدة بالاشهر كما أفاده سابقاً بقوله راجع للجميع (قوله ولو فاسدة) أطلقها فشمع ما اذا كان فسادها للمانع حسي أو شرعي وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله

مطلب  
في الاقتاء بالضعيف

بان حاضت ثم امتدت طهرها فتعتمد بالحيض الى أن تبلغ سن الإياس جوهره وغيرها وما في شرح الوهبانية من انقضائها بتسعة أشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به كيف وفي نكاح الخلاصة لوقيل الحنفى ما مذهب الامام الشافعي في كذا وجب أن يقول قال أبو حنيفة كذا نعم لو قضى مالكي بذلك نفذ كما في البحر والنهر وقد تلسمه شيخنا الخير الرملى سالم من النقد فقال

لمتدة طهرها بتسعة أشهر  
وقاعدة ان مالكي يقدر  
ومن بعده لوجه للنقض هكذا  
يقال بل انقد عليه ينظر  
وأما ممتدة الحيض فالمفتى به كما في  
حيض الفتح تقدير طهرها بشهرين  
فستة أشهر للأطهار وثلاث  
حيض بشهر احتياطاً (ثلاثة  
أشهر) بالالهة لوفى الغرة والا  
قبالايم بجر وغيره (ان وطئت)  
في الكل ولو حكما كاخلوة ولو فاسدة

صحيفة اه ح (قوله كما مر) أى فى باب المهر لافى هذا الباب فان الذى قدمه فيه التقييد  
بالصحيفة ط (قوله ولورضيها الخ) فيه مسامحة لان الكلام فىين وطئت والرضيع لا يتأتى منه وطء  
زوجته فكان الاولى أن يقول ولو غير مرأى وعبارة القضية تجب العدة بدخول زوجها الصبي المراهق  
وفى أحاد الجرجاني فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطنى الصبي وفى قول محمد تجب  
العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهم أجابوا فى مرأى يتصور منه الاعلاق أى أن تعلق منه أى تحبيل  
ومحمد أجاب فىين لا يتصور منه لان ذكره فى حكم أصبعه اه وذكرك فى البحر قبل ذلك أنهم سرّ حوا بفساد  
خلوته وبوجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة للخلوة الصبي وبوجوب العدة اذا وطئها بكاح فاسد فكذا  
الصحيح بالاولى ثم قال فحاصله أنه كالبالغ فى الصحيح والفساد وفى الوطنى بشبهة فى الوفاة والطلاق والتفريق  
ووضع الحمل كما لا يخفى فليحفظ اه ومسألة عدة زوجته بوضع الحمل تأتى قريبا وصورة الطلاق الموجب  
لعدتها بعد الدخول أن يكون ذميا قسم زوجته ويأبى وليه عن الاسلام وأن يحتل بها فى صغره ويطلقها  
فى كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعقد فاسد (قوله والعدة للموت) أى موت زوج الحرة أما الامة فأتى  
حكمها بعينه (قوله كما مر) أى قريبا (قوله من الايام) أى واللبالى أيضا كما فى المجتبى وفى غرر الاذكار  
أى عشر ليل مع عشرة أيام من شهر خامس وعن الاوزاعى أن المقدّر فيه عشر ليل لدلالة حذف التاء  
فى الآية عليه فلها التزوج فى اليوم العاشر قلنا ان ذكر كل من الايام والليالى بصيغة الجمع انظروا وتقديرا  
يقتضى دخول ما يوازيه استقراء اه ومثله فى الفسخ وما مر عن الاوزاعى عزاء فى الخيانة لابن الفضل  
وقال انه أحوط لانه يزيد بلبلة أى لو مات قبل طلوع الفجر فلا بد من معنى اللبلة بعد العاشر وعلى قول العاتية  
تنقضى بغروب الشمس كما فى البحر وفيه نظير بل هو مساو لقول العاتية لما علمت من التقدير بعشرة أيام  
وعشر ليل وقد ينقص عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله (قوله بشرط  
بقاء النكاح صحى الى الموت) لان العدة فى النكاح الفاسد ثلاث حبس للموت وغيره كما مر قال فى البحر  
ولهذا افتد من أن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا  
وان دخل فولدت منه تعدت بحجفتين لفساد النكاح قبل الموت وان لم يترك وفاء تعدت بشهرين وخمسة أيام  
عدة الوفاة لانها مملوكة للمولى كما فى الخيانة (قوله ولوصغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد  
أن عدة الموت أربعة أشهر وعشرون كانت من ذوات الحيض فن كانت من ذوات الاشهر بالاولى تأتى  
(قوله تحت مسلم) أما لو كانت تحت كافر لم تعد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله  
ولو عبدا) أى ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فلم يخرج عنها الاحامل) فان عدتها للموت وضع الحمل  
كما فى البحر وهذا اذا مات عنها وهى حامل أما لو حلت فى العدة بعد موته فلا تغير فى الصحيح كما بأتى قريبا  
(قوله وعمّ كلامه بمدة الطهر الخ) الظاهر أن محل ذكر هذه المسألة عند ذكر مسألة الشابة الممثلة الطهر  
يعنى أنها مثلها فى أنها تمتد للطلاق بالحيض بالاشهر وأما ذكرها هنا فلا محل له لان التى ترى الدم  
تعد للموت باربعة أشهر وعشروغيرها تعد بالاشهر لا بالحيض بالاولى اذا دخل الحيض فى عدة الوفاة وأيضا  
قوله فلم يخرج عنها الاحامل صريح فى ذلك ثم رأيت الرحقى أفاد بعض ذلك وقد مناعن السراج ما يفيد  
بحث الشارح وهو أن المرضع اذا عالجت الحيض حتى رأته صفرة فى أيامه تنقضى به العدة فأفاد أنه لا بد  
من حيض المرضع ولو بحيلة الدواء وأصرح منه ما فى المجتبى قال أصحابنا اذا تأخر حيض المطلقة لعارض  
أو غيره بقيت فى العدة حتى تحيض أو تبلغ حد الاياس اه (قوله وفى حق أمة) أطلقها فشمّل الزوجة القنة  
وأم الولد والمدبرة والمكاتب والمستسعاة عند الامام ولا بد من قيد الدخول فى الامة الا فى المتوفى عنها زوجها  
يجر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة بملك المين لعدة عليها الا اذا كانت أم ولد مات عنها سيدها  
أو اعتقها فعدتها ثلاث حبس كما مر (قوله لعدم التجزى) يعنى أن الرق منصف ومقتضاه لوم حيضة  
ونصف لـكن الحيض لا يتجزى فوجب حيضتان (قوله اطلاق أو فسخ) أو نكاح فاسد أو وطنى بشبهة  
قهستانى (قوله نصف الحرة) أى شهر ونصف فى طلاق ونحوه وشهران وخمسة أيام فى الموت (قوله  
وفى حق الاحامل) أى من نكاح ولو فاسد افلا عدة على الحامل من زنا أصلا يجز (قوله مطلقا) أى

مطلب  
فى عدة زوجة الصغير

مطلب  
فى عدة الموت

كما مر ولورضيها تجب العدة لا المهر  
قنية (و) العدة (للموت أربعة  
أشهر) بالاهله لوفى الغرة كما مر  
(وعشر) من الايام بشرط بقاء  
النكاح صحى الى الموت (مطلقا)  
وطئت أو لا ولو صغيرة أو كناية  
تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها  
الا الحامل قلت وعمّ كلامه بمدة  
الطهر كالمرضع وهى واقعة الفتوى  
ولم أرها لالا ن فراجع (وفى)  
حق (أمة تحيض) اطلاق أو فسخ  
(حيضتان) لعدم التجزى (وفى)  
(أمة لم تحض) اطلاق أو فسخ  
(أومات عنها زوجها نصف الحرة)  
لقبول التنصيف (وفى) حق  
(الحامل) مطلقا

سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطئ بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوحة سواء كانت قنة أو مدبرة أو مكاتب أو أم ولد أو مستعانة ط عن الهندية ومثل المنكوحة أم الولد إذا مات عنها سيدها أو أعتقها كما في كافي الحاكم (قوله أو مكاتب) لم يقل تحت مسلم كما قال في سابقه إذا لافرق هنابن كونها تحت مسلم أو ذمى على ماسيا في المتن (قوله أو من زنا الخ) ومنه ما لو كان الحمل في العدة كما في القهستاني والدن المتني وفي الحاوي الزاهدي إذا حبلى المعتدة وولدت تنقض به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا وعنه لا تنقض به من زنا ولو كان الحمل بشكاح فاسد وولدت تنقض به العدة إن ولدت بعد المتاركة لا قبلها اه لكن يأتي قرينان في حبلى بعد موت زوجها الصبي أن لها عدة الموت فالمراد بقوله إذا حبلى المعتدة معتدة الطلاق بقرينة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسألة الفار الآتية قال واعلم أن المعتدة لو حبلى في عدتها ذكر الكرخي أن عدتها وضع الحمل ولم يفصل والذي ذكره محمد أن هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي الجرع عن التاترخانية المعتدة عن وطئ بشبهة إذا حبلى في العدة ثم وضعت انقضت عدتها وفيه عن الخمانية المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لاكثر من سنتين من الموت حكم بانقضاء عدتها قبل الولادة بسنة أشهر وزيادة فجعل كأنها تزوجت بائنا بعد انقضاء العدة وحبلى منه (قوله بأن تزوج حبلى من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا لما تقدم أنه لا عدة على الحامل من الزنا أصلا وإنما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرحبي ويعلم كون الحمل من زنا أو لادتها قبل ستة أشهر من حين العقد (قوله ودخل بها) هو قيد لغیر المتوفى عنها لما مر أن عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخوله بها بالخلوة أو بوطنها مع حرمة لانه وإن جاز نكاح الحبلى من زنا لا يحل وطؤها رحبي ونقل المسألة في الجرع عن البدائع بدون قيد الدخول (قوله وضع حملها) أي بلا تقدير بعدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت يوم أو أقل جوهره والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كله فإن لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لأن الحمل اسم لطيفة متغيرة فإذا كان مضغة أو علقه لم تتغير فلا يعرف كونها متغيرة يبين الاستبانة بعض الخلق يخرج عن المحط وفيه عنه أيضا أنه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوما وفيه عن المجتبى أن المستبين بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر ونام الخلق ستة أشهر وقدمنا في الحوض استشكل صاحب البحر لهذا بأن الم شاهد ظهور الخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد نفي الروح لانه لا يكون قبلها وقد مناهمه هناك (قوله لأن الحمل الخ) عدله لتقدير لفظ الجميع فلو ولدت وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر وإذا اسقطت سقطان استبان بعض خلقه انقضت به العدة لانه ولد والا فلا (قوله خروج أكثر الولد كالكل الخ) هذا ينافي تقدير جميع في قوله وضع جميع حملها إلا أن يراد جميع الأفراد لجميع الأجزاء وقد يقال إن قوله لا في حملها للزواج يقتضي عدم انقضاء عدتها بخروج الأكروفيه أنها لو لم تنقض لصحت مراجعتها قبل خروج باقيه فالمراد أنها تنقض من وجه دون وجه ولذا قال في البحر وقال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تصح الرجعة وحلت للزواج وقال مشايخنا لا تحل للزواج أيضا لانه قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا يقوم مقامه في حق حملها للزواج احتياطا اه (قوله في جميع الأحكام) أي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق أو العتق المعلق بولادتها وصبرورها نفسها فلا تصلح ولا تقوم هذا ما يقتضيه الاطلاق (قوله ولو لمع الأقل) في بعض السج ولا مع الأقل بلا النسافية وهي الصواب وعبرة البصر وخروج الرأس فقط أومع الأقل لا اعتبار به وذكر قبله عن النوادر تفسير البدن بأنه من الاليتين إلى المنسكين ولا يعتد بالرأس ولا بالرجلين أي فقط (قوله فلاقصا بقطعه) بل فيه الدية بجر (قوله ولا يثبت نسبه الخ) أي لو جاءت المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لاق من سنتين وخرج الباقي لاكثر لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاق من سنتين بجر (قوله ولو كان زوجها) لو وصليته وهو مبالغة على قوله وضع حملها (قوله غير مرأهق) أي لم يبلغ ثقي عشرة سنة قهستاني (قوله وولدت لاق الخ) أي ليتحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في الاصح) مقابله ما روى شاذ عن الثاني أن لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت لنصف حول فأكثر) وقيل لاكثر من سنتين وليس بشئ فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من اولات الاحمال (قوله في حاله) أي على موت

ولو أمة أو مكاتب أو من زنا بان تزوج حبلى من زنا ودخل بها ثم مات أو طلقها اتعد بالوضع جواهر الفتاوى (وضع) جميع (حملها) لأن الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي الجرع خروج أكثر الولد كالكل في جميع الأحكام لا في حملها للزواج احتياطا ولا عبرة بخروج الرأس ولو لمع الأقل فلاقصا بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة لولاقل من سنتين ثم باقيه لاكثر (ولو) كان (زوجها) الميت (صغيرا) غير مرأهق وولدت لاق من نصف حول من موته في الاصح لعدم آية واولات الاحمال (وفي من حبلى بعد موت الصبي) بان ولدت لنصف حول فأكثر (عدة الموت) اجماعا لعدم الحمل حين الموت (ولان نسب في حاله)

الصبي أو سالى وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده (قوله اذ لاماء للصبي) أى فلا تصور منه العلوق وانما ثبت نسب ولد المشرق من مغربية اقامة العقد مقام العلوق لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كما في البحر (قوله نعم ينبى الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب أن يثبت النسب منه الا اذا لم يمكن أن جاءت به لاقل من ستة أشهر من العقد اه وأيده في البحر بقوله ولهذا صور المسألة الحاكم الشهيد في الكافي بما اذا كان رضيعا اه ولا يخفى أن مفهوم الرواية معتبر فافهم (قوله أو تبلغ حد الاياس) يعنى فتعبد بالاشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى واولات الاجال الآية فتأمل ح قلت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده لاستغال الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرملى في شرح المنهاج ولومات واستقرأ أكثر من أربع سنين لم تنقض الا بوضعه لمحموم الآية كما أفتى به الواو ولا مبالاة بتضررها بذلك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الطبري أفتى بجماعة عصرنا بالتوقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف اذا أبس من خروجه لتضررها بمنعها من التزوج اه ولا يخفى من قواعدنا دفع ما قالوه فاعلم ذلك اه ملخصا وبه يظهر أن المراد من قوله أو تبلغ حد الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراد منه نهاية حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستان عندنا أو أعم من ذلك شغل والذي ينبى العمل بما قاله الجماعة لموافقته صريح الآية (قوله وفي حق امرأة الفار) معطوف على قوله سابقا في حق حرّة تحيض ومتعلق بما تعلق به وهو الضمير العائد على العدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو قال للطلاق باللام لكان أظهر والمراد بامرأة الفار من أناتها في مرضه بغير رضاها بحيث صار قار أو مات في عدتها فعدتها بعد الاجلين عندهما خلا فلا يبي يوسف لانه وان انتطع النكاح بالطلاق حقيقة لكانه باق حكما في حق الارث فيجمع بين عدّة الطلاق والوفاة احتياطا وتماه في الفتح قلت وهو صريح في أنه لو أناتها في مرضه برضاها بحيث لم يصر فارا تعدّ عدّة الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتحفظ وخرج أيضا ما لو طلقها بائنا في حصة ثم مات لا تنقل عدتها ولا ترث انفا فاصرح به في الفتح لانه ليس فارا (قوله ان مات وهي في العدة) بأن لم تحض ثلثا قبل موته فان حاضت ثلثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسألة لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل ببحر (قوله من عدّة الوفاة الخ) بيان لا بعد الاجلين فمن يائية لا متعلقة بأبعد ط (قوله احتياطا) علت وجهه (قوله وفيه قصور) لان قوله منها ثلاث حيض يقتضى أنه لا بد أن تكون الحيض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعة أشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فاذا بلغت سن الاياس تعدّ بالاشهر كما صرح به في الفتح أيضا فافهم (قوله وقيد بالبائ الخ) حاصل المسألة أن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعيّا في حصة أو مرضه ودخلت في عدّة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنقل عدتها الى عدّة الموت اجماعا لانها حينئذ زوجته وترث منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها بموته شيء ولا ترثه وكذا لو طلقها بائنا في حصة ثم مات في عدتها كما مرّ ثم لا يخفى أن امرأة الفار هي التي طلقها بائنا في مرضه وماتت في عدتها ولو كان رجعيّا لم تكن كذلك فقول المصنف تعالى الكنز وغيره واطلقة الرجعي عطفًا على قوله من البائن يقتضى أن امرأة الفار تكون طلاقها بائنا وتارة رجعيّا وان حكم طلاقها البائن مأمّر وهذا حكم طلاقها الرجعي ولا يخفى أن مطلقة الرجعي لو سميت امرأة الفار لم يزد من لوازم باطله ذلك كرها في الشر بلائية وألف لها رسالة خاصة وذكر أن هذا الإيهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطا ولا يخفى أنه ليس فيها سوى المسامحة في العطف على امرأة الفار اعتمادا على ظهور المراد لاجل الاختصار وليس يستغنى عن التقييد بموته في العدة (قوله والعدة) مبتدأ خبره قوله أن تم وأشار به الى أنها لا يجب عليها أن تستأنف عدّة حرّة بل انتقلت عدتها الى عدّة الحرّ فربى على ما مضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت من لا تحيض فافهم وأما قوله اعتقت في عدّة رجعيّ ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدّة الحرّة ابتداء وان هذه عدّة طلاق لا عتق لانها لو كانت أم ولده وأعتقها وهي منكوبة الغير لا عتق عليها لكونها محرمة عليه كما مرّ وأما أن العدة باقية اذ لو أعتقها بعد انقضاء عدتها وماتت لزمها ثلاث حيض كما مرّ لانها عادت فرائسها كما يعلم من الجوهرة (قوله فعدة أمة) أى حيضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام

اذ لاماء للصبي نعم ينبى ثبوته من المراهق احتياطا ولومات في بطنها ينبى بقاء عدتها الى أن ينزل أو تبلغ حد الاياس نهر (وفي) حرّ (امرأة الفار من) الطلاق (البائن) ان مات وهي في العدة (أبعد الاجلين من عدّة الوفاة وعدّة الطلاق) احتياطا بأن تر بص أربعة أشهر وعشر من وقت الموت فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق ثم وفيه قصور لانها لو لم تر فيها حيضا تعدّ بعد ثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقي عدتها حتى تبلغ الاياس فتح (و) قيد بالبائن لان (اطلقة الرجعيّ ما للموت) اجماعا (و) العدة (فيمن أعتقت في عدّة رجعي لا) عدّة (البائن و) لا (الموت) ان تتم (عدة حرّة ولو) أعتقت (في أحدهما) أى البائن أو الموت (فعدة أمة)

الاخيرين وقد تنقل العدة ستا  
كأمة صغيرة منكوحه طلقت  
رجعيا فتعقد بشهر ونصف  
لغاضت تصير حيضتين فاعتقت  
تصير ثلاثا فامتنع طهرها للاباس  
تصير بالاشهر فعاددمها تصير  
بالحيض ثمان زوجها تصير أربعة  
أشهر وعشرا (أيسة اعتدت  
بالاشهر ثم عاددمها) على جاري  
عادت أو حبلت من زوج آخر  
يطلت عدتها وفدت ككاحها  
(و) استأنفت بالحيض) لأن شرط  
الخلقة تحقق الاباس عن الاصل  
وذلك بالجواز الدائم الى الموت وهو  
ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره  
في الهداية قسعين المصير اليه قاله  
في البحر بعد حكاية ستة أقوال  
مصححة وأقره المصنف لـ  
اختار البهنسي ما اختاره الشهيد  
أنها إن رأته قبل تمام الأشهر  
استأنفت لا بد لها قلت وهو  
ما اختاره صدر الشريعة ومثلا  
خسر والبقا في وأقره المصنف  
في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز  
وتعذ في المستقبل بالحيض كما صححه  
في الخلاصة وغيرها وفي الجوهره  
والجتي أنه الصحيح المختار وعليه  
الفتوى وفي تصحيح القدوري  
وهذا التصحيح أولى من تصحيح  
الهداية وفي النهر أنه أعدل الروايات  
وتماه فيما علقته على الملتقى  
(والصغرة) لو غاضت بعد تمام  
الاشهر (لا) تستأنف (الاذا  
حاضت في اثنتائها) فتستأنف  
بالحيض (كما تستأنف) العدة  
(بالشهور من حاضت حيضة)  
أو ثنتين (ثم أيسر) تحترزا  
عن الجمع بين الاصل والبدل  
(و) الاباس سنة للرومية وغيرها  
(خمس وخسون) عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض يحكم بإسائها ان

بلا انقلاب الى عدة الحرة فهستاني (قوله لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للفرق وهو أن النكاح قائم  
من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعتق كل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعا ثلاث  
حيض بخلافه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنقل العدة ستا) جعلها ستا باعتبار المنقل عنه والا  
فالاتقالات خمس أفاده ط (قوله طلقت رجعيا) قيد بالرجعي ليمكن انتقالها بالعتق والموت وقد خفي  
ذلك على محشي مسكن أفاده ط (قوله لغاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعده ط  
(قوله تصير ثلاثا) أي تنقل الى عدة الحرائر لان طلاقها رجعي كما علمت (قوله للاباس) أي الى أن  
وصلت الى سن الاباس (قوله تصير بالاشهر) ولا يعتبر بالايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض  
ط (قوله فعاددمها) ومثله ما لو حبلت ولو ذكره لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالحيض  
وبالاشهر وبوضع الحمل لكن لو مات زوجها تبي عدتها بوضع الحمل ولا تنقل الى الأشهر (قوله تصير  
بالحيض) مبني على أحد الأقوال الآتية (قوله تصير أربعة أشهر وعشرا) لأنها معدة الرجعي فلها  
عدة الموت كما مرت قلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والحائض والآيسة  
والمطلقة والمتوفى عنها زوجها والمعتقة ويزاد عاشره وهي الحبلية على ما ذكرنا (قوله ثم عاددمها) أي  
في أثناء الأشهر أو بعدها يدل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر فان حملها منه لا يكون الا بعد الأشهر ويدل  
عليه أيضا مقابله وهو قوله لـ كن اختار البهنسي الخ ١٥ ح (قوله على جاري عادت) مقتضا اعتبار  
عادة نفسها وهذا أحد أقوال وهو غير المعتمد فالاولي التعبير بقوله على العادة كما في الهداية قال في البحر  
واختلفوا في معنى قوله إذا رأته الدم على العادة فقبل معناه إذا كان سائلا كثيرا احترازا عما إذا رأته  
يسرة وقبل معناه ما ذكرنا أن يكون أحرا وأسود لا اصفر أو أخضر أو ترية وقبل معناه أن يكون على العادة  
الجارية حتى لو كان عادت قبل الاباس اصفر فرأته كذلك انتقض كذا في الفتح وصرح في المعراج بأن الفتوى  
على الاول ١٥ والاخير هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لأن شرط الخلقة) أي خلفية الأشهر  
عن الحيض والخلف هو الذي لا يصار اليه الا عند تذر الاصل كالغدي للشيخ الفاني وأما البديل كالمسح على  
الخفين فلا يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة أقوال مصححة) أحدها ينتقض مطلقا واختاره في الهداية  
\* الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاسياني \* الثالث ينتقض ان رأته قبل تمام الأشهر لا بعده وأفتى به الصدر  
الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى \* الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للاباس التي هي ظاهر  
الرواية فاعلمت الامر على ظنها لما حاضت بين خطأها ولا ينتقض على رواية التقدير له واختاره في الايضاح  
واقصر عليه في الخانية وحزم به القدوري والخصاص ونصره في البدائع \* الخامس ينتقض ان لم يكن حكم  
بإسائها وان حكم به فلا مكان يدعي أحدهما فساد النكاح فيقتضي بعبه وهو قول محمد بن مقاتل وصححه  
في الاختيار \* السادس ينتقض في المستقبل فلا تعتد الا بالحيض للطلاق بعده لا الماضي فلا تفسد الأنكحة  
المباشرة بعد الاعتداد بالاشهر وصححه في النوازل ١٥ (قوله وعليه) أي على هذا القول فالنكاح جائز  
لأنه انما يقع بعد تمام الأشهر فوقع معتبر الوجود شرطه وهو الاباس بوجوده سببه وهو الانقطاع في مدته التي  
يغلب فيها ارتفاع الحيض وهو الخس وخسون ولا تعتد في المستقبل الا بالحيض لتحقيق الدم المعتاد خارجا  
من الفرج على غير وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فاذا تحقق البأس تحقق حكمه واذا تحقق الحيض تحقق  
حكمه وأما اشتراط دوام الانقطاع الى الموت في البأس فلا دليل له فقد يتحقق البأس من الشيء ثم يوجد وعامه  
في الفتح وهذا كما ترى ترجيح أيضا لهذا القول (قوله لا تستأنف) لأنه لم يبين بالحيض أنها كانت  
قبل من ذوات الأقراء بخلاف الآيسة ط (قوله الا اذا حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في اثنتائها)  
أي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم أيسر) أي بلغت سن الاباس عند الحيضتين وانقطع دمها فح  
(قوله للرومية وغيرها) وقيل للرومية خمس وخسون ولغيرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون  
وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل ان تبلغ من السن ما لا يحض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة  
في تركيب البدن والسن والهزال ١٥ ح عن البحر وفي القهستاني وقيل ثلاثون (قوله وقيل  
الفتوى على خسين) قال القهستاني وبه يفتي اليوم كما في المفاتيح (قوله وفي البحر عن الجامع الخ) يحتل

(خمس وخسون) عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض يحكم بإسائها ان



أن يكون مبنياً على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم تحض أنهم لم يسبق لها حيض أصلاً وهي الشابة التي بلغت بالسن ومتر حكمها ويؤيده ما في التاترخانية عن الينابيع امرأة ما رأت الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلاً رأت يوماداً لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست هي بآيسة وقال أبو جعفر تعتد بالشهور لأنهما من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ اهـ (تنبيه) هل يؤخذ بقولها أنها بلغت سن اليأس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد من بينة لم أر من صرح به من علماءنا وينبغي الأول على رواية التقدير بمدة أو ما على رواية عدمه فالمعتبر اجتماع الرأي كما مر تأمل (تتمه) ذكر في الحقائق شرح المنظومة النسبية في باب الامام مالك مانصه وعندنا ما لم تبلغ حد الاياس لاتعد بالاشهر وحده خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط للبكم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة أشهر في الاصح ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الاصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطلقها زوجها يحكم باياسها وتعد بثلاثة أشهر هذا هو المنصوص في الشفا في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اهـ ونقل هذه العبارة وأقرها الشهاب اجد بن يونس الشلبي في شرحه على الكنز من خط العلامة بكر شارح الكنز غير معزىة لا احد ونقلها ط عن السيد الجوى (قوله وعدة المنكوحه الخ) مبتدأ خبره قوله الاتي الحيض وهذه الجملة تمامها مستغنى عنها بقوله سابقاً كذا أم ولد مات عنها مولاها أو أعتقها وموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هنا يؤهم وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطئ وليس كذلك فانه لا يجب فيه بالخلوة بل بالوطئ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاح فاسداً) هي المنكوحه بغير شهود ونكاح امرأة الغير بلا علم بأنهم متزوجون ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافاً لهما فتح (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البسع كما في نكاح الفتح والمنظومة المحبة لكن في الجهر عن المجتبى كل نكاح اختالف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخل فيه موجب للعدة أما نكاح منكوحة الغير ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها لا غير لانه لم يقل أحد بجوازه فلم يعتد أصلاً فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمه لكونه زناً كما في القنية وغيرها اهـ قلت ويشكل عليه أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقبل أحد من المسلمين بجوازه وتقدم في باب المهر أن الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب ومثله في الجهر هنالك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختين معاً أو الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة اهـ (قوله اختيار) ومثله في المحيط معلا بأن النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم يعتد في حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اهـ (قوله لكن الصواب الخ) فقد نقل الزياي في النكاح الفاسد مانصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر منذ تزوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحل خلافاً قال الحلواني هذه المسألة دليل على أن القرائن يعتد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافاً لما يقوله البعض انه لا يعتد بالادخول اهـ فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهواً بجر قلت لكن يشكل على هذا تصريحهم بأن النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطئ لا بمجرد العقد ولا بالخلوة لفسادها لعدم التمكن فيها من الوطئ كالخلوة بالحائض فلا تنقضي مقام الوطئ كما صرح بذلك في الفتح والجرو غيرهما في باب المهر الآن يقال ان انعقاد القرائن بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحاط في اثباته احباً للولد ثم اعلم أنه ذكر في الجهر هنالك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لأن النكاح الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتباره كذا في الهداية أي اقامة العقد مقام الوطئ باعتبار كون العقد داعياً الى الوطئ وعندهما ابتداء المدة من وقت العقد قياساً على الصحيح والمشايخ اختلفوا بقول محمد لعدم صحة القياس المذكور وفائدة الخلاف فيما اذا أتت بولد لسته أشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبته على المقتضى به اهـ اذا علمت ذلك فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا أتت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الدخول

مطلب  
عدة المنكوحه فاسداً والموطوءة  
بشبهة

(عدة المنكوحه نكاح فاسداً)  
فلا عدة في باطل وكذا موقوف  
قبل الاجازة اختيار لكن الصواب  
ثبوت العدة والنسب بجر

مطلب  
في النكاح الفاسد والباطل



وان كان لا كثر منها من وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسألة فيما إذا  
ولدت لستة أشهر منذ تزوجها ولم يعتبر وقت الدخول بقدر سنة تمام الكلام ولا يخفى أن التوفيق أولى من الخطأ  
وشق العصا (قوله والموطوءة بشبهة) كالتى زفت الى غير زوجها والموجودة لبلا على فراشه اذا ادعى  
الاستبراء كذا فى الفتح وأفاد فى النهر بجنا أن من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه فحين اشترى أمة فوطئها ثم أثبتت أنها  
حرة الأصل اه وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدته بشبهة وسأق ومنه ما فى كتب الشافعية اذا  
أدخلت منيا فربحها طئته متى تزوج أو سجد عليها العدة كالموطوءة بشبهة قال فى البحر ولم أره لا صحابنا  
والقواعد لا تأباه لأن وجوبها للتعرف براءة الرحم (قوله ومنه) أى من قسم الوطئ بشبهة قال فى النهر  
وأدخل فى شرح السمرقندى منكوبة الغير تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أى بشبهة الملك أو العقد بان زفت  
اليه غير امرأته فوطئها أو تزوج منكوبة الغير ولم يعلم بحالها وأنت خبير بان هذا يقتضى الاستثناء  
عن المنكوبة فاسدا اذ لا شك أنها موطوءة بشبهة العقد أيضا بل هى أولى بذلك من منكوبة الغير اذا اشترط  
الشهادة فى النكاح مختلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير اه اذا عانت ذلك ظهر لك  
أن الشارح متابع لما فى شرح السمرقندى لا يخالف له اذ لو قصد مخالفتها كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ  
عقب قوله المنكوبة نكاحا فاسدا لا بعد قوله والموطوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السمرقندى بأنه  
حمل المنكوبة نكاحا فاسدا على ما سقط منه شرط العدة بعد وجود الحملية كالنكاح المؤقت أو بغير شهود  
أما منكوبة الغير فهى غير محل اذ لا يمكن اجتماع ملكين فى آن واحد على شئ واحد فالعقد لم يؤثر ملكا فاسدا  
وانما أثر فى وجود الشبهة والشارح كثير المتابعة للنهر فلهذا خالفه هنا اشارة الى ما قلنا (قوله كما سيحى)  
أى فى المتن آخر الباب (قوله يعنى اذ لم تكن عالمة راضية) هذا مذكور أيضا فى البحر واستشهد له بما  
فى الثانية من أن المنكوبة اذا تزوجت رجلا ودخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الأول نفقتها مادامت  
فى العدة لانها لما وجبت عليها العدة صارت ناشئة اه (قوله كما سيحى) أى قبل القروع (قوله وام  
الولد) أى التى مات مولاه أو أعتقها ولا نفقة لها فى هذه العدة كما فى البحر عن كافى الحامكم أى  
لانها عدة وطئ لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسب وأمة بدل قوله ومعتقة قال فى البحر  
وقد بآتم الولدان المدبرة والامة اذا اعتقت أو مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع كما ذكره الاسيحيات اه أى  
لأنه لا فراش لهما كما قدمه الشارح (قوله غير الآيسة والحامل) منصوب على الحالية من ضمير المنكوبة  
والموطوءة وام الولدان ومجرو ردت لهن وكان الاولى أن يزيد قوله وغير المحرمة عليه وهذا فى أم الولد وكان  
لم يذكره لكونه صرح به فيما مر (قوله بالا شهر والوضع) فيه لف ونشر مرتب (قوله الحيض)  
جمع حيضة أى عدة المذكووات ثلاث حيض ان كن من ذوات الحيض والا فالاشهر أو وضع الحمل وهذا  
ان كانت المنكوبة نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة حرة اذ لا لامة حيضتان كما فى البحر (قوله أى موت  
الواطئ) أى فى المسائل الثلاث وأفاد أنه لا عدة فى النكاح الفاسد بدون وطئ كما قدمناه والواطئ  
فى الاخيرة هو المولى الذى مات عنها أو أعتقها أو مالو كان زوجها تكون عدة اشهر والامة المنكوبة (قوله  
وغیره) أى غير الموت وهذا خاص فيما عدا الاخيرة (قوله كفرقة) الاولى كفرقة أى نفرين أى نفرين القاضى  
وسأق أن ابتداء العدة فى الموت من وقت الموت وفى غيره من وقت التفريق أو المتاركة وبأق بيان المتاركة  
(قوله لأن عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا فيه عدة وفاة  
ط (قوله لتعرف براءة الرحم) أى لاجل أن يعرف أن الرحم غير مشغول باللقضاء حق النكاح اذ لا نكاح  
صحیح والحيض هو المعترف (قوله ولم يكف بحیضة) كالاستبراء لأن الفاسد ملحق بالصحيح احتياطا من  
(قوله ولا اعتداد بحیض طلقت فيه) أى اذا طلقتها فى الحيض لا يحسب من العدة لأن ما وجد قبل الطلاق  
لا يحسب به منها لعدم التجزى فلو احتسب كل من الرابعة فوجبت كلها لعدم التجزى أيضا نهر قال فى الدر  
المتقى لو قال بحیض وقعت الفرقة فيه لكان أشمل (قوله واذا وطئت المعتدة) أى من طلاق أو غيره  
در منقضى وكذا المنكوبة اذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة اخرى وتداخلنا كما فى الفتح  
وغیره (قوله بشبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطوءة للزوج فى العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه  
اذا قال ظننت أنها تحل لى أو بعد ما بانها بالفاظ الكتابة وتتمامه فى الفتح وفاداه أنه لو وطئها بعد الثلاث

(والموطوءة بشبهة) ومنه تزوج  
امرأة الغير غير عالم بحالها كما  
سيحى والموطوءة بشبهة أن تقيم  
مع زوجها الاول وتخرج باذنه  
فى العدة لقيام النكاح بينهما  
انما حرم الوطئ حتى تلزم نفقتها  
وكسوتها بحر يعنى اذ لم تكن  
عالمة راضية كما سيحى (وام الولد)  
فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير  
الآيسة والحامل) فان عدتهما  
بالاشهر والوضع (الحيض للموت)  
أى موت الواطئ (وغیره) كفرقة  
أو متاركة لأن عدة هؤلاء لتعرف  
براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكف  
بحیضة احتياطا (ولا اعتداد  
بحیض طلقت فيه) اجماعا واذا  
وطئت المعتدة بشبهة

مطلب  
فى وطء المعتدة بشبهة

في العدة ببلانكاح عالما بجرمتها لا تجب عدة اخرى لانه زنا وفي البرازية طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لانستأنف العدة ثلاث حيض ويرجى ان اذا علم بالحرمة ووجد شرائط الاحصان ولو كان منكرا طلقها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال وانلخ كالثلاث وذكر أنه لو خالعهما ولو بمال ثم وطئها في العدة عالما بالحرمة تستأنف العدة لكل وطئة وتدخل العدد الى أن تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطئ لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قدمناه آنفا عن الفتح حيث جعل الوطئ بعد الابانة بالفاظ الكتابية من الوطئ بشبهة أى لقول بعض الأئمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها شبهة (قوله ولومن المطلق) أى كما مثلنا آنفا ثم الاولى أن يقول ولومن غير المطلق لما في الفتح من أن الشافعي واقفنا في أسد قوله فيما اذا كان الوطئ المطلق اه فعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التخصيص عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدرر اعلم أن المرأة اذا وجب عليها عدتان فاما أن يكونا من رجلين أو من واحد ففي الثاني لا شك أن العدتين تدخلا في الاول ان كانتا من جنسين كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تدخلا عندنا ويكون ما تراه من الحيض محتسبا منهما جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعلمها اقام الثانية اه (قوله والمرئ منها الخ) بيان للتدخل فلو كانت وطئت بعد حيضة من الاولى فعلمها حيضتان تكملة الاولى وتحتسب بهما من عدة الثاني فاذا حاضت واحدة بعد ذلك وقت الثانية أيضا نهر وهذا اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الوطئ الثاني أما اذا حاضت حيضة قبله فهي من عدة الاول خاصة وتماه في الجهر عن الجوهره وقال واذا كان الوطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفريق أيضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر أن التفريق حكم العقد الفاسد لرفع شبهة أما الوطئ بشبهة بدون عقد فان الشبهة ترفع بمجرد العلم بحقيقة الحال والله أعلم وفي الجهر عن الثانية وادامت عدة الاول حل للثاني أن يتزوجها لا لغيره ما لم تتم عدة الثاني ثلاث حيض من حين التفريق واذا كان طلاق الاول رجعا كان له أن يراجعها في عدته ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهره ثم اذا تدخلا والعدة من رجعي فلا نفقة لهما على واحد منهما ولومن بائن فنقضت على الاول والزوجة اذا تزوجت بائنا وقرق بينهما بعد الدخول فلا نفقة لهما على زوجها لانها منعت نفسها في العدة اه قلت ولعل الفرق في البائن أن المنع بالبينونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما لم تجب على الوطئ لان عدتها من عدة وطئ ولا نفقة فيها تماثل (تنبيه) يمكن انقضاء العدتين معا كعدة بالاشهر لو طئت فيها بشبهة وحاضت فيها ثلاثا وانقضت الثانية قبل الاولى كما لو تمت الحيض قبل تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بجملة عن الاولى كما لو حاضت بعد تمام الأشهر (قوله وكذا لو بالاشهر) كآيسة وطئت بشبهة في خلال عدتها فانها تتم الثانية بالاشهر أيضا نهر (قوله أو بهما لو معتدة وفاة) مثاله ما ذكرناه في التنبيه آنفا وكان الاولى أن يزيد أو بوضع الحل وهو مسألة الحائل الآتية (قوله فلو حذف قوله والمرئ منهما) أى الذى هو قاصر على الحيض وقد يجاب بان المراد بالمرئ الحاصل بالعلم لا برؤية البصر ط (قوله لهما) أى لم من تعتد العدتين بالاشهر ومن تعتد بالاشهر لو طئت بالحيض لوطئ الشبهة (قوله وعم الحائل لو حلت) عطف على لهما أى ولم من تعتد العدتين بوضع الحل كالحائل بالهزوهى من لم تكن حبل فاذا حبلت في العدة تنقض بوضعه سواء كان من المطلق أو من زنا أو من نكاح فاسد اذا اولدته بعد المتاركة لا قبلها كما قد مناه عن الحاوى الزاهدى (قوله الامعتدة الوفاة الخ) أفاد أن المراد بالحائل اذا كانت معتدة من طلاق أو فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فافهم قال في النهر وفي الخلاصة وكل من حلت في عدتها فعدتها أن تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا حلت بعد موت الزوج فعدتها بالاشهر اه وقدمت عن البدائع اه والذى مررت عن البدائع ذكره في النهر عند مسألة عدة الفار وهو الذى كتبناه في عدة الحامل عند قوله أو من زنا حيث قال أما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح أى بل تبقى عدتها أربعة أشهر وعشرا (قوله كما مر) أى عند قول المصنف والموت أربعة أشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك فلم يخرج عنها الاحمال يعنى

ولومن المطلق (وجبت عدة اخرى)

لتجدد السبب (وتدخلا والمرئ)

من الحيض (منهما) عليها أن

(تتم) العدة (الثانية ان تمت

الاولى) وكذا لو بالاشهر أو بهما

لو معتدة وفاة فلو حذف قوله

والمرئ منهما لعمهما وعم الحائل

لو حلت فعدتها الوضع الامعتدة

الوفاة فلا تتغير بالحمل كما مر وصححه

في البدائع (ومبدأ العدة بعد

الطلاق) بعد (الموت) على

القور

من مات عنها وهي حامل كما قدمناه فعلم أن من لم تكن حاملا عند الموت وجب له بعده فهي داخله تحت الاطلاق  
فلا تتغير عدتها بل تبقى بالاشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وفيمن جملت بعده موت الصبي عدة الموت اجماعا لعدم  
الحل عند الموت اه فافهم **لكن** الظاهر أن هذا بالنظر الى الوفاة أما عدة الوطئ الذي حصل منه الحمل  
فلا تنقضي الا بوضعه ان كان بشبهة لانه ثابت النسب بخلاف ما لو كان من زنا لان الزنا لا عدة له أصلا  
فافهم (قوله لانها أجل) أي لان العدة أجل فلا يشترط العلم بوضعه أي بوضعي الاجل اه ح وفي عامة  
النسخ لانها بضمة التثنية أي عدة الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبني على تعريف البدائع من أن العدة  
أجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح وقد منازجهم (قوله فلو طلق) تفريع على المتن ط (قوله  
من وقت البيان) لانه انشاء من وجه بحر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق  
والموت اه ح قال في الشرح لبلاية قوله وابتدأوها عقبيهما أي عقب الطلاق والموت يستثنى منه من بين  
طلاقها فان عدتهما من وقت البيان لا من وقت قوله احدهما كما طالق وان مات قبل البيان لزم كلامهما  
عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كافي البرازية اه وسياق استثناء مسائل اخرى في كلامه (قوله  
عدلا) أي الشاهدان أي زكاهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما على ما عرفت في موضعه (قوله  
من وقت الشهادة) على حذف مضاف أي من وقت تحمل الشهادة لا من وقت أدائها فانها لو شهدا في المحرم  
أنه طلقها في سؤال كان ابتداء العدة من سؤال كما تقدم ح قلت والظاهر أن يراد وقت الشهادة على ظاهره  
بناء على أن أداءها حصل وقت التحمل لانها شهادة حسبة يفسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل  
كما أشار اليه في البحر (قوله بخلاف الخ) مرتبط بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان الفتوى انها  
من وقت الاقرار مطلقا) أي سواء صدقته أم كذبت أم قالت لا أدري كما يدل عليه السياق قال في البحر  
وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكثر اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختلفوا وجوبها  
من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختها او اربع سواها زجره حيث كتم طلاقها وهو المختار كما في الصغرى  
اه ووفق السعدي بجعل كلام محمد على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه أما اذا كانا  
مجتعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى  
وفي التبع أن فتوى المتأخرين مخالفة للامة الاربعة وبجمهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للثمة  
فينبغي ان يحترى به محالها والناس الذين هم مقلدونها ولهاذا فضل السعدي بما ستر اه ملحنا وأقره في البحر والنهر  
(قوله نفيًا لثمة المواضع) أي الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض لها بالدين أو ليتزوج  
اخيها أو اربع سواها فتح (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكنت فيه عن بيان النفقة  
والسكنى فان فيها فرق بين التمديق والتكذيب وكان الاخصر أن يقول فان الفتوى انها ان كذبت الخ (قوله  
ان وطئها لزمه مهر ثان) ينبغي تقييده بما اذا كان في عدة مادون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحل  
لما قدمناه عن البرازية انه لو وطئها في عدة الثلاث مع العلم بالحرمه كان زنا بقي هل يتكرر المهر بتكرار  
الوطئ ذلك في البحر في باب المهر عن الخلاصة لو وطئ المعتدة من ثلاث وأدعى الشبهة يلزمه مهر واحد  
أم بكل وطئ مهر قيل ان كانت الطلقات الثلاث جله فظن أنها لم تنقعه فوطئ في موضعها يلزمه مهر واحد  
وان ظن أنها تنقعه لكن ظن أن وطئها حلال فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطئ مهر اه تأمل (قوله  
ولا نفقة الخ) أي اذا كان الزمن المأثري استغرق العدة أما اذا بقي منها شيء تجب النفقة والسكنى فيه ط  
(قوله لقبول قولها على نفسها) أي في حق نفسها فيسقط ما وجب لها قال في البحر والحاصل أنها ان كذبت  
في الاسناد أو قالت لا أدري في وقت الاقرار وان صدقته في حقهما من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى  
من وقت الاقرار اه وفيه أن السكني من حق الله تعالى ومقتضاها لزومها وان صدقته ط قلت وليس  
في عبارة البحر لفظ السكني بل عبارته ولكن لان نفقة لها ولا كسوة ان صدقته وهكذا في النهر وأصل المسألة  
في الخاتمة كما عراه الشارح اليها وعبارتها وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر طلقها الا  
في ابطال النفقة فقد ظهر أن ذكر السكني في كلام المصنف مستدرك فافهم (قوله ثم أقام معها) أطلقه  
فشميل ما اذا وطئها أولا اه ط (قوله ان مقر اطلاقها تنقضي عدتها) أي يكون ابتداءها من وقت

(وتنقضي العدة وان جهلت)  
المرأة (همها) أي بالطلاق والموت  
لانها أجل فلا يشترط العلم بوضعه  
سواء اعترف بالطلاق أو أنكر  
(فلو طلق امرأته ثم أنكره  
واقبت عليه بينه وقضى القاضي  
بالفرقة) كأن ادعته عليه  
في سؤال وقضى به في المحرم (فالعدة  
من وقت الطلاق لا من وقت  
القضاء) برأية وفي الطلاق  
المبهم من وقت البيان ولو شهدا  
بطلاقها ثم بعد أيام عدلا فنقضى  
بأنفرقة فالعدة من وقت الشهادة  
لا القضاء بخلاف ما (لو أقر بطلاقها  
منه زمان) ماض فان الفتوى  
أنها من وقت الاقرار مطلقا نفيًا  
لثمة المواضع **لكن** (ان  
كذبت) في الاسناد أو قالت  
لا أدري (وجب) العدة (من  
وقت الاقرار) ولها النفقة والسكنى  
وان صدقته فكذلك غير أنه  
ان وضعت لزمه مهر ثان اختيار  
وله نفقة ولا كسوة (ولاسكنى)  
لها لقبول قولها على نفسها خاتمة  
وفيها بأنها ثم أقام معها زمانان  
مقر اطلاقها تنقضي عدتها لان  
منكرها

الطلاق والظاهر أن المراد اقراره به بين الناس لا مجرد اقراره به عند هامة تصديقها له وان المراد اقراره به من حين التطبيق وبه ظهر الفرق بين هذه المسألة ومسألة المتن فانها مفرضة فيما لو كتم طلاقها ثم أقر به بعد زمان وظهر أيضا عدم مخالفتها للصحيح الاتي عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاشتار والامساك في الفروع من اعتباره أيضا فافهم (قوله فان أشتهر الخ) فلو طلقها ثلاثا بعد هذه الطلقة المشتهرة لا تنفع الثلاث كما سأتى في الفروع (قوله وكذا لو خالعهما) هو داخل تحت قوله أباها لكن الابانة قد تكون بدون علمها بخلاف الخالعة لانها مفاعلة فإشارا إلى أنه لا فرق في اشتراط الشهادة بين كونها عامة أو لا فافهم (قوله وأشهد) أشار إلى أن الشهادة لا بد أن يكون باقراره بين الناس لا مجرد سماعهم من غيره والى أن اقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الاقرار عند أكثر من الشهادتين كما قاله في النكاح من أن الاعلان الذي قال باشرطه الامام مالك يحصل بالشاهدين فافهم (قوله وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا) أي زجره عن الكتمان وهذا التعليل ذكره في الخانية وتقدم تعليل آخر وهو قوله نفي التهمة الموضوعة وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسألة مكرر بما ترقى المتن لانه مفروض فيما لو كتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان كما ترقى في بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى والحاصل انه ان كتمه ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الاستناد بل يجب العدة من وقت الاقرار سواء صدقته أو كذبه وان لم يكتمه بل أقر به من وقت وقوعه فان لم يشتهر بين الناس فكذلك وان اشتهر بينهم يجب العدة من حين وقوعه وتنقض ان كان زمانها مضى وهذا اذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والواجب بالوطئ عدة أخرى وتداخلت كما ترقى وكذا كلما وطئها بغير عدة أخرى فلا يحل لها التزوج باخر ما لم تخض عدة الوطئ الا خبر بخلاف ما اذا كان الوطئ بلا شبهة فانه لا يوجب عدة لتحصنه زنا ولا يوجب عدة كما ترقى فلها التزوج باخر كما صرح به في التتارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي اذا كان الطلاق مشتهرا ومضت عدته كما علمته والا فلا وحقوق الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سأتى في الفروع (قوله) وحينئذ فبذرهما من وقت النبوت والظهور أي وحين اذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا حاصله ظهر أن هذه المسائل اذا لم يكن الطلاق فيها مشتهرا يكون مبدأ العدة من وقت النبوت أي نبوت الطلاق وظهوره بينهم فقوله والظهور عطف تفسير أي يكون مبدأها من وقت اقراره به بين الناس فتكون هذه المسائل مستثناة أيضا من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما اذا كان مشتهرا من الاصل فانها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الاقرار في عبارة الخانية بمعنى الاشهاد بين الناس من حين التطبيق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم (قوله ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التفريق الخ) وقال زفر من آخر الوطآت لان الوطئ هو السبب الموجب ولنا أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه شبهة بالتفريق الا ترى انه لو وطئها قبل التفريق لا يجب الحد وبعده يجب فلا تنصير شارعة في العدة ما لم ترتفع شبهة التفريق كما في النكاح وغيره اهـ سائقا في قلت ولم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطئ بشبهة بلا عقد وينبغي أن يكون من آخر الوطآت عند زوال شبهة بأن علم انها غير زوجته وانها لا تحل له الا لعقد هنا فليبق سبب للعدة سوى الوطئ المذكور كما يعلم مما ذكرنا والله أعلم (قوله بعد التفريق من القاضي) أي عتبه وهذا اذا كان في زمان يصلح لاستدائها فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض فانه يعتبر ابتداءها بعده الا بد من ثلاث حيض أفاده القهستاني والمراد بالتفريق أن يحكم القاضي به بينهما كما في البحر عن العناية تأمل (قوله وقبده في البحر بخلاف الخ) أقول لو كان مرادهم وجوب الحد اذا كان الوطئ بعد العدة لم يبق لذكره فائدة اذ هذا حكم النكاح الصحيح فيعلم منه الفاسد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة تحالف غيرها في هذا الحكم لانها أثر نكاح فاسد كما خالفته في انها لا تعتد في بيت الزوج اهـ وأيضاً فقد رده السائقاني بأن هذا البحث وان تابعه عليه غير واحد فيه غفلة عن فهم تعليل المسألة وهو ما ترقى الرد على زفر من ارتفاع شبهة التفريق الخ أي فلم يبق بعد التفريق ما يندري به الحد ورتبه الرجعي أيضا بما حاصله أن درء الحد قبل التفريق بشبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة شبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح اذا طلق الحل فانها شبهة الفعل لانها محبوسة في بيته ونفقة داره عليها وهما لا نفقة ولا احتباس اهـ قلت لكن بشكل عليه ما صرح به في البحر وغيره من أنه لو تزوج فاسدا اخت امرأته تحرم عليه امرأته الى انقضاء العدة وهذا يدل على

وفي أول طلاق جواهر الفتاوى  
أبانها وأقام معها فان اشتهر طلاقها  
فيما بين الناس تنقض والا لا وكذا  
لو خالعهما فان بين الناس وأشهد  
على ذلك تنقض والا لا هو الصحيح  
وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا  
اتهي وحينئذ فبذرهما من وقت  
النبوت والظهور (و) مبدأها  
(في النكاح الفاسد بعد التفريق)  
من القاضي بينهما ثم لو وطئها حد  
جوهرة وغيرها وقبده في البحر  
بكونه بعد العدة لعدم الحصة  
بوطئ المعتدة

بقاؤه هذا النكاح بالنسبة اليه وقد يجب بان بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطئه فيها زنا يحده كالأوطى معتدنه من الثلاث عالم بجرمتها فانه زنا يحده مع بقاء أثر النكاح قطعاً (قوله من الزوج) قد به لان ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة قال في البحر ورجحنا في باب المهر انها تكون من المرأة أيضاً ولذا ذكر مسكين من صورها أن تقول فارتكك اه ورجحه باتفاقهم على أن اسكل منها فسخ هذا النكاح والفسخ متاركة اه قال في النهر وقد منما يدفعه اه أى ذكر هناك أن المتاركة في معنى الطلاق فيختص بها الزوج اه وردّه الخبير الرملى بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك وان المقدسى تابع البحر (قوله ونحوه) بالنسب عطف على قوله تركك أى كتبت سيدك أو فارتكك (قوله ومنه) أى من النصارى ومن الاطهار (قوله لا يجزى العزم) بالرفع عطفاً على الطلاق أو بالجر عطف على اظهار العزم قصد به التنبية على ما في الكثر ونحوه من قوله أو العزم على ترك وطئها وانه على تقدير مضاف أى اظهار العزم كما عبر المصنف تعالى بالابن كمال لما في العناية أن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار به (قوله والا فكنى تفريق الابدان) أى مع العزم على تركها قال في البحر من المهر وأما غير المدخول بها فتتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فيهما (قوله والخلوة في النكاح الفاسد) أى سواء كانت صحيحة أو فاسدة ح وفيه انها لا تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعاً عن وطئها كاخلوة بالحنافى لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا توجب العدة) أى ولا المهر وانما يجبان بحقيقة الوطئ (قوله ولا تعتد في بيت الزوج) لانها في حال قيام العقد لاحق له عليها في احتباسها في بيته فبعده أولى لكن سيأتى في الفصل الا ترى خلافاً فيما هنا أحد قولين ويأتى تمامه (تتمه) ذكر في البحر أنه قدّم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بموته الا الحيض بعد الدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وانه تحرم عليه امرأته لو تزوج اختها فاسداً الى انقضاء العدة وان وجوبها في القضاء أما في الديانة لو علمت انها حاضت بعد آخر وطئ ثلاثاً ما حل لها التزويج بلا تفرق ونحوه وان الأرجح عدم اشتراط علمها بالمتاركة (قوله قالت مضت عدتي الخ) اعلم ان انقضاء العدة لا ينحصر في اخبارها بل يكون به وبالفعل بان تزوجت بأخر بعد مدة تنقضي في مثلها العدة فلو قالت بعده لم تنقض لم تصدق لان الاقدام عليه دليل الاقرار بجر عن البدائع (قوله وكذبها الزوج) وأما اذا ادعى هو مضى عدتها وكذبه فسبأ في آخر القروع (قوله قبل قولها مع حلفها) أى ولو كانت مرضعاً لانه يتصور من بعضهن كافي الانقروى سأنحاني (قوله ثم لو بالشهور الخ) شروع في بيان ادنى ما يحتمله المدة (قوله فالمقدّر المذكور) أى اذا كانت ممن تعتد بالشهور فلا بد من مضى المقدّر شرعاً المذكور فيما مر وهو ثلاثة أشهر للحرّة ونصفها للامة (قوله ستون يوماً) فيجعل كأنه طلقها في الطهر بعد الوطئ ويؤخذ لها أقل الطهر خمسة عشر لانه لا غاية لا كثره وأوسط الحيض خمسة لان اجتماع أهلها نادراً فثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حيض بخمسة عشر فصارت ستين وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن له يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احتراز عن تطويل العدة عليه او يؤخذ لها أقل الطهر وأكثر الحيض ليعتدلا فطهران ثلاثين يوماً وثلاث حيض ثلاثين يوماً أيضاً وعندهما أقل مدة تصدق فيها الحرّة تسعة وثلاثون يوماً ثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثين يوماً (قوله ولا مائة أربعون) هذا على تخريج محمد طهران ثلاثين وحيضة بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً طهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ البحر أنه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كما في البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحرّة والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها ظهور ذلك اه أى فلونكهما ثم طلقها بعد شهر مثلاً لا يقبل قولها لانه لا يستين بعض خلقه قبل أربعة أشهر كما تقدم وأشار الى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقر بسقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتماله قال في النهر والظاهر الاول وقال الرملى والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما ترى الرجعة) حيث قال هناك ثم انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط وله بحليفها انه مستين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا بينة ولو حرّة دفع اه قال في البحر وفيه نظر فقد صرح حوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع الحمل وان توقف

(او المتاركة أى اظهار العزم) من الزوج (على ترك وطئها) بان يقول بلسانه تركك بلاوطئ ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لوجوب حترتها والا لا يجزى العزم لو مدخلولة والا فكنى تفريق الابدان والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعتد في بيت الزوج بزانية (قالت مضت عدتي والمدة تحتمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا تحتمله المدة لا) لان الامين انما يصدق فيما لا يخافه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدّر المذكور ولو بالحيض فاعلم الحرّة ستون يوماً ولا مائة أربعون مالم تدع السقط كما ترى الرجعة

الولادة على البيئة انما هو لاجل ثبوت النسب (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم يتدع (قوله معلقا بولادتها) مثله ما لو أوقعه عقب الولادة بلا فاصل ط (قوله فيضم) بالبناء للفاعل وضميره عائدا الى الامام وقوله خمسة وعشرين مفعوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يضم مبنى للمفعول (قوله كما مر في الحيض) حيث قال ولا حد لاقله أى النفاس الا اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فأنت طالق فقات مضت عدتي فقد دره الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اه قلت وعليه فاذا اطلقت عقب الولادة فلا بد من مضي خمسة وعشرين للنفس ثم تعتد بستين يوما كما مر فأقل مدة تصدق فيها عنده خمسة وعشرون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن أقل المدة مائة يوم بتقدير النفاس وطهره أربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذا بدت من مضي أحد عشر يوما للنفس ثم يظهر خمسة عشر يوما ثم تعتد بستة وثلاثين وعلى قول محمد اقلها أربعة وخمسون يوما وساعة فلا بد من مضي ساعة للنفس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم تمامه في الحيض (قوله معتدته) أى من طلاق بائن غير ثلاث دره نتي لانها لو كانت معتدته من رجعي فالعقد الثاني رجعة ولو من ثلاث لم تحل له قبل زوج آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها ففترق بينهما ثم تزوجها صحيحا في العدة أما عكسها بأن تزوجها أولا صحيحا ثم طلقها بعد الدخول ففترقها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدة بل عليها التمام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطئ في النكاح الفاسد فلا يجعل واطنا حكم العدم امكان الحقيقة ولذا لا تجب عدة ولا مهر بالخلوة في الفاسد أفاده في البحر (قوله ولو لحكما) أى ولو كان الوطء حكما وهو الخلوة والمعنى قبل الوطئ والخلوة ح (قوله لانها مقبوضة في يده الخ) أى فينبوب عن القبض المستحق بالعقد الثاني كإغاصب اذا اشترى المغصوب الذى في يده يصير قابضا بمجرد العقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول يملك به الرجعة ولا رجعة له هنا لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطئ في العقد الثاني في حق المهر والعدة أن يقوم مقامه في حق الرجعة كالخلوة اقيمت مقام الوطئ في حقهما ولم تقم مقام ملك الرجعة وتماه في المخ فلت وأيضافا ان الطلاق الاول بائن كما مر حوايه فكيف يملك الرجعة في عدته وان كان الثاني رجعي (قوله وهذه إحدى المسائل العشر) وهي لو تزوج معتدته من نكاح صحيح أو معتدته من فاسد فهذه ثنتان مزيانها ما نالها تزوج معتدته وهو مريض وطلقاتها قبل الدخول فيكون فائرا رابعها فرق بينهما بعدم الكفاءة بعد الدخول فنكحها في العدة وفترق بينهما أيضا قبل الدخول خامسها تزوج صغيرة أو أمة ودخل بها ثم أبانها ثم تزوجها في العدة قبلت أو عنتت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة أو أمة فاختارت نفسها بالبلوغ أو العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعها تزوج معتدته فارتدت قبل الدخول وباقي الصور وقع في البحر مكررا بل الثورتان الاولى ثان واحدة فهي في الحقيقة ستة قافهم (قوله على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر اكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اه ح أى فتحل للزوج فيصلح حمله لاسقاط عدة الحمل بأن يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول فتحل للاول بلا عدة (قوله أبطله المصنف بما يطول) نزل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها أنه قال وقد يتبع كثير في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمعا في تحصيل الحطام الضافي قال الكمال في قصه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال المقصود من شرعيتها وهو عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به قاض فهذا قضاءه لان الاجتهاد فيه مساعا وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فبالكم عليهن من عدة تعتدوهن اه والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه انما يقع لاخذ المال بمقتلته كما هو المعهود من قضاة زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض المحققين ان ما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء عن زفر أنه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطئ للاول قبل العدة وان صح نكاحه الا يلزم من محته حل الوطئ لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لاكثراته تعالى منهم فيزوجون في حالة الطلاق قبل الاستئجال ولا يتقارون الى مانص عليه علما ونا من أن

وما لم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفس كما مر في الحيض (نكح) نكاحا صحيحا (معتدته) ولو من فاسد (وطلقها قبل الوطئ) ولو سكا (وجب عليه مهر تام و) عليها (عدة مبتدأة) لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر المنتبة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها فتحل للزوج ابطله المصنف بما يطول وجرم بان القاضي المقلد اذا خالف منهو مذهب لا ينفذ حكمه في الاصح كالأورثي

قوله الاوليان كذا بخط المحشي وصوابه الاوليان يصف التا قاله نصر الهوري

مطلبه  
الدخول في النكاح الاول  
دخول في الثاني في مسائل



الآن نص السلطان على العمل  
بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا  
زفريا وهذا يقع بل الواقع  
خلافه فليحفظ (ذمية غير حامل  
طلقها ذي - أومات عنها لم تعتد)  
عند أبي حنيفة (إذا اعتقدوا ذلك)  
لأننا امرنا بتركهم وما يعتقدون  
(ولو) كانت الذمية (حاملات تعتد  
بوضع) اتفاقا وقيدا للولولي  
بما إذا اعتدوها (و) الذمية  
(لو طاقها مسلم) أومات عنها  
(تعتد) اتفاقا مطلقا لأن المسلم  
يعتدده (وكذا لا تعتد مسبية اقترنت  
بما بين الدارين) لأن العدة حيث  
وجبت انما وجبت حقا للعباد  
والحربي ملحق بالجماد (الاحامل)  
فلا يصح تزوجها لانها معتدة  
بل لأن في بطنها ولدا ثابت النسب  
(كحريسة خرجت النسا مسلمة  
أو ذمية أو مستأمنة ثم اسلمت  
وصارت ذمية) لما مرانه ملحق  
بالجماد (الاحامل) لما مر وكذا  
لا عدة لوتزوج امرأة الغير  
ووطئها (عالم بذلك) وفي نسخ  
المتن (ودخل بها) ولا بد منه وبه  
يفي وإلهذا يحدد العلم بالحرمة  
لأنه زنا والمزني بها لا تحرم على  
زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت  
المهتلة لا يقر بها زوجها حتى تحيض  
لا احتمال علوقها من الزنا فلا يسقى  
ماؤه زرع غيره

القاضي إذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها والمقلد إذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح  
ومراد من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسألة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ المدين  
لا خفاء ان علم قضائنا ليس بشبهة فضلا عن الحجة قاله عن قضاة زمانه وبلاذ فكيف اليوم واكثرهم جاهلون  
نعوذ بالله تعالى من الجراءة على أحكام الله تعالى بلا علم وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهور المذهب ولا سيما  
الذي يقول له السلطان وليك القضاء على مذهب فلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفة  
لموافقتها الدليل والعرف وأعرضوا عن هذه لما فيها من خطر الشبهة لاختلاط الانساب ولقد صحبت العلماء  
العلماء الا كافر قريسا من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم افتى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فجزاهم الله تعالى  
خيرا وقدس ارواحهم حيث اجتنبوا ما يريب واستسكوا بما لا يريب اه (قوله الا ان نص السلطان الخ)  
فيه نظر لا قضاؤه أن مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح اذا نص له السلطان مع انافة منافي هذا الباب  
ما مر أول الكتاب من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع تأمل (قوله طلقها ذي)  
احتزبه عن المسلم كما يأتي (قوله لم تعتد عند أبي حنيفة) فلوترزوجه مسلم أو ذي في فور طلاقها جاز كما في فسخ  
القدر بحرقلت والفرق بين هذه وبين ما إذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما افاده بقوله لانها حقه ومعتدده أي  
ان العدة انما تجب حق الزوج فاذا كان كافرا لا يعتددها لا تجب له وان تزوجه مسلم بخلاف ما إذا كان الزوج  
مسلم فتجب لاجل حقه واعتقاده وان تزوجه ذي مثله او كان لا يعتددها وبه سقط ما يجني في التهرن من باب نكاح  
الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوبها اذا تزوجه مسلم لانه يعتدده وجوبها الخ اذا لا يخفى أنه يعتدده  
وجوبها لنفسه لتحسين مائه ولا يعتدده وجوبها لكافرا لانه انما يعتدده ما ثبت عند مجتهد ثم ذكر في الخاتمة  
هالك الذي اذا بان امر أنه الذمية فترزوجه مسلم أو ذي من ساعته ذكر بعض المشايخ انه يجوز نكاحها  
ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بحصة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث  
حيض (قوله لاننا امرنا بتركهم وما يعتقدون) حيث لم يعتددها حقا لانفسهم لانهم هم بها أي امرنا بتركهم  
ومعتددهم فامصدرية والمصدر المنسبك في محل نصب على انه مفعول معه (قوله وقيد الولولي الخ) قال  
في الجرح بعد نقله وأطلقه في الهداية معللا بأن في بطنها ولدا ثابت النسب وعن الامام يصح العقد عليها ولا يبطأها  
كالخامل من الزنا والاول اصح اه مافي الهداية (قوله اتفاقا) أي بين الامام وصاحبه وقوله مطلقا  
أي سواء كانت حائلا أو حاملا مخ وسواء اعتقدتها هي أولا (قوله لان المسلم يعتدده) أي يعتدده لزوم  
الاعتداد من نكاحه فكانت حق آدمي فتخاطب به الذمية وان كان فيها حق الله تعالى (قوله والحربي ملحق  
بالجماد) حتى كان محل للثلاث هداية أي والجماد لا يراعى حقه وان اعتددها (قوله لانها معتدة الخ)  
المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر أنها معتدة بخلاف فلا يجوز نكاحها ما لم تضع لان في بطنها  
ولدا ثابت النسب فيمنع التزوج كمثل أم الولد يمنع المولى من تزويجها لان الولد اذا كان ثابت النسب كان  
الفراش قائما فنكاحها يستلزم الجمع بين الفراشين اه ملخصا فافهم وروى عنه انها في حكم الحبل أي من  
الزنا وهو اختيار الكرخي قهستان (قوله كحريسة الخ) بخلاف ما اذا جاز الزوج مسلما أو ذمية  
أو مستأمنة ثم صار مسلما أو ذمية وتر كها فانه لا عدة عليها هناك اجماعا حتى جازله تزوج أختها وأربع سواها  
كما دخل دارنا لعدم تبليغ الاحكام لها فاعلم لانها غير مخاطبة بالعدة لانها حق آدمي فتخاطب بها فسخ (قوله  
خرجت النسا) في نكاح الهداية والمنعرات وغيرهما ان الخرج ليس بشرط لانهم قالوا والاسلمت في دار الحرب  
ومضى ثلاث حيض بآنت منه ولا عدة عليها عنده خلافا لهما قهستان (قوله الاحامل لما مر) أي من أن  
في بطنها ولدا ثابت النسب (قوله ووطئها) أي المتزوج وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان موجودا في نسخ  
المتن المجردة وقد أسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها علم أن المصنف عول على عدم ذكره فذكر الشارح  
قوله ووطئها لانه لا بد من هذا القيد تأمل (قوله ولهذا) أي لكونه لا عدة عليها وقوله لانه زنا علة للعلة فتكون  
علة لامة لول أيضا بواسطة ولوقدم العلة الثانية على الاولى لكان أولى (قوله والمزني بها لا تحرم على زوجها)  
فله ووطئها بلا استبراء عندهما وقال محمد لا أحب له أن يوطئها ما لم يستبرئها كما مر في فصل المحرمات (قوله  
لا يقر بها زوجها) أي يحرم عليه وطئها حتى تحيض وتظهر كما صرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من حله على قول

محمد لانه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في المنع في فصل المحرمات وقد مناعه أن ما في شرح الوهبانية ذكره في التفت وهو ضعيف لأن يحمل على ما إذا وطئها بشبهة اه فافهم (قوله فليحفظ لغرابته) أمر بحفظه لانه قد بل ليحجب بقرينة قوله لغرابته فان المشهور في المذهب أن ماء الزنا لا حرمة له لقوله صلى الله عليه وسلم للذي شكاليه امرأته انها لا تدفع يد لامس طلقها فقال اني أحبها وهي جميلة فقال له صلى الله عليه وسلم استمتع بها أو ما قوله فلا يسبق ماؤه زرع غيره فهو وان كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطء الحبلي لانه قبل الحبل لا يكون زرعاً بل ماء مسفوحاً ولهذا قالوا لو تزوج حبل من زنا لا يقر بها حتى تضع لثلاً يسبق زرع غيره لان به يزاد مع الولد وبصره حدة فقد ظهر بما قرئناه الفرق بين جواز وطئ الزوجة إذا رآها ترى وبين عدم جواز وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا فاعلم (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشعر أو أكرهها على النكاح لم تكن ناشرة لانهم تقصد منع نفسها عن الاول أفاده ط (قوله كما مر) أي في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد أطال هناك على ما هنا ط (قوله ادخلت منه) أي متى تزوجها من غير خلوة ولا دخول أما لو ادخلت من غير غيره فقد قد مناه في الموطوءة بشبهة (قوله في البحر بحثانم) حيث قال ولم أر حكم ما إذا وطئها في دبرها أو أدخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير ابلاغ في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيهم ما ولا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني لأن ادخال المني يحتاج الى تعترف براءة الرحم أكثر من مجرد الابلاغ اه يعني وأما في الاول فلا لان الوطئ في الدبر ان كان في الخلوة فالعدة تجب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة الى تعترف براءة لانه سفح الماء في غير محل الحرث فلا يكون مظنة العلوق (قوله وفي النهر الخ) حيث قال أقول ينبغي أن يقال ان طهر حملها كان عدتها وضع الحمل والافلاعة عليها اه واعترضه بعض الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي قررت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال المني احتجبت الى نقل اه أقول سنذكر في الاستبلا عن البحر عن المحيط مانصه اذا عالج الرجل جاريته فيمادون الفرج فانزل فاخذت الجارية ماءه في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعلقت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية أم ولده اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه ح قلت ويؤيده أيضاً اثباتهم العدة بخلوة المحبوب وما ذكرا لالتوهم العلوق منه بسحقه (قوله ومضى سبعة أشهر) اهل الاولى تسعة بتقديم التاء على السين ليكون اشارة الى ما مر منظمنا عن الامام مالك من أن عدة الطهر تنقضي عدتها تسعة أشهر فالعنى أنه لم يصح ما لم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في انها لم تحض والافالقول له لما قد مناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما قد مناه في الرجعة عن البرازية من أن المطلقة لو قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت عنده وفسد النكاح وان أكثر لا وصح النكاح لان الاقدام على النكاح اقرار بجضى العدة (قوله لان من لا تحيض لا تحبل) أي فلما حبلت تبين انها من أهل الحيض فلا تنقضي عدتها الا بثلاث حيض (قوله فلو مضى ما لم يعد الناس) أي بأن كان أكثر وقت الطلاق به وأشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقيماً معها لان اقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تمنع مضى في الصحيح كما قد مر من جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها عالماً بالحرمة بلا شبهة كان زناً فلا تجب عدة اخرى ولو كان الوطئ شبهة وجب لكل وطئ عدة اخرى وتدخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطئ الاخير ولو طلقها ثلاثاً بعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت في عدة الوطئ كما قد مناه عن البرازية وبه ظهر جواب حادثة الفتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام فاستفتى شافعيًا فافتاه بأنه رجعي وأقام معها مدة ثم أبانها كذلك فراجعها له شافعيًا أيضاً ومضت مدة طويلة أيضاً ثم أبانها أيضاً كذلك فافتاه شافعيًا بكفارة بين ثم طلقها الا أن ثلاثاً وكان مقراً بالثلاث الاول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي قبله فخصي ما مر أنه لا يقع عليه سوى طلاقة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقربها ومضت عدتها فلا تقع الثانية ولا مابعدها وان وطئها في تلك العدة لانه وطء شبهة كما علمته والله سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أي لان العدة من هذه الطلاقة لا تنقضي ما لم يكن الطلاق مشتهراً كما علمته ولو كان مشتهراً التسليم به قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم بها فعدوله عن ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل

فليحفظ لغرابته (بخلاف ما إذا لم يعلم) حيث تحرم على الاول الا أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها صارت ناشرة خائنة قلت يعني لو عالمة راضية كما مر فتدبر (فروع) أدخلت منه في فرجها هل تعدد في البحر بحثانم لا حنياجها لتعترف براءة الرحم وفي النهر بحثانم ان طهر حملها والاول في القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثاً ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما لم يعد الناس لم يقع الثلاث والايقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلويرهن انه طلقها قبل ذلك عدة طلاقة لم يقبل بحروفيه عن الجوهرة أخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات وأطلقها ثلاثاً

مطلب  
في المنى اليها زوجها

أو أنها منه كتاب على يد ثقة  
بالطلاق ان أكبر رأيه أنه  
حق فلا بأس ان تعتد وتزوج  
وكذا لو قالت امرأته لرجل طلقني  
زوجي وانتضت عدتي لأبأس أن  
ينكحها وفيه عن كافي الحاكم  
لوشكت في وقت موته تعمد من وقت  
تستيقن به احتياطاً وفيه عن  
المحيط كذبته في مدة تحتمله  
لم تسقط نفقتها وله نكاح أختها  
عملاً بخبرهم بما بقدر الامكان فلو  
ولدت لاكثر من نصف حول ثبت  
نسبه ولم يفسد نكاح أختها في  
الاصح فتره لو مات دون المعتدة  
\* (فصل في الحداد) \*

جاء من باب أعدو مد وفزوروي  
بالجيم وهو لغة كافي القاموس  
ترك الزينة للعدة وشرع ترك  
الزينة ونحوها للمعتدة بائن أو موت  
(تحد) بضم الحاء وكسرها كما تر

منه فلا ينافي قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يد ثقة) هذا غير قيد كافي الوالدية  
وفي جامع الفصولين أخبرها واحد بموت زوجها أو برذته أو بطلان نكاحها حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل آخره  
أن يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فأناها بكتاب  
من زوجها بطلاق ولا تدرى أنه كتابه أولاً إلا أن أكبر رأيه أنه حق فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل  
الايلام ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط السائحاني عن جامع الفتاوى شهد اثنان ان الغائب طلق زوجته  
لا تقبل في حق الحكم بطلاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في انهما تعتد وتزوج بائناً اه وحاصله أنه  
يسوغ للحاكم السكوت لانه أمر ديني لا اثبات الطلاق لانه حكم على غائب فلا يصح وبظهر أن ابتداء العدة من  
وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقيم معها فلا تهمه وقوله فلا بأس يفيد أن الاولى عدمه  
وفي البحر أخبرها رجل بموته وأخبرها بانه فان شهد أنه عاين موته أو جنازه وهو عدل وسعها أن تعتد وتزوج  
ما لم يورثها وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت وأخبرها بجاسه بأنه حي ان صدقت الاول صح النكاح (قوله  
لأبأس أن ينكحها) في الثانية قالت ارتد زوجي بعد النكاح وسعه أن يعتمد على خبرها ويتزوجها وان أخبرت  
بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها  
فلا بأس بأن يتزوجها الا لو قالت كلفه نكاحي فاسداً أو كان زوجي على غير الاسلام لانها أخبرت بأمر مستنكر  
اه أي لان الاصل صحة النكاح سائحاني (قوله لو شكت) أي التي أنها خبر موت زوجها (قوله  
وفيه عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدير اذا قال الزوج أخبرني بأن عدتها قد انقضت  
فان كانت في مدة لا تنقضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها الا أن تبين ما هو محتمل من اسقاط سقط مستبين الخلق  
فحينئذ يقبل قولها ولو كان في مدة تحتمله فكذبته لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج بائناً لانه أمر ديني يقبل قوله  
فيه اه فالاصل أنه يعمل بخبرهما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها في حقه من وجوب  
النفقة والسكنى اه والمسألة مفروضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان حقها  
في النسب أصلي كحق الولد لانها تعبر بولد الأب له فلم يقبل قوله ولا يفسد نكاح اختها لانه صار مكذباً في خبره شرعاً  
بخلاف القضاء بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة لغير العدة فكأنه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقه  
بسبب آخر فان تزوج اختها ومات فالمراث للاخت وقيل ان قال هذا في الصحة فالمراث للاخت والا فلا معتدة  
فاذا قضى به للمعتدة قيس يفسد نكاح الاخت والاصح لا لتصور استحقاق الميراث بغير الزوجية فتزل منزلة  
استحقاق النفقة بجر عن المحيط لمخاض وحاصله مستلثان احدهما لو ولدت التي أقرت بانقضاء عدتها وثبت نسب  
الولد يفسد نكاح اختها لانه صار مكذباً بشارعاً ثانياً لو أقر بذلك ثم تزوج اختها ماتت تره الاخت دون المعتدة  
وقيل هذا الواقر في صحته فلو في مرضه صار فاراً فتره المعتدة واذا ورثته فالاصح أنه لا يفسد نكاح اختها  
اذ لا يلزم من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم ان  
في كلام الشارح اختصاراً لمخلو صواب التعبير أن يقول ولومات تره الاخت وقيل المعتدة ان قال ذلك في  
مرضه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح اختها والله  
سبحانه أعلم

\* (فصل الحداد) \*

لماذا كرهت وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذت كرهاً وجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية من  
أصل وجوبها فتح (قوله جاء من باب أعدو مد وفز) أي انه جاء من المزيد ومن المجرد الذي كنصر أو كضرب  
قال في المصباح احدث المرأة احداً انه محدة ومحددة اذا تركت الزينة لموته وحدت تحدة وتحدة حداداً  
بالكسر فهي حد بغيرها وانكر الاصمعي الثلاث فاقصر على الرباعي اه ولذا قدمه الشارح (قوله  
وروي بالجيم) أي من جدت الشيء قطعه فكأنها انقطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله ترك  
الزينة للعدة) أي مطلقاً ولو من رجعي أو كانت كفرة أو صغيرة فكون أعم من الشرعي ط (قوله  
ونحوها) كالطيب والذهن والكحل ط (قوله تحدة) أي وجوباً كافي البحر (قوله بضم الحاء) يعني  
وفتح التاء من باب مد اه ح (قوله وكسرها) يعني وفتح التاء فيكون من باب فز أو ضمها فيكون من باب

أهـ ح (قوله مكلفة) أي بالغة عاقله وبأق محترزه ومحترز باقي القيود (قوله مسلمة) شمل من  
اسلمت في العدة فتعد فيما بقي منها جوهرة (قوله ولو أمة) لانها مكلفة بحقوق الشرع ما لم يفت به حق العبد  
بجر والحاصل ان الحداد لا ينقوت حق المولى لانها محترمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت  
الزوج كما يأتي (قوله منكوعة) بالرفع نعت لمكلفة ح (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح  
بالنسبة لمعتدة البت أما معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب  
اسقاط هذا القيد فان لفظ معتدة يعني عنه اهـ ح (قوله اذا كانت معتدة بت) من البت وهو القطع أي  
المبتوت طلاقها وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بآنية والفرقة بخيار الجب والعنة ونحوها نهر (قوله لانه  
حق الشرع) أي فلا يملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء واعي الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فمقتضى الثلاث  
تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم هداية ط (قوله بترك الزينة) متعلق بتحد الباء لانه المعنوية لان الترك  
عديم أوله تصوير أوله سببه أوله ملازمة لان في تحريمه تناسف أولان الحد في الاصل المتع فلا يرد أن فيه  
ملازمة الشيء لنفسه (قوله بجلى) أي بجميع أنواعه من فضة وذهب وجواهر بجر قال الله تعالى  
والزينة ما تنزين به المرأة من حلى أو كحل كما في الكشف فقد استدرج ما بعده ويؤيده ما في قاضي بنان المعتدة  
تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب وبس الطيب اهـ وأجاب في النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجمال قلت  
فيه ان هذا التفصيل غير موف بالمقصود فالأظهر انه أراد بالزينة نوعاً منها وهو ما ذكره الشارح من الحلي  
والحرير لانه قوامها وغيره خفي بالنسبة اليه فخطه عليها (قوله أو حرير) أي بجميع أنواعه واللوانه ولو  
اسود بجر وقوله ولو اسود أشار به الى خلاف مالك حيث قال يباح لها الحرير الاسود كما في الفتح وبه علم انه  
لا يصح استثناء الاسود كما وقع في الدراستي عن الهنسي فانه ليس مذهباً فافهم (قوله بضيق الاسنان)  
فلها الامتناع باسنان المشط الواسعة ذكر في المبسوط وبحث فيه في الفتح ~~لكن~~ يأتي عن الجوهرة تقييده  
بالعذر (قوله والطيب) أي استعماله في البدن والثوب قهستاني وأعم منه قوله في البحر والفتح فلا تنضم  
عمله ولا تجزئ فيه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاول مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة  
اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب قافهم (قوله كزيت خالص) أي من الطيب  
وكالشيرج والسمن وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة زليعي وبظهر أن المنوع استعماله على وجه  
يكون فيه زينة فلا تنفع من مسه بيد العسر أو بيع أو كل كما أفاده الرحي (قوله والكحل) بالفتح والضم  
كما مر في الدهن والظاهر أن المراد به ما تحصل به الزينة كالاسود ونحوه بخلاف الابيض ما لم يكن مطيباً  
(قوله ولبس المعصر والمزعراف) أي لبس الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران والمراد بالثوب ما كان جديداً  
تقع به الزينة والافلابأس به لانه لا يقصد به الاستراة العورة والاسكام تنبني على المتناصد كما في المحط قهستاني  
(قوله ومصبوغ بغرة أو ورس) المغرة الطين الاحمر يفتحين والتسكين لغة تخفيف والورس نبت أصفر يزور  
بالسحق وهو المغرة وذكر في الغاية ان لبس العصب مكره وهو ثوب موشى يعمل في اليمن وقيل ضرب من برود  
اليمن ينسج أبيض ثم يصبغ اهـ وفي المغرب لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفي المصباح المشق وزان حمل  
المغرة وقالوا ثوب مشق بالتثنية والفتح والعصب بالعين والاصداد المهملتين مثل فلس قلت ووقع في كافي الحاكم  
ولا ثوب قصب بالقاف في المصباح القصب ثياب من كان ناعمة واحداً قصبي على النسبة (قوله راجع  
للجميع) فان كان وجع بالعين فككحل أو حكة فلبس الحرير أو تشكى رأسها فدهن وتشط بالاسنان الغلظة  
المتباعدة من غير ارادة الزينة لان هذا تداولا زينة جوهرة قال في الفتح وفي الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب  
الا المصبوغ فانه لا بأس به اضرة ستر العورة لكن لا تقصد الزينة وينبغي تقييده بقدر ما تستحدث ثوبا غيره اما  
بيعه والاستخلاف بثمنه أو من مالها ان كان لها اهـ قلت وقد بعض الشافعية الاكتحال للعذر بكونه لا يلائم تنزعه  
نهاراً كما ورد في الحديث واخرج الحديث في الفتح أيضاً ولم أر من قيد بذلك من علماءنا وكأنه معلوم من قاعدة  
ان الضرورة تنفذ بقدرها ~~لكن~~ ان كفاها الليل أو النهار اقتصر على الليل ولا تعكس لان الليل اخفى  
زينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم (قوله ولا بأس باسود) في الفتح ويباح لها لبس الاسود عند

(مكلفة مسلمة ولو أمة منكوعة)  
نكاح صحيح ودخل بها بدليل  
قوله (اذا كانت معتدة بت)  
أوموت) وان أمرها المطلق  
أوليت بتركه لانه حق الشرع  
اظهار للتأسف على قوت النكاح  
(بترك الزينة) بجلى أو حرير  
أو امتشاط بضيق الاسنان  
(والطيب) وان لم يكن لها كسب  
الافيه (والدهن) ولو بلا طيب  
كزيت خالص (والكحل) والحناء  
وليس المعصر والمزعراف ومصبوغ  
بغرة أو ورس (الابعدر) راجع  
للجميع اذ الضرورات تبيح  
المحظورات ولا بأس باسود

الائمة الاربعة وجعله الظاهرية كالأجر والاخضر اه وعلل الزيلعي جوارزه بأنه لا يقصده الزينة قلت  
والمراد الاسود من غير الحرير خلا فالمالك كما مر (قوله وازرق) ذكره في النهر بنحوا وهو ظاهر الا اذا كان  
براقا صافي اللون كما نص عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعصفر خلق الخ) في البحر  
ويستثنى من المعصفر والمزفر الخلق الذي لا رائحة له فانه جائز كما في الهداية اه فافهم قال الرجنى والمراد  
بما لا رائحة له ما لم تحصل به الزينة لانها المانع لا الرائحة بخلاف المحرم الا يرى منع المغرة ولا رائحة لها اه قلت  
وأعم منه قول الزيلعي وذكر الحلواني ان المراد بالثياب المذكوورة الحديد منها أما لو كان خلقا لا تقع فيه  
الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر عن التهستاني وفي القاموس خلق الثوب كنصر وكرم وسمع خلقوة وخلقفا  
محرك بلى (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على منعها مما مر ان الاحاد خاص بالبدن فلا تمنع من تجميل فراش  
واناث بيت وجلس على حرير كما نص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان عند الائمة الثلاثة لها أن تدخل الحمام  
وتغسل رأسها بانطعمي والسر اه ولم يذكر حكمه عندنا قال في البحر واقتصار المصنف على ترك ما ذكره كريفيد  
جواز دخول الحمام لها (قوله لاحداد) أى واجب كما في الزيلعي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترقات  
القبود المارة ويزاد ثمانية وهى المطلقة قبل الدخول محترقة قوله اذا كانت معتدة (قوله كافرة وصغيرة ومجنونة)  
لكن لو اسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي منها كما مر عن الجوهرية وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة  
والمجنونة اذا بلغت وأفاقت كما في البحر وانما لزم العدة عليهن دون الاحداد لانه حق الله تعالى كما مر ولا بد  
فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم بحرمته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات  
بالاسباب على معنى انه عند البينونة ثبت شرعا عدم صحة نكاحهن في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا يتوقف  
على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتح فافهم (قوله ومعتدة عتق) هى أم الولد التي اعتقها مولاه ومنهها التي  
مات عنها مولاه فانها عتقت بجهته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن الاولى لظهورها  
فافهم (قوله أو وطء بشبهة) محترقة قوله منه كوحدة فكان المناسب ذكره مع معتدة العتق ح (قوله  
أو طلاق رجعي) كان المناسب أن يزيد معه المطلقة قبل الدخول فانها ما خرجت بقوله معتدة بتأفاده ح  
(قوله وبياح الحداد الخ) أى الحديث الصحيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد فوق ثلاث  
الاعلى زوجها فانها تحدد أربعة أشهر وعشرا فدل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعلمه حل اطلاق محمد في  
النواذر عدم الحل كما أفاده في الفتح وفي البحر عن التتارخانية أنه يستحب لها ترك اه أى تركه أصلا (قوله  
وللزوج منعها الخ) عبارة الفتح وينبغي انها لو أرادت أن تتحد على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن يمنعها لان  
الزينة حقته حتى كان له أن يضربها على تركها اذا امتنع وهو يريد بها وهذا الاحداد مباح لها لا واجب  
وبه يفوت حقته اه وأقر في البحر قال في التهر ومقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية  
أن له ذلك وقواعدنا تأباه وحينئذ فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه اه أى بأن يقال ان الحل المفهوم  
من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعها زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والا فلا يحل كما هنا  
ولما كان بحث الفتح داخل تحت قولهم له ضربها على ترك الزينة كان بحثا موافقا للمنقول وأقره عليه من بعده  
فلذا جزم به الشارح وليس البحث اصحاب النهر فقط فافهم (قوله وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظر فان صريح  
الحديث المذكور نفي الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه أن  
يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم حله وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا ينبغي وقال الرجنى الحديث مطلق وقد حله  
اتهام المؤمنين على اطلاقه فدعت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها ثلاثا وكذلك زينب بعد موت أخيها  
وقالت كل منهما مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ  
كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات أبوها أو ابنها وقال انما هو في الزوج خاصة اه (قوله وفي  
التتارخانية الخ) عبارتها سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرهما من الاقارب فتصبغ فوبها  
اسود قبل سبعة شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسفا على الميت اتعذر في ذلك فقال لا وشل عنها على بن أحمد فقال  
لا تعذروا هي آئمة الازوجة في حق زوجها فانها تعذر الى ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره منعها من السواد الخ)  
أى فيقيد به اطلاق ما مر من أنه لا بأس بالسود وأجاب طي يحمل ما هنا على صبغه لاجل التأسف وابسه وما مر على

وازرق ومعصفر خلق لا رائحة له  
(لا) حداد على سبعة كاقرة وصغيرة  
ومجنونة (معتدة عتق) كونه  
عن أم ولده (و) معتدة (نكاح  
فاسد) أو وطئ بشبهة أو طلاق  
رجعي وبياح الحداد على قرابة  
ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها  
لان الزينة حقته فتح وينبغي حل  
الزيادة على الثلاثة اذا رضى الزوج  
أو لم تكن مزوجة نهر وفي  
التتارخانية ولا تعذر في لبس  
السواد وهى آئمة الازوجة  
في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة  
أيام قال في البحر وظاهره منعها  
من السواد تأسفا على موت  
زوجها فوق الثلاثة

ما كان مصبوغا سود قبل موت الزوج لتوافق عباراتهم لكن يشافيه اباحتها في الثلاث تأتى (قوله وفي النهر)  
هو بحث سبقه اليه في البحر اخذ من عبارة الجوهرية كما قدمناه في الكافرة (قوله ونكاح فاسد) فصرم  
خطبتها لان الظاهر أنها حيث رضى به بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح (قوله وأما الخالية)  
اي عن نكاح وعدة (قوله) اذالم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم أره  
لاصحابنا واصله الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بان لا ياذن له اه أي بان لا ياذن  
الخطاب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرملي وفي الذخيرة كما نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على  
سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك أن يركن قلب المرأة الى خاطبها الاول كذا  
في التتارخانية في باب الكراهية فافهم اه (قوله فلو سكنت فتقولان) أي للشافعية قال الخبير الرملي  
وقولهم لا ينسب الى ساكت قول يقتضي ترجيح الجواز اه قلت هذا ظاهرا اذالم يعلم ركون قلبها الى الاول  
بقرائن الاحوال والا فيكون بمنزلة التصريح بالرضى (قوله بالكسر وتضم) لكن الضم مختص بالموعظة  
والكسر بطلب المرأة فهستاني نعم الضم في المعنى الثاني غريب كما في النهر (قوله وصح التعريض) خلاف  
التصريح قال القهستاني والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية  
ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به  
كتقول السائل جئتكم لاسم عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء (قوله كأريد التزوج)  
واخرج البيهقي عن سعيد بن جبيرة أن يقولوا قولا معروفا قال يقول اني فيك لراغب واني لارجو أن نجتمع  
وليس في هذا تصريح بالتزويج والنكاح ونحوه انك بجملة أوصالحة فتح وفيه رد على ما في البدائع من انه  
لا يقول أرجو أن نجتمع وانك بجملة اذلا يحل لاحد أن يشافيه أجنبية به اه ووجه الرد أن هذا تفسير متأور  
واقتره شايخ المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه انه من التعريض المأذون فيه لارادة التزوج ومنعه  
هو الامتنوع فانه لو خاطب اجنبية بصريح التزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه فالتعريض  
أولى نعم يمنع خطابا بما ذكر اذالم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم (قوله لا المطلقة اجماعا  
الخ) نقله في البحر والنهر عن المعراج وشمس مطلقه البائن وبه صرح الزيلعي وفي النسخ أن التعريض لا يجوز  
في المطلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلا فلا يتمكن من التعريض على وجه لا يتحقق على  
الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق اه وينافي نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في المتوطة  
والمتوفى عنها زوجها أما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح الاول قائم اه (قوله  
ومفاده) أي مفاد التعليل حيث قد بعداوة المطلق والضمير في جوازه للتعريض وبه يفرق بين الخطبة  
والتعريض ط أي لما قدمه الشارح أنه لا يجوز خطبة معتدة عتيق ونكاح فاسد (قوله لكن في القهستاني)  
الخ) عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عتيق ومعتدة وطء بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن يعرض  
للاولين بخلاف الآخرين ففي الظهيرية لا يجوز خروجهما من البيت بخلاف الاولين وفي المنعرات أن بناء  
التعريض على الخروج اه وحاصله أن الاولين أي معتدة العتيق ومعتدة وطء الشبهة يجوز أن يعرض لهما  
لجواز خروجهما من بيت العدة بخلاف معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض  
لهما لعدم جواز خروجهما فان جواز التعريض مبني على جواز الخروج اذلا يتمكن من التعريض لمن لا يخرج  
لكن نص في كافي الحاكم على جواز خروج معتدة العتيق والنكاح الفاسد نم بشكل ذلك في معتدة العتيق فانك  
علمت مما مر تعليل حرمة التعريض بافضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتيق فيها ذلك فان سببها الذي اعتقها  
وهي ام ولده اذا كان مراده تزويجها من نفسه يعادى من نازعه في ذلك أكثر لأن يريد بمعتدة العتيق التي مات  
عنها سيد هافلا بشكل لكونها معتدة وفاة هذا وقد سقطت معتدة العتيق من نسخة القهستاني التي وقعت  
للمعشي فحمل كلامه على غير المراد فافهم (قوله بأي فرقة كانت الخ) أي ولو بعصية كتقبلها ابن زوجها  
يجر عن البدائع قال في النهر قيد بمعتدة الطلاق لان معتدة الوطء لا تمنع من الخروج كالمعتدة عن عتيق ونكاح  
فاسد ووطء بشبهة الا اذا منعهما التحسين مائه كذا في البدائع وفي الظهيرية خلافه حيث قال سائر وجوه الفرق  
التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها وحسكى فتوى

وفي النهر لو بلغت في العدة لزيمها  
الحداد فيمات (والمعتدة) أي  
معتدة كانت عيني فتم معتدة عتيق  
ونكاح فاسد وأما الخالية فتخطب  
اذالم يخطبها غيره وترضى به فلو  
سكنت فتقولان (تحرر خطبتها)  
بالكسر وتضم (وصح التعريض)  
كأريد التزوج (والمعتدة الوفاة)  
لا المطلقة اجماعا لافضائه الى  
عداوة المطلق ومفاده جوازه  
لمعتدة عتيق ونكاح فاسد ووطء  
شبهة نهر لكن في القهستاني عن  
المنعرات ان بناء التعريض على  
الخروج (ولا يخرج معتدة رجعي  
وبائن) بأي فرقة كانت على ما في  
الظهيرية ولو بمختلعة على نفقة  
عتبتها



الأورجندى أنها لا تعتد في بيت الزوج اه والخبر في أنها المنكوحه فاسد لانه لا ملك له عليها بجرأى لأن  
النكاح الفاسد لا يفيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذلك بعده وسيد كرا الشارح آخر الفصل حكاية  
الخلاف مع افادة التوفيق المستفاد من كلام البدائع ويأتى تمامه (قوله في الاصح) لأنها هي التي اختارت  
ابطال حقه فلا يطل به حق عليها كما في الزيلعي ومقابله ما قبل أنها تخرج نهارا لأنها قد تحتاج كالموتوفى عنها  
قال في الفتح والحق أن على المفق أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة عجز هذه المختلعة عن المعيشة  
أن لم تخرج أفتاها بالبل وان علم قدرتها أفتاها بالحرمة اه وأقره في النهر والشر بلالية (قوله أو على  
السكنى) قال الزيلعي فكان كالأختلعت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها  
أن تـ كـ ترى بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أى لان سكناها في بيته واجبة عليها  
شرعا فلا تملك اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل بمجرد انطاع على السكنى  
مسقط لمؤنتها كما ينهنا عليه في باب الخلع تأمل (قوله لو حرته) أما غيرها فلهما الخروج في عدة الطلاق  
والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذلك بعده ولأن الخدمة حق المولى فلا يجوز ابطالها  
الا اذا بواها نزل لا فيختل ذلك بخروج وله الرجوع ولو بواها في النكاح ثم طلقت فالزوج منعها من الخروج حتى  
يطلبها المولى كما في البحر (قوله أو أمة مبرأة) أى اسكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلبها كما علمت (قوله  
ولو من فاسد) أى ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى فرقة كانت كما ينهنا ح  
(قوله مكلفة) أخرج الصغيرة والجنونة والكافرة في البحر عن البدائع أمّا الاوليان فلا يتعلق بهما شيء  
من أحكام التكليف وأمّا الثانية فلا نهي عن مخاطبة بحق الشرع ولكن للزوج منع الجنونة والكتابة صيانة  
لمائه وكذا اذا أسلم زوج الجوسية وابت الاسلام اه وفيه عن المعراج وشرح النقاية المراهقة كتابا لغة  
في المنع من الخروج وكالتكليف في عدم وجوب الاحداد اه أى لاحتمال علوقها منه قبل الطلاق فله منعها  
تخصيصا لمائه (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة  
والموت هداية سواء كان مملوكا للزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار باجرة قادرة على دفعه اقلير لها  
أن تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم بحر وزيلعي (قوله اصلا) تعميم لقوله لا تخرج وبينه  
بقوله لا ليل ولا نهارا (قوله فيها منازل لغيره) أى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فان لها أن تخرج اليها  
وتبيت في أى منزل شاءت لأنها تضاف اليها بالسكنى زيلعي (قوله ولو باذنه) تعميم ايضا لقوله ولا تخرج  
حتى ان المطلقة رجعيًا وان كانت منكوحه حكما لا تخرج من بيت العدة ولو باذنه لان الحرمة بعد العدة  
حق الله تعالى فلا يملك ابطاله بخلاف ما قبلها لانها حق الزوج فذلك ابطاله بحر (قوله بخلاف نحو أمة)  
أراد بالامة القنة ونحوها المدبرة وأم الولد والمكينة والمراد ان لم تكن مبرأة لان الخدمة حق المولى كما مر  
وعدم الخروج حتى الله تعالى فيقدم حق العبد لا حياجه (قوله في الجديدين) أى الليل والنهار فانها  
يتجددان دائما ط (قوله لان نفقتها عليها) أى لم تسقط باختيارها بخلاف المختلعة كما مر وهذا بيان  
للفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهداية وأم المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها ففتتاح الى  
الخروج نهارا لطلب المعاش وقد يمتد الى أن يجمع الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من مال  
زوجها اه قال في الفتح والحاصل أن مدارحل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فيقدر بقدره حتى انقضت  
حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا يدفع قول البحران الظاهر من كلامهم جواز  
خروج المعتدة عن وفاة نهارا ولو كان عندها نفقة والا لقالوا لا تخرج المعتدة عن طلاق أو موت الا لضرورة فان  
المطلقة تخرج للضرورة ليلًا ونهارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى  
الخروج لاجل أن تكسب للنفقة قالوا انها تخرج في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة وأمّا الخروج للضرورة  
فلا فرق فيه بينهما كما نصوص عليه فيما يأتى فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما اطلق في كافى الحاكم منع  
خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها ولا تبيت في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما  
نعم عبارة المتن يؤهم ظاهرا ما قاله في البحر فلو قيدوا خروجها بالحاجة كما فعل في الكافى لكان اظهر  
(قوله وبوزنى الضنية الخ) قال في النهر ولا بد أن يقيد ذلك بان تبيت في بيت زوجها (قوله أى معتدة

مطلب  
ألحق ان على المفق أن ينظر في  
خصوص الوقائع

في الاصح اختياراً وعلى السكنى  
فيلزمها أن تـ كـ ترى بيت  
الزوج معراج (لوسرة) أو أمة  
مبرأة ولو من فاسد (مكلفة من  
بيتها اصلا) لا ليل ولا نهار ولا الى  
ممن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه  
لانه حق الله تعالى بخلاف نحو  
أمة لتقدم حق العبد (ومعتدة  
موت تخرج في الجديدين وتبيت)  
اكثر الليل (في منزلها) لان نفقتها  
عليها فتحتاج للخروج حتى لو كان  
عندها كفايتها صارت كالمطلقة  
فلا يحل لها الخروج ففتح وجوز  
في الضنية خروجها لاصلاح  
مالها بدلها منه كزراعة ولا وكيل لها  
(طلقت) أو مات وهي زائرة  
(في غير مسكنها عادت اليه فوراً)  
لوجوبه عليها (وتعتدان) أى  
معتدة طلاق وموت

طلاق وموت) قال في الجوهره هذا اذا كان الطلاق رجعيا فلو بائنا فلا بد من ستره الا ان يكون فاسقا فانها تخرج اه فافاد ان مطلقة الرجعي لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقا لقيام الزوجية بينهما ولا نكاحه انه اذا وطئها صار مراحعا (قوله في بيت وجبت فيه) هو ما يضاف اليها بالكنى قبل الفرقة ولو غير بيت الزوج كما ترآفوا مثل بيوت الاخبية كما في الشرع بلالية (قوله ولا يخرجان) بالبناء للفاعل والمناسبت يخرجان بالبناء القولية لانه مثنى المؤنث الغائب افاده ط (قوله الا ان تخرج) الاولى الا بتان بضمير التثنية فيه وفيما بعده ط وشمل اخراج الزوج طمنا أو صاحب المنزل لعدم قدرتها على الصكر أو الوارث اذا كان نصيبا من البيت لا يكفيها بجر أي لا يكفيها اذا قسمته لانه لا يجبر على سكناها معه اذا طلب القسمه أو المأوى أو ولو كان نصيبها يزيد على كفايتها (قوله أو لا تجدرأ البيت) افاد أنهم لو قدرت عليه لزمنها من مالها وترجع به المطلقة على الزوج ان كان باذن الحاكم كما تر (قوله ونحو ذلك) منه ما في الظهيرية لو خافت بالليل من امر الميت والموت ولا أحد معها لها التحول لو الخوف شديد أو الا فلا (قوله فتخرج) أي معتدة الوفاة كمدل عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا اذا طلقتا وهو غائب فالتعيين لهما معراج وفيه أيضا عين انتقاها الى اقرب الموضع مما انهدم في الوفاة والى حيث شئت في الطلاق بجر فافاد أن تعيين الاقرب مقبوض اليها فافهم وحكم ما انتقلت اليه حكم المسكن الاصلى فلا تخرج منه بجر (قوله فليتر) أقول الذي رأيت في نسختي المجتبى اشترت من الشراء ويؤيده انه في المجتبى قال اشترت من الاجنب واولاده الكبار اه اذ لا يجب عليها الاستئجار من أولاد زوجها السكن رأيت في كافي الحاكم مانصه واذا طلقتها زوجها وليس لها الايت واحد فينبغي له أن يجعل بينه وبينها جبا وكذا في الوفاة اذا كان له أولاد رجال من غيرها ففعلوا بينهم وبينها ستر أهات والانتقلت اه وأت خبر بان هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير اليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجلا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لها بكونهم أولاد زوجها كما قالوا بـ كراهة الخلوة بالصهره الشابة وفي الجرعن المعراج وكذلك حكم الستره اذا مات زوجها وله أولاد كبار أجنب اه فسماهم أجنب لما قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه أن فرض المسألة في المجتبى أن نصيبها لا يكفيها فاذا كان لا يكفيها فـ كيف تؤمر بالكث فيه مع الاستئجار لأن المراد أنه لا يكفيها بان تختلي فيه وحدها ولذا فرض المسألة في الكافي كما تر في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والانتقلت يدل على انه لا يلزمها الشراء ومثله ما في النهر عن الخانية وغيرها لو كان في الورثة من ايس محرماتها وحصلتها لا تكفيها فلها أن تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضا مؤيد لنسخة الشارح وبهذا التقرير سقط تمام المحشين كالمهم على الشارح فافهم (قوله ولا بد من ستره بينهما في البائن) وفي الموت تستتر عن سائر الورثة من ليس بعمر لها هندية وظاهره أن لا ستره في الرجعي وقول المصنف الا في ومطلقة الرجعي كالباين فيفيد طلب الستره فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة أنه لا يدخل على مطلقة الا أن يؤذنها ثم الظاهر ندب الستره فيه لكونها ليست اجنبية ويحتر ط قلت وقد مناعن الجوهره ما يفيد عدم لزوم الستره في الرجعي ولو الزوج فاسقا لقيام الزوجية واعلامها بالدخول لثلاثي صرمر اجعوا هو لا يريد هافلا يستلزم وجوب الستره بعد الدخول نعم لا مانع من نكاحها (قوله ومفاده أن الحائل الخ) أي مفاد التعليل أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة ويمكن أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا أن يوجد فعل بخلافه بجر (قوله أو كان الزوج فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائل لان الزوج يعتقد الحرمة فلا يقدم على المحرم الا أن يكون فاسقا فتح (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بوجوب مكنتها وجوب الحكم به أي بجر وجه عنها وقولهم وخروجه أولى لعل المراد انه أخرج كما يقال اذا نعرض محرم ومسبح فالحرم أولى أو أخرج فانه يراد الوجوب فتح (قوله وحسن) أي اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة) لا يقال ان المرأة على اصلكم لا تصل للحيولة حتى لم تجبروا للمرأة السفر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غير هاتر داد الفتنة لاننا نقول تصل للحيولة في البلد لبقاء الاستجماع من العشرة وامكان الاستغاثه بخلاف النساء زيلعي وافاد أن معنى قدرتها على الحيولة امكان الاستغاثه (قوله ترزق من بيت المال) لانها مشغولة بجمع الروح حفظ الله تعالى احتياطا

(في بيت وجبت فيه) ولا يخرجان  
منه (الا ان تخرج أو ينهدم المنزل  
أو تخاف) انهدامه أو تلف مالها  
أو لا تجدرأ البيت) ونحو ذلك  
من النص ورات فتخرج لا قرب  
موضع اليه وفي الطلاق الى حيث  
شاء الروح ولو لم يكن لها نصيبها  
من الدار اشترت من الاجانب  
مجتبى وظاهره وجوب الشراء  
لو قدرة أو الكراء بجر وأقره  
أخوه والمصنف قلت لكن الذي  
رأيت بنسختي المجتبى اشترت من  
الاستئجار فليتر (ولا بد من ستره  
بينهما في البائن) ثلاثي  
بالاجنبية ومفاده أن الحائل يمنع  
الخلوة المحترمة (وان ضاق المنزل  
عليهما أو كان الزوج فاسقا  
فخروجه أولى) لان مكنتها  
واجب لانه مكنه ومفاده وجوب  
الحكم به ذكره الكمال (وحسن  
أن يجعل القاضى بينهما امرأة)  
ثقة ترزق من بيت المال بجر عن  
تلخيص الجامع (قدرة على  
الحيولة بينهما)

وفي المجتبى الأفضل الحيلولة بستر ولو فاسقا ٦٢٢ فبإمراته قال ولهما أن يسكنا بعد الثلاث في بيت واحد إذا لم يلتصقا التقاء الأزواج ولم يكن فيه خوف

قننة انتهى وسئل شيخ الإسلام عن زوجين ائتمرا قال لكل منهما ستون سنة وبينهما أولاد تتعذر عليهم مفارقتهم فيسكنان في بيتهما ولا يجتمعان في فراش ولا يلتصقان التقاء الأزواج هل لهما ذلك قال نعم وأقره المصنف (أبأنها أومات عنها في سفر) ولو في مصر (وليس بينها وبين مصر هامة سر رجعت) ولو بين مصرها مدته وبين مقصدها أقل مضت (وأن كانت تلك أي مدة السفر من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما في مينة وميسرة فإن كانت في مفازة (حيث) بين رجوع ومضى (معها أولى أولا) في الصورتين (والعود أحد) لتعتد في منزل الزوج (ولكن) (إن مرت) بما يصلح للإقامة كما في البحر وغيره زاد في النهروينيه وبين مقصدها سفر (أو كانت في مصر) أو قرية تصلح للإقامة (تعتد) أن لم تجد محرما انصافا وكذا أن وجدت عند الامام (ثم يخرج بحرم) أن كان (وتنتقل المعتدة) المطلقة بالبادية فتح (مع أهل الكلا) في محفة أو خيمة مع زوجها (ان) قصر ربه بالملك في المكان الذي طلقها فيه فله أن يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحر (ومطالقه الرجعي كالبائن) فيما مر (غير أنها تنفع من مفارقة زوجها في) مدة (سفر) لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما مر (فروع) طلب من القاضي أن يسكنها بجواره لا يجيبه وإنما تعتد في مسكن المفارقة ظهيرية قلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تناخاينة لا تنفع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن

لا امر الفروج فكانت نفقتها في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والأفضل أن يحال بينهما في البيتونة بستر إلا أن يكون فاسقا فيحال بأمرأة ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجها أولى اه ملخصا وفيه مخالفة لما مر فإن السترة لا بد منها كما عبر المصنف تبعا للهداية وهو الظاهر لحرمه الخلو بالاجنية (قوله وسئل شيخ الإسلام) حيث اطلقوه بنصر في بحر المشهور بخوارزم زادهم فكانه أراد بنقل هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما إذا كانت السكنى معها لحاجة كوجود اولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه أو معها أو كونها كبيرين لا يجدهون من يعوله ولا هي من يشتري لها ونحو ذلك والظاهر أن التقيد بكون سنهما ستين سنة ووجود الاولاد مبنى على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا إذا كان المقصد مدة سفر بحر أي فيجب الرجوع لثلاثين مسافرة في العدة بلا محرم بخلاف ما إذا لم يكن بينهما وبين المقصد مدة سفر فانها تخير على إحدى الروايتين لعدم السفر فافهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسألة الاولى (قوله مضت) أي إلى المقصد لأن في رجوعها انشاء سفر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسألة ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما إذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فتخير الرجوع أحد وهذا على ما في الكافي اما على ما في النهاية وغيره فبستين الرجوع كما في البحر ولم يرج أحدهما على الآخر ويظهر في ارجحية الثاني لأن فيه قطع السفر وهو أولى من اتمامه الا إذا لم يقطع انشاء سفر آخر كما في المسألة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه لا وجه وانه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسألة الاولى أي حيث لم يقدها بما قيد في البحر (قوله ولا يعتبر ما في مينة وميسرة) أي من الامصار والقرى لانه ليس وطنا ولا مقصدا في اعتباره اضار بها (قوله في الصورتين) أي صورة تعيين الرجوع وصورة التخيير (قوله لتعتد الخ) لانها حيث تساوي في مدة السفر كان في العود مرجح وهو حصول الواجب الاصل فكان أولى وانما لم يجب لعدم التوصل اليه الابسية سفر (قوله ولكن ان رت) أي في المضى أو العود بحر والانطب في التعبير أن يقول وان كانت في مصر تعتد ثمة ليعكون مقابلا لقوله وان كانت في مفازة ثم يقول وكذا ان مررت بما يصلح للإقامة فتأمل ط (قوله وبينه) أي بين ما مررت به مما يصلح للإقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاهبة اليه وانظر ما فائدة هذه الزيادة لأن فرض المسألة المرور على ذلك في رجوعها إلى مصرها ومضيها وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهروينيه (قوله او كانت) أي حين الطلاق أو الموت (قوله تصلح للإقامة) بأن تامن فيها على نفسها وما لها وتجد ما تحتاجه (قوله وليس للزوج الخ) أي ليس له إذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في محفة) بحر الميم مركب النساء كالهودج قاموس (قوله مع زوجها) أي حالة كونها معه في المحفة أو الخيمة فلو قدم الظرف على الجور وكان أولى وعبرة البحر عن الظهيرية طلقها بالبادية وهي معه في محفة أو خيمة والزوج يقتل من موضع إلى آخر الكلا والماء الخ قلت والظاهر أن هذا إذا لم يكن انفرادها في المحفة أو الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرحمن فان كان فاسقا يجب أن يحال بينهما بأمرأة ثقة قادرة على الحيلولة والله اعلم (قوله ولو عن رجعي) تقدم السكال في الرجعة عدا السفر رجعة ط (قوله فيما مر) أي من أحكام الطلاق في السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانها ترجع أو تعتن مع من شاءت لا رتفاع النكاح بينهما فصار أجنيا زباني (قوله طلب من القاضي الخ) علم هذا مما مر متنا (قوله فلها السكنى) لانها حق الشرع لا النفقة لأن الفرقه جاءت بمصبتها ط (قوله مر عن البرازية خلافة) أي مر في باب العدة قبيل قول المصنف قالت مضت عدتي الخ حيث قال هنالك ولا تعتد في بيت الزوج برأية اه فافهم لكن هذا موافق لما في المجتبى لمخالف فكان المناسب أن يقول مر عن الظهيرية خلافة أي مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتدة رجعي وبائن حيث قال الشارح بأي فرقة كانت على ما في الظهيرية وقد منع عابرتها هنالك ومنها حكاية ما في البرازية عن الاوزجندی (قوله اسكن في البدائع الخ) كأنه أراد بهذا الاستدراك رفع التساوي بين النصين بمحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه ح قلت لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يكن لها زوج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كافي الحاكم وليس على أم الولد في عدتها من سبها ولا على المعتدة من نكاح فاسد اتقاء شيء من ذلك ولهما أن تخرجا وتبيتا في غير منازلهما

البرازية خلافة لكان في البدائع له منعها التحسين مانه ككتابية ومجونة وام ولدا عتقها ليحفظ الاترى

الأتري أن امرأته رجل لو تزوجت ودخل بها الزوج ثم فترق بينهما ووردت إلى زوجها الأول كان لها أن تشقوف إلى زوجها الأول وتزبن له وعليها عده الآخر ثلاث حيض اه والله سبحانه اعلم

**\* (فصل في ثبوت النسب) \***

أى فى بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال فى الزهر لما فرغ من ذكر أنواع المعتدات ذكر ما يلزم من اعتداد ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسبه إلى أبيه (قوله لخبر عائشة) هو ما أخرجه الدارقطني والبيهقي فى سنتهما أنها قالت ما تزيد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عود المغزل وفى لفظ لا يكون الحمل أكثر من سنتين الخ وتماه فى الفتح قال فى البحر وظل المغزل مثل للقلة لأنه حال الدوران أسرع زوالاً من سائر الظلال (قوله أربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن انس قال هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن فى اثنتى عشرة سنة كل بطن فى أربع سنين ولا يخفى أن قول عائشة رضى الله تعالى عنها مما لا يعرف الاسماعا فهو مقدم على هذا لأنه بعد صحة نسبته إلى الشارع لا يتطرق إليه الخطأ بخلاف الحكاية فإنها بعد صحة نسبها إلى مالك يحتمل خطأها وكون دمها انقطع أربع سنين ثم جاءت بولد فيجوز أنها امتد طهرها سنتين أو أكثر ثم حبلت ولو وجدت حركة فى البطن مثلاً فليس قطعه فى الحمل وتماه فى الفتح (قوله ولو بالاشهر لا بأسها) أى لظن إياسها لأنه تبين ولادتها أنها لم تكن آيسة ط عن أبي السعدي قلت وهذا تعميم للمعتدة أى لافرق بين المعتدة بالحيض أو بالاشهر فى البائن والرجعى إذا لم تقتر بانقضاء العدة وإن أقترت بانقضائها مفسر بثلاثة أشهر فكذلك لأنه تبين أن عدتها لم تكن بالاشهر فلم يصح إقرارها وإن أقترت به مطلقاً فى مدة تصل لثلاثة أقراء فإن ولدت لأقل من ستة أشهر مذ أقترت ثبت النسب والافلال أنه لما بطل الأساس حل إقرارها على الانقضاء بالأقراء لجل الكلامها على الصحة عند الامكان اه من البدائع ملخصاً وأخصره فى البحر اختصاراً مختلاً (قوله وفاسد النكاح فى ذلك كحجيجه) فيه نظر فإنه لا يلزم قولهم إذا أتت به لتتمام السنتين أو لا أكثر منهما كان رجعة لأن الوطء فى عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل ح واجاب ط بان الإشارة فى قوله فى ذلك لثبوت النسب لا للرجعة قال ثم إن محل ثبوت النسب فيه إذا أتت به لأقل من سنتين من وقت المفارقة لا لا أكثر منهما ويجوز إقرارهم فيما إذا أتت به لتتمامها اه وقد منا فى باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمله) أى تحتمل المضى وهذا القيد لفهوم المتن لما نطوقه لأن عدم إقرارها بمضى العدة فيما إذا ولدت له لا أكثر من سنتين لا يصح تقييده باحتمال المضى وعبرة الفتح وغيره ما لم تقتر بانقضاء العدة فإن أقترت بانقضائها والمدة تحتمل بانه تكون سنتين يوماً على قول الامام ونسعة وثلاثين على قولهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار فإنه يثبت نسبه للتيقن بقيام الحمل وقت الإقرار فظهر كذبها وكذا هذا فى المطلقة البائنة والمتوفى عنها إذا ادعت انقضائها ثم جاءت بولد لتتمام ستة أشهر لا يثبت نسبه ولا قل يثبت اه (قوله فى الاكثر منهما) أى من السنتين (قوله أو لتتمامهما) تصريح بما يفهم من قوله لا فى الأقل لأن التقييد به مع فهمه من التقييد بالاكتر لبيان أن حكم السنتين حكم الاكثر كانه عليه فى البحر (قوله لعلوقها فى العدة) فيصير بالوطء مراجعاً نهر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لأن الرجعة حقيقة بالوطئ السابق لايها (قوله للشك) لأنه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعاً بالشك (قوله وإن ثبت نسبه) لوجود العلوق فى النكاح أو فى العدة جوهره (قوله كما فى مبتوته) يشمل البت بالواحدة والثلاث والحرة والامة بشرط أن لا يعلم ككها كما يأتى ويشمل ما إذا تزوجها فى العدة أولاً بجر وسياق بيانه فى الفروع ونقل ط عن الجوى عن البرجندي اشتراط كون المبتوته مدخولاً بها فلو غير مدخول بها فوولدت لسته أشهر أو أكثر من وقت الفرقة لا يثبت وإن لأقل منها ثبت أى إذا كان من وقت العقد ستة أشهر فأكثر اه وفى البحر واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة مقيد بما ساقى من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبل أو حبل ظاهر بجر (قوله لجواز وجوده) أى الحمل وقته أى وقت الطلاق (قوله ولم تقتر بمضيها) فلو أقترت به فكالرجعى كما قدمناه عن الفتح (قوله كما مر) أى اشتراط عدم الإقرار المذكور مماثل لما مر فى الرجعى (قوله ولو لتتمامهما) خصه بالذكر لأن فى الولادة للاكثر لا يثبت بالاولى

**\* (فصل) \***

(فى ثبوت النسب اكثر مدة الحمل  
سنتين) لخبر عائشة رضى الله عنها  
كما مر فى الرضاع وعند الائمة  
الثلاثة أربع سنين (واقلمها ستة  
اشهر) اجماعاً (فيثبت نسب) ولد  
(معتدة الرجعى) ولو بالاشهر  
لا يأسها بدائع وفاسد النكاح  
فى ذلك كحجيجه قهستانى (وان  
ولدت لا أكثر من سنتين) ولو لعشرين  
سنة فاكتر لا حتمال امتداد  
طهرها وعلوقها فى العدة  
واما تقريضى العدة) والمدة  
تحتمله (وكانت) الولادة (رجعة)  
لو (فى الاكثر منهما) أو لتتمامهما  
لعلوقها فى العدة (لا فى الأقل)  
لشك وان ثبت نسبه (كما) يثبت  
بلادعوة احتياطاً (فى مبتوته)  
جاءت به لأقل منهما) من وقت  
الطلاق لجواز وجوده وقته  
(ولم تقتر بمضيها) كما مر (ولو لتتمامهما)

مطلب

فى ثبوت النسب من المطلقة

١٥ ح (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزوم سبق العلوق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة  
 الرجعية فيثبت لزوم كون الولد في بطن أمته اكثر من سنتين بجر (قوله لتصوير العلوق حال الطلاق) اي  
 فيكون قبل زوال الفراش كما تقرر فاضى خان وهو حسن وحينئذ فلا يلزم كون الولد في البطن اكثر من سنتين  
 اقاده في النهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهره انه الصواب) حيث جزم بان قول القدوري  
 لا يثبت سمولان المذكور في غيره من الكتب انه يثبت قال في النهر والحق حمله على اختلاف الروايتين لتوارد  
 المتن على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في نزول الوافي وهكذا صدر الشريعة وصاحب  
 الجمع وهم بالرواية أدري (قوله لانه التزمه) أي وله وجه بأن وطأها بشبهة في الغدة هداية وغيرها  
 (قوله وهي شبهة عقد أيضا) أي كما انها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بان المبتوتة  
 بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان  
 ادعاه واجاب في الجريان وطء المطلقة بالثلاث أو على مال لم تتحضر للفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا تنقض أي  
 لان ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على انه صرح ابن ملك في شرح الجمع بأن من وطئ امرأة زنت اليه  
 وقيل له انها امرأتك فهي شبهة في الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاه فعلم أنه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى  
 النسب اه وسأني في الحدود ان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة الخلل اه ح  
 ملخصا (قوله والا اذا ولدت ثوأمين الخ) اي فيثبت نسبهما كمن باع جارية فجاءت بثوأمين كذلك فادعاهما  
 البائع يثبت نسبهما وينقض البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حادث بعد الابانة  
 فيتمعه الأول لانهما ثوأمين قبل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه  
 بخلاف الولد الثاني في المبتوتة فتح (قوله والا اذا ملكها) أقول هذه المسألة تستأني في أول النروع وحاصلها انه  
 اذا طلق أمته فاشترها فاما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده والثاني امارجعي أو بائني واحدة أو اثنتين فان كان  
 قبل الدخول اشترط لثبوت نسبه ولادته لاقول من نصف حول مذلتها وان كان بعده بطلقين اشترط سنتان  
 فأقل مذلتها ولا اعتبار لوقت الشراء فيهما وان بطلقته بائنة فكذلك ولورجعي يثبت ولولعشر سنين بعد  
 الطلاق بشرط كونه لاقول من ستة اشهر مذشرها في المسالتين وبه علم أن قوله ولو اكثر من سنتين خاص  
 بالرجعي وكلامنا في البائني فالصواب حذف لنظرا كتر فافهم (قوله بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في  
 المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من اسباب الفرقه اه بجر اي كالفرقة برودة أو بختيار  
 بلوغ أو عتق أو عدم كفاءة أو عدم مهر مثل (قوله لكن في التهستاني الخ) استدر الدعلي قول المصنف وان  
 لتمامهما لا الابدعوتيه وعبارة التهستاني لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا كتر منهما  
 اه فانه يقتضي مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لتمامهما او يمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها  
 في الجوهره وكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم (قوله وان لم تصدقه) اي في أن الولد منه  
 (قوله وهي الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية  
 الا السرخسي في المبسوط والبيهقي في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغلطها فتح (قوله ويثبت الخ)  
 قال في الفتح حاصل المسألة أن الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول أو بعده فان كان قبله فجاءت بولد لاقول من  
 ستة اشهر ثبت نسبه للتيقن بقيامه قبل الطلاق وان جاء به لا كتر منها لا يثبت لان القرض أن لا عدة عليها ولا  
 يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وان طلقها بعد الدخول فان أقرت بانتضاء العدة بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت  
 لاقول من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان لستة اشهر أو أكثر لا يثبت لان انتضاء العدة باقرارها ولا يستلزم  
 كونه قبلها حتى يتيقن بكذبها وان لم تقر بانتضاءها ولم تدع حبلها فعندهما ان جاء به لاقول من تسعة اشهر  
 من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين في البائني والى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي  
 لاحتمال وطئها في آخر عدتها الثلاثة الاشهر وان ادعت حبلها فكذلك الكبيرة في انه لا يقتصر انتضاء عدتها على اقل  
 من تسعة اشهر لا مطلقا اه وتماه فيه (قوله ولد المطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فبأي بيانها قوله  
 ولورجعي انما بالغ به لانه يخالف حكم البائني بالسهولة كما تقدم فأفادها اتحادا مع البائني هنا ط (قوله  
 المراهقة) المقاربة للبلوغ وهي من بلغت سننا يمكن أن تبلغ فيه وهو تسع سنين ولم توجد منها علامة البلوغ

لا يثبت النسب وقبل يثبت  
 لتصوير العلوق في حال الطلاق  
 وزعم في الجوهره انه الصواب  
 (الابدعوتيه) لانه التزمه وهي شبهة  
 عقد ايضا والا اذا ولدت ثوأمين  
 أحدهما لاقول من سنتين والاخر  
 لا كتر والا اذا ملكها فيثبت  
 ان ولادته لاقول من ستة اشهر من  
 يوم الشراء ولولا كتر من سنتين  
 من وقت الطلاق وكالطلاق سائر  
 اسباب الفرقه بدائع لكن  
 في التهستاني عن شرح الطحاوي  
 أن الدعوة مشروطة في الولادة  
 لا كتر منهما (وان لم تصدقه)  
 المرأة (في رواية) وهي الاوجه  
 فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة  
 ولورجعي (المراهقة المدخول  
 بها) وكذا غير المدخولة

مطلب  
 في ثبوت النسب من الصغيرة



أما من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من أقل مدة الحمل فالمعنى لاقل من ستة أشهر أي من وقت الطلاق (قوله وكذا المقررة) أي من أقزمت بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله ان ولدت لذلك) أي لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لتظهر كذبها يبين كما في الزيلعي - وحينئذ فلا فرق بين الاقرار وعدمه في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولدته لاقل من تسعة أشهر وانما قيد بعدم الاقرار لان فيه خلاف أبي يوسف كما مر بخلاف ما اذا أقزمت فانه بالاتفاق كما عرفت أفاده ح (قوله فلو ادعته فكالغلة) تكرار مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقييد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله ويثبت نسب ولدا المطلقة المراهقة أي ولدها المولود لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولدته لاقل من تسعة أشهر مذطلقاتها تبين أن الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشارح لكون العلوق في العدة (قوله والا لا) أي وان لم يكن لاقل بل ولدته لتسعة أشهر فأكثر فانه لا يثبت نسبه لانه حمل حادث بعد العدة أما ان أقزمت بانقضائها فظاهر وأما ان لم تقتر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين كما قال أبو يوسف والفرق لهما أن لانقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فجذبها يحكم الشرع بالانقضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها وتعامه في الفتح (قوله لكونه بعدها) علة لعدم الثبوت وقوله لانها الخ علة للبعدية وقوله لصغرها علة للجعل مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) أي في حق ثبوت نسبه من حيث انه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين لو اطلاق بانها ولاقل من سبعة وعشرين شهرا لورجعيها لمطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا أكثر من سنتين وان طال الى سن الاياس لجواز امتداد طهرها ووطئها باباها في آخر الطهر بجر أما الصغيرة فان عدتها ثلاثة أشهر فيجمل وطؤها في آخر عدتها ثم تحبل سنتين فلا بد من أن يكون أقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لا اعترافها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تحبل (قوله لاقل منها) أي من سنتين (قوله ان كانت كبيرة) أي ولم تقتر بانقضاء عدتها وأما اذا أقزمت فهي داخله في عموم قوله الاتي وكذا المقررة بمضيا الخ بجر (قوله أما الصغيرة) أي التي لم تقتر بالحمل ولا بانقضاء العدة وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بينا في المعتدة الصغيرة من الطلاق زيلعي (قوله ثبت) لانه تبين أنه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضيا بجر (قوله ولو أقزمت بمضيا الخ) يعني عنه ما ذكره المصنف في بيان المقررة لكنه لما رأى المصنف قيد أول المسألة بالكبيرة دفع توهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الاتي لخصها بالذكور هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحمل وهي كال الكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قوله في ذلك زيلعي (قوله لستة أشهر) أي فصاعدا زيلعي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله وأما الالبسة فكما نص الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح هنا من حكم الصغيرة والالبسة تبع فيه الزيلعي ومشي عليه في النهر وكذا في البحر في مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء أو الاشهر لكن قيده في البدائع بان تكون من ذوات الاقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آيسة أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر في النهر أنه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلعلة ساقط من نسخته فقد رأيت فيه (قوله الا الحامل) فقدتها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله من وقته) أي الموت (قوله ولولهما) أي ولولدت لستين (قوله فكالاكثر) قياسا على ما مر في معتدة الطلاق البت لكن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقررة بمضيا) أي يثبت نسب ولدها أي مطلقا سواء كانت معتدة بان أو رجعي أو وفاة كافي الهداية لكن في الخاتمة أنه ثبت في المطلقة الالبسة الى سنتين وان أقزمت بانقضائها وقد مناه عن البدائع فارجع اليه بجر وشمل الاطلاق المراهقة أيضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن السلي في شرحه على الكثر ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بمضيا (قوله لولاقل من أقل مدته) أي مدة الحمل أي لاقل من ستة أشهر (قوله ولاقل من أكثرها) أي أكثر مدة الحمل أي ولاقل من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولولاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار بجر (قوله للتبين

ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقررة بانقضائها) وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (اذ لم تدع حبلا) فلو ادعته فكالغلة (لاقل من تسعة أشهر) مذطلقاتها لكون العلوق في العدة (والالا) لكونه بعدها لانها لصغرها يجعل سكوتها كالاقرار بمضي عدتها (فلو ادعت حبلا فهي كبيرة) في بعض الاحكام (لا اعترافها بالبلوغ) يثبت نسب ولادتها (الموت لاقل منها من وقته) أي الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) أما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا لولو أقزمت بمضيا بعد أربعة أشهر وعشر فولدت لستة أشهر لم يثبت وأما الالبسة فكما نص لان عدة الموت بالاشهر لا لكل الا الحامل زيلعي (وان ولدته لاكثر منها) من وقته (لا يثبت بدائم ولولهما فكالاكثر بجر بحثا) وكذا (المقررة بمضيا) لو (لاقل من أقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من أكثرها من وقت البت للتبين بكذبها



بكذبها) استشكله الزيلعي بما إذا أقرت بانقضائها بعد مضي سنة مثلاً ثم ولدت لاقل من سنة أشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق فإنه يحتمل أن عدتها انقضت في شهرين أو ثلاثة ثم أقرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها أن تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين إلا إذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهره في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما يفهم من غاية البيان وتبعه في النهر والشر بلالية لا يقال ان النسب يثبت عند الاطلاق لانه حق الولد فيحاط في اثباته نظر المولود لا نقول ان ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصل فلا وهماً لما أقرت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك زال العقد أصلاً وحكم الشرع بحلها للزواج ما لم يوجد ما يطل اقرارها ويثبت بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والالزم أن يثبت وان ولدته لا كثر من ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم أطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والا لا) أي وان لم تلد لاقل من ستة أشهر بان ولدته لتمامها أو لا كثر من وقت الاقرار أو ولدته لاقل منها ولا كثر من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار فاصر على الاول أما العلة في الثاني فهي ان الولد لا يكثر في البطن أكثر من سنتين أفاده ط (قوله بموت أو طلاق) أي بان أو رجعي وبه صرح نحر الاسلام وعليه جرى قاضي خان وقيد السرخسي بالبائن قال في البحر والحق أنها في الرجعي ان جاءت به لا كثر من سنتين احتج الى الشهادة كالبائن وان لاقل يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقاً لقيام الفرائض نهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكفي في معتدة رجعي الخ فيحمل الطلاق هنا على البائن ايوافق كلامه الا في فافهم (قوله ان جحدت) بالبناء للمجهول والفاعل الورثة في الموت والزواج في الطلاق ح (قوله بحجة تامة) متعلق يثبت أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويصور فيما اذا دخلت المرأة بحضرتهم يتابعون أنه ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيما اذا لم يعمدوا النظر بل وقع اتفاقاً وبه يدفع ما أورد من أن شهادة الرجال تستلزم فسنتهم ولا تقبل فتح ونهر (قوله واصفياً بالقابلة) أي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كما في النسبي (قوله قبل ورجل) أي على قولهم او عبر عنه بقبل تبعاً للفتح وغيره اشارة الى ضعفه لكن قال في الجوهره وفي الخلاصة يقبل على اصح الاقوال كذا في المستقصى اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بان تأتي به لاقل من ستة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قائم المراد بظهوره أن تكون أمارات حملها بالغلة مبلغاً يوجب غلبة الظن بكونها حاملاً لكل من شاهدها اه شربلية ومضى في النهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد اه وهذا يفيد أن الحمل قد يثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمناه في باب الرجعة (قوله وهل تكفي الشهادة) أي اذا ولدت وجمد الزوج الولادة وظهور الحمل لان الحمل وقت المنازعة لم يكن موجوداً حتى يكفي ظهوره بجر وحاصله انه قبل الولادة اذا كان ظاهراً يعرفه كل أحد فلا حاجة الى اثباته وأما بعد الولادة فثبت في البحر أنه تكفي الشهادة على أنه كان ظاهراً وهو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكر تعيينه الخ) بينا أنكر للمجهول فيحمل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد يثبت تعيينه بشهادة القابلة اجماعاً ولا يثبت بدونها اجماعاً لاحتمال أن يكون غير هذا المعين بجر (تنبيه) لم يذكر ما اذا اعترف بالحمل أو كان ظاهراً أو كان الفرائض قائماً هل يحتاج في ثبوت النسب الى شهادة القابلة لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالكنز والهداية لا وبه صرح في البدائع وكذا في غاية السروجي وأنكر على صاحب ملتي البصار اشتراطه ذلك عند أبي حنيفة لكن رده الزيلعي بأنه سهو وأنه لا بد منها لتعيين الولد اجماعاً في جميع هذه الصور وأطال فيه وجرم به ابن كمال ومثله ما في الجوهره من أنه لا بد من شهادة القابلة لجواز أن تكون ولدت ولداً ميتاً وأرادت الزامه ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخره وكذا كلام الكافي النسبي والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في البحر توفيقا بين القولين قال في النهرانه بعيد عن التحقيق وردة أيضاً المقدسي في شرحه والحاصل كما في الزيلعي أن شهادة النساء لا تكون بحجة في تعيين الولد الا اذا تأيدت بمؤيد من ظهور حبل أو اعتراف منه أو فرائض قائم نص عليه في ملتي البحار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فعنده يثبت في الصور الثلاث وعندهما لا يثبت الا بشهادة القابلة فلو علق الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها ولدت

(والالا) يثبت لاحتمال حدوثه  
بعد الاقرار (و) يثبت نسب  
ولد (المعتدة) بموت أو طلاق  
(ان جحدت ولادتها بحجة تامة)  
واكتفيا بالقابلة قيل ورجل  
(أو حبل ظاهر) وهل تكفي  
الشهادة بكونه كان ظاهراً في البحر  
بحجائهم (أو اقرار) الزوج (به)  
بالحبل ولو أنكر تعيينه تكفي شهادة  
القابلة اجماعاً

لا اعترافه بالجل أو اظهوره وعندهما لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الايضاح والنهاية وغيرهما اه ملخصا  
 (قوله كما تكفي الخ) تقيد لا طلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والبائن لان معتدة الرجعي اذا ولدت  
 لا كثر من سنتين ولم تكن اقترت بانقضاء عدتها يكون ذلك رجعة أفاده ح أي رجعة بالوطء السابق  
 فتكون قد ولدت والنكاح قائم فلا يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة اذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة  
 اقسام الفرائض فيثبت النسب بالفراش وتعيين الولد بشهادة القابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المنكوحه (قوله  
 لا لاقل) أي لا تكفي شهادة القابلة على الولادة لاقل من سنتين لانقضاء عدتها فلم تنجب زوجة والولادة لقام  
 السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو  
 الواحد العدل أو الاكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة ح وصورة المسألة لو ادعت معتدة الوفاة للولادة  
 فصدتها الورثة ولم يشهد بها أحد فهو ابن الميت في قولهم جميع لان الارث خالص حقهم فيقبل تصديقهم  
 فيه فتح (قوله فيثبت في حق المقرين) الاولى في حق من أقر ليشمل الواحد ولا منهم لو كانوا جماعة ثبت  
 في حق غيرهم أيضا لأن يحمل على ما اذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أي في حق  
 من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولد دين الميت على رجل تسع دعواه عليه بلا  
 توقف على اثبات نسبه نائيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) أي بالمقرين (قوله بأن شهد مع المقر  
 رجل آخر) أفاده أنه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن اذا كان أحد الشاهدين أجنبيا  
 لا بد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة اذ هم شهد ومحض ليسوا بمقرين بوجه  
 رجعي (قوله وكذا الوصديق المقر عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ فالمقر اسم فاعل منصوب على انه  
 مفعول صدق وعليه متعلق بصدق أي على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ الوصديق عليه  
 الورثة وفي بعضها الوصديق المقر ببقية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل  
 التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من الميت ليظهر في حق الناس  
 كافة قالوا اذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع اناث وهم عدول ثبت لقيام الحجة  
 فيشارك المقرين منهم والمكرين وبطالع غريم الميت بدينه اه (قوله والا يتم نصابها) بأن كان المصدق  
 رجلا وامرأة مثلا وكذا لو كانا رجلاين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة ومما يأتي (قوله  
 لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله  
 الاصح لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فهم غير وارث لا بد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة  
 لعدم شبهة الاقرار في حقهم كما تقدم رجعي والمراد ما اذا لم يتم النصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم ينظر الى شهادة  
 غيرهم (قوله نظر الشبهة الاقرار) علله في الفتح بعله أخرى وهو أن الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت  
 في حقهم ولا يراعى للتبع شرائطه الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا فلا يلزم أن أهل الشهادة لا يثبت النسب  
 الا في حق المقرين منهم اه (قوله عن الزيلعي) حيث قال ويثبت في حق غيرهم أيضا اذا كانوا من  
 أهل الشهادة بان كان فيهم رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله  
 قول الفتح المار وهم عدول وتعبيره باهلية الشهادة (قوله فقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر  
 (قوله الا أن يقال لاجل السراية) أي لاجل سراية ثبوت النسب الى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج  
 الى التأمّل والمراجعة ح (قوله كما سجي في الدعوى) أي من أن الفتوى على قولهما بالتخلف  
 في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر لها الخ) وهو ظاهر يشهد له أيضا وهو اضافة الحادث الى  
 أقرب أوقاته لكن ترجح ظاهرهما بان النسب يحتاط في اثباته نهر ولا تحرم عليه بهذا النفي فتح (تبينه)  
 لا تسع بينته ولا بينة ورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى فلا تقبل والنسب  
 يحتمل لاثباته مهما أمكن والامكان هنا بسبق التزوج بها سراجه ريسر وجها باكثر سمعة ويقع ذلك  
 كثيرا وهذا جوابي لحادثة فليتنبه له شربلاية (قوله فولدت لنصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان  
 زيلعي (قوله لزمه نسبه) لانها فراشه لانها ما ولدت لسنة أشهر من وقت النكاح فتد ولدت لاقل منها من  
 وقت الطلاق فكان العلوق قبله في حالة النكاح والتصور ثابت الخ هداية (قوله لتصور الوطء حالة العقد)

كما تكفي في معتدة رجعي  
 ولدت لا كثر من سنتين لا لاقل  
 (أو تصديق) بعض (الورثة)  
 فيثبت في حق المقرين (و) انما  
 (يثبت النسب في حق غيرهم)  
 حتى الناس كافة (ان تم نصاب  
 الشهادة بهم) بان شهد مع المقر  
 رجل آخر وكذا الوصديق عليه  
 الورثة وهم من أهل التصديق  
 فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع  
 (والا) يتم نصابها (لا) يشارك  
 المكذبين وهل يشترط لفظ  
 الشهادة ومجلس الحكم لا  
 نظر الشبهة الاقرار وشرطوا العدد  
 نظر الشبهة الشهادة ونقل المصنف  
 عن الزيلعي ما يفيد اشتراط  
 العدالة ثم قال فقول شيخنا ينبغي  
 أن لا تشترط العدالة مما لا ينبغي قلت  
 وفيه أنه كيف تشترط العدالة في  
 المقر اللهم الا أن يقال لاجل السراية  
 فتأمل وليراجع (ولو ولدت فاختلغا)  
 في المدة (فقلت) المرأة (نكحتني)  
 منذ نصف حول وادعى الاقل  
 قال قول لها بلا يمن) وقال لا تخلف  
 وبه يفتي كما سجي في الدعوى (وهو)  
 أي الولد (ابنه) بشهادة الظاهر  
 لها بالولادة من نكاح جلالها على  
 الصلاح (قال ان نكحتها فهي طالق)  
 فنكحها فولدت لنصف حول مذ  
 نكحها لزمه نسبه (احتياطاً للتصور  
 الوطء حالة العقد)

بان عقد ابانفسهما وجمع الشهود كلاهما وهو محال لها فوافق النكاح الانزال أو وكلا في العقد في ليله معينة فوطئها فحمل على المقارنة اذ لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشلبي أو بتزويجها عند الشهود والعاقدة من طرفها فضولي ويكون تمام العقد برضاها حال الواقعة كما في منتهى ابن كمال قال في الفتح وحاصله أن الثبوت يتوقف على الفراش وهو يثبت بمقارنات النكاح المقارن للعلق فتعلق وهي فراش فثبت نسبه (قوله لم يثبت) لانه تبين أن العلق كان سابقا على النكاح زيلعي (قوله وكذا لاكثر) لانه تبين أنها عقلت بعده لا نأحكمنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة كونه قبل الدخول والخلوة ولم يتبين بطلان هذا الحكم زيلعي أما اذا ولدته لسته أشهر لا غير فعليها العدة لخلها بثبت النسب شرعية لاية أي لانه حكم بعلوقها وقت النكاح قبل الطلاق كما عقلت من عبارة الهديا فقد وقع الطلاق عليها وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعند بوضع الحمل وقد صرح في التبر بان هذا الطلاق رجعي وبانقضاء العدة بالوضع (قوله ولويوم) أي لحظة ح (قوله وأقره في البحر) حيث قال وتعقبه في فتح القدير بان منعهم النسب هنا في مدة يتصور أن يكون منه وهي سنتان شافى الاحتياط في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وروى بما تخفى دهور ولم يسمع فيه بولادة ستة أشهر فكان اظاهرا عدم حدوثه وحدوثه احتمال فأى احتياط في اثبات النسب اذا اقتضاه لاحتمال ضعف يقتضى نفيه وترى كناظرا يقتضى ثبوته وليت شعري أى الاحتمالين أبعد ألا احتمال الذى فرضوه لتصور العلق منه لثبوت النسب وهو كونه تزويجها وهو بطؤها ووافق الانزال العقد وأ احتمال كون الحمل اذا زاد على ستة أشهر يوم يكون من غيره اه ح اقول وحاصله الحاق الولادة لاكثر من نصف حول بالولادة لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجودا وقت العقد يقينا فاذا أمكن حدوثه من العاقدة ولو بوجه بعيد تعين ارتكابه بخلاف ما اذا أمكن حدوثه بعد العقد بان ولده لاكثر من نصف حول ولويوم فانه لم يتيقن بوجوده وقته حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها بما شافى وجوده وهو عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة وهو الولادة لسته أشهر لكن اذا زاد علمها يوم مشلا احتمال وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما اذا لم يزد للتيقن بوجوده وقت العقد مع فتد المعارض هذا ما ظهر لى فتدبره (قوله بجعله واطنا) لانه بثبوت النسب جعل واطنا حكما قال الزيلعي وكان ينبغي وجوب مهرين بهر بالوطء ومهر بالنكاح كالزواج امرأه حال وطئها وأجاب في الفتح بمنع الفرع المشبه به وانه مشكل لمخالفته صريح المذهب لان الاصح في ثبوت النسب امكان الدخول ولا يتصور الا بتزويجها حال وطئها المبتداه قبل التزوج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية فالحكم بمهرين في الفرع المشبه به بخالف لذلك قلت الفرع منقول فالا حسن الجواب بان الوطء في مسائل يمكن تصوره حالة التزوج كما مر تصويره عن ابن الشلبي وابن كمال فلا يلزم الامهر واحد بالدخول المقارن للعقد بخلاف الفرع المذكور فان العقد فيه عارض على الوطء فلذا وجب فيه مهران ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة أن يقال انه قال أو لا تزوجتكم ثم اوج وامنى وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطء حاصل في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق اه وما ذكرناه أقرب وقد يجاب باحسن من هذا كله وهو أنه جعل واطنا حكما ضرورة ثبوت النسب لاحقيقة فلم يحقق موجب المهرين فوجب أحدهما بخلاف الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محصنا) لانه ووطء محكمى كما عقلت فاذا زنى يجلد ولا يرجم (قوله لم تطلق بشهادة امرأة) أى على الولادة اذا أنكرها لان شهادتهن ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه يتفك عنها بحر (قوله كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان جدد ولادتها الخ واكتفيا بالقابلة ط وقد تمتاقتيها يكونها حرة مسلمة عدلة (قوله مع ذلك) أى التعليق ط (قوله بلا شهادة) أى أصلا وعندهما تسترط شهادة القابلة بحر (قوله لاقراره بذلك) أى حكما لان اقراره بالحمل اقرار بما يقضى اليه وهو الولادة وأما اذا كان الحمل ظاهرا فلان الطلاق تعلق بامر كائن لا محالة فيقبل قولها فيه بحر (قوله وأما النسب الخ) محترز قوله لم تطلق يعنى أن النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو من لوازمه كامومية

ولو ولدته لاقل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولويوم ولكن بحث فيه في الفتح وأقره في البحر (و) لزمه (مهرها) بجعله واطنا حكما ولا يكون به محصنا نهاية (علق طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة) بل بحجة تامة خلافا لهما كما مر (ولو أقر) المعلق (مع ذلك بالحبل) أو كان ظاهرا (طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لاقراره بذلك وأما النسب ولوازمه كامومية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بحر

قوله ان كان بها في نسخة بك وهي  
أولى من الاولى التي فيها إعادة  
الضمير وتنا على البطن مع انه  
مذكر قاله نصر الهوري

(قال لامته ان كان في بطنك ولد)

أو ان كان بها حبل (فهو مني)

فشهدت امرأة (ظاهرة بعم غير

القابلة (بالولادة فهي أم ولده)

اجماعا (ان جاءت به لا قبل من

نصف حول من وقت مقالته

وان لا كثر منه لا) لاحتمال علوقه

بعد مقالته قيد بالتعليق لانه لو

قال هذه حامل مني ثبت نسبه الى

سنتين حتى ينفيه غاية (قال للعلام

هوانى ومات) المقت (فقالت

أتمه) المعروفة بحزبه الاصل

والاسلام وبأنها أم الغلام (أما

أمراته وهوانه يرثانه استحسانا

فان جهات حرثتها) أو أمومتها

لم ترث وقوله (فقال وارثه أنت

أم ولد أبي) قد اتفقا اذا الحكم

كذلك لو لم يقل شيئا أو كان صغيرا

كما في البحر (أو كنت نصرانية

وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته

(أو قال) وارثه) كانت زوجة له

وهي أمه لا) ترث في الصور

المدكورة وهل لها مهر المثل

قبل نعم (زوج أمته من عبده

جاءت بولد فأدعاه المولى لم يثبت

نسبه) للزوم فسح النكاح

الولد لو كانت المعلق طلاقها أمه حتى لو ما صارت أم ولده وكشبت اللعان فيما اذا انقضاء ووجوب الحد  
بنفسه ان لم يكن أهلا لللعان أفاده في البحر (قوله أو ان كان بها حبل) أي أو قال ان كان بها حبل فهو مني  
فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر أنهم اتجهوا  
(قوله ظاهره الخ) البحث لصاحب البحر وتبعه أخوه في النهر وهو ظاهر ومن عبر بالقابلة بناء على الاغلب  
(قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة  
الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا درر (قوله وان لا كثر منه لا) كذا قال الزيلعي  
وزاد في الفتح والبحر والنهر وغاية البيان والدرر وأتمامها وهو مشكل لانه لا يمكن حينئذ علوقه بعد مقالته  
لأن ما بعده ما دون نصف الحول فليست أم ولد ارجح رجحي (قوله حتى ينفيه) هو كذلك في غاية البيان  
وقد يقال كيف يصح أن ينفيه بعد اقراره به فليست أم ولد رجحي قلت بل في وقفة في ثبوت نسبه لو جاءت به  
لا كثر من ستة أشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاء أنه ينبغي أن يقيد بما اذا وضعت لا قبل من نصف حول  
من وقت الاعتراف فلو لا كثر لا نصير أم ولده ثم نقله عن المحيط (قوله قال للغلام) أي يولد مثله لولده ولم يكن  
معروف النسب ولم يكذب ط (قوله المعروفة بحزبه الاصل) كذا عبر بعض الشراح وذكر ابن الشلبي أن  
التقييد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه أي لانه اذا اريد بحزبه الاصل كون اصولها احرار فهو  
غير شرط وكذا الوارد به كونها حرة من حين أصل خلقها لان الحرية المعارضة تكفي لكن قد يقال ان الحرية  
العارضة لا تكفي الا اذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بستين والا فلا احتمال كونها أمه له واستولدها أو لغيره  
وترجها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقر به فانها حينئذ ليست من أهل الارث بخلاف ما اذا علمت حرثتها قبل  
الولادة بستين فأكثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق وانها ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ما ظهر لي (قوله  
وهوانه) لم يظهر لي وجه التقييد به فان البتة ثابتة باقرار الميت تأمل اه ح قات لعل وجهه أنها لو قالت  
أنا امرأته وهذا ابن من رجل غير تكون مكذبة لفيما وصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هوانى  
(قوله برثانه) أي هي والغلام (قوله استحسانا) والقياس أن لاميراث لها لان النسب كما ثبت بالنكاح  
الصحيح ثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك العين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحسان  
أن المسألة فيما اذا كانت معروفة بالحرية وبكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المعين لذلك وضعا وعادة لانه  
الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهما احتمالان لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه  
ملحقا في صحته وانقضت عدته لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله كذا في البحر ح  
(قوله فان جهات حرثتها) أي بان لم تعلم أصلا أو علم عروضا ولم يتحقق وقت العلوق على ما قررناه آنفا (قوله  
أو أمومتها) في بعض النسخ ياء وتاء ولا حاجة الى الباء الخمسة لان المصدر الامومة قال ط والمناسب زيادة  
أو اسلامها ليكون محترز الثالث (قوله قد اتفقا) فائدة ذكره أن الوارث أن يقول ذلك كما في البحر عن  
غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيرا) أي الوارث (قوله  
لا ترث) لان ظهور الحرية باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحقات الارث هداية فهي كالمفقود يجعل  
حياتيا في ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من أحد فتح وكذا اسلامها الا أن لا يثبت  
اسلامها وقت موته لثبت لها حق الارث (قوله قبل نعم) قاله التمرناشي قال لانهم أقرروا بالدخول ولم  
يثبت كونها أم ولد بقولهم اه وارثناه في النهاية والزيلعي والفتح قال في البحر ورده في غاية البيان بأن  
الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل  
عدم الشبهة فبأي دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأقره في النهر وأنت خير بان هذا خاص  
بما اذا قال أنت أم ولد أبي أمالو قال كنت نصرانية ففسد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمه  
لكن في هذه مطالبة المهر لولاها لالهها (قوله فجاءت بولد) أي لستة أشهر فأكثر من وقت التزوج  
والا فظاهر ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من أن المنكوحه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج  
ويفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حرة لان زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج أو وطء شبهة فاذا فسد  
النكاح هنا حجت دعواه لعدم المنع ثم رأيت في حاشية العلامة فوح نقل ذلك عن حاشية الدرر اللواتي

٢٠ مطلب  
الفراس على أربع مراتب

وهو لا يقبل الفسخ (وعتق) الولد  
(وتصير) الامه (أم ولده) لاقراره  
بنوته وامومتها (ولدت أمته  
انوطوه له ولدا نوقف ثبوت  
نسبه على دعوته) تضعف فراشها  
(كأمة مشتركة بين اثنين  
استولدها واحد) عبارة الدرر  
استولدها (ثم جاءت بولد  
لا يثبت النسب بدونها) حرمة  
وطأها كأم ولدها (كاتبها مولاه)  
وسيجي في الاستيلاء أن الفرش  
على أربع مراتب وقد اكتفوا  
بقيام الفرش بلادخول كزوج ٣  
المغربي بمشرقية بينهما سنة فولدت  
نسبة أشهر من تزوجها بالتصوره  
كرامة أو استخدا ما فتح لكن  
في النهر الاقتصار على الثاني أولى  
لأن طي المسافة ليس من الكرامة  
عندنا قلت لكن في عقائد التفاتراني  
جزم بالاول تبعاً لما في الثقليين  
النسبي بل سئل عما يحكي أن الكعبة  
كانت تزور واحداً من الاولياء  
هل يجوز القول به فقال خرق  
العادة على سبيل الكرامة لاهل  
الولاية جائز عند أهل السنة  
ولا لبس بالمجزة لانها أئردعوى الرسالة  
وبادعائها يكفر فوراً فلا كرامة  
وتماه في شرح الوهبانية من  
السرد عند قوله  
ومن لوى قال طي مسافة  
يجوز جهول ثم بعض يكفر  
هاشمتا في كل ما كان خارقاً  
عن النسبي النجم يروى وينصر  
أي ينصر هذا القول بنص محمد  
اناؤمن بكرامات الاولياء

٣٠ مطلب  
في ثبوت كرامات الاولياء  
والاستخدامات

وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني بعد تمامه احترازاً عن فسخه بعدم الكفاة وبأن يلوغ والعق  
وأما بالردة وبتقبيد ابن الزوج فهو وان كان بعد التمام لكنه انفاسخ لا فسخ أفاده ح (قوله لاقراره  
بنوته وامومتها) لف ونشر مرتب فالاول علته لغته والثاني اصير ورثته ام ولده فعتق بموته (قوله عبارة  
الدرر استولدها) أي بضمير التثنية ونسبه به على أن ما هنا سبق فلم لانه اذا استولدها الشريك كان جاء بولد  
فادعاء وصارت ام ولدها ما بقي مشتركاً فاذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه بلادعوة لانه لا يحل وطؤها  
لواحد منهما بخلاف ما اذا استولدها أحدهما ولزمه اشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وصارت مختصة به فانه  
يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثاني الى دعوة أفاده الرضى فافهم (قوله كام ولدا كتبها مولاه) فانها اذا  
أتت بولد لا يثبت من المولى الا اذا ادعاه لحرمه وهاهنا عليه اه ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني  
الادعوتة فحال الولد بعد الكتابة بخلاف حاله قبلها فانه قبلها يثبت بلادعوة ط (قوله على أربع مراتب)  
ضعيف وهو فراش الامه لا يثبت النسب فيه الا بالادعوة ومتوسط وهو فراش ام الولد فانه يثبت فيه بلادعوة  
لكنه يفتي بالنفي وقوى وهو فراش المنكحة ومعتدة الرجعي فانه فيه لا يفتي الا باللعان واقرى كفرش  
معتدة البائن فان الولد لا يفتي فيه أصلاً لأن نفسه متوقفة على اللعان وشرط اللعان الزوجية ح (قوله  
بلادخول) المراد نفسه ظاهراً والاولا بد من تصوره وادكانه ولذا لم يثبتوا النسب من زوجة الطفل ولا من  
ولدت لاقول من ستة أشهر على ما ترتضيه له وعبارة الفسخ والحق أن التصور بشرط ولذا ألجأت امرأة الصبي  
بولد لا يثبت نسبه والتصورات ثابتة في المغربية لثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة  
أوجبي اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادية أنه سئل أبو عبد الله الزعفراني عما روى  
عن ابراهيم ابن أدهم أنهم راوه بالبصرة يوم التروية ورؤي ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يذهب الى أن  
اعتقاد ذلك كفر لأن ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما أنا فاستجبه له ولا اطلق عليه الكفر  
اه (قوله لكن في عقائد التفاتراني) أي في شرحه على العقائد النسبية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله  
بالاول والمراد به ما في الفسخ من اثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التفاتراني قال اعما العجب من بعض فقهاء  
أهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ما روى عن ابراهيم بن أدهم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام  
النسفي حين سئل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة  
على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة اه قال العلامة ابن الشحنة قلت النسبي هذا هو  
الامام نجيم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه وعبارة النسفي في عقائده وكرامات  
الاولياء حق فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولى من قطع المسافة البعيدة في ائدة القليلة وظهور  
الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشى على الماء والهواء وكلام الجاد والعجاء وان دفاع المتوجه  
من البلاء وكفاية المهتم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل) أي النسبي وقوله فقال الخ  
جواب بالجواز على وجه العموم وقد منافي ببحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيرها لود هبت الكعبة  
لزيار بعض الاولياء فان صلاة الى هوائها اه ومثله في الولوالجية (قوله ولا لبس بالمجزة الخ) جواب  
عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الاولياء لانها لو ظهرت لاشتبهت بالمجزة فلم يميز النبي من غيره  
والجواب أن المجزة لا بد أن تكون ممن يدعى الرسالة تصديقاً لدعواه والولى لا بد من أن يكون تابعاً للنبي  
وتكون كرامته معجزة لثبته لانه لا يكون ولياً ما لم يكون محققاً في ديانته واتباعه لثبته حتى لو ادعى الاستقلال  
بنفسه وعدم المتابعة لم يكن ولياً بل يكون كافراً ولا تظهر له كرامة فالخامس أن الامر الخارق للعادة بالنسبة  
الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل أحاد أمته والنسبة الى الولي كرامة تخلوه عن دعوى النبوة  
وتماه في العقائد وشرحها (قوله ومن لوى الخ) من موصول مبتدأ وقال صلته ولوى متعلق بيجوز وطى  
مبتدأ وجله يجوز خبره والجملة الخبرية مقول القول وجهول خبر من والقول بالتجهيل أو التكفير هو ما قد مناه  
عن العمادية (قوله أي ينصر هذا القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسألة طي المسافة  
البعيدة فشايع العراق قالوا لا يصح ون ذلك الامعزة فاعتقاده كرامة جهل أو كفر ومشايخ خراسان وما  
وراء النهر أثبتوه كرامة ولم يردنص صريح في المسألة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه

ملخصاً من شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفي التتارخانية أن مسألة تزوج المغربي بمشرقية تؤيد الجواز  
 أي فانه انص المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس  
 المعجزات السكار والمعتقد الجواز. طلقاً لا فيثبت بالدليل عدم امكانه كالبيان بسورة وتعام الكلام على ذلك  
 في حاشية ح (قوله غاب عن امرأته الخ) شامل لما اذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان  
 خلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفي حاشية شرح المنازل الخ) قال الشارح في شرحه  
 على المنازل لكن الصحيح ما أورده الجرجاني أن الاولاد من الثاني ان احتمله الحال وان الامام رجع الى هذا  
 القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الحنبلي عن الوقعات والامرار ونقله ابن نجيم عن الظهيرية اه  
 واحتمال الحال بان تلمد لسنة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أقوال) حاصل عبارته  
 مع شرحه لابن ملك أن الاولاد لا الاول عند أبي حنيفة مطلقاً أي سواء أنت به لاقل من ستة أشهر أو لا لان نكاح  
 الاول صحيح فاعتباره أولى وفي رواية لثاني وعليه الفتوى لأن الولد للغراش الحقيقي وان كان فاسداً وعند أبي  
 يوسف الاول ان أنت به لاقل من سنة أشهر من عقد الثاني لتسقط العلوق من الاول وان لاكثر فلثاني وعند  
 محمد الاول ان كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فلو أنكثرتهم فما للثاني لتسقط أنه ليس من الاول  
 والنكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه أولى بالاعتبار وانما وضع المسألة في الولد اذا المرأة تزوجت الى الاول اجماعاً  
 اه قلت وظاهره أنه على المقتضى به يكون الولد للثاني مطلقاً وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت  
 العقد كما يدل عليه ذكر الاطلاق قبله والاقصار على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه  
 الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قريياً أن المنكوحة لو ولدت لدون سنة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج  
 ويفسد النكاح أي لانه لا بد من تصور العلوق منه وفيما دون ستة أشهر لا يتصور ذلك وهذا اذا لم يعلم بان لها  
 زوجاً غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البحار ان هذا  
 مشكل فيما اذا أنت به لاقل من ستة أشهر مذ تزوجها اه والحق أن الاطلاق غير مراد وأن الصواب ما نقله  
 ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المقتضى بها هي التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من تقييد كلام  
 المصنف والمجمع بما نقله ابن الحنبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه بما في المجمع والله أعلم (قوله نكح أمة الخ)  
 قال في النسخ قوله ومن تزوج أمة فطلقها أي بعد الدخول واحدة بائة أو رجعية ثم اشتراها قبل أن تنقرب بانقضاء  
 عدتها فباعت بولد لاقل من سنة أشهر منذ اشتراها لزمه وقيد بعد الدخول وبواحدة لانه لو كان قبله لا يلزمه  
 إلا أن يجيء به لاقل من سنة أشهر منذ فارقتها لانه لا عدة لها أو بعده والطلاق ثنتين ثبت النسب الى سنتين  
 من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فليزمه وان جاءت لعشر سنين بعد الطلاق فأكثر  
 بعد كونه لاقل من سنة أشهر من الشراء وان كانت بائنة ثبت الى أقل من سنتين أو تمام السنتين بعد كونه لاقل  
 من سنة أشهر من الشراء اه قال في البحر فالجواب أن الماطقة قبل الدخول والمبائة بالثنتين لا اعتباراً فيهما  
 لوقت الشراء بل لوقت الطلاق ففي الاولى يشترط اثبات نسبه ولادته لاقل من سنة أشهر وفي الثانية لسنتين  
 فأقل وأنه لو كان رجعيًا ثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحدة بائة فلا بد أن تأتي به لتتمام  
 سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقل من سنة أشهر من وقت الشراء في المسألتين (قوله فطلقها) أي بعد  
 الدخول طليقة واحدة بائة أو رجعية بدليل الاستثناء الآتي والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها  
 فالحكم كذلك نهر (قوله فشرها) أي ملكها بأي سبب كان أي قبل أن تنقرب بانقضاء عدتها كما مر  
 لانه مع الاقرار يشترط أن تأتي به لاقل من سنة أشهر من وقت الاقرار كما مر لامن وقت الشراء كما هنا نهر  
 (قوله لزمه) لانه ولد المعتدة لتحقق كون العلوق سابقاً على الشراء وولدها يثبت نسبه بلا دعوة نهر وان  
 ولده لسنتين من وقت الطلاق بجره في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتي (قوله والا) أي بان  
 ولده لتتمام ستة أشهر أو لا أكثر منها إلا أي لا يلزمه لانه ولد المملوك لانه شرها وهي معتدة منه ووطؤها حلال له  
 أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلا بد عدتها منه لا تحرمها عليه فاذا أمكن علوقه في الملك استدل به لأن  
 الحادث يضاف الى أقرب أوقاته وولد المملوك لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف البائن بينونة غليظة فان  
 شرها لا يحلها فاعتين العلوق قبله كما يأتي (قوله الا المطلقة الخ) لما كان قوله فطلقها شاملاً اذا طلقها

(غاب عن امرأته فتزوجت بأسر  
 وولدت أولاداً) ثم جاء الزوج الاول  
 (فالاولاد للثاني على المذهب)  
 الذي رجع اليه الامام وعليه  
 الفتوى كما في الحاشية والجوهرة  
 والكافي وغيرها وفي حاشية  
 شرح المنازل ابن الحنبلي وعليه  
 الفتوى ان احتمله الحال لكن  
 في آخر دعوى المجمع حكى أربعة  
 أقوال ثم أفتى بما اعتمد المصنف  
 وعليه ابن ملك بانه المستفرض  
 حقيقة فالولد للغراش الحقيقي  
 وان كان فاسداً تمامه فيه فراجع  
 (فروع) نكح أمة فطلقها فشرها  
 فولدت لاقل من نصف حول منذ  
 شرها لزمه والا لا المطلقة  
 قبيل الدخول والمبائة بثنتين



واحدة رجعية وبأبنة وثنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم محتصا بالملقة واحدة بعد الدخول رجعية أو بأبنة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للطلقة والطلقتين والصورة الثالثة قوله والمبنة بنتين يعني بعد الدخول اهـ فافهم وقيد بقوله بنتين لأنها مئة وبينونها الغليظة فثان فقط والحاصل أن الصور خمس لأن الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور فقط (قوله فندطلقها) أى فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها لوقت الشراء كما مر عن الجبر (قوله لم يكن في الثانية) لما كان قضية الاستثناء أن المعتبر أن تلد لأقل من نصف حول مطلقها بين أن هذا خاص بالملقة قبل الدخول واحدة أو بنتين فلو ولدت لنصف حول أو أكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمناه أول الباب أما المطلقة فثنتين بعد الدخول فإنه يلزمه ولدها سنتين فأقل من وقت الطلاق وإن لأقل من نصف حول من وقت الشراء لم يحرمتا عليه حرمة غليظة حتى تنكح غيره فلا يحلها الشراء فمعدر العلق فيه وتعين كونه قبله فيلزمه سنتين مطلقا لجواز أنه كان موجودا وقت الطلاق لا أكثر لتسقط عدمه لكن ثبوته لتتمام السنتين معنى على ما زعم في الجوهر أنه الصواب وهو أحد الروايتين كما قدمناه أول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي لا أكثر مطلقا) أى ثبت فيه وإن ولدته لا أكثر من سنتين بلا تقييد لذلك إلا أكثر بعدة (قوله في المسألتين) يعني في مسألة الرجعي ومسألة الطلقة البائنة بعد الدخول كما يعلم من عبارة الجبر المتقدمة وكلام الشارح يوهم أن إحدى المسألتين البائنة بنتين لأن البائنة الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا أورد عليه أن المبنة بنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في أول المسألة اختصاص وقت الشراء بالملقة بعد الدخول واحدة رجعية أو بأبنة بدليل الاستثناء بعده كما بيناه وذكره هنا الرجعي بين أن قرينه الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء مع أن هذا الحكم في المسألتين صرح به أولا فلا حاجة إلى إعادته ولكن مع هذا لا يحكم عليه بانطوائهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) لأن العتق ما زادها إلا بعدائه وعند محمد يلزمه إلى سنتين بلا دعواه مذهبها لأنه بطل النكاح بالشراء ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقها لملك وبالعتق ظهرت وحكم معتدة بائن لم تتر بانه قضائه اذلك فنج (قوله قولان) فعند أبي يوسف يقتصر بطلان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هنا لأن العدة لم تظهر في حقه بخلاف العتق أفاده في القبح (قوله لزمه) لأن ولدهم الولد لا يحتاج إلى الدعوة لكنه يقتضي بالنفي فهل يصح فيه هنا تراجع رجعي (قوله ولا أكثر) لم يذ كر حكم تمام السنتين وتقدم بحكاية الروايتين في معتدة البت وبحث الجبر في معتدة الموت فينبغي أن يكون هنا كذلك وباين قريبا ما يدل على أن التمام كالأقل (قوله إلا أن يدعيه) أى في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أى أم الولد (قوله وأدعياء معها) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر أن المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقيامهم مقامه تامل (قوله كان للمولى اتفاقا) كذا في عدة الجبر عن الخيانة فقد ثبت النسب هنا بالولادة لتتمام السنتين فكان التمام في حكم الأقل (قوله لكونها معتدة) أى من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لصاحب العدة إذا ادعاه (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أى فولدت لستة أشهر فأكثر مذهبنا تزوجت فادعياء بجر عن الخيانة (قوله فانه للزوج اتفاقا) لعل وجهه أنها المألومة العدة منه للوطء بشبهة العتد وحرم على المولى وطؤها لذلك كان إثباته لصاحب العدة أولى لأنه المستفرض حقيقة وإن كان فاسدا تامل ثم لا يخفى أن الكلام إلا في أم ولد لم يعتقها مولاها فافهم (قوله لقساد نكاح الآخر) ينافي ما تقدم من أن العبرة للفراس الحقيقي ولو فاسدا فالأولى التعليل بعدم إمكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رجعي وتعليل الشارح لم أره في الجبر (قوله فالولد الثاني) لا مكانه مع تعذر كونه من الأول (قوله ولولا أقل من نصفه) أى مع كونه لا أكثر من سنتين مذببات (قوله لم يلزم الأول ولا الثاني) لأن النساء لا يلدن لا أكثر من سنتين ولا أقل من ستة أشهر كافي الحاكم (قوله والنكاح صحيح) أى عندهما وعند أبي يوسف فاسد لأنه إذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندهما لا عنده كذا في البدائع وتبعه في الجبر ولم يظهر لي وجهه لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيرهما ولا يلزم أن يكون من الزنا لا احتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح إلا إذا علم أنه من زنا فافي الزبلي وغيره ولو ولدت المشكوكه لأقل من ستة أشهر مذهبنا تزوجها لم يثبت النسب لأن العلق سابق على النكاح وبفسد

فقد طلقتها الكن في الثانية ثبت  
لسنتين فاقول وفي الرجعي لا أكثر  
مطلقا بعد أن يكون لأقل من  
نصف حول مذهبنا في المسألتين  
وكذا لو أعتقها بعد الشراء ولو  
باعتها فولدت لا أكثر من الأقل مذهبنا  
باعتها فادعاه هل يقتصر لتصدق  
المشترى قولان مات عن أم ولده  
أو أعتقها فولدت لدون سنتين  
لزمه ولا أكثر إلا أن يدعيه ولو  
تزوجت في العدة فولدت لسنتين  
من عتقه أو موته ونصف حول  
فأكثر مذهبنا تزوجت وأدعياء  
معها كان للمولى اتفاقا لكونها  
معتدة بخلاف ما لو تزوجت أم  
الولد بلاذنه فانه للزوج اتفاقا  
ولو تزوجت معتدة بائن فولدت  
لأقل من سنتين مذببات ولأقل  
من الأقل مذهبنا تزوجت فالولد للأول  
انفساد نكاح الآخر ولو لا أكثر  
منهما مذببات ونصف حول مذهبنا  
تزوجت فالولد لثاني ولو لأقل  
من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني  
والنكاح صحيح

ولولا قل منهما ولو لاقل منهنما) أي لاقل  
 البحر بحثا أنه للأول لكنه نقل  
 هنا عن البدائع أنه للثاني. عللا  
 بان اقدامها على التزوج دليل  
 انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة  
 فالتكاح فاسد وولدها للأول  
 ان أمكن اثباته منه بان  
 تدا لاقل من سنتين مذطلق أو مات  
 ولونكح امرأة فجاءت بسقط  
 مستبين الخلق فان لاربعة أشهر  
 ففسده للثاني وان لاربعة الا يوما  
 ففسده للأول وفسد التكاح  
 الكل من البحر قلت وفي مجمع  
 الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت  
 منه لا يثبت القرب منه ولا يجب  
 العدة لانه نكاح باطل

\* (باب الحضانة) \*

يصح الحاء وكسرها تربية الولد  
 (تثبت للام) النسبية (ولو) كناية  
 أو مجوسية أو (بعد الفقرة) الا  
 أن تكون مرتدة (حتى) تسلم لانها  
 تحبس (أو فاجرة) فجور ايصع  
 الولد به كزنا وغنا وسرقة ونياحه  
 كما في البحر والنهر بحثا قال المصنف  
 والذي يظهر العمل باطلاقهم  
 كما هو مذهب الشافعي أن الفاسقة  
 بترك الصلاة لا حضانة لها

مطلب

شروط الحضانة

التكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بنكاح صحيح أو بشبهة اه فليأتل (قوله ولولا قل منهنما) أي لاقل  
 من سنتين من وقت الطلاق وانصفه أي لنصف حول من وقت تزوج الثاني فقد أمكن هنا جعله من الاول  
 أو من الثاني (قوله لانه نقل هنا) أي في هذا الباب قبيل قوله الا أن يدعيه أي والنص هو المتبع  
 فلا يعول على البحث معه ط (قوله دليل انقضاء عدتها) فكان بمنزلة ما إذا أقرت بانقضاءها (قوله  
 ان أمكن اثباته منه) أما إذا لم يمكن بان جاءت به لاكثر من سنتين مذبان ولسته أشهر مذ تزوجت فهو للثاني  
 كما في البحر عن البدائع (قوله ولونكح امرأة) الاولى نكحه بالعود الضعيف على معتدة البائن وان كان  
 الحكم أمكن ليوافق آخر الكلام (قوله ففسده للثاني) أي وجاز التكاح بحر (قوله ففسده  
 للأول) لان الخلق لا يستبين الا في مائة وعشرين يوما فيكون أربعين يوما فاطنة وأربعين علقه وأربعين مضغة  
 بحر عن الواجبة وقد من في العدة كلاما فيه (قوله لانه نكاح باطل) أي فالوط فيه زنا لا يثبت به  
 القرب بخلاف الفاسد فانه وطه بشبهة فيثبت به النسب ولداته يكون بالقاسد فاشا لا بالباطل وحتى  
 والله سبحانه أعلم

\* (باب الحضانة) \*

لما ذكر ثبوت نسب الولد عقيب أحوال المعتدة ذكر من يكون عنده الولد فتح (قوله بالتخ والكسر)  
 كذا في المصباح والبحر عن المغرب لكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضانه بالكسر جعله في حضنه  
 أو بابه كاحضنه ثم قال وحضن فلانا حضنا وحضانه يفتحهما تحاه عنه (قوله تربية الولد) هذا على اطلاقه  
 معناه اللغوي أما الشرعي فهو تربية الولد له حتى الحضانة كما أفاده الفهستاني (قوله تثبت للام) ظاهره  
 أن الحق لها وقيل للولد وسأني الكلام عليه قال الرمي ويشترط في الحاضنة أن تكون حرة بالغة عاقله أئمة  
 قادرة وأن تطلق من زوج أجنبي وكذا في الحاضن المذكور سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم  
 اه قلت وينبغي أن يزيد بعد قوله حرة أو مكاتبه ولدت في الكفاية وأن يزيد أن تكون رجلا محرما ولم تكن  
 مرتدة ولم تحسك في بيت المفضل للولد ولم تمنع عن تربيته مجانا عند اسرار الاب وسأني بيان ذلك كله  
 والمراد بكونها أئمة أن لا يضيع الولد عندها ما اشتغالها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وأقرب بعض المتأخرين  
 بان المراهقة لها حتى الحضانة لقول العيني أحكام المراهقين أحكام البالغين في سائر التصرفات قلت لا يخفى  
 أن هذا عند ادعاء البلوغ والا فهو في حكم القاصر كما حققناه في تنقيح الحامدية وأقرب به الخبر الرمي وهبل  
 يشترط كونها بصيرة نقي الاشياء في أحكام الاعمي ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضانه ورويته لما اشتراه بالوصف  
 وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضانه فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا والأفلا اه وهو بحث وجيه وهو  
 معلوم من قول الرمي قادرة كما يعلم منه حكم ما إذا كانت مريضة أو كبيرة عاجزة (قوله النسبية) أحترزه  
 عن الأم الرضاعية فلا تثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعا ونحوها (قوله ولو كناية أو مجوسية) لان  
 الشفقة لا تختلف باختلاف الدين وصورة الثانية أن يكونا مجوسيين ترافعا لينا وأسلم الزوج وحده وسأني  
 تقييده بما إذا لم يعقل الولد دينا (قوله أو بعد الفقرة) عطفه على مدخول لو إشارة الى عدم اختصاص  
 الحضانة بما بعد هاقربية الولد في حال قيام النكاح تسمى حضانه (قوله لانها تحبس) أي وتضرب فلا تفرغ  
 للحضانة بحر (قوله كما في البحر والنهر بحثا) قال في البحر وينبغي أن يكون المراد بالنسب في كلامهم هنا  
 الزنا المقضي لا اشتغال الأم عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة لماسياني  
 أن الذمبة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان فالفاقة المسئلة أولى قال في النهر وأقول في قصره على الزنا  
 قصورا ذلوا كانت سارقة أو مغنسة أو نائحة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق بضيع الولد اه  
 ويمكن حل ما في البحر عليه بان يكون قوله ونحوه مرفوعا عطفًا على الزنا ثم رأيت الخبر الرمي أجاب كذلك  
 قال ح وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قداسة ولعلها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها  
 عن الولد ولزم ضياعه انتزع منها ولم أره اه (قوله قال المصنف الخ) عبارته بعد ان نقل عبارة البحر لكن  
 عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا لأن الذمبة انما تفعل ما تفعل مما يوجب الفسق على جهة اعتقاده  
 دينا لها فكيف يلحق بها الفاسقة المسئلة فالذي يظهر ابراء كلام الكمال وغيره على اطلاقه كما هو مذهب

الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لاحضانة لها ١٥ وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع  
 حقت أن بحث المصنف لا حاصل له ١٥ ح (قوله وفي القنية الخ) فيه ودعى ما قاله المصنف والعجب  
 أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم يعقل الولد حالها وجب تضييع تقييد  
 الفجور بان لا يلزم منه ضياع الولد كما لا يخفى وفي النهر ما لم تفعل ذلك وفسره بقوله أي ما لم يثبت فعله عنها  
 وهو صحيح أيضا ١٥ ح وفيه أن قول القنية معروفة بالفجور يقتضي فعلها له ط فالمناسب الأول وتكون  
 الفاسقة بمنزلة السكانية فإن الولد يتي عندها إلى أن يعقل الأديان كما سبأ في خوفه عليه من تعلمه منها ما تفعله  
 فكذا الفاسقة وقد جزم الرمي بأن ما في النهر تصيف والحاصل أن الاحضانة أن كانت فاسقة فسقا يلزم منه  
 ضياع الولد عند هاسقط حقها والأفهي أحق به إلى أن يعقل فينزع منها كالكسبية (قوله بان تخرج كل وقت  
 الخ) المراد كسنة الخروج لأن المدار على ترك الواضعات والولد في حكم الامانة عندها ومضيق الامانة  
 لا يستلزم ولا يلزم أن يكون خروجها المعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون لغيرها كما لو كانت قابلة  
 أو غاسلة أو بلانة أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح أن كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الخ ففطنه على الفاسقة يفيد  
 ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولد) أي طلقه ما زوجها أما إذا اعتقها مولاها فهي بمنزلة المطلقة الحرة  
 كافي كافي الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد قبل الكتابة) أما لو بعد ها فهي أحق به لدخوله تحت الكتابة  
 فتح عن التحفة ومشله في البحر ومقتضى هذا أنها بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولود قبلها وإن لم تنجب  
 مشغولة بخدمة المولى لأنه لم يدخل في كتابتها فيقضي قسما لم يولد كالمولى من كل وجه فصار كولد القنية لو اعتقت  
 ويدل عليه أيضا قول الكسبي نزولاً حق للامة وأم الولد ما لم يعتقها قال في الدرر إذا اعتقا كان لهما حق الحضانة  
 في أولادهما الأحرار لانهما وأولادهما أحرار حال ثبوت الحق ١٥ فافهم (قوله لكن إن كان الولد الخ)  
 قال في البحر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضانة ولد الامة للمولى أو لغيره والحق التفصيل فان كان الصغير  
 رقبا فمولا له أحق به حرًا كان أبوه أو عبداً وكذا لو اعتقت أمه بعد وضعه فلاحق لها في حضانتها انما لالحق للمولى  
 سواء كانت منكوحه أو فارقها لانه مملوكه وأما إذا كان أي الصغير حرًا فالحضانة لا قرابته الأحرار إن كانت  
 أمه أمة لا مولاها ولما لولد الذي اعتقه وان اعتقت كانت الحضانة لها ١٥ (قوله كن أحق به)  
 قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه أن كانا في ملكه ١٥ ونحوه في البحر فالمراد بالاحقية عدم التفريق  
 بينهما فلا يشافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أي من جهة الرحم فلو كان محرما  
 غير رحم كالم - رضاعاً أو رجماً من النسب محرم من الرضاع كابن عمه نسباً هو عمه رضاعاً فهو كالأجنبي ط  
 (قوله والحال أن الأب معسر) كذا قيده في الحاشية والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب  
 وظاهره تخلف الحكم المذكور مع يساره لأن المفهوم في التصانيف حجة يعمل به رملي وفي الشريعة لا يلية  
 تقييد الدفع للعمه يسارها واعسار الأب يفيد أن الأب الموسر يجبر على دفع الابرة للام نظر الصغير ١٥  
 قلت والمراد من هذه الابرة اجرة الحضانة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبعاً للفتح والدرر والبحر خلافاً  
 لما في العزيمة على الدرر من أنها اجرة الرضاع والمراد يسار العمه قدرتها على الانفاق على الولد كما هو ظاهر  
 إذ لا وجه لتقديره بخصاب (قوله والعمه تقبل ذلك) أي ولم يوجد أحد ممن هو مقدم على العمه متبرعاً  
 بمنزلة العمه ومع ذلك يشترط أن لا تكون متزوجة بغير محرم للصغير شرعاً لا لية (قوله ولا تمنعه عن الام)  
 أي عن رؤيتها وتعهدها إياه (قوله أو تدفعه للعمه) صريح في أنه ينزع من الام مع أن الام لو طابت  
 أجزأ على الارضاع ووجدت متبرعة به قدمت وترضعه عند الام كما صرح به في البدائع ولكن هذا إذا بقيت  
 مستعقة للحضانة وفي مسألتنا سقط حقها منها فلذا ينزع منها ومثله ما لو تزوجت بأجنبي وصارت الحضانة لغيرها  
 كالأخت فأنها لا يلزمها أن ترضيه أو ترضعه عند الام (قوله على المذهب) لم ارهذه العبارة لغيره وإنما قالوا  
 على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخريج تأمل ومقابله ما قيل ان الام أولى (قوله  
 مجتبي) هو شرح الزاهدي على مختصر القدوري وذلك حيث قال في النفقات وهل يرجع الم - أو للعمه  
 على الأب إذا أبسر بما أنفق على الصغير ثم رمز لبعض الكتب لا يرجع من يؤذي النفقة على الأب ولا على الابن  
 بخلاف الام إذا أبسر زوجها ثم يرجع ثم رمز فيه اختلاف المشايخ ١٥ وهذا مفروض فيما إذا كان الأب

وفي القنية الام أحق بالولد ولو سبته  
 السيرة معروفة بالفجور ما لم يعقل ذلك  
 (أو غير مأمونة) ذكره في المجتبى  
 فإن تخرج كل وقت وترك الولد  
 ضائعاً (أو) تكون (أمة أو أم ولد)  
 أو مدبرة أو كاتبة ولدت ذلك الولد  
 قبل الكتابة لا اشتغالها بخدمة  
 المولى لكن إن كان الولد رقبتا كن  
 أحق به لانه للمولى مجتبى (أو متزوجة  
 بغير محرم) الصغير (أو ابنة  
 تربية مجانواً) الحال أن (الأب  
 معسر والعمه تقبل ذلك) أي  
 تربيته مجاناً ولا تمنعه عن الام  
 قيل للام اما ان تمسكه مجاناً أو  
 تدفعه للعمه (على المذهب)  
 وهل يرجع الم - والعمه على  
 الأب إذا أبسر قيل نعم مجتبى

مفسر او وجبت نفقة الولد على عمه او عمته أو أخته فالأم ترجع على الأب إذا أيسر وفي المم والعمة الخلاف المذكور فلا محل لذلك وهذا ما لا خلاف فيه لأن الكلام في العمة إذا أخذته لتضمنه مجانا وإذا كان لها الرجوع فلا فائدة في أخذها من الأم إلا أن يقال مراده أن لا ترجع بآجرة الحضنة وأما النفقة على الولد إذا لم تنزع بها فهل لها الرجوع بها على الأب قيل نعم تأمل (قوله والعمة ليست بقيد الخ) هو بحث لصاحب البحر ذكره في الباب الآخر قال بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الأم وقال ولم أر من صرح بأن الأجنبية كالعمة إذا كانت متبرعة ولا تقاس على العمة لانها حاضنة في الجلة وقد كثر السؤال عنها في زماننا وظاهر المتون أن الأم تأخذ بآجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمة إلا أن يوجد نقل اه قلت وفي القهستاني بعد كلام مانسه وفيه إشارة الى أنها أي الأم أولى من المحرم وإن طلبت أجر أو المحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها المسكية أو ادفع به الى المحرم كافي النظم اه فهذا ظاهر في أن العمة غير قيد بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير الرمي على البحر أن هذا تنقحه حسن صحيح قال وقد سئل عن صغيرة لها أم تطالب زيادة على أجر المثل وبنت ابن عم تزيد حضنتها مجانا فاجبت بانها تدفع للام لكن بآجر المثل فقط لأن تلك كالأجنبية لاحق لها في الحضنة أصلا فلا يمتزج تبرعها إلا في دفع الصغير اليها ضررا به فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولذا يختلف الحكم في نحو العمة والحالة عند اليسار فلا يدفع اليها ما لا ضرر على الموسر في دفع الآجرة وبه يتقرر هذه المسألة فاعتنه فقد قل من نطق له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الأب حيا وطلبت الأم النفقة من مال الولد وأراد الأب تربيته عنده بمال نفسه لا يسقط حق الأم مع أن الأب أشفق من الأجنبية نعم لو كان للأب أم وأخت عنده تحصن الولد مجانا ولا يرضى من هو أحق منها بالأجرة فلها أن تربيه عند الأب وهذه تقع كثير الكثر هذا إذا طلبت الأم آجرة على الحضنة فلو تبرعت بالحضنة وطلبت الآجرة على الارضاع وقال الأب إن أمي أو أختي ترضعه مجانا تكون أولى وأصح يقال لها أرضع في بيت الأم لأن ذلك لا يسقط حضنتها كما علم مما مر فتنبه لذلك (قوله بالنفقة) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة الصبي وظاهره أن آجرة الحضنة كذلك تأمل (قوله ابتاء الماله) هذا تعليل من المصنف فانه بعد أن نقل في المخ كلام المنية قال وله وجه وجبه لأن رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم لحوق الضرر الذي يحصل له لكونه عند الأجنبي اه والمراد بالأجنبي زوج الأم وفيه نظر فإن الوصي أجنبي كزوج الأم إذا لم يذكر أنه رحم محرم منه فالأولى الاقتصاد على أن في دفعه للام مصلحة زائدة وهي ابقاء ماله فكانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهي كون الأم أشفق عليه من الوصي وهي أهل للحضنة في الجلة بخلاف الوصي ولا يخالف هذا ما قد مرناه آفان الرمي حيث لم يعتبر الضرر في المال لأن ذلك عند لزوم دفعه للأجنبية التي لاحق لها في الحضنة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الأم المتزوجة بالأجنبي تربيته بنفقة مقدرة وتبرع الوصي ينبغي أن يدفع اليها أيضا على قياس ما ذكره الرمي ولا يعتبر تبرع الوصي تأمل ثم لا ينبغي أن هذا كله عند عدم وجود متبرع من أهل الحضنة كالعمة أو الخالة والأفهي أحق من الأم والأجنبي (تنبيه) وقعت حادثة الفتوى سئلت عنها قديما وهي صغيرة ماتت أمه وترك لها مالا وله أب مفسر و جدة أم أم وجدته أم أب متزوجة بجدة أرادت أم أمه تربيته بآجر وأم أبيه ترضى بذلك مجانا فاجبت بأنه يدفع للمتبرعة أخذ ما هنا فانه إذا دفع للام الساقطة الحضنة ابقاء الماله مع كونها تربيه في حجر زوجها الأجنبي قبل الأولى دفعه لام أبيه المتبرعة ابقاء الماله مع كونه في حجر أبيه وجدته الشفوقين عليه وكنتم جمع في رسالة سميتها الابانة عن أخذ الآجرة على الحضنة والله أعلم (قوله والتزمه ابن عمه مجانا) في بعض النسخ والترم ابن المم أن يرضيه مجانا وهي أظهر (قوله ولا حاضنة له) أمالو كان له حاضنة كالعمة أو الخالة فهي أولى من أمه لسقوط حقها بالتزوج بأجنبي ومن ابن العم لتقدمها عليه والظاهر أنها أولى وإن طلبت النفقة لانها الحاضنة حقيقة (قوله فله ذلك) أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه أن ابن العم له حق حضنة الغلام حيث لا حاضنة غيره والأم ساقطة الحضنة هنا والظاهر أن له ذلك وإن طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت السائحاني كتب كذلك (قوله ولا تجبر عليها) أي على الحضنة والصواب أن يقول ولا تجبر على الارضاع كما سيذكره

والعمة ليست بقصد فيما يظهر  
وفي المنية تزوجت أم صغير فوفى  
أبوه وأرادت تربيته بالنفقة  
مقدرة وأراد وصيه تربيته بها  
دفع اليها ماله ابقاء ماله وفي الحار  
تزوجت بأجنبي وطلبت تربيته  
بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا  
حاضنة له فله ذلك (ولا تجبر) من  
لها الحضنة (عليها) إذا تعينت  
(لها)

المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على أمه ارضاعه الا اذا تعينت وهذا يدفع المناقاة بينه وبين قوله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه بمعنى أنها تجبر على الحضانة وهو أحد قولين في المسألة كما يأتي والافصح بصح أن عشي على قولين متقابلين (قوله بان لم يأخذ الخ) هذا ذكره في الخاتمة في مقام تعيينه الارضاع فهو مؤيد لما صوبناه وقوله وسجي في النفقة مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذي سجي هناك (قوله فتنتقل للجدّة) أي تنتقل الحضانة لمن يلي الأم في الاستحقاق كالجدّة ان كانت والافلن يليه افعيا يظهر واستظهر الرحي أن هذا الاسقاط لا يدوم فلها الرجوع لأن حقها يثبت شيئا فشيئا فيسقط المكائن لا المستقبل اه أي فهو كاسقاطها القسم لضرتها فلا يرد أن الساقط لا يعود لأن العائد غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعود مسألة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منسه واسقطت حقها من الحضانة وحكم بذلك ما حكم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لها ذلك فان أقوى الحقين في الحضانة للصغير ولئن استقطت الزوجة حقها فلا تقدر على اسقاط حقها أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد فقيل بالأول فلا تجبر اذا امتنع ورجعه غير واحد وعلمه الفتوى وقيل بالثاني فخير واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواني وخواهر زاده وأبد في الفتح بما في كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد من مسألة الخلع المذكورة قال فأقاد أي كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البحر فالترجيح قد اختلف والاولى الاثنا بقول الفقهاء الثلاثة لكن كقده في الظهيرية بان لا يكون للصغير ذورحم محرم فحينئذ تجبر الام كيلا يضيع الولد أو مالوا امتنع الام وكان له جدّة رضيت بامساكه دفع اليها لأن الحضانة كانت حق الام فصع اسقاطها حقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلمه في المحيط بانها لما اسقطت حقها بقي حق الولد فصار بمنزلة الميتة أو المتزوجة فتكون الجدّة أولى اه ما في البحر ملخصا قلت ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك أن ما في المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والمخضون حق في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المفتي أبي السعود فقوله من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما اذا لم تعين لها واقتصر على أنها حقها الا أن المخضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غيرها ومن قال انها حق المخضون فخير محمول على ما اذا تعينت واقتصر على أنها حقه لعدم من يحضنه غيرها والدليل على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزي الى الفقهاء الثلاثة السابقين بالجبر أنها تجبر عندهم اذا لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في النهران ما في الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح من أنه اذا لم يوجد غيرها اجبرت بخلاف فقيه نظر لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين تفسيدهم الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولو كان حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكلمة من نظير فاعتزم هذا التحرير (قوله لانه) أي الحضانة وذكر الصغير نظر للغير ط (قوله اجبرت بخلاف) ولو وجد غيرها لم تجبر بخلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا يعم الخ) أي قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه حكما بان وجد غيرها وامتنع وعبارة الجبر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت اجبرت الام لا من دونها (قوله وحينئذ) أي حين لم يوجد غيرها فلا جرة لها لانها قامت بامر واجب عليها شرعا ط وعبارة الجوهرية اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لاجرة لها اه فكلام الجوهرية في الرضاع وكأن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما في الجوهرية بحث منه كما يشعر به قوله وعليه لاجرة لها ويخالفه ما في الهندية وغيرها لو استؤجر له من ترضعه شهر اثم مضى ولم يأخذ ثدي غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مقتضاها أنها تستحق الاجرة والافضل تجبر على الارضاع مجانا ورأيت بخط شيخ مشايخنا السامحاني قال البرجنسدي تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصورة ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه أبو جعفر تجبر وينفق عليها من مال الصغيرة وبه اخذ الفقيه أبو الليث فهذا نص في أن الاجرة تؤخذ مع الجبر اه ويأتي بيان وجهه قريبا (قوله اذا لم تكن منكرة ولا معتدة لايه) هذا قيد فيما اذا كانت الحاضنة أمّا فلو كانت غيرها فالظاهر استحقاقها الاجرة الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح أو عدة رجل غير الاب

بان لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خاتمة وسجي في النفقة واذا اسقطت الام حقها صارت كميته أو متزوجة فتنتقل للجدّة بغير (ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها) حتى لو اختلفت على أن تترك ولدها عند التزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس لها أن تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فتح وهذا يعم ما لو وجد وامتنع من القبول بغير وحينئذ فلا جرة لها جوهرية (ونستحق) الحاضنة (الجرة الحضانة اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة) لايه



فانهم استحق الاجرة عليهم لكن اذا كان النساك محرما للصغير والا فلا حضانة لهما كما مر هذا وقال المصنف في  
 المنع وعندى انه لا حاجة الى قوله اذ لم تكن منكوحة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لهما اذا كانت  
 أمهلا وما ذكرنا هو شرط لوجوب اجر الرضاع لهما لانها انما تستأجر له اذ لم تكن منكوحة أو معتدة اه  
 ونازعه الخير الرملى في حاشيته على المنع بان امتناع وجوب اجر الرضاع للمنكوحة ومعتدة الرجعي لوجوبه  
 عاينها بانه وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية قبيحا غير بعيد الى آخر ما قاله قلت على انك قد علمت  
 بما قدمناه آنفا ان الاجرة تستحق مع وجود الخبر فلا تنافي الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت  
 على ابيه لو غنيا والا فمال الصغير كان من جلبها الاتفاق على حاضنته التي جست نفسها لاجله عن التزوج  
 ومنه لاجرة رضاعه فلم تكن اجرة خالصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لها شبه الاجرة وشبه النفقة  
 فاذا كانت منكوحة او معتدة لايه لم تستحق اجرة لاعلى الحضانة ولا على الارضاع لوجوبهما عليها اذ بانه ولان  
 النفقة ثابتة لهما بدونهما بخلاف ما بهما افضل العدة فانها تستحقها عاينها شبه الاجرة وعن هذا كان الوجه  
 عدم الفرق بين معتدة الرجعي والباين كما هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجيح فانه ذكر في الرضاع  
 ان في معتدة البائن روايتين وأخر دليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهره وغيرها تصحيح الجواز وبأن تمامه  
 في الباب الا ترى (قوله) وهي غير اجرة رضاعه ونفقته) قال في البحر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة  
 الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومنه في الشرع بلالية (قوله عن السراجية) المراد بها اتفاقاوى  
 سراج الدين قارئ الهداية فانه في الباب الا ترى عز ذلك اليها صريح بما فلا يحمل ترديد المصنف بانه يحتمل انه  
 اراد بها اتفاقاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن لم اقف على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذ لم تكن منكوحة  
 ولا معتدة لايه نقله في البحر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة اتفاقاوى قارئ الهداية ستدل على تستحق المطابقة  
 اجرة بسبب حضانة ولدها خاصة من غير ارضاع له فأجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى  
 خادم يلزمه اه وأبقى بذلك أيضا صاحب البحر في فتاواه وكذا في الخيرية ومضى عليه في النهر وقد مناه انه  
 مفهوم من قولهم في مسألة العمة والحال ان الاب معسر (قوله خلافا لما نقله المصنف) حيث قال بعد  
 نقل كلام قارئ الهداية لكن بشكل على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل قاضي القضاة عن  
 الدين قاضي خان عن المبتوتة هل لهما اجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قلت يمكن  
 حل المبتوتة على المعتدة من طلاق بات فهو مسمى على احدى الروايتين كما قدمناه آنفا لكن التقييد  
 بما بعد فطام الولد لم يظهر له وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة الفتوى (قوله) وقيل نجم الائمة المختاران  
 عليه السكنى في نفقات البحر عن التفريق لا تجب في الحضانة اجرة المسكن وقال آخرون تجب ان كان للصبي  
 مال والا فعلى من تجب عليه نفقته اه وفي النهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يسلم  
 وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قلت صاحب النهر ليس من اهل الترجيح فلا يعارض ترجيح نجم  
 الائمة ولا سيما مع ضعف تعليله فان القول بوجوب اجرة المسكن ليس مبني على وجوب الاجر على الحضانة  
 بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحضانة لا مسكن لهما اصلا بل تسكن عند غيرها فكيف يلزمها اجرة  
 مسكن لتحض فيه الولد بل الوجه لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخير الرملى عن  
 المصنف انه اختلف في لزومه والظاهر لزوم كافي بعض المعتبرات قال الرملى وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج  
 الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتده ابن الشحنة مخالفا لما اختاره  
 ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل ان الوجه لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لهما مسكن  
 اما لو كان لهما مسكن يمكن أن تحضن فيه الولد ويسكن بهما فلا عدم احتياجه اليه فنبه في ان  
 يكون ذلك توفيقا بين القولين وبشير اليه قول ابي حفص وليس لهما مسكن ولا يعني ان هذا هو الفرق للباين  
 فليكن عليه العمل والله الموفق فافهم (قوله وكذا الخ) قدمناه عن فتاوى قارئ الهداية (قوله وقال  
 شيخنا) يعني الخير الرملى في حواشيه على البحر فافهم (قوله) وقواعدنا تقتضيه (قلت ما قدمناه قريسا عن  
 خط شيخنا شيخنا الساجي صريح في ذلك فقد وافق مجته المنقول (قوله ثم حرر) أى الخير الرملى أن  
 الحضانة كالرضاع اي في انها لا أجر للام فيه الوء منكوحة او معتدة والا فلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال

وهي غير اجرة رضاعه ونفقته  
 كما في البحر عن السراجية خلافا  
 لما نقله المصنف عن جواهر  
 الفتاوى وفي شرح النقاية للباين  
 عن البحر المحيط سئل أبو حنيفة  
 عن مالها مسالك الولد وليس لها  
 مسكن مع الولد فقال على الاب  
 سكتاه ما يجعها وقال نجم الائمة  
 المختار انه عليه السكنى في الحضانة  
 وكذا ان احتاج الصغير الى خادم  
 يلزم الاب به وفي كتب الشافعية  
 مؤنة الحضانة في مال المحضون  
 لولده والا فعلى من تلزمه نفقته  
 قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه  
 فيفتى به ثم حرر أن الحضانة  
 كالرضاع والله تعالى اعلم

مطلب  
 في لزوم اجرة مسكن الحضانة



والاقر مال ابيه أو من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأي بعد كلام طويل وقد علمت تأييده بما نقلناه  
 عن خط السائحاني قلت وهذا كله حيث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما أن يكون اجنبيا عن الصغير  
 أولا وعلى كل فاما أن يكون الاب معسرا أولا وعلى كل فاما أن يكون للصغير مال أولا فان كان اجنبيا يدفع  
 للاهل للحضانة باجرة المثل ولومن مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معسرا والصغير له  
 مال أولا فيقال للام اما أن تمسكه مجانا أو تدفعه للعمه مثلا المتبرع صونا للماله لوله مال وان كان الاب موسرا  
 والصغير له مال فكذلك لان الاجرة حينئذ على الصغير وان كان الاب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان  
 طلبت الاجرة نظر للصغير بلا ضرر له في ماله هذا حاصل ما تحجز للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كالرضاع  
 وتقام ذلك في رسالتنا الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة (قوله أولم تقبل أو اسقطت حقها) مبنى على  
 عدم الجبر كما لا يخفى ح ومزال الكلام فيه (قوله أو تزوجت باجنبي) أشمل من ذلك قول الجبر أولم تكن  
 اهلا للحضانة فانه يدخل مالو كانت فاجرة أو غير أمونة (قوله عند عدم اهلية القربي) قيد لقوله وان  
 علمت لان البعيدة لاحق لها عند اهلية القربي (قوله بالشرط المذكور) هو عدم اهلية القربي (قوله  
 بجر) اي اخذ من قول الخصاف ان أم أبي الام لا تكون بمنزلة قرابة الام من قبل امها وكذا كل من كان من  
 قبل أبي الام اه زاد في الوالوجية لان هذا الحق لقرابة الام قال في الجبر وظاهره تأخير أم أبي الام عن أم  
 الاب بل عن الخالة أيضا وقد صارت حادثة الفتوى اه قال ط ووجه ذلك ان الاخت لأم والخالات  
 متأخرات عن أم الاب فاذا كن أولى من أم أبي الام لكونهن من قرابة الام فن كانت مقدمة عليهن وهي أم  
 الاب أولى بالتقدم اه تأمل (قوله ثم بنت الاخت لاب وأم) أي اخت الصغير لان قرابة الاب وان كانت  
 لا مدخل لها فيما يعتبر وهو الادلاء بالام لكنها تصلح للترجيح خلافا لقول زفر باشترا كها مع الاخت لأم أفاده  
 الزيلعي (قوله لان هذا الحق) أي الحضانة وهذا لعل لكون الاخت لأم تلي الاخت الشقيقة (قوله  
 ثم الاخت لاب) تقديمها على الخالة هو ما مشى عليه اصحاب المتن اعتبارا لقرابة القربة وتقديم المولى  
 بالأم على المدلى بالاب عند اتحاد مرتبتهما قربا قال في الجبر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق  
 الخالة أولى لانها تدلى بالام وتلك بالاب (قوله ثم بنت الاخت لابوين ثم لأم) كونها أحق من الخالة  
 باتفاق الروايات وأما بنت الاخت لاب ففي رواية أحق والصحيح أن الخالة أحق منها كما في الجبر والزيلعي  
 (قوله ثم لاب) هذا ساقط من بعض النسخ وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافه مع مخالفته لما بعده  
 (قوله ثم الخالات) اي خالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لاب) هذا هو الصحيح كما علمت وبه صرح  
 في الثانية ايضا (قوله ثم بنات الاخ) اي لاب وأم وأولام وأولاب فيما يظهر ح اي على الترتيب قال  
 الزيلعي وبنات الاخت أولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المدلى بها أولى  
 (قوله ثم العمات كذلك) اي تقدم العمه لاب وأم ثم لأم ولم يذكر بنات الخالة والعمه لانه لاحق  
 لهن لانهن غير محرم بجر ويأتي الكلام فيه (قوله ثم عمات الاتمهات والآباء) قياس ما ذكره في  
 الخالات تقديم عمات الأم على عمات الاب ويفيده ما مر من أن هذا الحق لقرابة الأم وكذا ما في كافي الحاكم من  
 قوله وكل من كان من قبل الأم فهو أولى بمن هو من قبل الاب (قوله بهذا الترتيب) أي العمه لابوين ثم لأم  
 ثم لاب (قوله ثم العصبات) أي ان لم يكن للصغير احد من محارمه النساء بجر او كان الا انه ساقط  
 الحضانة لانه كالمعدوم رمي (قوله ثم الجد) أي ابوالاب وان علا بجر (قوله ثم بنوه كذلك) أي  
 بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بجر (قوله ثم بنوه) ينبغي أن  
 يقول كذلك لما في الجبر والفتح ثم الم شقيق الاب ثم لاب وأما اولاده في دفع اليهم الغلام لا الصغيرة لانهم غير  
 محارم (قوله واذا اجتمعوا الخ) اي كعمين ط وينبغي استنطاقه والاستغناء عنه بما سياتي فانه  
 راجع للكل ح (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العصبات قال في الجبر ولا للعصبة الفاسق ولا الى  
 مولى العتاقة تحجزا عن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها  
 أو ماله لا تسلم اليهم وينظر القاضي امرأة ثقة عدلة ائتمنت فيسلمها اليها الى أن تبلغ (قوله ومعنوه) في نسخة  
 ومعنق أي بكسر التاء لقول الجبر المار ولا الى مولى العتاقة وفي الفتح ويدفع الذ كرا الى مولى العتاقة لانه

(ثم) أي بعد الام بان ماتت  
 أولم تقبل أو أسقطت حقها  
 أو تزوجت باجنبي (أم الأم) وان  
 علمت عند عدم اهلية القربي (ثم أم  
 الاب وان علمت) بالشرط المذكور  
 وأما أم أبي الأم فتؤخر عن أم  
 الاب بل عن الخالة أيضا بجر  
 (ثم الاخت لاب وأم ثم لأم) لان  
 هذا الحق لقرابة الأم (ثم الاخت  
 لاب) ثم بنت الاخت لابوين  
 ثم لأم ثم لاب (ثم الخالات كذلك)  
 أي لابوين ثم لأم ثم لاب ثم بنت  
 الاخت لاب ثم بنات الاخ  
 (ثم العمات كذلك) ثم خالة الأم  
 كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات  
 الاتمهات والآباء بهذا الترتيب  
 ثم العصبات بترتيب الارث فيقدم  
 الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق  
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم الم ثم بنوه  
 واذا اجتمعوا فالأورع ثم الأسن  
 اختيار سوى فاسق ومعنوه

مطلب

لو كان الاخوة والاعمام غير  
 مأمونين لا تسلم المحضونة اليهم

آخر العصبان ولا تدفع الاثني اليه اه قلت ينبغي أنه لو كان مولى العناقة امرأة أن تدفع الاثني اليها دون  
الذكر (نبيه) اشترط في البدائع في العصبية اتحاد الدين حتى لو كان للصبي اليهودي اخوان أحدهما  
مسلم يدفع لليهودي لانه عصبته للمسلم اه (قوله وابن عم لمشتهاة الخ) اما اذا كانت لا تشتهى كبنيت سنة  
مثلا فلا منع لانه لاقتنة وكذا اذا كانت تشتهى وكان مأمونا بجر بجناوايده بما في التحفة وان لم يكن للجارية  
غير ابن العم فلا اختيار للقاضي ان رآه اصلح فمهما اليه والا نوضع على يد امينة اه قلت ما في التحفة عليه  
في شرحها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة اليه فيراعى الاصلح اه وهو ظاهر في انه لاحق لابن العم  
في الجارية مطلقا وان للقاضي دفعها لاجنبية ولو مأمونا حيث رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن  
للقاضي الاختيار وقد رد الرملي ما يحسنه في البحر بنحو ما قلنا وبه عليهم بان ابن العم غير محرم وانه لاحق لغير  
المحرم قال ولعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت عنده الى ان تشتهى فتقع الفتنة فحسم من اصله (قوله  
ثم اذا لم يكن عصبية الخ) افاد ان العصبان مقدمون على ذوى الارحام المذكور والمراد العصبية المستحق  
اذ لم يستحق كابن عم لجارية يقدم عليه مثل الاخ لأم والحال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام  
من كان منهم محرمًا احترازًا عن ابن العم والخالة كما يأتي (قوله قد دفع لالخ لام) كان ينبغي ان يذكر اولاً  
الجد لأم في الهندية انه أولى من الاخ لأم والحال اه (قوله ثم لأم) الذي في الشريعة ليلية عن البرهان  
وصكدا في الفتح ثم لابن لأم (قوله برهان وعيني بجر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لفظ بجر  
وهو الاولى لانه في البحر لم يعزه الى البرهان والعيني (قوله فان تساوا) كاخوة اشقاء مثلاً (قوله ولاحق  
لولد عم الخ) كان المناسب التعبير بالبنات بدل الولدان الولد يشمل الذكر والانثى وقدمت ان ابن العم له حق في  
الغلام دون الجارية واما الفرق بين الجارية المشتبهة وغيرها فقد علت ما فيه فافهم وفي البحر لاحق لبنات العم  
والخالة لانهم غير محرمين وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه ووجه الاولوية  
ان العم والخالة مقدمتان على العم والخال مع انه لاحق لبناتهما ما ومقتضاه انه لاحق لبنات العم ونحوها  
في حضانة الجارية ولابن العم في حضانة الغلام وينبغي اجراء التفصيل المذكور في ابن العم هذا ولم أر من  
ذكره تأمل وستلت عن صغيره جداً أو مات وبنت عمه ولا شبهة ان الحضانة للجد كما علمت مما ذكرناه عن الهندية  
أما لو كان الصغير اثنى فان قلنا ان لبنات العم حقا في الاثني ينبغي تقديرهما على الجد لأم لان النساء أقدر لكنه  
خلاف ما مر عن الهندية فلي تأمل (قوله والحاضنة الذمية) أشار الى أن ما في الكفر من التقيد بالام  
اتفاق بل كل حاضنة ذمية كذلك كما صرح به في خزائن الاكل بجر (قوله ولو بجوسية) بان أسلم  
زوجها وابنت (قوله بسبع سنين) فائدة هذا تظهر في الاثني لان الذكر تنهى حضانه بالسبع حموى  
(قوله وأولى أن يخاف) أشار الى ان قول المصنف أن يخاف منصوب بأن مضمره بعد أو التي بمعنى الى كما في  
الفتح وهذا زاده في الهداية فظاهره انه اذا خيف أن يألف الكفر نزع منها وان لم يعقل دينا بجر قال ط ولم يثقلوا  
لألف الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو أخذهم لمعابدهم وفي الفتح وتنع ان تغذيه الخمر ولحم الخنزير وان خيف  
ضم الى ناس من المسلمين وقول البحر لم ينزع منها بل يضم الى ناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان زائدة  
والا تناقض تأمل (قوله بسكاح غير محرمه) أى سواء دخل بها أو لا وكان ينبغي أن يقول غير محرمه النسبي  
لان الرضاى كالاجنبى في سقوط حضانتها برملى قلت وينبغي أنه لو لم يكن للغلام سوى ابنة عم تزوجت امه  
أحدهما أن لا يسقط حقها لان الآخر اجنبى مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابقاؤه عندها أولى واحتراز  
عمالو كان زوج الجدة أو زوج الام والخالة الم ونحوه (قوله في بيت الرب) بتشديد الباء اسم فاعل  
من التربة وهو زوج الام والولديب له (قوله فللاب أخذه) أى الا اذا لم يكن لها مسكن وطلبت من الاب  
أن يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضانة عليه كما مر (قوله للفرق بين الخ) استظهر هذا الخير الرملى  
أيضا بقوله من زوج الام الاجنبى يطعمه نزا أى قليلا وينظر اليه شزرا أى نظرا بغض وهذا مفتقود  
في الاجنبى عن الحاضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شئ فان الرب اذا كان كذلك فالاجنبى أولى  
كما هو المشاهدة قلت الا صوب التفصيل وهو أن الحاضنة اذا كانت تاكل وحدها وابنها معها فلها حق لان  
الاجنبى لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجنبى أو كانت زوجة له وأنت علمت

وابن عم لمشتهاة وهو غير مأمون ثم  
اذ لم يكن عصبية فذوى الارحام  
فقد دفع لأم ثم لابنه ثم للعم  
للأم ثم الخال لابوين ثم لأم برهان  
وعيني بجر فان تساوا فاصلحهم  
ثم اورعهم ثم اكبرهم ولاحق لولد  
عم وعمه وخال وخالة لعدم  
المحرمية (و) الحاضنة (الذمية)  
ولو بجوسية (كلمة ما لم يعقل  
دينا) ينبغي تقديره بسبع سنين  
لجنة اسلامه حينئذ نهر (أو)  
الى أن يخاف ان يألف الكفر  
فينزع منها وان لم يعقل دينا بجر  
(و) الحاضنة (يسقط حقها بسكاح  
غير محرمه) أى الصغير وكذا  
بسكاحها عند المغضين له ما في القنية  
لوزوجت الام بأخر فأمكنه  
أم الام في بيت الرب فللاب  
أخذه وفي البحر قد ترددت فيما لو  
أمسكه الخالة ونحوها في بيت  
اجنبى عازبة والظاهر سقوط  
قياسا على ما مر لكن في النهر  
والظاهر عدمه للفرق بينه  
زوج الام والاجنبى

ان سقوط الحضانة بذلك لدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمفتي أن يكون ذا بصيرة ليراعى الأصل للولد فإنه قد يكون له قريب مفضل له بنى موته ويكون زوج أمه مشفقاً عليه بعز عليه فراقه فيدقيره أخذه منها ليؤذيه ويؤذيها أولاً كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه أضعاف ما يؤذيه زوج أمه الأجنبية وقد يكون له أولاد يخشى على البنت منهم الفتنة لسكناها معهم فإذا علم المفتي أو القاضي شيئاً من ذلك لا يحل له نزعها من أمه لأن مدار أمر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الأخوة والأعمام غير مأمونين على نفسها أو مالها لانسلم إليهم وقد منافي العدة عن الفسخ عند قوله ان المختلعة لا تخرج من بيتها في الأصح ان الحق ان على المفتي أن يتنظر في خصوص الوقائع فإن علم عجزها عن المعيشة ان لم يخرج أقتاها بالحل لان علم قدرتها (قوله قال) أى في النهر وأصله للبحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذي ليس بمحرم كابن العم فهو كالاجنبي هنا اهـ أى فإذا تزوجته سقط حقها وأنت خير بأن هذا مفروض فيما إذا كان مستحق الحضانة أقرب منه فلو لم يكن غيره وكان الولد ذكراً يبقى عند أمه وكذلك لو كان أنثى لا تستهى أو كان مأموناً على ما يحتمل في البحر فافهم (قوله البائنة) أما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها انهر مقتضاء العود في البائنة قبل انقضاء العدة مع انهاء العدة في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر للولد عنده وفي ذلك تأيد لما قدمناه من التفصيل تأتلى قال في الدر المنثور وكذا أى تعود الحضانة لوزات يجنون وردة ثم زال المانع ذكره العيني وغيره فلا حسن ويعود الحق بزوال مانعه اهـ (قوله لزوال المانع) أى ليس من قبيل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقولهم يسقط حقها معناه منع منه مانع كقولهم تسقط النفقة بالنشوز والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أفاده في النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاد حتى جديد اقيام سببه بخلاف سقوط النفقة لانها حتى واحد كما مر فتدبر (قوله والقول لها الخ) أى لو ادعى تزوجها وانكحرت فالقول لها ولو اقرب به لكانها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينته ويبنى ان يكون مع النيين في النصلين نهر ووجه الفرق أن دعواها طلاق المعين لما أبطلها الشرع بدون تصديقه لم يقبل قولها أصلاً (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد بالاستغناء تمام الطهارة بأن يطهر بالماء بلامعين وقيل بمجرد الاستنجاء وهو التطهير من التنجاسة وان لم يقدر على تمام الطهارة زيلهى أى الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وتدر بسبع) هو قريب من الاول بل عينه لانه حينئذ يستغنى وحده الا ترى الى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مر واصيبناكم اذ بلغوا سبعاً والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة زيلهى (قوله به يذقى) وقيل بسبع سنين (قوله لانه الغالب) أى الاستغناء هو الغالب في هذا السن (قوله فان كل الخ) أفاد أن القاضي لا يحلف أحدهما بل ينظر فيما ذكر كفاي البحر عن الظهيرة ووجهه أن النيين للذكور ولا يملك أحدهما ابطال حق الولد من كونه عندهما قبل السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبراً) أى ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر عليه كفاي المفتي وفي الفتح ويجبر الاب على أخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصيافته عليه بالاجماع اهـ وفي شرح الجمع واذ استغنى الغلام عن الخدمة أجبر الاب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديته وتعليمه اهـ وفي الخلاصة وغيرها واذ استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى بتقديم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن العم في حضانة الجارية اهـ قلت بقي ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبة ولا وصي فالظاهر أنه يترك عند الحاضنة الا أن يرى القاضي غيرها أولى له والله أعلم (قوله والا) بان فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط (قوله والحدثة) أى وان علت ط (قوله أى تباع) وبلغها ما بالحيض أو الانزال أو الدق ط قال في البحر لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه أقوى واهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الآتية (قوله فالقول للام) لانه يدعى سقوط حقها بجر (قوله) وأقول الخ) هو صاحب النهر حيث قال وأقول ينبغى أن ينظر الى سنّها فان بلغت سننا تحيض فيه الاثني غالباً فالقول له والاله اهـ والذي ينبغى الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن يحتمل صدقته كما هو المصرح به في باقي الاسكام أفاده الرضى (قوله مشتبهاتة انتفاقا) بل في محترقات المنخبت تسع فصاعداً مشتبهاتة انتفاقا سائحان (قوله ذلك) أى في كونها أحق بها حتى تستهى (قوله وبه يذقى) قال في البحر بعد

قال والرحم فقط كابن العم  
كلاجنبي (وعود) الحضانة  
(بالفرقة) البائنة لزوال المانع  
والقول لها في نفي الزوج وكذا في  
تطلعه ان ابهته لان عينته  
(والخاصة) اما أو غيرها  
(أحق به) أى بالغلام حتى  
يستغنى عن النساء وقد ربيع  
وبه يبنى لانه الغالب ولو اختلفا  
في سنه فان اكل وشرب ولبس  
واستغنى وحده دفع اليه ولو جبراً  
والالا (والام والحدثة) لأم وألاب  
(أحق بها) بالصغيرة (حتى  
تحيض) أى تبلغ في ظاهر الرواية  
ولو اختلفا في حوضها فالقول  
لأم بجر بمشاً وأقول ينبغى أن  
يحكم منها ويعمل بالغالب وعند  
مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج  
الصغيرة ويدخل بها الزوج عيني  
(وغيرهما أحق بها حتى تستهى)  
وقدر بسبع وبه يبنى وبنت احدى  
عشر مشتبهاتة انتفاقا زيلهى  
(وعن محمد ان الحكم في الام  
وابنة كذلك) وبه يبنى لكثرة  
الفساد زيلهى

واقادانه لاتسقط الحضانة بتزوجها مادامت لاتصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستانس بها ٦٤١ كافي القصة وفي الظاهر بيرية امرأة قالت

هذا ابنتك من بنتي وقد ماتت أمته فاعطني نفقته فقال صدقت لكن امته لم تمت وهي في منزلي وأراد اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضي امته وتحضر عنده فتأخذه لانه اقربا منها جده وحاضنته ثم ادعى احقية غيرها واذ احتمل فان

(احضر الاب امرأة فقال هذه

ابنتك وهذا) ابني (منها وقالت

الجدة لا) ما هذه ابنتي (وقدمت

ابنتي أم هذا الولد فالقول للرجل

والمرأة التي معه ويدفع الصبي

اليهما) لان الفراش لهما فيكون

الولد لهما (كروحين بينهما ولد

فادعى الزوج (انه ابنه لامنها)

بل من غيرها (وعكست) فقالت

هو ابني لامنه (حكم بكونه

ابنهما) لما قلنا وكذا وقالت

الجدة هذا ابنتك من بنتي المنة

فقال بل من غيرها فالقول له

ويأخذ الصبي منها وكذا

لواحضر امرأة وقال ابني من

هذه لامن بنتك وكذبت الجدة

وصدقتها المرأة فالاب أولى به لانه

لما قال هذا ابني من هذه المرأة

فقد انكر كونها جده فيكون

منكرا لحق حضانتها وهي اقرب

له بالحق انتهى ملخصا (ولا خيار

للولد عندنا مطلقا) ذكر اركان

أو ابني خلا للشافعي قلت وهذا

قبل البلوغ ما بعده فيخير بين

أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك

مؤيد زاده معز بالمنية واقاد به قوله

(بلغت الجارية مبلغ النساء

ان بكرا ضمها الاب الى نفسه)

الا اذا دخلت في السن واجتمع

لها رأى فتسكن حيث احب

حيث لا خوف عليها (وان نبالا)

نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأقاد) أى المصنف بقوله حتى تشتهى من غير تقييد بما قبل التزوج (قوله بتزوجها) أى الصغيرة (قوله مادامت لاتصلح للرجال) فان صلحت تسقط ويسأى في أول النفقات ان التي تشتهى للوط فيمدون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة أو للاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في الخصة اه ومقتضاها ان صلوحها للرجال يكفي بالوط فيمدون الفرج ولذا يلزمه نفقتها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها الا ان رضى بها وامسكها في بيته (قوله الا في رواية الخ) فيه اشارة الى ضعفها وظاهره انها اذا صلحت للرجال قبل البلوغ وقد تزوجها أبوها لاحضانه لامها اتفاقا وهذا ظاهر على القول المفتي به لا على ظاهر الرواية من قوله حتى تحبض فيحتاج اطلاقه الى تقييد افاده في الجبر أى تقييد قوله حتى تحبض بما اذا لم تزوج (قوله وفي الظاهرية الخ) دخول على المتن ط (قوله لكن امه) أى التي هي ابنتك (قوله لان الفراش لهما) لكون النكاح يثبت بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن الفراش لهما (قوله وكذا الوقالات الجدّة) بماها جدّة نظر الزعمها (قوله فقال بل من غيرها) أى من امرأة أجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسألة الاولى فانه في الاولى اعترف بأنه من ابنتها وأنها جده (قوله وكذبت الجدّة) بأن قالت ما هذه امه بل امه ابنتي ظهيرية (قوله وصدقتها المرأة) بان قالت صدقت ما أنابا به وقد كذب هذا الرجل ولكنى امرأته ظهيرية (قوله لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى ملخصا) أى انتهى كلام الظهيرية حال كونها ملخصا أفاد به انه لم يأت بعين عبارتها بل حذف بعضها اختصارا وهو كذلك وان استوفى صور المسألة فافهم (قوله لا خيار للولد عندنا) أى اذا بلغ السن الذي ينزع من الام يأخذ الاب ولا خيار للصغير لانه لتصور عقله يختار من عنده اللعب وقد صرح أن العجاجة لم يخير وأما حديث انه صلى الله عليه وسلم خير فلكونه قال اللهم اهدمه فوق لا اختيار الا نظر بدعائه عليه الصلاة والسلام وتعامه في النسخ (قوله وأقاد) أى أفاد ما ذكر من ثبوت التخيير والانفراد للبالغ مع زيادة تفصيل وتقييد لذلك فافهم (قوله مبلغ النساء) أى بما تبلغ به النساء من الحيض ونحوه ولو حذفه لكان أوضح (قوله ضمها الاب الى نفسه) أى وان لم يحف عليها الفساد لو حديثة السن بجر والاب غير قديد فان الاخ والمعم كذلك عند فقد الاب ما لم يحف عليها منها فينظر القاضي امرأة مسلمة ثقة فتسلم اليها كائنص عليه في كافى الحاكم وذكره المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوجير مختصر المحيط الا اذا كانت مسلمة ولها رأى وفي كفاية المتحفظ وفقه اللغة من رأى البياض فهو أشيب واشمط ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو مستر رحى (قوله لا لغيرهما الخ) الفرق ان الاب والجدّة كان لهما ولاية الضم في الابتداء فإذا رأى بعيداهما الى حجرهما اذا لم تكن مأمونة أما غيرهما فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا بجر عن الظهيرية قلت وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه اذا لم تكن امرأة فالحضانة للعصبات على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الضم ابتداء لغير الاب والجدّة الا أن يريد بقوله أما غيرهما العصبية غير المحرم كابن العم ومولى العتاقة فان الاثنى لاتنضم اليه كما مر وعبارة الفتح الا أن تكون غير مأمونة على نفسها لا يوثق بها فالاب ان يضمها اليه وكذا الاخ والمعم الضم اذا لم يكن مفسدا فان كان فحينئذ يضعها القاضي عند امرأة ثقة اه وزاد الزيلعي وكذا الحكم في كل عصبية ذى رحم محرم منها اه وهذا الذى مشى عليه المصنف بعد (قوله والعلام اذا عقل الخ) كان ينبغي الابتداء بمسئله الغلام أو ذكرها آخر الان ما قبلها وما بعدها في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ وعبارة الزيلعي ثم الغلام اذا بلغ رشده افله أن يفرد الآن يكون مفسدا محمولا عليه الخ واحترز عما اذا بلغ معنوها في الجوهره ومن بلغ معنوها كان عند الام سواء كان ابنا أو بنتا اه وفي الفتح والمعنوه لا يخير ويكون عند الام اه قال في البحر بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عندهم يقول بخير الولد وأما عندنا فالمعنوه اذا بلغ السن المذكور أى الذى ينزع فيه من الام يكون عند الاب اه وتبعه في التهور وهو الموافق للقواعد تأمل (قوله فله ضمّه) أى للاب ولاية ضمّه اليه والظاهر أن الجدّة كذلك بل غيره من العصبات كالاخ والمعم ولم أر من صرح بذلك ولعلمهم اعتمدوا على ان الحاكم لا يمكنه من المعاصى وهذا زمانا غير واقع فيعين الاقتناء بولاية ضمّه لكل من يؤتمن عليه من أقاربه ويقدر على حفظه فان دفعه لمنكروا واجب على كل من قدر عليه لاسيما من يلحقه

بضمها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلا ب ١٦١ ابني والجدّة ولاية الضم لا لغيرهما كافي الابتداء بجر عن الظهيرية (والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس لاب ضمّه الى نفسه) الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمّه لدفع ثمة أوعار وتأديبه اذا وقع منه شيء لا نفسه عليه الآن يبرح بحر

عاهه وذلك ايضا من اعظم صلته بالرحم والشرع أمر بصلته ما يدفع المنكر ما أمكن قال تعالى ان الله يأمر بالعدل  
والاحسان وابتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ثم رأيت في حاشية  
البحر الرملى ذكر ذلك بجنا ايضا وقال ولم أراه ثم قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما فى المنهاج والخلاصة والتارخانية  
وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضاة فن سوا من العصابة أولى الاقرب فالاقرب غير أن الانثى لا تدفع الا  
الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وما نقله فيما قبل البلوغ ولذا لم يذكر فيه التفصيل بين كونه  
مأمونا أو غيره (قوله فيما ذكر) اى من أحكام البكر والنبى والغلام والتأديب ط (قوله وان لم  
يكن لها) اى للبكر كما قدمناه عن الكافى وكذا النبى كما علمته خلافا لما مر عن الظهيرية وقد صرح المصنف به بعد  
فى قوله بلافرق فى ذلك بين بكر وثيب (تنبيه) حاصل ما ذكره فى الولد اذا بلغ انه اما أن يكون بكرا مسنة أو ثيبا  
مأمونة أو غلاما كذلك فله الخيار واما أن يكون بـ **واشابة** أو يكون ثيبا أو غلاما غير مأمونين فلا خيارا لهم  
بل يصنعهم الاب اله (قوله واذا بلغ الذكور حدة الكسب) اى قبل بلوغهم مبلغ الرجال اذ ليس له اجبارهم  
عليه بعده (قوله بخلاف الاناث) فليس له أن يؤجرهن فى عمل أو خدمة تارخانية لان المستأجر يخلو بها  
وذلك سى فى الشرع ذخيرة ومفاده أنه يدفعها الى امرأة تعلمها حرفة كطيريز وخياطة اذ لا محذور فيه  
وسا فى تمامه فى السفقات (قوله ولولا الاب مبذرا) أى يخشى منه اتلاف كسب الابن (قوله كما فى سائر  
الاملاك) أى املاك الصبيان تارخانية أى فان القاضى ينصب لهم وصيا يحفظ لهم مالهم اذا كان الاب مبذرا  
(قوله ايسر للمطلقة بائنا الخ) أما المطلقة رجعية فحكمها حكم المنكحة ليس لها الخروج لان حق  
السكنى للزوج وأما المعتدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا بجر والظاهر أن المتوفى عنها زوجها  
كالمطلقة فى ذلك فلا تملك ذلك بلا اذن الاولياء لقيامهم بمقام الاب ومافيه اضرار بالولد ظاهر المنع اه رمل  
لا يقال ان معتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة أخرى وليس لها ذلك فى العدة  
وأما بعد انقضاءها فلم أراه وقول الرملى لقيام الاولياء بمقام الاب يفيد منعها من ذلك بعد العدة أيضا لكن  
سئل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه منلا على التركا فى عن نعيم فى حضانه أمه له جلد لاب تريد أمه السفر به من  
بلدها التى تزوجت فيها الى بلدة أخرى فهل لجدته منعها فاجاب بان الواقع فى كتب المذهب متونا وشروحات تقيد  
المسألة بالمطلقة والاب ولم ترمز أجراها فى غيرهما ومفاده أن الجدة ليس له منعها وما قاله الخير الرملى لم يفتقد  
فيه الى نقل فيمنع التوقف حتى نرى النقل الصريح فان العلم أمانة هذا حاصل ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى  
ووجه توقفه التقيد بالاب والمطلقة فيجتمعا كونه للاعتراض بقرينة تخصيه بهم هذا الحكم بالام المطلقة  
فقط ويحتمل عدمه لما قاله الرملى والله سبحانه أعلم (قوله لم تمنع) الا اذا انتقلت من مصر الى قرية كما يأتى  
(قوله مطلقا) سواء كان وطنها أو لا واقع العقد فيه أولا بجر (قوله من محله الى محله) أى فى بلد  
واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تساوت تمنع (قوله الا اذا انتقلت الخ) قال الرملى فى حواشى المنع  
هذا خطأ تبع فيه صاحب الجرد ليس لها نقله من قرية الى مصر بينهما تفاوت والعجب فى حكمهم لم يقل به  
أحد جعله متنا بجزء تقليده للبحر اه وفى ط عن الهندية عن المحيط وان أردت نقله من قرية الى مصر جامع  
وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا أن يكون المصر قريسا من القرية على التفسير الذى  
قلنا اه (قوله وفى عكسه لا الخ) أى وفى انتقالها من المصر الى القرية لا يمكن من ذلك ولو كانت القرية  
قرية لتضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد أى اهل القرى المحبولة على الجفاء (قوله الا اذا كن الخ)  
استثناء من قوله وفى عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر أو الى قرية أو من مصر الى مصر ولذا عم  
الشراح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ولكن كان حقه العطف  
بالو أو أفاده ط (قوله أى عقد عليها فى وطنها) أفاد أن المراد بالنكاح مجرد العقد وأن الإشارة بتمه للوطن  
فلا بد فى جواز الانتقال الى البلدة البعيدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفى رواية الجامع الصغير  
اشترط العقد دون الوطن قال الزيلعى والاول أصح لان التزوج فى دار ايس التراما للعقار فيها عرفا فلا يكون  
لها النقلة اليها (قوله ولو قرية فى الاصح) أى ولو كان الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافا لما فى شرح  
البقالى فانه ضعيف كما فى البحر (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء فى المتن وقوله الآن أى يكونا

(والجدة بمنزلة الاب فيه)  
فيما ذكر (وان لم يكن لها  
أب ولا جدو) لكن (لها أخ  
أو عم وله ضمها ان لم يكن مفسدا  
وان كان) مفسدا (لا) يمكن من  
ذلك (وكذا الحكم فى كل عصابة  
ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها  
أب ولا جد ولا غيرهما من  
العصابات او كان لها عصابة مفسد  
فالتظر فيها الى الحاكم فان) كانت  
(مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى  
والا وضعا عند) امرأة (امينة  
قادرة على الحفظ بلافرق فى ذلك  
بين بكر وثيب) لانه جعل ناظرا  
للمسكين ذكره العيسى وغيره  
واذا بلغ الذكور وحده الكسب  
يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا  
أو يؤجرهم وينفق عليهم من  
أجرهم بخلاف الاناث ولولا الاب  
مبذرا يدفع كسب الابن الى امين  
كما فى سائر الاملاك مؤيد زاده  
معزيا للتلاص (ليس للمطلقة)  
بائنا بعد عنتها (الخروج بالولد  
من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت)  
فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه  
أن يصير ولده ثم يرجع فى نهارة  
لم تمنع مطلقا لانه كالاتقال من  
محله الى محله شفى (الا اذا  
انتقلت من القرية الى المصر وفى  
عكسه لا) لضرر الولد بتخلقه  
باخلاق اهل السواد (الا اذا  
كان) ما انتقلت اليه (وطنها وقد  
تكعبها تمه) أى عقد عليها فى وطنها  
ولو قرية فى الاصح الادار الحرب  
الآن يكونا مستثنين



مستأمنين استثناء من قوله الادار الحرب أى لها الانتقال الى وطنها الذى نكحها فيه ان لم يكن دار الحرب والزوج مسلم أو ذمى فلو كانا حربيين مستأمنين فلها ذلك كما فى البدائع والحاصل ان عبارة المتن والشرح فى غاية الخفاء مع التطويل فالأظهر والاخصر أن يقال وللمطلقة الخروج بالولد من قرية الى مصر قرية لا عكسه ومن بلدة الى أخرى هي وطنها وقد نكحها فيها ولو دار حرب لزوجها حاربيا مثلها فهدى عبارة موجزة نافعة جامعة مانعة (قوله وهذا الحكم) أى الذى ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله بجدة) وغير الجدة من الحاضنات مثلها بالاولى كما فى البحر (قوله لعدم العقد بينهما) لان العقد على الزوجة فى وطنها دليل الرضا باتامتها بالولد فيه ولا عقد بينه وبين الجدة (قوله الاباذنه) أى اذن الاب وكذا من له حق الحضنة من الرجال ط تأمل (قوله من اخرجها) أى الى مكان بعيد أو قريب يمكنها ان تبصره فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها الحضنة يمنع من أخذها منها فضلا عن اخراجها عن النهر من تقيدها بالبعد أخذها بما يأتى عن الحاوى غير صحيح فافهم (قوله من بلادهم) الظاهر ان غيرها من الحاضنات كذلك ط (قوله ما بقيت حضانتها) كذا فى النهر وفيه كلام (قوله فلما أخذ الخ) تفريع على مفهوم ما قبله وفى الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء وعلة فى شرحه بما فيه من الاضرار بالام باطال حقها فى الحضنة قال فى البحر وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جازله السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وقال وهو صريح فيما قلنا اه لكن فى الشربلية عن البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق فى الحضنة لاحتمال عودته بزوال المانع اه وهو المفهوم مما يأتى عن فتاوى الرملى ويدل له ما فى الحاوى كما تعرفه ولا ينافيه ما سرعن يرح المجمع لاحتمال أن يريد بالحق الحمال أو المستقبل تأمل (قوله كما فى السراجية) المراد بها فتاوى سراج الدين قارئ الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا قيده فى النهر ولا حاجة اليه لانها اذا تزوجت وكان لها أم أهل الحضنة وغيرها فليس لايه أخذها منها فضلا عن السفر به (قوله وفى الحاوى) يعنى القدسي (قوله له اخرجها الخ) أت خبر بأن هذا محمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضنة اذ لو كان لها الحضنة لاتمكك من أخذها منها فضلا عن اخراجها عنها الى قرية أو بلدة قريبة أو بعيدة خلافا لما فى النهر كما مر فافهم ثم لا يخفى أنه يخالف لما مر عن السراجية ولما يأتى عن شيخه الرملى بل ولما مر عن المجمع والبرهان لان ما فى الحاوى يشعل ما بعد الاستغناء وهذا هو الفرق بالام وبؤيده ما فى التاتارخانية الولد متى كان عند أحد الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه وعن نعهده اه ولا يخفى أن السفر اعظم مانع (قوله كما فى جانبها) أى كما انها اذا كان الولد عندها لها اخرجها الى مكان يمكنه أن يبصر ولده كل يوم (قوله لا يجبر على أن يرسله) وكذلك يقال فى جانبها وقت حضانتها ط ويبيده ما قدمناه آنفا عن التاتارخانية (قوله بانه يسافر به بعد تمام حضانتها) لم أره فى الخبرية فى هذا المحل (قوله وبان غير الاب الخ) يوهى أن غير الاب له السفر به أيضا اذا كان عنده ولم أر من ذكره بل قال التهستباني فلا يخرج الاب الا أن يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضنة نظرا للصغير اه والذى أفق به الرملى فى الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي وللصغير ابن عم له طلبه قال فى المنهاج للعقيلي ولن لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فن سوا من العصبية أولى الاقرب فالاقرب غير أن الاثنى لا تدفع الى غير المحرم ومثله فى الخلاصة والتاتارخانية وغيرهما اه (قوله لا يلزمه رده) بل يقال اذهب وخذ به نهر (قوله فعليه رده) لانه وان أخرجه باذن الكتم الماخرجت معه لم تكن راضية بفرقه فاذا ردها وحدها ثم طلقها الزمه ردها اليها بخلاف ما اذا أذنت باخراجه وحده والله سبحانه أعلم

\* (باب النفقة) \*

(قوله هي لغة الخ) النفقة مشتقة من النفوق وهو الهلاله تنفقت الدابة تنفوقا هلكت أو من النفاق وهو الرواج نفقت السلعة نفاقا راجت ذكر الزمخشري أن كل ما قاؤه ونوعينه فاعيد على معنى الخروج والذهاب مثل نفق ونفرو ونفق ونفس ونفى ونفد وفى الشرع الادرار على شئ بمافيها بقاءه كذا فى النسخ قلت ولا يخفى أن ما ذكره بيان لاصل مادتها وما أخذ اشتقاقها ووجه تسميتها فان بها هلاله المال ورواج الحال فلا ينافى قولهم أيضا انها فى اللغة ما ينتفقه الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان لحقيقة مدلولها وانها اسم عين لا حدث وعن هذا قالوا ان اللفظ قسمان جامد وهو ما لم يوافق مصدرا بحروفه الاصول ومعناه كرجل

(وهذا الحكم فى الام) المطلقة فقط

(أما غيرها) بجدة وام ولد اعنت

(فلا تقدر على نقله) لعدم العقد

بينهما (الاباذنه) كما يمنع الاب من

اخراجها من بلادته بلامرضاه

ما بقيت حضانتها فلو (أخذ المطلق

ولده منها لتزوجه) جاز (له أن

يسافر به الى أن يعود حتى امته)

كما فى السراجية وقيد المصنف

فى شرحه بما اذا لم يمكن له من

ينتقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر

وفى الحاوى له اخراجها الى مكان

يمكنه أن تبصر ولدها كل يوم كما فى

جانبها فليحفظ قلت وفى السراجية

اذا سقطت حضنة الام وأخذ

الاب لا يجبر على أن يرسله لها بل

هى اذا أرادت أن تراه لاتمتع من

ذلك وافق شيخنا الرملى بأنه

يسافر به بعد تمام حضانتها وبان

غير الاب من العصبية كالأب

وعزاه للخلاصة والتاتارخانية

(فرع) خرج بالولد ثم طلقها

فطالبته برده ان أخرجه باذنها

لا يلزمه رده وان بغير اذنها لزمه

كما لو خرج به مع امته ثم ردها

ثم طلقها فعليه رده بحروا لله تعالى

أعلم

\* (باب النفقة) \*

هى لغة ما ينتفقه الانسان على

عياله

اللفظ جامد ومشتق



وأسد ومشتق وهو خلافه وهو قسيمان مطرد وغيره فالأول كاسم الفاعل والمفعول وبقيّة المشتقات السبعة  
فضارب مثلاً يطرد إطلاقه على كل من اتصف بمعنى المشتق هو منه والثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحاً  
للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح إطلاق قارورة على نحو  
البثرون وجد فيه قرار الماء فالنفقة من هذا القبيل لأن المطرد ولأن الجاهل غير المشتق وبهذا التقرير اندفع  
ما أورده في الجرف فافهم (قوله وشراها هي الطعام الخ) كذا فسرهما بمثلثة لما سألها هشام عنها كما في البحر  
عن الخلاصة (قوله وعرفا) أي في العرف الطارئ في لسان أهل الشرع هي الطعام فقط ولذا يعطفون  
عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضي المغايرة رجحاً وعبارة المتون كالكنز والمقتنى وغيرهما على هذا  
(قوله وملك) شامل لنفقة المملوك من بنى آدم والحيوانات والعقار كما في الدر المنثور لكن في الأخير لا يجبر  
قضاء وفي الثاني خلاف كما سيأتي آخر الباب (قوله لمناسبة مامتر) أي من النكاح والطلاق والعدة بجر  
(قوله أو لأنها أصل الولد) أي لأن القرابة لا تكون إلا بالتولد والولد الذي تكون أبناً أو ابناً أو أخاً وحملاً  
لا يحصل إلا بالزوجة فتقدم الكلام عليها لتقدمها فافهم (قوله بنكاح صحيح) فلا نفقة على مسلم في نكاح  
فاسد لا لعدم سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا في عدته لأن حق الحبس وإن  
ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحصين الماء ولأن حال العدة لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله  
فلو بان فساد أو بطلانه الخ) لم يذكروا في البحر البطلان وقد مناهى العدة عن الفتح وغيره عدم الفرق بين الفاسد  
والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر ففرض  
لها القاضي النفقة وأخذتها شهران ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا أنها اخته رضاعاً وفرق بينهما رجوع عليها بما  
أخذت ولو أنفق بلا فرض القاضي لم يرجع بشئ اهـ ونحوه في الفتح وفي الهندية أيضاً عن الخلاصة وأجمعوا  
أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اهـ قال ط ونظر فيه الجوى بأنه من أفراد الفاسد اهـ قلت ومثله  
في النهر والظاهر أن الصواب لا تستحق إلا النافقة إذا لا احتباس فيه (قوله على زوجها) أي ولو بعد احتياق بيع  
في نفقتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الأول طويت صغراً لعدم العلم به من التعليل  
السابق والتقدير الزوجة محبوسة لنفقة الزوج الخ وينتج لزوم نفقتها عليه فافهم (قوله كفت وقاض) أي  
ووال فلهم قدر ما يكفيهم ويكفي من تلزمهم نفقة من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين رجحاً (قوله  
ووصى) فله الأقل من نفقته وأجر عمله في مال الميت رجحاً وظاهره ولو غنياً أو وصى الميت وفيه كلام سيأتي  
إن شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله زيلعي) يوهن أن الزيلعي ذكر هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر  
الستة وزاد عليهم الوالي ح (قوله وعامل) أي في الصدقات زيلعي (قوله قاموا بدفع العدو) أي  
نصبوا أنفسهم لذلك وترقبوا غرته فحبب النفقة لهم ولذريتهم (قوله ومضارب) فنفقته في مال المضاربة  
مادام مسافر الاحتباس لها فلو كان مضارباً لرجلين أو أكثر فنفقته على حسب المال رجحاً (قوله  
ولا رد الرهن) قال في البحر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المرتن وهو الاستئصال ولذا كان أحق به من  
سائر الغرماء مع أن نفقته على الرهن واجب بأنه محبوس بحق الرهن أيضاً وهو وفاء دينه عنه عند الهلاك  
مع كونه ملكاً اهـ فقوله مع كونه ملكاً ترجح لجانب الرهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه  
محبوساً لحقهما والشارح أدخل به ح قلت لا إخلال بتركه فإن المحقق ابن المصنف لم يذكره لأن منفعة الحبس  
إذا كانت غير مختصة بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالأجير إذا عمل في المشترك لا يستحق أجر إلا أنه عامل  
لنفسه من وجه فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذا في كافى الحاكم الشهيد حيث قال فإن كان صغيراً  
لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته إلا أن يكون ضمنها اهـ وفي الخاتمة وإن كانت كبيرة وليس للصغيرة مال  
لا تجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا يسر اهـ وعزاه في البحر والنهر إلى الخلاصة  
أيضا قال الرملي ومثله في الزيلعي وكثير من الكتّاب اهـ قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر  
وأنت خير إن السكافي هو نص المذهب ولا سيما وأكثر الكتب عليه فتقدم على ما سيذكره الشارح في القروع  
عن المختار والمتقن من وجوبه على أبيه إلا أن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمل (تنبيه) قال  
في الشربلالية بعد نقله ما في الخاتمة أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج

وشرا (هي الطعام والكسوة  
والسكنى) وعرفا هي  
الطعام (ونفقة الغير تجب على  
الغير بأسباب ثلاثة زوجية وقرابة  
وملك) بدأ بالاول لمناسبة مامتر  
أولاً أنها أصل الولد (فتجب  
للزوجة) بنكاح صحيح فلو بان  
فساده أو بطلانه رجعت بما أخذته  
من النفقة بجر (على زوجها) لأنها  
جزء الاحتباس وكل محبوس  
لنفعته غيره يلزمه نفقته كفت  
وقاض ووصى زيلعي وعامل  
ومقاتلة قاموا بدفع العدو  
ومضارب سافر بمال مضاربة  
ولا رد الرهن لحبسه لمنفعتهما  
(ولو صغيراً) جذاً في ماله لا على  
أبيه إلا إذا كان ضمنها كما مر في المهر  
(لا يشتر على الوطى)

مطلب  
لا تجب على الأب نفقة زوجته أبنته  
الصغير

قاصر مريض بالغه حد الشهوة وطاقة الوطئ بهم كثير ولزوم نفقة يقرها القاضي تستغرق ماله ان كان  
أو بصير ذابن كثير ونص المذهب أنه اذا عرف الاب بسوء الاختيار مجانة أو فسقا للعقد باطل اتفاقا صرح به  
في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي ٨١ قلت المصريح به في المتون والشروح ان للاب تزويج الصغير  
والصغيرة غير كفؤ وبدون مهر المثل يغني فاحش لان كمال شفقة الاب دليل على وجود المصلحة مالم يكن  
سكران أو معروفا بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وأنت خير بأن الشرط أن لا يكون  
معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والالزام أن لا يتصور صحة  
عقده بالغين الفاحش وغير الكفؤ كما مر تقريره في باب الولي فظهر انه اذا لم يكن معروفا بذلك وزوج طفله امرأة  
صح ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب اقامة لشفقة مقام المصلحة فانهم (قوله لان المانع  
من قبله) دخل في هذا المذهب والعين والمريض الذي لا يقدر على الجماع كما صرح به في الهندية (قوله  
أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة لزوجه مخ تستدين عليه بأمر القاضي ط وسيأتي (قوله ولو مسلمة  
أو كافرة) الاولى اسقاط مسلمة (قوله تطبق الوطئ) أي منه أو من غيره كما يفيد كلام الفتح وأشار الى ما في  
الزيلي من تصحيح عدم تقديره بالنسب فان السبيبة الغنمة تحتل الجماع ولو صغيرة السن (قوله أو تنسهي  
للوطئ فيما دون الفرج) لان الظاهر أن من كانت كذلك فهي مطيعة للجماع في الجملة وان لم تطقه من  
خصوص زوج مثلا فتح (قوله فلا نفقة) أي مالم يمكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس كما يأتي قريبا  
(قوله كالو كنافعيرين) لان المانع من الوطئ وجودها ووجوده منه أيضا لا يضر بعدم وجود التسليم  
الموجب للنفقة منها (قوله موطوءة أولا) أي سواء دخل بها أم لا (قوله كأن كان الزوج الخ) تمثيل  
لقوله أولا فأدبه أن عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لا مانع منه أصلا وله مانع من جهته أو من جهتها وهي  
مشتهاة كالقراءة ونحوها لان الاعتبار في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنافع مقصود من وطئ أو من دواعيه  
ولذا وجبت الصغيرة تنسهي للجماع فيما دون الفرج كما مر فافهم (قوله أو معتوهة) في التارخانية المجنونة  
لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق (قوله وكذا صغيرة) أي لا تنسهي أصلا وللجماع فيما دون الفرج  
والالزام نفقة ما أسكنها ولا كما مر آنفا (قوله ان ادسكها في بيته) وان ردها فلا نفقة لها بدائع  
وحاصله انه مخير أما في مسألة المشتهاة فلا تخيير بل يلزمه نفقة مطلقا كما علمت فافهم (قوله ولو منعت نفسها  
للمهر) أي الذي تعورف تقديمه لانه منع بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زيلي (قوله دخل بها أولا)  
تعميم للمنع أي لها النفقة بالمنع المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أبي يوسف يسقط حقها في  
المنع اذا دخل بها رضاه (قوله وعليه الفتوى) أي استحسانا لانه لم يطلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه  
في الاستمتاع وفي الخلاصة أن الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بانه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتي بان  
له ذلك اه فقد اختلف الاقواء بحر من باب المهر وقد منها هناك أن الاستحسان مقدم فاذا جزم به الشارح  
وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع  
على قول الثاني اه وتام الكلام قد مناه هناك (قوله فتستحق النفقة) أي وان لم يكن لها المطالبة بالمهر  
(قوله به يفتي) كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي اللؤلؤ الجية وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية  
اعتبار حاله فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وفي التحفة والبدائع أنه الصحيح بحر لكن المتون  
والشروح على الاول وفي الخانية وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة قال في البحر وانفقوا على وجوب نفقة  
الموسرين اذا كانوا موسرين وعلى نفقة المعسرين اذا كانوا معسرين وانما الاختلاف فيما اذا كان أحدهما  
موسرا والآخر معسرا فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فان كان موسرا وهي معسرة فعليه نفقة  
الموسرين وفي عكسه نفقة المعسرين وأما على المقتب به فتجب نفقة الوسط في المسألتين وهو فوق نفقة  
المعسرة ودون نفقة الموسرة اه (تنبيهه) صرحوا ببيان اليسار والاعسار في نفقة الاقارب ولم أر من  
عرفهما في نفقة الزوجة ولعلمهم وكذا ذلك الى العرف والنظر الى الحال من التوسع في الانفاق وعدمه وبؤيده  
قول البدائع حتى لو كان الرجل مفرا في اليسار بأكل خبز الحواري ولحم الدجاج والمرأة مفطرة  
في الفقر تأكل في بيت أهلها خبز الشعير يطعمها خبز الخنطة ولحم الشاة (قوله ويخاطب الخ) صرح به

لان المانع من قبله (أو فقيرا ولو) كانت  
(مسلمة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة  
تطبق الوطئ) أو تنسهي للوطئ  
فما دون الفرج حتى لو لم تكن  
كذلك كان المانع منها فلا نفقة  
كالو كنافعيرين (فقيرة أو غنية  
موطوءة أولا) كأن كان الزوج  
صغيرا أو كانت رتقاء أو قرناء  
أو معتوهة أو كبيرة لاوطأ وكذا  
صغيرة تصلح للخدمة أو للاستئناس  
ان أمسكنها في بيته عند الثاني  
واختاره في التحفة ولو (منعت  
نفسها للمهر) دخل بها أولا ولو  
كله مؤجلا عند الثاني وعليه  
الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاء  
مخشي الاشياء لانه منع بحق  
فتستحق النفقة (بقدر حالهما)  
به يفتي ويخاطب بقدر وسعه

في الهداية وقد غفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسرا وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه (قوله والباقي) أي ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت أبيها) تعميم لقوله فقبح للزوجة وهذا ظاهر الرواية فقبح النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل الى منزل الزوج اذ لم يطالبها وقال بعض المتأخرين لا يقبح ما لم تزف الى منزله وهو رواية عن أبي يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه ونعمامة في الفتح (قوله اذ لم يطالبها الخ) الاخصر والانه ان يقول به يبقى اذ لم تمتنع عن النقلة بغير حق (قوله لقيام الاحتباس) فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت والمنازع لعارض فاشبه الحيز هداية (قوله وكذا الوصية الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلت نفسها صحيحة فان مفهومه انها لو سلت نفسها مرضت لان نفقة لها لان التسليم لم يصح كافي الهداية لكن حقق في الفتح ان هذا مبني على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علمت انه خلاف المفتي به من تعلقاتها بالعقد الصحيح لا بالتسليم فاختار وجوب النفقة لقيام الاحتباس (قوله والا لا) أي وان امكن نقلها الى بيت الزوج بمحضه ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها كافي البصر لمتعتها نفسها عن النقلة مع القدرة بخلاف ما اذ لم تقدر أصلا لكن سيأتي انها لا تجب لمرضة لم تزف اذ لم يملكها الانتقال معه أصلا فقد جعل عدم اسكان الانتقال مانعا من وجوب النفقة وهنا جعل وجوبها لها وقد يجاب بالفرق وهو انها هنا لما انتقلت الى بيته فقد تحقق التسليم ولا تصير بعده ناشرة الا اذا امكنها الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذ لم يوجد تسليم أصلا ومرضت بحيث لا يملكها الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم أصلا لا حقيقة ولا حكما وسيأتي ما يؤيده (قوله كما لا يلزمه مداواتها) أي اتيانها لها بدواء المرض ولا أجره الطبيب ولا الفصد ولا الحجامه هندية عن السراج والظاهر ان منها ما تستعمله النساء مما يزيل الكلف ونحوه وأما أجره القابلة فسيأتي الكلام عليها (قوله لانفقة لاحد عشر) أي بعد المنكوحة فاسد وعدتها أمرا واحدا وذكرا بعدد لعدم التمييز اه ح وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سيذكره المصنف مقرقا سوى منكوحة فاسد وعدته لانها غير زوجة وستنكح عليها في محالها وينبغي أن يذكر الموطوءة بشبهة لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها اه لان زوجها ممنوع عنها يعني من جهتها يعني يمكن ادخالها في الناشئة تاقل (قوله ومنكوحة فاسد وعدته) الاولى ومعذته وتقدم الكلام على المنكوحة فاسد وفي الغاية غاب عنها فترجعت بائنا ودخل بها وفتق بينهما بعد عود الاول فلا نفقة لها في عدتها لا على الاول ولا على الثاني بخلاف المدخولة اذا طلقت ثلاثا فترجعت في العدة ودخل بها الثاني فلها النفقة والسكنى على الاول اه أي لانها معتدة من طلاق بائن من الاول أما في الاولى فانها معتدة من وطئ الثاني بعد فاسد فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها منعت نفسها بمعنى من جهتها وفي الهندية اتمهم بأمرأة فترجعت وانكر أن حملها منه لان نفقة عليه لانه ممنوع من استمتاعا بمعنى من قبلها وان أقر به لمسته (تنبيه) تزوج معتدة البائن انما لا يسقط نفقتها مادامت في بيت العدة والاصار ناشرة كما في الذخير (قوله وصغيرة لاوطا) وكذا ان صلحت للخدمة أو الاستئناس ولم يسكنها في بيته كما مر فافهم (قوله بغير حق) ذكر محترزه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احتراز عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج في مواضع مرت في المهر وسيأتي بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قوله وهي الناشئة) أي بالمعنى الشرعي أما في اللغة فهي العاصية على الزوج المبغضة له (قوله ولو بعد سفره) أي لو عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن كونها ناشرة بجر عن الخلاصة أي فستحق النفقة فتكتب اليه لينفق عليها وترفع أمرها للقاضي ليفرض لها عليه نفقة أما لو انفقت على نفسها بدون ذلك فلا رجوع لها بالمسأة أي انها تسقط بالمعنى بدون قضاء ولا تراش (قوله والاقول لها الخ) أي حيث لا يئنه له وهذا أخذه في الصريح في الخلاصة لو قال هي ناشرة فلا نفقة لها فان شهد وأنه أو قاضا المجمل وهي لم تكن في بيته سقطت النفقة وان شهد وانها ليست في طاعته للجماع لم تقبل لاحتمال كونها في بيته ولا تسقط لان الزوج يغلب عليها اه قلت ويؤخذ منه أيضا تنبيه كون القول لها بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف في نشوز في الحال أمالو ادعى عليها سقوط النفقة المفروضة في شهر ما من مثل لنشوزها فيه فالظاهر أن القول لها أيضا لانكارها موجب

والباقي دين الى المبصرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه أن يطعمها مما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت أبيها) اذ لم يطالبها الزوج بالنقلة به يبقى وكذا اذا طالبها ولم تمتنع أو امتنعت للمهر (أو مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة استحقاقا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت أو في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حترزه في الفتح وفي الغاية مرضت عند الزوج فانتقلت لدار أبيها ان لم يمكن نقلها بمحضه ونحوها فلها النفقة والا لا كما يلزمه مداواتها (لا) نفقة لاحد عشر \* مرتدة \* ومقبلة \* ابنه \* ومعذته موت \* ومنكوحة \* فاسد وعدته \* وأمة لم تنوأ \* وصغيرة لاوطا و (خارجة من بيته بغير حق) وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد سفر خلا فالشافعي والقول لها في عدم النشوز يمينها

الرجوع عليها تامل ولو ادعت أن خروجها إلى بيت أهلها كان باذنه وانكر أو ثبت نشوزها ثم ادعت أنه بعده  
بشهر مثلا إذن لها بالملك هناك هل يكون القول لها أم لا أم وألظاهر الثاني لتحقق المسقط تامل (قوله  
وتسقط به) أي بالنشوز النفقة المفروضة يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشزت سقطت تلك  
الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فإنها لا تسقط كإساق في مسألة الموت اه ح  
قلت وسقوط المفروضة منصوص عليه في الجامع أما المستدانة فذكر في الذخيرة أنه يجب أن يكون على الروايتين  
في سقوطها بالموث والاصح منهما عدم السقوط اه ومقتضى هذا أنها لو عادت إلى بيته لا يعود ما سقط وهل  
يطل القرض فيحتاج إلى تجديده بعد العود إلى بيته أم لا أم لأمره ونظره عدم بطلانه لأن كلامهم في سقوط  
المفروض لا القرض قائل (قوله لو مانعته من الوطئ الخ) قيده في السراج بنزل الزوج وبقدرة على  
وطئها كرها وقال بعضهم لانه نفقة لها لأنها ناشزة اه والثاني وجهه في حق من يستحق وهذا يشير إلى أن هذا المنع  
في نكاحها نشوز بالاتفاق سائحي (قوله لها) أي ملكا أو إجارة (قوله ما لم تكن سألته النقلة)   
بأن قالت له حولي إلى منزلك أو أكثرى منزلا فاني محتاجة إلى منزلي هذا أخذ كراه فلها النفقة بجر (قوله  
لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) نقله صاحب الهداية في التجنيس وصاحب المحيط في الذخيرة (قوله بخلاف  
الخ) لأن السكنى في المصوب حرام والامتناع عن الحرام واجب بخلاف الامتناع عن الشبهة فإنه مندوب  
فيقدم عليه حق الزوج الواجب وسئل عن امرأة أسكنها زوجها في بلاد الدروز الملعدين ثم امتنع وطلبت  
منه السكنى في بلاد الاسلام خوفا على دينها وبظهر لي أن لها ذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبيهة بدار الحرب  
(قوله أو السفر معه) أي بناء على المفسى به من أنه ليس له السفر في الفساد الزمان فامتناعها بحق (قوله  
أومع اجنبي الخ) هذا مفهوم بالاولى لأنها إذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر معه فع الاجنبي  
بالاولى أو مومني على أصل المذهب من أن للزوج السفر بها لكنه لما بعث إليها أجنبا لئلا يه بها كان امتناعها  
من السفر معه بحق ولذا قيد بالاجنبي إذ لو كان محرما لم يكن لها نفقة لأنه ليس لها الامتناع ومسألة السفر  
فيها كلام بسطناه في باب المهر (قوله وقيل تكون ناشزة) أشار إلى ضعفه وبه حصر في البحر لكن قواه  
الرجح وغيره بأنه قائم بمصالحها له منعها من الغزل ونحوه وعن أكل ما يأتى برائحته كالخنا والنقش  
والارضاع أولى لأنه يهزلها ويلحقه عاربه إذا كان من الاشراف أو أول وأنت خير بأن هذا كله لا يدل للقول  
بأنه أتصير بذلك ناشزة لأنها الخارجة بغير حق كما مر والارم أنها نصير ناشزة إذا خالفته في الغزل والنقش  
والخنا ونحو ذلك مما يخالف به أمره وهي في بيته وفساده لا يحسن نعم فيفيد أن له منعها من هذا لا يجار بل ذكر  
الخبر الرمي أن له أن يمنعها من ارضاع ولدها من غيره وترتيبها أخذ مما في استراخانية عن الكافي في إجارة  
الظفر للزوج أن يمنع امرأته عما يوجب خلافا في حقها وما فيها أيضا عن السغنائى ولانها في الارضاع والسمهر  
تعب وذلك ينقص جمالها وجمالها حق الزوج فكان له أن يمنعها اه فافهم (قوله قال في التهر وفيه نظر)  
وجهه انها معذورة لاستغالها بمصالحها بخلاف المسألة المقيس عليها فانها لا اعذر لها فنقص التسليم منسوب  
إليها أفاده ح وفيه أن المحبوسة ظلم والمغصوبة وساجة الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت نفقتها وفي  
الهندية في الامه إذا سلمها السيد زوجها بلا فقط فعليه نفقة النهار وعلى الزوج نفقة الليل بقياسه هنا كذلك  
ط قلت وسيد كرا الشارح قبيل قوله وتعرض لوجه الغائب عن البحر أن له منعها من الغزل وكل عمل ولو قابله  
ومغسله اه وأنت خير بأنه إذا كان له منعها من ذلك فإن عصته وخرجت بلاذنه كانت ناشزة مادامت  
خارجة وإن لم يمنعها لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (قوله ومحبوسة ولو ظلم) شمل حبسها بدين تقدر  
على ايضائه أو لاقبل النقلة إليه أو بعدها وعليه الاعتماد زيلعي وعليه التوى فتح لأن المعتبر في سقوط نفقتها  
فوات الاحتباس لا من جهة الزوج بجر (قوله صيرفئة) كذا نقله عنها في الخ وأمره ونقله في الشرع ليلية  
من الخانية (قوله كحبسه) مصدر مضاف لمفعوله أي ككونه محبوسا فافهم (قوله مطلقا) أي ولو  
ظلم أو حبسته هي لدين عليه أو اجنبي (قوله لكن الخ) قال في التهر قيد بحبسها لان حبسه مطلقا  
غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب الا أنه في تصحيح القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في سجن السلطان  
ظلم اختلفوا فيه والصحيح انها لا تسحق النفقة اه قلت ونقل المقدسي عبارة الخانية كذلك وقال

وتسقط به المفروضة لا المستدانة  
في الاصح كالموت قيد بالخروج  
لأنه لو مانعته من الوطئ لم تكن  
ناشزة وشمل الخروج الحكمي  
كأن كان المنزل لها فذعته من  
الدخول عليها فهي كالخارجة  
ما لم تكن سألته النقلة ولو كان  
فيه شبهة ككيت السلطان  
فامتنعت منه فهي ناشزة لعدم  
اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف  
ما إذا خرجت من بيت الغصب  
أو أبت الذهاب إليه أو السفر  
معه أو موع اجنبي بعنه لمنقلها  
فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها  
لارضاع صبي وزوجها شريف  
ولم تخرج وقيل تكون ناشزة ولو  
سلبت نفسها بالليل دون النهار  
أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم  
قال في المجتبى وبه عرف جواب  
واقعة في زمانها لو تزوج من  
المحترفات التي تكون بالنهار في  
مصلحتها وبالليل عنده فلا نفقة لها  
انتهى قال في التهر وفيه نظر  
(ومحبوسة) ولو ظلم الا إذا حبسها  
هو بدين له فلها النفقة في الاصح  
جوهره وكذا لو قدر على الوصول  
إليها في الحبس صيرفئة كحبسه  
مطلقا لكن في تصحيح القدوري  
لو حبس في سجن السلطان فالصحيح  
سقوطها

كذا في نسخة المؤيدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها وفي نسخة العتيقة التي عليها خط بعض المشايخ حذف  
 لا فليحذر اه قلت وهكذا رأيت به دون لا في نسخة عتيقة عندي من الخانية وكذا نقله في الهندية عن الخانية  
 فلعل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤيدية أيضا أو مما نقل عنها فتكون لازمة ليوافق  
 ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى يساعده أيضا لأن الاحتباس جاء معنى من جهته لا من جهتها  
 كالوصكان مريضا أو صغيرا جدا أو مجبوبا أو غنيا (قوله وفي البحار الخ) عبارة وفي الخلاصة أنها  
 إذا حبسته وطلب أن تحبس معه فإنها لا تحبس وذ كفي مآل الفتاوى الخ قلت وهذا إذا كان في الحبس موضع  
 خال كما في التتارخانية ثم لا ينبغي أن تقيده بما لو خيف عليها الفساد ظاهر في أن فرض المسألة فيما إذا ظهر  
 للقاضي أن قصدها بجبسه أن يفعل ما تريد حيث كانت من أهل التهمة والفساد لا بمجرد دعوى الزوج ذلك  
 فينبغي للقاضي أن يتحرى في ذلك فقد وقع في زمانان امرأة حبست زوجها بدليل لها عليه فطلب حبسها معه  
 لأجل أن يخرجها من الحبس وبأ كل مالها ولا ينبغي أن حبسها له غير قيد بل لو حبسه غيرها وخاف عليها الفساد  
 فالحكم كذلك لأن العلة خوف الفساد (قوله لم تزف) أي لم تنتقل إلى بيت زوجها (قوله أي لا يمكنها  
 الخ) أعلم أن المذهب المصحح الذي عليه الفتوى وجوب النفقة للمريضة قبل النقلة أو بعدها أمكنه جماعها  
 أولا معها وزوجها أولا حيث لم تمنع نفسها إذا طاب نقلها فلا فرق ح بينها وبين الصحة لوجود التمكن من  
 الاستمتاع كما في الحائض والنفساء وحينئذ فلا ينبغي إدخالها فيمن لا نفقة لهن لكن ظاهر التخصيص أنه إذا كان  
 مرضها مانعا من النقلة فلا نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم التسليم بالكلية فهذا امراد من فرق بين المريضة  
 والصحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حرره في البحر ومشى عليه الشارح حيث ذكر فريما متر أن  
 لها النفقة إذا مرضت بعد النقلة في بيت الزوج أو قبل النقلة ثم انتقلت إلى بيته أو لم تنتقل ولم تمنع نفسها  
 ثم ذكر هنا أن التي لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النقلة مرضا لا يمكن الانتقال معه وقدمنا الفرق بين  
 هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت إلى دار أبيها ولا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أي  
 من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لها النفقة والفتوى على الأول لأن فوات  
 الاحتباس ليس منه ليحبل باقيا تقديرا هداية وقيد بقوله كرها لأنه لو ذهب بها على صورة الغصب  
 لكن رضاها فلا خلاف فيها ألا شك في أنها ناشزة فافهم (قوله ولو نفلا) المناسب ولو فرض أنهم عدم  
 الوجوب في النفل بالأولى لأنه متفق عليه أما الفرض في البحر عن الذخيرة عن أبي يوسف أنه عذر فلها نفقة  
 الحضرة وفي رواية عنه يؤمر بالخروج معها والانساق عليها (قوله لامعه) عطف على مقدراى حاجة  
 وحدها أو مع غير الزوج لامعه (قوله لفوات الاحتباس) علة لقوله لا نفقة لاحد عشر الخ (قوله ولو  
 معه) أي ولو جئت مع الزوج ولو كان الخ نفلا كما في الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعمرة أو تجارة  
 لقيام الاحتباس لكونها معه (قوله لا نفقة السفر والكراه) فينظر إلى قيمة الطعام في الحضرة في السفر  
 بحر قلت لا ينبغي أن هذا إذا خرج معها لاجلها أمالوا أخرجهما ويلزمه جميع ذلك (قوله من الطعن  
 والخبز) عبارة الهندية من الطبخ والخبز (قوله فعليه أن يأتيها بطعام مهيا) أو يأتيها بمن يكفيها عمل  
 الطبخ والخبز هندية (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن  
 إذا لم تطبخ لا يعطها إلا دام وهو الصحيح كذا في الفتح ومانقله عن بعض المواضع عزاء في البدائع إلى أبي الليث  
 ومقتضى ما صححه السرخسي أنه لا يلزمه سوى الخبر تأمل لكن رأيت صاحب النهر قال بعد قوله لا يعطها  
 إلا دام أي إذا لم يطعم لا مطلقا كما لا ينبغي (قوله على ذلك) أي على الطعن والخبز (قوله لوجوبه  
 عليها ديانة) فتفتي به ولكنها لا تجبر عليه إن ابت بدائع (قوله ولو شريفة) كذا قاله في البحر أخذ من  
 التعديل وهو مخالف لما قبله من أنها إذا كانت ممن لا تخدم فعليه أن يأتيها بطعام والا فلا وجوب عليها ديانة  
 لم يبق فرق بين الصورتين اللهم إلا أن يقال إن الشريفة قد تكون ممن تخدم نفسها وقد لا تكون والذي يظهر  
 اعتبار حالها في الغنى والفقرة لا في الشرف وعدمه فإن الشريفة الفقيرة تخدم نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام  
 وحال أهل بيته في غاية من التقليل من الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية  
 في مختارات النوازل تؤيده حيث قال وإن كانت ممن تخدم نفسها فعليها الطبخ والخبز لأنه عليه الصلاة والسلام

وفي البحر عن مآل الفتاوى  
 ولو خيف عليها الفساد تحبس معه  
 عند المتأخرين (ومريضة لم تزف)  
 أي لا يمكنها الانتقال معه أصلا فلا  
 نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم  
 التسليم تقديرا بحر (ومغصوبة)  
 كرها (وحاجة) ولو نفلا (لامعه  
 ولو بحر) لفوات الاحتباس  
 (ولو معه فعليه نفقة الحضرة خاصة)  
 لانتفاة السفر والكراه  
 (استعت) المرأة (عن الطعن  
 والخبز) إن كانت ممن لا تخدم  
 أو كان بها علة (فعليه أن يأتيها  
 بطعام مهيا والا) بأن كانت ممن  
 تخدم نفسها وتقدر على ذلك (لا)  
 يجب عليه ولا يجوز لها أخذ  
 الأجرة على ذلك لوجوبه عليها  
 ديانة ولو شريفة لأنه عليه الصلاة  
 والسلام قسم الأعمال بين علي  
 وفاطمة فجعل أعمال الخارج  
 على علي رضي الله عنه والمداخل  
 على فاطمة رضي الله تعالى عنها مع  
 أنها سيدة نساء العالمين بحر (ويجب  
 عليه آلة طحن وخبز وآنية شراب  
 وطبخ ككوز وجرة وقدر  
 ومغرفة) وكذا سائر أدوات  
 البيت كحصر

الح (قوله ولبد) بجلد واحد اللبود والطنفسة مثلثا البساط (قوله وتغامه في الجوهره) حيث قال  
ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالشط والذهن والسدر والخطمي والاشنان والصابون على عادة أهل  
البلد أما الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما الطبيب فيجب عليه ما يقطع به السهوك لا غير عليه  
ما يقطع به الصنان لا الدواء للمرض ولا اجرة الطبيب ولا القصاد ولا الحمام وعليه من الماء ما تنقل به ثيابها  
وبدنها لا شراء ماء الغسل من الخسابة بل ينقله اليها أو يأذن لها ينقله وان كانت موسرة استأجرت من ينقله اليها  
وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية أن ثمن ماء الاعتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه فتوى  
مشايخ بلخ والصدر الشهيد وهو اختيار قاضي خان اه وفي البرازية ولا تفرض لها الفاكهة والسهك بالتحريك  
ريح العرق والسنان دفرا لا بطل بالمال المهملة أي تنهه كما في المصباح (تنبيه) قد علم محاذ كراهة لا يلزمه لها  
القهوة والدخان وان تضررت بتركهما لان ذلك ان كان من قبيل الدواء أو من قبيل التفكه فكل من الدواء  
والتفكه لا يلزمه كما علت (قوله قبل عليه الخ) عبارة البحر عن الخلاصة فلقاتل أن يقول عليه لانه مؤنة  
الجماع ولقاتل أن يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذو وجهين لم يجزم  
أحد من المشايخ بأحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر في ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمه  
يعود الى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتفرض لها الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على  
الكسوة بعضه بعض بان يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا أو يؤخر هذه الجملة هناك ط واعلم أن تقدير  
الكسوة بما يختلف باختلاف الاماكن والاعداد فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت  
ومكان فان شاء فرضها اصنافا وان شاء قومه وقضى بالقيمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على  
الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط أو حالها مجر (قوله في كل نصف حول مرة) الا اذا ترقح وبني بها  
ولم يعت لها كسوة فقط لانه لا اعتبارا لنصف الحول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط معنى المدة بحر عن  
الخلاصة وحاصله انها تجب لها بمجلة لا بعد تمام المدة واعلم أنه لا يجبدلها الكسوة ما لم يتخرق ما عندها أو يبلغ  
الوقت الذي يكسوها كافي الحاكم وفيه تفصيل سيأتي قبيل قوله ونلحدها (قوله وللزوج الاتفاق  
عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا يأخذ ما فضل فان المفروضة أو المدفوعة لها لئلا لها فلها الاطعام منها  
والتصدق ومقتضاه انها لو أمرته بانفاق بعض المقر لها فالسابق لها أو بشرها بطعام ليس له اكل ما فضل عنها  
وفي الخسابة لو اكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع عليه بالمفروض بحر ملخصا (قوله ولو بعد فرض  
القاضي) لا محل له هنا لان من شروط فرض القاضي أن يظهر له مطله وعدم انفاقه كما تعرفه (قوله  
يفرض الخ) تفريع على الاستثناء وبيان لتيجته لكنه غير مفيد فكان عليه أن يبدله بقوله فبأمره ليعطيها أي  
ليس له أن ينفق عليها بل يدفع لها ما تنفق على نفسها وقد أصح الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله وبأمره  
الخ على قوله يفرض لكن كان عليه حذف قوله ان شك مطله لانه يعني عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم  
انفاقه مع ايهامه الاكتفاء بمجرد الشكاية يوضح ما قلناه في البحر عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو الذي  
يلي الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطله فحينئذ يفرض النفقة وبأمره ليعطيها تنفق على نفسها انظر لها  
فان لم يعط حبه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله بطلبها مع حضرته بيان لشرطين لجواز فرض القاضي  
النفقة ذكرا في البدائع لكن سيأتي في المتن فرضها على الغائب لوله مال عند من يقربه وبالزوجة ومطلقا  
على قول زفر المقي به ويؤخذ من كلام الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور مطله وقوله ولم يكن  
صاحب مائدة بيان لشرط رابع ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائدة يمكن  
المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رضيت أن  
تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمته يفرض لها بالمعروف اه وهو كالصريح في أن المراد بصاحب  
المائدة من يملكها تناول كفايتها من طعامه سواء كان يتفق على من لا تجب عليه نفقته أولا فافهم  
(قوله لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أي لكونها يحل لها تناول كفايتها ولو بدون اذنه  
لا يفرض لها اذا امكنتها ذلك فافهم (قوله فان لم يعط الخ) تفريع على قوله ليعطيها وفي الفقه امتنع عن  
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ويبيع الحاكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يحبس حتى ينق

ولبد وطنفسة وما تنظف به وتزيل  
الوسخ كشط واشنان وما يمنع  
السنان ومداس رجلها وتغامه  
في الجوهره والبحر وفيه اجرة  
القابلة على من استأجرها  
من زوجة وزوج ولو جاءت بلا  
استئجار قبل عليه وقيل عليها  
(وتفرض لها الكسوة في كل  
نصف حول مرة) لتجدد الحاجة  
حر أو بردا وللزوج الاتفاق عليها  
بنفسه ولو بعد فرض القاضي  
خلاصة (الا أن يظهر للقاضي  
عدم انفاقه يفرض) أي يقدر  
(لها) بطلبها مع حضرته وبأمره  
ليعطها ان شك مطله ولم يكن  
صاحب مائدة لان لها أن تأكل  
من طعامه وتتخذ ثوبا من كرابسه  
بلا اذنه فان لم يعط حبه ولا  
تسقط عنه النفقة خلاصة  
وغیرها



عليها ولا يفسخ ولا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ماسوى  
 الا زارا لا في البر وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي  
 ولا تساع عمامته قهستاني عن المحيط دره متقى والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه لترده  
 في حوائجه جمعه دست مصباح (قوله أى كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتبر في الفرض الاصلح والايسر  
 ففي المحترف يوما يوم لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء على أنه يعطى بمجلا ويعطى  
 كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك المساء لتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تاجرا  
 فنفقة شهر بشهر أو من الدهاقين فنفقة سنة بسنة أو من الصناع الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع  
 كذلك فتح وغيره قلت ومضى في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره  
 محمد بن محمد في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال  
 الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البحر بسنا حيث ذكر التفصيل المذكور ثم قال وينبغي أن يكون  
 محله ما اذ ارضى الزوج والا فلو قال أنا أدفع نفقة كل يوم مجلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تخفيفا عليه  
 فاذا كان بضرة لا يفضل وظاهر كلامهم أن كل مدة نامت حال الزوج أنه يجعل نفقتها كما صرح حوايه في اليوم اه  
 قائل (قوله كالماء الطلبي الخ) ذكر في الذخيرة ما مر عن محمد من التقدير بشهر لانه أقل الاجال المعتادة  
 ثم قال وفتح على هذا أنه لو لم يدفع لها فادرت أن تطلب كل يوم فانما تطلب عند المساء لان حصه كل يوم  
 معلومة فيمكن طلبها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتبارها اه فأفاد أن الخيار لها  
 في طلب كل يوم اذ لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما يجنبه في البحر من جعل الخيار له في الدفع كل يوم فانهم  
 جعل الخيار له قد يكون فيه اضرارها كما هو مشاهد حيث يجوزها الى الخروج من بيتها في كل يوم والى  
 الخاصة والمنزلة وربما لا تجد له وان وجدته لا يعطىها فالأولى في زماننا ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير  
 بالشهر وجعل الخيار لها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر  
 فاستغنت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنتة فاصدة لاضراره ومخاضة في كل يوم فينبغي التعويل على هذا  
 التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والخصومة (قوله ولها أخذ كقبيل الخ)  
 عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل الغيبة عني فطلبت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال  
 أبو يوسف تأخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ  
 عند أبي يوسف الكفيل بأكثر من شهر اه فظهر أن محل أخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بتقدير غيبته  
 فيضاف أن يمكث أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه أقل الاجال المعتادة كما مر ومحل الاكثر لو علم أنه يغيب  
 أكثر كما لو خرج للبحر مثلا فيؤخذ بقدرها فانهم لم يفرقوا في عبارة الشارح اختصار يومهم خلاف المراد وما أفاده  
 كلامه من ان خلاف أبي يوسف في المحلين لا في الأول فقط هو صريح عبارة الفتح المذكورة فانهم (قوله  
 وقس سائر الديون عليه) أى على دين النفقة قال في نور العين وفي آخره كقوله المحيط والفتوى في مسألة  
 النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو اتي مفت بذلك كان حسنا رفقيا بالناس وفي الاقضية اجمعوا  
 ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل وأراد المدينون السفر لا يجب عليه اعطاء الكفيل وفي الصغرى  
 المدينون اذا اراد أن يغيب ليس رب الدين أن يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن  
 يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يعد وفي المتن رب الدين لو قال للقاضي ان مدوني فلان يريد أن يغيب عني فانه  
 يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى أنه لا ينافي هنا التقييد بالشهر بل المراد  
 الكفالة بكل الدين لانه شيء مقدّر ثابت في ذمة المدين بخلاف النفقة فانها تزداد بزيادة المدة فتتقيد الكفالة  
 بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا يظهر التقييد بأخذ الكفيل باقسط مدة الغيبة فانهم (قوله ولو  
 كفيل لها كل شهر كذا الخ) اعلم أن ما مر انما هو في الخلاف في جواز اخذها الكفيل منه جبرا عند خوف  
 الغيبة والكلام الآن في قدر المدة التي تصح بها الكفالة فان كفيل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال أبدا  
 أو مادام تزوجين وقع على الابد اتفاقا والواقع على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الابد عند أبي يوسف وهو  
 أرفق وعليه الفتوى كما في البحر ومفاده أنها لا تصح قبل الفرض أو التراضي على شيء معين وصرح به في البحر

وقوله (في كل شهر) أى كل مدة  
 تناسبه كيوم للمحترف وسنة  
 للدهقان وله الدفع كل يوم كالماء  
 الطاب كل يوم عند المساء لليوم  
 الآتي ولها أخذ كقبيل  
 بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته  
 عند الثاني وبه يفتى وقس سائر  
 الديون عليه وبه أفتى بعضهم  
 جواهر الفتاوى من كقوله  
 الباب الأول ولو كفيل لها  
 كل شهر كذا أبدا وقع على الابد  
 وكذا لو لم يقل أبدا عند الثاني  
 وبه يفتى بحر

مما لم  
 في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة

عن الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت الا بالقضاء والرضى لكن نقل بعده عن الواقعات لوقالت انه يريد الغيبة وطلبت منه كفيلا ليس له ذلك لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف استحسنت اخذ كفيلا بنفقة شهر وعليه الفتوى لانها ان لم تجب للرجال تجب بعده فيصير مكانه كفل بمآذاب لها على الزوج فيجبر استحقاقا رفقا بالناس قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونها مفروضة أولا اه قلت وهذا يخالف لما قبله من انها لا تصح قبل الفرض او التراضي ووفق الرمي بحمل ما قبله على حال الحضور وحمل هذا على حال ارادة الغيبة فيصح في الغيبة مطلقا استحسانا وعليه فحاضر من ان الاب لا يطالب بنفقة زوجة ابنة الا اذا ضمنها مقيد بالمفروضة او المنقضية بوقفاين كلامهم قلت وفي الذخيرة عن كتاب الاقضية اذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضمن النفقة باطل الا ان يسمى شيئا بان يصطحا على شيء مقدر لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لوجوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اه والظاهر ان هذا هو القياس اذا لم يصح الضمان بما لم يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالقضاء والرضى ولذا انقطع بالمضى عند عدم ذلك لكن علمت مما مر ان الاستحسان الجواز وان لم تجب للرجال وانما يصير كأنه كفل لها بمآذاب لها على الزوج أي بمآثبات لها عليه بعد والكفالة بذلك جائزة في غير النفقة فكذلك في النفقة ولا يخفى ان علم الاستحسان جارية في مسائلتي الحضرة والغيبة ويدل عليه اطلاقهم مسألة ضمان الاب بنفقة زوجة الابن وكذا قوله في فتح القدير ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة هذا ما ظهر لي من التوفيق وهو بالقبول حقيق فاعتنم (تنبيه) هذه الكفالة تتضمن زمان العدة أيضا لانه كفل مادام النكاح وهو في العدة باق من وجه كما في الذخيرة ونحوه في الفتح ولو كفل لها بنفقة ولدها ابدا أو بنفقة خادمها ما عاش لم يصح لسقوط النفقة عنه اذا أبسر الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت مجهولا بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقي النكاح كما في الذخيرة ثم اعلم ان الكفالة بالمال يشترط لصحتها أن يكون المال دينيا صحيحا وهو لا يسقط بالابادة أو البراءة ودين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصح فيه الكفالة وكأنهم اخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فافهم (قوله لسقوطه) أي لسقوط دين النفقة بموت أحدهما وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سأتى فكان أضعف من دين الزوج فلا بد من رضا اه ح (قوله بخلاف سائر الديون) أي فانه يقع التقاض فيها تقاضا ولا بشرط التساوى فلا اختلافا كما اذا كان أحدهما جديا والآخر ثيبا فلا بد من رضی صاحب الجسد كما في البحر ح (قوله وفيه) أي في البحر عند قول السكني في بيت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ البحر (قوله لا اجر عليه) لان منفعة سكنى الدار تعود اليها السكنى سياتى في الاجارات أن الفتوى على الصحة لتبعيةها له في السكنى أفاده ح (قوله ومفهومه الخ) من كلام البحر (قوله فالاجرة عليه) لان هذه الثلاثة تضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد العقد منها واعترضه ط بأن سكناه عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار بالنسبة السكنى العارضة اليه بعد تحقق الفعل منها اه وتوجب بانها لما كانت تابعة له في السكنى صارت البدله فصار كغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمينه الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء والرخص) أي براعى كل وقت أو مكان بما يناسبه وفي البرازية اذا فرض القاضي النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يطل القضاء وبالعكس لها مطلب الزيادة اه وكذا الوصلته على شيء معلوم ثم غلا السعر أو رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) أي لا تقدر بشئ معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس بلازم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زمانه اعتبارا بالكفاية المعروف كما في الذخيرة (قوله لكن في الصراح) حيث قال فالحاصل أنه ينبغي للقاضي اذا أراد فرض النفقة أن ينظر في سعر البلد ونظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما في المحيط اما باعتبار حاله أو باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها أصنافا وان شاء قومتها وفرض لها بالقيمة اه ثم اعلم أن هذا لا ينافى ما عزا الى الاختيار والجمع من عدم تقديرها بدراهم أي بشئ معين لا يزيد ولا ينقص بل هو موكده ومفسر

وفيه علم ادين لزوجها لم يلتقيا  
قصا صا لا برضا لسقوطه بالموت  
بخلاف سائر الديون وفيه أجرت  
دارها من زوجها وهما يسكنان  
فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في  
منزل كانت فيه باجرا فطولبت به  
بعد سنة فقالت له أخبرتك بأن  
المنزل بالكراء عليك الاجر فهو  
عليها لانها العاقدة بزانية ومفهومه  
أنها لو سكنت بغير جارية في وقت  
أموال يقيم أو معدلا لاستغلال  
فلا جرة عليه فليحفظ (ويشترها  
بقدر الغلاء والرخص ولا تقدر  
بدراهم) ودنانير كما في الاختيار  
وعزا المصنف لشرح الجمع  
للمصنف لكن في البحر عن المحيط  
ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها  
أصنافا أو قومتها بالدراهم ثم يقدر  
بالدراهم

فلا وجه للاستدراك عليه فالأولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقدرها بقدر الغلاء والرخس  
 فان ما ذكره في البصر يفيد أن القاضى مخير بين ذلك وبين فرضها أصنافا أى من خبز وادام ودهن وصابون  
 ونحو ذلك فاذا ظهر للقاضى عدم اتفاقه بنفسه بأمره بدفع ذلك أو ببقته بقدر كفايتها وحسنه فلا استدراك  
 صحيح فافهم (قوله وفيه) أى فى البحر بمنا (قوله كماله أن يرفعها) الأولى أن يقول بدليل أن له  
 أن يرفعها الخ ليفيد أنه بحث فان صاحب البحر ذكر هذه المسألة عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على أن له الخ  
 (قوله وتزاد فى الشتاء الخ) أى تزداد على ما قدره محمد فى الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة فى كل سنة  
 قال فى الظهيرية أن هذا فى عرفهم أى فى عرفنا فيجب السراويل والحبّة والفرّاش والحلّاف وما تدفع به أذى الحر  
 والبرد وفى الشتاء درع خز وجبة قز وخمار برسيم اه وفى الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف  
 باختلاف الأماكن حرّا وبردا والعادات فعلى القاضى اعتبارها الكفاية بالمعروف فى كل وقت ومكان وكل  
 جواب عرفته فى النفقة من اعتبار حاله وأحوالها فهو الجواب فى الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول  
 لفعل مقدّر دل عليه المذكور إذ عطفه على جبة لا يناسبه تقييد الفعل بالشتاء وما يدفع أذى الحر يناسب  
 الصيف (قوله إن طلبته) راجع لقوله ويقدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى  
 ما ذكرناه آنفا عن الظهيرية وعن الذخيرة وقوله وحالا أى حال الزوجين فى اليسار والاعسار فهو عطف  
 مرادف تأمل ولو قال بدله ووقال للكان أولى (قوله وليس عليه خفها الخ) قال فى البرازية ولم يذكر  
 الخلف والازار فى كسوة المرأة وذكرهما فى كسوة الخادم وذلك فى ديارهم بحكم العرف وفى ديارنا يفرض  
 الازار والمكعب وما تنام عليه اه وقال السرخسى ولم يوجب محمد الازار لانه انما يحتاج للفروج  
 والمرأة منهية عنه قال فى الذخيرة هذا التعليل اشارة الى أنه لا يفرض للمرأة الازار فى ديارنا أيضا اه  
 والحاصل أنه اختلف التعليل لعدم ذكر الازار فقل للعرف ولذا أوجب الخصاص لا اختلاف العرف  
 فى زمانه وقيل حرمة الخروج ولعل الأول أوجه لانها يحل لها الخروج فى مواضع فلا بد لها من ساتر وتقدم  
 أنه يجب لها مدامس رجلها والظاهر أنه لا خلاف فيه ان كان المراد به ما تلبسه فى البيت وكذا الخلف والجورب  
 فى الشتاء لدفع البرد الشديد (قوله وفى العراخ) وعبارته والحاصل أن المرأة ليس عليها التسليم نفسها فى بيته  
 وعليه لها جميع ما يكفها بحسب حالها من أكل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها أن تتجمل بما هو ملكها ولا  
 أن تفرش له شيئا من فرشها الخ قلت ومفاده أنه يلزمه كسوتها من حين عقده عليها وأدخوله بها ومرا التصرّيح  
 به عن الخلاصة فيجب حالة لا موجهة الى مضى نصف الحول وان زفت اليه بدياب فلا يلزمها استعمالها كالأول  
 مضت المدة ولم تلبس مادفع لها فقلها عليه غيره كما مر ويأتى وكما لو كانت تملك طعما ما يكفها أو قشرت على نفسها  
 وبقي معهاد راحم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جهاز يلبق به) الضمير فى عبارة البحر  
 عن المبتنى عائدا الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والذنان ثم قال والمعتمد ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها  
 اه وقد منّا فى باب المهر أن هذا المبعوث الى الاب يسمى فى عرف الاعاجم بالدستيلن وانه فى الكافى وغيره  
 فسر بالمهر المجلل وان غيره فصل وقال ان ادرج فى العقد فهو المهر المجلل حتى ملكت المرأة منع نفسها  
 لاستيفائه فلا يملك الزوج طلب الجهاز لأن الشيء لا يقابل عوضا وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالمهبة  
 بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والمادة أو طلب الدستيلن وبذلك يحصل التوفيق بين القولين  
 (قوله فله مطالبة الاب بالنقد) أى المنقود وهو ما بعته الى الاب لا على كونه من المهر بل على كونه بمقابلته  
 ما يتخذ للزوج فى الجهاز لما علمت من أنه هبة بشرط العوض فله الرجوع بها عند عدم العوض فافهم (قوله  
 الا اذا سكت) أى زمانا يعرف به رضاه (قوله وعليه) أى يتنى على ما ذكر من أن له المطالبة به لانه  
 يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فنبغى العمل بما مر) أى من أنه لا يحرم الانتفاع به بلاذنها  
 وأما ما ذكره صاحب النهر هناك عن البرازية من أن الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشئ لأن المال فى النكاح  
 غير مقصود اه فهو مبغى على أن ذلك المجلل ادرج فى العقد بدليل التعليل بان المال وهو الجهاز غير مقصود  
 فى النكاح لأن المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال انه وان ادرج فى العقد يعتبر بدلا عن الجهاز أيضا  
 بحكم العرف فصار المعقود عليه كلامها لا نأقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما

وفيه لو قرت على نفسها فله أن  
 يرفعها للقاضى لتأكل مما فرض  
 لها خوفا عليها من الهزال فانه  
 يفتره كماله أن يرفعها للقاضى للبس  
 الثوب لان الزينة حقّه (وتزاد  
 فى الشتاء جبة) وسروا والوما  
 يدفع به أذى حرّ وبرد (ولحافا  
 وفراشا) وحدها لانها رعا تعتزل  
 عنه أيام حيضها ومرضاها (ان  
 طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا  
 وحالا وبدا) اختيار وليس عليه  
 خفها بل خف أمتهما يجتنبى وفى  
 البحر قد استفيد من هذا أنه  
 لو كان لها أمتعة من فرش  
 ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك  
 بل يجب عليه وقدر أيضا من  
 يأمرها بفرش أمتعتها ولا يضافه  
 جبرا عليها وذلك حرام كنع كسوتها  
 اه لكن قد منّا فى المهر عنه عن  
 المبتنى لو زفت اليه بلا جهاز  
 يلبق به فله مطالبة الاب بالنقد  
 الا اذا سكت انتهى وعليه  
 فلو زفت به اليه لا يحرم عليه  
 الانتفاع به وفى عرفنا يلتزمون  
 كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته  
 قلته ولا شك أن المعروف  
 كالمشروط فنبغى العمل بما مر  
 كذا فى النهر

مطلب  
 فيما لو زفت اليه بلا جهاز يلبق به

وأيضاً حيث صرح بجعله مهراً وهو بدل البضع لا يعتبر المعنى على أن هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل أحد يعلم أن الجهاز ملك المرأة وأنه إذا أطلقها تأخذها كله وإذا ماتت بورث عنها ولا يختص بشئ منه وإنما المعروف أنه يزيد في المهر لتأتى بجهاز كثير ليزين به بيتهم ويتنفع به بأذنهم ويرثه هو وأولاده إذا ماتت كما يزيد في مهر الفتية لاجل ذلك لا بد من الجهاز كله أو بعضه ملكاً له ولا يملك الانتفاع به وإن لم تأذن فافهم (قوله هل تقدير القاضي) أى من غير قوله حكمت بذلك ط والظاهر أنه بالبدل هنا وفيما بعده من المواضع ويصح بإزاء وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الآتى والنفقة لا تصير ديناً بالقضاء أو بالرضا (قوله بشرطه) هو ~~شكوى~~ المطلب وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائة ط (قوله فلا تسقط) أى النفقة وهذا تفريع على كونه حكماً ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في البحر ومساءلة الأبراء أى الاتية قريباً لتدل على أن الفرض في الشهر الأول منجز وفيما بعده مضاف فيتنجز بدخوله وهكذا اه (قوله الأمانع) كشوزها تسقط في مدته كما مر وكغيره السعرة غلا أو رخصاً تنقص أو تزداد (قوله ولذا) أى لما علم مما سبق أن النفقة تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بمضى المدة ط (قوله قبل الفرض) يشمل الفرض بالقضاء أو بالرضا وقوله باطل لأنها لا تصير ديناً بدون الفرض المذ ~~كور~~ فليس في كلامه قصور فافهم (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو ضاعها على أن تبرئه من نفقة العدة كما قدمناه في باب لانه إبراء بعوض وهو استنفاء قبل الوجوب فيجوز ما لا قبل فهو اسقاط للشئ قبل وجوبه فلا يجوز كما في النسخ (قوله ومن شهر مستقبل) أى إذا كانت مفروضة بالشهر فلو بالأيام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وقبل وكذا لو بالسنين يبرأ عن نفقة سنة مستقبله كما هو ظاهر وانظروا أن المراد بالمستقبل ما دخل أو لم يخل لأنه لا غنى عن بدخوله كما علمت آتفاً وقبل دخوله حكمه حكمكم ما بعده من الأشهر المستقبلية ويؤيده ما في البحر وكذا لو قالت أبرأتك عن نفقة سنة لم يبرأ إلا من نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر فأنقض الفرض لمعنى يتجدد بتجدد الشهر فلم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض وما لم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني واجبة الخ وحاصله أن النفقة تفرض لمعنى الحاجة المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا أصارت الحاجة متجددة بتجدد كل شهر فقبل تجدد نفقة لا يتجدد الفرض فلم يجب النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما لم يجب ومقتضاه أنه لو فرضها كل سنة كذا صح الإبراء عن سنة دخلت لا عن أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكماً منه اه ح والمفهوم هو كونها بدون تقدير القاضي لا تكون لازمة وفيه أنها تلزم بالترضى على قدر معلوم وتصير به ديناً في ذمة الزوج فيتعين كونه تفريعاً على مفهوم قوله الإبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضا لأن الفرض معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهوماً أنها قبل الفرض المذكور لا تكون لازمة لأن الشرط المذكور ليس فيه تقدير كما يظهر قريباً فافهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تموين بدل تكون فقوله من غير تقدير تفسير للتموين (قوله والكسوة كسوة الصيف والشتاء) أى باتيها بالكسوة الواجبة في كل نصف حول بأن يأتياها بالثياب المتقويم وتقدير بدراهم بدل الثياب فافهم (قوله لم يلزم الخ) كذا ذكره في البحر بجملاً ووجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لأن ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد سواء شرطه أولاً وأغنى بعدل إلى التقدير بشئ معين بالصلح والترضى أو بقضاء القاضي إذا ظهر له مطله فتصير النفقة بذلك لازمة عليه وديناً بذمته حتى لا تسقط بمضى المدة ويصح الإبراء عنها وقبل ذلك لا تصير كذلك كما علمت (قوله فلها بعد ذلك الخ) أى بعد ما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من الزوج أو القاضي بشرطه المأثر (قوله ولو حكم بموجب العقد مالكي الخ) أى لو ترفعاً إلى مالكي بعد المنازعة في صحة العقد فتقال حكمت بحكمته ووجهه شروطه ووجهه أى بما يستوجب العقد ويقضيه من لزوم المهر ولزوم تسليمها نفسها ونحوه صح الحكم لكن للحنى تقدير النفقة دراهم وإن كان مذهب المالكي لزوم الشرط بالتموين لأن ذلك لم يصح حكم المالكي فيه إلا بدليل في صحة الحكم من الدعوى والحادثة أى ترفعهما إليه في الحادثة التي يحكم بها ولم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التموين حتى يصح حكمه به وإن قال حكمت بشروطه وموجبه أليس لزوم اشتراط التموين من موجبات العقد اللازمة للحنى الحكم بخلافه (قوله يبق

مطله  
في الأراء عن النفقة

وفيه عن قضاء البحر هل تقدير  
القاضي للنفقة حكم منه  
قلت نعم لأن طلب التقدير بشرطه  
دعوى فلا تسقط بمضى المدة  
ولو فرض لها كل يوم أو كل  
شهر هل يكون قضاء مادام النكاح  
قلت نعم الأمانع ولذا قالوا الإبراء  
قبل الفرض باطل وبعده يصح  
مما مضى ومن شهر مستقبل  
حتى لو شرط في العقد أن النفقة  
تكون من غير تقدير والكسوة  
كسوة الشتاء والصيف لم يلزم  
فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما  
ولو حكم بموجب العقد مالكي  
يرى ذلك فليعنى تقديرها لعدم  
الدعوى والحادثة

لو حكم الخنق) أي حكما مستوفيا شرائطه كما مر (قوله لا) أي ليس للشافعي الحكم بالتأمين لأن فيه إبطال قضاء الخنق ط (قوله وعليه الخ) هذا بحث لصاحب النهر ط (قوله فلو حكم الشافعي بالتأمين) بان ترافعا إليه وطلبت منه التقدير وأبي ولم يظهر للقاضي مطلقا لكم لها بالتأمين لم يكن للحنفي نقضه قلت ألا أن يظهر بعد ذلك مطلقا في فرضها دراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التي حكم بها الشافعي (قوله بطل الفرض السابق) أي الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا (قوله لرضاها بذلك) لأن الفرض كان حقها لكونه أنفع لها فإن النفقة تصير به دينا في ذمته فلا تسقط بالمنى فإذا اتفقا على التأمين في المستقبل يكون اعراضا عن الفرض السابق وهذه المسألة ذكرها في البحر بمشأ وقال أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها مما في الذخيرة لو صالحته على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو بالرضا أو بعده كان تقدير النفقة فتجاوز الزيادة عليه لو قالت لا يكفي والنقصان عنه لو قال لا يطيقه وعلم الثاني صدقه بالسؤال عنه والا لا لأن التزامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو صالحته على نحو ثوب أو عبد مالا يصح للقاضي أن يفرضه في النفقة فإن كان قبل التقدير بالقضاء أو بالرضا كان تقديرا أيضا وإن كان بعده كان معاوضة فلا تجوز الزيادة عليه ولا النقصان اه ملخصا قال في البحر وعلم منه أن تراضيها على ما يصلح للنفقة مبطل لفرض القاضي فيستفاد منه أنها لو اتفقا الخ (قوله وفي السراجية الخ) أي فتاوى سراج الدين قارئ الهداية وهذا مخالف لما قاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضا في النفقة وهذا في الكسوة لا يجدي نفعا في الفرق تأمل وقد يجاب بان ذلك في فرض القاضي وهذا في التراضي بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء الحقيقي بل الصوري لأن التقدير صريح تراضيها قبل القضاء وأيضا فإن شرط القضاء ظهور المطل وبمجرد التراضي لم يظهر مطلقا وحيد فخرجوها وطلب الكسوة قاشا ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيه اعراض عن حقها لكون التقدير برضاها أنفع لها كما ترى في فرض القاضي ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اتفقا الخ غير قيد بل يكفي طلبها ويظهر منه أيضا أنه لا فرق بين كون طلبها بعد الفرض والتقدير بالقضاء أو بالرضا ولذا ذكر ما في السراجية عقب قوله لو اتفقا الخ لكن يشكل على هذا ما ذكر عن الشيخ قاسم فإنه إذا لم يصح حكم الشافعي بالتأمين بعد حكم الخنق بالتقدير بالدراهم فعدم صحة طلبها بدون حكم يكون بالاولى فليأتنا (قوله وقالوا الخ) الاصل أن القاضي إذا ظهر له الخطأ في التقدير رده والا فلا فلو قدر لها عشرة دراهم نفقة شهر فغضى الشهر وبقي منها شيء يفرض لها عشرة أخرى إذا لم يظهر خطأه في التقدير يبين لجواز أنها قدرت على نفسها فيبقى التقدير معتبرا فيقتضى لها باخرى بخلاف ما إذا أسرفت فيها أو سرق أو هلك قبل مضي الوقت لا يقضى باخرى ما لم يضر الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فانه إذا مضى الوقت وبقي شيء لا يقضى باخرى لانها في حقها باعتبار الحاجة ولذا ألواضا عن منه يفرض له أخرى وفي حق المرأة معارضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فانه لا يقضى لها باخرى الا إذا تخزقت قبل مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيقتضى لها باخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه في التقدير حيث وقتا ولا يتبع معه الكسوة والا إذا مضت المدة وهي باقية لكونها استعملت أخرى معها فيقتضى لها باخرى أيضا لعدم ظهور الخطأ ومثله ما إذا لم تستعملها أصلا وسكت عنه الشارح اعلم بالاولى وفهم من كلامه أنها إذا تخزقت قبل مضي المدة بالاستعمال غير معتاد لا يقضى باخرى ما لم تنقض المدة لعدم ظهور الخطأ في التقدير وانها إذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذا لا يقضى لها باخرى ما لم تخزق لظهور خطئه حيث وقت وقتا يتبع الكسوة بعده وتعام الكلام في البحر عن الذخيرة (قوله وتجيب لخادمها المملوك لها) لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها إذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه أنها إذا مرضت وجب عليه اخدامها ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أره صريحا وان علم من كلامهم رمي قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قيل هو أي الخادم كل من يخدمها حرا كان أو عبدا مملوكا لها أو له ولهما أو لغيرهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كافي الذخيرة أنه مملوك كما قالوا لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب المالك فإذا لم يكن في ملكها لا تنزعه نفقته اه ثم قال وبهذا علم انه إذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراء غلام يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به

بقي لو حكم الخنق يفرضها دراهم هل للشافعي بعده أن يحكم بالتأمين قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعي بالتأمين ليس للحنفي الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على أن تأكل معه تجوز بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي السراجية قد ذكر سوتها دراهم ورضيت وقضى به هل لها أن ترجع وتطلب كسوة قاشا أجاب نعم وقالوا ما بقي من النفقة لها فيقتضى باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا إذا تخزقت بالاستعمال المعتاد أو استعملت معها أخرى فيفرض أخرى (و) تجيب لخادمها المملوك لها

مطلب  
في نفقة خادم المرأة



في السراجية ١٥ الآن يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف  
المريضة اذا لم تجد من يمرضها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبخ  
ونحوه فقد مر أنها اذا لم تفعل بأنهما بمن يكفيها ذلك اذا كانت من لا يخدم أو لا تقدر وكذا اذا كان  
لخدمته أولاده كما يأتي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما علت (قوله ملكا تاما) احتزبه عن  
الزوجة المكاتبه اذا كان لها مملوك فان نفقته لا تجب على زوجها كما في المنع أخذ من تقييد الزبلي وغيره  
بالحرز بقى لو كانت الزوجة حرة وكاتب أمها فالظاهر أن نفقتها على الزوج ان لم تشتغل عن خدمتها لأن التقييد  
بالحرز لا يلزم منه اخراج أمها المكاتبه فافهم (قوله بالفعل) ليس المراد انه انما يستحق النفقة في حال  
تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها أو بعد الفراغ منها اذا لا يتوهمه أحد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم  
يخدمها وان كان لا يشغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلوم يكن في مملوكها أو كان له شغل غير  
خدمتها أو لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له ١٥ فقد قرع على القود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة  
نفقة الخادم انما تجب عليه بازاء الخدمة فاذا امتنع عن الطبخ والخبر وأعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة  
المرأة فانها بمقتبله الاحتباس ١٥ فافهم (قوله ولو جاءها بخادم الخ) أي قاصدا اخراج خادمها من  
بيته فلا يملك ذلك في الصحيح خاتمة لانها قد لا تنبأ لها الخدمة بخادم الزوج ولو الجدية قال في النهر  
وينبغي أن يقيد بما اذا لم يضطر من خادمها ما اذا اضطر منه بان كان يحتل من ثمن ما يشتره كاهودأب صغار  
العبيد في دياره ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها ١٥ وفيه أنه يمكن الزوج  
تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها  
ط نعم لو كان خادمها يحتل من أمتعة بيته يمكن أن يكون عذرا للزوج في اخراجه (قوله بحر مجنا)  
راجع لقوله بل ما زاد وعبارته وظاهره أي ظاهر قولهم لا يملك اخراج خادمها أنه يملك اخراج ما عدا خادم واحد  
من بيته لانه زائد على قولهما ١٥ أما على قول أبي يوسف ألا تقي فلا (قوله لو حرة) لاحاجة اليه بعد  
قول المتن المملوك كاصرح به المصنف في المنع أفاده ح وأشار اليه الشارح بقوله لعدم مملوكها (قوله  
موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدرة بعد لو وعلى حل الشارح صار منصوبا على الحالية من الزوج  
في قول المصنف أول الباب فتجب للزوجة على زوجها فان قوله هنا ولخادمها معطوف على قوله للزوجة  
فافهم قال في البحر وفي غاية البيان واليسار مقتدر بنصاب حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب الزكاة ١٥  
وفي الذخيرة ولا تقدر نفقة الخادم بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكتفيه بالمعروف ولكن  
لا تبلغ نفقته نفقتها لانه تبع لها فتقص نفقته عنها في الادم وما ذكره محمد في الكتاب من نصاب الخادم فهو  
بناء على عادتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان  
١٥ ملخصا (قوله في الاصح) خلافا لما يقوله محمد من أنه يفرض لخادمها ولو كان الزوج معسرا وتماه  
في الفتح والبحر (قوله والقول في العسار) لانه متمسك بالاصل منع ولانه منكر لسبب الوجوب  
قال في البحر الآن تقيم المرأة البينة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدل واللفظ الشهادة وفي القهستاني العسار  
اسم من الاعسار أي الاقتار يستعمله بعض أهل العلم الا انه غير مسوع كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ  
محض وكانهم ارتكبوا المزاجه اليسار (قوله لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفيهم (قوله فرض  
عليه لخادمين أو أكثر) ظاهره أن الخدم لها أي لا يلزمه نفقة أكثر من خادم لها الا اذا احتاجتهم  
لأولاده لانها لو لم يكن لها خادم واحتاج أولاده الى أكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جملته نفقتهم كما لا يخفى  
(قوله وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار الى أن هذا رواية عن أبي يوسف لان المنقول عنه في الهداية  
وغيرها أنه يفرض لخادمين لاحتياج أحدهما المصالح الداخل والاخر لمصالح الخارج (قوله زفت اليه)  
أشار الى أن المعبر حالها في بيت أيها لا حالها الطارئ عليها في بيت الزوج تأمل رملي (قوله ثم قال وفي البحر  
الخ) عبارة البحر هكذا قال الطحاوي وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة اذا كانت ممن يجمل  
مقدارها عن خدمة خادم واحد أنفق على من لا بد لها منه من الخدم ممن هو أكثر من الخادم الواحد  
أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والولوالجية المرأة اذا كانت من

على الظاهر ملكا تاما ولا يشغل له  
غير خدمتها بالفعل فلوم يكن  
في ملكها أو لم يخدمها لانفسه له  
لان نفقة الخادم بازاء الخدمة  
ولو جاءها بخادم لم يقبل منه  
الابرضاه فلا يملك اخراج خادمها  
بل ما زاد عليه بحر مجنا (لو)  
حررة لأمة جوهره لعدم ملكها  
(موسرا) لامعسرا في الاصح  
والقول في العسار ولو برهنا  
فيسنها أو لى خاتمة (ولو له أولاد  
لا يكفيه خادم واحد فرض عليه)  
نفقة (لخادمين أو أكثر انصافا)  
فتح وعن الثاني غنية زفت اليه  
يخدم كثيرا ستحق نفقة الجميع  
ذكره المصنف ثم قال وفي البحر  
عن الغاية وبه نأخذ قال وفي  
السراجية ويفرض عليه نفقة  
خادمها وان كانت من الاشراف  
فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى



بنات الاشراف ولها خدام يجبر الزوج على نفقة خادمين اه فالحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرق بينهما بما يجزعه عنها) أي غائبا كان أو حاضرا (قوله بأنواعها) وهي مأكل وملبوس ومسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة وهو منصوب مفعول المصدر وهو ايضا (قوله ولوموسرا) المناسب ولوموسرا لأنه إشارة الى خلاف الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم النسخ بجمع الموسر حقها كذهبنا (قوله بأعسار الزوج) مقابل قوله ولا يفرق بينهما بما يجزعه ط (قوله ويتنصررها بغيبته) أي تنصرر المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته ر في بعض النسخ وتنصررها بغيبته أي تعذر النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا بعدم ايضا حقها والحاصل أن عند الشافعي إذا أعسر الزوج بالنفقة فلها النسخ وكذا إذا غاب وتعذر تحصيلها منه على ما اختاره كثيرون منهم لكن الاصح المعتمد عندهم أن لا يفسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة من ماله كما صرح به في الآم قال في التحفة بعد نقله ذلك بخزم شيخنا في شرح منهجه بالنسخ في منقطع خبر لا مال له حاضر مخالف للمنقول كما علت ولا يفسخ بغيبته من جهل حاله يسارا وأعسارا بل لو شهدت بينة أنه غاب معسر فلا يفسخ ما لم تشهد بأعساره الآن وان علم استناده للاستصحاب أو ذكرته تقوية لاشكاكها بأق (قوله نعم لو أمر شافعي) أي بشرط أن يكون مأذونا بالاستتابة خانية محال في غرر الاذكار ثم اعلم أن مشايخنا استحسنوا أن ينصب القاضي الحنفى نائبا عن مذهبه التفريق بينهما إذا كان الزوج حاضرا وأبى عن الطلاق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستتابة إذا ظهر أنها لا تجتمع من يرضها وغنى الزوج ما لا أمر متوهم فالتفريق ضروري إذا طلبته وان كان غائبا لا يفرق لأن عجزه غير معلوم حال غيبته وان قضى بالتفريق لا ينفذ قضاؤه لأنه ليس في مجتهديه لأن العجز لم يثبت اه ونقل في البحر اختلاف المشايخ وان الصحيح كافي الذخيرة عدم النفاذ لظهور مجازفة الشهود وكافي العمادية والنفع وذكر في قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي ان منها التفريق للعجز عن الانفاق غائبا على الصحيح لاحضار اه والحاصل أن التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا أو ما لم تشهد بينة بأعساره الآن كما علت مما نقلناه عن التحفة والحالة الاولى جعلها مشايخنا حكما مجتهدا فيه فينفذ فيه القضاء دون الثانية وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيه ما فانه مبني على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة وذكر في الفتح أنه يمكن النسخ بغير طريق اثبات عجزه بل بمعنى فقدته وهو أن تعذر النفقة عليها ورده في البحر بأنه ليس مذهب الشافعي قلت ويؤيده ما قدمناه عن التحفة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المنقول فعلى هذا ما يقع في زماننا من فسخ القاضي الشافعي بالغيبه لا يصح وليس للحنفي تنفيذه سواء بنى على اثبات القدر أو على عجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتنبه لذلك نعم يصح الثاني عند أحمد كذا ذكر في كتب مذهبه وعليه يحمل ما في فتاوى قارئ الهداية حيث سئل عن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت بينة على ذلك وطلبت فسخ النكاح من قاض يراه ففسخ نفذ وهو قضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب روايتان عندنا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي أن يزوجهما من الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الاول وبرهن على خلاف ما ادعت من تركها فلا نفقة لا تقبل بينته لأن البينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية اه وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والزوج بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه أنه ترك عند نفقة في مدة غيبته الخ فقوله من قاض يراه لا يصح أن يراد به الشافعي فضلا عن الحنفى بل يراد به الحنبلي فافهم (قوله إذا لم يرتش الامر والمأمور) أما الاول فلا ينصب الثاني بالرشوة لا يصح وأما الثاني فلا يحكم به الا يصح ولو صح نصبه وعليه فالمناسب العطف باو (قوله وبعد القرض) أشار الى أن في عبارة المصنف كلاما مطويا بعد قوله ولا يفرق بينهما بما يجزعه عنها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه وبأمرها بالاستتابة لكن القرض يظهر فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضرا لان الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي كافي الحاكم وسيد كره المصنف بعد نعم سيد كره أن المفتي به قول زفر فافهم (قوله بالاستتابة) ذكر الخصاص وتبعه الشارحون أنها الشراء بالنسيئة لتقتنى الثمن من مال الزوج وفي المجتبى أنها الاستقراض بحر ونقل

مطلب  
في فسخ النكاح بالعجز عن النفقة  
أو بالغيبه

( ولا يفرق بينهما بما يجزعه عنها )  
بأنواعها الثلاثة ( ولا بعدم  
ايضا ) لو غابا ( حقها ولو  
موسرا ) وجوزه الشافعي بأعسار  
الزوج وتنصررها بغيبته ولو قضى  
به حنفى لم ينفذ نعم لو أمر شافعي  
فقضى به نفذ إذا لم يرتش الامر  
والمأمور بحر ( و ) بعد القرض  
( بأمرها القاضي بالاستتابة )

مطلب  
في الامر بالاستتابة على الزوج

انتهى شافى الشافى عن صدر الشريعة قال واليه يشهد كلام المغرب اه وفي البعثة بنية أنه الاولى كما لا يخفى  
قال في الدر المنثور لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول اه ومثله في الجوى  
عن البرجندى قلت الشافى أيسر على المرأة لأنها قد لا تجد من يبيعها بالنسيئة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف  
الاستقراض لنفقة شهر مثلاً وأبني قرياً الجواب عن الابرار (تنبيه) في قضاء الحواشي الزاهدى فان لم تجد  
من تستدين منه عليه استسببت وأنفقت وجعلته ديناً عليه بأمر القاضى وان لم تقدر على الاكتساب لها  
السؤال ليومها وتجعل مسؤولها ديناً عليه أيضاً بأمرة به (قوله لتحيل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان للمرأة  
حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضى سواء أكلت من مالها أو استدانها بأمر القاضى أو بدونه  
ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بموت أحدهما كما سيذكره المصنف بقوله وموت أحدهما  
وطاقتها يسقط المفروض الا اذا استدانت بأمر قاض وأشار الشارح الى فائدة اخرى وهى ما فى تبخير يد  
القدورى والهداية من أن فائدة الامر به أن تحيل الغريم على الزوج وان لم يرز الزوج وبدون الامر ليس  
لهذا ذلك وذكر في الفتح عن التحفة أن فائدته رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال في البحر وظاهره  
أن للغريم الرجوع عليه بلا حوالة انتهاء وعلى ما فى التبخير لا رجوع له بلا حوالة اه قلت الظاهر عدم مخالفة  
وأن المراد بالاحالة دلالتها للغريم على زوجها ليطالبه بأن تقول له ان زوجي فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن ارادة  
حقيقة الحوالة هنا بدليل تصريحهم بأن للغريم مطالبة المرأة به أيضاً وأنه لا يشترط رضى الزوج بالحوالة  
هذا وقد صرح حوا أيضاً بأن الاستدانة بأمر القاضى ايجاب الدين على الزوج لان للقاضى ولاية كاملة عليه  
فلذا كان للغريم أن يرجع عليه وبدون الامر به الا يرجع عليه بل عليها وهى ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا  
أن الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضى عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج  
وبه اندفع ما مر من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح فافهم (قوله ان صرح الخ) لا يصح جعله قيدا اقله  
وهى عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمت بل هو قيد لقوله لتحيل عليه  
وعبارة المجتبى فاذا استدانت هل تصرح بأنى استدين على زوجى أو تنوى أما اذا صرحت فظاهر وكذا  
اذا نوت واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وأنكر الزوج فالتقول له  
اه قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهى ترجع عليه وانها تسقط بموت أحدهما  
أو طلاقها كما علم مما مر والظاهر أنه لا يمين على الزوج اذ كيف يحلف على عدم نيتها ولذا لم يقيد باليمين خلافا لما  
نقله الرجعى من التقييد به فافهم في أنه فى المجتبى ولا فى البحر (قوله وتجب الادانة الخ) قال فى الاختيار المعسرة  
اذا كان زوجها معسراً ولها ابن من غيره موسراً أو أخ موسر فنفتها على زوجها ويؤمر الابن والأخ بالاتفاق  
عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن والأخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي  
قتبين بهذا أن الادانة لنفتها اذا كان الزوج معسراً وهى معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج  
وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالأخ والأخ  
والعم ثم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده البكار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب  
مع الاعسار فكان كالميت اه وأقره عليه فى فتح القدير بحجرت ومنتزاه أنه لا فرق بين الاتم وغيره فى ثبوت  
الرجوع على الاب مع أنه سيد كقبيل الفروع أنه لا رجوع فى الصحيح الا للام وفيه كلام سند كره هناك (قوله  
كأخ وعم) يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار اه ح أى كأن يكون لها أخ أو عم ولا ولدها أخ  
من غيرها أو عم فتستدين لنفسها من أخيها أو عمها ولولا ولدها من أخيها أو عمهم وظاهره أنه لا يقتضى الأخ  
على العم هنا تامل (قوله ويستفيض) أى فى الفروع (قوله ثم أيسر) أى الزوج كما فسر فى المنخ والاولى  
أن يقول ثم أيسر أحدهما ح قلت ومثله ما لو أيسرا (قوله فخاصته) اذ لا تقدر بدون طلبها (قوله ثم)  
أى القاضى نفقة يساره أى يسار الزوج الذى امر أنه فقيرة وهى الوسط ولو قال وجب الوسط كما قال فيما  
بعده لكان أوضح ح (قوله فى المستقبل) أما الماضى قبل الخاصة فقد رضى به ولو بعد عرض اليسار  
(قوله وبالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونه ما موسرين ثم أعسر الزوج على ما قال أو ثم أعسر أحدهما  
على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما أو بالعكس وجب الوسط لكان أوضح

لتحيل (عليه) وان أبى الزوج  
أما بدون الامر فيرجع عليها وهى  
عليه ان صرحت بأنها عليه أو  
نوت ولو أنه كره نيتها فالقول له  
يجبى وتجب الادانة على من  
تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار  
لولا الزوج كأخ وعم ويجب الاخ  
ونحوه اذا امتنع لان هذا من  
المعروف زيلعي واختيار وسيتضح  
(قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر  
فخاصته ثم) الثانى نفقة يساره فى  
المستقبل (وبالعكس وجب الوسط)

مطلب  
في الصلح عن النفقة

كما تر (صالحات زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تكفيني زيدت ولو (قال الزوج لا يطبق ذلك فهو لازم) فلا التفات لمقاتته بكل حال (الا اذا تغير سعر الطعام وعلم) القاضي (أن مادون ذلك) المصلح (عليه يكفيها) فينذير فرض كفايتها نقله المصنف عن الخانية وفي البحر عن الذخيرة أن لا يعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها (والنفقة لا تنصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا) أي اصطلاحهما على قدر معين أصنافاً أو دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعده ترجع بما أنفقت ولو من مال نفسها بلا أمر قاض

مطلب  
لا تنصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو الرضا

وأخسر اه ح ((قوله كما تر) في قوله بقدر حالهما ح (قوله صالحات زوجها الخ) قدمنا عند قوله لرضاها بذلك عن الذخيرة أن الصلح على النفقة نارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو الدراهم قبل تقدير النفقة بالقضاء أو الرضا أو بعده فتجوز الزيادة عليه والنقصان عنه أي بالصلح أو الرخص ونارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عبدان كان بعد تقديرها بما ذكر ولا تجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلما ههنا محمول على ما إذا لم يكن معاوضة ولذا أقيد بقوله على دراهم (قوله زيدت) أي يسمع القاضي دعواها ويريد لها إذا كانت لا تكفيها ما في كافي الحاكم صالحات المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله فلا التفات لمقاتته) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادر على أداء ما التزمه فيلزمه جميع ذلك إلا أن يعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروه أنه لا يطبق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته ذخيرة وحاصله أنه لا يقبل قوله لتناقصه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فانها غير ملزمة لأن لها الرجوع عن الصلح كما تر الكلام فيه فثبت لم تكن متناقضة تسع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فإن أقر بذلك ألزمه بالزيادة وإن أنكر حلقه أو طلب منها يئنه ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر في بيانه فافهم هذا وأما ما في الذخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلها أن ترجع لانه ظهر خطأه فعليه التدارك بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يرده على ما تر لأن هذا في القضاء بطريق الإلزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاها وقد خفي هذا على غير واحد فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالمناسب إسقاطه تأمل (قوله الا اذا تغير سعر الطعام الخ) لأن ذلك عارض فلا يكون به متناقضاً لانه لم يدع أن ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة الأولى وكالصلح القضاء ففي البحر عن الظهيرية إذا فرض القاضي للمرأة النفقة فقلا الطعام أو رخص فإن القاضي يغير ذلك الحكم اه (قوله الآن يعرف الخ) أي يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا التفات لمقاتته كما علمته فكان المناسب ذكره عقبه (قوله لم يلزمه الا نفقة مثلها) اظهر وأن المائة لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتعاب فيه قال في الخلاصة لو صالحته على أكثر من حقوقها في النفقة والكسوة كان قدر ما يتعاب في الناس في مثله جاز والا فالزيادة مردودة ولا يطل القضاء اه وعليه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة اذ لو بطل أصل القضاء لسقطت بالمضي وتماه في البحر وكأنه أراد بالقضاء التقدير تأمل (قوله والنفقة لا تنصير ديناً الخ) أي إذا لم ينفق عليها بأن غاب عنها أو كان حاضراً فامتنع فلا يطالب بها بل تسقط بمضي المدة قال في الفتح وذكر في النهاية معزوا الى الذخيرة أن نفقة مادون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه اذ لو سقطت بمضي يسير من الزمان لما تمكنت من الأخذ أصلاً اه ومثله في البحر وكذا في الشربلية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور ولن تدبر فافهم ثم اعلم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تنصير دينا ولو بعد القضاء والرضا حتى لو مضت مدة بعدهما تسقط كما يأتي وسيأتي أن الزيلعي استثنى نفقة الصغير وبأني تمام الكلام عليه عند قول المصنف قضي نفقة غير الزوجة الخ (قوله الا بالقضاء) بأن يرضيها القاضي عليه أصنافاً أو دراهم أو دنائير نهر (قوله فقبل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه عما مضى قبل الفرض بالقضاء أو الرضا ولا عما يستقبل لانه لم يجب بعد ولا يصح الإبراء عنها قبل الفرض وبعده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل كما تقدم قبل قوله ونحوها وأما الكفالة به أشهر أو أكثر فصريح في البحر هنا عن الذخيرة أنها لا تصح قبل الفرض والتراضي ونقل بعده عن الذخيرة أيضاً ما يحالفه وقد مناه الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله وبعده) أي وبعد القضاء أو الرضا ترجع لانا بعده صارت ملكاً لها كما قدمناه ولذا قال في الخانية لو أكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع بالمقروض اه وكذا لو تراصبا على شيء ثم مضت مدة ترجع بها ولا تسقط قال في البحر فهذا هو المراد بقوله وأما ما توهمه بعض حنفية العصر من أن المراد به أنه إذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشيء فانه يلزمه خطأ ظاهر لا ينهجه من له أدنى تأمل اه ومقتضاه أنه لا يلزمه شيء بهذا الرضى لكون ما مضى قبله لم يجبه عليه

فهو التزام ما لم يلزم وانما يلزمه ما يعنى بعد الرضى لانه صار واجبا به كالقضاء وأطلق في الرجوع فشمعل ما اذا  
 شرط الرجوع لها أولا ك ما هو ظاهر المتون والشروح وأما ما في الخيانة والظهيرية من أن القاضي اذا  
 فرض لها النفقة فقال الزوج استقرضى كل شهر كذا أو أنفق لا ترجع ما لم يقل وترجى بذلك على فلعل المراد  
 لا ترجع بما استقرضت بل بالمفروض فقط والا فهو غلط محض أفاده في الجبر وأجاب المقدسي بأن التوكيد  
 في القرض لا يصح واذا شرط الرجوع يكون كالاصطلاح على هذا المقدار فترجع به وكذا أجاب الخير الرملي  
 بأنه لما لم يصح الامر بالاستقرار عليه صارت مستقرضة على نفسها متبرعة ان لم يشترط الرجوع عليه  
 (تنبيه) أطلق النفقة فشمعل نفقة العدة اذ لم تقبضها حتى انقضت العدة في الفتح أن المختار عند الحلواني  
 أنها لا تسقط وسند كرهن البحران الصحيح السقوط وأنه لا بد من اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط  
 وان هذا كله في غير المستدانة وسأني تمام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أي في قدر ما مضى  
 منها من وقت القضاء أو الرضا وكذا لو اختلفا في قدر النفقة أو جنسها ك ما في البرازية (قوله فالقول له)  
 لانها تدعى زيادة دين وهو ينكر فالقول له مع يمينه ذخيرة (قوله وبموت أحدهما وطلاقها) وكذا  
 بنشوزها كما قدمه الشارح بقوله وتسقط به أي بالنشوز المفروضة لا المستدانة في الاصح كالموت اه وموت  
 أحدهما غير قيد فكذا موت ما بالاولى كمالا يعني قال الخير الرملي وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد  
 ابن سراج الدين الحافوني بما اذا مضى شهر يعني فأزيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه (قوله واعتمد في البحر  
 بجنا الخ) فانه أولا نقل السقوط بالطلاق عن النقاية والجوهرة والخيانة والظهيرية والمجتبي والذخيرة  
 وان القاضي أباعلى النسبي نص على أن ذلك مروى وأنه أفتى به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني  
 وشبهه بالذمي اذا اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الراجح  
 عندهم سقوطها بالطلاق ك الموت ثم قال بعده قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق  
 ولو بآئنا لا موروذ كالثلاثة اثنان منها ضعيفان وقال الثالث وهو أقواهما ما في البدائع من الخلع لو قال  
 خالعتك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة قال فهذا صريح في المسألة وفي البدائع أيضا  
 ولا خلاف بينهم في الطلاق على ما لا يبرأ به عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فالذي  
 يتعين المصير اليه على كل منف وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الانصرار  
 بالنساء اه ملخصا ورد عليه العلامة المقدسي والخير الرملي بإمكان حل ما في البدائع من الحقوق التي  
 لا تسقط على المهر ونفقة مادون الشهر والنفقة المستدانة بأمر وبأن هذه الرواية قد أفتى بها من تقدم وذكرت  
 في المتون كالوقاية والنقاية والاصلاح والغرر وغيرها قال المقدسي ولهذا توقفت كثيرا في الفتوى بالسقوط  
 وظفرت بشئ صريح في تعحيح عدم السقوط في خيانة المفتين وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يفتى بسقوطها  
 بالطلاق الرجعي لئلا يتخذها الناس وسيلة لقطع حق النساء اه والذي يتعين المصير اليه أن يقال يتأمل  
 عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ في هذا المقام اه ملخصا (قوله لكن الخ) استدراك على اطلاق  
 الطلاق الشامل للباين والرجعي بتخصيص السقوط بالباين وعدمه بالرجعي (قوله والفتوى الخ) هذه  
 عبارة جواهر الفتاوى كما في المنع فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه العبارة محمولة لما نقله المقدسي عنها  
 (قوله وبالأول) أي بالسقوط بالطلاق مطلقا (قوله أفتى شيخنا) يعني الخير الرملي قال في الخيرية بعد  
 عزوه الى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى به الشيخ زين الدين بن نجيم والشيخنا الشيخ أمين الدين  
 وهي في فتاويهما (قوله لكن صحيح الشربلالي الخ) وعبارته المرأة اذا طلقت وقد تجمد لها نفقة مفروضة  
 قبل تسقط وهو غير المختار وأشار اليه المصنف أي ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق  
 بائنا لئلا يتخذ حيلة لسقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح أي ابن الشحنة غير التحقيق في المسألة اه  
 ويوافقه ما في القهستاني عن خيانة المفتين أن المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح اه ط (قوله في تأمل  
 عند الفتوى) بأن ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لسوء اخلاقها متلافان كان الاول يلزم  
 بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط (قوله لانها صلة) أي والصلات  
 تبطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق وتعليله ما قدمناه من أنها كخراج رأس

ولو اختلفا في المدة فالقول له  
 واليمنة عليها ولو أنكرت انفاقه  
 فالقول لها يمينها ذخيرة (وبموت  
 أحدهما وطلاقها) ولورجعي  
 ظهيرية وخيانة واعتمد في البحر  
 بجنا عدم سقوطها بالطلاق لكن  
 اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى  
 والفتوى عدم سقوطها بالرجعي  
ك لا يتخذ الناس ذلك حيلة  
 واستحسنه محن الاشياء  
 وبالأول أفتى شيخنا الرملي لكن صحيح  
 الشربلالي في شرحه للوهبانية  
 ما يجنبه في البحر من عدم السقوط  
 ولو بآئنا قال وهو الاصح ورد  
 ما ذكره ابن الشحنة في تأمل عند  
 الفتوى (يسقط المفروض) لانها  
 صلة

(الاذا استدانت بأمر القاضي)  
فلا تسقط عوت أو طلاق في الصحيح  
لما مر أنها كاستدانت بنفسه  
وعبارة ابن الكمال الا اذا استدانت  
بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره  
فليحزر (ولا ترد) النفقة والكسوة  
(المنجلة) عوت أو طلاق عملها  
الزوج أو أبوه ولو قائمة به يضي  
(ياع القن) ويسعى مدبر ومكاتب  
لم يحجز (المأذون في النكاح)  
وبدونه يطالب بعد عتقه (في نفقة  
زوجته) المفروضة اذا اجتمع  
عليه ما يحجز عن أدائه ولم يفده  
ذخيرة ولو بنت المولى لأمته  
ولا نفقة ولده

مطلب  
في بيع العبد لنفقة زوجته

الذي (قوله في الصحيح) كذا في الزيلعي عن النهاية والبحر والنهر وغيرها ومقابله قول الخصاص بسقوطها  
ولومع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في الفتح والصحيح ما ذكره الحاكم الشهيد أنها مع الامر  
بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة بأمر من له ولاية تامة عليه كالاستدانة بنفسه فلا تسقط بالموت  
وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا تسقط اه (قوله للمأذون) لم يجر  
هذا في كلامه ط (قوله فليحزر) أنت خير بأنه مخالف للفتوى والشروح فلا يعول عليه اه ح وقد  
علمت قول الخصاص بسقوط المفروضة مع الامر بالاستدانة فكيف بدونه والظاهر أن ما ذكره ابن كمال سبق قلم  
(قوله عوت أو طلاق) هذا عندهما وقال محمد بن رفع عنها حصة ما مضى ويجب رد الباقي ان كان قائما  
وفيته ان كان مستهلكا ذخيرة قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات  
الزوج اختلفوا فيه قيل ترد وقيل لا تسترد بالتفريق لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اه قال الخبير  
الرملي واستفيد منه ومعا في الذخيرة جواب حادثة الفتوى طلقها بأشوا بجل لها نفقة تسعة أشهر فاسقطت  
سقطا بعد عشرة أيام فانقضت بذلك عتقها هل يرجع عليها بما زاد على حصة العشرة أم لا الجواب لا يرجع  
عندهما الا عند محمد وهو القياس (قوله عملها الزوج أو أبوه) لما في الولو الجسدية وغيرها أو الزوج اذا دفع  
نفقة امرأة فإنه ما نه ثم طلقها الزوج ليس للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمسألة بحالها لم يكن له  
ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا أعطاها أبوه اه ووجهه أنها صله زوجته ولا رجوع فيها به  
لزوجته والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فالزوجة من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الاب كدفع الابن  
فلا اشكال بجر قلت وظاهره أن دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه أن الاب يدفع بطريق النيابة  
عن ابنه عادة فكانت هبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يباع القن) أي يبيعه  
سيده لانه دين تعلق في رقبته بأذن المولى فيؤمر ببيعه فان استنعى باعه القاضي بحضرته كما قدمنا من  
النهر في نكاح الرقيق والقن عند الفقهاء من لا حرية فيه بوجه وفي اللغة من ملك هو وأبواه بجر (قوله ويسعى  
مدبر ومكاتب) لعدم صحة بيعهما ومثلهما اولاد المولى وقوله في البحر والنهر وأتم الولد فيه سقط وعنت البعض  
عند الامام بمنزلة المكاتب هندية عن المحيط ولو اختارت استسعاء القن دون بيعه ينبغي أن لها ذلك كما قالوا  
في المأذون المديون اذا اختار الغرماء استسعاء بجر وأقره أخوه والمقدسي (قوله لم يحجز) أما لو حجز  
نفسه عاد إلى الرق فيجوز عليه حكم القن (قوله وبدونه الخ) يعني اذا تزوج القن أو المدبر ونحوه بلا إذن  
السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقته قال في الفتاوى  
الهندية فان تزوج هؤلاء بغير إذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في المكافي وان أعنت واحد منهم جاز نكاحه  
حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اه ح (قوله المفروضة) كذا قيد في النهر وعزمه إلى الفتح  
وغيره أي لأنها بدون الفرض تسقط بالمضي كنفقة زوجة الحر والذي في الفتح فرضها بقضاء القاضي وهل  
بالتراضي كذلك لم أره وذكر في باب نكاح الرقيق بمخا أنه ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها بغير العبد  
عن التصرف ولا تهاجم بقصد الزيادة لا لضرار المولى تأمل (قوله اذا اجتمع عليه الخ) أفاد أنه لا يباع  
بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها أن تصير إلى أن يجتمع لها من النفقة قدر قيمته لما في الاول من الاضرار  
بالمولى وما في الثاني من الاضرار بها أفاده في البحر قلت والظاهر أن الخيار للمولى أن شاء باعه جميعه أو باع منه  
بقدر ما له عليه ثم اذا تجدد لها عليه نفقة أخرى يباع من حصة كل من السيد والمشتري بقدر ما يخصه لانه  
عبد مشترك لزمه دين فيغرم كل منهما بقدر ما عليه وهكذا لو بيع منه ثلث ورابع تأمل (قوله ولم يفده)  
فلو اختار المولى فداءه لا يباع لان حقه في النفقة لا في رقبة العبد (قوله ولو بنت المولى) تعميم للزوجة فان  
لها النفقة على عبد أبيها لان البنت تستحق الدين على الاب فكذا على عبده بجر عن الذخيرة (قوله  
لأمته) أي أمة مولاه أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولاه سواء بواها أو لا لأنها جميعا  
ملك المولى ونفقة المملوك على المالك بجر وينظر مالو كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه شربلية  
(قوله ولا نفقة ولده الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فأولادها احرار تباعها ونفقهم عليها الوفاة والافعل  
الا قرب فالأقرب من يرثهم واذا كانت مكاتبه فأولادها تباع لها في الكفاية فنفقهم عليها واذا كانت

الزوجة قنة أو مدبرة أو أم ولد فأولادها تباع لها في الرق والتدبير والاستيلاء ونفقةهم على مولاهم لانهم ملكه وهذا معنى قوله لتبعية الام أي لا تلزم العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة أو غيرها لتبعية الولد لأمه في الحرة ولو حرة والكاتب لو مكاتبه والرق لوقته والتدبير والاستيلاء ولو مدبرة أو أم ولد فافهم (قوله ولو مكاتبين الخ) في البحر عن كافي الحاكم وشرحه للنسبي وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت أمه حرة أو أمه لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه وهما المولى واحد فنفقة الولد على الام لأن الولد تابع للام في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها وارث الجنابة عليه لها وميراثه لها فكذلك النفقة تكون عليها اه وبه يظهر أن الصغير في قوله سعى وكذا ما بعده عائداً على الولد لانه معنى كون كسبه لأمه ولا ضرورة لارجاعه للزوج لأن الكلام في نفقة ولد المكاتب أما نفقة زوجته فلم حكمها من قوله ومكاتب لم يجز فافهم نعم قوله ونفقته على أبيه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهرة لما علت من صريح هذه الكتب المعتمدة من أن نفقته على أمه ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله ثم علم فرضي) أما إذا لم يعلم المشتري بجماه أو علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه عيب اطلع عليه فتح (قوله لانه دين حادث) أي عند المشتري لأن النفقة تتجدد شيئاً مشياً على حسب تجدد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فتح (قوله غنا في الدرر الخ) تفريع على قوله بعدما اشتراه وقوله لانه دين حادث فان معناه انه اغنا يباع ثانياً بما يجتمع عليه من النفقة عند المشتري لا بما بقي عليه من عند الاول كما اذا بيع فلم ينفه بما عليه لا يباع ثانياً بما يباع بل بما يحدث عند الثاني ولهذا ردتها لغيره على ما في الدرر تعال صرنا لثلاثة حيث فالأصوثة عبد تزوج امرأة بأذن المولى فنرض القاضى النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بخمسة مائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه ألف بسبب آخر فبيع بخمسة مائة لا يباع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن قوله يباع مرة أخرى يحتمل أن يكون المراد به يباع فيما يتجدد لافي الخصم مائة الباقية فالأحسن قول الشر بلا لية فيه تساهل لانه يوهم أنه يباع فيما بقي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول في المذهب اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع من هذا التأويل كما لا يخفى (قوله في الاصح) وقيل لا تسقط بالقتل لانه اخلف القيمة فنقلت اليه كسائر الديون وليس بشئ لأن الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً لا بسقط بالموت وهذا يسقط بالموت زيلعي (قوله ويبيع في دين غيرها) يتوین دين وجز غيرها على أنه صفقة له أي غير النفقة ككاملهم وما لزمه بجملة باذن أو بضمان متلف قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ملك مولى اذا بيع فيه لا يباع في بقية عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها لأن يقال ان سبب النفقة لما كان أمراً واحداً مستقراً يقال ان يبيع فيه مراراً عند مولى متعدده بخلاف غيره (قوله ومفاده أن لها استعلاء) لكونها من جملة الغرما ولذا اشخاصهم ط (قوله قال) أي صاحب البحر وأقره أخوه والحقدسي وذكر الرمي أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ما في البحر اه قلت ورأيت مصرحاً به في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أن مؤنه تجهيرها على الزوج وان تركت مالا لأن الكسوة حال الحياة (قوله المنكوحة) أي التي زوجها سيد الرجل أما غير المنكوحة فنفقته على سيدها مطلقاً (قوله أما المكاتبه فكالحرة) للمكاتب ما نفقته قلم يبق المولى عليها ولاية الاستخدام فلها النفقة بمجرد التمكين من نفسها وان لم تنقل وتسقط بالشور كالخبرة ط (قوله ولو عبداً) أي لغير سيد الامه اذ لو كان عبده فنفقته على السيد بترأها أولاً ط عن الزيلعي (قوله بأن يدفعها اليه الخ) أي بأن يخلى المولى بين الامه وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافي الحاكم الشهيد بحر لأن الاحتباس لا يتحقق الا بالتبوة لأن الاعتبار في استحقاق النفقة تفريقها لمصالح الزوج وذلك يحصل بالتبوة وان استخدمها بعد التبوة سقطت نفقتها الزوال الموجب زيلعي أي لزوال الاحتباس الموجب للنفقة ومقتضاه أنه استخدمها في غير بيت الزوج ويدل عليه قوله في الهداية اذ تبرأها معه أي مع الزوج منزلها فله النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت النفقة لانه فات الاحتباس وفسر التبوة بما ترفع من أن النفقة لا تجب الا بالتبوة لأن بها يحصل الاحتباس الموجب فلوا استخدمها وهي

ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبه لتبعية الام ولو مكاتبين سعى لامه ونفقته على أبيه جوهرة (مرة بعد أخرى) أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضى بيع ثانياً وكذا المشتري الثالث ولم جزا لانه دين حادث قوله الكمال وابن الكمال غنا في الدرر تعال الصدور سهو (وذا فقط بؤته وقوله) في الاصح (ويباع في دين غيرها) مدة لعدم التجدد وسيجي في المأذون أن للغرما استعلاء ومفاده ان لها استعلاء ولولنفقة كل يوم بحر قال وهل يباع في كنفها ينبغي على قول الثاني المفتي به نعم كما يباع في كسوتها (ونفقة الامه المنكوحة) ولو مدبرة أو أم ولد اما المكاتبه فكالحرة (امما يجب) على الزوج ولو عبداً (بالتبوة) بأن يدفعها اليه ولا يستخدمها



في بيت الزوج بخصامة أو غزل مثلاً لم تسقط النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا بتأنيه قولهم لو استخدمها سقطت النفقة فإن المراد استخدامها في غير بيت الزوج كادل عليه كلام الرزقي والمهذبة خلافاً لما فهمه في البحر بناء على ما فهمه من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التبوة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف نفسير معناه التولية بينها وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم إذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يحل بينها وبين الزوج فلا نفقة لها لفوات موجب النفقة وهو التبوة من جهة من له الحق فتأهلت الحرة الناشئة فهذا كالصريح في أن الاستخدام بدون فوات التولية لا يضر إذ لا تشبه الناشئة بالانحروج من بيت الزوج فافهم (قوله فلو استخدمها المولى) أي في غير بيت الزوج كما عات فافهم وقيد بالاستخدام لأنها لو كانت تأتي إلى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقتها لأن النفقة حق المولى فلا تسقط بصنع غيره ذخيرة (فرع) لو سلمها للزوج ليلا واستخدمها نهاراً فعلى الزوج نفقة الليل كما أفتى به والمصاحب التمة كما في التتارخانية (قوله أو أهله) أي لو جاءت إلى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعوها من الرجوع إلى بيت الزوج فلا نفقة لها لأن استخدام أهل المولى أياها بمنزلة استخدام ذخيرته (قوله بعدها) أي بعد التبوة (قوله لاجل انقضاء العدة) الأولى لاجل الاعتداد لان انقضاءها لا يتوقف على التبوة وقد مر في فصل الحداد أنه يجوز للامة المطلقة الخروج إذا كانت مبرأة (قوله أي ولم يكن بواها قبل الطلاق) كذا في البحر عن الولوالجية والمراد في التبوة المستمرة إلى وقت الطلاق لا مطلقاً لأنه لو بواها ثم أخرجها قبل الملاق لم يكن له إعادة المطالب بالنفقة كما نص عليه في كافي الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسألة الاستخدام بعد التبوة أما لو لم يبوئها إلا بعد الطلاق لم تجب أصلاً لأنها لم تستحق النفقة بهذا الطلاق فلا تستحق بعده ثم اعلم أن للمولى أن يرجع ويؤتمها ثانياً وثالثاً وهكذا اقتحب النفقة وكلما استردت سقطت كما في الفتح (قوله بخلاف حرة نشزت الخ) أي أن الحرة إذا نشزت فطلقتها زوجها قبلها النفقة والسكنى إذا عادت إلى بيت الزوج والفرق كما في الولوالجية أن نكاح الامة لم يكن سبباً لوجوب النفقة لأنها تجب بالاحتباس وهو التبوة وتبوة لا تجب فيه ونكاح الحرة حال الطلاق سبب لوجوب النفقة إلا أنها فوت بالشوفاً إذا عادت وجبت اهـ (قوله وفي الجراح) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره أن تقدير النفقة من القاضي قبل التبوة لا يصح لأنه قبل السبب ولم أره صريحاً اهـ (قوله ونفقات الزوجات الخ) في الذخيرة والولوالجية وإذا كان للرجل نسوة بعضهن أحراراً ومسلحات وبعضهن أمهات ذميات فهن في النفقة سواء لأنهم مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرة إلا أن الامة لا تستحق نفقة الخادم اهـ قال في البحر وينبغي أن يكون هذا مفرغاً على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المفتي به فليس في النفقة سواء لا اختلاف حالهن يساراً وعسراً فليست نفقة الموسرة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من نبه عليه اهـ قال المقدسي ولا معنى لهذا بعد قولهم لأن النفقة مشروعة للكناية الخ اهـ أي لأنه صريح في ذلك (قوله وكذا تجب لها) أي للزوجة السكنى أي الاسكان وتقدم أن اسم النفقة بعها لكنه أفرد لها لأن لها حكماً يخصها نهر (قوله خال عن أهله الخ) لأنها تنصرف بمشراكه غير هافيه لأنها لا تأمن على متاعها ويعنيها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع إلا أن تختار ذلك لأنها راضية باتقاص حقها هداية (قوله وأمه وأمه وأمه) قال في الفتح وأما أمته فقبل أيضاً لا يسكنها معها إلا برضاها واختار أن له ذلك لأنه يحتاج إلى استخدامها في كل وقت غير أنه لا يبطأها بحضرتها كما أنه لا يحل له وطء زوجته بحضرتها ولا بحضرة الضرة اهـ وذكر أم الولد في البحر معزياً إلى آخر الكنز قلت وذكري الذخيرة أن هذا مشكل أما على المعنى الأول فظاهر وأما على الثاني فلأنه نكره الجماعة بين يدي أمته اهـ قلت وقد يكون اضراماً وولدها لها أكثر من اضرامتها وفي الدر المنثور عن المحيط أن أم الولد كأنه (قوله وأهلها) أي له منعهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكاً أو أجازة أو عارية (قوله من غيره) حال من ولدها لاصفة والالزم حذف الموصول مع بعض الصلة فهستأني إذ التقدير الكائن من غيره اهـ ح واطلق ولدها فتأمل الذي لا يفهم الجماع لأنه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الخير الرمي على البحر له منعها من ارضاعه وتربيته لما في التتارخانية أن للزوج منعها عما يوجب خلافاً في حقه وما فيها عن السفناني ولأنه في الارضاع والسهر نقص جالها وجمالها حقه فله منعها تأمل اهـ قلت وعليه

(فلو استخدمها المولى) أو أهله  
(بعدها وبواها بعد الطلاق)  
لاجل انقضاء العدة لا قبله  
أي ولم يكن بواها قبل  
الطلاق (سقطت) بخلاف حرة  
نشزت فطلقت فعادت وفي  
البحر بحثاً فرضها قبل التبوة  
باطل ونفقات الزوجات المختلفة  
مختلفة بجالها (وكذا تجب لها)  
السكنى في بيت خال عن أهله  
سوى طفله الذي لا يفهم الجماع  
وامته وأمه وأمه (وأهلها) ولولدها  
من غيره

مطلب  
في مسكن الزوجة

قوله على المعنى الأول أي ما مر  
قبله من التصريح بمشراكه غيرها  
وقوله وأما على الثاني أي منعها  
من المعاشرة مع زوجها اهـ منه

له منعهما من ارضاعه ولو كان البيت لها (قوله بقدر حالهما) أى في اليسار والاعسار فليس ممكن الاغنياء  
 كسكن الفقراء كما في البحر لكن اذا كان أحدهما غنيا والاخر فقرا فقدمت أنه يجب لها في الطعام والكسوة  
 الوسط ويحاطب بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة فانظر هل يتأتى ذلك هنا (قوله وبيت منفرد) أى  
 ما يات فيه وهو محل منفرد معين فمستأنى والتظاهر أن المراد بالمنفرد ما كان مختصا بها ليس فيه ما يشاركها به  
 أحدهم من أهل الدار (قوله له غلق) بالتحريك ما يغلط ويفتح بالمفتاح فمستأنى (قوله زاد في الاختيار والعيني)  
 ومثله في الزيلعي وأقره في الفتح بعد ما نقل عن القاضي الامام أنه اذا كان له غلق يخصه وكان الخلاه مشتركا ليس  
 لها أن تطالبه بمسكن آخر (قوله ومفاده لزوم كنيف ومطبخ) أى بيت الخلاه وموضع الطبخ بأن يكونا داخل  
 البيت أو في الدار لا يشاركها فمهما أحدهم من أهل الدار قلت وينبغي أن يكون هذا في غير الفقراء الذين يسكنون في  
 الربوع والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق مشتركة كالخلاء والتسور وبر الماء ويأتي  
 تمامه قريبا (قوله لحصول المقصود) هو أنما على متاعها وعدم ما يمنعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع  
 (قوله وفي البحر عن الخاتبة الخ) عبارة الخاتبة فان كانت دار فيها بيوت واعطى لها بيتا يغلط ويفتح لم يكن لها  
 أن تطالب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة أحد من احوال الزوج يؤذيها اه قال المصنف في شرحه فهم شيخنا أن قوله ثمة  
 اشارة للدار لا البيت لكن في البرازية أثبت أن تسكن مع احوال الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على  
 حدة وليس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبة بيت آخر اه فمضمر فيه راجع للبيت لا الدار وهو الظاهر لكن  
 ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاحياء من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازي اه  
 قلت وفي البدائع ولو أراد أن يسكنها مع ضررتها أو مع احوالها كمنه واخوته وبنته فأبى فعله أن يسكنها في منزل  
 منفرد لان ابناءه دليل الاذى والضرر ولانه يحتاج الى جماعها ومعاشرتها في أى وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع  
 ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل لبيتها غلقا على حدة فالواليس لها ان تطالبه بأخر اه فهذا صريح  
 في ان المتبرع عدم وجدان أحد في البيت لا في الدار (قوله من احوال الزوج) صوابه من احوال المرأة كما عبره  
 في الفتاوى الهندية عن الظهيرية لان أقارب الزوج احوال المرأة وأقاربها احوال اه ح واجيب بأن الزوج  
 يطلق على المرأة أيضا وهذا التأويل بعيد وهو في عبارة البرازية المارة أبعد (قوله ونقل المصنف عن الملقط الخ)  
 وعبارته وقر في الملقط لصدر الاسلام بين ما اذا جتمع بين امرأتين في دار أو سكن كل في بيت له غلق على حدة  
 لكل منهما أن تطالب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقه الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف  
 امرأتين مع احوال فان المنافرة في الضرائر وأقر اه قلت وهكذا نقله في البرازية عن الملقط المذكور والذي  
 رأيته في الملقط لابي القاسم الحسيني وكذا في تجنيس الملقط المذكور للامام الاستروشي هكذا أثبت ان تسكن  
 مع ضررتها أو مصرتها انمكنه أن يجعل لها بيتا على حدة في داره ليس لها غير ذلك وليس للزوج أن يسكن  
 امرأته وامه في بيت واحد لانه يكره أن يجامعها وفي البيت غيرهما وان اسكن الام في بيت داره والمرأة في بيت  
 آخر فليس لها غير ذلك وذكر الخفاف أن لها أن تقول لا أسكن مع والديك وأقربائك في الدار فافرد لي دارا قال  
 صاحب الملقط هذه الرواية محمولة على الموسرة الشريفة وما ذكرنا قبله ان افراد بيت في الدار كاف انما هو  
 في المرأة الوسط اعتبارا في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو المتبادر من اطلاق المتن  
 أنه يكفيها بيت له غلق من دار سواء كان في الدار ضررتها أو احوالها وعلى ما فهمه في البحر من عبارة الخاتبة  
 وارتضاء المصنف في شرحه لا يكفي ذلك اذا كان في الدار أحد من احوالها يؤذيها وكذا الضرة بالاولى وعلى  
 ما نقله المصنف عن ملقط صدر الاسلام يكتفي مع الاحياء لامع الضرة وعلى ما نقلنا عن ملقط أبي  
 القاسم وتجنيسه للاستروشي أن ذلك يختلف باختلاف الناس في الشريفة ذات اليسار لا بد من افرادها  
 في دار ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار ومفهومة ان من كانت من ذوات الاعسار يكتفيها بيت  
 ولومع احوالها وضررتها كما ذكرنا لاعراب وأهل القرى وفقراء المدن الذين يسكنون في الاحواش والربوع  
 وهذا التفصيل هو الموافق لما مر من أن المسكن يعتبر بقدر حالهما ولقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من  
 وجدكم وينبغي اعتماده في زماننا هذا فقدمت أن الطعام والكسوة يختلفان باختلاف الزمان والمكان وأهل  
 بلادنا الشامية لا يسكنون في بيت من دار مشتملة على أجناب وهذا في أوساطهم فضلا عن اشرافهم الآن

(بقدر حالهما) كطعام وكسوة

(بيت منفرد من دار له غلق)

زاد في الاختيار والعيني وموافق

ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي

الاقتناء به بجر (كفاها) لحصول

المقصود هداية وفي البحر عن الخاتبة

يشترط أن لا يكون في الدار أحد من

احياء الزوج يؤذيها ونقل المصنف

عن الملقط كفايته مع الاحياء

لامع الضرائر فلكل من زوجته

مطالبة بيت من دار على حدة

تكون دارا موروثة بين اخوة متلا فيسكن كل منهم في جهة منها مع الاشتراك في مراقتها فاذا تضررت زوجة  
 أحدهم من احائها أو ضررتا وأراد زوجها اسكانها في بيت منفرد من دار الجماعة أجنبي وفي البيت مطبخ وخلاء  
 يعدون ذلك من أعظم العار عليهم فينبغي الافتاء بلزوم دار من بابها نهم ينسحق أن لا يلزمه اسكانها في دار واسعة  
 كدار أبيها أو كداره التي هو ساكن فيها لان كثيرا من الاوساط والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا  
 موافق لما قد مناه عن الملتقط من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف اذ لا شك أن المعروف يختلف باختلاف  
 الزمان والمكان فعلى المفتي أن يتقار الى حال أهل زمانه وبلده اذ بدون ذلك لا تحصل المعاشرة بالمعروف وقد  
 قال تعالى ولا تضاروهن لتضيقة واعليهن (قوله ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة الخ) قال في التهرولم نجد في  
 كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ) عبارة البحر  
 هكذا قالوا للزوج أن يسكنها حيث أحب وله سكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فخره أن  
 يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدي في حقها والا يسأل الجيران عن صنيعه  
 فان صدقوها منعه عن التعدي في حقها ولا يتركهها عنه وان لم يكن في جوارها من يؤثق به أو كانوا يميلون الى  
 الزوج أمره باسكانها بين قوم صالحين اهـ ولم يصرحوا بأنه يضرب وانما قالوا زجره ولعله لانهم لم يطلب تعزيره  
 وانما طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن شرعي اهـ  
 (قوله لكن نظرفيه الشرب لا لي الخ) أي نظرفي كلام النهر واجيب عنه بمجمله على ما اذارت بذلك ولم  
 تطالبه بمسكن له جيران فالخا صل أن الافتاء بلزوم المؤنسة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود  
 الجيران فان كان صغيرا كساكن الربوع والحيشان فلا يلزم لعدم الاستيحاش بقرب الجيران وان كان كبيرا  
 كالدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسيما ان خشيت على عقلها كما أفاد السيد محمد بن السعود  
 في حواشي مسكن وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين جيران  
 صالحين وعدم الاستيحاش فاذا اسكنها في دار وكان يخرج ليل ليبيت عند ضررتها ونحوه وليس لها ولد أو خادم  
 تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشيت من اللصوص أو ذوى الفساد كان من المضارة المنهي عنها  
 ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه اتيانها بمؤنسة أو اسكانها في بيت من دار عنده من لا يؤذيها ان كان مسكنا  
 يليق بحالهما والله سبحانه أعلم (قوله على ما اختاره في الاختيار) الذي رأيته في الاختيار شرح المختار  
 هكذا قيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من  
 الاقارب في كل سنة هو المختار اهـ فقوله هو المختار مقابلة القول بالشهر في دخول المحارم كما أفاده في الدرر  
 والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبي يوسف في النواذر تقييد خروجها بأن  
 لا يقدر على اتيانها فان قدر الا تذهب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منعهما من الخروج اليهما وأشار  
 الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت والا ينبغي أن يأذن  
 لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فان كثرة الخروج فتح باب  
 الفتنة خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوى الهيات بخلاف خروج الابوين فانه ايسر اهـ وهذا ترجيح  
 منه لظلال ما ذكر في البحر أنه الصحيح المفتي به من انها تخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللحارم في كل  
 سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمانا) أي مريضاً مضطرباً (قوله فعليه انعاذه) أي بقدر احتياجه  
 اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كإقده في الخيانة (قوله ولو كافرا) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف  
 المأمور بها (قوله وان أبي الزوج) لربحان حق الوالد وهل لها النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته  
 بحق كالمخرجت لفرض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافاً لمن قال له المنع من الدخول معللاً  
 بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار ولين قال لا يمنع من الدخول بل من  
 القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام أفاده في الجرو ظاهراً الكنز وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول  
 مطلقاً واختاره القدوري وجرم به في الذخيرة وقال ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الا أن  
 يخاف عليها الفساد فله منعهم من ذلك أيضا (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كما مر (قوله لها الخروج  
 ولهم الدخول زيلبي) المناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبارة الزيلبي وقيل لا يمنعها من الخروج

مطلب  
 في الكلام على المؤنسة

( ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة )  
 وبأمره باسكانها بين جيران  
 صالحين بحيث لا تستوحش  
 سراجية ومفاده أن البيت بلا  
 جيران ليس مسكناً شرعياً بحر  
 وفي التهرولم يظهر وجوبها والابيت  
 خاليا عن الجيران لاسيما اذا  
 خشيت على عقلها من سعة قلت  
 لكن نظرفيه الشرب لا لي بما مر  
 أن ما لا جيران له غير مسكن  
 شرعي فتنبه ( ولا يمنعها من  
 الخروج الى الوالدين ) في كل  
 جمعة ان لم يقدر على اتيانها  
 على ما اختاره في الاختيار ولو  
 أبوها زماناً مثلاً فاحتاجها فعليها  
 تعاهده ولو كافراً وان أبي  
 الزوج فتح ( ولا يمنعها من  
 الدخول عليها في كل جمعة وفي  
 غيرها من المحارم في كل سنة )  
 لها الخروج ولهم الدخول زيلبي

الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة الخ (قوله ويمنعهم من الكينونة) الظاهر ان الضمير  
عائد الى الابوين والحارم (قوله وفي نسخة من البيتونة الخ) وبه عرف في التبرع بمن لا مسكين يؤيد النسخة  
الاولى ومثله في الزبطي والبروي ويؤيد ما مر من التعليل بأن النسبة في المكث وطول الكلام (قوله ويمنعها  
الخ) ولا تنقطع للصلاة والصوم بغير اذن الزوج بجر عن الظهيرة قلت ينبغي تقييد الصلاة بصلاة التهجد  
في الليل لان ذلك منعها لقمه وتقييد الجماع بالسهو والتعب وجماعها حقه أيضا كما مر في ما غيره ولا سيما السن  
الرواتب فلا وجه لمنعها منها كما لا يخفى (قوله والولاية) ظاهره ولو كانت عند الحارم لانها تشغل على جمع  
فلا يتخلل من الفساد عادة وحتى (قوله وكل عمل ولو تبرعا لاجبي) هذا ذكره في البحر بمشاحيت قال  
وينبغي عدم تخصيص الغزل بل انه ان يمنعها من الاعمال كلها المقتضية للكسب لانها مستغنية عنه لوجوب  
كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعا لاجبي بالاولى اه وقوله بالاولى ينبغي قول الشارح ولو تبرعا لا قضاء  
لواله عليه كون غير التبرع أولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجاب بأن ما كان غير تبرع بل بالاجرة قد يستدعي  
خروجها المطالبة الاجنبى بالاجرة تأمل قلت ثم ان قولهم له منعها من الغزل يشمل غزلها لنفسها فان كانت العلة  
فيه السهو والتعب المنقوص لجماعها له منعها عما يؤدى الى ذلك لا مادونه وان كانت العلة استغناءها عن الكسب  
كما مر ففيه انها قد تحتاج الى ما لا يلزم الزوج شراؤه لها والذي ينبغي تحريره ان يكون له منعها عن كل عمل يؤدى  
الى تنقص حقه أو ضرره أو الى خروجها من بيته أما العمل الذي لا ضرر له فيه فلا وجه لمنعها عنه خصوصا  
في حال غيبته من بيته فان ترك المرأة بلا عمل في بيتها يؤدى الى وساوس النفس والشيطان أو الاشتغال بما لا يعنى  
مع الاجانب والجيران (قوله ولو قابله ومغسله) أى التي تغسل الموتى كما في الخانية ونقل في البحر عنها تقييد  
خروجها باذن الزوج بعد ما نقل عن التوازل ان لها الخروج بلا اذنه واقتصر عليه في الفتح وقوى في البحر الاول  
بما علة به الشارح (قوله على فرض الكفائية) بخلاف فرض العين كالخروج فلهما الخروج اليه مع محرم  
(قوله ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الغزل فان لم تقع لها نازلة وأرادت الخروج لتعلم مسائل  
الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها له منعها ما لا ياولى أن ياذن لها أحيانا بجر (قوله  
ومن الحمام الخ) المنع منه قول الفقيه وخالفه قاضى خان فقال دخوله مشروع للنساء والرجال خلافا لما قاله  
بعض الناس لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اه وعلى ذلك فلا خلاف في منعهم  
للعلم بأن كثيرا منهم مكشوف العورة وقد وردت أحاديث تؤيد قول الفقيه وورد استثناء النفساء والمریضة  
وقامه في الفتح وقال قبله وحيث أجبنا لها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما يكون داعية  
لنظر الرجال والاستقالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اه وأشار الشارح بقوله وان جاز  
الى قول قاضى خان الى انه لا ينافى منع الزوج لها من دخوله مع مشروعيتها لها كما لا ينافى منعها من صوم  
الغزل وان كان مشروعاً عما مر شافى منعها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر انه مراد الفقيه خلافا لما فهمه  
الشرنبلالى (قوله وتفرض النفقة) وكذا لو كانت مفروضة ومضت مدة ثم غاب لها أخذ الماضي من ماله  
المذكور كما أقاده في البدائع (قوله مدة سفر) متعلق بالغائب (قوله واستحسنه في البحر) قال  
وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره ومراجعته اه لكن في التهستاتى ويفرض  
القاضى نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر أو لا كما في المنية وينبغي أن تفرض نفقة عرس  
المستورى في البلد ويدخل فيه المنقود اه ح وفي المحوى عن البرجندي عن القنية عن المحيط سواء كانت  
الغيبة مدة سفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وتركتها في البلد فللقاضى أن يفرض لها النفقة اه (قوله  
وطفله) أى الفقير الحر ط (قوله ومثله كبير زمن) المراد به الابن العايز عن الكسب لمرض أو غيره  
كما سيأتى بيانه (قوله واتى مطلقا) أى ولو غير مريضة لان مجرد الانوثة بجز ط والمراد بها البنت  
الفقيرة (قوله وأبويه) أى الفقيرين ولو قادرين على الكسب على أحد القولين كما سيأتى (قوله فلا  
تفرض لمملوك وأخيه) المراد به كل ذى رحم محرم مما سوى قرابة الولا لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا  
ليس لهم أن يأخذوا من ماله شيأ قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداء إيجاب ولا يجوز ذلك  
على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولا لان لهم الاخذ قبل القضاء بلا رضاء فيكون القضاء في حقهم اعادة

(ويمنعهم من الكينونة) وفي  
نسخة من البيتونة لكن عبارة  
من لا مسكين من القرار (عندها)  
به يفتى خاتمة ويمنعها من زيارة  
الاجانب وعبادتهم والولاية وان  
اذن كافا عاصيين كما مر في باب  
المهر وفي البحر له منعها من الغزل  
وكل عمل ولو تبرعا لاجنبى ولو  
قابله أو مغسله لتقدم حقه على  
فرض الكفاية ومن مجلس العلم  
اللانزلة امتنع زوجها من سؤالها  
ومن الحمام الا النساء وان جاز  
بلا تزين وكشف عورة أحد قال  
الباقيات وعليه فلا خلاف  
في منعهن للعلم بكشف بعضهن  
وكذا في الشرنبلالية معزيا  
للكمال (وتفرض) النفقة بانواعها  
٣ الثلاثة (لوجة الغائب) مدة  
سفر صيرفية واستحسنه في البحر  
ولو منقودا (وطفله) ومثله كبير  
زمن واتى مطلقا (وأبويه) فقط  
فلا تفرض لمملوك وأخيه

مطلب  
في فرض النفقة لزوج الغائب

٣ مطلب  
في منع النساء من الحمام

وقوى من القاضي كما في الدرر ويرد المملوك فانه اذا كان عاجزا عن الكسب وامتنع مولاه من الاتفاق عليه فان له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه أن يفرض للعاجز في مال مولاه الآن بحسب ما بان العبد لا يجب له دين على مولاه فليأتمل واذا لم يجد ما ياكله في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل وينبغي أن يجره بقدر نفقته لو قادرا على الكسب ويديه لو عاجزا كما يأتي في العبد الوديعه ولم أره فليراجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلو أحضر صاحب الدين غريبا أو مودعا للغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وان كان مقررا بالمال وبدينه لأن القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملك في الاتفاق على زوجته من ماله حفظا لملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير بجر عن الذخيرة ولا يرد المملوك لأن القاضي لا يقضى على مولاه بنفقته بخلاف الزوجة تأتمل (قوله لانه قضاء على الغائب) عليه لقوله ولا تفرض ولقوله ولا يقضى (قوله في مال له) فلو لا مال له فيذكره المصنف ط (قوله كبر) هو غير المضروب من المذهب أو منه ومن القصة وفي بعض النسخ كبر ويغني عنه قوله أو طعام فكان الاول أولى ودخل فيه الدراهم والدنانير بالاولى قال الزبلي والتبر بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمضروب اهـ وينبغي تقييده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرجتي (قوله أو طعام) زاد في الجرو وغيره أو كسوة (قوله أما خلافه) أي خلاف جنس الحق كعروض وعقار (قوله عند أو على الخ) يشمل ما كان مال وديعة أو مضاربة بجر ومثله الاستحقاق في غلة الوقف اذا أقر به الناظر كما أتى به في الحامدية لأن الناظر كوكيل عن أهل الوقف وكذا غلة العبد والدار كما في التهر وقيد بكون المال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالنكاح فرض له افيه لانه ايضا لحقها لا قضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر دين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه بجر وقد باقراره بما ذكرنا يأتي قريبا (قوله ويبدأ بالاول) أي بحال الوديعه لأن القاضي نصب ناظرا فيبدأ به لانه أنظر للغائب لأن الدين محفوظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وذخيرة وفي الجعر عن الخائنة الوديعه أولى من الدين في البداية بالاتفاق منها وذاكر الرجتي أن القاضي والسلطان وولي اليتيم والمولى يجب عليهم العمل بما هو الاول والناظر كما لا يخفى اهـ تأتمل قلت واذا خاف افلاس المديون أو هرب أو انكاره فالبداء به أولى (قوله لا المديون) والفرق أن القاضي له ولاية الازام فاذا فرض النفقة في ذلك المال صار المودع مأمورا بالدفع منه الى المفروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق لانه يدعى شئ دين له بذمة الغائب لما تقر بأن الدين نقض بأشغالها (قوله أو اقرارها) ذكره في الجعر بحشا وعلة بانها مقررة على نفسها اهـ أي لان النفقة تصير بالقضاء ديالها على الزوج قلت لكن ينبغي صحة اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لاني حق الزوج تأتمل (قوله ولو اتفقا الخ) هذه الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله ويقبل والمراد بنصف المديون عدم براءته وقوله ولا رجوع أي لها على من انقضاء عليه (قوله وبالزوجة) عطف على الضمير الجرو وفي قوله من يقر به ولذا أعاد الجار (قوله اذا علم قاض بذلك) أي ولم يقر به المديون والمودع ولا ينافي هذا اقولهم ان القاضي لا يقضى بعلمه لما مر من أن هذا ليس قضاء بل اعانة وقوى أفاده الرجتي (قوله ولو علم) أي القاضي بأحدهما أي أحد الامرين بأن علم بالمال مثلا احتج الى اقرار المديون أو المودع بالآخر أي بالزوجة أو بالنسب (قوله ولا يمين ولا يمينه هنا الخ) مختار قوله من يقر به الخ أي أنه لو جحد المال أو النكاح أو جحد ما لا تقبل يمينها على المال لانها ليست بخصم في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجة لان المودع والمديون ليسا بخصم في اثبات النكاح على الغائب ولا يمين عليه ما لانه لا يستلزم الا من كان خصما كذا في الخائنة وهذا يستغنى من قولهم كل من أقر بشئ لزمه فاذا أنكره يحلف بجر ولو قال أوفيته فالظاهر أنه لا يمين لها عليه لانها ليست خصما في ذلك رمي ولو برهن على أن زوجها دفع لها قبل غيبته نفقة ثم فضا أو انه طلقها ومضت عتبتها ينبغي قبوله في حق منع ما تحت يده مقدسي قلت الآن تدعى ضياع ما دفعه لها وأنه لم يكن تأتمل (قوله وكفلها) لجواز انه عمل لها النفقة أو كانت ناشرة أو مطلقة انقضت عتبتها بجر (قوله في الاصح) راجع لكل من قوله بما أخذه وقوله وجوب الان القاضي نصب ناظر للعاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الاول القول بأخذ كفل بنفسها ومقابل الثاني قول الخصاف انه حسن أفاده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفيل لان القاضي يحلف أولا

ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغائب (في مال له من جنس حقهم) كبر أو طعام أما خلافه فيفتقر للبس ولا يباع مال الغائب اتفاقا (عند أو على من يقر به) عند لئلا مانه وعلى للدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الا بيينة أو اقرارها بجر وسيجيء ولو اتفقا بلا فرض ضمنا بلا رجوع (وبالزوجة و) بقرابة (الولاد وكذا) الحكم ثابت (اذا علم قاض بذلك) أي بحال وزوجة ونسب ولو علم بأحدهما احتج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا يمينه هنا عدم الخصم (وكفلها) أي اخذ منها كفيل بما اخذته لانفسها وجوبا في الاصح (ويحلفها معه)



ثم يعطى النفقة وبأخذ الكفيل كما في ابضاح الاصلاح اه ح (قوله أى مع الكفيل) على حذف مضاف  
 أى مع أخذ الكفيل وبعبارة الزيلعي مع التكفيل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) بتووين أخذ ونصب  
 نفقته على أنه مفعوله (قوله كابن الكمال) حيث قال ويحلفه أى يحلف من يطلب النفقة ويكفله ويقل مثله  
 في البحر عن المستصفي قال في الشربلية ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فليست اه قلت الظاهر أنه يحلف  
 أمه أن أباه مادفع لها نفقته فافهم وفي البحر وهذا يدل على أنه يؤخذ الكفيل من الوالدين أيضا وهو الظاهر  
 لأنه انظر للغائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التجسس وقد من أن النفقة المجلة للقريب اذا  
 هلكت أو سرت يقضى له باخرى بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط للغائب لأنه لو ادعى هلاكها قبل منه  
 اه وفيه انه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيله فافهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا  
 في البحر والاولى ولا هي ناشرة الا لانها لو كانت ناشرة ثم عادت لبنته ولو بعد غيبته عادت نفقتها كما مر (قوله  
 طولبت هي أو كفيلها) أى يخير الزوج بين مطالبتها ومطالبة كفيلها (قوله وكذا) أى يخير الزوج أيضا  
 اذا استحلها ونكحت ولو أقرت يأخذ منها دون الكفيل لان الاقرار حجة قاصرة فيظهر في حقها فقط بدائع ومثله  
 في القهستاني حيث قال وان حلفها فنكحت رجوع على الكفيل أو الزوجة فاذا أقرت بأخذها رجوع عليها فقط  
 كما في شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فان النكول اقرار أيضا فوجه الفرق هنا وكفى الذخيرة لو نكحت  
 خيرا الزوج وان لم ينكح الكفيل لان النكول اقرار والاصل اذا أقرت بالمال لم ينكح الكفيل وان جحد الكفيل اه  
 وهذا يقتضي ثبوت التخير فيه ما ولا اشكال فيه لكن اعترض في البحر على قوله والاصل اذا أقرت الخ بنان هذا فيما لو  
 أقرت بدين يجب كقوله ما ثبت لك عليه أو ذاب أمالواقر بدين قائم في الحال كقوله كفلت بمالك عليه فلا يلزم  
 الكفيل وهنا ضمن ما اخذته ما ينافي فكان الدين قائما وقت الضمان في ذمتها للحال فلا يلزم الكفيل قال فالحق  
 ما في المبسوط وشرح الطحاوي من انها اذا أقرت بالاخذ يرجع عليها فقط اه قلت لكن يعود الاشكال المار  
 فقد علت مما في القهستاني انه في شرح الطحاوي فرق بين النكول والاقرار ولعل له وجه لم يظهر لنا فافهم  
 (قوله ولو أقرت طولبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو حلفت وكأنه فهمه  
 مما في البحر عن الذخيرة فان لم يكن للزوج بينة وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يوهم أن عليها  
 شيئا وليس بمراد بل المراد انه لا يحلف الكفيل أيضا بل حلفها يكفي عنها وعن دفع المطالبة كما افاده بعض  
 المحسنيين وهو كلام جيد اذ لو كان عليها شيء فاقاعدة الحلف ويلزم أن يكون القول للزوج بلا بينة  
 ولا يخفى فساد (قوله باقامة الزوجة بينة على النكاح أو النسب) هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار  
 المودع أو المديون بالزوجة أو النسب أو علم القاضي بذلك كما اشار اليه بقوله فيما مر ولا بينة هنا قال  
 ح وكان المناسب لقوله أو النسب أن يقول قبله لا تفرض على غائب باقامة الزوجة أو القريب ولا اذا  
 لا يخفى (قوله ان لم يخلف مالا) أى ان لم يترك مالا في يته ولا عند مودع ولا على مديون وهذا محترز قوله  
 في مال له قال في الذخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وادرت اقامة بينة على النكاح أو كان القاضي يعلم  
 به وطلبت أن يفرض لها النفقة وبأمرها بالاستدانة لا يجيبها ذلك خلافا لفر (قوله وبأمرها) بالنسب  
 عطفها على يفرض وقوله ولا يقضى به أى بالنكاح عطف على قوله لا تفرض ح (قوله يقضى بها) ونعطاها  
 من ماله ان كان له مال والا توهم بالاستدانة ولا تحتاج الى بينة على انه لم يخلف نفقة بحر (قوله للعاجلة)  
 لان الزوج كثيرا ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوصا في زماننا هذا قال الزيلعي لان في قبول البينة بهذه الصفة  
 نظر الهاوليس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر وصدقها أو اثبت ذلك بطريقه كانت آخذة لحقه والا فراجع  
 عليها أو على التكفيل (قوله فيفتي به) وهو الاصح كما في البرهان وقال الخصاص وهذا ارفق بالناس  
 كما في التبر وهو المختار كما في ملتقى البحر وفي غيره وبه يفتي شربلية واستحسنه اكثر المشايخ فينتي به شرح  
 مجمع (قوله وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفر) اوصلها الجوى الى خمس عشرة مسألة وتكلمها  
 في قصيدة احداها هذه ٢ قعود المريض في الصلاة كهشة المتشهد ٣ قعود المتنفل كذلك ٤ تغريم من  
 سعى الى نظام بيري فغرمه ٥ لا بد في دعوى العقار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعى فيما  
 فيه تسامع ٧ الوكيل بالخصومة لا يملك قبض المال ٨ لا يسقط خيار المشتري برؤية الدار من صحتها ٩

أى مع الكفيل احتساطا وكذا كل  
 أخذ نفقته فلو ذكر الصغير كابن الكمال  
 لكان أولى (ان الغائب لم يعطها  
 النفقة) ولا كانت ناشرة ولا  
 مطلقة مضت عدتها فان حضر  
 الزوج وبرهن انه أوفاهها النفقة  
 طولبت هي أو كفيلها ترد  
 ما اخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحت  
 ولو أقرت طولبت فقط (لا) تفرض  
 على غائب (باقامة) الزوجة  
 (بينه على النكاح) أو النسب  
 (ولا) تفرض ايضا (ان لم يخلف  
 مالا فاقامت بينة ليفرض عليه  
 وبأمرها بالاستدانة ولا يقضى  
 به) لانه قضاء على الغائب (وقال  
 زفر يقضى بها) أى النفقة (لا به)  
 أى بالنكاح (وعمل القضاء اليوم  
 على هذا الحاجة فيفتي به) وهذا  
 من الست التي يفتي بها بقول زفر



لا يسقط خياره برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المذکور عنه في مجلس الحكم ١١  
 اذا تعيب المبيع يجب على المراجعي ان يشترط تسليم الكفيل المذکور عنه في مجلس الحكم ١٢ تأخير الشفعة شهر اربع  
 الاشهاد يطلها ١٣ اذا اوصى بثلاث نقده وضمه فضاغ الثلثان فله ثلث الباقي منها ١٤ اذا قضى الغريم  
 جادا بدل زيوغه لا يجبر على القبول ١٥ اذا انفق الملتقط على اللقطة وجسها للاستيفاء فهلكت سقط  
 ما انفقته اه قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعمى والوصية بثلاث النقدان المفتى به  
 خلاف قول زفر فيها وهو قول ائمتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كما به عليه سيدي عبد الغني النابلسي  
 في شرحه على النظم المذکور هذا وقد زدت على ذلك ثمان مسائل ١ اذا قال انت طالق واحدة في نيتين  
 وأراد الضرب تقع نيتان عنده ورجحه المحقق الكمال بن الهمام والاتقان في غاية البيان ٢ تعليق عتق  
 العبد بقوله ان مت أو قتلت فانت حر تدبر عنده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح الموقت يصح عنده  
 ورجحه ابن الهمام باهمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهي رواية الانصاري عنه  
 وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسبأ في الوقف  
 تحقيقه ٥ لو وجد في بيته امرأة في ليلة مظلمة ظن انها امرأته فوطئها لا يحد ولو نكحها اياها فوطئها فوطئها  
 يوسف يحد مطلقا قال ابو الليث الكبير ورواية زفر يؤخذ كذا في التتارخانية ٦ لو حلف لا يعبر زيدا كذا  
 فدفع لما مورز لا يحد عند زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة  
 بان قال ان زيدا يستعبر منك كذا والاحث كما في النهر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت اذا توضأ  
 وهو قول زفر وقد مناه في التيمم ترجحه لكن مع الامر بالاعادة احتياطا ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر  
 يفتي بها في محل الضرورة كيجري مياه دمشق الشام كاحرر العمادى في هديته وشرحها السيدي عبد الغني  
 وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمها كذلك

بقولي

بحمد الله العالمين مبسلا \* اوج نظمى والصلاة على النبي  
 وبعد فلا يفتى بما قاله زفر \* سوى صور عشرين تقسيمها انجلي  
 جلوس مريض مثل حال تشهد \* كذا من يصلي قاعدا متفلا  
 وتقدير انفاق لمن غاب زوجها \* بلا ترك مال منه ترجو تحولا  
 يراجع شاري ما تعيب عنده \* اذا قال اني ابتعته سالم الحلي  
 وليس يلى قبضا وكيل خصومة \* ويضمن ساع بالبرى تقولا  
 وتسليم مكفول بمجلس حاكم \* تحتم أن يشترط على من تكفلا  
 ويبقى خياره برؤية مشتر \* لثوب بلا نشر لطويه جدا  
 كذا برؤية البيت من محن داره \* اذالم يكن من داخل قد تأملا  
 قضاء جادا عن زيوغ ادانها \* فلا يجبر ان لم يرض ان يتقبلا  
 مبادر اشهاد على اخذ شفعة \* بتأخير شهره شهره ابطلا  
 بوى لقطة في حال حبس لا خدما \* صرفت عليها مسقطا مكملا  
 وزد ضرب حساب اراد مطلق \* يصح بترجيح السكال تعدلا  
 ورجح أيضا عقد تدبير عبده \* بترديده بالقتل والموت فانقلا  
 وايضا نكاحا فيه توقيت مدة \* يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا  
 ووقف دنانير جزو دراهم \* كما قال الانصاري دام مجبلا  
 وواطي من قد ظنها زوجة اذا \* اتته بلبيل حده صار مهملا  
 ويحد في والله لست معيردا \* لزيدا اذا اعطى لمن جاء مرسلا  
 لمن خاف فوت الوقت ساع تيمم \* ولكن ليحفظ بالاعادة غاسلا  
 طهارة زبل في محل ضرورة \* كيجري مياه الشام صبت من البلا

فها لغيره وسا بالجمال تسريبات \* وجاءت عقود الدتر في جدها حلي

ومصلى على ختم النبين ربنا \* وآل واصحاب ومن بالتقى عسلا

(قوله وعليه الخ) أى على قول زفر وهذا تفريع من صاحب الجبر (قوله تقبل ينفها على النكاح) أى لا يقضى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على النسب اما اختصاراً ولا نهايتها قامت على النكاح تكون قائمة على النسب ضمننا لقسام الفرائش تأمل (قوله ان لم يكن عالمها) اذ لو كان عالمها لم يحجج الى بينة وتكون المسألة على قول أئمتنا الثلاثة كما مر (قوله ثم يفرض لهم) أى الزوجة والصغار بجبر (قوله) ثم يأمرها بالانفاق أو الاستدانة عبارة الجبر ثم يأمرها بالاستدانة وبه علم ان المناسب عطف الاستدانة بالواو كما لو جدي بعض النسخ لانها لو لم تستدن ومضت مدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكن سيأتى أن الزباني جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالمضي بخلاف بقية الآثار وبأى تمام الكلام عليه (قوله وتجب المطلقة الرجعي والبائن) كان عليه ابدال المطلقة بالمعذرة لان النفقة تابعة للعدة وقيد بالرجعي والبائن احترازاً عما لو اعتق أم ولد فلا نفقة لها في العدة كما في كافى الحاكم وعما لو كان النكاح فاسداً في الجبر لو تزوجت معتدة البائن وفرق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لنسبنا نكاحه ولا على الأول ان خرجت من بيته لنشوزها وفي المجتبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود واطلق فشمس الحامل وغيرها والبائن ثلاث أو اقل كما في الحاشية ويستثنى ما لو خالعه على أن لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة كما مر في بابها وبأى قريسا (قوله والفرقة بلامعصية) أى من قبلها فلو كانت بمعصيتها فليس لها سوى السكنى كما يأتى قال في الجبر فالماض ان الفرقة اما من قبله أو من قبلها فلو من قبله فلها النفقة مطلقاً سواء كانت بمعصية أو لا طلاقاً وفسخاً وان كانت من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لها ولها السكنى في جميع الصور اهـ ملخصاً (قوله وتفريق بعدم كسوة) ومثله عدم مهر المثل ولا ينجى ان هذا في البالغة التي زوجت نفسها بلاولى فان العقد يصح في ظاهر الرواية ولو لم يحق الفسخ لكن المقتضى به الآن بطلانه كاصغيرة التي زوجها غير الاب والجد غير كفؤاً وبدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول أما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفع فاعل تجب (قوله والسكنى) يلزم أن تلزم المثل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق فهتافى وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) اشار الى الاعتذار عن محمد حيث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالباً فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها اطول المدة كمتدة الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) اى اذا مضت مدة العدة ولم تقبضها فلها اخذها ولو مقررة اى أو مصطلحاً عليها لكن لو مستدانة بأمر القاضي فلا كلام والافقيه خلاف اختار الحلواني أنها لا تسقط أيضاً وأشار السرخسي الى انها تسقط وفي الذخيرة وغيرها انه الصحيح قال في الجبر وعليه فلا بد من اصلاح المتن فانهم صرحوا بأن النفقة تجب بالتقضاء أو الرضاء وتصريدياً وهنالا تصيردياً الا اذا لم تقبض العدة لكن في التهر أن اطلاق المتن يشهد لما اختاره الحلواني فأت وظاهر الفتح اختياره حيث اقتصر عليه (قوله فلها النفقة) أى يكون القول قولها في عدم انقضائها مع بينها ولها النفقة كما في الجبر (قوله مالم يحكم بانقضائها) فان حكمه بان أقام الزوج بينة على اقرارها به برئ منها كما في الجبر ح (قوله مالم تدع الحبل) في بعض النسخ ومالم تدع بالعطف على مالم يكن وهي الصواب لانها اذا اقترنت بانقضائها عدتها في مدة تقبضه ثم ولدت لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة نعم ثبت لو ولدت لاقول من اقله من حين الاقرار ولو اقل من اكثره من حين الطلاق لظهور كذبها في الاقرار كما مر في بابها ولا يمكن حله على هذا لانه يتأق به قوله فلها النفقة الى ستين وعبرة الجبر وان ادعت - بالخلا ولا غبار عليها (قوله فلا رجوع عليها) أى اذا قالت ظننت الحبل ولم احض وانامتة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحبل وأكثره ستان فلا يلتفت الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحض ثلاثاً أو تبلغ سن الياس وتضى بعده ثلاثة أشهر وتعامه في الجبر فلو اقترنت ان عدتها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حاملارجع عليها بما أخذت بعد انقضائها كما لا يخفى (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مرهنة فينفق عليها مالم يظهر فراغ رجها كذا في المحيط اهـ من غير ذكر خلاف وهو حسن كذا في الفتح وقد مناه في العدة باسب ما هنا (قوله وان شرط الخ) ذكره في الجبر جواباً عن سادته في زمانه (قوله

مطلب  
في نفقة المطلقة

وعليه ولو غاب وله زوجة وصغار  
تقبل ينفها على النكاح ان لم يكن  
عالمها ثم يفرض لهم ثم يأمرها  
بالانفاق أو الاستدانة لترجع بجبر  
(و) تجب المطلقة الرجعي والبائن  
والفرقة بلامعصية كخيار عتق  
وبلوغ وتفرق بعدم كفاة النفقة  
والسكنى والكسوة ان طالت  
المدة ولا تسقط النفقة المقررة  
بمضى العدة على المختار برأية  
ولو ادعت امتداد الطهر فلها  
النفقة مالم يحكم بانقضائها مالم  
تدع الحبل فلها النفقة الى ستين  
مند طلقها فلو مضت ثم تبين ان  
لاحبل فلا رجوع عليها وان شرط  
لانه شرط باطل بجبر ولو صالحها  
عن نفقة العدة ان بالاشهر صح

قول المحشى على مالم يكن م بقلم  
وصوابه مالم يحكم فانه نصر

وان بالحيز للجهالة) أي لاحتمال أن يمتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه ان الحامل كذلك هذا ويرد على  
التعليل المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تنصرف ثم رأيت المقدسي في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجاب بان  
المراد جهالة ما يثبت في الذمة بخلاف الدين الثابت في الذمة اذا صولح عنه فان جهالته لا تنصرف تأمل (قوله  
ولو حاملا) قال القهستاني وقيل للعامل النفقة في جميع المال كما في المضمرات ح (قوله من مولاها) ليس  
هذا من كلام الجوهر بل ذكره في النهر حيث قال وينبغي أن يكون معناه اذا حبلت أمة من سيدها واعترف بان  
الحمل منه لكنهم لم تلد الا بعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه المسألة تتبع فيه المنصف صاحب الجوهر وقال  
انها وارادة على كثير من المتون واعترضه الرحي بانه لم يذكرها الا صاحب الجوهر أو من تابعه وهذه العبارة  
الشاذة لا تعارض المتون الموضوعات لنقل المذهب مع انه لا وجه لها لان أم الولد تعتق بجهته وتصير اجنبية عنه  
فلا وجه لا يجاب نفقتها في تركته قلت ويؤيده ما في البدائع اذا اعتقت أم الولد أو مات عنها مولاها فلا نفقة  
لها ولا سكنى لان عدتها عدة الوطء كعدة المنكوحه فاسدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقها وان كانت  
ممنوعة من الخروج لان هذا الحبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتحسين الماء فاشبهت معتدة الفاسد وفي الذخيرة  
وكذا الوماث عنها لا نفقة في تركته ولكن ان كان لها ولد فنفتها عليه ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل  
وغیرها واذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة لها ولو حاملا فـ كيف الامه التي عدتها عدة وطئ  
لا عدة عقد فعلم انه لا وجه لاستثنائها (قوله بمعصيتها) احتراز عن معصيته كقبيله بنيتها أو ايلانه أو ورده  
أو اياته عن الاسلام وعما اذا لم يكن بمعصية منه ولا منها كخيار بلوغ ونحوه ووطئ ابن الزوج لها مكرهه فان  
النفقة واجبة لها بانواعها كما مر (قوله قهستاني وكفاية) الاولى قهستاني عن الكفاية وعبارته وهذا  
اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية اه ح (قوله كعدة وقبيل ابنه) أي كرتها  
وتقبيلها ابنه (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال  
في الذخيرة وغيرها لو شرط في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى لان النفقة لان النفقة حقها والسكنى  
في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يعمل في حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مؤنة السكنى  
ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كانا يسكان فيه بالكراء صح ولزمها الاجرة لان ذلك محض حقها (قوله  
حق الله) أي من وجه حيث أوجب عليها التراب في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبها على الزوج  
(قوله بعد البت) أي الطلاق البائن واحدة أو أكثر وتقبيل الهداية بالثلاث اتفاق واحترز به عن  
معتدة الرجعي اذا طاعت ابن زوجها أو قبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرق لم تقع بالطلاق بل بمعصيتها بحر  
(قوله حتى لو لم تحبس فلها النفقة) يعني ان بقيت في بيته كما هو صريح عبارة القهستاني المارة وحينئذ  
يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب  
وحكم بلحاقها عادت اه ح والحاصل كما في الجعرانه لا فرق بين الردة والتمكين لان المرتدة بعد البيئونة لو لم  
تحبس لها النفقة كالممكنة والممكنة اذا لم تنزل بيت العدة لان نفقة لها فليس للردة أو التمكن دخول في الاسقاط  
وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مشير الخ) أي  
التعليل بانه كالموت قال في الشربلية وهو يشير الى انه قد حكم بلحاقها وهو محمل ما في الجامع من عدم عود  
النفقة بعد ما لحقت وعادت ومحمل ما في الذخيرة من انها تعود نفقتها بعودها على ما اذا لم يحكم بلحاقها فوفقا  
بينهما كما في الفتح اه (قوله والافتعود نفقتها بعودها) كالناشرة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة  
اذا اسبت لانعود نفقتها لسقوط نفقتها أصلا بمعصيتها والساقط لا يعود بحر (قوله بانواعها) من الطعام  
والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر هنا أجره الطيب وثن الادوية وانما ذكره لعدم الوجوب للزوجة نعم صرحوا  
بأن الاب اذا كان مريضاً أو به زمانة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن (قوله لطفه) هو  
الولاد حين يسقط من بطن امه الى أن يحتمل ويقال جارية طفل وطفله كذا في المغرب وقيل أول ما يولد صبي ثم طفل  
ح عن النهر (قوله يعم الانثى والجمع) أي يطلق على الانثى كما علمته وعلى الجمع كما في قوله تعالى أو الطفل الذين  
لم يظهر رافه وعا يستوى فيه المفرد والجمع كالجنب والنك والامام واجعلنا للمتقين اماما ولا يشافه جمعه على  
اطفال ايضا كما جمع امام على ائمة ايضا فافهم (قوله الفقير) أي ان لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب

وان بالحيز للجهالة لا تجب  
النفقة بانواعها (معتدة موت  
مطلدا) ولو حاملا (الا اذا كانت  
أم ولد وهي حامل) من مولاها  
فلها النفقة من كل المال جوهره  
(وتجب السكنى) فقط (لمعتدة  
فرقة بمعصيتها) الا اذا خرجت  
من بيته فلا سكنى لها في هذه  
الفرقة قهستاني وكفاية (كردة)  
وتقبيل ابنه (لا غيرها) من طعام  
وكسوة والفرق أن السكنى حق  
الله تعالى فلا تسقط بجمال والنفقة  
حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها  
(وتسقط النفقة بردتها بعد البت)  
أي ان خرجت من بيته والا  
فواجبة قهستاني (لا يتمكين  
ابنه) لعدم حبسها بخلاف المرتدة  
حتى لو لم يحبس فلها النفقة الا اذا  
لحقت بدار الحرب ثم عادت وتاب  
لسقوط العدة بالحق لانه كالموت  
بحر وهو مشير الى انه قد حكم  
بلحاقها والافتعود نفقتها بعودها  
فليحفظ (وتجب) النفقة بانواعها  
على الحر (لطفه) يعم الانثى والجمع  
(الفقير) الحر

مطلبه  
الكلام على نفقة الاقارب

أن يجره أو يدفعه في حرفة ليكتسب ويتفق عليه من كسبه لو كان ذكر اختلاف الاثنى كما قدمه في الحضانة عن المؤيدية قال الخير الرملي "لو استغنت الاثنى بنحو خياطة وغزل يجب أن تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ولا نقول يجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكتفيها فجب على الاب كفايتها بدفع القدر المعجوز عنه ولم أره لأصحابنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الاثنى لان المنوع ايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بحرفة تعلمها اه أي المنوع ايجارها للخدمة ونحوها بما فيه تسليها للمستأجر بدليل قولهم لان المستأجر يخولها وذا لا يجوز في الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلا (قوله على مالكه) أي لا على أبيه الحر أو العبد بحر (قوله والغنى في ماله الحاضر) يشمل العقار والارضية والنياب فاذا احتج الى النفقة كان للاب بيع ذلك كله ويتفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء بحر وفتح لكن سيد كرا الشارح عند قوله ولكل ذي رحم محرم ان الفقير من تحمل له الصدقة ولوله منزل وخدام على الصواب ويأتي تمام الكلام عليه (قوله فلو غابا) أي فلو كان للولد مال لكنه غائب فنفته على الاب الى أن يحضر ماله وسئل الرملي عما اذا كان له غلة في وقف فاجاب بانه لم ير من صرح بالسألة والظاهر انه بمنزلة المال الغائب (قوله ان أشهد) أي على انه يتفق عليه ليرجع وكالاتها بالانفاق باذن القاضي كما في البحر (قوله لان نوى) أي لا يرجع ان نوى الرجوع بلا شاهد ولا اذن قاض أي لا يصدق في القضاء انه نوى ذلك وانما ثبت له الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى (قوله يكتسب أو يتكفف) قدم الكسب لانه الواجب أولا اذا يجوز التكفف أي طلب الكساف بعسالة الناس الا عند العجز عن الاكتساب قال في الذخيرة فان قدر على الكسب نفرض النفقة عليه فيكسب ويتفق عليهم وان عجز لكونه زمانا أو مقعدا يتكفف الناس ويتفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص في ادب القضاء انه في هذه الصورة يفرضها القاضي على الاب وبأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فاذا قدر طابته بما استدانت عليه وكذا لو فرضها عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال أيضا وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الديون ولا يحبس والدوان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) أي على أولاده الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال بحر وفي القهستاني عن المحيط وتفرض على المعسر بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم (قوله ولولم يتيسر) أي الانفاق عليهم أولا اكتساب قال في الفتح وان لم يف كسبه بحاجتهم أولم يكتسب لعدم تيسر الكسب اتفق عليهم القريب الخ ومثله في البحر وظاهره ان انفاق القريب يثبت بمجرد عجز الاب عن الكسب وينافيه ما مر من أنه اذا عجز عنه يتكفف ولعل المراد انه يتكفف ان لم يوجد قريب يتفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المنقولتين آنفا عن الخصاص لكن في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر انه محمول على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تتفق من ماله الرجوع ويأتي قريبا انها أولى بالتحمل من سائر الاقارب (قوله ورجع على الاب اذا أيسر) في جوامع الفقه اذا لم يكن للاب مال والجد أو الأم أو الخال أو العم موسر يجبر على نفقة الصغير ويرجع بها على الاب اذا أيسر وكذا يجبر الاب بعد اذا غاب الاقرب فان كان له أم موسرة فنفته عليها وكذا ان لم يكن له أب الا انها ترجع في الأول اه فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتي من انه لا يشارك الاب في نفقة أولاده أحد فلا يجعل كالميت بمجرد ادعائه لتجب النفقة على من بعده بل تجعل ديناً عليه وسيد كرا الشارح تصحح خلافه وانه لا بد من اصلاح المتن ويأتي الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الاب زمنا عاجزا عن الكسب والاقضى بالنفقة على الجد اتفقا لان نفقة الاب حينئذ واجبة على الجد فكذا نفقة الصغار ولا يخفى أن كلامنا الآن في الاب العاجز عن الكسب تأمل (قوله ولو خاصته الام) أي بأن شكت منه انه لا يتفق أو انه يقتصر عليهم (قوله مالم تثبت خياتها) أي انه لا يقبل قوله انها لا تتفق أو تضيق عليهم لانها امينة ودعوى الخيانة على الامين لا تسع بلا حجة فيسأل القاضي حيرانا ممن يدخلها فان خبروه بما قال الاب زجرها ومنعها عن ذلك نظر الهم ذخيرة (قوله فلدفع لها الخ) هذا نقله في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شاء القاضي دفعها الى ثقة يدفع لها صبا حوا وساء ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر غيرها لينفق عليهم (قوله وصح صلحها) قيل في وجهه ان الاب هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب الحضانة وهي للام ذخيرة (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير ليسيرة وذلك كالواقع الصلح على عشرة واذا نظر الناس فبعضهم بقدر

مطلب  
الصغير المكتسب نفقته في كسبه  
لا على أبيه

فان نفقة المملوك على ماله  
والغنى في ماله الحاضر فلو غابا  
فعلى الاب ثم يرفع ان اشهد  
لان نوى الادانة فلو كانا  
فقيرين فالاب يكتسب أو يتكفف  
ويتفق عليهم ولولم يتيسر اتفق  
عليهم القريب ورجع على الاب  
اذا أيسر ذخيرة ولو خاصته الام  
في نفقتهم فرضها القاضي وأمره  
بدفعها للام مالم تثبت خياتها  
فيدفع لها صبا حوا وساء أو بأمر  
من يتفق عليهم وصح صلحها عن  
نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل  
تحت التقدير

الكفاية بعشرة وبعضهم بتسعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة عشر أو على عشرين فإن الزيادة حينئذ تلتحق  
عن الأب قلت وتقدم متنا أنه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا يطبق ذلك فهو لازم إلا إذا تغير سعر الطعام  
الخ والفرق ما قدمناه من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن  
الاحتباس ولذا لومضى الوقت وبقي منها شيء يقضى بأخرى لها لاله وكذا لوضاعت (قوله زيدت) أي إلى  
قدر الكفاية (قوله ولو وضاعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله وهي أولى من الجد المومر) أي لو كان  
مع الام المومرة جد مومر أيضا تومر الام بالانفاق من مالها ترجع على الأب ولا يؤمر الجد بذلك لأنها أقرب  
إلى الصغير فالأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب وتماه في البحر عن الذخيرة قلت اعلم أنه إذا مات الأب فالنفقة  
على الام والجد على قدر ميراثهما الثلاثا في ظاهر الرواية وفي رواية على الجد وحده كما سألني وأما إذا كان الأب  
معسرا فهي على الأب وتستدينها الام عليه لأنها أقرب من الجد هذا على ظاهر المتن كما قدمناه وأما على ما يأتي  
تصحيحه من أن المعسر يجعل كليت فقضاهما أنهما يجعل عليهما أثلاثا تأمل (قوله لا ولاده من الامة) بل  
نفقته على سيد الامة لأن يشترط الزوج حرته فنفقتهم عليه والمراد بالامة غير المكتوبة أما هي فنفقتهم عليها  
لتبعية لهم لها في الكتابة ط وتقدمت المسألة (قوله ولو من حره) بل النفقة عليها وإن كانت أمة لمولاه  
فنفقة الجميع عليه أو لغيره فنفقتهم على مولى الأم كما علمت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ)  
في الجوهر ذمى تزوج ذمية ثم أسلت ولها منه ولدي يحكم بإسلام الولد تبعها لها ونفقة على الأب الكافر وكذا  
الصبي إذا ارتد فأرثه صحیح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقة على الأب اه (قوله وسبي) يأتي ذلك  
في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف دينا للزوجة والاصول والفروع الذميين (قوله لمولاه  
الكبير الخ) فإذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على أبيه أجابه ويدفعها إليه لأن ذلك حقه وله ولاية  
الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا اطعمك ولا أدفع اليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بمجر  
(قوله كاتني مطلقا) أي ولو لم يكن بهازمانه تمنعها عن الكسب فمجرد الانوثة عجز إذا كان لها زوج فنفقها  
عليه مادامت زوجة وهل إذا انزعت عن طاعته تجب لها النفقة على أبيها محل تردد قائل وتقدم أنه ليس  
للأب أن يؤجرها في عمل أو خدمة وإنه لو كان لها كسب لا تجب عليه (قوله وزمن) أي من به مرض  
مزم والمراذم أن به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشل ولو قدر على اكتساب ما لا يكفيه فعلى أبيه تكميل  
الكفاية (قوله ومن يلحقه العار بالتكسب) كذا في البحر والزمي واعترضه الرجعي بأن الكسب لمؤنته  
ومؤنة عماله فرض فكيف يكون عارا والاولى ما في المنع عن الخلاصة إذا كان من أبناء الكرام ولا يستأجره  
الناس فهو عاجز اه ومثله في الفتح وسيأتي تمامه (قوله كما بسطه في القنية) حاصله أن السلف قالوا  
بوجوب نفقته على الأب لكن أفق أبو حامد بعدهم لفساد أحوال أكثرهم ومن كان بخلافهم نادر في هذا  
الزمان فلا يفرده بالحكم دفعا لخرج التمييزين المصلح والمفسد قال صاحب القنية لكن بعد القنية العامة يعني  
قنية التاتار التي ذهب بها أكثر العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالفقه والادب اللذين هما قواعدا الدين واصل  
كلام العرب يمنعهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤدى إلى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الآن  
قول السلف وهفوات البعض لا تمنع الوجوب كالاولاد والأقارب اه ملخصا واقر في البحر وقال ح واقول  
الحق الذي تقبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الاذواق السليمة القول بوجوبها الذي الرشد لا غيره ولا حرج في  
التمييز بين المصلح والمفسد لظهور مسالك الاستقامة وتمييزه عن غيره وبالله التوفيق (قوله ولذا الخ) أي لكونها  
لا تجب لطلبة زماننا الغالب عليهم الفساد (قوله لا يشاركه) جملة استثنائية أو حالية من الضمير المضاف  
إليه في تجب لطفله الفقير الخ تأمل (قوله ولو فقيرا) هذا مجازة تظاهر إطلاق المصنف الأب تبعا لإطلاق  
المتون فلا ينافيه قوله ما لم يكن معسرا تأمل (قوله في ذلك) أي في نفقة طفله وولده الكبير العاجز عن  
الكسب (قوله كنفقة أبويه وعمره) أي كما لا يشاركه أحد في نفقة أبويه ولا في نفقة زوجته (قوله  
به يفتي) راجع إلى مسألة الفروع ومقابله ما روى عن الإمام أن نفقة الولد على الأب والام اثلاثا يعني الكبير  
أما الصغير فعلى أبيه خاصة بخلاف قال الشرنبلالي ووجه الفرق أنه اجتمع للأب والصغير ولاية ومؤنة  
حتى وجب عليه صدقة فطره فاخص بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فشاركه الام اه ط

وان لم تدخل طرحت ولو على  
مالا يكفيهم زيدت بحر ولو وضعت  
رجعت بنفقة هم دون حصتها  
وفي المنية أب معسر وأم مومرة  
تومر الام بالانفاق ويصكون  
دينا على الأب وهي أولى من  
الجد المومر وفيها لانفقة على  
الجد لا ولاده من الامة ولا على  
العبد لا ولاده ولو من حره وعلى  
الكافر نفقة ولده المسلم وسبي  
بحر (وكذا) تجب (لولده الكبير  
العاجز عن الكسب) كاتني مطلقا  
وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب  
وطالب علم لا يفتقر لذلك كذا  
في الزباني والعيسى وافق أبو  
حامد بعد ما طلبه زماننا كما بسطه  
في القنية ولذا قيده في الخلاصة  
بذي رشد (لا يشاركه) أي الأب  
ولو فقيرا (أحد في ذلك كنفقة  
أبويه وعمره) به يفتي

وعبر العلامة قاسم بان عدم الفرق بينهما وظاهر الرواية وبأن عليه التقوى فلذا تبعه الشارح (قوله ما لم يكن معسر الخ) الصغير راجع للاب قال في الذخيرة ولو كان للفقير أولاد صغار وجدة موسر يومر الجدة بالاتفاق صيانة لولد الولد ويكون ديناً على والدهم هكذا ذكر القدوري فلم يجعل النفقة على الجدة حال عسرة الاب وهذا قول الحسن بن صالح والصحيح في المذهب أن الاب الفقير يلحق بالمت في استحقاق النفقة على الجدة وان كان الاب زمنياً يقضى بها على الجدة بلار جوع اتفاقاً لان نفقة الاب حينئذ على الجدة فكذا نفقة الصغار اه  
وقال في الذخيرة أيضاً قبل هذا ولولهم أم موسرة أمرت أن تنفق عليهم فيكون ديناً ترجع به على الاب اذا أيسر وهي أولى بالتحمل من سائر الأقارب الخ قال في البحر وصاصله أن الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت الام الموسرة والا فالاب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتاً ولار جوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى اه أي لأن قول المتون والشروح ان الاب لا يشارك في نفقة ولده أحد يقتضي أنه لو كان معسراً وأمر القضاة غيره بالنفاق يرجع سواء كان أمماً أرحماً أو غيرهما اذ لو لم يرجع عليه لحصلت المشاركة واجاب المقدسي بحمل ما في المتون على حالة اليسار لكن قال الرمي لا حاجة الى ذلك لان ما في المتون مبني على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح مقتصرين عليها اه قلت وعلى هذا فلا فرق بين كون المنفق أمماً أو جده أو غيرهما في ثبوت الرجوع على الاب ما لم يكن الاب زمنياً فانه حينئذ يكون في حكم الميت اتفاقاً وقد منعنا عن جوامع الفقه ما يؤيد ما في المتون ومثله ما في الخاتمة من أن نفقة الصغار والاناث المعسرات على الاب لا يشارك في ذلك أحد ولا تسقط بغيره اه وكذا ما في البدائع من قوله وان كان لهم جده موسر لم تفرض عليه بل يؤمر بها ليرجع على الاب لانها لا تجب على الجدة عند وجود الاب القادر على الكسب الا ترى انه لا يجب على الجدة نفقة ابنه المذكور فنفقة أولاده أولى نعم لو كان الاب زمنياً قضى بنفقتهم ونفقة الاب على الجدة اه على أن ما صححه في الذخيرة يرد عليه تسليمه رجوع الام مع انها اقرب الى أولادها من الجدة والام والخال فكيف يرجع الاقرب دون الابعد ومساءلة رجوع الام منصوص عليها في كافى الحاكم وغيره وهي ثبت رجوع غيرها بالاولى وهذا مؤيد لما في المتون والشروح كما لا يخفى فافهم (تنبيه) في البحر الفقير لا يجب عليه نفقة غير الاصول والفروع والزوجة اه وشمل الفروع الولد الكبير العاشر والابن وتقدم أنفاً في عبارة الخاتمة (قوله جوهرة) كذا في عاتة السخ ولا وجه له فان هذا الكلام لم ينقله في البحر عن الجوهرة ولا هو موجود فيها وفي نسخة الرضى وفي الجوهرة فروع الخ وهي الصواب فان هذه الفروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهرة فيكون الجار والمجرور خبراً مضافة ما وفروع مبتدأ مؤخر (قوله فالاتم أحق) لانها لا تقدر على الكسب وقال بعضهم الاب أحق لانه هو الذي يجب عليه نفقة الابن في صغره دون الام وقيل يقسمها بينهما جوهرة قلت ويؤيد الا قول ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه عن معاوية التميمي قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت ثم من قال أمك قلت ثم من قال أبالك ثم الاقرب فالاقرب أو رد الحديث في الفتح (قوله وقيل يقسمها بينهما) أي في المسألتين (قوله وعليه نفقة زوجة أبيه) أي في رواية وفي أخرى ان كان الاب مريضاً أو به زمانة يحتاج للخدمة قال في المحيط فعلى هذا لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه قال في البحر وظاهر الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جاريته أو أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وأن الوجوب مطلقاً رواية عن أبي يوسف وفي حاشية الرمي والذي يترجم من المذهب انه لا فرق بين الاب والابن في نفقة الخادم وانه اذا احتاج أحدهما للخادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة الخدم فكان من جله تنفقته واذا لم يتحجج اليه فلا تجب عليه فاعلم ذلك واعلم انه فانه كثير الوقوع والله سبحانه أعلم اه قلت بقي ما اذا كانت الزوجة أم الابن فهل تجب نفقة ابني هذه الحالة على الابن أم لا فان كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه ولو لم يكن الاب محتاجاً اليها لقولهم لا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد أو مالو كانت موسرة والاب محتاج اليها فكذلك والا فالظاهر أنه يؤمر به بالرجوع على أبيه أو تنفق هي لترجع على الاب وهذا أقرب تأمل (قوله بل وتزوجه أو تسريه) ذكره في الشرح بلاية أيضاً عن الجوهرة وهو مخالف لما في باب نكاح الرقيق وعزوانه الى الزليعي والدرر وشروح الهداية فيقدم على ما هنا (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة فلوموسرات فالوسط أو معسرات فالدون ولومختلفات

ما لم يكن معسر فيلحق بالمت فيجب على غيره بلار جوع عليه على الصحيح من المذهب الا لام موسرة ببحر قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهرة (فروع) لو لم يقدر الاعلى نفقة أحد والديه فالام أحق وولده اب وطفل فالطفل أحق به وقيل يقسمها بينهما وعليه نفقة زوجة أبيه وام ولده بل وتزوجه أو تسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب

قوله ثم أمك الخ كذا بخط المحشي  
٧ انه صلى الله عليه وسلم اجابه مرتين بقوله أمك والذي في باب الهمزة من الجامع الصغير عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال أمك ثم أمك ثم أبالك ثم أبالك ثم اقرب فالاقرب قاله نصر

٧ مطلب  
في نفقة زوجة الاب



ليوزعها عليهن وفي المختار والمثني  
ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان  
صغيرا فقيرا أو زنا وفي واقعات  
المقتين اقدرى افسدى ويجبر  
الاب على نفقة امرأته الغائب  
وولدها وكذا الام على نفقة الولد  
لترجع بها على الاب وكذا الابن  
على نفقة الام ليرجع على زوج  
امه وكذا الاخ على نفقة أولاد  
أخيه ليرجع بها على الاب وكذا  
الابعد اذا غاب الاقرب انتهى  
وفي الفصولين من الرابع والثلاثين  
أجنبي أنفق على بعض الورثة  
فقال أنفق بأمر الوصى وأقربه  
الوصى ولا يعلم ذلك الا بقول  
الوصى بعدما أنفق يقبل قول  
الوصى لو أنفق عليه صغيرا اه  
وفيه قال أنفق على أو على عيالي  
أو على اولادى فقبل قبل يرجع  
بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه  
بأمره يرجع بلا شرطه وكذا كل  
ما كان مطالبه من جهة العباد  
بجناية ومؤمن مالبية ثم ذكر أن  
الاسير ومن أخذه السلطان  
ليصادره لو قال لرجل خلصنى  
فدفع المأمر ما لا يخلصه قبل يرجع

مطلبه  
امر غيره بالانفاق ونحوه هل  
يرجع

فالظاهر أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون أفاده ط (قوله ليوزعها عليهن) ولهن رفع أمرهن  
للقاضى ليأمرهن باستدانة الباقى من كفائتهن لتكون ديناً على الزوج وتجب الادانة على من يجب عليه  
نفقتهن كما تقدم قافهم (قوله وفي المختار والمثني الخ) هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه أول الباب فافهم  
(قوله أو مؤننا) أى أو كبيراً زمننا (قوله لقد روى افسدى) هو من متأخري علماء الروم اسمه عبد القادر  
(قوله ويجبر الاب الخ) هذه العبارة فى القضية والمجتهى وقد علمت أن المذهب عدم وجوب النفقة لزوج الابن  
ولو صغيرا فقيرا فلو كان كبيرا غائبا بالاولى الأأن يحمل على أن الوجوب هنا بمعنى ان الاب يؤمر بالانفاق  
عليها ليرجع بها على الابن اذا حضر لكن تقدم ان زوجة الغائب يفرض القاضى لها النفقة على زوجها  
ويأمرها بالاستدانة وانه يجب الادانة على من يجب عليه نفقتها (قوله وكذا الام الخ) أى اذا غاب الاب  
ولم يترك نفقة تجبر الام على الانفاق على الولد من مالها ان كان لها مال كافى الخيانة وقدم الشارح عن الجبر  
تفريعا على قول زفر المقق به انها تقبل بينها على النكاح ان لم يكن القاضى عالما به ثم يفرض لهم ويأمرها  
بالانفاق والاستدانة لترجع اه ولا يخفى ان هذا كله فيما اذا لم يترك ما لا عند أو على من يقربه وبالزوجة  
والمولود والا فقدمتانه يفرض لها فى ذلك المثل وكذا الوتر كما لا فى يته كما مر بيانه (قوله وكذا الابن) أى  
الموسر اذا غاب زوج أمته الفقيرة هذا ظاهر السياق لأن كلامه فى الغيبة ويحمل أن يكون المراد ما اذا كان  
الزوج حاضرا وهو موسر لكن هذه تقدمت قبيل قوله قضى نفقة الاعسار وهذا اذا كان زوجها غيرا أبيه  
فلو كان أباه وهو موسر فهل يرجع عليه اذا أيسر قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر  
انه مقيد بما اذا لم يكن للولاد أم موسرة لما مر من أن الام أولى بالتحمل من سائر الاقارب لانها اقرب الى  
أولادها (قوله وكذا الابعد اذا غاب الاقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما اذا كان الغائب ابنا أو أبا  
أو أمًا أو أخا والحاضر الموسر خال أو عم أو جد وقد استفيد مما هنا وكذا مما قدمناه عن جوامع الفقه ان الغيبة  
كلا عسارى وجوب النفقة على الابعد ورجوعه على الاقرب بعد حضوره أو بساره وليس الرجوع على  
الاب خاصا بالام خلافا لقوله المار الا ام موسرة (قوله اجنبى أنفق الخ) ظاهره انه انفق من مال نفسه  
مع انه ذكر فى جامع الفصولين قبيل هذه المسألة عن ادب القاضى ادعى وصى أو قيم انه انفق من مال نفسه  
وأراد الرجوع فى مال اليتيم والموقف ليس له ذلك اذ بدعى دينا لنفسه على اليتيم والموقف فلا يصح بمجرّد الدعوى  
فلو ادعى الانفاق من مال الموقف واليتيم نفقة المثل فى تلك المدة صدق اه الأأن يحمل على أن الاجنبى أنفق  
من مال اليتيم أو يفرق بين مال الاجنبى ومال الوصى لكن فيه اثبات دين للاجنبى على اليتيم بمجرّد اقرار  
الوصى ولم أر صريحا صحتهم فى القضية وغيرها لو انفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق أباً لم يرجع  
وفى الوصى اختلاف اه وقد منى باب المهر عند الكلام على ضمان الولى المهر ان اشتراط الاشهاد استحسان  
وعليه فلا فرق بين الوصى والاب وان كانت العادة ان الاب ينفق تبرعا ومتمام الكلام هناك فراجعه وسيأتى  
أىضا آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول فى الخيانة ذكر فى الاصل اذا أمر صريفا  
فى المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على الأمر فى قول أبى حنيفة  
فان لم يكن صريفا لا يرجع الا أن يقول عنى ولو أمره بشرائه أو بدفع القداء يرجع عليه استحسانا وان لم يقل على  
ان يرجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالك على عيالى أو فى بناء دارى يرجع بما انفق وكذا لو قال  
اقض دينا يرجع على كل حال ولو قضى ناسية غيره بأمره يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت  
والمراد بالصيرفى من يستدين منه التجار ويشترط لهم فيرجع بمجرّد الامر للعرف بان ما يؤمر باعطائه هو ديس  
على الأمر بخلاف غير الصيرفى فلا يرجع بقوله اعط فلانا كذا الا بشرط الرجوع (قوله بجناية) الذى  
فى جامع الفصولين جناية بالباء بعد الجيم لابلانون والمراد بها ما يجيبه السلطان بحق أو بغيره وسيأتى  
فى كتاب الكفالة قبيل كماله الرجلين انه يجوز الكفالة بالنواب ولو بغير حق بجبايات زمانها فانها فى المطالبة  
كالديون بل فوقها (قوله ومؤمن مالية) الظاهر انه من عطف العام على الخاص لشموله مثل العشر  
والخراج لكن فى جامع الفصولين أيضا الامر بانفاق وآداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط  
الارواية عن أبى يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف للاثم عشر والخراج (قوله ليصادره) أى

ليأخذ منه ماله (قوله وقيل لا في الصحيح) سيذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الأول ومثله في البرازية  
ويؤيده ما قدمنا من الخاتمة من تصحيح الرجوع بلا شرط في النائية فإن الظاهر أن النائية تشمل مسألة الأسير  
والصادرة وقاضي خان من أجل من يعتمد على تصحيحه كائن عليه العلامة قاسم وسيأتي تمام الكلام على ذلك  
في متفرقات البسوع (قوله وليس على أمه) أي التي في نكاح الأب أو المطلقة ط (قوله الا اذا تعينت)  
بان لم يجد الأب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها وهذا هو الأصح وعليه الفتوى خاتمة ومجتهبي وهو  
الأصوب ففتح وظاهر ~~الكتاب~~ أنها لا تجبر وإن تعينت لتغذيه بالدهن وغيره وفي الزيلعي وغيره أنه ظاهر الرواية  
وبالأول جزم في الهداية وتمامه في البحر وفيه عن الخاتمة وإن لم يكن للأب والولادة مال تجبر الأم على ارضاعه  
عند الكل اه قال فعمل الخلاف عند قدرة الأب بالمال قال الرمي وما في الخاتمة نقله الزيلعي عن الخصاص  
وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الأب اه قلت ومثله في الجمع وبه علم أنه لا منافاة بين اجبارها ولزوم  
الاجرة لها خلافاً لما قدمنا من الحضانة عن الجوهرية ومترتمة هناك (قوله وكذا الظن بالخ) في البحر عن غاية  
البيان عن العيون عن محمد فحين استأجر ظئر الصبي شهرًا فلما انتضى الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدي  
غيرها قال اجبرها أن ترضع اه فالمراد ببقاء الاجارة استدامة حكمها بعدم مضى مدتها كالموضت اجارة  
السفينة في وسط البحر وهي في الحقيقة اجارة مبتدأة واطارها أن مثلها ما اذا تعينت لارضاعه قبل استئجارها  
فتجبر عليها وإن أمكن تغذيه بالدهن مثلاً فإن فيه تعريضاً لضعفه وموته وبهذا رجحوا اجبار الأم على ظاهر  
الرواية تأمل (قوله عندها) أي عند الأم وظاهر التعليل أن كل من نبت لها الحضانة في حكم الأم ط  
(قوله ولا يلزم الظئر المكث الخ) أي بل لها أن ترضعه ثم ترجع إلى منزلها فيما يستغنى عنها من الزمان أو تقول  
أخرجوه فترضعه عند فناء الدار ثم تدخل الصبي إلى أمه أو تحمل الصبي معها إلى البيت نهر عن الزيلعي  
وحاصله أن الظئر مخيرة بين هذه الامور إذا لم يشترط عليها المكث عند الأم ومقتضاه أن الأم لو طلبت المكث  
عندها لا يلزم الظئر وإن كان ذلك حق الأم فعلى الأب احضار ممرضة ترضعه وهو عند أمه لأن الظئر قد تغيب  
عند حاجة الولد إلى الرضاع ولا يمكن الأم احضارها وقد لا ترضى بأخراج ولدها إلى فناء الدار (قوله  
لا يستأجر الأب أمه الخ) علله في الهداية بأن الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان يرضعن  
فلا يجوز اخذ الاجر عليه واعترضه في الفتح يجوز اخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية  
يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق أنه تعالى أوجب عليها مقيداً بإيجاب رزقها على الأب بقوله  
تعالى وعلى المولود له رزقهن وفي حال الزوجية والعدة هو قائم برزقها بخلاف ما بعدهما فيقوم الاجر  
مقامه اه قلت وتحقيقه أن فعل الارضاع واجب عليها ومؤتمته على الأب لأنها من جلة نفقة الولد ففي حال  
الزوجية والعدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد البينونة فتجب عليه بعدها وإن وجب على الأم ارضاعه لقوله  
تعالى لا تضار والدة بولدها فإن الزامها بارضاعه مجانب عما عجزها وانقطاع نفقتها عن الأب مضارة لها فاساغ لها  
اخذ الاجرة بعد البينونة لأنما لا تجبر على ارضاعه قضاء وامتناعها عن ارضاعه مع وفور شفتها عليه دليل  
حاجتها ولا يستغنى الأب عن ارضاعه عند غيرها فكونه عند أمه بالاجرة انفع له ولها إلا أن توجد ممرضة  
فتكون أولى دفعها للمضارة عن الأب أيضاً (قوله خلافاً للخاتمة والمجتهبي) أي لصاحبيهما حيث قالوا  
يجوز استئجارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في التهر  
والاوجه عندي عدم الجواز ويبدل على ذلك ما قالوه من أنه لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز  
من غير ذكر خلاف لأنه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع أجره الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعاً  
لما جازها فتدبره اه ح قلت غاية ما استند اليه في عدم تسليم التعليل الماروا اجتماع الواجبين على  
الزوج لا ينبغي جواز الاستئجار ولا ينبغي أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسألة الاولى لظهور الفرق بين المستثنين  
فانك قد علمت أن ارضاع الولد واجب على امه مادام الأب يتفق عليها فلا يحل لها أخذ الاجرة مع وجوب نفقتها  
عليه وفي أخذها الاجرة من مال الصغير اخذ للاجرة على الواجب عليها مع استغنائها بخلاف أخذها على ولده  
من غيرها فإن ارضاعه غير واجب عليها فهو ككأخذها الاجرة على ارضاع ولد غير زوجها فإنه جائز وإن  
كان زوجها يتفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الاجرة على ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع

مطلب  
في ارضاع الصغير

وقيل لا في الصحيح به يفتى  
(وليس على أمه ارضاعه) قضاء  
بل ديانة (الا اذا تعينت) فتجبر  
كما مر في الحضانة وكذا الظئر تجبر  
على ابقاء الاجارة بزازية  
(ويستأجر الأب من ترضعه  
عندها) لان الحضانة لها والنفقة  
عليه ولا يلزم الظئر المكث عند  
الأم ما لم يشترط في العقد (لا)  
يستأجر الأب (امه لو منكوحه)  
ولو من مال الصغير خلافاً للخاتمة  
والمجتهبي

غيره ولذا اعلل الثانية بأنه غير واجب عليها وأيضا قد نقل الجوى عن البرجندى معزيا للمنصورية ان الفتوى على الجواز أى الذى مشى عليه في الذخيرة والمجتبى (قوله في الاصح) وذكر في الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرواية ولا يمكن ذكر أيضا أن الأوجه عدم الفرق بين عدة الرجعي والبائن وان في كلام الهداية إجماعا الى انه المختار عنده اذ من عادته تأخير وجه القول المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدورى المعتدة وفي النهر انه رواية الحسن عن الامام وهي الاولى اه وفي حاشية الرمل على المنع عن التاترخانية وعليه الفتوى (قوله كاستنجار منكوحته الخ) أى فيجوز لان ارضاعه غير واجب عليها كما مر (قوله وهي أحق) أى اذا طلبت الاجرة ولذا قيده بقوله بعد العدة والافهى أحق قبل العدة أيضا (قوله ولودون أجر المثل) أى ولو كان الذى تأخذه الاجنبية دون أجر المثل وطلبت الأم أجر المثل فالاجنبية أولى ط (قوله أحق منها) أى من الأم حيث طلبت شيئا ولم يقيدوا هنا بكون الأب معسرا كما في الحضانة ط (قوله أما اجرة الحضانة الخ) أفاد أن الحضانة تبقى للأم فترضعه الاجنبية المتبرعة بالارضاع عند الأم كما صرح به في البدائع ونحوه ما مر في المتن وان للام أخذ اجرة الحمل على الحضانة ولا تكون الاجنبية المتبرعة بها أولى نعم لو تبرعت العمة بحضنته من غير أن تنزع الأم عنه والأب معسر فالصحيح انه يقال للام ما أن تمسكى الولد بلا أجر واما أن تدفعه اليها كما مر في الحضانة وبه ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وهو أن انتقال الارضاع الى غيرها لا يتقيد بطلب الأم اكثر من أجر المثل ولا باعسار الأب ولا بكون المتبرعة عمة أو نحوها من الأقارب فافهم (قوله كما مر) أى في الحضانة (قوله وللرضيع النفقة والكسوة) فبذلك صار على الأب ثلاث نفقات اجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش وغطاء وفي المجتبى واذا كان للصبي مال فمؤنة الرضاع ونفقته بعد الفطام في مال الصغير يجوز وسكت عن المسكن الذى تحضنه فيه والذى في معين المفق المختار انه على الأب وهو الاظهر حموى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قدمناه في الحضانة (قوله وللأم اجرة الارضاع بلا عقد اجارة) بل تستحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البحر أخذنا من ظاهر كلامهم وردة المقدسى في الرمز شرح نظم الكثران الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه اثباته اه فافهم ويؤيده ما في شرح حسام الدين على ادب القاضى للخصاف فان انقضت عدتها وطلبت أجر الرضاع فهي أحق به وينظر القاضى بكم يجدا امرأة غيرها فاقرب بدفع ذلك اليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن الخ قال في البحر واكثر المشايخ على ان مدة الرضاع في حق الاجرة حولان عند الكل حتى لا تستحق بعد الحولين اجباعا وتستحق فيهما اجباعا وفيه لوم يستغن بالحولين يحل لها أن ترضعه بعدهما عند عامة المشايخ الا عند خلف بن ايوب (قوله وحكم الصلح كاستنجار) يعنى لو صالحت زوجها عن اجرة الرضاع على شئ ان كان الصلح حال قيام النكاح أو في عدة الرجعي لا يجوز وان كان في عدة البائن بواحدة أو ثلاث جاز على احدى الروايتين ح عن البحر (قوله وفي كل موضع جاز الاستنجار) أى كما اذا كان بعد انقضاء العدة أو في عدة البائن على احدى الروايتين وهي المعقدة كما مر وقوله ووجبت النفقة الظاهر انه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التى تأخذها من الزوج بقدره التعليل يعنى ان ما تأخذه الأم من الأب لتنفقه على نفسها بمقابلته ارضاع الولد هو اجرة لان نفقة فاذا مات الأب لا تسقط هذه الاجرة بموته بل تجب لها في تركته وتشاركه غرماءه فهي كغيرها من اصحاب دينه ولو كان نفقة لستقطت كما تسقط بالموت نفقة الزوجة والقريب ولو بعد انقضاء مالم تكن مستدانة بأمر القاضى هذا ما ظهر لى في حل هذه العبارة وأصلها لصاحب الذخيرة ونقلها عنه في البحر بلفظها (قوله وتجب الخ) شروع في نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة الفروع (قوله ولو صغيرا) لانه كالكبير فيما يجب في ماله من حق عبد فيطالب به وليه كما يطالب بنفقة زوجته (قوله يسار الفطرة على الاربع) أى بان يملك ما يحرم به اخذ الزكاة وهو نصاب ولو غير نام فاضل عن حوائجها الاصلية وهذا قول أبي يوسف وفي الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة ومضى عليه في متن الملتقى وفي البحر أنه الاربع وفي الخلاصة انه نصاب الزكاة وبه يفتى واختاره الولوالجى (قوله ويرج الزيلعى) عبارته وعن محمد انه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهران كان من أهل الغلة وان كان من أهل الحرف فهو مقدرا بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم لان المعتبر في حقوق العباد القدرة دون النصاب وهو مستغنى عما زاد على ذلك فيصرفه الى اقاربه

(أو معتدة رجعي) وجاز في البائن في الاصح جوهرية كاستنجار منكوحته لولده من غيرها (وهي أحق) بارضاع ولها بعد العدة (اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية) ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها زيلعى أى في الارضاع أما اجرة الحضانة فلام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللأم اجرة الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كاستنجار وفي كل موضع جاز الاستنجار ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون اسوة الغرماء لانها اجرة لان نفقة (و) تجب (على موسر) ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الاربع ويرج الزيلعى والكمال اتفاق فاضل كسبه

مطلب  
في نفقة الاصول

وهذا أوجه وقالوا الفتوى على الأول ١٥ والذي في الفتح ان هذا توفيق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار  
فاضل نفقة شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه أربعة دنانير وجب عليه  
دانقان للقريب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب النفقة قول محمد أرفق ثم قال  
في الفتح بعد كلام وان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى ١٥ وبه علم أن  
الزيلي وصاحب النفقة رجحا قول محمد مطلقا والسرخسي والسكال رجحا قوله لو كسوبا وهي الرواية الثانية  
عنه وفي البدائع أيضا انه الارفق قلت والحاصل ان في حد اليسار أربعة أقوال مروية كما قاله في الجروان  
الثالث تحته قولان وعلى توفيق النسخ هي ثلاثة فقط وبه علم أن الثالث ليس بتقييد الماذكره المصنف بل هو قول  
آخر فافهم وقال في الجروان لم أر من أفتى به أي بالثالث المذكور فالاعتماد على الأولين والأرجح الثاني ١٥ قلت  
مرفى رسم المفتي ان الأصح الترجيح بقوة الدليل فثبت كان الثالث هو الوجه أي الاظهر من حيث التوجيه  
والاستدلال كان هو الأرجح وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قال الزيلي قالوا الفتوى على الأول بصيغة  
قالوا للتبري وكذا قال في الفتح وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى أي على الثالث والسكال صاحب الفتح  
من أهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كما قدمناه في نكاح الرقيق وقد نقل كلامه تليذه العلامة فاسم وكذا  
صاحب النهر والمقدسي والشرنبلاني وأقرؤهم عليه ويكنى أيضا ميميل الامام السرخسي اليه وقول النفقة  
والبدائع انه الارفق فثبت كان هو الوجه والارفق واعتمده المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد  
ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط اليسار في نفقة الاصول صرح به في كافى الحاكم والدرر والنقابة  
والفتح والملتقى والمواهب والجروان والنهر وفي كافى الحاكم أيضا ولا يجبر الميسر على نفقة أحد الاعلى نفقة الزوجة  
والولد ١٥ ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي الخمانية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما  
الا ان كان والده زمنا لا يقدر على العمل وللابن عيال فعليه أن يضمه الى عياله ويتفق على السك في الذخيرة  
انه ظاهر الرواية عن أصحابنا لان طعام الاربعة اذا فترق على الخمسة لا يضربهم ضرر فاحشا بخلاف ادخال  
الواحد في طعام الواحد لتفاحش الضرر وفي البرازية ان رأى التامضي أنه يفضل من قوته شيء أجبره على النفقة  
من الفاضل على المختار وان لم يفضل فلا شيء في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر ديانة بالاتفاق ان كان  
الابن وحده ولوله عيال أجبر على ضم أبيه معهم كمالا بضمع ولا يجبر على أن يعطيه شيأ أعلى حدة ١٥  
والحاصل أنه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف المار في تفسيره الا اذا كان الاصل زمنا لا كسبه  
فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على اتفاق الفاضل والافلو كان الولد  
وحده أمر ديانة بضم الاصل اليه ولوله عيال يجبر في الحكم على ضمهم اليهم ولا يخفى أن الامم بمنزلة الاب الزمن  
لان الانوثة بمنزلة الذكورة صرح به البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط في نفقة الاصول يسار الولد بل  
قدرته على الكسب وعزاه في المجتبى الى الخصاص وقد أكثرناك من النقل بخلاف تعلم أنه غير المعتمد في المذهب  
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الاب زمنا لا قدرة له على الكسب والاشترط يسار الولد  
على الخلاف المار في تفسيره وعلى ما اذا كان الولد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر به ديانة  
والام كالاب الزمن وذلك كله معلوم مما قررناه آنفا فافهم وعبارة الخلاصة هكذا وفي الاقضية الفقر أنواع ثلاثة  
فقير لا مال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين في نفقته الثاني فقير لا مال له وهو عاجز عن  
الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين  
والاجداد وفي الرحم المحرم كالم يشترط النصاب الخ قلت وهذا مبني على رواية الخصاص من عدم اشتراط  
اليسار في نفقة الاصول بل قدرة الكسب كافية والمعتمد خلافه كما عات (قوله وفي المبستى الخ) سيأتي قريبا  
لواتفاق الابوان ما عندهما للغائب من ماله على انفسهما وهو من جنس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الابوين  
والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب  
ونحوه في المنخ والزيلي وفي زكاة الجوهره الدائن اذا ظفر بجنس حقه له اخذه بلا قضاء ولا رضاء وفي الفتح  
عند قوله ويجلفها بالله ما أعطها النفقة وفي كل موضع جاز القضاء بالدفع كان لها أن تأخذ بعرضه من ماله  
شرعا ١٥ فنقول المبستى ولا فاضى ثمة محمول على ما اذا كان ما اخذه من خلاف جنس النفقة كالعروض

مطلب

صاحب الفتح ابن الهمام من اهل  
الاجتهاد

وفي الخلاصة المختار أن الكسوب  
يدخل أبويه في نفقته وفي  
المبستى للفقير أن يسرق من  
ابنه الموسر ما يكفيه  
ان أبي ولا فاضى ثمة والا أثم

قول الاقضية الفقر أنواع لعل  
الاولى أن يقول الفقير أنواع  
بدليل التفصيل بعده قاله نصير

(النفقة لاصوله) ولولاب أمه  
ذخيرة (النفقة) ولو قادرين على  
الكسب والقول لمنكر اليسار  
والبينة لديه (بالسوية) بين  
الابن والبنت وقيل كالارث وبه  
قال الشافعي (والمعتبر فيه القرب  
والجزئية)

اما الدراهم والدنانير فهي من جنس النفقة فلا حاجة فيها الى القاضى وتعامه في حاشية الرحتى وقد اُطال  
وأطاب (قوله النفقة) اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة وجب للاب والام على الولد من طعام وشراب  
وكسوة وسكنى حتى الخادم بحر وقد منافي القروع الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله) الا  
الام المتروجة فان نفقتها على الزوج كالنبت المراهقة اذ ازوجها أبوها وقد منافي الزوج لو كان معسرا فان  
الابن يؤمر بان يقرضه ما يرجع عليه اذا أسير لان الزوج المعسر كالميت كما صرح به في الذخيرة بحر  
والحاصل أن الام اذا كان لها زوج يجب نفقتها على زوجها لا على ابنها وهذا لو كان الزوج غير أبيه كما صرح به  
في الذخيرة ومفهوما أنه لو كان أباه يجب نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة  
أيضا أما لو كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالنفاق على ما يرجع على أبيه  
لم أره نعم لو كان الاب محتاجا اليها فقد مر أن نفقة زوجته حينئذ على ابنه وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأمل  
(قوله ولولاب أمه) شمل التعميم الجدة من قبل الاب والام وكذا الجدة من قبل الام كفى البحر وعبارة الكفر  
ولا يوبه وأجداده وجداته (قوله الفقراء) قيد به لانه لا تجب نفقة لموسر الا لزوجة (قوله ولو قادرين  
على الكسب) جزم به في الهداية فالمعتبر في إيجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قيل وهو ظاهر الرواية فتح ثم أيده  
بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اه والجدة كالأب بدافع فلو كان كل من الابن والاب  
كسوبا يجب أن يكتب الاب ويتفق على الاب بحر عن الفتح أى يتفق عليه من فاضل كسبه على  
قول محمد كما مر (قوله والقول الخ) أى لو ادعى الولد غنى الاب وأنكره الاب فالحقوله واليمنة للابن بحر  
(قوله بالسوية بين الابن والبنت) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هداية وبه يفتى خلاصة وهو الحق  
فتح وكذلك لو كان للفقراء بنان أحدهما فائق في الغنى والآخر يملك نصا بافهي عليه ما سوية خاتمة وعزاه  
في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا الوتة واتى اليسار نقاوا تابيرا فلو فاحشا  
يجب التفاوت فيها بحر قلت بى لو كان أحدهما كسوبا فقط وقلنا بما رجه الزيلعي والكمال من اعطاء  
فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضا أم يلزم الابن الغنى فقط تأمل وفي الذخيرة فتنى بها عليهما فأبى أحدهما  
أن يعطى للاب ما عليه يؤمر الا بستر بالكل ثم يرجع على أخيه بمحضته اه ولا يخفى ان هذا حيث لم يكن الاخذ  
منه لغيبته أو عتوه والا كيف يؤمر الا بستر بالكل كما افاده المقدسى (قوله والمعتبر فيه القرب  
والجزئية لا الارث) أى الاصل في نفقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح أى  
تعتبر أولا الجزئية أى جهة الولاد أصولا أو فروعا وتقدم على غيرها من الرحم ثم يقدم فيها الأقرب فالأقرب  
ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق وبنت بنت فالنفقة عليها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت  
وابن ابن فعلى البنت لقربها في الجزئية وان اشتركا في الارث كما في الفتح وغيره قلت ويرد عليه قولهم لوله ام  
وجدلاب فعليه ما اثنانا اعتبار الارث مع أن الام أقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله ام وجدلاب وأخ شقيق  
فعلى الجدة عند الامام مع أن الام أقرب أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب مما تحير فيها  
اولو الالباب \* لما يتوهم فهم من الاضطراب \* وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب \* حيث  
لم يذكروا لها ضابطا نافع \* ولا أصلا جامعا \* حتى وقفنى الله تعالى الى جمع رسالة فيها سميتها تحرير النقول \*  
في تنققات القروع والاصول \* أعانى فيها المولى سبحانه على شئ لم أسبق اليه \* ولم يحم أحد قبلى عليه \*  
باختراع ضابط كلئى \* مبنى على تقسيم عقلى مأخوذ من كلامهم نصريحا أو تلويحا \* جامع لقروعههم  
جمعا صحيحا \* بحيث لا يخرج عنه شاذ \* ولا يغادر منها فاذ \* وبيان ذلك أن نقول لا يخلو اما أن  
يكون الموجود من قرابة الولاد شخصا واحدا أو أكثر والاول ظاهر وهو أنه تجب النفقة عليه عند استيفاء  
شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكونا فروعا فقط أو فروعا وحواشى أو فروعا وأصولا أو فروعا  
وأصولا وحواشى أو أصولا فقط أو أصولا وحواشى فهذه ستة اقسام وبقي قسم سابع تنمة الاقسام  
العقلية وهو الحواشى فقط نذكره تنميا للاقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) القروع فقط  
والمعتبر فيهم القرب والجزئية أى القرب بعد الجزئية دون الميراث كما علمت في ولدين لمسلم فقير ولو أحدهما  
انصرا نيا وانى تجب نفقته عليه ما سوية ذخيرة للتساوى في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن

لطلب  
ضابط في حصر احكام نفقة  
الاصول والقروع

وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لامتوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار للارث في الفروع والاولوجب اثلاثا في ابن وبنت ولما لم ينص الى مع الابن المسلم شيء وبه يظهر ان قول الرملي في حاشية الجعرانها على ابن الابن لرجحانه مخالف لكلامهم (القسم الثاني) الفروع مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب والجزئية دون الارث ففي بنت واخت شقيقة على البنت فقط وان ورثنا بدائع و ذخيرة ونسقط الاخت لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت واخت شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي لاختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لاداء كل منهما بواسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس من عمود النسب أي ليس اصلا ولا فرعاً فدخل فيه ما في الذخيرة لولده بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثنا أي لاختصاصها بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الاصول والمعتبر فيه الاقرب جرئية فان لم يوجد اعتبار الترجيح فان لم يوجد اعتبار الارث ففي أب وابن تجب على الابن لترجحه بآنت ومالك لا يبيح ذخيرة وبدائع أي وان استويا في قرب الجزئية ومثله أم وابن لقول المتون ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد قال في البحر لان لهما تأويل في مال الولد بالنص ولانه اقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصا بالاب كما قد يتوهم بل الام كذلك وفي جد وابن ابن على قدر الميراث اسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم الميرج من وجه آخر بدائع وظاهره انه لولده أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فاتتني التساوي ووجد القرب الميرج وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد (القسم الرابع) الفروع مع الاصول والحواشي وكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع لترجهم بالقرب والجزئية فكانت لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس) الاصول فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والا فاما ان يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب جرئية لما في القنية له أم وجدته لأم فعلى الام أي لقربها ويظهر منه ان أم الاب كآبي الام وفي حاشية الرملي اذا اجتمع أجداد وجدته فعلى الاقرب ولولم يدل به الاخر اه فان تساوى في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجيح اعتبر الارث اه وعليه ففي جد لأم وجدته لاب تجب على الجد لاب فقط اعتبار للارث وفي الثاني اعني لو كان كل الاصول وارثين فكالارث ففي أم وجدته لاب تجب عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية خانية وغيرها (القسم السادس) الاصول مع الحواشي فان كان احد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى يعتبر بتقديم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الاخر مثال الاول ما في الخانية لولده جد لاب وأخ شقيق فعلى الجد اه ومثال الثاني ما في القنية لولده جد لأم وعم فعلى الجد اه أي لترجحه في المثالين بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين اعني الاصول والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الام الثلث وعلى العصبية الثلثان بدائع ثم اذا تعدد الاصول في هذا القسم بنوعيه ننظر اليهم ونعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلاً لو وجد في المثال الاول المار عن الخانية جد لأم مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجحه بالارث مع تساويهما في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية أم مع الجد لأم تقدم عليها لترجحها بالارث والقرب وبهذا يستط الاشكال الذي سنبذ كرهه عن القنية كما سنعرفه وكذلك لو وجد في الأمثلة الاخيرة مع الأم جد لأم تقدم عليها لما قلنا ولو وجد معها جد لاب بأن كان للفقير أم وجدته لاب وأخ عصبي أو ابن أخ أو عم كانت النفقة على الجد وحده كما صرح به في الخانية ووجه ذلك أن الجد يجب الاخ وابنه والعلم لتزليه حينئذ منزلة الاب وحيث تحقق تزليه منزلة الاب صار كالو كان الاب موجودا حقيقة واذا كان الاب موجودا حقيقة لانتشاره الام في وجوب النفقة فكذا اذا كان موجودا كما يجب على الجد فقط بخلاف ما لو كان للفقير أم وجدته لاب فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية كما مر (القسم السابع)



الحواشي فقط والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذا رحم محرم وتقريره واضح في كلامهم كما سيأتي ثم هذا كله اذا كان  
جميع الموجودين موسرين فلو كان فيهم معسر فتارة ينزل المعسر منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل  
منزلة الحي وتجب على من بعده بقدر حصصهم من الارث ومسألتى بيانه أيضا فهذا خلاصة ما اشغلت عليه تلك  
الرسالة \* النافية للجهالة \* ففض عليه بالتواجد \* وكن له أرغب أخذ \* وان أردت الزيادة على ذلك فأرجع  
اليها \* وعول عليها \* فانها فريدة في بابها \* نافعة لطالبا \* وهي من محض فضل الله تعالى \* فله في كل وقت  
ألف حديثي \* (قوله النفقة على البنت أو بنتها) لف ونشر مرتب في الأول النفقة على البنت وحدها  
للقرب وفي الثاني على بنتها الجزئية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وان كان الوارث هو الاخ كما قدمناه (قوله  
لانه لا يعتبر الارث) على لقوله النفقة على البنت أو بنتها (قوله الا اذا استويا) أي في القرب والجزئية  
ففي هذا المثال يجب للفقير على جده سدس النفقة وعلى ابن ابنه باقيا فان هذا الفقير لومات يرثان منه كذلك  
وقوله الميرج استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترجح أحد المتساويين فعلى  
من معه رجحان فوجب على ابنه دون أبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فانهما  
استويا في القرب والجزئية مع عدم الميرج والنفقة عليهما بالسوية وكذا لو له ابن نصراني وابن مسلم مع أن المسلم  
ترجح بكونه هو الوارث فيعين حل قولهم والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه  
النفقة فروعها فقط أو فروعها وحواشي وهو القسم الأول والثاني من الاقسام السبعة المارة أما بقية الاقسام  
فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه الخ الضمير فيه راجع الى ما قبله من نفقة  
الفروع والاصول على ما قدمناه عن الفتح ومثله في الذخيرة والبحر وان كان الاصول ارجاه الى نفقة  
الاصول فقط أي نفقة الاصول الواجبة على الفروع لما علمت من ان عدم اعتبار الارث على اطلاقه خاص بهم  
لكن الشارح تابع صاحب الفتح في ارجاعه الضمير الى النوعين فلذا اورد مسائل من كل منهما بعضها من نفقة  
الاصول الواجبة على الفروع وبعضها من عكسه فافهم (قوله لترجحه بآنت ومالك لا يبيك) أي بهذا  
الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كما في الفتح وهو مؤول للقطع بأن الاب يرث  
السدس من ولده مع وجود ولد الولد فلو كان الكل ملكا لم يكن لغيره شيء معه قال الرحي وبني في جده  
وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن لهذا الميرج فانهم جعلوه مطردا في جميع الاصول مع الفروع وبنا عليه  
مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولدا أمة ابن ابنه عند فقد الابن صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الاب  
لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله فكارتهما) أي اثلاثا لان كلامهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر  
كما ترى في القسم الخامس (قوله فعلى الام) أي لكونها أقرب من أبيها حيث كان أحدهما وارثا والآخر  
غير وارث كما مر (قوله فعلى أبي الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله  
واستشكله في الجراح) أصل الاشكال لصاحب القنية ووجهه أن وجوبها في ام وعم كارتها مانص عليه  
محمد في الكتاب فيقتضي جعل الم بمنزلة الام وفي المسألة التي قبلها جعل أبو الام متقدما على الم فيلزم أن يتقدم  
أيضا على الأم لتساوئهما فيشكل جعل النفقة على الأم في مسألة أم وأبي أم بل الطاهر جعلها على أبي الأم  
لتقدمه عليها وجعلها على الأم يقتضي تقدمها على أبيها ويلزم منه تقدمها على الم لان أباهما متقدم عليه  
فكيف تكون عليهما كارتها ما أقاده ط وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لا تناقض  
فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على الفروع اما في غيرها من نفقة  
الفروع وذوى الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل الذي قررناه في الضابط وحينئذ فإذ كرفي المسألة  
الاولى من تقديم الأم على أبيها لكونها اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجاب الخير الرملي  
أيضا في دفع الاشكال وما في المسألة الثانية من تقديم أبي الأم على الم لاخصاصه بالجزئية مع عدم  
المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسألة الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا  
من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول بحيث وجدت المشاركة في الارث اعتبر قدر الميراث فقد ظهر أن جهة  
التقديم في ايجاب النفقة أو المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث فلان تناقض فيها أصلا فانهم والله أعلم  
(قوله قال الخ) أي صاحب البحر وقد نقله أيضا عن القنية حيث قال فيها وبترج من هذه الجملة فرع

فلوله بنت وابن ابن وبنت بنت وأخ  
النفقة على البنت أو بنتها لانه  
(لا) يعتبر (الارث) الا اذا استويا  
بكد وابن ابن فكارتهما الميرج  
كوالد ولد (فعلى ولده لترجحه  
بآنت ومالك لا يبيك) وفي الخاتمة  
له ام وابو اب فكارتهما وفي القنية  
له ام وابو أم فعلى الام ولوله عم  
وابو أم فعلى أبي الام واستشكله  
في البحر بقولهم له ام وعم  
فكارتهما قال ولوله أم وعم واب  
أم هل تلزم الام فقط أم كالارث  
احتمال

اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب وأم موسرون فيصنع أن تجب على الأم لا غير لأن أبا الأم لما كان أولى من الأم والأول من أيها كانت الأم أولى من الأم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم والأم أن لا تأكله قلت ووجه الاحتمال الثاني أنه لما نص في مسألة الكتاب على وجوبها على الأم والعلم كأمرهما أي أن لا تأكله أن المعتبر الاثر هنا حينئذ يقطع أبو الأم في هذه المسألة المشكلة وهو الصواب وبه أجاب الخبير الرمي أيضا فقال ان الظاهر من فروعهما أن الاقربة انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالاتم والم والجد لقولهم بقدر الاثر اه وبذلك أجاب أيضا شيخ مشايخنا السامحاني وفقه عصره شيخ مشايخنا من لا على التركا في وهو الموافق لما قد مناه في الضابط في قسم اجتماع الاصول مع الحواشي وقد نبهنا على سقوط الاشكال هناك فافهم (قوله وتجب أيضا الخ) شروع في نفقة قرابة غير الولاد ووجوبها لا يثبت الا بالقضاء أو الرضاء حتى لو نظر أحدهم بمنس حق قبل القضاء أو الرضاء ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والابوين فان لهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرها واعترض بأن القاضي غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واجيب بأن نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المجتهدين بخلاف الزوجية والولد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها بدون القضاء واجيب بأنه اذا قوى قول المخالف روى خلافه واستعين بالحكم كالرجوع في الهبة وخيار البلوغ واجيب أيضا بأن الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد يجب الشيء ولا يجب أدائه كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لما زاد أخذ القريب بما نظر من جنس حقه واجيب بمنع الزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فتركت منزلة البقن خصوصا في الاموال والقضاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في البحر وفيما علقنا عليه (قوله لكل ذي رحم محرم) خرج بالاول الاخ رضاء وبالثاني ابن الأم ولا بد من كون المحرمية بجهة القرابة فخرج ابن الأم اذا كان أخا من الرضاع فلا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق فممن يجب عليه النفقة فمثل الصغير الغني والصغيرة الغنية فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبها المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل بجرتم ان قول المصنف ولكل معطوف على قوله لا صوله أي اصول الموسر فأفاد اشتراط الديار فممن يجب عليه النفقة هنا أيضا لا تجب على فقير الا للزوجة والولد الصغير كافي كافي الحاكم وفي تفسير الباسار لخلاف المار (قوله مطلقا) قيد لاثنى أي سواء كانت بالغة أو صغيرة صحيحة أو زمنة كما أفاد بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصحة القدرة على الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالفعل كالتسابة والمغسلة لا نفقة لها كما مر (قوله أو كان الذكر بالغا) لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف أن يقول أو بالغ عاجز بالجزء عطفًا على صغير (قوله لكن عاجزا) الاولى استناط لكن لأن العطف بها يشترط له تقدم نفي أو نهي ط (قوله كعمي الخ) أفاد أن المراد بالزمانه العاهة كافي القاسموس وفي الدر المنثور أن الزمانه تكون في ستة العمى وفقد الميدين أو الرجلين أو اليد والرجل من جانب والخرس والفالج اه فان قلت ان من ذكره قد يكسب فالاعى يقدر على العمل بالذولاب ومقطوع اليدين على دوس الغن برجليه أو الحراسة وكذا الاخرس قلنا ان اكسب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا يكفل لأن هذه الاعذار تمنع عن الكسب عادة فلا يكفل به (قوله وعنه) بالتحريك نقصان العقل (قوله لحرفة) كذا في بعض النسخ بالحاء والفاء وفي المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الا كسب ولا يخفى أنه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ نخره بالحاء المحجمة والقاف وآخره ضمير الغيبة وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب قرب فهو خرق مصباح وفي الاختيار لأن شرط وجوب نفقة الكبير العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعى ونحوهما أو معنى كمن به خرق ونحوه اه (قوله أولكونه من ذوى البيوتات) أي من أهل الشرف قال في المغرب البيوتات جمع بيوت جمع بيت ويختص بالاشراف وعبارة القنع وكذا اذا كان من أبناء الكرام لا يجرد من يستأجره وعبارة الزبلي أو يكون من أعيان الناس يلحقه العار بالتكسب واعترضه الرحتى بأن كسب الحلال فريضة وبأن عليا سيد العرب كان يؤجر نفسه لليهود كل دلو ينزعه من البئر تمره والصديق بعد أن يبيع بالخلافة حمل أو باو قصد السوق فردوه وفرض له من بيت المال ما يكفيه وأهله وقال سأ تجر للمسلمين

مطلب  
في نفقة قرابة غير الولاد من الرحم  
المحرم

(و) تجب أيضا (لكل ذي رحم  
محرم صغير أو أنثى) مطلقا (ولو)  
كانت الأنثى (بالغة) صحيحة (أو)  
كان الذكر (بالغا) لكن (عاجزا)  
عن الكسب (بصور زمانه) كعمي  
وعنه وفلج زادي الملتقى والختار  
أولا يحسن الكسب لحرفة  
أو لكونه من ذوى البيوتات

في مالهم حتى اوتوهم عما تنفقت على نفسي وعيالي اه وأي فضل ليسوت تحصل أهلها أن تكون كلاله على  
الناس اه ملخصا قلت لا يخفى أن ذلك لم يكن عارا في زمن العصاة بل بعده ونفر اختلاف من بعدهم ألا ترى  
أن النفقة بل من دونه في زماننا لو فصل كذلك لسقط من أهين رعيته فضلا عن أعدائه وقد أثبت الشارع  
لولى المرأة فسح النكاح لدفع العار عنه بحيث كان الكسب مآرله كماله كان ابنا أو أخا لاميرا ولقمان  
القضاء مثلا تجب له النفقة عليه بشرطها (قوله أو طالب علم) أي إذا كان به رشد وميز الكلام عليه  
(قوله حال من المجموع) أي من صغير وانى وبالغ قال ط والاولى جعله حالا من ذى رحم محرم له سمومه  
الكل وفي نسخة فقراء (قوله بحيث تجل له الصدقة) كذا فسره في البدائع وذلك بأن لا يملك نصبا تاما ميا أو غير  
نام زائدا عن سوانحه الأصلية والظاهر أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة اذ لو كان يملك دون نصاب من  
طعام أو نقود تجل له الصدقة ولا تجب له النفقة فيما يظهر لانها معلقة بالكفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك  
لا يلزم غيره كفايته تأمل (قوله ولوله منزل وخادم) أي وهو محتاج اليهما وهذا عام في الوالدين والمولودين  
وذوى الارحام كما صرح به في الذخيرة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر يسع بعضه وانفاقه على نفسه وكذا  
لو كانت له دابة نفيسة يؤمر بشراء الادنى وانفاق الفضل اه ومنه في شرح أدب القضاء ومتاع البيت المحتاج  
اليه مثل المنزل والذبا بكمافي في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز المرأة قد منافي الزكاة خلافا في أنها هل  
محرم عليها الصدقة بسببه فراجع وهل تجب نفقة الخادم ههنا متضمن في البدائع نعم فانه قال وكل من وجبت  
عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرضاع ان كان رضعا لان وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق  
بهذه الاشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له أيضا لان ذلك من جملة الكفاية اه واحتياجه  
الى خدمته بان يكون به هله كما قد مناه في خادم الاب وكذا لو كان من أهل البيوتات لا يتعاطى خدمة نفسه  
بيده تأمل (قوله بقدر الارث) أي تجب نفقة المحرم الفقير على من يرثونه اذا مات بقدر ارثهم منه  
(قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة التي وجبت على المولود له فانا ط الله تعالى النفقة  
باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله ولذا) أي للآية الثمينة حيث عبر فيها بعلى المصيدة للالزام  
ط ويوجد في بعض النسخين قوله ولذا وقوله يجبر عليه مانعه يظهر ما المراد بالخبر هنا هل هو الحبس أو غيره  
وقد ذكرنا في القضاء حبسه لنفقة الولاد ومناه عدم الحبس لغيرهم قلت وكان المناسب ذكره اذ بعد قوله  
يجبر عليه ثم لا يخفى أنه اذا حبس الاب بغيره بالاولى لان الاب لا يحبس في دين ولده سوى النفقة على أن المذكور  
في القضاء أنه يحبس لنفسه القريب والزوجة وأما ما سبذ كرهه من البدائع من أن الممتنع من نفقة القريب  
يضرب ولا يحبس فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قبيل قوله ولما لو كره (قوله يجبر عليه) أي على الانفاق وقد مناه  
عن البحر أنه لو قال أنا طعمك ولا أدفع شيئا لا يجاب بل يدفعها اليه (قوله أي فقير) مقيد أيضا بالعاجز  
عن الكسب ان كان ذكرا بالغاً ولو صغيراً أو أيتى فجزد الفقر كاف كما مر (قوله له اخوات متفرقات) أي  
اخت شقيقة واخت لاب واخت لأم (قوله اخماسا) ثلاثة اخماس على الشقيقة وخمس على الاخت لاب  
وخمس على الاخت لأم لانهن لو ورثنه كانت المسألة من ستة ثلاثة للاولى وسهم للثانية وسهم للثالثة وسهم يرث  
هلهن فنصير المسألة رتبة من خمسة اه ح وكذلك تبقى النفقة اخماسا عند عدم الرزبان كان معهن ابن عم  
اذ لا نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان بدله عم حصي نصير أسداسا (قوله ولو اخوة متفرقين) أي ولو كان الورثة  
اخوة متفرقين (قوله فسدسها) أي النفقة على الاخ لأم والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لاب بالشقيق  
في الارث ح (قوله كارهه) مصدر مضاف لفعوله أي كارههم اياه (قوله وكذا) أي الحكم كذلك لو كان  
معهن أي مع الاخوات أو معهن أي مع الاخوة (قوله ابن معسر) أي صغيراً وكبيراً عاجزاً كافي الذخيرة  
اذ لو كان صحيحاً امر بالكسب لينفق على نفسه وعلى أبيه على رواية محمد التي رجحها الزيلعي والكمال  
وفي الذخيرة ان نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة في الاولى وعمه الشقيق في الثانية لان الاب المعسر كاليت  
فيكون ارث الابن لعمه أو عمته المذكورين فقط فكذا انفقته (قوله ليصير واورثة) أي ويقضى عليهم  
بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعسر لا نصير الاخوة والاخوات ورثة فينعتذر ايجاب النفقة عليهم ط (قوله  
نفقة الاب على الاشقاء) أي على الاخت الشقيقة في المسألة الاولى وعلى الاخ الشقيق في الثانية فاطلق الجمع

أو طالب علم (فقير) حال من  
المجموع بحيث تجل له الصدقة  
ولوله منزل وخادم على الصواب  
بدائع (بقدر الارث) لقوله تعالى  
وعلى الوارث مثل ذلك (و) لذا  
(يجبر عليه) ثم فرع على اعتبار  
الارث بقوله (فنفقة من) أي فقير  
(له اخوات متفرقات) مبسرات  
(عليهن اخماسا) ولو اخوة متفرقين  
فسدسها على الاخ لأم والباقي  
على الشقيق (كارهه) وكذا لو  
كان معهن أو معهم ابن معسر  
لانه يجعل كاليت ليصير واورثة  
ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب  
على الاشقاء فقط لارثهم معها

على ما فوق الواحد وقوله لا يرثهم أى الاشقاء معها أى مع البنت فلا تجعل البنت كليت لانها لا تبرز كل الميراث وانما يجعل كليت من يبرز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فحبس النفقة عليه فى مسألة الابن تحب على كل الاخوة أو الاخوات وهن على الاشقاء فقط لسقوط الاخوة أو الاخوات لاب أو لأم (قوله وعند التعدد) أى تعدد المعسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفى الخانية وغيرها الاصل أنه اذا اجتمع فى قرابة من تحب له النفقة فمجلس المعسر فان كان يبرز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى ورثة من تحب له النفقة فمجلس النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يبرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فمجلس المعسر لا يظهر قدر ما يجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك اهـ (قوله كذا) أى كصغير أو كبير من فقير له أم الخ (قوله فالنفقة عليهم ارباعاً) لان النصف فى الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للاخت لاب والسدس للاخت لأم فكان نصيب الشقيقة والام اربعة ارباع النفقة على الام وثلاثة ارباعها على الشقيقة اهـ ح ولو جعل المعسر كالمعدوم أصلاً كانت النفقة على الام والشقيقة اثنى عشر ارباعاً على الشقيقة والخمس على الام اعتباراً بالميراث خاتمة وفيها ولو كان الصغير أم معسرة ولاته اخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الخالة لاب وام لان الام تبرز كل الميراث فجعل كالمعدوم وأما نفقة الام فعلى اخواتها الخمس على الشقيقة ثلاثة اخماس وعلى الاخت لاب خمس وعلى الاخت لأم خمس اهـ وتام ذلك فى رسالتنا تحرير النقول (قوله اذ لا يتحقق الخ) حاصله أن حقيقة الوارث فى الآية غير مرادة فانه من قام به الارث بالفعل وهذا لا يتحقق الا بعدموت من تحب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من ثبت له ميراث فتح (قوله ولو استوبا فى المحرمية الخ) أى وفى أهلية الارث ذخيرة قال فى الفتح والحاصل أن قوله أهلية الميراث لا حرازه فيما اذا كان المحرز للميراث غير محرم ومعه محرم أما اذا ثبت محرمية كلهم وبعضهم لا يبرز الميراث فى الحال كمانا مال والتم اذا اجتمع فانه بعد حرازا للميراث فى الحال وتجب على التمس وإذا اتفقوا فى المحرمية والارث فى الحال وكان بعضهم فقيراً جعل كالمعدوم ووجب على السابقين على قدر ارثهم كان ليس معهم غيرهم اهـ وفى الذخيرة لوله عم وعمه وخالة موسرون فالنفقة على التمس قلول التمس معسراً فعلى العمة والخالة اثلاثاً كآرثهما (قوله وفى القنية الخ) مكرر مع ما قدمه فى الفروع عن الوقعات (قوله وفى السراج الخ) مكرر أيضاً مع ما قدمه قبل قوله قضى بنفقة الاعسار وأما ما قدمه قبيل الفروع من أن الرجوع اغنايت لا نفقة على الاب دون غيرها فلا يرد أما أولاً فلانه خلاف المعتقد كما حذرناه هنا لئلا نأينا فلان الرجوع هنا على الزوج لا على الاب فانهم (قوله على من رجه كامل) أى بأن يكون محرم أيضاً (قوله ولذا) أى لاشتراط كونه رجماً محرمًا وهو الرحم الكامل (قوله قولهم) أى فى مسألة خال وابن عم (قوله فيه نظر الخ) عبارة القهستاني فى نوع مخالفة لكلام القوم اهـ فبين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بمحرم الخ وأنت خير بأنه غير مخالف لكلامهم أصلاً بل هو مقرر له ومؤكده فان مسألة خال وابن عم مذكورة فى متون المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب النفقة فيها على الخال لكون رجه كاملاً كما اشتراطوا ان كان الميراث كله لابن التمس لكون رجه ناقصاً ونبهوا بهذا المثال على شئ آخر أيضاً وهو ان المعتبر أهلية الارث لا الارث حقيقة كما ترى أين جاءت المخالفة لكلامهم وأوهى من هذا ما نقله القهستاني عن بعضهم من أن الاولى التمثيل بخال وعم لاب فانه خطأ محض كما لا يخفى ان أراد أن النفقة على الخال وان أراد أنهما على التمس فلا فائدة فى ذكر الخال ولم يبق لأهلية الارث مثال فانهم (قوله مع الاختلاف ديناً) أى كالكفر والاسلام فلا يجب على أحدهما الاتفاق على الآخر فيه اشعار بأن نفقة السني على الموسر الشيعي كما اشير اليه فى التكميل قهستاني والمراد الشيعي المفضل بخلاف الساب القاذف فانه مرتبة يقتل ان ثبت عليه ذلك فان لم يقتل تساهل فى اقامة الحدود فالتأخير عدم الوجوب لان مدار نفقة الرحم المحرم على أهلية الارث ولا توارث بين مسلم ومشرى ولو كان يجمع ذلك ولا يمتنع ما دل بالظاهر وان اشتهر حاله بخلافه والله سبحانه أعلم (قوله الا للزوجة الخ) لان نفقة الزوجة جراء الاحتباس وهو لا يتعلق باتحاد الملة ونفقة الاصول والفروع للجزئية وبجره المهر فى معنى نفسه فكما لا تمتنع نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة جريه لانهم اذا كانوا حريين لا تجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مستأمنين

وعند التعدد يعتبر المعسر من احياء فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا تم واخوات متفرقات والام والشقيقة موسر تان فالنفقة عليهما ارباعاً (والمعتبر فيه) أى الرحم المحرم (أهلية الارث لا حقيقة) اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم ولو استويا فى المحرمية كتم وخال رجع الوارث للحال مالم يكن معسراً فيجعل كليت وفى القنية يجبر الا بعد اذا غاب الاقرب وفى السراج معسره زوجته ولزوجه أخ موسر اجبراً أخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا أيسر انتهى وفيه النفقة انما هى على من رجه كامل ولذا قال القهستاني قولهم وابن التمس فيه نظر لانه ليس بمحرم والكلام فى ذى الرحم المحرم فانهم (ولا نفقة) بواجبة (مع الاختلاف

ديناً الا للزوجة والاصول والفروع) علواً أو سفلاً (الذمتين) لا لغيريين ولو مستأمنين

لأنه ينشأ عن البر في حق من يقاتلنا في الدين كما في الهداية (قوله لا تقطع الارث) تعليل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا وقوله لا الحريين فان العلة فيهم عدم التوارث كما نص عليه في كافي الحاكم فقد أخر التعليل لتكون للمسألين فافهم (قوله لأنه ولاية التصرف) فيه نظرو عبارة الهداية وغيره لان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب ألا ترى أن الوصي ذلك فالاب أولى لو فورشفقة اه قال في الفتح وإذا جاز بيعه صار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فبأخذه بخلاف العقار لانه محصن بنفسه فلا يحتاج الى الحفظ بالبيع اه وحاصله أن المنقول مما يخشى هلاكه فلا يبيع حفظه وبعد بيعه يصير الثمن من جنس حقه فله الاتفاق منه فلا يقال انه انما يكون حفظا اذا لم يتفق غنمه لان نفس البيع حفظ فلا ينافي تعلق حقه في الثمن بعد البيع فافهم نعم استشكل الزبلي أنه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لاجل دين آخر في الجور وأجاب عنه في غاية البيان بأن النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها اعادة لأقضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم ان ماذكرهنا قول الامام وهو الاستحسان وعندهما وهو القياس أن المنقول كالعقار لا تقطع ولاية الاب بالبلوغ وهل الحد = الاب لم أراه (قوله لا الاتم) ذكر في الاقضية جواز بيع الابوين فيقول أن هذا رواية في أن الام كلاب ويحتمل أن المراد أن الاب هو الذي يتولى البيع ويتفق عليه وعليها ما يبيعها بنفسها فبعد لعدم ولاية الحفظ كما في الفتح وغيره فأعاد ترجيح الثاني وفي الذخيرة أنه الظاهر منه في النهر عن الدراية وفي القهستاني عن الخلاصة أن ظاهر الرواية أن الاتم لا يبيع (قوله ولا بقية أقاربه) وكذا ابنه كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله فيبيع عقار صغير ومجنون) فترجع على قوله لا عقاره الرجوع الى الابن الكبير وزاد المجنون لانه في حكم الصغير (قوله ولزوجته وأطفاله) المتبادر من كلامه أن الصغير راجع للاب كصغيره وعبارة النهر ولم يقل لنفقته لما مر من أنه يتفق على الاتم أيضا من الثمن وينبغي أن تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منها أن المراد زوجة الغائب وأولاده لان المراد من الاتم أمه أيضا (قوله بقدر حاجته) قال في النهر وفي قوله للنفقة ايماء الى أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاء في البحر الى غاية البيان قلت وهذا مخالف لبحث النهر الآن يحمل على ما اذا لم يكن غيره وبؤيده أنه يتفق على أم الغائب أيضا كما علمته (قوله ولا في دين له) أي للاب على الابن الغائب (قوله لمخالفة الخ) أشار الى ما مر من اشكال الزبلي وجوابه (قوله لا ديانة) فلو مات الغائب حل له أن يحلف لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح بجرع الفتح (قوله كديونه) أي فانه اذا اتفق على من ذكر مما عليه بضمن بمعنى أنه لا يبرأ قضاء ويبرأ ديانة رحمة (قوله وزوجته وأطفاله) أشار الى أن ذكر الابوين غير قيد كإبائه عليه في البحر وفي النهر انما يخص الابوين ليعتم الزوجة والاولاد بالاولى (قوله ان كان) أي ان وجد ثم فاض شرعي وهو من يأخذ القضاء بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والافهوك كالمعدم رحتي (قوله استحسانا) لانه لم يرد به الا الاصلاح ذخيرة وفيها وكذا قالوا في مسافرين اغنى على أحدهما أو مات فأنفق الآخر عليه من ماله وفي عبد مأذون مات مولاه فأنفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له أو قاف أنفق عليه منها بعض أهل المحلة لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات تلذذه فباع كسبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يوص بذلك فتلا محمد قوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح فما كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استحسانا أما في الحكم فيضمن وكذا الوعر الوصي دينا على الميت فقضاء لا يأثم وكذا الوما رب الوديعة وعليه مثله ادين لا آخر لم يقضه فقضاء المودع ومثله المديون لو مات دائنه وعليه دين لا آخر مثله لم يقضه فقضاء المديون وكذا الوارث الكبير لو أنفق على الصغير ولا وصي له فهو محسن ديانة متطوع حكما اه ملخصا من البحر لكن ذكر في التاتارخانية في المسألة الأخيرة انه ان كان طعاما يتفق سواء كان الصغير في حجره أولا وان كان دراهم يملك شراء الطعام لو في حجره وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا يملك الا ان كان وصيا (قوله كالارجوع) أي للمودع على الاب بما أنفق عليه اذا ضمنه الغائب لان المودع ملك المدفوع بالضمان فكان متبرعا بملك نفسه قال في البحر وظاهره أنه لا فرق بين أن يتفق عليهم أو يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما ويظهر أنه لا ضمان لو أجاز المالك لان الاجازة ابراهمه ولا نهها كالوصي السابقة اه (قوله وكالواغصنارته الخ)

لا تقطع الارث (بيع الاب)  
لأنه ولاية التصرف (لا الاتم)  
ولابقية أقاربه ولا القاضي اجماعا  
(عرض ابنه) الكبير الغائب  
لا الحاضر اجماعا (لا عقاره)  
فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا  
لأنفقته ولزوجته وأطفاله كافي  
النهر مجتبا بقدر حاجته لا فوقها  
(ولا في دين له سواها) لمخالفة  
دين النفقة لسائر الديون (ضمن)  
قضاء لا ديانة (مودع الابن) كديونه  
(لو أنفق الوديعة على أبيه)  
وزوجته وأطفاله (بغير أمر)  
مالك (أو قاض) ان كان والا فلا  
ضمان استحسانا كما لا رجوع  
وكالواغصنارته في المدفوع اليه  
لانه وصل اليه عين حقه

مطلب  
في مواضع لا يضمن فيها المنفق  
اذا قصد الاصلاح



فاذا أنفق على أبي الغائب مثلاً بلا أمر ثم مات الغائب ولا وراث له غير الأب فلا رجوع للأب على المودع  
لأنه وصل إليه عين حقه وهذا ذكره في النهر بحثاً وشبهه بما لو اطعم المصوب للمالك بغير علمه (قوله  
لغائب) أي هو ولدهما (قوله أي جنس النفقة) الأنسب لتذكير الصغير قول المنع من جنس حقهما  
أي النفقة (قوله لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار بهذا إلى أن الأبوين في المتن ليس يقيد بل الزوجة  
وبقية الولاد كذلك كافي البحر ح (قوله حتى لو ظفر) أي أحدهما (قوله فله أخذه) أي بلا قضاء  
ولأرضاء بحسب وهذا مقيد بأبائه الابن وأن لا يكون نعمة قاض (قوله حكم الحاكم)  
كذا في بعض النسخ وفي بعضها حكم الحاكم أي حال الأب يوم الخصومة فإن كان معسراً فالقول له استعسانا  
في نفقة مثله والافالقول للابن بجر (قوله ولو برهننا بينة الابن) أي لأنه ثبت أمر عارضاً خائفة أي  
لأن الأصل الاعسار واليسار عارض ومقتضى هذا الإطلاق أنه مع البينة لا يتطرق إلى تحكيم الحاكم والافهذا  
ظاهر فيما إذا كان معسراً يوم الخصومة لأن الظاهر للأب ولذا كان القول له فتكون البينة المعتبرة بينة الابن  
لأنها خلاف الظاهر أما لو كان موسراً يومها فينبغي أن تقدم بينة الأب على أنه كان معسراً يوم الانفاق  
كالو برهن وحده تأمل قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار والبينة لمدعيه فعلة عند عدم العلم بالحال  
تأمل (قوله غير الزوجة) يشمل الأصول والفروع والمحارم والمماليك (قوله زاد الزيلعي والصغير) يعني  
استثناء أيضاً فلا تسقط نفقته المقضى بها بمعنى "المدة" الزوجة بخلاف سائر الأقارب ثم اعلم أن ما ذكره  
الزيلعي نقله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم الشارح مع أنه مخالف  
لإطلاق المتن والشروح وكافي الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضى الولد والوالدين وذوى الأرحام بالنفقة  
فقط مدة سقطت لأن نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بمعنى "المدة" بخلاف  
نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضى لأنها تجب مع يسارها فلا تسقط بمحصل الاستغناء فيامضى اهـ وقدر  
كلامه في فتح القدير ولم يعرج على ما مر من الذخيرة على أنه في الذخيرة صرح بخلافه وعزاه إلى الكتاب  
فانه قال فيها قال أي في الكتاب وكذلك ان فرض القاضى النفقة على الأب فغاب الأب وتركهم بالنفقة  
فاستدان بأمر القاضى وأنفق عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستدن بعد الفرض وكانوا بأكلون من  
مسألة الناس لم ترجع على الأب بشئ لأنهم إذا سألوا وأعطوا صار ملوكاً لهم فوقع الاستغناء عن نفقة الأب  
والمحقق هذه النفقة باعتبار الحاجة فان كانوا أعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الأب  
وتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الأولاد خاصة بل في نفقة جميع  
المحارم إذا أكلوا من مسألة الناس لارجوع لهم لأن نفقة الأقارب لا تصدر بشأ بالقضاء بل تسقط بمعنى  
المدة بخلاف نفقة الزوجة اهـ ومثله في شرح أدب القضاء للشافعي وذكر مثله قاضي خان جازم به وقد  
قال في أول كتابه ان ما فيه أقوالاً اقتصر فيه على قول أو قولين وقد مت ما هو الاظهر واقتتحت بما هو الاشهر  
وقدر ارجع الرحي نسخته من الذخيرة محترفة حتى اثنى عليه ما تر بمسألة الموت الأتية وحكم على الزيلعي  
ومن تبعه بالوهم وقال لأن مراد الحاوي أن نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأطال بما لا يجدي نفعا  
والصواب في الرد على الزيلعي ما قد مناه (قوله وأما مادون شهر) محترز قوله أي شهراً كزوجته أن  
هذه المدة قصيرة وان القاضى مأموراً بالقضاء فلا تسقط المدة القصيرة لم يكن للأمر بالقضاء فائدة لأنه إذا كان  
كل ما مضى سقط لم يمكن استنفاء شئ كافي الفتح (قوله ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة  
والصغير أما الصغير فبما علمت وأما الزوجة فانما تصدر بشأ بالقضاء ولا تسقط بمعنى "المدة" فلان نفقتها لم تشرع  
لحاجتها كالأقارب بل لا حبسها وقد علم من هذا أنها بعد القضاء لا تسقط بمعنى "المدة" سواء كانت شهر  
أو أكثر وأقل نعم تسقط نفقتها بمعنى "المدة" قبل القضاء ان كانت شهراً أكثر كما قد مناه عند قول المصنف والنفقة  
لا تصدر بشأ بالقضاء والحاصل أن نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الأقارب بعد القضاء في أنها تسقط بمعنى  
المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أما هي فترجع بما فرض لها ولو أكلت من مال نفسها أو من مسألة  
كما في الحائنة وغيرها فاستدانها بعد الفرض غير شرط نعم استدانتها الصغير شرط كما علمت مما مر وبأني  
(قوله فلوم يستدن) أفاد أن مجرد الأمر بالاستدانة لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط

(و) الأبوان (لو أنفقاً معاً عندهما)

لغائب (من ماله على أنفسهما)

وهو من جنسه (أي جنس النفقة)

(لا) يستدنان لوجوب نفقة الولاد

والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر

بجنس حقه فله أخذه ولذا فرضت

من مال الغائب بخلاف بقية

الأقارب ولو قال الابن أنفقته

وأنت موسر وكذب الأب حكم

الحاكم يوم الخصومة ولو برهننا

فبينه الابن خلاصة (قضى بنفقة

غير الزوجة) زاد الزيلعي

والصغير (ومضت مدة) أي شهر

فأكثر (سقطت) لحصول

الاستغناء فيامضى وأما مادون

شهر ونفقة الزوجة والصغير

فتصير ديناً بالقضاء (الا أن

يستدن) غير الزوجة (بأمر

قاض) فلوم يستدن بالفعل

بالرجوع



كأنه عليه في أنفع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا محل التفریع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة الخ: وهذا أيضا فيما إذا فرض القاضي لهم النفقة وأمر الأم بالاستدانة كما علمته من كلام الذخيرة وأنت خير بأن هذا مخالف لما قدمه عن الزبهي من قوله والمصير كأنه عليه أنفا فافهم (قوله أو أنفقت من مالها) هذا من كلام الخانية كما تعرفه وما قبله مذكور في الخانية أيضا وقوله رجعت بما زادت أي بما استدانته أو أنفقت من مالها كميل نفقتهم وأفاد أن الاتفاق من مالها على الأولاد قائم مقام الاستدانة فهو تقييد لقوله فلم تستدن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم أصاحب البحر وهو غير صحيح فانه قال وفي الخانية رجل غاب ولم يترك الأولاد الصغار نفقة ولا تمهم مال تجبر الأم على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما إذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من المسألة اه قلت لا يخفى عليك أن ما في الخانية من مسائل أمر الأبعد بالاتفاق عند غيبة الأقرب وهي كثيرة تقدمت في الفروع عن واقعات المفتين لقد رى أنفدى فيها بأمر القاضي الأبعد ليرجع على الأقرب كالأتم ليرجع على الأب فهو أمر بالأدانة ويحبس الممتنع عنها لان هذا من المعروف كما قدمه عن الزبلي والاختيار قبيل قول المصنف قضى بنفقة العسافر فإذا كانت الأم وسرة تؤمر بالأدانة من مالها وان كانت معسرة تؤمر بالاستدانة ففي كل منهما إذا أكل الأولاد من مسألة الناس سقطت نفقتهم عن أيهم لحصول الاستغناء فلا ترجع الأم بشئ في صورتين وأما إذا أمرت بالاستدانة ولم تستدن بل أنفقت من مالها فلا رجوع لها أيضا بمنزلة ما إذا أكلوا من المسألة لانها لم تفعل ما أمرها به القاضي القائم مقام الغائب ولذا صرح حواشي شرط الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الأمر بها خلافا لمن غلط فيه كما قدمنا عن أنفع الوسائل ويدل على أن انفاقها لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان أنفقت عليه من مالها أو من مسألة الناس لا ترجع على الأب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه وأشار إلى بعضه المقدسي والخير الرملي فافهم نعم لو أمرت بالاتفاق وهي موسرة فاستدانت وأنفقت منه ترجع لان ما استدانته دين عليها لا على الأب لانه لا يصير ديناً على الأب إلا بالأمر بالاستدانة عليه لعدم ولاية القاضي فإذا كان ديناً عليها صار من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه أو من مال آخر بخلاف ما إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها فانها تكون متبرعة فاعتم تحرير هذا المقام (قوله وينفق منها) الأولى منه أي مما استدانته (قوله) لكن نظريه في النهر الخ) قد يجاب عن البحر بأن المراد من قوله وينفق مما استدانته تحقيق الاستدانة فهو للاحتراز عما إذا لم يستدن وأنفق من ماله أو من صدقة ولد أو قال في البحر بعد ذلك هذا الشرط قال في المبسوط فلو أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحديثه فلا خلاف وسقط التسطره أفاده ط وحاصله أن الاتفاق مما استدانته غير شرط لكن قال الـجـتـي لو أنفق من غيره فاما أن يكون من ماله فلا يستحق نفقة لغناه به أو من مال غيره فهو واستدانته ويصدق أنه أنفق مما استدانته لكن صاحب النهر مولى بالاعتراض على أخيه في غير محله اه قلت لكن هذا ظاهر إذا كان قبل الاستدانة أما بعد ما استدان وصار ما استدانته ديناً على المقضى عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته عن قريبه لانها تجب كفاية للحاجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له أن ينفق مما استدانته حتى ينفق مامعه ولذا اودع له القريب نفقة شهر فضى الشهر وبقى معه شئ لم يتص له بأخرى مالم ينفق ما بقي أم لا تسقط لكون ما استدانته صار ملكه ولذا الوجه له نفقة مدة فوات أحدهما قبل تمام المدة لا يسترد شئ منها اتفاقا كما في البدائع ونظيره ما ترى في موت الزوجة أو طلاقها فاستدانته في حكم المجل فيما ينظر فثبت ملكه فله أن ينفق منه أو من الصدقة لكن ليس له الاستدانة ثانيا مالم يفرغ جميع مامعه لتحقيق الحاجة فالحاصل أنه إذا استدان بأمر قاض صار ملكه ولذا الوما القريب بعد هيا يؤخذ من تركته ولا يسقط بالموت فلا فرق حينئذ بين أن ينفق منه أو مما ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غيرها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل (قوله أو من عليه النفقة) أي من بقية الأقارب فالأب غير قيد (قوله دين ثابت في تركته) فلام أن تأخذها من تركته ذخيرة (قوله فتأمل) أي عند الفتوى ما هو الأولى من هذين القولين المعجمين قلت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن الخصاف والأول عن الأصل قال الخير الرملي وأنت على علم بأن تعميم الخصاف لا يصادم تعميم الأصل مع

بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من مسألة الناس فلا رجوع لاتهم ولو أعطوا شيئا واستدانت شيئا أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت خانية (وينفق منها) عزاء في البحر المبسوط لكن نظر فيه في النهر بأنه لا أثر لانفاقه بما استدانته حتى لو استدان وأنفق من غيره ووفى مما استدانته لم تسقط أيضا اه (فلومات الأب) أو من عليه النفقة (بعدها) أي الاستدانة المذكورة (فهى) أي النفقة (دين) ثابت (في تركته في الصحيح) بحر ثم نقل عن البرازية تعميم ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قائلا ولولم ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح اه ملخصا فتأمل

ما فيه من الاضرار بالنساء فينبغي أن يعول عليه اه أي على ما في الاصل للامام محمد وفي شرح المقدسي  
ولومات من عليه النفقة المستدانة باذن لم تسقط في الصحيح فتوخذ من تركته وان صحح في الخلاصة خلافه  
اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعرضا في المتن الى الصك نزوا الوفاة والايضاح مع أنه غير الواقع فان  
مسألة الموت مما زادها المصنف على المتن بعالشيجة صاحب البحر فافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبع  
في النقل عنها صاحب البحر والنهر والذي رأيت في البدائع عكس ذلك فانه حال ويحبس في نفقة الاقارب  
بكالزواج اما غير الاب فلا شك فيه واما الاب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا نهائسقطا بمضي  
الزمان فلم يحبس سقط حق الولد رأسا فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لان حبسه  
يحمه على الاداء وهذا لم يوجد في سائر ديون الولد لانها لا تنفوت ولهذا قال أصحابنا ان الممتنع من القسم  
بضرب ولا يحبس بخلاف سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه ينفوت بمضي الزمان  
فيسدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق اه ملخصا وبه علم أن ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم  
بين الزوجات وقد مضى من الذخيرة لا يحبس والد وان علفا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف  
الصغير وسيأتي في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكثرة لا يحبس في دين ولده الا اذا أبي عن الاتفاق عليه  
وذكر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر القاضي فلا يلزم المحذور  
لان الكلام في الممتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيحبس لينفق من ماله أو يستدين فافهم  
وقول البدائع فلم يحبس سقط حق الولد رأسا أي كله بخلاف ما إذا حبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس  
فقط وفي هذا دليل على أن الصغير ليس في حكم الزوجة خلافا لما مر عن الزبلي اذ لو كان في حكمها لكان  
يمكن القاضي أن يقضي عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كسائر ديون الصغير (قوله وقده) أي قيد عدم  
الحبس في نفقة القريب وهذا مبنى على النقل الخطأ ما على الصواب الذي نقلناه فلا تقيد ثم قوله بما فوق الشهر  
حقه كما في ط أن يقال بالشهر فافهم لان الذي لا يسقط هو القليل وهو ما دون شهر كما مر (قوله ولا يصح  
الامر الخ) في التنازعانية امرأها ابن صغير لا مال له ولا للمرأة فاستدانت وأنفقت على الصغير بأمر  
القاضي فبلغ لا ترجع عليه بذلك اه أي أمرها القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كما في البرازية  
قال في المنع فقد أفاد أنه لا علك الامر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كان هنالك من تجب نفقته عليه  
(قوله وتجب النفقة) أي على المولى ولو فقيرا فهستاني (قوله املوكه) أي بقدر كفايته من غالب  
قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة ولا يلزم السيد ان تنم على أن يدفع له  
مثله بل يستحب ولو قتر على نفسه شيئا أو رباضة لزمه الغالب في الاصح ويستحب التسوية بين عبيده وجواريه  
في الاصح ويريد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شراء ماء الطهارة لهم وينبغي أن يجلسه لياكل معه  
ط ملخصا عن الهندية (قوله منفعة) تميز محمول عن نائب الضالع وخرج به المكاتب لانه مالك لمنافعه  
ودخل فيه المديروا والولد فانهم ما كانا لثقل ولوله كبير اذ كرا صحبها ولوله أب حاضر ولو أمة متزوجة مالم يوتها  
منزل الزوج كما في البحر (قوله كوصي بخدمته) الا اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر  
على الخدمة فنفقته على الموصى له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله هو الصحيح) وقبل برفع البائع  
الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه واجارته قنية وفيها أن نفقة المبيع بشرط الخيار على من له الملك في العبد  
وقت الوجوب وقبل على البائع وقيل يستدين فيرجع على من بصير له الملك كصدقة الفطر اه (قوله فينبغي  
أن تلزم المشتري) تنمة عبارة البحر هكذا وتكون تابعة للمالك كالمروءون كما يجتمع بعضهم كافي القنية أيضا اه  
ومثله في النهر والجواب أن المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمغصوب نفقته على الغاصب ولا ملك له  
فيه رقبة ولا منفعة ولانه قبل القبض بعرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط عنه رحى (قوله كعين  
البناء) هو من يعجن له الطين ويناوله ما يني به وهو تمثيل للصحيح غير العارف بصناعته (قوله والا) أي  
ان لم يكن له كسب (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت حسنا يحشى عليها القنية والحال أنها  
عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة عليه ومعرفة بذلك بأن كانت خبازة أو غسالة تؤمر به أيضا هكذا  
قال الامام أبو بكر البخاري وأبو اسحاق الفقيه الحافظ هندية قال في الشرب ليلية فعمل أن الانونة هنا ليست

وفي البدائع الممتنع من نفقته  
القريب المحرم يضرب ولا يحبس  
لقواته بمضي الزمن فيستدرك  
بالضرب وقيده في النهر بخارجا  
فوق الشهر لعدم سقوط مادونه  
كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة  
ليرجع عليه بعد بلوغه (ر) تجب  
النفقة بأنواعها (املوكه) منفعة  
وان لم يملكه رقبة كوصي بخدمته  
وفي القنية نفقة المبيع على البائع  
مادام في يده هو الصحيح واستشكله  
في البحر بأنه لا ملك له رقبة ولا  
منفعة فينبغي أن تلزم المشتري  
(فان امتنع فهو في كسبه) ان  
قدر بأن كان صحيحا ولو غير عارف  
بصناعة فيؤجر نفسه كعين البناء  
بحر (والا) ككونه زمنا  
أو جارية (لا) يؤجر مثلها

مطلب  
في نفقة المملوك

(أمره القاضي يبيعه) وقالوا  
 يبيعه القاضي وبه يفتى (أن محلاً  
 له) والاصل كمدر وام ولد الزم  
 بالانفاق لا غير (عبد لا ينفق  
 عليه مولاة أكل) أو أخذ (من  
 مال مولاة) قدر كتابته (بلا  
 رضاء عاجز عن الكسب) أولم  
 يأذن له فيه (والالا) يأكل كالوقت  
 عليه مولاة لا يأكل منه بل  
 يكتب بان قدر محتجتي وفيه  
 تنازع في عبد أو دابة في أيديهما  
 يجبران على نفقته (نفقة العبد  
 انغصوب على الغاصب إلى أن  
 يرده إلى مالكه فان طلب الغاصب  
 من القاضي الأمر بالنفقة أو  
 البيع لا يجيبه) لانه مضمون  
 عليه (و) لكن (ان خاف)  
 القاضي (على العبد الضام باعه  
 القاضي لا الغاصب وأمسك)  
 القاضي (غنه لما كسبه طلب  
 المودع) أو أخذ الابن أو أحد  
 شريكي عبد غاب أحدهما (من  
 القاضي الأمر بالنفقة على عبد  
 الودعة) ونحوها (لا يجيبه) أثلا  
 تأكله النفقة (بل يؤجره وينفق  
 منه أو يبيعه ويحفظ غنه لمولاه)  
 دفعا للضرر والنفقة على الأجر  
 والراهن والمستعير وأما كسوته  
 فعلى المعير وتسقط بعقده ولو زنا  
 وتلزم بيت المال خلاصة (دابة  
 مشتركة بين اثنين امتنع أحدهما  
 من الانفاق أجبره القاضي)  
 لئلا يضر شريكه جوهره  
 وفيها (ويؤمر) أما بالبيع وأما  
 (بالانفاق على بها غه ديانة لا قضاء  
 على) ظاهر (المذهب) للنهي  
 عن تعذيب الحيوان واضاعة  
 المال وعن الثاني يجبر ورثته  
 الطحاوي والكمال وبه قالت

أما العجز بخلافها في ذوى الارحام اه وتماه في ط وقدمنا هناك عن الرمي أن الفت لوصكان  
 لها كسب لا تلزم نفقتها الاب (قوله أمره القاضي) وان امتنع حبسه كما في الدر المنقي قلت فلو كان  
 السيد غائباً سهل يبيعه القاضي الظاهر نعم كما يأتي في العبد الودعة وتقدم أنه لا يرض له القاضي في مال سيده  
 الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد (قوله وقال يبيعه القاضي) لانه ما يربح جواز البيع على الحر  
 لأجل حق الغير وسيأتي في الجرح أن الفتوى عليه فأما الامام فانه لا يرى ذلك وان كان يحبس به (قوله  
 الزم بالانفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر أن القاضي يأمره بالاستدانة على سيده احياء لمحبته  
 ويحتمل أن تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله أو أخذ) أي ثوباً يكتسب به أو دراهم يشتري  
 بها (قوله والا) أي لم يكن عاجزاً عن الكسب وأذن له فيه (قوله كالوقت) أي ضيق (قوله  
 لا يأكل منه) أي من مال مولاه (قوله يجبران على نفقته) وكذا ولادة مشتركة ادعاء الثري يمكن  
 وعليه اذا كبرت نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أثبت أحدهما الحق لم يرجع عليه الآخر لبرعه  
 حيث تعرض لمال غيره أو لوجوبه عليه بزمه وحتى (قوله لانه مضمون عليه) فانه لو تعيب عنده وهلك  
 فبعض المالك إلى أن يرده عليه والرد واجب وان كان المالك غائباً بقي عند الغاصب فهو متبرع بما يفتقه (قوله  
 ولكن ان خاف الخ) بأن خاف هربه بالعبد ونحوه (قوله أو أخذ الابن) ما كان ينبغي ذكره على هذا  
 الوجه لان ذلك بحث لصاحب النظر حيث قال ونفسوا في أخذ الابن اذا طلب من القاضي ذلك فان رأى  
 الانفاق أصح أمره وان خاف أن تأكله النفقة أمره بالبيع فيقال ان أمره بالاجارة أصح فلم يذكروه اه  
 فالمنقول في حكمه مخالف للمودع والمشتري على أن الرمي وغيره أجاب بأن الابن يخشى عليه الا باق ثانياً  
 فالغالب اتفاق أصلحية اجارته للغير فلذا سكتوا عنه ثم بحث الرمي أن الحكم دائر مع الأصلحية حتى في المودع  
 لو كان الاصلح الانفاق عليه أمره به فلا فرق بينهما تأمل اه قال في الجرح وكذلك أي كالعبد الابن اذا وجد  
 دابة ضالة في المصر أو في غير المصر (قوله ونحوها) وهو الابن والمشتري (قوله لا يجيبه الخ) ذكر في الذخيرة  
 أن القاضي ان رأى الانفاق أصح أمره بذلك وكذا في اللقطة واللقطة وبه علم أن المدارع على الأصلحية (قوله  
 وأحد شريكي عبد الخ) أي فيرفع الشريك الأمر إلى القاضي ويقيم البيعة على ذلك والقاضي بالخيار في قبول  
 هذه البيعة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكر كما في الجرح عن الخانية ويأتي ما اذا امتنع أحدهما عن الانفاق  
 (قوله والنفقة على الأجر والراهن) أي نفقة العبد المأجور والمرهون على مالكه والمستعار على المستعير  
 لانه يستوفي منفقته بلا عوض فهو محبوس في منفقته وقد مر أول الباب أن كل محبوس لمنفعة غيره تلزمه  
 نفقته وما في الجرح من قوله وكذا النفقة على الراهن والمودع فالظاهر أن المودع يمسك الدال اسم فاعل  
 والاخاف ما تقدم من أن القاضي يؤجره لينفق عليه أو يبيعه (قوله وأما كسوته فعلى المعير) لعل وجه  
 الفرق بين نفقته وكسوته أن الطعام يستهلكه العبد في حال احتباسه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى أما  
 الكسوة فتبقى فلوزمته كسوته صارت ملكاً للمولى العبد والبارية تملك المنفعة بلا عوض ففي إيجاب الكسوة  
 عليه إيجاب العوض تأمل (قوله وتسقط بعقده) أي اذا اعتق سيده عبده سقطت عنه نفقته (قوله  
 وتلزم بيت المال) أي اذا كان عاجزاً وليس له قريب من تلزمه نفقته (قوله أجبره القاضي) أي على  
 الانفاق عليها وهذا ذكره في المحيط وذكر الخصاف أن القاضي يقول للابن أما أنت تباع نصيبك من الدابة  
 أو تنفق عليها رعاية لجانب الشريك كذا في الفتح والبحر (قوله جوهره) لم يذكر في الجوهره مسألة الدابة  
 المشتركة وانما ذكر ما بعدها فالمناسب عزو ذلك للفتح أو البحر كما ذكرنا (قوله ويؤمر الخ) أي يؤمر المالك  
 الذي لا شريك معه فنهنا لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية لحق الشريك كما علمت (قوله  
 لا قضاء) لانه ليست من أهل الاستحقاق بخلاف العبد كما في الهداية (قوله والسكال) قال والحق ما عليه  
 الجماعة لان غاية ما فيه أن تصور فيه دعوى حسنة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه وأقره  
 في الجرح والنهر والمنع (قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أي كالدور والعنابر والزروع (قوله ما لم يكن له شريك)  
 أي فان كان له شريك فانه يجبر حيث لم تمكن القسمة ككبرى نهرو ومرة قنارة وبرود وابل وسفينة معسبة  
 وحائط الا ان كان يمكن قسمه من أساسه ويبني كل واحد في نصيبه السترة وسيأتي تمام الكلام عليه في آخر

الشركة ان شاء الله تعالى (قوله كما مر) أي نظير ما مرّ آنفاً في الدابة المشتركة من أنه يجبر الممتنع  
لثلاثين شريكاً (قوله أنفق الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من أن حكمه حكم  
عبد الوديعة وأجاب ح بأن هذا امتنع في الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيبته  
اه قلت لكن لا بد من إذن القاضي أو الشريك كما أفاده الشارح بعده وفي البازية قال  
أحدهما ليس لي شيء أنفقته وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصّة الأبي من  
ينفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال  
الشريك أنفق على حصته أيضاً ويكون ذادياً على المولى فعل لكن لا يجبر عليه  
فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل على المولى اه (قوله  
والوديعة واللقطة) أي اذا أقام بينة على ذلك فان شاء القاضي قبلها  
وأمره بالانفاق ان كان أصلياً والأمر ببيعها كافي الذخيرة والأمر  
بالانفاق يحتمل كونه من أجرته أو من مال المأمور أيهما كان أصلياً  
بأمره القاضي به كما علم مما مرّ (قوله اذا استرقت) أي  
احتاجت للإصلاح كأنها تطلبه وفي المصباح رمت  
الحائط وغيره رما من باب قتل اصلحته  
والله سبحانه وتعالى  
أعلم

كما مرّ قلت وفي الجوهره فان كان  
العبد مشتركاً فامتنع أحدهما  
أنفق الثاني ورجع عليه ونقل  
المصنف تبعاً للحكر عن الخلعة  
أنفق الشريك على العبد في غيبة  
شريكه بلا إذن الشريك  
أو القاضي فهو متطوع وكذا  
التخيل والزرع والوديعة واللقطة  
والدار المشتركة اذا استرقت  
والله أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدرر معجماً بالمقابلة المحرّرة على خط المؤلف رحمه  
الله وقد اعتنى بمقابلته الفقير نصر الوفاة الهوري وبليته الجزء الثالث اوله كتاب العتق



